INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O.Box: 11-7164
Postal Code: 11072230
Beirut - Lebanon
Tel.: 804959. Fax: 814193
Tel. & Fax: 868387
E-mail: ipsbrt@cyberia.net.lb

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبِّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي ـ متفرع من شارع فردان

ص. ب.: ٧١٦٤ ـ ١١

الرمز البريدي: ١١٠٧٢٢٣٠

بيروت ـ لبنان

هاتف: ٨٠٤٩٥٩ . فاكس: ٨١٤١٩٣

هاتف/ فاكس: ٨٦٨٣٨٧

E-mail: ipsbrt@cyberia.net.lb

إهداء

إلى
والديّ
يوسف و روزماري صايغ

مع حبّي وامتناني وإعجابي

الكفاح المسلح
والبحث عن الدولة

Al-kifāḥ al-musallaḥ wa-al-baḥth ʻan al-dawlah: al-Ḥarakah al-Waṭanīyah al-Filasṭīnīyah, 1949-1993
Yazīd Ṣāyigh
Tarjamat: Bāsim Sirḥān

Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement, 1949-1993
Yezid Sayigh

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة
ISBN 9953-9001-7-5

الطبعة الأولى - بيروت
كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢

الكفاح المسلح والبحث عن الدولة

الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٤٩ - ١٩٩٣

يزيد صايغ

ترجمة: باسم سرحان
مراجعة: يزيد صايغ

المحتويات

تصدير

أسدل توقيع إعلان المبادئ، بإشراف رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، ورئيس الحكومة الإسرائيلية يتسحاق رابين، في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، الستار على حقبة تاريخية كاملة. وأنهى تبادل رسائل الاعتراف بينهما عقوداً من إنكار الوجود فيما بين الشعبين اللذين يمثلانهما، على الرغم من أن ذلك الاتفاق لم يقدم حلاً جذرياً لجوانب الصراع كافة. وقد قُتل الآلاف من العسكريين والمدنيين منذ الحرب التي أدت إلى إقامة الدولة اليهودية في فلسطين، وإلى التهجير الجماعي لسكانها العرب خلال الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩. وقامت الحركة الوطنية الفلسطينية في السنوات اللاحقة برفع شعاري «التحرير الكامل» و«الكفاح المسلح»، غير أنها في نهاية المطاف عجزت عن تحرير أي جزء من وطنها بالقوة. وربما بدا أول وهلة أن الانتفاضة الشعبية التي تفجرت في الأرض المحتلة سنة ١٩٨٧ أكثر قدرة على زعزعة السيطرة الإسرائيلية، لكن منظمة التحرير ما لبثت أن رضيت، من خلال المفاوضات، بتسوية تتناقض شروطها فعلاً مع المبادئ والأهداف التي تبنتها طوال أعوام.

فكيف وصلت الحركة الوطنية الفلسطينية إلى هذه النتيجة؟ وما هي العوامل التي حددت مسارها خلال عقود؟ وهل كان لها أن تحقق أكثر مما حققته بوجود القيود الخارجية والعقبات الكبيرة التي واجهتها عسكرياً وسياسياً؟ وكيف تمكّن قادتها الرئيسيون ـ ومنظماتها الرئيسية ـ من المحافظة على سيطرتهم الداخلية على الرغم من التباين الفاضح ما بين أهدافهم المعلنة وإنجازاتهم الفعلية في كل مرحلة من مراحل النضال؟ وأخيراً لا آخراً، ما هو الدور الذي أداه الكفاح المسلح، آخذين بعين الاعتبار التشديد المستمر عليه في الخطاب السياسي والاستراتيجيا الفلسطينية من جهة، والتخلي الفعلي عنه في مجرى الانتفاضة وفي مسار العملية الدبلوماسية التي أدت في النهاية إلى اتفاق سنة ١٩٩٣، من جهة أُخرى؟

يروي هذا الكتاب قصة الحركة الوطنية الفلسطينية ما بين سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٩٣، من خلال تركيزه على الكفاح المسلح. وأطروحة الكتاب المركزية هي أن الكفاح المسلح أوجد الدفع السياسي والدينامية التنظيمية اللازمين لتطوير الهوية الوطنية الفلسطينية، ولظهور مؤسسات مشابهة لمؤسسات الدولة، ولتشكُّل نخبة

بيروقراطية كنواة حكومية. وقد فعل الكفاح المسلح كل هذا من خلال دفع العمل السياسي الجماهيري وتأسيس «الساحة السياسية» على الصعيد الوطني، وبالتالي فسح المجال لطبقة سياسية جديدة أن تتكوّن وأن تحظى بالاعتراف والشرعية وأن تؤكد زعامتها. ومن المنطلق نفسه، قام الكفاح المسلح بدور محوري في إبراز الفلسطينيين طرفاً متميزاً في السياسة الإقليمية يتمتع بدرجة من الاستقلالية لا يستهان بها. أمّا الأطروحة الفرعية للكتاب فهي أن السر في تمكّن الحركة الوطنية الفلسطينية من البقاء، وفي تحقيقها بعض أهدافها على الأقل، يرجع إلى قدرتها على إحداث تحولات جوهرية في أهدافها وفي استراتيجيتها في المراحل الحرجة من تطورها. وقد حدثت هذه التحولات كردة فعل تجاه الأوضاع والتحديات الخارجية، لكنها تطلبت أيضاً تحولات موازية في العقيدة وفي البنية وفي السياسة الداخلية. وهنا، مرة أُخرى، يمكن إلقاء الضوء بأفضل صورة ممكنة على هذا التحول من خلال تتبعنا مسار الكفاح المسلح، كخطاب وكممارسة في السيرة الفلسطينية.

وينقسم السرد التالي إلى أربع مراحل تميزها، بعضها من بعض، الحروب العربية ـ الإسرائيلية في السنوات ١٩٤٨ و١٩٦٧ و١٩٧٣ و١٩٨٢، وتصل إلى نهايتها الطبيعية مع توقيع إعلان المبادئ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. ويسبق كلَّ جزء من الكتاب فصل تمهيدي يلخص الاتجاهات الدولية والإقليمية التي حددت إطار السياسة الفلسطينية للفترة المعنية، ويعرض بإيجاز أبرز التطورات في الساحة الفلسطينية. وعلى الرغم من أن هذا السرد التحليلي يستند إلى حقلي علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية، فإنه لا يقع ضمن أي منهما. كما أن هذا التحليل لا يتتبع بصورة منتظمة، أو بتفصيل متسق، مواقف وأحوال مختلف القوى الاجتماعية الفلسطينية، أو القوى الإقليمية والعالمية الرئيسية، لا بل يقوم بعملية إعادة بناء تاريخية لتطور البرامج السياسية والخطاب العقائدي والبنى التنظيمية الفلسطينية كما تتكشف من خلال مقولة الكفاح المسلح الجامعة.

ما بين الدول وبناء الدولة

إن الكم الهائل من الكتابات عن الصراع بشأن فلسطين خير شاهد على الاهتمام الدائم وعلى الانفعالات الشديدة التي ولدها هذا الصراع. وبالتالي، فإن عملية إعادة بناء التاريخ التي يقدمها هذا الكتاب ذات معنى ودلالة واضحين، لكنها

أيضاً تبتعد عن الدراسات المشابهة بفضل إطارها المميِّز. وبحسب هذا الإطار، فإن الفلسطينيين قد انهمكوا بصورة دائمة تقريباً منذ سنة ١٩٤٨ في عملية تاريخية لتأسيس الدولة، بحيث برزت منظمة التحرير بالتدريج بعد سنة ١٩٦٤ كشبه دولة بلا أرض. ومن المعروف أن التحرر الوطني كان هدف الكثير من الحركات الوطنية في المرحلتين الاستعمارية وما بعد الاستعمارية في القرن العشرين. لكن الحالة الفلسطينية تبين أن دينامية بناء الدولة لا تبدأ بعد الاستقلال فقط، بل هي تظهر أن السعي إلى الدولة يحدد عملية صوغ الأهداف ووضع الاستراتيجيات واختيار البنى التنظيمية وكيفية إدارة السياسة الداخلية في أثناء القسم الأعظم من النضال الذي يسبق إقامة الدولة.

وتحتاج هذه التأكيدات إلى توضيح، لكن لا بد من نقطة اعتراضية أولاً. فالتأكيد أن الفلسطينيين كانوا مشغولين ببناء الدولة لا يقصد منه خوض جدل سياسي أو قانوني فيما يخص مكانتهم ككيان وطني أو كشعب متميز وقائم بذاته، وبالتالي ليس الغرض الإفتاء بشأن حقهم في ممارسة تقرير المصير، وتحديداً على شكل دولة مستقلة. وليس القصد أيضاً تقديم أي ادعاء تاريخي أو وضعي فيما يتعلق بالمدى الذي مارست فيه منظمة التحرير فعلاً السيادة وتولت الوظائف الرئيسية التي تناط بالدولة القطرية الحديثة، خلال العقود الثلاثة السابقة على تدشين السلطة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي، في قطاع غزة والضفة الغربية، في أيار/مايو ١٩٩٤ (وحتى بعد ذلك التاريخ). وإنما المسألة موضع البحث هي: أولاً، ظهور منظومة مجموعة معينة من الممارسات السياسية والترتيبات المؤسسية المتمحورة حول منظمة التحرير الفلسطينية؛ ثانياً، العمليات التي مكنت المنظمة من إعادة صوغ علاقاتها السياسية بالمجتمع الفلسطيني ومن السعي لكسب ولائه؛ ثالثاً، كيفية تعاملها مع الدول ذات السيادة، المنتمية إلى النظامين الدولي والإقليمي. وبهذا المعنى يمكن النظر إلى منظمة التحرير ككيان سياسي له خصائص الدولة، ويمكن اعتبار المنطق الذي قامت عليه السياسة الوطنية الفلسطينية والتطور المؤسسي المرافق لها، منذ سنة ١٩٤٨، أنه منطق بناء الدولة. وقد ثبت أن الكفاح المسلح نشأ وتطور ضمن ذلك الإطار.

هذا، ومن أجل المزيد من التوضيح، يتم التمييز هنا بين «الدولانية» الفعلية لمنظمة التحرير الفلسطينية (امتلاكها الفعلي للسمات الأساسية للدولة)، التي كانت منقوصة، وبين طابعها الدولاني الذي يجري تأكيده. ويستند هذا التمييز إلى تعريفات الدولة في أدبيات العلوم الاجتماعية لتوضيح ما كانت المنظمة وما لم تكن. ويلخص تشارلز تيلي (Charles Tilly) الرأي السائد والقائل إن «المنظمة التي

تسيطر على سكان موجودين في إقليم محدد هي دولة ما دام: (١) أمكن تمييزها من المنظمات الأُخرى العاملة في الإقليم نفسه؛ (٢) وكانت مستقلة ذاتياً؛ (٣) ومركزية؛ (٤) وجرى التنسيق رسمياً بين أقسامها.»[١] ويضيف جويل ميغدال (Joel Migdal) القول، استناداً إلى ماكس فيبر (Max Weber)، إن إحدى الوظائف ذات الأهمية الخاصة في تعريف الدولة هي «القدرة أو السلطة التي تمكنها من سن وتطبيق القوانين الملزمة لكل الناس، وكذلك وضع معايير سن القوانين للمنظمات الاجتماعية الأُخرى ضمن إقليم معين، واستخدام القوة إذا دعت الضرورة إلى فرض إرادتها.»[٢]

ومن الواضح أن منظمة التحرير كانت تفتقر إلى السلطة الفعلية على إقليم وسكان مميزين. وهي لم تتمكن في أي وقت من ممارسة الولاية الحصرية، أي احتكار سن القوانين واحتكار أدوات الإكراه، على سكان منطقة جغرافية معينة، حتى عندما أقامت العناصر الأولية للحكومة الموازية في «الدولة داخل الدولة» التي أنشأتها في الأردن خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧١، وفي لبنان خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٨٢. وأدى تشتت الفلسطينيين وخضوعهم للأنظمة السياسية والإدارية والاقتصادية في الدول المضيفة إلى الحد أيضاً من «دولانية» منظمة التحرير الفلسطينية. فلم تكن محاولات المنظمة تحقيق السيطرة الاجتماعية موضع تحد مستمر من الدول المنافسة فقط (خصوصاً إسرائيل والأردن)، بل كان تطورها الذاتي كلاعب دولاني يعتمد في النهاية على وجود الجزء المتمم لها: أي المجتمع ذي شبكة الأطر والعلاقات الداخلية المشتركة. فالمجتمع الفلسطيني نفسه كان بحاجة إلى تمايز من محيطه، وإلى تمفصل فيما بين أجزائه؛ ولم يتحقق عنصرا التفاعل والتبادل في ثنائية الدولة ـ المجتمع إلاّ عندما زاوج اتفاق أوسلو سنة ١٩٩٣ بين الإطار السياسي للمنظمة والقاعدة الاجتماعية الاقتصادية الجغرافية المحددة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأمّا حقيقة كون النخبة البيروقراطية في المنظمة تنحدر في معظمها من هذه المناطق، وأن المنظمة ورثت جهازاً حكومياً جاهزاً يتمثل في الإدارة المدنية التي أنشأتها إسرائيل أصلاً، فهما أمران سهّلا عملية التحول ورسخاها كمرحلة جديدة في عملية بناء الدولة الجارية منذ عقود.

وبناء على ما سبق، فإن ما جعل من منظمة التحرير مؤسسة «دولانية» كان إطارها السياسي أكثر من أي شيء آخر، وليس مجرد سعيها المعلَن للاستقلال الوطني وللسيادة كهدف مركزي. وأهم ما في الأمر، أن المنظمة اتصفت بإحدى العلامات المميزة للدول بحسب تعريف ثيدا سكوتشبول (Theda Skocpol) (التي استندت إلى تعريف أليكسي دو توكفيل / Alexis de Tocqueville/ لمفهوم الدولة)،

وهي «أن تشكيلاتها التنظيمية، جنباً إلى جنب مع أنماط نشاطها الشاملة، تؤثر في الثقافة السياسية، وتشجع بعض أشكال تكوين الجماعات وبعض أشكال العمل السياسي الجماعي (وليس غيرهما)، وتتيح المجال لإثارة مسائل سياسية معينة (وليس غيرها).»[٣] كما أن توجهات منظمة التحرير نحو المركزية كشفت، طبقاً للنقاش العام الذي أثاره جيانفرانكو بوجي (Gianfranco Poggi) في شأن الدولة، «مدى إصرار ـ ونجاح ـ دعاة 'بناء الدولة' على السعي لإحالة إدارة الشؤون السياسية على منظمة واحدة، ولتمييز تلك المنظمة من جميع الوحدات الأُخرى التي تعنى بالوجود الاجتماعي وتنظيمه.»[٤] وكانت منظمة التحرير الفلسطينية، مثلها مثل الدولة، حاضنة الشرعية السياسية، الأمر الذي مكنها من المناورة الدائمة تجاه قاعدتها الجماهيرية بين سياسة السيطرة وسياسة التعبئة (في الوقت الذي لم تلتزم تماماً أياً من السياستين).[٥]

وحقيقة أن منظمة التحرير، على عكس معظم الدول، لم تسع لجباية الموارد المالية من المجتمع الفلسطيني أو لإحداث تحولات اجتماعية فيه، لا تنتقص من طابعها الدولاني. فهي، قبل أي شيء آخر، كانت منهمكة في نضال وطني عنيف، وبالتالي كان المتغير الداخلي الأساسي بالنسبة إليها هو قدرة قادتها، في الأزمات، على ابتداع واستخدام الترتيبات السياسية التي يمكن ترسيخها في النهاية كبنى مستقرة ودائمة.[٦] وإضافة إلى ذلك (تطبيقاً لفكرة مستعارة من الاقتصاد السياسي)، فإن المبادرين إلى إحداث التغيير السياسي في الساحة الفلسطينية كانوا دولانيين تحديداً لأنهم لم يستندوا إلى مجموعة قائمة من المصالح الاجتماعية أو الاقتصادية: «كانت الدولة هي أداة التغيير المختارة لديهم، وكان عليها ـ في تصورهم ـ أن تستمر بدفع ذاتي.»[٧] وكانت منظمة التحرير، مثلها مثل الدولة، أكثر من مجرد ساحة للمنافسات الاجتماعية ـ الاقتصادية. فقد أدى عزل مسؤوليها المتفرغين عن المصالح الاجتماعية ـ الاقتصادية القائمة إلى تمتع قيادتها السياسية بالاستقلالية النسبية التي ينشدها قادة الدولة للتصرف تبعاً لخياراتهم المفضلة، «كي يتخذوا القرارات التي تعيد صوغ تفضيلات حتى أقوى الفعاليات الاجتماعية، أو تتجاهلها، أو تلتف عليها.»[٨]

وكان ظهور طبقة سياسية مميزة ونخبة بيروقراطية دائمة ضمن إطار منظمة التحرير دليلاً إضافياً في حد ذاته على عملية بناء الدولة، على الرغم من افتقارها إلى قاعدة جغرافية راسخة.[٩] وقد انعكست عملية مأسسة السلطة السياسية هذه من خلال النمو السريع لعدد المسجلين في جدول رواتب المنظمة، ومن خلال تقديم المنظمة الرعاية الاجتماعية وبعض الخدمات العامة إلى جماهيرها. وقد

عززت المنظمة، من خلال ذلك، الوظيفة السياسية الشمولية للهيئات والجمعيات القاعدية التي شكلتها أو التي احتوتها (في حالة الهيئات التي كانت قائمة قبل إنشاء المنظمة)، كالنقابات العمالية والمهنية، بينما حافظت في الوقت نفسه على الوظائف الحصرية للنخبة البيروقراطية. وكان تعدد التنظيمات والمحاور الداخلية دليلاً آخر على التوجه الدولاني التكافلي*، لأنها أظهرت عدم قدرة، أو عدم اهتمام، الشرائح المتعددة من النخبة في منظمة التحرير ومن قاعدتها الجماهيرية، على تنظيم صفوفها والتصرف كقوى اجتماعية مستقلة تسعى لتحقيق مطالب محددة.[١٠] ويتطابق ذلك أيضاً مع نموذج الدولة ما بعد الاستعمارية، التي تميزت كرب عمل رئيسي وكساحة لبلورة الصراع الفئوي والتنافس في شأن السلطة.[١١]

يشير العرض السابق إلى أوجه الشبه الشديد بين مسار التنمية السياسية الذي اتبعته منظمة التحرير وبين المسار الذي اتبعته عدة دول عربية (وفي العالم الثالث). وانطلاقاً من هذا التشابه، يمكن اعتبار لجوء المنظمة إلى مزيج من الأساليب التقليدية والحديثة، في مجال التعبئة السياسية وبناء المؤسسات، أي لجوئها إلى استخدام أشكال وأدوار متنوعة على الصعيدين العقائدي والبيروقراطي وعلى صعيد التنظيم الشعبي وغيرها، دليلاً آخر على عملية بناء الدولة في الحالة الفلسطينية. وإضافة إلى ذلك، وكما هي الحال في عدة دول عربية، شجّع توفر «ريع» قيادة منظمة التحرير على انتهاج نمط سياسي تسلطي وشعبي في آن واحد. والمقصود بـ «الريع» إمكان استخدام الموارد المالية والمادية الأُخرى المتأتية من المصادر الخارجية (أو من مصادر غير استخراجية، كعائد الاستثمارات الخارجية)، وفي أحيان كثيرة لغرض «الرعاية النفعية» الصريحة. ويمكن اعتبار مسلك القيادة هذا، أيضاً، نتاجاً لمرحلة محددة من مراحل بناء الدولة (ومن التحديث المجتمعي) يتبدى، بصورة خاصة، عند الحركات الثورية أو الوطنية.[١٢] صحيح أن افتقار منظمة التحرير إلى قاعدة جغرافية ثابتة ظل يشكل عقبة كبيرة، لكن على الرغم من الأهمية الرمزية لهذه القاعدة في تثبيت مفهوم الدولة، فقد أظهرت تجربة الحكومة الكويتية في المنفى في أثناء الاحتلال العراقي خلال ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ أن العلاقات السياسية والاستراتيجية والمالية الدولية لا تقل عنها أهمية في هذا الصدد.[١٣]

---

* أي المستند إلى «عقد اجتماعي» صريح أو ضمني بين القوى والطبقات الاجتماعية، وخصوصاً بين أرباب الأعمال والعاملين، بشأن ضرورة إخضاع مطالبها ومصالحها للأولويات الوطنية التي تحددها القيادة السياسية للدولة.

أخيراً، وكما تبين لنا التجربة الكويتية، لا يمكن فهم الطابع الدولاني لمنظمة التحرير الفلسطينية من دون الرجوع إلى تفاعلها مع نظام الدول. ولا يقدم لنا نظام الدول نموذج الدولة الحديثة المحددة جغرافياً، ومفهوم السيادة بحسب نمط «وستفاليا» (Westphalia) الغربي فحسب ـ وهما أمران سعت المنظمة لامتلاكهما ـ بل يقدم لنا أيضاً سياقاً جوهرياً يساعد في فهم بنى الدول الجديدة وتوجهاتها. وتنطبق ملاحظة سكوتشبول، التي أوردتها في أثناء مناقشتها للنظم السياسية الناجمة عن الثورات الاجتماعية في العالم الثالث، على وضع منظمة التحرير إلى حد بعيد: «لقد حدثت هذه الثورات في بيئة مخترَقة بالنفوذ الأجنبي ـ الاقتصادي والعسكري والسياسي ـ إلى حد جعل التحولات الثورية الاجتماعية تتمحور حول تحديد هوية مستقلة على المسرح الدولي بالقدر نفسه الذي ركزت فيه على صوغ علاقات سياسية جديدة ما بين الذين أشعلوا الثورة وما بين جماهيرهم.»(١٤) وفي الأوان نفسه، يمكن للانخراط في نظام الدول أن يزيد في استقلالية السلطة السياسية عن القوى المحلية؛ وهذه ميزة لم تَفُتْ قيادة منظمة التحرير.(١٥)

إذاً لم يكن سعي منظمة التحرير، بإصرار محموم، للحصول على اعتراف دولي بها شكلاً من أشكال النزوة، أو أمراً في غير مكانه. فقد اعترفت أغلبية أعضاء المجتمع الدولي بها كمنظمة وطنية وحيدة تمثل الفلسطينيين؛ وهي عضو كامل العضوية في جامعة الدول العربية وفي حركة عدم الانحياز وفي غيرهما من تكتلات دول العالم الثالث، ولها صفة عضو مراقب في الأمم المتحدة؛ كذلك فإن ١٠٠ دولة تقريباً أعلنت اعترافها، بدرجات متفاوتة، بالدولة الفلسطينية التي أُعلن قيامها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨. وترجع هذه الاعترافات الدولية بمنظمة التحرير، من جهة، إلى سياسات «الحرب الباردة» والأوضاع التاريخية والقانونية الدولية الفريدة للقضية الفلسطينية. كما أن الاعتراف الدولي بالمنظمة، من جهة أُخرى، يعيد إلى الذهن وضع «أشباه الدول» بحسب وصف روبرت جاكسون (Robert Jackson)؛ وهو يقصد بذلك أعضاء النظام الدولي الذين يتمتعون بمكانة الدول ذات السيادة من الناحية القانونية بفضل حصولهم على الاعتراف الرسمي من الأعضاء الآخرين الأقوياء، على الرغم من افتقارهم إلى معظم الخصائص المادية والوظيفية للدولة.(١٦)

وتفسر لنا أهمية الاعتراف الدولي حرص منظمة التحرير الدائم على محاربة أي تحد، داخلي أو خارجي، لمكانتها كممثل شرعي وحيد للفلسطينيين. ومن المفارقات أن هذا الحرص يفسر، أيضاً، تصميم المنظمة على ضمان ولاء جماهيرها وضمان استمرار انخراط الجماعات المعارضة في أطرها الرسمية، حتى

لو اضطرت إلى تبني مواقف سياسية أو اتباع تكتيكات عسكرية تضر بمكانتها الدبلوماسية. وكان هذا التناقض الظاهر في واقع الأمر نتيجة منطقية للأهمية التي أولاها المجتمع الدولي للسيادة، إذ دفع المنظمة إلى العمل بلا كلل لإظهار سيطرتها السياسية الفعالة على شعبها، على الأقل. وفي أية حال، لم يكن اللجوء إلى العنف ذا انعكاس سلبي دوماً على مكانة المنظمة. فقد كان العمل الحربي، في حد ذاته، عنصراً جوهرياً في عملية بناء الدولة ـ أكان ذلك بالنسبة إلى العلاقة بالأطراف الداخلية أو إلى العلاقة بالأطراف الخارجية ـ وأداة فعالة في ترسيخ شكل معين من أشكال الوطنية القطرية الفلسطينية.

ما بين القومية والوطنية القطرية

«الوطنية» مصطلح مرتبط بالنضال ضد الاستعمار، لكن معناه في السياق الفلسطيني بحاجة إلى تدقيق، وخصوصاً لجهة التمييز بينها وبين القومية العربية من ناحية، والمقارنة بينها وبين الوطنيات القطرية العربية من ناحية أُخرى. ويظهر إشكال الوطنية القطرية الفلسطينية في كل من الدراسات الإسرائيلية والفلسطينية. فالدراسات الإسرائيلية تميل إلى إنكار وجود هوية وطنية قطرية فلسطينية في فترات تاريخية معينة، وتوحي بأنها ظهرت ـ في الأساس ـ ردة فعل تجاه ظهور الصهيونية وقيام دولة إسرائيل؛ وهي بالتالي لا تنبع من شيء «حقيقي»، ما دامت لا تشكل أمة موجودة أصلاً ولا تصدر عن جوهر تاريخي خاص بها، فهي «مصطنعة» بالمعنى التاريخي. أمّا الدراسات الفلسطينية فهي تؤكد، في المقابل، وجود شخصية وطنية قطرية فلسطينية كظاهرة قائمة بذاتها، ويقوم بعضها بتتبع جذورها إلى عصور زمنية سابقة. وهكذا تجري مواجهة الأصول التوراتية للقومية اليهودية بأسطورة الأصل «الكنعاني» للفلسطينيين.[١٧] لكن كلا الرأيين يخفي في طياته غرضاً دعاوياً يستند إلى افتراضين توأمين: الأول أن انقسام الجنس البشري إلى كيانات قومية، أو إلى أمم، أمر «طبيعي»؛ الثاني أن حق تقرير المصير لا يصح إلاّ للجماعة التي تظهر وعياً سابقاً بذاتها، وتعريفاً لنفسها كأمة. ونحن لا نوافق أصحاب الرأيين، سواء لجهة الغرض الدعاوي أو لجهة الافتراضين. فلا يجب النظر إلى القومية، أو الوطنية القطرية، على أنها تتبع مساراً أحادي الوجهة، أو حتمياً، أو غير قابل للارتداد، على الرغم من الإقرار بارتفاع إمكان ظهورها كقوة سياسية، أو كتيار عقائدي في حالات النزاع بين الجماعات المتميزة. فالقومية، أو الوطنية القطرية، تبقى ظاهرة مجزأة ومشروطة بظواهر أُخرى؛ فهي تستمد عناصر تكونها من

خصائص تاريخية وثقافية محددة، غير أن هذه الخصائص ليست سمات أساسية أزلية، ولا يمكن فهم أهميتها فهماً صحيحاً إلاّ من خلال تضافر معين لعوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية ومؤسسية.[١٨]

ولو نظرنا إلى الوطنية القطرية الفلسطينية من هذه الزاوية لواجهنا إشكالاً في عدد من النقاط. فمن جهة، لا بد من الملاحظة أن عدم قيام فلسطين سابقاً ككيان سياسي ذي سيادة أو مستقل، أضعف إمكان التعبير عن الوطنية على أساس الوحدة المشتركة اجتماعياً أو ثقافياً للسكان المحليين، قياساً بأهمية عنصر الجغرافيا المشتركة. وعلاوة على ذلك، فقد شدد الفلسطينيون على الخصائص الثقافية المشتركة مع المجتمعات العربية المجاورة، لا على الخصائص التي تميزهم منها، وضمنها اللغة والديانة والعادات الاجتماعية والروابط العائلية.

واكتسبت الوطنية الفلسطينية، في الوقت نفسه، مزيداً من الأبعاد نتيجة سعيها لإقامة دولة مستقلة. فالذكريات الجماعية، وإدراك الظلم المشترك، وحس الانتماء إلى أرض محددة، شكلت أساساً لانتقال الحس الجماعي الكامن لدى الفلسطينيين إلى وعي جماعي بالذات، وميزتهم من العرب الآخرين الذين يشتركون معهم في اللغة والديانة والثقافة.[١٩] وهكذا تطورت وطنية الفلسطينيين إلى شكل من أشكال الإثنية بينما حاولوا إعادة صوغ هويتهم بعد سنة ١٩٤٨ على وجه الخصوص، وكشفت عن بعض مظاهر «الوطنية القطرية» عقب صعود منظمة التحرير بعد سنة ١٩٦٧. ويصف إريك هوبسباوم (Eric Hobsbawm) «القومية الفطرية» بأنها: «مشاعر الانتماء الجماعي الموجودة أصلاً، والتي يمكن تفعيلها على المستوى السياسي الكلي بشكل يضعها في مصاف الدول والأمم الحديثة.»[٢٠] لكن هذه «الوطنية القطرية» حوت خليطاً من العناصر والأشكال نتيجة وجود اختلافات بارزة في الأوضاع المادية والمعيشية بين مختلف المناطق في فلسطين العربية قبل سنة ١٩٤٨، وكذلك بين التجمعات اللاجئة وغير اللاجئة من الفلسطينيين العرب بعد ذلك التاريخ. وكانت ردة الفعل الفلسطينية إزاء المواجهة المباشرة، بدايةً مع الصهيونية و«اليیشوف» حتى سنة ١٩٤٨، ثم مع الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة بعد سنة ١٩٦٧، أقرب ما تكون إلى شكل ملموس من أشكال الوطنية ـ الإثنية، بينما كان التطور السياسي لمنظمة التحرير في المنفى العربي أقرب إلى وطنية الدولة. ويمكن إطلاق مصطلح الوطنية «الاختبارية» على النوع الأول، لأنه تبلور كردة فعل على تجربة معاشة خلال الحكمين البريطاني والإسرائيلي، في مقابل الوطنية «المعرفية» التي نادت بها وغذتها بقوة منظمة التحرير الفلسطينية الدولانية.[٢١]

ويتطابق مسار التطور السياسي الفلسطيني مع النمط السائد في المجتمعات العربية الأُخرى، حيث لا يزال هناك توترات أساسية بين تصورات الانتماء إلى أمة عربية كبرى متخيَّلة، أو إلى الدول القطرية المحددة المعالم. وهنا يرد جدل آخر لأن اختيار هذا المصطلح (القومي) أو ذاك (الوطني) قد يُنظر إليه كمحاولة لإنكار وجود أمة عربية شاملة، أو لتأكيد أن الدول القطرية هي دول قومية. وقد استمرت الأسس الكامنة الأُخرى للإثنية، كاللغة والديانة، في التفاعل والتنافس ضمن إطار الدولة الوطنية القطرية، لا بل ـ ربما ـ في مواجهته في واقع الأمر. لكن الاتجاه العام السائد منذ الحرب العالمية الثانية، إنْ لم يكن قبلها، تمثل في محاولة بناء الدولة القطرية، وفي غرس وتنمية ما يمكن تسميته وطنية ـ الدولة (تمايزاً من الانتماء العربي الأوسع)، والتي تحمل صفتي الخصوصية والتحديد الجغرافي (الإقليمي). لكن الأمر الأهم، في نهاية المطاف، ليس نوع التصنيف المستخدم لمصطلحي الوطنية والقومية، وإنما البنى والخطاب والسياسات التي يتم من خلالها استيعاب وتعبئة الأغلبية العظمى من السكان المستهدفين، أو على الأقل قطاعات مهمة منهم.[٢٢]

ويطرح هذا الكتاب أن تلك التحولات ذاتها تقريباً كانت تأخذ مجراها بين الفلسطينيين، وأن العامل الرئيسي المحدد للمسار الفلسطيني هو المدى الذي بلغته البنى السياسية الدولانية في تأكيد شرعيتها الرمزية، وترسيخ سيطرتها الاجتماعية. ولا يعني هذا الطرح أن الفلسطينيين شكلوا، فعلاً، مجتمعاً وطنياً ومتميزاً كلياً، أو أنهم أقاموا دولة إقليمية ذات سيادة. كما أن هذا الطرح لا يقصد منه القول إن حركتهم في اتجاه تشكيل شخصية وطنية مميزة هي حركة حتمية، أو غير قابلة للانتكاس، أو لاتخاذ مجرى معاكس. فالعكس هو الصحيح؛ إذ إن حركة الفلسطينيين هذه مشروطة بتوطيد دعائم مؤسستهم الدولانية، وبالأسس التي يقوم عليها تفاعلهم مع الشعوب ومع النظم السياسية المجاورة. وبالتالي، فإن هدف مقابلة الحالة الفلسطينية بالحالات العربية الأُخرى هو تأكيد إمكان فهم وتفسير التاريخ الفلسطيني من خلال التجربة الإنسانية الأشمل. ويؤكد هذا الكتاب، أيضاً، أن التصنيفات المتعددة للقومية أو الوطنية لا يستثني الواحد منها الآخر، ولا ترتبط بعضها ببعض ـ بالضرورة ـ بتسلسل هرمي أو بتتابع تاريخي ثابتين. وعلى العكس من ذلك، تظهر الحالة الفلسطينية إلى أي مدى يمكن للأشكال الإثنية والإقليمية من القومية أو الوطنية أن تتداخل في المكان والزمان داخل الجماعة الواحدة؛ وأن تتعايش في الوقت نفسه ضمن مجالات اجتماعية وجغرافية متنوعة (خصوصاً بالنسبة إلى مجتمع متناثر أو إلى مجتمع الشتات)؛ أو أن تنتقل من شكل إلى آخر في

مراحل تاريخية متعددة ذات أوضاع ومضامين مادية وثقافية متباينة.[٢٣] ومن ثم، فإن هذا النص سيستخدم لفظة «الوطنية» أو عبارة «الوطنية القطرية» الفلسطينية، مع الأخذ في الاعتبار هذه التحفظات والمحاذير كلها.

ملاحظة في شأن المراجع

تستند عملية إعادة البناء التاريخي، التي نقدمها في هذا الكتاب، إلى خمس فئات من المراجع الأولية. الفئة الأولى هي منشورات منظمة التحرير الفلسطينية ومختلف المنظمات الفدائية الفلسطينية في الشتات (ومنشورات الشيوعيين والإسلاميين في الأراضي التي تحتلها إسرائيل) التي تشرح برامجها السياسية واستراتيجياتها العسكرية، وفي بعض الحالات العقائد الاجتماعية، لأعضائها وجماهيرها على حد سواء. وبسبب التنافس الشديد في كسب الأنصار (والدعم الخارجي) لم يخلُ أي تنظيم فدائي من نشرة سياسية أسبوعية على الأقل، بينما قامت عدة تنظيمات بإصدار مجلاتها العسكرية الخاصة، إضافة إلى تشكيلة من التقارير والكتب السنوية والبيانات والكراريس غير الدورية التي تضم نصوص خطب وكلمات قادتها ورسائل عامة أُخرى. وقد تمكنتُ من الحصول على كمية كبيرة من المنشورات غير الدورية، ومن الاطلاع على كميات أُخرى، إضافة إلى مجموعات كاملة تقريباً من المجلات الدورية الرئيسية (وعينة عشوائية من الكثير من المجلات الأقل أهمية) المحفوظة في المكتبات ولدى الأفراد.

وتتألف الفئة الثانية من منشورات داخلية أصدرتها المنظمات الفدائية إلى أعضائها، وتشتمل على تقارير المؤتمرات الحزبية والتعاميم الموجهة إلى الأعضاء والتي تعلق على الأحداث الجارية وتحدد المهمات العامة، وكذلك المواد «التثقيفية» (التثقيف السياسي والعقائدي)، وشروط العضوية، والنظم الداخلية، وكراريس الأمن والتدريب والكتيبات العسكرية الأُخرى (لم تُدْرَج الكتيبات العسكرية في قائمة المراجع). وعلى الرغم من أن هذه المطبوعات أُعدت أصلاً للأعضاء، ويفترض بالتالي أن تكون سرية، فإن قسماً كبيراً منها وصل إلى أيدي الجمهور. ومثلما حدث معي في مطبوعات الفئة الأولى، تمكنت من الحصول على عدد كثير من هذه المنشورات، ومن الاطلاع على عدد آخر في المكتبات العامة والخاصة. ويصح هذا الكلام، أساساً، بالنسبة إلى منشورات المنظمات الفدائية في الخارج. لكن الفئة الثانية هذه اشتملت، أيضاً، على عينة كبيرة من منشورات الشيوعيين والإسلاميين في فلسطين.

وتضم الفئة الثالثة وثائق أرشيفية خاصة بالشؤون العسكرية والتنظيمية وبإحصاءات القتلى والمعتقلين. ولم يكن الاطلاع على هذه الوثائق عملية سهلة. فقد أدت الحروب والتهجير من منفى إلى آخر إلى إتلاف الكثير من المجموعات الوثائقية الرسمية (والخاصة)، سواء نتيجة القصف أو كإجراء احترازي لتجنب وقوع وثائق سرية في يد العدو. وكان التهجير القسري، في بعض الحالات، يعني بقاء وثائق قيّمة (من منظور أكاديمي) في بلد آخر خارج متناول أصحابها الأصليين. ومع ذلك، فقد كنت محظوظاً في أن سُمح لي بالاطلاع على الأرشيف العسكري لرئيس منظمة التحرير ياسر عرفات، وعلى سجل غرفة العمليات المركزية في المنظمة، وعلى بعض وثائق جيش التحرير الفلسطيني وفرع الاستخبارات العسكرية التابع له، وعلى سجلات دائرة الشؤون الاجتماعية التابعة لمنظمة التحرير في عمان والمحفوظة في أجهزة الكمبيوتر. وقد وفر لي المصدران الأول والثاني معلومات تفصيلية عن المعارك التي خاضتها قوات المنظمة في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٦. ووفر لي المصدر الثالث رؤية جديدة للعلاقات الداخلية في المنظمة، ولعلاقاتها بالدول العربية المضيفة خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٧٣. وأعطاني المصدر الرابع معرفة أعمق بالبيانات الاجتماعية الأساسية لنحو ٤٥٠٠ قتيل، ولأكثر من ٨٠٠٠ معتقل في السجون الإسرائيلية.

وتتألف الفئة الرابعة من كتب ومقالات كتبها أعضاء نشيطون حالياً أو أعضاء سابقون في المنظمات الفلسطينية، بصفتهم الشخصية. وتتناول هذه الكتابات المذكرات والروايات الشخصية الأُخرى، والمعالجات والأطروحات العقائدية، والمناقشات الدعاوية والجدلية، وتحليل العمليات، وتقارير في مجلات عامة بشأن المؤتمرات الحزبية والمعارك وأحداث أُخرى عايشوها أو شاركوا فيها. وتوفر لنا هذه النصوص، إلى جانب كشفها عن آراء ومعتقدات وافتراضات أصحابها (أو محاوريهم) وتقديم بيانات عن الوقائع أحياناً، سجلاً ثميناً للقضايا والنقاشات الرئيسية في الفترة التي عاصروها. وقد نُشر معظم هذه المواد في مجلة «شؤون فلسطينية» الشهرية، الصادرة عن مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير، خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٩٣. وشكلت مجلة «دراسات عربية» المستقلة مرجعاً مفيداً لمقالات القوميين واليساريين العرب، وخصوصاً في حقبتي الستينات والسبعينات. لكن، في بعض الحالات، كان بعض الروايات الشخصية والمذكرات المدرجة في هذا الكتاب غير منشور، وتم الاطلاع عليه بإذن كريم من مؤلفيه.

وآخر فئات المراجع الأولية، وليس أقلها شأناً، المقابلات الشخصية مع المناضلين والناشطين الحاليين أو السابقين في الحركة الوطنية الفلسطينية. وتتضمن

هذه الفئة مقابلات أجريتها خلال ١٥ عاماً، بدءاً من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، مع عسكريين ومدنيين أعضاء في منظمة التحرير، وإلى حد أقل مع مسؤولين رسميين عرب ومع ضباط في الجيوش العربية أو أجهزة الاستخبارات العربية. وقد بلغ مجموع المقابلات الشخصية ٤٠٠ مقابلة تقريباً. ويضاف إلى هذا كله عدد كثير من المقابلات مع قادة المنظمة ومع زعماء ومسؤولين عرب نُشر في الصحافتين العربية والأجنبية. وتحوي قائمة المراجع كشفاً أو ثبتاً بالمقابلات التي أجريتها، غير أن معظم المقابلات الصحافية لا يظهر إلاّ في المصادر. والاستثناء الوحيد لذلك هو المقابلات المعمقة مع قادة بارزين في منظمة التحرير، ونصوص الندوات والحوارات مع مسؤولين كبار تم نشرها في «شؤون فلسطينية» وفي «مجلة الدراسات الفلسطينية» وفي مجلات أُخرى، وقد تم إدراجها في قائمة المراجع.

وبما أن لاستخدام مصادر التاريخ الشفوي محاذير محتملة، فإن هذا الاستخدام يستحق تعليقاً موجزاً. فمن هذه المحاذير تأثير الذاكرة الضعيفة أو الانتقائية، وغياب الدليل التاريخي المادي أو عدم اكتماله، وتصوير أحداث الماضي من خلال منظور عقائدي، وتضخيم أهمية الذات، وتحريف أو تشويه بعض ردات الفعل تبعاً لتصور أهداف واتجاهات من يُجري المقابلة أو تبعاً للواقع السياسي الراهن لمن تُجرى المقابلة معه. وللتقليل من هذه المخاطر، قمت بإعادة إجراء عدد من المقابلات وبإعادة تنظيم عدد آخر، وقمت بمقارنة الروايات المستمدة من أشخاص متعددين، وطلبت تفسيراً لاختلاف الروايات، وقمت أحياناً بالتصدي مباشرة لبعض الروايات التي كنت أعرف عدم صحتها. كما حاولت، حيثما استطعت، تجنب استخدام المقابلات الشخصية كمصدر وحيد لأي واقعة أو تفسير. وقد أشرت إلى المقابلات المحددة في المصادر حين لم أجد أدلة داعمة من المصادر الأُخرى، وأبديت في حالات أُخرى تحفظاتي تجاهها في النص أو في الحواشي. وبعد إبداء كل هذه التحفظات، أذكر أن التاريخ الشفوي ـ على الرغم من افتقاره بوجه عام إلى الصفة المعاصرة للوثائق الرسمية، وبالتالي إلى بعض الصدق التسجيلي للوقائع ـ قد أتاح لي دراسة «أنثروبولوجيا» منظمة التحرير الفلسطينية من حيث علاقاتها الداخلية وممارساتها غير الرسمية. كما عوضني التاريخ الشفوي، جزئياً، عن النقص في غياب بعض الوثائق الجوهرية أو استحالة الاطلاع عليها (وهذا أمر متوقع في حركة فدائية امتنعت من توثيق أهم قراراتها ومناقشاتها، أو احتفظت بها كوثائق سرية) كي أتمكن من صوغ «رواية داخلية» ذات صدقية.

وكانت الصحافة العربية رافداً مهماً مكملاً للمراجع الأولية المذكورة أعلاه. فقد نشرت هذه الصحافة تصريحات كثيرة ومتنوعة لمسؤولين فلسطينيين وعرب،

ووفرت معلومات داخلية وتحليلات للأحداث الراهنة بقدر من التفصيل لا نجده في معظم الصحافة الأجنبية. كما ساعدتني في وضع الأحداث والمناقشات الجارية في الساحة الفلسطينية ضمن سياقها المحلي وسياقها الإقليمي، ومكّنتني من وضع الروايات المستخلصة من المقابلات الشخصية أو من الوثائق الرسمية (حين افتقرت إلى تاريخ صدورها) ضمن تسلسلها الزمني الصحيح. وإذ كانت مهمة الاطلاع على عدد كثير من الصحف العربية مهمة في غاية الصعوبة، فإن إصدارات كل من مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير ومؤسسة الدراسات الفلسطينية (المستقلة) من كتب سنوية ومجموعات وثائقية ويوميات الأحداث، مستندة إلى مصادر صحافية خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨١، قد خففت كثيراً من ذلك العبء. كما أن هاتين المؤسستين كانتا تصدران مجموعات يومية وشهرية لترجمات عن وسائل الإعلام الإسرائيلية الصادرة باللغة العبرية، للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢، ثم تولت هذه المهمة من بعدهما «دار المنار» في قبرص للفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٩٠. وقد زودني كل من *Arab Report & Record* و *Middle East Contemporary Survey* (سابقاً: *Middle East Record*) معلومات إضافية قيّمة مستمدة من الصحافة العربية والأجنبية، بينما وفر لي باب «الوقائع» في كل من «شؤون فلسطينية» و *Journal of Palestine Studies* و *Middle East Journal*، مرجعاً جاهزاً للأحداث اليومية أعفاني من الدخول في عملية بحث وتنقيب مرهقة.

شكر وتقدير

كان من المستحيل إنجاز عمل بهذا الحجم من دون التعاون والدعم اللذين لقيتهما طوال أعوام من أشخاص كثيرين ومن عدد من المؤسسات. وأنا مدين إلى أبعد الحدود لمئات الأشخاص الذين منحوني الوقت الكافي لإجراء المقابلات معهم، ووافقوا في أحيان كثيرة على أن أقابلهم أكثر من مرة. وكان هؤلاء الأشخاص على الدوام في غاية الكياسة والكرم، وتحملوا أسئلتي المتواصلة بصدر رحب. كما تحلى بالصبر نفسه زملاؤهم وعائلاتهم، إذ تحملوا تطفلي على مكاتبهم ومنازلهم وقدموا لي القهوة والشاي والمرطبات من دون انقطاع، أو ألحوا عليّ في تناول الغداء أو العشاء معهم. وقد سعدت بمدى استعداد كل الذين حاورتهم تقريباً، لا للتحدث عن أحداث الماضي فقط بل أيضاً للتحدث بصراحة وبصدق فاقا توقعاتي. كما وافق كثيرون منهم على تسجيل أحاديثهم على شريط بدلاً من قيامي بتدوينها فحسب.

وأتوجه بالشكر أيضاً إلى الذين قدموني إلى الأشخاص الذين رغبت في مقابلتهم، وأتعبوا أنفسهم في البحث عن أرقام هواتفهم، وإلى الذين ساعدوني في إيجاد الدوريات والنشرات التي أحتاج إليها، وإلى الذين أشركوني في معلوماتهم التفصيلية فيما يتعلق بالشؤون الداخلية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهؤلاء كثيرون، لكنني شاكر بصورة خاصة لعبد الفتاح الجيوسي الذي كان مساعداً لأحد مؤسسي حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» ونائب القائد العام لقوات منظمة التحرير، خليل الوزير، وشاكر أيضاً لمحجوب عمر المستشار سابقاً في مركز التخطيط التابع للمنظمة. وقد عرّفني عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، يحيى (صخر) حبش، إلى أشخاص أفادوني كثيراً، كما سمح لي باستعمال مكتبه في تونس لإجراء مقابلاتي. بينما زاد مساعداه، مروان وطراد، في أفضالهما بمساعدتي في إجراء الاتصالات الهاتفية وتحديد المواعيد، وبنسخ الأشرطة وتصوير الوثائق وتدوين الملاحظات. كما ساعدني محمد حمزة، مساعد خليل الوزير إلى حين اغتياله في نيسان/أبريل ١٩٨٨، في الاتصالات والتعارف، وخصني بمعلومات عن العلاقات الداخلية لقيادة فتح وعن تنظيم فتح في الأراضي المحتلة، وعمّق معرفتي بشخصية خليل الوزير الفريدة وبدوره المتميز. وقدّم لي نزار عمار خدمة مماثلة على صعيد الأجهزة

الأمنية في كل من فتح ومنظمة التحرير، فتعرفت بواسطته إلى شخصية صلاح خلف، مسؤول الأمن الموحّد في منظمة التحرير إلى حين اغتياله في كانون الثاني/يناير ١٩٩١. كما عرّفني إلى المزيد من الأشخاص وسمح لي بمقابلتهم في مكتبه. أمّا سميح شبيب فقد رتب لقاءاتي مع كوادر كبار من جبهة التحرير الفلسطينية، وتجاوب مع حماستي لهذا البحث بصفته مؤرخاً، فشاركني في معلوماته التفصيلية عن الجبهة.

وطبعاً، يظل كتاب كهذا ناقصاً إن لم يحتو على وثائق الأرشيف أو المحفوظات. وقد أعطاني الرئيس ياسر عرفات، سنة ١٩٨٨، حرية الاطلاع على الأرشيف العسكري في حمام الشط (تونس)، وعلى سجلات غرفة العمليات المركزية للمنظمة. وأود التنويه، بصورة خاصة، بالمساعدة الفعالة والودية التي قدمها لي مدير مكتبه سامي مسلم، وموظفو الأرشيف أبو ناصر وجهاد وعزمي وأبو حسن وغسان. كما أنني مدين للرئيس عرفات على دعوتي إلى حضور الكثير من مؤتمرات كل من المنظمة وحركة فتح ما بين سنة ١٩٨٧ وسنة ١٩٩١. وقد وفّرت لي هذه المناسبات فرصة نادرة لمقابلة عدد كثير من كبار المسؤولين والضباط من مختلف الانتماءات السياسية في مكان واحد. وقد تعود هؤلاء مشاهدتي في كواليس المؤتمر أُجري مقابلاتي. وفي القاهرة، فتح اللواء عبد الحي عبد الواحد أمامي كنزاً نفيساً من خلال السماح لي بالاطلاع على الأرشيف العسكري وأرشيف الاستخبارات الخاص بجيش التحرير الفلسطيني. كما اطلعت على سجلات دائرة الشؤون الاجتماعية التابعة لمنظمة التحرير والمحفوظة في أجهزة الكمبيوتر، وذلك بفضل مدير مكتب عمان وحيد مطير، ونائبه أبو رامي.

وكنت محظوظاً في اتصالاتي الموسعة بعدد من قادة منظمة التحرير الذين وافقوا مراراً على أن يكونوا كمرجع يساعدني في بلورة أفكاري، حتى عندما كنت أشك في الممارسات والبنى السياسية والتنظيمية والعسكرية التي جهدوا في إرسائها. ويهمني أن أعبّر عن تقدير خاص للراحل خليل الوزير، الذي جرحت مشاعره كثيراً بمقال نقدي شديد اللهجة (نشر في مجلة «شؤون فلسطينية»، خريف سنة ١٩٨٥) كتبته عن العمل العسكري الفلسطيني الذي كان هو شخصياً مسؤولاً عن قسم رئيسي منه. إذ على الرغم من ذلك، ظل بيته ومكتبه مفتوحين أمامي في كل الأوقات. وعندما أخبرته بموضوع كتابي أظهر لي، من دون تردد، حماسته وثقته بالمشروع في الأشهر الثمانية الأخيرة من حياته. كما أن القائد العسكري السابق للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ممدوح نوفل، كرّس لي ساعات كثيرة من وقته للنقاش ولإجراء عدة مقابلات معه، وأطلعني على سير ذاتية وسياسية غير منشورة

كان كتبها عن أحداث تاريخية متعددة. وهذا ما فعله أيضاً، في هذا المجال، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح محمود عباس. وأتاحت لي مهمتي المحددة ضمن الوفد الفلسطيني إلى محادثات السلام مع إسرائيل في الفترة ١٩٩١ ـ ١٩٩٤، إذ ساعدت في التفاوض بشأن اتفاق قطاع غزة ومنطقة أريحا (اتفاق القاهرة) وملحقه الأمني، التعرف إلى مزيد من القادة السياسيين والعسكريين في منظمة التحرير، وأكسبتني رؤية ثاقبة لطرائق تفكيرهم وعملهم. كما أنني أشكر رئيس تحرير مجلة «شؤون فلسطينية»، صبري جريس، على نشر آرائي النقدية في السياسة وفي العمل العسكري الفلسطينيين، الأمر الذي ساعد في إثارة ردات فعل جمهور أوسع من الكوادر الفلسطينية.

أنا مدين بالكثير لكل من ذكرتهم أعلاه. ولا شك في أن البعض سيعترضون على طريقة عرضي وتفسيري للنضال الذي أعطوه الكثير، أو سيختلفون معي في جوانب محددة من سردي الوقائع في هذا الكتاب. لكنني آمل بأن يتفقوا معي أيضاً بشأن الكثير مما جاء فيه، وبأن يتشجعوا أو يُستحثوا على كتابة رواياتهم التاريخية الخاصة عن الثورة الفلسطينية المعاصرة. وفي جميع الأحوال، أنا على ثقة بأنهم يوافقونني على مشروعية، بل على ضرورة تسجيل وتحليل الماضي بأبعاده كافة. وقد رفض شخص واحد فقط، هو مسؤول عسكري سابق في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التحدث إليّ رفضاً باتاً، لاعتقاده أن بحثي هذا «يخدم العدو». لكن أغلبية من قابلتهم رأت، على العكس منه، أن هذه الحجة باطلة أو غير منطقية لأنها تبقي الفلسطينيين، بين جميع أطراف الصراع، في حالة جهل تام بكفاحهم وبأسباب فشله ونجاحه. ورأى المجيبون، في معظمهم، ضرورة إجراء عملية إعادة تقويم نقدية، من دون أن تهتز قناعاتهم بعدالة قضيتهم وبشرعية الوسائل التي استخدموها في نضالهم. وأنا آمل بأن يتفق القراء مع هذه الرؤية، لأني أعتقد أن التعاطف مع الموضوع يتيح قدرة تفسيرية أكبر ما دام يصحبه أسلوب نقدي في التحليل.

وعليّ أن أعترف بوجود عيبين، أو نقصين، في هذا الكتاب سبّبا لي قلقاً خاصاً. والعيب الأخطر هو أن التاريخ الوارد في هذا الكتاب يهيمن عليه الذكور هيمنة كاملة. وهذا الأمر ليس مستغرباً لأن العنف والقهر، ولا سيما امتلاك أدوات الحرب، لا يزالان مجالاً ذكورياً بصورة عامة، وعند الفلسطينيين أيضاً. والنتيجة الطبيعية لهذا الواقع هي هيمنة الذكور على العمل السياسي، وعلى البنى التنظيمية، وعلى رؤية السيرة الوطنية أو القومية. لكن، على الرغم من هذا، هناك دور تاريخي ملازم للإناث. وقد أخطأتُ عندما لم أبذل جهداً كافياً لتسجيله، مع أن

رواداً آخرين كتبوا الكثير عن دور المرأة في النضال الفلسطيني. أمّا العيب أو النقص الثاني، فهو عدم إعطاء المنظمات الفدائية الصغيرة حيزاً كافياً في المراجع والمصادر التي رجعت إليها، وخصوصاً في مجال المقابلات الشخصية والوثائق الأرشيفية. والسبب في هذا التقصير أن توتر علاقات منظمة التحرير بسورية، والصدامات الشيعية ـ الفلسطينية في الثمانينات، وما تلا ذلك من مشاركتي في محادثات السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلية في الفترة ١٩٩١ ـ ١٩٩٤، وضعت أمامي الصعوبات وجعلتني أتردد في زيارة لبنان وسورية حيث تتمركز هذه المنظمات. لكن عليّ أن أضيف أن قادة هذه المنظمات لم يتجاوبوا معي لتلافي هذا النقص من خلال إجاباتهم عن أسئلة مكتوبة، أو قبولهم بأن يجري بعض الباحثين المقابلات معهم نيابة عني، كما تهربوا من طلبي إجراء مقابلات معهم عندما صادفتهم في دول أُخرى. وبالتالي برزت في كتابتي للتاريخ الفلسطيني المعاصر حركة فتح، وإلى درجة أقل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وهذا البروز، في رأيي، لا يبتعد كثيراً عن الواقع التاريخي، وإنْ كان الغياب (الجزئي) لأصوات ولآراء معينة أمراً يؤسَف له على صعيد الدقة في التاريخ.

ولن يكتمل إعرابي عن الشكر والتقدير لفضل الآخرين عليّ إلاّ بذكر المساعدة الكريمة التي قدمها لي أمناء المكتبات في عدة مؤسسات، إذ أتاحوا لي الغوص في مجموعات كاملة من منشورات منظمة التحرير، وخصوصاً منشوراتها الدورية. وأوجه شكري، أولاً وقبل أي شخص آخر، إلى منى نصولي أمينة مكتبة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، التي أمدتني بالنصوص والمراجع طوال أعوام، وتجاوزت ما يفرضه عليها الواجب والصداقة لترشدني إلى مصادر لم تخطر على بالي أو لم أكن أعلم بوجودها، وأبقتني على اطلاع على آخر مقتنيات المكتبة. كما أعبّر عن شكري لماجد الزبيدي وديان رينغ وهما، على التوالي، أمينا مكتبة مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية (نيقوسيا) ومركز دراسات الشرق الأوسط في كلية سان أنطوني (أوكسفورد)، لمساعدتهما لي بصورة خاصة في إيجاد كراريس منظمة التحرير. وأنا مدين بالقدر نفسه لحاييم غال، أمين مكتبة مركز موشيه دايان في جامعة تل أبيب (التي تضم مجموعة من الدوريات الفلسطينية والعربية تثير الإعجاب)، الذي سهلت معرفته بالمادة التي أبحث عنها واهتمامه بموضوع البحث الذي أعمل فيه، مهمتي إلى حد كبير.

يمزح الفلسطينيون بمرارة فيقولون إن الله خلقهم شعباً مشتتاً، وبالتالي كان من الطبيعي أن يحملني بحثي هذا إلى مدن كثيرة في أقطار متعددة عبر القارات

الأربع، سعياً وراء المحفوظات والمكتبات والأشخاص الذين أرغب في مقابلتهم. ولم يكن في استطاعتي أن أقوم بكل هذا لولا العدد الكثير من الأصدقاء الذين استضافوني استضافة كاملة، وأبقوني على تواصل مستمر مع آخر أحاديث الدوائر السياسية الفلسطينية وأخبارها. وكان لكرم ضيافة هؤلاء الأصدقاء أبلغ الأثر في نفسي وزاد في متعة مهمتي. وأنا أهدي محبتي وامتناني إلى كل هؤلاء الأصدقاء، وخصوصاً إلى ابنة عمي هيفاء وزوجها حسن صالح اللذين سهلا جولاتي الميدانية بإعارتي سيارتهما مرات كثيرة، وكذلك إلى خالد الجيوسي الذي استضافني مدة شهرين بعد يوم واحد على تعارفنا سنة ١٩٨٤، والذي أصبح صديقاً حميماً منذ ذلك التاريخ.

ومما يزيد في قيمة حسن ضيافة أصدقائي أن مشروع كتابي هذا ممول ذاتياً في معظمه. لكني أعبر عن شكري لمؤسسة ديانا تماري صباغ على تقديمها المنحة الأساسية التي مكنتني من البدء بالبحث والكتابة سنة ١٩٨٥، والتي بلغت قيمتها ١٠,٠٠٠ دولار. وبحسب هذه المنحة تحفظ حقوق النشر لمؤسسة الدراسات الفلسطينية التي تكرمت، بدورها، ومنحتني ٣٠٠٠ دولار. وإضافة إلى اعترافي بفضلهما المادي، أود أن أشكر هاتين المؤسستين على احترامهما الدقيق لاستقلاليتي الفكرية التامة في تأليف هذا الكتاب. وقد حصلت على منحة شخصية صغيرة من الأكاديمية البريطانية لمشروع آخر، لكنني استفدت منها في إجراء جزء من هذا البحث في القاهرة، وفي الاطلاع على مصدر إضافي لم أكن أتوقعه، وهو محفوظات جيش التحرير الفلسطيني. وأخيراً عليّ الإشارة إلى أن بعض مواد هذا الكتاب قد نشرتُه مقالات في:

Middle East Journal (vol. 45. no. 4, Autumn 1991, and vol. 46, no. 2, Spring 1992); *International Journal of Middle East Studies* (vol. 30, no. 1, February 1998).

وفي: «مجلة الدراسات الفلسطينية» (العدد ١١، صيف ١٩٩٢).

وعليّ دين آخر، علمي وأكاديمي، للأصدقاء وللزملاء الذين علّقوا على أجزاء متعددة من مخطوطة الكتاب. وأعبّر عن تقديري الخاص للمحكّمين المجهولين الذين أحال الناشر المخطوطة عليهم لتقويمها؛ وقد استفدت كثيراً من ملاحظاتهم على المسودات المتتابعة التي أحيلت عليهم، على الرغم من أن الأخذ بتلك الملاحظات تطلّب مني جهداً إضافياً. وقد راجع حسين جعفر آغا وأحمد سامح الخالدي المخطوطة بكاملها، بينما راجعتْ آن عنايات نسخة أولية عنها، وراجع ركس براينن الجزأين الثالث والرابع، وبول لالور مسودة أولية للفترة حتى سنة ١٩٧٠، وسليم تماري وخليل هندي الفصول الخاصة بالإطار التحليلي الذي

استخدمته وبالأراضي المحتلة وبتأسيس منظمة التحرير «الدولة في المنفى»، وفواز طرابلسي المسودات ما قبل النهائية للفصول الخاصة بالنزاع اللبناني في ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦. وراجع كل من بطرس أبو منة، وقيس فرو، ويسرائيل غرشوني، وأحمد خليفة، ويوسي نيفو، وروجر أوين، وروز ماري صايغ، وآفي شلايم، الصيغة النهائية من مقدمة الكتاب والفصل الأول والخاتمة. وأبدى موشيه شيمش ملاحظاته على مسودة موحدة للفصلين الرابع والخامس، وزودني وثائق ومراجع عن العلاقات المصرية بمنظمة التحرير الفلسطينية في أواسط الستينات، بينما أطلعني يوسي نيفو ولميا راضي على مسودات الفصول التي كتباها عن النخبة التقليدية الفلسطينية. وقد استفدت واستمتعت بمناقشة سياسة «الرعاية النفعية» في منظمة التحرير مع ركس براينن، وسوسيولوجيا السياسة الفلسطينية معه ومع روز ماري صايغ، واليسار الفلسطيني مع أحمد خليفة وخليل هندي، وتجربة المنظمة في لبنان مع فواز طرابلسي، والعلاقات المصرية ـ الفلسطينية للفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ مع موشيه شيمش، وأصول الوطنية القطرية الفلسطينية مع إيلان بابي، وتعريف الإرهاب أو معناه مع عنات كورتز. وأنا أتحمل التقصير في عدم الاستفادة بصورة أوسع وفي وقت مبكر من هذا العون العلمي، لكنني أعبّر عن شكري العميق لهم على الملاحظات التفصيلية وعلى النقد البناء الذي وصلني منهم جميعاً.

وعليّ دين علمي أيضاً، وإنْ كان لا يتعلق بتأليف هذا الكتاب. فأنا مدين لثلاثة أساتذة: الأول هو حنا بطاطو الذي جعلني توجيهه النقدي في الجامعة الأميركية في بيروت خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ قارئاً منتظماً ونمّى ولعي الفطري بالتاريخ الاجتماعي، على الرغم من أن الغزو الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢ حوّل اهتمامي الأكاديمي إلى مجال مختلف تماماً خلال السنوات اللاحقة. وقد شرفني الدكتور بطاطو بأكثر مما أستحق وبما يتعدى قدراتي، حين طلب مني أن أعمل معه في مشروعه البحثي الجديد عن سورية؛ وهي مهمة علمية ما زلت أخشاها حتى اليوم، لكنني فخور بأنها عُرضت عليّ. والأستاذ الثاني هو لورنس فريدمان، الأستاذ المشرف على أطروحتي للدكتوراه في كلية كينغز (لندن) خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٧، والذي شجعني تشجيعاً مطلقاً. وكان لدعمه ودعم زملائي الآخرين في جامعة كامبريدج، ولا سيما دعم روبرت أونيل من كلية «أول سولز» (أوكسفورد)، تأثير كبير فيّ؛ إذ إنهم أكدوا أنه لا تزال هناك أسرة أكاديمية لا تقيدها الحدود الإثنية. والأستاذ الثالث بحسب الترتيب الزمني، لكن لا يقل عن الأستاذين السابقين أهمية، هو روجر أوين الذي لم يكن أستاذي بالمعنى الرسمي لكنه قام، عن طيبة خاطر، بإبداء ملاحظاته على أطروحتي للدكتوراه على الرغم من

عدم وجود ما يربطني به شخصياً أو مهنياً، ودأب منذ ذلك الحين على التعاون معي كصديق ومضيف وزميل.

ولا بد لأي ناشر يأخذ على عاتقه نشر كتاب بهذا الحجم من أن يكون متيقناً وشجاعاً. لذا فأنا أعبّر عن شكري الخاص لمحرر دار نشر جامعة أوكسفورد، تيم بارتون، الذي لم يتزعزع إيمانه بهذا الكتاب طوال أعوام بعد أن أدت التزاماتي الأُخرى ومطالبة الذين راجعوا الكتاب بتغييرات فيه ومراجعاتي الشاملة لمحور السرد وللإطار النظري، إلى تأجيل موعد تسليمه عدة مرات. وقد أكمل المهمةَ ببراعة خلفُه دومينيك بيات، والمحررة المساعدة صوفي أحمد، والمنقحة جين تشايلدرز. وأنا أشكرهم بدوري جزيل الشكر على معالجة مخطوطة الكتاب بسرعة وجدارة.

وبهذا أكون انتهيت من التعبير عن الشكر على الصعيدين المهني والعلمي، لكن يظل لديّ إهداءان شخصيان:

أولاً، يجسّد هذا الكتاب بشكل من الأشكال تقديراً للأقرباء والأصدقاء الذين ساهموا بطرائق متنوعة في كتابة التاريخ الذي يحويه. إنه تقدير وتقدمة إلى والدي يوسف. خريج جامعة جون هوبكنز وأستاذ الاقتصاد الذي ترأس فرع الحزب السوري القومي في فلسطين خلال الانتداب، وكان من كبار مسؤولي بيت المال التابع للهيئة العربية العليا لفلسطين، ووقع أسير حرب في يد القوات الإسرائيلية سنة ١٩٤٨ ثم أُبعد عن وطنه بعد ذلك بعام واحد، وهو أيضاً عضو المجلس الوطني منذ أواسط الستينات، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٤، ومؤسس مركز التخطيط التابع للمنظمة سنة ١٩٦٨، ورئيس الصندوق القومي الفلسطيني خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٤. وقد تغلب على تحفظاته وعلى هواجسه العاطفية والسياسية، واتبع ما أملاه عليه عقله، وقام بما يمليه عليه التزامه المهني والوطني حين ترأس الوفد الفلسطيني إلى مجموعة العمل للتنمية الاقتصادية في محادثات السلام المتعددة الأطراف مع إسرائيل في ١٩٩٢ - ١٩٩٣، وقام أيضاً بالتفاوض في شأن برنامج المساعدة الدولية الشاملة للسلطة الفلسطينية الوليدة عقب توقيع اتفاق أوسلو. والكتاب تقدمة أيضاً إلى والدتي روز ماري، خريجة كلية سومرفيل (جامعة أوكسفورد) وعالمة الاجتماع التي جعلت البلاد العربية موطنها منذ ما يقرب من خمسة عقود، وتحملت كل ما يعنيه أن يكون أولادها فلسطينيين، والتي كانت عضواً مؤسساً لجمعية الخامس من حزيران/يونيو في سنة ١٩٦٧، وهي الباحثة والمؤلفة الرائدة في شؤون المرأة الفلسطينية والعلاقة بين الإناث والانتماء الوطني في مخيمات اللاجئين، والتي كانت دائماً شاهداً عنيداً

يدافع عن ضحايا الظلم. وقد تعلمتُ من والديّ خمسة أشياء هي في صميم شخصيتي: أن أكون صادقاً مع نفسي؛ أن أعامل الناس جميعاً على قدم المساواة؛ أن أمنح عملي ومن أحب كل طاقتي؛ أن أكون واثقاً بنفسي ومعتمداً على ذاتي؛ أن أكون دائماً على استعداد للتعلم.

كما أقدم كتابي هذا إلى عمي المرحوم فايز، خريج جامعة جورجتاون وأستاذ العلوم السياسية الذي كان هدفاً لمحاولة باءت بالفشل قام بها جهاز الموساد الإسرائيلي لاختطافه عندما كان عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ومؤسس مركز الأبحاث التابع للمنظمة في أواسط الستينات، قبل أن ينتقل إلى نيويورك ويؤدي دوراً مميزاً في المجموعة الدبلوماسية العربية لدى الأمم المتحدة إلى حين وفاته سنة ١٩٨٠، والذي يستحيل عليّ مضاهاة ذاكرته الحرفية للنص؛ وإلى عمي المرحوم منير، خريج الجامعة الأميركية في بيروت والطبيب الذي كان ينهض في الخامسة صباحاً ليصل إلى عمله في عيادات الأونروا في مخيمي عين الحلوة والمية ومية طوال ٢١ عاماً من حياته، والذي أورثني حب آل صايغ للمداعبة الساخرة؛ وإلى عمي أنيس، خريج كلية بمبروك (جامعة كامبريدج) والمؤرخ الذي كان مديراً لمركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٤، والذي نجا في تلك الأثناء من هجوم بالصواريخ شنّه جهاز الموساد على المركز ومن محاولة نسف المركز قبل أن يفقد ثلاثة أصابع وبعض بصره وسمعه نتيجة انفجار رسالة إسرائيلية ملغومة سنة ١٩٧٢، والذي يظل صامداً كما كان دائماً، والذي عرّفني إلى عالم النشر والصحافة الأكاديمية وساهم مساهمة كبيرة في هوايتي جمع الطوابع؛ وإلى جدي القس عبد الله صايغ الذي ساعد في إعادة اللحمة إلى العلاقات الاجتماعية الفلسطينية في المنفى من خلال كنيسته، والذي تحمّل بصبر وثبات فقدان جدتي عفيفة بعد النزوح الإجباري عن طبرية بوقت قصير سنة ١٩٤٨، وفقدان اثنين من أبنائه في العقدين التاليين، والذي كان حريصاً على ملء جيب سترته بالحلوى ليبحث عنها أحفاده الفضوليون؛ وإلى عمي المرحوم توفيق، خريج الجامعة الأميركية في بيروت والذي تعلم لفترة في جامعة هارفرد، وأستاذ الأدب العربي في جامعتي كامبريدج وبركلي، ومترجم أعمال الشاعر ت.س. إليوت، والأهم من هذا كله الشاعر الذي آمل بأن أكون تأثرت بعمقه وبرومانسيته وباستعداده لإثارة الجدل وبروحه المرحة العابثة؛ وإلى كل من عمي المرحوم فؤاد الذي لا أكاد أعرفه، وهو أيضاً خريج الجامعة الأميركية في بيروت ومهندس، وعمي ميشال، المشرف الميكانيكي، اللذين ساعدا ـ كل منهما بصورة منفصلة عن الآخر ـ في بناء دولة عربية أُخرى هي العراق؛ وإلى عمتي ماري، البطلة غير

المتوّجة (والطباخة العظيمة) التي تخلت عن طموحها إلى إكمال تعليمها الجامعي لتكون أُمّاً لإخوتها بعد وفاة والدتهم عفيفة؛ وإلى كليمانص، زوجة عمي فؤاد، التي تتابع رسالة جدي عبد الله من خلال كنيستها، والتي أكن لها الإعجاب لابتهاجها الذي لا تقهره المصائب وأشكرها على اصطحابنا لمشاهدة أفلام طرزان أيام الأحد؛ وإلى كل من هيلدا ـ زوجة عمي أنيس ـ المحاضرة الجامعية في الأدب العربي، وآرلين ـ زوجة عمي فايز ـ خريجة جامعة يوتاه، لإيمانهما واستعدادهما لدفع الثمن. وأنا أعبّر عن إعجابي بهم جميعاً لأنهم أبقوا فلسطين حية في نفسي، مع أنني لا أعرّف نفسي بمصطلحات وطنية وقومية. وبهذه الروح أقدم كتابي هذا إلى الجيل الثاني من آل صايغ: أختي جمانة وأخي فارس وأولاد عمي، الذين شاركوا جميعاً أو حاولوا المشاركة في النضال الفلسطيني بطريقة أو بأخرى.

والكتاب، أيضاً، تقدمة وتقدير لعائلتين أُخريين: أهديه إلى عائلة جبرا التي استضافتني في بيتها في بغداد خلال ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ كأخ وكواحد من أبنائها، وعلى الخصوص إلى جبرا إبراهيم جبرا، الذي أسعدني كثيراً بإدخاله إحدى مواجهاتي مع الحياة والموت في إحدى رواياته عن فلسطين، والذي علمني كيف أحضر «المخللات»؛ وأهديه إلى عزيز حليمة وإلى والديه وإخوته السبعة وجدته الذين أمضوا، مثلهم مثل بقية عائلات مخيم شاتيلا وغيره من المخيمات، أول تسع سنوات بعد سنة ١٩٤٨ في خيمة واحدة، وأمضوا السنوات الثماني اللاحقة في كوخ من الصفيح، لكنهم لم يسمحوا قط لعنف الآخرين تجاههم أو لشظف العيش بأن يقوّضا روحهم وإيمانهم.

لقد سقط الكثير من الضحايا في الصراع بشأن فلسطين، وهم جميعاً يستحقون القدر نفسه من العطف والاحترام، كما يستحقه من تأثروا شخصياً بفقدانهم. ولا يغض من شأن هؤلاء في شيء لو قمت بالإعراب عن تقدير خاص لأصدقائي الذين عاشوا النضال والذين قضوا فيه. فالأحياء منهم يعرفون أنفسهم، لكن من المتوفين أوجّه تحية خاصة إلى أحمد، وطوني، وسعد، وجورج، وعاطف، وسمير وغرام وطفليهما، وعلي، وباسم، وإلى أنور المناضل الكردي الذي خاض نضالاً موازياً لنضال الفلسطينيين. وقد قطعت أشواطاً بعيدة في الحياة منذ تعرفت إليهم، سياسياً وفكرياً. وقد يخالفني الرأي بعضهم (أو سيخالفونني الرأي لو كانوا أحياء)، لكنني فخور بأنني بقيت موضع ثقتهم وصداقتهم، وهم لا يزالون مقربين إلى قلبي وما زلت أكن لهم كل الحب وأفتقدهم جميعاً.

وَعَوْداً على بدء، أتوجه بالشكر إلى ليز التي أمدتني بالحب والدعم في

مراحل تأليف هذا الكتاب، من بدايته إلى نهايته. وأنا أشكرها على تحملها غيابي المتكرر عنها، وعلى مناقشتها أفكاري ومساعدتي في توضيح ما كنت أحاول أن أقوله في مناسبات كثيرة. فإليها وإلى طفلينا سيرين ويوسف أهدي هذا الكتاب أيضاً.

كامبريدج
أيار/مايو ١٩٩٧ ي. ص.

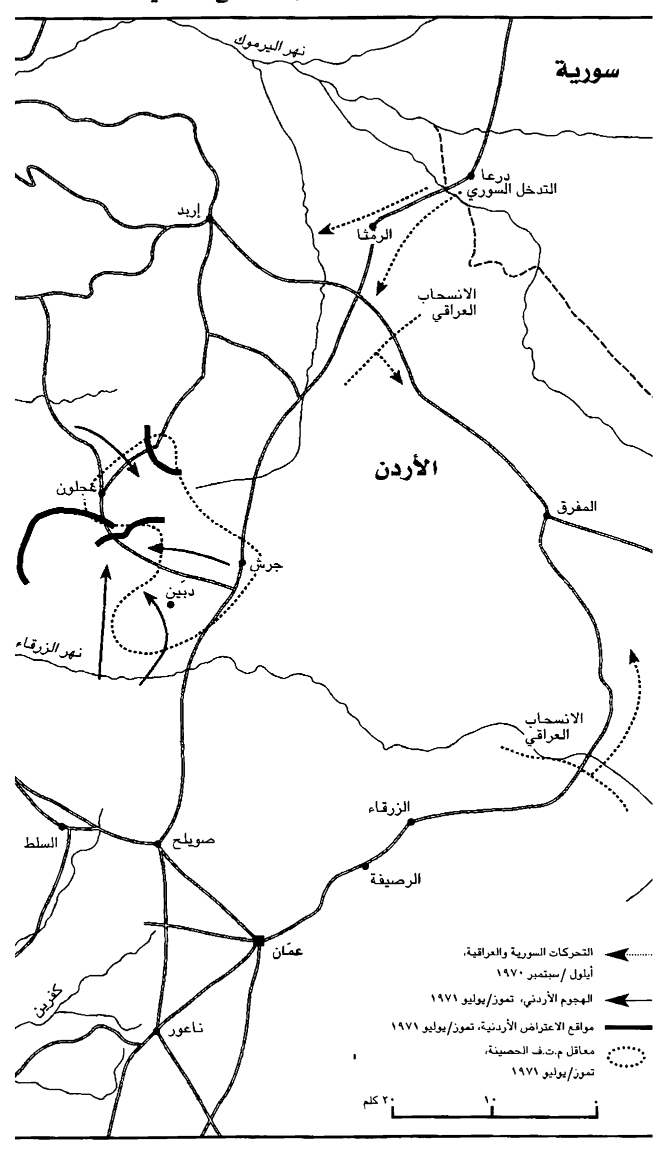
اختصارات

ج.ت.ع.	جبهة التحرير العربية
ج.ت.ف.	جيش التحرير الفلسطيني
ج.د.ت.ف.	الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
ج.ش.ت.ف.	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
ج.ش.د.ت.ف.	الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين (لاحقاً: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين)
ج.ش. ـ ق.ع.	الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة
ح.ق.ع.	حركة القوميين العرب
م.ت.ف.	منظمة التحرير الفلسطينية

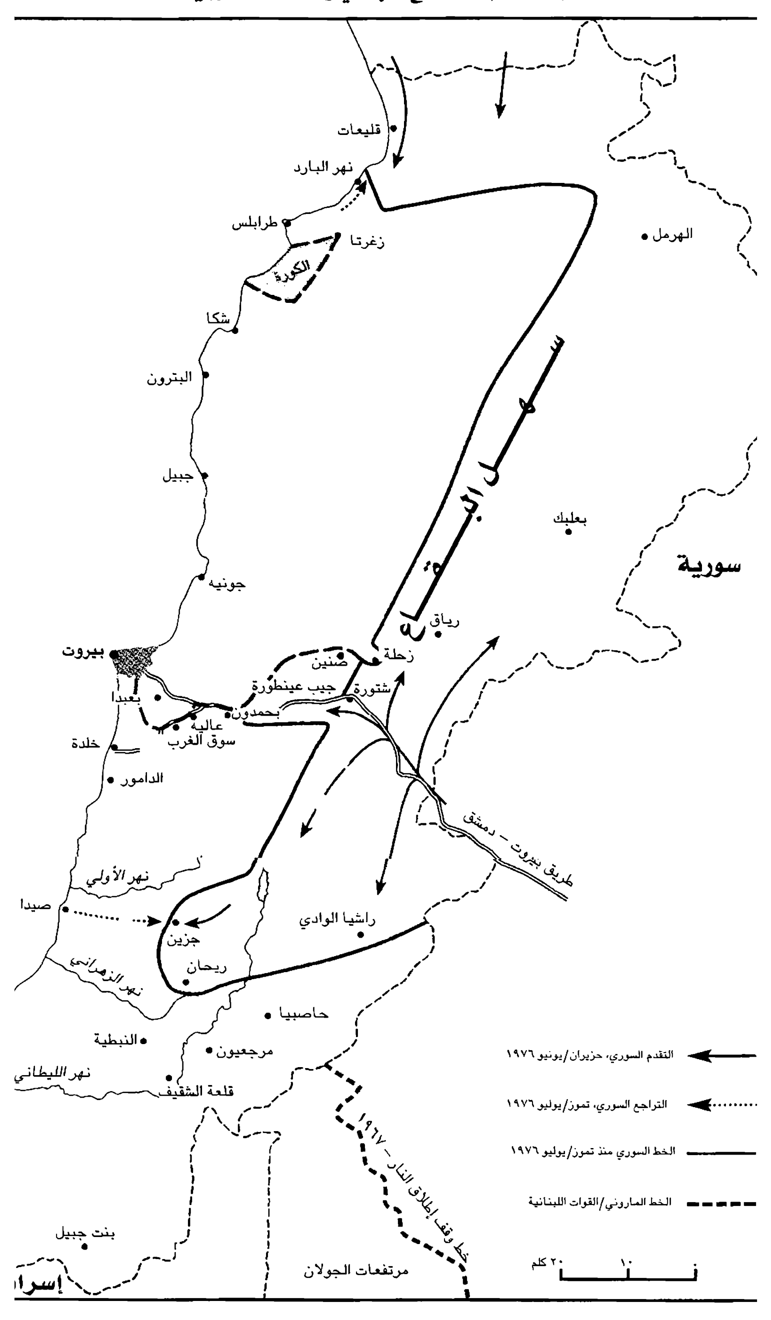
خريطة رقم ١ : إسرائيل، الضفة الغربية وقطاع غزة، وحدود دول «المواجهة» العربية في ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧



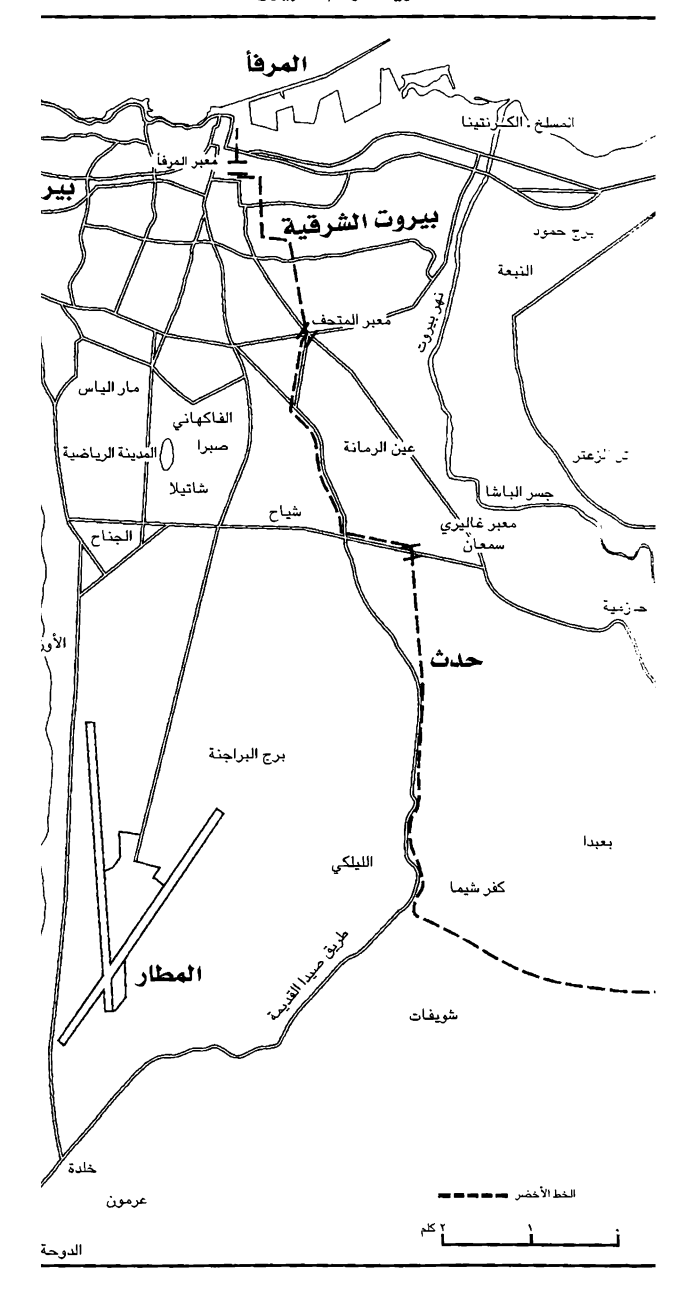
خريطة رقم ٢: النزاع الأردني، ١٩٧٠-١٩٧١



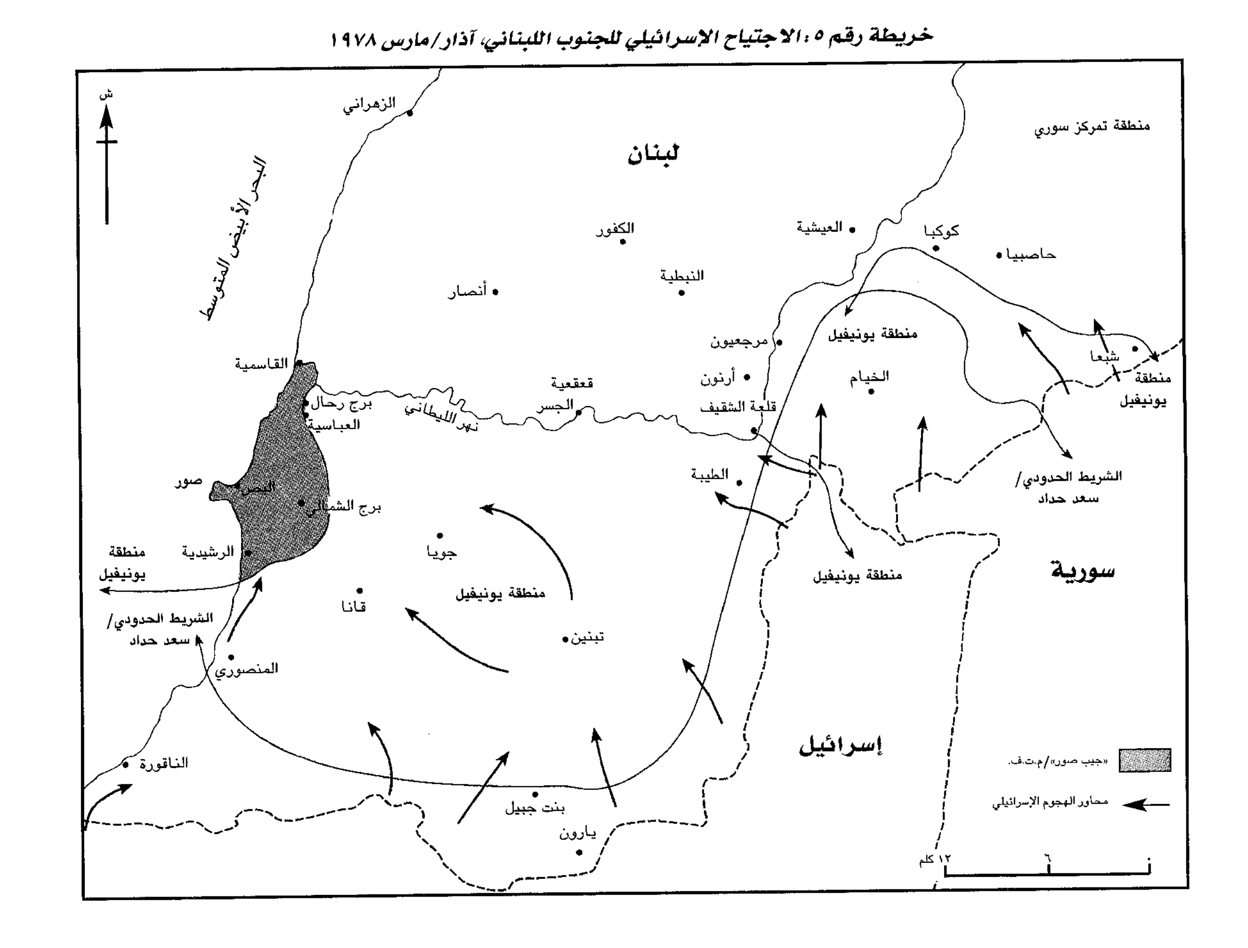
خريطة رقم ٣: النزاع اللبناني والتدخل السوري، ١٩٧٦



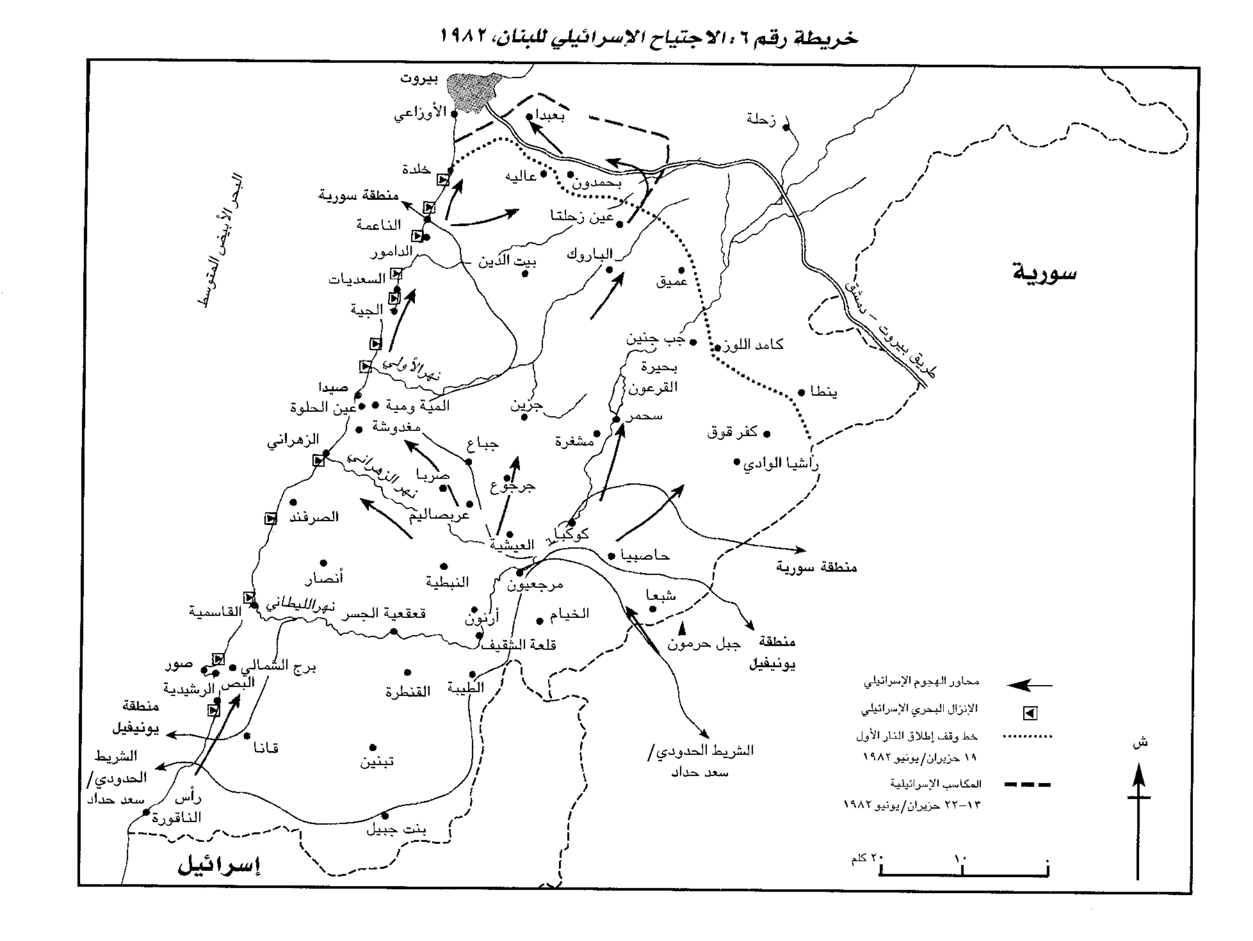
خريطة رقم ٤ : بيروت، ١٩٧٦-١٩٨٢



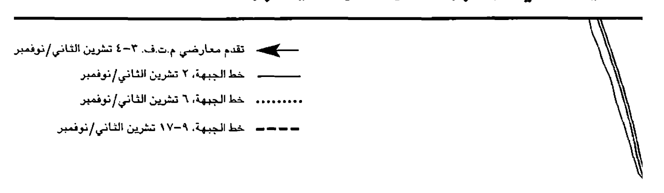
خريطة رقم ٥ :الاجتياح الإسرائيلي للجنوب اللبناني، آذار/مارس ١٩٧٨



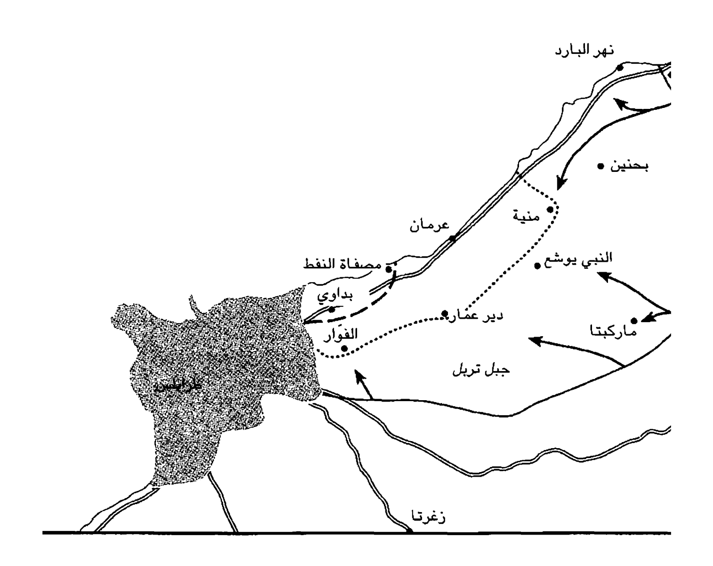
خريطة رقم ٦: الاجتياح الإسرائيلي للبنان، ١٩٨٢



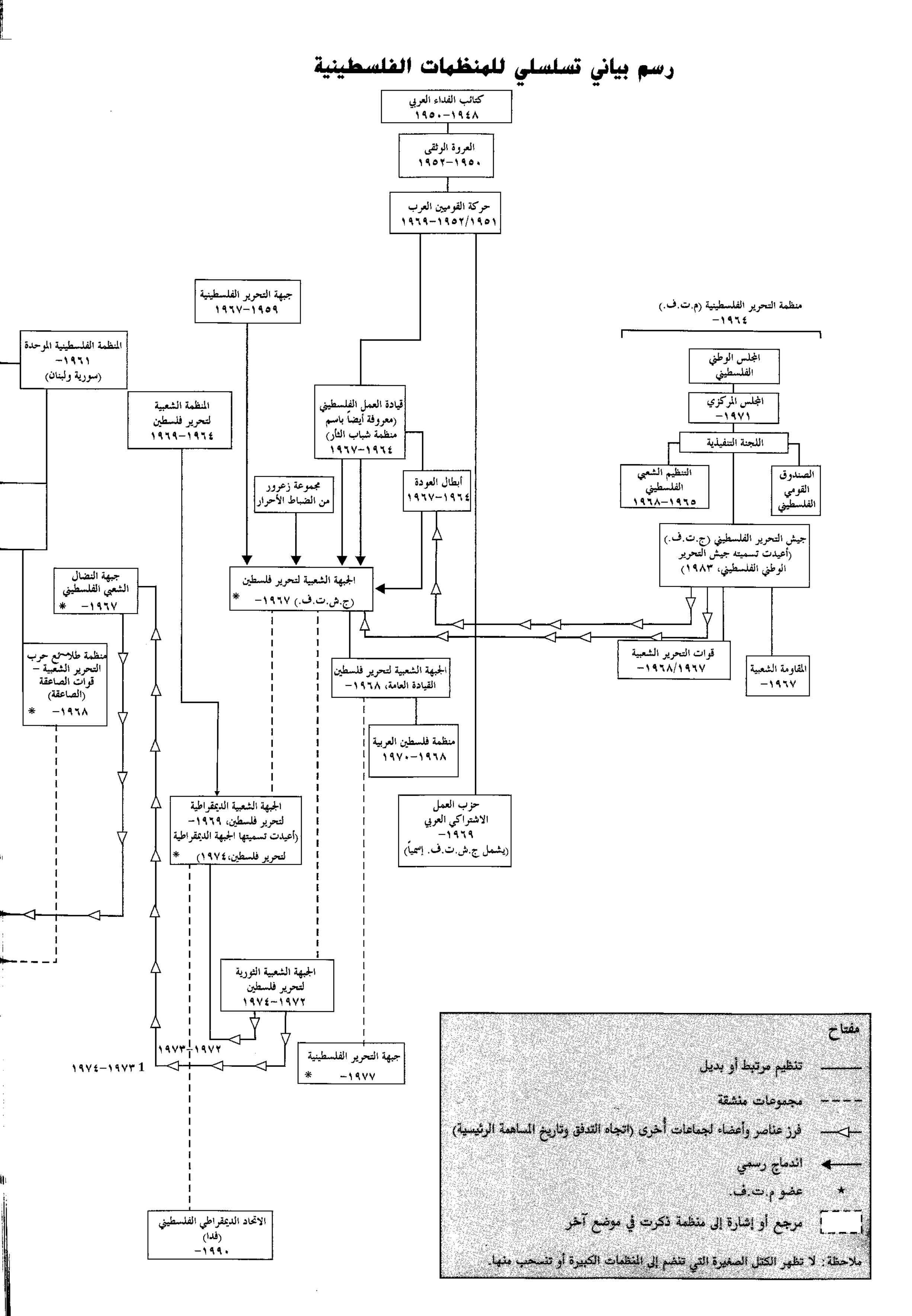
خريطة رقم ٧: الحرب الأهلية الفلسطينية، طرابلس
تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

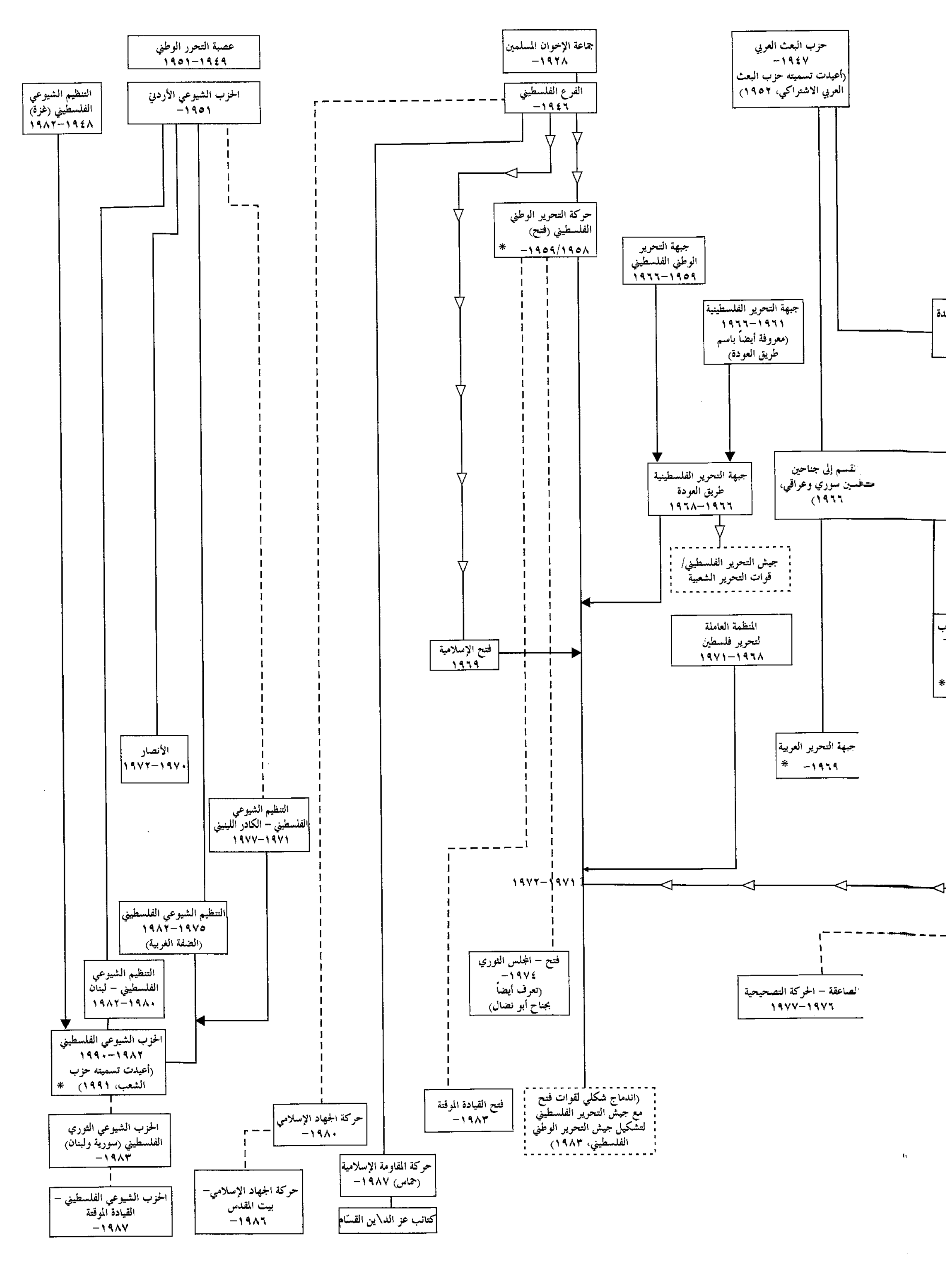


البحر الأبيض المتوسط



رسم بياني تسلسلي للمنظمات الفلسطينية





حزب البعث العربي
-١٩٤٧
(أعيدت تسميته حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٥٢)
جماعة الإخوان المسلمين
-١٩٢٨
الفرع الفلسطيني
-١٩٤٦
عصبة التحرر الوطني
١٩٤٩-١٩٥١
الحزب الشيوعي الأردني
-١٩٥١
التنظيم الشيوعي الفلسطيني (غزة)
١٩٤٨-١٩٨٢
حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)
-١٩٥٨/١٩٥٩ *
جبهة التحرير الوطني الفلسطيني
١٩٥٩-١٩٦٦
جبهة التحرير الفلسطينية
١٩٦١-١٩٦٦
(معروفة أيضاً باسم طريق العودة)
جبهة التحرير الفلسطينية طريق العودة
١٩٦٦-١٩٦٨
جيش التحرير الفلسطيني/ قوات التحرير الشعبية
فتح الإسلامية
١٩٦٩
المنظمة العاملة لتحرير فلسطين
١٩٦٨-١٩٧١
جبهة التحرير العربية
-١٩٦٩ *
الأنصار
١٩٧٠-١٩٧٢
التنظيم الشيوعي الفلسطيني - الكادر اللينيني
١٩٧١-١٩٧٧
١٩٧١-١٩٧٢
التنظيم الشيوعي الفلسطيني
١٩٧٥-١٩٨٢
(الضفة الغربية)
فتح - المجلس الثوري
-١٩٧٤
(تعرف أيضاً بجناح أبو نضال)
الصاعقة - الحركة التصحيحية
١٩٧٦-١٩٧٧
التنظيم الشيوعي الفلسطيني - لبنان
١٩٨٠-١٩٨٢
الحزب الشيوعي الفلسطيني
١٩٨٢-١٩٩٠
(أعيدت تسميته حزب الشعب، ١٩٩١) *
حركة الجهاد الإسلامي
-١٩٨٠
فتح القيادة الموقتة
-١٩٨٣
(اندماج شكلي لقوات فتح مع جيش التحرير الفلسطيني لتشكيل جيش التحرير الوطني الفلسطيني، ١٩٨٣)
الحزب الشيوعي الثوري الفلسطيني (سورية ولبنان)
-١٩٨٣
حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
-١٩٨٧
حركة الجهاد الإسلامي- بيت المقدس
-١٩٨٦
الحزب الشيوعي الفلسطيني - القيادة الموقتة
-١٩٨٧
كتائب عز الدين القسّام

مُقَدِّمَة

الإطار التاريخي

جذور الصراع

شكلت حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ نهاية فصل طويل من الصراع بين العرب واليهود بشأن امتلاك فلسطين. وتكمن جذور هذا الصراع في نشوء الحركة الصهيونية في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر، وهي الحركة التي نذرت نفسها لإقامة وطن قومي يهودي. وكانت أعداد صغيرة من اليهود هاجرت من روسيا واليمن إلى فلسطين بدوافع دينية في العقود السابقة لظهور الحركة الصهيونية، لكن انطلاق موجة هجرة ثانية، سنة ١٩٠٣، من أوروبا الشرقية مدفوعة بدوافع سياسية أثار بدايات الاستياء والمقاومة بين الفلاحين العرب الفلسطينيين، الذين عارضوا استيلاء المستوطنين اليهود على أراضيهم وأعمالهم.[١] كما أن ثورة حزب «تركيا الفتاة» سنة ١٩٠٨ فسحت المجال لدور أكبر يؤديه المثقفون العرب من سكان المدن، الذين غدوا يعارضون الصهيونية وبيع الأراضي للمستوطنين اليهود بوتيرة وقوة متزايدتين في الصحف المحلية، أو من خلال تأسيس الجمعيات السياسية الجديدة، وعبر التحدث في المجلس النيابي العثماني في إستنبول.[٢] لكن السلطات العثمانية لم تظهر، حتى لحظة اندلاع الحرب العالمية الأولى، سوى القليل من الاهتمام بإصدار أو بتطبيق قوانين صارمة ضد الهجرة وبيع الأراضي. غير أن مخاوف الفلسطينيين تعاظمت بصورة مثيرة عقب صدور تعهد رسمي عن وزير الخارجية البريطاني، أرثر بلفور، في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧، بإنشاء «وطن قومي لليهود في فلسطين.»

صدر وعد بلفور في إثر انتزاع القوات البريطانية السيطرة على جنوب فلسطين من الإمبراطورية العثمانية في أثناء الحرب العالمية الأولى، وقبل شهر من دخول تلك القوات مدينة القدس. وحدثت تلك التطورات على خلفية الثورة العربية ضد الحكم العثماني وبداية بروز القومية العربية الحديثة. وبدلاً من أن تؤيد فرنسا وبريطانيا استقلال العرب أو إقامة اتحاد فدرالي عربي مع نهاية الحرب، سعتا للحصول على تفويض رسمي من دول الحلفاء في مؤتمر سان ريمو في نيسان/

أبريل ١٩٢٠ يعطيهما حق الانتداب على المشرق، وحصلتا، فعلاً، على إقرار بذلك الحق من عصبة الأمم في تموز/يوليو ١٩٢٢. وهكذا أضحى العرب الفلسطينيون خاضعين للحكم البريطاني ويواجهون، في الوقت نفسه، دولة يهودية ناشئة على أرضهم، أي «الييشوف»*، فصعدوا مقاومتهم بثبات ضد الطرفين. وقد تجسدت مقاومة الفلسطينيين بصورة لافتة في ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ وفي سنة ١٩٢٩، حين جرت تظاهرات عنيفة معادية للوجود اليهودي. وأدى استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والتي ترافقت مع ظهور تيار واضح ضمن الحركة الصهيونية ينادي بـ «ترحيل» السكان العرب من فلسطين طوعاً أو قسراً لفسح المجال أمام دولة يهودية، إلى المزيد من التصعيد في أعمال العنف منذ أواسط الثلاثينات.[٣]

جاء أول تحد رئيسي للحكم البريطاني على فلسطين وللحركة الصهيونية في أواخر سنة ١٩٣٥، على يد رجل دين سوري مسلم هو الشيخ عز الدين القسام، الذي كان بدأ تأسيس خلايا عسكرية سرّية في أوساط الفلاحين والمهاجرين الريفيين في منطقة حيفا، في وقت مبكر ربما يرجع إلى سنة ١٩٢٥. إلاّ إن حدوث انشقاق داخلي سنة ١٩٢٩ أدى إلى زعزعة تنظيم القسام، بينما أفضت إجراءات الشرطة الناجعة إلى وضع حد لسلسلة من الهجمات العربية على أهداف يهودية وبريطانية في ١٩٣١ ـ ١٩٣٢. لكن القسام استأنف تجنيد الأنصار منذ سنة ١٩٣٤ حتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٥، حين قرر الانسحاب إلى منطقة جنين بهدف إعادة التمركز والعمل على بناء قاعدة ريفية لعملياته العسكرية. وأدى مصرع القسام، في أول مواجهة له مع الشرطة، إلى إجهاض محاولته هذه. لكن مع ذلك أضحى المثال الذي أعطاه، كما أضحى أولئك الذين نجوا من أعضاء تنظيمه نموذجاً يحتذى وعنصراً محركاً للعصيان الواسع النطاق الذي حدث بعد تجدد حوادث العنف في نيسان/أبريل ١٩٣٦.[٤] وبدأت الثورة الكبرى، كما يسميها الفلسطينيون، بإضراب عام في المدن دام ستة أشهر، وما لبثت أن امتدت إلى المناطق الريفية. وقد ساعد نضال العمال العرب ضد مقولة «العمل اليهودي» على تهيئة الوضع لذلك الإضراب.[٥] وكان المجاهدون الفلسطينيون يسيطرون في أوج قوتهم على معظم الريف الفلسطيني ويتمتعون بنفوذ كبير في المدن. لكن المشكلات التنظيمية والانقسامات السياسية أحاقت بالمعسكر الوطني، حيث أن «تحالفاً عريضاً من الفلاحين والعمال والعناصر الراديكالية من الطبقة الوسطى. . .

* الييشوف: مصطلح يطلق على الجالية اليهودية ومؤسساتها المتنوعة الموجودة في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل.

بدأ يطبق برامج اجتماعية وسياسية شكّلت تحدياً إزاء قيادة الأعيان للحركة الوطنية وتهديداً لمرتكزات هيمنة ملاك الأراضي التجار.»[٦] وكانت التقديرات بشأن مدى فعالية المجاهدين العسكرية تتفاوت تفاوتاً كبيراً، لكن الجبروت البريطاني انتصر في نهاية المطاف سنة ١٩٣٩ في أية حال، في إثر حملة عسكرية مضادة قضى خلالها ٥٠٣٢ فلسطينياً، وجرح ١٤,٧٦٠ شخصاً واعتقل ٥٠,٠٠٠ آخرين ـ صدرت أحكام بالسجن المؤبد على ٢٠٠٠ منهم وأعدم شنقاً ١٤٦ مجاهداً ـ وتعرض ٥٠٠٠ منزل للنسف انتقاماً.[٧] كما ساهمت عدة عوامل مساهمة كبيرة في هزيمة الفلسطينيين منها فرار عدد من العائلات الميسورة إلى الدول العربية المجاورة (يقدر عدد أفرادها بنحو ٤٠,٠٠٠ شخص)، وانتشار الاغتيالات الداخلية، وظهور التحزبات التي امتدت من الأعيان مُلّاك الأراضي، الذين هيمنوا على النخبة السياسية القديمة، إلى المستويات الاجتماعية كافة.[٨]

طغى نشوب الحرب العالمية الثانية، التي قامت ألمانيا النازية خلالها بارتكاب مذابحها الكبرى ضد اليهود وغيرهم من شعوب أوروبا، على انهيار الثورة سنة ١٩٣٩. وتوزعت جهود القوات البريطانية في فلسطين، في ذلك الحين، ما بين الاستعداد لصد أي هجوم مرتقب للقوات الألمانية أو لقوات حكومة فيشي الفرنسية وبين العمل على قمع الحركة العسكرية السرّية الصهيونية. وتم تهشيم القيادة الفلسطينية بعد أن فرّ بعض أبرز قادتها من البلد وتم نفي بعضهم الآخر إلى معسكرات اعتقال في أنحاء نائية من الإمبراطورية البريطانية. وعجز أتباع القيادة الفلسطينية المحبطون عن أداء أي دور فاعل في الصراع الدائر بشأن فلسطين. كما أدى اكتشاف البعد الكامل للمحرقة النازية إلى تأجيج الهجرة اليهودية إلى فلسطين بعد سنة ١٩٤٥، بينما تعاظم التأييد الشعبي والحكومي للقضية الصهيونية في أوساط الحلفاء. ولذا قوبلت محاولات بريطانيا لاحتواء هذا التدفق بالإدانة من قبل المسؤولين في الولايات المتحدة والمنظمات اليهودية، بل إنها أثارت حملة إرهابية ضد أهداف بريطانية في فلسطين شنتها منظمتا «إيتسل» (إرغون تسفائي لئومي) و«ليحي» (شتيرن).

باتت الحكومة البريطانية تواجه وضعاً لا يطاق مع حلول سنة ١٩٤٧. فهي لم تعد قادرة على ضبط الجالية اليهودية، ولا على منع تفجر العنف الأهلي مع الفلسطينيين. وللخروج من هذا المأزق، أصدرت الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر القرار ١٨١ الذي ينص على إنهاء الانتداب البريطاني، وعلى تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين، واحدة يهودية والأُخرى عربية. وكان يفترض طبقاً للقرار أن تحتل كل من الدولتين ما يقل قليلاً عن نصف مساحة فلسطين، مع إبقاء القدس

جيباً خاضعاً لإشراف الأمم المتحدة. وقد رحبت الحركة الصهيونية بقرار التقسيم، علماً بأن زعيمها دافيد بن ـ غوريون أسر لأتباعه بأن هذا الترتيب لا يمكنه أن يكون نهائياً، «لا من حيث النظام الحاكم، ولا من حيث الحدود، ولا من حيث الاتفاقات الدولية.»[٩] وقام الزعماء الفلسطينيون من جانبهم برفض قرار التقسيم رفضاً قاطعاً، معربين عن رفضهم توقيع تنازل عن حقهم في السيادة على أي جزء من أجزاء بلدهم. لكن أهم الزعماء كانوا في المنفى، وتعرضت استعداداتهم العسكرية والسياسية في الوقت ذاته للارتباك الشديد بفعل التحزبات والصراعات الشخصية المستمرة.[١٠]

أضحت المواجهة العربية ـ اليهودية حتمية الآن. واتخذ البريطانيون، إلى حد كبير، موقف المتفرج من تلك المواجهة بعد صدور قرار الأمم المتحدة، وقاموا بتقليص وجودهم العسكري استعداداً لانتهاء انتدابهم في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨. ودخلت القوات الصهيونية والمجاهدون الفلسطينيون، في هذه الأثناء، في صراع مرير بشأن السيطرة على طرق المواصلات الرئيسية. وشدد الفلسطينيون الخناق على المستعمرات اليهودية في شباط/فبراير وآذار/مارس، لكن التفوق الصهيوني في مجال التدريب والتسليح والتنظيم أثبت فعاليته. وفي المقابل، أوصل النقص في معدات القتال وسوء التنظيم والصراعات الفئوية المجاهدين إلى حفة الانهيار في نيسان/أبريل، وسقطت في هذه الفترة عدة مدن وبلدات في يد الصهيونيين، الأمر الذي أدى إلى هجرة ما بين ٢٠٠,٠٠٠ و٣٠٠,٠٠٠ عربي. ومع بقاء القيادة الفلسطينية في المنفى في دمشق، وقع الفلسطينيون في حالة شديدة من الفوضى والضياع حالت بينهم وبين أي تأثير فعلي في السياسة العربية، وجعلتهم أعجز من أن يقدروا على إقامة الدولة التي نص عليها قرار الأمم المتحدة.

ظلت الحكومات العربية إلى ذلك الحين خارج الصراع، واقتصرت مساهمتها على إنشاء قوات غير نظامية صغيرة بقيادة جامعة الدول العربية. وكانت الدول العربية تعتزم التدخل عسكرياً بعد انتهاء الانتداب البريطاني، وذلك لتأمين المناطق التي حددتها الأمم المتحدة في قرار التقسيم لإقامة الدولة الفلسطينية. وباشرت القوات المصرية والأردنية والعراقية والسورية واللبنانية دخول فلسطين في ١٥ أيار/مايو، بعد ساعات من قيام زعامة «الييشوف» بإعلان استقلال دولة إسرائيل من جانب واحد. لكن المجهود العسكري العربي عانى جراء تضارب أهداف الحكومات العربية المعنية، الأمر الذي مكّن الصهيونيين من رد العرب على أعقابهم في معظم القطاعات. وتمكنت إسرائيل بحلول تشرين الأول/أكتوبر من توسعة حدودها لتشمل

٧٨٪ من فلسطين الانتدابية، الأمر الذي أدى إلى تحويل ٥٠٠,٠٠٠ فلسطيني آخر إلى لاجئين.

على الرغم من استمرار عمليات «التطهير» الإسرائيلية للقرى الحدودية الفلسطينية حتى أيار/مايو ١٩٤٩، فإن اللاجئين الفلسطينيين كانوا، في معظمهم، فقدوا بيوتهم وأراضيهم في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨. ولم يبق في المناطق التي ضُمت إلى دولة إسرائيل سوى نحو ١٥٠,٠٠٠ فلسطيني من مجموع سكانها الأصليين البالغ ٩٠٠,٠٠٠ ـ ٩٥٠,٠٠٠ نسمة. أمّا بقية هؤلاء السكان، فقد تم طردهم أو فروا إلى ما عرف لاحقاً بالضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) وقطاع غزة، أو عبروا الحدود إلى لبنان وسورية والأردن، وهي الدول التي تحولت إلى ملجأ دائم لهم. وإضافة إلى هؤلاء اللاجئين، كان هناك ١٠٠,٠٠٠ فلسطيني من سكان الضفة الغربية و٦٠,٠٠٠ من سكان قطاع غزة لم يفقدوا بيوتهم، وإنما فقدوا أراضيهم الزراعية وحقولهم التي وقعت في الجانب الإسرائيلي من خط الهدنة، وقد سمي هؤلاء لاحقاً «اللاجئين الاقتصاديين».[١١] وتحولت المسؤولية عن اللاجئين إلى مسألة موضع تنازع متزايد ما بين إسرائيل وجيرانها العرب خلال الصيف، وقامت الجمعية العامة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ بإصدار القرار ١٩٤، الذي أكدت فيه عملياً حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، والتعويض على أولئك الذين يقررون عدم العودة.

هيمنت مفاوضات الهدنة العربية ـ الإسرائيلية على المشهد بعد كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، إلاّ إن مصير اللاجئين ظل عالياً على سلم أولويات ممثلي الأمم المتحدة والدول الكبرى، وفي مقدمها الولايات المتحدة. وأدى انهيار محادثات الصلح التي رعتها الأمم المتحدة في لوزان، في آب/أغسطس، إلى إبقاء مسألة اللاجئين معلقة، وإلى استبعادها عن جدول الأعمال السياسي. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، أجازت الجمعية العامة تحويل اللجنة التي تولت طوال عام أو أكثر تقديم مساعدات الإغاثة الطارئة للاجئين إلى «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى» (الأونروا). وتسلمت الأونروا، في الأول من أيار/مايو ١٩٥٠، المسؤولية عن إدارة وتوزيع المعونات الدولية المقدمة للاجئين المسجلين لديها، والبالغ عددهم ٧٢٦,٠٠٠ نسمة.[١٢] وقد ثار الجدل منذ ذلك الحين بشأن مسؤولية مختلف الأطراف المتنازعة، أولاً عن التسبب عمداً بالنزوح الجماعي، وثانياً عن معالجة عواقبه الإنسانية. ومهما يكن الحق والباطل، فإن الاقتلاع والتشريد على هذا النطاق الواسع شكّلا مأساة جماعية ذات أبعاد مدمرة هائلة. ووصف الفلسطينيون نتيجة حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ ببساطة بأنها «نكبة». فقد

تم خلاص اليهود على حساب شعب آخر، وزرعت في رحم هذه المجابهة التاريخية بذور عقود من الصراع المتواصل. وبناء على ذلك كله، فإن بروز الحركة الوطنية الفلسطينية مجدداً كان سيتم ضمن إطار ثلاث دوائر سياسية متداخلة، هي الفلسطينية والعربية والدولية.

الدائرة الفلسطينية:
النزعة الوطنية والبحث عن الدولة

سار مصير الفلسطينيين سيراً معاكساً تماماً للاتجاه العام نحو ظهور دول وطنية/قومية* جديدة في أوساط العرب وغيرهم من الشعوب في إثر تفكك الإمبراطوريات الاستعمارية السابقة. وتمتد جذور هذا الاختلاف إلى التطورات التي حدثت منذ هزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى. فقد تم تجاهل الحدود الإدارية السابقة إلى حد كبير بعد أن عمدت بريطانيا وفرنسا إلى إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة. وتبنت عصبة الأمم، الحديثة النشأة، المخطط البريطاني ـ الفرنسي، وأصدرت تبعاً لذلك قراراً ينص على نيل المقاطعات العثمانية السابقة استقلالها بعد أن يتم إعداد سكانها للحكم الذاتي على يد الدول المنتصرة في الحرب. وكانت فلسطين جزءاً من وحدات إدارية عثمانية أوسع شملت أيضاً سورية ولبنان وشرق الأردن. وقد تحول كل من هذه الأجزاء، باستثناء فلسطين، إلى كيانات دستورية قائمة بذاتها في ١٩٢٠ ـ ١٩٢١، وحصلت على استقلالها رسمياً في وقت لم يتعدّ سنة ١٩٤٦ (أعيدت تسمية شرق الأردن في حينه الأردن).

كانت منطقتا عكا ونابلس حتى لحظة دخول القوات البريطانية إلى فلسطين سنة ١٩١٧ تابعتين لولاية بيروت العثمانية، بينما شكّل وسط فلسطين والقسم الأعظم من جنوبها سنجق القدس التابع مباشرة للسلطة المركزية في إستنبول.[١٣] وكانت فلسطين معروفة في ذلك الحين كمنطقة جغرافية متميزة، لكنها لم تقم كوحدة إدارية قائمة بذاتها، ولا طبعاً كوحدة سياسية. غير أن هذا الوضع ينطبق على وضع سورية ولبنان وشرق الأردن بعد الحرب العالمية الأولى. والفارق الجوهري بين فلسطين وتلك المقاطعات يكمن في التعهد البريطاني بإقامة وطن

---

* الدولة الوطنية/القومية (national state)، هي الدولة التي تحدد لنفسها لقباً/ هوية خاصاً بها لتتجاوز بذلك حقيقة تمايز الانتماءات الإثنية أو القومية بين مواطنيها والتي قد تكون متباينة بعضها عن بعض أو حتى متقاربة من انتماءات مواطني الدول المجاورة.

قومي يهودي في فلسطين، ذلك التعهد الذي ورد مجدداً في صك الانتداب الذي منحته عصبة الأمم لبريطانيا سنة ١٩٢٢. وقد جدد صك الانتداب وعد بلفور بتأكيده أنه «لا بد من تجنب أي إجراء يلحق ضرراً بالحقوق المدنية والدينية للجوالي غير اليهودية» المقيمة بفلسطين، بينما لم يرد في ذلك الصك أي نص يؤكد حق عرب فلسطين في أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم. وقد رفضت الحكومة البريطانية، ومعها الأعضاء الآخرون في اللجنة الدائمة للانتدابات، مطلب عرب فلسطين بممارسة هذا الحق تمشياً مع ميثاق عصبة الأمم.[١٤] وقد انعكست المواقف البريطانية في سماحها بمستوى منخفض نسبياً فقط من التمثيل العربي في الإدارة العامة في فلسطين. ففي حين شكّل العرب ٨٨٪ من مجموع السكان، نجدهم يحظون بـ ٦٠٪ فقط من كل وظائف الخدمة المدنية سنة ١٩٢٥. ولم يحظ المسلمون، الذين كانوا يشكلون ٧٨٪ من مجموع السكان، وخرجت من وسطهم الزعامة السياسية والاجتماعية لعرب فلسطين، سوى بـ ٢٩٪ من الوظائف الحكومية، بينما احتفظ المسؤولون البريطانيون بالمراكز العليا كافة.[١٥] ثم ارتفعت نسبة تمثيل العرب في أواسط الثلاثينات، لكنها لم تتعد حينئذ ٧٠٪ من الموظفين المصنفين الدائمين، في مقابل ٣٠٪ من اليهود.[١٦]

نتيجة السياسة البريطانية والمطامع الصهيونية، اختلف سياق التطور السياسي للمجتمع الفلسطيني بعد الحرب العالمية الأولى اختلافاً جذرياً عن السياق الذي توفر لدى الدول الوطنية/القومية الناشئة في الأقاليم العربية المجاورة. ففي تلك الدول «حددت حدود الدولة الكولونيالية* وبناها الإدارية الساحة التي تجري وسطها ممارسة الجزء الأكبر من الحياة السياسية.»[١٧] وغالباً ما كانت القوى الاجتماعية الساعية للمحافظة على امتيازاتها السياسية والاقتصادية القائمة تبدي مقاومة شديدة تجاه الحكومات المركزية العربية حديثة التشكل، لكن تفوق سلطات الانتداب العسكري وقدرتها على التحكم في توزيع الموارد والوظائف (كوسائل للثواب أو العقاب) كانا يحسمان الحصيلة دائماً. وعلى النحو نفسه، بينما استمرت الولاءات للعشيرة وللطائفة أو للأشكال المجتمعية التكافلية المحلية الأُخرى وللهويتين الإسلامية والعربية الأشمل، فإن هذه الولاءات أخذت تعمل أكثر فأكثر ضمن إطار

* الدولة الكولونيالية (colonial state) هي المؤسسة الإدارية ـ السياسية التي تقيمها القوة الاستعمارية بإشرافها، بحيث يعمل السكان المحليون في مختلف الإدارات والأجهزة، بما فيها الهيئات التمثيلية وقوى الأمن، مع احتفاظ ممثلي القوة الاستعمارية بالمناصب العليا وبالسلطة على السياسات الخارجية والدفاعية والمالية والاقتصادية.

الدولة الإقليمية*. علاوة على ذلك، تم تقديم الدولة كمصدر وكمرجع للهوية الوطنية أو للقومية الجديدة، وهي عملية شجعت النخب القائمة عليها بقوة ونشاط في محاولة منها، وبمساعدة أوروبية، لترسيخ سيطرتها الاجتماعية ضمن الحدود الجغرافية الجديدة.(١٨) وكمن في سياق هذه العملية تكوّن النزعة الوطنية القطرية أو الوطنية الدولانية.

اختلفت التجارب العربية عن التجربة الفلسطينية اختلافاً كاملاً تقريباً في مجال بناء الدولة. وكان أي تعهد تقدمه بريطانيا بإقامة حكومة دستورية أو دولة كولونيالية في فلسطين موجهاً إلى الجالية اليهودية لا إلى العرب. وفي سنة ١٩٢٢، اقترحت سلطات الانتداب انتخاب مجلس تشريعي يهودي - عربي مختلط وسيلة لتسليم المسؤولية عن الشؤون الذاتية إلى المجتمعَين، لكن تلك السلطات بقيت تعارض قيام دولة فلسطينية. وكان هذا الموقف يتناقض مع تأييدها لتأسيس «وكالة يهودية ملائمة» تساعد على إقامة «الوطن القومي اليهودي»، كما أنه يتناقض مع اعترافها، سنة ١٩٢٦، بمجلس «كنيست يسرائيل» المنتخب، الذي تأسس قبل ذلك بستة أعوام في إطار الييشوف.(١٩) وكان صك الانتداب الصادر عن عصبة الأمم قد اعترف اعترافاً صريحاً بـ «المنظمة الصهيونية العالمية»، التي ما لبثت أن بادرت، سنة ١٩٢٩، إلى تأسيس «الوكالة اليهودية»، التي تعاملت معها بريطانيا في الواقع كحكومة اليیشوف.(٢٠) أمّا الفلسطينيون فقد رفضوا الاقتراح البريطاني لسنة ١٩٢٢ بتشكيل مجلس تشريعي مختلط رفضاً قاطعاً، لأنهم رأوا أنه سيكون عاجزاً عن الحؤول دون إقامة وطن قومي يهودي.(٢١) وهذا الموقف اتخذه «المؤتمر العربي الفلسطيني»، الذي اجتمع سبع مرات ما بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٨، وقام بانتخاب لجنة تنفيذية عربية فلسطينية حازت اعتراف الأمر الواقع بها من قبل سلطات الانتداب. وقد أبدت اللجنة كل الحرص على تجنب أي صدام مباشر مع هذه السلطات، من مثل إقامة إدارة موازية.

كان البريطانيون مهتمين أساساً بحفظ الأمن والنظام، وبالتالي أظهروا تسامحاً تجاه المعسكر الوطني ما دام يراعي هذا المطلب.(٢٢) وقاموا، في الوقت نفسه، برعاية هيئات بديلة كمنافسة ممكنة في شأن الزعامة قادرة على توزيع المنافع السياسية في أوساط عرب فلسطين. ومن هذه الهيئات «المجلس الإسلامي الأعلى»، الذي أُسس سنة ١٩٢٢، وترأسه محمد أمين الحسيني الذي انتخب مفتياً. وقرر

---

* الإقليمية تأتي هنا بمعنى territorial، أي الاتصال برقعة جغرافية محددة، وهو الاصطلاح المعهود في العلوم الاجتماعية الغربية لتعريف الدولة القطرية الحديثة.

المؤتمر العربي الفلسطيني في حزيران/يونيو ١٩٢٨، في محاولة لاستعادة نفوذه، التحول إلى مجلس تمثيلي، وفوض إلى زعيميه الرئيسيين، موسى كاظم الحسيني وخصمه اللدود راغب النشاشيبي، بدء مفاوضات مع المفوض السامي البريطاني لتحقيق هذه الغاية. لكن اندلاع الاضطرابات في آب/أغسطس ١٩٢٩، التي كان للشاب الطموح أمين الحسيني دور مهم فيها، قضى نهائياً على الاتفاق الذي توصلوا إليه. وكان ذلك الفشل مؤشراً إلى بداية الاستقطاب الموازي في السياسة الوطنية الفلسطينية، وإلى أفول نجم «السياسيين الكبار» وصعود نجم «السياسيين الشبان» داخل النخبة القديمة. وقد تجسد هذا التحول في رفض اقتراح بريطاني جديد، سنة ١٩٣٥، بانتخاب مجلس تشريعي.[٢٣] وحدث أبرز تحول في السياسة البريطانية في تموز/يوليو ١٩٣٧، عندما أوصت لجنة بيل، التي شُكِّلت لدراسة المسألة الفلسطينية في إثر ثورة ١٩٣٦، بتقسيم فلسطين إلى دولتين. ونصت توصية اللجنة على إعطاء الدولة العربية ٨٠٪ من أرض فلسطين، لكن مع استبعاد القدس (التي ستظل تحت الانتداب البريطاني الدائم). غير أن اقتراح دمج الدولة العربية في شرق الأردن تحت حكم الأمير عبد الله قوبل بالرفض الفلسطيني القاطع.[٢٤]

اقتربت بريطانيا من حد القبول بقيام دولة فلسطينية، لكنها جوبهت بإصرار شديد على إقامة حكومة عربية في أنحاء البلد كافة. ودفع تجدد الثورة الفلسطينية بالحكومة البريطانية إلى الذهاب إلى أبعد من السابق في «الكتاب الأبيض» الذي أصدرته في أيار/مايو ١٩٣٩، إذ اقترحت قيام دولة موحدة يتم منحها الاستقلال التام بعد عشرة أعوام (شرط نشوء «علاقات بين العرب واليهود على نحو يجعل قيام الحكومة الصالحة أمراً ممكناً»). كما تضمن الاقتراح فرض قيود شديدة على الهجرة اليهودية إلى فلسطين وعلى تملك اليهود للأرض. وقد رفضت القيادة الفلسطينية، ممثلة بـ «الهيئة العربية العليا»، هذا العرض مجدداً بناء على توجيهات أمين الحسيني، علماً بأن معسكر النشاشيبي المنافس رحب به، وبأنه كان ثمة مواقف إيجابية واضحة منه لدى الرأي العام ولدى بعض أعضاء الهيئة العربية العليا.[٢٥] ويمكن إرجاع موقف الحسيني إلى عدة عوامل بينها رغبته في الاستقلال غير المشروط عند نهاية الفترة الانتقالية، وتباين مواقف الدول العربية (التي شاركت في المفاوضات مع البريطانيين)، والموقف المتشدد على حد سواء لقادة المجاهدين الذين طالبوا بالاستقلال التام، وللجيل الشاب من الناشطين المثقفين الذين عبّروا عن حس قومي عربي أكثر جذرية. وحاول الحسيني التراجع عن موقفه المعارض للكتاب الأبيض بعد فشل محاولات إحياء الثورة، لكن محاولته تلك لم تعد ذات جدوى. فقد انتقلت المبادرة، في تلك اللحظة

التاريخية، إلى يد الحركة الصهيونية، التي وجهت كل جهودها خلال الأعوام الثمانية اللاحقة نحو استقدام المستوطنين الجدد واستيعابهم، ونحو التخلص من الحكم البريطاني على فلسطين. وربما كانت المعارضة الصهيونية للكتاب الأبيض ستتسبب، في جميع الأحوال، بوأده حال صدوره، إلاّ إن تسرع الفلسطينيين في رفضه أضاع عليهم بالتأكيد فرصة شغل مناصب أعلى في إدارة الانتداب، والتهيئة لإقامة دولتهم في مرحلة ما بعد الاستعمار. وكان الثمن الذي دفعوه في النتيجة لمزيد من التيه الاجتماعي والتفكك السياسي.

أدى اعتقال أو نفي الزعماء الفلسطينيين الرئيسيين في أثناء أعوام الثورة إلى تضخيم حالة الفوضى والضياع في المجتمع الفلسطيني. فقد تعرض الاقتصاد المحلي لتغييرات عميقة منذ الإصلاحات العثمانية في أواسط القرن التاسع عشر، تلك الإصلاحات التي أدت إلى تشكل نخبة من الأعيان مُلاّك الأراضي وأصحاب المناصب الرسمية، الذين تمكن الكثيرون منهم من زيادة ثرواتهم الاقتصادية وتعزيز مكانتهم الاجتماعية من خلال العمل في قطاع التجارة، أو من خلال تحصيل عوائد إيجارات الأوقاف الدينية. وخرج من صفوف هؤلاء «السياسي الكبير» موسى كاظم الحسيني، الذي عيّنته بريطانيا محافظاً على القدس سنة ١٩١٨، والذي هيمن على المؤتمر العربي الفلسطيني حتى وفاته سنة ١٩٣٤. كما خرج «السياسي الشاب» محمد أمين الحسيني، الذي أصبح سنة ١٩٢١ مفتياً على فلسطين، وتمكّن من قيادة المعسكر الوطني الفلسطيني منذ سنة ١٩٣٦ حتى سنة ١٩٤٨. كذلك خرج من صفوف تلك النخبة السياسيون الفلسطينيون الآخرون الذين برزوا في تلك الفترة. مع ذلك، فإن غياب الدولة الكولونيالية، واندماج الفلسطينيين المحدود في الإدارة البريطانية المركزية القائمة على أرضية إقليمية، حرما هؤلاء الزعماء امتلاك إطار محدد يتنافسون ضمنه، ويوطدون من خلاله سيطرتهم الاجتماعية. وبالتالي لم يتوفر الأساس البنيوي الضروري للتغلب على التشرذم المستمر للمجتمع الفلسطيني عبر ربطه بشبكات من الولاءات النفعية المتنافسة.[٢٦]

كان التحزب الفئوي نتيجة طبيعية للانقسام السياسي العريض ما بين موسى كاظم الحسيني وخصمه الرئيسي مالك الأراضي الثري راغب النشاشيبي، الأمر الذي حال دون عقد المؤتمر العربي مجدداً بعد سنة ١٩٢٨. وأدى البحث عن بدائل للمؤتمر إلى ظهور الكثير من الأحزاب السياسية ومن النقابات المهنية والعمالية وغيرها من الجمعيات، غير أن الكثير منها ما لبث أن نقل الصراعات السياسية القديمة إلى الأطر الجديدة، ومضى في تجسيد منافسات النخبة الداخلية.[٢٧] إن القرار البريطاني سنة ١٩٣٧، الذي قضى بحظر نشاط الهيئة العربية العليا واعتبارها

خارجة على القانون، وبنفي أعضائها ـ وكان أسس الهيئة أمين الحسيني والنشاشيبي وزعماء الأحزاب العربية الخمسة في نيسان/ أبريل ١٩٣٦ لملء الفراغ الذي خلفه زوال المؤتمر العربي الفلسطيني ولجنته التنفيذية (في إثر وفاة موسى كاظم الحسيني) ـ وضع حداً لدور الأحزاب.(٢٨) وعارض الحسيني من منفاه بشراسة محاولات الناشطين المحليين إحياء الهيئة العربية العليا، سنة ١٩٤٢ وسنة ١٩٤٧، خوفاً من قبولهم بالكتاب الأبيض من جهة، وخوفاً من أن يتيح ذلك لهم أن يحلوا محله في قيادة المعسكر الوطني من جهة أُخرى.(٢٩)

كانت هذه الأسباب من العوامل التي جعلت الطبقة الوسطى الجديدة، التي نمت نمواً سريعاً في فترة ما قبيل الحربين العالميتين، تلتئم داخلياً على أساس الديانة ومكان الأصل.(٣٠) وأدت الضغوط الاقتصادية الناجمة عن الركود العالمي بالتضافر مع لجوء النخبة القديمة إلى رفع الشعارات الوطنية لتدعيم سلطتها، إلى إضعاف أي توجه لدى الطبقة الوسطى لتنظيم نفسها على أساس الجماعة المهنية أو المصلحية.(٣١) كذلك حرم تشريع حكومة الانتداب الصادر في ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ رجال الأعمال المحليين أية حماية في مقابل رجال الأعمال البريطانيين، الذين منحوا مكانة تجارية مساوية تماماً في البلد. كما أن الطبقة الوسطى العربية (والطبقة العاملة الناشئة أيضاً) تعرضت للمزيد من الإضعاف على يد المنافسين اليهود الذين كان لديهم صلات أفضل، على العموم، برأس المال وبالمهارات الأوروبية، الأمر الذي أتاح لهم الفوز، عادة، بحصة غير متكافئة من الوظائف في الشركات الأجنبية التي تتولى إدارة الامتيازات الدولية الممنوحة لها من سلطات الانتداب.(٣٢) وواجهت الطبقة الوسطى أيضاً منافسة إضافية من النخبة القديمة، التي شغلت ما توفر من المناصب العليا المتاحة للعرب ضمن الإدارة المدنية لحكومة الانتداب (علاوة على شغلها الكثير من الوظائف الأدنى)، والتي استغلت ما لديها من أفضليات كي تدخل بقوة في مجال المؤسسات الاقتصادية التي ازدهرت خلال أعوام الحرب العالمية الثانية. وخلافاً لمسلك البريطانيين في الدول الكولونيالية التي أقاموها في مستعمرات أُخرى، فإنهم لم يوجهوا الموارد الرئيسية، أو يخصصوا الوظائف الحكومية، إلى الطبقة الوسطى كي يكسبوها إلى جانبهم، وليساعدوها على تأسيس سيطرتها الاجتماعية. وكانت بريطانيا سعت لإعداد هذه القوى الاجتماعية من أجل استلام الحكم بعد الاستقلال في المقاطعات العثمانية السابقة الأُخرى، باستثناء فلسطين العربية. وبدا ضعف الطبقة الوسطى السياسي، إن لم يكن العددي، جلياً في الظهور المتأخر للأحزاب العقائدية الحديثة، وفي تأثيرها السياسي المحدود، إذ كان جمهورها متواضعاً في أحسن الأحوال.

وعلاوة على حرمان الفلسطينيين من القدرة على حماية مصالحهم الاقتصادية، فإن افتقارهم إلى الدولة حرمهم فرصة تطوير تقاليد الحكم الذاتي ومؤسساته. كما كان لذلك الافتقار تأثيرات بارزة في تنمية الهوية الوطنية، نظراً إلى عدم تجسد تلك الهوية في هيئة واحدة معترف بها. وقد تعثرت محاولة القيادة الفلسطينية لتنمية الحس الوطني القطري أو الوطنية الدولانية، وذلك على عكس نظيراتها في البلاد العربية المجاورة، أو حتى على عكس الوكالة اليهودية التي كانت تتمتع بسلطة شبيهة بسلطة الدولة في أوساط الييشوف.[٣٣] ولا ينفي هذا الكلام أن معارضة الحكم البريطاني ومقاومة الخطر الصهيوني شكلاً رابطاً قوياً بين الفلسطينيين، لكنه يؤكد أنه في غياب بنية سياسية شاملة ظل النزوع الفلسطيني عنصراً واحداً فحسب بين عدة عناصر تتألف منها الهوية ويلجأ إليها الفلسطينيون بحسب ما يتطلبه الموقف.[٣٤] فقد تم تضمين النزوع الفلسطيني داخل الإطار الأعرض للوطنية المعادية للاستعمار، جنباً إلى جنب مع الانتماء العشائري والإقليمي (الجهوي) والديني والإثنية العربية (أو القومية السورية).

وهكذا أدى غياب «الوعي بالانتماء الحالي أو السابق إلى كيان سياسي دائم» إلى إفقاد الوطنية القطرية الفلسطينية الوليدة مكوناً رئيسياً من مكوناتها.[٣٥] وقد استخدم المؤتمر العربي الفلسطيني مصطلح «فلسطين» و«فلسطيني» لوصف الأرض وسكانها مثلاً، لكنه اعتبر البلد، في الوقت ذاته، امتداداً جنوبياً لبلاد الشام أو سورية الطبيعية.[٣٦] كما رحّب بعض زعماء النخبة القديمة، ومن أبرزهم «السياسي الكبير» موسى كاظم الحسيني، بالوحدة مع المحافظات العربية الأخرى التابعة للإمبراطورية العثمانية السابقة بقيادة الحسين بن علي ملك الحجاز، بينما صور «السياسي الشاب» أمين الحسيني القضية الفلسطينية أنها جزء من القضية الإسلامية الأشمل. وقد عبّر بعض الأعيان الآخرين عن تفضيله الوحدة مع شرق الأردن، كما فعل راغب النشاشيبي سراً سنة ١٩٣٧ (وكما فعلت مؤتمرات الضفة الغربية علناً سنة ١٩٤٨).[٣٧] ولا ينفي هذا أن «السياسيين الكبار» ـ وعدداً متزايداً من «السياسيين الشبان»، أيضاً فيما بعد، بدرجات مختلفة ـ قد سعوا عن وعي لتحقيق إطار إقليمي فلسطيني خاص بعد الفترة ١٩١٨ ـ ١٩٢٠. بل إن ما نقصد قوله هو أن تفضيلات هؤلاء السياسية تشكلت غالباً بفعل التأثير الحقيقي أو المرتقب في ثروتهم الاقتصادية ومكانتهم الاجتماعية ونفوذهم السياسي للطريقة التي قسمت بها بريطانيا وفرنسا المقاطعات العثمانية السابقة، أكثر من تشكلها بفعل السعي للحفاظ على السلامة النظرية لفكرة «فلسطين».[٣٨] وحتى الأحزاب العقائدية الصاعدة، التي مال أبناء الطبقة الوسطى الجديدة إلى الانضمام إليها، فقد

تقلبت بين الهويات المتعددة ـ الهوية الطبقية، والقومية العربية، والقومية السورية، والإسلامية ـ وسعت للتعبير عن وطنيتها الفلسطينية أو لتفسيرها ضمن إطار تلك الهويات الأوسع.

طبعاً، لم تكن هذه التصورات السياسية متسقة أو جامدة. فقد دعا المؤتمر العربي الفلسطيني و«السياسيون الكبار» من النخبة القديمة، صراحة، إلى تأليف «حكومة عربية» سنة ١٩٢٨، لكنهم قصدوا بذلك ممارسة السكان العرب الحكم الذاتي ضمن الإطار السياسي والجغرافي لفلسطين الانتدابية. وظل أمين الحسيني، على النقيض منهم، على موقفه الغامض من مسألة تكوين وطنية إقليمية فلسطينية خاصة، وواصل دعوته إلى الانتماء الأوسع القومي العربي والإسلامي حتى بعد قيام بريطانيا بعرض مكاسب ملموسة من خلال توصيات لجنة بيل سنة ١٩٣٧، ومن خلال الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩. وعلى الرغم من أن الحسيني لم تكن تنقصه النزعة البراغماتية، فقد تبنى خطاً متشدداً وذلك أساساً كي يضمن زعامته الشخصية للمعسكر الوطني في مواجهة تحديات الراديكاليين من الطبقة الوسطى المنتمين إلى الأحزاب السياسية الرئيسية في المدن، وفي مواجهة تحديات قادة المجاهدين في الريف، علاوة على مواجهة التحدي الدائم لجناح النشاشيبي. في الواقع، إن مقاربة المسألة الوطنية من منطلق مصالح الجماعة (وضمنياً من منطلق مصالح النخبة أو الطبقة الاجتماعية) لم تتراجع أمام المنطلق الإقليمي إلاّ في ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧، عندما دفع إعلان بريطانيا قرب نهاية الانتداب، وإصدار الأمم المتحدة خطة التقسيم، باليهود والعرب إلى التفكير عملياً في تأمين مناطق السيطرة، وبالتالي في تحديد المضمون الجغرافي لمطالبهم الوطنية.

وفي هذا الوقت، باتت قوة واستمرارية الدولة الحديثة كنموذج للتنظيم السياسي ظاهرة للعيان، سواء كان الفلسطينيون يفضلون صيغة محلية منها، أو صيغة أوسع كثيراً. وقدمت الدولة منذ ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ الإطار المفهومي والعملي لإعادة تكوين المجتمعات العربية المجاورة، بدرجة كبيرة من النجاح. ولم يطالب المؤتمر العربي الفلسطيني بقيام دولة فلسطينية مستقلة ما بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٨ (إذ كان يفضل دولة عربية موحدة)، لكن إجماع الناشطين الفلسطينيين، الذين تولوا إعادة بناء الحركة الوطنية بعد سنة ١٩٤٨، على الحاجة إلى كيان وعلى دوره المفترض في الحفاظ على الهوية الفلسطينية، يؤكد المدى الذي بلغته الدولة الإقليمية كبنية سياسية أساسية. وبما أن الفلسطينيين لم يعتبروا أنفسهم مختلفين جوهرياً عن بقية العرب، سواء من حيث الثقافة أو اللغة أو الديانة، فمن الممكن، فعلاً، تعريف نزعتهم القطرية بعد سنة ١٩٤٨ بأنها حس وطني يبحث عن دولة

يتجسد فيها.[٣٩]

لكن المشكلة التي واجهها ذلك المسعى تمثلت في أن حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ دمرت الأسس الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية الضرورية لقيام دولة فلسطينية. فلم يكن هناك مجال لأن تحل نخبة جديدة محل النخبة القديمة وأن تقوم بترك بصماتها الخاصة على عملية بناء الدولة، وذلك بعكس واقع المجتمعات الأُخرى التي شهدت «تغييراً سريعاً وشاملاً» تحت تأثير العوامل والقوى الخارجية.[٤٠] فهذه القوى الاجتماعية لم تكن ضمن أغلبية الفلسطينيين الذين غدوا لاجئين فحسب، بل أيضاً لم يعد في قدرتها أن تسعى لتأسيس سيطرتها الاجتماعية ضمن إطار سياسي واقتصادي مشترك. وعلى المنوال نفسه، فإن غياب الاقتصاد السياسي المشترك، والتشتت ضمن أطر مضيفة متباينة، وبالأهمية نفسها الافتقار إلى بنية الدولة، أمور كلها أعاقت ظهور هيئات المجتمع المدني (باستثناء تلك القائمة على القرابة). وهذا الاقتلاع الجماعي هو الذي ميز التجربة الفلسطينية من جميع التجارب الأُخرى المعاصرة في حقبة ما بعد الاستعمار. وربما نشأت حالة مشابهة في الجزائر، حيث سعى الفرنسيون منذ سنة ١٨٤٠ للاستيطان الشامل، فحرموا السكان المسلمين معظم أراضيهم ودفعوا الكثيرين منهم إلى الهجرة إلى الخارج.[٤١] وكانت فرنسا مستعدة لإعطاء الأعيان مُلّاك الأراضي المحليين وظيفة سياسية إدارية محدودة لمساعدتها على حكم بقية السكان، لكن لم يكن لديها قط نية بناء صيغة جزائرية للدولة الكولونيالية.[٤٢] مع ذلك، وعلى عكس تجربة عرب فلسطين، ظلت الأغلبية العظمى من الجزائريين ضمن مجال اجتماعي واقتصادي وسياسي واحد طوال مدة كفاحهم من أجل الاستقلال، وذلك على الرغم من الاستعمار الاستيطاني الفرنسي.

الدائرة العربية:
فلسطين في السياسة العربية

لا يمكن فهم التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الفلسطيني، وبالتالي النزعة الوطنية القطرية الفلسطينية، في أثناء فترة الانتداب فهماً كاملاً من دون الالتفات إلى تفاعل الفلسطينيين مع السلطات البريطانية ومع الجالية اليهودية على الصعد كافة، وليس فقط من خلال الصراع الأحادي البعد. لكن وقوع الفلسطينيين، باستثناء الأقلية الصغيرة التي ظلت في إسرائيل، تحت الحكم العربي، أكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، أم في الدول المجاورة، نتيجة اقتلاعهم وتشتتهم ما بين

سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٤٩، أدى إلى تمزيق السياق التفاعلي السابق وإلى إعادة تشكيله بالنسبة إلى الأغلبية العظمى منهم. وبالتالي قدمت البيئة العربية السياق الرئيسي لتطور السياسة الفلسطينية بعد سنة ١٩٤٨، بدلاً من أن يتم ذلك التطور في سياق المواجهة المباشرة مع الجيش والإدارة والسكان التابعين للقوة الاستعمارية الأجنبية. وليس هناك أي شك في أن إسرائيل شكلت نقطة تركيز مهمة في عملية تبلور النزعة الوطنية القطرية الفلسطينية، لكنها أدت هذه الوظيفة كهدف بعيد وغير ملموس، على الأقل حتى سنة ١٩٦٧ عندما استولت على الضفة الغربية وقطاع غزة. فحتى ذلك الحين كانت التفاعلات الداخلية والعمليات السياسية الإسرائيلية غير معروفة بالنسبة إلى معظم الفلسطينيين، بل بالنسبة إلى جميع العرب باستثناء أجهزة الاستخبارات في الدول العربية المجاورة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التفكير الفلسطيني بعد سنة ١٩٤٨ كان يعتبر معرفة المجتمع والسياسة الإسرائيليين ليس فقط إقراراً بالمشروع الصهيوني في فلسطين، بل أيضاً اعترافاً بشرعيته.[٤٣] وينطبق هذا الأمر على موقف معظم الأحزاب الإسرائيلية من الفلسطينيين، لكن النقطة المهمة هنا تبقى أن اختلاط الفلسطينيين بالدول والمجتمعات العربية كان الأكثر تأثيراً في تكوين منظور الناشطين الفلسطينيين. وقد تمكن الفلسطينيون، في نهاية المطاف، من اختيار نماذجهم العقائدية والتنظيمية، غير أن وسائل النضال وتوقيته والفرص المتاحة أمامهم خضعت غالباً للتطورات الجارية في السياق العربي الأوسع.

وفي المقياس نفسه، أدخل النزوح الفلسطيني وقيام دولة إسرائيل عنصراً جديداً إلى الحياة السياسية العربية. ويصح ذلك بالتحديد في حالة دول «المواجهة» الأربع ـ مصر وسورية والأردن ولبنان ـ التي كانت لا تزال في «مرحلة ما بعد الاستقلال حديث العهد» من حيث ممارسة الحكم.[٤٤] وتزامنت حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ مع بداية فترة من عدم الاستقرار الداخلي الشديد. فقد تغيرت الحكومة المصرية تسع مرات بدءاً باغتيال رئيس الحكومة محمود النقراشي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ وانتهاء بانقلاب الضباط الأحرار الذي أطاح النظام الملكي في تموز/يوليو ١٩٥٢. وسقطت الحكومة المنتخبة في سورية أمام الحكم العسكري في آذار/مارس ١٩٤٩، بينما انتقل منصب رئيس الجمهورية من يد إلى أُخرى خمس مرات بحلول سنة ١٩٥٤. وتم إفشال خطة لإسقاط النظام في الأردن أعدها العقيد عبد الله التل سنة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩، لكن الملك عبد الله اغتيل في تموز/يوليو ١٩٥١، واعتلى حفيده الحسين العرش سنة ١٩٥٣، وأحبط محاولة مزعومة أُخرى لإسقاط العرش في نيسان/أبريل ١٩٥٧. كذلك تعرض لبنان لمحاولة انقلاب سنة ١٩٤٩،

واغتيل رئيس الحكومة رياض الصلح في تموز/يوليو ١٩٥١، ثم أُجبر رئيس الجمهورية بشارة الخوري على الاستقالة في أيلول/سبتمبر ١٩٥٢.

لكن هذه المشكلات نشأت نتيجة الصراع بشأن تحديد طبيعة دولة ما بعد الاستقلال، لا بسبب الأحداث في فلسطين، أو بسبب الرغبة في مواجهة إسرائيل. إذ إن «الصراع بشأن السلطة والزعامة والعقيدة والهوية والسياسة الاقتصادية» داخل كل دولة عربية، وفيما بين تلك الدول، كان العامل الذي «حدد إطار التعامل مع الصراع [العربي ـ الإسرائيلي].»(٤٥) وقد شعر العرب بتعاطف صادق مع اللاجئين الفلسطينيين، وشعروا بالكره الشديد تجاه الصهيونيين الغاصبين، وانعكس شعورهم هذا في تظاهرات وأعمال عنف ضد الجوالي والأملاك اليهودية في عدة عواصم عربية. مع ذلك فقد كانت الحكومات العربية تدرك أن الصراع مع إسرائيل يمس المصالح الحيوية لدولها، وأنه قد يحمل في طياته عواقب وخيمة. وكانت هذه الحكومات تواجه مشكلات عويصة في مجال سعيها للتغلب على الانقسامات الاجتماعية، ولتوفير رأس المال (المحلي والأجنبي) الضروري للاستثمار الاقتصادي، ولتطوير المؤسسات الإدارية والعسكرية الضرورية لتحقيق التنمية والأمن. كما كانت هذه الحكومات تعتبر إسرائيل دولة عدوانية هي أحوج ما تكون إلى حماية نفسها منها. وبالتالي رأت أن شن الحرب على إسرائيل أو استدراجها إليها سيزيد في حجم الأعباء الملقاة على عاتق مجتمعاتها واقتصاداتها المثقلة أصلاً. ولذا، لم يكن في قدرة السياسة العربية تجاه القضية الفلسطينية أن تكون نشيطة ومبادرة، وكانت تتطلب إدارة دقيقة في الأحوال كافة.

لم يقتصر هذا المنظور على الائتلافات الحاكمة المكونة من الأعيان القدامى مُلّاك الأراضي والقوميين الليبراليين، والتي خرجت من المرحلة الاستعمارية لتتولى قيادة الدول العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال فقط، بل تبناه أيضاً الضباط الذين استولوا على السلطة في عدة أقطار عربية في العقد الذي تلا سنة ١٩٤٨. وقد شارك هؤلاء الانقلابيون، في معظمهم، في الجهد العسكري العربي في فلسطين، ومع ذلك (باستثناء الحالة الأردنية) فإن تصورهم أن زعماءهم السياسيين يتحملون مسؤولية الهزيمة على يد إسرائيل أدى دوراً مساعداً فقط وليس رئيسياً في القرار بالقيام بانقلابات عسكرية. وكان الدافع الرئيسي لدى الضباط، في معظمهم، تحقيق العدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الثروة، والإصلاح الاقتصادي والإداري، وحل النمط السياسي البرلماني الليبرالي الموروث عن الحقبة الاستعمارية، الذي اعتبروه خاضعاً لسيطرة نخبة فاسدة ترعى مصالحها الذاتية. وعزز ضياع فلسطين، من حيث تأثيره في تشكيل منظورهم السياسي، قناعتهم بأن واجبهم الأول هو تطهير

مجتمعاتهم من المتحالفين مع الاستعمار. بل رأى هؤلاء الضباط أن الصراع مع إسرائيل لن يلهيهم عن ذلك الواجب فحسب، بل قد يتيح للقوى الاستعمارية إعادة زبائنها السابقين إلى سدة الحكم. وقد عبّر جمال عبد الناصر عن ذلك بوضوح حين قال إن الضباط الأحرار الذين أسقطوا النظام الملكي سنة ١٩٥٢ إنما فعلوا ذلك رداً على الأحداث في مصر لا في فلسطين، وأضاف إن مصر ستواجه مصيراً مشابهاً ما لم تقاوم هيمنة القوى الخارجية وحلفائها المحليين.[٤٦]

أظهر نظاما الحكم العسكري في مصر وسورية حرصهما البالغ على تجنب الحرب مع إسرائيل، مثلهما في ذلك مثل حكومتي حقبة ما بعد الاستقلال في الأردن ولبنان. لذا، عرض رجل سورية القوي، حسني الزعيم، سراً، خلال فترة حكمه القصيرة سنة ١٩٤٩، عقد معاهدة سلام مع إسرائيل، وإعادة توطين ٣٠٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني في بلده.[٤٧] وأدى إسقاطه وإعدامه، في آب/أغسطس، إلى إغلاق هذا الملف، لكن أديب الشيشكلي، الذي استولى على السلطة في انقلاب آخر في كانون الأول/ديسمبر، كان أقل تعصباً قومياً بكثير مما أوحى به خطابه السياسي. وقد تعرض لمحاولة اغتيال في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٠ بسبب مغازلته فرنسا، الدولة الاستعمارية السابقة في سورية، وبسبب علاقاته المشبوهة بالولايات المتحدة، وما لبث أن أجرى اتصالاً بممثلين عن إسرائيل بعد إزاحته عن السلطة نهائياً سنة ١٩٥٤.[٤٨] أمّا فاروق ملك مصر فكان أكثر تحفظاً، لكن وفده إلى محادثات الهدنة في جزيرة رودس سنة ١٩٤٩ عبّر عن رغبته في إقامة علاقات سلمية بالدولة اليهودية.[٤٩] وقام الضباط الأحرار، الذين أسقطوه بعد ذلك بثلاثة أعوام، بخفض وتيرة الحرب الدعائية ضد إسرائيل، واتخذوا إجراءات لتخفيف التوتر على خطوط الهدنة. ورد عبد الناصر، الذي تولى الرئاسة في آذار/مارس ١٩٥٤، رداً إيجابياً، وإن يكن حذراً، على مبادرة سرّية من رئيس الحكومة الإسرائيلية موشيه شاريت. وسمح بتبادل الرسائل والإشارات مع إسرائيل حتى سنة ١٩٥٦.[٥٠] وقام رئيس جمهورية لبنان في ظل الانتداب، إميل إده، بمقابلة الزعيم الصهيوني حاييم وايزمن سنة ١٩٣٧، كما أن البطريرك الماروني قام بتوقيع اتفاق سري مع القيادة الصهيونية سنة ١٩٤٦، غير أن بشارة الخوري، وهو أول رئيس جمهورية في لبنان ما بعد الاستقلال، لم يلحق بهما.[٥١] كذلك حافظ عبد الله، ملك الأردن، على اتصالاته بالقيادة الصهيونية منذ سنة ١٩٢٢، كما كان فعل أخوه فيصل من قبله، وتابع مفاوضاته الخاصة مع إسرائيل لحين اغتياله في تموز/يوليو ١٩٥١.

احتلت عملية بناء الدولة مركز الصدارة في السياسة العربية، وشكلت هدفها

الرئيسي. وأضاف ظهور الشرق الأوسط، كنظام دولي فرعي قائم بذاته في مرحلة ما بعد الاستقلال، أبعاداً وساحات جديدة للتفاعل السياسي، غير أن بناء الدولة ظل المحدد الرئيسي للطريقة التي تعاملت الحكومات العربية فيها بعضها مع بعض، ولكيفية إدارة سياستها الخارجية بصورة عامة. وقد ناقشت عدة أطراف موضوع الوحدة العربية أو الاتحاد الفدرالي منذ مستهل الحرب العالمية الأولى، لكن عندما تأسست جامعة الدول العربية، في أيار/مايو ١٩٤٥، أكد المؤسسون احترامهم السلامة الإقليمية والسيادة السياسية للدول الكولونيالية التي ورثوها وذلك شرطاً ضرورياً لعضوية الجامعة. وكانت سبع دول عربية قد نالت استقلالها حتى أواسط الأربعينات ـ وهي دول المواجهة الأربع والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن ـ لكن عدم ميلها إلى الوحدة واهتمامها بالحفاظ على كياناتها الذاتية كانا ظاهرتين تشاركها فيهما الدول العربية الأُخرى المستقلة حديثاً التي انضمت إلى جامعة الدول العربية لاحقاً.

يرجع التعلق الشديد بالسيادة إلى الأسس الهشة لبعض الدول العربية، وإلى القلق الحقيقي حيال نيات الدول المجاورة. ومن الأمثلة لذلك رفض سورية الاعتراف بفصل لبنان فصلاً كاملاً عنها بعد نيله الاستقلال سنة ١٩٤٣، والذي انعكس في اتفاق «أخوي» نص على أن تبادل البعثات الدبلوماسية بين البلدين ليس ضرورياً. ويمكن القول إن الملك عبد الله أثار أوسع الخلافات. إذ كان يأمل ببسط حكمه على «سورية الكبرى» (ليشمل سورية ولبنان وفلسطين) منذ توليه إمارة شرق الأردن سنة ١٩٢٠. كما أنه فكر في ضم العراق إليه بعد وفاة أخيه فيصل ملك العراق سنة ١٩٣٣، وفكر في ذلك مجدداً سنة ١٩٥١.[٥٢] كذلك أيد بعض السياسيين السوريين اتحاد بلدهم مع العراق في ظل الحكم الهاشمي، ومن هؤلاء العقيد سامي الحناوي الذي تسلم السلطة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩.[٥٣]

أمّا الملك فاروق فرأى في طموحات الملك عبد الله تحدياً مباشراً للزعامة الإقليمية المصرية. لذا، قام بالتحالف مع آل عبد العزيز بن سعود، الذي كان طرد الهاشميين من الحجاز سنة ١٩٢٥ في أثناء قيامه بتوحيد المملكة العربية السعودية الحديثة. وبعد أن سيطر السعوديون على مكة اعتبروا أنفسهم القادة الروحيين الطبيعيين للعالم الإسلامي، وعارضوا كل محاولات عبد الله (وفيصل) لإحياء الخلافة ولتأكيد حقه فيها، بعد أن ألغاها الزعيم التركي مصطفى كمال (أتاتورك) سنة ١٩٢٤. واتضح مدى رفض الحدود التي رسمتها الدول الاستعمارية في إثر اغتيال الملك عبد الله. فقد سعى رئيس الحكومة العراقية، نوري السعيد، لإلحاق

الأردن بالعرش الهاشمي في العراق، وأثارت مصر مسألة استقلال فلسطين ودعت عملياً إلى انتداب تتولاه جامعة الدول العربية على الضفة الغربية، بينما دعت البعثة الدبلوماسية السعودية في عمان إلى ضم شمال الأردن إلى سورية وجنوبه إلى العربية السعودية.(٥٤)

وهكذا اتصف النظام الإقليمي العربي، الذي نشأ في أواسط الأربعينات، بالصراعات والتحالفات المتبدلة، بدلاً من التوافق والتآلف والسعي نحو الوحدة. وعلى النقيض من الحجج التي يجري تقديمها في الكثير من التحليلات الأكاديمية، فإن ميل بعض الحكومات العربية إلى اتباع سياسة «التوازنات» و«ركوب الموجة السائدة»، وسعي بعضها الآخر إلى الزعامة الإقليمية لم يكونا مدفوعين أساساً بدافع العقيدة أو تصور الذات أو الحصول على الشرعية، ولا بتصورات هذه الحكومات لقوتها أو للأخطار الخارجية. بل كان للمتغيرات الداخلية ـ بما في ذلك العوامل السياسية والاجتماعية، والسعي لتحديد الدول الجديدة ولتعلم أصول الحكم فيها، إضافة إلى بناء الاقتصادات الوطنية ـ وللسعي الدائم لتأمين السيولة النقدية دور مساو من حيث الأهمية في عملية رسم السياسة الخارجية للكثير من الدول العربية منذ سنة ١٩٤٥. وقد انعكس تأثير العوامل الداخلية هذه في إقامة التحالفات، أو في تبني المواقف التي يمكن مكافأتها من قِبَل الدول العظمى، أو من قِبَل دول عربية أُخرى إمّا بدعم الميزانيات، وإمّا بتقديم مساعدات تنموية وأشكال أُخرى من الاعتمادات.(٥٥) وقد أثرت هذه الاعتبارات بصورة ملموسة في حسابات الزعماء والحكومات في القلة من الدول العربية التي كانت نالت استقلالها التام عشية انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، والتي ظلت تعتمد اعتماداً كبيراً على التعاطف السياسي والدعم العسكري للقوى الاستعمارية السابقة، علاوة على العون المالي.

قدمت حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، التي شكلت أول اختبار رئيسي لجامعة الدول العربية، أبلغ دليل على أن تلك الاعتبارات هي التي تقرر السياسة العربية، وليس التزام قضية فلسطين أو الوحدة العربية الصادق. وكان تردد الدول العربية في الزج بموارد كبيرة في الحرب وعدم الثقة المتبادلة فيما بينها مصدر خلافات مستمرة بشأن السياسة الدبلوماسية والاستراتيجيا الواجب اتباعها. وأدى ذلك كله إلى تعدد المناورات خلف الكواليس وإلى تدخل عسكري منقوص ومرتجل، وقاد، في نهاية المطاف، إلى هزيمة العرب في ميدان المعركة. ولم يخرج بمكاسب إقليمية من الحرب سوى الملك عبد الله، وذلك جزئياً بفضل تفاهم سرّي بشأن تقسيم فلسطين، توصل إليه مع القيادة الصهيونية قبل أيار/مايو ١٩٤٨. وبغض النظر عن الانقسامات فيما بين الدول العربية، فإنها بذلت جهوداً مماثلة لاحتواء الزعامة

الفلسطينية ولمنعها من ممارسة أي خيار سياسي أو عسكري مستقل. فقد ألّفت جامعة الدول العربية لجنة عسكرية خاصة للإشراف على المجهود الحربي في فلسطين. ولم تكتف تلك اللجنة بإنشاء جيش الإنقاذ العربي اللانظامي في مواجهة جيش الجهاد المقدس الذي أنشأته الهيئة العربية العليا، بل عملت بالتنسيق مع الحكومات العربية على منع الآلاف من المتطوعين من الالتحاق بأي من الجيشين.[٥٦] وقد تجاهلت جامعة الدول العربية للأسباب نفسها التماسات شديدة قدمها أمين الحسيني، في شباط/فبراير ١٩٤٨، يطلب فيها عدم تدخل الجيوش العربية النظامية في الحرب، ويطالب بتعيين حاكمين عسكريين فلسطينيين على فلسطين، كما رفضت طلبه الحصول على قرض لتغطية النفقات الإدارية للهيئة العربية العليا.[٥٧]

أدى تضارب مخططات الزعماء العرب ورغبتهم في عدم تسليم مقاليد الأمور السياسية إلى الفلسطينيين، إلى عدم التفاتهم إلى المقترحات الداعية إلى إقامة دولة فلسطينية على أي جزء من فلسطين يخضع لسيطرتهم. بدايةً، فكر أمين الحسيني والهيئة العربية العليا في تأليف حكومة ظل في فلسطين في أوائل سنة ١٩٤٧، ورفعا التماسات مباشرة إلى جامعة الدول العربية، في تشرين الأول/أكتوبر وفي كانون الأول/ديسمبر، لإقامة إدارة محلية في فلسطين. وقد أيدت مصر وسورية والعربية السعودية ذلك الطلب، لكنها لم تكن مستعدة لتخطي المعارضة الأردنية والعراقية.[٥٨] ولم يفت ذلك الموقف في عزيمة الهيئة العربية العليا، التي دعت جامعة الدول العربية، في شباط/فبراير ١٩٤٨، إلى إعلان فلسطين دولة مستقلة يوم ١٤ أيار/مايو، وهو اليوم المحدد لانتهاء الانتداب البريطاني. كما أرادت الهيئة تأسيس مجلس وطني، وأوعزت إلى الموظفين الفلسطينيين في الإدارة المدنية البريطانية في أن يكونوا على أهبة الاستعداد لاستئناف عملهم في ظل حكومة جديدة عربية.[٥٩] إلاّ إن الدول العربية رفضت هذه المقترحات رفضاً تاماً. وكان الضغط البريطاني أحد عوامل هذا الرفض، بينما كان غموض الموقف العربي (بما في ذلك المصري) من أمين الحسيني عاملاً آخر.[٦٠]

وافق مجلس وزراء جامعة الدول العربية، في تموز/يوليو، على إنشاء «إدارة مدنية» في فلسطين مؤلفة من عشرة أعضاء، لكن ذلك جاء فقط بعد تعرض القوات العربية لهزائم قاسية في ميدان المعركة. وترأس هذه الإدارة العضو الوحيد المتبقي في فلسطين من أعضاء الهيئة العربية العليا، وهو أحمد حلمي عبد الباقي، الحاكم العسكري للقدس. وكان القصد العربي الضمني من إنشاء الإدارة هو منع الملك عبد الله من ضم الأراضي التي تسيطر عليها قواته في أواسط فلسطين.[٦١]

وأذعن مجلس وزراء جامعة الدول العربية لضغط الهيئة العربية العليا المستمر، فسمح للإدارة المدنية بإعادة تشكيل نفسها في ٢٣ أيلول/سبتمبر، لتصبح «حكومة عموم فلسطين» برئاسة عبد الباقي مجدداً ومقرها غزة. وعقدت هذه الحكومة بعد أسبوع على تأليفها جلسة لمجلس وطني، تم اختيار أعضائه بالتعيين، وأُعلن خلالها قيام دولة ديمقراطية ذات سيادة على كل فلسطين.[٦٢] وقد تجاوز هذا الإعلان كثيراً المقاصد العربية (والمصرية)، لكن حكومة عموم فلسطين أصبح لها الآن الحق شكلياً في تعيين ممثليها في مجلس جامعة الدول العربية وفي الهيئات الأُخرى التابعة لها. وقررت حكومة عموم فلسطين خلال فترة وجودها في غزة، والتي لم تدم أكثر من ثلاثة أسابيع، إحياء جيش الجهاد المقدس (أي القوات غير النظامية التي أنشأتها الهيئة العربية العليا قبل ذلك بعام واحد)، وأصدرت ١٤,٠٠٠ جواز سفر فلسطيني للسكان المحليين، وأرسلت وفداً رسمياً إلى الأمم المتحدة على الرغم من عدم اعتراف الأمم المتحدة بها، وعلى الرغم من أنها لم تحصل إلاّ على اعتراف خمس دول عربية بها.[٦٣]

صدر القرار العربي بالموافقة على تأليف حكومة عموم فلسطين على الرغم من المعارضة الأردنية، وكان الباعث عليه أساساً الرغبة العربية في مواجهة الملك عبد الله.[٦٤] وبالقدر نفسه من الأهمية، عكس القرار رغبة الحكومات العربية في التخلي عن مسؤوليتها تجاه فلسطين وحرصها على توفير الغطاء الذي يبرر انسحاب الجيوش العربية من فلسطين من دون إثارة احتجاج شعبي.[٦٥] لكن بدء الهجوم الإسرائيلي في الجنوب في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر أجبر القوات المصرية على الانكفاء إلى جيب صغير حول غزة، وأدى عملياً إلى ختم مصير حكومة عموم فلسطين. وقد تحدى أمين الحسيني حظراً مصرياً ليدخل غزة يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر، لكن السلطات المصرية أعادته بعد أسبوعين تحت الحراسة إلى القاهرة، حيث خضعت أنشطته لرقابة شديدة.[٦٦] وما لبث عبد الباقي ووزراء حكومته أن لحقوا بأمين الحسيني بعد فترة وجيزة، فدخلوا المنفى الإجباري في القاهرة ومنعوا من زيارة غزة منذ ذلك الحين. وقام الملك عبد الله من جانبه بالرد على تأليف حكومة عموم فلسطين من خلال تنظيم مؤتمرين مدبرين بعناية للوجهاء والموظفين الحكوميين في الضفة الغربية في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، تمت في أثنائهما الدعوة إلى الوحدة مع الأردن بقيادة عبد الله. وتم استبدال الإدارة العسكرية بالحكم المدني، الذي مركزه عمان، في آذار/مارس ١٩٤٩. وتم تعيين فلسطينيين في مجلس الوزراء الأردني في أيار/مايو، كما شارك الفلسطينيون في الانتخابات العامة لمجلس نيابي جديد في نيسان/أبريل ١٩٥٠. ووافق مجلسا

النواب والأعيان، في ٢٤ نيسان/أبريل، على مشروع قانون الوحدة، تم بموجبه إلحاق الضفة الغربية بالحكم الهاشمي.[٦٧] وقد احتج خصوم الملك عبد الله العرب بشدة على ذلك القرار، لكنهم أبقوا على مقاطعتهم حكومة عموم فلسطين، التي استبعدوها باستمرار عن اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية، خلال الأعوام اللاحقة، على الرغم من شكواها المرة تلو الأخرى.

الدائرة الدولية:
الدول العظمى والشرق الأوسط

حددت القرارات العربية مصير فلسطين بالمعنى المباشر، لكن سياسات الدول العظمى ساهمت في الحصيلة أيضاً. فقد خرجت بريطانيا من الحرب العالمية الثانية منهكة اقتصادياً. وبالتالي، سعت لتقليص أعبائها المالية عن طريق خفض التزاماتها الخارجية. ومثلت فلسطين مشكلة خاصة بالنسبة إلى بريطانيا. إذ واجهت القوات البريطانية حملة تخريب وإرهاب شنتها الجماعات الصهيونية السرّية خلال الفترة ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧، بينما عارضت الولايات المتحدة، في الوقت نفسه، أي محاولات بريطانية للحد من هجرة اللاجئين اليهود من أوروبا إلى فلسطين. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحكومة العمالية البريطانية، التي تسلمت الحكم سنة ١٩٤٧، كانت مصممة على تقوية حلف شمال الأطلسي لمواجهة الخطر السوفياتي المتزايد. كما ألزمت الحكومة العمالية نفسها بإقامة نظام رفاه اجتماعي في بلدها، وبالتالي رفضت المقترحات الداعية إلى فرض وصاية دولية على فلسطين لأن ذلك سيجبرها على الإبقاء على وجود مكلف وطويل الأجل هناك. وتوصل البريطانيون، في مواجهة انتشار القتال بين العرب واليهود، وحرصاً منهم على عدم جعل فلسطين مشاعاً تقتطع منه كل دولة عربية حصة لنفسها، إلى قرار حاسم في شباط/فبراير ١٩٤٨ بأن تقسيماً «نظيفاً» للبلد بين الملك عبد الله والحركة الصهيونية هو أفضل خيار.[٦٨]

لم تعد بريطانيا الجهة الخارجية الوحيدة صاحبة المصلحة في حل الصراع. فقد ازداد تورط الولايات المتحدة من خلال جهودها الدبلوماسية منذ سنة ١٩٤٥، وجاء ذلك متناقضاً مع المسعى البريطاني في أحيان كثيرة. إذ دعا الرئيس هاري ترومان علناً، في نيسان/أبريل ١٩٤٩، إلى إبطال مفعول الكتاب الأبيض البريطاني الصادر سنة ١٩٣٩، وإلى رفع «القيود القائمة على الهجرة [اليهودية] وامتلاك الأراضي للسماح بتطور الوطن القومي اليهودي.»[٦٩] وكانت الولايات المتحدة

تشك في الحكمة من إقامة «إمّا دولة فلسطينية مستقلة وإمّا دول فلسطينية مستقلة»، في ضوء خطر انتشار الصراع الأهلي على نطاق واسع. لذا، اتخذت الولايات المتحدة موقفاً غامضاً من مستقبل عرب فلسطين بوجه خاص، لكنها أيدت، في النهاية، قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧.[٧٠] وقد دفع تصاعد أعمال العنف في فلسطين الإدارة الأميركية إلى إعادة النظر في موقفها هذا، وإلى إحياء الاقتراح القديم بفرض وصاية دولية على فلسطين بعد أن وصل وضع الييشوف العسكري إلى الحضيض في آذار/مارس ١٩٤٨.[٧١]

ارتبطت لحظة التردد الأميركي ولو جزئياً باشتداد التوتر الناجم عن نشوب الحرب الباردة في أوروبا. فقد ساند الاتحاد السوفياتي استيلاء الشيوعيين على الحكم في تشيكوسلوفاكيا في شباط/فبراير، واتخذ الخطوات الأولى لفرض الحصار على برلين الغربية في نيسان/أبريل. وكان المسؤولون الأميركيون يخشون أن يؤدي تقسيم فلسطين إلى سفك الدماء على نطاق واسع، وفي هذه الحالة ستضطر الولايات المتحدة إمّا إلى الزج بقواتها المحدودة في مهمة حفظ السلام في المنطقة، وإمّا إلى السماح للسوفيات بإقامة موطئ قدم لهم في شرقي حوض البحر الأبيض المتوسط وبالالتفاف على المواقع الأميركية في «الحزام الشمالي» المؤلف من اليونان وتركيا وإيران.[٧٢] لكن بريطانيا لم تكن راغبة في فرض الوصاية الدولية على فلسطين، علاوة على أن الدول العربية وقيادة الييشوف رفضت تلك الوصاية. وكانت الانتصارات الصهيونية في ميدان المعركة قد حسمت المسألة في أي حال، وباتت الولايات المتحدة أول دولة تقدم اعتراف الأمر الواقع بإسرائيل في منتصف أيار/مايو. وسرعان ما أتبعت اعترافها هذا بتقديم قرض طارئ لإسرائيل بقيمة ١٠٠ مليون دولار.

أمّا الاتحاد السوفياتي، فسعى، على العموم، للموازنة ما بين التزامه حق اليهود في تقرير المصير وبين رغبته في إقامة علاقات ودية بالدول العربية. ونظراً إلى إدراك الاتحاد السوفياتي حالة العداء المتبادل بين العرب واليهود في فلسطين، وبسبب لهفته على تسريع الانسحاب البريطاني من المنطقة، فقد أيد، بدايةً، الوصاية الدولية، وفي حال تعذرها أيد وضع المشكلة بين يدي الأمم المتحدة. وقال المبعوث السوفياتي الخاص، أندريه غروميكو، في أثناء مناقشة قضية فلسطين في الجمعية العامة، في تشرين الثاني/نوفمبر، إن بلده يفضل «دولة ثنائية القومية أو دولة فدرالية لليهود والعرب في فلسطين»، لكنه أشار أيضاً إلى أن بلده قد يقبل بالتقسيم إذا أوجب الوضع ذلك.[٧٣] وفي الواقع، كان الاتحاد السوفياتي يخشى، في قرارة نفسه، أن تكون الدولة الموحدة في فلسطين، التي يسيطر عليها

العرب، موالية لبريطانيا، وبالتالي اعتبر التقسيم الخيار الأجدى. ولذا، رد على وصول شحنات الأسلحة البريطانية إلى الدول العربية الصديقة بالسماح لتشيكوسلوفاكيا بشحن ١٠,٥٠٠ قطعة سلاح مشاة إلى اليشوف في أوائل سنة ١٩٤٨، كما سمح بهجرة ٢٠٠,٠٠٠ يهودي من أوروبا الشرقية إلى إسرائيل في نهاية السنة نفسها.[٧٤] كذلك عارض الاتحاد السوفياتي دخول الجيوش العربية إلى فلسطين بعد إعلان قيام دولة إسرائيل في ١٤ أيار/مايو، وسارع إلى الاعتراف بالدولة الجديدة كأمر واقع مباشرة بعد الولايات المتحدة، ثم كان أول دولة تعترف اعترافاً قانونياً رسمياً بإسرائيل في ١٨ أيار/مايو.

لم تكن مسألة قيام دولة فلسطينية موضع خلاف بين الدول العظمى، كما لم تعد في كل الأحوال تشكل طرحاً عملياً في نهاية سنة ١٩٤٨. وتم التعامل مع مصير اللاجئين العرب منذ ذلك الحين كقضية إنسانية لا كقضية سياسية، في حين سعى المجتمع الدولي لإيجاد سبل لتعويضهم أو لإعادة توطينهم. وكان للصراعات العالمية تأثير كبير في منظور الفلسطينيين، لكن عدم تمتعهم بالسيادة حرمهم، في المقابل، أي تأثير ملموس في سياسات الدول العظمى في المنطقة. كما أن افتقارهم إلى السيادة جعل خبرتهم بمجال السياسة الدولية بعد سنة ١٩٤٨ خبرة غير مباشرة، ذلك بأن الإطار الرئيسي الذي تحركوا من خلاله كان إطار الدول العربية. وقد أثرت الحرب الباردة في الفلسطينيين، لكن بصورة غير مباشرة فحسب، وذلك من خلال تقييد القدرة العربية على شن الحرب على إسرائيل أو على عقد الصلح معها.

لم يكن للحرب الباردة في بداياتها تأثير كبير في رؤى الدول العربية وتحالفاتها. فقد كان كل من مصر والأردن مرتبطاً بمعاهدة مع بريطانيا، التي احتفظت بالسيطرة على قناة السويس وبحقوق متنوعة لإقامة القواعد العسكرية وللعبور. كذلك كانت بريطانيا المورد الرئيسي للأسلحة لهاتين الدولتين، وتولت تقديم المنحة المالية التي أبقت الميزانية الأردنية عائمة. ويتضح من هذه الحقائق تأثير السياسة البريطانية الهائل في عملية صنع القرار العربي سنة ١٩٤٨. وقد سعت مصر والأردن على حد سواء لإعادة صوغ معاهديتهما مع بريطانيا خلال هذه الفترة، لكنهما فشلا في إحداث أي تغييرات جوهرية في المسائل الأساسية، الأمر الذي أدى إلى ظهور معارضة داخلية شديدة في كلا البلدين. ونتيجة هذا الوضع، ظلت المشاعر المعادية للاستعمار قوة دافعة مؤثرة وخصوصاً بالنسبة إلى الضباط الذين استولوا على السلطة في مصر في تموز/يوليو ١٩٥٢، وبين زملائهم الأردنيين الذين أجبر تململهم الملك حسين على تسريح القائد البريطاني للجيش الأردني في

آذار/مارس ١٩٥٦، كخطوة نحو «تعريب» الجيش.

كانت معاداة الاستعمار تعني معاداة بريطانيا، لا أميركا. وكشف الحكام العسكريون الجدد في كل من مصر وسورية مبكراً عن رغبتهم في إقامة علاقات طيبة بالولايات المتحدة، التي اعتبرتهم، في البداية، عناصر قادرة على تحديث مجتمعاتها. لكن الأولويات ما لبثت أن تضاربت. فبعد قبول تركيا في منظمة حلف شمال الأطلسي سنة ١٩٥٢، سعت الولايات المتحدة لإقامة تحالف أمني إقليمي آخر في منطقة الشرق الأوسط، كجزء من استراتيجيتها العالمية القائمة على احتواء الاتحاد السوفياتي. ولم يمنع فشل المحاولة البريطانية في إقامة «منظمة دفاع الشرق الأوسط»، بعد تفجر الحرب الكورية سنة ١٩٥٠، الولايات المتحدة من القيام بمحاولة ثانية في ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥. وتمثلت تلك المحاولة في «حلف بغداد» ذي المصير المشؤوم، الذي كان يفترض أن يضم في مرحلته الأولى تركيا وإيران وباكستان والعراق والأردن. ونظر عبد الناصر، الذي كان أكد زعامته في القاهرة وأوجد لنفسه حلفاء جدداً في دمشق بعد إقصاء أديب الشيشكلي نهائياً سنة ١٩٥٤، إلى المحور الناشئ من منظور معاداة الاستعمار ومن جهة العلاقات العربية ـ العربية، فرأى فيه محاولة بريطانية للعودة إلى المنطقة، ومحاولة من جانب خصومه الهاشميين للزعامة الإقليمية. وقد أدى دور عبد الناصر في إفشال حلف بغداد، ودعمه لولادة كتلة عدم الانحياز في العالم الثالث في أثناء مؤتمر القمة الأفرو ـ آسيوي في باندونغ سنة ١٩٥٥، إلى وضعه في موقع التعارض مع الولايات المتحدة.

على الرغم من هذه التوترات، فقد كان للصراع مع إسرائيل الدور الحاسم في إقحام الشرق الأوسط في خضم سياسة الحرب الباردة. إذ أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، في أيار/مايو ١٩٥٠، عزمها على ضبط تدفق السلاح إلى المنطقة من أجل تأمين استقرار التوازن العسكري، ولمنع اندلاع الحرب بين الدولة الصهيونية وجيرانها العرب. لكن المشكلات الحدودية استمرت بسبب الخلافات في شأن ملكية المناطق المجردة من السلاح عند خطوط الهدنة المصرية ـ الإسرائيلية والسورية ـ الإسرائيلية من ناحية، وبسبب تسلل الفلسطينيين، وأغلبيتهم من المدنيين العزل، وردة الفعل الانتقامية الشديدة من إسرائيل من ناحية أُخرى. ومن سخرية القدر أن مخاوف إسرائيل من عزم الدول العربية على شن «جولة ثانية» من الحرب ضدها، كان يقابلها اعتقاد راسخ لدى العرب أن إسرائيل تخفي نيات عدوانية تجاههم. ومما عزز هذا الاعتقاد معرفة العرب بأن إسرائيل قادرة على زيادة عدد قواتها النظامية من ٥٠,٠٠٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠ جندي خلال ٤٨ ساعة عن طريق

تعبئة الاحتياط. ودفع ذلك بالدول العربية إلى تجنب الاستفزاز المتعمد، بينما سعت إسرائيل لزيادة صدقية رادعها عبر اتباع سياسة حدودية هجومية. وكانت المشكلة أنه من الصعوبة بمكان التمييز ما بين الردع والاستباق والتوسع الإقليمي، والدليل على ذلك المقترحات الإسرائيلية السرّية الداعية إلى احتلال الضفة الغربية وسيناء كخطوة وقائية في إثر اغتيال الملك عبد الله سنة ١٩٥١.[٧٥]

دفع الإحساس المتبادل بعدم الأمان لدى إسرائيل وجيرانها العرب كلاً من الطرفين إلى محاولة تعديل الميزان العسكري الذي اعتقد أنه في غير مصلحته. فقد تعاقدت فرنسا سراً مع إسرائيل سنة ١٩٥٤ على تزويدها طائرات حربية ودبابات ومدفعية حديثة، وبدأت هذه الأسلحة بالوصول، فعلاً، إلى إسرائيل في أوائل سنة ١٩٥٥.[٧٦] وقد تزامنت أخبار هذه الصفقة مع وقوع غارة إسرائيلية عنيفة جداً على القوات المصرية في غزة في شباط/فبراير، فدفعت بعبد الناصر إلى التفاوض في شأن صفقة كبرى للأسلحة السوفياتية (عبر تشيكوسلوفاكيا) تم إعلانها في أيلول/سبتمبر. كما رد عبد الناصر سريعاً على قرار الولايات المتحدة، في تموز/يولّيو ١٩٥٦، بسحب عرضها تقديم معونة اقتصادية كبيرة لمصر بإعلانه تأميم قناة السويس. ولحق ذلك العدوان الثلاثي على مصر في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، الذي قامت به بريطانيا وفرنسا وإسرائيل. وقد دانت الولايات المتحدة العدوان وفرضت على أطرافه الانسحاب من خلال ضغوط دبلوماسية واقتصادية، غير أن الاتحاد السوفياتي هو الذي ظهر كأكبر نصير للقضية العربية عبر تهديده الغزاة بضربات صاروخية انتقامية.

أزالت صفقات السلاح التي عقدت سنة ١٩٥٤ وسنة ١٩٥٥ القيود التي فرضها الإعلان الثلاثي قبل أعوام على تصدير الأسلحة إلى المنطقة. وبرزت فرنسا بعد سنة ١٩٥٦ كمصدر أول للسلاح إلى إسرائيل، التي تسلمت أيضاً معدات عسكرية أميركية قديمة من ألمانيا الغربية وفوائض السلاح البريطاني، بينما تلقت مصر وسورية مساعدات عسكرية سوفياتية متنامية. وأتاحت الحرب، أو على الأقل الاستعداد لها، الآلية لانتقال تنافس العملاقين الأميركي والسوفياتي إلى الشرق الأوسط بصورة حاسمة. وكانت نقطة التحول في هذا السياق إعلان مبدأ أيزنهاور في كانون الثاني/يناير ١٩٥٧، والذي تعهدت الولايات المتحدة بموجبه بمساعدة الدول الصديقة في المنطقة التي يتهددها «الخطر الشيوعي». وكان إعلان المبدأ موجهاً ضمنياً إلى عبد الناصر وإلى حلفائه العرب، وعزز ميل الدول العربية نحو الدخول في «سياسة التوازنات»، لكن هذه المرة بالترادف مع أحد العملاقين كحليف خارجي. وأدى فرض الاستقطاب الثنائي للحرب الباردة على السياسات

الإقليمية بالضرورة إلى بداية «حرب باردة عربية» موازية.

لا يمكن إنكار التأثير التصعيدي للصراع مع إسرائيل ولتنافس العملاقين، غير أن حجم واستمرارية الاستعداد العسكري العربي طوال هذه الفترة عكسا أيضاً القوة الدافعة لعملية بناء الدولة. فقد ورثت الحكومات العربية التي خلفت المرحلة الاستعمارية جيوشاً صغيرة الحجم عند نيلها الاستقلال، وبالتالي كان التوسع خطوة منطقية، وخصوصاً بعد تجربة حرب ١٩٤٨. لكن توسع الجيوش أيضاً كان جزءاً لا يتجزأ من عملية حراك اجتماعي واسعة في تلك المجتمعات. فقد دفع الانتشار السريع للتعليم الحديث القطاعات المهمشة سابقاً من السكان، وخصوصاً في المناطق الريفية، إلى الالتحاق بالجيوش الوطنية وبالذات بالكليات العسكرية التي تخرج فيها جيل جديد من الضباط يحمل فكراً اجتماعياً، وعلى درجة عالية من التسييس. ففي سورية ومصر، أدت السياسات الاقتصادية الموروثة عن الدول الاستعمارية في أثناء الحرب العالمية الثانية، والنضال اللاحق للنظم العسكرية الجديدة بعد سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٢ من أجل ترسيخ سيطرتها الاجتماعية، إلى تسريع عملية النمو الهائل للقطاع الحكومي بوجه عام، وليس للقوات المسلحة فقط. وحدث الشيء نفسه تقريباً في لبنان، وخصوصاً في أثناء فترة رئاسة قائد الجيش السابق فؤاد شهاب خلال السنوات ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤، وأيضاً في الأردن حيث تضاعفت قوة الجيش بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٥٦ (وتضاعفت مجدداً في العقد التالي)، لمساعدة النظام الملكي على احتواء الانتماء الوطني الفلسطيني من جهة، وعلى ربط أو إلحاق جمهور شرق الأردن بالنظام من جهة أُخرى.

ومما يؤكد أن هذا التوجه حدث لأسباب مستقلة في دول المواجهة، بحيث ارتبط بالصراع مع إسرائيل وفي الوقت نفسه بقي مستقلاً عنه إلى حد كبير، هو ظاهرة تأميم الصناعات الثقيلة والقطاع المالي والتجارة في مصر وسورية في الستينات. إذ إن إعلان عبد الناصر القوانين الاشتراكية، سنة ١٩٦١، وما تلاها من تحول حاد نحو اليسار في أوساط حكومة «البعث الجديد» في سورية سنة ١٩٦٦، ارتبطا بقيام الدولة التسلطية في البلدين. وكان للأردن عدة مظاهر مشتركة مع مصر وسورية، تمثلت في تدخل الدولة الكثيف في إدارة الاقتصاد، وفي الضبط السياسي الشديد، وفي تأسيس أجهزة أمن داخلي شاملة وطاغية. ولم يختلف عن تلك الدول اختلافاً بارزاً سوى لبنان، الذي تبنى نظاماً اقتصادياً حراً بصورة لافتة، وحاول الموازنة ما بين الميول الغربية للطائفة المارونية المهيمنة وبين العواطف الناصرية أو العروبية لمواطنيه المسلمين، على الرغم من أنه شهد توسعاً سريعاً في الخدمات العامة وفي الاحتكارات الحكومية أيضاً (المرافق العامة والموانئ والتبغ

وغيرها). وبخلاف ذلك الاستثناء، كانت الدول العربية غالباً ما تبرر مركزة السيطرة السياسية والاقتصادية بضرورات الصراع مع إسرائيل، وإنْ يكن ذلك التوجه في واقع الأمر مدفوعاً بفعل عوامل داخلية. وقد تعزز ذلك النمط بفعل الحرب الباردة، نتيجة استعداد العملاقين لتقديم مساعدات مادية سخية لحلفائهما في المنطقة. وفي الوقت نفسه، وضع تدخلهما قيوداً فعالة على قدرة دول المنطقة على شن الحرب، بينما شكّل ضمان تلقي الدعم الخارجي حافزاً استراتيجياً على تواني تلك الدول في التوصل إلى سلام فيما بينها.

رسم مسار

كانت المسألة التي واجهت الناشطين الذين أعادوا بناء الحركة الوطنية الفلسطينية بعد سنة ١٩٤٨ هي كيفية رسم مسار بين الدوائر الثلاث التي يتحركون في إطارها. فعلى الصعيد الأشمل، كان وضع العلاقات الأميركية ـ السوفياتية الراهن هو الذي يحدد الفرص التاريخية المتاحة، ولذا ليس من المصادفة إطلاقاً أن بداية ونهاية مرحلة ما بعد الانتداب من الصراع بشأن فلسطين تزامنتا مع بداية الحرب الباردة ونهايتها. مع ذلك، فإن حقيقة توسط الدائرة العربية في ممارسة كل علاقات القوة جعلت منها الدائرة المركزية، وجعلت التفاعل الفلسطيني ـ العربي الأكثر أهمية بين العلاقات كافة. وقد كشف الإطار العربي بوجه خاص المدى الذي تؤثر فيه العوامل الخارجية في الخيارات الفلسطينية، سياسياً وعقائدياً وتنظيمياً، وفي تحديد مسار النضال الوطني. وفي الوقت نفسه، قدمت تعقيدات السياسات العربية المحلية والإقليمية، والتي ينجم عنها تعدد اللاعبين والتدخلات وتقلب التحالفات، للنزعة الوطنية القطرية الفلسطينية المخارج الحيوية التي كانت في أمس حاجة إليها لاكتساب طابعها المميز. إذ ربما كانت «الفلسطنة»، كمصطلح يصح استخدامه، رداً سياسياً طبيعياً على أوضاع الحكم البريطاني وعلى نتيجة حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، إلاّ إنها لم تكن حتى عندئذ ظاهرة مجردة ذات وجود سابق «تنتظر فقط من يوقظها»، وإنما كانت نتاجاً لتفاعل حيوي مع محيط متغير.[٧٧]

لكن التفاعل والتأثير عمليتان تسيران في اتجاهين. فقد أصبح العامل الفلسطيني بعد سنة ١٩٤٨ داخلياً، الأمر الذي زاد في تعقيد السياسات العربية المحلية والإقليمية، وربط الشؤون العربية والفلسطينية بعضها ببعض ربطاً لا ينفك ولا يخلو من العنف في أحيان كثيرة. مع ذلك، لا بد من القول إن تأثير العامل الفلسطيني لم يكن مطلقاً في الحالات كافة. فقد كان تأثيره أضعف في الأقطار

العربية البعيدة عن الجبهة مع إسرائيل، مهما تكن قوة الجذب العاطفي أو العقائدي أو الديني الذي تمثله فلسطين. وحتى في دول المواجهة، اختلف تأثير العامل الفلسطيني في الحكومة والمجتمع باختلاف قدرات الدولة، وتبعاً لنسبة الجوالي الفلسطينية إلى السكان في الدول المضيفة، ولدرجة اندماج أو تهميش الفلسطينيين في الحياة السياسية والاقتصادية لهذه الدول.[٧٨] كما أن تأثير المشكلة الفلسطينية تراجع مع تقدم عملية بناء الدولة على الصعيد العربي، وظل في أقوى حال حيث أمكن تسخيره لمصلحة التصدعات الاجتماعية القائمة، وفي أضعف حال حيث قطعت عملية إقامة الحكم السلطوي شوطاً كبيراً. وقياساً بهذه المؤشرات كانت مصر الأكثر مناعة، تليها (بترتيب تنازلي) سورية ثم الأردن ثم لبنان. والدرس المهم المستفاد من هذا أن الدول العربية الحديثة أظهرت مرونة لافتة للنظر، إذ أثبتت قدرتها على الخروج على السياسة الجماعية الرسمية المتعلقة بالصراع مع إسرائيل، وعلى مجابهة الوطنية القطرية الفلسطينية عندما تهدد مصالحها الحيوية، وفي نهاية المطاف على تجاوز المضاعفات المحلية والإقليمية لتلك المواقف.

كان للعلاقة الفلسطينية ـ العربية الخاصة ثلاث نتائج متشابكة. الأولى أن عملية بناء الدولة في البلاد العربية والتأسيس الموازي لوطنيات قطرية منفصلة (في مقابل القومية العربية) استفادا من تبلور شخصية فلسطينية مميزة وهوية فلسطينية جماعية مستقلة. وكان الأردن أقل الدول العربية استفادة من هذا التطور، لأنه سعى بنشاط لأن يدرج «الفلسطنة» تحت لوائه، ولأن يعيد صوغ رعاياه الفلسطينيين كمواطنين أردنيين، لكن حتى في ذلك الحين لم يكن ظهور هيئة تمثل الفلسطينيين في أماكن أُخرى مسألة ضارة كلياً بمصالح المملكة. وكانت النتيجة مفارقة غريبة. إذ أدى غياب ممثل مؤسسي فلسطيني ذي صدقية بعد سنة ١٩٤٨ إلى أن ترسم الدول العربية البرنامج الفلسطيني تبعاً لمصالحها ولتصوراتها ولأولوياتها الذاتية. غير أن التأييد العربي لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٤ والاعتراف بمكانتها ممثلاً شرعياً وحيداً للفلسطينيين سنة ١٩٧٤ كانا يعنيان التخلي، فعلاً، عن المسؤولية العملية تجاه تحقيق أهدافها الوطنية. وكانت المفارقة أنه كلما تقدم الفلسطينيون أكثر على طريق التطور السياسي نفسه الذي سارت عليه قبلهم الدول العربية في ظل الاستعمار وفي مرحلة ما بعد الاستقلال، قلت الأسباب التي كانت تدعو العرب إلى محاربة إسرائيل.

أمّا النتيجة الثانية للعلاقة فكانت القضاء على مقولة أن الدول العربية لا تستطيع التوصل إلى سلام مع إسرائيل، ولا تستطيعه حتماً من دون الفلسطينيين، فكانت عملية بناء الدولة في البلاد العربية وتدخل القوى العظمى في سياسات

الشرق الأوسط يتطلبان إدارة الصراع مع إسرائيل، إن لم يكن حله. وقد عنى هذا تراجع إمكان حشد جهد عربي شامل لتدمير إسرائيل، في أقل تقدير، بل أثار أسئلة أساسية بشأن قابلية الدعوات الفلسطينية إلى إنجاز التحرير «الكامل». وبالتالي فرض قيوداً شديدة على طريقة إدارة النضال الوطني الفلسطيني، وحدّ من الخيارات المتاحة للتطور السياسي. وبصورة أكثر شمولاً، كانت القرارات العربية بشأن الحرب والسلام هي التي تقرر توقيت ومجال الفرص المتاحة للفلسطينيين كي يضعوا استراتيجياتهم موضع التنفيذ. وبهذا المعنى اتّبع تحديد الفلسطينيين لأهدافهم النهج نفسه، إذ كان عليهم تفصيل طموحهم على مقياس القيود الخارجية والمحدوديات الذاتية. وانطبق هذا بوجه خاص على محاولة الفلسطينيين تطوير خيار «دولاني»، لأنه كان يتطلب نوعاً من القاعدة الجغرافية واعترافاً بالمكانة القانونية لهذا الخيار من قِبَل الدول العربية والقوى العظمى، وبدرجات متفاوتة من قِبَل الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي.

وفعلاً، كانت النتيجة الثالثة للعلاقة الخاصة بالعرب أن البحث عن الدولة شكّل الإطار الذي لا مهرب منه للتطور السياسي الفلسطيني بعد سنة ١٩٤٨. ولا يوحي هذا القول بأن م.ت.ف. شكلت دولة، فعلاً، في أية فترة من تاريخها، بل يؤكد أنها احتلت موقعاً شبيهاً، بصورة عامة، بموقع الدولة من جهة علاقتها بشعبها، وإنْ يكن مع وجود عدد من القيود والمحددات المهمة. «فالدول ليست أشياء مفردة... بل هي مجموعة من البنى والمؤسسات والساحات والممارسات والمطالب»، وبهذا المعنى على الأقل، أصبحت م.ت.ف. توفر المركز الرئيسي للعمليات السياسية الفلسطينية.[٧٩] ربما لم يكن هذا واضحاً في حينه؛ إلاّ إنه يتضح الآن أن خط الصدع الرئيسي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية كان يسير بمحاذاة الانقسام بين بناة الدولة، الممثَلين خير تمثيل بياسر عرفات، والذين انتهزوا كل فرصة لتحويل سياسة وتنظيم م.ت.ف. إلى شكل شبه دولاني، وبين أولئك الممثلين خير تمثيل بجورج حبش ورفاقه، والذين فهموا أن هذا التحول يعني التخلي عن حقوق تاريخية ثابتة.

كان النظير الطبيعي أن تتبع الوطنية القطرية الفلسطينية مسارين سياسيين رئيسيين: مسار الانفتاح والتسوية، الذي يتصف بالانتقائية، لكنه يضفي الشرعية على مسلكها البراغماتي بالاستناد إلى التقاليد؛ ومسار الإنكار الذي يتوجه نحو الماضي وينغلق على نفسه، لكنه يجمع ما بين طوباوية صفائية والاستيعاب الواعي للنماذج الغربية الحديثة.[٨٠] وقد انعكست هذه الازدواجية في العقيدة والتنظيم والتكتيك، غير أن الخيار الدولاني كان، في نهاية المطاف، الخيار الوحيد الفاعل في المحيط

العربي. وكما حدث إجمالاً لأغلبية الجماعات السياسية والتيارات العقائدية في المجتمعات العربية منذ سنة ١٩٢٠، قام الفلسطينيون المعارضون للطموح الدولاني (أو لما يعنيه ضمنياً من استعداد للتوصل إلى حل وسط تاريخي)، ولو على مضض، بممارسة نشاطهم السياسي أساساً من داخل الساحة السياسية والإطار المؤسسي اللذين وفرتهما م.ت.ف. وبهذه الصورة أثرت البنى الدولانية لـ م.ت.ف. في سياسة كل القوى الاجتماعية الفلسطينية، كما أثرت في التنظيم والتكتيك اللذين حاولت من خلالهما الجماعات المتعددة أن تؤثر في عمليات السياسة الوطنية.(٨١)

لكن تبني النموذج الدولاني لم يكن خياراً بسيطاً أو قاطعاً بين بدائل متعددة، ولا خياراً واعياً بالضرورة. فقد ارتكز في أحد المستويات على الأنماط القائمة وعلى النماذج الظاهرة للعيان، لكنه تطور باطراد، في مستوى آخر، من خلال المواجهة مع بيئة معقدة وفي أغلب الأحيان معادية. ولم يكن النجاح في بناء مؤسسات شبه دولانية وفرض برنامج وطني فلسطيني تحديداً مسألة حتمية، وما كان ليتحقق إلاّ من خلال عملية صراعية. وكان الأمر على هذا النحو لأن الهدف النهائي للفلسطينيين كان انتزاع كل فلسطين أو جزء منها من قبضة السيطرة الإسرائيلية، وهو هدف وضع الفلسطينيين على تعارض مع الدول العربية أولاً بشأن قضايا الحرب والسلام، ومع العملاقين وأغلبية المجتمع الدولي ثانياً بشأن التزامهم بقاء الدولة اليهودية. ولم يكن الدافع إلى التحرك ينقص الفلسطينيين، وقاموا فعلاً باقتناص الفرص التي أتاحتها لهم الأحداث الخارجية، لكنهم ظلوا بحاجة إلى تعبئة الموارد البشرية والمادية والسياسية الأُخرى الضرورية من أجل «ممارسة قدر كبير من الاستقلالية في مواجهة مراكز السلطة الدولانية الأُخرى»، ولتحرير الأرض.(٨٢)

قدم الكفاح المسلح الفكرة التعبوية الضرورية للفلسطينيين وأداتهم التحريرية. وبما أنه أثر في أداء دول المواجهة العربية، بل في وجودها أحياناً، فقد شكّل اختباراً حقيقياً لمدى نجاح حكوماتها في ترسيخ سيطرتها الاجتماعية. ومن المنطلق نفسه، كشف الكفاح المسلح عن كيفية تفاعل السياسات المحلية والإقليمية والدولية في سياق الحرب الباردة في ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وفي كل الأحوال، كان الكفاح المسلح العنصر المحرك الذي سيّر عملية إعادة بناء وتنظيم السياسة الوطنية الفلسطينية، والذي أتاح البحث عن بنى الدولة وأنماطها. وقد تكشفت هذه العملية من خلال مراحل متميزة، ابتدأت بحرب أو انتهت بحرب فأغلقت الفرص أو فتحتها، لكن تلك العملية كانت دائماً تضع سياق النضال الوطني الفلسطيني وتعرجاته و«سقفه».

الجزء الأول

البحث عن فلسطين

١٩٤٩ - ١٩٦٦

تزامنت حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ مع المراحل الأولى لثلاثة تطورات تاريخية أثرت في الشرق الأوسط بكامله بعد الحرب العالمية الثانية هي: تشكل الدول القطرية المستقلة ورسوخها؛ ظهور نظام عربي مميز؛ حلول التنافس الأميركي ـ السوفياتي محل الهيمنة الاستعمارية. ومع تطور هذه العمليات ازداد التفاعل فيما بينها في دينامية متعددة الأبعاد حددت القرارات التي اتخذتها أطراف الصراع العربي ـ الإسرائيلي فيما يتعلق بالحرب أو السلام. كما أن هذه الدينامية رسمت سياقاً متغيراً للسياسة الفلسطينية تعرضت من خلاله التماهيات الأولية والانتماءات العقائدية والهياكل التنظيمية لتحول مواز بسبب سعي الدول العربية المضيفة لتحديد هويتها الوطنية، ولإدارة منافساتها الإقليمية، ولإعادة تنظيم العلاقات بالقوى الخارجية. وكانت إسرائيل، في هذه الأثناء، عازمة على استيعاب ما يقرب من مليون مهاجر يهودي جديد، معظمهم من البلاد العربية، كما كانت عازمة على الاستعداد لمواجهة «الجولة الثانية» من الحرب التي كانت تتوقع أن تشنها الدول العربية عليها عاجلاً أو آجلاً. ولم يكن للجهود الدبلوماسية التي بذلتها أطراف خارجية، في أوائل الخمسينات، للمساعدة على إيجاد حل للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ولعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، ولتقاسم موارد المياه المشتركة، سوى حظ ضئيل في النجاح في ظل هذا الوضع المتبدل. وكان فشل المبعوث الرئاسي الأميركي الخاص، روبرت أندرسون، في مهمته خلال ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ علامة على تجميد تلك الجهود طوال العقد التالي.

على الصعيد العربي، حددت مصر المسار بعد أن استولى الضباط الأحرار على السلطة في تموز/يوليو ١٩٥٢. ورغبة من الحكومة الجديدة في تحطيم السلطة السياسية للنخبة الإقطاعية القديمة، وفي تهدئة الاضطرابات الفلاحية، خوفاً من استخدام بريطانيا عدم الاستقرار ذريعة للتدخل مجدداً، قامت بتنفيذ برنامج كبير للإصلاح الزراعي. وكان مجلس قيادة الثورة الجديد يضم خليطاً متنوعاً من الماركسيين والإسلاميين الأصوليين، وأنصار الأحزاب المدنية القائمة ودعاة الحكم العسكري، والاشتراكيين وأنصار التجارة الحرة، والمعجبين بالغرب والمتطرفين في عدائهم للاستعمار. ولم يكن بين هؤلاء قاسم مشترك في مجال السياسة

الاقتصادية.[1] وكانت الحماسة للأشغال العامة الكبرى، ولتمصير العاملين في الشركات الأجنبية يقابلها توجه لدعم رأس المال الخاص والصناعة وتحرير قوانين الاستثمار المحلي والأجنبي. وكان هم مجلس قيادة الثورة الرئيسي هماً سياسياً، فقام، سنة ١٩٥٣، بإلغاء النظام الملكي، وبحظر كل الأحزاب، وبحل مجلس النواب، وبتعليق الدستور من أجل الحؤول دون ظهور أية معارضة منظمة. وكبديل من كل ما سبق، قام المجلس بتأسيس «هيئة التحرير» أداته السياسية الخاصة. وقد قاد هذه العملية عبد الناصر الذي أخذ مكان محمد نجيب رئيساً لمجلس قيادة الثورة سنة ١٩٥٤. وقام، سنة ١٩٥٦، بالإشراف على وضع دستور جديد، وبحل مجلس قيادة الثورة، وبتأمين انتخابه شخصياً رئيساً للجمهورية.

امتنع مجلس قيادة الثورة في سنواته الأولى من اتخاذ مواقف وطنية متشددة في مجال السياسة الخارجية، بناء على إلحاح عبد الناصر. فقد عمد المجلس إلى تخفيف حدة الخطاب المعادي لإسرائيل في وسائل الإعلام الرسمية (في البداية، على أقل تقدير)، وتنازل عن سيادة مصر على السودان، وتوصل إلى اتفاق مع بريطانيا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤، بشأن إخلاء قواعدها العسكرية في منطقة قناة السويس. وقد اعترض أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، الذين كانوا يفضلون نجيب سابقاً، على شروط الاتفاق، وجعلوا أنفسهم أعداء للدولة من خلال محاولتهم اغتيال عبد الناصر. غير أن سياسة عبد الناصر الخارجية ظلت دفاعية وبراغماتية. فقد حضر مؤتمر باندونغ في نيسان/أبريل ١٩٥٥ الذي عقد لتأكيد حياد دول العالم الثالث في الصراع العالمي بين الشرق والغرب. لكنه قام، أيضاً، بوضع أساس للعلاقات العسكرية بالاتحاد السوفياتي (من خلال الزعيم الصيني شو إن لاي)، بينما سعى للحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة أيضاً (ونجح في الحصول على المساعدات الاقتصادية). وكانت القوات المصرية في قطاع غزة قد أصبحت هدفاً لعمليات انتقامية إسرائيلية عنيفة، كما تكشف، في كانون الثاني/يناير، أن فرنسا بدأت تسليم دبابات ومدافع وطائرات حربية حديثة إلى إسرائيل. ودفع امتناع الولايات المتحدة من إمداد مصر بالأسلحة بعبد الناصر إلى بدء محادثات سرية مع تشيكوسلوفاكيا، في أيار/مايو، للحصول على أسلحة سوفياتية الصنع. ونص الاتفاق الذي وقِّع في أيلول/سبتمبر على إمداد مصر بـ ٥٣٠ عربة مدرعة، و٥٠٠ مدفع، و٢٠٠ طائرة، وعدد من الزوارق الحربية.[2]

شن عبد الناصر، في الأشهر التالية، حملة سياسية ضد حلف بغداد الذي رعته بريطانيا، بعد أن رأى فيه محاولة من قبل بريطانيا لاستعادة إمبراطوريتها

الاستعمارية، ومحاولة من رئيس الحكومة العراقية، نوري السعيد، لتحقيق الزعامة الهاشمية في المنطقة. وقد توصل عبد الناصر، في شباط/فبراير ١٩٥٦، إلى اتفاقية مع البنك الدولي تعطي رأي البنك وزناً كبيراً في كيفية إدارة الاقتصاد المصري، لكن ذلك لم يؤثر في نظرة وزير الخارجية الأميركي، جون فوستر دالاس، المعروف بتبلد إحساسه تجاه هموم مصر. ودفعت معارضة عبد الناصر لحلف بغداد، واعترافه بجمهورية الصين الشعبية في أيار/مايو، دالاس إلى اتخاذ موقف معاد تماماً منه.[٣] فقامت الولايات المتحدة في منتصف تموز/يوليو بسحب عرضها تمويل سد أسوان، وبعد أسبوع، ردّ عبد الناصر بإعلانه تأميم قناة السويس. وشكّل التأميم تحدياً مباشراً لبريطانيا التي كانت استأجرت قناة السويس لمدة ٩٩ عاماً تنتهي سنة ١٩٦٨. وأخذت بريطانيا، في الفترة اللاحقة، تخطط سراً مع فرنسا، التي أغضبها دعم مصر للمجاهدين الجزائريين، لإسقاط عبد الناصر. وانضمت إلى هاتين الدولتين الاستعماريتين السابقتين إسرائيل التي كانت تتمنى تدمير القدرات العسكرية المصرية، وشنت الدول الثلاث عدواناً على قناة السويس وسيناء في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. ونجحت الحملة العسكرية، غير أن الدول الثلاث أُجبرت على وقف عملياتها العسكرية في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وخصوصاً بعد أن فرضت الولايات المتحدة ضغطاً اقتصادياً شديداً على بريطانيا، وبعد أن وجه الاتحاد السوفياتي إنذاراً إلى المعتدين. واستكملت بريطانيا وفرنسا انسحابهما في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، وانسحبت إسرائيل في ٧ آذار/مارس ١٩٥٧؛ وتم نشر قوات من الأمم المتحدة على امتداد خط الهدنة، مهمتها حفظ السلام.

شكّلت حرب السويس علامة على نهاية الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية في الشرق الأوسط، وجعلت التنافس الأميركي ـ السوفياتي عنصراً مركزياً في سياسة المنطقة. ووقع الغزو السوفياتي للمجر بموازاة العدوان على مصر، وكان أحد الدوافع وراء صوغ مبدأ أيزنهاور الصادر في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧. وقام الكونغرس بتحويل المبدأ إلى قانون في ٩ آذار/مارس، التزمت الولايات المتحدة بموجبه محاربة النفوذ السوفياتي في المنطقة، وتقديم الدعم العسكري والمالي لدول المنطقة التي تتهددها الشيوعية. وبعد أن تراجعت الولايات المتحدة عن عرض حديث العهد لإمداد مصر بالسلاح وبإمدادات طارئة من الأغذية والوقود والأدوية، سارع الاتحاد السوفياتي إلى نقل أكثر المواد إلحاحاً إلى مصر عن طريق الجو، وإلى شحن ٦٠٠,٠٠٠ طن من القمح بحراً إليها.[٤] وكان لموقف القوى الخارجية تأثير مباشر في سياسة مصر الاقتصادية، بعد أن احتجزت الدولة موجودات هائلة عقب تسوية النزاع بشأن قناة السويس وغيره من الأمور العالقة مع

بريطانيا وفرنسا. وأدى فشل محاولات سابقة قامت بها مصر لجذب رأس المال الأجنبي إلى مجال الاستثمار الصناعي، إلى تأميم رأس مال البنوك التي يملكها أجانب وشركات التأمين والوكالات التجارية في كانون الثاني/يناير ١٩٥٧. وتبع هذه الخطوة إنشاء «المنظمة الاقتصادية» التي أوكلت إليها مهمة الإشراف على العدد المتزايد من الشركات العامة والمختلطة وإنشاء جهاز التخطيط القومي. واتخذت الدولة سنة ١٩٥٨ خطوات نشيطة لتشجيع الصناعة، وحصلت في نهاية السنة على أول قرض اقتصادي كبير من الاتحاد السوفياتي بقيمة ١٢٦ مليون دولار.[٥] غير أن أهداف مصر التنموية كانت شديدة الطموح، الأمر الذي دفع عبد الناصر، في تموز/يوليو ١٩٦١، إلى إصدار الأوامر بتأميم شامل للقطاع المالي والصناعي والتجاري في محاولة لتركيز رأس المال في يد الدولة، ولتمتين سيطرته السياسية.

وكانت العلاقة بين الحرب الباردة والسياسات الإقليمية والمحلية واضحة أيضاً في حالتي الأردن وسورية. واتضحت هذه العلاقة في الحالة الأولى عندما تم إقناع الملك حسين، الذي اعتلى العرش سنة ١٩٥٣، بالانضمام إلى حلف بغداد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥. فقد حركت أحزاب المعارضة، بدعم من الاستخبارات المصرية وإذاعة صوت العرب من القاهرة، تظاهرات احتجاج شعبية في عمان وغيرها من المدن نجحت في إجبار الملك على الانسحاب من حلف بغداد. وأصبح استمرار وجود القوات البريطانية في المملكة، ووجود قادة بريطانيين في الفيلق العربي أمراً غير مقبول. فقام الملك في آذار/مارس ١٩٥٦ بتسريح قائد الفيلق جون غلوب، وأمر بتعريب الفيلق في الأشهر القليلة التالية، وأعاد تسميته الجيش العربي الأردني. وجاءت انتخابات ٢١ تشرين الأول/أكتوبر بحكومة ذات ميول يسارية برئاسة زعيم الحزب الوطني الاشتراكي، سليمان النابلسي، فسارع الملك، بعد أربعة أيام، إلى وضع قواته المسلحة بإمرة القيادة المصرية أسوة بما فعلته سورية.

على الرغم من ذلك فإن الأردن لم يشهد أي عمل عسكري في أثناء العدوان الثلاثي على مصر، لكن حكومة النابلسي تفاوضت في إثر العدوان في شأن إنهاء المعاهدة البريطانية ـ الأردنية التي عقدت سنة ١٩٤٦. ونتيجة إنهاء المعاهدة توقفت المعونة المالية البريطانية السنوية التي أبقت الدولة قادرة على الوفاء بالتزاماتها منذ تأسيس الإمارة سنة ١٩٢١. كما بذلت حكومة النابلسي جهوداً لتأمين معونة مالية عربية بهدف إنهاء اعتماد الأردن على الدفعات الغربية إلى الأبد، وإخراجه من فلك الغرب كلياً. لكن نشر مبدأ أيزنهاور أتاح للملك حسين الفرصة لإعادة تأكيد سلطته، ولإيجاد بديل للمعونة المالية البريطانية السنوية، التي كانت على وشك التوقف. وسعى الضابط ذو الميول الناصرية، علي أبو نوار، لإجهاض التحالف مع

الولايات المتحدة من خلال القيام بانقلاب في نيسان/أبريل، لكن الملك أفشل الانقلاب وقام، في الأسابيع التالية، بتطهير الجيش، وبحظر كل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية. وأكدت الولايات المتحدة دور الحرب الباردة من خلال إرسالها الأسطول السادس إلى شرق البحر الأبيض المتوسط، بينما قامت الحكومة الأردنية الجديدة بإصدار قانون جديد لمحاربة الشيوعية في البلد. وفي المقابل، قام جهازا الاستخبارات المصري والسوري بتنظيم عمليات تخريبية نفذتها أحزاب المعارضة الأردنية طوال العامين التاليين، وبلغت ذروتها باغتيال رئيس الحكومة هزاع المجالي سنة ١٩٥٩.

وأثرت مجموعة العوامل نفسها في سورية، لكن النتائج اختلفت. إذ في إثر سقوط ديكتاتورية أديب الشيشكلي سنة ١٩٥٤، جرت انتخابات خاضتها الأحزاب ووصل بنتيجتها عدد من القوميين العرب واليساريين إلى مجلس النواب. وأعلنت الحكومة «الحيادية» الجديدة، في شباط/فبراير ١٩٥٥، معارضتها لحلف بغداد، ثم اقتربت بعد ذلك أكثر فأكثر من عبد الناصر بوضعها القوات السورية بإمرة القيادة المصرية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦. وكان كبار ضباط الجيش السوري، مثل رئيس الاستخبارات العسكرية، عبد الحميد السراج، قد بادروا قبل عامين إلى إقامة صلات تعاون مع نظرائهم المصريين، لكن التحالف بين الطرفين توثق عقب حرب السويس بعد اكتشاف محاولة أميركية تدعمها بريطانيا والعراق لتنظيم انقلاب في سورية. وكان السبب في هذه المحاولة الاعتقاد أن سورية تتجه إلى دخول الفلك الروسي، لكن الحقيقة هي أن الضغط الغربي كان المسؤول، إلى حد كبير، عن لجوء سورية إلى الاتحاد السوفياتي طلباً للمساعدة في تموز/يوليو ١٩٥٧ (إذ إن شراء دبابات مستعملة من تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٥٤ لم يؤد إلى علاقات أشمل). وكانت عروض الولايات المتحدة والبنك الدولي مصحوبة بشروط سياسية ـ كما أن الولايات المتحدة أعدت خططاً انقلابية جديدة خلال الصيف بالتعاون مع بريطانيا وتركيا ـ بينما وافق الاتحاد السوفياتي على المساعدة في مجالات التنمية الصناعية والتنقيب عن النفط وبناء السدود الزراعية ومد شبكة مواصلات حديثة.

ومنذ هذه اللحظة، تداخلت السياسة العالمية والإقليمية والمحلية إلى درجة لم يسبق لها مثيل بالنسبة إلى سورية، وبالنسبة إلى دول عربية أُخرى في الواقع. وكان حزب البعث هو الطرف المركزي، وهو الحزب الذي أسسه مدرّسان دمشقيان هما ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار في أوائل الأربعينات. لكنه لم يكتسب لا قوة ولا برنامجاً اجتماعياً واضحاً إلاّ بعد تحالفه، في تشرين الثاني/نوفمبر، مع الحزب العربي الاشتراكي الأكبر حجماً، الذي تزعمه أكرم الحوراني. وقد واجه

حزب البعث منافسة متصاعدة بحلول سنة ١٩٥٧ من الشيوعيين الذين استفادوا من التأثير الإيجابي للمساعدة السوفياتية في الرأي العام، فقاموا بزيادة عدد أعضائهم، والأهم من ذلك أنهم كسبوا تعاطف وزير الدفاع، خالد العظم، والمجموعة «الحيادية» من ضباط الجيش بمن فيهم نائب رئيس الأركان أمين النفوري، ورئيس العمليات أحمد عبد الكريم، إضافة إلى نصير شيوعي هو رئيس الأركان عفيف البزري.(٦) وفي ظل الجو المشحون عاطفياً والمؤيد لعبد الناصر، أواخر سنة ١٩٥٦ وطوال سنة ١٩٥٧، رأى حزب البعث أن خلاصه يكمن في إقامة علاقات أوثق بمصر. وبدأ الحزب مفاوضات من أجل الوحدة مع مصر ساعياً لاتحاد فدرالي فضفاض يحفظ له سيطرته على سورية. وطرح الضباط المؤيدون للشيوعيين، في محاولة للالتفاف على حزب البعث، الاندماج الفوري مع مصر. وقبل عبد الناصر بهذا الطرح في ١ شباط/فبراير ١٩٥٨، ووافقت أغلبية السوريين على الوحدة في استفتاء عام أجري بعد ذلك بعشرين يوماً. ونص الدستور الجديد على ضم الجيشين بإشراف القيادة المصرية، وعلى حل كل الأحزاب السياسية، وعلى استبدال مجلس النواب بتنظيم «الاتحاد القومي» الذي تشرف عليه مصر، والذي تم التفكير فيه كتنظيم جماهيري يكون كل السكان الراشدين، بصورة آلية، أعضاء فيه.

كان لقيام الجمهورية العربية المتحدة تأثير صاعق في أرجاء المنطقة كافة. إذ جرى استقطاب سياسي في لبنان، حيث حملت أحزاب المعارضة السلاح في أيار/مايو كي تمنع الرئيس كميل شمعون من محاولة إسقاط الفقرة الدستورية التي تنص على أنه لا يجوز لرئيس الجمهورية ترشيح نفسه لولاية ثانية تلي الأولى مباشرة. وقد ساعد جهازا الاستخبارات المصري والسوري معارضي شمعون من خلال تدريبهم وتسليحهم، وبإرسال وحدات عسكرية من كتيبة الاستطلاع الفلسطينية للقتال إلى جانبهم. وحاول شمعون ووزير خارجيته شارل مالك، اللذان أعلنا تأييدهما الفوري لمبدأ أيزنهاور، في أوائل سنة ١٩٥٧، تصوير معركتهما أنها معركة بين لبنان الموالي للغرب وبين القومية العربية المتطرفة المتحالفة مع الشيوعية العالمية.(٧) وكان الأردن والعراق أعلنا قيام الاتحاد الهاشمي المنافس بعد أيام قليلة على إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة. لكن إسقاط الملكية في العراق في ١٤ تموز/يوليو أعاد تغيير الخريطة الإقليمية مرة أُخرى. وقامت الولايات المتحدة نتيجة شعورها بوجود خطر شيوعي، بإنزال قوات المشاة البحرية في بيروت، وعمدت إلى إرسال الوقود وغيره من المواد الضرورية عبر الأجواء الإسرائيلية إلى الأردن المحاصر من قِبَل سورية والعراق والسعودية. وقد شاركت

السعودية في الحصار انطلاقاً من نزاعها القديم مع العرش الهاشمي. كما وصل المظليون البريطانيون إلى عمان.

وقد تزامنت الصراعات الإقليمية مع صراعات الدول الكبرى، وبدأت في هذه اللحظة «الحرب الباردة» العربية فعلاً. لكن المرحلة التالية وضعت مصر في موضع المواجهة مع العراق، وكذلك (لأسباب متباينة لكنها مترابطة) مع الاتحاد السوفياتي وشركائه السوريين. ويرجع معظم هذه التطورات إلى العلاقة الصعبة بين عبد الناصر وحزب البعث السوري. إذ حثّ الأخير حزب البعث العراقي على الضغط على الحكومة لإقناعها بالانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، بهدف تحقيق التوازن مع قوة عبد الناصر ونفوذه. ووجد البعثيون دعماً لمسعاهم في شخص نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، عبد السلام عارف، الذي كان معجباً بعبد الناصر، والذي ربما وجد في الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة مجالاً لترفيع منصبه. غير أن إعفاء عارف من مناصبه في أيلول/ سبتمبر أطلق حملة قمع منظم ضد البعثيين وغيرهم من القوميين العرب في العراق في الأشهر التالية. وكان أحد الأسباب في معارضة العراقيين الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة الخوف الذي شعر به شيعة العراق وأكراده وجماعاته الإثنية الصغيرة من الهيمنة السنّية. وقد انعكس هذا الخوف في عدم ارتياح الحزب الشيوعي العراقي، الذي كان الكثيرون من أعضائه من الشيعة والأكراد، لمشروع الوحدة كونه ينظر إلى المعسكر المؤيد لعبد الناصر نظرة ريبة. وقد تحالف الحزب الشيوعي مع رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، عبد الكريم قاسم، وهو الشخصية الرئيسية بين الضباط الأحرار الذين نفذوا الانقلاب الأصلي ضد النظام الملكي، بعد أن مال إلى عدم الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة. وأدى هذا التطور في العراق إلى إطلاق حملة تطهير قاسية ضد الشيوعيين والضباط اليساريين في القوات المسلحة السورية بناء على أوامر من مصر، كما أدى إلى اعتقال عدد محدود من الشيوعيين المصريين. وأصبح التباعد بين المعسكرين القومي والشيوعي تباعداً نهائياً ومطلقاً في آذار/مارس ١٩٥٩ بعد قيام الاستخبارات العسكرية المصرية والسورية بتأييد تمرد فاشل قام به الضباط القوميون في مدينة الموصل شمالي العراق. كما أن مصر وقفت مع استقلال الكويت، سنة ١٩٦١، في مواجهة التهديدات العراقية بضم الإمارة.

أدت الحملات المضادة للشيوعيين ولعبد الكريم قاسم إلى حدوث توتر شديد في العلاقات المصرية ـ السوفياتية، ومع ذلك فإنها لم تؤد إلى تعزيز الشراكة بين عبد الناصر والقيادة البعثية. فقد استاءت الأخيرة من ازدياد نفوذ عبد الحميد

السراج، وزير الداخلية الناصري في مجلس وزراء الإقليم السوري، ومن عدم قدرتها على الهيمنة على الفرع السوري للاتحاد القومي. ولم يفز في انتخابات لجان الاتحاد القومي المحلية، في تموز/يوليو ١٩٥٩، سوى ٢٥٠ بعثياً من مجموع ٩٤٤٥ مقعداً متاحاً، وإنْ يكن أحد الأسباب في هذه النتيجة تردد البعثيين في خوض الانتخابات بقوة.(٨) وأدى هذا الصراع إلى طرد الممثلين المؤيدين لعبد الناصر من الفرع الأردني لحزب البعث في أثناء مؤتمر عقد سراً في لبنان في آب/أغسطس، كما استقال مسؤولون حكوميون بعثيون كبار بعد أن أخرج عبد الناصر أحد وزرائهم من الحكومة بعد ذلك بشهر واحد. وقد زاد السراج، الذي حلّ محل أكرم الحوراني رئيساً للمجلس الإقليمي بإشراف «الوالي» المصري عبد المحسن عبد النور، في التوتر، إذ لجأ إلى أساليب بوليسية شديدة. وقد تعمّق استياء السوريين بعد قيام عبد الناصر بتعيين نائبه، عبد الحكيم عامر، نائباً خاصاً له في سورية. كما أن إصدار عبد الناصر مراسيم من جانب واحد، بفرض قيود على العملة، وبإجراء تأميمات كاسحة سنة ١٩٦١، قد زاد في اغتراب البورجوازية السورية التي كانت تضررت أصلاً من تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي المصرية على سورية سنة ١٩٥٨. أخيراً، قام عدد من الضباط السوريين بزعامة عبد الكريم النحلاوي في ٢٨ أيلول/سبتمبر بالاستيلاء على السلطة في دمشق، وعمدوا إلى فصل سورية عن الجمهورية العربية المتحدة. وتم إعادة تشكيل مجلس النواب السوري الذي قرر بسرعة إلغاء معظم قوانين التأميم التي صدرت مؤخراً.

ألقى عبد الناصر اللوم نتيجة الانفصال السوري على التجار، وعلى الضباط الفاسدين المدعومين من القوى الغربية وحلفائها من الرجعيين العرب. ولمنع قيام تحالف مماثل، سارع إلى مصادرة أملاك أعدائه الطبقيين المحتملين، وتشدد في تطبيق الإصلاح الزراعي، بعد أن كان خفض السقف المسموح به لمقدار ملكية الأراضي في تموز/يوليو ١٩٦١. وقام عبد الناصر، في السنة اللاحقة، باستبدال الاتحاد القومي بالاتحاد الاشتراكي العربي، وكان الهدف من وراء هذه الخطوة استقطاب «التحالف الوطني لقوى الشعب العامل» المؤلف من العمال والفلاحين والمثقفين والرأسماليين الوطنيين والجنود.(٩) وكانت محاولته الموازية لاحتواء قوة زميله وصديقه الحميم عامر، القائد الأعلى للقوات المسلحة، قد باءت بالفشل، وبالتالي وفر له الاتحاد الاشتراكي العربي قاعدة مدنية ساعدته على موازنة التأييد الواسع لعامر في أوساط القوات المسلحة. وقام عبد الناصر، في هذه الفترة بالذات، بزيادة حجم أجهزة الأمن الداخلي المنتشرة في كل مكان زيادة كبيرة، وهي الأجهزة التي أنشأها على عجل بعد سنة ١٩٥٢. كما عمد إلى توسعة

صلاحيات تلك الأجهزة إلى درجة ساعدت على تحويلها إلى إقطاعيات بيروقراطية جديدة.

أمّا خارجياً، فقد جعل انفصال سورية عن مصر من المستحيل على الأخيرة المضي في تشكيل القيادة العربية الموحدة التي أصدر مجلس جامعة الدول العربية قراراً بإنشائها، في حزيران/يونيو ١٩٦١، بناء على مطالبة مصر، الأمر الذي عرقل محاولاتها لوضع برنامج مضاد لبرنامج الصواريخ البعيدة المدى والبرنامج النووي الإسرائيلي اللذين كشف عنهما النقاب في أواخر سنة ١٩٦٠.[١٠] كما دفعت تلك التطورات عبد الناصر إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بالأردن وتركيا اللذين اعترفا بالحكومة السورية الجديدة بسرعة مثيرة للارتياب. ومع هذا فقد استنتج عبد الناصر أن العالم العربي هو مجال النفوذ الطبيعي لمصر وساحتها الرئيسية من حيث السياسة الخارجية. وانسجاماً مع هذا المنطق، أرسل القوات المصرية لمساندة الضباط الجمهوريين الذين أسقطوا حكم الإمامة القديم العهد في اليمن في أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، الأمر الذي أدخل بلده في حرب منهكة بالوكالة ضد السعودية والأردن. ولم يتمكن الاقتصاد المصري المتأزم من تحمل تكلفة هذه الحرب، فسعى عبد الناصر لتحقيق مصالحة عربية ـ عربية من خلال دعوته رؤساء وملوك الدول العربية إلى الاجتماع في القاهرة، في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٦٤، بدعوى مناقشة سبل مواجهة المخططات الإسرائيلية لتحويل مجرى نهر الأردن. وفتحت دعوة عبد الناصر الباب أمام اعتماد مؤتمرات القمة أداة جديدة من أدوات الدبلوماسية في مجال العلاقات العربية ـ العربية. وتقرر في أول اجتماع قمة تحويل روافد نهر الأردن السورية والأردنية واللبنانية عن إسرائيل، وإنشاء قيادة دفاع مشترك برئاسة اللواء علي علي عامر واللواء عبد المنعم رياض المصريين.

كما أتاح مؤتمر القمة الفرصة أمام إعادة تأكيد الوطنية القطرية الفلسطينية في شكل مؤسسي. وكان الفلسطينيون نشطوا سياسياً، في الحقبة الأولى بعد سنة ١٩٤٨، من خلال الأحزاب السياسية الموجودة في الدول العربية المضيفة وفروعها في الضفة الغربية وغزة، أو على شكل مجموعات محلية صغيرة لم تكن لتعمّر طويلاً، مثل المتسللين والطلاب. فقد تأسست حركة القوميين العرب (ح. ق. ع.)، وهي أحد التيارين الرئيسيين اللذين سيطرا على الحركة الوطنية الفلسطينية فيما بعد، سنة ١٩٥١، وحملت شعار تحقيق الوحدة العربية، ولم تلتفت إلى تأليف «الجنة فلسطينية» سوى سنة ١٩٥٩. أمّا حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، التي أصبحت فيما بعد المنافس الرئيسي لحركة القوميين العرب، فقد ظهرت هي وتنظيمات فلسطينية أصغر، مثل جبهة التحرير الفلسطينية، في الفترة نفسها. وكان

السبب في ظهور هذه الحركات السياسية في هذه الفترة بالذات اعتراف صاحب الشعبية الهائلة عبد الناصر، في آذار/مارس، بأنه لا يملك خطة لتحرير فلسطين. وقد سارع الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم إلى السخرية من خصمه عبد الناصر، وسعى لإحراجه بشكل أكبر، في حزيران/يونيو، من خلال اقتراحه بإقامة جمهورية فلسطينية وجيش تحرير فلسطيني في الضفة الغربية وغزة. وقد استخدم الجانبان «الورقة الفلسطينية» لبزّ أحدهما الآخر طوال العامين التاليين، إذ سمح عبد الناصر بالتوسع في وحدات حرس الحدود الفلسطيني في غزة، وبتأسيس الاتحاد القومي الفلسطيني الذي قام بتنظيم انتخابات لاختيار أعضاء مجلس تشريعي. وردّ قاسم على ذلك بتشكيل فوج التحرير الفلسطيني، بينما قام حزب البعث في سورية بتشكيل جناح فلسطيني لاحتواء ضغوط وطنية مماثلة.

كان انهيار الجمهورية العربية المتحدة، سنة ١٩٦١، علامة تحول بارزة. فقد نجم عن تحطم الآمال بتحقيق الوحدة العربية، التي اعتبرها الفلسطينيون ضرورة مسبقة لتدمير إسرائيل ولتحرير فلسطين (وغالباً ما اشترطها عبد الناصر للغرض نفسه)، مسعى جديد لتأسيس التنظيمات الوطنية المستقلة في العامين التاليين. وفي ضوء هذه الخلفية، عقد مؤتمر القمة العربي الأول في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤، وجرى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في أيار/مايو. وباشرت حركة فتح عملياتها العسكرية ضد إسرائيل في أول يوم من سنة ١٩٦٥، ولم تحذ ح.ق.ع. حذوها إلاّ في أواخر سنة ١٩٦٦. وكان الفارق في التوقيت ذا أهمية كبرى. إذ كانت فتح حريصة على أخذ المبادرة، وعلى تأكيد صيغتها الخاصة فيما يتعلق بالوطنية القطرية الفلسطينية، ووجدت حليفاً في الحكومة السورية التي ما زالت تسعى لإقلاق راحة عبد الناصر من خلال التهديد بجره إلى حرب مبكرة وغير مرغوب فيها مع إسرائيل. وكانت ح.ق.ع.، على العكس من ذلك، لا تزال على ولاء تام لعبد الناصر، وأظهرت التزامها وجهة نظره في ضرورة تأجيل الحرب مع إسرائيل إلى أن تتطور القدرات العسكرية المصرية والعربية بما فيه الكفاية. وكانت الغارات الفلسطينية علي إسرائيل لا تكاد تسبب لها الإزعاج من الناحية العسكرية، لكن هذه العمليات بدت كأنها مؤشر إلى النيات العدائية العربية وساهمت، إلى حد كبير، في ازدياد حدة التوتر في المنطقة خلال العامين التاليين.

ثم جاءت عودة الحرب الباردة العربية سنة ١٩٦٦ لتحسم المسألة. فكما حدث سنة ١٩٥٨، اتجهت مصر إلى التحالف مع سورية منهية بذلك الخلاف الذي تعمق سنة ١٩٦٣، عندما تمكن البعثيون من أن يسحقوا بقسوة محاولة انقلابية نفذها ضباط ناصريون وأحزاب سياسية بينها الجناح السوري لحركة القوميين

العرب. وتبع إسقاط الرئيس أمين الحافظ بعد معارك سقط فيها مئات القتلى، في شباط/فبراير ١٩٦٦، حدوث تجذير في السياسة السورية على كل الصعد، إذ قامت الحكومة الجديدة بتأميم معظم المرافق الاقتصادية، وبتبني المبدأ الماوي في حرب الشعب ضد إسرائيل، ودعت إلى التحالف مع الاتحاد السوفياتي ومع الدول الاشتراكية الأُخرى.[١١] وتم تنصيب رئيس جمهورية مدني وتأليف حكومة مدنية، لكن القوة الحقيقية ظلت في يد مجموعة صغيرة من الضباط. غير أن هؤلاء الضباط كانوا منقسمين على أنفسهم انقساماً عميقاً على أسس مذهبية وفئوية. فخلال العام الذي تلا، قام الفريق العلوي بزعامة وزير الدفاع حافظ الأسد، والأمين العام المساعد والنائب السابق لرئيس أركان الجيش صلاح جديد (وكانت بينهما منافسة صامتة)، بتطهير أتباع الضابط العلوي محمد عمران والضباط السنّة من منطقة حوران في جنوب سورية، ثم قاما بشن حملة ضد الضباط الدروز الموالين لسليم حاطوم الذي خطط لانقلاب في أيلول/سبتمبر. وجرى في هذه الفترة غرس بذور النزاع الدائم مع العراق: فقد كان الخلاف بين القيادة القومية لحزب البعث ومقرها دمشق، والقيادة القطرية لفرع الحزب في العراق، بشأن الالتحاق بالجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٦٣ يعتلج في النفس، كما انتقمت القيادة القطرية لحزب البعث في سورية سنة ١٩٦٦ من القيادة القطرية للحزب في العراق، بسبب إيوائها القيادة القومية للحزب وميشيل عفلق وغيره من أعضاء القيادة القومية الذين تمت تنحيتهم، بمنع تصدير النفط العراقي عبر سورية إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط.

كان للصراع بشأن السلطة في سورية تأثير في ازدياد حدة التوتر مع إسرائيل التي تعرضت للمزيد من الهجمات الفدائية في الجزء الأخير من سنة ١٩٦٦. وقد أجاز عبد الناصر في هذه الفترة للجناح الفلسطيني في حركة القوميين العرب القيام بأعمال عسكرية ضد إسرائيل، على الرغم من أنه عقد معاهدة دفاع متبادل مع سورية كي يضبط حركتها. وجاء تحول عبد الناصر نتيجة تضافر عدة عوامل في أوائل العام، منها التدهور الشديد في علاقات مصر بالسعودية والأردن عقب عامين من العلاقات المريحة نسبياً. واعتبر عبد الناصر دعوة الملك السعودي فيصل، في كانون الثاني/يناير ١٩٦٦، بدعم من الملك حسين، إلى عقد مؤتمر إسلامي، وقرار الأردن بشراء أسلحة أميركية، في منزلة تحرك مناوئ لزعامة مصر للمنطقة. كما أن إسقاط كوامي نكروما في غانا وأحمد سوكارنو في إندونيسيا، خلال ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦، أوحى لعبد الناصر بأن تحالف الدول العربية الموالية للغرب دليل على حملة تساندها الولايات المتحدة لإسقاطه. ورد عبد الناصر على ذلك التحالف بتجديد حملته على جماعة الإخوان المسلمين المحظورة، فاعتقل ما بين ١٨,٠٠٠

و٢٧,٠٠٠ منهم لمدد مختلفة. كذلك تم استئناف الحرب الدعائية الحادة المتبادلة مع السعودية والأردن، وأعلن عبد الناصر في تموز/يوليو نهاية دبلوماسية القمة.

قدّم انتقال الرئيس السوفياتي نيكيتا خروتشيف إلى اتباع سياسة هجومية في العالم الثالث في أوائل الستينات بديلاً لعبد الناصر، وخصوصاً بعد أن ساعد اهتمام السوفيات بأن يكون لهم حضور بحري في البحر الأبيض المتوسط على توثيق العلاقات بمصر. وكانت الولايات المتحدة قد أوقفت تسليم شحنات القمح إلى مصر منذ سنة ١٩٦٥ وصعّدت نشاط وكالة الاستخبارات المركزية (سي.آي.إي.) هناك سنة ١٩٦٦، في الوقت الذي كانت حرب اليمن مستمرة في استنزاف الاقتصاد المصري الذي تحمّل ديناً يقدر بأربعة مليارات دولار. كما أن حرب اليمن أخذت تثير نقمة المجتمع المصري.[١٢] لذا، تخلى عبد الناصر، المطوق بالانكماش الاقتصادي، عن سياسة الحياد الإيجابي وتحالف مع روسيا (برئاسة ليونيد بريجنيف)، وقدم لها قواعد بحرية، ثم قطع علاقة مصر بألمانيا الغربية، الأمر الذي أفقده ٢٩٠ مليون دولار من الاعتمادات. وكانت إسرائيل، على العكس من مصر، قد تمتعت، منذ سنة ١٩٥٦، بفترة مريحة عززت خلالها وضعها الاجتماعي والاقتصادي وأقامت علاقات دبلوماسية لا مع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وأميركا اللاتينية فقط، بل أيضاً مع الكثير من الدول الآسيوية والإفريقية. وقد اقتنع عبد الناصر، سنة ١٩٦٦، بأن إسرائيل حصلت على قدرة نووية، لكنه كان يأمل بأن تساعده عودة قواته من اليمن على القيام بضربة عسكرية استباقية قبل أن يفوت أوان إمكان تغيير ميزان القوى. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تكشفت هذه الضغوط والتجاذبات المتضاربة وسط ازدياد حدة الصراع مع القائد الأعلى للقوات المسلحة، عبد الحكيم عامر، ووضعت عبد الناصر على سكة التصعيد التي كان لا بد من أن تقوده إلى حرب مع إسرائيل في حزيران/يونيو ١٩٦٧.

لماذا الوطنيّة القطريّة الفلسطينيّة؟
السّياق الاجتماعي والاقتصادي والسّياسي
بعد سنة ١٩٤٨

تركت حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ المجتمع الفلسطيني من دون قيادة وفي حالة تفكك. وكانت المؤسسات السياسية الفلسطينية الرئيسية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بزعماء النخبة القديمة، وبالتالي لقيت مصيرهم نفسه. ولم يتمكن سوى قلة من الأحزاب التي تم تشكيلها بعد الحرب العالمية الأولى من الاستمرار في الوجود عقب ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، بينما أصيبت الأحزاب التي حاولت إحياء نشاطها في أواسط الأربعينات بالشلل نتيجة الصراعات الشخصية والفئوية الدائمة بين زعمائها الذين كان معظمهم في المنفى. وهذا ما أصاب «النجادة» و«الفتوة»، وهما منظمتان شبه عسكريتين للشبيبة (تأسستا سنة ١٩٤٥)، وما أصاب «اللجان القومية» (التي تأسست سنة ١٩٣٦ وأعيد تنشيطها سنة ١٩٤٧)، وجيش الجهاد المقدس (تأسس سراً سنة ١٩٣٣ وأعيد تنظيمه في نهاية سنة ١٩٤٧). فقد اختفت هذه التنظيمات كلها بحلول سنة ١٩٤٩ مع اختفاء الأساس الاقتصادي والمكانة الاجتماعية والسلطة السياسية للأعيان، مُلاّك الأراضي من النخبة القديمة (باستثناء الضفة الغربية). وجاء نفي الحاج أمين الحسيني وأعضاء الهيئة العربية العليا، وأحمد حلمي عبد الباقي ووزراء حكومة عموم فلسطين، من الأراضي المتبقية من فلسطين ليثبت أفول نجم النخبة القديمة وليزيل من الوجود آخر الهيئات الوطنية ذات الشأن.

ولم تظهر نخبة جديدة تتولى الزعامة السياسية عقب تدمير النخبة القديمة. فإلى جانب خسارة الأرض، أدى التشتت السكاني وتشقق الطبقة الوسطى الحديثة في أثناء الانتداب البريطاني وغياب الموظفين والضباط ذوي المبادرة والاستقلالية، الذين ترعرعوا في إطار الدولة الكولونيالية، إلى عدم وجود قوى مؤهلة لأداء دور النخبة الجديدة.[1] فقد عملت النكبة على تفتيت جميع الشرائح الاجتماعية إلى أقصى حد، إذ قسمت كل شريحة إلى أجزاء متباعدة جغرافياً، وأوجدت تمييزاً إضافياً بين اللاجئين الذين تدفقوا على الضفة الغربية وقطاع غزة وبين سكان هاتين المنطقتين الأصليين، على صعيد التركيب الاجتماعي. كما أن تسرّع أبناء الطبقة الوسطى في الفرار من فلسطين أفقدهم الصدقية، وأضعف أي ادعاء بأهليتهم

زعامة. وبالقدر نفسه من الأهمية، أدى غموض موقف الحكومات العربية ـ إن لم يكن معارضتها الصريحة ـ من تأسيس دولة فلسطينية إلى حرمان أي نخبة محتملة من القاعدة الجغرافية والمؤسسية الضرورية لممارسة السيطرة الاجتماعية. وكان فشل محاولة محمد نمر الهواري وزملائه من الطبقة الوسطى، مثل المحاميين يحيى حمودة وعزيز شحادة، لتأليف وفد مستقل يمثل اللاجئين في مفاوضات الهدنة في رودس في شباط/فبراير ١٩٤٩ دليلاً مبكراً على هذا الضعف الكامن. واستمر هؤلاء الرجال في بذل الجهود للحصول على اعتراف رسمي بـ «المؤتمر العام للاجئين» (ولجان المناطق التابعة له) كطرف مفاوض وكممثل سياسي للاجئين، لكنهم لم يلقوا أي تجاوب من أي من أطراف المفاوضات، وتم تهميشهم بالتدريج من قبل الأردن حيث وُجدت تلك الهيئات.(٢)

وبالتالي، كان تأثير الحرب في الدولة وفي التشكيلات الاجتماعية مختلفاً، في حالة فلسطين، عما تصوره كتابات علم الاجتماع السياسي والتاريخي. وتحديداً، لم تتشكل حتى سنة ١٩٤٨ للسكان المستعمَرين «دولة كولونيالية»، ولم تظهر إلى حيز الوجود بعد ذلك التاريخ دولة فلسطينية مستقلة ذات تأثير مباشر في تشكيل المجتمع المحلي من خلال اعتماد سياسات وآليات مؤسسية معينة. كما لم يكن هناك، في واقع الحال، دولة يمكن للمجتمع الفلسطيني معارضتها واختراقها. وبدلاً من ذلك، اتجهت قطاعات المجتمع الفلسطيني المقطع الأوصال بعد سنة ١٩٤٨ إلى المحافظة على أنماط التضامن الاجتماعي والتعبير الثقافي القائمة، وتطورت في الوقت نفسه استجابةً لمتطلبات الإطار السياسي والقانوني والإداري السائد الذي وجدت كل منها نفسها ضمنه. ولم يكن الفارق بين المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية المجاورة كامناً في درجة التصدع، وإنما كان في مدى احتواء التصدع والآثار الناجمة عنه ضمن إطار الدولة.

وقد طور الفلسطينيون استراتيجيات متنوعة للبقاء تكيفاً وفق أوضاعهم المتباينة. وتكونت العوامل المحدِّدة لهذه الاستراتيجيات، إضافة إلى الضوابط السياسية والإدارية المفروضة من قبل الحكومات العربية التي خضع الفلسطينيون لسلطتها بعد سنة ١٩٤٨، من مصادر معيشتهم وطبيعة التفاعل مع السكان المحيطين بهم، سواء كانوا عرباً أو من إخوتهم الفلسطينيين. وكان الفلسطينيون يشددون في تكيفهم وفق الأوضاع المحيطة بهم على الجوانب الملائمة من هويتهم، كالقرابة والمنطقة والديانة والانتماء العربي. وكانت هذه الخيارات خيارات سياسية في المحصلة، لأنها تعبّر عما إذا كان الفلسطيني ينظر إلى تحرير فلسطين على أنه واجب على الأمة العربية، أو على الأمة الإسلامية. وتجربة التهجير الجماعي

والمنفى غير المستقر والرغبة في العودة إلى منطقة محددة قد جعلت من الحس الوطني، أي الارتباط العاطفي بالوطن أو حتى بمكان الولادة المحددة، قاسماً مشتركاً بين الفلسطينيين. غير أن ظهور وطنية قطرية فلسطينية مميزة (وهي شكل سابق للقومية أو للقومية الدولانية) لم يكن أمراً محتوماً في ظل غياب الإطار السياسي والمؤسسي للدولة.

لكن الوطنية القطرية الفلسطينية ما لبثت أن أضحت القوة المهيمنة في نهاية المطاف. وأمّا مدى ظهورها وشكله وتوقيته، فهذا كله ارتبط بثلاثة عوامل رئيسية. العامل الأول، والأهم من عدة وجوه، كان المدى الذي أدت فيه السياسات الحكومية إلى تهميش (أو إلى دمج) الفلسطينيين الذين حرموا وطنهم، وخصوصاً في دول الطوق العربية. وكانت الأهلية السياسية هي المسألة الحاسمة في كل حالة، قياساً بحق الحصول على جواز سفر (الجنسية والمواطنة)، وبحق التصويت والترشيح للانتخابات والمشاركة في الحياة السياسية للدولة، وبحق المشاركة في تقرير سياسة الدولة وتوزيع الموارد الوطنية (شغل منصب أو وظيفة حكومية). والعامل الثاني، هو أن الشرائح الاجتماعية المتعددة لم تتح لها الفرص الاقتصادية أو السياسية نفسها، ولم تكن ذات قدرة متساوية للاستفادة من تلك الفرص. وبالتالي اكتسبت محبة الوطن طابعاً قطرياً فلسطينياً (بدلاً من طابع قومي سوري، أو قومي عربي، أو قومي إسلامي) عندما سُدّت فرص الحراك الاجتماعي والموارد الاقتصادية في وجه الفلسطينيين، أو عندما لم يكن في إمكانهم ترجمة الموارد الاقتصادية وغيرها إلى موارد سياسية (على الرغم من أن هذا المأزق قد يكون، وكان فعلاً، عاملاً مشجعاً على تشديد الدعوة إلى إزالة الحواجز والعوائق بين الأشقاء العرب). وأدى المأزق الذي وجد الفلسطينيون أنفسهم فيه إلى دفعهم إلى البحث عن إطار سياسي جديد، وهو طبعاً الإطار الذي يمكن للدولة أن توفره. وبما أن تأكيد الهوية الوطنية ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالسعي لبناء الدولة، فقد تمثل العامل الثالث في أن عملية بناء الدولة ما كان لها أن تنطلق إلاّ بعد أن سمح تقاطع الأوضاع الخارجية بتأسيس مؤسسات فلسطينية شبيهة بمؤسسات الدولة.

الفلسطينيون تحت الضوابط الحكومية

لم يبق في إسرائيل سوى ما يزيد قليلاً على ١٥٠,٠٠٠ فلسطيني في خريف سنة ١٩٤٨. وجرى طرد ما بين ٢٠,٠٠٠ و٣٠,٠٠٠ منهم خلال الأشهر الثمانية التالية، بينما سُمح لـ ٤٠,٠٠٠ آخرين بالعودة من المنفى إلى ديارهم في إطار خطة

لإعادة جمع شمل العائلات طُبقت في حقبة الخمسينات.[٣] وفي سنة ١٩٥٢، مُنحت الجنسية الإسرائيلية للفلسطينيين الذين تم تسجيلهم رسمياً بناء على «قانون تسجيل المقيمين لسنة ١٩٤٩»، بينما ظل الوضع القانوني لآخرين غير سليم، الأمر الذي جعلهم عرضة للترحيل. واعتبرت إسرائيل جميع الأملاك المنقولة وغير المنقولة العائدة للاجئين الفلسطينيين أملاكاً مهجورة قامت الدولة عملياً بنزع الملكية عنها وتولت حراستها محتكرة لنفسها الحق في استخدامها وفي الإفراج عنها. كما طبق «قانون أموال الغائبين لسنة ١٩٥٠» على الفلسطينيين «الذين تركوا مكان إقامتهم الاعتيادي في فلسطين» خلال الحرب، حتى لو لجأوا موقتاً إلى قرية مجاورة أو إلى التلال القريبة. وتم تدمير وإزالة ٤١٨ قرية في أثناء المعارك الحربية أو عقبها، بينما رفضت الحكومة رفضاً قاطعاً إسباغ الصفة القانونية على وضع أكثر من ٤٠ قرية استعادها أصحابها («الغائبون الحاضرون»)، وبالتالي حُرمت جميعَ الخدمات الأساسية والدعمَ المالي الحكومي.[٤] وورثت الدولة الإسرائيلية أيضاً كل الأراضي التي كانت* في عهدة سلطات الانتداب البريطانية، ونصّبت نفسها قيّماً على أملاك الأوقاف الإسلامية بعد أن اعتبرت المسؤولين عنها غائبين. ومع امتلاك الدولة وسلطة التطوير والصندوق القومي اليهودي لأكثر من ٩٠٪ من جميع الأراضي في البلد، ضمنت المواثيق ومذكرات التفاهم المتبادلة فيما بينها ألاّ يسمح اليهود بتأجير أراضيهم لعرب فترات طويلة، إذا تركنا جانباً نقل ملكية الأرض إلى العرب.[٥]

وتم منح الفلسطينيين المسجلين رسمياً (وضمنهم ٢٥,٠٠٠ ـ ٧٥,٠٠٠ لاجئ داخلي) حق التصويت حتى قبل صدور قانون الجنسية لسنة ١٩٥٢، وذلك على الرغم من إخضاعهم جميعاً للحكم العسكري خلال السنوات الأولى بعد سنة ١٩٤٨. وتم إعفاء الفلسطينيين الذين سكنوا في مدن عربية ـ يهودية مختلطة من قانون الأحكام العرفية منذ سنة ١٩٥١، لكن أغلبية الفلسطينيين ظلت خاضعة لذلك القانون حتى سنة ١٩٦٦. وعلى الرغم من تمتع المواطنين الفلسطينيين بالمساواة الإسمية في ظل القانون فإنهم لم يكونوا متساوين، في واقع الأمر، مع مواطنيهم اليهود من حيث الممارسة الحكومية في الشؤون القانونية والمدنية والسياسية. ولم يكن هناك أي قيود رسمية على عمل الفلسطينيين في القطاع العام (سوى في الجيش والمناصب الحساسة أمنياً، علماً بأنه سمح للدروز بالعمل في هذين المجالين أيضاً)، أو أمام نشاطهم التجاري. غير أن حصولهم على المنافع الاجتماعية الحكومية، وتعيينهم في مؤسسات وهيئات الدولة، كان يحدهما رسمياً ـ وأحياناً بصورة غير مباشرة ـ القوانين والأدوات التشريعية والممارسة المؤسسية.[٦] وكان

التصنيف الجغرافي يحدد الوضع البلدي للمراكز السكانية الفلسطينية ولمناطق التنمية الاقتصادية، وما ينجم عن ذلك من حيث التمويل المركزي والاستثمار العام.

مع ذلك، فإن ازدواجية النظام القضائي وطبيعة علاقة الدولة بمواطنيها لم تحدثا ردة فعل سياسية موحدة بين الفلسطينيين. لا بل إن احتكار الإسرائيليين اليهود للموارد وللسياسة عمل على تشجيع المصالح الضيقة والتجزئة الاجتماعية والسكون النسبي سياسياً بين العرب. وكانت السلطات في وضع يتيح لها ضبط النشاط السياسي من خلال منع تصريح السفر عن المعروفين بنشاطهم الوطني، أو من خلال رفض السماح لهم بإصدار مطبوعات سياسية أو تأسيس جمعيات سياسية. وكان تبني أنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة ١٩٤٥ البريطانية، والسلطة الخاصة التي منحت للحكومة سنة ١٩٤٨ لإصدار الأحكام الطارئة القادرة على تعديل أي قانون قائم، أساساً لممارسة سيطرة واسعة على نواحي الحياة الفلسطينية كلها، ومن ضمنها التعليم والثقافة والروابط الاجتماعية.[٧] وفي أية حال، فقد أعيق النشاط السياسي الفلسطيني أيضاً نتيجة فرار أغلبية «الطبقة السياسية» خلال ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، أي الشريحة الاجتماعية المقيمة بالمدن من المثقفين وأصحاب المهن الحرة، ونتيجة عزلة الفلسطينيين وتشتتهم في أنحاء إسرائيل كافة. وكان يعيش نحو ٧٠٪ منهم في الجليل (بما في ذلك مدينتا الناصرة وشفا عمرو اللتان يسكنهما العرب فقط)، بينما أقامت تجمعات عربية أصغر حجماً بمدن عكا وحيفا واللد والرملة ويافا وبالنقب.[٨] وظلت الحمولة مؤسسة اجتماعية قوية في المناطق الريفية، ذلك بأن السلطات كانت توزع الموارد من خلالها كوسيلة لتعزيز سلطة الزعماء التقليديين فتضمن بذلك احتواء المجتمع المحلي.

وقد سعى حزب مبام، على يسار حزب العمل الإسرائيلي الحاكم، لكسب أصوات الناخبين الفلسطينيين. لكن ماكي، الحزب الشيوعي، هو الذي حاز تأييداً كبيراً في أوساطهم، وخصوصاً بين سكان المدن والمسيحيين. وأمّا أنصار الحركة الوطنية، الذين جاء قادتهم من الوسط الاجتماعي نفسه، فقد أخذوا ينافسون هذين الحزبين بعد منتصف الخمسينات، مستمدين قوتهم من صعود جمال عبد الناصر والقومية العربية. وبعد فشل محاولات سابقة لتأسيس منظمة غير شيوعية، نجحت المحاولة في تموز/يوليو ١٩٥٨ في تأسيس «الجبهة العربية»؛ وهي عبارة عن تحالف قومي ـ شيوعي سرعان ما أعاد تسمية نفسه «الجبهة الشعبية». لكن الانشقاق القومي ـ الشيوعي سنة ١٩٥٩ أدى إلى انهيار هذه الجبهة وإلى ظهور حركة «الأرض» على أنقاضها. وقد عجزت حركة الأرض عن الحصول على ترخيص رسمي كحزب (مع أنها قامت بتسجيل نفسها كشركة تجارية سنة ١٩٦٠

للالتفاف على منعها من النشاط)، وجرى اعتبارها حركة خارجة على القانون سنة ١٩٦٥ لرفضها الاعتراف بدولة إسرائيل، بينما أدى انشقاق في الحزب الشيوعي في الفترة نفسها إلى تشكيل حزب راكح الجديد الذي يهيمن عليه العرب.[٩] غير أن هذه الحالات من النشاط الحزبي ظلت محدودة الأهمية والتأثير لأن الأغلبية العظمى من أفراد المجتمع الفلسطيني استكانت ولم تنشط سياسياً. وقد حال التهميش السياسي والتشريعي للفلسطينيين في إسرائيل، المصحوب بضبط أمني شديد، بصورة فعالة بينهم وبين أن يكون لهم أي تأثير مباشر ذي وزن في نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية الأشمل.

وبين دول الطوق العربية، كان لبنان الدولة التي طبقت أشد القيود على الفلسطينيين الذين لجأوا إليه سنة ١٩٤٩ والبالغ عددهم ١٠٠,٠٠٠ ـ ١٣٠,٠٠٠، على الرغم من التصريحات الأولية التي رحبت بهم «مهما كان عددهم ومهما طالت إقامتهم.»[١٠] وكان التوازن الطائفي الهش في لبنان هو الذي يملي، إلى حد ما، السياسة الحكومية. وجرى تطبيق تشكيلة مرتجلة من المراسيم الوزارية ومن النظم الإدارية، التي يجري تغييرها باستمرار، على الفلسطينيين أدت إلى تحديد أماكن إقامتهم القانونية، وإلى الحد من حريتهم في التنقل في أرجاء معينة من البلد ومن حرية السفر إلى الخارج، وإلى تحديد الأعمال والمهن التي يحق لهم العمل فيها، وإلى حرمانهم من مزاولة التجارة ومن التملك.

فمنذ سنة ١٩٥١ جرت معاملة الفلسطينيين كأجانب، لجهة حقوق العمل والاستثمار وملكية الأرض وممارسة المهن الحرة. ولا يستفيد من الضمان الاجتماعي سوى الفلسطينيين الحاصلين على تصاريح عمل، لكن هذه التصاريح لا يمكن أن يحصل عليها إلاّ الفلسطينيون المتزوجون بلبنانيات.[١١] وحتى ضمن هذه القيود كانت تصاريح العمل صالحة لعام واحد فقط (على أن يجري تجديدها سنوياً)، وكان عددها محدوداً جداً (مثلاً: حصل ٢٣٦٢ فلسطينياً فقط على تصاريح عمل سنة ١٩٦٩).[١٢] وكانت القيود على العمال الزراعيين الموسميين وعلى عمال البناء خفيفة، غير أن العمال اليدويين حُرموا الضمان الاجتماعي، بما فيه معاش التقاعد، والأجر الإضافي، والتعويض عن إصابات العمل أو عن الوفاة نتيجة حوادث العمل. ولم يكن اللجوء إلى النظام القضائي يفيد الفلسطينيين بشيء لأنهم كانوا خاضعين لسلطات استنسابية لا لمجموعة قوانين واضحة ومحددة.[١٣] ففي واقع الأمر، كان يجري أحياناً تجاهل القرارات التي تتخذها إدارة أو هيئة حكومية من قبل إدارة أو هيئة حكومية أُخرى. وفي جميع الأحوال كانت صرامة تطبيق القيود المفروضة على الفلسطينيين تتقلب تبعاً للأوضاع الاقتصادية العامة، ولقدرة

الفرد الفلسطيني على دفع الرسوم (والرشاوى) أو لقدرته على استخدام علاقاته الشخصية للحصول على التصاريح اللازمة.[١٤] وقد ساعد إنشاء المديرية العامة لشؤون اللاجئين سنة ١٩٥٩ على مركزة الضبط، لكن لم يكن له أي تأثير في الأنظمة المطبقة فعلاً على الفلسطينيين.

وقد استضافت سورية، البلد الأكثر سكاناً من لبنان، ما بين ٨٥,٠٠٠ و١٠٠,٠٠٠ فلسطيني، وقدمت لهم الدعم المادي والمعنوي، ثم أنشأت الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب في كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ وعهدت إليها مهمة إنشاء المخيمات وتوفير الخدمات العامة.[١٥] في البداية، لم تقم الحكومة السورية بأية محاولة منظمة لوضع أنظمة خاصة تحدد الوضع القانوني للفلسطينيين وحقهم في التملك والسفر والتقاعد، وإنما جرى تطبيق الأنظمة المطبقة على المواطنين السوريين. وفي السنوات اللاحقة، صدرت عدة قوانين ساوت بين اللاجئين الفلسطينيين والمواطنين السوريين في مجال العمل في سلك الخدمة المدنية وممارسة بعض المهن الحرة، ككتّاب عدل وأطباء ومحامين. وقد تخلى الذين خلفوا حسني الزعيم في الحكم عن خطته التي وضعها خلال فترة رئاسته القصيرة الأمد سنة ١٩٤٩، والتي كانت تقضي بإعادة توطين ٣٠٠,٠٠٠ فلسطيني في منطقة دير الزور، غير أنهم عملوا على إبعاد الفلسطينيين عن الحدود لأسباب أمنية، وحدّوا من حريتهم في تغيير أماكن إقامتهم كوسيلة لضبط توزيع المؤن. وقد منح القانون رقم ٢٦٠، الذي صادق عليه مجلس النواب وصدر بمرسوم عن رئيس الجمهورية في ١٠ تموز/يوليو ١٩٥٦، الفلسطينيين المسجلين في سورية معاملة المواطنين السوريين نفسها في مجالات العمل والتجارة والخدمة العسكرية.[١٦] وتم إلحاق الهيئة العامة للاجئين بوزارة الشؤون الاجتماعية، مع إقامة صلات بينها وبين فرع فلسطين في إدارة الأمن العام (وزارة الداخلية) وبين الاستخبارات العامة.[١٧] وأصبح في إمكان الفلسطينيين الالتحاق بالجيش، والعمل في أي قسم من القطاع العام، والاستثمار والتملك بضمانات قانونية كاملة. ولم يُستثنوا رسمياً إلاّ من شغل المناصب السياسية. وكانت رواتب الفلسطينيين وإمكان ترقيتهم أقل بوجه عام من زملائهم السوريين، بينما أعطى إصدار الهويات ووثائق السفر (التي تجدد كل سنتين) السلطات مدخلاً للضغط على الفلسطينيين. لكن فلسطينيي سورية كانوا الأقل عرضة للتمييز ضدهم (على الرغم من الاحتكاك بينهم وبين المهاجرين الفقراء من الريف السوري الذين تدفقوا بأعداد متزايدة على المدن ونافسوا الفلسطينيين على صعيد الأعمال اليدوية).[١٨]

ومنحت مصر، وهي أكبر دولة عربية إذ بلغ تعداد سكانها ٢٠ مليون نسمة،

٧٠٠٠ فلسطيني حق الإقامة، بعد أن نقلت عدداً مماثلاً من الفلسطينيين إلى قطاع غزة (ونقلت بضع مئات إلى القدس) سنة ١٩٥٠. وكانت غزة، الخاضعة مباشرة لسلطة الجيش المصري، تضم نحو ٢٠٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني و٨٨,٠٠٠ من سكانها الأصليين، وظلت خاضعة عملياً لقانون الطوارئ من سنة ١٩٤٩ حتى سنة ١٩٦٢. وتولت إدارة عسكرية، يرئسها حاكم عام، السلطة على الشؤون المحلية كافة، بما في ذلك إصدار وثائق السفر إلى الخارج. وتم اعتبار الانتقال إلى مصر في منزلة السفر إلى الخارج، فكانت زيارتها لغرض الإقامة أو العمل محصورة إلى أقصى حد. وصدرت قوانين جديدة سنة ١٩٥٤ تسمح للفلسطينيين بممارسة بعض المهن الحرة، والحصول على سجل تجاري، وممارسة التجارة مع الخارج، وإرسال أبنائهم إلى المدارس الحكومية. إلاّ إنه لم يستفد من هذا القانون سوى عدد قليل من الفلسطينيين المقيمين قانونياً بمصر. لكن ربما يكون الأمر الأهم أن تخفيف القيود قد سمح للطلاب من غزة بالالتحاق بالجامعات المصرية والحصول على منح دراسية (التحق ٥٦٤٢ طالباً جامعياً في العقد الأول). وأمّا المرسوم الذي أصدره عبد الناصر سنة ١٩٦٢ وسمح للفلسطينيين بالعمل في الدوائر الحكومية، فلم تكن له أهمية فعلية لأنه ينطبق على أقلية صغيرة، وقد صدر في سياق اشتداد حدة الخلافات العربية ـ العربية.[١٩]

أمّا التشابه الجوهري بين مصر وسورية ولبنان فهو أن الفلسطينيين ظلوا مستبعدين عن الحياة السياسية لهذه البلاد. وتم تجنيس عدد لا يذكر من الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون بمصر قبل سنة ١٩٤٨، بينما أُجبر الفلسطينيون الذين حصلوا على إقامة فيها بعد سنة ١٩٤٨ على تجديد تصاريح إقامتهم دورياً. وتم تجنيس عدد أكثر قليلاً في سورية، وخصوصاً ممن لهم علاقات عائلية وثيقة أو ممن يمتلكون مهارات يحتاج إليها الجيش والإدارة الحكومية اللذان كانا يشهدان نمواً سريعاً. وجرى تجنيس عدد أكثر أيضاً في لبنان حيث سعى كل من المسؤولين المسيحيين والمسلمين، على حد سواء، لكسب أتباع ديانتهم من الفلسطينيين من الطبقة الوسطى بهدف تغيير التوازن الطائفي. وقد مُنع الفلسطينيون الذين لم يتم تجنيسهم من العمل في القطاع الحكومي ومن الالتحاق بالقوات المسلحة (ما عدا في سورية بعد سنة ١٩٥٦). وكان التفسير الرسمي لهذا المنع هو الحفاظ على الطابع الوطني الخاص للاجئين، ورفض الواقع القائم الذي أوجدته إسرائيل. لكن هذا التفسير لم يمنع الإدارة العسكرية المصرية في غزة من تعيين الفلسطينيين في وظائف مدنية متدنية، ولم يمنع وزارتي الداخلية اللبنانية والسورية من دفع رواتب شهرية للمخاتير وللمخبرين الذين ساعدوا على ضبط المخيمات.

كما أن هذا التفسير لم يمنع تشكيل وحدات عسكرية فلسطينية منفصلة، ملحقة بالجيوش العربية وبفروع استخباراتها. لكن، في جميع هذه الحالات، كانت الرواتب تدفع من تخصيصات معينة ضمن ميزانيات المؤسسات المدنية المسؤولة عن اللاجئين، لا من ميزانية الجيش أو من الخزينة. وكانت تلك التعيينات غير قابلة للنقل من دائرة إلى أُخرى، ولم تشتمل على نظام للترقيات أو الاستفادة من الضمان الاجتماعي بحسب التشريعات الاعتيادية المطبقة على المواطنين العاملين لدى الدولة.

وساهمت السياسات العربية، الخاصة بإصدار أوراق ثبوتية وجوازات سفر للفلسطينيين، في تعقيد مشكلتهم. فالفلسطينيون في مصر وغزة، سواء كانوا لاجئين أو سكاناً أصليين، كانوا يمنحون وثائق سفر صادرة عن حكومة عموم فلسطين برقابة مصرية. لكن تم استبدال وثائق السفر الفلسطينية بوثائق سفر مصرية سنة ١٩٦٠، نتيجة سحب الدول العربية المتدرج لاعترافها بحكومة عموم فلسطين.[٢٠] وفي لبنان كان من الممكن تأخير إصدار وثائق السفر فترة طويلة، أو حجبها تماماً، تبعاً لإدارة المسؤولين في جهاز الأمن العام التابع لوزارة الداخلية، أو في «المكتب الثاني» التابع للجيش (وقد تحكم «المكتب الثاني» في جميع الأجهزة الأمنية المعنية بشؤون الفلسطينيين بعد سنة ١٩٥٩). وقد اعتمدت الوزارات العربية ذات الصلة التسجيل لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، كشرط لإصدار وثائق السفر. وبما أن الفلسطينيين المطرودين من إسرائيل بعد سنة ١٩٤٩ لم يتمكنوا من تسجيل أنفسهم لدى الأونروا، فقد امتنعت بالتالي السلطات السورية واللبنانية من إصدار بطاقات هوية أو وثائق سفر لهم، وقامت بترحيل أو بسجن الكثيرين منهم.[٢١] وفوق كل هذا، كانت وثائق السفر الصادرة عن إحدى الدول العربية لا تضمن للفلسطينيين دخول أي دولة عربية أُخرى، في الوقت الذي فرضت عدة دول عربية ضرورة تلبية الفلسطينيين لشروط إضافية للحصول على تأشيرة دخول إليها. وقد دعا مجلس وزراء جامعة الدول العربية في أيلول/سبتمبر ١٩٥٢ إلى إصدار جواز سفر عادي وموحد للاجئين الفلسطينيين، وكرر دعوته هذه سنة ١٩٥٤ وسنة ١٩٥٥، لكن قراراته كانت غير ملزمة وتم تجاهلها بصورة عامة.[٢٢]

كان التباين مع وضع الفلسطينيين في الأردن تبايناً كاملاً. فقد تخلى الملك عبد الله عن طموحه إلى أن تحكم الأسرة الهاشمية المشرق العربي كله، لكنه كان مصمماً على توسعة مملكته بضم الأراضي الفلسطينية التي ظلت في يد الجيش العربي (شرق الأردن) سنة ١٩٤٨. وقد أضاف «تصديق» مجلس النواب الأردني

على مرسوم الوحدة في نيسان/أبريل ١٩٥٠ إلى سكان الأردن الأصليين، البالغ عددهم ٣٤٠,٠٠٠ نسمة، نحو ٨٠٠,٠٠٠ فلسطيني من الضفة الغربية ـ ٤٢٥,٠٠٠ من السكان الأصليين و٣٦٠,٠٠٠ ـ ٤٠٠,٠٠٠ من اللاجئين ـ وما لا يقل عن ١٠٠,٠٠٠ لاجئ و٣٠,٠٠٠ فلسطيني كانوا يقيمون بالضفة الشرقية قبل سنة ١٩٤٨. وتم عرض الجنسية الأردنية على جميع السكان الفلسطينيين بناء على قانون الجنسية الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٩، وحصلوا عليها فعلاً بحلول سنة ١٩٥٤. وكانت كلمة «لاجئ» قد أُزيلت من جوازات السفر سنة ١٩٥٣، وحصلت الفئة الأخيرة من اللاجئين على جوازات سفر عادية سنة ١٩٥٩. وبدلاً من إقصاء الفلسطينيين عن الوظائف الحكومية وعن المؤسسات التجارية، كان عبد الله يأمل بالاستفادة من خبرتهم في مجال الخدمة المدنية والأعمال التجارية الحديثة التي اكتسبوها في ظل الانتداب البريطاني كي يوسع الخدمات الأردنية العامة ويحرك عجلة النمو الاقتصادي. وقد تمتع الفلسطينيون بجميع الحقوق السياسية التي يتمتع بها المواطنون الأردنيون، ولم يعانوا أي تمييز رسمي أو اعتباطي في التشريعات الوطنية، وتم قبولهم في الجيش (لكن نادراً ما تجاوزوا الرتب المتوسطة، وكانت أعدادهم في وحدات القتال الرئيسية محدودة). أمّا أبناء النخبة التقليدية الفلسطينية من ملاّك الأراضي ومن كبار الموظفين فقد أتيح لهم شغل وظائف حكومية رفيعة المستوى، لكن معظمها خال من السلطة السياسية.

غير أن لهذا كله ثمناً كان على الفلسطينيين أن يدفعوه. فقد أصدر عبد الله قراراً في ١ آذار/مارس ١٩٥٠، حتى قبل «التصديق» على مرسوم الوحدة، نص على ضرورة الإشارة إلى المنطقة الواقعة تحت السيطرة الأردنية من الآن فصاعداً باسم «الضفة الغربية» فقط، وحظر استخدام كلمة «فلسطين» في أي وثيقة أو مراسلات رسمية.[٢٣] وبحسب قانون الانتخابات الأردني لسنة ١٩٤٩ لم يكن حق التصويت شاملاً: فقد حرمت النساء حق التصويت، وكذلك كل الرجال الذين لا يملكون أرضاً أو أي عقار خاضع للضرائب. وكان هذا القانون، عملياً، يستبعد معظم اللاجئين من التصويت في الانتخابات. وكانت القيود نفسها تطبق على الأردنيين الأصليين، لكن تخصيص نصف المقاعد النيابية الأربعين رسمياً للناخبين في الضفة الغربية، الأكثر سكاناً، قد حرمهم المساواة في التمثيل. وكانت هذه الخطوة تعبّر عن اهتمام العرش بمنع تحول الرجحان السكاني الفلسطيني إلى هيمنة سياسية، وبضمان ولاء ناخبيه من إمارة شرق الأردن. وكانت الاستراتيجيا الملكية، التي لم تُعلَن صراحة في أي وقت من الأوقات ولم يتم صوغها على شكل وثيقة رسمية للسياسة الحكومية، تقوم على الموازنة بين كسب تعاون الكفاءات الفلسطينية

لتوسعة القطاع الحكومي من جهة، وبين وضع القيود ضمنياً على تطوير البنية التحتية في الضفة الغربية، وعلى تقديم معاملة مميزة للاستثمار في الضفة الشرقية، وعلى استبعاد الفلسطينيين كافة ـ ما عدا حفنة صغيرة ـ عن الوزارات الأساسية وعن المناصب العسكرية العليا من جهة أُخرى.[٢٤]

البحث عن الفرص الاجتماعية والاقتصادية

كشف مثال الأردن الكثير عن تجربة مختلف الشرائح الاجتماعية الفلسطينية بعد سنة ١٩٤٨. فقد حافظ الأعيان، ملاّك الأراضي، وغيرهم من الزعماء التقليديين في الضفة الغربية على مصادر دخلهم وظلت مكانتهم الاجتماعية سليمة، ولم يواجهوا سوى القليل من التحدي من قبَل الطبقة الوسطى الجديدة التي كانت متمركزة أصلاً بكثافة في المدن الساحلية، وتعرضت بالتالي للتمزق بفعل الحرب.[٢٥] وسعى عبد الله لكسب ود الأعيان وولائهم، فقام بتعيينهم في الحكومة وفي المناصب الحكومية كي يسيطر من خلالهم على بقية السكان، وليخطو خطوات أبعد على طريق ضم الضفة الغربية إلى الأردن.[٢٦] لكن تلك المناصب كانت في أغلب الأحيان رمزية (أو تشريفية)، ونادراً ما كانت تمنح أصحابها سلطة حقيقية. فمثلاً، تولى الضباط والإداريون الفلسطينيون إدارة معظم محافظات الضفة الغربية، وجرى استيعاب خريجي الجامعات في سلك الخدمة المدنية، لكن سلطة اتخاذ القرارات ظلت في أيدي رؤسائهم شرق الأردنيين (غالباً)، وكانت تلك السلطة تمارَس دائماً من عمان.[٢٧] إلى جانب ذلك، وعلى الرغم من استبعاد أنصار الحاج أمين الحسيني السابقين، فإن كسب ولاء خصومه الرئيسيين قد حرمهم في الواقع أي دور سياسي مستقل.[٢٨] أمّا الأعيان والزعماء التقليديون، الأقل شأناً، الذين تم استيعابهم في المستويات الأدنى من النظام (خصوصاً كرؤساء بلديات) فقد أدوا دوراً أكثر فعالية في تأمين السيطرة الاجتماعية، ويرجع السبب في ذلك إلى أنه لم يكن لهم سوى حظ ضئيل في الوصول إلى الزعامة على الصعيد الوطني.[٢٩] وتم اختيار نحو ٣٠٠٠ مندوب، من صفوف هؤلاء، لحضور مؤتمر عمان الذي نادى بالوحدة مع الأردن في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨.

مالت السياسات الإدارية والاقتصادية للحكومة إلى أن تصب في غير مصلحة الطبقة الوسطى، أو على الأقل كانت تعمق الخلافات في صفوفها. فكان التوزيع المتحيز للعملة الصعبة ولرخص الاستيراد، مثلاً، يسد الفرص في وجه رجال

الأعمال في الضفة الغربية، ويصب في مصلحة شلة من التجار والمستهلكين في عمان.[٣٠] وبصورة مماثلة، شهدت البنية التحتية والصناعة وغيرهما من القطاعات تدهوراً واضحاً بعد إعادة توجيه الاستثمار إلى الضفة الشرقية. وقد أدى التدفق الجماعي للاجئين الخالي الوفاض من أية أملاك، سواء كانت أراضي أو غيرها، إلى تفاقم الركود المحلي الذي سببته خسارة الأسواق ومراكز التصدير في فلسطين السابقة، الأمر الذي سبّب توتراً في علاقة السكان الأصليين بالقادمين الجدد. وكانت نتيجة هذا الوضع هجرة خارجية متواصلة وواسعة النطاق، إذ انتقل نحو ١٢٠,٠٠٠ شخص من سكان الضفة الغربية للإقامة بالضفة الشرقية، بينما هاجر نحو ١٧٠,٠٠٠ شخص مباشرة إلى دول النفط العربية، من مجموع يقدر بين ٣٠٠,٠٠٠ و٥٠٠,٠٠٠ فلسطيني غادروا الضفة الغربية إلى الخارج خلال السنوات ١٩٤٩ ـ ١٩٦٧.[٣١] وأدى عدم توفر الموارد اللازمة لتنمية الضفة الغربية، مضافاً إليه توفر مساعدة خارجية لإغاثة اللاجئين ووجود سياسة اقتصادية حكومية متحيزة، إلى الانتشار السريع للعمران في الضفة الشرقية، وإلى نمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية.

وكان لهذه الأنماط الاقتصادية تأثير قوي في سكان المخيمات في الضفتين الغربية والشرقية، الذين يشكلون ٣٠٪ تقريباً من اللاجئين في المملكة، والذين كانت أعدادهم تتزايد مع انتقال فلسطينيين آخرين إلى المخيمات بعد نفاد مدخراتهم. وقد أعفى قيام الأونروا بتوزيع المساعدات الدولية وتوفير الخدمات الأساسية الحكومة من معظم العبء المالي والإداري، وأدخل مورداً جديداً على الاقتصاد المحلي. وكانت الحكومة تأمل بإعادة توطين اللاجئين، ولذا قامت مبكراً بتحويل وزارة شؤون اللاجئين، التي أنشأتها سنة ١٩٤٩، إلى وزارة التنمية وإعادة الإعمار. وكانت الأونروا، بدعم الولايات المتحدة خاصة، تأمل بإنهاء اعتماد اللاجئين على المعونة الخارجية من خلال إمدادهم بالمهارات والقروض والأرض الزراعية، لكن المقترحات المتعددة التي قُدمت لتحقيق هذه الغاية انهارت نتيجة عدم توصل إسرائيل والأردن إلى اتفاق على الموقع الذي ستتم فيه إعادة التوطين وعلى الشكل الذي ستتخذه.[٣٢]

في الوقت نفسه، لم يستفد اللاجئون كما استفادت الشرائح الأُخرى من الفرص المتاحة، كالهجرة، بسبب افتقارهم في أغلب الحالات إلى المهارات المطلوبة. وقد وفر التعليم الحديث للشباب من اللاجئين الوسيلة لتحسين أوضاعهم، لكن تأثيره كان متدرجاً وأفاد منه، بصورة رئيسية، مَنْ كان آباؤهم قد تلقوا التعليم في فلسطين.[٣٣] وكان أحد آثار تهميش اللاجئين إحياء التضامن

العشائري في أوساطهم كنتيجة لبحثهم عن الأمن الاجتماعي والاقتصادي، مع العلم بأن التحول الاقتصادي والتمدن في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨ كانا عملا على إضعافه.[٣٤] وأمّا الأثر الثاني فكان مقاومتهم لـ «الأردنة» ولإعادة التوطين، على الرغم من موافقتهم على استبدال الخيم التي سكنوها بأكواخ من الطين والتنك، بدءاً من سنة ١٩٥٢. وأصبح النمط السائد للمساكن في ١٩٥٥/١٩٥٦ هو الغرف المبنية من الطابوق الأسمنتي الذي يعترض الريح، والمسقوفة بالحديد المموَّج. وقد اجتذب هذا التحسين في البنية الأساسية، في الواقع، لاجئين آخرين كانوا يقيمون بقرى بعيدة للإقامة بالمخيمات.[٣٥]

إن محاولة دمج الفلسطينيين في النظام السياسي الأردني ميزت الأردن من الدول العربية المضيفة الأُخرى، غير أنه ظل هناك تشابه بينه وبينها في بعض الملامح الاجتماعية والاقتصادية. فالتشريع المصري كان يتحكم في النشاط الاقتصادي في قطاع غزة، لكن النقص في الموارد الأولية وعدم حرية الانتقال إلى مصر حدّا كثيراً من فرصة القطاع التنموية. ولم تتبع الإدارة العسكرية سياسة اقتصادية متماسكة، ولم تقم هي أو رجال الأعمال الفلسطينيون بالاستثمار في البنية التحتية العامة. فقد تم توجيه التجارة نحو استيراد البضائع الكمالية ذات الربحية العالية، الأمر الذي حول غزة عملياً إلى سوق سوداء كبيرة وإلى مركز للتهريب، وزاد في اعتمادها على الحكومة المصرية (والأونروا) لتوفير السلع الأساسية.[٣٦] وقد أفاد هذا النمط حفنة من التجار المحليين، لكنه أعاق نشوء شريحة من رجال الأعمال المبادرين. وكان لتوجيه معظم النشاط الاقتصادي لتلبية حاجات الإدارة العسكرية والقوات المسلحة المصرية (التي كان لديها ٥٠٠٠ موظف محلي) أثر تشويهي إضافي في الوضع. كما كان لاستبعاد الفلسطينيين عن المستويات العليا من الوظائف العامة خارج البلديات الأثر التشويهي نفسه (علماً بأنه تم تعيين ٦٠٠٠ فلسطيني في سلك الخدمة المدنية).[٣٧]

وكانت الأوضاع، كما هو متوقع، أسوأ كثيراً بالنسبة إلى اللاجئين الأكثر فقراً، إذ وصلت معدلات البطالة بينهم إلى ٨٠٪ حتى نهاية سنة ١٩٦٠، في مقابل ٣٥٪ بين السكان الأصليين.[٣٨] ففي غزة، كما في أماكن أُخرى، لم تمدّ السلطات المضيفة بصورة عامة المخيمات بالكهرباء والمياه الجارية والطرق وشبكات الصرف الصحي؛ وهكذا فقد كان «للمخيمات التي أدارتها الأونروا دور حيوي في صمود اللاجئين اقتصادياً من خلال توفيرها السكن المجاني والمؤن الأساسية والمرافق (المياه والمجارير) والخدمات الاجتماعية (العيادات والمدارس).»[٣٩] كما أن الأونروا وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة قد وظفتا عدداً كثيراً من

الفلسطينيين (٤٠٠٠)، على الرغم من أن اشتراط معرفة القراءة والكتابة كان عقبة كبيرة في وجه الكثيرين.[٤٠] وباتت الأونروا، إلى جانب تقديمها ٧٥٪ من الواردات حتى سنة ١٩٥٤، تساهم في ١٩٪ من الناتج القومي الإجمالي في غزة سنة ١٩٦٦.[٤١] وقد فكرت الحكومة المصرية، مثلها مثل الحكومة الأردنية، في إعادة توطين أعداد كثيرة من الفلسطينيين في سيناء عن طريق إقامة مشاريع زراعية بمساعدة الأونروا بعد سنة ١٩٥١، لكنها تخلت عن خططها هذه نهائياً بعد قيام تظاهرات غاضبة ضد هذا المشروع في غزة في شباط/فبراير ١٩٥٥.[٤٢] وقد أدى إمكان الالتحاق بالتعليم الجامعي في مصر والهجرة إلى دول النفط العربية (التي حفزت الأونروا على بذل مجهود أكبر في مجال التعليم بعد سنة ١٩٦٠) إلى تخفيض حدة المشكلة الاقتصادية لبعض العائلات، لكن تأثيرهما في الوضع الاقتصادي العام كان ضئيلاً. وكانت تحويلات المهاجرين مصدراً حيوياً لدخل العائلات، إلاّ إن غياب الفرص الحقيقية للاستثمار في المشاريع الإنتاجية أدى إلى تركيز الإنفاق على الحاجات المنزلية، وعلى الواجبات الاجتماعية.

وقد أكدت حالتا الضفة الغربية وقطاع غزة التمزق الاجتماعي والتهميش السياسي للطبقة الوسطى الفلسطينية، وانفصالها عن اللاجئين الأكثر فقراً في المخيمات. وقد تكررت هذه الأنماط في لبنان وسورية. فقد كان للكثيرين من اللاجئين من الطبقة الوسطى صلات قرابة أو علاقة عمل سابقة بأقرانهم من اللبنانيين والسوريين، وبالتالي تمكنوا بسهولة نسبية من أن يؤمنوا لأنفسهم السكن والعمل. وكانت العائلات الثرية الفلسطينية غالباً ما تمضي إجازاتها في المنتجعات اللبنانية خاصة، وكان الكثيرون من الفلسطينيين قد التحقوا بالمدارس التبشيرية أو (إلى جانب يهود اليشوف) بالجامعة الأميركية في بيروت. وفي سورية، كان الفلسطينيون أصحاب المهن الحرة والموظفون الإداريون ورجال الأعمال أقدر، في معظم الأحيان، على إيجاد عمل في المدن الرئيسية من السوريين القادمين من باقي المدن والمناطق الريفية. وفي الوقت نفسه، حالت سهولة اندماج الطبقة الوسطى دون تركزها في قطاعات اقتصادية محددة أو في مناطق جغرافية معينة، بينما أدت التباينات في القدرات والفرص بصورة طبيعية إلى المزيد من التشتت.

وظلت هناك عقبات أمام اندماج الفلسطينيين، وخصوصاً في لبنان. فممارسة المهن الحرة في لبنان تشترط الحصول على تصريح بالعمل، وعلى عضوية النقابة ذات الصلة. وكان الشرط الثاني صعب التحقيق؛ إذ إن على المحامين «الأجانب» أن يكونوا قد حصلوا على الجنسية منذ أكثر من عشر سنوات كي تقبلهم نقابة المحامين، بينما يمكن للأطباء والصيادلة والمهندسين الانضمام إلى عضوية نقابات

اختصاصهم إذا كانت دولهم تعامل اللبنانيين بالمثل ـ وهذا شرط مستحيل بالنسبة إلى الفلسطينيين.[٤٣] وكانت النقابات تطلب أحياناً حيازة شهادة البكالوريا (الثانوية العامة اللبنانية) أو الدكتوراه من غير اللبنانيين الذين يرغبون في الانتساب إليها، وفي حال عدم حيازتهم إحدى هاتين الشهادتين كانت النقابة ترفع رسوم الانتساب بالنسبة إليهم. ومع ذلك لم تجر أية محاولة لكسب اللاجئين من الطبقة الوسطى سياسياً، ولا لعزلهم من خلال اللجوء المنظم إلى الأدوات الاجتماعية والاقتصادية. وكان الحرمان من الحقوق السياسية كافياً لإقصائهم عن الحكم، وكانت المؤسسة المارونية قادرة دائماً على إسقاط رجال الأعمال الفلسطينيين الناجحين جداً. وقد ثبت هذا عملياً عندما اشترك القطاع المالي اللبناني مع المصرف المركزي سنة ١٩٦٦ في تحطيم بنك إنترا؛ وهو مؤسسة مالية رئيسية كان يملكها فلسطينيون في لبنان.[٤٤] كما أن الاعتقال والترحيل كانا خيارين متوفرين لردع الناشطين سياسياً، كما يستدل من طرد ٦٠ طالباً فلسطينياً وعربياً من الجامعة الأميركية في بيروت سنة ١٩٥١، و١٧ من زعماء الطلبة سنة ١٩٥٥.[٤٥]

وهنا أيضاً كان لسياسات الحكومة التأثير الأكبر في اللاجئين الأكثر فقراً. فقد كان معظمهم من فلاحي شمال فلسطين الذين انتهى فرارهم في ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ حالما وصلوا إلى بر الأمان في الجنوب اللبناني وسورية. وكانت سلطات هذين البلدين حريصة على منع التسلل (والتهريب)، فقامت بإبعاد الفلسطينيين عن الحدود بالتدريج.[٤٦] وأُعلنت المناطق الحدودية مناطق عسكرية، لا يسمح بدخولها إلاّ بواسطة تصاريح خاصة صادرة عن الجيش.[٤٧] وكانت السلطات اللبنانية، التي يهيمن عليها المسيحيون، مهتمة اهتماماً خاصاً بإسكان اللاجئين الفلسطينيين ـ ومعظمهم من المسلمين ـ في المناطق الإسلامية، والأهم بإسكانهم بعيداً عن العاصمة. ومنعت الأنظمة الحكومية الانتقال الطوعي من مخيم إلى آخر، بينما سمحت بالنقل القسري لأسباب أمنية؛ كما أن الانتقال غير المرخص كان يؤدي إلى الحرمان من المؤن والخدمات التي تقدمها الأونروا.[٤٨] لكن حاجة الصناعة اللبنانية إلى عمالة رخيصة ساعدت على تخفيف القيود، فتكونت بالتدريج عدة مخيمات جديدة حول بيروت.[٤٩] وكما اعترف أحد وزراء الأشغال العامة فيما بعد، تم تغيير مكان إقامة الفلسطينيين بناء على طلب صريح من رجال الأعمال اللبنانيين، «من أجل استغلالهم في بيروت وفي الزراعات الساحلية.»[٥٠]

وأمّا من جهة اللاجئين، فقد انجذبوا إلى المدن الرئيسية في سورية ولبنان بحكم توفر خدمات عامة إضافية فيها (بما في ذلك التعليم)، وتوفر البنية التحتية وفرص العمل. لكن المساكن والبنية التحتية في المخيمات ظلت في حدودها الدنيا

في كلا البلدين. فقد مرت عدة أعوام قبل أن تحل أكواخ التنك والطين محل الخيام في سورية، إمّا بسبب رفض اللاجئين لما رأوا فيه مقدمة لتوطينهم، وإمّا بسبب النقص في التمويل الحكومي والدولي. وعلى النقيض من سورية، منعت الحكومة اللبنانية استبدال الخيام بمواد بناء أُخرى حتى أواخر الخمسينات حين سمحت باستبدالها بأكواخ من التنك، وأخّرت التحول إلى الغرف الأسمنتية التي تعترض الريح وإلى سقوف الحديد المموَّج حتى أواسط الستينات. وظلت عائلات بكاملها تقيم بالمساحة نفسها التي كانت مخصصة للخيمة، وإنْ امتلكوا حماية أفضل ضد قسوة الطقس. وحتى في ذلك الحين استمر حرمانهم من الكهرباء ومن مياه القساطل التي تصل إلى البيوت، ومُنعوا بالقوة من حفر مراحيض خاصة في بيوتهم بديلاً من المراحيض العامة.[٥١]

الوطنية القطرية الفلسطينية:
أصولها الاجتماعية ومساراتها السياسية

مثلت النزعة الفلسطينية رداً طبيعياً على النكبة. غير أن تجربة التهميش الاجتماعي والسياسي هي التي حولت تلك النزعة من «وطنية شعبية» عفوية إلى وطنية قطرية في الحقبة التي تلت سنة ١٩٤٨. وكان الاتجاه واضحاً في المخيمات حيث كانت الأغلبية العظمى من سكانها من الفلاحين الذين شكلت الخسارة المفاجئة والجماعية لأراضيهم ضربة مدمرة لمصدر معيشتهم ولهويتهم ولاحترامهم ذواتهم. وينطبق الوضع نفسه على اللاجئين الذين كانوا سابقاً عمالاً صناعيين وعمال بناء ونقل وعاملين في قطاعي الخدمات والحرف، لأن معظمهم أتى من خلفية فلاحية أيضاً. وقد ارتفع عدد هؤلاء العمال من ٦٣,٩٠٠ سنة ١٩٣٩ إلى ١٣٨,١٠٠ سنة ١٩٤٢. وجاءت هذه الزيادة نتيجة عدة عوامل، بينها الكساد الذي حدث بين الحربين العالميتين، وطلب الييشوف المتزايد على الأرض واستبعاده للعمالة غير اليهودية، والأوضاع الصعبة التي سببتها ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. ونجم عن هذه العوامل مجتمعة انخفاض في الصادرات الزراعية الفلسطينية، وازدياد أعداد الفلاحين الذين فقدوا أراضيهم. وقد طالت هذه الحالة نحو ٣٠٪ من القرويين بحلول أواسط الثلاثينات. ودفعت هذه الضغوط، المصحوبة بتوفر فرص عمل أوجدتها حاجات البريطانيين في أثناء الحرب العالمية الثانية، بأعداد متزايدة من الفلاحين إلى الانتقال إلى مدن الصفيح المحيطة بالمدن الساحلية (وبالقدس) حيث بلغ عددهم سنة ١٩٤٥ نحو ١١١,٠٠٠ نسمة.[٥٢] وشكل الفلاحون الفقراء

والفلاحون الصغار والعمال الزراعيون المأجورون ما نسبته ٤٧٪ من جميع اللاجئين سنة ١٩٤٨، بينما شكل العمال وصغار الموظفين في القطاعات الأُخرى ٢٥٪.[٥٣]

ولم تكن خسارة الأراضي إذاً ظاهرة جديدة، لكنها أصابت أعداداً أكثر من الفلسطينيين بعد سنة ١٩٤٨. وبصورة أكثر تحديداً، نزعت النكبة الحيازات الصغيرة التي كانت توفر مصدراً حيوياً لدخل إضافي وضماناً اقتصادياً أساسياً للعائلات التي تمكنت حتى ذلك الوقت من عدم الانزلاق من حالة الفقر إلى الإملاق (أو الفقر المدقع)، حتى عندما قضت قوى السوق الجبارة والاندماج في الاقتصاد النقدي على قدرتهم على تحصيل معيشتهم من الزراعة وحدها. وإذا تخطينا هذا، يمكننا القول إن العاقبة الأكثر ضرراً، والتي تميز النكبة من خسارة الأرض بفعل العوامل الاقتصادية، هي «الاقتلاع الاجتماعي» الذي وقع بشكل جماعي وتسبب، «أساساً، بقطع الروابط الشخصية والتقليدية المتعلقة بمفاهيم الدار والعائلة والحمولة والمجتمع المحلي» ـ أي التنظيم الاجتماعي للقرية الذي تشكل الأرض الجزء المركزي فيه.[٥٤]

وبخسارة اللاجئين أراضيهم بعد سنة ١٩٤٨ فقدوا مكانتهم الاجتماعية، في نظرهم وفي نظر جيرانهم في أماكن اللجوء (بمن فيهم الفلسطينيون الذين لم يصبحوا لاجئين)، وتعرضوا للسخرية ولتهمة «بيع أراضيهم لليهود».[٥٥] وقد ازدادت عزلة الفلاحين الفلسطينيين الذين لجأوا إلى الدول العربية لأنهم كانوا في معظمهم من المسلمين السنّة بينما كان السكان المحيطون بهم في المناطق الريفية، في معظم الحالات، من مذاهب أُخرى أو من جماعات مختلفة: الشيعة والموارنة في لبنان؛ العلويين والدروز في سورية؛ البدو في شرق الأردن.[٥٦] وكان للحواجز الطبقية الأثر نفسه في المناطق الحضرية، إذ إن الفلسطينيين المقيمين بالمدن كانوا ميالين إلى تجنب مواطنيهم الفلاحين، في الضفة الغربية وغزة وفي الدول العربية المضيفة. وعمد اللاجئون ذوو الأصول الحضرية، الذين اضطرهم الفقر إلى الإقامة بالمخيمات أو نقلتهم السلطات إليها قسراً، إلى السكن في أحياء خاصة بهم متجنبين التعامل مع بقية سكان المخيم، وسعوا في الوقت نفسه لإعادة توثيق روابطهم الاجتماعية والتجارية وروابط العمل بأبناء بلداتهم ومدنهم.[٥٧]

وأدى العزل الاجتماعي إلى تعزيز نزوع الفلاحين الفلسطينيين (كما هو حال الفلاحين في المجتمعات الأُخرى) إلى إدارة أكبر قدر ممكن من شؤونهم الحياتية ضمن قراهم التي استبدلوها الآن بالمخيمات التي تولت الأونروا (بدلاً من الحكومات المضيفة) توفير جميع الخدمات الأساسية لها، إلى جانب توفيرها عدداً لا يستهان به من الوظائف. وتعززت العزلة الاجتماعية ذاتياً لدى اللاجئين بسبب

تركيزهم على علاقات التكافل التقليدية داخل المخيمات، الأمر الذي ميزهم أكثر فأكثر من السكان المحيطين بهم.[٥٨] وقدمت تجربتهم ما يؤيد الرأي القائل إن «تفكك البيئة الثقافية للضحية هو السبب في الحط من قدره»،[٥٩] وليس اقتلاعه جسدياً أو اختلاله اقتصادياً. وربما كان اللاجئون يتمنون «الانخراط في إحدى الجماعات الثقافية التي لها دولتها الخاصة، والتي ستمنحهم مواطنية ثقافية كاملة ومقاعد دراسية لأبنائهم وعملاً وغيرها»، لكنهم كانوا يعلمون أنهم مزدرون وأنهم «سيكونون موضع ازدراء دائم»، وهذا التشبيه مستعار من حال المهاجرين الريفيين في المجتمعات الصناعية الحديثة.[٦٠] وعلى الرغم من انتمائهم إلى الثقافة العربية (والإسلامية) السائدة، فقد أثار فيهم فقدان موطنهم وإقامتهم وسط إخوانهم العرب مشاعر عميقة بعدم الاستقرار الاجتماعي (حتى أكثر من الاقتصادي)، وشدد من معارضتهم لإعادة توطينهم بصورة دائمة.[٦١] كما عززت خسارة الوطن تعلقهم بالبنى الاجتماعية التي كانت في طريقها إلى الزوال بفعل ضغط قوى السوق قبل سنة ١٩٤٨، وأوجدت لديهم اهتماماً بالتعليم قارب حد الهوس، لأنهم رأوا فيه مصدراً بديلاً للهوية والكرامة وللأمان المادي.[٦٢] ولا يمكن القول إن حالة التهميش في حد ذاتها قد أنتجت حساً وطنياً أو قومياً لدى الفلسطينيين في ظل غياب دور القوى السياسية الفاعلة والإطار التنظيمي الذي توفره الدولة، لكنها أبرزت مظاهر عدم الاستقرار والتباينات الشديدة التي شكلت الأساس لنشوء الحس القطري الفلسطيني.

وكان لخلفية اللاجئين الاجتماعية ولأوضاعهم المادية بعد سنة ١٩٤٨ تأثير في شكل التنظيم السياسي وفي غرضه. فقد كان اهتمام الكثيرين منهم، في الأعوام الأولى للجوء، منصباً على إعادة جمع شمل عائلاتهم التي مزقها الاقتلاع. كما سعوا لتجميع أبناء قراهم أو أبناء حمولتهم في المخيم نفسه كوسيلة لتأمين التكافل الاقتصادي والثقافي، وأعادوا تشكيل مجالس الشيوخ التي كانت تمارس السلطة الاجتماعية قبل سنة ١٩٤٨. وقد عزز بعض الحكومات المضيفة، عن غير قصد، هذا التوجه من خلال تطبيق نظام المخاتير الذي طبقته سلطات الانتداب البريطاني أصلاً، وذلك بتعيين المخاتير في المخيمات (والقرى) لتنفيذ بعض المهمات الإدارية ولضمان السيطرة السياسية. وقد تمتع المخاتير بنفوذ كبير، واكتسبوا دوراً جديداً من خلال تمثيلهم مصالح اللاجئين في مختلف اللجان التي أُلفت بعد سنة ١٩٤٨ لتنظيم الإغاثة، والدفاع عن الأملاك، والسعي للحصول على الاعتراف السياسي. وكان دور هذه اللجان الأبرز في الأردن، لا بسبب وجود أكبر عدد من اللاجئين فيه فحسب، بل أيضاً بسبب السياسة الرسمية الهادفة إلى دمج الفلسطينيين

في النظام السياسي، الأمر الذي أسبغ على اللجان أهمية سياسية نظراً إلى قدرتها على تعبئة الناخبين والتأثير فيهم خلال الانتخابات العامة.[٦٣] ونضيف فنقول إن كون المرء لاجئاً لا يدفعه تلقائياً وبالضرورة إلى دخول معترك العمل السياسي أو إلى التطرف سياسياً؛ ويمكن القول إن سكان المخيمات كانوا في معظمهم سيرضون بتسوية تقوم على الاعتراف بوجود إسرائيل شرط تقديمها التنازلات الحقيقية.[٦٤]

وقد صبّت العودة إلى الأشكال التقليدية من التنظيم الاجتماعي في مصلحة الزعيم الفلسطيني الحاج أمين الحسيني، الذي كان ينشد التأييد في المخيمات. كما أن وجود مكاتب الهيئة العربية العليا وعدد قليل من موظفيها في القاهرة ودمشق قد ساعده، وساعدته أيضاً زياراته لمخيمات اللاجئين في لبنان. واستخدم الحسيني صفته كزعيم فلسطيني لتوظيف أنصاره في الأونروا، وللحصول من السلطات المضيفة على خدمات إدارية بسيطة لباقي اللاجئين. وكان «رجال المفتي» في المخيمات يظهرون ولاءهم المطلق له في أثناء زياراته للمخيمات ويحيونه مؤهلين به بلقب «سيف الدين». وقد أرسل رجالاً مسلحين من أنصاره كي يتسللوا إلى إسرائيل لتنفيذ عمليات ضدها ـ وخصوصاً من الضفة الغربية لإحراج عبد الله وخليفته حسين ـ لكن نسبة العمليات التي قاموا بها خلال الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٦ إلى مجموع الحوادث كانت ضئيلة. وكان التسلل ظاهرة واسعة الانتشار نتيجة قيام المجاهدين السابقين بتنظيم مجموعاتهم الخاصة أو بالعمل على أساس «التعاقد» لحساب أجهزة الاستخبارات العسكرية العربية، لكنهم لم يحاولوا، كما لم يحاول الحسيني، إقامة منظمات سياسية حديثة على ذلك الأساس.

وكان سلوك الحسيني، المتصف بالأبوية والمحاباة، قد نفر عنه الكثير من سكان المخيمات، وخصوصاً الشبان منهم، وأضعف نفوذه في أوساطهم يوماً بعد يوم. وعلى الرغم من ذلك، فإن عدداً قليلاً منهم انضم إلى الأحزاب السياسية الحديثة التي تقوم على أسس عقائدية. ويرجع ذلك، جزئياً، إلى ضعف الاتصال بالناشطين السياسيين الذين كان معظمهم من الطبقة الوسطى، كما يرجع إلى الاهتمام المحدود لمعظم الأحزاب باكتساب الأعضاء من المخيمات. ومن الأسباب الأُخرى انخفاض مستويات التعليم في أوساط اللاجئين، وانشغالهم بتأمين حاجاتهم اليومية. أمّا اللاجئون من الأوساط التي لم تكن تمتلك الأرض تاريخياً حتى قبل سنة ١٩٤٨، مثل البدو الرحل أو الغوارنة ـ وهم فلاحون تم «استيرادهم» من الحدود الجنوبية للإمبراطورية العثمانية فضعفت بنيتهم العشائرية نتيجة ذلك وأُخضعوا لأوضاع شبه إقطاعية عند تشغيلهم في المزارع الضريبية (الجفتلك) في سهل الحولة شمال فلسطين وفي وادي نهر الأردن جنوباً ـ فكان دافعهم إلى العمل

السياسي متدنياً عامة، وإنْ نشطوا في التسلل والتهريب. وهذا الانسلاخ الظاهر عن السياسة لم يبدأ بالتغير إلاّ بعد سنة ١٩٥٤، إذ حفز التعليم الجيل الشاب ومكّنه من المنافسة في الزعامة.[٦٥] لكن حتى في ذلك الحين، عمل الأهل على تثبيط همة أبنائهم بالانخراط في العمل السياسي، خوفاً عليهم من الاعتقال في حال انضمامهم إلى أحد أحزاب المعارضة، ورغبة في تأمين مستقبل آمن لهم.

وكان الإسلام السياسي القوة الوحيدة القادرة على كسب عدد ذي وزن من الأتباع في المخيمات خلال الخمسينات، إذ استفاد من حالة التدين الطبيعي لدى الفلاحين السابقين، وفي أوساط أصحاب الدخل المنخفض الذين كانوا محافظين متشددين اجتماعياً. وقد اجتذبت جماعة الإخوان المسلمين القسم الأعظم من الأعضاء (وخصوصاً في الأردن) من خلال تشديدها على الجهاد، وعلى ضرورة اعتماد الفلسطينيين على أنفسهم واستخدام القوة العسكرية لاسترجاع وطنهم. وقد دعمت الجماعة دعوتها هذه بتركيزها على الأنشطة الرياضية والكشفية وعلى التدريب العسكري الصوري، وبتوزيعها المجاني للزي. وأرفق الإخوان المسلمون وطنيتهم الفلسطينية بوجهة نظر رأت في العروبة وفي الوحدة العربية أساساً صلباً لوحدة إسلامية أشمل، مع أنهم عارضوا القومية العربية، بالمعنى الغربي للكلمة، على أساس أنها مفهوم علماني ابتدعه الكفار لتقسيم المسلمين إلى عرب وغير عرب، وعلى أساس أنها تشكل مبدأً جديداً للولاء والعبادة جعل الدولة القومية الحديثة شريكاً لله.[٦٦] وكان حزب التحرير الإسلامي منافساً قوياً للإخوان المسلمين، على الرغم من معارضته للقوميتين الفلسطينية والعربية، وقد بذل جهوداً خاصة لكسب السكان الريفيين.[٦٧] ولم يعترف الحزب سوى بالإسلام كأساس صالح لسيادة الدولة، واعتقد بضرورة إقامة الدولة الإسلامية الموحدة قبل إعلان الجهاد ضد إسرائيل، لكنه استمد نجاحه الحقيقي من تركيزه السياسي على فلسطين. وقد سعى كلا التنظيمين الإسلاميين، أيضاً، لتجنيد الأنصار في أوساط الشرطة ورجال الحرس الوطني في الضفة الغربية.[٦٨]

وقد تقبل الفلسطينيون ذوو الأصول الفلاحية أن تكون لهم هوية إسلامية عربية منصهرة. وتجاوبوا أيضاً مع عداء الإسلاميين المعلن للأحزاب السياسية الحديثة، التي نظروا إليها على أنها بدعة وأداة للولاءات العصبية التي تقسم الأمة، وتنتج العصبيات الفئوية، وتحرض على الفتنة، وتقود إلى المحنة. وقد ساعد تقارب القوى الإسلامية العقائدي مع الحسيني، وتقديمه بعض الدعم المالي لها، هذه القوى على تشكيل قاعدة أنصار لنفسها في المخيمات، وخصوصاً حزب التحرير الإسلامي. وأدى بروز جمال عبد الناصر بطلاً قومياً عربياً ملتزماً تحرير فلسطين،

وصدامه مع الإخوان المسلمين بعد سنة ١٩٥٤، إلى انحسار شعبية القوى الإسلامية في أوساط اللاجئين، لكن عداءه هو الآخر للسياسة الحزبية عزز الشك الذي أظهره سكان المخيمات تجاه التنظيم الحزبي الحديث.

وكان النشاط السياسي للطبقة الوسطى مختلفاً اختلافاً بيّناً، على الرغم من أن جذوره تمتد أيضاً إلى فترة ما قبل سنة ١٩٤٨. فقد انعكس انحدار النخبة القديمة والهيئات السياسية التابعة لها بعد سنة ١٩٣٩ في ظهور أحزاب جديدة يمكن وصفها بالحديثة، من حيث امتلاكها عقيدة سياسية مميزة، وبنية تنظيمية، وأنشطة برامجية. وكانت عصبة التحرر الوطني أحد هذه الأحزاب، وقد قامت على أنقاض الحزب الشيوعي الفلسطيني (العربي - اليهودي المختلط)، الذي جرى حله سنة ١٩٤٣ بناء على أوامر الأممية الثالثة (الكومينترن) بعد أعوام من الانقسام الداخلي، والذي كان له قاعدة شعبية قوية تتمثل في اتحاد النقابات والروابط العمالية العربية، الذي بلغ عدد أعضائه ٢٠,٠٠٠ عضو.[٦٩] وأمّا التكتل القومي العربي فكان تجمعاً فضفاضاً للمثقفين جرى تأسيسه سنة ١٩٢٩، واضمحل بعد سنة ١٩٣٩، ولم يكن لديه سوى ٣٠٠ عضو تقريباً سنة ١٩٤٧. وكان الحزب السوري القومي خصماً لكلا الحزبين، واستفاد من اعتباره فلسطين «سورية الجنوبية» لكسب الأتباع في العقد الذي تلا سنة ١٩٣٥. وقد تأخرت جماعة الإخوان المسلمين في ولوج الساحة الفلسطينية إذ أنشأت فرعاً فلسطينياً سنة ١٩٤٦، لكنها سرعان ما أسست فروعاً محلية في عدة مدن بفضل دعم الحسيني الذي كان صديقاً لمؤسس الإخوان ومرشدهم الروحي، حسن البنا. وقد شن المفتي والحزب العربي التابع له حملة عقائدية وسياسية على الأحزاب العلمانية، لكنه كان دائماً يتخذ موقفاً ودياً من الإخوان المسلمين.[٧٠]

لم تتمكن الأحزاب العقائدية من تطوير قاعدة جماهيرية، أو من تخليص السياسة الوطنية من قبضة الحسيني قبل حرب ١٩٤٧/١٩٤٨. ويرجع السبب في ذلك إلى تشرذم قاعدتها الاجتماعية وضعف هذه القاعدة السياسي، ولأن زعماء هذه الأحزاب كانوا غالباً من الشبان الحضر المتعلمين، وكانت نسبة المسيحيين بين مؤسسي هذه الأحزاب وبين القادة المحليين للحركات العلمانية مرتفعة. ومن الأسباب الأُخرى للمكانة الهامشية لهذه الأحزاب في المجتمع الفلسطيني تبعيتها للأحزاب «الأم» المتمركزة في الدول العربية المجاورة (باستثناء الشيوعيين الذين كانوا يتبعون الاتحاد السوفياتي). فكانت الانقسامات تمزق القيادة الرئيسية لحركة القوميين العرب في بيروت حتى سنة ١٩٤٧، وكان القوميون السوريون والإخوان المسلمون يخوضون صراعاً بشأن السلطة في لبنان ومصر على التوالي، ما لبث أن

خرج إلى العلن في ١٩٤٨/١٩٤٩، بينما ألزم الاتحاد السوفياتي نفسه رسمياً بمبدأ وجود دولة يهودية منفصلة في فلسطين في ربيع سنة ١٩٤٧. وكانت النتيجة في كل واحدة من هذه الحالات إصابة الفرع الفلسطيني التابع لها بالشلل، وحرمانه من الدعم المادي الذي يحتاج إليه، أو وضعه في حالة تناقض مع جمهوره في لحظة حرجة من تاريخ الوطن.

وقد تكررت هذه الأنماط الحزبية بعد سنة ١٩٤٨. وظلت الأحزاب السياسية نفسها، أو ما يرادفها، تمثل الحركات العقائدية الرئيسية الناشطة في أوساط الفلسطينيين. فقد حل محل عصبة التحرر الوطني الحزب الشيوعي الأردني في الضفة الغربية سنة ١٩٥١، والحزب الشيوعي الفلسطيني في غزة سنة ١٩٥٣، بينما أسس حواريو التكتل القومي العربي حركة القوميين العرب سنة ١٩٥٢. وكان هناك إضافتان بارزتان: الأولى حزب البعث الذي تأسس في وقت متأخر لم يتح له تأسيس فرع في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨، لكنه تمكن لاحقاً من كسب عدد متواضع من الأعضاء في أوساط مختلف التجمعات الفلسطينية؛ الثانية حزب التحرير الإسلامي الذي أسسه الشيخ تقي الدين النبهاني في الأردن سنة ١٩٥٢، لكنه كان في الأساس حزباً فلسطينياً له فروع في سورية والأردن ولبنان. ولم يكن حجم عضوية هذه الأحزاب هزيلاً، لكن لم يكن أي منها يشكل قوة جماهيرية. وكان أكبر تجمع للعضوية الحزبية في الضفة الغربية، حيث كان عدد أعضاء الحزب الشيوعي ٢٣٠٠ عضو تقريباً، وعدد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين ذات البنية التنظيمية الفضفاضة ٧٠٠ ـ ١٠٠٠ عضو، بينما كان لدى حركة القوميين العرب بضع مئات من الأعضاء طوال الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٦٧.[٧١] وقد بلغ عدد أعضاء الحزب الشيوعي في غزة ٢٢٠ عضواً في أوج قوته سنة ١٩٥٩، وجماعة الإخوان المسلمين ١٠٠٠ عضو في عز قوتها سنة ١٩٥٤، بينما كان لدى حركة القوميين العرب على الأرجح بضع مئات من الأعضاء، وكان للبعث ٣٠ ـ ٤٠ عضواً فقط.[٧٢]

يمكن القول إن أنماط التنظيم السياسي في أوساط الفلسطينيين من الطبقة الوسطى كانت تتحدد تبعاً لعلاقتهم بالدولة، وبالقدر نفسه تبعاً لقدرتهم على الاستفادة من الفرص التي وفرها لهم تكوين الدولة في الأردن. وكان هذا الأمر واضحاً في حالة الضفة الغربية، حيث أدى كسب الحكومة لولاء الأعيان ومعاملتها التفضيلية للضفة الشرقية إلى تهميش الفلسطينيين الذين تلقوا تعليماً حديثاً أو امتلكوا مهارات في مجالي التجارة والمال، ودفعاهم إلى إظهار معارضة شديدة لسياسة الأردنة. لكن الضرر لم يلحق بجميع هؤلاء. فقد استغلت عائلات النخبة

التقليدية، بصورة خاصة، تركُّز السلطة السياسية والموارد الحكومية وسياسات الاستثمار التفضيلية لتنقل رأس مالها ومكان إقامتها إلى الضفة الشرقية. ولم تتمكن هذه العائلات من تنويع ثروتها الاقتصادية وزيادتها، وبالتالي من تعزيز وجودها الاجتماعي والسياسي فحسب، بل تمكنت أيضاً من تحسين موقعها في مواجهة منافسيها من خلال استخدام نفوذها في غرفة التجارة، ومقرها عمان، للتحكم في منح رخص امتلاك العملة الصعبة وتصاريح الاستيراد لرجال الأعمال في الضفة الغربية.

وكان الانضمام إلى أحد أحزاب المعارضة رداً متوقعاً، وأدى بصورة طبيعية إلى تأكيد الهوية الفلسطينية المميزة. ويفسر لنا هذا سر جاذبية الأحزاب العلمانية القوية لأصحاب المهن الحرة والمعلمين والمشتغلين بالأعمال المكتبية والطلاب ـ وهي الفئات الأكثر وعياً ورفضاً للتأثير التفاضلي الذي تخلفه السياسات الحكومية (حتى لو لم تتعمد تلك السياسات إيجاد حالة تفاضلية). وقد أثبتت جماعة الإخوان المسلمين المسألة عكسياً؛ إذ كانت شخصياتها القيادية تتألف من رجال الدين المقيمين بالمدن، ومن الوجهاء التقليديين ملاّك الأرض الكبار، ومن التجار بمختلف مستوياتهم، ومن المخاتير الذين تعينهم الحكومة ـ وقد تمكنت الدولة من كسب ولاء جميع هذه القطاعات، بطريقة أو بأُخرى.[٧٣] وأظهرت الجماعة ولاءها للعرش بعدة طرائق، لم يكن أقلها دعم الحكومة في قمعها لأحزاب المعارضة العلمانية. وعلى عكس حزب التحرير الإسلامي الذي تسبب، سنة ١٩٥٥، بإصدار قانون يمنع الخطابات السياسية في الجوامع بعد أن دعا علناً إلى إسقاط الحكومة، فإن الجماعة حصرت اهتمامها في مراعاة الشؤون الدينية وتطبيق الشريعة الإسلامية في قطاع التعليم، وغير ذلك من الأمور.

والوجه الآخر للعملة، كما أظهر مثال الإخوان المسلمين، هو أن منح الحقوق والامتيازات السياسية والمدنية أتاح للدولة الأردنية احتواء أو تحييد الكثيرين من الفلسطينيين من الطبقة الوسطى، لكن من دون أي تنازل فعلي عن السلطة، ومن دون إحداث تغيير كبير في التركيب «الإثني» للقوات المسلحة وفي الدوائر الحكومية الرئيسية. فقد كان في استطاعة الفلسطينيين التصويت وترشيح أنفسهم للمناصب الحكومية، حتى لو كانوا ينتمون إلى المعارضة، وهذا ما فعلوه مراراً في العقد الأول بعد سنة ١٩٤٨. وحتى سكان المخيمات قاموا بتنظيم أنفسهم لخوض الانتخابات العامة (على الرغم من بند الملكية الذي يستثني معظمهم من حق التصويت)، فكان لهم مرشحوهم، وفازوا بعدد قليل من المقاعد النيابية.[٧٤] وفي الواقع، كان لعدم الشعور بالأمان دور في حث اللاجئين على السعي بنشاط

للحصول على الاستقرار السياسي، وعلى المنافع المادية ضمن إطار الدولة. ويفسر لنا وجود سبل وفرتها الدولة لتحقيق هاتين الغايتين ظاهرة انخفاض نسبة اللاجئين من كل الطبقات في أحزاب المعارضة، قياساً بنسبتهم إلى مجموع السكان انخفاضاً ملحوظاً. وبوجه عام، لم يحل التعلق العاطفي بفلسطين دون تقبلهم للدولة الأردنية إلاّ حين كان يتم استبعاد الفلسطينيين بصورة منتظمة عن المناصب الرئيسية وعن آلية صنع القرار، أو حين كانوا يعتقدون أنهم مستبعدون. وفي مثل هذه الحالة كان التوتر يزداد بين الهويتين الوطنيتين الأردنية والفلسطينية، وإنْ كان الاحتواء والاندماج يقومان بالتغطية على هذه الهوة، على الأقل إلى حين تأسيس منظمة التحرير سنة ١٩٦٤.

وقد ثبّت السلوك السياسي للفلسطينيين في سورية ولبنان وقطاع غزة (ومصر) الأنماط العامة. وكان الفارق الجوهري، قياساً بحالة الأردن، عدم حصول الفلسطينيين في هذه الدول على الحقوق السياسية. وعدم الحصول هذا لم يكن فحسب عاملاً غير مشجع للفلسطينيين على الانضمام إلى الأحزاب العربية، نظراً إلى أن عضوية تلك الأحزاب لن تعود عليهم بمنافع سياسية، بل حرمهم أيضاً الأطر البديلة وأبعدهم بقوة إلى هامش الحياة السياسية الوطنية. وكان الناشطون سياسياً من أبناء الطبقة الوسطى يميلون إلى الانضمام إلى مجموعة الأحزاب العقائدية نفسها الناشطة في الأردن، لكن بأعداد أقل نسبياً. فقد كان للشيوعيين والبعثيين والإسلاميين والقوميين السوريين في سورية ولبنان برامجهم وأولوياتهم الوطنية الخاصة التي وضعت حتماً الأعضاء الفلسطينيين وأولوياتهم في موضع متدن. وقد تجنب الفلسطينيون بصورة خاصة الأحزاب المحلية ذات الأهداف المذهبية أو الجهوية، ليقينهم أن ليس لدى هذه الأحزاب ما تقدمه لهم، ولأن الأحزاب نفسها لم تكن متحمسة لكسب أتباع فلسطينيين لا يحق لهم التصويت. وغالباً ما رفض الزعماء السياسيون التقليديون في لبنان إسداء الخدمات الإدارية للفلسطينيين لهذا السبب، علماً بأن ذلك لم يمنع المؤسسات الخاصة من توظيف الفلسطينيين وقبول أبنائهم في مدارسها، وأبلغ مثال لهذا الأمر جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية (السنية).[٧٥] وكان حزب النجادة السني هو الحزب الوحيد الذي رحب بعضوية الفلسطينيين في صفوفه، وقدم لهم الرعاية السياسية، لأنه كان يأمل بتعزيز أهدافه الطائفية بمساندتهم.

والقاسم المشترك لجميع الناشطين الفلسطينيين هو تعرضهم للقدرات القمعية للدول العربية المضيفة. فقد عملت السلطات الأردنية على منع الهيئات الاجتماعية التي تحمل طابعاً فلسطينياً واضحاً (مثل رابطة حيفا الثقافية، ونادي يافا الرياضي

الإسلامي) من الانخراط في العمل السياسي بعد سنة ١٩٤٩، وعرقلت ظهور هيئات وأندية جديدة مماثلة من خلال وقف إصدار التصاريح لها، ودأبت على مضايقة الشيوعيين باستمرار منذ سنة ١٩٤٩، وتمكنت أخيراً ـ في نيسان/ أبريل ١٩٥٧ ـ من فرض حظر شامل على أشكال النشاط السياسي كافة، بما فيها الأحزاب ولجان المخيمات والأندية الرياضية. ولم يتم استثناء سوى جماعة الإخوان المسلمين من ذلك الحظر، بحجة أنها مسجلة هيئة اجتماعية لا حزباً سياسياً. وعلاوة على ذلك، كان الذين يُشتبه في أن لهم نشاطاً سياسياً يتعرضون في أغلب الأحيان للإقامة الجبرية في بيوتهم، وللنفي داخل البلد، ولمنع سفرهم إلى الخارج. وفي غزة، عمدت السلطات العسكرية المصرية فوراً إلى اعتبار الحزب الشيوعي محظوراً قانونياً سنة ١٩٤٩، والإخوان المسلمين سنة ١٩٥٤، واضطهدت البعثيين المحليين بعد سنة ١٩٦١ بسبب دور حزبهم في انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة. وكان وضع معظم الأحزاب العلمانية أفضل كثيراً في سورية، وإنْ جرى مراراً قمع الحزب السوري القومي ومختلف الجماعات الإسلامية منذ سنة ١٩٥١. وقد طال قرار حركة القوميين العرب وحزب البعث، القاضي بحل فروعهما المحلية في أثناء الوحدة بين مصر وسورية خلال ١٩٥٨ ـ ١٩٦١، التزاماً بقرار عبد الناصر حظر العمل الحزبي، أعضاءهما الفلسطينيين أيضاً. وفي لبنان، قامت السلطات باعتقال الكثيرين من الفلسطينيين عقب فشل خطة الحزب السوري القومي في القيام بانقلاب في نهاية سنة ١٩٦١.

وفي جميع الحالات، كانت الدول العربية هي التي تحدد «الفضاء» السياسي الذي يمكن للفلسطينيين ـ كما لمواطنيها ـ التحرك ضمنه. وكان تعزيز سلطة الدول العربية على مجتمعاتها يوماً بعد يوم يضيّق مساحة ذلك الفضاء، ويزيد في تهميش الفلسطينيين. وقد ظهرت آثار تلك السياسات العربية في أوضح صورها من خلال استجابة البورجوازية الصغيرة، المتباينة والمشتتة والتي لم تتضح معالمها بعد. فقد ضمت هذه الطبقة الموظفين الحكوميين السابقين من عهد الانتداب، والمعلمين، وموظفي القطاع الخاص، وصغار التجار والبائعين، والحرفيين، الذين نزحوا عن فلسطين، وأيضاً أقرانهم من أهالي الضفة الغربية وغزة غير النازحين. ويمكن الاستدلال على الحجم الكبير لهذه الفئة من حقيقة أن موظفي حكومة الانتداب وحدهم شكلوا ١٧٪ من اللاجئين الذين كانوا ناشطين اقتصادياً قبل سنة ١٩٤٨.[٧٦] وعمد اللاجئون من هذه الفئة، بصورة عامة، إلى الإقامة بالمدن حيث تتوفر خدمات عامة أفضل (كالتعليم) وسوق عمل أوسع لهم ولأبنائهم. وقد تضخمت أعدادهم بعد أن انضم إليهم بالتدريج اللاجئون الأفقر منهم، الذين استأنفوا مهنهم

وحرفهم (كالخياطين والحلاقين وصانعي الحلويات وغيرهم) أو حصلوا على عمل في الأونروا، الأمر الذي مكنهم من الانتقال للسكن في شقق مستأجرة خارج المخيمات.

وقد ساهم تطوران آخران في زيادة عدد أفراد البورجوازية الصغيرة، وفي الاستجابات السياسية لأعضائها. كان التطور الأول زيادة عدد الفلسطينيين الذين تلقوا تعليماً حديثاً نتيجة استفادتهم من التوسع السريع في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي في الدول العربية، في أواخر الأربعينات وفي الخمسينات. وكان تأثير ذلك واضحاً في مخيمات اللاجئين، إذ ساهم توفير الأونروا للتعليم الابتدائي في نشوء جيل متعلم بين الشباب من الأصول الفلاحية. وكان معظم معلمي الأونروا من أبناء الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، المقيمين بالمخيمات أو خارجها. وكان كثيرون منهم أكملوا للتو المرحلة الثانوية، فقاموا بنقل حس الإلحاح والالتزام السياسي الذي كان يجتاح المجتمعات العربية إلى تلاميذهم. وكان المعلمون (وغيرهم من موظفي الأونروا) غالباً ما يشكلون صلة الوصل بين المخيمات ومختلف الأحزاب السياسية، ويتولون تنسيب الأعضاء الجدد إلى تلك الأحزاب. وكان التحاق الطلاب الفلسطينيين بالجامعات العربية (وخصوصاً جامعات القاهرة ودمشق وبيروت) عاملاً محفزاً آخر نظراً إلى تعرضهم للمزيج نفسه من الخطاب الوطني والعقائد الثورية والنماذج التنظيمية الدولانية التي يتعرض لها أقرانهم العرب.

أمّا التطور الثاني فقد انبثق من التعليم؛ وهو تحوُّل «شعب من صغار الفلاحين والحرفيين والتجار... إلى شعب من الكتبة والمحاسبين والإداريين.»[٧٧] وسواء عمل الفلسطينيون في الأونروا، أو لدى الدولة الأردنية، أو في القطاع العام المتوسع في الدول الغنية بالنفط، أو في شركات القطاع الخاص، فالواقع أن أغلبيتهم قد أصبحت من الموظفين. وسار هذا التطور في خط مواز للتحول الجاري في المجتمعات العربية، مع الفارق في أن تأثير الفلسطينيين في السلطات السياسية التي تقرر كيفية توزيع الموارد الاقتصادية والمناصب العامة كان أقل كثيراً من تأثير العرب الآخرين. وفي الحالة الفلسطينية، كانت عملية تحويل الاستقلال الاقتصادي للبورجوازية الصغيرة إلى علاقة تبادل تكافلي بينها وبين الدولة إمّا مستحيلة وإمّا جزئية وغير متساوية إلى حد كبير؛ الأمر الذي شتت هذه الطبقة اجتماعياً وهمش دورها السياسي. ويمكن قول الشيء نفسه حتى بالنسبة إلى فلسطينيي الأردن، إذ دفعتهم العوائق الضمنية القائمة في وجه ممارستهم سلطة سياسية حقيقية، والقيود المفروضة على تعيينهم في بعض الإدارات الحكومية، إلى التركيز في القطاع الخاص وفي أوساط العمالة الوافدة على الاقتصادات الغنية

بالنفط. وكان التجنيس في حالة الأردن يعني الحصول على جوازات سفر، وعلى مدخل إلى أسواق العمل الخارجية، لكن مع تماه سياسي ونفسي (سيكولوجي) ضعيف مع الدولة الأردنية. وقد ضاعف الحرمان من الجنسية في الدول المضيفة الثانوية (النفطية) هذا التهميش للفلسطينيين، مثلما كانت الحال في مصر وسورية ولبنان.

المجتمع الفلسطيني المتخيَّل

على نحو مأثور، أدت النكبة وما صاحبها من اقتلاع ونزوح جماعي لم يسبق لهما مثيل، وما تلاها من تعليم وحراك اجتماعي ونمو لشرائح اجتماعية جديدة في محيطات مدينية، إلى توليد حالة من الاستياء السياسي الشديد.(٧٨) فقد وفر التعليم فرصاً للحراك الاقتصادي والاجتماعي، لكن التوقعات والطموحات الناجمة عن ذلك كانت غير قابلة للتحقيق تحقيقاً كاملاً، أو لم يكن في الإمكان ترجمتها إلى أرصدة سياسية ملموسة. وأظهرت الرحلات التي قام بها أعداد متزايدة من الفلسطينيين بين أماكن دراستهم أو عملهم وبين مكان إقامة أُسرهم عمومية تجربتهم، بينما أكدت العقبات الجمة التي تواجه حصولهم على وثائق السفر والتأشيرات حقيقة هامشيتهم. وهكذا توفرت عدة شروط أساسية لتحويل الوطنية الشعبية إلى وطنية قطرية حديثة، باستثناء شرط واحد: الدولة. ولم يكن السعي لتشكيل إطار هذه الدولة التوحيدي والتنظيمي أمراً معترفاً به من قبل الجميع أو أمراً يوافق عليه الجميع، كما لم يكن هذا السعي على الدوام الدافع المقصود أو الغالب للعمل السياسي الفلسطيني، لكنه كان أكثر من متضمن في طريقة إعادة بناء الحركة الوطنية بعد سنة ١٩٤٨.

لم يقتصر البحث عن إطار الدولة إطلاقاً على البورجوازية الصغيرة، لكن نموها عددياً وتزايد إدراكها لهامشيتها جعلا منها في المحصلة القوة الاجتماعية الرئيسية، ودفعا قُدُماً عملية التحول إلى الوطنية القطرية. وشكلت البورجوازية الصغيرة الجمهور الأساسي للأحزاب السياسية بعد سنة ١٩٤٨، وأفرزت جيلاً من الناشطين الذين فجروا الكفاح المسلح وتولوا قيادة الحركة الوطنية في الستينات. ويختلف الدور المميز للبورجوازية الصغيرة في توفير القوة الأكثر دفعاً واستمراراً للعمل السياسي الوطني الفلسطيني اختلافاً بيّناً عن تجربة الكثير من الحركات الوطنية والثورية الأُخرى، حيث كان للمفكرين ولغيرهم من المثقفين ثقل كبير في أوساط مؤسسي تلك الحركات وكوادرها.(٧٩) وأفضل تفسير لهذا الاختلاف نجده

في التوجه الدولاني للحركة الفلسطينية بعد سنة ١٩٤٨ (إنْ لم يكن منذ سنة ١٩١٨). وقد استخدمت البورجوازية الصغيرة (وسكان المخيمات الأفقر) الوطنية القطرية كرد على «تنكر البورجوازية الفلسطينية لفلسطينيتها وتهافتها على الحصول على جنسيات دول عربية وغير عربية، وإخفائها ملامحها الفلسطينية من مثل تغيير لهجتها وعاداتها الاجتماعية عمداً.»[٨٠]

مع ذلك، فقد كانت البورجوازية الصغيرة أبعد ما تكون عن التجانس سياسياً وعقائدياً، نظراً إلى عدم تميزها كفئة منطقية أو اقتصادية وسط المجتمع الفلسطيني المشتت والممزق. وربما تكون أكثر تشكيلة اجتماعية ينطبق عليها التعريف: «لا كفئة قائمة بذاتها وموضوعية، وإنما كعلاقة شكلتها علاقات وممارسات اجتماعية كثيرة أُخرى.» والمعنى المقصود بهذا التعريف أن الميول الطبيعية لأفرادها نحو العمل السياسي والمسارات التي اتبعوها اختلفت اختلافاً شديداً، وكشفت عن تباينات واسعة.[٨١] وفي واقع الأمر، إن صعوبة تعريف هذه الطبقة خارج سياقها التاريخي الخاص شجعت توجهها إلى أن تكون، في الوقت نفسه، استيعابية وطوباوية وانتقائية في استعارتها لمصادر فكرها السياسي ونماذجها التنظيمية.[٨٢] ومهما تكن الخيارات، فالأمر المشترك بين الجميع كان الميل لدى الوطنيين إلى «التقليد»، أي إلى إضفاء الشرعية على الابتكار والتجديد (في العقيدة والتنظيم والتكتيك) عبر التشديد على إخلاصهم للماضي.[٨٣] ويساعد هذا الميل أيضاً على تفسير الالتقاء على المهمات المركزية من تعزيز القوة وتشريع السلطة الحصرية، على الرغم من الازدواجية الكامنة في الوطنية القطرية الفلسطينية.

ولم يكن التشابه في الخلفية الطبقية يعني طبعاً أن الأفراد أو الجماعات المنظمة، الذين تألفت منهم الحركة الوطنية الفلسطينية بعد سنة ١٩٤٨، كانوا يربطون ذهنياً بين وجهة النظر العقائدية والسلوك السياسي والأصول الاجتماعية بالطريقة التحليلية نفسها، هذا في حال كانوا يربطون بينها أصلاً. فبالنسبة إلى مؤسسي فتح، وهي الحركة المحافظة اجتماعياً والقوة الوطنية الرئيسية التي سيطرت على منظمة التحرير الفلسطينية بعد سنة ١٩٦٨ وقادت السعي الدولاني، «إن فقدان الثورة الفلسطينية لإطارها الإقليمي ومؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية المكتملة، يخلق فيها عنصر **المرونة والتكيف** مع النظم الاقتصادية العربية بتعددها»،[٨٤] ويوفر قضية وطنية مشتركة للدول العربية وللفلسطينيين على حد سواء. ولم يوافق الشيوعيون على التغييب المتعمد للعامل الطبقي من قبل حركة فتح، وشجبوا الطابع «الشوفيني» لوطنية الطبقة الوسطى. كما لم يوافق على ذلك التغييب المنظمات الفدائية اليسارية التي ظهرت بعد سنة ١٩٦٧، والتي نسبت السياسة البراغماتية التي

تتبعها فتح إلى الأصول البورجوازية الصغيرة لقادتها، وإلى تحالفهم مع البورجوازية الكبيرة. لكن أياً من هذه التفسيرات لم يربط بين الحس الوطني القطري والاتجاه الدولاني. كما أن هذه التفسيرات اليسارية لم تضع ميوعة وتعقيد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفلسطينيين في السياق التاريخي والمؤسسي لعملية بناء الهوية القطرية والدولة.

وكان الاستثناء اليتيم للنقص المذكور أعلاه التحليل المقتضب الذي قدمه حسام الخطيب سنة ١٩٧١، وهو عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، عند محاولته تفسير استمرار الانقسامات العقائدية، والانتقائية الفكرية، والشرذمة السياسية في الحركة الوطنية.[٨٥] وفي نظره، كانت هذه أعراضاً طبيعية اتصفت بها الحركات الثورية التي ظهرت فجأة وتوسعت بسرعة بقيادة نخب شابة تعرضت طموحاتها المحلية أو القومية للإحباط، والتي خاطبت الوعي الزائف للقطاعات الشعبية العريضة. وكانت هذه الحالة المرضية مألوفة بالنسبة إلى التجربة العربية العامة منذ سنة ١٩٤٥، لكنها كانت أكثر بروزاً في الحالة الفلسطينية لأكثر من سبب. فأولاً، وقبل أي سبب آخر، كان هناك تأثير التشتت الجماعي والانقسام العميق للمجتمع الفلسطيني النامي إلى جماعات ذات مصالح متباينة ما لبثت أن اختلطت بالمصالح القائمة للطبقات «التقليدية» الفلسطينية، وللطبقات المماثلة في المجتمعات العربية المضيفة.[٨٦] كما أن عيوب الحركة الوطنية في عهد الانتداب البريطاني وسياسة التفريق الاستعمارية تركت آثارها هي الأُخرى، بينما شجع القمع العربي للنشاط السياسي الفلسطيني بعد سنة ١٩٤٨ على اتباع استراتيجيات للبقاء تقوم على الفرد أو على العائلة بدلاً من الجماعة الوطنية أو الطبقة الاجتماعية. كذلك فإن عدم مواجهة الجوالي الفلسطينية المتفرقة للحاجات العملية المشتركة وبالتالي للاستجابات، علاوة على الصعوبة البالغة في التنقل بين الدول العربية، قد ولّد وجهات نظر متباينة فيما خص المسألة الوطنية. وبدلاً من اقتراح حل دولاني اعتبر الخطيب التحول البيروقراطي للحركة الفدائية بعد سنة ١٩٦٧ أبلغ تعبير عن «المرض الثوري» الذي لا يمكن معالجته إلاّ «بثورة داخل الثورة»، وبإعادة النضال الوطني من المنفى إلى أرض الوطن.[٨٧]

وكان هناك تمايزات أُخرى داخل البورجوازية الصغيرة، من أبرزها الاختلاف الواضح في المشاركة السياسية، وفي الميول العقائدية، وفي النظرة الاجتماعية بين الذين أصبحوا لاجئين سنة ١٩٤٨ وبين الذين لم يصبحوا كذلك. فاللاجئون عامة لا يشكلون قوة اجتماعية بقدر ما يشكلون جماعة متباينة، وهم بالتالي أعجز من أن يحولوا أنفسهم إلى قوة سياسية منظمة.[٨٨] وهم أقل استعداداً للنشاط سياسياً،

بغض النظر عن طبقتهم الاجتماعية، وأكثر استعداداً للذهاب بعيداً سعياً وراء الفرص الاقتصادية ولملاءمة أنفسهم مع السلطات التي تتحكم في مصيرهم. وفي الحالة الفلسطينية، كانت المنظمات السياسية التي أسسها الفلسطينيون تميل إلى الوطنية البسيطة مع قدر قليل من العمق العقائدي، أو بلا أي عمق عقائدي. ومن أبرز الأمثلة لذلك، حركة فتح وجبهة التحرير الفلسطينية، لكن يمكن قول الكلام نفسه عن جورج حبش وزميله وديع حداد اللذين لم يكن لهما أية مساهمة تذكر في الكتابات النظرية الأولى لحركة القوميين العرب التي ساعدا على تأسيسها. إذ إن «المواطنين» ـ أي الأفراد الذين لم تصبح عائلاتهم لاجئة سنة ١٩٤٨ ـ كانوا أكثر استعداداً لدخول الأحزاب التي تعتنق عقيدة رسمية أو تتبنى برنامجاً اجتماعياً، وللبحث عن مصادر دخل لا تتطلب الهجرة. وكان «المواطنون»، في أغلب الأحيان، هم الذين ألفوا الكراريس النظرية وحرروا المجلات والدوريات التي أصدرتها المنظمات الفدائية في الستينات.

والظاهرة اللافتة للنظر، التي لا تقل أهمية عمّا سبق، هي أن المشاركة الأطول ـ إنْ لم تكن الأشد ـ في الكفاح المسلح (وفي التطور البيروقراطي لمنظمة التحرير الفلسطينية) بعد سنة ١٩٦٧ كانت لفئة «المواطنين» لا للاجئين. فباستثناء القيادة العليا للمنظمات الفدائية الرئيسية، كانت أغلبية العاملين في النخبة المدنية والعسكرية الآخذة بالتوسع لمنظمة التحرير من عائلات الضفة الغربية وغزة المقيمة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد جاء عدد كثير من هؤلاء من المناطق والمراكز الريفية والمحافظات، وهم من المستفيدين من التعليم الحديث، وصعدوا إلى صفوف النخبة من خلال عملهم في التنظيمات العسكرية، مثلهم في ذلك مثل الضباط الأحرار الذين استولوا على السلطة في مصر سنة ١٩٥٢، وجبهة التحرير الوطني في الجزائر سنة ١٩٦٢، والضباط البعثيين (سواء كانوا علويين أو دروزاً أو سنّة) في سورية سنة ١٩٦٣ وسنة ١٩٦٦، وائتلاف كوادر البعث العسكريين والمدنيين في العراق سنة ١٩٦٨.[٨٩] وعلى الرغم من الاختلاف المهم الذي لا يمكن لأحد إنكاره بين الاقتلاع والتشتت اللذين تعرض لهما الفلسطينيون سنة ١٩٤٨ وبين التواصل الجغرافي الذي عرفته المجتمعات العربية الأُخرى التي عاشت تجربة الثورة السياسية والتحول الاجتماعي الحاد، فالدلائل تشهد على أن القوة الاجتماعية نفسها هي التي فرضت زعامتها السياسية في نهاية المطاف، وهيمنت على عملية بناء الدولة في الحالتين.

غير أن فرض البورجوازية الفلسطينية الصغيرة لزعامتها كان متروكاً للمستقبل، بينما كان السؤال في الخمسينات هو كيف يمكن تعبئة وتوحيد الجوالي أو

التجمعات الفلسطينية المتباينة والمشتتة؟ وقد جعلت الأوضاع السياسية السائدة تأسيس منظمة وطنية تمتد روابطها عبر الحدود أمراً مستحيلاً، وبالتالي عمد الناشطون الشباب إلى تأسيس الاتحادات والنقابات والهيئات الاجتماعية، وقاموا بإحياء بعض هذه الهيئات التي كانت قائمة في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨. وقد ثبت أن رابطة الطلبة الفلسطينيين في القاهرة كانت أهم ساحة سياسية في الخمسينات، إذ تكوّن في رحمها قادة العمل الوطني لاحقاً، وما لبث أن تبعها في الستينات اتحادات المرأة والعمال والمعلمين وغيرهم من الفئات الاجتماعية. وكانت هذه خطوة حيوية أولى نحو التعبئة الوطنية. لكن الكفاح المسلح هو الذي وفر الأداة التي حولت في النهاية «الفكرة» الفلسطينية إلى ظاهرة جماهيرية منظمة، من خلال تقديمه رمزاً قوياً لـ «المجتمع المتخيَّل» وتوفيره القوة الدافعة لتركيز هذا الرمز في بنية مشتركة. إلاّ إنه كان على الفلسطينيين انتظار تفجير كفاحهم المسلح حتى سنة ١٩٦٥، ومع ذلك لم يلبس الفلسطينيون زياً عسكرياً في تلك الأثناء إلاّ بناء على أوامر هذه الدولة العربية أو تلك.

الفلسطينيّون في الزيّ العسكريّ العربي

التسلل: تحدي ما بعد الحرب

بدأت الوفود العربية والإسرائيلية، في كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، مفاوضات الهدنة برعاية الأمم المتحدة في جزيرة رودس. وقد توصلت إسرائيل إلى اتفاقيات هدنة منفردة مع كل من الدول العربية المجاورة لها، بدءاً بمصر في شباط/فبراير، ثم لبنان في آذار/مارس والأردن في نيسان/أبريل، وانتهاء بسورية في تموز/يوليو. وترافق مع هذه المفاوضات خطوات من الجانب العربي هدفت إلى احتواء ما قد يحدث من مضاعفات على صعيد الاستقرار المحلي والإقليمي نتيجة حرب فلسطين. وبدلاً من تبني تأسيس دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، اتخذت الحكومات العربية خطوات عملية لتهميش، أو لتفكيك، ما تبقى من هيئات سياسية وعسكرية فلسطينية خاضت حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨.

فقد دعا الملك عبد الله باكراً، في أيار/مايو ١٩٤٨، إلى حل جيش الإنقاذ العربي الذي أنشأته جامعة الدول العربية وسلحته.[١] وفي إثر قرار اتخذته حكومة عموم فلسطين في بداية تشرين الأول/أكتوبر بإعادة تأليف جيش الجهاد المقدس، أصدر الملك أوامره إلى وحدات الجيش العربي (شرق الأردن)، التي يرئسها ضباط بريطانيون، بنزع سلاح جيش الجهاد المقدس وتسريح وحداته بالقوة ضمن المنطقة التي أصبحت تعرف بالضفة الغربية لنهر الأردن.[٢] وفي إثر ذلك القرار انضم من تبقى من المقاتلين غير النظاميين، والبالغ عددهم ٢٤٦٤، إلى الوحدات العربية الأقرب إلى أماكن وجودهم. وأعلنت السلطات العسكرية الأردنية، رسمياً، حل جيش الجهاد المقدس في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.[٣] وكانت جامعة الدول العربية قررت في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر حل جيش الإنقاذ العربي، الذي كان أعاد تجمعه في سورية الجنوبية. ولم يرق ذلك القرار لقائد اللواء، وصفي التل، الذي خطط للاستيلاء على السلطة في دمشق بواسطة اللواء التابع له، ومن ثم العودة للزحف إلى فلسطين بعد تعزيز قواته بالجيش السوري،

وبمساعدة الجيش العربي (شرق الأردن).[٤] لكن هذه الخطة اكتُشفت بعد وقوع انقلاب حسني الزعيم في ٣٠ آذار/مارس ١٩٤٩، الأمر الذي أدى إلى الإسراع في حل جيش الإنقاذ العربي وإنهاء وجوده في ١٥ أيار/مايو.[٥] وكانت السلطات العسكرية المصرية في غزة قد نزعت سلاح المقاتلين الفلسطينيين غير النظاميين، وصادرت إذاعة محلية في تلك الأثناء، وأعادت إلى مصر بعد توقيع اتفاقية الهدنة في شباط/فبراير بضع مئات من المتطوعين المصريين الذين ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين.[٦]

وكانت الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين عاجزتين عن الحؤول دون تسريح القوات الفلسطينية غير النظامية. وصدر إعلان متأخر عن الهيئة العربية العليا، في ١٥ أيار/مايو، أكدت فيه القرار العربي بحل جيش الجهاد المقدس، الأمر الذي دل على فقدانها السيطرة على مجرى الأحداث. أمّا حكومة عموم فلسطين، فمع أن جامعة الدول العربية اعترفت بها اسمياً، فإنها لم تُدع إلى حضور أي اجتماعات لاحقة لمجلس وزراء الجامعة أو لهيئاتها الأُخرى، وذلك على الرغم من احتجاجها المتكرر على عدم دعوتها إلى الحضور. وقد حافظ أحمد حلمي عبد الباقي على دوامه في مكتب رئاسة حكومة عموم فلسطين في القاهرة، لكن وفاته سنة ١٩٦٣ وضعت نهاية للحكومة. وعلى المنوال نفسه، سعى الحسيني لإبقاء الهيئة العربية العليا حية من خلال افتتاح مكتب لها في كل من القاهرة ودمشق، غير أن نشاطه كان يخضع لرقابة صارمة من السلطات المصرية، وكذلك من خصومه الهاشميين في الأردن. ولم تلق محاولاته تنظيم أتباع له من اللاجئين في الأردن وسورية ولبنان، في العقد التالي، سوى القليل من النجاح. وأمضى ما تبقى من سني حياته شبه منسي إلى حين وفاته سنة ١٩٧٤.

وكانت السياسة العربية تجاه الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين نتيجة رغبة عامة لدى الدول العربية في تجنب التورط في أي نزاع جديد مع إسرائيل. وقد واصلت إسرائيل عملياتها العسكرية في المناطق الحدودية طوال فترة مفاوضات الهدنة سنة ١٩٤٩، وتسببت بخسارة العرب لجزء من منطقة العوجا المجردة من السلاح على الجبهة المصرية، ولتل استراتيجي يشرف على بحيرة طبرية على الجبهة السورية في أيار/مايو ١٩٥١. وكان يقلق الحكومات العربية أن تسلل اللاجئين الفلسطينيين، الذين كانوا يعبرون خطوط الهدنة في محاولة للعودة إلى بيوتهم السابقة والانضمام إلى أسرهم، أو ليحصدوا محاصيلهم، أو لينتقموا من المستوطنين اليهود، سيستفز إسرائيل ويوفر لها الحجج للقيام بالمزيد من التوسع. وفي واقع الأمر، لم يكن الدافع الوطني هو سبب التسلل سوى في ١٠٪ من

الحالات في أحسن التقديرات، غير أن عدد حوادث التسلل في حد ذاته كان يثير مشكلة خطرة، إذ بلغ ١٦,٠٠٠ حالة تسلل سنة ١٩٥٢، وانخفض إلى ما يزيد قليلاً على ٧٠٠٠ حالة بعد ذلك بسنة، ثم انخفض إلى ٤٣٥١ حالة سنة ١٩٥٥.[٧]

ولم تر إسرائيل في التسلل دليلاً على عداء العرب لها فقط، بل رأت فيه أيضاً نية لدى الدول العربية المجاورة لتدميرها في «جولة ثانية». وردت إسرائيل على ذلك باتباعها استراتيجيا انتقامية تفوق حجم الأضرار التي تحدثها عمليات التسلل. وكان هدفها إجبار الحكومات العربية على منع التسلل، وردعها عن شن حرب جديدة. واتبع حرس الحدود الإسرائيلي، مع نهاية حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، سياسة ناشطة لردع المتسللين تقوم على تعمد قتلهم رمياً بالرصاص، وتمكنوا في السنوات الثماني التالية من قتل ما بين ٢٧٠٠ و٥٠٠٠ متسلل فلسطيني، كان معظمهم أعزل.[٨] ولم يأخذ الإسرائيليون سوى عدد قليل من الأسرى في السنوات الأولى، إذ كانوا يجهزون على الجرحى، ويتولون «تصفية» الأسرى بعد ربطهم إلى الأشجار وإطلاق النار عليهم.[٩] ولزيادة الضغط، كانت الوحدات العسكرية الإسرائيلية تعبر خطوط الهدنة لمهاجمة المواقع العسكرية والقرى العربية الأمامية. وكانت هذه العمليات تشكل تهديداً خاصاً في نظر الدول العربية، لأنها تزامنت مع الجهود الإسرائيلية المستمرة للاستيلاء على مناطق مجردة من السلاح، ولتوسيع حدودها ببطء في مناطق أُخرى، ولطرد المزيد من الفلسطينيين في عمليات التطهير الحدودية.

وكان معظم عمليات التسلل يتم من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يوجد أكبر تجمعات للاجئين عند حدود طويلة نسبياً ومفتوحة مع إسرائيل. وكان الأردن تواقاً إلى تثبيت خط الهدنة، وخصوصاً بعد أن أدى نقل قطعة أرض إضافية إلى السيطرة الإسرائيلية إلى طرد ٥٦٥٠ قروياً فلسطينياً في ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠. وعلى الرغم من استمرار المفاوضات السرية مع الملك عبد الله، وربما لتشديد الضغط عليه، فقد قامت القوات الإسرائيلية بـ ١١٧ غارة على الضفة الغربية في هذه الفترة.[١٠] وأصدرت الحكومة الأردنية في أوائل سنة ١٩٥١، بعد ازدياد الهجمات الإسرائيلية التي أوقعت عشرات الإصابات في صفوف المدنيين، مرسوماً بإنشاء الحرس الوطني للمساعدة في الدفاع عن القرى الحدودية، وكان رجال الحرس الوطني مسلحين تسليحاً سيئاً، وتنقصهم وسائل الاتصال ووسائط النقل، ومع ذلك ساعدوا الجيش العربي (شرق الأردن) على إيقاع إصابات كثيرة في صفوف المهاجمين الإسرائيليين، وخصوصاً في ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤.

وانتهى التسلل الفردي بالتدريج بعد سنة ١٩٥٢ ليحل محله نشاط عسكري

أكثر تنظيماً. ورأى جون غلوب، القائد البريطاني للجيش العربي (شرق الأردن)، أن تصاعد أعمال العنف سنة ١٩٥٣ كان بفعل «مجموعة من اللاجئين المقيمين بدمشق، وجميعهم إرهابيون سابقون عملوا لحساب المفتي [الحسيني] في فلسطين. وكانت حكومة السعوديين العرب تسلح وتمول هؤلاء الرجال كي يتسللوا عبر الأردن إلى إسرائيل ويقتلوا اليهود.»[١١] وكانت مصر وسورية أيضاً تمدان هؤلاء الرجال بالمال والسلاح، لكن أجهزة الأمن الأردنية توصلت إلى استنتاج أن الحسيني فشل في مسعاه.[١٢] ومع ذلك فقد أوقع التسلل المسلح خسائر بين الإسرائيليين بلغت ١١١ إصابة سنة ١٩٥١، و١١١ إصابة أيضاً سنة ١٩٥٢، و١٢٤ إصابة سنة ١٩٥٣، و١١٧ إصابة سنة ١٩٥٤.[١٣] وشكل النشاط العسكري الفلسطيني تهديداً لمطامع إسرائيل في «قضم» المزيد من الأراضي، في منطقة الخليل مثلاً؛ وخشيت إسرائيل أن تعوق عمليات التسلل الكثيفة قدرتها على إيجاد أمر واقع، وأن تدحض ادعاءها السيطرة على المنطقة.[١٤] ولهذه الأسباب مجتمعة، شنت إسرائيل ٢٠٠ غارة انتقامية في الأشهر الخمسة الأولى من سنة ١٩٥٣، موقعة ٢٩٥ إصابة في صفوف العرب، كان ٩٥٪ منها بين المدنيين.[١٥] ووقع أكثر الحوادث دموية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، عندما عمد المهاجمون الإسرائيليون إلى نسف عشرات المنازل بالديناميت على رؤوس سكانها في قبية، فقتلوا ٦٦ وجرحوا ٧٥.

وخوفاً من ازدياد العمليات الانتقامية الإسرائيلية، قامت القيادة العسكرية الأردنية بتعزيز الدوريات الحدودية في الضفة الغربية، وعمدت إلى نقل الضباط الذين ترددوا في منع التسلل. وتم احتجاز مئات الفلسطينيين الذين حاولوا القيام بهجمات على إسرائيل في الأشهر القليلة التالية، وشهدت الحدود هدوءاً نسبياً طوال أربعة عشر شهراً ابتداء من تموز/يوليو ١٩٥٤.[١٦] ولم يكن الهدوء على الحدود ما تشتهيه إسرائيل لأنها كانت، في الواقع، تسعى للتصعيد في هذه الفترة كي تجد الذريعة لاحتلال الضفة الغربية.[١٧] وكان «جيش الدفاع الإسرائيلي» قد شن أربع غارات في تموز/يوليو وآب/أغسطس من دون أن يتعرض لأي استفزاز؛ وهدفه من وراء ذلك أخذ رهائن عرب للمساومة في إطلاق جندي إسرائيلي أسير. لكن الهدوء المشوب بالتوتر عاد إلى الحدود في الأشهر التالية. ومن الدلائل على مدى تيقظ وتشدد الجيش العربي (شرق الأردن) تجاه عمليات التسلل صدور أحكام بالسجن على ٩٩٧ متسللاً عربياً في ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥.[١٨] ولم تتصاعد وتيرة التسلل المسلح ثانية إلاّ بعد أيلول/سبتمبر ١٩٥٥، وذلك بإيعاز من مصر وسورية رداً على إعلان الأردن عزمه على الانضمام إلى حلف بغداد الذي رعته بريطانيا.

قطاع غزة:
شرطة الحدود الفلسطينية
وحرس الحدود والفدائيون

كانت مصر أول بلد يعقد اتفاقية هدنة مع إسرائيل، وكانت مثلها مثل الأردن معنية بتجنب حرب أُخرى بعد سنة ١٩٤٩. وأثار إسقاط النظام الملكي، في تموز/يوليو ١٩٥٢، الشكوك في مدى التزام الحكومة الجديدة في القاهرة السياسة السابقة. وأظهر مجلس قيادة الثورة، الذي قام الضباط الأحرار بتأليفه بسرعة، تحفظه في البداية إذ قام بوقف الحملة الدعائية ضد إسرائيل وعمد إلى تطبيق إجراءات لتخفيف التوتر عند الحدود. لكنه ما لبث أن عاد إلى اتخاذ موقف عداء علني مع نهاية السنة عقب تصاعد الغارات الانتقامية الإسرائيلية.[١٩] وظل مجلس قيادة الثورة مصمماً على تجنب أي مواجهة مع إسرائيل، ووجد نفسه مقيداً ببنود اتفاقية الهدنة التي تمنع نشر وحدات عسكرية نظامية مصرية في غزة. وكان المخرج تأليف وحدات عسكرية فلسطينية؛ فكانت هذه الخطوة إشارة إلى بداية عملية توازن صعبة أثبتت فشلها في نهاية المطاف، إذ حاولت الحكومة المصرية تهدئة مشاعر الاستياء الفلسطيني جرّاء الوضع القائم من ناحية، والمحافظة على السلام مع إسرائيل من ناحية أُخرى.

في كانون الأول/ديسمبر، أصدرت الحكومة المصرية قراراً بإنشاء شرطة الحدود الفلسطينية بقيادة عضو مجلس قيادة الثورة، عبد المنعم عبد الرؤوف؛ وهو قائد لواء جوي سابق مفعم بالحيوية وعضو في جماعة الإخوان المسلمين. وقد تمكن من تدريب ٢٥٠ متطوعاً فلسطينياً مع بداية آذار/مارس ١٩٥٣، وأتبعهم بثلاث مجموعات إضافية من المتدربين بين أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر من السنة نفسها.[٢٠] وكان جميع الضباط، ومعظم ضباط الصف، من المصريين الذين تم اختيارهم من وحدات الاحتياط في الجيش ومن الحرس الوطني. وتمت ترقية بعض الفلسطينيين إلى رتبة ضابط صف بعد إتمام تدريبهم. وأثبتت شرطة الحدود الفلسطينية عدم رغبتها في منع التسلل أو عدم قدرتها على القيام بتلك المهمة، إذ استمرت عمليات التسلل وأدت إلى تصعيد حاد في العمليات الانتقامية الإسرائيلية في أوائل سنة ١٩٥٤. وقامت القيادة المصرية عندئذ بوضع قسم من الشرطة بإمرة ضابط آخر هو عبد العظيم السحرتي، وأوكلت إليه مهمة حراسة المنشآت العامة في غزة. وعلى عكس شرطة الحدود، أُلحقت «كتيبة السحرتي»، كما سميت شعبياً، بمكتب الحاكم العسكري. وأدى هذا الإلحاق إلى تذمر شديد

في أوساط رجال الشرطة الفلسطينيين الذين اعتبروه انتقاصاً من مكانتهم.[٢١]

وفي آذار/مارس، تفجر الغضب الفلسطيني جرّاء الغارات الانتقامية الإسرائيلية وبسبب القيود المصرية، فانتشر المتظاهرون في شوارع غزة مطالبين بتجنيدهم وبتوزيع السلاح على الأهالي. وتزامنت هذه التظاهرات مع اشتداد التوتر بين الإخوان المسلمين وجمال عبد الناصر الذي حل محل محمد نجيب رئيساً لمجلس قيادة الثورة، وبالتالي كان لأعضاء جماعة الإخوان المسلمين من الفلسطينيين دور رئيسي في التظاهرات الاحتجاجية. ولتهدئة الوضع، وافقت السلطات المصرية بعد ذلك بأسابيع قليلة على إعادة تنظيم شرطة الحدود الفلسطينية فتألفت الكتيبة ١١، حرس الحدود الفلسطيني. ووصل عدد أفراد هذه القوة إلى ٧٠٠، وتم تسليحها بمدافع الهاون وبالبنادق الرشاشة، لكن عدد الفلسطينيين من ضباط الصف ظل قليلاً.[٢٢] ولم يحدث أي تغيير في السياسة المصرية. وظل عبد الناصر حريصاً على تجنب الاشتباكات مع إسرائيل، وأظهر تجاوباً في السنة نفسها مع اقتراحات رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد، موشيه شاريت، تخفيف التوتر على الحدود.

لكن الكتيبة ١١ أثبتت أنها ليست أفضل حالاً من سابقتها شرطة الحدود في مجال منع التسلل. وقد صرح مسؤول فرع فلسطين في الاستخبارات العسكرية المصرية في غزة، مصطفى حافظ، في تموز/يوليو «أن الغرض الأساسي من وجود قوات عسكرية على طول خط الهدنة هو منع التسلل وحراسة خط الهدنة إلاّ إن تكليف الجنود الفلسطينيين بهذا الواجب لن يساعد على ذلك لتشجيعهم لحركة التسلل وقيامهم بالاعتداءات المتكررة.» وخلص حافظ إلى القول «إن فكرة تجنيد الفلسطينيين للدفاع عن هذا القطاع فكرة فاشلة وستكون هذه القوات سبباً في زيادة حالة التوتر بيننا وبين اليهود.»[٢٣] وما لبثت الكتيبة أن أُخضعت في تشرين الأول/أكتوبر للمساءلة لسبب مختلف، وذلك في إثر محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها عبد الناصر على يد جماعة الإخوان المسلمين. وتم اعتقال مؤسس الكتيبة، عبد الرؤوف، مع أعضاء آخرين بارزين في قيادة الجماعة في آذار/مارس، لكنه تمكن من الفرار ومن إعادة بناء التنظيم السري للجماعة في الأشهر التالية. وصدر لاحقاً حكم غيابي بالإعدام في حق عبد الرؤوف بتهمة التآمر للقيام بانقلاب ـ بمساعدة الكتيبة ١١، بحسب مدع عام عسكري فلسطيني ـ إلاّ إنه تمكن من الهروب إلى الضفة الغربية حيث ظل حراً طليقاً.[٢٤]

وقدمت تجربة الكتيبة ١١ دليلاً ملموساً على أن الإجراءات التي يقصد بها احتواء الحالة النضالية الفلسطينية ومنع التسلل، ربما تكون لها نتائج غير متوقعة، وأحياناً غير مستحبة. فقد كشف أعضاء جماعة الإخوان المسلمين من الفلسطينيين

مدى هشاشة السياسة المصرية من خلال سلسلة من الهجمات على المستعمرات الإسرائيلية القريبة من قطاع غزة في أواخر سنة ١٩٥٤. وردّت السلطات العسكرية المحلية على ذلك باعتقال نحو ٢٠٠ شخص، وبإصدارها أحكاماً قاسية بالسجن، علاوة على فرضها إجراءات إدارية وقانونية جديدة.[٢٥] وقامت إسرائيل، في هذه الفترة، بشن غارة انتقامية عنيفة جداً على غزة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٥، كانت نتيجتها مقتل ٣٩ جندياً مصرياً وجرح ٣٢ آخرين. وأدت الغارة الإسرائيلية هذه إلى اندلاع التظاهرات الشعبية، وإلى تجدد الدعوة إلى التجنيد وإلى تدريب الأهالي وتسليحهم. وتبع ذلك ثلاثة أيام من التظاهر احتجاجاً على مخططات إعادة توطين اللاجئين قرب قناة السويس عن طريق إقامة مشاريع زراعية. والأهم من ذلك، أن هذه الأحداث تزامنت مع الكشف عن أن فرنسا تمدّ إسرائيل سرّاً بأسلحة حديثة، الأمر الذي دفع مصر إلى عقد صفقة سلاح كبرى مع تشيكوسلوفاكيا، وإلى تأليف قيادة عسكرية مشتركة مع سورية في تشرين الأول/أكتوبر.

وكان لا يزال أمام إقرار صفقة السلاح التشيكي بضعة أشهر، وبالتالي جاء الرد المصري الفوري على الغارة الإسرائيلية على شكل زيادة في حجم القوات في سيناء وقطاع غزة بلغت ١٥,٠٠٠ جندي. وكان هؤلاء الجنود، في معظمهم، من الحرس الوطني السيئ التدريب والهزيل في تسليحه. وقد وصلت طلائع هذه القوة إلى غزة في ٧ آذار/مارس. وقامت القيادة المصرية بإنشاء كتيبتين فلسطينيتين جديدتين (الكتيبة ٣٢ والكتيبة ٤٣)، ودمجتهما في الكتيبة ١١ لتؤلف اللواء ٨٦، حرس الحدود الفلسطيني.[٢٦] وسرعان ما أتبعت ذلك تأليفَ اللواء ٨٧ من ثلاث كتائب (٤٤ و٤٥ و٤٦)، الأمر الذي جعل مجموع القوات الفلسطينية ٤٠٠٠ جندي بحلول سنة ١٩٥٦. وهنا أيضاً، كان جميع الضباط، باستثناء خمسة منهم، ومعظم ضباط الصف، من المصريين الذين تم اختيارهم من عناصر الاحتياط في الجيش.[٢٧] وكان الدليل على غموض وضع الجنود الفلسطينيين في هذه القوات أن رواتبهم لم تدفع من ميزانية الجيش، وإنما من بند خاص في ميزانية الحاكم العسكري المصري في غزة.

وكانت القيادة المصرية تخطط لإنشاء لواء فلسطيني ثالث، ومن ثم فرقة مشاة تعدادها ١٢,٠٠٠ جندي مجهزين بالدروع والمدفعية وغيرهما من وحدات الإسناد. وفعلاً تم، سنة ١٩٥٦، انتقاء عناصر قيادة الفرقة الثامنة، وجرى تدريب عدة وحدات على المدفعية وعلى قتال الدروع في الكليات العسكرية المصرية، لكن استكمال هذا المجهود توقف فجأة مع بدء العدوان الثلاثي الإسرائيلي ـ البريطاني ـ الفرنسي على مصر في آخر تشرين الأول/أكتوبر.[٢٨] وكما يظهر من التأريخ

الرسمي المصري للحرب، لم يكن حرس الحدود الفلسطيني قد حصل على كل ما يحتاج إليه من أفراد ومعدات، وكان لا يزال يخضع للتدريب، ومزوداً أسلحة قديمة مستغنى عنها الجيش المصري بعد حصوله على السلاح الحديث من الكتلة السوفياتية.[٢٩]

وكان حرس الحدود الفلسطيني، في الواقع، اشتبك مع الإسرائيليين على خط الهدنة قبل وقوع العدوان الثلاثي بفترة طويلة. فقد اتهمت إسرائيل جنود الحرس لا بمساعدة المتسللين على نصب الكمائن وعلى شن الهجمات التخريبية فحسب، بل أيضاً بزرع الألغام وبإطلاق النار على الدوريات والمستعمرات الإسرائيلية مع بداية فترة توسيع جهاز الحرس في ربيع سنة ١٩٥٥.[٣٠] وكان توسيع الحرس هذا انعكاساً لقرار مصري بتخفيف القيود المفروضة على التسلل وعلى العمليات الفدائية ضد إسرائيل، كوسيلة لردعها وللرد على غاراتها.[٣١] لكن كان هناك انقسام في الرأي داخل القيادة العسكرية المصرية المحلية بشأن تحديد الوحدة العسكرية أو الفرع الذي يجب أن يتولى تلك العمليات. وقد عارض مسؤول الاستخبارات العسكرية في غزة، مصطفى حافظ، في اجتماع تم بينه وبين القائد الأعلى للجيش المصري، عبد الحكيم عامر، في أثناء زيارة قام بها هذا الأخير لغزة في آذار/مارس ١٩٥٥، قادةَ الألوية الذين طالبوا بمسؤوليات أكبر لحرس الحدود.[٣٢] واقترح حافظ، بدلاً من ذلك، إنشاء قوة مهمات خاصة ذات تدريب وتسليح ملائمين تقوم بعمليات فدائية داخل إسرائيل، الأمر الذي يتيح لحرس الحدود التركيز على مهمته الرئيسية المتمثلة في صد الهجمات الإسرائيلية. وجاءت الموافقة سريعاً على اقتراح حافظ لأن مجلس قيادة الثورة في القاهرة كان سبق أن قرر، من حيث المبدأ، تأليف وحدة كهذه.

وكانت نواة القوة الفدائية الجديدة، المعروفة شعبياً بـ «الفدائيين»، مجموعة من الفلسطينيين الذين استخدمتهم الاستخبارات العسكرية المصرية في تنفيذ عمليات استطلاع غير مسلحة داخل إسرائيل منذ سنة ١٩٤٩. وتسارعت عملية تجنيد عناصر هذه الوحدة بعد الغارة الإسرائيلية على غزة، إذ أُخضع خمسون متطوعاً جديداً لتدريب خاص على استخدام الأسلحة الخفيفة والمتفجرات. وكان حافظ يريد أشخاصاً يعرفون المنطقة معرفة جيدة، لذا عمل على إقناع نحو ٥٠ فلسطينياً كانوا معتقلين بتهمة التسلل بالانضمام إلى «الفدائيين».[٣٣] وجرى التدريب الأساسي لعناصر «الفدائيين» في غزة، واستُكمل بتدريب متقدم في معسكرات الحرس الوطني في مصر. وتمت تسمية عدد من الضباط النظاميين ومن ضباط الصف من الجيش المصري كي يتولى قيادة «الفدائيين»، على الرغم من أن هؤلاء الضباط أصبحوا

يتلقون رواتبهم من الحرس الوطني.[٣٤] وبدأ «الفدائيون» عملياتهم القتالية في نيسان/أبريل، وكانت تلك العمليات تتم أحياناً بالاشتراك مع حرس الحدود. واحتفظت الاستخبارات العسكرية بالمسؤولية العملانية، لكن رواتب «الفدائيين» كانت تُصرف من ميزانية الإدارة المصرية في غزة.[٣٥]

وبقي يُنظر إلى «الفدائيين» باعتبارهم جسماً صغيراً ملحقاً بالاستخبارات العسكرية المصرية، لكن هذه النظرة تغيرت بعد سلسلة من الغارات الإسرائيلية الكبيرة على غزة، أدت إلى وقوع مئات الإصابات في صفوف العسكريين في خريف سنة ١٩٥٥. فقد أجاز القائد الأعلى للجيش المصري، عامر، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر تحويل «الفدائيين» إلى وحدة عسكرية نظامية، هي الكتيبة ١٤١، وذلك في إثر عملية عسكرية قامت بها إسرائيل واستكملت فيها سيطرتها على منطقة العوجا المجردة من السلاح. وبعد تأخير بسيط وتمرد قصير الأمد، قام به عسكريون فلسطينيون مستاؤون، تمت زيادة مخصصهم الشهري إلى ٨ جنيهات مصرية (كان جندي الحرس الوطني المصري يقبض ١٨ جنيهاً مصرياً)، إضافة إلى مخصصات للطعام وعلاوة خاصة للاشتراك في العمليات (١ ـ ٢ جنيه مصري)، وتعويض عن الإصابة أو الوفاة.[٣٦] وقد بلغ تعداد كتيبة «الفدائيين» ٧٠٠ رجل خلال الأشهر القليلة التالية، وربما ارتفع إلى ١٠٠٠ رجل، الأمر الذي شجع الاستخبارات العسكرية على التفكير في تأليف وحدة ثانية، هي الكتيبة ١٤٢.[٣٧] وتم إعداد معسكرَي تدريب لاستيعاب التوسع المرتقب، غير أن إنشاء الكتيبة الجديدة لم يتم.

بعد تأليف الكتيبة ١٤١، تصاعدت العمليات الفدائية تصاعداً كبيراً. فأحصى «جيش الدفاع الإسرائيلي» ١٨٠ هجوماً (إطلاق نار عبر الحدود، وزرع ألغام، ونصب كمائن) بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥ وآذار/مارس ١٩٥٦، وفرض منع التجول من الغسق إلى الفجر على جانبه من الحدود لمنع عمليات التسلل.[٣٨] وكانت إسرائيل توصلت إلى استنتاج أنها تواجه خطر غزو وشيك في ضوء صفقة السلاح المصرية ـ التشيكية وتأليف قيادة عسكرية مصرية ـ سورية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥. لذا قررت توجيه ضربة عسكرية استباقية، فقامت في ١١ كانون الأول/ديسمبر بهجوم غير مبرر على مواقع الجيش السوري على أمل جر مصر وسورية إلى حرب قبل أن تكونا مستعدتين لها.[٣٩] ولم تقع الحرب، لكن نشاط «الفدائيين» زاد في تصميم إسرائيل على شن حرب تحدد أوضاعها وشروطها بنفسها.

ومع تصاعد أعمال العنف قامت القوات الإسرائيلية، انتقاماً لعدة هجمات

فسطينية، بعمل لم يسبق له مثيل من جانبها، إذ قصفت وسط مدينة غزة بوابل من قذائف المدفعية في ٥ نيسان/أبريل ١٩٥٦، فقتلت ٥٩ شخصاً وجرحت ٩٣ آخرين، معظمهم من المدنيين. وردت القيادة العسكرية المصرية على القصف بعشرات الهجمات التي نفذتها كتيبة «الفدائيين» في الأسبوع التالي، محدثة في الجانب الإسرائيلي أضراراً مادية بالغة وموقعة ١٢ قتيلاً إسرائيلياً. ولم يعد الهدوء إلا بعد تدخل الأمين العام للأمم المتحدة. وسعت مصر عندئذ لنقل التركيز بعيداً عن غزة. فقامت الاستخبارات العسكرية بتهريب السلاح والمتفجرات إلى عناصر «الفدائيين» العاملين في الضفة الغربية تحت اسم «خالد بن الوليد»، بقيادة المجاهد المخضرم صبحي ياسين.[٤٠] كما أن عناصر «الفدائيين» العاملين في غزة كانوا يحتجون إلى الضفة الغربية بعد تنفيذ مهماتهم حيث كان الملحق العسكري المصري في عمان، صلاح مصطفى، يؤمّن إعادتهم إلى غزة. وكان جهاز الاستخبارات العسكرية السورية والزعيم الفلسطيني الحسيني يساهمان في هذا المجهود الذي كانت حصيلته ٩٥ عملية إضافية بحلول تشرين الأول/أكتوبر، لكنهما امتنعا بحذر من تنفيذ عمليات مماثلة انطلاقاً من الجبهة السورية.[٤١]

وردت إسرائيل على تلك الحملة العسكرية التي رعتها مصر بترتيب عملية غتيال مصطفى حافظ في ١٢ تموز/يوليو، وإصابة صلاح مصطفى بجروح قاتلة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. وكانت القيادة المصرية في غزة تمارس ضبط النفس، فلم تعيّن خلفاً لحافظ. لكن محاولاتها لاستئناف نشاط «الفدائيين» من الضفة الغربية أدت إلى وقوع أربع غارات انتقامية كبيرة على غزة، في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، وأوقعت ١٦١ إصابة في صفوف المدنيين. وكان تأميم عبد الناصر لقناة السويس في تموز/يوليو، ودعمه للثورة الجزائرية، قد وضعاه على سكة المواجهة مع بريطانيا وفرنسا، الدولتين الأوروبيتين اللتين كانتا تخططان لغزو مصر بالتواطؤ مع إسرائيل. وساهم «جيش الدفاع الإسرائيلي» في رفع وتيرة التوتر عن طريق إبعاده ٧٠٠ قروي عن المنطقة المجردة من السلاح مع سورية في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. كما أنه قام، من أجل تأمين ذريعة كافية لشن الحرب، بنسف بئر ماء في مستعمرة قريبة من غزة وبإصدار بلاغات كاذبة باسم «الفدائيين» عن هجماتهم العسكرية عشية وقوع الغزو.[٤٢] وبعد ذلك بساعات، شن «جيش الدفاع الإسرائيلي» هجومه في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، وتمكن من تحقيق السيطرة الكاملة على قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وكان سلاحا الجو الفرنسي والبريطاني شرعا في مهاجمة أهداف عسكرية في مصر منذ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وأتبعا ذلك إنزالَ قوات برية في القطاع الشمالي من قناة

السويس في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، لكنهما أُجبرا على التزام وقف لإطلاق النار فرضته الأمم المتحدة عند منتصف ليل اليوم التالي.

دروس سنة ١٩٥٦

قبل بدء الهجوم على غزة بوقت قصير، أعلنت إذاعة إسرائيل في الساعات الأولى من يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر أن «جيش الدفاع الإسرائيلي» عرف هوية عناصر «الفدائيين»، وأنه يعتزم معاقبتهم على الغارات التي شنوها ضد إسرائيل. وحذرت الإذاعة المدنيين الفلسطينيين أنهم يُعتبرون مسؤولين جماعياً عن الهجمات على المدنيين الإسرائيليين أو على أملاكهم.[٤٣] وخوفاً من عمليات انتقامية، قام نحو ١٥٠٠ عنصر من «الفدائيين» ومن حرس الحدود، وعدد مماثل من أقربائهم، بالتسلل عبر إسرائيل إلى الضفة الغربية بحثاً عن ملجأ آمن.[٤٤] وقام جنود الجيش العربي (شرق الأردن) بتجريدهم من أسلحتهم وسلموهم إلى الملحق العسكري المصري في عمان حيث أمضوا خمسة أشهر هناك.[٤٥] وفي غزة، قام «جيش الدفاع الإسرائيلي» باعتقال نحو ٤٠٠٠ عنصر من «الفدائيين» ومن حرس الحدود ومن الجنود المصريين.[٤٦] وتم إعدام العشرات من «الفدائيين» على عجلة، وقُتل ٢٧٥ مدنياً فلسطينياً في أثناء اجتياح القوات الإسرائيلية لخان يونس، في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، بحثاً عن «فدائيين» مطارَدين وعن أسلحة.[٤٧] وتم قتل ٣٦ شاباً خلال توقيفهم في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بينما قُتل بعد ذلك بيومين ما بين ٤٨ و١١١ فلسطينياً أعزل عندما فتح الجنود الإسرائيليون النار على حشد كبير تجمع في ساحة رفح الرئيسية. وعند انسحاب «جيش الدفاع» من غزة، في ٧ آذار/مارس ١٩٥٧، أشارت التقديرات إلى مقتل ما بين ٩٣٠ و١٢٠٠ فلسطيني.[٤٨]

لم يواجه الاحتلال الإسرائيلي لغزة سوى مقاومة مسلحة ضعيفة ومحدودة. أمّا الأسباب الرئيسية لذلك فتكمن في فرار، أو في اعتقال الآلاف من العسكريين الفلسطينيين، وفي الإجراءات الأمنية المتشددة التي طبقها «جيش الدفاع الإسرائيلي». ومن الأسباب الأُخرى وقوع الملفات المصرية التي تحوي أسماء الناشطين السياسيين الفلسطينيين في أيدي الإسرائيليين. ولم يكن أعضاء الأحزاب السياسية يميلون إلى استخدام السلاح في أي حال. وقد انضم أعضاء جماعة الإخوان المسلمين الذين نجوا من الاعتقالات التي قامت بها الحكومة المصرية، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤، إلى أعضاء حزب البعث وإلى السياسيين الناصريين

في غزة وألفوا «جبهة المقاومة الشعبية» في أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦.[٤٩] وقام الشيوعيون وغيرهم من اليساريين بتأليف «الجبهة الوطنية»، وسرعان ما تباهوا بأن لديهم ٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ عضو. لكن لا هذه الجبهة ولا تلك مارست أي نشاط عسكري. كما أن أي تفكير لديهما في إثارة القلاقل السياسية، أو في إعلان العصيان المدني، انتهى بعد أن قامت القوات الإسرائيلية بحملة اعتقالات واسعة في كانون الثاني/يناير ١٩٥٧. وقد شن «الفدائيون» الذين لجأوا إلى الأردن ما بين ٥٠ و٧٠ هجوماً مع نهاية سنة ١٩٥٦، إلاّ إن هذه العمليات كانت أساساً بمبادرة ذاتية منهم، لأن السفارة المصرية في عمان ترددت في مدهم بالمال أو بالمعدات التقنية.[٥٠] وكان جهازا الاستخبارات المصري والسوري أكثر نشاطاً في لبنان، حيث شن عملاؤهما عدة هجمات على أهداف بريطانية وفرنسية. كما قام جنود كتيبة الاستطلاع الفلسطينية ٦٨، التابعة للجيش السوري، بمهاجمة عدة أهداف إسرائيلية انطلاقاً من الجنوب اللبناني، في عدة مناسبات، بعد أن تم تنسيق ذلك سراً مع الاستخبارات العسكرية اللبنانية.[٥١]

وفي نهاية الأمر، انسحبت إسرائيل من سيناء وغزة بعد أن حصلت على تعهد من مصر بالسماح بحرية الملاحة في مضائق تيران، وبالامتناع من نشر قوات نظامية أو أسلحة ثقيلة في غزة. ووصلت قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلى غزة في ١ آذار/مارس ١٩٥٧ للقيام بتوسيع المنطقة الفاصلة بين الجيشين على طول خط الهدنة القديم. ووصل حاكم عام جديد من القاهرة في ١٤ آذار/مارس، عقب تظاهرات فلسطينية طالبت بعودة الإدارة المصرية. وطرحت عودة «الفدائيين» إلى الظهور بأسلحتهم في الشوارع على السلطات المصرية مسألة كيفية التصرف حيال التشكيلات العسكرية الفلسطينية التي ساهمت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في اندلاع الحرب مع إسرائيل.

ولو تم النظر إلى الوراء ابتداء من آذار/مارس ١٩٥٧، لأمكن للقاهرة رؤية أن إنشاء حرس الحدود الفلسطيني قبل ذلك بأربعة أعوام كان بداية لنمط مستمر وغير مرغوب فيه. فقد شعرت القيادة المصرية، في تلك المرحلة التي ألفت فيها وحدة فلسطينية لاحتواء أية تحركات تحريرية تظهر في غزة وتهدد الوضع القائم، بأنها مضطرة إلى تأليف وحدات أُخرى أفضل تدريباً وتسليحاً ومهمات، كوسيلة لمقاومة الغارات الانتقامية الإسرائيلية ولإظهار تصميمها على ردع أي هجمات أوسع. وكان مردود إنشاء هذه الوحدات عكسياً في نهاية المطاف، لأنه زاد في الشكوك الإسرائيلية تجاه النيات المصرية. وكان للتحول المصري إلى ردع أكثر إيجابية من خلال إنشاء قوة «الفدائيين» سنة ١٩٥٥ مردود عكسي أيضاً، تماماً كما

نجم عن محاولة نقل ساحة النشاط الفدائي إلى الضفة الغربية سنة ١٩٥٦، لأن كلتا الخطوتين صلّبت عزم إسرائيل على توجيه ضربة وقائية حاسمة إلى المصدر الذي يتهددها.

ولم يغب الدرس عن بال القيادة المصرية. فقد تم حل اللواء ٨٦ واللواء ٨٧ من حرس الحدود الفلسطيني، وأعيد إنشاؤهما في لواء واحد هو اللواء ١٠٧ المؤلف من كتيبتين فقط: الكتيبة ١٩ والكتيبة ٢٠. وكان مقر اللواء الجديد قرب القاهرة في البداية، ثم أعيد نشره في أواخر سنة ١٩٥٧ في القنطرة شرق على طرف قناة السويس الشرقي، وليس في غزة. وبإضافة كتيبة ثالثة، الكتيبة ٢١، أصبح اللواء يتراوح بين ٣٠٠٠ و٣٦٠٠ رجل. لكن كان لا بد من تسريح هذا اللواء بعد حدوث اضطرابات فيه بسبب احتجاج الجنود الفلسطينيين على نفيهم الإجباري من غزة، وبعد أن امتنع الكثيرون منهم من العودة من إجازاتهم في غزة.[٥٢] وكانت القيادة المصرية أكثر تساهلاً مع «الفدائيين»: فقد أعيد الذين لجأوا منهم إلى الأردن بحراً عن طريق سورية (باستثناء عدد قليل استقر بمخيم عقبة جبر للاجئين في الضفة الغربية)، وتجمع في النهاية ٤٠٠ ـ ٤٥٠ منهم في غزة في نيسان/أبريل.[٥٣] إلاّ إنه أصبح يشار رسمياً إلى الكتيبة ١٤١ أنها وحدة شرطة، وذلك تفادياً لانتهاك شروط اتفاقية الانسحاب مع إسرائيل. وأُوكل إلى هذه الكتيبة مهمة حراسة المنشآت العسكرية ومنع التسلل، لكن مهمتها الرئيسية كانت جمع المعلومات الاستخباراتية عن إسرائيل.[٥٤] ووُضع من بقي من عناصر «كتيبة السحرتي»، وعددهم ٢٠٠ تقريباً، بإمرة رئيس شرطة غزة المصري.[٥٥]

«الجيش» الفلسطيني
في السياسات العربية

قُدر للتشكيلات العسكرية الفلسطينية، على عكس دورها على الجبهة المصرية، أن تؤدي دوراً فاعلاً ـ وإن يكن متواضعاً ـ في «الحرب الباردة» العربية منذ سنة ١٩٥٧. وكان أبرز الوحدات الفلسطينية كتيبة الاستطلاع ٦٨ التي تم إنشاؤها بناء على أوامر رئيس الاستخبارات العسكرية السورية، عبد الحميد السراج، وذلك في إثر الهجمات الإسرائيلية على المواقع السورية المطلة على بحيرة طبرية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥. وتألفت الكتيبة من متسللين كانوا يجمعون المعلومات الاستخباراتية لـ «فرع إسرائيل»، ولـ «الفرع الخارجي» في «المكتب الثاني» (الاستخبارات العسكرية) السوري منذ صيف سنة ١٩٥٣.[٥٦] وكان معظم

هؤلاء من اللاجئين المقيمين بالمنطقة الحدودية والذين كانوا يدعمون دخلهم البسيط بسرقة ما يمكن لهم سرقته في أثناء تنفيذ مهماتهم في إسرائيل.[٥٧] أمّا بقية عناصر الكتيبة فكانوا يعملون سابقاً لمصلحة الاستخبارات العسكرية على أساس «التعاقد»، وكان من أكثر هؤلاء شهرة أبو عبد الله خليفة، ويقابله في لبنان محمد المعركة. وقد تألفت الكتيبة ٦٨ في ذروتها من ٦٠٠ مغوار فلسطيني، غير أن ضباطها كانوا كلهم من السوريين، بمن في ذلك قائد الكتيبة أكرم الصفدي. وكان هناك أيضاً ما بين ٢٠٠ و٤٠٠ فلسطيني آخر، من المقيمين بسورية ولبنان، يمكن دعوتهم عند الحاجة إلى تنفيذ مهمات إضافية في مقابل أجر بسيط.[٥٨] ومع هذا فقد رفض الجيش السوري معاملة الكتيبة كوحدة نظامية، وبالتالي كانت أجور عناصرها الفلسطينيين تُدفع بكاملها من ميزانية الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب.[٥٩]

وكان المغاوير يخضعون لأوامر مشددة بتجنب أي اشتباك أو قتال داخل إسرائيل. لكن الاستخبارات العسكرية السورية لم تكن لتتورع عن استخدامهم لتنفيذ عمليات سرية ضد خصومها المحليين والعرب.[٦٠] وكان من أوائل الضحايا غسان جديد، عضو الحزب السوري القومي، الذي شارك في التخطيط لاغتيال نائب رئيس الأركان السوري عدنان المالكي في نيسان/أبريل ١٩٥٥.[٦١] وقام عناصر الكتيبة ٦٨ أيضاً بتنفيذ عدد من عمليات التخريب في الأردن في إثر سقوط حكومة سليمان النابلسي الوطنية، في نيسان/أبريل ١٩٥٧، وإعلان الملك حسين تأييده مبدأ أيزنهاور، كما أنهم هاجموا أهدافاً لبنانية رداً على تحالف الرئيس شمعون علناً مع الغرب. وقد انضمت سرية من المغاوير إلى الميليشيات المؤيدة لعبد الناصر في بيروت عند بدء الحرب الأهلية اللبنانية في أيار/مايو ١٩٥٨، وقامت بتسليم قوات المعارضة في أنحاء لبنان معدات قتالية. كما تم تدريب رجال الميليشيا اللبنانيين في معسكر الكتيبة ٦٨ في حرستا، بالقرب من دمشق.[٦٢] وبلغ عدد أفراد مفرزة المغاوير في لبنان ٣٠٠ رجل في الشهرين التاليين، لكن نشاطهم كان محدوداً بصورة عامة، على الرغم من اشتباك قصير مع جنود البحرية الأميركية الذين قاموا بعملية إنزال في بيروت في تموز/يوليو.[٦٣] وتم حل الأزمة بطريقة ترضي عبد الناصر والإدارة الأميركية والأفرقاء اللبنانيين، إذ تم التفاهم على أن يكون قائد الجيش، فؤاد شهاب، الذي حافظ على حياده الحذر في الصراع، رئيساً للجمهورية اللبنانية خلفاً لشمعون، وبالتالي عاد المغاوير إلى سورية. وكانت المهمة القتالية الثانية للمغاوير تتصل أيضاً بنزاع عربي ـ عربي، كان هذه المرة بين عبد الناصر وعبد الكريم قاسم الذي أسقط النظام الملكي في العراق في تموز/يوليو. فقد

صدرت الأوامر، في آذار/مارس ١٩٥٩، إلى الكتيبة ٦٨ بنقل الأسلحة لمساعدة الضباط القوميين العرب الذين تمردوا على قاسم والأحزاب المؤيدة لعبد الناصر في مدينة الموصل في شمال العراق، لكن سلاح الجو الذي ظل موالياً لقاسم ردهم على أعقابهم.(٦٤)

وقد رد قاسم على تدخل عبد الناصر بطريقة فيها أكبر قدر من الضرر، إذ تحدى السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية. وجاء هذا التحدي في سياق المخاوف المصرية من استيعاب إسرائيل لأعداد كثيرة من المهاجرين اليهود من دول الكتلة السوفياتية، الأمر الذي يقضي في حال تحققه على أي أمل بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. وقد تزامن كل هذا مع إحياء الولايات المتحدة الأميركية، في أوائل سنة ١٩٥٩، مقترحاتها الخاصة بإعادة توطين اللاجئين، الأمر الذي تسبب بتظاهرات احتجاجية جابت شوارع غزة. وكان عبد الناصر عرضة لضغوط متضاربة: فهناك ضرورة تهدئة الرأي العام الفلسطيني وإحباط محاولة العناصر الناشطة الإمساك بدفة الأمور، وهناك الضرورة الأكثر شمولية وإلحاحاً وهي تجنب أي تصعيد قد يؤدي إلى حرب مع إسرائيل. وكانت نتيجة هذا الوضع موقفاً توازنياً غير مستقر. فمن ناحية، قامت القيادة المصرية بنقل الكتيبة ١٩ من حرس الحدود الفلسطيني إلى غزة. وقد صاحب عبد الناصر وصولها بزيارة لغزة، في آذار/مارس، أعلن خلالها عزمه على تأسيس «كيان» فلسطيني ومجلس تشريعي مع نهاية السنة.(٦٥) ومن ناحية أُخرى، قام بتبديد التوقعات أن هذه الخطوة مقدمة لعمل عسكري، من خلال تقديمه اعترافاً مثيراً بأن ليس لديه أو لدى أي زعيم عربي خطة لتحرير فلسطين.

وقد استشهد قاسم بهذه التصريحات، في حزيران/يونيو، مشيراً إلى أن عبد الناصر لم يقدم على أي خطوة لإقامة الكيان الفلسطيني المفترض، وأعلن خططه الخاصة لإنشاء «فوج التحرير الفلسطيني».(٦٦) ورفع قاسم سقف تحديه في كانون الأول/ديسمبر حين دعا إلى إقامة جمهورية فلسطينية في غزة والضفة الغربية، وأعلن قراره بإعداد «القوات المسلحة للجمهورية الفلسطينية» في آذار/مارس ١٩٦٠.(٦٧) وتطوع في هذه القوات نحو ٣٥٠ فلسطينياً من غزة ولبنان وسورية والأردن.(٦٨) وكان الحاج أمين الحسيني، الذي غادر مصر إلى لبنان بعد خلاف مع عبد الناصر، نشيطاً جداً في مجال إرسال المتطوعين من مخيمات اللاجئين إلى العراق.(٦٩) وقد تخرج ما بين ٥٠ و٦٢ طالباً عسكرياً في مدرسة الضباط الاحتياط العراقية في منتصف آب/أغسطس، وظهر «فوج التحرير الفلسطيني» رسمياً إلى حيز الوجود في تشرين الثاني/نوفمبر. وتم تخريج ثلاث

دفعات أُخرى في ١٩٦١ ـ ١٩٦٢، بلغ مجموع أفرادها ١٣٤ ـ ١٥٠ ضابطاً في ربيع سنة ١٩٦٣.[٧٠] وكان الفوج في الواقع بقيادة العراقيين، حتى على مستوى الأسرية، ولم يتمكن من استيعاب سوى ٣٢ ضابطاً فلسطينياً، فعاد بعض الضباط إلى البلاد التي قدم منها، وتم استيعاب من تبقى في قوات الاحتياط العراقية.[٧١] ولم يمض سوى بضعة أشهر حتى تم تسريح الفوج في إثر إسقاط قاسم في شباط/فبراير ١٩٦٣؛ وفضل معظم الضباط الفلسطينيين الانضمام إلى الجيش العراقي، وشارك بعضهم في القتال ضد الأكراد في شمال العراق سنة ١٩٦٤.[٧٢]

لكن قبل أن يتضح مصير الفوج الفلسطيني، كان تحدي قاسم لعبد الناصر، سنة ١٩٦٠، تحدياً قوياً. وبادر عبد الناصر إلى الرد على التحدي عن طريق سماحه بعودة الكتيبة ٢٠ من حرس الحدود الفلسطيني، التي كان يسميها تفخيماً «الجيش الفلسطيني»، إلى غزة. كما وافق في شباط/فبراير على إنشاء «المقاومة الشعبية»؛ وهي قوة من الميليشيا بلغ عدد أفرادها نحو ٢٥٠٠ عنصر في نهاية السنة.[٧٣] وجرت انتخابات لأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني بين اللاجئين في سورية في تموز/يوليو، بناء على أوامر مصرية، وفي غزة في كانون الثاني/يناير ١٩٦١. ولتعزيز الدور الدعائي، أطلقت إذاعة القاهرة برنامج «صوت فلسطين» في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠.[٧٤] وقررت القيادة المصرية بعد ذلك دعوة متطوعين، وإعادة إنشاء كتيبة حرس الحدود الفلسطيني الـ ٢١ في أوائل سنة ١٩٦١، الأمر الذي رفع عديد اللواء إلى ١٨٠٠ ـ ٢٠٠٠ رجل.[٧٥]

وبدا واضحاً أن التنافس مع قاسم كان يدفع عبد الناصر إلى اتخاذ خطوات سياسية وعسكرية لا ينجم عنها إلاّ زيادة توقعات الفلسطينيين، وقد تهدد الهدنة مع إسرائيل. وبرز تحد جديد ومفاجئ، في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، عندما استولت مجموعة من الضباط بقيادة عبد الكريم النحلاوي على السلطة في دمشق، وأعلنت انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة. ولام عبد الناصر أعداءه في الداخل والخارج وحمّلهم المسؤولية عن الانفصال، ورد على ذلك بتحوله نحو اليسار في الشؤون الداخلية والسياسة الخارجية. فقد أقر، في آذار/مارس ١٩٦٢، «دستوراً» اعتبر غزة جزءاً من «فلسطين»، واعتبر أهلها «مواطنين» فلسطينيين، غير أن القضية الفلسطينية تراجعت إلى مرتبة دنيا في سلم أولوياته. وكان أول ما فعله إصدار «المراسيم الاشتراكية» وتأميم الصناعة والمصارف والتجارة، وإقامة علاقات بالاتحاد السوفياتي أكثر حميمية. وأتبع ذلك تدخلَه عسكرياً لمساندة الضباط الجمهوريين الذين استولوا على السلطة في اليمن في أيلول/سبتمبر، في مواجهة رجال القبائل الذين تساندهم المملكة العربية السعودية (والأردن)، التي كان يشك في اشتراكها

في مؤامرة انفصال سورية عن مصر.

وكان سقوط قاسم في شباط/فبراير ١٩٦٣ مصدر ارتياح لعبد الناصر، تماماً كما كان الانقلاب الذي نفذه ائتلاف من الضباط البعثيين والقوميين العرب في سورية في آذار/مارس. لكن العلاقات بين الانقلابيين كانت متوترة. فقد ضغط الأعضاء المؤيدون لعبد الناصر في مجلس قيادة الثورة الجديد من أجل إحياء الوحدة مع مصر فوراً، غير أن تمرداً لم يدم طويلاً وقع في أوساط الوحدات العسكرية في حلب في نهاية نيسان/أبريل، دعماً لمطلبهم هذا، دفع بحلفائهم البعثيين إلى تشديد قبضتهم على القوات المسلحة. واتجهت الأمور بين الطرفين نحو الصدام عندما قام ائتلاف من الضباط الناصريين والأحزاب السياسية يتزعمه الرائد في الجيش جاسم علوان بمحاولة انقلابية ثانية في ١٨ تموز/يوليو. وقد فشلت هذه المحاولة حال بدئها تقريباً، الأمر الذي ترك «اللجنة العسكرية» لحزب البعث تنفرد بالسلطة.

وكان لاستمرار الصراع بشأن السلطة في دمشق نتائج مباشرة على الكتيبة ٦٨. إذ على الرغم من نقل الصفدي إلى القاهرة في أثناء الوحدة مع مصر، فقد ظلت الكتيبة تُعتبر حصناً للناصريين. وكان الضباط الانفصاليون، الذين استولوا على السلطة في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، حرصوا على توقي خطر المغاوير بتجريدهم من السلاح وإبقائهم في ثكناتهم، ومن ثم بتخفيض عددهم من ٦٠٠ إلى نحو ٤٠٠ رجل.[٧٦] وقد أعيد إلى الكتيبة اعتبارها، إلى حد ما، عقب انقلاب آذار/مارس ١٩٦٣، بعد أن تولى قيادتها أول مرة ضباط فلسطينيون بينهم عدة بعثيين. لكن استمرار الخلاف داخل مجلس قيادة الثورة الحاكم أدى، في حزيران/يونيو، إلى تسريح ١٥٥ مغواراً معروفين بميولهم الناصرية القوية.[٧٧] وكان الصفدي قام سراً بتجنيد العشرات منهم في أثناء وجوده في القاهرة، ثم تسلل إلى سورية وقادهم في هجوم على مقر رئاسة أركان الجيش في ١٨ تموز/يوليو. ولم تنفعهم شجاعتهم لأن الأطراف الأُخرى التي شاركت في المؤامرة عجزت عن التحرك. وتمكن الصفدي من الهروب إلى مصر، لكن ١٨ مغواراً أعدموا بسبب دورهم في الانقلاب.[٧٨]

وأمام هذا العرض لقوة المشاعر المؤيدة لعبد الناصر، عمدت السلطات السورية إلى إنشاء وحدات أمنية جديدة مهمتها مراقبة النشاط السياسي في أوساط اللاجئين الفلسطينيين.[٧٩] ومن هذه الوحدات: «المفرزة الفلسطينية» المؤلفة من عناصر سابقة في الكتيبة ٦٨، والتي تم تكليفها مراقبة النشاط السياسي للفلسطينيين وضبطه؛ ومنها أيضاً «القسم الفلسطيني» الملحق بوزارة الداخلية. كما أصدرت

وزارة الداخلية تعليمات إلى «الدائرة السياسية» فيها بمراقبة التطورات السياسية في أوساط اللاجئين الفلسطينيين.[٨٠] وتم، في آب/أغسطس، تسليم ضباط فلسطينيين ينتمون إلى حزب البعث قيادة الكتيبة ٦٨. كما أعيد تجميع بعض عناصرها السابقين في وحدة استطلاع مستقلة، غير أن الكتيبة ما لبثت أن استعادت قوتها البالغة ٥٠٠ ـ ٥٥٠ عنصراً.[٨١]

وقد أظهرت التجربة السورية، مرة أُخرى، المخاطر المرتقبة نتيجة قيام الدول العربية بتأليف وحدات عسكرية فلسطينية. إذ قام الفلسطينيون بمهمات كثيرة نيابة عن مضيفيهم، لكن هذه المهمات غالباً ما كانت متعلقة بالصراعات العربية ـ العربية. وغالباً ما كانت تتطلب القيام بعمليات تخريب وتقويض، علاوة على التورط في الصراعات الداخلية بشأن السلطة. وكان التأييد العربي لعملية تنظيم الفلسطينيين، سياسياً وعسكرياً، يعدهم بأكثر مما كان في النية القيام به فعلاً. وقد أكد مصير كل من الفدائيين وحرس الحدود الفلسطيني وفوج التحرير الفلسطيني والمغاوير عدم رغبة الدول العربية في مواجهة إسرائيل، كما أكد عدم وجود قيادة فلسطينية مستقلة. وفي هذا السياق تقدمت المجموعات الفدائية السرية الجديدة لتتصدر العمل الفلسطيني.

انبعاث الحركة الوطنية الفلسطينية

حركة القوميين العرب

بعد سنة ١٩٤٨، ظهر في أوساط التجمعات الفلسطينية المشتتة مجموعات سرية كثيرة، كان الأكثر نفوذاً بينها على الإطلاق كل من حركة القوميين العرب (ح.ق.ع.) وحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح». وقُدر لفتح أن تتولى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.) وقيادة الحركة الفدائية بكاملها في أواخر الستينات، بينما نشأ عن حركة القوميين العرب التنظيمان المنافسان الرئيسيان لحركة فتح وهما: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (ج.ش.ت.ف.)، والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين (ج.ش.د.ت.ف.). وتميز مؤسسو كل من ح.ق.ع. وفتح بعضهم من بعض بوضوح من حيث مكان النشوء، ومن حيث الخلفية الاجتماعية أيضاً. كما أنهم نهلوا أفكارهم، إلى حد كبير، من أصول عقائدية متباينة، على الرغم من أن هدفهم كان واحداً: شن حرب لا هوادة فيها ضد إسرائيل واستعادة الوطن السليب، فلسطين.

تبلورت فكرة تأسيس ح.ق.ع. سنة ١٩٥١ على يد مجموعة من طلاب الجامعة الأميركية في بيروت. وكان العنصران المحركان لهذا التجمع طالب الطب جورج حبش، وهو ابن تاجر مسيحي ثري نسبياً من اللد، وهاني الهندي، ابن عائلة دمشقية معروفة كان والده ضابطاً سابقاً من أتباع الشريف فيصل بن الحسين في إبّان الثورة العربية، خدم في الجيش العراقي إلى حين اشتراكه في المحاولة الوطنية الفاشلة التي قادها رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١. وقد تطوع كل من حبش والهندي في جيش الإنقاذ العربي سنة ١٩٤٨، حيث عمل حبش مساعداً طبياً. وقد شهد حبش نزوح أهله عن بيتهم في مدينة اللد عقب المجزرة التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في تموز/يوليو. وكانت هذه التجربة العامل الرئيسي الذي صقل إلى الأبد نظرة الطالب غير المسيَّس، إذ يروي حبش:

> لقد أتى الإسرائيليون إلى اللد وأجبرونا على الفرار. إنها صورة لن تغيب عن ذهني ولا يمكن أن أنساها. ثلاثون ألف شخص يسيرون... يبكون...

> يصرخون من الرعب... نساء يحملن الرضّع على أذرعهن والأطفال يمسكون بأذيالهن... والجنود الإسرائيليون يشهرون السلاح في ظهورهن... بعض الناس سقط على قارعة الطريق، وبعضهم لم ينهض ثانية. لقد كان أمراً فظيعاً. ما إن ترى ذلك حتى يتغير عقلك وقلبك... فما الفائدة من معالجة الجسم المريض عندما تحدث مثل هذه الأمور؟ يجب على الإنسان أن يغيّر العالم، أن يعمل شيئاً ما، يجب أن يقتل إذا اقتضى الأمر. يقتل، ولو أدى ذلك إلى أن نصبح بدورنا غير إنسانيين.[١]

وقد شعر حبش والهندي، في إثر الحرب، بمرارة شديدة جرّاء تفرق العرب وجرّاء ما اعتبراه تعاوناً من قبَل الحكومات العربية مع بريطانيا العظمى ومع الصهيونيين. وقررا معاقبة أي زعيم عربي يسعى للصلح مع إسرائيل، كما قررا إفشال الهدنة من خلال مهاجمة «المصالح الغربية والصهيونية».[٢] وعمدا، وهما في حالة عطش إلى الانتقام، إلى إنشاء منظمة «كتائب الفداء العربي» السرية بالتعاون مع قلة من الناشطين السوريين ومجموعة صغيرة من الناشطين المصريين المطاردين.[٣] وكان المصريون ينتمون إلى مجموعة «القمصان الخضر» التابعة لحركة مصر الفتاة، وكانوا لجأوا إلى سورية بعد اتهامهم باغتيال أحد الوزراء المصريين. وقد وفر المصريون القوة الضاربة، وشددوا على أهمية «العنف السياسي» في وقت لم تكن الجماهير معبأة بعد للتحرك.

وكان المصري المطارَد حسين توفيق صاحب النفوذ الأكبر في «كتائب الفداء العربي». وقد أثر في الشبان الفلسطينيين الذين قابلهم في دمشق خلال ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠، ووفر لهم تدريباً عسكرياً أولياً.[٤] وكان مؤسسو «كتائب الفداء» مفتونين بخليط من النماذج الفكرية، منها: الأفكار الثورية لجوزيبي غاريبالدي وتشديده على «العنف السياسي»؛ السرية المفرطة لجماعة كاربوناري الإيطالية ولحركة إيطاليا الفتاة؛ القومية المطلقة والانضباط الحديدي لبسمارك؛ الأساليب الصدامية التي يتبعها الإخوان المسلمون والحزب السوري القومي.[٥] وكانت هذه الأصول، ذات التأثير الشديد في «كتائب الفداء»، صنواً للينابيع العقائدية للفاشية، بحسب اعتراف الذين انشقوا عن هذه المنظمة بعد ذلك بأعوام كثيرة.[٦] وقد نفّذت «كتائب الفداء» ما يقرب من ١٢ هجوماً إرهابياً على أهداف متعددة في بيروت ودمشق في آب/أغسطس ١٩٤٩. وتم توقيت أول هجوم ليتزامن مع محادثات الهدنة في لوزان. واستهدف كنيساً يهودياً في دمشق. وقد قتل في الهجوم ١٢ شخصاً وجرح ٢٧ آخرين. وتم، في السنة التالية، تفجير القنصليتين البريطانية والأميركية ومدرسة أجنبية ومكتب للأونروا، لكن «كتائب الفداء» فشلت في النيل من الزعيمين العربيين

اللذين تحتقرهما أكثر من غيرهما، وهما عبد الله ملك الأردن، ونوري السعيد رئيس الحكومة العراقية.[٧]

وسرعان ما ضاق حبش والهندي ذرعاً بالاتجاه الذي اتخذته «كتائب الفداء»، لشعورهما بأنها تمارس العنف من دون الاستناد إلى برنامج واضح وشامل. وكانا يأملان بتطوير الهجمات المسلحة إلى عمل عسكري ضد إسرائيل عبر الحدود. واعتبرا عمليات التخريب والاغتيالات مجرد «مرحلة تحضيرية وتجريبية» لتدريب المجموعات القتالية.[٨] وقد تطلع حبش والهندي، في أثناء بحثهما عن نماذج يحتذيانها، إلى «الجهاز السري» للإخوان المسلمين، وإلى «الهاغاناه» وغيرها من المنظمات السرية الصهيونية النشيطة في فترة ما قبل سنة ١٩٤٨.[٩] واتضح هذا الافتراق عن «كتائب الفداء» في ربيع سنة ١٩٥٠، حين اتصل حبش والهندي بمؤسس حزب البعث، ميشيل عفلق، وعرضا عليه جعل «كتائب الفداء» الجناح العسكري للحزب، لكن عفلق رفض عرضهما.[١٠] وكان رفاقهما المصريون، في هذه الأثناء، شاركوا في مؤامرة لاغتيال الرئيس السوري أديب الشيشكلي، ورئيس الحزب الاشتراكي العربي أكرم الحوراني، إلاّ إن المؤامرة فشلت وتم اعتقال حبش ومحاكمته بينما اعتقل الهندي، الذي لم يكن له دور في المؤامرة، فترة قصيرة. وقد حُلّت «كتائب الفداء العربي» بعد ذلك.

قبل ذلك، في سنة ١٩٤٩، كان حبش والهندي قد انضما أيضاً إلى «العروة الوثقى»، وهي جمعية طالبية في الجامعة الأميركية في بيروت، وتوليا تحرير النشرة الصادرة عنها. وما لبثا أن ترأساها في ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠، وتعرفا من خلالها إلى الذين شاركوهما لاحقاً في تأسيس ح.ق.ع. وفي إغنائها فكرياً، وهم: وديع حداد، ابن أسرة فلسطينية مسيحية من الطبقة الوسطى نزحت عن صفد سنة ١٩٤٨؛ أحمد الخطيب، طالب طب كويتي؛ محسن إبراهيم، مدرس لبناني وابن كاتب في إحدى المحاكم الشرعية الشيعية.[١١] واستفاد حبش وزملاؤه من وجودهم في مستشفى الجامعة الأميركية، إذ قاموا باصطحاب المناصرين لزيارة الفلسطينيين الذين أصيبوا بجروح سنة ١٩٤٨ أو في أثناء تسللهم إلى إسرائيل وأدخلوا إلى هذا المستشفى، تمهيداً لعرض العضوية عليهم.[١٢] وقد توسعت المجموعة التأسيسية في ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ بعد أن ضمت إلى عضويتها مجموعات طالبية أُخرى من لبنان وسورية والأردن لتنشئ معاً ح.ق.ع.

وكان تحرير فلسطين هدف ح.ق.ع. الرئيسي. لكن الحركة رأت استحالة تحقيق ذلك ما لم يتم تخليص الدول العربية من براثن الاستعمار الغربي، وتوظيف الإمكانات العربية في المعركة ضد إسرائيل. وكان وديع حداد يخاطب الأعضاء

الجدد في الحركة بقوله «إن الطريق إلى تل أبيب يمر بدمشق وبغداد وعمان والقاهرة.»[١٣] وآمنت ح.ق.ع. بضرورة إحداث تغيير شامل في النظم السياسية العربية، مع تشديدها في الوقت نفسه على أن هذا يتطلب تحضيراً سياسياً واسعاً. وكانت الخطوة الأولى في هذا السبيل إنشاء «هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل» التي عملت على تعبئة الفلسطينيين ضد مخططات إعادة توطينهم التي قدمها كل من الأونروا والولايات المتحدة الأميركية في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٣.[١٤] وأثبتت الهيئة فعاليتها، إذ أتاحت لـ ح.ق.ع. إقامة صلات بمخيمات اللاجئين في سورية والأردن، وتأليف خلايا سرية جديدة في أوساطها.

وكي تحقق ح.ق.ع. أهدافها البعيدة المدى، سعت لإنشاء تنظيم يقوم على الانضباط الصارم والسرية. وكانت عضوية التنظيم الكاملة لا تكتسب إلاّ بعد اجتياز عملية تدرج طويلة وشاقة. وقد رأى بعض الأعضاء السابقين في الحركة، في معرض انتقاده لها، أن الأصول الفكرية «الفاشية» للحركة و«هوسها بالطقوس السرية» كانا السبب في عزلتها وفي عجزها عن استقطاب عدد كثير من الأنصار في الأعوام الأولى لنشوئها.[١٥] وكان التأثير الفاشي واضحاً تماماً في خطابها العنيف ضد «الخطر اليهودي»، وفي اعتبارها الصهيونية واليهودية ظاهرتين متطابقتين.[١٦] كما أنه كان واضحاً في اختيارها لشعارها السياسي الرئيسي «وحدة، تحرر، ثأر»، وفي صرختها الحربية المثيرة «دم، حديد، نار».

عملت ح.ق.ع.، في الأعوام القليلة التي تلت نشأتها، على توسيع تنظيمها الجنيني ـ الذي تطور إلى بنية عنقودية تراتبية على النمط الهرمي الكلاسيكي للأحزاب الشيوعية ـ وعلى إرساء أسسها العقائدية التي أدى كل من محسن إبراهيم والحكم دروزة، وهو شاب فلسطيني من الطبقة الوسطى كان مقيماً ببيروت، دوراً رئيسياً فيها. وغادر حبش وحداد، بعد تخرجهما، بيروت إلى عمان حيث أسسا «عيادة شعبية»، ونادياً ثقافياً، ومدرسة لمحو الأمية. وقاما بتوحيد جهودهما مع جهود رجل الأعمال الأردني، حمد الفرحان، الذي كان أسس منتدى سياسياً ذا ميول قومية اجتذب عدداً من أبناء الطبقة الوسطى. أمّا الهندي فقد عاد إلى سورية بعد فترة اعتقال قصيرة في سنة ١٩٥٠، بينما فتح الخطيب عيادة طبية في الكويت. وظل حجم ح.ق.ع. متواضعاً، لكن ـ للمفارقة ـ جنت الحركة فائدة كبيرة من جرّاء طرد ١٧ طالباً من أعضائها من الجامعة الأميركية في بيروت في كانون الثاني/يناير ١٩٥٥. فقد استأنف معظم هؤلاء دراستهم في القاهرة حيث التقوا غيرهم من القوميين العرب، من شبه الجزيرة العربية ومن شمال إفريقيا، بينما ذهب بعضهم إلى سورية حيث أتاح لهم الانفتاح الحديث في مجال الحياة السياسية

المضي في تجنيد أعضاء جدد للحركة.[١٧] ثم تم تأسيس فرع صغير للحركة في العراق، تبعه في سنة ١٩٥٩ بداية لعلاقة عمرت طويلاً مع القوميين العرب من اليمن الشمالي ومن عدن الخاضعة للحكم البريطاني.

وأصبح للحركة وسيلة علنية تعبّر عن آرائها، وذلك بعد أن أصدر حبش في عمان مجلة «الرأي» الأسبوعية في أوائل سنة ١٩٥٤. لكن الحكومة الأردنية أوقفت صدور المجلة في أواخر السنة تقريباً، فأعاد الهندي إصدارها من دمشق في كانون الثاني/يناير ١٩٥٥.[١٨] وكان فرع الحركة في لبنان أكثر نشاطاً، إذ قام بإصدار نشرته الأسبوعية الخاصة «الثأر» في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢، وعمل على كسب الأعضاء للحركة من أوساط العمال اللبنانيين في صيدا وصور ومن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في محيطهما.[١٩] غير أن نمو الحركة ظل بطيئاً، وخصوصاً أن حزب البعث الذي تأسس سنة ١٩٤٧ كان سبقها إلى تنظيم القسم الأعظم من الأعضاء الذين كان يمكن أن ينضموا إليها. ولقد تقيد وضع ح.ق.ع.، بصورة خاصة، بعد اندماج الحزب العربي الاشتراكي برئاسة أكرم الحوراني في حزب البعث، وبعد اعتماد الاشتراكية رسمياً ضمن البرنامج السياسي المشترك الجديد، الأمر الذي زود حزب البعث البعد الاجتماعي الذي كان يفتقر إليه. فقد حضر المؤتمر العام الأول لـ ح.ق.ع.، سنة ١٩٥٦، أحد عشر مندوباً فقط قاموا بتأليف لجنة تنفيذية من الأعضاء المؤسسين كي تتولى قيادة الحركة.[٢٠]

ولم تحقق ح.ق.ع. بعض النمو سوى في ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧، إذ زادت في عدد أعضائها في أنحاء متعددة من الأردن، بما في ذلك القدس الشرقية والضفة الغربية، وتمكنت من دخول قطاع غزة أول مرة بعد أن اجتذبت الكثير من الأعضاء السابقين في جماعة الإخوان المسلمين، من أمثال صباح الثابت ومحمد المسلّمي. كما حققت الحركة نجاحات ظاهرة في أوساط معلمي مدارس الأونروا من مختلف المخيمات. وعلى سبيل المثال، تباهى فرع المعلمين التابع للحركة في مخيم عين الحلوة للاجئين بأن عدد أعضائه قفز إلى ٤٠ عضواً سنة ١٩٥٧، بعد أن كان عضوين سنة ١٩٥٥. وكان بعض أبرز كوادر ح.ق.ع. الناشطة في لبنان من المعلمين، وعلى رأسهم أحمد اليماني وعبد الكريم حمد وأحمد سلامة. وقد ضمت الحركة معلمين في معظم مخيمات الضفة الغربية وسورية ولبنان في أواخر الخمسينات.[٢١] كما اجتذبت الكثير من طلاب المدارس الثانوية، واعتمدت اعتماداً كبيراً على منظمات الشبيبة، مثل نادي الجهاد الرياضي والثقافي في صيدا، والكشاف العربي الفلسطيني الذي أسسه اليماني وأنشأ فروعاً له في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الرئيسية في لبنان.[٢٢]

ولم تحقق ح.ق.ع. توسعها المتواضع، وتعزز مستقبلها السياسي، إلاّ بعد وصول عبد الناصر إلى زعامة المنطقة. وكانت الحركة، في البداية، ترتاب من «الضباط الأحرار» الذين أسقطوا النظام الملكي في تموز/يوليو ١٩٥٢، لكنها أعجبت بمعارضة عبد الناصر لحلف بغداد سنة ١٩٥٥، وبموقفه العام المعادي للغرب والذي عبّر عنه في أكثر من مناسبة، وخصوصاً من خلال دوره النشيط في مؤتمر باندونغ ودعمه للثورة الجزائرية. وشجع تأميم قناة السويس سنة ١٩٥٦، وبروز عبد الناصر كبطل للقومية العربية بعد العدوان الثلاثي على مصر، ح.ق.ع. على رسم سياستها واستراتيجيتها وفق سياسته واستراتيجيته.

حركة القوميين العرب
والسياسات العربية وفلسطين

كان لالتزام ح.ق.ع. الطاغي تجاه عبد الناصر، وتجاه فلسفته السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبرنامجه الإقليمي، تأثير حاسم في عقيدة الحركة وفي سلوكها طوال أكثر من عقد. وبرز هذا التأثير بأوضح صوره عند التعامل مع المسألتين الجوهريتين بالنسبة إلى اهتمامات الحركة، واللتين كانتا الدافع الرئيسي لمؤسسيها منذ سنة ١٩٤٨، وهما فلسطين والحملة العسكرية لتحريرها. وكان المؤسسون والأعضاء الأوائل في «كتائب الفداء العربي» وفي ح.ق.ع. قد تعرفوا، في الأعوام الأولى لنشاطهم، إلى المتسللين الفلسطينيين المقيمين بلبنان.[٢٣] وتم تكليف حبش وحداد تنسيق النشاط المماثل من الضفة الغربية بعد سنة ١٩٥٤.[٢٤] وتمكنا، بفضل تبرعات الأعضاء والأنصار الأثرياء، من إمداد المجاهدين السابقين والمقاتلين الجدد من المخيمات الفلسطينية بالمال وبالسلاح المهرب من سورية. وكانت ح.ق.ع. تدفع إلى المتسللين مخصصات بسيطة بينما تحاول «إضفاء طابع سياسي ووطني على دوافعهم» إلى تنفيذ عمليات التسلل.[٢٥] كما حصلت الحركة على مساعدة الضباط العرب المتعاطفين معها، الذين أقامت علاقات بهم خلال حرب ١٩٤٨ وبعدها.

ورأت ح.ق.ع. في توحيد القوى العربية شرطاً ضرورياً سابقاً لتحرير فلسطين. وألقت بنفسها في خضم السياسة العربية سعياً وراء إسقاط الحكومات العربية التي اعتبرتها معادية للقضيتين التوأم: تحرير فلسطين والوحدة العربية. وهكذا خصصت معظم مجهودها العسكري، حتى أوائل الستينات، لمواجهة الحكومات العربية المؤيدة للغرب، أو المعادية لعبد الناصر. واتصلت سراً بالضباط

المؤيدين لعبد الناصر في الأردن بعد سنة ١٩٥٦، وحرضت على الملك حسين بعد سقوط حكومة سليمان النابلسي الوطنية في نيسان/أبريل ١٩٥٧.[٢٦] وشنت في سنة ١٩٥٨ حملة تفجير قصيرة الأمد ضد أهداف حكومية، بمساعدة الاستخبارات السورية والمصرية.[٢٧] وكان حداد المسؤول الأول عن تنظيم هذ العمليات، غير أنه اعتُقل مع عدد من مساعديه الأساسيين وصدرت أحكام بسجنهم مدة تتراوح بين ثلاثة أعوام وخمسة أعوام. أمّا حبش، الذي كان ترشح لمجلس النواب، سنة ١٩٥٧، فقد فر إلى سورية (كما فر عدد من الكوادر الأدنى مرتبة، مثل نايف حواتمه) وصدر حكم غيابي بسجنه مدة ٤٥ عاماً.

ونجمت أول فرصة أمام ح.ق.ع. لتطوير قدرات عسكرية عن الصداقة التي ربطت بين الهندي وأحد مساعدي حداد، فايز قدورة، وبين رئيس الاستخبارات العسكرية السورية عبد الحميد السراج، الذي كان قدّم للحركة دعماً سرياً في أثناء الحملة ضد الأردن.[٢٨] ودعا السراج ح.ق.ع. إلى إرسال أعضائها للتدريب في معسكر كتيبة الاستطلاع الفلسطينية ٦٨ في حرستا خلال الحرب الأهلية اللبنانية في صيف سنة ١٩٥٨.[٢٩] وكان فرع ح.ق.ع. في الأردن قد تشتت أو اضطر إلى الاختباء في هذه الأثناء، الأمر الذي دفع الحركة إلى إلقاء مواردها المتواضعة في أتون النزاع اللبناني بعزم وتصميم. وانضم محسن إبراهيم إلى حبش ومساعديه في دمشق لتنظيم تدفق السلاح إلى لبنان، بينما تولى حواتمه ومحمد الزيات قيادة تنظيم ح.ق.ع. في طرابلس وصور.[٣٠]

وقدمت ح.ق.ع. خدمة ثانية للسياسة الخارجية المصرية في أثناء التمرد القومي الذي وقع في مدينة الموصل في شمال العراق، في آذار/مارس ١٩٥٩، ضد عبد الكريم قاسم الذي كان أطاح النظام الملكي في تموز/يوليو ١٩٥٨. وكان فرع الحركة في الموصل يضم ٢٠ عضواً فقط، غير أنه شارك في التخطيط للتمرد وحاول تجنيد ضباط عراقيين لمصلحة عبد الناصر بعد القضاء على التمرد.[٣١] وأكدت هذه الحادثة عداء ح.ق.ع. الشديد للشيوعية، لكن الأهم أنها أكدت تأييد الحركة الحازم لسياسة مصر في المنطقة. وقدمت الحركة دليلاً آخر على ذلك بمساعدتها في تهريب السلاح المصري إلى ثوار عُمان عبر موانئ الكويت والبصرة، وبتنفيذها عمليات تخريبية جديدة في الأردن خلال ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ بمساعدة الاستخبارات السورية (والمصرية بصورة غير مباشرة).[٣٢]

ولم تكن القاهرة قد أقامت علاقة مباشرة بـ ح.ق.ع.، إذ اعتمدت في ذلك على وزير الداخلية السوري السراج، وعلى رئيس الاستخبارات السورية برهان أدهم، إلاّ إنها اعتبرت الحركة حليفاً يمكن الاعتماد عليه.[٣٣] وقامت ح.ق.ع.

حل فرعها في سورية تماشياً مع المرسوم الذي أصدره عبد الناصر، في ١٢ آذار/ مارس ١٩٥٨، والقاضي بإنهاء التعددية الحزبية في الجمهورية العربية المتحدة. كما حلت الحركة فرعيها في مصر وقطاع غزة، لكنها احتفظت بمكتب لنفسها في دمشق للإشراف على فروعها في الأردن ولبنان والعراق.[٣٤] وقد تضاءل نشاط الاستخبارات المصرية في سورية ولبنان والأردن في الأعوام الثلاثة ونصف العام اللاحقة على قيام الوحدة، لأنها أوكلت هذه المهمة إلى الاستخبارات السورية بإشراف قادتها الجدد من المصريين، وبالتالي لم يكن هناك ما يدعو إلى إقامة علاقة مباشرة بين القاهرة وح.ق.ع.[٣٥]

لكن الانقلاب الذي وقع في دمشق في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، والذي أدى إلى إنهاء وحدة سورية ومصر، غيّر كل شيء. وكان كبار كوادر ح.ق.ع. في سورية يشكُون - بانتظام - إلى قيادتهم الممارسة الفوقية للسلطة المصرية، إلاّ إنهم كانوا يدافعون بدفاع شديد عن مصر وكذلك عن السراج، الذي يتحمل مسؤولية التجاوزات التي دفعت القيادة القطرية لحزب البعث في نهاية المطاف إلى تأييد الانفصال.[٣٦] وفقدت ح.ق.ع. عقب ذلك قاعدة تدريبها الرئيسية وملجأها الآمن. وفقدت أيضاً خطوط إمدادها إلى لبنان والأردن، علاوة على فقدان نصف أعضاء فرعها في سورية. ولجأ حبش وحداد والهندي إلى بيروت وأوكلوا مهمة إعادة بناء فرع سورية إلى الكوادر الأدنى مرتبة التي لم تغادرها. وكان بين هذه الكوادر صلاح صلاح وبلال الحسن وأسامة الهندي، وهو الأخ الأصغر لهاني. وقد تولى هؤلاء قيادة فرع سورية و«لجنة العمل العسكري» التي أُلفت حديثاً، لكنهم وجدوا أنفسهم أمام مهمة صعبة؛ إذ انخفضت عضوية الفرع عشية الانفصال إلى ما بين ٨٠ و١٦٠ عضواً، كان عدد السوريين منهم ١٥ عضواً فقط، والبقية من الطلاب الفلسطينيين.[٣٧]

جعل الانفصال ح.ق.ع. على اتصال مباشر بعبد الناصر،[٣٨] فقد أرسلت الاستخبارات العامة المصرية، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١، محمد نسيم ليتولى إحياء نشاطها في لبنان. والتقى نسيم هناك زعيمي ح.ق.ع. محسن إبراهيم ومصطفى بيضون، وكان ذلك اللقاء بداية علاقة طويلة عادت بالفائدة على الطرفين.[٣٩] وسافر الرجلان إلى مصر لمقابلة عبد الناصر في وقت ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١ وشباط/فبراير ١٩٦٢، وتبعهما الهندي بعد هروبه من سورية.[٤٠] وتطورت علاقة ح.ق.ع. بمصر بسرعة، ومن أسباب ذلك قيام الهندي بالتوسط الهادئ بين دمشق والقاهرة بفضل العلاقات العائلية الوثيقة التي تربطه بقادة الانفصال. وبعد أن تعمقت العلاقات، قابل الهندي القائد الأعلى

للقوات المصرية، عبد الحكيم عامر، وحصل منه على تعهد بتدريب وتسليح عناصر الحركة بصورة مباشرة.(٤١) وانتقل المساعد العسكري لحداد، قدورة، إلى القاهرة للإقامة بها بصفة ضابط ارتباط بينها وبين الحركة. وكان ضابط الارتباط الرئيسي من الجانب المصري هو سامي شرف، مدير مكتب عبد الناصر، بينما تولى المسؤولان الأمنيان صلاح نصر وشعراوي جمعة مهمة التنسيق على صعيد الشؤون العملية.(٤٢)

وكانت ح.ق.ع. متورطة، بصورة ثانوية، في محاولة الانقلاب السورية الفاشلة التي جرت في آذار/مارس ١٩٦٢، وأيضاً في المحاولة الناجحة التي أوصلت ائتلافاً من الضباط الناصريين والبعثيين إلى السلطة في ٨ آذار/مارس ١٩٦٣. وقد كوفئت الحركة بتمثيلها بعضوين في المجلس الوطني لقيادة الثورة الجديدة، لكنها عمدت إلى تأييد الضباط الناصريين الذين قادوا عدداً من حالات التمرد في وحدات الجيش المتمركزة قرب حمص وحلب، في أواخر آذار/مارس وفي نيسان/أبريل، في محاولة منهم لفرض عودة الوحدة مع مصر. ومن جانب آخر استقوى الفرع السوري لحزب البعث بنجاح الفرع العراقي، الذي استولى على السلطة في شباط/فبراير، ولم يكن بالتالي مستعداً للرضوخ لمطالب شركائه. وعندما استقال عضوا ح.ق.ع.، في أيار/مايو، من منصبيهما الوزاريين احتجاجاً على السياسة تجاه مصر، أوقف البعثيون ببساطة إصدار مجلة الحركة «صوت الجماهير» في سورية.(٤٣) وما لبثت ح.ق.ع. أن أدت دور الشريك الصغير في المحاولة الانقلابية التي قادها جاسم علوان في ١٨ تموز/يوليو. وكان أعضاء الحركة في سورية لا يعلمون شيئاً عن تلك المحاولة، ولم يكن لهم أي دور فيها، لكن هاني الهندي اجتمع بمدبريها وقد يكون قام بدور الوسيط بينهم وبين عبد الناصر، بينما ربما قام أخوه الأصغر، أسامة، بالاتصال بالضباط المتعاطفين مع ح.ق.ع. بصفته رئيساً للجنة العسكرية المحلية للحركة.(٤٤) وفرّ هاني مرة أخرى إلى لبنان، وتبعه حبش عقب ذلك بأشهر قليلة بعد أن كان مختبئاً في دمشق طوال تلك الأشهر، وتم اجتثاث ح.ق.ع. من سورية بعد اعتقال العشرات من أعضائها، حيث أمضى بعضهم عاماً واحداً في السجن.

وقد واجه فرع ح.ق.ع. في العراق المصير نفسه، بعد أن تم خفض دوره إلى الحدود الدنيا في أثناء حكم عبد الكريم قاسم، في الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٣، نتيجة الخلافات الشخصية بين أعضاء قيادته، وبسبب المنافسة الشديدة من حزب البعث، وكذلك بسبب قمع الحكومة له. وتم سجن حواتمه، الذي كان يرئس فرع ح.ق.ع. في العراق، من أواخر سنة ١٩٦١ إلى نهاية عهد قاسم في شباط/فبراير

١٩٦٣. ثم قام حزب البعث بترحيله بعد إطلاقه بشهرين فقط. وأرسلت ح.ق.ع. نحو ٢٥ من كوادرها من الفروع الأُخرى إلى العراق لدعم فرعها هناك، لكن محاولة اتصالهم بضباط من الجيش العراقي لتنظيم انقلاب أدت إلى قمع فرع الحركة بشدة في أيار/مايو.(٤٥) ولم تتمكن الحركة من استئناف نشاطها إلاّ بعد وقوع انقلاب آخر أوصل الضابط القومي المعتدل، عبد السلام عارف، إلى السلطة في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر.(٤٦)

سبّبت الزيادة المفاجئة في عدد أعضاء ح.ق.ع. وتوسع نشاطها كقوة مؤيدة لعبد الناصر، بعد سنة ١٩٦١، توترات جديدة في صفوفها. فقد وجّه انهيار الوحدة المصرية ـ السورية ضربة قاسية إلى آمال الفلسطينيين باقتراب حرب التحرير، وفرض مراجعة للافتراضات السابقة التي حملها الكثيرون ممن كانوا مقتنعين بعبد الناصر وبالقومية العربية. وأدى التنافس بين عبد الناصر وقاسم بشأن إقامة «كيان» فلسطيني سنة ١٩٥٩، وخلافهما المعلن فيما يتعلق بتأسيس جيش فلسطيني سنة ١٩٦٠، إلى إثارة اهتمام واسع بإيجاد إطار سياسي فلسطيني خاص. واكتسبت هذه الفكرة شرعية إضافية عندما تم إنشاء الاتحاد القومي الفلسطيني بناء على تعليمات عبد الناصر وقام بإجراء انتخابات عامة في أوساط فلسطينيي سورية وقطاع غزة في تموز/يوليو ١٩٦٠ وكانون الثاني/يناير ١٩٦١.(٤٧) وقد عزز الانفصال السوري وضع الكثير من الجماعات الجديدة الداعية إلى التحرير، التي تشكلت في هذه الفترة.

وكانت قيادة ح.ق.ع. تواجَه، يوماً بعد يوم، بالسؤال الصعب: كيف توفق بين تشديدها على الوحدة العربية وبين ضرورة تركيزها على فلسطين بصورة خاصة، وإلى أي مدى يجب أن يمنعها التزامها تجاه عبد الناصر من القيام بعمل عسكري مستقل ضد إسرائيل؟ وتمكنت ح.ق.ع. من استقطاب عدة آلاف من الأعضاء الجدد في الأعوام الثلاثة التالية من خلال تصوير نفسها أنها ترفع لواء الوحدة العربية وأنها حليف مخلص لعبد الناصر. لكن نجاحها هذا زاد في ضغط السؤال عليها، وخصوصاً لدى أعضائها الفلسطينيين. وتمتد جذور الجدال، الذي تطور داخل الحركة، إلى اجتماع اللجنة التنفيذية السنوي في دمشق سنة ١٩٥٩، الذي ناقش إمكانات تفجير الكفاح المسلح ضد الحكم البريطاني في عدن. وقد أثر ذلك النقاش في اللجنة التنفيذية التي بحثت في إمكان شن الكفاح المسلح في فلسطين في اجتماعها اللاحق، سنة ١٩٦٠، غير أنها قررت عدم اتباع هذا النهج.(٤٨)

وأنشأت ح.ق.ع.، فعلاً، «لجنة فلسطين» سنة ١٩٥٩ ـ تألفت من حبش والهندي وحداد وأسامة النقيب وزاهي القمحاوي وعبد الكريم حمد وأحمد اليماني ـ

لكن لم يجر فصل الفلسطينيين عن الأعضاء الآخرين، أو تجميعهم في فرع خاص بهم.[٤٩] وتم إنشاء «لجنة فلسطين» عقب المبادرة التي أعلنها عبد الناصر، في آذار/مارس ١٩٥٩، ودعا فيها إلى تأسيس «كيان» فلسطيني. وكان خطابه مهماً لسببين إضافيين: فهو، من ناحية، وضع سقفاً واضحاً للنشاط العسكري المستقل بإعلانه أن مصر لن تقدم على مواجهة إسرائيل إلاّ بعد أن تستكمل بناء قوتها العسكرية بشكل يضمن لها «تفوقاً حاسماً»،[٥٠] وبالتالي فهي التي ستحدد زمان المعركة ومكانها عندما تكون جاهزة تماماً لها؛ ومن ناحية أُخرى وجه عبد الناصر رسالة، بالقدر نفسه من الوضوح، إلى جمهوره الفلسطيني بإعلانه أن ليس لديه «خطة لتحرير فلسطين.»[٥١] وربما يكون هذا الخطاب حفز «لجنة فلسطين» في ح.ق.ع. على مناقشة الخيارات العسكرية الممكنة لتحرير فلسطين. وحددت اللجنة أربعة خيارات، وخلصت إلى أن أكثرها فاعلية هو قيام الفلسطينيين بإطلاق نضالهم الخاص معتمدين على الجمهورية العربية المتحدة. وبحسب الكادر المخضرم في ح.ق.ع.، أحمد اليماني، قابل أعضاء «لجنة فلسطين» عبد الناصر في أثناء إحدى زياراته الرسمية لسورية، بحضور وزير الداخلية السراج، وطلبوا إليه باسم «اللاجئين الفلسطينيين في سورية» تقديم الدعم المادي لمشروعهم العسكري. ونتيجة هذا اللقاء تم تدريب أعضاء ح.ق.ع. في سورية خلال ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠، وتسلمت الحركة ٣٠ قطعة من السلاح الخفيف في لبنان سنة ١٩٦١.[٥٢]

اشتد الجدال الداخلي سنة ١٩٦٢، عقب إعلان استقلال الجزائر بعد كفاح دامٍ. ومع ذلك عارضت قيادة ح.ق.ع. اتباع نموذج الجزائر في العمل العسكري المستقل، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى تخلي الدول العربية عن مسؤوليتها تجاه تحرير فلسطين.[٥٣] وكان مثال القوميين العرب العدنيين مصدر تأثير مهم في الفلسطينيين. فقد قام عدة عشرات من أعضاء ح.ق.ع. في لبنان وسورية والأردن بمقابلة أعضاء من فرع عدن (كانوا انضموا إلى الحركة عندما كانوا طلاباً في القاهرة سنة ١٩٥٩) في أثناء أول دورة تدريبية لهم في أكاديمية القوات الخاصة المصرية في أنشاص في منتصف تموز/يوليو. وكان العدنيون يعدون العدة لحملة عسكرية بغية إخراج البريطانيين من عدن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣؛ وهو أمر أثار إعجاب رفاقهم الفلسطينيين، وضمنهم وديع حداد.[٥٤] كما تحمس الفلسطينيون عندما استولى الضباط الجمهوريون على السلطة في اليمن في أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، إذ أشعلوا بعملهم هذا حرباً أهلية وأثاروا تدخلاً مصرياً. لكن ربما يكون أكثر التأثيرات أهمية اعتراف عبد الناصر أمام المجلس التشريعي في غزة، في نهاية حزيران/يونيو تقريباً، بعدم وجود خطة لديه، أو لدى أي زعيم عربي آخر،

لتحرير فلسطين.[55]

وساهم ضغط الأعضاء الفلسطينيين المتزايد في زيادة حدة التوترات التي ظهرت داخل ح.ق.ع. في أواسط سنة ١٩٦٢. وتمتد جذور التوتر إلى أواخر الخمسينات عندما بدأ محسن إبراهيم ومحمد كشلي ونايف حواتمه يشككون في الأساس الذي تستند إليه قوميتهم العربية من خلال قولهم إن البنى الاجتماعية والاقتصادية هي العوامل المحددة لتقدم المجتمع العربي.[56] وقد دفع محسن إبراهيم بهذا الاتجاه خطوة إلى الأمام بعد أن أصبح مؤسس ورئيس تحرير النشرة المركزية الجديدة الناطقة باسم ح.ق.ع.، وهي مجلة «الحرية» الأسبوعية المسجلة في لبنان، إذ كتب عدة مقالات يقول فيها إنه لم يعد من الممكن فصل القومية العربية، نظرياً أو عملياً، عن الثورة الاجتماعية. وظل «الجناح اليساري» الناشئ معادياً بشدة للشيوعية، كما أظهرت عدة مقالات لمحسن إبراهيم في «الحرية»، لكن هذا الجناح حث على إقامة علاقة بعبد الناصر أكثر حميمية بعد أن أصدر مراسيمه «الاشتراكية» في تموز/يوليو ١٩٦١.[57] وقد هُزم خلال نقاش عاصف، في أواسط سنة ١٩٦٢، اقتراح يساري بحل ح.ق.ع. ودمجها في الاتحاد الاشتراكي العربي الذي أسسه عبد الناصر. لكن المؤتمر الاستثنائي، الذي عقد في بيروت في حزيران/يونيو ١٩٦٣، وافق على دعوة عبد الناصر إلى توحيد كل الأحزاب التي تنادي بالقومية العربية وبالاشتراكية.[58] وكان الجناح اليساري استغل غياب حبش والهندي عن المؤتمر، بسبب انغماسهما العميق في الأزمة السورية، لتأمين الموافقة على دعوة عبد الناصر هذه.[59]

وفي ضوء هذه الخلفية بدأت خطوة جادة لإقامة فرع فلسطيني مستقل داخل ح.ق.ع. وكان الأعضاء الفلسطينيون هم الأكثر حماسة لتقديم هوية مستقلة إلى جمهورهم العريض، ولبدء العمل العسكري ضد إسرائيل. وقد ضاقوا ذرعاً بالجدل العقائدي، وشككوا في دوافع زعماء الجناح «اليساري» الذين لم يكن بينهم أي فلسطيني. وفي الواقع، فإن كون خمسة من أعضاء اللجنة التنفيذية، سنة ١٩٦٣، من اللبنانيين وواحد أردنياً مقيماً بلبنان (حواتمه) أثار هماهم بأنهم يترددون في بدء العمل العسكري لأنهم يخشون قمع المكتب الثاني، ولأن الصلة بينهم وبين أعضاء الحركة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين كانت مفقودة.[60] ولم تخب آمال أعضاء ح.ق.ع. بعبد الناصر، لكنهم رأوا في إعلان إسرائيل، سنة ١٩٦٣، خطتها لتحويل روافد نهر الأردن علامة على ضعف العرب وترددهم.

ونتيجة هذه التأثيرات المتعددة التقى عدد من الكوادر الفلسطينية في بيروت، في تشرين الأول/ أكتوبر، واتفق على تأسيس فرع فلسطيني مستقل.[61] وكان

حبش والهندي لا يزالان مختبئين في سورية. أمّا حداد، فإمّا أنه حضر اللقاء وإمّا كان على علم بحصيلته ووافق عليها؛ فقد كان «رجل فعل»، قليل الراحة وسريع الانفعال، ولا صبر عنده للنقاش النظري والعقائدي مهما يكن نوعه، وخصوصاً التحول الماركسي لرفاقه «اليساريين». وهكذا أعيد تجميع أعضاء ح.ق.ع. الفلسطينيين في كل دولة في أقسام منفصلة، بحيث ظلوا تابعين لقيادة الإقليم المحلية لكنهم أصبحوا على اتصال بقيادة العمل الفلسطيني، التي تأسست حديثاً واتخذت بيروت مقراً لها.[٦٢] وقد تزامن هذا مع هروب حبش من سورية في بداية سنة ١٩٦٤، ومع توتر في علاقة ح.ق.ع. بالاستخبارات المصرية بسبب الخلافات فيما يتعلق بالسياسة والتحالفات في عدن. وتم توقيف ممثلي ح.ق.ع. في مصر فترة قصيرة، الأمر الذي دفع حبش إلى زيارة عبد الناصر أول مرة من أجل حل الخلاف.[٦٣] وبعد عودة حبش إلى بيروت ضم صوته إلى صوت حداد والهندي، وتمكنوا من الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية لـ ح.ق.ع. على تأسيس فرع فلسطيني مستقل. وتم «التصديق» على هذه الموافقة في جلسة عاصفة للمؤتمر القومي للحركة في أيار/مايو. ولم يكن حبش وغيره من «اليمينيين» من الحرس القديم في عجلة من أمرهم للانسلاخ عن عبد الناصر بشنهم الكفاح المسلح ضد إسرائيل، وإنما كانوا على استعداد لاستخدام العامل الفلسطيني من أجل تمييز أنفسهم داخل ح.ق.ع.، ومن أجل إنشاء قاعدة نفوذ خاصة بهم، أو هذا ما استنتجه خصومهم اليساريون.[٦٤]

ولادة فتح

قبل أن تقرر ح.ق.ع. تأسيس فرع فلسطيني مستقل بمدة طويلة، كانت فتح قد أُسست تنظيماً فلسطينياً مستقلاً. وكان مؤسسوها، باستثناء عدد محدود منهم، من اللاجئين الذين وفدوا إلى غزة سنة ١٩٤٨: بعضهم، مثل محمد يوسف النجار وسليم الزعنون وفتحي البلعاوي، كان انضم إلى جماعة الإخوان المسلمين عندما أسست فرعها في فلسطين سنة ١٩٤٦، وكان بعمر يتراوح بين نهاية سن المراهقة وبداية العشرين عند اندلاع الحرب؛ وبعضهم الآخر كان أصغر سناً، مثل خليل الوزير وصلاح خلف وكمال عدوان ويحيى عاشور. وقد جمعتهم المدرسة الثانوية، كما جمعت الكثيرين من رفاق صفهم الذين برزوا فيما بعد في المراتب العليا السياسية أو العسكرية للمنظمات الفدائية الرئيسية، وفي الجناح العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية، أي جيش التحرير الفلسطيني. كذلك فإن عضوية جماعة

الإخوان المسلمين كانت هي الأُخرى جامعاً آخر بينهم. فعلى الرغم من أن الجماعة أصبح لها حضور ذو شأن في غزة بفضل السمعة التي اكتسبتها في أثناء الحرب. وبفضل الضباط المصريين الذين كانوا يجندون العمال الفلسطينيين ـ الذين يشتغلون في ثكناتهم ـ في صفوف الجماعة،[٦٥] فإن أتباعها كانوا في معظمهم من طلاب المدارس الثانوية الذين جذبتهم أنشطتها الاجتماعية وأنديتها الرياضية، والتي كانت تنظم لهم دورات قصيرة في المبادئ العسكرية الأساسية والتمارين البدنية.[٦٦]

ومن الناشطين الفلسطينيين الذين اجتذبتهم جماعة الإخوان المسلمين سنة ١٩٤٨، طالب الهندسة في جامعة القاهرة ذو العشرين عاماً، محمد عبد الرؤوف القدوة الحسيني، المعروف بياسر عرفات. لكن وضعه بالنسبة إلى الجماعة، نصيراً لها أو عضواً فيها، يبقى غير مؤكَّد. ولعرفات صلة قرابة بعيدة بالمفتي السابق الحاج أمين الحسيني. ويقال إنه قاتل بإمرة عبد القادر الحسيني، ومن ثم مع مفرزة الإخوان المسلمين في غزة والقدس. وقد التحق، بعد عودته إلى القاهرة، بدورة تدريب ضباط الاحتياط التي تم إعدادها للطلاب الجامعيين المصريين. ومن خلال هذه الاتصالات قابل عدداً من الضباط الأحرار الذين أسقطوا النظام الملكي في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢.[٦٧] ويقال إن عرفات عزز علاقته بهم من خلال اشتراكه في عدد من الهجمات التي نظمها الإخوان المسلمون ضد القوات البريطانية في منطقة قناة السويس في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٤، ومن خلال تدريبه الطلاب الجامعيين في ١٩٥٣/ ١٩٥٤.[٦٨] وكان ناشطاً أيضاً في رابطة الطلبة الفلسطينيين، وأصبح رئيساً لها سنة ١٩٥٢. وتعرف ضمن الرابطة إلى الكثيرين ممن أصبحوا رفاقاً له في قيادة فتح لاحقاً.

وثمة شخصية بارزة أُخرى هي خليل الوزير الذي نزح عن الرملة مع والديه، وكان في الثالثة عشرة من عمره. فقد قام هذا الفتى، المفعم بالحيوية، والذي يعتبره البعض المؤسس الحقيقي لفتح، بتأسيس مجموعته الخاصة من المناضلين وهو في سن السادسة عشرة. وتلخص تجربته، في تلك الأعوام، الطريق التي سار عليها الكثيرون من أقرانه الذين عمدوا إلى إعادة بناء الحركة الوطنية:

> بعد العام ١٩٤٩، كنا مجموعة من الشباب في قطاع غزة نسعى للقاء المجاهدين الذين شاركوا في حرب فلسطين، في محاولة منا للتعلم من تجاربهم الفردية في القتال... أكثرهم قال لنا أنه قاتل في صفوف «الإخوان المسلمين». وهذا في الواقع ما رسخ العلاقة بين شباب القطاع وبين المجاهدين من «الإخوان»... لقد استهوتنا تجربة «الإخوان» كمجموعة شباب، خاصة وأنه لم تكن في القطاع قوى

سياسية سوى «الإخوان المسلمين» والشيوعيين. الشيوعيون كانوا قلة، وكانت لهم نظرة خاصة للأمور، لا تلتقي ومشاعر الناس، لأنهم في ذلك الوقت كانوا ينادون بالتعايش [مع إسرائيل]... وهذا ما جعل وجودهم... محدوداً ومقتصراً على العمل السري إلى حد ما. أمّا الكثرة المنفتحة، فكانت تنسق مع شباب «الإخوان» الذين سلكوا سبيل الإعداد والتربية في اتجاه الكفاح العسكري المسلح.[٦٩]

وانضم الوزير إلى الإخوان المسلمين سنة ١٩٥١. وقد طلبت الجماعة، بناء على ضغط أعضائها، إلى الضباط المصريين المتعاطفين معها أن ينظموا، سراً، دورات تدريبية للفلسطينيين. وفعلاً، بدأت هذه الدورات أوائل سنة ١٩٥٢ تقريباً. وبعد ٧ ـ ١٠ أيام من التدريب الأولي، في ضواحي العريش شمال سيناء بصورة أساسية، كان المتدربون يشكلون مجموعاتهم الخاصة لينقلوا من خلالها معلوماتهم البسيطة إلى الفلسطينيين الآخرين.[٧٠] وكان الوزير نفسه، وهو في سن السادسة عشرة، يقود ٢٠٠ فتى يصغره الكثيرون منهم بعام أو عامين.[٧١] ولم يكن هناك فرصة لتدريب ملائم على السلاح، وكان معظم التدريبات يتألف من المشي مسافات طويلة ومن معارك وهمية. وبعد فترة من بدء التدريب استجابت قيادة الإخوان المحلية لضغوط أعضائها الشبان، فأسست منظمتين عسكريتين سريتين هما «شباب الثأر» و«كتيبة الحق». وكان صلاح خلف عضواً في الأولى، وخليل الوزير عضواً في الثانية.[٧٢] وكان لقيادة الإخوان في مصر مشاعر مختلطة تجاه هذا التطور، إذ كانت مهتمة بعدم تخريب علاقاتها بمجلس قيادة الثورة الجديد في القاهرة، فطلبت من قيادة فرعها في غزة منع أعضائه من مهاجمة إسرائيل.

وبعد أن ضاق خليل الوزير ذرعاً بتردد قيادة الإخوان أنشأ تنظيماً موازياً، مستفيداً من موقعه في «كتيبة الحق». وبدأ بتأليف الخلايا السرية استعداداً لعمليات عسكرية مستقلة، نائياً بنفسه تماماً عن رفاقه الذين كانوا يريدون «منا الاهتمام بقضايا عديدة من بينها فلسطين.. البعض الآخر كان يريد منا صبّ الجهد على قضايا إسلامية عامة.»[٧٣] وتطلبت عملية تنظيم أتباع سريين منه ردحاً من الزمن شهدت غزة في أثنائه تصعيداً للغارات الانتقامية الإسرائيلية وتأسيس شرطة الحدود الفلسطينية. وعند اعتقال النجار، في أثناء التظاهرات التي طالبت بجيش فلسطيني وبالتجنيد وبالسلاح في أوائل سنة ١٩٥٤، اقتنع الأعضاء الشبان في تنظيم الإخوان بأن عليهم المبادرة وتحمل المسؤولية بأنفسهم. وأدى اعتبار جماعة الإخوان المسلمين خارجة على القانون، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤، إلى افتراق صريح بعد أن رفض الوزير وكثيرون غيره اتخاذ جانب أي من طرفي النزاع، وانسحبوا من صفوف الجماعة في أوائل سنة ١٩٥٥. وأمّا من بقوا في الجماعة فقد اعتبروا

الشبان الثوريين «مخربين ومتسلقين»، لكن محاولة اغتيال عبد الناصر دفعت، في واقع الأمر، الكثيرين من أنصار الجماعة في اتجاه الأحزاب العربية القومية.[٧٤]

نفذ الوزير ورفاقه عدداً محدوداً من العمليات العسكرية الصغيرة في إسرائيل في أواخر سنة ١٩٥٤ وفي النصف الأول من سنة ١٩٥٥، مستخدمين في البداية اسم «كتيبة الحق» غطاء.[٧٥] وكسبوا عناصر من كتيبة «الفدائيين» التابعة للقيادة المصرية إلى جانبهم، وأمدوهم بالسلاح والذخيرة من دون علم قيادتهم كي يقوموا بغارات على إسرائيل. وقام أفراد المجموعة، رغبة منهم في تضخيم تأثير عملياتهم وفي المبالغة في قوتهم، بإرسال بيانات مكتوبة باليد إلى الصحف في بيروت ودمشق.[٧٦] كما أرسل الوزير أحد مساعديه، حمد العايدي، إلى الخليل لتأليف خلايا سرية ولتنفيذ هجمات مماثلة، علماً بأن هذه المحاولة انتهت بالفشل. وقد اعتقل الوزير فترة قصيرة لحيازته متفجرات، لكنه استأنف هو ورفاقه نشاطهم ونفذوا عدداً من الهجمات الـ ١٩٢ التي أعلنت إسرائيل وقوعها في هذه الفترة.[٧٧]

لم يكن للعمليات الانتقامية الإسرائيلية أي أثر رادع، لأن الوزير سعى متعمداً لإيجاد جو «متفجر» يرفع درجة «الوعي الذاتي» لدى الفلسطينيين.[٧٨] وفي الواقع، تباهى الوزير بمسؤوليته عن العملية العسكرية التي أدت إلى الغارة الإسرائيلية على غزة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٥، لكن لا يمكن التأكد من صحة ادعائه.[٧٩] وفي وقت لاحق صرح أحد رفاقه، كمال عدوان، بالقدر نفسه من التفاخر، أن هذه الهجمات الأولى وعمليات الانتقام الإسرائيلي التي تبعتها دفعت عبد الناصر إلى اتخاذ «قرار... بضرورة مواجهة العدوان بالسلاح وكانت صفقة السلاح الأولى [بين مصر وتشيكوسلوفاكيا].»[٨٠] وكان هؤلاء الناشطون الشبان بين الآلاف من المتظاهرين الذين طالبوا بالتجنيد وبالتسليح، عقب الغارة على غزة، وهم يلوحون بأعلام مبللة بدماء الجنود المصريين الذين قتلوا خلال الغارة. وقامت السلطات المصرية، في محاولة منها لتخفيف حالة الغليان، بتوسيع برنامج التدريب العسكري الموضوع للطلاب الجامعيين المصريين ليشمل المتطوعين الفلسطينيين من طلاب المدارس الثانوية في غزة. وقام وفد من الاتحاد العام لطلبة فلسطين بزيارة لغزة التقى عرفات خلالها الوزير أول مرة. وتجددت العلاقة بعد أن عاد عرفات إلى غزة مدرباً عسكرياً، ثم تطورت إلى صداقة بعد أن التحق الوزير بجامعة القاهرة في أواسط سنة ١٩٥٦، قبل أشهر قليلة من العدوان الثلاثي على مصر.

وجاءت الفكرة الفعلية في تأسيس «فتح» نتيجة العدوان. وبحسب ما قاله الوزير في أثناء استرجاعه لذكريات تلك الفترة: «عندما وقع العدوان الثلاثي، واحتل العدو قطاع غزة كانت المسألة التي سيطرت على تفكيرنا هي: كيف يمكننا أن

نشرك أعداداً كبيرة من الفلسطينيين في القطاع بنشاطنا المسلح؟.. وكيف يمكننا تشكيل بؤرة مساندة لمجموعات المقاومة الشعبية في غزة؟»[٨١] ولم يكن في وسع الوزير وعرفات ورفاقهما أن يتخذوا أي خطوات للإجابة عن سؤالهم، على الرغم من أن عدداً منهم تطوع للقيام بعمليات فدائية في منطقة القناة.[٨٢] وكان الزعنون في غزة عند وقوع الاحتلال الإسرائيلي، وأدى دوراً رئيسياً في جمع من تبقى من الإخوان المسلمين والبعثيين والشخصيات الناصرية لإنشاء «جبهة المقاومة الشعبية»، لكن تأثير هذه الجبهة كان ضعيفاً جداً. وكان لكمال عدوان أيضاً دور فاعل في هذه الجبهة إلى أن اعتقلته قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وقد تبلور النقاش الدائر بين مَنْ أصبحوا مؤسسي فتح، وذلك بعد أن اتضح لهم في إثر العدوان أن التحدي الحقيقي لا يكمن في مساندة العمل المسلح، وإنما في ملء الفراغ الذي خلفه عدم وجود أي منظمات فلسطينية مستقلة. وكان الاحتلال الإسرائيلي شتت من تبقى من جماعة الإخوان المسلمين وأضعف، بصورة عامة، الصدقية المحدودة أصلاً التي كانت تحظى بها الأحزاب السياسية الأُخرى.[٨٣] وإلى جانب هذا، برز عبد الناصر بطلاً قومياً عربياً، وعلق عليه الكثيرون من الفلسطينيين آمالهم بالخلاص الوطني. أمّا مَنْ أصبحوا لاحقاً مؤسسي فتح، فقد انزعجوا من قدرة السلطات المصرية على إصدار أوامرها بتجميد تام لعمليات «الفدائيين» بعد انسحاب إسرائيل من قطاع غزة في آذار/مارس ١٩٥٧، وخلصوا إلى أن العمل المستقل يجب أن يحتل المرتبة الأولى من اهتماماتهم.[٨٤]

وتحدث خليل الوزير عن ثلاثة أنماط من التفكير سادت في هذه الفترة:

> فقد نشأ تيار بين عدد من الشباب في القاهرة يدعو إلى جمع عدد من القيادات الفلسطينية ودفعها لتشكيل إطار محدد يقود شعبنا الفلسطيني، وقد ظهرت محاولات في هذا السياق، لكن عجز هذه القيادات والصراعات التي نشأت بين هذه المجموعة جعلها تقف أمام طريق مسدود. وكان هناك تيار آخر تمثله مجموعة أُخرى ترى أن هناك ضرورة لإعلان حكومة فلسطينية في المنفى تقوم على أنقاض «حكومة عموم فلسطين»، لتمثل شعبنا الفلسطيني وتقود النضال لاستعادة الحقوق الفلسطينية، لكنها محاولة أُخرى اصطدمت بالرفض العربي الرسمي وبالعراقيل التي وضعتها الأجهزة والقيادات العربية.
>
> أمّا التيار الثالث فكان يؤمن أن مثل هذا الواقع العربي القائم لا يمكن أن يسمح بمجرد قيام تنظيم فلسطيني، ولذا فليس أمام الفلسطينيين من خيار غير النزول تحت الأرض واعتماد السرية المطلقة في التنظيم إلى أن يستطيع فرض وجوده على هذا الواقع ويعترف به.

وكان هذا التيار الأخير هو التعبير الحقيقي عن طموحات وتجربة الأغلبية

الساحقة لتجمعات شعبنا.[٨٥]

و نطلاقاً من وجهة النظر هذه، قام الوزير بكتابة مذكرة إلى قيادة الإخوان مسلمين، في تموز/يوليو ١٩٥٧، حثهم فيها على تأسيس تنظيم خاص إلى جنب تنظيمهم لا يبدو إسلامياً في ظاهره، ويرفع شعار تحرير فلسطين بالكفاح لمسلح. وسيتولى التنظيم الجديد الإعداد للكفاح المسلح، ويعمل على تفجيره بعد استكمال متطلباته. لم تتجاوب الجماعة مع دعوته، ودفعت ثمن ذلك غالياً في لأعوام القليلة اللاحقة، بعد أن اجتذبت فتح أعضاء من الجماعة أمثال: سليم لزعنون، وصلاح خلف، وأسعد الصفطاوي، وكمال عدوان، ومحمد يوسف لنجار، وسعيد المزين، وغالب الوزير.[٨٦]

في أواسط سنة ١٩٥٧، كان عدد من مؤسسي فتح إمّا تخرج في الجامعة وإمّا هاجر إلى الدول العربية الغنية بالنفط بحثاً عن العمل. والتقى ستة منهم في لكويت، في نهاية السنة، واتفقوا على تأسيس منظمة سرية.[٨٧] فقد انضم إلى عرفات والوزير ناشطان فلسطينيان من سورية هما عادل عبد الكريم وعبد الله لدنان، وناشطان من غزة هما خالد عميرة وتوفيق شديد، وتألفت منهم أول خلية سنة ١٩٥٨.[٨٨] صاغ المؤسسون وثيقتين تأسيسيتين - «هيكل البناء الثوري» و«بيان الحركة» - واتفقوا على الاسم «فتح» في نهاية السنة. وقدمت الوثيقة الأولى واحداً من أوضح وأفضل التعبيرات عن فكر فتح، وعن جذور بنيتها التنظيمية. كما لخصت وجهة نظرها في الإيمان، ببساطة، بأن «الحرية تؤخذ ولا تُعطى.»[٨٩]

وظل مؤسسو فتح على اتصال برفاقهم السابقين في غزة وسورية، الأمر الذي ساعدهم على توسيع دائرة الاستقطاب الممكنة. وقد انضم أعضاء جدد إلى لمجموعة الأولى في الكويت سنة ١٩٥٩، كان من أبرزهم صلاح خلف. وأصبح خالد الحسن نصيراً حميماً، واستخدم موقعه في دائرة الأشغال العامة الكويتية لحصول على تأشيرات دخول إلى الكويت لأعضاء فتح. وفي تشرين الأول/ أكتوبر، وافق ممثلون للمجموعات المتشابهة في التفكير، والتي تضم ما مجموعه ٥٠٠ عضو في دول الخليج، على الاندماج. وسعى المؤسسون لتأمين منبر علني لفتح، فقام بتوفيره لهم العضو السابق في الفرع اللبناني لجماعة الإخوان لمسلمين، توفيق حوري، الذي كان في حيازته ترخيص لمجلة باسم «النداء»، فأعيدت تسميتها «نداء الحياة - فلسطيننا»، وبدأت الصدور في بيروت في تشرين الثاني/نوفمبر.

صدر من «فلسطيننا»، في الفترة ١٩٥٩ - ١٩٦٤، ما مجموعه ٤٠ عدداً.

وكان الوزير من أكثر المساهمين في الكتابة فيها، على الرغم من أن عدة مقالات حملت الأحرف الأولى من توقيع عرفات، إلى جانب المقالات التي كتبها حوري. وكانت مقولات وأطروحات المجلة بسيطة دوماً، لكن قوية ومؤثرة مثل: يجب شن حرب بلا هوادة ضد إسرائيل، ويجب رفض أي صفقات سياسية تسمح باستمرار إسرائيل في الوجود، ولا يمكن الوثوق بالحكومات العربية ويجب مقاومة محاولاتها للهيمنة أو للوصاية، والأهم من هذا كله أن على الشعب الفلسطيني أن يأخذ مصيره بيديه وأن يوظف كل موارده في خدمة الكفاح المسلح.[٩٠] وكان هناك عناصر عقائدية أُخرى. فكثيراً ما أُعيد نشر نصوص لمؤرخين فلسطينيين، في حين كانت الخلفية الدينية لمحرري المجلة تطفو على السطح من خلال الإشارة المتكررة إلى صور مبتذلة تتعلق باليهود واليهودية. وفي المقابل تكررت الإشارة إلى المقاومة الأوروبية للاحتلال النازي، وتحليلات عن إسرائيل تستخدم أفكاراً لم تُستوعب جيداً عن الاستعمار الاستيطاني والإمبريالية والاقتصاد السياسي الحديث.[٩١]

وأدت مجلة «فلسطيننا» دوراً حيوياً في تعريف الأعضاء المحتملين والمجموعات المشابهة بوجود حركة فتح، وعملت كصندوق بريد لها.[٩٢] ونتيجة هذا التعريف أقامت فتح صلات بنحو ٤٠ مجموعة أُخرى بحلول سنة ١٩٦١. وقد أحيا خليل الوزير أيضاً اتصالاته السابقة في السعودية، حيث عمل مدرساً في المحافظة الشرقية سنة ١٩٥٧. وكان له دور حينئذ في توزيع ٦٠٠ مدرس فلسطيني عينتهم وزارة التربية، فقام بتجديد اتصالاته بهم في أثناء زيارة عمل قصيرة سنة ١٩٦١، أو سنة ١٩٦٢.[٩٣] وكان بين الأعضاء الجدد في حركة فتح أعضاء سابقون في جماعة الإخوان المسلمين، بمن فيهم عبد الفتاح حمود وماجد أبو شرار وأحمد قريع (الذين قدر لهم أن يصلوا مستقبلاً إلى عضوية اللجنة المركزية لحركة فتح). وقد أدى انسحاب سورية من الوحدة مع مصر، في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، إلى إمداد حركة فتح بأعضاء جدد، مثل فاروق القدومي، تركوا حزب البعث وانضموا إلى فتح.

وكانت الصلة السورية على قدر كبير من الأهمية بالنسبة إلى فتح لسبب آخر، ذلك بأنها كانت المصدر الرئيسي الثاني الذي يمدها بالقادة. فخالد الحسن، وهو الأكبر سناً وخبرة، كان أسس بعد وصوله إلى سورية سنة ١٩٤٩ مجموعة لم تدم طويلاً أطلق عليها اسم «تحرير فلسطين». وقام بعد ذلك بمغازلة الإخوان المسلمين قبل أن يساهم في تأسيس «حزب التحرير الإسلامي» (سنة ١٩٥٢). لكن أديب الشيشكلي، الذي وصل إلى السلطة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١، أطبق على

الحزب، الأمر الذي دفع الحسن إلى اللجوء إلى الكويت.(٩٤) واستوعبت فتح أيضاً مجموعة نشيطة من الطلاب اسمها «العاصفة» لم تعمر طويلاً. وكان عادل عبد الكريم عضواً في هذه المجموعة إلاّ إنه ما لبث أن انضم إلى الإخوان المسلمين بعد انفضاضها، بينما انضم آخرون من أعضائها إلى حزب البعث.(٩٥) وكانت المجموعة الأكثر نفوذاً هي «عرب فلسطين»، التي خرج من صفوفها قادة لاحقون مثل هايل عبد الحميد. وتألفت هذه المجموعة في البداية من نحو ٤٠ طالباً ثانوياً في مخيم اليرموك للاجئين القريب من دمشق، وازدادت قوتها إلى حد تمكنت معه من المنافسة في انتخابات رابطة الطلبة الفلسطينيين في أواسط الخمسينات.(٩٦) ومن المجموعات التي تنافست معها «شباب الأقصى»، وهي مجموعة إسلامية أنشأها هاني، الشقيق الأصغر لخالد الحسن.(٩٧) وكان هاني الحسن، ومثله محمود عباس ـ الناشط الأكبر سناً الذي ساهم في تأسيس «أبناء فلسطين في الجامعة» في دمشق وأصبح فيما بعد عضواً في اللجنة المركزية لفتح ـ واحداً بين كثيرين من الشبان الفلسطينيين الذين انضموا إلى الإخوان المسلمين في سورية في أوائل الخمسينات.

ويعطينا تأثير الإسلام في التربية العائلية تفسيراً لجاذبية الإخوان المسلمين في نظر الشباب، لكن الأمر الذي لا يقل عن ذلك جاذبية يتمثل في الهالة السرية التي أحاطت الجماعة نفسها بها، والسمعة التي اكتسبتها كحركة على درجة عالية من التنظيم، والنزعة السياسية المناضلة. وقد التحق هاني الحسن وكثيرون من أقرانه، بعد انضمامهم إلى الإخوان المسلمين، بجهاز «النظام الخاص» أو بجهاز «فرسان النصر» السريين اللذين كانا يتوليان تنفيذ المهمات الخاصة.(٩٨) وأعطيت لهم رتب رسمية، وخضعوا لدورة تثقيف عقائدي وللتدريب العسكري على يد ضابط سابق في الجيش المصري أرسلته قيادة الجماعة خصيصاً إلى سورية.(٩٩) ولم يمتاز الأعضاء الفلسطينيون في الجماعة بتقواهم، وإنما باهتمامهم الشديد باستخدام الأسلحة. وهم، مثل نظرائهم في غزة، اعتبروا عضويتهم في أي منظمة سرية وسيلة لتحرير فلسطين، بينما كان إخوانهم السوريون أكثر اهتماماً بالاستيلاء على السلطة في دمشق.(١٠٠) وقد انشق عدد من الفلسطينيين عن جماعة الإخوان وأسسوا مجموعة أكثر تطرفاً تدعى «كتائب محمد»، لكن مواجهاتهم الوحيدة حتى أوائل الستينات كانت مع أجهزة الأمن السورية.

وكان البحث عن تنظيمات للانضمام إليها، وهاجس تحرير فلسطين بالوسائل العسكرية، أمراً طبيعياً بالنسبة إلى الشبان الفلسطينيين. كما أن الكثيرين منهم كانوا متأثرين بتجارب أقربائهم الذين شاركوا في حرب ١٩٤٨، أو بتجارب الذين انتموا

إلى مجموعات المتسللين التي كان بعضها يعمل لحساب الاستخبارات السورية.[١٠١] وتعزز الميل إلى النشاط السري، وإلى ممارسة العنف، بفعل جو القمع الذي ساد خلال دكتاتورية الشيشكلي في أوائل الخمسينات. وكانت السلطات قلقة جرّاء التضامن الشديد بين السكان السوريين واللاجئين الفلسطينيين، وعلاوة على ذلك خشيت أن يركب أعداؤها في الداخل موجة القضية الفلسطينية وينشئوا معارضة منظمة، فمنعت الفلسطينيين من دخول المنطقة الحدودية مع إسرائيل إلاّ بتصاريح خاصة، وعرقلت تأسيس أندية وروابط اجتماعية ذات طابع فلسطيني واضح. لكن هذه الإجراءات كانت ذات مفعول عكسي، إذ نبهت بقوة الشبان الفلسطينيين الناشطين سياسياً إلى هويتهم المميزة.[١٠٢]

وفسحت نهاية عهد الشيشكلي، في نيسان/أبريل ١٩٥٤، المجال لتخفيف القيود المفروضة على النشاط السياسي في البلد. وحدث ابتعاد واضح في ولاء الفلسطينيين عن جماعة الإخوان المسلمين، مماثل لما حدث في غزة عقب اصطدامهم بعبد الناصر في تشرين الأول/أكتوبر. وقد تعاظمت قوة الأحزاب التي تنادي بالقومية العربية ـ البعث وحركة القوميين العرب ـ بعد حرب ١٩٥٦، لكن كلاً من تطهير الجيش السوري من الضباط الفلسطينيين، الذي تم بصورة عشوائية في أثناء الوحدة مع مصر خلال السنوات ١٩٥٨ ـ ١٩٦١، والصعوبات الشديدة التي واجهها الفلسطينيون في التنقل بين «إقليمي» الجمهورية العربية المتحدة الشمالي والجنوبي، أدى إلى تلطيخ الصورة البطولية لعبد الناصر في نظر البعض.

وفي هذا التاريخ، كان الأشخاص الذين انضموا إلى فتح في الأعوام القليلة التالية وشغلوا المناصب القيادية فيها، قد غادروا سورية للالتحاق بالجامعات أو للعمل في الخارج. فذهب محمود عباس إلى قطر حيث وجد عملاً، مديراً لشؤون الموظفين في الإدارة الحكومية، الأمر الذي أتاح له توظيف الكثيرين من الفلسطينيين مدرسين وموظفين حكوميين. وتعرّف في قطر إلى الأعضاء السابقين في جماعة الإخوان المسلمين من غزة، أمثال النجار وعدوان وحمود. وقد حافظ النجار وعدوان على صلاتهما برفاقهما السابقين في الجماعة، وكانا يقابلانهم في أثناء زياراتهما لغزة. كما أن عباس زار هو الآخر غزة بحجة إيجاد موظفين لحكومة قطر، وبهذه الطريقة اتصل بمؤسسي فتح. والتحق هاني الحسن بجامعة ألمانية، وقام على الفور بالعمل على توسيع النشاط النقابي في أوساط الآلاف من الطلاب والعمال الفلسطينيين في ألمانيا الغربية. وانضم إليه هايل عبد الحميد، وقاما معاً بإصدار نشرة «الكفاح المسلح طريق العودة».[١٠٣] وأقام الحسن وعبد الحميد أول اتصال بمؤسسي فتح في الكويت عن طريق هذه النشرة وعن طريق مجلة فتح،

«فلسطيننا»، وكذلك بواسطة خالد الحسن. وفي هذه الأثناء أعاد خليل الوزير اتصاله بزميله من غزة، يحيى عاشور، الذي كان يَدْرس في النمسا حيث أسس اتحاداً نشيطاً للطلاب الفلسطينيين، وكذلك اتصل بزعيم طالبي آخر في إسبانيا هو صالح الكعكباني.[104] وكانت الصلة بغزة مصدراً لتعرف مؤسسي فتح إلى المزيد من التنظيمات، ومنها «جبهة الكفاح المسلح الثورية» التي قام صلاح خلف بتنظيم أعضائها الشبان في حركة فتح، وهم من تلاميذه السابقين، في أثناء تمضية إجازته السنوية في غزة صيف سنة ١٩٦٣.[105]

وكان الاتصال بالمجموعات ذات الأفكار المتشابهة مسألة، والمحافظة على العضوية مسألة أُخرى. فأعضاء فتح كانوا في معظمهم من الطلاب أو العمال المغتربين، وبالتالي كان يتم الاتصال بهم بالمراسلة أو في أثناء إجازاتهم في غزة وسورية. وغالباً ما كان الأمر يتطلب إعادة تنظيمهم بعد عودتهم من الخارج.[106] وقد ازداد عدد أعضاء فتح بعد انفصال سورية عن مصر لأن فتح اجتذبت البعثيين المستاءين من الانفصال، لكن في المقابل حرمتها ردة الفعل المتعاطفة مع عبد الناصر أتباعاً آخرين. وظلت فتح، في أحسن الأحوال، عبارة عن شبكة من المجموعات والتجمعات المتفرقة حتى سنة ١٩٦٢، حين منحها اجتماع عقدته في الكويت شعوراً بالهدف المشترك وثبّت حلقة قيادية. وقد حضر هايل عبد الحميد وهاني الحسن اجتماعاً لاحقاً في النصف الثاني من سنة ١٩٦٣ أو في أوائل سنة ١٩٦٤ (التاريخ غير مؤكد)، ضما فيه أتباعهما إلى حركة فتح.[107] ونشأت قيادة مركزية تمحورت حول عرفات والوزير وعباس والقدومي وعبد الكريم. ومن الشخصيات القيادية الأُخرى الدنان، وخالد الحسن، ومنير سويد، والزعنون في الكويت، ومحمود الخالدي، وحسام الخطيب، ومحمود فلاحة في سورية. وكان جميع هؤلاء القادة من اللاجئين، باستثناء القدومي الذي جاء من الضفة الغربية.

عقيدة «فلسطين أولاً»

تبلورت معالم تفكير فتح السياسي عند انصهار هذه التيارات المتباينة في بوتقة واحدة. فكان هدفها النهائي واضحاً: تحرير كل فلسطين، وتدمير الأساسات التي قام عليها ما اصطلحت على تسميته دولة ومجتمع الاحتلال الاستيطاني الصهيوني. وباختصار، هدفت فتح إلى تدمير إسرائيل ككيان اقتصادي وسياسي وعسكري، وإلى إعادة فلسطين إلى وضعها الراسخ في عقول معظم الفلسطينيين، أي وطنهم كما كان قبل سنة ١٩٤٨.[108] ومن هذه الناحية، لم تختلف فتح عن أية

مجموعة فلسطينية أُخرى (مع الاستثناء الوحيد الذي مثله الشيوعيون).

ولم يكن هناك سوى مكان ضيق جداً لليهود ضمن هذا المنظور. فقد اعتبرت فتح أن في إمكان الجالية اليهودية الأصلية في فلسطين ـ أي التي كانت مقيمة بها قبل الانتداب البريطاني ـ البقاء فيها، لكن تحت سيادة عربية مطلقة. واعتبرت أغلبية الإسرائيليين «تجمعاً بشرياً غريباً». واشتكت فتح جراء نجاح إسرائيل في اختزال الصراع بشأن فلسطين في عقول المجتمع الدولي إلى «قضية لاجئين وقضية حدود وقضية مياه وروافد بين دولة مستضعفة صغيرة وثلاث عشرة دولة مسعورة تنكر عليها حقها في الوجود والحياة.»(١٠٩) ورأت أن حقوق الفلسطينيين طُمست من خلال المقارنة بين «مليوني مشرد يهودي من عذاب النازية يبحثون عن ملجأ للحياة في هدوء واستقرار... ومئة مليون عربي متمرد وغير قانع بخيرات وثروات الأرض الواسعة التي يملكونها ويعيشون عليها... ويريدون أن يقذفوا بهم في البحر كما قذف بهم النازي في أفران الغاز ومعسكرات الفناء.»(١١٠) لكن فتح اعتبرت مقاومة الفلسطينيين لزجهم في غياهب النسيان شبيهة بمقاومة أوروبا للاحتلال النازي.(١١١) وكانت المسألة في نظر فتح هي كيف تعيد تأكيد الوجود الفلسطيني.

وقد ظهر أوضح تعبير عن الروح التي تسيّر فتح في وثيقة «هيكل البناء الثوري»، التي جاء فيها: «عاش شعبنا مشرداً في كل قطر ذليلاً في مواطن الهجرة.. بلا وطن.. بلا كرامة.. بلا قيادة.. بلا أمل.. بلا سلاح.. بلا توجيه.. بلا عون.. بلا رابطة.. بلا احترام.. بلا وجود.. وطوال الأعوام الطويلة الماضية علقنا الآمال وانتظرنا كثيراً وصبرنا طويلاً.. حتى ذاب كل أمل.»(١١٢) وكان الجواب «إنها الثورة.... ليس لنا غيرها سبيلاً»، وأي خيار آخر سيعني أن «نستسلم لما يحيط بنا من ظروف ونصمت على واقعنا ونركن إلى اتكاليتنا.. ونعلل تقصيرنا وسكوتنا.. ونفلسف بشتى الأعذار جريمة تخاذلنا وتريثنا.. وبهذا نصنع نهايتنا المحتمة.. ونكتب لأنفسنا أننا شعب رضي المذلة ونام على الضيم والهوان.»(١١٣)

وكانت القوة الدافعة في فلسفة فتح وفي منظورها العقائدي، بقدر ما كان لديها فلسفة ومنظور، وجودية أساساً. فاستمدت زخمها من الأوضاع المادية والاغتراب النفسي العميق لأغلبية اللاجئين المقتلعين والمنفيين، لا من الأقلية الفلسطينية التي ظلت في موطنها الأصلي بعد انتهاء حرب ١٩٤٨. وقد صبغ الدافعُ الوجودي نفسه مفهومَ فتح لمصطلح «الثورة»: «بالثورة نعلن إرادتنا... [و] نضع نهاية لهذا الاستسلام المرير... وهذا الحال المرعب الذي يعيشه أبناء النكبة في

كل مكان.» لكن لم يكن الفلسطينيون جميعاً ليوافقوا على هذه النظرة السوداوية إلى تجربتهم مع الدول العربية المضيفة، ومنهم حتماً من انتمى إلى الأحزاب السياسية التي تتبنى إحدى صيغ القومية العربية، إلاّ إنه كان هناك أيضاً جانب إيجابي في أساس نظرة فتح: «بالثورة.. نعيد لشعبنا ثقته بنفسه وقدراته.. ونعيد للعالم ثقته بنا واحترامه لنا.»[114]

أصرت فتح، عندما وضعت برنامجاً لتحقيق أهدافها، على مبدأين أساسيين هما: الاستقلال المطلق للتنظيم ولصنع القرار الفلسطيني عن الحكومات العربية، وأولوية الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لتحرير فلسطين. وقد شرحت فتح سبب إصرارها على الاستقلالية الفلسطينية من خلال إدانة شاملة للسياسة العربية. فأشارت إلى أن دخول الجيوش العربية إلى فلسطين سنة ١٩٤٨ باء بالفشل «لأن الدول العربية أسقطت من حسابها القوى الفلسطينية الفاعلة في المعركة بتجميدها هذه القطعات الثورية المسلحة... لقد سلبت الجماهير الفلسطينية إرادة العمل بالقوة والضغط السياسي، ومزقت الحركة الوطنية الفلسطينية كشرط أساسي لدخول الجيوش العربية وسلامتها.»[115] وأضاف نص صدر فيما بعد «أن عدداً من زعماء العرب استغلوا، عبر السنين، القضية الفلسطينية لمنفعتهم الخاصة.»[116]

ولكن يعني ذلك، في نظر فتح، أن القدرة على تأسيس كيان سياسي مستقل ذاتياً بهيكله التنظيمية المستقلة تشكل أمراً ضرورياً لتحقيق الانبعاث الوطني. وقد عبّر خليل الوزير، بأسى عميق، عن هذه النظرة، إذ قال إن القيادة الفلسطينية بعد سنة ١٩٤٩ لو «استمرت بحمل راية الحكومة والكيان، لكان الوضع مختلفاً بصورة تامة.»[117] وتبعاً لهذا المنطق تبنت فتح الدعوة إلى إقامة كيان فلسطيني، التي أطلقتها مصر والعراق سنة ١٩٥٩. وأكدت وثيقة «هيكل البناء الثوري» عزم فتح على أن تعلن «قيام الكيان العربي الفلسطيني وتعلن قيادة ثورية تمثل هذا الكيان الذي يتولى زمام المعركة.»[118] وأشارت أيضاً إلى أن «المجلس الثوري» و«اللجنة المركزية العليا» التابعين لفتح سيؤلفان مجلساً وطنياً فلسطينياً على رأس هذا الكيان. وقد طورت «فلسطيننا» الفكرة، إذ جاء في افتتاحيتها في عدد تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠: «إن هناك أقساماً عربية من فلسطين وعلى هذه الأقسام ينبغي أن نشيد صرح حكم وطني فلسطيني ثوري قيادي يعمل بالتعاون مع الدول العربية لإنقاذ فلسطين من اليهود المجرمين.»[119]

وأصبحت مقولة الكيان الفلسطيني أساس برنامج فتح السياسي في أوائل الستينات، إلى جانب الدعوة إلى الوحدة الوطنية.[120] وقد أوضحت وثيقة داخلية: «نطالب بهذا الكيان لنخلق منطلقاً لثورتنا لتحرير وطننا.. فالكيان

الفلسطيني أمر ضروري لحشد جهود شعبنا وتعبئته وتنظيم إمكانياتنا المهددة.»[١٢١] لكن، وكما أشارت «فلسطيننا» أيضاً، فـ «المستعمرون خالقو إسرائيل لا يريدون أن يكون لنا كيان.. إذ إن الشعب الفلسطيني المغلوب على أمره لا يستطيع أن يثور على اليهود ما دام ليس له كيان.» والأسوأ، في نظر فتح، أن «حكامه [العرب] يحاربون كيانه ويكبتون ثورته!!»[١٢٢]

وكان الإيمان بأن الحكومات العربية تسعى عامدة للقضاء على الهوية الفلسطينية يحتل حيزاً مركزياً في تفكير فتح. وقد عبّر خليل الوزير عن هذا المنظور الواسع الانتشار في أوساط الفلسطينيين بقوله، في سنة ١٩٤٨: «إن الهدف الوحيد لقيام هذا الجيش [الإنقاذ العربي] وإرساله إلى فلسطين [من قبل جامعة الدول العربية] كان فقط مصادرة القرار الفلسطيني والإرادة الفلسطينية المستقلة.»[١٢٣] وأضافت فتح، في كتيب آخر: «إن الذهنية العشائرية الانفعالية التي قادت الثورة العربية الأولى هي نفس الذهنية البورجوازية العاجزة التي سيطرت على معركة ١٩٤٨ الفاشلة. لقد سلبت الجماهيرَ الفلسطينية إرادة العمل بالقوة والضغط السياسي، ومزقت الحركة الوطنية الفلسطينية كشرط أساسي لدخول الجيوش العربية وسلامتها.»[١٢٤]

عزز الاعتقاد بالسلوك التآمري للحكومات العربية تشديد فتح على «الفلسطنة» (النزوع الفلسطيني). وكان الوجه الآخر للعملة نفسها الإصرار المطلق على الاستقلال الذاتي سياسياً وتنظيمياً. وفي نظر فتح، كانت إحدى العواقب الرئيسية للاحتكار الذي مارسته الدول العربية وجيوشها على القرار السياسي والعسكري شل سكان الأجزاء التي ظلت تحت الحكم العربي من فلسطين، وتحويلهم «كمّاً مهملاً».[١٢٥] ولهذا أصرت فتح على أن «عزل شعب فلسطين عن المعركة وإبعاده عن ميدانها يجب أن ينتهي.. إن الوصاية العربية ينبغي أن تزول ليسمح له بتنظيم قواه تعبئتها وحشدها من أجل خوض معركة الثأر.»[١٢٦]

وكان هذا التشديد في جانب منه ردة فعل على ما رأت فتح أنه تبديد للطاقات الفلسطينية على العمل الحزبي العربي.[١٢٧] وبحسب رأيها «كان الفلسطينيون [بعد سنة ١٩٤٨] من أنشط العناصر في هذه الأحزاب [العربية]، على أساس أن سرعة الوصول إلى قيام حكومات صالحة هو بحد ذاته، سرعة الوصول إلى معركة التحرير.»[١٢٨] لكن الأحزاب أثبتت عجزها عن إحداث التغيير، وقامت بدلاً من ذلك بالانقلابات العسكرية والمغامرات.[١٢٩] فقد أسقطت «الطلائع الثورية العسكرية في الجيوش العربية» الحكام المسؤولين عن النكبة، غير أن اضطلاعها بهذه المهمة عكس «ضعف الحركات العقائدية القومية وضيق قواعدها

الشعبية.» والأسوأ، أن الأحزاب في تلك الفترة استدرجت الضباط لخدمة أهدافها في الثورة الاجتماعية، الأمر الذي أوجد مجموعات مغامرة وعطشى إلى السلطة، وأفسد الروح الثورية الأصلية. وبالتالي لم تعد الانقلابات تعبّر إلاّ عن طموحات شخصية، وأدت إلى انقسامات واسعة داخل الجيوش التي تفسخت إلى مذاهب أو زمر أو تكتلات حزبية.[١٣٠]

ومن عواقب العمل الحزبي على الفلسطينيين أن «تنوعت الانتماءات الفكرية للفلسطينيين بتنوع الأحزاب العربية.»[١٣١] وكذلك، كما جادلت فتح لاحقاً، فإن «تعددية الولاء الفكري وتشتت سبل العمل اللذين تنطوي عليهما تعددية الأحزاب، ليست الأداة المثلى لعمل ثورة كثورتنا.»[١٣٢] وإلى جانب ذلك، تحمل الأحزاب عقائد ثابتة وتشكل أدوات للاستيلاء على الدولة، وبما أن الفلسطينيين ليس لهم دولة فلا معنى للعمل الحزبي بالنسبة إليهم.[١٣٣] ويعكس موقف فتح من العمل الحزبي الريب العميق تجاه الأحزاب والمتأصل في الفكر الإسلامي، لكنه ينبع أيضاً من ذكرى التمزق السياسي للمجتمع الفلسطيني قبل سنة ١٩٤٨، وخصوصاً الاقتتال الداخلي الدامي في أواخر الثلاثينات، على الرغم من أن كلتا الظاهرتين لم تنجم، في الواقع، عن العمل الحزبي. وفي أية حال، قام مؤسسو فتح عن وعي بمحاكاة الإخوان المسلمين، من خلال إصرارهم على أنهم قد أسسوا حركة لا حزباً، فالحركة تعني «العمل المستمر البعيد عن التنظيم الجامد فهي حركة شعب وليست حركة تنظيم.»[١٣٤] كما صورت فتح نفسها أنها جبهة وطنية، وليست واحدة من عدة قوى سياسية، وذلك من خلال دعوتها جميع الفلسطينيين، على اختلاف انتماءاتهم العقائدية، إلى التخلي عن ارتباطاتهم الحزبية والانضمام إلى الطلائع الثورية المسلحة.[١٣٥]

وكانت فكرتا «الثورة» و«الكفاح المسلح» التوأم هما ما يجمع بين مختلف الاتجاهات الفكرية داخل فتح. وبحسب هذا المنظور، لم تكن الثورة نتيجة عقيدة سياسية أو فلسفة اجتماعية خاصة، وإنما كانت تعبيراً عن الإرادة المستقلة وإثباتاً للوجود. بذلك، فإن مجرد شروع الفلسطينيين في الفعل وفي تنظيم أنفسهم شكّل تأكيداً إيجابياً للذات، بل هدفاً في حد ذاته. وكان هذا التحرك «في الواقع عملية تمرد وتحد واسعة للاستراتيجيا العربية وللأسباب الدفاعية التي تعالج بها الدول العربية مشكلة فلسطين.»[١٣٦] واعتقدت فتح أن وضع تحرير فلسطين في قمة الأولويات العربية سيمكنها من أن تقلب العلاقة السلبية بين الفلسطينيين والدول العربية، ويحررهم من القيود السياسية العربية.

وفي كل الأحوال، كان العمل العسكري الوسيلة الجوهرية لتعبئة الشعب

الفلسطيني، ولتأكيد هويته وتحقيق وحدته الوطنية، ولفرض استقلاله الذاتي على الحكومات العربية. وقد عبّرت فتح عن ذلك، من دون أية مواربة، في مذكرة لها: إن شعب فلسطين بحاجة إلى نهوض ثوري في حياته اليومية بعد أن أصابته نكبة ١٩٤٨ بأسوأ أمراض الاتكالية والانقسام والانهزامية، وأن هذا النهوض لن يحدث إلاّ من خلال ممارسة الكفاح المسلح وتولي الحركة المسؤولية عنه وعن قيادته.(١٣٧) كما عبّر خالد الحسن عن الفكرة نفسها بتأكيده: «ليس للفلسطينيين مواطنة وبالتالي ليس لهم تاريخ أو حقوق وواجبات أو شعور بالانتماء. ودون ممارسة كل ذلك يصبحون لا شيء. واستعادته تتطلب العودة إلى الوطن، ولكن ذلك بدوره يتطلب القوة.»(١٣٨)

وفي أقل تقدير، نظر مؤسسو فتح إلى «العنف الثوري» على أنه عامل محرض سيمكّن من إنهاء إذعان اللاجئين للأمر الواقع. وقد أخذوا هذه الفكرة مباشرة عن كتابات فرانز فانون بشأن الثورة الجزائرية، حيث شدد على التأثير «التنظيفي» أو «التطهيري» للعنف في نفسية المضطهَدين.(١٣٩) وكانت ممارسة «الكفاح المسلح» أيضاً السبيل إلى الوحدة الوطنية، والطريق الوحيدة لإيجاد كوادر مجربة في غياب عقيدة ترشدهم.(١٤٠) وكان التأثير النفسي للعنف ملازماً، في عقول مؤسسي فتح، لفكرة قبض الفلسطينيين على مصيرهم بأيديهم. وقد شبه خليل الوزير، فيما بعد، هذه الدينامية بالنضال الذي خاضه الأميركيون السود، وحركة الماوماو في كينيا، والجزائريون.(١٤١)

وكان أحد قادة فتح جمع عناصر تفكيرها في مقابلة صحافية سنة ١٩٦٨:

> الاستقرار النفسي، والسلم مع العدو، والبحث عن الترف المادي، عوامل، لو استمرت، فستحقق مخططات الاستعمار في إماتة الروح الفلسطينية النضالية. وفي إذابة الفلسطينيين في المجتمعات الجديدة التي ينتقلون إليها.
>
> وبتعبير آخر، كان الشعب الفلسطيني موزعاً بين ساكني مخيمات تأكلهم أمراض الكسل والاتكالية والتبلد، وبين شباب يتعلمون، وينصرفون إلى البحث عن تحسين أوضاعهم الشخصية.
>
> نتيجة لذلك، كان لا بد من إخراج الفلسطيني من قبضة الاستزلام العربي، ومن التناحرات الحزبية، والمخططات العربية الإقليمية، وإعادته إلى مكانه الطبيعي كإنسان فقد أرضه وعليه أن يعمل لاستعادتها.
>
> [.......]
>
> ومن هنا رفعت الحركة [فتح] شعارات: وحدة الجهد الفلسطيني، رفض الاستزلام العربي، الإرادة الفلسطينية المستقلة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، الابتعاد بالفلسطينيين عن المعارك الاجتماعية على أساس أن

الأولوية للعمل المسلح، لاستعادة الجزء المحتل من بلادهم.[١٤٢]

عودة إلى القومية العربية:
فلسطينيون في حزب البعث

تناقض تركيز فتح الشديد على البعد الفلسطيني بقوة مع المعتقدات القومية لكل من حركة القوميين العرب وحزب البعث، وهو الجهة القومية الأُخرى الوحيدة التي تجهت إلى تأسيس فرعٍ خاص للفلسطينيين في هذه الفترة. ومع ذلك، فإن دعوة فتح إلى «فلسطين أولاً» وجدت صداها لدى الأعضاء الفلسطينيين في حزب البعث. وخصوصاً بعد سنة ١٩٥٨، عندما أدى حل الحزب في أثناء الوحدة السورية - المصرية إلى حرمانهم من أي إطار تنظيمي. وقد ضغط هؤلاء الأعضاء منذ سنة ١٩٥٩، بصورة متزايدة، على القيادة القومية للبعث كي تقيم لهم إطاراً سياسياً خاصاً بهم.[١٤٣] وكان البعثيون الفلسطينيون في لبنان الأعلى صوتاً، ويرجع هذا جزئياً إلى كونهم الأكثر تهميشاً. وكانوا حصلوا على بعض الخبرات العسكرية في أثناء الحرب الأهلية سنة ١٩٥٨، وتمتعوا بدرجة متواضعة من الاستقلالية في غياب الحزب الرئيسي عن سورية. وهدد بيان أصدره فرع الحزب في لبنان في أيار/مايو ١٩٥٩، بالانقلاب على السياسة الحزبية التقليدية، رغبة منه في جعل «فلسطين جزائرنا الثانية وليكن إصرارنا على إعداد شباب فلسطين في نطاق جيش تحرير شعبي»، وفي تمكين اللاجئين من «اختيار قيادة جديدة».[١٤٤]

أنشأ البعثيون الفلسطينيون في لبنان شعبة مستقلة سنة ١٩٦٠. وترأس هذه الشعبة، من ضمن آخرين، كل من عضوي القيادة القومية عبد الوهاب الكيالي وخالد اليشرطي. وادعى الحزب لاحقاً أن اليشرطي، الذي ترأس الشعبة الفلسطينية، أسس مجموعة فدائية هي «جبهة تحرير فلسطين»، وقام بتنظيم مهمات استطلاعية في إسرائيل سنة ١٩٦١.[١٤٥] وأظهرت مذكرة أُرسلت باسم حزب البعث (والأرجح أنها من فرع لبنان) إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب في بغداد، في كانون الثاني/يناير ١٩٦١، بوضوح الخروج على السياسة المعتادة للحزب، إذ شددت بقوة على «ضرورة إطلاق حرية شعب فلسطين بتنظيم نفسه في جبهة تحرير فلسطينية، وعدم زج قضية فلسطين في السياسات الإقليمية [العربية].» كما اقتربت المذكرة من حد الهرطقة قياساً بالمصطلحات البعثية، عندما صرحت أن جماهير الفلسطينيين «قد عبّرت مراراً عن رغبتها الملحة في إنشاء كيان نضالي يجمع أبناء فلسطين وينظم كفاحهم لتحرير فلسطين.» وجاء في المذكرة أن بعض الدول العربية

متهم بتشكيل أجهزة فلسطينية تابعة كأدوات دعائية لنفسه ولسياساته على الصعد المحلية والعربية والدولية. وكان الحل يكمن، في نظر هذه المجموعة من البعثيين الفلسطينيين، في السماح لهم بأن يؤسسوا كيانهم بحرية على شكل «جبهة شعبية لتحرير فلسطين.»(١٤٦)

كان معظم هذه الأطروحات يمثل تحدياً للفكر البعثي التقليدي. وقد رفضت القيادة القومية للحزب، التي يرئسها مؤسسا الحزب ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، ويساعدهما المنظّر الحزبي الكبير الأردني منيف الرزاز، الدعوة إلى تأسيس فرع فلسطيني بشدة معتبرة أنها مضادة للروح التوحيدية لعقيدتها القومية العربية. ولم يتغير موقف القيادة القومية بعد انسحاب سورية من الوحدة مع مصر، ولا بعد الانقسام الذي حدث في الحزب عندما أيد كل من أكرم الحوراني (الذي ساهم في تأسيس الحزب) والقيادة القطرية الانفصال. كما أن عفلق والبيطار رفضا تغيير موقفهما بعد لجوئهما إلى بيروت، على الرغم من المزيد من المطالبة. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢، اجتمع فرع الحزب في لبنان وأوصى بإنشاء فرع فلسطيني، لكن القيادة القومية رفضت الفكرة مجدداً في أثناء اجتماع عقدته بعد فترة قصيرة من وقوع الانقلاب الذي أعادها إلى موقع السلطة في دمشق في آذار/مارس ١٩٦٣.(١٤٧)

لم يكن البعثيون الفلسطينيون في لبنان وحدهم غير الراضين عن الأوضاع. فبعد حل حكومة النابلسي الوطنية في الأردن وحظر أحزاب المعارضة في نيسان/أبريل ١٩٥٧، لجأ عدد من أعضاء فرع الحزب إلى سورية. لكن أحد رموزهم القيادية، وهو عبد الله الريماوي، اختلف بشدة مع القيادة القطرية السورية في شأن تأييدها الانفصال، فانضم هو وعدد كثير من رفاقه، امتعاضاً، إلى «حركة الوحدويين الاشتراكيين»؛ وهي تجمع ناصري جديد أسسه البعثيون السوريون السابقون.(١٤٨) كما انضم إلى هذه الحركة كثيرون من البعثيين الفلسطينيين في سورية، مع أن بعضهم عاد إلى صفوف الحزب بعد آذار/مارس ١٩٦٣. وقد ترك أعضاء آخرون الحزب نهائياً؛ إذ انضم القدومي إلى فتح، بينما أنشأ سميح أبو كويك وعدد كثير من صغار كوادر الحزب، مثل ناجي علوش ومحمد عودة وصبري البنا، فصائل تحريرية لم تعمر طويلاً. وقلة من الفلسطينيين فقط لم تتأثر بما جرى وظلت على ولائها للحزب، ومنها بعض البعثيين الحاقدين من قطاع غزة مثل عبد الله حوراني الذي طردته السلطات المصرية من القطاع رداً على الانفصال.(١٤٩)

وكان بين البعثيين الفلسطينيين السابقين، الذين شعروا بخيبة الأمل، مجموعة

من الضباط الشبان الذين تخرجوا في الكليات العسكرية السورية في الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٦٠. ففي إثر الانفصال والموقف البعثي المعادي لعبد الناصر، أنشأ نحو ١٢ ضابطاً منهم «الجبهة الثورية الفلسطينية» سراً، وفي نيتهم شن هجمات فدائية على إسرائيل. وكان من أبرز هؤلاء الضباط أحمد حجو، قائد الكتيبة ٦٨، ومجاهد سمعان والطيار الحربي محمود عزام. وانضم إليهم رفاق ناصريون مثل صلاح سمعاني ووليد سعد الدين، وبعض المدنيين مثل محمد زهدي النشاشيبي.[١٥٠] ولم تقم المجموعة بأي عمل عسكري، لكنها عمدت إلى تجديد اتصالها بحزب البعث بعد آذار/مارس ١٩٦٣. وتزامن هذا مع تجدد ضغط أعضاء فرع الحزب في سورية الذين كانوا على علم بأن مجموعات جديدة، مثل فتح وح.ق.ع. وجبهة التحرير الفلسطينية غير المعروفة، والتي يرئسها النقيب السابق أحمد جبريل، تنشط في تجنيد الأعضاء من المخيمات الفلسطينية. وقد لانت القيادة القومية قليلاً، إذ سمحت للفلسطينيين بالتجمع في شعبة جامعة دمشق، التي سرعان ما أصبحت نواة لتجمع فلسطيني ضم نحو ٨٠ عضواً في العاصمة.[١٥١]

لكن محاولة الانقلاب، التي جرت في ١٨ تموز/يوليو تأييداً لعبد الناصر وفشلت، هزت القيادة البعثية. وقد ارتابت القيادة القطرية خصوصاً بإخلاص الفلسطينيين وولائهم، لكنها في الوقت نفسه أكدت «أن حزب البعث لا يستطيع أن يحكم سورية إذا عارضه الفلسطينيون.»[١٥٢] وصممت القيادة القطرية على إنقاذ الوضع، وقامت بدور فعال في الحصول أخيراً على موافقة رسمية على تأسيس فرع فلسطيني مستقل داخل الحزب. وظل حجم الفرع الفلسطيني متواضعاً، إلاّ إن هيمنة الحزب على مقاليد الحكم زادت في جاذبيته في نظر بعض الفلسطينيين، وخصوصاً صغار ضباط الجيش الذي كان تماماً في قبضة «اللجنة العسكرية» السرية لحزب البعث. وحاول الفرع الفلسطيني أن يرفع من صدقيته ومن قدرته على منافسة المجموعات الصاعدة من خلال سيطرته على الجبهة الثورية الفلسطينية.[١٥٣] ولم يكن لدى هذه الجبهة وجود يذكر، لكن عدداً من أعضائها نقل ولاءه إلى اللجنة العسكرية للحزب وإلى فرع الاستخبارات العسكرية، الذي يرئسه أحمد سويداني. ومع ذلك بقي حكام سورية الجدد على عدم ثقتهم بالفلسطينيين، ولم يقبلوا أياً منهم في الكليات العسكرية طوال عامين تقريباً.[١٥٤]

وأهم ما كشف عنه التحول في موقف حزب البعث تجاه وجود تنظيم فلسطيني مستقل هو ازدياد الاستقطاب في السياسة الإقليمية العربية، وفي مقدمها تزايد حدة التنافس بين دمشق والقاهرة. وقد ساءت علاقات مصر بالسعودية بعد انفصال سورية سنة ١٩٦١، ثم هوت إلى الحضيض بعد أن دعمت كل من الدول

الثلاث أحد طرفي الحرب الأهلية التي أرهقت اليمن بعد سنة ١٩٦٢. وبلغت «الحرب الباردة» العربية ذروتها عندما اصطدمت الدول «الرجعية» و«التقدمية» بعضها ببعض، على الرغم من أن أطراف كل من المعسكرين لم تكن موحدة فيما بينها. كما اعتُبر إعلان إسرائيل سنة ١٩٦٣ عزمها على تحويل روافد نهر الأردن إلى مجرى مائي جديد تحدياً مباشراً لقوة العرب، وأجبر الأطراف العربية المتنازعة على وضع التزامها الشفهي بمعاداة إسرائيل موضع التنفيذ. وفي هذه الحالة، استخدمت هذه الأطراف «الورقة» الفلسطينية، بصورة متزايدة، لإثبات وطنيتها ولإحراج خصومها. ويقع ضمن هذا السياق قرار حزب البعث، سنة ١٩٦٣، بزيادة عدد أعضائه من الفلسطينيين، وقراره بعد ذلك بفترة قصيرة باستقبال حركة فتح على أرض سورية. كما أن عبد الناصر أجاز، في أوائل سنة ١٩٦٤، تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بسبب هذه الاعتبارات ولمعرفته بانتشار المنظمات السرية الفلسطينية، مثل فتح.

الحدّ الفاصل

ولادة «الكيان»

ضت التنظيمات، مثل ح.ق.ع. وفتح، متواضعة من حيث قوتها العددية وتقوذها السياسي، غير أن ازدياد شعبيتها في أوائل الستينات كشف اتجاهات معينة. وكان أحد هذه الاتجاهات تراجع انتماء الفلسطينيين إلى الأحزاب التي لا تلتزم عقائدياً تحرير فلسطين، أولاً وآخراً. وكان هذا واضحاً في حال الحركات الإسلامية وحزب البعث والشيوعيين والحزب السوري القومي. لكنه لم ينطبق بالدرجة نفسها من القوة على ح.ق.ع.، على الرغم من كونها مدينة بالكثير من شعبيتها لدورها كقوة ناصرية، لأن كلاً من مبرر وجودها وبرامجها السياسية كان يركّز، بوضوح لا لبس فيه، على فلسطين بصفتها الهدف النهائي. ومع ذلك واجهت الحركة أيضاً مشكلة في هذا الصدد، زاد في تعقيدها تصريح عبد الناصر، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣، أن مصر غير قادرة على محاربة إسرائيل.[1] وقد عكس انتشار قصص تحريرية صغيرة الحجم خيبة الأمل بالبنى السياسية العربية وبالزعماء العرب، غير أن أغلبية الفلسطينيين، من جميع الأصول الاجتماعية، ظلت بعيدة عن أي انتماء رسمي. وشارك الكثيرون في مشاعر فتح القائلة بـ «فلسطين أولاً»، لكن هذه المشاعر ظلت من دون تجسيد في إطار مؤسساتي.

وضمن هذا السياق، حاول عدد من أبناء الطبقة الوسطى التقليدية والشريحة العليا من الطبقة الوسطى لمجتمع ما قبل سنة ١٩٤٨ تأسيس منظمة شبيهة بالدولة. وكان هؤلاء ينتمون إلى الشريحة التي احتلت الصف الثاني في القيادة الوطنية بزعامة الحسيني، والذين حرموا فرصة وصولهم إلى سدة الحكم، بفعل النكبة والتهميش اللاحق للهيئة العربية العليا ولحكومة عموم فلسطين. ولم يكن لمحاولتهم أن تتم لولا الفرصة التي أتاحتها لهم السياسة العربية الإقليمية. فقد وصلت «الحرب الباردة» العربية إلى حالة لا غالب ولا مغلوب في خريف سنة ١٩٦٣، الأمر الذي دفع عبد الناصر إلى تحقيق الهدنة مع خصومه، وعلى رأسهم الملك سعود، من أجل إنهاء الصراع المنهك في اليمن. ووفرت خطة إسرائيل

لتحويل روافد نهر الأردن سبباً وجيهاً للمصالحة، سرعان ما استغله عبد الناصر ليدعو إلى اجتماع لرؤساء الدول العربية. وتم عقد أول اجتماع قمة عربي في القاهرة في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤، واتخذ قرارين رئيسيين: إنشاء قيادة عربية موحدة بإشراف مصر، مهمتها تنسيق الاستعدادات العسكرية العربية لحرب مقبلة لا محالة مع إسرائيل؛ تنفيذ عملية تحويل مضادة لروافد نهر الأردن تمنع استفادة إسرائيل منها.

ومن الأمور اللافتة للنظر تردُّد الزعماء العرب في التطرق إلى القضية الفلسطينية من خلال تجنبهم مناقشة المطالب المقدمة لهم بإنشاء هيئة قادرة على تمثيل الفلسطينيين. وكان هذا التردد اتضح في مداولات مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية في منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٦٣. فقد أحيت مذكرة عراقية المسألة الخلافية المتعلقة بتأسيس «كيان» فلسطيني من خلال دعوتها إلى انتخاب ممثلين لمجلس وطني يقوم، بدوره، بانتخاب «حكومة فلسطين». وتعمل هذه الحكومة، بعد تأليفها، على إقامة علاقات رسمية بجميع الدول العربية، وعلى تنسيق التخطيط لتحرير فلسطين، وأيضاً على تأسيس جيش تحرير يحقق هذا الهدف.[٢] وقد عارض الأردن الاقتراح العراقي بشدة، إذ رأى فيه تحدياً مباشراً لمطالبته بالسيادة على الضفة الغربية وعلى المواطنين الفلسطينيين. وآثر المجلس السلامة، فخلص إلى: «التأكيد على أن الوقت قد حان ليتولى أهل فلسطين أمر قضيتهم، وأن من واجب الدول العربية أن تتيح لهم الفرصة، وأن تمكنهم من ممارسة ذلك بالطرق الديمقراطية.» لكن المجلس أجل، في الوقت نفسه، البحث في موضوع تأسيس كيان عبر إحالته على الحكومات العربية المعنية.[٣]

وفي النتيجة، تجنب مؤتمر القمة موضوع تأسيس منظمة وطنية فلسطينية مرة أُخرى. فقد ظل الملك حسين على معارضته الشديدة، بينما حرَّض الرئيس السوري، أمين الحافظ، على إعطاء الفلسطينيين السلطة على الضفة الغربية وقطاع غزة ليكونا قاعدتيهما الجغرافية. واقترح الملك سعود إقامة حكومة فلسطينية، في حين فضل الرئيس الجزائري أحمد بن بلّة، والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، إنشاء جبهة تحرير وطني.[٤] واكتفى رؤساء الدول، أخيراً، بإعطاء تعليمات مبهمة بأن «يستمر أحمد الشقيري ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية في اتصالاته بالدول الأعضاء والشعب الفلسطيني بغية الوصول إلى إقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره.»[٥] وعليه، فإن عبد الناصر إمّا أن يكون فشل في تسويق فكرة تأسيس هيئة وطنية فلسطينية

كمسألة ذات أولوية قصوى، وإمّا أنه لم يشدد على الفكرة بما فيه الكفاية. وواقع أن محمود رياض، الذي أصبح وزير خارجية مصر في نيسان/أبريل، لم يأت إلى ذكر مثل هذه الهيئة في مذكراته بشأن تلك الفترة يدل على أنها لم تكن ضمن الأولويات المصرية.(٦) وكذلك لم يبذل عبد الناصر أية محاولة واضحة لإحياء الاتحاد القومي الفلسطيني، أو لتفعيل المجلس التشريعي في غزة؛ وهما الهيئتان اللتان أنشئتا سنة ١٩٦١ وظلتا قائمتين، على الأقل اسمياً.

ورغم هذا التريث، يرجع الفضل في اتخاذ خطوات عملية لتأسيس هيئة وطنية فلسطينية إلى إصرار الشقيري، وهو إصرار أدى الطموح الشخصي دوراً فيه أيضاً. والشقيري، الذي ولد سنة ١٩٠٨ في قرية جنوبية في المنطقة التي أصبحت لبنان فيما بعد، وكان من أصل مصري وحجازي وتركي مختلط، امتهن المحاماة وشغل لفترة قصيرة منصب وزير في حكومة عموم فلسطين سنة ١٩٤٨، وعمل فيما بعد مستشاراً قانونياً للحكومة السعودية إلى أن تخلى عنه الأمير فيصل، وزير الخارجية السعودي حينذاك، في آب/أغسطس ١٩٦٣. وقد تزامن هذا مع إعلان حل حكومة عموم فلسطين رسمياً عقب وفاة أحمد حلمي عبد الباقي (وهو أيضاً من أصل مصري). وبناء على طلب عبد الناصر، تم اختيار الشقيري لتمثيل فلسطين في مجلس جامعة الدول العربية في أيلول/سبتمبر. وترأس الشقيري، بصفته هذه، وفداً فلسطينياً مؤلفاً من ١٨ شخصاً لمخاطبة الأمم المتحدة في الشهر نفسه.(٧) وقد كوّن الشقيري لنفسه أعداء كثيرين في أثناء عمله السياسي، واعتبره خصومه من الفلسطينيين رجل «جعجعة» وأنانياً لا يهمه سوى مصلحته الخاصة. لكن هذه الخصائص أثبتت فائدتها في هذه المرحلة من التاريخ الفلسطيني الحديث. وقد برهن الشقيري ذلك بوضوح في مؤتمر القمة، في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤، أولاً بدفعه كرسيه إلى الأمام إلى أن جلس وسط رؤساء الدول العربية في الجلسة الافتتاحية، ثم بدخوله القاعة عنوة وجلوسه في الصف الأول مرة أُخرى بعد أن تم منعه من حضور الجلسة الثانية.(٨)

وكانت الحصيلة الرسمية لسلوك الشقيري هزيلة، بحسب ما تبين من القرار الضعيف الذي اتخذته القمة بشأن التنظيم الفلسطيني. إلاّ إن هذا القرار سمح له باتخاذ المزيد من الخطوات. فبعد مرور بضعة أسابيع على المؤتمر، قدم الشقيري لعبد الناصر مسودة مشروع لمنظمة فلسطينية، تتضمن ميثاقاً وطنياً ونظاماً داخلياً وتوجيهات تتعلق بالنشاط السياسي والعسكري والمالي. ووفق مذكرات الشقيري، وافق الرئيس المصري على الفكرة ومنحه أن يزور حرس الحدود الفلسطيني في غزة، كما فوّض إليه وضع مشروع قانون تجنيد فلسطيني.(٩) وكان واضحاً أن

الشقيري تخطى ما خوّله إياه مؤتمر القمة. وقد شرح تفكيره به في خطاب وجهه إلى الفلسطينيين عبر إذاعة القاهرة في منتصف شباط/فبراير، إذ قال: «نحن شعب من غير كيان، وقضية من غير قيادة... من أجل هذا علينا أن نتنادى إلى تنظيم شامل.» وأضاف: «إن مؤتمر الملوك والرؤساء [العرب] قد فتح الطريق... أمام كيان الشعب الفلسطيني»، وعرّف الكيان بأنه «قيادة وطنية جماعية... [وهو] أجهزة ومعسكرات تدريب وقوات نظامية.»(١٠)

وكان الشقيري يستنبط تعبيرات صريحة لكل من «الدولانية» والوطنية الفلسطينيتين. وقد طور هذه الأفكار في الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه أمام مؤتمر فلسطيني كبير عُقد في القدس الشرقية، في ٢٨ أيار/مايو، إذ قال: «لقد تداولنا هذا التعبير (الكيان الفلسطيني) سنوات عديدة، إنه تعبير غريب على الحياة العربية والدولية إنه تعبير جديد لا سابقة له في تاريخ الأمم... ولكن فلسطين فريدة الكارثة وحيدة الفاجعة، فكان لا بد لها من وضع غريب ووحيد.» وكانت أسباب تلك المفارقة واضحة في رأيه: «إن كل الشعوب التي ابتليت بالاستعمار بقيت مستقرة في وطنها آمنة في ديارها، تكافح في أرضها... ولكن شعب فلسطين قد اقتلع من وطنه، وأخرج من دياره، وهدم كيانه.»(١١) وأصر الشقيري على أن هذا الكيان وُجد في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨، متمثلاً في «أحزابنا ومنظماتنا ولجاننا القومية.» كما أن الواقع الوطني تجسد في «الفلاحين الذين استشهدوا وفي العمال الذين علقوا على أعواد المشانق وفي الطلاب والشباب في الرجال والنساء الذين حصدوا قتلاً، واضطهدوا سجناً واعتقالاً وتعذيباً تمثل في كفاح مرير نهض به الشعب بكل فئاته قرابة ثلاثين عاماً.»(١٢)

وعليه، فإن التحدي الذي كان يواجه الفلسطينيين هو كيفية منح هذا الكيان معنى ومضموناً وسط البيئة العربية المعقدة. فقد أمكن عقد المؤتمر في القدس بسبب رغبة الملك حسين في إرساء علاقات أفضل بمصر. ومع ذلك، قام الملك بتسمية أغلبية الفلسطينيين الـ ٤٢٢ الذين تمت دعوتهم لحضور المؤتمر، وانتشر رجال الاستخبارات الأردنية في الاجتماع انتشاراً مكثفاً ورادعاً.(١٣) وقد تحامل الشقيري على نفسه، وبذل مجهوداً خاصاً ليطمئن مضيفيه إلى أن الكيان المقترح لن يمارس «أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة [عند الحدود السورية].»(١٤) وكان هذا الإعلان، بلا شك، ضرورياً على الصعيد السياسي، لكنه كشف عن استمرار ازدواجية الهوية الوطنية الفلسطينية وعن التوتر الحتمي بين الاتجاه الدولاني الفلسطيني الجنيني وبين مصالح الدول العربية.

وعلى الرغم من هذه القيود، فقد أقر اجتماع القدس تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.)، وأقر ميثاقها الوطني والوثائق التأسيسية واللوائح القانونية الأخرى، وأعاد تشكيل نفسه بصفة «المجلس الوطني الفلسطيني.»[١٥] واعتبر هذا الجسم النيابي نفسه أعلى سلطة في م.ت.ف.، له حق التشريع وإقرار الميزانيات ورسم السياسة العامة التي تقوم بتنفيذها لجنة تنفيذية منتخبة سنوياً.[١٦] وكان كل عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية مسؤولاً عن حقيبة «وزارية» معينة. ومن الطبيعي أن يتم اختيار الشقيري أول رئيس للجنة التنفيذية. كما قرر الاجتماع فرض التدريب العسكري الإجباري على كل الرجال والنساء الفلسطينيين القادرين على حمل السلاح، وإنشاء كتائب نظامية وفدائية مزودة جميع الأسلحة الحديثة، وتعيين ممثلين فلسطينيين في الجهاز الخاص الذي أوصى الاجتماع بتأليفه داخل القيادة العربية الموحدة لتنظيم التعبئة الفلسطينية.[١٧] وناشدت قرارات أُخرى الدول العربية أن تمنح مسؤولي م.ت.ف. الحصانة نفسها والتسهيلات نفسها التي يتمتع بها موظفوها الحكوميون، وأن تعترف ببطاقات الهوية التي تعتزم م.ت.ف. إصدارها لكل الفلسطينيين.[١٨]

وكان طموح مؤسسي م.ت.ف. الدولاني واضحاً، تماماً مثلما كان تصورهم لهوية فلسطينية مميزة وسط الهوية القومية العربية الأوسع. فقد نصت المادة الأولى من ميثاق م.ت.ف.، الذي سمي الميثاق القومي لا الميثاق الوطني، على أن «فلسطين وطن عربي تجمعه روابط القومية العربية بسائر الأقطار العربية التي تؤلف معه الوطن العربي الكبير.» وعرّفت المادتان الثانية والخامسة حدود فلسطين بأنها تلك التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني، وتكون ضمنها «الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لازمة لا تزول وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء.»[١٩] وعين الميثاق أنه إذا كان للشعب الفلسطيني أن يخدم قضية الوحدة العربية، فإن مهمته المباشرة والفورية هي «أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وأن ينمي الوعي بوجودها وأن يناهض أياً من المشروعات التي من شأنها إذابتها أو إضعافها.»[٢٠] وتم التشديد على الشخصية الوطنية الفلسطينية أيضاً عبر الاشتراط أن جميع «المذاهب العقائدية سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية لا تشغل أهل فلسطين عن واجبهم الأول في تحرير وطنهم.» وبعد التحرير فقط يمكن للفلسطينيين أن يختاروا «النظم السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية»[٢١] التي سيتبنونها.

أمّا منظور مؤسسي م.ت.ف. الاجتماعي فكان هو الآخر جلياً، وذلك في اختيارهم المندوبين الذين حضروا مؤتمر القدس. فقد ذكر كراس دعائي، صدر بعد

الاجتماع، أن أعضاء المجلس هم «الأعيان والنواب والوزراء والنواب والأعيان السابقون ورؤساء البلديات والمجالس القروية في المملكة الأردنية الهاشمية ورجال الدين والمحامون والأطباء والصيادلة والمهندسون وأساتذة الجامعات وممثلو اتحاد الطلبة وأعضاء المجلس التشريعي في قطاع غزة ورؤساء الغرف التجارية والتجار والمغتربون وممثلو الهيئات النسائية والعائدون المقيمون في المخيمات وشيوخ عرب بئر السبع والنقباء وممثلو اتحادات ونقابات العمال والمزارعون ورؤساء مجالس الشركات ومديرو المصارف وموظفوها وخلافهم.»(٢٢) وتؤكد قائمة أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الانحياز الواضح تجاه الزعماء الاجتماعيين التقليديين وأبناء العائلات المعروفة قبل سنة ١٩٤٨، وتجاه أصحاب الأملاك والمهن الحرة من الطبقة الوسطى. وكان عدد الأعضاء من مخيمات اللاجئين أو من ذوي الأصول الفلاحية والعمالية قليلاً، بينما أُعطيت الاتحادات المهنية والفئات الاجتماعية المحددة، كالنساء والصحافيين، معاً ٢٧ مقعداً فقط في المجلس.(٢٣) وعرض الشقيري أيضاً المقاعد على المجموعات الفلسطينية الناشئة، مثل فتح وح.ق.ع.، لكنه رفض الاعتراف بها رسمياً في المجلس الوطني الفلسطيني.

وهكذا تمكن الشقيري من إنشاء مؤسسة وطنية، على الرغم من كل عيوبها، حصلت على الاعتراف العربي الرسمي بها في مؤتمر القمة الثاني في أيلول/سبتمبر؛ وبهذا أوجد أمراً واقعاً، لكن إنجازه هذا تعرض لانتقادات شديدة من بعض الجهات. فقد عارض حزب التحرير الإسلامي، مثلاً، م.ت.ف. والدولة الفلسطينية خوفاً من أن يؤدي تأسيس الكيان إلى إعفاء الدول العربية من واجبها في تحرير فلسطين.(٢٤) وكان الحسيني، الذي غادر مصر إلى لبنان بعد خلاف مع عبد الناصر بشأن محاولته التصالح مع الأردن سنة ١٩٥٩، الأشد عداوة. ودفعه عداؤه للرئيس المصري إلى مساندة الزعيم العراقي، عبد الكريم قاسم، في نزاعه مع عبد الناصر، وإلى إصداره الأوامر بالقيام بعمليات تخريبية ضد ح.ق.ع. وباغتيال كوادرها في لبنان في خريف سنة ١٩٦٢.(٢٥) ورفض الحسيني كذلك دعوة وجهها إليه الشقيري كي ينضم إلى اللجنة التحضيرية لاجتماع القدس في أيار/مايو ١٩٦٤، لاعتباره الشقيري دمية مصرية يسعى لانتزاع الزعامة منه، وهي زعامة كان الحسيني لا يزال يدعيها لنفسه.(٢٦) واعتبر الحسيني أن «مشروع الكيان كما قدمه السيد الشقيري يسهل تصفية قضية فلسطين، وأن أميركا والدول الاستعمارية الأُخرى تشرف على تنفيذ هذه التصفية.»(٢٧) وقام الحسيني ومن معه من أعضاء الهيئة العربية العليا المتبقين بتحريض الحكومة الأردنية على عدم استضافة المجلس الوطني الفلسطيني، وعقدوا مجلساً مضاداً حضره ٣٠٠ مندوب

فلسطيني في لبنان في منتصف أيار/مايو.[٢٨] وكان للحسيني كذلك دور مؤثر في القرار السعودي بمقاطعة اجتماع القدس وبعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية.

وكان الشباب الفلسطيني الناشط سياسياً، وخصوصاً في ح.ق.ع. وفتح، يشاطر الحسيني اعتراضاته في أن م.ت.ف. ليست ممثلاً حقيقياً للشعب الفلسطيني، وأن تبعيتها للدول العربية ستمنعها من محاربة إسرائيل.[٢٩] وبقيت ح.ق.ع. تعارض، بصورة عامة، فكرة «الكيان» الفلسطيني حتى سنة ١٩٦٣، لا لأنه يشكل خروجاً على هدف الوحدة العربية فحسب، بل أيضاً خوفاً من تحوله إلى وسيلة تتيح للدول العربية التخلي عن مسؤوليتها في تحرير فلسطين. وقد تشاور الشقيري مع ح.ق.ع. مراراً بين أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ وأيار/مايو ١٩٦٤، إلا أنها ظلت على رأيين.[٣٠] فقد أيدت هدفه العام، لكنها حذرته في الوقت ذاته من تأسيس «كيان» لا يحمل طابعاً ثورياً وتكون سلطته في النهاية مجرد سلطة اسمية.[٣١] وأصدرت ح.ق.ع. عدة بيانات، بعضها بيانات مشتركة مع الاتحاد العام لطلبة فلسطين الواسع النفوذ، والذي تمكنت من السيطرة عليه في هذه الفترة، وبعضها الآخر مع جماعات أقل شأناً، أصرت فيها على ضرورة أن يكون لأي منظمة وطنية ذات صدقية سلطة انتخاب قيادتها، وفرض التجنيد الإجباري، وتعيين مندوبيها لدى القيادة العربية الموحدة، والحصول على اعتراف رسمي بأعضائها من الدول العربية.[٣٢]

وقد لاحظت ح.ق.ع. مساندة عبد الناصر للشقيري، لكن عدم ثقتها بالدول العربية وامتعاضها من شخصية رئيس م.ت.ف. المتغطرسة كانا شديدين. ودعت في مطلع أيار/مايو خمسة من الفصائل التحريرية إلى إنشاء جبهة جديدة أطلقت عليها اسم «المكتب السياسي للعمل الموحد للقوى الثورية الفلسطينية». ولم ينجم شيء عن هذه الخطوة، لكن ح.ق.ع. أتبعتها بالتعبير عن صدمتها جرّاء الطريقة التي اختار بها الشقيري، شخصياً، المندوبين إلى اجتماع القدس. واشتكت الحركة، في المناسبة نفسها، المضايقة الأردنية ورأت فيها محاولة متعمدة لـ «عزل المنظمات الثورية التي أخذت على عاتقها، في السنوات الـ ١٦ الماضية، العمل في صفوف الفلسطينيين تنظيماً وتثقيفاً وإعداداً.» ورأت أن م.ت.ف. «لا علاقة لها بالجماهير» وتفتقر إلى التحرير، أي «قاعدة التنظيم العسكري»، وأن بنية المجلس الوطني الفلسطيني غير قابلة، عملياً، «للمناقشة والتخطيط والتقرير والمراقبة.» ولعل أكبر جريمة ارتكبها الشقيري، في نظر ح.ق.ع.، هي أنه «اختار منذ البدء الرضوخ المتواصل لمطالب الأردن والقوى الرجعية الأخرى.»[٣٣] وسرعان ما عبَّر الاتحاد

العام لطلبة فلسطين عن استيائه بعبارات مشابهة.[٣٤]

فتح و«العملية الثورية»

كان لدى فتح أسباب في عدم الثقة بالشقيري، حتى أكثر من الأسباب التي كانت لدى ح.ق.ع. فقد اجتمع به بعض قادتها في أواخر سنة ١٩٦٣، وخرجوا من الاجتماع وهم غير معجبين إطلاقاً بشخصيته، ومرتابين من ارتباطاته بعبد الناصر. واعتبر مؤسسوها ـ وهم على حق ـ أن قيادة م.ت.ف. اختيرت، أساساً، من «أبناء العائلات [الطبقة العليا] والوجوه التقليدية.»[٣٥] وكان تصادم الشخصيات على أشده بين خليل الوزير والشقيري، اللذين تقابلا في الجزائر. وقد ساءت العلاقات أكثر بين الطرفين بعد أن أمرت السلطات الجزائرية حركة فتح بتسليم «مكتب فلسطين» إلى ممثل الشقيري. وكان من أسباب هذا القرار علاقة فتح القوية بمحمد خيضر ذي الميول الإسلامية، والذي كان انشق تواً عن الحكومة الجزائرية.

وعلى الرغم من ذلك فإن موقف فتح ظل، ظاهرياً، أكثر تكيفاً إزاء فكرة «الكيان» الفلسطيني المقترح من موقف ح.ق.ع. فقد دأبت مجلة «فلسطيننا» على الدعوة إلى تأسيس كيان منذ سنة ١٩٥٩، وكان لها موقف إيجابي من تحضيرات الشقيري في هذا الاتجاه في خريف سنة ١٩٦٣ وأوائل سنة ١٩٦٤. كما أيدت فتح تأسيس جيش فلسطيني، حتى لو كان خاضعاً للسيطرة العربية. أمّا تأييدها للانتخابات العامة فكان أكثر حذراً لخشيتها أن يؤدي التنافس العلني إلى إحياء الخصومات المريرة والشقاق الحزبي الذي ساد مجتمع ما قبل سنة ١٩٤٨.[٣٦] ومهما تكن مخاوف فتح وقلقها فإنها كانت حريصة على أن تشهد ولادة الكيان، وأصدرت تعليماتها إلى أعضائها القليلين الذين حضروا اجتماع القدس بالتركيز على هذا الهدف، وأن يقصروا معارضتهم على الجوانب الأُخرى من برنامج م.ت.ف.[٣٧] ومع ذلك لم تتم تسمية أي من مندوبي فتح، الذين يتراوح عددهم بين ١٥ و٢٠، لعضوية أول لجنة تنفيذية.[٣٨] فقد تخلى الشقيري عن تفكيره السابق في إقامة ائتلاف، وأمل بدلاً من ذلك بإقناع فتح وغيرها من الجماعات بالاندماج كلياً في إطار م.ت.ف.

لكن فتح لم تكن مهتمة بالاندماج، وكان أحد أسباب ذلك أنها لم تتخل تماماً عن خطتها السابقة في عقد اجتماع وطني برعايتها. ففي واقع الأمر، تصورت الوثائق التأسيسية لفتح تحويل مجلسها الثوري ولجنتها المركزية العليا إلى «مجلس وطني». كما أن الحركة كانت ستعلن «قيام كيان عربي فلسطيني» بعد تفجيرها

الثورة المسلحة، من أجل أن تتولى إدارة الصراع مع إسرائيل.[٣٩] وقد أحيت فتح هذا النوع من التفكير مجدداً سنة ١٩٦٤. واعتبرت «الكفاح المسلح» الوسيلة إلى إقامة جبهة وطنية وإلى إثبات صدقيتها وكسب تأييد الجماعات الفلسطينية والعربية الأُخرى.[٤٠] وكان لا بد من أن يكون الكيان الفلسطيني كياناً ثورياً كما ذكرت مجلة «فلسطيننا» في نيسان/أبريل ١٩٦٤، ولا بد من أن يرتكز على الثورة المسلحة.[٤١] وباختصار، كان العمل العسكري وسيلة إلى استباق ظهور قيادة فلسطينية أقل حماسة وأقل استقلالية.

في أية حال كانت هموم فتح المباشرة، في أواسط سنة ١٩٦٤، هموماً سياسية. ومن هذه الهموم خوفها من أن الانتخابات العامة، في حال إجرائها ستمنح الشرعية لممثلين قد يخرجون على المسرح السياسي وينفذون قرارات يرفضها الشعب الفلسطيني قطعاً! ويحتمون بالشرعية.»[٤٢] وبالتالي، فإن تأسيس م.ت.ف. كان يهدد بإجهاض «الحركة الجماهيرية.»[٤٣] وكما شرح خالد الحسن في وقت لاحق، «كنا نعتبر م.ت.ف. أداة عربية و[جناحها العسكري] جزءاً من الجيوش العربية. وعلى ضوء تجاربنا مع العرب خصوصاً عام ١٩٣٦ وعدم الثقة العميقة بهم... كنا نخشى أن تقتل م.ت.ف. صحوة شعبنا أو أن تحرفها.»[٤٤] وأضاف خليل الوزير أن م.ت.ف. أنشئت لغرض واضح وهو استباق التحول الثوري لدى الفلسطينيين وإجهاضه.[٤٥] كذلك هاجمت مذكرة وضعتها فتح في وقت لاحق، م.ت.ف. «أن المنظمة، وهي وليد مؤتمر القمة [العربي]، سترث من هذا المؤتمر دمه ولحمه وسوف تنعكس عليها طبيعة التناقضات التي تكشف عنها فيما بعد.» وقالت فتح إن الدول العربية عمدت إلى إنشاء م.ت.ف. لصرف انتباه الناس بعد أن تراجعت عن مواجهة خطط إسرائيل لتحويل روافد نهر الأردن.[٤٦]

مع ذلك فقد كانت فتح تعي، كما قال الوزير لاحقاً، أن م.ت.ف. هي «إطار رسمي يحوز شرعية عربية، ولا بد لنا من الاحتفاظ به.»[٤٧] وكان بعض قادتها يأمل بأن يضع الشروع في العمليات العسكرية ضد إسرائيل م.ت.ف. أمام الأمر الواقع ويجبرها على السعي للتخلص، بصورة أوسع، من القيود العربية.[٤٨] لكن قادة فتح لم يكتفوا بالاعتماد على القدر، وإنما قاموا بالتخطيط للاستيلاء على م.ت.ف. و«تثويرها» من الداخل. وخططوا لانضمام فتح إلى المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية وغيرهما من هيئات م.ت.ف.، وإلاّ فإنهم سينشئون جبهة بديلة من خلال تأسيس نقابات وجمعيات ومنظمات جماهيرية أُخرى موازية. وكانت فتح تعتزم تنسيق جهدها هذا مع جماعات التحرير الأُخرى، واستخدامه أيضاً

أساساً لتحالف عربي أوسع. وستطالب هذه الجبهة بعدئذ بفتح معسكرات تدريب للفلسطينيين في الدول العربية، وبإنشاء قوات دفاع محلية في الضفة الغربية وغزة، وبرفع قيود السفر والرقابة الصحافية المفروضة على الفلسطينيين.[٤٩]

غير أن قرار مؤتمر القمة العربي الثاني، في أيلول/سبتمبر، بالاعتراف بـ م.ت.ف. وبجناحها العسكري، جيش التحرير الفلسطيني (ج.ت.ف.)، أرغم حركة فتح على تسريع برنامجها. فقد قامت وسائل الإعلام المصرية وم.ت.ف. بدعاية واسعة لقرار عبد الناصر نقل السلطة الاسمية على حرس الحدود الفلسطيني إلى م.ت.ف. وكان لنشر صور جنود ج.ت.ف. بخوذهم الفولاذية وزيهم المرقط وهم يتدربون على القتال شاهرين حرابهم، تأثير قوي في الشباب الفلسطيني في كل مكان. ولم تكن فتح فكرت سابقاً في أن تبدأ العمل العسكري خلال سنة ١٩٦٤، على الرغم من تظاهرها أمام الشقيري في أواخر سنة ١٩٦٣ بأنها ستفعل ذلك في أثناء عقد مؤتمر القمة العربي الأول.[٥٠] وفي الواقع، كانت قيادة فتح قررت، خلال اجتماعها في دمشق في أواسط سنة ١٩٦٣، تركيز جهودها على زيادة العضوية وعلى تأمين الدعم العربي وغير العربي.[٥١] وقد فرض الاعتراف الرسمي بـ م.ت.ف. وج.ت.ف.، في أيلول/سبتمبر ١٩٦٤، ضغوطاً شديدة عليها لتفجير «الكفاح المسلح» في وقت أبكر مما خططت له. وكما شرحت إحدى منشوراتها لاحقاً، فقد توصلت فتح إلى الاستنتاج أن «تكثيف قواعدها العسكرية... حتى تصبح قادرة على بدء عملياتها في وقت أقصر»، ينقذ الساحة الفلسطينية من مناقشات «السفسطة»، ويستعيد زمام المبادرة «الذي أوشك أن يضيع من يد الحركة الوطنية.»[٥٢]

وجرى النقاش الداخلي في فتح على خلفية تحسن العلاقات بعدد من الدول العربية، وفي مقدمه الجزائر. فقد كان جمال عبد الرؤوف (القدوة الحسيني)، الشقيق الأكبر لياسر عرفات، يرئس مكتب المغرب العربي في مقر الهيئة العربية العليا في القاهرة، وتعرف من خلال هذا المنصب إلى معظم قادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية.[٥٣] وكان عبد الرؤوف أيضاً عضواً في جمعية الكفاح لتحرير الشعوب الإسلامية، والتي قام من خلالها بتوثيق علاقته بمحمد خيضر.[٥٤] وتمت مكافأة فتح بدعوتها إلى حضور احتفالات استقلال الجزائر سنة ١٩٦٢، والتي حصل ياسر عرفات خلالها على موافقة الرئيس بن بلّة على فتح مكتب فلسطيني في العاصمة الجزائرية. وغادر خليل الوزير بيروت، حيث كان يتولى تحرير مجلة «فلسطيننا»، إلى الجزائر ليتولى مسؤولية إدارة المكتب بعد افتتاحه رسمياً في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣.

طوّر خليل الوزير علاقة فتح بالجزائر بسرعة، وعمل على تعيين ٤٠٠ مدرس فلسطيني في نظام التعليم الجزائري الذي كان يشهد توسعاً سريعاً، كما حصل على ١٥٠ مقعداً للفلسطينيين في الجامعات الجزائرية. وما لبث عدد المدرسين أن ارتفع إلى ١٠٠٠ مدرس، وشكلوا مع الطلبة مصدراً لإمداد فتح بأعضاء جدد.(٥٥) وقام الجيش الجزائري، في صيف سنة ١٩٦٤، بتدريب ما بين ١٠٠ و٢٠٠ فلسطيني - وفيهم طلاب وعمال من ألمانيا - على حرب العصابات.(٥٦) وأتاح مكتب الجزائر لفتح إقامة علاقات لا تقدر بثمن مع حركات التحرير الأخرى. وعلى سبيل المثال، قابل خليل الوزير في كانون الثاني/يناير وزيرة خارجية الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام، السيدة بنه، في أثناء زيارتها للجزائر. وقابل في وقت لاحق القائد الأسطوري أرنستو تشي غيفارا الذي تعهد بتقديم دعم كوبي، كما قابل قادة حركات تحرير وطني ناشئة في المستعمرات البرتغالية في إفريقيا. وبهذه الطريقة تلقت فتح دعوة إلى زيارة الصين، فزارها الوزير وعرفات في ١٥ آذار/مارس لإجراء محادثات مع «لجنة التضامن الأفرو - آسيوي»، تم في إثرها افتتاح مكتب فلسطيني في بكين.(٥٧) وفي أثناء هذه الزيارة، استقبلهما رئيس الحزب الشيوعي ماو تسي تونغ، كما بلّغهما لاحقاً شو إن لاي نائب الرئيس، وليو تشاو شي وزير الخارجية، أن الصين قررت مقاطعة إسرائيل.(٥٨) وزار الوزير فيتنام الشمالية في طريق عودته، ثم عاد بعد ثلاثة أشهر إلى الصين برفقة القدومي ومحمود مسوده لاستلام هبة بقيمة ٧٠٠٠ جنيه إسترليني.(٥٩)

وعلى أهمية العلاقة الجزائرية فقد طغت عليها العلاقة السورية. إذ أقام مؤسسو فتح وكوادرها الرئيسية من سورية - عبد الكريم والدنان والخالدي والخطيب - صلات مبكرة بكبار المسؤولين وبالشخصيات السياسية في ١٩٦٢ - ١٩٦٣، على غرار ما فعل القدومي وغيره من البعثيين الذين انضموا إلى فتح بعد الانفصال السوري سنة ١٩٦١. وأوجد انقلاب آذار/مارس ١٩٦٣ أملاً بانفراج واسع بعد أن وافق رئيس الأركان السوري، زياد الحريري، على استلام شحنات الأسلحة الجزائرية نيابة عن فتح، لكنه أُقصي عن منصبه في إثر فشل محاولة الانقلاب المؤيدة لعبد الناصر في ١٨ تموز/يوليو.(٦٠) ولم يكن هناك ما يشجع على إقامة تحالف بين النظام الجديد وفتح. فالضباط والمدنيون اليساريون في حزب البعث كانوا يعرفون خلفية الكثير من قادة فتح في جماعة الإخوان المسلمين، كما اشتبهوا في وجود ارتباطات لهم بالمملكة العربية السعودية، ولم يكونوا مخطئين تماماً في ذلك. فقد كان ارتباط فتح بالسعودية في الواقع ارتباطاً غير مباشر، إذ

كان يتم من خلال الحسيني والأعضاء المصريين في جماعة الإخوان المسلمين الذين كانوا يديرون الرابطة الإسلامية التي ترعاها السعودية.

لكن تأسيس م.ت.ف. في أيار/مايو ١٩٦٤ بدل الأوضاع. وكانت القيادة القومية لحزب البعث قد قامت، في وقت سابق، بدعم الخطوات العربية الرسمية الهادفة إلى تأسيس كيان وجيش فلسطينيين.(٦١) وأكدت مذكرة طويلة، أعدتها القيادة القومية نفسها عشية اجتماع القدس، بحزم، أن الكيان المقترح يجب أن يشمل «شعباً وأرضاً وسلطة»، لكنها امتنعت من تكرار المطلب السوري السابق بأن يسيطر الفلسطينيون على الضفة الغربية وغزة. وأضافت فقط أنه لا بد من أن يكون للكيان مجلس ولجنة تنفيذية منتخبان، ودعت الحكومات العربية إلى تقديم دعمها المادي، وإلى تخفيف القيود عن تجمعات اللاجئين في البلاد المضيفة.(٦٢) وعلى النقيض من موقف القيادة القومية، أصدرت مجموعة الضباط الفلسطينيين البعثيين، الذين كانوا ينشطون باسم «الجبهة الثورية الفلسطينية»، بياناً في ٣ أيلول/سبتمبر انتقدت فيه م.ت.ف. بصورة صريحة. واتهمتها بـ «التبعية» للدول العربية، وبأنها فُرضت من أعلى بدلاً من أن تنبع من «الانبثاق التلقائي من صفوف الجماهير»، وبأنها تفتقر إلى «الطليعة الثورية القادرة على تحمل أعباء النضال في صفوف قادته.»(٦٣)

وحددت سورية موقفها من م.ت.ف. بناء على اعتقادها أنها ليست سوى مخلب قط في يد عبد الناصر. وتحدى الرئيس السوري، أمين الحافظ، نظيره المصري في أثناء مؤتمر القمة العربي الثاني في أيلول/سبتمبر، متباهياً بأنه قادر على وضع خطة لهزيمة إسرائيل هزيمة كاملة خلال أربعة أيام إذا وُضع في تصرفه ٤٠ لواء قتالياً.(٦٤) وكانت هذه «المزايدة» سبباً رئيسياً في قيام عبد الناصر بإبلاغ القمة أنه «يضع سيناء وقطاع غزة في تصرف م.ت.ف. كي تنشئ الجيش [الفلسطيني].»(٦٥) ورد على المزايدات الأُخرى بإصداره مرسوماً بتعديل القانون الدستوري لقطاع غزة (الصادر في شباط/فبراير ١٩٦٢) ليؤكد أن «تحرير فلسطين واجب مقدس على أبنائها وعلى كل عربي.» وتم اعتماد م.ت.ف. أنها «التنظيم القومي» للفلسطينيين في غزة وفي كل مكان، الذي «هدفه العمل [العربي] المشترك على استرداد الأرض المغتصبة من فلسطين والمساهمة في رسالة القومية العربية.»(٦٦) واستنتج حزب البعث الحاكم في سورية، في هذه الأثناء، أن أفضل طريقة لإحراج عبد الناصر هي كشف عدم رغبته في مواجهة إسرائيل. وصرح مسؤول بعثي كبير بقوله: «سنمرّغ أنف ناصر في طين فلسطين، فهناك ستكون نهايته.»(٦٧) ووفرت فتح الوسيلة الملائمة لهذا الغرض.(٦٨)

لم تكن فتح في وضع يسمح لها بشن أي عمل عسكري في مستوى طموح «الكفاح المسلح» الذي طالما تبجحت به. ومع أنها نجحت في زيادة الأعضاء المنتسبين إليها سنة ١٩٦٣، إلاّ إن حضورها في دول الطوق العربية ظل محدوداً. وانتقل عرفات من الكويت إلى دمشق، خلال تلك السنة، ليعمل على تطوير التنظيم في سورية ولبنان والأردن. وكانت واحدة من أولى خطواته استشارة المفتي السابق الحسيني، الذي أعطاه وجهة نظره فيما يتعلق بالسياسة الفلسطينية والسياسة العربية. ووضع أتباعه في المخيمات في تصرف فتح.[٦٩] ووفر ذلك لفتح مجموعة صغيرة لكن مجربة من المتسللين، بينهم الشقيقان جلال وكمال كعوش، اللذان كانا عملا سابقاً لحساب «المكتب الثاني» اللبناني، ولحساب جهازي الاستخبارات المصرية والسورية وحزب البعث.[٧٠]

وكانت اتصالات عرفات بجماعات التحرير الأُخرى في لبنان بالقدر نفسه من الأهمية. ومن أكثر هذه الجماعات أهمية كانت «المنظمة الفلسطينية الثورية» التي أسسها زكريا عبد الرحيم، وهو معلم مدرسة في بيروت. وكان عبد الرحيم عضواً سابقاً في جماعة عباد الرحمن اللبنانية السنية، وهي جماعة شبيبية شبه عسكرية تأسست في أواسط الثلاثينات وباتت مقربة من جماعة الإخوان المسلمين فيما بعد. وحث عبد الرحيم كلاً من ح.ق.ع. وحزب البعث والهيئة العربية العليا سنة ١٩٥٩، على تأسيس «لجنة فلسطين» محلية. وعندما قرر تأليف مجموعته الجديدة استخدم موقعه كمدرس لتجنيد الأتباع في عدة مخيمات فلسطينية.[٧١] وانضمت المجموعة إلى فتح في نهاية سنة ١٩٦٣، وأصبح عبد الرحيم مسؤولاً عن بناء تنظيم سري في لبنان.[٧٢] وإضافة إلى أفراد المجموعة، انضم أيضاً إلى فتح الشقيقان أحمد الأطرش ومحمود الأطرش (الملقب بزياد)، وهما متسللان مخضرمان عملا على تأسيس «المجموعات الضاربة» التابعة لفتح بإمرة عرفات المباشرة. وكان الوزير وعباس والزعنون من قادة فتح الذين زاروا لبنان في هذه الفترة لمتابعة التحضيرات، وللمساعدة على شراء الأسلحة الخفيفة من مخلفات الحرب الأهلية اللبنانية لسنة ١٩٥٨.[٧٣]

حظي عرفات بنجاح أكبر في الأردن، حيث كان محمد غنيم الكادر الرئيسي، وهو تاجر ومسؤول في اتحاد النقابات الأردنية، كما كان عضواً في جماعة الإخوان المسلمين انتمى إلى منظمتها الكشفية «الجوالة» قبل انضمامه إلى فتح.[٧٤] وقد جذبته جماعة الإخوان المسلمين، كغيره من أبناء جيله، لأنها

اعتبرت الجهاد واجباً دينياً وأسمى أشكال النضال.[٧٥] وانسحب غنيم وكثيرون من أقرانه من الجماعة، خلال ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨، احتجاجاً على دعمها الضمني لتحالف العرش الهاشمي العلني مع الولايات المتحدة. ولحق به وبرفاقه، الذين انضموا إلى فتح خلال ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣، بعثيون سابقون، مثل سميح أبو كويك. وانضم إلى فتح أعضاء جدد تم التعرف إليهم في جامعة القاهرة أو في الاتحاد العام لطلبة فلسطين، منهم عمر الخطيب وعباس زكي. وزار عرفات والوزير الأردن مراراً بعد أواسط سنة ١٩٦٣ وتبعهما سنة ١٩٦٤ عباس والزعنون ورفيق النتشة، الذين استغلوا مناصبهم في أقسام شؤون الموظفين في القطاع العام، في كل من قطر والكويت والسعودية على التوالي، لإخفاء الهدف الحقيقي لزياراتهم عن السلطات الأردنية.[٧٦] وقابل عرفات في إحدى هذه الزيارات كامل الشريف، وهو أحد زعماء جماعة الإخوان المسلمين في الأردن ووزير في الحكومة الأردنية.

لكن سورية ظلت أهم ساحة بالنسبة إلى فتح. وجعل عرفات من دمشق قاعدته الرئيسية، وعاونه عدة مساعدين، كان أنشطهم محمد حشمة، وهو من أتباع الحسيني السابقين وضابط في «فوج التحرير الفلسطيني» في العراق في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٣. كما وفر حسام الخطيب قناة اتصال قيّمة برئيس جهاز الاستخبارات العسكرية السورية، أحمد سويداني، الذي قدم لفتح مساعدة متواضعة، لكن مهمة، سنة ١٩٦٤. كذلك قدم قائد سلاح الجو، حافظ الأسد، مساعدة إذ سمح بانتقال شحنات الأسلحة الجزائرية إلى فتح عبر القواعد الجوية السورية.[٧٧] وأثبتت صلة الوصل الجزائرية فائدتها بأكثر من طريقة. فمثلاً تعرف عرفات والوزير في الجزائر، بعد استقلالها، إلى نور الدين الأتاسي ويوسف زعين وإبراهيم ماخوس، وهم كوادر في حزب البعث عملوا في صفوف جبهة التحرير الوطني أطباء متطوعين قبل سنة ١٩٦٢، وأصبحوا لاحقاً، سنة ١٩٦٦، رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الخارجية السوري على التوالي. كما قابل قائدا فتح في الجزائر منير عبد الله، وهو بعثي رفيع المستوى عرّفهما، سنة ١٩٦٤، إلى خالد الجندي، وهو يساري يرئس اتحاد العمال السوريين والميليشيا التابعة للاتحاد.[٧٨]

كذلك سعت فتح لتوسيع اتصالاتها خارج نطاق دول الطوق. فقام عرفات والوزير وحوري بزيارة ليبيا، في صيف سنة ١٩٦٣، ليطلبوا إلى السلطات الليبية تدريب أعضاء فتح في الكلية العسكرية الليبية، ومنح الكوادر المسؤولة جوازات سفر، والسماح لفتح بفتح مكاتب، وبإنشاء «لجان شعبية لنصرة فلسطين»، وبجمع التبرعات، وبشحن السلاح عبر الموانئ الليبية بواسطة الحقيبة الدبلوماسية.[٧٩]

ولكن كل ما سمحت به السلطات الليبية هو أن تفتح فتح حساباً مصرفياً لتلقي التبرعات الشخصية. أمّا مصدر التمويل الأهم فكان «اللجان الشعبية» التي أنشأها الفلسطينيون العاملون في السعودية. كما سمحت السلطات السعودية لأنصار فتح بجمع التبرعات من السعوديين الأثرياء، لكن شرط امتناعهم من العمل التنظيمي السري ومن طباعة الكراريس السياسية وتوزيعها في المملكة.[٨٠]

حققت فتح نتائج متواضعة في أفضل الحالات، لكن تأسيس م.ت.ف.، في أيار/مايو ١٩٦٤، أقنعها بأن عليها تقديم موعد تفجير الكفاح المسلح. وأعطت مجلة «فلسطيننا» أول إشارة إلى التغيير الوشيك في التكتيك عندما أوردت في تموز/يوليو أن «الشعب العربي الفلسطيني أشد إيماناً اليوم من أي وقت مضى بالثورة الفلسطينية المسلحة حلاً لا بديل له لاستعادة وطنه المغتصب!!... وأن وحدة الجهد الفلسطيني ستقوم مع الرصاصة الأولى للثورة المسلحة.»[٨١] وناقشت قيادة فتح في الكويت ودمشق في الخيارات، بصورة مستمرة طوال تموز/يوليو وخلال النصف الأول من آب/أغسطس، فتوصلت إلى قرار فقط بعد أن قدم عرفات تقريراً حماسياً ومبالغاً فيه كثيراً بشأن مدى الاستعداد العسكري. وتمت الموافقة على اقتراحه ببدء الكفاح المسلح في ١ أيلول/سبتمبر، على الرغم من المعارضة الشديدة للاقتراح من قبَل أقلية من أعضاء اللجنة المركزية، وعلى رأسهم عبد الكريم.[٨٢] وتم اختيار التوقيت ليأتي قبل مؤتمر القمة العربي الثاني مباشرة. ولم يحدث شيء في التاريخ المحدد، الأمر الذي اضطر عرفات المكتئب إلى الكشف عن أن «المجموعات الضاربة» في الأردن لم تنفذ أوامره.[٨٣]

وأحيا فشل المحاولة الأولى الانقسام الذي ظهر داخل فتح في أثناء المناقشات التي جرت في الصيف. وطالب جناح «العقلانيين»، بقيادة عبد الكريم وعدنان، بالحذر والتروي وأصر على المزيد من الإعداد العسكري، بينما حث جناح «المجانين»، بقيادة عرفات والوزير، على العمل الفوري.[٨٤] وتعمقت الأزمة عندما سعت فتح للحصول على تمويل من بعض الكويتيين الأثرياء، الذين رفضوا تقديم التمويل ما لم يلمسوا دليلاً عملياً على النشاط العسكري.[٨٥] كما عارض المسؤولون الجزائريون التأجيل وقالوا إنهم لو كانوا مكان فتح لباشروا الكفاح المسلح.[٨٦] مع ذلك فقد استمر الخلاف داخل فتح في أثناء اجتماع عقد في دمشق في تشرين الثاني/نوفمبر. وكان جناح «العقلانيين» قلقاً جراء عدم التمكن من مواصلة زخم الكفاح المسلح بعد إطلاقه، وأصر على الانتظار فترة أخرى كي تتم مراكمة المال والسلاح.[٨٧] وفي المقابل، أكد جناح «المجانين» أن «الثورة ستوفر حاجاتها بنفسها»، وأنها لا يمكن أن تتطور إلاّ من خلال

الممارسة الفعلية.[88] وأضاف أنه لو أُطلقت رصاصة واحدة كل شهر داخل إسرائيل فهذا سيظهر بوضوح أن الثورة موجودة.

وقد انتصر رأي جناح «المجانين»، الأمر الذي دفع بعدد من خصومه إلى الاستقالة. وانحسر الخلاف الداخلي موقتاً، وإن استمرت مضاعفاته عدة أعوام. وللتغلب على تأثير الخلاف، جمدت قيادة فتح نفسها وأوكلت مسؤولية الاستعدادات النهائية للكفاح المسلح إلى لجنة موقتة ضمت القدومي وخالد الحسن والزعنون ومحمود فلاحة ومختار صبري بعباع. وتم تأليف لجنة أُخرى ضمت النجار والزعنون وحوري وعدوان لمراقبة عرفات في أثناء قيامه مجدداً بتنظيم المجهود العسكري.[89] وبلّغ عرفات مساعديه في دمشق ما أتم من استعدادات، وعقد اجتماعين للغرض نفسه مع كوادر فتح الأساسية في الأردن، حيث ظهر الانقسام في الرأي مجدداً بشأن الحكمة من التعجيل في العمل العسكري.[90] وأعلنت مجلة «فلسطيننا» لقرائها «وصل الشعب الفلسطيني إلى النقطة الحرجة... ولم يعد هذا الشعب يؤمن إلاّ بنفسه وأمته وحتماً فسينطلق هذا الشعب في خط الثورة الذي سيقلب موازين القوى رأساً على عقب.»[91]

وعمل عرفات، بصورة محمومة، على إعداد المجموعات المسلحة للعمل، وتجول في القرى الحدودية «النموذجية» في منطقة الحدود السورية مع إسرائيل بحثاً عن متسللين مخضرمين، بينما اشترى الأسلحة الخفيفة القديمة من التجار اللبنانيين. وتمكن من تجنيد أعضاء سابقين في «المفرزة الفلسطينية»، وهي وحدة أمن داخلي تعمل لحساب جهاز الاستخبارات السورية، وكان بعض هؤلاء من العشائر البدوية شبه المستقرة (كعرب الهيب والتلاوية) التي انتشرت على امتداد شمالي إسرائيل والجنوب اللبناني ومرتفعات الجولان السورية.[92] كما تمكن عرفات من تجنيد عدد من اللاجئين في مخيمات الأردن ولبنان، كان معظمهم في السابق يتقاضى رواتب شهرية من استخبارات هذين البلدين لقاء العمل لحسابها، وكان البعض لا يزال يعمل لحسابها.[93] وأقام عرفات أيضاً علاقة ببدو جنوب الأردن، الذين كانوا يعرفون النقب خير معرفة، عن طريق الشيخ موسى أبو غيث.[94] ومع اقتراب موعد بدء الكفاح المسلح الذي حُدّد في نهاية سنة ١٩٦٤، تعلق تحقيق آمال عرفات بنحو خمسين رجلاً، ثلاثون منهم أعضاء سابقون في كتيبة الاستطلاع الفلسطينية ٦٨ في سورية، وإنْ كانت تباهت نشرة أصدرتها فتح، لاحقاً، بأن الحركة فجرت الكفاح المسلح بواسطة «نخبة قتالية مؤلفة من ٨٢ فدائياً موزعين على عشر مجموعات تعمل في ست مناطق.»[95]

وكانت هذه البداية أبعد ما تكون عما جاء في الوثائق التأسيسية لفتح بشأن

استلزمت الكفاح المسلح. إذ دعت فتح في «هيكل البناء الثوري» إلى: تأمين عضوية واسعة وعلى درجة عالية من التنظيم؛ تكديس المال والسلاح؛ تأسيس القواعد القتالية ونظم الاتصالات وشبكات الإمداد؛ جمع المعلومات الاستخباراتية عن الأهداف العسكرية والاقتصادية الحيوية الإسرائيلية.[٩٦] كما توقع مؤلفو هذه الوثيقة أن يكون لفتح هيئة أركان عامة، علاوة على لجان مركزية للشؤون السياسية والتثقيف والتعبئة والتخطيط والرقابة. وفي الواقع، لم يكن هناك أثر لأي من هذه اللجان.[٩٧] وعلى الرغم من ذلك فإن عرفات أثر في اللجنة المشرفة، عندما قدم تقريراً عن جهوزيته، ولذا، قررت قيادة فتح الموسعة بدء الكفاح المسلح في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. كما قررت إعلان العمليات العسكرية باسم «العاصفة» لا باسم فتح، كي تتجنب الإجراءات العقابية التي ستتخذها الدول العربية المعادية، ولكي تحول دون انهيار معنويات الأعضاء في حال فشل محاولتها.[٩٨] ثم قامت فتح بإبلاغ السلطات الجزائرية والعراقية والسورية والشقيري بنياتها.[٩٩] وانسحب عضوان من جناح «العقلانيين» من القيادة لتأكيد معارضتهما للقرار، الأمر الذي ترك عبد الكريم والدنان في وضع الأقلية.

وفي أي حال، فشل أول هجوم لفتح على إسرائيل قبل أن يبدأ. ففي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، اعتقلت دورية حدود لبنانية مجموعة فدائية كانت تخطط لتفجير محطة ضخ في شبكة المياه الرئيسية في إسرائيل. أمّا عرفات، الذي أشيع عنه لاحقاً أنه كان أحد أفراد المجموعة، فكان في الواقع في بيروت يوزع بياناً على وكالات الأنباء يعلن فيه العملية، إلى أن اعتقلته الشرطة لفترة وجيزة.[١٠٠] ثم قامت مجموعة أُخرى من فتح، في الليلة التالية، بالتسلل عبر الحدود إلى الجنوب من بحيرة طبرية، وزرعت عبوة متفجرة في قناة ماء صرحت إسرائيل فيما بعد أنها لم تنفجر. لكن ما حدث لم يثبط همة فتح، إذ أعلنت الهجوم الثاني في البلاغ العسكري رقم واحد الذي صدر، في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥، باسم القيادة العامة لقوات العاصفة. وعلى الرغم من هذه البداية الباهتة، فإن المنظمات الفلسطينية جميعها أخذت، فيما بعد، تحتفل في اليوم الأول من كل سنة بذكرى انطلاق الكفاح المسلح.

حركة القوميين العرب والكفاح المسلح

عندما أصدرت فتح بلاغها العسكري الأول اعتبرته ح.ق.ع. تهديداً مباشراً

لعبد الناصر. وبلّغت ح.ق.ع. أعضاءها أن «فتح حركة مشبوهة مرتبطة بحلف ‹السنتو› الذي يهدف إلى توريط عبد الناصر في معركة هو غير مستعد لها، الأمر الذي سيؤدي إلى هزيمته.»(١٠١) ومع ذلك، فإن الحركة لم تكن قادرة على تجاهل جاذبية نزعة فتح الوطنية ونشاطها العسكري بالنسبة إلى الفلسطينيين بصورة عامة. وفي الواقع، كانت ح.ق.ع. تتعرض لضغوط داخلية متزايدة، منذ سنة ١٩٦٣، لممارسة قدر أكبر من الاستقلالية السياسية وللإعداد للكفاح المسلح بنشاط أكثر. وأشارت افتتاحية في نشرة «الوحدة» السرية، التي يصدرها فرع الحركة في الأردن، في أيار/مايو ١٩٦٣، إلى ضرورة «حث الأقطار العربية المحررة على حشد طاقتها الثورية... وبلورة حقد الفلسطينيين الحارق ضمن حركة ثورية خاصة بهم، تتيح لهم تحقيق دورهم الطليعي.»(١٠٢)

وافقت قيادة ح.ق.ع. تحت الضغط، في أواخر سنة ١٩٦٣، على تأليف «قيادة العمل الفلسطيني» المستقلة التي تمتعت بسلطة اسمية على الأعضاء الفلسطينيين في مختلف فروع الحركة في البلاد العربية. وقد اتخذ هذه الخطوة وديع حداد في غياب جورج حبش الذي كان مختبئاً في سورية عقب فشل الانقلاب الناصري في تموز/يوليو. وأثارت خطوة حداد احتجاج الجناح اليساري في ح.ق.ع. إلاّ إن حبش أقر الخطوة بعد فراره إلى لبنان في أوائل سنة ١٩٦٤، وأظهر «الحرس القديم» تضامنه في أثناء مؤتمر عام عاصف عقد في بيروت، في أيار/مايو، تحولت فيه «قيادة العمل الفلسطيني» إلى فرع مستقل استقلالاً كاملاً.(١٠٣) (في البداية، عرفت هذه القيادة في الأوساط العامة باسم «الجبهة القومية لتحرير فلسطين»، لكن سرعان ما توقف استعمال هذا الاسم). ثم أعيد تجميع أعضاء ح.ق.ع. من الفلسطينيين في أقسام منفصلة يرتبط كل منها بقيادة العمل الفلسطيني مباشرة. وكان لدى هذه القيادة، سنة ١٩٦٤، بضع مئات من الأعضاء الفلسطينيين في لبنان، ونحو ٥٠٠ عضو في سورية (١٠٪ من عدد أعضاء الفرع تقريباً)، و«بضع مئات» في الضفة الغربية وعدد أقل قليلاً في غزة، وبضع عشرات في الكويت ومصر.(١٠٤) ورفض بعض الفلسطينيين هذا التحول تمسكاً بالمبدأ القومي العربي، بينما استمر فلسطينيون آخرون في أداء مهماتهم السابقة داخل الفروع العربية أو ضمن الهيئات المركزية للحركة ولم يتبعوا سلطة قيادة العمل الفلسطيني. ومن الأمثلة البارزة الحكم دروزة، الذي حافظ على دوره في «اللجنة الفكرية» لحركة القوميين العرب.(١٠٥)

كشف مؤتمر أيار/مايو عن عمق الخلافات بين ما يمكن وصفه بتيار «اليسار» وبين تيار «اليمين» في ح.ق.ع. وفي الواقع كانت خلافاتهما العقائدية حادة إلى

درجة أن المندوبين لم يتفقوا، فيما بينهم، على تأليف لجنة تنفيذية جديدة للحركة، وبالتالي تولت قيادة موقتة مسؤولية شؤون ح.ق.ع. في الأشهر العشرة التالية. لكن هذه الخطوة لم تكن كافية لوقف التباعد المتنامي بين مختلف فروع الحركة. فقررت قيادتا الإقليم في سورية والعراق، مثلاً، الاندماج في القوى الناصرية الأُخرى، في تموز/يوليو، لتشكل صيغة محلية من الاتحاد الاشتراكي العربي، وهو الأداة السياسية الجديدة التي أسسها عبد الناصر في مصر. وأدت هذه الخطوة إلى تجديد التوتر في كلا البلدين، وقامت السلطات السورية باعتقال الكثيرين من أعضاء ح.ق.ع. حتى نهاية العام لاشتباهها في أنهم يعدون لانقلاب جديد مؤيد لعبد الناصر.[١٠٦] وكانت ح.ق.ع. تسير على غير هدى، لكن الحرس القديم، ذا التوجه الفلسطيني، وأتباعه من الفلسطينيين كانوا يكرسون اهتمامهم وجهودهم لتطوير قيادة العمل الفلسطيني.

نظرت الكتلة اليسارية، المؤلفة بكاملها تقريباً من غير الفلسطينيين، إلى تأسيس قيادة العمل الفلسطيني بالكثير من القلق. ولم تكن وحيدة في هذا. فقد عارضت قيادة إقليم الأردن في ح.ق.ع.، برئاسة حمد الفرحان، تأسيس فرع فلسطيني مستقل، على الرغم من تحالفها الوثيق مع اليمين فيما يتعلق بالمسائل العقائدية. فقد كان أعضاء الإقليم في معظمهم من الفلسطينيين، وكانت قيادته بالتالي تخشى أن تفقدهم الأمر الذي سينعكس على مكانتها ويضعف الأسس المشتركة بين شرقي الأردنيين والفلسطينيين.[١٠٧] وفي الوقت نفسه، كانت قيادة الإقليم تؤيد، بناء على مطالبة أعضائها من الضفة الغربية، تأسيس جهاز عسكري متفرغ للعمليات العسكرية ضد إسرائيل. وكان هذا واضحاً في أثناء اجتماع للإقليم، في أواخر سنة ١٩٦٣. حيث ترأس الخط المتشدد فيه كل من محمد ربيع ومصطفى الزبري ومحمود عيسى وغيرهم.[١٠٨] وكان هذا التيار قوياً إلى درجة تم معها انتخاب محمد ربيع مسؤولاً عن الإقليم بدلاً من الفرحان. وأصبحت قيادة إقليم الأردن تابعة سمياً لقيادة العمل الفلسطيني بعد أن تمت المصادقة على إنشائها في أيار/مايو ١٩٦٤، وأرسلت مندوبين عنها لحضور اجتماعات القيادة في بيروت. مع هذا ظلت شريكاً مساوياً بل أكثر لقيادة العمل الفلسطيني، إذ احتفظت بمسؤوليتها عن الشؤون التنظيمية والعقائدية في ح.ق.ع. في الأردن، بينما قامت بالتنسيق، حين دعت الحاجة، مع عزام كنعان الممثل الدائم للقيادة الفلسطينية.[١٠٩]

لكن إعادة التنظيم هذه لم تكن لتدل على تغيير رئيسي في استراتيجيا ح.ق.ع. فقد أصرت القيادة المركزية على التزام سياسة عبد الناصر وجدوله الزمني، وأبقت على معارضتها لبدء الكفاح المسلح في وقت مبكر. وكان هذا

واضحاً من مباحثات عبد الناصر وحبش بعد فراره من سورية مباشرة في أوائل سنة ١٩٦٤. فقد حذر الرئيس المصري ـ وفقاً لحبش ـ من أن النضال في سبيل فلسطين يتطلب دراسة متأنية، إذ «إن عدونا ليس إسرائيل إنما أميركا.» ووافق عبد الناصر على أن الثورة المسلحة ضد إسرائيل حتمية، ووعد بتقديم الدعم المادي إلى ح.ق.ع. في أثناء إعدادها مشروعاً كهذا، غير أنه لم يحدد تاريخاً لبدء العمل العسكري، وإنما اكتفى بالقول إنه لا بد من أن يبدأ «ذات يوم».(١١٠) وكان حبش صلة الوصل الرسمية بين القيادة المركزية وقيادة العمل الفلسطيني، الأمر الذي جعله في موقع يتيح له ممارسة نفوذ كبير على توجه القيادة الفلسطينية ومنعها من الخروج عن الخط المقرر لها.

إلاّ إن الحذر لا يعني الامتناع التام من أي نشاط. فقد اتخذ وديع حداد، «رجل الأفعال» في ح.ق.ع. من غير منازع، خطوات من أجل التحضير للعمل العسكري الفلسطيني. وأصدر تعليماته، في أواخر سنة ١٩٦٣ أو أوائل سنة ١٩٦٤، إلى مساعديه، الحاج فايز جابر وصبحي التميمي، بتأسيس جهاز خاص شبه عسكري لجمع المعلومات الاستخباراتية من مقر الحركة في بيروت. وكان لهذا الجهاز، الذي عرف باسم «الجهاز النضالي»، ممثلون في عدة دول عربية، وكان يعمل بصفة لجنة عسكرية مركزية برئاسة حداد، الذي كان تابعاً لقيادة ح.ق.ع. المركزية لا لقيادة العمل الفلسطيني.(١١١) وكان هذا الجهاز يستعين بأعضاء من فروع ح.ق.ع.، لكنه كان يخفي أنشطته عن قيادات الأقاليم المحلية، باستثناء عدد محدود جداً منها، مثل الزبري، في الأردن، الذي كان يختار الأعضاء الملائمين للجهاز، وينسق تحركات المتدربين ونقل السلاح والمعلومات. ومن الكوادر الكبار الذين شاركوا في الإشراف على «الجهاز النضالي» من بيروت، كان أحمد اليماني وعبد الكريم حمد وزكي هلّو.

ومن المهمات الأولى التي تولاها «الجهاز النضالي» اختيار المرشحين لدورات تدريبية جديدة في مدرسة القوات الخاصة المصرية، في أنشاص. وقام ضابط ارتباط ح.ق.ع. في القاهرة، قدورة، بتنسيق هذا النشاط. وكانت دورة أولى، جرت سنة ١٩٦٢، استوعبت ٦٠ عضواً من ح.ق.ع. بينهم وديع حداد، بينما استوعبت دورة ثانية، جرت سنة ١٩٦٣، ٧٥ عضواً بينهم فيصل الحسيني.(١١٢) واستقبلت أنشاص خلال ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ ست مجموعات أخرى تألف كل منها من ٢٠ ـ ٣٠ متدرباً. وقامت الاستخبارات المصرية بمد فرع ح.ق.ع. في لبنان بكميات بسيطة من الأسلحة الخفيفة والمتفجرات.(١١٣) وكان يفترض أن يقوم خريجو دورات أنشاص، بعد عودتهم إلى البلاد التي أتوا منها، بتدريب أولي

الأعضاء الآخرين، علماً بأن الحاجة إلى السرية غالباً ما أدت إلى اقتصار التدريب على الدروس النظرية في المنازل. وكان كوادر الحركة المحليون ينظمون المخيمات التدريبية في تلال الضفة الغربية تحت غطاء أندية الشبيبة أو فرق الكشافة، حيث كانت مجموعات مؤلفة من ٣٠ ـ ٤٠ متدرباً تمارس الرياضة البدنية، وأحياناً تتدرب بالذخيرة الحية.(١١٤)

وفي هذا الوضع، عقدت قيادة العمل الفلسطيني أول مؤتمر لها كفرع مستقل في بيروت في أيلول/سبتمبر.(١١٥) وحضر المؤتمر كوادر مسؤولة من الأردن كان أفرادها قادرين على السفر من دون إثارة شكوك السلطات، ومنهم محمد ربيع وعزمي الخواجة وصباح الثابت ومحمد المسلّمي ومحمد شعبان من غزة. وترأس الاجتماع جورج حبش وهاني الهندي ووديع حداد، وانتخب المؤتمر برعايتهم لجنة قيادية تألفت من خمسة أشخاص هم: بلال الحسن؛ غسان كنفاني؛ صالح شبل؛ أحمد خليفة؛ عبد الكريم حمد. وكان أعضاء هذه اللجنة القيادية، باستثناء حمد، من الكوادر الشابة والصغيرة نسبياً. أمّا المخضرمون، مثل أحمد اليماني وصلاح صلاح فبقوا على ارتباطهم المباشر بقيادة الحرس القديم، بدلاً من قيادة العمل الفلسطيني.

وجاء مؤتمر قيادة العمل الفلسطيني عقب مؤتمر القمة العربي الثاني، الذي صدق فيه رؤساء الدول العربية على تأسيس م.ت.ف. وج.ت.ف. وواجهت ح.ق.ع. السؤال المحير نفسه الذي واجهته فتح وهو: هل تتخلى عن المبادرة السياسية لمصلحة م.ت.ف.، أم تطبق برنامجها الخاص الذي يعني قيامها بعمل عسكري مستقل؟ وخيم هذا السؤال على جو النقاش في المؤتمر. ودعت مجموعة من المندوبين من الضفة الغربية وغزة، بشدة، إلى بداية مبكرة للكفاح المسلح، ولاقت الدعوة تأييداً كبيراً من الكوادر المتمركزة في بيروت. وحث حبش على التروي وجادل ضد توريط عبد الناصر في حرب مع إسرائيل قبل أوانها، مطالباً بمزيد من الوقت للتحضير والاستعداد.(١١٦) وقد غلب رأيه في نهاية المطاف، لكن مع بعض التنازل لمصلحة الفريق الآخر. إذ تم الاتفاق على قيام ح.ق.ع. بمهمات استطلاعية داخل إسرائيل وبتجنيد المواطنين الفلسطينيين فيها والعمل على تطوير «الجهاز النضالي» في الدول العربية المجاورة، لكن مع امتناعها من تنفيذ عمليات قتالية.(١١٧) وصاغ غسان كنفاني، وهو مفكر بارز في ح.ق.ع.، شعار «فوق الصفر وتحت التوريط» للتعبير عن التوازن المنشود.

ظل «الجهاز النضالي» في هذه المرحلة جهازاً متواضعاً. ولم يكن لدى لجنة العمل العسكري التي يرئسها حداد أكثر من ١٥ ـ ٢٠ رجلاً يمكنها الاعتماد

عليهم، علماً بأن معظمهم، كما كان الحال في فتح، كان من عناصر كتيبة الاستطلاع الفلسطينية ٦٨ الموجودة في سورية. ومع ذلك هدد بعض أعضاء ح.ق.ع. بالانسحاب من الحركة إذا لم تقم بعمل فوري. ولتخفيف الضغط، أمنت لجنة العمل العسكري موافقة القيادة المركزية على بدء مهمات الاستطلاع من دون المزيد من التأخير. وكان فايز جابر وصبحي التميمي من أوائل الذين قاموا بمهمات استطلاعية، إذ دخلا إلى إسرائيل من الضفة الغربية.[١١٨] واعترضت دورية أردنية فريقاً آخر في أثناء تسلله، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وقتلت أحد عناصره، خالد الحاج أبو عايشة.[١١٩]

وهكذا، سقط أول قتيل لـ ح.ق.ع. قبل شهرين من ادعاء فتح أنها هي التي فجرت الكفاح المسلح. وعلى عكس فتح التي أعلنت عملياتها في كل مكان ومجدت قتلاها بهدف استقطاب أعضاء جدد، فإن ح.ق.ع. ظلت صامتة إمّا لإحساسها الخلقي المثالي، وإمّا خوفاً من إحراج عبد الناصر. وأشار كادر مسؤول في الحركة، وهو يستعيد ذكرياته لاحقاً، إلى فشل ح.ق.ع. في استغلال خسائرها بقوله: «لم يكن ذلك تفكيراً سياسياً... وإنما كان حماقة سياسية.»[١٢٠] ومع ذلك فإن ح.ق.ع. كانت أسست فعلاً تنظيماً فلسطينياً مستقلاً، واتخذت الخطوة الأولية نحو ممارسة الكفاح المسلح. وفي واقع الأمر، فإن عدد أعضائها وتجربتها التنظيمية ووضوحها العقائدي وعملياتها العسكرية، كلها أمور وضعتها، في تلك الحقبة، في مصاف منافستيها، م.ت.ف. وفتح، إن لم تكن متقدمة عليهما. وفي أية حال، مهما تكن المواقع النسبية فيما بينها، فإن هذه المنظمات الثلاث، التي شكلت الأعمدة الرئيسية للحركة الوطنية الفلسطينية، اتخذت شكلها المميز مع نهاية سنة ١٩٦٤.

تحديات الكفاح المسلح

بناء جيش التحرير بالمرسوم

أدى شروع فتح في شن غارات مزعجة ضد إسرائيل، في أوائل سنة ١٩٦٥، إلى إثارة ردات فعل قوية. فقد سارعت م.ت.ف. إلى إنكار وجود أية علاقة لها بتنظيم «العاصفة»، وأصرت على أن العمليات الفلسطينية يجب أن تكون حكراً على جيش التحرير الفلسطيني (ج.ت.ف.).[1] كما اعتبر عبد الناصر بدء العمل العسكري في هذا الوقت أمراً في غير محله، ويهدد بفقدان السيطرة، على العموم، على الأحداث.[2] واتضح ذعره المتزايد من خلال التعليمات التي أصدرها القائد العام للقيادة العربية الموحدة، الفريق أول علي علي عامر، في آذار/مارس، إلى نظرائه العرب بإلقاء القبض على أعضاء فتح بحجة انتمائهم إلى جماعة الإخوان المسلمين المحظورة.[3] ومع ذلك، فإن عنف ردات الفعل هذه أوحى إلى كثيرين من الفلسطينيين بأن فتح تجرأت على فعل ما لم تتجرأ عليه أية منظمة أو جماعة أخرى، إذ هي التي «علقت الجرس حول عنق القطة.»[4]

وينطبق هذا على م.ت.ف. أكثر من غيرها، إذ كانت تلاقي صعوبة في المحافظة على زخمها السياسي وتحقيق التوقعات التي أوجدها إعلان تأسيس ج.ت.ف. فرعاية عبد الناصر المتحفظة تجاه م.ت.ف. لم تدل على استعداده لتقديم أي دعم إضافي للجيش الفلسطيني، وبالتأكيد ليس بالقدر الذي نصت عليه قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، إن من حيث الإمكانات أو من حيث الاستقلالية. وكان الشقيري يخدع نفسه حين صرح أن عبد الناصر أعطاه السلطة على حرس الحدود الفلسطيني في غزة، بينما كان إعلان مصر افتتاح معسكر تدريب لفلسطينيي غزة مجرد استغلال سياسي لحالة قائمة منذ سنة ١٩٦٠. ومع ذلك، هب عبد الناصر لمساندة الشقيري بعد تعرضه لانتقادات قاسية في مؤتمر القمة العربي الثاني بسبب تخطيه الصلاحيات التي كانت أعطيت له في كانون الثاني/يناير. لكن يبدو أن «المزايدة» بين الدول العربية حددت نتيجة الأزمة. فمن ناحية، تمكن الشقيري من تأمين مساندة الملك السعودي فيصل، الذي حل مؤخراً

محل شقيقه سعود، والذي سعى عبد الناصر لحل النزاع اليمني معه، موضوع اهتمامه الأول.(٥) ومن ناحية أخرى، أيد الرئيس السوري، أمين الحافظ، تكوين جيش فلسطيني بحماسة أثرت في الزعماء العرب الآخرين، بحسب ما روى رئيس م.ت.ف. في وقت لاحق.(٦) وحرصاً من عبد الناصر على ألاّ يزايد عليه أحد، ومستبقاً محاولة خصومه استخدام «الورقة» الفلسطينية ضده، بلّغ القمة موافقته التامة على إنشاء جيش تابع لمنظمة التحرير الفلسطينية.(٧)

وحددت الدينامية نفسها، في النهاية، حجم ج.ت.ف. وقدراته. وكانت الخطة التي قدمتها م.ت.ف. إلى مؤتمر القمة تدعو إلى تشكيل خمسة ألوية مشاة وست كتائب قوات خاصة، بحيث يكون المجموع الكلي لأفراد الجيش ١٦,١٠٠ جندي. كما نصت الخطة على افتتاح ٣٥ معسكر تدريب في دول عربية متعددة لتقديم التدريب العسكري الأساسي لـ ٥٦,٠٠٠ فلسطيني سنوياً.(٨) وطلب مجلس جامعة الدول العربية من القيادة العربية الموحدة إبداء ملاحظاتها بشأن الخطة الفلسطينية المقترحة، فاقترحت القيادة تشكيل عشر كتائب قوات خاصة مجموع عناصرها ٥٠٠٠ جندي، وتدريب ٣٢,٠٠٠ فلسطيني سنوياً إذا أبدت الدول العربية استعدادها لتقديم التسهيلات اللازمة. وكان قلق مصر واضحاً من خلال توصية القيادة بتمركز ثلاث كتائب فقط في غزة وتمركز الكتائب السبع الباقية في الأردن وسورية.(٩) ووافق رؤساء الدول العربية، في النهاية، على تأسيس ج.ت.ف. «وذلك طبقاً لما تضمنه تقرير القائد العام [للقيادة العربية الموحدة] في الموضوع»، لكنهم افترضوا عملياً أن إنشاء الجيش سيتم تبعاً لاقتراح م.ت.ف. الأصلي.(١٠) وخصصت الدول العربية ٨,٥ ملايين جنيه إسترليني لتغطية تكاليف التأسيس و٢ مليون جنيه إسترليني سنوياً للمصروفات الجارية.(١١) ورفض الأردن ولبنان تمركز وحدات ج.ت.ف. في أراضيهما، بينما وافقت مصر على استضافة لواءي مشاة وكتيبة قوات خاصة، ووافقت سورية على تمركز ثلاث كتائب قوات خاصة في أراضيها، ووافق العراق على كتيبة واحدة.

شجعت هذه النتيجة اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، فسارعت إلى تعيين وجيه المدني، وهو ضابط فلسطيني كان يرئس حرس أمير الكويت، قائداً عاماً لجيش التحرير الفلسطيني، بعد أن قامت بترقيته من رتبة مقدم إلى رتبة لواء وضمته إلى عضوية اللجنة. كما ألفت لجنة عسكرية من المدني وعضوي اللجنة التنفيذية قصي العبادله (رئيس الدائرة العسكرية) وبهجت أبو غربية، وأوكلت إليهم مهمة التفاوض مع القادة العسكريين العرب في شأن تفصيلات تتعلق بإنشاء ج.ت.ف. وتسليحه وصلاحياته. وبعد عدة أسابيع من المباحثات مع القائد العام للقيادة العربية

الموحدة، علي علي عامر، ورئيس أركانها عبد المنعم رياض، تم التوصل إلى خطة معدلة لإنشاء ج.ت.ف. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بلّغ عامر رؤساء الأركان في مصر والعراق وسورية، أن الخطة أُجيزت.[١٢] وبدا ظاهرياً أن القيادة العربية الموحدة أذعنت لمطالب م.ت.ف. بشأن البنية النهائية لوحدات ج.ت.ف.، ولإنشاء وحدات مدرعة ومدفعية ووحدات إسناد قتالية أُخرى، لكن عامر، في الواقع، كان ببساطة قد أجّل الخوض في القضايا، موضوع الخلاف، كي يعد التفاوض في شأنها مع القيادات العسكرية العربية مباشرة.[١٣]

ويتضح أن مسألة السيطرة على ج.ت.ف. أصبحت هي المحك الأول حالما بدأت اللجنة العسكرية في م.ت.ف. التفاوض مع رئيس الأركان المصري الفريق أول محمد فوزي، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وكانت م.ت.ف. تطمح، منذ البداية، إلى ممارسة سيطرة متواصلة وفعالة على ج.ت.ف. وهي كانت أقرت، في الخطة الأصلية التي قدمتها إلى القمة العربية، بأن إدارة العمليات الفعلية ومسائل الإمداد بالطعام والذخيرة والوقود في أثناء الحرب ستكون من مسؤولية القيادة العربية الموحدة أو القيادات العربية المعنية. لكن م.ت.ف. أصرت على مسؤوليتها المباشرة عن تمويل ج.ت.ف. وتجهيزه وتسليحه، وعن تعيين ضباطه وترقيتهم أو تسريحهم.[١٤] وورد في الاقتراح المضاد، الذي قدمته القيادة العربية الموحدة، أنها لا تعترض على سيطرة م.ت.ف. على التمويل والتسليح، على أن يترك وضع الانضباط السياسي والقانوني لمزيد من البحث مع جامعة الدول العربية والدول المضيفة.[١٥] ولم تفرض القمة العربية أية قيود رسمية على ممارسة م.ت.ف. سلطتها على جيشها، إلاّ فيما يتصل بانتشاره في الدول المضيفة، وبالعمليات القتالية تحديداً.[١٦]

أمّا القيادة العسكرية المصرية فكان لها وجهة نظر مغايرة تماماً لا فيما يتعلق بمرحلة إنشاء ج.ت.ف. فحسب، بل أيضاً، بالنسبة إلى السيطرة عليه في المدى البعيد، كما اتضح لاحقاً. وكان فوزي حريصاً على مراجعة وزير الدفاع، شمس بدران، في جميع الشؤون، وبالتالي فإن موقفه في المحادثات كان يعكس رأي القيادة السياسية المصرية، وتحديداً رأي عبد الناصر. وأكدت الخطة التي قدمها فوزي ومساعدوه، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، ضرورة أن يتولى الجيش المصري المسؤولية الكاملة عن إنشاء ج.ت.ف.، ومن دون مشاركة اللجنة العسكرية في م.ت.ف. أو قيادة ج.ت.ف.، الأمر الذي أصابهما بارتياع شديد.[١٧] وكان اقتراح فوزي يعني حرمان الهيئتين الفلسطينيتين من سلطة تعيين الضباط وترقيتهم، ومن توزيع الرواتب وغيرها من النفقات، ومن الإشراف على استلام السلاح

وتوزيعه، ومن استدعاء المجنّدين، ومن إعلان عطاءات بناء المنشآت لـ ج.ت.ف.[١٨] كما رفض فوزي، بصورة مماثلة، طلباً من قيادة ج.ت.ف. لتولّي السيطرة بالتدريج على وحداتها، لدى إنشائها سنة ١٩٦٥.

وكما أظهرت هذه الاجتماعات، فإن الخلاف في شأن المسؤولية عن إنشاء ج.ت.ف. أخفى خلافاً جوهرياً أعمق فيما يتعلق بالجهة التي ستتولى السيطرة عليه فعلاً. وقد تطورت الأمور، في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، إلى حد دفع اللجنة العسكرية لـ م.ت.ف. إلى أن تطلب من الشقيري حضور جلسة المحادثات المقبلة.[١٩] وكان لدى الشقيري فكرة عن الموقف المصري، لأنه كان ناقش موضوع السيطرة مع علي علي عامر في أثناء محادثات تأسيس ج.ت.ف. وأوضح الشقيري أنه كان يتوقع وضع ج.ت.ف. بإمرة قيادة عربية لغرض العمليات القتالية، على أن يبقى مستقلاً من كل النواحي الأُخرى، وأن يخضع لسلطة م.ت.ف. مثلما تخضع الجيوش العربية لحكوماتها.[٢٠] وكان ذلك يتماشى، على ما يبدو، مع القرارات الرسمية للقمة العربية الثانية. لكن، كما جاء في مذكرات عامر، فلا هو ولا أي زعيم عربي آخر قابله كان يفترض أن م.ت.ف. ستتولى السيطرة على جيشها أبداً ما دام متمركزاً فوق أراضيهم، ناهيك بأن يتم ذلك خلال عام أو عامين.[٢١] واجتنب عامر البحث في هذه المسألة، وحث الشقيري على التفاوض بشأنها مباشرة مع رؤساء الأركان العرب المعنيين.

التقى الشقيري وفوزي في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥، أي بعد أن بدأت فتح هجماتها على إسرائيل. وعرض الشقيري، في حديثه، الضغط الذي يتعرض له من الجمهور الفلسطيني لإظهار التقدم، وشدد على أهمية السماح لـ م.ت.ف. بتولي جميع الأنشطة الإعلامية المتعلقة بـ ج.ت.ف. وكان يأمل بعدة أمور، منها عرض فيلم عن ج.ت.ف. في أثناء التدريب في مؤتمر القمة العربي الثاني في أيلول/سبتمبر المقبل.[٢٢] وطمأن فوزي الشقيري، بدهاء، إلى أن المؤتمر سيناقش جميع القضايا التي طرحها عليه، لكنه كرر القول إنه لا يمكن أن يكون للجيش المزمع إنشاؤه أكثر من سلطة تشرف عليه، وأكد له أن «المركب يللي فيها ريسين بتغرق.»[٢٣] غير أن ملاحظته الإضافية بإشراك م.ت.ف. مباشرة في تحمل المسؤولية سيثير مشكلات تشريعية وإدارية خطرة في قطاع غزة، إنما دلت على أن تخوف مصر من ازدواجية السلطة لم يقتصر على ج.ت.ف.، بل شمل أيضاً ممارسة م.ت.ف. للسلطة بصورة عامة.

ولم يكن لاحتجاج الشقيري بأن م.ت.ف. لا ترغب في ممارسة سيادة على غزة تأثير يذكر.[٢٤] وعندما اعترض مضيفاً أن م.ت.ف. كانت أعدت خطة

عمر لقيادة ج.ت.ف. وأركانه العامة بالاتفاق مع القيادة العربية الموحدة، رد فوزي، من دون مواربة، أن القيادة الأخيرة لا تملك أي سلطة في غزة، التي تخضع للسلطة العسكرية المصرية.(٢٥) وأضاف فوزي أنه كان ينفذ الأوامر بصفته رجلاً عسكرياً، وأنه ينبغي لـ م.ت.ف. أن ترجع إلى عبد الناصر إذا كانت تريد أكثر من ذلك.(٢٦) لكن المسؤول الوحيد الذي تمكن الشقيري من مقابلته كان محمود رياض، وزير الخارجية، الذي نصح له الأخذ برأي فوزي.(٢٧) وقال المدني متبرماً إن ج.ت.ف. ليس بحاجة إلى قائد ما دام لا وظيفة لديه يؤديها.(٢٨) وظل هو والعبادله يحرضان على ضرورة أن يكون لهما دور أكبر في بناء ج.ت.ف.، من دون أن يؤدي تحريضهما إلى شيء على الرغم من تهديدهما، في مناسبتين، بالاستقالة.(٢٩) وأخيراً، قبل المدني، على مضض شديد، بشروط فوزي المتعلقة بإنشاء وحدات ج.ت.ف. المقترحة، وباستدعاء المجندين، وبالتسليح والرواتب، خلال اجتماعات عقدت في ١٨ شباط/ فبراير و١٣ آذار/ مارس.(٣٠) وقد لوحظ أن العبادله لم يشارك في هذه الاجتماعات ولا بعدها، إمّا احتجاجاً على ما يجري، وإمّا لاعتراض فوزي على حضوره.

شعرت م.ت.ف. ببعض العزاء عندما وافق يوسف العجرودي، الحاكم العام العسكري لقطاع غزة، على مشروع قانون لتجنيد الفلسطينيين في شباط/ فبراير.(٣١) غير أن ذلك القانون لم يرفع إلى المجلس الوطني الفلسطيني للتصديق عليه، وإنما تم تقديمه إلى المجلس التشريعي في غزة الذي أعطى موافقته الشكلية عليه في منتصف آذار/ مارس. وفي الواقع، كانت السلطات المصرية قد استدعت أول دفعة من الفلسطينيين للتجنيد، بلغ عدد أفرادها ٣٥٠٠ فلسطيني، قبل أسبوع من ذلك. ووافقت اللجنة العسكرية في م.ت.ف.، مسرورة، على الخطط التي اقترحها فرع التعبئة المصري، في منتصف نيسان/ أبريل، لتطبيق برنامج تدريب «شعبي» طوعي، إلا أنها فشلت في إقناع الإدارة العسكرية بزيادة عدد المتدربين من ٤٠٠٠ إلى ١٠,٠٠٠ بحلول نهاية العام.(٣٢) وكان البرنامج مرسوماً من أجل تشكيل لواء حرس وطني فلسطيني (اللواء ١٩) تابع للجيش المصري بدلاً من ج.ت.ف.، لكن حتى في هذه الحالة لم تتشكل سوى وحدات قيادة اللواء سنة ١٩٦٦ ولم يتم أخذ أي متدربين آخرين.(٣٣) كذلك لم يتم تشكيل لواءين آخرين من الحرس الوطني وكتيبتين من القوات الخاصة وكتيبة استطلاع «فدائيين» ثانية كان فوزي قد صرح أنه سيتم تشكيلها سنة ١٩٦٦. وكان من أسباب هذا الفشل النقص في التمويل العربي.(٣٤)

تألف ج.ت.ف. في غزة، في نهاية سنة ١٩٦٥، من لواءي حرس الحدود

الفلسطيني ١٠٧ و١٠٨ (ضم اللواء الأول الكتائب ٣١٩ و٣٢٠ و٣٢١، بينما ضم اللواء الثاني الكتائب ٣٢٢ و٣٢٣ و٣٢٤)، ومن كتيبة القوات الخاصة ٣٢٩. وكانت هذه الوحدات تقل بنسبة ٤٠٪ عن العديد المتوقع، ولم تملك سوى ٣٥٪ من معداتها ومركباتها المخطط لها.[٣٥] ولم يتغير الوضع كثيراً حتى حلول سنة ١٩٦٧، إذ انخفض التجنيد كثيراً عن العدد المطلوب وهو ٣٠٠٠ سنوياً. وضاعفت القيادة المصرية عدد الفلسطينيين الذين يلتحقون بكليات الضباط (ما بين ٢٠ و٣٠ ضابطاً سنوياً منذ سنة ١٩٦١ إلى ٤٦ ضابطاً)، ثم استقبلت ١٠٠ طالب عسكري إضافي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥، لكن رفضها القاطع للسماح بنقل الضباط من سورية والعراق أوجد مشكلة حادة.[٣٦] وتم سد النقص باللجوء إلى الاحتياط في الجيش المصري، الذي وفر نحو ٩٠٪ من الضباط ومن الرتب غير المؤهلة (Non-commissioned) في الوحدات المقاتلة.[٣٧]

كما عانت قيادة ج.ت.ف. جراء النقص، إذ كان لديها في أوائل سنة ١٩٦٦ ٧ ضباط فقط و٣٣ رتبة عسكرية أُخرى بدلاً من ٥٩ ضابطاً و٢١٠ رتب عسكرية أُخرى نص عليها جدول تأسيس الجيش.[٣٨] وكان فوزي يشك في ولاء الفلسطينيين الذين خدموا في الجيوش العربية الأُخرى معتبراً أنهم انغمسوا عميقاً في المكائد السياسية الحزبية، فرفض ستة طلبات تقدمت بها م.ت.ف.، بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ ومنتصف شباط/فبراير ١٩٦٥، لتعيين أكثر من ٢٣٠ ضابطاً فلسطينياً يخدمون في الجيشين السوري والعراقي أو أجبروا على التقاعد مبكراً من الجيش الأردني.[٣٩] وكان سُمح لـ م.ت.ف. بـ «استيراد» ضابط واحد حتى الآن هو المدني. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤، عيّنت ضابطين يقيمان بسورية، هما صبحي الجابي ومحمد أبو حجلة، مستشارين عسكريين، لكن لم يسمح لأي منهما بالإقامة بمصر.[٤٠] ثم لانت القيادة المصرية إلى درجة سمحت فيها لـ م.ت.ف. بتعيين الجابي رئيساً للأركان في تموز/يوليو، إلاّ إنها رفضت طلب تعيين تسعة ضباط آخرين بعد أن أجلت النظر فيه فترة تسعة أشهر، من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤ حتى آذار/مارس ١٩٦٥.[٤١] ولم يتم، في هذه الأثناء، تنفيذ عقد الأسلحة الذي أرفق بمذكرة في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٦٥، وأعيد التفاوض في شأنه في اتفاقية جديدة تم توقيعها في ٢٢ آذار/مارس ١٩٦٦. ولم تنفذ الاتفاقية الجديدة سوى جزئياً، وذلك بعد تسعة أشهر أُخرى.

أكد المدني في تقرير رفعه إلى اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، في منتصف آب/أغسطس ١٩٦٥، أن عجز قيادة ج.ت.ف. عن تعيين الضباط، أو عن نقلهم بين الوحدات المتمركزة في الدول العربية المتعددة، مثال بارز لافتقار قيادته إلى

الضفة وإلى الصدقية.[٤٢] وحث المدني الشقيري على إثارة هذه المسألة وغيرها من المشكلات، التي تؤثر في ج.ت.ف.، في مؤتمر القمة العربي المقبل في أيلول/سبتمبر، لكن عبد الناصر أحبط الآمال التي ربما كان يحملها الرجلان. وكان جوهر وجهة نظر الرئيس المصري أنه ينبغي لـ م.ت.ف. أن تبني ج.ت.ف. على أساس أنه قوة غير نظامية، لا على أساس قوة نظامية ذات أسلحة تقليدية ثقيلة، وأن تتخذ من الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام لا قوات فرنسا الحرة، في أثناء الحرب العالمية الثانية، نموذجاً لها. والتقط القائد العام للقيادة العربية الموحدة، عني علي عامر، فكرة رئيسه، فأضاف أنه يجب إبعاد ج.ت.ف. عن المواقع الأمامية على امتداد الحدود مع إسرائيل، وعدم إعطائه أي دور قتالي إلى أن تكون الجيوش العربية على استعداد تام لشن هجوم عام. وحينئذ توكل إلى ج.ت.ف. مهمات خلف خطوط العدو لنشر حالة من الفوضى في صفوف العدو وتسهيل تقدم الجيوش العربية، أو أن يعطى دوراً مسانداً في الخطوط العربية الخلفية.[٤٣] وحصل الشقيري على تعهد عربي بزيادة التمويل المرصود لـ ج.ت.ف. في المرحلة الثانية من تشكيله، لكن هذه التعهدات لم تُحترم ولم يتغير شيء في النتيجة. وفي آذار/مارس ١٩٦٦، تطرق المدني مجدداً إلى مشكلة تأمين الضباط اللازمين، معبراً عن خوفه من تآكل قدرات قيادة ج.ت.ف. ومعنوياتها، ومن تآكل وحدة قوات الجيش المنتشرة في ثلاث دول عربية.[٤٤]

ربما كان لدى م.ت.ف. توقعات غير واقعية بشأن حجم الإمكانات العسكرية ومدى الاستقلال الإداري اللذين يمكنها الحصول عليهما. لكن تظل الحقيقة أن القيود المصرية أضعفت مكانتها السياسية. وإذ أدرك عبد الناصر الحاجة إلى استباق النزعة الوطنية الفلسطينية المناضلة، من النوع الذي تعلنه فتح، فقد عرض تعويضاً رمزياً. وقام الحاكم العام لغزة، في شباط/فبراير ١٩٦٥، بحل الاتحاد القومي الفلسطيني، وبتحويل عناصره وموجوداته إلى الأداة «الجماهيرية» الجديدة لـ م.ت.ف. وهي «التنظيم الشعبي الفلسطيني». وتسلمت م.ت.ف. سلطة إدارة برنامج «صوت فلسطين» من إذاعة القاهرة (الذي كان يبث ٦ ساعات يومياً مدفوعة الأجر) في أول آذار/مارس؛ وفي ١٠ نيسان/أبريل، أصدرت الإدارة العسكرية المصرية مرسوماً يقضي بفرض «ضريبة التحرير» على جميع الأنشطة الاقتصادية والتجارية في قطاع غزة، على أن تحول عائداتها إلى م.ت.ف.[٤٥] كما أظهر عبد الناصر دعمه للشقيري في وجه التحدي المتصاعد من فتح عبر توجيهه رسالة خاصة إلى دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثانية في ٣١ أيار/مايو، أكد فيها «أنتم تمثلون الشعب الفلسطيني.»[٤٦]

ولم تختلف علاقات م.ت.ف. بسورية كثيراً عن علاقاتها بمصر، على الرغم من إظهار سورية مرونة أكثر في بعض الأمور المتعلقة بـ ج.ت.ف. فمثلاً، كانت سورية تبيع ج.ت.ف. أسلحة المشاة السوفياتية الصنع بسعر أقل كثيراً من السعر الذي تتقاضاه مصر، وأنجزت العقود معها في فترة قصيرة نسبياً، بحلول أيار/مايو ١٩٦٥.[٤٧] وبالإضافة إلى ذلك، فقد كانت الأسلحة التي يستوردها ج.ت.ف. معفاة من الضرائب أسوة بأسلحة الجيش السوري.[٤٨] ومع أن السوريين أصروا على التدقيق في خلفية الضباط، فإنهم اعترفوا اسمياً بحق قيادة ج.ت.ف. في القاهرة في إجراء التعيينات.[٤٩] وسمحت سورية نسبياً لقيادة ج.ت.ف. بحرية الاتصال بوحداتها، وتركت لها المسؤولية عن دفع الرواتب، والقيام بالمشتريات، وطلب المتطوعين، واستدعاء المجندين. وبما أن الفلسطينيين كانوا خاضعين أصلاً للخدمة الإجبارية لمدة ثلاثة أعوام في الجيش السوري، فقد استمر فرع تجنيد الفلسطينيين في الجيش السوري في إدارة توزيع المجندين بحسب المتطلبات السورية.[٥٠]

غير أن القيادة السورية لم تكن مرنة أكثر من زميلتها المصرية في موضوع السيطرة الفعلية على ج.ت.ف. فكانت تصر على أن يتم تبادل المراسلات بين م.ت.ف. ووحدات ج.ت.ف. من خلال الاستخبارات العسكرية السورية، وكان العسكريون الفلسطينيون يخضعون في جميع الأمور القانونية والعملانية للهيئات السورية. كما رفضت القيادة العسكرية السورية تعيين بعض خريجي «دورة سنة ١٩٤٨» ـ وهم نحو ٦٠ فلسطينياً كانوا انضموا إلى جيش الإنقاذ العربي تلاميذ ضباط وبقوا مع الجيش السوري بعد حرب فلسطين ـ لأن الكثيرين منهم يساريون وتم تسريحهم في أثناء حملات التطهير ضد الشيوعيين سنة ١٩٥٩.[٥١] وظل بعضهم غير مرغوب فيه، فقامت م.ت.ف. بتعيين عدد منهم في مناصب خارج سورية، ومن أبرز هؤلاء رشيد جربوع ومحمد الشاعر. وفي النهاية، تمكنت م.ت.ف. من تعيين بعض هؤلاء الضباط القدامى في مواقع قيادية، بعد مقاربتها الموضوع مباشرة مع الرئيس أمين الحافظ، ورئيس الأركان صلاح جديد، ورئيس الاستخبارات العسكرية أحمد سويداني. لكن حتى هذه الخطوة تمت في مقابل موافقة م.ت.ف. على نقل عدد من الضباط الفلسطينيين البعثيين من الجيش السوري إلى ج.ت.ف. ولم تتمكن م.ت.ف. من إقناع السوريين بقبول نقل ١٣٤ ضابطاً فلسطينياً من الجيش العراقي.[٥٢]

كانت صحيفة «البعث» الرسمية عبّرت، في أيار/مايو ١٩٦٤، عن وجهة نظر فحواها «أن القول بإيجاد كتائب عسكرية فلسطينية مرتبطة بالجيوش العربية توجيهاً

وقيادة... يجعلها دائماً عرضة للتأثر بالمشاكل والخلافات العربية القطرية...
وبالتالي فإن تلك الكتائب تكون مبعثرة وموزعة بين عدة أطراف، الأمر الذي
يضعف كثيراً من قوتها وتأثيرها. ولا ندري ماذا يبقى من تأثير وفاعلية تلك
الكتائب عندما تختلف وجهات نظر الدول العربية في موقف معين.»(٥٣) ومع
ذلك، فإن رغبة السوريين في ألاّ يدَعوا عبد الناصر يتفوق عليهم جعلتهم يغيرون
طريقة تعاملهم مع ج.ت.ف.، وبالتالي تم، في ٣ أيار/مايو ١٩٦٥، إلحاق ما
بين ١٢٠ و١٥٠ عسكرياً، من كتيبة الاستطلاع الفلسطينية ٦٨، بجيش التحرير
الفلسطيني في احتفال حضره الحافظ والشقيري (واحتفظ الجيش السوري بعدد
مماثل تقريباً لحاجاته الاستطلاعية، بعد أن أعاد تجميع العناصر في «وحدة جلال
كعوش» سنة ١٩٦٦). وأعيدت تسمية الوحدة الجديدة الملحقة بـ ج.ت.ف. الكتيبة
٤١١ قوات خاصة، وتم تشكيل الكتيبتين ٤١٢ و٤١٣ بعد ضم ٦٠٠ متطوع
ومجند في الأشهر الثلاثة التالية، علاوة على تشكيل وحدات إسناد حربي خفيف
ووحدات لمركز القيادة.(٥٤) واستكمل بناء الكتائب خلال العام التالي فكان لها
مقر قيادة لواء في ربيع سنة ١٩٦٧، لكن أية خطوة لتنفيذ الخطة القاضية بزيادة
حجم القوات إلى لواءين وخمس كتائب قوات خاصة مؤلفة من ٦٢٥٧ رجلاً في
السنة نفسها لم تتخذ.(٥٥)

أما العراق الذي استقبل الكتيبة ٤٢١ قوات خاصة فقط، فقد قام بفرض
تشريعاته العسكرية بالصرامة نفسها على ج.ت.ف.(٥٦) لكنه كان كريماً من
نواح أُخرى، إذ أعلن، في شباط/فبراير ١٩٦٥، استعداده لتدريب ٦٠ طالباً عسكرياً
فلسطينياً من الدول العربية الأُخرى، وتسجيل ١٥٨ طالباً عسكرياً (منهم ثلاثة
طيارين) في كلياته الحربية في أواسط السنة.(٥٧) ويضاف إلى هؤلاء، ١٣٤
ضابطاً تدربوا في العراق، في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٣، وظلوا في خدمة الجيش
العراقي منذ ذلك الوقت.(٥٨) وحاولت م.ت.ف. الاستفادة من الفائض في عدد
الضباط بنقلها ١٢٩ منهم إلى غزة، لكن مصر لم تأذن في ذلك.(٥٩) ولم
ترجع مصر موقفها سوى بعد تدهور علاقاتها بالسعودية والأردن والولايات المتحدة
الأميركية في ربيع سنة ١٩٦٦، إذ سمحت عندئذ بنقل ٨٠ ضابطاً فلسطينياً من
العراق إلى غزة ومعهم ما بين ١٠ و١٢ ضابطاً آخر من سورية (جرى إلحاقهم
بمقر قيادة ج.ت.ف. في القاهرة ومنعوا من زيارة الوحدات المقاتلة).(٦٠) إلاّ
أن الكتيبة ٤٢١ واجهت نقصاً في الجنود. وكانت القيادة العراقية وعدت بفرض
التجنيد الإجباري على الفلسطينيين المقيمين بالعراق البالغ عددهم ١٥,٠٠٠ نسمة،
لكن بدلاً من ذلك أعلنت في حزيران/يونيو قبول المتطوعين الفلسطينيين من الدول

العربية الأُخرى. ووصل إلى العراق نحو ٣٠٠٠ متطوع فلسطيني من الكويت ولبنان والأردن، بصورة رئيسية، غير أن العراق لم يكن مستعداً لتجاوز التزامه استضافة كتيبة واحدة فقط، وبالتالي عمد إلى تجنيد ٦٠٠ متطوع فقط.[٦١] وتحمّل العراق جميع نفقات الكتيبة، لكنه أخل بتعهدات لدعم ميزانية ج.ت.ف. بلغ مجموعها ٤٨٠,٠٠٠ جنيه إسترليني في سنة ١٩٦٥ وسنة ١٩٦٦.[٦٢]

وصل ج.ت.ف. إلى أقصى قوته مع تشكيل الكتيبة ٤٢١. وكانت م.ت.ف. تأمل بتحقيق هدفها الأصلي الرامي إلى توسيع وحداتها في غزة وسورية في المرحلة الثانية، وإلى تأسيس المزيد من الوحدات في لبنان والأردن، غير أنها فشلت في كليهما. وسمحت السلطات اللبنانية لـ م.ت.ف. بافتتاح مكتب تمثيلي لها ومركز للأبحاث في بيروت، لكنها رفضت استضافة أي وحدات عسكرية، وأجبرت اللاجئين الفلسطينيين من لبنان، الذين تطوعوا في ج.ت.ف.، على التنازل عن حقهم في العودة إلى لبنان.[٦٣] غير أن مفاوضات م.ت.ف. مع الأردن، بين شباط/فبراير ١٩٦٥ وآذار/مارس ١٩٦٦، كانت الأكثر تعقيداً والأقل فائدة. فقد عارضت السلطات الأردنية باستمرار إنشاء وحدات لـ ج.ت.ف. في المملكة، بحجة أن ٦٠٪ من جنود الجيش الأردني هم فلسطينيون، وأن برنامجها لتوسيع الجيش ستكون نتيجته «أربعة أضعاف ما تطالب به م.ت.ف.»[٦٤] وتوصل الجانبان، في تموز/يوليو وكانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ وآذار/مارس ١٩٦٦، إلى اتفاقات بشأن عدد من القضايا العسكرية والسياسية والمالية والإعلامية، إلاّ إن الحكومة الأردنية لم يكن لديها أية نية للسماح بموطئ قدم لـ م.ت.ف. في المملكة. وكان الجانبان تبادلا الاتهامات اللاذعة منذ تشرين الأول/أكتوبر، ثم خاضا حرباً إعلامية مفتوحة بعد آذار/مارس.

التحدي الذي مثلته فتح

وجدت م.ت.ف. نفسها عالقة في مفارقة. فقد عزز اعتراف الدول العربية بها دبلوماسياً، والدعم العسكري الذي قدمته لها، مكانتها بين الفلسطينيين، لكنهما أوجدا، بالمعيار ذاته، توقعات لم تكن م.ت.ف. قادرة على تلبيتها. كما أن مقارنتها بفتح، التي استمرت في إعلان هجمات فدائية ضد إسرائيل، أضعفت صدقيتها السياسية أكثر فأكثر. وكانت هذه مفارقة إضافية، إذ إن فتح نفسها كانت تواجه صعوبات جمة في تلبية وعدها بممارسة «الكفاح المسلح». فهي تكهنت في وثائقها التأسيسية بأنه «وفي ساعة الصفر ولحظة انبثاق الثورة، ستنطلق جحافل الثوار

لأهدافها المعينة لتقدم الضربات المذهلة تفاجئ بها العالم بأسره»، لكن النتائج العددية الهزيلة لهجماتها خيبت تلك الآمال. وأدت الأساليب المهلهلة التي استخدمتها في تجنيد الأعضاء، والإهمال الأمني من جانبها إلى تعرضها لضربات أخرى. إذ تم اعتقال العشرات من أعضائها في الأردن ولبنان في الأشهر التالية، الأمر الذي دفع عدداً آخر من أعضائها إلى الانسحاب من صفوفها، منهم توفيق حوري محرر مجلة «فلسطيننا». كما اعتقلت الاستخبارات العسكرية المصرية ١٥ ناشطاً من فتح وصلوا إلى غزة للقيام بعمليات ضد إسرائيل، وذلك عقب ثلاث عمليات نفذت في شباط/فبراير.[٦٥]

ويبدو أن فتح فوجئت بردة الفعل المصرية العنيفة إزاء بدء العمليات العسكرية ضد إسرائيل، فأصدرت أول بيان سياسي لها، في ٢٨ كانون الثاني/يناير، لتوضح فيه «أن مخططاتنا في الميدانين العسكري والسياسي لا تتعارض مع المخطط الفلسطيني والعربي الرسميين.»[٦٦] مع ذلك فقد كشف منشور ثان لفتح صدر في الفترة نفسها، بعنوان «بيان حول التوقيت»، أن فتح كانت تسعى وراء «توريط واع للجماهير العربية قاطبة وليس للحكام والدول العربية كحكام أو دول»، في الصراع مع إسرائيل.[٦٧] وأبدت فتح أسفها على أن الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة «كم مهمل»، وأكدت أن «كل عمل تحريري لا يأخذ في اعتباره التوريط الواعي للجماهير هو عمل فاشل من أساسه لأنه أسقط من حسابه أقوى العوامل الفاعلة في المعركة.»[٦٨] وأضافت فتح أنه لا يمكن تعبئة الطاقات العربية إلا من خلال العمل العسكري، وأن دورة الفعل الفلسطيني وردة الفعل الإسرائيلية ستبيّنان الخطر الحقيقي الذي تشكله إسرائيل التوسعية على العرب.[٦٩] وفي أقل تقدير، فإن هذه الدورة ستعمل على «رفع حرارة المواجهة على الحدود من أجل أن تضغط قرى الحدود على العواصم لكي تجعل السلاح ممكناً في يد الجماهير.»[٧٠]

وعكست مقولة التوريط الواعي تصوراً معيناً لكيفية سير عملية التحوّل السياسي والتعبئة العسكرية. وفي الأعداد الأولى من مجلة «فلسطيننا» كان جرى نقاش أن العرب لا يمكنهم هزيمة إسرائيل في «حرب صاعقة» تشنها الجيوش النظامية بالأسلحة التقليدية، وأخذت المجلة، منذ سنة ١٩٦١، تردد صدى المخاوف العربية حيال تطور البرنامج النووي الإسرائيلي، الذي اعتبره الكثيرون تهديداً استراتيجياً رئيسياً.[٧١] وكررت فتح، في شباط/فبراير ١٩٦٥، أن الآمال بخوض حرب خاطفة تقوم فيها الجيوش العربية بتدمير إسرائيل بصورة مفاجئة وسريعة محكوم عليها بالفشل.[٧٢] مع ذلك، أكدت فتح أن «تدمير مختلف المؤسسات

العسكرية والسياسية والمالية والفكرية لدولة الاحتلال الصهيوني»، وبالتالي «القضاء على صبغة الصهيونية للأرض المحتلة بشرية كانت أم اجتماعية» يتطلبان قوة هائلة لا يمكن إلاّ للجيوش العربية تأمينها.[٧٣] ولم تكن فتح تعارض الحرب التقليدية في حد ذاتها، لكنها افترضت أنها ستحدث على مراحل، وأن إشعالها يحتاج إلى عمل مستقل من جانب «الجماهير». وكان الإطار المرجعي لفتح هو «حرب التحرير»، لا «حرب الشعب» على نمط الصين وفيتنام.

عجزت فتح عن رسم إطار سياسي وتنظيمي محدد للمشاركة الجماهيرية. بل اكتفت بالتأكيد أن على الجماهير أن تجد أولاً السبل الكفيلة بحماية نفسها، ثم أن تقوم بتوفير الدعم النشيط للعصابات الثورية المحاربة، وأن تنضم في المرحلة الأخيرة إلى «جيش العودة».[٧٤] واستمدت فتح الكثير من التجربة الجزائرية في حرب الاستقلال، لتجادل في أنه «قد أثبتت التجربة الجزائرية الرائدة صحة اعتقادنا، أن الكفاح المسلح هو الذي يوجد القاعدة الشعبية وينظمها في كوادر ثورية واعية فاعلة...»،[٧٥] ويصبح العامل الأساسي الذي يوحد الجهد العربي، وأن الفعل يسبق النظرية، والممارسة تتطور عبر التجربة والخطأ. وبحسب كلمات خليل الوزير، رأت فتح «أن تتعلم السباحة من خلال الغطس في الماء، وأن تتعلم الحرب من خلال خوضها.»[٧٦] وكانت فتح متأكدة من حقيقة استراتيجية واحدة على الأقل، دون سواها، وهي أن السبيل إلى إطلاق العملية التاريخية يتمثل في «انطلاق الثورة المسلحة في الجزء المغتصب من وطننا.»[٧٧]

وقد تأكدت الطبيعة الانتقائية وغير المبرمجة فيما يتعلق بتفكير فتح من خلال مفهوم ثان هو «التفجير المتسلسل». إذ رأت فتح أن الشعب الفلسطيني يقف وسط عدة حلقات تأثير متداخلة: الجماهير العربية، والحكومات العربية، والساحة الدولية. وفي هذا الصدد شرح خالد الحسن قائلاً: «إن عملنا العسكري يستثير رد فعل إسرائيلي ضد شعبنا، الذي ينخرط في النضال بمساندة الجماهير العربية. وهذا يوسع دائرة الصراع ويجبر الحكومات العربية إمّا أن تشترك معنا أو أن تقف ضدنا. والوقوف ضدنا يعني الافتراق عن شعبها، الذي سيتحول عندئذ من الدور المساند إلى الدور الفاعل [معنا]. وتؤثر هذه الدورة في تطوير السياسة العربية ولها مضاعفات دولية إضافية، وهكذا تعود لتؤثر في المجال المركزي [أي فلسطين].»[٧٨] وبحسب تحليل فتح، ستتدخل الجيوش العربية «لتحسم في نهاية الصراع، ولتضع حداً له بعد أن تكون الجماهير الثائرة قد مهدت لها طريق العمل.»[٧٩]

وكشف «التفجير المتسلسل» تأثير نموذج «الفوكو» الكوبية، أي «البؤرة» الثورية

التي تمارس الدعاية السياسية من خلال العمل العسكري. فقد راق هذا النموذج كثيراً لفتح، التي كانت تسعى لـ «عملية استعراضية تأسر انتباه الإسرائيليين والفلسطينيين والأنظمة العربية والرأي العام العالمي.»(٨٠) ولم تكن الفاعلية العسكرية هي الأمر الحيوي، مثلما شرح صلاح خلف لاحقاً: إن «ضرب جسر أو ضرب عبّارة لا يمكن أن يكون عاملاً حاسماً في التحرير. لكن كنا ندرك أيضاً أن ضرب العبّارة ممكن أن يأتي بعشرة شباب آخرين ينضمون لحركة فتح.»(٨١) وبالروحية نفسها عبّر أحد قادة فتح عن ذلك بقوله: «كان يشغلنا أن نزرع في الوعي الفلسطيني العام فكرة العمل العسكري واستخدام السلاح ضد العدو بعد أن ازدحم هذا الوعي بركام هائل من التنظير والعمل العسكري المعزول عن الجماهير.»(٨٢) وأشارت فتح إلى أن العصابات الثورية المحاربة الصغيرة التابعة لفيدل كاسترو تحديداً هي التي قامت بتفجير الثورة المسلحة في كوبا، لا الشيوعيين المقيمين بالمدن. وعززت هذه الحقيقة قناعتها بأن الأحزاب العقائدية غير قادرة على قيادة الجماهير أو على إسقاط الحكومات العربية المسؤولة عن هزيمة سنة ١٩٤٨، وهي مهمة تركتها للضباط العسكريين المدفوعين بخليط من الحس الوطني وحب المغامرة.(٨٣)

إضافة إلى ذلك، فإن فتح أرادت ليس فقط «أن تظهر للعالم أننا هنا»، بل أيضاً دفع م.ت.ف. نحو ممارسة قدر أكبر من الاستقلالية عن الدول العربية، وأن تستفيد بدورها من المكانة السياسية الرسمية لـ م.ت.ف.(٨٤) وكانت هذه الاستراتيجية تنطوي على أكثر من لمسة «بلانكية» (Blanquism) من حيث توقعها (مع إعادة صوغ مقولة فردريك إنغلز) أن العمل الحيوي والدؤوب الذي تقوم به مجموعة صغيرة من الناشطين المتفانين، سيمكنها من جذب جماهير الشعب خلفها ومن الاستيلاء على دفة الحكم (في هذه الحالة م.ت.ف.)، على الرغم من افتقار فتح إلى متطلبات التنظيمية والعقيدة الثورية.(٨٥) وقدم الدنان والزعنون وخلف، في أواخر سنة ١٩٦٥، اقتراحاً إلى قصي العبادله، رئيس الدائرة العسكرية في م.ت.ف.، بأن يعتبر فتح الجناح الفدائي السري لـ ج.ت.ف.(٨٦) وتم تقديم اقتراح آخر للشقيري، في الفترة نفسها، بأن يكون ج.ت.ف. التشكيل العسكري الفلسطيني الوحيد، على أن يضم الوحدات الفدائية والنظامية، ويتولى مسؤولية التدريب والتجميع وتأسيس قوات احتياط دائمة، إذا أُتيح لفتح أن تكون الجناح الرسمي الرسمي لـ م.ت.ف. وكان خالد الحسن الداعية الأساسي إلى هذا الخيار، إذ سعى لإقناع زملائه بأن مهاجمة أهداف مختارة بعناية، من قبَل مجموعة من ٢٠٠ فدائي مدربين تدريباً جيداً، قادرة على «تفجير» الطاقات العسكرية الفلسطينية

والعربية.[٨٧] وقد فهم الشقيري ـ وكان محقاً ـ أن فتح تأمل بالسيطرة على م.ت.ف. وبالتالي رفض اقتراح الاندماج فيما بينهما.

ردت فتح على صدها بتوجيه نقد عنيف للشقيري على ولعه بالخطابة وعلى أسلوبه الطنان، وبتأكيدها «أن رفع شعار الكفاح المسلح والنضال الجماهيري لا يكفيان لتصفية الاستعمار بل لا بد من إعطاء نموذج عيني لهذه الشعارات في الواقع العملي.»[٨٨] وأضافت: «أن خلق مؤسسات تتصف بالثورية على مستوى التنظيم فقط لا يمكن أن يكون طريقنا إلى الثورة المسلحة، بل حتماً ستؤول هذه المؤسسة التنظيمية إلى الجمود، وتجمد معها الأوضاع الراهنة وتحافظ عليها.»[٨٩] وفي الحقيقة، لم تكن فتح مستاءة تماماً، في قرارة نفسها، من انتقادات الشقيري لها لأن ذلك سيؤكد استقلاليتها السياسية في نظر جمهورها الفلسطيني.[٩٠] غير أن ردها العلني تمثل في مذكرة وجهتها إلى دورة المجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في أيار/مايو، تراجعت فيها عن تأييدها السابق لـ ج.ت.ف. وانتقدته لأنه تشكّل في قالب «كلاسيكي». واعتبرت «أن إيهام الجماهير بخلق جيش تحرير فلسطيني في هذه المرحلة خطيئة كبرى، لأننا بذلك نحقن الذهن الجماهيري بحقن تخديرية؛ لأن الجماهير سوف تنعزل عن العمل المسلح ما دام جيش التحرير سيقوم بالمهمة.»[٩١] وأشارت فتح أيضاً إلى أن م.ت.ف. أصبحت بالتالي وسيلة لتجميد الطاقات الثورية الكامنة للشعب في الوقت الذي يتم إلقاء فدائيي فتح، الطلائع الانتحارية للحركة الثورية المسلحة الفلسطينية، في السجون العربية.[٩٢]

كذلك وجهت فتح النقد ضمنياً إلى ح.ق.ع.، في معرض نقدها لـ م.ت.ف. وكان حبش وبعض قادة فتح، منهم خالد الحسن والزعنون، قد اجتمعوا في الكويت في أوائل سنة ١٩٦٤، لكنهم فشلوا في حل الخلافات الأساسية بينهم فيما يتعلق بوجهات النظر وبالاستراتيجيا.[٩٣] وكانت فتح مستاءة من احتكار ح.ق.ع. العلاقات مع مصر، وممتعضة من وقوف ممثليها، في القاهرة وفي أماكن أخرى، في وجه وصولها إلى عبد الناصر.[٩٤] ومن الناحية العامة، كانت فتح ترى أن إصرار ح.ق.ع. على إحداث تحولات سياسية ملائمة في دول الطوق قبل تفجير الكفاح المسلح هو «اعتقاد خاطئ والواقع هو العكس، لأن الثورة الفلسطينية هي الكفيلة بتطوير الأوضاع العربية أو الانتقال بطرق سليمة [كذا] أو عنيفة إلى المستوى المطلوب للثورة العربية الكبرى.»[٩٥] وقلبت فتح شعار ح.ق.ع. «الوحدة طريق التحرير» إلى «التحرير طريق الوحدة». صحيح أن ح.ق.ع. كانت، في هذه الأثناء، تتحول إلى منظمة فلسطينية مستقلة، لكن فتح

اعتبرت ذلك مجرد انتهازية سياسية ورأت أن «هذه الذبذبة والتحول المستمر وعدم القدرة على تحقيق ما ترفع من شعارات يدل على عدم وضوح الرؤيا عند ضيعتهم.»(٩٦)

ردت فتح على اتهامات ح.ق.ع. بأن عملها العسكري سيتسبب، في النهاية، بحرب مع إسرائيل في غير وقتها، بالقول إن «الادعاء بأن الأعمال ستنبه العدو وتستنفره ادعاء باطل مغلوط لأن إسرائيل تعيش في حالة استعداد كامل لا تحتاج إلى إثارة واستنفار.»(٩٧) وشكّل ذلك أساساً لانتقاد أوسع للسياسة العربية، إذ جاء في بيان أصدرته فتح، في شباط/فبراير، أن «التخطيط على أساس الاستراتيجيا الدفاعية سيجعل زمام المبادرة بيد العدو»، بينما سيؤدي العمل الفدائي إلى «إخراج الاستراتيجيا العربية من هذا التحديد الظرفي... [لكي] تصبح الاستراتيجيا العربية استراتيجيا هجومية بفضل الطلائع العربية الفلسطينية.»(٩٨) وقد طورت وثيقة داخلية الفكرة نفسها بالقول:

> إن القيادة العربية الموحدة لن تستطيع خدمة الاستراتيجيا العربية أو الإبقاء على وحدتها الدفاعية أو الهجومية إن بقيت في حدود العمل التنسيقي للجهد العسكري العربي... وهذا يعني أن الاستراتيجيا العربية تقع بالضرورة في نطاق الاستراتيجيا الإسرائيلية وتحت تأثيرها...
>
> وهنا يكمن دور الشعب العربي الفلسطيني بقيادة حركته الثورية المسلحة في إخراج الاستراتيجيا العربية من هذا التحديد الظرفي... إن الحركة الثورية الفلسطينية المسلحة هي المسؤولة عن إشهار الحق العربي بصورة عملية حاسمة ومباشرة.(٩٩)

ولإثبات مدى حراجة الوضع، أضافت فتح أن إسرائيل تعمل على «الحصول على السلاح الرادع بشرياً كان أم مادياً وذلك بتعمير النقب وإسكانه بملايين المهاجرين الجدد، ثم بامتلاك السلاح الذري.»(١٠٠) وكانت رسالة فتح واضحة: إسرائيل ستكون قادرة على ردع هجوم عربي رئيسي خلال ثلاثة أعوام، وبالتالي فإن أي عمل فلسطيني يتسبب بمواجهة، أو على الأقل يبقي إسرائيل في حالة عدم توازن، سيضع حداً لاستراتيجيا عربية تزداد ضعفاً مع مرور الزمن.

صلة فتح بسورية

لم تلق دعوة فتح الدول العربية إلى اتباع استراتيجيا عسكرية نشيطة ضد إسرائيل آذاناً صاغية. فقد أصدرت القاهرة تعليماتها إلى وسائل الإعلام المصرية،

في صيف سنة ١٩٦٥، بتجاهل فتح تجاهلاً تاماً، وأصدرت القيادة العربية الموحدة، في أيلول/سبتمبر، تعليمات مماثلة إلى الدول العربية. وأدى هذا إلى تعتيم فرضته الحكومة اللبنانية على فتح، الأمر الذي حرمها منبراً إعلامياً مهماً. واتصل عرفات بممثل الاستخبارات المصرية في بيروت ليشتكي إليه هذا الحصار، كما قدمت فتح شكوى مماثلة من خلال مذكرة رفعتها إلى مؤتمر القمة العربي الثالث في أواخر الشهر.[١٠١] وأضافت فتح في مذكرتها أنها على استعداد للتعاون مع م.ت.ف. ومع الدول العربية، شرط «أن يكون اللقاء والتعاون في أرض المعركة وليس في المكاتب أو المؤتمرات»، وشرط «إبقاء القيادة بيد الشعب الفلسطيني وفي منأى عن الخصومات والتيارات السياسية التي تتنازع العالم العربي.»[١٠٢]

لكن كان كل من تنظيم فتح المدني و«المجموعات الضاربة» قد تلقى ضربات موجعة. ورد عرفات، الذي ظل يؤدي دور المنسق الرئيسي للأنشطة الميدانية، على تلك الضربات بتجنيد المزيد من المتسللين المخضرمين ومن عملاء أجهزة الاستخبارات العربية السابقين. وكان هؤلاء على استعداد للقيام بعمليات لقاء أجر، لكن أداءهم كان ضعيفاً، كما كان إخلاصهم وقدرة التحمل عندهم في حدهما الأدنى.[١٠٣] لذا، كان تغيير هذا الوضع وإعادة بناء «المجموعات الضاربة» من الأسباب التي جعلت خليل الوزير يغادر الجزائر للانضمام إلى عرفات في دمشق. ورافقه وليد نمر وممدوح صيدم (أبو صبري)، اللذان كانا عملا سابقاً مدرسين في الجزائر وتخرجا في الدورة التدريبية التي قدمها الجيش الجزائري في صيف سنة ١٩٦٤. أمّا عبد الرحيم، مسؤول تنظيم فتح المدني في لبنان، فلجأ إلى دمشق في هذه الأثناء. وأخذت قيادة فتح الميدانية، في هذه الآونة، ملامحها الرسمية على شكل «مجلس طوارئ» يرئسها عرفات وبعضوية الوزير ونمر وصيدم وعبد الرحيم وأبو العبد العكلوك (وهو مطارد آخر من لبنان).[١٠٤] وتفرغ مطاردون آخرون، مثل أحمد الأطرش ومنهل شديد، في فتح ككوادر عسكرية رئيسية.

كشف تأسيس مجلس الطوارئ عن وجود شقاق عميق بين أعضاء اللجنة المركزية العليا، المقيمين بالكويت، وبين عرفات. فقد عارض عبد الكريم والدنان، من جناح «العقلانيين» القديم، أساليب عرفات، ونظرا إلى ادعاءاته بشأن نجاح عملياته العسكرية نظرة ريبة عميقة. وأبديا استياءهما من عدم استشارته القيادة، بينما اشتكى هو بسبب حجب الأموال. وفي الواقع، لم يتمكن مجلس الطوارئ من مواصلة نشاطه إلاّ بفضل المعونة المالية غير المعلنة التي قدمها كل من مجموعة قطر (التي يرئسها عباس والنجار وعدوان)، وتنظيم هاني الحسن

الحزبي والعمالي في ألمانيا.[١٠٥] كذلك كان خليل الوزير يعبّر عن انتقاده للعرفات. ونُقل عنه في تقرير لاستخبارات ج.ت.ف. قوله: «يجب أن نبني الجهاز الحزبي حتى ولو أدى ذلك إلى وقف أي عمل آخر... ومن خلال هذا الجهاز سوف نبني الجهاز الفدائي المؤمن بالعمل حسب خطتنا، وهنا سيتم لنا الاستغناء عن المرتزقة في أعمالنا.»[١٠٦]

تزامن اتساع شقة الخلاف الداخلي في فتح مع ازدياد اهتمام السلطات السورية بها. فعلى الرغم من التأييد العام لانطلاق نشاط فتح العسكري في كانون الثاني يناير ١٩٦٥، فإن العلاقة لم تكن رسمية ولا مؤسساتية، وإنما كانت، أساساً، عبارة عن غض النظر عن المساعدة التي يقدمها مسؤولون حكوميون أو ضباط في الجيش لفتح. فعلى سبيل المثال، كان أحد الوزراء السوريين ينقل السلاح لفتح بسيارته الخاصة، بينما كان ضابط كبير ينقل مقاتلي فتح، عبر نقاط التفتيش العسكرية، إلى الحدود في سيارته الرسمية.[١٠٧] وكانت السلطات السورية راضية، في البداية، عن هذا الوضع ما دام فدائيو فتح يتسللون إلى الجنوب اللبناني أو إلى الأردن، ويمتنعون من مواجهة إسرائيل من الأراضي السورية مباشرة. لكنها كانت تبحث، في الوقت ذاته، عن حليف أكثر ولاء لها.[١٠٨] فقد سعى رئيس جهاز الأمن، عبد الكريم الجندي، لإنشاء منظمة فدائية بعثية قادرة على منافسة فتح، بينما حاول رئيس الاستخبارات العسكرية، أحمد سويداني، إحياء «الجبهة الثورية لتحرير فلسطين»، وحث الضباط البعثيين الفلسطينيين على إعطاء وحدات الأمن الداخلي ومجموعات الاستطلاع الفلسطينية محاضرات في حرب العصابات وحرب الشعب.[١٠٩]

أيد الفرع الفلسطيني لحزب البعث الحاكم الابتعاد عن حركة فتح. ذلك بأن خلفية مؤسسي فتح في جماعة الإخوان المسلمين كانت تثير الريبة، وكذلك ارتباطاتهم الواضحة بمصر: لهجة عرفات المصرية، وحقيقة أن الكثيرين منهم قدموا من غزة.[١١٠] وكان عدد البعثيين الفلسطينيين قليلاً، وغالباً ما كان هؤلاء متحدرين من اللاجئين الفلسطينيين في سورية الموالين، بصورة عامة، لعبد الناصر، لذلك رأوا في محاولة فتح التنافس من أجل كسب الجمهور نفسه تهديداً لهم.[١١١] كذلك كان البعثيون المطاردون من الضفة الغربية وغزة معادين لفتح، إذ اعتبروها محدودة التفكير ورجعية. وشعر الضباط البعثيون بالاستياء خاصة لكون حفنة من الهواة هي التي انتزعت المبادرة العسكرية ضد إسرائيل، وكسبت السمعة التي اعتبروها من حقهم وحدهم بصفتهم عسكريين مدربين ومحترفين.[١١٢] وبلغ الأمر بهؤلاء الضباط حد قيامهم بإبلاغ أتباعهم بأن «العاصفة»، التي أعلنت هجمات

فتح، إنما هي في واقع الأمر الجناح العسكري للفرع الفلسطيني لحزب البعث.[113] وقام خصوم فتح بالتحرك ضدها في أوساط القيادة القومية للحزب والقيادة القطرية السورية، بينما نقل المحرران الفلسطينيان في صحيفة «البعث»، عبد المحسن أبو ميزر وكمال ناصر، عداوتهما تجاه فتح إلى وسائل الإعلام الرسمية.[114]

لم يكن جميع البعثيين الفلسطينيين يعارض التعاون مع فتح. فقد وطد صادق فتحي عبد الحميد، المحرر في صحيفة «الثورة»، صداقته مع قادة فتح، الذين كان بينهم ابن عمه هايل. كما طالب الفرع الفلسطيني في لبنان قيادة الحزب بدعم فتح في أثناء المؤتمر القومي الثامن في نيسان/أبريل. ولم يتخذ المؤتمر موقفاً رسمياً، لكنه ألّف لجنة سرّية لتقويم فتح، ولوضع توصية بشأن السياسة التي يجب أن تتبع في التعامل معها.[115] ويجدر التذكير بأن الحزب كان حريصاً على مواجهة نفوذ عبد الناصر بين الفلسطينيين، وأصدر بياناً تضمن نقداً عنيفاً ضد م.ت.ف. في منتصف أيار/مايو، قبل اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بقليل.[116] كما أن فشل مؤتمر القمة العربي الثالث، في أيلول/سبتمبر كشف أن عبد الناصر فقد سيطرته على العلاقات العربية ـ العربية، وأتاح الفرصة لتعميق مأزقه. وهنا، قامت القيادة القومية لحزب البعث بحثّ الفرع الفلسطيني على أن «يتخلى عن الانغلاق على نفسه وأن يتجه نحو الفلسطينيين في أماكن سكنهم وعملهم لينشط بينهم.»[117] كما وجهت القيادة القومية الحزب إلى «أن ينظم الفلسطينيين في منظمات ثورية وأن يدعم هذه المنظمات ما أمكن ذلك.»[118]

وكان هذا إيذاناً بدور أكثر نشاطاً، مع أن سورية ما زالت ترغب في تجنب التورط المكشوف في عمليات فدائية ضد إسرائيل. وكانت دورية حدودية سورية اعتقلت مجموعة من فتح يرئسها عرفات وهي في طريقها لمهاجمة إسرائيل في تموز/يوليو. وتم اقتياد عرفات إلى مقر قيادة الجيش، حيث استجوبه عدد من الضباط السوريين والفلسطينيين بشأن عقيدة فتح وأهدافها عدة ساعات.[119] وكان سويداني يفضل التعاون مع فتح، وكذلك مساعدوه الفلسطينيون ومسؤولو الدائرة السياسية في وزارة الداخلية، بينما كان الجندي وقائد سلاح الجو، حافظ الأسد، يتخذان موقفاً عدائياً من فتح، وأيضاً معاونوهما الفلسطينيون (مثل الطيار الحربي محمود عزام). أمّا رئيس الأركان صلاح جديد، فكان، كعادته، متأرجحاً في موقفه، وإن مال إلى احتواء فتح.[120] ووفرت هذه الحادثة الخلفية لقرار اتخذته اللجنة العسكرية لحزب البعث لاحقاً، أوصت فيه بالاندماج بين الجبهة الثورية لتحرير فلسطين وفتح.[121] وكان الحزب يأمل بامتصاص فتح في نهاية

المصحف.[١٢٢]

كان الرجل الأول في الجبهة الثورية لتحرير فلسطين، يوسف عرابي، ضابطاً فلسطينياً في الجيش السوري معروفاً بشجاعته وبعناده وعجرفته أيضاً.[١٢٣] وكان عرابي على علاقة بأحد مؤسسي فتح، عادل عبد الكريم، منذ أوائل الخمسينات عندما قاما مع عدد من الشبان الفلسطينيين بتأليف جماعة تحرير لم تعمر طويلاً. وانضم عرابي، فيما بعد، إلى حزب البعث (كما فعل عبد الكريم لفترة قصيرة)، وحصل على رتبة ضابط قبل أن يخدم في كتيبة الاستطلاع الفلسطينية ٦٨ في أوائل الستينات، وقبل إلحاقه بـ ج.ت.ف. في أيار/مايو ١٩٦٥. وظل على ارتباط بالاستخبارات العسكرية السورية، وربما كان مسؤولاً عن الفرع الفلسطيني فيها، وعمل بصورة وثيقة، مع سويداني.[١٢٤] وحث عبد الكريم اللجنة المركزية العليا لفتح في الكويت على القبول بالاندماج المقترح، وقد أغراها إمكان الحصول على خبرة عسكرية محترفة، وعلى مصدر للسلاح وللتدريب. وعارض عرفات والقيادة الميدانية الدمج بشدة، لكن قرار اللجنة المركزية جاء في غير مصلحتهما، وقام عرابي بدمج مجموعته في حركة فتح في الخريف.[١٢٥]

وفي الفترة نفسها تقريباً، فرضت اللجنة المركزية العليا لفتح اندماجاً ثانياً على القيادة الميدانية. وشمل الدمج هذه المرة «جبهة التحرير الفلسطينية»، التي أسسها عدد من صغار الضباط الفلسطينيين في الجيش السوري، بقيادة أحمد جبريل وعلي بشناق وعبد اللطيف شرورو، سنة ١٩٥٩. وكان جبريل وبشناق ضمن عشرات الضباط الفلسطينيين الذين تم تسريحهم من الخدمة في الفترة ١٩٥٩ - ١٩٦١ بناء على تعليمات مصرية، وتلقيا دعماً سرياً من عثمان حداد، وهو ضابط كبير من خريجي «دورة سنة ١٩٤٨»، ترأس في هذه الفترة قوة جمارك الحدود السورية. وكان الرجل الأول في جبهة التحرير الفلسطينية، أحمد جبريل، حصل على رتبة ضابط وتدرب مهندساً مدنياً - عسكرياً في مصر خلال ١٩٥٦ - ١٩٥٧. لكن جبريل، على العكس من بشناق، لم يسرح من الجيش السوري إلاّ بعد استيلاء حزب البعث على السلطة سنة ١٩٦٣.[١٢٦] وكان مؤسسو جبهة التحرير الفلسطينية، مثلهم مثل فتح، لا يثقون بالأحزاب السياسية ويتحاشون العقائد، بما فيها صيغة عبد الناصر فيما يتعلق بالقومية العربية والاشتراكية. وكانوا يجمعون بين نزعة وطنية فلسطينية بسيطة لا يشوبها أي تعكير فكري، وبين منظور اجتماعي محافظ أظهر نفوراً من العلمانية من دون أن يتخذ موقفاً إسلامياً صريحاً.[١٢٧]

كذلك، ركزت جبهة التحرير الفلسطينية، مثل فتح، على العمل العسكري بصفته دينامية سياسية أساسية ومبدأً تنظيمياً رئيسياً. وقررت المجموعة المؤسِّسة

للجبهة، في سنة ١٩٦٢، أن تضم المدنيين إلى صفوفها، لكنها ألّفت الخلايا السرية تبعاً لبنية وانضباط عسكريين صرف. وكان الأعضاء الجدد يمرون بفترة تجريبية مدتها ستة أشهر، يقرأون خلالها بعض الكتيبات السياسية والعسكرية، ويتلقون تدريباً بدنياً وقتالياً أولياً. وبعد أن يجتازوا هذه التجربة يصبحون أعضاء كاملين في الجبهة. وكانت الجبهة تعمل غالباً على تجنيد الأعضاء من المخيمات الفلسطينية، وخصوصاً وسط معلمي وتلاميذ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، لأن نفورها من العقيدة وعداءها لعبد الناصر أبعدا عنها الطلاب الجامعيين والموظفين وأصحاب المهن الحرة. وتمثل أكبر نجاحاتها في تجنيد الأعضاء السابقين في كتيبة الاستطلاع الفلسطينية ٦٨، علاوة على تجنيد عدد من خبراء المتفجرات الفلسطينيين الذين دربهم أحمد جبريل قبل سنة ١٩٥٩. وأقام جبريل علاقات بالاستخبارات العسكرية السورية بعد توطيد حكم البعث سنة ١٩٦٣، الأمر الذي ضمن لأتباعه معاملة مميزة لدى أجهزة الأمن السورية.(١٢٨) وربما بلغ مجموع أعضاء جبهة التحرير الفلسطينية ما بين ١٥٠ و٢٠٠ عضو مع نهاية سنة ١٩٦٥.

أُقيم أول اتصال بين جبهة التحرير الفلسطينية واللجنة المركزية العليا لفتح في وقت ما من سنة ١٩٦٥. ومرة أُخرى، قام عبد الكريم والدنان بدور فاعل في إقناع زملائهما بفوائد الاندماج، كوسيلة ليس أقلها إخضاع كل من عرفات وعمليته المتداعية للسيطرة. وجرى تشكيل ثلاث قيادات مشتركة: سياسية وتنظيمية وعسكرية. وانضم جبريل إلى القيادة العامة لقوات العاصفة (وربما ترأسها رسمياً)، بينما انضم حمد الموعد إلى اللجنة المركزية العليا في الكويت.(١٢٩) ولم يكن للبنى الجديدة مضمون يذكر، لكن كان هناك صدام حاد على صعيد الشخصيات بين عرفات من جهة، وجبريل وعرابي اللذين اعتبرا أنفسهما ضابطين محترفين يمتلكان صفات قيادية متفوقة، من جهة أُخرى. وعلى العموم، ظل جبريل مهتماً بأتباعه فقط، غير أن عرابي شكّل تهديداً مباشراً لسلطة عرفات من خلال تدخله المباشر في أنشطة المجموعات الضاربة التابعة لفتح.

وعلى الرغم من هذه التوترات، فإن فتح استفادت مادياً من تحالفها مع السلطات السورية. فقد تسلمت كميات متواضعة من الأسلحة والمتفجرات من الاستخبارات العسكرية ومن الميليشيا العمالية التي يرئسها خالد الجندي، الذي تحول إلى صديق مقرب وحليف لفتح.(١٣٠) كذلك سمحت سورية بوصول إمدادات إضافية من الجزائر بعد انقلاب ١٩ حزيران/يونيو، الذي أوصل العقيد هواري بومدين إلى السلطة. وكان بومدين يشاطر فتح إيمانها بالكفاح المسلح،

ويعتنق مبادئ حرب العصابات وحرب الشعب نفسها التي يعتنقها الجناح اليساري في حزب البعث الحاكم، وهو الجناح الذي كان سيستولي على السلطة في سورية بعد برهة قصيرة. وكان ٢٠ عنصراً من فتح يخضعون، في هذه الأثناء، لدورة تدريبية متقدمة في الكلية العسكرية الجزائرية، ثم عادوا إلى سورية في شباط/فبراير ١٩٦٦. وظهر التحالف للعلن عندما سمحت سورية لحركة فتح بدفن أحد ناشطيها، جلال كعوش، في دمشق عندما توفي في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦، وهو في قيد الاعتقال لدى أجهزة الأمن اللبنانية.

لكن توثق العلاقات بين فتح وسورية جعل الأولى عرضة لتقلبات السياسة السورية الداخلية، كما بدا واضحاً بعد مرور أسابيع قليلة على انقلاب ٢٣ شباط/فبراير. ففي وقت ما من آذار/مارس، قررت اللجنة المركزية العليا لفتح إعفاء عرفات من مهماته وتعيين يوسف عرابي بدلاً منه. إلاّ إن عرفات كان قد توصل إلى حل خلافاته مع خليل الوزير، وبالتالي قرر المبعوث، المرسل من الكويت، أن يتأخر في تسليم أمر الإعفاء الخطي.[١٣١] وكان عرفات واعياً لهذه التحضيرات. وربما عمد بسببها إلى افتعال مواجهة مع جبهة التحرير الفلسطينية في أوائل نيسان/أبريل، إذ ادعى أن أتباع أحمد جبريل اعتقلوا فدائياً من فتح وأصابوه بجروح خلال عودته من مهمة قتالية في إسرائيل.[١٣٢] فأرسلت اللجنة المركزية العليا وفداً للتوسط في الأزمة، غير أن عرفات والوزير أصرا إصراراً لا رجعة فيه على إنهاء الاندماج مع جبهة التحرير الفلسطينية.[١٣٣] ودفع فشل الاندماج اللجنة المركزية إلى اتخاذ قرار في أثناء اجتماعاتها، في ٢٩ نيسان/أبريل وفي ٢ أيار/مايو، بطرد عرفات وإدانته بتهم متعددة. وكانت لائحة الاتهام طويلة، إذ بدأت برفضه التزام القرارات الجماعية، وانتقلت إلى اتهامه بالاستزلام، وبشراء الناس بالمال، وبإساءة استخدام الأموال، وبالسفر إلى لبنان وقبرص والسعودية من دون موافقة سابقة، ومن دون حسابات مالية صحيحة. كما اتهمت اللجنة عرفات بمحاولة تخريب الأنبوب الذي ينقل النفط السعودي عبر سورية، وبانتهاك التوجيهات العسكرية من خلال ضربه أهدافاً إسرائيلية قريبة من الحدود العربية، الأمر الذي «سبّب الدمار لبعض القرى العربية الآمنة، وأثار نقمة سكان الخطوط الأمامية من أبناء شعبنا على الحركة.»[١٣٤]

وهكذا، سحب كتاب الفصل الثقة من «عضو الحركة السابق محمد ياسر عرفات القدوة، الملقب بجرير رؤوف ـ الدكتور أبو عمار»، وكُلف عرابي أن يحل محله.[١٣٥] وكان عرابي تبلغ فحوى القرار قبل ذلك، فاصطحب ضابطين من جيش التحرير الفلسطيني واستولى على مراكز فتح الخمسة في دمشق (وهي، في

الواقع، شقق سكنية يقطن فيها مقاتلو فتح) في ٩ أيار/مايو. وجرى تبادل لإطلاق النار في المركز الثالث في الليلة نفسها قتل في إثره عرابي ومحمد حشمة، وهو أحد مساعدي عرفات المقربين. واعتقلت الشرطة العسكرية السورية ثلاثة كوادر من فتح كانوا موجودين في المركز، كما اعتقلت عرفات والوزير وصيدم وبعباع الذين لم يكونوا موجودين عند وقوع الحادث. فتولى نمر القيادة لفترة وجيزة قبل اعتقاله، الأمر الذي ترك انتصار الوزير، زوجة خليل الوزير، وحدها في القيادة. وسافر القدومي وخالد الحسن وخلف، على وجه السرعة، من الكويت إلى دمشق للتوسط لدى السلطات السورية، ولحقهم عباس من قطر، لكن الأسد وعبد الكريم الجندي استقبلاهم استقبالاً عدائياً. ومع ذلك تم إطلاق الوزير بعد شهرين عند وفاة ابنه الرضيع، نضال، نتيجة سقوطه عن شرفة شقته. ويقال إن عرفات أضرب عن الطعام مدة ٢٣ يوماً، وما لبث أن أطلق هو وصيدم ونمر وبعباع في آب/أغسطس.

ومن المرجح أن التساهل السوري مع قادة فتح عائد إلى تفاهم سياسي. فقد دانتهم محكمتان عسكريتان بالتحريض على قتل عرابي، لكن الأسد قرر، على ما يبدو، الاستفادة من الوضع لتعزيز موقفه في صراعه الصامت مع سويداني ومع أمين حزب البعث صلاح جديد. فتم نقل المعتقلين إلى سجن قاعدة دمر الجوية، حيث زارهم عزام وناجي جميل وعرضا عليهم التعاون. وتختلف الروايات بشأن ما حدث، لكن نمر قام لاحقاً بمقابلة الأسد شخصياً لتوقيع تفاهم بشأن شروط وجود فتح ونشاطها في سورية.[١٣٦] وبهذه الطريقة، تمكن الأسد من احتواء «الورقة» الفلسطينية، ومن تأكيد حقه في تقييد أنشطة أي منظمة فدائية أُخرى قد يشكّلها خصومه في حزب البعث. وتم إغلاق ملف الحادث في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد أن أفرجت محكمة عسكرية جديدة ترأسها حلفاء الأسد، مصطفى طلاس وجميل وعزام، عن عبد الرحيم والعكلوك، الذي كان لا يزال معتقلاً، وأصدرت حكماً بالسجن مدى الحياة على عبد المجيد زغموط، وهو حارس في فتح (وعنصر غير متفرغ في الحرس القومي السوري) تمت إدانته بقتل عرابي فعلياً (توفي سنة ١٩٩٩).

إن مضامين التحالف الناشئ بين الأسد وفتح لم تخفَ على الجناح المدني لحزب البعث، الذي وافق، في مؤتمره التاسع في أيلول/سبتمبر، على توصية من الفرع الفلسطيني بتأسيس جماعة تحرير جديدة. فأوكلت هذه المهمة إلى عدنان أبو أحمد، وهو بعثي من العراق فر إلى سورية بعد انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٦. وعمد أبو أحمد إلى إخراج عدد من أتباعه من فتح وقام بتأسيس «طلائع حرب التحرير الشعبية ـ قوات الصاعقة».[١٣٧] لكن هذا الفصيل ولد ميتاً، ولم يظهر إلى

الوجود بجدية مرة ثانية إلاّ في أواسط سنة ١٩٦٨. وعلى العكس منه، خرجت فتح من الأزمة لتظفر بمعسكر تدريب في منطقة الهامة، حيث تولى نمر، ومغاوير سابقون من الكتيبة ٦٨، وفدائيون سابقون من الكتيبة ١٤١ المتمركزة في غزة، تدريب الأعداد المتزايدة من الأعضاء الجدد في حركة فتح.[١٣٨] وقام الحرس القومي السوري، وهو ميليشيا حزب البعث التي يقودها محمد إبراهيم العلي، بمد المعسكر بصورة مستمرة، بالأسلحة الخفيفة والذخيرة ومدافع الهاون والألغام والمتفجرات، وتولى التدريب على استخدامها.[١٣٩] وتم تسهيل انتقال عناصر فتح عبر الحدود، وصارت وزارة الداخلية تصدر جوازات سفر سورية لكوادر فتح عند الطلب.[١٤٠]

وتم، في الوقت نفسه، إنهاء الصراع بشأن السلطة في فتح. فقد انتقل عرفات والوزير إلى لبنان في الشهرين السابقين لآخر محاكمة عسكرية، وتولى القيادة في دمشق هايل عبد الحميد الذي كان معتمداً لإقليم مصر. واعتقل عرفات في أثناء مرافقته مجموعة من المقاتلين في الجنوب اللبناني، وظل في قيد الاعتقال مدة تتراوح بين ٢١ و٥٥ يوماً بحسب الروايات المتعددة، ثم أبعد إلى سورية بعد أن أكدت الاستخبارات العسكرية السورية أنه يعمل لحسابها.[١٤١] وجرى تحقيق داخلي بعد عودته إلى دمشق، لكن لم ينجم عنه سوى شهادات متضاربة بشأن الأزمة الأخيرة. ومع ذلك أصدرت اللجنة المركزية العليا تعليماتها إلى عرفات وإلى كادر مسؤول آخر بتمثيل فتح في كل من الصين والجزائر. وتجاهل عرفات هذا الأمر، وهو ما دفع عبد الكريم والدنان إلى التهديد بترك فتح إذا لم يتم طرده رسمياً من الحركة.[١٤٢] غير أن تأييدهما لعرابي أضعف موقفهما، وأخذ معظم قادة وكوادر فتح يلتف حول عرفات. وتم تأليف لجنة مركزية عليا جديدة من دون عضوية عبد الكريم والدنان.[١٤٣] وقام عدد آخر من الكوادر، التي آثرت البقاء في الظل منذ بدء الكفاح المسلح، بتجميد نشاطه أيضاً، ومن أبرز العناصر محمود الخالدي ومنير سويد ومحمود فلاحة ويوسف عميرة. وفي المقابل، انضم إلى اللجنة المركزية نمر وصيدم وخلف، الأمر الذي رجح كفة الميزان لمصلحة القيادة الميدانية في دمشق بدلاً من الكويت.

تحسن وضع فتح كثيراً خلال هذه الفترة. فقد ازداد تجنيدها للأعضاء في سورية، وخصوصاً بين الطلاب والمعلمين في المدن والمخيمات.[١٤٤] كما كسبت عدداً قليلاً من الأنصار بين أفراد الجالية الفلسطينية الصغيرة في العراق، لكن مكسبها الأهم كان في إقامة علاقات بالحكومة العراقية. فقد اتخذ عبد الرحمن عارف، الذي أصبح رئيساً للجمهورية بعد مصرع شقيقه عبد السلام في تحطم

طائرة مروحية، موقف تجاهل ودياً تجاه نشاط فتح في العراق، الأمر الذي سمح لها بالاتصال بأحزاب المعارضة، وخصوصاً حزب البعث. وفي مصر استقطب هايل عبد الحميد مقداراً كبيراً من التأييد لفتح في أوساط العدد الكثير من الطلاب الجامعيين الفلسطينيين، مع أن عدد الأعضاء المنتسبين رسمياً ظل قليلاً.[١٤٥] كما امتصت فتح عدداً من الجماعات الصغيرة، مثل «طلائع الفداء العربي لتحرير فلسطين» التي أسسها صبحي ياسين، المناضل الفلسطيني المخضرم والناشط الرئيسي السابق في تنظيم كتيبة «الفدائيين» في الضفة الغربية.[١٤٦]

في المقابل، واجهت فتح مشكلات صعبة في الأردن ولبنان. فقد استفاد أحياناً مقاتلوها المتسللون من الضفة الغربية من التأييد الضمني لجنود وصغار ضباط الجيش الأردني، وكان الكثيرون منهم فلسطينيين. وكذلك تعاطف معهم بعض كبار السياسيين والمسؤولين الحكوميين الذين ساعدوا على إطلاق مقاتلي فتح في بعض الحالات.[١٤٧] لكن إطباق الحكومة على الأحزاب السياسية، في نيسان/أبريل ١٩٦٦، أدى أيضاً إلى اعتقال الكثيرين من عناصر فتح، وخصوصاً المعروفين منهم لدى الأجهزة الأمنية بحكم عضويتهم السابقة في الأحزاب العقائدية، مثل سميح أبو كويك. وجرت اعتقالات أخرى، في تشرين الثاني/نوفمبر، طالت هذه المرة معتمد الإقليم محمد غنيم. كما أدى اعتقال أو فرار معظم كوادر فتح في لبنان، في نهاية سنة ١٩٦٥، إلى شل كل نشاطها هناك تقريباً، على الرغم من انضمام قياديين فلسطينيين بعثيين إلى صفوفها، مثل خالد اليشرطي وتوفيق الصفدي.[١٤٨] وبلغ عدد أعضاء فتح المدنيين في لبنان ٨٠ عضواً فقط في أوائل سنة ١٩٦٦، لكن لم يبق لها أي عضو مدني تقريباً في لبنان في نهاية السنة.[١٤٩]

وزادت هذه المشكلات في اتكال فتح على سورية، الأمر الذي دفعها إلى محاولة إقامة علاقة عملية بمصر. وتمت أول محاولة سنة ١٩٦٣، والأرجح عن طريق هايل عبد الحميد الذي اتصل بكمال رفعت، أحد الضباط الأحرار سابقاً ومن كبار بطانة عبد الناصر. وقام عرفات، في أواسط سنة ١٩٦٣، بتقديم نفسه إلى ضابط الاستخبارات المصرية في بيروت، محمد نسيم.[١٥٠] ثم جددت فتح اتصالها برفعت، الذي أصبح رئيساً للاتحاد الاشتراكي العربي، في شباط/فبراير ١٩٦٥، وتوصلت إلى محمود الجيار، مدير مكتب عبد الناصر، لكن تدخل كل من مدير دائرة الشؤون العربية في الاستخبارات المصرية، فتحي الديب، وممثل ح.ق.ع.، سعيد كمال، ومحمد صبيح الذي كان يؤيد جبهة التحرير الفلسطينية، ضد فتح أفشل محاولتها مجدداً.[١٥١] وجددت السلطات المصرية قمعها للإخوان المسلمين بعد ذلك بفترة قصيرة، لاشتباهها في أنهم يعدون لانقلاب يتم، في حال

تجربة، تعيين سليم الزعنون، عضو قيادة فتح، حاكماً عاماً على غزة.[١٥٢] كما أن الضغطات المصرية كانت ترتاب من علاقات فتح بالسعودية التي صعّدت حدة نزاعها مع مصر وأسست الجامعة الإسلامية (التي تطورت لاحقاً إلى منظمة المؤتمر الإسلامي).[١٥٣] ولم تكن هذه الريبة قد خفت حدتها عندما قابل القدومي وخلف مسؤول الاستخبارات العسكرية، صلاح نصر، ووزير الدفاع، شمس بدران، في القاهرة في نهاية سنة ١٩٦٦.[١٥٤]

حركة القوميين العرب تراوح الخطى

أثبتت ح.ق.ع. أنها غير قادرة، على العموم، على الاستفادة من الحظر السياسي الذي فرضه عبد الناصر والقيادة العربية الموحدة على فتح، ولا من حالة الشلل التي أصابتها طوال سنة ١٩٦٦. وقد انبهر أعضاء ح.ق.ع. بالزي العسكري لـ ج.ت.ف. وضغطوا على قيادتهم كي تنافس فتح بصورة فعلية وملموسة.[١٥٥] ومع هذا، ظلت القيادة الموقتة المسؤولة عن ح.ق.ع. مترددة في خوض العمليات القتالية الفعلية، وأعاد المؤتمر العام، الذي عقد في شباط/فبراير ١٩٦٥، تأكيد قراره السابق بالامتناع من ولوج العمل العسكري في المستقبل القريب. وكانت المسألة الأكثر إلحاحاً بالنسبة إلى الحركة هي التوفيق بين اليسار واليمين، بعد أن اشتد الجدل بينهما بشأن مسألة تبني الاشتراكية. وفرض استمرار النزاع بين الطرفين التخلي عن الطريقة السابقة لتشكيل المكتب السياسي بالتسمية، وتم بدلاً من ذلك انتخاب أمانة عامة ذات ثالوث رئاسي مؤلف من جورج حبش وهاني الهندي ومحسن إبراهيم. واقترح القادة الثلاثة على عبد الناصر أن يتولى زعامة ائتلاف اشتراكي ثوري أوسع تندمج ح.ق.ع. فيه، لكنه رفض ذلك رفضاً قاطعاً الأمر الذي أثار دهشتهم وخيبتهم.[١٥٦]

قررت ح.ق.ع. في هذا الوقت، بحسب ما يقول حبش، بدء التحضير للكفاح المسلح وتخصيص الجزء الأكبر من مجهودها لفلسطين.[١٥٧] واتخذت قيادة العمل الفلسطيني لنفسها اسم «منظمة شباب الثأر» للدلالة على جدّية نياتها، وعملت على زيادة عدد أعضائها. وتجلى ذلك بوضوح في غزة حيث كانت الإدارة العسكرية المصرية تتعاطف مع ح.ق.ع. فضمت المنظمة إلى صفوفها مقاتلين سابقين في كتيبة «الفدائيين»، وحثت أعضاءها على الالتحاق بدورات ج.ت.ف. التدريبية.[١٥٨] وتطوع عدد آخر من أعضائها في ج.ت.ف. أو دخلوا الكلية الحربية، بينما التحق نظراؤهم في لبنان والأردن بكتيبة ج.ت.ف. في

العراق.[١٥٩] إلاّ إن جهد ح.ق.ع. الرئيسي في غزة، في هذه الفترة، ظل منصباً على التنافس سياسياً مع البعثيين والشيوعيين المحليين بشأن النفوذ في التنظيم الشعبي الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير.[١٦٠]

انعكس التوجه الفلسطيني المتزايد لـ ح.ق.ع. في وسائلها الإعلامية. فقد انضم عضوا قيادة العمل الفلسطيني، بلال الحسن وأحمد خليفة، إلى هيئة تحرير مجلة «الحرية» التي تصدر من بيروت، فشكّلا ثقلاً موازناً لثقل رئيس التحرير، محسن إبراهيم. لكن إبراهيم ظل يمارس التأثير الأقوى واستمرت «الحرية» في تخصيص الجزء الأكبر من مساحاتها للسياستين اللبنانية والعربية، بينما كانت تنشر، بين الحين والآخر، مناقشات عن النظرية الاشتراكية. فأوجدت قيادة العمل الفلسطيني لنفسها منفذاً إعلامياً من خلال إصدار ملحق «فلسطين» الأسبوعي في جريدة «المحرر» الناصرية. وتولى غسان كنفاني رئاسة تحرير «فلسطين»، بينما كان صالح شبل من أبرز كتابها، وكلاهما عضو في قيادة العمل الفلسطيني. ودأبت «فلسطين» في الرد على حجج فتح للبدء الفوري بعمل عسكري فلسطيني مستقل، على الرغم من أن محرريها كانوا يعبّرون في مجالسهم الخاصة عن آراء غالباً ما تتناقض مع موقف قيادة العمل الفلسطيني الرسمي.

وبدأ توازن ثلاثي الأضلاع يظهر داخل ح.ق.ع.، إذ اعتمد الحرس القديم بزعامة حبش والهندي على أعضائهم الفلسطينيين لموازنة اليسار، بينما سعوا، في الوقت نفسه، لاحتواء الضغوط المطالِبة بالعمل العسكري ضد إسرائيل. فعبّرت قيادة إقليم الأردن، مثلاً، عن نفاد صبرها من امتناع ح.ق.ع. من القيام بأي نشاط عملي، وعن استيائها من المصالحة مع اليسار في المؤتمر العام في شباط/فبراير.[١٦١] وطلب مندوبو إقليم الأردن إلى مؤتمر قيادة العمل الفلسطيني، في وقت لاحق من العام نفسه، تأليف جهاز عسكري متخصص، علماً بأنه لم يتضح ما إذا كان ذلك يستهدف إسرائيل، أو النظام الملكي الأردني، أو غيره من الحكومات العربية.[١٦٢] وألحت أقلية، بينها أربعة أعضاء في قيادة العمل الفلسطيني، على البدء فوراً بعمل عسكري ضد إسرائيل. لكن حبش قدم مداخلة عاطفية ضد الاقتراح الذي سقط في تصويت رسمي عليه.[١٦٣]

روى حبش، فيما بعد، أن القيادة الثلاثية لـ ح.ق.ع. تقدمت بمطالب متكررة إلى عبد الناصر للسماح لها ببداية مبكرة للعمل العسكري ضد إسرائيل، لكنها أرجأت تحركها في هذا المجال بناء على إصراره على التأجيل.[١٦٤] وعبّر عبد الناصر عن تأييده لقيام المقاومة المسلحة داخل إسرائيل فيما بعد لا عبر الحدود العربية، وشجع موقفه هذا قيادة العمل الفلسطيني على اتخاذ قرار

بالتحضير لـ «العمل الفدائي» (أي لتنفيذ عمليات فدائية مختارة)، من خلال المزيد من التدريب ومهمات الاستطلاع في إسرائيل، من دون البدء بالتنفيذ الفعلي.[165] وبعد ذلك بعدة أعوام، قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي ورثت قيادة العمل الفلسطيني سنة ١٩٦٧، بانتقاد ضبط النفس الذي مارسته تلك القيادة ووصفته بأنه نتيجة «الطبيعة الطبقية والأيديولوجية والسياسية لقيادة الحركة [التي] أبقتها محكومة بالفكر البورجوازي القومي، وكذلك تحالفها العميق مع نظام عبد الناصر وممثليه البورجوازية الوطنية في السلطة.»[166] أمّا خلال ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ فقد أرسلت قيادة العمل الفلسطيني نحو ٣٠ ـ ٣٥ عضواً من فرعها في سورية للتخصص كمدربين للقوات الخاصة في مصر، وكثفت مهماتها الاستطلاعية في شمال إسرائيل بهدف جمع المعلومات وتجنيد الفلسطينيين المقيمين هناك.[167] واستعانت ح.ق.ع. بمتسللين مخضرمين لهذا الغرض، ومنهم مغاوير سابقون في الكتيبة ٦٨ المتمركزة في سورية. كما أعدت لإذاعة رسائل الشِّفْرة إلى أعضائها السريين في إسرائيل، وفي أماكن أُخرى، من خلال برنامج إذاعة صوت العرب من القاهرة ذي الشعبية الواسعة.[168]

أشارت قيادة العمل الفلسطيني إلى هذا النشاط لتثبت التزامها الكفاح المسلح، وذكّرت أعضاءها بأن ح.ق.ع. فقدت أول قتيل لها قبل شهرين من بدء فتح بالعمليات العسكرية. وأكدت، في آذار/مارس ١٩٦٥، أن النضال من أجل فلسطين هو في قلب النضال من أجل تحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والتحرر والاشتراكية وفي استعادة فلسطين. وبذلك تكون فلسطين هي الوسيلة، والوحدة العربية هي الهدف. ومع ذلك ظلت ح.ق.ع. حريصة على عدم استثارة العمليات الانتقامية الإسرائيلية، لئلا تورط عبد الناصر في حرب لم يستعد لها بعد، وهو توازن رضي عنه يسار الحركة ويمينها على حد سواء. وعبّر مقال كتبه محسن إبراهيم في «الحرية»، في حزيران/يونيو، عن إجماع قيادة الحركة على أن العمل الفدائي حق مشروع، لكنه لن يكون أكثر من انفجار عاطفي إذا لم يكن جزءاً من الاستراتيجيا الحربية العربية، سواء أكانت حرب دفاع أو ردع أو تحرير. وختم إبراهيم مقاله بالاستنتاج القاتم أن «تحرير فلسطين يكون عربياً أو لا يكون.»[169]

ضلت قيادة ح.ق.ع. على التزامها الراسخ استراتيجيا تقوم على أن يكون لجيوش الحكومات العربية «التقدمية» الدور الرئيسي في أي حرب مع إسرائيل.[170] وكان موقفها هذا يعكس أيضاً تخوفها القديم ـ الذي نجم في البداية عن رفع شعار الكيان الفلسطيني سنة ١٩٥٩، وتجدد عند تأسيس م.ت.ف. سنة ١٩٦٤ ـ من أن

قيام حركة فلسطينية مستقلة لها استراتيجيا عسكرية خاصة بها سيشجع الدول العربية على التخلي عن مسؤوليتها تجاه تحرير فلسطين. ولم تتأثر ح.ق.ع. بوجهة نظر فتح التي ترى أن العمل الفدائي الفلسطيني كفيل، في حد ذاته، بتعبئة الطاقات العربية، وتوصلت إلى استنتاجات متعددة نتيجة دراستها تجارب حروب التحرير في الصين وفيتنام وكوبا والجزائر، وحتى في عدن.[١٧١] وكان أكثر ما تأثرت به ح.ق.ع. هو الحاجة إلى التحضير الدقيق وإلى الأوضاع السياسية الملائمة، الأمر الذي دفعها إلى إعادة تأكيدها ضرورة التنسيق الكامل والتكامل مع الجهد العربي الأوسع.[١٧٢] وأدى إصرارها على اتباع هذا النهج إلى فشل محادثات حبش مع قادة فتح خالد الحسن والقدومي وخلف وغيرهم في أوائل سنة ١٩٦٦.[١٧٣]

منظمة التحرير الفلسطينية
تصارع لانتزاع المبادرة

كانت م.ت.ف. منزعجة بالمقدار ذاته من التحدي السياسي الذي مثلته فتح. وقد اشتد قلقها كثيراً في أيلول/سبتمبر ١٩٦٥ بعد أن كرر عبد الناصر القول علناً إنه لا يملك خطة لتحرير فلسطين. وبحسب ما ذكر محمد حسنين هيكل، كاتم سر الرئيس المصري ومؤرخه، كان الشقيري بين عدة زعماء عرب ناشدوه ألاّ يكرر تلك التصريحات. وعندما أجاب عبد الناصر بأنه يريد أن يعرف الفلسطينيون الحقائق، رد رئيس م.ت.ف. قائلاً: «إن الجماهير تملك آمالها، وأمّا الحقائق فهي ملك زعمائها، وبخاصة الزعماء التاريخيين الذين تتعلق بهم هذه الآمال.»[١٧٤] غير أن ملاحظات عبد الناصر، التي أبداها أمام مؤتمر القمة العربي الثالث الذي عقد في الشهر نفسه، بشأن توقعاته فيما يتعلق بقدرات ج.ت.ف. المتواضعة، وبالدور الذي سيتولاه، دفعت م.ت.ف. إلى حالة أشد كرباً. وكان ذلك واضحاً في رد الشقيري غير المعتاد، إذ أصر لا على أن يكون الفلسطينيون أول من ينضم إلى معركة التحرير فقط، بل تبنى أيضاً شعار فتح بشأن التوريط الواعي، إذ تنبأ بأن الدول العربية ستضطر إلى اللحاق بالفلسطينيين لأن إسرائيل لن ترد رداً محدوداً من حيث الحجم أو المدى.[١٧٥]

يبدو أن شلل ج.ت.ف. الواضح لم يكن كافياً لإحراج الشقيري أمام شعبه، فزاد في تعقيد المشكلات السياسية التي تواجهه باتباعه أسلوباً استبدادياً في قيادة م.ت.ف. وواجه أول أزمة كبيرة في حزيران/يونيو ١٩٦٥، عندما قرر من دون مراجعة زملائه تعيين مرشحَين أردنيين لعضوية اللجنة التنفيذية في محاولة منه

لتخفيف حدة التوتر مع عمان. وتم إجبار الرجلين على الانسحاب، لكن الشقيري تسبب بإساءة جديدة عندما عيّن نفسه متحدثاً رسمياً وحيداً باسم م.ت.ف. له وحده سلطة إطلاق التصريحات السياسية، وأسبغ على نفسه حق إعادة توزيع المسؤوليات، كما يشاء، على بقية أعضاء اللجنة التنفيذية.[١٧٦] علاوة على ذلك. تولى الشقيري مسؤولية اللجنة العسكرية وجعل قائد ج.ت.ف. مسؤولاً أمامه مباشرة، الأمر الذي دفع وجيه المدني إلى التغيب عن مكتبه احتجاجاً طوال آب/أغسطس. وكان قصي العبادله استقال اشمئزازاً عندما حل الشقيري محله رئيساً للجنة العسكرية، إضافة إلى منصبه رئيساً للجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ورئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني، ومندوب فلسطين في مجلس جامعة الدول العربية. وما لبث الشقيري أن تنازل لشحادة العناني عن رئاسة الدائرة العسكرية، لكن قيادة ج.ت.ف. اشتكت الازدواجية، إذ باتت هذه الدائرة تكرر بعض الوظائف الموكلة إليها، مثل جمع المعلومات الاستخباراتية، وأوصت بحل «مكتب شؤون العدو» التابع للدائرة العسكرية.[١٧٧]

كان التأخير في إنشاء ج.ت.ف. وعدم وجود أي سيطرة لـ م.ت.ف. على جيشها مصدرين آخرين للإحراج. فقد حذر قائد جيش التحرير وجيه المدني، في بداية آذار/مارس ١٩٦٦، اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. من وجود «خطر يتهدد ثقة شعبنا في قيادته العسكرية والسياسية على حد سواء... ويهدد إمكانية استمرار قيادة أركان جيشنا في العمل.» وأشار إلى أن مؤتمر القمة العربي الثالث تعهد، في أيلول/سبتمبر ١٩٦٥، بتقديم ٥,٥ ملايين جنيه إسترليني لتأسيس لواء مشاة آخر وكتيبتي قوات خاصة خلال العام المقبل، غير أنه أوجز ما تم تلقيه من أموال وما تم تشكيله من الوحدات بعبارة «لا شيء».[١٧٨] وبعد ذلك بفترة قصيرة، بلّغ فوزي، رئيس الأركان المصري، المدني أن نقل السلطة على وحدات ج.ت.ف. في غزة إليه، والذي كان استحق قبل ذلك بشهرين، لن يتم قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧ (وثبت لاحقاً أن هذا موعد آخر لم يتم التزامه).[١٧٩]

لاحت فجأة مشكلة أكثر خطورة في سورية عقب انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٦. ففي الأول من آذار/مارس، أثارت قيادة ج.ت.ف. مجدداً قضية كانت موضع خلاف منذ فترة طويلة، حين قامت بفصل عدد من الضباط البعثيين. وفي هذه الأثناء بلّغ الشقيري صبحي الجابي، رئيس أركان ج.ت.ف.، أنه سيُستبدل بفتحي سعد الدين، زميله من «دورة سنة ١٩٤٨» والذي ساد الاعتقاد أنه أقل تأثراً بالنفوذ السوري من الجابي.[١٨٠] وسواء اتخذت هذه الخطوات كإجراء استباقي لمنع تعاظم النفوذ البعثي، أو لاستغلال الارتباك السياسي الحادث في دمشق، فقد ثبت

أنها نجمت عن تقدير مغلوط فيه للموقف. وجاء رد الأسد، في ٥ حزيران/يونيو، بقرار «سحب الموافقة» على تعيين قائد لواء ج.ت.ف. في سورية، وكذلك رئيس عمليات اللواء، وثلاثة قادة كتائب، وضابطين كبيرين آخرين.[١٨١] كما منع ثلاثة ضباط كبار (عثمان حداد وعبد الرزاق اليحيى وسمير الخطيب) من حضور دورة أركان في الكلية الحربية السورية.[١٨٢] وقام الأسد بتليين موقفه بعد مناشدة الشقيري للرئيس الأتاسي، ومناشدة المدني لرئيس الأركان سويداني، لكن الرسالة كانت حققت غرضها. واتخذ الشقيري مبادرة حسن نية من خلال وضعه لواء ج.ت.ف. بإمرة القيادة السورية، علماً بأن هذه الخطوة لم تزد على كونها إقراراً علنياً بالوضع القائم أصلاً.

غير أن مشكلة م.ت.ف. الكبرى كانت سياسية. وكان من أوائل الأمور التي عكست سعيها للحصول على قدر أكبر من الشرعية هي إعداد اللجنة التنفيذية في أواسط سنة ١٩٦٥ مشروع قانون لانتخاب أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني.[١٨٣] وتم نشر هذا المشروع على أمل إثارة الحوار بصدده وتأمين قبول أوسع به قبل حلول موعد انتخاب ٢١٧ عضواً لدورة المجلس الوطني الفلسطيني الثالثة التي ستعقد في أيار/مايو ١٩٦٦. لكن عدم الحصول على تأييد عربي رسمي للمشروع، وهو أمر كان متوقعاً أصلاً، حوّله إلى مجرد أمنية غير قابلة للتطبيق، وتم التخلي عنه بهدوء وإلى الأبد. وحاول الشقيري، في أوائل سنة ١٩٦٦، تدعيم صدقيته المتهاوية من خلال إحيائه «التنظيم الشعبي الفلسطيني» الذي كان من المفترض أن يضم الاتحادات المهنية والعمالية وغيرها من الروابط الاجتماعية (لكن من دون أن يحل محلها).[١٨٤] وسمح للتنظيم الشعبي الفلسطيني بالنشاط لفترة قصيرة في الأردن انتهت بإطباق الحكومة على أحزاب المعارضة في نيسان/أبريل، بينما لم يرحب بنشاطه في سورية ولبنان، منذ البداية. وقد تراجعت أسهم التنظيم حتى في غزة، الأمر الذي دفع الشقيري إلى إطلاق حملة تجنيد في آذار/مارس. وتفاخر في أيار/مايو بأن عضوية التنظيم الشعبي الفلسطيني وصلت إلى ١٧,٠٠٠ شخص، لكن ثبت أن التنظيم ليس سوى ساحة للمنافسة بين ح.ق.ع. والبعثيين والشيوعيين.[١٨٥]

وكان سبق أن حاول الشقيري كسب ود الجماعات الناشطة خارج إطار م.ت.ف. فقام ممثل م.ت.ف. في بيروت، شفيق الحوت، بمقابلة مندوبين عن ح.ق.ع. وحزب البعث وفتح، وعن ثلاث جماعات أصغر في ١٥ كانون الثاني/يناير.[١٨٦] وبلّغ وجيه المدني الشقيري لاحقاً أن جورج حبش أخبره في اجتماع خاص بينهما، في ٢٦ كانون الثاني/يناير، بقرار صدر مؤخراً عن ح.ق.ع. بالعمل

لإنشاء «حركة فلسطينية واحدة»، وأنه عرض التعاون عسكرياً وسياسياً وتنظيمياً مع م.ت.ف.[187] كذلك قابل المدني أحمد السعدي، مؤسس جبهة تحرير فلسطين ـ طريق العودة، الذي كان يمثل ائتلافاً لجماعات صغيرة تطلق على نفسها اسم «المكتب السياسي للقوى الثورية الفلسطينية»، كما التقى الممثلين المتبقين من «المنظمة الثورية الفلسطينية»، وهي جماعة صغيرة أُخرى. وأكد السعدي لقائد م.ت.ف. أن هذه الجماعات كلها مستعدة للاندماج فوراً في منظمة التحرير، لكنه كشف عن تردده في التعامل مع فتح.[188]

أدت اجتماعات لاحقة في شباط/فبراير إلى تأليف «اللجنة التحضيرية للعمل الفلسطيني الموحد». وشرح مقال في مجلة «الحرية» أن هذا الائتلاف يسعى لحرب وقائية مع إسرائيل لمنعها من الحصول على السلاح النووي، ولـ «الانصهار» بين مختلف الجماعات الفلسطينية وم.ت.ف.، ولتطوير العمل الفدائي وتوسعة م.ت.ف. بصفته «ذراع القوة العربية الضاربة»، ولتعبئة الفلسطينيين في الأردن، وتريدة الوعي بين الجماهير.[189] وكانت فتح انسحبت من هذه الاجتماعات وأصدرت تصريحاً لاذعاً قالت فيه إنها تريد الفعل «على أرض فلسطين لا في المكاتب».[190] ربما كان موقف فتح متكبراً، غير أن اللجنة التحضيرية لم تبذل جهداً ملحوظاً لوضع دعوتها، في منتصف آذار/مارس، إلى البدء بالكفاح المسلح موضع التنفيذ.[191] وآخر عمل قامت به كان تحذيرها المجلس الوطني الفلسطيني، في آخر أيار/مايو، من أن إسرائيل تقترب من حيازة السلاح النووي، ودعوته إلى «وضع المخطط الكفيل بتحديد دور شعب فلسطين في الحرب الوقائية، وما تتطلبه هذه الحرب من تهيئة للعمل الفدائي المنظم.»[192] وهكذا يتضح أن محاولات الشقيري لبناء ائتلاف فشلت، وكان من أسباب هذا الفشل إصراره على أنه لم يعد هناك أي مبرر لتعدد الجماعات السياسية بعد قيام م.ت.ف.، وذلك على عكس المرحلة السابقة حين كانت القضية الفلسطينية «تعيش في فراغ».[193] ولم يكن الشقيري يملك ما يرد به على الشكاوى التي طرحت في المجلس الوطني الفلسطيني بشأن الجمود العسكري والقيادة الاستبدادية والنقص في الأموال.

لجأ الشقيري في الأشهر التالية، في محاولة للتقليل من عزلته، إلى جبهة تحرير فلسطين ـ طريق العودة، التي تكونت مؤخراً نتيجة اندماج جماعتين مختلفتين. وقد أسس الجماعة الأولى حلقة صغيرة من المثقفين الفلسطينيين في بيروت سنة ١٩٦١، كان أبرزهم شفيق الحوت، وهو صحافي مؤيد لعبد الناصر أصدر أول عدد من سلسلة من الكراريس التعبوية التي حملت عنوان «طريق العودة» سنة ١٩٦٣. وكان هذا هو الاسم الذي عرفت به الجماعة، علماً بأن الاسم الرسمي

الذي اختارته سنة ١٩٦٤ هو «جبهة تحرير فلسطين».[١٩٤] وأصبح الحوت ممثل م.ت.ف. في بيروت سنة ١٩٦٥، وانضم إلى اللجنة التنفيذية بعد تحالفه مع الشقيري في تموز/يوليو ١٩٦٦. وشجع الحوت على تأسيس الأندية الرياضية وفرق الكشافة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسيلة لاجتذاب الأعضاء لجبهة تحرير فلسطين، وحاول التمدد إلى مخيمات سورية تحت غطاء التنظيم الشعبي الفلسطيني.[١٩٥] وتحالفت جبهة تحرير فلسطين، في ربيع سنة ١٩٦٦، مع «جبهة التحرير الوطني الفلسطيني» وهي أيضاً جماعة مؤيدة لعبد الناصر، على العموم، أسسها أحمد السعدي في نهاية الخمسينات. وكان لدى السعدي عدد لا يستهان به من الأتباع في الأردن وسورية، وخلايا بين العمال الفلسطينيين في الكويت والطلاب في مصر، وحصل عن طريقهم على موطئ قدم في غزة.[١٩٦] وادعت جبهة التحرير الوطني الفلسطيني أنها بدأت العمليات المسلحة في أيلول/سبتمبر ١٩٦٥، وأن أول قتيل لها سقط في ذلك الوقت.[١٩٧]

حتى بعد اندماج الجماعتين كانت جبهة تحرير فلسطين ـ طريق العودة قوة متواضعة قياساً بـ ح.ق.ع. أو فتح، لكن حجم قوتها لم يكن مهماً بالنسبة إلى الشقيري. فقد كان محتاجاً إلى الرد على النقد الداخلي بإظهار وجود تأييد سياسي له، وقام بالتالي بإعادة تأليف اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في تموز/يوليو كي يضم الحوت والسعدي إلى عضويتها. كما ضم اثنين من المتعاطفين مع الجبهة هما أحمد صدقي الدجاني وبهجت أبو غربية، إلى عضوية اللجنة التنفيذية.[١٩٨] وفشلت هذه الخطوة في إنهاء المعارضة الداخلية، وتجددت الضغوط على الشقيري في الشهرين التاليين ليثبت التزامه العمل الفدائي فعلاً لا قولاً. وتزامنت هذه الضغوط مع حدوث تحول أساسي في السياسة المصرية بعد أن أخذ عبد الناصر يتحدث بلهجة صدامية متصاعدة عن إسرائيل، وعن الزعماء العرب «الرجعيين»، وخصوصاً الملك حسين. وقام الشقيري، في ضوء هذه الخلفية، بتجديد البحث في مسألة التعاون العسكري مع ح.ق.ع.

حركة القوميين العرب:
خطوة إلى الأمام وخطوة إلى الوراء

كانت ح.ق.ع. لا تزال تترنح جراء سلسلة من الصدمات عندما اتصل بها الشقيري. فقد أدى انقلاب داخلي نظمه رئيس الاستخبارات المصرية، صلاح نصر، في كانون الثاني/يناير، إلى استبعاد كتلة ح.ق.ع. من «الجبهة القومية

التحرير جنوب اليمن»، الأمر الذي هدد علاقة الحركة المميزة بعبد الناصر. وتوجه أعضاء القيادة الثلاثية للحركة جواً على الفور إلى القاهرة لشرح وجهة نظرهم فيما يتعلق بالنزاع، ولإصلاح علاقتهم بالرئيس المصري.(١٩٩) وما كادت تأثيرات الأزمة تزول حتى أطبقت الحكومة الأردنية على المعارضة في نيسان/أبريل. وتم اعتقال العشرات من أعضاء ح.ق.ع.، بما في ذلك قيادة الإقليم كلها والكوادر الرئيسية في الجهاز النضالي. وقد صمد بعض القياديين، منهم الزبري، لكن الاستنكار العلني الذي نقلته وسائط الإعلام الحكومية عن قياديين آخرين، من أبرزهم مسؤول قيادة الإقليم ربيع، والكادر الشاب سمير غوشة، سدد ضربة سياسية كبرى إلى الحركة. واتهمت ح.ق.ع. الاستخبارات الأردنية بانتزاع اعترافات كاذبة بالقوة أو بالخداع، وأرسلت اثنين من كوادرها لتقدير الأضرار، لكن معنويات من تبقى من الأعضاء هبطت وساد جو من عدم الثقة المتبادلة فيما بينهم.(٢٠٠)

ولكن الأسوأ لم يأت بعد. فقد تفجرت أزمة مفاجئة مع مصر عندما اعتقلت أجهزة الأمن الداخلي عدة أعضاء سابقين في ح.ق.ع. وكان هؤلاء من المصريين الذين انضموا إلى الاتحاد الاشتراكي العربي في إثر قرار ح.ق.ع. بحل فرعها في مصر. كما اعتُقل عدنان فرج، مسؤول الفرع الفلسطيني للحركة في مصر، وفايز قدورة، ضابط الارتباط بين لجنة العمل العسكري الفلسطيني والاستخبارات المصرية. وقد درأت القيادة الثلاثية لـ ح.ق.ع. اتهامات الاستخبارات المصرية لها بالقيام بنشاط هدام، واجتمعت ثانية بعبد الناصر لإزالة سوء الفهم.(٢٠١) وألقت ح.ق.ع.، في مجالسها الخاصة، اللوم على الصراعات البيروقراطية الداخلية بين مختلف أجهزة الأمن المصرية. كذلك واجه فرع ح.ق.ع. في غزة المتاعب مع السلطات المصرية في هذه الفترة، وتم اعتقال ٦٠ عضواً من أعضائه، لفترة قصيرة، في إثر قيامهم بتوزيع بيان ينتقد السياسة المصرية.(٢٠٢)

كان التأثير الفوري لهذه الأحداث تكثيف الجدل العقائدي الذي كان يرهق ح.ق.ع. منذ أيار/مايو ١٩٦٤.(٢٠٣) ودان مؤتمر عام للحركة، في تموز/يوليو ١٩٦٦، «البيروقراطية البورجوازية»، وقصد بذلك «البيروقراطية البورجوازية» المصرية ضمنياً، وتبنى، بصورة حاسمة، نموذجاً اشتراكياً أكثر جذرية من اشتراكية عبد الناصر. وأصدرت ح.ق.ع. تعليمات إلى فروعها في سورية والعراق بالانسحاب من الاتحاد الاشتراكي العربي المؤيد لعبد الناصر وإعلان معارضتها لـ «اليمين المهيمن».(٢٠٤) ووجد الحرس القديم من الملائم أن يتنازل لليسار عن هذه القضايا كي يتفرغ للصراع مع إسرائيل. وكان عبد الناصر في هذا الوقت قد اتخذ مساراً قاده إلى حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، بينما خصص جورج حبش

ورفاقه جهدهم الرئيسي للشؤون الفلسطينية.

أمّا ح.ق.ع. فكانت جهودها ترتكز على إحساسها، منذ أوائل سنة ١٩٦٦، بأن الوضع يتطلب عملاً عاجلاً. وجاء في خطة اقترحتها الحركة، في شباط/فبراير، أن المهمة الأساسية للعمل الفدائي الفلسطيني هي شن «الحرب الوقائية التي تقطع على إسرائيل فرصة امتلاك سلاح ذري.»[٢٠٥] وشدد عضو قيادة العمل الفلسطيني، بلال الحسن، في مقال كتبه، في الفترة نفسها، على أن إسرائيل، بعكس المنطق السائد، تستفيد من مرور الزمن أكثر مما يستفيد العرب من خلال امتلاكها القنبلة الذرية، وري صحراء النقب، واستقبال سيل مستمر من المهاجرين الجدد.[٢٠٦] وكرر المجلس الوطني الفلسطيني، في نهاية أيار/مايو، التعبير عن هذا القلق عندما اعتبر «منع إسرائيل من امتلاك سلاح ذري هدفاً ملحاً وعاجلاً»، ودعا الدول العربية إلى «خوض المعركة الاستباقية مع إسرائيل لمنعها من الحصول على السلاح الذري.»[٢٠٧] وأبدى الشقيري وجهة نظر مماثلة في منتصف حزيران/يونيو، وكذلك الأمانة العامة لـ ح.ق.ع. التي أكدت أمام المؤتمر القومي للحركة، في تموز/يوليو، حصول إسرائيل على القدرة النووية، نقلاً عن عبد الناصر.[٢٠٨]

وفي ضوء هذه الخلفية، اجتمع مندوبو ح.ق.ع. بالشقيري وبوجيه المدني، قائد ج.ت.ف.، ليتباحثوا في إنشاء منظمة فدائية جديدة. وكان المدني اقترح على الشقيري، في وقت سابق من السنة، أن يسعى ج.ت.ف.، في موازاة محاولته تشكيل ائتلاف واسع، لإنشاء «جهاز خاص».[٢٠٩] ولم تتخذ أية خطوة في هذا الصدد حتى أوائل الصيف عندما اجتمع المدني واللجنة العسكرية لـ م.ت.ف. في دمشق للبحث في الخيارات الممكنة. وتم طرح فكرة التعامل مع جبهة التحرير الفلسطينية التابعة لجبريل لكن الفكرة رفضت، وتقرر إنشاء منظمة جديدة بدلاً من ذلك.[٢١٠] وتوصل الشقيري وح.ق.ع.، في هذه الأثناء، إلى اتفاق على التعاون عسكرياً تقوم بموجبه الحركة بإلحاق ناشطين مخضرمين بـ ج.ت.ف.[٢١١] وتم تعيين فايز جابر وصبحي التميمي لقيادة المنظمة الجديدة التي سميت «أبطال العودة»، بناء على طلب المدني، ليكونا ضابطي ارتباط مع قيادة ج.ت.ف. وأُوكلت إلى ضابط العمليات الأول في لواء ج.ت.ف. في سورية، عبد الرزاق اليحيى، مهمة ضابط الارتباط لشؤون التدريب والمخصصات والسلاح.[٢١٢] وكان المدني قائداً إسمياً لمنظمة أبطال العودة، وأقرت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بنفقاتها جزءاً من ميزانية ج.ت.ف.، علماً بأن مسؤول الاستخبارات فايز الترك كان الوحيد المطلع على التفصيلات الكاملة، وعلى أسماء الأعضاء.[٢١٣]

عتقد الشقيري والمدني أنهما يسيطران على منظمة أبطال العودة، لكن في الواقع كانت ح.ق.ع. هي التي تسيطر من خلال جابر والتميمي.[٢١٤] كما أن هذه المنظمة لم يكن لها وجود مستقل، وإنما كانت ترتكز على «الجهاز النضالي» لـ ح.ق.ع.، على الرغم من أدائها مهمات جديدة بناء على طلب قيادة ج.ت.ف. وكانت مهمتها الرئيسية جمع المعلومات العسكرية عن إسرائيل، وبالتالي صدرت التعليمات إلى أعضاء ح.ق.ع. بتجنيد متسللين مخضرمين في الضفة الغربية، ومغاوير سابقين من الكتيبة ٦٨ في سورية ولبنان للقيام بمهمات استطلاعية في مقابل راتب شهري.[٢١٥] وكانت المعلومات التي يتم جمعها تنقل بواسطة ح.ق.ع. إلى قيادة ج.ت.ف. التي تتولى تحديد الأهداف.[٢١٦] وكانت الاستخبارات العسكرية المصرية تطلب أحياناً تنفيذ بعض المهمات، وتم في إحدى المرات اصطحاب أحد ضباطها إلى النقب ليقوم بتصوير المفاعل النووي الإسرائيلي في ديمونة.[٢١٧]

كذلك استخدم جابر والتميمي منظمة أبطال العودة وسيلة لإقامة علاقات بسورية، حيث كانت ح.ق.ع. لا تزال محظورة. وبفضل وساطة الشقيري والمدني، سمح عبد الكريم الجندي، رئيس جهاز الأمن السوري، لمنظمة أبطال العودة بأن تفتتح مكتباً في دمشق ومعسكر تدريب على مقربة منها.[٢١٨] ومع ذلك، فإن ح.ق.ع. كانت حريصة، على عكس فتح، على ألاّ تسمح للجندي باستخدام منظمة أبطال العودة وسيلة لمناهضة السياسة المصرية. وكانت الحركة أكثر جرأة في الأردن، حيث قامت بتجنيد عدد صغير من الضباط والجنود خلال سنة ١٩٦٦. وظل الهدف من وراء إقدام الحركة على هذه الخطوة موضع خلاف داخلي: فقد اتهم اليسار الحرس القديم، في وقت لاحق، بأنه كان يخطط لانقلاب ضد النظام الملكي بدلاً من تخصيص جهوده لـ «العمل الجماهيري».[٢١٩] لكن حبش أكد أن ح.ق.ع. لم تعلق أهمية كبيرة على خلاياها السرية في الجيش، وأنها كانت تفضل عدم إنشاء جهاز عسكري قد يهيمن على التنظيم السياسي.[٢٢٠]

تمهيد السبيل للحرب

في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، شنت منظمة أبطال العودة أول غارة لها على إسرائيل انطلاقاً من الجنوب اللبناني، في ذروة الحرب الإعلامية بين القاهرة وعمان. ونعى بيانها العلني مقتل ثلاثة من فدائييها ووقوع الرابع في الأسر، وكان

اثنان منهم، على الأقل، مغاوير سابقين من الكتيبة ٦٨.(٢٢١) كذلك كانت فتح قد استأنفت هجماتها من الضفة الغربية بتشجيع من السلطات السورية، التي كانت تسعى لاستدراج العمليات الانتقامية الإسرائيلية ضد الأردن من أجل زعزعة استقرار نظام الحكم فيه. وفعلاً، ردت إسرائيل رداً قاسياً بغارة على قرية السموع في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، نسفت في أثنائها ١١٨ منزلاً بالديناميت وقتلت ٢١ جندياً أردنياً وجرحت ٣٧ آخرين عندما هرعوا إلى أرض المعركة. وتظاهر الفلسطينيون في عدة مدن في الضفة الغربية ضد الحكومة واتهموها بعدم توفير الحماية لهم وطالبوها بتسليح الأهالي، لكن الجيش الأردني قمع هذه التظاهرات بشدة. وتبع ذلك موجة اعتقالات جديدة استهدفت ناشطي م.ت.ف. وفتح، إضافة إلى أعضاء ح.ق.ع. وغيرها من أحزاب المعارضة.

إلاّ إن هذه الاعتقالات لم تردع منظمة أبطال العودة، التي شنت سبع غارات أُخرى على إسرائيل من الضفة الغربية بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ وحزيران/يونيو ١٩٦٧. كذلك أعلنت ح.ق.ع. وقوع عدة اشتباكات بين المجموعات الفدائية ودوريات الحدود الأردنية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦.(٢٢٢) ونشرت مجلة «الحرية» في عددها الصادر بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر رسماً كاريكاتيرياً يظهر العمل الفدائي قنبلة موقوتة على وشك أن تنفجر في وجه رئيس الحكومة الأردنية المذعور، وصفي التل، الأمر الذي دل على أن الأردن لا إسرائيل كان هدف العمليات الفلسطينية الحقيقي. ومع ذلك لم يكن للعمل العسكري الفلسطيني تأثير يذكر في الملك حسين، إذ تجاهل نداءات علنية من الشقيري للتعاون بين الجيش الأردني وج.ت.ف. في إثر الهجوم على السموع. وحث الشقيري الحكومة الأردنية على الاستقالة، ثم تباهى بأن «جيشنا سيدخل الأردن في الوقت المناسب وسوف لا نعمل أي حساب للحسين.»(٢٢٣) وكان خطابه مفعماً بروح القتال، لكنه، طبعاً، عجز عن الإجابة عن سؤال وجهه إليه مراسل مجلة «الحرية» عن موعد عبور ج.ت.ف. الحدود إلى إسرائيل.(٢٢٤)

كشفت تهديدات الشقيري ضد عمان عجز م.ت.ف.، وأدت إلى تجدد شكاوى منتقديه داخل اللجنة التنفيذية. فقام بحل اللجنة من دون إنذار في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، وأعلن أنه سبق أن شكّل سراً «مجلس قيادة الثورة لتحرير فلسطين» ليحل محل اللجنة. ولم يكن هذا الكلام صحيحاً، لكن الشقيري طلب من قائد ج.ت.ف.، وجيه المدني، ورئيس الاستخبارات الترك أن يرشحا أعضاء للمجلس الجديد.(٢٢٥) وأعلن رئيس م.ت.ف.، بعد ذلك بأسبوع، مسؤوليته عن سلسلة من التفجيرات في القدس الشرقية، فردت السلطات الأردنية باعتقال عدد

من مسؤولي م.ت.ف.، وأغلقت مكتبها في عمان. ثم جاء دور قيادة ج.ت.ف. في القاهرة كي تواجه معارضة داخلية، حين تصارع كبار الضباط، ومعظمهم من خريجي «دورة سنة ١٩٤٨»، الذين قدموا من سورية، مع مرؤوسيهم من الضباط الأصغر سناً من خريجي الكليات العسكرية المصرية، بشأن السيطرة على مبنى قيادة الجيش.[٢٢٦] وردت السلطات المصرية بإبعاد عدة ضباط كبار إلى سورية، بينهم رئيس الأركان الجابي ومحمد أبو حجلة، اللذان تحديا مراراً المدني، اللين الطبع، في محاولة لانتزاع قيادة ج.ت.ف. منه.

واجه الشقيري التحدي الأخير بإصدار عدة قرارات باسم مجلس قيادة الثورة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٦٧. وكان أهمها قرار خاص بإنشاء «مجلس تحرير» يتألف من «عدد من الخبراء العسكريين العرب» وممثلين عن ج.ت.ف. للإشراف على الجيش.[٢٢٧] كما أصدر قراراً آخر يتعلق بتخفيض رواتب الضباط بنسبة ٣٠٪ ـ ٤٠٪.[٢٢٨] وعندما اعترض الجابي على ذلك قام الشقيري، بصورة اعتباطية، باستبداله بفتحي سعد الدين.[٢٢٩] لكن الأمور تجاوزت الحد المقبول، ورفض المدني القيام بواجباته طوال الشهر التالي ورفع شكواه إلى رؤساء الدول العربية مباشرة. فأعاد الشقيري الاعتبار إلى اللجنة التنفيذية بعد فترة أسبوعين، وتخلى عن مجلس قيادة الثورة وعن مجلس التحرير. وهكذا، تم احتواء الأزمة الداخلية، لكن ضررها كان قد وقع، إذ كانت م.ت.ف. غير مستعدة إطلاقاً للحرب التي كانت ستقع في حزيران/يونيو.

لكن مشكلات م.ت.ف. ومحنها لم تكن سوى مسألة ثانوية. فالأمر الأكثر أهمية كان الإجماع الواضح الذي بدأ يظهر في صفوف المنظمات الفلسطينية الأخرى على أن الوضع أصبح ناضجاً لبدء العمل العسكري ضد إسرائيل. وكان هناك مئات من أعضاء فتح معتقلين في السجون الأردنية ـ إذ قدرهم أحد المصادر بـ ٢٥٠ معتقلاً في حزيران/يونيو ١٩٦٧، بينما قدرهم مصدر آخر بـ ١٠٠٠ معتقل، وقدرهم مصدر ثالث بنسبة ٦٠٪ ـ ٨٠٪ من مجموع أعضاء فتح.[٢٣٠] لكن الحركة كانت لا تزال قادرة على الاستعانة بنحو ٣٠٠ عضو من سورية والأردن ولبنان تلقوا حداً أدنى من التدريب على استخدام السلاح. كما ساعد الدعم السوري فتح على زيادة نشاطها العسكري زيادة كبيرة، إذ شنت ٣٧ هجوماً على إسرائيل عبر الحدود اللبنانية والأردنية في الأشهر الستة الأولى من سنة ١٩٦٧.[٢٣١] وتضاعف معدل عمليات فتح أربع مرات بين آذار/مارس ونيسان/أبريل، وجاء هذا التصعيد في موازاة تجدد الاشتباكات على الحدود بين سورية وإسرائيل، والتي توجت بمعركة جوية في نيسان/أبريل تم فيها إسقاط ست

مقاتلات سورية.

كان موقف ح.ق.ع. يقترب في هذه الأثناء من موقف فتح، على الرغم من أنه كان أكثر حذراً. وبغض النظر عن عمليات منظمة أبطال العودة، كانت ح.ق.ع. حريصة على ألاّ تعبر الخط الفاصل بين التصعيد الذي يمكن السيطرة عليه، تماشياً مع السياسة المصرية، وبين التحول الكامل إلى استراتيجيا التوريط المتعمد التي تتبناها فتح. ومع ذلك أعلنت ح.ق.ع. تأييدها الصريح للعمل الفدائي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، وطلبت لاحقاً من م.ت.ف. تقديم الدعم المالي والمادي للمنظمات الفدائية.[٢٣٢] وحرصت الحركة، في الوقت نفسه، على إضفاء الشرعية على موقفها من خلال استشهادها بخطابات عبد الناصر التي اعتبر فيها العمل الفدائي «هو الوسيلة المفتوحة أمام الشعب الفلسطيني للتعبير عن أهدافه.» وكان عبد الناصر يجادل، في شباط/فبراير ١٩٦٧، في أن العمل الفدائي نتيجة طبيعية «لنصر هام» أحرزته القضية الفلسطينية هو «إقامة الكيان الفلسطيني» و«بدء ممارسة التنظيم الفعلي لشعب فلسطين عن طريق منظمة التحرير [الفلسطينية].»[٢٣٣]

وبهذه الطريقة كان عبد الناصر يقوم بتعديل أهدافه المعلنة، الأمر الذي جعل الكوادر الفلسطينيين في ح.ق.ع. يجرأون على نشر انتقاد شبه علني بشأن تحفظ حركتهم في السابق على العمل الفدائي. وذكر مقال جماعي نشروه في مجلة «الحرية» في نهاية كانون الثاني/يناير، أنه تمت أيضاً «تحولات جذرية جاء نموها انعكاساً لتطورات هامة طرأت على الواقع العربي، حتى أصبحت وكأنها مبررات موضوعية للعمل الفدائي الفلسطيني.»[٢٣٤] واعترف الكوادر بأن المنظمات الفلسطينية كانت امتنعت في الماضي من تنفيذ العمل الفدائي خوفاً من أن تشن إسرائيل حرباً شاملة على الدول العربية قبل أن تكمل استعداداتها، لكنهم خلصوا إلى القول إن «التجربة أثبتت أن إسرائيل لا تخشى فقط مثل هذه الحرب، بل هي تفكر بوسائل دفاعية.»

ربما كان المقال المذكور نموذجاً مميزاً للتقويم المغلوط فيه تماماً فيما يتعلق بقدرات إسرائيل وعقيدتها العسكرية، لكن الأمر اللافت للنظر أكثر هو مدى امتثاله تفكير فتح. فقد عرّف الآن كاتبو المقال أن العمل الفدائي قادر على «أن يحشد قوى هذا الشعب [الفلسطيني]، لا عن طريق التنظيم المجرد والعمل السياسي التقليدي، بل عن طريق الاصطدام بالقضية وجهاً لوجه.»[٢٣٥] كما اعتبروا أن «هذا الحشد لقوى الشعب الفلسطيني هو الطريق لإنقاذه من حالات اليأس التي بدأ يتعرض لها»، ولتسليط الأضواء على قضية فلسطين في المحافل الدولية. وأضاف

المعتقد أن العمل الفدائي سيزيد في التوتر على الحدود ويبقي الحكومات العربية متيقظة: فكلما ارتفع مستوى النشاط الفلسطيني، ارتفع مستوى الاستعداد العسكري العربي وازدادت فاعليته. فالهجمات المستمرة على إسرائيل سترِدع المهاجرين عن الاستيطان فيها، وتضعف اقتصادها، وتشل منشآتها الحيوية، بينما تعمل، في الوقت نفسه، على تهيئة الأوضاع الفلسطينية والعربية والدولية لمعركة التحرير النهائية والحسمة. لكن كوادر ح.ق.ع. حذروا من أن العمل الفلسطيني لا يعفي العرب من مسؤوليتهم التاريخية ولا يلقي عنهم دورهم العسكري.

وفي مقال في مجلة «الحرية»، نقل عضو قيادة العمل الفلسطيني، بلال الحسن، التشبه بفتح خطوة أبعد، شاكياً أن الاعتماد على قوة العرب في الأعوام الثمانية عشر المنصرمة أدى إلى «افتقاد وجود تنظيمات فلسطينية خالصة، تعمل من أجل قضيتها أساساً.» وأضاف الحسن أن الفلسطينيين نشطوا من خلال الأحزاب العربية للمساعدة على إيجاد «أوضاع ثورية»، لكن هذا الأسلوب فشل باستمرار في توفير «فاتحة طريق أكيد لمعركة التحرير.» وكرر الحسن الرأي الذي كان يحمله منذ زمن بعيد «أن عامل الزمن الذي اعتبر في عام ١٩٤٨، وحتى فترة قصيرة ماضية. عاملاً لصالح الوضع العربي ولصالح قضية فلسطين، تحيط به الآن علامة استفهام كبرى أمام مخططات إسرائيل لتثبيت وجودها» من خلال سعيها لاقتناء الأسلحة النووية. ورأى أن الحل يكمن في إنشاء حركة فلسطينية مستقلة تأخذ قضيتها بيديها، وأن الوسيلة تكمن في «العمل المسلح فوق الأرض المحتلة.» وقد اقترب طرح الحسن هذا إلى حد خطر من فكرة التوريط الواعي التي حملتها فتح، لكنه لم يكن نادماً على ذلك. فالعمل الفدائي ضروري، أولاً لإحياء القضية الفلسطينية، وثانياً «أن الهدف من العمل الفلسطيني هو دفع الدول العربية إلى موقف القوة القادر على مواجهة إسرائيل.»[٢٣٦]

كانت كتابات كوادر أُخرى من ح.ق.ع. في «الحرية» أكثر حذراً. فقد أبرز صالح شبل ومنذر عنبتاوي تشرذم الساحة الفلسطينية وقدرة إسرائيل الهجومية وقصور الحرب الفدائية.[٢٣٧] وكان الموقف الوسطي الذي اتخذه أسعد عبد الرحمن يعكس على الأرجح موقف القيادة، وضمنها رئيس لجنة العمل العسكري الفلسطيني، وديع حداد. واتفق أسعد عبد الرحمن مع بلال الحسن في أن الرعب المسبق من التوريط كان وهماً، لأن الحدود ظلت متوترة بغض النظر عن النشاط الفلسطيني، ولأن إسرائيل لم تقم بهجوم مضاد شامل في أي حال.[٢٣٨] كذلك اعتبر عبد الرحمن أن العمل الفدائي وسيلة لتأكيد حضور القضية الفلسطينية في الساحة الدولية، ولـ «تفجير» الطاقات العربية، ولنشر الذعر في إسرائيل، ولإضعاف

اقتصادها، ولتجديد حيوية الفلسطينيين. وفي المقابل، رأى أن العمل الفدائي لا يكفي للتحرير، وبالتالي فهو بحاجة إلى قلب الحكومات العربية الرجعية، وإلى دعم الوحدة العربية من أجل توفير القوة اللازمة لتحقيق هدف التحرير النهائي. وظل هذا الطرح النظري أكثر الطروحات تمثيلاً لفكر ح.ق.ع. لأعوام مقبلة.

انضم الشقيري إلى الموكب، في منتصف أيار/مايو، مدعياً أن م.ت.ف. هي التي مولت «العاصفة»، التي باتت معروفة عامة بأنها الجناح العسكري لفتح. كما أعلن، بصوت عال، أن م.ت.ف. على وشك إنشاء «كتائب المقاومة الشعبية» في غزة لتشارك في الصراع القادم.[٢٣٩] وكانت الإدارة العسكرية المصرية اتفقت فعلاً، مع ج.ت.ف. على دعوة الـ ٤٠٠٠ جندي من الحرس الوطني الذين تم تدريبهم سنة ١٩٦٥، لكن كإجراء دفاعي.[٢٤٠] والأمر الأهم أن الدبابات والمدافع التي تسلمها ج.ت.ف. في أوائل السنة كانت لا تكاد تصلح للاستخدام. فبدلاً من ٤٤ دبابة سوفياتية من طراز ت ـ ٣٤ و١٢ مدفع هاوتزر عيار ١٢٢ مليمتراً كانت م.ت.ف. قد دفعت ثمنها إلى مصر، تسلم الجيش نحو ١٠ دبابات أميركية من طراز م ـ ٤ شرمان، وعدداً مماثلاً من المدافع البريطانية (٢٥ رطلاً)، وكلها أسلحة مستعملة كان يستخدمها الجيش المصري للتدريب.[٢٤١] وأصبح مدى هذه الأسلحة أقصر كثيراً نتيجة استعمالها السابق، إضافة إلى أن أطقم ج.ت.ف. لم يُتَح لها الوقت الكافي للتدرب على استخدامها.[٢٤٢] كما كان ينقص ج.ت.ف. ٣٠٠ قاذف فردي للصواريخ المضادة للدبابات و٤٥ مدفع هاون، كان قد تم التعاقد على شرائها من مصر في آذار/مارس ١٩٦٦، الأمر الذي أضعف قوة الجيش الدفاعية كثيراً.[٢٤٣] وحاول وجيه المدني مراراً أن يؤمن الإفراج عن شحنة صينية من أسلحة المشاة ومن دبابات ت ـ ٥٤ وصلت إلى الإسكندرية في أواخر سنة ١٩٦٦، والحصول على أسلحة إضافية لتسليح عناصر الميليشيا البالغ عددهم ٤٠٠٠ رجل، غير أن القيادة المصرية لم تصرح له إلاّ ببعض الأسلحة الخفيفة عشية الحرب.[٢٤٤] وصرح رئيس م.ت.ف.، فيما بعد، أنه ظل غير متأكد من النيات المصرية حتى اللحظة الأخيرة. إذ لم يتمكن من البحث في الدور المحتمل لـ ج.ت.ف. مع عبد الحكيم عامر إلاّ بعد انسحاب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، علماً بأن عبد الناصر بلغه، في ٢٦ أيار/مايو، بأن الحرب ليست في الأفق.[٢٤٥]

أمّا الآن فأصبح المسرح معداً تماماً للحرب. واحتل الفلسطينيون حيزاً صغيراً في مخطط الأحداث، لكن دورهم لم يكن هامشياً. فقد شنت المنظمات الفدائية المتعددة ١١٣ هجوماً منذ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥ بحسب البيانات الإسرائيلية (مع

أن فتح ادعت قيامها لوحدها بـ ٣٠٠ هجوم)، قتل فيها ١١ إسرائيلياً وجرح ٦٢ آخرين.[٢٤٦] وقد قتل سبعة فدائيين (ثلاثة منهم بنيران عربية)، ووقع اثنان في الأسر خلال الفترة نفسها. ولم يشكّل العمل الفدائي أي إزعاج حقيقي لإسرائيل، دع جانباً تشكيله تهديداً خطراً لها، لكنه زاد في إحساس الإسرائيليين بالتهديد. وفي الجانب الآخر، ضربت فتح بعملياتها مثلاً إلى درجة أن مجلة «الحرية» بدأت تنشر بلاغاتها العسكرية في آذار/مارس ١٩٦٧. ومنذ تلك اللحظة، خصصت المجلة غلافها ومقالاتها الرئيسية كل أسبوع لمناقشة موضوع الحرب الوشيكة. ومع ارتفاع الحديث عن الحرب إلى مستوى محموم، فوضت ح.ق.ع. أخيراً إلى لجنة العمل العسكري الفلسطيني البدء بالعمليات ضد إسرائيل في أواخر أيار/مايو باسمها الصريح، أي «منظمة شباب الثأر». وصادف أنه تم نشر البيان الذي أعلنت فيه أول عمليتين قامت بتنفيذهما في ٥ حزيران/يونيو، وهو اليوم نفسه الذي شنت فيه إسرائيل هجومها المفاجئ على مصر. وانطوت هذه المصادفة على مفارقة ساخرة، إذ تفاخرت منظمة أبطال العودة، في ٢٢ أيار/مايو، بأن تشكيلاتها الفدائية أصبحت «على أتم الاستعداد لخوض معركة التحرير من خلف خطوط جيش إسرائيل وبين صفوفه».[٢٤٧] ومهما تكن التوقعات التي حملها مختلف المنظمات الفلسطينية (إنْ لم يكن عبد الناصر أيضاً) بشأن إحراز نصر ساحق، فإنها تعرضت للتحطيم الكامل خلال الأيام الستة التالية.

الجزء الثاني

سنوات الثورة

١٩٦٧ - ١٩٧٢

في مدة ستة أيام فقط (٥ ـ ١٠ حزيران/يونيو ١٩٦٧) قام «جيش الدفاع الإسرائيلي» بتحطيم القوات المسلحة المصرية والسورية والأردنية، وباحتلال مساحات شاسعة من أراضي هذه الدول. وكان للحرب عدة آثار رئيسية، وإنْ كان بعضها متعارضاً أحياناً. فقد لطّفت من موقف الدول العربية الأساسية تجاه إسرائيل، لكنها أدت، في الوقت نفسه، إلى تعقيد عملية السلام من خلال شبكها بالتنافس بين القوى العظمى. وبشّرت الهزيمة التي حلت بمصر عبد الناصر وبسورية البعث بتراجع في تدخل الدول العربية في شؤون بعضها بعضاً، لكن الهزيمة الكاملة للعقائد العلمانية القومية والاشتراكية، التي كانت سائدة في هاتين الدولتين، بعثت الحياة مجدداً في الإسلام كقوة في يد المعارضة السياسية على الصعيدين المحلي والإقليمي (مع أن هذا التطور لم يتضح إلاّ في النصف الثاني من السبعينات). وفسحت الحرب المجال لفترة من عدم الاستقرار الداخلي في دول «المواجهة» الأربع. لكن ذلك شجع على المزيد من التركيز على منطق الدولة ومصالحها، على حساب الالتزام الخطابي بالوحدة العربية وبالقضية الفلسطينية. وتبيّن هذا التركيز في أقوى صوره من خلال ردات الفعل العربية على الصعود السريع للحركة الفدائية الفلسطينية، التي أدخلت عاملاً دينامياً ومزعزعاً للاستقرار في السياسة العربية بعد الحرب، وهددت الاعتدال الدبلوماسي والبرامج القطرية الخاصة لدول المواجهة.

ظاهرياً، كان الرد الذي تبناه مؤتمر القمة العربي في الخرطوم في نهاية آب/أغسطس يتلخص في: «لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف» بين الدول العربية وإسرائيل. وخصصت السعودية والكويت وليبيا مبلغ ٣٩٢ مليون دولار لمصر (التي حصلت على ثلثي المبلغ) وللأردن.[١] لكن عبد الناصر والملك حسين كانا توصلا في قرارة أنفسهما إلى قناعة بأن «إسرائيل وجدت لتبقى».[٢] وقد عبّرا عن هذه القناعة بقبولهما بالقرار ٢٤٢ الذي صدر عن مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر، والذي طالب إسرائيل بالانسحاب، في مقابل حق كل دول المنطقة (بما فيها إسرائيل) في العيش بسلام وأمان.[٣] ومع ذلك فقد رأى عبد الناصر أنه لا يزال للعمل العسكري دور رئيسي يؤديه كوسيلة للضغط على إسرائيل ولتحسين قوة مصر التفاوضية. وصرح في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ أنه «لا يوجد

أمل بتحقيق أي حل سياسي ما لم يدرك العدو أننا قادرون على إجباره على الانسحاب من خلال القتال.»[٤] وانسجاماً مع هذه الرؤية، كان عبد الناصر أمر باستئناف العمليات العسكرية بوتيرة منخفضة على امتداد قناة السويس بعد انتهاء الحرب بفترة بسيطة، ثم بادر إلى إطلاق الاشتباكات المحدودة في حزيران/يونيو ١٩٦٨، وأتبعها بغارات القوات الخاصة في آب/أغسطس وبقصف للمدفعية الثقيلة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. وأتم الاتحاد السوفياتي في هذه الأثناء عملية إعادة تسليح وتدريب واسعة للجيش المصري والجيش السوري، الأمر الذي مكّن مصر من شن حرب استنزاف شاملة ضد القوات الإسرائيلية على امتداد القناة ابتداء من آذار/مارس ١٩٦٩.

جاءت سياسة مصر رداً على ما اعتبرته عدم استعداد إسرائيل للتنازل طوعاً عن مكاسبها في الحرب. وكان الرئيس الأميركي ليندون جونسون اقترح عقب الحرب أن السلام الدائم يجب أن يقوم على الاعتراف بحق الدول في الحياة الوطنية، وبالعدل للاجئين، وبحرية الملاحة، وبالحد من سباق التسلح، وبالاستقلال السياسي، وبسلامة أراضي الجميع.[٥] ودعت الولايات المتحدة أيضاً إلى قيام طرف ثالث بالوساطة، لكن إسرائيل رفضت ذلك خوفاً من أن تحل الوساطة محل التفاوض المباشر مع الدول العربية، وتتيح لهذه الدول عدم الاعتراف بوجودها. وإضافة إلى هذا، فقد كانت الحكومة الإسرائيلية مقيدة بالائتلاف الحكومي بين كتلة الأكثرية في حزب العمل وبين كتلة غاحل اليمينية القومية. وكانت غاحل تعارض تقديم أي تنازلات، وأجلت قبول إسرائيل غير المشروط بالقرار ٢٤٢ حتى أول أيار/مايو ١٩٦٨.

أدت معارضة إسرائيل للمفاوضات الثلاثية من جهة، ورفض العرب إجراء مفاوضات مباشرة معها من جهة أُخرى، إلى إفشال المهمة السلمية التي قام بها المبعوث الخاص للأمم المتحدة، غونار يارينغ، بين سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٦٩. لكن إدارة جونسون أيضاً أضعفت جهده من خلال موافقتها الضمنية على استخدام إسرائيل الأراضي التي استولت عليها في حزيران/يونيو ١٩٦٧ ورقة للمساومة. كما سمحت إدارة جونسون، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧، ببيع ٤٨ طائرة أ ـ ٤ سكايهوك لإسرائيل كانت تعاقدت على شرائها سنة ١٩٦٦. وبسبب قلقها على مجريات الأحداث في فيتنام وسعيها لتحقيق التوازن مع شحنات الأسلحة السوفياتية إلى مصر وسورية، رفعت الإدارة الأميركية الحظر عن شحنات السلاح إلى إسرائيل (والأردن) في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨. كما قررت في أواسط السنة عدم مطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية كشرط مسبق لإمدادها

بالأسلحة الأميركية، ووافقت على بيعها ٥٠ طائرة ف ـ ٤ فانتوم في تشرين الأول/أكتوبر.[٦] ولذا، فإن إشارة المبعوث الخاص للرئيس الأميركي المنتخب ريتشارد نيكسون، وليام سكرانتون، بعد ذلك بشهرين، إلى رغبة الولايات المتحدة في أن تكون سياستها في الشرق الأوسط «غير متحيزة» كانت في منزلة صدمة غير متوقعة وغير مستحبة لإسرائيل.

في الواقع، التزم نيكسون المحافظة على تفوق إسرائيل العسكري، لكنه دعا أيضاً إلى دور أنشط للولايات المتحدة في عملية السلام. وابتداء من شباط/فبراير ١٩٦٩، اقترحت الولايات المتحدة أن يتواصل الجهد الدبلوماسي على ثلاثة خطوط متوازية: محادثات ثنائية أميركية ـ سوفياتية؛ محادثات رباعية (أميركية ـ سوفياتية ـ فرنسية ـ بريطانية)؛ محادثات ثنائية أميركية ـ إسرائيلية وأميركية ـ عربية. وكان نيكسون ومستشاره في شؤون الأمن القومي، هنري كيسنجر، يحملان منظوراً «عالمياً»، وسعيا لربط القضايا ذات الأولوية ـ مثل فيتنام والحد من الأسلحة والشرق الأوسط ـ بسياسة أميركية شاملة تجاه الاتحاد السوفياتي.[٧] وانعكس اعتقاد الولايات المتحدة أن القوتين العظميين على وشك الاتفاق، في قيام وزير خارجيتها وليام روجرز، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، بتقديم اقتراح يتضمن انسحاباً إسرائيلياً كاملاً من سيناء (وإرجاء مصير غزة إلى مفاوضات لاحقة)، وعودة كاملة تقريباً إلى خط الهدنة الأصلي في الضفة الغربية. لم ترد مصر والاتحاد السوفياتي على الاقتراح، لكن إسرائيل رفضته تماماً بعد أن قدم روجرز مبادرته علناً في ٩ كانون الأول/ديسمبر. وتولت غولدا مئير رئاسة الحكومة بعد وفاة سلفها ليفي إشكول الأكثر مرونة في آذار/مارس، وأعلنت في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر رفض حكومتها رسمياً لخطة أميركية موازية لحل الصراع مع الأردن بشأن الضفة الغربية والقدس. وأعلن الاتحاد السوفياتي رسمياً في هذه الأثناء رفضه المبادرات الأميركية، بينما انتزع أنصار إسرائيل في واشنطن وعداً من نيكسون بعدم فرض حل دبلوماسي.

حدثت هذه التحركات على خلفية تصاعد حرب الاستنزاف المصرية ـ الإسرائيلية. وكان عبد الناصر حدد موعد بدئها في آذار/مارس ١٩٦٩ للتأثير، من جهة، في المحادثات الثنائية للدولتين العظميين وفي المحادثات الرباعية التي كانت بدأت في هذه الفترة، ولخشيته، من جهة أُخرى، أن يكون بناء تحصينات خط بار ـ ليف على امتداد قناة السويس، الذي بدأ العمل فيه منذ أواخر سنة ١٩٦٨، يحمل في طياته محاولة لترسيم الحدود السياسية النهائية بين إسرائيل ومصر.[٨] وقررت الحكومة الإسرائيلية، مع اقتراب نهاية السنة، أن تضع حداً لحرب الاستنزاف من خلال تهديدها بإضعاف عبد الناصر أو بإسقاطه، وأن تستبق أي

محاولة من الولايات المتحدة لفرض صيغة معدلة من مبادرة روجرز عليها. فقام سلاح الجو الإسرائيلي، بدءاً من ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠ ولثلاثة أشهر تالية، بنقل المعركة إلى عمق الأراضي المصرية من خلال شن غارات في وضح النهار على أهداف عسكرية حول القاهرة ومدن أُخرى. ورافق هذا النشاط تصريحات إسرائيلية متكررة تشير إلى إمكان أن تؤدي الغارات، كتأثير جانبي، إلى إسقاط الحكومة المصرية.[٩]

إزاء هذا التهديد المقلق طلب عبد الناصر تدخلاً عسكرياً سوفياتياً مباشراً. وكانت إمدادات السلاح السوفياتي والمساعدة الفنّية في ازدياد منذ تموز/يوليو ١٩٦٩، لكن الأشهر الستة الأولى من سنة ١٩٧٠ شهدت وصول ١٥٠ طياراً سوفياتياً و٨٠٠٠ فني يعملون على الصواريخ المضادة للطائرات و٤٠٠٠ عسكري آخر لدعم الدفاع المصري.[١٠] ولم تخش إسرائيل كلياً التورط السوفياتي، إذ أملت بأن يؤدي إلى التزام أميركي مضاد، ولذا رفضت، على الفور، اقتراحاً أميركياً بوقف إطلاق النار قدمه روجرز في ١٩ حزيران/يونيو. وكان عبد الناصر قد اتهم بغضب، في مؤتمر القمة في كانون الأول/ديسمبر السابق، الزعماء العرب بأنهم يحمّلون مصر مطالب سياسية تفوق الحد بينما يقدمون لها دعماً عملياً غير كاف، وحذرهم من أنه سيضطر إلى التصرف منفرداً بالأسلوب الذي يلائمه. وتبيّنت أهمية هذا التحذير عندما قبل عبد الناصر، المرهق، بمبادرة روجرز في ٢٢ تموز/يوليو؛ وتبعه الملك حسين بعد أربعة أيام. وقبلت الحكومة الإسرائيلية بالمبادرة على مضض، في ٣١ تموز/يوليو، بعد حصولها على تطمينات أميركية باستمرار إمدادها بالسلاح. واستقال الوزراء الذين يمثلون كتلة غاحل احتجاجاً على هذا القبول. وكان عبد الناصر بلّغ القيادة السوفياتية أن وقف إطلاق النار سيتيح لمصر ترميم دفاعاتها، لكن نياته الحقيقية لم تكن معروفة. فقد توفي عبد الناصر في ٢٨ أيلول/سبتمبر بسبب ذبحة صدرية عقب ترؤسه مؤتمر قمة طارئاً عقد لمعالجة الصدام بين م.ت.ف. والنظام الأردني. وخلفه أنور السادات في رئاسة الجمهورية.

إن قبول عبد الناصر بوقف إطلاق النار مع إسرائيل أكد أهمية عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية في السياسة الإقليمية، بينما دل موته على نهاية فترة عدم الاستقرار الداخلي الذي نشأ في إثر حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ في كل من مصر وسورية والأردن. وكانت هذه الظاهرة أوضح ما تكون في سورية، حيث عمقت الهزيمة الخلافات بين الأمين العام المساعد لحزب البعث، صلاح جديد، وبين وزير الدفاع، حافظ الأسد، في شأن السياسات الرئيسية في مجال الدفاع والعلاقات الخارجية والاقتصاد والتحالفات الاجتماعية. وكان جديد لا يزال يتمتع بنفوذ كبير

في أوساط القوات المسلحة وبدعم خاص من رئيس الأركان أحمد سويداني، علاوة على تحالفه مع مسؤولين مدنيين رئيسيين ضمنهم مسؤول الأمن القومي عبد الكريم الجندي، ورئيس الحكومة يوسف زعيّن، ووزير الخارجية إبراهيم ماخوس. وكانت هذه المجموعة تنادي بـ «التحول الاشتراكي» وترفض التعاون مع من عتبرتها دولاً عربية رجعية موالية للغرب، وتدعو إلى إقامة علاقات أوثق بالاتحاد السوفياتي وبالدول الاشتراكية الأُخرى. وكان الأسد، على عكسهم، يعطي الصراع مع إسرائيل الأولوية القصوى، ويرى أن الحاجات العسكرية يجب أن تتقدم على التحول الاشتراكي في سورية، وأن علاقات بلده بالدول العربية الأُخرى يجب أن تحدَّد تبعاً لضرورة الإعداد للحرب، لا على أساس توجهات تلك الدول السياسية وأنظمتها الاجتماعية.[11]

هُزم الأسد في المؤتمر القطري والمؤتمر القومي لحزب البعث في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨، ورد على هزيمته بتشديد قبضته على القوات المسلحة. وقد سبق أن استخدم فشل سويداني في الاحتفاظ بمرتفعات الجولان في حرب ١٩٦٧ ذريعة لتعيين مصطفى طلاس رئيساً للأركان بدلاً منه في شباط/فبراير. كما قام في الأشهر اللاحقة باستبعاد قائدين عسكريين كبيرين هما أحمد المير وعزت جديد. وكان سويداني خسر، في وقت سابق، حظوته لدى صلاح جديد. وفرّ في إثر قيامه بمحاولة انقلابية في آب/أغسطس (لكنه اعتقل في تموز/يونيو ١٩٦٩). وقاطع الأسد القيادة القطرية عقب مؤتمري الحزب، وفرض حظراً على الاتصال بين القيادة المدنية والمكتب العسكري للحزب من جهة، وبين أعضاء الحزب في القوات المسلحة من جهة أُخرى. وقام في نهاية شباط/فبراير بما يشبه الانقلاب الداخلي بمساعدة شقيقه الأصغر رفعت ورئيس الاستخبارات العسكرية علي ظاظا. فتمركزت القوات التابعة للأسد في العاصمة وأخرجت أنصار جديد بالقوة من مكاتب صحيفتي «الثورة» و«البعث»، ومن إذاعتي دمشق وحلب، ومن فروع الحزب في بعض المناطق في الشمال. وخسر جديد أيضاً أحد أنصاره الرئيسيين بانتحار عبد الكريم الجندي في أول آذار/مارس. ووصل مبعوثون مصريون وجزائريون وعراقيون إلى دمشق للتوسط، وعقدت قيادة الحزب مؤتمراً قطرياً استثنائياً للتوصل إلى حل وسط، لكن ازدواجية السلطة ظلت مسألة عالقة.[12]

إلاّ إن التطورات الإقليمية الأوسع طغت على تطورات الوضع السوري في الفترة اللاحقة. فقد حمل انقلابان في كل من السودان وليبيا ضابطين مؤيدين لعبد الناصر إلى سدة الحكم. وقع انقلاب السودان في أيار/مايو بقيادة محمد جعفر النميري، وانقلاب ليبيا في أيلول/سبتمبر بقيادة معمر القذافي. وفي حزيران/يونيو،

استولى تكتل ماركسي، بقيادة محمد علي هيثم وسالم ربيع علي، على السلطة في عدن، بعد أن كانت نالت استقلالها عن بريطانيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، وأطلقت على نفسها اسم «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» (اليمن الجنوبي). وعلى مسافة أقرب من دمشق، كان الفرع العراقي لحزب البعث وصل إلى سدة الحكم في انقلاب وقع على مرحلتين في ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨ وفي ٣٠ من الشهر نفسه، لكن هذا الفرع كان أكثر ميلاً إلى مؤسس الحزب، ميشيل عفلق، وإلى غيره من أعضاء القيادة القومية الأصليين الذين فروا من سورية بعد انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٦. وحاول عبد الناصر أن يستفيد من هذا التوجه من خلال حثه سورية والأردن والعراق، في تموز/يوليو ١٩٦٩، على تكوين الجبهة الشرقية في مواجهة إسرائيل. ولم يتم تأليف حلف عسكري رسمي بين هذه الدول، لكن الجيش السوري زاد في اشتباكاته مع الوحدات الإسرائيلية في الجولان، بينما سمح الأردن بتمركز وحدة مدفعية سورية بالقرب من جرش، إضافة إلى الوحدات العراقية، بحجم فرقة، والتي كانت متمركزة في المملكة منذ حزيران/يونيو ١٩٦٧.

كان للحركة الفدائية الفلسطينية، التي احتلت موقعاً بارزاً على الصعيد الإقليمي منذ حزيران/يونيو ١٩٦٧، دور لا يقل أهمية. فقد قضت الهزيمة على إيمان الفلسطينيين بالحكومات العربية «التقدمية» و«الوطنية» وشجعت على حدوث تحول حاسم في أوساطهم نحو شكل أوضح من الوطنية تعبيراً عن خصوصيته وعن وطنيته القطرية. وفشلت، في نهاية المطاف، محاولة قامت بها فتح ومنظمات فدائية أُخرى لتنظيم «انتفاضة عفوية شعبية مسلحة» ضد الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأشهر الستة التالية. لكن مكانة هذه المنظمات تعززت، في حين ضعفت الضوابط الحكومية العربية في المقابل، إلى حد مكّنها من إقامة قواعد آمنة في الأردن وسورية ولبنان في العامين اللاحقين.[١٣] وكان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، أحمد الشقيري، قد فقد صدقيته، سواء نتيجة ارتباطه بعبد الناصر المهزوم، أو بسبب عجزه عن الرد على الاحتلال الإسرائيلي ببرنامج سياسي وعسكري جدير بالثقة، وأُجبر على الاستقالة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧. وأدت مواجهة مثيرة بين «جيش الدفاع الإسرائيلي» والفدائيين، في آذار/مارس ١٩٦٨، إلى دفعهم إلى دائرة الضوء، وحصلوا، بحلول شباط/فبراير ١٩٦٩، على تأييد كاف في المجلس الوطني الفلسطيني ضمن لهم انتخاب ياسر عرفات، من فتح، رئيساً لـ م.ت.ف. وتم بعث روح الحياة في البنية الدولانية لـ م.ت.ف. بواسطة الدينامية الشعبية والشرعية الوطنية للفدائيين، بينما أصبح للفدائيين إطار مؤسساتي قادر على جني الثمار السياسية لكفاحهم المسلح.

كانت هذه فترة أمجاد الفدائيين، أي «شهر العسل» كما أطلقوا عليها. فقد تحولوا من قوة عسكرية لا تذكر قبل حزيران/يونيو ١٩٦٧ ـ ومن دون مستقبل سياسي واضح في ذلك الوقت ـ إلى قوة تشن مئات الهجمات شهرياً على إسرائيل بحلول سنة ١٩٦٩. أمّا مصر وسورية، تلهفاً منهما على إبعاد أنظار إسرائيل عنهما في أثناء إعادة بنائهما لقواتهما المسلحة، فقد قدمتا مساعدة عسكرية ولوجستية حيوية للحركة الفدائية في إثر الهزيمة، وحرضتاها على إقامة قاعدة آمنة رسمية في لبنان بين نيسان/أبريل وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩ بموازاة حرب الاستنزاف. كذلك أدى العراق دوراً بارزاً بعد أن سعت حكومة البعث الجديدة لتعزيز شرعيتها المحلية وللمزايدة على حكومة البعث في سورية، من خلال دعمها الفدائيين الذين يتمتعون بشعبية هائلة. ومثلما أسس العراق منظمته الفدائية الخاصة، فعل البعث السوري الشيء ذاته، الأمر الذي زاد في تعقيد السياسة الفلسطينية. وحصلت المنظمات الفدائية على دعم إضافي من الدول العربية «التقدمية» و«الرجعية» على حد سواء، وخصوصاً منظمة فتح التي سيطرت على م.ت.ف.، وحصلت على اعتراف بها ودعم من الصين وفيتنام الشمالية وكوريا الشمالية، وبعد تأخير وبصورة متواضعة، من الاتحاد السوفياتي، وبعد تأخير أطول من كوبا.

لكن نجاح الحركة الفدائية حوى، في حد ذاته، توترات داخلية. إذ لا يمكن تحقيق شعاراتها بشأن «حرب الشعب» و«تحرير كامل التراب الفلسطيني» إلاّ بمشاركة كاملة من دول المواجهة العربية والدول العربية الأُخرى. إلاّ إن هذه الأهداف أزعجت الحكومات المضيفة، واصطدمت بالمتطلبات العملية لتأمين اعتراف أوسع بـ م.ت.ف. كلاعب دولاني له شخصيته الدولية. ومما زاد في هذه التوترات أن إزالة العقبات من طريق مشاركة دول المواجهة العربية مشاركة كاملة، كانت تتطلب إحداث تغييرات جذرية في سلطات هذه الدول، بل ثورة اجتماعية شاملة. وكانت النتيجة حدوث تنافس بين المنظمات الفدائية على الصعد السياسية والعقائدية والتنظيمية كافة ـ استناداً إلى الافتراض المغلوط فيه أن هذه كلها خيارات حقيقية يمكن لتلك المنظمات الاختيار بينها بحرية (بالمعنى التاريخي). وتجلى هذا إلى أبعد حد في التباين بين أسلوب الاتجاه السائد المتمثل بالتركيز الفلسطيني لحركة فتح، التي شددت قبضتها على مؤسسات م.ت.ف. وسعت لتثبيت المنظمة على أنها الساحة المركزية للسياسة الوطنية الفلسطينية ولصنع القرار، وبين أسلوب خصومها الرئيسيين الذين أرفقوا اعتناقهم للقومية العربية وللماركسية ـ اللينينية بدعمهم لإسقاط الحكومات العربية، وبمحاولات أولية في الصراع الطبقي، وبصولات في مجال الإرهاب الدولي. ولم تُحلّ هذه العقدة إلاّ بين أيلول/سبتمبر

١٩٧٠ وتموز/يوليو ١٩٧١، وهي الفترة التي نجحت فيها حملة النظام الأردني ضد الفدائيين، ووضعت بذلك حداً لمرحلتهم «الثورية»، وأدخلتهم في مرحلة مكثفة من التقلب العقائدي والتنظيمي المتواصل، تم في أثنائها وضع حجر الأساس لمرحلة «ما بعد الثورة» التي حلت لاحقاً وركزت على بناء الدولة في المنفى.

في الواقع، سجّل النزاع الأردني تحولاً مماثلاً في مصر وسورية والعراق. ففي العراق ترك مجلس قيادة الثورة الفلسطينيين يصارعون مصيرهم بمفردهم على الرغم من إطلاق تعهدات متكررة بحمايتهم. وقدّرت القيادة العراقية، ولها أسبابها الوجيهة في ذلك، أن خطر التدخل العسكري الأميركي والضغط الدبلوماسي السوفياتي وخطر قيام إيران أو إسرائيل بتحرك مضاد، هي أمور تفرض عليها الحياد. لكن موقفها هذا كان يخدم أغراضها على الصعيد الداخلي أيضاً. إذ كان رئيس مجلس قيادة الثورة، أحمد حسن البكر ـ الذي كان يشغل مناصب رئيس الجمهورية وأمين سر القيادة القطرية لحزب البعث والقائد الأعلى للقوات المسلحة أيضاً ـ ونائبه صدام حسين ـ الذي كان يشرف على الأمن الداخلي وعلى الاستخبارات العسكرية بصفته رئيس مكتب الأمن القومي في الحزب ـ يرغبان في إضعاف نفوذ نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حردان عبد الغفار، الذي كان نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للدفاع، في صفوف الجيش. وألقى البكر وصدام اللوم في عدم تحرك الجيش العراقي في الأردن على حردان، ذريعة لإنزال مرتبته (ولاغتياله لاحقاً)، وعمدا، في الوقت نفسه، إلى تهميش مؤسس الحزب، عفلق، وكبير منظّريه، عبد الخالق السامرائي، اللذين كانا يدعوان إلى تقديم الدعم للفدائيين. وتم خلال الأعوام الثلاثة اللاحقة تسريح أو اغتيال أو سجن كل من السامرائي، وأعضاء مجلس قيادة الثورة، صالح مهدي عماش وعبد الكريم الشيخلي وحماد شهاب وسعدون غيدان، ورئيس أجهزة الأمن الداخلي ناظم الكزار، ورئيس المكتب العسكري في الحزب محمد فاضل أيضاً. وكانت الأقلية السنية العربية احتكرت مجلس قيادة الثورة منذ سنة ١٩٦٨، لكن المجلس، أصبح حكراً على العشيرة التكريتية بحلول سنة ١٩٧٣.[١٤]

وفي سورية، كما في العراق، كان منطق الدولة هو المنتصر. فقد استخدم صلاح جديد وحلفاؤه سيطرتهم على الجهاز المدني للحزب وعلى الحكومة وعلى ما تبقى لهم من نفوذ في مجالات أُخرى لدعم الفدائيين الفلسطينيين في ذروة النزاع الأردني في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠. ومنذ البداية، كان الأسد إمّا معترضاً على هذا التدخل، وإمّا غير راغب في إشراك سلاح الجو خوفاً من قيام الولايات المتحدة وإسرائيل بهجوم مضاد، وفي كلتا الحالتين دفع فشل التدخل السوري

بالخلاف الداخلي إلى الواجهة. وحصلت كتلة جديد على نصر موقت في أثناء عقد المؤتمر القطري الاستثنائي لحزب البعث للنظر في إيجاد حل للأزمة في تشرين الأول/أكتوبر، إذ صوتت أغلبية المندوبين على إعفاء الأسد وطلاس من منصبيهما. لكن الأسد كان في وضع حصين تصعب مهاجمته، فقام بالاستيلاء على السلطة بانقلاب غير دموي تقريباً في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وتم إلقاء جديد ورئيس الجمهورية نور الدين الأتاسي ويوسف زعيّن وغيرهم من الشخصيات القيادية في السجن، وأصبح الأسد أول رئيس جمهورية علوي لسورية في شباط/فبراير ١٩٧١. وسمحت «الحركة التصحيحية» التي أطلقها في الفترة اللاحقة بقدر محدود من التحرر السياسي والاقتصادي بهدف كسب الطبقة الوسطى في المدن الرئيسية، وبهدف نزع فتيل المعارضة السنّية. وجرى تعيين سُنَّة في مناصب عليا، منهم مصطفى طلاس وزير الدفاع، وناجي جميل قائد سلاح الطيران. كذلك دعا حزب البعث، في آذار/مارس ١٩٧٢، الشيوعيين وثلاثة أحزاب أُخرى إلى تأليف «الجبهة الوطنية التقدمية». ومع ذلك لم يسمح القانون سوى لحزب البعث بالعمل السياسي في صفوف العسكريين والطلاب، وظل نفوذ الأسد يعتمد، أساساً، على الضباط العلويين الذين ازدادت نسبتهم الإجمالية في الجيش، وخصوصاً في الوحدات الخاصة، مثل «سرايا الدفاع» التي يرئسها شقيقه رفعت.[١٥]

نجم عن انتصار منطق الدولة في حالة سورية (ويمكن القول في حالة العراق أيضاً) اعتدال نسبي أكبر في مجال السياسة الخارجية. وقد انعكس هذا في قرار سورية بالانضمام إلى اتحاد الجمهوريات العربية مع مصر وليبيا سنة ١٩٧١، وفي ضبط النفس المدروس الذي أظهرته تجاه نداءات الفدائيين الفلسطينيين لنجدتهم في المرحلة الأخيرة من الهجوم الأردني في منتصف تموز/يوليو، وفي التأييد الصامت للتدخل المصري والليبي الذي سحق الانقلاب الشيوعي في السودان وأعاد النميري إلى الحكم بعد أيام قليلة. وبالقدر نفسه من الأهمية، امتد الاعتدال السوري ليشمل الصراع العربي - الإسرائيلي. إذ عبّر الأسد، في آذار/مارس ١٩٧٢، عن استعداده للقبول بقرار مجلس الأمن ٢٤٢، وفي وقت لاحق بالقرار ٣٣٨. وانضم إلى محور ثلاثي مؤلف من الرئيس المصري أنور السادات والملك السعودي فيصل. وكان هذا الثلاثي، الذي انضم إليه لاحقاً الرئيس الجزائري هواري بومدين، هو الذي بدأ التخطيط لحرب محدودة مع إسرائيل.

عتمد نجاح الاستراتيجيا العربية اعتماداً كبيراً على مصر، التي مرت بعملية تحول داخلي منذ وفاة عبد الناصر. واستندت عملية التحول إلى اتجاهات أرساها عبد الناصر بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. فقد استقال القائد الأعلى للقوات

المسلحة، عبد الحكيم عامر، ووزير الدفاع، شمس بدران، مع انتهاء الحرب، وطُرد رئيس الاستخبارات صلاح نصر بعدها بشهرين، بينما أحيل على التقاعد ٦٠٠ ـ ٨٥٠ ضابطاً من أتباعهم في القوات المسلحة. وأزال انتحار عامر، في ١٥ أيلول/سبتمبر، خطراً كبيراً كان يتهدد عبد الناصر، وأتاح له تخفيف حدة الاستياء في صفوف الجيش جراء تحميله مسؤولية الهزيمة. وصادق عبد الناصر، في شباط/فبراير ١٩٦٨، على أحكام خفيفة صدرت بحق ضباط اتهموا بالتقصير في أداء الواجب، لكنه أجبر على التراجع نتيجة الاحتجاجات الواسعة النطاق بين العمال والطلاب. وقد نبهته هذه الاحتجاجات إلى التحدي الذي تمثله القوة السياسية الأُخرى الوحيدة في مصر وهي «الاتحاد الاشتراكي العربي»، الذي شكّل قاعدة لأمينه العام علي صبري. وحاول عبد الناصر إضعاف قبضة علي صبري على هذا الاتحاد من خلال الدعوة إلى إجراء انتخابات على جميع صعد الاتحاد التنظيمية، لكن أصحاب النفوذ من البيروقراطيين فرضوا مرشحيهم، وأبعدوا العناصر اليسارية والشابة المفعمة بالحيوية، وأفشلوا المحاولة الوليدة لإرساء الديمقراطية في الاتحاد. واستغل عبد الناصر العاطفة الوطنية التي أثارتها حرب الاستنزاف في التخلص من صبري في تموز/ يوليو ١٩٦٩، لكنه فشل في احتواء «مراكز القوى» الأُخرى التي كان يقودها مدير مكتبه ورئيس الاستخبارات العامة، سامي شرف، ووزير الداخلية ورئيس الحرس الجمهوري، شعراوي جمعة.

أيّد شرف وجمعة وصبري (الذي كان تخلص منه عبد الناصر بتعيينه نائباً ثانياً لرئاسة الجمهورية) خلافة السادات لعبد الناصر، في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، لكنهم سرعان ما اكتشفوا أنه ليس بالزعيم المطواع الذي ظنوه. وشجع القرار الذي اتخذه السادات، في شباط/فبراير ١٩٧١، بالاتحاد مع سورية وليبيا من دون الرجوع إلى أحد نوابه على وضع خطة لعزله ولنزع الثقة عنه. وتأزمت الأمور عندما أخذ السادات، في أيار/ مايو، بزمام المبادرة وأقال صبري من منصبه. واستقال احتجاجاً على قرار السادات وزير الدفاع محمد فوزي، وسامي شرف، وشعراوي جمعة، والأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي، عبد المحسن أبو النور، وخمسة آخرون من الوزراء، أو من المسؤولين الكبار في الاتحاد الاشتراكي العربي. لكن استقالتهم بدلاً من أن تحدث أزمة عامة، فإنها سهّلت «الثورة التصحيحية» التي أعلنها السادات ضد مراكز القوى سيئة السمعة. وتم اعتقال المحتجين و٨٠ مسؤولاً آخر، وصدرت أحكام طويلة بالسجن على معظمهم بتهمة «الخيانة العظمى» في نهاية آب/أغسطس. وأصبح المسرح الآن مهيأً لعملية الارتداد عن الناصرية. وتمت السيطرة، مع نهاية العام، على الأجهزة الأمنية، وجُرِّد الاتحاد الاشتراكي العربي من أي نفوذ حقيقي،

واستبدل التزام الاشتراكية ـ الذي جرى تفنيده ـ بالتشديد على الليبرالية السياسية والقيم الدينية، وعلى «التمصر». وتقرب السادات إلى فئات الدخل المحدود من خلال تحسين الخدمات العامة وزيادة الدعم على المواد الغذائية الأساسية، ثم غازل البورجوازية بإعادة أملاكها المصادرة، منذ سنة ١٩٦١، بالتدريج إليها. ولم توضع في مصر أية خطة للتنمية منذ سنة ١٩٦٧، لكن تم تحديد مسار جديد للاقتصاد بإصدار أول قانون للاستثمار في خريف سنة ١٩٧١ بهدف جذب رأس المال الأجنبي.[١٦]

وكما حدث في سورية، كانت النتيجة المركزية لحل الصراع الداخلي بشأن السلطة في مصر، إنْ لم يكن الهدف الأصلي له، تبنّي سياسة أكثر اعتدالاً تجاه الصراع مع إسرائيل. وأشار محمد حسنين هيكل، رئيس تحرير صحيفة «الأهرام» وصديق عبد الناصر المقرب، الذي تحالف مع السادات وقتذاك، إلى ظهور نهج جديد عندما ناقش علناً، منذ شباط/فبراير ١٩٧١ وما بعده، أن تدمير الدولة اليهودية هدف غير قابل للتحقيق، وأن على العرب أن يستخدموا الوسائل السياسية والاقتصادية لتحييد الولايات المتحدة، ولمنع قيام حلف عسكري أميركي ـ إسرائيلي.[١٧] وقدم السادات سراً، في حزيران/يونيو، شروطاً جديدة لاتفاقية موقتة بشأن قناة السويس، وعبّر علناً، بعد شهر واحد، عن أمله بتحقيق اختراق دبلوماسي عندما وصف سنة ١٩٧١ بأنها «سنة الحسم». لكن إسرائيل أبدت تحفظات أساسية على اقتراحه. ثم عادت فلانت بعد أن حصلت على تطمينات أميركية أنه قد تم التخلي عن خطة روجرز لسنة ١٩٦٩، وبعد أن عقدت اتفاقات طويلة الأجل بشأن المساعدة العسكرية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ وفي شباط/فبراير ١٩٧٢. لكن هذه التطورات خيبت أمل مصر، وعادت عملية السلام لتراوح مكانها مرة أُخرى.[١٨]

يرجع الشلل الدبلوماسي، جزئياً، إلى التنافس بين الدول العظمى. إذ رفضت الولايات المتحدة، الغاضبة من رفض السوفيات مبادرة روجرز في نهاية سنة ١٩٦٩، اقتراحاً سوفياتياً بالعمل معاً على إنهاء حرب الاستنزاف المصرية ـ الإسرائيلية في حزيران/يونيو ١٩٧٠. كما اشتبهت في مشاركة السوفيات في بناء المدفعات الصاروخية المصرية المضادة للطائرات، الأمر الذي يعتبر انتهاكاً لاتفاقية وقف إطلاق النار، وانتقمت بموافقتها على بيع ١٨ طائرة ف ـ ٤ فانتوم إلى إسرائيل في أول أيلول/سبتمبر. وشاءت الولايات المتحدة أن تعالج عدة قضايا عالمية وإقليمية، فقررت مواجهة الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط. وأتاح لها النزاع الأردني الفرصة على الفور لإثبات عزمها. فأمر نيكسون أولاً حاملتي طائرات

إضافيتين وحاملة طوافات بالانضمام إلى الأسطول السادس في البحر الأبيض المتوسط بين ١٥ و١٧ أيلول/سبتمبر. كما أجاز تقديم مساعدة عسكرية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار إلى إسرائيل، التي وضعت قواتها الجوية وجيشها في حالة تأهب لردع أي تغلغل سوري في الأردن، وقام بتحذير الاتحاد السوفياتي، صراحة، من احتمال التدخل الأميركي والإسرائيلي في النزاع الأردني. ورفعت الأزمة الأردنية «العلاقة الخاصة» الأميركية ـ الإسرائيلية، التي صاغها الرئيس جونسون خلال ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦، إلى مستوى التحالف الاستراتيجي. فقد وافق نيكسون على تقديم أسلحة جديدة إلى إسرائيل بقيمة ٩٠ مليون دولار أُخرى في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، وأخذ بعين الاعتبار طلباً إسرائيلياً للحصول على ٥٤ طائرة ف ـ ٤ و١٢٠ طائرة أ ـ ٤ سكايهوك، وسمح لإسرائيل، بعد عام، بأن تستخدم محركات أميركية الصنع في إنتاج طائرة «كفير» الإسرائيلية، التي تعتبر نسخة عن طائرة ميراج الفرنسية المقاتلة.[١٩] وقفزت قيمة المساعدة العسكرية الأميركية لإسرائيل من ٦٧ مليون دولار سنة ١٩٧٠ إلى ١,١٦٦ مليار دولار سنة ١٩٧١، واستقرت عند ٦٠٠ مليون دولار في السنتين التاليتين.[٢٠]

شكّل النزاع الأردني البداية لعامين من الجمود التام في عملية السلام. فمنذ أيار/مايو ١٩٧١، كان اهتمام نيكسون وكيسنجر منصباً على إجراء محادثات سرية مع فيتنام الشمالية، وعلى التحضير لزيارة نيكسون للصين، وعلى محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفياتي. وتوّجت هذه الجهود بمحادثات، دامت أسبوعاً، بين نيكسون والزعيمين الصينيين ماو تسي تونغ وشو إن لاي في شباط/فبراير ١٩٧٢، وباجتماع قمة بين نيكسون والرئيس السوفياتي ليونيد بريجنيف في أيار/مايو. ورأت الولايات المتحدة أن الرغبة السوفياتية في الوفاق بين الدول العظمى تعطيها الفرصة لإضعاف الموقف السوفياتي في الشرق الأوسط وفي مناطق أُخرى من العالم. وظهرت العلاقة العكسية بين الأهداف العالمية والإقليمية من خلال تطبيق مبدأ نيكسون، الذي وضعت نقاطه الرئيسية أصلاً في تموز/يوليو ١٩٦٩، واستلزم نقل عبء تدبير الأمن الإقليمي إلى وكلاء محليين أو إلى أحلاف ثنائية.[٢١] وكانت إسرائيل وإيران تشكلان معاً عماد هذه الاستراتيجيا. وقامت إيران في إثر الانسحاب البريطاني من مشيخات جنوب الخليج في ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ باحتلال جزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى، الأمر الذي دفع العراق إلى إبرام معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي في نيسان/أبريل ١٩٧٢، وإلى تأميم شركة نفط العراق المملوكة للغرب، بعد ذلك بشهرين، نتيجة قيام إدارة هذه الشركة بتحركات مشبوهة ضده.

أدى نشر مجموعة المبادئ الأساسية الأميركية ـ السوفياتية، في آخر أيار/مايو، إلى تعميق الشعور بعدم الارتياح لدى الدول العربية التي شكّت في أن الدولتين العظميين تقرران قضايا ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى الأطراف المحلية من دون مشاركتها. وكانت م.ت.ف. بصورة خاصة قلقة جداً على عدم وجود أي إشارة إلى الفلسطينيين. وأشار مساعد وزير الخارجية الأميركي، جوزيف سيسكو، في خطاب ألقاه، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، إلى أن السلام سيشمل «منح الحركة الفلسطينية نوعاً من التعبير والأرجح أن يكون على شكل كيان»، لكن هذا التصريح كان لا يلبي طموح م.ت.ف.[٢٢] وتعمق الإحساس بالحصار لدى المنظمة نتيجة الضغط السوري، وتنفيذ إسرائيل حملة ناجحة ضد الفدائيين في غزة، وتحركات إسرائيل والأردن من أجل إيجاد قيادة بديلة في الأراضي المحتلة، وإصرار الحكومة اللبنانية على وقف أي نشاط فدائي من أراضيها. ودفعت هذه العوامل مجتمعة بحركة فتح إلى شن حملة إرهاب دولية بين سنة ١٩٧١ وسنة ١٩٧٣.

ساور السادات قلق مماثل تجاه مضامين الوفاق لأنه خشي أن يفرض تعهد الدولتين العظميين بأن «تمنعا نشوء أية أوضاع قادرة على تعريض علاقاتهما للخطر... [وبأن] تمارسا ضبط النفس»، على مصر العيش في ظل حالة «لا حرب، لا سلام» المنهكة مع إسرائيل.[٢٣] وكان السادات يدرك أن الولايات المتحدة تنظر إلى الوجود السوفياتي في مصر على أنه عقبة في طريق التوصل إلى تسوية سلمية، وبالتالي، استنتج أن الاتحاد السوفياتي لن يضغط على الولايات المتحدة خدمة لأهداف مصر. وكان السادات عقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي في أيار/مايو ١٩٧١ ـ ليطمئنه في إثر تطهير صبري وحلفائه اليساريين، وليضمن استمرار تدفق شحنات السلاح ـ لكنه أمر، فجأة، جيش المستشارين السوفيات البالغ عددهم ما بين ١٥,٠٠٠ و٢٠,٠٠٠ رجل بمغادرة مصر، في تموز/يوليو ١٩٧٢.

اختط السادات لنفسه ما بدا أنه سياسة خارجية جريئة وفيها قدر من المغامرة، من أجل إجبار الاتحاد السوفياتي على إمداد مصر بالعتاد الحربي الذي تحتاج إليه، والذي قفزت قيمته من ٣٦٠ مليون دولار سنة ١٩٧١ إلى ٥٥٠ مليون دولار سنة ١٩٧٢ (معظمه تم الاتفاق عليه بعد تموز/يوليو)، ثم ارتفع إلى ٨٥٠ مليون دولار سنة ١٩٧٣.[٢٤] والأهم من ذلك أن خفض مستوى العلاقات المصرية ـ السوفياتية كان يقصد منه إزالة العقبة السياسية الرئيسية من طريق الحصول على زيادة كبيرة في الدعم المالي من الدولتين المحافظتين، المملكة العربية السعودية

والكويت، اللتين قامتا بدفع ثمن شحنات الأسلحة السوفياتية الجديدة، وضاعفتا تقريباً المبلغ المرصود للمساعدات العربية في دورة خاصة لمجلس الدفاع العربي، في كانون الثاني/يناير ١٩٧٣، فقدمتا ما بين ٣٠٠ و٥٠٠ مليون دولار من العملة الصعبة لشراء المزيد من السلاح، ومبلغاً يتراوح بين ٤٠٠ و٥٠٠ مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات، علاوة على المنحة السنوية التي أقرتها قمة الخرطوم سنة ١٩٦٧ وقيمتها ٢٦٦ مليون دولار.[٢٥] وكان هذا الدعم ضرورياً وحيوياً لمصر كي تتوفر لها الموارد التي هي في أمس حاجة إليها لمواجهة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الداخلية التي كانت تزداد عمقاً، وللاستعداد للحرب مع إسرائيل، إذ تيقنت الآن من استحالة تجنبها. وتمكّن السادات، من خلال خطوته الجريئة هذه، من المحافظة على «استراتيجيته الدولية»، أي أن ينقل العبء المالي الخاص بتحضير مصر للحرب عن كاهلها إلى أطراف خارجية.

مهما تكن دوافع السادات وتوقعاته الأساسية، فإن حركته المثيرة شكّلت نجاحاً لاستراتيجيا نيكسون وكيسنجر، اللذين كانا قررا سنة ١٩٧٠ منع مصر من استعادة أراضيها بقوة السلاح السوفياتي خوفاً من تحول دول عربية أُخرى إلى طلب مساعدة الاتحاد السوفياتي. غير أن كيسنجر، الذي همّش دور وزارة الخارجية الأميركية في دبلوماسية الشرق الأوسط، منذ سنة ١٩٧١، التزم الآن العمل على إحداث حالة «إحباط تام» للعرب، وفرض تراجع سوفياتي عام في المنطقة. وكان نيكسون، على عكسه، غارقاً في فضيحة «وترغيت»، ولم يعد لديه سوى القليل من الوقت يعطيه للسياسة الخارجية. وصادقت الولايات المتحدة على صفقة سلاح جديدة لإسرائيل في آذار/مارس ١٩٧٣، ورفض كيسنجر ثلاث مبادرات جديدة للسلام ـ مبادرتين من الاتحاد السوفياتي دعا فيهما إلى انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي التي احتلتها في حزيران/يونيو ١٩٦٧، وإلى الاعتراف «بالحقوق المشروعة» للفلسطينيين، وكانت المبادرة الثالثة من وزير الخارجية الأميركي، روجرز، حثّ فيها على بذل مجهود «استكشافي» على مسار ذي خطين في آن واحد لكسر الجمود القائم بين مصر وإسرائيل. وكان السادات والأسد توصلا إلى حالة يأس من الولايات المتحدة في هذا الوقت، وقطعا شوطاً في الإعداد لحرب ذات هدف محدود، هو دفع القوى العظمى إلى الانخراط النشيط في عملية السلام. وكان الملك السعودي فيصل في هذه الأثناء تحدث مراراً عن ضرورة استخدام «سلاح النفط» العربي للضغط على الولايات المتحدة. وشعرت إسرائيل بالقلق، فأمرت بتعبئة جزئية لقوات الاحتياط في منتصف أيار/مايو، لكنها أُخذت على حين غرة بهجوم الجيش المصري والجيش السوري في ٦ تشرين الأول/أكتوبر.[٢٦]

تحويل الهزيمة إلى فرصة

فتح تناقش استراتيجيتها

تركت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ أثراً مثيراً في قَدَر فتح، إذ وضعتها على طريق أدت بها إلى احتلال موقع القيادة الرسمية للحركة الوطنية الفلسطينية في شباط/فبراير ١٩٦٩. ولم يعد الفضل في ذلك إلى استراتيجيا التوريط الواعي، التي ربما أسهمت في الوصول إلى نتيجة تتناقض تناقضاً تاماً مع ما كانت تتطلع فتح إليه. فعلى الرغم من عدم ثقة فتح العميقة بالدول العربية، فإن الهزيمة الساحقة للجيوش العربية أصابتها بصدمة قاسية. وقد شرح خالد الحسن موقف فتح بقوله: «عندما تكلمنا على التوريط المتعمد للجيوش العربية [في حرب مع إسرائيل] كنا نتوسم جدية القوة العربية، وخصوصاً بمصر ذات القوة الضاربة المجهزة بصواريخ القاهر والظافر.»[1]

مع ذلك فقد رأت فتح أن أمامها فرصة ذهبية للإفلات من السيطرة العربية. فالهزيمة كانت تعني أنه «اختفت قدرة القمع العربية... وعادت القضية إلى صورتها الحقيقية: صراع فلسطيني - إسرائيلي.»[2] ورأى عدة قادة من فتح، منهم خالد الحسن وفاروق القدومي وكمال عدوان، أن الفرصة سنحت أخيراً أمامهم لتأسيس كيان فلسطيني مستقل.[3] وكانوا يأملون، استناداً إلى تجربتي الصين وفيتنام، بأن يقيموا «سلطة ثورية» على أرض محددة لها علاقات دولية، من دون أن تقوم تلك السلطة بمساومة إسرائيل، أو بالتفاوض معها.[4] ورأوا في الضفة الغربية وقطاع غزة هذه القاعدة المنشودة، إذ أزيلت السلطة العربية عنهما، وتمثلت المهمة المتبقية بإجبار إسرائيل على الانسحاب منهما. ولقيت فكرة إنشاء كيان معارضة نشيطة من أعضاء آخرين في قيادة فتح، لكن الفكرة سيطرت على تفكير فتح، وعلى سلوكها لعام واحد على الأقل.[5]

وجرى رسم الخطوط الأولى لاستراتيجيا فتح في اجتماع طارئ للجنة المركزية العليا في دمشق بتاريخ ١٢ و١٣ حزيران/يونيو. ووصل محمود عباس وصلاح خلف من الخليج، كما حضر الاجتماع كوادر عسكرية كبار من سورية،

ومسؤولو أقاليم فتح في دول أُخرى، مثل هاني الحسن من ألمانيا. وارتفعت بضعة أصوات تنادي باتخاذ موقف الانتظار وترقب الأحداث، لكن الأغلبية، بزعامة عرفات وخليل الوزير، فضلت إعادة شن الكفاح المسلح من داخل الأراضي المحتلة.[٦] وفي الأردن، حيث أطلقت السلطات المئات من أعضاء فتح في أثناء الحرب، عقد إقليم فتح المحلي، ذو النفوذ الكبير، اجتماعات منفصلة عبّرت عن موقف مماثل.[٧] وعندما قررت اللجنة المركزية العليا جمع المزيد من المعلومات عن الوضع في الأراضي المحتلة، اغتنم عرفات الفرصة لتعزيز وضعه، وسارع إلى قيادة فريق صغير من المتسللين إلى شمالي الضفة الغربية. وتبعه عبد العزيز شاهين وعبد الحميد القدسي وغيرهما من الكوادر واستقروا بالقدس وغيرها من المدن في نهاية الشهر.[٨] وكانت فتح متلهفة على تكوين رصيد سياسي، فأعلنت انتقال قيادتها إلى الأراضي المحتلة في ٢١ حزيران/يونيو، وكذلك في ٣ تموز/يوليو.[٩]

عاد عرفات ومساعدوه الرئيسيون إلى دمشق بعد فترة قصيرة، ليقدموا تقريرهم الميداني إلى مؤتمر مرتجل حضره نحو ٣٥ كادراً.[١٠] وعارضت أقلية من أعضاء اللجنة المركزية العليا، مرة أُخرى، البدء مبكراً بعمليات قتالية، بحجة أن إسرائيل ستقوم بأعمال انتقامية ضد السكان المحليين. وفي المقابل، أصر الأعضاء، في معظمهم، على أن المقاومة المسلحة سترفع معنويات الفلسطينيين وتشجعهم على البقاء في أرضهم. وأمّا مبعث استعجالهم، فكان خوفهم من انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة كجزء من اتفاق تسوية مع الدول العربية يُستبعد منه الفلسطينيون.[١١] وأكد قرار عبد الناصر بالعودة إلى تنفيذ عمليات عسكرية محدودة ضد القوات الإسرائيلية على امتداد قناة السويس لقيادة فتح صحة استنتاجها أن موعد التحضير للعمل العسكري الفلسطيني يجب أن يقدم لا أن يؤجل.[١٢] وبناء على هذه الاعتبارات، وضعت فتح خطة تفصيلية من أجل التحضير للعمل العسكري وللمقاومة المدنية، ولكسب تأييد الحكومات العربية، ولتأمين الدعم المادي، وللحصول على محطة إذاعية، إذا أمكن ذلك.[١٣] كما تم تأليف لجان منفصلة لإدارة الشؤون العسكرية والتنظيمية وغيرها.

غير أن تجدد الخلاف بين قيادة فتح الميدانية وأعضاء اللجنة المركزية العليا في الكويت ألقى بظلاله على مناقشة الاستراتيجيا خلال القسط الكبير من المؤتمر الذي دام ثلاثة أيام. فقد اعترض خالد الحسن وخلف وفتحي، الشقيق الأصغر لعرفات، ونمر صالح مجدداً على القيادة الفردية لعرفات، وعلى استخدامه غير المنضبط للأموال. ومن الناقدين الآخرين لعرفات كان محمود مسوده، وهو كادر

قوي الشخصية والإرادة من الذين دخلوا إلى الضفة الغربية في حزيران/يونيو لتجنيد أنصار للحركة، ولتجميع السلاح. ومن أجل حل الخلاف القائم بين الطرفين، ألّف المؤتمر لجنة مركزية موقتة مؤلفة من عرفات والوزير وخالد الحسن وخلف والنجار وعباس ومسوده.[١٤] كما وافق المؤتمر على قيام عرفات ومسوده وصالح بتأسيس قواعد عسكرية سرية في الأراضي المحتلة، بينما كُلّف الوزير تنظيم شبكة إمداد وتجهيز وقواعد إسناد سرّية في غور الأردن. ولم يرضِ هذا الحل بعض خصوم عرفات الذين أعلنوا في منتصف تموز/يوليو تشكيل «الجناح المنشق». وعرضت القيادة على المنشقين واحداً من خيارين: إمّا أن يأخذوا مكان عرفات في قيادة القواعد في الضفة الغربية، وإمّا أن يقبلوا بقيادته.[١٥] ولم يقبل المنشقون بهذا التحدي المطروح عليهم، حتى إن مسوده وصالح تخلفا عن الانضمام إلى عرفات في الضفة الغربية.

ثم لاح تهديد أكثر خطورة بالنسبة إلى فتح نتيجة التدهور المفاجئ في علاقاتها بسورية. ففي البداية بعد الحرب، سُمح لفرق من فتح بالتجول في مرتفعات الجولان بحثاً عن السلاح والإمدادات التي خلفها الجيش السوري عند تراجعه السريع. واحتفظ الفدائيون بكل ما هو مفيد لهم، وسلموا الأسلحة الثقيلة وذخيرتها إلى السوريين.[١٦] وصرحت فتح، في وقت لاحق، أنها جمعت ٦٠٠٠ قطعة سلاح من مختلف ميادين المعركة.[١٧] لكن القيادة العسكرية السورية غيرت رأيها فجأة بعد أسابيع قليلة، وأمرت فتح بالامتناع من تجميع الأسلحة. كذلك أمر كل من رئيس الأركان، أحمد سويداني، ورئيس جهاز الأمن القومي، عبد الكريم الجندي، بمصادرة مخازن أسلحة فتح في عدة مناسبات، «حفاظاً على الكرامة والسيادة السورية.»[١٨] وكان وزير الدفاع، حافظ الأسد، أكثر مرونة، إذ شجع فتح على العمل في الضفة الغربية وغزة (من دون أن تعبر الخطوط السورية)، وأعطاها كميات صغيرة من معدات القتال تسهيلاً لعملها هناك.[١٩] كما وافق على إعطاء فتح أسلحة خفيفة من مخزون الجيش السوري في مقابل الذخيرة التي جمعتها من مرتفعات الجولان، ولا تقدر على الاستفادة منها. ومن أجل أن توثق فتح علاقتها بالأسد، زودته تقارير الاستخبارات التي تصلها من الأراضي المحتلة بشأن التوزيعات العسكرية الإسرائيلية.[٢٠]

إلاّ إن ساعة الحقيقة دقت عندما بلّغ الوزير والقدومي سويداني أن فتح تعتزم استئناف الهجمات الفدائية ضد إسرائيل. وانزعج رئيس الأركان كثيراً من هذا الخبر، وقام بتذكيرهما لائماً بأنه «لا توجد دبابة سورية واحدة بين القنيطرة ودمشق»، وحذرهما من تنفيذ أي عمليات قتالية على جبهة الجولان.[٢١]

وأضاف قائلاً: «أنا صديقكم، وأحذركم من أن الآخرين [في القيادة السورية] سيحمّلونكم المسؤولية [عن العواقب].» واعترض زائراه قائلين إن نشاط فتح سيتم في الأراضي المحتلة، فاعترض بقوله إن إسرائيل مع ذلك ستحمّل سورية المسؤولية، وطلب منهما «التريث إلى أن نستكمل استعداداتنا، علماً بأن السوفيات قد عوضونا [بأسلحة جديدة].»(٢٢) وتم استدعاء الوزير والقدومي، في اليوم نفسه، لمقابلة وزير الخارجية، إبراهيم ماخوس، الذي أعاد على أسماعهما الموقف نفسه، وكذلك فعل رئيس الحكومة، يوسف زعين. أمّا رئيس الجمهورية، نور الدين الأتاسي، فأنهى حديثه معهما بتحذير شديد قائلاً: «إذا أصررتم على هذا النهج، فإننا سنضطر آسفين إلى تصفيتكم.»(٢٣) وبدأت فتح نقل رجالها وسلاحها إلى الأردن بهدوء، لكنها توقفت بعد أن تم حل الأزمة في اجتماع بين الأسد وعرفات الذي عاد من الضفة الغربية في نهاية تموز/يوليو.

كذلك حضر عرفات اجتماعاً للجنة المركزية العليا لمناقشة الاستراتيجيا. وقد هال عدة قادة من فتح حجم مهمة تعبئة سكان الأراضي المحتلة، لذا دعوا إلى عمل فدائي على نطاق ضيق.(٢٤) وكان قادة آخرون أكثر طموحاً يتطلعون إلى تكرار ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩، التي وصفوها بأنها خير ما يمثل «التراث الثوري الفلسطيني. . . باعتبارها الثورة المسلحة للشعب الفلسطيني الممثلة لرصيده الفلسطيني في الكفاح المسلح الذي يخوضه الآن بقيادة فتح.»(٢٥) وكانوا يأملون بشد الناس لأداء دور نشيط، وبتنظيم انتفاضة شعبية عارمة، معتبرين الثورة المسلحة الوسيلة لتحقيق هذه الغاية.(٢٦) وقد عبّرت وثيقة داخلية لفتح عن ذلك المنظور فيما بعد بالقول: «نزلت فتح إلى ميدان العمل المسلح متبنية هدفاً لا يقبل الجدال - وهو هدف المعركة حتى النصر - فاستطاعت بذلك أن توجد الحافز الذي لا ينطفئ بريقه. . . وأن العمل الفلسطيني المسلح بحد ذاته كان إيقاظاً لأجمل مشاعر الثقة بالنفس، في نفس الوقت التي تتالت على الإنسان الفلسطيني النكبات حتى خيل له أن الانبعاث مستحيل من تحت كل ذلك الرماد.»(٢٧) وكانت فتح تأمل بظهور قيادة وطنية جديدة غير متنازع بشأنها فوق التراب الفلسطيني، ومتحررة من السيطرة العربية. وتم البحث في إمكان تأسيس كيان مستقل، لكن تقرر تأجيل الموضوع مرة أُخرى.

وقد أثر عرفات في مجرى النقاش من خلال تقرير ميداني بالَغ، كالعادة، في مدى استعداد فتح تنظيمياً وعسكرياً. ووافقت اللجنة المركزية العليا على استراتيجيا تقضي ببناء قواعد ارتكازية في الأراضي المحتلة، لكنها تركت اختيار موعد محدد لبدء العمليات القتالية للأوضاع المادية والسياسية. وأكدت فتح الآن أن الأوضاع

تفرض الانتقال إلى «حرب التحرير الشعبية»، على أن تبدأ بعمل فدائي انتقائي ومتواضع، قبل أن تتطور إلى حرب عصابات كلاسيكية.[٢٨] وجرى تصعيد وتيرة التدريب في معسكر الهامة قرب دمشق من أجل إرسال تعزيزات إلى الضفة الغربية (أطلق عليها الوزير تسمية «أمواج الثقة والأمل»). ومما شجع فتح أيضاً هو ظهور علامات مبكرة على المقاومة المدنية في الأراضي المحتلة، حيث واجه الإسرائيليون، بصورة متزايدة، إضرابات واعتصامات وغيرها من أشكال الاحتجاج السلمي على الرغم من ضعف تنسيقها. وأكثر ما أثلج صدر فتح كان استمرار تدفق أعضاء جدد إلى صفوفها، الأمر الذي جعلها تخلص إلى أنها أصبحت التنظيم الفلسطيني الأكبر.[٢٩]

وفي هذا الاجتماع تم اختيار عرفات رسمياً قائداً ميدانياً لفتح، وأُوكلت إليه مهمة قيادة النضال في الضفة الغربية. وسرعان ما عُرف عرفات، في أوساط خلايا فتح السرية ومجموعاتها الفدائية، بلقب «القائد العام»، وهو لقب رحّب عرفات به. لكن مسألة توقيت العمليات العسكرية ظلت عالقة من دون بت. وكان عرفات ومساعدوه في الضفة الغربية حثوا القيادة في دمشق على الموافقة على تاريخ ٢٠ آب/أغسطس موعداً لذلك.[٣٠] لكن قيادة فتح كانت توصلت إلى تفاهم مع ح.ق.ع. وغيرها من المنظمات الفدائية بشأن تأجيل القتال إلى نهاية العام للسماح بالمزيد من الاستعداد. وقد شكك عرفات بقوة في حكمة هذا التأجيل بعد عودته إلى دمشق في أواخر تموز/يوليو، وبالتالي تم اختيار الأول من أيلول/سبتمبر موعداً بديلاً بعد مناقشات مطولة. وبرر صلاح خلف هذا الاختيار فيما بعد بقوله إن فرض الكمون على أعضاء فتح أمر غير حكيم «سياسياً وعسكرياً ونفسياً»، علاوة على أن إسرائيل اكتشفت وجود قواعد فدائية سرية، وكانت تقوم بحملة مضادة نشيطة.[٣١] لكن النقاش كان فات أوانه في أية حال، لأن عرفات قاد فريقاً من ٣٠ رجلاً إلى الضفة الغربية، وأقام مقر قيادة في نابلس بين أوائل آب/أغسطس ومنتصفه.[٣٢]

حركة القوميين العرب
تقدر الموقف

كانت ح.ق.ع. تعد للمقاومة المسلحة في الأراضي المحتلة أيضاً، بعد عملية تكيف شاقة وفق الحقائق الجديدة التي أفرزتها الحرب. وكانت قيادتها قد صدقت، طوال أول يومين من الحرب، الادعاءات الكاذبة التي بثتها إذاعات كل من

القاهرة ودمشق وعمان بشأن الانتصار في ميدان المعركة.[٣٣] فتطوع المئات من أعضاء الحركة للخدمة في مصر ولبنان وسورية، لكنهم لم يشهدوا أي قتال. وترك وقف إطلاق النار في ١٠ حزيران/يونيو ح.ق.ع. في حالة ضياع وانهيار معنويات، وهي عاجزة عن استيعاب المضامين الكاملة للهزيمة، أو عن تكوين ردة فعل مترابطة منطقية. ونظراً إلى أنها كانت قد ربطت مصيرها السياسي بعبد الناصر، وهللت للمعركة المقبلة طوال أشهر، فإنها كانت الأكثر تأثراً بنتيجة الحرب. فقد احتجبت مجلة «الحرية» عن الصدور مدة أسبوعين، ثم صدرت بعنوان رئيسي قاتم وهو: «كلا.. لم يُهزم العرب، ولم تكن حرباً مع إسرائيل بل هي حرب شاملة مع أميركا.»[٣٤] وقد تباطأت الحلقة القيادية ـ المعروفة بين أعضاء الحركة بلقب «المركز»، والمؤلفة من جورج حبش وهاني الهندي ووديع حداد وكبار مساعديهم ـ في التعبير عن ردة فعلها. وصُدم أحد الكوادر الذي هرع إلى بيروت للتشاور مع حبش حين بلّغه: «لم يعد لدينا تنظيم في الضفة الغربية أو في الأردن، فالجميع في السجون، والذين تمكنوا من الإفلات فقدوا الثقة ولا يثقون برفاقهم.»[٣٥] وكان الأردن أطلق في ربيع سنة ١٩٦٧ الكثيرين من أعضاء الحركة الذين سبق أن اعتقلتهم الأجهزة الأمنية في نيسان/أبريل وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦، بينما تم إطلاق بقية المعتقلين في أثناء الحرب، لكن ح.ق.ع. كانت لا تزال تترنح، بينما «أدى الجدل في شأن من يتحمل المسؤولية عن انهيار فرع الأردن [سنة ١٩٦٦]... إلى تشرذم عقائدي وتنظيمي.»[٣٦]

ومع وصول المزيد من الأعضاء إلى بيروت للتشاور مع القيادة، اجتمع نحو ١٢ عضواً من «مركز» ح.ق.ع. وقيادة العمل الفلسطيني ولجنة العمل العسكري الفلسطيني، واتفق الجميع على ضرورة التحضير لمجهود عسكري مستقل.[٣٧] وعبّر أحد الكوادر عن المزاج السائد في أوساط الأعضاء الشبان عندما حذّر حبش من أنه سيهاجر ما لم تقرر ح.ق.ع. تنظيم عملية المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي.[٣٨] وعقد «المركز» وقيادة العمل الفلسطيني عدة اجتماعات في حزيران/يونيو وتموز/يوليو، وانضم إليهما ممثلون آخرون عن فروع ح.ق.ع. لعقد اجتماع اللجنة التنفيذية القومية في آخر تموز/يوليو.[٣٩] وصدر عن الاجتماع وثيقة مطولة حددت «الخطأ الأساسي» لدى «حركة الثورة العربية» (أي الأحزاب والحكومات العربية الوطنية والتقدمية)، وهو أنها «لم تقابل وبصورة مبكرة استراتيجيا الاستعمار الجديد الهجومية ضدها باستراتيجيا ثابتة ونهائية تنطلق من مبدأ المجابهة الكاملة والمستمرة له على امتداد الأرض العربية.»[٤٠]

بدا التأثير المتعاظم لليسار في تفسير الأسباب التي أدت إلى هزيمة

الحكومات العربية التقدمية التي تنتمي إلى البورجوازية الصغيرة. والأسباب هي: تخبط التخطيط الاقتصادي (الذي شجع على ظهور النمط الاستهلاكي على حساب إقامة الصناعة الثقيلة)؛ الخوف من الجماهير ومن «الديمقراطية الشعبية»؛ تضخم البيروقراطية المتحجرة في أجهزة الدولة وفي القوات المسلحة (التي أصبح لها مصالح مؤسساتية راسخة)؛ الفشل في تعبئة ملايين المواطنين المسلحين (على عكس ما يحدث الآن في فيتنام).[41] وفي المقابل، تكمن قوة إسرائيل في الدعم الذي تتلقاه من الإمبريالية الأميركية، وهي بدورها العدو الحقيقي للثورة العربية.[42] وأشارت ح.ق.ع.، بأسف، إلى أن الحلفاء الدوليين الرئيسيين للمعسكر العربي داخل الكتلة الاشتراكية كانوا إمّا منقسمين على أنفسهم بسبب الخلاف الصيني - السوفياتي، وإمّا منغمسين، بصورة مغلوط فيها، في سياسة التعايش السلمي مع الغرب الرأسمالي.[43]

كشف مضمون ولهجة تقرير تموز/يوليو عن مدى تمكن الجناح اليساري في ح.ق.ع. من فرض التعابير اللغوية فيما يتعلق بمنظورها العقائدي، إن لم يكن بمضمونه أيضاً. لكن التقرير لم يكشف الكثير عن الجدل الداخلي في شأن سياسة الحركة فيما بعد الحرب. فقد طالب اليسار، الذي يمثله أفضل تمثيل محمد كشلي وآخرون في قيادة إقليم لبنان، بالتحضير الدقيق، وبتأجيل بدء العمليات القتالية ضد القوات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة بحجة أنه ينبغي لـ ح.ق.ع. ألّا تتصرف باستقلال عن جبهة عريضة من الدول العربية.[44] واتفق الحرس القديم، الذي يمثله حبش والهندي وحداد، مع اليسار، في ذلك الوقت، على ضرورة تكريس الجهود لإعادة بناء الجهاز التنظيمي وإعداد القدرة العسكرية.[45] غير أن «الشرط الموضوعي» الوحيد الذي توفر فعلاً للقيام بحملة مستمرة كان حقيقة الاحتلال الأجنبي؛ وفي المقابل، لم تكن الجماهير الفلسطينية والعربية مستعدة بعد، إذ كان الكوادر والمقاتلون بحاجة إلى تدريب، وكانت البنى الحزبية والمنظمات الجماهيرية بحاجة إلى بناء، وكان لا بد من إقامة قواعد آمنة وتأمين الدعم الخارجي.[46]

في الوقت نفسه، كان اليمين يخشى أن تستحدث إسرائيل حقائق سياسية جديدة في غياب المقاومة المفتوحة. فتتحول الهزيمة إلى استسلام، وبالتالي تكون المهمة العاجلة هي منع الفلسطينيين والعرب من التفكير في التعايش مع الاحتلال.[47] كما أن تبني الحكومة العسكرية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة سياسة «الجسور المفتوحة»، التي وعدت من خلالها الأهالي بحياة طبيعية، وبتسهيل حركة الناس والبضائع عبر نهر الأردن في حال امتناعهم من المقاومة، زادت في

الإحساس بإلحاح الوضع في بيروت. وشعر أعضاء «المركز» في ح.ق.ع. وفي قيادة العمل الفلسطيني، في معظمهم، بأنه ليس في وسعهم الانتظار إلى حين تسنح الأوضاع المثلى، واتفقوا على تأسيس وجود لهم في الأراضي المحتلة قبل أن تحكم إسرائيل سيطرتها.(٤٨) وخلصوا إلى أن على ح.ق.ع. التزام «الكفاح الشعبي المسلح»، على الرغم من أنهم أدركوا أيضاً الحاجة إلى «إعداد أنفسنا، وإلى صوغ استراتيجيا، وإلى تجنب الدخول في معارك حتى نتأكد من قدراتنا.»(٤٩)

كانت السياسة المصرية هي العامل المقرر بالنسبة إلى سياسة ح.ق.ع.، مثلما كانت في عدة مناسبات سابقة. وعكس محسن إبراهيم استمرار التعلق الشديد بعبد الناصر من خلال مقال كتبه في مجلة «الحرية» قال فيه بإخلاص: «إن الدخول في الحرب لم يكن خطأً... ومن هنا يصبح المواطن العربي مطالباً بممارسة أقصى التنبه والحذر كي لا يتمكن العدو الاستعماري الصهيوني من تشويه عقله وتحويل البطولة التاريخية التي مارستها قياداته الثورية حين قبلت تحدي المعركة.»(٥٠) وأعلن عبد الناصر، في هذه الأثناء، برنامجاً شاملاً لإعادة بناء القوات المسلحة المصرية وإعادة تجهيزها فيما سماه «مرحلة الدفاع البحت». واستقبل عبد الناصر، في هذا الوقت، قياديي ح.ق.ع. وأكد لهم، بحسب الرواية التي نقلوها إلى أعضائهم لاحقاً، أنه يعد لجولة ثانية من الحرب مع إسرائيل.(٥١) وعبّر محسن إبراهيم ثانية عن الخط العام للحركة فكتب: «بعد مرحلة التقاط الأنفاس في أعقاب النكسة، ينطلق الجهد العربي الآن تخطيطاً لمرحلة ردع العدوان... المسافة التي قطعها الجهد العربي... قد اقتربت بنا فعلياً من الجولة الثانية.»(٥٢)

وبعد أن اطمأن «المركز» في ح.ق.ع. إلى الوضع، لم يعد يرى سبباً في الاستعجال بدخول المعركة، ومال إلى التركيز على الاستعداد المتأني. ولم يلتفت، بصورة جادة، إلى مهمة إعادة بناء فرع الأردن الممزق وامتداداته في الضفة الغربية إلاّ بعد إقرار هذا التوجه في نهاية تموز/يوليو. وكانت الخطوة الأولى تشكيل قيادة عليا للإشراف على النشاط الفلسطيني. وتألفت هذه القيادة من حبش والهندي وحداد، الذين استفادوا من رفع سورية الحظر، المستمر منذ أربعة أعوام، عن تنقل أعضاء ح.ق.ع. بين بيروت ودمشق. وأصبح حبش الآن المسؤول الأول عن التنظيم، بينما كرّس حداد والهندي جهدهما لتأسيس «الجهاز الخاص» الذي كشف عن هدفه من خلال قيامه بالعملية الأولى في سلسلة من عمليات خطف الطائرات بعد ذلك بعام واحد. وكان هذا الجهد يتماشى مع القرار الذي اتخذته اللجنة التنفيذية لـ ح.ق.ع. في نهاية تموز/يوليو ١٩٦٧ بـ «ضرب العدو في كل

مكن.»[٥٣] وكان هناك شعور عام بوجود عدد كاف من الكوادر في الأراضي المحتلة لإقامة القيادة هناك، لكن «المركز» طلب من حفنة من الكوادر الشابة المقيمة أصلاً بالأردن، ومعظمها من الطلاب الجامعيين، أو الخريجين الجدد، العودة للمساعدة على إعادة بناء تنظيم الحركة في المملكة.[٥٤]

كانت الخطوة التالية إقامة قيادة مساندة في الأردن. وضمت هذه القيادة كوادر شابة. مثل مصطفى الزبري وحمدي مطر ومحمود عيسى، إضافة إلى كوادر وصلوا حديثاً من جامعات بيروت والقاهرة، مثل أديب (المعروف بياسر) عبد ربه وتيسير قبعة وصالح رأفت. وظل مسؤول قيادة إقليم الأردن في ح.ق.ع.، حمد الفرحان، بعيداً عن هذا النشاط، وركز جهوده على الاتصالات السياسية داخل المملكة. وكان «المركز» يأمل بنقل مقر قيادته إلى عمان، وبأن تتمكن القيادة كلها، في نهاية المطاف، من دخول الأراضي المحتلة بعد إشعال فتيل الثورة هناك.[٥٥] لكن الحركة واجهت عدة مشكلات. إذ انفض الأعضاء اليساريون في إقليم الأردن عن القادة التقليديين الأثرياء، مثل حمد الفرحان، والذين كانوا بدورهم مرفوضين من الكوادر المخضرمة في مخيمات اللاجئين.[٥٦] ولم تكن العلاقات أفضل حالاً بين القيادة المساندة في عمان وبين الكوادر المكلفة تشكيل قيادة ميدانية، وإعادة بناء التنظيم السري في الضفة الغربية، وذلك بعد اتهام الفئة الأخيرة الفئة الأولى بالمبالغة في قدرات ح.ق.ع.، وبتحريض «المركز» على تبني سياسات غير واقعية.[٥٧]

فتح تسارع إلى بدء المعركة

كانت ح.ق.ع. قد دخلت في حوار مع فتح في هذا الوقت. إلاّ إن أي اتصال مهم لم يجر بينهما حتى منتصف تموز/يوليو، لكن تم عقد سلسلة من الاجتماعات، في الأسابيع الستة التالية، حضرها أساساً حبش وحداد وأسامة النقيب عن ح.ق.ع. وعرفات والوزير عن فتح. وفي أول اجتماع، جرى تقويم نتائج حرب حزيران/يونيو، ودراسة إمكانات حدوث انتفاضة، وانتهى بالتزام كلا الجانبين زيادة الأعضاء ومراكمة السلاح.[٥٨] كما ناقشت الاجتماعات اللاحقة شكل العمل العسكري ضد الاحتلال الإسرائيلي وتوقيته. واتفق الجانبان على ضرورة تأجيل العمليات القتالية شهراً واحداً على الأقل، مع أن بعض مصادر ح.ق.ع. يدعي أن الاتفاق نص على التأجيل إلى كانون الأول/ديسمبر، ثم يعيد الجانبان بعده النظر في الموضوع.[٥٩] أمّا جوانب التعاون العملي، مثل تبادل الأسلحة والمقاتلين

في الأراضي المحتلة، فلم يتم البحث فيها، لكن ح.ق.ع. وفتح بحثنا في مسألة الاندماج في إحدى المرات، وأكدت ح.ق.ع.، فيما بعد، أنها اتفقت مع منظمتين فدائيتين أُخريين على الاتحاد.(٦٠)

أجهضت فتح الحوار فجأة بإعلانها بدء العمليات القتالية في الأراضي المحتلة في ٢٨ آب/أغسطس. وكان عرفات قدم الموعد المتفق بشأنه مع اللجنة المركزية العليا ثلاثة أيام كي يؤثر في رؤساء الدول العربية الذين يعقدون مؤتمر قمة طارئاً في العاصمة السودانية، الخرطوم. وأمّا السبب الآخر لما سمته فتح «الانطلاقة الثانية»، فكان اعتقال بضع عشرات من أعضائها في القدس وبيت لحم والخليل وأريحا وغزة في أوائل آب/أغسطس.(٦١) وكانت إسرائيل تستخدم ملفات الاستخبارات الأردنية، التي استولت عليها خلال الحرب، للتعرف على الناشطين المعروفين، كما استفادت من ضعف الإجراءات الأمنية الوقائية في فتح، فمثلاً، عثر على قوائم تفصيلية بأسماء الأعضاء في حيازة مسؤول إحدى الشبكات الذي تم اعتقاله.(٦٢) وهكذا، أدى الخوف من إجهاض الثورة المسلحة إجهاضاً كاملاً إلى البدء مبكراً بالنشاط العسكري.(٦٣)

إن قرار فتح بالبدء مبكراً بالعمل العسكري خالف التفاهم الذي تم التوصل إليه مع ح.ق.ع.، لكن فتح لم تأبه للأمر بسبب الازدياد السريع في عدد مقاتليها المدربين. فقد سافر ٤٢٢ متطوعاً من أوروبا إلى الجزائر لتلقي التدريب على حرب العصابات قبل أن ينتقلوا إلى سورية لتأدية العمل العسكري.(٦٤) كما استمر تدفق الأعضاء الجدد من الضفة الغربية إلى معسكر الهامة في ضواحي دمشق، وادعت فتح لاحقاً أنها دربت «الآلاف» مع نهاية العام، منهم ٧٠٠٠ شخص في معسكر الهامة لوحده، علماً بأنه من غير الممكن أن تكون دربت هذا العدد فعلاً.(٦٥) وفي تموز/يوليو، أرسلت فتح ٣٢ كادراً بقيادة ممدوح صيدم وهاني الحسن وهايل عبد الحميد إلى الصين للالتحاق بـ «دورة قيادة» مدتها خمسة أشهر. وقد تولى عدد من كوادر هذه الدورة مناصب رفيعة في الأعوام اللاحقة، منهم يحيى عاشور و«الحاج» إسماعيل جبر ونصر يوسف وموسى عرفات وداود أبو الحكم والطيب عبد الرحيم. ثم عاد كوادر الدورة إلى الأردن، في كانون الأول/ديسمبر، ليتولوا إنشاء قواعد إسناد محلية وتنظيم مدني. وتبرعت الصين بـ ٤٠٠ بندقية لفتح في هذه الفترة.(٦٦) وقدمت القوة العراقية، التي كانت أُرسلت على وجه السرعة إلى الأردن بقيادة حسن النقيب خلال الحرب، معدات قتالية أُخرى من مخازنها إلى فتح، علاوة على توفير المواصلات.

ابتداء من آب/أغسطس، نظمت فتح مجنديها في خلايا مسلحة في عملية

أطلقت عليها اسم «التعشيش». كما نظمت عصباً فدائية جوالة عرفت بـ «الدوريات المطاردة»، تتألف كل منها، عادة، من ١٠ إلى ١٥ رجلاً. ووصل عدد الدوريات المطاردة في ذروة نشاطها إلى العشرات (ولم يكن جميعها تابعاً لفتح) في منطقتي نابلس وجنين، علاوة على وجود ١٥٠ فدائياً في التلال المحيطة بالخليل.[٦٧] وقام عرفات، في منتصف الشهر، بتشكيل ثلاث قيادات في الضفة الغربية: الشمالية والوسطى والجنوبية.[٦٨] وكان كبار مساعديه من خريجي دورة حرب العصابات في الجزائر سنة ١٩٦٤، ومن «المجموعات الضاربة» في لبنان وسورية خلال ١٩٦٥/١٩٦٦، وكوادر مدنية من الأردن. ومن أبرز هؤلاء نعيم، وجواد أبو شعر، ومجاهد، وأحمد الأطرش، وعبد العزيز شاهين، وعبد الحميد القدسي، وعمر الخطيب. وقد تبوأ معظمهم مراتب عسكرية (أو إدارية) رفيعة في الأعوام اللاحقة. وهؤلاء الكوادر كانوا يشاطرون عرفات قناعته بأن «السمكة» الفدائية أصبح لها «بحر» تسبح فيه هو نحو ٦٦٠,٠٠٠ فلسطيني في الضفة الغربية و٤٠٠,٠٠٠ فلسطيني في قطاع غزة.[٦٩]

وقد ازدادت حماسة قادة فتح في الضفة الغربية بعد بدء العمليات القتالية، وبدأوا يتصورون قيام تمرد عام.[٧٠] وبحسب تصورهم ستتم مساندة الدوريات المطاردة عن طريق شبكة سرّية واسعة في المدن والقرى، في محاولة واعية لتقليد ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩.[٧١] ورأوا أن قواعد الإسناد الآمنة ستتطور إلى مناطق شبه محررة، وسيجري بالتدريج إزالة الوجود الإسرائيلي المتبقي على امتداد الطرق الرئيسية وفي البلدات والمدن. ويمكن عندئذ ظهور قيادة وطنية إلى العلن لا منازع لها في الأراضي المحتلة. وجاء في بيان سياسي تم إعداده في هذه الفترة، لكنه لم يوزع، أن الهدف النهائي إعلان تأسيس الكيان الفلسطيني الذي طال انتظاره.[٧٢]

لم يكن طموح فتح الكبير هذا ليتحقق حتى في أفضل الأوضاع، لكن التنظيم السيئ والتراخي الأمني وشدة الإجراءات الإسرائيلية المضادة ومستوى المشاركة الجماهيرية المنخفض عامة، أمور كلها جعلت الفشل حتمياً. فقد سارعت إسرائيل في إثر احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تأليف حكومتين عسكريتين متوازيتين فيهما تعبيراً عن إقرارها واقعياً، لا قانونياً، بمعاهدة جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩. ومنحت السلطات العسكرية نفسها حق إلغاء التشريع القائم وإصدار قوانين جديدة على شكل أوامر عسكرية، وعيّنت ٢٥٠ ضابطاً حكاماً عسكريين محليين في مختلف المدن والمناطق مع نهاية سنة ١٩٦٧.[٧٣] وكان من المراسيم الأولى التي أصدرتها هذه السلطات تعليق كل الأنشطة المصرفية، وفرض قيود مالية وتجارية شديدة، وإقامة مراكز جمركية جديدة، وإلغاء خطوط الهدنة القديمة.[٧٤]

وعُززت هذه المراسيم بتنفيذ عقوبات سريعة بحق الأنشطة المقاومة للاحتلال، منها: الاعتقال الفردي والجماعي؛ منع التجول؛ نسف البيوت؛ منع السفر؛ سحب التراخيص التجارية؛ الإبعاد إلى الأردن. وقد استند الكثير من الإجراءات إلى أنظمة الدفاع (الطوارئ) البريطانية لسنة ١٩٤٥، والتي سمحت، مثلاً، بـ «الاعتقال الإداري» للأفراد ستة أشهر متتالية من دون توجيه أي تهمة إليهم، ومن دون إحالتهم على المحكمة. كذلك نقلت إسرائيل المعركة إلى مواقع الفدائيين بواسطة عمليات استخباراتية نشيطة، اشتملت على تجنيد المخبرين الفلسطينيين، وعلى استخدام القوة في أثناء التحقيق مع المعتقلين، وعلى تعزيز إجراءات الأمن عند الحدود وإرسال الدوريات لتمشيط التلال.

أثار إعلان فتح بدء العمليات القتالية جهداً إسرائيلياً أكبر في مجال الحرب المضادة للعصابات. وأدت حملة أمنية كاسحة، في أيلول/سبتمبر، إلى اعتقال ١٨٠ فدائياً ونصيراً في شمال الضفة الغربية، ثم إلى اعتقال ٢٤ عضواً من فتح في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، و٧٠ عضواً في تشرين الثاني/نوفمبر، و٢٠ عضواً في كانون الأول/ديسمبر، إضافة إلى اعتقال عدد آخر من أعضاء ح.ق.ع. وغيرها من المنظمات. وسعت فتح بسرعة لتعويض خسائرها، فحولت نظرها إلى غزة حيث كان التنظيم الشيوعي الفلسطيني، وحزب البعث، وجبهة تحرير فلسطين (أحمد السعدي) التقت بعض الشخصيات المستقلة، في نهاية تموز/يوليو، لتشكل معاً «الجبهة الوطنية المتحدة».[٧٥] وقد نسقت جماعة الإخوان المسلمين وح.ق.ع. مع الجبهة، لكنهما لم تنضما إليها. وقد ساد اعتقاد، على نطاق واسع، أن الاحتلال الإسرائيلي لن يدوم أكثر مما فعل في ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧، وبالتالي لا توجد ضرورة للمقاومة المسلحة، وبدا أن العصيان المدني ملائم أكثر. كما سعت فتح لإقناع الأحزاب بتبني سياسة أشد أزراً والقيام بعمليات عسكرية، لكن الأحزاب رفضت رفضاً قاطعاً قائلة إنه في ظل هذه الأوضاع «كل من يطلق رصاصة لهو خائن.»[٧٦]

كانت فتح القوة الأضعف في غزة، لكنها تفوقت على القوى الأُخرى في الضفة الغربية حيث لم تكن أحزاب المعارضة قد تعافت من آثار الحملة الأمنية الأردنية الكاسحة سنة ١٩٦٦. واستغلت فتح هذه الفرصة للاتصال بعدد من المنظمات الصغيرة التي تشكلت بعد الحرب، ولضمها إليها، ومن هذه المنظمات «كتائب العودة» و«حركة الثوريين العرب» و«جبهة الاشتراكيين الفلسطينيين الأحرار» التي لم تعمر طويلاً. لكن المنظمة الأهم كانت «منظمة النضال الشعبي الفلسطيني» (أصبحت لاحقاً «جبهة» النضال الشعبي الفلسطيني)، لأنها المنظمة الوحيدة التي

ضت قائمة بعد سنة ١٩٦٧. وقد أسس هذه المنظمة، في تموز/يوليو، كوادر سبقون في ح.ق.ع.، من أبرزهم الطبيب المقدسي صبحي غوشة، الذي قام بهذه لمبادرة قبل أن تستعيد ح.ق.ع. عافيتها، وقبل أن تخطط لعودة نشاطها في الضفة لغربية، ثم رفض لاحقاً الاندماج في ح.ق.ع. إذ كان هدفه تنسيق المقاومة ضد إسرائيل. في البداية، كرّست جبهة النضال الشعبي الفلسطيني نفسها لتنظيم الاحتجاجات المدنية. كما حافظت على علاقات عمل مع ح.ق.ع. التي وقّعت معها بيان علني لجبهة النضال في ١٥ تموز/يوليو.

إلاّ إن السلطات العسكرية الإسرائيلية سرعان ما وضعت غوشة في قيد الاعتقال الإداري (ثمانية أشهر)، وحل محله، عملياً، مسؤولا جبهة النضال العسكريان فايز حمدان، وهو ضابط أردني سابق، وفيصل الحسيني. وكان الرجلان عضوين في ح.ق.ع. حتى سنة ١٩٦٧، ومثلهما زميلهما الثالث كمال النمري. وكان ينقص جبهة النضال السلاح والرجال المدربون، وبالتالي قصرت نشاطها على الاعتصامات، وعلى توزيع المنشورات، وعلى الدعوة إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية. وقد بحثت عن السلاح الذي خلفه الجيش الأردني في أثناء انسحابه من الضفة الغربية، ودربت أعضاءها على تحضير قنابل المولوتوف الحارقة وعلى أساليب مشابهة.[٧٧] وكانت جبهة النضال لا تزال تفتقر إلى هوية سياسية خاصة بها: إذ عمل الحسيني قائداً عسكرياً في ح.ق.ع. أيضاً، اعتباراً من أوائل آب/أغسطس، بينما انضم النمري وحمدان إلى فتح. وقدم عرفات السلاح والمال لجبهة النضال، بينما تولت الجبهة، في المقابل، تهريبه بين البيوت الآمنة في القدس ورام الله حين طارده الإسرائيليون عند نهاية السنة.[٧٨] كذلك استفادت فتح من جبهة تحرير فلسطين ـ طريق العودة. ففي تموز/يوليو، أصدر قائدان من هذه الجبهة، هما حسن الصبّاريني وطه محمود، تعليمات إلى أتباعهما في الضفة الغربية بتسليم فتح الأسلحة الخفيفة التي حصلوا عليها سراً من جيش التحرير الفلسطيني سنة ١٩٦٦. وانضم عدد منهم إلى فتح، ما لبث أن تبعهم معظم رفاقهم بعد أن حُلت الجبهة في أيلول/سبتمبر ١٩٦٨.[٧٩]

حركة القوميين العرب
تنضم إلى المعركة

مهما تكن آثار الإعلان الواسع لـ «الانطلاقة الثانية» في فتح، فإنه دفع بالنقاش داخل ح.ق.ع. بشأن بدء الكفاح المسلح إلى الواجهة. وكانت ح.ق.ع. خسرت

الكثيرين من أعضائها وأنصارها الذين اكتشفوا، عندما حاولوا الانتساب إليها بعد الحرب، أن فتح وجبهة التحرير الفلسطينية التابعة لجبريل فقط كان لديهما معسكرات التدريب والسلاح والخطط القتالية.[٨٠] وفي البداية، قاوم «المركز» في ح.ق.ع. أي تغيير في سياسته وأصرّ على الحاجة إلى التحضير المتأني. كما انشغل بالعمل على وقف الهوة الآخذة في الاتساع في صفوف ح.ق.ع. عامة، بعد أن ركزت الفروع العربية الأُخرى اهتمامها على شؤونها المحلية، وعلى الجدل العقائدي.

وبالتالي، تأخر «المركز» في ح.ق.ع. حتى نهاية تموز/يوليو قبل أن يرسل عضواً سابقاً في قيادة العمل الفلسطيني، أحمد خليفة، إلى الضفة الغربية، ويكلفه إعادة بناء فرع الحركة هناك. ووجد خليفة التنظيم في حالة خراب، إذ كانت الكوادر الكبيرة لا يثق بعضها ببعض، ورفضت فروع الحركة في المدن المتعددة أن يتعاون بعضها مع بعض. ولم يتمكن خليفة من إقناع غوشة بالانضمام ثانية إلى ح.ق.ع.، لكنه استطاع ضبط الأمور بالتدريج بحلول تشرين الأول/أكتوبر.[٨١] وأصبح لدى فرع ح.ق.ع. خمس قيادات محلية في الضفة الغربية مرتبطة بقيادة ميدانية متمركزة في رام الله. لكن الكوادر القيادية في غزة، مثل صباح الثابت ومنير الريس وفاروق الحسيني ومحمد المسلّمي، كانوا يخشون تغلغل النفوذ اليساري، وبالتالي احتفظوا بوضع مستقل.[٨٢] وقد نشطوا تحت اسم «طلائع المقاومة الشعبية» حتى شباط/فبراير ١٩٦٨، لكنهم تعاونوا مع خليفة عبر إمداد فرع الضفة الغربية بالأسلحة وبالرجال المدربين الذين كان في أمسّ حاجة إليهم.[٨٣]

ما كادت قيادة ح.ق.ع. الميدانية تتشكل حتى أعلنت فتح انطلاقتها الثانية. ورأى «المركز» في بيروت ضرورة إثبات صدقية ح.ق.ع. رداً على الإعلان، فأصدر في أوائل أيلول/سبتمبر تعليماته إلى أكبر كادر حتى ذلك الوقت، مصطفى الزبري، بأن يتولى القيادة في الضفة الغربية. كما صدر الأمر إلى أسعد عبد الرحمن وتيسير قبعة بتقديم تقرير بشأن سير الأمور في الضفة الغربية. وأتبعت قيادة العمل الفلسطيني هذه الخطوات بعقد مؤتمر في أوائل أيلول/سبتمبر في بيروت لوضع الأساس لاستراتيجيتها في الأراضي المحتلة. ولم تعتبر أن الفلسطينيين قادرون على تحرير الأراضي المحتلة بمفردهم، لكنها تقبلت قيامهم بتنفيذ عمليات فدائية مختارة والتشويش على الاحتلال إلى أن يتمكن عبد الناصر من إحضار القوة العربية.[٨٤] وقد رفع الموقف المتشدد الذي اتخذه مؤتمر القمة العربي الطارئ في الخرطوم في آخر آب/أغسطس، وكذلك استمرار تبادل إطلاق النار على امتداد قناة السويس، من معنويات ح.ق.ع. وذهب بعض كوادر الحركة إلى تصور نفسه الطليعة التي

ستجر العرب إلى حرب تحرير شعبية ضد إسرائيل.[٨٥]

وصلت ح.ق.ع. في هذه الأثناء الحوار الذي بدأته، في تموز/يوليو، مع المنظمات الفدائية الأخرى. وكان أكبر هذه المنظمات جبهة التحرير الفلسطينية التابعة لجبريل التي كانت تضم ما بين ١٥٠ و٢٠٠ عضو كامل، وعدداً مماثلاً من الأنصار سنة ١٩٦٧. وقررت جبهة التحرير الفلسطينية، بعد الحرب مباشرة، تأسيس فروع في الضفة الغربية، وعكف جبريل وكبار مساعديه فترة طويلة على دراسة تضاريس الضفة الغربية، وطرق التسلل، وأماكن تخزين الأسلحة، وسبل التزود بالعتاد. والتكتيكات الإسرائيلية.[٨٦] كذلك جمعت جبهة التحرير الفلسطينية الأسلحة والذخيرة المتروكة في مرتفعات الجولان، وأسست خلايا سرية وبيوتاً آمنة في الأردن لدعم التسلل إلى الضفة الغربية. وعبرت أول دوريات استطلاع تابعة لها نهر الأردن في آب/أغسطس، وعادت بعشرات المجندين الجدد ليتدربوا في سورية. ودخل جبريل الضفة الغربية في وقت ما ليتعرف بنفسه على طبيعة الأرض. وأرسلت جبهة التحرير الفلسطينية بعثة تدريبية خاصة في أيلول/سبتمبر، لتسريع عملية تجنيد الأعضاء، وقررت بدء العمليات القتالية عقب اعتقال مسؤولها التنظيمي الأول مصطفى خمايسي.[٨٧] وصرحت في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر أن «مؤتمراً طارئاً» لتنظيمها في الأراضي المحتلة أعلن «بدء الثورة المسلحة لتحرير فلسطين».[٨٨]

لم يكن تصريح جبهة التحرير الفلسطينية صادقاً، لكن «المركز» في ح.ق.ع. استدعى الزبري من الضفة الغربية على عجل للتشاور. وكانت القيادة المساندة في عمان ضبت بدء العمليات القتالية في أقرب وقت ممكن. وعارض الزبري تلك الدعوة نظراً إلى معرفته بأن التنظيم السري ينقصه العدد الكافي من الأعضاء، وبأنه يفتقر إلى التماسك، وإلى التدريب والتسليح. وبعد عودة الزبري إلى الضفة الغربية، غادرها عزمي الخواجة إلى عمان لمواصلة الحوار. وتم تبليغ الخواجة أن «المركز» في ح.ق.ع. يضع ضغطاً هائلاً من أجل انطلاق العمل العسكري، لأنه يواجه منافسة سياسية متزايدة من فتح. وأضافت القيادة المساندة أنها تجد صعوبة في جمع التبرعات من الجمهور ما دامت الحركة لا تشارك في العمل الفدائي.[٨٩] وخيبة أمل القيادة الميدانية في الضفة الغربية، قدّم كوادر ح.ق.ع. الذين أُرسلوا من عمان لدراسة الوضع تقارير مبالغاً فيها بشأن مدى جهوزية تنظيم الحركة بعد عودتهم. وكان «المركز» في ح.ق.ع. قد بدأ يهيئ جمهوره للعمل الفدائي، وخصص مساحة أكبر في مجلة «الحرية» لمناقشة متطلباته منذ أوائل تشرين الأول/أكتوبر.[٩٠] كما تحدث عن ضرورة الرد على السياسة الإسرائيلية لرفع المعنويات

العامة، ودعا إلى وحدة الفدائيين في سبيل تحقيق «مقاومة مسلحة شاملة».[٩١]

عملت القيادة المساندة، في هذه الأثناء، على تأسيس شبكة إسناد عسكري في الأردن. وابتداء من أيلول/سبتمبر، أخذت تقيم بيوتاً آمنة شمالي وادي الأردن لتسهيل حركة الدوريات ونقل الإمدادات عبر نهر الأردن.[٩٢] ثم نظمت بعد ذلك دورة تدريبية لأربعين عضواً من ح.ق.ع. في معسكر جبهة التحرير الفلسطينية في سورية في تشرين الأول/أكتوبر.[٩٣] وفي الوقت نفسه، اتفقت ح.ق.ع. وجبهة التحرير الفلسطينية على تأسيس جبهة متحدة، وانضمت إليهما منظمة «أبطال العودة»، وأيضاً مجموعة من الناصريين المنفيين من الأردن يتزعمها الضابط أحمد زعرور. وقرر هذا الائتلاف الجديد إنشاء قيادة عسكرية أمامية في الضفة الغربية، وقيادة عسكرية خلفية في الأردن وسورية.[٩٤] وقد اعتُقل فيصل الحسيني في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، ولذا عُيِّن مكانه عبد الله العجرمي، قائداً عسكرياً أمامياً، وهو ضابط في ج.ت.ف. من غزة كان لجأ إلى مصر.[٩٥] ودخل العجرمي مع أربعة ضباط آخرين من ج.ت.ف. و٣٠ جندياً إلى الضفة الغربية في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، وكانوا جميعاً أعضاء في ح.ق.ع. فروا من وحداتهم أو منحوا إجازة مفتوحة. وانضم العجرمي إلى الزبري وخليفة والخواجة وعادل سمارة في القيادة الميدانية، بينما تسلم زعرور القيادة الخلفية.

تحركت عجلة الأحداث بعد أن أعلن عبد الناصر، في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أن مصر خرجت من وضع «الدفاع البحت» ضد إسرائيل، بعد أن أوصل برنامج إعادة التسليح القوة العسكرية المصرية إلى مستويات ما قبل الحرب تقريباً. وحثّ عبد الناصر قيادة ح.ق.ع. سراً على اتباع خطى فتح وبدء العمليات القتالية في الأراضي المحتلة كوسيلة لإلهاء إسرائيل. وطلبت القيادة الميدانية بإلحاح إعطاءها المزيد من الوقت، لكن «المركز» في ح.ق.ع. كان يدعو الآن إلى التزام العمل العسكري التزاماً كاملاً. وشددت التعليمات التي وصلت إلى القيادة الميدانية على أن «المعركة قد تبدأ من دوننا... فتح وجبريل هما الوحيدان اللذان سيقطفان الثمار... وهذا سيقضي علينا.»[٩٦] وقد تجول أحمد زعرور سراً في الضفة الغربية، وتفقد مخازن الأسلحة وقام بتحديد الأهداف الممكنة. وشرح للقيادة الميدانية أن بدء العمليات القتالية سيعود على الحركة بمنافع سياسية وبدعم مادي من الدول العربية. وصرح زعرور في تقريره، بعد عودته إلى عمان، أن الجهاز العسكري مهيأ للعمل.

أبدت القيادة الميدانية اعتراضها الشديد على هذا التقويم، وذكرت أن «العدو قوي والاحتلال سيطول، الأمر الذي يتطلب منا تحضيراً واسعاً.»[٩٧] وطلبت من

«المركز» تأمين السلاح والتدريب، وأصرت على إعطاء الأولوية لتوسيع التنظيم السري ولإنضاج المقاومة المدنية. وكان العجرمي متعاطفاً مع هذا الرأي، لكنه واجه ضغطاً متزايداً من مفرزة ج.ت.ف. العطشى إلى القتال. وقلب تقرير متفائل أرسله قبعة إلى «المركز» في ح.ق.ع. الميزان في هذه اللحظة. وكانت ح.ق.ع. وجبهة التحرير الفلسطينية ومنظمة «أبطال العودة» ومجموعة أحمد زعرور على وشك إعلان قيام جبهتها المتحدة، وأرادت تمييز المناسبة بهجمات مثيرة في الأراضي المحتلة.(٩٨) وصدرت التعليمات إلى العجرمي بشن سلسلة من الهجمات، تبدأ بهجوم على مطار بن - غوريون الدولي في اللد في ١١ كانون الأول/ديسمبر. ومع أن هجوم اللد فشل، فإن بياناً صدر في بيروت في اليوم نفسه، أعلن باعتزاز تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (ج.ش.ت.ف.).(٩٩)

دفعت ح.ق.ع. ثمناً غالياً لطموحها السياسي، إذ تم اعتقال العجرمي و٥٦ عضواً في الجهاز العسكري خلال الأسبوع التالي. وتبع ذلك اعتقال ١٣٠ ناشطاً في ح.ق.ع. في نهاية الشهر. وكان الزبري في عمان في هذا الوقت فأفلت من الاعتقال. لكن قبعة وعبد الرحمن اعتقلا بعد تسللهما إلى الضفة الغربية في أواخر كانون الأول/ديسمبر. ووقع خليفة وغيره من كوادر ح.ق.ع. في المصيدة الإسرائيلية في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦٨، بينما اضطر الخواجة إلى الفرار إلى الأردن. وخسرت ح.ق.ع. الجسم الرئيسي لتنظيمها في منتصف كانون الثاني/يناير. وتم أيضاً اعتقال مسؤولها التنظيمي الأول و٧٠ عضواً آخر في غزة في أوائل شباط/فبراير.(١٠٠) وأمر «المركز» في ح.ق.ع. الناجين من غير سكان الأراضي المحتلة باللجوء إلى الأردن، في محاولة للحفاظ على من تبقى من الأعضاء.(١٠١)

الشيوعيون يفترقون عن المسار

كان الشيوعيون القوة السياسية الوحيدة التي لم تبذل أي مجهود عسكري. ويمكن القول إن الحزب الشيوعي كان أكثر أحزاب الأراضي المحتلة تنظيماً وخبرة. علاوة على أنه يعتبر نفسه أكبر أحزابها أيضاً.(١٠٢) لكن الحزب لم يكن موحداً. فقد نشط الحزب الشيوعي الأردني في الضفة الغربية، بينما نشط التنظيم الشيوعي الفلسطيني المنفصل في غزة. وكان الحزب الشيوعي الأردني أكبر كثيراً، لكنه عانى كثيراً في أثناء القمع الحكومي للأحزاب سنة ١٩٦٦، وأضحى أعضاء كل من مكتبه السياسي ولجنته المركزية، في معظمهم، إمّا مختبئين في عمان، وإمّا منفيين في دمشق. وتولت «لجنة قيادية» برئاسة نعيم الأشهب مسؤولية الشؤون

الحزبية في الضفة الغربية بعد الحرب.(١٠٣) وكان الأشهب واحداً من مئات الناشطين الذين أُطلقوا من السجون الأردنية في أثناء الحرب، وتسلل مع فائق ورّاد وغيره من الشيوعيين إلى الضفة الغربية للانضمام إلى سليمان النجاب وعربي عواد وغيرهما من الكوادر في عملية إعادة البناء.

عارضت اللجنة القيادية بشدة مباشرة النشاط الفدائي، بحجة أن المهمة الأكثر إلحاحاً هي إبطاء نزوح اللاجئين إلى الأردن.(١٠٤) وكان ٥٠٠٠ شخص ينزحون يومياً خلال حزيران/يونيو، وظل معدل النزوح ٥٠٠ شخص يومياً في منتصف تموز/يوليو، انخفض إلى ما بين ٢٥٠ و٣٠٠ شخص يومياً في آب/أغسطس.(١٠٥) وكان الشيوعيون مصممين على عدم «تكرار مأساة ١٩٤٨»، ولذا كانوا حذرين تجاه المنظمات الفدائية.(١٠٦) ورأى الأشهب أن الضربات التي تلقوها سنة ١٩٦٦، وتأثير هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، وقلة الخبرة السياسية والتنظيمية العامة في أوساط الفلسطينيين، كلها أمور تفرض التحضير الملائم للعمل العسكري.(١٠٧) لكن ضبط النفس هذا كان موقفاً تكتياً، لأن اللجنة القيادية كانت تصرح في مجالسها الخاصة أن المقاومة المسلحة ضرورية وحتمية. وكان الهدف من وراء نشاطها، في بعضه على الأقل، المساعدة على الإعداد لتلك الحتمية.(١٠٨) كما شعرت اللجنة القيادية بأن على اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني أن تعبئ أنصارها في جيش التحرير الفلسطيني ليتبعوا خطى المنظمات الفدائية، وليشكلوا قوة فدائية شيوعية في الضفة الشرقية للأردن.(١٠٩)

وفي عمان، كان لنائب الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني، فهمي السلفيتي (سالم عواد)، رأي مخالف، إذ رفض تماماً أي عمل عسكري فلسطيني مستقل. ولم يكن وحده من رأى في العمل الفدائي «ظاهرة يسارية خطرة ستؤذي الدول العربية التقدمية وتمنعها من إزالة آثار العدوان [الإسرائيلي].»(١١٠) صحيح أن الأمين العام، فؤاد نصار، كان متعاطفاً أكثر مع شيوعيي الضفة الغربية، لكنه كان لا يزال في المنفى في دمشق. وأيد أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية، في معظمهم، السلفيتي، كما أيدوا بياناً يدعو إلى «مؤتمر وطني»، وإلى «وحدة الضفتين الشرقية والغربية»، ويشير، عملياً، إلى تحالفهم مع الملك حسين، ويعارض حركة فلسطينية مستقلة.(١١١) وفي أية حال، كانت اللجنة القيادية في الضفة الغربية لا تزال ملتزمة التزاماً كاملاً الاحتجاج السلمي و«العمل الجماهيري». ولم يكن الشيوعيون يحترمون فتح، لكنهم قابلوا ممثلي ح.ق.ع. للبحث في العصيان المدني، ثم قطعوا الاتصالات بعد أن بدأت كلتا الحركتين عمليات قتالية.(١١٢) كما قابلوا أعضاء في حزب البعث وجبهة التحرير الفلسطينية وجبهة

النضال الشعبي الفلسطيني، لكنهم أعطوا أهمية أكثر للائتلاف مع كل من رؤساء البلديات، وأعضاء سابقين في المجلس النيابي، والشخصيات الوطنية البارزة.

أمّا الوضع في غزة فكان مختلفاً تماماً، لأن التنظيم الشيوعي الفلسطيني كان مستقلاً استقلالاً كاملاً. لكن الشيوعيين المحليين ـ ومن أبرزهم سمير بركوني وعبد الرحمن عوض ومحمود نصر وعبد القادر ياسين ـ كانوا قلة، وعانوا كثيراً، قبل سنة ١٩٦٧، جراء الشقاق السياسي والصراعات الشخصية.(١١٣) ومكّنت الحرب التنظيم الشيوعي الفلسطيني والحزب الشيوعي الأردني من اتصالهما بعضهما ببعض اتصالاً مباشراً أول مرة منذ سنة ١٩٤٨، لكن خلافاتهما السياسية حالت دون دمجهما. وفي البداية، عمل التنظيم الشيوعي الفلسطيني على إبطاء نزوح اللاجئين من غزة، في الوقت الذي كانت سياسة إسرائيل في نقل الناس مجاناً إلى الضفة الشرقية تشجع على نزوح ما بين ٣٠٠ و٤٠٠ شخص يومياً في أيلول/سبتمبر، وما بين ١٠٠ و٢٠٠ شخص يومياً في تشرين الثاني/نوفمبر.(١١٤) كما انضم التنظيم إلى «الجبهة الوطنية المتحدة» في نهاية تموز/يوليو، والتزم سياسة الجبهة القائمة على العصيان السلمي، مع أن بعض الشيوعيين ساعد ضباطاً مطاردين من جيش التحرير الفلسطيني على تخزين السلاح.(١١٥)

دفع نجاح إضراب عام قصير دعت إليه «الجبهة الوطنية المتحدة» في تشرين الثاني/نوفمبر، وكذلك إعلان عبد الناصر أن مصر حققت الكثير من أهدافها في مجال إعادة التسلح، بالتنظيم الشيوعي الفلسطيني إلى إعادة النظر في معارضته العمل العسكري. وجاء في مقال افتتاحي في نشرة «المقاومة» المتحدثة باسمه أن «العمل العسكري في طريق الحتمية»، ودعا رسمياً إلى الكفاح المسلح في كانون الأول/ديسمبر، لكن بالاقتران مع الجيوش العربية.(١١٦) وسمح التنظيم الآن بالتحضير العسكري النشيط، واشترك بعض الشيوعيين في عمليات فدائية قام بها جنود جيش التحرير الفلسطيني المطاردون، مع أن مشاركة الشيوعيين ربما كانت من دون إذن صريح من قيادتهم.(١١٧) وفي أية حال، فقد تضرر التنظيم الشيوعي الفلسطيني جراء الحملات الأمنية الإسرائيلية الكاسحة التي استهدفت ج.ت.ف.، وح.ق.ع.، وفتح.

منظمة التحرير الفلسطينية
تواجه التحدي

كان جيش التحرير الفلسطيني القوة الفلسطينية الوحيدة التي قاتلت في أثناء الحرب. ففي غزة، كان لدى قوات عين جالوت نحو ٥٠٠٠ رجل (علماً بأنه تم التخطيط سنة ١٩٦٥ ليصبح عديد هذه القوات ٦٦٠٠ رجل)، كما تم دعم لواء الحرس الوطني ١٩ بدعوة ٤٠٠٠ جندي احتياط تلقوا تدريبهم سنة ١٩٦٥. واتفقت الإدارة العسكرية المصرية وقيادة ج.ت.ف.، في شباط/فبراير ١٩٦٧، على تشكيل ثلاث كتائب «مقاومة شعبية» تتألف كل منها من ٤٢٠ رجلاً استناداً إلى الاحتياط الفائض، وعلى دعوة متطوعين لتشكيل خمس كتائب أُخرى، لكن من غير المعروف إذا كان تم تنفيذ هذا الاتفاق.[١١٨] ولم يتسلم قائد ج.ت.ف.، اللواء وجيه المدني، التعليمات المصرية بالاستعداد لنقل مقر قيادته إلى غزة إلاّ في ٢٣ أيار/مايو.[١١٩] وتولى عدد من التلاميذ الضباط الأركان مواقع قيادية صغيرة في الوحدات القتالية في ٢٦ و٢٧ أيار/مايو، وتبعهم التلاميذ الضباط الفلسطينيون إلى غزة بعد أيام قليلة في إثر تقديم موعد التخرج في الكليات العسكرية المصرية استعداداً للحرب.[١٢٠] وفي سورية، تم تجميع وحدات ج.ت.ف. في لواء واحد (قوات حطين)، وأعيد تمركزها حول مدينة درعا في أول حزيران/يونيو، مع أن الكتائب ٤١١ و٤١٢ و٤١٣ قوات خاصة ظلت، في الواقع، تابعة مباشرة لرئاسة الأركان السورية.[١٢١]

لكن مهمات ج.ت.ف. لم تكن واضحة. وقد شحن الشقيري الضباط المغادرين إلى غزة حماسة عندما وعدهم أن حرب التحرير قادمة بقوله: «إننا سنتقدم [من غزة] إلى القدس عاصمة لدولتنا المستقلة.»[١٢٢] وكانت القيادة المصرية أكثر تواضعاً، إذ أصدرت تعليماتها إلى ج.ت.ف. بالصمود في غزة من ٢٤ إلى ٤٨ ساعة، وبحماية الجناح الشمالي في حال قيام الجيش المصري بهجوم أو بهجوم مضاد.[١٢٣] كما افتُرض أن يقوم ج.ت.ف. بمهمة طموحة هي مهاجمة المستعمرات الإسرائيلية على جبهته إذا حاول الجيش المصري شق طريقه إلى الضفة الغربية.[١٢٤] وفي الوقت نفسه، صدر الأمر إلى الكتيبة ١٤١ «فدائيين» بقطع خطوط المواصلات وعرقلة حركة القوات داخل إسرائيل.[١٢٥] ولم توضع أي من هذه الخطط موضع التنفيذ في أثناء الحرب، مع أن وحدات ج.ت.ف. المعزولة قاتلت حتى استسلمت مدينة غزة في ٧ حزيران/يونيو. وقتل من وحدات ج.ت.ف. في هذا القتال ١٢٢ جندياً.[١٢٦] وعلى الجبهة السورية،

تم إرسال كتائب ج.ت.ف. إلى مرتفعات الجولان، ثم سحبت وصدرت إليها التعليمات بإعادة تجميع الجنود السوريين التائهين في منطقة الشيخ مسكين بعد ١٠ حزيران/يونيو. ثم تم تكليفها تشكيل ستار واقٍ من عرنة في جبل الشيخ إلى درعا لمدة شهرين، بينما كان الجيش السوري يعيد تنظيم صفوفه وتسليح نفسه.[١٢٧] ولكن الشقيري طلب إلى الملك حسين السماح لكتائب ج.ت.ف. الموجودة في سورية بدخول الأردن قبل أيام قليلة من نشوب الحرب، كما تقدم عبد الرزاق اليحيى، الذي كان تسلم حديثاً مهمات نائب رئيس أركان ج.ت.ف.، بطلب مماثل، بعد اندلاع الحرب، إلى الفريق عبد المنعم رياض، رئيس أركان القيادة العربية الموحدة الذي أصبح قائداً للجبهة الشرقية ومسؤولاً اسمياً عن القوات المسلحة الأردنية بعد توقيع معاهدة الدفاع المشترك المصرية - الأردنية في ٣٠ أيار/مايو. ولم ينظر عبد المنعم رياض في طلب اليحيى لأن المعركة كانت قد حسمت.[١٢٨] وانضمت الكتيبة ٤٢١ قوات خاصة في هذه الأثناء إلى القوة العسكرية العراقية التي أرسلت على عجل إلى الأردن في ٥ حزيران/يونيو، وتم تمركزها في منطقة خاو عقب انتهاء الحرب، بعد أن عبرت نهر الأردن بفترة قصيرة في ٦ حزيران/يونيو، وتعرضت لهجوم جوي قرب أريحا.

بعد انتهاء الحرب، قام «جيش الدفاع الإسرائيلي» بتجميع كل العسكريين الموجودين في غزة. وتم في الأسابيع القليلة اللاحقة أسر نحو ٦٠٠٠ ضابط وجندي وجندي احتياط من ج.ت.ف.، أُودع نحو ١٠٠٠ منهم معسكر الاعتقال البريطاني القديم في عتليت، ومعهم سجناء عرب آخرون، بينما تم ترحيل ٥٠٠٠ عسكري آخر إلى مصر.[١٢٩] أمّا عناصر الكتيبة ١٤١ «فدائيين»، الذين وقعوا في أيدي الإسرائيليين، فقد احتجزوا في سجن غزة المركزي حيث تعرضوا لضرب مبرح.[١٣٠] وفرّ المئات إلى مصر، أو إلى الأردن، بينما لجأ بعضهم إلى الاختباء في غزة، أو في سيناء. وظل بعض الفدائيين المطاردين طليقاً مدة ثلاثة أشهر، حيث كان أقاربه يمدونه بالطعام والمال، وقام بعضهم بجمع وإخفاء الأسلحة التي تركها الجيش المصري أو ج.ت.ف. كي يستعملها في المستقبل. كما أعلنت إسرائيل اعتقال ٥٠ شاباً يُعتقد أنهم جنود في ج.ت.ف. في أثناء عبورهم نهر الأردن في ٢٤ آب/أغسطس.[١٣١]

حرم احتلال غزة ج.ت.ف. أكبر قواعده. واصطدمت قيادته بالقيادة المصرية بشأن مصير الناجين والأسرى المحررين الذين تجمعوا في العامرية قرب الإسكندرية. وكان الضابط في ج.ت.ف. نادر شخشير (وهو من خريجي «دورة سنة ١٩٤٨») ينتظر بفارغ الصبر استبدال الضباط المصريين المتبقين بضباط

فلسطينيين، لكن الفريق أول محمد فوزي، الذي تمت ترقيته إلى منصب القائد العام للجيش المصري، أراد أن يحل قوات عين جالوت كلها.(١٣٢) وتم حل الخلاف في نهاية أيلول/سبتمبر، عندما اتفق فوزي والشقيري على تعيين الفلسطينيين في كل المناصب في وحدات جيش التحرير الفلسطيني، التي خفضت وأعيد تنظيمها، في الوقت نفسه، إلى أربع كتائب قوات خاصة (٣٢٩ و٣٣٩ و٣٤٩ و٣٥٩)، ليبلغ مجموع عناصرها أكثر قليلاً من ٢٠٠٠ رجل.(١٣٣) كما تم اعتبار مَنْ تبقى من العسكريين «فائضاً»، وسمح لنحو ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ منهم بالإقامة بميدان التحرير في القاهرة.(١٣٤) وأبطلت القيادة المصرية تشكيل اللواء في قوات عين جالوت وأطلقت عليها بدلاً من ذلك تسمية «وحدات الصاعقة الفلسطينية»، وأمرت بنشرها في منطقة البحيرات المرة لتكون تحت سلطتها المباشرة. ومنعت قيادة ج.ت.ف. في القاهرة من الاتصال بالكتائب الفلسطينية، ومن تجنيد مجندين جدد بدلاً من جنودها الذين قتلوا في الحرب أو سرّحوا أو تقاعدوا. وكانت نتيجة هذا المنع تضاؤل قوة ج.ت.ف. بالتدريج في الأعوام اللاحقة.(١٣٥)

وفي رد على هذه القيود، إلى حد ما، سارع ضباط ج.ت.ف. إلى الضغط من أجل أن يكون لهم دور في العمليات الفدائية في الأراضي المحتلة. وكان الشقيري تواقاً إلى استعادة صدقيته السياسية، فحاول إحياء الصلة التي أقامها قبل الحرب بمنظمة «أبطال العودة» كوسيلة لتحقيق ذلك.(١٣٦) لكن ح.ق.ع. كانت تبحث في موضوع الاندماج في فتح وجبهة التحرير الفلسطينية، وبالتالي لم يكن لها أي مصلحة في التنازل عن منظمة «أبطال العودة». فتحوّل عندئذ الشقيري إلى رئيس اللجنة العسكرية في م.ت.ف. سابقاً، قصي العبادله، الذي كان مختفياً عن الأنظار في غزة، وعيّنه قائداً لحركة المقاومة هناك في بداية آب/أغسطس.(١٣٧) كما تبنى الشقيري اقتراحاً قدمه نائب رئيس أركان ج.ت.ف. عبد الرزاق اليحيى إلى قيادة الأركان السورية للسماح لجيش التحرير الفلسطيني بتنفيذ عمليات فدائية على الجبهة السورية، وقام بمناقشة الفكرة في محادثات مع المسؤولين في دمشق.(١٣٨) لكن السوريين رفضوا الاقتراح رفضاً تاماً، بينما قضى خروج العبادله من غزة، بعد ثلاثة أشهر تقريباً أمضاها مطارداً، على أمل الشقيري الثاني.

وفي أوائل آب/أغسطس، قام كل من قائد ج.ت.ف. وجيه المدني، ورئيس الأركان صبحي الجابي، ورئيس الاستخبارات العسكرية فايز الترك، وآمر الكتيبة ٤٢١ فخري شقورة، بالبحث أيضاً في تأليف جناح فدائي. وكانت الميزة الواضحة في هذا الطرح وجود عدد كثيرٍ من صغار الضباط ومن الجنود في غزة، منهم حسين الخطيب وزياد الحسيني وجبر عمّار. وهكذا، شكّل ج.ت.ف. قيادة فدائية

فرعية بإشراف المدني، وعُيِّن بهجت عبد الأمين قائداً، والترك رئيساً للأركان، بينما عهد إلى شقورة بتوفير الدعم اللوجستي.[139] وحصلت هذه القيادة الفدائية على قوة إضافية من جبهة تحرير فلسطين ـ طريق العودة التابعة لشفيق الحوت وأحمد السعدي، التي تدرب أتباعها في لبنان على يد الملحق العسكري الفلسطيني محمد الشاعر. ثم وضعوا على قائمة رواتب جيش التحرير الفلسطيني.[140] وأقرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية خطة القيادة الفدائية التي نصت على أن يقوم عشرة ضباط، في البداية، بإنشاء قيادات سرية للعمليات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى أن يوفروا في النهاية، القيادة لكل المنظمات الفلسطينية. أمّا ما كان يطمح إليه الشقيري والمدني في نهاية المطاف، فهو إعلان الثورة المسلحة، لكن إلى إن تحين تلك اللحظة كان على ضباط ج.ت.ف. تجنب المعارك كي يتمكنوا من التجنيد والتدريب، ومن تخزين الأسلحة والمؤونة، ومن القيام بعمليات الاستطلاع.[141]

زار الترك عمان، في أيلول/سبتمبر، حيث قابل عرفات وخليل الوزير وأحمد جبريل على أمل إقناعهم بوقف العمليات القتالية حتى نهاية العام.[142] كما نُقل رستم حامد إلى الأردن وكلف اختيار طرق التسلل وإقامة شبكات الإمداد، ثم قامت أول مجموعة من ضباط ج.ت.ف. بالتسلل إلى الضفة الغربية وقطاع غزة بعد ذلك بفترة قصيرة. وتبعتها مجموعة ثانية مؤلفة من ١٧ ضابطاً في تشرين الأول/أكتوبر، بينهم مصباح صقر ونمر حجاج ويحيى مرتجى وصائب العاجز وسعد عمرو وفايز جراد وعمر عاشور ووليد أبو شعبان وأحمد صرصور. وكان ٥٠ ضبطاً من ج.ت.ف. قد تسلموا المواقع المخصصة لهم مع بداية تشرين الثاني/نوفمبر، إضافة إلى الضباط الذين أخذوا إجازة منفصلة للانضمام إلى ح.ق.ع. (وكان يقود هذه المجموعة أبو ثائر العجرمي ويوسف رجب الرضيعي ورمضان داود). لكن الحملة الإسرائيلية المضادة للفدائيين كانت جارية، وتمكن الإسرائيليون، بسهولة، من تمييز ضباط ج.ت.ف.، ومعظمهم من أبناء غزة، من أهالي الضفة العربية. وقدّم ضباط ح.ق.ع. وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني الدعم لضباط ج.ت.ف.، لكن سرعان ما وقعوا هم أيضاً ضحية الحملة الإسرائيلية.

واجه الجناح الفدائي لجيش التحرير الفلسطيني مشكلة خطرة في شخص الشقيري نفسه، الذي دفعه سعيه للاحتفاظ بالزعامة الفلسطينية إلى إطلاق التصريحات الجوفاء بكثرة. إذ أعلن في منتصف تشرين الأول/أكتوبر أن العمل الفدائي الفلسطيني تحوّل إلى ثورة جماهيرية مسلحة في طريقها لأن تصبح حرب

تحرير شعبية، وعبّر عن استعداده لدمج ج.ت.ف. في جيش عربي موحد.(١٤٣) وأضاف أن خلافه مع فتح سببه أنها تتطلع إلى تحرير الضفة الغربية وغزة فقط، بينما هو يتطلع إلى أبعد من ذلك، إلى تحرير «بلد عربي»، ويقصد ضمناً الأردن، وإلى إقامة «فيتنام شمالية أُخرى» لمساندة الكفاح المسلح.(١٤٤) وقد صُدمت قيادة ج.ت.ف. بتبجح الشقيري، عندما أعلن في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر أن م.ت.ف. تقود الكفاح المسلح «بقوى المنظمة النضالية داخل المنطقة المحتلة».(١٤٥) وقامت إسرائيل بتكثيف إجراءاتها الأمنية رداً على تصريحه، الأمر الذي أجبر عدة ضباط من ج.ت.ف. في الضفة الغربية على الفرار إلى الأردن في الأشهر الثلاثة التالية.(١٤٦)

كان انهيار التنظيم العسكري في الضفة الغربية قاسياً بما فيه الكفاية، لكن القشة الأخيرة التي قصمت الظهر جاءت عندما أعلن الشقيري، في ٩ كانون الأول/ديسمبر، وجود «مجلس قيادة الثورة لتحرير فلسطين». فقد صرح أن هذه الهيئة شكلها مؤتمر عسكري سري عقد في القدس، وأنها تتحكم في قوى المقاومة جميعاً في الأراضي المحتلة.(١٤٧) وكان ادعى، في وقت سابق، أن م.ت.ف. تدعم كل المنظمات الفدائية، وأن ج.ت.ف. انتهى من إعادة تدريب وتسليح قوة فدائية بمساعدة الصين ودول أُخرى.(١٤٨) ونفت فتح ادعاءاته بغضب، كما نفت علمها بوجود مجلس قيادة الثورة، واتهمته بأنه «يهلك» ج.ت.ف.(١٤٩) ثم تبعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فتح في التعبير عن استنكارها لتصريحات الشقيري بعد أن ادعى مسؤوليته عن هجومها على مطار اللد في ١١ كانون الأول/ديسمبر، الذي استهلت به عملها العسكري، وعن عملية ثانية نفذتها في اليوم التالي.(١٥٠)

وكان الشقيري تجاوز كل الحدود. فأرسلت فتح شكوى شديدة اللهجة إلى مجلس جامعة الدول العربية تتهم فيها رئيس م.ت.ف. باختراع المجالس الوهمية، وتطالب باستقالته.(١٥١) وردد انتقادات فتح علناً سبعة من أعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، بينهم المدني، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، كما رددتها بعد ذلك ج.ش.ت.ف. والاتحاد العام لطلبة فلسطين ذو النفوذ الواسع.(١٥٢) فرد الشقيري على التهجم الذي يتعرض له بفصل عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية، إلاّ إن مصيره انتهى عندما قام رئيس الصندوق القومي الفلسطيني، عبد المجيد شومان، وعدد من كبار مسانديه من السياسيين ورجال الأعمال بالوقوف إلى جانب المحتجين في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. وقدّم الشقيري استقالته بعد ذلك بأربعة أيام بعد أن وجّه نداء أخيراً إلى عبد الناصر لم يستجب له. ولم يلق الشقيري

العفو عن الإهانة الكبيرة التي كان وجهها إلى الزعماء العرب في أثناء مؤتمر الخرطوم في آب/أغسطس. وتم انتخاب يحيى حمودة رئيساً بالوكالة، وهو محام ذو ميول يسارية، كان من الشخصيات الأساسية في «المؤتمر العام للاجئين» القليل الحظ سنة ١٩٤٩.

انتزاع النصر من الهزيمة؟

تم تبديد الآمال الفلسطينية بتنظيم انتفاضة شعبية مسلحة تبديداً تاماً مع نهاية سنة ١٩٦٧، لكن أي منظمة فدائية لم تكن لتعترف بذلك.[١٥٣] فكانت بيانات الفدائيين تورد إحصاءات مضخمة جداً - إذ ادعت فتح، مثلاً، أنها قتلت ٨٣ جندياً إسرائيلياً ودمرت طوافتين وثلاث عربات في معركة واحدة في ٧ كانون الأول/ديسمبر، في مقابل مصرع اثنين من مقاتليها وأسر سبعة - لكن الأرقام الإسرائيلية تظهر حصيلة أكثر تواضعاً، إذ تشير إلى وقوع ٩٧ إصابة في صفوف «جيش الدفاع الإسرائيلي» خلال ٩٢ هجوماً.[١٥٤] وبلغت خسائر الفلسطينيين ٦٥ قتيلاً، منهم الكثيرون من الكوادر المخضرمة، بينما أعلنت فتح مقتل ٢٨ فدائياً في شهر واحد من مجموع ٤٦ فدائياً تابعاً لها قتلوا أو أسروا خلال أربعة أشهر.[١٥٥] وكاد عرفات يقع في الأسر في رام الله في أوائل كانون الأول/ديسمبر، وبحسب ما يقال للمرة السادسة، وبالتالي غادر إلى الأردن. ولم تكن الإصابات في صفوف الفدائيين جسيمة، لكن اعتقل منهم ما بين ١٠٠٠ و١٢٥٠ عنصراً، ثلاثة أرباعهم من السكان المحليين.[١٥٦]

كان الفدائيون يعزّون أنفسهم بالرأي القائل «إن البقاء والوجود يعتبر نوعاً من النصر في مثل هذا النوع من الحروب.»[١٥٧] وعندما ينظرون إلى الماضي يمكنهم الادعاء أيضاً، كما فعل حبش لاحقاً، أن «المقاومة والجماهير هي التي وضعت حداً لانتصار إسرائيل العسكري ومنعتها من أن تتبع هذا الانتصار بانتصار سياسي.»[١٥٨] واستمر منافسو فتح في لومها على بدء العمليات القتالية مبكراً، الأمر الذي حرم الحركة الفدائية الوقت الكافي لاستكمال استعداداتها ودق «جرس الخطر لعدو».[١٥٩] وعلى الرغم من ذلك، فإن المنتقدين اعترفوا بأن المقاومة المسلحة قدمت أيضاً نموذجاً وأخمدت فكرة التعايش مع الاحتلال، وخصوصاً من خلال إجهاض الدعوة المشبوهة «لإقامة دولة فلسطينية.»[١٦٠] وفي الواقع، لم تعترض فتح في بداية الأمر عندما كشف المحامي عزيز شحادة، من الضفة الغربية، في أوائل أيلول/سبتمبر، أنه بحث في موضوع إقامة دولة مستقلة مع السلطات

الإسرائيلية، أو عندما رددت الفكرة علناً مجموعة صغيرة من الشخصيات يتزعمها حمدي التاجي الفاروقي في أواخر تشرين الأول/أكتوبر.[١٦١] لكن الهزيمة صلّبت موقف فتح، إذ ادعت مسؤوليتها عن هجوم بالصواريخ على منزل التاجي الفاروقي في نهاية كانون الأول/ديسمبر.[١٦٢]

كان الفدائيون الفلسطينيون، لبضعة أشهر عابرة تلت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، منشغلين بمشروع طموح جداً هو تركيز النضال الوطني فوق التراب الفلسطيني، وبالتالي وضع حجر الأساس لكيان فلسطيني مستقل. واعتبرت فتح، بوجه خاص، أن «الحجز العربي» انتهى، حيث «أتيحت للمرة الأولى لشعب فلسطين منذ عام ٤٨ أن يعيش مرحلة انعطاف تاريخية في كفاحه ليلتقط قضيته بيده.»[١٦٣] وكان لفشل الفدائيين في تحقيق مشروعهم الطموح هذا تأثيرات بعيدة المدى. فقد انتقل مركز الثقل في المشروع الوطني الفلسطيني إلى المنفى، وانتقل معه مقر النشاط السياسي والاجتماعي والقيادة العسكرية وصنع القرار وبناء المؤسسات. وأُهملت استراتيجيات المقاومة المدنية والتعبئة الجماهيرية في الأراضي المحتلة، الأمر الذي همّش دور الناشطين السياسيين المحليين والقوى الاجتماعية المحلية في مجال اتخاذ القرار الفلسطيني. ولم يجر تعديل كفة الميزان تعديلاً بارزاً إلاّ عند اندلاع الانتفاضة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، أي بعد عشرين عاماً.

انتزاع القاعدة الآمنة للفدائيين

معركة الكرامة

بعد فشل مشروع التمرد المسلح في الأراضي المحتلة، وجدت المنظمات الفدائية نفسها في حالة تذبذب، مثلما أثارت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ الشكوك فيما يتعلق بشرعية قيادة م.ت.ف. إلاّ إن الهزيمة أعطت زخماً جديداً للوطنية القطرية الفلسطينية كما حدث سنة ١٩٤٨. فقد أدت الهزيمة التي ألمّت بالدول العربية وجيوشها، وخصوصاً هزيمة مصر عبد الناصر، واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة من قِبَل إسرائيل التي ينظر العرب إليها نظرة احتقار، ونزوح ٣٠٠,٠٠٠ فلسطيني آخرين، إلى القضاء على الكثير من مشاعر اليقين والثوابت الاجتماعية والسياسية التي تمسك بها الفلسطينيون. وبات التحدي الذي يواجههم يتمثل في تجسيد هويتهم الوطنية المميزة في مؤسسة سياسية مستقلة، وأن يفعلوا ذلك في سياق تعقيدات الأوضاع السياسية العربية، الداخلية والإقليمية. وشكّل الكفاح المسلح، خطاباً وممارسة، الوسيلة التي تؤكد بواسطتها الحركة الفدائية الناشئة شرعيتها، وتنتزع لنفسها الملاذ الآمن الذي تحتاج إليه في دول المواجهة العربية. كذلك كان الكفاح المسلح، بالنسبة إلى حركة وطنية تفتقر إلى السيطرة الاقتصادية أو الاجتماعية على جمهورها، وسيلة للمزايدة السياسية وللتعبئة الفئوية.[1]

عكست فتح هذه الهموم من خلال موقفها من منظمة التحرير الفلسطينية. وفي معرض تسليطها الضوء على الجوانب السلبية، قامت بالتشديد على الدعم العربي لـ م.ت.ف.، التي كانت فشلت في تحرير فلسطين. وأضافت فتح إلى ذلك، قولها بمرارة: «إن عدداً من زعماء العرب استغلوا، عبر السنين، القضية الفلسطينية لمنفعتهم الخاصة»، وإن مؤتمرات القمة العربية لم تقدم دعماً بالمستوى المتوقع منها.[2] وفي المقابل، نظرت فتح إلى نفسها على أنها «المنظمة التي تولت مهمة فرض استراتيجيا ثورية جديدة على الدول العربية متحدية بذلك كافة القوى المعادية للثورة.» ولم يتم ذلك في نظرها إلاّ بفضل الاعتماد، أولاً وأخيراً، على تعبئة الطاقات الفلسطينية بواسطة العمل الثوري الدؤوب، وهو الأمر الذي حدث في

الجزائر حيث فرضت جبهة التحرير الوطني على العرب مساعدتها بدلاً من أن تطلب المساعدة منهم.[٣] كما اعتبرت فتح، في أوائل سنة ١٩٦٨، أنها الوحيدة بين الفصائل الفلسطينية التي تملك الخبرة الكافية لصهر كل الاتجاهات [السياسية] وإيجاد حالة من الانسجام فيما بينها، وأشارت باستخفاف إلى أنه في المقابل «لم تتمكن كافة المنظمات الأُخرى من الوصول إلى مستوى الثورة.»[٤] والدليل على ذلك قيام فتح، بعد حزيران/يونيو ١٩٦٧، بتنظيم «انتفاضة شعبية عفوية مسلحة»، أثبتت أنها «طليعة الشعب الفلسطيني» التي واصلت قيادة المقاومة في وجه الاحتلال الإسرائيلي.[٥]

استناداً إلى هذه النظرة التي تعكس ثقة عالية بالذات، وحتى مبالغاً فيها، فضلت فتح أن تحلّ م.ت.ف. تماماً، وأن تشكل جبهة وطنية جديدة تخضع لسيطرتها. ولتحقيق ذلك دعت إحدى عشرة منظمة فدائية إلى حضور مؤتمر في القاهرة في منتصف كانون الثاني/يناير دام أربعة أيام. وحضر المؤتمر سبع منظمات بينها جبهة التحرير الشعبية الفلسطينية، وطلائع حرب التحرير الشعبية (وكلاهما موالٍ للجناح السوري في حزب البعث)، ومنظمة طلائع الفداء التي يتزعمها صبحي ياسين، والهيئة العاملة لدعم الثورة الفلسطينية بزعامة عصام السرطاوي (وكلاهما مؤيد لعبد الناصر). وأعلنت هذه المنظمات تأسيس «المكتب الدائم لمؤتمر المنظمات الفدائية» دائرة عسكرية، وعرضت التنسيق على جيش التحرير الفلسطيني.[٦] وكان هدف فتح الحقيقي من وراء هذا الاجتماع البحث عن حلفاء داخل م.ت.ف.، وإقامة تكتل يعيد التفاوض مع أعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، وممثلي الاتحادات الشعبية الرئيسية في شأن بنية المجلس الوطني الفلسطيني.[٧] واعتبرت ح.ق.ع. أنها الجهة الأحق في المطالبة بزعامة م.ت.ف.، وبالتالي حثت أنصارها في ج.ش.ت.ف.، وغيرها من الفصائل (مثل جبهة النضال الشعبي الفلسطيني)، على مقاطعة اجتماع القاهرة، وأكدت تأييدها للمكانة التمثيلية التي تتمتع بها م.ت.ف.[٨]

ولد «المكتب الدائم» ميتاً في أية حال، لكن تمكّن فتح من عقد اجتماع علني في القاهرة كشف عن تغير هائل في مكانتها الإقليمية. وقد اهتم المصريون بفتح بسبب السرعة التي بدأت بها العمليات العسكرية ضد إسرائيل بعد الحرب. وشرح القائد العام للقوات المسلحة، محمد فوزي، فيما بعد، ذلك الاهتمام بقوله: «كان العمل الفدائي مهماً جداً بالنسبة إلينا. . . لأننا كنا عند نقطة الصفر، وخصوصاً في سلاح الجو. وكنا بحاجة إلى تسخين الجبهتين الأردنية والسورية، وحتى اللبنانية إذا أمكن، لصرف نظر الجيش الإسرائيلي ولإجباره على نقل بعض

قوته إلى أماكن أُخرى في أثناء إعادة بناء قوتنا.»[٩] وأكد أمين هويدي، الذي أصبح يشغل منصب وزير الدفاع ورئيس الاستخبارات العامة في هذه الأثناء، الحاجة إلى «فتح جبهات إضافية خلف الخطوط [الإسرائيلية] وفي قلب فلسطين.»[١٠] كما ساهم العمل الفلسطيني مباشرة في المجهود العسكري الذي كانت مصر تعتزم بذله بنفسها تماشياً مع استراتيجيتها الأوسع لرحلة ما بعد الحرب. وكانت أهداف هذه الاستراتيجيا، كما حددها اجتماع حضره عبد الناصر وفوزي وعبد المنعم رياض ومحمد صادق رئيس الاستخبارات العسكرية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، هي: الحؤول دون تحول خطوط وقف إطلاق النار الجديدة إلى خطوط هدنة دائمة، مثل خطوط هدنة ١٩٤٩، وإشعار المجتمع الدولي بضرورة حل النزاع بأسرع ما يمكن، فضلاً عن تحسين معنويات الجيش المصري وإزالة صورته الملطخة.[١١]

وكان صادق عيَّن، في تموز/يوليو، ضابط الاستخبارات العسكرية إبراهيم الدخاخني ـ وهو ضابط مخضرم في مجال التعامل مع الناشطين الفلسطينيين في غزة ـ ملحقاً في عمان لضمان التواصل المنتظم مع المنظمات الفدائية. وزار الدخاخني دمشق في آب/أغسطس، حيث قابل قادة فتح وتعهد بتقديم مساعدة عسكرية فورية لهم. ونقلت طائرة مصرية أول شحنة من المعدات القتالية بعد ذلك الاجتماع بوقت قصير، ثم حملت في طريق عودتها الدخاخنة و٥٠ مقاتلاً من فتح لتلقي التدريب على قتال القوات الخاصة.[١٢] واستمرت الإمدادات المصرية في الوصول إلى فتح بمعدل طائرة شهرياً، وضمنها حمولة طائرتين هبطتا في الأردن في كانون الأول/ديسمبر، الأمر الذي أثار قلق السلطات الأردنية. واستخدمت الاستخبارات العسكرية المصرية في هذه الفترة الكتيبة ١٤١ «فدائيين»، التي كان أعيد تجميعها في القاهرة، في عمليات خلف الخطوط الإسرائيلية في سيناء.[١٣] كما أرسلت ١٥ عنصراً من «الفدائيين» إلى الأردن للقيام بعمليات استطلاع وعمليات قتالية خاصة، بقيادة ضباط من جيش التحرير الفلسطيني نجحوا في الإفلات من ملاحقة إسرائيل لهم في الضفة الغربية. وقد اشترك عناصر من كتيبة «الفدائيين» مع عناصر فتح، الذين تدربوا في مصر، في قصف مصفاة النفط في إيلات بالصواريخ في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨، وفي مناسبات أُخرى.[١٤]

لكن لم يكن هناك تطابق كامل في الآراء السياسية بين مصر وفتح. فقد بلّغ صادق صراحة وفداً من فتح برئاسة عرفات «نريدكم أن تضربوا إسرائيل كي نقوي موقف المفاوضين العرب.»[١٥] وفي هذا السياق تصلبت فتح في موقفها تجاه شخصيات في الأراضي المحتلة اقترحوا إقامة دولة فلسطينية، وذلك لأنها اشتبهت في أنهم سيحلون محلها كمحاورين في المفاوضات مع إسرائيل. كما أشارت

تقارير نشرتها الصحافة المصرية الخاضعة للسيطرة الحكومية إلى أن السلطات المصرية تتداول فكرة إحياء م.ت.ف. بعد تنحي الشقيري، أو على الأقل هذا ما ظنته فتح. واشتد قلق فتح بعد أن نشر مستشار عبد الناصر، محمد حسنين هيكل، مقالاً افتتاحياً في صحيفة «الأهرام»، الواسعة النفوذ في منتصف كانون الثاني/يناير، قلل فيه من تأثير الفدائيين. وقد جادل في مقاله في أن حرب العصابات وحرب الشعب غير قادرتين على أداء دور حاسم في الصراع مع إسرائيل، وفي أنه لا يمكن مقارنة الوضع الفلسطيني بالكفاح الجزائري في سبيل الاستقلال.[١٦] ثم تحدثت تقارير صحافية بعد ذلك بأيام قليلة عن تفاهم بين مصر والأردن وم.ت.ف. بشأن تجميد عمليات فتح، وبشأن إيجاد حل للصراع مع إسرائيل.[١٧] وكان رئيس م.ت.ف.، يحيى حمودة، قد أعلن تواً قناعته بأنه لا يمكن إبعاد مواطني إسرائيل من اليهود إلى البلاد التي جاؤوا منها أصلاً. وعلى الرغم من أن حمودة سحب تصريحه بسرعة، فإن اعتداله عبّر عن استعداد، أثار قلق فتح، مفاده الاعتراف أو القبول بوجود إسرائيل.[١٨]

تحركت فتح بسرعة لإثبات وجودها رداً على التحدي الناشئ، فأرسلت دفعة جديدة من «الفرق القيادية» إلى الضفة الغربية. وفي أواخر كانون الثاني/يناير، ادعت أنها أتمت واحداً من أهم أهدافها طويلة الأمد «ألا وهو نقل كل قواعدها العسكرية إلى داخل الوطن المحتل.» وعادت فتح إلى المباهاة ضاربة بالحقيقة عرض الحائط مجدداً، بإعلانها «ومن هذه القواعد المخفية والممونة بشكل جيد يقوم الفدائيون الفلسطينيون الذين هم في معظمهم فلاحون وطلاب متفرغون [في فتح] بعشرات العمليات يومياً في المناطق المحتلة قديماً [١٩٤٨] وحديثاً [١٩٦٧].»[١٩] وكررت فتح هذه الادعاءات في ٦ شباط/فبراير، في حين حمّلتها إسرائيل المسؤولية عن ازدياد الهجمات في غزة. لكن إسرائيل قضت بسرعة على أي أمل بإحياء النشاط الفدائي على نطاق واسع، بعد أن اعتقلت ٤٠ عضواً من فتح في غزة في ١٨ كانون الثاني/يناير، و٧٤ عضواً في نابلس في ١٤ شباط/فبراير، وبعد أن قتلت دورياتها الحدودية ٣٥ متسللاً، وأسرت ١٠ آخرين في مواجهة واحدة في ٢ آذار/مارس. وفقدت فتح بذلك ٢٠٠ من أعضائها حتى منتصف الشهر، وتمزقت أوصال ما تبقى من شبكاتها السرية.

أظهرت الانتكاسات المتلاحقة التي تعرضت لها فتح في الأراضي المحتلة حاجتها إلى ملاذات آمنة في الدول العربية المجاورة. وكان واضحاً أن الأردن هو المرشح لأن يقدم ملاذاً آمناً، إذ تقيم به أغلبية اللاجئين الفلسطينيين، ولأنه يملك أطول حدود عربية مع إسرائيل ومع الضفة الغربية. وسرعان ما تحولت الضفة

الشرقية إلى أكبر منطقة انطلاق للفدائيين، وإلى ممر رئيسي للتسلل إلى الأراضي المحتلة. الأمر الذي دفع الملك حسين إلى التحذير علناً، في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧، من النشاط العسكري الذي «لا يشكل جزءاً من خطة عربية شاملة.»(٢٠) وردت فتح بالتهجم علناً على السلطات الأردنية، وخصت به مدير الاستخبارات العامة محمد رسول الكيلاني وجهازه، ودعت إلى تصفية «المتعاونين» مع العدو. وخصت فتح الشعب الأردني بقولها: «كان إبعاد الشعب العربي عن دوره الطليعي في المعركة والاعتماد على معركة كلاسيكية... سبباً مباشراً من أسباب وقوع النكسة [في حزيران/يونيو ١٩٦٧].» وفي المقابل، فإن فتح «تخوض غمار ثورة شعبية رائدة في كل الأجزاء المحتلة.»(٢١)

وقد وجد الفدائيون أن الكثيرين من الجنود الأردنيين كانوا يمتنعون من اتخاذ أي إجراء ضدهم. وكان بعض الجنود يخالف الأوامر الصادرة إليه بعدم تقديم أية مساعدة للفدائيين، فيمدهم بالمعلومات عن المواقع الإسرائيلية ويطلق النار في اتجاه الإسرائيليين تغطية للمتسللين في أثناء عبورهم نهر الأردن. وارتفع عدد الفدائيين في غور الأردن إلى ما بين ٦٠٠ و١٠٠٠ فدائي في مطلع سنة ١٩٦٨، انتمى ٥٠٠ منهم إلى فتح، بينما انتمى ما بين ٣٠٠ و٤٠٠ فدائي إلى ج.ش.ت.ف.(٢٢) أخيراً، في أوائل آذار/مارس، أعلنت م.ت.ف.، خوفاً من أن يتم تجاوزها، وجود جناح فدائي لجيش التحرير الفلسطيني أطلقت عليه رسمياً اسم «قوات التحرير الشعبية». وقد أصاب حشد القوات الفدائية السلطات الأردنية بالقلق الشديد، وخصوصاً بعد أن أخذت القوات الإسرائيلية تطلق النار على الفدائيين عبر الحدود، لكن السلطات كانت تدرك تماماً مدى شعبيتهم. لذا، استقبل الملك حسين ورئيس حكومته بهجت التلهوني، في ٢١ كانون الثاني/يناير، حمودة وأعضاء آخرين من اللجنة التنفيذية، وأعلنا ترحيبهما علناً بتجديد نشاط م.ت.ف. في تأييد «بدون تحفظ».(٢٣)

ومع ذلك، لم تكن التصريحات الإيجابية العلنية قادرة على إخفاء التناقض الأساسي في مصالح الطرفين. ووصلت الأمور إلى حد الصدام بعد وقوع اشتباكات عنيفة بين القوات الأردنية والإسرائيلية في ١٥ شباط/فبراير قصفت في أثنائها الدبابات والمدفعية وسلاح الجو الإسرائيلي مخيم الكرامة للاجئين في غور الأردن، فقتلت ٢٠ جندياً ومدنياً وجرحت ٥٨ آخرين. ورد الجيش الأردني بتطويق البلدة وطالب باستسلام كل الفدائيين وتسليم أسلحتهم. وتم رفع الحصار في اليوم التالي نتيجة توسط الأهالي لدى السلطات، لكن الملك كرر قوله: «إن كل عمل مخلص هادف ينبغي أن ينطلق من أرضنا هذه، ومن خلالنا نحن، وفي إطار ما نرسم

ونخطط ونعد»، وأن «أية جهة تتجاهل هذا الموقف بعد اليوم وتتخذ لنفسها منهجاً غير منهجنا. . . ليست منا.»[٢٤] وأكد وزير الداخلية، حسن الكايد، هذه الرسالة مضيفاً إليها: «إن الأشخاص الذين يعرضون الأردن لهجمات العدو سيمنعون، اعتباراً من اليوم، من عبور الأراضي الأردنية»، وحذر من إجراءات عقابية أُخرى.[٢٥]

إلاّ إن السلطات الأردنية لم تكن في وضع يسمح لها بفرض إرادتها، فاستفاد الفدائيون من ردة الفعل الشعبية المتعاطفة معهم ليحسنوا مواقعهم المحيطة بمنطقة الكرامة. وأتاحت جنازة عبد الفتاح حمود، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، الذي توفي في حادث سيارة في ٢٨ شباط/فبراير، الفرصة أمام الفدائيين للظهور علناً أول مرة في شوارع عمان. وفي المقابل، ازداد النشاط الفدائي، إذ شن الفدائيون ٤٢ هجوماً على أهداف إسرائيلية في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، و٣٦ هجوماً في آذار/مارس. وقررت إسرائيل أمام ازدياد عدد الهجمات أن تقوم بعملية عسكرية واسعة لكشف قواعد الفدائيين وتدميرها في الكرامة ومحيطها. وفي ١٨ آذار/مارس، أعطت إسرائيل إشارة إلى نياتها بتقديمها شكوى إلى مجلس الأمن بشأن مصرع ستة إسرائيليين وجرح ٤٤ آخرين في الشهر السابق، وبالتحذير من أنها ستقوم بأي عمل تراه ملائماً للدفاع عن نفسها.

لاحظ الفدائيون الاستعدادات العسكرية الإسرائيلية عبر النهر، فاجتمع ممثلو فتح وج.ش.ت.ف. وقوات التحرير الشعبية في الكرامة لتقرير الموقف الذي يتخذونه. وكان القائد العسكري لـ ج.ش.ت.ف. أحمد زعرور، والقائد الميداني أحمد جبريل، سبق أن أوصيا بالانسحاب شرقاً إلى التلال بحجة أن الحفاظ على الذات هو أعقل خيار في وجه عدو يتمتع بالتفوق الساحق.[٢٦] غير أن فتح اتخذت موقفاً مخالفاً، معتبرة أن عملية صمود واعية ضرورية لتبديد أسطورة إسرائيل التي لا تقهر، ولرفع معنويات الفلسطينيين والعرب.[٢٧] وكانت القيادة الأردنية متنبهة أيضاً إلى الاستعدادات الإسرائيلية فأوصت بتوخي الحذر، إذ خشيت أن تحتل إسرائيل رأس جسر عبر الضفة الشرقية كوسيلة لإجبار الأردن على الدخول في محادثات سلام معها.[٢٨] واستقبل قائد الجيش الأردني، عامر خماش، وقائد القوات العراقية في الأردن، حسن النقيب، عرفات يوم ١٣ آذار/مارس ونصحا له تجنب المواجهة. وبحسب هاني الحسن، رد عرفات بقوله: «إننا نريد أن نقنع العالم أن هنالك في الأمة العربية من لا ينسحب ويهرب. لنمت تحت جنازير الدبابات ونغير اتجاه التاريخ في المنطقة.»[٢٩] وكانت فتح تسعى من وراء هذا التكلف الكلامي لاستخدام الوسائل العسكرية مجدداً لغايات سياسية

...ودة أفصحت عنها فيما بعد وهي: «الالتحام الثوري بالجماهير... التقارب ... بين قوات (العاصفة) والجيش الأردني الشجاع... والتخلص من العناصر ... حركة المقاومة المسلحة في الضفة الشرقية للأردن.»[٣٠]

وكان لدى فتح ما بين ٢٢٠ و٢٥٠ عنصراً في المنطقة، بين مقاتلين وإداريين ... بينما كان لدى قوات التحرير الشعبية، التي قررت البقاء في الكرامة، ... ٩٠ رجلاً ضمنهم بضع عشرات من جنود الكتيبة ٤٢١. واتهمت ... ت.ف. هذين الفصيلين بأنهما مغامران متهوران، وسحبت قوتها المؤلفة من ... رجلاً. وكان تسليح الفدائيين ضئيلاً، إذ كان لدى مقاتلي فتح الثمانين ... عند نهر الأردن عدد صغير من الألغام المضادة للدبابات وسبع قذائف صواريخ مضادة للدبابات ومدفعا هاون عيار ٨٢ مليمتراً.[٣١] كما كان عماد ... حقيقي فرقة المشاة الأردنية الأولى وكتائب الدبابات والمدفعية التابعة لها ... على التلال المطلة على غور الأردن. وهذه الوحدات هي التي أنزلت ... بالقوة الإسرائيلية المقدرة بلوائي مدرعات ومشاة وثلاثة كتائب مظليين ... وهندسة، عبرت نهر الأردن من عدة نقاط صباح ٢١ آذار/مارس.[٣٢] ... القوة المهاجمة على الكرامة سيطرة تامة عند الظهر، وأمضت الساعات ... في تدمير البلدة تدميراً منظماً، وأكملت انسحابها إلى الضفة الغربية ... الخامسة والدقيقة الثلاثين بعد الظهر تحت وابل من القصف الأردني ... ودفعت إسرائيل ثمناً كبيراً لهذه العملية، إذ سقط لها ٢٨ قتيلاً و٩٠ جريحاً. وتم تدمير أربع دبابات وخمس عربات أُخرى وطائرة بحسب اعترافها.[٣٣] ... خسارة الجيش الأردني ٦١ قتيلاً، و١٠٨ جرحى، وتدمير ١٣ دبابة وإعطاب ... أخرى. وتعطيل ٣٩ عربة أُخرى.[٣٤] وتحمل الفدائيون الخسارة الأكبر، إذ ... فتح ٩٢ قتيلاً، وفقدت قوات التحرير الشعبية ٢٤ عنصراً، وجرح ١٠٠ ... إضافة إلى ما بين ٤٠ و٦٦ فدائياً وقعوا في الأسر، وكانت هذه الخسارة ... نصف عدد المقاتلين المتفرغين تقريباً.[٣٥]

قطف ثمار الهزيمة

حققت إسرائيل أهدافها التكتيكية، لكن معركة الكرامة تحولت، بين ليلة وضحاها، إلى نصر سياسي ونفسي مدوٍ في أنظار العرب. وخلف الإسرائيليون ... بعض الأسلحة المدمرة، وجرى عرض حافل لعدة دبابات محترقة في شوارع ... السلط وعمان. واهتزت صورة «جيش الدفاع الإسرائيلي»، الذي لا يقهر،

في الكرامة، وشاءت المصادفة أن يحدث ذلك في مكان يحمل اسمه معنى مطابقاً لقرار الصمود. ويرجع الفضل الحقيقي إلى الجيش الأردني، لكن الفدائيين هم الذين نالوا السمعة الكبيرة. وجاء قرارهم بالصمود والقتال ـ وهو قرار كارثي من الناحية العسكرية ـ ليرفعهم إلى موقع الصدارة السياسية. وكانت فتح، للسبب ذاته، أكثر المستفيدين من قرار الصمود، بينما تفشت الخلافات في صفوف ج.ش.ت.ف. وسرعان ما أدت إلى تشكيل منظمة منافسة هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة بزعامة جبريل. وظهرت صورة عرفات على غلاف مجلة شعبية واحدة على الأقل، وعيّنته فتح في ١٤ نيسان/أبريل قائداً لها ومتحدثاً رسمياً باسمها، وقدمت بذلك للناس شخصية عامة معروفة بعد أعوام من السرية.

وأوجد استغلال الفدائيين لوسائل الإعلام بدهاء شعوراً لدى الكثيرين من الضباط والجنود الأردنيين بأن مبتدئين سرقوا النصر منهم، الأمر الذي أدخل قدراً من الجفاء على علاقاتهم بالفدائيين، تحول إلى شعور عميق بالمرارة خلال العامين اللاحقين. وقد عجزت الحكومة تماماً بعد الكرامة عن منع المنظمات الفدائية من إقامة قواعد قتالية على امتداد المنطقة الحدودية، ومن جلب المتطوعين والأسلحة من دول عربية أُخرى، ومن فتح مكاتب في العاصمة وفي مخيمات اللاجئين في أنحاء البلد.[٣٦] وكان الجيش الأردني قد قام، في هذه الأثناء، برفع حصاره عن الكرامة وعن قواعد الفدائيين. وبلغت أسطورة الفدائي البطل الجديدة حداً من القوة دفع حتى الملك حسين إلى العزف عليها حين أعلن في خطاب بثته التلفزة «كلنا فدائيون».

وشكّل التأييد العربي المتصاعد للفدائيين قيداً آخر على السياسة الأردنية. وجاءت دعوة الملك فيصل خليل الوزير وصلاح خلف إلى مقابلته وتعهده لهما بدعم مالي كبير، على قدر كبير من الأهمية، على الأقل بالنسبة إلى فتح.[٣٧] كما تطورت الآن علاقات فتح بمصر إلى تحالف استراتيجي. فكان عبد الناصر يسعى لتأسيس جبهة شرقية تضم سورية والأردن والعراق، بينما كان يعد لشن حرب استنزاف على امتداد قناة السويس. وأثبت قرار فتح بالصمود والقتال في الكرامة لعبد الناصر أنها لا تعتمد على الخطاب اللفظي فقط، وبالتالي أرسل إليها شحنة سلاح تعويضاً عن خسائرها في الكرامة. وكانت استراتيجيا عبد الناصر الطويلة الأمد، في هذه الآونة، تقوم على «ملء الفراغ الزمني إلى حين إعادة بناء قواتنا بواسطة عنصرين: حرب الاستنزاف ونشاط فتح.»[٣٨] كما أنه اعتبر النشاط الفدائي مكملاً ومفيداً للدبلوماسية العربية الهادفة إلى ازدياد الضغط على إسرائيل لتقبل بحل وسط. وعكس هيكل وجهة النظر هذه عندما شدد على الحاجة إلى

«عنصر فلسطيني في النضال [ضد إسرائيل]»، يكون مستقلاً عن الحكومات العربية، لكنه يتصرف «كذراع غير مسؤول» لهذه الحكومات.(٣٩)

وكانت الحصيلة دعوة عرفات وخلف والقدومي إلى مقابلة عبد الناصر.(٤٠) وبحث قادة فتح في أثناء هذه الزيارة أيضاً في مسألة التعاون العملي مع رئيس الاستخبارات العسكرية محمد صادق، ومع وزير الدفاع ورئيس الاستخبارات العامة أمين هويدي.(٤١) وتولى هيكل ترتيب الاتصالات السياسية، بينما تولى سامي شرف، مدير مكتب عبد الناصر ومسؤول مديرية الأمن القومي، متابعة الشؤون العملية المتعلقة بفتح وبالمنظمات الفدائية كافة.(٤٢) وظهر الدليل على العلاقة الجديدة في ١٠ أيار/مايو، عندما أعطيت فتح موجة خاصة بها لتبث يومياً من إذاعة القاهرة. وساعدت مصر المنظمات الفدائية الأُخرى، غير أن هويدي أوضح لاحقاً «ساعدنا الجميع إلى أن أثبت بعض القادة نفسه في الميدان، وفتح هي التي أثبتت نفسها.»(٤٣) (تلقت ج.ش.ت.ف. مستويات أكثر تواضعاً من إمدادات السلاح والمعدات والتدريب، وتلقى بعض قادتها جوازات سفر مصرية، لكن قيامها بنشر وثيقة تنتقد عبد الناصر، في آب/أغسطس، أدى إلى وقف المعونة العسكرية عنها في نهاية السنة).(٤٤)

عتباراً من حزيران/يونيو، ازداد عدد مقاتلي فتح الذين يتلقون التدريب في مصر على إطلاق الصواريخ، وكضفادع بشرية، وكمدربي صاعقة، وكضباط استخبارات.(٤٥) وفي الواقع، كان الارتباط الاستخباراتي مقوماً مركزياً من مقومات العلاقة الجديدة. وتولى الكوادر الذين حضروا الدورة التدريبية الأولى سنة ١٩٦٨، في معظمهم، رئاسة أجهزة فتح الأمنية لاحقاً، ومن أبرزهم علي حسن سلامة، ومهدي بسيسو، ومحمد عودة، وفخري العمري، ومريد الدجاني، ومجيد الآغا. وراقب هايل عبد الحميد، ممثل فتح في القاهرة ورئيس جهاز الأمن المركزي فيها لاحقاً، الدورة الثانية في أواسط سنة ١٩٦٩، وهي الدورة التي خرّجت الصف الثاني من الكوادر الأمنية. وعززت فتح علاقتها بمصر من خلال إمدادها بكل المعلومات التي كانت تجمعها عن إسرائيل، بما في ذلك المعلومات التي كان يجمعها عملاؤها المزدوجون في الاستخبارات الأردنية.(٤٦) وفي الجانب المصري، كانت دوائر الاستخبارات العسكرية والاستخبارات العامة التي تتعامل مع حركات التحرر الوطني وحركات المعارضة مسؤولة عن التعاون مع فتح، علماً بأن محمد صادق وأمين هويدي كانا يشرفان مباشرة على العلاقات بالفلسطينيين أيضاً. وكان لجهازي الاستخبارات ضابطا ارتباط ملحقان بالسفارة المصرية في عمان (إبراهيم الدخاخنة ومحمد عبد السلام)، وكانا مكلفين، حصراً،

المحافظة على اتصال يومي بقادة الفدائيين. كذلك كان هناك ضابط آخر، حمدي يوسف، ملحقاً بالسفارة المصرية في دمشق، مهمته تنسيق انتقال المتدربين والإمدادات عبر سورية.

قامت مصر، تعزيزاً للنشاط الفدائي ضد إسرائيل، بنقل ١٣٠ ضابطاً وجندياً من الكتيبة ٢٩ التابعة لجيش التحرير الفلسطيني إلى جنوب الأردن في منتصف نيسان/أبريل ١٩٦٨.(٤٧) وجاء نقل هؤلاء، جزئياً، بناء على طلب من عرفات الذي كان يرغب في زيادة قوة فتح في مقابل المنظمات الفدائية الأُخرى. كما قصد عبد الناصر من إرسال الجنود موازنة النفوذ السوري المتزايد في الساحة الفلسطينية، كما أسرّ بذلك إلى ضباط ج.ت.ف. قبل سفرهم.(٤٨) وقد تم تصميم القوة الخاصة، التي أُرسلت، على شاكلة جهاز «الخدمة الخاصة» ـ وهو جهاز جديد للاستخبارات المصرية مرتبط بعبد الناصر مباشرة، مهمته تنفيذ عمليات تجسس «نشيط» وعمليات سرية في الخارج ـ وكانت تتبع أوامره (بالاتفاق مع الاستخبارات العسكرية).(٤٩) وترأس هذه القوة الضابط أحمد حلمي (المعروف بأبو هاني) من القوات الخاصة المصرية، والذي حل محله لاحقاً جمعة الجمالة، وهو «فدائي» سابق من الكتيبة ١٤١ استخدم الاسم الحركي نفسه (أبو هاني). وكانت مجموعة أبو هاني تضم ضباطاً مطاردين من الأراضي المحتلة تابعين لجيش التحرير الفلسطيني، بينهم فاخر النحال ووليد أبو شعبان وأحمد مفرج. وتولت فتح إمداد المجموعة بحاجاتها، لكن الاستخبارات العسكرية المصرية سيطرت على مهماتها، التي شملت التدريب والاستطلاع والعمليات الخاصة (ضد مصنع البوتاس على البحر الميت، وقاعدة مساده الجوية، ومفاعل ديمونة النووي) التي استخدمت خلالها صواريخ ثقيلة من عيار ٢٤٠ ملم أمدتها مصر بها.(٥٠) وتوسعت المفرزة المصرية في كانون الثاني/يناير ١٩٦٩، بعد وصول مروان عبد الحكيم وضابطين آخرين تولوا إقامة معسكر تدريب آخر لفتح.(٥١)

وكانت الحركة الفدائية، في هذه الأثناء، قد أصبحت قوة معتبرة في الأردن. فقد اجتذبت معركة الكرامة سيلاً من المتطوعين الفلسطينيين والعرب. وصرحت فتح، في ٢٠ أيار/مايو ١٩٦٨، أن ٢٠,٠٠٠ طالب وجندي سابق من مصر طلبوا الانضمام إليها، بينما أعلن مكتبها في بغداد أنه يتلقى ١٥٠٠ طلب التحاق أسبوعياً.(٥٢) ومهما تكن حقيقة هذه الادعاءات، فإن التنظيمات الفدائية لم تكن مهيأة لاستقبال هذا التدفق، ومن أسباب ذلك خسارتها عدداً كثيراً من كوادرها المخضرمة في الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ وفي معركة الكرامة. والتحق المتطوعون، في أغلبيتهم، بحركة فتح، لكن حتى ج.ش.ت.ف. تلقت عدداً من

المتطوعين يتجاوز قدرتها على استيعابه، إذ كان معسكرها التدريبي الرئيسي قادراً على استيعاب ما بين ١٥٠ و٢٠٠ متطوع فقط من كل ١٠٠٠ متطوع.[٥٣] إلاّ إن عدداً يقرب من ثلثي المتطوعين كان يترك في أثناء الدورة أو بعد أسابيع من التحاقه بقواعد الفدائيين، بسبب قسوة الأوضاع الطبيعية.[٥٤] وعلى الرغم من ذلك، فإن عدد الفدائيين تضاعف ثلاث مرات بحلول حزيران/يونيو، وبلغ ٣٠٠٠ فدائي متفرغ، انتمى ٢٠٠٠ منهم إلى فتح، إضافة إلى ١٢,٠٠٠ من الأنصار في المدن وفي مخيمات اللاجئين.[٥٥]

وفي حزيران/يونيو، تمكنت فتح بفضل هذا التدفق من تقسيم قوتها المتنامية إلى ثلاثة قطاعات فدائية تمتد من أم قيس في الشمال إلى وادي عربة جنوبي البحر الميت. وكان لكل قطاع آمر وضابط عمليات ومعسكر تدريب يستوعب المجندين الجدد. وتألف كل قطاع من عدة قواعد كانت غالباً ما تنقسم إلى مجموعات أصغر للاحتماء من غارات الطيران ومن القصف المدفعي الإسرائيلي، وأيضاً لتسهيل تحكم الضباط ذوي الخبرة العسكرية الضئيلة في عناصرهم.[٥٦] ومع ازدياد أعداد الفدائيين وتطور قدراتهم الإدارية أعيد تجميع كل ١٢ قاعدة تقريباً في وحدة، وشكّلت كل أربع أو خمس وحدات قطاعاً. وبهذه الطريقة كان القطاع الشمالي قادراً على استيعاب ٢٠٠٠ فدائي في ذروته في صيف سنة ١٩٦٩، بينما استوعب القطاع الأوسط ١٥٠٠ فدائي تقريباً.[٥٧]

وكان لدى فتح قوة صغيرة مؤلفة من ٢٠٠ عنصر في القطاع الجنوبي، مهمتها الأساسية تهريب الرجال والسلاح إلى منطقة الخليل أو إلى غزة عبر صحراء النقب.[٥٨] وقد تغلبت قوة فتح هذه على عدم الثقة الأولية التي أظهرها الأهالي تجاهها من خلال إيجاد موطئ قدم لها بين العشائر الأضعف، مثل عشائر العويدات ـ الحويطات، التي رأت في الفدائيين حليفاً ممكناً في نزاعاتها التقليدية. وقامت هذه القوة، بعد ذلك، بتقديم الخدمات الطبية للأهالي بفضل جهود مفوضها السياسي الأول رؤوف نظمي (المعروف بمحجوب عمر)، وهو طبيب مصري وشيوعي سابق.[٥٩] وكان كل من التنظيم العسكري والتقسيمات الجغرافية في الأردن هو نفسه إلى حد كبير لدى ج.ش.ت.ف. وقوات التحرير الشعبية والصاعقة، والتي ازدادت قوة كل منها إلى ما بين ٣٠٠ و٥٠٠ فدائي في نهاية سنة ١٩٦٨، وإلى ما بين ٨٠٠ و١٢٠٠ فدائي بعد ذلك بسنة، ثم إلى ما بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ فدائي سنة ١٩٧٠.[٦٠] وإضافة إلى ذلك، فقد اتبعت قوات التحرير الشعبية خطى فتح، فقامت بتعيين شيخ بدوي، هو عبد الله أبو ستة، مسؤولاً سياسياً عن قطاعها الجنوبي إلى جانب مسؤولها العسكري سالم عمرو.[٦١]

جهزت الفصائل الفلسطينية فدائييها بأسلحة المشاة التي أخذت تصل إليها بكميات متزايدة من مصر والعراق وسورية، بينما أدار المهربون البدو تجارة نشيطة للأسلحة التي جمعوها من ميادين معارك حزيران/يونيو ١٩٦٧. وسرعان ما برزت الصين مصدراً رئيسياً يمد فتح بالأسلحة (تليها الجزائر ثم مصر)، فقدمت بنادق آلية أ.ك. ٤٧ (كلاشينكوف) ذات التصميم السوفياتي، وقذائف صواريخ مضادة للدبابات طراز أر.بي.جي. ٢ وأر.بي.جي. ٧، ومدافع هاون عيار ٦٠ ملم و٨٢ ملم، ومدافع صاروخية عيار ١٣٠ ملم بكميات تكفي لتسليح ٢٠٠٠ مقاتل سنة ١٩٦٨، وبكميات تكفي لـ ٧٠٠٠ مقاتل سنة ١٩٦٩، وأخيراً بكميات تكفي لـ ١٤,٠٠٠ مقاتل سنة ١٩٧٠.[٦٢] وكانت شحنات السلاح تصل بالطائرات إلى دمشق وإلى قاعدة الحبانية الجوية العراقية، أو يجري شحنها بحراً إلى ميناءي اللاذقية والبصرة، ومن ثم يجري نقلها براً إلى الأردن. وكانت الشاحنات التابعة للوحدات العراقية والسورية المتمركزة في الأردن تقوم بإدخال السلاح إلى الأردن في البداية، لكن في أواسط سنة ١٩٦٩ أصبح للشرطة العسكرية التابعة لـ م.ت.ف. ـ المعروفة بقيادة الكفاح المسلح الفلسطيني ـ نقاطها الحدودية وتولت إصدار أوراق التسجيل لسيارات الفدائيين وشاحناتهم.

أمّا قطاعات الفدائيين فكانت تتوسع باستمرار لتتماشى مع الازدياد في الرجال والسلاح. وشكّلت فتح سنة ١٩٦٩ «القوة المحمولة» المؤلفة من ٦٠٠ رجل كقوة احتياط وكقوة تعزيز سريع.[٦٣] وكان لدى هذه القوة نحو ٨٠ سيارة جيب عسكرية، و١٣٠ منصة إطلاق صواريخ عيار ١٣٠ ملم، و٢٧ مدفع رشاش عيار ١٢,٧ ملم، ومدفع آلي عيار ٢٠ ملم، و٦ مدافع عديمة الارتداد عيار ١٠٦ ملم، و١٢ مدفع هاون عيار ٨٢ ملم و١٢٠ ملم.[٦٤] وبالقدر نفسه من الأهمية، كان لدى فتح ثلاث وحدات مدفعية صاروخية عرفت بألقاب «الدورة الخاصة» و«المجموعة ١٦» و«سحب الجحيم». كما أنشأت فتح وحدات جديدة بينها الكتيبة ٤٠٤ (أمن)، و«القوة ٢٠١» (إمداد)، ومفرزة الشرطة العسكرية.[٦٥] وقام علماء ومهندسون من أعضاء فتح بتأليف لجنة علمية في الكويت في أواسط سنة ١٩٦٩، وأنشأوا فروعاً لها في عدة دول عربية، وورشة في دمشق لتصليح الأسلحة وإنتاج المتفجرات.[٦٦]

كان النقص في القادة الميدانيين المتمرسين مشكلة واجهت فتح وبقية الفصائل، في حين تم ترفيع فدائيين يفتقرون إلى المهارات العسكرية والإدارية الأساسية إلى مستوى قادة قطاعات بكاملها. ولم يكن أمام الفصائل بديل من الاستعانة بالضباط الفلسطينيين الذين خدموا سابقاً في الجيوش السورية والأردنية

والعراقية أو في ج.ت.ف.، وخصوصاً في المستويات القتالية والأركان. ومن الأمثلة البارزة لهؤلاء: عطا الله عطا الله وأحمد عفانة ومحمد العمله في فتح؛ صفي جميعاني ومحمود المعايطة وأحمد حجو في الصاعقة؛ أبو ثائر العجرمي والقاضي في ج.ش.ت.ف. التي استقطبت أيضاً ضابطين ناصريين مطاردين من الجيش السوري هما أكرم الصفدي والهيثم الأيوبي. لكن الكثيرين من هؤلاء الضباط جلبوا معهم أساليبهم التسلطية التي لا تتلاءم مع الفدائيين الذين اتبعوا نظاماً من المساواة لا يميز بينهم في الرتبة الرسمية والمخصصات وأماكن النوم أو غيرها من الامتيازات.[٦٧] وفي المقابل، اعتمدت قوات التحرير الشعبية النظام العسكري التقليدي وهرمية ج.ت.ف. وكان قادة قطاعاتها الأربعة هم محمود أبو مرزوق وخليل جياب وسالم عمرو وغازي مهنا. ولم تواجه نقصاً في الضباط المحترفين الذين وصل إليها المزيد منهم من وحداتها في مصر. وساعد هذا الوضع قوات التحرير الشعبية على استيعاب فائض مجندي ج.ت.ف. من سورية، وعدد كثير من المتطوعين العراقيين، العرب والأكراد. كما تم رفد جنود الكتيبة ٤٢١ من فائض المجندين، فوصل عددهم إلى ما بين ٦٠٠ و٨٠٠ جندي أو أكثر، وما لبث أن تم تقسيم هذه الكتيبة قسمين من أجل تشكيل الكتيبة ٤٢٢ (ألّفت الكتيبتان معاً لواء قوات القادسية).[٦٨]

أسست فتح مدارس الكوادر في أواخر سنة ١٩٦٨ بهدف حل مشكلة إعداد القادة العسكريين، لكن هذه المدارس كانت غير ناجحة عامة.[٦٩] وكانت دورة التأهيل التي أقامتها فتح في معسكر الهامة في سورية خلال الصيف أكثر نجاحاً وفعلية. وأشرف على الدورة عضو اللجنة المركزية، وليد نمر، بعد أن أعدها على غرار الدورة التي تلقاها في الجزائر سنة ١٩٦٤. وكان الكثيرون من المتدربين طلاباً جامعيين يتم تأهيلهم كي يصبحوا كوادر قيادية عسكرية. ثم نُقل أعضاء الدورة جميعاً إلى الجبهة السورية بعد تخرجهم في تموز/يوليو، حيث شكلوا نواة قطاع فدائي جديد.[٧٠] وكانت هذه هي الدورة الوحيدة من هذا النوع التي أقامتها فتح. إلاّ إن عدداً من خريجيها أُرسل لحضور دورة مماثلة أطول في الجزائر في نهاية سنة ١٩٦٨، ورافقهم عدد من المتطوعين الجدد من الأراضي المحتلة، وقد عاد الجميع في أوائل سنة ١٩٧٠.[٧١] وجاء الضباط الذين تسلموا إمرة وحدات فتح في العقد التالي، في معظمهم، من خريجي هاتين الدورتين التأهيليتين، أو من القطاع الجنوبي في الأردن حيث أنهكت الطبيعة القاسية الجميع تقريباً، باستثناء أكثر الكوادر التزاماً.

فسح التوسع العسكري الطريق أمام امتداد الوجود الفدائي إلى أوساط السكان

المدنيين. وأجبر القصف الإسرائيلي الفدائيين على نقل معظم قواعدهم القتالية من غور الأردن إلى التلال الشرقية في صيف سنة ١٩٦٨، كما أطلق جهداً نشيطاً لتأسيس مراكز قيادة ومكاتب إدارية وإعلامية ومراكز إمداد وتموين في مدن المملكة الرئيسية ومخيماتها. وأتاح الاتصال بالمخيمات ودخولها من دون أية عوائق الفرصة أمام التنظيمات الفدائية لبناء قاعدة جماهيرية، أمكن تعبئتها عن طريق النشاط والتنظيم العسكريين. وبحلول الخريف، بدأت الأسلحة تظهر بكثرة في المدن في أيدي الفدائيين في أثناء إجازاتهم، وفي أيدي حرس المكاتب والكوادر الكبار، كما ظهرت سيارات الفدائيين العسكرية التي كان يسير الكثير منها من دون لوحات تسجيل. وأدت هذه المظاهر، التي شكلت تحدياً ضمنياً للقانون وللنظام، إلى ازدياد التوتر مع السلطات، كما أثارت شعوراً بالاستياء داخل الجيش، وخصوصاً بين مواطني شرق الأردن الأصليين الذين كانوا يشكلون ركيزة النظام الملكي ويحتلون المناصب الرئيسية في الوحدات القتالية.[٧٢]

ردت الحكومة بمحاولة الحد من الوجود الفدائي في المدن. فطلبت من القيادة الفلسطينية، في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، أن تمنع دخول العسكريين إلى المملكة من دون تصاريح صادرة عن وزارة الداخلية، وأصرت على عدم دخول الفدائيين إلى المدن الأردنية إلاّ إذا كانوا يحملون أذونات عسكرية خاصة.[٧٣] كما طالبت الحكومة بإغلاق مكاتب الفدائيين في المدن، وبحظر تجول السيارات العسكرية في المناطق المدنية. لكن معارضة هذه الإجراءات كانت قوية، الأمر الذي دفع المفاوضين الحكوميين إلى التراجع عن مطالبهم. ولم يخفف ذلك حدة التوتر. ووصلت الأمور أخيراً إلى حد المواجهة في أثناء تظاهرة للطلاب الفلسطينيين في عمان بعد أن أطلق مجهول النار على مركبة للجيش، فقام الحرس الملكي بإطلاق النار على المتظاهرين. وألقت السلطات اللوم في الحادث على فصيل فدائي صغير هو «كتائب النصر» واعتقلت زعيمه طاهر دبلان وعدداً من أعضائه.[٧٤] ولم تحاول فتح جدياً الدفاع عن هذا الفصيل واتهمته بالعمل سراً لحساب الاستخبارات الأردنية، مع أن الارتباطات السرّية لدبلان، في حال وجدت، كانت بالاستخبارات السورية.[٧٥] وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، استأنف الجيش إطلاق النار وهاجم منشآت فتح وج.ش.ت.ف. في مخيمي الحسين والوحدات في عمان، وفي مخيم شنلّر في الزرقاء. ولم تهدأ الأمور إلاّ بعد نداءات للملك من عبد الناصر ومن حسن النقيب، قائد القوات العراقية في الأردن. وقد سقط في هذه الأحداث ٢٩ قتيلاً و١٠٠ جريح.

على الرغم من سرعة الانتهاء من هذه الحادثة، فإنها كشفت عن تغير في

ميزان القوى بين الفدائيين والسلطات الأردنية. وثبت ذلك في المفاوضات التي تمت في هذه الأثناء. فقد طلب الملك حسين وخاله ناصر بن جميل، قائد الجيش، من الفدائيين إبلاغ الجيش بأي هجوم يعتزمون شنه على إسرائيل أو على الضفة الغربية قبل تنفيذه، وأن عليهم تجنب تنفيذ عمليات في محيط ميناء العقبة، وهو المنفذ البحري الوحيد للمملكة. كما طُلب من الفصائل الفدائية ألاّ تجند الشبان في سن الخدمة العسكرية الإلزامية، وأن تقدم أعضاءها وكذلك الأشخاص المحتجزين لديها (مثلاً المشتبه في أنهم عملاء لإسرائيل) إلى المحاكم الأردنية بدلاً من محاكم الفدائيين.[٧٦] وقبلت فتح والفصائل الفدائية الرئيسية ببعض هذه المطالب، لكنها لم تلتزم أياً منها غالباً. وكانت هذه الفصائل لا تزال تجتذب أعداداً كثيرة من المتطوعين الجدد في المدن، ولا تزال تمطرها طلبات الحصول على الأسلحة.[٧٧] وفوق ذلك، استنتجت فتح من الحادثة الأخيرة حاجتها إلى «تسليح الجماهير»، واتخذت قراراً رسمياً بإنشاء ميليشيا مدنية في مخيمات اللاجئين وفي أماكن أُخرى.[٧٨] وسارت الفصائل الفدائية الأُخرى على خطى فتح. وكان أكبر الميليشيات تابعاً للصاعقة وج.ش.ت.ف. ولقوات التحرير الشعبية ج.ت.ف. وكان مجد الفدائيين قد بدأ، وبدأ معه تأسيس دولة فلسطينية داخل الدولة في الأردن.

التزام حدود العلاقة بسورية

في نظر فتح، ساهم التحالف مع مصر أيضاً في تخفيف نفوذ «الأخ الكبير» الآخر عنها، أي سورية. واتضحت أهمية هذا التحالف بوجه خاص منذ أواسط سنة ١٩٦٨، بعد ظهور توترات جديدة هددت علاقة فتح بدمشق. فقد تنبه حزب البعث الحاكم إلى ازدياد شعبية فتح، ولهفة منه على ربط الراية الفلسطينية بناصيته، قرر، في حزيران/يونيو، أن ينشئ منظمته الفدائية الخاصة، منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية. ويرجع أصل هذه المنظمة إلى قرار اتخذه مؤتمر الحزب في أيلول/سبتمبر ١٩٦٦، وتم التشديد عليه في المؤتمر الاستثنائي للحزب في أيلول/سبتمبر ١٩٦٧. لكن هذا الفصيل لم ينشط على الرغم من مشاركته في المكتب الدائم الذي لم يعمر طويلاً، والذي أسسته فتح في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨. وصدر قرار إعادة تنشيط «الطلائع» في سياق الصراع الخفي ـ لكن الشديد بشأن السلطة ـ بين الأمين العام المساعد للحزب، صلاح جديد، ووزير الدفاع، حافظ الأسد. وشدد الأسد، في شباط/فبراير، قبضته على الجيش بعد استبداله رئيس الأركان أحمد

سويداني، المتحالف تحالفاً غير وثيق مع جديد، بحليفه مصطفى طلاس. وفي المقابل، وفر تأسيس ميليشيا حزبية في سورية وفصيل فدائي فلسطيني قوة موازية لجناح صلاح جديد.[٧٩]

في الربيع، اندمجت «الطلائع» في فصيل صغير آخر هو جبهة التحرير الشعبية الفلسطينية لتشكلا معاً منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية ـ قوات الصاعقة (المعروفة اختصاراً بالصاعقة). وقد عارض مؤسس جبهة التحرير الشعبية الفلسطينية، طاهر دبلان ـ وهو أحد خريجي «دورة سنة ١٩٤٨» تم تسريحه من الجيش السوري سنة ١٩٥٩ ـ هذا الاندماج، فشكّل جبهة التحرير الشعبية الفلسطينية ـ الصاعقة التي تغير اسمها، فيما بعد، إلى كتائب النصر الفلسطينية ـ نصر. وكان الأمين العام لمنظمة الصاعقة، ضافي جميعاني، يترأس القيادة القطرية الفلسطينية لحزب البعث أيضاً، وأعطته هذه الصفة عضوية القيادة القومية للحزب. وكان مع ضافي جميعاني في قيادة الصاعقة يوسف البرجي ومحمود المعايطة. وثلاثتهم كانوا ضباطاً سابقين في الجيش الأردني لجأوا إلى سورية عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة في نيسان/أبريل ١٩٥٧، وقاموا بالاعتراض على حل حزب البعث في سورية في أثناء الوحدة مع مصر في الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦١.

كبرت «الصاعقة» بسرعة. فقد أصدر حزب البعث قراراً اعتبر بموجبه الأعضاء الفلسطينيين كلهم، الذين تجمعوا الآن في التنظيم الفلسطيني الموحد، أعضاء في الصاعقة. وهكذا ضمنت الصاعقة لنفسها عدداً كثيراً من الأعضاء حيثما وُجد فرع محلي للتنظيم الفلسطيني الموحد، وخصوصاً في الأردن ولبنان. وعلاوة على ذلك، كانت القيادة القطرية للتنظيم الفلسطيني الموحد، في الوقت نفسه، قيادة للصاعقة، وبالتالي كانت تنسق نشاطها من خلال «مكتب العمل الفدائي» التابع للحزب الأم.[٨٠] كذلك كان يُفرض على أعضاء الصاعقة جميعاً أن يتدربوا عسكرياً ويجري تشجيعهم على الالتحاق بقواعد الفدائيين.[٨١] وأحياناً، كان يسمح للمجندين الفلسطينيين بأن يخدموا في الصاعقة بدلاً من ج.ت.ف.، كما تم رفد الصاعقة بضباط من ج.ت.ف. في العام التالي.[٨٢] ونتيجة ذلك تفاخرت الصاعقة بوجود ٤٠٠ فدائي في صفوفها، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨، و١٠٠٠ فدائي بعد ذلك بسنة واحدة، تم توزيعهم بالتساوي بين سورية والأردن.[٨٣] وكان لدى الصاعقة مدافع هاون عيار ١٢٠ ملم، وقذائف صواريخ عيار ١٢٢ ملم، ومدافع عديمة الارتداد مضادة للدبابات عيار ١٠٦ ملم، الأمر الذي جعلها على قدم المساواة مع فتح من حيث قوة النيران.[٨٤]

لم تغب أهمية الصاعقة عن بال حافظ الأسد، لكنه لم يكن في موقع القادر

على منع تأسيسها، أو على حرمانها من المنشآت والتسهيلات في سورية، لأن صلاح جديد كان لا يزال له أتباع متنفذون داخل القوات المسلحة. ومع ذلك فقد أصدر الأسد تعليمات، في منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٦٨، بحظر استخدام تصاريح الفدائيين للمرور عبر الحدود السورية.[٨٥] غير أن الأسد كان قادراً، في مقابل ذلك، على الرد حين رأى تهديداً داخلياً فيما يتعلق بسيطرته على وحدات ج.ت.ف. في سورية. وكان قد نجم عن طرد مصر لرئيس الأركان صبحي الجابي، ولعدد من كبار الضباط من مقر قيادة ج.ت.ف. في القاهرة في أوائل سنة ١٩٦٧، حدوث اتفاق ضمني على تأسيس الأركان العامة في دمشق، حيث تصرفت كقيادة موازية بدعم من سورية. وألغت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، في هذه الأثناء، منصب القائد العام لجيش التحرير الفلسطيني في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٦٨، لكن وجيه المدني استمر في القيام بواجباته رئيساً للدائرة العسكرية حتى آب/أغسطس. وكان الجابي يتمتع بنفوذ كبير على وحدات ج.ت.ف. في سورية، غير أن تأثيره في الكتيبة ٤٢١ وفي قوات التحرير الشعبية، وهي وحدات كانت تتوسع بسرعة، كان أقل. كما واجه الجابي عقبة بالنسبة إلى كل من نائبه عبد الرزاق اليحيى، وآمر اللواء سمير الخطيب، وآمر إحدى الكتائب عبد العزيز الوجيه. وكان ثلاثتهم من «خريجي دورة سنة ١٩٤٨» تم تسريحهم من الجيش السوري في أثناء تطهيرات سنة ١٩٥٩. وقام الخطيب والوجيه، سنة ١٩٦٤، بتشكيل تكتل يساري ذي ميول ماوية أطلقا عليه اسم المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين.

لم تحظ المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين، حتى في أفضل أيامها، إلاّ بعدد صغير من الأتباع سواء في ج.ت.ف. أو بين المدنيين، لكن اليحيى ورئيس م.ت.ف.، حمودة، كانا متعاطفين معها، وهو ما زاد في نفوذها الذي كشف عنه تقدمها، بإمرة ج.ت.ف. في موعد لا يتخطى الأول من أيلول/سبتمبر، بخطة تضم القوات الفدائية جميعاً ضمن جسم واحد دعته قوات التحرير الفلسطينية. وتضمنت الخطة امتناع الفصائل بصورة إفرادية، من جمع التبرعات والقبول بميثاق م.ت.ف. برنامجاً سياسياً مشتركاً.[٨٦] وقد أثرت المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين في مناقشات دورة المجلس الوطني الفلسطيني الرابعة المنعقدة في أواسط تموز/يوليو، إذ قام المجلس بتعديل المادة ٢٢ من النظام الأساسي لـ ج.ت.ف. من أجل فسح المجال كي تكون للجيش «قيادة مستقلة تعمل تحت إشراف اللجنة التنفيذية، وتنفذ تعليماتها وقراراتها الخاصة والعامة.»[٨٧] وأوضح الكثيرون من أعضاء المجلس الوطني أن هذا يعني الاستقلال عن السيطرة السورية، وحثوا على

وقف رواتب الضباط المشكوك في ولائهم إلى أن يتم تبديل قيادة ج.ت.ف.[٨٨] وكان هذا التحدي للقيادة السورية واضحاً تماماً، فردت عليه بتسريح سمير الخطيب وعبد العزيز الوجيه. وبناء على نصيحتهما، ردت اللجنة التنفيذية بتعيين اليحيى بديلاً من الجابي، مستشهدة بقرار المجلس الوطني الفلسطيني القاضي بجعل ج.ت.ف. «حراً في إرادته وقيادته.» كما سرحت قائد قوات حطين عثمان حداد، واستبدلت بهجت عبد الأمين، ذا الميول السورية، بالوجيه قائداً لقوات التحرير الشعبية، وعيَّنت الخطيب رئيساً للدائرة العسكرية.

كان هذا أول تحد جاد إزاء السيطرة العربية على ج.ت.ف. منذ تأسيسه، وجاء الرد السوري عليه قوياً. فقد أصدرت قيادة ج.ت.ف. في سورية، في الأول من آب/أغسطس، بياناً انتقدت فيه بشدة اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. على «التدخل في اختصاصات الجيش»، بينما قام حداد وأتباعه باحتلال مكتب م.ت.ف. في دمشق وأخذوا اليحيى رهينة.[٨٩] وتفاقم الوضع بسرعة. فعبرت كتيبة من ج.ت.ف. الحدود إلى الأردن بهدف الاستيلاء على موقع قيادة ج.ت.ف. في جرش، لكن الوحدات الموالية لـ م.ت.ف. ردتها على أعقابها.[٩٠] وهددت اللجنة التنفيذية بقطع رواتب الضباط المتمردين في سورية، وأتبعت ذلك بإنهاء خدمات كل من حداد وعبد الأمين وقائدي قطاع قوات التحرير الشعبية في الأردن، جواد عبد الرحيم ومحمد الحلبي، وجميعهم من خريجي دورة سنة ١٩٤٨ (كان الأخيران شيوعيين سابقين).[٩١] وهكذا انقسم ج.ت.ف. قسمين.

تراجعت م.ت.ف. عن معظم قراراتها بعد شهر واحد. واستقال عبد الرزاق اليحيى من رئاسة الأركان في أوائل أيلول/سبتمبر، وتبعه صبحي الجابي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. واستمر عثمان حداد فترة قصيرة في منصبه إلى أن استُبدل بمصباح البديري في ١٤ كانون الأول/ديسمبر. وثُبت عبد العزيز الوجيه قائداً لقوات التحرير الشعبية، وعُيِّن بهجت عبد الأمين نائباً له، على عكس الدور السابق لكل منهما. ومن المفارقة أن أكثر الخاسرين كان الضباط الشبان من غزة الذين ساندوا بقوة الوجيه واللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، فتم إجبار فايز الترك، ضابط عمليات قوات التحرير الشعبية، وفخري شقورة قائد الكتيبة ٤٢١، ووليد أبو شعبان آمر معسكر التدريب، ونمر حجاج آمر القطاع الأوسط، على العودة إلى القاهرة في تأكيد واضح لسلطة سورية على ج.ت.ف. واعتبر الضباط الغزيون أن الجيل الأكبر من خريجي دورة سنة ١٩٤٨، سواء الموالين لسورية أو لمنظمة التحرير، ظلمهم.[٩٢] وتفاقم شعورهم بالمرارة لاعتقادهم أن فتح تخلت عنهم، وهو

عتقاد مبرر يمكن تفسيره برغبة فتح الخاصة في إضعاف المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين.

وعلاوة على ذلك، كانت فتح تحرص على المحافظة على علاقات جيدة بسورية، التي لم تكن تتمتع بنفوذ كبير داخل الحركة الفلسطينية فقط، بل كانت أيضاً تتحكم في طرق الإمداد الحيوية إلى الأردن. وانعكس حذر فتح في الطريقة التي اتبعتها لإقامة وحدة قتالية على جبهة الجولان. فقد التزمت بوجه عام، في السنة الأولى بعد حزيران/يونيو ١٩٦٧، التفاهم الذي توصلت إليه مع السلطات بشأن عدم تنفيذ أي عمليات عسكرية والاكتفاء بمهمات الاستطلاع والإمداد.[٩٣] (كان فدائيو فتح يتجاهلون هذا المنع بين الحين والآخر بالتواطؤ مع الضباط السوريين المتعاطفين الذين كانوا يمدونهم بالمعلومات عن الانتشار الإسرائيلي وعن حقول الألغام السورية ويقدمون إسناداً نارياً لهم).[٩٤] وتمت تسمية أولى القواعد التي أقامتها فتح في المنطقة الحدودية «القطاع ٥٥»، وكان آمره، حسين الهيبي، متسللاً مخضرماً وعميلاً سابقاً للاستخبارات السورية يعرف المنطقة معرفة جيدة. وأدى وصول «كوادر القيادة العسكرية» الذين أتموا تواً دورة تأهيلية في تموز/يوليو إلى تشكيل «قطاع الجولان» في الشهر نفسه، وضم هذا القطاع ١٢ قاعدة قتالية في الجزء الجنوبي من الجبهة في نهاية العام.[٩٥]

وكما هو متوقع، تمتعت الصاعقة بتسهيلات أكثر كثيراً من الفصائل الأُخرى. فقواعدها ومعسكرات تدريبها كانت شبيهة بثكنات الجيش، وكان عناصرها مجهزين بسيارات وبمعدات اتصال وبزي موحد. كما كانوا يتلقون رواتب منتظمة، وساد بينهم نظام الرتب العسكرية التقليدي. ومن المفارقات أن اشتداد الصراع بشأن السلطة بين صلاح جديد وحافظ الأسد أعطى فتح، وغيرها من الفصائل، الفرصة لتوسعة وجودها في منطقة الحدود بعد آذار/مارس ١٩٦٩. وقد وسعت فتح قطاع الجولان ليصل عديده إلى ٥٠٠ رجل، وأقامت قواعدها على امتداد الجبهة، ووزعت أعداداً قليلة من مدافع الهاون عيار ٨٢ ملم، ومن القذائف الصاروخية آر.بي.جي. ٧ المضادة للدبابات، ومن قذائف الصواريخ عيار ١٢٢ ملم.[٩٦] كذلك كان لدى أتباع أحمد جبريل عدة قواعد، وتلاهم الجناح اليساري الذي انشق عن ج.ش.ت.ف. في شباط/فبراير. كما سُمح لفتح بإقامة معسكر تدريب جديد في مدينة طرطوس الساحلية، في جوار قاعدتها البحرية الصغيرة حيث تمركزت وحدتا البحرية والضفادع البشرية الصغيرتان التابعتان لها.[٩٧] وقام الأسد في إثر حدوث ازدياد حاد في الهجمات الفدائية عبر جبهة الجولان بمنع العمليات القتالية، وبحظر تنقل الفدائيين بأسلحتهم، أو بالزي والسيارات العسكريين في المناطق

المدنية من دون إذن سابق من الجيش السوري. كذلك أُنهي استخدام تصاريح المرور التي كانت تصدرها الفصائل الفلسطينية منذ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨، إلاّ إنه تم إنشاء الدائرة ٢٣٥، التي عرفت فيما بعد باسم المكتب القومي للضابطة الفدائية، ضمن جهاز الاستخبارات العسكرية السورية، ومهمتها إصدار التصاريح، وإجازات المرور، والتدقيق في أسماء الفدائيين وفي سجلاتهم الأمنية.(٩٨)

الفدائيون في لبنان

ساعد تركيز القاعدة الآمنة للفدائيين في سورية في النصف الثاني من سنة ١٩٦٨ على تمدد الوجود الفدائي إلى الجنوب اللبناني. وقد استند هذا التمدد إلى الضغوط والتحولات السياسية التي شهدها البلد منذ حزيران/يونيو ١٩٦٧، عندما تظاهر الآلاف من اللبنانيين والفلسطينيين احتجاجاً على استقالة عبد الناصر وهاجموا الشركات الأميركية في بيروت. وتدفق مئات المتطوعين في الأسابيع الستة التالية على معسكر تدريب غير رسمي أقامه محمد الشاعر، وهو ضابط في ج.ت.ف.، في قرية كيفون الجبلية، أو على معسكر فتح في الهامة في سورية. وإزاء قوة العواطف الشعبية، قام الجيش اللبناني بتدريب بضع عشرات من الفلسطينيين في ثكناته، وخفف المكتب الثاني قبضته على المخيمات بعض الشيء.(٩٩)

لكن الفصائل الفدائية تباطأت في الاستفادة من هذه الفرصة. وربما كان لدى ح.ق.ع. أكثر عدد من الأتباع بين فلسطينيي لبنان، بينما حلت جبهة تحرير فلسطين ـ طريق العودة في المرتبة الثانية، لكن أعداد أتباعهما كانت بوجه عام متواضعة؛ إذ كان لدى فتح ٨٠ عضواً فقط، وحتى إن المفتي السابق، الحاج أمين الحسيني، احتفظ بشبكة من المتسللين المخضرمين في المخيمات.(١٠٠) وقد استفادت ح.ق.ع. من وجود قيادتها المركزية في بيروت، إلاّ إنها واجهت صعوبات بعد انتقال وديع حداد إلى عمان في أوائل سنة ١٩٦٨، وبعد اعتقال جورج حبش في دمشق في آذار/مارس. وترك انسحاب شفيق الحوت، في الصيف، فرع جبهة تحرير فلسطين ـ طريق العودة في لبنان من دون قيادة، وقام معظم أعضاء الفرع بالانضمام إلى فتح، أو إلى ج.ش.ت.ف.، أو إلى قوات التحرير الشعبية. واستفادت فتح من سمعتها الكبيرة منذ معركة الكرامة، ومن امتلاكها محطة إذاعة، وأيضاً من مقتل الفدائي اللبناني الشاب خليل الجمل في عملية قتالية بعد أن تحولت جنازته إلى تظاهرة تأييد عارمة. وكان رئيس الحكومة، عبد الله اليافي، بين الذين قدموا العزاء، واستقبل في وقت لاحق وفداً من فتح،

ومنح الجمل وساماً وطنياً. وكان سلفه رشيد كرامي واحداً من عدة سياسيين لبنانيين كبار قدموا الهبات لفتح، أو جمعوا التبرعات لها بالتعاون مع أحزاب المعارضة.[١٠١]

وقد عكس تأييد اللبنانيين للفدائيين، جزئياً، الاصطفاف السياسي لمختلف الطوائف في البلد، لكنه بالقدر نفسه من الأهمية كان يعكس ازدياد قوة أحزاب المعارضة اليسارية والإسلامية. وجاء تعاظم قوة أحزاب المعارضة نتيجة تراجع دور بيروت كمركز مالي إقليمي، ونتيجة تدهور قطاعي الخدمات والصناعة المحليين، الأمر الذي دفع الهجرة الريفية إلى المدن، وأحدث استقطاباً في المجتمع اللبناني على أسس طبقية وطائفية، وقد تسارعت هذه الاتجاهات كلها في إثر حرب حزيران/يونيو. وكان حتمياً أن يؤدي دخول عامل نشيط جديد على الوضع اللبناني إلى ازدياد الصدوع القائمة، وهذا في الواقع ما أتاح للحركة الفدائية الفلسطينية أن تكتسب لنفسها موطئ قدم.[١٠٢] وكانت ح.ق.ع. تحظى، طبعاً، بدعم فرعها اللبناني، بينما كرست فتح معظم جهودها لنسج شبكة علاقات بالطوائف والأحزاب جميعاً من أجل الحصول على غطاء سياسي، كما رعت تشكيل الحركة اللبنانية المساندة لفتح.

استطاعت فتح أن تكسب أوسع تأييد في لبنان لعدة أسباب، ضمنها دعوتها الوطنية العريضة وواقعيتها في التقرب من المضيفين العرب الذين تقيم على أرضهم. ففي نهاية سنة ١٩٦٧ عاد سمير أبو غزالة، وهو فلسطيني كان يقيم سابقاً بلبنان، من السعودية حيث كان يعمل مدرساً، ليتولى إعادة بناء تنظيم فتح المدني الذي كان لا يزال يرئسه اسمياً إميل خوري. كما عاد إلى لبنان لمعي قمبرجي، وهو فلسطيني كان يقيم سابقاً بلبنان وخريج إحدى الجامعات المصرية، للمساعدة على إعادة بناء تنظيم فتح. كذلك وصل عدد من كوادر فتح من الأردن للمساعدة بعد أن تخفى أفرادها كطلاب منتسبين إلى جامعة بيروت العربية، مع أن السلطات قامت بترحيل ثلاثة منهم في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٦٨. وعلى الرغم من هذا، فقد توسعت القيادة «الإقليمية» لفتح في لبنان بعد أن انضم إليها ممثلو الطلاب من الجامعات الرئيسية، والمسؤول البعثي السابق توفيق الصفدي، والكادران اليساريان من الأردن ناجي علوش وربحي عوض، وكذلك انضمت امرأتان إلى قيادة الإقليم لأول مرة.[١٠٣] وقد ركزت فتح جهودها على تجنيد الطلاب، ولجأت إلى الاتحاد العام لعمال فلسطين، وإلى الجمعيات الخيرية، التي تديرها، غالباً، فلسطينيات من الطبقة الوسطى، كي تكسب مدخلاً إلى مخيمات اللاجئين التي كانت تخضع لرقابة شديدة من المكتب الثاني، الحاضر في كل مكان.[١٠٤]

وكانت الإجراءات الأمنية الإسرائيلية قد جعلت التسلل عبر نهر الأردن أمراً في غاية الصعوبة بعد أواسط سنة ١٩٦٨، الأمر الذي حدا فتح على التفكير في تطويق الجليل من الجنوب اللبناني.[١٠٥] وقام القطاع ٥٥ التابع لها، في تشرين الأول/أكتوبر، بعبور الحدود السورية ـ اللبنانية، وأعاد انتشاره في منطقة العرقوب الجبلية إلى الغرب من جبل الشيخ. وفي الوقت نفسه، وصلت من الأردن مجموعة من الكوادر الشابة التي سجل أفرادها أنفسهم طلبة في جامعة بيروت العربية، أو انتحلوا صفة تجار ورجال أعمال، أو موظفي شركات، وكانت مهمتهم إقامة شبكة إسناد في بيروت وفي المدن الجنوبية.[١٠٦] وأتاح ازدياد عدد الفدائيين إلى ١٨٠ رجلاً تشكيل وحدة قتالية ثانية، هي القطاع ٥٦ (المعروف أيضاً بالقطاع ٥٠٢)، في أوائل سنة ١٩٦٩. ووصلت التعزيزات من الأردن في نيسان/أبريل وأيار/مايو بعد اشتباكات مع الجيش اللبناني، وتبعتها أطقم المدفعية الصاروخية في حزيران/يونيو.[١٠٧]

ومما ساعد الفدائيين على تثبيت أقدامهم في المنطقة كان الدعم الذي تلقوه من القرويين اللبنانيين، إذ قدم الكثيرون منهم المأوى للمتسللين الفلسطينيين وأمدوهم بالمعلومات قبل سنة ١٩٦٧.[١٠٨] وجعلت الأوضاع شبه الإقطاعية السائدة، وخصوصاً في القرى الشيعية الأشد فقراً، والاستياء الواسع من قمع المكتب الثاني، الأهالي ينظرون إلى الفدائيين أنهم حلفاؤهم الطبيعيون.[١٠٩] وكانت الأحزاب العقائدية المعارضة، وأساساً حزب البعث والحزب الشيوعي، لكن أيضاً القوى الجديدة، مثل حركة «لبنان الاشتراكي»، تزداد قوة في قرى الجنوب، وتقوم بتقديم المعلومات والمؤن والمواصلات للفدائيين.[١١٠] وبفضل هذا الدعم تمكنت فتح من تأسيس مقر قيادة غير رسمي، ومستوصف في الهبارية، وبيوت آمنة في عدة قرى أُخرى في العرقوب، ثم وسعت الشبكة المدنية المساندة لها غرباً حتى قضاء بنت جبيل.[١١١] ولم يغب الأمر عن أنظار السلطات، وخصوصاً بعد أن بدأت فتح تنفيذ عمليات عبر الحدود ضد إسرائيل. وزاد الجيش في عدد نقاط تفتيشه واعتقل أنصار الفدائيين، لكن الأهالي نزلوا إلى الشوارع في بلدة الخيام الحدودية الكبيرة احتجاجاً على إغلاق مكتب فتح هناك في آذار/مارس ١٩٦٩.[١١٢] كذلك ضاعف المكتب الثاني من جهوده الاستخباراتية، وقام بتوزيع ٧٠٠ بندقية على مخبريه وعلى القرويين المعادين للفدائيين.[١١٣]

كانت السياسة الرسمية للدولة تفترق يوماً بعد يوم عن موقف أعداد كثيرة من المواطنين اللبنانيين. وكانت الحكومة غارقة في أزمة منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨، عندما شنت القوات الخاصة الإسرائيلية غارة مدمرة على مطار بيروت

الدولي انتقاماً من هجوم على طائرة مدنية إسرائيلية في أثينا. وقد أدى تدمير ١٣ طائرة ركاب مدنية لبنانية، مصحوباً بعجز الجيش عن صد الهجوم، إلى استقالة رئيس الحكومة عبد الله اليافي وحلول رشيد كرامي محله. وشعرت المعارضة، في نيسان/أبريل، بأن لديها القوة الكافية لتحدي الحكومة، فدعت إلى تظاهرات كبرى دعماً للفدائيين. وتحدى الآلاف من المواطنين الحظر الحكومي وتظاهروا في ٢٣ نيسان/أبريل. وفي بيروت قتل الجيش وقوات الأمن الداخلي ١١ متظاهراً وجرحوا ٨٢ آخرين بحسب الأرقام الرسمية، بينما تم اعتقال ٢٠٠ متظاهر في أنحاء البلد كافة. وقدم كرامي استقالته نتيجة شعوره بالحرج من عدم سيطرته على سياسة الأمن الوطني (فترأس حكومة موقتة لتصريف الأعمال).

شكلت أحداث ٢٣ نيسان/أبريل حداً فاصلاً، إذ نجم عنها استقطاب حاد في السياسة الداخلية اللبنانية، كما فتحت الباب أمام تدخل دول عربية أُخرى في علاقة الحكومة اللبنانية بالفدائيين. وارتفعت أعداد الفدائيين بسرعة مع وصول تعزيزات من فتح، ووصول قوة كبيرة من منظمة الصاعقة، وأعلنت السلطات اعتقال ٢٠٠ من أنصار الصاعقة و٦٥ عنصراً من فتح، كما أعلنت مصادرتها أسلحة في مختلف أنحاء البلد.[١١٤] وأدت هذه التطورات إلى وقوع اشتباكات في أيار/مايو دامت أسبوعاً، سقط حصيلتها جنديان لبنانيان وسبعة فدائيين، ودفعت بدورها عبد الناصر إلى التدخل دبلوماسياً. وكان الرئيس المصري حريصاً على تطوير الضغط العسكري على إسرائيل من كل الجبهات، وراغباً في الإبقاء على قدر من حرية النشاط للفدائيين في الجنوب اللبناني. واستقبل الرئيس شارل حلو عرفات بناء على إلحاح عبد الناصر، بينما قام وفد عسكري فلسطيني بزيارة لقيادة الجيش للتفاوض في شأن اتفاق ينظم انتشار الفدائيين وحركتهم. لكن اعتراض بعض العناصر داخل قيادة الجيش على الاتفاق، واعتراض المؤسسة السياسية المارونية حالا دون المصادقة عليه. وبلّغ قائد الجيش، إميل البستاني، عرفات لاحقاً، وبعد أن كانا أقرا بنود الاتفاق، أنه يُعتبر مَلغياً بناء على تعليمات «مسؤول أعلى»، الأرجح أنه رئيس الجمهورية.[١١٥]

ردت فتح بتعزيز قواتها في العرقوب. وكان لدى الصاعقة نحو ٢٠٠ فدائي في المنطقة، بينما أرسلت ج.ش.ت.ف.، في وقت لاحق، ما بين ٣٠ و٤٠ عنصراً، وحذت حذوها كل من قوات التحرير الشعبية، والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، فأرسل كل منها نحو ٣٠ ـ ٤٠ عنصراً أيضاً.[١١٦] ورفعت هذه الإضافات عدد الفدائيين إلى ما بين ٥٠٠ و٦٠٠ رجل، وأدت إلى تصاعد الهجمات على إسرائيل بعد حزيران/يونيو، ليرتفع

العدد من أقل من عشر هجمات كمتوسط شهري إلى ٢٢ هجوماً في تموز/يوليو، ثم إلى ٣٢ هجوماً في آب/أغسطس. وتزامن ازدياد النشاط الفدائي مع عقد اتفاق رسمي بين مصر وسورية ينص على تنشيط الجبهة الشرقية، والذي أدى بدوره إلى قيام إسرائيل برد أقوى بعد عدة أشهر من ضبط النفس. وحذر ناطق إسرائيلي، في أوائل أيلول/سبتمبر، لبنان بقوله: «إمّا أن يكون لدى لبنان الوسائل لفرض احترام وقف إطلاق النار على الحدود، وعليه بالتالي أن يفعل ذلك، أو أنه عاجز عن فرض احترام وقف إطلاق النار، فينبغي إذن أن لا يحتج إذا استخدمت إسرائيل حقها في الدفاع الشرعي عن نفسها ضد الذين يهاجمونها من الأراضي اللبنانية.» وأضاف «أن التدهور سببه حركة فتح. وعلى لبنان أن يعمل لوقف رجال فتح عند حدهم.»[١١٧]

ولم تغب هذه الرسالة الإسرائيلية عن بال السلطات اللبنانية. لذا، حاولت قوة من الدرك، في ٢٨ آب/أغسطس، تدمير مكتب للفدائيين في مخيم نهر البارد في شمال لبنان، الأمر الذي تسبب باندلاع اشتباكات مع اللاجئين الغاضبين الذين أحرقوا مخفر الشرطة وسيطروا على المخيم. وفرض الجيش حصاراً على المخيمات، لكن سكان مخيم الرشيدية في الجنوب قاموا، في ١٠ أيلول/سبتمبر، بطرد رجال الحكومة من المخيم، بعد أن تسلموا شحنة من السلاح قام بتهريبها أنصار زعيم المعارضة كمال جنبلاط. وفي إثر ذلك، قام الجيش بتوسيع حصاره ليشمل قواعد الفدائيين في المنطقة الحدودية. وازدادت حدة التوتر عقب تصريح أدلى به مساعد وزير الخارجية الأميركي، جوزيف سيسكو، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، مؤكداً دعم بلاده للحكومة، وعقب هجوم بالصواريخ شنه عملاء الموساد على مكتب م.ت.ف. في بيروت بعد ثلاثة أيام. وكانت فتح، في هذه الأثناء، قد نقلت ١٥٠ فدائياً من العرقوب إلى منطقة بنت جبيل بهدف مد انتشارها حتى الناقورة على ساحل البحر الأبيض المتوسط.[١١٨] وطوقت وحدات الجيش هؤلاء الفدائيين، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وأخذتهم أسرى بعد ستة أيام من الحصار، قتل خلاله ١٦ فدائياً.[١١٩]

أثارت عملية الجيش هذه ردة فعل قوية في أوساط الفلسطينيين الذين قاموا، في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر وفي الأيام القليلة التالية، بطرد رجال الدرك والأمن من أغلبية المخيمات السبعة عشر (١٤ مخيماً رسمياً وثلاثة تجمعات) التي يقطنون فيها، من دون إراقة دماء، فيما سماه سكان المخيمات «الانتفاضة».[١٢٠] ولبت الجماهير اللبنانية دعوة قوى المعارضة إلى إضراب عام دعماً للفدائيين في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، فأضرب معظم أنحاء البلد (باستثناء قلب المناطق المارونية).

واصطدم الجيش بالمتظاهرين في عدة مدن وفرض منع التجول على بيروت، لكن حشوداً من الشبان اقتحمت مخافر الشرطة في الأحياء الإسلامية من العاصمة واستولت على السلاح الموجود فيها. وأُعلن قيام تنظيمين مسلحين لم يكونا معروفين من قبل، هما التنظيم الشعبي الناصري وحركة ٢٤ تشرين، بعد انتزاعهما السيطرة على الأحياء القديمة في صيدا وطرابلس من يد الجيش وقوى الأمن الداخلي، في إثر اشتباكات خلفت ١٤ قتيلاً وعشرات الجرحى من المدنيين. وكان مقاتلو فتح والصاعقة هاجموا المواقع الحدودية اللبنانية في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر وأخذوا ١٤ أسيراً، وسيطروا على الطرق الرئيسية التي تصل منطقة العرقوب بحاصبيا وراشيا الوادي. وتعرضت ثكنات الجيش في هاتين البلدتين للهجوم، بينما قامت التعزيزات الفدائية القادمة من سورية بالسيطرة، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، على طريق دير العشاير وينطا الحيوي لوصول الإمدادات، على الرغم من سقوط ٢٤ فدائياً قتلى حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

سدد قرار سورية بإغلاق حدودها مع لبنان لحظة بدء الاشتباكات ضربة قوية إلى الاقتصاد اللبناني. وأعلنت ليبيا والجزائر والسودان في هذه الأثناء تأييدها للفدائيين، وصرح عبد الناصر، في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، أن منزلة أي دولة عربية تعتمد على سياستها تجاه الحركة الفدائية.[١٢١] وشددت الولايات المتحدة على أنها ستقدم للسلطات اللبنانية دعماً دبلوماسياً فقط، بينما حذر الاتحاد السوفياتي من أي تدخل خارجي داعم للحكومة اللبنانية.[١٢٢] وحتى إسرائيل، التي كانت طالبت الحكومة اللبنانية باتخاذ إجراءات للجم الفدائيين، أعلنت أن مجلس الوزراء لم يناقش الأزمة اللبنانية، وأنها لن تتدخل في شؤون جارتها الداخلية.[١٢٣] وبعد أن شعر الرئيس اللبناني، شارل حلو، بعزلة تامة، وجه نداء إلى عبد الناصر للتدخل، وأرسل، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، قائد الجيش، إميل البستاني، إلى القاهرة للتفاوض في شأن وقف لإطلاق النار. وقد امتنع عرفات من اللحاق به بداية من أجل ممارسة الضغط عليه والحصول على شروط أفضل، وزاد في الضغط من خلال زيارة استعراضية للوحدات الفدائية في شرق لبنان، وإصداره الأوامر بالمناورة تجاه ثكنات الجيش في ٣٠ و٣١ تشرين الأول/أكتوبر. ثم طار بعد ذلك إلى القاهرة، حيث وقّع مع قائد الجيش اللبناني معاهدة سرية بحضور وزير الخارجية ووزير الدفاع المصريين في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

كُتب لاتفاقية القاهرة أن تشكّل أساساً رسمياً للعلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية مدة خمسة عشر عاماً تالية، علماً بأن حالات خرقها كانت ستفوق حالات التزامها. وقد ضمنت موادها التسع عشرة حق الإقامة والعمل والتنقل للاجئين الفلسطينيين في

لبنان، مع أن إعطاء هذه الحقوق جاء على شكل تجميد، أو تعليق، للنظم والتشريعات القائمة والمطبقة منذ سنة ١٩٤٨، وليس من خلال إعادة صوغ تلك النظم والتشريعات. وحصلت م.ت.ف.، في الوقت ذاته، على الحق في إدارة المخيمات، ومارسته من خلال اللجان الشعبية وقيادة الكفاح المسلح الفلسطيني.[١٢٤] وقبلت الحكومة بحق الفدائيين في مهاجمة إسرائيل عبر ممرات محددة في العرقوب، كما تعهدت بأن ينسق الجيش مع م.ت.ف.، عن طريق قيادة الكفاح المسلح، وعن طريق ضباط ارتباط يجري تسميتهم، بشأن الأمور العسكرية، مثل الانتشار والاتصالات وإخلاء المصابين والتموين والإمداد. وفي مقابل هذا التعهد، تحافظ م.ت.ف. على النظام داخل صفوفها، وتقدم إحصاء بعدد العسكريين التابعين لها، وتخضع للسلطات القضائية اللبنانية، المدنية والعسكرية. وحذرت سورية، التي رفعت حصارها البري عن لبنان «لاختبار مدى الجدية والصدق» لدى الحكومة اللبنانية، من أنها ستتخذ إجراءات لا يمكن الرجوع عنها ضد هذه السلطات «إذا ما ظهر أي تلكؤ في التنفيذ أو نكوث عنه.»[١٢٥] وكان لدى الرئيس حلو أسباب وجيهة جعلته يناقش الموارنة، معادي الاتفاق، في أنه لم يكن أمامه أي خيار آخر، وأن الأمر الوحيد الممكن هو أنني: «أريد أن أكسب الوقت علّ الأوضاع تتبدل.»[١٢٦]

تم تأليف «اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين»، برئاسة عضو اللجنة المركزية لفتح محمد يوسف النجار (أبو يوسف)، بغرض تنظيم العلاقات اليومية بالحكومة. وقامت الفصائل الفدائية، خلال أيام، بفتح مكاتب لها في معظم المخيمات وبدأت تدريب الميليشيا هناك، ثم تبعتها جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وافتتحت عدداً من المستوصفات. وفي ظل النشوة بـ «تحرير» المخيمات، استقطبت فتح مجدداً أكثر عدد من الأعضاء الجدد (ادعت أن لديها ٥٠٠٠ مسلح)، بينما استفادت ج.ش.ت.ف. فوراً من الوجود القديم لحركة القوميين العرب في المخيمات، كما استندت الصاعقة إلى أقسام حزب البعث المحلية.[١٢٧] وكانت قوات التحرير الشعبية ورثت، سنة ١٩٦٨، الأعضاء السابقين في جبهة تحرير فلسطين ـ طريق العودة، بينما تمكن الضابط في ج.ت.ف. نمر حجاج، القادم من مصر، من إقامة قواعد في الجنوب بمساعدة أتباع الحاج أمين الحسيني السابقين في المخيمات، الذين كانوا حصلوا على رتبهم العسكرية من فوج التحرير الفلسطيني في العراق خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٣، بينهم أبو طعان، ورجا فياض، وأحمد الحنفي.[١٢٨] وعلى العكس من هذه الفصائل، لم يكن لدى الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين سوى عدد قليل من الأنصار في المخيمات، فاعتمدت

عمى حلفائها في منظمة الاشتراكيين اللبنانيين لإقامة اتصالاتها وعلاقاتها.(١٢٩) كذلك انضم الكثيرون من اللبنانيين إلى المنظمات الفدائية، وخصوصاً الشيعة من المهجرين الريفيين ومن النازحين الجنوبيين، وممن «لا وطن لهم» (البدو والأكراد) المقيمين بحزام الفقر السكاني الكثيف المحيط ببيروت. كما توسعت المعارضة اللبنانية بصورة موازية بفضل رفع الحظر الحكومي على أنشطتها على يد جنبلاط، الذي أصبح وزير الداخلية في الحكومة الجديدة. وقدمت الأحزاب العلمانية، وعلى رأسها الحزب الشيوعي والحزب السوري القومي الاجتماعي، دعماً ثميناً للمنظمات الفدائية في المناطق ذات الكثافة المسيحية.

استغل الفدائيون بسرعة وضعهم الجديد ليوسعوا وجودهم ونشاطهم متجاوزين الشروط التي وضعتها اتفاقية القاهرة. وتم تشكيل وحدة شرطة عسكرية خاصة من فتح لمساعدة الجيش اللبناني في الإشراف على دخول الفدائيين والإمدادات من سورية، لكنها قامت، في الواقع، بالتغطية على تدفق يتعدى الحدود المتفق عليه.(١٣٠) كما أن فتح وقوات التحرير الشعبية انتهكت الاتفاق عندما أقامت ما لا يقل عن ست قواعد قتالية في منطقة بنت جبيل في أوائل سنة ١٩٧٠، وأفلتت من حواجز الجيش بمساعدة ضباط وجنود لبنانيين متعاطفين مع العمل الفدائي.(١٣١) ولم تتمكن قيادة الجيش من فرض أوامرها؛ وعلاوة على ذلك كان لقائد الجيش، إميل البستاني، طموحات رئاسية، وكان يتطلع إلى دعم م.ت.ف. لتحقيقها.(١٣٢) وعندما أطلقت دورية من الجيش اللبناني، في منتصف آذار/مارس، النار على آمر فتح في المنطقة رياض عواد، ركب الفدائيون موجة الاحتجاج الشعبي وأقاموا مقر قيادة علنياً في بلدة جويا، كما أسسوا مكاتب ومستودعات وقواعد في قرى تمتد غرباً حتى علما الشعب في منطقة قانا. واعترف الجيش بالأمر الواقع الجديد في نيسان/أبريل، وقامت بعد ذلك الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة وج.ش.ت.ف. والصاعقة بإرساء ركائز لنفسها في المنطقة.

وقد عجزت عملية تعقب وتدمير نفذها الجيش الإسرائيلي في العرقوب، في أيار/مايو، عن إحداث أي تأثير دائم. واستقدمت فتح تعزيزات من قطاع الجولان وقامت، في حزيران/يونيو، بدمج القطاعين ٥٥ و٥٦ التابعين لها في تشكيل جديد بحجم كتيبة سمته قطاع نسور العرقوب، عديده ٥٠٠ رجل تساندهم مدافع الهاون الثقيلة والمدافع عديمة الارتداد والمدفعية الصاروخية والرشاشات الثقيلة للدفاع الجوي.(١٣٣) وتم تحويل قوة فتح الموجودة في منطقتي بنت جبيل وقانا إلى قيادة عملانية مستقلة عرفت بالقطاع الأوسط، وتألفت قوتها من ٢٧٠ ـ ٣٢٠ فدائياً مسلحين تسليحاً خفيفاً. وكان يقود القطاعين ضابطان اكتسبا خبرتهما في جنوب

الأردن أو الجولان، وهما الضابط الأمي لكن القدير نعيم، والضابط جواد أبو شعر الذي تخرج في جامعة الجزائر وفي «دورة تأهيل كوادر القيادة العسكرية» التي أقامتها فتح. كما بادرت فتح إلى التمدد إلى منطقة صور الساحلية، مخالفة اتفاقية القاهرة مجدداً. وكان جهاز استخبارات فتح قد زرع مجموعة سرّية للاستطلاع وللإمداد في مخيم الرشيدية للاجئين سنة ١٩٦٩، وأوكل إليها مهمة جمع المعلومات وتهريب السلاح والمتفجرات إلى الأنصار السريين في شمال إسرائيل، بينما أنشأت وحدة البحرية في فتح قاعدة في المنطقة.[١٣٤] وكان لدى الوحدتين معاً نحو ١٢٠ ـ ١٥٠ رجلاً، بينما كان لدى الفصائل الأُخرى مجتمعة ٢٠٠ رجل تقريباً، الأمر الذي رفع حجم القوة القتالية الفلسطينية في الجنوب اللبناني إلى نحو ١٦٠٠ رجل.[١٣٥]

وفي أنحاء أُخرى من البلد، أدى رفع القيود الحكومية عن مخيمات اللاجئين، وما تبعه من انتشار سريع للفصائل الفدائية، وتوزيعهم السلاح على نطاق واسع على أتباعهم، إلى بروز مظاهر الغرور وعدم الانضباط. وكما كان قد حدث، على العموم، في الأردن، انتقم اللاجئون، الذين تدفقوا على الحركة الفدائية بأعداد كثيرة، من الأعوام الطويلة التي تعرضوا فيها للإذلال والإخضاع، فتحرشوا بالموظفين الحكوميين اللبنانيين ـ رجال الشرطة، وسعاة البريد، وجباة أموال شركات الخدمات العامة ـ أو جمعوا التبرعات من الأحياء اللبنانية. وأجرى الفلسطينيون تدريباتهم العسكرية في محيط المخيمات، وغالباً على مسافة قريبة، إلى درجة مزعجة، من المناطق السكنية ومن الطرق الرئيسية، أو المنشآت الحيوية كالمطار الدولي. كما كانت الأفراح والجنائز غالباً ما تشهد إطلاق نار كثيفاً وعشوائياً في الهواء. وكانت الفصائل الأُخرى أيضاً تتحدى سلطة فتح وتتصرف من جانب واحد ضد السلطات اللبنانية في بعض المناسبات، فمثلاً تسد الطرق، أو تأخذ رهائن لتأمين الإفراج عن رفاق اعتقلوا بتهم متنوعة.

وقد صب عدم انضباطية الفلسطينيين في طاحونة الأحزاب ذات الأغلبية المارونية، والتي تمكنت من الحصول فوراً على نص اتفاقية القاهرة، واحتجت بصوت صاخب على التحدي الذي تمثله الاتفاقية لسيادة لبنان وأمنه. ومع ذلك فقد صوت معظم النواب لمصلحة الاتفاقية بعد عرضها على مجلس النواب للتصديق عليها في ٤ كانون الأول/ديسمبر. وكما أوضح رئيس حزب الكتائب بيار الجميل فيما بعد، واجهت الدولة اللبنانية شرين، إمّا الحرب الأهلية المدمرة وإمّا اتفاقية القاهرة، ولذلك السبب قبل بها. واستمرت التوترات، الأمر الذي دفع بوزير الداخلية جنبلاط إلى أن يطلب من الفدائيين وقف إطلاق النار عبر الحدود في كانون

الثاني/يناير ١٩٧٠. لكنه اتهم أيضاً «بعض الرسميين» بالعمل على إثارة المشكلات مع الفدائيين، وكشف النقاب عن أن بعض العملاء الحكوميين (وقصد ضمنياً المكتب الثاني) وزع السلاح في شباط/فبراير على العناصر المعادية للفلسطينيين في الجنوب. وزاد مسلحو الكتائب في حدة التوتر عندما أعدوا كميناً لمسيرة جنازة فلسطينية، وقتلوا عشرة فدائيين من فتح في منتصف آذار/مارس. كما زاد في حدة التوتر الهجوم البري الإسرائيلي على العرقوب في أيار/مايو. وسعى جنبلاط لتخفيف حدة توتر الوضع بإعلانه أن الفدائيين يلتزمون حالياً اتفاقية القاهرة في الجنوب، وأنهم حققوا مستوى فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية بلغت نسبته ٨٥٪ في مخيمات اللاجئين.[١٣٦] وكما حدث في الأردن، توصلت الحكومة اللبنانية إلى تعايش موقت مع ضيوفها، لكن هذا التعايش ظل هشاً، بسبب خضوعه لتصعيد الصراع العسكري مع إسرائيل من جهة، وبسبب أوضاع السياسة الداخلية الفلسطينية من جهة أخرى.

الفصل الثامن

حرب العصابات الفلسطينية بين النظرية والتطبيق

أوجد الصعود المثير للحركة الفدائية بعد معركة الكرامة أسطورة جديدة، «فلم يعد الإعلان عن الهوية الفلسطينية يعني الشخص 'اللاجئ' أو مواطن الدرجة الثانية، بل أصبح هذا الإعلان باعثاً للفخر والاعتزاز، إذ أصبح الفلسطيني هو الفدائي أو الثائر الذي يحمل السلاح.»[١] وكان الكفاح المسلح مصدر الشرعية السياسية ورمز الهوية الوطنية، والمادة الجديدة للمجتمع الفلسطيني «المتخيّل». وقد طورت أدبيات الفدائيين هذه الفكرة من خلال الاستشهاد بالثورات الفلسطينية السابقة والتشديد على استمرارية الصراع وتراث المقاومة. بينما استمدت الملصقات السياسية والرسوم الفنية، التي كانت تتصدر المجلات والنشرات، مادتها من الرموز الفلاحية (الواقعية أو المفترضة) التي تظهر الفلسطينيين كشجرة تمتد جذورها عميقاً في التربة، أو كحصان جريء ومعتد بنفسه. واستخدم الفنانون الفلسطينيون هذه الصور مراراً، وقاموا الآن بتأليف اتحاد يجمعهم، وساهموا مساهمة فعالة في ازدهار المطبوعات الإعلامية المتعلقة بالفصائل الفدائية. كما ساهم في ترسيخ هذه الصور المدربون والمعلمون في البرامج الشبابية والدروس الإضافية ورياض الأطفال التي تديرها هذه الفصائل. وتمت إقامة المعارض وطباعة مجموعات منوعة من رسوم الأطفال تصور مخيمات اللاجئين والفدائيين الأبطال والمعتدين الإسرائيليين. وقام الأكاديميون بتجميع أمثال وأغاني الفلاحين وغيرهما من مأثورات الثقافة الشعبية، بينما أحيت النساء المثقفات، من عائلات الشريحة العليا من الطبقة الوسطى، الاهتمام بالتطريز الفلاحي التقليدي. وربما كانت الكوفية المرقطة باللونين الأسود والأبيض أكثر نقش يرمز إلى الفدائيين وإلى الإنسان الفلسطيني الجديد الذي يمثلونه. وكان اعتماد غطاء الرأس هذا يمثل العودة مرة أُخرى إلى ثورة ١٩٣٦ وإلى رداء الفلاحين.[٢] وقد ورد، فيما بعد، في كراس دعائي أصدرته م.ت.ف. أن حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ والنشاط الواعي لـ «التنظيمات الشعبية والسياسية والعسكرية» أديا معاً «إلى إيقاظ شعور الناس بهويتهم الوطنية... وهكذا... تكون عملية النهضة الثقافية الفلسطينية بدأت.»[٣]

وقد أدت إذاعة فتح، بوجه خاص، دوراً حيوياً في نشر خطاب الكفاح المسلح، وفي نشر تصورات معينة للوطنية القطرية وللثورة في أوساط جمهور أوسع كثيراً. وبثت الإذاعة أغاني فتح التي نقلت الصور الشعبية ذاتها، مثل «سأحيا فدائي وأمضي فدائي وأقضي فدائي إلى أن أعود... بلادي يا أرض الجدود، بلادي يا أرض الخلود.» و«الشعب الفلسطيني ثورة.... خذي دمي هاتي انتصارات.» وكان تركيز الأغاني الحربية هذه على الدم والموت ـ «كلاشينكوف بيخلي الدم شلال... يا دايان، شرب الدم من عادات رجالنا»، أو «أحمل رشاشي لتحمل بعدنا الأجيال منجل... وجعلت جرحي والدما في السهل والوديان جدول» ـ جزءاً لا يتجزأ من روح الشهادة الأشمل. وابتكر الفلسطينيون الملصقات التي تحمل صور القتلى وتعلق على جدر مكاتب الفدائيين وفي الشوارع، لتعلن حجم الوجود العسكري والحماسة الوطنية لكل تنظيم وتثبتهما. وفي الواقع، كان الانتشار السريع لمكاتب التنظيمات، في حد ذاته، ابتكاراً، على الرغم من أنه لا يدل على ثقافة سياسية وطنية بقدر ما يدل على الطموح الدولاني الكامن للفصائل الفدائية.

كانت كلمة «الثورة» بالنسبة إلى فتح تحمل معنى محدداً وتستثني معاني أُخرى. فكانت الثورة تعني رفض الأوضاع المادية والنفسية التي أحاطت بالفلسطينيين بعد سنة ١٩٤٨، والتي وصفتها فتح بـ «الواقع الفاسد». وكانت الطريقة التي استعملت فيها كلمة «ثورة» مطابقة عملياً للطريقة التي استعملها الوطنيون في المدن والفلاحون المجاهدون في أثناء ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. وكان جوهر هذه الكلمة التمرد أو العصيان. كما كانت تدل ضمناً على عفوية مماثلة للفَزْعة التقليدية لدى القرويين الفلسطينيين. أمّا الفصائل الأُخرى، فقد سعت لتأكيد البعد الاجتماعي لمفهوم «الثورة»، ودار معظم خلافها الخطابي مع فتح بشأن هذه النقطة. وقد انعكس هذا الخلاف من خلال نماذج النضال التحرري المعاصر التي تبناها كل فصيل، وفي التشديد المختلف والتفسير الخاص الذي قدمه كل فصيل فيما يتعلق بالدروس المستخلصة من تجربة الشعوب الأُخرى. وكان هناك تباين مماثل في التعريف الذي أعطته الفصائل للحلفاء والأعداء الرئيسيين، وللطريقة التي يمكن تعبئة الجماهير بواسطتها، وللعلاقة بين الوسائل العسكرية والسياسية. وأظهرت التجربة، في نهاية المطاف، أن الكفاح المسلح كان «العملة الرائجة» التي استخدمها الفلسطينيون للتنافس السياسي فيما بينهم. كما أظهرت أن المفاهيم الفلسطينية لحرب العصابات ولحرب الشعب لم يكن لها أي أساس في الواقع الاجتماعي والاقتصادي المحلي، بغض النظر عن أي ادعاءات خطابية بعكس ذلك.

تم تطوير مفهوم الكفاح المسلح ذاته في حالة من العجلة لم تكن قائمة قبل حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وكان بعض المناضلين، ومن أبرزهم خليل الوزير، قد رفض منذ زمن بعيد الاعتماد على الدول العربية وجيوشها . واختار بدلاً من ذلك شن «حرب تحرير شعبية» بدعم من الجماهير العربية. لكن لم يتم توضيح هذا المفهوم توضيحاً كافياً، وظلت ديناميته غير واضحة أيضاً. وفي حالة فتح عاد هذا المفهوم إلى التجربة الجزائرية التي قامت على النزعة الوطنية البسيطة المعادية للاستعمار، أكثر مما استمده من صيغ «حرب الشعب» ذات البعد الاجتماعي التي تم تطويرها في الصين وفيتنام. ويختلف مفهوما حرب التحرير الشعبية وحرب الشعب بعضهما عن بعض اختلافاً بيناً. إذ لم يعط المفهوم الأول أهمية تذكر لمسألة مَنْ سيشن حرب التحرير أو **كيف** ستشن. أمّا المفهوم الثاني، في المقابل، فقد أرسى النضال بقوة ضمن عملية تغير اجتماعي واقتصادي أعمق تشمل طبقات اجتماعية وتحالفات سياسية محددة، تنعكس في أشكال محددة من التنظيم والاستراتيجيا العسكرية. ومالت الفصائل الفلسطينية، بعد سنة ١٩٦٧، إلى استخدام هذا المصطلح أو ذاك بحسب انتمائها العقائدي، من دون أن يكون هناك أي فارق ذي معنى بين الاستخدامين. فمثلاً، أكدت فتح «أن العمل الفدائي متحول، ولا مفر، إلى حرب تحرير شعبية شاملة»، واتفقت معها ج.ش.ت.ف. في الرأي بقولها: «إن تطوير العمل الفدائي إلى حرب شعبية أمر أساسي وفي صلب الاستراتيجيا التي نؤمن بها.»(٤)

بعد حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ترافق تبني مفهوم حرب الشعب مع الاعتراف بتفوق إسرائيل الواضح في عدة مجالات حيوية. فقد أرجعت ج.ش.ت.ف. انتصار إسرائيل إلى سرعة تعبئة الموارد وشموليتها، وإلى المستوى الرفيع من التدريب والقيادة والتخطيط، وإلى التفوق العام في مجال التعامل مع أدوات الحرب الحديثة.(٥) كما يكمن التفوق العلمي والتكنولوجي خلف هذه المزايا. واعتبرت فتح حين نظرت إلى الجانب العربي أنه يتمتع بمزايا معينة أيضاً، وهي «عدد الشعب العربي واتساع البقعة التي يعيش عليها العنصر الأول الذي يرجح كفة النصر إلى جانبنا.»(٦) وبصورة عامة، يمتلك العرب الكثافة السكانية والامتداد الطبيعي الشاسع والقوة الاقتصادية وهي مزايا يجب أن توضع في مقابل نقاط الضعف الإسرائيلي المتمثلة بعدد سكان قليل نسبياً وبمجتمع وكيان سياسي غير متماسكين.(٧) وكان من المنطقي القول، كما فعلت ج.ش.ت.ف.، إن الفريق

الذي يتمتع بالتفوق التكنولوجي سينتصر إذا شن حرباً خاطفة، بينما سينتصر الفريق الأكثر عدداً إذا شن حرباً طويلة الأمد.[8] فإسرائيل مهيأة لتحقيق انتصارات عسكرية سريعة بحكم الضرورة الاقتصادية، وبالتالي على العرب الاعتماد على مزايا التفوق البشري والعمق الجغرافي لتحييد تفوق إسرائيل ولاستنزاف مواردها في حرب طويلة. وقد وافقت فتح على هذا المنطق، واستخلصت منه أن حرب العصابات هي الاستراتيجيا الملائمة، لأنها تسمح بتفادي ضربات العدو وتجهض عليه الحرب الخاطفة الذي يعتمده.[9]

أخذت الفصائل الفلسطينية، مرة أُخرى، عن التجربتين الصينية والفيتنامية تحديدهما للمراحل الفعلية التي ستمر فيها حرب التحرير الشعبية وللوسائل التي ستتقدم بواسطتها. وتبنت ج.ش.ت.ف. المنطلقات الكلاسيكية أن النزاع المسلح يمر في ثلاث مراحل تاريخية: الدفاع الاستراتيجي ضد إسرائيل؛ الوصول إلى حالة من التكافؤ العام؛ أخيراً، الهجوم الاستراتيجي العربي.[10] وكان هذا التطور الموسع يتطلب فترة أولية من حرب العصابات تتجنب خلالها حركة التحرير أي مواجهات حاسمة مع العدو ثم تتبعها فترة من الحرب التقليدية تخوض خلالها الجيوش النظامية معارك طاحنة مع العدو إلى أن يتحقق النصر.[11] وكانت فتح صورت تتابعاً مماثلاً قبل حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ مباشرة. ففي المرحلة الأولى كان على الاستراتيجيا العربية أن «تجمد النمو في الوجود الإسرائيلي على الأرض المحتلة»، ومن ثم تحطمه، وفي مرحلة أخيرة تقوم بـ «تصفية وتطهير الأرض المحتلة من كل آثاره.»[12] وحافظت فتح على التتابع نفسه بعد الحرب، لكنها عبّرت عنه بمصطلحات حرب الشعب المألوفة. وقالت فتح إن القوات التي ستنفذ هذه الاستراتيجيا هي الميليشيا أو «قوات الدفاع المحلي»، كما سمتها فتح، والفدائيون أو الأنصار، والوحدات النظامية أو «القوات الرئيسية».[13] وقدمت ج.ش.ت.ف. تعريفاً مماثلاً، إذ تصورت أن الميليشيا والفدائيين سيشنون حرب «استنزاف استراتيجية» تتخللها «معارك طاحنة» تدعمها بصورة رئيسية الجيوش الثورية المجهزة بالأسلحة الحديثة.[14]

لكن تطبيق هذه المفاهيم يواجه صعوبات جمة. ومن أبرزها كون ميدان المعركة المفترض ـ أي أرض فلسطين الانتدابية ـ غير ملائم لحرب العصابات. وأكد الأمين العام للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمه، هذه النقطة بقوة في معرض انتقاده محاولة بعض الأطراف الفلسطينية إيجاد أوجه شبه بين الحركة الفلسطينية وحرب التحرير الجزائرية. وقد جادل في أنه «ليس هناك أسس علمي للمقارنة» لأن مساحة الجزائر وعدد سكانها يبلغان أضعافاً مضاعفة

مساحة فلسطين وعدد سكانها. كما أن نسبة الجزائريين إلى المستوطنين الاستعماريين الفرنسيين كانت مرتفعة، بينما نسبة الفلسطينيين إلى الإسرائيليين منخفضة. كذلك أشار حواتمه إلى أن هناك قبولاً عالمياً بادعاء الإسرائيليين بشأن حقهم في الأرض المقدسة أوسع كثيراً من قبول ادعاء المستعمرين الفرنسيين بشأن حقهم في الجزائر. ولم يذكر حواتمه شعور الغرب بمسؤوليته تجاه اليهود في إثر المحرقة، لكنه ذكر أن الدول الاشتراكية، بوجه خاص، منقسمة بشأن حقوق الفلسطينيين، في مقابل موقفها المؤيد لحق الجزائر في الاستقلال.(١٥) وقد أقرت فتح بأن مساحة فلسطين صغيرة، وبأن تضاريسها لا تصلح للاختباء، أو للمؤازرة، وبأن عدد الفلسطينيين قليل نسبياً، واعترفت بأن هذه العوائق تجبر الفدائيين على شن هجماتهم من خارج وطنهم المحتل.(١٦) لكنها أصرت على «أن حرب العصابات تحتاج لكي تصنع النصر إلى الإنسان والتنظيم والسلاح وليس إلى الغابات والجبال والمستنقعات.»(١٧) كما جادلت فتح في أن في الإمكان التغلب على العوائق الجغرافية والاستراتيجية، لأن في إمكان الفدائيين المنطلقين من قواعدهم الآمنة العربية أن يقطعوا مسافات قصيرة للوصول إلى أهدافهم.

وتمثلت معضلة ثانية متصلة بغياب أي أمل للفلسطينيين بالتغلب على التفوق الإسرائيلي إلاّ في حال التزام العرب الصراع التزاماً كاملاً ـ سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. وفي واقع الأمر، تضمن النقد الذي وجهه حواتمه إلى مَنْ سماهم «الجناح اليميني الغوغائي» أنهم بتركيزهم على حرب عصابات فلسطينية تحديداً يتغافلون عن الحاجة إلى تعزيز الروابط بحركة التحرر العربية الأشمل. وكان واضحاً أن فتح هي المقصودة بهذا النقد، والتي ردت عليه بقولها إن الدول العربية ستُجر إلى الصراع حتماً، لأن إسرائيل دولة توسعية بطبيعتها ولا بد من «ابتلاع» بلاد أخرى مستقبلاً. وأضافت فتح «أنه بدئ بالوطن الفلسطيني وأُجّل ابتلاع الوطن السوري والمصري والعراقي والأردني واللبناني والحجازي إلى مرحلة مقبلة.»(١٨)

وقد طورت فتح منطقاً أكثر إحكاماً اعتبر إسرائيل قاعدة إمبريالية متقدمة. وبهذه الصفة، حالت إسرائيل دون توحد أقطار شرق المتوسط، ووفرت قاعدة للتدخل العسكري الغربي في إفريقيا وآسيا، وأجبرت الدول العربية على تحويل مواردها من التنمية الاقتصادية إلى الدفاع، وغرست العقلية الدفاعية في أذهان العرب.(١٩) ولهذا السبب لا بد من إعطاء الأولوية لتدمير إسرائيل، ولا بد من قلب شعار «الوحدة طريق فلسطين»، الذي رفعه القوميون العرب في المرحلة السابقة، إلى شعار «فلسطين طريق الوحدة». وأضافت فتح «أن وصول معركة التحرير إلى مرحلة اشتباك القوى العربية الضخمة مع قوى الاحتلال الصهيوني

سيجعل احتمال دخول أطراف أُخرى فيها وارداً، وهذا يفرض بالضرورة توسيع ساحة المعركة أبعد من حدود الهدنة، ويفرض أيضاً التحام القوى العربية الثورية وسحق القوى الرجعية المتخاذلة ومحو التجزئة وتوحيد الصفوف العربية وقيادتها كشرط أساسي لكسب المعركة.»[٢٠] وكان إيمان فتح بالوحدة العربية إيماناً وظيفياً، فالوحدة قادمة لأنها ضرورة لشن حرب تحرير ناجحة. ولم تكن فتح مهتمة كثيراً بالوحدة العربية؛ فكما اعترف هاني الحسن صراحة «ولدت الثورة الفلسطينية رافعة شعار النضال القطري»، لأنها رأت فيه سبيلاً أساسياً، لا إلى الوحدة، وإنما هو «مدخل أساسي لحل مشاكل الأمة العربية»،[٢١] وهو تعبير يكتنفه الغموض.

ومن الواضح أن فتح لم تقلق كثيراً على العمليات السياسية والآليات التي يتم من خلالها ضمان إشراك العرب في المواجهة مع إسرائيل. وغالباً ما أشارت في أدبياتها إلى «الطابع الجماهيري» للصراع، من دون أي تحديد آخر لمضمونه الاجتماعي. وقد ذكر هاني الحسن بعد أعوام قليلة بلهجة جادة لا تخلو من الكبرياء «تشكل الممارسة طبيعة (فتح) الأولى والتحليل طبيعتها الثانية.»[٢٢] وقد تبنت فتح صورة شعبية مبسطة لحرب التحرير الشعبية، إذ تقوم الطليعة بتعبئة الجماهير من خلال عملها العسكري، وتوفر بهذه الطريقة الموارد البشرية والمادية التي تمكّن العرب ككل، بقيادة دولهم وجيوشهم النظامية، من مواجهة إسرائيل في حرب طويلة الأمد.[٢٣] وقد كتب قادة، مثل فاروق القدومي وكمال عدوان وهاني الحسن، بعض أوضح مقولات فتح وأكثره تماسكاً، لكنهم لم يفكروا إلاّ قليلاً في المضامين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للولوج في مشروع كبير كالذي يطرحونه. فإذا كانت فتح «طبقة اللاجئين»، كما قال القدومي، فيستتبع ذلك ما قاله عرفات أنه لا يوجد فارق «بين العامل الفلسطيني والفلاح الفلسطيني وابن الذوات.»[٢٤] وخلص نص رسمي لفتح إلى أنه لا مجال هناك لأي برنامج اجتماعي، لأن الفلسطينيين يفتقرون إلى قاعدة جغرافية واجتماعية وسياسية موحدة، ولأنهم مجبرون على تأسيس قاعدتهم الآمنة في المنفى، لا على ترابهم.[٢٥]

من الغريب أن الناشطين الذين وفدوا إلى فتح من أحزاب عقائدية يسارية لم يخرجوا على بعض الافتراضات الأساسية لوجهة النظر هذه. فقد اقتنع البعثي السابق ناجي علوش، مثلاً، بأن الاستراتيجيا السياسية والكفاح المسلح لفتح سيحولان الحركة الفلسطينية إلى ثورة عربية شاملة، من دون أن يشعر بضرورة التدقيق في الديناميات الخاصة التي ستحدث هذا التحول.[٢٦] كذلك لم يقدم الشيوعي السابق منير شفيق أي توجيه بشأن كيفية تأثير التحولات الاجتماعية والعوامل البنيوية

في التعبئة الجماهيرية، واكتفى بالقول إن مشاركة «عشرات الألوف من الجماهير الثورية» وسقوط «عشرات الألوف من الشهداء والجرحى والسجناء السياسيين» حولا الحركة الفدائية الفلسطينية إلى ثورة.[٢٧] علاوة على هذا، صرح صلاح خلف أن الفلسطينيين يعيشون مرحلة التحرر الوطني، لا مرحلة الصراع الطبقي، بينما جادل شفيق في الاتجاه نفسه قائلاً إن تناقض الفلسطينيين الرئيسي هو مع إسرائيل، وتصبح التناقضات الأُخرى قياساً به تناقضات ثانوية.[٢٨]

وحاولت ج.ش.ت.ف. الإجابة عن هذه المسألة بصورة أفضل. فرأت أن مهمة التحرير تتطلب موارد أكثر مما هو متاح للفلسطينيين بمفردهم.[٢٩] وكانت تتمنى «تعبئة كافة طاقات البلاد المادية والبشرية والمعنوية، بتسليح الشعب وتدريبه وتنظيمه.» وحثت الجبهة الشعبية على «إخضاع اقتصاد البلاد إلى ضرورات الحرب الشعبية... نفتح الأبواب لفيتنام ثانية في بلادنا.»[٣٠] وتماشياً مع الشعار الفيتنامي، دعت إلى قيام «هانوي عربية» كقاعدة آمنة تنطلق منها حرب التحرير وكمصدر للدعم الاقتصادي.[٣١] أمّا خطاب ج.ش.د.ت.ف. فكان مماثلاً لخطاب ج.ش.ت.ف. إلى حد كبير، إذ دعت إلى تعبئة «عشرات الملايين»، وإلى «بناء اقتصاد [عربي] موحد متحرر من الهيمنة الإمبريالية وقادر على اتباع متطلبات الحرب طويلة الأمد.» وكان هذا أيضاً جزءاً من تحويل «المنطقة العربية إلى فيتنام ثانية» تقوم فيها الدول العربية بدور «فيتنام [الشمالية] تجاه الجنوب.»[٣٢]

كانت ج.ش.ت.ف. تدرك أن طموحها يتطلب مشروعاً طويل الأمد. وفي البداية، اكتفت بالدعوة إلى تعاون أكبر بين الجيوش العربية، وطالبتها باتخاذ «عمل هجومي محدود» رداً على الهجمات الانتقامية الإسرائيلية.[٣٣] ورأت أن الفدائيين الفلسطينيين سيشكلون رأس حربة للجيوش العربية النظامية، مثلما فعلت «جبهة التحرير الوطنية» بالنسبة إلى جيش فيتنام الشمالية في جنوب فيتنام.[٣٤] وقد غيرت ج.ش.ت.ف. سياستها قليلاً، سنة ١٩٦٩، بعد أن اكتسبت الحركة الفلسطينية الثقة بالنفس. واستمرت في التشديد على أهمية إعادة بناء الجيوش العربية، لكنها شددت على دورها «الرادع» الذي يتمثل في صد «العدوان الإسرائيلي على الأرض العربية.»[٣٥] وبات يتوقف الآن على الحركة الفدائية «تحقيق أهدافها... في إرهاق قوات العدو وزعزعة قواعده.» وستنضم القوات العربية الرئيسية عندئذ إلى حرب التحرير وتوجه ضربتها القاضية، بعد أن تكون حرب العصابات والحرب النفسية قد أدتا إلى تفكك الإرادة الإسرائيلية، الاجتماعية والسياسية.[٣٦] واعتبرت السياسة الداعية إلى الربط بين العمل الفدائي الفلسطيني والجيوش العربية قبل سنة ١٩٦٧ سياسة مغلوطاً فيها لأنها غير «منحدرة من

الجماهير». فلا يمكن للتعاون بين الطرفين، حالياً، إلاّ أن يكون تكتياً، لا ستراتيجياً، إلاّ إذا تم الاتفاق على نمط الحرب التي سيتم شنها.[٣٧]

على الرغم من المخططات الكبيرة، فإن ما طرحته التنظيمات الفلسطينية لم يزدد، في الواقع، على كونه نسخة معدلة عن فكرة «العمل الفدائي»، أي عمل عصابي انتقائي لا حرب عصابات. وكان هذا التصور مسألة طبيعية بالنسبة إلى فتح، التي تصورت تشكيل خلايا سرّية في الأراضي المحتلة تعمل بالتنسيق مع «وحدات اختراق العمق المسلحة». وبكلام آخر، إحياء محاولتها سنة ١٩٦٧ لتأسيس «دوريات مطاردة». وستتلقى هذه الوحدات الدعم «من قواعد آمنة وصغيرة... حيث تكون وسط الجماهير المؤيدة للثورة.» وكانت الضفة الغربية هي ساحة المعركة، بينما وفرت الضفة الشرقية القاعدة الآمنة.[٣٨] أمّا عن كيفية تصعيد ذلك النشاط إلى مصاف إقامة مناطق محررة أو الانتقال إلى المرحلة الثانية من حرب الشعب، فقد ظلت الحلقة المفقودة في هذه السلسلة. وظلت الحلقة مفقودة بصورة خاصة لأن فتح كانت تصر على أن الجيوش العربية، التي يُفترض أنها استغلت الوقت في إعادة بناء قوتها وفي امتصاص الضربات الانتقامية الإسرائيلية، «ليست بديلة عن كفاح الشعب الفلسطيني وقتاله في أرضه... بمعنى أن الثورة الفلسطينية ليست ورقة تكتيكية بأيدي الجيوش العربية أو بأيدي الأنظمة العربية.»[٣٩]

دل تردد موقف فتح تجاه الدور العربي على أنها، على العكس من التنظيمات الفدائية اليسارية، تعتبر القواعد الآمنة قواعد فلسطينية تحديداً، أرضاً وسكاناً. وقال هاني الحسن، الذي حاول صوغ فكر فتح بشأن حرب الشعب مستفيداً من الدورة الدراسية التي تلقاها في الصين، إن «أزمة القاعدة الآمنة» تنبع من حقيقة أن لا خيار أمامها سوى أن تولد في المنفى.[٤٠] وظل هدف هذه الحرب هزيمة حملات «التطويق والتدمير» التي يقوم بها العدو (من دون أن يتم توضيح من هو العدو في هذه الحالة). غير أن هذا الطرح العريض كان يفتقر إلى التفصيل العملي. وأمّا التنبؤ الواثق الذي أضافه الحسن بأن القاعدة الآمنة ستتحول «إلى المجتمع الثوري الصغير النموذجي» حيث يمارس الفدائيون «سلطة كاملة»، فكان يخلو من أي تفسير اجتماعي أو أية إشارة إلى المتطلبات الاقتصادية والحقائق الاستراتيجية، الأمر الذي جعله نبوءة مبتذلة.[٤١]

وشددت ج.ش.ت.ف. وج.ش.د.ت.ف. على أهمية بناء «القواعد الارتكازية الآمنة» طبقاً لنظريات حرب الشعب الكلاسيكية، الأمر الذي كان يعني إحداث التغيير الجذري في دول الطوق العربية. وكانت المصطلحات المستخدمة

رنانة، مثل «الكفاح الجماهيري المسلح» و«الحرب الثورية»، لكن مجدداً لم يتعد الأمر حملة عسكرية متواضعة تتم بكاملها تقريباً داخل الأراضي المحتلة. وطرحت ج.ش.ت.ف. قيام أعضاء سريين في الداخل بشن «حرب سرية» يدعمهم الفدائيون الموجودون في البلاد العربية المجاورة. لكنها أصرت على أنه لن يكون هناك قواعد ثابتة خارج الأراضي المحتلة، وأن الفدائيين لن ينطلقوا دوماً من الملاذات العربية الآمنة.[٤٢] وقد اتفقت ج.ش.د.ت.ف. مع هذا الطرح ودعت إلى حرب ثورية في الأراضي المحتلة تشارك فيها الجماهير الفلسطينية و«بؤر ثورية متنقلة.»[٤٣] وكانت الدعوة إلى «البؤر» لافتة، إذ قام الأمين العام للجبهة، نايف حواتمه، في الوقت ذاته، بنشر نقد لمفهوم «البؤرة» و«العمل الفدائي» الذي قدمته فتح، معتبراً إياه مفهوماً نخبوياً.[٤٤]

إن هذه الصيغ كلها تثير أسئلة أكثر مما تقدم أجوبة. ولم توضح أي منها كيف ستتمكن الهجمات الصغيرة من إرهاق إسرائيل، أو كيف سيتم بناء قوة فلسطينية كبيرة تكفي للقيام بهجمات على نطاق واسع. فهل في قدرة الأراضي المحتلة تحمّل استراتيجيا كهذه، أو هل ستضطر الحركة الفدائية، في نهاية المطاف، إلى إقامة قواعد آمنة في الدول العربية المجاورة، مع ما تحمله تلك الخطوة من تعقيدات سياسية وعسكرية؟ وما هو الدور الذي يمكن للجماهير وللجيوش العربية أن تؤديه، وفي أي الأوضاع يمكنها من ناحية واقعية دخول المعركة؟ ولعل أهم ما تكشّف عن الخطاب الفلسطيني هو غياب التفكير الواضح في شكل ومتطلبات إقامة السلطة الفدائية. وربما يرجع هذا الغياب إلى التردد في انتهاك سيادة الحكومات العربية المضيفة، إذ كان الكفاح المسلح يُشن أساساً من أراضيها، لكن كانت له تأثيرات بعيدة المدى في المأسسة السياسية الفلسطينية. كما أن عدم الاهتمام بالمتطلبات المادية والإدارية والفنية للحكم الموازي، ولتوليد الدخل، ولتحسين أوضاع مختلف الشرائح الاجتماعية (وخصوصاً الفلاحين والعمال الذين غالباً ما كان يتم الاستشهاد بهم) كان له تأثير بارز.

ربما كانت هذه التناقضات والانقطاعات المتعلقة بالمفاهيم أمراً متوقعاً من فتح، التي تشدد على الوطنية القطرية الفلسطينية وتتصف بجذور معرفية انتقائية، لكنها لم تكن متوقعة من التنظيمات العقائدية اليسارية والقومية العربية. بل ربما كانت فتح أكثر إدراكاً من منافسيها للفرص المتاحة لإقامة «الحكم الفدائي» (وإنْ لم تكن تدرك دوماً المتطلبات المؤسسية والاستخراجية والبرامجية). وحقيقة أن التنظيمات الفدائية الأُخرى فشلت في تناول هذه المسائل تدل على أنها كانت، في نهاية المطاف، تشاطر فتح طموحها البورجوازي الصغير والدولاني الناشئ، على

الرغم من اختلافها العميق مع فتح في شأن التوجه السياسي عند المفاصل الحرجة. وفي أية حال، فإن الفجوة بين نظرية حرب الشعب وواقع العمل البرامجي في حده الأدنى كانت كبيرة إلى درجة تدل على أن مخاطبة هذه المسائل لم تتم مباشرة، هذا إذا تغاضينا عن تناولها بصورة منتظمة. وقد أدى هذا التناقض إلى اتباع مقاربة انتقائية في مجال التكتيك والتنظيم العسكريين في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠، وانعكس في تذبذب المقاومة المسلحة الحاد في الأراضي المحتلة، وفي اللجوء إلى الإرهاب الدولي. لكن تمت التغطية على هذا المأزق موقتاً من خلال توسع الوحدات الفدائية المثير وتصعيد الهجمات ضد إسرائيل.

حرب العصابات: السراب الملحمي

أدى التوسع السريع في أعداد الفدائيين وتسليحهم، وفي فتح جبهات فدائية جديدة إلى تصاعد مثير في عدد هجماتهم على إسرائيل. إذ ازداد معدل عملياتهم من الأردن بمعدل ضعفين أو أكثر خلال ثلاثة أشهر من معركة الكرامة، ووصل إلى ٩٠ عملية في حزيران/يونيو، ثم ارتفع إلى معدل شهري قدره ٢٠٣ عمليات خلال سنة ١٩٦٩، وإلى ٢٣١ عملية شهرياً سنة ١٩٧٠ (حتى أيلول/سبتمبر تاريخ بدء الحرب الأهلية). كما ازداد النشاط الفدائي على الجبهة السورية من ٤ عمليات في كانون الثاني/يناير ١٩٦٩، إلى ٢١ عملية في أيار/مايو، ثم إلى ٦٠ عملية في أيار/مايو ١٩٧٠. أمّا على الجبهة اللبنانية، فقد ارتفع عدد العمليات من ٤ عمليات في كانون الثاني/يناير ١٩٦٩، إلى ٣٢ عملية في آب/أغسطس، ثم إلى ٩١ عملية في آب/أغسطس ١٩٧٠. وإذا أضفنا عمليات المقاومة في الأراضي المحتلة يكون المتوسط الإجمالي للعمليات الفدائية ٢٩٤ عملية شهرياً سنة ١٩٦٩ و٣٧٤ عملية شهرياً خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة ١٩٧٠.

وردت إسرائيل بعنف، فقامت بإطلاق النار عبر الحدود بمحاذاة نهر الأردن أحياناً، وبعمليات «مطاردة ساخنة» ابتداء من أوائل سنة ١٩٦٨. كذلك قام سلاح الجو الإسرائيلي بشن غارات على قواعد الفدائيين وعلى القوات العربية في الأردن في أواخر السنة، وبوتيرة أعلى سنة ١٩٦٩ وسنة ١٩٧٠. واستهدفت إسرائيل المنشآت الاقتصادية الحيوية لإجبار الحكومة الأردنية على تقييد الفدائيين. فتم تعطيل مشروع قناة الغور الشرقية وأُفرغ وادي الأردن من سكانه، في معظمهم، والبالغ عددهم ١٠٠,٠٠٠ نسمة، بينما تعرض ميناء العقبة للقصف الشديد بعد تعرض إيلات لهجوم بالصواريخ في نيسان/أبريل ١٩٦٩.[٤٥] وبدأ «جيش الدفاع

الإسرائيلي» بناء سياج أمني على امتداد نهر الأردن في حزيران/يونيو ١٩٦٨، كما قام بتعزيز مشابه لخط وقف إطلاق النار على جبهة الجولان، وإن كان الهدف الرئيسي من تلك الخطوة عرقلة أي هجوم للجيش السوري. إلاّ إن الجيش أجّل إقامة سياج أمني على الحدود مع الجنوب اللبناني حتى سنة ١٩٧٠، بسبب وعورة التضاريس والمستوى المنخفض للنشاط الفدائي بداية. غير أنه عمد، بصورة متزايدة، إلى القصف وشن الغارات البرية منذ آب/أغسطس ١٩٦٩. وقد نفذ «جيش الدفاع الإسرائيلي» أول عملية «بحث وتدمير» واسعة النطاق في ١٢ و١٣ أيار/مايو ١٩٧٠، ومن ثم اتبع سياسة «الدفاع النشيط» بهدف «اقتلاع م.ت.ف. من معاقلها» عبر إحداث «الدمار نفسه الذي شهدته الضفة الغربية لقناة السويس والضفة الشرقية لنهر الأردن.»[٤٦] وقد فرّ ما يقرب من ٣٠,٠٠٠ مدني من المنطقة الحدودية في الأشهر الأربعة التالية بعد أن وسع الجيش نطاق هجماته وقام بدوريات داخل لبنان.

نتيجة الإجراءات الإسرائيلية المضادة فقد الفلسطينيون ما يقرب من ثلثي دوريات «الاختراق في العمق» على الجبهة الأردنية مع نهاية سنة ١٩٦٨.[٤٧] وضمت السجون الإسرائيلية ما لا يقل عن ١٧٠٠ فدائي ونصير محلي في ذلك الوقت، ما لبث أن ارتفع عددهم إلى ٢٨٠٠ في السنة التالية.[٤٨] كما قتل ١٣٥٤ فدائياً ما بين سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٦٩ بحسب المصادر الإسرائيلية، وارتفع العدد إلى ١٨٢٨ فدائياً مع نهاية سنة ١٩٧٠.[٤٩] ولجأ الفدائيون، بعد ارتفاع الإصابات في صفوفهم، وبعد إحباط تكتيكات التسلل التي يتبعونها، إلى إطلاق النيران بصورة متزايدة عبر الحدود من معقلهم في الضفة الشرقية.[٥٠] وقد تعزز هذا التوجه بعد تلقيهم كميات متزايدة من الأسلحة المتوسطة، مثل مدافع الهاون والمدفعية الصاروخية والمدافع العديمة الارتداد. وشكلت عمليات إطلاق النار عبر الحدود ٨٥٪ من مجمل العمليات في ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠، بينما كانت النسبة الباقية، في معظمها، عبارة عن صدامات في منطقة «القشرة» الحدودية. ومن نتائج هذا التوجه الأُخرى انخفاض عدد الإصابات الإسرائيلية على الجبهة الأردنية من ٢٢ إصابة شهرياً سنة ١٩٦٨ إلى ٢٠ إصابة سنة ١٩٦٩، ثم إلى أقل من ١٤ إصابة في النصف الأول من سنة ١٩٧٠. كذلك برز التوجه نفسه على الجبهتين السورية واللبنانية، حيث شكل إطلاق النار عبر الحدود أكثر من ٦٠٪ من مجمل العمليات الفدائية.

انتقد بعض القادة الفلسطينيين علناً إطلاق النار عبر الحدود. وقال الأمين العام للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، أحمد جبريل، إن على الفدائيين أن «يضربوا فقط حيث تطأ أقدامهم»، بينما أبدى القائد العسكري لـ ج.ش.ت.ف.، أبو همام، قلقه

على تراجع الروح الهجومية. غير أن إمكان قيام إسرائيل باحتلال المزيد من الأرض العربية لم يثر الكثير من القلق لأن «العدو ليس بحاجة لمبررات لاحتلال المزيد من الأرض. لذا فإن من الضروري أن يكون لدينا قوى تمنع عمليات الردع، هذه القوى هي القوى العربية.»[٥١] وفي أية حال، لم يعترض أبو همام اعتراضاً كاملاً على عمليات إطلاق النار عبر الحدود، إذ جادل في أن على الفدائيين أن يضربوا حيثما وكلما استطاعوا ذلك، كما أن بيانات الفدائيين لم تعط أية دلالة، على العموم، على أنهم في مأزق، وإنما قاموا بتضخيم ادعاءاتهم في هذه الفترة أكثر من أي وقت آخر.

وتقدم رواية لأحد الفدائيين عن عملية شارك فيها نموذجاً للمبالغة: «لقد زرعنا الألغام على الطريق الترابي الذي تستخدمه الدوريات الإسرائيلية [على امتداد نهر الأردن]، وانسحبنا إلى الضفة الشرقية حيث راقبنا الوضع بالمنظار. ومرت دورية مؤلفة من عربتين فانفجر لغم تحت واحدة منهما. .... وصدر بيان من عمان في اليوم ذاته ادعى وقوع معركة بالأسلحة النارية لمدة ٣٠ دقيقة تمكنا خلالها من تدمير عربتين عسكريتين وإسقاط طائرة مروحية.»[٥٢] وادعت فتح في حادثة أُخرى وقوع ٢٢ إصابة في صفوفها في أثناء مقاومة ١٥٠٠ مظلي إسرائيلي تم إنزالهم فوق أرض المعركة، وهو عدد مستحيل من جهة، وأسلوب لم يستخدمه الجيش الإسرائيلي قط في العمليات المضادة للعصابات من جهة أُخرى.[٥٣] وقد ستنكر عضو اللجنة المركزية صلاح خلف المبالغة الفلسطينية، لكنه زعم بعد ذلك أن ١٠٪ من أسلحة الفدائيين أُخذت من «جيش الدفاع الإسرائيلي».[٥٤] وكان هذا التصريح بدوره خيالياً، لكن المبالغة العظمى كانت تقدير الفلسطينيين للإصابات في صفوف الإسرائيليين. فخلال فترة مدتها عشرة أيام في أيار/مايو ١٩٦٩، ادعت كل من فتح وج.ش.ت.ف. وقوات التحرير الشعبية أنها قتلت أو جرحت أكثر من ١٧٦ جندياً إسرائيلياً، وهذا الرقم يفوق الرقم الفعلي عدة مرات.[٥٥] وتفاخرت ج.ش. ـ ق.ع.، في وقت لاحق، بأنها أوقعت بمفردها خلال العامين الأولين من عملها ٣٥٠٠ إصابة بين الإسرائيليين، وبأنها دمرت ٣٨٠ عربة عسكرية في مقابل ٥٢ قتيلاً و٣٠ أسيراً من جانبها.[٥٦]

كانت المبالغة تعكس الأهمية السياسية القصوى للعمل العسكري، أو لمظهره، الذي كان يُعتبر مقياساً للالتزام الوطني والوسيلة الأساسية لاجتذاب الدعم الشعبي والأعضاء الجدد. وقد عبّر عن ذلك الأمين العام لـ ج.ش.ت.ف.، جورج حبش، بقوله: «الجماهير لن تلتف حول حركة المقاومة ولن تبدأ تسمع للمقاومة وليس لديها استعداد أن تتبنى مفاهيم أي فصيل من فصائل المقاومة إلاّ إذا شعرت أن

المقاومة ناجحة، وناجحة فعلاً وباستمرار في ضرب وتوجيه الضربة وزيادة الفعالية القتالية ضد إسرائيل.» وكان هذا الكلام في أيار/مايو ١٩٧٠، في الوقت الذي كان العدد الإجمالي للعمليات الفدائية في تصاعد، لكن حبش جادل حتى في ذلك الحين في أن «هذا النمو لا يسير بالسرعة الكافية التي تبقي فعلاً على عملية الاستمرار في الالتفاف الجماهيري... هنا فعلاً... أزمة قتال.»[٥٧] وتعرض القادة العسكريون لضغط شديد كي يزيدوا في نشاطهم، واستجابوا بتقديم تقارير مضخمة، أو بإرسال رجالهم باستمرار في دوريات بغض النظر عن التعب أو الإصابات.[٥٨] كذلك كان العمل العسكري وسيلة لإظهار صدقية المساندين العرب، ولضمان استمرارية دعمهم المادي. ولم يترفع بعض التنظيمات عن إصدار تقارير عن عمليات وهمية من أجل تلقي الدعم المالي.[٥٩] فلا عجب إذاً من أن تكون المبالغة واقع الحال، أو أن تتنافس التنظيمات الفدائية بشراسة أحياناً لتأكيد مسؤوليتها عن العمليات ذاتها.

كانت الرغبة في منع الادعاءات المتنافسة من أسباب قيام فتح والصاعقة وقوات التحرير الشعبية بتشكيل قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني في شباط/فبراير ١٩٦٩. وكان يفترض بكل تنظيم أن يودع تفصيلات العمليات التي يعتزم تنفيذها أو غير ذلك من المستندات لدى قيادة الكفاح المسلح كوسيلة لإثبات ادعاءاته لاحقاً، لكن لم يعمل بهذا الاتفاق سوى قلة من التنظيمات. فقد ترددت الفصائل الصغيرة، المتلهفة على إعلان وجودها، في الانضمام إلى قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني، أو في إعطائها حق احتكار إصدار البيانات الرسمية، واستمرت في إصدار بياناتها الخاصة. وأعلنت ج.ش.د.ت.ف. في منتصف أيار/مايو، حين لم تكن تضم سوى بضع عشرات من الفدائيين، أنها قامت بهجوم واسع النطاق في وادي الأردن أطلقت عليه اسم «الخط الأحمر»، قتلت وجرحت فيه ٧٠ جندياً إسرائيلياً ودمرت سبع آليات، وأنها حاولت احتلال مدينة القنيطرة وقرية بير عجم في هضبة الجولان في هجوم منفصل سمته «هو شي منه».[٦٠] وتبع ذلك عمليتا «مناجل الشمال» و«تشي غيفارا». وقد استاء بعض ضباط ج.ت.ف. من هذه الفوضى، فاقترحوا على رؤسائهم، الذين باتوا الآن في قيادة الكفاح المسلح، القيام بانقلاب داخل م.ت.ف. لإعادة النظام والتنسيق.[٦١]

وفي وقت لاحق، اعترف ممدوح نوفل، الذي كان آمر قطاع في ج.ش.د.ت.ف. عند ذاك، وما لبث أن أصبح قائدها العسكري، بوجود «ضغط على القاعدة العسكرية يتعدى قدراتها الفعلية لأننا كنا نريد إثبات وجودنا وفرض حضورنا سياسياً وإعلامياً. وبالتالي كان هناك مبالغة متعمدة في العمليات التي

أضفنا عليها أسماء مضخمة.»[٦٢] واستمرت موجة الهجمات الكبيرة في آب/أغسطس من خلال عملية مشتركة قامت بها فتح وقوات التحرير الشعبية وقوات القادسية التابعة لـ ج.ت.ف. على جبهة يبلغ طولها ٧ كيلومترات. وقالت فتح إن هذا الأسلوب يساعد على تطوير المهارات القتالية على صعيد الفصيل والسريّة، لكن هذه الغارات، في الواقع، لم تكن أكثر من سلسلة من العمليات الصغيرة غير المترابطة التي نفذت في الليلة نفسها.[٦٣] ومع استمرار التنافس شارفت محاولة قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني لتنسيق العمل الفدائي على الانهيار مع نهاية العام. إذ ادعت ج.ش.د.ت.ف.، في كانون الأول/ديسمبر، أنها هاجمت أهدافاً إسرائيلية على جبهة يبلغ طولها ٦٠ كيلومتراً في عملية «تشي غيفارا»، وهددت بالانسحاب من قيادة الكفاح المسلح نهائياً عندما لم تجد القيادة المشتركة أي دليل على حدوث تلك العملية، وقامت بدحض ادعاء الجبهة.[٦٤]

لم تكن ج.ش.د.ت.ف. الوحيدة في هذا المجال. إذا ادعت فتح، في مناسبتين مختلفتين، في أيار/مايو ١٩٦٩، أنها استولت على قرية الحمة المهجورة قرب الحدود السورية ـ الأردنية وعلى موقع إسرائيلي قرب جسر دامية على نهر الأردن. وطبّلت فتح لهذه العمليات بقولها إنها تشير إلى مرحلة جديدة من «التحرير المؤقت» للتراب الفلسطيني. ففي البداية، سيتم تطهير مواقع مختارة من جنود العدو والاحتفاظ بها فترة قصيرة، وفي المرحلة التالية سيحتفظ الفدائيون بالمواقع التي سيتولوا عليها، بينما تستكمل فتح نقل كل قواتها إلى الأراضي المحتلة.[٦٥] ومن المفترض أن تكون هذه الاستراتيجيا نتيجة دراسة مكثفة وضعتها «أجهزة التخطيط ومراكز البحث الاستراتيجية» التابعة للحركة الفدائية. وكانت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، برئاسة يحيى حمودة، قد أسست فعلاً «مركز التخطيط» في بيروت في أواسط سنة ١٩٦٨، والذي كان يطمح بقوة إلى إدخال الأسلوب العلمي في العمليات الفدائية. لكن محاولة إجراء تحليل يستند إلى التكلفة في مقابل العائد عن طريق استخدام الكمبيوتر فشلت عندما رفضت التنظيمات الفدائية، وفي طليعتها فتح، التعاون مع هذا المشروع، وقامت بإمداد مركز التخطيط بمعلومات مغلوط فيها بشأن العضوية والخسائر ونتائج المعارك.[٦٦] وقد استمر المركز في عمله من خلال مشروع استغرق عامين لرسم استراتيجيا شاملة للحركة الفدائية، عسكرية ومدنية وسياسية وإعلامية. غير أن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، فاروق القدومي، تلقى الخطة بازدراء قائلاً: «لا يوجد تخطيط في الثورات.»[٦٧] فألقيت الوثيقة في أسفل درج مقر اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في عمان حيث ظلت طوال العام التالي.[٦٨]

كانت الحركة الفدائية تواجه مأزقاً، غير أنها لم تشأ الاعتراف بذلك. إذ اعتُبر هجوم فتح على الحمة نقطة تحول من عمليات «اضرب واهرب» إلى «المواجهة المحدودة.»[٦٩] وفعلاً، أصر عرفات والقدومي على أن الفدائيين انتقلوا إلى المرحلة الثانية، التي أطلقوا عليها بطموح لقب «الحرب المتحركة».[٧٠] وأضاف صلاح خلف أنه ما أن يُستكمل نقل قوات فتح إلى الأراضي المحتلة حتى يكون الفلسطينيون وصلوا إلى مرحلة «حرب التحرير الشاملة».[٧١] ولم يكن الجميع بهذا التفاؤل. إذ أبدى عضو اللجنة المركزية لفتح، خالد الحسن، تخوفه من أن تعاظم قوة الفلسطينيين في الملاذات العربية سيؤزم علاقاتهم بالحكومات المضيفة. ودعا مجدداً التنظيمات الفدائية إلى حل قواتها والاندماج في م.ت.ف.، والإبقاء على فتح جناحاً سياسياً لمنظمة التحرير وعلى ج.ت.ف. جناحها العسكري الرسمي. كما اقترح أن تقوم م.ت.ف. بتدريب ٢٠٠ فدائي يمكنهم أداء دور البعوضة الفلسطينية في مواجهة الفيل الإسرائيلي (بحسب التشخيص الفيتنامي). لكن مقترحات خالد الحسن هذه لم تحظ بتأييد سوى قلة قليلة، على الرغم من أنه كررها في دورتي المجلس الوطني الفلسطيني سنة ١٩٦٩ وسنة ١٩٧٠.

مع ذلك فقد كان هناك صدق بين الفينة والأُخرى فيما يتعلق بوجود مشكلة. فقد لاحظ حسام الخطيب، الذي كان عضواً في اللجنة المركزية لحركة فتح لفترة وجيزة قبل سنة ١٩٦٧، ثم أصبح عضواً في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، الموازاة بين التراجع في فعالية العمليات والتصاعد في عددها.[٧٢] واعترفت ج.ش.د.ت.ف.، في تعليق أكثر رصانة من المعهود، بأنه «ظل دور العمل الفدائي استراتيجياً وفي الأساس دور إزعاج وإنهاك لقوى العدو، دون أن يرتفع إلى مستوى الإبادة والتحطيم التدريجي لقدرات العدو العسكرية.»[٧٣] لكن هذا الصدق طغى عليه اقتراح الأمين العام للجبهة، نايف حواتمه، بأن يُحوَّل ج.ت.ف. إلى قوة فدائية، وأن تشكِّل م.ت.ف. «كتائب ميليشيا موحدة» تنتظم على أسس انتخابية ديمقراطية.[٧٤] وجادل حواتمه في أن التحرير ممكن عند «حصولنا على أسلحة مختلفة عن تلك التي بتصرفنا في الوقت الحاضر.»[٧٥]

كانت ج.ش.ت.ف. وحدها أكثر حذراً، إذ شككت في التحول المزعوم إلى «المواجهة المحدودة»، وأنكرت أن الفدائيين دخلوا مرحلة جديدة من «الاحتلال الموقت» أو من «الحرب المتحركة».[٧٦] كما انتقدت دراسة أعدتها ج.ش.ت.ف. الهوة ما بين الادعاءات الدعائية والقدرات الفعلية، وعارضت طفرة العمليات الكبيرة المتهورة التي تباهت بها التنظيمات المنافسة لها.[٧٧] وقد جادل قائدها العسكري أبو همام في أن الحركة الفلسطينية لا تزال في مرحلة «خلق مناخ

ثوري» وتطوير «الأداة الثورية» القادرة على ممارسة العمل الثوري إلى مستوى شن حرب التحرير الشعبية. وأضاف أن الفدائيين يحتاجون إلى هانوي عربية كي ينتقلوا إلى المرحلة الأخيرة.[٧٨] إلاّ إن ج.ش.ت.ف. كانت تسبح عكس التيار في أواخر سنة ١٩٦٩، وسمحت لنفسها، أحياناً، بالانجراف في تيار الحماسة العامة. كما تخلت عن حذرها في فترة معينة وصرحت أن الفلسطينيين اجتازوا المرحلتين الأوليين من العمل العسكري على طريق حرب التحرير الشعبية، أي مرحلتي الاستعداد والتعزيز، وأنهم دخلوا تماماً في مرحلة حرب العصابات.[٧٩] مع ذلك، فإن الجبهة ذكرت بعد أشهر قليلة، بشكل أكثر رصانة، أن الفلسطينيين لا يزالون في فترة تحضير و«إنضاج» القدرات من أجل البدء بحرب العصابات.[٨٠] ويمكن تفسير تأرجح الجبهة هذا، جزئياً، نتيجة خوفها من أن الفشل في «تفجير» الثورة العريضة سيؤدي إلى الركود وتراجع الدعم، الأمر الذي يجعل العمل الفدائي مجرد ورقة تين تغطي عجز الدول العربية.[٨١]

لكن تلك الشكوك لم تزعج، على ما يبدو، قائد قوات فتح في الأردن، ممدوح صيدم، إذ تباهى، في أوائل سنة ١٩٧٠، بأن الفدائيين لم يخلفوا وراءهم مرحلتي «اضرب واهرب» و«المواجهة المحدودة» فقط، بل أيضاً أن مرحلة «الاحتلال الموقت» أصبحت أمراً من الماضي.[٨٢] وكان هذا خداعاً للذات في أشد صوره، وكشف مدى ابتعاد الخطاب الفلسطيني عن الواقع. وقد تمسكت مختلف التنظيمات بمنطلقات حرب العصابات وحرب الشعب من دون أن تستوعبها جيداً. لكن حتى هذه الصورة كانت منفصلة تماماً عن الممارسة اليومية. ويرجع السبب في هذا إلى أن الوظيفة الأساسية للكفاح المسلح لم تكن في الواقع وظيفة عسكرية، وإلى أن الوظيفة السياسية التي كان يؤديها الكفاح المسلح ارتبطت، من جهة، بإيجاد الرموز والأساطير للخيال الوطني، ومن جهة أُخرى بالتنافس بين مختلف التنظيمات لتأكيد خطابها، ولتقرير وجهة التطوير المؤسساتي الفلسطيني وهدفه.

مقاومة الاحتلال

كان التناقض بين المقاربتين البلاغية والوظيفية تجاه الكفاح المسلح واضحاً في تجربة المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة. فحتى ربيع سنة ١٩٦٨، كان مبرر وجود الحركة الفدائية هو تأسيس نفسها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان شعارها «الداخل هو الأساس والخارج هو المكمل.»[٨٣] وأحدث انهيار جهودها

المتعددة، ما بين حزيران/يونيو ١٩٦٧ وآذار/مارس ١٩٦٨، تحولاً في موقفها. فقد ذكرت فتح، الآن، «علينا أن نكتفي بما حققناه من نتائج... لأن القتال بهذا الأسلوب لا يمكن أن يكون استراتيجيا طويلة الأمد، إذ إن الاستنزاف... يجعل إنماء الذات أمراً صعباً. ومن هنا كان لا بد من التجرؤ على خوض النضال والإقدام من أجل الحصول على القاعدة الآمنة.»[٨٤] وأصبح الشعار المرفوع «لا فرق بين الداخل والخارج.»[٨٥] وفي الواقع، أصبح الدور الذي أدته الأراضي المحتلة في النضال الوطني نضالاً ملحقاً بالقاعدة السياسية والعسكرية والمؤسساتية الناشئة في المنفى العربي.

ألّفت التنظيمات الفدائية الرئيسية، خلال سنة ١٩٦٨، لجاناً خاصة لإدارة العمليات في الأراضي المحتلة. وفي حزيران/يونيو، أنشأ عرفات وكادران آخران مكتباً ملحقاً بالقيادة العامة لحركة فتح مهمته التخطيط لعمليات التخريب، ولغيرها من الهجمات في المناطق الواقعة غربي نهر الأردن. وقد تم اعتماد هذا المكتب لاحقاً بصورة رسمية أنه «مفوضية الوطن المحتل»، لكن تسميته الشائعة كانت «القطاع الغربي» نسبة إلى تركيزه الجغرافي. وأثبت عرفات أن لا طاقة لديه للعمل التنظيمي، وكان مشغولاً بالسعي للسيطرة على م.ت.ف.، وبالتالي تسلّم خليل الوزير قيادة القطاع في أواخر العام.[٨٦] وكان التغيير التالي تقسيم إدارة القطاع إلى لجان مناطق منفصلة في أوائل سنة ١٩٦٩، تولت كل منها مسؤولية تجنيد الأعضاء والتنظيم والأنشطة المسلحة في منطقة محددة: القدس؛ نابلس؛ الخليل؛ غزة؛ الجليل. وكان يرئس هذه اللجان مناضلون مخضرمون ممن شاركوا في الانتفاضة الفاشلة سنة ١٩٦٧، ومن هؤلاء عمر الخطيب ومصطفى اللفتاوي وأبو صلاح.

وتبعت ج.ش.ت.ف. فقامت في أواسط الصيف بتأليف لجنة عُرفت بلقب «قيادة الداخل»، غير أنها لم تقم بأي عمل إلى حين انفصال أحمد جبريل وظهور جناح يساري مستقل داخل الجبهة في تشرين الأول/أكتوبر. وكما كان الحال مع فتح، أُلحقت اللجنة بالقيادة العسكرية للجبهة واعتمدت تقسيماً جغرافياً للمسؤوليات التنظيمية والعسكرية (مع أن كادرين، أحدهما امرأة، توليا المسؤولية عن تجنيد القسم النسائي وإدارته).[٨٧] لكن الصراع الفئوي بين اليسار واليمين أعاق نشاط هذه اللجنة كثيراً. وكان يرئس اللجنة عضو من «اليمين»، مصطفى الزبري، بينما مثّل «اليسار» فيها صالح رأفت. وكان رأفت، الذي كان اعتقل فترة وجيزة على يد خصومه في ذروة الجدال الداخلي قبل بضعة أشهر، يمثل أقلية في اللجنة.[٨٨] لكن اليسار كان يحظى بتأييد بعض الكوادر الصغيرة وسعى لـ «كسب

التنظيم في الأرض المحتلة والقوات المسلحة من أجل حل الوضع الداخلي بشكل حاسم.»[٨٩]

كان يسار ج.ش.ت.ف. يأمل بالسيطرة في هدوء على الأعضاء وعلى مخازن السلاح، واختار أحد كوادره عمر القاسم ليرئس «فريقاً قيادياً» إلى الضفة الغربية.[٩٠] وقد ألقي القبض عليه في أثناء عبوره النهر في آخر كانون الأول/ديسمبر، فصدرت التعليمات إلى فريقين آخرين يرئسهما رأفت وعبد ربه بالبقاء في الأردن. واستمر النزاع في عرقلة نشاط ج.ش.ت.ف. في الأراضي المحتلة إلى أن انفصل اليسار في شباط/فبراير ١٩٦٩. وقد كسبت ج.ش.د.ت.ف. تأييداً متواضعاً في أوساط الأعضاء الشبان، وخصوصاً في شمال الضفة الغربية ووسطها، لكنها فشلت في اجتذاب أي أتباع في قطاع غزة، الذي كان يسيطر عليه كوادر الحرس القديم والأوفياء السابقون لحركة القوميين العرب. وكان عدد أتباع ج.ش.د.ت.ف. أقل من أن يسمح لها بتأليف لجنة جديدة لتنظيم سري في الأراضي المحتلة، وبالتالي قام أحد أعضاء قيادتها العسكرية الجنينية بالإشراف على النشاط إلى أن تم تأسيس قيادة مستقلة لذلك الغرض في كانون الثاني/يناير ١٩٧٠.[٩١]

كانت الأنماط السياسية في المنفى، سواء اتخذت شكل التنافس الفئوي، أو العقائدي، أو الجدل اللفظي، تعكس نفسها على التنظيم السري في الأراضي المحتلة. لذا، أصبحت مصدر الكثير من المشكلات التي عانت جراءها التنظيمات ذاتياً. إذ أدى التنافس وسوء التخطيط إلى تكرار الجهد وازدواجيته حتى داخل المنظمة الفدائية الواحدة. وكان الجانب الأمني مهملاً في الشبكات التنظيمية التي كثيراً ما كانت أكبر من الضروري، إلى درجة أن إلقاء القبض على عنصر واحد كان يقود الإسرائيليين إلى اعتقال الكثيرين من العناصر الآخرين. وكانت هذه الثغرات أكثر وضوحاً في حال فتح، لكن بنية الخلايا الهرمية التي اعتمدتها ج.ش.ت.ف. كانت عرضة للاختراق أيضاً. كذلك كان التشديد على العمل العسكري ـ الذي وصفه بعض النقاد بأنه بلغ حد التقديس ـ يتناقض مع عدم الاهتمام بالتنظيم، الأمر الذي عرّض الشبكات للانكشاف،[٩٢] إذ «كانت الخلايا العسكرية تفتقر إلى الجذور التنظيمية، وتمارس العمل العسكري من دون أي أفق بعيد الأمد، إذ كان العمل في سبيل العمل فقط.»[٩٣] وينطبق هذا الوضع، إجمالاً، على الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، إذ «كان العمل العسكري وحده مقياس النضال، [وهذه حقيقة] أضعفت النشاط السياسي والجماهيري والتنظيمي في الداخل.»[٩٤] كما ترك عدم الاهتمام بالمؤسسات الاجتماعية، مثل الاتحادات المهنية والنقابات

العمالية، الخلايا المسلحة من دون منظمات «واجهة» تتمتع بصفة شبه قانونية قادرة على إمدادها بالمعلومات، وعلى التدقيق أمنياً فيما يتعلق بالأعضاء الجدد. كذلك عرّض عدم الفصل بين الوظائف، أو بين المهمات العسكرية والسياسية والاجتماعية، كل الأعضاء للمخاطر نفسها.

بعد تكرار فشل جهود التنظيمات الفدائية الرئيسية في إعادة بناء شبكاتها السرية حاولت تشكيل «دوريات مطاردة» في الضفة الغربية. ولم يكن تشكيل هذه الدوريات بهدف مهاجمة القوات الإسرائيلية فقط، بل أيضاً لأداء دور «البؤرة القيادية» التي تتولى مهمات التعبئة وتجنيد الأعضاء الجدد وتوجيه الخلايا السرية في القرى والمدن.[٩٥] وكانت الخلايا السرية توفر الطعام والدواء والمؤن الأُخرى، وتنقل المراسلات من القيادة في عمان وإليها. أمّا الفدائيون، في المقابل، فكانوا يوفرون الحماية للسكان المدنيين، من خلال معاقبة المتعاونين مع الاحتلال مثلاً.[٩٦] وبدا أن مشروع الدوريات المطاردة قابل للتحقيق، لكن بحسب قول أحد مناضلي فتح المخضرمين لاحقاً: «ظل الهدف الأول من بناء شبكة تنظيمية في الداخل تأسيس قواعد [قتالية] وكأننا دخلنا مرحلة متقدمة من الكفاح المسلح.»[٩٧] وأضاف أن النتيجة كانت «قيام كل من يحمل بندقية بالذهاب إلى الجبال بدلاً من البقاء في المدينة.»[٩٨] وقد امتص تأسيس الدوريات المطاردة وتزويدها بالإمدادات جزءاً كبيراً وغير متلائم من جهود فتح، وإلى حد أقل من جهود ج.ش.ت.ف. وج.ش. ـ ق.ع. في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠. مع ذلك فقد انهارت الدوريات المطاردة بحلول سنة ١٩٧١ نتيجة تشديد الخناق عليها من الدفاع الحدودي الإسرائيلي ومطاردة «جيش الدفاع الإسرائيلي» والاستخبارات لها.

لهذه الأسباب مجتمعة، ظلت المقاومة المسلحة في الضفة الغربية متواضعة، إذ إنها لم تتجاوز ٣٣ هجوماً سنة ١٩٦٨ و١١٢ هجوماً سنة ١٩٦٩ و٥٦ هجوماً سنة ١٩٧٠. وتمثل هذه الهجمات ما بين ١,٨٪ و٣,١٪ فقط من مجمل النشاط الفدائي. وكانت الخسائر البشرية في صفوف الإسرائيليين ضئيلة، إذ ارتفعت من ٤٩ إصابة سنة ١٩٦٨ إلى ٥٩ إصابة سنة ١٩٦٩، ثم انخفضت إلى ١٧ إصابة طوال سنة ١٩٧٠. وعزت ج.ش.ت.ف. هذا الأداء الضعيف إلى دور الأردن في سحق أحزاب المعارضة ومنع السكان المحليين من التدريب العسكري، أو من اقتناء السلاح قبل سنة ١٩٦٧. كما حمّلت الجبهة الصعوبات الاقتصادية مسؤولية التأثير في إرادة المقاومة.[٩٩] وقد أغفل هذا التفسير حقيقة انهيار معنويات السكان المحليين وترددهم في ركوب المخاطر، وخصوصاً وسط أداء التنظيمات الفدائية الضعيف والباهت. كما كانت سياسة «العصا والجزرة» الإسرائيلية فعالة، إذ إن

سياسة «الجسور المفتوحة» فسحت المجال لقدر معقول من الحياة العادية، بينما أضعف إبعاد الشخصيات القيادية الاجتماعية إمكان إحداث تعبئة سياسية، وأجهض حتى إعلان عصيان مدني منظم. وكانت مشاركة مواطني إسرائيل من الفلسطينيين في المقاومة المسلحة أقل حتى من ذلك، ومن الأسباب عزلتهم الجغرافية وتهميشهم السياسي.[١٠٠] وخوفاً من تأثير التنظيمات الفدائية في مواطني إسرائيل الفلسطينيين، منعت السلطات الإسرائيلية أعضاء تلك التنظيمات، في البداية، من دخول الأراضي المحتلة.[١٠١] وبلغ مجموع الفلسطينيين من مواطني إسرائيل الذين انضموا إلى التنظيمات الفدائية في المنفى ٢٢٠ شخصاً، بينما تم اعتقال ٩٤٠ آخرين لقيامهم بأعمال تخل بأمن إسرائيل خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠.[١٠٢] ثم إن خسارة معدات القتال وفقدان التدريب والقيادة والخصومات الشخصية، فكل هذا حال دون نهضة جديدة بعد سنة ١٩٧١.[١٠٣]

كان الوضع في قطاع غزة مناقضاً تماماً، إذ توفرت فيه أوضاع تقترب من حالة انتفاضة. وكانت قوات التحرير الشعبية أول القوى التي استعادت عافيتها بعد عملية القمع الإسرائيلي في أوائل سنة ١٩٦٨. وقد نشطت تلك القوات في ظل قيادة على رأسها حسين الخطيب، ومن أعضائها زياد الحسيني ومصباح صقر وغيرهما. وسرعان ما اضطر الخطيب إلى مغادرة غزة خوفاً من وقوعه في الأسر، لكنه استمر في إدارة العمليات من الأردن. وحل الحسيني محله قائداً محلياً وعمل على تصعيد الهجمات ضد إسرائيل تصعيداً حاداً مع نهاية العام. وكانت قوات التحرير الشعبية مسؤولة عمّا يقرب من نصف العمليات الفدائية في غزة، والذي بلغ ١٦١ عملية سنة ١٩٦٨ و٤٧١ عملية سنة ١٩٦٩ و٤٥٥ عملية سنة ١٩٧٠، أوقعت ما مجموعه ٢٤٨ إصابة في صفوف الإسرائيليين، وذلك قياساً بـ ٣٣ عملية و١١٢ و٥٦ على التوالي في الضفة الغربية.[١٠٤] وكان أفراد «جيش الدفاع الإسرائيلي» وضباط وموظفو الحكم العسكري في غزة أهدافاً رئيسية للفدائيين، إضافة إلى خط سكة الحديد إلى سيناء وشبكات الكهرباء والمياه. وبدأت الباصات التي تنقل العمال الفلسطينيين المياومين إلى إسرائيل تتعرض للهجوم بعد آذار/مارس ١٩٧٠، لكن كان أكثر عمليات العنف الشديد موجهاً ضد المخبرين الذين يجندهم جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك). وبحلول سنة ١٩٧٠، كانت التنظيمات الفدائية «تسيطر على قطاع غزة ليلاً» وتتحكم، إلى درجة كبيرة، في الحياة اليومية للأهالي، فتتولى تسوية النزاعات الاجتماعية، وتعقد محاكم سرية للنظر في المخالفات، ولمحاكمة مَنْ يشتبه في أنهم مخبرون.[١٠٥]

نالت النجاحات التي أحرزتها حركة المقاومة في غزة إعجاب القيادة

الفلسطينية في المنفى، لكنها، في الوقت نفسه، أشعلت الخصومات وزرعت الأوهام وغطت على عيوب فادحة. فمثلاً، أعلنت ج.ش.ت.ف.، بكل فخر سنة ١٩٧٠، أنها «وحدها التي تقود أبرز ما في المقاومة من أمجاد (غزة)»، وأنها أكثر التنظيمات قدرة على الضرب في الأراضي المحتلة وإسرائيل متى تشاء.[١٠٦] ولم يكن هذا الإعلان مغالاة صرفة، لكن كوادر الجبهة في غزة اتهموا مسؤوليهم بتحويل الموارد المادية والبشرية اللازمة للتوسع إلى بناء القاعدة في الأردن بدلاً من غزة سعياً لمنافسة فتح وج.ش.د.ت.ف.[١٠٧] كما أن تفاخر ج.ش.ت.ف. حجب حقيقة أن الحملة ضد المخبرين أخذت تفلت من يدها على نحو خطر. فبعد أن بلغت المقاومة المسلحة حدها، بدأت ج.ش.ت.ف. تستهدف الموظفين الفلسطينيين في الإدارات المدنية التابعة لإسرائيل والعمال المياومين هناك باعتبارهم متعاونين مع الاحتلال. وكان الأهالي المحليون يعترضون على عدد المارة الأبرياء الذين قتلوا أو جرحوا خلال الهجمات الفدائية أو بفعل النيران الإسرائيلية رداً عليها، وقد أشعلت الاغتيالات نار الخلافات العائلية والعشائرية.[١٠٨] وتظهر الأرقام الإسرائيلية مقتل ٤٨ فلسطينياً وجرح ٨٩٧ آخرين، في الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠، نتيجة عمليات الإعدام والعمليات المضادة للإسرائيليين.[١٠٩]

المدنيون كأهداف:
العمليات في إسرائيل والخارج

بلغت المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة حدها الأقصى في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، حين أضعفت الحرب الأهلية الأردنية قدرة الفدائيين على تقديم التوجيه والدعم اللوجستي. كما أن سوء التنظيم والتراخي الأمني والخصومات الداخلية أثرت سلباً، ومثلها العمليات الإسرائيلية المضادة وتقلبات العلاقات الفلسطينية ـ العربية.[١١٠] وظهر الدليل على المأزق الذي واجهته حركة المقاومة من خلال اللجوء المتزايد إلى تنفيذ عمليات غرضها إرهاب المدنيين في إسرائيل والخارج. وكان الرأي العام الفلسطيني منقسماً بشأن «العمليات الخارجية» أو «العنف الثوري» (كما أطلق الخطاب السياسي الفلسطيني عليها أو «الإرهاب الدولي» في الخطاب الغربي)، لكنه أظهر إجماعاً واسعاً على تأييد الهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين في إسرائيل والأراضي المحتلة. وكان هذا الموقف يعكس وجهة النظر السائدة فيما يتعلق بإسرائيل كدولة استعمارية استيطانية قامت على الطرد المنظم للسكان العرب الأصليين، وعلى تحويل أرض فلسطين إلى ملكية يهودية خالصة.

تطورت السياسة الفلسطينية بصورة متزايدة في إثر حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. فقد اختارت القيادة الميدانية لـ ج.ش.ت.ف. في الضفة الغربية تجنب مهاجمة المدنيين وامتنعت من تنفيذ هجمات داخل إسرائيل على العموم. والتزمت تلك القيادة هذا الامتناع، ولو بصورة غير كاملة، حتى أواسط سنة ١٩٦٨.[١١١] كذلك تجنبت فتح مهاجمة المدنيين سنة ١٩٦٧، علماً بأن ذلك كان نتيجة تركيزها على طرد «جيش الدفاع الإسرائيلي» من الضفة الغربية، لا نتيجة سياسة متعمدة.[١١٢] وعندما ناقشت فتح المسألة في أوائل سنة ١٩٦٨ قالت: «إن العدو قد ارتكب كثيراً من المجازر بحق مدنيينا، إلاّ إننا لا نستطيع أن نعتبر أن العدو قد اتخذ ضرب المدنيين سياسة له في المرحلة الراهنة. وهذا لا يعني أنه لن يلجأ أو أننا لن نلجأ إليها، ولكن الخوف من ردة الفعل لضرب المدنيين ستؤجل اتباع هذه السياسة إلى حد ما.»[١١٣] غير أن أحد قادة فتح، الذي لم يعلن اسمه، ترك الخيار مفتوحاً كوسيلة لـ «الرد على العمليات الانتقامية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي بين المدنيين.»[١١٤] وفي أية حال، أظهرت الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية وقوع القليل من الإصابات بين المدنيين حتى آذار/مارس ١٩٦٨.

وكان هناك مَنْ ينتقدون هذه الضوابط. فعند إجراء مراجعة لهذه الفترة لاحقاً، قال بعض كوادر فتح: «كان علينا ضرب العدو في نقطة ضعفه، أي مستوطنيه المدنيين، وألاّ نقتصر على ضرب الجيش. لقد ركز الجميع، بمن فيهم الدوريات المطاردة، على الأهداف العسكرية، وكانت الحصيلة النهائية أن خسائرنا أعلى كثيراً مما هو مفترض.»[١١٥] وبعد تردد ج.ش.ت.ف. في البداية، فإنها تبنت هذا النمط من التفكير في نيسان/أبريل ١٩٦٨ من خلال تهديدها بضرب المدنيين رداً على «الإرهاب الإسرائيلي ضد المواطنين العرب في الأراضي المحتلة.» ولاحظت الجبهة أيضاً أن «الهجمات على الأهداف والتجمعات المدنية غير مكلفة كثيراً» قياساً بالهجمات على الأهداف العسكرية.[١١٦] وقد انعكس تبدل الأهداف في ارتفاع الخسائر الإسرائيلية المدنية إلى ٣٣٧ إصابة من مجموع ٧٨٧ إصابة في صفوف الإسرائيليين مع نهاية العام (علماً بأن ٦٥ مدنياً فحسب قتلوا من مجموع ٤٠٠ قتيل في الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠).[١١٧] ودفع نجاح الإجراءات الأمنية الإسرائيلية المضادة بالأعضاء السريين إلى تغيير تكتيكاتهم ومهاجمة الأهداف «اللينة»، مثل المتاجر الكبرى والمباني السكنية ومواقف الحافلات. كما أن لجوء الفدائيين المتمركزين في الدول العربية إلى إطلاق النار عبر الحدود بصورة متزايدة أدى إلى ارتفاع حاد في عمليات قصف المستعمرات الحدودية وشن هجمات أُخرى عليها.

ترافق التصعيد الفلسطيني ضد الأهداف المدينية مع ارتفاع حاد في الهجمات الإسرائيلية على الأهداف المدنية في الأردن. وبرر الناطقون باسم الفدائيين مهاجمة المدنيين الإسرائيليين بصورة متزايدة بعد آذار/مارس ١٩٦٨ بالإشارة إلى المعاناة التي تنزلها إسرائيل بالمدنيين العرب انتقاماً. وقالت فتح إنها ترغب في «إقناع السلطات الإسرائيلية بأننا قادرون على تنفيذ أعمال مشابهة لتلك التي تنفذها إسرائيل ضد المدنيين العرب.»[١١٨] وكانت وسيلة فتح للرد هي حملة التفجير في المناطق المبنية، التي سمتها «الحرب غير المباشرة».[١١٩] ومن غير الواضح ما إذا كانت تلك الحملة حقاً نتيجة اختيار واع، أم أنها ببساطة محاولة لتصوير العمل غير المخطط له بعد وقوع الحدث أنه جزء من سياسة مدروسة. لكن هذا السؤال لم يكن مطروحاً في الواقع بالنسبة إلى ج.ش.ت.ف. (بل إلى جميع التنظيمات)، التي لاحظت عدم تكافؤ عدد القتلى المدنيين في كلا الجانبين في أية حال.[١٢٠]

صحيح أن التنظيمات الفدائية لم تشعر بوخز الضمير تجاه استهداف المدنيين الإسرائيليين، لكن من الواضح أنها شعرت بضرورة تبرير أفعالها هذه للرأي العام الأجنبي ولأتباعها وأنصارها على حد سواء. وشرحت فتح للفئة الأخيرة أنها تهدف إلى إضعاف الاقتصاد الإسرائيلي، وإلى تخويف رأس المال ودفعه إلى خارج إسرائيل، وإلى ضرب السياحة، لكن الأهم من كل ذلك إلى «منع الهجرة [اليهودية] وتشجيع الهجرة المضادة... الحيلولة دون ارتباط المهاجر بالأرض... إشعار الصهيوني بأن الحياة في إسرائيل غير ممكنة.»[١٢١] وشدد بيان موجه إلى الصحافة الأجنبية، في الوقت نفسه، على أن فتح «لا تستهدف الشعب اليهودي، كشعب يهودي، عاش الفلسطينيون معه بانسجام عدة قرون في الماضي، كما لا تنوي 'فتح' أن 'ترمي باليهود إلى البحر'. إن حركة المقاومة والتحرير التي تقوم 'فتح' بتنسيقها موجهة فقط ضد النظام الفاشستي - العسكري - الصهيوني الذي اغتصب أرضنا وطرد شعبنا وحكم بحياة التشرد والبؤس.»[١٢٢]

كان خطاب فتح يحوي تناقضاً عميقاً، غير أنه لم ينجم عن ازدواجية منافقة بقدر ما نجم عن عجز جوهري عن فهم أسباب جاذبية الصهيونية بالنسبة إلى اليهود، وعن فهم طبيعة المجتمع اليهودي الذي تكوّن منذ تأسيس إسرائيل سنة ١٩٤٨. فمن جهة قدمت فتح في كراس أصدرته أوائل سنة ١٩٦٧ رأياً قاطعاً:

> إن فهمنا الصحيح لواقع الاحتلال الصهيوني يؤكد لنا أن استعادة الأرض المحتلة لا يمكن أن يتم [كذا] إلاّ عن طريق العنف المسلح كوسيلة حتمية وحيدة لا مناص من تجنبها أو الاستغناء عنها في معركة التحرير. إن عملية التحرير ليست إزالة قاعدة استعمارية فقط بل الأهم من ذلك انقراض مجتمع ولا بد للعنف

المسلح أن يتخذ أشكالاً عديدة بالإضافة إلى القضاء على القوى العسكرية لدولة الاحتلال الصهيوني أي أن يتجه إلى تدمير المقومات المعيشية للمجتمع الصهيوني بكل صورها الصناعية والزراعية والمالية. لا بد أن يهدف العنف المسلح أيضاً إلى تدمير مختلف المؤسسات العسكرية والسياسية والاقتصادية والمالية والفكرية لدولة الاحتلال الصهيوني حتى تزول كل إمكانية لبروز مجتمع صهيوني جديد. ليست الهزيمة العسكرية فقط هي الهدف من حرب التحرير الفلسطينية وإنما أيضاً القضاء على الصبغة الصهيونية للأرض المحتلة بشرية كانت أم اجتماعية.(١٢٣)

كانت هذه رؤية قاتمة، لكن فتح تبنت من جهة أُخرى، سنة ١٩٦٩، اقتراحاً تقدمت به ج.ش.د.ت.ف. بحل مواز للمشكلتين الفلسطينية والإسرائيلية من خلال دولة ديمقراطية فلسطينية للعرب واليهود على حد سواء حيث لا يوجد أي تمييز ولا مكان للإخضاع الطبقي أو القومي. وقام المجلس الوطني الفلسطيني بإدخال صيغة معدلة من هذا الاقتراح في صلب الميثاق الوطني الفلسطيني الخاص بـ م.ت.ف. في أيلول/سبتمبر. وقد ميزت الفقرة المعدلة، عملياً، بين اليهود كمجموعة دينية أو ثقافية (لكن ليس كشعب أو كأمة)، وبين الصهيونية كعقيدة سياسية. وكان الافتراض الفلسطيني يقوم على إمكان إزالة كل ما جعل من إسرائيل دولة ومجتمعاً صهيونياً بالتحديد، مع تجنب التدمير الجسدي لليهود. وربما كان هذا التمييز واهماً تماماً، غير أنه يمثل جذر التناقضات في الخطاب والسلوك الفلسطينيين. وألقى صلاح خلف المزيد من الضوء على تفكير فتح عندما صرح أن الحركة طلبت من الدول العربية السماح لمواطنيها السابقين من اليهود باستعادة جنسيتهم وأملاكهم بهدف فتح الأبواب أمام تدفق «الهجرة المعاكسة» من إسرائيل.(١٢٤)

وقد عبّر كمال عدوان عن هذه المفارقة بإيجاز، من دون أن يدري. فمن جهة، اعتبر أن «طريق التطهير الشامل... أمر مرفوض تاريخياً، وإنسانياً، وحضارياً.»(١٢٥) ومن جهة أُخرى كانت فتح تسعى للرد على الاستراتيجيا الهجومية الإسرائيلية بأن «تنقل المعركة... إلى قلب الأرض المحتلة في قتال مواجهة مع الغزو الإسرائيلي يجد نفسه فيه وحيداً منفرداً من غير حماية. يواجه المقاتل العربي في بيته وعلى أرضه في الطريق... في المقهى... وفي السينما... في معسكرات الجيش.» وكل ذلك «بشكل يفرض عليه [الإسرائيلي] التفكير المقارن بين حياة الاستقرار والهدوء التي كان يعيشها في بلده الأول... وحياة الفزع والذعر التي وجدها تنتظره على الأرض الفلسطينية بما يدفعه في طريق

الهجرة العكسية.»(١٢٦) وكشفت ج.ش.د.ت.ف. عن المفارقة ذاتها. فقد كانت السباقة إلى معارضة «الحلول الشوفينية الفلسطينية والعربية المطروحة قبل حزيران [يونيو] ٦٧ وبعد، والقائمة على ذبح اليهود ورميهم بالبحر.»(١٢٧) لكنها، في الوقت نفسه، أكدت، على غرار عدوان، أن العمليات العسكرية ضد المدنيين تشكل جزءاً من كل نضال للتحرر الوطني هدفها إثارة القلق والارتباك، وأنها تهدف إلى لفت الأنظار إلى الجرائم التي ارتكبتها الصهيونية بحق اليهود، بحسب تعبير الجبهة.

كانت هذه النظرة مشتركة بوجه عام بين التنظيمات الفدائية كافة. فمثلاً، جادل القائد العسكري لـ ج.ش.ت.ف.، أبو همام، في أن نظام الاحتياط الإسرائيلي يعني أن المدنيين في الواقع هم «عسكريون رغم أنهم في لباس مدني.» وقام هؤلاء، عندما كانوا يؤدون الخدمة العسكرية، بقمع الفلسطينيين، وأيد المدنيون والعسكريون الاحتلال واستفادوا منه على حد سواء.(١٢٨) وورد في كراس رسمي صدر عن ج.ش.ت.ف. أن «في حالة إسرائيل، تؤلف الغالبية العظمى من العائلات إحدى القوى التي تدعم الجيش الإسرائيلي. إنها تشكل جزءاً من النشاط المعادي وتقدم التبرير الأساسي لطرد السكان العرب من الأرض المحتلة. إنهم مسؤولون مباشرة بالتالي عن الظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني منذ أكثر من عشرين عاماً.»(١٢٩) ولذا، فمن العدل أن يكون المدنيون الإسرائيليون عرضة لمخاطر مماثلة على يد أصحاب الأرض الأصليين.(١٣٠)

في الواقع، كانت ج.ش.ت.ف. هي التي حملت هذا المنطق إلى أقصى مداه، من خلال نقلها المعركة مع إسرائيل إلى المسرح الدولي. ففي ٢٣ تموز/يوليو ١٩٦٨، قام عضوان في الجبهة باختطاف طائرة مدنية تابعة لشركة «إل عال» متجهة من روما إلى تل أبيب، وبإنزالها في الجزائر. وصرح المتحدثون باسم الجبهة أن ركاب وطاقم الطائرة سيظلون رهائن إلى أن يتم إطلاق الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. وأكدوا أن عملية الاختطاف ستمكّن من «إيصال صوت حركة المقاومة الفلسطينية إلى الرأي العام العالمي بالرغم من الحصار الإسرائيلي، والحصار الاستعماري لها... [وهدم] قضية أساسية أُخرى من قضايا الدعاية الإسرائيلية... التي تحاول دائماً تصوير حركة المقاومة على أنها حركة فردية غالباً، مرتجلة دائماً، وبدون نتائج في أغلب الأحيان.»(١٣١) وقد نفذ عملية الاختطاف «الجهاز الخاص» الذي يرئسه وديع حداد بمساعدة هاني الهندي، والذي استوحى هدفه السياسي من بيان صادر عن اللجنة التنفيذية القومية لحركة القوميين العرب في تموز/يوليو ١٩٦٧، شددت فيه على دور الولايات المتحدة الأميركية و«الذيل البريطاني» في مساندة إسرائيل ومناوأة «حركة التحرر العربية». وانتهى البيان

إلى القول إنه لا بد من مواجهة هؤلاء الأعداء في أنحاء العالم العربي من خلال «العنف الثوري المنظم المتجسد في أشكال عديدة وصولاً إلى الكفاح المسلح.» وعلاوة على ذلك، يكون الفلسطينيون من خلال خوض هذه المعركة ببساطة إحدى «البؤر الثورية في العالم الثالث.»[١٣٢]

اعتبرت ج.ش.ت.ف. الاختطاف بحق معياراً لديناميتها وحيويتها، لأن السمعة المفاجئة بالجرأة والإقدام التي اكتسبتها قد جذبت الكثيرين من الأعضاء الجدد إليها. لكن حقيقة أنه تم تفسير اللجوء إلى «العمليات الخارجية» من منطلق كسر «طوق الحصار الإسرائيلي والاستعماري» كان يكشف عن إحساس الجبهة بالإحباط. فقد كان الأمين العام جورج حبش يقبع في سجن سوري، وكانت فتح تبرز سريعاً على أنها التنظيم الفدائي الأول. وسواء أكان هذا هدف «العمليات الخارجية» أم لا، فإنها وفرت وسيلة للتنافس مع فتح، ولتقوية يمين ج.ش.ت.ف. في مواجهة يسارها. وقد ثبتت الأهمية المعلقة على العمليات الخارجية كوسيلة لتأكيد المؤهلات الثورية وللاحتفاظ بولاء الأعضاء، وذلك مرة أُخرى في السنة نفسها، وكذلك خلال سنة ١٩٦٩، بعد أن تزامنت العمليات الجديدة مع تطورات الخلاف الداخلي. وجرت مهاجمة الطائرات والشركات الإسرائيلية في أثينا وزوريخ ولندن ولاهاي وبروكسل وبون بين كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨ وأيلول/ سبتمبر ١٩٦٩، بينما تم تدمير طائرة تابعة لشركة «الخطوط عبر العالم» فوق أرض مطار دمشق بعد أن جرى تحويل مسارها إليه في ٤ أيلول/ سبتمبر. وأشارت ج.ش.ت.ف. في معرض تفسير العملية الأخيرة إلى أنها رد على تدمير ١٣ طائرة ركاب لبنانية في مطار بيروت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨.[١٣٣]

كما طورت ج.ش.ت.ف. عدة حجج لتبرير حملتها الخارجية. فشركات الطيران التي تسيّر رحلاتها من إسرائيل وإليها، سواء أكانت محلية أم أجنبية، هي جزء من خطوط المواصلات والاتصالات الإسرائيلية، وتكشف عن وضع إسرائيل كمركز للمصالح الإمبريالية والرأسمالية العالمية.[١٣٤] وأصرت ج.ش.ت.ف. على أنه في ضوء الطبيعة العسكرية للمجتمع الإسرائيلي لا يجوز تفسير ضرب الطيران المدني والطرق البحرية بأنه عمليات تستهدف المدنيين. علاوة على أن المرافق المدنية، كالموانئ وكالمطارات تستخدم لأغراض عسكرية، وأن طياري «إل عال» هم، في الواقع، عسكريون في ثياب مدنية.[١٣٥] أمّا الحجة الأُخرى التي قدمها حبش فهي أن هذه الهجمات إنما هي رد على العدوان الإسرائيلي على المدنيين الفلسطينيين ورادع له.[١٣٦] وعبّر المحلل العسكري الأول للجبهة في

ذلك الوقت، أبو همام، عن وجهة نظر مباشرة عندما قال بصراحة إنه لا بد من هز ثقة العدو (إسرائيل) بقدرته على إحكام إغلاق حدوده بواسطة «ضربة تنزل به من كل اتجاه.» وأضاف: «لا تقبل [الثورة] التعرض لنقاط القوة [لدى إسرائيل]، وإنما تقبل التعرض لأضعف النقاط. تحقق العمليات الخارجية هذا الغرض، فهي تتعرض لهدف منعزل، وهذا الهدف حساس، وقابل للصدمة.»(١٣٧)

اتسمت هذه التفسيرات بالصدق من حيث أنها تعكس التصورات الفلسطينية لماهية إسرائيل، لكنها كانت تفسيرات ثانوية. فالدافع الرئيسي وراء العمليات الخارجية كان إحداث صدمة للمجتمع الدولي وهز سكوته على محنة الفلسطينيين. وقال حبش في خطاب له بعد يوم على الهجوم على مطار زوريخ في ٢١ شباط/ فبراير ١٩٦٩: إن «الهدف الرئيسي من استمرار العمليات [الخارجية] ضد إسرائيل هو أننا نريد الناس في الخارج، من أصدقاء وأعداء، أن يدركوا جيداً ما هو واضح لنا: أننا طُردنا من بلادنا، وأن شعبنا يعيش في خيام لاجئين كلها بؤس منذ عشرين سنة، وعلينا أن نقاتل من أجل حقوقنا.»(١٣٨) ومع استمرار ج.ش.ت.ف. في حملتها، في أيلول/سبتمبر، أصبحت اللهجة أشد مرارة تجاه طرق أبواب «العقل العالمي الذي لم يسمع، طوال أكثر من نصف قرن، نداءات العدل والقانون الدولي.»(١٣٩) أخيراً، صدر عن الجبهة تحذير شديد اللهجة: «في عالم اليوم لا يوجد 'بريء' ولا يوجد 'محايد'. إن الإنسان إمّا مضطهد وإمّا مع المضطهدين. كل من لا يهتم بالسياسة يبارك النظام السائد، نظام الطبقات الحاكمة وقوى الاستغلال.»(١٤٠)

مهما تكن أهداف ج.ش.ت.ف.، فقد حققت قفزة قوية لتولي الصدارة بين التنظيمات الفدائية. وقد سارع بعض منافسيها إلى القيام بعمليات خارجية مماثلة وصفت أيضاً بأنها «عنف ثوري».(١٤١) وكانت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني أول تنظيم يسير على خطى ج.ش.ت.ف.، حين هاجم عضوان فيها مكتب «إل عال» في أثينا في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، فقتلا طفلاً وجرحا ٣١ شخصاً آخر قبل اعتقالهما. وتلت ج.ش. ـ ق.ع. فزرعت قنبلة دمرت طائرة تابعة للخطوط الجوية السويسرية في الجو في ٢١ شباط/فبراير ١٩٧٠. وضربت جبهة النضال الشعبي مرة أُخرى في ٢٢ تموز/يوليو، إذ اختطفت طائرة تابعة لشركة «أوليمبك للطيران» لتأمين إطلاق عضويها اللذين اعتقلا في هجوم أثينا. وفي كل مرة، كانت التنظيمات الفلسطينية تعلن أن هدفها ضرب الصهيونية والمصالح الإمبريالية في كل مكان، وذلك من أجل توسيع ساحة المعركة وتشتيت القوة الإسرائيلية.

أمّا منظمة الصاعقة، التي ترعاها سورية، فامتنعت من القيام بعمليات خارجية، لكنها طرحت رأيها القائل «بما أن النضال لا يمكن أن يتم في فراغ، فلا بد من خوضه في الشتات.» وأضافت: «عجزت المؤسسات الدولية [الأمم المتحدة] عن إعادة الشعب العربي الفلسطيني إلى أرضه، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تصبح كل أرجاء العالم، بما فيها أثينا وباريس ونيويورك والقدس المحتلة، أماكن ملائمة للفلسطيني... كي يواصل نضاله لاستعادة وطنه.»[١٤٢] وكررت الصاعقة أيضاً الحجة القائلة بحق الفلسطينيين في ضرب الأهداف الإسرائيلية في كل مكان لأن الصهيونية «حركة عالمية لديها منظمات وأنشطة في مختلف دول العالم.» وستنتفي الحاجة إلى مهاجمة المصالح الإسرائيلية حول العالم فقط عندما تحرم الحكومات المضيفة إسرائيل حرية التصرف في أراضيها.

كان هناك استثناءان رئيسيان فيما يتعلق بوجهة النظر السائدة هذه. فكانت ج.ش.د.ت.ف. الأعلى صوتاً في إدانة نشاط ج.ش.ت.ف.، وهذا أمر متوقع في ضوء الخصومة المريرة بين الشريكين السابقين. وعارضت ج.ش.د.ت.ف. العمليات الخارجية لأنها اعتمدت على أفعال فردية وأوجدت حساً إعلامياً ساوى بين «العمل الجماهيري» والإرهاب الفردي.[١٤٣] وقد ألحق هذا النوع من العمليات ضرراً كبيراً بحركة المقاومة الفلسطينية عبر تشجيع الجماهير على إطراء وتقدير البطولة الفردية بدلاً من البطولة الجماعية، وعبر تحويل الجماهير إلى متفرجين. كذلك اتخذت فتح موقفاً نقدياً من عمليات ج.ش.ت.ف. في الخارج. إذ لم يحتج أي تنظيم فلسطيني علناً على اختطاف أول طائرة مدنية إسرائيلية في تموز/يوليو ١٩٦٨، لكن بحلول آذار/مارس ١٩٦٩ استطاع عرفات أن يعلن: «أننا نرفض ونعارض كلياً مثل هذه الهجمات على الطائرات، إذ إنها تأتي في وقت بدأنا نحقق مكاسب سياسية على الصعيد العالمي.»[١٤٤]

حصاد مختلط

أدلى عرفات بتصريحه هذا فور انتخابه رئيساً لـ م.ت.ف.، وبدا واضحاً أنه قلق على صورة الفلسطينيين على الصعيد العالمي. ويمكن القول إن نجاح فتح والتنظيمات الفدائية الأُخرى في الاستيلاء على م.ت.ف. يمثل أوضح معيار فيما يتعلق بتقدمها منذ حزيران/يونيو ١٩٦٧، وبالتالي لم تكن على استعداد لهدر رأس المال السياسي الذي تمثله. وترجع أهمية هذه الخطوة بوجه خاص إلى كون الفدائيين وصلوا إلى سقف قدرتهم العسكرية والتنظيمية وطاقتهم السياسية بحلول

سنة ١٩٧٠، علماً بأن قلة منهم كانت تدرك هذه الحقيقة في ذلك الحين، إلاّ إن أياً منهم لم يكن مستعداً للإقرار بها علناً. فقد وسعت الحركة الفلسطينية وجودها في الأردن وسورية ولبنان خلال حقبة «شهر العسل»، لكن هذا النجاح زرع في كل بلد بذور النزاع مستقبلاً.

ربما كان عرفات وزملاؤه المقربون يدركون ضمنياً أن واقع قوتهم الفدائية المتواضعة كان يتعارض مع خطاب حرب الشعب حتى في الذروة. إلاّ إن هذا التعارض لم يتم إثباته بما لا يدع مجالاً للجدل، وبالتالي لم يتم استنباط الاستنتاجات الجذرية. كما ساعد الارتفاع الشديد في عدد الهجمات الفدائية ضد إسرائيل على إخفاء المشكلات القائمة، كذلك تم إخماد الشكوك عن طريق الإشارة إلى المقاومة المثيرة للإعجاب التي أبدتها غزة. وكان سيل البيانات التي تعلن آخر الإصابات، وأضرار إسرائيل المادية عبارة عن خداع للذات. إذ قدرت فتح أن الأعمال العسكرية الفلسطينية كبدت إسرائيل خسائر بقيمة ١,٥ مليون دولار يومياً سنة ١٩٦٨، و٣ ملايين دولار يومياً سنة ١٩٦٩. لكن هذه البيانات الخادعة ساعدت على ضمان استمرارية التأييد الشعبي الفلسطيني والدعم المادي العربي.[١٤٥] فقد ولدت حركة المقاومة كبيرة في انبعاثها ما بعد سنة ١٩٦٧، وأدى تدفق المتطوعين بعد معركة الكرامة إلى شيوع الثقة لدى القيادة الفلسطينية بأنها قادرة دوماً على تعبئة احتياط بشري كبير، وعلى اكتساب التأييد السياسي من خلال المناشدات الوطنية والسياسات الشعبية. وكانت هذه الأوضاع تثبط أي تقويم نقدي.

وعلى الرغم من ذلك، فقد ظهر بعض التقويمات الفلسطينية الرصينة نسبياً فيما يتعلق بالإنجازات منذ سنة ١٩٦٧. ولم تصدر هذه التقويمات عن فتح، التي تباهت، في كانون الثاني/يناير ١٩٧٠، بأنها جاهزة للانتقال إلى مرحلة «الاحتلال الدائم لمواقع العدو»، وإنما صدرت عن ج.ش.ت.ف. على الرغم من خطابها المتشدد. وكانت الجبهة قانعة بالقول إن العمل الفدائي حرم إسرائيل «إعادة الطمأنينة والأمن».[١٤٦] وقال حبش إن الفلسطينيين نجحوا في التقليل من هالة إسرائيل العسكرية بواسطة مقاومتهم اليومية، ونجحوا في إعادة إدراج قضيتهم في جدول الأعمال الدولي.[١٤٧] كما أن العمل الفدائي تمكّن، على الأقل، من «كسب الوقت» كي تعيد الجيوش العربية بناء وتسليح نفسها.[١٤٨] وتكمن المفارقة، التي سرعان ما لبثت الحركة الفدائية أن اكتشفتها، في أنه كلما اقتربت الدول العربية من استعادة قوتها العسكرية قل استعدادها لتحّمل العمل الفدائي والقواعد الفدائية الآمنة المستقلين. مع ذلك لم تكن السياسات العسكرية التي تقيِّد

العمل الفدائي بصورة متزايدة، والتي اتبعتها دول المواجهة بعد سنة ١٩٧٠، قادرة على استئصال واقع النظام السياسي الفلسطيني المميز الذي كان تبلور في الأعوام الثلاثة الماضية.

الفَصْل التَّاسع

صُنع النِظام السِّيَاسيّ الفِلسْطيني

أياً تكن الصعوبات التي واجهتها التنظيمات الفدائية في تحديها العسكري لإسرائيل، فإن معركة الكرامة حولتها إلى حركة جماهيرية، الأمر الذي دفع بمناقشات جديدة بشأن العقيدة والتنظيم والسياسة بصورة قوية إلى الطليعة. وأصبحت العناصر السياسية الفاعلة داخل المجتمع الفلسطيني على اتصال مباشر، الآن، بجمهور أكبر كثيراً من السابق، وذلك في لحظة تاريخية ضعفت النماذج البديلة للوطنية القطرية الفلسطينية إلى حد كبير، وقدمت الأوضاع الخارجية فرصة لإنشاء مؤسسات مستقلة. كما أصبحت الحركة الفدائية، الآن، قادرة على فرض خطابها ورموزها ومصادر شرعيتها، المبنية جميعاً على مقولة الكفاح المسلح المركزية. وفي الوقت نفسه، فإن محاولات مختلف التنظيمات الفدائية لضم قوى اجتماعية متنوعة، وللحصول على مصادر مادية، ولمأسسة ممارستها السياسية، أمور كلها أدت إلى منافسة شديدة، وإلى عملية سياسية داخلية متزايدة التعقيد.

وغدا منطق بناء الدولة، في هذه الأثناء، فعالاً في ظهور حقل سياسي وطني، وفي البحث عن ميادين مؤسساتية مشتركة. ولم يكن هذا يعني، بالضرورة، أن الطموح الدولاني كان واعياً وثابتاً، أو أن التنظيمات الفدائية جميعها كانت تشترك فيه. مع ذلك، فإن الحد الفاصل الرئيسي في الحركة الفدائية كان بين أولئك الذين عبّروا عن نزعة وطنية قطرية فلسطينية غير معقدة وسعوا لوضعها في إطار بنى سياسية دولانية، وبين أولئك الذين صهروا انتماءهم الفلسطيني في هويات عربية وطبقية أوسع، وصاغوا أهدافهم في إطار خطاب الثورة. وقد جسّدت فتح بصورة فعّالة سعي البورجوازية الصغيرة المهمشة، التي لا دولة لها، للحصول على إطار سياسي مستقل ذاتياً، ومثلت طبقاً لذلك النزعة الوطنية القطرية الفلسطينية الناشئة، والسعي من أجل السيادة والاعتراف القانوني. ولعل فتح جسّدت ذلك في قصر العضوية الكاملة فيها على الفلسطينيين، بينما اضطر العرب الآخرون إلى الانضمام إلى «جبهة مساندة» منفصلة.[1] أمّا ج.ش.ت.ف. فمثلت، على أفضل وجه، الروحية النقيضة، إذ غلفت نزعة وطنية فلسطينية ضيقة، وحتى مطلقة أكثر من الوطنية القطرية لدى فتح، بعقيدة قومية عربية، ومن ثم بعقيدة طبقية، كوسيلة

لمقاومة التوجه البراغماتي والسياسة الواقعية للاندفاع الدولاني. والمفارقة في ذلك، أن ج.ش.ت.ف.، التي كانت تنادي بإطاحة الحكومات العربية الرجعية، وتعلن التزامها الثورة الاجتماعية، فشلت في تزعم إنشاء مؤسسات وممارسات الحكومة الموازية في الساحة الفلسطينية. وتركت هذه المهمة لفتح، وبهذا المعنى قوّضت قدرتها على إحداث تغييرات اجتماعية.

انعكس الانقسام الضمني بين التنظيمات الفدائية في الجدال داخل فتح بشأن تأسيس الجبهة الوطنية الفلسطينية. واحتل هذا الأمر مركز الصدارة عند البحث في السياسة التي يجب اتباعها تجاه م.ت.ف.، في الوقت الذي تقدمت فتح من حيث المنزلة السياسية والقوة العددية سنة ١٩٦٨. وقد بقي الكثيرون من الأعضاء والكوادر يعادون م.ت.ف. عداء شديداً، إذ كانوا لا يزالون ينظرون إليها كأداة في يد الدول العربية، وكهيئة غير ثورية تهيمن عليها النزعات البيروقراطية المتأصلة. وكانت م.ت.ف.، بالإضافة إلى ذلك، قد فقدت الصدقية نهائياً في حزيران/يونيو ١٩٦٧. ووفقاً لما قاله أحد أعضاء فتح، الذي كان مسؤولاً في المنظمة في ذلك الوقت: «... ليست المنظمة أكثر من دائرة صرفيات، أو وزارة شؤون اجتماعية، في أحسن حالاتها. ماذا لدى المنظمة؟ جيش لا يحارب بينما لا شيء يجدي الآن غير الحرب، ومكاتب موزعة على العواصم... وفلوس تنفق أساساً على المرتبات والمكافآت والبدلات المختلفة.»[٢] وقد اشتكت كوادر أُخرى أن المنظمة شكلت، حتى تحت قيادتها الجديدة، جناحاً فدائياً لـ ج.ت.ف. كي تنافس فتح. كما قدمت قوات التحرير الشعبية دليلاً آخر على غرضها المشبوه من خلال تبنّيها نظاماً تقليدياً للرتب والرواتب، ومن خلال السماح لضباطها بالنوم في خيام منفصلة عن جنودهم.[٣]

إمّا ناجي علوش فجمع، كما كان يفعل دائماً، على نحو يثير الإعجاب، الاعتراضات على احتواء إطار م.ت.ف. وفقاً لوجهتي النظر القومية العربية واليسارية في فتح. وكان شجب، حتى قبل سنة ١٩٦٧، الطموحات الضيقة التي أظهرتها «عناصر شبه إقطاعية/ شبه بورجوازية التي تسلمت القيادة في البلاد العربية والتي كان كل همها تحقيق سيطرتها ضمن الإطار [المحلي] الذي رسمه الاستعمار... وهكذا أصبح الاستقلال بديل الوحدة [العربية الشاملة].»[٤] ورأى ناجي علوش أن هناك محاولة، الآن، لتحويل «منظمة التحرير إلى دولة في المنفى» من قِبَل عناصر في فتح كانوا «عانوا كثيراً من السياسات العربية»، ومن قِبَل «المتمولين، وصغار التجار، والحرفيين، الذين يريدون أن يستفيدوا من الثورة الفلسطينية، في منافسة أمثالهم وأندادهم في البلاد العربية. حتى أننا نجد عدداً من

أصحاب الدكاكين في بلدة، يثيرون نعرة فلسطينية إقليمية... إنهم يريدون أن يروا للفلسطيني دولة، ويريدون أن يروا أنفسهم سادة في دوائر [حكومية].» ووفقاً لوجهة نظر علوش، فإن دفاع هذه العناصر «بغباء عن فلسطينيتها»، سيمكّن الدوائر العربية «رسمية وشعبية، تقدمية ورجعية... أن تعفي نفسها، وتبعد جماهيرها عن ميدان الصراع في فلسطين.»(٥)

على النقيض من ذلك، فإن قيادة فتح كانت تقدّر منذ أمد طويل أهمية «العمل العلني». وعلّلت في إحدى وثائقها التأسيسية أن الوسيلة لتعزيز نشاطها الثوري بين أوسع قاعدة جماهيرية ممكنة تحتاج إلى عاملين هما: الوحدة الوطنية والكيان.(٦) وقد استمدت فتح دروساً مماثلة من التجربتين الصينية والفيتنامية، اللتين اعتقدت أنهما تبرزان أهمية تأسيس جبهة متحدة، وإيجاد سلطة ثورية وقاعدة جغرافية محددة، وإقامة علاقات دولية.(٧) وكان السؤال الذي يطرح نفسه سنة ١٩٦٨ هو: هل كانت م.ت.ف. توفر إطاراً ملائماً للوحدة، وهل كانت تقدر على تمثيل الكيان الفلسطيني أم لا. ولخص صلاح خلف المناقشات الداخلية كما يلي:

> وكان لصيغ هذه الوحدة عدة صيغ. وكان ممكناً أن يكون هناك جبهة وطنية، تصبح فيها منظمة التحرير طرفاً من الأطراف، وليست هي إطار الجبهة الوطنية، كما ينص ميثاقها... كان ممكناً... [أن] تدخل فتح ضمن إطار الجبهة الوطنية بنوع من التكافؤ الجذري مع المنظمة. ولم يكن هناك معارضة من فتح لهذا الاتجاه... ولكن كانت هناك نظرة أُخرى من موضوع المنظمة.. نظرة موضوعية تستهدف خير الشعب الفلسطيني قبل فتح. وهذه النظرة ترى أن (المنظمة) تمثل لأول مرة الالتزام العربي الرسمي نحو الشعب الفلسطيني.(٨)

بالإضافة إلى ذلك، فإن السيطرة على م.ت.ف. من شأنها تأمين المال والجيش المدرب والمؤسسات الإدارية والاعتراف الدبلوماسي. لقد ولّدت معركة الكرامة زخماً سياسياً جديداً، فطالب عدد متزايد من الأصوات في جهاز المنظمة، وفي المجلس الوطني الفلسطيني، التنظيمات الفدائية الآن بتولي الأمور وبالاتحاد.(٩) وفي الوقت نفسه، انتاب فتح القلق أن يؤدي انضمام جميع الأطراف الفلسطينية ـ التنظيمات الفدائية، وج.ت.ف.، وقوات التحرير الشعبية ـ على قدم المساواة إلى م.ت.ف.، إلى أن تصبح المنظمة مشلولة وغير قادرة على اتخاذ القرارات من دون إجماع.(١٠) وهكذا، ستتمتع أية مجموعة صغيرة بحق نقض القرارات الجماعية، الأمر الذي يجعل من الضروري وجود «عمود فقري... أو قوة قائدة.»(١١) ونادى عدد من القياديين ـ بينهم خالد الحسن وممدوح صيدم

وكمال عدوان ـ بـ «حل جزائري»، يؤدي إلى تصفية المجموعات التي تقاوم التوحيد القسري، إلاّ إن وجهة النظر هذه بقيت ضمن الأقلية.[١٢] وكما بيّنت وثيقة صدرت عن فتح، فيما بعد، فقد ناقضت الحركة الفدائية الفلسطينية القوانين العامة للحرب الشعبية لأن التنظيمات كلها في الجبهة الوطنية احتفظت باستقلالها السياسي والعسكري، لكن فتح، على الأقل، برزت كقوة قائدة بسبب «امتلاكها أكبر قاعدة تأييد جماهيرية. . . . ولأنها تمثل أكثر قطاعات الشعب ثورية.»[١٣] ولعل تقبل هذا التنوع كان يفرضه التشرذم الاجتماعي، والتشتت الجغرافي للفلسطينيين، وتعرضهم للإجراءات العربية، لكن الثقة بإمكان مأسسة ذلك التنوع نبعت من مكانة فتح المركزية. إذ كانت «فتح هي الثورة الفلسطينية. . . وتاريخ فتح هو تاريخ الثورة الفلسطينية الحديثة.»[١٤]

وكان ممثلو فتح وج.ش.ت.ف. وم.ت.ف. قد اجتمعوا في بيروت في ١٧ آذار/مارس، قبل أربعة أيام من معركة الكرامة، من أجل البحث في تأليف المجلس الوطني الفلسطيني التالي. وقبلت فتح في ذلك الوقت بتوزيع متكافئ لمقاعد المئة: ٥٠ مقعداً للتنظيمات الفدائية مجتمعة، و٥٠ مقعداً لمندوبين يعيّنهم جهاز المنظمة ولجنتها التنفيذية.[١٥] لكن فتح ظلت غير متأكدة من موقفها الأساسي تجاه المنظمة، وبالتالي أصرت على أن تعترف كل من ج.ش.ت.ف. وم.ت.ف.، في المقابل، بالمكتب الدائم لمؤتمر المنظمات الفدائية، الذي كانت أنشأته مع سبع مجموعات فدائية صغيرة في كانون الثاني/يناير. ثم قلبت معركة الكرامة المعادلة تماماً. فانتهزت فتح مكانتها السياسية الجديدة لتغيير موقفها ومحاولة السيطرة على م.ت.ف. ولذا أعلنت بعد أسبوعين أن اتفاقها السابق مع المنظمة وج.ش.ت.ف. لم يعد ملائماً، وطالبت بتقسيم مقاعد المجلس الوطني فيما بينها بالتساوي. ولغرض التحالف مع قيادة ج.ت.ف.، أكدت فتح تمسكها بالتزامها السابق تنسيق الشؤون العسكرية مع جيش المنظمة، وطالبت بزيادة نصيب الجيش من المقاعد المخصصة للمنظمة.

بقي التفاوض في حالة جمود تام طوال الشهرين التاليين، لكن فتح كانت تنمو بسرعة من حيث عدد المنتسبين من المدنيين والموظفين العسكريين، وكذلك من حيث مكانتها الإقليمية. ونتيجة ذلك لم تعد تصر على التعامل مع م.ت.ف. كطرف مستقل، وسعت بدلاً من ذلك لتأكيد المنظمة بصفتها الجبهة الوطنية التي تضم جميع الفئات، مستغلة نفوذها لدى شركائها في المكتب الدائم لهذا الغرض.[١٦] غير أن ج.ش.ت.ف. تحفظت من ذلك. ووافقت على أن «القوى المقاتلة» كلها يجب أن تتمثل في المجلس، لكنها حذرت من أن استخدام

م.ت.ف. كبنيان مركزي والانضمام إلى مؤسساتها ربما يمهد الطريق لعودة «الوصاية» العربية. وفي النهاية، تم التوصل إلى حل وسط في ٣٠ أيار/مايو. إذ قبلت فتح باقتراح يزيد في حصة المكتب الدائم من مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني إلى ٣٨ مقعداً ويبقي لـ م.ت.ف. ٥٠ مقعداً، بينما يخصص لـ ج.ش.ت.ف. المترددة ١٠ مقاعد. ولم يكن هذا كافياً لتغيير الميزان الداخلي، لذلك اكتفى المجلس الوطني الفلسطيني، في تموز/يوليو، بتجديد تفويض اللجنة التنفيذية القديمة للمنظمة برئاسة يحيى حمودة ذي الاتجاه اليساري، وإن كان ذلك لستة أشهر فقط. وقد تمكّن حمودة والتنظيمات الفدائية، على الرغم من ذلك، من إحداث عدد من التغييرات المهمة في بنى المنظمة ووثائقها، بدءاً بتغيير اسم ميثاق تأسيسها من الميثاق القومي إلى الميثاق الوطني ـ الأمر الذي دل على الانتقال من الانتماء العروبي في المقام الأول إلى تعريف ذاتي فلسطيني خاص ـ وبإدخال بعض الإجراءات، مثل إنشاء مركز التخطيط المتخصص الذي ترأسه عضو من اللجنة التنفيذية.

على الرغم من بعض التقاطع في وجهات النظر، فإن حمودة وغيره من مسؤولي م.ت.ف. قاوموا منح التنظيمات الفدائية أغلبية مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني، معللين ذلك بأن أكثرية الفلسطينيين هي من المستقلين.(١٧) لكن استمرار نمو قوة فتح أتاح لها أن تقوم بمحاولة ناجحة للسيطرة المباشرة على م.ت.ف. خلال الدورة التالية للمجلس الوطني الفلسطيني في شباط/فبراير ١٩٦٩. وقد أكدت أنها «العمود الفقري» للحركة الفدائية، ومُنحت، بعد مزيد من المفاوضات، ٣٣ مقعداً في المجلس من مجموع ١٠٥ مقاعد، الأمر الذي جعلها أكبر كتلة من حيث عدد الأصوات. وحصلت ج.ش.ت.ف. ومنظمة الصاعقة واللجنة التنفيذية للمنظمة على ١٢ مقعداً لكل منها، وحصل ج.ت.ف. على ٥ مقاعد، والنقابات المهنية والتنظيمات الجماهيرية على ٣ مقاعد، في حين احتلت الشخصيات «المستقلة» بقية المقاعد، البالغ عددها ٢٨ مقعداً. ولم يرض كل من ج.ش.ت.ف. وج.ت.ف. بحصتيهما، وقاطعا الدورة، لكن غيابهما لم يؤد إلاّ إلى تسهيل الأمر بالنسبة إلى فتح لتؤمن انتخاب عرفات رئيساً للمنظمة، ولتحتل ٤ مقاعد من مجموع ١١ مقعداً في اللجنة التنفيذية الجديدة.

دل انتخاب عرفات على انتقال القيادة الوطنية الفلسطينية الحاسم من أيدي عناصر الطبقة الوسطى الراسخة ـ التي أصيبت طموحاتها السياسية بخيبة أمل سنة ١٩٤٨ وانتعشت فترة قصيرة في الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ ـ إلى الجيل التالي من الناشطين ذوي الخلفية البورجوازية الصغيرة، الذين تكونوا وتشكلوا أساساً في خضم

الهجرة الجماعية القسرية والغربة العربية. إن استيلاء فتح على البنية الدولانية لـ م.ت.ف. كان خطوة كبيرة في اتجاه تعزيز الساحة السياسية المشتركة، وبالتالي تعزيز الوطنية القطرية الفلسطينية. إلاّ إن النهج الدولاني الذي تبناه عرفات ورفاقه فيما يتعلق بالممارسة السياسية والمأسسة فقد تمت مقاومته في عدة مواقع، علماً بأنه شكّل، على نحو متزايد، الإطار التنظيمي الذي تم ضمنه صوغ التصورات المنافسة للوطنية والثورة. وكانت تجري عملية تفاعلية ـ علاقة «تحاورية» بين الخطاب والبنى وبين الهويات التي أبرزها أو جسدها كل منها ـ غير أنها لم تكن متضمّنة بعد في إطار مؤسسي واحد غير متنازع بشأنه.[١٨]

العملية السياسية الداخلية في فتح

إن التوترات التي ولدتها هذه الازدواجية لم تنعكس على صعيد الحركة الفدائية عامة فحسب، بل انعكست أيضاً داخل فتح، التي جسّدت التحولات والمناقشات الأوسع داخل صفوفها. ففي الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧، كانت الخلافات داخل فتح تتمحور، بصورة رئيسية حول مسائل تكتية (مثل توقيت شن الكفاح المسلح)، وعكست أساساً الفوارق في الشخصيات والأمزجة. ولم يجر، في الحقيقة، نقاش بشأن التنظيم أو الأيديولوجيا. كما عكست الأجنحة والمحاور، إن وجدت، الاختلافات الشخصية لا السياسية. وكان استيعاب فتح لكثيرين من الأعضاء السابقين في الأحزاب السياسية العربية العقائدية، بالإضافة إلى اكتساب القاعدة الجماهيرية في سياق سنة ١٩٦٨، سبباً في إحداث مناقشات وصراعات جديدة كلياً بشأن أغراض التنظيم وطبيعة العلاقات الداخلية. أمّا الطريقة التي تمت بها إدارة أو حل أو تأجيل هذه المناقشات والصراعات فكانت غير معهودة، لأنها تضمنت ردوداً على معضلات لم تنشأ في السابق من جهة، ولأنها جاءت وسط أوضاع خارجية متبدّلة أتاحت فرصاً غير مسبوقة لبناء دولة فلسطينية، من جهة أُخرى. وصاغت فتح «قواعد العمل» من خلال التجربة، واستنبطت خلال هذه العملية «النظام السياسي» الداخلي الخاص بها.

إن تحول فتح إلى حركة جماهيرية استدعى ابتكاراً، غير أن ذلك لم يكن عملية سياسية حرة. إذ انعكست المنابع الفكرية المتنوعة لمؤسسيها، وتركيزهم على الوطنية القطرية، في أساليب تنظيمية قديمة الطراز، وفي تطوير أولي لـ «عقيدة عملية» (مجموعة من الأفكار المصممة كي تقدم الأدوات العقلانية للعمل)، أو لتفكير منهجي. وقدم برنامج فتح لأعضائها إحساساً بالهوية وسمح لهم بإيجاد

التنظيم واستخدامه، لكن ظل هذا بدائياً وعرضة لعدم الاستقرار السياسي.[١٩] كما عززت نزعة فتح الوطنية القطرية الميل إلى إضفاء الصبغة «التقليدية» على العلاقات التنظيمية (أي إلباس المبادئ الجديدة ثياباً تقليدية)، وإلى تبني خطاب سياسي شعبي.[٢٠] ومن الأمثلة الواضحة لذلك محاولة إدخال قوى اجتماعية متعددة عبر «المنظمات الجماهيرية» (كالنقابات وغيرها من الاتحادات المهنية أو الجمعيات الاجتماعية)، التي كان ينظر إليها على أنها «منظمات سياسية أساساً... على أن تخضع الأهداف النقابية والمهنية المرحلية للخط الوطني العام ضمن كل مرحلة تاريخية.»[٢١] وتُعتبر أساليب فتح التنظيمية والسياسية بهذا المعنى مبتكرة، حتى عندما كانت تعيد الانقسامات الفئوية لمجتمع ما قبل سنة ١٩٤٨، أو تحشد شبكات التكافل البدائي (السلطة الأبوية للعشيرة، أو القرية)، أو تعمل بنظام الرعاية النفعية. غير أن أهم الابتكارات كان تطوير نهج دولاني استجابة لتحدي مأسسة القاعدة الجماهيرية، الأمر الذي دفع بالتوترات داخل فتح والحركة الفدائية عامة إلى موقع الصدارة.

تمحور الجزء الكبير من الصراع الداخلي، بعد حزيران/يونيو ١٩٦٧، حول العلاقة بين مؤسسي فتح وتنظيمها المدني في الأردن، الذي تأثر كثيراً بالأعضاء المحليين المنتسبين سابقاً إلى الأحزاب العقائدية، مثل حزب البعث والحزب الشيوعي الأردني. وربما كان لا بد من أن يعتمد مؤسسو فتح على مَنْ يعرفونهم حق المعرفة عند ملء المناصب الرفيعة، ومنهم المغتربون في مشيخات الخليج الغنية بالنفط، والزملاء من غزة، والكوادر المجرّبة من حقبة ما قبل سنة ١٩٦٧. وكان هذا واضحاً في القطاع الفدائي خاصة، إذ جاء من غزة عضو اللجنة المركزية ممدوح صيدم، الذي تولى منصب القائد العام الميداني، والضباط الكبار معاذ العابد وموسى عرفات و«الحاج» إسماعيل جبر. وأنشأت اللجنة المركزية قيادة إقليم جديدة في أواخر السنة، وعهدت برئاسته، في شباط/فبراير ١٩٦٨، إلى أحد أعضائها، عبد الفتاح حمود. إلاّ إن حمود توفي في حادث سيارة في طريقه من المملكة العربية السعودية لتسلم منصبه الجديد، فحل محله محمد غنيم، الذي كان ترأس الفرع قبل سنة ١٩٦٧. وكان كل من حمود وغنيم من ذوي الخلفية الإسلامية، غير أن سفر غنيم لحضور دورة تدريبية في الصين، في حزيران/يونيو ١٩٦٨، ترك القيادة في يد كادر صغير نسبياً هو البعثي السابق صبري البنا (المعروف بأبو نضال). وكان البنا شكّل جماعة تحرير خاصة به في أواسط الستينات، لكنه عاد فالتحق بفتح سنة ١٩٦٧، وتسلم بسرعة مسؤولية الأمن في قيادة الإقليم. وكان أعضاء القيادة كلهم، سميح أبو كويك ويحيى (صخر) حبش

وحسني يونس، بعثيين سابقين أيضاً، بينما كان محمد الأعرج وعباس زكي من قدامى مقاتلي فتح.

على الرغم من هذا التوتر الكامن، فإن الناشطين من الحزبيين السابقين كانوا خير معين على تطور فتح الفكري والتنظيمي. إذ كانت فتح تفتقر إلى دائرة أو لجنة عقائدية مركزية، كما افتقرت، على العموم، إلى الوثائق النظرية المقرّة، علماً بأن يحيى حبش وآخرين كتبوا كثيراً من النصوص التي أصبحت، فيما بعد، المرجع الرئيسي للتثقيف الداخلي. كما أدت تجربتهم الحزبية إلى تأكيد جديد في كتابات فتح فيما يتعلق بالبنية الهرمية الرسمية مع تسلسل واضح للقيادة. وكان من المفترض أن يُطبَّق المبدأ اللينيني فيما يتعلق بالمركزية الديمقراطية، واتبع التنظيم المدني، إلى حد ما، الهرم الشيوعي في بنيته.(٢٢) وكانت عضوية فتح في الأردن، في البداية، مقسمة وفق الفئات الاجتماعية، حيث توفرت شبكات منفصلة للنساء والعمال والمدرسين والطلاب. وفي أواخر سنة ١٩٦٨، أو أوائل سنة ١٩٦٩، تمت إعادة تنظيم هذه البنية لتتضمن «مناطق» تفرعت منها «شعب» قامت، غالباً، على أساس الموقع الجغرافي.(٢٣) وانقسمت الشعبة إلى «أجنحة»، ومن ثم إلى «حلقات»، وأخيراً إلى «خلايا».(٢٤)

لم يلق هذا التعديل البنيوي استحساناً من المؤسسين لأسباب ليس أقلها أنهم رأوا فيه تهديداً ممكناً لسيطرتهم. وفي سنة ١٩٦٨، أنشأت القيادة العامة لقوات العاصفة، التي ترأسها عرفات (وخليل الوزير)، دائرة جديدة للتعبئة والتنظيم بمسؤولية رسمية للإشراف على التعيينات والقضايا الأُخرى في التنظيم المدني. ونقيض ذلك لم يكن لدى قيادة الإقليم أية سلطة على فدائيي فتح، ولا أية مسؤولية عن تموينهم أو شؤونهم الإدارية الأُخرى. كما نافست الدائرة الجديدة النفوذ الأيديولوجي العلماني لقيادة الإقليم عبر نشر مجلة خاصة بالفدائيين اسمها «نداء المسيرة»، والتي غلب الاتجاه الإسلامي على أسلوبها وتصوراتها ومنظورها. إلاّ إن المجموعة المؤسِسة غالت في مخاوفها من تهديد التنظيم الحزبي الحديث، فعلق أحد الشيوعيين السابقين بأسف، أن واقع النفي الفلسطيني، والتشتت، والافتقار إلى روابط عامة مستمدة من أنماط إنتاجية مشتركة، جعلت تشكيل التنظيم الطليعي المرغوب فيه صعباً.(٢٥)

وفي أية حال، مهما تكن مساهمة الناشطين الحزبيين السابقين في تحديد بنى فتح التنظيمية، فقد بقيت جهودهم غير رسمية وارتجالية على العموم. واعتمدوا على الإطار العام المتوفر في وثيقة «هيكل البناء الثوري» لسنة ١٩٥٩، لكن فتح ظلت تفتقر إلى نظام داخلي مدروس. واعتبر كثيرون من الأعضاء والكوادر أن لهم

حق مناقشة سياسات الحركة والمساهمة في صوغها، وخصوصاً ما يتصل بالعلاقات بالسلطات الأردنية، وتوقعوا توفير آليات وقواعد ملائمة لممارسة حقوق العضوية. ولم يكن المؤسسون هم الجماعة الملائمة لمواجهة مثل هذه التوقعات. وكان التكوين الإسلامي لمعظم أعضاء اللجنة المركزية منعكساً في الأسلوب الأبوي للقيادة، حيث كانت السلطة تقوم على الإجماع داخل اللجنة. وتمت ممارسة السلطة في صفوف الأعضاء والكوادر عن طريق الإقناع حيث أمكن، لكن اللجنة المركزية احتفظت بالسيطرة الحقيقية من خلال سلطتها على التعيينات، وعن طريق تهميش الهيئات الوسيطة وتجنب البنى والإجراءات التنظيمية الثابتة. كما تميّز مؤسسو فتح، الذين لم يكن أحد منهم عاش في الأردن قبل سنة ١٩٦٧ وهو ما جعلهم قليلي المعرفة فيما يتعلق بفهم مجتمعه وسياساته، من الكوادر الذين تأثرت رؤيتهم باختبارهم الحكم الهاشمي، وبمشاعر الغبن تجاه مواقف أهالي شرق الأردن من الفلسطينيين.[٢٦]

تزامنت الضغوط المتزايدة من التنظيم المدني مع تجدد التحدي لعرفات من عضو اللجنة المركزية محمود مسوده، الذي كان آمراً لعدد من القواعد المقاتلة. وفي منتصف نيسان/أبريل ١٩٦٨، استعد مسوده لإعلان نفسه قائداً عاماً، الأمر الذي حفز صلاح خلف، الذي كان يترأس الآن جهاز الاستخبارات البدائي لفتح، على أن يسبقه بإعلان عرفات المتحدث الرسمي الوحيد باسم الحركة.[٢٧] وقد تسبب بعض مناصري «جماعة الكويت» القديمة في الكويت ومصر، بمن فيهم شقيق عرفات الأصغر فتحي، ببعض الارتباك بسبب تأييده لمسوده.[٢٨] وعلّقت اللجنة المركزية عضوية مسوده ومؤيديه الرئيسيين، إلاّ إنه تمت إعادتهم عقب الوصول إلى اتفاق على عقد مؤتمر عام يتم فيه اختيار قيادة جديدة عن طريق الانتخاب.[٢٩] واجتمع وفقاً لذلك نحو ١٠٠ مندوب في بلدة الزبداني السورية في تموز/يوليو، فيما اعتبر المؤتمر العام الثاني لفتح (علماً بأنه ليس هناك إجماع، في أوساط فتح حتى الآن، على تحديد المؤتمر الأول، بين عدة لقاءات تأسيسية في أوائل الستينات). وتم إحياء المجلس الثوري لمراقبة اللجنة المركزية، بينما فشلت تماماً محاولة (ربما قام بها فاروق القدومي وغيره) لتقرير تأسيس كيان فلسطيني كهدف فوري. وقد أتاح حل وسط لتأليف لجنة مركزية جديدة، وذلك بأن انتخب المندوبون الأعضاء الثلاثة الأوائل الذين اختاروا، بدورهم، عضواً رابعاً، ثم اختار الأربعة عضواً خامساً وهكذا، إلى أن وصل عدد الأعضاء إلى عشرة.[٣٠] ولم يتم اختيار مسوده، وجرى تعيينه لاحقاً ممثل فتح في الخرطوم.

مع ذلك، فقد فشل المؤتمر في حل التوترات الأعمق. وبات أعضاء اللجنة

المركزية، في معظمهم، يقيمون الآن بالأردن، الأمر الذي حجب أهمية قيادة الإقليم المحلية بالكامل تقريباً. وكان أعضاء اللجنة المركزية هم الذين أداروا الأمور العسكرية والاستخباراتية والإدارية ـ أي الأنشطة جميعها التي يقوم بها أعضاء متفرغون يتقاضون رواتب ـ وأجروا المحادثات مع السلطات والسياسيين الأردنيين. وحُرمت قيادة الإقليم، إلى حد كبير، الأموال المركزية، ولم تستلم أية أسلحة تقريباً لتشكيل ميليشيا مدنية قبل تشرين الثاني/نوفمبر، على أساس أن مثل هذا العمل سيثير قلق السلطات الأردنية.[٣١] وقد اعتقد أعضاء قيادة الإقليم المتشددون أن القيادة العليا ليست مهتمة بالعمل السياسي بين الجماهير، وأنها تحمل وجهة نظر عسكرية تقليدية تحتقر الميليشيا المدنية.[٣٢] أمّا اللجنة المركزية، من جانبها، فقد خشيت أن وجود تنظيم مدني مقتدر سيحد سلطتها المطلقة، وقدرتها على اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية. كما أنها لم تثق بالناشطين الحزبيين السابقين في قيادة الإقليم، وبغيرهم من الكوادر الأدنى مرتبة، مثل البعثيين السابقين، ناجي علوش ومحمد عودة ومحمد أبو غزالة، أو الشيوعي السابق منير شفيق. وفي الحقيقة، انبثق من صفوف هؤلاء «الاتجاه الديمقراطي» اليساري، الذي تمتع بنفوذ قوي في عمان وفي مدينة إربد الشمالية.

إن مناوشات تشرين الثاني/نوفمبر مع الجيش الأردني عجلت في «عسكرة» فتح، وعززت مكانة المؤسسين. وردّ عرفات وصلاح خلف على التهديد، في البداية، بإقامة «قواعد ثورية» على التلال المحيطة بعمان، بمساعدة ضابط الاستخبارات علي حسن سلامة. وقام بقيادة هذه القواعد فدائيون مجرّبون (أكثرهم من غزة)، مثل موسى عرفات و«الحاج» إسماعيل جبر، وكان بإمرتهم منتسبون جدد من مخيمات اللاجئين. وقدمت اللجنة المركزية، الآن، كميات متواضعة من الأسلحة إلى قيادة الإقليم لحساب الميليشيا المدنية، لكنها وزعت بنفسها الأسلحة بكثرة في المخيمات وزادت بصورة سريعة في عدد المتفرغين على ملاك أجهزة فتح.[٣٣] كذلك قام قادة القواعد أو القطاعات الفدائية بصورة نشيطة، بفضل سهولة حصولهم على الأموال المركزية، بتجنيد الأعضاء وبإقامة شبكاتهم المدنية الخاصة في المخيمات والمناطق المدينية، الأمر الذي أوجد ازدواجية مع عمل قيادة الإقليم ونافس، بصورة مباشرة، التنظيم المدني في شأن الحصول على الأعضاء.[٣٤] وكانت النتيجة أن هيئات مثل «القواعد الثورية» تميزت وخصوصاً بسبب «الفوضى والطبيعة الطفيلية والاستعراضية» في شوارع عمان وغيرها من المدن والبلدات.[٣٥] وقد جاءت صفوف المقاتلين الدنيا، في أغلبيتها، من مخيمات اللاجئين حيث كانت البطالة متفشية، لكن اللاجئين (وخصوصاً ذوي الخلفية

الفلاحية والعمالية) كانوا، إلى حد بعيد، غير ممثلين في المستويات القيادية كافة (من عسكرية وتنظيمية وسياسية)؛ أمّا الكوادر المحليون الذين تقلدوا مراكز عليا، فكانوا جميعاً، تقريباً، من الطبقة الوسطى، والأهم من ذلك أنهم كانوا من المقيمين غير اللاجئين.

رد خليل الوزير على أحد الكوادر الذي احتج بشأن تهميش التنظيم المدني بسؤاله: «هل ينبغي لكل فرد يود الموت في سبيل فلسطين أن يمر بالتسلسل التنظيمي؟» وأضاف: «إننا إذا تلقينا ١٠٠٠ متطوع وبقي لدينا ١٠٠ فقط فإن في ذلك مكسباً لنا.»[٣٦] أمّا بالنسبة إلى قيادة فتح، فقد دخل الفلسطينيون ذروة «التوجه الكلي نحو ساحة فلسطين.» واعتقدت أن «إشعال المعركة في الأرض المحتلة محك لا يخطئ أبداً، وميزان صادق حتماً يميز الخائن العميل من الوطني المخلص.»[٣٧] وكان هذا الرأي مطابقاً للاتجاه الذي طالما عبّر عنه مفتي فلسطين السابق أمين الحسيني، أن «الذين يقاتلون لا يمكن أن يكونوا خونة.»[٣٨] وأيّد الكوادر اليساريون هذا المنظور الشعبي في الحقيقة، بل ساعدوا بنشاط على ترويجه بفضل بروزهم في وسائل الإعلام المقروءة لفتح. فقد أصرّ مقال افتتاحي في مجلة «فتح» الأسبوعية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨، مثلاً، على أن «المهم أن تتحرك الجماهير، فحركة الجماهير على صواب دائماً.»[٣٩] وقد شاعت العقيدة الماوية المتعلقة بوجوب «التعلم من الجماهير وتعليمها»، إذ إن «نتائج ممارستها العفوية تعطي المادة الخام للثائر ليصوغ منها الأفكار ودليل العمل اليومي لممارسة الجماهير.»[٤٠]

صاحبت النظرة الشعبية هذه نهج قيادة فتح الدولاني تجاه التكافل الاجتماعي. ومن الأمثلة الواضحة لذلك صندوق شهداء فلسطين (أقيم في أيلول/سبتمبر ١٩٦٤)، الذي قدم مساعدات مالية متواضعة إلى أُسر الفدائيين القتلى أو المعاقين أو الأسرى. وخلال سنة ١٩٦٨، تحوّل الصندوق إلى «جمعية رعاية أُسر الشهداء والأسرى»، التي أصبح لها مكاتب فرعية في خمس دول عربية تستضيف جوالي فلسطينية كبيرة.[٤١] وأضيف فرع الخدمات الطبية في فتح إلى نظام التكافل هذا. وأقام، في البداية، مراكز إسعاف أولي، وعيادات في القطاعات الفدائية، ونظم زيارات دورية للأطباء والعيادات المتنقلة للقرى المجاورة. ثم أُنشئت «جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني» كخدمة منفصلة لتشمل القاعدة المدنية المتنامية، وقدمت عناية طبية مجانية للمرضى كافة.[٤٢] ومع حلول كانون الثاني/يناير ١٩٦٩، كان لجمعية الهلال الأحمر في الأردن سبع عيادات دائمة وسبعة مراكز للعمل الاجتماعي، ودار للنقاهة مع خدمة طوارئ.[٤٣] ومن الأمثلة الأُخرى

التدريب العسكري، والبرامج المدرسية التكميلية للصبيان والبنات في المرحلة العمرية ٨ ـ ١٥، والتي عرفت باسم «مؤسسة الأشبال والزهرات».[٤٤] وانطلقت المؤسسة بـ ٤٥٠ ولداً في مخيمي الوحدات والبقعة في أيلول/سبتمبر، ليصبح لديها، سنة ١٩٧٠، ١٥ مركزاً و١٥,٠٠٠ شبل وزهرة، بحسب ما أعلنت.[٤٥]

وفي الوقت نفسه، أدى التوسع إلى بروز مراكز قوى وتنافسات جديدة داخل اللجنة المركزية. وفي طليعة الأمثلة لذلك كان التوسع في جهاز الاستخبارات بعد تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨، عندما تسلم مهمات إضافية للتغلغل في الجيش وأجهزة الأمن الأردنيين. وكان أنشئ جهاز استخبارات عسكري بسيط في سورية سنة ١٩٦٧، وفي سنة ١٩٦٨، أقام وليد نمر مقراً رئيسياً في درعا، بينما أنشأ زكريا عبد الرحيم فرعاً في الأردن (مقره السلط).[٤٦] كما ترأس فاروق القدومي، لفترة وجيزة في أواخر سنة ١٩٦٧، هيئة منفصلة، هي مفوضية الرصد الثوري، لكن عدم أهليته أتاح لصلاح خلف أن يتسلم قيادتها مع بداية سنة ١٩٦٨. وبقيت الاستخبارات العسكرية متواضعة في حجمها ووظيفتها، لكن خلف اعتبرها منافساً ممكناً لأنها أُلحقت بمركز عمليات فتح الأمر الذي جعلها، بالتالي، بإشراف عرفات.[٤٧] وقد شن خلف حملة خفية ضدها لهذا السبب، بل عمل أيضاً على تهميش دور نائبه هاني الحسن، الذي كان متحالفاً مع عرفات.[٤٨] وقد رسخ خلف مكانة مفوضية الرصد كجهاز أمن مركزي مع بداية سنة ١٩٦٩، وبرزت كمركز قوة مستقل كبير لديه شبكة واسعة من المخبرين، وقوة ضاربة قوامها ٥٠٠ ـ ٦٠٠ فدائي.[٤٩] كذلك كان من المحتم أن تتبارى المفوضية وقيادة الإقليم في شأن اكتساب المتطوعين والنفوذ.

وصلت التوترات الداخلية إلى حد الغليان في أوائل سنة ١٩٦٩، عقب ظهور مجموعة فدائية جديدة باسم «فتح الإسلام». إذ كان عرفات وخليل الوزير عملا سراً ـ استجابة لطلب من المفتي السابق الحاج أمين الحسيني إنشاء جماعة إسلامية صريحة ـ على مساعدة اثنين من معاونيه القدامى، عبد الكريم العمر وحسن أبو رقبة في إنشاء معسكر قرب مدينة الزرقاء وأمداهما بالأسلحة والأموال.[٥٠] وقد ضمت «فتح الإسلام» الكثيرين من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في صفوفها (بمن فيهم بعض الفارين من سورية)، وكان من أبرزهم عبد الله عزام ومحمد حديد، إلاّ إن أحداً من حزب التحرير الإسلامي لم يلتحق بها.[٥١] وجاءت أغلبية الإخوان المسلمين من فرع الجماعة في الأردن (الذي يشمل الضفة الغربية) ومن السودان، وفقاً لما ذكره أحد المؤرخين لها، أمّا أعضاء فرع غزة فكانوا مترددين، لأنهم كانوا يشكون في إمكان نجاح هذا المشروع.[٥٢] وقد فجّر

اكتشاف وجود «فتح الإسلام» ردة فعل قوية مضادة من قيادة الإقليم في فتح، واستغل خلف هذا بمهارة، فأمر وحدات من الرصد بإغلاق المعسكر بالقوة. وقد التحق الفدائيون الإسلاميون، في معظمهم، بعد ذلك بفتح، وسُمح لهم بإنشاء أربع قواعد منفصلة في الشمال عرفت بصورة رسمية بلقب «الوحدة الغربية»، لكنها اشتهرت بـ «قواعد الشيوخ».[٥٣] واحتج كوادر يساريون في إربد على وجود هؤلاء، إلاّ إنهم بقوا في المنطقة حتى قيام الحرب الأهلية في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ (وعندها تفرقوا كي يتجنبوا قتال إخوانهم المسلمين).[٥٤]

ظهر محمود مسوده على مسرح الأحداث ثانية، لفترة وجيزة، في إثر أزمة «فتح الإسلام». فقد كشفت السلطات الأردنية عن مؤامرة لحزب التحرير الإسلامي تهدف إلى إطاحة النظام الملكي في كانون الثاني/يناير، ويبدو أن مسوده كان متورطاً فيها.[٥٥] وربما كان مسوده ينوي استغلال «فتح الإسلام» لدعم الانقلاب المخطط له، لذلك كان بين مَنْ اعتقلتهم استخبارات فتح خلال الإطباق على أفراد حزب التحرير. ولعل هذا يفسر رغبة عرفات والوزير في حل الجماعة. وبالتالي طرد مسوده رسمياً من فتح.[٥٦] هذا، وتعرضت قيادة الإقليم في الوقت نفسه لخلط كامل، إذ تم، عملياً، نفي مَنْ ظل يعارض الدور المتزايد للقادمين من خارج الأردن، فتسلّم صبري البنا منصب مسوده السابق في الخرطوم، وتسلم محمد الأعرج منصباً جديداً في سورية، بينما أصبح حسني يونس ممثل فتح في الصين. وانتقل محمد غنيم، الموالي للجنة المركزية، ليصبح نائب عرفات للإدارة العسكرية، بينما قام قائد قطاع الفدائيين الشمالي معاذ العابد بطرد الكوادر اليسارية في التنظيم المدني المحلي من دون إبطاء.[٥٧] وسمي سميح أبو كويك أميناً للسر في قيادة الإقليم، لكن انضمام اثنين من البارزين من الخارج، هما هاني الحسن ونمر صالح، حدّ سلطته.

هذه التغييرات لم تضع حدّاً لعدم الاستقرار. فقد كان نمر صالح على اتصال بمحمود مسوده وبضابط أردني يعمل مع حزب التحرير الإسلامي، وقد اشتُبه في اشتراكه في خطة الانقلاب الفاشلة، لكنه تلقى إنذاراً فقط.[٥٨] ولعل نقطة الضعف هذه أتاحت للجنة المركزية أن تتحكم في نمر صالح، فعينته قائداً لميليشيا فتح في الأردن. وقام صالح، على الفور، بفصل الميليشيا عن التنظيم المدني، وبتعيين فدائيين متفرغين لقيادة قطاعات الميليشيا، الأمر الذي أدى إلى تهميش قيادة الإقليم التي كان عضواً فيها. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه كان يرئس دائرة التفويض السياسي في القيادة العامة لقوات العاصفة (فتح)، وحاول الآن جاهداً أن يخدم طموحه بتحويل الميليشيا إلى مركز قوة خاصة به. غير أن تصرفه هذا،

فضلاً عن التناحر المستمر الذي تسبب به، أديا إلى طرده من قيادة الإقليم وقيادة الميليشيا على حد سواء في نهاية العام. وتم تعيين هاني الحسن الآن لرئاسة الإقليم، لكن تمت إعادة تعيين سميح أبو كويك خلفاً له في بداية سنة ١٩٧٠ بسبب استمرار التململ الداخلي. وكان أبو كويك الذي بقي في قيادة الإقليم على الرغم من كل التقلبات، مثله مثل يحيى حبش وعباس زكي، يميل إلى اليسار من دون أن يرتبط علناً بـ «الاتجاه الديمقراطي». إلاّ إن الكادر اليساري ناجي علوش تولى الآن قيادة فرع عمان القوي في التنظيم المدني، وكان يعد نحو ٥٠٠٠ عضو، بينما تسلم زميله محمد عودة المسؤولية عن قطاعات الميليشيا جميعها في المملكة، والتي تم تجميعها في قيادة واحدة.[٥٩] وقد حاول أحد حلفاء خليل الوزير، حمد العايدي، مقاومة التأثير اليساري من خلال إقامة تنظيم مدني مواز سراً في عمان، لكنه انكشف وطُرد من قيادة الإقليم.[٦٠]

التضييق على
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

لم تكن فتح التنظيم الوحيد الذي جابه نزاعات داخلية نتيجة التوسع السريع سنة ١٩٦٨، لكن جاذبيتها الشعبية، بالإضافة إلى أسلوبها بالاستيعاب والاحتواء الاجتماعي، ساعدا في الحفاظ على مظهر خارجي لاتفاق الرأي. أمّا ج.ش.ت.ف.، منافستها الرئيسية، فكانت أقل حظاً، إذ كانت تمزقها انقسامات كبيرة وعلنية. وكان من أبرزها الخلاف بين شريكيها الرئيسيين في التحالف، حركة القوميين العرب وجبهة التحرير الفلسطينية التابعة لأحمد جبريل. فقد ثبت أن الوحدة التي أُعلنت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ كانت وحدة اسمية في أحسن الأحوال، إذ أصر كل تنظيم بشدة على الاحتفاظ بعضويته الأصلية ومنطلقاته السياسية وقواته الفدائية بصورة منفصلة. وكانت ج.ش.ت.ف. قد دخلت سنة ١٩٦٨ وهي تأمل بتحقيق اندماج إضافي مع فتح، وأجرى الأمين العام جورج حبش، في سبيل ذلك، محادثات مكثفة مع خليل الوزير خلال كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٦٨. كذلك خططت ج.ش.ت.ف. لإعادة بناء قواعدها السرّية في الضفة الغربية وذلك بإرسال كوادر كبار على رأس «فرق قيادية»، لكن جهودها أجهضت بسبب أزمة مفاجئة.

ففي ١٩ آذار/مارس، اعتقلت الشرطة العسكرية السورية حبش، وضابط الارتباط لحركة القوميين العرب في دمشق (فايز قدورة)، و١٧ من أعضاء

ج.ش.ت.ف. كما أُوقف أحد مؤسسي جبهة التحرير الفلسطينية، علي بشناق، ثم تبعه أحد قياديي حركة القوميين العرب المخضرمين أحمد اليماني بعد ذلك بثلاثة أيام. وكان هذا ظاهرياً لمعاقبة ج.ش.ت.ف. على تدميرها خط الأنابيب الذي يحمل النفط السعودي إلى ميناء الزهراني في لبنان، في مكان يمر الخط فيه بهضبة الجولان التي تحتلها إسرائيل. أمّا في الحقيقة، فكانت السلطات السورية تشك في أن حركة القوميين العرب تآمرت للقيام بانقلاب مع شخصيات من المعارضة السورية يقودها جمال الأتاسي، رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي الموالي لعبد الناصر.[٦١] وقد احتُجز حبش واليماني للأشهر الثمانية التالية، وأغلق معظم مرافق ج.ش.ت.ف. في سورية. أمّا بشناق، الذي كان اعتقاله غير مقصود على الأرجح، فقد أصيب بنوبة قلبية وتوفي بعد يومين من إطلاقه.

ترك اعتقال حبش حركة القوميين العرب من دون شخصيتها المحورية قبل يومين من الهجوم الإسرائيلي على الكرامة. وليس في الإمكان معرفة ماذا يمكن أن يكون رأيه لو كان حاضراً، لكن القرار بالانسحاب قبل المعركة كان اتخذه، عملياً، أحمد زعرور وأحمد جبريل، وكلف ج.ش.ت.ف. ثمناً غالياً من حيث التأييد الفلسطيني والمساعدة العربية الرسمية. كما غاب تأثير حبش المهدئ حين تم تبادل الاتهامات في إثر ذلك. وسوّت حركة القوميين العرب وجبهة التحرير الفلسطينية خلافهما رسمياً في نيسان/أبريل، وتعهدتا بأن تندمجا كلياً، لكن التعاون في الحقيقة لم يتجاوز حدّ «العمل المشترك».[٦٢] وقد بقي أعضاء وكوادر حركة القوميين العرب يؤيدون الزعيم المصري عبد الناصر، وواصلوا مناقشة مسألة تبني الاشتراكية رسمياً، بينما نفر أعضاء جبهة التحرير الفلسطينية من عبد الناصر وتحاشوا الانتماء العقائدي. واعتبرت حركة القوميين العرب نفسها القوة الأكبر، وأن لديها أتباعاً كثيرين في الأراضي المحتلة، بينما تفاخرت جبهة التحرير الفلسطينية بخبرتها العسكرية المحترفة. وأملت حركة القوميين العرب من ناحيتها بأن تكسب القوة العسكرية لجبهة التحرير الفلسطينية مع الاحتفاظ لنفسها بالسيطرة السياسية، بينما رغبت جبهة التحرير الفلسطينية في أن تستظل بالغطاء الفكري لحركة القوميين العرب، في حين أنها استاءت من اعتقاد الحركة أنها ستمتص شريكها الأصغر وتستوعبه في النهاية.[٦٣] وفي ٢٣ نيسان/أبريل، أعلنت جبهة التحرير الفلسطينية، علانية، انفصالها عن حركة القوميين العرب وأكدت حقها في اتخاذ اسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مثيرة نتيجة ذلك جدالاً داخلياً حاداً استمر طوال ستة أشهر أُخرى.

التهت حركة القوميين العرب عن هذا النزاع بالانقسامات المتنامية داخل

صفوفها، بين اليمين واليسار. فقد وبخ اليساريون قيادة الحرس القديم علناً لأنها لم تبادر إلى العمل العسكري فوراً بعد حزيران/يونيو ١٩٦٧، ولأنها تركت المبادرة بدلاً من ذلك لفتح.(٦٤) كما شجبوا بالمثل تردد «اليمين» في إرسال قادة كبار إلى الضفة الغربية، مجدداً على عكس ما فعلته فتح، وانتقدوا القرار اللاحق بعدم القتال في الكرامة.(٦٥) وقد عزا اليساريون مسؤولية هذا التلكؤ الظاهر إلى أن القيادة العليا لا تزال تضم شخصيات مسؤولة عن الانهيار المأساوي للفرع الأردني سنة ١٩٦٦.(٦٦) وأظهر الانشقاق جزئياً الفجوة بين الأجيال: فقد كان اليساريون صغاراً في السن، أكثرهم طلبة جامعيون، تأثروا بالتمرد اليساري الذي قام به الشباب الأوروبي، وباشروا الآن مناقشات بشأن كتابات ماو تسي تونغ وأرنستو «تشي» غيفارا، وفرانز فانون.

تقدم النزاع الفئوي إلى الصدارة عندما أعادت حركة القوميين العرب تشكيل لجنة قيادتها في الأردن عقب الخلاف مع أحمد جبريل. وضمت اللجنة حمد الفرحان ومصطفى الزبري وحمدي مطر وأحمد اليماني ومحمود عيسى من الحرس القديم، كما ضمت اليساريين ياسر (أديب) عبد ربه ومحمد كتمتو وحسن الجعبة. وكانت حركة القوميين العرب في أثناء ذلك في خضم جدال موسع بشأن مستقبلها كحركة عربية وحدوية لها فروع في دول متعددة. وحضر عبد ربه اجتماعاً في بيروت، في حزيران/يونيو ١٩٦٨، ارتأى فيه أحد مؤسسي حركة القوميين العرب، محسن إبراهيم، حل الحركة وإقامة هيئة جديدة للإبقاء على الاتصال ولتنسيق الأنشطة.(٦٧) ولم يرغب اليمين في اتخاذ أية قرارات مصيرية في غياب حبش، لذلك تم تشكيل رئاسة ثلاثية موقتة تضم هاني الهندي ووديع حداد ومحسن إبراهيم كهيئة ارتباط.

كذلك وضع اجتماع بيروت عبد ربه على اتصال مباشر، أول مرة، بنايف حواتمه، الذي كان يقيم ببيروت منذ صيف سنة ١٩٦٧ (بعد إقامة دراسية في الخارج في الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧). وسعد حواتمه، بلقاء أعضاء آخرين من حركة القوميين العرب ذوي تفكير مماثل، وعاد إلى الأردن بعد شهر وأسس سراً قيادة ظل مع عبد ربه وكتمتو والجعبة وغيرهم من الكوادر الأقل رتبة. وكان المؤتمر العام لفرع حركة القوميين العرب الفلسطيني سيعقد في آب/أغسطس، بعد أن تمكّن اليسار من تقوية وضعه الداخلي. إذ ترأس عبد ربه وكتمتو التنظيم المدني في الأردن، وهكذا ضمنا أن ٢٠ من مجموع ٣٢ مندوباً كانوا من مؤيدي اليسار. وربما اختار وديع حداد وهاني الهندي، في سبيل مواجهة التأثير اليساري، توقيت عملية الاختطاف الأولى التي قامت بها ج.ش.ت.ف. في ٢٣ تموز/يوليو، لتعزيز

مكانة الحرس القديم. هذا، على الأقل، ما اعتقده اليسار، لكن النتيجة لم تتأثر في الواقع.[٦٨] إذ اكتسح اليساريون انتخابات القيادة، غير أن نجاح بعض الأعضاء غير المعروفين كسمير شهاب الدين، ضابط ارتباط حركة القوميين العرب في مصر، أغضب اليمين إلى حدّ اقتضى إعادة الانتخابات مرة أُخرى. وقد سحب اليساريون عدة مرشحين لتجنب مزيد من الاستفزاز، فلم يمثلهم سوى حواتمه.[٦٩]

كان تراجع اليسار تكتياً فقط، إذ ضمن تبني المؤتمر التقرير السياسي الأساسي، الذي سبق أن وضع مسودته.[٧٠] واحتوت الوثيقة على نقد شامل للحكومات العربية «التقدمية والوطنية»، بينها ضمنياً مصر التي اعتُبر اعتناقها «اقتصادات الاستهلاك» واستثمارها في القوات المسلحة التقليدية مسؤولين عن هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧. كما هوجم قبول العرب بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ هجوماً بالغ الشدة على اعتبار أنه الخطوة الأولى نحو «تصفية قضية فلسطين».[٧١] كما أشار التقرير إلى ضرورة اتباع سياسة تدخل في الصراعات الاجتماعية والسياسية في البلاد العربية، إذ انتقد شعار «عدم التدخل»، الذي رفعته فتح، في الشؤون العربية الداخلية. وقد أنّب اليسار قيادة ج.ش.ت.ف. على اتباعها سياسة مماثلة طوال الأشهر الخمسة عشر الماضية.[٧٢] وقد تأخر نشر التقرير بضغط من اليمين، إلاّ إن أحمد جبريل اعتبر التقرير القشة التي قصمت ظهر البعير. فبعد مناقشات مطولة بشأن حق تبني اسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أُعلن تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة (ج.ش. ـ ق.ع.) في أواخر تشرين الأول/أكتوبر.[٧٣] وقد اجتذبت ج.ش. ـ ق.ع. ١٠٠ ـ ٢٠٠ من الفدائيين، أو ربع عدد المقاتلين في ج.ش.ت.ف. تقريباً، واحتفظت بمعسكر تدريب جبهة التحرير الفلسطينية القديم قرب دمشق.[٧٤] وانضم أحمد زعرور ومؤيدوه إلى جبريل ومعاونيه، فضل شرورو وطلال ناجي.

نظرت حركة القوميين العرب بمرارة إلى تصرف جبريل، معتبرة أنه نتيجة تدبير الاستخبارات العسكرية السورية، لكنها التهت مجدداً بخلافاتها الداخلية.[٧٥] فقد تنافس، الآن، اليسار واليمين في شأن إحياء محاولة إنشاء قيادة سرّية في الضفة الغربية. وتولى الكادر اليساري عمر القاسم وآمر قاعدة يميني، فؤاد عبد الكريم، قيادة مجموعتين من «الفرق القيادية» إلى الضفة الغربية، لكن القاسم أسر وعاد عبد الكريم إلى الأردن. وشكّل ذلك ضربة إلى اليسار الذي بقي أقلية صغيرة ضمن حركة القوميين العرب، على الرغم من قدرته على التأثير في اختيار مندوبي المؤتمر في آب/أغسطس. أمّا اليمين فقوى مركزه عن طريق تعيين مصطفى الزبري ليحل محل جبريل قائداً عسكرياً لـ ج.ش.ت.ف.، وبإضافة فايز

جابر وصبحي التميمي إلى القيادة العسكرية، مع محمود عيسى وهاني الهندي اللذين كانا يمثلان «الجهاز الخاص».(٧٦) وقد عزز الزبري مركزه عبر ترقية فؤاد عبد الكريم وشاب آخر آمر قاعدة هو عبد الرحيم ملّوح، للانضمام إلى القيادة. وكان أبو محمود الدوله اليساري الوحيد في القيادة الميدانية، بينما كان صالح رأفت اليساري الوحيد في اللجنة المسؤولة عن التنظيم السري في الأراضي المحتلة.

استغل اليمين سيطرته (التي شملت مالية ج.ش.ت.ف.) لتهميش منافسيه اليساريين. وفي ذلك الوقت، شكا نايف حواتمه أن وديع حداد أوعز كتابياً إلى معاونيه في الأردن في «التخلص من المشاغبين».(٧٧) وسواء أكان هذا الاتهام صحيحاً أم لا، فقد كان حداد يملك القدرة، وبيّنها فعلاً من خلال عملية إنقاذ جورج حبش من السجن في دمشق وتهريبه خفية إلى الأردن في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر.(٧٨) وقد أمل الحرس القديم بأن تعمل عودة حبش على احتواء اليسار، لكن النزاع كان عميقاً وعصياً على الحل. فاتفق الجانبان على عقد مؤتمر مصالحة في شباط/فبراير ١٩٦٩، إلاّ إن اليساريين صمموا سرّاً على الانفصال. فاتصلوا بالأمين العام المساعد لحزب البعث في سورية صلاح جديد، الذي كان تواقاً إلى الانتقام للحرج الذي سببه فرار حبش، وأعطى تعليماته لأمين سر منظمة الصاعقة ضافي جميعاني بتوفير المساعدة العسكرية لهم. كما وعد صلاح خلف، الذي كان الآن يترأس استخبارات فتح، إمدادهم بالمزيد من الدعم المادي، وكذلك فعل القادة اليساريون في ج.ت.ف.، سمير الخطيب وعبد العزيز الوجيه وعبد الرزاق اليحيى.(٧٩)

أدرك الحرس القديم في ج.ش.ت.ف. أن اليسار كان يعد نفسه للانفصال. وربما في سبيل التأثير في الأعضاء والمقاتلين، هاجم «الجهاز الخاص» التابع لوديع حداد طائرة لشركة «إل عال» على أرض مطار أثينا في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، وقتل أحد المسافرين. وانفجر الوضع، في أواسط شباط/فبراير، عندما هاجم الموالون للحرس القديم عدة مكاتب في عمان، حيث اعتقلوا اثني عشر يسارياً وأعدموا واحداً على الأقل.(٨٠) وفي ١٨ شباط/فبراير، هاجم «الجهاز الخاص» طائرة تابعة لشركة «إل عال» في مطار زوريخ، تاركاً وراءه قتيلاً وأربعة جرحى بين الطاقم والمسافرين. ومرة أُخرى ربما تم اختيار التوقيت لصرف الانتباه عن الشرخ الداخلي. وتقدمت فتح في هذا الوقت لحماية اليسار، وزودته المؤن والأسلحة والأموال. وأمّن الضباط اليساريون في ج.ت.ف. له، في الوقت نفسه، الدخول إلى عمان والخروج منها في سيارات الجيش. ولمّا كان اليسار متأكداً من الدعم الخارجي، فقد استبق مؤتمر المصالحة بإعلان تأسيس الجبهة الشعبية الديمقراطية

لتحرير فلسطين (ج.ش.د.ت.ف.) في ٢٢ شباط/فبراير. وبعد ذلك بفترة قصيرة انفصل محمد كشلي ومحسن إبراهيم مع أغلبية أعضاء الفرع اللبناني لحركة القوميين العرب، ليشكلوا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين. واشتركت هذه المنظمة مع ج.ش.د.ت.ف. الآن في السيطرة على تحرير مجلة «الحرية»، الأمر الذي اضطر ج.ش.ت.ف. إلى إصدار مجلة أسبوعية جديدة هي «الهدف».

ترأس نايف حواتمه، الذي كان يبلغ ٣٢ سنة من العمر، ج.ش.د.ت.ف. وضمت قيادتها ياسر عبد ربه وصالح رأفت ومحمد كتمتو وحسن الجعبة وقيس السامرائي (وهو قومي عربي وصل حديثاً فارّاً من العراق). وادعت ج.ش.د.ت.ف. أنها تحظى بدعم عدة قطاعات عسكرية، وبدعم فروع ج.ش.ت.ف. في بلاد متعددة، لكن، في الحقيقة، لم يكن لديها أكثر من ١٥٠ عضواً وبضع عشرات من المقاتلين.[٨١] وقد جاء التأييد الرئيسي لها من الأعضاء الشباب وخصوصاً في الضفة الغربية وبعض مخيمات اللاجئين في سورية ولبنان، إلاّ إنها لم تحرز أي تقدم في غزة ولم يكن لها إلاّ قلة من الأتباع في القواعد الفدائية في الأردن.[٨٢] وقد عملت منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، وحركة لبنان الاشتراكي المماثلة في التفكير التي رأسها البعثيان السابقان فواز طرابلسي ومحمود سويد وغيرهما، على تقديم مساعدة قيّمة عبر إعارة ٣٠ ـ ٤٠ عضواً إلى قواعد ج.ش.د.ت.ف. في الأردن خلال سنة ١٩٦٩.[٨٣] وكانت ج.ش.د.ت.ف.، في الحقيقة، كما وصفها أحد المتعاطفين، ليست أكثر كثيراً من «عبارة ثورية».[٨٤] وكان الدعم الخارجي حيوياً لبقائها في قيد الوجود. لذا، أبقت منظمة الصاعقة على تدفق متواضع من الأسلحة، وساعدت ج.ش.د.ت.ف. في إقامة قواعد قتالية على جبهة الجولان، بينما أمدها ضابطا ج.ت.ف.، سمير الخطيب وعبد العزيز الوجيه، بالمزيد من الأسلحة والتدريب والقواعد في الأردن.[٨٥]

اكتسبت ج.ش.د.ت.ف. قوة جديدة عن طريق استيعاب مجموعات صغيرة مثل «عصبة اليسار الفلسطيني». أمّا المكسب الأهم فكان انضمام «المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين» ذات الاتجاه الماوي، التي كانت شهدت نمواً متواضعاً بعد أن اجتذبت عدداً من الكوادر، مثل عبد الرحمن جبارة ومسلم بسيسو من الحزب الشيوعي الأردني سنة ١٩٦٤.[٨٦] وكان لدى المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين ٢٥٠ ـ ٣٠٠ عضو مدني و٥٠ ـ ٦٠ مقاتلاً مع نهاية سنة ١٩٦٨؛ وقد حوّل عبد العزيز الوجيه وسمير الخطيب إليها أموالاً وأسلحة من ج.ت.ف. وأمّنا لها تدريب ١٥ عضواً في الصين.[٨٧] غير أن قرار الوجيه والخطيب بالبقاء في ج.ت.ف. (والعمل على «تثويره» من الداخل)، بدلاً من القيام بدور قيادي نشيط

في صفوف المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين، أدى إلى خلاف مع الكوادر المدنية الأشد عقائدياً، الذين باشروا حواراً مع يسار حركة القوميين العرب في أواخر سنة ١٩٦٨.[٨٨] وقد حضر حواتمه وعبد ربه مؤتمراً عاماً للمنظمة الشعبية لتحرير فلسطين واقترحا في مؤتمر ثان، عقد في حزيران/يونيو ١٩٦٩، قيام اندماج بين التنظيمين.[٨٩] وعارضت مجموعة صغيرة ذلك واستمرت في العمل باسم المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين طوال عام آخر، لكن الأغلبية اختارت أن تنضم إلى ج.ش.د.ت.ف.، علماً بأن الاحتكار الفعلي لليساريين السابقين في حركة القوميين العرب نفر كوادر المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين وحض الكثيرين منهم على التخلي عنها في العامين التاليين.[٩٠]

بقيت ج.ش.د.ت.ف. قوة صغيرة، وعوضت عن ذلك بتصوير نفسها طليعة التغيير العقائدي الجذري. ولامت مجلة «الحرية» «الاتحاد السوفياتي البيروقراطي» ومجدت الصين وفيتنام وكوبا.[٩١] واجتذبت الجبهة الكثيرين من العرب الذين قاموا بدور بارز في نزوعها الجذري، كما تأثرت بمذهب تروتسكي وغيره من مذاهب «اليسار الجديد» لعشرات وربما لمئات الشباب الأوروبيين الذين اندفعوا إلى معسكراتها. كذلك جرى التقاط الصور لفدائيي ج.ش.د.ت.ف. وهم يقرأون الكتاب الأحمر لماو تسي تونغ، كما عبّرت الجبهة عن الروحية نفسها بدعوة التنظيمات الفدائية الأُخرى، في أيلول/سبتمبر ١٩٦٩، إلى تشكيل «كتائب ميليشيا موحدة» يتم فيها اختيار القادة والمسؤولين عن طريق الانتخاب.[٩٢] وقد أكدت ج.ش.د.ت.ف. استقلاليتها عن فتح بانتقادها قبول أموال من الدول العربية «الرجعية» كالمملكة العربية السعودية وكالكويت، وانتقدت ج.ش.ت.ف. لتبنيها سياسة عدم التدخل في شؤون الدول العربية.[٩٣] وكان ذلك زمن الطموحات الكبيرة، حيث تخيّلت ج.ش.د.ت.ف. نشوب حرب شعبية ضد إسرائيل يشترك فيها «ملايين بل عشرات الملايين» من العرب. وطالبت بتأميم النفط العربي، وبإلغاء المعاهدات مع القوى الغربية، وبتدعيم الصداقة مع البلاد الاشتراكية. وفي مواجهة الوضع في الأردن، رفعت الجبهة شعاراً استفزازياً هو «لا سلطة فوق سلطة المقاومة [الفلسطينية].»[٩٤]

التحول الجذري
للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

إن التحدي السياسي والعقائدي الذي طرحته ج.ش.د.ت.ف. حفّز ج.ش.ت.ف. على الانتقال الحاسم نحو اليسار. وكما أقرت فيما بعد، فإن «انشقاق ‹الديمقراطية› شكل عاملاً محفزاً في أحد أوجهه تمثل بزيادة إقبال الجبهة الشعبية على التعاطي مع القضية النظرية ـ الماركسية اللينينية ـ بهدف تعلمها واستيعابها مدفوعة إلى ذلك بنوع من رد الفعل الإيجابي على ادعاءات الفريق المنشق واتهاماته.»(٩٥) كذلك دانت ج.ش.د.ت.ف.، بمعايير طبقية، مثلاً بالإعلان أن الانفصاليين كانوا طلاباً بورجوازيين صغاراً وما شابه ذلك. وفي المقابل، تباهت ج.ش.ت.ف.، بأن «أبناء المخيمات، أبناء العمال والفلاحين الفقراء والشريحة الدنيا من البورجوازية الصغيرة» قد بقوا مخلصين لها.(٩٦) وتمت المصادقة على التوجه الماركسي الجديد في مؤتمر عام (هو الثاني رسمياً) في أواخر شباط/فبراير ١٩٦٩. كذلك أصر المؤتمر على تحويل ج.ش.ت.ف. إلى «حزب بروليتاري» ومحاكاة بنية الأحزاب الشيوعية بتأسيس مكتب سياسي ولجنة مركزية. وقد اختير حبش أميناً عاماً، بينما تألّف المكتب السياسي من هاني الهندي (الأمن)، ووديع حداد (الجهاز الخاص)، ومصطفى الزبري (الشؤون العسكرية)، وأحمد اليماني (الشؤون المالية)، ومحمود عيسى (التنظيم)، وحمدي مطر (التسليح)، وعزمي الخواجة ومحمد مسلّمي (الأراضي المحتلة)، بالإضافة إلى غيرهم.

وكما أظهر تكوين المكتب السياسي، فإن التغير العقائدي لم تنجم عنه تغييرات في قيادة ج.ش.ت.ف. فماركسيتها الجديدة كانت سطحية، هذا إذا كان هناك ماركسية جديدة فعلاً، وفي الحقيقة اعترض عليها بشدة كثيرون من الحرس القديم. وكان أكثرهم ازدراء لها حداد، المعروف بأنه رجل عملي متوثب يكره النظريات بصورة عامة. وأصبح الاختلال واضحاً عندما ألّف حبش «لجنة تنظيمية مركزية» من تسعة أعضاء ضمت عدداً من الكوادر اليسارية الشابة بمسؤولية اسمية عن التنظيم المدني والبناء الحزبي.(٩٧) لكن هذه اللجنة برهنت على أنها لا تملك أية سلطة وليس لها إلاّ تأثير بسيط في الشؤون الداخلية، وانهارت مع نهاية سنة ١٩٦٩. وبصورة مماثلة، فإن قيام الكوادر السياسية بإنشاء «مكتب التثقيف»، للإشراف على نشر العقيدة الماركسية داخل التنظيم المدني والقوات الفدائية، لم يُستقبل بحماسة على العموم. وكان القائد العسكري الزبري ومعاونوه بصورة خاصة

يتأففون كلما زار أعضاء المكتب قواعد الفدائيين.[٩٨] وعندما أجرى المفوضون السياسيون والمقاتلون اليساريون في القطاع الشمالي لـ ج.ش.ت.ف. انتخابات للتخلص من قائد غير محبوب، اعتبر الزبري هذا الأمر عصياناً صريحاً. فتم اعتقال قادة التحرك وحكم عليهم في البداية بالإعدام بتهمة التمرد، لكنهم أطلقوا فيما بعد وطردوا من القوات الفدائية.[٩٩]

أبرزت التطورات في ج.ش.ت.ف. خلال ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ تشعب المسارات السياسية والعقائدية داخل حركة القوميين العرب، حيث تكرر الصدع بين اليسار واليمين في الفروع الموجودة في الساحات العربية الأُخرى. وقد عقد الممثلون اليساريون لعدد من الفروع، بمن فيهم نايف حواتمه ومحسن إبراهيم، اجتماعاً أحادياً للجنة التنفيذية القومية ليعلنوا قرارهم، الذي لا رجعة فيه، بالانسحاب من حركة القوميين العرب في ١٠ شباط/فبراير.[١٠٠] وهكذا انفصلت ج.ش.د.ت.ف. بعد ذلك باثني عشر يوماً، بينما اتهم الفرع اللبناني، فيما بعد، «العناصر التقليدية المؤسسة للحركة» بالعودة إلى «الأساليب الفاشية» القديمة والعقيدة «البورجوازية اليمينية» المبكرة لها.[١٠١] وكان اليسار مسيطراً في فرعي سلطنة عمان واليمن الجنوبي منذ ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨، بينما اضمحل الفرعان السوري والعراقي تماماً.

كرر جورج حبش وغيره من أعضاء الحرس القديم التزامهم حركة القوميين العرب في اجتماع منافس عقده المكتب السياسي في آذار/مارس، لكنهم أقروا بأن الحركة تلقت ضربة قاضية. وإزاء تصميم حبش على التمسك بالمثل العروبي والاحتفاظ بشرعية قومية أوسع، فإنه ناصر إقامة حركة جديدة بتوجه يساري ملحوظ، هي حزب العمل الاشتراكي العربي. وقد وافقت ج.ش.ت.ف. على هذا القرار في مؤتمرها في شباط/فبراير، وفي أواخر السنة، تم اختيار أحد الفارين من كوادر حركة القوميين العرب في العراق، وهو هاشم علي محسن، ليشغل منصب الأمين العام للحزب.[١٠٢] وكان يفترض أن تكون ج.ش.ت.ف. فرعاً من الحزب فقط، لها تمثيل في قيادته المركزية، وتم الادعاء بإخلاص أن حزب العمل الاشتراكي العربي لديه فروع في العراق وسورية والأردن وحتى في المملكة العربية السعودية، لكن هذه الفروع كانت في الواقع صغيرة إلى درجة أنها كانت غير موجودة عملياً.[١٠٣] واعترف تقرير داخلي لـ ج.ش.ت.ف.، فيما بعد، بأن هذه الفروع عانت جراء «فشل ذريع».[١٠٤] ولم يبق إلاّ الفرع الفلسطيني (أي ج.ش.ت.ف.)، بينما أُنشئ فرع لبناني متواضع عن طريق تدبير بسيط هو تحويل أعضاء ج.ش.ت.ف. اللبنانيين إليه.[١٠٥] ولم يكن لهاشم علي محسن وظيفة

تذكر، فضلاً عن افتقاره التام إلى أية سلطة فعلية، وقد عوض عن ذلك بتكريس معظم اهتمامه للفرع اللبناني، الأمر الذي أقلق الكوادر اللبنانية التي وجدت فيه رجلاً متكبراً ومتسلطاً.

افتقر القرار بإعادة بناء ج.ش.ت.ف. كحزب ماركسي ـ لينيني إلى القاعدة السياسية والمحتوى الملموس، وبقيت الجبهة «يمينية» و«بورجوازية» على حد سواء في هذه الفترة، بحسب تقويم لاحق لهذه الفترة صدر سنة ١٩٨١.(١٠٦) لكن التفكير في مثل هذا الاعتراف لم يكن ممكناً سنة ١٩٦٩. كما قامت مجلة ج.ش.ت.ف. الأسبوعية الجديدة «الهدف»، كي لا تتفوق عليها ج.ش.د.ت.ف.، بتغطية التطورات في الصين الشعبية وغيرها من البلاد الاشتراكية بصورة دائمة. وأحياناً، وضعت على غلافها الخارجي صورة ماو تسي تونغ أو رموزاً صينية أُخرى، بينما احتوت كتاباتها على إشارات كثيرة إلى ماو ولينين فيما أطلقت عليه لاحقاً «المرحلة الصينية».(١٠٧) وتم تصوير التحول المخطط له إلى حزب ماركسي ـ لينيني انعكاساً للنموذجين الصيني والفيتنامي، اللذين أثبتا أنه لا يمكن بناء جبهة وطنية عريضة بنجاح إلاّ على أساس وجود حزب طليعي.

كذلك حذت ج.ش.ت.ف. حذو ج.ش.د.ت.ف. في تأسيس وحدة فدائية نسائية في أواخر سنة ١٩٦٩ (لم تدم الوحدة طويلاً)، وأقامت دورات تدريبية مختلطة للميليشيا التابعة لها والتي سمتها بصورة غير رسمية «الحرس الأحمر».(١٠٨) وشجعت ج.ش.ت.ف. المزارعين على إنشاء مزرعتين تعاونيتين على الأراضي البور في وادي الأردن.(١٠٩) وفي أيلول/سبتمبر، قررت اللجنة المركزية تأسيس «مدرسة كوادر» كوسيلة للمساعدة على بناء «حزب العمال».(١١٠) وقد افتتحت المدرسة في أوائل شباط/فبراير ١٩٧٠ بإدارة الهيثم الأيوبي، وهو أحد ضابطين سوريين منفيين في القيادة العسكرية لـ ج.ش.ت.ف. غير أنه لم يكن هناك محاولة جادة لتحليل المشكلات المحددة التي تواجه الفلاحين والعمال وغيرهم ممن يفترض أنهم يمثلون قوى اجتماعية ثورية، أو اقتراح إجراءات عملية لتحسين الإنتاج، أو لرفع المستوى المعيشي، أو لتوليد الدخل. وكان العمل الجماهيري لا يكاد يتجاوز أعمال الدعاية والمناقشات والخطابات السياسية النظرية.(١١١) وقد تم تبني النهج الماركسي ـ اللينيني عقيدة «نظرية» لا عقيدة «عملية»، وانعكس هذا التمييز خاصة في غياب أية محاولة لتجسيد السلطة الثورية في بناء حكومة فدائية موازية.

لم يكن للتحول الماركسي تأثير ملموس في «الجهاز الخاص» التابع لـ ج.ش.ت.ف.، الذي جدد «عملياته الخارجية» بتفجير مخزنين كبيرين في لندن

في ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٩. كما استُهدفت مكاتب شركة الملاحة البحرية الإسرائيلية «زيم» في لندن في ٢٥ آب/أغسطس، وبعد أربعة أيام اختطف عضوان من ج.ش.ت.ف. طائرة لشركة TWA متجهة إلى تل أبيب، وأعلنا أن ذلك رد على قرار الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل طائرات فانتوم ف ـ ٤ المقاتلة ـ القاذفة. وسيقت الطائرة المخطوفة إلى دمشق حيث نسف المختطفون غرفة الطيار قبل إطلاق الرهائن والاستسلام لسلطات الأمن السورية. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، شن أربعة «أشبال» من ج.ش.ت.ف. هجمات متزامنة بالقنابل على مبان تمتلكها جهات إسرائيلية في لاهاي وبروكسل وبون. وكانت ج.ش.ت.ف. متورطة أيضاً في مؤامرة انقلابية جديدة قام بها حزب التحرير الإسلامي في الأردن في تشرين الأول/أكتوبر، وأظهرت عداءها تجاه المصالح الإمبريالية والعربية الرجعية بمهاجمتها مرتين خط الأنابيب الذي تمتلكه شركة أميركية، والذي ينقل النفط السعودي عبر هضبة الجولان إلى ميناء الزهراني اللبناني.[١١٢]

انطلاقاً من إدراك الأمين العام لـ ج.ش.د.ت.ف. نايف حواتمه الواقع النفسي والإعلامي لهذه الأعمال على الجمهور الفلسطيني، علق بقوله إنها «تخلق ضجيجاً دعاوياً واسعاً يضع الإرهاب الفردي مقابل العمل الجماهيري مما يلحق ضرراً أساسياً بالمقاومة.»[١١٣] وفي رأيه أظهرت العمليات الخارجية نزوعاً إلى المغامرة وروحاً نخبوية، وأثبتت الطبيعة البورجوازية الصغيرة لقيادة ج.ش.ت.ف. أمّا ج.ش.ت.ف. فنظرت بطبيعة الحال إلى هذا الأمر بصورة متباينة. إذ اعتقدت أن الإرهاب الدولي كان وسيلة شرعية للفت أنظار العالم إلى المصائب التي حلت بالفلسطينيين. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه جذب متطوعين جدداً وأمّن دخلاً كبيراً من خطوط الطيران التي دفعت «خوة» لضمان عدم الإضرار بها. كذلك لفت الإرهاب انتباه معمر القذافي، العقيد الشاب الثائر الذي استولى على السلطة في ليبيا في أيلول/سبتمبر. وبناء على رغبته، عقدت ج.ش.ت.ف. محادثات وحدة مع فتح في طرابلس الغرب في كانون الأول/ديسمبر، لكن المحاولة فشلت عندما رفضت فتح اقتراح ج.ش.ت.ف. بتوحيد مصادر الدخل والسماح باستمرار العمليات الخارجية.[١١٤] أمّا القذافي فرفض طلباً من ج.ش.ت.ف. يتعلق بالتمويل المباشر عقب نشرها وثيقة ماركسية جديدة، لكنه سمح لها بجمع التبرعات في البلد.[١١٥] ووفقاً للتقارير تلقت فتح ٩٠٪ من المعونة الليبية، بينما حصلت ج.ش. ـ ق.ع. على الحصة الباقية.[١١٦]

قدمت ج.ش.ت.ف. دليلاً آخر على مزاجها خلال سنة ١٩٦٩، من خلال إبقائها على مقاطعة هيئات م.ت.ف. وردت فتح على تغيّبها عن المجلس الوطني

الفلسطيني في شباط/فبراير بمنح منظمة الصاعقة ١٢ مقعداً ووضعها بذلك على قدم المساواة مع ج.ش.ت.ف. ولم تندم ج.ش.ت.ف.، وإنما اتهمت م.ت.ف.، التي تهيمن عليها فتح، بالنزعات البيروقراطية المستمرة، ورفضت حضور دورة المجلس الوطني الفلسطيني التالية في أيلول/سبتمبر. وحظيت ج.ش.د.ت.ف. بثمانية مقاعد في المجلس في هذه الدورة. كما رفضت ج.ش.ت.ف. تعيين ممثليها لشغل حصتها من المناصب المخصصة لها في إدارات م.ت.ف.، ونفّرت حليفاً مهماً ممكناً بانتقادها ج.ت.ف. لكونه تشكيلاً عسكرياً تقليدياً بدلاً من قوة غوارية تستند إلى المساواة بين أفرادها. وقد بيّن أحد المسؤولين الكبار في فتح سلوك ج.ش.ت.ف.، من دون تحفظ، أنه يستند إلى ما أصبح يعرف بحصص التمثيل.(١١٧) وبلغة أُخرى، كانت ج.ش.ت.ف. تريد حصة أكبر من المقاعد ـ أي «كوتا» موسعة وفقاً للمصطلحات الفلسطينية المستحدثة ـ وكذلك اعترافاً بمنزلتها في المقام التالي بعد فتح.

أمّا ج.ش.ت.ف. فأوضحت، من جهتها، أن موقفها نابع من الاختلاف في شأن ثلاثة مطالب رئيسية: أولاً، توقعت من التنظيمات الفدائية الأُخرى أن تحدد عدوها بوضوح أكثر، لأن «الأخطار التي تمثلها القوى الرجعية [العربية] هي أكثر تهديداً [من إسرائيل]»؛ ثانياً، أصرت على أن تتبنى «ضرب الأهداف الاستعمارية...» كجزء أساسي لأي برنامج يهدف إلى الوحدة الوطنية الفلسطينية؛ ثالثاً، طالبت بالحق في متابعة استراتيجيتها الخاصة حتى لو انضمت إلى اللجنة التنفيذية في م.ت.ف.، وكذلك الاحتفاظ باستقلالها التام إذا ما استمر الخلاف في شأن هذه المطالب.(١١٨) وتابعت مقاطعتها لقيادة الكفاح المسلح الفلسطيني، التي كانت فتح أنشأتها في شباط/فبراير كهيئة تابعة لـ م.ت.ف. لتنسيق العمليات العسكرية ضد إسرائيل. ورأى القائد العسكري لـ ج.ش.ت.ف. أبو همام أن قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني ليس لها دور تقوم به، لأن حرب العصابات تتسم أساساً باللامركزية، واعتبر أنه ليس في إمكان تلك القيادة أن تعمل شيئاً كثيراً سوى أن تمنع التنظيمات المتنافسة من ادعاء المسؤولية عن عمليات قامت بها تنظيمات أُخرى.(١١٩) وكانت الحصيلة الرئيسية أن أضاعت ج.ش.ت.ف.، التي استمرت في اعترافها بـ م.ت.ف. إطاراً ملائماً للوحدة الوطنية، فرصةَ تأكيد وجودها ومقاومة تأثير فتح.

إن العزلة التي فرضتها ج.ش.ت.ف. على نفسها خفف حدتها تحالفها المتنامي مع العراق. وقد جاء هذا التحالف بعد التدهور الحاد في العلاقات بمصر، عقب نشر التقرير السياسي الأساسي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨، والذي تم

تبنيه في مؤتمر الجبهة في آب/أغسطس. وقد أخّر الحرس القديم التوزيع العلني للتقرير خلال احتجاز جورج حبش في سورية، لكن حبش أصر بعد هربه من السجن على تنفيذ قرار المؤتمر.(١٢٠) وقد عرّضه موقفه المبدئي هذا لعتاب غاضب من عبد الناصر خلال اجتماع مشحون بالتوتر بعد ذلك بفترة قصيرة. كما لام حبش من جهته الاستخبارات المصرية على تقديمها ملخصاً مشوهاً للتقرير إلى الرئيس المصري، لكن من دون جدوى.(١٢١) فسُمح لمئة من فدائيي ج.ش.ت.ف.، كانوا يتلقون التدريب في مصر، بإكمال دورتهم، لكن عقب ذلك أوقف المزيد من التعاون في مجال التدريب والتسليح والتزويد بجوازات السفر وغير ذلك من المساعدات المادية، كما مُنعت مجلة «الهدف» من دخول مصر. وكان وديع حداد هو الوحيد القادر على المحافظة على علاقة سرية بالاستخبارات المصرية، قرابة عامين فيما بعد.(١٢٢)

توجه حبش في رحلته الخارجية التالية إلى بغداد، حيث كان حزب البعث استولى على السلطة في تموز/يوليو. وفي ضوء الخلاف بين حركة القوميين العرب وحزب البعث منذ سنة ١٩٦٣، أوضح الجانبان أن دعوة حبش تمت باعتباره قائداً لـ ج.ش.ت.ف.(١٢٣) وكانت الحكومة العراقية معنية بزيادة نفوذها في الساحة الفلسطينية، فوافقت على أن تحل محل مصر كمصدر لتدريب الجبهة وتسليحها.(١٢٤) واعتبر العراق نفسه كذلك في منافسة مباشرة مع سورية، وكان سبق أن ساعد فدائيي ج.ش.ت.ف. على تخطي الحظر السوري بالسماح لهم باستعمال قاعدة الحبّانية الجوية منذ آذار/مارس.(١٢٥) وفي سنة ١٩٦٩، بدأت ج.ش.ت.ف. أيضاً تتلقى المساعدات المالية العراقية، الأمر الذي مكنها من تطوير خدماتها الإدارية وتوسيع وحداتها الفدائية من قوة قوامها نحو ٤٠٠ عنصر في أواخر سنة ١٩٦٨ إلى ١١٥٠ عنصراً بعد عام.(١٢٦) وما كسبته ج.ش.ت.ف. خسرته ج.ش.د.ت.ف.، إذ حلت مجلة «الهدف» محل «الحرية» في أكشاك الصحف العراقية. وكانت ج.ش.د.ت.ف. تدفع ثمن مناصرتها قضية الجناح اليساري المنشق عن الحزب الشيوعي العراقي، والذي شن حرب عصابات ضد الحكومة، وكذلك ثمن تعاونها السري مع الضباط اليساريين في القوة العراقية المرسلة إلى الأردن، والذين زودوها المعدات الحربية والتدريب منذ أواسط سنة ١٩٦٩.(١٢٧)

غير أن حزب البعث العراقي ظل يشعر بالحاجة إلى «شريك قومي» يستطيع من خلاله ممارسة نفوذ مباشر على الساحة الفلسطينية.(١٢٨) وفي ١١ نيسان/أبريل ١٩٦٩، أعلنت جبهة التحرير العربية (ج.ت.ع.) أنها «صيغة النضال القومي»

للحزب.[129] وقد عملت القيادة القطرية للفرع الفلسطيني في الحزب في الوقت ذاته، كقيادة لـ ج.ت.ع.، في صورة مماثلة للعلاقة بين منظمة الصاعقة و«التنظيم الفلسطيني الموحد» التابع للجناح السوري من حزب البعث، علماً بأن الأمين العام المساعد للحزب شبلي العيسمي تولى مسؤولية التنظيم السياسي، بينما تولى وزير الدفاع حردان التكريتي مسؤولية الأنشطة العسكرية. وقد بيّن أمين سر ج.ت.ع.، المؤرخ الفلسطيني عبد الوهاب الكيالي، أن حزب البعث كان صمم على إنشاء منظمته الفدائية حتى قبل أن يتسلم السلطة في بغداد.[130] وربما كان هذا تعليلاً متأخراً لتبرير الخطوة، إلاّ إن ج.ت.ع. اعتمدت، في البداية، على البعثيين الفلسطينيين المنتمين إلى التنظيمات الأُخرى، وخصوصاً فتح وقوات القادسية التابعة لـ ج.ت.ف. ولم تحظ ج.ت.ع. بجاذبية كبيرة، وكانت جالية اللاجئين الفلسطينيين في بغداد صغيرة إلى درجة لا تسمح بعدد كبير من المتطوعين. وهكذا كان ٧٠٪ من أعضائها تقريباً عرباً غير فلسطينيين.[131] وباشر الجيش العراقي على عجل دورة تدريبية للقوات الخاصة لنحو ١٠٠ عضو من ج.ت.ع. في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨. وفي نيسان/أبريل ١٩٦٩، تم نشر الخريجين بالقرب من مواقع ج.ت.ف. وقوات التحرير الشعبية في شمال الأردن.[132] وفي آب/أغسطس، قررت الحكومة العراقية أن المتطوعين في ج.ت.ع. سيستمرون في استلام رواتبهم بالكامل خلال خدمتهم في الجبهة، ووصلت قوتها القتالية إلى ٣٠٠ مع نهاية العام.[133]

سار القرار العراقي بتشكيل ج.ت.ع. بموازاة تدهور العلاقات بفتح. فبعد أن استولى حزب البعث على السلطة، قام بحل «اللجان الشعبية لدعم الثورة الفلسطينية» التي كان عمل من خلالها بطريقة شبه علنية قبل قيامه بالانقلاب، وذلك خوفاً من أن تستخدمها الأحزاب المعارضة الأُخرى كوسيلة سياسية وتنظيمية مرة أُخرى.[134] وشكّت الحكومة العراقية في علاقة فتح الخاصة بمصر، وفي التحالف التكتي الذي أقامته مع منظمة الصاعقة التي ترعاها سورية لتحقيق السيطرة على م.ت.ف. كما عبّر الكيالي عن عداء حزب البعث للوطنية القطرية الفلسطينية التي تتبناها فتح، والتي سارت في خط معاكس لالتزام الوحدة العربية الشاملة.[135] في البداية، واصل العراق مساعدته لفتح، وسمح لها بإقامة معسكر تدريب قرب الحبّانية في أواخر سنة ١٩٦٨، لكن ما كادت تتخرج الدورة الأولى المؤلفة من ٣٠٠ متدرب، في آذار/مارس ١٩٦٩، حتى أغلقت السلطات المعسكر.[136] إلاّ إن العلاقات لم تقطع كلياً، إذ سمح لفتح باستلام شحنات كبيرة من الأسلحة الصينية عن طريق البصرة (٣٠٠٠ بندقية آلية سنة ١٩٦٩ مثلاً).[137] كذلك

نطّفت ج.ت.ع. من لهجتها مع فتح بعد تموز/يوليو، عندما فرضت السلطات السورية حظراً على أنشطتها وألقت القبض على أعضائها المعروفين في البلد.

إلاّ إن العداء العراقي احتدّ مجدداً بعد أن ضمنت فتح الموافقة على تعديل الميثاق الوطني لـ م.ت.ف. (بناء على اقتراح كانت تقدمت به أصلاً ج.ش.د.ت.ف.)، في دورة المجلس الوطني الفلسطيني في أيلول/سبتمبر، لينص على إقامة «دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية» بعد التحرير، يتمتع المواطنون المسلمون والمسيحيون واليهود فيها بحقوق متساوية. وقد اعتبر حزب البعث وج.ت.ع. وج.ش.ت.ف. هذا الأمر خيانة للأمة العربية ككل، الأمر الذي يهدد ببقاء فلسطين في أيدي الصهيونية والاستعمار.[١٣٨] ورفضت ج.ت.ع. الانضمام إلى م.ت.ف. علامة على الاحتجاج، على الرغم من انضمامها إلى قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني في تموز/يوليو وإرسالها مراقباً إلى المجلس الوطني الفلسطيني في أيلول/سبتمبر. وقد زاد حزب البعث العراقي في مساعدته لـ ج.ش.ت.ف. ولغيرها من التنظيمات المتشددة، موزعاً الأموال والعتاد الحربي طبقاً لحصص محددة.[١٣٩] وتمكّن المستفيدون كالمنظمة الشعبية لتحرير فلسطين وكجبهة النضال الشعبي الفلسطيني من تقديم رواتب رمزية لفدائييهم، أول مرة، بينما استمروا في استلام مساعدات إضافية من مصر أو سورية أو فتح أو ج.ت.ف.[١٤٠] وبالقدر نفسه من الأهمية، أصدرت السلطات العراقية مجموعة من القواعد والنظم لضبط النشاط الفلسطيني بأكمله في البلد، ولوضعه تحت الولاية المباشرة للاستخبارات العسكرية.[١٤١]

معالجة الشرذمة

قدمت سياسة العراق مثالاً قوياً للتعقيدات التي يمكن أن تعترض إنشاء نظام سياسي فلسطيني مستقل. كما أدت القيود العربية دوراً مهماً في تطوير «القواعد» الداخلية، وغيرت بصورة مصطنعة ميزان القوى بين مختلف التنظيمات الفدائية التي لديها تمثيل في م.ت.ف.، وبلغ عددها تسعة في أواسط سنة ١٩٦٩، عدا قوات التحرير الشعبية. ولم تنزعج فتح كثيراً حتى ذلك الوقت من تكاثر التنظيمات الفدائية. ففي سنة ١٩٦٥ رأت أن «نشوء العديد من الجبهات الفلسطينية في هذه المرحلة يعني شعور الشعب العربي الفلسطيني بأكمله بضرورة العمل من أجل العودة [إلى فلسطين]، كما يدل على أن زخم الثورة وفيضها لا يكمنان في فئة أو جماعة معينة.»[١٤٢] وقد تمسكت فتح بهذا الموقف خلال سعيها لإيجاد حلفاء لها في

محاولة إمّا لاستبدال م.ت.ف.، وإمّا للسيطرة عليها سنة ١٩٦٨، ووجدت أن التعددية وسيلة مفيدة لإضعاف ج.ش.ت.ف. أمّا ج.ش.ت.ف.، من جهتها، فوقعت بين فكي معارضتها للتكاثر للأسباب المذكورة، وبين الخوف من أن يؤدي تأييد دعم الجبهة الموحدة إلى تسهيل تحقيق هيمنة فتح. ورأت الجبهة أن الشرذمة تمثل مشكلة، لكنها اعتبرت ذلك في الوقت نفسه نتيجة طبيعية لكثرة وتنوع الأحزاب السياسية والمصالح الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الفلسطيني. وأكدت الجبهة أن مثل هذه الاختلافات لا يمكن طمسه بالشعارات العاطفية التي تنادي بالوحدة الوطنية والتحرير.(١٤٣)

لكن فتح اكتشفت أن هناك ثمناً لا بد من دفعه في مقابل تشجيعها على انفصال بعض التنظيمات مثل ج.ش.د.ت.ف.، التي دانت سياسة فتح فيما يتعلق بـ «عدم التدخل في الأوضاع العربية» على أساس أنها تمثل وجهة نظر «اليمين الرجعي الفلسطيني».(١٤٤) وقد جاء هذا الانتقاد في التقرير السياسي الأساسي الصادر عن مؤتمر ج.ش.ت.ف. في آب/أغسطس ١٩٦٨، والذي أصبح في منزلة بيان رسمي لـ ج.ش.د.ت.ف. بعد شباط/فبراير ١٩٦٩. كما اعتبرت الوثيقة أن دعوة فتح إلى الوحدة الوطنية وإلى تأجيل النضال الاجتماعي ما هي إلاّ محاولة منها لتكرس «على رأس القيادة السياسية لحركة المقاومة، إطارات إقطاعية ورأسمالية مترفة لا علاقة لها بالكفاح المسلح على امتداد تاريخ فلسطين الحديث.» إن الوحدة الوطنية تحت هذه الأوضاع كانت تسيطر عليها «العناصر الإقطاعية، والصيارفة المليونيرية من أصحاب البنوك، وكبار التجار، وعتاة الرجعية الفلسطينية.» ووجهت ج.ش.د.ت.ف. نقداً لاذعاً بصورة مماثلة لـ ج.ش.ت.ف. لحضورها «المجلس 'الوطني' الفلسطيني الذي جمع كل ممثلي الرجعية الفلسطينية وعلى رأسها شلة المليونيرية من أصحاب البنوك وكبار المقاولين التي اشترطت أن تكون على رأس المجلس الوطني، بينما شكلت حركة المقاومة ذراعها الأيمن والأيسر (فتح، والجبهة الشعبية).»(١٤٥) لقد أصبحت الحركة الفلسطينية مجرد «ورقة» في أيدي الدول العربية ووسيلة ضغط لجلب إسرائيل والولايات المتحدة إلى طاولة المفاوضات.(١٤٦)

كان الكثير من هذا ضرباً من المغالاة، لكن التنافس العقائدي و«المزايدة» السياسية كانا يتجسدان بصورة متزايدة في سلوك استفزازي في الأردن وفي أماكن أُخرى. وأظهرت فتح اهتماماً متنامياً، بعد انتخاب عرفات رئيساً لـ م.ت.ف.، بتأكيد سلطتها، وبمنع قيام ائتلاف منافس، وباحتواء نفوذ الدول العربية. ولا بد من التذكر أنها كانت تسعى، منذ سنة ١٩٦٥ على الأقل، لإنشاء منظمة فلسطينية موحدة كي «تحافظ على الهوية والاستقلالية» بعيداً عن السيطرة العربية.(١٤٧)

وكان الغرض من تأسيس قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني في أواسط شباط/فبراير ١٩٦٩، بدعم من منظمة الصاعقة وقوات التحرير الشعبية، وضع النشاط الفدائي برمته بإشراف هيئة أركان عامة واحدة.[١٤٨] وقد قدم عرفات دليلاً آخر على الأهمية المتعلقة بقيادة الكفاح المسلح الفلسطيني من خلال تعيين ضابطين من ج.ت.ف.، عبد الرزاق اليحيى رئيساً للأركان وسمير الخطيب أمين سر مجلسها.[١٤٩] ورفضت ج.ش.ت.ف. الانضمام إليها، لكن بات في وسع فتح أن تزعم أن قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني كانت تشكل ٩٠٪ من القوات المقاتلة الفلسطينية، بما فيها جيش التحرير الفلسطيني.[١٥٠]

ازداد قلق فتح إزاء الشرذمة عندما انشقت عنها الهيئة العاملة لتحرير فلسطين، وذلك في ٢٣ أيار/مايو ١٩٦٩ بقيادة عصام السرطاوي، والتي كانت انضمت إلى فتح أصلاً سنة ١٩٦٨. ورفضت الهيئة العاملة لتحرير فلسطين الانضمام إلى قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني، وفي آب/أغسطس طلبت بصورة استفزازية وضع جميع الموارد الفلسطينية، بما في ذلك إذاعة فتح في القاهرة والصندوق القومي الفلسطيني، في تصرف جبهة وطنية جديدة تحل محل م.ت.ف.[١٥١] وأدى ظهور تنظيم فدائي جديد في هذا الوقت (منظمة فلسطين العربية برئاسة أحمد زعرور) إلى إقناع فتح بأن الدول العربية تسعى جاهدة لاستخدام «المنظمات الصغيرة التي تنشأ بين آونة وأُخرى... في محاولات لضرب القوى الرئيسية في العمل الفلسطيني.»[١٥٢] فنادى بعض قادة فتح بتبني «حل جزائري»: التوحيد الإجباري ضمن بنية عسكرية واحدة تحت الإدارة السياسية لـ م.ت.ف. (التي تهيمن عليها فتح).[١٥٣] وكانت الأغلبية تدرك أن فتح لا تستطيع بسهولة أن تفرض الوحدة على مجتمع مشتت بصورة واسعة، في غياب سلطة مركزية معترف بها وقاعدة جغرافية. فإمكان التعرض لإجراءات مضادة من الحكومات المضيفة كان اعتباراً رئيسياً أخذته فتح في الحسبان، الأمر الذي جعل توفير فرص مشاركة التنظيمات الفدائية التي تتبناها الدول العربية تصرفاً أكثر حكمة من محاولة استثنائها أو القضاء عليها. وقد لخص عرفات تفكير فتح بإيجاز مفيد، كما يلي:

> .... ولقد كان أمامنا طريقان لمعالجة هذه الظاهرة: الحوار الديمقراطي، أو العنف الدموي. ونحن شعب عشائر وحمائل، وطريقة العنف ذهبت بثورتنا الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩). ولقد وجدنا بعد دراسة تلك التجربة أننا إذا استخدمنا طريق العنف لإقرار خط الثورة، فإن ذلك سيؤدي بهذه الثورة نفسها إلى الهلاك. نحن شعب صغير، مشتت، ولا نتحمل التصفيات. صحيح أننا تعبنا من الأسلوب الديمقراطي، لكن من قال إنه أسوأ من التصفية الجسدية؟[١٥٤]

لقد انتهجت فتح سياسة مزدوجة. فمن جهة، وضعت أعضاءها في دوائر م.ت.ف. بصورة مكثفة وأدخلت الكثير من مؤسساتها ضمن م.ت.ف.، وخصوصاً صندوق شهداء فلسطين وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. ومن جهة أُخرى، وسعت مؤسسات م.ت.ف. كي توفر مناصب، على جميع الصعد، للتنظيمات الفدائية الأُخرى، طبقاً لحصص نسبية ثابتة. ولتعزيز الاحتواء ولتوسيع جمهور فتح بصورة أكبر، دعمت توسيع المجلس الوطني الفلسطيني كي يسنح لها عرض المقاعد على التنظيمات الصغيرة، وكي تجلبها بهذه الطريقة إلى داخل إطار م.ت.ف. باختصار، إن السياسة التي اتبعتها فتح من خلال م.ت.ف. كانت استيعابية بصورة واضحة، تشمل في آن واحد علاقة دقيقة بين القوة السياسية المهيمنة والبنية الدولانية، بالإضافة إلى احتواء الأطراف السياسية الأُخرى عن طريق ضمان حصة ثابتة من المناصب والموارد. ولعل هذا أمر عادي بالنسبة إلى دولة ناشئة، لكن ما جعله لافتاً للنظر في الحالة الفلسطينية هو أنه حدث ضمن إطار حركة تحرر وطني كانت لا تزال في مرحلة مبكرة من الكفاح المسلح، وعلى بون شاسع من السيطرة على ترابها الوطني الخاص وعلى قاعدة جغرافية واقتصادية واجتماعية مستقلة لتحقيق التطور المؤسساتي.

تقدم سياسة م.ت.ف. تجاه النقابات المهنية والجمعيات الاجتماعية الأُخرى مثالاً حياً بصورة خاصة لتبنيها نهجاً استيعابياً ولاستعداد التنظيمات الفدائية الرئيسية للعمل وفقاً لقواعدها. في السابق، كان أحمد الشقيري وزملاؤه أولوا النقابات أهمية ضئيلة، مفضلين أن يركزوا على تطوير التنظيم الشعبي الفلسطيني كإطار سياسي عريض لـ م.ت.ف. يمكن للأعضاء العاديين من خلاله أن ينتخبوا ممثلين لهم في المجلس الوطني الفلسطيني. وقد استمر اعتبار الاتحادات القائمة (الطلاب والمدرسين وغيرهم) هيئات مستقلة، وكل ما ذكره المجلس الوطني الفلسطيني، حتى في وقت متأخر كأيار/مايو ١٩٦٦، هو أنه كان يدرس الخيارات بشأن العلاقة المستقبلية لهذه الاتحادات بالتنظيم الشعبي الفلسطيني.[١٥٥] وقد تغيرت النظرة بصورة جذرية عندما حل يحيى حمودة ذو الاتجاه اليساري محل الشقيري، وعندما تمت زيادة كبيرة في تمثيل التنظيمات الفدائية في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني في تموز/يوليو ١٩٦٨.

عكس المجلس الوطني الفلسطيني التغير في المنظور وفي البنية على حد سواء من خلال التخلي عن التنظيم الشعبي الفلسطيني لمصلحة «... تنظيم القطاعات الشعبية نقابياً ومهنياً وبأي شكل آخر.» وللإشراف على هذه النقلة، أقر إقامة «دائرة التنظيم الشعبي» برئاسة عضو من اللجنة التنفيذية في م.ت.ف. وكان

من ضمن مهمات الدائرة الرئيسية مراقبة نشاط كل الاتحادات و«الهيئات الشعبية»، وتنظيم العضوية في كل من الحرف والمهن على حدة، بما يضمن التوحيد الفعال لكل منها في نقابة واحدة. كما تقرر إنشاء مجلس أعلى من الاتحادات الفلسطينية، يكون مسؤولاً عن ضمان تطبيق الإرشادات التي تتضمنها السياسة المعتمدة من المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. تجاه التنظيم الجماهيري والوحدة الوطنية. ونجم عن ذلك أن على فروع الاتحادات في الدول العربية، حيث توجد، أن تشكّل فروعاً للمجلس الأعلى بطريقة مماثلة، وأن تعمل الفروع، بدورها، على إقامة صلات بكل من الهيئات الفلسطينية الأُخرى ومندوبي المجلس الوطني الفلسطيني ومكتب م.ت.ف. في كل بلد. وستضع اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. النظم لضبط جميع علاقاتها بدائرة التنظيم الشعبي والمجلس الأعلى (وإن كان هذا يتم بعد التشاور معهما وأخذ موافقتهما)، وفي مقابل ذلك ستقدم الأموال والتسهيلات الأُخرى للاتحادات.[١٥٦]

ولم يتأخر ظهور العواقب. فقد كانت الاتحادات بين الهيئات القليلة التي تم تأسيسها بصورة رسمية وصريحة استناداً إلى العضوية الفلسطينية، تحديداً بين سنة ١٩٤٨ حتى قيام م.ت.ف. سنة ١٩٦٤، ولذا فإن دورها كحاضنة للهوية الوطنية كان سبباً حيوياً في وجودها والإقبال عليها. وقد هيمن هذا الدور السياسي الأساسي على الوظائف الاجتماعية الرئيسية للاتحادات، وتعزز بعد سنة ١٩٦٨؛ وباتت المشكلة الآن هي أن دورها السياسي تداخل بصورة واسعة في الدور السياسي للتنظيمات الفدائية المتنوعة، التي جذبت أعداداً كثيرة من النشطاء إلى أجنحتها المدنية وأجهزتها البيروقراطية الناشئة.[١٥٧] وهمدت عضوية الاتحادات نتيجة هذه الازدواجية الوظيفية، التي انعكست بصورة خاصة في الانخفاض الشديد فيما يتعلق بالعضوية الفعلية قياساً بالعضوية المحتملة ضمن كل قطاع مهني أو اجتماعي. فمن مجموع نحو ٨٠,٠٠٠ عامل فلسطيني في لبنان وسورية والكويت سنة ١٩٧٠، مثلاً، لم ينتسب أكثر من ٢٠,٠٠٠ عامل إلى الاتحاد العام لعمال فلسطين.[١٥٨] وأضف إلى ذلك أن هذه النسبة كانت أعلى لدى العمال منها لدى أغلبية الفئات الاجتماعية الأُخرى، وكان الاستثناء الملحوظ الوحيد لذلك هو الاتحاد العام لطلبة فلسطين ـ وهذا أمر يسهل تفسيره لأن الطلاب هم أنشط قطاعات السكان سياسياً بصورة عامة. وعدا ذلك، فقد أعاق التركيز على القضايا السياسية توسيع العضوية في معظم الفئات الاجتماعية.

إن إدخال الاتحادات ضمن بنية م.ت.ف. عزز هذه الأنماط. فقادة الاتحادات على الصعيد الوطني العام وعلى صعيد الفروع استبقوا وأجهضوا نشاط

الأعضاء القاعديين عن طريق تأمين المنافع والخدمات نيابة عنهم من الحكومات المضيفة ومن م.ت.ف.، ولم يطلبوا في مقابل ذلك أكثر من اشتراك هؤلاء الأعضاء في انتخابات الاتحادات وولائهم السياسي أو الفئوي. وقد أدى ازدياد التركيز على تشكيل الوفود الرسمية إلى المؤتمرات العربية والدولية، وعلى إصدار البيانات السياسية المشتركة مع النظراء غير الفلسطينيين، وعلى إرسال رسائل التأييد الشكلية إلى م.ت.ف. في الأعياد السنوية وغيرها من المناسبات الخاصة، إلى تعزيز النزوع السلطوي أو الفوقي في العمل النقابي المرتبط بـ م.ت.ف.، وإلى المزيد من تهميش أعضاء النقابات. وكانت للنزاعات الفئوية المبالغ فيها التأثير ذاته.[١٥٩] ولم يكن يتوقع من الأعضاء دائماً حتى أن يدفعوا رسوم الانتساب، إذ كانت التنظيمات الفدائية مستعدة، في الكثير من الأحيان، لدفع أموال إلى مؤيديها كي تضمن مزيداً من الأصوات. وتبع ذلك أن أصبحت عضوية الاتحادات شكلية فحسب بالنسبة إلى الكثيرين، وربما إلى الأغلبية العظمى، ممن كان متوقعاً منهم أن يحضروا مرة واحدة في السنة فقط ليدلوا بأصواتهم، كما تبع ذلك أن إحصاءات العضوية بالغت، إلى حد كبير، في حجم المشاركة الفعلية. وقد أدى تفضيل فتح، وكذلك تفضيل التنظيمات الفدائية الأُخرى، وإن بدرجة أقل، لقوائم مرشحي «الوحدة الوطنية» إلى تراجع المنافسة الحقيقية في انتخابات الاتحادات في أغلبية المناسبات مع بداية السبعينات، وإلى إلغاء الانتخابات كلياً في بعض الحالات.[١٦٠] وقد ظهر هذا بصورة واضحة عندما كانت الأزمات الكبيرة (كالصراع في الأردن خلال ١٩٧٠ ـ ١٩٧١) تؤثر في م.ت.ف. ككل، إذ كانت الاتحادات وفروعها في الخارج تتعرض لشلل مطوّل نتيجة خضوعها المتزايد للمركز السياسي والإداري. وقد أضفى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحادية عشرة في كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ الصفة الرسمية على حقيقة قائمة بإعلان أن دائرة التنظيم الشعبي ستعتمد على الكوادر المتخصصة في التنظيمات الفدائية لتوفير الموظفين الإداريين للاتحادات، وستطالب الاتحادات بتقديم التقارير الدورية إلى الدائرة وبالاشتراك في الوفود الرسمية لـ م.ت.ف.[١٦١]

لكن حالة الاتحادات الفلسطينية لم تكن هماً فورياً في الأشهر التالية لدورة المجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في شباط/فبراير ١٩٦٩، إذ اكتشفت فتح أن التحدي الأكبر لسعيها في سبيل الاستقلالية كان يكمن في محاولتها تأكيد سيطرة م.ت.ف. على ج.ت.ف. وقد أشار عرفات إلى بدء حملة لإعادة بناء الجيش بعد يوم واحد فقط من انتخابه رئيساً لـ م.ت.ف. ففي خطاب وجهه إلى وحدات الجيش في مصر في ٥ شباط/فبراير، أكد أن ج.ت.ف. «لن يكون مجرد جيش

نظامي كلاسيكي»، بل سيتلاحم مع «رفاق السلاح من الفدائيين» ليشكل النواة الأولية لجيش الثورة.[١٦٢] وقد شن أحد المسؤولين في فتح (من دون أن يذكر اسمه) هجوماً مباشراً في مقابلة صحافية متعمدة صدرت في ذلك الوقت، ذاكراً أن ج.ت.ف. كان يعاني «جميع عيوب الجيوش النظامية.» لكن النقطة الأساسية في الموضوع كانت «ارتباط أكثر الضباط بنظام عربي معين أو بآخر.»[١٦٣] وكما اشتكى صلاح خلف فيما بعد «لا يحق تغيير رئيس الأركان إلاّ بالتشاور مع هذا البلد وذاك وموافقة البلد الثاني... هذا الجيش ليس جيش منظمة التحرير وليس جيشاً مستقل الإرادة... [وكل دولة مضيفة] يهمها أن يكون هذا الجيش تابعاً لها ليكون في يوم ما وفي ساعة معينة وظرف معين أداة هذه الدولة لضرب مجموع الفدائيين.» ولإصلاح هذا الوضع، نوت فتح أن تحوّل «الجيش المحترف إلى مجموعات فدائية... وتحقق وحدته في النهاية مع فتح وجميع الفصائل [الفدائية]، من أجل قيام جيش تحرير وطني فلسطيني قادر ليس فقط على الإزعاج أو المقاومة وإنما العمل على بدء التحرير.»[١٦٤]

كانت دورة المجلس الوطني الفلسطيني في تموز/يوليو ١٩٦٨ قد عززت مركز اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. من خلال نقل صلاحية إنفاق ميزانية ج.ت.ف. وغيرها من بنود الإنفاق إليها بدلاً من الصندوق القومي الفلسطيني.[١٦٥] مع ذلك، فإن إمكان البدء بالتغيير في ج.ت.ف. لم يأت إلاّ بعد أن أعلن عبد الناصر بداية حرب استنزاف حقيقية على امتداد قناة السويس في آذار/مارس ١٩٦٩، وبعد أن ضغط على سورية لفتح جبهة أُخرى ضد إسرائيل. وفي حزيران/يونيو، أكدت اللجنة التنفيذية سلطتها عن طريق إحياء منصب القائد العام، الذي عيّنت فيه عبد الرزاق اليحيى، كما عيّنت قائد قوات عين جالوت، فتحي سعد الدين، نائباً له.[١٦٦] كذلك نحّت رئيس الأركان مصباح البديري، إلاّ إنها عيّنت عثمان حداد مكانه لاسترضاء السوريين. كما وضعت اللجنة التنفيذية الشيوعي السابق جواد عبد الرحيم رئيساً للاستخبارات العسكرية في ج.ت.ف. واستقدمت ضابطاً يسارياً آخر إلى القيادة. وأعلنت في لفتة ذكية، وإنْ لم تكن صادقة، لضباط وجنود ج.ت.ف.، أن هذه التعيينات الأخيرة تهدف إلى تحسين فرص الترقية للضباط الصغار.[١٦٧] وتم اقتطاع جزء من رواتب الضباط الكبار ومسؤولي م.ت.ف.، بينما مُنح ذوو الرتب الأدنى زيادات.[١٦٨]

كانت إجراءات التهدئة حكيمة، لأن الكثيرين من الضباط الصغار شعروا بأن المناصب الرفيعة كانت محجوزة لخريجي «دورة سنة ١٩٤٨».[١٦٩] كما أن تعليقات نقدية كان أطلقها قادة فتح تجاه ج.ت.ف. أثارت استياء الضباط، الذين

كانوا ينظرون باستياء وازدراء إلى خلافات الفدائيين وعدم انضباطهم. ولعل من الأمور اللافتة أن المشكلة التي كانت تواجهها فتح صدرت عن الضباط اليساريين الذين ساعدت هي على تعيينهم في قيادة ج.ت.ف. فكان عبد الرزاق اليحيى وسمير الخطيب وقائد قوات التحرير الشعبية عبد العزيز الوجيه يعتبرون فتح منظمة يمينية رجعية، لكنهم كانوا يدركون أنهم لا يستطيعون مقاومة السيطرة السورية من دون مساعدة فتح. مع ذلك، فقد هدد اليحيى التحالف الضمني، في أيلول/ سبتمبر، عندما اقترح إصلاحات عسكرية وتنظيمية شاملة تؤدي إلى دمج كل القوات الفدائية بإمرة ج.ت.ف.، على أن تحتفظ مختلف التنظيمات بهويتها السياسية الخاصة وبتنظيماتها المدنية المستقلة، وتتنافس ضمن إطار م.ت.ف. وقد رأت فتح أن وضع جميع التنظيمات في مرتبة واحدة سيشل عملية صنع القرار في م.ت.ف.، واقترحت أنه لا بد من حمل التنظيمات الصغيرة على الاختفاء إما عبر الإقناع، وإمّا «بوسائل أُخرى».[١٧٠] واستمر التوتر ثلاثي الاتجاهات بين فتح وقيادة ج.ت.ف. ودمشق مع اقتراب نهاية العام.[١٧١] وكشف ذلك حقيقة التفاعلات المعقدة التي ميزت بزوغ النظام السياسي الفلسطيني.

السلطة المزدوجة

كانت الحركة الفدائية قد أحرزت عدة مكاسب مهمة منذ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، إذ تمكنت من إقامة قواعد آمنة ومن الحصول على امتيازات شبه سيادية في ثلاث من دول المواجهة العربية، وفرضت وجودها بصورة واضحة كقوة إقليمية فاعلة ولو أنها صغيرة. وأصبح هناك نظام سياسي فلسطيني مستقل في طريق التشكيل، الأمر الذي خفف وقع قيود الدول العربية وتغلغل نفوذها، وذلك بالانتقال إلى الإطار المؤسساتي الرسمي الذي صاغته م.ت.ف. ولم يكن الاندماج في نطاق السياسة العربية هدفاً أو خياراً، ولذلك السبب كانت نواميس النضال المسلح هي التي سيَّرت عملية بناء الدولة الفلسطينية (أو بصورة أدق «دولنة» مؤسساتها السياسية) وبلورة وطنيتها القطرية.

إن افتقاد القاعدة الإقليمية والاجتماعية والاقتصادية الواحدة جعل مسار هذا التطور السياسي متفاوتاً بالضرورة. وبالنسبة إلى الجوالي الفلسطينية في مواطن الشتات الواسعة أو إلى سكان الأراضي المحتلة، كان هذا التطور تصورياً في الأساس وفي أحسن حالاته أمراً جزئياً، ذلك بأن «استراتيجيات البقاء» التي اتبعوها على الصعيد اليومي كان لا بد من إجرائها من خلال بُنى الحكومات والمجتمعات المضيفة، حتى لو تعاطفوا بصورة متزايدة مع الفدائيين والانتماء الفلسطيني. ولعل اتجاه الدولنة والنزوع الوطني القطري قد تجسّدا في أشكال ملموسة في مخيمات اللاجئين في سورية ولبنان، إلاّ إنهما كانا أقوى كثيراً في الأردن حيث شكل ارتفاع نسبة الفلسطينيين إلى مجموع السكان والوجود الفدائي الرئيسي تحدياً أساسياً لبنية الدولة الأردنية وهويتها. فقد تكشفت العلاقة بين الحركة الفدائية والحكومة في إطار هذا التعارض الضمني في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠.

كان للحكومة الأردنية أسبابها الوجيهة في كبح جماح الدولة الفلسطينية الناشئة داخل الدولة وفي إعادة فرض سلطانها. إذ إن النيران الإسرائيلية الانتقامية، سنة ١٩٦٨، كانت عاثت دماراً في وادي الأردن ودفعت إلى رحيل نحو ١٠٠,٠٠٠ من السكان. كما امتدت الضربات المدفعية والجوية إلى داخل البلد سنة ١٩٦٩، لتصل إلى مشارف إربد والسلط. إن عدم تقيد الفدائيين باتفاق تشرين الثاني/ نوفمبر

١٩٦٨ بشأن تنظيم الهجمات عبر الحدود تكررت صورته في المراكز السكانية وعلى الطرق الرئيسية. وكثيراً ما عرّضت حواجز التفتيش الموقتة، التي أقامها الفدائيون والميليشيا، رجال الجيش الأردني وموظفي الدولة للإهانة وأحياناً للاختطاف، وكان ذلك في أحيان كثيرة انتقاماً لمهانات اقترفها جنود البادية (أطلق عليهم الأهالي المحليون استخفافاً لقب «فرسان الضفة الغربية») قبل سنة ١٩٦٧.[١] هذا مع العلم بأن الحكومة كانت أكبر مصدر للتوظيف في المملكة، وأن كثيراً من عائلات شرق الأردن كان لها فرد واحد على الأقل يعمل في القطاع العام، وبالتالي فإن الإهانات الموجهة إلى العسكريين والعاملين المدنيين كانت تهدد بتنفير المجتمع بأكمله.[٢] وفي الوقت نفسه، فإن أي إمكان للتضامن الطبقي كانت تقوضه ظاهرة وصفها الحزب الشيوعي الأردني بمرارة بأنها «شوفينية فلسطينية». إذ إن «تمييز نظام الحكم الأردني الرجعي ضد الفلسطينيين باستمرار، لدرجة حالت دون أن يكون نفوذ البورجوازية الفلسطينية السياسي موازياً لنفوذها الاقتصادي»، دفع بها وبجماهيرها إلى النزوع القطري.[٣]

لقد أغاظ الجيشَ الأردني أن الكثيرين من الشباب تمكنوا من تفادي الخدمة العسكرية والبقاء في البيت أو اتخاذ وظيفة مدنية بمجرد الالتحاق بجماعة فدائية.[٤] وبالإضافة إلى هذا، فإن فقدان الشرطة والمحاكم الأردنية لسلطتها أبرز حقيقة ظهور حكم فلسطيني مواز في المملكة، وإن كان غير محكم التنظيم. فقد أصبح للحركة الفدائية الآن شرطتها العسكرية، وجهازها الأمني، ومحاكمها الثورية، ومكاتبها ووسائلها الإعلامية، وحركتها النقابية، وبطبيعة الحال قواتها المسلحة المتفرغة، «والمناطق المحررة» في مخيمات اللاجئين. إذ «أصبحت الثورة تعتقل وتسجن وتعاقب وتتدخل في شؤون الأزواج والإيجارات، وتتجاوز كل القوانين التي وضعتها الأنظمة.»[٥] مع ذلك لم يكن الحكم الموازي يعني ضمان القانون والنظام. فقد اتهمت دراسة نشرتها وزارة الدفاع الأردنية، سنة ١٩٧٠، الفدائيين (مستثنية ج.ت.ف. وقوات التحرير الشعبية) باقتراف عدد مذهل من التجاوزات الأمنية بلغ عددها ٤٣,٣٩٧ حالة، ضمنها الاعتقال غير القانوني، والقتل، والجرح، واقتحام المساكن بالقوة، والخطف، والاغتصاب، والسرقة، والاعتداء على المدنيين، وحوادث الطرق، والاعتداء على أملاك الدولة، وتزوير الوثائق الرسمية.[٦] وربما كان عدد كثير من هذه الحوادث قد اتُّهم الفدائيون باقترافه زوراً أو خطأً، إلاّ إن الأرقام المذكورة تكشف عن اتجاه عام لا يمكن إخفاؤه.

قامت التنظيمات الفدائية اليسارية بالكثير مما أيقظ وأذكى التوتر الكامنَ بين الفلسطينيين ومواطني شرق الأردن وهدد التماسك الاجتماعي. لقد قدمت الملكية

مادة ملائمة «للمزايدة» بين ج.ش.ت.ف. وج.ش.د.ت.ف. بصورة خاصة، إذ تنافست كلتاهما لتبرهن عن صدقيتها الثورية وتفوقها على الأُخرى عن طريق الخطابات الملتهبة والأعمال الاستفزازية. فقالت ج.ش.د.ت.ف. بصراحة إن العرش معاد بطبيعته للجماهير وحركتهم التحررية، وخلصت إلى أنه ينبغي للفدائيين أن يخططوا للصراع المحتوم معه. أمّا ج.ش.ت.ف.، فكانت في السابق معتدلة في نقدها للعرش، لكن ظهور ج.ش.د.ت.ف.، في شباط/فبراير ١٩٦٩، حفزها على الدعوة، أول مرة، إلى إقامة «هانوي عربية» في عمان. وكان العداء للعرش تصحبه أحياناً الإساءة إلى المشاعر الدينية، إذ أظهرت ج.ش.د.ت.ف. ميلاً خاصاً إلى رفع العلم الأحمر فوق المساجد أو إلى الاحتفال بذكرى مولد لينين وغيرها من الأعياد السنوية من فوق المآذن. وربما كان الاتهام الذي وجهه الفلسطينيون بأن بعض العملاء الحكوميين المندسين هم الذين أثاروا هذه الأحداث صحيحاً، إلاّ إنه لم يوقف مجرى الأمور.

مع ذلك، يمكن القول إن موقف فتح هو الذي شكّل التهديد الأكبر للعرش. وعلى الصعيد الرسمي كانت فتح تؤكد أن «على الحركة الثورية الفلسطينية أن تراعي ضرورات الأمن العربي في جميع الأقطار العربية، كما عليها أن تراعي استقرار الأوضاع الداخلية في الداخل»، إلاّ إنها أظهرت في الأردن ثقة القوة التي تعرف أنها على قدر متساو مع الحكومة إنْ لم تكن متفوقة عليها.[٧] ففي شباط/فبراير مثلاً، أعلن عرفات، من جانب واحد، نيته نقل القسم الأكبر من وحدات ج.ت.ف. إلى المملكة، الأمر الذي حث السلطات الأردنية على مناشدة عبد الناصر التوسط فوراً.[٨] وثمة مصدر مهم آخر للقلق هو الإدراك أن فتح كانت تتمتع بتأييد كبير في مستويات الدولة كافة، وأنها تغلغلت في الجيش والدوائر الأمنية بصورة واسعة. وفي الواقع، لم يتمثل التحدي الحقيقي في إمكان أن تسعى فتح لإطاحة الحكومة، وإنما في تصميمها على إنشاء هوية وطنية فلسطينية وإقامتها ضمن إطار دولاني خاص بها. وبهذا الشكل أخاف سلوك فتح النظام وأرعبه، لكنها «لم تكن في الواقع تخطط له، وإن كان فيها من يعمل له لوعيه بضرورته، أو من يعمل له بسبب المطامح والنزوع إلى السلطة الذاتية.»[٩]

بدأ الملك حسين، سنة ١٩٦٩، العمل المنتظم لمواجهة التحديات التي تطرحها الحركة الفدائية. بدايةً، كان هذا يتطلب تقوية علاقاته بمجتمع شرق الأردن، وخصوصاً بالعشائر والقبائل البدوية في الجنوب التي يأتي من صفوفها معظم ضباط الجيش الكبار وأغلبية الأفراد في الوحدات القتالية الرئيسية. وتمثلت الخطوة الأولى في استعادة ثقة الجيش بنفسه؛ فكثيرون من الضباط شعروا بأنهم

دخلوا المعركة، في حزيران/يونيو ١٩٦٧، من دون إعداد، وبأنهم تحملوا من اللوم أكثر مما يستحقون بسبب الهزيمة.(١٠) ولتحقيق هذا الهدف عيَّنت قيادة الجيش معن أبو نوار، وهو ضابط سبق أن أُبعد، لإعادة تنشيط شعبة التعبئة والتوجيه المعنوي.(١١) وبتوجيه منه كمحرر شدّدت مجلتان عسكريتان جديدتان («الأقصى» و«الجندي») على شهادات العرش الهاشمي القومية العربية والإسلامية، وأبرزت الموضوعات الإسلامية العامة، والقيم الاجتماعية المحافظة الخاصة بالمجتمع العشائري والريفي. ولم تجر تسمية «الأعداء» صراحة في البداية، لكنهم صُوّروا كملحدين فوضويين قاصرين، أو كمثقفين حضريين ناقصي الرجولة في إشارة مقنَّعة إلى الفدائيين اليساريين.(١٢) ولتأكيد هذا التباين نشر فرع التوجيه المعنوي كتباً تمجد دور الجيش في الحروب الماضية مع إسرائيل، ومنها كتاب ألّفه أبو نوار عن معركة الكرامة حديثة العهد، كما وزع ٦٠,٠٠٠ نسخة من القرآن الكريم على الجنود.(١٣)

وجرى استكمال حملة كسب «القلوب والعقول» بجهد استخباراتي حازم، وقد انطلق هذا في أواسط سنة ١٩٦٩ من خلال إنشاء الشعبة الخاصة السرّية الملحقة بالجيش. وطبقاً لمصادر أمن فلسطينية، كانت ترئس الشعبةَ لجنة من خمسة أفراد تشمل القائد الأعلى للقوات المسلحة الشريف ناصر بن جميل، وقائد المدرعات الشريف زيد بن شاكر، والأمير نايف بن علي، ورئيس الاستخبارات العسكرية محمد بشير، وقائد الشرطة العسكرية سعد الدين حاسو.(١٤) وأُفرز ضباط من الجيش للشعبة الخاصة ووُجهت إليهم تعليمات بإقامة شبكات استخباراتية في مخيمات اللاجئين وفي المدن والقرى الرئيسية. وقد بذلوا جهداً خاصاً لتجنيد عملاء من داخل المجموعات الفدائية، وجمعوا معلومات عن العضوية فيها، وأسماء وعناوين قادتها، وتسلحها، وطرق تموينها، ومواقع مكاتبها، وقواعدها ومستودعاتها، وجداول حراساتها.(١٥) وبهذه الطريقة أنشأت قيادة الجيش جهازاً موازياً لكل من الاستخبارات العامة والاستخبارات العسكرية، اللتين كانت المجموعات الفدائية متغلغلة في كلتيهما بصورة واسعة.(١٦)

لقد اشتدت حملة الشعبة الخاصة مع نهاية سنة ١٩٦٩. وكان من العناصر المهمة فيها الإعلام المشوّه وذلك عن طريق نشر شائعات، وتقارير مبالغ فيها عن إساءات الفدائيين إلى الجنود والعائلات الأردنية. وقد أذكى العملاء المندسون الخصومات بين الفدائيين، كما أثاروا أحياناً الصدامات المسلحة أو زرعوا القنابل في مكاتبهم وقواعدهم.(١٧) وتمكن بعض العملاء من التوصل إلى مناصب رفيعة نسبياً في التنظيمات الفدائية وساهم، عن قصد، في تأجيج الخطابات المتطرفة

ومظاهر السلوك المخالفة لتقاليد المجتمع.[١٨] واتهم رئيس استخبارات فتح، صلاح خلف، في وقت لاحق، «أجهزة الجيش السرية» بالتمثيل بجثث الجنود المقتولين في صدامات مع الفدائيين لاستفزاز أهاليهم وقراهم.[١٩] ولعل من الأمور الأكثر شؤماً كشف ج.ش.ت.ف. عن تفصيلات خطة للشعبة الخاصة من أجل اغتيال قادة فدائيين ضمنهم عرفات وحبش، ولمد حملة قلقلة الاستقرار إلى لبنان بالتعاون مع جماعات محلية هناك.[٢٠]

بالإضافة إلى ذلك، فقد ساد الاعتقاد أن المجموعات الفدائية الصغيرة التي كانت تظهر بصورة مفاجئة خلال سنة ١٩٦٩، كمنظمتي «القدس» و«الأقصى»، هي صنيعة الشعبة الخاصة. كما أقامت الشعبة «قسماً تنفيذياً» يشبه الفصائل الفدائية الحقيقية من حيث البنية والمظهر. وضم هذا القسم كادراً مختاراً من «المغاوير» الذين أشرفوا على وحدات أُخرى من «الأنصار» المسلحين، الذين وفروا، بدورهم، وسيلة لتعبئة قاعدة مدنية أوسع. وقد تمحور التنظيم بكامله حول برنامج سياسي مبسّط يمجّد النظام الملكي الهاشمي والجيش.[٢١] أمّا القوة الأهم فكانت ميليشيا الجيش المعروفة باسم «المقاومة الشعبية»، والتي سُميت لاحقاً «الجيش الشعبي»، الذي صرح الملك بكونه «مراقباً وموجهاً من قبلي شخصياً.»[٢٢] وعلى الرغم من اقتراح إنشاء هذه الميليشيا في أوائل سنة ١٩٦٨، فإن الحكومة لم تقم بتأسيسها حتى آب/أغسطس ١٩٦٩، عندما نظم الجيش مفرزات من القرويين الأردنيين المسلحين. أمّا الادعاءات أن عديد هذه الميليشيا وصل إلى ٤٥,٠٠٠ شخص، فالأرجح أنها تضمنت مبالغة شديدة، لكن إنشاءها في أية حال، أظهر أن العرش آخذ في كسب قلوب مجتمع شرق الأردن وعقوله.[٢٣] وقد مكّن الدعم الشعبي من تشكيل ثلاث كتائب جديدة للقوات الخاصة ولواء مدرع ثالث سنة ١٩٦٩، ضمت بصورة رئيسية أفراداً من القبائل الجنوبية.[٢٤]

الجولة الأولى لاستعادة السيطرة، وعواقبها

شعرت الحكومة الأردنية بأنها مستعدة لتعديل موقفها الدفاعي مع بداية سنة ١٩٧٠. ففي اليوم التالي، بعد أن قابل الملك حسين عبد الناصر في القاهرة، ترأس الملك ورئيس الحكومة بهجت التلهوني جلسة خاصة لمجلس الوزراء في ١٠ شباط/فبراير حضرها ولي العهد الحسن بن طلال، وقائد الجيش ابن جميل، ومدير الاستخبارات العامة نذير رشيد. وحدد البيان الصادر في نهاية الاجتماع شروطاً جديدة لنشاط الفدائيين في المملكة. فأمر مجلس الوزراء الموظفين المدنيين في

الدولة ومجندي الخدمة الإلزامية بالحضور لأداء واجباتهم، بينما أكد نيته ضمان حرية عمل الموظفين الحكوميين، من المدنيين والعسكريين على حد سواء، في أنحاء البلد كافة. وأضاف أن بطاقات الهوية الأردنية ولوحات تراخيص السيارات والوثائق الصادرة عن الحكومة هي الوحيدة التي سيعترف بها، وأن حيازة أو نقل الأسلحة والذخائر ضمن الحدود البلدية أمر ممنوع (إلاّ من قِبَل المقاومة الشعبية).[٢٥] كذلك منع مجلس الوزراء المسيرات والتجمعات والاجتماعات العامة غير المرخص لها، وفرض رقابة رسمية على جميع المطبوعات، وجدد الحظر على العمل الحزبي.

أقنعت هذه القرارات القيادة الفلسطينية بأن الحكومة تنوي تفكيك القاعدة المدنية التي ترتكز عليها ودرعها الواقي في المدن، وحرمانها من مكانتها السياسية العلنية. وكان الموعد المحدد لبدء تنفيذ هذه الإجراءات ١٥ شباط/فبراير، لكن الجيش أطلق النار قبل أربعة أيام من هذا التاريخ على مدرسة في عمان حيث كان سيعقد مهرجان سياسي، الأمر الذي تسبب بصدام استمر عشر ساعات. ودفع القلق الشديد التنظيمات الفدائية إلى إلقاء خلافاتها الفئوية جانباً، وشكّلت قيادة موحدة؛ وخلافاً لما كانت عليه اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وقيادة الكفاح المسلح الفلسطيني، فإن الهيئة الجديدة شملت ممثلين عن التنظيمات الفدائية كافة. وفي تلك الآونة، كان عرفات في زيارة رسمية لموسكو (بدعوة من لجنة التضامن الآسيوي الإفريقي)، إلاّ إنه سارع إلى العودة إلى عمان في ١٢ شباط/فبراير. كما وصل في اليوم نفسه وزير الداخلية العراقي صالح مهدي عماش الذي توسط في الوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في المساء، بعد مقتل ١٣ فدائياً و٦ جنود أردنيين. وقد نجحت محادثات إضافية بين الملك حسين وعرفات، في ٢١ ـ ٢٢ شباط/فبراير، في نزع فتيل التوتر، وخصوصاً بعد استقالة وزير الداخلية الأردني محمد رسول الكيلاني الذي كان معروفاً بعدائه للفدائيين. أمّا قرارات العاشر من شباط/فبراير فتم تجاهلها بهدوء، كما أهملت اتفاقية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨. والتزم الجانبان عملياً هدنة ليس أكثر، لا يضمنها سوى بعض التصريحات بالنيات الحسنة.

وعلى الرغم من قصر المناوشات الأخيرة، فإنها أحيت المناقشات في صفوف الحركة الفدائية بشأن ازدواجية السلطة في الأردن وطبيعة حالة التعايش القائمة مع السلطات الأردنية. وحاولت فتح تجنب هذه القضية، لكن ج.ش.د.ت.ف. وج.ش.ت.ف. أخذتا تبديان معارضتهما للوضع القائم بأسلوب صريح ومباشر بصورة متزايدة. وكانت ج.ش.د.ت.ف. أظهرت روحها القتالية المتنامية في ورقة سياسية قدمتها إلى المجلس الوطني الفلسطيني في أيلول/سبتمبر ١٩٦٩، شرحت

فيها وجهة نظرها في أن الانتصار على إسرائيل يستلزم أن تؤمم الدول العربية امتيازات النفط الأجنبية، وتبطل المعاهدات المعقودة مع الدول الغربية وتلغي قواعدها العسكرية، وتعيد بناء الاقتصادات الوطنية بالتعاون مع الكتلة الاشتراكية.[٢٦] وتوقعت الجبهة ضمنياً حدوث مواجهة مع الحكومات العربية، الأمر الذي جعلها تحض المنظمات الأُخرى على رفع شعار «لا سلطة فوق سلطة [حركة] المقاومة.»[٢٧]

إن ما كانت تسعى له ج.ش.د.ت.ف.، بعد اشتباكات شباط/فبراير ١٩٧٠، لم يكن إطاحة فورية للحكومة في الأردن، بقدر ما كان إقامة سلطة موازية استعداداً لحسم مسألة الازدواجية بصورة نهائية. وفي مقال نشرته مجلة «الحرية» أكد العفيف الأخضر، وهو مفكر يساري متطرف في الجبهة، أن الاستيلاء على السلطة في الأردن «ليس مطروحاً على جدول أعمال المقاومة.»[٢٨] وأضاف أنه لا يمكن تنفيذ مثل هذا العمل بطريقة آمنة إلاّ إذا تم تكراره في عدد من الدول العربية في فترة قصيرة من الزمن، وذلك من أجل استباق تدخل إسرائيلي، وإلاّ فإن تولي السلطة السابق لأوانه في الأردن سيكون في منزلة فخ للفدائيين الفلسطينيين. وعلى الرغم من ذلك، فإن ج.ش.د.ت.ف. استمرت في ترديد شعارها: «لا سلطة فوق سلطة المقاومة.»[٢٩] ولإعطاء هذا الشعار مضموناً فعلياً، نشرت الجبهة في نهاية آذار/مارس خطة لإنشاء «مجالس شعبية» في مخيمات اللاجئين، وحيث يمكن في كل قرية أو بلدة أو حي في المدن.[٣٠] وفي نيسان/أبريل، دعا عنوان رئيسي في صحيفة الجبهة اليومية «الشرارة» (التي بدأت تصدر في إثر صدامات شباط/فبراير) إلى إقامة «المجالس الشعبية في كل مكان... الآن وفوراً.»[٣١]

وكي لا يتأخر حبش عن الركب أعلن معارضة ج.ش.ت.ف. لوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ١٢ شباط/فبراير. وأصر على أن الاتفاقية الأخيرة لم تكن إلاّ «شركاً خادعاً»، وأضاف أن المعركة التي يجري شنها الآن هي نضال وطني وطبقي في آن واحد.[٣٢] وتابع معللاً أن جماهير البروليتاريا الذين أمضوا ٢٠ عاماً في الخيام وقاسوا سوء العناية الطبية والبطالة وفقد الأطفال الرضع هبوا للدفاع عن أملهم الوحيد المتمثل في حركة المقاومة الفلسطينية. وقدم حبش دليلاً آخر على بلاغته الماركسية المستحدثة، فسأل سامعيه، «بماذا يفكر العامل الفقير الذي يقضي أياماً أحياناً عاطلاً عن العمل؟... في الصفقات التجارية؟... بالتلفزيون، بالثلاجة، بالسيارة؟ إنه لا يعمل في ظل هذه الأوضاع، بماذا يفكر؟ بالثورة، والثورة، والاستمرار في الثورة حتى الانتصار.»[٣٣] لقد أيدت ج.ش.ت.ف. الدعوة إلى إنشاء مجالس شعبية وقدمت مقترحات مفصلة لإنجاز

مهماتها.[٣٤] وفي أيار/مايو، تقدمت بقائمة مشتركة من المرشحين مع ج.ش.د.ت.ف. والصاعقة للانتخابات التي تم إجراؤها فعلاً في مخيمي اللاجئين الصغيرين في سوف وغزة (بالقرب من جرش).

إن العداوة التي تكنها ج.ش.ت.ف. لـ م.ت.ف.، التي تهيمن عليها فتح، لم يخبُ أوارها، وقد دعت مرة تلو أُخرى إلى إقامة «جبهة وطنية ثورية تقدمية» تعتمد مبدأ المساواة بين أعضائها.[٣٥] كما اعتبرت الجبهة تأسيس القيادة الموحدة في ١٠ شباط/فبراير خطوة كبيرة في هذا السبيل، لأنها وفرت لكل التنظيمات الفدائية تمثيلاً متكافئاً بغض النظر عن قدراتها الحقيقية، واقترحت، أيضاً، دمج جميع قوات الميليشيا في المملكة في بنية قيادية واحدة.[٣٦] وكان لدى ج.ش.ت.ف. أسبابها للاعتقاد أن الأوضاع أصبحت مؤاتية لإجراء تغيير في الميزان الفلسطيني الداخلي. فقد استقطبت مناوشات شباط/فبراير الآراء داخل الحركة الفدائية وحتى داخل فتح. وأصبحت قيادة فتح ـ إقليم الأردن تسيطر عليها الكوادر اليسارية، ومنها قائد الميليشيا محمد عودة الذي ادعت قيادته أن قوام قوتها ١٠,٠٠٠ عنصر.[٣٧] كذلك كانت الصاعقة تتحرك نحو اليسار، عندما اشتد الصراع بين صلاح جديد وحافظ الأسد.[٣٨] وقد وُصفَتْ هذه الحركة بأنها خطوة «باتجاه الاشتراكية العلمية، والحزب [البعث] يسهر باستمرار على تثقيف كوادر المنظمة [الصاعقة] بالثقافة الماركسية اللينينية.»[٣٩] وخفضت الصاعقة مستوى تحالفها مع فتح وانحازت علانية إلى ج.ش.د.ت.ف. وج.ش.ت.ف.، وتبنت موقفاً يزداد عدائية للحكومة الأردنية.[٤٠]

كذلك تعزز اليسار الفلسطيني عن طريق التوجه النضالي الجديد للحزب الشيوعي الأردني، الذي أعلن، في ٣ آذار/مارس، إنشاء قوات مقاتلة خاصة به سماها «قوات الأنصار». وأوضح البيان الذي أصدره الحزب أن هذه الخطوة هي مبادرة مشتركة من الأحزاب الشيوعية في الأردن ولبنان وسورية والعراق. وقد مثّل هذا البيان تبدلاً جذرياً قياساً بما تم سنة ١٩٦٨، عندما التقى الشيوعيون السوريون واللبنانيون مع الحزب الشيوعي الأردني في نظرته إلى الفدائيين كأناس يتبعون «الاتجاه العاطفي المغامر، الذي تدعو إليه عناصر قومية وتقدمية من البورجوازية الصغيرة... وتشجع بعض الأوساط المغرقة في رجعيتها والمشبوهة هذا الاتجاه المغامر أملاً في إجهاض التطور السليم لحركة النضال الجماهيري.»[٤١] هذا التغيير المفاجئ للحزب الشيوعي الأردني عكس هزيمة أمينه العام، فهمي السلفيتي، الذي كان نشر نقداً لاذعاً للفدائيين في خريف سنة ١٩٦٨. إذ كانوا في نظره مسؤولين عن عجزهم عن «إدراك العلاقة المتبادلة بين القوة في المنطقة

والنتائج الخطرة لاستفزاز العدو [الإسرائيلي].» وقال: «إن الظروف ليست ملائمة لا في الأردن ولا في غيرها من البلاد العربية للنشاط الفدائي داخل أو خارج المناطق المحتلة»، وأضاف مؤكداً: «أن دعم المنظمات الفدائية يعني دعم أهداف سياسية غير واقعية، وهي أهداف لا نرضى بها.» لقد أهملت التنظيمات الفدائية «النشاط الجماهيري والسياسي»، وفقاً لاتهامات السلفيتي، وكان ثمن أفعالها «يؤدي إلى سقوط العديد من الضحايا، وإلى طرد العرب من أكثر المناطق خصوبة.»[٤٢] واتخذ المكتب السياسي للحزب الشيوعي الأردني نتيجة تأثير السلفيتي موقفاً مشابهاً، إذ وصف الفدائيين بالبورجوازية الصغيرة والمغامرة وهما من صفات النزعة الماوية الممقوتة. فأرض فلسطين لم تكن ملائمة لحرب العصابات، ولم تكن الجماهير والجيوش العربية مستعدة، بينما كان الهدف المتمثل في تحطيم إسرائيل غير عملي من ناحية، ومنبوذاً من الناحية الأُخرى بالنسبة إلى القوى الديمقراطية والتقدمية في إسرائيل نفسها، وغير مقبول به لدى أفراد القوات المسلحة الإسرائيلية.[٤٣]

مع ذلك فقد أظهرت معركة الكرامة أن مقاومة إسرائيل كانت ممكنة، ففي إثرها التحق عدد من الشيوعيين ببعض التنظيمات الفدائية.[٤٤] إن فشل الجيوش والدبلوماسية العربية الواضح في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى أنشطة الاستيطان الإسرائيلية والعصيان المدني الفلسطيني، أمور كلها سخنت المناقشات الداخلية في أوائل سنة ١٩٦٩.[٤٥] وبرز تباين واضح بين ما دعاه جناح السلفيتي «الاتجاه الاستسلامي الساعي لتصفية آثار العدوان بمساعدة الولايات المتحدة... و[بين] الاتجاه المزايد المغامر الذي يدعو للتحرير الكامل [الفلسطين].»[٤٦] وحالت عودة نائب الأمين العام، فؤاد نصار، من المنفى، في هذه الآونة، دون حدوث انشقاق في الحزب. فصوتت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني، في أيار/مايو، على الإعداد لعمل فدائي، وذلك بعد التشاور مع المنظّر الروسي سوسلوف والأحزاب الشيوعية اللبنانية والسورية والعراقية.[٤٧] وكانت النية متجهة نحو تنظيم مقاومة مسلحة في الأراضي المحتلة وقاعدة مساندة في الأردن، وكان يُقصد بالقاعدة إقامة حكومة وطنية في عمان والحصول على أسلحة سوفياتية للقوات المسلحة الأردنية.[٤٨] وقد أُلّفت لجنة خاصة للإشراف على الإعداد العملي وللاتصال بالتنظيمات الفدائية، إلاّ إنها عجزت عن القيام بدورها بسبب الخلافات المستمرة داخل الحزب ككل.[٤٩]

دفعت صدامات شباط/فبراير ١٩٧٠ بالأمور نحو الحسم. وكان أُوعز إلى اثني عشر شيوعياً تقريباً في أن يخضعوا للتدريب في معسكرات ج.ت.ف. في

سنة ١٩٦٩، وقامت قوات التحرير الشعبية بتسليحهم.(٥٠) وانتهز الجناح المساند للنضال المسلح في الحزب الشيوعي الأردني هذه الفرصة لإيجاد أمر واقع، فأعلن تشكيل «الأنصار». والتقى ممثلو الحزب الشيوعي الأردني، منهم فائق ورّاد، للبحث في عضوية «الأنصار» في القيادة الموحدة. ووفقاً لأقوال جناح السلفيتي، اعترض عرفات على ذلك موضحاً أنه على الرغم من اختلاف الفدائيين العميق فإنهم متفقون في تصميمهم على تحرير فلسطين «من البحر إلى النهر، ومن رفح إلى الناقورة»، بينما يقبل الشيوعيون بوجود إسرائيل.(٥١) وكي يؤمن الشيوعيون دعم عرفات، وافقوا على إعلان تمسكهم بـ «التحرير الكامل»؛ علماً بأن بيانهم الرسمي أكد، بصورة أكثر غموضاً، التزام الأنصار «لتحقيق الغايات الوطنية الكبرى التي تعمل لها حركة المقاومة من أجل تحرير فلسطين.»(٥٢)

اعتبر جناح السلفيتي أن الإشارة المخففة إلى تحرير فلسطين تمثل انحرافاً دبرته النزعة «القومية المغامرة»، بينما اعتبرها الجناح المقاتل انعكاساً لأهدافه الصادقة. كما اعتبر تيار ثالث أن البيان وصف أهداف التنظيمات الفدائية الرئيسية من دون أن يلزم الحزب الشيوعي الأردني بها.(٥٣) وأيد فؤاد نصار والوسط العريض في الحزب الجناح المقاتل، الأمر الذي أتاح حل المكتب السياسي (وبالتالي شل جناح السلفيتي) واستبداله بقيادة موقتة. وأكد الحزب الشيوعي الأردني الآن أن «حزبنا ارتكب خطأً عندما تأخر، فترة غير قصيرة، عن المشاركة في المقاومة المسلحة.»(٥٤) كما أكد مؤتمر للحزب، في نيسان/أبريل، تبديل موقفه وعزل السلفيتي، وقدم للأنصار مباركته الرسمية. وأُلفت لجنة عسكرية للإشراف على الأنصار، كان دور ورّاد وإسحق الخطيب فيها رئيسياً.

ومما شجع على تغيير موقف الحزب الشيوعي الأردني، هو التبدل الذي طرأ على وجهة النظر السوفياتية تجاه الحركة الفدائية الفلسطينية. فحتى سنة ١٩٦٧ اعتبر الاتحاد السوفياتي أن التنظيمات، مثل فتح، هي «مجموعات خيالية منحرفة» يتم تنظيم هجماتها على إسرائيل على يد «دوائر معروفة أو عملاء لهذه الدوائر لأغراض استفزازية.»(٥٥) وفقط عقب زيارة عرفات لموسكو، في شباط/فبراير ١٩٧٠ ـ بحسب ما روى ـ أقدمت القيادة السوفياتية على وصف الفدائيين رسمياً بـ «حركة تحرير تقدمية ووطنية.»(٥٦) لكن الاتحاد السوفياتي ظل يعارض الإرهاب الدولي بشدة، واصفاً ج.ش.ت.ف. بأنها «مجموعة متطرفة يقودها السياسي اللبناني [كذا] الرجعي حبش، وتتحمل مسؤولية خطف الطائرات.»(٥٧) وأدى تغير رأي موسكو تجاه الفدائيين الفلسطينيين إلى تغير مشابه لدى الأحزاب الشيوعية العربية.(٥٨) فبينما أصر الشيوعيون اللبنانيون سنة ١٩٦٨، على أن

الدعوة المتسرعة العاطفية لشن حرب التحرير الفورية... ليست مجرد خطأ، بل هي مغامرة بالثورة العربية وبالقضية الفلسطينية نفسها»، عادوا سنة ١٩٧٠ فأعلنوا أنهم مذنبون جراء «عدم تأديتهم [الشيوعيين] منذ البداية الدور المفروض فيهم أن يلعبوه داخل هذه الحركة.»[٥٩] أمّا نظراؤهم السوريون فأكدوا الآن أن الحركة الفدائية «تشغل مكاناً مرموقاً في حركة التحرر العربية.»[٦٠]

في أية حال، لم يكد يصل عدد المتطوعين العراقيين ضمن الأنصار إلى اثني عشر رجلاً، كما لم يكن هناك أي سوري، أمّا الشيوعيون اللبنانيون المسلحون فعملوا في الجنوب اللبناني.[٦١] وقد قدم الشيوعيون العرب المساعدة المالية بدلاً من ذلك.[٦٢] بدايةً، كانت الأنصار قوة لا تذكر ـ تضم ٤٠ فدائياً فقط في قاعدتين قرب إربد ـ لكن ٣٠ شيوعياً سافروا جواً إلى بلاد الكتلة السوفياتية في حزيران/يونيو لتلقي التدريب العسكري لثلاثة أشهر (وهو أمر لم يعرض على أي تنظيم فلسطيني آخر).[٦٣] وارتفعت قوة الأنصار إلى ١٠٠ من الفدائيين وإلى ٢٠٠ ـ ٣٠٠ من الميليشيا في مخيمات اللاجئين مع أواخر الصيف، لكنها لم تتمكن من إحراز الانضمام إلى القيادة الموحدة أو إلى م.ت.ف. وقاست نقصاً بالغاً في تسليحها. وقدمت قوات التحرير الشعبية لها كميات متواضعة من الأسلحة، بينما خففت ج.ش.ت.ف. موقفها العدائي السابق وقدمت لها التدريب. وتم هذا جزئياً بسبب توافق في وجهات النظر بعد شباط/فبراير بشأن الحاجة إلى حسم «ازدواجية السلطة» في الأردن.[٦٤] وقد اتخذت ج.ش.د.ت.ف. موقفاً مماثلاً، لكن الحزب الشيوعي الأردني اعتبرها منظمة ماوية وترفّع عن التعامل معها؛ وكان الشيوعيون يسمون أمينها العام حواتمه بسخرية «نايف تونغ» (نسبة إلى الزعيم الصيني ماو تسي تونغ).

السلطة المزدوجة

أثارت الإشارات إلى ازدواجية السلطة قلق الحكومة الأردنية طبعاً، على الرغم من استمرار الهدنة التي تم التوصل إليها في شباط/فبراير. وفي حقيقة الأمر، اعتبر الملك حسين التجربة القصيرة على استخدام القوة «مناورة اختبارية»، وتوقع اتخاذ إجراءات صارمة شاملة «خلال ثلاثة أشهر».[٦٥] وبذل الملك جهداً كبيراً لتحسين وضعه، فالتقى ٢٠٠ ممثل عن ٣٣ عشيرة جنوبية في ٢١ شباط/فبراير ووقّع بياناً مشتركاً يدعو إلى إعادة فرض القانون والنظام.[٦٦] ثم عقد اجتماعات مماثلة في الأسابيع التالية، وحشد الدعم في الجيش عن طريق سلسلة من الزيارات

والخطابات للوحدات المقاتلة. وطوال فترة أربعة أسابيع بين نيسان/أبريل وأيار/مايو مثلاً، تم توجيه ست «رسائل مفتوحة» إلى القوات المسلحة أبرزتها وسائل الإعلام الرسمية بنشاط. واشتد التوتر مع الفدائيين في نيسان/أبريل، بعد أن منع الجيش الفدائيين من العودة إلى منطقة تقع إلى الجنوب من البحر الميت كانت القوات الإسرائيلية احتلتها فترة وجيزة.

وفي ١٥ نيسان/أبريل، أعلنت الحكومة الأردنية أن مساعد وزير الخارجية الأميركي، جوزيف سيسكو، سيقوم بزيارة وشيكة للأردن. وكان سيسكو يقوم بمفاوضات لإنهاء حرب الاستنزاف المصرية ـ الإسرائيلية على امتداد قناة السويس، فنظرت الحركة الفدائية إلى هذا الإعلان بقلق شديد، ودعت إلى تظاهرة احتجاج سلمية في عمان، إلاّ إن الفدائيين اليساريين اقتحموا أرض السفارة الأميركية على الرغم من تعهد فتح بالمحافظة على الأمن والنظام. وألغى سيسكو زيارته، بينما صعّد الفدائيون هجماتهم على إسرائيل طوال الأسابيع القليلة التالية في محاولة لتعطيل المساعي الدبلوماسية الجارية. وقد أجّج حبش هذا التوتر بخطبة شعبية في عيد العمال كشف فيها عن وجود الشعبة الخاصة، مسمياً رعاتها ومفصلاً أنشطتها السرّية.(٦٧) وقال إن الرد الذي لا بد منه هو حشد طاقات الفلسطينيين والشعوب العربية والانتقال إلى: «موقف هجوم استراتيجي بمعنى أنه معركة حاسمة وفاصلة الآن... المقصود في الواقع أن ترد حركة المقاومة على كل مخطط وضربة بضربتين.»(٦٨)

أخيراً، ابتدأت المناوشات في وادي الأردن، في ٢ أيار/مايو، واستولى الجيش على قاعدتين للفدائيين في اليوم التالي. وحفز هذا التهديد الحركة الفدائية على رص صفوفها؛ ونشرت إحدى عشرة مجموعة (باستثناء الأنصار) بالإضافة إلى ج.ت.ف. «وثيقة وحدة» مشتركة في ٦ أيار/مايو. وأعادت الوثيقة تأكيد هدف التحرير الكامل عن طريق الحرب الشعبية، وكررت رفضها قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وإقامة دولة مبتورة على جزء من فلسطين فقط.(٦٩) وأكدت بوضوح أن الأراضي العربية جميعها المحيطة بإسرائيل هي «ميدان مشروع للنضال الفلسطيني»، كما شددت على حق الحركة الفدائية في تسليح الفلسطينيين والعرب على حد سواء. وأضافت: «أن أية محاولات لقفل أي قطر عربي على المقاومة الفلسطينية هي بمثابة الخيانة لأهداف شعب فلسطين والأمة العربية.»(٧٠) وأُتيح لكل تنظيم فدائي الحق في تفسير هذه المبادئ بالصورة التي يراها ملائمة والسير وفق برنامجه المستقل. واعتبرت ج.ش.ت.ف. بابتهاج أن فتح رضخت أخيراً للمطالب التي قدمتها في أيلول/سبتمبر ١٩٦٩، وتفاخرت بأنها ما زالت حرة «أن تمارس

خطوطها المميزة في ضرب مصالح الاستعمار ومراكز الصهيونية خارج الوطن، [و] اتخاذ موقف أصرح من الرجعية العربية والأنظمة الوطنية كذلك.»(٧١) وفي هذه الآونة، أنهت ج.ش.ت.ف.، وج.ش. ـ ق.ع.، وغيرهما من التنظيمات الأكثر تصلباً مقاطعتها لمنظمة التحرير الفلسطينية وتخلت عن مطالبتها السابقة بإعادة توزيع مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني. كما أنها اعتبرت أن الحركة الفدائية أصبحت تتجه أخيراً نحو حسم ازدواجية السلطة في الأردن.

بناء على هذا التضامن الجديد، عُقد المجلس الوطني الفلسطيني في نهاية أيار/مايو، ووافق على استبدال القيادة الموحدة الموقتة بلجنة مركزية مؤلفة من ٢٨ شخصاً. وأُقرت اللجنة هيئةً رسمية في م.ت.ف. تقوم بالإشراف على اللجنة التنفيذية في الفترات الفاصلة بين دورات انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني. وكان التوقيت ملائماً، إذ اندلع القتال ثانية في ٧ حزيران/يونيو ونجم عنه مقتل ٣٠ شخصاً في الزرقاء. وتوصل الملك حسين وعرفات إلى هدنة، إلاّ إنها انهارت وسط صدامات عنيفة في عمان في ٩ حزيران/يونيو. واستفحلت الأمور عندما استولت ج.ش.ت.ف.، في اليوم التالي، على فندقين كبيرين في وسط العاصمة واحتجزت ٨٨ رهينة من النزلاء الأجانب. وفسر حبش هذا الإجراء بأنه محاولة لردع الجيش عن قصف مخيمات اللاجئين، لكن أحد القادة العسكريين في الجبهة أوضح لاحقاً أن الهدف كان إظهار ضعف الحكومة وتشجيع التنظيمات الفدائية الأُخرى على استغلال الفرصة لحسم ازدواجية السلطة.(٧٢) كما حاولت ج.ش.ت.ف. الاستيلاء على محطة الإذاعة الحكومية، بينما كانت صواريخ فتح تضرب القصر الملكي رداً على نيران مدفعية الجيش. وقدرت الإصابات الإجمالية بنحو ٨٠٠ ـ ١٠٠٠ شخص بحلول ١٢ حزيران/يونيو.(٧٣)

وفي هذه الأثناء، كانت الحكومة الأردنية تتعرض لضغط عربي مكثف لإيقاف القتال، ووصل إلى عمان وزير الداخلية العراقي صالح مهدي عماش ومندوب شخصي لعبد الناصر. كما حذر العراق صراحة من أن قواته الموجودة في الأردن لن تسمح بهزيمة الفدائيين. ولم يكن الملك حسين حتى هذه اللحظة يرغب في شن هجوم شامل، فآثر التوصل إلى تسوية. وفي اجتماع طارئ، في ١١ حزيران/يونيو، عرض على عرفات منصب رئيس الحكومة وحرية تأليف الحكومة وفق اختياره.(٧٤) كانت هذه هي المرة الثانية خلال شهر تُعرض على القيادة الفلسطينية فرصة تولي السلطة الرسمية في الأردن: ففي أيار/مايو، اقترح عماش أن تقوم فتح بانقلاب مشترك بمساعدة القوات العراقية في الأردن، لكن فتح رفضت ذلك.(٧٥) وربما كان عرفات ورفاقه أكثر اندهاشاً من اقتراح الملك، إلاّ إنهم

رفضوا ثانية.[٧٦] وبدلاً من ذلك أصروا على أن يلغي الملك الخدمة الإلزامية، ويحل الشعبة الخاصة، ويسرح قائد الجيش ابن جميل وقائد المدرعات ابن شاكر.[٧٧] ووافق الملك على الطلب الأخير، فتولى قيادة الجيش بنفسه وعيَّن مشهور حديثة الجازي رئيساً للأركان العامة وعبد المنعم الرفاعي رئيساً للحكومة، وكلاهما يحظى بثقة الفدائيين. وبهذا يكون الملك قام بمحاولة أخيرة لتجنب المواجهة، مع أنه كان يؤمن، على الأرجح، بحتمية حدوثها. وكان هذا واضحاً في بيانه الذي أعلن فيه إعفاء ابن جميل وابن شاكر من منصبيهما، إذ شجب في البيان نفسه ما اعتبره مؤامرة «ضد الجيش والشعب وصمودهما» تهدف إلى تحطيم كل ما تم بناؤه منذ هزيمة سنة ١٩٦٧ المريرة، وحذر قائلاً: «هذه هي الفرصة الأخيرة، التي لا فرصة بعدها.»[٧٨]

لقد بلغ الفدائيون ذروة نفوذهم، كما ظهر من عرض الملك رئاسة الحكومة على عرفات، لكنهم لم يكونوا ليتمتعوا بها إلاّ لأسابيع قليلة مقبلة. إن عدم تمكنهم (أو عدم رغبتهم) من إقامة تحالفات مع القوى الاجتماعية الرئيسية على أساس المصالح العملية، ومن إنشاء مؤسسات قادرة على تقديم الخدمات نفسها والمهمات الاقتصادية الحكومية نفسها، قوّض «السيادة المتعددة» التي مارسوها في المملكة، في وقت كان تماسك القاعدة الاجتماعية والمؤسساتية للعرش آخذاً في الازدياد.[٧٩] وواصلت ج.ش.ت.ف. وج.ش.د.ت.ف. عداءهما للحكومة، كما حذرت الصاعقة من أي محاولة للتدخل العسكري في الأردن سواء من الولايات المتحدة أو الدول العربية.[٨٠] وحتى فتح زادت في انتقاداتها العلنية للسلطات، فاتهمت الشعبة الخاصة بمعاودة ممارسة حملة «التخريب» في أوائل تموز/يوليو وزعمت دعم الولايات المتحدة السري لها.[٨١] ولم تكن المجموعات اليسارية، والصاعقة إلى حد أقل، راضية عن الاتفاقية التي أنهت الصدامات الأخيرة، لكنها وافقت على تكثيف التنسيق مع فتح. وتم تشكيل سكرتارية دائمة، في ١٦ حزيران/يونيو، لتحل محل اللجنة المركزية لـ م.ت.ف. في الأحوال الطارئة، يترأسها عرفات وتضم في عضويتها حبش وحواتمه وقائد الصاعقة ضافي جميعاني والأمين العام للهيئة العاملة لتحرير فلسطين عصام السرطاوي، والمتحدث باسم م.ت.ف. كمال ناصر. وأصدرت فتح صحيفة يومية اعتُبرت الجريدة الرسمية للجنة المركزية في م.ت.ف.

وفي ٢٢ تموز/يوليو، واجهت الساحة الفلسطينية تحدياً جديداً مفاجئاً، عندما قبل عبد الناصر بوقف لإطلاق النار على امتداد قناة السويس. وقد سارع الملك حسين فحذا حذوه، وتعهد بأن يوقف الأردن الأعمال القتالية ضد إسرائيل في ٢٦

تموز/يوليو. واتفق رأي الحركة الفلسطينية في توقع فرض قيود جديدة على أنشطتها في الأردن، لكنها لم تتفق على اتخاذ موقف موحد تجاه عبد الناصر. وكان كل من عرفات بصفته رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وفتح حذراً في انتقاداته، أمّا اليسار الفلسطيني فشن، فوراً، حملة تشهير علنية. وجاءت ردة الفعل الأشد من ج.ش.ت.ف. التي هاجمت بشراسة منظمة فلسطين العربية برئاسة أحمد زعرور والهيئة العاملة لتحرير فلسطين برئاسة السرطاوي لتقديمهما دعماً مشروطاً لعبد الناصر. وهاجم رجال الميليشيا من ج.ش.ت.ف. وج.ت.ع. مكاتب التنظيمين في ٥ و٩ آب/أغسطس، ولم يتوقفوا إلاّ بعد تدخل فتح.[٨٢] ووفقاً للتقارير امتعض عبد الناصر بصورة خاصة عندما عرض متظاهرون من ج.ش.ت.ف. حماراً علقوا عليه صورته، فرد بطرد ١٤٠ من مؤيدي ج.ش.ت.ف. وج.ش.د.ت.ف. من مصر.[٨٣] وقطعت الاستخبارات المصرية في هذه الآونة ما تبقى من صلاتها بـ ج.ش.ت.ف.[٨٤] كما تجاوز برنامج «صوت فلسطين» من إذاعة القاهرة حدوده فتم إيقافه، علماً بأن فتح استأنفت البث من محطة إرسال خاصة بها في درعا وكذلك من إذاعات كل من دمشق وبغداد والجزائر.[٨٥] ووفقاً لما أوردته التقارير، فإن عبد الناصر بلّغ، أيضاً، وفداً من م.ت.ف.، أنه وافق على طلب الملك حسين تزويده ١٠,٠٠٠ بندقية آلية طراز أ.ك. ـ ٤٧ (كلاشينكوف) تعبيراً عن غضبه.[٨٦]

كان فقدان دعم عبد الناصر السياسي أسوأ ضرر حل بالحركة الفدائية. ولعل من سخريات القدر، كما ذكر أحد مسؤولي فتح، كمال عدوان، فيما بعد «انشقت الساحة الوطنية من حول عبد الناصر وليس من حول الحسين، لأن الخلاف لم يكن حول موقف الملك حسين من مشروع روجرز، ولكن الخلاف كان حول موقف عبد الناصر.»[٨٧] وكان الفدائيون الآن في موقف الدفاع الاستراتيجي، وحاولوا تغطية ارتباكهم بإعلان تكثيف هجماتهم على إسرائيل (مع أن الزيادة، في واقع الأمر، كانت متدنية تماماً). وكان للقرار الذي اتخذته قيادة فتح بنقض سياستها السابقة وفتح مستودعات أسلحتها لتنظيمها المدني وللميليشيا دلالة أكبر على الشعور بالتهديد. وقد نشّط جهازها الاستخباري، الرصد، اتصالاته داخل الجيش الأردني وبالدوائر الأمنية. وكان رئيس الرصد صلاح خلف ونائبه هاني الحسن ومساعده علي حسن سلامة قد أقاموا مكتباً مركزياً في أواخر سنة ١٩٦٩ لتنسيق هذه الاتصالات، فأعادوا تنشيطه بعد صدامات شباط/فبراير ١٩٧٠.[٨٨] لكن أساليبهم في العمل لم تكن محكمة، حتى إن الكثيرين من أعضاء فتح والمتعاطفين معها من القوات المسلحة الأردنية لم يكونوا منظمين بشكل سليم،

علماً بأن شبكة سرّية من الضباط وشبكة موازية لها من نحو ٥٠٠ جندي قامتا، على الأقل، بتوفير معلومات ممتازة.[٨٩]

أثبتت المعلومات التي وصلت إلى فتح الأمر الواضح: إن الأردن مقبل على حرب أهلية. وقد حض عدة ضباط في الجيش القيادة الفلسطينية على أخذ زمام المبادرة. واقترحت مجموعة من الضباط برتبة رائد، بقيادة سعيد مراغة، القيام بانقلاب، وطلب أفرادها مقابلة عرفات.[٩٠] لكن عرفات رفض مقابلتهم ومقابلة غيرهم من الضباط، ربما تخوفاً من الوقوع في فخ حكومي، ونقل إليهم معارضته لتسلّم الحركة الفدائية مقاليد الحكم. وأوضحت فتح لأعضائها أن الانقلاب العسكري سيؤدي إلى تدخل إسرائيل واحتلالها الأردن.[٩١] اتصل مراغة، بعد أن صدّه عرفات، بـ ج.ش.د.ت.ف. فوافقت على الفكرة بسرور.[٩٢] وكذلك فعلت، كما يبدو، ج.ش.ت.ف. التي يرئس فيها ابن خال مراغة، فؤاد عبد الكريم، قطاعاً فدائياً.[٩٣] كما وصلت معلومات إلى الاستخبارات العسكرية الأردنية من قائد اللواء المدرع ٤٠، عطا الله الغاصب، مفادها أن ج.ش.ت.ف. اتصلت به، خلال آب/أغسطس، واقترحت قيامه بانقلاب.[٩٤] وتمت فعلاً موافقة المكتب السياسي واللجنة التنظيمية في ج.ش.ت.ف. على هذه الخطوة بتشجيع من هاشم علي محسن، الأمين العام لحزب العمل الاشتراكي العربي، بينما كان حبش خارج البلد.[٩٥]

لا يعني هذا أن الانقلاب كان له فرصة نجاح جدية. فقيادة الجيش قامت بزيادة مرتبات الجنود في تموز/يوليو، ونقلت الضباط الذين يشك في إخلاصهم إلى خارج وحداتهم.[٩٦] وضاعفت شعبة التعبئة والتوجيه المعنوي الحملة الدعائية ضد الفدائيين، بينما كثفت الشعبة الخاصة عملياتها السرية. كذلك أظهر الملك حسين ثقته المتنامية بنفسه عن طريق إعادة تعيين ابن شاكر قائداً للمدرعات في ٦ آب/أغسطس. وفي «خطاب ملكي» موجه إلى القوات المسلحة بعد ذلك بقليل، توقع الملك أن يكون هو وبعض رجالات الدولة هدفاً لمحاولات اغتيال. واتضح أنه كان مطلعاً على خطط الانقلاب الفلسطينية عندما أضاف محذراً من أن «عناصر معينة» قد تنال بعض الأهداف مرتدية اللباس العسكري الأردني من أجل تحقيق مآربها.[٩٧]

أظهر اليسار الفلسطيني قدراً مماثلاً من الثقة بالنفس عندما توصل إلى استنتاج أن الوقت أصبح ملائماً لإنهاء ازدواجية السلطة في الأردن. وكان أعلى الأصوات في هذا الشأن صادراً عن ج.ش.د.ت.ف.، التي فسرت تنازلات الملك حسين، في حزيران/يونيو، بأنها دليل واضح على ضعفه. وتعزز هذا الانطباع عندما أخفق الجيش في الرد بقوة على هجوم فدائيي الجبهة على مكتب البريد المركزي في عمان في أواخر تموز/يوليو.[٩٨] وكما أكد حواتمه، فيما بعد، «كانت بيد الثورة مدن الأردن، وقراه ومخيماته... وعندها دعت الجبهة الديمقراطية في مطلع عام ١٩٧٠ إلى أن 'السلطة يجب أن تكون للثورة والجنود والشعب المسلح'، حيث كان ميزان القوى مختلاً لصالح الثورة والشعب لو أخذت الثورة زمام المبادرة لإسقاط الرجعية.»[٩٩] وقال مرة أخرى في اجتماع للمكتب السياسي للجبهة، في ١٩ آب/أغسطس، إن ميزان القوى السياسية في المملكة، وحتى في الجيش، قد تغيّر بصورة واضحة. أمّا المهمة الآن فهي إنجاز تغيير حاسم في ميزان القوى عن طريق مبادرة عسكرية. وأضاف حواتمه، مشيراً إلى التجربة البولشفية سنة ١٩١٧، أن شن هجوم مماثل ضد الحكومة يكفي في حد ذاته لاستمالة قطاعات واسعة من الشعب الأردني والقوات المسلحة لتأييد الفدائيين. ولم تكن هذه إلاّ نظرة الأقلية بين صفوف الحركة الفدائية ككل، لكن حواتمه كان واثقاً بأن من شأن هذه الاستراتيجيا أن تحول ج.ش.د.ت.ف. إلى قوة رئيسية في غضون أشهر قليلة، بالطريقة نفسها التي تغلبت فيها الأقلية البولشفية على الأكثرية المنشفية في روسيا قبل عشرات الأعوام.[١٠٠]

واجه حواتمه معارضة قوية من عدد من أعضاء المكتب السياسي، وأحيل النقاش على مؤتمر عام عقد بعد يومين. وعارض حواتمه ونصيره الحميم قيس السامرائي تأليف حكومة وطنية، لأن ذلك يعني القبول بتسوية مع العرش، وأصرا على حل حاسم لازدواجية السلطة.[١٠١] وقدم السامرائي اقتراحاً مدروساً للقيام بعصيان مسلح، وحث المؤتمر على التخلي عن شعار «لا سلطة فوق سلطة المقاومة» والاستعاضة عنه بشعار جديد هو «كل السلطة للمقاومة».[١٠٢] والواضح أن ج.ش.د.ت.ف. كانت تفتقر إلى وسائل تحقيق أهدافها، إذ لا يكاد يصل عدد فدائييها إلى ٢٥٠ ومعهم عدد متواضع من أفراد الميليشيا. لكن حواتمه والسامرائي اقترحا أن تضاعف الجبهة قوتها من خلال دفع التنظيمات الفدائية الأُخرى، وخصوصاً فتح، إلى المواجهة مع الحكومة. وقد تجاهل المؤتمر الاعتراضات

الشديدة من عضوي المكتب السياسي بلال الحسن وخليل هندي، وانفض بدعوة علنية إلى حسم ازدواجية السلطة في الأردن. أمّا البرنامج غير المعلن فكان إثارة المشاعر الجماهيرية وجر أعضاء فتح إلى القتال. وكان للاستخبارات الأردنية اثنان على الأقل من العاملين معها ضمن المؤتمرين، الأمر الذي جعلها مطلعة بصورة كاملة على نيات الجبهة.(١٠٣)

لقد سعت الجبهة، في هذه الآونة، لإقناع التنظيمات الفدائية الأُخرى بضرورة إنهاء اقتسام السلطة مع العرش. وفي دورة استثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني، عقدت في ٢٧ ـ ٢٨ آب/أغسطس دعت إليها م.ت.ف. لتوحيد الموقف الفلسطيني، ألحت ج.ش.د.ت.ف. في «إقامة سلطة وطنية ثورية [في الأردن] تستند إلى منظمات المقاومة والجنود والشعب المسلح، وتتمثل فيها القوى الرئيسية للجبهة الوطنية والأردنية المشتركة.»(١٠٤) وتم رفض هذا الاقتراح وأنهى المجلس الوطني الفلسطيني دورته بنغمة أكثر اعتدالاً، لكن المناقشة أظهرت اتجاه اليسار الفلسطيني. وخفف حواتمه إلى حد ما غلواء تصريحاته في الأيام التالية، لكنه عاد بعد أسبوع فكرر دعوته إلى تحويل الأردن إلى «هانوي صغيرة».(١٠٥)

في هذه الأثناء، كانت ج.ش.ت.ف. تستعد للمواجهة بنشاط. وكان تقويمها للأوضاع قد تغير تماماً منذ أيار/مايو عندما أقر حبش بأن هناك «عدم توازن كبير بين قوى العدو... وبين واقع قوى المقاومة.»(١٠٦) غير أن مواجهة حزيران/يونيو أدت إلى تقويم أكثر تفاؤلاً فيما يتعلق بميزان القوى العسكرية في الأردن. وادعى حبش عقب ذلك أنه أصبح من المستحيل فعلاً، مع غياب تدخل الولايات المتحدة العسكري المباشر، قهر حركة الفدائيين. وأضاف معللاً: «لقد جرت حتى الآن ست محاولات لضرب حركة المقاومة، ثلاث منها في لبنان وثلاث منها في الأردن، ومع ذلك لم تنجح كل هذه المحاولات»، ثم اختتم بقوله: «ولن تنجح بالتالي أي محاولة قادمة... فالقوى العسكرية [للعدو] هي نفس القوى التي واجهناها في المرات السابقة وانتصرنا عليها.»(١٠٧) وفي الوقت نفسه، اعتبر حبش أن قبول عبد الناصر بمشروع روجرز، في أواخر تموز/يوليو، يمثل تهديداً بارزاً، وحذر من أن ج.ش.ت.ف. سترد على أية محاولة لقمع الحركة الفدائية وذلك بعمل كل ما في وسعها «لأن تجعل... من الساحة الفلسطينية، والأردنية واللبنانية والعربية بشكل عام جهنم على كل أعداء الجماهير.»(١٠٨)

في هذه الآونة، غلب على تفكير الجبهة شعور يتصف بالإلحاح الشديد. فبعد أسبوعين من إعلان عبد الناصر، كتب غسان كنفاني، محرر مجلة «الهدف»، مطالباً الحركة الفدائية، بصورة جماعية، بتبني «خطة عمل موحدة، ذات نفس

تصعدي. . . وينبغي أن تكون خطة عمل المقاومة خطة هجومية.» فالفلسطينيون لا يمكن أن يبقوا في حالة دفاع بينما تمرر «الأنظمة العربية شروط الاستسلام على جماهيرها» وإنما ينبغي لهم أن يهبوا للعمل بأسرع ما يمكن.(١٠٩) وكانت ج.ش.ت.ف. تسيطر، في أعلى التقديرات، على ١٥٠٠ مقاتل وعامل إسناد، بالإضافة إلى بضعة آلاف من رجال الميليشيا فقط، لكنها باتت تؤمن، بصورة أكيدة بأن الحركة الفدائية تتمتع بدعم كبير داخل الجيش.(١١٠) وتوقعت أن ينضم كثيرون من الجنود الفلسطينيين إلى التنظيمات الفدائية، وخصوصاً إذا تصرفت بقوة وبسرعة.(١١١) وبعد أن كانت الجبهة أقنعت نفسها سابقاً بالدعوة إلى إقامة حكومة وطنية بدلاً من إطاحة النظام الملكي، عادت لتطالب، في آب/أغسطس، بضرورة انقضاض القيادة الفلسطينية على العرش مباشرة، وذلك بشق الجيش وشن هجوم شامل لقوات الفدائيين والميليشيا الكائنة بإمرتها.(١١٢)

وكان مفتاح استراتيجيا كهذه، وفقاً لما تراه ج.ش.ت.ف.، هو إنهاء وقف إطلاق النار مع إسرائيل. وأشار كنفاني في مقال نشره في «الهدف»، في ٥ أيلول/ سبتمبر، إلى ما هو آت حين أصر على «رفض إيقاف إطلاق النار بمختلف الوسائل المتاحة.»(١١٣) وفي اليوم التالي اختطف أفراد مسلحون من ج.ش.ت.ف. ثلاث طائرات للركاب تابعة لخطوط طيران غربية، كما حاولوا الاستيلاء على طائرة رابعة. وقد تم نقل طائرة «بان أميركان» إلى مطار القاهرة حيث جرى تدميرها على الأرض بعد إطلاق ركابها، بينما تم نقل طائرة للخطوط السويسرية وطائرة TWA الأميركية إلى مدرج للطائرات بعيد يسيطر عليه فدائيو الجبهة في الصحراء الأردنية حيث أُتبعتا، بعد ثلاثة أيام، بطائرة BOAC بريطانية تم اختطافها أيضاً. وطوقت وحدات عسكرية أردنية المنطقة، بينما اعتقلت إسرائيل ٤٥٠ فلسطينياً في المناطق المحتلة ممن لهم أقارب في الجبهة كوسيلة للضغط.(١١٤) وطالبت الجبهة بإطلاق الأشخاص الذين أُلقي القبض عليهم في أعمال خطف سابقة، لكن الأهم من ذلك أنها عللت أعمالها الأخيرة بأنها ضربة إلى عملية السلام كان لا بد منها بسبب «وقف إطلاق النار ضد العدو [الإسرائيلي] وفتحه ضد المقاومة [الفلسطينية].»(١١٥) وتبجح مقال لاحق في «الهدف» بأنه من خلال «مهرجان الطائرات» سُدِّدت ضربة ساحقة إلى «'الجهاز العصبي' العالمي، . . . خلخلت فوراً ميزان القوى الدقيق الذي كان يسند لعبة الحل السلمي.»(١١٦) وفي هذا السياق، كان تدمير الطائرة التابعة لخطوط «بان أميركان» في القاهرة صفعة للتقارب الأميركي - الناصري. وأضافت الجبهة: «كان لا بد من القيام بسلسلة عمليات تخترق. . . التآمر السياسي والإعلامي الدولي والعربي.»(١١٧)

كان البيان الأول الذي أصدرته ج.ش.ت.ف. الأوضح في هذا الشأن. إذ اعترف بأن إحراز نصر نهائي على إسرائيل يبدو، بالنسبة إلى كثيرين من الفلسطينيين، أمراً مستحيلاً. لذلك فإن ما تهدف إليه عمليات الاختطاف هو «نشر الأجواء الثورية.»[١١٨] ويعتبر هذا الاتجاه الاستفزازي نموذجياً بالنسبة إلى وديع حداد، الذي خطط لهذه العمليات، ذلك بأن الرد الطبيعي، في رأيه، لمواجهة الحلقة الآخذة في الضيق للدبلوماسية الأميركية والخنوع العربي، يتمثل في عمل مريع يقلب المخططات السياسية.[١١٩] كذلك تساهم هذه العمليات في «عرض عضلات» تجاه الحكومة الأردنية. ذلك بأن الارتباك الناجم عنها سيعطل موقتاً ميزان القوى في الأردن ويتيح فرصة للحركة الفدائية (أو للانقلابيين في الجيش) لأخذ زمام المبادرة العسكرية. وفي الحقيقة، سعى حداد متعمداً لتوريط الحركة الفلسطينية في مجابهة شاملة.[١٢٠] ويبدو أن إمكان تدخل إسرائيل لم ينظر إليه كتهديد سلبي، بل تم الترحيب به ضمناً لأنه يعني اتساع المواجهة.

لقد دبرت ج.ش.ت.ف. عملياتها الاستفزازية في غياب حبش، الذي كان غادر الأردن في منتصف آب/أغسطس للقيام بـ «جولة دراسية» مدة شهرين يزور خلالها الصين وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية. وكانت هذه الزيارات، ظاهرياً، تلبية لدعوة قديمة لاختبار التطبيق الآسيوي فيما يتعلق بالمبادئ الماركسية ـ اللينينية، كما كانت محاولة لتقليد علاقات فتح الخارجية الواسعة.[١٢١] ولعل الأهم من ذلك أن زملاء حبش أصروا على بقائه بعيداً عن الأذى خلال المواجهة التي كانوا على وشك إذكائها.[١٢٢] فكان حبش غائباً عندما تولى حداد ومصطفى الزبري الإشراف على الطائرات المختطفة في «مطار الثورة» الذي كان يحرسه القسم الأكبر من القطاع الأوسط للجبهة، والذي تم نقله من وادي الأردن بإمرة قائده عبد الكريم.[١٢٣] كذلك لم يكن حبش موجوداً عندما تدارست القيادة الفلسطينية طرائق معالجة هذه الأزمة، فتفاوتت ردات الفعل بالنسبة إلى عمليات الاختطاف المتعددة، إلاّ إن عرفات وفتح أصرا على تعليق عضوية الجبهة في اللجنة المركزية لـ م.ت.ف. وأمرا الجبهة بنقل الرهائن إلى مكان آمن في عمان.

كان اليسار الفلسطيني منهمكاً في إعداد العدة للمجابهة، لكن ما عزز وقع ذلك هو موقف فتح المتأرجح تجاه ازدواجية السلطة. فقد أكدت التقارير الواردة إلى الاستخبارات الأردنية أن عرفات كان يرغب في تجنب المواجهة، إلاّ إن قيادة فتح تعودت، على الرغم من ذلك، التفكير في أنها تشارك الحكومة فعلاً في سلطتها.[١٢٤] وأدى هذا إلى ثقة مفرطة بالنفس وغطرسة واضحة المعالم. وقدم كمال عدوان، فيما بعد، وصفاً متزناً بشأن تلك الفترة، مبيناً أنه كان يجب أن

يتخلى الفدائيون عن أي تفكير في إطاحة العرش لأنه لم يعد في إمكانهم الاعتماد على دعم المنظمة السرّية المؤيدة لعبد الناصر في الجيش. وأضاف: «بعد تغيير معادلة القوة كنا في حاجة إلى وقت لإعادة ترتيب الأمور. ولكن اندفاع النظام المهووس لتفجير الموقف بأي شكل وضغط المنظمات الأخرى... لمواجهة هذا التحدي بالتفجير والمبارزة... جعل حجم القرار أكبر من حجم القدرة.»[١٢٥] غير أن النظرة الغالبة، في صيف سنة ١٩٧٠، كانت ترى أن «الثورة الفلسطينية والجماهير الفلسطينية والأردنية والعربية بأسرها هي الآن قادرة على إحباط مشروع روجرز، وكل يوم يمضي سوف نستفيد منه لنزيد هذه القدرة... الثورة فعلاً سوف تحبط هذا المشروع... إن غداً لناظره قريب.»[١٢٦]

بالإضافة إلى ذلك، وكما أشار لاحقاً رئيس استخبارات فتح، صلاح خلف، فإنه لم يكن لدى أحد من أعضاء اللجنة المركزية، في الحقيقة، خبرة مباشرة بالسياسة الأردنية قبل حزيران/يونيو ١٩٦٧. فقد تعاملوا مع العرش في فترة ضعفه خلال ١٩٦٨/١٩٦٩ وفشلوا في تفهم طبيعته ومرونته وتصميمه بصورة صحيحة. وقد أدى هذا إلى التصرف بعجرفة: «...أتينا للنظام 'من فوق'... كان الملك ينتظر ٢٠ يوماً لنسمح له بمقابلتنا، وكنا نضرب أمامه على الطاولة... وكنا نحس أنه ليس هناك ما يضرنا في الأردن.»[١٢٧] وبالمثل، لم يكن قادة فتح يعرفون كيف يتعاملون مع مختلف قطاعات المجتمع الأردني والمؤسسة السياسية، واستخفوا بالتأثير السلبي لأنواع معينة من خطابهم وتصرفهم. وفي الحقيقة، وكما أعلن الأمين العام للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، أحمد جبريل، فيما بعد، فإن هذا الافتقار إلى التفهم كان مشتركاً، بصورة واسعة، لدى القادة الفلسطينيين.[١٢٨] وكان التردد أحد نتائج هذا الجهل: فلم تكن القيادة الفلسطينية لتأخذ بزمام المبادرة السياسية والعسكرية ضد الحكومة، ولا لتكبح الخطاب التصعيدي والتصرف الجامح لأتباعها.[١٢٩] فقد رفعت فتح منذ أمد طويل شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية، لكن مشكلتها ـ كما لخصها خلف ـ هي أنها «متدخلة دون أن تتدخل»، و«اعتدنا تحدي سلطة الملك حسين دون أن نحاول انتزاعها منه.»[١٣٠]

كان سبب التردد في اتخاذ القرارات يعود جزئياً إلى سوء تقدير ميزان القوى العسكري.[١٣١] ففي المجلس الوطني الفلسطيني، في نهاية آب/أغسطس، تفاخر «أحد زعماء الثورة» بأن «الثورة الفلسطينية تمتلك ٣٦ ألف بندقية.»[١٣٢] أمّا فتح، وفي سعيها لتحاشي النقد أنها ليست مستعدة لهجوم حكومي، فقد تباهت أمام التنظيمات الأُخرى بأن لديها تنظيماً سرّياً واسعاً داخل الجيش الأردني.[١٣٣] ووعد هاني الحسن، أحد الكوادر المسؤولة عن هذا التنظيم، في اجتماع عام أن

فتح قادرة على «تحويل ليل عمان إلى نهار والنهار إلى ليل»، كما أن في إمكانها أن تستولي على السلطة لو شاءت. وحتى عدوان بدا كأنه يتساءل عمّا إذا كان ينبغي للحركة الفلسطينية أن تبادر إلى شن هجومها.(١٣٤) لكن البعض تريث، فكان خليل الوزير يعارض بصورة خاصة أية محاولة للاستيلاء على السلطة أو المشاركة فيها، ويفضّل إيجاد طريقة لطمأنة الملك حسين. وكذلك وليد نمر، أحد أعضاء اللجنة المركزية والمعروف كقائد عسكري شجاع وصلب، فقد ناشد زملاءه، في أوائل أيلول/سبتمبر، ترك عمان والعودة إلى ساحة القتال الطبيعية للفدائيين في المناطق الريفية المواجهة لإسرائيل.(١٣٥) لكن فاروق القدومي عبّر عن وجهة النظر السائدة عشية المواجهة، إذ تبجح بأن الملك لم يكن أكثر من «نمر من ورق، نتمكّن من إطاحته في نصف ساعة.»(١٣٦) وكان يكمن وراء هذا الغرور اعتقاد لم يُفصَح عنه، ويشترك فيه الكثيرون من اليسار كذلك، أن عرفات سيتمكن دائماً من إيجاد وسيلة لنزع فتيل الأزمات، كما أن الخوف من ردات الفعل العربية سيمنع الملك من شن هجوم شامل.(١٣٧) وقد تحطمت هاتان الفرضيتان بعد ذلك بوقت قصير.

إن تجدد القتال كان حتمياً على هذه الخلفية. فثلاثة أيام من المناوشات المتفرقة تحولت في ٣١ آب/أغسطس إلى قتال مستمر، قصف خلاله الجيش مخيمات اللاجئين في عمان. وتفاقم العنف في اليوم التالي بعد أن تعرض موكب الملك حسين لإطلاق نار قرب المطار وصفته السلطات بأنه محاولة اغتيال متعمدة. وفي مساء ٢ أيلول/سبتمبر، كان قد قتل ٣٣ شخصاً وجرح ١٦٠ وفقاً للمصادر الفلسطينية، كما أُلقي القبض على ٦٠ فدائياً في مختلف المناطق. وأعلنت اللجنة المركزية لـ م.ت.ف. أنها في حالة انعقاد مستمر، ووضعت قواتها في حالة التأهب القصوى.(١٣٨) وقد وجهت الحكومة العراقية، التي أقلقها ازدياد العنف، إنذاراً إلى الحكومة الأردنية بأنها ستتدخل عسكرياً لحماية الفدائيين ومخيمات اللاجئين في حال استمرار القتال.(١٣٩) وعزز صالح مهدي عماش هذه الرسالة بزيارة للقوات العراقية في الأردن، التي أظهرت جهوزيتها بإزاحة الأغطية الواقية عن مدرعاتها ومدافعها الميدانية. وساهم هذا في طمأنة الفدائيين الذين أعلنت وسائل إعلامهم في وقت سابق زيارة مبعوث أردني إلى بغداد ليطلب سحب القوات العراقية أو على الأقل ضمانات بشأن حيادها.(١٤٠) ولم يكن الفدائيون متأكدين كذلك من موقف عبد الناصر بعد استقباله الملك في أواخر آب/أغسطس. ورجحت تقاريرهم أن الملك طلب إليه ضمان الحياد العراقي، وأن عبد الناصر عارض اتخاذ إجراءات أردنية صارمة.(١٤١)

لم يكن لرئيس الحكومة زيد الرفاعي ولا لأعضاء حكومته، كما اتضح، أي تأثير في مجرى الأحداث. ودل الملك حسين على تراجع منزلتهم بعقده «مجلس رؤساء الوزارات» الذي يهيمن عليه الموالون الأوفياء للملك، والمعادون للفدائيين، وذوو العصبية شرق الأردنية. واحتفظت قيادة داخلية صغيرة مؤلفة من الملك وولي العهد الأمير حسن وابن جميل وابن شاكر ورئيس الحكومة السابق وصفي التل بسلطة صنع القرار الحقيقية، واستعانت بمستشارَين هما رئيس الاستخبارات العسكرية محمد بشير، ورئيس الاستخبارات العامة نذير رشيد. وأشرفت هذه القيادة على إعادة انتشار وحدات الجيش الأردني بعيداً عن خط المواجهة مع إسرائيل، في آب/أغسطس، وأدارت عملية إخراج الفدائيين من الجنوب. وكان سبق أن قرر مؤتمر قَبَلي، في ٤ أيلول/سبتمبر، إخلاء المنطقة من جميع الفدائيين باستثناء «الشرفاء» منهم. وكان لفتح نحو ٢٠٠ فدائي و٤٠٠ من رجال الميليشيا في الجنوب، بما في ذلك العاملون في حقلي الطب والإدارة في الكرك ومعان والطفيلة والشوبك، بينما كان لجيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية ٣٠٠، ولكل من ج.ش.ت.ف. وج.ش.د.ت.ف. نحو ٥٠ ـ ٦٠ من رجال الميليشيا، وللصاعقة وج.ت.ع. وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني مفارز أصغر. وقد قرر القادة المحليون، بصورة عامة، تجنب إراقة الدماء، وتم تفكيك الوجود الفدائي كلياً حتى ٩ أيلول/سبتمبر. وجرت صدامات موازية في عمان والزرقاء بلغت حصيلتها الإجمالية ١٥٠ قتيلاً و٥٠٠ جريح.[١٤٢]

توقف العنف موقتاً عندما اشتكى رئيس الأركان العامة مشهور حديثة الجازي بغضب أن قيام الجيش بالقصف وإعادة الانتشار تمّا من دون موافقته. واتهم جهات معينة في الجيش بتدبير المناوشات عن قصد، وهدد بالاستقالة من منصبه احتجاجاً على ذلك.[١٤٣] وفي سبيل كسب الوقت، منح الملك حسين الجازي السلطة التامة على الجيش وخوله عقد اتفاقية جديدة لوقف إطلاق النار مع الفدائيين في ١٠ أيلول/سبتمبر. وربما كان الملك، حتى في هذه المرحلة المتأخرة، لا يزال راغباً في تفادي المواجهة الشاملة، لكن مزاج أعضاء القيادة الداخلية وقيادة الجيش لم يترك متسعاً للتسوية. وكادت الأزمة تنفجر في ٧ أيلول/سبتمبر عندما استعدت وحدات القتال الأردنية، المتمركزة في النزهة والعارضة، لمهاجمة مواقع الفدائيين ومخيمات اللاجئين في عمان خلافاً للأوامر. وأُجبر الملك على التدخل شخصياً للسيطرة على قواته المتململة حيث استُقبل بسخط واضح.[١٤٤] في هذه الأثناء، كان هناك دلائل مقلقة تشير إلى أن مجموعة من كبار الضباط في الوحدات القتالية كانت تتدارس القيام بانقلاب عسكري: ولمح هؤلاء إلى أنه إذا لم تتمكن الأُسرة

الهاشمية من حمايتهم، فإنه حان الوقت ليتولى أهالي شرق الأردن الأصليون حكم أنفسهم.[١٤٥]

ساهمت الحركة الفدائية في تعزيز التصميم الأردني بصورة كبيرة. فقد اختتم المجلس الوطني الفلسطيني دورته غير العادية، في ٢٨ آب/أغسطس، ببيان ذكر فيه أن «الساحة الأردنية ـ الفلسطينية ساحة نضالية واحدة... وأن على اللجنة المركزية أن تعمل بكل الوسائل على تحويل الساحة الأردنية ـ الفلسطينية كاملة إلى معقل الثورة الشعبية المسلحة مع الجنود.»[١٤٦] لقد رفض المجلس الوطني الفلسطيني مطالب اليسار الأكثر تطرفاً، لكنه استمد أسلوبه البلاغي منه. أمّا الإشارة إلى الجنود، فلا بد من أنها تشير إلى نية تقسيم الجيش أو السيطرة عليه؛ ولمّا كان بعض قادة المعارضة الأردنية حضر الاجتماع، عزز ذلك تخوف الحكومة من قيام الفدائيين ببناء التحالفات استعداداً لاستلام السلطة.[١٤٧] ولم تكن فتح وصلت بعد إلى اتخاذ هذا القرار، لكن هجوم الجيش في الجنوب وقصف عمان والزرقاء الشديد في ٨ أيلول/سبتمبر أجبراها على تغيير موقفها. فعقد مجلسها الثوري اجتماعاً طارئاً في تلك الأمسية وقرر رسمياً الدعوة إلى إطاحة الحكومة. وبسبب اختيار فتح لهذا المسار كان من الطبيعي للجنة المركزية لـ م.ت.ف. أن توافق على القرار في اليوم التالي.[١٤٨] وأعلنت فتح موقفها في ١١ أيلول/سبتمبر، عندما ظهر في صحيفتها اليومية عنوان رئيسي يدعو إلى «حكومة وطنية ثورية».[١٤٩]

أصبح إمكان الصلح الآن مستحيلاً، وذلك ما اكتشفته لجنة الهدنة العربية المؤلفة من خمسة أعضاء، والتي وصلت إلى عمان في ١٣ أيلول/سبتمبر. كان الجيش يحاول تحسين مواقعه حول إربد والزرقاء، وقَتَل ١٥ فدائياً في هجمات مباغتة في الشمال. واشتكى الجازي فقدان سيطرته وقدم استقالته مرة أُخرى، فقبلها الملك حسين هذه المرة وطلب من الحكومة أن تستقيل أيضاً.[١٥٠] ثم ألّف حكومة عسكرية، في ١٦ أيلول/سبتمبر، برئاسة محمد داود، وهو جنرال متقاعد من أصل فلسطيني. وأُعيد استدعاء حابس المجالي المتقاعد ليصبح القائد الأعلى للقوات المسلحة، كما عيّن ابن شاكر نائباً لرئيس الأركان العامة للعمليات. وأعلنت الحكومة الجديدة فوراً العمل بالقانون العرفي وأمرت قوات الميليشيا الفلسطينية جميعاً في المدن وفي مخيمات اللاجئين في المملكة بتسليم أسلحتها.[١٥١]

كانت ردة الفعل الفلسطينية سريعة. إذ اجتمعت اللجنة المركزية لـ م.ت.ف. في جلسة طارئة وأعلنت عرفات القائد الأعلى لجميع القوات الفلسطينية، وقائد ج.ت.ف. عبد الرزاق اليحيى رئيس أركانه العامة. وأعيدت ج.ش.ت.ف. إلى وضعها السابق، ودعت اللجنة المركزية إلى إضراب عام في ١٧ أيلول/سبتمبر

بهدف إجبار الحكومة العسكرية على الاستقالة. ووزّعت فتح وج.ت.ف. الأسلحة والذخائر الإضافية على بعض التنظيمات الصغيرة.[١٥٢] وكان بعض قادة فتح، وأولهم خليل الوزير، يأمل بتفادي ما لم يعد يمكن تفاديه. كذلك حذر خالد الحسن ووليد نمر من عدم حكمة التوقع أن تتدخل سورية لدعم الفدائيين. لكن القدومي عبّر عن الاتجاه السائد، حين تنبأ بكل ثقة بـ «أننا سنريهم غداً.»[١٥٣] وهكذا تم رسم خطوط المعركة، ولم يبق على قيام المواجهة إلاّ ساعات معدودة.

الفصل الحادي عشر

نهاية أسطورة

مواجهة أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠

إن الإضراب العام الذي دعت إليه منظمة التحرير الفلسطينية في ١٦ أيلول/ سبتمبر، استبقته بداية الهجوم من قبَل الحكم الأردني فجر صباح اليوم التالي. وكان الهدف الرئيسي هو «السيطرة على عمان بصفتها العاصمة، والاستيلاء على جميع مرافق الدولة بهدف إظهار أننا السادة.»[١] وكانت قيادة الجيش تأمل بأن تحسم المعركة في غضون ٣٦ ـ ٤٨ ساعة، وذلك لسد الطريق أمام أية تدخلات دبلوماسية من الدول العربية. إلاّ إن هذه القيادة كانت تدرك أن تحقيق السيطرة الكاملة على جميع أنحاء المملكة أمر يمكن أن يحتاج إلى وقت أطول، الأمر الذي جعلها تضع في مخططها القيام بعمليات هجومية في المنطقة الممتدة بين جرش وإربد في مرحلة ثانية.[٢] وكي يحرز الجيش هدفه الأول حشد ٣٠,٠٠٠ ـ ٣٥,٠٠٠ رجل يؤلفون الجزء الأكبر من وحداته الهجومية في محافظة عمان، مع وضع قوات اعتراض حول الزرقاء لمنع إمكان تدخل عراقي محتمل.[٣]

كان كل من التخطيط والاستعدادات الأردنية بالغ الدقة، الأمر الذي اختلف تماماً عن الوضع في الجانب الفلسطيني. فقد رفع قائد ج.ت.ف.، عبد الرزاق اليحيى، خطة دفاع شاملة ومفصلة إلى القيادة الفلسطينية في نهاية حزيران/ يونيو قبل مجابهة أيلول/ سبتمبر بفترة طويلة،[٤] وقدم تقويماً مفصلاً للوضع، وبيَّن المتطلبات المادية (مثلاً جمع المعلومات الاستخباراتية بشأن الترتيبات الأردنية، وتخزين المؤن والمعدات القتالية، واختيار مواضع الأسلحة)، كما قدر الحاجات من الطاقة البشرية، وحدد المهمات القتالية لجميع التنظيمات الفدائية وج.ت.ف. وكانت النتيجة نموذجاً ممتازاً من التخطيط، إلاّ إن بقية أفراد القيادة أهملته بصورة واضحة. كما لقيت المصير نفسه لجنة مؤلفة من ثلاثة أشخاص ألّفتها فتح، في أواخر آب/ أغسطس، للقيام بمسح لإمكاناتها العسكرية. وقدمت هذه اللجنة، التي رئسها كمال عدوان، تقريراً من ٣٠ صفحة في سرية تامة، غير أنه لم يتم العمل مباشرة وفق النتائج والتوصيات التي شملها.[٥] واقترحت القيادة العامة لفتح، في

وقت متأخر، خطة دفاع لمنطقة عمان وبقية مناطق المملكة، لكنها افتقرت إلى التنسيق مع خطة مشابهة أعدتها قيادة ميليشيا فتح، كما افتقرت إلى التوحيد مع خطط تكتية صاغتها الوحدات الفدائية منفردة.(٦)

ولم يكن الوضع أفضل كثيراً بالنسبة إلى التنظيمات الفدائية الأُخرى. فقد أخفقت ج.ش.د.ت.ف. وج.ش.ت.ف.، بعد أن رُفضت مقترحاتهما في وقت سابق بشأن العصيان المسلح ضد الحكومة الأردنية، في اتخاذ التدابير الوقائية عن طريق إعداد خطط دفاع احتياطية.(٧) وعلى سبيل المثال، ذكر قائد أحد قطاعات ج.ش.د.ت.ف. «أنه عشية يوم المعركة جاء إليّ [عضو من المكتب السياسي] وكان أيضاً عضواً في القيادة الفلسطينية العسكرية المشتركة، وأعطاني تعليمات بمهاجمة هذا الجبل وذاك، وكانت تلك التعليمات تمثل كل الخطة التي لدينا.»(٨) أمّا ج.ش.ت.ف.، فربما استكانت لشعور كاذب بالأمان لأنها توقعت انقلاباً عسكرياً لإطاحة العرش في الساعات الأولى للمواجهة الوشيكة.(٩) وقد عمد بعض الوحدات أو القطاعات كل بمفرده إلى وضع خططه الخاصة به، أو إلى تنسيق مهمات الدوريات والحراسة مع مثيلاته من التنظيمات الفدائية الأُخرى التي صودف انتشارها في المناطق المجاورة، إلاّ إنه لم يكن هناك خطة دفاع مشتركة.(١٠)

وحتى في المناطق التي تم فيها إنشاء قيادات عمليات أو قطاعات مشتركة، كعمان والمناطق الرئيسية الأُخرى (وخصوصاً إربد وجرش)، فإنه لم يتم توحيد القوات الفلسطينية فيها. بل أخذ كل تنظيم فدائي على عاتقه مسؤولية جزء معين من خط الدفاع، الأمر الذي أدى إلى تباين واضح في التسليح والتدريب والأداء القتالي الحقيقي. ولم تتم إعادة تجميع أو نشر قوات الفدائيين أو قوات الميليشيا الموجودة في أنحاء المملكة. وأدى غياب التخطيط للطوارئ إلى ترك هذه القوات جميعاً متمركزة في مواقعها ومنتظرة باستسلام موعد الهجوم عليها. أمّا الجيش الأردني، فكان قادراً على التركيز على العمل ضد كل موقع بالشكل والتوقيت اللذين يختارهما. ولم تكن التنظيمات الفدائية قد اتعظت من الدروس الأساسية المستقاة من المواجهات السابقة لتأمين الملاجئ والمخزون الاحتياطي من الماء والطعام والمواد الطبية للسكان المدنيين.(١١) وكما قال لاحقاً حسام الخطيب، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، «لم يكن في اجتماعات اللجنة المركزية أو اللجان العسكرية ما يدل على أن الثورة قادرة على تحريك قواتها وتنظيم دفاعها ضمن خطة متكاملة مشتركة حتى لو توافرت رغبة جادة في ذلك... إن الثورة لم تتبن موقفاً استراتيجياً خاطئاً فحسب (الدفاع الذاتي) بل إنها طبقته أسوأ تطبيق.»(١٢)

حظي الجيش الأردني بتفوق واضح في العدد والتسليح، فقد أعاد بناء قوة قوامها ٦٥,٠٠٠ مقاتل يساندها ١٠,٠٠٠ عنصر رديف من الشرطة وقوات الأمن العام. وتمكن الجيش من حشد ٣٣٠ دبابة، و٣٥٠ ناقلة جند مدرعة، و٢٧٠ عربة مصفحة، ونحو ١٥٠٠ مدفع هاون ومدفع عديم الارتداد، و١٠٠ ـ ١٥٠ مدفع ميدان، علاوة على ٣٢ طائرة مقاتلة.[١٣] وصرحت قيادة الجيش علناً أنها تواجه ٢٥,٠٠٠ من الفدائيين و٧٦,٠٠٠ من رجال الميليشيا، لكن تقديراتها غير المعلنة فيما يتعلق بالقوة الفلسطينية بكاملها اقتصرت على ١٠,٠٠٠ ـ ١٥,٠٠٠ وربما تجاوزت ذلك إلى ٢٠,٠٠٠، بما في ذلك أفراد الميليشيا ذوو التسليح الخفيف والتدريب السريع.[١٤] وكان ٩٠٠٠ على الأكثر من هذا العدد فدائيين وعناصر إسناد متفرغين، منهم ٤٥٠٠ ـ ٥٠٠٠ من حركة فتح، و١٠٠٠ ـ ١٥٠٠ من كل من ج.ش.ت.ف. وقوات التحرير الشعبية، و٥٠٠ من الصاعقة، و٢٠٠ ـ ٣٠٠ من كل من ج.ش. ـ ق.ع. وج.ش.د.ت.ف. وج.ت.ع.، ويضاف إلى هذا ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ من ج.ت.ف. والشرطة العسكرية وقيادة الكفاح المسلح الفلسطيني.[١٥] وافتقر الفدائيون تماماً إلى الأسلحة الثقيلة، ولم يكن لديهم وفقاً للتقارير سوى ٢٥ مدفعاً عديم الارتداد، و١٥٠ قاذف صواريخ مضادة للدبابات، و١٥٠ مدفع هاون خفيف ومتوسط، و٥٠ مدفع رشاش من عيارات متنوعة.[١٦] وقد وصلت إلى البصرة شحنة من الأسلحة الصينية لفتح، كما وصلت شحنة يمنية جنوبية إلى دمشق لمصلحة ج.ش.د.ت.ف. عشية المعركة، لكن تأخرها لم يسمح إلاّ بتهريب كمية محدودة إلى عمان.[١٧]

لقد كان في مصلحة الفدائيين أنهم يخوضون معركة دفاعية في المناطق المبنية المكتظة في عمان، حيث كان لهم نحو ٤٠٠٠ ـ ٦٠٠٠ من رجال الميليشيا، و١٠٠٠ ـ ١٥٠٠ من الفدائيين أو عناصر الإسناد، و٣٠٠ ـ ٣٥٠ من جنود ج.ت.ف.[١٨] لذلك تمكن الجيش من تحقيق مكاسب مبكرة في عمان والزرقاء في ١٧ أيلول/سبتمبر، إلاّ إنه أبطأ بصورة كبيرة بعد اليوم الأول من القتال. ومن المفارقة، أن قيادة الفدائيين في الشمال فشلت في استغلال فترة تواني وحدات الجيش المحلي عن الحركة، ويعود ذلك جزئياً إلى أنها كانت متأكدة من قدرتها على تحقيق حسم سريع متى شاءت.[١٩] وقامت هذه القيادة بعدد قليل من العمليات الهجومية بهدف تأمين السيطرة على إربد، لكنها استكانت بعد ذلك باتخاذ موقف دفاعي. وقد رأى بعض قادة الفدائيين، ضمنهم معاذ العابد من فتح، أن المدينة ليست المكان الملائم لقيام القوات بخوض القتال، وصمم هؤلاء على الخروج إلى الأراضي الريفية المحيطة بالمدينة، الأمر الذي أغضب الكوادر المدنية

وقادة الميليشيا الذين كانوا مصممين على الدفاع عن إربد ضد أي هجوم معاكس للجيش.[٢٠] أمّا القيادة الميدانية في جرش (التي ضمت شخصيات بارزة، مثل هاني الحسن من فتح، وضافي جميعاني من الصاعقة، وفؤاد عبد الكريم من ج.ش.ت.ف.) فكان في تصرفها ٢٠٠٠ رجل على الأقل وكميات كبيرة من الأسلحة، لكنها تقاعست عن القيام بأي عمل هجومي في مراحل الصراع كافة.[٢١] وكانت اللجنة المركزية لـ م.ت.ف. تجهل الوضع الحقيقي في الشمال، فأعلنت في وقت متأخر من يوم ١٧ أيلول/سبتمبر قيام ثلاثة أقاليم محررة في إربد وجرش وعجلون. كما تم تعيين مواطنَين شرق أردنيين هما قائد المعارضة، حمد الفرحان، والضابط السابق محمود الروسان، في منصب الحاكم العام «للمناطق المحررة» ومنصب القائد العسكري للشمال.

لم يكن هناك تغيير كبير في نمط القتال في اليومين التاليين، إذ ناضل كل من الفدائيين والجيش في سبيل السيطرة على طرق المواصلات بين جرش وبلدة الرمثا على الحدود السورية. وكان الجيش أخفق في الاستحواذ على عمان ضمن الموعد المحدد، كما فوجئت م.ت.ف. بعدم تحرك القوات العراقية لمساعدتها مثلما وعدت. وذكر صلاح خلف، رئيس جهاز رصد فتح، لاحقاً أنه استمع إلى محادثة هاتفية مسجلة يؤكد فيها نائب الرئيس العراقي، حردان عبد الغفار التكريتي، للملك حسين أن بلده لن يتدخل عسكرياً.[٢٢] وأُطلع ضابط ارتباط في ج.ت.ف. لدى القيادة العراقية في الأردن على «أمر العمليات رقم ١» الصادر عن الأركان العامة الأردنية عشية يوم القتال والذي يبيّن أن جهاز استخبارات «صديقة» ضمن أن القوات العراقية لن تتدخل.[٢٣] وفعلاً، سمح العراقيون لوحدات أردنية كبيرة بالعبور عبر خطوطها لمهاجمة معاقل الفدائيين في الزرقاء ومحيطها يومي ١٧ و١٨ أيلول/سبتمبر. وعندما اعترض أحد ضباط فتح على هذا العمل أطلعه قائد عراقي على تعليمات خطية تأمره بالسماح للأردنيين بأن يمروا بأمان.[٢٤] وكانت نشرة رسمية ملصقة في الثكنة العراقية تؤكد هذا الموقف لجميع الجنود، وتم إلقاء القبض على عدد من الأفراد الذين حاولوا الانضمام إلى الفدائيين.[٢٥]

خلافاً للتوقعات الأردنية والفلسطينية على حد سواء، فإن سورية هي الدولة التي تدخلت.[٢٦] وكانت جماعة صلاح جديد تقوم بمحاولتها الأخيرة لاستعادة المبادرة في الصراع الداخلي بشأن السلطة مع الأسد، فعبأت الموالين الباقين لها في الجيش. وربما كانت كتيبة من قوات حطين أرسلت عبر الحدود في اتجاه إربد خلال النهار في ١٩ أيلول/سبتمبر، وأُتبعت في تلك الليلة بلواءين مدرعين ولواء مشاة آلية بقيادة فرقة المشاة السورية التاسعة.[٢٧] وبينما كانت الوحدات الأردنية

والسورية تقوم بأعمال المناورة في المنطقة الحدودية، انسحبت القوات العراقية التي كانت تنتشر قرب طريق الرمثا ـ عمان فجأة في اتجاه المفرق، ربما لتجنب إمكان التورط العرضي في القتال.[٢٨]

وبيّن مجلس قيادة الثورة العراقي، فيما بعد، أن م.ت.ف. لم تطلب التدخل العسكري المباشر. ولعل البيان الصادر عن المجلس كان أكثر وضوحاً عندما ذكر أن «زج الدولة العراقية في حرب مع الدولة الأردنية» أمر غير مقبول، أمّا الدعم المادي والسياسي لـ م.ت.ف. فهو أمر مبرر «فالمقاومة لم تكن تخوض حرباً ضد الدولة الأردنية بل ضد السلطة الأردنية الفاشية.»[٢٩] وكان يكمن وراء هذا التعليل الملتوي خوف من الضربات الجوية الأميركية، كما أسرّ الرئيس العراقي، أحمد حسن البكر، بعد عدة أشهر إلى صلاح خلف، عضو اللجنة المركزية في فتح.[٣٠] وقد أكد صالح مهدي عماش لعضو اللجنة المركزية في فتح، محمود عباس، إمكان التهديد الأميركي، مضيفاً بصراحة فظة: «نحن قادرون على أن نخلق مئة ثورة بدل ثورتكم أمّا بالنسبة لنا فإن نظامنا أهم.»[٣١] لقد كان التصويت في مجلس قيادة الثورة كما يبدو بالإجماع، لكن نائب رئيس المجلس، صدام حسين، استغل قرار عدم التدخل لاحقاً وسيلةً لتشويه سمعة وزير الدفاع السابق حردان التكريتي، الذي فصل من منصبه نائباً لرئيس الجمهورية في تشرين الأول/أكتوبر، واغتيل فيما بعد في الكويت، في آذار/مارس ١٩٧١.[٣٢]

وفي أية حال، فإن الانسحاب العراقي ترك ساحة القتال خالية. فقد عبرت المدرعات السورية الحدود قرب الرمثا فجر ٢٠ أيلول/سبتمبر واشتبكت مباشرة في قتال شرس مع اللواء ٤٠ المدرع الأردني. واستولى السوريون على مفترق طرق الرمثا الاستراتيجي بعد العصر، كما وصلت إلى إربد كتيبتان أُخريان من ج.ت.ف. في اليوم التالي.[٣٣] ونفت الحكومة السورية في ذلك الوقت تدخل قواتها، وادعت أن وحدات من ج.ت.ف. فقط عبرت الحدود إلى الأردن. وقد وجهت الولايات المتحدة رسالة شديدة اللهجة إلى الاتحاد السوفياتي تطلب فيها الانسحاب السوري ملوحة بإمكان ضربات إسرائيلية جوية أو حتى بتدخل بري في الأردن.[٣٤] كما عززت أسطولها السادس في البحر الأبيض المتوسط، ووضعت الفرقة ٨٢ المنقولة جواً والمتمركزة في ألمانيا الغربية في حالة تأهب، بينما حركت إسرائيل لواءين إضافيين إلى مرتفعات الجولان. في ذلك الوقت، بدأ سلاح الجو الأردني عملياته القتالية أول مرة، فشن هجمات متواصلة على القوات السورية في ٢١ ـ ٢٢ أيلول/سبتمبر، الأمر الذي أدى إلى انسحاب السوريين أخيراً بعد الغروب في ٢٢ أيلول/سبتمبر، تاركين وراءهم ١٢٠ دبابة وناقلة جند مدرعة ومتكبدين ٦٠٠ إصابة.

وكان الجيش الأردني قد أعلن وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد في ١٩ أيلول/سبتمبر، عندما تحقق أن التدخل السوري أصبح وشيكاً. إلاّ إن النصر الذي حققه مكنه من توجيه اهتمامه مرة أُخرى إلى المعركة مع م.ت.ف. وقد ناشد المسؤولون الفلسطينيون في عمان القيادة السورية أن تبقي على تقدمها في اتجاه إربد مدة ٢٤ ساعة أُخرى، لكن من دون جدوى.[٣٥] وكانت قوات م.ت.ف. تراجعت في وقت سابق في بعض أحياء عمان ووسط الزرقاء في ٢٠ ـ ٢٢ أيلول/سبتمبر، وأُجبرت على نقل غرفة عملياتها المركزية ومقر قيادتها الرئيسي. ومما زاد الأمر سوءاً اعتقال عضوي اللجنة المركزية في فتح، صلاح خلف وفاروق القدومي، وعضوي اللجنة التنفيذية في م.ت.ف.، إبراهيم بكر وبهجت أبو غربية، في ٢٠ أيلول/سبتمبر. وزادت الحكومة في ضغطها بإعلان مكافأة مالية قدرها ٥٠٠٠ دينار في مقابل إلقاء القبض على حبش وحواتمه. وكانت الدفاعات الفدائية تنهار في بعض المناطق، فاستولى الجيش على كامل مخيم الحسين للاجئين وعلى نصف مخيم الوحدات عند الغروب في ٢٣ أيلول/سبتمبر. كما أُجبر الفدائيون على التراجع عن جزء كبير من الطريق الرئيسية من عمان إلى الرمثا، وإنْ كان الجيش نفسه أُجبر على الخروج من عجلون وقاسى جراء انضمام ٣٠٠ جندي إلى م.ت.ف.، بمن فيهم قائد لواء المشاة سعد صايل.

على الرغم من النجاحات التي حققها الجيش الأردني، فإنه بدأ يفقد الوقت. فقد التزم عبد الناصر الصمت في الأيام القليلة الأولى للصراع، إلاّ إنه أمر، في ٢٠ أيلول/سبتمبر، كتائب ج.ت.ف. في مصر بمساعدة م.ت.ف. فحملت طائرات النقل العسكرية المصرية الكتيبة ٤٩ جواً إلى دمشق في اليوم نفسه، كما وصلت الكتيبتان ٣٩ و٥٩ بحراً إلى اللاذقية في ٢٢ أيلول/سبتمبر. ولم يكن رئيس الأركان في ج.ت.ف.، عثمان حداد، قد استشير، فرفض إمداد القادمين بالمأوى أو بالطعام أو بالتعليمات، وقام الجيش السوري بإيواء كتائب ج.ت.ف. في ثكنة شاغرة بالقرب من درعا، كما قدمت لهم فتح المؤن من مخزونها.[٣٦] وفي هذه الأثناء، كان التدخل السوري انتهى، لذلك لم يقم ج.ت.ف. بأي دور إضافي في القتال. ووصل الرئيس السوداني جعفر النميري إلى عمان في ٢٢ أيلول/سبتمبر على رأس بعثة سلام عربية تضم وزير الدفاع المصري، محمد صادق، ووزير الخارجية التونسي، الباهي الأدغم، ووزير الخارجية الكويتي، سعد السالم الصباح. وفي محاولة لتخفيف الضغط العربي، أرسل الملك حسين محمد داود إلى القاهرة في الوقت نفسه، وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، عرض السماح لعدد يتراوح بين ٦٠٠ و١٠٠٠ من الفدائيين «الشرفاء» (من فتح وج.ت.ف. وقوات

التحرير الشعبية) بالبقاء في الأردن شرط أن ينسقوا عملياً وإدارياً مع الجيش الأردني.

في هذه الآونة، حاولت فتح أن تستعيد المبادرة السياسية. فاستعد خليل الوزير وكمال عدوان لإصدار بيان من مركز قيادتهما في عمان بشأن «إعفاء» الملك حسين وتعيين حكومة جديدة. وكانت النية عرض رئاسة الحكومة على رئيس أركان الجيش السابق، مشهور حديثة الجازي، أملاً بتفكيك الجيش.(٣٧) ولم يكن لهذه الخطة حظ وافر من النجاح، إذ أجهضت، في أية حال، عندما بثت الإذاعة الأردنية بياناً تلاه صلاح خلف، في ٢٣ أيلول/سبتمبر، يقترح فيه وقف إطلاق النار، والانسحاب المتبادل من عمان، ونقل جميع قواعد الفدائيين من المناطق الآهلة، وإعادة الانتشار في المناطق الحدودية، والتزام م.ت.ف. القانون الأردني.(٣٨) وكشف الملك في حديث منفصل إلى الإذاعة أن هذه الخطة قدمت إليه في اجتماع بالقادة المقبوض عليهم من فتح وم.ت.ف. بحضور النميري.(٣٩) وأصر خلف فيما بعد على أنه خُدع من خلال قراءة نص بصوت مرتفع من دون أن يدري بتسجيله بهدف إذاعته، لكن الضرر كان قد وقع. أمّا عرفات وغيره من المسؤولين الفلسطينيين، فاستنكروا هذا الاقتراح بشدة وشككوا في قدرة القادة المسجونين على تقويم الوضع وعرض التسويات.(٤٠)

وفي خضم المناورات السياسية، قدم رئيس الحكومة الأردنية، داود، استقالته من منصبه في ٢٤ أيلول/سبتمبر وهو في القاهرة. وظهر عرفات فجأة في العاصمة المصرية في اليوم نفسه، بعد أن تم تهريبه من عمان بواسطة النميري والصباح. وبينما كان الضغط يتصاعد على الملك حسين للدعوة إلى وقف عام لإطلاق النار، وإلى حضور مؤتمر قمة عربي في القاهرة، نفذ الجيش محاولة جديدة لتحقيق أهدافه الباقية، فاستولى على مخيم الوحدات ومعظم أجزاء جبل التاج وجبل الأشرفية في عمان بحلول ٢٥ أيلول/سبتمبر، وتمكن من تحقيق السيطرة التامة على الزرقاء ومخيمات اللاجئين في محيطها بعد ذلك بيوم واحد. كما أُخرج الفدائيون من ماركا وجبل الهاشمي في العاصمة، إلاّ إنهم تمكنوا من البقاء في وسط المدينة وجبل اللويبدة وجزء من جبل عمان. وكان الوضع يتدهور في إربد، حيث انسحبت مفرزة فدائيي ج.ش.د.ت.ف. من المدينة ليل ٢٣ أيلول/سبتمبر من دون سابق إنذار وتبعتها ج.ش.ت.ف. كما أمرت القيادة السورية، في أثناء ذلك، الكتيبتين التابعتين لـ ج.ت.ف. بمغادرة إربد، وحظرت على وحدات ج.ت.ف. والتعزيزات الفدائية في سورية مهاجمة المواقع الأردنية عبر الحدود.(٤١)

دفع إصرار الأردنيين على متابعة الهجوم بالنميري إلى اتهام السلطات بأنها

تنفذ «مخططاً كاملاً لإبادة رجال المقاومة الفلسطينية والفلسطينيين الموجودين في عمان كافة، ويجري تنفيذ هذا المخطط برغم كل الوعود والاتفاقات.»[٤٢] وقد أذعن الملك حسين للضغوط، فقبل بمشروع لوقف إطلاق النار في ٢٦ أيلول/سبتمبر، وعيَّن حكومة مدنية جديدة يرئسها الفلسطيني أحمد طوقان. ووقّع الملك الاتفاقية مع عرفات في القاهرة في اليوم التالي بحضور عبد الناصر ورؤساء الحكومات العربية المجتمعين. وكان هذا هو العمل السياسي الأخير للرئيس المصري، إذ توفي متأثراً بنوبة قلبية بعد ساعات من انتهاء اجتماع القمة في ٢٨ أيلول/سبتمبر. وفي الأردن تابع الجيش الأردني عملياته في بعض المناطق حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر، إلاّ إنه أوقف إطلاق النار عندما نشرت لجنة الهدنة المراقبين في أنحاء المملكة. وقد ألزمت الاتفاقية الطرفين بسحب قواتهما من عمان وبإعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً في المدن الأُخرى، وبإطلاق جميع الموقوفين. وعُيِّنت لجنة متابعة عربية للمساعدة في مناقشة الأسس الجديدة لنشاط الفدائيين في الأردن، كما أدرجت هذه الأسس في سلسلة من البروتوكولات الخاصة التي تم توقيعها في ١ و١٣ و٢١ تشرين الأول/أكتوبر. وعرفت مجتمعة باتفاق عمان.[٤٣]

لقد كانت ضريبة هذه الحرب ثقيلة. إذ كلف الصراع ما بين ٣٠٠٠ و٥٠٠٠ قتيل، أي عدد أكثر من الرقم الذي أصدرته الحكومة وهو ٢٥٠٠، لكنه أبعد كثيراً عن الرقمين ١٥,٠٠٠ و٢٥,٠٠٠ وفق تقديرات بعض المصادر الفلسطينية والأجنبية.[٤٤] أمّا الجيش فتكبد أكثر من ٦٠٠ قتيل و١٥٠٠ جريح، بالإضافة إلى ٥٠٠٠ ـ ٧٠٠٠ جندي انضموا إلى م.ت.ف.، بمن فيهم قائد فرقة وعدد من قادة الألوية والكتائب.[٤٥] أمّا خسائر الفلسطينيين العسكرية فكانت ٩١٠ ـ ٩٦٠ قتيلاً، منهم أكثر من ٤٠٠ من فتح، ونحو ٢٠٠ من ج.ت.ف.، و٨٠ ـ ٩٠ من الصاعقة، و٧٠ ـ ٨٠ من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين و٣٠ ـ ٤٥ لكل من ج.ش.د.ت.ف. وقوات التحرير الشعبية.[٤٦] أمّا باقي القتلى البالغ عددهم ما بين ١٥٠٠ و٣٥٠٠، فكانوا من المدنيين وأكثرهم من الفلسطينيين في عمان، حيث تم تدمير عدد كثير من المساكن والأملاك وخصوصاً في مخيمات اللاجئين.[٤٧] وأطلق الجيش ما بين ١٦,٠٠٠ و٢٠,٠٠٠ من الفلسطينيين الذين تم اعتقالهم خلال حملات اعتقال جماعية في أثناء المعركة، إلاّ إنه بقي في السجن عدة مئات آخرين في معسكر الجفر الصحراوي.[٤٨] وادعت م.ت.ف. أن الجيش فقد نحو ١٠٠ دبابة، وطائرة مقاتلة واحدة، بالإضافة إلى مركبات ومعدات أُخرى. كما قدرت المنظمة خسائرها من المعدات بـ ١٢ مليون دينار تحملت فتح منها ٨٠٪، بحسب قول عرفات.[٤٩] أمّا خسائر الاقتصاد الوطني المباشرة فقدرت بـ ٢٥ مليون

دينار، بينما كلف وقف المعونات الكويتية والليبية الحكومة ٢٩ مليون جنيه إسترليني، الأمر الذي تسبب بهبوط قدره ١٠٪ ـ ١٥٪ في إجمالي الناتج القومي.[٥٠]

وفرت الهدنة عدة أسابيع من الهدوء السياسي. كما حض الملك حسين في كتاب تعيين رئيس الحكومة طوقان، في ٢٦ أيلول/سبتمبر، على أن يعمل من أجل «تضميد الجراح» ويقاوم «النعرة الإقليمية» والعداء الفلسطيني ـ الأردني.[٥١] والأهم من ذلك هو البروتوكول الذي وقّع في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، والذي منح الفدائيين الكثير من الحرية السياسية والعسكرية والإدارية التي كانوا يتمتعون بها سابقاً.[٥٢] كما سمح لهم بأن يستأنفوا هجماتهم ضد إسرائيل، ولو على قدر أقل من السابق.[٥٣] وحتى تعيين وصفي التل رئيساً للحكومة، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، لم ينذر الفلسطينيين بخطر كبير، على الرغم من أنه يعتبر من المتشددين المعارضين للفدائيين. وسارع التل إلى إعادة تأكيد التزام الحكومة اتفاقيتي القاهرة وعمان، وكان الوزراء الذين اختارهم، في معظمهم، من «التكنوقراط» المنهمكين في برنامج إعادة البناء، وبينهم عدد من الفلسطينيين ذوي العلاقات الطيبة بـ م.ت.ف.[٥٤] مع ذلك فقد كان هناك دلائل سلبية أيضاً، إذ لم يعد الملك وعرفات يلتقيان، وكانت الاتصالات تتم على الصعيد الوزاري فقط.[٥٥]

السياسة في ساحة مرتبكة

حاولت الحركة الفدائية، في هذه الآونة، إعادة ترتيب أمورها. ففي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، أنشأت اللجنة المركزية لـ م.ت.ف. قيادة لمنطقة عمان العسكرية يترأسها ممثلون من فتح والصاعقة وج.ش.ت.ف. وج.ش.د.ت.ف. وج.ت.ف. وأُلحق بها قسم شرطة عسكرية من قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني، ومحكمة ميدانية، ولجنة خاصة لإعادة التنظيم والتسليح، ولجنة إغاثة.[٥٦] وفي أواخر الشهر نفسه، أقرت اللجنة المركزية توحيد قوات الميليشيا التابعة لمختلف التنظيمات الفدائية في عمان، وتبيّن أن هذا القرار لم يتعد مداه اللفظي. كما أقامت قيادات عسكرية إقليمية خارج العاصمة، حيث يفترض أن يقوم في كل منها قائد واحد بضبط الوحدات العسكرية المحلية التابعة للتنظيمات كافة. وفي الوقت نفسه، أنشأت اللجنة المركزية مكتباً مركزياً ذا سلطة حصرية لإصدار التصاريح لتنقل الفدائيين والمركبات.[٥٧] وخطا عرفات وعبد الرزاق اليحيى خطوة إضافية عندما عقدا اتفاقاً رسمياً لتوحيد قوات فتح وج.ت.ف.، لكن شيئاً منه لم يتحقق.[٥٨] وأعلن عرفات بافتخار، في كانون الأول/ديسمبر، أن

الوحدات الفلسطينية جميعها في عمان تم توحيدها في كانون الأول/ديسمبر، وأن تقدماً مطرداً تحقق في القطاعات الفدائية في مختلف أنحاء المملكة، ولم تكن هذه إلاّ ادعاءات مناقضة للحقيقة كلياً.[٥٩]

انعكس فشل هذه الإجراءات المتنوعة، بصورة متزايدة، على المناقشات الداخلية المريرة بشأن المسؤولية عن نواحي القصور التي ظهرت في المجابهة الأخيرة. وحين استرجع عرفات أحداث أيلول/سبتمبر بعد عدة أشهر، أشار إلى عدد من الأخطاء الجوهرية التي كشفت، كما يعتقد، عن فشل الحركة الفدائية في تفهم طريقة العمل في الأردن. ولعل من الأمور الحاسمة أنها خسرت المعركة السياسية لكسب قلوب أفراد الجيش الأردني وعقولهم. وبالمقدار نفسه من الأهمية، بالغت الحركة في تقدير قوتها الذاتية إذ بحسب قول عرفات: «فرضنا أنفسنا وكأننا البديل لكل الأمة العربية.» لقد قدمت الحركة الفدائية نفسها «بديلاً عن كل شيء، عن الحركة الوطنية [الأردنية]، وعن التجمعات والنقابات والاتحادات.»[٦٠] ولم يكن هناك خلاف في فتح بشأن هذه الملاحظات، وكرر كمال عدوان هذا الرأي فقال: «تحملت الثورة الفلسطينية في الأردن واجبات غير فلسطينية وطرحت نفسها كبديل للحركة الوطنية الأردنية.»[٦١]

كان لملاحظات عدوان هذه صدى لدى ج.ش.ت.ف.، التي أضافت أن المحاولات التي بذلت لتصديع الجيش من الداخل أو لتخطيط عمل منظم للجنود والضباط المتعاطفين لم تكن كافية.[٦٢] كما انتقدت الاعتقاد أنه كان من الممكن إسقاط نظام الحكم الأردني عن طريق انقلاب عسكري، علماً بأن الجبهة نفسها، بحسب ما أكدته ج.ش.د.ت.ف.، هي التي كانت تنتظر أن يحدث عصيان عسكري خلال الساعات الـ ٤٨ ـ ٧٢ الأولى من القتال في أيلول/سبتمبر.[٦٣] أمّا ج.ت.ع. التي شعرت بحرج كبير لغياب قادتها عن الأردن خلال المعركة، ولنكث رعاتها العراقيين تعهداتهم بالتدخل لمصلحة الفدائيين، فاتخذت موقفاً وسطاً، إذ انتقدت جميع أجنحة الحركة الفلسطينية.[٦٤] وقال أمين سر ج.ت.ع.، الكيالي، مشيراً ضمنياً إلى فتح أولاً وإلى اليسار ثانياً: «إن القول بإمكانية تحييد النظام الأردني بالتحديد... كان من أخطر الأوهام وأسوئها عاقبة... [القول] إنه بإمكان المقاومة إسقاط النظام الأردني خلال ٢٤ ساعة كان من قبيل الكذب لا من قبيل المبالغة، لأن تلك القيادة لم تكن تعمل لا سراً ولا ضمناً على تقويض هذا النظام ولو من قبيل الدفاع عن النفس.» وأنهى كلمته بقوله: «إن التركيز على أخطاء ونواقص 'فتح' له مبرراته الموضوعية من حيث أن 'فتح' تشكل شرارة العمل ومركز الثقل والقيادة. ولكن ذلك لا يعفينا من الإقرار

بأن الفصائل الأُخرى في حركة المقاومة كانت هي الأُخرى دون المستوى المطلوب... [و] لا نعني في الواقع المجموعات التي قامت مخابرات الأنظمة العربية باصطناعها... بل نعني بالتحديد تلك الفصائل المناضلة التي تفرعت عن حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب.»(٦٥)

لقد كان هناك اتفاق كبير على شجب التجاوزات الواسعة النطاق التي اقترفها أشخاص فلسطينيون ضد الجنود والمدنيين الأردنيين خلال العامين السابقين. وقد اعتبرت ج.ش.ت.ف. أن هذه الأعمال كانت تعبّر جزئياً عن «الشرخ الإقليمي» الذي تعمقت جذوره بشدة بين المجتمعَين، وكذلك نتيجة غياب حركة وطنية أردنية و«إهمال دور الجماهير الأردنية».(٦٦) وانتقد تقريرها الرسمي السلوك العسكري الاستعراضي، والكسل في القواعد الفدائية، «والتجاوزات» تجاه المزارعين ومحاصيلهم، والإهانات المتعمدة للأعراف المحلية. ويضاف إلى هذه القائمة البنيان التنظيمي الضعيف، والعلاقات غير الصحية بين القيادة والقاعدة، وعدم الانضباط، والتدريب العسكري الهزيل، والدعاية المبالغ فيها، والغيرة الشللية الصغيرة، والولاءات الحزبية الضيقة.(٦٧) ووافقت ج.ش. ـ ق.ع. على هذا بصورة عامة، وأكدت أن الفوضى وانفلاش التنظيم يتساويان في تحمل اللوم.(٦٨) وقد عزا فاروق القدومي، من فتح، «روح التعالي والروح الاستعراضية» جزئياً إلى تكاثر المكاتب في المدن وتنامي البيروقراطية في الحركة الفدائية، الأمر الذي أتاح «تسلل المتسلقين والانتهازيين» الذين يفترض أنهم المسؤولون عن التجاوزات المقترفة.(٦٩)

في المقابل، لم يكن الإجماع على هذه الآراء إلاّ سطحياً فقط. فعندما ذكرت التنظيمات اليسارية «الانتهازيين» لم تقصد بذلك المسؤولين في المراتب المتوسطة فحسب، بل قصدت أيضاً كبار القادة في فتح وم.ت.ف. وفي معرض تقويمها المجابهة، ألقت ج.ش.ت.ف. اللوم بصراحة، بالنسبة إلى مواطن الضعف الفلسطينية، على «قيادة م.ت.ف. ونهجها السياسي، ومواقفها المتخاذلة المتناسبة وطبيعة بنيتها الطبقية.»(٧٠) ورثى كل من ج.ش.ت.ف. وج.ش.د.ت.ف. غياب التخطيط عامة وفقدان الوحدة، كما انتقدتا بشدة عدم وجود تقويم رسمي أو تحقيق لتبيان ما يتحمله كل فريق من اللوم، واعتبرتا م.ت.ف.، التي تهيمن عليها فتح، مجدداً المسؤولة عن هذا التقصير.(٧١) واعتقدت ج.ش.ت.ف. أن خطأ «القيادة اليمينية» الرئيسي يتمثل في إصرارها على التعايش مع السلطات الأردنية، الأمر الذي نجم عنه ميل شديد نحو تقديم التنازلات.(٧٢) وكررت ج.ش.ت.ف. أن ميزان القوى عشية المواجهة كان في مصلحة الفدائيين، الذين

كان في إمكانهم تصديع الجيش وإطاحة الحكومة لو أنهم بادروا إلى ذلك.[٧٣] واعترفت بعد مرور عدة أعوام بأن «ميزان القوى كان في صالح العدو» في الحقيقة، إلاّ إنها تمسكت بالاعتقاد أنه كان من شأن مبادرة جسورة أن تقلب الأوضاع بصورة كاملة.[٧٤] لقد تمثل فشل م.ت.ف. أولاً في تبنيها موقفاً دفاعياً، ومن ثم في افتقارها إلى خطة دفاع متماسكة.[٧٥]

ورددت ج.ش.د.ت.ف. وج.ش. - ق.ع. كثيراً من الانتقادات التي أبدتها ج.ش.ت.ف. فادعت ج.ش.د.ت.ف. أن عرفات خُول فقط التوصل إلى هدنة كي يسنح للتنظيمات الفدائية تقوية دفاعاتها في عمان عن طريق جلب تعزيزات من شمال الأردن، واتهمته بتجاوز صلاحياته وقبوله بشروط أكثر شمولية.[٧٦] وكانت ج.ش.د.ت.ف. فخورة أيضاً، بدلاً من أن تكون نادمة، بدورها الخاص في تعجيل بدء المجابهة. فذكّرت أعضاءها بأنها سعت لتعبئة «الجماهير والمقاومة والجنود» قبل المعركة برفع شعار «كل السلطة للمقاومة والجنود والشعب المسلح.»[٧٧] أمّا ج.ش. - ق.ع. فوضعت من جانبها قسطاً كبيراً من مسؤولية الإخفاق على «استيراد» القادة والخبراء من خارج الأردن ممن لم يكونوا مطلعين على التركيب الاجتماعي والسياسي فيه.[٧٨] واعتقدت أيضاً، هي الأُخرى، أن وقف إطلاق النار أجهض الوضع العسكري المؤاتي الذي كان سائداً في آخر أيلول/سبتمبر، إذ استمر الفدائيون في موقف المدافع قبل الصدام وخلاله وبعده، كما أن تشوش الأهداف أعاق الإعداد اللازم.[٧٩] لكن ج.ش. - ق.ع. انتقدت أيضاً «طرح شعارات هي في الأساس أكبر من قدرة المقاومة على تحقيقها»، ملمحة بذلك إلى ج.ش.ت.ف. وج.ش.د.ت.ف.، واعترفت بأن اليسار بقي «أسير الممارسات اليمينية والبورجوازية الصغيرة لقيادات حركة المقاومة.»[٨٠]

ردت فتح على الانتقادات بقوة متزايدة. وكشف عرفات، فيما بعد، عن اعتقاده أنه «لو كنا ملائكة مجنحة بلا أخطاء، لضربنا النظام الأردني بحكم طبيعته.»[٨١] لكنه حمل بشدة، في كانون الثاني/يناير ١٩٧١، على «مَنْ ارتكب الحماقات في الشارع والقرية. ما كان ينبغي أن ترفع على سبيل المثال الأعلام الحمراء على المساجد. ما كان ينبغي أن تتكرر اعتداءات البعض على جنود الجيش وضباطه. ليسوا مرتزقة، ليسوا خونة.»[٨٢] كما وجه عرفات كلمات قاسية إلى ج.ش.ت.ف. التي ساهمت في تعجيل المواجهة من خلال اختطاف الطائرات. وأكد أن إسرائيل عرّضت المدنيين للخطر باستخدام الطائرات المدنية في حمل المعدات العسكرية، إلاّ إنه شجب، في الوقت نفسه، عملية احتجاز الرهائن لأنها تسمح للمعارضين «بتصويرنا وكأننا ثوار زائفون وأناس بلا مبادئ.»[٨٣]

ولمزيد من التشديد على هذه النقطة، انتقد فاروق القدومي «الشعارات الطفولية» الصادرة عن اليسار و«الممارسات الخاطئة... ومن هذه الممارسات عملية خطف الطائرات.»[٨٤] ووفقاً لوجهة نظره، لم تكن «العمليات الخارجية» أكثر من حركة إعلامية كادت تفقد الفلسطينيين تأييد الرأي العام العالمي ودعمه. ولمّا كانت عمليات الخطف المتعددة تأتي عشية المواجهة مع الجيش الأردني، فإنها أتاحت للقوى المعادية ضرب الحركة الفدائية الفلسطينية بحجة تصفية «الإرهاب والتخريب». كما رفض القدومي النقد الموجه من التنظيمات المتشددة أن الحركة الفدائية فشلت في الاتحاد خلف مقترحاتها وأخذ زمام المبادرة ضد الحكومة الأردنية. إذ رأى على العكس من ذلك أن هذه التنظيمات هي التي تتحمل المسؤولية، لأن تمسكها الغيور بـ «استقلالية العمل» قلص مناقشة الوحدة الوطنية إلى محض تنسيق للسياسات المتباينة. وردت هذه التنظيمات على بعض الاتهامات، بتأكيد أن الحكومة الأردنية هي المذنب الحقيقي، وأن المسؤولية عن الحصيلة لا يجدر إلقاؤها على عاتق اليسار الفلسطيني.[٨٥]

وجاء الرد الأشد على النقد اليساري من كمال عدوان، الذي كرس الجزء الأكبر من مقابلة صحافية في بداية كانون الثاني/يناير ١٩٧١ لهجوم معاكس على ج.ش.ت.ف.، في إثر اتهامها فتح بالاستحواذ على صنع القرار الفلسطيني، وبالتصرف بصورة منفردة في تعاملها مع الحكومة الأردنية ومع لجنة الهدنة العربية. وقد بدأ عدوان باتهام ج.ش.ت.ف. وغيرها من المنظمات المنتقدة بتنفير مواطني شرق الأردن وذلك بإعطائهم انطباعاً أن هؤلاء الفلسطينيين يريدون «إقامة دولة فلسطينية من الضفتين على أنقاض الدولة الأردنية.»[٨٦] وفي نظره، كان المنتقدون مذنبين أيضاً فيما يتعلق بتقويض الوحدة الوطنية الفلسطينية وذلك برفضهم تأييد سلطة اللجنة المركزية لـ م.ت.ف.، التي سعت لـ «ضبط التحرك الفلسطيني بتحرك واحد لا مزاجي.» ثم ذكّر حبش بأنه كان خارج البلد طوال الفترة التي تمت فيها مناقشة اتفاقات حاسمة مع الحكومة الأردنية. وتابع عدوان حديثه متهماً ج.ش.ت.ف. بالتحريض على القيام بإضرابات عمالية وإثارة الصدامات عن قصد مع الجيش الأردني، وسأل صراحة عن السبب في قيام هذه الصدامات كلما كانت اللجنة المركزية لـ م.ت.ف. توشك أن تلوم الجبهة على مخالفة ما اقترفتها. وفي مقابلة لاحقة، هاجم عدوان أعضاء التنظيمات اليسارية بقوله إنهم «كانوا يراهنون على قدرة فتح» على التحريض على المواجهة. وأضاف أنهم هم «الذين كانوا يملكون القرار بحكم مشاركتهم في صنعه بشكل مباشر أو غير مباشر دون أن يدفعوا ثمن القرار، لم تكن تهمهم كثيراً حسابات القرار. فالقرار ليس عملية

مزاجية، ولكنه محصلة سلسلة مترابطة من معادلات القوى.»[٨٧]

وفي تطرق عدوان إلى غياب حبش الطويل، فإنه أحرج ج.ش.ت.ف. كثيراً. وحتى مجلة «الهدف» شعرت بضرورة نشر توضيح في منتصف تشرين الأول/أكتوبر بشأن هذا الأمر. فورد في هذا التقرير أن حبش كان سافر إلى الخارج تلبية لدعوة قديمة العهد، وأكد أنه قرر العودة إلى الوطن بعد علمه ببدء الأعمال العدائية في ١٧ أيلول/سبتمبر. إلاّ إن التقرير لم يذكر أن حبش بقي في الحقيقة خارج البلد عدة أسابيع أُخرى.[٨٨] كما انكشف إحراج ج.ش.ت.ف. في محاولتها إزاحة اتهامات بالسلوك المتهور وبسوء تقدير فادح للموقف السياسي في الفترة السابقة للمواجهة. فوصل القائد العسكري أبو همام إلى حد تأكيد «أن المقاومة كانت دائماً تحاول تحاشي الصدام، مع السلطة، وهي غير راغبة فيه أصلاً»، وأن أي تصور أن الجيش الأردني قد يتعرض لانشقاق وتفتت كبيرين «كان خاطئاً من الأساس ومبالغاً به.»[٨٩] كما حاول أن يقلل أهمية النتائج المشؤومة، مبيناً أن أبرز مظهر للصراع كان «خلق المناطق المحررة، وطرح شعار الثورة الفلسطينية ـ الأردنية على نطاق واسع.»[٩٠]

أمّا ج.ش.ت.ف.، وفي محاولة لاستعادة توازنها، فكررت إثارة قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية في الأشهر التالية. واقترحت في مذكرة إلى اللجنة المركزية لـ م.ت.ف.، في أواخر كانون الأول/ديسمبر، تأليف جبهة وطنية جديدة، وأتبعتها باقتراح رسمي إلى المجلس الوطني الفلسطيني في شباط/فبراير ١٩٧١.[٩١] وكما هي الحال في المقترحات السابقة المقدمة في ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠، كان الدافع هو الالتفاف على م.ت.ف.، التي تهيمن عليها فتح، عن طريق تأليف هيئة جديدة يتمتع جميع التنظيمات الفدائية فيها بتمثيل وبحرية في العمل متساويين. ولم يكن من الممكن أن تنجح الجبهة في طموحاتها بعد أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ لأسباب ليس أقلها أهمية ترنحها أمام المناقشات الداخلية العاصفة. وظهر هذا في أثناء اجتماع خاص للجنة المركزية الموسعة للجبهة حضره عدد من الكوادر من المرتبة المتوسطة في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر.[٩٢] وأخذ الاجتماع شكل مؤتمر مرتجل دخل فيه «الحرس القديم» في جدال عاصف مع الكوادر اليسارية الشابة، منها غازي الخليلي وحميدي العبد الله (أبو علي إربد) السوري المولد من إقليم الأردن، ومن لبنان يونس البجيرمي ووليد قدورة وسهيل الناطور، والعراقيا المولد أحمد الفرحان وطارق علي. وقام حبش في الاجتماع بدور الحكم، وإن كان واحد من الكوادر اليسارية ذكر فيما بعد: «كنا نقدس الحكيم [حبش] قبل أيلول [سبتمبر] ١٩٧٠ ولكن تغيرت نظرتنا بعد ذلك.»[٩٣]

ومن القضايا الأساسية التي بحثت في المؤتمر، تحديد المسؤولية عن إثارة مواجهة أيلول/سبتمبر. وبذل حبش والحرس القديم ضغوطاً كبيرة لتجنب مناقشة خطط الانقلاب الفاشل، إلاّ إن الكوادر اليسارية وجهت نقداً لاذعاً إلى وديع حداد وإلى عمليات الاختطاف، إذ شعرت بأن الحركة الفدائية دفعت ثمناً باهظاً نتيجة ذلك.[٩٤] ودافع حداد عن نفسه بضراوة، لكن المؤتمر وافق على تعليق «العمليات الخارجية».[٩٥] وكان بين موضوعات الخلاف الأُخرى الأداء العسكري الضعيف للجبهة الشعبية، التي عانت تراجعاً كبيراً في عدد قواتها العسكرية الدائمة من ١٥٠٠ عنصر إلى ٩٥٠ عنصراً، وجراء الافتقار إلى التنسيق مع م.ت.ف.[٩٦] وأفصح فدائيو ج.ش.ت.ف. في الشمال بصورة محدودة عن ثورتهم احتجاجاً على انسحاب قائد قطاعهم خلال معركة الدفاع عن إربد، كما أن مظاهر التنافس الكامن بين الفدائيين المنحدرين من الضفة الغربية وبين الضباط القادمين من غزة عادت إلى الظهور.[٩٧]

وبسبب عدم قدرة حبش على رأب الصدع الداخلي، اقترح حل المكتب السياسي واللجنة المركزية. وكانت السيطرة الحكومية على الطرق الرئيسية والنقاط الحدودية في الأردن تجعل اجتماع هاتين الهيئتين صعباً أو حتى خطراً. وتمثل الحل في تأليف «قيادة سياسية مساندة» في عمان تضم أحمد الفرحان وعزمي الخواجة ومحمود عيسى وروبين جابر وغازي الخليلي، على أن يتولى كل منهم عملاً خاصاً به كالتنظيم المدني والشؤون العسكرية والأنشطة السرية في الأراضي المحتلة وغير ذلك.[٩٨] وكان يُعتقد أن حبش وغيره من القادة مهددون بالاعتقال أو بالقتل في حالة إقامتهم بعمان، لذلك ألّف حبش ومصطفى الزبري وحمدي مطر وعبد الله حمودة قيادة ثانية في جرش.[٩٩] كما اتُفق على أن يؤلف وديع حداد وهاني الهندي وأحمد اليماني ومحمد مسلّمي وغيرهم من الحرس القديم «قيادة مساندة في الخارج»، وتكون قيادة شاملة مقرها في لبنان، حيث يفترض أن يكون هناك أيضاً «قيادة سياسية مساندة» محلية منفصلة.

ربما تكون ج.ش.ت.ف. قدمت أكثر الأمثلة وضوحاً، لكن ارتباكاً مثل ارتباكها الداخلي حدث لدى مجمل اليسار الفلسطيني. إذ قاست ج.ش.د.ت.ف. تراجعاً مشابهاً في صدقيتها بسبب فشل نداءاتها بنقل «كل السلطة للمقاومة». وقام عدد من أعضاء المكتب السياسي الذين كانوا عارضوا أصلاً الدعوة إلى العصيان المسلح في أثناء الاجتماعات الحاسمة في آب/أغسطس، بترك صفوف الجبهة اشمئزازاً. إلاّ إن ج.ش.د.ت.ف. لم تكن تنوي الاعتراف بدورها في تعجيل الصراع، واستمرت في الدفاع عن سياساتها السابقة بكل تصميم وبإلقاء المسؤولية

عن النتائج على فتح. لكن تقويمها الرسمي لأحداث أيلول/سبتمبر أظهر عدم قدرتها على اقتراح الحلول. وقد جددت الوثيقة الرسمية إيمان الجبهة بالحرب الشعبية واتهمت م.ت.ف. بنكوصها عنها إلى أشكال قتالية «شبه نظامية»، إلاّ إنها لم تقدم اقتراحات أُخرى فيما يتعلق بالطريقة التي يمكن فعلاً أن تتطور على أساسها الحركة الفدائية عسكرياً أو أن تواجه المرحلة الجديدة.[١٠٠] وفي الوقت نفسه، سعت ج.ش.د.ت.ف. لاستعادة توازنها عن طريق تخفيف حدة موقفها السياسي، والعمل ضمناً للاقتراب من الاتجاه السائد في م.ت.ف. بشأن القضايا العملية. ومن باب الاحتياط، قامت الجبهة في تشرين الأول/أكتوبر بنقل ٤٠ ـ ٥٠ من فدائييها، وهو جزء كبير من قوتها المتبقية، إلى جنوب سورية لتفادي المزيد من الخسائر.[١٠١]

وفي أثناء ذلك، عانى الحزب الشيوعي الأردني انشقاقاً صريحاً، إذ اعتبر جناح فهمي السلفيتي أن نتائج مواجهة أيلول/سبتمبر أثبتت صحة معارضته السابقة لسياسات جناح «القوميين المغامرين»، وخصوصاً قرار إنشاء قوات الأنصار الفدائية.[١٠٢] كما عارض ضم أعضاء غير حزبيين إلى قوات الأنصار واندماجها في بنية القيادة العسكرية لـ م.ت.ف. التي أدت، وفق اعتقاد الجناح، إلى اعتماد مالي متزايد على فتح.[١٠٣] غير أن جناح السلفيتي لم يضمن تأييد الأكثرية في الحزب فقام، في كانون الثاني/يناير ١٩٧١، بالانفصال عنه بغية إنشاء الحزب الشيوعي الأردني ـ الكادر اللينيني. ولم يكن لهذا الانفصال تأثير كبير في الحزب الشيوعي الأردني. إذ قامت قوات الأنصار بدور نشيط في الدفاع عن عمان وكوفئت بالدعوة إلى الانضمام إلى قيادات الميليشيا المحلية في عدد من الأحياء، كما كوفئت بالذخيرة والمؤن من اللجنة المركزية لـ م.ت.ف.[١٠٤] وواصل الحزب الشيوعي الأردني تمسكه الرسمي بالعمل الفدائي لعام آخر (على أنه شكل من أشكال النضال المتنوعة)، لكنه استمر في التمايز من م.ت.ف. بشأن تأييده لتسوية عبر التفاوض مع إسرائيل وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢.[١٠٥]

انعكست حالة الارتباك العامة لدى اليسار الفلسطيني على حصيلة المطالبة بإحداث إصلاحات تنظيمية في م.ت.ف. إذ اتضح عجز اللجنة المركزية لـ م.ت.ف.، إلى حد كبير، عن توفير النظام في مداولاتها، أو الثبات في اتخاذها القرارات وإعلانها البيانات السياسية. وكما نوه أحد أعضاء اللجنة بمرارة، «فكانت كل جلسة ليست إلاّ ابتداء من الصفر لا استمراراً لما سبق.»[١٠٦] كذلك صرح صلاح خلف أن اللجنة برهنت على أنها لم ترق كثيراً عن أنها «تركيب يقوم على أساس التمثيل والإحراج والمراضاة.»[١٠٧] والواضح أن فتح كانت توصلت

إلى استنتاج مفاده أن الوقت حان لتهميش دور اللجنة المركزية لمصلحة اللجنة التنفيذية، التي كانت فتح المتنفذة فيها والتي استُثنيت التنظيمات الصغرى من الاشتراك فيها. وقدمت عدة تنظيمات فدائية مقترحات بشأن تحقيق الوحدة رسمياً إلى اللجنة المركزية في ٣ ـ ٥ كانون الأول/ديسمبر، لكن فتح أحبطت هذه المقترحات، إذ لم تر سبباً وجيهاً للتنازل عن سيطرتها، وأزاحت الضغط عنها من خلال المطالبة بأن يكون التكامل بالتدريج وعلى مراحل.[١٠٨]

مرة أُخرى لم يتمكن اليسار من تكوين تحد فعال في دورة المجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في أواخر شباط/فبراير ١٩٧١، إذ نجح عرفات في تجنب مناقشة جادة تتعلق بالخطة المفصلة التي قدمها مركز التخطيط في م.ت.ف. من أجل تحقيق الوحدة الوطنية وإعادة التنظيم الداخلي. كما استفاد من دعم قائد ج.ت.ف.، عبد الرزاق اليحيى، الذي اقترح، في الأسابيع الأخيرة، حل اللجنة المركزية في م.ت.ف. وزيادة صلاحيات اللجنة التنفيذية، وذلك وسيلة لإنهاء الازدواجية في اتخاذ القرارات داخل م.ت.ف.[١٠٩] وما حدث فعلاً هو أن اللجنة المركزية لم تحل (وإن كان اسمها تغير إلى «المجلس المركزي»)، لكن عرفات انتهز فرصة تداعي اليسار لتركيز السلطة في اللجنة التنفيذية ولاستبعاد التنظيمات الصغرى من صفوفها. إلاّ إنه اضطر إلى التراجع في قضية أُخرى، إذ رضخ للضغط السوري من أجل إعادة تعيين عثمان حداد رئيساً للأركان.

الهجوم الزاحف

كان هناك تباين تام بين الارتباك الفلسطيني والأسلوب المنتظم الذي بدأت القيادة الأردنية به المرحلة التالية من صراعها مع م.ت.ف. وتمثلت الخطوة الأولى بدعم التماسك الداخلي لمنع تكرار الارتداد في أوساط الجيش والحكم، والذي حدث في أثناء مواجهة أيلول/سبتمبر. ففي كتاب تعيين التل رئيساً للحكومة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أمره الملك باستئصال جذور «الميوعة» التي ظهرت في بعض مؤسسات الدولة خلال المواجهة.[١١٠] وادعت م.ت.ف.، فيما بعد، أن ٣٠٠٠ من العاملين في الخدمة المدنية من أصل فلسطيني طردوا من أعمالهم خلال هذه الفترة.[١١١] واستمرت الاستخبارات الأردنية في استهداف الحركة الفدائية عن طريق عمليات سرّية وحملة إعلامية مضادة، كما صعّدت حملة موازية ضد م.ت.ف. في لبنان لتفقدها استقرارها هناك.[١١٢] وعمق الملك الانقسامات الفلسطينية وفقدان الثقة المتبادلة بين مختلف التنظيمات من خلال تأكيده المتكرر

رغبته في التعاون مع الفدائيين «الشرفاء»، قاصداً بصورة ضمنية فتح وج.ت.ف.

وفي هذه الأثناء، عوض الجيش الأردني عن خسائره بالنسبة إلى المعدات بفضل الإمداد الأميركي السريع.[١١٣] أمّا القدرة القتالية الفلسطينية من الناحية الأُخرى، فانخفضت بصورة كبيرة، لأن الفدائيين ورجال الميليشيا الذين ثبطت عزيمتهم تركوا صفوف المقاتلين. وإذا ما أُخذت الإصابات التي وقعت في أيلول/سبتمبر في الحسبان، فإن عدد المتفرغين هبط بمقدار ٢٠٠٠ عنصر على الأقل ليصبح ٧٠٠٠ عنصر مع نهاية سنة ١٩٧٠، وربما ٥٠٠٠ ـ ٥٥٠٠ عنصر (إذا ما استثني ج.ت.ف.). وكانت أسوأ ضربة للميليشيا، التي دفعت الآن ثمن التجنيد المتسرع، والتنظيم المهلهل، وعدم الانضباط. وبقدر مماثل من الأهمية كان التغيير الجوهري في البيئة الإقليمية. فقد حل أنور السادات محل عبد الناصر رئيساً لمصر، بينما استولى الأسد على السلطة في سورية في تشرين الثاني/نوفمبر، وكان كلاهما أقل التزاماً من سلفيهما بمنظمة التحرير الفلسطينية، كما كانا لا يزالان مشغولين بتوطيد سلطتيهما الداخلية. وعكر القذافي العلاقات بـ م.ت.ف.، في أوائل سنة ١٩٧١، عندما انتقد علناً تصرفاتها في الأردن. أمّا الأسوأ من كل ذلك، فكان العداء مع العراق، الذي أوقف مساعدته المالية في آذار/مارس.

بات الجيش الأردني مستعداً لاستئناف عملياته العسكرية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠. ومُدت قيادته بتعليمات لتنفيذ استراتيجيا متدرجة لتقليل الإصابات وحد ردات الفعل العربية، هدفها النهائي إخضاع الحركة الفدائية بصورة كاملة.[١١٤] وتمثلت خطة الجيش بعزل عمان بالتدريج، وذلك بالتخلص من معاقل الفدائيين في المدن والبلدات الأُخرى والسيطرة على الطرق الرئيسية والمرتفعات الاستراتيجية. وفي الوقت نفسه، تُبذل جهود سياسية لخفض الوجود الفدائي في عمان. وفي المرحلة الأخيرة يقوم الجيش بالقضاء على قواعد الفدائيين المتبقية في المناطق الريفية. ولم تكن القيادة الفلسطينية غير واعية لهذا الخطر، إذ كتب ناجي علوش، مسؤول تنظيم فتح المدني في عمان، في تشرين الثاني/نوفمبر «أن حرب الإبادة القادمة قريبة، وأنها قادمة على كل حال.»[١١٥] وأضاف بعد بضعة أسابيع، بإحساس صادق، أن المخطط الأردني يرمي إلى «السيطرة على طرق المواصلات سيطرة تامة... السيطرة على مدينة عمان والمدن الأُخرى عن طريق احتلال مواقع متعددة واستراتيجية في كل الجبال والأحياء... زيادة قدرة الجيش عن طريق زيادة عدده وعن طريق تحويله إلى جيش آلي.»[١١٦]

لم يكن لهذه التحذيرات، في نهاية المطاف، أثر يذكر، فقد أنشأت وزارة الداخلية مخافر جديدة للشرطة في أغلبية أحياء عمان، في تشرين الثاني/نوفمبر،

تمركز فيها رجال الأمن العام وقاموا بفحص تسجيل السيارات والتفتيش عن الأسلحة. وبهذه الطريقة سيطرت الحكومة بالتدريج على جبال هملان والهاشمي والنصر، وعلى منطقة المحطة في وسط المدينة في غضون الأشهر الثلاثة التالية. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، صدر مرسوم ملكي بتحويل ميليشيا «المقاومة الشعبية» إلى «الجيش الشعبي»، وبإنشاء «مجلس دفاع» في كل محافظة لإدارة عملياته والتنسيق مع الشرطة المحلية ومديرية الاستخبارات والجمعيات الشبابية الأردنية. وتمثلت مهمات هذا «الجيش» الرئيسية في حماية مرافق الدولة وأجهزتها الحيوية وتوفير إمكانات الدفاع الذاتي في القرى عن طريق تعبئة السكان الريفيين، الأمر الذي يطلق طاقات الجيش للحملة المقبلة.(١١٧)

في بداية كانون الأول/ديسمبر، صعّد الجيش «الهجوم الزاحف» بإصدار تعليمات إلى الفدائيين بإخلاء ثغرة عصفور، وهي الممر الاستراتيجي على طريق جرش ـ إربد. وبعد أن أذعن الفدائيون، أقامت القوات الأردنية حاجز تفتيش على جسر جرش ـ الزرقاء، عازلة قواعد الإمداد الفدائية ومركز القيادة في جرش. وعقب ذلك، هاجم الجيش جرش ومخيم سوف للاجئين، في ٦ كانون الأول/ديسمبر، وحقق سيطرته عليهما بعد يومين من القتال، الذي تم فيه أسر ٦٣ من جنود ج.ت.ف. و«إخفاء» ٨٠ فدائياً.(١١٨) (وتمت محاكمة عدد من الضابط والجنود الأردنيين، فيما بعد، بسبب «التطرف» في أثناء المعركة).(١١٩) وعندما اجتمعت لجنة المتابعة العربية في وقت لاحق، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، استغل ممثلو الدولة تفوقهم لانتزاع ما أصبح يعرف بـ «اتفاق الميليشيا» من م.ت.ف. ودعا هذا الاتفاق إلى جمع سلاح الميليشيا في المناطق المدينية ووضعه في مستودعات معينة بحراسة م.ت.ف.، كما حظر كلياً وجود أفراد م.ت.ف. المسلحين في الزرقاء. وفي المقابل، وعدت الحكومة تطبيق إجراءات مماثلة تجاه ميليشيا «المقاومة الشعبية» التابعة لها، كما وافقت على سحب قوات الأمن العام من عمان والتوقف عن أعمال التفتيش عن الأسلحة.(١٢٠)

أثار نشر اتفاق الميليشيا عاصفة من الاحتجاجات، ولم يصدر أشدها عن اليسار الفلسطيني، وإنما عن قيادتي الإقليم والميليشيا في فتح. وكانت الميليشيا قد حظيت بصدقية كبيرة بفضل مقاومتها العنيدة خلال مواجهة أيلول/سبتمبر ـ بعكس الانهيار السريع لـ «القواعد الثورية» التي كان أقامها في السابق عرفات والقيادة العامة ـ وأحرزت نفوذاً إضافياً عقب التوحيد الأخير للميليشيا الفلسطينية. أمّا بالنسبة إلى الكوادر اليسارية البارزة بصورة خاصة، فلم يكن هذا القرار نتيجة الهزيمة العسكرية (التي لم تعترف بوقوعها)، وإنما نتيجة «فقدان الثقة باستعداد

الجماهير والميليشيا والمقاتلين على دخول معارك جديدة وتقديم مزيد من التضحيات.»[١٢١] وتراجعت م.ت.ف. عن موقفها بسرعة، بسبب دهشتها إزاء شدة المعارضة الداخلية من ناحية، وأيضاً بسبب عدم تحمسها لنزع أسلحة الميليشيا من ناحية أُخرى. وأعلنت أن ممثل م.ت.ف. في لجنة المتابعة لم يكن مخولاً تقديم تنازلات كهذه، ورفضت الاعتراف بالاتفاق. وفجّر ذلك صدامات متفرقة في عمان انتهت بتخلي الحكومة ضمنياً عن الموضوع.

ضمن هذا السياق، قررت ج.ش.ت.ف. شن حملة عصابية ضد الجيش. وكان حبش اقترح مثل هذه الاستراتيجيا في أثناء المؤتمر غير الرسمي الذي عقد في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، وقوبل بمعارضة عنيدة من قِبَل الحرس القديم والكوادر اليسارية على السواء. إلاّ إنه تمكن من إقناعهم في النهاية، ووافق المؤتمر على أن ج.ش.ت.ف. سترد على تصرفات الجيش وفق مبدأ «العين بالعين والسن بالسن» لفترة تجريبية طوال ثلاثة أشهر.[١٢٢] وقد أوضحت وثيقة داخلية صدرت عقب ذلك بعدة أعوام أن المقصود من هذا العمل كان فك الحصار المفروض على تحركات الفدائيين والتغلب على الصعوبات الناجمة عن حصارهم، وذلك بإجبار الجيش على تشتيت وحداته.[١٢٣] واتصلت ج.ش.ت.ف. في إثر ذلك بالتنظيمات الفدائية الأُخرى بهدف كسب تأييدها، إلاّ إنها رفضت المساهمة في هذه الحملة.[١٢٤] ولم يفت هذا في عزم الجبهة، فقامت بعمليات هجوم متفرقة على مواقع الجيش خلال النصف الأول من كانون الأول/ديسمبر، لكنها أخفت دورها بإعلان أن هذه الهجمات تتم باسم «حركة الأردنيين الأحرار (قوات شيحان)».[١٢٥]

لم يكن لهذه الهجمات العصابية تأثير كبير في الجيش الأردني، الذي استأنف هجومه الزاحف، في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، بتحقيق السيطرة التامة على السلط وعلى إحدى الطرق الرئيسية المؤدية إلى قواعد الفدائيين في وادي الأردن. وتابع عملياته مع بداية سنة ١٩٧١ بالاستيلاء على ملتقى طرق مرحاب الذي يربط جرش بالمفرق، قاطعاً على الفدائيين طريق التموين الآمنة الأخيرة التي تصل إلى سورية والعراق. وأجبر الجيش الفدائيين، بعد ذلك، على التخلي عن جبل طلوزة الاستراتيجي وتل أم الرمان في ٨ كانون الثاني/يناير، وتم تأمين نقل ٤٠٠ فدائي، معظمهم من الصاعقة والمجموعات الصغيرة، تحت الحراسة إلى سورية، بينما أعاد فدائيو فتح انتشارهم حول دبين. وقد عزل هذا مخيم اللاجئين في البقعة، وأوقع قواعد الفدائيين في إرميمين تحت الحصار. كذلك استولى الجيش على الرصيفة ومخيم شنلّر للاجئين بالقرب من الزرقاء، مكملاً عزل عمان.

أمام هذا الواقع المر، وافقت اللجنة المركزية لـ م.ت.ف. على نسخة معدلة من اتفاق الميليشيا في ١٣ كانون الثاني/يناير.(١٢٦) ومرة أُخرى أثار قرارها احتجاجات عارمة، ليس أقلها من داخل فتح. وحذر علوش من أن «خسارة مواقعنا في الأردن سيقودنا إلى زعزعة مواقعنا في لبنان وفي الداخل»، واختتم قائلاً: «لا بد أن يطاح بالسلطة العميلة.»(١٢٧) وعلى الرغم من ذلك، فقد وافقت قيادة إقليم فتح على الاتفاق المعدل، لكن ج.ش.ت.ف. جددت هجماتها العصابية على الجيش. وعند هذه النقطة قام كمال عدوان، الذي كان يمثل فتح في أمانة اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بانتقاد ج.ش.ت.ف. في مؤتمر صحافي كبير. فقال بمرارة إن الجبهة مذنبة لأنها تساهم في إيجاد الأوضاع التي أجبرت م.ت.ف. على الرضوخ لطلبات الحكومة. وقد استخف بدعوتها إلى حملة عصابية، وكشف عن واقعة محرجة عندما ذكّر الحاضرين بانسحاب ج.ش.ت.ف. عشية الهجوم الإسرائيلي على الكرامة في آذار/مارس ١٩٦٨. وأضاف عدوان منذراً: «لدينا علامة استفهام كبيرة على الجبهة الشعبية. أنا أعتقد أن هناك ارتباطاً بين الجبهة الشعبية والسلطة الأردنية إن لم أقل أكثر»، وهدد باللجوء إلى السلاح ضد الجبهة إذا لم تلتزم الاتفاق الأخير.(١٢٨)

وكانت ج.ش.ت.ف. أعلنت سابقاً، في ١٢ كانون الثاني/يناير، أنها تشن حملة عصابية ضد الجيش. وأكدت في بيانها الحاجة إلى «فتح النار» وانتزاع المبادرة.(١٢٩) وفي تعليق على اتفاق الميليشيا الثاني عقب ذلك بعدة أيام، أكد حبش أنه من الضروري أن تقوم حركة المقاومة «بحسم الموقف السياسي» تجاه النظام الأردني، و«أن تناضل جنباً إلى جنب مع جماهير الشعب الأردني والحركة الوطنية الأردنية لإزالة هذا النظام حتى يقوم في الأردن حكم شعبي تقدمي غير رجعي.»(١٣٠) كما جدد الدعوة، المتناقضة نوعاً ما، إلى «تحديد الموقف العسكري»، أي أن تتوقف حركة المقاومة عن خوض «معارك عسكرية كبيرة ومكشوفة» لتقوم بدلاً من ذلك بالرد «على مخططات السلطة العسكرية بضربات تكتيكية.» واعترفت ج.ش.ت.ف. بالضعف الفلسطيني، لكنها أملت بأن «تبقي المعركة مفتوحة، وبأن تمنع الجيش من تجميع الأسلحة والعناصر الفلسطينية.»(١٣١) في أية حال، كانت الجبهة تدرك أنه ليس في قدرتها مقاومة فتح فيما يتعلق بهذه الأمور، وتراجعت عن موقفها هذا في ٢١ كانون الثاني/يناير معلنة امتثالها للجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية والتزامها الاتفاق المعقود مع الحكومة. لكنها تحسرت داخلياً لأن «مثل هذا الطرح ووجه بالرفض القاطع من قبل تنظيمات المقاومة، فمارسته الجبهة بمفردها ولكن بشكل محدود ضمن الإمكانيات المتاحة.»

ولم تعترف الجبهة أنها أخطأت قط، وإنما أعلنت استغرابها أن حملتها أدت إلى «المزيد من تقديم التنازلات».[١٣٢]

أمّا الحكومة الأردنية، فاستغلت مكسبها للمطالبة بسحب بقية الفدائيين والأسلحة الثقيلة من عمان وغيرها من المدن. وسنت عقوبات صارمة على حيازة الأسلحة بصورة غير قانونية. وأعلنت، في بداية شباط/فبراير، أن بطاقات الهوية وتصاريح السفر الصادرة عن التنظيمات الفدائية لم يعد معترفاً بها عند حواجز التفتيش الحدودية. وواصل الجيش اندفاعته باحتلال مخيم سوف للاجئين في ٤ شباط/فبراير، مستغلاً مختلف الذرائع لشن هجمات موضعية إضافية.[١٣٣] وبعد عدة أسابيع أُخرى من الاحتكاك، احتلت وحدات أردنية المفرق، في ٢٣ آذار/مارس، وأحرزت السيطرة على إربد بعد ذلك بيومين وتبعها مخيم اللاجئين المجاور في ٢٧ آذار/مارس. وكانت الصاعقة انسحبت بهدوء من إربد قبل ذلك ببضعة أيام بالاتفاق مع الجيش، الذي رافق رجالها إلى الحدود السورية بسلام، بينما فرّ مَنْ استطاع من أعضاء التنظيمات الأُخرى إلى عجلون أو إلى سورية.[١٣٤] وأعلنت الحكومة وقوع ما مجموعه ٢٠٠ إصابة، لكن م.ت.ف. أصرت على أن ٢٠٠ فدائي قتلوا و٤٠٠ جرحوا بالإضافة إلى الإصابات بين المدنيين، وأضافت أن مئات من مؤيديها زج بهم في سجن الجفر الصحراوي ليصل عدد نزلائه، بحسب تقديرها، إلى ١٠٠٠.[١٣٥]

بعد تحقيق هذه الإنجازات، وجهت القيادة الأردنية اهتمامها نحو عمان. وفي كلمة للملك حسين أمام البرلمان في ٤ نيسان/أبريل، تذمر من هجمات الفدائيين على الجيش وطلب انسحاب جميع الفدائيين والأسلحة الثقيلة من العاصمة، وأشار بوضوح إلى أن قوات الجيش ارتفع عددها إلى ٧٥,٠٠٠ منذ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، أي بزيادة صافية قدرها ١٠,٠٠٠.[١٣٦] في البداية، أكدت م.ت.ف. أنها لن تتنازل عن الحقوق الممنوحة لها وفق اتفاقيتي القاهرة وعمان، مبينة أنها التزمت معظم شروطهما وأن الحكومة هي المتهمة بعدم التقيد بها.[١٣٧] إلاّ إنها أذعنت عندما ووجهت بالتعزيزات العسكرية حول العاصمة، وأجلت نحو ٢٠٠٠ من الفدائيين وعناصر الإسناد إلى عجلون ووادي الأردن في الفترة ٦ ـ ١٣ نيسان/أبريل. وترأس خليل الوزير القيادة الميدانية في عجلون، حيث تجمع الآن نحو ٢٥٠٠ فدائي، وعمل وليد نمر مساعداً له. وقد استاء التنظيم المدني تماماً وعارض الانسحاب بقوة، لكن محاولته لتأسيس ميليشيا سرّية أحبطتها الاستخبارات الأردنية.[١٣٨] وخلال الفترة نفسها أخلى الجيش منطقة الحدود الشمالية من الفدائيين وقطع جميع طرق التموين الموصلة إلى سورية باستثناء طريق واحدة،

ودفع بقواعد الفدائيين في وادي الأردن نحو الجنوب واستولى على منطقة إرميمين.

كانت ردات الفعل العربية على الإجراءات الأردنية محدودة حتى هذه اللحظة، وإنْ كان الأسد استدعى السفير الأردني لدى دمشق للاحتجاج على مهاجمة إربد. واعترضت لجنة المتابعة العربية على إنذار ٤ نيسان/أبريل المطالب بجلاء الفدائيين عن عمان، إلاّ إن الحكومة تجاهلت هذا الاعتراض ببساطة.(١٣٩) واستقال الباهي الأدغم نتيجة شعوره بالإحباط، وحُلت اللجنة رسمياً في ١٧ نيسان/أبريل. وبحركة سريعة صادر الجيش مخازن أسلحة الميليشيا في عمان، وأغلق جميع مكاتب م.ت.ف. باستثناء اثنين، مجبراً القيادة الفلسطينية على الانتقال إلى دمشق.(١٤٠) كما ضيق الجيش الخناق على معقل الفدائيين في عجلون طوال الشهرين التاليين، الأمر الذي دفع ج.ش.ت.ف. وج.ش.د.ت.ف. وج.ش. - ق.ع. إلى الرد بهجمات متفرقة. أمّا قواعد الفدائيين المتبقية جنوبي نهر الزرقاء وبالقرب من جابر على الحدود مع سورية، فتم اكتساحها في نهاية أيار/مايو، كما تمت محاصرة مخيمي البقعة وغزة للاجئين. واستسلم مخيم البقعة في ٢٨ حزيران/يونيو، أمّا مخيم غزة فأصبح هدفاً لرصاص القناصة ونيران المدفعية المتقطعة من أول تموز/يوليو فصاعداً. وقطعت الحكومة، في هذه الآونة، الاتصالات المباشرة بـ م.ت.ف.(١٤١)

في هذه الفترة الحرجة، احتشدت القيادة الفلسطينية في القاهرة لحضور دورة المجلس الوطني الفلسطيني، واستحوذ الوضع في الأردن على جزء كبير من النقاش، لكن الخلافات المستمرة بشأن الوحدة الوطنية وتوزيع مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني كانت مثار اهتمام الحاضرين أيضاً.(١٤٢) وقدمت ج.ش.د.ت.ف. اقتراحاً طموحاً بدمج جميع القوى الفلسطينية في «جيش التحرير الشعبي» الواحد، متجاهلة عدم قدرتها الذاتية على تجميع أكثر من ٢٠٠ فدائي.(١٤٣) وكانت فتح، من جهتها، مهتمة بجهودها المستمرة لتقليص عدد التنظيمات الفدائية. إذ كانت ألزمت المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين، مؤخراً، بحل مفرزتها الفدائية الصغيرة والاندماج في تنظيمات أُخرى، كما أعلنت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني والهيئة العاملة لتحرير فلسطين، في أثناء الاجتماع، أنهما ستنضمان إلى فتح. وكان من الأمور الأكثر أهمية المحاولة التي جاءت في غير أوانها من رئيس أركان ج.ت.ف.، عثمان حداد، ليحل محل عبد الرزاق اليحيى قائداً عاماً للجيش، وهي محاولة لا يمكن أن تحدث إلاّ وفقاً لتعليمات من الاستخبارات العسكرية السورية. وقد سيطرت هذه القضية على القسم المتبقي من مناقشات المجلس الوطني الفلسطيني، وذلك عشية انطلاق حملة الجيش الأردني

الهجومية الأخيرة.

في ١٢ تموز/يوليو، بينما كان المجلس الوطني الفلسطيني يقترب من الارفضاض، أمرت الحكومة الأردنية الفدائيين، بصورة مفاجئة، بأن يخلوا جبلاً ستراتيجياً في قلب معقلهم في عجلون. وعندما رفضت القيادة الميدانية الخضوع لهذا الأمر، باشر الجيش هجومه في صباح اليوم التالي بقصف مدفعي مكثف. فتقدمت فرقة مشاة، ولواء مدرع، وكتيبتا مغاوير يساندها أكثر من ١٠,٠٠٠ مقاتل من الجيش الشعبي من ثلاث جهات، بينما هاجمت قوة إضافية مؤلفة من ثلاث كتائب الفدائيين الموجودين في وادي الأردن، الذين يبلغ عددهم ٥٠٠ عنصر.[١٤٤] واستولى الجيش على جزء كبير من ميدان المعركة مع حلول الليل في ١٤ تموز/ يوليو، وحقق السيطرة التامة صباح ١٦ تموز/يوليو، في مقابل تكبده ١٢٠ ـ ٢٠٠ إصابة.[١٤٥] واستمرت عمليات التطهير يومين تاليين تم خلالها إعدام وليد نمر وعدد من ضباط الجيش الأردني الذين كانوا انضموا إلى فتح في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠.[١٤٦] وقتل في هذه المعارك نحو ٢٠٠ ـ ٢٥٠ من الفدائيين وتم أسر ٢٣٠٠ آخرين، بينما هرب ٥٠٠ إلى سورية، وعبر ١٠٠ نهر الأردن واستسلموا لـ «جيش الدفاع الإسرائيلي».[١٤٧]

مرة أُخرى، كانت ردات الفعل العربية تجاه الأعمال العسكرية الأردنية خافتة. فصادف وجود السادات والأسد والقذافي والنميري معاً في اجتماع ضمن نطاق اتحاد الجمهوريات العربية الذي تم تأليفه مؤخراً، وأصدروا بياناً دانوا فيه إراقة الدماء في الأردن.[١٤٨] ووعد الأسد إرسال بعثة عسكرية سورية إلى عجلون، لكن المعركة انتهت قبل أن تستكمل البعثة محادثاتها التمهيدية في عمان.[١٤٩] وقد أوقف الجيش السوري في هذه الأثناء المحاولات الفلسطينية لإرسال مجموعات إغارة أو لقصف المواقع الأردنية عبر الحدود، كما طوق قوات عين جالوت التابعة لـ ج.ت.ف. لمنعها من التحرك نحو الأردن.[١٥٠] وعاد خليل الوزير، الذي كان في القاهرة من أجل حضور اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني، برفقة البعثة السورية إلى عجلون، فاتهم البعثة بالتواني المتعمد، وبالكشف عن ضباط فدائيين من أجل اعتقالهم من قِبَل الجيش الأردني.[١٥١] وصنّف الجيش الأردني الفدائيين الذين وصلوا إلى مواقع التجمع التي عيّنها السوريون، وفصلهم وفقاً لانتماءاتهم. وتم إطلاق ١٥٠٠ ينتمون، في معظمهم، إلى فتح: عاد ٨٠٠ منهم إلى الحياة المدنية في الأردن، بينما نقل الجيش الباقين بمن فيهم أعضاء ج.ت.ع. والصاعقة إلى الحدود بالباصات.[١٥٢] وأرسل نحو ٢٠٠ أسير إلى سجن الجفر، بمن فيهم ٩٠ من اليساريين («الموقوفين

العقائديين»)، بينهم حمدي مطر وعبد الله حمودة وغازي الخليلي وصالح رأفت، وكلهم من الكوادر القيادية في ج.ش.ت.ف. وج.ش.د.ت.ف.[١٥٣] أمّا كتيبتا ج.ت.ف. ٤٢١ و٤٢٢، اللتان لم تشتركا في المعركة الأخيرة، فنقلتا إلى سورية بناء على طلب من الأردنيين بعد عدة أسابيع.

الفراق النهائي

لقد حددت معركة عجلون نقطة النهاية في تحطيم القاعدة الآمنة العربية الرئيسية للحركة الفدائية. ومثّل هذا هزيمة لاستراتيجيا الحرب الشعبية التي نادى بها مختلف التنظيمات الفدائية منذ سنة ١٩٦٧، وطرح تحدياً رئيسياً لأهدافها المعلنة وبرامجها السياسية وبنيانها التنظيمي. وأقدمت التنظيمات الفدائية، كردة فعل من ناحية، وكوسيلة لطمس المأزق الذي وقعت فيه من ناحية أُخرى، على شن حملة تخريب وتحريض ضد الأردن في منتصف آب/أغسطس تواصلت بصورة متقطعة مدة ٢٠ شهراً تالياً تقريباً.[١٥٤] وكان اليسار الفلسطيني هو الأكثر نشاطاً في البداية. وأوضح حبش أن استعادة القاعدة الآمنة الأردنية أمر حيوي إذ «إن بقاء المقاومة وظاهرة الكفاح في الأردن هو العمود الفقري المركزي لبقاء كافة فروع المقاومة خارج الأردن، ولبقاء ظاهرة الكفاح المسلح.» وأكد أن «معركة المقاومة ضد النظام الرجعي في الأردن هي المعركة المركزية التي تواجهها المقاومة الآن»، وأضاف أن «هذا النظام عدو، وأنه جزء لا يتجزأ من معسكر العدو.... فكما نعمل في إسرائيل، يجب أن نعمل في الأردن.» أمّا الوسيلة طبقاً لذلك فهي «حرب العصابات في الجبال والحرب السرية في المدن.»[١٥٥]

وألقى أعضاء ج.ش.ت.ف. وج.ش.د.ت.ف.، المتبقون في الأردن، القنابل على مخافر الشرطة والمكاتب الحكومية والمؤسسات الاقتصادية في المناطق الريفية بعد تموز/يوليو. إلاّ إن جهدهم كان متعثراً وقصير الأجل لأن الاستخبارات الأردنية كانت ذات فعالية عالية في كشف الشبكات السرية. وكانت ج.ش.ت.ف. تعاني أزمة قيادة في بيروت، هذا فضلاً عن وجود أنشط كوادرها في السجون في الأردن مع نهاية السنة. وكان قد تم تحطيم تنظيم ج.ش.د.ت.ف. في الأردن، بينما لم تحتفظ ج.ش. ـ ق.ع.، التي شاركت في الحملة، سوى بتسعة أعضاء في المملكة وكلهم فارون.[١٥٦] وأصدرت المحاكم العسكرية الأردنية أحكاماً قاسية ـ إذ أعدم في هذه الآونة ١٢ فلسطينياً بتهم التخريب ـ أمّا الناجون فتوقفوا عن متابعة أنشطتهم العسكرية مع نهاية سنة ١٩٧١.[١٥٧] وفي هذه الأثناء، صار

الاهتمام منصباً بالكامل على العلاقات العربية ـ العربية.

لقد تنامت ردات الفعل العربية على الحملة الهجومية الأردنية بالتدريج. فسبق أن قطعت ليبيا علاقاتها الدبلوماسية بالأردن، وتبعها الآن كل من سورية والعراق والجزائر، بينما شجبت مصر واليمن الشمالي ممارسات الحكومة الأردنية. كما فرضت سورية والعراق على الأردن حصاراً برياً وجوياً، واندلعت صدامات حدودية قصيرة بين المدرعات الأردنية والسورية في آب/أغسطس. وفي سبيل تهدئة الأوضاع، وعقب محاولات نشيطة من السعودية ومصر، وافق الملك حسين على عقد محادثات مصالحة مع م.ت.ف. في منتصف أيلول/سبتمبر، وكان تردد الملك في هذا الأمر تقابله معارضة مماثلة، لا من اليسار الفلسطيني فحسب، بل أيضاً من صلاح خلف وفاروق القدومي وكوادر فتح الآخرين الذين أفصحوا عن آرائهم في مؤتمر عام لحركتهم في أوائل أيلول/سبتمبر.[١٥٨] ونادى عرفات وخليل الوزير وخالد الحسن وكمال عدوان بالاعتدال، وذلك إلى حد كبير لإقناع الدول العربية باستعدادهم للتسوية.[١٥٩] وكما أوضح أحد مندوبي مؤتمر فتح: «نقد صوتنا ضد الوساطة، إلاّ إننا كنا أمام خيارين ـ فإمّا أن نرفضها صراحة أو أن نتصدى لها على نحو نضع فيه الملامة لفشلها على الجانب الآخر، فاخترنا السبيل الثاني.»[١٦٠] وساندت سورية فتح في هذه المناسبة، وشارك ممثلو الصاعقة في وفد م.ت.ف. إلى المحادثات في جدة، كم أوعز العراق إلى ج.ت.ع. في حضور الجولة الثانية (بعد أن كانت قاطعت الجولة الأولى).[١٦١]

كان فشل هذه المحادثات أمراً محتوماً. فقد رفض الوفد الأردني عودة م.ت.ف. إلى الأردن، بينما زودت فتح ممثليها تعليمات باللجوء إلى المراوغة عن طريق التقدم بطلبات لا يمكن للأردن أن يقبل بها.[١٦٢] وعشية جولة المحادثات الثانية، في بداية تشرين الثاني/نوفمبر، أخبر الملك حسين كبير مفاوضيه، رياض مفلح، أنه «لربما كانت هذه الجولة التي تقومون بها وصحبكم قريباً هي الجولة الأخيرة الحاسمة، إذ لا يوجد في نظرنا مبرر واحد لبقاء الأمور على حالها بين أخذ ورد.»[١٦٣] ويُعتقد أن رئيس الحكومة وصفي التل، كان عارض الحملة العسكرية في عجلون، وأنه كان غير سعيد بفشل المحادثات في جدة. وباشر، في هذا الوقت، مفاوضات مع خالد الحسن، وواصل الحوار في القاهرة حيث كان كلاهما يحضر اجتماعات مجلس الدفاع العربي المشترك في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر.[١٦٤] وطبقاً لما رواه خالد الحسن، كان التل مستعداً للسماح لفتح بالعمل في الأردن كمنظمة سياسية، لا عسكرية. وإذا ما فشل التل في تأمين الموافقة الملكية على مقترحاته، كما روى الحسن، فإنه ينوي أن يقدم

على نفي الملك بالقوة، وربما على تسلم مقاليد السلطة بنفسه.[١٦٥]

لكن حقيقة هذه الادعاءات لم تخضع للاختبار. ففي ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، تعرض التل لإطلاق نار من قِبَل أربعة مسلحين بينما كان متجهاً إلى فندقه في القاهرة، حيث كان يحضر اجتماع مجلس الدفاع العربي المشترك. وقد أعلنت منظمة أيلول الأسود، وهي جماعة غير معروفة، مسؤوليتها عن الحادثة، لكن الحكومة الأردنية اتهمت فتح بتدبير الهجوم كجزء من «مخططها الإرهابي» ضد الأردن.[١٦٦] وأعادت العمل بالأحكام العرفية وأغلقت مكتبي م.ت.ف. المتبقيين في عمان. وهكذا أصبح الفراق كاملاً، ومعه اكتمل زوال آخر أثر للدولة الفلسطينية ـ داخل الدولة ـ في الأردن.

الفصل الثاني عشر

فترة الانتظار والانتقال

وجدت الحركة الفدائية الفلسطينية نفسها عند مفترق طرق تاريخي بعد الهزيمة في الأردن. وكان من عادة الحركات العصابية الأُخرى، وخصوصاً تلك التي تقودها أحزاب شيوعية، إجراء مناظرات داخلية هادفة تؤدي إلى إعادة تقويم شامل للبرامج السياسية، وإلى تعديل مقاربات التنظيم الجماهيري بعد مرورها بأزمات مماثلة، لكن أي حملات «تصحيحية» من هذا النمط لم تحدث في الحالة الفلسطينية. وكان النقد الذاتي، الذي حدث بعد أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، مكثفاً وصريحاً إلى درجة لم يسبق لها مثيل بالنسبة إلى حركة سياسية عربية، إلاّ إن معظم هذا النقد تم شفاهة، من خلال مقابلات مع وسائل الإعلام والخطابات في المناسبات العامة، وبالتالي ظل مجزأً ومن دون اتجاه. ويصح هذا القول بالنسبة إلى فتح بوجه خاص، لكن حتى ج.ش.ت.ف. وج.ش.د.ت.ف.، اللتان أصدر كل منهما تقويماً داخلياً رسمياً لمعركة المواجهة الحاسمة في الأردن في أوائل سنة ١٩٧١، لم تتمكنا من إصدار تقويم مماثل بعد تموز/يوليو.

ومما يفسر الاختلاف عن التجارب الثورية الأُخرى كون النزعة الوطنية القطرية ظلت المصدر الرئيسي الذي استمدت منه التنظيمات الفدائية الفلسطينية جميعها، بمن فيها تلك التي تتبنى الماركسية ـ اللينينية، فهمها للعمليات السياسية والاجتماعية وللإطار الذي تصوغ ضمنه برامجها وأهدافها. ولم يكن التحول الاجتماعي هدفاً ولا التدخل في وسائل الإنتاج وسيلة، حتى لتوليد الدخل. وكانت القدرة السياسية للفصائل تعتمد على قوة إثارة المشاعر الوطنية لا على التعبئة الاجتماعية، وبالتالي انساقت الدروس التي يجب تعلمها من الهزيمة وتباينت تبعاً لذلك. كما أدى هذا إلى تركيز الجدل، بعد أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، على القضايا السياسية «البحتة»، مثل العلاقات بالدول العربية وبالجماهير، أو المواقف من مقترحات السلام «التصفوية»، بدلاً من طرح أسئلة عن البرنامج الاجتماعي، والبنية التنظيمية، وأدوات تنفيذ السياسة، أو تحصيل الموارد وتوزيعها. وفي الحقيقة، تكوّن معظم النقد من الاتهامات التي تقوم على القدح والذم المتبادلين، ومن الجدل العنيف، وبالتالي لم يحدث أي تغيير بعد تموز/يوليو ١٩٧١.

كذلك تجلت هيمنة المعايير السياسية الوطنية «الصافية» أو حتى «التطهرية» في الانقسامات العلنية والخفية التي فاقمتها الهزيمة، والتي نجم عنها تكثيف سياسة التحزب وظهور تشكيلات سياسية جديدة. وعلى غرار ما ذكر عضو في القيادة العسكرية لـ ج.ش.ت.ف.: «تجابه حركة المقاومة خلال المرحلة الحاضرة كل معضلات إعادة البناء العسكري والتنظيمي والأيديولوجي وما يرافقها من تشكيك وانشقاقات ومزايدات ومبالغات وتساقطات وانحرافات بالإضافة إلى تدابير الردع الإسرائيلية المباشرة وغير المباشرة التي تحاول... [تحويل] المرحلة الحاضرة من 'الحفاظ على البقاء وإعادة البناء' إلى 'الحفاظ على البقاء' بالمعنى السلبي.»[1] وكان هناك صراع يجري بشأن الزعامة، تكرر داخل كل تنظيم فدائي وداخل الحركة الفدائية ككل، وعكس أساساً التنافس الكامن بين الصيغة البراغماتية للوطنية القومية وبين صيغتها المطلقة.

عبّرت كتابات مفكرَين عربيين يساريين، في هذه الفترة، عن هذه الثنائية بصورة مفيدة. فقد شكك الشيوعي السوري الياس مرقص في الطبيعة والوظيفة الأساسيتين للحركة الفلسطينية، وثابر على نقد مصطلحاتها وشعاراتها في كتابين له نشرا سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٧١. وتمثلت مقولته المركزية في أن الحركة الفلسطينية لم تكن ثورة، كما اصطلحت على تسمية نفسها. فالثورات، سواء أكانت اجتماعية أم وطنية قومية، بورجوازية أم اشتراكية، لا يمكن قيامها إلاّ إذا كان المشاركون فيها، في معظمهم، مقيمين على أرضهم.[2] لذا، كانت الثورة الفلسطينية ثورية فقط بمعنى حملها البندقية لتحدي اغتصاب فلسطين، لكن مجرد رفض الواقع ليس استراتيجيا ولا تكتيكاً.[3] فالمهمة الحقيقية هي مقاومة الاحتلال الإسرائيلي من خلال عمل فدائي يخطط له بعناية ومن خلال النضال اللاعنفي، كجزء من المجهود الرئيسي للجيوش والدول العربية؛ فلا أمل لدى الفدائيين الفلسطينيين بتقليد الأنصار اليوغسلاف، أو المقاومين الفرنسيين في الحرب العالمية الثانية الذين أقاموا مناطق محررة، وذلك بسبب القيود التي تفرضها جغرافية فلسطين، وبسبب اختلال التوازن السكاني بين الفلسطينيين والإسرائيليين.[4] لقد تجاهل التركيز الخطابي على الكفاح المسلح وحرب الشعب والثورة الحقائق العسكرية الأساسية، وسمح للعقيدة الطوباوية المثالية (وخصوصاً لدى اليسار) بطمس المتطلبات المادية الاعتيادية الأكثر التصاقاً بواقع النضال اليومي.[5] وعلى التنظيمات الفدائية الآن الابتعاد عن الغوغائية و«اللفظية»، وإغلاق ٩٥٪ من مطبوعاتها ومكاتبها، والإعلان أن مهمتها ليست تحرير فلسطين بمفردها، وإنما إثبات الوجود والإرادة الفلسطينيين، لمئة عام، إذا دعت الضرورة.[6]

قدم صادق جلال العظم، وهو ماركسي ـ لينيني سوري مقرب من ج.ش.د.ت.ف.، رؤية معاكسة تماماً. فقد لاحظ أن الحركة الفلسطينية أخطأت عندما اعتبرت التناقض مع النظام الملكي في الأردن تناقضاً ثانوياً قياساً بإسرائيل، في حين أنها كانت تواجه، في الواقع، تناقضات رئيسية مع إسرائيل والولايات المتحدة والأردن.[٧] وكانت فتح الأكثر تحملاً للذنب بسبب تأرجحها واتخاذها موقفاً وسطياً، الأمر الذي أفرز وضعاً دفاعياً زائداً عن اللزوم في أثناء مواجهات ١٩٧٠ ـ ١٩٧١.[٨] وكان هذا، بدوره، نتيجة «التصاقيتها» المباشرة بالدول العربية، والتي انعكست في الافتراض المغلوط فيه أن الفلسطينيين يستطيعون محاربة إسرائيل وتعبئة الجماهير من دون أي تدخل فعال في البنى الاجتماعية والأنظمة السياسية العربية المحيطة، إذا فقط من أجل توفير الحاجات الأساسية لحرب التحرير.[٩] كذلك كانت فتح مذنبة في تفسيرها الأجوف والمنحرف للماوية، إذ إنها «قدّست» العمل العسكري فيها للتهرب من الحاجة إلى العقيدة وإلى العمل السياسي المنظم وسط الجماهير.[١٠] وعكست نزعة فتح العسكرية «طوباوية البورجوازية الصغيرة» لديها وانتهكت مبادئ الحرب، وخصوصاً حرب الشعب، تماماً كما فعلت الدول العربية في حزيران/يونيو ١٩٦٧.[١١] وكان فشل فتح في تغيير العادات المحافظة و«الوعي المتخلف» الموروث لدى الجماهير يعني عدم حدوث التحرير.[١٢] ويكمن الجواب عن هذا في بروز قيادة ثورية جديدة من أوساط الفلاحين والطبقة العاملة تعتنق الماركسية ـ اللينينية، لتقود ثورة اجتماعية وحرب شعب حقيقيتين.[١٣]

إن مرقص والعظم في إسناد نقدهما إلى تفسير الخطاب الفلسطيني العسكري والعقائدي حرفياً أغفلا (أو رفضا ضمنياً) الوظيفة الأساسية للكفاح المسلح المتمثلة في تطوير نزعة وطنية قطرية فلسطينية، وفي البناء الدولاني. أمّا إيحاؤهما بأن الفلسطينيين اختاروا عن وعي بين نماذج من المقاومة والثورة وحرب الشعب فيما مضى، أو أن في إمكانهم القيام بهذا الاختيار حالياً على الأقل، فيفترض ضمناً حرية في التصرف وتوفر خيارات استراتيجية لا وجود لها ببساطة. كما أنهما في إيحائهما هذا أساءا فهم الحاجة الدافعة نحو الاستقلال السياسي والمؤسسي، أو في أدنى تقدير عجزا عن إدراك أن غياب البدائل البرامجية وضرورة الحفاظ على الذات سيؤديان إلى تشديد أكبر على التحكم المؤسسي. وكان الخيار الآخر المتاح هو إعادة البناء الدولاني، لأنه يوفر الحماية للاستقلالية السياسية وللهوية الفلسطينية.

برز الخيار الدولاني بالتدريج، من خلال إجراءات اتخذت لدواعي المصلحة السياسية قصيرة الأجل، استجابة للضغط الخارجي وللسعي من أجل السيطرة على

الصعيد الداخلي. وبالتالي، لم تكن بدايات هذا الخيار نتيجة تخطيط واع، وإنما برزت إلى حيز الوجود وسط انقسامات داخلية عميقة بشأن طبيعة المشكلة وكيفية حلها. وقدم عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، حسام الخطيب، إحدى المحاولات المنتظمة القليلة لتشخيص الوضع الفلسطيني بعد تموز/يوليو ١٩٧١، فتوصل من خلالها إلى مجموعة من الاستنتاجات. فمن وجهة نظره، كشفت الحركة الفدائية الفلسطينية عن عوارض مرضية من الهلهلة التنظيمية، والتخبط السياسي القائم على أسلوب التجربة والخطأ في مجال رسم السياسة وصنع القرار، وغياب الوحدة الوطنية والفشل العسكري. واضطرت الحركة، بعد خسارة قاعدتها الرئيسية في الأردن، إلى تركيز جهودها على الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية والمحافظة على «جو الثورة» حياً. ولم يكن البدء بتحرير فلسطين خياراً متاحاً.[١٤] ولم يبحث الخطيب في موضوع الخيار الدولاني ضمن هذه الشروط، لكنه شجب التحول البيروقراطي الواسع للحركة الفدائية، والازدياد الهائل في عدد الموظفين الإداريين والسياسيين بصفته «مرضاً ثورياً» لا يمكن نقضه إلاّ بتجديد الكفاح ضد إسرائيل.[١٥]

عكست وجهة نظر حسام الخطيب التشاؤم الناجم عن الهزيمة الحديثة، وتطابقت مع دعوات العودة إلى العمل السري. وكان عرفات وغيره من قادة فتح أول من هدّد، بعد أيلول/سبتمبر، «بالنزول تحت الأرض واتباع سياسة الأرض المحروقة... كملجأ أخير»، إذا تعرض الفدائيون لحصار عربي.[١٦] لكن فتح لم تكن مستعدة للتخلي عن المزايا السياسية الرئيسية التي استمدتها من مكانتها العلنية، وبالتالي تركت مهمة حمل شعار العودة إلى العمل السري بعد سنة ١٩٧١ لليسار الفلسطيني. وقررت ج.ش.ت.ف. رسمياً «النزول تحت الأرض» في آذار/مارس ١٩٧٢، بينما دعت ج.ش. ـ ق.ع. وج.ت.ع. إلى إقامة «شبكات سرّية كبيرة»، بينما نادت ج.ش.د.ت.ف. بانضباط أكبر وبتنظيم أكثر إحكاماً.[١٧] كانت هذه الدعوات متواصلة إلى درجة دفعت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، في تموز/يوليو، إلى إنكار عزمها على النزول تحت الأرض.[١٨] وقام ناجي علوش عقب ذلك بعرض وجهة نظر فتح في الوجود الثوري العلني لأن «علنيته تعزز شرعيته. وشرعيته تعطيه قوة معنوية ومادية. وبموجب هذه الشرعية يستطيع الفلسطيني أن ينتظم، وأن يتدرب، وأن يتسلح، وأن يعمل، وأن يتنقل.... إن الذين يطالبوننا بالتخلي عمّا يسمونه 'الوجود العلني'، إنهم يطالبوننا أن نحل منظماتنا، أن نودع منظماتنا الجماهيرية، وأن نسلم بنادقنا، وأن نفتح مخيماتنا ومواقعنا للدرك والشرطة والجيش وكل أشكال الاستخبارات، من أجل أن نناضل

نضالاً (سرّياً).»[١٩]

إذا كشفت المناظرة بشأن العمل السري عن شيء، فإنها كشفت عن عدم وجود سياسة أو استراتيجيا. وانعكس هذا في محاولة القيادة الفلسطينية المستمرة، وخصوصاً قيادة فتح، تحويل النقد بعيداً عنها واحتواء الاستياء العلني، وفي طريقة محاولتها تفسير هزيمة ١٩٧٠ ـ ١٩٧١. إذ كان يكمن خلف الصراحة الظاهرة التي ناقشت بها القيادة الفلسطينية الفشل الاعتقاد أن «مصارحة الجماهير» لن تحدث إلاّ بعد «أن نرتب أوضاعنا الذاتية حتى لا نخاف من هذه المصارحة.»[٢٠] وكان مضمون هذا الاعتقاد أن أي اعتراف بالمأزق الذي يواجه الحركة الفدائية سيضر بمعنويات الجماهير.[٢١] وأثارت مناورة فتح ثائرة ناجي علوش، في شباط/فبراير ١٩٧١، فاشتكى بمرارة قائلاً: «انتهى المفهوم الثوري للديمقراطية ليصبح النقد جريمة، ولتصبح المناقشة تهمة، وليكون التهديد أو السخرية المرة جواب الرأي الواضح السليم.»[٢٢]

في مواجهة المساءلة المستمرة، ألقى قادة فتح بوجه خاص اللوم، بصورة متزايدة، على القوى الخارجية فيما يتعلق بالفشل الفلسطيني. فمثلاً، قال عرفات في حديث له في نهاية سنة ١٩٧٠: «أمّا ما حدث في أيلول [سبتمبر]» فلا يتحمل مسؤوليته السلوك السياسي أو العسكري الفلسطيني، وإنما تتحملها «شراسة الهجمة الاستعمارية وضخامتها والتهديد الأميركي [السورية]... كان نيكسون يشرف على ما يجري في الشرق الأوسط من فوق حاملة الطائرات ساراتوغا.» وصرح عرفات أن خطأه الرئيسي في تقدير الأمور، كان التقليل من استعداد الملك حسين لقصف عمان بـ «ستة أمثال القنبلة الذرية التي ألقيت على هيروشيما.»[٢٣] كانت المفاجأة من شراسة الهجوم الأردني لازمة متكررة أضاف فاروق القدومي إليها القول أن الأوضاع الخارجية أعاقت الاستعدادات الفلسطينية قبل المواجهة.[٢٤] ويعود عرفات إلى هذه المقولة بعد تموز/يوليو ١٩٧١، فيقول بمرارة: «لقد وقعت المقاومة في فخ المهادنات السياسية العربية متعلقة بأوهام إمكانية التعايش مع النظام في الأردن. وبعد التزامنا باتفاقية القاهرة ارتضينا أن نعيش في الأحراج والجبال تاركين للنظام الأردني المدن وكل شيء... ثقةً في توقيعات الملوك والرؤساء على اتفاقية القاهرة.»[٢٥]

كان رفع معنويات المقاتلين والجمهور العريض من وجهة نظر قيادة فتح له القدر نفسه من الأهمية. فقد وصف تعميم داخلي أصدره فرع التعبئة والتوجيه التابع للقيادة العامة لحركة فتح في كانون الثاني/يناير ١٩٧٢ «الإنجاز الإعجازي» في الأردن بما يلي: «إذ إننا ونحن نتراجع عسكرياً كنا ننتصر سياسياً.»[٢٦] وتوسع

عرفات في هذا المنطق بتعريفه «الثورة كسلسلة من النكسات المؤقتة حتى النصر النهائي.» والأمر المهم، بحسب ما أضاف، أن الفلسطينيين لم يتخلوا عن البندقية.[٢٧] وتبنى كوادر فتح اليساريون رؤية مشابهة. بل جادل منير شفيق في أن الفدائيين لم يتعرضوا لهزيمة عسكرية قط في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، لأنهم خرجوا من المواجهة بوضع أقوى من السابق. وفي الحقيقة، عمل وصول التعزيزات والأسلحة الجديدة في الأسابيع التالية على تقوية الحركة الفدائية في عمان وإربد وجرش وبقية المنطقة الوسطى. ولم تحل الكارثة إلاّ بسبب قرارين سياسيين هما: جمع أسلحة الميليشيا في شباط/فبراير ١٩٧١، وإخراج كل الأسلحة والقوات من المدن ومن مخيمات اللاجئين إلى الجبال والأحراج في نيسان/أبريل، الأمر الذي ترك الفدائيين في وضع شبيه بالسمك خارج الماء.[٢٨]

لكن الحاجة الملحة إلى قاعدة آمنة كانت المسألة التي لا يمكن إخفاؤها. وجرى التعبير عن الألم واليأس بعد طرد الفدائيين، في تموز/يوليو ١٩٧١، من خلال الرأي الواسع الانتشار القائل «لا ثورة بدون عمان.» واستنتجت فتح أن «الأحداث الأخيرة في الأردن قد أثبتت أن لا مكان للفلسطينيين سوى فوق أرضهم، وأن ربع قرن من فرض الجنسية الأردنية على الفلسطينيين في الأردن لم تغير انتماءهم إلى فلسطين.»[٢٩] غير أن الحركة الفدائية ظلت في منفى صعب، وقيدت الدول العربية خياراتها السياسية بشدة أكثر من أي وقت مضى.[٣٠] وظل بعض الكوادر، مثل منير شفيق يتحدث بثقة عن قدرة الكفاح المسلح الفلسطيني على قيادة «عشرات الملايين من الجماهير العربية ـ عدة بلدان عربية على الأقل ـ ... إلى حرب الشعب الطويلة الأمد ضد العدو القومي.»[٣١] لكن صلاح خلف كان أقرب إلى الحقيقة عندما صرح أن التكتيكات قصيرة الأمد حلت كلياً محل الاستراتيجيا في السياسة الفلسطينية.[٣٢] وتعمق المأزق عندما تمت محاصرة الفدائيين في قطاع غزة وسورية ولبنان.

تحت الحصار

عند عرض خالد الحسن، عضو اللجنة المركزية لفتح، لأحداث صيف سنة ١٩٧١ لاحظ «أن الساحة الطبيعية الأولى لأي عمل فلسطيني يريد أن يكون له احتكاك مباشر مع الأرض المحتلة هي الساحة الأردنية»،[٣٣] وأن خسارة الساحة الأولى تشكل خطراً على الثانية أمر سبق أن ثبتت صحته في العام السابق، بعد أن استغلت إسرائيل، بدايةً، وقف إطلاق النار على قناة السويس، ثم استغلت

المواجهة الطويلة في الأردن لشن حملة متواصلة ضد الفدائيين في غزة. وأدى الخلاف مع عبد الناصر إلى تجميد النشاط الفلسطيني في مصر، الأمر الذي عرقل عملية تجنيد الطلاب من الأراضي المحتلة، وتهريب الكوادر ومعدات القتال إلى غزة بحراً أو عبر سيناء.(٣٤) وأشار قائد الجبهة الجنوبية الإسرائيلية، أريئيل شارون، في كانون الثاني/يناير ١٩٧١، إلى اعتماد سياسة جديدة عندما استبدل وحدات الجيش في غزة بحرس الحدود المعروفين بأساليبهم القاسية، بل الوحشية. وازدادت حالات الاعتقال الإداري واستخدام المخبرين، وتم في آذار/مارس طرح «برنامج إعلامي» بهدف حمل الفدائيين السريين على تسليم أنفسهم. وتم في الأول من نيسان/أبريل إضافة «الجزرة» إلى «العصا» عندما عرض شارون على السكان المحليين إمكان تقديم خدمات أفضل وتوفير حياة طبيعية لهم من خلال فصل الشؤون المدنية شكلياً عن الحكم العسكري.

ساهمت هذه الإجراءات، جزئياً، في رفع عدد السجناء الأمنيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من ٣٠٠٠ إلى ٣٧٠٠ بحلول منتصف سنة ١٩٧١.(٣٥) ودانت المحاكم الإسرائيلية ٥٦٢٠ فلسطينياً بارتكاب مخالفات أمنية في غزة في أثناء السنة المنتهية في نيسان/أبريل ١٩٧١، بينما ارتفع عدد المعتقلين إدارياً إلى ١٠٠٠ معتقل تقريباً.(٣٦) وردّ الفدائيون بعنف وخصوصاً على المخبرين الفلسطينيين المشتبه فيهم، فقتلوا ٧٥ سنة ١٩٧٠ و٦١ في النصف الأول من سنة ١٩٧١، علاوة على الموظفين المدنيين في الإدارة الإسرائيلية والعمال المياومين الذين يعملون في إسرائيل.(٣٧) لكن ما يقرب من نصف مجموع الإعدامات، بعد آب/أغسطس، استهدف أعضاء في التنظيمات المنافسة (بحجة كونهم عملاء مزدوجين لجهاز الأمن العام الإسرائيلي، الشاباك)، الأمر الذي أثار النزاعات العشائرية والاغتيالات الانتقامية بصورة متصاعدة. وأصرت ج.ش.ت.ف.، التي ادعت مسؤوليتها عن تنفيذ ٢٩ إعداماً خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧١، إصراراً شديداً على أن «عملاء العدو جزء لا يتجزأ من العدو... لا نفرق بينهما.» وعند سؤال جورج حبش عمّا إذا كان عمل كهذا يكتسب طابع الإرهاب أجاب: «ليس هناك ظاهرة إرهابية في عمل غزة الفدائي حتى نرد عليها.»(٣٨)

كانت هزيمة الحركة الفدائية بصورة نهائية في الأردن باعثاً على تصعيد الحملة الإسرائيلية في غزة. وكانت التقارير الإسرائيلية قد تحدثت، في نهاية آذار/مارس، عن نسف الآلاف من البيوت في مخيمات اللاجئين، وعن إجلاء قسري لعدد يتراوح ما بين ١٠٠,٠٠٠ و١٥٠,٠٠٠ من السكان لشق طرق عريضة، ولتقسيم المخيمات إلى زوايا منفصلة، الأمر الذي يوفر للجنود الإسرائيليين حقول رماية

مفتوحة، ويمكّنهم من عزل الأحياء بعضها عن بعض في أثناء عمليات التفتيش.[٣٩] وفعلاً، هدم ٢٥٠٠ بيت في مخيمات جباليا والشاطئ ورفح في تموز/يوليو وآب/أغسطس، كما نقل ما يقرب من ٣٨,٠٠٠ شخص من مساكنهم إلى أنحاء أُخرى من غزة وسيناء أو إلى مخيم الدهيشة في الضفة الغربية.[٤٠] واكتُشفت العشرات من مخابئ الأسلحة والمهاجع السرية الخاصة بالفدائيين في المخيمات وفي البساتين، بينما قامت الجرافات بإزالة حيز عريض من المزروعات على امتداد الطرق الرئيسية لمنع نصب الكمائن.

تدنت هجمات الفدائيين تحت الضغط المتواصل، من ٦٩ هجوماً في تموز/يوليو إلى ٢٦ هجوماً في تشرين الأول/أكتوبر، وتوقفت بالكامل تقريباً بعد كانون الأول/ديسمبر. وفي الحصيلة أعلنت إسرائيل مصرع ١٠٠ فدائي واعتقال ١٠٠٠ آخرين بين آذار/مارس ١٩٧١ ونهاية كانون الثاني/يناير ١٩٧٢.[٤١] وكان بين القتلى القائد العسكري لـ ج.ش.ت.ف. في غزة، محمود الأسود «غيفارا غزة»، ومساعداه داود خلف وسليمان محمود، وقائد قوات التحرير الشعبية في غزة، زياد الحسيني، بينما اعتقل القائد السابق لهذه القوات محمود الحسنات، والقائدان اللذان أتيا بعده وهما جبر عمار ومحمود المبحوح. وهكذا، سُحقت تماماً حركة المقاومة التي كانت أوصلت غزة إلى نقطة العصيان المفتوح تقريباً في ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠، وأعفت القيادة الإسرائيلية، في آب/أغسطس ١٩٧٢، حرس الحدود من مهماتهم في غزة بعد ١٩ شهراً من بدء عملياتهم هناك.

شكلت الهزيمة في غزة ضربة أُخرى إلى معنويات الفلسطينيين، لكن الأمر الأكثر أهمية بالنسبة إلى الحركة الفدائية في المنفى كان تأثير السياسة السورية في الفترة نفسها. وكانت منظمة الصاعقة أول من شعر بهذا التأثير، علماً بأنها كانت تطيع أوامر الأمين العام المساعد لحزب البعث صلاح جديد. وكان وزير الدفاع حافظ الأسد أمر، في آب/أغسطس ١٩٧٠، بإغلاق مكاتب منظمة الصاعقة جميعها الواقعة خارج دمشق، ثم أمر بوضع بقية مرافقها تحت حراسة الجيش في أثناء استيلائه على السلطة في تشرين الثاني/نوفمبر. وعيّنت القيادة القطرية الجديدة لحزب البعث، في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، القائد العسكري للصاعقة محمود المعايطة أميناً عاماً، وفصل مرسوم رئاسي، صدر في الأول من كانون الأول/ديسمبر، الصاعقة عن حزب البعث وألحقها بقيادة الجيش السوري مباشرة.

شدد الأسد قبضته بإصداره أمراً إلى فدائيي الصاعقة، الذين طردوا من مواقعهم في الأردن بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ١٩٧١، بالعودة إلى سورية. كما عيَّن عضو القيادة العامة للصاعقة، زهير محسن، الذي يدين له

بالولاء، مسؤولاً عن فرع لبنان، علماً بأن أعضاء هذا الفرع وقفوا علناً إلى جانب خصمه صلاح جديد، وكان يُطعن بالأسد بانتظام في مجلة «الراية» الأسبوعية التي كانت تصدر عن حزب البعث ـ جناح صلاح جديد في بيروت. وكان محسن يعتقد اعتقاداً راسخاً أنه «لا يمكن التعامل مع الفلسطينيين إلاّ من خلال كونه جزءاً من التعامل مع المعادلة الفلسطينية ـ السورية سلباً أو إيجاباً.»[٤٢] ووصلت الأمور إلى حدها يوم ٢٩ حزيران/يونيو مع اعتقال المعايطة وجميعاني وعضوي القيادة العامة حسن الخطيب ويوسف البرجي. وتم الآن تعيين زهير محسن أميناً للسر، وصرح أن زملاءه السابقين اعتقلوا لتدخلهم في الصراع بشأن السلطة في سورية، ولإساءة استخدام الأموال.[٤٣] وقُتل واحد على الأقل من أنصار صلاح جديد في لبنان في تموز/يوليو، وانضمت عدة قواعد للصاعقة في الجنوب إلى فتح في إثر الاشتباكات الداخلية في بداية تشرين الثاني/نوفمبر، لكن محسن فرض سيطرته في نهاية السنة.[٤٤] إلاّ إن مجلة «الراية» ظلت في أيدي خصومه، الأمر الذي أجبر الصاعقة على إصدار مجلة أسبوعية أُخرى هي «الطلائع».

كذلك كشف تعيين محسن عن توترات متنامية بين سورية وفتح. ومن التهم التي وجهها محسن، في تموز/يوليو، إلى القيادة السابقة لمنظمة الصاعقة كانت نيتها المزعومة للاندماج في فتح، «وهذا ما كان سيؤدي إلى إساءة العلاقات بيننا وبين فتح.»[٤٥] وتناول نائب زهير محسن، سامي عطاري، المقولة نفسها بعد أشهر قليلة، إذ ادعى أن قاعدة الصاعقة تمردت على قيادتها لوضع حد لتحالفها التكتي مع فتح احتجاجاً على إدارتها للصراع في الأردن وعلى خطها السياسي العام.[٤٦] كما كشف محسن أن السلطات السورية صادرت شحنة أسلحة جزائرية كبيرة مرسلة إلى فتح قبل بضعة أسابيع. وكانت هذه الشحنة تحوي ٣٦ ناقلة جند مدرعة طراز ب.ت.ر. ـ ١٥٢، وبطاريتي مدافع عيار ١٠٥ ملم، وأسلحة خفيفة ومعدات شخصية تكفي لـ ٧٥٠٠ رجل.[٤٧] وفسّر محسن المصادرة بقوله إن القيادة السورية تعتبر أن الأسلحة الثقيلة غير ملائمة للفدائيين، وأضاف أن تجهيز فتح بهذه الأسلحة قد يسبب اشتباكات مع ج.ت.ف. فوق التراب السوري.[٤٨] وكان الأسد، على ما يظن، قلقاً جراء وجود ما يقرب من ٩٠٠٠ فدائي في سورية، بينهم ٥٠٠٠ عسكري فروا من الجيش الأردني والتحقوا بفتح، وما بين ٢٠٠٠ و٢٥٠٠ جندي من وحدات ج.ت.ف. الموالية لـ م.ت.ف. في سورية، عدا ٣٠٠٠ عنصر في منظمة الصاعقة وقوات حطين التابعة لـ ج.ت.ف. لا يمكن التأكد من ولائهم. ومن المؤكد أن اللهجة التي تحدث بها الأسد خلف الأبواب المغلقة لمؤتمر حزب البعث في هذه الفترة أظهرت أنه كان صريحاً في عدم وده

للحركة الفدائية.[٤٩]

طبقت السلطات السورية الأنظمة التي تحكم نشاط الفدائيين في سورية بشدة أكثر من أي وقت مضى، بدءاً من تموز/يوليو. فأصبحت المطبوعات التي يصدرونها بحاجة إلى موافقة الرقيب الرسمي، ولم يعد في استطاعة التنظيمات الفدائية إقامة المهرجانات السياسية من دون ترخيص سابق، وخصوصاً تلك التي تقام خارج مخيمات اللاجئين. ولا يمكن للتنظيمات الفدائية تجنيد المواطنين السوريين إلاّ بعد موافقة الاستخبارات السورية، التي كان لها الحق في دخول مخيمات اللاجئين وكل منشآت الفدائيين متى تشاء.[٥٠] وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان على الفدائيين التبليغ مسبقاً بتفصيلات العمليات التي سينفذونها ضد إسرائيل، وكذلك إعطاء أسماء منفذيها. ولم يعد في قدرة الفدائيين دخول سورية والخروج منها من دون جوازات سفر صالحة، وأصبح عليهم الحصول على تصاريح سفر من المكتب القومي للضابطة الفدائية التابع للاستخبارات العسكرية. والتزمت فتح الصمت تجاه هذه الإجراءات، لكن ج.ش.د.ت.ف. اشتكت علناً أن هذه القيود تعوق العمل ضد إسرائيل.[٥١]

كذلك شددت سورية قبضتها على ج.ت.ف. فمع نهاية حزيران/يونيو، سرحت قيادة ج.ت.ف. في دمشق قائد قوات التحرير الشعبية في الأردن، بهجت عبد الأمين، متجاوزة بذلك اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وكان عبد الأمين خريج «دورة سنة ١٩٤٨» وذا ميول يسارية، مثله في ذلك مثل رئيس الاستخبارات العسكرية، جواد عبد الرحيم، الذي تم تسريحه أيضاً عندما رفض إقصاء زميله بالقوة. واتهم رئيس الأركان عثمان حداد الرجلين، في ٥ تموز/يوليو، بإقامة مراكز قوة مستقلة.[٥٢] وادعى أن كل قادة ج.ت.ف. ورؤساء الفروع كانوا اتفقوا قبل يومين على تأليف مجلس عسكري يكون مسؤولاً عن التعيينات في المناصب الرفيعة. وفي الواقع، لم يحضر عبد الرزاق اليحيى، وقادة ج.ت.ف. في الأردن، وقادة قوات عين جالوت وقوات القادسية التابعتين لـ ج.ت.ف. المتمركزتين في سورية الاجتماع، لكن المسألة الرئيسية هي أن حداد لم يكن ليتصرف بهذه الطريقة إلاّ بناء على تعليمات واضحة من الاستخبارات العسكرية السورية. وأعاد البيان الختامي للمجلس الوطني الفلسطيني، الذي اجتمع بعد ذلك بأيام قليلة، تأكيد عزمه على «تحرير إرادة وقيادة هذا الجيش [ج.ت.ف.]... تمكين القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية من ممارسة حقوقها المشروعة على جيش التحرير الفلسطيني ممارسة تمكنها من تحريك قطعات هذا الجيش واستخدامها مما يخدم متطلبات المعركة.»[٥٣] وكان عرفات واقعاً تحت الضغط السوري لإعادة

قوات كل من عين جالوت والقادسية، المعتبرة موالية لـ م.ت.ف.، إلى مصر والعراق. ولم يكن أمام عرفات أي خيار، فأبحرت قوات عين جالوت في أواخر آب/أغسطس، بينما تم السماح لقوات القادسية بالبقاء بعد موافقة العراق على قطع الرابطة الإدارية بها (مع استمراره في دفع نفقاتها الجارية).[٥٤]

نحت العلاقات إلى الأسوأ مع قيام القيادة السورية بحملة تطهير للضباط اليساريين، وذلك بسبب قلقها، على ما يبدو، جراء المثال الذي قدمه الانقلاب الشيوعي الفاشل في السودان. وامتدت حملة التطهير إلى ج.ت.ف.، ورافقها ضغط متزايد على ضباطه للانضمام إلى حزب البعث، على الرغم من أن نظم ج.ت.ف. الداخلية تمنع الانتماء الحزبي. وأمر عثمان حداد، في أوائل أيلول/سبتمبر، قادة الكتائب في ج.ت.ف. بتقديم أسماء كل اليساريين في وحداتهم.[٥٥] وامتد التعقب إلى لبنان حيث التجأ بعض الضباط؛ واستُبدل آمر قوات التحرير الشعبية في لبنان، عبد الرؤوف حربجي، بأحمد الحنفي، الذي طلب مساعدة «المكتب الثاني» اللبناني (استخبارات الجيش) في إلقاء القبض على «العناصر من الفئات الهدامة والمخربة لارتباطها بالمعسكر الشيوعي.»[٥٦] وكان الحنفي مسؤولاً أيضاً عن وفاة عنصر مدني يعمل مع استخبارات ج.ت.ف. وهو في قيد الاعتقال، كما أظهر تحقيق أجرته م.ت.ف. في وقت لاحق.[٥٧] واتخذ حداد خطوة تصعيدية خطرة، في ١٦ أيلول/سبتمبر، عندما صرح أن المجلس العسكري لـ ج.ت.ف. قام سراً بتسريح القائد العام للجيش عبد الرزاق اليحيى في ٣ تموز/يوليو.[٥٨]

وعلى الفور، استنتجت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. أنها تواجه انقلاباً أوحت به سورية، وردّت بتسريح حداد وتثبيت اليحيى في منصبه.[٥٩] لكن م.ت.ف. لم تكن منيعة. فقد أُطلق الرصاص في أثناء زيارة قام بها عرفات لإحدى قواعد فتح في الجولان، يدعى آمرها حسين الهيبي، وهو عميل سابق للاستخبارات السورية.[٦٠] وقد تنوعت الروايات، غير أن قادة فتح اشتبهوا سراً في تورط جهات سورية في الحادثة. وبعد ذلك بيومين، قررت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. تسريح اليحيى وإلغاء منصبه، وعيّنت مصباح البديري رئيساً للأركان مع إعطائه صلاحيات القائد العام.[٦١] وربما كانت اللجنة التنفيذية تأمل بأن يقف البديري على الحياد، لكن سورية كانت أوصلت رسالتها في أية حال. كما وجدت دلائل على قبول عرفات طواعية بضرب النفوذ اليساري في ج.ت.ف. فعلاقاته باليحيى وبخريجي «دورة سنة ١٩٤٨» كانت متوترة دائماً، وساءت أكثر، في تموز/يوليو، عندما طالب اليحيى بإشراف جهة مستقلة على الصندوق القومي الفلسطيني، وبمقعد

لقائد ج.ت.ف. في اللجنة التنفيذية، وبتوحيد كل القوات الفلسطينية خلال ستة أشهر.[٦٢] وفي تشرين الأول/أكتوبر، سرحت م.ت.ف. ٣١ ضابطاً آخر من ج.ت.ف. جميعهم تقريباً يساريون أو معارضون، بموجب قائمة قدمتها قيادة ج.ت.ف.، وكان بينهم بهجت عبد الأمين وجواد عبد الرحيم.[٦٣]

لم تدم الهدنة طويلاً. إذ انتقد البديري وأمين سر منظمة الصاعقة، زهير محسن، اغتيال رئيس الحكومة الأردنية وصفي التل، وحذرا، في كانون الثاني/يناير ١٩٧٢، من أن الانقسامات داخل الحركة الفدائية واللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. نفرت ج.ت.ف. وقوات التحرير الشعبية، اللذين وصفاهما بالنواة الطبيعية للوحدة الوطنية الفلسطينية.[٦٤] واقترحت قيادة ج.ت.ف.، بعدئذ، إعادة تنظيم م.ت.ف. في ثلاثة أقسام رئيسية هي: ج.ت.ف. بصفته الجيش النظامي، وقوة فدائية موحدة، و«قوات الشعب». ووصفت الأخيرة بأنها «منظمة سياسية شعبية ودفاعية متحدة شاملة» مهمتها دعم القوات الرئيسية وتعبئة الشعب. ففي إمكان الفلسطينيين اعتناق مختلف العقائد، لكن «الوجود المستمر لتنظيمات فدائية عديدة» أمر لا يطاق، وبالتالي عليها جميعاً الاندماج في التنظيم الشعبي المقترح الذي يقوم عندئذ بانتخاب القيادة الوطنية.[٦٥] كانت هذه المذكرة كريهة بالنسبة إلى معظم التنظيمات الفدائية، على الرغم من أن المجلس الوطني الفلسطيني صادق على توصيات مشابهة قدمتها له «لجنة الوحدة الوطنية» الخاصة في نيسان/أبريل.

لم ينجم شيء عن هذه المقترحات، لكن البديري وسع سيطرته، في هذه الأثناء، لتشمل قوات التحرير الشعبية. فاعترف، أولاً، بالكتيبة التابعة لهذه القوات، والتي شكلها الجيش الأردني في إثر طرد الفدائيين من المملكة في تموز/يوليو ١٩٧١. وجاء هذا عقب فشل محاولات سابقة بذلتها الاستخبارات العسكرية الأردنية لإقامة تنظيمها الفدائي الخاص الذي سمته «قوات فتح ـ صلاح الدين» بقيادة محمد عبد الهادي، وهو ضابط سابق من فتح.[٦٦] وقررت القيادة الأردنية، الآن، تشكيل وحدة جديدة من قوات التحرير الشعبية بدلاً منه، «تكون منضبطة ومطيعة للأردن تماماً كما قوات حطين لسورية.»[٦٧] ووافق نحو ٥٥٠ ـ ٦٠٠ معتقل من ج.ت.ف. ومن قوات التحرير الشعبية وبعض المتطوعين على الانضمام إلى «كتيبة زيد بن حارثة» بقيادة نهاد نسيبة. واعترفت قيادة ج.ت.ف. بالكتيبة الجديدة سراً بعد أشهر قليلة، الأمر الذي أثار احتجاجاً صاخباً من التنظيمات الفدائية. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٧٢، تم إضافة كتيبتين شكليتين هما «جعفر بن أبي طالب» و«عبد الله بن رواحة».[٦٨] وأعاد البديري، في هذه الأثناء، تنظيم عناصر قوات التحرير الشعبية في لبنان في كتيبة جديدة سماها «مصعب بن عمير» (بلغ عديدها

٧٠٠ رجل مع نهاية العام)، وألحقها مباشرة بقيادة ج.ت.ف. لضمان المزيد من التحكم.[(٦٩)]

كانت خطوة البديري التالية فرض سيطرته على ما تبقى من التنظيم السري التابع لقوات التحرير الشعبية في غزة، والذي كانت فتح تواقة إلى أن ترثه.[(٧٠)] وكان القسم المعروف باسم «قسم غزة ـ سيناء ـ النقب» برئاسة حسين الخطيب، الذي نقل ضباطه من الأردن إلى سورية بعد تموز/يوليو ١٩٧١. وقام البديري، في أوائل سنة ١٩٧٢، بقطع علاقة القسم باللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وبالصندوق القومي الفلسطيني، وبدأ دفع نفقاته من ميزانية ج.ت.ف.[(٧١)] فقاوم الخطيب هذه الخطوة، واتهم البديري بإساءة استخدام الأموال، فتم تسريحه، وأُجبر «رئيس أركانه» ناهض الريس المتعاطف مع فتح على الاستقالة.[(٧٢)] لكن رئيس القسم الجديد يحيى المرتجى ونائبيه محمود أبو مرزوق وصائب العاجز كانوا يميلون بشدة إلى فتح أيضاً. واستخدم هؤلاء موقعهم لاختراق كتيبة قوات التحرير الشعبية في الأردن، وسلموا سراً لوائح بأعضاء قوات التحرير الشعبية في غزة إلى كمال عدوان، الذي تسلم مؤخراً المسؤولية عن عمليات فتح في الأراضي المحتلة.[(٧٣)] وفرّ المرتجى إلى القاهرة، في أيلول/سبتمبر، هرباً من الاعتقال؛ وألحق البديري قسم غزة بقيادة ج.ت.ف. مباشرة لمنع المزيد من عمليات الفرار، لكن القسم اختفى من الوجود عملياً في هذا الوقت.[(٧٤)]

زاد الضغط المتواصل في سورية في تصميم معظم التنظيمات الفلسطينية على توسعة قاعدته في لبنان. ولم يكن هذا خياراً سهلاً، نتيجة اتفاق الرأي على أنه «لا يمكن للبنان أن يكون قاعدة عادية أو ارتكازية.»[(٧٥)] ورأت فيه ج.ش.ت.ف.، في أحسن الأحوال، «تعويضاً عن خسارة وليس قاعدة رئيسية»، بينما وافقت ج.ش. ـ ق.ع. على أن «لبنان ساحة رديفة وليس رئيسية.»[(٧٦)] وكانت فتح، بصفتها الفصيل الأكبر، تدرك، بوجه خاص، مدى تعرضها للقيود السورية، وكانت باشرت، في الواقع، نقل الوحدات الفدائية من الأردن إلى الجنوب اللبناني منذ حزيران/يونيو ١٩٧١.[(٧٧)] ونقلت وحدات إضافية من سورية في نهاية السنة، ومعها نحو ٦٠٠ متطوع ليبي كانوا لبوا نداء حكومتهم لدعم الحركة الفدائية في تموز/يوليو.[(٧٨)] وتم رفع الحظر السوري، جزئياً، عن ج.ش.ت.ف. لبضعة أشهر، لكن فدائييها أُبعدوا إلى لبنان في حزيران/يونيو ١٩٧٢.[(٧٩)] وكانت ج.ت.ع. محظورة أيضاً في سورية، لكنها لم تستطع المحافظة على قوة مقاتلة متفرغة في الجنوب اللبناني في أية حال (ولا منظمة الصاعقة استطاعت).[(٨٠)] ورفع هذا التدفق عديد قوة فتح المقاتلة في الجنوب اللبناني إلى ما بين ١٨٠٠

و٢٠٠٠ مقاتل مع نهاية سنة ١٩٧١، وعديد قوة ج.ش.ت.ف. إلى ما بين ٢٥٠ و٥٠٠ مقاتل، وعديد كل من ج.ش.د.ت.ف. وج.ش. ـ ق.ع. إلى ما بين ١٠٠ و٢٥٠ مقاتلاً بحلول منتصف سنة ١٩٧٢، مع وجود عدد مماثل تقريباً من الفدائيين في مخيمات اللاجئين وفي المدن الرئيسية.[٨١] وإذا حسبنا عائلات الفدائيين، فإن مجموع الذين انتقلوا إلى لبنان يتراوح ما بين ١٥,٠٠٠ و٣٠,٠٠٠ شخص.[٨٢]

لم تقف إسرائيل موقف المتفرج، على الرغم من الانخفاض الحاد في الهجمات الفدائية بعد أيلول/سبتمبر ١٩٧٠. فأعلنت عزمها على مهاجمة الفدائيين في معاقلهم، وإيقاع الإصابات في صفوفهم، ومنعهم من حشد قواتهم، وإضعاف تأييد السكان المحليين لهم. وكان الهدف النهائي لكل هذا إجبار الحكومة اللبنانية على التحرك ضد الفدائيين، وذلك من خلال إطلاق نزوح جماعي للمدنيين والتسبب بدمار واسع الانتشار.[٨٣] واشتملت عمليات إسرائيل على القصف المدفعي وغارات القوات الخاصة، وأحياناً على اختراقات عن طريق قوات المشاة والدروع. ففي مهمة تعقب وتدمير دامت أربعة أيام في العرقوب، في أواخر شباط/فبراير ١٩٧٢، قتل ٤٧ فدائياً وجرح ٦٤ في مقابل مقتل ثلاثة إسرائيليين وجرح ١١.[٨٤] وعلى الرغم من أن الأدبيات الفلسطينية مجّدت الفدائيين، فقد كشفت المعركة عن غياب التخطيط والتنسيق لديهم وعن عدم قدرتهم على حماية ملاذهم الآمن.[٨٥] وحاول الجيش اللبناني، الآن، التشدد في تطبيق اتفاقية القاهرة لسنة ١٩٦٩ ومنع عودة الفدائيين إلى العرقوب. إلاّ إن الفدائيين استعادوا انتشارهم السابق مع حلول الصيف، بل عززوه بوصول كتيبتين إضافيتين لفتح ومفرزتين تابعتين لـ ج.ش.ت.ف. وج.ش.د.ت.ف. من سورية، لكن الهجمات على إسرائيل تراجعت إلى ٣ أو ٤ شهرياً فقط. أخيراً، وبعد هجوم جوي ومدفعي إسرائيلي صاعق، استمر خلال الفترة ٢١ ـ ٢٤ حزيران/يونيو، قتل فيه أو جرح ٨٠ مدنياً و٣٠ فدائياً في المنطقة الحدودية، انتزعت الحكومة وعداً من م.ت.ف. بوقف كل الهجمات عبر الحدود.[٨٦]

خريف الاستياء في فتح

عمّق تتابع النكسات على كل جبهة الإحساس المنتشر في الحركة الفدائية الفلسطينية بأنها حركة محاصرة. أمّا القيادة فكانت عاجزة ليس فقط عن تفسير السهولة التي تم بها تفكيك الدولة ـ داخل الدولة ـ التي أقامتها في الأردن، بل أيضاً عن إيجاد طريقة للخروج من هذا المأزق. وينطبق هذا بصورة خاصة على

قيادة فتح، التي كانت تتهم من داخلها بأنها «تعودت على الممارسات العفوية والتقييمات المزاجية [و] غير قادرة ـ على ما يبدو ـ على إجراء تقييم جدي للوضع: لتجربة الماضي وآفاق المستقبل.» ورأى المنتقدون أن فتح قامت، بدلاً من ذلك، باتباع نهج «تقليدي» «أبوي» في مجال التعامل السياسي انعكس أيضاً في التحول البيروقراطي وروح الارتزاق والاستعراضية والاستزلام والارتجال بدلاً من التخطيط.[(٨٧)] وهكذا، استُخدم النقد لإزالة السخط والاستياء، لا للشروع في الإصلاح. واتفق صلاح خلف مع هؤلاء المنتقدين، فأشار إلى أن «المراجعة النقدية التي نشرت في الصحف وغيرها وعبر الندوات كانت كلها أحاديث، لم تترجم إلى ممارسة وعمل.» واعترف بأن اللجنة المركزية عجزت تماماً عن تعلم دروس الأردن وعن البحث في الحاجة إلى استراتيجيا جديدة، وقامت بدلاً من ذلك «بعقد اجتماعات ملتوية لا يحكمها عقل أو منطق.»[(٨٨)]

وقعت اللجنة المركزية لفتح تحت ضغط داخلي متزايد بعد تموز/يوليو ١٩٧١، وقررت عقد مؤتمر عام في أوائل أيلول/سبتمبر كوسيلة لاحتواء المعارضة.[(٨٩)] وكان من المحتم أن يتركز النقاش الملتهب على من يتحمل المسؤولية عن الهزيمة في الأردن. ونجح عرفات في تحويل اتجاه معظم النقد من خلال اعتلائه المنبر مباشرة لممارسة نقد ذاتي شديد، مستبقاً مَنْ يريدون الانتقاص من قدره، ومبعداً نفسه عن أعضاء اللجنة المركزية الآخرين.[(٩٠)] وفي أية حال، كان هدف النقد الرئيسي سيئ الطالع صلاح خلف، الذي تعرض لانتقادات لاذعة بشأن حديثه الإذاعي الاستعطافي في أثناء مواجهة أيلول/سبتمبر.[(٩١)] وإمعاناً في المهانة، اتهمه الكثيرون من أعضاء المؤتمر، كما اتهموا جهاز استخبارات «الرصد» التابع له، بالفشل في التنبؤ بحجم الهجوم الأردني الواسع. لم يكن هذا الاتهام عادلاً، كما سارع خلف ونوابه إلى القول إنهم كانوا، في الواقع، قدموا معلومات تفصيلية بشأن الاستعدادات والخطط الأردنية. كما أنهم كانوا حذروا، وأثبتت الأحداث صحة تحذيرهم، من أن العراق لن يتدخل لمصلحة الفدائيين.[(٩٢)] ولمّحوا إلى أن الخلل الحقيقي يكمن في تجاهل القيادة الدلائل التي قدمت لها. مع ذلك فقد نُزعت مسؤولية خلف عن جهاز «الرصد»، الذي تم حله بعد انتهاء المؤتمر بوقت قصير.

كانت القضية الخلافية الأُخرى تتمحور حول العلاقة الخاصة بين فتح وم.ت.ف. وفي محاولة واضحة من صلاح خلف لإصلاح صورته الملطخة، قاد الهجوم على عرفات مجادلاً في أن تفويضه السلطة السياسية إلى م.ت.ف. والاستيلاء على دوائرها منذ سنة ١٩٦٩ أديا إلى الازدواجية، وأدخلا البيروقراطية

إلى مؤسسات فتح.[٩٣] وأنّب القيادة لعدم صدقها مع الجماهير وتخليها عن شعاراتها، مضيفاً أنه بات على الحركة الفلسطينية الآن أن تختار بين البقاء كما هي، أي الوصول إلى الهاوية والانهيار، وبين التوجه نحو حل جذري الأمر الذي يقتضي تدمير كل ما هو سلبي في سبيل إرساء بنية جديدة بعيداً عن الخوف والتردد.[٩٤] وفي إشارة واضحة ذكّر خلف أعضاء المؤتمر بأن «هناك فقط قيادة جماعية. إن ياسر عرفات هو عضو كسائر الأعضاء في هذه القيادة الجماعية.»[٩٥] واقترح عضو آخر من أعضاء المؤتمر ترشيح عضو لجنة مركزية غير عرفات لرئاسة م.ت.ف. كي يتفرغ عرفات لمهماته كقائد عام لفتح وكمتحدث رسمي باسمها. وجادل صاحب الاقتراح في أن هذه الخطوة ستبقي السلطة الفعلية فيما يتعلق بصنع القرار في يد فتح، وتحوّل م.ت.ف. إلى منبر للنقاش مع التنظيمات الفدائية الأُخرى.[٩٦]

أطلق سليم الزعنون وعلي الحسن، ممثلا فرع الكويت الذي كان يتمتع ذات يوم بنفوذ كبير، خطاً موازياً للنقاش. فاستعادا الجدل الذي طرحه منذ فترة خالد، شقيق علي الأصغر سناً، والقائل أن الوجود العسكري الفلسطيني والتنظيم الجماهيري يخيفان الدول العربية المضيفة، ليخلصا من ذلك إلى أن الحركة الفدائية أضحت الآن أكثر عرضة، من أي وقت سابق، للقمع الحكومي في سورية ولبنان.[٩٧] وأضافا أن تجربة الأردن أثبتت مخاطر إقامة معاقل فدائية آمنة، واقترحا، بدلاً من ذلك، قيام فتح ببناء نواة سرّية صغيرة من الفدائيين المدربين جيداً لتنفيذ عمليات انتقائية ونوعية حسنة التخطيط ضد إسرائيل. وقد لخص خالد هذه المقولة بعد عدة أعوام بقوله: «إن العمل الفدائي داخل فلسطين، ليس خاضعاً للنقاش من حيث المبدأ، وإنما يتطلب نقاشاً أساسياً في كيفية ممارسته والأهداف التي يتعامل معها، ومتطلبات النجاح السياسي المفروض أن تكون مدروسة كإدراك واع نضالي للجدوى السياسية المطلوبة من كل عملية فدائية، أي وبكلام أبسط، لا يكون العمل الفدائي مجرد تنفيس عن حالة السخط الفلسطينية، أو مجرد تعبير عن رفض الفلسطيني لمأساته، وإنما جزء من خطة عمل عسكرية سياسية إعلامية اقتصادية متكاملة فلسطينياً وعربياً ودولياً.»[٩٨] وأضاف أنصار هذا المنطق، الذين كانوا انسحبوا من فتح في هذه الأثناء، أنه يمكن استخدام الأموال التي يتم توفيرها من «تقنين» كهذا للقوات العسكرية في المنفى من أجل تطوير المقاومة المسلحة في الأراضي المحتلة، والتي تتطلب، بدورها، إعادة تنظيم النشاط السياسي الوطني هناك.[٩٩] وقد تبنى كمال عدوان وزهير العلمي وغيرهما هذه الآراء، لكنهم هزموا تماماً.[١٠٠]

كان من أسباب هزيمة أنصار العمل السري التجمع الفضفاض للكوادر اليساريين، الذي ترسخ قبل عقد المؤتمر بفترة وجيزة. وكان القليلون منهم فحسب ماركسيين، لكن ما أضفى عليهم الصبغة اليسارية هو عداؤهم الشديد للنظام الملكي الأردني، والتزامهم «العمل الجماهيري» المنظم، واعتقادهم بضرورة التدخل السياسي في شؤون الدول والمجتمعات العربية، لأن الموقف الدفاعي السلبي جعل من الفدائيين ضحية في الأردن.(١٠١) وكان هؤلاء، في أغلبيتهم، من بقايا «الاتجاه الديمقراطي» الذي تشكل داخل التنظيم المدني خلال السنوات ١٩٦٨ - ١٩٧٠، وكانوا يتميزون اجتماعياً وعقائدياً من أعضاء اللجنة المركزية، الذين تكونوا سياسياً في صفوف الحركات الإسلامية في غزة وسورية. وكان اليساريون مستائين، على نحو خاص، من استمرار القيادة في عدم إقامة أي وزن للتنظيم المدني، ومن عدم خضوعها للمساءلة السياسية، كما اعتبروا التوسع في التفريغ الإداري والمالي مرضاً بيروقراطياً.(١٠٢) وفي الواقع، ركزت وثيقة قدموها للمؤتمر انتقادها على «بناء الأجهزة على حساب التنظيم المدني، وظهور مراكز قوى.»(١٠٣) وقد تعزز التجمع اليساري بانضمام الضابطين السابقين في الجيش الأردني موسى العمله (أبو خالد) وسعيد موسى مراغة (أبو موسى)، اللذين حضرا اجتماعات خاصة عقدت قبل المؤتمر لصوغ موقف موحد.(١٠٤)

تمكنت اللجنة المركزية، في نهاية المطاف، من التغلب على كل التحديات في المؤتمر، مع أن عرفات خرج من القاعة غاضباً ثلاث مرات في أثناء المناقشات الحامية، وهي حيلة أصبحت معروفة عنه في الأعوام اللاحقة.(١٠٥) وكان الدليل على النجاح إعادة انتخاب سبعة من أعضاء اللجنة المركزية الثمانية الذين ما زالوا في قيد الحياة؛ وحصل عرفات وخليل الوزير على ١٣٠ و١٢٩ صوتاً على التوالي، من مجموع ١٣٣ صوتاً، وأعيد انتخاب صلاح خلف. وانضم إلى اللجنة المركزية كمال عدوان ونمر صالح (أبو صالح) ليحلا محل وليد نمر (أبو علي اياد) وممدوح صيدم (أبو صبري، الذي توفي جراء إصابته بالسرطان في تموز/يوليو).(١٠٦) ولم يفقد منصبه سوى سليم الزعنون (أبو الأديب)، ربما لأنه هدد، في أثناء المؤتمر، بإخراج جناحه من فتح. وقام المؤتمر، بناء على إصرار الإصلاحيين اليساريين، بإقرار النظام الداخلي لحركة فتح وقواعدها الإجرائية رسمياً في نص جديد، أكد مبدأ انتخاب القيادة وحدد حجم المجلس الثوري ومهماته بصورة أوضح، كما أكد اعتماد «المركزية الديمقراطية» المستوحاة من الفكر الشيوعي مبدأً تنظيمياً للحركة (وأصبح في إمكان العرب من غير الفلسطينيين أن يصبحوا، أول مرة، أعضاء كاملي العضوية في فتح).(١٠٧) وحقق اليساريون مكاسب لافتة

للنظر بانتخاب عشرة منهم لعضوية المجلس الثوري، كان بينهم ماجد أبو شرار (أمين السر)، وسميح أبو كويك (قدري)، وناجي علوش (أبو إبراهيم)، ومحمد عودة (أبو داود)، وموسى العمله، وسعيد مراغة، وحسني يونس، وصبري البنا (أبو نضال).

نجح المؤتمر في إخفاء الانقسام داخل فتح عن العالم الخارجي، لكن هذا لم يمنع من ازدياد الخصومات الشخصية وسياسة التكتلات. ورد عرفات على ما اعتبره تحدياً مباشراً لزعامته بالعمل على زيادة سيطرته الشخصية في الفترة التالية. وفي سبيل ذلك، عمل على ثلاثة مسارات هي: إضعاف منافسيه المرتقبين في اللجنة المركزية؛ إخضاع عدد مطرد من قوات فتح وهيئاتها لقيادته المباشرة أو لنفوذه؛ تقوية ركيزة قوته الأُخرى في م.ت.ف. من خلال تعزيز دورها المركزي على الصعيد السياسي وفي مجال صنع القرار. وأدى هذا إلى صراع ضمني مع حليفه القديم وشريكه في تأسيس فتح خليل الوزير، الذي كان أبدى تحفظات من الطريقة التي يدير عرفات بها الأمور السياسية والعسكرية في مناسبات متعددة، والذي كان يتمتع بتأييد شبكة مخلصة، وإنْ تكن غير مترابطة بإحكام، من الأنصار في أوساط أعضاء فتح المنتسبين في فترة ما قبل سنة ١٩٦٥. وكان الوزير قد تعرض للانتقاد بسبب الأداء الضعيف لمكتب الأرض المحتلة التابع له، الأمر الذي دفعه إلى التنازل عنه لحليفه الوثيق كمال عدوان، لكنه استغل شعبيته ليصبح نائباً لعرفات في قيادة قوات فتح. ورد عرفات على هذا بتشكيل تحالف غير معلن مع نمر صالح، الذي كان ينسج، بدوره، علاقات وثيقة بالكتلة اليسارية.

تكشف تفاعل السياسة الداخلية المعقد من خلال عملية إعادة تنظيم قوات فتح بعد تموز/يوليو ١٩٧١. وبدأت هذه العملية بالعدد الكثير من العسكريين الذين فروا من الجيش الأردني وانضموا إلى م.ت.ف. في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ أو في الأشهر اللاحقة. واجتذبت فتح الأغلبية العظمى منهم وأعادت تجميع هؤلاء في «قوات اليرموك» بحجم لواء في أوائل سنة ١٩٧١. وتمركز اللواء في سورية وضم نحو ٣٥٠٠ عسكري في نهاية سنة ١٩٧٠ و٥٠٠٠ عسكري في تموز/يوليو ١٩٧١، واستقر على ٤٠٠٠ عسكري مع نهاية السنة.[١٠٨] حافظت قوات اليرموك على شكلها التنظيمي التقليدي، إذ ضمت ثلاث كتائب مشاة وكتيبة مدفعية ووحدات إسناد قتالي أُخرى، وتشكيلة كاملة من الوحدات المساندة (الطبية والاتصالات والهندسة والإمداد والنقليات والورش الفنية).[١٠٩] وأعيد تسمية الوحدة الجوية الجنينية في فتح (التي تأسست في ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩) «القوة ١٤» وأُلحقت باللواء سنة ١٩٧١، بعد أن كونت نواة متواضعة من بضع عشرات من

الطيارين والفنيين الذين تدربوا في الجزائر والمغرب وليبيا.[١١٠]

في البداية، اعتبرت قيادة فتح قوات اليرموك نواة لـ «جيش التحرير» على نمط جبهة التحرير الوطني الجزائرية، والتي في قدرتها حماية قواعد الفدائيين الآمنة ومجابهة تهديدات الحكومات المضيفة.[١١١] لكن مشاعر مقاتلي فتح كانت أكثر تبايناً. فقد أقلق ظهور قوة كبيرة منضبطة وحسنة التسليح والتدريب، بين يوم وليلة تقريباً، الكثيرين من كوادر فتح، الذين خشوا أن يكون لدى ضباط الجيش الأردني السابقين طموحات «بونابرتية» (نسبة إلى الإمبراطور الفرنسي نابليون). ولم تهدأ هذه المخاوف عندما أظهر بعض ضباط قوات اليرموك استقلالهم السياسي عبر اتصالهم بتنظيمات فدائية أُخرى، بما فيها ج.ش.د.ت.ف. والصاعقة، للحصول على التموين وللتدريب.[١١٢] وقامت قيادة فتح في سورية التي يشرف عليها الوزير، تأكيداً لسيطرتها واستباقاً لأي نفوذ سوري أو يساري على قوات اليرموك، باستقدام مدربين من قوات عين جالوت التابعة لـ ج.ت.ف. ومن «مجموعة أبو هاني» المشهورة.[١١٣]

عمدت قيادة فتح، للحؤول دون بروز أي تحديات من جانب قوات اليرموك ولإخماد التذمر من بنيتها العسكرية التقليدية، إلى إنشاء «وحدة خاصة» ذات تدريب مغاوير تضم ٢٠٠ رجل.[١١٤] لكن «الوحدة الخاصة» و«القوة ١٤» فصلتا، فيما بعد، عن لواء اليرموك وألحقتا بـ «غرفة العمليات المركزية»، التي عملت في منزلة هيئة أركان عامة لدى فتح. وبناء على تعليمات عرفات، جُرّد اللواء أيضاً من قسمي الإمداد والنقل اللذين دمجا في خدمات فتح خلال سنة ١٩٧٢. كذلك تم استيعاب القسم الطبي التابع للواء من قِبَل جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، بينما ضُم قسم الهندسة (الذي بلغ حجم كتيبة) إلى خدمات فتح الهندسية، وألحقا معاً، فيما بعد، بدائرة التحصينات التابعة لـ م.ت.ف. وقام نمر صالح، الذي ترأس فرع التفويض السياسي في القيادة العامة لفتح، بتعيين كوادر يساريين مفوضين سياسيين في لواء اليرموك.[١١٥] وتنوعت علاقاتهم بالجنود السابقين في الجيش الأردني تنوعاً كبيراً، وطلب عدد كثير منهم، إمّا لهذا السبب وإمّا للتخلص من الانضباط العسكري الصارم لقوات اليرموك، نقله إلى الوحدات الفدائية.

هبطت المعنويات لدى قوات اليرموك يوماً عن يوم نتيجة هذه الضغوط المتعددة، وتأثرت أكثر بالصراع المر بين قائدها سعد صايل (أبو الوليد) وبين قائدي الكتائب موسى العمله وسعيد مراغة. وبدأ الصراع بين الطرفين بسبب الخلاف في شأن تشكيل اللواء كوحدة تقليدية (كما فضل سعد صايل)، أو إعادة تشكيله كقوة فدائية. وبسرعة، اكتسب النزاع طابعاً جهوياً وعشائرياً بعد قيام العمله

بتحريض العسكريين من منطقة الخليل ضد صايل ابن نابلس. وكانت نتيجة تحالف العمله مع الجناح اليساري في فتح إقامة المفوضين السياسيين، الذين يعيّنهم صالح، علاقات عمل جيدة بالضباط المنتمين إلى العشيرة نفسها أو المنطقة نفسها، بينما عانى الضباط من شمال الضفة الغربية جراء عزلة منتظمة، وأُجبروا، في بعض الأحيان، على الانتقال إلى وحدات أُخرى، أو حتى تعرضوا للاحتجاز.(١١٦) وصبّ عملاء الاستخبارات الأردنية الزيت على النار، وبثت إذاعة عمان، بحبور، أن فتح قطعت الأموال عن قوات اليرموك، وأن ١٢٠ جندياً هجروها وانضموا إلى منظمة الصاعقة مع نهاية سنة ١٩٧٢.(١١٧) وشجع إعلان العفو الحكومي الحسن التوقيت، في أيار/مايو وفي أيلول/سبتمبر، المئات منهم على العودة إلى الأردن أو الهجرة إلى الدول العربية الأُخرى. وبهذا انخفض عديد اللواء إلى ٢٠٠٠ رجل في نهاية السنة، واستقر العدد ما بين ١٢٠٠ و١٦٠٠ رجل سنة ١٩٧٣.(١١٨)

لم يقتصر سعي قيادة فتح للسيطرة على قوات اليرموك، وإنما امتد، في الفترة نفسها، ليشمل القوات الفدائية. وهنا تمت إعادة التنظيم تحت راية «التجييش». وأطلق عرفات عملية التجييش في تموز/يوليو ١٩٧١ بإعلانه إعادة تجميع الوحدات الفدائية التابعة لفتح في تشكيلين بحجم لواء هما قوات «الكرامة» وقوات «الثورة» (سميت لاحقاً قوات «القسطل»). وصرح عرفات أن قوات اليرموك لواء نظامي تقليدي، لكن «لواء 'الثورة'، ولواء 'الكرامة' وهما تشكيلان يتبعان قيادة 'فتح' استحدثا لها أسلوباً جديداً في التدريب والتسليح والتمرين والعمليات. أقول إنهما ليسا بجيش نظامي ولا بقوات العصابات ولكنهما قوات ذات كفاءة قتالية عالية لمواجهة متطلبات المعركة.»(١١٩) وكان الهدف الواضح من وراء التجييش هو تحسين التحكم والانضباط الداخلي، وخصوصاً بعد اكتشاف أن ضباطاً يحظون باحترام واسع، مثل آمري قطاع الجولان والوحدة ٤٠١، الحاج حسن ونعيم، كانوا فكروا في عدة مناسبات في اغتيال عرفات وقادة آخرين.(١٢٠) أمّا الهدف الآخر، فكان وقف هجرة الفدائيين الموهنة؛ وأصيب مسؤول القطاع الغربي كمال عدوان بصدمة، عندما لم تلق محاولته إيجاد أدلاء ومتطوعين مخضرمين للمهمات الخطرة، التي تتطلب التوغل في العمق في شمال إسرائيل في أوائل سنة ١٩٧٢، تجاوباً.(١٢١) لكن الغرض الخفي من وراء التجييش كان موازنة النفوذ الكبير لقوات اليرموك.(١٢٢) وفي هذه الأثناء، تم إعادة تجميع الفدائيين الناجين من قواعد الأردن في «قطاع الأردن» الجديد ونشرهم على جبهة الجولان جنباً إلى جنب مع بقايا «القوة المحمولة»، أو إلحاقهم بالوحدة ٤٠٤ القديمة وإرسالهم إلى الجنوب اللبناني.

أوكلت مسؤولية التجييش إلى عطا الله عطا الله، وهو ضابط ذكي وطموح، سرّح من الجيش الأردني سنة ١٩٦٨. وأسندت إليه قيادة قوات فتح في الجنوب اللبناني في ربيع سنة ١٩٧١، واغتنم الفرصة لإقامة مركز قوة خاص به. وكانت أول إشارة إلى توجهه هذا محاولته تقليص سلطة وليد نمر، عضو القيادة العامة المسؤول عن سورية ولبنان، إذ أمر، مثلاً، بخروج شرطة فتح العسكرية من لبنان.(١٢٣) وكانت خطوة عطا الله التالية، بعد تموز/يوليو، تشكيل وحدة جديدة هي «كتيبة شهداء أيلول»، التي ضمت مجندين من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سورية وفدائيين من قواعد الأردن. وتحالف ضمنياً مع ضابطي قوات اليرموك موسى العمله وسعيد مراغة مستنداً إلى كونه والعمله من الخليل.(١٢٤) وأقام عطا الله علاقة عمل أوثق بنمر صالح، الذي أصبح المسؤول العسكري عن الجنوب اللبناني بعد مقتل وليد نمر في الأردن في تموز/يوليو.

كان عطا الله قد أوجد أركان لواء لقوات الكرامة مع نهاية سنة ١٩٧١، بينما عُيِّن، في أوائل سنة ١٩٧٢، ضابط أردني سابق آخر هو محمد بدر آمراً لقوات القسطل. ودفع انهيار كتيبة شهداء أيلول في الأشهر القليلة اللاحقة عطا الله إلى المضي بالتجييش بهمة ونشاط أكثر من السابق، كوسيلة لتعزيز سيطرته. فأدخل نظام الرتب العسكرية الرسمية ونظام الرواتب المتدرج إلى الوحدات الفدائية، الأمر الذي جعلها على نحو مماثل لقوات اليرموك. وأعيدت تسمية قطاعات ووحدات الفدائيين كتائب وسرايا، بينما تم ربط الكتائب بقيادة الألوية إدارياً ولوجستياً. وأثار عمل عطا الله هذا غيظاً بين الفدائيين الذين كانوا يشكون أصلاً في ضباط الجيش الأردني السابقين، وفي الواقع في قوات اليرموك ككل. وكان الفدائيون يزدرون المسلك العسكري التقليدي (مثل أداء التحية للضباط)، وتمسكوا بقوة بخلقية المساواة؛ ورفض الكثيرون من آمري الوحدات رتبة ضابط، كما رفضوا زيادة رواتبهم.(١٢٥)

كان عطا الله ذا طموح أكثر من عادي، ونفذ التغييرات بأسرع مما يجب.(١٢٦) فاندلع اشتباك وجيز شهد تبادلاً للقصف المدفعي بين قطاع الجولان الفدائي وقوات اليرموك في جنوب سورية، ورفضت قواعد فتح استقبال كبار مسؤوليها.(١٢٧) وفي الجنوب اللبناني، تدفق الفدائيون المستاؤون من الوحدات الأُخرى إلى كتيبة «نسور العرقوب»، التي تحولت إلى بؤرة لمقاومة التجييش. وبعد مرور بضعة أشهر أوقف نمر صالح وعطا الله تسليم الأسلحة والآليات وأجهزة الاتصال إلى الوحدات المعارضة. ولم يوقفا إرسال الرواتب والمواد الغذائية، لكنهما احتبسا الأموال الإضافية المخصصة للمصروفات الطارئة وللتجنيد على الصعيد المحلي. ووصلت

الأمور إلى حد الصدام في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، عندما تمرد عناصر القطاع ٣٠٢ المتمركز في جنوبي شرقي لبنان واعتقلوا ضباطاً من قوات اليرموك.[١٢٨] وقام سعيد مراغة، بناء على أوامر نمر صالح وعطا الله، بإخماد بدايات تمرد في كتيبته من خلال إعدام زعيم حلقة التمرد بسرعة، ومن ثم تطويق القطاع ٣٠٢ وقصفه بالمدفعية. نجحت وساطة خليل الوزير وفاروق القدومي والسفير الجزائري محمد يزيد في إنهاء التمرد بعد مقتل أو جرح ٣٠ فدائياً، وتم حل القطاع ٣٠٢ وتشتيته.

كان فشل التمرد إيذاناً بنهاية أي معارضة جادة في الوحدات الفدائية الأُخرى. ولم تساند تلك الوحدات القطاع ٣٠٢ لأنها اشتبهت (عن حق) في أن آمره أبو يوسف الكايد، وهو فدائي انتمى في السابق إلى الهيئة العاملة لتحرير فلسطين وانضم إلى فتح في تموز/يوليو ١٩٧١، كان مرتبطاً بالاستخبارات السورية وبقيادة ج.ت.ف.[١٢٩] وتم استباق وإجهاض مصادر التمرد الأُخرى بسرعة في الفترة نفسها. فتم إفشال محاولة جرت في الصيف لإحياء منظمة فلسطين العربية، التي كانت انضمت إلى فتح سنة ١٩٧١، بعد اعتقال زعيم الحلقة مروان مفيد و١٦ عضواً آخر.[١٣٠] وكانت جبهة التحرير الوطني الفلسطيني قد انشقت عن فتح بقيادة حسن الصباريني في أيار/مايو ١٩٧١ احتجاجاً على غياب الإصلاح الداخلي؛ ونجحت، في صيف سنة ١٩٧٢، في اجتذاب آمر الوحدة الخاصة في فتح محمود السهلي. لكن محاولته إحداث حالات هجر أوسع احتجاجاً على «الانحراف السياسي» للجنة فتح المركزية فشلت فشلاً ذريعاً، وما لبثت هذه المجموعة أن انحلت.[١٣١]

أقنع تمرد الكايد عرفات بأن نمر صالح وعطا الله وقادة قوات اليرموك حلفاء يمكنه الاعتماد عليهم. فكانت خطوته التالية تأكيد سيطرته على قيادة إقليم فتح في لبنان، الذي أصبح يكتسب أهمية متزايدة كقاعدة. وكان محمد يوسف النجار (أبو يوسف)، الذي كلفته اللجنة المركزية الإشراف على إقليم لبنان منذ سنة ١٩٦٨، على علاقة عمل جيدة بمعتمده يحيى عاشور (حمدان). وكان عاشور، مثله مثل النجار والوزير، وهو مقرب منهما، لاجئاً من غزة وعضواً سابقاً في حركة الإخوان المسلمين. وكان وليد نمر قانعاً كذلك بعدم التدخل في شؤون التنظيم المدني، وبإدارة الشؤون العسكرية من خلال مكتب خاص أسسه سنة ١٩٦٩، وأوكله إلى الفدائي المخضرم أحمد الأطرش. وشاطر نمر أيضاً الإقليم في سخطه العميق تجاه مرشح عرفات، عطا الله.[١٣٢] وألقى موت وليد نمر وممدوح صيدم (كلاهما أصلاً من رجالات الوزير)، ورحيل قيادة فتح عن الأردن وسورية سنة ١٩٧١ وسنة

١٩٧٢، بظلالهما على الإقليم. وبحسب رأي كادر مدني متقدم «حين غادر القادة عمان إلى دمشق، تحولوا من أسياد الأردن إلى دور ثانوي. فأتاح لهم لبنان ساحة يمكن أن يكونوا فيها أسياداً مجدداً.»(١٣٣)

بقي الوزير ومحمود عباس (أبو مازن) في سورية، لكن وصول عرفات وقادة آخرين إلى لبنان سرعان ما أدى إلى الانتشار المألوف للأجهزة العسكرية الرديفة، وإلى ازدياد سريع في أعداد الأعضاء المتفرغين. وأدت قدرة أعضاء اللجنة المركزية على استخدام أموال فتح لتأسيس مراكز قوى متنافسة، يرئسها، عادة، كوادر وصلوا حديثاً من الأردن، إلى تعميق الاستياء المحلي من الازدواجية مع التنظيم المدني. وحاول نمر صالح، في أوائل سنة ١٩٧٢، تجريد الإقليم من سلطته على الميليشيا، كما فعل سابقاً في الأردن سنة ١٩٦٩، إذ وضعها بقيادة معاذ العابد (أبو سامي)، القائد السابق وغير الكفؤ لشمال الأردن. وأتبع عرفات وصالح تلك الخطوة بعزلهما يحيى عاشور من منصبه، الأمر الذي أشعل اشتباكاً في مخيم تل الزعتر للاجئين يوم ١٠ حزيران/يونيو، وتسبب بتظاهرات احتجاجية في مخيم شاتيلا. وتم التراجع عن قرار العزل، لكن تمت إضافة العابد واثنين من مساعدي عرفات العسكريين إلى لجنة الإقليم.(١٣٤) وجُمع بين انتقاد القيادة بشأن أدائها في الأردن وبشأن التجييش وبين العداء تجاه «الغرباء»، أي الضباط السابقين في الجيش الأردني وأهل غزة («الغزازوة»)، أمثال عرفات وصهره مسؤول الإدارة العسكرية مطلق حمدان ومعاذ العابد.(١٣٥) وانتهى الصراع بشأن السيطرة على الإقليم في إثر تمرد القطاع ٣٠٢ في منتصف تشرين الأول/أكتوبر. ولم يكن لعاشور يد في التمرد، لكنه لمس عدم استعداد لدى الوزير لمجابهة عرفات، وبالتالي قبل بعد تردد بمنصب بديل في القاهرة. وحل محله يحيى (صخر) حبش عضو إقليم الأردن سابقاً. وأصبح عطا الله الآن رئيس غرفة العمليات المركزية في بيروت، بينما أخذ سعيد مراغة مكانه قائداً لقوات فتح في الجنوب.

تمكن عرفات في الفترة التالية، بالعمل من خلال صالح وقيادة الميليشيا (الملحقة بالقيادة العامة لفتح التي يرئسها عرفات) من استخدام «العَسكَرَة» وسيلة لمد سيطرته على التنظيم المدني في لبنان وتعزيزها. وكان هذا الأمر أسهل في حالة المناطق التنظيمية المعزولة نسبياً، أو حيث يكون لفتح وجود عسكري مكثف، مثل مخيم ويفل (الجليل) في بعلبك، أو مخيمي البداوي ونهر البارد اللذين كانا يضمان مراكز تدريب ومكاتب خلفية. لكن القيادة واجهت صعوبة أكبر في منطقتي بيروت وصيدا، ربما لأن عليها أن تكون أكثر حذراً، حيث تمارس الدولة اللبنانية سلطتها بنشاط أكبر. فلجأ عرفات في هاتين المنطقتين إلى حيلة تعيين قادة

عسكريين لكل شعبة ـ ولم يكن أي من هؤلاء القادة، حتى سنة ١٩٧٤، من فلسطينيي لبنان ـ وأمر باعتقال جماعي للجان الشعب التي قاومت استبدال الكوادر المحليين.[١٣٦] واستطاع القادة العسكريون قليلو الحظ التغلب على عدم الثقة من جانب نظرائهم المدنيين في معظم الحالات، لكن النتيجة في المدى البعيد كانت توجهاً ضمنياً لحرمان الكوادر الفلسطينيين من لبنان من فرصة متساوية لحضور الدورات التدريبية في الخارج وللوصول إلى الرتب العليا.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
في أزمة

على عكس فتح، لم تستطع ج.ش.ت.ف. إخفاء انقساماتها الداخلية أو احتواءها. وأصبحت البنية القيادية التي صاغتها، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، حطاماً منثوراً في منتصف تموز/يوليو ١٩٧١. فقد غادر جورج حبش عجلون إلى بيروت في الربيع، بينما انضمت «القيادة السياسية المساندة» في عمان إلى عملية الإخلاء العامة إلى عجلون وتفرقت في المعركة النهائية. وشعرت ج.ش.ت.ف. بإحراج شديد وهي تشاهد عضو لجنتها المركزية عبد الله حمودة ـ المتطرف في جذريته والمعروف بلقب «رئيس جمهورية البقاع» الذي وقع أسيراً في جرش ـ يوجه لها انتقاداً مراً من محطة التلفزة الأردنية في أوائل أيلول/سبتمبر.[١٣٧] وقامت على الفور بتجميد عضويته، لكنها ارتبكت أكثر عند الكشف عن أن مصطفى الزبري (أبو علي) وأحمد الفرحان (أبو شهاب) أفلتا من عجلون فقط بفضل رئيس الاستخبارات الأردنية محمد رسول الكيلاني، الذي أوصلهما بسيارته إلى الحدود السورية. وصبت هذه الأحداث في طاحونة الكوادر اليسارية المهيمنة على «القيادة السياسية المساندة» في لبنان. وعلى غرار حال فتح، أثار تدفق الكوادر الكبيرة من الأردن قلق عناصر الجبهة المحليين، الذي خافوا من احتكار القادمين الجدد للمناصب العليا ومن هيمنتهم على ج.ش.ت.ف. ككل.[١٣٨] وساعدت التوترات الكامنة بين الكوادر من الضفة الغربية وغزة على تعميق الشرخ.[١٣٩]

كان تأثير الجناح اليساري واضحاً في التقرير الرسمي بشأن أحداث الأردن خلال ١٩٧٠ ـ ١٩٧١. فقد لام التقرير القيادة البورجوازية الصغيرة اليمينية الفلسطينية على ارتكابها الخطأ الفادح بالدخول في «مواجهة مكشوفة» في عمان (بدلاً من شن حرب عصابات كلاسيكية، ويفترض في الريف)، لكن التقرير انتقل بعدها إلى اتهام التنظيمات اليسارية بـ «الذيلية»، وبالفشل في فرض زعامتها على

الجبهة الوطنية.[١٤٠] كما اتهمها بإساءة تقدير خطرة لميزان القوى في الأردن، وبتخريب العلاقات بـ «الأنظمة العربية الوطنية» (ضمنياً بعبد الناصر).[١٤١] واعتبر التقرير خطف الطائرات وشعارات، مثل «كل السلطة للمقاومة» أمثلة لـ «المراهقة» اليسارية (لدى ج.ش.ت.ف. وج.ش.د.ت.ف. في الواقع).[١٤٢] وانتقد يساريو ج.ش.ت.ف.، فيما بينهم، قيادتهم «اليمينية» لتوهمها إمكان حدوث انقلاب في الأردن، وصبوا جام غضبهم على «الجهاز الخاص»، وعلى وديع حداد لاعتقادهم أنه يتمتع بنفوذ سياسي وبسيطرة مالية مفرطين. ومن وجهة نظر واضعي التقرير، فقد كشف التشديد على القضايا السياسية البحتة عن غياب جوهري للاهتمام بالجوانب العملية للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وساعد على تفسير لماذا عجز النقد التفصيلي للسلوك العلني وللإجراءات التنظيمية عن إحداث إصلاحات برامجية أو بنيوية.

وتكّشف الخلاف بصورة قوية في أثناء اجتماع عقد في بيروت، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١. فقد شن اليساريون هجوماً عنيفاً على حداد ومساعديه، وفرضوا قراراً بوقف عمليات خطف الطائرات، وأي عمليات مماثلة ضد أهداف مدنية، على الرغم من اعتبار الهجمات على «المصالح الإمبريالية» الحيوية في المنطقة العربية أمراً مشروعاً.[١٤٣] وأشار حبش إلى نسف أنبوب النفط السعودي سنة ١٩٦٩ ومهاجمة ناقلة نفط في البحر الأحمر بالصواريخ في حزيران/يونيو ١٩٧١، كأمثلة للعمليات الخارجية التي ستواصل ج.ش.ت.ف. تنفيذها.[١٤٤] وكان الجدال مريراً إلى درجة جعلت ج.ش.ت.ف. غير قادرة على إعادة تشكيل المكتب السياسي أو اللجنة المركزية. واقترح حبش تسوية معهودة: فهو وأحمد الفرحان ومصطفى الزبري سيقودون ج.ش.ت.ف.، بينما تحل «قيادة سياسية مساندة»، مؤلفة من خمسة أعضاء، محل المكتب السياسي واللجنة المركزية معاً. واقترح أن ترئس قيادة إقليمية فرع لبنان وتنتخب بدورها «قيادة يومية» مؤلفة من خمسة أعضاء للإشراف على الأمور الرتيبة.

كان اليسار ممثلاً بأحمد الفرحان، واعتبر أن حبش متعاطف مع طرحه الماركسي. وكان لليسار نفوذ كبير في قيادة إقليم لبنان، وهيمن على الوحدات الفدائية في الجنوب بواسطة القائد طارق علي (أبو اليسار) ونائبه سليم الدردوني.[١٤٥] لكن حداد كان يسيطر على مالية ج.ش.ت.ف.، واتهمه خصومه بأنه قام الآن بقطع الرواتب والتموين عن الفدائيين.[١٤٦] وأصيبت البنية القيادية الجديدة بالشلل بعد أن ظلت ج.ش.ت.ف. موسومة بـ «الشللية والتكتلات»، وعانت جراء «شلل وتفتت وضياع وعدم وجود قيادة تمسك بزمام

الأمور.»[١٤٧] وبعد نفاد صبر اليساريين من الوضع قاموا بمفردهم بعقد «مؤتمر الظاهرة اليسارية» في الفترة ٤ ـ ٨ شباط/فبراير ١٩٧٢. وحضر المؤتمر أعضاء قيادة إقليم لبنان وإقليم سورية ومندوبون من الكويت والعراق، ومندوبون عن التنظيم المدني في صور وصيدا وطرابلس، والقادة العسكريون في الجنوب اللبناني.

وخصص المؤتمر جزءاً من وقته لإعادة تقويم قاس آخر لدور قيادة الحرس القديم في الأردن، لكنه احتفظ بأكثر نقد لاذع لحداد. فمن وجهة نظر اليساريين مثلت عمليات خطف الطائرات التي خطط لها حداد «نقطة صراع أساسية بين اليسار واليمين في الجبهة الشعبية، ذلك لأن انتهاج هذا الخط، فضلاً عن معاكسته للالتزام النظري بالماركسية ـ اللينينية، جلب مجموعة من الأضرار على الثورة الفلسطينية.»[١٤٨] ورأوا في عمليات خطف الطائرات المتعددة، في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، كارثة خاصة، لأن التهييج الإعلامي الذي أثارته سمح للنظام الأردني بشن هجومه، وأضعف تعبئة الجماهير لمواجهة الخطر.[١٤٩] واعتبر اليساريون أن حداد استخدم العمليات الخارجية لبناء مركز قوة مستقل لنفسه، ونددوا بسيطرته الكتومة على الشؤون المالية.[١٥٠] كما اتهموه بإغداق المال على المغامرات باهظة التكلفة في الدول الأجنبية، وبتطوير شبكة من المصالح الخاصة، وسألوا مباشرة أين ذهبت الفِدَيَات وأموال «الخوّة» التي تم ابتزازها من مختلف شركات الطيران.[١٥١] وأمّا الاتهام الأخير، فهو أن حداد حافظ على رابطة مريبة بالاستخبارات العراقية (والمصرية)، التي كان ينفذ لها مهمات خاصة من دون علم ج.ش.ت.ف. أو موافقتها.[١٥٢]

واختتم المؤتمر اليساري أعماله بقرار سري ينص على تأسيس تنظيم مواز داخل ج.ش.ت.ف. وبدا أن حبش، الذي حضر كل جلسات النقاش، وأظهر تعاطفه مع الدعوات اليسارية إلى «تجذير» ماركسي أكثر، بارك هذا التوجه. لكنه غيّر مساره بعد أيام قليلة وانضم إلى الحرس القديم في الدعوة إلى مؤتمر عام في ٧ آذار/مارس. ولا شك في أن حبش كان يتمنى تجنب انقسام يصعب إصلاحه، لكن العامل الآخر الذي حداه على النكوص عن موقفه السابق كان تهديد حداد ومساعديه بالانسحاب من ج.ش.ت.ف. وتأسيس تنظيمهم الخاص المنافس.[١٥٣] وأعلنت «القيادة اليسارية»، التي أقلقها الانقلاب الواضح في موقف حبش، نفسها في ٦ آذار/مارس، ومن ثم أعلنت، بعد أربعة أيام، ولادة الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين. والتف أغلبية فدائيي ج.ش.ت.ف. في الجنوب والتنظيم الطالبي خلف الجبهة الجديدة، جنباً إلى جنب مع مسؤولي الشعب في عدة مخيمات للاجئين.[١٥٤] كذلك وقف فرع ج.ش.ت.ف. في سورية إلى جانب الجبهة

الجديدة، كما فعل الكثيرون من الكوادر في الأردن، وأبرزهم غازي الخليلي (المسجون)، لكن التجاوب معها كان ضعيفاً في الأراضي المحتلة.(١٥٥)

بعد برهة قصيرة، عانى حزب العمل الاشتراكي العربي ـ فرع لبنان، الذي أسسته ج.ش.ت.ف. سنة ١٩٦٩، أيضاً جراء انقسام يساري. وضم الحزب ٦٠٠ ـ ٧٠٠ عضو مع حلول سنة ١٩٧٢، معظمهم منتسبون جدد اجتذبهم خطابه الماركسي. وساء هؤلاء خضوعهم الواضح للحرس القديم في ج.ش.ت.ف.، وخصوصاً للأمين العام لحزب العمل الاشتراكي العربي، العراقي المولد هاشم علي محسن، كما شعروا بأن متطلبات الصراع الطبقي في لبنان لم تعطَ الاهتمام الكافي.(١٥٦) وقاد نزيه حمزة، وهو كادر سابق في الحزب التقدمي الاشتراكي، الفرع اليساري لحزب العمل الاشتراكي العربي؛ وظلت أقلية على ولاء لمحسن، بينما استمرت ج.ش.ت.ف. في استخدام اسم حزب العمل الاشتراكي العربي أيضاً، لكن وجوده ظل هامشياً لما تبقى من العقد.(١٥٧)

استجابت ج.ش.ت.ف. بغضب لانشقاق اليسار، واتهم حبش سورية علناً بتدبيره.(١٥٨) وكان أحمد الفرحان وحميدي العبد الله (أبو علي إربد)، قد اجتمعا فعلاً بمسؤولين سوريين في دمشق في أثناء التحضير للانشقاق، ربما بتوسط من ج.ش.د.ت.ف.، وحثا لاحقاً زملاءهما في الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين على توثيق علاقاتهم بسورية.(١٥٩) واتهمت ج.ش.ت.ف. حركة فتح وج.ش.د.ت.ف. بالتآمر على إضعافها، وبإمدادهما اليساريين وبتمويلهم.(١٦٠) واحتج التنظيمان معلنين براءتهما وحيادهما في النزاع، وحثا جناحي ج.ش.ت.ف. على حل خلافاتهما سلمياً. وكان هذا نفاقاً خالصاً لأن فتح وج.ش.د.ت.ف. كانتا أكدتا للجناح اليساري قبل عدة أسابيع أنهما ستدعمانه؛ وواصل صلاح خلف تحويل الأموال إلى الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين طوال الأشهر القليلة التالية.(١٦١) ولم تكن هذه هي القوى الخارجية الوحيدة التي تورطت في الانشقاق. إذ كان أحد أبرز قادة الجناح اليساري، مسؤول إقليم لبنان في ج.ش.ت.ف. وليد قدورة، على صلة بالمكتب الثاني منذ سنة ١٩٦٣. وفي سنة ١٩٧٣، شجع قدورة الجناح اليساري على الانشقاق، لكنه ظل في ج.ش.ت.ف. بحجة أن موقعه هذا يمكنه من مد يد المساعدة سراً لأصدقائه في الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين.

تورطت ج.ش.د.ت.ف. عن كثب في إخراج الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين إلى حيز الوجود، على الرغم من إنكارها الرسمي.(١٦٢) وقابل نايف حواتمه وأعضاء من المكتب السياسي واللجنة المركزية نظراءهم في الجبهة الشعبية

الثورية لتحرير فلسطين في عدة مناسبات، واتفقوا على الاندماج في تحالف يساري جديد. لكن ذلك لم يحدث، ربما لأن ج.ش.د.ت.ف. كانت تعيش حالة اضطراب داخلي. فقد انسحب عدد قليل من الكوادر الرفيعة المستوى، مثل بلال الحسن وخليل هندي من صفوف ج.ش.د.ت.ف. اشمئزازاً، بعد أن عارض هؤلاء خططها الانقلابية في المؤتمر الذي عقدته في عمان في آب/أغسطس ١٩٧٠، بينما جرى تخفيض مرتبة عدد من الضباط أو تجميد عضويتهم بسبب الإهمال في أداء الواجب.(١٦٣) كما ترك الجبهة خلال ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ عدد من الكوادر القيادية من غير الفلسطينيين، وكان بينهم عقائديون متطرفون اشتكوا أن ج.ش.د.ت.ف. كانت تنحو نحو الاعتدال.(١٦٤) وانعكس هذا في انفتاحها المتزايد على الاتحاد السوفياتي، وفي محاولتها صوغ برنامج سياسي «مرحلي» جديد كان هدفه الآني إقامة «سلطة وطنية» على أي جزء من فلسطين (بدلاً من التحرير الكامل).

تلقت ج.ش.د.ت.ف. ضربة أُخرى عندما تعرض حليفها اللبناني، منظمة العمل الشيوعي في لبنان، لانقسام مؤثر سنة ١٩٧٢. وقد تشكلت هذه المنظمة سنة ١٩٧١ بفعل الدمج بين منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، التي يرئسها محمد كشلي ومحسن إبراهيم، وبين حركة «لبنان الاشتراكي»، وهي تجمع أصغر حجماً للبعثيين والقوميين العرب السابقين، مثل فواز طرابلسي. وتبنت منظمة العمل الشيوعي برنامجاً يسارياً انتقائياً مستمداً من عدة تيارات فكرية ماركسية، وركزت في خطابها السياسي على دعم الكفاح المسلح الفلسطيني. وقدمت عشرات، بل مئات، المتطوعين اللبنانيين الذين كانت ستعجز ج.ش.د.ت.ف. من دونهم عن الحفاظ على وجود قتالي في الأردن ولبنان خلال ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠.(١٦٥) لكن تياراً كبيراً داخل منظمة العمل الشيوعي شعر بأن منظمته وج.ش.د.ت.ف. لم تكونا ملتزمتين حرب الشعب إلى حد كاف، وبالتالي انتقل أعضاؤه إلى صفوف التنظيمات الفلسطينية، وخصوصاً فتح، في ربيع سنة ١٩٧٢.(١٦٦) واستدعت منظمة العمل الشيوعي الآن أعضاءها المتبقين في قواعد ج.ش.د.ت.ف.، الأمر الذي تسبب بتوتر عابر في علاقات التنظيمين بعضهما ببعض.

ظلت ج.ش.د.ت.ف. قوة لها وجودها، بغض النظر عن الصعوبات الآنية لديها، لكن وضع الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين تدهور على الفور. فقد كان وليد قدورة القوة المحركة الحقيقية في الجناح اليساري، لكن رفضه الانسحاب من ج.ش.ت.ف. ترك قيادة الجبهة الشعبية الثورية بين يدي أحمد الفرحان، الذي كان يفتقر إلى الجاذبية أو السلطة الشخصية التي يتمتع بها حبش.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان على الفرحان أن يتبارى مع عدد من الكوادر المساوين له مرتبة، وهكذا تشكلت بسرعة شلل متنافسة. وكان الفرحان ينادي بعلاقة خاصة بسورية، بينما انساق أبو علي إربد وآخرون يساراً، متأثرين بالثورة الثقافية الصينية وبكتابات العفيف الأخضر ـ التونسي المولد ـ الفوضوية. أمّا العفيف الأخضر فقام بتأسيس حلقته الخاصة من الطلاب الشباب لترويج «المجالسية»، أي تشكيل «مجالس شعبية» ثورية لتحل محل التنظيمات السياسية القائمة، علماً بأنه لم يكن عضواً في الجبهة الشعبية الثورية.

وعلى الرغم من أن الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين كانت تمولها فتح، فإنها ظلت بحاجة ماسة إلى الأموال. وعبر بعض مقاتلي الجبهة الحدود لسرقة الماشية أو لجمع الطعام من إسرائيل، بينما نظم أحد كوادرها القياديين، مسؤول الأمن السابق في ج.ش.ت.ف. يونس البجيرمي (أبو أحمد يونس) عمليات سطو مسلح على المصارف والمتاجر اللبنانية.[١٦٧] وانسحب الكثيرون من أعضاء الجبهة الشعبية الثورية سنة ١٩٧٢، ولم يبق إلاّ حفنة من الأعضاء بحلول منتصف سنة ١٩٧٣. وفي أيار/مايو، كشف من تبقى من الأعضاء، من «المكتب السياسي واللجنة المركزية وقيادة إقليم لبنان، والقيادة والكوادر والقواعد في منطقة صور» ـ كما كانوا يصفون أنفسهم بشيء من العظمة ـ عن وجود خلافات مستمرة عائدة إلى غياب الوحدة النظرية والثقافية.[١٦٨] واتهموا أحمد الفرحان بتصرفات مريبة، مثل إقامة علاقات بالرئيس الليبي معمر القذافي «المعادي للماركسية»، وأعلنوا حل الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين. وانضم بعضهم إلى ج.ش.د.ت.ف. أو إلى جبهة النضال الشعبي الفلسطيني أو ج.ش. ـ ق.ع.، بينما عاد آخرون، بينهم يونس البجيرمي، إلى صفوف ج.ش.ت.ف.[١٦٩]

مع ذلك، لم يشكل انهيار الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين مصدر عزاء لـ ج.ش.ت.ف.، التي خسرت نحو ٨٠٪ من مقاتليها، وجزءاً كبيراً من تنظيمها الطالبي، والكثيرين من أعضائها في سورية والأردن. لكن المفارقة الحقيقية تمثلت في أن انسحاب اليسار لم يخفف حدة التوترات الداخلية التي تعيشها. وجلّ ما أفرزه انسحاب اليسار أنه فرض على ج.ش.ت.ف. الإجابة عن سؤال تهربت منه مراراً وهو: كيف تتصرف حيال وديع حداد و«العمليات الخارجية» التي كلفتها الكثير؟ وكما قال حبش، فإن عمليات اختطاف الطائرات أضرت بـ «تحالفاتنا الثورية الدولية... فإن نتائج [العمليات الخارجية] لا تبقى مقتصرة على الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بل ربما تتناول نتائج هذه [العمليات] حركة المقاومة بشكل عام.»[١٧٠] وكان اهتمامه بالعلاقات الدولية حقيقياً. إذ سعت ج.ش.ت.ف.

لعلاقات بالدول الاشتراكية منذ ربيع سنة ١٩٧٠، في موازاة فتح وم.ت.ف. واستجابت الصين بدعوة حبش إلى زيارتها في آب/أغسطس، وأصرت، في أيار/مايو ١٩٧١، على أن يضم وفد م.ت.ف.، الذي سيقوم بزيارتها، ممثلي ج.ش.ت.ف. وج.ش.د.ت.ف. ومنظمة الصاعقة، بحسب ما أعلنت ج.ش.ت.ف. بزهو.[١٧١]

وعلى العكس من ذلك، تعرضت ج.ش.ت.ف. لنقد شديد من الاتحاد السوفياتي بشأن ممارستها عمليات اعتبرها إرهابية. فعندما وصل حبش إلى موسكو في ختام جولة آسيوية قام بها في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، ألغى مضيفوه السوفيات فجأة اجتماعات كانت مقررة سلفاً، احتجاجاً منهم على عمليات اختطاف الطائرات المتعددة إلى الأردن. وكان لهذا الإلغاء تأثير منبه، على ما يبدو، إذ ساق حبش الضغط السوفياتي كأحد أسباب إصراره على وقف عمليات خطف الطائرات في أثناء مؤتمر موسع للجنة المركزية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠.[١٧٢] مع ذلك فقد استُبعدت ج.ش.ت.ف. من وفد رفيع المستوى يمثل م.ت.ف. رافق عرفات إلى موسكو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، وهي الزيارة التي عرض فيها الاتحاد السوفياتي، أول مرة، على م.ت.ف. تقديم التدريب وشحنات الأسلحة المباشرة لها.[١٧٣] وكانت ج.ش.ت.ف.، من جهتها، لا تزال تحمل مشاعر متناقضة تجاه الاتحاد السوفياتي. فقد انتقد التقرير الداخلي الذي أصدرته بشأن النزاع في الأردن السياسة السوفياتية، وجادل في أن موسكو لا ترغب في أن يكون الفلسطينيون في وضع يتيح لهم تعطيل وقف إطلاق النار المصري ـ الإسرائيلي وعملية السلام في الشرق الأوسط، وبالتالي فإن الاتحاد السوفياتي «أمسى راضياً ضمنياً عن ترويضها [أي حركة المقاومة] وتقليم أظافرها.»[١٧٤] وعلى الرغم من ذلك، فقد عبّر المؤتمر غير الرسمي لـ ج.ش.ت.ف.، في تشرين الأول/أكتوبر، عن رضاه عن «تطور السياسة السوفياتية»، وجدد تعليقه عمليات خطف الطائرات.[١٧٥]

وصدرت التعليمات الآن إلى وديع حداد بضرورة تبليغ قيادة ج.ش.ت.ف. بالتفصيلات الكاملة قبل تنفيذه أية «عملية خارجية».[١٧٦] ورد حداد على ذلك قائلاً إن منتقديه عرّضوا للخطر أمن عدة عمليات منذ أوائل سنة ١٩٧٠، مضيفاً في تحد أن «الجهاز الخاص» لن ينسق إلاّ مع حبش، وإلى درجة أقل مع هاني الهندي (الأمن) وأحمد اليماني (المالية) وغسان كنفاني (الإعلام).[١٧٧] ووصلت الأمور إلى الذروة عندما اختُطفت طائرة تابعة لشركة «لوفتهانزا» الألمانية، كانت أقلعت من مطار نيودلهي وتم تغيير مسارها إلى عدن في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٧٢.

ونفت ج.ش.ت.ف. مسؤوليتها، لكن الخاطفين كانوا يتبعون أوامر حداد، وتسلموا مبلغ ٥ ملايين دولار فدية قبل إطلاق الركاب والطائرة.[١٧٨] وردّ أعضاء المؤتمر العام الثالث لـ ج.ش.ت.ف. في ٧ آذار/مارس بصورة حازمة، إذ صوتوا على حل الجهاز الخاص أو «المجال العسكري الخارجي»، كما كان يسمى بصورة مبهمة، فقد «عجز هذا المجال عن خدمة المعركة في وقت كانت فيه الجبهة تشكو من الهوة بين فعاليتها العسكرية وبين طرحها السياسي وبرامجها ومواقفها النظرية.»[١٧٩] وتم استبداله بـ «لجنة طوارئ عسكرية» ذكرت، في وقت لاحق، «عجز هذا المجال عن كل شيء إلاّ أن يكون 'مزراباً' واسعاً لصرف أموال الجبهة الشعبية على مشاريع عمليات لا تتم.» لكن ج.ش.ت.ف. لم تدر ظهرها تماماً على العمليات الخارجية، فقد أوكلت إلى أعضائها في الخارج بعض المهمات التي كان يتولاها الجهاز الخاص سابقاً وذلك ـ كما قال حبش ـ بأن إنهاء عمليات اختطاف الطائرات لم يستبعد توجيه ضربات ضد «مصالح إسرائيلية صهيونية وأميركية ورجعية أُخرى خارج فلسطين.»[١٨٠]

عارض حداد ومساعدوه هذه الإجراءات بقوة داخل المؤتمر، لكنهم فشلوا في التأثير في المندوبين. واعتبر المؤتمر أن أول ثلاث هجمات على طائرات الركاب تستحق الثناء لأنها استهدفت شركة طيران «إل عال» الإسرائيلية.[١٨١] وتعمق التصدع إلى درجة أن الرواية الرسمية المنقحة عن مجريات المؤتمر الثالث، والتي نشرت بعد تسعة أعوام، أشارت إلى حداد أنه «اليمين المعرقل... [و] كان الرفيق الشهيد وديع حداد يعمل بطريقته الخاصة وبعقليته الفردية اليمينية، ينفق على هواه على العمليات الخارجية التي كان يخطط لها وينفذها دون العودة إلى الهيئات القيادية.»[١٨٢] وقرر المؤتمر طرد حداد، «الرمز الكبير» لليمين. وأغضب هذا القرار مساعدي حداد، فايز جابر وصبحي التميمي، اللذين فكرا في إحياء تنظيمهما القديم، «أبطال العودة»، واجتمعا برئيس الأركان السوري مصطفى طلاس وبرئيس الاستخبارات العسكرية حكمت الشهابي، وطلبا منهما معسكرات للتدريب ومساعدة مادية.[١٨٣] لكن جابر والتميمي رفضا المطلب السوري بإعلان انفصالهما عن ج.ش.ت.ف.، وما لبثا أن ابتعدا عن العمل السياسي كلياً. واستغل حداد، في هذه الأثناء، اتصالاته الخاصة ـ بما فيها بالاستخبارات العراقية، ثم لاحقاً بالجزائر وليبيا واليمن الجنوبي ـ والأموال التي كان أخفاها لتأسيس «ج.ش.ت.ف. ـ العمليات الدولية». لكنه لم يُهمل ج.ش.ت.ف. كلياً، إذ أبقى على علاقاته الوثيقة بصديقه القديم حبش، وقام بتحويل كميات كبيرة من المال إلى ج.ش.ت.ف. في الأعوام الثلاثة التالية.

مرة أُخرى، لم يجلب حل الخلاف مع حداد سوى القليل من الفرج لـ ج.ش.ت.ف. فقد شدد التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر العام، في آذار/مارس ١٩٧٢، على المأزق الاستراتيجي الذي يواجه الحركة الفدائية، إذ أقرّ «أن ثورة شعبنا أصبحت تواجه مرحلة جديدة أشق وأصعب من المرحلة السابقة. بدا بعد هاتين المعركتين [أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ وتموز/يوليو ١٩٧١]... أن حركة المقاومة قد حشرت في مأزق صعب، وهو مأزق أخذ يرسم بصورة متزايدة علامة استفهام تتناول كل مستقبلها ومصيرها وقدراتها الفعلية على تمثيل الأمل الذي علقته الجماهير عليها.»[١٨٤] وتوصل التقرير إلى الاستنتاج الكالح، وإنْ لم يأت بجديد، أن الحركة الفدائية في وضع «الدفاع الاستراتيجي».[١٨٥] لكن ج.ش.ت.ف.، إما لعدم قدرتها وإمّا لعدم رغبتها في تطوير البدائل، اكتفت بإعادة التشديد على مفهومي حرب العصابات وحرب الشعب. فقد ذكّرت افتتاحية مجلة «الهدف» قراءها، منذ أيار/مايو ١٩٧١، بأن الحركة الفلسطينية لا تزال في مرحلة تمهيدية تنطبق عليها قوانين ومبادئ حرب العصابات. وواصل تقرير مؤتمر آذار/مارس ١٩٧٢ التحدث بالروحية نفسها، إذ شدد على «استراتيجيا حرب التحرير الشعبية باعتبارها الطريق الوحيد للتحرير.»[١٨٦]

وكي تترجم ج.ش.ت.ف. شعاراتها الجارفة إلى برنامج عملي، فقد حددت إقامة حكومة «وطنية» في عمان أنها المهمة الأولى للحركة الفدائية. ودعا تقريرها الصادر في آب/أغسطس ١٩٧١ إلى إنشاء جبهة فلسطينية ـ أردنية متحدة لإسقاط النظام الملكي مستخدمة «كافة أشكال النضال».[١٨٧] وأكد التقرير الصادر عن مؤتمر آذار/مارس ١٩٧٢ بصورة مماثلة أن «المعركة مع الأردن مركزية في المرحلة القادمة، فهو الحلقة الرئيسية في الكفاح المسلح ضد العدو [الإسرائيلي].»[١٨٨] وبالإضافة إلى ذلك، بما أن اليمين الفلسطيني أثبت عجزه عن قيادة الجبهة الوطنية في هذا المسعى، فقد أصبح من واجب اليسار تولي القيادة.[١٨٩] لكن طموحات ج.ش.ت.ف. فاقت مرة أُخرى قدراتها الفعلية. فأدت دوراً صغيراً في الحملات التي شنت ضد الأردن أواخر سنة ١٩٧١، وتخلت عن هذا الدور تحت تأثير نزاعها الداخلي سنة ١٩٧٢. وقدمت ندرة التعليق على الشؤون الفلسطينية في «الهدف»، بعد تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، دليلاً بليغاً على الفشل في استنباط استراتيجيا قابلة للتطبيق. لكن ج.ش.ت.ف.، بحسب اعترافها بعد حقبة من الزمن، استمرت حتى سنة ١٩٧٥ في تكريس جهدها الرئيسي في الأردن لإسقاط النظام الملكي بالقوة، وتحقيقاً لهذا الهدف قامت بتأسيس «حزب الشعب» السري في تموز/يوليو ١٩٧٤.[١٩٠]

تحطم أي أمل بمعالجة هذه المشكلات عندما أصيب حبش، في نيسان/أبريل ١٩٧٢، باضطراب في القلب عطل نشاطه. وجاء غيابه عن مسرح الأحداث في فترة تنافس بين كوادر ج.ش.ت.ف. في شأن ملء المناصب العليا التي شغرت نتيجة الانسحابات التي شهدتها حديثاً. وكان التنافس على أشده بين أعضاء الجبهة من لبنان - وأبرزهم صلاح صلاح وعبد الوهاب الطيب وعمر قطيش ويونس العبد ضه - وبين الأعضاء القادمين من الأردن. وتحول دور هاني الهندي إلى دور ستشاري في هذه الآونة، وبالتالي تولى القيادة الفعلية كل من مصطفى الزبري وأحمد اليماني ومحمد مسلّمي (أبو نضال)، الذين مثلوا ضمنياً الساحات الرئيسية لوجود ج.ش.ت.ف. (الضفة الغربية ولبنان وغزة). ونجح الزبري في ترقية لمقربين منه القادمين من الأردن، فؤاد عبد الكريم (أبو أحمد)، وعبد الرحيم ملوح، لتولي القيادة العسكرية. وكان التوتر الداخلي شديداً إلى درجة جعلت ج.ش.ت.ف. تصرح، فيما بعد، أنها عانت جراء «انشقاق غير معلن» سنة ١٩٧٢.[(١٩١)] وكان حبش قد تعافى من مرضه إلى درجة مكنته من منع وقوع نقسام علني، ومن الإشراف على إعادة تأليف لجنة مركزية في شباط/فبراير ١٩٧٣ ومكتب سياسي مقلص كثيراً في حزيران/يونيو تولى رئاسته بنفسه. كما ابتكر وترأس هيئة أُخرى هي «القيادة المركزية»، التي انتخبها المكتب السياسي، وظلت هي السلطة العليا لأعوام مقبلة. وأظهرت الطريقة الخاصة اللافتة التي تعاملت بها ج.ش.ت.ف. مع البنية التنظيمية ومع المركزية الديمقراطية، مثلها مثل الأمور الأُخرى، إلى أي مدى بقيت الجبهة بعيدة عن الهدف الذي ما فتئت تكرره والمتمثل بتحويل نفسها إلى «حزب لينيني حديدي».[(١٩٢)]

فتح تطلق العنان
لـ «العنف الثوري»

في حين أدى التفكك التنظيمي والنزاعات الفئوية إلى تراجع العمليات الخارجية التي تنفذها ج.ش.ت.ف.، فقد أديا في حالة فتح إلى تحول غير مسبوق لعمليات على الصعيدين المحلي والدولي اعتبرها خصومها إرهابية. وشكّل هذا التحول أقرب ما توصلت إليه حركة فتح من استنباط استراتيجيا لمواجهة حالة الحصار المفروضة على الحركة الفدائية الفلسطينية، لكنه استمد أيضاً قدراً كبيراً من ديناميته من الخصومة داخل اللجنة المركزية بين صلاح خلف من جهة وتحالف غير معلن بين عرفات وخليل الوزير ومحمد يوسف النجار وكمال عدوان من جهة

أُخرى. وسجّل هذا التحالف نجاحاً مهماً في أثناء مؤتمر فتح في أيلول/سبتمبر ١٩٧١، بتجريده خلف من المسؤولية عن جهاز الاستخبارات «الرصد». وكان عرفات، الذي يرجع التوتر بينه وبين خلف إلى سنة ١٩٦٧، قد بدأ فعلاً تفكيك جهاز الرصد قبل بضعة أشهر، بإصدار أوامره إلى عناصر الرصد في الأردن بالالتحاق بمعسكر الهامة في سورية لإعادة التدريب، حيث حاول وليد نمر حثهم على ترك الجهاز. وبعد المؤتمر، اجتذب عدوان بعض كوادر الرصد إلى القطاع الغربي ـ إذ احتل أمثال صبحي أبو كرش (أبو المنذر) ومحمد بحيص (أبو حسن) مرتبة رفيعة ـ بينما تم اعتقال كوادر آخرين بتهم متنوعة، أو نفيهم إلى مكاتب م.ت.ف. في الدول العربية، أو توزيعهم على أجهزة فتح ومؤسساتها. وفي النهاية، حل «جهاز الأمن والمعلومات» برئاسة النجار محل الرصد.

حاول خلف إنقاذ وضعه في أثناء المؤتمر بتوليه مسؤولية نشاط فتح في الأردن، لكنه رد على أعقابه. وأنيطت مسؤولية التنظيم السري بمحمد غنيم (أبو ماهر)، عضو القيادة العامة لقوات فتح، الأمر الذي ضمن سيطرة عرفات. وفي ضوء هذه الخلفية، قام مساعد خلف السابق، علي حسن سلامة (أبو حسن)، بسرقة الأضواء من خلال تدبيره عملية اغتيال رئيس الحكومة الأردنية، وصفي التل، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد خسر سلامة مقعده في المجلس الثوري في إثر تعرضه لنقد عنيف في أثناء المؤتمر بسبب الأخطاء التي ارتكبها جهاز الرصد، وساءه عدم إسراع خلف إلى نجدته. ومع شعوره بمرارة شديدة، بادر إلى عمل مستقل بهدف، بحسب ما أسرّ إلى زملائه، استخدام «الإرهاب» وسيلة لـ «انبعاث الثورة مجدداً.» وقام سلامة، في هدوء، بتجنيد أعضاء الرصد السابقين للعمل معه (وليس من الواضح إذا كان خلف ساعده على ذلك)، وأطلق على مجموعته اسم «منظمة أيلول الأسود».[١٩٣] وشقت منظمة أيلول الأسود طريقها إلى عالم الشهرة باغتيالها التل، وإصابتها السفير الأردني في لندن، زيد الرفاعي، بجروح في هجوم نفذته يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وفي ٦ شباط/فبراير ١٩٧٢، قامت المنظمة بتفجير شركة هولندية للغاز وشركة إلكترونيات ألمانية اتهمتهما بالتعاون مع إسرائيل.

وقع المزيد من هذه العمليات على خلفية ازدياد الأخطار على الحركة الفلسطينية. وكان أكثر ما يبعث على القلق هو التحديات السياسية لمكانة م.ت.ف. بصفتها المؤسسة الوطنية الفلسطينية والمحاور المرتقب عن الفلسطينيين في أي محادثات سلام. وظهر هذا بوضوح عندما قامت مجموعة من الفلسطينيين غير المنتمين لأي تنظيم سياسي في الضفة الغربية والقدس ـ أبرزهم العضو السابق

في مؤتمر اللاجئين عزيز شحادة وحمدي التاجي الفاروقي ومحمد أبو شلباية ـ بإحياء الدعوة، سنة ١٩٧١، إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي المحتلة. وأجمعت التنظيمات الفدائية على معاداة هذه الدعوة، متهمة أصحابها بأنهم «دعاة السياسة الانهزامية».(١٩٤) وفي هذه الأثناء، اعتُبرت اقتراحات الرئيس المصري السادات أن على م.ت.ف. تأليف حكومة في المنفى لتأكيد حضورها السياسي، حيلة لجر الفلسطينيين إلى محادثات سلام رسمية مع إسرائيل، وبالتالي صُرف النظر عنها. وتتابعت الأحداث بسرعة الآن: المعركة النهائية في عجلون، وفرض سيطرة سورية على ج.ت.ف.، والحملة الإسرائيلية ضد الفدائيين في غزة، والغارات على الجنوب اللبناني، وانتهاء بالقيود اللبنانية على النشاط الفدائي.

أقنع تلاحق الأحداث القيادة الفلسطينية بوجود جهد منسق لتهميشها.(١٩٥) وعزز إعلان إسرائيل في أوائل سنة ١٩٧٢ إجراء انتخابات في الضفة الغربية قلق م.ت.ف. أن يتم طرح رؤساء البلديات كقيادة بديلة. وتحول القلق إلى خوف في ١٥ آذار/مارس، عندما اقترح الملك حسين تأسيس «المملكة العربية المتحدة» على ضفتي نهر الأردن. وكان عرفات مقتنعاً، منذ تموز/يوليو ١٩٧١، بأن طرد الفدائيين من الأردن تم في «مقابل تنازل إسرائيل عن بعض أراضي الضفة الغربية لتعود مرة أُخرى إلى العرش الهاشمي، وحتى يصبح الحسين بن طلال هو المتحدث الوحيد باسم الشعب الفلسطيني في أي تسوية قادمة.»(١٩٦) وساعدت التقارير الواردة بشأن قيام الملك بعقد محادثات سرية مع رئيسة الحكومة الإسرائيلية، غولدا مئير، في أوائل سنة ١٩٧٢، على تأكيد هذه المخاوف.(١٩٧) وعقد المجلس الوطني الفلسطيني جلسة استثنائية في نيسان/أبريل، خلص فيها إلى أن م.ت.ف. تواجه محاولة إسرائيلية ـ أردنية مشتركة لتنفيذ الخطة التي قدمها أصلاً وزير الخارجية الإسرائيلي، يغآل ألون، سنة ١٩٦٨.(١٩٨)

ردت التنظيمات الفدائية على ذلك بتجديد الحملة ضد الأردن. وسمحت سورية بشن غارات من أراضيها خلال الأشهر الثلاثة التالية، قامت بمعظمها فتح وج.ش.د.ت.ف.، لكن فتح حاولت أيضاً إحياء تنظيمها السري في الأردن. ووجد صلاح خلف في هذه المحاولة فرصة لتبرئة نفسه سياسياً، ولبناء قاعدة قوة جديدة، فأبدى تشوقه إلى تحمل مسؤولية «مكتب شؤون الأردن»، الذي أسسه المجلس الثوري لحركة فتح في آذار/مارس من أجل تنظيم العمليات في الأردن.(١٩٩) وساعده في هذه المهمة معتمد إقليم الأردن السابق، سميح أبو كويك، وكان عناصر جهاز الرصد السابق أول مَنْ جرى ضمهم إلى «مكتب شؤون الأردن». وكان التخريب إحدى مهمات هذا المكتب فحسب، وأمّا الهدف الرئيسي

فكان بناء تنظيم جماهيري وفي النهاية القيام بعصيان مسلح.[٢٠٠] وخُصص للمكتب ميزانية شهرية مقدارها مليون ليرة سورية، اعتبرت كافية لدفع مخصصات بسيطة لنحو ٢٠,٠٠٠ عضو في حال التمكن من تجنيد هذا العدد.[٢٠١] لكن الاستخبارات الأردنية ردت بكفاءة معهودة، وشنت حملة مضادة من التضليل ومن العمليات الانتقائية ضد الحركة الفدائية في لبنان (جرى تنفيذها أحياناً بأسماء تنظيمات وهمية، مثل «منظمة النسور الفلسطينية» أو «الضباط الأحرار في فتح»).[٢٠٢] وزاد الجيش الأردني، في هذه الأثناء، في عدد دورياته وحقول ألغامه وأسلاكه الشائكة على الحدود مع سورية، الأمر الذي أدى إلى انهيار المجهود الفلسطيني ضده مع حلول حزيران/يونيو.[٢٠٣]

كان محمد يوسف النجار يعد مبادرته الخاصة في مجال «العمليات الخارجية»، وإنْ يكن بطريقة يقصد منها «إرجاع النضال إلى فلسطين.»[٢٠٤] ففي ٨ أيار/مايو، قام عضو سابق في «الجهاز الخاص» التابع لوديع حداد، هو علي طه، وثلاثة أعضاء من فتح باختطاف طائرة تابعة لشركة «سابينا» البلجيكية على متنها ١٠٠ راكب إلى مطار بن ـ غوريون الدولي، مستخدمين اسم «منظمة أيلول الأسود». وقُتل اثنان من الخاطفين وأُسر الخاطفان الآخران بعد أن اقتحم الكوماندوس الإسرائيلي الطائرة وحرر الرهائن. ونفت فتح مسؤوليتها عن العملية، لكنها أشارت إلى أن «عملية مطار اللد تعتبر تخطيطاً جديداً فوجئ به العدو... **فوق أرضنا الحقيقية**.»[٢٠٥] وكشف ارتباطَ فتح بالقدر نفسه التباهي الذي ورد في إحدى مطبوعاتها بأن انتباه ١٠٠ مليون عربي تركز لمدة ٢٤ ساعة على مطار اللد، وأن الثوار جميعهم حبسوا أنفاسهم لمدة يوم كامل يراقبون ما يحدث في المطار الفلسطيني المحتل. كما أن العالم كله وقف مشدوهاً يتساءل عما يحدث هناك.[٢٠٦]

وكان لفتح تعليق مماثل على عملية نفذها ثلاثة من أعضاء الجيش الأحمر الياباني يعملون لمصلحة ج.ش.ت.ف.، إذ فتحوا النار على الموجودين في صالة الوصول في مطار بن ـ غوريون الدولي يوم ٣٠ أيار/مايو، وقتلوا ٣١ مدنياً وجرحوا ٥٠ آخرين قبل أن يقتل رجال الأمن اثنين منهم ويتغلبون على الثالث. ووصف كمال عدوان العملية بأنها «عملية هجوم عادية كعملية هجوم أُخرى تقوم بها وحدة مقاتلة على أي مستعمرة أو معسكر لقوات الاحتلال في الجنوب أو الشمال أو الوسط من فلسطين.»[٢٠٧] وأضاف أن عمليات كهذه دليل على أنه «صحيح أن خروجنا من الأردن قد أفقدنا فاعلية أساسية ولكن هذا الخروج لم يؤثر في حجم قدرتنا القتالية.»[٢٠٨] وكان للإثارة التي تحدثها هذه الهجمات تأثير عميق في معنويات الفلسطينيين. وقد عبّر كادر من فتح شارك في عمليات منظمة

أيلول الأسود بقوله: «بعد مقتل وصفي التل تلقينا مئات الطلبات من أشخاص يريدون الانضمام إلى منظمة أيلول الأسود. كان الكثيرون منهم، طبعاً، من إخواننا في فتح، والبعض هم رفاق من التنظيمات الأُخرى، والبعض هم مدنيون في الشتات لم ينتموا سابقاً إلى أي فصيل فدائي. وكانوا جميعاً يقولون الشيء ذاته: 〈أخيراً وجدتم السبيل لإسماع صوتنا إلى العالم〉.»[٢٠٩]

لقيت الإثارة استحساناً لدى صلاح خلف، الذي كان أول من أثار فكرة حشد جهد عالمي ضد إسرائيل ومن يدعمها في الولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١. وأعاد خلف، في ذلك الوقت، تعريف أعداء الفلسطينيين بأنهم «سلسلة تبدأ بالإمبريالية الأميركية، مارة بالأنظمة العربية المرتبطة بها، ومنتهية بإسرائيل بالذات. إن هذه السلسلة تشكل جبهة، وعلينا، إذا ما أردنا النجاح، الاتصال بجميع القوى التي تقاوم هذه الجبهة، سواء أكان ذلك داخل العالم العربي أم خارجه.»[٢١٠] وصرح خلف، في حزيران/يونيو ١٩٧٢، بعد فشل حملته ضد الأردن، أن «الحفاظ على الذات إلى أن تتهيأ ظروف أفضل» يفرض على الثورة أن توسع خط عملها لا في الأرض المحتلة فقط بل «سيشمل العمل الدائرة الخارجية... لا بد من اتباع أسلوب جديد. التكتيك يجب أن يتغير.»[٢١١] وأضاف قائلاً إن الهجمات الأخيرة على مطار بن ـ غوريون «استراتيجيا تبنتها الثورة للقضاء على كل التحديات التي تقف حائلاً دون تحقيق انتصاراتنا بالنسبة للدوائر الثلاث 〈الرجعية العربية والأرض المحتلة والمصالح الأميركية〉.»[٢١٢]

وفي ٥ أيلول/سبتمبر، دخل ثمانية مسلحين من فتح إلى القرية الأوليمبية في ميونيخ، حيث قتلوا اثنين من الرياضيين الإسرائيليين وأخذوا تسعة آخرين رهائن. وقُتل الرهائن وخمسة مسلحين وشرطي ألماني في تبادل لإطلاق النار في قاعدة جوية عسكرية قريبة، بينما اعتُقل الناجون من الفلسطينيين في أثناء محاولتهم مغادرة البلد. وعلى الرغم من استخدام اسم منظمة أيلول الأسود، فقد كان المهاجمون جميعاً أعضاء سابقين في جهاز الرصد، وكانوا نقلوا إلى معسكر في ليبيا تابع لجهاز الأمن والمعلومات الذي أعاد بناءه النجار. وقام خلف بتجنيد المهاجمين من هذا المعسكر. ومن غير الواضح ما إذا كان خلف جندهم بمعرفة النجار، والأهم، بمعرفة عرفات أم لا. وفي العلن، تبنى عضو اللجنة المركزية لفتح، خالد الحسن، الرأي القائل أنه «طالما يعيش الشعب الفلسطيني حالة الظلم والتشرد... فإن من الطبيعي قيام حركة من نوع أيلول الأسود تعبيراً عن مأساة هذا الشعب.»[٢١٣] وجادل عرفات بمنطق مماثل بقوله: «لا يمكن وصف العنف السياسي وسط حركة شعبية عريضة بالإرهاب... فهو ملائم في ظروف موضوعية

معينة وفي مرحلة محددة.» وانتقمت إسرائيل بشن غارات واسعة على سورية ولبنان، فقتلت ٢٠٠ شخص (٤٠٪ منهم مدنيون)، بحسب المصادر الإسرائيلية، و٣٠٠ (٧٥٪ منهم مدنيون)، بحسب المصادر السورية.[(٢١٤)]

كان لهذه العمليات دور مميز في إلهاء القاعدة الفلسطينية، وفي نقل المبادرة إلى مختلف الخصوم، لكن عرفات ورفاقه أخذوا يدركون أكثر فأكثر الثمن الذي يدفعونه جراء ذلك. فقد تفوق صلاح خلف عليهم باستخدامه اسم منظمة أيلول الأسود، وكانت الأضرار السياسية في مجالي التأييد الدولي والرأي العام تزداد، وكانت إسرائيل توقع خسائر كبيرة من خلال عملياتها الانتقامية. فقد قُتل المتحدث الرسمي باسم ج.ش.ت.ف.، غسان كنفاني، جراء عبوة زرعت في سيارته في ٨ تموز/يوليو، بينما أصيب بجروح كل من مدير مركز الأبحاث التابع لـ م.ت.ف. أنيس صايغ في ١٩ تموز/يوليو ورئيس تحرير مجلة «الهدف» بسام أبو شريف، بعد ذلك بستة أيام جراء انفجار رسائل مفخخة في وجهيهما. وقامت الاستخبارات الإسرائيلية، بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢ وكانون الثاني/يناير ١٩٧٣، بتفجير أهداف أُخرى في باريس وبيروت، وأرسلت رسائل متفجرة إلى مسؤولي م.ت.ف. في الجزائر وطرابلس والقاهرة، واغتالت ممثلي فتح في روما (وائل زعيتر) وباريس (محمود الهمشري) ونيقوسيا (حسين أبو الخير). وشكّل هجوم ميونيخ الذي نفذته منظمة أيلول الأسود علامة تحول بالنسبة إلى القيادة الفلسطينية، إذ إنه وضع خلف في صدارة مقرري سياسة فتح، وهدد المكاسب الدبلوماسية التي حققتها م.ت.ف. وكان لا بد من إرجاع المارد إلى القمقم.[(٢١٥)]

وكان أول من نبذ «العمليات الخارجية» علي حسن سلامة ومحمد يوسف النجار. وكان سلامة قد دبّر عملية نسف خزانات للنفط قرب مدينة تريستا الإيطالية في ٤ آب/أغسطس، حيث جرح ١٨ شخصاً، لكنه انسحب من فتح بعدها وذهب إلى الكويت بحثاً عن وظيفة مدنية. وقام النجار بتغيير استراتيجيته بعد اختطاف طائرة «سابينا» في أيار/مايو، إذ وجّه جهده إلى إعادة بناء جهاز أمن جديد مهمته تنفيذ عمليات خاصة داخل إسرائيل بالتنسيق مع القطاع الغربي التابع لكمال عدوان.[(٢١٦)] وصدرت الإشارة إلى هذا التحول عن مساعد كبير للنجار جادل في أنه «يجب أن نحطم الحصار على كل الجبهات. على الجبهة القتالية، يجب أن نزيد من قدرتنا على ضرب العدو في عمق احتلاله... ذلك يتطلب المزيد من التدريب والممارسة والتوجه نحو الأرض والجماهير أساساً. على الجبهة الدعائية، يجب أن نخترق جدار الصمت والتشويه ونصل إلى جماهيرنا... بعمليات الدعاية المسلحة المدروسة والمخططة... على الجبهة التنظيمية، يجب أن نضاعف

الجهود من أجل إعادة ترتيب صفوفنا.»[٢١٧]

لم تخفَ على خلف مضامين إغلاق «حنفية الإرهاب».[٢١٨] فقام فريق من منظمة أيلول الأسود تابع له بالاستيلاء على السفارة الإسرائيلية في بانكوك يوم ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، لكن هذا الفريق أحرج خلف عندما أطلق رهائنه وتخلى عن مطالبه في مقابل انتقال آمن إلى مصر. ووصلت دفعة جديدة من الرسائل المتفجرة إلى المسؤولين الإسرائيليين والأردنيين في كانون الثاني/يناير ١٩٧٣. وفي هذه اللحظة اتهم خليل الوزير وكمال عدوان خلف بالتخطيط لاغتيال خصومه في فتح، وقاما باعتقال أحد مساعديه البارزين.[٢١٩] وكان خلف قد أمضى معظم وقته، منذ هجوم ميونيخ، متنقلاً تجنباً لانتقام إسرائيل، وابتعد تماماً عن بيروت. لكنه لم ييأس وحذر من أنه «حين يحرموننا حقنا الأساسي في القتال على أرضنا لإخراج الغاصب، فمن الطبيعي أن نوسع ساحة القتال.»[٢٢٠] وتنصلت فتح من تأييد خلف لـ «العمليات الخارجية» والعمل السري، لكن أهمية تصريحه اتضحت عندما أعلنت السلطات الأردنية اعتقال فريق من فتح مؤلف من ١٧ رجلاً دخلوا إلى المملكة في منتصف شباط/فبراير. وكانت الأوامر تقضي بأخذ رئيس الحكومة والسفير الأميركي رهائن، وإذا عجزوا عن ذلك فعليهم مهاجمة مجلس النواب أو القصر الملكي.[٢٢١] وحُكم على هؤلاء الفدائيين بالموت، بينما صعّد الجيش الأردني حملته ضد العسكريين الفلسطينيين، إذ ورد في التقارير أنه طرد ٢٠٠ عسكري فلسطيني من صفوفه ووضع ١٠٠٠ آخرين على لوائح التسريح.[٢٢٢]

جاءت عملية عمان الفاشلة في إثر تخفيف بسيط من حدة سياسة م.ت.ف. تجاه الأردن، بعد أن تخلى المجلس الوطني الفلسطيني، في دورة كانون الثاني/يناير، عن دعوته إلى إسقاط النظام الملكي. لكن التكهنات، في الأسابيع القليلة التالية، بإمكان إقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة أحيت الشكوك في أن الدول العربية كانت تنوي بدء محادثات سلام مع إسرائيل في غياب م.ت.ف. وكما علّق النجار غاضباً، رفض الفدائيون الانضمام إلى «لعبة الأنظمة العربية التي تريد حلولاً جزئية أو استسلامية.»[٢٢٣] وربما كان لهذا تأثير في قرار فتح بالسماح بهجوم أخير لمنظمة أيلول الأسود على السفارة السعودية في الخرطوم في ٨ آذار/مارس، قُتل فيه سفيران أميركيان ودبلوماسي بلجيكي بعد أخذهم رهائن. وبحسب خلف، الذي ربما كان مسؤولاً مباشرة عن العملية، كان الهدف الأصلي إجبار المملكة العربية السعودية على تأمين إطلاق فريق فتح الذي اعتقل في الأردن قبل أسابيع قليلة.[٢٢٤] وجرى توريط عرفات بعد وقوع الهجوم، لكن من غير الواضح إذا ما كان هو أو غيره من أعضاء اللجنة المركزية لفتح على علم سابق بالعملية.

شكّل هجوم الخرطوم نهاية لنشاط فتح في مجال «العمليات الخارجية»، لكن العنف لم يتوقف بعد. فقد هاجمت القوات الخاصة الإسرائيلية، في ٢١ شباط/ فبراير، مكاتب الفدائيين في مخيمي البداوي ونهر البارد للاجئين الفلسطينيين في شمال لبنان، وقتلت ٤٠ فلسطينياً معظمهم أعضاء في ج.ش.ت.ف.[٢٢٥] وتبع ذلك هجوم أشد على قلب بيروت يوم ١٠ نيسان/ أبريل، قُتل فيه محمد يوسف النجار وكمال عدوان والمتحدث الرسمي باسم م.ت.ف. كمال ناصر. كما استولى الإسرائيليون على ملفات من منزل عدوان احتوت على تفصيلات تتعلق بالتنظيم السري في الأراضي المحتلة؛ وكانت فتح وج.ش.ت.ف. اتفقتا، مؤخراً، على تنسيق أنشطتهما، واعتبرتا خسارة هذه الوثائق في منزلة «كارثة».[٢٢٦] وكان لهذه الغارة تأثير فوري في سياسة فتح. فقد استعاد خليل الوزير منصبه القديم، مسؤولاً عن القطاع الغربي بدلاً من عدوان، بينما جرى ضم هايل عبد الحميد (أبو الهول) إلى اللجنة المركزية مسؤولاً عن جهاز الأمن بدلاً من النجار. وأصلح عرفات علاقاته بخلف، الذي أوكلت إليه اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، بعد بضعة أشهر، مهمة تنسيق الجهود الاستخباراتية وتوحيدها لدى التنظيمات الفدائية كافة. ولم يلتزم أي من التنظيمات هذا القرار، لكن خلف استغل الفرصة لبناء «جهاز الأمن الموحد» التابع لـ م.ت.ف. كمركز قوة جديد لنفسه. واستدعى عرفات، في هذه الأثناء، سلامة من الكويت ليرئس حرسه الشخصي، الذي كان نواة ما عرف لاحقاً بـ «القوة ١٧».

شارفت «حرب الظلال» الفلسطينية ـ الإسرائيلية على الانتهاء تقريباً، باستثناء تبادل أخير للهجمات والهجمات المضادة في الأشهر القليلة التالية. وكان معظم هذه الهجمات من تنفيذ «الجهاز الخاص» التابع لحداد، أو من تنفيذ جناح انشق عن فتح سنة ١٩٧٢ بقيادة أحد مراقبيها الماليين، هو أحمد عبد الغفور. وأقام عبد الغفور قيادته في ليبيا ونسق أنشطته سراً مع ممثل فتح في بغداد صبري البنا؛ وكان مسؤولاً عن هجمات على مطاري روما وأثينا في ربيع سنة ١٩٧٣، وجرى اغتياله بأمر من عرفات وبمعرفة خليل الوزير ومحمود عباس بعد ذلك بعام واحد.[٢٢٧] ودبّر حداد عملية اختطاف طائرة تابعة للخطوط الجوية اليابانية إلى ليبيا في ٢٠ تموز/ يوليو، الأمر الذي دفع ج.ش.ت.ف. إلى الإسراع إلى نفي مسؤوليتها عن العملية.[٢٢٨] وأدى هجوم آخر على مبنى مطار أثينا إلى مقتل ثلاثة ركاب وجرح ٥٥ آخرين في ٥ آب/ أغسطس، بينما أجبرت المقاتلات الإسرائيلية طائرة تابعة لشركة طيران الشرق الأوسط (اللبنانية) على الهبوط في إسرائيل أملاً باعتقال جورج حبش الذي كان يفترض وجوده على متنها.[٢٢٩]

كان الرأي العام الفلسطيني، خلال هذه الفترة، قد تحول إلى درجة كافية سمحت لـ م.ت.ف. بإدانة العمليات الأخيرة رسمياً. وكانت م.ت.ف. على وشك حضور مؤتمر قمة «حركة عدم الانحياز» أول مرة، واعتبرت استمرار هذه العمليات ضربة موجهة إلى مكانتها الدبلوماسية. وكان عرفات تمكن، شيئاً فشيئاً، من السيطرة على جناحي فتح العسكري والمدني منذ صيف سنة ١٩٧٢، وكان يعمل على وضع نفسه في مركز قيادة منيع في م.ت.ف. ككل. واتضح هذا، مثلاً، من خلال نجاحه في إقناع المجلس الوطني الفلسطيني في كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ بالموافقة على تأسيس المجلس العسكري الأعلى لـ م.ت.ف.، الأمر الذي أعطاه قدراً إضافياً من السلطة العسكرية على التنظيمات الفدائية الأُخرى. لكن المشكلة التي ظلت من دون حل كانت بأي شكل تستأنف الحركة الفدائية جهودها لتحقيق هدفها في التحرير الوطني. ففي سنة ١٩٧١ خفضت الهجمات الفدائية على إسرائيل إلى ٦٧٠، ومن ثم إلى ما بين ٢٧١ و٣٥١ هجوماً سنة ١٩٧٢.[٢٣٠] وفي سورية، صدرت الأوامر إلى الفدائيين بالابتعاد عن الحدود في إثر الضربات الجوية الإسرائيلية في أيلول/سبتمبر ١٩٧٢، ثم منعوا من العمليات القتالية تماماً بعد وقوع اشتباكات عنيفة بين القوات الإسرائيلية والسورية في كانون الثاني/يناير ١٩٧٣.[٢٣١] وتركز تطوير الكفاح المسلح وبناء المؤسسات السياسية والاجتماعية الآن بصورة كاملة تقريباً في لبنان.

ظهور «أعراض الأردن» في لبنان؟

كان وضع م.ت.ف. السياسي في لبنان دقيقاً، إذ تعرضت لضغط متزايد منذ قيام إسرائيل بعملية تعقب وتدمير في الجنوب في منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٧٢، قتل فيها ٣٠ فدائياً و١٨ جندياً لبنانياً وما بين ٢٥ و٨٠ مدنياً.[٢٣٢] فأعلنت الحكومة اللبنانية حالة الطوارئ في البلد، وطلب الجيش إخلاء القواعد والمكاتب الفدائية غير القانونية في منطقتي بنت جبيل وقانا. وجددت أحزاب اليمين، التي يهيمن عليها الموارنة، معارضتها لوجود ما يقدر بـ ٥٠٠٠ فدائي في البلد، ودعت إلى إلغاء اتفاقية القاهرة لسنة ١٩٦٩ التي نظمت العلاقات الفلسطينية - اللبنانية.[٢٣٣] وحرصاً من م.ت.ف. على إحباط هذه الأهداف، وافقت على إخلاء عدد من القواعد الحدودية وكررت تعهدها بوقف الهجمات عبر الحدود، فسمح لها، في مقابل ذلك، بالإبقاء على مكاتب ومستودعات خلفية في المناطق المحظورة.[٢٣٤] وزاد عرفات في زياراته للزعماء الموارنة السياسيين والروحيين،

وحتى أنه وهب كمية من البنادق لحزب الكتائب عربوناً للصداقة.

وقد صمد التعايش الجديد لعدة أشهر على الرغم من وقوع اشتباكات في ٨ و٩ كانون الأول/ديسمبر قتل من جرائها أربعة فدائيين وجنديين لبنانيين، لكن استئناف العمليات الفدائية عبر الحدود، مع بداية سنة ١٩٧٣، أعاد التوتر إلى سابق عهده. وكانت الأزمة الاجتماعية في لبنان آخذة بالتعمق، مع اشتباك الشرطة مع العمال المضربين والفلاحين المحتجين في العاصمة ومع زيادة مختلف الأحزاب من تدريباتها شبه العسكرية وحصولها على السلاح. ودفع القلق جراء إمكان نشوب حرب أهلية اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. إلى التشديد على أعضائها بضرورة «تجنب تفجير الصدام الشامل والواسع مع السلطة اللبنانية»،[٢٣٥] لكنها واجهت تحدياً متزايداً من جانب التنظيمات المتشددة. فقد أرسلت ج.ش. ـ ق.ع. ١٥٠ فدائياً إلى منطقة بنت جبيل، في أوائل شباط/فبراير، في مخالفة صريحة للتعهد الذي قطعته م.ت.ف. للحكومة اللبنانية، لكنها أُجبرت على الانسحاب نتيجة ضغط من فتح وتحذير صريح من الجيش اللبناني.[٢٣٦] كما أثار كل من الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني غيظ السلطات اللبنانية، واعتقلت الشرطة العسكرية التابعة لـ م.ت.ف.، في ٢٢ آذار/مارس، أعضاء من هذين التنظيمين كانوا مطلوبين من السلطات بجرم السطو المسلح.

أحدثت غارة الكوماندوس الإسرائيلي، في ٢١ شباط/فبراير، استقطاباً حاداً في الرأي العام اللبناني. فدعا الزعيم الكتائبي بيار الجميّل إلى أنه «يجب ضبط العمل الفدائي فيصبح العالم مع لبنان، وتوقف إسرائيل اعتداءاتها عليه.»[٢٣٧] وأضاف في وقت لاحق أن «كل قوة فوق القانون اللبناني والحكومة... [هو] أكبر مس بالسيادة اللبنانية.» وحذر من أنه «في هذه الحال لا يمكن أن يكون هناك تعايش سليم ودائم [مع العمل الفدائي].»[٢٣٨] وشكّل اغتيال الزعماء الفلسطينيين الثلاثة، في ١٠ نيسان/أبريل، خطراً أكبر. فاتهم رئيس الحكومة السني، صائب سلام، الجيش بإهمال واجبه في الدفاع عن العاصمة وقدم استقالة حكومته. وبلّغ رئيس الجمهورية المحرج، سليمان فرنجية، م.ت.ف. أن السلطات اللبنانية غير قادرة على ضمان حماية مخيمات اللاجئين، وسمح لها متردداً باقتناء الأسلحة وبناء التحصينات الضرورية للدفاع عن المخيمات.[٢٣٩] وزادت م.ت.ف. الآن في عدد حراسها، وكثفت دورياتها في منطقة الفاكهاني في بيروت، حيث يوجد الكثير من مكاتبها، وجلبت كميات متواضعة من الصواريخ المضادة للدبابات ومدافع الهاون الخفيفة والرشاشات إلى مخيمات اللاجئين.

أمّا المؤسسة المارونية، من جهتها، فقد انزعجت من مشاركة ٢٥٠,٠٠٠

شخص، أي ١٠٪ من مجموع سكان البلد، في جنازة القادة الفلسطينيين الثلاثة في بيروت، علاوة على تظاهر عشرات الآلاف في المدن والبلدات الأخرى.(٢٤٠) فستأنفت حملتها لإلغاء اتفاقية القاهرة، وطالبت بإزالة «الأسلحة الثقيلة» من مخيمات اللاجئين. ودخلت القوات الحكومية إلى المخيمات في عدة مناسبات وصادرت مستودعات أسلحة فلسطينية على الحدود مع سورية، بينما افتعل عملاء حكوميون سريون تنكروا كفدائيين عدداً من الحوادث.(٢٤١) وربما انتقاماً لهذه الأعمال، هاجم مجهولون خزانات النفط في الزهراني يوم ١٤ نيسان/أبريل. وشتكت ج.ش. ـ ق.ع.، بعد أسبوعين، أن الجيش اللبناني اعتقل ١٨ فدائياً في حوادث متفرقة.(٢٤٢) ومع تصاعد حدة التوتر، اعتقل رجال الأمن في مطار بيروت ثلاثة أعضاء في تنظيم فلسطيني، لم يكشف النقاب عنه، في أثناء محاولتهم تهريب متفجرات إلى طائرة متجهة إلى فرنسا يوم ٢٧ نيسان/أبريل. وأُلقيت، في وقت متأخر من ذلك المساء، قنبلة من سيارة مسرعة على منزل السفير الأردني في لبنان.(٢٤٣)

في ٣٠ نيسان/أبريل، اعتقلت دورية للجيش اللبناني ثلاثة من أعضاء ج.ش.د.ت.ف. في بيروت. وردت الجبهة على ذلك بأخذ جنديين لبنانيين رهينتين في اليوم التالي، الأمر الذي أدى إلى تطويق خمسة مخيمات للاجئين في منطقة بيروت بالدبابات فجر ٢ أيار/مايو. وطلبت قيادة الجيش إطلاق الجنديين بحلول الساعة ١١ صباحاً، وعندما انتهت المهلة المحددة أمرت قواتها بفتح النيران. وحاول أمين الحافظ، الذي خلف سلام رئيس حكومة لتصريف الأعمال، التوسط بعد الظهر، لكن فرنجية وقائد الجيش ووزير الداخلية حالوا دون ذلك. وكانت م.ت.ف. مقتنعة بأن السلطات استغلت حادثة الخطف ذريعة لشن هجوم معدّ سلفاً، لكنها اعتبرت داخلياً ج.ش.د.ت.ف. مسؤولة جزئياً عن الأزمة وأجبرتها على إعادة الرهينتين.(٢٤٤) وأتاح هذا للحافظ ترتيب وقف لإطلاق النار عند المساء، لكن الجيش تجاوزه وأعلن حظر التجول في معظم أنحاء لبنان، ثم استأنف إطلاق النار صباح اليوم التالي.

على الرغم من عدم إصدار السلطات بياناً علنياً بشأن مطالبها، فقد أوضح فرنجية والجناح المعادي للفدائيين داخل الحكومة وفي قيادة الجيش أنهما يسعيان لاستبدال اتفاقية القاهرة باتفاقية جديدة تضع الفدائيين ومخيمات اللاجئين تحت سيطرة الحكومة وتعيد م.ت.ف. إلى مستوى المكانة المحدودة التي تتمتع بها في الدول العربية الأُخرى.(٢٤٥) وفي تعليق لإذاعة فتح من سورية ورد ما مفاده: «لقد أعلنت أميركا الحرب على الثورة... وأعداؤنا لهم في لبنان وغير لبنان عملاء

ومحاسيب وزبانية لا يردعهم ضمير ولا ينفع معهم النصح والإرشاد فقط.»[٢٤٦]
وكانت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. أكثر تحفظاً، إذ ناشدت الدول العربية المساعدة على وقف إراقة الدماء التي لمست فيها «نوايا سيئة».[٢٤٧] وعبّر الرئيس المصري السادات والرئيس السوداني النميري عن قلقهما، ووجه السفراء العرب في بيروت نداء إلى السلطات لتأمين وقف لإطلاق النار.[٢٤٨] لكن أخطر ما في الأمر كان إعلان زهير محسن، أمين سر منظمة الصاعقة، الذي كان يرئس الدائرة العسكرية في م.ت.ف.، أن ج.ت.ف. والقوات الفلسطينية الأُخرى في سورية قد وضعا في حالة تأهب للتدخل.[٢٤٩] وفي الوقت نفسه، أشار بيان رسمي صادر عن الدائرة العسكرية إلى الرغبة في التراجع عن حفة الهاوية «إننا إذ نأسف إلى اضطرارنا إلى اتخاذ هذه الإجراءات الاحترازية، نؤكد أننا نحرص على تطويق الأزمة ومحاصرتها ضمن الحدود التي وصلت إليها، ونرغب أشد الرغبة في تجنب الصدام وتفجير الأزمات مع الجيش اللبناني.»[٢٥٠]

لم تكن السلطات اللبنانية أو م.ت.ف. على علم بأن سورية تخطط سراً لشن الحرب على إسرائيل بالتعاون مع مصر. ورأت سورية أن هناك دوراً قتالياً لـ م.ت.ف. في الجنوب اللبناني، ونظرت إلى افتعال الاشتباكات الأخيرة كتهديد واضح لاستراتيجيتها. وتزامنت تصريحات محسن مع محادثة هاتفية عاجلة بين رئيس الأركان السوري، حكمت الشهابي، وقائد الجيش اللبناني، إسكندر غانم، لكن من دون جدوى.[٢٥١] ولم يعر الجيش اللبناني الإشارات السورية اهتماماً، وأمر بشن المزيد من هجمات الدروع والمشاة على مخيمات اللاجئين، ثم أشرك سلاحه الجوي في العمليات الحربية أول مرة في تاريخه. وقتل الجنود اللبنانيون أيضاً قائدي كتيبة من فتح والصاعقة في كمين نصبوه لهما في الجنوب اللبناني في أثناء النهار، واستولوا على مخيم ضبية للاجئين المعزول بعد الغروب. وأمرت فتح رداً على ذلك بشن هجمات بالصواريخ على القواعد الجوية اللبنانية، واستقدمت ثلاث كتائب فدائية من سورية إلى الجنوب اللبناني في ٣ و٤ أيار/مايو. وانتزع رجال الميليشيا اللبنانية المعارضون السيطرة على الأحياء الداخلية في صيدا وطرابلس، بينما اندفع الفدائيون من العرقوب في اتجاه طريق بيروت ـ دمشق الدولي ومواقع الجيش في سهل البقاع الأوسط.

لقد أظهرت م.ت.ف. قدرتها على معاقبة الجيش، مع أنها ظلت، على العموم، في وضع دفاعي خوفاً من التسبب بتدخل إسرائيلي.[٢٥٢] وفي الوقت نفسه، ساقت تجربتها في الأردن سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٧١، واغتيال القادة الثلاثة في بيروت، لتبرير عدم استعدادها للسماح بأي خفض يتعلق بوجودها العسكري أو

بحقوقها فوق ـ السيادية في لبنان.[٢٥٣] علاوة على ذلك، أيدت عدة دول عربية موقف م.ت.ف.، مستشهدة بالسوابق التاريخية نفسها.[٢٥٤] واستخلصت م.ت.ف. الدرس أن أي استعداد تظهره لخفض اتفاقية القاهرة لن يؤدي إلاّ إلى «لمزيد من الاتفاقات على سلم تنازلي باتجاه التصفية.»[٢٥٥] وشدد بيان صادر عن لجنتها التنفيذية، يوم ٥ أيار/مايو، على هذه المقولات، إذ شدد على أن م.ت.ف. تصرفت دفاعاً عن النفس فقط، لكنه أضاف أن «الفلسطينيين منتشرون في كل أنحاء لبنان وكان بإمكانهم لو لم يقدّروا الوضع اللبناني أن ينقلوا الصدام إلى أماكن أُخرى.» وللتحذير من أية محاولة لتعديل اتفاقية القاهرة، ذكّر البيان السلطات بوضوح بأنه «لو كانت لدينا أي نوايا للمساس ببنود الاتفاقات لنقلنا ساحة الصدام إلى كافة الأماكن لكننا اكتفينا بالدفاع عن النفس في الأماكن التي داهمنا فيها الجيش.»[٢٥٦]

أخيراً، علّقت قيادة الجيش عملياتها الهجومية بعد ظهر ٥ أيار/مايو، بعد أن خرقت اتفاقات وقف إطلاق النار الثلاثة السابقة. وتعرضت القيادة لضغط من أمين الحافظ، الذي هدد بالاستقالة يوم ٣ أيار/مايو، كما ساورها القلق جراء ولاء جنودها المسلمين؛ فقد ورد في التقارير إحالة ١٨ ضابطاً وطياراً على محاكمة عسكرية بسبب عدم إطاعتهم الأوامر، بينما عمد عسكريون آخرون إلى تخريب الأسلحة الثقيلة لمنع استخدامها ضد م.ت.ف.[٢٥٧] مع ذلك فقد كان الجناح المعادي للفدائيين قوياً إلى درجة ـ بفضل دعم فرنجية بصورة خاصة ـ أعلن معها حالة الطوارئ، واستأنف الاشتباكات ليلة ٧ أيار/مايو.[٢٥٨] لكن فرنجية وقيادة الجيش أساءا تقدير الموقف. فقد دعت المعارضة اللبنانية، في ٨ أيار/مايو، أتباعها المسلحين إلى النزول إلى الشوارع دعماً لـ م.ت.ف.، وقدم الحافظ استقالته رسمياً في المساء.[٢٥٩] واستدعى السادات مبعوثه الخاص من بيروت احتجاجاً، وأعلن دعمه الكامل لـ م.ت.ف.، لكن الأمر الأخطر كان القرار السوري بإغلاق الحدود مع لبنان إغلاقاً تاماً.[٢٦٠] وسارع فرنجية إلى التراجع عن موقفه، وقبل بوقف جديد لإطلاق النار في الليلة نفسها، لكن قيادة الجيش واصلت، في عناد، قصف مخيمات اللاجئين وقواعد الفدائيين في أثناء الليل وفي اليوم التالي. إلاّ إن عدم قدرتها، أو عدم استعدادها لشن هجمات أرضية رئيسية، جعلت ذلك القصف نشاطاً لا معنى له. أخيراً، قبلت قيادة الجيش بهدنة دائمة مساء ٩ أيار/مايو.

لقد انتهت مرحلة القتال الفعلي من الأزمة، لكن قيادة الجيش حاولت الخروج ببعض المكاسب في أثناء المفاوضات التي عقدتها مع الوفد العسكري

الفلسطيني طوال الأسبوع المقبل، فطلبت كشفاً كاملاً بالتسليح الفلسطيني، وإزالة «الأسلحة الثقيلة»، وإخراج المقاتلين «الغرباء» من مخيمات اللاجئين، وخضوع الفدائيين للسلطات المدنية اللبنانية.[٢٦١] وأمّا المطلب الآخر، بحسب ما نقلته الصحف، فكان نقل ٤٠,٠٠٠ لاجئ مقيمين بمخيمات في محيط بيروت إلى أماكن أُخرى، وخفض عديد الفدائيين في البلد إلى المستوى الذي كان عليه قبل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩.[٢٦٢] وأضاف فرنجية إلى اللائحة «أسئلة» عن وقف الهجمات عبر الحدود على إسرائيل، وعن سيطرة الحكومة على مخيمات اللاجئين، وعن تقييد نشاط م.ت.ف. السياسي والإعلامي، وعن تقليص علاقات م.ت.ف. بالمعارضة اللبنانية.[٢٦٣] وللضغط على م.ت.ف.، ظلت حالة الطوارئ قائمة، واعتقل الجيش الكثيرين من نشطاء المعارضة ومن الفدائيين. وركّز الإعلام الرسمي على «امتيازات» وعلى «تجاوزات» الفدائيين، واصفاً تحالف م.ت.ف. مع المعارضة بتدخل في سياسة البلد الداخلية، ومشيراً بصورة غير مباشرة إلى الفلسطينيين بكلمة «الغرباء».[٢٦٤] كما أبدى فرنجية رغبته في خفض عدد اللاجئين في لبنان، الذي قدّر الآن بـ ٣٠٠,٠٠٠ نسمة.[٢٦٥]

لكن م.ت.ف. لم تجد ما يدعوها إلى التراجع. فقد تعرض الاقتصاد اللبناني لخسائر تقدر بـ ٤٣ مليون دولار، وأكدت سورية أنها لن ترفع الحصار حتى يتم التوصل إلى تسوية مرضية.[٢٦٦] وفي هذه الأثناء، دعت المعارضة اللبنانية إلى رفع حالة الطوارئ، وإلى معاقبة الرسميين المسؤولين عن الأزمة، وإلى تألّيف حكومة مقبولة من كل اللبنانيين.[٢٦٧] وبالأهمية نفسها، كانت دعوتها إلى «إعادة التوازن الوطني داخل قيادة الجيش»، وهي إشارة واضحة وغير مسبوقة إلى الهيمنة المارونية.[٢٦٨] ولا عجب من أن السلطات سعت لفك ارتباط م.ت.ف. بالمعارضة، التي ردت بغضب على هذه المحاولة، بينما تعهدت م.ت.ف. بعدم التخلي عن حلفائها.[٢٦٩] وشجع هذا اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. على التصريح، في ١٠ أيار/مايو، بأنها وافقت على «وضع حد لنزيف الدم في لبنان، شريطة ألاّ يكون ذلك على حساب أي من حقوق الثورة أو على حساب اتفاق القاهرة الذي يعتبر القاعدة الأساسية للعلاقة بين المقاومة والسلطة.»[٢٧٠] وبالتالي، كان لا بد من أن تبقى مخيمات اللاجئين تحت السيطرة الكاملة لـ م.ت.ف.، وألاّ يحدث أي تجريد من السلاح، أو إزالة أي صنف من صنوف الأسلحة.[٢٧١]

وأكد عرفات، في هذه الأثناء، للزعماء العرب «لقد حرصنا منذ البداية أن نتجنب الاقتتال بين الإخوة، لكننا فوجئنا بهجومهم المبيت الذي فرض علينا القتال

دفاعاً عن النفس والأهل باذلين جهدنا في تطويق الصدام حرصاً منا على سيادة لبنان واستقرار أمنه.»[٢٧٢] وجادلت م.ت.ف. في تصريحاتها اللاحقة في أن الوجود الفدائي لا يشكل تهديداً للسيادة اللبنانية، بينما حاول عرفات وغيره من كبار مسؤولي م.ت.ف. طمأنة الموارنة أن م.ت.ف. تسعى لعلاقات «بجميع قطاعات الجماهير اللبنانية»، أي ضمنياً لا بالمسلمين فقط.[٢٧٣] ورفض الوفد العسكري الفلسطيني، في الوقت نفسه، مناقشة أي أمر باستثناء تعزيز وقف إطلاق النار في أثناء الأيام الثلاثة الأولى من المحادثات.[٢٧٤] وكان الهدف من وراء ذلك الحؤول دون إعادة التفاوض في شأن اتفاقية القاهرة، وحذرت مجلة م.ت.ف. الأسبوعية، في ١٣ أيار/مايو، من أن أي تغيير في الاتفاقية سيكون «مقدمة للمزيد من الاقتتال.»[٢٧٥] وبعد ذلك بيومين، أبدى فرنجية استعداده لقبول اتفاقية القاهرة «نصّاً وروحاً» إذا بحثت م.ت.ف. في الآليات العملية لتنفيذها.[٢٧٦]

لم يكن هناك عودة إلى الوضع القائم سابقاً في بيروت، حيث كانت م.ت.ف. قد استولت على نطاق دفاعي أوسع حول مقارها ومكاتبها في منطقة الفكهاني، أو في الجنوب حيث تقرر بقاء التعزيزات الفدائية التي استدعيت من سورية في أثناء الأزمة.[٢٧٧] وفي المقابل، استجابت م.ت.ف. لما يشغل بال اللبنانيين بتجديد تعهدها بوقف الهجمات على إسرائيل من الجنوب اللبناني، وبموافقتها على مراعاة قيود محددة بشأن أعداد العسكريين ومستويات التسليح في مخيمات اللاجئين وفي غيرها من الأماكن.[٢٧٨] وقد تجاوزت هذه الشروط اتفاقية القاهرة إلى حد ما، لكنها ضُمّنت في ملحق جديد (سميّ «بروتوكول ملكارت»، نسبة إلى اسم الفندق حيث تمت المحادثات) صادق عليه الجانبان رسمياً في ١٧ أيار/مايو.[٢٧٩] واستأنف أمين الحافظ عمله رئيساً للحكومة بعد ثلاثة أيام، وألغيت حالة الطوارئ في ٢٣ أيار/مايو. وهكذا، انتزعت م.ت.ف. تنازلات بارزة بجهد عسكري محدود، وفي مقابل عدد متواضع من القتلى بلغ ٣٥ ـ ٤٠ من أفرادها، و٣٧ جندياً لبنانياً، وما بين ٦٠ و٧٠ مدنياً.[٢٨٠]

ومن سخرية القدر أن ج.ش.ت.ف.، وج.ش. ـ ق.ع.، والجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين اعترضت على ما رأت فيه تنازلات غير ضرورية من قِبَل م.ت.ف.، ونفذت بضع هجمات على مواقع الجيش، لكن ج.ش.د.ت.ف. التزمت الاتفاق الأخير نادمة على سلوكها السابق.[٢٨١] ولم يرضَ الجناح المعادي للفدائيين في قيادة الجيش بالحصيلة أيضاً، وواصل تحرشه بالناشطين من أفراد م.ت.ف.، وبالمعارضة اللبنانية، وبالعمال السوريين لعدة أسابيع تالية. إلاّ

إن هذا الجناح لان بالتدريج، الأمر الذي سمح برفع الحصار السوري الموجع في أوائل آب/أغسطس. وجددت الأحزاب المارونية اليمينية الآن برامج تدريبها وتسليحها السرية بتشجيع خاص من سليمان فرنجية، الذي أصدر تعليماته إلى «المكتب الثاني» بتوفير المساعدة لها سراً.[٢٨٢] وزادت التنظيمات الفدائية، بما فيها فتح، في هذه الأثناء، في مساعداتها العسكرية لحلفائها اللبنانيين.[٢٨٣] وأثبتت الأيام أن «أحداث» أيار/مايو ـ كما لقبت ـ كانت مجرد تجربة للحرب الأهلية التي ستندلع سنة ١٩٧٥. كما أن هذه الأحداث أسست لقيام دولة م.ت.ف. ـ داخل الدولة ـ في لبنان. فبعد أن ضمنت م.ت.ف. القاعدة الإقليمية، كانت تبحث عن الفرصة السياسية لتأكيد خيارها الدولاني. وتوفرت هذه الفرصة على غير توقع في تشرين الأول/أكتوبر، عندما شنت مصر وسورية هجوماً مفاجئاً على إسرائيل.

الجزء الثالث

الدولة في المنفى

١٩٧٣ - ١٩٨٢

شنت القوات المصرية والسورية، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، هجوماً على امتداد قناة السويس وهضبة الجولان. فتراجع «جيش الدفاع الإسرائيلي» في البداية، غير أنه شنّ هجوماً مضاداً ناجحاً على الجبهتين خلال الأيام الستة عشر اللاحقة. وأرسل العراق قوة إسناد قوامها ٢٠,٠٠٠ جندي لدعم الجيش السوري، في حين أرسل الأردن والمغرب قوات أقل حجماً، كما أرسلت الجزائر والكويت وحدات لمساندة الجيش المصري. وحاربت قوات م.ت.ف. على الجبهتين كما شنت هجمات انطلاقاً من الجنوب اللبناني. وكلفت هذه الحرب إسرائيل أكثر من ٢٫٨٠٠ قتيل ونحو ١٠٩ طائرات حربية و٨٤٠ دبابة، بينما خسرت مصر وسورية (وحلفاؤهما العرب) ٨٥٠٠ قتيل و٤٤٧ طائرة حربية و٢٥٥٤ دبابة.[١] وبدأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، إعادة تسليح الأفرقاء المتحاربين ومدهم بحاجاتهم الفورية، وعوّضا معظم خسائر الإسرائيليين والسوريين من المعدات خلال الشهر أو الشهرين التاليين، لكن عدد القتلى أصاب إسرائيل بصدمة وأوجب فتح تحقيق رسمي بشأن الفشل في التنبؤ بالهجوم العربي. وقررت الدول العربية المنتجة للنفط، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، خفض إنتاجها بنسبة ٥٪ إلى أن تعيد إسرائيل الأراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧. وخفضت السعودية بعد ثلاثة أيام إنتاجها بنسبة ١٠٪ وفرضت حظراً على مبيعات النفط للولايات المتحدة بعد أن طلب نيكسون من الكونغرس تقديم مبلغ ٢,٢ مليار دولار مساعدة لإسرائيل. وفاقم الحظر، الذي لم يُرفع إلاّ في منتصف آذار/مارس ١٩٧٤، أزمة الطاقة العالمية التي سبق أن بدأت بوادرها قبل سنة، وأدى إلى زيادة حادة في أسعار النفط ونقل حمى الحرب إلى الدول الصناعية وإلى دول العالم الثالث المستوردة للنفط.

وبلغ التضامن العربي أوجه في حرب تشرين الأول/أكتوبر. لكن بعد انقضاء الحرب عملت الانقسامات العربية الداخلية على تمزيق التحالف الذي قام في أثنائها تماماً، لتصل التجزئة في نهاية السبعينات إلى مستوى لم يشاهد مثله منذ بدء الحرب الباردة العربية سنة ١٩٥٨. وحددت مصر وجهة السير من خلال سعيها لعقد سلام مع إسرائيل، إذ حملت القوى الإقليمية الأُخرى والدول العظمى على رسم

استراتيجياتها وردات فعلها على أساس هذه الخطوة. وفي واقع الأمر، اختلف الرئيسان السادات والأسد بشأن سير العمليات العسكرية وبشأن توقيت وقف إطلاق النار حتى في أثناء الحرب. وقد توسعت شقة الخلاف مع التوصل إلى اتفاقية فصل القوات الثنائية بين القوات المصرية والإسرائيلية في كانون الثاني/يناير ١٩٧٤، إذ رأت سورية فيها ضربة لموقفها التفاوضي. وواصلت سورية حرب استنزاف منخفضة على جبهتها حتى نهاية أيار/مايو عندما قبلت بفصل مماثل للقوات. وطبقاً لشروط اتفاقية الفصل اعترفت سورية أخيراً بقرار مجلس الأمن ٣٣٨ (قرار وقف إطلاق النار الصادر في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣) كأساس لسلام دائم، وهي تكون بذلك قد اعترفت بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ إذ إنه ورد في ديباجة القرار ٣٣٨.

وتزامن الشقاق المصري ـ السوري مع زيادة التباين في السياستين الأميركية والسوفياتية في المنطقة. فقد تبوأ كيسنجر منصب وزير الخارجية في نهاية آب/أغسطس ١٩٧٣، وقام، مع انهماك الرئيس نيكسون في فضيحة «وترغيت»، بالدور الرئيسي في رسم السياسة الخارجية الأميركية. وكان أسلوبه يقوم على تفكيك الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية والاستراتيجية المشتركة التي أوجدها الائتلاف العربي، وفتح باب المفاوضات الثنائية التي تنتقل بصورة متدرجة فقط من الترتيبات الموقتة إلى معالجة الموضوعات الجوهرية. لذا عمل في الفترة التالية على تحييد الدعم الأوروبي والياباني ودعم العالم الثالث للموقف العربي، وعلى حرمان الاتحاد السوفياتي (والأمم المتحدة) من أي دور ملموس، وعلى رفع حظر النفط، وعلى تشجيع «المعتدلين» العرب في مقابل «المتطرفين» منهم، وعلى إعادة طمأنة إسرائيل إلى الدعم الأميركي في أثناء سعيه للحصول على دعم الكونغرس لدبلوماسيته. وكانت العلاقة الأميركية ـ الإسرائيلية الخاصة حاسمة لأنها فرضت على الدول العربية التوجه نحو الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها الدبلوماسية.[٢] وقد أعفى نيكسون إسرائيل من دفع ٢,٦٧ مليار دولار من مجموع ٤,٤٢ مليارات دولار هي قيمة المساعدة العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة لإسرائيل في أثناء الحرب وفي سنة ١٩٧٤. كما وافق جيرالد فورد، الذي أصبح رئيساً في آب/أغسطس، على زيادة المعونة الاقتصادية لإسرائيل إلى ٥٧٥ مليون دولار سنة ١٩٧٥ وإلى ١,١٢ مليار دولار سنة ١٩٧٦ (من ٩٢ مليون دولار سنة ١٩٧٤). ووافق أيضاً على تقديم مساعدة عسكرية إضافية بقيمة ٤٨٩ مليون دولار وبقيمة ٢,٨٤ مليار دولار في السنتين المذكورتين.[٣] واتبع كيسنجر بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر مباشرة استراتيجيا تقوم على دبلوماسية «الخطوة ـ خطوة» أدت إلى

فصل المفاوضات على كل جبهة من الجبهات، مع إبقاء التركيز الرئيسي على المسار المصري - الإسرائيلي.

واستنتج السادات، من جانبه، أن الوفاق الذي تم التوصل إليه سنة ١٩٧٢ بين القوتين العظميين قلص المجال أمام دول مثل مصر لاستغلال خلافاتهما لمصلحتها. وبدا للسادات أن الانحياز أكثر جدوى، وخصوصاً مع وجود قناعة راسخة لديه بأن الولايات المتحدة تمسك بـ «جميع الأوراق» في المنطقة. وأوضح له كيسنجر هذه النقطة تماماً بعد الحرب بوقت قصير عندما قال له: «باستطاعة الاتحاد السوفياتي إعطاءكم السلاح، ولكن الولايات المتحدة قادرة على إعطائكم حلاً عادلاً يعيد لكم أراضيكم.»(٤) لكن السادات كان يسعى لما هو أبعد من استرجاع الأرض. فقد كانت ديون مصر العسكرية للاتحاد السوفياتي فقط تبلغ ٤ مليارات دولار، وكانت تواجه عجزاً شديداً في ميزان المدفوعات. وقدمت الدول العربية مبلغ ٥٠٠ مليون دولار مساعدة رسمية بعد الحرب، ودعماً ثنائياً كبيراً، واستثمارات متعددة الأطراف - منها ٢٠٠ مليون دولار مثلاً للاستثمار في شركة لإنتاج أنابيب النفط و٨٤٠ مليون دولار للهيئة العربية للتصنيع المتخصصة بالإنتاج الحربي قدمتها مشيخات الخليج، علاوة على تسهيلات بقيمة ٢ مليار دولار قدمتها الكويت والسعودية وإيران وحدها لإعادة الإعمار - غير أن كل هذا لم يكن كافياً لإدامة الاقتصاد المصري ضمن الهيكلية التي كان عليها.(٥) وتبنى السادات سياسة «الانفتاح» الاقتصادي في آذار/مارس ١٩٧٤، لكنه أدرك أن على مصر أن تسوي صراعها مع إسرائيل كسبيل لاجتذاب المعونات ورأس المال الغربي بحجم كبير. وقد أغضبته مطالبة السوفيات بدفع ثمن الأسلحة التي مدوه بها في أثناء الحرب، وخصوصاً أن الاتحاد السوفياتي أوقف إعادة تسليح مصر من خلال تجميد عملية تسليم شحنات الأسلحة بعد تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣. وأعرب السادات عن مشاعره علناً وبمرارة متزايدة بعد آذار/مارس ١٩٧٤؛ فقام بجهد مواز لرفع حظر النفط عن الولايات المتحدة، واستقبل نيكسون استقبالاً حافلاً عند زيارته لمصر في حزيران/يونيو.

أدى توثيق العلاقات الأميركية - المصرية إلى تنفير الاتحاد السوفياتي وسورية. وكان الاتحاد السوفياتي شارك في رعاية افتتاح مؤتمر السلام في جنيف في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، وحافظ على موقف محايد في أثناء محادثات فض الاشتباك السورية - الإسرائيلية، لكنه توصل إلى الإدراك، في أواخر سنة ١٩٧٤، أن الولايات المتحدة تنوي حرمانه من أي دور فاعل في عملية السلام. وكان الأسد استقبل نيكسون في دمشق في حزيران/يونيو، وبلّغ وزير الخارجية

خدام اهتمامه بمتابعة المفاوضات إلى كيسنجر في آب/أغسطس، غير أن الرئيس السوري استنتج في الخريف أن إسرائيل كانت تسعى لفصل سورية عن مصر. وكانت النتيجة المباشرة لذلك إفشال المحاولة التي قام بها كيسنجر في تموز/يوليو لجر الأردن رسمياً إلى عملية السلام من خلال اقتراحه الاتفاق على فض اشتباك رمزي في وادي الأردن. وفي الواقع، لم تحدث أية معارك على هذه الجبهة في أثناء الحرب، لكن الهدف من وراء العملية الرمزية كان منع م.ت.ف. من الحلول محل الأردن مفاوضاً بشأن مصير الأراضي الفلسطينية المحتلة. إلاّ إن سورية قامت، بمساندة السعودية ودول عربية أُخرى، بدور رئيسي في الحصول على اعتراف عربي بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للفلسطينيين، وذلك في أثناء مؤتمر قمة عربي عقد في العاصمة المغربية الرباط في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وطالب بريجنيف خلال اجتماعه بالرئيس فورد، في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، بدعوة مؤتمر جنيف للسلام إلى الانعقاد مجدداً، وردد بيان سوفياتي - سوري مشترك صدر في ١ شباط/فبراير ١٩٧٥ هذا المطلب.[٦]

ولكن، لم يعقد اجتماع ثان في جنيف، وبدا لبضعة أشهر أن عملية السلام تراوح مكانها. وتولى السفير الإسرائيلي السابق يتسحاق رابين رئاسة الحكومة خلفاً لغولدا مئير في حزيران/يونيو ١٩٧٤، وقد حكم بشراكة غير مريحة إلى جانب وزير الدفاع شمعون بيرس ووزير الخارجية يغآل ألون. وأدت هشاشة الحكومة الإسرائيلية والحضور المتزايد للمعارضة القومية اليمينية إلى عرقلة أية مفاوضات أُخرى مع مصر، ودفعت كيسنجر إلى إعلان تعليق مهمته في ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٥. وتبع ذلك الإعلان ثلاثة أشهر من الفراغ تحول اهتمام الإدارة الأميركية خلالها إلى الانهيار النهائي لحلفائها في كمبوديا وجنوب فيتنام، غير أن اغتيال الملك السعودي فيصل في ٢٥ آذار/مارس وانتشار الاشتباكات في بيروت بعد منتصف نيسان/أبريل أثارا قلق الولايات المتحدة مجدداً تجاه استقرار الشرق الأوسط. وواصل كيسنجر دبلوماسيته المكوكية في حزيران/يونيو، ونجح في عقد اتفاقية فض الاشتباك الثانية في سيناء بين مصر وإسرائيل في ٤ أيلول/سبتمبر. ووقّع أيضاً ثلاث وثائق سرية مع إسرائيل، تعلقت اثنتان منها بالمعونة العسكرية والاقتصادية وبمستقبل عملية السلام وبأمور أُخرى ذات اهتمام استراتيجي مشترك، لكن الثالثة ألزمت الولايات المتحدة بعدم التحدث إلى م.ت.ف. قبل أن تعترف بحق إسرائيل في الوجود وتقبل بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. فمن وجهة نظر كيسنجر «أن فكرة دولة فلسطينية تديرها م.ت.ف. ليست موضوعاً للنقاش الجاد»، مع أنه سمح بنشر وثيقة كتبها مساعده لشؤون الشرق الأدنى، هارولد سوندرز، قال فيها «يجب أخذ

المصالح المشروعة للعرب الفلسطينيين في الاعتبار خلال التفاوض في شأن سلام بين العرب وإسرائيل.»(٧)

وهكذا تم تحديد خطوط معركة عملية السلام في الشرق الأوسط، وقدر لها أن تظل على حالها طوال العقد التالي، لا بل حتى نهاية الحرب الباردة. وجاء هذا التحديد في غير مصلحة م.ت.ف.، التي حظيت باعتراف عربي ودولي لم يسبق له مثيل خلال العام الذي تلا حرب تشرين الأول/أكتوبر. ويرجع النجاح الأولي لمنظمة التحرير جزئياً إلى استعدادها لتعديل أهدافها واستراتيجيتها، كما عبّر عنها قرار المجلس الوطني الفلسطيني في حزيران/يونيو ١٩٧٤ بإقامة «سلطة وطنية مقاتلة» فوق أي جزء من التراب الفلسطيني تجلو عنه إسرائيل. وبالتأكيد لم يصل هذا القرار إلى مستوى الاعتراف بالدولة اليهودية، عدا عدم اعترافه بالتعايش معها، لكنه عنى ضمناً استعداد م.ت.ف. للدخول في مفاوضات غير مباشرة ولتأجيل تحرير كل فلسطين، إن لم يكن التخلي عن هذا الهدف كلياً. وكانت الاستراتيجيا الدبلوماسية لمنظمة التحرير، التي تسيطر عليها فتح، منذ هذه اللحظة تقوم على تركيز الضغط العربي والأوروبي وضغط العالم الثالث سياسياً واقتصادياً على الولايات المتحدة. وكان لهذا الضغط غرضان: إدراج الدولة الفلسطينية في جدول المفاوضات، وتأكيد أهلية م.ت.ف. كمحاور. وكان العمل العسكري الاستعراضي ضد إسرائيل يعزز هذا التوجه من خلال تأكيد قدرة م.ت.ف. على إفشال أية مبادرة سلام تقوم على استبعادها. وسارت هذه الاستراتيجيا جنباً إلى جنب مع التحول الدولاني المستمر في بنى وسياسات م.ت.ف.، ومع السعي لكسب قلوب الفلسطينيين وعقولهم في الأراضي المحتلة.

وأيدت سورية والاتحاد السوفياتي الاعتدال الذي أظهرته م.ت.ف.، وانعكس ذلك التأييد من خلال تكوين ائتلاف يضم حليفتيهما الفلسطينيتين، منظمة الصاعقة وج.ش.د.ت.ف. على التوالي، وحركة فتح. ولم يؤثر تكوين هذا الائتلاف في فصائل «الرفض» وعلى رأسها ج.ش.ت.ف.، التي أخذت تتلقى دعماً سياسياً ومادياً متزايداً من ليبيا والعراق ابتداء من أواخر سنة ١٩٧٣. وكانت ليبيا أقامت اتحاداً مع مصر في نهاية آب/أغسطس ولد ميتاً، لكنها تحولت بقوة ضد شريكتها الاتحادية بعد أن قبلت بوقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر، وبعد توصلها إلى اتفاقيتي فض الاشتباك مع إسرائيل. كذلك برر العراق موقفه انطلاقاً من القومية العربية ومن التزامه تدمير إسرائيل، إلاّ إنه كان لديه أسباب أكثر أنانية. ففي ربيع سنة ١٩٧٤، أعادت إيران تنشيط التمرد الكردي في شمال العراق كجزء من استراتيجية كيسنجر لتحييد المعارضين لدبلوماسيته الشرق الأوسطية. كما أن انتهاء

سورية من بناء سد على نهر الفرات في نيسان/أبريل ١٩٧٥ زاد في حدة توتر علاقاتها بالعراق، الذي اشتكى بشدة جراء الأذى الذي لحق بزراعته نتيجة انخفاض منسوب المياه المتدفقة إلى أراضيه. ومكّن حل الخلاف العراقي ـ الإيراني بشأن مجرى شط العرب المائي، في هذه الفترة، العراق من سحق المتمردين الأكراد، والتحول من ثمّ إلى تخصيص قدر أكبر من مجهوده لتعزيز المعارضة الداخلية للرئيس السوري حافظ الأسد ولشريكه الدبلوماسي رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات.

ومن المفارقة أن عدم التوافق الجوهري بين استراتيجيتي سورية وم.ت.ف. الدبلوماسيتين كان قد بدأ يضعف شراكتهما على الفور. فمن ناحية، كانت سورية مصممة على تقوية موقفها إزاء عملية السلام وتعويض تفرد مصر بالبحث عن حل عن طريق تكوين محور منافس بقيادتها يضم الأردن وم.ت.ف. ولبنان. فقد زاد رئيس الحكومة الإسرائيلية، يتسحاق رابين، في تصميم سورية في شباط/فبراير ١٩٧٥، عندما صرّح أن سورية لن تستعيد هضبة الجولان «حتى من خلال معاهدة سلام.»[٨] وردت سورية على هذا التصريح بتأليف قيادة سياسية وعسكرية مشتركة مع م.ت.ف. في آذار/مارس، ولجان تنسيق عليا مع الأردن في حزيران/يونيو. واقترحت سورية إقامة حلف رسمي بين الأفرقاء الثلاثة عقب توقيع اتفاقية فض الاشتباك الثانية في سيناء في أيلول/سبتمبر، لكن هذا الاقتراح أثار حفيظة م.ت.ف. التي اشتبهت، وعن حق، في أن الملك حسين لا يزال يأمل بالحلول محلها محاوراً عن فلسطينيي الأراضي المحتلة في أية مفاوضات قادمة مع إسرائيل.[٩] وواجهت م.ت.ف. مأزقاً: فقد ارتكزت استراتيجيتها الدبلوماسية على المحافظة على علاقات عمل جيدة مع مصر على أمل إجراء حوار غير مباشر مع الولايات المتحدة، غير أنها واجهت ضغطاً داخلياً شديداً من كوادرها وضغطاً خارجياً من سورية (والاتحاد السوفياتي) كي تتخذ موقفاً معارضاً للسياستين المصرية والأميركية. وكانت النتيجة التضامن ظاهرياً مع سورية، والتصميم ذاتياً على اتباع مسار دبلوماسي مستقل ومتحرر من النفوذ السوري.

ودفعت الحرب الأهلية اللبنانية بهذه التوترات إلى السطح، وأدت إلى حدوث صدامات متفاوتة بين العراق ومصر، والأهم منهما م.ت.ف.، وبين سورية خلال ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦. وكان النظام السياسي اللبناني نفسه، الذي تتم فيه التعيينات في المناصب السياسية والعسكرية العليا على أساس التوازن الطائفي الذي تم الاتفاق عليه عند الاستقلال سنة ١٩٤٣، عرضة لضغط متزايد منذ سنة ١٩٦٧. وكان تأسيس قواعد فدائية فلسطينية في الجنوب، والاضطراب الاجتماعي والاقتصادي الواسع النطاق الذي أحدثته الحملات الإسرائيلية المضادة للعصابات، وبروز

م.ت.ف. «دولة ـ داخل ـ الدولة»، عوامل أدت إلى تسعير التوتر بين الطائفة المارونية المهيمنة والأغلبية المسلمة بشأن السياسة الحكومية إزاء م.ت.ف. ليصل إلى حد الأزمة سنة ١٩٦٩ وسنة ١٩٧٣. وفاقمت حرب تشرين الأول/أكتوبر حدة الوضع. فقد اجتذبت العوائد الكبيرة لدول النفط العربية رأس المال الإقليمي بعيداً عن سوق بيروت المالية، وأدت إلى زيادة التضخم وإلى هجرة العمالة اللبنانية إلى الخارج. بينما مدت م.ت.ف. وحلفاءها من الميليشيات اليسارية والإسلامية اللبنانية بالموارد. وبعد الحرب، تحدى رئيس الحكومة السنّي، رشيد كرامي، «الميثاق الوطني» غير المكتوب لسنة ١٩٤٣ بإعلانه رغبته في شغل منصب رئاسة الجمهورية، الذي كان دوماً من نصيب الموارنة. وشكّل الإمام الشيعي موسى الصدر، وهو زعيم أكبر طائفة لبنانية وأكثر الطوائف فقراً بالتأكيد، تحدياً آخر للهيمنة المارونية بعد أن نظم مسيرتين جماهيريتين في ربيع سنة ١٩٧٤ شارك فيهما الآلاف من أنصاره المسلحين.

وهيأ تفاقم حدة الخصومات الإقليمية في ربيع سنة ١٩٧٥ العوامل الضرورية لتفجير الصراع في لبنان. فاعتبر الأسد لبنان الجناح الغربي للدفاعات السورية ضد إسرائيل. ونظر إلى افتعال الميليشيات المارونية للاشتباكات في بيروت في نيسان/أبريل على أنه تهديد ناجم مباشرة عن دبلوماسية كيسنجر المكوكية.[١٠] وشعر عرفات بالقلق نتيجة هذه الاشتباكات أيضاً، وسعى في البداية لنزع فتيل الصراع. لكن محاولة سورية لفرض التحالف مع الأردن على م.ت.ف. بعد توقيع اتفاقية سيناء الثانية لفض الاشتباك أحدث تحولاً في موقف عرفات. فسعى لتثبيت م.ت.ف. على أنها القوة المركزية التي تمسك بزمام الأمور في لبنان والضامن لتماسك الدولة اللبنانية، وكان يأمل من وراء ذلك بحماية وجود م.ت.ف. وتعزيز مكانتها الإقليمية على حد سواء. ووضع هذا التباين في السعي لتعزيز المكانة الإقليمية م.ت.ف. وسورية على سكة تصادمية، ودفع منظمة التحرير، الخاضعة لفتح، إلى تحدي الحل التوفيقي للأزمة اللبنانية الذي رعته سورية في شباط/فبراير ١٩٧٦، كما دفعها إلى السعي لإعادة تحالفها مع مصر. كما دفع التصادم سورية، التي خشيت أن تؤدي سيطرة م.ت.ف. وحلفائها اللبنانيين على لبنان إلى تدخل إسرائيلي، إلى التدخل الاستباقي أولاً وفرض «السلام السوري» على لبنان باستخدام القوة. واستمر العراق ومصر في مقارعة سورية من خلال إمداد م.ت.ف. بالدعم المادي، إلى أن وضع مؤتمرا القمة العربيان في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر حداً موقتاً للصراع ومهدا الطريق للمصالحة العربية الداخلية.

تحسنت الآفاق الإقليمية بعد حلول إدارة أميركية جديدة برئاسة جيمي كارتر في أوائل سنة ١٩٧٧، والذي أقنعت تصريحاته، بشأن الحاجة إلى حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي وإلى إقامة وطن فلسطيني، المحاورين العرب الرئيسيين بأن التفاوض في شأن سلام شامل مع إسرائيل أضحى أخيراً في متناول اليد. لكن المحاورين العرب اضطروا إلى مراجعة توقعاتهم بعد أن أوصلت الانتخابات الإسرائيلية في أيار/مايو حزب الليكود إلى سدة الحكم. وكان السادات أكثر من شعر بخيبة الأمل، وهو الذي سعى دائماً، منذ سنة ١٩٧٦، لوضع «خطة مارشال عربية» بقيمة ١٠ مليارات دولار لتعويض مصر عن خسائرها في الحرب ولمساعدة اقتصادها على الخروج من أزمته. ولم يكن السادات راضياً عن تعهد مشيخات الخليج بتقديم مبلغ ٢ مليار دولار لصندوق تنمية خاص، كما أثار سخطه مطالبتها له بالتقشف وباتخاذ إجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.[١١] وفي ظل الضغط الاقتصادي الشديد، وبعد شعور السادات بالإحباط لعدم قدرة الولايات المتحدة على صون المبادرة السلمية المشتركة التي طرحتها مع الاتحاد السوفياتي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ في وجه المعارضة الإسرائيلية، قام ثانية بخطوة مثيرة. فقد أعلن في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر عزمه على زيارة القدس في محاولة لإعادة تنشيط عملية السلام مع إسرائيل، وشكّل إعلانه هذا مفاجأة حتى لمستشاريه ولوزرائه. ووقّع السادات وبيغن، في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، اتفاقات أولية بحضور كارتر في منتجع كامب ديفيد الرئاسي، وتوصلا، في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩، إلى معاهدة سلام رسمية وضعت نهاية للحرب بين بلديهما.

سارت عملية السلام المصرية ـ الإسرائيلية بصورة موازية لتدهور العلاقات بين القوى العظمى. إذ حقق حلفاء السوفيات مكاسب مذهلة في الهند الصينية وفي إفريقيا الجنوبية خلال ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥، فردت الولايات المتحدة بزيادة الدعم العسكري لخصومهم المحليين. وألغى السادات معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفياتي في ١٥ آذار/مارس ١٩٧٦ (ربما بهدف الحصول على مزيد من الدعم المالي من مشيخات الخليج)، وتبنى قضايا القوى المعادية للسوفيات في زائير وأوغادين وأفغانستان في الأعوام الثلاثة اللاحقة، وأمر بطرد من تبقى من الدبلوماسيين والفنيين السوفيات من مصر، في أيلول/سبتمبر ١٩٨١، قبل وقت قصير من اغتياله على يد إسلاميين مصريين. وفي هذه الأثناء، قدمت الولايات المتحدة عوناً اقتصادياً لمصر بقيمة ٣,٥ مليارات دولار بحلول سنة ١٩٧٩، وكافأتها على توقيع اتفاق كامب ديفيد بصفقة أسلحة قيمتها ١,٥ مليار دولار تم تقديمها على مدى ثلاثة أعوام.[١٢] وكان الاتحاد السوفياتي، من ناحيته، قد رفع

مستوى علاقاته مع م.ت.ف. سنة ١٩٧٤، وقام سنة ١٩٧٦ بعملية توسع كبيرة في العلاقات السياسية والعسكرية مع ليبيا وزاد في دعمه لجبهة البوليساريو في الصحراء الغربية. كما دعم إثيوبيا ضد الصومال في حرب أوغادين سنة ١٩٧٧، واليمن الجنوبي في حربه الحدودية مع اليمن الشمالي في شباط/فبراير ١٩٧٩، وقبل اليمن الجنوبي عضواً في حلف وارسو في تشرين الأول/أكتوبر. وساعد الاتحاد السوفياتي، أيضاً، المنظمات اليسارية التي شاركت في الثورة الإسلامية في إيران في كانون الثاني/يناير، وأبدى معارضة شديدة وصارمة للاتفاقات المصرية - الإسرائيلية، لكن أكثر تصرفاته المثيرة للجدل كان غزوه أفغانستان في كانون الأول/ديسمبر، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى تعليق مصادقتها على اتفاقية «سالت ٢» (مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية)، وإلى فرض عقوبات تجارية عليه. وكانت الحرب الباردة الثانية قد بدأت وأخذت تشق طريقها.

وكما حدث في أواخر الخمسينات، تزامن تصعيد التنافس العدائي بين القوتين العظميين بعد عقدين من الزمن مع حدوث استقطاب في الوضع السياسي العربي الداخلي. فألّفت سورية والجزائر وليبيا واليمن الجنوبي وم.ت.ف. «جبهة الصمود والتصدي»، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، لمواجهة مبادرة السادات السلمية، مع أن القيادة الفلسطينية، التي تهيمن عليها فتح، لم ترغب قط في قطع جميع العلاقات مع مصر. وحضر العراق المباحثات لكنه رفض الانضمام إلى الجبهة، إذ رأى أمامه فرصة لملء الفراغ في الزعامة العربية الذي خلفه خروج مصر، وسعى لترؤس تحالف أعرض. وكان العراق يمتلك مقومات الزعامة من ثروة نفطية هائلة أتاحت بدورها تمويل بناء القوة العسكرية (والبرنامج النووي) الذي رأى ضرورته لمجاراة التوسع الكبير في القوات المسلحة الإيرانية وللوقوف في وجه المطامع الإقليمية الكبرى للشاه. ووفر عقد اتفاق كامب ديفيد وانطلاقة الثورة الإسلامية في إيران للعراق الفرصة المنشودة: فكان عملاؤه والمتعاطفون معه داخل حزب البعث قد نفذوا حملة عنيفة ضد الحكومة السورية منذ سنة ١٩٧٦، لكن الخصمين أعلنا في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ تصالحهما من خلال الإعلان المشترك لـ «ميثاق قومي». وتقدم العراق بعد ذلك بأسبوع ليتبوأ الزعامة باستضافته قمة عربية ودفعه الدول العربية (باستثناء عُمان والسودان وجيبوتي) إلى فرض عقوبات جماعية على مصر. كما أقرّ المؤتمر منحاً سنوية كبيرة لسورية والأردن وم.ت.ف. لمساعدتها على الصمود خلال الأعوام العشرة التالية. وتمكنت م.ت.ف. بواسطة هذه المنحة، وبفضل الدعم الإضافي المخصص للأراضي المحتلة، من التوسع في تحولها الدولاني وتعميقه إلى درجة لم يسبق لها مثيل.

لم يعمر التضامن العربي الجديد أطول مما عمّر تضامن نواته العراقية ـ السورية. إذ أثبت العراق عدم انحيازه دولياً من خلال معارضته العلنية للسياسة السوفياتية على عدد من الجبهات ـ من أفغانستان مروراً باليمنين والقرن الإفريقي وانتهاء بالصحراء الغربية ـ وبتنويع مصادر سلاحه ووارداته الأُخرى. وفي المقابل، ظلت سورية الفقيرة نفطياً معتمدة اعتماداً كلياً على علاقاتها التجارية والاقتصادية والعسكرية بالكتلة السوفياتية، ودعمت بوفاء سياسات الاتحاد السوفياتي في العالم الثالث. لكن التطورات الداخلية كانت الأكثر أهمية في كلتا الحالتين. فقد تولى صدام حسين رئاسة الجمهورية العراقية في ١٦ تموز/يوليو ١٩٧٩، وأعلن بعد ١٢ يوماً اكتشافه مؤامرة دبرتها سورية لإسقاط حكومته. وشارك صدام شخصياً في إعدام سبعة من أعضاء مجلس قيادة الثورة و١٥ مسؤولاً رفيعاً آخر، كما سجن أو طرد ٤٢ آخرين. وعلى الأرجح أن الأسد كان بريئاً من هذه التهمة، غير أنه واجه تهديداً متنامياً من حركة الإخوان المسلمين المحظورة، التي كانت تقوم منذ فترة بعمليات عنف ضد ما أسمته «هيمنة علوية» والتحالف مع الاتحاد السوفياتي. وأعلنت الحركة في ١٦ حزيران/يونيو عملياً الحرب الشاملة على النظام السوري عند قيامها بذبح ٣٢ طالباً غير مسلحين في الكلية الحربية في حلب، وردت عليها الدولة بقوة مماثلة (توجت بقمع لا رحمة فيه لانتفاضة قامت بها في حماة في شباط/فبراير ١٩٨٢ حيث قتل ما بين ٥٠٠٠ و١٠,٠٠٠ شخص). ومما زاد في غضب الحكومة السورية ظهور محور ضمني بين العراق والمملكة العربية السعودية والأردن. واتهمت الحكومة السورية الأردن علناً بحلول تموز/يوليو ١٩٨٠ بتسليح الإخوان المسلمين وتدريبهم.[١٣] وعقدت سورية معاهدة دفاع مشترك مع الاتحاد السوفياتي في آب/أغسطس، وكونت اتحاداً مع ليبيا وتحالفت مع إيران عقب غزو العراق لها في أيلول/سبتمبر، وقامت بحشد قواتها على الحدود مع الأردن عند استضافته مؤتمر قمة عربياً في تشرين الثاني/نوفمبر.

وكانت عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية في هذه الآونة في حالة شلل تام، على الرغم من متابعة المحادثات بين مصر وإسرائيل بشأن إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبذلت م.ت.ف. قصارى جهدها لإحياء الحوار غير المباشر مع الولايات المتحدة، لكن انتخاب «محارب الحرب الباردة» رونالد ريغن رئيساً للجمهورية في تشرين الثاني/نوفمبر كان دليلاً على العودة إلى الموقف المؤيد لإسرائيل الذي تتبناه المدرسة «العالمية» في السياسة الخارجية الأميركية، وهو موقف يتعارض مع المقاربة «الإقليمية» الأكثر توازناً التي اتبعتها إدارة كارتر. وفي أية حال، كان التيار الرئيسي في فتح مقيداً من قبل المعارضة

الفلسطينية، التي كانت في أوج قوتها بفضل دعم دول جبهة الصمود والاتحاد السوفياتي، وبفضل ما تلقاه من تأييد في الأراضي المحتلة. وعلاوة على ذلك، لم يبق شيء كثير من الركيزة العربية لاستراتيجيا م.ت.ف. الدبلوماسية، مع إحياء النزاع العراقي ـ السوري، واندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية، وتراجع عائدات النفط الخليجية، واستبعاد مصر، والتورط الليبي في تشاد والمواجهات مع سلاح الجو الأميركي في البحر الأبيض المتوسط، والصراع الجزائري ـ المغربي بشأن الصحراء الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كانت م.ت.ف. غارقة في الحرب الدائرة بالوكالة في لبنان بين مؤيدي العراق وسورية وإيران، وغارقة أيضاً في مواجهة حرب الاستنزاف الإسرائيلية المتواصلة منذ سنة ١٩٧٨.

كذلك دارت الاشتباكات العنيفة بين القوات السورية والميليشيات المارونية في لبنان منذ سنة ١٩٧٨، ورفعت إسرائيل في ربيع سنة ١٩٨١ سقف المواجهة بإشراك طيرانها الحربي وبتفجير «أزمة الصواريخ» مع سورية. وبرهنت إسرائيل على مدى قوة ذراعها الضاربة مرة ثانية عند قيامها بتدمير المفاعل النووي العراقي في حزيران/يونيو، ووقّعت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر مذكرة تعاون استراتيجي مع الولايات المتحدة، ألزمت الفريقين بالتصدي لتهديدات موجهة إلى الشرق الأوسط من الاتحاد السوفياتي أو من «القوات التي يتحكم فيها السوفيات.»[١٤] وأعلنت إسرائيل، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، تطبيق القانون الإسرائيلي في هضبة الجولان، الأمر الذي يعني عملياً ضم الهضبة إليها. وجمدت الولايات المتحدة اتفاقية التعاون الاستراتيجي احتجاجاً على الخطوة الإسرائيلية، لكنها استخدمت حق النقض ضد قرار في مجلس الأمن يدين إسرائيل على تصرفها هذا. وأعاد وزير الدفاع الإسرائيلي، أريئيل شارون، تعريف «المجال الخاص بالمصالح الاستراتيجية لإسرائيلية» بشكل موسع يتجاوز دول المواجهة ليصل إلى «الدول العربية الأبعد... وإلى دول مثل تركيا وإيران وباكستان، وإلى مناطق مثل الخليج الفارسي وإفريقيا، وبصورة خاصة إلى دول شمال إفريقيا ووسطها.»[١٥] غير أن حكومة بيغن كانت، في الواقع، مصممة على مواجهة التحديات الأكثر قرباً من إسرائيل، لذا سعت للقضاء على الحس الوطني الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وقررت في سبيل تحقيق هذا الهدف تدمير ما اعتبرته مصدراً للإلهام وللقيادة، أي دولة م.ت.ف. في المنفى في لبنان. لكن الشرارة التي أطلقت حملة التدمير هذه جاءت من مصدر بعيد. فبعد تعرض العراق لعدة انتكاسات في الحرب مع إيران في الربيع، بحث عن سبل لتخفيف الضغط عن نفسه وللانتقام من سورية، التي كانت مدت إيران بمعدات عسكرية ومنعت تصدير النفط العراقي ذي الأهمية المالية

الكبيرة عبر أراضيها. وكان معلوماً أن إسرائيل تخطط لغزو لبنان، فقامت الاستخبارات العراقية في ٣ حزيران/يونيو ١٩٨٢ بإعطائها الذريعة التي تحتاج إليها حين حاولت اغتيال السفير الإسرائيلي لدى بريطانيا.

عند مفترق الطرق

حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣

وجدت منظمة التحرير الفلسطينية عند مراجعة أوضاعها، في صيف سنة ١٩٧٣، أن لديها من الأسباب ما يشعرها بالطمأنينة أكثر من أي وقت مضى منذ الصراع في الأردن. إذ إن «أحداث» أيار/مايو أتاحت توازناً جديداً ثابتاً للقوى في لبنان بمساندة من سورية ومصر، بينما أدى تعليق الهجمات الفدائية في الجنوب إلى توقف مرغوب فيه لغارات إسرائيل الانتقامية. كما أن اغتيال ثلاثة من قادة م.ت.ف.، في نيسان/أبريل، بالإضافة إلى المواجهات الأخيرة مع الجيش اللبناني ساعد في توحيد الصفوف الفلسطينية. واستغل عرفات هذه التطورات لتأكيد مكانة المنظمة كالهيئة المركزية لصنع القرارات في الساحة الفلسطينية، وأقنع مختلف التنظيمات الفدائية بتوحيد أجهزة الأمن والميليشيا والإعلام التابعة لها ضمن دوائر جديدة في م.ت.ف.[1] وكان تم، بإلحاح منه، إنشاء وكالة مركزية للأنباء، «وفا»، ومجلة رسمية أسبوعية، «فلسطين الثورة». وكان توحيد الدوائر الأُخرى مجرد رمز، لكن حتى الموافقة الاسمية كانت تعني اعترافاً متزايداً بمكانة المنظمة وبالاعتبار الشخصي لعرفات.

وكان من نتائج تعزيز هيمنة فتح على م.ت.ف. إحياء التوتر مع سورية. وكما حدث في المناسبات السابقة، أخذ هذا التوتر شكل التنافس المستجد بين اللجنة التنفيذية للمنظمة في بيروت وقيادة ج.ت.ف. في دمشق. وسعى رئيس أركان الجيش مصباح البديري بصورة مستمرة، طوال سنة ١٩٧٢، لإحكام سيطرته، بدءاً في شباط/فبراير، بطرد قائد قوات القادسية محمد الطيب، وتعيين محمد زهري قائداً لقوات حطين في حزيران/يونيو. وفي تشرين الأول/أكتوبر، رد على تواتر الفرار من الخدمة والاستقالة من جانب الضباط الصغار، بإصدار التعليمات إلى أفراد الجيش جميعاً بتسليم جوازات سفرهم إلى القيادة للاحتفاظ بها.[2] أخيراً، نشب صراع مكشوف مع المنظمة في نهاية كانون الأول/ديسمبر بسبب طرد ٦٧ من أفراد كتيبة زيد بن حارثة التابعة لقوات التحرير الشعبية في الأردن، الذين

اتهموا بالانتساب السري إلى فتح.[٣] وعُقد المجلس الوطني الفلسطيني عقب ذلك بقليل، واستغلت فتح المناسبة لتطلب من قيادة ج.ت.ف. سحب اعترافها بالكتيبة، لكن البديري رد على ذلك بالدعوة إلى تسوية الخلاف مع الأردن ودعمته منظمة الصاعقة في ذلك الموقف.[٤] واتهمت فتح جيش التحرير بـ «الانعزال» عن الحركة الفدائية، وساندها في ذلك قائد قوات عين جالوت فتحي سعد الدين، الذي قال إن جنود ج.ت.ف. يساندون سياسة المنظمة ضد الأردن.[٥]

تجاهل البديري الانتقاد وأشرف على توسيع ج.ت.ف. خلال الأشهر القليلة التالية. فتم تأليف كتيبتين للمدفعية المضادة للطائرات ٤١٤ و٤٢٣ وألحقتا بقوات حطين والقادسية على التوالي. وكانت هذه أيضاً وسيلة لاستيعاب وضبط أفراد جيش التحرير الذين تم تدريبهم، في الأساس، في العراق ومصر. وتولى عبد الله صيام وصائب العاجز قيادة كتيبتين، وعبد الله جلود ومحمد تمراز قيادة سريتين جديدتين للإسناد الناري في قوات القادسية، وكانوا جميعاً من مؤيدي فتح ومن اللاجئين السابقين في غزة، مثلهم مثل رئيس العمليات (أركان عامة) محمود أبو مرزوق، ورئيس أركان اللواء جمال أبو زايد، وضابط الأركان فخري شقورة. وترأس غازي مهنا، وهو أيضاً من سكان قطاع غزة السابقين، كتيبة مصعب بن عمير التابعة لقوات التحرير الشعبية في لبنان منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢ (حل محل ماجد شحرور)، والتي ألحق بها كذلك الغزاوي يوسف رجب الرضيعي، وكمال القدومي الذي تلقى تدريبه في العراق. وشُكلت وحدة مدفعية صاروخية جديدة مدت بثلاثين قاذفاً أحادياً من عيار ١٢٢ ملم، تمت مصادرتها من فتح سنة ١٩٦٩، علماً بأن فتح هي التي دربت الوحدة على استخدام هذه الأسلحة.[٦] (وأُلّفت كذلك كتيبة المدفعية ٤١٥ في سنة ١٩٧٥). وبذلك وصل عديد قوات حطين إلى ٣٠٠٠ رجل وقوات القادسية إلى ١٥٠٠.

شجع التوسع في ج.ت.ف. قيادته، كما يبدو، على تحدي فتح بصورة علنية في تموز/يوليو. فاتضح هذا في مجلته الشهرية «صوت فلسطين»، التي عارضت «هيمنة مجموعة واحدة على قوات المقاومة.»[٧] وردت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. باستحداث منصب «مسيِّر أمور الجيش» وعينت فيه ضابطاً موالياً لها من ج.ت.ف. وكان هذا العمل تحدياً واضحاً لمكانة البديري، وعندما جددت فتح والتنظيمات الفدائية اليسارية مطالبتها بسحب بقية ج.ت.ف. من الأردن في أيلول/سبتمبر، أغلقت السلطات السورية بغضب محطة إذاعة فتح في درعا. كما انعكس الغضب السوري في رفض الرئيس الأسد إطلاع م.ت.ف. على أن سورية ومصر كانتا على وشك شن حرب ضد إسرائيل. وفي الحقيقة، كان السادات قد أخبر

وفداً من فتح، في منتصف آب/أغسطس، أن الدولتين العربيتين تنويان القيام بهجوم مفاجئ في المستقبل القريب، وكشف أن الأسد أصرّ على أن المسؤولين الوحيدين من م.ت.ف. الذين يُمكن أن يُبلّغوا هذا الأمر، إذا كان لا بد من ذلك، هم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني خالد الفاهوم، والأمين العام للصاعقة (رئيس الدائرة العسكرية في المنظمة) زهير محسن، والبديري.(٨)

وطلب السادات من عرفات، في أيلول/سبتمبر، مساهمة وحدات من الفدائيين وج.ت.ف. في المجهود الحربي. وعينت القيادة السورية مهمات حربية لوحدات جيش التحرير في سورية، إلاّ إنها لم تطلب مساعدة من فتح. كما أنها أهملت طلبات متعددة من المنظمة للاطلاع الرسمي على مجريات الأمور خلال الأسبوعين الأخيرين السابقين للحرب.(٩) ولم يكن الارتياب السوري في غير محله. إذ إن فتح كانت نقلت إلى التنظيمات الفدائية الأُخرى وكذلك إلى أعضائها المعلومات التي بلّغها إياها السادات من أن هناك هجوماً عربياً محدوداً وشيك الحدوث. وكان الرأي الفلسطيني منقسماً على نفسه: فبعض الكوادر كان تواقاً إلى كسر حالة الجمود مع إسرائيل، بينما اعتقد البعض الآخر أن الهجوم العربي المرتقب لا يعدو كونه حركة مسرحية تهدف إلى كسر الركود الدبلوماسي، الأمر الذي سيؤدي إلى حل تفاوضي مع إسرائيل يترك الأهداف الفلسطينية من دون تحقيق. ومهما يكن لدى فتح من هواجس، فإنها أرسلت سرية فدائية إلى مصر في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ووضعت قواتها الموجودة في لبنان في حالة تأهب مساء ٥ تشرين الأول/أكتوبر بعد اطلاعها في اليوم السابق على التوقيت الدقيق لبدء الهجوم.(١٠)

وهكذا كانت م.ت.ف. في وضع يسمح لها بتقديم مساهمة متواضعة في الحرب التي اندلعت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. ففي جبهة الجولان، قامت كتائب القوات الخاصة الثلاث من قوات حطين التابعة لـ ج.ت.ف. بهجمات برية ومنقولة بالمروحيات على المواقع الإسرائيلية الحصينة على رؤوس التلال واستولت على واحد منها، بينما كانت قوات القادسية تقف في البداية قوات احتياط، ثم شاركت في الهجمات المعاكسة على القوات الإسرائيلية التي اندفعت بنجاح نحو سهل حوران في مرحلة لاحقة من الحرب. أمّا منظمة الصاعقة، فقامت كتيبة خالد بن الوليد التابعة لها باقتحام، بواسطة الطائرات المروحية، لم يكتب له النجاح، بينما قامت كتيبة عبد القادر الحسيني، التابعة لها أيضاً، بأعمال استطلاع ومساندة تكتية للجيش السوري. وقدمت كتيبة الجليل، التابعة لفتح، أعمال دعم مماثلة في القطاع الجنوبي، كما ساهمت وحدتها البحرية ابتداءً من ٦ تشرين الأول/أكتوبر

بحراسة الساحل السوري تحسباً لإنزال إسرائيلي محتمل. وبعد ثلاثة أيام، في أثناء الهجوم الإسرائيلي المعاكس، استجابت فتح أيضاً لطلبات مستعجلة من القيادة السورية لنشر الكتيبة الثالثة (قوات اليرموك) على جبل الشيخ ولإمدادها بعدد كثير من القواذف والصواريخ المضادة للدبابات أر.بي.جي ـ ٧ من مستودعاتها في دمشق.[١١] وبعد وقف إطلاق النار الذي أنهى الحرب، طلبت القيادة السورية من فتح أن تتوسط في حل الصراع مع العراق الذي كان ينذر بسحب قواته البالغة ٢٠,٠٠٠ رجل، التي كان أرسلها إلى الجبهة، احتجاجاً على وقف القتال.[١٢] وبلغت خسائر ج.ت.ف. حتى ذلك الحين ٤٤ قتيلاً ومفقوداً، بينما خسرت التنظيمات الفدائية ٧٧ قتيلاً منهم ٥٧ من مقاتلي الصاعقة.[١٣]

وعلى الجبهة المصرية، كانت قوات عين جالوت التابعة لـ ج.ت.ف. منتشرة على الشاطئ الشرقي للبحيرة المرة الكبرى منذ أواسط سنة ١٩٦٨، باستثناء العام الذي أمضته في سورية خلال ١٩٧٠ ـ ١٩٧١. وتناقص عدد أفرادها إلى ما بين ١٢٠٠ و١٥٠٠ رجل بسبب السياسة المصرية التي منعت تجنيد متطوعين جدد، كما بقي تسليحها خفيفاً.[١٤] وطلب من ج.ت.ف. تخصيص ٥٠ جندياً من أجل القيام بمهمات خلف الخطوط الإسرائيلية في شمال سيناء في الأسبوع الأول من حرب ١٩٧٣، لكنه لم يشهد أي قتال آخر حتى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر عندما لاحظ استعدادات إسرائيلية لعبور قناة السويس.[١٥] ولم تعبأ القيادة المصرية بالتحذيرات المتكررة، حتى بعد أن بلّغت دوريات جيش التحرير المتقدمة مشاهدة ثلاث عربات إسرائيلية مدرعة على الضفة الغربية للقناة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر.[١٦] ولم يدخل ج.ت.ف. في قتال مباشر حتى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، عندما اشتبكت مواقعه الأمامية مع المدرعات الإسرائيلية في وادي جاموس. وتشتتت كتائبه الأربع في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر؛ اثنتان وقعتا في الشرك الإسرائيلي عندما طوقت قوات «جيش الدفاع الإسرائيلي» مدينة السويس في اليوم التالي، بينما أفلتت الأُخريان من الطوق والتحقتا بالجيش المصري في دهشور.[١٧] وكانت خسائر ج.ت.ف. على الجبهة المصرية خلال الحرب ٣٠ قتيلاً و٧٠ جريحاً و٤٥ أسيراً، بينما خسرت الوحدة الخاصة التابعة لفتح، والتي تم نقلها جواً إلى مصر خلال الحرب، ١٨ آخرين من القتلى أو المفقودين.[١٨]

وفتحت م.ت.ف. ما أطلقت عليه لقب «الجبهة الثالثة» ضد إسرائيل من الجنوب اللبناني. وكانت أهدافها الصريحة صرف الاهتمام الإسرائيلي وتحويل موارد الجيش الإسرائيلي عن جبهة الجولان، من خلال القيام بهجمات فدائية على شمال فلسطين، بالإضافة إلى إعاقة المحاولات الإسرائيلية الممكنة للالتفاف حول الجيش

السوري بالتقدم عبر سهل البقاع الجنوبي.[19] كما أصدرت قيادة ج.ت.ف. تعيماتها إلى قوات التحرير الشعبية بنشر فرق استطلاع ومراقبة للمدفعية على المنحدرات الغربية لجبل الشيخ وذلك لمساعدة الحامية السورية المتمركزة على قمته.[20] أمّا كتائب فتح الفدائية التي كانت تحرس مخيمات اللاجئين في المناطق الأُخرى من لبنان، فأُرسلت في هذا الوقت على وجه السرعة إلى الجنوب.[21] وطالب عرفات، بحماسة، قوات م.ت.ف. بـ «المزيد من الضربات بخطوط مواصلات العدو، ومراكز تجمعاته، ومرافقه الحيوية، داخل الأراضي المحتلة وعلى حدودها.»[22] فتعرضت إسرائيل طوال ١٦ يوماً لـ ١٤٠ هجوماً، كما تم قصف أو مهاجمة ٢٣ مستعمرة على الأقل (٤٢ مستعمرة وفقاً لادعاءات م.ت.ف.) بالمدفعية أو بالوسائل الأُخرى، وفقد سلاح الجو الإسرائيلي طائرة مروحية وأُخرى مقاتلة ـ قاذفة طراز «فانتوم ف ٤» أسقطتها نيران الفدائيين الأرضية.[23] ولم تتوقف الهجمات إلاّ في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر عندما طلبت الحكومة اللبنانية من م.ت.ف. التقيد بوقف إطلاق النار الذي تم إعلانه على الجبهتين المصرية والسورية قبل ذلك بخمسة أيام. وفي هذه الأثناء، كانت م.ت.ف. أعادت نشر وحداتها في المناطق المحظورة من الأراضي الحدودية، وهو مكسب مهم دفعت في سبيله عملياً أرواح ٤٤ فدائياً.[24]

لكن م.ت.ف. لم تستطع أن تنفذ نشاطاً عسكرياً مماثلاً على الجبهة الأردنية أو في الأراضي المحتلة. وكانت فتح وج.ش.د.ت.ف. قد علّقتا حملتهما الانتقامية ضد الأردن في أواسط سنة ١٩٧٣، وأصدر الملك حسين، في ١٨ أيلول/سبتمبر، عفواً عاماً كانت نتيجته إطلاق أغلبية السجناء الأمنيين الفلسطينيين البالغ عددهم ٨٠٠، منهم محمد عودة من فتح، وعضو المكتب السياسي في ج.ش.د.ت.ف. صالح رأفت، والكوادر القيادية في ج.ش.ت.ف. حمدي مطر وعبد الله حمودة وغازي الخليلي.[25] لكن مطلب م.ت.ف.، خلال حرب تشرين الأول/أكتوبر، بنشر قوة رمزية من ١٠٠ فدائي في الأردن قوبل برفض صارم.[26] كما فشلت مناشدة مباشرة من السادات في حمل الملك على تغيير رأيه، الأمر الذي دفع م.ت.ف. إلى التنديد علناً بالسياسة الأردنية.[27] وردت دوريات الحدود الأردنية الزمر الفدائية التي حاولت التسلل من سورية، والتي تكبدت ١٥ إصابة من جراء حقول الألغام الأردنية حتى نهاية الحرب. كما تم الإفراج عن ١٠٣ من الفدائيين الذين جرى احتجازهم في هذه المحاولات في عفو عام ثان صدر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.[28] وعوضت م.ت.ف. عن الصعوبات التي واجهتها في الأردن جزئياً، بتحقيق قفزة في الهجمات المسلحة

على الأهداف الإسرائيلية في الأراضي المحتلة من ٣٦ هجوماً في أيلول/ سبتمبر إلى ٧٨ هجوماً في تشرين الأول/أكتوبر، ثم ٥١ هجوماً آخر في نهاية سنة ١٩٧٣.

قامت م.ت.ف. بدور عسكري متواضع في الحرب، لكنها كوفئت على ذلك عندما اعترف مؤتمر القمة العربي، في تشرين الثاني/نوفمبر، بها ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، على الرغم من تحفظات الأردن الشديدة.[(٢٩)] كما أنها حصلت على اعتراف مماثل من حركة عدم الانحياز، ووسعت حلقة اتصالاتها بالدول الاشتراكية في الأشهر التالية. لقد أتاحت لها الحرب فرصة تاريخية، إلاّ إنها طرحت أمامها تحديات كبيرة أيضاً. ولعله أصبح في إمكان م.ت.ف. الآن أن تسعى للاشتراك في العملية السلمية، مستفيدة من عرض القوة العسكرية والسياسية والمالية العربية لتحقيق مكاسب على الأرض الفلسطينية، لكن في الوقت نفسه، فإن الانضمام إلى النظام الإقليمي والدخول في محادثات مع إسرائيل يعني انحرافاً جذرياً عن الأهداف والشعارات المرفوعة من قِبَل الحركة الوطنية الفلسطينية منذ سنة ١٩٤٨. وكانت القضية في جوهرها تتمحور حول طبيعة الحركة الوطنية الفلسطينية وغرضها، إذ بات الخيار الثوري من ناحية والخيار الدولاني من ناحية أُخرى على طرفي نقيض. وفي حقيقة الأمر، لم يكن هذان الخياران متاحين بصورة مؤكدة، الأمر الذي تسبب بمناقشات حادة أدت إلى شرخ عميق داخل المنظمة وهيمنت على سياساتها الداخلية طوال الأعوام التالية. واتخذت المأسسة السياسية الفلسطينية أشكالاً دولانية صريحة بصورة متزايدة. وأصبح البحث عن قاعدة إقليمية لها أمراً يفوق كل اعتبار، وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى تحول المنظمة من دولة ـ داخل ـ الدولة في لبنان إلى دولة في المنفى.

فرصة أم تهديد؟

ما كادت المدافع تسكت على جبهة قناة السويس حتى أعلن السادات أن مباحثات تجرى مع الدولتين العظميين بغرض عقد مؤتمر سلام في جنيف يحضره أطراف الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وأصر على تمثيل للفلسطينيين، لكنه لم يحدد مَنْ سيمثلهم: م.ت.ف.، أو محاورون فلسطينيون آخرون، أو إحدى الدول العربية.[(٣٠)] واستند هذا النهج إلى الإحساس العربي الشائع بأن الحرب الأخيرة واستخدام سلاح النفط عززا الدبلوماسية العربية ومهدا الطريق لتسوية سلمية شاملة تعيد جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل سنة ١٩٦٧ أو القسم الأكبر منها. وكانت مرجعية مؤتمر السلام في جنيف دعمت هذا الرأي، لأنها تستند إلى قرار مجلس

لأمن ٢٤٢ الذي اشترط انسحاب إسرائيل وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في مقابل الاعتراف المتبادل والأمن لجميع دول المنطقة، بما في ذلك إسرائيل.

كانت م.ت.ف. ترفض قرار مجلس الأمن ٢٤٢ باستمرار، معترضة أن القرار حوّل الصراع بشأن فلسطين إلى مجرد مشكلة لاجئين وكرّس امتلاك إسرائيل الدائم لـ ٨٠٪ من فلسطين تقريباً. إلاّ إن الجناح البراغماتي في المنظمة، الذي لاحظ تغيراً ملموساً في معادلة القوى العربية ـ الإسرائيلية والأميركية ـ السوفياتية، أوحى بإمكان تحقيق مكاسب مادية من خلال الأسلوب الدبلوماسي. ولفت انتباه عرفات البيان الأميركي ـ السوفياتي المشترك، الصادر في حزيران/يونيو، الذي ذكر «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني» أول مرة.[٣١] فبعث برسائل سرّية إلى الإدارة الأميركية طوال الأشهر القليلة التالية، معبّراً عن استعداده للتعايش مع إسرائيل.[٣٢] وأتاحت الحرب نقلة أعمق وأكثر وضوحاً. إذ رأى الأمين العام لمنظمة الصاعقة، زهير محسن، أن الحرب غيرت طريقة إدراك الفلسطينيين لحقائق. ففي السابق، كنا «نريد الحرب من أجل الحرب. نريد فقط أن نشعر أننا قادرون على أن نحارب، أكثر مما كنا نريد تحقيق أهداف واضحة ومبلورة ومرحلية.» وعلى العكس من ذلك، فإنه بعد الحرب «زال الشعور بالعجز. لذلك لم يعد مقبولاً من الأمة العربية ولا من الحركة الوطنية الفلسطينية أن تظل حبيسة التفكير الرومانتيكي. صار مطلوباً منها أن تحدد في أطر واقعية ماذا تريد.»[٣٣]

تمثل التحدي الحالي في إعادة صوغ م.ت.ف. ضمن إطار دولاني، لا بالنسبة إلى البنية المؤسساتية فحسب، بل بالنسبة إلى الأهداف والبرامج السياسية أيضاً. وبيّن محسن أن عقد معاهدة سلام بين الدول العربية وإسرائيل هو أمر لم يعد بعيد الإمكان، «عندما تنتهي هذه الحالة سوف تصبح منظمة التحرير صيغة غير قابلة، بمضمونها الحالي، على الاستمرار والبقاء.» إن ما يقتضيه الأمر صيغة جديدة لمتابعة النضال الوطني والحيلولة دون تشتت الشعب الفلسطيني. وكان على المنظمة أن تتجنب الوقوع مرة أُخرى في صيغة «حكومة عموم فلسطين أو الهيئة العربية العليا التي أصبحت، منذ السنوات الأولى لانتهاء حرب ٤٨، أسماء بلا مسميات وأجساماً هيكلية ليس فيها أي حياة.»[٣٤] وكان لعضو اللجنة المركزية في فتح صلاح خلف الرأي نفسه. فبعد استرجاع ستة عقود من التاريخ الفلسطيني، لاحظ أن خطأ القيادة الفلسطينية السابقة الفادح كان التخلي عن قضيتها وتسليمها إلى الحكومات العربية في سنة ١٩٤٨. والآن، في سنة ١٩٧٣، لا بد من منع الدول العربية من انتزاع المبادرة من الفلسطينيين مرة أُخرى. وفي أية حال، فإن الأجواء الدولية والعربية تبدلت منذ سنة ١٩٤٨، وما تحتاج إليه م.ت.ف. هو

ترجمة مبادئها وأهدافها الثابتة منهاجاً لا سابقة له قابلاً للتحقيق يلائم المرحلة الحالية.[٣٥]

مرة أُخرى كان محسن الأقرب إلى صوغ صريح للهدف الدولاني. فمن أجل أن تتجنب المنظمة الأخطاء الجسيمة لسنة ١٩٤٨ وما بعدها، لا بد من أن تضع بناء السلطة الوطنية الفلسطينية في طليعة اهتماماتها. وتابع موضحاً: «إن أي حركة ثورية، أي ثورة، لا بد أن تسعى إلى إنشاء السلطة، وإلاّ فهي نوع من العبث. إن السلطة ليست ذلك الشر الذي يلوث الثوار أو يأثمون بمجرد التفكير به. ولا تكون أي ثورة جديرة بهذا الاسم إذا لم يكن هدفها في النهاية إنشاء السلطة الثورية، أو إنشاء السلطة الوطنية التي تستطيع أن تتابع أهداف الثورة عبر استخدام أدوات الحكم والسلطة.»[٣٦] وكانت المشكلة تتمثل في كيفية الحصول على السلطة وممارستها فوق التراب الفلسطيني، من دون تقديم تنازلات مهمة تجرد السلطة الجديدة من شرعيتها السياسية. عالج محسن الأمر بطريقة غير مباشرة، متجنباً ذكر الدولة ذات السيادة لأن ذلك يتطلب التفاوض والتعايش مع إسرائيل، بينما موّه المسألة، في الوقت ذاته، من خلال اللعب على التداخل بين مفهوم السلطة بمعنى «الدولة» وبين مفهوم السلطة بمعنى الهيئة العليا أو النظام السياسي.[٣٧]

لقد تم التعبير عن هذه الآراء في ندوات أو جلسات نقاش مصغّرة، بينما كانت البيانات الرسمية أكثر حذراً. وفي بيان نادر صدر في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، تجنبت اللجنة المركزية لفتح اتخاذ موقف ثابت بالنسبة إلى حضور مؤتمر السلام المقترح في جنيف أو عدمه، وكذلك بالنسبة إلى موافقتها على حل يتم التفاوض في شأنه للصراع مع إسرائيل. وحددت اللجنة التزامها الحقوق والأهداف الفلسطينية التاريخية وأكدت ضرورة الوحدة الوطنية، لكنها، في الوقت نفسه، أومأت إلى تغيير في الاتجاه في إصرارها على أن «ينبع القرار [النهائي] من المصلحة الوطنية»، وأن يهدف إلى «الحفاظ على المكاسب والمنجزات.» كما يجب أن يستمر النضال العسكري والسياسي على حد سواء، وفي غضون ذلك فإن فتح ستدرس «القضايا الراهنة بموضوعية» وتتشاور مع الشعب الفلسطيني، و«أشقائنا العرب وأصدقائنا في العالم.»[٣٨] وكان يكمن وراء هذا البيان إيمان راسخ، عززته التجربة الأخيرة بقوة، بأن الشرق الأوسط يتمتع بأهمية عالمية رئيسية بسبب موقعه كمفترق طرق طبيعي استراتيجي، وامتلاكه للنفط، وتاريخه الطويل في التنافس مع دول أوروبا المجاورة. وأدى هذا إلى أن تكون العوامل الخارجية حاسمة في حصيلة الصراع الفلسطيني، وشجع على الابتعاد عن الاستراتيجيا المباشرة للحرب المتواصلة لتحرير فلسطين بكاملها، لمصلحة التوجه نحو

ستراتيجيا غير مباشرة أو «سياسة المراحل».(٣٩)

سارعت عدة تنظيمات فدائية إلى معارضة الاتجاه الجديد الناشئ. وكانت ج.ش. - ق.ع. هي الأولى في إعلان رفضها لمحادثات السلام، لأنها ستتضمن مفاوضات مباشرة مع إسرائيل واعترافاً بالدولة اليهودية. وستكون نتيجتها إقامة دولة «مسخ» في الضفة الغربية وقطاع غزة. وحذرت الجبهة من انبثاق «تيار انتهازي تصفوي» في حركة المقاومة، ولخصت موقفها بعبارة «لا للحلول التصفوية والدولة الفلسطينية ولنناضل معاً ضد الانتهازيين والتصفويين الخونة.»(٤٠) كما حضّت كل «الرافضين» على تأليف تحالف خارج نطاق م.ت.ف.(٤١) أمّا ج.ش.ت.ف.، فعارضت الاقتراح الأخير، إلاّ إنها ردت بقوة على بيان فتح. فاعتبرت أن التحدث عن «الدراسة الدقيقة» ما هو إلاّ مقدمة للاستسلام، وأضافت أن الولايات المتحدة ترغب في إقامة دويلة فلسطينية في الأراضي المحتلة وسيلةً لاحتواء م.ت.ف. واستباق حرب التحرير. وليس مؤتمر السلام في جنيف إلاّ وسيلة لإغراء المنظمة بقبول تلك النتيجة ولإضفاء الشرعية الدولية على «عدوان ١٩٤٨». وحذرت الجبهة من أن م.ت.ف. ستخسر دعواها بتمثيل الفلسطينيين إن هي «ألقت البندقية»، واختتمت قولها بصوت مدوٍّ «لا للدولة الفلسطينية» و«نعم للثورة، نعم للحرب الشعبية الطويلة الأمد.»(٤٢)

مع تطور الجدال، تولت ج.ش.د.ت.ف. الصدارة في الدعوة إلى مشاركة فلسطينية في عملية السلام الناشئة. وفي رأيها، فإن حرب تشرين الأول/أكتوبر أحدثت تكافؤاً نسبياً في التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، وأتاحت قاعدة لمزيد من النضال من أجل «إجبار العدو على الانسحاب الكامل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، وانتزاع حق تقرير المصير والاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني في إطار دولة وطنية مستقلة ذات سيادة.»(٤٣) وشجعت الجبهة، حرصاً منها بإمكان استعادة ولو بعض الأرض الفلسطينية، م.ت.ف. على الأخذ بزمام الأمور وإقامة حكم مستقل في الأراضي المحتلة.(٤٤) والأهم من ذلك كله أن الجبهة أصرت على عدم إتاحة الفرصة للملك حسين للاستيلاء على الضفة الغربية أو لاستلام المبادرة الدبلوماسية. وكما قال الأمين العام نايف حواتمه، فإن السبيل لقهره هو منعه من إلحاق الضفة الغربية بالأردن؛ وحين تكون المملكة الهاشمية فقدت قدرتها على السيطرة على الفلسطينيين وحجتها القائمة على كونها دولة مواجهة مع إسرائيل، فإنها ستفقد بذلك سبب وجودها ومبرر حصولها على المساعدات المالية العربية.(٤٥) وأضاف حواتمه، أن رفض «تمكين الملك حسين من السيطرة على الضفة الغربية والقطاع... هو الذي يفتح الطريق لإسقاط النظام

الرجعي إذا انتزعنا هذه الدجاجة التي تبيض له ذهباً.»(٤٦)

كانت فتح أكثر حذراً، لكن إجماعاً مشابهاً نشأ، على العموم، داخل لجنتها المركزية. وبرز صلاح خلف في هذا الوقت متحدثاً رئيسياً باسم هذا الاتجاه الجديد. ففي خطاباته العلنية المتعددة في الأشهر التالية، أكد أن «حرب تشرين [الأول/أكتوبر]... قد خلقت وقائع جديدة في المنطقة لا بد من الإقرار بها لتكون أرضية المناقشات حول تحديات المرحلة القادمة مرتبطة بقاعدة علمية.»(٤٧) إن عملية السلام تسير إلى الأمام، ومجرد قول لا، لم يعد يكفي، كما كرر على سامعيه، وخصوصاً أن الأصدقاء، كالاتحاد السوفياتي، يلحون «عليكم أن تمرحلوا نضالكم.» «إن الموقف الآن هو أن نكون أو لا نكون. قد يكون الرفض المطلق أحياناً نوعاً من الهروب.» وأكد، بصورة متكررة، أن المسألة الحيوية هي «أن الضفة الغربية والقطاع [غزة] لا ينبغي أن يعودا إلى الملك حسين... وبشأن المرحلية الآن، هناك شيء أساسي هو أن ننتزع من نظام الملك حسين الضفة الغربية والقطاع من غير تنازلات.»(٤٨)

كان المغزى واضحاً: لم تكن فتح راغبة في رفض عملية السلام كلياً، ولا في المجازفة بالتخلي عن السيطرة على الأراضي المحتلة للأردن. وكانت المشكلة أن معارضة المفاوضات المباشرة مع إسرائيل أو الاعتراف بها كانا منتشرين على نطاق واسع بين الأعضاء والكوادر من مختلف الرتب. لذلك علل قادة فتح اقتراحاتهم السياسية في عبارات ظاهرها الرفض. إذ قال خلف محذراً: «إن الرفض ممارسة وإعداد وعمل سياسي شاق.... إننا لسنا مترددين بين الاستسلام وبين استمرار الثورة. ولكننا نتريث من أجلِ البحث عن أفضل الوسائل لتحقيق أهدافنا وشعاراتنا... ونحن الآن نتريث لنعرف كيف نقول 'لا' وتستمر الثورة.» وفي الوقت نفسه، أغرى الجمهور الفلسطيني بالمكافأة المرتقبة: السيطرة على الأراضي المحتلة، «إنني أعتبرها الخطوة الأولى لكي تشكل قاعدة. سموها قاعدة ثورية. سموها قاعدة وطنية.»(٤٩)

وما زال أمام فتح وج.ش.د.ت.ف. مواجهة السؤال الواضح وهو: كيف «نحرم النظام العميل [الأردني] من الضفة [الغربية] والقطاع [غزة] دون أن يكون هناك تنازل في الاعتراف والصلح والمفاوضات؟» كيف يمكن تحقيق «خطوة أولية بشرط ألاّ يكون ثمن هذه القاعدة [الجغرافية] التنازل عن الحق التاريخي [بالعودة إلى كامل فلسطين]؟» وقد عبّر عضو اللجنة المركزية لفتح، نمر صالح، عن الشعور العام عندما أكد أن رفض «وصاية» الملك حسين لا يعني القبول بصلح فلسطيني ـ إسرائيلي.(٥٠) وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عبّر المجلس المركزي

م.ت.ف. عن التوازن الدقيق الذي صاغه الاتجاه السائد. إن سياسة المنظمة ستحكمها ثلاثة مبادئ: الإصرار على الحق التاريخي للشعب الفلسطيني في تحرير كامل أرض الوطن؛ رفض عودة الحكم الأردني إلى الأراضي المحتلة؛ الحصول على حق الفلسطينيين في تقرير المصير.(٥١)

لكن جورج حبش سَخِرَ من هذه التصريحات وقال بلهجة لاذعة «يقولون نحن لا نقبل المفاوضات المباشرة ولكننا سنجلس مع إسرائيل في غرفة واحدة!!! إن جماهيرنا لن تكون غبية حتى تقبل هذا الكلام من أية جهة كانت.»(٥٢) وأوضح أن «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين... تحاول أن تمنع الوصول إلى هذه النتيجة. لماذا؟ هل لأننا ضد السلام، وإنما لأن هذه التسوية القائمة على أساس القرار ٢٤٢ هي تسوية استسلام وليست تسوية تحرير.»(٥٣) وأضاف أنه في حالة إقامة دولة فلسطينية، فإن «هذه الدولة هي دولة الـ ٢٢½٪ من مساحة فلسطين. ثم ماذا عن بقية جماهيرنا الفلسطينية؟»(٥٤) إن التنازل عن الحقوق التاريخية والاعتراف بإسرائيل ثمن أغلى من المقبول لـ «قطعة الأرض التي سنستردها.» وتابع حبش محذراً مستمعيه من أنه متى تخلّت إسرائيل عن الأراضي المحتلة وفازت بالاعتراف فإن الوضع الدولي بعد أن يصل مؤتمر جنيف إلى مثل هذه الاتفاقية في حالة نجاحه، لن يقبل من أي قوى فلسطينية أو عربية أن ترفض، في فترة زمنية مرئية على الأقل، هذا الشيء الذي رضيت به ووافقت عليه.»(٥٥) ويتبع هذا «أن القوة التي ستتسلم هذه السلطة [في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧]، في ظل ميزان القوى القائم حالياً هي سلطة رجعية واستسلامية.» واختتم حبش مؤكداً:

> إن الصهيونية لن تجلو عن شبر واحد إلاّ نتيجة نضال سياسي عسكري يرغمها إرغاماً على هذا الجلاء... إن البندقية، السلاح، حرب التحرير الشعبية، القتال، هو الطريق الأساسي الأول القادر على إرغام الإمبريالية وطرد الوجود الصهيوني من وطننا... لا يجوز بأي شكل من الأشكال أن يكون إنهاء عدوان ١٩٦٧ لحساب تثبيت عدوان ١٩٤٨.(٥٦)

ولم يكن من السهل على فتح وعلى ج.ش.د.ت.ف. أن تتجاهلا هذه الاعتراضات. فقد رأى حواتمه أن إقامة «الوجود الوطني المستقل قاعدة لحرب الشعب الطويلة الأمد ضد العدو الصهيوني.»(٥٧) فالنضال في سبيل تحقيق هذا الهدف يكون بالسلاح لا عن طريق الجبهات الدبلوماسية. إلاّ إنه كان واضحاً أن غرض البندقية لم يكن منع تسوية سياسية، وإنما تعزيز الموقف التفاوضي الفلسطيني، إذ إن المعارضة الثورية تمكّن من خوض الصراع بجميع أشكاله من

أجل انتزاع الوجود المستقل للشعب الفلسطيني على أية بقعة أرض ينسحب منها الإسرائيليون، سواء تم الانسحاب بالقوة أو من موقع التهديد بالقوة أو كان نتيجة تسوية تفرضها القوى العظمى الفاعلة في هذه المنطقة.[٥٨]

وعلاوة على ذلك، كما ذكّر حواتمه الرافضين، فإن قيام سلطة وطنية مستقلة في الأراضي المحتلة سيوفر «قاعدة ارتكاز بينما تفقد الثورة قاعدة الارتكاز في ظل التسوية العامة والحل الصهيوني ـ الأميركي ـ الهاشمي لقضية شعبنا وإلحاق الضفة الغربية وقطاع غزة بالمملكة المتحدة. فلا الأردن ولا سورية ولا مصر ولا لبنان يمكن أن تفتح أبوابها لنا وستصطدم معنا باستمرار من أجل تصفيتنا. على الثورة تجنب هذا المصير بانتزاع حق شعبنا في تقرير مصيره على الأرض الفلسطينية المحررة لتحفظ لنا وجودنا المستقل.»[٥٩] مع ذلك، فإن الإشارة إلى «تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني» أو «حق شعبنا في تحرير وطنه وتحقيق تقرير المصير» لم تحجب الحقيقة أن ج.ش.د.ت.ف. كانت تفكر في مكاسب أكثر تواضعاً. وكان هذا واضحاً في اتهامها بأن ج.ش.ت.ف. عندما أصرت على «تحرير كامل التراب الوطني [لسنة ١٩٤٨]» إنما كانت في الحقيقة «تدير ظهرها لجماهير الضفة الغربية والقطاع تحت يافطة 'الولاء للتحرير الكامل'.»[٦٠]

وطورت منظمة الصاعقة مقولة الاتجاه السائد إلى مدى أبعد. فعلى غرار ما ذكر زهير محسن، كانت المعضلة أنه: «إذا قالت منظمة التحرير نريد أن نحكم قطاع غزة والضفة الغربية فكأنها تتخلى بذلك عن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني في بقية الأرض الفلسطينية... وإذا قالت المقاومة إنها غير معنية بقرار مجلس الأمن [٢٤٢] وبهذه التسوية، فتصبح بذلك متخلية رسمياً عن الضفة والقطاع للنظام الأردني.»[٦١] كما انتقد محسن أولئك القادة في المنظمة المتلهفين جداً على استباق المطالبة الأردنية بالسيطرة على الأراضي المحتلة، إلى درجة أنهم فضلوا أن يتعاملوا مباشرة مع إسرائيل، لكنه ما لبث أن تحدى الإجماع الفلسطيني الراسخ بإعلان استعداده، صراحة، للاعتراف بإسرائيل ضمن الحدود المقترحة في خطة الأمم المتحدة للتقسيم سنة ١٩٤٧.[٦٢] وأضاف أن إسرائيل يمكن أن تبقى إذا أصبحت «دولة شرق أوسطية غير عدوانية أو صهيونية تتعايش مع المجتمع العربي المحيط بها ومنصهرة في تيار مصالحه الاقتصادية والاستراتيجية بصفة عامة، وأنها تتنازل عن صفتها الصهيونية العدوانية.»[٦٣] وكان يكمن وراء هذا التبدل اللافت، لا أن عملية السلام يمكن أن تنجح فحسب، بل أيضاً أنها يمكن أن توفر للفلسطينيين مكاسب ملموسة. لكن الثمن سيكون غالياً، ونوه محسن باقتضاب «نحن نواجه لأول مرة امتحاناً حقيقياً.»[٦٤]

إن تقارب وجهات نظر فتح وج.ش.د.ت.ف. والصاعقة أتاح لـ م.ت.ف. صيغة تقترب من السياسة الرسمية في كانون الثاني/يناير ١٩٧٤. إذ عبّر صلاح خلف عن هذا بإيجاز عندما اختتم عرضاً لستة مسارات ممكنة للعمل بتأكيد: «أن الأرض الفلسطينية التي تنالها التسوية يجب أن يقرر فيها شعبنا مصيره بيده، دون أية وصاية، ويجب ألاّ تعود للملك حسين مهما كلف الأمر.»(٦٥) وظل هذا الموقف يتجنب السؤال المتعلق بكيفية استعادة الأرض من دون مفاوضات مباشرة مع إسرائيل. فقدّم نمر صالح جواباً بلاغياً عندما قال: «إذا تساءل أي إنسان كيف يمكن أن تقام مثل هذه السلطة: هل تؤخذ، أم تعطى؟ سنقول إنها تؤخذ، ولكن ضمن ترتيب الأوضاع العربية وضمن ظروف مستجدة.»(٦٦) وقدم جواباً أوضح في تأكيده أن المنظمة ستقيم سلطة وطنية على كل شبر من الأرض تتم استعادته.(٦٧) ولعل أحد أسباب التملص المستمر لدى قيادة الاتجاه السائد يكمن في عدم التأكد من أنها ستدعى في أية حال إلى الاشتراك في عملية السلام، الأمر الذي يجعل أي تعهد رسمي بالمشاركة من قبلها محرجاً من ناحية، وداعماً للمعارضة الداخلية من ناحية أخرى.

كان أبعد ما يمكن أن تذهب إليه م.ت.ف. هو شرح الخطوط الرئيسية لسياستها الجديدة. وذكر مقال افتتاحي في «فلسطين الثورة» أن حرب تشرين الأول/أكتوبر واجهت المنظمة بضرورة معالجة

> مسألة مستقبل الأراضي الفلسطينية التي تتحرر من الاحتلال في هذه المرحلة الجديدة... [موقفنا] رفض عودة أي أرض فلسطينية يجري انتزاعها من الاحتلال إلى السلطة الأردنية... كل رقعة أرض من تراب الوطن يتم انتزاعها وتحريرها ودحر الاحتلال عنها يمارس عليها الشعب الفلسطيني كامل حقوق سيادته الوطنية ويشيد فوق هذه الأراضي وجوده الوطني المستقل... [ذلك] انتصار يعزز النضال لتحقيق الهدف الاستراتيجي في بناء دولة فلسطين الديمقراطية... والنضال مستمر حتى يتمكن هذا الشعب من تقرير مصيره فوق كامل ترابه الوطني... إن الثورة الفلسطينية تعتبر تطبيق مبدأ فصل القوات على الجبهة الأردنية هو تسلم وتسليم لأرضنا الفلسطينية بين العدو الصهيوني والنظام الأردني تحت رعاية الإمبريالية الأميركية هدفه... إعادة اقتسام الأراضي الفلسطينية كما حدث في عام [١٩]٤٨.(٦٨)

وقد أضفى عرفات على وجهة النظر هذه مباركته الشخصية بعد عدة أسابيع مؤكداً أنه

بواسطة البندقية، ونتيجة لحرب رمضان وللإجماع العربي، ستنسحب إسرائيل. إن حرب رمضان الرابعة ستعطينا أجزاء من فلسطين، والحرب الخامسة ستعطينا تل أبيب... الذي يسمى بالضفة الغربية وقطاع غزة... هذه الأرض، تواجه الآن هذه الاحتمالات: أولاً ـ أن تذهب إلى الملك حسين... أمّا الاحتمال الثاني، فهو يقضي بأن تقام عليها سلطة فلسطينية، أو أن يقام عليها مشروع يغآل ألون، وهو مشروع يستهدف تحويل أرضنا وشعبنا إلى ترسانة تزود إسرائيل بالأيدي العاملة... إن الثورة تعرف تماماً أنه إذا حصلت هناك تسوية، فلن نستطيع أن نقاتل من بعض المواقع. ولكنني أقول الآن... إننا سنتجه إلى الأرض الأم، كما اتجهنا عام ١٩٦٥، و٦٧... إن الثورة التي حولت شعبنا من شعب لاجئ إلى شعب ثائر، لن تصبح ثورة لاجئة أبداً.[٦٩]

وراء هذه اللهجة القتالية والمغالاة، كان عرفات يشير إلى اختيار محدد: ستعمل م.ت.ف. للسيطرة على الأراضي المحتلة. أمّا الوسائل التي ستحقق بواسطتها هذا الهدف فبقيت غير واضحة أو على قدر ضئيل من التعريف. كانت القيادة الفلسطينية تترقب شروطاً أفضل، ومن الواضح أنها أملت بأن يؤدي الضغط العسكري والدبلوماسي معاً إلى إرغام إسرائيل على الانسحاب، من دون الحصول على تنازلات أساسية من م.ت.ف. في المقابل. مع ذلك، فإن إنكار المنظمة الشديد لم يحجب الخلاصة الواقعية أن الهدف «المرحلي» الجديد لا يمكن تحقيقه إلاّ من خلال مفاوضات مباشرة مع إسرائيل.

المنافسة السياسية والمزايدة العسكرية

كانت هذه هي النتيجة التي توصلت إليها التنظيمات الفدائية الرافضة للحلول السلمية، في أية حال، وهي التي ألّفت تحالفاً فضفاضاً مع نهاية سنة ١٩٧٣ يسانده العراق وليبيا. وخشيت هذه التنظيمات أن تكون المفاوضات المباشرة وشيكة الوقوع، الأمر الذي يفضي إلى تنازلات رئيسية على حساب الحقوق الفلسطينية، لذلك سعت لتقويض نهج م.ت.ف. الجديد. وفي هذا السبيل، جددت التنظيمات الرافضة نشاطها الفدائي من الجنوب اللبناني، إلاّ إن فصائلها المقاتلة لم تكن قادرة إلاّ على شن هجمات متفرقة ومتباعدة زمنياً. لكن غرضها لم يكن إحياء الكفاح المسلح، بقدر ما كان تحدي قيادة م.ت.ف. سياسياً وإظهار معارضتها لعملية السلام. وانتزعت ج.ش. ـ ق.ع. المبادرة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٧٤، عندما احتجز ثلاثة من فدائييها عشرات من أعضاء منظمة الشبيبة الإسرائيلية «ناحل» رهائن

في البلدة الحدودية كريات شموناه، وطالبت بإطلاق ١٠٠ أسير فلسطيني، غير أن المفاوضات فشلت في إثر هجوم مباغت شنه «جيش الدفاع الإسرائيلي» على المبنى. وقتل الفدائيون الثلاثة كما قُتل ١٩ من الرهائن والجنود. وقال الأمين العام للجبهة، أحمد جبريل، بافتخار إن «الفدائيين الانتحاريين» أظهروا للقوى الخارجية أنه ليس في قدرتها أن تتجاهل الفلسطينيين.[٧٠] لقد أظهرت ج.ش. - ق.ع. قدرتها على إفشال أية محادثات سلام، وعلى منع أية تسوية سياسية مع إسرائيل أو إقامة دولة فلسطينية.[٧١]

دفعت الغارة على كريات شموناه ج.ش. - ق.ع. إلى مركز بارز جذب إليه متطوعين جداً، بينهم مجموعة من كوادر جبهة النضال الشعبي الفلسطيني (كانوا سابقاً الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين).[٧٢] كما أنه أنهى حالة الركود التي أصابت ج.ش. - ق.ع. منذ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، عندما حل جبريل اللجنة المركزية من طرف واحد في محاولة لإسكات الانتقادات الموجهة إلى قيادته الفردية. وجاءت المعارضة الداخلية من الأعضاء الشباب الذين انضموا إلى التنظيم المدني بعد سنة ١٩٦٧، ومن كوادر دائرة الإعلام في سورية، الذين كانوا أفضل علماً وأكثر ميلاً نحو اليسار من الجيل المؤسس للجبهة. ومما قوّى الجماعة اليسارية الجديدة، سنة ١٩٧٠، وصول عبد الفتاح غانم وطلعت يعقوب من الضفة الغربية. بعد أن أمضيا فترة حكمهما في السجون الإسرائيلية بسبب تأليفهما منظمة «كتائب العودة» سنة ١٩٦٧، وهي منظمة لم تعمر طويلاً. وتم ضمهما فوراً إلى اللجنة المركزية للجبهة بناء على سجلهما النضالي هذا، فشكلا بفضل هذا السجل نقطة جذب للتوجه اليساري، جنباً إلى جنب مع الكاتب رشاد أبو شاور، الذي كان محرراً في مجلة الجبهة الأسبوعية «إلى الأمام».

أدت عودة توكيد سيطرة جبريل على ج.ش. - ق.ع. في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ إلى دفع عدد من الكوادر الرئيسية وعشرات من الفدائيين والأعضاء المدنيين إلى التخلي عن الجبهة والانضمام إلى تنظيمات فلسطينية أُخرى طوال السنة التالية. لكن هذا لم يَفُتَّ في عضده كثيراً. فقد كانت قاعدة نفوذه تتمثل في قواعد الفدائيين المتبقية في سورية والجنوب اللبناني، والتي أظهرت عداء فعلياً للخطاب اليساري والتثقيف السياسي عامة.[٧٣] حتى إن الفدائيين تمردوا فترة قصيرة احتجاجاً على النفوذ اليساري في الجبهة خلال سنة ١٩٧١؛ وأتاح دعمهم لجبريل أن يتجاهل الهيمنة اليسارية على اللجنة المركزية التي أعيد تأليفها في المؤتمر العام الثالث للجبهة سنة ١٩٧٢.[٧٤] كما أنه تمكن من تأخير نشر البرنامج السياسي اليساري الذي تبنّاه المؤتمر التالي في آب/أغسطس ١٩٧٣ حتى

أيار/مايو ١٩٧٤.(٧٥) وفي هذه الأثناء، كان الجناح اليساري قد اكتسب دعماً واسعاً من الفدائيين بسبب دوره في تخطيط عملية كريات شموناه، بالإضافة إلى مهمات انتحارية أُخرى. وقد هيمن محمد عباس زيدان (أبو العباس) وغيره من زملائه اليساريين على «مجموعة الرواد»، وهي الجناح الخاص من المتطوعين الذين نفذوا العمليات الانتحارية بإمرة جبريل عامة.

لقد أخفى النجاح الذي أحرزته عملية كريات شموناه الانقسامات الداخلية، وحقق تدفقاً مرغوباً فيه من المساعدات الليبية والعراقية. وكانت ج.ش. ـ ق.ع. هي التنظيم الفدائي الوحيد، عدا فتح، الذي تلقى أموالاً من ليبيا في الفترة ١٩٦٩ـ ١٩٧٢، علماً بأنها شارفت على الإفلاس معظم سنة ١٩٧٣ ولم ينقذها إلاّ عودة المعونات الليبية في ربيع سنة ١٩٧٤.(٧٦) ولم تكن الصلة العراقية الجديدة متوقعة، نظراً إلى العلاقة القديمة والمستمرة بين جبريل والاستخبارات العسكرية السورية. وما يفسر الدعم العراقي هو قرار سورية بالقبول بوقف نهائي لإطلاق النار مع إسرائيل، وبفصل محدود للقوات على جبهة الجولان في أواخر أيار/مايو. وقد تم اعتقال عدد من أفراد الجبهة في سورية لانتقادهم العلني للسياسة الحكومية هذه، كما أخضعت قواعد الفدائيين في المنطقة الحدودية لقيود أشد.(٧٧) والواضح أن جبريل لم يكن سعيداً بتدهور العلاقات مع سورية، لكنه قبل بضغط من اليساريين بتحريك أغلبية الفدائيين إلى لبنان كإجراء احترازي.(٧٨)

غير أن جبريل حرص على عدم الاقتراب أكثر من الضروري من العراق، وعمل لرأب الصدع مع سورية في الوقت نفسه. ولعله لهذا السبب اتخذ الخطوة غير المتوقعة بالتصويت إلى جانب البرنامج السياسي المعتدل نسبياً، الذي صادق عليه المجلس الوطني الفلسطيني في حزيران/يونيو. ودعا البرنامج، الذي تزعمته ج.ش.د.ت.ف. وفتح والصاعقة، إلى «إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها.»(٧٩) وعلل جبريل موافقته على أساس أن ج.ش. ـ ق.ع. لا تعارض قيام «سلطة وطنية» في الأراضي المحتلة، وإنما ترفض سلاماً يتم التفاوض في شأنه مع إسرائيل.(٨٠) لكنه أوضح سراً أنه ليس في قدرة الجبهة أن تنفِّر رعاتها السوريين كلياً. ولم يقتنع الجناح اليساري بذلك، ونفذ في ١٣ حزيران/يونيو عملية انتحارية ضد كيبوتس شمير في شمال إسرائيل. وأعلن أن هذا الهجوم الذي قتل فيه ثلاثة مدنيين إسرائيليين وأربعة فدائيين، يأتي رداً على الغارات الجوية الأخيرة على مخيمات اللاجئين في لبنان. وكانت نتيجة ذلك أن نفّذ الإسرائيليون هجمات انتقامية، طوال أسبوع، أدت إلى مقتل ٢٧ وجرح ١٠٥. ورأى اليساريون فيما بينهم أن العملية

الانتحارية كانت رداً على موافقة جبريل على برنامج المجلس الوطني الفلسطيني.[81] وكان لمناورتهم أثرها المطلوب، إذ سحبت الجبهة رسمياً تأييدها للبرنامج، وإنْ جاء ذلك متأخراً على التصويت.

وعلى الرغم من التأرجح العابر، فإن ج.ش. ـ ق.ع. كانت دفعت شرعيتها المقتتلة دفعاً قوياً، وشكلت تحدياً محرجاً للاتجاه السائد في م.ت.ف. وكانت ج.ش.د.ت.ف. أول من استجاب بالمثل، بعد أن تعرضت لنقد لاذع بسبب رفعها شعار «السلطة الوطنية»، الذي وصفه كثيرون من الفلسطينيين، حتى من داخل فتح، بأنه «خيانة أو خيال».[82] وكما وضّح في وقت لاحق أحد القادة العسكريين في الجبهة، ممدوح نوفل: «أردنا رد الاتهامات بالخيانة وتعزيز خطنا السياسي من خلال العمليات العسكرية.»[83] أمّا السبب الثاني فكان الرغبة في خذلان وزير الخارجية الأميركي، هنري كيسنجر، الذي استثنت دبلوماسيته المكوكية م.ت.ف. وأحيت إمكان نقل الأراضي المحتلة إلى الحكم الأردني. ومرة أُخرى كانت الوسيلة عملية انتحارية: إذ احتجز ثلاثة من فدائيي ج.ش.د.ت.ف. ١٠٠ رهينة من طلاب إحدى المدارس الثانوية في بلدة معلوت الواقعة عند الحدود الشمالية لإسرائيل، وذلك في ١٥ أيار/مايو، وطالبوا بإطلاق ٢٥ سجيناً فلسطينياً. وقد قُتل الفدائيون الثلاثة و٢٣ من الإسرائيليين، أكثرهم من الطلاب، عندما اقتحم «جيش الدفاع الإسرائيلي» المبنى. وفي عمليات انتقامية قام سلاح الجو الإسرائيلي، في اليوم التالي، بقصف مخيمي عين الحلوة والنبطية للاجئين في الجنوب اللبناني، الأمر الذي أدى إلى مقتل ٦٠ من المدنيين وإلى جرح ١٤٠.[84] وبعد أن سرقت الجبهة الأضواء، قامت بتنفيذ عملية انتحارية أُخرى في عين زيف، في ٢٣ أيار/مايو. وأملت هذه المرة بـ «تعزيز البرنامج السياسي المرحلي الذي أقرته الجبهة منذ أواخر ١٩٧٣»، وبأن تؤثر في مناقشات المجلس الوطني الفلسطيني المزمع عقده في أوائل حزيران/يونيو.[85]

استفادت ج.ش.د.ت.ف. من اندفاع المتطوعين الجدد الذين جذبتهم المغامرات الجسورة في بناء قاعدتها المقاتلة، التي كانت وفق تنظيمها السابق مؤلفة من تسع قوات (ألوية) وثلاثة تشكيلات للميليشيا (بما في ذلك النساء والفتيان).[86] لقد كانت التسميات فخمة، إلاّ إنها في الحقيقة جوفاء. وفي سنة ١٩٧٤، أعادت الجبهة تقسيم أفرادها المقاتلين إلى أربع كتائب فدائية وكتيبة «أمن وطني» خامسة ضمت الشرطة العسكرية والمرافقين الشخصيين وحراس مراكز القيادة.[87] وحتى في ذلك الوقت، لم يتجاوز العدد الكلي للفدائيين والميليشيا ٨٠٠ ـ ٩٠٠ في سنة ١٩٧٥، بالإضافة إلى نحو ٢٥٠ من أفراد الاحتياط. وعلى الرغم من تواضع هذا

العدد فإنه كان لا بد من دعم خارجي للتوسع: وكان كل من العراق واليمن الجنوبي والجزائر قد قدم بعض المساعدة المادية منذ سنة ١٩٧٢، لكن العراق قطع، في هذا الوقت، علاقاته بالجبهة احتجاجاً على نهجها السياسي الجديد. غير أن الزعيم الليبي معمر القذافي عوض عن هذه الخسارة بل أكثر، إذ أعجب، بصورة كبيرة، بالهجوم على معلوت إلى درجة أنه تغاضى عن البراغماتية السياسية التي تتبعها الجبهة، واستضاف قادتها أول مرة في تشرين الأول/أكتوبر. ومُنحت الجبهة مساعدة شهرية قدرها مليون دولار، بالإضافة إلى شحنات جديدة من الأسلحة ابتداءً من سنة ١٩٧٥.[٨٨]

وواظبت ج.ش.د.ت.ف. على التودد إلى الاتحاد السوفياتي في خط مواز لتعزيز علاقاتها العربية. واعتبرت الدعم السوفياتي حاسماً في تأمين الانسحاب من الأراضي المحتلة وفي إقامة سلطة وطنية فلسطينية، وعملت جاهدة لفرض نفسها حليفاً رئيسياً للسوفيات داخل م.ت.ف. وبقيت الجبهة عملياً ملتزمة إيمانها الدائم بأن الفلسطينيين يحتاجون إلى حليف رئيسي أو «أخ كبير»، علماً بأنه تمت الاستعاضة بتحالف طبقي عالمي يقوده الاتحاد السوفياتي بدلاً من عقيدتها القومية العربية السابقة. ولتميز نفسها من غيرها اختصرت اسمها إلى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (ج.د.ت.ف.). وفي تشرين الثاني/نوفمبر، دعي نايف حواتمه وياسر عبد ربه وممدوح نوفل وقيس السامرائي (أبو ليلى) وغيرهم من القادة إلى موسكو في أول زيارة رسمية يقوم بها وفد فلسطيني غير وفود م.ت.ف. فمُنحوا أسلحة للمشاة تكفي ٢٠٠٠ مقاتل (تسلمها دول أوروبا الشرقية) وفرصاً للتدريب في الأكاديميات العسكرية السوفياتية، بالإضافة إلى معدات طبية وآلات صناعية خفيفة لعيادات الجبهة وورشها (يتم تسليمها مباشرة من الاتحاد السوفياتي). كذلك طلبت ج.د.ت.ف. التدريب الاستخباراتي، ووعدت في المقابل بمد جهاز الاستخبارات السوفياتية (ك.ج.ب.) بالمعلومات عن السفارات الغربية وعملائها في بيروت.[٨٩]

عمل الاتحاد السوفياتي، في هذه الأثناء، على تقوية العلاقات السياسية والعسكرية بفتح وم.ت.ف. فقدم لعرفات التدريب والأسلحة خلال زيارة لموسكو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣، لكن الأكثر أهمية كان المحاولات السوفياتية لإقناع القيادة الفلسطينية بقيمة الدبلوماسية. وكان لب المناقشة، كما نقله عضو اللجنة المركزية في فتح، صلاح خلف، لمستمعيه في اجتماع محلي، «أنه لا يوجد ثورة في العالم إلاّ ولها برنامج مرحلي، وعليكم أن تمرحلوا نضالكم.»[٩٠] وأضاف أمين سر منظمة الصاعقة، زهير محسن، أن الاتحاد السوفياتي ألح «على

المقاومة أن تشارك في مؤتمر السلام... [و] أن تضع تصورها أو مشروعها الذي تريد - وعلى الاتحاد السوفياتي أن يتبناه فيما يخص الضفة الغربية وقطاع غزة وحقوق الشعب الفلسطيني.»(٩١) وطبقاً لما قاله خليل الوزير، رد المسؤولون السوفييت على المعارضة الفلسطينية لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ بسؤال هو، «أليس الأفضل لكم أن تحاربوا من طولكرم على سبيل المثال من أن تحاربوا من الخارج؟»(٩٢) وكانت السياسة السوفياتية تجاه إسرائيل أقل عداء بكثير في الحقيقة. لكن هذا المنطق كان ملائماً للتيار البراغماتي في م.ت.ف. الذي يمكن تلخيص طريقة تفكيره على أفضل وجه بـ «إقامة التوازن بين القرار والقدرة، واتباع أسلوب التنقلات المرحلية في حدود الرؤية، وليس في حدود الحلم.»(٩٣)

وزاد في أهمية الأطروحات السوفياتية حاجة م.ت.ف. الواضحة إلى تأمين دعم سياسي قوي في الأراضي المحتلة. وساعدت إسرائيل هذا الاتجاه البراغماتي من دون قصد منها، عندما أبعدت عدداً من الشخصيات البارزة من الضفة الغربية في ربيع سنة ١٩٧٤، وحضر المبعدون جميعاً المناقشات الحاسمة للمجلس الوطني الفلسطيني في حزيران/يونيو. وكان تأثير ذلك واضحاً في تبني المجلس برنامجاً سياسياً جديداً من عشر نقاط ألزم م.ت.ف. بشعار «السلطة الوطنية». ولتهدئة خواطر الرافضين ولتحاشي انقسام صريح، رصّع أصحاب الاتجاه السائد البيان الختامي بنبرة صدامية. فأكد البيان: «تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل، وعلى رأسها الكفاح المسلح... وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله.» كذلك تعهدت المنظمة بالوقوف «ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف، والصلح، والحدود الآمنة، والتنازل عن الحق الوطني، وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني... إن أية خطوة تحريرية تتم هي حلقة لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة.»(٩٤) ويعني هذا، بطبيعة الحال، أن المنظمة لا تزال رافضة لقرار مجلس الأمن ٢٤٢.

حاول صلاح خلف، مرة أُخرى، استباق المعارضة الداخلية، عندما قال: «إننا لم نطرح إطلاقاً موضوع إنشاء دولة فلسطينية، وإنما نطرح إنشاء سلطة وطنية. والشروط في هذه السلطة، أنها لا تعترف بإسرائيل، ولا تصالحها، ولا تفكر أبداً في إقامة حدود آمنة أو حتى في مهادنة العدو، ولكن هذه السلطة تمثل، في نظرنا، عملاً مرحلياً في الثورة.»(٩٥) مع هذا، فإن التحول البراغماتي ومحاولة خطب ود السوفيات كانا واضحين في ضم أربعة من المبعدين من الضفة الغربية

إلى اللجنة التنفيذية في م.ت.ف. وهم: عربي عواد (شيوعي)؛ عبد الجواد صالح (مؤيد للشيوعيين)؛ أسقف الكنيسة الأنغليكانية إيليّا خوري؛ عبد المحسن أبو ميزر (بعثي سابق). وبالإضافة إلى ذلك، فقد أثار عرفات حفيظة الرافضين بتوقيع بيان مشترك مع مصر وسورية، في ٢١ أيلول/سبتمبر، تم فيه ربط الحقوق الفلسطينية، بصورة محددة، باستعادة الأراضي التي احتلتها إسرائيل سنة ١٩٦٧. وكان هذا يعني ضمنياً أن ممارسة هذه الحقوق تقتصر على الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما يشير «تأكيد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية المستقلة على الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها سياسياً أو عسكرياً» إلى الاستعداد للتفاوض مع إسرائيل.[٩٦]

إن ما كانت تريده قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف.، على وجه التحديد، في الأجل البعيد يبقى أمراً خاضعاً للأخذ والرد. إن تحرير فلسطين الكامل ظل، على ما يفترض، المطلب الرئيسي لأغلبية أعضائها إن لم يكن لهم جميعاً، لكن القيادة كانت مدركة بصورة جيدة العقبات الإقليمية والدولية التي تحول دون تدمير إسرائيل. وقد كتب خالد الحسن، عضو اللجنة المركزية لفتح، بعد عقد من الزمن مقدماً أوضح تعبير عن الاستراتيجيا التي طالما بقيت مبطّنة وضمنية.[٩٧] ففي نظره، واجهت م.ت.ف. إمكان اختيار أحد سبيلين: إمّا الاستراتيجيا «المرحلية» غير المباشرة التي تتصور قيام دولة في الأراضي المحتلة كخطوة أولى، وإمّا الاستراتيجيا المباشرة لصراع عسكري متواصل تُعبأ فيه الإمكانات العربية بصورة كاملة. وببساطة لم يكن الخيار الثاني متاحاً، لذلك لا بد من أن تعتمد المنظمة على مجموعة من العناصر ـ مجهود عربي منسق لتحقيق التكافؤ مع إسرائيل على الصعيد العسكري، وتضامن عربي على الصعيد السياسي، ومقاومة فلسطينية مسلحة في الأراضي المحتلة، وإقامة تحالفات دولية ـ وعلى القاسم المشترك الأدنى بين الدول العربية. كذلك ظل هدف الاستراتيجيا غير المباشرة النهائي إقامة دولة ديمقراطية علمانية على كامل فلسطين الانتدابية، لكن بغض النظر إذا كانت قيادة الاتجاه السائد تعتقد أن هذا الأمر ممكن أو لا، فإنها كانت على قدر كاف من الفطنة لتدرك أن تحقيق طموحاتها إلى إقامة دولة يمكن أن يتم فقط من خلال تنازلات جسيمة عن حقوقها التاريخية، كما كانت على قدر كاف من الانتهازية يجعلها تُقْدم على هذا الخيار.

وفي أية حال، فإن الاتحاد السوفياتي كافأ م.ت.ف. على نقلتها البراغماتية بدعوتها، في أيلول/سبتمبر، إلى فتح مقر رسمي لبعثتها في موسكو. وهذا، في حد ذاته، غنيمة ثمينة لحركة تحرير من العالم الثالث. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر اعترف مؤتمر القمة العربي في الرباط بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً

الفلسطينيين. وكان الملك حسين عارض بنجاح هذا الاعتراف الحصري بالمنظمة في مؤتمر القمة السابق سنة ١٩٧٣، لكنه شعر بأنه مجبر على التراجع بعد سنة من الزمن. وحقق الدعم العربي اعترافاً مماثلاً بالمنظمة من حركة عدم الانحياز، التي منحتها صفة مراقب. وساند الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية التجمع العربي وتجمع دول حركة عدم الانحياز في الجمعية العامة التي دعت عرفات إلى إلقاء خطاب في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وكان ظهوره في الأمم المتحدة لا كممثل للاجئين لا دولة لهم، وإنما كممثل لمجتمع وطني يتصف بخصائص مؤسساتية مميزة. ولخص العنوان الرئيسي على غلاف مجلة ج.د.ت.ف. الأسبوعية، «الحرية»، هذه المناسبة بالافتخار بأن «فلسطين تدخل التاريخ من جديد».[٩٨]

أما الرافضون للحلول السلمية، فاتخذوا وجهة نظر أكثر سوداوية لما يجري من أحداث. فانسحبت ج.ش.ت.ف. من اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وكذلك من المجلس المركزي، في ٢٦ أيلول/سبتمبر، احتجاجاً على البيان المشترك مع مصر وسورية. كما اتهمت الجناح البراغماتي بإغراء الفلسطينيين بالقبول بتسوية للتفاوض مع إسرائيل «قطرة فقطرة»، وبالقيام باتصالات سرية بالأردن والولايات المتحدة.[٩٩] وفي الحقيقة، كان عرفات قد أجرى محادثات أولية مع مبعوث أميركي غير رسمي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ وآذار/مارس ١٩٧٤، لكن هذه المحادثات توقفت بعد أن استنتج كيسنجر أن حواراً رسمياً لن يجدي.[١٠٠] مع ذلك فقد تابع عرفات اعتقاده «أن الولايات المتحدة تملك المفتاح لإقناع إسرائيل»، كما حاول إقناع الشعب الأميركي بأن «صداقته مع أمتنا العربية هي أهم وهي أبقى وهي أنفع.»[١٠١] مثل هذه التصريحات أقنع ج.ش.ت.ف. بأن القيادة «العميلة والمنحرفة» كانت مصممة بقوة على اتباع «النهج المستسلم» الذي «يزج بالمنظمة في ترتيبات التسوية الخيانية.»[١٠٢]

دخلت التنظيمات الرافضة الآن في تحالف رسمي ضد قيادة م.ت.ف. وعقب اجتماعات بكبار المسؤولين في الحكومة وحزب البعث في بغداد، أعلنت ج.ش.ت.ف. وج.ش. ـ ق.ع. وج.ت.ع. وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني تأليف «جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية» في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وقد مدهم العراق وليبيا بالدعم المادي، وحثا الجبهة الجديدة على إنشاء دوائر إعلامية وقوات عسكرية مشتركة. وقد سبق أن أنشأ الرافضون كتيبة مدفعية مشتركة في آب/أغسطس، كما أبقوا طوال العامين التاليين على مكتب ارتباط عسكري وبعض الفصائل المختلطة، بالإضافة إلى نشر مجلة أسبوعية مشتركة بعنوان «المقاومة مستمرة».[١٠٣] وكان تأثيرهم السياسي ملحوظاً، لكن قراراتهم بمقاطعة

وفود م.ت.ف. إلى مؤتمرات القمة العربية والجمعية العامة أظهرت سوء تقدير خطر. وتعارض هذا الموقف بشدة مع الموقف في الأراضي المحتلة، حيث تم الاحتفال بظهور عرفات في الجمعية العامة بتظاهرات جماهيرية هي الأولى منذ سنة ١٩٦٧.

كان فشل تحالف القوى الرافضة في تحقيق تأثير أكبر يُعزى جزئياً إلى المشكلات الداخلية المستمرة للشريك الأكبر، أي ج.ش.ت.ف. فقد استغرقت عملية ترتيب أمورها المالية حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، ومرت سنة أُخرى قبل أن تعلن أنها تمكنت أخيراً من «إعادة ترتيب» شؤونها الإدارية والعسكرية.(١٠٤) كذلك، لم تكن قادرة على إحياء إطارها القومي العربي، أي حزب العمل الاشتراكي العربي، ولا حتى فرع الحزب في لبنان، على الرغم من المراجعة الوافية سنة ١٩٧٤.(١٠٥) لكن وضع الجبهة المالي تحسن بعد أن تُوّجت المساعدة السرية من وديع حداد بمبالغ إضافية من ليبيا، وبصورة خاصة من العراق الذي بقي النصير الرئيسي لها طوال الأعوام القليلة المقبلة.(١٠٦) إلاّ إن عدم الاستقرار الداخلي مضافاً إلى الدعم العراقي والليبي شجعا على مزيد من التشنج اللفظي. فردت ج.ش.ت.ف. على اعتراف مؤتمر القمة العربي بأن م.ت.ف. هي الممثل الفلسطيني الوحيد، باتهام قيادة المنظمة بالخضوع لمحور سعودي - مصري.(١٠٧) وبصورة مماثلة، وُصفت دعوة الجمعية العامة لعرفات بأنها وسيلة لجر المنظمة إلى فخ الدبلوماسية. وأصرت الجبهة على أن الولايات المتحدة كانت ترغب في إقامة دولة فلسطينية مبتورة، واحتاجت إلى مساهمة المنظمة في مكيدتها، فكان «اليمين الرجعي [أي فتح] واليسار الانتهازي [أي ج.د.ت.ف.]» على أتم الاستعداد لتنفيذ ذلك.(١٠٨)

الانتعاش في الأراضي المحتلة

بينما كان البراغماتيون والرافضون يتابعون صراعهم اتجهوا بصورة متزايدة نحو الأراضي المحتلة بحثاً عن الدعم السياسي. وكانت حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ قد أنهت فترة الهدوء النسبي الذي سبّبته سياسة «الجسور المفتوحة» الإسرائيلية منذ سنة ١٩٦٧. واعترف كبار المسؤولين في م.ت.ف. بأسف «لقد كسب العدو الصهيوني كثيراً من وراء هذه السياسة ذات المظهر الليبرالي ولا سيما ما يتعلق منها بتسهيلات التنقل والسفر لأنها تعد حدثاً جديداً في المنطقة العربية التي يعاني سكانها من عقدة الإجراءات البليدة على الحدود بين كل قطر عربي

وآخر.»[١٠٩] وترسخت «العادات غير الوطنية» نتيجة ذلك، إذ إن «كثيراً من المصانع تجعل قطاعاً واسعاً من أبناء شعبنا مرتبطاً بالاقتصاد الإسرائيلي ذاته.» إن تمدد «التعايش والتنقل والسياحة أيضاً إلى المدن والمستعمرات الإسرائيلية، وأن استمرار هذه العادات يكاد ربما أن يؤثر أو يجرد شعبنا من هويته النضالية ومن قدرته على الاحتفاظ بشخصيته الوطنية المتماسكة.»[١١٠]

إلاّ إن م.ت.ف. كانت تتحمل أيضاً مسؤولية عن الإهمال الصارخ للأراضي المحتلة. واقتصر المجلس الوطني الفلسطيني في جلسته الأولى بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، التي عقدت في تموز/يوليو ١٩٦٨، على شجب «الدعوات المشبوهة لإنشاء كيان فلسطيني مزيف» في المناطق التي تخضع للاحتلال الإسرائيلي، واتخذ قراراً واحداً فقط ذا طابع عملي بسيط هو أن «يُشكَّلَ مكتب لشؤون الأرض المحتلة من ذوي الاختصاص في دائرة التنظيم الشعبي والمجلس العسكري وتوضع له الإمكانات التي تمكنه من خدمة أهداف الثورة.»[١١١] ولم يكن هناك أية إشارة أُخرى إلى أهمية الأراضي المحتلة حتى تموز/يوليو ١٩٧١، عندما أقرّ المجلس الوطني الفلسطيني أخيراً بالحاجة إلى معالجة سياسة «الجسور المفتوحة» الإسرائيلية، وتوظيف الفلسطينيين في المؤسسات (الاقتصادية) الإسرائيلية وفي الدوائر المدنية التي يشرف عليها الحكم العسكري، وبحاجة الفلسطينيين الراغبين في متابعة الدراسة في الجامعات الخارجية (في وقت تدنى القبول بالجامعات العربية بصورة كبيرة منذ سنة ١٩٧٠). وقرر تأليف هيئة قيادية واحدة للإشراف على النشاط السياسي والعسكري والتنظيمي والاجتماعي في الأراضي المحتلة. واعترف بصورة رمزية بضرورة «الاهتمام بكافة أشكال النضال الجماهيري جنباً إلى جنب مع النضال الثوري المسلح وصولاً لحرب التحرير الشعبية الشاملة.» إلاّ إن المجلس قصر قراراته العملية، مرة أُخرى، على زيادة جهوده في مجالي الإعلام والرعاية الاجتماعية في الأراضي المحتلة.[١١٢]

لقد تم عقد الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني، في نيسان/أبريل ١٩٧٢، خصيصاً لمعالجة الأمور المتعلقة بالأراضي المحتلة، إلاّ إنها اقتصرت على البحث في إعلان المعارضة السياسية لمقترحات الملك حسين بإقامة المملكة العربية المتحدة، وللانتخابات البلدية التي رعتها إسرائيل في الضفة الغربية. ومرة أُخرى لم تتخذ قرارات عملية أو برنامجية. ولم يحدث إلاّ في كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ أن وصف المجلس الوطني الفلسطيني الأراضي المحتلة بميدان صراع بارز وأساسي. فقد اعتزم في هذا الوقت أن يكبح هجرة السكان العرب، ويقاوم برامج الاستيطان والتهويد الإسرائيلية، ويعبئ وينظم الجماهير وفق منهج مدروس، ويدعم

المزارعين، وينشئ المؤسسات الاقتصادية والثقافية المحلية، ويصون الهوية الوطنية للمواطنين العرب في إسرائيل، ويعيد امتصاص العمال الذين يشتغلون في الاقتصاد الإسرائيلي، ويقاوم المتعاونين مع الاحتلال، بالإضافة إلى «تعزيز روابط الوحدة الوطنية والنضالية بين جماهير مواطنينا في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ وفي الضفة الغربية وقطاع غزة وفي خارج الوطن المحتل» بصورة عامة.[١١٣] ولم ينجم هذا عن تخطيط مفصل، كما أنه لم يرقَ إلى مستوى المنهج الشامل للمقاومة، أو إلى إنشاء سلطة منافسة في الأراضي المحتلة، لكنه ترافق مع إشارات جديدة إلى البرنامج السياسي «المرحلي» و«الحقوق الراهنة لشعبنا. وفي مقدمتها حقه في مقاومة الاحتلال وحقه في الاستقلال الوطني.»[١١٤]

وأصبحت أهمية هذه الإشارات واضحة بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، عندما دفعت الزيادة الملحوظة في الهجمات المسلحة والاحتجاجات المدنية بالأراضي المحتلة إلى موقع الصدارة في تفكير م.ت.ف. كذلك أدت الحرب إلى تأليف «الجبهة الوطنية الفلسطينية» في الضفة الغربية سنة ١٩٧٤. وكانت جبهة مماثلة فشلت في السنة السابقة بسبب سيطرة الحزب الشيوعي الأردني عليها، لكن الجبهة الجديدة ضمت ممثلي التنظيمات الفدائية الرئيسية. ولم يكن بناء الائتلاف سهلاً، وخصوصاً أن الحزب الشيوعي الأردني استمر لا في الامتناع من تأييد الكفاح المسلح فقط، بل أيضاً في اعتبار تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ هدفاً رئيسياً له.[١١٥] مع ذلك، فقد كان هناك أرضية مشتركة أيضاً، إذ كان كل من الحزب الشيوعي والتنظيمات الفدائية متفقاً على معارضة المحادثات العربية ـ الإسرائيلية الجارية لفصل القوات العسكرية.[١١٦] وأدى «الزخم بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ وإنشاء الجبهة الوطنية الفلسطينية» إلى تشجيع فرع الحزب الشيوعي الأردني المحلي على تأليف «لجان شبيبية كنواة للجبهة، وبعضها مخصص للكفاح المسلح.»[١١٧] وعاد هذا جزئياً إلى قرار صدر في ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ بتأسيس عدد محدود من الخلايا المسلحة في الضفة الغربية لم يتم تنفيذه بسبب خلاف مع المكتب السياسي في عمان.[١١٨] وكان الحزب الشيوعي دعا عقب ذلك إلى تأليف جبهة وطنية في سنة ١٩٧١، وأكد أهمية المقاومة المدنية والعمل السياسي، غير أنه لم يقرر تأسيس جناح عسكري ملحق بالجبهة الوطنية الفلسطينية إلاّ في سنة ١٩٧٤.[١١٩] وعزم على أن يبقى هذا الجناح مستقلاً عن الحزب وأن يضم غير الشيوعيين، بينما يعمل كوادر الحزب في لبنان على تأمين التدريب اللازم والأسلحة من فتح وقوات التحرير الشعبية.[١٢٠]

استبقت إسرائيل هذا المخطط بإلقاء القبض على مئات من أعضاء الحزب

الشيوعي الأردني والجبهة الوطنية الفلسطينية في تموز/يوليو، بينهم سليمان النجاب، الرئيس الفار للفرع المحلي للحزب. واتُّهم بترؤس الجناح العسكري الذي كان لا يزال في بداياته، وأُبعد في نهاية شباط/فبراير ١٩٧٥، أمّا الآخرون من أعضاء الحزب فتلقوا أحكاماً بالسجن لمدد تصل إلى أربعة أعوام.[١٢١] وسارع الحزب في إثر ذلك إلى التوصل إلى تفاهم ضمني مع السلطات العسكرية الإسرائيلية يتعلق بالإحجام عن القيام بأنشطة مسلحة في المستقبل. وسُمح لعضو المكتب السياسي، بشير البرغوثي، بمعاودة السكن في الضفة الغربية، وضمن التزام الشيوعيين هذه السياسة.[١٢٢] ودلت هذه الحادثة على تراجع الجناح «القومي» التي كان هيمن على الحزب منذ سنة ١٩٧٠، ودلت، بالمعيار ذاته، على إعادة تثبيت قيادة الوسط. وفي الواقع، فإن أقلية متشددة شككت بصورة غامضة في أن البرغوثي عُيِّن ليستبق ويمنع تحول الحزب إلى الكفاح المسلح.[١٢٣] وفي أية حال، غلبت في هذا الوقت وجهة النظر في الحزب التي تعتقد، بقوة، أن الأوضاع الجغرافية والبشرية تجعل حرب العصابات في الأراضي المحتلة أمراً صعباً، إن لم يكن مستحيلاً. وأوضحت تجربة التنظيمات الفدائية الرئيسية أنه تم القبض على نحو ٩٠٪ من أعضائها قبل مباشرة هجماتهم المسلحة، وبناء على ذلك، فإن دعوة الحزب الشيوعي الأردني إلى الكفاح المسلح ستكون دعوة إلى تدمير الحزب.[١٢٤] وتقبّل الحزب في قرارة نفسه إمكان أن تقوم فروعه خارج الأراضي المحتلة بأنشطة عسكرية في الأوضاع الملائمة، لكن هذا الخيار لم يتابع باهتمام.[١٢٥]

وفي هذه الأثناء، لم يبق من التنظيمات الفدائية في الأراضي المحتلة نشيطاً إلاّ فتح وج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف.، وذلك لأن المجموعات الصغيرة افتقرت إلى الدعم الكافي من الناحيتين السياسية واللوجستية. مع ذلك، فقد واجهت حتى التنظيمات الرئيسية صعوبات جسيمة. فالاستخبارات الأردنية أحبطت محاولاتها لإنشاء لجان قيادية سرية في عمان للإشراف على الشبكات السرية في الأراضي المحتلة. وكانت فتح لا تزال قادرة على القيام ببعض الأنشطة المتواضعة في مصر بفضل علاقاتها القائمة بالاستخبارات المصرية والاستخبارات العسكرية، لكن ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. كانتا مُنعتا من العمل منذ آب/أغسطس ١٩٧٠.[١٢٦] هذا بالإضافة إلى النكسة التي عانتا جراءها عندما أدى الاستيلاء على مجموعات متعددة من الوثائق، في نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٧٣، إلى اعتقال عدد من أعضائهم في قطاع غزة والضفة الغربية.[١٢٧] أمّا القيود التي وضعتها سورية على ج.ش.ت.ف. في سنة ١٩٧٤، فأعاقت إلى حد كبير إمداد كوادرها الموجودة في الأردن بالأسلحة والمتفجرات (المرسلة في النهاية إلى الأراضي المحتلة).[١٢٨]

وأصبحت الأمور أكثر سوءاً بعد تشرين الثاني/نوفمبر عندما انتقد حبش سورية علناً، وكشف عن الخلاف مع حزب البعث الحاكم، الأمر الذي دفع الحكومة إلى الرد باعتقال البقية الباقية من أعضاء ج.ش.ت.ف. في البلد.[١٢٩]

حاولت ج.ش.ت.ف. التغلب على هذه العقبات عن طريق تنفيذ عدد متواضع من العمليات في إسرائيل والأراضي المحتلة في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ (بالإضافة إلى عمل إرهابي دولي وحيد هو تفجير خزانات نفط في سنغافورة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥). أمّا الفعل الأكثر إثارة فكان العملية الانتحارية في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، التي فجّر فيها أحد أعضاء ج.ش.ت.ف. قنبلة في إحدى دور السينما في تل أبيب، قضت عليه وعلى أحد المشاهدين وجرحت ٨٥ آخرين. غير أن ج.ش.ت.ف. اكتشفت في هذا الوقت عواقب إصرارها منذ سنة ١٩٧١ على إطاحة النظام الملكي الأردني، وهي الغرض الذي أنشأت في سبيله «حزب الشعب» السري في وقت قريب هو تموز/يوليو ١٩٧٤. وقد تبنت المحاولة الفاشلة التي قام بها أحد المواطنين الأردنيين، بريك الحديد، لاغتيال الملك حسين في سنة ١٩٧٥، لكنها تخلت، في النهاية، عن حملتها، في وقت كان نشاطها العسكري في الأراضي المحتلة قد خمد بصورة كاملة تقريباً. وتضمن هذا الفشل مفارقة لافتة، لأن الجبهة كانت في طليعة منتقدي الأساليب التنظيمية والعسكرية الفلسطينية. إذ ذكر تقرير نشر سنة ١٩٧٢، مثلاً، أن ما أفسد المقاومة المسلحة هو «تمجيد الاستشهاد، والتغني بالبطولات الانتحارية، وروح المغامرة»، والعجز عن التعلم من الخبرات السابقة، وإهمال الأساليب التنظيمية الصحيحة، والأخطاء الفنية.[١٣٠] وبالإضافة إلى ذلك، فقد «قدّست» التنظيمات الفدائية الأنشطة العسكرية على حساب التعبئة السياسية والاجتماعية للجماهير. فأدى هذا إلى تقويض الجهود لإقامة نقابات مهنية وهيئات قاعدية أُخرى، وترك التنظيمات السرية من دون درع شعبي واق.[١٣١]

وفي الحصيلة، إن ج.د.ت.ف.، لا ج.ش.ت.ف.، هي التي غيّرت من أساليب عملها. إذ كرست اهتماماً أكبر للنشاط السياسي بعد تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، على الرغم من بقاء مسؤولية العمل التنظيمي داخل الأراضي المحتلة في يد هيئة ذات تسمية رنانة هي «قيادة قوات الداخل». وكانت هذه لجنة عسكرية لها فرعان في دمشق وبيروت، وتشرف أيضاً على تدريب الفدائيين الذين يقومون بمهمات انتحارية. أمّا بنية التنظيم السري في الأراضي المحتلة فلم تتغير، إذ كان يتم تصنيف أعضائه وفقاً لفئاتهم الاجتماعية (طلاب، وعمال، ونساء، إلخ) بدلاً من أن يكون وفقاً لوظائفهم العملانية.[١٣٢] وتمكنت ج.د.ت.ف. من إعادة

تأليف لجنتها القيادية السرية في عمان في إثر إطلاق عدة كوادر من السجون الأردنية، في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. وكانت الجبهة حرّمت القيام بأية أعمال تخريبية في الأردن، وأبقت اللجنة القيادية مستقلة عن الفرع الأردني السري للجبهة والمعروف باسم «منظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن» (مجد).(١٣٣) وعلى الرغم من ذلك، فإن الاستخبارات الأردنية أحكمت قبضتها، وأعادت إلقاء القبض على عضو المكتب السياسي، صالح رأفت، في أواسط تموز/يوليو ١٩٧٤، وعلى ٣٢ آخرين من أعضاء الجبهة بعد ذلك ببضعة أسابيع.(١٣٤)

أظهرت ج.د.ت.ف. أنها قادرة على إيقاع الأذى أحياناً ـ فعلى سبيل المثال، تسببت قنبلة زرعتها بإصابة ١٢ إسرائيلياً في إحدى أسواق القدس الغربية في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ـ لكن أعضاءها، بصورة عامة، لم يكونوا قادرين إلاّ على تنفيذ هجمات تخريبية صغيرة. ولهذا سعت في سبيل تحقيق نتائج أكثر إثارة، فشنت عمليتين انتحاريتين في ٤ أيلول/سبتمبر و١٩ تشرين الثاني/نوفمبر خسرت فيهما ٦ قتلى وأنزلت بالإسرائيليين ٢٥ إصابة. ورددت الجبهة أنها تعمل من أجل إحباط المشاريع «الهادفة لاقتسام الشعب الفلسطيني وأرضه بين النظام الأردني وإسرائيل... [و] لدعم الجهود السياسية التي تبذلها م.ت.ف... . [و] تدعيماً للخط النضالي السياسي الذي طرحته الجبهة بعد حرب تشرين الأول [أكتوبر] والمتمثل في برنامج النقاط العشر الذي أقره المجلس الوطني الأخير.»(١٣٥) ولعل هناك دلالة على تزامن الهجمات الأخيرة مع الزيارة التي قامت بها قيادة الجبهة للاتحاد السوفياتي والصين وكوريا الشمالية، والتي مهدت الطريق للتفكير علناً في إنشاء «حكومة مؤقتة ثورية».(١٣٦) وأثبت هذا، مرة أُخرى، الغرض السياسي للأعمال العسكرية، كما أثبتته الطريقة التي تنشر فيها دوريات التنظيمات الفدائية المتعددة أخبار العمليات ضد إسرائيل التي تقوم بها التنظيمات المنافسة لها. إذ أشارت مجلة «الهدف» التابعة لـ ج.ش.ت.ف. إلى العمليات التي تنفذها ج.د.ت.ف. وفتح من دون أن تذكرهما بالاسم، بينما ردت مجلة «الحرية» التابعة لـ ج.د.ت.ف. هذا الجميل عندما نشرت أخبار العمليات التي تنفذها تنظيمات «جبهة الرفض».

فتح: تأكيد الصدقية الوطنية

لقد أصاب منطق التنافس فتح أيضاً، التي سعت لتأكيد صدقيتها الوطنية بتصعيد جهدها العسكري خلال سنة ١٩٧٤. وكان في المستوى نفسه من الأهمية

رغبتها في تأكيد حضورها في الأراضي المحتلة، وتوكيد مكانة م.ت.ف. طرفاً أساسياً في الصراع يمتلك القدرة على سد الطريق أمام محادثات السلام.(١٣٧) ولإظهار صدق هذا التفكير احتجز ثلاثة من فدائيي فتح أسرة إسرائيلية رهينة في بلدة نهاريا الساحلية في ٢٤ حزيران/يونيو، وقضوا على اثنين من الرهائن بالإضافة إلى جندي قبل أن يُقتلوا برصاص «جيش الدفاع الإسرائيلي». لكن فتح وجهت جهدها الرئيسي نحو تنظيمها السري في الأراضي المحتلة، الذي تسلّم مسؤوليته خليل الوزير و«القطاع الغربي». وكان سلفه كمال عدوان أعاد تنظيم المفوضية، فاستبدل التقسيمات الجغرافية المحضة، بأقسام منفصلة تعنى بالعمليات العسكرية (بما في ذلك التدريب والتموين)، والتنظيم، والمعلومات. وأبقى الوزير على هذه التقسيمات عقب اغتيال عدوان في نيسان/أبريل ١٩٧٣، لكنه أعاد «لجان المناطق» القديمة الخاصة بالقدس وغزة والخليل ونابلس والجليل.(١٣٨)

استعادت فتح توازنها بالتدريج بعد مقتل عدوان، فنظمت عدداً متزايداً من العمليات في الأراضي المحتلة بعد آب/أغسطس ١٩٧٣، وكانت المسؤولة عن تنفيذ ٩٠٪ من الأنشطة العسكرية الفلسطينية في الفترة التالية.(١٣٩) كما ضاعفت مساعي التجنيد بين الآلاف من الطلاب من الضفة الغربية وقطاع غزة الذين يتقاطرون إلى الجامعات العربية والأجنبية (وكذلك فعل جميع التنظيمات الفدائية الأُخرى)، وبحثت عن وسائل جديدة لتهريب المتفجرات والأسلحة إلى الأراضي المحتلة. وقد اتضح مدى نجاحها في أواسط آب/أغسطس ١٩٧٤، عندما أعلنت إسرائيل اعتقال رئيس الأساقفة الكاثوليك في القدس هيلاريون كبوجي وسائقه، اللذين اتهما باستغلال صفته الدبلوماسية لتهريب الأسلحة والأموال في سيارته إلى الضفة الغربية لمصلحة فتح.

على غرار ما أظهر اعتقال كبوجي، فإن الإجراءات الإسرائيلية المضادة كانت فعالة بصورة متزايدة. ودفع هذا فتح إلى إحياء «الدوريات المطاردة»، وهي المجموعات الفدائية المتنقلة التي ظهرت، في أواخر الستينات، في جبال الضفة الغربية. وكان غرضها مهاجمة القوات الإسرائيلية بين حين وآخر لتأكيد وجود فتح، ولإقامة شبكات سرية جديدة في القرى والبلدات.(١٤٠) وكان واجب هذه «البؤر» الفدائية أن تنفذ الدعاية المسلحة لتعبئة عموم السكان، ولتدريب جيل جديد من الكوادر، وأخيراً لإزالة الحاجة إلى التسلل من الأراضي العربية.(١٤١) غير أنه ثبتت صعوبة هذا العمل. فلم يبق بعد سنة ١٩٧١ إلاّ دورية واحدة تابعة لفتح في منطقة الخليل، كما واجهت عمليات تدريب المجموعات الفدائية الجديدة وتموضعها وتموينها تحديات كبيرة من الناحيتين الإدارية واللوجستية.(١٤٢) وتم

إنشاء خمس دوريات مطاردة في الضفة الغربية خلال ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ (بينما أحبط حرس الحدود الأردنيون محاولة مماثلة من ج.د.ت.ف. في نيسان/أبريل ١٩٧٥).[١٤٣] وتزامن وصول هذه الدوريات مع ازدياد الحاجات المدنية، وساهم في إظهار قدرات م.ت.ف. وكما قال أحد الفدائيين المطاردين عند استرجاع دوره «طلبت مني القيادة أن أظهر في العلن أو أن أهاجم مرافق مثل مكتب البريد، من أجل إظهار حضور فتح.»[١٤٤] مع ذلك، فإن الأحوال الصعبة، والافتقار إلى التنظيم المدني القوي، والضغط الإسرائيلي المستمر، كل هذا منع من مضاعفة عدد هذه الدوريات ودفع بها إلى الفرار بالتدريج إلى الأردن في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧.[١٤٥]

ومهما يكن المصير النهائي للدوريات المطاردة أو التنظيم السري، فإن ازدياد نشاط فتح، على العموم، في الأراضي المحتلة عزز مكانة خليل الوزير داخل فتح. فمعرفته الوثيقة بالقوى السياسية والاجتماعية المحلية جعلته حليفاً حيوياً في حملة عرفات لتوسيع نفوذ م.ت.ف. في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد عزز موقعه عبر تخطيطه للمهمات الانتحارية القليلة التي نفذتها فتح في هذه الفترة. وقام بهذه العمليات جهاز «الخدمة الخاصة»، وهو شعبة من «جهاز الأمن والمعلومات» الذي أنشأه ضابط الاستخبارات المصرية السابق، محمد نجيب الجويفل، في أواخر سنة ١٩٧٢ أو أوائل سنة ١٩٧٣.[١٤٦] وألحق الوزير هذا الجهاز بالقطاع الغربي بعد مقتل محمد يوسف النجار وكمال عدوان، وضمه إلى مجموعة أبو هاني الواسعة الصيت.[١٤٧] وجاء المزيد من المتطوعين، وتوفر التدريب، والنقل البحري من «كتيبة أبو يوسف النجار» التي تم إنشاؤها في سنة ١٩٧٣ بدمج وحدتي رصد واستطلاع بحري في القطاع ٣٠٢ (المتمرد سابقاً).[١٤٨] وكان يساعد الوزير في أعماله سعد صايل، وهو ضابط صارم في الجيش الأردني سبق أن تولى، في هذا الوقت، رئاسة غرفة العمليات المركزية لفتح في بيروت.

إن انبعاث مكانة الوزير، الذي كان معروفاً لمدة طويلة بلقب «الرجل الصامت» في فتح، وتحالفه مع صايل أقلق الائتلاف الفضفاض للضباط والكوادر المدنية ذوي الميول اليسارية الذين كانوا يعتبرون الوزير يجسّد اليمين بعينه. وتركزت قوة اليساريين في قوات اليرموك، حيث كان قائد الكتيبة الثانية، موسى نعمنه، شخصية رئيسية، كما كان لهم عدد من المتعاطفين على رأس ثلاث من الكتائب الفدائية الأُخرى وفي التفويض السياسي. وكذلك كان يرتبط بالتيار اليساري ضابطان سابقان في الجيش الأردني، هما سعيد مراغة (قائد قوات فتح في الجنوب اللبناني) ومحمد بدر (قائد قوات القسطل). وكان نمر صالح، عضو اللجنة

المركزية في فتح، الأكثر نفوذاً في ذلك الوقت. واعتقد صالح أن توازناً جديداً للقوى الإقليمية قد انبثق من حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، قام فيه النفوذ السوفياتي المتزايد بدور كبير. ووفقاً لرأيه «إن معركة العبور صنعها المقاتل العربي وهو على الدبابة السوفياتية.»[149] وبدا أن توثق رابطة م.ت.ف. بالاتحاد السوفياتي يدعم وجهة نظر صالح، وأوحى بأن مركزه في فتح سيظل متيناً. وفعلاً، بحلول سنة ١٩٧٤، كان صالح يعتقد أنه وحلفاءه اليساريين كانوا يسيطرون على الجناح العسكري في فتح.

ربما بالغ صالح في تقدير نفوذه، لكن ليس من دون مبرر، إذ اتسم دعمه للاتجاه الجديد في سياسة م.ت.ف. ولشعار «السلطة الوطنية» بأهمية كبيرة بالنسبة إلى عرفات الذي اعتمد على مساعدة صالح له في احتواء المعارضة داخل فتح. واتضح هذا في مناسبة واحدة على الأقل في أواخر سنة ١٩٧٣، عندما أصدر صالح تعليماته إلى سعيد مراغة بإرسال مفارز فدائية إلى بيروت لتمنع المعارضين في فتح من عقد اجتماع جماهيري للاحتجاج على سياسة م.ت.ف.[150] واتضحت فائدة اليساريين لعرفات في قراره بتعيين أمين سر المجلس الثوري في فتح، ماجد أبو شرار، مسؤول دائرة الإعلام الموحد في م.ت.ف.، ليضمن الدعم الإعلامي للاتجاه السياسي الجديد. أمّا أحمد عبد الرحمن، وهو شيوعي سابق كان أنشأ شبكة يسارية (معروفة باسمه الحركي «رضوان») داخل فتح في أوائل السبعينات، فأصبح في هذا الوقت رئيس تحرير مجلة م.ت.ف. الأسبوعية «فلسطين الثورة». كذلك أُوكلت مناصب إعلامية مهمة أُخرى إلى يساريين، فترأس وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» زياد عبد الفتاح، وترأس الطيب عبد الرحيم إذاعة «صوت فلسطين».

لكن اليساريين لم يعودوا موحدين. فكما حدث، إلى حد كبير، في الحركة الوطنية الفلسطينية ككل، كانت فتح غارقة في انقساماتها جراء الجدال فيما إذا كانت ستحضر مؤتمر السلام وتقيم سلطة وطنية في الأراضي المحتلة أم لا. وكان اليساريون منقسمين مع حلول سنة ١٩٧٤ بالطريقة نفسها. ففي جانب، وقفت «جماعة السوفيات» برئاسة نمر صالح وماجد أبو شرار وبدعم من الضباط الرئيسيين كسعيد مراغة، بينما تجمع في الجانب الآخر مجموعة متباينة من الكوادر المدنية. وساندت المجموعة الأولى الاتجاه البراغماتي وأيدت التحالف الاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي، بينما عارضت المجموعة الثانية، التي يمكن نعتها على أفضل وجه بالتيار القومي - اليساري، برنامج م.ت.ف. السياسي «المرحلي» بصورة عامة، وتطلعت إلى الصين أو فيتنام نموذجاً لها. وتفاوتت الآراء كذلك فيما إذا

كان يجب إنشاء منظمة ماركسية ـ لينينية منفصلة، أم تكتل تقدمي داخل فتح يضغط من أجل قيام تحالف استراتيجي مع الاتحاد السوفياتي، أم إعادة تشكيل فتح كتنظيم «حديدي» منضبط يعمل في سبيل مركزية ديمقراطية، بدلاً من الفئات والشلل الفردية أو العشائرية. وظل للإيمان بالقومية العربية تأثيره بالنسبة إلى البعض، ممن صاغوا تفكيرهم ضمن بوتقة البحث عن حزب يستطيع قيادة «الثورة القومية الديمقراطية» العربية الواسعة وإدارة الحرب الشعبية ضد إسرائيل.[١٥١] مع ذلك، فإن النقطة الأساسية للانقسام الداخلي في اليسار حددها، فيما بعد، منظر قومي ـ يساري متشدد بقوله: «أمّا الرموز التقدمية واليسارية في حركة فتح فقد راهنت على إمكانية تسوية وطنية بدعم سوفياتي.»[١٥٢]

وكانت النتيجة بروز عدة فئات يسارية لكل منها نظرتها الأيديولوجية وجدول أعمالها السياسي المتباين. وكانت «جماعة السوفيات» الأكثر رسوخاً في الجهاز العسكري والإعلامي، لكن جناحاً أكثر تشدداً التف حول مجموعة صغيرة من الكوادر المدنيين الذين قرروا بحلول سنة ١٩٧٣، إنْ لم يكن قبل ذلك، أن الفلسطينيين بحاجة إلى حزب طليعي ثوري، وخططوا لإنشاء مثل هذا الحزب على أسس الشبكة الموازية التي كانوا ينشئونها داخل فتح. وكان من الشخصيات الرئيسية في «الخط الفيتنامي» (كما صار يدعى فيما بعد) مسؤول التنظيم المدني وعضو لجنة قيادة الإقليم في لبنان حنا ميخائيل (أبو عمر).[١٥٣] وكان برفقته كذلك راجي مصلح وعبد الرحمن مرعي (أبو فارس) من كبار كوادر القطاع الغربي، ورئيس مكتب شؤون الأردن سميح أبو كويك (قدري)، وبعض العاملين في دائرتي الإعلام والعلاقات الخارجية كمحمد أبو ميزر وأبو نائل وأبو خالد حسني. كما جاء تأييد إضافي من أعضاء فتح القياديين في الاتحاد العام للكتّاب والصحافيين الفلسطينيين كنزيه أبو نضال ويحيى يخلف، ومن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، مثل مي صايغ وجيهان الحلو (أم عمر). وعبّر أبو نضال خير تعبير عن الروح القومية المتأججة لهذا الاتجاه اليساري في دحض مبكر لاقتراح ج.د.ت.ف. بشأن «السلطة الوطنية» بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، إذ أعلن أنه «إمّا خياني إذا تم بصفقة مع العدو أو ضمن صفقة دولية، وإمّا خيالي لأنه مستحيل التحقيق في المرحلة الراهنة.»[١٥٤]

ولم ينضم إلى هذه الفئة بعض المتشددين، إمّا لأسباب شخصية وإمّا لأن ميولهم الماركسية ـ اللينينية كانت متأثرة أكثر بالقومية العربية الشعبية، ومن الأمثلة البارزة لهؤلاء ناجي علوش (أبو إبراهيم) ومحمد عودة (أبو داود) اللذان كانا سيرئسان تنظيم فتح المدني والميليشيا في بيروت الغربية خلال ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦.

وكان كثيرون من اليساريين المتشددين بعثيين سابقين، أمّا القلة من الشيوعيين السابقين فمالت أكثر إلى «جماعة السوفيات». وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشعور الوطني اختلط بالاعتراض على النماذج الأبوية والانتقائية المتبعة في قيادة فتح وتنظيمها. وقد ضرب مثالاً لذلك علوش، الذي سخر، من ناحية، من توقع إمكان إجبار إسرائيل على القيام بتنازلات سياسية وإقليمية لا تمليها الحقائق العسكرية، ومن ناحية أُخرى، تحسّر على فشل الحركة الفدائية الفلسطينية في «أنها لم تستطع أن تبني التنظيم الصلب المتماسك الفعال القادر»، وعلى عجزها عن إقامة علاقات داخلية، إذ «ظلت العلاقات التنظيمية عشائرية وعفوية وفوقية.» لقد كانت القوات الفلسطينية خليطاً تعيساً من «روح نظامية متخلفة وليبرالية عصابية متسيبة»، بينما كانت م.ت.ف. عاجزة، بصورة لافتة، عن تأليف جبهة وطنية مجدية، أو القضاء على الشللية والتدخل العربي، أو إزالة العيوب البنيوية التي رافقتها ورافقت التنظيمات المنضوية تحت لوائها. وقد بقيت الحركة حبيسة مأزق استراتيجي: فالأساليب الاستعراضية لمنظمة أيلول الأسود أصبحت جزءاً من المشكلة وعمقت الفوضى والارتباك في صفوفها، بينما أدت العيوب التنظيمية في مختلف التنظيمات الفدائية إلى منعها من الرد بفعالية على التحديات، ومن الاستجابة للفرص التي أوجدتها، على حد سواء، حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣.[١٥٥]

أدى البحث عن خط سياسي صحيح إلى ظهور ما يسمى الاتجاه الماوي على يد أحد الكوادر القيادية ومنظّر سابق في الحزب الشيوعي الأردني هو منير شفيق (أبو فادي). وكان شفيق أُبعد عن منصبه كمحرر في «فلسطين الثورة» بسبب معارضته الصريحة لبرنامج م.ت.ف. الجديد في أواخر سنة ١٩٧٣، وتسلّم لاحقاً إدارة مركز التخطيط في المنظمة. ولم يكن في «الاتجاه الماوي» إلاّ القليل من الشخصيات البارزة بالإضافة إلى شفيق، لكنها حشدت عدداً كثيراً من الأتباع بين فروع فتح الطالبية في لبنان والخارج طوال الأعوام القليلة التالية، وجذبت كوادر كباراً من القطاع الغربي كمحمد بحيص (أبو حسن)، وباسم التميمي (حمدي)، ونائب رئيس مكتب شؤون الأردن سعد جرادات.[١٥٦] وعلى عكس الفئات اليسارية الأُخرى، احتفظت هذه المجموعة بعلاقات عمل جيدة بخليل الوزير وبالكثيرين من كوادر التنظيم المدني المحلي الذين واصلوا دعم معتمد «الإقليم» السابق يحيى عاشور (حمدان). واستهوت النظرة الماوية ناشطين لبنانيين من ذوي الميول المشابهة ـ لعل من أبرزهم مجموعة من الكوادر الذين انفصلوا عن منظمة العمل الشيوعي في لبنان سنة ١٩٧٢ ـ الأمر الذي مكّن الفئة الماوية من اكتساب أتباع كثيرين في أحياء المدن والقرى اللبنانية التي قدموا منها، وأتاح، في وقت

لاحق. تأسيس جماعات لبنانية، مثل «اللجان الوطنية» و«حركة لبنان العربي» والمجموعة الشبابية التي اندمجت، فيما بعد، في حركة التوحيد الإسلامية في طرابلس.

وفي كل من هذه الحالات تقريباً، كان أبرز اليساريين هم من الكوادر الذين قدموا إلى لبنان بعد الهزيمة النهائية في الأردن في تموز/يوليو ١٩٧١، وجميعهم عاملون متفرغون يتلقون الرواتب من فتح أو من م.ت.ف. وفي الواقع، لم تكن سيرتهم المهنية وخلفيتهم الاجتماعية تختلفان كثيراً عن سيرة وخلفية أولئك الذين اعتبروهم منافسيهم السياسيين والعقائديين، لكنهما ميزتاهم من معظم أعضاء التنظيم المدني المحلي، الذين تم تجنيدهم من أوساط اللاجئين الفلسطينيين الذين قدموا إلى لبنان سنة ١٩٤٨. وقد أقلق البرنامج السياسي «المرحلي» الذي أقرته م.ت.ف. الفلسطينيين المحليين، الذين استنتجوا أن السلام المتفاوض في شأنه ربما يمكن أن يستعيد الضفة الغربية وقطاع غزة، لكنه سيترك اللاجئين من المناطق الملحقة بإسرائيل سنة ١٩٤٨ مبعدين عن وطنهم. ولهذا السبب لم تلق «جماعة السوفيات» إلاّ تأييداً محدوداً نسبياً بين أعضاء التنظيم المحلي الذين تذكروا بمرارة، بالإضافة إلى ذلك، الدور الذي قام به صالح في قمع الإقليم سنة ١٩٧٢. وعندما اتجه هؤلاء الأعضاء نحو اليسار، كما فعل البعض منهم، كانوا يتطلعون إلى أحد الأجنحة القومية المتشددة بدلاً من «جماعة السوفيات».

كان علوش وشفيق، اللذان نشرا كتابات وافرة وتكلما بانتظام أمام الجمهور العام، مؤثرين بصورة خاصة في نشر آرائهما لدى الفلسطينيين المحليين ولدى أوساط مشابهة، إلاّ إن الأول افتقد القاعدة المؤسساتية الفعالة أو الوسيلة التنظيمية غير الرسمية، وأثبت عدم قدرته على تأسيس فئة منتظمة ذات شأن. وعلاوة على ذلك، فإن جماعة «الخط الصحيح»، كما سمت فئة شفيق نفسها، نفّرت علوش وغيره من الحلفاء السابقين كالضابط المتشدد موسى العمله، وذلك بتبنيها وجهة نظر إيجابية بالنسبة إلى التضامن بين الدول العربية الذي أحدثته الحرب الأخيرة، وبدعوة إلى سياسات «الجبهة الوطنية» بصورة عامة. مع ذلك، فقد بقيت تعارض الهدنة العسكرية والمفاوضات مع إسرائيل، وبالتالي الأدوات الدبلوماسية الشرق الأوسطية كقرار مجلس الأمن ٢٤٢.[١٥٧] وقدم شفيق اعتراضاً خاصاً مفاده أن التركيز الجديد على استعادة الأراضي التي احتلت سنة ١٩٦٧ جعل هذا الهدف، بدلاً من التركيز على ضياع فلسطين سنة ١٩٤٨، السبب الرئيسي في الصراع، وبهذا «حوّلت أهداف برنامج الحد الأدنى المعني إلى أهداف برنامج حد أقصى.»[١٥٨]

شكلت فتح على الدوام، في حد ذاتها، جبهة وطنية بهذا القدر أو ذاك،

وكانت التحزبات في داخلها ظاهرة طبيعية ومتوقعة وإنْ تكن غير مستحبة. وفي الواقع، لم يتقبل عرفات شرذمة التنظيم المدني وظهور الإقطاعيات داخل المؤسسات الرسمية لفتح وم.ت.ف. فحسب، بل أيضاً تعدى ذلك ليشجع هذه الظواهر بنشاط كي يشتت المعارضة، سواء أكانت فعلية أم محتملة. إن الإغداق المالي العربي المتزايد، بعد تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، مكّنه مع قيادة فتح بصورة عامة من توزيع الرعاية النفعية على نطاق أوسع وتعزيز السيطرة من خلال إقامة نظام تبعي. مع ذلك فقد كان عرفات حذراً من التهديدات التي قد تصدر عن العسكريين بصورة خاصة، وأتبع حملة التجييش، خلال ١٩٧١ ـ ١٩٧٢، بخطوات للتخلص من مراكز المعارضة في القوات الفدائية. فتم حل القطاع ٣٠٢ المتمرد وتوزيع صغار ضباطه على الوحدات الأُخرى في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢، وفي سنة ١٩٧٣، تم نقل بعض ضباط كتيبة الجولان بالمثل إلى كتيبة الجليل، التي كان ينقصها الضباط، وإلى كتيبة شهداء أيلول، التي أعيد تشكيلها في نهاية السنة. وكانت كتيبة الجولان مصدراً للضباط الذين ألحقوا بالقيادة المركزية للميليشيا التي أنشأتها فتح عقب المناوشات مع الجيش اللبناني في أيار/مايو. كما أعيد تعيين قائد القطاع الأوسط جواد أبو شعر ليرئس الميليشيا.

لقد أحكم عرفات قبضته بصورة أكبر سنة ١٩٧٤ وذلك بوضع عدد متزايد من الوحدات بإمرة القيادة المباشرة لغرفة العمليات المركزية، التي بات يرئسها سعد صايل الذي ظل وفياً بعيداً تماماً عن التحزبات السياسية الداخلية. وعوّضت غرفة العمليات المركزية عن بُعد القيادة العامة لفتح التي بقيت في دمشق، لكنها حوّلتها أيضاً إلى مكتب إداري خلفي. وللسبب ذاته، حدّ تهميش القيادة العامة من سلطة خليل الوزير ونمر صالح العسكرية، وعزز السلطة في قبضة عرفات. وكان بين الوحدات الملحقة بغرفة العمليات المركزية منذ سنة ١٩٧٢ كتيبة المدفعية الأولى، والوحدة الخاصة، والقوة ١٤ (الجوية)، والوحدة البحرية، بالإضافة إلى الخدمات المساندة المتنوعة. وفي سنة ١٩٧٤، ضُمت إلى القائمة كتيبة الدفاع الجوي المنشأة حديثاً، وكذلك الشرطة العسكرية التابعة لقيادة الكفاح المسلح الفلسطيني، ووحدة الشهيد نمر الحجاج التي لم تعمر طويلاً، وهي وحدة شرطة عسكرية داخلية أُلّفت بهدف ضمان طاعة الوحدات الفدائية في أثناء المناقشات الحامية بشأن البرنامج السياسي الجديد لـ م.ت.ف.[١٥٩] وكانت الوحدة الأخيرة ملحقة بالاسم فقط بجهاز الاستخبارات العسكرية لفتح، وهو كان بدوره حديث العهد ويرئسه حليف عرفات عطا الله عطا الله. كذلك توسع الحرس الشخصي لعرفات بإمرة علي حسن سلامة، ضابط جهاز الرصد السابق، الذي فكّر في إنشاء منظمة أيلول الأسود

سنة ١٩٧١.

كان هناك أسباب كثيرة تجعل عرفات قلقاً جراء التحديات الداخلية. فالتدخل العربي المتزايد هدّد سيطرته الضعيفة على فتح، كما هدد بالمثل هيمنة فتح المركزية على م.ت.ف. فالعراق، الذي كان دعم إنشاء جبهة الرفض في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، أثار بعد ذلك تحدياً مباشراً عن طريق ممثل فتح في بغداد صبري البنا. وكان البنا، المشهور باسمه الحركي أبو نضال، قد طور علاقات متينة بالاستخبارات العراقية منذ سنة ١٩٧١. كما كان يشغل منصب مدير مكتب م.ت.ف. في بغداد، وبصفته هذه شارك التنظيمات الفدائية الرافضة في تكوين اللجنة السياسية للفلسطينيين في العراق» في أوائل سنة ١٩٧٤. وقد رفضت اللجنة التنفيذية ـ م.ت.ف. الاعتراف بهذه اللجنة، التي أعلنت طرد ج.د.ت.ف. من صفوفها، واستنكرت بشدة «انحراف» قيادة المنظمة برئاسة عرفات. واستولى البنا، في هذا الوقت، على مرافق فتح في العراق: معسكر التدريب؛ المزارع؛ المستودعات؛ الورشة الصناعية لإنتاج معدات القتال الخفيفة.[١٦٠] وقدمت له السلطات العراقية شحنة كبيرة من أسلحة المشاة الصينية كانت صادرتها من فتح سنة ١٩٧٣، وسمحت له بإنشاء مكتب باسم «فتح ـ المجلس الثوري»، وبنشر مجلة دورية باسم «فلسطين الثورة».

أعجب بعض أعضاء فتح بالنفَس المتشدد الذي عبّر عنه البنا، على الرغم من أن قراره شق الصفوف بصورة رسمية وتواطؤه الواضح مع السلطات العراقية حرماه تحقيق التعاطف الذي حققته منظمة أيلول الأسود قبل عدة أعوام. وقد أبقى البنا على علاقته السرية بمعارفه السابقين في التنظيم المدني وجهاز الرصد في الأردن في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠، ومنهم سميح أبو كويك وناجي علوش ومحمد بحيص وسعد جرادات. وحتى صلاح خلف الذي يعتبر إلى حد ما «يسارياً موالياً» أبقى قنوات الاتصال مفتوحة معه بحذر. وخوفاً من التعرض لمزيد من حوادث الارتداد، احتجز عرفات علوش فترة قصيرة في آب/أغسطس ١٩٧٤؛ وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، أطلقت النار في بيروت بناء على أوامر عرفات على أحمد عبد الغفور وأردته قتيلاً. وهو مرتد آخر وزميل للبنا كان مسؤولاً عن عدة أعمال إرهابية في الخارج. وأرسل البنا مسلحين إلى دمشق لاغتيال عضو اللجنة المركزية محمود عباس انتقاماً لزميله، ولكن تم القبض عليهم، وحكمت اللجنة المركزية غيابياً بالإعدام عليه.[١٦١] كما تم نشر بيان زُعم أنه صادر عن «الضباط الأحرار في فتح» في مجلة ج.ش.ت.ف. الأسبوعية في كانون الأول/ديسمبر، إلاّ إن القيادة غدت تسيطر على الأوضاع الداخلية بصورة متينة في هذه الأثناء.[١٦٢]

كان صلاح خلف، عضو اللجنة المركزية في فتح، قلقاً نتيجة اتجاه الأحداث. وكرئيس لجهاز الأمن الموحد في م.ت.ف.، أبقى على علاقاته بعدد من التنظيمات السياسية الصديقة والمناوئة على حد سواء، منها تلك التي يترأسها البنا وعبد الغفور. وأدى الاستقطاب السياسي داخل فتح إلى تأكل الأرض الوسط، الأمر الذي جعل من الصعب على خلف تعزيز مكانته القيادية من دون تأييد أحد الأطراف. وتمثل الحل في اتخاذه موقف الولاء النقدي تجاه القيادة الرئيسية، موازناً بين تأييده للاتجاه البراغماتي في سياسة م.ت.ف.، وبين خطاب المناضل الوطني الثوري الملتزم والمعارض للإجراءات التنظيمية الخطأ والممارسات الفاسدة. وفي الوقت نفسه، حوّل جهاز الأمن الموحد إلى مركز قوة شخصية، وساوم عرفات في تعيين مؤيديه في مناصب قيادية في الاتحاد العام لطلبة فلسطين الواسع النفوذ.

وخطط خلف، ربما بأمل تحقيق منزلة لا ينازع بشأنها، لعمل إرهابي مثير هو اغتيال الملك حسين في أثناء مؤتمر القمة العربي في الرباط. وكان هناك أسباب أُخرى لهذا العمل: كان رئيس الاستخبارات الأردنية، محمد رسول الكيلاني، زار بيروت سراً في أواسط سنة ١٩٧٤، وظنت م.ت.ف. أن زيارته تهدف إلى تحريض الحكومة اللبنانية على اتخاذ إجراءات صارمة ضدها.[١٦٣] وأثار الملك قلقاً أكبر حين أقنع الرئيس المصري أنور السادات بتعديل اعترافه بالمنظمة ممثلاً شرعياً «وحيداً» للفلسطينيين، إذ صدر بيان مشترك عن الزعيمين في تموز/يوليو يستثني بوضوح «أولئك الفلسطينيين المقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية» من الصفة التمثيلية للمنظمة.[١٦٤] فأرسل خلف، من دون علم زملائه من اللجنة المركزية في فتح، فريق اغتيال إلى الرباط في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر لإيصال الرد إلى الملك حسين.[١٦٥] وقد تسبب كشف المؤامرة من قِبَل سلطات الأمن المغربية بإحراج فتح. أمّا خلف، الذي لم يندم على ما فعل، فتفاخر طوال الأعوام التالية بأن تهديداته هي التي ضمنت اعترافاً عربياً وأردنياً كاملاً بمنظمة التحرير الفلسطينية.[١٦٦]

المناورة العسكرية
من أجل المكانة الدبلوماسية

لم تكن مؤامرة الاغتيال التي خطط لها صلاح خلف هي المحاولة الوحيدة لاستخدام الوسيلة العسكرية في سبيل تحقيق مكسب دبلوماسي. إذ زادت إسرائيل في ضغوطها العسكرية بصورة مستمرة منذ الغارات الجوية المكثفة في نيسان/ أبريل

وأيار/مايو، موجهة الضربات الجوية والمدفعية إلى قواعد الفدائيين، وفي نحو ٨٠٪ من الحالات إلى القرى اللبنانية ومخيمات اللاجئين.[١٦٧] وقد جددت م.ت.ف. تعهدها للحكومة اللبنانية بوقف هجماتها عبر الحدود في نيسان/أبريل، عقب سلسلة صغيرة من الحوادث، وفي تموز/يوليو أكد رئيس الدائرة العسكرية، زهير محسن، مرة أُخرى أن م.ت.ف. قررت أن تنقل العمليات الفدائية إلى «عمق» إسرائيل والأراضي المحتلة.[١٦٨] ولم يحدث إلاّ عشر عمليات فدائية تقريباً انطلاقاً من الجنوب اللبناني خلال سنة ١٩٧٤، لكن إسرائيل ردت على المكاسب الدبلوماسية التي حققتها المنظمة بتصعيد عسكري حاد في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. وفي منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٧٥، قام «جيش الدفاع الإسرائيلي» بعملية برية في العرقوب في عرض لقوته العسكرية استمر أسبوعاً، بينما ردت التنظيمات الفدائية المتعددة بما مجموعه ٤٠ هجوماً بين شباط/فبراير وحزيران/يونيو.[١٦٩]

وجاء، على خلفية العنف المتزايد في لبنان، قرار وزير الخارجية الأميركي، كيسنجر، بالعودة لزيارة الشرق الأوسط للتفاوض في شأن الاتفاقية الثانية لفصل القوات الإسرائيلية ـ المصرية. ولإثبات حضور م.ت.ف. مجدداً وعبث استثنائها من عملية السلام، قام فريق من ثمانية فدائيين من فتح بالاستيلاء على فندق على الواجهة البحرية في تل أبيب ليلة ٥ آذار/مارس بالتزامن مع وصول كيسنجر إلى إسرائيل.[١٧٠] وتسببت عملية الإنقاذ التي قام بها «جيش الدفاع الإسرائيلي» بمقتل سبعة من الفدائيين وإصابة ٢٠ إسرائيلياً، بينهم الجنرال أوري يعري الذي قتل.[١٧١] وفي نظر فتح، حقق الهجوم غرضه الاستعراضي؛ وأعلنت، في وقت لاحق، أن «دورية مطاردة» أطلقت صواريخ على الكنيست الإسرائيلي في ٤ أيار/مايو، بينما أعلنت ج.د.ت.ف. ثلاث محاولات لشن هجمات فدائية عبر نهر الأردن في الفترة نفسها. واعتبرت فتح عجز كيسنجر عن عقد اتفاق إسرائيلي ـ مصري في آذار/مارس، وتأخير زيارته التالية للمنطقة حتى آب/أغسطس، نتيجة مباشرة لعروضها العسكرية.

ومهما يكن التأثير الحقيقي لعملية فتح في تل أبيب، فإنها ساهمت في تحسين العلاقات بين م.ت.ف. وسورية. إذ شعر الجانبان بأنهما استُبعدا من قِبَل الدبلوماسية الأميركية، وأعلنا، في ٢٤ آذار/مارس، إقامة قيادة عسكرية وسياسية موحدة. في الحقيقة، لم يكن لهذا نتائج عملية، ووصفت ج.ش.ت.ف. هذه القيادة الجديدة بأنها مجرد خدعة تهدف إلى إخفاء تورط م.ت.ف. في عملية السلام، وإلى تمهيد الطريق من أجل مصالحة مع الأردن.[١٧٢] ولإحباط هذا

التهديد الذي يلوح في الأفق، زادت الجبهة وغيرها من تنظيمات الرفض في عملياتها الفدائية من الجنوب اللبناني في الأشهر التالية، الأمر الذي أدى إلى رد إسرائيلي نشيط. وكانت م.ت.ف. توصلت قبل ذلك بوقت طويل، في مطلع السنة، إلى استنتاج أن الهجمات الإسرائيلية تهدف إلى صرف الانتباه عن تنفيذ عملية كبيرة داخل لبنان.(١٧٣) إن تصعيد النشاط العسكري الإسرائيلي، بعد شهر آذار/مارس، بدا أنه يشير إلى هذا الاتجاه حقاً، وخصوصاً أنه تزامن مع الطلقات الأولى للحرب الأهلية اللبنانية.

الفصل الرابع عشر

الأزمة اللبنانيّة

دفع تصاعد العنف في الجنوب، سنة ١٩٧٤، لبنان من دون هوادة نحو الحرب الأهلية. وأظهرت الإحصاءات الرسمية أن إسرائيل شنت ١٤٣٧ هجوماً و٥٥ غارة جوية على لبنان خلال تلك السنة، فقتلت ١٦٧ مدنياً وجرحت ٤١٢ آخرين، عدا الإصابات في صفوف العسكريين.[١] وظهر التوتر المتصاعد في علاقات منظمة التحرير الفلسطينية بالحكومة اللبنانية بصورة واضحة في تموز/يوليو ١٩٧٤، عندما رفضت الحكومة اللبنانية عرضاً من مجلس وزراء الدفاع العرب بتوفير الحماية من الغارات الإسرائيلية الجوية، مثل الغارة التي دمرت الجزء الأكبر من مخيم النبطية للاجئين الفلسطينيين في أيار/مايو.[٢] وقدمت قيادة الدفاع المشترك التابعة لجامعة الدول العربية، في آب/أغسطس، منحة بقيمة ٣٠ مليون ليرة لبنانية إلى م.ت.ف. لبناء ملاجئ ضد الغارات الجوية، لكن الحكومة اللبنانية اعترضت مرة أخرى على بناء أي تحصينات في المخيمات.[٣] وأجبرت السلطات رئيس دائرة الهندسة في م.ت.ف.، محمد الشاعر، على مغادرة البلد في أيلول/سبتمبر، لكنها ما لبثت أن لانت أمام الضغط السوري وسمحت لمئة جندي سوري مسلحين بصواريخ س أ ـ ٧ المحمولة على الكتف المضادة للطائرات بالانتشار في المخيمات.[٤]

وصعّدت الحلقة المفرغة من الهجمات الفدائية والعمليات الانتقامية الإسرائيلية التوترات الطائفية في المجتمع اللبناني، وعمقت درجة الاستقطاب السياسي فيه منذ اشتباكات أيار/مايو ١٩٧٣. وفي ذلك الوقت، أصدرت جمعية المقاصد الإسلامية (السنّية) بياناً احتجت فيه على التمييز الطائفي في الجيش وفي وظائف الدولة، وقارنت بين السلطات الهائلة التي تتمتع بها الرئاسة المارونية وبين السلطات المحدودة لرئاسة الحكومة السنّية، وخلصت إلى القول إن الدولة لا تمثل البلد.[٥] وتشجع اللبنانيون المسلمون بالنجاح العسكري العربي الجزئي ضد إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر، كما تشجعوا بالقوة الاقتصادية والدبلوماسية التي عرضها العرب. وعكس رئيس الحكومة السابق رشيد كرامي ثقة المسلمين اللبنانيين المتنامية بأنفسهم من خلال إعلان عزمه على تحدي الاحتكار الماروني بترشيح نفسه لانتخابات رئاسة الجمهورية المقبلة.

كما رأت المؤسسة السياسية المارونية في اشتباكات أيار/مايو نقطة تحول. ونصح الرئيس فرنجية سراً لقادة الأحزاب اليمينية التي يهيمن عليها الموارنة قائلاً: «لا تتكلوا بعد اليوم على الجيش، اتكلوا على أنفسكم.»[٦] وأدى تأكيد الذات من قبل المسلمين إلى ازدياد الشعور بعدم الارتياح في أوساط المعسكر الماروني وهو يشاهد بروز الدولة الفلسطينية داخل الدولة. وعبّر زعيم حزب الكتائب، بيار الجميّل، في خطاب ألقاه في أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ عن الرأي السائد بأن «المشكلة الراهنة الكبرى التي بسببها تثار قضايا المشاركة، وبسببها يبعث الخلاف حول هوية لبنان ودوره ورسالته. عنيت مشكلة الوجود الفلسطيني في لبنان، وعلاقة لبنان بالمقاومة الفلسطينية.» ووصف الوجود الفدائي بأنه «اعتداء صارخ على السيادة»، وحذّر من أنه إذا كان ثمة خطر يهدد هوية لبنان ووجوده، فإن حزبه سوف «يحول لبنان إلى... أرض محروقة.»[٧]

وزادت حرب تشرين الأول/أكتوبر وإمكان حصول م.ت.ف. على قاعدة جغرافية محدودة في الضفة الغربية وقطاع غزة في مخاوف الموارنة من أن تتم إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وعددهم لا يقل عن ٣٠٠,٠٠٠ نسمة، بصورة نهائية. وعبّر الجميّل عن هذه المخاوف صراحة في المؤتمر السنوي للحزب في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ بقوله: «ثمة من بدأ يأخذ عليّ التطرف، ويضعني في مصاف 'جماعة الرفض'! لأنني لا أؤمن بأي حل للمسألة الفلسطينية إلاّ الحل الذي يكفل عودة ابن الجليل إلى الجليل، وابن حيفا إلى حيفا، وابن القدس إلى القدس.» وأثنى على م.ت.ف. بسبب «صمت الفلسطينيين منذ مدة، وامتناعهم المطلق عن الدخول في أية مشادة بين اللبنانيين»، لكنه عبّر عن عدم سرور الموارنة بالسلطة الموازية التي تمارسها بقوله: «وخيل إلينا نحن أيضاً، أن الثورة ثورة علينا بالذات قبل أن تكون ثورة على الظلم والتشرد وعلى إسرائيل.»[٨]

جاءت تصريحات الجميّل على خلفية تنذر بالعنف السياسي. فقد نظّم الزعيم الشيعي الإمام موسى الصدر، في نيسان/أبريل، تظاهرة مثيرة عكست النمو العددي والتنظيمي لطائفته، وذلك من خلال مسيرتين جماهيريتين واحدة في الهرمل والثانية في صور ضمت كل منهما ما بين ٨٠,٠٠٠ و١٠٠,٠٠٠ شخص، بينهم نحو ١٠,٠٠٠ ـ ١٥,٠٠٠ مسلح. ودعا الصدر إلى الإصلاح السياسي، وضغط على الحكومة من أجل تسليح سكان الجنوب ومواجهة إسرائيل.[٩] وخرج التوتر الماروني ـ الفلسطيني إلى العلن أيضاً في ٢٨ و٢٩ تموز/يوليو، بعد أن تحول قتال بالأسلحة النارية بين مهربي المخدرات إلى اشتباكات عنيفة بين الميليشيات اليمينية ومخيم تل الزعتر للاجئين. واشتبه في قيام عملاء حكوميين باغتيال عدد

من المعارضين الناشطين في منطقة عكار الشمالية في آب/أغسطس. وقُتل ثلاثة أشخاص، في نهاية أيلول/سبتمبر، عندما حاول قرويون منع حزب الكتائب من فتح مكتب له في ترشيش. واستقال وزيران يساريان احتجاجاً على محاولة وزارة الداخلية (الفاشلة) منع أربع صحف كبرى من الصدور في الشهر نفسه.

وزاد تواصل العنف في الجنوب في عمق الانقسام السياسي اللبناني. وأظهرت أحزاب المعارضة قوتها المتنامية عندما هزم مرشح يساري نائب النبطية التقليدي في الانتخابات النيابية الفرعية في كانون الأول/ديسمبر. ودفع تصاعد الغارات الانتقامية الإسرائيلية بيار الجميّل إلى الشكوى، في نهاية الشهر، أن في وسع إسرائيل «أن ترد لنا الأذى مضاعفاً» على هجمات الفلسطينيين، وأن «الرد سيكون دائماً في بيننا.» ودعا الجميّل إلى تجميد تام للنشاط الفدائي بحجة أنه «ستكون الحرب الاستنزافية هذه، في الجنوب أيضاً بصورة رئيسية، وفي المخيمات الفلسطينية التي تحف العاصمة وبقية المدن اللبنانية.» وتساءل، في أثناء تحذيره أن الثمن أكبر من أن يدفعه لبنان، «هل يسقط [الجنوب] أيضاً تحت الاحتلال؟» وخلص إلى استنتاج كئيب أنه «أو تكون المعركة عربية شاملة أو لا تكون.»(١٠) مع ذلك، فعلى الجانب الآخر، نظّم القرويون الجنوبيون تظاهرات عارمة، في كانون الثاني/يناير ١٩٧٥، احتجاجاً على إهمال الحكومة، وطالبوا بحماية الجيش لهم من الهجمات الإسرائيلية.

وإزاء هذا الوضع، أصدر الجيش اللبناني تعليمات سرية إلى قادة المناطق العسكرية، في أيلول/سبتمبر ١٩٧٤، بإعداد خطط طوارئ لإعادة سيطرة الحكومة على العاصمة ولإزالة الأسلحة الثقيلة من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.(١١) وأخذ القلق يزداد في أوساط الاتجاه السائد في م.ت.ف. جراء إمكان تفجر النزاع. وذلك بسبب خوف المنظمة من أن أية جهود دبلوماسية إقليمية تستبعد الفلسطينيين ستؤدي في النهاية إلى اندلاع أعمال العنف على نطاق واسع في لبنان.(١٢) وازداد قلق م.ت.ف.، في كانون الأول/ديسمبر، عندما رفضت الحكومة اللبنانية عرضاً ليبياً بمد لبنان بوحدات دفاع جوي أو تمويل شراء أنظمة صواريخ مضادة للطائرات لردع الغارات الجوية الإسرائيلية.(١٣) وقررت م.ت.ف.، في هذه اللحظة، القيام من جانب واحد بتنفيذ العرض العربي الذي تم تقديمه في آب/أغسطس لبناء ملاجئ في المخيمات الفلسطينية. وبدأت «اللجنة العليا للتحصينات» برئاسة عضو اللجنة التنفيذية، عبد الجواد صالح، العمل في مخيم الرشيدية في أقصى الجنوب في كانون الثاني/يناير ١٩٧٥، وانتقلت للعمل في مخيمات بيروت في شباط/فبراير.(١٤)

وفاقمت عملية برية لـ «جيش الدفاع الإسرائيلي» ضد قرية كفر شوبا الحدودية، في ١١ كانون الثاني/يناير، حدة التوتر السياسي. وتمكنت حامية فتح المحلية من الصمود في وجه محاولات اختراق إسرائيلية متكررة طوال الأسبوع التالي. وأصبحت كفر شوبا خلال ذلك الأسبوع نقطة حشد واستقطاب للفدائيين، ولوحدات الميليشيا من جميع أنحاء البلد، ولقوى المعارضة اللبنانية التي قامت بتعبئة مئات المتطوعين للمشاركة في المعركة ولمساعدة القرويين على ترميم بيوتهم لاحقاً. وترك تجاوب قطاعات واسعة من الشعب اللبناني مع م.ت.ف. ومع أحزاب المعارضة أثراً عميقاً في أوساط المعسكر الماروني. وتسارعت خطى التعبئة الطائفية ووصلت إلى مرحلة حرجة في ٢٦ شباط/فبراير، عندما أطلق جنود لبنانيون النار على معروف سعد وأصابوه بجروح قاتلة، وهو نائب سني سابق عن صيدا وزعيم معارض مخضرم. وكان سعد على رأس تظاهرة كبيرة للصيادين وغيرهم من أبناء صيدا كانوا يحتجون على قرار سليمان فرنجية بمنح شركة يملكها رئيس الجمهورية السابق، كميل شمعون، امتيازاً احتكارياً بصيد الأسماك مدة ٩٠ يوماً في ذروة الموسم. وتمكن السكان المسلحون من إخراج الجيش من البلدة القديمة لصيدا بمساعدة الفلسطينيين من مخيم عين الحلوة القريب. ونظّم المعسكر الماروني مسيرة ضمت ٣٥,٠٠٠ شخص تأييداً للجيش في بيروت الشرقية، بينما سار في جنازة معروف سعد ١٥٠,٠٠٠ شخص وانضموا إلى مسيرة مضادة نظمتها المعارضة في صيدا يوم ٦ آذار/مارس. وحثّ الزعيم الشيعي موسى الصدر الجيش على البقاء بعيداً عن السياسة، بينما اتهم رشيد كرامي، في وقت لاحق، «دوائر رسمية» بمساعدة الأحزاب اليمينية على تهريب السلاح إلى داخل البلد.

بين الإقناع والإكراه

وفي ضوء هذه الخلفية تم إطلاق الطلقات الأولى للحرب الأهلية. فقد قام مسلحون مجهولون، في ١٣ نيسان/أبريل، بإطلاق النار من سيارة مسرعة على كنيسة في ضاحية عين الرمانة المجاورة لبيروت، حيث كان الزعيم الكتائبي بيار الجميّل يحضر قداس الأحد، الأمر الذي أدى إلى مقتل شخص واحد على الأقل. وانتقم رجال ميليشيا الكتائب بنصب كمين لحافلة تقل لبنانيين وفلسطينيين غير مسلحين من مخيم تل الزعتر كانوا عائدين من مسيرة في العاصمة، فقتلوا ٢٦ راكباً وجرحوا ٢٩ آخرين، وجميعهم من أنصار ج.ت.ع. وأثارت المجزرة موجة من الإدانات في لبنان والدول العربية. وانطلق رجال الميليشيا التابعين لـ م.ت.ف.

والمعارضة اللبنانية في حالة هياج، وأخذوا يطلقون النار على مكاتب حزب الكتائب وينسفون بالديناميت الشركات التي يملكها موارنة في بيروت. وأبدى الجميّل أسفه على العنف الجاري، لكنه جادل في أن الدولة اللبنانية تخلت عن مسؤوليتها وعن سيادتها وسمحت لـ «الدويلات والجيوش» بالانتشار كالفطر في البلد، وكان يقصد ضمنياً م.ت.ف. وحلفاءها.[١٥] وفي اليوم التالي، ١٥ نيسان/أبريل، انضمت التنظيمات الفدائية الفلسطينية إلى أحزاب المعارضة اللبنانية من كل لون في الدعوة رسمياً إلى «عزل» حزب الكتائب؛ وكانت هذه الدعوة تعني استبعاد وزرائه من الحكومة، وحل الحزب رسمياً ومصادرة أمواله وأسلحته.[١٦]

كان عرفات متردداً في تبني الدعوة إلى عزل حزب الكتائب، لكنه اضطر إلى ذلك تحت الضغط الهائل لشركائه في م.ت.ف. وفي المعارضة اللبنانية وحتى من داخل فتح. وأدرك هو ورفاقه المقربون أن هذا يمثل إقحاماً لا سابقة له لـ م.ت.ف. في الشؤون اللبنانية، وأنه سينفّر المسؤولين الموارنة والرأي العام الماروني بشكل ربما يستحيل الرجوع عنه. وكانوا متنبهين لخطر تدهور الوضع إلى نزاع أهلي شامل، الأمر الذي سيعرض الاستراتيجيا الدبلوماسية التي اتبعوها منذ حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ للخطر. وكانت مشاركة م.ت.ف. في عملية السلام على قدم المساواة مع الدول العربية وإسرائيل تتطلب «موازنة القوة»، أو على الأقل شعوراً بتوازن نسبي للقوة، أفضل سبيل لتأمينها هو الاحتفاظ بقاعدة م.ت.ف. في لبنان.[١٧]

وهكذا، كانت المكانة الإقليمية تشكل عنصراً مركزياً بالنسبة إلى تفكير م.ت.ف.، وقامت بدور في تحديد سلوكها في النزاع المقبل. وكان هذا صحيحاً بصورة خاصة، لأن م.ت.ف. كانت على قناعة بأن كيسنجر يسعى لاستبعادها عن عملية سلام الشرق الأوسط (لمصلحة الأردن)، وأن الولايات المتحدة كانت تعمل لإثارة حرب أهلية في لبنان لهذه الغاية. واتهمت م.ت.ف. وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (عن حق) بمساعدة الميليشيات المارونية في الحصول على الأسلحة من أسواق السلاح السوداء في دول البحر الأبيض المتوسط وأوروبا، الأمر الذي حدا «وزير الخارجية» فاروق القدومي على الجزم أنه «لا شك أن الأحداث التي تجري في لبنان هي من صنع قوى خارجية، ويتعاون مع هذه القوى حزب الكتائب.»[١٨] وقد عبّر باقي أعضاء الجناح البراغماتي في م.ت.ف. عن وجهات نظر مماثلة، إذ رأت ج.د.ت.ف. والصاعقة ارتباطاً واضحاً بين مسلك الكتائب ومهمة كيسنجر في المنطقة.[١٩] وتبنت «جماعة السوفيات» داخل فتح موقفاً مماثلاً شديد اللهجة، إذ وصف أمين سر المجلس الثوري، ماجد أبو شرار،

دبلوماسية الخطوة ـ خطوة الأميركية بأنها محاولة متعمدة لنسف البرنامج السياسي المرحلي لـ م.ت.ف.، وحذر من أن في قدرة فتح شن المزيد من الهجمات الانتحارية ضد إسرائيل من أجل إفشال خطط الولايات المتحدة.[٢٠]

وبناء على ذلك، كان الهدف الاستراتيجي للاتجاه السائد في قيادة م.ت.ف.، في خضم الأزمة المتصاعدة، إحباط أية تحركات، من قبل القوى المحلية أو الخارجية، لزعزعة موقعها في لبنان. وكان هذا يعني المحافظة على الامتيازات السياسية والأمنية التي تمتعت بها بفضل الاتفاق الرسمي مع السلطات، أو بفضل الأمر الواقع الذي فرضته في مختلف المجالات منذ سنة ١٩٦٩. وكان لدى م.ت.ف. دافع قوي للدفاع عن نفسها، لكنها استنتجت في الوقت نفسه أن الطريقة الوحيدة لتأمين موقعها تكمن في منع اتساع النزاع. إلاّ إن المشكلة التي واجهتها م.ت.ف. هي أن رغبتها في تجنب القتال وفي إزالة التوترات السياسية، التي تفترض مسبقاً التحاور مع خصومها الموارنة، تحد كثيراً من أنواع الضغط التي يمكن أن تستخدمها ضدهم. وكانت النتيجة ما يمكن وصفه بالحد الأدنى من أشكال «دبلوماسية الإكراه» يتألف من ثلاثة عناصر.[٢١] فقد أصرت م.ت.ف. أولاً على التعامل مع السلطات اللبنانية فقط (لا مع حزب الكتائب)، وقدمت ثانياً تأكيدات بعدم تورطها في السياسة اللبنانية الداخلية، وحددت ثالثاً بعض «الخطوط الحمر» التي ستدافع عنها بشدة، وبالقوة إذا لزم الأمر.

وكان عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، خالد الحسن، أفضل من لخّص وجهة نظر الاتجاه السائد في م.ت.ف. في هذه الفترة. فقد شدد على «أن أي انفجار مسلح في لبنان هو ضد مصلحة لبنان وضد مصلحة الثورة الفلسطينية. ولكن في نفس الوقت، [يجب] عدم الصمت على أي ضربة توجه لشعبنا ووجودنا في لبنان. وضمن هذا الإطار تمارس القيادة الفلسطينية عدم التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية، وتسعى ضمن قدراتها، وحيثما يكون ذلك مستطاعاً إلى المساعدة في عدم انفجار الوضع اللبناني انفجاراً مسلحاً، ثم تحقيق التفاهم بينهم وبين رئيس الجمهورية.»[٢٢] وأشار إلى الضرورة الملحة لإنهاء النزاع قبل موعد الانتخابات النيابية والرئاسية المفترض إجراؤها سنة ١٩٧٦، لكنه انتهى إلى استنتاجين متشائمين: الأول أن الطوائف اللبنانية المتخاصمة ستمضي في تسليح نفسها، والثاني أن إسرائيل ستواصل، بدعم من الولايات المتحدة، هجماتها على الأهداف الفلسطينية في لبنان من أجل زج مسألة الوجود الفدائي باستمرار في صلب الجدال اللبناني الداخلي.[٢٣]

وأثبتت التطورات صحة تكهن خالد الحسن إن لم تثبت صحة وصفته

العلاجية. فقد تم تقويض جهود م.ت.ف. لحل النزاع مرة تلو الأُخرى خلال الأشهر الثمانية التالية بواسطة التصعيد العسكري المتعمد من قبل المعسكر الماروني. وبدلاً من التوصل إلى تفاهم ملزم مع م.ت.ف.، كما كان الحسن يأمل، سمح فرنجية سراً للجيش بتدريب الميليشيات المارونية ومدها بالسلاح وبتقديم الإسناد الناري لها في بعض الأحيان.[٢٤] وهكذا، لم يكن هناك حظ حقيقي بالنجاح أمام لجنة الارتباط الرسمية الفلسطينية ـ اللبنانية التي أُلّفت في ٣ أيار/مايو لمراقبة وقف إطلاق النار ولتسيير دوريات مشتركة في مناطق القتال. وكانت م.ت.ف.، الخاضعة لهيمنة فتح، تواجه مشكلة لا تقل خطورة، تتمثل في عدم قدرتها على ضبط سلوك شركائها. إذ إن التنظيمات الفدائية الفلسطينية ـ سواء تنظيمات جبهة الرفض أو التنظيمات البراغماتية كالجبهة الديمقراطية والصاعقة ـ وأحزاب المعارضة اللبنانية، المنضوية حالياً بصورة رسمية في إطار الحركة الوطنية اللبنانية بزعامة كمال جنبلاط، اتخذت موقفاً موحداً يقوم على رغبتها في قيام حكومة «وطنية» في لبنان. وبالنسبة إلى اليسار الفلسطيني تحديداً، فإن تأليف جبهات ثورية وحكومات وطنية كان شرطاً ضرورياً لتطور الكفاح المسلح الفلسطيني على أي أرض وجد، ووجد في الحركة الوطنية اللبنانية الحليف المنشود، مع أن هذه الحركة كانت في الواقع تحالفاً على درجة كبيرة من التنوع بقيادة أحزاب ملتزمة الإصلاح الديمقراطي الاجتماعي.[٢٥] ولقي هذا التحالف الفلسطيني ـ اللبناني التشجيع من سورية والعراق وليبيا والاتحاد السوفياتي، إذ رأى كل منها في سلوك المعسكر الماروني امتداداً مباشراً للسياسة الأميركية في المنطقة.

ومنذ البداية، سعت م.ت.ف. للإيحاء في الوقت نفسه، بضبط النفس والتصميم والعزم، كي تطمئن المعسكر الماروني وتردعه في آن واحد. وسرعان ما تعرضت م.ت.ف. للاختبار. فبعد أن جنّد حزب الكتائب الرأي العام الماروني ضد «العزل»، فجّر أزمة حكومية وأجبر رئيس الحكومة، رشيد الصلح، على الاستقالة في ١٥ أيار/مايو.[٢٦] وألقى الصلح في خطابه الأخير أمام مجلس النواب باللوم كلياً على الكتائب لإثارتهم النزاع، وقدم لائحة بشروط المصالحة الوطنية تشمل: إصلاح النظام السياسي جذرياً؛ مراجعة القانون الأساسي الذي يحكم تشكيل الجيش وقيادته؛ إعادة النظر في قانون الجنسية والهجرة؛ مساندة الحركة الفدائية الفلسطينية. لكن الكتائب كانوا غارقين في نشوة الانتصار فأعلنوا أنهم سيواصلون «ثورتهم» حتى النهاية. وعرّض المسلحون اليمينيون مخيم تل الزعتر، الواقع في ضاحية في بيروت الشرقية، التي يسيطر عليها الموارنة، إلى نيران القناصة وإلى القصف العشوائي.[٢٧] وزاد الجميّل في حدة الوضع عندما اقترح

«نقل المخيم» بكامله إلى مكان آخر لأنه يهدد المناطق اللبنانية.[٢٨] وكان هذا الاقتراح تحدياً مباشراً لعرفات، الذي حذر علناً من أن م.ت.ف. ستضطر إلى الرد إذا لم تتوقف الهجمات.[٢٩] وعرضت فتح سراً شراء الأرض التي يقوم عليها المخيم من أصحابها، أي الرهبانية المارونية، لكن عرضها رفض.[٣٠]

واتخذت الأزمة منحى خطراً، في ٢٣ أيار/مايو، حين ألّف فرنجية حكومة عسكرية. وسارع وزير الداخلية الجديد، الجنرال سعيد نصر الله، إلى تطمين م.ت.ف. بأن لبنان سيحمي «نضال الشعب الفلسطيني وثورته الرائعة»، وسيستمر في تطبيق الاتفاقات القائمة.[٣١] وأكد وزير الإعلام، الجنرال موسى كنعان، أن هذا يعني اتفاقية القاهرة لسنة ١٩٦٩ وبروتوكول ملكارت لسنة ١٩٧٣.[٣٢] وعلى الرغم من هذه التطمينات، فإن م.ت.ف. خشيت أن تكون هي الهدف النهائي للجيش ذي القيادة المارونية. وامتنعت م.ت.ف. من الإفصاح عن أي موقف علني، لكنها أخذت جانب الحذر فعقدت اجتماعاً لقيادتها العسكرية في دمشق ووضعت القوات الفدائية في حالة تأهب. وفي هذه الأثناء، ثارت عاصفة من الاحتجاجات من قبل السياسيين المسلمين بجميع اتجاهاتهم، ومن قبل شخصية مارونية كبيرة واحدة على الأقل، هي زعيم حزب الكتلة الوطنية ريمون إده، وكذلك من قبل الحركة الوطنية اللبنانية. ودعا رؤساء الطوائف الدينية الإسلامية رئيس الحكومة السنّي، الجنرال نور الدين الرفاعي، إلى الاستقالة. ونقلت سورية إلى فرنجية عدم ارتياحها، فتراجع في ٢٨ أيار/مايو وكلّف السياسي المخضرم رشيد كرامي تأليف حكومة مدنية جديدة.

مثلت الحكومة العسكرية آخر محاولة قامت بها الدولة اللبنانية للسيطرة على الأزمة. ودل تراجع فرنجية على أنه ما زال يمكن إكراه السلطات في الحالات القصوى على القبول بوضع ما بواسطة مزيج من الضغط المحلي والسوري والفلسطيني، لكنه أظهر أيضاً قدرة الأحزاب المارونية خارج الحكومة على هز استقرار الوضع القائم، وعلى التصعيد سياسياً وعسكرياً. ودفع هذا م.ت.ف. إلى تلطيف دبلوماسية الإكراه التي تتبعها في جانب رئيسي: فقد خرق عرفات سراً مقاطعة حزب الكتائب بإرساله رئيس حرسه، علي حسن سلامة، للتفاوض في شروط إنهاء الأزمة مع القيادة المارونية في بيروت الشرقية. واستندت المحادثات إلى مسودة أجندة للإصلاح السياسي وضعتها الحركة الوطنية اللبنانية. ونجحت محادثات سلامة في إيجاد أرضية مشتركة، وفي تضييق مجالات الاختلاف. ولم يتم الكشف عن هذه المحادثات، إلاّ إن حزب الكتائب أصدر تصريحاً مهادناً في الأول من حزيران/يونيو، أكد فيه أن الأحداث الأخيرة لم تفصم العلاقات

الفلسطينية ـ اللبنانية ولم تحرّك التصدعات الطائفية والسياسية في البلد.[٣٣]

لكن النهج الذي اتبعه عرفات تلقى ضربة قاتلة. إذ ثار غضب شركائه في م.ت.ف. وفي الحركة الوطنية اللبنانية عندما قدم سلامة تقريره بشأن المحادثات السرية. على الرغم من نتائجها الواعدة، وردوا بإصدارهم الأوامر بقصف عشوائي لم يسبق له مثيل بقذائف الهاون وراجمات الصواريخ لمنطقة بيروت الشرقية ذات الأغلبية المسيحية. وصب الزيت على النار اكتشاف شحنة من الأسلحة الخفيفة، في ٢ حزيران/يونيو، على أحد الشواطئ الجنوبية، يبدو أن إسرائيل أرسلتها إلى الميليشيات المارونية.[٣٤] ومع انهيار وقف إطلاق النار مرة أُخرى، ظهر مقاتلو جميع التنظيمات الفلسطينية، باستثناء فتح، جنباً إلى جنب مع رجال ميليشيا الحركة الوطنية اللبنانية في منطقة بيروت. وكان الرافضون أعلنوا انتهاء «ضبط النفس» عقب الكمين الكتائبي في ١٣ نيسان/أبريل، وانضم إليهم بقية اليسار الفلسطيني في معارضة الوصول إلى حل وسط مع المعسكر الماروني.[٣٥] واستؤنفت الاشتباكات في ضاحيتي الشياح وعين الرمانة جنوبي بيروت، وما لبثت أن امتدت إلى المسلخ ـ الكرنتينا، وهي منطقة أكواخ عند الطرف الشمالي لبيروت (يقطنها الفقراء من المسلمين اللبنانيين والأكراد والعمال السوريين وعدد قليل من اللاجئين الفلسطينيين). وظلت فتح رافضة استنفار عناصر ميليشياتها وقواتها الفدائية، أو توزيع السلاح على تنظيمها المدني، لكن في أية حال نزل الكثيرون من أعضائها إلى الشوارع. أخيراً، سمح عرفات، بعد سقوط القذائف على مخيم شاتيلا وبعد نداء وجهته له العائلات اللبنانية التي قتل أطفالها في قصف حديث على الشياح، لميليشيا فتح بأن تتولى مسؤولية تنظيم الدفاع عن الضاحية الجنوبية وأن ترد على النيران المعادية.

أظهرت هذه الحادثة أن فتح وحدها هي القادرة على استخدام دبلوماسية الإكراه. وحتى في ذلك الحين، تعرضت استراتيجيا فتح الدفاعية والملتزمة الحد الأدنى للانتقاد من قبل «جماعة السوفيات» واليساريين المتشددين من أعضاء فتح نفسها. وأعلن عضو اللجنة المركزية نمر صالح وغيره من كبار المسؤولين تضامنهم مع الحركة الوطنية اللبنانية في الاجتماعات العامة، ونسّقوا بانتظام مع اليسار اللبناني والفلسطيني بشأن الأمور السياسية والعسكرية. بل إن صالح أصدر أوامره إلى رجال المدفعية التابعين له بالمشاركة في القصف الذي شنته التنظيمات الفدائية المتشددة وأحزاب الحركة الوطنية اللبنانية على بيروت الشرقية في محاولتها إفشال المحادثات السرية التي أجراها سلامة. وعبّر أبو شرار عن وجهة نظر واسعة الانتشار عندما قال، في ١٢ حزيران/يونيو، «ونحن في مواجهة هذه المؤامرة أمامنا

طريقان، إمّا أن نخضع، وإمّا أن نتصدى»، وأضاف أن الخيار الثاني وحده قادر على دحر «المؤامرة».[٣٦] ومع أن مكانة اليسار داخل فتح كانت موضع جدال وتنافس، فإن عداءه الصريح للمعسكر الماروني كان يعبّر عن موقف عناصر فتح ككل.

وعلى الرغم من انهيار المحادثات السرية، فإن قيادة م.ت.ف. استمرت في محاولتها لطمأنة الموارنة. وفي الواقع، لم تعد دبلوماسية م.ت.ف. تحوي أي قدر من الإكراه. فمثلاً أكد فاروق القدومي، في ٩ حزيران/يونيو، «أن الثورة الفلسطينية تأخذ موقف الدفاع، ولا تحاول، بأي حال من الأحوال، أن تأخذ موقف الهجوم، لأننا حريصون على سيادة لبنان وأمته واستقراره وعلى وحدته الوطنية.»[٣٧] وألّفت م.ت.ف. محكمة عسكرية خاصة لضبط انتهاكات عناصرها للقانون والنظام، وخصوصاً أولئك الذين تورطوا في عمليات الخطف الطائفي، ونفذت حكم الإعدام ببعض هؤلاء في أيلول/سبتمبر.[٣٨] وقام عرفات بعد ذلك بالاتصال مباشرة بالمعسكر الماروني، فاجتمع، في منتصف حزيران/يونيو، برؤساء الرهبانية المارونية وكميل شمعون، رئيس الجمهورية الأسبق ورئيس حزب الوطنيين الأحرار، الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية في حكومة كرامي. والتقى رئيس م.ت.ف. وفرنجية ومسؤولون سياسيون وعسكريون عن الجانبين في ٢٣ حزيران/يونيو، واتفقوا على زيادة عدد الدوريات المشتركة وعلى التفويض إليها قمع أي مصدر للنيران بالقوة.[٣٩]

وتوج عرفات مساعيه الدبلوماسية ببيان رئيسي بشأن سياسة م.ت.ف. صدر في ٢٥ حزيران/يونيو. وكرر البيان حياد م.ت.ف. إزاء الشؤون الداخلية اللبنانية، وأكد أن أساس العلاقات الثنائية يقوم على «احترام الثورة الفلسطينية للسيادة اللبنانية احتراماً لا تحفظ فيه ولا إبهام... [و] إقرار لبنان بحق الثورة في التواجد على أرضه ضمن الالتزام نصاً وروحاً بالاتفاقات المعقودة.» وأضاف عرفات أنه «رغم كل ما حدث... لا يسعنا إلاّ أن نكبت الألم، ونصبر على الجرح، ونتخطى الأحداث تاركين الأمر لعدالة القضاء أو حكم التاريخ على من تسبب في تلك المأساة وأطلق العنف المجنون من عقاله.» وشدد عرفات، في محاولة واضحة لطمأنة الموارنة، على «أن المقاومة الفلسطينية في لبنان ليست فئة سياسية تنتمي إلى هذه الجهة أو تلك... [و] ليست طرفاً في الحلبة الداخلية اللبنانية... [و] ليست طائفة ولا رديفاً لطائفة ولا تريد أن تكون كذلك.» وللتشديد على رسالته للإبقاء على مسافة بينه وبين الحركة الوطنية اللبنانية واليسار الفلسطيني، أكد عرفات «أن الثورة الفلسطينية لا رأي لها فيما يرتضيه لبنان لنفسه نظاماً وحكماً

وتشريعاً، سياسة واجتماعاً واقتصاداً.»[٤٠]

ورحب حزب الكتائب بتصريح عرفات، لكن المتشددين لدى الجانبين لجأوا مجدداً إلى التصعيد. فهاجم رجال ميليشيا الكتائب منطقة المسلخ - الكرنتينا وحصلوا على دعم سري من قوى الأمن الداخلي الموالية لشمعون. وسمح عرفات لرجال المدفعية في فتح بالرد على القصف اليميني بمدافع الهاون الخفيفة إذا وقعت إصابات في صفوف المدنيين، لكنه منعهم من التورط أبعد من ذلك. وفي الجانب الآخر، أحرجت جماعة غير معروفة أطلقت على نفسها اسم «منظمة العمل الاشتراكي الثوري» م.ت.ف.، في ٢٩ حزيران/يونيو، باختطافها العقيد إرنست مورغان، وهو ضابط أميركي كان في زيارة لبيروت.[٤١] وكشف جهاز أمن م.ت.ف. بسرعة أن المنظمة المسؤولة، في الواقع، هي جبهة النضال الشعبي الفلسطيني التي كانت سلّمت مورغان إلى ج.ش. - ق.ع. وما لبثت الأخيرة أن أطلقته في ١٢ تموز/يوليو في مقابل تسليم كمية من الطعام والمال لمخيمات اللاجئين، بينما ساد أخيراً وقف هش لإطلاق النار. لكن الفضل في وقف إطلاق النار يرجع إلى دبلوماسية الإكراه السورية في الأسابيع الماضية لا إلى جهود م.ت.ف.

وكانت سورية ردت بعنف شديد على مجزرة الحافلة في نيسان/أبريل. إذ كان حزب البعث الحاكم على قناعة بأن توقيت المجزرة ارتبط ارتباطاً مباشراً بمهمة كيسنجر، ووصفت صحيفة الحزب الرسمية حزب الكتائب بأنه «عميل للإمبريالية».[٤٢] وازداد غضب سورية بعد أن استهدفت الميليشيات المارونية بعض السوريين في لبنان، فقتلت ٦٣ منهم وأجبرت الآلاف على الفرار في نهاية أيار/مايو.[٤٣] وأيدت سورية قرار م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية بعزل حزب الكتائب وساعدت حلفاءها الفلسطينيين واللبنانيين في التدريب والتسليح، بما في ذلك تسليم شحنات المعدات القتالية مباشرة من الكتلة السوفياتية إلى ج.د.ت.ف.[٤٤] وعندما كشف عرفات عن المحادثات السرية مع المعسكر الماروني، في أواخر أيار/مايو، قامت منظمة الصاعقة التابعة لسورية بدور رئيسي في قصف بيروت الشرقية، الأمر الذي أفشل مبادرته. لكن التصعيد السوري تراجع أمام الرغبة في إنهاء الأزمة مبكراً، وخصوصاً بعد أن أثار تصريح لوزير الخارجية الإسرائيلي، يغآل ألون، في ٣ حزيران/يونيو، شبح التورط الإسرائيلي المتنامي، إذ أكد فيه وجود اتصالات مباشرة بالمعسكر الماروني.[٤٥]

وكان الهدف السوري، منذ هذه اللحظة، إرغام المعسكر الماروني على التزام وقف دائم لإطلاق النار والقبول بحل سياسي متفاوض في شأنه بين الدولة اللبنانية

وم.ت.ف. بتوسط من سورية. وكان وزير الخارجية السوري، عبد الحليم خدام، ونائب وزير الدفاع السوري قائد سلاح الجو، ناجي جميل، زارا بيروت عدة مرات في الأسابيع الماضية بهدف التوسط، إلاّ إن سورية رأت في نهاية حزيران/يونيو ضرورة دعم رسالتها السياسية بالتهديد بالتدخل العسكري المباشر. ودخلت كتيبتان تابعتان للصاعقة إلى الجنوب اللبناني في ٢٢ حزيران/يونيو؛ وكان بين الخمسمئة فدائي جنود سوريون يرتدون زي الصاعقة. وكان لدى الكتيبتين مجموعة كبيرة من مدافع الهاون الثقيلة، وراجمات الصواريخ والمدافع عديمة الارتداد والرشاشات والمدافع المضادة للطائرات.(٤٦) وعاد خدام إلى بيروت في ٢٩ حزيران/يونيو وتمت مكافأته هذه المرة بوقف إطلاق نار دائم. وانتقلت الكتيبتان بالتدريج إلى بيروت خلال الصيف وهو ما جعل من الصاعقة القوة الأكبر لمنظمة التحرير أو للحركة الوطنية اللبنانية في العاصمة وعزز كثيراً قوة الضغط السورية. وصرح زهير محسن أن أمن سورية القومي يتأثر مباشرة بالأحداث في لبنان، وأن سورية لن تنتظر دعوة كي تتوسط في النزاع وتحتويه.(٤٧) وأكد الرئيس حافظ الأسد وجهة النظر هذه في مطلع آب/أغسطس، حين شدد على أنه لا يمكن لسورية أن تكون مجرد متفرج على الأزمة اللبنانية وأنها معنية مباشرة بالدفاع اللبناني.(٤٨)

وفي هذه الأثناء، كانت أطراف الأزمة اللبنانية تستعد لتجديد القتال. وكان المعسكر الماروني يضم خمس ميليشيات كبرى: الكتائب؛ «نمور» حزب الوطنيين الأحرار؛ حزب حراس الأرز؛ لواء المردة (المرتبط بفرنجية)؛ التنظيم (المرتبط بالرهبانية المارونية)، بينما تألّفت المعارضة الإسلامية واليسارية من نحو ٣٠ منظمة متنوعة الأحجام والولاءات. أمّا القادم الرئيسي الجديد فكان حركة «أمل» ـ أفواج المقاومة اللبنانية ـ بصفتها الجناح العسكري لـ «حركة المحرومين» التي أسسها الإمام موسى الصدر في ربيع سنة ١٩٧٤. وساعدت فتح أمل في التدريب والتسليح، وفي إعارتها كوادر عسكرية ومدنية. وكشف ظهور الصدر في حفل تخريج في كلية فتح العسكرية في سورية، في ٢٣ حزيران/يونيو، عن هذا التحالف، بينما دفعت حادثة مقتل مدرب من فتح و٢٥ عنصراً من أمل في أثناء التدريب الإمام الصدر إلى الكشف عن وجود حركة أمل في ٦ تموز/يوليو. وكانت الأحزاب اليسارية والقومية المنضوية تحت لواء الحركة الوطنية اللبنانية تزداد ثقة بالنفس، إذ إنها نشرت، في ١٨ آب/أغسطس، برنامجاً سياسياً طموحاً كان يهدف إلى القضاء على النظام الطائفي اللبناني، وإلى تأليف جمعية تأسيسية تتولى إصدار التشريعات الدستورية والتنظيمية الأساسية، وإلى إحداث تغييرات شاملة في فروع الحكومة التنفيذية والتشريعية والقضائية تكون حصيلتها النهوض بالبلد إلى مصاف

الديمقراطيات الليبرالية الغربية.[49]

وكان الهدوء الحذر في بيروت يتناقض بشدة مع اندلاع العنف مجدداً في الجنوب اللبناني في تموز/يوليو وآب/أغسطس. فصعّد الرافضون الفلسطينيون هجماتهم عبر الحدود وقاموا بنحو ٣٠ عملية في هذه الفترة، بينما حاولت فتح شن عدة «عمليات خاصة» عبر الحدود الأردنية، وقامت بهجمات في الأراضي المحتلة كان أكثرها ضرراً انفجار قتل فيه ١٣ مدنياً إسرائيلياً وجرح ٢٨ آخرين في سوق في القدس الغربية في ٤ تموز/يوليو. وشنت إسرائيل سلسلة من الضربات الجوية والمدفعية ومن غارات المشاة على قواعد الفدائيين وعلى القرى والمخيمات في الجنوب اللبناني في الفترة ذاتها، انتقاماً ووسيلة لزيادة الضغوط على م.ت.ف.

سيناء ٢

في ضوء هذه الخلفية، أعلن كيسنجر، في الأول من أيلول/سبتمبر، التوصل إلى اتفاقية ثانية للفصل العسكري بين مصر وإسرائيل. وهاجم رجال ميليشيا الكتائب بعد ذلك بوقت قصير حي الكرك وحي المعلقة المسلمَين في مدينة زحلة ذات الأغلبية المسيحية في سهل البقاع، بينما فتح أتباع فرنجية جبهة جديدة في طرابلس ومحيطها، وهي عاصمة الشمال وموطن رئيس الحكومة رشيد كرامي. ووقف الجيش اللبناني على الحياد، ولم يشكل قوة فصل بين الطرفين إلاّ عندما قام رجال العشائر وميليشيات المعارضة في منطقة عكار بمهاجمة القرى المارونية انتقاماً للمجزرة التي تعرض لها ركاب حافلة من المدنيين المسلمين، في ٧ أيلول/سبتمبر، على يد لواء المردة. واستبدل فرنجية قائد الجيش العماد إسكندر غانم بالضابط حنا سعيد الأكثر حياداً استرضاء لكرامي، لكن هذه الخطوة لم تعق الميليشيات المارونية عن نقل المعركة إلى قلب بيروت في منتصف الشهر. فقد أحكم مسلحون يمينيون مقنّعون سيطرتهم على الجزء الأكبر من الوسط التجاري ومن منطقة الفنادق عند الواجهة البحرية، وظهروا حول مبنى الإذاعة الحكومية ومصرف لبنان المركزي في منطقة القنطاري. وبالدرجة نفسها من الخطورة، كان رجال الميليشيات المارونية في الدامور ودير الناعمة يعمدون باستمرار إلى قطع الطريق الساحلية إلى الجنوب من بيروت، وهي الشريان الرئيسي الذي يصل العاصمة (وقيادة م.ت.ف.) بالجنوب اللبناني.

وأثار تجدد القتال في لبنان عقب اتفاقية سيناء ٢ مباشرة قلقاً شديداً لدى سورية وم.ت.ف. وقامت سورية بتنشيط «اللجنة العليا» التي ألّفتها مع الأردن في

حزيران/يونيو، وسعت للتصالح مع خصمها المرير في بغداد. ولم تنجح جهودها في إنشاء «جبهة شرقية» ضد إسرائيل، لكن الأسد أصاب نجاحاً أكبر في رحلة لشراء السلاح من موسكو في ٩ و١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وثار غضب م.ت.ف. عندما علمت، في ١١ أيلول/سبتمبر، بأن كيسنجر قدم تعهداً خطياً لرئيس الحكومة الإسرائيلية، يتسحاق رابين، بعدم الاعتراف بـ م.ت.ف. أو التفاوض معها أو السماح لها بحضور محادثات السلام ما لم تلتزم الشروط المقبولة لإسرائيل.[٥٠] ومع ذلك فقد اختلفت ردة فعلها اختلافاً بيّناً عن ردة فعل سورية. فكانت الاستراتيجيا الدبلوماسية لعرفات ولرفاقه المقربين تقوم على إبقاء علاقات عملية جيدة بمصر على أمل إجراء حوار غير مباشر مع الولايات المتحدة، بينما سعت سورية، في هذا الوقت، لإقامة تحالف بقيادتها يضم م.ت.ف. والأردن لمواجهة مصر ولمقاومة السياسة الأميركية.[٥١]

ظاهرياً، ظلت سورية وم.ت.ف. حليفين وثيقين. ورددت م.ت.ف. الاتهامات السورية للسادات بأنه يقدم الدعم السياسي للمعسكر الماروني، وسُمح لها بتأسيس محطة إذاعة جديدة في سورية حين رد السادات انتقاماً بإغلاق برنامج م.ت.ف. المذاع من القاهرة.[٥٢] وباطنياً، كانت م.ت.ف. غير سعيدة إطلاقاً بالإصرار السوري على التحالف الثلاثي مع الأردن، الذي اشتبهت في أنه تمهيد لاستبدالها عند بدء المفاوضات بشأن الأراضي المحتلة. وجاء تعهد كيسنجر لإسرائيل بعدم دعوة م.ت.ف. إلى مؤتمر جنيف للسلام (في حال عقده)، أو السماح لها بالحضور من دون التشاور مسبقاً مع إسرائيل، ليؤكد الشكوك الفلسطينية. وتعمقت هواجس م.ت.ف.، في ٢٥ أيلول/سبتمبر، عندما نشرت صحيفة «البعث» بياناً صادراً عن قيادة ج.ت.ف. الموالية لسورية يدعو إلى «التنسيق بين قوى المجابهة الفلسطينية ـ السورية ـ الأردنية»، وإلى حوار فلسطيني ـ أردني.[٥٣] وكررت القيادة القومية لحزب البعث الحاكم الموقف نفسه، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، وحثت «قوى المواجهة [بما فيها الأردن] وم.ت.ف. إلى تجاوز كل الخلافات لخلق صيغة جديدة وحدوية أو جبهوية.»[٥٤]

وظل لدى سورية وم.ت.ف. القدر نفسه من الاقتناع بالحاجة المطلقة إلى احتواء الأزمة اللبنانية، لكن الافتراق الكامن في استراتيجيتهما الدبلوماسية أدى إلى اختلافات دقيقة في وسائلهما وأهدافهما في لبنان، وإن لم يتضح ذلك على الفور. وأثار المعسكر الماروني حالة ذعر شديد لدى سورية، في منتصف أيلول/سبتمبر، عندما دعا إلى «تدويل» الأزمة من خلال توسط مجلس الأمن أو دولة غربية، مثل فرنسا. وكانت هذه الدعوة تحدياً للمكانة الخاصة التي ادعتها سورية لنفسها في

مجال الشؤون الأمنية اللبنانية، وشجعت على وساطة سورية جديدة قام بها خدام ورئيس الأركان حكمت الشهابي في بيروت مع نهاية الشهر. وكوفئ جهدهما باتفاقية أُخرى لوقف إطلاق النار وبتأليف «لجنة لبنانية للحوار الوطني» تمت دعوة حزب الكتائب إليها، ما أنهى عملياً خمسة أشهر من مقاطعة هذا الحزب. لكن المبادرة تهاوت وسط تجدد القتال، الأمر الذي دفع زعيم الحركة الوطنية اللبنانية جنبلاط، وبعض الزعماء «التقليديين»، مثل الماروني ريمون إده والسنّي صائب سلام، إلى المطالبة باستقالة فرنجية.

وفي هذه الأثناء، أطلق عرفات مبادرة وساطة موازية للمجهود السوري، فسعى لإحياء الحوار مع المعسكر الماروني عبر اجتماعه بشمعون في منتصف أيلول/سبتمبر. لكن تغيير الرأي الماروني كان صعباً، كما ظهر في أثناء مؤتمر للزعماء السياسيين والدينيين، في ٢٤ أيلول/سبتمبر، تركز النقاش فيه على إلغاء اتفاقية القاهرة لسنة ١٩٦٩ إلغاء كاملاً، أو مجرد العمل لإجبار م.ت.ف. على التخلي عن المكاسب التي حققتها منذ أيار/مايو ١٩٧٣.[٥٥] ولم يثن ذلك عرفات، فرحب بتأليف لجنة الحوار الوطني بمشاركة الكتائب، الأمر الذي أزعج شركاءه في م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية.[٥٦] كما أقنع الحركة الوطنية اللبنانية بالقبول بوقف جديد لإطلاق النار بعد أسبوع من تجدد القتال في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، ثم خاطب المخاوف المارونية مباشرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر عندما أصرّ على أنه لن يكون هناك إعادة توطين دائمة للاجئين الفلسطينيين في لبنان.[٥٧] وقابل فرنجية والجميل تصريح عرفات بالرضا العلني، وذهب الثاني إلى حد إعلان تأييده للوجود الفلسطيني في لبنان ولاتفاقية القاهرة ما دام تنظيم العلاقات يتم بصورة سليمة.[٥٨]

لكن دبلوماسية م.ت.ف. صحبها تورط عسكري أكثر نشاطاً. إذ أصدر عرفات تعليمات، في منتصف أيلول/سبتمبر، إلى مفرزة من الشرطة العسكرية التابعة لقيادة الكفاح المسلح الفلسطيني بالمساعدة على مراقبة وقف إطلاق النار في طرابلس، بناء على طلب رئيس الحكومة كرامي، وقام بنشر عناصر من فتح في مواقع دفاعية وكلفهم مهمات حفظ السلام في أماكن احتكاك رئيسية أُخرى.[٥٩] وتم توسيع وحدات ميليشيا فتح وإمدادها بأسلحة خفيفة، وتم تعيين ضباط فدائيين لقيادتها، كما تم تأسيس هيكلية قيادية جديدة في بيروت ألحقت بها أقسام اللوجستية والاتصالات والأمن.[٦٠] ثم وافق عرفات على مساهمة عدد من مقاتلي م.ت.ف. في إنشاء قوة حفظ سلام مشتركة لمراقبة الهدنة في بيروت في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، ودشن المشاركة الرئيسية الأولى لقوات فتح في النزاع

عندما أمر سرية فدائيين بالانتقال من العرقوب إلى مخيم البداوي في الشمال. وجاء هذا الأمر استجابة لطلب كرامي وضع قوة حفظ سلام فلسطينية في طرابلس. وقامت فتح لاحقاً بنقل سرية ثانية ثم أتبعتها كتيبة الجولان والكتيبة الأولى. وبحسب تقارير فتح، تمت إزاحة مفارز للجيش اللبناني حاولت منع الوحدة الأولى من المرور في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، بعد تكبيدها ما بين ٥٠ و٦٠ إصابة وتدمير ١٢ آلية من آلياتها.[٦١]

عكس هذا التورط العسكري المتزايد رؤية م.ت.ف. أن فرنجية وقيادة الجيش اللبناني تخليا حتى عن الحياد الظاهري، فجاء التورط مؤشراً رادعاً. كما عكس، في الوقت نفسه، تحولاً في مواقف الاتجاه الفلسطيني السائد من الأزمة. فحقيقة أن كرامي طلب من م.ت.ف.، لا من الجيش، تولي مهمات حفظ السلام في طرابلس كشفت عن التفتت في المستويات العليا للدولة، وأتاحت لـ م.ت.ف. الفرصة لأن تتصرف كوسيط وكقوة رئيسية في لبنان تمسك بالتوازن الداخلي. واعتبرت المنظمة أن الإمساك بالتوازن يمكّنها من ضمان وجودها ومكانتها في البلد، ومن المنطلق نفسه يمكّنها من تعزيز منزلتها الإقليمية واستراتيجيتها الدبلوماسية واستقلالها عن النفوذ السوري. وكان هذا الغرض السياسي، لا الحسابات العسكرية، وراء قيام عرفات وخليل الوزير وحلفائهما في اللجنة المركزية لفتح بتقديم العون المادي لميليشيات لبنانية متنوعة. وشملت المساعدات جميع الميليشيات بدءاً بالحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان ورابطة الشغيلة ذات الميول التروتسكية من اليسار، مروراً باللجان الشعبية البعثية وانتهاء بجند الله من الإسلاميين. وكان أقرب حلفائهم من السنّة في المدن الساحلية، مثل حركة الناصريين المستقلين ـ المرابطون، والتنظيم الشعبي الناصري، وحركة ٢٤ تشرين، والأجنحة الثلاثة للاتحاد الاشتراكي العربي. ومن أجل توسعة هذه العلاقات أنشأت فتح «قوات التجمع الوطني» في نهاية تشرين الأول/أكتوبر؛ وهي تسمية كبيرة حقيقتها مجموعة فضفاضة من الشبكات التبعية التي لا فائدة عسكرية فعلية منها، والتي يرئسها زعماء محليون في الأحياء السنية من العاصمة، مثل «حركة صلاح الدين» و«الأفواج العربية»، و«أفواج شرحبيل» و«أفواج طارق بن زياد.»[٦٢]

وواجهت استراتيجيا م.ت.ف. تحديات صعبة من المتشددين في الجانبين. فكان هدف المتشددين في حزب الكتائب «دافعوا عن تراب لبنانكم. اطردوا الأغراب منه. ليرحل الفلسطينيون الذين باعوا أرضهم وجاءوا يدنسون ترابنا. يجب ألاّ يتوقف القتال طالما هناك فلسطينيون على أرض وطننا.»[٦٣] وجدد هؤلاء، في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، هجماتهم على مخيم تل الزعتر المحاصر،

ومارسوا موجة جديدة من القتل الطائفي، وغزوا بيروت الغربية. وبينما حاولت م.ت.ف. التوصل إلى هدنة جديدة، شن مقاتلو الحركة الوطنية اللبنانية وتنظيمات الرفض الفدائية هجوماً، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أخرج عناصر حزب الكتائب من منطقة القنطاري في قلب العاصمة. وبعد بضعة أيام أدى اكتشاف قيام الجيش بمساعدة الميليشيات المارونية سراً على إدخال الآليات المدرعة وغيرها من الأسلحة بحراً إلى ازدياد حدة التوتر.[٦٤] وفي سباق مع الزمن، لجأ عرفات إلى الدبلوماسية السرية مرة أُخرى، فقام سلامة بمقابلة اثنين من أعضاء المكتب السياسي لحزب الكتائب وممثل شخصي لفرنجية في عدة مناسبات في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر.[٦٥] وانهارت هذه المحادثات بعد انفضاح أمرها وتسببها بإثارة غضب الرافضين الفلسطينيين والمتشددين في الحركة الوطنية اللبنانية وفي المعسكر الماروني على حد سواء. وفشلت أيضاً محاولة لاحقة قام بها سلامة وشمعون لعقد محادثات بينهما في ٢ كانون الأول/ديسمبر.[٦٦]

وكانت م.ت.ف. تنسق تحركاتها السياسية مع سورية حتى هذه الفترة، فهي مثلاً لم تنشر قواتها في طرابلس إلاّ بعد مناقشات مستفيضة بين عرفات والأسد بين ٧ و٩ تشرين الأول/أكتوبر. لكن لجوء م.ت.ف. إلى الدبلوماسية السرية كشف عن اختلافات في المنهجية. وكانت سورية قلقة جداً جراء وصول الوسطاء المصريين والعراقيين والسعوديين والليبيين إلى بيروت، بينما كان سفراء الكويت وتونس والجزائر يجرون اتصالات إضافية. وتحول موقف سورية المتردد إزاء تعريب النزاع إلى قلق شديد عندما دعت جامعة الدول العربية إلى عقد اجتماع خاص لوزراء الخارجية العرب، في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، للبحث في الأزمة اللبنانية، بناء على طلب مصر. ولحرمان السادات من أي دور، قاطعت سورية الاجتماع وضغطت على م.ت.ف. كي تحذو حذوها. كما اشتد القلق أكثر بعد إيفاد مبعوث خاص من قبل كل من الفاتيكان وفرنسا إلى لبنان في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، عقب ما رأت سورية أنه تصعيد متعمد للقتال على يد الميليشيات المارونية بالاشتراك مع قوى الأمن الداخلي الموالية لشمعون.[٦٧] وذكّر زهير محسن المعسكر الماروني صراحة بأن سورية لم تتدخل حتى الآن، ذلك بأن م.ت.ف. تمتلك قوة كافية للدفاع عن نفسها. إلاّ إن سورية ملتزمة ـ بمعاهدة رسمية ـ الدفاع عن م.ت.ف. إذا دعت الضرورة. وفي الوقت نفسه، تضاعفت المشاورات السورية مع المسؤولين والزعماء السياسيين اللبنانيين في محاولة للتوسط من أجل حل دائم للنزاع.

وأخذ بعض الرافضين في هذه الآونة ينتقد السياسة السورية علناً، غير أن فتح تحديداً كانت تخشى أن تؤدي المصالحة السورية ـ المارونية إلى فرض «سلام

سوري» على لبنان وإلى حدّ استقلاليتها. وأخذ مسؤولو فتح يتحدثون عن «استقلالية» الإرادة السياسية الفلسطينية واستقلالية صنع القرار الفلسطيني، ولمّحوا في مجالسهم الخاصة إلى مخططات سورية لفرض هيمنتها على م.ت.ف. وأوحت الإشاعات المضادة بأن سورية تريد استبدال عرفات بأمين سر منظمة الصاعقة زهير محسن رئيساً لـ م.ت.ف.[٦٨] وكانت المسائل موضوع الخلاف بين الطرفين هي إبقاء عرفات على الحوار سراً مع مصر، واستمرار اختلافه مع الأسد في شأن المحور الثلاثي مع الأردن، في أثناء اجتماعين آخرين عقدا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر و١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وتم ترديد شكوك سورية في أن فتح كانت تسعى لدور لـ م.ت.ف. في عملية السلام برعاية أميركية في أوساط الحركة الفدائية. وحذّر الأمين العام لـ ج.ش. ـ ق.ع. أحمد جبريل من أن الولايات المتحدة وإسرائيل تعتزمان استنزاف م.ت.ف. وجرها إلى القبول بتسوية سياسية ومن ثم استبعادها. وقامت عدة تنظيمات بتجديد هجماتها الفدائية على إسرائيل من الجنوب اللبناني.[٦٩] ووجدت ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. أنفسهما إلى جانب المعارضين لفتح بعد أن صعّدا مطالبتهما بتنفيذ إصلاحات في م.ت.ف. طال انتظارها، وبتطهير دوائرها، وباتخاذ القرارات جماعياً، وبوضع حد للقيادة الفردية.[٧٠]

كانت الأزمة اللبنانية تقترب بسرعة من نقطة اللاعودة. واستنتجت سورية أن الحل الدائم يعتمد على صوغ جديد لتوزيع السلطة بين الطوائف اللبنانية. وكان هذا الاستنتاج بعيداً كل البعد عن تصريحات حديثة لزهير محسن بأن النظام السياسي اللبناني قد ولى عهده، وأنه لا بد من إلغاء الطائفية. ولم تنظر الحركة الوطنية اللبنانية إلى التحول في الموقف السوري بعين الرضا، لأنها كانت تتمسك بقوة ببرنامجها الداعي إلى العلمانية والإصلاح الديمقراطي.[٧١] وتم تبليغ التحول في النظرة السورية إلى بيار الجميّل، الذي تمت دعوته، في خطوة مثيرة، إلى زيارة دمشق في ٦ كانون الأول/ديسمبر. وسعى مضيفوه لتحقيق ثلاثة أهداف: التأكد أن لبنان لن يصبح جزءاً من محور إقليمي معاد، وإقرار الموارنة بالعلاقة الخاصة بسورية، وتأكيد رسمي لبناني بالتزام الاتفاقات المعقودة مع م.ت.ف. وبالإضافة إلى ذلك، فقد شدد السوريون على ضرورة إصلاح التوازن الطائفي في لبنان في سبيل وضع خاتمة نهائية للأزمة.[٧٢] وكان الجميّل على دراية بآراء سورية، لكن وجوده في دمشق دل على استعداده لمناقشة التعهدات والإصلاحات المقترحة.

لكن أي أمل بتحقيق اختراق دبلوماسي تبدد فوراً، بعد أن نفّذ المتشددون في حزب الكتائب بقيادة بشير الجميّل، ابن بيار، حمام دم في بيروت في اليوم نفسه،

إذ خطفوا ٣٠٠ مسلم وقتلوا ما لا يقل عن ٧٠ آخرين فيما عرف فوراً بيوم «السبت الأسود». واعترف حزب الكتائب بمسؤوليته وألقى اللوم على العناصر «المتمردة» و«غير المنضبطة» في صفوفه، الذين نفذوا «ردات فعل غير مسؤولة» على مقتل أربعة من حرس بشير الخاص في وقت سابق.(٧٣) وانتقمت ميليشيات الحركة الوطنية اللبنانية وفدائيو جبهة الرفض بعد ذلك بيومين، إذ اجتاحوا منطقة الفنادق الرئيسية، ولم ينقذ الكتائب من هزيمة منكرة سوى تدخل الجيش اللبناني. وجرت عمليات نهب على نطاق واسع لمنطقة المصارف في قلب العاصمة، نالت منها ج.د.ت.ف. والصاعقة حصة كبيرة.(٧٤) وقدم «السبت الأسود» إشارة إلى تحول في الانزلاق النهائي نحو الحرب الأهلية. وخلال الأسابيع الثلاثة اللاحقة، قام رجال الميليشيا من الجانبين باحتلال مخافر الشرطة ومراكز البلديات في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، بينما هجر الجنود الموارنة والمسلمون بأعداد متزايدة وحداتهم العسكرية لينضموا إلى أبناء طوائفهم. وفي هذه الأثناء، نفّذت الميليشيات المارونية عملية «تطهير طائفي»، إذ قامت بطرد نحو ٣٠٠ عائلة مسلمة من حي الغورانة شمالي بيروت في ١١ كانون الأول/ديسمبر وطردت سكان سبناي المسلمين. وهي ضاحية جنوبية صغيرة، بعد ذلك بخمسة أيام.

وكانت الميليشيات المارونية تُكره م.ت.ف. ببطء، لكن بثبات، على التدخل. فقد أقامت هذه الميليشيات في نهاية كانون الأول/ديسمبر حواجز تفتيش على الطريق الساحلية في الدامور، وقطعت أي اتصال لقيادة م.ت.ف. بالقوات الفدائية الرئيسية في الجنوب اللبناني. وفي ظاهرة تنذر بالسوء، لم تتخذ وحدات الجيش اللبناني الموجودة بحجم كبير في المنطقة أي خطوة لإعادة فتح الطريق، على الرغم من خطر الاختطاف والاغتيال الذي كان يواجه الآلاف من المسلمين اللبنانيين والمدنيين الفلسطينيين الذين يستخدمون هذه الطريق يومياً. وفرضت الميليشيات المارونية، في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦، حصاراً كاملاً على مخيمات اللاجئين في تل الزعتر وجسر الباشا وضبية، وأيضاً على أحياء الصفيح في المسلخ والكرنتينا، وعلى حي النبعة الذي يقطن فيه لبنانيون مسلمون فقراء في بيروت الشرقية، فمنعت إدخال الطعام والوقود والمواد الطبية إلى هذه المخيمات والأحياء، الأمر الذي عرّض حياة ١٥٠,٠٠٠ شخص للخطر. كما أغلقت الميليشيات إحدى الطرق البديلة إلى الجنوب اللبناني عند دير القمر، وهي بلدة كميل شمعون. وتمركز الجيش اللبناني، في هذه الأثناء، عند المفارق الرئيسية لطريق بيروت ـ دمشق الدولية، مهدداً بذلك الطريق الوحيدة المتبقية التي تربط بيروت الغربية ببقية أنحاء البلد.

الصراع بشأن لبنان

منظمة التحرير الفلسطينية في موضع الهجوم

في أوائل سنة ١٩٧٦، كان لمنظمة التحرير الفلسطينية هدف ملح بسيط هو فك الطوق عن الجيوب المحاصرة في بيروت الشرقية، وتخليص بيروت الغربية من القبضة الخانقة التي تطبق على عنقها. وناشد ممثلون عن أهالي مخيم تل الزعتر عرفات تقديم المساعدة لهم في ٤ كانون الثاني/يناير، ووجهت م.ت.ف. آخر نداء إلى السلطات اللبنانية محذرة من أنها ستنظر في «كافة السبل» لضمان إدخال المواد الحيوية إلى المخيم.[١] ومنعت الميليشيات المارونية، في اليومين التاليين، قافلتين محملتين بالطعام نظمتهما الأونروا والجيش اللبناني من الوصول إلى تل الزعتر، لكن عرفات ظل متردداً في استخدام القوة. ومن أسباب تردده عدم إعطاء القيادة المارونية حجة لتصعيد الوضع، وهو ما تردد أنها تنوي الإقدام عليه عشية رأس السنة الجديدة لإنهاء «التدخل الأجنبي في لبنان»، ولضمان رحيل «القوات غير اللبنانية» عن البلد.[٢] وكشف المحضر الذي تسرب عن اجتماع القمة الذي عقدته الميليشيات المارونية، أنها عازمة على تصعيد القتال لجر م.ت.ف. جراً إلى المشاركة الكاملة فيه. وكان الهدف النهائي من وراء ذلك إجبارها على القبول بتعديل اتفاقية القاهرة وبروتوكول ملكارت، وتقليص وجودها ونشاطها بصورة عامة، وإعادة إسكان سكان المخيمات المحاصرة خارج المناطق الخاضعة للسيطرة المارونية.[٣]

كانت م.ت.ف. تدرك أن قيامها بعمل عسكري قوي أو واسع النطاق قد تكون له عواقب باهظة الثمن. وليس أقل هذه العواقب تحويل الأنظار والموارد بعيداً عن حملتها الدائمة لكسب الاعتراف الدولي وللحصول على دور في عملية السلام. كما أن تدخلاً مباشراً واسع النطاق ضد المعسكر الماروني سيفشل هدف م.ت.ف. في إظهار نفسها وسيطاً لا غنى عنه، وعرّاباً رئيسياً للتوازنات داخل النظام السياسي اللبناني، ويضاف إلى هذا كله خطورة أن تدفع أية عملية واسعة النطاق لقوات م.ت.ف. في منطقة بيروت، الرئيس سليمان فرنجية إلى الوقوف

إلى جانب الميليشيات المارونية علناً، الأمر الذي سيطلق تدخلاً واسع النطاق من قبل الجيش. وفي هذه الحال، ستضطر م.ت.ف. إلى الزج بالمزيد من قواتها في المعركة، الأمر الذي سيضعف حاميتها في الجنوب اللبناني، ويزيد في احتمال تعرضها لإصابات جسيمة. لكن قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. كانت تتعرض لانتقادات الرافضين واليساريين بسبب تبنيها «سياسة عسكرية دفاعية أدت إلى حرب ثابتة»، ولضغوطهم من أجل القيام بعمل حاسم.[٤]

لم يكن لدى م.ت.ف.، من وجهة عملية، أي خيار، فلجأت، أخيراً، إلى استخدام القوة. وفي ٦ كانون الثاني/يناير ترأس عرفات اجتماعاً للمجلس العسكري الأعلى لـ م.ت.ف. للبحث في الخيارات المتاحة، حضره ممثلو كل التنظيمات الفدائية والحركة الوطنية اللبنانية. وشملت الخطة التي وضعوها على عجلة ثلاث عمليات منفصلة: تقوم قوة مشتركة من م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية بشق طريقها من بيروت الغربية إلى تل الزعتر؛ يقوم المدافعون عن تل الزعتر والنبعة، في الوقت نفسه، بالاندفاع إلى خارج مناطقهم كي يتواصلوا بعضهم مع بعض، ومع القوة القادمة من بيروت الغربية؛ تقوم قوة فدائية خاصة بالنزول بحراً في منطقة المسلخ ـ الكرنتينا لتدعيم دفاعها، وللاتصال بالنبعة من الشمال.[٥] وكانت الخطة تقضي ببدء الهجوم بعد ساعات قليلة على انتهاء الاجتماع، أي بعد منتصف الليل بقليل. وكان نجاح الخطة سيمكّن «القوات المشتركة» (وهو الاسم الذي اصطلحت عليه م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية) من السيطرة على حزام جغرافي متصل يحيط ببيروت الشرقية من كل الجهات، ويضعها في موقف قوي يتيح لها إكراه المعسكر الماروني على التزام وقف إطلاق النار، وعلى القبول بتسوية دائمة. وحتى لو لم تتحقق هذه الأهداف الكبرى، فإن القوات المشتركة ستتمكن، على الأقل، من إجبار المعسكر الماروني على تحويل قواته لدرء الخطر الجديد، الأمر الذي يسهل رفع الحصار.[٦]

كان عرفات لا يزال يأمل بإفهام الطرف الآخر أنه يمارس ضبط النفس، ويتجنب التورط الكامل، لذا، فقد حظر القوات الفدائية عن العاصمة وترك مهمة القتال للميليشيا في المخيمات المحاصرة، وهي ميليشيا مسلحة تسليحاً خفيفاً ومدربة تدريباً هزيلاً. كما حمّل عرفات مسؤولية تأمين القسم الأعظم من القوات المنجدة لحلفائه في القوات المشتركة (وكان معظمها أيضاً من رجال الميليشيا)، لكن كل تنظيم أصرّ على الاحتفاظ بسلطته على أتباعه ورفض إخضاعهم لقيادة عسكرية واحدة. وكانت المفارقة أن الاختراق الذي تم التخطيط له سيشكل تهديداً رئيسياً للمعسكر الماروني، غير أن القوات المشتركة التي كلفت إنجاز المهمة كانت

غير وافية إلى حد يرثى له. وكانت النتيجة معروفة سلفاً. فقد حال عدم وجود قوارب صالحة دون الإنزال البحري في منطقة المسلخ ـ الكرنتينا، وعجزت حامية النبعة عن التحرك بتاتاً. ونفّذ المدافعون عن تل الزعتر الجزء الخاص بهم من الخطة، إذ تمكن نحو ٢٥٠ مقاتلاً من تحقيق مكاسب أولية، لكن التشرذم وعدم الانضباط في صفوف الفصائل التسعة المشاركة مكّنا الهجمات المضادة المارونية، خلال الأيام الثلاثة التالية، من استعادة معظم الرقعة التي خسرتها. كما فشل الهجوم الرئيسي للقوات المشتركة من بيروت الغربية في تحقيق هدفه، فهو لم يبدأ حتى ٨ كانون الثاني/يناير، وعندما بدأ كان قوامه ٣٠٠ رجل ميليشيا ينتمون إلى عدد كثير من التنظيمات تدعمهم حفنة من المقاتلين المخضرمين. وأثار تدخل المشاة والدروع التابعة للجيش اللبناني لحماية مفرق الطرق الاستراتيجي في الحازمية ذعر قيادة م.ت.ف.، فرفضت إرسال التعزيزات وأمرت بانسحاب تكتي لتجنب المزيد من الاحتكاك. أمّا المكاسب الثابتة الوحيدة التي تحققت فكانت في منطقة الفنادق.

لم تنجح م.ت.ف.، بعد لجوئها إلى استخدام القوة، إلاّ في الدلالة على نقص العزم السياسي والقدرة العسكرية لديها. ونتيجة ذلك، لم تجلب محاولاتها اللاحقة لزيادة الضغط بالتدريج بواسطة الهجمات الاستعراضية سوى التصعيد المضاد من قِبَل الميليشيات المارونية. وظهر هذا عندما أمر عرفات بشن هجومين جديدين في ١١ كانون الثاني/يناير. وكان الهجوم الأول موجهاً ضد زغرتا، بلدة فرنجية، لكنه فشل، بينما شمل الهجوم الثاني الاستيلاء على جسرين رئيسيين يصلان بيروت الشرقية بقلب المناطق المارونية. غير أن م.ت.ف. تخلت عنهما بعد أن منعت الميليشيات المارونية إدخال الطحين والمحروقات من المستودعات الحكومية الموجودة في مناطقها إلى بيروت الغربية.(٧) ودفعت الميليشيات المارونية بعد ذلك م.ت.ف. إلى حفة المواجهة الشاملة بمهاجمتها مخيم ضبية، الذي يقع إلى الشمال من بيروت، يوم ١٢ كانون الثاني/يناير. وردت القوات المشتركة بهجوم فاشل ثانٍ على زغرتا، وبكسب المزيد من المواقع في وسط بيروت. وكان عرفات طلب إحضار كتيبة من قوات عين جالوت التابعة لجيش التحرير الفلسطيني من مصر، وزاد وصولها، في اليوم نفسه إلى ميناء طرابلس الشمالي، في القدرة التأديبية لقوات م.ت.ف.(٨) لكن ثبت أن ذلك غير كاف لتخفيف الضغط عن ضبية، الأمر الذي دفع عرفات إلى إصدار أوامره إلى عناصر قوات اليرموك التابعة لفتح بالتمركز حول مدينة زحلة البقاعية في أثناء الليل.(٩)

كان اتخاذ المواقع القتالية حول زحلة هو أول عمل عسكري من نوعه تقوم به قوات فتح الرئيسية، لكن الضغط الماروني على ضبية تواصل. وفي ١٣ كانون

الثاني/يناير، نقلت فتح كتيبتين فدائيتين إضافيتين من الجنوب إلى مواقع محيطة ببلدات الدامور والسعديات والجية الساحلية، بينما نشرت كتيبة ثالثة على مثلث خلدة الاستراتيجي، عند المدخل الجنوبي لبيروت. ولم يؤثر عرض العضلات هذا في الميليشيات المارونية، التي اجتاحت مخيم الضبية ليلة ١٤ كانون الثاني/يناير وطردت سكانه إلى بيروت الغربية. وكانت حامية م.ت.ف.، المؤلفة من نحو ٧٠ إلى ٨٠ عنصر ميليشيا و١٢ عنصراً من الشرطة العسكرية التابعة لقيادة الكفاح المسلح الفلسطيني، فقدت ٣٠ قتيلاً و٢٠ جريحاً خلال ١٢ يوماً من الحصار وثلاثة أيام من القتال، وسقط من أفرادها ٢٠ قتيلاً آخر في أثناء هروبهم عبر الأحراج.[١٠] وتمكن مقاتلو فتح، في هذه الأثناء، من عزل الجية، لكنهم امتنعوا من مهاجمتها على أمل رفع المعسكر الماروني حصاره عن بيروت. وعندما لم يحدث ذلك، قاموا باجتياح مواقع الجيش اللبناني المطلة على السعديات، وقطعوا الطريق إلى دير القمر بعد تعرضهم لنيران الجيش. عندئذ، أرسلت التنظيمات الفدائية الأخرى والحركة الوطنية اللبنانية تعزيزات لتشديد الحصار.

كانت م.ت.ف. تحاول جاهدة إظهار العزم وضبط النفس في آن واحد، لكن تدخلاً واسعاً للجيش اللبناني، يوم ١٦ كانون الثاني/يناير، دفع الأمور نحو المواجهة. فقد احتل الجيش مثلث خلدة واندفع نحو الدامور، حيث جرى تعزيز قوة الحامية المؤلفة من ٦٠٠ جندي وعنصر ميليشيا إلى ١٠٠٠ رجل. وظهر سلاح الجو اللبناني فجأة في سماء المنطقة، وقام بمهاجمة مواقع الفدائيين ودمر لهم عدة سيارات جيب، بينما تم إسقاط طائرة هجوم أرضي واحدة. وصودف أن رئيس الحكومة، رشيد كرامي، وزعيم الحركة الوطنية اللبنانية، كمال جنبلاط، ومسؤولاً رفيعاً من م.ت.ف. هو توفيق الصفدي، والإمام الشيعي موسى الصدر كانوا يعقدون اجتماعاً في منزل المفتي حسن خالد في عرمون المطلة على خلدة. وأصدر كرامي، الذي كان يشغل أيضاً منصب وزير الدفاع، أوامره إلى قائد الجيش حنا سعيد مرتين بوقف الهجوم الجوي لكن من دون جدوى. وأصدر الزعماء المسلمون، لاحقاً، بياناً يشجب «التمرد الخطر» في الجيش ويدين هجمات الميليشيا على مخيمي تل الزعتر وضبية. وصرحوا أن «نوايا السوء ما زالت تدور على مختلف المستويات لطعن عروبة لبنان.»[١١] وكانوا يقصدون بذلك رئيس الجمهورية فرنجية ووزير الداخلية كميل شمعون.

أضحى الصدع نهائياً. فأخرج الفدائيون الجيش من خلدة واستولوا على قرية الناعمة الساحلية وطوقوا الدامور. وبدلاً من التوقف، هاجم الجيش حي حوش الأمراء المسلم في زحلة، يوم ١٧ كانون الثاني/يناير، بهدف إقامة منطقة سيطرة

تمتد إلى ثكناته الرئيسية في أبلح وإلى قاعدة رياق الجوية.[١٢] واجتاحت الميليشيات المارونية، في اليوم التالي، منطقة المسلخ ـ الكرنتينا بمساعدة القوات الخاصة في الجيش والمصفحات والقوارب الحربية. وساووا أحياء الصفيح بالأرض في أثناء تقدمهم، وقتلوا ١٥٠ من الأهالي، بمن فيهم ٣٠ مدنياً وعشرات من رجال الميليشيا بعد استسلامهم، وطردوا من تبقى من سكان الحي، وعددهم الأصلي ٣٠,٠٠٠ نسمة، إلى بيروت الغربية.[١٣]

رد الفدائيون بشن هجوم نهائي على الدامور، واتخذوا، في ٢١ كانون الثاني/يناير، مواقع عند أطراف السعديات، حيث حوصر الآلاف من اللاجئين اللبنانيين ومعهم الزعيم الماروني شمعون. وبذلت م.ت.ف. محاولة أخيرة للتفاوض، فعرضت خروجاً آمناً للمدنيين والعسكريين المحاصرين إلى أي مكان يختارونه في مقابل تعهد ماروني بالسماح بحرية الحركة للمدنيين والعسكريين الفلسطينيين على الطريق الساحلية.[١٤] ووافق ضابطان من الجيش كانا موجودين في المنطقة على العرض، لكن شمعون راوغ. وانتظر الفدائيون ٢٤ ساعة قبل أن يشنوا هجومهم الأخير يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير. أخيراً، وافق شمعون ونقل إلى بيروت الشرقية، بينما تمت مرافقة بقية اللاجئين، البالغ عددهم ٥٠٠٠ نسمة، إلى دير القمر وبيروت الشرقية. وبلغت الحصيلة نحو ١٥٠ قتيلاً بين مدني وعنصر ميليشيا، وأصبح ٢٠,٠٠٠ آخرون لاجئين.[١٥] وجرت عدة حالات من القتل المتعمد والاغتصاب بعد سقوط الدامور، وقام القرويون اللبنانيون من إقليم الشوف ورجال الحركة الوطنية اللبنانية والفدائيون الفلسطينيون ومواطنون قدموا من بيروت خصيصاً بنهب البيوت المهجورة وتدميرها.[١٦]

رسخت معارك كانون الثاني/يناير العنيفة حقيقة الانتقال إلى الحرب الأهلية. لكن هذا لا يعني حرباً حتى النهاية، أي فترة جهد عسكري كامل وشامل ومجابهة متواصلة من دون انقطاع، وإنما صراع طويل الأجل متعدد الجوانب تتناوب فيه فترات اندلاع العنف ومراحل من الجهود الدبلوماسية المكثفة. ففي الواقع، أوجد سقوط الدامور حالة من الهدوء الحذر جددت سورية في أثنائها جهودها الدبلوماسية لحل الأزمة اللبنانية. وكانت الإرادة السورية قد ازدادت تصميماً وعزماً بعد أن شن المعسكر الماروني حملة التطهير الطائفي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، إذ رأى الرئيس الأسد فيها مقدمة لتقسيم لبنان رسمياً، وهو خيار كان يعارضه بشدة.[١٧] فتقسيم لبنان على أساس طائفي لن يؤدي إلى تفعيل التوترات الكامنة في سورية فقط، بل أيضاً قد يلجأ «الكانتون» (أي الإقليم) الماروني في لبنان، في حال قيامه، إلى التحالف مع إسرائيل، ومقاومة النفوذ السوري في مجالي الأمن

والشؤون الخارجية اللبنانيين. وما كان للتصريحات المارونية الداعية إلى طرد اللاجئين الفلسطينيين من لبنان إلاّ أن ترسخ الشكوك السورية.[١٨]

أشارت سورية إلى عزمها على الوقوف بقوة ضد التقسيم من خلال نشر كتيبتين من قوات القادسية التابعة لـ ج.ت.ف. في سهل البقاع في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر.[١٩] ووجه وزير الخارجية، عبد الحليم خدام، رسالة أكثر صراحة وصرامة بعد ذلك بأسبوعين عقب بدء الموارنة حصارهم المزدوج داخل بيروت وحولها. فقد حذر من «أن أي محاولة تقسيم للبنان تعني تدخل سورية الفوري وضمها للبنان.» ورد عليه الزعيم الكتائبي بيار الجميّل بقوله: «إن اللبنانيين سيقاتلون حتى آخر رجل، إذا غزت القوات السورية أو الإسرائيلية لبنان.»[٢٠] وقام رئيس الأركان السوري حكمت الشهابي بمحاولة أخيرة لحث فرنجية على كسر الجمود السياسي يوم ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦، في اللحظة التي تدخّل الجيش اللبناني في معركة خلدة والدامور. لكن فرنجية رفض وقف إطلاق النار، فعاد الشهابي إلى دمشق بعد أن منعه الجيش من الوصول إلى عرمون لحضور اجتماع الزعماء المسلمين وزعماء المعارضة.

أنحت سورية باللائمة، الآن، على الرئيس اللبناني وعلى الجيش، نتيجة العناد الذي تبديه الميليشيات المارونية، وأحلت الضغط العسكري محل التوسط.[٢١] وحسم هجوم الجيش المحيط بزحلة المسألة يوم ١٧ كانون الثاني/ يناير. فدخلت بعد يومين ثلاث كتائب من قوات حطين التابعة لـ ج.ت.ف. إلى لبنان وتمركزت ما بين طرابلس وزغرتا، بينما اتخذت كتيبة رابعة مواقع لها إلى الشرق من زحلة.[٢٢] وردت القيادة السورية على تدمير أحياء الصفيح في منطقة المسلخ ـ الكرنتينا، الذي تم بدعم من الجيش اللبناني، بإصدار أوامرها إلى كتيبة من ج.ت.ف. بالقيام بهجوم جبهي مباشر مستعجل على الدفاعات الخارجية لزغرتا في ٢١ كانون الثاني/ يناير، تحذيراً لرئيس الجمهورية.[٢٣] لكن الكتيبة صُدت بعد أن قتل من أفرادها ٤٨ جندياً وجرح ٧٢، الأمر الذي اضطرها إلى الانسحاب إلى سورية لتسترد قوتها، إلاّ إن القيادة السورية اعتبرت أن الهجوم أدى دوره التحذيري لفرنجية.[٢٤] وكي تؤكد سورية أنها جادة في تحذيرها، أعادت نشر كتيبة أُخرى تابعة لـ ج.ت.ف. من سهل البقاع إلى مواقع دفاعية بمحيط مقر قيادة م.ت.ف. في بيروت يوم ٢٢ كانون الثاني/ يناير.[٢٥]

قدّم سقوط السعديات، مع انتهاء معركة السيطرة على الطريق الساحلية في ٢٣ كانون الثاني/ يناير، فرصة للدبلوماسية، سرعان ما بادرت سورية إلى التقاطها. لكن إرادة الموارنة السياسية لم تهزم، واستخدم الجميّل وشمعون التهديد بالتقسيم سلاحاً

في المفاوضات المكثفة التي بدأت تواً.[٢٦] وأثبت هذا التهديد فعاليته، على الأقل إلى حد إقناع خدام والوسطاء السوريين الآخرين بالتخلي عن برنامج الإصلاح الديمقراطي للحركة الوطنية اللبنانية. واقترح الوسطاء السوريون بدلاً من ذلك إدخال تعديل متواضع على التقسيم الطائفي للسلطة بتغيير نسبة عدد المقاعد النيابية بين المسيحيين والمسلمين من ٦:٥ إلى نسبة متساوية، أي ٦:٦. وتم تضمين المعادلة الجديدة في «وثيقة دستورية» نشرها فرنجية في ١٤ شباط/فبراير بعد اجتماعه بالأسد في دمشق.[٢٧] وقد وصف الأسد، فيما بعد، هذا الحل بأنه معقول، وإنْ كان ليس مثالياً.[٢٨] وقد أثار تحقيق «السلام السوري» بهذه الشروط استياء شديداً في أوساط الحركة الوطنية اللبنانية، وأخرج التوترات الكامنة بين سورية وم.ت.ف. إلى العلن.

م.ت.ف. في مواجهة السلام السوري

كان السعي للحصول على أفضلية نسبية في السياسة الإقليمية وفي عملية السلام في الشرق الأوسط، هو المسألة التي وضعت م.ت.ف. وسورية على مسار تصادمي. فقد خشي عرفات ورفاقه في قيادة فتح، بوجه خاص، أن يؤدي تثبيت «السلام السوري» في لبنان إلى الحد من قدرتهم على اتباع استراتيجيا دبلوماسية مستقلة. كما كانوا قلقين جراء إمكان أن تكون سورية، رغبة منها في طمأنة المعسكر الماروني، قد وعدته إلزام م.ت.ف. بتطبيق اتفاقية القاهرة لسنة ١٩٦٩ بصرامة أكثر. وبدءاً من أواخر كانون الثاني/يناير، عبّر قادة فتح عن خوفهم من «التحجيم» (أي تقليص النفوذ والتحكم)، وعن عزمهم على مقاومة السياسة السورية عبر التشديد على «استقلالية» القرار الفلسطيني عن «الوصاية» العربية.

أمّا سورية، فكان لديها شكوك قوية في أن فتح كانت تسعى للتحالف مع مصر على أمل إجراء محادثات سلام منفصلة مع إسرائيل، وهي خطوة ستضعف موقف سورية إلى حد خطر في حال حدوثها. وقد ازدادت هذه الشكوك منذ توقيع اتفاقية فض الاشتباك الثانية في سيناء في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥، وخصوصاً بعد أن أعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية، محمود رياض، في نهاية كانون الأول/ديسمبر، أن م.ت.ف. وافقت على «تعريب» النزاع اللبناني سبيلاً لإنهائه. وبدا أن عضو اللجنة المركزية لفتح، صلاح خلف، يؤكد هذا التوجه عندما مدح، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، علاقات الفلسطينيين بـ «الشعب المصري».[٢٩] ورد عرفات، في هذه الأثناء، على انتقاد ليبيا لتقربه من مصر بالتذمر من وجود محاولة

ـ «فرض شروط» على م.ت.ف.[30] كما لم تفت على سورية المضامين السياسية نتيجة موافقة السادات على طلب م.ت.ف. إرسال إحدى كتائب ج.ت.ف. إلى لبنان في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٧٦. وكانت سورية تخشى كثيراً قيام فتح بإفشال الهدنة الهشة التي أرستها تواً في لبنان، الأمر الذي قد ينجم عنه تدخل إسرائيلي وتعريض أمن سورية القومي وأهدافها الإقليمية للخطر. وكانت سورية لا تزال تسعى لتهدئة المعسكر الماروني المتقلب ولتخفيف شعوره بالغبن، وبالتالي عقدت العزم على ضمان التزام م.ت.ف. «السلام السوري».

ظهر أول دليل على تغير الموقف السوري يوم ٣١ كانون الثاني/يناير، عندما قام مسلحون من منظمة الصاعقة، بناء على أوامر زهير محسن، بمهاجمة مكاتب صحيفتين بيروتيتين مؤيدتين لـ م.ت.ف. هما «المحرر» و«بيروت»، رداً على مقالات افتتاحية تنتقد السياسة السورية، فقتلوا صحافيين اثنين، وكادوا يقتلون شفيق الحوت، الممثل الرسمي لـ م.ت.ف. في لبنان.[31] وأصدر خدام ومحسن أمراً إلى قائد قوات ج.ت.ف. في بيروت، محمود أبو مرزوق، بنشر كتيبة للعمل ضد «متمردين» لم يحددا هويتهم في مخيمات اللاجئين. وقد رفض أبو مرزوق الأمر، لكن الرسالة المقصودة وصلت إلى م.ت.ف. في أية حال.[32] ودفع نشر «الوثيقة الدستورية» بالتوتر إلى الواجهة. وصرح صلاح خلف بصورة لاذعة أن الثورة الفلسطينية «ليست رقماً يضاف إلى المسلمين في هذا البلد، ولسنا رقماً يضاف إلى أي حزب.» وأضاف أن م.ت.ف. ليس «عليها وصاية سورية»، وحذر قائلاً: «نحن في فتح ما سمحنا لأي نظام عربي ـ مهما كان ـ أن يكون وصياً علينا.»[33] وكان لدى فتح، إضافة إلى معظم التنظيمات الفدائية وأحزاب الحركة الوطنية اللبنانية، شك في أن التسوية السورية مع المعسكر الماروني ما هي إلاّ إيماءة محسوبة في اتجاه الولايات المتحدة. وتعمقت الشكوك عقب نشر تقارير صحافية عن تقديم الولايات المتحدة مقترحين سريين جديدين لسورية، يتعلقان بتسوية تم التفاوض في شأنها مع إسرائيل فيما يتعلق بهضبة الجولان والضفة الغربية.[34]

ازداد استياء سورية من فتح وضوحاً بعد نشر الوثيقة الدستورية. فقد أعلن زهير محسن في ٢٢ شباط/فبراير «لقد حان الوقت لدماء جديدة في م.ت.ف.» وظهرت ملصقات في شوارع بيروت تظهره مرتدياً الكوفية وهو يجلس خلف مكتب والقلم في يده؛ وكان وجه الشبه بين هذه الصورة وصور عرفات أمراً لا يمكن أن تخطئه العين والرسالة السياسية المقصودة من ورائه واضحة.[35] ورد صلاح خلف، في وقت لاحق، بتوجيه اللوم ضمنياً إلى منظمة الصاعقة على أنها تأمل

بأن «ترث» فتح، وأضاف أنه في الوقت الذي تؤمن فتح بعلاقة استراتيجية بسورية فلا يمكنها القبول بعلاقة تبعية.[٣٦] وعندما طرحت فتح تحدياً مباشراً لسورية بإرسالها عضو اللجنة المركزية، خالد الحسن، لعقد مباحثات مع السادات في ٢٨ شباط/فبراير، صرح محسن غاضباً «أن ما يجري في لبنان هو معركة شاملة بين خط الالتزام القومي والصمود الوطني... وبين خط التخاذل والاستسلام الذي يقوده نظام محمد أنور السادات، الرئيس المصري.» ووجه نقداً مقذعاً، وإنْ يكن ضمنياً، إلى فتح من خلال تنديده بـ «بعض الفلسطينيين الذين يرددون شعارات... رفض الوصاية... ورفض التحجيم»، واعتبر الإصرار على «القرار الفلسطيني المستقل»، وعلى «الحرص على قرارات الرباط» (التي تعترف بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني) محاولة للتغطية على الحوار المستتر مع السادات.[٣٧] وكانت القيادة السورية قد قامت بنشر كتيبة تابعة لـ ج.ت.ف. كقوة فصل في طرابلس، وحركت كتيبتين إضافيتين من سورية إلى سهل البقاع. وحذر وزير الدفاع السوري، مصطفى طلاس، في نهاية الشهر، من أن سورية ستضرب أي جماعة تعارض التسوية الجديدة في لبنان.[٣٨]

كانت المشكلة التي واجهتها سورية هي أن إنجازها الهش في لبنان بدأ يتعرض فوراً لضغط الميليشيات المارونية، التي خرقت الهدنة وقامت بتصعيد متواصل في النصف الثاني من شباط/فبراير. ولذا، فقد كانت سورية غير راغبة في تصعيد خلافها مع فتح، وكانت لا تزال تأمل بالاستعانة بـ م.ت.ف. وبالحركة الوطنية اللبنانية لضبط المعسكر الماروني. ومن الأمثلة البارزة لهذه السياسة المزدوجة الحوار الساخن بشأن مصير الضباط والجنود الذين ارتدّوا عن الجيش اللبناني في الأسابيع الماضية. فقد أصرّ المعسكر الماروني على تسريح العسكريين المسلمين الذين شكلوا مجموعات متمردة، لكن سورية فضلت إصدار عفو عام عن المتمردين من الجانبين، ومن ثم إعادتهم إلى مواقعهم في الجيش. وكانت سورية قلقة جراء انهيار الدولة اللبنانية ـ إذ قامت الميليشيات من الجانبين، بدءاً من ١٩ كانون الثاني/يناير، بالاستيلاء على مخافر الشرطة والسجون ومباني البلديات ومراكز الجيش ضمن مناطق سيطرتها ـ لكنها كانت تتعرض أيضاً لضغط الحركة الوطنية اللبنانية والزعماء المسلمين «التقليديين» من أجل رفض الشروط المارونية لإعادة توحيد الجيش.

كان مصير مجموعة متمردة محددة، هي «جيش لبنان العربي»، بوجه خاص، الأكثر مدعاة للخلاف. فقد أعلن ملازم أول سنّي شاب يدعى أحمد الخطيب تأسيس جيش لبنان العربي يوم ٢١ كانون الثاني/يناير، بعد أن تلقى دعماً سرياً من

نائب القائد العام لفتح خليل الوزير الذي كان نقل مؤخراً مقر قيادته من دمشق إلى بلدة تعلبايا في سهل البقاع. وقامت فتح بتسهيل تحركات أنصار الخطيب، الذي سجل نجاحاً كبيراً في إقناع آمر ثكنة بعلبك و٢٠٠ من جنوده بالانضمام إلى جيش لبنان العربي في ٣١ كانون الثاني/يناير. ودلت تظاهرة كبيرة جرت في مدينة صيدا، يوم ٨ شباط/فبراير، تأييداً للخطيب على مدى إشعال حركته لمشاعر المسلمين وقوى المعارضة. ودفعت محاولة سورية لفرض «السلام السوري» بحركة فتح إلى تصعيد تمرد جيش لبنان العربي. وفي الفترة ٩ ـ ١١ آذار/مارس، ساعدت فتح جيش لبنان العربي في الاستيلاء على ثكنات الجيش في الجنوب وفي طرابلس، الأمر الذي رفع عديده إلى ما يقرب من ٣٠٠٠ رجل.[٣٩] وعندئذ، حصلت فتح من مخازن الجيش اللبناني على مدافع هاوتزر من عيار ١٢٢ ملم و١٥٥ ملم ومدافع من عيار ١٣٠ ملم، وعلى مصفحات وصواريخ موجهة مضادة للدبابات، وعلى مدافع مضادة للطائرات وعربات إسناد، وعلى كميات كبيرة من الذخيرة. وسارعت القيادة السورية إلى إصدار تعليماتها إلى منظمة الصاعقة بالحؤول دون سقوط الثكنة الرئيسية في صيدا، وأمرت ج.ت.ف. بمنع أي تحرك لقوات فتح في سهل البقاع.[٤٠]

اتخذت فتح خطوة مثيرة للغاية، في ١١ آذار/مارس، عندما دبرت انقلاباً قاده آمر منطقة بيروت العسكرية، التابعة للجيش اللبناني، اللواء عزيز الأحدب. ولم يكن الأحدب سوى واحد فقط من ضباط كثيرين كانوا يفكرون في تنفيذ خطوة كهذه عندما تدخلت فتح. وأنكر مسؤول أمن م.ت.ف. صلاح خلف، فيما بعد، تورط فتح في الانقلاب، لكن مسؤول حرس عرفات، علي حسن سلامة، هو الذي رافق الأحدب إلى محطة التلفزة في بيروت الغربية لإعلان الانقلاب.[٤١] وأعلن الأحدب قيام «حركة تصحيحية» لإعادة توحيد الجيش والبلد، ودعا سليمان فرنجية إلى تقديم استقالته.[٤٢] وكان الأحدب يأمل ضمناً باستبدال فرنجية بالسياسي الماروني ريمون إده، الذي نأى بنفسه عن الميليشيات المارونية طوال الحرب، والذي نال تأييداً علنياً من عشرات الضباط الكبار في الجيش وقوى الأمن العام، ومنهم الكثيرون من المسيحيين.[٤٣] وسعى مسؤولو فتح لدى زعماء سياسيين لبنانيين كبار، مثل الإمام موسى الصدر والمفتي حسن خالد وإدّه أيضاً، لإعلان تأييدهم للأحدب.

لقد أقدمت فتح بعملها هذا على مقامرة جريئة، لكنها هُزمت بفعل أحداث لاحقة من صنعها هي. فكان عرفات يأمل، على ما يبدو، بانضمام جيش لبنان العربي إلى الجيش اللبناني الذي سيعاد توحيده بقيادة الأحدب، لكن خليل الوزير

قام، بدلاً من ذلك، بحملة كبرى لزيادة حجم جيش لبنان العربي. فخلال ٢٤ ساعة من إعلان انقلاب الأحدب استولى جيش لبنان العربي على بقية ثكنات الجيش ومراكز الأمن العام في الجنوب اللبناني وبيروت الغربية. وأبدى عرفات قلقه ليس فقط جراء أن تؤدي هذه التحركات إلى إعادة تفجير الصراع، وبالتالي إلى إفشال الانقلاب، بل أيضاً جراء أنها قد تفسح المجال لتدخل إسرائيلي. وقد عبّر عن قلقه هذا بوضوح من خلال البرقيات التي أرسلها إلى مقر قيادة خليل الوزير الميدانية يوم ١٢ آذار/مارس، والتي حذّر فيها من أن «الاستيلاء على صيدا [من قِبَل جيش لبنان العربي] يحرم الجنوب من الشرعية الرسمية ويعرضه لاحتمالات لا يمكن التنبؤ بها من [جانب إسرائيل].»[٤٤] وبلغ قلق عرفات حداً جعله يصدر أوامره عند الظهر إلى قوات القسطل التابعة لفتح بأن تمنع وحدات جيش لبنان العربي من التحرك نحو بيروت، وطلب، بعد الظهر، من خليل الوزير وقف تقدم جيش لبنان العربي وقوات فتح من شتورة في اتجاه ممر ضهر البيدر الجبلي الاستراتيجي، وفسّر طلبه هذا بالإشارة إلى تخوف زعيم الحركة الوطنية اللبنانية كمال جنبلاط من تدهور الوضع الأمني.[٤٥] كما حثّ عرفات الوزير على تأجيل خطط الاستيلاء على قاعدة رياق الجوية، وعلى ثكنة الجيش الكبرى في أبلح، وأصدر تعليماته إلى وحدات فتح في الشمال بمنع نهب مساكن ضباط الجيش في طرابلس.[٤٦]

ربما كان عرفات منزعجاً في قرارة نفسه من المنحى الذي اتخذته الأحداث، لكن ذلك لم يتضح من التصريحات العلنية لكبار مسؤولي م.ت.ف. فقد صعّد مسؤول دائرة الإعلام الموحد في م.ت.ف. وأمين سر المجلس الثوري لفتح، ماجد أبو شرار، حدة اللهجة عندما طالب بضمانات تتعلق بالحرية المطلقة للنشاط الفدائي في لبنان.[٤٧] واتهمت افتتاحية مجلة «فلسطين الثورة» سورية بصورة مبطّنة، في اليوم نفسه، بأنها تسعى «إلى احتواء الثورة الفلسطينية» انسجاماً مع «المرحلة الأخيرة من المؤامرة.»[٤٨] وقد تزامن هذا الاتهام مع وصول كتيبة ثانية من قوات عين جالوت إلى طرابلس، كان عرفات طلبها من مصر قبل بضعة أيام.[٤٩] وكان الأخطر من هذا استئناف خليل الوزير وأحمد الخطيب حملتهما لتوسعة جيش لبنان العربي. أمّا ضباط ج.ت.ف.، الذين أمرتهم القيادة السورية بمنع سقوط قاعدة رياق الجوية وثكنة أبلح، فقد تواطأوا سراً مع فتح على تسليم هذه المواقع إلى جيش لبنان العربي، بالتنسيق مع الضباط اللبنانيين المتعاطفين.[٥٠] وخالفت وحدات المدفعية التابعة لـ ج.ت.ف. بعد ذلك الأوامر السورية، فقصفت بلدة بكفيا، مسقط رأس الزعيم الكتائبي بيار الجميّل، وثكنات الجيش في حمانا أيضاً.

في هذه الأثناء، بدأ الآمر الماروني لثكنة الفياضية في ضواحي بيروت، أنطوان بركات، تمرداً جديداً تحت شعار «تأييد الشرعية». واستولى عسكريون موارنة آخرون على وحدات الجيش وأسلحته في بيت مري وزحلة، وبحلول منتصف آذار/مارس كان الجيش اللبناني قد زال من الوجود. فكان هناك ٩٠٠٠ عسكري في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الوطنية اللبنانية وم.ت.ف. (انضم نصفهم تقريباً إلى جيش لبنان العربي)، بينما كان ٦٠٠٠ عسكري آخر في المنطقة المارونية.[٥١] وتابعت سورية هذه التطورات بقلق متزايد. واقتنعت بأن الأحداث الأخيرة من تدبير فتح، نتيجة التوسع السريع في حجم جيش لبنان العربي والتصريحات المعادية التي أطلقها مسؤولو م.ت.ف. والمعلومات الاستخباراتية التي وفرها لها حلفاؤها من الفلسطينيين واللبنانيين. فبحسب رواية الأمين العام لـ ج.ش. ـ ق.ع، أحمد جبريل، الذي قابل الأسد في هذه الفترة، خشي الرئيس السوري أن تكون النتيجة دفع المعسكر الماروني إلى إعلان تقسيم لبنان، يتبعه إنزال فرقة عسكرية إسرائيلية شمالي بيروت، «فتكون نهاية آمالنا.»[٥٢] وبعد أن كانت سورية مترددة في البداية، فقد أعلنت عداءها لانقلاب الأحدب من خلال بيان رسمي أصدره رئيس منظمة حزب البعث في لبنان، عاصم قانصو.[٥٣]

وعلى الرغم من فشل انقلاب الأحدب، فإنه همّش الوثيقة الدستورية التي توسطت سورية لإبرامها، ووضع المطالبة باستقالة سليمان فرنجية في قلب الجدال السياسي اللبناني. وصرح فرنجية أنه سيستقيل إذا طلب ثلثا أعضاء مجلس النواب منه ذلك، لكنه سرعان ما تراجع عن تصريحه بعد أن تسلّم عريضة تحمل توقيع ٦٦ نائباً يشكلون النسبة المطلوبة. وأصر المعسكر الماروني، الآن، على إكمال فرنجية مدة ولايته، ثم قام بتصعيد هجماته تصعيداً حاداً في أنحاء متعددة من لبنان. وخلصت سورية، في هذه الأثناء، إلى أن استقالة فرنجية شرط ضروري لإنهاء النزاع، وقررت وقف التدهور في علاقاتها بـ م.ت.ف.، لكنها قامت، أولاً، بالتعبير عن استيائها بإغلاق كلية فتح العسكرية قرب دمشق ومرافق أُخرى في ١٤ آذار/مارس، وكذلك باعتقال عدد من كوادر القطاع الغربي التابع لخليل الوزير. كما أمرت القيادة السورية، في اليوم نفسه، منظمة الصاعقة بمنع جيش لبنان العربي من قصف القصر الجمهوري بالمدفعية، الأمر الذي دفع زعيم الحركة الوطنية كمال جنبلاط إلى اتهام سورية بغضب، بأنها تؤيد فرنجية، وإلى توجيه انتقاد قاس بشأن «إقامة الحواجز في وجه الجيش [لبنان العربي] الذي ينفذ قرار مجلس النواب.»[٥٤] بعد ذلك، قامت القيادة السورية بنقل كتيبة ثانية تابعة لـ ج.ت.ف. من سهل البقاع إلى بيروت الغربية، حيث تمركزت بمحيط مقر قيادة م.ت.ف.

تمت دعوة عرفات، بصحبة زهير محسن ونايف حواتمه، إلى مقابلة الأسد في ١٦ آذار/مارس. ولم تنشر تفصيلات الاجتماع، لكن الميليشيات المارونية ردت بفتح جبهات قتال جديدة في شمال لبنان، وحامت حولها الشكوك في زرع قنبلة انفجرت على متن طائرة كانت تستعد لنقل رشيد كرامي وزعماء مسلمين آخرين إلى دمشق. كما حاصرت عدة بلدات مسيحية كان سكانها يؤيدون الحركة الوطنية اللبنانية، وأعادت فرض حصار كامل على تل الزعتر والنبعة في بيروت الشرقية. فصدرت أوامر سورية معاكسة حينئذ إلى رجال المدفعية التابعين لمنظمة الصاعقة، فشاركوا جيش لبنان العربي طوال بضعة أيام تالية في قصف القصر الرئاسي.[٥٥] كما تنحت القوى الموالية لسورية جانباً عندما قادت وحدات من فتح ومن الحركة الوطنية اللبنانية الهجوم الذي أخرج القوات المارونية من قرى العبادية وشويت والقماطية وعيتات في ١٨ آذار/مارس، ثم أخرجها من حي القبة في طرابلس ودفعها حتى حدود مجدليّا بعد ذلك بيومين.

كانت سورية تهدف، بحسب قول أحمد جبريل الذي استدعي فجأة إلى دمشق في ١٩ ـ ٢٠ آذار/مارس، إلى توجيه ضربة كبيرة ومن ثم الدعوة إلى مؤتمر طاولة مستديرة لوضع معادلة لا غالب ولا مغلوب جديدة.[٥٦] وبعد عودة جبريل إلى بيروت، في ٢١ آذار/مارس، أدار هجوماً ناجحاً على معقل كتائبي حصين في منطقة الفنادق، شنته قوة مشتركة من فدائيي ج.ش. ـ ق.ع. ورجال ميليشيا الحركة الوطنية اللبنانية والقوات المدرعة لجيش لبنان العربي.[٥٧] واندفعت القوة المشتركة نحو ميناء بيروت في الأيام العشرة التالية من خلال قتال شوارع مرير. وكشفت ج.ش. ـ ق.ع. أن عدد قتلاها بلغ ٢٠٠ رجل منذ نيسان/أبريل ١٩٧٥.[٥٨] مع ذلك، لم يتم إحياء المفاوضات مع المعسكر الماروني، لأن م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية، في الغالب، طورتا انتصاراتهما الأخيرة لتتحول إلى هجوم رئيسي جديد.

كان هناك انقسامات عميقة في صفوف م.ت.ف. بشأن أهداف الهجوم، وإنْ لم تكن ظاهرة للعيان. فكان عرفات يؤيد العمل على رفع الحصار عن تل الزعتر ـ وفعلاً، حاولت كتيبة نسور العرقوب التابعة لفتح أن تشق طريقها بالقوة، في ٢٣ آذار/مارس، عبر وادي نهر بيروت ومونتيفردي، من دون جدوى ـ غير أن تحالفاً عريضاً، يضم معظم تنظيمات اليسار والرفض والحركة الوطنية اللبنانية و«جماعة السوفيات» في فتح، سعى لتحقيق حسم عسكري كامل، وقام بتوسعة نطاق الهجوم. وكان ١١٠ طلاب من كلية فتح العسكرية استولوا، قبل أسبوع، على ممر ضهر البيدر الاستراتيجي، الأمر الذي أتاح لرتل عسكري كبير تابع لجيش لبنان

العربي أن يتقدم من سهل البقاع ليستولي على ثكنة الجيش الرئيسية في حمانا يوم ٢٣ آذار/مارس، بعد أن وصل عديد القوة المهاجمة إلى ١٠٠٠ رجل. واندفعت قوات الحركة الوطنية اللبنانية إلى رأس المتن واستولت على قرية المتين، عند طرف المنطقة المارونية في جبال كسروان، بينما استولت قوة من فتح، مؤلفة من ٢٠٠ مقاتل وعنصر ميليشيا، مدعومة بدروع جيش لبنان العربي، على ترشيش ومجدل ترشيش إلى الشرق.

رأى عرفات في هذا التوسع تورطاً غير مرغوب فيه، علاوة على كونه يتعدى حدود «خط أحمر» سوري غير معلن.[٥٩] وتأكدت صحة مخاوفه يوم ٢٤ آذار/مارس، عندما اتهمت صحيفة «البعث» السورية الرسمية «بعض أطراف» الحركة الوطنية اللبنانية بـ «تثبيت تقسيم لبنان كأمر واقع.» وحذرت الصحيفة من «أن ما يجري في لبنان يتجاوز خطره لبنان ليشمل الأمة العربية كلها»، وهو أمر لن تسمح به سورية.[٦٠] ورفض زعيم الحركة الوطنية اللبنانية، كمال جنبلاط، الدعوات المارونية والسورية إلى وقف إطلاق النار، وصرح أن الهجوم سيستمر ما دام «إخواننا من القوميين الاجتماعيين والشيوعيين والمسيحيين الوطنيين والدروز محاصرين»، بينما تجدد قصف القصر الرئاسي وبلدة زغرتا يوم ٢٥ آذار/مارس.[٦١]
ومن المفارقات أن قدرة الائتلاف اليساري على التحكم في مجرى الأحداث رجعت إلى الدعم الحيوي الذي قدمه له خليل الوزير، الذي كان يتصرف مجدداً بصورة مناقضة لما يريده عرفات. ولم يكن تصرف الوزير صادراً عن اختلاف سياسي مع عرفات، وإنما كان يعكس ميله الطبيعي إلى التقاط اللحظة الراهنة. وأملت عليه غريزته، منذ كانون الثاني/يناير، عندما أتيحت أمامه فرصة للمساعدة على تفكيك الجيش اللبناني والحصول على مدفعيته ودروعه المطلوبة بشدة، أن يتصرف على هذا النحو بغض النظر عن النتائج السياسية.[٦٢] وشجع الوزير، جراء نشوة المكاسب الأساسية التي تحققت منذ ٩ آذار/مارس، على المضي في الهجوم، وأرسل كتيبة نسور العرقوب التابعة لفتح، في ٢٥ آذار/مارس، لاستعادة قرية المتين التي كانت سقطت بعد هجوم ماروني مضاد.

كان عرفات حريصاً على عدم حدوث صدع كبير في علاقاته بسورية، وأقنع جنبلاط بمقابلة الأسد على أمل حل خلافاتهما. غير أن اجتماعاً بين الرجلين دام ٩ ساعات، في ٢٧ آذار/مارس، لم يؤد إلاّ إلى تكريس الفراق النهائي، بعد إصرار جنبلاط على السماح له بمواصلة الهجوم ضد قلب المناطق المارونية لأسبوعين آخرين.[٦٣] وكان صبر سورية يكاد ينفد، لكن اجتماعاً منفصلاً بين الأسد وعرفات، في اليوم التالي، توصل إلى حل وسط. ولم يُكشف شيء في

حينه عن هذا الحل الوسط، لكن الأحداث اللاحقة أظهرت أنهما اتفقا على بندين رئيسيين هما الحاجة إلى المضي في انتخاب خلف لفرنجية، وقرب انتشار قوة رمزية سورية لحفظ السلام في لبنان. وأيد موقف عرفات أعضاء اللجنة المركزية صلاح خلف ومحمود عباس (الذي كان يتمتع بنفوذ قوي على مالية فتح، وإلى حد أقل على أمن فتح) ومحمد غنيم، الذين حضروا المحادثات. وعاد رئيس م.ت.ف. إلى بيروت، حيث سعى، بالتنسيق مع منظمة الصاعقة وج.د.ت.ف.، لتحقيق وقف لإطلاق النار.

لكن الهجوم لم يكن قد توقف بعد. ولخصت ج.ش.ت.ف.، التي كانت دعت، في وقت سابق، إلى طرد منظمة الصاعقة من اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، وإلى إنهاء التحالف مع سورية، موقف الائتلاف اليساري من خلال عنوان رئيسي في مجلة «الهدف» هو: «لا لوقف إطلاق النار، لا للمبادرة السورية، نعم لاستمرار القتال.»[٦٤] وقادت «جماعة السوفيات»، بدعم من خليل الوزير، عملية الاستيلاء على قرية عينطورة في جبل كسروان في ٢٧ آذار/مارس، أي في أثناء وجود عرفات وجنبلاط في دمشق. وشن نمر صالح بعد ذلك أربع هجمات فاشلة على بلدة الكحالة، المعقل الماروني الحصين في قضاء عاليه، ما بين ٢٨ و٣١ آذار/مارس، خسرت خلالها فتح وجيش لبنان العربي والحركة الوطنية اللبنانية ٦٠ قتيلاً. وأصر صالح على أن يحل موقتاً محل قائد القوات المشتركة لـ م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية أحمد عفانة (أبو المعتصم)، وأيده في مطلبه هذا القائد العسكري لـ ج.د.ت.ف. ممدوح نوفل. لكن الخطوة الأبرز كانت زج خليل الوزير بالكتيبة الثانية التي يقودها عضو «جماعة السوفيات» الضابط موسى العمله (أبو خالد)، وتكليفه الاستيلاء على جبل الزعرور يوم ٣١ آذار/مارس، واستعادة عينطورة التي سقطت مرة أُخرى يوم ٢ نيسان/أبريل. ووضعت هذه التطورات ميناء جونية في مرمى المدفعية أول مرة، وجعلت القوات المشتركة لـ م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية وجيش لبنان العربي في موقع القادر على الاندفاع إلى عمق المناطق المارونية. واستعد الآلاف من السكان للفرار بحراً، ولوهلة بدت القيادة المارونية أنها على حفة الانهيار.

كان تصعيد الهجوم، بعد ٢٧ آذار/مارس، نتيجة اجتماع خاص بين جنبلاط ونمر صالح وموسى العمله وممدوح نوفل وغيرهم من المسؤولين اليساريين في مدينة عاليه الجبلية. وكان اليسار الفلسطيني، على الأقل، يعتبر أن إنزال هزيمة ساحقة بالمعسكر الماروني سيقلل فرص م.ت.ف. في الانضمام إلى مصر في عملية السلام التي ترعاها الولايات المتحدة. كما كان المسؤولون اليساريون

مقتنعين، مثلهم في ذلك مثل صلاح خلف وغيره من قادة فتح الرئيسيين، بأن الاتحاد السوفياتي ينظر إلى النزاع اللبناني كجزء من الصراع الأوسع مع الولايات المتحدة، وبالتالي فهو مستعد لتحويل لبنان إلى كوبا أخرى. وقرر الائتلاف اليساري، بناء على قناعته بأن الضغط السوفياتي سيقيد حركة سورية، الاندفاع من جبل كسروان إلى جونية، وبالتالي تطويق بيروت الشرقية وإجبار المعسكر الماروني على الاستسلام من دون قيد أو شرط.[٦٥] ولم يكن هناك قوة قادرة على شن هجوم كهذا سوى لدى فتح وجيش لبنان العربي، لكن عند بدء الهجوم بعد ٢٧ آذار/مارس أظهر عرفات عجزه عن منع الدعم عن المهاجمين. بل في واقع الأمر، ربما كان عرفات لا يزال يأمل، في قرارة نفسه، بترسيخ هيمنة م.ت.ف. في المعادلة اللبنانية، بناء على حساباته التي صرح بها علناً أن التدخل السوري ضد م.ت.ف. أمر لا يمكن تصوره.[٦٦]

لقد أساء عرفات، وكذلك خليل الوزير والائتلاف اليساري، إلى حد كبير، تقدير المزاج السوري. فقد أثار استئناف الهجوم في جبل المتن وجبل كسروان شكوكاً عميقة في دمشق في أن عرفات يقوم بلعبة مزدوجة. ورأت سورية تهديداً آخر لمكانتها الخاصة في لبنان، بعد أن عرض الرئيس المصري السادات التوسط، وأدرج اقتراحاً لدى جامعة الدول العربية، يوم ٢٩ آذار/مارس، بنشر قوة عربية رمزية لحفظ السلام.[٦٧] وصرح أمين سر منظمة الصاعقة، زهير محسن، أن سورية حققت «نفوذاً متزايداً» في لبنان، وعلى الصعيد الإقليمي، يسعى خصومها العرب لـ «تدميره».[٦٨] ومما زاد الطين بلة تجديد افتتاحية مجلة «فلسطين الثورة»، يوم ٣١ آذار/مارس، هجومها على محاولات فرض «الوصاية» الأردنية على م.ت.ف.، وتعمدت التشديد على وحدة م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية.[٦٩] كما عاد خطر «التدويل» إلى الظهور، في ٣١ آذار/مارس، مع وصول المبعوث الأميركي الخاص، دين براون، إلى بيروت وتصريحه بأن مهمته تشمل «تحليل الوضع وتقييمه واقتراح اختيارات ممكنة.»[٧٠] وجاء هذا التصريح في إثر عدة تحذيرات ضد التدخل في لبنان صدرت في الأشهر السابقة، ومنها تحذير سلمه السفير الأميركي في دمشق.[٧١] ومع ازدياد قلق سورية، قامت بتسليم إنذار غير علني إلى م.ت.ف.، في ٢ نيسان/أبريل، تطلب فيه وقفاً فورياً لإطلاق النار.[٧٢] وتم اعتقال العشرات من أعضاء فتح في دمشق كخطوة تعزز التحذير، فتمت الاستجابة له هذه المرة.

يبدو أن الأسد استنتج أن نشر قوات سورية في لبنان هو الوسيلة الوحيدة لإفهام جميع الأطراف المتنازعة أن سورية لديها الإرادة والتصميم اللازمين لإجبار الجميع على القبول بتسوية يتم التفاوض في شأنها. وفرضت القيادة السورية، في ٣ نيسان/أبريل، حظراً على رسو السفن في ميناء طرابلس، وهو الممر الرئيسي للإمدادات وللتعزيزات التي تصل إلى م.ت.ف. وقامت منظمة الصاعقة، بعد يومين، بالسيطرة على مصب نفط الزهراني، وعلى معمل كهرباء الجية الحراري، فقطعت إمدادات الوقود والكهرباء عن بيروت.(٧٣) كما قصفت مخيم شاتيلا للاجئين يوم ٨ نيسان/أبريل. وفي محاولة لاستغلال حالة التوتر بين سورية وم.ت.ف.، قامت الميليشيات المارونية بمنع وصول شحنات الوقود البديلة من خزانات النفط الحكومية الكائنة في الضاحية الشمالية من بيروت، فردت عليها القوات المشتركة بمنع وصول إمدادات الطحين من المخازن الحكومية في الشطر الغربي من العاصمة. وبعد عدة أيام من القصف المتبادل، استؤنف وصول الإمدادات وتخفيف الحصار عن تل الزعتر والنبعة، لكن الميليشيات المارونية خرقت الهدنة بشن هجمات حول زغرتا وفي جبل كسروان.

في هذه الأثناء، استعدت سورية للتدخل. ونقلت التقارير أن الملك حسين فاتح السفير الإسرائيلي لدى لندن، نيابة عن سورية، للحصول على تأكيدات أن بلده لن يرد عسكرياً، بينما نقل عبد الحليم خدام وجهة نظر سورية إلى وزارة الخارجية الأميركية.(٧٤) ويبدو أن كيسنجر توصل إلى الرأي في أن التدخل السوري المباشر سيحقق هدفاً مفيداً من خلال وضع سورية في مواجهة حلفائها السابقين، وأنه سبق أن تبادل الرأي بشأن هذه المسألة مع إسرائيل.(٧٥) وقد عزز دين براون هذا الاستنتاج عندما كتب من بيروت، في ١ نيسان/أبريل، مؤيداً نشر ثلاثة أو أربعة ألوية سورية في لبنان.(٧٦) وأثنى براون في رسالة ثانية، أرسلها في ٤ نيسان/أبريل، على نجاح المبادرة السورية في فرض هدنة، ولاحظ، بسرور، أن تلك المبادرة أخذت م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية على حين غرة.(٧٧)

وفي ٩ نيسان/أبريل، سيطرت القوات السورية على نقطة الحدود في المصنع، ودخل، في اليوم التالي، لواءان مدرعان وكتيبتا مشاة إلى سهل البقاع. وقال زهير محسن، في معرض تفسيره لهذه الخطوة، إن سورية تدخلت لإحلال الأمن وللمساعدة على انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وأشار إلى مسؤولية الحركة

الوطنية اللبنانية من خلال تجديد انتقاده القاسي لكمال جنبلاط.(٧٨) وفي الخارج، أعرب رئيس الحكومة الأردنية، زيد الرفاعي، عن دعمه الكامل لسورية، لكن التحفظ، أو العداء المكشوف، الذي أبداه مسؤولو كل من السعودية والعراق ومصر وليبيا دفع محسن إلى اتخاذ خطوة غير معتادة بتوجيه نقد لاذع لهم، متهماً إياهم جماعياً بأنهم «يسعون لتدمير النفوذ السوري المتزايد.»(٧٩) لكن الأمر الأكثر أهمية كان ردات الفعل الإسرائيلية والأميركية. وكانت إسرائيل بلّغت الولايات المتحدة، قبل أسبوعين، بشأن الحدود التي تتوقع من سورية مراعاتها في حال تدخلها في لبنان.(٨٠) وصرح رئيس الحكومة الإسرائيلية، يتسحاق رابين، بعد التأكد من حجم التدخل السوري في ١٠ نيسان/أبريل، أن إسرائيل ستعتبره مسألة داخلية لبنانية ما دامت سورية لم تتجاوز «خطوطاً حمراً» معينة ـ وهذه الخطوط تتعلق بحجم وتسليح الوحدات السورية، وبالرقعة الجغرافية التي ستنتشر فوقها ـ لكن إذا تجاوزت سورية هذه الخطوط فإن إسرائيل ستتحرك «للحفاظ على سلامتها».(٨١) وعكس كيسنجر حياد الولايات المتحدة عندما قال، في شهادته أمام إحدى لجان الكونغرس في ١٤ نيسان/أبريل، إن الخطوة السورية لم تعرض أمن إسرائيل للخطر.(٨٢)

شرح الأسد وجهة النظر السورية في خطاب استثنائي بعد يومين من انتشار القوات في لبنان. وفي رأيه، فإن زعيم الحركة الوطنية اللبنانية، كمال جنبلاط، و«تجار الدين والثورة» كانوا على خطأ لأنهم أوجبوا ضرورة الرد عليهم بقوة. كما أرسل الأسد إشارة قوية إلى المعسكر الماروني شدد فيها مراراً على أن سليمان فرنجية سبق أن وافق على التنازل عن رئاسة الجمهورية، وأتبع تلك الإشارة بتوجيه تحذير عام «أننا في هذا القطر نملك حرية الحركة، بشكل كامل، ونستطيع اتخاذ المواقف التي نراها، بدون أن يستطيع أحد منعنا من اتخاذ هذه المواقف..»(٨٣) وبدأت حواجز التفتيش السورية في لبنان تعتقل عناصر القوات المشتركة الذين يحملون أسلحة فردية غير مرخصة، ويقودون سيارات لا تحمل لوحات تسجيل. ولتجنب الاحتكاك مع القوات السورية، نقلت فتح الجسم الرئيسي من قواتها إلى خارج المنطقة الوسطى من سهل البقاع يوم ١٢ نيسان/أبريل.(٨٤) وأطلقت منظمة الصاعقة، في هذه الأثناء، إشارة واضحة إلى استعداد سورية لاستخدام القوة، حين كشفت أن عديد القوات الموالية لسورية في لبنان بلغ مجموعه ١٧,٠٠٠ رجل.(٨٥)

كانت ردة فعل م.ت.ف. على التدخل السوري حذرة. فقد شكّت المنظمة في وجود تفاهم سوري ـ أميركي سري، وخشيت قيام محور ضمني يتألف من سورية والأردن والمعسكر الماروني والولايات المتحدة وإسرائيل.(٨٦) وانعكس

شعورها بعدم الارتياح في قرارها باستدعاء كتيبة ثالثة من قوات عين جالوت التابعة لـ ج.ت.ف. من مصر، لكنها كررت، في الوقت نفسه، التزامها التحالف مع سورية.[(٨٧)] وفي أية حال، بعد أن برهن الأسد على حزم سورية، دعا عرفات إلى إجراء محادثات في ١٦ نيسان/أبريل. وكانت حصيلة الاجتماع توقيع اتفاقية جديدة مؤلفة من سبع مواد ومن عدة ملاحق سرية حددت مبادئ حل النزاع اللبناني، وعودة الحكومة المركزية، وتوضيح أساس العلاقات السورية ـ الفلسطينية في لبنان. وقدم الأسد تنازلاً لـ م.ت.ف. من خلال وعده سحب القوات السورية، والسماح بانتخاب حر للرئيس اللبناني الجديد، بينما وافق عرفات على الوثيقة الدستورية وتعهد بمعارضة «التعريب» و«التدويل».[(٨٨)] وفي موازاة ذلك، عملت سورية على أن ينتخب مجلس النواب اللبناني خليفة فرنجية، على أمل أن تؤدي هذه الخطوة إلى تحقيق تسوية سياسية دائمة. وكان مجلس النواب قد عدّل الدستور في ١٠ نيسان/أبريل للسماح بإجراء انتخاب مبكر لرئيس الجمهورية الجديد، والذي حدد موعده في ٨ أيار/مايو.

مرة أُخرى، سرعان ما تبدد أي أمل بأن يؤدي الاتفاق السوري ـ الفلسطيني إلى حل الأزمة. إذ كانت الأحزاب المارونية، التي اتحدت الآن في إطار «الجبهة اللبنانية»، أول من هدد اتفاق دمشق. وقد شجعها على ذلك عدة عوامل. فبناء على تعليمات كيسنجر، نصح براون للأحزاب، في بداية نيسان/أبريل، أن «تكون قوية لتفاوض»، وفُهمت نصيحته أنها توصية بالتعاون مع إسرائيل.[(٨٩)] وبعد أشهر من الاتصالات السرية، قابل كميل شمعون مسؤولاً إسرائيلياً رفيعاً في ٢ نيسان/أبريل، لكن خلال هذا الوقت كان حزب الكتائب قد أقام علاقة مباشرة بإسرائيل.[(٩٠)] كما تشجع الموارنة أكثر نتيجة البداية المتواضعة، لكن المهمة في دلالاتها، للتورط الإسرائيلي في منطقة الحدود الجنوبية في منتصف نيسان/أبريل. وقد زاد هذا التطور في عزم سورية على وضع حد للأزمة اللبنانية. وأحيت الجبهة اللبنانية إمكان تأسيس «كانتونات» وإمكان التقسيم، حين أقامت إدارة مدنية ذاتية في المنطقة المارونية يتبع لها جهاز شرطة ومحاكم مدنية وخدمات بريد ومواصلات عامة.[(٩١)] وتعمدت الجبهة إثارة قلق سورية من خلال الدعوة، في ٢٢ نيسان/أبريل، إلى وساطة دولية أو أميركية لحل النزاع، كما اقترحت، في أوائل أيار/مايو، تشكيل «قوة ردع» تضم قوات فرنسية ومغربية وسعودية بدعم سياسي من الولايات المتحدة، للإشراف على الهدنة. كذلك افتعلت الجبهة اللبنانية اشتباكات في شمال لبنان، كأنها تريد تأكيد موقفها الحازم، ثم شنت هجوماً رئيسياً ضد القوات المشتركة في جبال كسروان يوم ٧ أيار/مايو، عشية الانتخابات الرئاسية.

عارضت قوى الرفض الفلسطينية اتفاق دمشق أيضاً، بعد أن ترددت في البداية. وأيد جنبلاط موقف عرفات، لكنه دعا أيضاً إلى انسحاب سورية، وإلى دور عربي أكبر في مجال حفظ السلام. ودفع التصعيد الماروني بعداء الفصائل المتشددة في م.ت.ف. وفي الحركة الوطنية اللبنانية تجاه اتفاق دمشق إلى العلن. وكان جنبلاط يعتقد، قبل ٩ نيسان/أبريل، أن سورية غير قادرة على إرسال جنود إلى لبنان بسبب خوفها من تدخل إسرائيلي مضاد، وبسبب معارضة الولايات المتحدة لحدوث «تشيكوسلوفاكيا ثانية»، وبالتالي أصيب بصدمة قاسية حين قوبل بحقيقة مضي سورية بالتدخل عسكرياً في لبنان.[٩٢] وتعمق غضب اليسار بعد أن أرغمت الجبهة اللبنانية قرى ضهور الشوير وبيت شباب وبياقوت على الاستسلام، وقامت بإحراق منازل أعضاء الحركة الوطنية اللبنانية في هذه القرى. وزاد في الشعور بالمهانة في أوساط اليسار صدور بيان لمنظمة الصاعقة يدعي زوراً أن رجالها وجنود ج.ت.ف. رفعوا الحصار.[٩٣] عندئذ، ناقش جنبلاط فكرة تأسيس إدارة مدنية ذاتية تنافس الإدارة الذاتية المارونية، واتهم سورية بتوسعة مجال نفوذها في لبنان بناء على تفاهم سري مع الولايات المتحدة.[٩٤] كذلك انتقد الأمين العام لـ ج.ش.ت.ف.، جورج حبش، سورية بشدة لتدخلها في لبنان تماشياً مع خطة أميركية لإعادة «لبنان الماضي وجيش الماضي»، بينما ساوى الأمين العام المساعد للحزب الشيوعي اللبناني، جورج حاوي، بين الدور السوري والدور الأميركي.[٩٥]

أمّا عرفات فسعى، من جانبه، للمحافظة على التفاهم الهش الذي توصل إليه مع حافظ الأسد. وعارض بقوة إنشاء «سلطة محلية» في المناطق التي تسيطر عليها الحركة الوطنية اللبنانية وم.ت.ف.، إذ رأى فيها تصعيداً سياسياً خطراً سيثير حفيظة سورية حتماً، ورفض تماماً المطلب برد قوي على هجمات الجبهة اللبنانية، معتبراً أن الموارنة كانوا يتطلعون إلى إثارة مثل هذا الرد بالضبط كي يجهضوا اتفاق دمشق.[٩٦] وسلّم عرفات بإمكان فشل ريمون إده، المرشح المفضل لدى م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية، فاجتمع سراً بمنافسه الياس سركيس، الحاكم السابق لمصرف لبنان المركزي والمدعوم من سورية، وأكد له حياد م.ت.ف. في التصويت المرتقب على رئاسة الجمهورية.[٩٧] ونشرت القيادة السورية كتيبة ثالثة من ج.ت.ف. في بيروت لضمان أمن التصويت النيابي، وفاز الياس سركيس بفارق بسيط يوم ٨ أيار/مايو. وعبّر عرفات في مذكرة داخلية وجهها إلى أعضاء م.ت.ف. عن أمله بأن يكون انتصار سركيس بشيراً بـ «نهاية المحن».[٩٨]

تمنى عرفات تجنب مواجهة مفتوحة مع سورية. لكن وسائل إعلام

م.ت.ف. وكبار المسؤولين من فتح المرتبطين بـ «جماعة السوفيات» كرروا مراراً إعطاء إشارات متضاربة. فمثلاً، شنت افتتاحية مجلة «فلسطين الثورة»، في ٢٥ نيسان/أبريل، هجوماً واسعاً على السياسة السورية من خلال معارضتها «أي تدخل، سواء جاء تحت ستار منع التقسيم 'الوهمي'، أو تحت ستار الشرعية، للمحافظة على الأمن والنظام.» وصرح عضو اللجنة المركزية نمر صالح، بعد ذلك بيومين، وبلهجة هجومية أن فتح «لن تسمح لأي قوات عربية بالتدخل.» وفي ٢ أيار/مايو، رفض رئيس تحرير مجلة «فلسطين الثورة»، أحمد عبد الرحمن، الفكرة السورية القائلة بوجود «الفراغ الأمني» وأعلن التزام الحركة الوطنية اللبنانية بصورة كاملة.[٩٩] كما تعهد عبد الرحمن في افتتاحية مجلة «فلسطين الثورة»، في ٤ أيار/مايو، بمنع «انتخاب رئيس جديد للجمهورية في لبنان على أسنة حراب التدخل»، وشجب بعنف «الحلف، غير المقدس... قد دخلته أطراف عربية كانت، إلى حين، تعلن تصديها للمؤامرة الإمبريالية ولاتفاق سيناء.»[١٠٠]

كان أحد أسباب التضارب في مواقف م.ت.ف. توثق التحالف بين سورية والأردن. فقد حثت مجلة «فلسطين الثورة» في ١٨ نيسان/أبريل، سورية على إعادة تقويم الروابط بينها وبين الأردن، لكن البلدين قررا، بعد أسبوع، إغلاق سفارتيهما دليلاً على الروابط الأخوية. وجاءت هذه الخطوة في إثر الانتخابات البلدية في الضفة الغربية في ١٠ نيسان/أبريل بإشراف الحكومة العسكرية الإسرائيلية، حيث فاز أنصار م.ت.ف. بـ ٨٥٪ من المقاعد. وعبّر كمال جنبلاط عن وجهة نظر شائعة عندما وصف التحالف السوري ـ الأردني بأنه «المؤامرة الإسرائيلية ـ العربية لاحتواء المقاومة الفلسطينية، والهيمنة على الضفة الغربية، والقضاء على الشخصية المستقلة للشعب الفلسطيني.»[١٠١] وفي ضوء هذه الخلفية، عقد مستشار عرفات السياسي، هاني الحسن، محادثات مع وزير الخارجية المصري، إسماعيل فهمي، في القاهرة في نهاية نيسان/أبريل. وصرح السادات، بعد أيام قليلة، أن الانتخابات تشكل «رسالة للملك ولأولئك الحالمين بالوصاية» على الفلسطينيين.[١٠٢] كما أعلن معارضته لأي محاولة تهدف إلى إضعاف م.ت.ف.، سواء جسدياً أو سياسياً، وسمح لها بإعادة البث من إذاعة القاهرة في ٦ أيار/مايو.[١٠٣]

كان من شأن تجدد الاتصالات بين م.ت.ف. ومصر تأكيد شكوك سورية في م.ت.ف. كما زاد تدهور الوضع الأمني في لبنان في إثر الانتخابات الرئاسية في مخاوف سورية. ودام هجوم الجبهة اللبنانية في جبل كسروان ثلاثة أيام ابتداء من ٧ أيار/مايو، وسقط لها خلاله ١٠٠ قتيل على الأقل في مقابل ٣٠ قتيلاً للقوات المشتركة، بينما أدت محاولة الجبهة اللبنانية ضم زحلة إلى «الكانتون» الماروني

إلى حدوث هجوم مضاد من القوات المشتركة في ١١ أيار/مايو. وعلى الصعيد السياسي، خطت الحركة الوطنية اللبنانية خطوتها الأولى نحو إقامة إدارة مدنية موازية في المناطق الخاضعة لسيطرتها.(١٠٤) وتلقت كتائب ج.ت.ف. في بيروت تعليمات من رئيس الأركان مصباح البديري بإقامة ارتباط منتظم بالجبهة اللبنانية وبتحديد مواقعها للجبهة كإجراء لبناء الثقة.(١٠٥) وفي المقابل، تم نشر ثلاث كتائب قوات خاصة (مغاوير) سورية في مطار بيروت وعند مثلث خلدة، في ٨ و٩ أيار/مايو، بهدف ردع م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية. واشتكت م.ت.ف.، في بيان رسمي أصدرته، أن هذا الانتشار حدث من دون إشعار سابق. كما اتهم البيان هذه القوات بقصف مخيم برج البراجنة للاجئين، وطالب برفع القيود عن حركة أفراد القوات المشتركة وإمداداتها.(١٠٦) وفي ١٣ أيار/مايو سحبت القيادة السورية وحدات ج.ت.ف. المتمركزة في بيروت من الخط الأمامي في مواجهة الميليشيات المارونية، وأعادت نشرها بمحيط منطقة الفاكهاني حيث توجد مقار م.ت.ف.(١٠٧)

كانت مقاومة السياسة السورية تتعاظم. واصطدم اليساريون اللبنانيون والرافضون الفلسطينيون بمنظمة الصاعقة في ٩ أيار/مايو، وأسروا ٤٦ من عناصرها. وانتقلت الاشتباكات إلى طرابلس في ١١ و١٢ أيار/مايو، بعد أن هاجمت الصاعقة والفرع اللبناني لحزب البعث ج.ت.ع. والبعثيين المؤيدين للعراق. وأمرت القيادة السورية ج.ت.ف. بإسناد الهجوم، الذي خلف نحو ٢٠ قتيلاً في الجانبين في النهاية، غير أن إحدى كتائب ج.ت.ف. تمردت.(١٠٨) ومع توسع شقة الخلاف، أشار أمين سر منظمة الصاعقة، زهير محسن، إلى إمكان حدوث تدخل سوري أوسع، وذلك عبر طرح سؤال جوابه معروف: «متى كان الاحتلال السوري للبنان مرفوضاً من شعبه وماذا تكون الوطنية إذا لم يكن لبنان جزءاً من سورية ومن صمودها أمام إسرائيل؟»(١٠٩) وأوضح أن المقصود بهذا الكلام الزعامات التي تعمل لتنفيذ مخطط التقسيم عبر شعارات وطنية، منها الإدارة المحلية، وهي تجر وراءها «المقاومة الفلسطينية التي كادت أن تنسى قضية تحرير فلسطين؛ لانشغالها في البحث عن مراكز قوة في شوارع بيروت والجبل.»(١١٠)

ردّت م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية بمسيرة تحد كبرى في بيروت في ١٥ أيار/مايو، ألقى خلالها صلاح خلف كلمة مثيرة للعواطف عن الأحداث الراهنة قال فيها: «في العام ١٩٤٨، استجاب شعبنا إلى دخول قوات عربية [إلى فلسطين] وسلم السلاح والبندقية إلى هذه الجيوش، آملاً أن تحقق النصر، ومضى عليه أكثر من ٢٨ عاماً يعاني الآلام في معسكرات الاعتقال في كافة البلدان العربية.» وعند

حديثه عن الحاضر، تعهد بإخلاص م.ت.ف. للحركة الوطنية اللبنانية، وتطرق إلى ج.ت.ف. منتقداً بقسوة «قيادته العميلة التي لا تمثل روح جيش التحرير.» كما انتقد خلف دمشق مباشرة بقوله: «لقد صمتنا كثيراً عن الأذى، وعن التدخل، وعن ضرب مخيماتنا التي ما كنا ننتظر أن تُضرب من قِبَل أية قوة سورية؛ ولكن عندما تُضرب الجماهير اللبنانية في طرابلس فإننا لا يمكن أن نسكت إطلاقاً، ولا بد أن نرفع صوتنا من موقع الحذر والتنبيه، من موقع الحرص على سورية.»(١١١) وكشف ممثل فتح في القاهرة، في اليوم التالي، أن السلطات السورية اعتقلت المئات من أعضاء م.ت.ف. وصادرت إمداداتهم العسكرية وغير العسكرية منذ نهاية آذار/مارس.(١١٢)

وأُعطيت سورية سبباً إضافياً لزيادة حجم تدخلها في لبنان في ١٤ أيار/مايو، عندما أعلن فرنجية أنه لا ينوي نقل السلطة إلى الرئيس المنتخب الياس سركيس قبل ٢٢ أيلول/سبتمبر، أي الموعد الأصلي لنهاية ولايته. وكانت زيادة حجم الوجود العسكري السوري في لبنان أمراً متوقعاً من قِبَل الولايات المتحدة، وإلى حد أقل علانية، من قِبَل إسرائيل. فقد أعرب المبعوث الأميركي الخاص، دين براون، في ١١ أيار/مايو، عن رأيه في أن انتخاب سركيس وضع لبنان على مسار «إعادة التأهيل والتعقل وتجديد الدولة»، وأضاف من دون اكتراث «أن مسألة دخول المزيد من القوات السورية لحفظ الأمن في لبنان تعتمد على قرار سركيس.»(١١٣) وفي الآونة الأخيرة، كانت إسرائيل تثير الضجة الإعلامية بشأن المكاسب العسكرية لـ م.ت.ف. في لبنان، لكن رئيس الحكومة يتسحاق رابين لاحظ بعين الرضا، في ١٣ أيار/مايو، أن «القوات العاملة تحت سيطرة سورية في لبنان قتلت من 'الإرهابيين'، في الأسبوع الماضي، أكثر مما قتلت إسرائيل في العامين الماضيين.»(١١٤) وقام الملك حسين، مرة أُخرى، بعرض موجبات التدخل السوري في لبنان على المسؤولين في واشنطن ومع السفير الإسرائيلي لدى لندن، وحصل على تطمينات صريحة من الجانبين.(١١٥)

في هذا الوقت، كان العنف في لبنان يفلت من السيطرة. وأشعل القرار السوري بسحب ج.ت.ف. من خط المواجهة في بيروت تبادلاً للقصف المدفعي وقتال شوارع، كانت حصيلتهما ١٩٩ قتيلاً و٦٥٨ جريحاً في ١٦ و١٧ أيار/مايو.(١١٦) وفي ١٧ أيار/مايو استقبل الأسد، في دمشق، عرفات والمبعوث الليبي عبد السلام جلود، وبلّغهما عزمه على زيادة حجم القوات السورية في لبنان. واعترض رئيس م.ت.ف. على هذا التوجه، فانتهى الاجتماع بخلاف. وناشد كبار المسؤولين السوريين تكراراً عضوي اللجنة المركزية لفتح المتبقيين في دمشق،

محمود عباس ومحمد غنيم، أن يقنعا رفاقهما في بيروت بخطورة الموقف. لكن عرفات وبقية أعضاء القيادة غدوا الآن مقتنعين تماماً بأن موقع م.ت.ف. في لبنان بات عرضة لتهديد سوري مباشر.[١١٧] واتقاء لهذا التهديد، بادر عرفات إلى عقد محادثات سرّية مع الرئيس المنتخب سركيس في ١٩ أيار/مايو بحضور كمال جنبلاط وصلاح خلف، كما سعى لدى الدول العربية لإقناعها بعقد مؤتمر قمة. وأفشل استمرار العنف الماروني ورفض سورية السماح بدور لمصر جهود عرفات في كلا الاتجاهين، كما أن التصريحات المؤيدة لـ م.ت.ف. من العراق وليبيا والجزائر عمقت الاهتمام السوري.

أدى إعلان الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان، في ٢٢ أيار/مايو، أنه يحظى بتأييد الولايات المتحدة لنشر ٧٥٠٠ جندي في لبنان، إلى ازدياد تصميم سورية على التحرك بسرعة وبقوة. وتبدد ما تبقى من شكوك لدى سورية فيما يتعلق بحقيقة موقف م.ت.ف. في اليوم التالي، عندما هدد صلاح خلف بتصعيد عسكري خطر في تصريح خطابي طنان أعلن فيه «أن طريق فلسطين لا يمكن إلاّ أن تمر في عينطورة وعيون السيمان، وحتى لا بد أن تصل إلى جونية، حتى نمنع المؤامرة ونمنع التقسيم.»[١١٨] وكان خلف يخطب في مهرجان في بيروت، لكنه كان يخاطب ضمنياً الاتحاد السوفياتي لاعتقاده أن السوفيات يسعون لتحقيق إعادة اصطفاف القوى الراديكالية المعادية للولايات المتحدة شرقي حوض البحر الأبيض المتوسط. وفي أية حال، أخذت القيادة السورية كلام خلف على محمل الجد. واندلعت الاشتباكات في صيدا بين فتح ومنظمة الصاعقة في ٢٤ أيار/مايو، وصدرت تعليمات سرية من دمشق إلى الصاعقة بالعمل على إسكات مدفعية فتح بمحيط بيروت.[١١٩] كما ازدادت عمليات اعتقال مقاتلي القوات المشتركة عند حواجز التفتيش السورية في أنحاء البلد كافة.[١٢٠] وزار عبد الحليم خدام عمان في ٢٥ أيار/مايو، وذلك، على ما يبدو، لطلب تطمينات تتعلق بحياد الولايات المتحدة وإسرائيل، وتم بعد ذلك بيومين منع عرفات من دخول سورية.[١٢١] وفي ٢٧ أيار/مايو، قام سركيس بمحاولة أخيرة لمنع الصدام، وذلك بعقد محادثات سرية مع صلاح خلف، وفاروق القدومي، وقائد جيش لبنان العربي أحمد الخطيب، والمفتي الشيخ حسن خالد، والإمام السيد موسى الصدر، وشيخ العقل محمد أبو شقرا، غير أن إقدام مجهولين على اغتيال شقيقة كمال جنبلاط، في اليوم نفسه، أعاد التأزم وأجهض الحوار. واشتعل العنف مجدداً، فكانت حصيلته ١١٧ قتيلاً و٢١٢ جريحاً في ٣٠ أيار/مايو وحده.[١٢٢]

باتت سورية وم.ت.ف.، الآن، على مسار صدامي لا رجعة عنه. ولم

يوقف زهير محسن تهجمه الكلامي على جنبلاط، واتهمه بأنه «متآمر على الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني»، وانتقد بمرارة تنظيمات الرفض الفدائية لـ «دعم مطامع شخصية ضيقة لجنبلاط... وليتأكد الجميع أنه لا يمكن أن يحل حليفاً للمقاومة [الفلسطينية] مكان سورية.»(١٢٣) وأصبح الرافضون الآن معارضين معارضة تامة للتصالح مع سورية. فجادل جورج حبش في أن الجيش السوري يخدم السياسة الأميركية عبر «ابتلاعه» م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية، وصارت مجلة «الهدف» تشير إلى «النظام الاستسلامي» في سورية.(١٢٤) وتحت تأثير نفوذ «جماعة السوفيات» في فتح، هاجمت مجلة «فلسطين الثورة» «دعاة التدخل العسكري في لبنان، لفرض الوصاية والاحتواء والتبعية على الشعب الفلسطيني، وتقديم الملك [حسين] إلى مائدة الاستسلام [المفاوضات].»(١٢٥)

وفي ٣١ أيار/مايو، صرحت م.ت.ف. أن المدفعية السورية ومدفعية منظمة الصاعقة تقصفان منطقة مقار قيادتها ومخيمات اللاجئين المحيطة ببيروت بمدافع الهاون من عيار ١٦٠ ملم.(١٢٦) وجاء هذا في إثر هجوم دام ثلاثة أيام على بلدتي عندقت وقبيات المارونيتين في شمال لبنان، شنه قائد جيش لبنان العربي هناك أحمد المعماري، مخالفاً بذلك أوامر قيادة القوات المشتركة في بيروت. وأعرب صلاح خلف، في ٢٩ أيار/مايو، عن القلق الذي ساور القيادة، إذ اتهم المعماري بأعمال «القصف المشبوه... التي يراد من ورائها تبرير دخول قوات [خارجية] للمنطقة.»(١٢٧) وكان شك خلف له ما يبرره، إذ عبرت كتيبتان مدرعتان سوريتان الحدود في ٣١ أيار/مايو، واتخذتا من الصدامات في عكار ذريعة لدخولهما المنطقة وانتشارهما.(١٢٨) وفي اليوم التالي، لحقت بالكتيبتين قوات إضافية، الأمر الذي رفع عدد القوات السورية في لبنان إلى ٨٠٠٠ جندي، ورفع عدد الدبابات إلى ٢٠٠ دبابة.

إحباط الطموح والحفاظ على القاعدة الآمنة

سارعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى الرد على الانتشار الأخير للقوات السورية. فدعت فتح إلى الانسحاب السوري الكامل من لبنان، واعتبرت دمشق مسؤولة عن أي إراقة للدماء قد تحدث، وناشدت جامعة الدول العربية عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب.(١) ووصف اليسار الفلسطيني والحركة الوطنية اللبنانية وبعض السياسيين اللبنانيين (مثل المرشح الرئاسي المهزوم ريمون إده) التدخل السوري بأنه «احتلال عسكري»، وتعهد الجميع بمقاومته «بكافة الوسائل».(٢) ورأى زعيم الحركة الوطنية اللبنانية، كمال جنبلاط، وجود مؤامرة عربية ـ إسرائيلية لتقسيم لبنان إلى «دويلات طائفية»، فقام هو ومسؤول أمن فتح، علي حسن سلامة، بمقابلة نائب قائد الجبهة اللبنانية بشير الجميّل سراً في ٢ حزيران/يونيو، في محاولة منهما لتأسيس حلف معاد لسورية. وانضم إليهما لاحقاً صلاح خلف، وتوجهوا لمقابلة الرئيس المنتخب الياس سركيس، غير أنهم لم يتمكنوا من التوصل إلى اتفاق مرض مع أي من المَسؤولَين.

وبدا واضحاً أن م.ت.ف. وحلفاءها اللبنانيين غير مستعدين للخضوع للضغط السوري. وبدأت سورية تستعد الآن لفرض إرادتها بالقوة، مستندة إلى تقويم للوضع خلصت منه إلى أن بقية القوى ستؤيد نهجها، أو تتخذ موقفاً حيادياً مدروساً. وكان زعماء لبنانيون كبار من الطائفة الإسلامية (بمن فيهم رشيد كرامي) قد ابتعدوا عن الحركة الوطنية اللبنانية في أيار/مايو، بينما دعا الزعيم الشيعي موسى الصدر، بصراحة، إلى قيام القوات «غير اللبنانية» بعمل ما.(٣) وكانت سورية تحظى أيضاً بدعم حلفائها الرسميين في م.ت.ف. وفي الحركة الوطنية اللبنانية ـ منظمة الصاعقة ومنظمة حزب البعث في لبنان وثلاث جماعات لبنانية أقل شأناً ـ الذين أصدروا بياناً مشتركاً مؤيداً لسورية في ٣١ أيار/مايو. وكان جيش لبنان العربي معارضاً بشدة للدور السوري، لكن قائده المحلي في سهل البقاع، إبراهيم شاهين، انشق وقام بتشكيل فصيل مؤيد لسورية دعاه «طلائع الجيش اللبناني». وكانت سورية حريصة، بالقدر ذاته، على ضمان حياد الموارنة، ولذا قدمت لهم التطمينات سراً

أن قواتها لن تدخل المناطق الخاضعة للجبهة اللبنانية.(٤) وبعد أن اختبر أركان المعسكر الماروني هذا التعهد بطردهم بقية المسلمين من سكان زحلة، أعلنوا تأييدهم للتدخل السوري في ٥ حزيران/يونيو.(٥) ويمكن القول إن الأهم من هذا كله كان ردة فعل وزير الدفاع الإسرائيلي، شمعون بيرس، الذي صرح من دون مواربة أن الرد عسكرياً على التدخل السوري في هذه المرحلة «سيصب في مصلحة م.ت.ف. فقط.»(٦)

وخططت القيادة السورية، بناء على هذه المواقف المشجعة، للسيطرة الفعلية على بيروت. وكانت مترددة في استخدام قواتها، إمّا تجنباً لوقوع إصابات في صفوفها، وإمّا لتفادي ردة الفعل الداخلية في سورية، وإمّا للاحتفاظ بقدرتها على مواجهة أي تصعيد مقبل عند الحاجة، وبدا أنها واثقة بقدرة حلفائها الفلسطينيين واللبنانيين على تحقيق حسم سريع واستباق ردات الفعل العربية.(٧) وعبّر زهير محسن عن التفكير السوري من خلال تقديره أن منظمة الصاعقة وج.ت.ف. ليسا قادرين على معارضة دمشق، لأن الأولى تنتمي إلى حزب البعث الحاكم، ولأن ٩٣٪ من أفراد الثاني تأتي من المخيمات الفلسطينية في سورية.(٨) وأصدرت القيادة السورية تعليماتها إلى قواتها في منطقة بيروت ـ المؤلفة من نحو ١٥٠٠ جندي من القوات الخاصة و٢٠٠٠ جندي تابعين لـ ج.ت.ف. علاوة على الآلاف من رجال الميليشيا ـ بالاستيلاء على مكاتب م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية في الشطر الغربي من العاصمة والمخيمات المجاورة.(٩) وكانت م.ت.ف. على علم تام بالخطط السورية عن طريق أنصارها في الصاعقة وفي ج.ت.ف.، فقامت بشن هجوم استباقي في ٥ حزيران/يونيو بالإشراف الشامل لصلاح خلف. ومع حلول المساء، كان معظم المكاتب والمفارز التابعة للصاعقة وللميليشيات الأخرى المؤيدة لسورية قد ألقى السلاح من دون إطلاق طلقة واحدة تقريباً. وتكرر الأمر نفسه في طرابلس وصيدا وصور وفي عدد من المدن الأصغر خلال اليومين التاليين.

أثارت هذه النكسة غير المتوقعة غضب القيادة السورية، التي ردت بهجوم واسع على القوات المشتركة في كل أنحاء لبنان بتاريخ ٧ حزيران/يونيو.(١٠) ففي بيروت الغربية قاد كل من ممثل سورية في لجنة الهدنة محمد الخولي، ورئيس الاستخبارات العسكرية علي المدني، إضافة إلى زهير محسن ورئيس أركان ج.ت.ف. مصباح البديري محاولة للاستيلاء على مقر قيادة م.ت.ف.، وللسيطرة على بقية أنحاء بيروت الغربية. لكن قائد قوة ج.ت.ف. في بيروت، محمود أبو مرزوق، أمر وحداته بعدم التحرك، وأعلنت الكتائب الثلاث التابعة له انضمامها إلى

م.ت.ف. مع انقضاء اليوم.[١١] وكان للتطهيرات السورية، التي طالت عشرات الضباط المتهمين بميول شيوعية أو معادية للبعث سنة ١٩٧٥، تأثيرها في معنويات ضباط ج.ت.ف. وجنوده، الأمر الذي ساهم في اتخاذهم قرار التمرد في حزيران/يونيو ١٩٧٦.[١٢] وتم أسر البديري و٩٠ مغواراً سورياً، بينما قتل القائد الميداني للصاعقة، وفرّ محسن إلى بيروت الشرقية، حيث أمن له حزب الكتائب مروراً آمناً إلى الخطوط السورية في سهل البقاع.[١٣] واتهم نائبه سامي عطاري من دمشق فتح، في حنق ظاهر، بأنها «لا تستهدف تقسيم لبنان وحسب، بل تستهدف أيضاً تصفية المقاومة الفلسطينية، وإقامة دولة فلسطينية في لبنان.»[١٤] واستولت القوات المشتركة على مخازن أسلحة هائلة للصاعقة، بينما قامت كتائب القوات الخاصة السورية المتمركزة في المطار وفي خلدة بقصف العاصمة ومخيمات اللاجئين انتقاماً، ومنعت إدخال الطعام والوقود إلى بيروت الغربية. وأوردت دوائر الشرطة والمستشفيات وقوع ٢٩٠ قتيلاً ـ بينهم قائد ميليشيا فتح، جواد أبو شعر، وآمر قوات ج.د.ت.ف. في الجنوب، مراد ـ وجرح ٤٠٠ شخص آخر خلال الـ ٤٨ ساعة التالية.[١٥]

أمّا القوات السورية في الشمال فكانت أكثر نجاحاً، بعد أن تمكن لواء مدرع من احتلال المنطقة الساحلية الممتدة من الحدود إلى طرابلس وإلى عندقت وقبيات في الداخل، الأمر الذي أدى إلى عزل مخيم نهر البارد للاجئين. وكان آمر إحدى كتيبتي ج.ت.ف. في المنطقة على اتصال سري بفتح منذ منتصف أيار/مايو، فأعلن الآن تمرد كتيبته، بينما قام ضباط من الكتيبة الأخرى بتهريب الذخيرة لحركة فتح من قاعدة القليعات الجوية اللبنانية.[١٦] ومد الجيش السوري حظره على إدخال المواد الغذائية والوقود ليشمل طرابلس والمخيمات المجاورة، لكن جهده الرئيسي تركز في منطقة لبنان الوسطى. فقد عبر لواء مدرع جديد الحدود واندفع على طريق بيروت ـ دمشق الدولية في اتجاه سلسلة الجبال الغربية، وتمكن بسهولة من إزاحة مواقع القوات المشتركة على جانبي الطريق. وتباطأ هذا اللواء في اندفاعه عند المديرج، لكن كتيبة دبابات تمكنت من السيطرة على صوفر بعد الظهر. غير أن تقدم القوات السورية توقف فجأة بعد تدمير ست دبابات وعدة ناقلات جند في كمين نصب لها على عجل في ضواحي مدينة بحمدون. ولم يكن السوريون على علم بأن ما يحول بينهم وبين مدينة عاليه، التي تتحكم في الطرق الرئيسية إلى بيروت وإلى بقية أنحاء جبل المتن، كان مجرد ٣٠ عنصر ميليشيا، بينهم نحو ١٢ فتى تحت التدريب لدى فتح. وحاولت الجبهة اللبنانية محاصرة القوات المشتركة بين مطرقتها وسندان السوريين، عندما شنت هجوماً بحجم كتيبة على الطرف الغربي

من عاليه، لكن القوات المشتركة تمكنت من صده. وفي هذه الأثناء، دخل إلى لبنان لواءان مدرعان إضافيان، اندفع أحدهما جنوباً نحو راشيا الوادي، وصعد اللواء الآخر إلى جزين حيث توقف، ثم استأنف تقدمه إلى صيدا صباح اليوم التالي. لكن كتيبة الطليعة التابعة لهذا اللواء انسحبت على عجل بعد وقوعها في كمين في ساحة صيدا الرئيسية، مخلفة وراءها ٣٠ عربة ضمنها ١٨ دبابة وناقلة جند، إضافة إلى ٦٠ قتيلاً و١٥٠ أسيراً. وفي إثر ذلك، قامت الكتيبتان المتمركزتان في ضاحيتي عبرا والهلالية بقصف عشوائي بمدافع الدبابات والرشاشات والمدفعية لمدينة صيدا ولمخيمات اللاجئين المجاورة، الأمر الذي أوقع ما بين ١٢٥ و١٤٠ قتيلاً وما بين ٣٥٠ و٤٠٠ جريح في اليومين التاليين. وأدى القصف إلى إغلاق الميناء، وإلى تخفيف السير على الطريق الساحلية إلى الحدود الدنيا.

لقد أُكره السوريون على وقف التقدم، الأمر الذي أتاح للضغط العربي أن يتفاقم. إذ كان السادات قد أمر بإغلاق السفارة السورية في القاهرة واستدعى الدبلوماسيين المصريين من دمشق في ٥ حزيران/يونيو، بينما وصل وفد ليبي ـ جزائري مشترك إلى سورية، صباح اليوم التالي، للتوسط في النزاع. ورد العراق على الهجوم السوري بالإعلان أن قواته تحتشد عند الحدود المشتركة مع سورية «في طريقها إلى الجبهة.»[١٧] وقرر مجلس وزراء جامعة الدول العربية، في اجتماع طارئ عقده في ٩ حزيران/يونيو، نشر «قوة الأمن العربية» في لبنان، المؤلفة من ٣٦٠٠ جندي من ثماني دول عربية بإشراف وزير الخارجية المصري، إسماعيل فهمي. كما نوه اجتماع وزراء الخارجية العرب، في اليوم التالي، بالتزام م.ت.ف. اتفاقات وقف إطلاق النار المتعددة والاتفاقات الأُخرى في لبنان.[١٨] وأعاد وصول طليعة مراقبي الهدنة العربية إلى بيروت، في ١٣ حزيران/يونيو، الهدوء النسبي إلى العاصمة، علماً بأن ٥٠٠ جندي ليبي فقط من القوة العربية الموعودة وصلوا في ٢١ حزيران/يونيو. وانضم إليهم ٥٠٠ جندي سوري من القوات الخاصة ليشكلوا معاً نواة قوة الأمن العربية، بينما غادرت الحامية السورية المتبقية المؤلفة من ١٥٠٠ جندي بيروت إلى سهل البقاع.

وعلى الرغم من توقف الاشتباكات الكبيرة في المدن الرئيسية، فقد واصلت القوات السورية تمشيط سهل البقاع بحثاً عن الفدائيين وعن أنصارهم اللبنانيين، بينما قام هؤلاء بالرد على السوريين بهجمات صغيرة أوقعت خسائر مستمرة في صفوف الجنود السوريين وفي آلياتهم.[١٩] واتهمت م.ت.ف. عملاء سورية بالتخطيط لاغتيال قادة م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية، بينما تم إغلاق منشآت فتح في سورية واعتقال المئات من أعضائها.[٢٠] كذلك اعتقل الجيش السوري

العشرات من ضباط ج.ت.ف. وجنوده، منهم آمر قوات القادسية فخري شقورة، واثنان من قادة الكتائب هما صائب العاجز وعبد الله صيام، واستدعى آخرين مشكوكاً في ولائهم لدمشق، بينهم محمد قاسم وماجد شحرور وجمال أبو زايد. وتمت إعادة وحدات قوات حطين التي لم تنضم إلى م.ت.ف. إلى سورية في ٢٠ حزيران/يونيو، في إثر وقوع حالات تمرد أُخرى خلال الأيام القليلة الماضية، لكن القسم الأعظم من كتيبة المدفعية ٤١٥ كان التحق بقوات م.ت.ف. في منطقة عينطورة.[٢١]

لم تقدم سورية تفسيراً رسمياً بشأن تصرفاتها في لبنان منذ ٥ حزيران/يونيو، غير أن حافظ الأسد أكد، بعد أسبوعين، أن المعركة كلها كانت في الواقع صراعاً داخلياً بين فصائل متنافسة في م.ت.ف.[٢٢] وأصر، لاحقاً، على أن سورية تدخلت في لبنان لحماية الفلسطينيين ولبنان على حد سواء، وجادل في أنها فعلت ذلك بناء على مناشدة اجتماع قمة للزعماء المسلمين اللبنانيين عقدوه في عرمون (علماً بأننا لم نجد أي سجل يؤكد حدوث هذه المناشدة في هذا الاجتماع). وأضاف الأسد أن حق الفلسطينيين في لبنان ليس أكثر من حق سورية فيه، وليس في قدرتهم استبعادها عنه.[٢٣] وفي الجهة المقابلة، اعتبر صلاح خلف أن «الأسد يحاول القيام بما فشل الجيش الأردني في تحقيقه.» ووصف التدخل السوري بأنه «غزو» غرضه تحقيق هدف الولايات المتحدة في إقامة اتحاد سوري ـ أردني ـ فلسطيني.[٢٤] ووجهت ج.د.ت.ف.، التي بذلت جهدها للحفاظ على علاقات جيدة بدمشق (وسمح لها في مقابل ذلك باستلام الأسلحة والمعدات السوفياتية عبر سورية حتى آذار/مارس، وربما بعد ذلك)، اتهاماً إلى السياسة السورية بأنها تقود إلى تقسيم لبنان.[٢٥]

وعلى الرغم من حالة العداء العام للتدخل السوري، انقسم الرأي في أوساط م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية بشأن الوساطة العربية وبشأن التفاوض مع سورية. فقد عبّر صلاح خلف وفاروق القدومي عن استعدادهما للقبول بالمطالب السورية بعودة منظمة الصاعقة إلى بيروت وغيرها من المدن، شرط أن تتم العودة بعد انسحاب سوري كامل من لبنان، لكن ج.ش.ت.ف. وتنظيمات الرفض الأُخرى طالبت بطرد الصاعقة من م.ت.ف.[٢٦] وفي الواقع، كانت ج.ش.ت.ف. وحلفاؤها يسعون لـ «حرب حتى النهاية». ففي ١٧ حزيران/يونيو، اغتال أعضاء محليون من الحزب الشقيق لـ ج.ش.ت.ف.، حزب العمل الاشتراكي العربي، السفير الأميركي لدى لبنان، فرانسيس ميلوي، وحارسه وسائقه، في عملية تمت من دون علم قيادتهم أو أوامرها. وكان هدفهم من وراء هذا

الاغتيال جر الولايات المتحدة إلى التورط في النزاع اللبناني، اعتقاداً منهم أن ذ
سيشعل حرب تحرر وطني أكثر شمولاً ويؤدي إلى قيام فيتنام ثانية.[٢٧] و
١١ يوماً من ذلك، قامت مجموعة فلسطينية باختطاف طائرة فرنسية إلى مع
عنتيبي في أوغندا، حيث احتجزت ٨٣ راكباً إسرائيلياً رهائن. وعندما تمك
القوات الخاصة الإسرائيلية من تحرير الرهائن وقتل الخاطفين في عملية إذ
مثيرة، وصفت ج.ش.ت.ف. قائد عملية الاختطاف، فايز جابر، بأنه مسؤول
«العمليات الخاصة» التابع لها، على الرغم من أن وديع حداد هو الذي نظم العم
في الواقع.[٢٨]

حصار تل الزعتر

كانت الأنظار متركزة، في هذه الأثناء، على مكان آخر. ففي ٢٠ حزيرا
يونيو شنت ميليشيا النمور التابعة لكميل شمعون هجوماً رئيسياً على مخيمي
الزعتر وجسر الباشا للاجئين في بيروت الشرقية، اللذين كان يقطن فيهما ٠٠٠,
فلسطيني و١٠,٠٠٠ لبناني هاجروا من الريف إلى بيروت. وكان هذان المخي
يتعرضان عملياً للحظر منذ أوائل السنة، عندما سُلمت آخر شحنة من الط
الطازج؛ وسمحت الميليشيات المارونية، بين الحين والآخر، بإدخال أطع
محفوظة ومواد تموينية أُخرى كان آخرها في ٢٤ نيسان/ أبريل.[٢٩] وعم
القيادة المحلية بحكمة إلى تخزين طعام يكفي ٢٠٠٠ مقاتل فترة شهرين، بي
وفرت «اللجان الشعبية» المنتخبة حاجات الأهالي الأساسية، من خلال إعادة تو
مخزون القمح والحبوب وغيرهما من الأطعمة المحفوظة التي تم الاستيلاء عل
من مخازن في حارتي الدكوانة والمكلس المجاورتين. وتألفت القوة المدافعة
المخيمين من ١٢٠٠ رجل ميليشيا، يدعمهم ٦٠ إلى ٧٠ فدائياً وجندياً
ج.ت.ف. تولوا تشغيل نحو ٣٦ قطعة من أسلحة الإسناد.[٣٠] وكان ه
بعض التحصينات، بينما كانت الملاجئ الثمانية عشر، التي شيدتها م.ت.ف.
الغارات الجوية سنة ١٩٧٥، تتسع فقط لـ ٦٠٪ من أهالي تل الزعتر.[٣١] و
مخيم جسر الباشا يقع على تلة شديدة الانحدار وفوق أرض صخرية الأمر ال
أعاق بناء ملاجئ مماثلة، لكن بيوته الأسمنتية وفرت حماية أفضل لسكانه من ا
وفرتها أكواخ الصفيح لسكان تل الزعتر. واتضح هذا في اليوم الأول من الهج
الماروني، إذ سقطت ٥٠٠٠ قذيفة على المخيمين فدمرت ما يقرب من ٧٠٪
بيوتهما.[٣٢]

وفي الواقع، دارت المعركة بمحيط تل الزعتر، في معظمها في الشهر الأول، في منطقة المكلس وفي المناطق المحيطة الأُخرى، التي استولى عليها المدافعون عن تل الزعتر لتوفير درع واق للمخيم. في البداية، لم يتزحزح المدافعون عن مواقعهم، إذ كانوا يستعيدون المباني والنقاط المرتفعة من أيدي القوات المارونية مرة تلو الأُخرى. لكن ميزان المعركة تغير بعد دخول حزب الكتائب المعركة في ٢٤ حزيران/يونيو، ثم تغير مرة أُخرى بعد ذلك بأسبوع، عندما زجت الأجنحة المتمردة من الجيش اللبناني بقيادة فؤاد مالك وأنطوان بركات بقوات المشاة والمدرعات والمدفعية التابعة لها في المعركة بصورة كاملة. وتحت هذا الضغط انهار دفاع جسر الباشا في ٢٩ حزيران/يونيو، وانتقم محاصرو المخيم من سكانه بقتلهم العشرات من الرجال العزل رمياً بالرصاص أو بتقطيعهم إرباً إرباً وبارتكابهم الكثير من عمليات الاغتصاب والنهب، ومن ثم قاموا بطرد من بقي منهم في قيد الحياة إلى بيروت الغربية. وقامت مدفعية فتح وجيش لبنان العربي المتمركزة في جبال المتن وبيروت بحماية تل الزعتر من خلال «ستار ناري» أصاب بدقة متناهية الموجات الهجومية المارونية، لكن خط الدفاع أخذ يتراجع بالتدريج حتى بلغ حدود المخيم بحلول ٢٠ تموز/يوليو.

وقامت م.ت.ف. بعدة محاولات لرفع الحصار عن تل الزعتر، أو لتحويل الضغط الماروني عنه في هذه الفترة، لكن من دون جدوى. فقد اضطرت القوات المشتركة إلى نشر قواتها في مواجهة الجيش السوري على عدة جبهات (يبلغ طولها ١٢٠ كلم) الأمر الذي استنفد طاقتها، وبالتالي لم تتمكن م.ت.ف. من حشد ما يكفي من قوات الاحتياط لدعم خطة كسر الطوق التي اقترحتها قيادة المخيم في نهاية حزيران/يونيو.[٣٣] وكبديل، قامت عدة قوى تابعة لائتلاف م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية بشن سلسلة من الهجمات الصغيرة على الخطوط المارونية في ضاحية عين الرمانة ومناطق أُخرى، لكنها كشفت عن كل العيوب الناجمة عن ضعف القيادة والتدريب والتنسيق، وعن نقص عام في التماسك. وترسم رواية رواها ضابط من فتح عن هجوم قاده شخصياً صورة بليغة للوضع. فقد شاركت في الهجوم ٣ مجموعات [جبهة] شعبية، ٣ مجموعات [جبهة] نضال [شعبي فلسطيني]، ٢ عصام عرب [اتحاد قوى الشعب العامل]، ٢ [جبهة شعبية ـ] قيادة عامة، وحدة الشهيد حسن سلامة [قوة ١٧]، فصيل جيش لبنان العربي (مصفحة + ٣ ملالة) لم يأتِ جيش التحرير الفلسطيني ولا إسناد ناري.» وفي منتصف الطريق «انسحب [أفراد الجبهة] الشعبية و[الجبهة الشعبية ـ] القيادة العامة، ففرغ المحور الأيمن وارتبك الهجوم... رفضت المصفحة التقدم... هرب فصيل [القوة]

١٧... خسائرنا ٢ شهيد و٥ جريح.»[٣٤]

ونتيجة ذلك أخذت فتح تعتمد أكثر فأكثر على قوتها الذاتية، لكنها واجهت الصعوبات نفسها تقريباً. فمثلاً، تقلص عدد أفراد قوة مؤلفة من ١٢٠ مقاتلاً من فتح وج.ت.ف. إلى ٢٠ مقاتلاً فقط عندما وصلت إلى مونتيفردي في طريقها إلى تل الزعتر في ١ تموز/يوليو.[٣٥] ولقيت محاولة أُخرى نجاحاً أكبر في البداية في اليوم التالي، بعد أن احتلت سريّة من مقاتلي فتح المنحدرات الواقعة أسفل بيت مري، وبعد قيام الجرافات بشق طريق ترابية أتاحت لقافلة من العربات المحملة بأسلحة الإسناد وبـ ٢٥٠ مقاتلاً من القوات المشتركة التقدم إلى قرطاضة.[٣٦] لكن نيران المدفعية السورية من عين الصحة أفشلت الهجوم، وبالتالي جرى التخلي عن هذه المحاولة. وبعد مضي ليلتين، في ٤ تموز/يوليو، هاجم نحو ٢٠٠ عنصر ميليشيا من فتح ومن الحركة الوطنية اللبنانية قريتي بدادون وعاريا بهدف الالتفاف على الكحالة وقطع الطريق الرئيسية إلى ثكنة الفياضية الكبيرة، لكن المستويات المتدنية للتنسيق ولإدارة المعركة وللإسناد الناري أجبرت المهاجمين على الانسحاب بعد تكبدهم ٢٠ قتيلاً.[٣٧]

وبينما كانت القوات المشتركة تنسحب من بدادون وعاريا، شن قائد قوات فتح في شمال لبنان، الحاج حسن، هجوماً مفاجئاً على بلدة شكا الساحلية، على أمل تحويل القوات المارونية عن تل الزعتر. وكان مدير غرفة العمليات المركزية في م.ت.ف.، سعد صايل، عارض الخطة ـ على ما يبدو لأن ممثلي م.ت.ف. وسورية والموارنة كانوا سيعقدون لقاء في صوفر في إطار لجنة الهدنة العربية ـ غير أن القوة المختلطة المؤلفة من ٤٠٠ فدائي ورجل ميليشيا تمكنت من السيطرة الكاملة على شكا بعد الظهر.[٣٨] لكن تداعي الانضباط بين المهاجمين من القوات المشتركة، الذين تحول الكثيرون منهم إلى السرقة والنهب، ومقتل الحاج حسن ومساعده نتيجة القصف المدفعي، أتاحا للقوات المارونية القيام بهجوم مضاد ساحق.[٣٩] وتدخلت كتيبة الجليل والقوة المحمولة التابعتان لفتح للحؤول دون اجتثاث كامل للقوات المشتركة، التي سقط لها ٣٠ قتيلاً، وجرى تدمير ما يزيد على ٢٠ آلية من آلياتها الخمسين.[٤٠] واستولى الموارنة المنتصرون على ١٥ قرية في منطقة الكورة خلال الأسبوع التالي، بما فيها أنفه وبلدتا أميون وبطرام الكبيرتان، بينما طوقت الوحدات السورية مخيم نهر البارد للاجئين مرة أُخرى.

أخذت محنة تل الزعتر تزداد سوءاً يوماً بعد يوم اعتباراً من منتصف تموز/يوليو. وكانت دوريات فتح تقوم بانتظام بالرحلة الخطرة عبر أحراج وادي نهر بيروت، وعبر الخطوط المارونية حول المخيم لإيصال التعزيزات ومعدات القتال ـ

وتم، فعلاً، وصول ٧٥ متطوعاً وإدخال نحو ١٠٠ قذيفة صاروخية مضادة للدبابات طراز أر.بي.جي.٧ بهذه الطريقة ـ لكن تقلص محيط الدفاع بالتدريج قلل تدفق الرجال والسلاح. وقد أشاعت دوائر قوى الرفض واليسار أن قيادة م.ت.ف. مصممة على عدم إنقاذ تل الزعتر عقاباً على معارضة كوادره للبرنامج السياسي «المرحلي» لـ م.ت.ف.، علماً بأن «جماعة السوفيات» في فتح لم تقدم أي عون لتل الزعتر أيضاً. فقد ناشد وفد من كوادر فتح في المخيم انقطع أفراده في بيروت الغربية عضو اللجنة المركزية نمر صالح لبذل جهد عسكري أكبر، لكنه ذكّرهم، بغضب، بمعارضتهم له في أثناء الخلاف بين أجنحة فتح سنة ١٩٧٢، واتهمهم بأنهم ما زالوا يؤيدون خصمه السابق يحيى عاشور (حمدان).[٤١] ورفض قائد القوات المشتركة في منطقة عينطورة، موسى العمله، بعناد مطلب غرفة العمليات المركزية بإشراك أي من مقاتليه البالغ عددهم ١٦٠٠ رجل أو مفارز دروعه ومدفعيته في معركة تل الزعتر، أو في مهاجمة بيت مري، قائلاً أنه يحتاج إلى هذه الموارد ليواجِه التهديدات المارونية والسورية على ثلاث جهات.

وفي أية حال، كان الضغط الأشد على تل الزعتر يتمثل في نقص المياه والطعام والمواد الطبية. ولم يكن لدى المخيم كله، في نهاية حزيران/يونيو، سوى ثلاثة مصادر للمياه، تقلصت إلى أنبوب مياه صالح واحد ابتداء من ١٤ تموز/يوليو. وكان هذا الأنبوب يقع عند الخط الأمامي، الأمر الذي عرّض ما يقرب من ٢٥ لاجئاً للقتل أو للإصابة بنيران القناصة والرشاشات كل ليلة طوال الشهر التالي في أثناء محاولتهم الوصول إليه للحصول على المياه. وانتشرت حالات سوء التغذية والجفاف بين الأطفال، بينما قضت الغنغرينا والكزاز والنزيف على عدد متزايد من الضحايا بعد نفاد المضادات الحيوية والأمصال، الأمر الذي أجبر الأطباء على اللجوء بصورة متزايدة إلى عمليات بتر الأطراف المصابة.[٤٢] ولم يبق من وسيلة للتعقيم سوى الماء المالح. غير أن الفرار لم يكن متاحاً، إذ قام رجال الميليشيا المارونية بقتل أكثر من ٩٠ مدنياً بعد استيلائهم على عدة مبان في الدكوانة في ١٢ تموز/يوليو. لكن المدافعين لم يتراجعوا بعد ٢٠ تموز/يوليو، وتحملوا القصف مكرهين مدة ٢٣ يوماً آخر.

صحب الجمود العسكري العام انتعاش الجهود الدبلوماسية. وكان عرفات عاد سراً إلى لبنان في ٤ تموز/يوليو، إذ نزل إلى شاطئ صيدا وسط تساقط الصواريخ السورية، وبادر إلى فتح حوار سري مع حزب الكتائب في الأسبوعين التاليين. وتوصل الطرفان، نتيجة هذا الحوار، إلى اتفاق، في ١٨ تموز/يوليو، على إقامة منطقة عازلة في بيروت، وعلى استئناف إمداد شطري العاصمة بالماء والكهرباء، على أن يلي ذلك إعلان وقف إطلاق النار في ٢٣ تموز/يوليو.[٤٣] لكن ميليشيا كميل شمعون منعت تنفيذ خطة إجلاء ١٠٠ جريح من تل الزعتر في ٢١ تموز/يوليو، ومنعت بعد ذلك بأربعة أيام تمركز قوة تابعة لقوة الأمن العربية في بيروت الشرقية. وفي هذه الأثناء، بلغ إجمالي عدد القتلى ما لا يقل عن ٤٠٠ وعدد الجرحى ٥٠٠، فأجاز عرفات بدء محادثات رسمية مع سورية للتوصل إلى هدنة. وكانت الحكومة السورية، من جانبها، وهي التي صرحت أنها تستضيف نحو مليون لاجئ من لبنان، تواجه معارضة داخلية متزايدة لتدخلها، الأمر الذي جعلها راغبة في تسوية النزاع أيضاً.[٤٤] وكان بضع عشرات من الجنود السوريين قد التحقوا بالقوات المشتركة في حزيران/يونيو، بينما تم اعتقال عدد أكبر منهم. وتم سحب عدد من الوحدات إلى سورية بسبب عدم إطاعتها الأوامر، بينما أعلنت م.ت.ف. والعراق فرار اثنين من الطيارين الحربيين وإعدام عشرة آخرين.[٤٥] وكان عدم الارتياح السوفياتي بالقدر نفسه من الخطورة، إذ تم إبطاء عملية إرسال شحنات الأسلحة إلى الجيش السوري في حزيران/يونيو، وأرسل ليونيد بريجنيف، في منتصف تموز/يوليو، رسالة شديدة اللهجة إلى الأسد أصر فيها على انسحاب كامل للقوات السورية من لبنان.[٤٦]

ومرة أُخرى كان الرأي الفلسطيني منقسماً بشأن المفاوضات مع سورية. وتساءل عضو اللجنة المركزية لـ ج.ش.ت.ف.، تيسير قبعة، عن جدوى المباحثات مع الزعماء السوريين المصممين على احتواء م.ت.ف.، والقضاء على الحركة الوطنية اللبنانية، وعبّر مجدداً عن خوفه من التحجيم.[٤٧] لكن ج.ش.ت.ف. كانت تمثل رأي الأقلية، بينما انضمت ج.د.ت.ف. وج.ش. ـ ق.ع. إلى أعضاء اللجنة المركزية في فتح فاروق القدومي ومحمود عباس ومحمد غنيم في الاجتماعات التي بدأت في دمشق في ٢٠ تموز/يوليو بحضور المبعوث الليبي عبد السلام جلود.[٤٨] وتوصل المجتمعون إلى اتفاق رسمي، في ٢٩ تموز/يوليو، نص على وقف شامل لإطلاق النار، ووضع «اللجنة

لأمنية المشتركة العليا» بإشراف جامعة الدول العربية، ودعوة الأطراف اللبنانية لمتنازعة إلى عقد محادثات طاولة مستديرة برئاسة الرئيس المنتخب الياس سركيس. وتم اعتماد الوثيقة الدستورية التي سبق أن ساهمت سورية في إعدادها أساساً للوفاق الوطني، كما اتُفق على تنظيم العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية على أساس اتفاقية القاهرة لسنة ١٩٦٩ والمقترحات السورية التي قدمت في شباط/فبراير ١٩٧٦.[٤٩] ولم يأت الاتفاق الرسمي إلى تحديد مكانة القوات السورية في لبنان، وتجاهل مطالبة م.ت.ف. بسحب تلك القوات كلياً واستبدالها بقوة الأمن العربية. وبذلك اعترفت م.ت.ف.، ضمنياً، بأن سورية هي كفيلها في لبنان، ووافقت على الفصل بين البحث في وضعها وامتيازاتها وبين المباحثات اللبنانية الداخلية.

ربما كان الاتفاق سينهي النزاع اللبناني لولا المعارضة النشيطة التي واجهها. فقد اعترضت قوى الرفض الفلسطينية عليه بشدة. ورحب كمال جنبلاط بالاتفاق بحذر، لكنه احتج أن الاتفاق يتيح لسورية التدخل الواسع في الشؤون اللبنانية، وجدد دعوته إلى انسحاب كامل للقوات السورية من لبنان.[٥٠] وفي الجانب الماروني، ظل سليمان فرنجية على معارضته لتمركز وحدات تابعة لدول عربية معينة في إطار قوة الأمن العربية، وأصر على نزع سلاح م.ت.ف. كاملاً، وإبعاد الفدائيين كلهم وغيرهم من عناصر م.ت.ف. غير المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى كمقيمين منذ سنة ١٩٤٩.[٥١] وعمدت القوات المارونية إلى التصعيد الحاد بشنها هجوماً طوال أسبوع ضد مواقع فتح فوق سفح جبل صنين، في ٢٧ تموز/يوليو، تسبب بوقوع ٣٠٠ إصابة تقريباً في صفوف القوات المارونية، كما أصيبت لاحقاً بخسائر جسيمة في أثناء هجمات كبيرة شنتها على مواقع فتح في دير الكرملية إلى الشرق من طرابلس.[٥٢]

لكن الأمر الأهم كان التغيير المفاجئ في موقف عرفات وصلاح خلف وغيرهما من قادة فتح، سواء أكان ذلك بسبب عدم الارتياح إلى التنازلات التي قدمها فاروق القدومي ومحمود عباس ومحمد غنيم في دمشق أم بغرض الالتفاف على الاتفاق والحصول على شروط أفضل. وكان خلف أول من اعترض على الاتفاق، في ٣٠ تموز/يوليو، عندما صرح، بعنف، أن مبادرة شباط/فبراير ١٩٧٦ السورية لا يمكن إحياؤها. ومن المؤكد أن دعوته إلى زيادة حجم قوة الأمن العربية إلى ما بين ٦٠٠٠ و٨٠٠٠ رجل، بدعم من مصر، وتشديده مجدداً على التحالف مع الحركة الوطنية اللبنانية، استفزا سورية.[٥٣] والآن، اتهم عرفات

السوريين بتغيير نص الاتفاق، ليشتمل على إدانة شديدة لاتفاقية فصل القوات التي عقدتها مصر مع إسرائيل في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥، وسارع إلى إصلاح علاقاته بمصر. وكانت «جماعة السوفيات» في فتح واثقة من الدعم السوفياتي، وخصوصاً بعد أن علمت بالرسالة الاحتجاجية التي وجهها بريجنيف إلى الأسد، وخمنت أن الاتحاد السوفياتي على وشك إنزال قوات كوبية أو تشيكوسلوفاكية أو قوات أُخرى من دول المعسكر السوفياتي في لبنان لمساعدة م.ت.ف.[٥٤] وعبّر ماجد أبو شرار عن هذه الثقة في خطاب ألقاه في موسكو في ١ آب/أغسطس، اتهم فيه سورية بالسعي لفرض وصايتها على م.ت.ف.، كما أبدى ملاحظة لاذعة أن الجيش السوري قادر على خدمة القضية الفلسطينية بصورة أفضل، لو عمل على جبهة الجولان بدلاً من لبنان.[٥٥] وطالبت مجلة «فلسطين الثورة»، في هذه الأثناء، باختبار نيات سورية من خلال فك تحالفها غير المعلن مع الموارنة، وإعادة علاقاتها بالحركة الوطنية اللبنانية، ورفع الحصار عن تل الزعتر.[٥٦] وفي ضوء هذه الخلفية، كان لا بد من أن تنظر القيادة السورية إلى تأييد م.ت.ف. لتشكيل تنظيم منشق عن منظمة الصاعقة بزعامة قائد قواتها في لبنان، حنا بطحيش، على أنه علامة تحد إضافية.

جرت هذه المناظرة بين موجة من العنف الشديد حول الجيوب المحاصرة في بيروت الشرقية. وكانت النبعة هي الهدف الأول لهذا العنف، حيث تعرضت للقصف بمعدل ١٥٠ إلى ٣٠٠ قذيفة مدفعية يومياً منذ ١٦ تموز/يوليو، الأمر الذي أدى إلى هجرة سكانها وخفض عددهم من ٣٠,٠٠٠ نسمة في أواسط العام إلى ١٥,٠٠٠ نسمة مع نهاية تموز/يوليو (بعد أن كان بلغ عددهم ١٠٠,٠٠٠ نسمة في بداية النزاع). وكان يدافع عن النبعة ائتلاف هزيل من ٣٦ فئة وجماعة، بعضها ذو صبغة شيعية صريحة مثل «فتيان علي» المسؤولة عن الكثير من أعمال القتل الطائفي. وبلغت قوة الائتلاف ١٥٠٠ رجل ميليشيا مسلحين تسليحاً خفيفاً (ينتمي ٥٠٠ منهم إلى حركة فتح). وكان عشرة ضباط من فتح يوفرون القيادة العسكرية للنبعة منذ نهاية سنة ١٩٧٥. وقد أوكلوا إلى كل فئة أو جماعة مسؤولية الدفاع عن قسم خاص به من خطوط المجابهة، وذلك هو النظام الدفاعي المتبع في كل المناطق الخاضعة لسيطرة القوات المشتركة.[٥٧] وقبل الآلاف من المدنيين (والمئات من رجال الميليشيا) بعرض ماروني بالمرور الآمن إلى بيروت الغربية في نهاية تموز/يوليو، بينما أوقع هجوم غير متوقع شنه حزب الطاشناق الأرمني، انطلاقاً من منطقة برج حمود المجاورة في ١ آب/أغسطس، نحو ٢٠٠ قتيل بين من تبقى من المدافعين عن النبعة.[٥٨] وقتل ٦٠ مدافعاً آخر في الهجوم

الماروني النهائي في ٥ آب/أغسطس، بينما ولى الأدبار المدافعون، الذين يتراوح عددهم ما بين ١٥٠ و٢٥٠، والذين ظلوا في قيد الحياة، بمن فيهم قادة فتح. كذلك قتل الكثيرون من المدنيين، بينما تم تجريد الـ ٥٠٠٠ مدني المتبقين من أملاكهم، وطردوا إلى بيروت الغربية، تاركين النبعة ساحة مفتوحة للنهب.

وما كادت القوات المشتركة تتلقى هذه الضربة حتى تبعتها ضربة أُخرى في تل الزعتر، حيث بات الوضع ميؤوساً منه. وكانت إسرائيل قد سلمت مؤخراً دبابات «سوبر شيرمان» وناقلات جند طراز م ٣ إلى الميليشيات المارونية. واستُخدمت هذه الأسلحة بشراسة، إذ تم تدمير المباني بقصف أعمدتها وأساساتها كي تنهار، الأمر الذي تسبب بمقتل ٢٥٠ لاجئاً فلسطينياً كانوا مختبئين في سرداب أحد المباني في رأس الدكوانة في ٢٤ تموز/يوليو.[٥٩] وقضى نحو ١٠٠٠ من سكان المدنيين خلال الأسابيع الثلاثة المنتهية في ٣ آب/أغسطس، بينما أشارت التقارير إلى جرح ١٠٠٠ آخرين، الأمر الذي دفع عرفات إلى تجديد المفاوضات مع حزب الكتائب.[٦٠] ونتيجة هذه المفاوضات تم السماح لجمعية الصليب الأحمر الدولية بإخلاء ٣٣٤ جريحاً إلى بيروت الغربية في ٣ و٤ آب/أغسطس، وتبعهم ٥٠٠ طفل في اليوم التالي. مع ذلك، فقد قام بشير الجميل، الذي تولى مؤخراً قيادة ميليشيا القوات اللبنانية التابعة لحزب الكتائب (بعد أن نجح مدافع شاب من تل الزعتر في قتل القائد العسكري الكتائبي وليام حاوي في أثناء عرض لجنوده على مقربة من المخيم)، بضم قواته إلى قوات كميل شمعون لتشن هجوماً نهائياً على تل الزعتر في ٨ آب/أغسطس. وبذلك حكم بالفشل على اتفاق وقف إطلاق النار الجديد الذي توصل إليه عرفات ومسؤولون كبار في حزب الكتائب بحضور الوسطاء العرب في ١٠ آب/أغسطس، واستنتجت م.ت.ف. بقلق أن قصد الموارنة هو إجبارها على الدخول في مواجهة جديدة مع الجيش السوري.[٦١]

وبدأ المدافعون المتبقون عن تل الزعتر، والبالغ عددهم ٤٠٠ شخص، يواجهون نقصاً حاداً في الذخيرة والطعام، ثم فقدوا في ١٠ آب/أغسطس أنبوب المياه الحيوي الذي كان قد أبقى المخيم في قيد الحياة. وختم مصيرهم عندما سلّم المسؤول العسكري المحلي لمنظمة الصاعقة في المخيم، بلال حسن، وبعض رجاله مواقعهم ليلاً في مقابل عبور آمن إلى الخطوط السورية.[٦٢] وخرج ٣٠٠٠ مدني من المخيم على الرغم من النيران المارونية في ٩ و١٠ آب/أغسطس، وتبعهم بعد يومين بقية السكان الذين يتراوح عددهم بين ٩٠٠٠ و١٢,٠٠٠. وأمرت قيادة الدفاع عن المخيم من تبقى من المقاتلين بأن يشقوا طريقهم عبر وادي نهر بيروت. وقامت مدفعية فتح بتوفير الغطاء الناري لهم وبتحديد طرق الخروج،

وتمكن، في النهاية، ٣٠٠ رجل وامرأة من الوصول سالمين إلى عاليه بعد أن فقدوا الكثيرين من رفاقهم في الكمائن المارونية.(٦٣) وكان حزب الكتائب قد تعهد لـ م.ت.ف. بألاّ يتعرض بسوء للفلسطينيين الذين يستسلمون إلى ممثلي قوة الأمن العربية، وقامت عربات تابعة للحزب بإذاعة بنود الاتفاق هذه من مكبرات الصوت على أهالي المخيم صبيحة ١٢ آب/أغسطس، إلاّ إن عدداً يتراوح ما بين ١٠٠٠ و٢٠٠٠ مدني قتلوا رمياً بالرصاص أو قُطعوا إرباً في الساعات القليلة التالية.(٦٤) ووصلت الجرافات في إثر المجزرة مباشرة لتزيل المخيم عن الوجود، وسحقت تحت الركام كل من ظل مختبئاً في المخيم أو كان عاجزاً عن المشي.(٦٥) ووصل رجال الميليشيا والمدنيون الموارنة من مناطق أُخرى للمشاركة في المذبحة، وتم قتل المزيد من الضحايا عند كل من نقاط التفتيش التسع التي كان على الناجين المرور عبرها في طريقهم إلى بيروت الغربية. وبلغ عدد القتلى خلال ٥٥ يوماً من الحصار ٣٥٠٠ نسمة، بينهم ٤٥٠ شخصاً ينتمون رسمياً إلى م.ت.ف. و٧٥٠ مسلحاً متطوعاً. وبذلك بلغت الخسارة الإجمالية للمخيم طوال مدة النزاع ٤٢٨٠ قتيلاً.(٦٦)

أثار سقوط النبعة وتل الزعتر ردات فعل غاضبة من معظم التنظيمات الفلسطينية. وألقى صلاح خلف اللوم على سورية، وكذلك فعل نائب الأمين العام لـ ج.د.ت.ف. ياسر عبد ربه.(٦٧) وكان عبد ربه قد دعي إلى دمشق في ٦ آب/أغسطس في مسعى لرأب الصدع في العلاقات، لكنه صرح الآن أن القيادة السورية أخلت بتعهدها بمنع وقوع مذبحة، واتهمها بأنها لم تقم بتثبيت القوات المشتركة ومنع حركتها فقط، بل قامت أيضاً بإلحاق ضباط كبار بمقر القيادة العسكرية المارونية في أثناء الحصار.(٦٨) وردت السلطات السورية على هذه الاتهامات بإغلاق مكاتب ج.د.ت.ف. في دمشق، لكنها واجهت بداية تمرد في ج.ش. ـ ق.ع.، التي اعتبر المتحدث باسمها محمد عباس زيدان (أبو العباس) «أن سياسة المهادنات كانت سبباً في سقوط تل الزعتر.»(٦٩) وسعت ج.ش.ت.ف.، على ما يبدو، لرد أكثر إثارة، إذ قام أربعة من رجالها بمهاجمة طائرة إسرائيلية في إستنبول في ١٢ آب/أغسطس، وأوقعوا ٢٤ إصابة قبل تعرضهم للقتل أو الاعتقال. واسْتَعْدَت سورية، في هذه الأثناء، الحركة الوطنية اللبنانية باعتراضها على مشاركة الحركة في اجتماعات لجنة الهدنة العربية. ورد الحزب التقدمي الاشتراكي ذو الأغلبية الدرزية، برئاسة كمال جنبلاط، بإعلانه تشكيل «جيش شعبي» في معاقله الحصينة في جبال المتن والشوف، بينما ردت الحركة الوطنية اللبنانية بتجديد مطالبتها باستبدال الجيش السوري بقوة الأمن العربية.(٧٠)

كذلك رسم جنبلاط «خطاً أحمر» جديداً برفضه مطلب سورية انسحاب القوات المشتركة من «جيب» عينطورة، كما كان يُعرف، وتعهد بتحويله إلى «تل زعتر ثان» إذا تمت مهاجمته.[٧١] وأصبح الاحتفاظ بعينطورة الآن عنوان الصمود لا بالنسبة إلى اليسار الفلسطيني واللبناني المشترك فقط، بل بالنسبة إلى «جماعة السوفيات» في فتح أيضاً، إذ رأت في قيادتها للمنطقة (التي أطلقت عليها بافتخار تسمية «الجيب الأحمر») تجسيداً رئيسياً لمكانتها ولمخططها السياسي.[٧٢] وشكل هذا الأمر مشكلة لعرفات، الذي اعتبر أن عينطورة حرمت م.ت.ف. موارد قتالية هي في حاجة ماسة إليها، وأنها زادت في سوء العلاقات بدمشق، علاوة على إساءتها أصلاً للعلاقة بالموارنة. وتعمد تذكير التنظيمات الأُخرى التابعة لـ م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية، في أكثر من مناسبة، بأنها لم تقدم سوى ١٠٠ مقاتل من مجموع ١٦٠٠ مقاتل متمركزين في المنطقة، وبالتالي فإنها لن تتحمل عواقب موقفها، لكن حديثه كان يواجه بمعارضة شديدة. مع ذلك لم يكن عرفات مستعداً لإضعاف تحالفه مع كمال جنبلاط والحركة الوطنية اللبنانية أو للتنازل عن «ورقة» عينطورة من دون تحسين شروط التسوية النهائية. وأشار صلاح خلف إلى الغرض الثاني بوضوح في نهاية آب/أغسطس، عندما ربط بين البحث في موضوع جيب عينطورة وبين التوصل إلى تسوية سياسية عامة، وعندما اقترح أن يقابل انسحاب القوات المشتركة بانسحاب سوري مماثل. وقد تبنت مجلة «فلسطين الثورة» المطلب نفسه.[٧٣]

وانعكس تصميم م.ت.ف. على تعزيز موقفها التفاوضي في الجهد الكبير الذي خصصته، في هذه الأثناء، لإدخال التعزيزات ومعدات القتال والمواد التموينية الأساسية لما يقرب من مليوني نسمة يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وكان مصدر دعمها الرئيسي «الجسر البحري» مع مصر، الذي أتاح لها استقدام المزيد من قوات ج.ت.ف.، و٢٠٠٠ متطوع من الطلاب الجامعيين الفلسطينيين الذين يدرسون في الخارج، وكتيبة قوات خاصة عراقية، وما بين ١٥٠٠ و٥٥٠٠ عضو من الجيش الشعبي العراقي، علاوة على الأسلحة وعلى قذائف المدفعية التي كانت بحاجة ماسة إليها، والتي قدمتها مصر والعراق والمملكة العربية السعودية والجزائر واليمن الجنوبي.[٧٤] كما قدمت المملكة العربية السعودية الطحين والمواد الطبية وعدة شحنات نفط لمعمل كهرباء الجية الحراري، بينما اشترت م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية والإدارات الحكومية الموجودة في بيروت الغربية كميات إضافية من الوقود والطحين والسكر من مصدرين مختلفين في دول البحر الأبيض المتوسط. وكانت تصل إلى موانئ صيدا وصور والجية وطرابلس أربع سفن يومياً

مع آخر آب/أغسطس، وكان يتم في أيام الذروة تفريغ ما يقرب من ٧٥٠٠ طن من الطحين وعدة ملايين من ليترات البنزين. واعترضت البحرية الإسرائيلية عدداً متزايداً من السفن، بعد منتصف آب/أغسطس، وأغرقت سفينة محملة بالأسلحة في ميناء صور وأُخرى محملة بالطحين في صيدا، لكن ما يثير الفضول أنها لم تعترض سبيل إلاّ سفينة واحدة من ٤٣ سفينة قامت برحلات عسكرية لحساب م.ت.ف. طوال هذه الفترة.(٧٥) وقام مهندسو فتح بربط بيروت الغربية بمحطة كهرباء الجية بواسطة شبكة موقتة، فعوضوا بذلك عن انقطاع التيار الكهربائي الآتي من الشطر الشرقي من العاصمة.(٧٦)

وفي سعي فتح لتعزيز قوتها المقاتلة، قدمت الأموال للحركة الوطنية اللبنانية ولآمري قطاعاتها من أجل تجنيد أعداد إضافية من المتطوعين في آخر آب/أغسطس.(٧٧) وفي ٢١ آب/أغسطس، أصدرت م.ت.ف. مرسوم الخدمة العسكرية الإجبارية الذي يشمل كل الذكور الفلسطينيين في لبنان من الفئة العمرية ١٨ ـ ٣٠ سنة.(٧٨) وقد أثار هذا المرسوم استياء العائلات الفلسطينية، التي خشيت أن يحدث المزيد من العرقلة فيما يتعلق بتعليم أولادها وتأمين الدخل، بينما صورت ج.ش.ت.ف. القرار أنه مجرد خدعة مقصودة «بهدف 'تبريد' وتجميد جرح تل الزعتر في نفوس الجماهير والمقاتلين والقواعد، والتلويح للنظام السوري بمثل هذا القرار ليفيد على طاولة المفاوضات فقط.»(٧٩) وقد سبق أن شكّل كل من فتح وج.د.ت.ف. كتيبتين من أبناء تل الزعتر الناجين. وبعد المزيد من النقاش أكدت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. والقيادة العسكرية المركزية مرسوم التعبئة، على أن يكون نافذاً اعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر.(٨٠) وأُوكلت مهمة تدريب المجندين إلى ج.ت.ف.، على أن يتلقى حصة تتراوح بين ٢٥٪ و٣٠٪ من المجندين، بينما تركت لبقية المجندين حرية اختيار التنظيم الفدائي الذين يرغبون في الانضمام إليه.(٨١) لكن تنفيذ المرسوم تم من دون حماسة، الأمر الذي أضفى الصدقية على شكوك ج.ش.ت.ف. فقد سمحت قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني لمئات الشبان بالإبحار إلى الخارج، أو منحتهم أوراق إعفاء من الخدمة. ولم ينفذ المرسوم بعزم إلاّ ج.د.ت.ف.، إذ قامت باحتجاز المئات من المجندين غير الراغبين في الخدمة عند حواجز التفتيش المحيطة بمخيمات اللاجئين.(٨٢) إلاّ إنها اضطرت إلى التوقف عن التجنيد نظراً إلى ردات الفعل الغاضبة من الناس، ومن جانب فتح وج.ش.ت.ف.، علماً بأنها كانت ضمت في هذه الأثناء ما بين ٢٥٠٠ و٤٠٠٠ مجند في معسكراتها التدريبية، احتفظت بنحو ٧٥٠ منهم في النهاية.(٨٣)

بعد أن تمكنت م.ت.ف. من تحقيق درجة كافية من الاستقرار على صعيد أوضاعها الذاتية، مع نهاية آب/أغسطس، أوعز عرفات إلى علي حسن سلامة في تجديد الحوار مع حزب الكتائب. وأدى هذا إلى التفاهم بشأن سبل التعامل مع جيب عينطورة، الأمر الذي حدا الزعيم الكتائبي بيار الجميل على القول علناً أنه مستعد للقبول باتفاقية القاهرة من دون تعديل، إذا انسحبت م.ت.ف. من جبل كسروان.(٨٤) لكن مرة أُخرى، لم يتمكن أي من الجانبين من إقناع حلفائه بوجهة نظره. فقد أدلى سليمان فرنجية بتصريح علني أعرب فيه عن رغبته في تجريد م.ت.ف. من سلاحها الثقيل، والسماح بوجود عسكري رمزي في مخيمات اللاجئين، وخفض عدد اللاجئين الفلسطينيين في البلد إلى ١٢٠,٠٠٠ (من مجموع يقدر بـ ٣٠٠,٠٠٠).(٨٥) ومع أنه لم يبق لفرنجية في الحكم سوى ثلاثة أسابيع، فإنه أجرى تعديلاً استفزازياً على مجلس وزرائه، إذ عهد بوزارة الدفاع إلى كميل شمعون، علماً بأن رشيد كرامي لم يعترف بهذا التعديل. وزادت الجبهة اللبنانية، في ٨ أيلول/سبتمبر، في ضغطها من خلال تأكيدها أن للحكومة الحق في تعديل أو إلغاء اتفاقية القاهرة لسنة ١٩٦٩ بحسب ما تشاء.(٨٦)

كذلك كانت م.ت.ف. قلقة جراء اتساع شقة الخلافات بين حلفائها اللبنانيين. وحدث الخلاف الأخطر بين الحركة الوطنية اللبنانية والإمام موسى الصدر، ونجم ذلك، جزئياً، عن تغلغل حركة أمل خلال العام الماضي في أوساط الشيعة في الضواحي الفقيرة من بيروت وفي الجنوب، أي بين الجمهور الأساسي للحركة الوطنية اللبنانية سابقاً. واشتبك أتباع الصدر مع الجناح المتشدد من ج.ش. - ق.ع. قرب صور، في أوائل تموز/يوليو، وزاد تأييد الصدر العلني للجيش السوري، في أواخر الشهر، في حدة التوتر.(٨٧) وكان موقف الصدر يستند إلى اعتقاده أن وضع الشيعة المحرومين لن يتحسن إلاّ في ظل حكومة مركزية موحدة، وإلى خوفه من أن يؤدي استمرار الحرب الأهلية إلى تدخل إسرائيلي. فهذا التدخل سيؤدي إلى تقسيم لبنان، وإلى توطين اللاجئين الفلسطينيين في الجنوب، الأمر الذي يعني المزيد من التهجير للشيعة.(٨٨) وعجل سقوط النبعة في تسارع الأحداث، بعد أن كشفت إذاعة الكتائب أن مسؤول حركة أمل في النبعة ومسؤول عصبة «فتيان علي» تفاوضا في شأن خروج آمن لأتباعهما وعائلاتهم.(٨٩) واستهدفت حملة همس وتشهير الشيعة عامة، وأغلقت الحركة الوطنية اللبنانية بالقوة عدة مكاتب لحركة أمل في ١١ آب/أغسطس. وشارك اليسار

الفلسطيني في الانتقاد، فاتهم الصدر بخدمة التحالف السوري ـ الماروني.[٩٠] ولمنع نزوح السكان، أصدرت قيادة القوات المشتركة أمراً رسمياً بعد ثلاثة أيام تمنع بموجبه العائلات المقيمة بالضواحي الجنوبية، وأغلبيتهم من الشيعة، من مغادرة العاصمة.[٩١]

أدى إصرار الحركة الوطنية اللبنانية على توسعة الإدارة المدنية الموازية، التي أسستها رسمياً بعد التدخل السوري في حزيران/يونيو، إلى حدوث شقاق خطر آخر. إذ لم يكن للإدارة، فعلاً، أي تأثير خارج بعض أنحاء بيروت الغربية، لكن كمال جنبلاط حاول إحياءها رداً على سقوط النبعة، الذي حمّل مسؤوليته للصدر ولرئيس مجلس النواب الشيعي كامل الأسعد.[٩٢] وأثارت خطوة جنبلاط عداء علنياً من جانب طيف من الزعماء «التقليديين» من السنة والشيعة، إضافة إلى بعض قادة الميليشيا السُنـّة في ائتلاف القوات المشتركة، الذين شعر الكثيرون منهم بالغبن إزاء بروز الدرزي جنبلاط. وقام عدد من النواب المحافظين والزعماء الروحيين بتشكيل تجمعات منافسة. والتقى رئيس الحكومة السابق، صائب سلام، الزعيم الكتائبي بيار الجميل، واتهم جنبلاط، في ١٢ أيلول/سبتمبر، بأنه «يرغب في أن يقاتل حتى آخر مسلم وحتى آخر فلسطيني» من أجل الاحتفاظ بجيب عينطورة.[٩٣] وأدخل قائد جيش لبنان العربي، أحمد الخطيب، عنصراً جديداً على المشهد الدرامي بإنهاء تحالفه مع الحركة الوطنية اللبنانية ومعارضته لإدارتها المدنية، كما أعلن أنه سيضع جيش لبنان العربي في تصرف الرئيس المنتخب الياس سركيس، وسينضم إلى الجيش اللبناني الذي يعاد تشكيله.[٩٤] ورد جنبلاط غاضباً، معرباً عن احتقاره لأولئك «الذين يزحفون على بطونهم إلى دمشق.»[٩٥] وكانت ج.د.ت.ف. وغيرها من التنظيمات اليسارية الفلسطينية تنتقد الزعماء السُنـَّة التقليديين منذ حزيران/يونيو، وأطلقت عليهم بعد سقوط النبعة لقب «تجار الدين» ولقب «أتباع دمشق.»[٩٦]

أمّا عرفات، فكان، على العكس، حريصاً على عدم خسارة المزيد من التأييد السنّي وظل يتودد إلى الزعماء التقليديين بصورة متواصلة. وسعى مساعده المقرب هاني الحسن، لكن من دون جدوى، لتأسيس «جبهة وطنية عريضة» تضم الحركة الوطنية اللبنانية ومنافسيها الرئيسيين من السنّة وهما «التجمع الإسلامي» و«جبهة الاتحاد الوطني».[٩٧] وانتقد صلاح خلف، في هذه الأثناء، الحركة الوطنية اللبنانية بسبب رفضها الاقتراحات السورية الأخيرة لإجراء محادثات، ودعاها إلى «مراجعة مواقفها وممارستها.»[٩٨] وكشفت هذه المواقف عن أن فتح كانت تسعى لاتفاق ثنائي مع سركيس يلتف على سورية. وأشار خلف إلى هذا بإصراره

على أن أي محادثات إضافية مع المعسكر الماروني ومع سورية لا فائدة منها ما دامت لا توجد «حكومة لبنانية شرعية» في السلطة، ومن خلال عرضه غير العلني تسليم جيب عينطورة إلى الحركة الوطنية اللبنانية وجيش لبنان العربي كوسيلة لنزع فتيل الأزمة.[٩٩] وكررت م.ت.ف. هذا العرض على المسؤولين اللبنانيين بحضور المفاوضين العسكريين السوريين في صوفر في ١٠ و١١ أيلول/سبتمبر، لكن السوريين استنتجوا أن هذا العرض مجرد اختبار لعزيمتهم، وليس تعبيراً عن نية تقديم تنازلات جدية.[١٠٠]

وفعلاً، كان عرفات يحاول كسب الوقت، لكنه واجه أيضاً مقاومة داخلية متعاظمة. فكان حبش أحد الذين يشككون في جدوى الدبلوماسية العربية، وأعلن أن م.ت.ف. غير معنية بمهمة مبعوث جامعة الدول العربية، حسن صبري الخولي.[١٠١] كما انتقد «الموقف الدفاعي» للحركة الوطنية اللبنانية، واتهم قادة م.ت.ف. بأنهم «يقدمون التنازلات دائماً وكأنهم لم يتعلموا شيئاً من تجربة الأردن.» وربما للدلالة على الطريق البديل، قامت مجموعة من ج.ش.ت.ف. باختطاف طائرة تابعة للخطوط الجوية الهولندية (ك.ل.م.) إلى قبرص في ٥ أيلول/سبتمبر.[١٠٢] وصعّدت «جماعة السوفيات» في فتح موقفها العدائي بعد أن تركزت المحادثات على مصير جيب عينطورة. وقدم ماجد أبو شرار مثالاً واضحاً لهذا التوجه في خطاب ألقاه في ٦ أيلول/سبتمبر، كرر فيه صرخة «لا وصاية سورية»، وأصر على الانسحاب السوري الكامل، وجدد تأييده للحوار اللبناني الداخلي سبيلاً لإنهاء النزاع.[١٠٣] ورفضت الحركة الوطنية اللبنانية، من جانبها، رفضاً قاطعاً التراجع عن أي مسألة ذات أهمية ما دامت سورية ترفض الاعتراف بمكانتها الخاصة، والسماح لها بتمثيل مستقل في المحادثات.

وتبينت النتيجة بوضوح تام عندما نجح حسن صبري الخولي في عقد جولة جديدة من المحادثات في شتورة في ١٧ أيلول/سبتمبر. فقد وافق عرفات، تحت الضغط المتواصل لقائد سلاح الجو السوري ناجي جميل، على الانسحاب من جيب عينطورة، في مقابل وعد من جميل بإشراف جامعة الدول العربية على الانسحاب، وبوضع الوحدات السورية تحت راية قوة الأمن العربية.[١٠٤] لكن عرفات واجه عاصفة من الاحتجاجات عند عودته من بيروت، الأمر الذي أجبره على التراجع في جولة المحادثات التالية، في ١٩ أيلول/سبتمبر، عمّا وافق عليه في الجولة السابقة. فقد طالب رئيس م.ت.ف. سورية الآن بإجراء حوار مع كمال جنبلاط، وبسحب قواتها من صوفر، دليلاً على حسن نية، وتجاهل اقتراحاً سورياً لاحقاً بأن تقدم م.ت.ف. عينطورة هدية إلى الياس سركيس في ٢٣ أيلول/

سبتمبر، موعد الاحتفال بتنصيبه رئيساً للجمهورية.[١٠٥]

وأقنع فشل المحادثات سورية بضرورة حسم المسألة عسكرياً. ووفر الهجوم، الذي نفذه ثلاثة مسلحين ينتمون إلى «منظمة حزيران الأسود»، غير المعروفة سابقاً، على فندق في دمشق في ٢٦ أيلول/سبتمبر، ذريعة مثالية لسورية. فقد تمكنت القوات الخاصة السورية من القبض على المسلحين بعد أن قتلوا أحد نزلاء الفندق، وضاعفت السلطات من وقع الحدث على الرأي العام بإعدامهم في ساحة عامة في اليوم التالي. وكانت العملية من تنفيذ جماعة أبو نضال (صبري البنا) المنشقة عن م.ت.ف.، لكن سورية تجاهلت هذه الحقيقة كما تجاهلت إدانة م.ت.ف. الفورية للعملية، وسارعت إلى شن هجوم على جيب عينطورة في ٢٨ أيلول/سبتمبر. فتقدم لواءان على أربعة محاور، واضطرت القوات المشتركة إلى إخلاء المنطقة كلها بحلول ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وحاولت القوات المارونية استغلال فرصة هجوم القوات السورية بشنها هجوماً قوامه كتيبتان على القماطية وضهر الوحش في ١ تشرين الأول/أكتوبر، لكنها ردت على أعقابها، بعد أن سقط لها ١٥٠ قتيلاً في آخر عمل هجومي لهذه القوات في الحرب.[١٠٦]

وهكذا انتهت «معركة الجبل»، عسكرياً وسياسياً. ودلت حقيقة أن القوات المشتركة فقدت ١١ قتيلاً و٤٠ جريحاً فقط خلال خمسة أيام من القتال مع الجيش السوري (علاوة على ١٥ قتيلاً في أثناء صد الهجوم الماروني) على حجم الادعاء المبالغ فيه لدى القوات المشتركة أنها قتلت ١٨٠ جندياً سورياً ودمرت ما بين ٣٥ و٥٠ آلية سورية في اليومين الأولين من المعركة، عدا خسائر الأيام التالية.[١٠٧] كذلك اضطرت القوات المشتركة إلى ترك جميع آلياتها ومدفعيتها ومعداتها الأُخرى تقريباً في أرض المعركة. وكان من أبرز ضحايا الهزيمة آمر المنطقة، موسى العمله، الذي كان عارض بشدة الانسحاب سلمياً طوال الفترة السابقة، والذي أكد عشية المعركة أن الفدائيين العاقدي العزم قادرون على الاحتفاظ بأرض جيب عينطورة الوعرة شهراً كاملاً في وجه هجوم رئيسي. غير أن منتقديه لاحظوا، بسخرية، أنه تمكن من مغادرة المنطقة في سيارته قبل أن تتمكن القوات السورية من قطع الطرقات القليلة في المنطقة. وكان آخر أمر أصدره قبل مغادرته ينص على أن تقاتل كل وحدة، ثم تنسحب بحسب ما تراه ملائماً.[١٠٨] ولم تنزعج قيادة فتح من النتيجة، إذ رأت أنها أمدت العمله بكل ما يحتاج إليه من حيث الموارد القتالية والحرية العملانية، كأنها تقدم له الحبل ليشنق نفسه به، بحسب رأي خليل الوزير.[١٠٩] والآن، أُعفي العمله من المهمات القيادية وعُيِّن في منصب شكلي في غرفة العمليات المركزية لدى م.ت.ف.

أمّا بالنسبة إلى عرفات، فقد أزالت خسارة جيب عينطورة قيداً سياسياً عن رقبة م.ت.ف. وفتحت السبيل، مجدداً، أمام حوار مثمر مع الياس سركيس. بل كان الأمر مريحاً للقيادة إلى درجة دفعت ج.ش.ت.ف. إلى اتهامها باتخاذ «قرار فردي»، حين أمرت بالانسحاب السريع، وبتدبير «معركة مسرحية» لإخفاء دورها.[110] وكان سركيس، من جانبه، مهتماً بالمصالحة بقدر اهتمام عرفات، لشعوره بأن إراقة المزيد من الدماء سيعقد مهمة إقامة نظام سياسي مستقر في لبنان. كما كان تواقاً إلى الحد من النفوذ السوري، وقد رفض مؤخراً اقتراحاً سورياً بتوقيع معاهدة أمنية ثنائية.[111] ولهذين السببين عارض سركيس استعادة السوريين جيب عينطورة بالقوة.[112] وأجرى رئيس م.ت.ف. والرئيس اللبناني مناقشات هاتفية مطولة، أعقبتها اجتماعات مكثفة بين ممثليهما. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أقر الجانبان مسودة اتفاق مؤلف من أربعة عناصر رئيسية هي: إعلان وقف فوري لإطلاق النار تشرف عليه قوة الأمن العربية، التي ستكون أيضاً قوة عازلة؛ انسحاب كل القوات إلى المواقع التي كانت تحتلها في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٧٥؛ إعادة فتح جميع الموانئ والطرقات وإعادة المباني والمرافق العامة إلى السلطات الحكومية؛ عودة كل المهجرين إلى مدنهم وقراهم.[113]

وكان حسن صبري الخولي قد أعد جولة جديدة من المحادثات في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، كما أنه كان حاضراً عندما قدم الوفدان الفلسطيني واللبناني ورقة عمل مشتركة، الأمر الذي أثار دهشة المندوبين السوريين. وتضمنت هذه الوثيقة أيضاً اقتراحاً بإجراء محادثات مصالحة بين مختلف الأفرقاء اللبنانيين المتنازعين، يعقبها انسحاب منظم لقوات م.ت.ف. من المتن وتنفيذ اتفاقية القاهرة لسنة ١٩٦٩، ومن دون مشاركة سورية بحسب ما شددت عليه وكالة الأنباء الفلسطينية.[114] واقترح السوريون، بعد أن حشرتهم المفاجأة، استشارة الجبهة اللبنانية المارونية، التي عبّرت عن استيائها من الاتفاق بالمزيد من القصف المدفعي والمناوشات في أنحاء البلد كافة. وواجهت م.ت.ف. أيضاً معارضة داخل صفوفها، إذ وصف جورج حبش الاقتراحات بأنها «صفقة سورية ـ أميركية رخيصة»، ودان اجتماع شتورة، وكذلك مبدأ التفاوض في حد ذاته.[115]

وعلى الرغم من ذلك، فقد قامت م.ت.ف. بانقلاب دبلوماسي ترجمته إلى مسودة اتفاقية رسمية مع الجانب اللبناني في اجتماع متابعة في شتورة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر. وأعلن الخولي، بسرور، للصحافة أن المتنازعين توصلوا إلى «اتفاق بنسبة ١٠٠ بالمئة.»[116] لكن السوريين ترددوا في قبول هذا الأمر الواقع وطلبوا مهلة يومين للتشاور مع قيادتهم في دمشق. واعتبرت قيادتهم، على ما

يبدو، أنها قوية بما فيه الكفاية لفرض شروطها، ولتوسعة انتشار قواتها في جميع أنحاء لبنان، بل إنها كانت أصلاً تعد العدة في الأيام الأخيرة لتنفذ هجوماً جديداً.(١١٧) واستقبل عبد الحليم خدام وناجي جميل ومحمد الخولي (الاستخبارات العسكرية) وفداً كتائبياً رفيع المستوى في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، ورافق ضباط سوريون الوفد في جولة على منطقة جزين، حيث أشارت التقارير إلى أن القيادة المارونية نقلت ١٥٨٠ مقاتلاً إلى المنطقة منذ منتصف آب/أغسطس بمواكبة سورية أيضاً.(١١٨) كما كانت القيادة السورية مسؤولة عن محاولة فاشلة قام بها مقاتلون تابعون لأحمد جبريل، في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، للاعتداء على مكاتب يشغلها الجناح المتشدد من ج.ش. - ق.ع. في بيروت.

وكان الارتباك السوري ظاهراً، إلاّ إن هجومين شنتهما جماعة أبو نضال على السفارتين السوريتين في روما وإسلام آباد، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، قدما ذريعة للقيام بعمل عسكري مرة أُخرى. فألقت القيادة السورية باللوم على عاتق فتح، ثم شنت هجوماً كبيراً على مواقع م.ت.ف. إلى الغرب من جزين ظهر اليوم التالي. في البداية، تقدمت القوات السورية بحذر، ولم تستول إلاّ على قرية واحدة في اليومين الأولين، وتوقفت أخيراً على بعد ستة كيلومترات من صيدا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. وأظهر التنصت الذي قامت به م.ت.ف. على الاتصالات اللاسلكية السورية أن الكثيرين من آمري الوحدات العسكرية كانوا يترددون في التقدم، وأنهم كانوا يتوقفون كلما واجهوا أية مقاومة. لكن ثقل الهجوم السوري كان في مرتفعات المتن، حيث تم قصف بحمدون بوابل كثيف من نيران المدفعية والصواريخ صباح ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وتقدمت الهجومَ قواتُ المشاة السورية والقوات الخاصة لتفادي الوقوع في كمائن مضادة للدبابات، ولإخراج القوات المشتركة من مواقعها. ونجحت القوات السورية في تطويق بعلشميه في اليوم التالي. وكان القتال مريراً في بعض القطاعات لكن القسم الأعظم من المدافعين الثمانمئة تراجع صباح ١٤ تشرين الأول/أكتوبر.(١١٩) وسادت الفوضى المنطقة في الساعات القليلة اللاحقة. وانسحبت المجموعات التابعة للقوات المشتركة على عجل إلى مدينة عاليه، لكن ٣٠ عنصراً من «الكتيبة الطلابية» في فتح شكلوا خط دفاع جديداً بمبادرة ذاتية. وربما كانوا سيبقون وحدهم في بحمدون لولا وصول خليل الوزير عند الظهر، وأصدر الأمر باستقدام تعزيزات فدائية.

كانت القوات السورية منهمكة في تأمين أجنحة جيشها، وبالتالي لم تصل إلى خط الدفاع الجديد في الوقت الملائم لمواصلة تقدمها قبل حلول الظلام. ولم تستأنف هجومها صباح اليوم التالي، لأن الأسد قبل بوقف شامل لإطلاق النار بعد

حدوث توسط عربي. وكان هذا نصراً لعرفات الذي طلب في «الأمر اليومي» في بداية معركة بحمدون من القوات المشتركة الصمود من ٢٤ إلى ٤٨ ساعة لإعطائه فرصة كافية لتحريك التدخل الدبلوماسي العربي.[١٢٠] وكانت تكلفة الصمود ٥٠ مقاتلاً بين قتيل وأسير، إلاّ إن الأسد وعرفات وسركيس انضموا، بعد يومين، إلى السادات وأمير الكويت جابر الصباح والملك السعودي خالد في الرياض. وحققت م.ت.ف. نصراً إضافياً عندما رفض الزعماء العرب دعوة الملك حسين، على الرغم من أن الأسد بذل جهوداً حثيثة لدعوته. وصدر عن الاجتماع إعلان شامل لوقف إطلاق النار في لبنان على أن يسري مفعوله اعتباراً من ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. كما وافق المجتمعون على تغيير مهمة قوة الأمن العربية من حفظ السلام إلى فرض السلام، الأمر الذي تطلب رفع عديدها إلى ٣٠,٠٠٠ رجل. كما اتُفق على استعادة الحكومة اللبنانية سيطرتها على كل الموانئ والحدود والمباني والمنشآت العامة، وعلى قيام م.ت.ف. بتنفيذ اتفاقية القاهرة لسنة ١٩٦٩ خلال ٤٥ يوماً من استكمال قوة الأمن العربية الموسعة، التي أُطلق عليها اسم «قوات الردع العربية».[١٢١]

لكن الخلافات ظلت تهدد الاتفاق حتى اللحظة الأخيرة. فقد جادلت م.ت.ف. بقوة في ضرورة ألاّ تتعدى المشاركة السورية في قوات الردع العربية حدود المشاركة الرمزية، لكن الزعماء العرب رفضوا هذا الطرح، إمّا لعدم رغبتهم في إرسال جيوشهم إلى لبنان، وإمّا لأنهم واجهوا معارضة سورية ولبنانية. وهكذا تم ضم القوات السورية الموجودة في لبنان، وعددها ٢٥,٠٠٠ جندي، إلى قوات الردع العربية. وأضيفت إليها قوات سعودية وسودانية ويمنية جنوبية ليصبح العدد الإجمالي ٣٠,٠٠٠ جندي.[١٢٢] وواجهت م.ت.ف. معارضة في صفوفها أيضاً. وكانت ج.ش.ت.ف.، مرة أُخرى، الأكثر صخباً في معارضتها، إذ اتهمت قيادة فتح، حتى في أثناء معركة بحمدون، بإجراء مفاوضات منفردة بهدف ضمان سحبها. وشنت الجبهة الآن حملة قاسية ضد سورية وضد اتفاق الرياض، وتساءلت افتتاحية مجلة «الهدف» بعتب «لماذا لا نهاجم» الجيش السوري بدلاً من البقاء في موقف الدفاع؟[١٢٣] ودعا مقال آخر، في عدد «الهدف» نفسه، بتغافل ساذج للواقع، إلى شن «حرب شعبية شاملة، وإبادة قوات العدو.»[١٢٤]

لكن لم يعد من الممكن حرف عملية السلام عن مسارها. فقد صادق مؤتمر قمة عربي كامل عقد في القاهرة، في ٢٥ و٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، رسمياً على اتفاق الرياض، وقامت لجان مشتركة بإعداد جداول لانسحاب المقاتلين، ولنشر قوات الردع العربية. وكان قد سرى وقف غير رسمي لإطلاق النار بين القوات

المشتركة والجيش السوري، لكن تبادل إطلاق النار استمر مع القوات المارونية في أنحاء مختلفة من البلد. وتم ضرب شطري بيروت بنحو ٢٠٠٠ قذيفة مدفعية في ليلة أخيرة من القصف العشوائي، لكن هدوءاً غير اعتيادي خيم على العاصمة فجر ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. وتم نقل الوحدات الفدائية التابعة لـ م.ت.ف. إلى الجنوب خلال الأسبوع التالي، الأمر الذي رفع عدد الفدائيين هناك إلى ما بين ٤٠٠٠ و٤٥٠٠ (علاوة على ٢٠٠٠ فدائي يتولون الحماية في مناطق أُخرى). ولم تبدأ قوات الردع العربية الانتشار في منطقة بيروت إلاّ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد أن انتشرت في طرابلس وصيدا في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ومن ثم وسعت انتشارها إلى جبال المتن والشوف، وإلى قلب المنطقة المارونية.

وبعد انتهاء القتال، أصبح في الإمكان تقدير خسائر ثمانية عشر شهراً من الحرب الأهلية. فقد سقط لفتح ولوحدات ج.ت.ف. الموالية لها ٩٠٠ قتيل، وللتنظيمات الفلسطينية الأُخرى مجتمعة ٩٠٠ قتيل آخر، بينما سقط لأحزاب الحركة الوطنية اللبنانية ما بين ٧٠٠ و٩٠٠ قتيل.(١٢٥) وتأثرت فتح، بوجه خاص، بفقدان مقاتلين مخضرمين بينهم أكثر من ١٢ آمر لواء وكتيبة. وتعرضت القوات المارونية لخسائر مماثلة، إذ سقط لها ما لا يقل عن ٣٠٠٠ قتيل، بينما لم يعرف شيء عن خسائر السوريين.(١٢٦) وتكبد السكان المدنيون أكثر الخسائر فداحة، إذ قتل منهم نحو ١٤,٠٠٠ شخص. وقتل ما بين ٩٠٠٠ و١١,٠٠٠ من هؤلاء على أيدي الموارنة أو نتيجة العمليات الحربية السورية، بينما قتل ما بين ٣٠٠٠ و٥٠٠٠ منهم بنيران القوات المشتركة. وأدرجت مؤسسة الشؤون الاجتماعية التابعة لـ م.ت.ف.، التي تدفع مخصصات شهرية للعائلات اللبنانية والفلسطينية التي فقدت أحد أفرادها في الحرب، أسماء ١٠,٠٠٠ حالة إعالة في سجلاتها مع نهاية الحرب.(١٢٧) لكن على الرغم من هذه الخسائر المخيفة، كان النزاع اللبناني لا يزال بعيداً عن النهاية.

الفصل السابع عشر

وقفٌ لإطلاق النار لا هُدنة

إن الحل الذي وفره مؤتمرا القمة في الرياض والقاهرة للنزاع اللبناني أتاح حنة من الارتياح المنشود لدى م.ت.ف.، لكنه ترك قيادة الاتجاه السائد في موجهة ثلاثة تحديات سياسية مترابطة. فكان غرضها المركزي تطوير استراتيجيا دبلوماسية مستقلة كي تحظى بدور رسمي في عملية السلام ولتحصل في نهاية المطاف على مكاسب ملموسة، إلاّ إن هذا الغرض كان يستند إلى قدرتها على المحافظة على استقلالها المؤسسي في وجه الضغوط العربية (وخصوصاً السورية)، وعلى احتواء المعارضة الداخلية. ومن الواضح أنه تم إحباط طموح م.ت.ف. إلى أن تصبح الوسيط الرئيسي في علاقات القوى السياسية في لبنان، كما تم وضع حد فعلي لتدخلها المباشر في عملية إعادة تشكيل الدولة والمجتمع اللبنانيين. ولم تشر هذه التطورات، بأي شكل من الأشكال، إلى انحسار تام لنفوذ م.ت.ف. أو إلى نهاية سياسة اللعب على التناقضات، وإنما العكس هو الصحيح، إذ إن م.ت.ف. أصبحت جزءاً لا يتجزأ من ميزان القوى الجديد في البلد. لكن تلك التطورات شجعت استمرار الانتقال نحو إطار دولاني فلسطيني واضح المعالم قائم بذاته. غير أن م.ت.ف. انشغلت طوال العام التالي بعملية معقدة لتثبيت وضعها ضمنت إطالة الهدنة في لبنان واحتواء الضرر الذي لحق بعلاقاتها بسورية، بينما قامت بإجراء حوار دبلوماسي متحرّس مع الولايات المتحدة.

كانت عملية السلام في الشرق الأوسط تعيش حالة من الشلل منذ توقيع اتفاقية سيناء ٢ لفض الاشتباك بين الجيشين المصري والإسرائيلي في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥، لكن فوز المرشح الديمقراطي، جيمي كارتر، في الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ أشار إلى قرب إعادة تنشيط الدبلوماسية الأميركية في المنطقة. لكن المشكلة الآنية المباشرة التي واجهتها م.ت.ف. تمثلت في حماية قاعدتها في لبنان من أخطار عسكرية متنوعة. وكان الخطر الأول مصدره إسرائيل، التي لم توقف ضغطها العسكري على الجنوب في أية فترة من فترات النزاع اللبناني. وكان انتهاجها سياسة «الجدار الطيب»، في منتصف تموز/يوليو، إشارة إلى التحول نحو التدخل العلني في الشؤون اللبنانية. وعززت إسرائيل سياستها

هذه، في آب/أغسطس، بافتتاحها بوابتين حدوديتين جديدتين في كفر كلا ورميش. ولم تبد م.ت.ف. ولا الحركة الوطنية اللبنانية اهتماماً كبيراً بالخطوة الإسرائيلية في ذلك الحين، الأمر الذي دفع مركز التخطيط التابع لـ م.ت.ف. إلى دق ناقوس الخطر في تقرير خاص قدم إلى عرفات في ٢ أيلول/سبتمبر. واتهم التقرير قادة القوات المشتركة في الجنوب، المتنافسين فيما بينهم، باللامبالاة والاسترخاء في مواجهة النشاط الإسرائيلي، وبأنهم يبدون اهتماماً أكبر بتعزيز نفوذهم السياسي وبالتنافس في شأن السيطرة على توزيع الأغذية وغيرها من المواد التموينية على السكان المدنيين. فهم لم يسمحوا للجنود الموارنة من القليعة المدعومين من إسرائيل بالتمدد إلى رميش وعين إبل فحسب، بل أجبروا أيضاً سكان هاتين القريتين على التعامل مع إسرائيل بعد اتخاذ قرار متأخر بفرض حصار كامل عليهما.[١]

وكانت السياسة الإسرائيلية تهدف، في الأساس، إلى الحؤول دون عودة قوات م.ت.ف. إلى الجنوب اللبناني. وأضحى هذا واضحاً في تشرين الأول/أكتوبر بعد أن ووجهت المفاوضات الثلاثية في شتورة، لإنهاء الحرب الأهلية، بتصعيد حاد للعمليات العسكرية من حلفاء إسرائيل الموارنة في الجنوب. إذ أرسل شمعون، بصفته وزير الدفاع، الرائد سعد حداد سراً، في نهاية آب/أغسطس، إلى الجنوب لقيادة عناصر الجيش الموجودين هناك. وأشارت التقارير إلى قيام الجبهة اللبنانية بتعزيز قيادته بـ ٥٠٠ عنصر ميليشيا انتقلوا من جونية إلى الجنوب عبر إسرائيل في أوائل تشرين الأول/أكتوبر.[٢] وقامت قوات حداد بقصف البلدات الحدودية الكبرى بصورة متكررة منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر، وردت على مؤتمر الرياض بعد عشرة أيام باحتلال حانين (وطرد ٢٠٠ عائلة مسلمة منها) ومرجعيون والعيشية. فقطعت قوات حداد بذلك الطريق الرئيسية التي تصل بين قواعد م.ت.ف. في شرق لبنان وغربه، والتي لا تمر بالقطاع الواقع تحت السيطرة السورية، كما هددت بالتواصل مع القوات المارونية في قضاء جزين. وتزامنت الهجمات مع إعراب إسرائيل عن قلقها جراء أن يؤدي اتفاق الرياض إلى نشر ٣٠,٠٠٠ جندي عربي في لبنان وإلى زيادة عديد الفدائيين في الجنوب.[٣] وأثارت هذه التطورات مخاوف شديدة لدى م.ت.ف.، التي سارعت إلى الحصول على تطمينات بأن الجيش السوري لن يهاجمها، ومن ثم استعادت العيشية سريعاً في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، لكنها فشلت في استعادة مرجعيون.[٤] وتحققت عندئذ هدنة غير رسمية، وأبقت م.ت.ف. الجسم الرئيسي لقواتها على مسافة من الحدود احترازاً، وامتنعت من أي نشاط عسكري قد تفسره إسرائيل بأنه عمل عدواني.

ولم يكن قلق م.ت.ف. أقل تجاه التهديد الممكن من جانب سورية. فقد كان الهدف المركزي للسياسة السورية في لبنان إعادة الاستقرار والسيطرة المركزية، من أجل حرمان إسرائيل من أية ذريعة لتدخل أوسع في الجنوب، ولوضع حد لمناداة الموارنة بالتقسيم أو بالانحياز إلى الدولة اليهودية. وكان ضمان التزام م.ت.ف. الأولويات والقيود السورية أمراً ضرورياً في الحالتين، وللتوصل إلى هذا ضغطت القيادة السورية على نظيرتها الفلسطينية فيما يتعلق بأربع قضايا متميزة. وأهم هذه القضايا المطالبة بالتقيد التام باتفاقية القاهرة لسنة ١٩٦٩، فسعت سورية تحقيقاً لذلك الغرض أيضاً لإخراج قوات م.ت.ف. التي دخلت إلى لبنان سنة ١٩٧٦، وقيام م.ت.ف. بتسليم الأسلحة الثقيلة التي حصلت عليها منذ بداية السنة. أمّا هدف سورية الموازي، الرابع، فكان إعادة تأكيد نفوذها في الساحة السياسية الفلسطينية، وذلك بإجبار م.ت.ف. على إعادة أنصارها إلى مواقعهم السابقة. وكانت م.ت.ف. تعي تماماً الأهداف السورية وما ينجم عنها، لكنْ، بحسب ما اعترف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح صلاح خلف متردداً، فإن الشرعية التي منحها مؤتمرا قمة الرياض والقاهرة للسياسة السورية في لبنان أوجبت على م.ت.ف. الخضوع للأمر.[٥] وكان مأزق قيادة الاتجاه السائد يتمثل في ضمان التزام التنظيمات الفدائية المتشددة الاتفاقات، والعمل في الوقت نفسه لتأجيل التنفيذ ولتضييق نطاقه وتقليل وقعه.

وابتدأ الضغط السوري، فور انتهاء مؤتمر الرياض، بالمطالبة بتسريح مسؤولين إعلاميين رئيسيين في م.ت.ف.، بحجة إنهاء الدعاية المعادية وترسيخ حسن النيات.[٦] ونجحت م.ت.ف. في مقاومة هذا المطلب، لكن إعلامها أخذ يشدد على أهمية تطوير روابط وثيقة بسورية.[٧] وأرغم الضغط السوري عرفات على سحب تصريح كان أدلى به، أكد فيه أن الاتحاد السوفياتي أوقف شحنات الأسلحة إلى سورية خلال الصيف الفائت تعبيراً عن استيائه من تدخلها في لبنان.[٨] أمّا الأمر الأكثر خطورة فكان إصرار سورية على إعادة أنصارها الفلسطينيين إلى مواقعهم السابقة في المدن الرئيسية وفي مخيمات اللاجئين. وكان هذا يشمل، إلى جانب منظمة الصاعقة، ج.ش. ـ ق.ع. التي قدّم الأسد زعيمها، أحمد جبريل، خياراً بسيطاً عند اجتماعهما في آذار/مارس: فإمّا أن يظل متحالفاً مع جبهة الرفض والعراق، وإمّا أن يؤيد السياسة السورية في لبنان.[٩] وكما فسّر جبريل لاحقاً لأتباعه، كان لا بدّ للفلسطينيين من تجنب مصير الثورة الكردية في العراق، التي انهارت بعد أن فقدت الدعم الإيراني في ربيع سنة ١٩٧٥. وبالتالي فإن التحالف الاستراتيجي مع سورية أمر لا غنى عنه.[١٠] وأصر

أمين سر منظمة الصاعقة، زهير محسن، على الحاجة إلى تنسيق العمل العسكري الفلسطيني مع سورية.[١١]

أظهرت م.ت.ف. تردداً في إعادة تأهيل أنصار سورية، الأمر الذي دفع محسن إلى وصف قيادييها في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر بأنهم «منحرفون».[١٢] ودفعت مراوغة م.ت.ف. المستمرة القيادة السورية إلى إصدار أوامرها إلى قوات الردع العربية بانتشار استعراضي في أنحاء متعددة من لبنان طوال ثلاثة أيام في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر.[١٣] وأخيراً، لانت م.ت.ف. وسمحت لجبريل بالعودة إلى بيروت في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر وتبعه محسن بعد ذلك بأسبوع. أمّا الجناح المتشدد في ج.ش. ـ ق.ع.، الذي يقوده الناطق الرسمي محمد عباس زيدان (أبو العباس)، فكان عارض علناً التدخل السوري وقال، في هذا الوقت، ساخراً إن جبريل عاد إلى بيروت «على دبابة سورية».[١٤] وفي المقابل، اتهم جبريل الجناح المتشدد بـ «الخوات التي يفرضها، وتشكيل عصابات السلب والنهب تحت ستار المصادرات» في أثناء النزاع اللبناني.[١٥] وعلى الأرجح أنه لم يكن لجبريل سلطة إلاّ على أقلية من عناصر الجبهة في لبنان، لكنه تمكن من إعادة تأسيس مكتب سياسي مطيع وطلب من م.ت.ف. اعتقال خصومه، الذين وصفهم بـ «العناصر الشاذة والمنحرفة أخلاقياً.»[١٦] واشتكى المتشددون، من جانبهم، جراء اضطهاد القوات السورية لهم بمساعدة أتباع جبريل. وقد قتل شخصان في اشتباك بين الجناحين في مخيم عين الحلوة في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر.[١٧]

وأقنعت فتح ج.د.ت.ف. بإخلاء مكاتب منظمة الصاعقة في منطقة بيروت عقب اشتباكات وقعت في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وأظهرت حسن نيتها من خلال حل الجناح المعادي لسورية الذي كانت أنشأته في آب/أغسطس (قيادة التنظيم الفلسطيني). ورفض عدد من أعضاء الصاعقة السابقين، وضمنهم آمر كتيبة واحد على الأقل وعدة مسؤولي شعب، العودة إلى حضن المنظمة وانضموا بدلاً من ذلك إلى فتح.[١٨] وظلت علاقات فتح بالصاعقة متوترة، وطلبت قوات الردع العربية، التي يهيمن عليها السوريون، مساعدة م.ت.ف. على استعادة مكاتب منظمتي الصاعقة وج.ش. ـ ق.ع. والتي كانت لا تزال تحتلها تنظيمات الرفض في طرابلس.[١٩] وانفجر التوتر على شكل معركة بالأسلحة النارية بين منظمة الصاعقة وجمهور كبير من اللاجئين الغاضبين ومن أتباع تنظيمات الرفض، في أثناء تشييع جنازة في مخيم نهر البارد في ٦ كانون الأول/ديسمبر، سقط فيها ١٠ مدنيين وما بين ١٠ و١٥ عضواً من الصاعقة.[٢٠] ورد محسن على ما حدث

بدعوة إلى تغيير جذري في تشكيلة اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، لكنه ما لبث أن تمكن وعرفات من حل الخلاف، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، بعد أول اجتماع بينهما منذ أيار/مايو.[٢١] وأرسلت منظمة الصاعقة في اليوم التالي ٣٠٠ رجل (بينهم جنود سوريون بلباس الفدائيين) إلى بيروت وصيدا. لكن التوتر استمر بعد أن اشتبكت ج.ش. ـ ق.ع. مع بعض تنظيمات الرفض في طرابلس، في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، وقامت نقاط التفتيش السورية باعتقال فدائيين يتنقلون عبر سهل البقاع.[٢٢]

وعكست الحوادث استمرار التوتر بشأن تنفيذ اتفاقية القاهرة لسنة ١٩٦٩. ففي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، عيّنت القيادة السورية العقيد اللبناني، أحمد الحاج، قائداً لقوات الردع العربية، فقام على الفور بدعوة م.ت.ف. إلى تسليم سلاحها الثقيل مع حلول ٥ كانون الأول/ديسمبر. واشتكت م.ت.ف. أن تعيينه يخالف النص القاضي بأن يكون قائد قوات الردع العربية ضابطاً غير لبناني، وصرح عرفات، في ٢ كانون الأول/ديسمبر، أن الاتفاقات القائمة تسمح لـ م.ت.ف. بالاحتفاظ بأنواع معينة من الأسلحة للدفاع عن المخيمات الفلسطينية.[٢٣] ورد عيه محسن بصراحة قاسية قائلاً: «ليس مباحاً لنا أن نحتفظ بدبابات أو بمدفعية ثقيلة، لأننا لسنا في حاجة إليها في المخيمات. نحن في حاجة فقط إلى الأسلحة العادية البسيطة التي يمكن أن ندافع بها عن أنفسنا.»[٢٤] كما صرح أيضاً أنه «لم يعد من الضروري أن تكون قواتنا متمركزة في جنوب لبنان، حتى نتمكن من إدخال دوريات إلى الأرض المحتلة... يمكن أن تكون موجودة في شمال لبنان أو في سورية. أنا لا أشدد على عودة الفدائيين إلى العرقوب، ولا أعتقد أنه بات من الضروري أن يكون لنا وجود كثيف في العرقوب... دون أن تكون لدينا مهمات يومية مباشرة من الناحية العسكرية.»[٢٥] وكثفت نقاط التفتيش السورية، التابعة لقوات الردع العربية، بحثها عن عناصر م.ت.ف. وعن آلياتهم في الأسابيع القليلة التالية، وتعرض فدائيو فتح للمضايقة في أواخر الشهر.[٢٦]

ونتيجة الضغط المستمر قامت م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية بتحويل معظم أسلحتهما إلى جيش لبنان العربي، لكن قوات الردع العربية ردت على هذه الحيلة بالاستيلاء على ثكنات جيش لبنان العربي في المدن الرئيسية وباعتقال قائده أحمد الخطيب في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧.[٢٧] وقامت م.ت.ف. أيضاً بإعادة نحو ١٠٠٠ رجل من قوات عين جالوت التابعة لـ ج.ت.ف. و٨٥٠ رجلاً من قوات القادسية التي أعيد إنشاؤها (وضمنهم ١٠٠ ـ ٣٠٠ فارّ من قوات حطين التي تسيطر عليها سورية وبضع مئات من المجندين الجدد من لبنان) إلى مصر في

منتصف كانون الثاني/يناير.(٢٨) وانتهز بقية الفارين من ج.ت.ف. صدور عفو عنهم للعودة إلى سورية، وتركوا نحو ٦٠٠ جندي من ج.ت.ف. ومن رجال ميليشيا قوات التحرير الشعبية بقيادة م.ت.ف. في لبنان. ومع خفض م.ت.ف. لوجودها العسكري في المدن الرئيسية، قامت قوات الردع العربية بمد وجودها إلى مدينة النبطية الجنوبية في ٢٣ كانون الثاني/يناير.(٢٩) ويبدو أن آمر قوات فتح في الجنوب اللبناني، سعيد مراغة (أبو موسى)، حاول معارضة الانتشار الأخير، فأصيب بجروح خطرة في اليوم نفسه في كمين نصبه له مسلحون مجهولون ربما يكونون من منظمة الصاعقة. وكان عضو اللجنة المركزية لفتح، محمد غنيم (أبو ماهر)، ما زال يؤكد علناً أننا «لا نخشى من وجود سورية في لبنان، بل نعتبر هذا الوجود حماية لنا»، إلاّ إن كلماته لم تكن مقنعة.(٣٠)

وارتبطت مخاوف م.ت.ف. وكذلك إصرار سورية على تأكيد سيطرتها الكاملة، بتجدد التوتر مع الجبهة اللبنانية المارونية. فقد هزّ بيروت الشرقية سلسلة من الانفجارات وعمليات إطلاق نار، حيث قتل ٥٠ شخصاً وجرح ٤٦ آخرين في انفجار سيارة مفخخة في ٣ كانون الثاني/يناير وحده. وأدى مصرع أربعة رجال من الميليشيا المارونية في ضاحية الدورة في اليوم التالي إلى إطلاق موجة من عمليات القتل الطائفية، وإلى تمرد الجنود الموارنة في ثكنات الجيش اللبناني، فكانت الحصيلة مقتل نحو ١٠٠ مسلم.(٣١) وزاد حزب الكتائب في حدة التوتر، في منتصف كانون الثاني/يناير، بتجديد دعوته إلى إلغاء اتفاقية القاهرة وإلى إزالة الوجود المسلح لـ م.ت.ف. من الجنوب، بينما دعا مؤتمر عقدته الجبهة اللبنانية بعد ذلك بأيام قليلة إلى «إعادة توزيع» اللاجئين الفلسطينيين على الدول العربية. وصحب هذه الدعوة سيل مستمر من التصريحات المعادية للفلسطينيين الصادرة عن الزعماء والأحزاب المارونية.(٣٢) واقترحت ميليشيا القوات اللبنانية المرتبطة بالجبهة اللبنانية تطبيق «اللامركزية» في النظام السياسي اللبناني، وهو تعبير فهمت سورية أنه يعني التقسيم.(٣٣) فردت على ذلك بإصدار أوامرها إلى قوات الردع العربية بالتمركز في بيروت الشرقية في ٢٢ كانون الثاني/يناير، وبالسيطرة على جونية وغيرها من الموانئ غير الشرعية على طول الساحل اللبناني.

المشي فوق حبل مشدود

شكل الضغط السوري المتواصل وتجدد العنف في بيروت تحدياً خطراً لـ م.ت.ف.، التي باتت مقتنعة، في بداية سنة ١٩٧٧، بأن هناك فرصة حقيقية

شبكة أمامها للقيام بدور في عملية السلام في الشرق الأوسط. وكشف السادات والملك حسين التوقعات العربية، في بداية كانون الثاني/يناير، بدعوتهما إلى استئناف مؤتمر جنيف للسلام. وأكدا مجدداً في بيانهما المشترك اعترافهما بـ م.ت.ف. ممثلاً وحيداً للفلسطينيين، وأصرا على مشاركتها في المحادثات مفاوضاً مستقلاً على قدم المساواة مع الوفود الأُخرى، وأضافا أن العملية يجب أن تؤدي إلى إقامة «كيان فلسطيني مستقل.»[٣٤] وكانت سورية أنهت مقاطعتها لمصر في هذه الآونة، وقام البلدان بإنشاء «قيادة مشتركة». وأعطى زهير محسن دلالة لافتة على التحول في التفكير السوري عبر قوله صراحة إنه في «مقابل تحرير بعض الأرض قد نقبل بهدنة [مع إسرائيل] تطول أو تقصر. قد نلغي مقاطعة التعامل مع إسرائيل.»[٣٥] وكان الأسد أقل صراحة إزاء الموضوع، لكنه وافق على إقامة دولة فلسطينية في الأراضي التي احتلتها إسرائيل سنة ١٩٦٧ «إذا كان هذا ما يريده الفلسطينيون.»[٣٦]

ومع توقع قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. إحياء الدبلوماسية الأميركية في المنطقة، بادرت إلى فتح حوار خفي مع حفنة من الحمائم الإسرائيليين. إذ كشف الجنرال الإسرائيلي المتقاعد متتياهو بيليد، في الأول من كانون الثاني/يناير، أنه اتفق مع مسؤولين فلسطينيين، لم يسمهم، على «مبادئ السلام». وكانت تمت هذه الاتصالات في عدة عواصم أوروبية خلال السنة الماضية بإشراف عضو اللجنة المركزية لفتح محمود عباس (أبو مازن)، مع أن الناطقين باسم م.ت.ف. أنكروا هذه الواقعة إنكاراً شديداً. ولم يكن معروفاً عن عباس وعن ممثل فتح في الخليج، سليم الزعنون (أبو الأديب)، إلاّ إنهما ألّفا لجنة في شباط/فبراير ١٩٧٦ لإقناع الحكومات العربية بالسماح بعودة مواطنيها اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل بعد سنة ١٩٤٨.[٣٧] وبالقدر نفسه من الأهمية كان البدء بحوار متردد بين م.ت.ف. والأردن. وأحيا الملك حسين التفكير في اتحاد فدرالي أردني - فلسطيني في ١١ كانون الثاني/يناير، واستقبل في منتصف الشهر رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، خالد الفاهوم، وعضو المجلس الثوري لفتح، هاني الحسن.[٣٨] وصادق المجلس المركزي لـ م.ت.ف. على الحوار في ٢٢ كانون الثاني/يناير، وقام الفاهوم وعباس بزيارة ثانية لعمان في منتصف شباط/فبراير، على الرغم من صدور تصريح أردني يرفض عودة الوحدات الفدائية إلى المملكة.[٣٩]

وخطا عرفات بالدبلوماسية الفلسطينية خطوة إضافية عندما قابل الأمين العام للأمم المتحدة، كورت فالدهايم، في دمشق في ٥ شباط/فبراير. وافتتحت م.ت.ف. مكاتب لها في عدة عواصم أجنبية (منها فيينا وهلسنكي وطوكيو وأنقرة)

في الأسابيع القليلة التالية. وأصبح فالدهايم والمستشار النمساوي برونو كرايسكي والرئيس الروماني نيقولاي تشاوشسكو وسطاء نشيطين نيابة عن م.ت.ف. في محاولاتها لـ «جس النبض» الدبلوماسي للولايات المتحدة وإسرائيل. وقام ممثلا م.ت.ف. في الأمم المتحدة ولندن، زهدي الطرزي وسعيد حمامي، بإطلاق إشارات سياسية، مثل الدعوة إلى اتحاد فدرالي بين الدولتين الفلسطينية واليهودية. واستند عرفات إلى الازدياد المتسارع لهذه الخطوات حين أعلن، في نهاية شباط/فبراير، أن م.ت.ف. تسعى في هذا الوقت لإقامة دولة فلسطينية، وأنها مستعدة لحضور مؤتمر جنيف للسلام.(٤٠) ومن دمشق، سارع محمد غنيم إلى تأكيد أن م.ت.ف. لن تفاوض على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢، لكن تصريح عرفات أشار بوضوح إلى استعداد م.ت.ف. للتعايش مع إسرائيل.

لقد صدرت العلامة الأكثر جدية على مفعول تصريحات م.ت.ف. في ١٧ شباط/فبراير، عندما لمّح وزير الخارجية الأميركي الجديد، سايروس فانس، إلى أنه يمكن أن يكون للمنظمة مقعد في محادثات السلام. لكنه أشار إلى أن العقبة الرئيسية تتمثل في أن الميثاق الوطني الفلسطيني لا يعترف بوجود إسرائيل ولا يقبل بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ أساساً للمفاوضات.(٤١) واتضح أن عرفات كان مجتمعاً في اليوم نفسه بوزير الخارجية المصري، إسماعيل فهمي، في القاهرة للبحث في إمكان إجراء تعديلات على ميثاق م.ت.ف.(٤٢) وفشلت المحاولة، لكنه بات واضحاً، في هذا الوقت، أن م.ت.ف. تنظر إلى الدولة الفلسطينية ـ التي تقتصر ضمناً على الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة ـ كهدف ممكن التحقيق وكوسيلة لحد أي دور أردني. ودفع القلق جراء الدور الأردني الناطق باسم م.ت.ف.، عبد المحسن أبو ميزر، ومساعد عرفات المقرب، هاني الحسن، إلى التهجم على السادات لاقتراحه اتحاداً فدرالياً أردنياً ـ فلسطينياً في ٢٠ شباط/فبراير. وفي الوقت نفسه، أكد عضو اللجنة المركزية لفتح، فاروق القدومي، أن م.ت.ف. ستحضر مؤتمر جنيف للسلام فعلاً، وبالتالي ستعمل لإقامة دولة مستقلة إذا ضمنت الولايات المتحدة وغيرها من الأفرقاء هذه الخطوات.(٤٣)

ولم تفت مضامين هذه التصريحات المتعددة على قياديي تنظيمات الرفض الفدائية. وكانوا فوتوا فرصة عرقلة الحوار مع الأردن من خلال مقاطعتهم اجتماع المجلس المركزي لـ م.ت.ف. في ٢٢ كانون الثاني/يناير، ومن أسباب مقاطعتهم انعقاد المجلس المركزي في دمشق التي ما زالوا يعتبرونها «أرضاً معادية». وفي محاولة من الرافضين لحد نفوذ فتح، عارضوا زيادة عدد «المستقلين» في المجلس الوطني الفلسطيني، وحالوا دون وجود تمثيل رسمي للفرع الفلسطيني من الحزب

الشيوعي الأردني، الذي كان يفضل علناً التفاوض مع إسرائيل على ممارسة الكفاح المسلح.(٤٤) وطالب الرافضون بدلاً من ذلك بـ «تمثيل نسبي متساو تقريباً» في المجلس الوطني الفلسطيني، وهو اصطلاح متناقض أخفى دورهم الثانوي وتجاهل صعوبة ضمان توزيع منصف للمقاعد من دون انتخابات فلسطينية عامة. وكان الأمين العام لـ ج.ش.ت.ف.، جورج حبش، تعرض لنوبة قلبية شديدة في منتصف كانون الثاني/يناير، لكنه تعافى بعد شهر حتى أنه تمكن من التذكير الصارم بمزاج الرافضين. فقد حذر من أن محادثات السلام هدفها «تصفيتنا نهائياً»، وتوعد بقوله: «سنقوم بكل ما في وسعنا لضرب العدو أينما كان.»(٤٥) ولم يكن كلامه هذا تهديداً فارغاً، إذ كان تم اعتقال خمسة فلسطينيين قبل شهر في أثناء تحضيرهم لإسقاط طائرة ركاب تابعة لشركة «إل عال» الإسرائيلية.(٤٦)

وكانت م.ت.ف. مهتمة كثيراً بإظهار اعتدالها وشعورها بالمسؤولية، فأعلنت أنها أحبطت هجوماً كانت ستشنه جماعة أبو نضال المنشقة في منتصف كانون الثاني/يناير. وأثبتت م.ت.ف. بقيادة فتح قدرتها على احتواء التحدي السياسي الذي أوجده الرافضون، لكنها واجهت خطراً أكبر عندما جددوا نزاعهم مع سورية ومع أنصارها الفلسطينيين. فقد اندلعت اشتباكات عنيفة بين الجناح المتشدد من ج.ش. ـ ق.ع. وأتباع أحمد جبريل في مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة في ١٠ و١١ شباط/فبراير، وانضم كل من ج.ش.ت.ف. وج.ت.ع. ومنظمة الصاعقة إلى أحد الطرفين المتنازعين. وسبق أن مدت فتح الجناح المتشدد من ج.ش. ـ ق.ع. سراً بدعم عسكري ومالي ووفرت لأفراده المأوى وبطاقات الهوية من أجل إضعاف النفوذ السوري، لكن تفجر القتال في المخيمات أثار قلقها.(٤٧) وسارع عرفات إلى نشر الشرطة العسكرية التابعة لقيادة الكفاح المسلح الفلسطيني، ومنع التنظيمات الأُخرى من وضع قواتها في حالة استنفار.(٤٨) إلاّ إن سورية فقدت صبرها، فأصدرت التعليمات إلى قوات الردع العربية بالاستعداد لمهاجمة منطقة الفاكهاني ومخيمي شاتيلا وبرج البراجنة في الساعات الأولى من يوم ١٤ شباط/فبراير. ولم تعلق القيادة السورية أمر الهجوم إلاّ في الدقيقة الأخيرة نتيجة تدخل المملكة العربية السعودية والإدارة الأميركية وأفرقاء آخرين.(٤٩)

سعت فتح لنزع فتيل التوتر بإدانتها «السلوك الخاطئ» و«التصرفات المشينة» للرافضين، لكن السلطات السورية انتقمت بتقييد النشاط الفلسطيني إلى درجة أكبر، وبإغلاق كلية فتح العسكرية القريبة من دمشق نهائياً.(٥٠) وتشددت قوات الردع العربية في التدقيق في الهويات وفي البحث عن الأسلحة لدى العسكريين الفلسطينيين في جميع أنحاء لبنان، فعرقلت بذلك جهود م.ت.ف. لإرسال

تعزيزات وإمدادات في أثناء الاشتباكات التي اندلعت في الجنوب اللبناني ف
الأسابيع القليلة التالية. وقامت القيادة السورية أيضاً بترحيل العشرات من ضبا
قوات حطين والقادسية التابعة لـ ج.ت.ف. الذين كانوا قدموا، في الأساس، إل
سورية من غزة، أو قوات عين جالوت، وإعادتهم إلى مصر لشكها في ولائهم.[(1]
لكن الأسوأ لم يحن بعد. فقد اشتدت حدة النزاع العراقي ـ السوري منذ محاو
اغتيال وزير الخارجية السوري، عبد الحليم خدام، في كانون الأول/ديسمبر ٩٧٦
ووزير الدفاع، مصطفى طلاس، في كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، الأمر الذي شج
على قيام تحالف أوثق بين العراق والرافضين الفلسطينيين.[(٥٢)] وتسبب الشقا
باشتباكات دامية بين منظمة الصاعقة وج.ش. ـ ق.ع. من جهة وبين ج.ت.ع
من جهة أُخرى في النبطية يومي ٦ و٧ آذار/مارس خلفت ٢٥ قتيلاً و٣٥ جريحاً.

أكدت الاشتباكات جو الشكوك العميقة السائد وزادت في حدة الاستقطا
داخل الساحة الفلسطينية. وكان الرافضون تنبهوا إلى إشارات السادات المتكررة ف
الأسابيع الأخيرة إلى استعداد م.ت.ف. للاعتراف بإسرائيل، وإلى دعواته إل
حوار رسمي بين الولايات المتحدة وم.ت.ف. وفكر هؤلاء منطقياً، كما أوح
لهم معلوماتهم، في أنه حيثما يوجد دخان توجد النار. ودل تصريح للرئيس
الأميركي كارتر، في ١٦ آذار/مارس، دعا فيه أول مرة إلى إقامة «وطن فلسطيني
في إطار الأردن «أو بطرق أُخرى»، على وجود حوار أميركي ـ فلسطيني غير مباش
على أقل تقدير.[(٥٣)] وتأكد هذا التوجه في أثناء عقد الدورة الثالثة عشر
للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة من ١٢ إلى ٢٠ آذار/مارس، بعد نح
ثلاثة أعوام من عدم عقده. وخاطب فاروق القدومي المجلس، بصفته رئيساً للدائر
السياسية لـ م.ت.ف.، شارحاً أن الهدف الراهن هو إجبار إسرائيل على الانسحا
من الأراضي التي احتلتها في حزيران/يونيو ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية مستقا
على الأرض التي يتم تحريرها بهذه الطريقة. وأكد مجدداً استعداد م.ت.ف
لحضور مؤتمر السلام في جنيف، وأقر عملياً بأن أهدافها ستتحقق من خلا
التفاوض مع إسرائيل. وبالقدر نفسه من الأهمية، ربط القدومي رسمياً أول مر
مفاهيم السلطة الوطنية الفلسطينية أو الدولة المستقلة بقطعة أرض محددة، هي
الضفة الغربية وقطاع غزة لا كل فلسطين في عهد الانتداب.

واتخذ عضوا اللجنة المركزية لـ ج.ش.ت.ف.، تيسير قبعة وبسام أب
شريف، خطوة لم يسبق لها مثيل عندما كشفا عن استعدادهما للقبول بما سماه ف
استخفاف «دولة مصغرة» كخطوة أولى نحو «تحرير كل فلسطين»، لك
ج.ش.ت.ف. صوتت في النهاية ضد البرنامج السياسي المعدل، واستأنف

مقاطعتها لاجتماعات اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ومجلسها المركزي. كما رددت جبهة الرفض معارضتها الشديدة للحوار مع الأردن، وجددت دعوتها إلى إسقاط النظام الملكي الهاشمي.(٥٤) وكان عرفات والملك حسين فشلا، في الواقع، في حل خلافاتهما في أثناء اجتماعاتهما الخاصة في القاهرة بين ٦ و٩ آذار/مارس، ودفع إحياء مخططات «الاتحاد الكونفدرالي النهائي» بين سورية والأردن و م.ت.ف.، المتخوفة من تلك الخطوة، إلى تعليق الحوار. كما واصل الرافضون نزاعهم مع سورية في المجلس الوطني الفلسطيني، حيث حثت ج.ش.ت.ف. على طرد منظمة الصاعقة من م.ت.ف.(٥٥) ودان الجناح المتشدد في ج.ش. ـ ق.ع. المصالحة مع سورية بقوة، كما دان المجلس الوطني الفلسطيني لاستمراره في الاعتراف بجبريل قائداً للجبهة.(٥٦)

مرة أُخرى تم خوض الخصومات الداخلية الفلسطينية على خلفية تصاعد العنف في لبنان. فاحتلت قوات سعد حداد المدعومة من إسرائيل بلدة الخيام في ١١ شباط/فبراير، لكنها صُدت عند قرية إبل السقي بعد عملية دفاعية كانت تكلفتها حياة آمر كتيبة فتح، كما صُدت هذه القوات عن بلدة بنت جبيل بعد ذلك بأسبوع. وجاء التصعيد الإسرائيلي جزئياً رداً على زيادة عديد قوات الفدائيين في الجنوب إلى نحو ٤٠٠٠ ـ ٤٥٠٠ رجل، إلاّ إن توقيته دل على رغبة في استباق إمكان مشاركة م.ت.ف. في عملية السلام.(٥٧) وأشار رئيس الحكومة، يتسحاق رابين، إلى هذا في كانون الثاني/يناير من خلال تشديده على أنه لن يكون هناك «دولة مصغرة» فلسطينية، ولا محادثات «مع منظمة الإرهاب المسماة م.ت.ف.»(٥٨) وأدى اغتيال زعيم الحركة الوطنية اللبنانية كمال جنبلاط، في ١٦ آذار/مارس، في أوضاع تشير إلى مسؤولية سورية، إلى إطلاق موجة من القتل الطائفي في منطقة الشوف، بينما ضربت سلسلة من التفجيرات شطري بيروت في منتصف الشهر. وعاد العنف إلى الجنوب، في ٣٠ آذار/مارس، بعد أن احتلت قوات حداد شريطاً من ست قرى حدودية، فأطلقت بذلك عملية نزوح واسعة للسكان المدنيين. وبعد عدة محاولات اتسمت بالفوضى، استعادت فتح المنطقة كلها في هجوم مضاد أُحسن تنفيذه في ٦ نيسان/أبريل. وأصيب حداد بجروح وتخلى عنه رجاله، فقامت القوات الإسرائيلية بإنقاذه من الميدان. واستمدت فتح قوة من نجاحها هذا فاستعادت دبين والخيام بعد ثلاثة أيام، غير أنها توقفت عند مرجعيون تجنباً لتدخل إسرائيل مجدداً.

أثار التصعيد الإسرائيلي في الجنوب قلق القيادة السورية، ودفع وزير الدفاع، مصطفى طلاس، إلى زيارة الوحدات السورية في لبنان في ٢ نيسان/أبريل.

واجتمع نائبه، ناجي جميل، في اليوم التالي بعرفات في النبطية واتفقا على تسهيل حركة التعزيزات الفدائية في المعركة المقبلة.(٥٩) لكن سرعان ما تهدد هذا التحسن في العلاقات من قبل الرافضين الفلسطينيين. فهاجم الجناح المتشدد من ج.ش. ـ ق.ع. القوات السورية في مناطق متعددة في ١٣ نيسان/أبريل، وأثار اشتباكات عنيفة في منطقة الفاكهاني في ٢٣ ـ ٢٥ نيسان/أبريل، أدت إلى مقتل نحو ٥٠ شخصاً بينهم ١٢ جندياً سورياً. ويبدو أن هذه الأساليب عادت بالفائدة على الجناح المتشدد، إذ اتفق الجناحان المتخاصمان لـ ج.ش. ـ ق.ع. على الافتراق رسمياً في ٢٣ نيسان/أبريل. وقام المتشددون بتأليف جبهة التحرير الفلسطينية واختاروا محمد عباس زيدان البالغ من العمر ٢٨ سنة نائباً لأمينها العام. ورحبت جبهة الرفض، في ١٤ أيار/مايو، بانضمام جبهة التحرير الفلسطينية إلى صفوفها، وطردت ج.ش. ـ ق.ع.

استأنفت سورية ضغطها على م.ت.ف. لتنفيذ اتفاقية القاهرة لسنة ١٩٦٩، وعاد ذلك جزئياً إلى استمرار الرافضين في ارتكاب أعمال عنف ضد قواتها في لبنان. فتم تأليف لجنة رباعية لـ «فض الاشتباك»، في منتصف آذار/مارس، للتفاوض في شأن التفصيلات، لكن سرعان ما تعطلت بسبب الخلاف بشأن مسألة الدفاع عن المخيمات. فقد أصر المندوبون اللبنانيون والسوريون على أنه لا يمكن أن يظل في المخيمات إلاّ الشرطة العسكرية التابعة لقيادة الكفاح المسلح الفلسطيني، بمعدل جندي لكل ٧٥٠ من السكان، وأن يقتصر تسليحها على أسلحة المشاة الخفيفة، بما فيها رشاش خفيف واحد وقاذف صاروخي واحد مضاد للدبابات لكل ٧٥٠ من السكان، وضغط الرئيس الياس سركيس أيضاً على م.ت.ف. كي تقبل بنقل مهجري مخيم تل الزعتر إلى مكان آخر لتمكين سكان الدامور الأصليين من العودة إلى ديارهم، لكن لم يحدث أي تقدم إزاء هذه المسألة أيضاً.(٦٠) إلاّ إن الموقف السوري أخذ يتحول بالتدريج، رداً على رفض الجبهة اللبنانية المارونية النظر في إحداث أية تغييرات في النظام السياسي اللبناني. ودفع رئيس حزب الوطنيين الأحرار، كميل شمعون، بالأمور إلى حد الأزمة، في أوائل أيار/مايو، باقتراحه تقسيم لبنان إلى ولايتين، أي العودة إلى اعتماد الوحدة الإدارية العثمانية التي تقع بين المحافظة والدولة.(٦١) فأثار خطر التقسيم قلق سورية، الذي تحول غضباً بعد مقتل ٢٧ جندياً سورياً في كمين ماروني في الشمال، في ١٤ أيار/مايو.

وأدى فوز حزب الليكود في الانتخابات الإسرائيلية، في ١٧ أيار/مايو، إلى حدوث استقطاب في الوضع اللبناني. فوسع العراق نزاعه مع سورية بتشجيعه

الرافضين الفلسطينيين على تجديد هجماتهم على أنصار السوريين. واشتبكت ج.ش.ت.ف. مع ج.ش. ـ ق.ع. في مخيم عين الحلوة، في ٢٠ و٢١ أيار/مايو. ونجم عن الاشتباك وقوع ٢٠ إصابة. وقتل أكثر من ١٢ شخصاً عندما قاوم الرافضون محاولات ج.ش. ـ ق.ع. ومنظمة الصاعقة التمركز في منطقتي صور والزهراني في النصف الأول من حزيران/يونيو، وقتل عدد مماثل عند انتشار القتال في النبطية وصيدا ومخيم برج البراجنة في الأسبوعين التاليين. ووصل العنف إلى ذروته في ١٧ تموز/يوليو، إذ قتل نحو ٢٩ شخصاً وجرح ٥٠ شخصاً في مختلف المناطق. وسعت م.ت.ف.، في هذه الأثناء، للالتفاف على الضغط السوري لتنفيذ اتفاقية القاهرة، فبادرت إلى فتح حوار منفصل مع الرئيس اللبناني سركيس ورئيس الحكومة سليم الحص في منتصف أيار/مايو. كما قابل عضوا اللجنة المركزية لفتح، محمود عباس ومحمد غنيم، المسؤول الرفيع في حزب الكتائب، أمين الجميّل، في أواخر حزيران/يونيو، في إثر تجديد أخيه الأصغر وقائد القوات اللبنانية، بشير، الدعوة إلى «إعادة توزيع» اللاجئين الفلسطينيين في لبنان على دول عربية أُخرى. وعرضت م.ت.ف.، في ١١ تموز/يوليو، إقامة منطقة مجردة من السلاح في المنطقة الحدودية، وأعلنت وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد بعد ذلك بأسبوعين.(٦٢)

نظرت سورية ببعض الريبة إلى مبادرات م.ت.ف. نحو الموازنة، إذ كانت تخشى محاولة الفلسطينيين الالتفاف على تنفيذ اتفاقية القاهرة لسنة ١٩٦٩، الأمر الذي قد يعطي بدوره الجبهة اللبنانية الحجة لمعارضة «السلام السوري».(٦٣) وعكس قائد ج.ت.ف.، مصباح البديري، الاستياء السوري بتصريحه علناً، في منتصف حزيران/يونيو، بأن م.ت.ف. بحاجة إلى قيادة جديدة وإلى إعادة تنظيم، «بالقوة إذا لزم الأمر»، من أجل إعادة العلاقات الحسنة بلبنان والأردن.(٦٤) وزاد أبو سائد، وهو ضابط سابق في فتح يعمل لحساب الاستخبارات السورية، في حدة الضغط باختطافه طائرة ركاب كويتية إلى دمشق في ٨ تموز/يوليو؛ وطالب بمواجهة أعضاء اللجنة المركزية لفتح، لكنه ما لبث أن أطلق رهائنه بعد ثلاثة أيام من دون أن يصاب أي منهم بأذى وسلم نفسه إلى السلطات السورية، وتوارى عن الأنظار.(٦٥) لكن سورية كان لديها سبب وجيه أيضاً يدفعها إلى تحسين العلاقات بـ م.ت.ف.، هو قلقها جراء التدهور الحاد في العلاقات المصرية ـ السوفياتية وإعادة توجيه السياسة الخارجية المصرية في اتجاه التحالف مع الولايات المتحدة. وزاد اندلاع الحرب القصيرة على الحدود بين مصر وليبيا في ٢١ ـ ٢٤ تموز/يوليو في القلق السوري. وقامت التنظيمات الفلسطينية المؤيدة لسورية، والرافضة

على حد سواء، بتعبئة نحو ٥٠٠ متطوع للقتال إلى جانب الجيش الليبي بحلول ٤ آب/أغسطس، واستقبل القذافي كلاً من أحمد جبريل وجورج حبش ونايف حواتمه مرتين خلال الشهر التالي.[٦٦]

أخيراً، وفي ضوء هذه الخلفية، توصلت سورية وم.ت.ف. وسركيس إلى تفاهم بشأن تنفيذ اتفاقية القاهرة لسنة ١٩٦٩. وتصور التفاهم، المعروف باتفاق شتورة، ثلاث مراحل هي: إعادة انتشار قوات م.ت.ف.؛ إخراج أسلحة م.ت.ف. الثقيلة من المدن والمخيمات؛ عودة الجيش اللبناني إلى الجنوب. وأعلنت قيادة قوات الردع العربية، في نهاية تموز/يوليو، أن المرحلة الأولى نفذت بالكامل، وأنها أشرفت على إخراج ١٥٢ قطعة سلاح ثقيل أو متوسط و١٢٥ طناً من الذخيرة من مخازن م.ت.ف. في بيروت في الفترة ٨ - ١٣ آب/أغسطس.[٦٧] وكانت هذه الأسلحة تكوّن جزءاً بسيطاً فقط من الترسانة المخبأة، كما أن معظمها كان متقادماً أو غير صالح للاستخدام، لكن قوات الردع العربية أعلنت رضاها عن كونها أخرجت «الفائض». وأغلقت التنظيمات الفدائية أيضاً ٧١ مكتباً وأخلت ١٤ مخزناً للسلاح في بيروت والمدن الأُخرى. وكشف عضو اللجنة المركزية لفتح، صلاح خلف، الذي قام بدور رئيسي في التوصل إلى الاتفاق، أن القيادة السورية وعدت بإطلاق نحو ٢٠٠ سجين (معظمهم من الرافضين ومن المتطوعين العراقيين)، وبإصدار جوازات سفر لمسؤولي م.ت.ف.، وبإعادة فتح مكاتب م.ت.ف. ومرافقها في سورية.[٦٨] وأضاف بحزم أننا «لن ندع الثورة تنجرف مرة أُخرى في متاهات الصراعات، لا على الساحة اللبنانية ولا على الساحات العربية.»[٦٩]

سارعت الجبهة اللبنانية إلى استنكار تساهل سورية مع م.ت.ف.، ورفضت تنفيذ عملية موازية لنزع السلاح. وكثفت الميليشيات والصحافة المارونية خطابها المعادي لـ م.ت.ف.، ووعد الدعائيون الأكثر تطرفاً أن «مَنْ يقتل فلسطينياً سيدخل الجنة.»[٧٠] واتخذت م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية العرقلة المارونية للاتفاق ذريعة لتأجيل عملية إخراج الأسلحة الثقيلة من صيدا وطرابلس، كما علقت الحكومة اللبنانية خططها لنشر وحدات الجيش في الجنوب، في منتصف آب/أغسطس، بحسب ما نصت عليه المرحلة الثالثة من اتفاق شتورة. وزاد رئيس الحكومة الإسرائيلية، مناحم بيغن، في سخونة الوضع بكشفه عن أن الميليشيات المارونية تلقت في السنة الماضية دعماً عسكرياً ومالياً بقيمة ١٠٠ مليون دولار أميركي من إسرائيل. وأوردت التقارير أن هذا الدعم تضمن ١١٠ دبابات و٥٠٠٠ رشاش و١٢,٠٠٠ بندقية وتدريب ١٥٠٠ رجل ميليشيا في معسكرات «جيش الدفاع

الإسرائيلي».[71] وقام «جيش الدفاع الإسرائيلي» وقوات حداد بقصف المنطقة الحدودية بالمدفعية بصورة متكررة خلال الأسبوعين التاليين، وزادت الجبهة اللبنانية، في ٢٧ آب/أغسطس، في حدة التوتر بإعلان معارضتها رسمياً لاتفاق شتورة وتجديد دعوتها إلى طرد اللاجئين الفلسطينيين من لبنان. فسحبت م.ت.ف. عرضها المتعلق بإبعاد قواتها عن الحدود الجنوبية، بينما اشتبه في أن الاستخبارات السورية هي التي نفذت موجة التفجيرات التي ضربت بيروت الشرقية في الأسبوعين التاليين.

الحوار الأميركي ـ الفلسطيني: مرة ظاهر ومرة خفي

على غرار ما حدث من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل، لم يعكس التصعيد العسكري في الجنوب اللبناني، في آب/أغسطس، العداء الإسرائيلي للتفاهم السوري ـ الفلسطيني الأخير بشأن اتفاقية القاهرة فحسب، بل عكس أيضاً العداء للحوار غير المباشر الذي كان يجري بوضوح بين قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. والإدارة الأميركية. وكان القلق المتنامي لدى الملك حسين من الدلائل المبكرة على تقدم هذه الاتصالات، إذ إنه طلب تطمينات من الرئيس كارتر، في أيار/مايو، بألا يشمل الوطن الفلسطيني، في حال قيامه، الضفة الشرقية للأردن.[72] وارتفعت توقعات م.ت.ف. ارتفاعاً مهماً، في ٢٧ حزيران/يونيو، عندما أكدت وزارة الخارجية الأميركية رسمياً «الحاجة إلى وطن للفلسطينيين يجري تحديد طبيعته في التفاوض بين الأفرقاء.»[73] وحمل وسيط رسالة خاصة من م.ت.ف. إلى البيت الأبيض، في ٢٦ تموز/يوليو، أعربت فيها عن استعدادها لـ «العيش بسلام مع إسرائيل» في مقابل تعهد أميركي بقيام شكل من أشكال «دولة وحدة كيان [كذا]» فلسطينية مستقلة يمكن ربطها بالأردن.[74] ودعا كارتر الفلسطينيين بعد ذلك بقليل إلى التخلي عن هدفهم بتدمير إسرائيل، من أجل الحصول على مقعد في محادثات السلام المقبلة.

لم يكن الحوار حتى تلك اللحظة رسمياً أو مباشراً، لكنه تناول في هذا الوقت مسائل جوهرية. وبدأ وزير الخارجية الأميركي، سايروس فانس، في الأول من آب/أغسطس، جولة في الشرق الأوسط استغرقت ١٣ يوماً، صرح في ختامها أن م.ت.ف. ربما أصبحت أخيراً مستعدة للقبول بقرار مجلس الأمن ٢٤٢.[75] وأضاف أن الولايات المتحدة قد تقبل بقيام شكل ما من أشكال الدولة الفلسطينية

في الأراضي المحتلة بعد فترة انتقالية مدتها عشرة أعوام.[٧٦] وكان كارتر أصدر تعليماته، سراً، إلى فانس بالموافقة على حضور م.ت.ف. محادثات السلام «مع الأمم العربية» إذا قبلت بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ أساساً للمفاوضات. وأكد عضوا اللجنة المركزية لفتح، صلاح خلف وفاروق القدومي، علناً أن م.ت.ف. مستعدة للقبول بصيغة معدلة من القرار ٢٤٢، وأيضاً للتخلي عن الكفاح المسلح بحسب ما أضاف القدومي.[٧٧] وكان الهم الرئيسي لـ م.ت.ف. تغيير صوغ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بحيث لا يتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين فقط، بل أيضاً كقضية تشمل تقرير المصير. وكان كارتر مستعداً للتكيف وفق الهموم التي تشغل بال م.ت.ف. بالسماح لها بتسجيل تحفظاتها على القرار ٢٤٢ عند قبولها به، وبطمأنتها إلى أن «القضية الفلسطينية ستدرج في جدول الأعمال.»[٧٨] وناقش فانس صيغاً متعددة للبيان الملائم الذي سيصدر عن م.ت.ف. مع السادات ومع وزير الخارجية المصري، إسماعيل فهمي، الذي كان تسلم مسودات مقترحة للبيان المنشود من م.ت.ف.[٧٩]

وحاولت قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. إحاطة هذه المبادلات بالسرية خوفاً من معارضة سورية بصفة خاصة. واستنتج الأسد، بعد نجاح حزب الليكود في الانتخابات العامة في إسرائيل، أن مؤتمر جنيف للسلام لن يعقد سنة ١٩٧٧، فاقترح في ٢٧ حزيران/يونيو تأليف جبهة رفض عربية تضم العراق وليبيا والجزائر وتكون نواتها سورية. وعلاوة على ذلك، كان مصراً على أن يؤلف العرب وفداً واحداً لتجميع قواهم ولمنع الاتفاقات المنفصلة مع إسرائيل.[٨٠] وعمق تبادل الرسائل غير المباشر بين م.ت.ف. وفانس، في آب/أغسطس، شكه في أن م.ت.ف. ستقبل بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ كي تشارك في محادثات السلام بوفد مستقل؛ وما لم يكن يعلمه الأسد هو أن فانس اقترح فعلاً مثل هذه الصيغة تحديداً على كارتر. واقترح الأسد، في هذا الوقت، أن م.ت.ف. ليست بحاجة إطلاقاً إلى حضور مؤتمر جنيف للسلام، بحجة أن من الممكن لجامعة الدول العربية أن تمثلها ما دامت إسرائيل ستعترف بحقوق الفلسطينيين.[٨١]

عبّر أمين سر منظمة الصاعقة، زهير محسن، عن غيظ سورية بتهجمه علناً على مصر والسعودية في أوائل أيلول/سبتمبر، لكن تهجماته قوبلت بهجوم مباشر مضاد غير معتاد من قبل عضو اللجنة المركزية لفتح، خالد الحسن، الذي أثنى صراحة على هاتين الدولتين.[٨٢] وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بيغن، رد على تقدم الحوار الأميركي مع م.ت.ف. بإضفائه الصفة القانونية على ثلاث مستعمرات كانت شيدتها جماعة «غوش إيمونيم» («كتلة المؤمنين») القومية اليهودية

المتطرفة بصورة غير قانونية في الضفة الغربية. وأعلن خططاً لبناء ١٢ مستعمرة أُخرى، ثم وافق على بناء ثلاث مستعمرات إضافية عقب جولة فانس في المنطقة. وكشف وزير الدفاع الإسرائيلي، أريئيل شارون، الذي أثار قلق السلطات الأردنية في وقت مبكر من السنة بسبب اقتراحه إقامة دولة فلسطينية في الأردن (بمساعدة إسرائيل)، عن خطة استيطانية أكثر طموحاً في نهاية آب/أغسطس.(٨٣)

ومنذ هذه اللحظة فصاعداً، تسابقت التطورات السياسية مع التصعيد العسكري. وصرحت وزارة الخارجية الأميركية، في ١٣ أيلول/سبتمبر، رسمياً أنه

> يجب تسوية وضع الفلسطينيين ضمن اتفاق سلام عربي ـ إسرائيلي شامل. فلا يمكن تجاهل هذه القضية إذا كان يراد التوصل إلى حل دائم للمسائل الأُخرى. . . فمن أجل أن يكون دائماً لا بد من تأييد جميع أطراف النزاع لاتفاق السلام، بمن فيهم الفلسطينيون. وهذا يعني أنه لا بد من إشراك الفلسطينيين في عملية تحقيق السلام. ولا بد من وجود ممثليهم في جنيف لحل القضية الفلسطينية.(٨٤)

رحب عرفات على الفور بالبيان الأميركي وأكد أن م.ت.ف. ستقبل بقرار مجلس الأمن ٢٤٢، لكن مع إجراء التعديلات الملائمة عليه. وذهب القدومي أبعد من عرفات بتصريحه بأن م.ت.ف. ستقبل بالقرار وبحق إسرائيل في الوجود إذا اعترفت الدولة اليهودية بالحقوق الفلسطينية. وأضاف أن هدف م.ت.ف. إقامة دولة مستقلة في الأراضي المحتلة، وأنها لن تشكل أي خطر على إسرائيل.(٨٥)

وخوفاً من حدوث اختراق في العلاقات الأميركية ـ الفلسطينية، استأنفت إسرائيل تصعيدها العسكري في الجنوب اللبناني.(٨٦) فطوال الأسبوعين التاليين قام «جيش الدفاع الإسرائيلي» وقوات حداد بقصف يومي لأهداف مدنية ضمن قطاع عريض؛ وأوردت تقارير مراقبي الهدنة سقوط ١٩١٧ قذيفة خلال الفترة ١٦ ـ ١٩ أيلول/سبتمبر وحدها.(٨٧) وتدخل سلاح الدروع الإسرائيلي أيضاً بعد أن صُد هجوم لقوات حداد على بلدة الخيام في ٢٠ أيلول/سبتمبر، حيث دخل في مواجهة عن قرب مع الفدائيين الفلسطينيين. وقصف رجال المدفعية في فتح شمالي إسرائيل رداً على التدخل الإسرائيلي، وتمكنوا من زيادة حجم نيرانهم بفضل راجمة صواريخ طراز ب.م. ٢١ أعارهم إياها الجيش السوري.(٨٨) وقبل «جيش الدفاع الإسرائيلي» بوساطة أميركية لوقف إطلاق النار وانسحب صباح ٢٥ أيلول/سبتمبر، وصادقت م.ت.ف. المزهوة على الهدنة في المساء.(٨٩) وسمحت م.ت.ف.، في الأسابيع التالية، للجيش اللبناني باستعادة ثكناته في صور والنبطية وتبنين، لكنها ظلت على رفضها الانسحاب من المنطقة الحدودية مستشهدة بالخطر الإسرائيلي

الدائم.

على الرغم من ردها الإيجابي على البيان الأميركي الصادر في ١٣ أيلول/سبتمبر، فإن م.ت.ف. ظلت غير قادرة أو غير مستعدة لتقديم التنازلات التي طلبتها الإدارة الأميركية. وأثارت خطوات تقاربها من الولايات المتحدة معارضة ائتلاف عريض بما في ذلك الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه في الساحة الفلسطينية. وكانت القيادة السوفياتية عبّرت لعرفات عن عدم ارتياحها في أثناء زيارة فانس للمنطقة في آب/أغسطس، ودعته إلى زيارة موسكو لإجراء محادثات في نهاية الشهر.[٩٠] وكان الأمين العام لـ ج.د.ت.ف.، نايف حواتمه، أكثر صراحة، إذ قال في منتصف أيلول/سبتمبر إنه «في حال استمرار اليمين الفلسطيني في الاستجابة للخطط المصرية ـ السعودية ـ الأميركية، فإن خارطة التحالفات الفلسطينية سيدخل عليها تغيرات بارزة، وستظهر للوجود تحالفات جديدة لردع اليمين.»[٩١] وجددت سورية أيضاً انتقادها العلني، وصرح زهير محسن أن الخلاف مع عرفات هو خلاف في شأن السياسة تجاه الولايات المتحدة.[٩٢] ونتيجة الضغط المتزايد، وربما توقع قيادة الاتجاه السائد انتزاع المزيد من كارتر عقدت اجتماعاً خاصاً للمجلس المركزي لـ م.ت.ف.، في ٢٦ أيلول/سبتمبر، لتأكيد عدم القبول بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ إلاّ إذا تم تعديله.

ورد كارتر على هذا التراجع بالتشكيك في مكانة م.ت.ف.، مجادلاً في أنها ممثل رئيسي للفلسطينيين لكنها ليست الممثل الوحيد أو الحصري. غير أنه لم يقم بتغيير سياسته حتى ذلك الحين. فأصدرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، في ١ تشرين الأول/أكتوبر، بياناً مشتركاً لا سابق له بشأن مبادئ السلام في الشرق الأوسط. وأكدت الفقرة الرئيسية في البيان، بالنسبة إلى م.ت.ف.، التزام القوتين العظميين «حل القضية الفلسطينية، ومن ضمنها ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.» وتسلم كارتر بعد ذلك بيومين رسالة من عرفات يعلمه فيها أن م.ت.ف. مستعدة للتنازل عن مطلبها بأن تتمثل مباشرة في مؤتمر السلام، ويسمي فيها مواطناً أميركياً من أصل فلسطيني لتمثيل م.ت.ف.[٩٣] لذا، فإن م.ت.ف. أصيبت بصدمة كبيرة عندما تراجعت الولايات المتحدة عملياً، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، عن بيانها المشترك مع الاتحاد السوفياتي، بعد تعرضها لضغط إسرائيلي شديد. ونظراً إلى محافظة عرفات بعناد على أمله بإحياء الحوار، أصدر تعليماته إلى مركز التخطيط التابع لـ م.ت.ف. بوضع عدة صيغ للقبول بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ وحدد منتصف تشرين الثاني/نوفمبر موعداً لاجتماع اللجنة التنفيذية للبحث في هذه الصيغ.[٩٤]

لكن الاجتماع المذكور لم يعقد قط. ففي خطاب أمام مجلس الشعب المصري، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، فاجأ السادات العالم بإعلان استعداده للذهاب إلى القدس لإقامة السلام مع إسرائيل. وقد حضر عرفات الجلسة كضيف خاص، إلاّ إنه لم يتم إعلامه مسبقاً بنيات السادات. وواجه عرفات عند عودته إلى بيروت اتهامات لاذعة لظهوره على شاشة التلفزة المصرية مرتعشاً بصورة واضحة، لكن مشاركاً وقوفاً في تحية الرئيس المصري. ولم يرضِ تفسيره بأنه لم يكن متأكداً مما قاله السادات تواً وأنه صفق له من باب الأدب والكياسة منتقديه، الذين تعمق الشك لديهم عندما رفض عرفات إدانة السادات علناً في الأيام القليلة التالية. ولم يفد كثيراً بيان أصدرته اللجنة المركزية لفتح، في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، في طمأنة التنظيمات الفدائية الأُخرى، إذ ناشد البيان الرئيس المصري إعادة النظر في زيارته المرتقبة للقدس، لكن بلهجة لافتة في اعتدالها.[(٩٥)] وصعّدت إسرائيل، في هذه الأثناء، أجواء الأزمة من خلال تجديد هجماتها على الجنوب اللبناني، فقتلت غاراتها الجوية ومدفعيتها ٧٨ شخصاً وجرحت ١٧٥ آخرين، جميعهم تقريباً من المدنيين، في منطقة صور يومي ٨ و٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ثم جددت الهجوم في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وتعرضت م.ت.ف. لضغط من سورية ومن الزعماء المسلمين التقليديين في لبنان للانسحاب من الحدود لتجنب المزيد من العنف.[(٩٦)] وفي هذا الوقت، كانت أطراف الصراع جميعها في الشرق الأوسط قد توقفت لتقدير مضامين مبادرة السادات.

الفَصْلُ الثَامِنَ عَشر

قِتَالُ المؤخَّرَة

سجل أنور السادات نقطة تحول في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي حين خاطب الكنيست الإسرائيلي في مدينة القدس في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧. وقد حطّم إصراره على متابعة مبادرته الدبلوماسية استراتيجيا م.ت.ف. في موازنة علاقاتها بمصر وسورية، بينما سعت لإقامة حوار سياسي مع الولايات المتحدة، كما هدد بإيصال الانقسامات الفلسطينية والعربية إلى نقطة القطيعة التامة. ولخص عرفات وجهة نظره بأسلوبه الشخصي المعهود: «لقد كنت على رأس الجبل فألقى بي السادات إلى الوادي.»[1] وكانت ردة الفعل المألوفة هذه محاولة للعب على كل الأطراف، وللمراوغة على أمل أن تتغير الأوضاع بشكل يمكّن المنظمة من متابعة سياستها الأصلية. لكن متابعة هذا المسار استلزمت قدراً أكبر من السيطرة الداخلية من أي وقت مضى، وخصوصاً إذا كانت قيادة الاتجاه السائد حريصة على معارضة تدخل الدول العربية السياسي. ونتيجة ذلك تميزت الفترة التي تلت زيارة السادات للقدس بالتقلب السياسي وبالتوتر العسكري في الساحة الفلسطينية، كما في جميع أنحاء لبنان، وفي المنطقة بصورة عامة.

وكانت المشكلة الملحة بالنسبة إلى م.ت.ف. تتمثل في كيفية الحفاظ على الخيار الدبلوماسي المستقل، في وجه الضغوط المكثفة التي تطالبها بالوقوف صراحة إلى جانب ائتلاف عربي معاد لمصر، وبإنهاء الاتصالات بالولايات المتحدة. وقد اتضح ذلك عندما اجتمع رؤساء كل من سورية والجزائر واليمن الجنوبي وليبيا ورئيس م.ت.ف. في طرابلس الغرب خلال الفترة ٢ ـ ٥ كانون الأول/ ديسمبر. وكان عرفات لا يرغب في قرارة نفسه في قطع العلاقات بمصر، لكنه مع ذلك وقّع البيان الختامي الذي يدين السادات بـ «الخيانة العظمى»، ويعلن مقاطعة اجتماعات جامعة الدول العربية في القاهرة.[2] ودعا البيان الدول العربية جميعها إلى تعليق علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية بمصر، ووقف المعونة الرسمية، ومقاطعة المتعاملين مع إسرائيل، سواء أكانوا أفراداً أم شركات. كما أعلن الموقعون نيتهم تأسيس «جبهة الصمود والتصدي»، وتعهدوا بأن الاعتداء على أي عضو من أعضاء الجبهة سيعتبر اعتداء عليهم جميعاً.

كذلك شهدت اجتماعات طرابلس الغرب محاولات فرض نفوذ عربي على م.ت.ف. فالوفد العراقي، الذي خرج غاضباً من المؤتمر فيما بعد من دون توقيع البيان الختامي أو المصادقة على تأسيس جبهة الصمود، اقترح أن تُمنع المنظمة من استلام أية أموال من أي مصدر كان، من دون موافقة قيادة عليا يشكلها الائتلاف المضاد لمصر.[٣] وقد أظهر معمر القذافي تحدياً أكثر خطورة عندما دعا، من جانب واحد، قادة التنظيمات الفدائية إلى حضور مؤتمر في طرابلس بصفتهم التنظيمية، متحدياً بذلك سلطة عرفات ومكانته التمثيلية كرئيس لـ م.ت.ف.، كما تدخل القائد الليبي في وضع مسودة «بيان الوحدة» الذي وقّعته م.ت.ف. والتنظيمات الفدائية كل بمفرده. وقد تجاوز نص البيان شجب ما قام به السادات، ليتضمن رفضاً شاملاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومؤتمر السلام في جنيف، كما كرّر مقولة «لا سلام، لا اعتراف، لا تفاوض» مع إسرائيل.[٤] وقد تبجّحت ج.ش.ت.ف. بأن البرنامج السياسي «المرحلي» الذي تبناه المؤتمر الوطني الفلسطيني في حزيران/يونيو ١٩٧٤ آل أخيراً إلى السقوط، وأعلنت عقب ذلك بأسبوعين إنهاء مقاطعتها للجنة التنفيذية والمجلس المركزي في م.ت.ف.، والتي امتدت ثلاثة أعوام.

لقد تجنب عرفات توقيع وثيقة طرابلس باسمه، فوقّع صلاح خلف عن فتح وحامد أبو ستة «المستقل» عن اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. كذلك رفض عرفات سحب ممثلي المنظمة سعيد كمال وأحمد صدقي الدجاني من القاهرة بحجة أنهما توقفا عن إنجاز المهمات الرسمية هناك، مع أنهما، في الحقيقة، استمرا، بتحرّس، في إجراء حوار مع السادات نيابة عن عرفات طوال الأعوام القليلة التالية. إن عدم رغبة عرفات في قطع علاقاته بمصر جلب ضغطاً سورياً متزايداً. لكن م.ت.ف. تقربت ظاهرياً من سورية عقب العرض الرمزي من الأسد، في أواسط كانون الأول/ديسمبر، بالموافقة على إقامة قواعد للفدائيين على جبهة الجولان. كما أعلنت وسائل الإعلام الفلسطينية والسورية تأليف ثلاث لجان للشؤون الإعلامية والسياسية والعسكرية، وكان هذا مجدداً عملاً فارغ المضمون.[٥] ولعل من الأمور الأكثر توضيحاً، على الرغم من الإثارة المبالغ فيها، تلك الرسالة الخاصة من عرفات إلى كوادر فتح في مصر في أواخر كانون الأول/ديسمبر، والتي اشتكى فيها أنه هو و«١٠,٠٠٠ مقاتل» في لبنان يواجهون تهديداً بالاغتيال، ويفهم ضمنياً أنه يعني من قِبَل سورية.[٦]

أمّا ما حدث فعلاً، فهو أن التهديد بالقتل جاء من العراق لا من سورية. ففي ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، قتل مسلحون تابعون لجماعة أبو نضال ممثل

م.ت.ف. في لندن سعيد حمامي. وكان حمامي قد قام بدور نشيط، منذ سنة ١٩٧٢، في الاتصالات بالحمائم الإسرائيليين، كما أطلق عدة تصريحات استطلاعية نيابة عن عرفات مقترحاً التعايش مع إسرائيل. ونقل رافضو الحلول السلمية المدعومون من العراق المعركة إلى الجنوب اللبناني، وذلك بمنع فدائيي منظمة الصاعقة وج.ش.ـق.ع. من الانتشار في منطقتي صور وصيدا في ٢٧ كانون الثاني/يناير. وقد أضربت صيدا احتجاجاً على هذا الانتشار، الأمر الذي دفع وليد جنبلاط، الذي تسلم قيادة الحركة الوطنية اللبنانية بعد مقتل أبيه كمال، إلى تحذير م.ت.ف. من مغبة الضرر الذي حاق بعلاقاتها باللبنانيين. وقد وعدت المنظمة بإخراج المسلحين من المناطق الآهلة، إلاّ إنها لم تفِ بوعدها، وهو ما أدى إلى إضراب في النبطية احتجاجاً. أخيراً، توسطت فتح لضمان انتشار قوات الصاعقة وج.ش.ـق.ع. في منتصف شباط/فبراير، عقب صدامات أُخرى بالقرب من صور. إلاّ إن العنف الذي يثيره العراق لم ينته بعد، ذلك بأن مسلحي جماعة أبو نضال اغتالوا يوسف السباعي، وهو كاتب مصري كبير وصديق حميم للسادات، في أثناء مؤتمر في قبرص بتاريخ ١٨ شباط/فبراير.

أخذت مساحة المناورة السياسية تضيق بالتدريج أمام م.ت.ف. ففي نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، وضع مستشار كارتر للأمن القومي زبيغنيو بريجنسكي حداً للحوار الناشئ مع الولايات المتحدة بتعبير بليغ، على الرغم من بساطته: «باي باي م.ت.ف.» وكان هذا حافزاً للمنظمة على تحسين علاقاتها بالاتحاد السوفياتي. ففي أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، قال صلاح خلف، عضو اللجنة المركزية في فتح: «لسنا شيوعيين، وفي نفس الوقت أقول بنفس الصراحة نحن أبناء هذه الثورة الفلسطينية نعتبر الاتحاد السوفياتي من أكبر أصدقائنا في العالم، نعتبر الاتحاد السوفياتي هو صديق الأمة العربية نعتبر أنه من غير الاتحاد السوفياتي لا يستطيع العرب أن يصمدوا في المعركة.» وفي أوائل آذار/مارس، رئس عرفات وفداً إلى موسكو ليطلب معونة عسكرية.(٧) إلاّ إن النية وراء هذا الانحياز الظاهري هي التأثير في الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمكانة المركزية للمنظمة في سياسات الشرق الأوسط. وكي تُظهر فتح استحالة تجاهلها، أمرت بهجوم مثير على الساحل الإسرائيلي في ١١ آذار/مارس.(٨) فقد نزل إلى البر جنوبي حيفا عشرة فدائيين بقيادة الفدائية دلال المغربي واستولوا على حافلة مدنية قادوها في اتجاه تل أبيب. وقامت معركة بالأسلحة النارية عند حاجز على الطريق في هيرتسليا قُتل فيها ٩ فدائيين و٣٦ إسرائيلياً ـ جميعهم مدنيون باستثناء اثنين. وقد رأى خليل الوزير أن هذا الهجوم، الذي كان قد خطط له بموافقة عرفات، أظهر «قدرة الثورة على

الوصول إلى المكان الذي تريده.»[٩]

توعدت إسرائيل برد انتقامي، وأعدت م.ت.ف. نفسها مترقبة هجوماً على الجنوب اللبناني. وكانت المنطقة شهدت هدوءاً نسبياً خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة ١٩٧٧، وعاد ذلك جزئياً إلى السياسة المرنة التي اتخذتها م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية تجاه القرى الحدودية الخاضعة للسيطرة المارونية، إذ سمحت بالتحرك الحر للمدنيين والبضائع وعقدت اتفاقات حياد. ومع ذلك، فإن قوات سعد حداد، التي تدعمها إسرائيل، صعّدت الوضع بالتدريج عقب بداية عملية السلام المصرية ـ الإسرائيلية. وفي ٢ آذار/مارس ١٩٧٨ اشتبكت بضراوة مع الفدائيين من أجل السيطرة على قريتي يارون ومارون الراس. وأوصل هجوم فتح البحري التوتر إلى حد الانفجار، فقام «جيش الدفاع الإسرائيلي» بشن هجوم كبير على امتداد الحدود في منتصف ليل ١٤ آذار/مارس. وقد ضمت القوات الغازية وحدات مؤللة ومدرعة قوامها، وفقاً لتقديرات م.ت.ف.، ٢٥,٠٠٠ ـ ٣٠,٠٠٠ رجل و٣٠٠ دبابة، بينما كان في المنطقة المستهدفة ٢٠٠٠ فدائي، علاوة على ٢٠٠٠ آخرين في القسم الباقي من الجنوب اللبناني، ونحو ٣٠٠٠ من عناصر الميليشيا الفلسطينية واللبنانية في المدن الرئيسية ومخيمات اللاجئين.[١٠] وكان الهدف الإسرائيلي المعلن هو إبعاد الفدائيين عن الحدود وإقامة «حزام أمني» بعرض ٧ إلى ١٠ كلم على امتدادها.[١١] وقد توقع المتحدثون الرسميون أن تستغرق العملية ٣٦ ـ ٤٨ ساعة، إلاّ إنهم صرحوا أن «جيش الدفاع الإسرائيلي» سيبقى في لبنان إلى حين إجراء ترتيبات أمنية مرضية.

مهما يكن اعتقاد م.ت.ف.، فإن قتل الفدائيين لم يكن إلاّ هدفاً إسرائيلياً ثانوياً.[١٢] وقد ظهر هذا في التقدم المنهجي البطيء لـ «جيش الدفاع الإسرائيلي»، الذي وصل إلى حدود الحزام الأمني المعلن في ١٨ آذار/مارس بعد تأخر بلغ ٤٨ ـ ٦٠ ساعة عن الجدول الزمني المخطط له أصلاً. وقد قاوم الفدائيون في بعض المناطق ببسالة، وخصوصاً حول بنت جبيل والطيبة، لكنهم انسحبوا في مناطق أُخرى عقب مناوشات بسيطة؛ ولم تفقد وحدات المدفعية إلاّ مدفعاً واحداً خلال العملية بكاملها. وفي منطقة العرقوب كانت التضاريس الوعرة والألغام المضادة للدبابات تمثل العقبة الرئيسية أمام التقدم الإسرائيلي، الأمر الذي تسبب بفقدان ٢٢ عربة لـ «جيش الدفاع الإسرائيلي» في اليوم الأول فحسب.[١٣] وكانت إسرائيل تتعرض، في هذه الأثناء، لضغط دولي لوقف هجومها، لكن قواتها المدرعة تحركت فجأة، بعد توقف موقت مدة ٢٤ ساعة، لتحتل بسرعة المنطقة الواقعة إلى جنوبي نهر الليطاني بأكملها. ولم يتضح إذا كان التغيير في التكتيك

والأهداف يعكس الرغبة الإسرائيلية في إيقاع إصابات أكثر في صفوف الفدائيين وإبعاد مدفعيتهم تماماً عن الحدود، أو كان هذا هو النية المخطط لها منذ البداية.[١٤] في أية حال، تشتت الفدائيون في فوضى كبيرة، وهرب الآلاف من المدنيين مع إطباق «جيش الدفاع الإسرائيلي» على منطقة صور. ولم يبق صامداً في الميدان إلاّ بعض الوحدات الكبيرة لفتح وج.ت.ف.، وساهم في دعم الدفاع ظهور عرفات وخليل الوزير ومدير غرفة العمليات المركزية سعد صايل في الوقت الملائم على مشارف المدينة. وأصبح «جيش الدفاع الإسرائيلي»، بعد سقوط برج رحال والعباسية في المساء، على مرمى البصر من جسر القاسمية الاستراتيجي الذي يتحكم في الطريق الساحلية من صور إلى الشمال، لكن الجيش بقي عرضة لمقاومة عنيدة من بقايا كتيبة الجرمق التابعة لفتح فأوقف تقدمه. وأصدر مجلس الأمن قراراً بوقف إطلاق النار في ٢٠ آذار/مارس، قبلت به إسرائيل في اليوم التالي، كما قبلت به م.ت.ف. بعد ذلك بيوم.

وهكذا انتهت «الحرب الصغيرة» كما سماها الآن رئيس الأركان الإسرائيلي موردخاي غور. وقد خسر «جيش الدفاع الإسرائيلي» ٢١ قتيلاً وأسيراً واحداً، بينما قتل على الأكثر ٦٥ فدائياً وأسر ١٢.[١٥] وكالعادة، تحمّل الأهالي المدنيون من لبنانيين وفلسطينيين العبء الأكبر، إذ ذكرت التقارير الصحافية مقتل ١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠ شخص، مع أن تعداداً أولياً أظهر مقتل ١٧٦ وجرح ٣٩٢ بينهم ٧٥ قروياً لبنانياً قتلوا دفعة واحدة في هجوم جوي على مسجد في العباسية.[١٦] كما تسبب الاجتياح بفرار ٢٨٥,٠٠٠ من المدنيين، الذين تجمعوا في المدارس والمجمعات الرياضية والمباني البلدية في صيدا وبيروت.[١٧] وبالإضافة إلى تقديم المعونة الطارئة، فقد كانت مهمة الحكومة اللبنانية والأُسرة الدولية تأمين تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥، الذي يدعو إلى انسحاب إسرائيلي كامل من الجنوب. ولضمان هذا الانسحاب، نص القرار على نشر قوة حفظ سلام دولية على امتداد الحدود وإعادة السيطرة الحكومية الكاملة. واجتمعت قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان (اليونيفيل)، طوال الأسبوعين التاليين، وتسلمت من «جيش الدفاع الإسرائيلي» إدارة شريحة واسعة من الأراضي بحلول ٢٩ نيسان/أبريل. واستكمل «جيش الدفاع الإسرائيلي» انسحابه في ١٢ حزيران/يونيو، لكنه سلّم ٢٣ قرية فقط، من مجموع ٣٧ قرية متبقية، لقوات حداد، التي أصبح اسمها الآن «جيش لبنان الجنوبي»، بدلاً من تسليمها لـ «اليونيفيل».

حقق «جيش الدفاع الإسرائيلي» أهدافه العملانية الرئيسية، لكن م.ت.ف. تفاخرت أيضاً بأنها أخرت إلى حد كبير تقدم الإسرائيليين ومنعتهم من احتلال

«جيب» صور. وشرح سعد صايل أن المجلس العسكري الأعلى للمنظمة كان أمر قواته بالمقاومة لأطول مدة ممكنة قبل الانسحاب، ومن ثم بشن حملة فدائية خلف الخطوط الإسرائيلية.[١٨] وقال: «موقف العدو كان صعباً في القتال نتيجة هذا الأسلوب»، وأضاف أن «هذه إحدى المرات القليلة التي يقاتل فيها العدو قوات مصممة على القتال. وإسرائيل الآن سوف تكون مجبرة على إعادة النظر في حساباتها.»[١٩] في الحقيقة، كان أداء م.ت.ف. متبايناً علماً بأنه كان في إمكانها أن تؤكد «كان خروجها سالمة انتصاراً كبيراً.»[٢٠] أمّا الإصرار الفلسطيني على أن هجوم فتح البحري عطّل محادثات السلام المصرية - الإسرائيلية بصورة كبيرة فكانت تنقصه الصدقية، وخصوصاً أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، مناحم بيغن، سافر إلى واشنطن لعقد جولة جديدة من المحادثات مع كارتر في ٢١ آذار/مارس. وكما علّق عضو مجلس الأمن القومي الأميركي، وليام كواندت، فإن الأعمال الحربية المستمرة في لبنان «طوال الأشهر القليلة التالية... [كانت] مصدر إزعاج مستمر في العلاقات الأميركية - الإسرائيلية، إلاّ إن عملية السلام لم تتوقف.»[٢١]

كان للمعركة في الجنوب اللبناني نتائج استراتيجية أُخرى بالنسبة إلى م.ت.ف. فقد شكل جنود «اليونيفيل»، البالغ عددهم ٥٠٠٠، عازلاً مهماً أبقى قوات م.ت.ف. على بعد كبير من الحدود في معظم المناطق، باستثناء فجوة عرضها ٨ كلم في مقابل بلدة مرجعيون، حيث وقف الفدائيون وقوات حداد وجهاً لوجه. وقد شعرت م.ت.ف. بالإحباط، لكن ليس بالدهشة، لأن حلفاءها في جبهة الصمود والتصدي لم يفعلوا الكثير لمساعدتها عدا تقديم التأييد الدبلوماسي وشحنات متواضعة من الأسلحة.[٢٢] فسورية سمحت بمرور متطوعين قدموا من الدول العربية الأُخرى والأسلحة من الجزائر إلى م.ت.ف. في لبنان، لكنها احتجزت أو منعت دخول كثيرين غيرهم. أمّا العراق، فسارع إلى إرسال كتيبة من القوات الخاصة إلى لبنان في ٢٤ آذار/مارس، لكنه منع المتطوعين من الالتحاق بـ م.ت.ف.، وكذلك منعت السلطات الأردنية بصورة مماثلة نحو ٨٠٠ متطوع من مغادرة المملكة.[٢٣] وفي نهاية الأمر، وصل إلى م.ت.ف. نحو ٣٠٠٠ مقاتل جديد، خلال آذار/مارس ونيسان/أبريل، منهم ٦٠٠ التحقوا بوحدات الفدائيين بصورة دائمة.[٢٤]

وبالقدر نفسه من الأهمية، بالنسبة إلى م.ت.ف.، كان التحسن الواضح في العلاقة بسورية. أمّا ما كان سلبياً فهو إحياء المعارضة المارونية اتفاقية القاهرة لسنة ١٩٦٩. وكان هذان الأمران مترابطين. فضباط الجيش الموارنة وميليشيا «القوات

اللبنانية» كانوا أثاروا معارك حامية مع الوحدات السورية في قوات الردع العربية بمحيط بيروت في أوائل شباط/فبراير، ومرة أُخرى في أوائل نيسان/أبريل، وقد تحدى كميل شمعون «السلام السوري» مباشرة بالدعوة، في ١٢ نيسان/أبريل، إلى «تدويل» الأزمة اللبنانية. وكان التفسير السوري للتصعيد الماروني، وفقاً لما قاله أمين سر منظمة الصاعقة زهير محسن، هو أن إسرائيل كانت تخطط لـ «خلق أوضاع ضاغطة في الداخل اللبناني في محاولة لتصعيد التوتر ولدفع الأمور إلى حافة انفجار الحرب الأهلية من جديد، الأمر الذي يريدون منه أيضاً... الضغط على سورية لإجبارها على تعديل موقفها الصامد تجاه السادات وسياسته التخاذلية ومشاريعه التصفوية.»(٢٥) وقد تعمقت الشكوك السورية عندما تبيّن، في منتصف نيسان/أبريل، أن وزارة الدفاع اللبنانية كانت تدفع سراً رواتب أفراد الجيش السابقين الذين أصبحوا الآن في صفوف جيش لبنان الجنوبي، بمن فيهم سعد حداد، كما كانت تحافظ على صلات منتظمة بتلك الميليشيا المدعومة من إسرائيل.

أدى كشف النقاب عن الترتيبات القائمة مع جيش لبنان الجنوبي إلى أزمة حكومية استقالت في إثرها حكومة سليم الحص في ١٩ نيسان/أبريل. وبعد أربعة أيام، دعت لجنة برلمانية خاصة إلى وقف تام للعمليات الفدائية، وإلى حل القوات المسلحة كلها التي لا تدين بالولاء المباشر للدولة.(٢٦) كذلك اعتبرت اللجنة أن صدور قرار مجلس الأمن ٤٢٥ ونشر وحدات «اليونيفيل» جعلا اتفاقية القاهرة لسنة ١٩٦٩ في حكم الملغي، وإنْ كان رأي اللجنة ليس ملزماً. وقد أصدرت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. رداً متزناً، كررت فيه احترامها للسيادة اللبنانية، وجددت تعهدها بعدم التدخل في السياسة الداخلية، لكنها رأت أن المجلس النيابي لا يمتلك السلطة لإلغاء الاتفاقات المعقودة بين السلطة التنفيذية والمنظمة، والتي صادقت عليها مؤتمرات القمة العربية. وأكد الرد «أن الوجود والعمل الفلسطيني المسلح له طابع ودور قومي في الصراع العربي ـ 'الإسرائيلي'، وليس مسألة داخلية خاصة بالنسبة لهذا البلد العربي أو ذاك، وما دام الاحتلال الصهيوني للأرض العربية والفلسطينية قائماً فليس من حق أحد أن يقرر في هذا الموضوع القومي المصيري.»(٢٧) وتعهد عرفات لاحقاً للحص، الذي عاد إلى منصبه رئيساً للحكومة في ١٥ أيار/مايو، بالمحافظة على وقف إطلاق النار في الجنوب، وبتسهيل مهمة «اليونيفيل»، وبإعادة المتطوعين الذين وصلوا إلى لبنان بعد الغزو الإسرائيلي إلى بلادهم. وكرر خلف التزام وقف إطلاق النار عقب احتجاجات مضادة لـ م.ت.ف. في قانا وجويا في ٢١ أيار/مايو.

كانت النتائج الاستراتيجية للغزو الإسرائيلي واضحة للعيان، لكن لم يكن أقل منها أهمية النزاع الداخلي الذي أحدثه في صفوف الحركة الفلسطينية. وكان السؤال الملح يتمثل في سبب مغامرة قيادة الاتجاه السائد بإثارة الرد الإسرائيلي الضخم. لقد كان سوء التقدير أحد العوامل، ذلك بأن م.ت.ف. اعتقدت، كما يبدو، أن إسرائيل ستكبح جماح غضبها خوفاً من تعرض محادثات السلام مع مصر للخطر. وقد صرح سعد صايل، فيما بعد، بشأن تعزيز قوات «جيش الدفاع الإسرائيلي» على الحدود اللبنانية بعد هجوم فتح البحري قائلاً: «كانت المعلومات التي تصلنا عن حجم الحشود، تشير إلى ضخامتها إلى درجة أننا كنا ميالين إلى عدم الأخذ بها.»[٢٨] وكان الاعتقاد السائد أن إسرائيل يمكن أن ترد كما كانت تفعل في السابق، أي بضربات جوية واسعة. وأكد زهير محسن أن الهجوم الإسرائيلي تجاوز التوقعات الفلسطينية عندما قال: «منذ البداية كنا نلاحظ أن العملية الإسرائيلية في جنوب لبنان لم تكن مجرد رد على العملية الفدائية البطولية الأخيرة قرب تل أبيب، وإنما كانت خطة مدبرة ومبيتة مسبقاً تنتظر أية ذريعة للتنفيذ.»[٢٩]

وعلى العكس من ذلك، فقد اعتقد مناوئو قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. أنها كانت تنوي، منذ البداية، حض إسرائيل على إبعاد الفدائيين عن الحدود. وكان هدف عرفات وزملائه، وفقاً لهذا التعليل، إضعاف المنظمة عسكرياً من أجل كسب حرية أكثر في تقديم التنازلات السياسية الرئيسية الضرورية لها لتنضم إلى مصر في عملية السلام برعاية الولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال، قال أحمد جبريل، الأمين العام لِـ ج.ش.ـق.ع.، بسخرية «إن عيون أصحاب هذا الاتجاه [قيادة م.ت.ف.] مع السادات باستمرار، حتى إنهم أصيبوا بالحول.»[٣٠] أمّا حقيقة عرض عرفات في نهاية نيسان/أبريل، ومن بعده سعد صايل وممثل م.ت.ف. في بيروت شفيق الحوت، ضمان الأمن الإسرائيلي في مقابل قيام الدولة الفلسطينية، فقد أكدت شكوك الرافضين.[٣١] وكان يحمل وجهة النظر نفسها ناجي علوش (أبو إبراهيم) عضو المجلس الثوري في فتح، الذي رأى أن مقتل «٤٥ فدائياً فقط» خلال غزو آذار/مارس أظهر أن ما حدث ليس معركة حقيقية، وإنما «خدعة بارعة». ووفقاً لرأيه، فإن قيادة م.ت.ف. اليمينية المرتبطة بالنظامين الرجعيين في مصر والمملكة العربية السعودية، دبرت انسحاباً مسرحياً كي تدخل عمداً قوة دولية عازلة إلى المنطقة الحدودية.[٣٢] وكان هذا هو الرأي الشخصي أيضاً لسعيد مراغة (أبو موسى)، نائب مدير غرفة العمليات المركزية، الذي اتهم رؤساءه، عقب

ذلك بعدة أعوام، بأنهم كانوا على علم سابق بالمدى الدقيق للغزو الإسرائيلي.[٣٣]

وسواء أكان عرفات مذنباً حقاً بتوجيه الأحداث بهذه الطريقة المتعمدة أم لا، فقد سعى الرافضون لاستباق أي ميل إلى الاعتدال السياسي وذلك بشن حملة فدائية على وحدات «جيش الدفاع الإسرائيلي» في الجنوب اللبناني. وأكد الأمين العام لِـ ج.ش.ت.ف.، جورج حبش، أن «مدى الخسائر التي ألحقوها بـ 'إسرائيل' والزعزعة التي أصابت هيبة 'إسرائيل' تعطينا مثلاً حياً عن قيمة هذا الخط في المواجهة.» وبمزيد من الحماسة، سأل حبش: «لماذا لا نبدأ لكي يعم هذا الخط كل المنطقة العربية المحيطة بإسرائيل... من حدود لبنان ومن حدود الجولان ومن حدود الأردن وداخل كل مدينة في فلسطين... ما الذي سيحدث لـ 'إسرائيل'؟ بداية التضعضع، بداية الانهيار.»[٣٤] وما كان هذا في أحسن صوره إلاّ شطحة من شطحات الخيال. وكانت ج.ش.ت.ف. وفرعها اللبناني، حزب العمل الاشتراكي العربي، قد شكلا في أثناء الغزو هيئة أطلقا عليها تسمية متكابرة هي «جبهة المقاومة الشعبية لتحرير الجنوب من الاحتلال والفاشية»، لكن هذه الجبهة لم تكن فاعلة وسرعان ما زالت عن الوجود.[٣٥] وكان نشاطها الأول اتهام قيادة م.ت.ف. باتخاذ قرار بسحب القوات الفدائية المتبقية ليل ١٨ آذار/مارس، في غياب ممثلي ج.ش.ت.ف. وحزب العمل الاشتراكي العربي، وكذلك اتهام جبهة الصمود والتصدي العربية بالتخاذل، وسورية بإعاقة وصول المتطوعين.[٣٦]

في الحقيقة، قامت فتح بالقسط الأكبر من الحملة الفدائية، لكنها فعلت ذلك، إلى حد كبير، وسيلة لتأمين الاتصال الرسمي بقيادة «اليونيفيل». وكانت الأمم المتحدة رتبت وقف إطلاق النار ونشر وحدات «اليونيفيل» مع السلطات اللبنانية أصلاً، لا مع م.ت.ف. ولم توقف فتح حملتها الفدائية إلاّ بعد أن قام الأمين العام للأمم المتحدة، كورت فالدهايم، بزيارة عرفات في مقره في بيروت في ١٧ نيسان/أبريل، وتبعه قائد «اليونيفيل» إمانويل إرسكين، بعد ستة أيام أُخرى. وفي العلن، كان عرفات يصر على الاستمرار في الهجمات إلى أن ينسحب «جيش الدفاع الإسرائيلي» كلياً من لبنان، لكن «وزير الخارجية» في م.ت.ف. فاروق القدومي ذكر صراحة أن المنظمة «لا بد أن تسهل الإجراءات والترتيبات التي يمكن أن تتخذ على مستوى عربي أو دولي من أجل تأمين انسحاب إسرائيلي فوري ودون قيد أو شرط.»[٣٧] وفي أثناء ذلك، أعادت فتح تجميع العدد البسيط من الفدائيين الذين بقوا مختبئين خلف الخطوط الإسرائيلية، كما هرّبت الأسلحة إلى مناطق واقعة تحت سيطرة «جيش الدفاع الإسرائيلي» قبل أن تنتقل إلى سيطرة «اليونيفيل». وقد أتاح لها هذا أن تطالب بحق استبقاء قواعد في المنطقة العازلة ـ

عددها الإجمالي ٣٥ قاعدة، بما في ذلك مفرزات صغيرة تابعة لـ ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. ـ الأمر الذي يصل بعددها إلى ٧٠٠ فدائي في حده الأقصى. وتكرست بالتدريج قواعد للتصرف، وتم تعيين ضباط ارتباط من قِبَل الجانبين، وأصبح أمراً عادياً بالنسبة إلى «اليونيفيل» أن تعيد الفدائيين وأسلحتهم بعد ضبطهم عند تجاوز الترتيبات المعمول بها.[(٣٨)]

ولم تكن م.ت.ف. وحدها التي أدركت أبعاد صيغة التعايش هذه التي نشأت مع «اليونيفيل». إذ لاحظ رئيس الأركان الإسرائيلي، موردخاي غور، علناً أن وقف إطلاق النار الذي توصلت إليه الأمم المتحدة جعل من م.ت.ف. طرفاً بأمر الواقع في أي اتفاق بشأن الجنوب اللبناني.[(٣٩)] وتوصل الرافضون الفلسطينيون إلى استنتاج مماثل، فنظروا إلى التفاهم الذي توصلت إليه كل من م.ت.ف. والأمم المتحدة، في نيسان/أبريل، أنه في منزلة تأكيد سعي عرفات للتودد إلى الأسرة الدولية، وذلك من خلال منع الهجمات على الأهداف الإسرائيلية. ولمّا كان الرافضون عاجزين عن مهاجمة «جيش الدفاع الإسرائيلي»، وجدوا من المفيد سياسياً التحول إلى مهاجمة «اليونيفيل» بدلاً من ذلك. وقد وفرت محاولات الكتيبة الفرنسية التابعة لهذه القوة توسيع منطقة عملياتها بمحيط صور في النصف الأول من نيسان/أبريل، حجّة ملائمة للرافضين وحلفائهم اللبنانيين ليبدأوا هجماتهم التي لم تتوقف إلاّ بعد توسط فتح. وظهر العراق أيضاً على مسرح الأحداث، وذلك بترتيب نقل أكثر من ١٢٠ متطوعاً إلى لبنان، تم تجنيدهم من قِبَل جماعة أبو نضال. وكانت الأوامر الصادرة إليهم تتمثل في مهاجمة «اليونيفيل» وتعطيل وقف إطلاق النار، إلاّ إن قوات فتح احتجزت المجموعة بكاملها في ١٧ نيسان/أبريل.[(٤٠)] ودلت التحريات على أن ناجي علوش ومحمد عودة (أبو داود) كانا زوّدا القادمين الجدد سراً وسائل المبيت والطعام والتنقل والتموين والتصاريح العسكرية المزورة، الأمر الذي أدى إلى اعتقالهما الفوري بناء على أوامر من عرفات وخليل الوزير.

كان اعتقال علوش وعودة خطوة لم يسبق لها مثيل، على الرغم من خطورة تصرفهما، الأمر الذي أثار ردات فعل داخلية قوية. وقد احتج صلاح خلف ونمر صالح، عضوا اللجنة المركزية، بصورة علنية، وكذلك فعل ماجد أبو شرار، أمين سر المجلس الثوري في فتح، ومحمد أبو ميزر، رئيس دائرة العلاقات الخارجية فيها. كما صدرت ردات فعل غير مألوفة بالشجب العلني للاعتقالات عن موسى العمله وسعيد مراغة، اللذين حثا وحدات فتح على تقديم الدعم للفدائيين المنشقين.[(٤١)] وجاءت احتجاجات أيضاً من التنظيمات الفدائية الأُخرى ومن

الأحزاب اليسارية اللبنانية، نشرت في صحيفة الحزب الشيوعي اللبناني «النداء». وعدل عرفات عن موقفه، فأمر بإطلاق علوش وعودة؛ وفرّ علوش على الفور إلى بغداد حيث التحق بقيادة جماعة أبو نضال، لكن عودة بقي في بيروت.[٤٢] وهنا أكد صلاح خلف «أننا لا نقبل جماعة أبو نضال بيننا»، وانضم إلى هايل عبد الحميد (أبو الهول) في استنطاق عودة بشأن دوره.[٤٣] وبطريقة مماثلة عمل أبو شرار، الذي يمكن اعتباره أكثر الشخصيات نفوذاً في «جماعة السوفيات» (وليس نمر صالح)، على إقناع العمله ومراغة وغيرهما من الحلفاء بترك علوش وعودة لقدرهما كي لا يجد عرفات ذريعة لممارسة القمع على نطاق أوسع.[٤٤] وقد أظهرت اللجنة المركزية وحدة صفها بحضور عرض عسكري لخريجي الكلية العسكرية *التابعة لفتح في ٢٧ نيسان/أبريل.*

ومع أن قيادة الاتجاه السائد نجحت في إعادة فرض سيطرتها، فقد شجعت هذه الحادثة مناوئيها. وكان بينهم العراق، الذي نظر إلى م.ت.ف. والجنوب اللبناني كميداني قتال ملائمين لمواصلة خصومته المستمرة مع سورية. ففي ١٥ أيار/مايو، بعد أسبوع من إعلان حافظ الأسد وعرفات تأليف لجنة لـ «التنسيق الاستراتيجي»، قامت جماعة أبو نضال باغتيال ممثل م.ت.ف. في الكويت علي ياسين. وفي الوقت نفسه، جددت التنظيمات الرافضة هجماتها على «اليونيفيل»؛ وقد أصيب قائد الكتيبة الفرنسية بجروح، بينما نجا ضابط ارتباط من م.ت.ف.، عندما تعرضت السيارة التي كانا يستقلانها لكمين نصبته ج.ت.ع. في ٢ أيار/مايو. وردت قيادة «اليونيفيل» بنقل مقرها من الزهراني إلى رأس الناقورة في المنطقة التي يسيطر عليها جيش لبنان الجنوبي، الأمر الذي أحرج م.ت.ف. وسورية، لكن ج.ش.ت.ف. عادت لتختبر مواقع «اليونيفيل» عسكرياً في ٣ و١٣ أيار/مايو. واقترب صبر سورية من النفاد، فحذرت الفدائيين من أن التمادي في الأنشطة المسلحة في الجنوب يعتبر في منزلة «تواطؤ مع إسرائيل يعطيها مبرراً لضرب لبنان.»[٤٥] ووفقاً لما قاله أحمد جبريل فإن سورية كانت ترغب في «إغلاق النوافذ» في الجنوب التي يمكن أن تسمح لإسرائيل بالاستفادة من تفوقها العسكري؛ وأضاف لاحقاً أن سورية تعتبر أن نشر قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان (اليونيفيل) وتطبيق قرار مجلس الأمن ٤٢٥ يفقدان المعسكر الماروني وسائل «الابتزاز» عن طريق التهديد، الأمر الذي يهدد بقدح زناد التدخل الإسرائيلي.[٤٦]

لم يكن تصرف الرافضين وليد التحريض العراقي فحسب، بل إنه كشف أيضاً بصورة واضحة العلاقة الوثيقة بين الاستقطاب السياسي والعقائدي في الساحة

الفلسطينية من ناحية، وبين الخصومات العربية وبدايات «الحرب الباردة الثانية» من ناحية أُخرى. فعلى الصعيد الأول تفاقمت النزاعات التنظيمية فيما بين التنظيمات الفدائية وفي داخل كل منها، بينما بزغ على صعيد آخر قيام تحالف واسع، وإنْ يكن متصدعاً، بين مَنْ سمّوا أنفسهم اليساريين وبين المتشددين في مجمل الحركة الفلسطينية. والمثال لذلك هو جبهة التحرير الفلسطينية، التي تألفت قيادتها المركزية، بصورة رئيسية، من لاجئين فلسطينيين من سورية. ومع أن محمد عباس زيدان كان الأمين العام بالاسم، إلاّ إنه كان مضطراً إلى اقتسام السلطة الفعلية مع اثنين من مواليد الضفة الغربية هما طلعت يعقوب وعبد الفتاح غانم في رئاسة ثلاثية رسمية، كما أنه واجه تحديات مستمرة من الكوادر الثلاثة الآخرين الذين شكلوا معاً القيادة الجماعية.[٤٧] وقد شجع التقاء الفوارق الإقليمية والطموحات الشخصية على قيام سياسات يسارية متطرفة، بالإضافة إلى وضع أنشطة جبهة التحرير الفلسطينية وجدواها موضع الشك. ومن المصادفة أن عدداً من الأعضاء البارزين في الجماعة اليسارية في فتح، مثل عبد الرحمن مرعي، ترعرعوا أو درسوا في سورية وعرفوا قادة جبهة التحرير الفلسطينية معرفة جيدة. وقد حافظوا على استمرار الحوار بصورة سرية مع الجبهة وأمدوها بكميات متواضعة من الأموال والأسلحة، إلى أن أصبحت العلاقة بالعراق أكثر أهمية.[٤٨] وقد ردت الجبهة هذا الجميل بتبنيها علناً قضايا اليساريين في فتح سنة ١٩٧٨، وبإصدار بطاقات هوية عسكرية وتصاريح سفر مزورة لأفراد من جماعة أبو نضال ولمؤيدي ناجي علوش، الأمر الذي أزعج عرفات بشدة.

ومثلما كان الحال بالنسبة إلى جبهة التحرير الفلسطينية، كان التصرف المتطرف لـ ج.ش.ت.ف. يعود أيضاً إلى اجتماع القلاقل الداخلية والآراء العقائدية المتشددة. وعند استرجاع هذه الفترة في نيسان/أبريل ١٩٨١، أقر المؤتمر العام الرابع لـ ج.ش.ت.ف.، عقب نهاية النزاع اللبناني في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ ونشر قوات حفظ السلام السورية، «بروز تيار انتهازي من جديد ينتقد موقف الجبهة الشعبية من قوات الردع واتفاقية شتورة ويطالب بضرورة التصادم معها.» وكشف تقرير المؤتمر الآن أن عضو المكتب السياسي وليد قدورة، الذي كان حرض سرّاً على الانقسام اليساري في آذار/مارس ١٩٧٢، قاد الاتجاه اليساري المتطرف سنة ١٩٧٧ بالاشتراك مع «مجموعة من الطلاب المتخرجين من جامعات مصر.»[٤٩] وتم الكشف في ذلك الوقت أن قدورة كان على صلة بالمكتب الثاني اللبناني. ويبدو أن فضيحة واحدة لم تكن كافية، فقد اكتشفت ج.ش.ت.ف.، في نهاية سنة ١٩٧٧، أن عضواً آخر في المكتب السياسي، يونس البجيرمي (أبو أحمد

يونس)، كان مسؤولاً عن عدد من عمليات السطو المسلح في لبنان منذ ١٩٧٦.(٥٠) كذلك أظهر التحقيق أنه أمر باغتيال زميل له في المكتب السياس عبد الوهاب الطيب، وزوجته، فتم إعدامه عقاباً على تلك الجريمة.

إلاّ إن الخطاب البلاغي لـ ج.ش.ت.ف. لم يتغير. ففي حديث لحبش، كانون الأول/ديسمبر، انتقد بشدة القيادة «اليمينية» في فتح وم.ت.ف. لتبني سياسات «تلائم الأنظمة الرجعية [العربية] الانهزامية»، ووصف م.ت.ف. وم وسورية مجتمعة بـ «الاستسلامية».(٥١) وأصر على أن الجبهة لم تعد تة بـ «عمليات خارجية»، وأن مثل هذه العمليات يقوم به «أعضاء سابقون»؛ و الحقيقة، كان وديع حداد توفي في ٢٨ آذار/مارس ١٩٧٨ بسبب إصابته بالسرطا لكن الفرع اللبناني للجبهة، حزب العمل الاشتراكي العربي، كان متورطاً في هج على مسافرين كانوا ينتظرون طائرة تابعة لشركة «إل عال» الإسرائيلية في مط أورلي الفرنسي في ٢٠ أيار/مايو.(٥٢) وكان الخطر الحقيقي، كما رأى حب الآن، أن «قيادة منظمة التحرير لا زالت تتعلق بأوهام إمكانية استخراج تسو سياسية معينة لقضية شعبنا الفلسطيني.» وكان هذا التوهم واضحاً في إصرار تل القيادة على متابعة اتصالاتها السرية بمصر، ومحاولاتها تحقيق مصالحة مع الأردن وتصريحاتها الموحية برغبتها في الاعتراف بإسرائيل، وخطب ودّ الولايا المتحدة.(٥٣) وفي نظر حبش، فإن تعهد م.ت.ف. بوقف العمليات الفدائية ف الجنوب اللبناني، في حزيران/يونيو، أثبت صحة هذه الشبهات، وجمّد فعلاً اتفاق القاهرة لسنة ١٩٦٩.(٥٤)

وكسب الرافضون الفلسطينيون الآن حليفاً غير متوقع. إذ إن ج.د.ت.ف كانت انتقدت قيادة م.ت.ف.، التي تهيمن عليها فتح، لمحاولتها الانضمام إلى عملية السلام التي ترعاها الولايات المتحدة خلال سنة ١٩٧٧، وفي أيار/مايو ١٩٧٨، تحالفت الجبهة بصورة واضحة مع مناهضيها السابقين في جبهة الرفض. وبيّن الأمين العام، نايف حواتمه أن هذا الإجراء كان رداً على «استعداد بعض القوى البورجوازية الفلسطينية ممن تتربع على رأس السلطة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية للتكيف مع الارتداد الساداتي المرتبط بشكل مباشر مع مخططات التسوية الأميركية التصفوية.»(٥٥) وهاجم حواتمه الأسلوب الاستبدادي للقيادة في فتح واحتكارها صنع القرار في م.ت.ف.، كما شجب ما وصفه بتقسيم أفراد الحركة الفلسطينية إلى «مقبولين» و«غير مقبولين». ووفقاً لوجهة نظر ج.د.ت.ف.، فقد تأثرت سياسة م.ت.ف. بـ «الفئات العليا من البورجوازية الصغيرة والبورجوازية المتوسطة الوطنية في المهجر»، و«نظراً لافتقار هذه الفئات الطبقية إلى التماسك

الاجتماعي، وتشتتها في البلدان العربية المختلفة، وغياب أي قاعدة صلبة وثابتة ترتكز عليها... فإن التطورات السلبية في الوضع العربي كانت تعكس آثارها مباشرة على ميول وسياسة هذه الفئات وعلى مجمل السياسة العامة لحركة المقاومة ومنظمة التحرير.» أمّا الحل الذي تقترحه الجبهة، فهو فرض قيادة جماعية في م.ت.ف. وحرمان اليمين الفلسطيني من احتكاره عملية صنع القرار. واختتمت ج.د.ت.ف. بقولها: «إن إحباط الدور اليميني والرجعي العربي داخل منظمة التحرير، يحتل المرتبة الأولى في أولويات نضالنا لتوفير الشروط الذاتية الملائمة لمجابهة المشروع الأميركي ـ الصهيوني ـ الرجعي ـ العربي.»[٥٦]

وقد عززت ج.د.ت.ف. معارضتها بتوقيع مذكرة مشتركة للتنظيمات الأربعة الرافضة في ٢٤ أيار/مايو.[٥٧] وانتقد الموقعون قيادة م.ت.ف. لمحاولتها «الحصول على حصة في التسوية الموعودة والحصول على مقعد في القطار الأميركي.» وشجبوا أيضاً سياسات م.ت.ف. في لبنان، التي سعت للسيطرة على الحركة الوطنية اللبنانية عن طريق «إقامة تنظيمات وهمية وشعبية للتأثير عليها [أي الحركة الوطنية اللبنانية] من داخلها والتحكم في قرارها السياسي»، كما تملقت «الشخصيات والتجمعات التقليدية المشبوهة»، وأذعنت لطلبات كل من الحكومة والأمم المتحدة المتعلقة بالجنوب اللبناني. واتهمت المذكرة بعض قادة م.ت.ف. بـ «الترويج للموقف الرجعي العربي والتحريض على تفجير الثورة من الداخل» من ناحية، وبالإقلال من أهمية جبهة الصمود والتصدي العربية من ناحية أُخرى. وقد اشتكت المذكرة بمرارة وبصورة متكررة أن سياسات م.ت.ف. كانت نتيجة قرارات فردية، وضمناً نتيجة قرارات فتح وعرفات نفسه.[٥٨] ولكبح جماح كل من فتح ورئيس م.ت.ف.، طالبت المعارضة بتأليف لجنة تضم قادة كل التنظيمات الفدائية وبعض كبار المسؤولين في م.ت.ف. وشخصيات «مستقلة» للإشراف على صنع القرار الوطني.[٥٩]

لقد أدت المذكرة المشتركة، على الأقل، إلى إقناع عرفات بأنه أمام حملة سياسية مدبرة. ومما زاد في قلقه هو معرفته أن الجناح اليساري في فتح كان يعمل بدأب على إعادة تجميع صفوفه، بل إنه قام سراً بانتخاب لجنة مركزية موازية في أوائل سنة ١٩٧٨.[٦٠] وبرز كل من عبد الرحمن مرعي (أبو فارس) والياس شوفاني، وهو باحث فلسطيني تسلم مسؤوليات رمزية في القطاع الغربي التابع لفتح، كشخصيتين قياديتين في حزب سري فضفاض. وكان مرعي وشوفاني على علاقة وطيدة بموسى العمله، الذي كانت له شبكته السرية الخاصة في وحدات فتح الفدائية، وكذلك بماجد أبو شرار ونمر صالح في «جماعة السوفيات». وكان من

الشخصيات البارزة أيضاً سميح أبو كويك (قدري)، الذي ما زال اسمياً رئيس التنظيم في الأردن، والذي احتفظ بعلاقات خفية من مقره في دمشق بجماعة أبو نضال في بغداد. وكان ضمن الفئات الصغيرة التي انضمت إلى هذا الائتلاف الداخلي جماعة أطلقت على نفسها اسم «حزب العمال الشيوعي الفلسطيني» والتي اعتمدت في تمويلها على المثقفين والطلاب الجامعيين المنتمين إلى فتح، كما حظيت بالمساندة الحذرة والعابرة من عضو اللجنة المركزية صلاح خلف.

كان عرفات مطلعاً على الوضع داخل فتح، وعلى أن اليساريين ينسقون موقفهم السياسي سراً مع ج.د.ت.ف. ومع الرافضين.[٦١] وفي ٦ أيار/مايو، أصدر القرار التشريعي رقم ١ معدلاً قانون العقوبات الثوري لسنة ١٩٧٤ الصادر عن فتح، والذي لخص فيه القواعد الإجرائية الخاصة بالاعتقال والتحقيق والمحاكمة، وخص نفسه عملياً بصلاحيات المدعي العام العسكري.[٦٢] واتضح سبب هذه الخطوة في ١٩ حزيران/يونيو، عندما حوكم اثنان من كوادر فتح هما علي سالم ومحمود دعيبس لقيامهما بتقديم المأوى ووسائل النقل إلى المنشقين من جماعة أبو نضال الذين كان تم تهريبهم إلى الجنوب اللبناني من قِبَل ناجي علوش ومحمد عودة في نيسان/أبريل. وكان سالم ودعيبس خاضا معارك في حصار تل الزعتر، وترأسا الآن فرع فتح في الدامور، وقد أعدما عقب المحاكمة مباشرة. هذا العمل أقنع الرافضين، الذين كانوا يتحملون مسؤولية العنف الداخلي حتى هذه اللحظة، بأن عرفات وزملاءه سليجأون إلى الوسائل العسكرية في حملتهم لتحقيق السيطرة السياسية. وكان رئيس م.ت.ف. أيضاً موضع شبهة بسبب إصداره الأوامر بمحاولة اغتيال حنا مقبل في ٢٥ تموز/يوليو، وهو كاتب فلسطيني مقرب من علوش، الأمر الذي دفع حبش إلى القول ضمنياً في خطاب علني أن تنفيذ حكمي الإعدام كان رداً على هجوم حزب العمل الاشتراكي العربي على مطار أورلي في أيار/مايو.[٦٣] وأضاف أن قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. أصبحت تستخدم العنف لتحوّل النقاش الداخلي بشأن عملية السلام «من معركة سياسية إلى معركة عسكرية... لإسكات صوتنا.»[٦٤]

أمّا عرفات، من جهته، فقد كان يرد على ما يصر على أنه تحد يثيره العراق في الأساس. وأصدرت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بياناً، في ١٦ حزيران/يونيو، تتهم فيه الاستخبارات العراقية رسمياً باغتيال ممثلها في الكويت قبل شهرين، الأمر الذي أدى إلى رد العراق، بعد أسبوعين، باستدعاء كتيبة القوات الخاصة التي كانت أرسلتها إلى الجنوب اللبناني في آذار/مارس. كذلك اشتعلت المناوشات بين ج.ت.ع. وج.ش.ـق.ع. في مخيم عين الحلوة في ٢١ حزيران/يونيو، كما

تحدى الرافضون سياسة م.ت.ف. بمعارضة نشر وحدات الجيش اللبناني في منطقة عمل «اليونيفيل» في أوائل تموز/يوليو. ومع احتدام المنازعات، صرحت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. علناً، في ١١ تموز/يوليو، أن اشتراك العراق في الهجمات، بالإضافة إلى البرامج الإعلامية التي تبثها جماعة أبو نضال يعتبران في منزلة «إعلان حرب إبادة على الشعب الفلسطيني وثورته وقيادته.»(٦٥) وطالبت م.ت.ف. بتسليم صبري البنا من أجل «تجنب إراقة الدماء»، لكن ج.ت.ع. وجبهة التحرير الفلسطينية ردتا على التهديد المبطن باحتجاز ٤٠ جندياً من «اليونيفيل» رهائن في اليوم التالي. وردت فتح على ذلك باحتلال مكاتب وقواعد جبهة التحرير الفلسطينية، وباعتقال أفرادها في معظم مناطق لبنان طوال اليومين التاليين، ولم تفرج عنهم إلاّ بعد أن تعهد قادتهم بتعديل تصرفاتهم.

ومع تعمق الخصومة اتهم مسؤول عراقي، لم يذكر اسمه، عرفات باللجوء إلى العنف لإخماد المعارضة الداخلية، واتهم «الأطراف التي لها صلة بسورية، والأطراف التي لها صلة بالاتحاد السوفياتي» بشن الحملة على العراق «انتقاماً لإعدام الشيوعيين ولتحويل الأنظار عن القضايا الفلسطينية الداخلية.»(٦٦) وردت فتح، في ١٦ تموز/يوليو، بخطبة لاذعة مطولة كشفت فيها النقاب عن أن السلطات العراقية أغلقت جميع مكاتبها في البلد باستثناء مكتب واحد فقط، وحولت ٦٠٪ من الأموال التي تبرع بها الشعب العراقي لفتح إلى «مكتب الكفاح المسلح» الخاص بحزب البعث، وصادرت شحنات أسلحة قادمة من الصين قيمتها ٥٠ مليون دولار، وشحنات من المواد الغذائية والأدوية والملابس العسكرية تقدر بـ ٣٠ مليون دولار أُخرى، كما صادرت «ورشاً» لإنتاج الأسلحة ومزرعة كبيرة للدواجن.(٦٧) وقد سخرت نشرة داخلية من أن العراق لم يتمكن من إنجاز أي عمل باستثناء تشكيله تنظيماً «عديم الفعالية، عاجزاً عن النمو»، هو ج.ت.ع.، أو «شراء أحد الساقطين».(٦٨) وشبهت نائب الرئيس العراقي، صدام حسين، برئيس الحكومة الإسرائيلية، مناحم بيغن، من حيث تصميمهما المشترك على «استباحة دم مناضلي فتح.» وبمزيد من الحماسة لهذه الفكرة، اعتبرت فتح «صدام التكريتي وبقية عشيرة التكارتة» الورثة الروحيين لنوري السعيد، رئيس الحكومة العراقية الممقوت في عهد المملكة الهاشمية، الذي شنق، ثم نبش من قبره ومزق إرباً على يد الجماهير الثائرة في أثناء ثورة تموز/يوليو ١٩٥٨. واختتمت قائلة: «إذا كان الفلسطينيون لم يستطيعوا اعتبار نوري السعيد بطلاً قومياً فإنهم عاجزون عن رؤية ملامح البطل القومي في وجه صدام التكريتي.»(٦٩)

ووصل النزاع الآن إلى حد العنف المكشوف عندما أطلق مسلحون، يعتقد

أنهم ينتمون إلى فتح، النار على السفارة العراقية في بيروت في ١٧ تموز/يوليو. وطوال الشهر التالي كان الدبلوماسيون العراقيون في لندن وباريس وكراتشي وبيروت وطرابلس الغرب هدفاً لمهاجمين مجهولي الهوية، الذين قتلوا ثلاثة أشخاص وأصابوا رابعاً بجروح، بينما ردت جماعة أبو نضال والاستخبارات العراقية باغتيال ممثل م.ت.ف. في باريس، عز الدين القلق، ومساعده بالإضافة إلى أربعة من المارة خارج مكتب م.ت.ف. في مدينة إسلام آباد الباكستانية. (وفي خضم الاغتيالات المتبادلة قام جهاز الموساد الإسرائيلي بقتل كادر ينتمي إلى ج.ش.ت.ف. في أثينا في ١٩ آب/أغسطس، بينما قُتل مسافران في هجوم مسلح على حافلة لشركة «إل عال» في لندن في اليوم التالي). عقب ذلك أعلنت جماعة أبو نضال الهدنة، وفقاً لتعليمات من الحكومة العراقية على الأرجح. كما قلل العراق أهمية انضمام سفيره السابق لدى السويد، اللواء حسن النقيب، إلى م.ت.ف. في أوائل أيلول/سبتمبر، حيث عيّنه عرفات مستشاراً عسكرياً له، وكذلك تغاضى العراق عن محاولة قامت بها فتح لشق ج.ت.ع.[٧٠]

خلال الفترة نفسها، تناوشت وحدات فدائية من فتح مع الرافضين ومع ج.د.ت.ف. في مخيمي نهر البارد والبداوي في شمال لبنان في ٣٠ تموز/يوليو، الأمر الذي أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص. كما أوقع تجدد القتال في البداوي، بعد ثلاثة أيام، ٥٠ إصابة، عندما أغلقت فتح مكاتب المناهضين لها، ثم ٨ إصابات أُخرى حين امتدت الصدامات إلى الدامور وصور وصيدا في ١ و١٠ آب/أغسطس.[٧١] وكان الأسوأ من كل هذا الانفجار الذي وقع في ١٣ آب/أغسطس في مستودع للذخيرة في طبقة سفلية أدى إلى انهيار المبنى الذي يقع فيه المقر الرئيسي لجبهة التحرير الفلسطينية في بيروت، والذي نجم عنه مقتل ١٣٥ من السكان المدنيين و٣٧ من أعضاء الجبهة و١٦ من أعضاء فتح. وسواء أكانت هذه المأساة مدبرة أم مصادفة، فقد اشتبه، بصورة واسعة، في أنها نتيجة هجوم انتقامي لـ ج.ش.ـق.ع. على جبهة التحرير الفلسطينية المنشقة عنها. وفي هذه اللحظة، أعادت فتح إحياء اقتراحها الذي كانت قدمته أصلاً إلى المجلس الوطني الفلسطيني، في كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، بتوحيد القوات العسكرية الفلسطينية.[٧٢] ومما لا يدعو إلى الدهشة أن المعارضة رأت في هذا الأمر محاولة من فتح لفرض إرادتها السياسية، فاعترضت موضحة أن الوحدة تستلزم أن يكون صنع القرار في م.ت.ف. جماعياً.[٧٣] واشتبك الرافضون مع ج.ش.ـق.ع. في ١٧ آب/أغسطس، وجددوا هجماتهم على «اليونيفيل»، ولم يتوقفوا إلاّ بعد وساطة فتح بعد أربعة أيام.

أصبحت سورية قلقة بصورة متزايدة جراء العنف الفلسطيني الداخلي، وخصوصاً أنها كانت تواجه أيضاً تحدياً عسكرياً متنامياً من المعسكر الماروني. ففي ١٣ حزيران/يونيو، قام رجال الميليشيا الموالون لبشير الجميل، القائد الشاب الطموح للقوات اللبنانية، بقتل طوني فرنجية، الابن الأكبر لرئيس الجمهورية السابق سليمان فرنجية ورئيس ميليشيا المردة المنافسة، وزوجته وابنته و٣٠ من الحراس والخدم والمارة، في بلدة إهدن الشمالية. ومع تعاظم الضغط السوري على بيروت الشرقية، أعلنت إسرائيل قلقها بإرسال طائرات مقاتلة إلى سماء بيروت في ٦ تموز/يوليو و٨ آب/أغسطس، ثم ضربت معسكراً للتدريب تابعاً لفتح خارج مخيم برج البراجنة في ٢١ آب/أغسطس. وجاء ذلك عقب سلسلة من الضربات الجوية منذ أيار/مايو امتدت بالتدريج من الجنوب حتى الدامور، وكان يصاحبها قصف مدفعي ضد قواعد الفدائيين والأهداف المدنية في منطقتي صور والنبطية خلال آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. وبسبب تلهف سورية على احتواء العنف، على جبهة واحدة على الأقل، أصدرت تعليماتها إلى منظمة الصاعقة وج.ش.ـق.ع.، في منتصف آب/أغسطس، بمباشرة حوار رسمي مع ج.ش.ت.ف.، التي قاومت ضغط حلفائها الرافضين في سبيل إقناعها بالقيام بهجوم عسكري على فتح.(٧٤) وفي هذه الأثناء ألزمت فتح نفسها، في بيان مشترك مع ج.ش.ت.ف.، بتبني «الحوار الديمقراطي»، وعقدت محادثات مصالحة مع التنظيمات الفدائية الأُخرى.

إنقاذ الخيار الدبلوماسي

إن استعداد قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. للرد بقوة على المعارضة والتدخل العراقي، كان دليلاً على تصميمها على الدفاع عن قدرتها على العمل المستقل فيما يتعلق بعملية السلام. لكن أي نجاح كان يمكن أن تنجزه أصبح عرضة للضياع بسبب الإعلان أن الجولة الأخيرة لمحادثات السلام في المنتجع الرئاسي الأميركي في كامب ديفيد تمخضت عن اتفاق بين مصر وإسرائيل. ووقّع السادات وبيغن، في ١٧ أيلول/سبتمبر، بياناً عاماً لمبادئ السلام، يشتمل على الخطوط العريضة لحكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى اتفاق إطار مفصل لمفاوضات أُخرى بهدف الوصول إلى معاهدة سلام نهائية بين مصر وإسرائيل.(٧٥) وقامت سورية والجزائر وليبيا واليمن الجنوبي وم.ت.ف. من دون إبطاء بإحياء جبهة الصمود والتصدي، في ٢٣ أيلول/سبتمبر، لكن هذه المرة ككيان رسمي بقيادة عليا ولجنة سياسية وأُخرى إعلامية وقيادة عسكرية مشتركة.(٧٦)

وقام سلاح الجو السوري بالتصدي لمقاتلات إسرائيلية فوق لبنان في اليوم التالي، كأنه يؤكد صدق العزيمة العربية، إلاّ إنه فقد أربع طائرات. وقد سعت فتح لرد أكثر إثارة: ففي ٣٠ أيلول/سبتمبر أغرق سلاح البحر الإسرائيلي سفينة تجارية محملة بالمتفجرات والوقود سريع الاشتعال حاولت فتح الإبحار بها إلى داخل ميناء إيلات.(٧٧)

تزامن اتفاق كامب ديفيد مع تزعزع العرش الإمبراطوري في إيران، وكان تزامن هذين الأمرين الخطرين حافزاً للعراق وسورية على إلقاء خصومتهما المريرة جانباً. ففي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، وقّع نائب الرئيس العراقي، صدام حسين، والرئيس السوري حافظ الأسد «ميثاقاً قومياً» أوصل البلدين إلى وحدة عسكرية. وقد عززت هذه المصالحة المفاجئة نفوذهما المشترك، الذي مارساه من أجل إحداث تأثير كبير خلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد يومي ٤ و٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وكان كل من المملكة العربية السعودية والأردن وغيرهما من «عرب أميركا» ـ كما كانت المعارضة الفلسطينية تسمي هذه الدول ـ قد اتخذت موقف الحياد المتعمد منذ زيارة السادات للقدس، لكنها وجدت الآن أنه لم يعد يمكن التزام هذا الموقف.(٧٨) مع ذلك، فقد بقيت هذه الدول مترددة في قطع علاقاتها بمصر بصورة كاملة؛ وبناء على إصرارها، امتنع المؤتمر من التنديد بالسادات ما دام لم يعقد اتفاق سلام، الأمر الذي أثار اشمئزاز جبهة الصمود والتصدي.(٧٩) واكتفى البيان الختامي بإقرار «عدم الموافقة على هاتين الاتفاقيتين، وعدم التعامل مع ما يترتب عليهما من نتائج، ورفضه [أي المؤتمر] لكل ما يترتب عليهما من آثار سياسية واقتصادية وقانونية وغيرها من آثار.»(٨٠) كما تعهدت الدول النفطية بتقديم منح سنوية قدرها ١,٥٨ مليار دولار إلى سورية، و١,٢٥ مليار دولار إلى الأردن، و٢٥٠ مليون دولار إلى م.ت.ف. طوال الأعوام العشرة التالية. أمّا الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد خصص لها مبلغ إضافي قدره ١٥٠ مليون دولار سنوياً طوال عشرة أعوام، على أن يتم توزيع ٥٠ مليوناً منها من قِبَل م.ت.ف. لوحدها، وتوزيع الـ ١٠٠ مليون دولار الباقية بمشاركة الأردن، الأمر الذي أثار انزعاج المنظمة.(٨١)

على الرغم من تعمق الاستقطاب في الموقف العربي، فإن قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. لم تكف عن محاولة بناء خيار دبلوماسي مستقل. فقد أمل عرفات بأن تتيح الإشارة الواردة في اتفاق كامب ديفيد إلى الحكم الفلسطيني الذاتي فرصة للمناقشة، وأرسل استفساراً سرياً بشأن هذا الأمر إلى الإدارة الأميركية بعد وقت قصير من مراسم التوقيع.(٨٢) لقد كان عرفات أكثر حذراً في العلن،

لكنه أكد في مقابلة يبدو أنها مدبرة نشرت في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، «إنني كقائد ثورة أؤكد أننا لسنا عدميين، لأن العدمية هزيمة والثورة تعاملت مع الواقع لقد أعلن المجلس الوطني الفلسطيني أن من حق منظمة التحرير الفلسطينية إنشاء دولتها المستقلة على أي جزء من التراب الفلسطيني يتم تحريره أو الانسحاب عنه.» لقد بالغ عرفات في حقيقة قرارات المجلس، لكنه كان يهدف إلى تأكيد أنه «يحق لمنظمة التحرير الفلسطينية الاشتراك في جميع المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي تتناول حلاً شاملاً وعادلاً للقضية الفلسطينية يتيح للشعب الفلسطيني ممارسة حقوقه الوطنية بحرية تامة على أرضه.»(٨٣)

فوجئ عرفات بإعلان الميثاق القومي العراقي ـ السوري بعد يومين، الأمر الذي هدد بتضييق هامش المناورة السياسية لديه تضييقاً كبيراً. وقد ردت م.ت.ف. بإحياء الحوار مع الأردن، على أمل إيجاد مسار دبلوماسي جديد. وكان الملك حسين، كعرفات، مهتماً أيضاً بإمكان أن يتيح له اتفاق كامب ديفيد فرصة للمشاركة في عملية السلام، وقدم قائمة تحتوي على ١٤ تساؤلاً بشأن الموضوع إلى الإدارة الأميركية.(٨٤) وكان القلق المشترك إزاء تأثير المحور العراقي ـ السوري الجديد هو ما دفع الأردن وم.ت.ف. إلى تناسي خلافاتهما في شأن التمثيل الفلسطيني والملكية النهائية للضفة الغربية، وذلك في سبيل إقامة شراكة دبلوماسية والمحافظة على أهميتهما بالنسبة إلى الولايات المتحدة. لكن هذا لم يكن خياراً سهلاً، وذلك لأن جبهة فلسطينية واسعة، تشمل الرافضين وج.د.ت.ف. والتنظيمات المؤيدة لسورية وعضوي اللجنة المركزية لفتح صلاح خلف وفاروق القدومي، كانت عارضت استئناف الحوار مع الأردن منذ بداية العام.(٨٥) وعلى غرار ما اعتقد حواتمه، فإن «الجناح البورجوازي الوطني في الثورة ومنظمة التحرير» كان ينوي حل الصراع «في إطار كيان فلسطيني مشوه وهزيل مرتبط بالأردن، وإسكان وتوطين اللاجئين الفلسطينيين (نصف شعبنا) في البلدان العربية، بجنسيات عربية متعددة.»(٨٦) وتابعت المعارضة إصرارها على أن المصالحة لا يمكن أن تتم ما لم ينضم الأردن إلى جبهة الصمود والتصدي العربية، وما لم يمنح م.ت.ف. الحرية التامة في النشاط السياسي والعسكري في المملكة.

لم يمكن عقد اتفاق كامب ديفيد عرفات من تغيير اتجاهه. فقد قابل الملك حسين في بلدة الرمثا الحدودية، في ٢٢ أيلول/سبتمبر، بصحبة معمر القذافي، الذي كان ينتقد بصورة متزايدة رفض رئيس م.ت.ف. «قطع علاقاته كلياً بالرجعية [العربية]»، وأراد أن يكبح اعتدال عرفات المبالغ فيه.(٨٧) وتمت لقاءات إضافية في أثناء مؤتمر القمة، وأحياناً بحضور الأسد والرئيس العراقي أحمد حسن البكر.

ومع تطور الحوار في الأسابيع التالية، برر هاني الحسن، عضو المجلس الثوري في فتح، سياسة م.ت.ف. بقوله:

> إن الحوار مع الأردن بعد كامب ديفيد، مجابهة، لا يجوز للثورة الفلسطينية عدم خوضها... إذا استمر الأردن بالتزامه بقمة بغداد والوقوف ضد كامب ديفيد... فهذه خطوة هامة لإفشال كامب ديفيد... ونتمنى هنا لو أن الأردن ينتقل من مرحلة التساؤل إلى مرحلة الرفض... لدينا خطة للحوار... بهدف إفشال (كامب ديفيد) عن طريق عدم مشاركة الأردن به وبإسقاط مؤامرة الحكم الذاتي.[٨٨]

كذلك كشف هاني الحسن أن الرئيس الروماني نيقولاي تشاوشسكو كان حذر م.ت.ف.، في نيسان/أبريل «إذا كان الفلسطينيون لن يفاوضوا الإسرائيليين فالأردن سيصبح محور العمل السياسي.» وأضاف شاكياً «لو ذهبنا للحوار مع الأردن قبل ثمانية أشهر كان ممكناً أن نضع شروطاً فلسطينية مسبقة للحوار، أمّا الآن [فقد] أصبح الأردن محور العمل السياسي لقمة بغداد وطفلها المدلل.» وتكمن المشكلة في المعارضة التي تقوم «برفع شعار 'فَتْحِ' الحدودِ الأردنية دون مواجهة مصاعب المفاوضات والتحالفات التي تمكّن من الوصول إلى ذلك.»[٨٩] ومن الاعتبارات الأُخرى التي لم يذكرها هاني الحسن، حاجة م.ت.ف. المستمرة إلى قناة تنقل عبرها الأموال إلى الضفة الغربية؛ وشكّل هذا الأمر سبباً رئيسياً في اهتمام م.ت.ف. بمحادثات المصالحة التي انطلقت في أوائل سنة ١٩٧٧، والتي كان من نتائجها أن أصبحت م.ت.ف. قادرة على إدخال التبرعات من الدول الخليجية والجزائر وليبيا في المصارف الأردنية بموافقة الحكومة.[٩٠]

اتسمت ردة فعل ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. على الحوار الناشئ بالغيظ المتنامي. فقد أكد حبش بعناد أن الدبلوماسية لن تعيد الفدائيين إلى الأردن، وأن على «الجماهير الفلسطينية... أن تقوم بالنضال السياسي والنضال العسكري ضد العدو 'الإسرائيلي' من الأردن.»[٩١] وقد بينت مذكرة رسمية قدمها المكتب السياسي لـ ج.د.ت.ف. إلى اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، في أواسط كانون الأول/ديسمبر، بصورة مفصلة الشروط التي ينبغي للأردن توفيرها من أجل تحقيق حوار مجد وهي: عفو عام عن المنفيين والسجناء السياسيين؛ رفع القيود عن السفر إلى المملكة ومنها لأفراد م.ت.ف.؛ السماح بفتح المكاتب وبالتجنيد؛ منح حق إقامة قواعد إسناد للفدائيين في الأراضي الأردنية.[٩٢] لكن المعارضة تضعضعت بعد ظهور علامات واضحة على التأييد العراقي والسوري للحوار بين م.ت.ف. والأردن. فأعلن الآن أمين سر ج.ت.ع.، عبد الرحيم أحمد، أن الحوار يتفق مع

برنامج الوحدة الوطنية الذي صادق عليه جميع التنظيمات الفدائية في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر.[٩٣] ووافق الأمين العام لـ ج.ش.ـ ق.ع. أحمد جبريل على الحوار ممتعضاً، بينما استمر في مطالبته بإطلاق المحتجزين الفلسطينيين في الأردن، وبحق «إقامة جسور فدائية للثورة الفلسطينية بين شعبنا في الأردن والأرض المحتلة... جسور فدائية لمد شعبنا بالإمكانات التي تجعله يضاعف من عطاءاته.»[٩٤]

وكالعادة، قدم أمين سر منظمة الصاعقة زهير محسن أفضل وأوضح تعبير عن التفكير السوري. فقد أكد عشية إحدى الزيارات الرسمية لعمان في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر أن الأردن أوفى بشروط م.ت.ف. من أجل إقامة حوار بينهما قائلاً:

> حسم الأردن بصورة واضحة وكاملة موقفه من اتفاقيات كامب ديفيد ومن نظام حكم أنور السادات كما ثبت موقفه الإيجابي بوضوح كامل من مقررات الرباط وأكد التزامه باعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وبحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة على ترابه الوطني.[٩٥]

وفي مناسبة لاحقة أضاف محسن: «ما زال للنظام الأردني دوره وتأثيره في الضفة الغربية وأن استمرار حالة العداء والتصارع بيننا وبينه في مرحلة دقيقة كهذه سيشكل ثغرة يمكن أن ينفذ منها العدو الصهيوني وعملاء السادات للترويج لمشروع الحكم الذاتي وسياسة السادات الاستسلامية.»[٩٦] ولذا «لا ينبغي أن ندخر جهداً من أجل ضمان انحياز الأردن إلى... معسكر الصمود الذي تمثله سورية والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية... وابتعاده أكثر فأكثر عن... معسكر الاستسلام الذي تمثله مصر.»[٩٧]

وإظهاراً لهذا الموقف، انضم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، خالد الفاهوم، وزهير محسن إلى عضوي اللجنة المركزية في فتح محمود عباس وخالد الحسن في زيارتين رسميتين لعمان في الفترة ٢٥ ـ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر و١٦ ـ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر. وأقر الجانبان في الزيارة الثانية مشروع «إطار للعمل المشترك».[٩٨] وألزمت الوثيقة م.ت.ف.، بين أمور أُخرى، بإجراء أنشطتها السياسية في المملكة وفقاً للقانون الأردني، و«تجنب ما من شأنه أن يعطي العدو [الإسرائيلي] أي مبرر لتنفيذ مخططاته ضد الأردن»، وبتطوير موقف دبلوماسي موحد. ورأت المعارضة في هذا تنازلاً عن حق تعبئة الفلسطينيين في الأردن وشن الهجمات العسكرية على إسرائيل، كما اشتبهت في وجود محاولة تتيح للحكومة

الأردنية التفاوض باسم م.ت.ف.[٩٩] ومن الأسباب المثيرة للقلق بالقدر نفسه، اعتراف الوثيقة بدور أردني في الأراضي المحتلة ودعوتها إلى بذل الجهود «من أجل تحييد أصدقاء إسرائيل»، وهي الدعوة التي فسرتها المعارضة بأنها إشارة إلى الولايات المتحدة.[١٠٠]

غير أن المصادقة السورية والعراقية على الحوار بين م.ت.ف. والأردن لم تعن تأييد استراتيجيا فتح الدبلوماسية. وإنما عنت، في الحقيقة، عكس ذلك، كما أظهر تصريح صادر عن جبريل المدعوم من سورية، إذ قال إن أطراف «النهج السائد» ـ كما وصف قيادة م.ت.ف. ـ كانت «تراهن على أن سياسة السادات ستقدم لها حلاً سياسياً على مستوى القضية الفلسطينية هو الدولة الفلسطينية المستقلة. واعتقدوا أن أمور السياسة تقاس بواحد زائد واحد يساوي اثنين وما دامت مصر هي الثقل العربي وأميركا معها.» وفيما يتعلق بقيادة م.ت.ف. أضاف: «ارتد هذا الطرف ليلعب لعبة التصلب والرفض»، بعد أن فشل السادات في تقديم ما وعد به، وبعد أن أصرت إسرائيل على استثناء م.ت.ف. وعلى رفض أي انتقال من الحكم الذاتي الفلسطيني إلى تقرير المصير بصورة كاملة.[١٠١] وبالتالي، فإن مقترحات فتح بشأن الوحدة العسكرية الفلسطينية لم تكن مقبولة، لأنه «لا بد قبل أن نفكر بالتجييش، أن يكون هناك برنامج سياسي واضح وتلتزم به كافة الأطراف داخل منظمة التحرير، بعدها يصبح المقاتلون عبارة عن أداة لتنفيذ هذا البرنامج السياسي.»[١٠٢]

وفعلاً، اعتبر عرفات، وبمرارة بالغة، أن «أنور السادات قد سلبنا الدولة [الخاصة بنا] عندما رفض الذهاب إلى مؤتمر [السلام] في جنيف [سنة ١٩٧٧]، لأنه كما ظهر فيما بعد، كان قد قرر [مسبقاً] الذهاب إلى القدس.» مع ذلك فقد ثابر عرفات على محاولاته للاحتفاظ بخيار دبلوماسي، بينما تابع المناورة لنزع فتيل المعارضة الداخلية. وقد عكست فتح اهتمامها بالأمر الثاني، في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، عندما سمحت للمجلس المركزي في م.ت.ف. بإصدار «برنامج سياسي للوحدة الوطنية» أكد مبادئ القيادة الجماعية وصنع القرار المشترك.[١٠٣] ولم يكن لهذا تأثير عملي كبير، إذ إن عرفات أظهر فوراً تجاهله لضرورات الاستشارة الصحيحة وسياسات اتفاق الرأي الجماعي باتخاذ قرار من طرف واحد، بالموافقة على إجراء محادثات بين صلاح خلف، عضو اللجنة المركزية في فتح، وبين الجبهة اللبنانية المارونية. وأثيرت حفيظة الأمين العام لِـ ج.د.ت.ف. حواتمه حين تبيّن، في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر، أن رجل الأعمال الفلسطيني حسيب صباغ والمؤرخ وليد الخالدي واصلا هذه الاتصالات، فعلق على ذلك

غضباً بأن «هذه اللقاءات... تتسم بالاستخفاف والتنكر لوحدة الموقف الفلسطيني وجماعية القرار... إن حبر تواقيع جميع قادة فصائل المقاومة والثورة على البرنامج السياسي المشترك والمبادئ التنظيمية، لم يجف بعد، وفي مقدمة هذه المبادئ، احترام القيادة الجماعية، والقرار الموحد ومغادرة سياسة التفرد.»[١٠٤]

إن عقد مؤتمر القمة العربي، في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، عمق الانقسامات داخل الحركة الفلسطينية، وليس أقل أسباب ذلك التنافس في شأن التحكم في صرف المساعدة السنوية البالغة ٣٠٠ مليون دولار الموعودة لـ م.ت.ف. والأراضي المحتلة. وقد نوه حواتمه بسخرية «ربما أن 'البعض' في الثورة، يعتقد أن المبالغ المخصصة من قمة بغداد لمنظمة التحرير تشكل عامل إغراء 'لشراء' القوات المسلحة لفصائل الثورة، ومصادرة العلاقات الديمقراطية بين فصائل الثورة.»[١٠٥] أمّا فيما يتعلق بالتنظيمات كلها، فقد سعت، في قرارة نفسها للحصول على حصة من هذه الأموال، وطالبت لهذا السبب بإحداث تغييرات في نظام التمثيل وصنع القرار في م.ت.ف. بقوة أشد من أي وقت مضى. وأمّا في العلن، فقد انعكس هذا الاعتبار في المعارضة المتزايدة للدبلوماسية شبه السرية لقيادة الاتجاه السائد. وقد أثار الحوار الخفي مع القادة الموارنة اللبنانيين نقداً لاذعاً من أمين سر منظمة الصاعقة محسن، الذي سأل سؤالاً بلاغياً «إننا نرفض الحوار مع السادات لأنه تعامل مع العدو الصهيوني، فكيف نقبل بالحوار مع شمعون حين يرتكب ذات الجريمة؟»[١٠٦] كذلك أغضب المعارضة استمرار نشاط ممثلي م.ت.ف. في القاهرة، ولم تقتنع بما ادعاه عرفات أن هذه الاتصالات لا تهدف إلاّ لرعاية مصالح ٢٠,٠٠٠ طالب جامعي فلسطيني و١٥٠,٠٠٠ لاجئ في مصر.[١٠٧] وقد تعمقت شكوك المعارضة عندما استقبل رئيس م.ت.ف. عضو مجلس النواب الأميركي بول فيندلي عدة مرات في كانون الأول/ديسمبر، وذلك لمناقشة كيفية تأمين الاعتراف الفلسطيني الفعلي بإسرائيل، بحسب ما أوردته التقارير.

اليسار يأخذ المبادرة

إن الاشتباه المتنامي في قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. حض على ظهور ائتلاف عريض شمل كل التنظيمات الفدائية باستثناء فتح خلال خريف سنة ١٩٧٨. والمهم في الأمر أن هذا جسّد تحالفاً غير مسبوق بين سورية والعراق والتنظيمات الفدائية المدعومة من الدولتين، وبين اليسار الفلسطيني. وكان أكثر الدلائل أهمية

المصالحة التي تمت بين ج.ش.ت.ف. وسورية. وظلت الجبهة على رأيها في أن التدخل السوري في لبنان سنة ١٩٧٦ فوت على م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية النصر الكامل على «القوات الفاشية»، كما أسفت على التردد السوري في كشف «دور الرجعية العربية وعلى رأسها السعودية.»[١٠٨] ولاحظت أيضاً عدم رغبة سورية في اتخاذ موقف واضح من «خطورة دور اليمين الفلسطيني وعلاقته بالمحور السعودي ـ المصري، ومحاولات تفجير الساحة الفلسطينية.» ومع ذلك، فقد كان هناك تطابق كاف في وجهات النظر لكي يقوم الأسد باستقبال حبش في ٢٥ أيلول/سبتمبر، ولكي تتجاوب السلطات السورية بصورة إيجابية خلال الأشهر القليلة التالية مع مطالب ج.ش.ت.ف. بإطلاق السجناء، وبإيصال شحنات الأسلحة عبر الموانئ السورية، وبالانتقال الآمن للفدائيين، وبحرية العمل في أوساط اللاجئين الفلسطينيين.[١٠٩]

وبينما أقدمت سورية على إقامة تحالف ضمني ضد فتح، خففت القيود على التنظيمات الفدائية المدعومة من خصمها السابق العراق. فقد سُمح الآن لأعضاء ج.ت.ع. بالتنقل عبر سورية أول مرة منذ عقد من الزمان، كما أقامت جبهة التحرير الفلسطينية علاقات وطيدة بالاستخبارات السورية وحصلت على تدريب خاص، بينما استمرت في تسلم أموال وأسلحة من العراق.[١١٠] وبات زهير محسن يصر الآن لا على «القيادة الجماعية» في م.ت.ف. فحسب، بل أيضاً على مشاركة كل التنظيمات الفدائية، الأمر الذي شمل ضمنياً جبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني اللتين بقيتا حتى الآن خارج اللجنة التنفيذية.[١١١] وكانت ج.د.ت.ف. مستفيداً آخر من التحالف مع سورية، واستغلته للتعويض عن تدهور علاقاتها بالعراق. وكانت تسعى بحماسة شديدة للحصول على الاعتراف السوفياتي بها القوة الشيوعية الرئيسية على الساحة الفلسطينية، وهذا ما دفعها إلى مؤازرة الحزب الشيوعي العراقي علناً عندما تعرض للقمع العنيف على يد حزب البعث الحاكم.[١١٢] وقد اعتقدت ج.د.ت.ف. أن الاتحاد السوفياتي يقود هجوماً عالمياً معاكساً ضد الإمبريالية الأميركية، فقدمت دعمها السياسي والعملي؛ ففي إيران مثلاً، ساعدت جهاز الاستخبارات السوفياتية، ك.ج.ب.، في تدريب الجماعات اليسارية وتسليحها، أو الاتصال بها.[١١٣]

أُعجبت المعارضة الفلسطينية جداً بالمكاسب التي حققها الاتحاد السوفياتي في العالم الثالث. وبعد زيارة حبش لموسكو فترة أسبوع في تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت اللجنة المركزية لـ ج.ش.ت.ف. بياناً تدعو فيه إلى إقامة «تحالف استراتيجي» بين الاتحاد السوفياتي والدول العربية «التقدمية» لإحباط اتفاق كامب

ديفيد.[114] كذلك كانت المعارضة متأثرة بـ «النجاحات الدؤوبة التي يحرزها الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية»، ولاحظت تعاظم نضال الطبقة العاملة في أنحاء العالم، و«انخراط مزيد من الشعوب في النضال ضد الإمبريالية»، والتغييرات الاجتماعية الجذرية التي يعززها «قيام عديد من الأنظمة المعادية للإمبريالية» والذي يضع الآن أقدامه بثبات «على طريق التقدم والديمقراطية وبناء المجتمع الاشتراكي.»[115] وليس هناك ما يبعث على الدهشة من عدم رغبة اليسار الفلسطيني في الرضوخ لقيادة عرفات الفردية، أو في احتكار فتح لعملية صنع القرار في م.ت.ف. وكما قال حواتمه:

> إن اتجاهاً معيناً في صفوف الثورة ومنظمة التحرير، يسير على يمين جبهة الصمود والاتفاق السوري ـ العراقي، أكثر فأكثر، باتجاه القوى والأنظمة الرجعية واليمينية... وخططها في المنطقة التي تتطلب بناء جسور في لبنان مع الجبهة اللبنانية، وفي الأردن مع الملك حسين، بجانب الحفاظ على شبكة علاقات مع الرجعيات العربية، حتى تلك التي أعلنت مساندتها للسادات... هذا الاتجاه الخطر يجب وقفه فوراً وبلا تردد.[116]

إن الثقة المتنامية للمعارضة الفلسطينية ومعاني تحالفها مع سورية (بصورة خاصة) أمور لم تغب عن بال عرفات وحلفائه في فتح. ولأول مرة في تاريخ فتح لم يكن لديها حليف جاهز يشاركها في الدخول إلى المجلس الوطني الفلسطيني، الذي كان موعد عقد دورته في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ بعد انقطاع عامين بسبب عدم القدرة على إقرار برنامج سياسي مشترك. وعلى خلفية كهذه، لجأ رئيس م.ت.ف. إلى اتخاذ إجراءات صارمة من أجل استباق التحدي الداخلي. ففي ٣ كانون الثاني/يناير هاجم مسلحون من فتح مكتب جبهة النضال الشعبي الفلسطيني في صيدا، فقتلوا واحداً من أعضائها وجرحوا اثنين. وبعد يومين قُتل ٤ من أعضاء ج.د.ت.ف. عندما هوجم مكتبهم في مخيم نهر البارد؛ أمّا أفراد ج.ش.ـ ق.ع. فقد كانوا أكثر حظاً عندما نجوا بعد تبادل لإطلاق النار في مخيم البداوي القريب في ٧ كانون الثاني/يناير. وامتدت الحملة إلى مركز الأبحاث التابع لـ م.ت.ف. عندما احتجز مسلحون من حرس عرفات الخاص، فترة وجيزة، عدة أشخاص بين ٤٦ موظفاً، كانوا وقّعوا عريضة احتجاج على تصرفات مديرهم.

ولم تشك ج.د.ت.ف. في مغزى ما دعته «الأعمال الدموية البوليسية المتواترة... [التي] تندرج في مسلسل دموي يقود إلى تمزق الوحدة الوطنية وإشعال نيران الحرب الأهلية الفلسطينية ـ الفلسطينية.»[117] وقد أصر تقرير

صدر لاحقاً عن لجنتها المركزية على أن اليمين الفلسطيني كان واقعاً تحت الضغوط السعودية والمصرية، وأنه لجأ إلى العنف ضد اليسار ليقدم شهادة على اعتداله.[١١٨] وبدت ج.د.ت.ف. واثقة بأن المجلس الوطني الفلسطيني سيكشف عزلة عرفات، ويفرض تغييرات أساسية في العلاقات داخل م.ت.ف. ولدعم موقف الجبهة السياسي في الاجتماع، لجأت إلى تكتيكها المجرب بتنفيذ عملية «انتحارية» ضد المستعمرة الإسرائيلية الشمالية معلوت (ترشيحا) في ١٣ كانون الثاني/يناير. فقد ادعت أن ٣ من فدائييها احتجزوا ٢٣٠ رهينة بهدف المطالبة بإطلاق الأسرى الفلسطينيين؛ ولقي الفدائيون الثلاثة وإسرائيلي واحد مصرعهم عندما هاجم «جيش الدفاع الإسرائيلي» المبنى.

وشاركت تنظيمات فدائية أُخرى في ثقة ج.د.ت.ف. بأن نتيجة المناقشات الداخلية ستُحسم لمصلحة المعارضة. وفي حديث لحبش مع جماعة من المتدربين التابعين لـ ج.ش.ت.ف. في هذه الفترة، أصدر نداء مدوياً لإصلاح م.ت.ف.

> تعرفون بطبيعة الحال أنه بالنسبة للقرار الفلسطيني سواء في الموضوع الفلسطيني أو في أبسط المواضيع التنظيمية أو المالية أو العسكرية يؤخذ بطريقة معينة نسميها بالطريقة الفردية... لا يمكن أن تقوم وحدة وطنية تعبىء كل فصائل الثورة في حالة استمرار هذا الوضع ـ ميزانية المنظمة، طرق الصرف، المساعدات الخارجية وتوزيعها وانتهاء بموضوع القرار العسكري والسياسي بمعنى إيقاف القتال أو استمراره. كافة فصائل المقاومة كانت تجد نفسها أمام قرارات تُعلن وتسير الأمور على أساسها دون أن تساهم فيها ودون أن تشعر أن هذه القرارات هي قراراتها.[١١٩]

واختتم حبش «أن الوقت جاء لخوض معركة جادة تستهدف تصحيح أوضاع م.ت.ف.... نفهم معركتنا الآن في الساحة الفلسطينية بأنها معركة ضد اليمين الفلسطيني الذي يمثل نهجاً سياسياً وتنظيمياً معيناً ونريد أن نبذل كل جهد كجبهة شعبية لإيجاد محور تقدمي ديمقراطي فلسطيني فاعل.»[١٢٠] ولعل من أسباب التفاؤل الأُخرى أن أعضاء اللجنة المركزية في فتح نمر صالح وصلاح خلف وفاروق القدومي، ويدعمهم واحد أو اثنان من زملائهم، طالبوا بالإصلاح أيضاً. وقد تصور حبش أن «لقاء خمس منظمات [يسارية ورافضة] تتعاون مع تنظيمين آخرين [الصاعقة وج.ش.ـق.ع.] + بداية تعاون مع هذا المحور داخل فتح [سيضع] بداية برنامج للنضال من أجل تصحيح أوضاع المقاومة.»[١٢١]

وازدادت آمال المعارضة أكثر بوصول وزير الخارجية العراقي طارق عزيز إلى

دمشق للتشاور مع نظيره السوري عبد الحليم خدام قبل عقد المجلس الوطني الفلسطيني. واستقبل الوزيران سلسلة من الوفود رفيعة المستوى من مختلف التنظيمات الفدائية. وبعد اجتماعات مطولة مع قادة فتح في ١٣ و١٤ كانون الثاني/ يناير، أكد عزيز «نحن نحترم الاستقلال السياسي والتنظيمي للمقاومة الفلسطينية ولكل كيان سياسي شرعي سواء كان حزباً أو منظمة أو نظاماً، ولكن في القضايا القومية الجوهرية التي تمس المصير العربي ككل ليس من حق أي طرف عربي أن يتفرد بالقرار المصيري.»[١٢٢] وتضمن هذا إنذاراً واضحاً لفتح. وطوال الأيام القليلة التالية، أقام عزيز وخدام «غرفة عمليات» خارج قاعة اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني، تم فيها تنسيق كل خطوة مع المعارضة.[١٢٣] واستذكر حواتمه فيما بعد:

> كان بحيازة القوى الوطنية الثورية والديمقراطية ظروف ذاتية وموضوعية نموذجية للتصحيح. ذاتية تتمثل باتحاد (٧) فصائل فلسطينية في الموقف السياسي والتنظيمي، وموضوعية بوجود جبهة الصمود، والميثاق القومي السوري ـ العراقي الذي حجز وجمد التعارضات السورية ـ العراقية في السياسة الفلسطينية والعربية، وقرننا الخط الأحمر للإصلاح، ومفتاحه إصلاح الأوضاع القيادية بتشكيل لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الأكثرية فيها ذات طبيعة وطنية حازمة، والقوى اليسارية والديمقراطية تأخذ دورها.[١٢٤]

غير أن آمال اليساريين تحطمت تحطيماً صاعقاً. وقد روى حواتمه صدمة اليسار بقوله: «بقي الموقف متحداً حتى الدقيقة ما قبل الأخيرة. في الدقيقة الأخيرة دخل الشهيد زهير محسن والأخ أحمد جبريل والأخ أبو صالح إلى قاعة المجلس الوطني... وقالوا لأبي عمار [عرفات] نحن معك بتشكيل القيادة التي ترى ووقف وفد /فتح/ من أقصاه بيمينه ويساره، يرقص ويغني 'غلاَّبة يا فتح غلاَّبة 'أنا ابن فتح ما هتفت لغيرها، فتح ثورة على الأعادي'...» وتابع حواتمه ملاحظاته باشمئزاز «والأعادي الذين كانوا خارج القاعة هم [الجبهة] الديمقراطية و[الجبهة] الشعبية، رواد الإصلاح الديمقراطي.»[١٢٥] واختتم قوله بحرارة إن «عرفات يستمد سلطته وفرديته من نزعة الهيمنة الطبقية الفئوية الفتحاوية... و فتح/ بكل تياراتها تمارس هيمنتها المصلحية الذاتية الضيقة داخل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والنقابات والاتحادات وفق قوانين اللعبة البورجوازية التي تقوم على مصادرة القواعد الجبهوية الديمقراطية.»[١٢٦] لقد أخطأ اليسار في تقدير طبيعة السياسات الفئوية داخل فتح والتأثير العاطفي للدعوة إلى «استقلالية

القرار الفلسطيني» في وجه التحالف بين سورية والعراق. ولم يستطع اليسار تأمين دخول جبهة التحرير الفلسطينية أو جبهة النضال الشعبي الفلسطيني إلى اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. أو مجلسها المركزي، علماً بأن كلاً منهما حصل على مقعدين من مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني المخصصة اسمياً لـ «المستقلين». وأعربت ج.ش.ت.ف. عن استيائها بتجديد مقاطعة اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي، وأعلنت أن تحالفها مع جماعة أبو نضال «سيبقى قائماً ما دام هناك اتفاق على الموضوع السياسي.»[١٢٧]

انتعشت قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. في إثر نجاحها في اللحظة الأخيرة، فاستأنفت حوارها الرسمي مع الأردن على أمل تطوير استراتيجيتها الدبلوماسية. وقد تراجع فاروق القدومي عن معارضته السابقة لترؤس وفد إلى عمان في ٢٧ شباط/فبراير، وترأس زهير محسن الوفد التالي في ١٤ آذار/مارس؛ أمّا عرفات فقد أجرى محادثات مع الملك حسين في بلدة المفرق الأردنية الشمالية عقب ذلك بثلاثة أيام.[١٢٨] إلاّ إن دبلوماسية م.ت.ف. توقفت فجأة في ١٣ آذار/مارس، عندما أعلن الرئيس الأميركي كارتر أن مصر وإسرائيل عقدتا معاهدة سلام أخيراً بعد مفاوضات مكثفة منذ ٢١ شباط/فبراير. وكان يأمل بضم م.ت.ف. إلى عملية السلام، فأشار في ٢٣ آذار/مارس إلى إمكان أن تقوم الولايات المتحدة بالتحدث إلى المنظمة إذا قبلت بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (حتى لو تحفظت تجاهه)، لكنه لم يتلق جواباً.[١٢٩] وبرهنت المملكة العربية السعودية والأردن بصورة مماثلة على عدم رغبتهما في مساندة السادات، على الرغم من الزيارات التي قام بها مستشار الأمن القومي الأميركي زبيغنيو بريجنسكي. ويبدو أن كارتر اقتنع الآن بأن ردات الفعل العربية ليست لها أهمية كبيرة، فرعى جلسة توقيع معاهدة السلام بين السادات ورئيس الحكومة الإسرائيلية، بيغن، في البيت الأبيض في ٢٦ آذار/مارس.

كانت ردات الفعل الفلسطينية فورية. فقد زار بغداد كل من حبش وحواتمه ومحسن وسمير غوشة قائد جبهة النضال الشعبي الفلسطيني وطلعت يعقوب قائد جبهة التحرير الفلسطينية في ٢٤ آذار/مارس؛ كما زار طرابلس الغرب عقب ذلك في ٤ نيسان/أبريل حبش وحواتمه وجبريل وعبد الرحيم أحمد قائد ج.ت.ع. وقد حاولت فتح، من جانبها، شن هجوم بحري على إسرائيل في ٢٨ آذار/مارس، لكنه تم اعتراض الفدائيين في البحر واعتقالهم. وحذر صلاح خلف الآن من أن منظمة أيلول الأسود يمكن أن تستأنف عملياتها الإرهابية، بينما كشف عرفات عن مدى استيائه بالتهديد بـ «قطع أيدي» الولايات المتحدة وبتكرار أهمية العلاقات

بالاتحاد السوفياتي.[١٣٠] وفي حديث صحافي لعرفات في هذه الآونة، ذكر بصورة واضحة أن م.ت.ف. تعمل في «أخطر منطقة من العالم، في منطقة البترول.»[١٣١] وقد شدد على هذه النقطة معاونه السياسي هاني الحسن، إذ هدد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة مباشرة، بما في ذلك النفط في الخليج.[١٣٢] وقد فقدت فتح ١٠ فدائيين في محاولات تسلل إلى إسرائيل في أواسط نيسان/أبريل، بينما فقدت جبهة التحرير الفلسطينية ٣ رجال وقتلت ٣ من المدنيين الإسرائيليين في هجوم لاحق على نهاريا، لكن هذه الجهود أكدت فقط فقدان م.ت.ف. لخيار عسكري جدي على الرغم من محاولة صلاح خلف إلقاء اللوم على الدول العربية لوضعها العراقيل في دربها.[١٣٣] وفي هذه الأثناء، ادعت «منظمة نسور الثورة»، وهي امتداد لمنظمة الصاعقة والاستخبارات السورية، أنها قامت ببعض الهجمات الإرهابية في أوروبا الغربية، وأنها جرحت، في ١٦ نيسان/أبريل، ١١ مسافراً في مطار بروكسل كانوا يهمون بركوب طائرة متوجهة إلى إسرائيل.

وكان الأهم من ذلك المؤتمر الطارئ لوزراء الخارجية والاقتصاد والمالية العرب الذي عقد في بغداد في ٢٩ آذار/مارس، في غياب ممثلي مصر وعُمان والسودان وجيبوتي. وقد ترددت المملكة العربية السعودية وغيرها من الأنظمة الملكية في اتخاذ خطوات متطرفة في البداية، لكنها خضعت للجو المتشدد ووافقت على فرض عدد من العقوبات القاسية الجديدة على مصر. وقد تضمنت هذه: استدعاء السفراء، وقطع العلاقات الدبلوماسية، والمقاطعة السياسية والتجارية الكاملة التي تشمل جميع أشكال المعونات والقروض والمساعدات. كما أُقر طرد مصر من جامعة الدول العربية ونقل مقرها الرئيسي قضه وقضيضه من القاهرة إلى تونس. وفي الوقت نفسه، وعدت دول الخليج الغنية بالنفط بإيقاف تدفق النفط عبر مصر، وبحل جميع هيئاتها الاستثمارية الرسمية في البلد، بما في ذلك حصتها البالغة ١,٤ مليار دولار في شركة الإنتاج الحربي المشتركة، أي «الهيئة العربية للتصنيع». وأصبح الشرخ في الصفوف العربية كاملاً، الأمر الذي وضع م.ت.ف. أمام واحد من أشد المآزق خطورة التي واجهتها على الإطلاق.

«جمهورية الفاكهاني»

وضع توقيع اتفاق السلام المصري ـ الإسرائيلي منظمة التحرير الفلسطينية في مأزق استراتيجي، وهي التي بذلت جهداً متواصلاً منذ سنة ١٩٧٣ لاكتساب دور مباشر في عملية السلام التي ترعاها الولايات المتحدة، ولإدراج إقامة الدولة الفلسطينية في جدول أعمال المفاوضات. وكانت استراتيجيتها تعتمد بالضرورة على رأب الانقسامات العربية، وعلى الاستفادة من صلاتها بالسوفيات وبالعالم الثالث وصلاتها الدولية الأُخرى لإقناع صانعي السياسة الأميركية بأهميتها، لكن الاستقطاب الشديد في النظام الرسمي العربي واشتداد «الحرب الباردة الثانية» بين الجبارين في نهاية السبعينات شجعا المعارضة الداخلية الفلسطينية وجعلا إدارة الدبلوماسية الفلسطينية المستقلة مسألة خطرة، إن لم تكن مستحيلة. ولم تتخل قيادة الاتجاه السائد عن أهدافها الأساسية، كما أنها لم تتخل عن افتراضاتها الأساسية بشأن سبل تحقيق هذه الأهداف، لكنها كانت مضطرة إلى التخندق سياسياً. وكانت نتيجة ذلك الرئيسية تعزيز التحول الدولاني لـ م.ت.ف.

كانت الدولانية رداً دفاعياً وتوكيدياً في آن واحد على المأزق. فقد أقفلت تماماً «نافذة الفرصة» التاريخية للانضمام إلى عملية السلام، وحرمت قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. أية مبادرة استراتيجية، وتركتها تتخبط بحثاً عن وجهة جديدة. وكان التحول إلى مركزة الضبط الداخلي رداً طبيعياً على التدخل السياسي من قبل الدول العربية المتشددة والاتحاد السوفياتي، وعلى استقواء المعارضة الفلسطينية بفضل هذا التدخل. وسار التحول إلى مركزة الضبط الداخلي يداً بيد مع بعض أنماط المأسسة السياسية. واستمد هذا التحول كثيراً من قوته بسبب تدفق الأموال العربية الطائلة بعد قمة بغداد، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، إذ مكنت وفرة الموارد قيادة م.ت.ف.، التي تهيمن عليها فتح، من ممارسة الرعاية النفعية على نطاق لم يسبق له مثيل سعياً وراء تماسك القاعدة التنظيمية، ومكنتها أيضاً من توسعة نمط السياسة الريعية الخاص بها إلى جمهور أوسع كثيراً من جمهورها السابق. وإلى جانب ذلك، ساعد اعتراف الدول العربية (وإلى حد أقل الاتحاد السوفياتي) بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للفلسطينيين على تلطيف آثار تدخلات تلك الدول نوعاً ما، وساعد قيادة م.ت.ف. على تأكيد وضع المنظمة بصفتها

المصدر الرئيسي للهوية وللإرادة السياسية الوطنيتين. كما أن التقدم الثابت في علاقاتها الدولية عزز مكانتها أكثر فأكثر.

ارتكز التحول الدولاني لـ م.ت.ف. على اتجاهات راسخة طويلة الأجل، لكن هذا التحول تسارع كثيراً خلال ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ نتيجة عوامل خارجية. العامل الأول هو ازدياد مصلحة الأطراف الإقليمية والدولية في دورها السياسي، والذي انعكس في تطور سياسات أعضاء الاتحاد الأوروبي والدول العربية الموالية للغرب (مثل الأردن والمملكة العربية السعودية)، وانعكس بالقدر نفسه في سياسات التحالف المعادي للولايات المتحدة والمؤلف من الاتحاد السوفياتي وحلفائه العرب (أو بعد كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ من قبل إيران الإسلامية). والعامل الثاني هو تأثير السياسات الإسرائيلية والمصرية والأميركية تجاه الفلسطينيين بصورة عامة وتجاه سكان الأراضي المحتلة بصورة خاصة، والتي أدت إلى تهميش مطالبهم الوطنية، إن لم يكن إلى تجاهلها تماماً، وإلى تقوية دوافعهم إلى الإقرار بالسلطة المعنوية والسياسية لـ م.ت.ف. أمّا العامل الثالث فكان تراجع قدرة الأونروا لأسباب مالية على توفير الخدمات لمخيمات اللاجئين، الأمر الذي دفع م.ت.ف. إلى توسعة نطاق نظام الرعاية الاجتماعية البدائي الخاص بها. وكان النزاع اللبناني، بما خلفه من أضرار اجتماعية وتفكك اقتصادي ومن إضعاف لدور الدولة المضيفة الأمني، عاملاً آخر.[1]

أدى تضافر هذه العوامل إلى تعزيز نمط التطور السياسي الدولاني القائم. وكانت قيادة الاتجاه السائد، في أية حال، تواقة إلى تصوير م.ت.ف. طرفاً قادراً ومسؤولاً لشبه الدولة أو لدولة وليدة في سبيل تأكيد صدقيتها كشريك مفاوض في عملية السلام. لكن هذا كان يتطلب قاعدة مادية واجتماعية، وعملت قيادة م.ت.ف. لتأمينها، في الأساس، من خلال ترسيخ وجود م.ت.ف. العسكري ومؤسساتها الدولانية في لبنان، ثم من خلال توسعة نفوذها في الأراضي المحتلة. وفي لبنان، وفر تكثيف الهجمات الإسرائيلية على الجنوب بعد ربيع سنة ١٩٧٩، والخطر الدائم من وقوع هجوم ماروني، وذكرى التدخل السوري، دافعاً قوياً إضافياً ساعد قيادة الاتجاه السائد على المزيد من عسكرة وبقرطة العلاقات الداخلية، وعلى إخماد المعارضة في صفوف فتح، وعلى احتواء المعارضة خارجها. واستمرت المعارضة، من جانبها، في تحدي الأهداف الاستراتيجية والدبلوماسية التي تبنتها قيادة الاتجاه السائد، لكن الأمر الجوهري أنها أدارت صراعها هذا بكامله تقريباً ضمن الساحة الدولانية التي وفرتها م.ت.ف. والتي كانت المعارضة تسعى للهيمنة عليها في النهاية. وأصبحت م.ت.ف. أكثر من دولة ـ داخل الدولة ـ

في لبنان، إذ تحولت إلى دولة في المنفى تتمتع باستقلالية ناجمة عن خليط من السيطرة الجغرافية التي مارستها في لبنان، ومن الموارد المالية غير الاستخراجية (المعونة العربية)، ومن الاعتراف الدولي. وكان هذا عصر «جمهورية الفاكهاني»، كما كان المنتقدون يطلقون على مقر قيادة م.ت.ف. في بيروت الغربية أحياناً.

التحول العسكري

كان من أوضح تجليات التحول الدولاني في م.ت.ف. التعجيل في إدخال النمط النظامي على قواتها المسلحة طوال هذه الفترة. وكان اعتماد البنى والرتب العسكرية شبه التقليدية منذ سنة ١٩٧١ أمراً شكلياً إلى حد كبير، على الرغم من تدفق الأسلحة الثقيلة واللجوء إلى أساليب الدفاع الثابت في أثناء الحرب اللبنانية في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦. لكن الغزو الإسرائيلي للجنوب اللبناني، في آذار/مارس ١٩٧٨، وتجدد التحديات المارونية في وسط البلد وشمالها أديا إلى نقلة نوعية. وكانت م.ت.ف. لا تزال تتحكم وحدها في منطقة واسعة من الجنوب تفصلها عن «جيش الدفاع الإسرائيلي» وعن جيش لبنان الجنوبي منطقة عازلة تتمركز فيها قوات الطوارئ الدولية (يونيفيل)، كما كانت تتقاسم السيطرة على المنطقة الساحلية حتى بيروت شمالاً (حيث حافظت أيضاً على وجود قوي جداً) مع الوحدات السورية التابعة لقوات الردع العربية ومع وحدات رمزية من الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كانت تتمتع بحرية الحركة في مناطق السيطرة السورية في سهل البقاع وفي الشمال، حيث أسست قواعد ومعسكرات تدريب ومستودعات للأسلحة ومكاتب. وتركت م.ت.ف.، بصورة عامة، مسؤولية الشؤون المدنية والاقتصادية لمؤسسات الحكومة اللبنانية في المناطق التي تسيطر عليها أو تتقاسم السيطرة عليها، لكنها عملياً حلت محل الدولة في جميع المجالات الأُخرى. وفي الواقع، ظلت سلطتها الموازية ملموسة أيضاً في بيروت الغربية حيث تعايشت مع سلطة قوات الردع العربية التي يهيمن عليها السوريون، وحيث احتفظت بعدد كثير من مكاتب الأمن الداخلي، وبممثلين رسميين وضباط ارتباط في المطار الدولي، وبشبكة هاتف ميدانية تربط جميع مكاتب م.ت.ف. بعضها ببعض.(٢)

انعكست استقلالية م.ت.ف. من خلال البناء العسكري الرئيسي الذي أجرته في الأعوام الأربعة التالية، والذي تميز، في الأساس، بزيادة في التسلح وتوسع في البنية التحتية، وفي إنشاء المزيد من الأقسام المستقلة المعنية بالخدمات القتالية والمساندة. واعتبرت م.ت.ف. نفسها مسؤولة رسمياً عن الدفاع عن المناطق التي

تسيطر عليها في لبنان، إلاّ إن معارك آذار/مارس ١٩٧٨ كشفت، بحسب ما قال مدير غرفة العمليات المركزية سعد صايل، في وقت لاحق، أن القوات الفلسطينية لم تكن «مؤهلة التأهيل الكافي للدفاع ضد هذا الغزو، ولم تكن أسلحتنا متكاملة.»[٣] وكان صايل يعي أن م.ت.ف. غير قادرة على مجاراة «جيش الدفاع الإسرائيلي»، ولا على شن حرب مواقع دفاعية ضده، لكنه جادل في أنه على الفدائيين مضاعفة ما يملكونه من قوة من خلال «ديناميكية المعركة... هذه الديناميكية هي استخدام النيران والقوات، في الوقت والمكان المناسبين.» وشرح فكرته بالقول: «إننا نقابل عدواً يتمتع... ويملك كل ما هو متطور وكل ما هو جديد في العالم. إذاً، لا بد أن يكون بين أيدينا شيء نستطيع بواسطته، من خلال التركيز الصحيح، ومن خلال الاستخدام الصحيح، من توجيه ضربة تحدث أيضاً بعض التأثير على هذه الأسلحة التي يمتلكها العدو.»[٤]

لكن طموح م.ت.ف. لم يكن دفاعياً فقط. ففي صيف سنة ١٩٨٠، كان صايل يتطلع إلى الوقت الذي «نكون في 'فتح'، وفي الثورة الفلسطينية بشكل عام، قادرين على الوصول إلى مرحلة الجيش النظامي.» وفي رأيه «أن الحرب النظامية هي في الحقيقة أفضل أنواع الحروب للوصول إلى المواقف الحاسمة السريعة.»[٥] واعترف بأن القدرة الفلسطينية الراهنة محدودة، وبأن توفير نظام دفاع جوي ضد الغارات الجوية الإسرائيلية على لبنان أو حتى على قواعد الفدائيين كانت مهمة كبيرة لا يمكن لـ م.ت.ف. أن تأخذها على عاتقها.[٦] وكان الجواب، إلى حين تبدل الوضع، حيازة أسلحة ثقيلة متنقلة أو من السهل نقلها من مكان إلى آخر، وإبقاءها في حالة حركة في أثناء المعركة، وتفريقها وتخبئتها مع ذخائرها ومستلزماتها في كل الأوقات الأخرى.[٧] وكان هذا يعني أيضاً أن م.ت.ف. غير مضطرة إلى إقامة بنية عسكرية تحتية متطورة، وأنها ستكون أقل عرضة لمحاولات تدمير أنظمتها اللوجستية وأنظمة اتصالاتها أو هيكليتها القيادية.[٨] وباختصار، كان المطلوب تطبيق مبدأي تركيز النيران المفاجئ وسرعة التفرق، المميزين لحرب العصابات، على استخدام الأسلحة الثقيلة. لكن هذا الأمر لم يكن ممكناً لولا وجود المنطقة العازلة التي تفصل مناطق وجود «جيش الدفاع الإسرائيلي» وجيش لبنان الجنوبي المدعوم من إسرائيل عن مناطق وجود قوات م.ت.ف.

أقامت التنظيمات الفدائية الأصغر عملية بناء عسكري موازية، وإن كانت أكثر تواضعاً، على الرغم من تحفظ بعضها. فكان الأمين العام لـ ج.ش. ـ ق.ع.، أحمد جبريل، يعارض باستمرار اقتناء أسلحة بعيدة المدى في العقد السابق. وظل

يجادل حتى سنة ١٩٧٧ في أن الفلسطينيين يعوضون قصورهم العسكري بـ «اقتناء الأسلحة الثقيلة»، وأنه في حرب العصابات «ليس المهم أين تصل قذائفنا بل أين تصل أقدام مقاتلينا.»[٩] لكنه اعترف بعد الغزو الإسرائيلي، في آذار/مارس ١٩٧٨، بأن القطاع الحدودي الذي يسيطر عليه «جيش الدفاع الإسرائيلي» وجيش لبنان الجنوبي «قد حد نسبياً من عملياتنا البرية ضد العدو وهذا ما دفعنا إلى اقتناء الأسلحة الثقيلة التي كنا نخشى اقتناءها.»[١٠] وأضاف جبريل أن من واجب الفدائيين حماية الجنوب اللبناني من الاعتداءات الإسرائيلية، وهذا يتطلب أسلحة ملائمة والقدرة على الرد بقوة. وفي كلتا الحالتين، كانت المدفعية والصواريخ بعيدة المدى السبيل الوحيد للوصول إلى إسرائيل بالمرور فعلاً فوق رؤوس مختلف القوات العازلة. وفي مناسبة لاحقة قال: «بدأنا نتحول عن تكتيك حرب العصابات إلى تكتيك الحرب شبه النظامية ولهذا امتلكنا مدافع، وراجمات صواريخ ووسائط للدفاع الجوي، ووسائط ضد الزوارق الإسرائيلية، وامتلكنا دروعاً ودبابات.»[١١]

كان التوسع واضحاً في زيادة عدد الوحدات المقاتلة. فقد سبق أن ألّفت فتح ثلاث كتائب جديدة في خريف سنة ١٩٧٦ ـ «صقور التل» و«رأس العين» و«الجرمق» ـ وقامت سنة ١٩٧٧ بدمج الكتيبتين الأوليين في لواء جديد سمته «قوات أجنادين» واعتبرته احتياطاً استراتيجياً. وتطورت وحدة حرس عرفات، القوة ١٧، من كتيبة واحدة، سنة ١٩٧٧، إلى لواء مؤلف من سبع كتائب معززة بالدبابات والمدفعية والصواريخ الموجهة المضادة للدبابات وللطائرات بحلول سنة ١٩٨٠، الأمر الذي رفع قوة فتح إلى خمسة ألوية تتألف من ٢٦ كتيبة اسمية (ضمنها عدة كتائب مستقلة). وتم استدعاء قوات ج.ت.ف. الموالية لعرفات من مصر ثانية بعد تصاعد التهديد الماروني في الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، وهو ما أضاف سبع كتائب، إلى جانب ثلاث وحدات مدفعية مختلطة من فتح وج.ت.ف.[١٢] لكن حقيقة أن معظم الكتائب الاسمية لم يتعد حجم سريّة كشفت عن التوجه الدولاني الكامن ذي الميل نحو التضخم البيروقراطي. كما أوجد هذا الوضع مشكلات عندما تم إرسال الضباط وضباط الصف الذين يفترض فيهم أن يتلقوا تدريباً على أساليب القتال في وحدات صغيرة ـ والتي كان من المفروض أن تبرع فيها قوات م.ت.ف.، علماً بأن أداءها في الواقع كان ضعيفاً ـ إلى الخارج لحضور دورات تدريبية لقادة الكتائب والألوية بدلاً من ذلك.

أدى التشديد على التكوين النظامي بصورة موازية إلى تعيين ضباط تلقوا تدريباً عسكرياً تقليدياً في قيادة معظم التشكيلات الجديدة. وكان ضباط قوات اليرموك يتحكمون في كتيبتين من الكتائب الثلاث الجديدة، وفي لواء من اللواءين الجديدين

الذين تفقتهم فتح في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠، إضافة إلى واحدة من كتائب المدفعية المختلطة الثلاث التي تألفت من فتح وج.ت.ف. خلال ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩. بينما قاد الكتيبتين الأخريين ضباط من قوات عين جالوت. وكان ضباط سابقون في الجيش الأردني تولوا غرفة العمليات المركزية ومديرية التدريب والاستخبارات العسكرية وقوات الكرامة التابعة لفتح. وأوحى المدى الذي بلغته عملية إعادة تنظيم وتجييش بنى فتح القيادية ـ وخصوصاً الاعتماد على ضباط ج.ت.ف. الموالين الذين ميزهم أصلهم (من غزة أو من ساحل فلسطين الجنوبي ما قبل سنة ١٩٤٨) من الأغلبية العظمى من المقاتلين ومن الأعضاء المدنيين في لبنان ـ بمحاولة واعية لإبقاء العسكريين في حالة انضباط تام في ظل إمكان تصعيد الصراع في الجنوب وما ينجم عنه من ضرورة تجنب المواجهة مع قوات الطوارئ الدولية. وتم تمتين علاقة فتح الوثيقة بـ ج.ت.ف. إدارياً، سنة ١٩٧٩، عند اعتماد دائرة الشؤون الاجتماعية التابعة لـ م.ت.ف. كجهة وحيدة لرعاية جميع القوات الفلسطينية، وعند إخضاع قسمي الهندسة والإنشاءات في فتح عملياً لممثليهما في م.ت.ف.

اتخذت التنظيمات الفدائية الأصغر سبيلاً مماثلاً، كما حث البرنامج الرسمي لـ ج.ش.ت.ف. على «تعزيز القوات من حيث التدريب والتسليح والإعداد.»[١٣] وتمكنت ج.د.ت.ف، في النهاية، من تنظيم ١٣ كتيبة (ثماني كتائب مشاة؛ كتيبتي مدفعية؛ كتيبة صواريخ؛ كتيبة دفاع جوي؛ كتيبة أمنية) في أربع قيادات ألوية اسمية (الجليل؛ الشرقي؛ الأوسط؛ الغربي)، أضيفت إليها الميليشيا والاحتياط.[١٤] ولم تؤلف التنظيمات الأُخرى ألوية، لكن خلال ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ كان لدى ج.ش.ت.ف. عشر كتائب ولدى ج.ش. ـ ق.ع.ست، أُلحقت مباشرة بالقيادة العسكرية المركزية في كلا الحالين.[١٥] واعترف لاحقاً أحد مسؤولي ج.ش.ت.ف. الكبار، عبد الرحمن ملوح، بأنه لم يعد في الإمكان شن حرب عصابات، لكنه جادل في أنهم اضطروا إلى جعل الأمور نظامية بسبب «هاجس التصفية.»[١٦] وتفاوت الحجم الفعلي للكتيبة من تنظيم إلى آخر تفاوتاً كبيراً، وكان متوسطه ٦٠ ـ ١٥٠ رجلاً. وعلى هذا الأساس، كان حتى في قدرة ج.ت.ع. الصغيرة الادعاء أن لديها ثلاث كتائب علاوة على أقسام مدفعية وهاون ومضاد للدبابات.[١٧] واستمرت التنظيمات الأصغر في التشديد على أولوية حرب العصابات سبيلاً للوصول إلى حرب الشعب الشاملة، لكنها تبنت قدر استطاعتها الأساليب النظامية وسعت لاتقان المهارات العسكرية المتطورة.[١٨] فسعت جميعاً لإقامة خدمات إسناد متخصصة وأقسام عسكرية لإدارة وحداتها الفدائية التي تسير

باطراد نحو التجييش، وأنشأ كل من ج.ش.ت.ف.، وج.ش. ـ ق.ع.، سنة ١٩٧٨، كلية عسكرية لتدريب عناصرها.

مهما تبلغ جهود التنظيمات الأصغر، فإن فتح ظلت تقود المسيرة. فقد حصلت على نحو ٣٠ دبابة طراز ت ٣٤ المستخدمة في الحرب العالمية الثانية من اليمن، في أيار/مايو ١٩٧٩، وأمنت التدريب الأساسي لأطقمها في سورية.[١٩] وتلقى عسكريو فتح تدريباً إضافياً على الدروع في باكستان في السنة نفسها، واستهلوا الدورة الأولى من ثلاث دورات مماثلة على الأقل في المجر.[٢٠] وشعر الفدائيون الذين تسلموا الدفعة الأولى من الدبابات الهرمة بعدم الارتياح لهذا التحول، لكن عرفات وخليل الوزير أفهماهم أن الهدف من الحصول على الدبابات «كسر الحاجز النفسي» ضد استخدام الدروع.[٢١] وأضافا أن من الممكن الاستغناء عن دبابات ت ٣٤ واستبدالها بدبابات ت ٥٤/٥٥ الأحدث، بعد أن تتلقى أطقمها تدريباً كافياً.[٢٢] وفي هذه الأثناء ستوفر دبابات ت ٣٤ قوة نيران متنقلة تساعد على حماية المنطقة الساحلية من غارات القوات الخاصة الإسرائيلية المتكررة. ونصبت فتح أيضاً مدفعية على الساحل وحصلت على أربعة أجهزة رادار للتعقب، خلال ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، لصد هجمات سلاح البحر الإسرائيلي.[٢٣] ومن الأهداف الأُخرى التي لم تذكر لاقتناء هذه الأسلحة الثقيلة كان ردع أي هجوم للجيش اللبناني أو للميليشيات المارونية.[٢٤] ولم تتمكن فتح من الحصول على دبابات ت ٥٤/٥٥ أو على دبابات أحدث، إلاّ إنها اشترت ٦٠ دبابة ت ٣٤ أُخرى من المجر في أوائل سنة ١٩٨٠ ومثلها في العام التالي، إلى جانب حصولها على اثنتي عشرة عربة استطلاع طراز ب.ر.د.م. ٢ وعلى ناقلات جنود مدرعة طراز ب.ت.ر. ٦٠ في منتصف سنة ١٩٨٠، ربما بواسطة ليبيا أو الجزائر.[٢٥]

عكس الموقف العملي من اقتناء الدروع نظرة خليل الوزير، الذي كان يؤمن بقوة بضرورة اكتساب الخبرة والحصول على المعدات كلما سنحت الفرصة. فكان من الطبيعي النظر إلى الدبابات الهرمة كعتبة للقفز إلى إمكانات أكبر. وقال الوزير في معرض إجابته عن سؤال بشأن اتجاه العسكرية الفلسطينية سنة ١٩٨٠: «نحن نعمل دائماً على تطوير إمكانياتنا وقدراتنا في كل الميادين. وهذا بالطبع ينسحب على ميدان التسليح لقواتنا والتدريب ورفع الكفاءة والقدرة القتالية لثوارنا وإعادة التنظيم بشكل يتلاءم والدروس المستفادة من كل معركة.»[٢٦] وأعطى تطوير ذراع فتح الجوي (القوة ١٤) مثلاً خاصاً لوجهة النظر هذه، إذ عاد ٣٢ طياراً و٦٠ تقنياً بعد أن أكملوا تدريبهم في آب/أغسطس ١٩٧٨، بينما التحق ١٥٠ آخرين بدورات

تدريبية في دول الكتلة السوفياتية بعد سنة.[٢٧] ولتأمين هذه الإمكانات أقام خليل الوزير وسعد صايل وعرفات علاقات عمل وثيقة بوزراء الدفاع ورؤساء الأركان في عدة دول عربية، وفي الاتحاد السوفياتي وحلفائه في أوروبا الشرقية وكوبا ويوغسلافيا، وفي آسيا مع الصين وكوريا الشمالية وفيتنام والهند وباكستان.

مكنت شبكة العلاقات العسكرية الفلسطينية المترامية الأطراف م.ت.ف. من إرسال ما يقدر بـ ٥٠٠٠ متدرب من جميع الرتب إلى الخارج في الأعوام القليلة التالية وذلك للتدريب على مجموعة واسعة من المهارات العسكرية. وتراوحت الدورات المتاحة بين الدفاع الجوي والهندسة والقتال ضد الدبابات، مروراً بالدروع والمدفعية، وصولاً إلى الطيران والعمليات البحرية. وبحلول سنة ١٩٨٠، أصبح لـ م.ت.ف. أماكن دائمة في دورات الأركان والقيادة في عدة بلاد، وعدد ثابت من الأماكن في دورات أُخرى. فصار الاتحاد السوفياتي يقبل سنوياً ٢٠٠ متدرب فلسطيني في أواخر السبعينات (إضافة إلى ١٠٠ متدرب من ج.د.ت.ف.). واستطاع صايل أن يتباهى، في آب/أغسطس ١٩٨٠، بأنه نتيجة التدريب في المنشآت الفلسطينية المتواضعة ـ مثل كلية فتح العسكرية التي أعيد افتتاحها في مخيم شاتيلا للاجئين في منتصف سنة ١٩٧٨ ـ وفي الخارج، فـ «إن ٨٠ بالمئة من الكوادر العسكرية للثورة، من مقاتلين وضباط، قد أهلوا عسكرياً أو أعيد تأهيلهم بعد الخبرات التي اكتسبوها في القتال.»[٢٨] وكان هذا باعثاً على التنبؤ بثقة بأن «المطلوب الآن الاتجاه نحو تشكيل جيش شعبي وطني، وأتمنى أن نتمكن من تحقيق ذلك بسرعة، وأن نصل إلى مرحلة كهذه، لأن وصولنا إليها يعني أننا قريبون جداً من نقطة الحسم.»[٢٩]

شدد صايل على القدرة القتالية للبنيان العسكري، لكن قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. كانت مهتمة بالقدر نفسه باستخدام هذه القدرة في تعزيز دبلوماسيتها. فقد وثق الحصول على التدريب والأسلحة علاقات م.ت.ف. بحلفاء دوليين رئيسيين وأوجد حضوراً فلسطينياً دورياً في كليات هذه الدول العسكرية وفي سفاراتها. ومكن ترسيخ الخبرة العسكرية وتراكم الأسلحة والأموال بدوره م.ت.ف. من تقديم المساعدة لدول العالم الثالث التي دعمت مسيرتها الدبلوماسية في الأمم المتحدة وفي حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الإفريقية وغيرها من المنظمات متعددة الأطراف، وساعدت فتح أيضاً (وكذلك فعلت ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف.) عدداً كثيراً من الحركات الثورية في حدود قدرتها، وأشرف على هذا المجهود خليل الوزير مباشرة من خلال «مكتب حركات التحرر» المختص. ومن الحركات المستفيدة من هذا الدعم الجماعات المناهضة للشاه في إيران

(الإسلامية والماركسية على حد سواء)، وحركة مونتينيرو في الأرجنتين، وجبهة التحرير الوطني في إسلفادور، ونمور التاميل الماركسيون في سري لانكا، ومسلمو جنوب تايلاند (الفطاني)، والمؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا، وما هذا إلاّ عدد قليل ممن تمت مساعدتهم. وكانت هذه الروابط تتناقض أحياناً مع العلاقات الرسمية التي تقيمها م.ت.ف. بالحكومات المعنية مباشرة بتلك الحركات، لكن ذلك الدعم كان في بعض الحالات وسيلة مجدية للضغط على الدول المتحالفة مع إسرائيل أو التي امتنعت من الاعتراف بـ م.ت.ف. وفي أية حال، كان في استطاعة صايل أن يتفاخر عن حق بأن «لنا علاقات واسعة مع جهات صديقة عديدة نقدم لها عوننا وهم بحاجة لاختصاصيين... ربما كنا الثورة الوحيدة التي تملك وفرة في الاختصاصات... ثم إن لنا علاقات واسعة في العالم.»[٣٠]

سمح ترسيخ اتجاه م.ت.ف. نحو التسلح والتنظيم النظاميين، في سنة ١٩٧٨، بزيادة حجم برنامج مساعدتها العسكرية زيادة بارزة. وسبق أن أرسلت فتح أطقماً لمساعدة سلاح الجو الأوغندي سنة ١٩٧٦، ودربت حرس الرئيس عيدي أمين.[٣١] كما أرسلت ما يعادل سرية مشاة إلى كمبالا لدعم الجيش الأوغندي في أثناء الغزو التنزاني في آذار/مارس ١٩٧٩، لكنها سارعت إلى سحبها بعد أن وقع في صفوفها ١٢ إصابة. ولقيت جهود م.ت.ف. نجاحاً أكبر في نيكاراغوا، إذ أرسلت فتح شحنات أسلحة لثوار «ساندينيستا» بعد انتصارهم، ثم أمدتهم لاحقاً بطياري طوافات ومقاتلات شاركوا في الحرب ضد متمردي «الكونترا»، كما أمدتهم بأطقم لشركة طيرانهم المدني «أيرونيكا».[٣٢] وفي الواقع، كانت القوة ١٤ أداة مفيدة على نحو خاص للدبلوماسية الفلسطينية، إذ أتاحت لـ م.ت.ف. تقديم الطيارين وأطقم الفنيين لدول العالم الثالث التي لولاها لكان عليها الانتظار أعواماً قبل أن تتمكن من بناء قواتها الجوية الخاصة.[٣٣] واستقبلت كلية فتح العسكرية أيضاً، سنة ١٩٨١، مئة طالب من زيمبابوي التي استقلت حديثاً والتي كانت تبحث عن تدريب لضباطها على يد أفرقاء محايدين.

وحاولت م.ت.ف. الحصول على مكاسب دبلوماسية إضافية من خلال إيفاد العسكريين الفلسطينيين إلى دول أُخرى. فمن خلال إرسالها السلاح والطيارين إلى نيكاراغوا، مثلاً، أشعرت الولايات المتحدة بوجودها وعرضت عليها ضمنياً عقد صفقة تبادلية تقوم على بدء الحوار السياسي معها في مقابل وقف المساعدة العسكرية الفلسطينية عن «الساندينيستا». إذ من وجهة نظر م.ت.ف.، فإن قدرتها على إيفاد طيارين عسكريين كفوئين إلى دول العالم الثالث شكلت مصدراً لهيبتها،

وأضفت الصدقية على صورتها الدولانية. وشملت جهودها لترسيخ هذه الصورة أدق التفصيلات: من إمداد الفدائيين بالخوذات الحربية الفولاذية، إلى تشكيل حرس الشرف الذي يصطف لأداء التحية عند استقبال عرفات الشخصيات الأجنبية في مقر قيادته في بيروت. وكان القصد من هذه المظاهر تثبيت م.ت.ف. طرفاً شبيهاً بالدولة أو دولة وليدة. وبالمفهوم الاستراتيجي الفج، كانت مصادر قوة م.ت.ف. العسكرية تهدف إلى حماية قاعدتها في لبنان إلى حين يصبح في الإمكان مبادلتها بمقعد على طاولة المفاوضات، وفي هذه الحالة تتحول الدولة في المنفى إلى دولة ذات سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

سياسة الرعاية النفعية، أو البقرطة الأبوية الجديدة[٣٤]

لم يتم هذا الاستثمار الكبير في البناء العسكري من دون عواقب سلبية، فقد أدى ضمن أمور أُخرى إلى ترسيخ ما اصطلح أحد النقاد على تسميته في فترة لاحقة «النخب العسكرية وشبه العسكرية» في جميع أنحاء الحركة الفلسطينية.[٣٥] وفي الواقع، أصبحت، في هذا الوقت، الصلة بين الاستعداد العسكري وبناء الدولة، اللذين تطورا للأسباب الاستراتيجية التي بحثت في الفصول السابقة، صلة تكاملية. لكن لا يمكن فهم أشكالهما وفاعليتهما فهماً كاملاً من دون الرجوع إلى الأبعاد الأبوية الجديدة للسياسة الفلسطينية، والتي أصبحت سمة سائدة في هذه الفترة.

لقد ظهر هذا النمط بالضرورة بأقوى صوره في حركة فتح ـ لأنها تحكمت في أكبر قدر من الموارد البشرية والمالية من ناحية، وبسبب علاقتها العضوية بالجهاز الدولاني لـ م.ت.ف. من ناحية أُخرى ـ إلاّ إنه انطبق على حد سواء، في معظم جوانبه، على التنظيمات الفدائية الأصغر. فسهلت البقرطة المتزايدة الإدارة السياسية ودفعت التحول الدولاني إلى الأمام، لكن النمط الخاص للمركزية رجع في معظمه إلى دور عرفات الفريد وسعيه لتركيز وسائل التحكم الرئيسية في يديه. وكان هذا واضحاً من إحكام قبضته بصورة متزايدة على الشؤون العسكرية؛ فقد أصبح في هذا الوقت المرجع النهائي لجميع التعيينات ولترقيات كبار الضباط، ومارس المزيد من التحكم بواسطة زوج أخته، مطلق حمدان، الذي رئس الإدارة العسكرية في فتح. أمّا عضو اللجنة المركزية الوحيد الآخر الذي احتفظ بنفوذ ملحوظ في أوساط القوات المسلحة فكان خليل الوزير، غير أنه ارتضى ـ سواء

بسبب مزاجه السياسي الخاص أو لأنه لم يملك خياراً آخر ـ القيام بدور مكمل لقرارات عرفات. أمّا سعد صايل، الذي لم يكن عضواً في اللجنة المركزية أو من المجموعة المؤسسة لفتح، فركز على الإدارة والتزويد والتخطيط، ونأى بحذر عن مجالات صنع القرار التي كان يعلم أنها ميدان رئيس م.ت.ف.

لم يترك عرفات لزملائه أي خيار. فأصر، في أثناء اندفاعه لإحكام سيطرته، على إخضاع مجال واسع ومتنام من الشؤون الإدارية للرجوع إليه شخصياً في شأنها. وامتدت هذه الشؤون من الاختيار النهائي للضباط الذين سيتم إرسالهم لحضور دورات تدريبية في الخارج، مروراً بطلبات الإجازة الدراسية أو إجازة خاصة للمعالجة الطبية التي يتقدم بها الضباط، وانتهاء بطلبات متنوعة بسيطة، مثل طلب ذخيرة أو أحذية عسكرية. وكان قادة الكتائب مضطرين إلى السفر إلى بيروت لتقديم طلباتهم الرسمية والشخصية لعرفات أو لأحد مساعديه، إلاّ في حال استطاع الوزير أو صايل التصرف في الأمر، وكانوا يمضون معظم إجازاتهم أو يتغيبون عن مقار قيادتهم لمتابعة طلباتهم. وفي الواقع، كان الوضع سيان بالنسبة إلى الكوادر الكبار في الأجهزة شبه العسكرية وفي التنظيم المدني وفي الدوائر الإدارية والمنظمات الشعبية وغيرها من الهيئات ذات الصلة، إذ كانوا مجبرين على التأكد من مكان وجود عرفات في هذه الليلة أو تلك من أجل تقديم طلباتهم للحصول على الموارد المتنوعة، أو لأخذ موافقته على التعيينات، أو على القوائم الانتخابية وغيرها من الأمور. وقد تمت عملية رئيسية لإعادة تنظيم مقر عرفات وملفاته (الأرشيف) سنة ١٩٨٠، لكنها فشلت في تسريع إنجاز أمور من هذا النوع، وربما أدت بدلاً من ذلك إلى تأكيد ضرورة تحويل جميع المعاملات الإدارية، كبيرة كانت أم صغيرة، إلى مقره للإقرار والمتابعة، على الرغم من التأخير الشديد الناجم عن ذلك. وبلغ الأمر حداً فرض معه إرسال نسخة إلى مقره عن جميع البرقيات اللاسلكية العسكرية المرسلة إلى غرفة العمليات المركزية في م.ت.ف. منذ سنة ١٩٨١ وما بعدها.

وكان مفتاح تنامي نفوذ عرفات اتساع نطاق سيطرته على مالية فتح وم.ت.ف.[٣٦] وعزز تدفق المساعدات العربية الكبرى إلى خزائن م.ت.ف.، بعد تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ بصفة خاصة، قدراته كثيراً على ممارسة الإدارة الأبوية الجديدة، الأمر الذي عزز بدوره استقلاليته الشخصية سياسياً وتنظيمياً داخل الحركة الفلسطينية في مجملها. ولم تكن سيطرته المالية مطلقة في الحالتين، لكنه استغل ثنائية سلطته ليتفوق على زملائه في اللجنة المركزية لفتح وفي اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. على حد سواء. واستندت قدرة عرفات إلى استخدام الموارد

بهذا الشكل على ولاء حفنة من المسؤولين الماليين الذين تولوا أيضاً القيام باستثمارات وأداروا ودائع مالية سرية بحسب تعليماته. وكان الأمر الحاسم اعترافهم بسلطته غير الرسمية للحد من إطلاع أعضاء اللجنة المركزية الآخرين على أموال فتح ـ وكان وضع أفراد من القوة ١٧ خارج مكاتبهم ودخولها قسراً في عدد من المناسبات كافياً لإخافة المشاكسين منهم.[٣٧] ونتيجة ذلك، استمر القسم المالي في احترام توقيع بعض أعضاء اللجنة المركزية، وخصوصاً الوزير وإلى حد أقل صلاح خلف، أوامر صرف متواضعة، لكن بعد سنة ١٩٧٩ لم يعد من الممكن صرف أية مبالغ تتعدى الميزانيات التي أقرت لكل دائرة ما لم يُضف إلى أمر الصرف توقيع عرفات. وكان لعرفات وحده حرية منح مخصصات كبيرة خارج الميزانية، سواء ستستخدم من مستثمرين يعملون لحسابه، أو تم تخصيصها للميليشيات اللبنانية الحليفة أو لمسؤولين أجانب أو لناشطين فلسطينيين في الشتات، وما هؤلاء إلاّ جزء يسير من الفئات المستفيدة.

في هذا الوقت أصبح مقدار أموال فتح وأماكن إيداعها سراً يحرص عليه كثيراً ولا يعرفه إلاّ النواة المؤسسة للحركة، وربما لا يعرفه بالتفصيل الكامل سوى عرفات الذي اعتمد على سجل حسابات خاص به. وكان تخصيص الموارد يعتمد على عملية مساومة غير رسمية ـ ذات سمة شخصية لا جماعية ـ ترتكز على السلطة المعنوية والنفوذ التنظيمي لمن يقوم بالمساومة. ولم يكن للأعضاء الأدنى مرتبة في اللجنة المركزية، بصورة عامة، إلاّ جزء بسيط من الصورة الكلية. وكانت سيطرتهم على موجودات فتح محدودة جداً، وبالتالي كانوا أقل قدرة على الحصول على حصة من تخصيصات الموارد. وليست السرية واللارسمية المحيطتان بامتلاك وتوزيع موارد فتح المالية أموراً غير معتادة بالنسبة إلى حركة فدائية ولدت في كنف العمل السري، لكن غياب ميزانية مركزية رسمية مكن عرفات من فرض نفسه الحكم الرئيسي في مجال تقرير المبالغ التي تمنح لكل دائرة من شهر إلى آخر، إذ يلجأ إلى زيادة أو إنقاص الميزانيات تبعاً لحاجته إلى إقامة تحالفات تكتية مع أو ضد الأعضاء المعنيين من اللجنة المركزية. لكن هذا الوضع ترك في أيديهم وسائل كثيرة لممارسة مستويات متواضعة من الرعاية النفعية ـ سواء بالسماح لمرؤوسيهم بتضخيم المصروفات التشغيلية، أو بزيادة عدد المدرجين في جداول رواتب أجهزتهم، أو بالموافقة على طلباتهم الخاصة بعلاوات السكن والعلاج، أو بطلبات قروض خاصة ـ الأمر الذي شجعهم على القبول بالنظام القائم.

وكانت النتيجة حالة نموذجية من «الإفساد المخطَّط له» يستطيع فيها «المخطِّط والموزِّع والمنظِّم الرئيسي للغنائم أن يضمن أهميته بالنسبة إلى النظام، وفي أحسن

الظروف عدم إمكان الاستغناء عنه. ويصبح دوره بوصفه الموزِّع الرئيسي حيوياً، دام أنه يتمكن من الإثبات أن اللعبة السياسية تتمحور حول 'الغنائم'.»(٣٨) وأد التشديد على المغانم إلى تركيز انتباه الكثيرين من الكوادر الكبار والمتوسطين عل إيجاد المداخل إلى صانع القرار، وشجع على مظاهر المباهاة بالولاء والتبعية لد بعضهم، وقوض قيمة الكفاءة المهنية والعقلانية الإدارية. وشعر الكثيرون م الكوادر بمرارة، لكن قوة النظام بلغت حداً أدى إلى ظهور شعور عام بالاتكال والعجز وحال دون أي عمل مضاد متواصل أو نقد علني. ومن الاستثناءات الناد النص الذي كتبه عضو اللجنة المركزية خالد الحسن، غير أنه لم ينشر إلاّ بع وفاته، سنة ١٩٩٤، وحتى حينئذ تحدث بصورة مجردة ومن دون ذكر أسماء. إ إن تحليله التفصيلي لمسلك السلطة الفردية ولاستغلال الأموال يدل لا شك عل عرفات كمثله الرئيسي.(٣٩)

استفاد عرفات من التغيرات الدقيقة في التوازن الداخلي بين مؤسسي فتح فقد امتنع محمود عباس (أبو مازن) باستمرار من بناء مركز قوة لنفسه، وأصر عل الابتعاد عن ضجيج السياسة والإدارة الفلسطينيتين في بيروت فأقام بدمشق. لك احتفظ بدور خاص، وإن يكن غير معروف على العموم، في ضمان القدر اليسي من السيطرة الجماعية على أموال فتح، ولم يترفع استراتيجياً عن تعيين زميل قدي في اللجنة الفنية المشرفة على تدفق الأموال العربية، من خلال «اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود»، إلى الأراضي المحتلة. وفي الوقت نفسه أبدى استعداداً مماثلاً للتنازل عن منصبه رئيساً للجانب الفلسطيني في «لجنة دع الصمود» للوزير في أوائل سنة ١٩٧٩. وكان الوزير، من جانبه، قد فقد مناصري رئيسيين بمقتل وليد نمر سنة ١٩٧١، وكمال عدوان ومحمد يوسف النجار س ١٩٧٣، كما وقع تحت ضغط متواصل من يسار فتح ومن حلفائه في اللج المركزية، نمر صالح وصلاح خلف وفاروق القدومي. وأعطاه تحمله للمسؤول المباشرة في «لجنة دعم الصمود» نفوذاً كبيراً على كيفية توزيع مبلغ ١٠٠ مليو دولار سنوياً من الأموال العربية المشتركة و٥٠ مليون دولار أُخرى من الأموا العربية المخصصة لـ م.ت.ف.، وأتاح له بناء شبكة سياسية واسعة في الأراض المحتلة ترتبط عملياً به وحده. لكن كان لهذا ثمنه، إذ قام عرفات، منذ س ١٩٧٩، بتخفيض الأموال المخصصة من فتح للقطاع الغربي التابع للوزير، وأصد تعليماته إلى الإدارة العسكرية التي تتحكم في شؤون جميع العسكريين بإعاقة أ تجميد الترقيات والتعيينات في هذا القطاع، ولاحقاً سرق منه مساعديه.(٤٠)

بعد أن اطمأن عرفات إلى إحكام سيطرته على المال والعسكر، وعل

التعيينات بصورة عامة، شجع بنشاط على انتشار أجهزة ودوائر موازية في كل مجال تقريباً، وكانت جميعها تتطلب تمويلاً مركزياً. ومن الأمثلة البارزة لذلك توسعة فرع الاستخبارات العسكرية، والقوة ١٧ ـ التي وصل عدد أفرادها اسمياً إلى ١٥٠٠ بحلول سنة ١٩٨٠، وذلك بفضل إجراء بسيط متمثل في إدراج المئات من أعضاء فتح في مخيمات اللاجئين في جدول الرواتب، مع أن قلة منهم كُلفت فعلاً أداء أي واجبات أو مهمات. وضمن عرفات بمساعدتهم سيطرته شخصياً على «جمهورية الفاكهاني»، وكان يأمر أحياناً بتنفيذ اعتقالات في أنحاء أُخرى من بيروت الغربية. وأنشأ أيضاً، سنة ١٩٨٠، جهازي «الأمن السياسي» و«أمن الرئاسة»، منافساً بذلك ضمنياً «جهاز الأمن الموحد» الذي يرئسه خلف و«جهاز الأمن المركزي» الذي يرئسه هايل عبد الحميد (أبو الهول). وقام أيضاً، في مرحلة ما من هذه الفترة، بضم الرجلين إلى «لجنة أمنية» جديدة عيَّن نفسه مفوضاً عاماً لها، وذلك وسيلة إضافية للحد من سلطتيهما.

كذلك شجع توفر الموارد المستخدمة في تضخيم المؤسسات على الازدواجية الوظيفية المفرطة، وأكبر مثال لذلك انتشار النشرات الأخبارية والدوريات وأقسام الأبحاث التي أقامتها على يد الدوائر المتنافسة أو حتى رؤساء الأقسام المتنافسون في الدائرة نفسها أو الجهاز نفسه. وكانت مقاومة الازدواجية والتجزئة المؤسسية ضعيفة، لأنهما وفرا فرصاً أكبر للرعاية النفعية وللبحث عن الريع لدى جمهور أوسع. وساهم زملاء عرفات في اللجنة المركزية في ظهور هذا الوضع بمشاطرته عدم ثقته الفطرية بالإجراءات المؤسسية، إذ رأوا فيها طاقة كامنة قادرة على تقييد حريتهم في صنع القرار. وكان تنظيم فتح المدني مجرداً من أي نفوذ، إذ كان على رأسه كوادر معينون تعييناً ويتقاضون رواتب شهرية ومعظمهم من خارج لبنان، كما طغت عليه الهيئات شبه العسكرية المتضخمة وتسللت إلى صفوفه البيروقراطية الزاحفة. لكن النتيجة تعدت الحالة النموذجية من علاقات التبعية والولاء، لأن «الأبوات» لم يعتمدوا على ثروتهم الشخصية أو على مكانتهم الاجتماعية في تقديم المنافع، وإنما اعتمدوا على موارد من «المقام الثاني» هي المنصب الإداري أو النفوذ السياسي. وبكلمات أُخرى، كان هؤلاء مرتبطين بالنظام الذي يضمن تركيبه «الهرمي» البيروقراطي والشخصي تدفق الموارد من القيادة، بينما ظل في إمكان التابعين المفترضين التحايل على النظام، وغالباً ما فعلوا ذلك، من خلال تغيير ولائهم واحتفاظهم بقدر من الاستقلالية.[٤١] وشجع توفر الموارد لدى بعض قادة فتح الرئيسيين على التنافس بين «ساحات الرعاية النفعية»، لكن هذا الوضع تراجع بمرور الزمن وفسح المجال لنشوء نظام تبعي أكثر استقراراً بعد أن ركز عرفات

التحكم في الموارد في يديه.[٤٢]

ومما ساعد على دعم وتوسعة النظام الأبوي الجديد على جميع الصعد الفوائد الجانبية الكثيرة المتوفرة لعناصر فتح وم.ت.ف.، ومنها: العلاج الطبي المتخصص في المستشفيات الخاصة أو الأجنبية؛ المساعدة على دفع إيجار السكن؛ السَلَف على المرتبات للإنفاق الخاص (لشراء سيارة مثلاً)؛ نفقات السفر والعلاوات اليومية في أثناء المهمة إلى الخارج. ووفر توثيق الروابط بالكتلة السوفياتية فائدة جانبية إضافية هي تمضية إجازة راحة وترفيه لكبار الضباط والمسؤولين في منتجعات الحزب الشيوعي، أو الالتحاق بدورات ذات مدد مختلفة تنظمها منظمات الشبيبة الشيوعية والجمعيات التعاونية والدوائر الحزبية المسؤولة عن التدريب العقائدي والتنظيمي، وغيرها من المؤسسات والهيئات بالنسبة إلى الضباط والمسؤولين الأقل حظاً. ولضمان ولاء الرتب الدنيا، تم تقديم منح مالية ومواد بناء لتشييد بيوت شعبية على أراضي الدولة في الضواحي الجنوبية لبيروت اعتباراً من سنة ١٩٨٠، استفاد منها الكثيرون من أفراد القوة ١٧ وغيرهم من عناصر م.ت.ف.، ومن النازحين اللبنانيين والمهاجرين الريفيين.[٤٣]

أضيف إلى هذه المنافع الآلاف من المقاعد الدراسية الجامعية المصحوبة بمنح مالية قدمتها الحكومات العربية والأجنبية إلى م.ت.ف.، التي كانت بدورها توزع هذه المنح الدراسية على أعضائها وأنصارها أو على أبنائهم وأقاربهم. وفي المقابل، كان يفترض فيمن يحصلون على هذه المنح الدراسية أن يخدموا بعد تخرجهم في صفوف م.ت.ف. لعدد محدد من الأعوام، لكن الإعفاء من هذه الخدمة كان امتيازاً آخر يمكن لعرفات أن يمنحه مَنْ يشاء. وكان يتم غالباً السماح لضباط القتال من ذوي الرتب بالتغيب عن وحداتهم لحضور مساقات دراسية أو للتسجيل كطلاب منتسبين إلى جامعة بيروت العربية، وكان يتم أيضاً دفع تكاليف التعليم. وربما كان هذا توجهاً إيجابياً في بعض النواحي، لكنه عكس ضعف التماسك العسكري، وتعاظم جاذبية العاصمة والمدن الرئيسية الأُخرى، وازدياد انخراط كبار الضباط في التحزبات والشلل السياسية وفي شبكات التبعية التي عجت بها جمهورية الفاكهاني.

ووفرت المحسوبية أيضاً فرصاً للكسب الخاص لبعض «مدراء» مكتب عرفات وللأشخاص الفاعلين في نظام السيطرة (والاستثمار) الذي أقامه، إذ ازدادت قدرتهم على الحصول على المكاسب بعد أن أصبحوا أمناء على أسراره. وتمتع الأعضاء الآخرون في اللجنة المركزية لفتح بسلطة اسمية فيما يتعلق بإقرار المنافع للعاملين في دوائرهم، لكنهم في الواقع لم يكونوا قادرين على ضمان قيام المكاتب المالية

المعنية بالدفع؛ ففي النهاية كان لا بد من قيام عرفات بالمصادقة على تلك القرارات، وذلك عقب مفاتحتهم له شخصياً بالأمر، إذ كان يتحكم في الصرف. ومن النتائج الأُخرى لتفشي الرعاية النفعية ولسيطرة الرئيس على المغانم انتشار الزبائنية الضيقة بعد أن تطوع العاملون في دوائر ووحدات متعددة لتقديم التقارير إليه بشأن أنشطة زملائه وأنشطة رؤسائهم المباشرين. وكان من المحتوم انعكاس هذه الممارسة في سلوك المسؤولين والضباط الأدنى رتبة، الذين أخذوا يراقبون منافسيهم بالطريقة نفسها.

وعلى الرغم من كون المنافع أمراً مصرحاً به وشرعياً، فإن طريقة توزيعها وصرفها حولت ما يفترض أن يكون إجراء نظامياً لا لبس فيه يقوم على أساس معايير ولوائح ثابتة ومعروفة لتقديم المكافآت والقروض (ولسدادها) إلى نظام رعاية نفعية حصين يرتكز، إلى درجة كبيرة، على العلاقات الشخصية. أمّا المحاسبة التي لم تكن قط مسألة مطروحة بقوة، فقد اختفت في هذا الوقت تماماً من أذهان الجميع. فصار لدى الكثيرين من المسؤولين متوسطي الرتب مصالح ذاتية في النظام القائم، إذ أخذوا يقدمون كشوفات مضخمة بالمصاريف أو يقدمونها على نسختين أو ثلاث نسخ إلى أكثر من «أب» ورئيس دائرة، بينما دخل رؤساؤهم في عقود زائفة مع التجار المدنيين لمختلف البضائع (من الطعام والوقود إلى الورق الخاص بالمطابع)، أو كانوا يضخمون جداول مرتبات دوائرهم ووحداتهم بإدراج أسماء أشخاص وهميين. وفرض بعض القادة العسكريين ضرائب على التجارة في صور وصيدا ومراكز مماثلة، بينما انغمس كبار المسؤولين شبه العسكريين (الأمن والميليشيا) في التهريب والتزوير، في حين ازدهرت تجارة سلع السوق الحرة في بعثات م.ت.ف. في الخارج بعد أن حصلت على الصفة الدبلوماسية (نحو ثلثي ما يزيد على ١٠٠ مكتب سنة ١٩٨٢).[٤٤] وترك تقلص الدولة اللبنانية فراغاً ملأته شبكات الإجرام المحلية وأجهزة م.ت.ف. الأمنية، وغالباً ما كان ذلك على أساس تبادل المنافع بين الطرفين. وكان أحد مصادر الربح الوفير مبيعات الأسلحة إلى تجار السلاح المحليين، بينما كان المصدر الآخر استعادة السيارات المسروقة (في مقابل عمولة).[٤٥] وفي الواقع، أوجدت المتاجرة بالبضائع المهربة ـ من السجائر إلى الأدوات الكهربائية والمخدرات والعملة المزيفة والوثائق المزورة وغيرها ـ شبكة من المصالح المتداخلة بين التنظيمات الفدائية الفلسطينية، والميليشيات اللبنانية المارونية والمسلمة، والوحدات السورية التابعة لقوات الردع العربية، امتدت إلى سورية وإسرائيل وما وراءهما.

بهذه الطريقة، ظهر في قلب «الطبقة السياسية» الفلسطينية الناشئة مع نهاية

السبعينات «لوائح» منقسمة على نفسها لكنها واضحة المعالم. والأمر الذي شجع على نمو هذه «الفئة البيروقراطية المتبرجزة» كان الاتجاه إلى إدراج نسبة كبيرة من الأعضاء والكوادر في جدول الرواتب في عملية عرفت بـ «التفريغ».(٤٦) فبالإضافة إلى الراتب الأساسي، الذي بلغ ٥٧٠ ليرة لبنانية شهرياً (٢٠٠ دولار تقريباً في حينه) في حركة فتح في منتصف سنة ١٩٨٠، فقد كان للأعضاء الحق في الحصول على علاوات زواج وغلاء معيشة، وعلى ضمان اجتماعي، وعلى تذاكر سفر جوي سنوية مجانية لمن تقيم عائلاتهم بدول أُخرى. وكان هذا أقل راتب أساسي بين التنظيمات الفدائية وأقل كثيراً من الحد الأدنى للأجور في الإدارات الحكومية اللبنانية وفي الجيش اللبناني، لكنه كان كافياً لجعل التفريغ أكثر أشكال الرعاية النفعية شيوعاً. وتمكن أعضاء لجنة فتح المركزية المتنافسون وزعماء الصف الثاني من بناء شبكات تبعية بواسطة التفريغ. وكلما كان عدد الأتباع أكثر، كانت الحصة من الموارد أكبر على شكل ميزانيات ومكاتب (تتطلب بدورها إيجارات وأثاث وتجهيزات) وأسلحة وسيارات ومعدات أُخرى. وقدرت اللجنة المركزية لفتح، بصورة غير رسمية، عدد الأعضاء المنتسبين إلى أجهزة فتح شبه العسكرية وحدها بـ ١٠,٠٠٠ شخص خلال ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، معظمهم في بيروت.(٤٧) وبحسب خليل الوزير، كان لدى فتح ١٥,٠٠٠ مقاتل مسجلين على جدول الرواتب بمن فيهم الإداريون وعناصر الإسناد، إلى جانب ٢٥,٠٠٠ عنصر ميليشيا يتلقى الكثيرون منهم رواتب رمزية أيضاً.(٤٨) وعلاوة على ذلك، كانت الميليشيا مدعومة بـ ١٢٠٠ عسكري متفرغ، من ضباط وأطقم أسلحة متوسطة وثقيلة وإداريين وفنيي اتصالات وعاملي تموين وإمداد.(٤٩)

وجرى تكرار «البقرطة» في كل مجال وعلى كل صعيد. وشمل التفريغ قيادة التنظيم المدني وكوادره الرئيسيين كما شمل المنظمات الشعبية ـ اتحادات الطلبة والعمال والنساء وغيرها من شرائح ـ التي كان تم استيعابها في م.ت.ف. منذ زمن بعيد. وساعد على اتجاه البقرطة هذا أن تلك الهيئات كانت معنية دوماً بالتعبئة السياسية لا الاجتماعية، بما أن تركيز البقرطة كان على ضمان الولاء بدلاً من توليد الموارد. وكانت الاتحادات تعتبر امتداداً رسمياً لـ م.ت.ف. مع نهاية السبعينات، وضمرت إلى أطر بيروقراطية ملحقة يديرها «موظفون سياسيون» يعملون برواتب. فكلما حان موعد الانتخابات كان عرفات يتدخل في تقرير حصة كل تنظيم فدائي من المقاعد، وفي اختيار مرشحي فتح، وأحياناً بعد أن يمنح حصة من مقاعد فتح لهذا العضو أو ذاك من أعضاء اللجنة المركزية.(٥٠) وتكررت هذه الأنماط في الدوائر الأُخرى. وقدرت دراسة أجريت خلال ١٩٨١ ـ ١٩٨٢، أن ٧٠٠٠ شخص

كانوا يعملون في إدارات م.ت.ف.، وفي أجهزتها الإعلامية وخدماتها الطبية ودور الأيتام والمدارس التابعة لها (بعضها في الكويت)، وفي بعثاتها الدبلوماسية في الخارج.[٥١] وأضافت دراسة أُخرى متصلة أن م.ت.ف. وظفت ١٠,٠٠٠ شخص من غير العسكريين، وأنها أوجدت عدداً مماثلاً من الوظائف بصورة غير مباشرة.[٥٢] ولم تميز هذه التقديرات عضوية فتح من جدول رواتب م.ت.ف.، لكن التشابك الشديد بين المؤسستين وانصهار قيادتيهما الأساسيتين جعلا التمييز بينهما أمراً لا معنى له في هذا السياق.

أمّا أجهزة م.ت.ف.، التي تهيمن عليها فتح، إلى جانب انتشار التفريغ بين أعضائها الناشطين، فقد قدمت رعاية اجتماعية أساسية للجمهور الأعرض من أنصارها. وكانت «مؤسسة الشؤون الاجتماعية»، التي كانت حتى سنة ١٩٧٩ تدعى «جمعية رعاية أُسر الشهداء والأسرى»، مسؤولة مباشرة عن تقديم رواتب التقاعد والمساعدات الخاصة لنحو ٢٠,٠٠٠ أسرة بحلول سنة ١٩٨٠.[٥٣] ووفرت الرعاية الاجتماعية مجالاً آخر للرعاية النفعية، فكان نظام الرعاية ينص على أن تمنح عائلات «الشهداء العسكريين» ـ كل من يموت في أثناء المعركة أو لأسباب طبيعية وهو عضو نشيط في أحد فصائل م.ت.ف. ـ مخصصاً دائماً، بينما تمنح عائلات «الشهداء المدنيين» ـ من هم ليسوا أعضاء في فصائل المقاومة ويقتلون في هجمات للعدو أو في تبادل لإطلاق النار ـ مبلغاً تعويضياً مقطوعاً مرة واحدة، الأمر الذي أوجد حافزاً لدى الفئة الأخيرة على إعادة تصنيف موتاهم شهداء عسكريين. وكانت الجمعية تدير أيضاً ثلاث دور أيتام كبيرة و١١ مركزاً للرعاية النهارية (حضانات) وجمعية للمكفوفين، إلى جانب دفع تكاليف التعليم الثانوي والجامعي لأبناء أعضاء م.ت.ف. المتوفين. وبدأت الجمعية مع نهاية السبعينات بناء مجمع ضخم قرب دمشق لإيواء ١٠,٠٠٠ من التلاميذ.[٥٤]

وقامت الأجهزة الأُخرى التابعة لـ م.ت.ف. بتقديم خدمات ووظائف إضافية. فوظفت جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين ـ «صامد» (التي تأسست سنة ١٩٧٠) ٥٠٠٠ عامل وموظف إداري بدوام كامل في ٤٦ مشغلاً تابعاً لها في لبنان (وخمسة مشاغل في سورية)، علاوة على عدة آلاف آخرين كانوا يعملون في بيوتهم. وكان هؤلاء، في معظمهم، من النساء اللواتي يعملن في صناعة الملابس والتطريز. كما وفرت هذه المشاغل التدريب المهني لأكثر من ٣٠,٠٠٠ شخص بحلول سنة ١٩٨٢.[٥٥] وأدار الاتحاد العام لعمال فلسطين سبع تعاونيات استهلاكية انضم إلى عضويتها ٢٥,٠٠٠ لاجئ من مخيمات لبنان، بينما قدم الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية التدريب المهني، وبرامج محو الأمية، والتعليم في مجالي الرعاية الصحية

الوقائية والتغذية، في ٩٠ مركزاً.[٥٦] ووسعت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، والخدمات الطبية المتنوعة لدى كل من فتح والتنظيمات الأصغر وج.ت.ف.، نطاق المنافع الاجتماعية من خلال تقديمها رعاية صحية متكاملة بسعر رمزي لتجمعات اللاجئين الفلسطينيين ولسكان الدول المضيفة في لبنان وسورية ومصر؛ فعالجت مستوصفات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في لبنان وحده ٣٧٣,٣٢٨ شخصاً في النصف الأول من سنة ١٩٨٠، وعالجت ٤٢٥,٦٨٢ شخصاً في الفترة نفسها من سنة ١٩٨١.[٥٧]

حركية التقريب والإبعاد

هذا، ومهما يتسع نطاق شبكة المنح الأبوي الجديد ضمن م.ت.ف. وشبكة المنافع الاجتماعية الدولانية، فإن الانضمام إلى صفوف الرتب المتوسطة والرفيعة لـ «الطبقة السياسية» كان مقيداً تقييداً شديداً، وجاء التمييز الأكبر بين الكوادر من لاجئي لبنان وبين المتفرغين الذين قدموا من الأردن بعد سنة ١٩٧١؛ فلم يصل إلاّ قلة من الفئة الأولى إلى موقع متقدم في أي قسم من الأقسام العسكرية أو الإدارية أو التنظيم المدني أو الاتحادات الشعبية ذات الصلة، بينما احتل أعضاء الفئة الثانية الأغلبية العظمى من المناصب فوق مستوى معين. وكان هذا الوضع عاقبة من العواقب غير المقصودة للتاريخ الحديث بقدر ما كان نتاجاً لسياسة متعمدة. فقد انتقلت م.ت.ف. بكامل أجهزتها وكوادرها إلى لبنان، وبالتالي كان لدى دوائرها الأساسية ما تحتاج إليه من عاملين وظهرت لديها أنماطها المؤسسية. ومتى ثبتت هذه الوقائع، فقد عمل كل من الاتجاه نحو السيطرة السلطوية، وهو اتجاه طبيعي في الحركات العصابية، والتمنع الواضح من إجراء انتخابات ضمن التنظيم المدني أو من عقد المؤتمرات العامة، ضمنياً في غير مصلحة فلسطينيي لبنان (أو حتى المواطنين اللبنانيين) الذين ألّفوا الجزء الأعظم من عضوية التنظيم المدني وحال دون صعودهم إلى المراتب الأعلى. وعزز التفريغ هذا الاتجاه من خلال تحويله المتطوعين إلى شريحة متنامية من الموظفين الصغار بمرتبات، الأمر الذي أضعف التنظيم المدني وأدى إلى شرذمة أو إلى احتواء مصادر الرفض والتمرد في داخله.

وكان هناك أسباب بسيطة أُخرى للتميز بين المتفرغين على العموم. فلم يكن للكوادر والضباط الكبار الذين تقيم عائلاتهم بالأراضي المحتلة أو الأردن إلاّ أمل ضئيل بالعودة أو بالحصول على وظائف مدنية ملائمة في حال عودتهم. وكانت إقامتهم بلبنان (أو حيثما تم تعيينهم) تعتمد على ارتباطهم بـ م.ت.ف.، وكذلك

استمرارية رواتبهم. لذا، كان لديهم حوافز قوية على البقاء في مناصبهم وعلى الإذعان للتوسع الأبوي الجديد، وكذلك على مقاومة صعود أي متفرغين محليين إلا إذ كان صعودهم يصب في خانة تضخيم قياداتهم ويساعد على ترقيتهم. وعلى العكس من ذلك، كان اللاجئون أو المقيمون الفلسطينيون الأصليون بالدول المضيفة يحظون بفرصة أكبر للحصول على عمل في هذه الدول أو في الدول الأجنبية. وشكلت الفورة النفطية، بعد سنة ١٩٧٣، عامل جذب قوي لأصحاب المهن الحرة وللعمال المهرة وغير المهرة الذين هاجروا بأعداد كثيرة إلى اقتصادات الخليج العربية الغنية بالنفط وإلى ليبيا.

وبالتالي لم يكن الانتماء إلى تنظيم فدائي خياراً اقتصادياً في المقام الأول. وعلى الرغم من هذا، فإنه أصبح جزءاً من «استراتيجيا البقاء» بالنسبة إلى العائلات الفقيرة، التي ضمنت دخلاً إضافياً منتظماً يضاف إلى ما يصلها من تحويلات من الخارج أو من مصادر الدخل الأخرى، علاوة على وجود ضمان في حال تعرضها للبطالة. أمّا الفئات المتوقع انضمامها إلى جدول الرواتب أكثر من غيرها، فشملت العاطلين جزئياً عن العمل والطلاب وأرامل الحرب اللواتي كن في معظمهن من الناجين من مخيم تل الزعتر للاجئين. وحاولت هؤلاء الأرامل دعم مخصصاتهن المتواضعة كأُسر شهداء، والتي يستلمنها من مؤسسة الشؤون الاجتماعية في م.ت.ف.، بعملهن في المكاتب وعاملات لاسلكي أو كوادر في التنظيم ومسؤولات في الاتحادات. وأدت «الهجرة الجانبية» من التنظيم المدني إلى المؤسسات شبه العسكرية دوراً مماثلاً، نظراً إلى أن الواجبات كانت قليلة، كما كان هناك تساهل تجاه الحضور إلى العمل، الأمر الذي سمح للأعضاء بمتابعة دراستهم أو بالارتباط بعمل آخر مدر للدخل. وأصبح القادة العسكريون، على نحو مماثل، على معرفة بدورات الارتفاع والهبوط فيما يتعلق بالتطوع. ففي مخيمات اللاجئين في سورية مثلاً، كانت التقلبات في الطلب الموسمي على العمالة الزراعية تؤثر في مستويات التشغيل. وكانت نتيجة ذلك الإجمالية وجود معدلات عالية من التقلب الوظيفي بين المتفرغين في المستويات الدنيا. ودل تقدير استقرائي من تجربة إحدى الكتائب الأمامية على أن ٢٥,٠٠٠ شخص ربما مروا على وحدات فتح المقاتلة وحدها في الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨١.[٥٨]

إذاً، أصبح التفريغ جزءاً إضافياً من شبكة الأمان المالي التي يحظى بها الجمهور المدني الأوسع من أنصار م.ت.ف.، لكن دوره في التقريب اقتصر على المستويات الدنيا من الجهازين العسكري والبيروقراطي. وكانت عملية البقرطة الموازية تميل إلى إعاقة الحراك من الرتب الأدنى إلى الرتب الأعلى، كما أدت

إلى ثبات العضوية عند المستويات العليا من الجهاز. وعلى الرغم من أن الحروب والتأكل الطبيعي كان لهما نصيبهما، فإن عضوية هذه الشريحة كانت كافية لإحلال بدائل محل الخارجين أو المتوفين من دون الاضطرار إلى الاستعانة كثيراً بالعناصر المحلية، وبالتالي انحصرت دورة الاستبدال، في الأساس، ضمن النخبة البيروقراطية إياها. لكن هذه النخبة لم تكن متجانسة في تركيبها أو متماسكة في سياستها، وكان معظم الانقسامات المهمة ناجماً عن الاختلاف في المناطق التي انحدر منها أفرادها في الأصل، وعن تكوينهم المهني، وخصوصاً بين العسكريين. وتفاوت تأثير هذه الانقسامات تفاوتاً كبيراً، وأصبح في الكثير من الحالات تأثيراً لا يذكر مع نهاية السبعينات نتيجة الخبرة القتالية المشتركة والتدريب المتقدم، إلاّ إن أنماطاً مميزة من الانقسامات كانت لا تزال تلاحظ في توزع ضباط القتال. وكانت الشقاقات الأكثر وضوحاً تلك التي فرقت بين منطقتي الخليل ونابلس في الضفة الغربية، وبين أبناء الضفة الغربية وأبناء غزة، وبين خريجي الجيش النظامي والتدريب الفدائي، وبين عناصر ج.ت.ف. وفتح. فقد برز أبناء الخليل في قوات اليرموك، بينما جاء الكثيرون من الضباط في الوحدات الفدائية ووحدات الميليشيا من شمال الضفة الغربية. ومن اللافت للنظر قلة عدد أبناء غزة في قوات فتح المقاتلة بصورة عامة، علماً بأنهم ألّفوا، بطبيعة الأمر، أغلبية قوات عين جالوت التابعة لـ ج.ت.ف. المرابطة في مصر. غير أن هؤلاء استاؤوا من مكانتهم الهامشية (التي تقاس على أساس التقدير السياسي وسهولة الوصول إلى الموارد المالية) قياساً بكوادر فتح القدامى، بحسب رؤيتهم.

نجمت هذه الأنماط عن أسباب اجتماعية وتاريخية ضمنية، لكنها كونت أرضية صالحة للاستغلال لأغراض السيطرة الداخلية. وأبرز واقعة في هذا الصدد، وخصوصاً في حالة فتح، كانت تعيين أبناء غزة في المناصب الحساسة بأعداد لا تتلاءم مع حجمهم الفعلي منهم: كبار الموظفين الماليين فؤاد الشوبكي وأبو أسامة محمد وزهدي سعيد؛ مسؤول الإدارة العسكرية الحاج مطلق؛ مدير مؤسسة الشؤون الاجتماعية وحيد مطير؛ كبار ضباط الأمن أمين الهندي وعاطف بسيسو. وفي المقابل، كانت نسبة أبناء غزة بين قوات فتح المقاتلة منخفضة إلى حد لافت، لكنهم أمسكوا بعدة قيادات مهمة: قوات القسطل (الحاج إسماعيل جبر)؛ كتيبة بيت المقدس (علاء الأفندي)؛ الخدمة الخاصة (مجيد الآغا)، وغيرها.

لم يكن تركز الضباط من منطقة واحدة أو من خلفية مهنية واحدة في قطاع ما بالضرورة نتيجة سياسة متعمدة، أو نتيجة تحيز كما كان يعتقد الكثيرون من الأعضاء والكوادر، ولم يكن يدل دائماً على عدم الكفاءة أو على تعيينات لا

يستحقها أصحابها. وغالباً ما كان التركز بالقدر نفسه نتيجة ميل طبيعي إلى تعيين المعارف الذين يحملون القيم الاجتماعية والآراء السياسية نفسها، التي تكوّنت في سياقات مشتركة (في مسقط الرأس أو المدرسة أو الدفعة، أي الدورة التدريبية). ومن الأمثلة لهذا تجمع ضباط الأمن من أبناء غزة في جهاز الأمن الموحد برئاسة صلاح خلف، أو التفاف الضباط السابقين في الجيش الأردني والكوادر من منطقة نابلس حول سعد صايل، الذي ترأس غرفة العمليات المركزية وترأس «لجنة التزويد» في القطاع الغربي (تألّفت سنة ١٩٨٠). مع ذلك، فإن التشديد على الولاءات الشخصية والتشرذم المؤسسي اللذين يتسم بهما النظام الأبوي الجديد حولا هذه الروابط إلى أسس كامنة للشللية وللزبائنية، وأضعفا التكامل السياسي في نهاية المطاف.

لم تَزُل الوطنية الصادقة في أية حال من الأحوال ـ سواء أكان ذلك بسبب عدم إنجاز التحرير والدولة ذات السيادة بعد، أم بسبب أن الفلسطينيين كانوا يواجهون التهديدات العسكرية الدائمة في لبنان والتعديات الإسرائيلية المستمرة على الأرض والموارد الاقتصادية في الأراضي المحتلة ـ لكن الروح المثالية والثورية اللتين سادتا في الأعوام السابقة كانتا تتراجعان بثبات لتحل محلهما روح اللامبالاة الخانعة في أوساط ذوي الرتب الأدنى من المتفرغين ومن الأعضاء المدنيين، وروح الهيمنة المحسوبة على صعيد القيادة. وأدى عدم الأمان الوجودي والاقتصادي للعائلات اللاجئة الأكثر فقراً إلى نشوء «مرتبية تحتقر الفلاح الفلسطيني المياوم في عكار و[سهل] البقاع، والبائع أو صاحب الدكان في [مخيم] عين الحلوة... بدأت الظاهرة باحترام معنوي لمن يضحي وينتمي إلى صفوف المقاومة وانتهت إلى احترام العامل في المنظمة لأنه يكسب دخلاً أعلى.»[٥٩] وإلى جانب الفساد المستشري وإساءة استغلال الامتيازات، انعكس هذا الاتجاه في ازدياد عدد الشبان الفلسطينيين، ومعظمهم من الكوادر الصغار وعناصر الميليشيا من أبناء المخيمات (وخصوصاً تل الزعتر)، الذين أخذوا يطلبون اللجوء السياسي في دول أوروبا الغربية.

كانت م.ت.ف. لا تزال بعيدة كل البعد عن تحقيق الحد الأدنى من أهدافها الوطنية، لكن حركيتها السياسية والمؤسسية كشفت عن المدى الذي قطعته في انتقالها من فترة الصعود الثوري خلال ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ إلى مرحلة مألوفة لما بعد الثورة من بناء الدولة (الأبوية الجديدة في هذه الحالة). مع ذلك فقد ظل أمامها مهمة كبرى هي تحدي السيطرة الاجتماعية الإسرائيلية (والنفوذ الأردني) في الأراضي المحتلة، سعياً لتحقيق هدفيها التوأم المتمثلين في تأمين مشاركتها في عملية السلام وإدراج إقامة الدولة الفلسطينية في جدول أعمال المفاوضات. وقد

منعت الظروف الموضوعية الامتداد الدولاني المباشر إلى الأراضي المحتلة عبر تقديم الخدمات الاجتماعية من خلال إدارة بيروقراطية، لكنها وفرت الإطار العريض لتشغيل التنظيم القاعدي الاحتوائي والإدارة السياسية الأبوية الجديدة.

توسعة نطاق الدّولة في المنفى أم اقتناصها؟

اكتسبت توسعة دولة منظمة التحرير الفلسطينية في المنفى لتشمل الأراضي المحتلة أهمية متنامية بالنسبة إلى استراتيجيتها الدبلوماسية، وتجلى ذلك بوضوح خلال محاولتها الجاهدة لإعادة تأكيد موقعها المركزي في عملية السلام في أواخر السبعينات. واتضح أن هذه مهمة شاقة، لأن م.ت.ف. جابهت مقاومة شديدة من مجموعة واسعة من القوى. ففي المقام الأول واجهت المنظمة منافسة من المركزين الدولانيين الآخرين الراسخين، أي إسرائيل والأردن. وما كانت ستقدر على إقامة تحد فعال لهما لولا التحولات الاجتماعية العميقة التي جرت في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وبالقدر نفسه لولا قدرتها، خلافاً لمنافسَيها، على تسخير الوطنية القطرية الفلسطينية لمصلحتها. وحتى مع ذلك، كان يعوقها جوانب قصورها الذاتي، كأمنها المتراخي وتنظيمها المهلهل والشللية المزمنة، الأمر الذي قوض بصورة متكررة جهودها لمواجهة الاحتلال العسكري الإسرائيلي بمقاومة مسلحة واسعة النطاق. وباتت هذه العيوب تثير تذمرات صريحة، وإن كانت لا تظهر إلى العلن، بين صفوف الشخصيات البارزة في الأراضي المحتلة مع حلول سنة ١٩٧٩، إلاّ إن ما كان يخفف حدة الضرر المحتمل هو قيام م.ت.ف. بالتشديد أكثر فأكثر على العمل السياسي والاجتماعي. وأدى نجاحها النسبي في تعبئة سكان الأراضي المحتلة وفي اجتذاب القادة المحليين أو إشراكهم، إلى دعم مكانتها الدبلوماسية دولياً. غير أن هذا النجاح أطلق صراعاً بشأن الصدارة السياسية بين فتح واليسار الفلسطيني، الذي برز في هذه الفترة منافساً جاداً بشأن القيادة الوطنية. ولعل من الأسباب الرئيسية لصعوده تقاطع المصالح الاستراتيجية لبعض الدول العربية الرئيسية، كسورية والعراق، وللاتحاد السوفياتي مع بداية «الحرب الباردة الثانية»، إلاّ إن عرفات تمكن، في النهاية، من استخدام سيطرته على المؤسسات الدولانية لـ م.ت.ف. وعلى مصادر «الريع» الخاصة بها لاحتواء اليسار وللمحافظة على مكانته الداخلية.

المنافسة الدولانية والتحول الاجتماعي في الأراضي المحتلة

كانت م.ت.ف. قد أكدت أهمية العمل السياسي في الأراضي المحتلة من خلال القرارات المتتالية للمجلس الوطني الفلسطيني منذ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣، غير أنها لم تبذل إلاّ النزر القليل من الجهود العملية في ذلك الاتجاه حتى انطلاقة محادثات السلام المصرية ـ الإسرائيلية في ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩. أمّا الآن، فقد استلزمت حاجتها إلى تحاشي التهميش الاستراتيجي، تعبئة أكثر انتظاماً بكثير لما كان يمكن اعتباره أكبر قاعدة اجتماعية لها، بل أهمها بصورة مؤكدة من الناحية السياسية. إن إقامة دولة ذات سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفقاً لرأي ج.د.ت.ف.، «توفر الإمكانية الوحيدة المتاحة في ظل التوازنات العربية والدولية القائمة، لإحباط عملية تكريس التبديد القومي للشعب الفلسطيني ولاستعادة وصياغة شخصيته الوطنية المستقلة.»[١] مع ذلك، فقد واجهت م.ت.ف. بيئة مختلفة جذرياً في الضفة الغربية وقطاع غزة عن تلك التي كانت تعزز فيها دولتها في المنفى. ولم تحدد هذه البيئة بالواقع المباشر للاحتلال الإسرائيلي فحسب، بل أيضاً بحقيقة أن الحكم العسكري كان يسيّر الشؤون المدنية بصورة مباشرة. إذ إن سلطته المطلقة لمنح أو حجب التصاريح، ولإصدار أو إلغاء التشريعات المؤثرة في جميع مناحي الحياة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، كانت أمراً محورياً للنظام الشامل والمبني على التدخل التفصيلي الذي أقامه للسيطرة على السكان، والذي دعمه جهاز الاستخبارات العامة «الشاباك»، والشبكة الواسعة من المخبرين والمتعاونين التي أقامها بين السكان المحليين.[٢]

لكن القدرة على العقاب أو المكافأة كانت تمثل بعداً واحداً فحسب من السيطرة الاجتماعية. وبقدر مماثل من الأهمية كان وقع السياسة الإسرائيلية على الاقتصاد المحلي. إذ عمدت إسرائيل عن قصد إلى منع الأراضي المحتلة من فرض عبء على ميزانيتها أو التنافس معها اقتصادياً.[٣] ومن أول الإجراءات التي اتخذها الحكم العسكري، في حزيران/يونيو ١٩٦٧، كان تعليق الخدمات المصرفية والمالية المحلية، حارماً رجال الأعمال الفلسطينيين مصادر اعتماداتهم. وأعاقت مجموعة من القرارات الإدارية، الصادرة في شكل أوامر عسكرية، النشاط الصناعي والزراعي، إلاّ إن الشروط غير المتكافئة إلى حد كبير لدمج الاقتصاد الفلسطيني مع إسرائيل كانت بالقدر نفسه من الأهمية. وقد استوعب التوسع السريع لقطاعات الصناعة والتجارة والبناء في إسرائيل خلال الأعوام الستة التالية عدداً متزايداً من

العمال الفلسطينيين، الذين لم تجذبهم فرص العمل فقط، بل أيضاً الأجور المرتفعة التي تلقوها في إسرائيل. وبالإضافة إلى فوارق الأجور، فقد عانى المنتجون الفلسطينيون قياساً بنظرائهم الإسرائيليين، الذين حصلوا على الدعم الحكومي والتسهيلات المالية، جراء ذلك.[٤] واتبعت إسرائيل نظام السوق المشتركة، لكن الموقع المجتمِع لسيطرتها السياسية، ونظامها القانوني المزدوج، والتمييز الإثني، كل هذا قيّد الاقتصاد المحلي الأسير بشدة وشوه التنمية.[٥]

واضطرت م.ت.ف. أيضاً إلى مواجهة المنافسة السياسية العنيدة من قِبَل الأردن في الأراضي المحتلة. فبعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ مباشرة، تبنى الأردن سياسة عدم تعاون مع الاحتلال الإسرائيلي. فسياسة «الصمود»، كما كانت تسمى، كانت تعني رفض المشاركة في الأنشطة الاجتماعية أو السياسية أو الإدارية التي تديرها السلطات العسكرية الإسرائيلية، وبالتالي رفض إقامة مؤسسات جديدة لأن ذلك يستدعي تسجيلها تحت الإشراف الإسرائيلي. وكان من الأمثلة المهمة لهذه السياسة، المساندة الأردنية للإضراب المفتوح الذي أعلنه المحامون والقضاة والمدرسون في الضفة الغربية، الذين رفضوا الاعتراف بشرعية الإدارة التي تسيّرها إسرائيل. وظل الأردن يدفع رواتبهم، ويستلم لهذا الغرض منحة سنوية من جامعة الدول العربية؛ وعلّق هذا الدعم سنة ١٩٧٠، لكنه عاد فتابعه سنة ١٩٧٥، واستمر في دفع الرواتب الشهرية إلى نحو ٨٠٠٠ ـ ١٠,٠٠٠ مدرس وموظف مدني، أو نحو ٤٠٪ من العدد الكلي، طوال السنوات الثلاث عشرة التالية.[٦] وبلغت هذه المساعدة ١٨ مليون دولار سنة ١٩٧٨. وبعد سنة ١٩٧٠ خفت حدة العداء الأردني للتعامل مع الإدارة الإسرائيلية، لكن الخوف من أن يسعى الفلسطينيون المحليون للقيام بترتيب سياسي وإقليمي منفصل مع إسرائيل أدى إلى بذل جهد دبلوماسي أردني مستمر لتأكيد سيادة المملكة على الضفة.

مع ذلك، فإن عدم سعي إسرائيل لدمج الأراضي المحتلة سياسياً (خلافاً للدمج الوظيفي) جعل قيام درجة معينة من التعاون الضمني مع الأردن في منتصف السبعينات أمراً ممكناً.[٧] ولم يكن هناك سيطرة مشتركة، لكن إيمان حكومة حزب العمل الإسرائيلي بـ «الخيار الأردني» ـ وهو حل سياسي تعود فيه المناطق الآهلة في الضفة الغربية إلى السيادة الأردنية، بينما تلحق إسرائيل بها المناطق الحدودية الضرورية لأمنها ـ أدى إلى تعايش إداري وسياسي ضمني. وتعرض هذا الوضع للتهديد فور استلام حزب الليكود السلطة في أيار/مايو ١٩٧٧، نظراً إلى تبنيه مقولة «إسرائيل الكبرى». وأعلن وزير الزراعة الجديد، أريئيل شارون، نيته لتوطين «مليوني يهودي في حزام أمني يمتد من الجولان عبر الضفة الغربية إلى

المنافسة الدولانية والتحول الاجتماعي في الأراضي المحتلة

كانت م.ت.ف. قد أكدت أهمية العمل السياسي في الأراضي المحتلة م خلال القرارات المتتالية للمجلس الوطني الفلسطيني منذ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ غير أنها لم تبذل إلاّ النزر القليل من الجهود العملية في ذلك الاتجاه حتى انطلا محادثات السلام المصرية ـ الإسرائيلية في ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩. أمّا الآن، فقد استلزمت حاجتها إلى تحاشي التهميش الاستراتيجي، تعبئة أكثر انتظاماً بكثير لـ كان يمكن اعتباره أكبر قاعدة اجتماعية لها، بل أهمها بصورة مؤكدة من الناحي السياسية. إن إقامة دولة ذات سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفقاً لرأي ج.د.ت.ف.، «توفر الإمكانية الوحيدة المتاحة في ظل التوازنات العربية والدولي القائمة، لإحباط عملية تكريس التبديد القومي للشعب الفلسطيني ولاستعادة وصياغ شخصيته الوطنية المستقلة.»[١] مع ذلك، فقد واجهت م.ت.ف. بيئة مختلف جذرياً في الضفة الغربية وقطاع غزة عن تلك التي كانت تعزز فيها دولتها في المنفى. ولم تحدد هذه البيئة بالواقع المباشر للاحتلال الإسرائيلي فحسب، بل أيضاً بحقيقة أن الحكم العسكري كان يسيّر الشؤون المدنية بصورة مباشرة. إذ إ سلطته المطلقة لمنح أو حجب التصاريح، ولإصدار أو إلغاء التشريعات المؤثرة في جميع مناحي الحياة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، كانت أمراً محورياً للنظا الشامل والمبني على التدخل التفصيلي الذي أقامه للسيطرة على السكان، والذي دعمه جهاز الاستخبارات العامة «الشاباك»، والشبكة الواسعة من المخبرين والمتعاونين التي أقامها بين السكان المحليين.[٢]

لكن القدرة على العقاب أو المكافأة كانت تمثل بعداً واحداً فحسب من السيطرة الاجتماعية. وبقدر مماثل من الأهمية كان وقع السياسة الإسرائيلية على الاقتصاد المحلي. إذ عمدت إسرائيل عن قصد إلى منع الأراضي المحتلة من فرض عبء على ميزانيتها أو التنافس معها اقتصادياً.[٣] ومن أول الإجراءات التي اتخذها الحكم العسكري، في حزيران/يونيو ١٩٦٧، كان تعليق الخدمات المصرفية والمالية المحلية، حارماً رجال الأعمال الفلسطينيين مصادر اعتماداتهم. وأعاقت مجموعة من القرارات الإدارية، الصادرة في شكل أوامر عسكرية، النشاط الصناعي والزراعي، إلاّ إن الشروط غير المتكافئة إلى حد كبير لدمج الاقتصاد الفلسطيني مع إسرائيل كانت بالقدر نفسه من الأهمية. وقد استوعب التوسع السريع لقطاعات الصناعة والتجارة والبناء في إسرائيل خلال الأعوام الستة التالية عدداً متزايداً من

العمال الفلسطينيين، الذين لم تجذبهم فرص العمل فقط، بل أيضاً الأجور المرتفعة التي تلقوها في إسرائيل. وبالإضافة إلى فوارق الأجور، فقد عانى المنتجون الفلسطينيون قياساً بنظرائهم الإسرائيليين، الذين حصلوا على الدعم الحكومي والتسهيلات المالية، جراء ذلك.(٤) واتبعت إسرائيل نظام السوق المشتركة، لكن الوقع المجتمِع لسيطرتها السياسية، ونظامها القانوني المزدوج، والتمييز الإثني، كل هذا قيَّد الاقتصاد المحلي الأسير بشدة وشوه التنمية.(٥)

واضطرت م.ت.ف. أيضاً إلى مواجهة المنافسة السياسية العنيدة من قِبَل الأردن في الأراضي المحتلة. فبعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ مباشرة، تبنى الأردن سياسة عدم تعاون مع الاحتلال الإسرائيلي. فسياسة «الصمود»، كما كانت تسمى، كانت تعني رفض المشاركة في الأنشطة الاجتماعية أو السياسية أو الإدارية التي تديرها السلطات العسكرية الإسرائيلية، وبالتالي رفض إقامة مؤسسات جديدة لأن ذلك يستدعي تسجيلها تحت الإشراف الإسرائيلي. وكان من الأمثلة المهمة لهذه السياسة، المساندة الأردنية للإضراب المفتوح الذي أعلنه المحامون والقضاة والمدرسون في الضفة الغربية، الذين رفضوا الاعتراف بشرعية الإدارة التي تسيّرها إسرائيل. وظل الأردن يدفع رواتبهم، ويستلم لهذا الغرض منحة سنوية من جامعة الدول العربية؛ وعلّق هذا الدعم سنة ١٩٧٠، لكنه عاد فتابعه سنة ١٩٧٥، واستمر في دفع الرواتب الشهرية إلى نحو ٨٠٠٠ ـ ١٠,٠٠٠ مدرس وموظف مدني، أو نحو ٤٠٪ من العدد الكلي، طوال السنوات الثلاث عشرة التالية.(٦) وبلغت هذه المساعدة ١٨ مليون دولار سنة ١٩٧٨. وبعد سنة ١٩٧٠ خفت حدة العداء الأردني للتعامل مع الإدارة الإسرائيلية، لكن الخوف من أن يسعى الفلسطينيون المحليون للقيام بترتيب سياسي وإقليمي منفصل مع إسرائيل أدى إلى بذل جهد دبلوماسي أردني مستمر لتأكيد سيادة المملكة على الضفة.

مع ذلك، فإن عدم سعي إسرائيل لدمج الأراضي المحتلة سياسياً (خلافاً للدمج الوظيفي) جعل قيام درجة معينة من التعاون الضمني مع الأردن في منتصف السبعينات أمراً ممكناً.(٧) ولم يكن هناك سيطرة مشتركة، لكن إيمان حكومة حزب العمل الإسرائيلي بـ «الخيار الأردني» ـ وهو حل سياسي تعود فيه المناطق الآهلة في الضفة الغربية إلى السيادة الأردنية، بينما تلحق إسرائيل بها المناطق الحدودية الضرورية لأمنها ـ أدى إلى تعايش إداري وسياسي ضمني. وتعرض هذا الوضع للتهديد فور استلام حزب الليكود السلطة في أيار/مايو ١٩٧٧، نظراً إلى تبنيه مقولة «إسرائيل الكبرى». وأعلن وزير الزراعة الجديد، أريئيل شارون، نيته لتوطين «مليوني يهودي في حزام أمني يمتد من الجولان عبر الضفة الغربية إلى

سيناء»، ولإقامة دولة فلسطينية على الضفة الشرقية للأردن كوسيلة لحل النزاع بشأن فلسطين.[٨] وكان التهديد المحتمل للأردن عاملاً إضافياً في عملية مصالحته المتدرجة مع م.ت.ف. طوال العام التالي.

ومن وجهة نظر م.ت.ف.، في أية حال، كانت القدرات الإدارية والقمعية الأردنية في الأراضي المحتلة أقل من القدرات الإسرائيلية. ولذلك كانت الأولوية المباشرة لقيادة الاتجاه السائد مكافحة السيطرة الاجتماعية الإسرائيلية لا الأردنية. واستوجب هذا مزيجاً من المقاومة العسكرية والمدنية للاحتلال الإسرائيلي، والعمل الموازي لإنشاء نظام بديل للخدمات الاجتماعية، وقدر الاستطاعة للفرص الاقتصادية. ووفرت الحماسة الوطنية القطرية عاملاً أساسياً، لكن تحقيق الانفصال الشعبي عن النظام الإسرائيلي وتوفير بدائل معقولة للجمهور (وليست بالغة التكلفة على الأقل) اقتضيا أساليب وبنى جديدة قد تكون فعالة في النهاية ضمن إطار دولاني ناشئ فقط. وسهلت المساعدة المالية العربية، بعد سنة ١٩٧٨، هذه النقلة عن طريق الزيادة الكبيرة في الإمكانات اللازمة لتوسعة السياسة الأبوية الجديدة والنزوع الاستيعابي بحيث يشملان الأراضي المحتلة. وكان هذا شرطاً ضرورياً، لكنه لم يكن كافياً.

وكان من الأمور الحاسمة للتوسع الدولاني لـ م.ت.ف. في الأراضي المحتلة هو الفرصة التي وفرتها التحولات الأساسية التي جدت على المجتمع والاقتصاد المحليين منذ سنة ١٩٦٧. وكان في طليعتها الاضمحلال الواضح في مكانة النخبة التقليدية الفرعية، الموالية للأردن في الضفة الغربية. وكانت هذه النخبة قد قامت بدور قيادي في الاحتجاجات المدنية بعد الحرب مباشرة، وأسّست المجلس الإسلامي الأعلى واللجنة العليا للتوجيه الوطني لذلك الغرض، إلاّ إن ترحيل ٥١٤ شخصية اجتماعية وسياسية من الضفة الغربية بين أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ وأيلول/سبتمبر ١٩٦٩ أطاح الحركة.[٩] وأدت الإجراءات الإسرائيلية التي أثرت في رؤوس أموال النخبة التقليدية الفرعية وأراضيها إلى إضعافها أكثر، وكذلك فعل القرار الإسرائيلي بنقل صلاحيات إدارية أوسع إلى البلديات. لكن التصميم الأردني على سياسة الصمود فوّت على تلك النخبة فرصة إقامة مؤسسات بديلة أو خوض معارك الانتخابات البلدية، الأمر الذي أدى إلى تهميش قدرتها على تقديم الرعاية النفعية وممارسة السيطرة الاجتماعية نيابة عن الأردن.[١٠] وكان من النتائج الأُخرى، تشجيع بعض أفراد النخبة التقليدية الفرعية على الانشقاق وتبني برنامج وطني «انفصالي». وظهر هذا في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢ على يد أمثال رئيس بلدية الخليل، محمد علي الجعبري، والطبيب المقدسي، حمدي التاجي الفاروقي،

والصحافي في جريدة «القدس»، محمد أبو شلباية، عندما دعوا إلى قيام دولة فلسطينية.[(١١)]

إن اضمحلال النخبة التقليدية الفرعية (والنفوذ الأردني) انعكس في الفوز الكاسح للمرشحين الموالين لـ م.ت.ف. في الانتخابات البلدية في الضفة الغربية في نيسان/أبريل ١٩٧٦. وجاء الفائزون جزئياً من «نخبة حملة الشهادات»، إذ حصلت فئة المهنيين الشبان على ٤٠٪ من مجموع المقاعد، كما حصل رجال الأعمال والتجار على نصيب مماثل، وذهبت بقية المقاعد إلى المزارعين وأصحاب الأراضي.[(١٢)] وكان الكثيرون من أفراد الشرائح المتمركزة في المدن نشيطين في أحزاب المعارضة قبل حزيران/يونيو ١٩٦٧، وكذلك كان عدد كثير من أُسر النخبة التقليدية، الأمر الذي يدل على تكيفهم وفق التغيرات السياسية والاقتصادية بدلاً من تلاشيهم.[(١٣)] وكان التشعب في الاتجاهات والانتماءات السياسية قد أصبح جليّاً بعد الانتخابات البلدية في نيسان/أبريل ١٩٧٢، فحصل المرشحون التقليديون على أغلبية المقاعد؛ أمّا المسار الوطني الذي اختطه منافسوهم الأصغر سناً والأكثر تعلماً فتم التعبير عنه في «الفجر» و«الشعب»، وهما الصحيفتان الجديدتان اللتان صدرتا في القدس الشرقية بعد الانتخابات مباشرة.

وكان السبب في تغير في الولاء، وظهور النزوع الوطني القطري الفلسطيني بصورة علنية متزايدة يكمنان في الأوضاع التي واجهتها الشرائح المتمركزة في المدن بعد سنة ١٩٦٧. وكانت تجربة الصناعة الفلسطينية ذات دلالة. فالتصميم الأردني على عدم احتواء الصادرات المصنعة من الضفة الغربية على أية مكونات إسرائيلية، ورفض الاعتراف بالمشاريع المسجلة بعد حزيران/يونيو ١٩٦٧، أديا إلى إعاقة الصناعة المحلية.[(١٤)] كما سحب المنافسون الإسرائيليون اليد العاملة وغمروا الأسواق الفلسطينية بالمنتوجات الرخيصة التي وصلت إلى أكثر من ٩٠٪ من واردات الأراضي المحتلة في أواخر السبعينات. إن اقتناع هذه الشرائح المتدرج، بعد سنة ١٩٧٠، بأن الأردن والدول العربية لن تخلصها بسرعة من السيطرة الإسرائيلية أثر بصورة عميقة في نظرتها السياسية. وفي الوقت نفسه، كانت قدرة الحكم العسكري على التأثير في التجارة ـ من خلال سيطرتها على التراخيص والأذونات، وعن طريق فرض حظر السفر والتصدير على مدن أو مناطق معينة كشكل من أشكال العقاب الجماعي ـ سبباً في إبراز منظور محلي فيما يتعلق بالأنشطة التجارية والاستثمارية. فازدهرت الشركات التي نقلت مواقع أعمالها إلى الأردن، بينما راوحت مكانها تلك التي بقيت بسبب تفكيرها «على نطاق الصغير». وكانت النتيجة إعاقة انصهار وتبلور طبقة وسطى متلاحمة على صعيد الأرض

المحتلة ككل.

كان الوضع في غزة مختلفاً بصورة ملحوظة. فلم يظهر هناك طبقة وسطى تتحدى قادة المجتمع التقليديين، وذلك لعدة أسباب. فقد كان الفصل الحاد بين العدد القليل نسبيّاً للمواطنين الأصليين وبين العدد الأكثر كثيراً من اللاجئين واحداً منها: إذ امتلكت الفئة الأولى، بصورة عامة، ما كان في غزة من أرض ورأس مال، ومن صفوفها تشكلت الطبقة الوسطى أيضاً. وأدى غياب القطاعات الصناعية والمالية الفعال، ومستويات التعليم المتدنية، وفرص العمل المحدودة لخريجي الجامعات إلى إضعاف إمكان ظهور طبقة وسطى من السكان الآخرين قبل سنة ١٩٦٧. وأدى الهبوط اللاحق بالزراعة إلى إضعاف العائلات الأصلية، لكن انتشار العمل المأجور، وتكاثر الورش الصغيرة التي تغذي الصناعة الإسرائيلية، واستيراد المنتوجات الإسرائيلية إلى الأسواق المحلية، كل هذا شجع على ظهور عدد كثير من السماسرة، لا على ظهور طبقة وسطى حديثة. وفي أية حال، لم يكن هناك قنوات كثيرة للمنافسة في شأن السلطة السياسية أو الإدارية: سواء قبل سنة ١٩٦٧، بسبب الحدود الواضحة بين المجتمع المحلي والإدارة العسكرية التي يقوم عليها المصريون، أو بعد ذلك، بسبب إبقاء الحكم العسكري الإسرائيلي على غياب تشريع، في القانون المصري الموروث، يقضي بإجراء انتخابات بلدية.

إن هزيمة حركة المقاومة المسلحة في غزة أدت إلى فترة طويلة من الركود السياسي بعد سنة ١٩٧٢، وإلى التركيز على السياسة والتنظيم الوطنيين في الضفة الغربية مدة تزيد على عقد. وكان المهنيون ورجال الأعمال هناك يميلون إلى معارضة العودة إلى الحكم الأردني، وإلى مساندة قيام دولة فلسطينية، وذلك بصورة متزايدة بدءاً بسنة ١٩٧٣ وما بعدها. لكن تدهور قاعدتهم الاقتصادية وخضوعهم لتحكم إسرائيل في الإطار المؤسساتي، الذي استولوا عليه في نيسان/ أبريل ١٩٧٦، حدّا تأثيرهم السياسي. ولم تسع هذه الشرائح لتأكيد صدارتها، وكرست معظم جهودها بدلاً من ذلك لتثبيت قيادة م.ت.ف.، على عكس العدد المتلاشي من القادة التقليديين من الجيل السابق الذي فضل العودة إلى السلطة الأردنية. وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من أن شرائح المهنيين ورجال الأعمال أدخلت إلى الجدل «توجهاً أيديولوجياً وخطاباً سياسياً جديدين»، فإنه «لم يكن لديها برنامج اقتصادي أو اجتماعي يميزها من الجيل السابق.»(١٥) وكان التركيز الضيق على السياسة الوطنية ثبط الهمم في بناء نظام للسيطرة الاجتماعية في مقابل النظام الإسرائيلي، وأدى إلى تأكيد مستمر لاستراتيجيا الصمود ولتوسيع الخدمات، بدلاً من سياسة التعبئة الاجتماعية وتوليد الموارد وإقامة المؤسسات الموازية.

وتم، بصورة متزايدة، انتزاع المبادرة المؤسساتية على الصعيد القاعدي من قبل الجيل الجديد من الناشطين، وكثيرون منهم من خريجي الجامعات ممن اكتسبوا خبرة سياسية وتنظيمية في أثناء دراستهم في الدول العربية المجاورة أو في الخارج. وكان من العناصر المهمة في بروزهم كقوة مميزة إنشاء ثلاث جامعات في الضفة الغربية في الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٥. وأتاحت هذه الجامعات، بتوظيفها عدداً كثيراً من الخريجين، لـ «كتلة حرجة» من الناشطين أن يلتئم شملها، وقدمت بنياناً تنظيمياً جاهزاً، ووفرت اتصالات مكثفة بفئة اجتماعية مهمة هي الطلاب. وانعكست أهداف الخريجين الشباب وتأثيرهم في طبيعة المناهج الأكاديمية: فجامعة بير زيت فرضت على طلابها أن يتموا ١٢٠ ساعة من الخدمة المجتمعية (التي تشمل تمهيد الطرق الريفية، وجمع الغلال، ومحو الأمية، والقيام بعمليات المسح الاجتماعي)؛ وقدمت جامعة بيت لحم مناهج في الخدمة الأهلية الصحية وغير ذلك من الموضوعات غير التقليدية؛ وأنشأت جامعة النجاح مركزاً للتطوير الريفي.[(١٦)] وأظهرت هذه البرامج جهداً واعياً «للذهاب إلى» سكان الريف الذين كانوا يشكلون ٧٠٪ من مجموع أهالي الضفة الغربية، والذين جاءت منهم نسبة كبيرة من طلاب الدراسات العليا البالغ عددهم ٦٠٠٠ في نهاية السبعينات (بالإضافة إلى نحو ١٥,٠٠٠ يدرسون في الخارج).[(١٧)]

وكشف دخول عدد متنام من الشباب والشابات من قرى الضفة الغربية الجامعات عن اتجاهات أساسية للتغير في السكان الريفيين، أصبحت نتائجه الاجتماعية واضحة في نهاية السبعينات. وكان أحد هذه الاتجاهات العمل المأجور، الذي يعزى انتشاره إلى حد كبير إلى مصادرة أراض واسعة، وإلى القيود على مصادر المياه وغير ذلك من الضغوط التي فرضتها إسرائيل على الزراعة منذ سنة ١٩٦٧. وبفضل نظام النقل المتقدم، فإن العدد الأكثر من العمال المأجورين كان ينتقل يومياً للعمل في إسرائيل: وقد شمل هذا ٦٩,٠٠٠ من العمال المسجلين رسمياً (منهم ٤٢,٠٠٠ من الضفة الغربية، ٧٧٪ منهم من القرويين)، أو نحو ثلث قوة العمل الإجمالية، بالإضافة إلى عدد كثير يقوم بالعمل بصورة غير قانونية.[(١٨)] أمّا الاتجاه الثاني فكان الهجرة إلى الدول الغنية بالنفط، والتي ساهمت بقوة في خروج ١٠,٠٠٠ ـ ٢٠,٠٠٠ فلسطيني (بمن في ذلك الطلاب) من الضفة الغربية سنوياً، كانوا يرسلون حوالات بلغت قيمتها ٥٥ مليون دولار سنوياً سنة ١٩٧٨.[(١٩)] وكان الاتجاه الثالث الالتحاق بالتعليم الجامعي نفسه، الذي دعم بالنتيجة الهجرة إلى الخارج في سبيل البحث عن الوظائف والرواتب الأعلى، لكنه شجع أيضاً على تبني تقنيات ومشاريع زراعية جديدة والانتقال إلى وظائف مكتبية أو

مأجورة.[٢٠] ومنذ أواخر السبعينات، دعمت سياسة إسرائيل الإدارية والأمنية أيضا النزوح عن البلد، لأن الرجال من فئة عمرية معينة ممن سافروا إلى الخارج للدراسة أو العمل منعوا من العودة قبل مرور ستة أشهر على مغادرتهم؛ كما أن السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة كانوا جميعاً يجازفون بالفقدان الدائم لحقهم في الإقامة إذا لم يجددوا تصاريح سفرهم سنوياً في أثناء وجودهم في الخارج، وإذ لم يعودوا شخصياً خلال ثلاثة أعوام.

أدت هذه الاتجاهات إلى قيام ظاهرة «تمدين من دون هجرة» لقرى الضفة الغربية.[٢١] إذ لم يعد المزارعون الفلسطينيون محض فلاحين، لأنهم كانوا مرتبطين، بصورة كبيرة، بالأسواق خارج قراهم، لكن عدم رحيلهم مكنهم من التمسك بالنظم التقليدية التي ضمنت لهم «الوصول إلى الأرض وإلى اليد العاملة من أقربائهم وجيرانهم.»[٢٢] وكان التعلق بروابط وقيم التكافل الاجتماعي رداً طبيعياً على تجاوزات القوى المعادية الخارجية، وفي هذه الحالة إسرائيل. وفي أية حال، بات هذا التعلق يؤدي إلى «تمجيد مجتمع فلاحي لم يكن في الواقع موجوداً.»[٢٣] أمّا الواقع فهو أن الرجال، الذين شكلوا أغلبية عظمى من العمال المأجورين، جلبوا معهم قيماً جديدة من إسرائيل أو من المدن أو من الخارج؛ بينما دخلت النساء معترك الدورة الزراعية بصورة لم يسبق لها مثيل وأصبحن «حاملات الثقافة التقليدية وحاميات التقاليد الفلاحية الوحيدات.»[٢٤] وكان يجري في الوقت نفسه عمليات أُخرى. فمن ناحية كان هناك تحويل المزارعين إلى طبقة بروليتارية ـ مع أن كلاً من التمدين من دون هجرة، الذي أتاح للقرويين الاستمرار في الحصول على جزء من دخولهم من الأراضي الزراعية الصغيرة وإنجاز تعاملات غير نقدية، والفترات غير المستقرة من العمل المأجور في إسرائيل، أعاق هذه العملية ـ ومن ناحية أُخرى كان هناك إضافة عنصر ريفي إلى البورجوازية الصغيرة الفلسطينية. وفي جميع الأحوال تعرض الأهالي الريفيون لتفسخ في الروابط والقيم الاجتماعية التقليدية مكن من تعبئة أعداد متزايدة ضمن أطر سياسية وتنظيمية جديدة، مع أن عوامل دمج الأسواق نفسها مصحوبة بنمط الاحتفاظ بالأراضي الزراعية الصغيرة، عززا بصورة متساوية الخمول السياسي والروح المحافظة.[٢٥]

إن التحولات الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي المحتلة لم تكن متماثلة في تأثيرها، كما لم تؤد إلى نتائج سياسية متشابهة. لكنها كانت كافية لتسمح لـ م.ت.ف. بإعادة توجيه الارتباطات السياسية والانتماء الوطني في قطاعات كبيرة من السكان إلى إطارها الدولاني. وسواء أكان التوسع الدولاني سيحدث عن طريق تعبئة الحركة السياسية في الأراضي المحتلة انطلاقاً من القاعدة، أم عن طريق

احتوائها من أعلى، فقد كان هذا أمراً لا أهمية له من وجهة نظر قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف.، التي رأت أن كلاً من الأسلوبين يؤدي وظيفة تكاملية واحدة. إلاّ إنها واجهت مشكلتين. المشكلة الأولى هي الحاجة إلى إيجاد وسائل تنظيمية فعالة لحشد المقاومة العلنية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وإشراك القوى الاجتماعية الرئيسية. والمشكلة الثانية التي واجهت م.ت.ف.، التي تهيمن عليها فتح، هي معارضة التنظيمات الفدائية الأُخرى لأهدافها الاستراتيجية ومنهجها العام، والتي انعكست في مواقف متباينة ظاهرياً تجاه دور القيادة المحلية والتعبئة الاجتماعية. لكن تبيّن أن الممارسة السياسية والتنظيمية للمعارضة المتمركزة في الخارج موجهة أساساً إلى التأثير في اتجاه سياسة م.ت.ف. المركزية، وفي النهاية إلى «الاستيلاء» على بنيانها الدولاني. لقد كان ضمن هذا الإطار أن سعت التنظيمات الفدائية كلها لإيجاد حلفاء وجمهور في الأراضي المحتلة، مع الإصرار على استبقاء السيطرة السياسية والعملانية في يدها بصورة دائمة.[٢٦]

التنظيم السري

مهما يكن نمط التعبئة في الأراضي المحتلة أو غرضها، فقد استلزمت تغييراً أساسياً في مسارها بالنسبة إلى وسائلها التنظيمية وأهدافها العملانية. وتصارعت م.ت.ف. مع هذا التحدي منذ زيارة السادات للقدس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، لكن نقطة التحول جاءت فقط بعد آذار/مارس ١٩٧٩. وحتى ذلك الوقت بقيت عملية التحريض السياسي والتنظيم السري منحصرة تقريباً في تفعيل المقاومة المسلحة ضد إسرائيل. ويصدق هذا القول، بصورة مماثلة، على التنظيمات الفدائية الوحيدة التي لديها قاعدة حقيقية في الأراضي المحتلة - أي فتح وج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. - على الرغم من الفوارق البسيطة في التركيز على بعض الأمور أو في أساليب العمل. وانعكست الأولوية المعطاة للعمل العسكري في الفشل الجماعي في ترجمة ازدياد الاحتجاجات المدنية في الأراضي المحتلة بعد تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، إلى مجهود تنظيمي منهجي. وظهرت عواقب ذلك عندما حال التورط في الصراع اللبناني دون تمكين التنظيمات الفدائية من الاعتماد على الاضطرابات الواسعة التي وقعت في أثناء يوم الأرض في ٢٩ آذار/مارس ١٩٧٦، أو على الفوز الساحق الذي حظي به مناصرو م.ت.ف. في الانتخابات البلدية التي عقدت بعد ذلك بأسبوعين.

بينت فتح أسباب الصدارة المستمرة للعمليات العسكرية بالقول إنها «أكثر

الوسائل تعبئة لطاقات الجماهير.»[٢٧] ووضعت هذه النظرة موضع التنفيذ بتصميم كبير، إذ قام أتباعها في الأراضي المحتلة بضعف عدد الهجمات التي قامت بها التنظيمات اليسارية.[٢٨] وأصرت ج.د.ت.ف.، بصورة مماثلة، سنة ١٩٧٩، على أن «الكفاح المسلح ضد العدو ومؤسساته الحربية والاقتصادية يمثل الرافعة الأساسية في تعاظم وتطوير كافة أشكال الكفاح الجماهيري والسياسي.»[٢٩] لكن نائب الأمين العام للجبهة، ياسر عبد ربه، اعترف بمواجهة طريق مسدود مع حلول سنة ١٩٨١، مرتئياً أنه لا يمكن أن يكون هناك «المخرج الحقيقي للعمل المسلح في المناطق المحتلة» إلاّ إذا تحول من جهد فردي إلى «ظاهرة جماهيرية».[٣٠] وعلى الرغم من تأكيد ج.د.ت.ف. أهمية التعبئة السياسية، أو «العمل الجماهيري»، كما كانت تسمى، وعلى الرغم من اهتمامها بالنقابات العمالية، فإنها لم تغيّر أساليبها بصورة أساسية، ولم تكرس إمكانات رئيسية للتعبئة الاجتماعية قبل عقد مؤتمرها العام الثاني في أيار/مايو.[٣١] وحتى حينئذ، كررت أن تضافر «النضال الجماهيري والمسلح داخل الأرض المحتلة، وتطور النضال الوطني الفلسطيني في الخارج، في كافة الميادين المسلحة والجماهيرية والسياسية والدبلوماسية... يمكن أن يؤدي إلى النقطة التي تجعل استمرار الاحتلال الإسرائيلي لمناطق ١٩٦٧ أكثر كلفة للعدو وحلفائه، مادياً وسياسياً وعسكرياً، من الفوائد التي يحققها استمرار الاحتلال.»[٣٢]

وقدمت ج.ش.ت.ف. دليلاً آخر على الفشل في صوغ استراتيجيا فعالة للتعبئة. ففي حديث لعضو المكتب السياسي مصطفى الزبري، في صيف سنة ١٩٨١، اعترف بأنه حتى في أوجّها «في قطاع غزة مثلاً، نلحظ أن هذا الزخم العسكري والسياسي [لفدائيي ج.ش.ت.ف.] كان يفتقد إلى العمق الذي أشير إليه، بمعنى أن يتحول إلى حالة جماهيرية شاملة... كان هناك تقييم عال للمستوى العسكري، لكنه كان يفتقد إلى العمق التنظيمي، بمعنى تأسيس بناء تنظيمي يحيط به.»[٣٣] واختتم قائلاً إنه نتيجة ذلك تجاوز النشاط السياسي للسكان غير المنظمين على العموم في الأراضي المحتلة النشاط العسكري السري منذ أواخر السبعينات. ولإصلاح الوضع، أعاد مؤتمر ج.ش.ت.ف.، في نيسان/أبريل، التشديد على أهمية النشاط العسكري السري كمهمة تنظيمية ذات أولوية.[٣٤] وفي أية حال، ظهر أن تقدير الجبهة للعلاقة بين العمل السياسي والعسكري وللظروف الموضوعية في الأراضي المحتلة كان مغلوطاً فيه. وقدم كتيّب العقيدة العسكرية للجبهة مثالاً حياً للتفكير المبني على الأمنيات، إذ اعتبر أن منطقة صغيرة منبسطة ومعزولة كقطاع غزة يمكن أن تكون مكاناً ملائماً لحملة عصابية ناجحة «إذا

تبعث تكتيكاً وتكنيكاً يتناسب مع طبيعة المنطقة.»[٣٥]

وحتى في ذلك الوقت كان لمسار التنظيم العسكري السري في الأراضي المحتلة في أواخر السبعينات نتائج متفاوتة. فالصراع اللبناني، بصورة خاصة، انتزع ثمناً جسيماً. إذ ألقت التنظيمات الفدائية الرئيسية بجميع عناصرها المتوفرين في ميدان المعركة ضد الجيش السوري والميليشيات المارونية صيف سنة ١٩٧٦، وبهذا التصرف فقدت عدداً من كوادرها المسؤولة عن الأراضي المحتلة. وأعيقت الاتصالات أو انقطعت بين الشبكات السرية وقادتها في لبنان معظم هذه الفترة، بينما تسبّب الإغلاق التأديبي لمكاتب ومعسكرات التدريب التابعة لـ م.ت.ف. في سورية واعتقال العاملين أو إبعادهم بمزيد من التعطيل والإرباك. ووفرت نهاية النزاع اللبناني فترة راحة كانت الحاجة إليها ملحة. واستفادت فتح أكثر من غيرها لأنه سمح لها بإعادة فتح مرافقها في سورية بالتدريج ابتداءً من سنة ١٩٧٧. واتضح ذلك في العدد المتزايد من الاعتقالات التي أعلنتها السلطات الإسرائيلية: من ٨٠٠ - ٩٠٠ (تشمل ١٠٩ خلايا) سنة ١٩٧٧ إلى ١٦٠٠ (١٤٦ خلية) سنة ١٩٧٨.[٣٦] مع ذلك فقد أظهرت البيانات الإسرائيلية أن أغلبية الاعتقالات (تصل إلى ٨٣٪) تمت قبل تنفيذ أي عمل عدائي، وأن ٣٠٪ تقريباً من المعتقلين لم يكونوا منتمين إلى أي تنظيم فدائي معروف.[٣٧] واعترفت م.ت.ف. بهذا الأداء الضعيف رادة أسبابه جزئياً إلى تدفق ٢٠,٠٠٠ شاب من الأراضي المحتلة سنوياً إلى الخارج الأمر الذي أعاق تطوير وضع أكثر تفجراً.[٣٨]

كانت فتح تعلمت بعض الدروس من خبرتها في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٨. وكان واحد منها أن تنظم الأعضاء في «عناقيد» صغيرة مرتبطة كل على حدة بضبط توجيه مقرهم في الخارج، بدلاً من البنى الهرمية الواسعة التي يمكن كشفها بسهولة من قبل أجهزة الأمن الإسرائيلية.[٣٩] لكن هذا النمط لم يطبق في جميع الحالات. وبقيت أساليب التجنيد والتنظيم متنوعة في أحسن حالاتها، وواهنة في أسوئها. واعتمد الكثير على مزاج الكادر المسؤول في كل حالة؛ فرؤساء اللجان الإقليمية (أي المعنية بقواطع جغرافية محددة)، التي أحياها خليل الوزير بعد استئنافه قيادة القطاع الغربي عقب مقتل كمال عدوان، في نيسان/أبريل ١٩٧٣، كانوا في أغلبيتهم هم أنفسهم الذين بدأوا معه سنة ١٩٦٨، ولم يغيروا في أساليبهم الانتقائية والعشوائية إلاّ قليلاً. وأبقى الوزير على «لجنة التنظيم» التي ألّفها عدوان، والتي كان غرضها تغذية اللجان الإقليمية باستمرار بالأعضاء الجدد، أمّا من الناحية الفعلية فكانت المنافسات الشخصية والخلافات الضيقة الأفق بشأن المتطوعين والميزانيات تمزق مختلف اللجان التي قلما تعاونت. وكان الوزير بطبيعته عازفاً عن

التدخل، الأمر الذي أدى إلى انقسام عدة لجان قسمين متنافسين أو أكثر، كما هو الحال بالنسبة إلى لجنة غزة ولجنة نابلس ولجان التنظيم. وتباهى القطاع الغربي أيضاً بقسمين للمعلومات والأبحاث، كانا كالعادة يفتقران إلى الاتصال بالموارد والمشاركة فيها.[٤٠]

وبدلاً من أن يفرض الوزير الانضباط، وافق ببساطة على منح ميزانيات منفصلة للجان المتنافسة وسيلةً لتهدئة الوضع في القطاع الغربي. وكان إنشاء «لجنة الأقاليم»، سنة ١٩٨٠، بهدف كسب المتطوعين الجدد من الآلاف من الطلاب الفلسطينيين في الخارج فشل في تغيير هذا الوضع. ولم يحقق تأليف اللجان «السياسية» و«التنظيمية» و«التزويد» عقب المؤتمر العام لفتح، في أيار/مايو، نصيباً أكبر من النجاح؛ إذ استخدم الوزير هذه الهيئات لاحتواء محاولات أعضاء اللجنة المركزية المنتخبين مؤخراً للتدخل في القطاع الغربي، واحتفظ بالعاملين معه أصلاً.[٤١] ولعل أحد الاتجاهات الأكثر خطورة كان الدور المتنامي للمال، الذي استخدم أساساً لشراء الأسلحة والمتفجرات والوثائق المزورة، والحصول على وسائل النقل ورشوة حراس الحدود وغيرهم. وشجعت وفرة الأموال وسرية إنفاقها، وفقدان المحاسبة عليها، على إيجاد ميزانيات مضخمة ومصروفات لا مبرر لها، واختلاسات مباشرة. وتغاضى الوزير عن هذه التصرفات ما دام «يتم إنجاز العمل»، وأحجم عن اتخاذ إجراءات تأديبية كي لا يوالي العاملون معه عرفات بدلاً منه.[٤٢]

اختلف الوضع في ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. اختلافاً ملحوظاً، وإنما ليس للأفضل بالضرورة. ففي مراجعة داخلية مستفيضة للعمليات في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠، لاحظت ج.ش.ت.ف. ضعف خبرة أعضائها بالنشاط السري والمهارات العسكرية. وكانت تشدد سابقاً تشديداً مفرطاً على القضايا النظرية والسياسية، التي أدركت الآن أنها فشلت في «ربط الجانب النظري بالممارسة النضالية وترجمة ذلك في برامج عمل محددة.» وكانت الهزيمة في الأردن خلال ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ تركت أثراً طويل الأجل، مثلما فعل النزاع اللبناني، لكن الجبهة اعترفت أيضاً بأن الخلافات الداخلية أدت إلى «الانفلاش والتسيب» في الناحية التنظيمية.[٤٣] وكان الكوادر المسؤولون عن التنظيم السري يميلون إلى حماية قواطعهم الخاصة بغيرة، وأتاحوا لمرؤوسيهم في الضفة الغربية وغزة القليل من الاستقلالية فقط. واستمرت ج.ش.ت.ف.، التي كانت تصرح بافتخار استمرار تحولها الذاتي إلى حزب ماركسي ـ لينيني، في تأكيدها «المركزية الديمقراطية» في العلاقات بين القيادة في الخارج والتابعين لها في الأراضي المحتلة. إلاّ إنها لم تشر رسمياً إلى الحاجة إلى فصل الوظائف السياسية والعسكرية، ولا إلى أهمية التعبئة الاجتماعية، على الرغم

من حضها لأعضائها، على العموم (من دون تحديد الأراضي المحتلة) على الانضمام إلى النقابات وغيرها من المؤسسات الاجتماعية.[٤٤] وفي حقيقة الأمر، لم يخصص ولو جزء واحد من تقرير المؤتمر لعام ١٩٨١ لمناقشة استراتيجية العمل أو متطلباته أو أوضاعه في الأراضي المحتلة.[٤٥]

وجاء اتهام صريح للقيادة، في رسالة من أعضاء ج.ش.ت.ف. في السجون الإسرائيلية تم تهريبها في بداية العام، بأنها تركز جهودها العسكرية على لبنان بدلاً من الأراضي المحتلة، حيث «لم يكن هناك أي عمل.» وجاء في الرسالة: «نقدر كامل التقدير الدور الكبير الذي لعبه رفاقنا في الساحة اللبنانية أكان في الحرب الأهلية أو في معارك الجنوب أو في التصدي لعصابات [قائد جيش لبنان الجنوبي] سعد حداد ونشعر بمزيد من الفخر والاعتزاز ببطولاتهم»، ثم وجهت سؤالاً صريحاً هو: «هل غاب عن تفكير قيادتنا السياسية أن جماهير شعبنا... ما زالت تطرب على أزيز الرصاص وصوت انفجارات القنابل والألغام تحت سيارات العدو [الإسرائيلي]؟»[٤٦] وكانت ج.ش.ت.ف. تقتل المتعاونين مع العدو، لكن هذا «بحاجة إلى استكمال من خلال» عمليات مباشرة ضد «العدو الصهيوني في جيشه ومدنييه ومنشآته.» وتابعت الرسالة تسأل «ألا تعتقدون أن الجماهير ستزداد إيماناً بالثورة ويتنامى تصعيد انتفاضاتها... عندما تسمع بأذنيها وترى بأعينها بنادق وقنابل طلائعها تحصد من عساكر العدو ما يعوض تضحياتها؟» واختتم الأسرى رسالتهم بصورة واضحة: «وحتى من الزاوية الإعلامية نرى أن عملية ناجحة في داخل الوطن المحتل في ظل انتفاضة عارمة كالحادثة الآن في الضفة الغربية وقطاع غزة من شأنها أن ترفع من أسهم الفصيل المبادر.»[٤٧]

ومع أن حبش رفض الانتقادات الموجهة إلى قيادة الجبهة، إلاّ إن ج.ش.ت.ف. أشارت، في مؤتمر نيسان/أبريل، إلى «التخبط في ترتيب أوضاعنا العسكرية والتنظيمية في الداخل [أي الأرض المحتلة].» وكما أوضحت المراجعة الداخلية، فإن «فرع الأرض المحتلة» كان قد باشر العمل كـ «قيادة واحدة ثم جهاز تنظيمي تناط به المهمات القتالية ثم جهاز عسكري إلى جانب الجهاز التنظيمي... إلخ.»[٤٨] وكان القرار الذي اتخذته ج.ش.ت.ف.، سنة ١٩٧٨، بإعادة بناء نفسها حزباً لينينياً قد عقد الأمور فحسب، فقد فشلت القيادة الحزبية في الأراضي المحتلة في «احتلال دورها الطبيعي»، كما أقر ضمناً تقرير عقب ذلك بأعوام ثلاثة.[٤٩] وكان الحل إقامة جهاز منفصل تترأسه مجموعة من الكوادر العسكرية والتنظيمية أسندت إليها المسؤوليات التالية:

> ١ ـ قتل أكبر عدد ممكن من قوات العدو والحصول على الأسلحة والأعتدة منه دون وقوع خسائر كبيرة في صفوفنا. ٢ ـ توجيه الضربات للمنشآت العسكرية والاقتصادية وطرق المواصلات. ٣ ـ تصفية القيادات العسكرية والسياسية للعدو. ٤ ـ تصفية العملاء. ٥ ـ العمل على تعطيل مخططات العدو داخل الأرض المحتلة.[٥٠]

وكان يفترض في الشبكات المدنية السرية أن تعمل لحماية الجهاز العسكري إذا ما تعرض أي من قادته للاعتقال، وأن تعمل أيضاً لـ «جمع المعلومات عن العدو وعملائه، ومخططات العدو، وتحليل هذه المخططات وتحويلها للجهات المختصة... ومنع عمليات الاختراق والتجسس على التنظيم والثورة بشكل عام.» كما نوت الجبهة بطموح، وإن لم يكن واقعياً «بناء وتنظيم وحدات قتالية للجبهة في مناطق الـ ٤٨ [إسرائيل] وخاصة منطقة الجليل.»[٥١] إن حقيقة استمرار هذه المشكلات ومتابعة تقديم اقتراحات لحلها حتى أواخر سنة ١٩٨١ تكشفان التوتر المستعصي بين الهدف المعلن، وهو إقامة قيادات محلية مستقلة ومكتفية ذاتياً في الأراضي المحتلة من ناحية، وبين تردد حبش ورفاقه الرئيسيين في الخارج في التخلي عن السيطرة على الأمور التنظيمية والسياسية على حد سواء من ناحية أُخرى.

العمل الجماهيري

كانت ج.د.ت.ف. هي التي باشرت إحداث التغييرات الأكثر أهمية في الأساليب والأهداف العملانية في الأراضي المحتلة في هذه الآونة، قياساً بفتح وج.ش.ت.ف. وكانت ج.د.ت.ف. قد ركزت أولاً على أهمية التعبئة الاجتماعية والسياسية خلال ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣، لكن حضورها كان ضئيلاً في هذا الوقت ولم تطرأ تغييرات تذكر على أساليب عملها. وفي سنة ١٩٧٦، أشارت إلى التغيير الرسمي من التشديد المقتصر على العمل العسكري إلى تركيز أكبر على العمل الجماهيري، لكن هذا أثبت أنه كان اسمياً في أحسن حالاته أيضاً.[٥٢] وقررت الجبهة، ابتداءً من خريف سنة ١٩٧٧، أن تباشر استراتيجيتها الجديدة ببناء حزب لينيني في الأراضي المحتلة. وكان هذا انعكاساً لقرار إنشاء جهاز حزبي هرمي في المهجر، حيثما يوجد مناصرون للجبهة بين الفلسطينيين، سواء أكان ذلك في البلاد العربية أم في غيرها.[٥٣] لكن النية كانت أن يكون فرع الحزب في الضفة الغربية وغزة مستقلاً إلى حد كبير، ويمتلك «كل الحرية، في أن يرسم تكتيكاته

ومهام نضاله اليومية في إطار السياسة العامة التي توحد التنظيم وعمله على الصعيد الفلسطيني ككل.»[٥٤]

ومهما تكن درجة الاستقلال الاسمي الذي كان يفترض أن تتمتع به القيادات المحلية التابعة لـ ج.د.ت.ف. في الأراضي المحتلة، فقد أعطيت لها تعليمات تؤكد أن برامج عملها «تنسجم مع الاستراتيجيا الموحدة والخط السياسي العام للجبهة ككل، وأن تصادق عليها اللجنة المركزية.»[٥٥] كما كان سيتم فصل الجهاز العسكري في الأراضي المحتلة في هذه الأثناء عن الجسم الحزبي المدني، وذلك لحماية هذا الأخير من أعمال انتقامية إسرائيلية مرتقبة. وكان الجهاز العسكري سيحتفظ أيضاً بالتسلسل القيادي «الخيطي» - أي ألاّ يرتبط الأعضاء، أو الخلايا المقاتلة، بعضهم ببعض، وإنما يرتبطون مباشرة بالكوادر المتمركزين في الأردن أو سورية أو لبنان - لإنقاص المخاطر الأمنية.[٥٦] أمّا الفرع الشقيق لـ ج.د.ت.ف. في الأردن - منظمة الجبهة الديمقراطية (مجد) - فكان سيتم تقسيمه بصورة مماثلة قسمين، وإن كان هذا لأغراض مختلفة: فرع محلي يحافظ على تداخلاته بالسياسة الأردنية، وفرع متخصص يتولى دعم الشبكات السرية في الأراضي المحتلة.[٥٧]

تمثلت إحدى المهمات الأساسية للنواة الحزبية في الأراضي المحتلة، في هذه الأثناء، في أن تجمع حولها منظمات جماهيرية قادرة على تولي الأنشطة السياسية والاجتماعية العلنية، من جذب المتطوعين والعمل الدعائي بين الجمهور العام. وكانت الجمعيات الخيرية والهيئات التطوعية ونوادي الشباب أمثلة للمؤسسات الاجتماعية، لكن التركيز الأساسي كان منصباً على النقابات، وخصوصاً نقابات العمال. وكما بيّن نائب الأمين العام لـ ج.د.ت.ف.، ياسر عبد ربه، فيما بعد، «أن مهمة تنظيم ١٥٠,٠٠٠ عامل فلسطيني، يشكلون الطبقة العاملة الفلسطينية في المناطق المحتلة... هي المهمة الأعظم والأبرز... [يجب] السعي الحثيث لتشكيل نقابات جديدة، من خلال إحياء النقابات القديمة، أو إنشاء فروع للنقابات الحالية القائمة... إن هناك آفاقاً مفتوحة لتطوير عمل الحركة الجماهيرية.»[٥٨]

كذلك ساعد هذا التركيز الهدف السياسي الأول لـ ج.د.ت.ف. - إقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وغزة - وانعكس في تخصيص فصل كامل من تقرير مؤتمرها لسنة ١٩٨١ للنضال في الأراضي المحتلة.[٥٩] وأوضحت الوثيقة أيضاً نقطة الاختلاف الرئيسية بين ج.د.ت.ف. والتنظيمات الرافضة، مثل ج.ش.ت.ف.، مؤنبة إياها بصورة غير مباشرة على رفعها شعارات، مثل «الكفاح المسلح حتى التحرير الكامل» و«حماية ظاهرة الكفاح المسلح.» ورأت

ج.د.ت.ف. أن هذه البلاغة كانت تخفي تحتها «سياسة انتظار» أن تغير العوامل الخارجية الميزان الاستراتيجي، كما كانت تجيّر الطاقة الفلسطينية نحو «تثوير الشعوب العربية الأُخرى» بدلاً من التركيز على نفسها.[٦٠] فكان على الشعب الفلسطيني أن يقدم مساهمته المميزة في النضال التاريخي من أجل «هدفه القومي النهائي»، ويأتي في الطليعة تأمين «قاعدة ارتكازية ثابتة ومحررة في المناطق التي تقيم فيها أغلبية الشعب على أرض وطنه»، أي في الأراضي المحتلة.[٦١] وكان العمل الجماهيري إحدى الوسائل لتحقيق تلك الغاية.

عندما بذلت التنظيمات الفدائية مزيداً من الاهتمام بالتعبئة السياسية والاجتماعية، لم تكن إلاّ متتبعة المسار الذي اختطه الشيوعيون الفلسطينيون طوال العقد المنصرم. وكان شيوعيو الضفة الغربية أعادوا إحياء الاتحاد العام لنقابات العمال سنة ١٩٦٩، وقاموا بدور مهم في توسيع وقيادة البرنامج الفعال لعمل طلاب الجامعات والمدارس الثانوية التطوعي منذ سنة ١٩٧٢ فصاعداً.[٦٢] ومع ذلك لم يقدروا على اجتذاب دعم كبير خارج نطاق القدس والبلدات الرئيسية ومخيمات اللاجئين المجاورة في المنطقة الوسطى من الضفة الغربية. وكان أنصارهم أقل كثيراً في المناطق التي تتصف بالمحافظة من الناحيتين الاجتماعية والدينية: كالبلدات الرئيسية في شمال الضفة الغربية وجنوبها، والمناطق الريفية، وقطاع غزة المزدحم بالسكان والمبتلى بالفقر. وكان ركود وتشظي الصناعة الفلسطينية إلى «ورش» صغيرة قوضا أيضاً قيام «النشاط السياسي الخاص بالطبقة العاملة»، كما فعلت هجرة اليد العاملة إلى الخارج والاعتماد المتنامي على العمل داخل إسرائيل. وظهر هذا في النسبة الضئيلة التي التحقت بالنقابات والبالغة ٥,٤٪ ـ ١٠٪ من اليد العاملة في الضفة الغربية سنة ١٩٨٢.[٦٣] وإضافة إلى ذلك، فقد عملت السلطات العسكرية الإسرائيلية على إعاقة التنظيم النقابي عن طريق تضييق التشريعات الأردنية الموروثة، التي كانت أصلاً تعج بالقيود.[٦٤]

وشكلت الانقسامات بين الشيوعيين عائقاً آخر. فأتباع الأمين العام السابق للحزب الشيوعي الأردني، فهمي السلفيتي، الذين انفصلوا سنة ١٩٧١، كانوا لا يزالون يعملون بصورة منفصلة في الضفة الغربية، متخذين اسم «الكادر اللينيني». وكان هؤلاء يعارضون النزوع الوطني القطري الفلسطيني المتزايد لدى الفرع المحلي للحزب الشيوعي الأردني والارتباطات المتعمقة بـ م.ت.ف. كما انتقدوا، في أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، الجبهة الوطنية الفلسطينية التي كان يهيمن عليها الحزب الشيوعي الأردني لمساندتها برنامج م.ت.ف. السياسي، الذي كان لا يزال ينادي بـ«التحرير الكامل لفلسطين.»[٦٥] لكن اعتقادهم، بعد حرب تشرين الأول/

أكتوبر، أن دولة مستقلة ستقوم في الأراضي المحتلة دفعهم إلى إنشاء منظمة الشباب الشيوعي الفلسطيني سنة ١٩٧٥ (التي عدّل اسمها إلى المنظمة الشيوعية الفلسطينية سنة ١٩٧٧).[٦٦] وخلافاً لذلك، أعلن جناح متشدد نفسه، سنة ١٩٨٠، باسم التنظيم الشيوعي الفلسطيني في لبنان، وكان يرئسه عربي عواد. أمّا عواد فكان أُبعد عن الضفة الغربية، سنة ١٩٧٣، بتهمة الإعداد لعمل عسكري، وأصبح الآن عضواً في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. واجتذب التنظيم الشيوعي الفلسطيني في لبنان مبعدين آخرين، وطلاباً يدرسون في الخارج، وشيوعيين محليين، إلاّ إنه اعتبر نفسه فرعاً للحزب الشيوعي الأردني. ووجه انتقادات إلى شيوعيي الضفة الغربية لتقاعسهم عن القيام بكفاح مسلح ولاستعاضتهم عن هدف إقامة «دولة ديمقراطية علمانية على كامل فلسطين»، بهدف الحد الأدنى وهو إقامة دولة أصغر كثيراً على الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ تتعايش مع إسرائيل.[٦٧]

أمّا شيوعيو الضفة الغربية، من جانبهم، فاغتاظوا لرفض الحزب الشيوعي الأردني أن يجيز لهم إعادة تنظيم أنفسهم كحزب فلسطيني منفصل. وفي سنة ١٩٧٥، سُمح لهم بتأسيس التنظيم الشيوعي الفلسطيني، لكن كفرع للحزب الشيوعي الأردني. ورفضت محاولة أُخرى لتأسيس حزب منفصل في الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨، غير أن التنظيم الشيوعي الفلسطيني حظي، في النهاية، بدعم الأحزاب الشقيقة في الكتلة السوفياتية والبلاد العربية لتأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني في شباط/فبراير ١٩٨٢.[٦٨] وخلافاً لما فعلته التنظيمات الفدائية أو التنظيم الشيوعي الفلسطيني في لبنان، كان الشيوعيون تحاشوا الكفاح المسلح بثبات منذ سنة ١٩٧٤؛ ولم يشر تقرير سياسي أصدرته «لجنة القيادة» المحلية، في آب/أغسطس ١٩٧٩، إلى العمل العسكري مثلاً، مع أن التقارير أشارت إلى أن الحزب الشيوعي الأردني كان حض أعضاءه على التطوع للخدمة العسكرية في الجنوب اللبناني في أثناء الاجتياح الإسرائيلي، في آذار/مارس ١٩٧٨.[٦٩] وكما بيّن الشيوعيون فيما بعد في مناقشة منشورة بشأن هذه الفترة، كانوا مدركين جيداً الصعوبات الجغرافية والبشرية التي تقف في وجه شن حرب عصابات في الأراضي المحتلة. وإلى جانب ذلك، كما لاحظوا، فإن ٩٠٪ من الأعضاء السريين للتنظيمات الفدائية تم القبض عليهم حتى قبل أن ينفذوا هجمات عسكرية.[٧٠] وكانت هذه التنظيمات على خطأ في الاستمرار في تنظيم شبكاتها من أجل تأدية الوظيفة العسكرية، مع أنها لم تعد تشن الكفاح المسلح بصورة جدية.[٧١] واستنتج الشيوعيون أن أي نداء لهم للقيام بعمل عسكري ما هو إلاّ دعوة إلى تدمير الحزب، علماً بأن البرنامج الجديد، الصادر سنة ١٩٨٣ عن المؤتمر الأول للحزب الشيوعي

الفلسطيني، اعترف به كشكل ممكن من أشكال النضال إذا ما أتيحت له أوضاع ملائمة.[٧٢]

وعلى الرغم من نجاح الشيوعيين في «التعبئة الجماهيرية»، أو ربما بسببه، فإنهم واجهوا منافسة متنامية من التنظيمات الفدائية الرئيسية الثلاثة للسيطرة على لجان العمل التطوعي والروابط الاجتماعية، وقبلها على النقابات العمالية والمهنية. وكانت ج.د.ت.ف. تعلمت هذا الدرس بالتأكيد سنة ١٩٧٩، إلاّ إن ج.ش.ت.ف. كانت تؤكد أيضاً، بحلول سنة ١٩٨١، أنها نجحت في دحر «نزعة احتقار النضال النقابي والمطلبي، وأصبح جميع الأعضاء الآن أعضاء في اتحاد أو نقابة أو أكثر.»[٧٣] وأظهرت فتح اهتماماً متواصلاً بالتنافس في شأن كسب النفوذ بين الطلاب والعمال، وصولاً في النهاية إلى الجمعيات النسوية، كتجمعات رئيسية للتعبئة والتجنيد. وأدرك خليل الوزير، بصورة خاصة، الحاجة إلى «التنظيم السياسي العلني، الذي يفرز التنظيم السري ـ السياسي والعسكري. وقيام مثل هذا التنظيم، تحميه قاعدة جماهيرية واسعة.»[٧٤] ولم تمتنع فتح وج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. من تأليف هيئات موازية جديدة كلياً للتنافس في شأن النفوذ. أمّا الشيوعيون فقرروا، سنة ١٩٧٩، أن يتصدوا للمحاولات المنافسة لاختراق النقابات القائمة، وذلك بالتدقيق في الأعضاء الجدد ومقاومة ضم نقابات جديدة إلى الاتحاد العام للنقابات الذي سيطروا عليه منذ أن أعادوا إحياءه سنة ١٩٦٩. إن اشتداد التنافس بين حركة الشبيبة العمالية، التي تهيمن عليها فتح، وبين التحالف اليساري الفضفاض ـ الذي يجمع «الكتلة العمالية التقدمية» التي يقودها الشيوعيون، و«كتلة اتحاد العمال» التابعة لـ ج.د.ت.ف.، و«جبهة العمل الوحدوية التقدمية» التابعة لـ ج.ش.ت.ف. (عدا «كتلة طلائع العمال» البعثية الصغيرة) ـ أدى، في النهاية، إلى تصدع كامل وإنشاء اتحاد عام ثان تسيطر عليه فتح، في آب/أغسطس ١٩٨١.

وكان سبق أن اتهم اليسار فتح في وقت مبكر، في أواسط سنة ١٩٧٩، بتمزيق النقابات وبتقويض الجبهة الوطنية.[٧٥] وردت فتح، بتبرير صادق إلى حد ما، أن الشيوعيين بصورة خاصة واليساريين بصورة عامة كانوا يحاولون «إقفال» النقابات في وجهها. حتى أن شخصية قيادية في الجناح اليساري في فتح كماجد أبو شرار، الذي كان ينسق عن كثب مع التنظيمات الفدائية اليسارية، اشتكى جراء استبعاد فتح عن بعض النقابات. وشرح أن هذه النقابات «مقفلة بمعنى المماطلة في إجراء الانتخابات، والمماطلة في التنسيب، لأن الذي يحكم عملية التنسيب هو عقلية استمرار السيطرة على هذه النقابة أو تلك.»[٧٦] ومع ازدياد المنافسة،

لجأت فتح إلى إقامة نقابات «صورية» بين فئات من العمال مشكوك في حقيقتها، مثل «بائعي أشرطة الكاسيت وموزعي الخبز»، وذلك كي تضخم العضوية الشكلية في الاتحاد العام للنقابات الخاص بها.[٧٧] ولم تكن فتح هي الوحيدة في هذه الممارسة، إذ كانت ج.د.ت.ف. مهتمة بصورة خاصة بتولي قيادة الحركة العمالية: ففي سنة ١٩٨١ باشرت محاولة جادة إمّا في سبيل السيطرة على نقابات منفردة من داخلها، وذلك بإضافة أكبر قدر ممكن من المناصرين إلى قوائم العضوية، وإمّا في سبيل تأليف نقابة في موازاة كل نقابة لا تستطيع الهيمنة عليها، وأقامت في النهاية اتحاداً عاماً ثالثاً (سنة ١٩٨٥).[٧٨]

مع ذلك لم تكن النقابات الساحة الأهم للسياسة الوطنية أو للتعبئة الاجتماعية. فقد كانت منظمات الطلاب والشبيبة التي أنشأتها الأطراف السياسية الرئيسية الأربعة في الأراضي المحتلة الأكثر بروزاً. وكان هذا انعكاساً للتوسع في نظام التعليم العالي، كما كان، بالقدر نفسه، نتيجة غير مقصودة لإجراءات الأمن الإسرائيلية طوال السنين. وفي سنة ١٩٨١، كان تعرض نحو ٢٣٠,٠٠٠ ـ ٢٥٠,٠٠٠ شخص للتحقيق والتوقيف فترات أقلها ٢٤ ساعة، أو أمضوا أحكاماً بالسجن الفعلي.[٧٩] وكان أكثر السجناء، في هذا الوقت، من الشباب المتعلمين ذوي الاطلاع الواسع على أساليب العصيان المدني والاحتجاجات غير المسلحة، خلافاً للوضع في أواخر الستينات وأوائل السبعينات.[٨٠] وفي السجن تلقوا تثقيفاً سياسياً ودروساً في الأمن والتنظيم من الكوادر والمقاتلين المتمرسين.[٨١] وكان السجناء ينتظمون وفقاً لانتماءاتهم السياسية ويطبقون النظم السلوكية الخاصة بهم. وقدموا الشكاوى لسلطات السجون بشأن التعذيب وسوء المعاملة، وطالبوا بشروط معيشية أفضل، وقاموا بإضرابات عن الطعام وقاطعوا تنفيذ أشغال السجن، وعملوا بصورة منتظمة للتخلص من المخبرين. وبالإضافة إلى البرامج التعليمية، وفصول محو الأمية، والمناهج العقائدية التي قام السجناء أنفسهم بتدريسها، فقد حولت اختبارات قوة الإرادة مع السلطات الإسرائيلية السجون إلى «مدارس للكوادر» لا يعلى عليها. وعندما أُطلق السجناء انتسب الكثيرون منهم إلى الجامعات أو إلى كليات التعليم العالي، حيث قاموا بأدوار قيادية في منظمات الطلاب والشباب.[٨٢]

الصراع بشأن الصدارة السياسية

عزز نشاط السجناء الفلسطينيين والمتظاهرين المدنيين صورة الرفض الواسع لمحادثات السلام المصرية ـ الإسرائيلية ولمخططات حكم ذاتي فلسطيني.[٨٣]

وبالمعيار نفسه دعم مكانة م.ت.ف. كما أكد بروز القادة المحليين والبنى الجديدة في الأراضي المحتلة. وكان في الطليعة رؤساء البلديات، الذين انقسموا إلى اتجاهين عريضين. وتألف جناح «براغماتي» يضم رئيسي بلدية بيت لحم وغزة التقليديين والمواليين للأردن، والوطنيين المعتدلين والمناصرين لفتح أمثال رئيسي بلدية الخليل وطولكرم، وفضل هؤلاء تجنب المواجهة مع الحكم العسكري الإسرائيلي آملين بتأمين حاجات البلديات وقسط من الحرية السياسية. أمّا الجناح «المتشدد»، الذي ضم رئيسي بلدية نابلس ورام الله المعروفين بجرأتهما، فمال نحو اليسار الفلسطيني وطالب بسياسة عدم التعاون التام مع الاحتلال، بينما أكد دعمه لـ م.ت.ف.[٨٤]

ورفض «البراغماتيون» إدانة السادات بسبب زيارته للقدس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، وساندوا الاتصال بالولايات المتحدة. وعلى العكس منهم، رفض «المتشددون» مقابلة مبعوثي الولايات المتحدة وانتقدوا فتح لمواصلتها الحوار مع الأردن والمملكة العربية السعودية ومصر، وكذلك لعدم تنسيقها الوثيق مع سورية. وتباهى اليسار الفلسطيني بأن هذا الجناح ضايقته «سياساته [أي اليمين] المساومة والانقسامية.»[٨٥] إلاّ إن الجناحين خففا حدة نزاعهما، كي يقاوما برامج الاستيطان ومصادرة الأراضي التي تتبعها حكومة الليكود. ولتحقيق هذه الغاية قام «رؤساء البلديات الموالون لـ م.ت.ف. من مختلف المناطق في الضفة الغربية وغزة، وممثلو التنظيمات الطوعية، والاتحادات الطالبية والنقابات المهنية، والمؤسسات الدينية، ودوائر رجال الأعمال، والصحافيون 'بتأليف' لجنة التوجيه الوطني»، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨.[٨٦] ورضيت فتح بأن تكون من الأقلية في لجنة التوجيه، معتقدة أن في استطاعتها السيطرة على هذا الائتلاف، لكنها عجزت عن التغلب على معارضة اليسار لجهودها في ضم رؤساء بلديات موالين للأردن.

ومن القضايا الأُخرى موضوع الخلاف الكبير، دور اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية المشتركة والمبالغ المالية للصمود التي بدأت بصرفها في الأراضي الفلسطينية سنة ١٩٧٩.[٨٧] وكانت استراتيجيا الصمود تطورت بصورة كبيرة منذ سنة ١٩٦٧ وتألفت الآن من عدة عناصر رئيسية.[٨٨] وكان العنصر الأول هو المساهمة في فك الارتباط بالنظام الإداري الذي تشرف عليه إسرائيل، وذلك عن طريق تمويل البنى التحتية، وخصوصاً في المناطق الريفية حيث تسلمت مئات القرى في الضفة الغربية، أول مرة، مولدات للكهرباء، وشبكات أنابيب المياه، وطرقاً ممهدة. كذلك كان المفروض تحسين مستويات المعيشة في المدن عبر

تمويل المشاريع البلدية. ولعله من مفارقات الأمور أن هذا العمل أراح الحكم العسكري الإسرائيلي من عبء مالي كبير، لكن م.ت.ف. كانت مصمّمة على إيقاف مد المرافق والخدمات الأساسية التي تقدمها إسرائيل للسكان الفلسطينيين.(٨٩) وقامت مع الأردن ببذل جهد كبير لإنقاذ شركة كهرباء القدس الشرقية بصورة خاصة، كما قامت بمحاولات مشابهة لإمداد المدن والبلديات الرئيسية بمصادر طاقة وطنية بدلاً من الإسرائيلية. وكان العنصر الثاني للصمود هو زيادة الدخل المحلي وفرص العمل، بغرض تقليص الأسباب الاقتصادية للهجرة في النهاية. وتلقت مشاريع التسويق الزراعي، والجمعيات التعاونية للمنتجين، والمشاريع الصناعية ـ الزراعية تمويلاً رئيسياً، بينما منحت المشاريع الصناعية من الحجوم والصفات المتعددة قروضاً فردية.

أمّا الناحية المثيرة للخلاف في سياسة الصمود، فكانت استخدام أموال دعم الصمود من أجل كسب النفوذ السياسي. فقد سعى الأردن بنشاط لدعم مكانته في الأراضي المحتلة من خلال تأمين التمويل للهيئات التي يرئسها مناصروه، وخصوصاً البلديات، في بيت لحم مثلاً، والجمعيات التعاونية الزراعية. وبهذه الطريقة قام بهدوء بتقليص المخصصات التي كان ينفقها لفترة طويلة في سبيل هذه الأهداف من ميزانية الدولة، محولاً هذا العبء بدلاً من ذلك إلى صندوق دعم الصمود.(٩٠) وغضت م.ت.ف. الطرف عن هذه الممارسة لأنها كانت مجبرة على القبول بالإشراف المشترك على إنفاق ١٠٠ مليون دولار من المعونة العربية السنوية. وفي المقابل، قامت بتوجيه الأموال إلى القطاعات المؤيدة لها بموافقة الأردن. ومن الأمثلة لذلك تخصيص أموال للنقابات العمالية والمهنية التي كانت تحت الهيمنة الكاملة للتنظيمات الفدائية وللشيوعيين. وكان في استطاعة أية نقابة أن تطلب مساعدة، الأمر الذي شجع على الازدواجية وتكاثر النقابات «الصورية»، لكن اللجنة المشتركة لم تكن تقبل إلاّ بطلبات النقابات التي حصلت على مصادقة الاتحاد العام الذي تسيّره فتح (وذلك أيضاً بمعرفة الأردن وموافقته). وفي الحقيقة، اقتصر منح أموال الصمود بعد سنة ١٩٨١ على هذا الاتحاد فقط.(٩١) وبالإضافة إلى ذلك، فإن فتح، باعترافها بالمصالح المادية للعناصر الموالية للأردن من الطبقة الوسطى الراسخة، عملت على استمالتهم للانضواء تحت لواء «بورجوازية وطنية» أوسع بدأت تقع بالتدريج تحت نفوذها، أكان ذلك عن طريق التخطيط المتعمد أو عن طريق الفطرة السياسية.(٩٢)

وأظهرت سابقة النقابات، بصورة جلية، العنصر الثالث لسياسة الصمود، والذي شكل أولوية رئيسية بالنسبة إلى م.ت.ف. وهو الدعم الاجتماعي. فتسلمت

الجامعات والمستشفيات منحاً منتظمة لتغطية الرواتب ولتوفير التعليم والرعاية الصحية في مقابل رسوم رمزية. كذلك استخدمت أموال الصمود (ابتداء من أواسط سنة ١٩٨١) لدفع مرتبات شهرية للموظفين ذوي الرواتب المحدودة، ولخريجي الجامعات وللعاطلين عن العمل. وقدمت معونات إضافية لفئات اجتماعية محددة، يذكر منها قروض الإسكان الكبيرة الممنوحة لذوي المهن الحرة وللشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى في المدن.[٩٣] وقد أنشئت مجالس عليا للإشراف على توفير الخدمات وإدارة الأموال في مجالات التعليم والصحة والإسكان، وكذلك لتنسيق الحاجات بين الضفة الغربية وغزة. وكانت هذه الهيئات مسجلة رسمياً لدى السلطات الإسرائيلية المختصة، لكن فتح كانت تهيمن عليها، وقد شجعت أيضاً على إنشاء كلية جامعية في الخليل وست كليات مجتمعية فنية (بالإضافة إلى الخمس القائمة) سنة ١٩٨٠ وذلك من أموال الصمود. وقام خليل الوزير بدور فعال في نقل هذه النماذج إلى غزة، إذ أسس الجامعة الإسلامية سنة ١٩٧٨، وأمّن الأموال العربية والاعتراف العلمي من جامعة الأزهر في القاهرة. وبلغ مجموع الطلاب المسجلين في الجامعات في الأراضي المحتلة ٧٥٠٠ سنة ١٩٨٠، ووصل إلى ١٠,٠٠٠ سنة ١٩٨٢.[٩٤] وعززت النسبة المتصاعدة للطلاب من ذوي الخلفية الريفية، بالإضافة إلى توسيع البنى التحتية والخدمات، نفوذ فتح في القرى أيضاً.

وليس من المستغرب أن تكون ردة فعل اليسار الفلسطيني على الاستغلال السياسي في صرف أموال الصمود مشحونة بالغضب. فتكلم الأمين العام لـ ج.د.ت.ف.، حواتمه، باسم اليسار عامة عندما اتهم الأردن بـ «توظيف أموال الصمود العربية في خدمة تعزيز نفوذها في الأراضي المحتلة واستغلال أعمال اللجنة المشتركة الأردنية ـ الفلسطينية غطاء لصرف الحجم الأكبر من هذه الأموال على الأزلام والأجهزة الإدارية والمجالس البلدية والقروية الموالية للسلطة الأردنية ودعواتها في ضم وإلحاق الضفة والقطاع بها.»[٩٥] وأضافت الجبهة فيما بعد أن «اليمين الفلسطيني» لم يجد دعماً لسياساته «إلاّ في صفوف القلة المتبقية من كبار الرأسماليين وكبار الملاك والوجاهات العائلية التقليدية وشرائح محدودة من البورجوازية الوطنية العليا التي تنجو من آثار التدمير الكولونيالي بسبب كون نشاطها الاقتصادي الرئيسي معتمداً على استمرار التبادل التجاري مع الأردن وسائر البلدان العربية.»[٩٦] وذهبت ج.ش.ت.ف. إلى أبعد من ذلك، متهمة «القيادة البيروقراطية اليمينية» في م.ت.ف. بمساعدتها الفعالة للأردن في توسيع دور أتباعه.[٩٧] لكن ج.ش.ت.ف. نفسها كانت متهمة بالتناقض في مواقفها، إذ كانت عارضت اشتراك م.ت.ف. في الانتخابات البلدية التي أجريت في نيسان/

أبريل ١٩٧٦، واتهمت رئيس بلدية نابلس الجديد، بسام الشكعة، بالسعي «لإحباط الثورة» استجابة لتعليمات الحكم العسكري الإسرائيلي، إلاّ إنها تحالفت، في هذا الوقت، مع بعض رؤساء البلديات، ومع الشكعة الأكثر تشدداً بينهم.[٩٨]

ووافق ماجد أبو شرار على أنه «بقدر ما نستفيد من هذه اللجنة [المشتركة]، فإن حجم استفادة النظام الأردني أكبر من استفادتنا. لكننا، في النهاية، نحقق هدفاً وطنياً. وهو دعم صمود أهلنا داخل الأرض المحتلة.»[٩٩] غير أن المنتقدين اليساريين أشاروا إلى أن سياسة الصمود كانت تقود إلى تجاوزات إضافية. فأرباب العمل الفلسطينيون كانوا يتلقون الأموال بغض النظر عن مستوى أداء مؤسساتهم، الأمر الذي شجعهم على تقليص التكاليف وخفض الجودة، وعلى اتخاذ الإجراءات الاعتباطية بحق الموظفين متجاهلين توقف العمل أو ردات فعل السوق. أمّا الذين استلفوا قروضاً تجارية أو سكنية من أموال الصمود، فلم يدفعوا فوائد عليها؛ وإنما كان المفهوم ضمنياً أن هذه القروض لن تسدد، وهو ما حولها فعلاً إلى منح.[١٠٠] وقد نظر إلى هذا الأمر باعتباره مزيداً من دعم الصمود، إلاّ إن الاعتبارات السياسية ـ التنافس الضمني مع الأردن واهتمام م.ت.ف. باحتواء القطاعات المؤيدة لها ـ شجعت، في أية حال، على اتخاذ موقف اللامبالاة تجاه المحاسبة المالية. وأدت إلى التبديد والاختلاسات بحجم كبير. وأضحى التوسع في نشاط اللجنة المشتركة حافزاً لـ م.ت.ف.، في أواسط سنة ١٩٨١، على طلب زيادة المنحة العربية الكلية المخصصة للأراضي المحتلة، من ١٥٠ مليون دولار سنوياً إلى نحو ٤٦٠ مليون دولار.[١٠١] وكان قد حدث تقصير سابق في تلبية التعهد الأصلي، كما لم يتحقق دفع مبالغ جديدة، وعلى الرغم من ذلك فإن تصريح عرفات بأنه تم صرف ١٧٢ مليون دولار حتى تلك اللحظة يبيّن حجم تلك التدفقات وأهميتها السياسية.[١٠٢]

لقد فقد اليسار فرصة ممارسة أي تأثير مهم في هذه الاتجاهات بسبب مقاطعته للجنة الأردنية ـ الفلسطينية المشتركة. وللسبب نفسه ضيع إمكان الاتصال المباشر بجمهوره السياسي في الأراضي المحتلة. وعلى العكس من ذلك، قام خليل الوزير بنشاط حثيث، بعد ربيع سنة ١٩٧٩، للاتصال بمجموعة واسعة من القياديين المحليين في المجالات الاجتماعية والسياسية والتجارية والنقابية ممن زاروا الأردن لطلب المساعدة أو لمقابلته. وإضافة إلى ذلك، فقد أشرفت فتح على توزيع مبلغ ٥٠ مليون دولار سنوياً من المعونة العربية الإضافية المخصصة للأراضي المحتلة، والذي تم إرساله عن طريق م.ت.ف. وحدها من دون إشراك الأردن. وأسس الوزير «لجنة اقتصادية» ضمن القطاع الغربي لتساعد في صرف هذه الأموال،

متحاشياً الدائرة الاقتصادية في م.ت.ف. والصندوق الوطني الفلسطيني على حد سواء.(١٠٣) ولم يتغير موقف ج.ش.ت.ف. المعارض من اللجنة المشتركة، أمّا ج.د.ت.ف. فأعادت النظر في موقفها في هذا الوقت ورشحت ممثلاً لها، في آب/أغسطس ١٩٧٩؛ لكن هذا جاء عقب نشر اللجنة المركزية للجبهة بياناً سياسياً يشمل نقداً لاذعاً للسلطات الأردنية، التي ردت بمنع دخول ممثل الجبهة إلى الأردن.(١٠٤)

حاولت التنظيمات اليسارية، التي لم تكن راضية عن إخفاقها في احتواء فتح على الرغم من نفوذها داخل لجنة التوجيه الوطني، أن تقيم جبهة وطنية فلسطينية جديدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩.(١٠٥) وصاغت برنامجاً سياسياً كان أكثر تشدداً بالنسبة إلى جميع القضايا الرئيسية من برنامج م.ت.ف.، إلاّ إنها حثت المنظمة على الاعتراف بالجبهة الوطنية الفلسطينية بصفتها «الأداة السياسية الوحيدة» لديها في الأراضي المحتلة. ووفقاً لذلك اقترحت التنظيمات اليسارية أن تمارس الجبهة الوطنية الفلسطينية إدارة لجنة التوجيه الوطني، بينما تقوم في الوقت ذاته بتنسيق القضايا السياسية الاستراتيجية مع قيادة م.ت.ف.، التي تستمر في تأكيد صفتها الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين.(١٠٦) وشكل هذا تحدياً طموحاً لفتح، وعملت الجبهة الوطنية الفلسطينية على دعم ذلك التحدي بإعلان عدم التعامل بتاتاً مع الحكم العسكري الإسرائيلي. ودفعت بالأمور إلى أوجها في تشرين الثاني/نوفمبر بمطالبتها رؤساء البلديات بالاستقالة احتجاجاً على القرار الإسرائيلي بإبعاد رئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة. وعارضت فتح هذا الطلب، مخافة أن تتخلى عن المبادرة لإسرائيل وأن تفقد م.ت.ف. مكاسبها، لكن اليسار حقق فوزاً مزدوجاً: الأول عندما وافقت فتح محرجة على مساندة الاستقالة الجماعية، والثاني عندما تراجعت إسرائيل عن قرار الإبعاد في كانون الأول/ديسمبر.

وزادت حادثة الشكعة في تصميم فتح على تأكيد سيطرتها، الأمر الذي يعني إصرارها على مركزية دور قيادة م.ت.ف. في الخارج في توجيه الأمور السياسية والعملانية على حد سواء في الأراضي المحتلة. وبضغط منها رفضت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. الاعتراف بالجبهة الوطنية الفلسطينية.(١٠٧) كما استغلت فتح سيطرتها على صندوق الصمود لحجب مساعدتها عن لجنة التوجيه الوطني والهيئات التي يسيطر عليها اليسار، علماً بأن هذه الهيئات تمكنت في هذه الفترة، وإلى حد كبير بفضل المثقفين ذوي التكوين الغربي الذين برزوا في صفوف اليسار، من البدء بإقامة منظمات تطوعية أهلية وباستقبال تدفق متنام من الأموال من منظمات دولية غير حكومية مقر أغلبيتها في الغرب. وكانت فتح في هذه الفترة

أيضاً قد باشرت القيام بأشد حملاتها قوة للسيطرة على اتحادات الطلبة والعمال في الأراضي المحتلة ـ أحياناً من خلال إنشاء أحلاف انتخابية مع الإخوان المسلمين ذوي النشاط المتزايد ـ الأمر الذي أدى لا إلى إضعاف منافسيهم اليساريين والجبهة الوطنية الفلسطينية فحسب، بل إلى تهميش دور لجنة التوجيه الوطني أيضاً.[108]
وتحدثت ج.د.ت.ف. باسم اليسار عامة عندما انتقدت بمرارة أن «سياسة التخريب اللامسؤولة التي يمارسها اليمين الفلسطيني إزاء الحركة الوطنية في الداخل... [عرضت] الحركة الجماهيرية إلى الارتداد... بسبب افتقادها أداة القيادة والتوجه الموحدة.»[109] وكان من الواضح بالقدر نفسه أن «التيار اليميني في منظمة التحرير... لا يرى في انتفاضة ونضال شعبنا في الداخل سوى عامل ضغط ودعم لتحركاته الدبلوماسية على الصعيدين العربي والدولي.»[110]

ولم تكن حصيلة الصراع بشأن النفوذ أمراً محسوماً في أواخر سنة ١٩٧٩، فتابع اليسار معركته السياسية. وأثار الملك حسين شكوكه، في أيلول/سبتمبر، عندما دعا إلى مؤتمر سلام دولي وحل شامل متفاوض في شأنه للمشكلة الفلسطينية وللصراع العربي ـ الإسرائيلي.[111] وأدى تكراره لهذا الاقتراح في مؤتمر القمة العربي في تونس، في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، إلى اقتناع اليسار بأن م.ت.ف. كانت تنوي تأليف وفد مشترك مع الأردن والتخلي عن مطالبتها بقيام دولة فلسطينية مستقلة. واتهم حبش «النظام الأردني وعملاء النظام الأردني في الضفة الغربية» بأنهم «يعدون أنفسهم لشراكة بينهم وبين م.ت.ف. لكي ينفذوا بشكل خبيث المؤامرة القديمة مؤامرة المملكة العربية المتحدة.»[112] وشاع هذا الاعتقاد في ذلك الوقت، إذ توقع عضو اللجنة المركزية في فتح، صلاح خلف، إعادة إحياء مشروع المملكة المتحدة، الذي كان قدمه الملك حسين أصلاً سنة ١٩٧٢، إن تعرضت م.ت.ف. للوهن.[113]

وكان سبب هذا القلق المفاجئ هو اقتراح تقدم به الرئيس المصري السادات، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، يقضي بوجوب تطبيق ترتيبات انتقالية لقيام حكم ذاتي فلسطيني في قطاع غزة أولاً، على أن تطبق في الضفة الغربية في مرحلة لاحقة فحسب. وكان السادات أشار إلى هذه الفكرة أول مرة في شباط/فبراير ١٩٧٩، لكنه أعاد إحياءها كوسيلة لحفظ ماء الوجه عشية استعداد مصر لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠.[114] كانت معارضة الفلسطينيين هذه المرة بالإجماع. فقد شجب مقال افتتاحي في صحيفة م.ت.ف. الأسبوعية، بصورة صريحة، خطة «غزة أولاً»، واتهم السادات بمحاولة خطب ود القادة المحليين.[115] لكن قياديي م.ت.ف. اطمأنوا حين

وصف أكبرهم، رئيس بلدية غزة رشاد الشوا، الخطة بأنها «خدعة دعائية» واشتكى جراء الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة التي كانت تهدف إلى تشويه صورة الإدارة الذاتية الفلسطينية للشؤون المدنية.[١١٦]

وكانت إسرائيل تعمل فعلاً لمراجعة أساليب سيطرتها على الأراضي المحتلة، وأملت بأن تقوض نفوذ لجنة التوجيه الوطني لأسبابها الخاصة. ومنذ سنة ١٩٧٩ فصاعداً، قدمت السلطات العسكرية دعماً خفياً أو ضمنياً للاتجاه الإسلامي الذي بدأ يظهر منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران في وقت مبكر من السنة. وشكلت الهيئات الاجتماعية، والمنظمات الطالبية، والجمعيات الخيرية أو اللجان الطوعية ـ التي كانت في أغلبيتها مرتبطة بالإخوان المسلمين ـ تحدياً متزايداً للوطنيين الموالين لـ م.ت.ف. وللتنظيمات اليسارية منذ بداية سنة ١٩٨٠.[١١٧] وخلال يومين من أعمال الشغب في أوائل كانون الثاني/يناير، هاجم المتظاهرون الإسلاميون داراً للسينما، ومركزاً للشباب، ودكاكين ومقاهي تبيع المشروبات الروحية. كما أحرقوا المقر الرئيسي لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وهاجموا منزل رئيسها حيدر عبد الشافي ذي الاتجاه اليساري. ولم يتدخل الإسرائيليون، خلافاً لعادتهم، إلاّ بعد تفرق المتظاهرين.

وفي موازاة ذلك، عمل الحكم العسكري الإسرائيلي على حد نفوذ رؤساء البلديات الموالين لـ م.ت.ف. في الضفة الغربية. فبدءاً من سنة ١٩٧٨، تبنى الحكم العسكري، بناء على نصيحة مستشاره في الشؤون العربية، مناحم ميلسون، إقامة «روابط القرى». ولم يشتد عود هذه الروابط إلاّ سنة ١٩٨١ عندما تم نقل عدد من الوظائف الإدارية من نطاق سلطة البلديات وتسليمها إلى المخاتير، أو في أحيان كثيرة إلى المتزعمين في القرى. وفي ذلك الوقت كانت الروابط تتسلم ميزانية قدرها نحو ٣ ملايين دينار أردني من الحكم العسكري الإسرائيلي، الذي قدم كذلك التدريب والأسلحة الخفيفة لأعضاء الروابط.[١١٨] وفي سنة ١٩٨٠، تحرك الحكم العسكري الإسرائيلي لقمع النزوع الوطني الفلسطيني وذلك بأن اعتبر إشهار «التماثل والتعاطف مع منظمة إرهابية عن طريق رفع الأعلام، أو إظهار رمز أو شعار، أو التسبب بإسماع نشيد أو شعار» جريمة جنائية قد تصل عقوبتها إلى السجن فترة ثلاثة أعوام.[١١٩] كما اتخذ الحكم العسكري خطوة مباشرة لتعزيز مظهر الحكم الذاتي الفلسطيني من خلال إعادة تنظيم إدارة الشؤون المدنية في آذار/مارس. مع ذلك فقد وصف رئيس بلدية غزة، الشوا، الوضع بقوله: «إن المدير العربي يبقى مسؤولاً عن إدارته شكلاً فيما المدير الحقيقي هو ضابط ركن إسرائيلي يقيم في الغرفة المجاورة للمدير العربي ويرتدي ثياباً مدنية.»[١٢٠]

ونظراً إلى إخفاق رئيس الحكومة، بيغن، في محاولته لإيجاد قيادة محلية قادرة على تحدي م.ت.ف.، ألغى انتخابات البلدية في الضفة الغربية التي كان موعدها في نيسان/أبريل ١٩٨٠.(١٢١)

الإعداد للاستيلاء على م.ت.ف.

ازدادت الهوة بين فتح واليسار بشأن السياسة تجاه لجنة التوجيه الوطني والجبهة الوطنية الفلسطينية واللجنة الأردنية ـ الفلسطينية المشتركة في النصف الثاني من سنة ١٩٧٩، نتيجة انطلاق مبادرة دبلوماسية جديدة للفوز بالاعتراف الأوروبي بـ م.ت.ف. ففي تموز/يوليو، قابل عرفات المستشار النمساوي، برونو كرايسكي، ورئيس الاشتراكية الدولية، ويلي برانت، في العاصمة النمساوية فيينا. وبيّن هاني الحسن أن هذا العمل محاولة دق إسفين بين إسرائيل وحلفائها في الغرب، وأكد شقيقه الأكبر، خالد، فيما بعد أن العوامل التاريخية والجغرافية تجعل أوروبا أكثر إحساساً بالهموم العربية وأكثر إمكاناً لتمييز سياستها الشرق الأوسطية من تلك الخاصة بالولايات المتحدة.(١٢٢) وأكد الشقيقان الحسن وعرفات أنهم يقومون «بنضال سياسي [لا] بتسوية سياسية»، وأصروا على أن مساعيهم الدبلوماسية تهدف إلى جني ثمار الكفاح المسلح.(١٢٣) وأقر المجلس المركزي لـ م.ت.ف. الحوار مع أوروبا في ١٢ آب/أغسطس، وزار عرفات في الأشهر التالية كلاً من إسبانيا وتركيا والبرتغال، بينما اتجه «وزير خارجية» المنظمة، فاروق القدومي، إلى بلجيكا وإيطاليا واليونان وزار المقر الرئيسي للسوق الأوروبية المشتركة في بروكسل.

وشكّت المعارضة الفلسطينية في أن عرفات يسعى لوساطة أوروبية لدى الولايات المتحدة كي يضمن مكاناً في محادثات الحكم الذاتي الفلسطيني القائمة بين مصر وإسرائيل، وفقاً للرأي الذي عبّر عنه جورج حبش.(١٢٤) وبطريقة مماثلة اتهم نايف حواتمه رئيس م.ت.ف. بالسعي للاشتراك في عملية السلام مع أن «المشاريع التسووية المطروحة راهناً ـ وكلها مشاريع منبثقة عن التسوية الأميركية أو منطلقة من كونها حقيقة واقعة.»(١٢٥) وبالقدر نفسه من الأهمية كان العداء السوري المكشوف. ففي ٥ آب/أغسطس، أكدت صحيفة «البعث» الرسمية أهمية قيام موقف سوري ـ فلسطيني مشترك، وذكّرت قراءها بصورة واضحة بأن القوة لتحرير فلسطين تكمن في دمشق.(١٢٦) وفي اليوم نفسه، وجهت افتتاحية في صحيفة «تشرين» تحذيراً شبه مبطن «لأولئك الذين يتسابقون لتأمين الحوار للحصول

على **اعتراف مشروط.**»[١٢٧] وقد ردّد أمين سر منظمة الصاعقة، زهير محسن، والأمين العام لِـ ج.ش. ـ ق.ع.، أحمد جبريل، التخوف السوري من أن يشير اجتماع فيينا إلى نية م.ت.ف. الاعتراف بإسرائيل، ونظرا إليه في سياق المخططات الأميركية الخاصة بالمنطقة.[١٢٨] كذلك، شكّت سورية في أن فتح تساعد الإخوان المسلمين، الذين أعلنتهم خارجين على القانون، سراً بالأموال والأسلحة والتدريب وبإيواء المتمردين الفارين في لبنان. وبناء على معلومات موثوق بها كما يبدو، سجنت أبو أسامة محمد المسؤول المالي العام لفتح في سورية.

كذلك بدأت م.ت.ف. تتعرض لضغط متزايد من ليبيا لإعادة النظر في استراتيجيتها الدبلوماسية. وكان القذافي تولى بنفسه دوراً نشيطاً في السياسة الفلسطينية، وذلك باستضافته «مؤتمراً طارئاً» حضره عرفات وجميع قادة التنظيمات الفدائية في طرابلس الغرب خلال ١٣ ـ ١٥ حزيران/يونيو. وأكد المجتمعون مجدداً أن «وثيقة طرابلس»، الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، تشكل الأساس لسياسات م.ت.ف.، ووعدوا بـ «تطوير القدرات العسكرية للثورة الفلسطينية، وتزويدها بالأسلحة وكافة الإمكانيات المادية اللازمة للدفاع عن وجودها وتمكينها من تصعيد الكفاح المسلح.»[١٢٩] وتعهدت ليبيا بـ «تقديم كل المستلزمات التي تقدمت بطلبها فصائل المقاومة الفلسطينية.» ولم ينجم عن هذا شيء كثير، لكن جهود عرفات للتوسط في أزمة الرهائن الأميركية ـ الإيرانية، في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، فسرت بأنها مفاتحة مجددة مع الولايات المتحدة. كما أن اجتماعاته في الفترة نفسها بالقس جيسي جاكسون وغيره من القادة الأميركيين السود أشارت إلى الاتجاه نفسه. ولم تؤثر كثيراً الخطابات المتشددة الصادرة عن عرفات بين حين وآخر، كدعوته إلى «ضرب رأس الأفعى وهي المصالح الأميركية في المنطقة... كي يشعر الشعب الأميركي أن مصالحه في خطر»، في تبديد شكوك اليسار.[١٣٠]

ووجّه القذافي بصورة متزايدة نقداً علنياً لاذعاً إلى قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف.، وخصوصاً بعد أن تعهدت، في تشرين الثاني/نوفمبر، بتعليق هجماتها على إسرائيل من الجنوب اللبناني. وحثها على أن تستعيض عن ذلك بمهاجمة السفن المبحرة في قناة السويس وآبار النفط العربية، واتهم فتح بأنها تتبع خطى السادات على طريق الاستسلام.[١٣١] وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، أمر القذافي **بإبعاد** ممثل م.ت.ف. في طرابلس، وبطرد ثلاثة من كبار موظفي المنظمة عقب **ذلك** بأسبوع. ونظمت دوائر الأمن الليبية الآن «لجاناً ثورية شعبية» من الفلسطينيين المدنيين العاملين في البلد، وشجعتهم على استلام مكاتب م.ت.ف. وتولي

مسؤولية المعاملات الرسمية مع الدوائر الحكومية.[١٣٢] وشبه القذافي عرفات في غضون ذلك برئيس الحكومة الإسرائيلية بيغن، في محاولته لـ «إخضاع الشعب الفلسطيني لإرادته»، وأعلن تفهمه لموقف الفئات اللبنانية التي فضلت التعامل مع إسرائيل على التعامل مع فتح. أخيراً، أقفلت ليبيا جميع مكاتب م.ت.ف. في البلد وختمتها بالشمع الأحمر في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، وقطعت علاقاتها رسمياً بفتح كما أوقفت المساعدة المالية عنها بعد ذلك باثني عشر يوماً.[١٣٣]

وفي بيان رسمي صدر في ٩ كانون الأول/ديسمبر، استهجنت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. الإجراءات الليبية الأولى وامتدحت الجالية الفلسطينية في ليبيا لـ «رفضها لأية محاولة تستهدف فرض صيغ أو تجارب [اللجان الثورية] على الثورة الفلسطينية.» وفي الوقت نفسه، أكدت أهمية العلاقات الأخوية مع ليبيا، وشكرت لها دعمها السابق.[١٣٤] أمّا إبعاد ممثل م.ت.ف. فأثار ردة فعل أكثر حدة، وأعلنت اللجنة المركزية في فتح الآن تصميمها على «رفض الوصاية والاحتواء والتبعية» والدفاع عن «استقلالية القرار الفلسطيني».[١٣٥] ومع تدهور العلاقات في الأسابيع التالية، اتهمت إذاعة فتح القذافي بتحريض اللجان الثورية على احتلال مكاتب م.ت.ف.، وتعهدت بعدم السماح لـ «بطل التصريحات الثورية وحالم الكثبان الرملية بفرض تصوراته.» وأضافت أن المساعدة المالية الليبية لفتح كانت توقفت سنة ١٩٧٥، لذا فإن إعلان وقفها لا معنى له، وأكدت أن صنع القرار الفلسطيني، في أية حال، لا يمكن شراؤه بـ «بضعة براميل من النفط.»[١٣٦] ومع تعمق الصدع ضغطت السلطات الليبية على أعضاء فتح في البلد للانضمام إلى اللجان الثورية؛ واستقالت المجموعة الكبيرة من طيّاري فتح وفنييها العاملين في سلاح الجو الليبي بصورة جماعية، وتم إبعادهم في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠.[١٣٧]

وفي ذلك الوقت كان القذافي حسم موقفه إزاء معاداة عرفات. ففي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، استقبل الأمناء العامين وعدداً من القادة العسكريين في ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. وج.ش. ـ ق.ع. وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني ومنظمة الصاعقة.[١٣٨] ولم يتغيب إلاّ فتح بالإضافة إلى ج.ت.ع. وجبهة التحرير الفلسطينية اللتين يساندهما العراق. وكان قادة المعارضة اتفقوا مسبقاً مع الحكومة السورية على مقاومة سياسة فتح وتغيير الميزان الداخلي في م.ت.ف.، وتوصلوا الآن إلى تفاهم مماثل مع القذافي الذي عرض عليهم مساعدات مالية وعسكرية كبيرة وسيلةً لتعزيز نفوذهم السياسي.[١٣٩] وفي الأشهر التالية تسلم كل من ج.د.ت.ف. وج.ش.ت.ف. ١٢ راجمة صواريخ متعددة

الأفواه طراز ب.م. ٢١، و٦ قاذفات فردية مع ٢٠٠٠ صاروخ عيار ١٢٢ ملم، و١٢ مدفعاً عديم الارتداد طراز س.بي.جي. ٩، و٤ قاذفات محمولة على الكتف للصواريخ المضادة للطائرات طراز سام ٧، و٢٠ صاروخاً، و١٠٠٠ بندقية آلية.[١٤٠] أمّا منظمة الصاعقة وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، فتسلم كل منهما ٤ راجمات صواريخ متعددة الأفواه طراز ب.م. ٢١، لكن ج.ش. ـ ق.ع. حظيت بنصيب الأسد، إذ استلمت ١٤ ـ ١٦ راجمة صواريخ طراز ب.م. ٢١ وكميات كبيرة من الأسلحة الأُخرى. وكانت شحنات الأسلحة الليبية تنقل إلى التنظيمات الفدائية عن طريق ج.ش. ـ ق.ع.، التي ادعى البعض أنها أخذت منها «حصة» إضافية.[١٤١] كذلك قدمت ليبيا التدريب على المدفعية والمتفجرات والطيران. ووفقاً لما قاله أحمد جبريل، كان في ليبيا عشرات الطيارين الفلسطينيين في آب/أغسطس ١٩٧٩؛ وتلقى طيارو ج.ش.ت.ف. تدريباً في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨، لكن بعد سنة كان هناك متدربون في سلاح الجو حتى من أصغر التنظيمات، أي جبهة النضال الشعبي الفلسطيني.[١٤٢] ومُنحت ج.ش. ـ ق.ع. أيضاً إعانة شهرية قدرها ١,٥ مليون دولار، وكل من ج.د.ت.ف. وج.ش.ت.ف. مليون دولار، وكل من منظمة الصاعقة وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني ٤٠٠,٠٠٠ دولار.[١٤٣]

اليسار في أوجّه

عمل الدعم السوري والليبي، بالإضافة إلى تعميق العلاقات بالجزائر واليمن الجنوبي، وكذلك بالاتحاد السوفياتي وبلاد الكتلة السوفياتية، على نقل المعارضة الفلسطينية إلى أوج قوتها خلال ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠. وحتى الشيوعيون، الذين كانوا يميلون إلى الحذر في تصريحاتهم قياساً بالتنظيمات الفدائية، رأوا أنه على الرغم من النكسة التي سببتها معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية المنفردة، فإن «الواقع الدولي لا يشير أبداً إلى وجود هيمنة للإمبريالية الأميركية على العالم.» وعلى العكس من ذلك، فإن «ميزان القوى على الصعيد الدولي يميل بصورة مباشرة لصالح قوى الاشتراكية والتحرر والسلام في العالم»، إذ رفع المزيد من البلاد في الهند الصينية وإفريقيا نير الاستعمار عن كاهلها، وعانى النظام الرأسمالي الغربي جراء أزمة مالية قاسية ونضال متعاظم للطبقة العاملة، في الوقت الذي تنعم الدول الاشتراكية بتحقيق النجاحات المتنامية.[١٤٤]

وظهرت تأثيرات الدعم العربي ودعم الكتلة السوفياتية، بصورة فورية، في

حالة ج.د.ت.ف.، التي كانت قامت بدور أساسي في تعبئة الائتلاف ضد عرفات باتت تعمل الآن جاهدة لتثبيت نفسها على اعتبار أنها القوة اليسارية الرئيسية. فتابعت توسيع قواتها وإعادة تشكيلها على أسس نظامية، وأطلقت عليها تسمية متبجحة هي «القوات المسلحة الثورية»، كوسيلة لتقوية «القوى الديمقراطية على الساحة الفلسطينية» وكذلك لإظهار قدرتها على «صنع الأحداث». وإذا لزم الأمر، فإنها ستحقق الأمر الثاني بجر الدول العربية إلى مجابهة إسرائيل، وهو هدف تم الإعداد له جيداً بالحصول على المدفعية بعيدة المدى وغيرها من الأسلحة الثقيلة.[١٤٥] كذلك وفر البناء العسكري للجبهة الوسائل اللازمة للقيام بدور فعال في الرد على حرب الاستنزاف التي تشنها إسرائيل على مواقع م.ت.ف. في لبنان. وكانت الجبهة تسلمت شحنتها المباشرة الأولى من الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٧٨، وفي الفترة التالية وصلتها شحنات إضافية من ألمانيا الشرقية وبلغاريا وكوبا، وكذلك من اليمن الجنوبي والجزائر وليبيا. واشتملت هذه على مدافع رشاشة مضادة للطائرات من عيار ١٤,٥ ملم، ومدافع هاون ثقيلة من عيار ١٢٠ملم و١٦٠ ملم، ومدافع ميدان خفيفة من عيار ٧٦ ملم و٨٥ ملم، وراجمات صواريخ من عيار ١٢٢ ملم ذات ستة أو تسعة أفواه؛ وأرسلت ليبيا كمية إضافية من مدافع هاوتزر طراز د ٣٠ عيار ١٢٢ ملم ومعدات ثقيلة لحفر الأنفاق.[١٤٦]

واستلزمت الأسلحة الثقيلة أطقم تشغيل ودعماً لوجستياً، لكن زيادة عدد العاملين اقتضت إعادة تنظيم وإيجاد نظم للقيادة وللاتصالات أكثر تطوراً. وكانت ج.د.ت.ف. بدأت، في الواقع، بالتوسع في آذار/مارس ١٩٧٨، عندما أمرت أعضاءها المدنيين بالقيام بنوبة خدمة عسكرية في الجنوب اللبناني عقب الغزو الإسرائيلي. وحضتهم على البقاء في صفوفها، الأمر الذي أتاح رفع عدد المقاتلين المتفرغين إلى ٨٠٠ طوال السنة التالية. ومكنت المساعدة الليبية تحقيق زيادة أخرى إلى ١٢٠٠ ـ ١٦٠٠ سنة ١٩٨٠ (وإلى ١٨٠٠ في أواسط سنة ١٩٨٢)، بالإضافة إلى قوات احتياط قوامها ٨٠٠ فرد.[١٤٧] لكن هذا التوسع كان مضللاً، إذ إنه تم بمجرد إضافة الجزء الأكبر من أعضاء ميليشيا الجبهة البالغ عددهم ٢٠٠٠ إلى قائمة الرواتب، وبوضع كتائب هيكلية (مصغرة) قرب مخيمات اللاجئين، بحيث يتم استكمال عدد أفرادها عند الضرورة. وقام رجال الميليشيا أيضاً بنوبات منتظمة من الخدمة العسكرية في الوحدات المقاتلة المتفرغة، وكذلك فعل جميع الأعضاء من الطلاب، الذين خضعوا لنوع من الخدمة الإلزامية.[١٤٨] وبهذه الطريقة ألّفت الجبهة تسع كتائب مشاة اسمية، وأربع كتائب مدفعية وأسلحة مضادة للطائرات، بالإضافة إلى وحدات أمن وإسناد واستطلاع، وكذلك معسكرات

تدريب مركزية والأركان العامة. إلاّ إنها فشلت في تطوير عقيدة عسكرية، إذ لم تعالج الشؤون العسكرية إلاّ في سبع صفحات من مجموع ٥٢٣ صفحة ضمها تقرير مؤتمر عام ١٩٨١، وحتى هذه لم تتعد المسائل التنظيمية ولم تتطرق إلى الأساليب العملانية أو الأهداف الاستراتيجية.(١٤٩)

احتلت الأهداف السياسية الصدارة التامة في تفكير قيادة ج.د.ت.ف. وكانت صممت على تحويل نفسها إلى حزب ماركسي ـ لينيني في مؤتمرها الوطني الأول في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، ولم ينجم عن هذا شيء يذكر حتى أعادت اللجنة المركزية إحياء هذا المسعى في خريف سنة ١٩٧٧.(١٥٠) وفي تموز/يوليو ١٩٧٨، تم اتخاذ قرار بـ «بناء المنظمات الديمقراطية والعسكرية ومضاعفة حجمها وتعزيز قاعدتها الجماهيرية.»(١٥١) ويعني هذا الأمر بناء نواة حزبية تلتف حولها ج.د.ت.ف. مشكلة غلافاً خارجياً. وتم تسهيل العضوية في كليهما بغرض زيادة أعداد المنتمين، لأن الجبهة كانت تأمل بأن تتحول إلى «حزب جماهيري تنتشر ركائزه المنظمة في كل بيت فلسطيني، وفي كل مصنع ومرفق عمل ومؤسسة ومدرسة وقرية ومخيم داخل الوطن المحتل وخارجه.»(١٥٢) وكان يفترض أن يكون هذا التنظيم المترامي الأطراف مرتبطاً بعضه ببعض من خلال «المركزية الديمقراطية». أمّا في حقيقة الأمر فكانت اللجنة المركزية تتمتع بـ «كافة الصلاحيات التي يمنحها النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام والكونغرس الحزبي، بما فيها صلاحيات إقرار البرنامج السياسي وتعديل النظام الداخلي.»(١٥٣)

وقد أدت السيطرة المركزية إلى نزوع سلطوي ملموس. فعملت ج.د.ت.ف. بغيرة للحفاظ على تنظيمها المتنامي، وطاردت المنشقين عنها بهدف إعادتهم إلى صفوفها، كما عاقبت المخالفين للانضباط الحزبي. ووقعت عدة اشتباكات سنة ١٩٧٩ بسبب محاولات اعتقال أعضاء سابقين كانوا انضموا إلى فتح، بما في ذلك معركة نشبت قرب المقر الرئيسي لـ م.ت.ف. في منطقة الفاكهاني، في بيروت، في ١٥ أيار/مايو وقع ضحيتها قتيلان. كما تم إعدام عضوين من الجبهة رمياً بالرصاص عقب ذلك بعدة أشهر لعدم مقاومتهما هجوماً لفتح على مكتبها في مخيم شاتيلا للاجئين. وأدى الشجب الواسع لهذه الحوادث إلى تعديل هذه السياسة، وإلى معاقبة الضباط المسؤولين المبالغين في حماستهم، وعلى رأسهم عضو اللجنة المركزية، تيسير خالد، المعروف داخلياً بلقب «الديكتاتور».(١٥٤) مع ذلك، عندما قام ضابط أمن من فتح (اتضح فيما بعد أنه عميل إسرائيلي) بالتحريض على القيام بهجوم على مكاتب ج.د.ت.ف. في صيدا في نهاية آب/أغسطس، ردت مدفعية الجبهة بقصف المدينة القديمة الأمر الذي تسبب بالمزيد من الإصابات بين

المدنيين.(١٥٥)

ودل عرض العضلات على ازدياد ثقة ج.د.ت.ف. بنفسها. فقد رأت الجبهة الآن أنها القائد المفترض لجبهة عريضة، فهي «نقطة استقطاب للتحالف الديمقراطي الثوري بين مختلف الطبقات الكادحة والشرائح الديمقراطية في المجتمعات الفلسطينية [كذا].»(١٥٦) وهي التي ستقود التنظيمات الفدائية المتعددة التي تنادي بالماركسية ـ اللينينية إلى تأليف حزب شيوعي موحد. وأكد برنامجها السياسي «أن الضرورة التاريخية للنهوض بأوضاع ثورتنا وتوطيد وحدة شعبنا وتعبئة جماهيره، أصبحت تتطلب بروز طليعة طبقية جديدة. وليس ثمة سوى الطبقة العاملة، بقيادتها للتحالف الديمقراطي الثوري وللجبهة الوطنية العريضة، مَنْ يستطيع تلبية هذه الحاجة الموضوعية الملحة.»(١٥٧) ووسعت ج.د.ت.ف. مجهودها في الوقت نفسه بإقامة «وحدات حزبية»، في قوات الفدائيين والميليشيا. وطبقاً لنظامها الداخلي المعدل وللبرنامج السياسي والتنظيمي المصادق عليه في مؤتمر عام ١٩٨١، أصبح الانضمام إلى القوات المسلحة الآن مفتوحاً لأي متطوع مستعد للتقيد بالأنظمة الداخلية، حتى لو لم يكن عضواً في ج.د.ت.ف. أو في النواة الحزبية.(١٥٨) وكان من المفروض أن تتطور القوات المسلحة إلى «منظمة عسكرية تضم كافة المقاتلين الوطنيين المستعدين للتفرغ للقتال في صفوفها ضد أعداء الشعب والوطن، تحت قيادة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ومنظمتها الحزبية.»(١٥٩)

وأملت ج.د.ت.ف. بأن تحصل في النهاية على إقرار سوفياتي بأنها الحزب الماركسي الرئيسي في الساحة الفلسطينية، سواء تم تأليف حزب شيوعي موحد ووحيد أو لم يتم. وقدمت مساندتها المخلصة للسياسة السوفياتية في أفغانستان وإثيوبيا، وكذلك لليمن الجنوبي المدعوم من السوفيات، ولليبيا، وللجزائر في خلافاتها المتعددة مع جيرانها. ودانت ج.د.ت.ف. الحكومة العراقية لقمعها الدموي للحزب الشيوعي في أواسط سنة ١٩٧٩، وآوت الشيوعيين الفارين في لبنان.(١٦٠) وردت السلطات العراقية بإغلاق مكتب الجبهة في بغداد وإبعاد موظفيه في أوائل أيار/مايو ١٩٨٠.(١٦١) كما دانت الجبهة العراق بقوة واتهمته بتشكيل محور رجعي مع المملكة العربية السعودية والأردن عقب اندلاع حرب الخليج في أيلول/سبتمبر، ودعت إلى ائتلاف عربي مع إيران.(١٦٢)

لم تكن ج.د.ت.ف. وحيدة في موقفها. إذ تبنت ج.ش.ت.ف. كثيراً من المواقف نفسها تجاه القضايا السياسية الخارجية مثلاً، ومساندة التدخل السوفياتي في أفغانستان، واعتبرت نفسها شريكاً مع عدد كثير من الحلفاء والقضايا المدعومة

من السوفيات في الهند الصينية وأميركا الوسطى والقرن الإفريقي والصحراء الغربية. وانتقدت العراق بصورة مماثلة لموقفه من الصراع في اليمن و«لإثارته للمصادمات» مع إيران، وعبّرت عن استيائها من وقوف العراق في صف المملكة العربية السعودية، معقل الرجعية العربية، ومن «التآمر الخفي مع القوى الرجعية في سورية... [و] القمع والبطش ضد القوى الشيوعية والديمقراطية في العراق... [و] معالجة القضية الكردية من منطلق شوفيني... [وهو] يثير بشكل مصطنع موضوعة الجزر العربية الثلاث وموضوعة عربستان... [و] مارس النظام العراقي سلسلة متصلة من السياسات التي أدت إلى تهيئة الأجواء لتفجير المعارك ضد الثورة الإيرانية.»[١٦٣] وردت السلطات العراقية أخيراً بعد أن دانت الجبهة قمع العراق للحزب الشيوعي، وذلك بإغلاق مكاتبها في بغداد وترحيل عامليها عن البلد في نهاية نيسان/ أبريل ١٩٨٠. وعندما نشبت حرب الخليج في أيلول/ سبتمبر، سارعت ج.ش.ت.ف. إلى إدانة العراق وإعلان وقوفها إلى جانب إيران.[١٦٤] ولم تتردد في موقفها: إنها حرب «خططت لها الإمبريالية الأميركية وشجعتها الرجعيات [العربية]... من أجل إجهاض الثورة الإيرانية... واحتواء النظام العراقي بشكل نهائي ضمن دائرة المخططات الإمبريالية.»[١٦٥]

وفي هذه الأثناء، قوت ج.ش.ت.ف. علاقاتها بسورية. وشكل ذلك تحولاً واضحاً منذ مطلع سنة ١٩٧٩، عندما كان حبش لا يزال يعتبر أن «علاقاتنا مع النظام السوري تكتيكية وليست علاقة استراتيجية بسبب تناقضنا الاستراتيجي معه.» وأضاف «طبعاً لا يمكن أن تكون هذه العلاقة بمستوى العلاقة مع النظام في العراق أو في ليبيا»، إلاّ إن سورية أصبحت بعد عام في طليعة حلفاء الجبهة العرب.[١٦٦] وعكس هذا الحاجة إلى إصلاح الميزان الاستراتيجي عقب معاهدة الصلح المصرية - الإسرائيلية، والعداء المستمر للأردن، الذي كان يساعد الإخوان المسلمين سراً في عصيانهم المسلح ضد الحكومة السورية.[١٦٧] وكان التغير في التحالفات العربية أيضاً جزئياً نتيجة حملة ج.ش.ت.ف. لتأكيد نفسها حزباً ماركسياً - لينينياً وللفوز باعتراف الاتحاد السوفياتي بها كعضو في «الحركة الشيوعية العالمية». وحذفت الجبهة مدحها السابق للصين والمقتطفات المتعددة المأخوذة من ماو تسي تونغ من وثائقها، للسبب نفسه الذي اتهمت به الصين الآن بـ «الردة» وعادت إلى الاتحاد السوفياتي بدلاً منها لتستمد منه النماذج التنظيمية.[١٦٨] وانعكس التغير أيضاً في قرار حل «الحزب الأم» الاسمي للجبهة، أي حزب العمل الاشتراكي العربي، الذي لم يسترد عافيته قط على الرغم من محاولة إحيائه سنة ١٩٧٤.[١٦٩] وهذه التحولات لم تتم بشكل يستهان به، كما لم تكن نتيجة انتهازية سياسية محضة.

فلم تزل ج.ش.ت.ف. مثلاً مستعدة للتحذير: «إن خانت سورية فلنقاتلها»، ولإصدار النقد العلني لمخططات السلام العربي - الإسرائيلي التي اقترحها رئيس الحزب السوفياتي، ليونيد بريجنيف، في أوائل سنة ١٩٨١.[١٧٠]

وقدمت ج.ش.ت.ف. دليلاً آخر على عدم رغبتها في التنازل عن مبادئها، بالمحافظة بكل تصميم على معارضتها لمؤتمر سلام دولي، مختلفة بذلك عن ج.د.ت.ف. كما استمرت في معارضتها الثابتة للربط بين إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وبين المفاوضات مع إسرائيل.[١٧١] وفي نيسان/أبريل ١٩٨٠، أعلنت ج.ش.ت.ف. أن ٨٣ من أعضائها كانوا في السجون الأردنية، بالإضافة إلى «عشرات آخرين» محتجزين لدى مديرية الاستخبارات العامة؛ وسألت الجبهة م.ت.ف. بوضوح: «إلى أين في العلاقة مع الأردن؟»[١٧٢] وحكمت في الشهر التالي محكمة أردنية على نائب الأمين العام لحزب الشعب الثوري الأردني المحظور، بريك الحديد، والذي كانت ج.ش.ت.ف. أصلاً قد أنشأته، بالسجن المؤبد بعد اكتشاف مؤامرة لاغتيال الملك حسين في أثناء زيارة لإسبانيا.[١٧٣] وقامت الجبهة خلال تلك الفترة بالاشتراك مع ج.د.ت.ف. وج.ش. - ق.ع. وتنظيمات معارضة صغيرة أُخرى بتنفيذ دفعة من الهجمات الفدائية على جيش لبنان الجنوبي الذي تدعمه إسرائيل في الجنوب اللبناني، بالتنسيق مع الاستخبارات العسكرية السورية.[١٧٤] وكانت ج.ش.ت.ف. ميالة إلى تبرير عدم وفاء سورية بوعد قطعته على نفسها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بالسماح بقيام الفدائيين بهجمات على القوات الإسرائيلية على جبهة الجولان، مرتئية أن جيش لبنان الجنوبي هو «الحاجز الذي يحول دون ممارسة الثورة الفلسطينية لحقها المشروع في مقاتلة العدو الصهيوني من كافة الجبهات.»[١٧٥] وقد ادعت بفخر تنفيذ ٢٨ هجوماً، منها ثمانية بالاشتراك مع التنظيمات الأُخرى، في الأشهر الأربعة الأولى من سنة ١٩٨٠.[١٧٦]

وكانت العمليات العسكرية التي قامت بها ج.ش.ت.ف.، في أوائل سنة ١٩٨٠، تهدف جزئياً إلى تأكيد معارضتها لجهود م.ت.ف. الدبلوماسية. وأصر جورج حبش، بصورة هجومية، في نيسان/أبريل، على أن «من حق كل جماهيرنا أن تضع علامة سؤال كبيرة حول سلامة هذا الخط حتى ولو كان صادراً عن قوى وطنية.»[١٧٧] وكانت ج.ش.ت.ف. ثابتة كذلك في إيمانها بأن «حرب التحرير الشعبية هي الأسلوب الوحيد» وظلت تعتقد «أن عملية تحرير فلسطين سيرافقها عملية تحرير وتوحيد للأجزاء العربية المحيطة بها.»[١٧٨] وخلافاً لـ ج.د.ت.ف.، عملت ج.ش.ت.ف.، بصورة مستمرة، على تطوير صوغها

المستفيض للنظريات الكلاسيكية بشأن حرب العصابات والحرب الشعبية، ونشرتها في شكل كراريس تدريب رسمية وإرشادات عامة. مع ذلك فقد كان واضحاً أنها لم تتمكن من تطوير العمليات العسكرية السرية في الأراضي المحتلة، أو توسيع وحداتها المقاتلة في لبنان ورفع مستوى القيادة والتخطيط الميداني، أو إعادة إحياء قدرتها على ضرب الأهداف الإسرائيلية في الخارج.(١٧٩)

وكان التفاوت بين الأهداف السياسية الطموحة والواقع العملاني واضحاً بالقدر نفسه في محاولة ج.ش.ت.ف. تحويل نفسها إلى حزب ماركسي ـ لينيني. وجددت محاولتها سنة ١٩٧٨، بعد نحو عقد من عدم التوفيق، بإقامة «مدرسة للكوادر» مخصصة للتدريب في مخيم شاتيلا للاجئين، وبإرسال الكثيرين من المسؤولين الكبار، بينهم أعضاء في المكتب السياسي واللجنة المركزية، في بعثات إلى الاتحاد السوفياتي وغيره من البلاد الاشتراكية للدراسة الأيديولوجية. إلاّ إنها كانت مجبرة على الاعتراف بعد ثلاثة أعوام بأنها لا تزال تفتقر إلى «سياسة للكوادر» منتظمة، وأن عملية الإشراف مهلهلة.(١٨٠) وكانت نشرتها الداخلية «الحياة الجديدة» توقفت عن الصدور كلياً في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨، وعاودت الظهور لكن بصورة غير منتظمة منذ سنة ١٩٧٩. كذلك قصّر الأعضاء من جميع المستويات لأن «الحزب بكوادره وقاعدته لا يعطي للمجلة المركزية الاهتمام اللازم على صعيد قراءتها والإفادة منها في تعبئة الجماهير والعمل على نشرها وتوزيعها.»(١٨١) ووجدت الجبهة هذا الإهمال مؤلماً، وخصوصاً أنها كانت تنادي بتوحيد جميع «القوى الديمقراطية» الفلسطينية في حزب شيوعي واحد؛ وكانت ترى هذا التوحيد جزءاً من حركة شيوعية عربية أوسع، وأشارت إلى نجاح الجماعات الماركسية في الاندماج في حزب واحد في كوبا واليمن الجنوبي.(١٨٢) وعلى الرغم من ذلك، فإن التقرير السياسي أظهر نوعاً من التفاؤل، إذ أكد بثقة «أننا أقرب ما نكون لنصبح حزباً شيوعياً.»(١٨٣)

وكان السبب في ضعف الانضباط وتلكؤ الأداء يعود إلى التحول البيروقراطي داخل ج.ش.ت.ف. وعلى الرغم من عدم اعتراف الجبهة بهذا الأمر بوضوح، فإنها كانت استخدمت تدفق الأموال الخاصة سنة ١٩٧٨، وكذلك المساعدة المالية الليبية منذ سنة ١٩٧٩، في وضع الكثيرين من أعضائها العاملين في التنظيم الحزبي والميليشيا على قائمة الرواتب، وفي توسيع أجهزتها شبه العسكرية، متبعة الاتجاه العام الذي اتخذه جميع التنظيمات الفدائية في هذه الفترة. وهكذا لاحظت القيادة باستياء شديد أنه عندما «رفعت شعاراً ثورياً تنظيمياً ومالياً: 'لا عضوية بدون اشتراك' ترك عدد من أعضاء الجبهة، ومن الكوادر وبعضهم أعضاء قيادات مناطق،

مع أن المخصصات التي يتقاضاها بعض من ترك يساوي ضعف الحد الأعلى الذي يتقاضاه أي متفرغ في الجبهة.»[١٨٤] وأصبحت النزعة نحو «التفريغ» أكثر وضوحاً مع تدفق المساعدات العربية إلى خزينة م.ت.ف. منذ سنة ١٩٧٩: وكانت ج.ش.ت.ف. تستلم مبلغاً شهرياً قدره ٤٠٠,٠٠٠ دولار من الصندوق القومي الفلسطيني، مثلها مثل كل التنظيمات الفدائية الأُخرى.[١٨٥] واعترضت ج.ش.ت.ف. وبقية المعارضة الفلسطينية بشدة على هذه «الكوتا» الضئيلة، التي بقيت قضية خلاف رئيسية مع قيادة م.ت.ف.، التي تسيطر عليها فتح، طوال الأعوام القليلة التالية.

لكن عملية «البقرطة»، أي التحول البيروقراطي، استمرت بخطى سريعة. وأظهر التقرير المالي المقدم في مؤتمر سنة ١٩٨١ أن ج.ش.ت.ف. كانت استثمرت أموالاً في مشاريع إنتاجية وتجارية، إلاّ إنها افتقرت إلى «لجنة فنية تنفيذية تضع بتصرفها المال، وتشترك معها في المراقبة والمتابعة.»[١٨٦] ولم ترتق التبرعات من «الجماهير»، لأسف الجبهة، إلى الحجم المتوقع.[١٨٧] ووفرت «العمليات الثورية» - أي السلب المسلح، وأموال الفديات الصادرة عن اختطاف الطائرات، ومبالغ أموال الحماية (أي الخوة) التي تدفعها شركات الطيران لتجنب التعرض إلى الهجوم - مصدراً بديلاً للدخل، لكن التجربة أثبتت أن الفساد والجريمة يمكن أن ينجما عن الاعتماد الزائد على جني الأموال بطرق غير مألوفة.[١٨٨] غير أن «العمليات الخاصة» بقيت واحداً من المصادر الممكنة للدخل؛ فقد ذكرت التقارير أن ج.ش.ت.ف. ورثت سنة ١٩٧٩ مبلغاً من المال يتراوح، بحسب التقديرات، ما بين ٤٥ مليون و١٠٠ مليون دولار عقب موت الرئيس السابق لفرع «العمليات الخاصة» وديع حداد.[١٨٩] وإلى جانب ذلك، كانت الجبهة قلقة جراء مدى اعتمادها في الأعوام الخمسة الماضية على المبالغ التي تقدمها لها الحكومات العربية «التقدمية الوطنية». وبقي هذا الدعم غير كاف لسد حاجاتها، وتركها عرضة لـ «فجوة خطيرة» في تأمين مصادر دخلها؛ وزاد في صعوبة ذلك أن الجبهة وجدت نفسها عاجزة عن اختصار مصروفاتها المفرطة على الرواتب والمكاتب والمساكن والسيارات والخدمات الطبية والتعليمية.[١٩٠]

هذه الاتجاهات المتنوعة كررتها التنظيمات الفدائية الأصغر. فأكدت كلها الآن المميزات الاستراتيجية للتحالف مع الاتحاد السوفياتي. وحتى ج.ش. - ق.ع.، المعروفة بصمتها وعدم ميلها عادة إلى البلاغة المفخمة، خصصت مساحة في بيانها السياسي الموجز الصادر عن مؤتمرها العام الخامس، في أواسط تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩، لامتداح «منظومة الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد

السوفياتي.»[١٩١] وأقرت جبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني المنهج نفسه، وأعلنتا تبنيهما الرسمي للماركسية ـ اللينينية في هذه الفترة متأثرين جزئياً بالمساعدات المالية التي تصل إليهما من اليمن الجنوبي المدعوم من الاتحاد السوفياتي.[١٩٢] وقد شد عزم اليسار الفلسطيني الإضافة الجديدة في سنة ١٩٨٠ المتمثلة في قيام التنظيم الشيوعي الفلسطيني في لبنان الذي اتخذ، على الرغم من كونه فرعاً للحزب الشيوعي الأردني بشكل اسمي، موقفاً متحفزاً من القضايا الرئيسية المتعلقة بالكفاح المسلح والعملية السلمية. كذلك استخدمت التنظيمات الصغيرة المساعدات العربية و«حصتها» من أموال المنظمة لزيادة عدد أعضائها المتقاضين للرواتب، بالإضافة إلى تعزيز بيروقراطية إداراتها المدنية والعسكرية. وقدمت جبهة التحرير الفلسطينية مثلاً حياً لذلك، إذ وصل عدد أعضائها حداً ضخماً يقدر بنحو ٩٠٠٠ ـ ١٠,٠٠٠ عن طريق إضافة عائلات الأقارب إلى جدول الرواتب، مع أن الأعضاء الأصليين ربما وصلوا إلى ١٤٠٠ في الحقيقة، وكان هذا العدد يهبط إلى ٧٠٠ عندما تخفض الأموال المتاحة.[١٩٣] وعملت عدة منظمات على دعم دخلها عن طريق إرسال مئات المتطوعين إلى ليبيا التي دفعت رواتب شهرية إضافية في مقابل دعم نزاعها المسلح مع تشاد. وكانت ج.ش. ـ ق.ع. وج.د.ت.ف. الأكثر نشاطاً في هذا المضمار، وقدمت الأولى أعلى الرواتب الأساسية في الحركة الفدائية بكاملها.

تطويق عرفات، واحتواء اليسار

مهما تكن المكاسب الأُخرى لليسار الفلسطيني في هذه الفترة، فإن أهم التطورات المشجعة له كان الازدياد الملحوظ لنفوذه في فتح. وكان هذا واضحاً في عدد التصريحات التي شذت عن توجهات السياسة التي وضعها عرفات. ومن الأمثلة لذلك التصريح الذي أدلى به، في ٩ شباط/فبراير، أمين سر المجلس الثوري في فتح، ماجد أبو شرار، الذي أكد التحالف مع سورية وجدد الدعم للثورة الإيرانية في وقت كان يسعى رئيس م.ت.ف. لإقامة علاقات متوازنة مع العراق.[١٩٤] وعرّض عضو اللجنة المركزية، نمر صالح، صلات المنظمة بالمملكة العربية السعودية وغيرها من البلاد الإسلامية للخطر، وذلك نتيجة دعمه العلني للتدخل السوفياتي في أفغانستان في نهاية سنة ١٩٧٩، وجدد انتقاداته للحوار مع الأردن وللاتصالات السرية بمصر. وردد فاروق القدومي هذه المواقف، كما كرر صلاح خلف بصورة مثيرة أن «لا صلح ولا اعتراف بـ 'إسرائيل'»، وأننا

«مستقلين متمسكين بهذه البندقية.»[195] وأقصى نفسه عن اليسار بتأييد قيام علاقات صحية مع العراق، لكنه اقترب منه عندما أعاد تأكيد الالتزام بجبهة الصمود والتصدي العربية المتداعية.

ونظراً إلى ثقة الجناح اليساري بقدرته الذاتية وإلى استناده إلى التحالف الضمني مع المعارضة الفلسطينية ومع سورية، فقد ضغط على اللجنة المركزية لعقد مؤتمر عام. وكان عرفات وزملاؤه قاوموا ضغطاً مماثلاً في العامين الماضيين، لكنهم رضخوا أخيراً وحددوا موعد عقد المؤتمر في أيار/مايو ١٩٨٠، وهو الأول منذ أيلول/سبتمبر ١٩٧١. ويبدو أنهم شعروا بالحاجة إلى إظهار وحدة فتح وإلى تجديد شرعية قيادتهم لها في وقت تفاقمت التحديات الخارجية، علماً بأن منتقديهم اعتقدوا أن الغرض لم يكن إلاّ امتصاص المعارضة الداخلية.[196] وفي الحصيلة أفرز المؤتمر نتائج متضاربة بصورة حادة، فانعكس تأثير اليسار بوضوح في اللهجة المتشددة وفي المصطلحات الماركسية للبرنامج السياسي الجديد، الذي تبنى تحليلاً طبقياً غريباً نوعاً ما للتاريخ الفلسطيني وتبنى القضايا المعهودة التي يدعمها الاتحاد السوفياتي والتي تناصرها بقية تنظيمات اليسار الفلسطيني. وأهم من هذا كله أن الوثيقة اعتبرت الولايات المتحدة العدو الرئيسي للفلسطينيين ودعت إلى القيام بعمل ضد المصالح الأميركية، كما حضت على قيام تحالف أوثق بالاتحاد السوفياتي والكتلة التابعة له.[197] ولعل من أكثر الأمور إثارة كان انتخاب ماجد أبو شرار وسميح أبو كويك لعضوية اللجنة المركزية الجديدة، إذ ألّفا تكتلاً مميزاً مع نمر صالح، بينما انضم الكثيرون من اليساريين إلى المجلس الثوري، منهم موسى عمله (الذي اختير فيما بعد نائباً لأمين سر المجلس) وسعيد مراغة (الذي أصبح فيما بعد نائباً لرئيس الأركان).

لقد أظهر الجناح اليساري الدعم الكبير الذي يحظى به في أوساط مندوبي المؤتمر البالغ عددهم ٥٠٠ مندوب.[198] مع ذلك لم يشعر عرفات بالإحباط الكلي بسبب هذه النتائج. إذ كان أصر على إخضاع منصبه كقائد عام للتصويت العلني منفصلاً عن الاقتراع السري لأعضاء اللجنة المركزية الآخرين، وكوفئ بشبه إجماع برفع الأيدي لمصلحته. وقابل النجاح الانتخابي لأبو شرار وأبو كويك انتخاب المستشار السياسي والدبلوماسي لعرفات هاني الحسن، ورئيس الأركان المخضرم سعد صايل، وممثل فتح في المملكة العربية السعودية رفيق النتشة (المعروف بلقب «أبو شاكر») أعضاء في اللجنة المركزية. ووافق المؤتمر على تعديلين رئيسيين للنظام الداخلي طلبهما عرفات: تخصيص ٥١٪ من مقاعد هيئات صنع القرار السياسي للعسكريين، وتوسيع المجلس الثوري بضم كل من اللجنة

المركزية والمجلس العسكري الأعلى الذي يشتمل على ضباط من رتبة نائب قائد كتيبة فما فوق.[١٩٩] وأدى التوسيع إلى زيادة سيطرة عرفات، لأنه هو الذي يقرر التعيينات العسكرية، وأدى في الوقت نفسه إلى إضعاف نفوذ اليسار. أخيراً وليس آخراً، اتضح أن البرنامج السياسي الجديد يصادق من دون قيد أو شرط على الخطوط الرئيسية كلها للسياسة التي سبق أن أقرها المجلس الوطني الفلسطيني؛ واتهمت الكوادر المعارضة قيادة الاتجاه السائد بتغيير النص قبل نشره، لكن عرفات كان فاز عملياً بالموافقة غير المشروطة على مواصلة مبادراته السياسية المتنوعة على الرغم من اللهجة المتشددة للوثيقة.[٢٠٠]

وليس مفاجئاً أن الجناح اليساري لين سلوكه السياسي نوعاً ما بعد أن فاز بنصيب في صنع قرار فتح. وأثبت أبو شرار الآن أنه براغماتي ماهر، وأدرك أن إمكانات النفوذ اليساري تتحقق على أفضل وجه في حركة متحدة ومستقلة. وبرز بسرعة كمنظّر رئيسي لـ «جماعة السوفيات» في فتح بصورة خاصة، وكمدير سياسي أساسي للجناح اليساري بصورة عامة، وسعى للقيام بدور في توجيه السياسة في الأراضي المحتلة وذلك بالانضمام إلى مفوضية القطاع الغربي التي يرئسها خليل الوزير. وواصل بعض القياديين، مثل نمر صالح، مواقفه المتشددة، لكن أبو شرار كان راغباً على الأقل في متابعة الحوار مع أوروبا الغربية، وهو أمر كان حظي بموافقة مؤتمر فتح. ولم ينته الخلاف الداخلي، لكن الجناح اليساري تمكن من ترجمة تأثيره السياسي إلى زيادات في التمويل وتوزيع المناصب من المركز، إلاّ إن عرفات سعى كعادته لشق صفوفه بتوجيه الموارد والتعيينات نحو التيارات المتنافسة داخله.

وكان كثير من هذه الأنماط ينطبق بصورة مماثلة على اليسار الفلسطيني بصفة عامة، من حيث تركيزه على الوحدة الوطنية مع بدء ممارسته لتأثير كبير واضح في نشاط م.ت.ف. الدبلوماسي ومع حصوله على حصة معينة، وإن كانت متواضعة، من أموال المنظمة.[٢٠١] ومن الأمثلة لذلك، استعداد التنظيمات الفدائية كلها للتخلي عن مسؤولية دفع مخصصات تعويضية لمصلحة عائلات شهدائها وأسراها إلى مؤسسة الشؤون الاجتماعية التابعة لـ م.ت.ف. والتي تهيمن عليها فتح، وهي خطوة حرمت تلك التنظيمات وسيلة للمطالبة بأموال عربية إضافية، وألغت فرصها في تضخيم أو مضاعفة سجلات العضوية والتعويض. ومن الأمثلة الأُخرى، استعداد التنظيمات اليسارية الرئيسية للانضمام إلى قوائم مرشحي «الوحدة الوطنية» مع فتح في انتخابات الاتحادات، وفي كثير من الأحيان بالاشتراك مع مرشحي الجناح اليساري لفتح الذين عينهم عرفات، الأمر الذي يؤكد بصورة أكبر الطبيعة الاحتوائية

«للمنظمات الجماهيرية».[٢٠٢] هكذا، وصل اليسار إلى قمة قدراته السياسية والتنظيمية، وكان أقرب ما يكون إلى «الاستيلاء» على م.ت.ف.، لكنه بالمعيار ذاته أصبح منخرطاً بعمق في التحول الدولاني الفلسطيني. وجدير بالذكر أن اليسار أيضاً اعتبر م.ت.ف. «الإطار الذي يجسد وحدة واستقلال الكيان الوطني الفلسطيني ويعبّر عن شخصيته الوطنية.»[٢٠٣] ومهما تكن جوانبه السلبية، فإن التحول البيروقراطي الأبوي الجديد كان يخدم توجيه المعارضة واحتواءها ضمن هذا الإطار، الأمر الذي ساعد على تثبيت العلاقات الداخلية في مرحلة مشحونة بالتوتر السياسي، ومكن قيادة الاتجاه السائد في نهاية المطاف من إعادة تأكيد سيطرتها. وجاء هذا في الوقت الملائم، إذ أحدقت دوامة العنف في لبنان بـ م.ت.ف. منذ سنة ١٩٧٩ فصاعداً.

لا هدوء قبل العاصفة

عودة إلى المستنقع اللبناني

لم يتوقف العنف في لبنان منذ الغزو الإسرائيلي في آذار/مارس ١٩٧٨. فقد شنت القوات الخاصة الإسرائيلية عدداً من الغارات على قواعد م.ت.ف. في الأشهر القليلة التالية، وقصفت المدفعية منطقتي صور والنبطية في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. ودل هجوم بري كبير على مواقع الفدائيين في العيشية، في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، على ارتفاع حاد في الأعمال الهجومية، إذ تبعه قصف دام عشرة أيام وتسبب بنزوح ٥٠,٠٠٠ مدني من منطقة النبطية وحدها.[١] وتعرضت كتيبة للجيش اللبناني تمركزت في منطقة قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان (اليونيفيل) لقصف من جيش لبنان الجنوبي المدعوم من إسرائيل، الذي رد على محاولة إعادة السلطة المركزية بإعلانه قيام «جمهورية لبنان الحر» في المنطقة الحدودية في ١٨ نيسان/أبريل. وتزامن هذا مع تطور حالة التوتر السوري ـ الماروني إلى معارك مفتوحة. ومنذ هذه اللحظة فصاعداً، أخذ جيش لبنان الجنوبي يهاجم القرى اللبنانية الواقعة تحت حماية «اليونيفيل»، بينما زاد سلاح الجو الإسرائيلي في نشاطه بشن غارات على مخيمي نهر البارد والبداوي للاجئين في الشمال، وعلى قرية العاقبية في الجنوب في الفترة ما بين ٦ و٨ أيار/مايو.

أدت ردات الفعل الدولية على الغارات الجوية، وخصوصاً من جانب مجموعة من أعضاء مجلس النواب والمسؤولين النقابيين الأستراليين الذين طالتهم الغارة الأخيرة، إلى وقف تلك الغارات، لكن القصف المدفعي تصاعد إلى مستويات لم يسبق لها مثيل طوال الأشهر الثلاثة التالية. ووقعت في منطقة صور ٢٣٥ إصابة في الأسبوع الأخير من أيار/مايو وحده، وتم قصف ٢٥ قرية ومخيماً للاجئين في ٩ حزيران/يونيو وحده، الأمر الذي ساهم في نزوح ٥٠,٠٠٠ لاجئ في هذه الفترة.[٢] وصرحت الحكومة اللبنانية أن عدد القتلى بلغ ٣٠٩ والجرحى ١٠١١ (معظمهم من المدنيين) في تموز/يوليو، بينما سجل مراقبو الأمم المتحدة سقوط ٥١٨٠ قذيفة أطلقتها إسرائيل وجيش لبنان الجنوبي في الأسابيع الثلاثة الأولى من

آب/أغسطس.[٣] وفي حين عملت الأمم المتحدة على ترتيب وقف لإطلاق النار، ضربت المدفعية الإسرائيلية ٢٦ قرية في ٢١ آب/أغسطس وحده، وكان نزح ١٧٠,٠٠٠ شخص تقريباً عن الجنوب عندما تم التوصل إلى هدنة في ٢٥ آب/أغسطس.[٤] ثم خفت حدة القصف، لكنه لم يتوقف تماماً، وشنت القوات الإسرائيلية وقوات جيش لبنان الجنوبي عدة هجمات على قواعد الفدائيين قبالة مرجعيون في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. وكشف رئيس الأركان الإسرائيلي رفائيل إيتان النقاب الآن عن أن «جيش الدفاع الإسرائيلي» نفذ ١٠٢٠ «عملية وقائية» في لبنان خلال السنة المنتهية في تموز/يوليو ١٩٧٩.[٥]

وفاقم الضغط الإسرائيلي المتواصل التوترات القائمة بين م.ت.ف. وقطاع متسع من المواطنين اللبنانيين. وقد تم التعبير عن هذه التوترات بصراحة أكثر بالاعتراض على «التجاوزات» الفلسطينية ـ مثل سلوك أعضاء م.ت.ف. المتعالي، والسرقة، وفرض الخوات، وإلحاق الضرر بالأملاك، وعدم دفع الإيجارات، والإيذاء الجسدي. وأعلنت م.ت.ف. في أوائل حزيران/يونيو ١٩٧٩، تجاوباً مع هذه الشكاوى، أنها ستغلق مكاتبها في صور وتنقل قواعد الفدائيين بعيداً عن القرى. وأضافت أن لجنة خاصة ستشرف على مساعدة المهجرين، بينما ستتولى لجنة أمنية منع التجاوزات. ووعدت م.ت.ف. بالاستمرار في دفع التعويضات للعائلات التي تعرضت لخسائر في الأرواح أو لخسائر مادية نتيجة نيران العدو، وقامت، فعلاً، بتوزيع نحو ١٧ مليون ليرة لبنانية بحلول كانون الأول/ديسمبر.[٦] غير أن م.ت.ف. كانت قررت إغلاق مكاتبها في البلدات والمدن اللبنانية في مناسبات سابقة لكن من دون نتيجة تذكر، وثبت أن التصريح الأخير لا يختلف عمّا سبقه.

اعترف عضو اللجنة المركزية لفتح صلاح خلف بالفشل في أيلول/سبتمبر، بقوله: «لقد اتخذنا عدة قرارات بإزالة هذه المظاهر [المسلحة] من المدن ولكنها لم تطبق مئة بالمئة ولا ثمانين بالمئة.»[٧] وأصر الآن على أن «علينا وضع حد لهذه التجاوزات لأنها أساس البلاء. وعلينا التصدي لشعور المحارب الذي يحمل بندقية (فلسطينياً كان أم من الحركة الوطنية) بأنه أعلى مستوى من المواطن العادي، وأنه يفرض رأيه بقوة السلاح. وأكثر التجاوزات التي نريد مكافحتها هو فرض الخوة. طالما رفعنا صوتنا مطالبين الذين تفرض عليهم الخوة بالشكوى، وبفضح المعتدين، لكن الناس يخافون.»[٨] واضطرت م.ت.ف.، مرة أُخرى في كانون الأول/ديسمبر، إلى منع أعضائها من ممارسة الأعمال التجارية، ومن امتلاك أي عقار من دون دفع ثمنه، وأمرت بإخلاء البيوت التي تم شغلها بصورة غير قانونية. وشعرت بضرورة تكرار وعدها بإغلاق كل مكاتبها خارج مخيمات اللاجئين، وبإزالة

وجودها العسكري من المراكز السكانية اللبنانية.[٩]

لم تكن التجاوزات إلاّ مؤشراً إلى عمق الهوة. وكان السبب الأساسي في التوتر هو عدم رغبة م.ت.ف. في التنازل عن حريتها في التصرف، أو السماح للجيش اللبناني بالتمركز في مناطق سيطرتها في الجنوب اللبناني. وعبّر خلف عن ذلك بترديده تحفظات الحركة الوطنية اللبنانية بشأن اختلال التوازن الطائفي والسياسي في الجيش.[١٠] وقال إنه لا يمكن إحراز أي تقدم من دون مصالحة وطنية بين اللبنانيين، ولمّح إلى أنه لن يكون في قدرة الجيش التمركز حيث يشاء إلاّ بعد تحقيق تلك المصالحة. واشتكى بوضوح أن الجبهة اللبنانية المارونية والرئيس الياس سركيس وبعض المسؤولين الحكوميين حصروا اعتراضاتهم على الوجود المسلح لـ م.ت.ف. في الجنوب اللبناني، بينما تجاهلوا نشاط إسرائيل وجيش لبنان الجنوبي.[١١] وأنكر بشدة أن «غارات إسرائيل واعتداءاتها على لبنان هي نتيجة وجود الفلسطينيين في لبنان.»[١٢] وفي الواقع، كانت م.ت.ف. مقتنعة، كما لاحظ مدير غرفة العمليات المركزية سعد صايل، بأن «الإسرائيليين ممعنون في استهداف التجمعات المدنية، بهدف الضغط المستمر على الثورة الفلسطينية وإيجاد فجوات ما بين الشعب اللبناني والثورة.»[١٣] ونقل عرفات وجهة النظر هذه إلى سركيس في ٢٤ أيلول/سبتمبر، لكنه وعد بتجميد النشاط الفدائي وتسهيل انتشار الجيش.[١٤] وجددت م.ت.ف. هذا الالتزام في أثناء مؤتمر القمة العربي في تونس في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، لكنها بحثت عن فقرة للتهرب من التزامها من خلال الدعوة إلى التنسيق مع سورية علماً منها بأن سورية باتت تنظر إلى سركيس بمزيد من الاستياء.[١٥]

استطاعت م.ت.ف. أن تناور بنجاح على الصعيد الدبلوماسي، لكنها واجهت مقاومة من اللبنانيين المسلمين الشيعة، الذين عانوا أكثر من غيرهم نتيجة استمرار الصراع بين م.ت.ف. و«جيش الدفاع الإسرائيلي» في الجنوب اللبناني. وكانت أعداد متزايدة من أعضاء الحركة الوطنية اللبنانية قد نقلت ولاءها منذ سنة ١٩٧٦ إلى حركة «أمل»، التي يتزعمها الإمام موسى الصدر صاحب الشخصية الجذابة («الكارزمية»). ومن المفارقات أن اختفاء الصدر في أثناء زيارة لليبيا، في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، لم يؤد إلى إخماد هذا الاتجاه. وعلى العكس تماماً، إذ التقى استمرار لغز اختفائه مع إيمان الشيعة «الاثنا عشرية» بالإمام الغائب ليعززا قوة دعوته. وضاعف الانتصار المذهل للثورة الإسلامية في إيران، في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، من هذا التأثير، وسمح لحركة أمل بفرض وجودها بصفتها الطرف الرئيسي في الطائفة الشيعية. وسعى عرفات، وهو أول زعيم أجنبي زار طهران بعد الثورة،

للاستفادة من روابطه بإيران لتحسين العلاقات بحركة أمل، لكن من دون جدوى. ومارس حسين الحسيني، زعيم حركة أمل، في تشرين الثاني/نوفمبر، ضغطاً علنياً على م.ت.ف. بدعوتها إلى المساعدة على تحرير الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي، عبر سماحها للجيش اللبناني بالانتشار فيه، وتسهيلها عودة السلطة المركزية إليه، فصرح: «عليّ أن أساعد الفلسطيني في تحرير أرضه وكذلك عليه أن يساعدني في تحرير أرضي وقرار تحرير أرضه يعود له وقرار تحرير أرضي يعود لي.» وأضاف على الرغم من أن الروابط بـ م.ت.ف. كانت «استراتيجية»، فإن اللبنانيين لا يرغبون في أن يعانوا قدر الفلسطينيين نفسه، «الأرض الفلسطينية قد ضاعت عام ١٩٤٨ لأن قرار المواجهة لم يكن فلسطينياً فلست على استعداد لأن أضيع أرضي وأن أمكن الآخرين من الحلول محلي في اتخاذ القرار.»[١٦]

كانت حركة أمل لا تزال تأمل بالتفاهم مع م.ت.ف.، لكنها اشتبكت مع اليسار الفلسطيني واللبناني. إذ لم يتم رأب الصدع منذ سقوط حي النبعة في أيدي الميليشيات المارونية في آب/أغسطس ١٩٧٦، وإنما ازداد سوءاً بعد اختفاء الصدر بعد ذلك بعامين بسبب التحالف الوثيق لليسار مع ليبيا. كذلك انعكست التوترات المتزايدة بين العراق البعثي وإيران الإسلامية، سنة ١٩٧٩، على أتباعهما العقائديين وعلى أبناء طوائفهما في لبنان. وقد ظهر هذا بصورة قوية، في ٤ تموز/يوليو، عندما اقتحمت ميليشيا «المرابطون» الناصرية، والحزب الشيوعي اللبناني، ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان، وحزب البعث (الجناح المؤيد للعراق)، وعدة تنظيمات فدائية فلسطينية (بمساعدة خفية من قائد كتيبة في فتح هو عزمي الصغيّر) قرية حناويه الواقعة في منطقة قوات الطوارئ الدولية قرب صور، وقتلت تسعة أشخاص.[١٧] وعارض اليسار اللبناني بعد ذلك انتشار وحدات الجيش اللبناني في الجنوب.[١٨] وتحدث حواتمه باسم معظم الأطراف عندما صوّر هذا الانتشار كمقدمة لإزالة الوجود الفلسطيني من لبنان، وكذلك وجود قوات الردع العربية التي تهيمن عليها سورية في النهاية.[١٩] واستأنف اليساريون الفلسطينيون واللبنانيون هجماتهم الفدائية على جيش لبنان الجنوبي في آب/أغسطس، وانتقموا أيضاً لاعتقال «اليونيفيل» تسعة من رفاقهم، فقاموا بأخذ ٢٢ جندياً من جنود حفظ السلام رهينة في ٢٢ آب/أغسطس، وقتلوا ثلاثة جنود دوليين آخرين في كمين بعد ذلك بيومين. ومع تجدد التوتر، اشتبك أفراد ميليشيا م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية مع الجنود السوريين وعناصر حركة أمل في بيروت في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وفضلت قيادة فتح البقاء على الحياد، لكن جناحها اليساري، الذي كان حاول اغتيال قائد حركة أمل العسكري مصطفى شمران في أواخر سنة ١٩٧٨، حث علناً

على القتال ضد من سماهم في احتقار «الكتائب الشيعية».[٢٠]

غير أن أكثر ما كان مدعاة لقلق قيادة م.ت.ف.، التي تهيمن عليها فتح، هو الالتقاء بين المخاطر الناشئة في لبنان وبين تدهور العلاقات بسورية. ورأت القيادة السورية على نحو مماثل تزامن التحديات، بدءاً بإحياء المقترحات الفرنسية والأميركية في خريف سنة ١٩٧٩ لإجلاء قوات م.ت.ف. الموجودة جنوبي نهر الليطاني، وتوسعة منطقة «اليونيفيل». فكان لا بدّ للتورط الغربي من أن يشجع اللبنانيين الموارنة، الذين أكدوا مخاوف سورية فعلاً بدعوتهم الاستفزازية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر «وهي لتحرير الأرض اللبنانية بداية أصلح من البدء بتحرير بيروت، ثم متابعة التحرير باتجاه الجنوب.»[٢١] فاندلعت الاشتباكات في تشرين الثاني/نوفمبر، وقصفت المدفعية السورية بيروت الشرقية. وتزامن هذا مع تأكد الشكوك السورية في أن فتح كانت تدعم جماعة الإخوان المسلمين سراً. وانتقمت القيادة السورية من ذلك، عبر سحبها، في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، وحدات قوات الردع العربية من المواقع التي كانت تحتلها بين صيدا وبيروت منذ سنة ١٩٧٦، وخفضت، في ٢ شباط/فبراير، حجم حاميتها في العاصمة، وأصدرت أوامرها إلى بقية الجنود بالعودة إلى ثكناتهم. وألقى هذا الإجراء عبئاً ثقيلاً على م.ت.ف.، التي اضطرت إلى نشر قواتها على جبهة أطول عبر التمدد إلى المنطقة الساحلية، ووضعها تحت وطأة الاحتمال المقلق المتمثل بعودة الجيش اللبناني إلى التمركز بقوة في بيروت الغربية.

وبدا أن مخاوف م.ت.ف. تأكدت في ٦ شباط/فبراير، عندما أعلنت الحكومة اللبنانية عزمها على ملء «الفراغ الأمني» في بيروت. كما أعربت عن «رفض أي وجود مسلح في كل المناطق اللبنانية لغير قوى الشرعية، وهي الجيش اللبناني وقوات الردع العربية وقوى الأمن الداخلي.»[٢٢] واشتكت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. أن هذا يلغي عملياً اتفاقات القاهرة والرياض وبيت الدين.[٢٣] وسارع رئيس الحكومة، سليم الحص، إلى طمأنة م.ت.ف. أن هذا لا يؤثر في الاتفاقات القائمة، الأمر الذي أثار الغضب الماروني.[٢٤] وكانت الجبهة اللبنانية قد حذرت قبل أشهر من أن «كل انسحاب من القوات السورية، تحل محلها فيه قوات فلسطينية، كما الصاعقة في الأسواق التجارية، في عاليه وبحمدون، لا يكون انسحاباً لمصلحة لبنان، بل يكون تبديل قوة بقوة، توجبه مصلحة المحتل [أي السوريين]، فتتجاوب مع مصلحة المعتدي [أي الفلسطينيين].»[٢٥] لكن عندما أثبت الجيش اللبناني عدم قدرته على تحمل المسؤولية في العاصمة، اضطرت الحكومة إلى القبول بنشر قوات حطين والقادسية التابعة لـ ج.ت.ف. بدلاً منه.[٢٦]

وأعلن حزب الكتائب أن وجود الجيش السوري في لبنان انتهاك لتفويضه الأصلي، كما صطدم أتباعه بالوحدات السورية في الشمال.(٢٧) واتخذت القيادة السورية جانب الحيطة والحذر فسحبت بقية جنودها من بيروت الشرقية في ٦ آذار/مارس.

أدى الانسحاب السوري إلى تصلب مواقف م.ت.ف. تجاه انتشار الجيش اللبناني في الجنوب. فهاجم عرفات علناً سياسة الحكومة اللبنانية والانحياز الطائفي للجيش، وأشار إلى تردده في تغيير الوضع القائم في الجنوب.(٢٨) وكان صلاح خلف أكثر صراحة فقال: لن يحدث أي انسحاب لـ م.ت.ف. من المدن الرئيسية حتى تتم المصالحة الوطنية بين الأطراف اللبنانية المتناحرة.(٢٩) ووافق اليسار الفلسطيني على هذا الكلام. فاعترض حواتمه على محاولة «تحويل الهدنة المؤقتة بالجنوب إلى هدنة دائمة»، ووصف انتشار الجيش بخطوة أولى نحو «إدخال الجيش [اللبناني] في مناطق تواجد قوات المقاومة الفلسطينية والحليف الوطني اللبناني تمهيداً لإخراج قوات المقاومة، وبالتناقض مع الاتفاقات الناظمة للعلاقات بين الدولة ومنظمة التحرير، وعلى أمل الانتقال للخطوة التالية بطرح مجمل الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان على بساط البحث.»(٣٠) وأضاف أن الهدف النهائي لهذا المخطط الخفي هو ضمان خروج قوات الردع العربية. وكان هذا أحد أسباب تأييد سورية لاستئناف المعارضة الفلسطينية هجماتها على إسرائيل. وكانت أخطر هذه الهجمات الغارة التي شنتها ج.ت.ع. على مستعمرة مسغاف عام في ٧ آذار/مارس، وقتل فيها ثلاثة فدائيين وثلاثة جنود إسرائيليين، وهجوم ج.ش.ت.ف. على حانيتا، في ١٧ أيار/مايو، حيث فقدت ثلاثة من رجالها. وجدد حبش، في هذه الأثناء، التعبير عن قلقه إزاء زيادة قوة الجيش اللبناني الذي كان يسعى لبناء قوة قوامها ما بين ٢٣,٠٠٠ و٤٠,٠٠٠ جندي. وقال حبش إن إسرائيل تعتمد على القوات اللبنانية للقضاء على م.ت.ف.، لأنها عاجزة عن الوصول إلى قيادة م.ت.ف. في بيروت أو إلى مخيمات اللاجئين في الشمال.(٣١)

ومما زاد في التخوف الفلسطيني هو تجدد النزاع مع حركة أمل. فقد قتل أربعة أشخاص في اشتباكات في بيروت في ١٣ آذار/مارس، بينما قتل أكثر من ٢٠ شخصاً خلال ثلاثة أيام من القتال بين حركة أمل وج.ت.ع. في منتصف نيسان/أبريل. وقتل عدد مماثل في ضواحي بيروت وفي أنحاء مختلفة من الجنوب اللبناني مع نهاية أيار/مايو. وكان تصاعد العنف يرجع، في جانب منه، إلى قلق الشيعة أن تؤدي المحادثات الجارية بين مصر وإسرائيل عن الحكم الذاتي الفلسطيني إلى التوطين، أي إلى فرض البقاء الدائم لمئات الآلاف من اللاجئين في لبنان. وكان هذا في السابق مصدر قلق يقتصر على الموارنة، لكن مبادرة السادات

واتفاق كامب ديفيد أقنعا جمهوراً أوسع من اللبنانيين بأن التوطين بات إمكاناً وارداً.
فلا عجب إذاً من أن ردة الفعل الرسمية لفتح على اتفاق كامب ديفيد، الذي صدر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨، وجدت من الملائم تكرار معارضة الفلسطينيين للتوطين، بينما حمل خلف شخصياً الرسالة نفسها إلى القيادة الكتائبية في نهاية الشهر.[٣٢] إلاّ إن الجبهة اللبنانية بقيت غير مقتنعة، وجددت تحذيراتها في بيانات رسمية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، و٢٠ أيار/مايو ١٩٨٠.[٣٣]

في هذه الآونة لم يبق الموارنة وحدهم. فقد شعر الرئيس الجديد لحركة أمل، المحامي نبيه بري، أيضاً بضرورة رفض التوطين علناً في أيار/مايو ١٩٨٠. فبعد أن شدد على الروابط الحميمة بين حركة أمل وفتح وعلى ذكريات طفولته عن حرب ١٩٤٨ في فلسطين، حذر من أن التوطين «فكرة جهنمية لتعويض جريمة اغتصاب فلسطين بجريمة اغتصاب أرض لشعب آخر هو الشعب اللبناني.» وجادل نبيه بري في أن فتح وحركة أمل يجب أن تقفا يداً بيد في مواجهة هذه المؤامرة، إلاّ إنه حذر من أنه في جميع الأحوال «لن يحصل هذا التوطين وفي أرحام نسائنا طفل، وعلى دربنا يتحرك قدمان.»[٣٤] وربما كان هدف تصريحه التأثير في المؤتمر الرابع لحركة فتح، الذي عقد تواً، إلاّ إنه لم يكن له أي تأثير. فقد كان يسار فتح مصمماً على منع المصالحة، وقام أعضاؤه بإسكات المندوبين الذين دعوا إلى الحوار.[٣٥] وصرح خليل الوزير، فيما بعد، أن المؤتمر أعطى «الاهتمام الكبير إلى قضايا الجنوب اللبناني... وركز على أن أهل الجنوب قد أعطوا الكثير في سبيل الدفاع عن الثورة الفلسطينية، وكانت تضحياتهم تضحيات تاريخية لا تنسى ولا يمكن أن تنسى.» وأصر على أن «توطين أبناء فلسطين في لبنان إنما هو خرافة ابتدعها أعداؤنا والتقطها أولئك الذين لا يريدون الخير للثورة الفلسطينية.» وأضاف أن المؤتمر ناقش «الإجراءات العملية لتخفيف الآلام عن إخواننا في الجنوب.»[٣٦]

لكن مدير غرفة العمليات المركزية سعد صايل اعترف بأن م.ت.ف.، ببساطة، لا تمتلك الموارد لتقديم «تعويض كاف أمام الخسائر المتزايدة» الناجمة عن الهجمات الإسرائيلية على لبنان.[٣٧] وجاء هذا الاعتراف وسط ازدياد الهجمات الإسرائيلية، كما نفذ «جيش الدفاع الإسرائيلي» استراتيجيا وقائية بهدف تعطيل مخططات الفدائيين وعملياتهم من لبنان.[٣٨] وشكل القصف المدفعي واقتحام قوات المشاة معظم الهجمات الـ ٣٦٠ التي نفذتها إسرائيل سنة ١٩٨٠، بينما قتل الكوماندوس البحري ١٨ فدائياً في مركز نقاهة تابع لـ ج.ش. - ق.ع. في الصرفند في ١٧ نيسان/أبريل. لكن الهجوم الأكثر إثارة كان على قلعة الشقيف الصليبية في أرنون ليلة ١٩ آب/أغسطس، حيث قتل ٢٩ فدائياً في مقابل ثلاثة جنود

إسرائيليين، الأمر الذي أجبر قيادة فتح على تبديل الحامية المدافعة عن القلعة بسرعة راحة والنقاهة.(39) وحقق «جيش الدفاع الإسرائيلي» نتائج أكثر تواضعاً في الثغرات اللاحقة التي وصفها بأنها عمل رتيب، لكنه أبقى م.ت.ف.، بوجه عام، في موقف دفاعي وعرّضها لنزف مستمر من الإصابات.(40)

دفع الهجوم على قلعة الشقيف م.ت.ف. إلى التعجيل في استعداداتها العسكرية. وفي آخر آب/أغسطس، زار خليل الوزير الصين وفيتنام وكوريا الشمالية وباكستان طلباً لشحنات أسلحة جديدة وللمزيد من التدريب. وأمرت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. باستدعاء عام للخدمة العسكرية في الوقت نفسه، لكنها عدّلت الأمر بعد أسابيع قليلة ليشمل الطلاب الجامعيين الفلسطينيين فقط.(41) ورحبت ج.ش.ت.ف.، التي كانت عارضت حملة التعبئة والتجنيد سنة ١٩٧٦، وج.د.ت.ف.، التي كانت أيدت حملة سنة ١٩٧٦، بالقرار الأخير على حد سواء.(42) وكان هناك نحو ٢٥,٠٠٠ طالب فلسطيني في الجامعات العربية والأجنبية يدرسون، في معظمهم، بواسطة منح قدمت لهم من خلال م.ت.ف.، وبالتالي أصبح واجب الاتحاد العام لطلبة فلسطين ترتيب وصولهم إلى لبنان على دفعات متتالية.(43) وساعد بعض الحكومات المضيفة في هذا المجال من خلال فرض تأدية الخدمة العسكرية على الطلاب كشرط لمواصلة دراستهم أو للتخرج. وكان المجندون يخضعون لتدريب أساسي في لبنان، ومن ثم يؤدون الخدمة الإجبارية في الوحدات المقاتلة النظامية فترة ثلاثة أشهر أو ستة. وانضم الطلاب، في أغلبيتهم، إلى وحدات ج.ت.ف. الموالية، الأمر الذي رفع عديدها إلى ٢٠٠٠ جندي، بينما استوعبت فتح عدداً كبيراً منهم (وخصوصاً القوة ١٧ وقوات المجندين)، وحلت ج.ش.ت.ف. في المركز الثالث.(44) لكن على الرغم من حاجة فتح إلى المقاتلين، فإنها عملت بنشاط على ثني إيران عن إرسال ١٠,٠٠٠ ناشط شاب تطوعوا للخدمة في لبنان. فقد وصل ١٢٠٠ منهم إلى سورية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، لكن فتح أصرت على عدم استقبال أكثر من ٢٠٠ - ٣٠٠ منهم في كل دفعة للخدمة في وحداتها المقاتلة، وأبقت الآخرين في ثكناتهم إلى أن ضاق هؤلاء في معظمهم بالكسل المفروض عليهم وعادوا إلى إيران.

التخندق السياسي والتصعيد العسكري

باتت قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. في موقف دفاعي تماماً بحلول أيار/مايو ١٩٨٠. لكن التحدي الأكبر الذي واجهته لم يأت من إسرائيل أو حركة

أمل أو الجبهة اللبنانية، وإنما أتى من المعارضة الفلسطينية وسورية، اللتين ردتا بقوة متزايدة على ما رأتا أنه محاولة لإحياء الحوار غير المباشر مع الإدارة الأميركية في أواخر سنة ١٩٧٩. فقد جادل حواتمه وغيره، في تشرين الأول/أكتوبر، في أن المقترحات الأميركية الداعية إلى وقف إطلاق النار في الجنوب اللبناني، وإلى تراجع القوات الفلسطينية إلى الخلف، إنما هدفها جر م.ت.ف. إلى «الاعتدال» وفتح الطريق أمام الحوار الرسمي.[٤٥] وأمّا السبب الآخر للاستياء من م.ت.ف. فكان قرارها بإرسال مراقب إلى قمة «منظمة المؤتمر الإسلامي» في إسلام آباد في كانون الثاني/يناير، والتي عقدت لإدانة الغزو السوفياتي لأفغانستان. أمّا حواتمه وفي عودة منه إلى الأطروحة نفسها في شباط/فبراير ١٩٨٠، فقد استنكر «تضليل أوساط في منظمة التحرير، وخلق حالة من الخدر في صفوفها تؤدي إلى شل دور ومبادرة منظمة التحرير في تحشيد وتكتيل كل القوى الفلسطينية والعربية ضد السياسة الأميركية.»[٤٦] والتقط حبش الجدال بعد ذلك بقليل، ودان قيادة م.ت.ف. لسعيها لعرقلة عملية الاستقطاب التي أصبحت ضرورية بعد اتفاق كامب ديفيد، ولإحياء الأوهام بشأن تسوية سلمية داخل الساحة الفلسطينية تؤثر سلباً في الوحدة الوطنية الفلسطينية.[٤٧]

لكن الأمر الأكثر إنذاراً بالسوء كان الاستياء السوري الواضح من محاولات م.ت.ف. إحياء استراتيجيا دبلوماسية مستقلة. وكان أمين سر منظمة الصاعقة، عصام القاضي، يتحدث نيابة عن سورية عندما حذر، في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، من أن «أي محاولة من أية دولة أو فصيل [فدائي] أو أفراد لتمييع الموقف العربي وبصورة خاصة الموقف الفلسطيني في مجابهة هذا الحلف هي ضرب من الخيانة مهما كانت النوايا.» وربما كان لـ م.ت.ف. آمال أثيرة بأن تكسب دولة من خلال الانضمام إلى «الحلف الاستعماري العسكري حلف السادات ـ كارتر ـ بيغن»، إلاّ إن عصام القاضي خلص إلى استنتاج مفاده «لن يكون هناك دولة فلسطينية مستقلة حتى ـ دولة أريحا ـ لن يكتب لها الوجود طالما أن هذا الحلف قائم.»[٤٨] كذلك عبّر القاضي عن معارضة سورية لحوار م.ت.ف. مع أوروبا الغربية، وهو الحوار الذي بذل عضو اللجنة المركزية لفتح، خالد الحسن، جهداً كبيراً في سبيل إحيائه في أوائل سنة ١٩٨٠. وتعرّض اقتراح الحسن بوضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت وصاية الأمم المتحدة لإدانة شديدة بوجه خاص.[٤٩] واقتنع نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدام، الآن، بأن بعض الدول العربية والأوروبية يعمل على «إيجاد المحاور الفلسطيني في إطار كامب ديفيد ـ أو ما يشبهها.»[٥٠] وأوصل رسالته إلى مَنْ يعنيهم الأمر من خلال الخطاب الذي ألقاه في افتتاح مؤتمر فتح، في أيار/مايو،

إذ شدد على أن الحديث عن تسوية سياسية لم يعد ممكناً، وأن الكفاح المسلح هو الخيار الوحيد المتبقي للفلسطينيين.(٥١)

في هذه الأثناء، كان أمل قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. قد خاب بنتائج مغازلتها الدبلوماسية لأوروبا الغربية. وحقق الاتحاد الأوروبي نوعاً من الاختراق بدعوته، في ٧ حزيران/يونيو، إلى مشاركة م.ت.ف. في عملية السلام. لكن أمل م.ت.ف. خاب لأن إعلان البندقية ـ كما كان يعرف ـ فشل في الاعتراف بها ممثلاً شرعياً وحيداً للفلسطينيين، وأشار بصورة مبهمة إلى حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم فقط. وعبّر الأمين العام المساعد لـ ج.د.ت.ف.، ياسر عبد ربه، عن وجهة نظر شائعة أن الأوروبيين، على الرغم من قيامهم بـ «خطوة أوروبية محدودة تجاه الحقوق العربية والفلسطينية»، أظهروا فقط «هامشية الاستقلالية الأوروبية عن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.»(٥٢) وبالنسبة إلى الرافضين، أكد إعلان البندقية صحة التقويم القاسي الذي قدمه حبش قبل شهرين بشأن الدبلوماسية الفلسطينية وجاء فيه: «إن أية نقلة في مواقف بعض الأوساط الإمبريالية لمصلحة القضية الفلسطينية لم تتم إطلاقاً بفضل لباقة مندوب م.ت.ف. في لندن أو باريس أو روما، بل تمت بفضل البندقية الفلسطينية، بفضل عشرات الآلاف من الشهداء... فليفهم جيسكار [ديستان] وبرانت وكرايسكي بأن البندقية الفلسطينية ستبقى قائمة لتنطلق من أرض أريحا لتحرر يافا ومن أرض نابلس لتحرر حيفا.»(٥٣) ودل عرفات على امتعاضه من إعلان البندقية، أو الأصح على صعوبة التمسك بموقفه، بانضمامه إلى حبش وحواتمه والرئيس السوري الأسد، في ١٨ حزيران/يونيو، في انتقادهم الأوروبيين بسبب تشديدهم المفرط على قرار مجلس الأمن ٢٤٢، وعلى خضوعهم للضغط الأميركي في تأييدهم لمعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية.(٥٤)

ساعد تشدد عرفات الظاهري، والذي جاء مباشرة في إثر نشر البرنامج السياسي المتشدد الصادر عن مؤتمر فتح، على تهدئة المعارضة الداخلية. كما ساعد على ذلك الجهد الذي بذله لإصلاح العلاقات بليبيا في أثناء حضوره اجتماع القمة الرابع لجبهة الصمود والتصدي العربية في طرابلس في منتصف نيسان/أبريل، حيث تم إعلان تأسيس قيادة عسكرية مشتركة بقيادة سورية و«قوة عسكرية وأمنية» موحدة.(٥٥) وقدمت فتح دليلاً على صدقيتها الوطنية من خلال نصب كمين لطلاب معهد ديني إسرائيلي في قلب الخليل، في ٢ أيار/مايو، فقتلت خمسة منهم وجرحت ١٧، وفقدت فتح قتيلين في هجمات على مستعمرتي نيئوت هكيكار وأخزيف في شمال إسرائيل بين ٧ و٩ حزيران/يونيو. وجاء تخفيف التوتر

مع المعارضة الفلسطينية ومع سورية في الوقت الملائم، وذلك لأن التطورات الإقليمية خلال سنة ١٩٨٠ واجهت م.ت.ف. بصعوبات كبرى إضافية. ومن الأمثلة المبكرة لذلك، التدهور الحاد في علاقات م.ت.ف. بالجزائر والمغرب في نيسان/أبريل، عندما تأرجحت بين تأييد الأولى، ثم التحول إلى تأييد الثانية في نزاعهما بشأن الصحراء الغربية.

لكن الأمر الأكثر خطورة كان اندلاع الحرب الإيرانية ـ العراقية. فقد اتخذت سورية وليبيا والمعارضة الفلسطينية فوراً جانب إيران، لكن عرفات بذل محاولة يائسة للتوسط بين بغداد وطهران. واتخذ عضو اللجنة المركزية لفتح، نمر صالح، وغيره من الجناح اليساري موقفاً علنياً معادياً للعراق، مع أن ماجد أبو شرار اتخذ موقفاً مغايراً، إذ وصف الحرب وصفاً حيادياً بقوله: إنها «هدر للجانبين».[٥٦] وعلاوة على ذلك، حرم الانخراط العراقي في الحرب م.ت.ف. ثقلاً مضاداً إزاء الضغط السوري، وظهرت النتائج حين حثت سورية على إنهاء حوار م.ت.ف. مع الأردن، الذي كان يساند علناً المجهود الحربي العراقي. واتهم مسؤول رفيع في منظمة الصاعقة الملك حسين بنكث التزاماته تجاه سورية «التي قبض ثمنها آلاف الملايين من الدولارات الأميركية»، ثم دعا المسؤول إلى: «ضرب المصالح الأميركية في المنطقة العربية وفرض مقاطعة شاملة على أميركا والتوجه توجهاً صادقاً ومخلصاً باتجاه الحليف الاستراتيجي لنضال الشعب العربي وهو الاتحاد السوفياتي وسائر دول المنظومة الاشتراكية.»[٥٧] وأعلنت الصاعقة وج.ش. ـ ق.ع. انسحابهما من اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية المشتركة في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، وأجبر الضغط السوري الشديد م.ت.ف.، المترددة إلى أبعد حد، على اتخاذ خطوة غير مسبوقة هي مقاطعة مؤتمر القمة العربي الذي عقد في عمان في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر.[٥٨] وكي يزوغ عرفات عن النقد الموجه إلى فتح بسبب الاستمرار في مشاركتها في اللجنة المشتركة، ردد رفضه «الخيار الأردني» والتزامه إقامة دولة فلسطينية مستقلة.[٥٩]

لم يبشر فوز «فارس الحرب الباردة» رونالد ريغن في انتخابات الرئاسة الأميركية في هذه المرحلة بخير لـ م.ت.ف. قط، لكن نشر اقتراح سوفياتي لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، في شباط/فبراير ١٩٨١، أعطى عرفات الأمل بأن إحياء عملية السلام بات قريباً. واستندت مبادرة بريجنيف إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لضمان حق إسرائيل في وجود آمن، لكنها أيدت أيضاً حق الفلسطينيين في تقرير المصير في دولة مستقلة، وأكدت دور م.ت.ف. في هذا الصدد. ورحبت قيادة الاتجاه السائد والمعارضة، على حد سواء، بالخطة، وأفردتا لها ذكراً خاصاً

في البيان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في منتصف نيسان/ أبريل.[٦٠] وشجع هذا التطور عرفات، الذي خاطب المجلس الوطني الفلسطيني بقوله: «لا حل ولا استقرار ولا أمن في الشرق الأوسط إلاّ بتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة، عاصمتها القدس، فوق ترابه الوطني الفلسطيني.»[٦١] وأثّر اقتراب موعد الانتخابات الإسرائيلية في نظرته إلى الأمور: إذ كان مرجحاً أن يعود حزب العمل إلى السلطة، وأوحى تحول حمائمي صغير في برنامج الحزب السياسي بإمكان إظهاره قدراً من المرونة تجاه المسألة الفلسطينية أكثر مما تظهره حكومة الليكود الحالية.[٦٢]

وتركز بقية نقاش المجلس الوطني الفلسطيني على اهتمامات أُخرى تتكرر في كل دورة للمجلس. فقد جددت ج.د.ت.ف. مطالبتها باعتماد التمثيل النسبي لكل التنظيمات الفدائية في هيئات م.ت.ف.، وفي المنظمات الشعبية المرتبطة بها؛ وطالبت ج.ش.ت.ف. باستبدال «نظام الحصص» القائم بتوزيع الأموال بحسب حجم كل تنظيم، وبتطبيق المبدأ نفسه على عضوية قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني، وعلى جهاز الأمن الموحد التابع لـ م.ت.ف.[٦٣] وجادلت الجبهتان في مصلحة ضم جبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني إلى اللجنة التنفيذية على أمل أن تكسبا حليفين جديدين. لكن عرفات استطاع تنحية هذه الضغوط بعيداً عنه، ومقاومة محاولات المعارضة لتبني برنامج سياسي أكثر تشدداً. وسواء أكان لهذا السبب، أم بسبب تصاعد التهديدات العسكرية في لبنان، فقد تقلب موقف المعارضة الفلسطينية بعد انتهاء دورة المجلس الوطني الفلسطيني. فقد عدّل حبش موقفه السابق المؤيد لمبادرة بريجنيف في إثر مؤتمر ج.ش.ت.ف. في أيار/مايو.[٦٤] وكان الأمين العام لـ ج.ش. ـ ق.ع.، أحمد جبريل، أكثر صراحة. فقد خاطب قيادة م.ت.ف. بكلام قاس مؤكداً أن السوفياتية لن تعطينا «دولة مستقلة ذات سيادة وحدود»، وتساءل باستخفاف «كيف يمكن أن نأخذ الدولة المستقلة من صبرا وشاتيلا؟... نحن نقول لكل الذين يراهنون على المبادرات الأوروبية وعلى التسويات الاستسلامية، إن كل هؤلاء، كل هؤلاء أعداء، من هم الأوروبيون من هم الإنكليز، أليسوا هم هؤلاء من أحفاد بلفور الذين أعطوا فلسطين للعدو 'الإسرائيلي' أليس الفرنسيون هم الذين استعمروا وطننا العربي؟»[٦٥]

كذلك ساهم تصاعد العنف في أنحاء متفرقة من لبنان في تبديل الآمال التي أنعشتها مبادرة بريجنيف. فقد أطلق مسلحون مجهولون النار على السفير الأميركي

واختطفوا السفير الإسباني في بيروت الشرقية في نهاية آب/أغسطس ١٩٨٠، ووقعت في آذار/مارس ١٩٨١، هجمات أُخرى على السفير الأميركي، وعلى مبنى السفارة في بيروت الغربية. وزادت الاستخبارات العراقية في سفك الدماء باغتيالها عدداً من الشيوعيين العراقيين المطاردين الذين يعملون مع التنظيمات الفلسطينية ـ ومنهم نائب رئيس تحرير مجلة م.ت.ف. الأسبوعية «فلسطين الثورة» ـ بينما قامت الجماعات العراقية المعارضة بقتل أو جرح ستة دبلوماسيين عراقيين. وتلت الاشتباكات مع حركة أمل، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، حرب شوارع شرسة في بيروت الغربية بين حركة «المرابطون» الناصرية والحزب السوري القومي الاجتماعي. وتركت حركة أمل والحركة الوطنية اللبنانية خلافاتهما جانباً لبرهة قصيرة، في شباط/فبراير ١٩٨١، وانتقدتا الرئيس سركيس لعدم إدانته السياسة الإسرائيلية في الجنوب، لكنهما اصطدمتا مراراً في آذار/مارس ونيسان/أبريل.[٦٦]

وفي الجنوب، شنت المعارضة الفلسطينية هجومين حدوديين على إسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠، بينما شنت جبهة التحرير الفلسطينية غارة غير عادية، وإن تكن فاشلة، بطائرة شراعية في ٧ آذار/مارس ١٩٨١. وواصلت إسرائيل، من جانبها، حملتها الهادفة إلى إيقاع الإصابات بالفدائيين وإلى إبقائهم في وضع دفاعي.[٦٧] واستأنفت الضربات الجوية ضد الأهداف المدنية في منطقتي صور والنبطية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، وردت، في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٨١، على القرارات التي اتخذها مؤتمر القمة العربي في الطائف (بتقديم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري للبنان) بهجمات جوية ومدفعية عنيفة على ٣٢ مدينة وبلدة وقرية في الجنوب.[٦٨] وواصلت القوات الإسرائيلية الخاصة الضغط بواسطة غارات على قواعد الفدائيين في كفور وعربصاليم والوادي الأخضر والزهراني في شباط/فبراير ونيسان/أبريل. وأثبتت سورية التزامها الدفاع عن م.ت.ف. وعن لبنان بتحديها المتكرر لسلاح الجو الإسرائيلي، ففقدت أربع طائرات مقاتلة، بين آب/أغسطس ١٩٨٠ وشباط/فبراير ١٩٨١.

على خلفية هذه الأحداث، تعمد قائد القوات اللبنانية، بشير الجميل، إثارة مواجهة أكثر خطورة بين سورية وإسرائيل. فقد قضى هذا الزعيم الماروني الطموح على ميليشيا «النمور» المنافسة (التابعة للرئيس الأسبق كميل شمعون) في حملة قصيرة لكن دموية خلفت ما يقرب من ٥٠٠ قتيل في تموز/يوليو ١٩٨٠، واستفاد من فرصة تجديد تأكيدات الدعم التي قدمها له رئيس الحكومة الإسرائيلية، مناحم بيغن، كي يتحدى الجيش السوري بمحاولته السيطرة على مدينة زحلة المسيحية في سهل البقاع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١.[٦٩] وقد فشلت المحاولة الأولى،

لكن الجميّل قام بمحاولة أُخرى في أواخر نيسان/أبريل ١٩٨١. وكان وزير الخارجية الأميركي الجديد، ألكسندر هيغ، قد حث بيغن مؤخراً على انتهاج خط أكثر تشدداً ضد الاتحاد السوفياتي والدول العربية الموالية له، ولقي هذا الطرح تأييد رئيس الأركان الإسرائيلي رفائيل إيتان ووزير الزراعة أريئيل شارون.[٧٠] لكن بيغن تجاهل تحذيرات عدة وزراء في حكومته ورؤساء أجهزة الاستخبارات، وأمر سلاح الجو الإسرائيلي بدخول المعركة. وتم إسقاط طوافتين سوريتين على نحو قرب زحلة، لكن السوريين ردوا بنشر بطاريات صواريخ سام ٦ مضادة للطائرات في سهل البقاع. وتم إسقاط أربع مقاتلات سورية في معارك جوية، بينما قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف المنطقة الساحلية بكاملها من صور إلى بيروت، إضافة إلى منطقتي النبطية والريحان، موقعة ٤٩ إصابة. وأوقع وابل من القصف المدفعي الإسرائيلي المفاجئ على الشارع الرئيسي في صيدا ٢٠ قتيلاً و٣٠ جريحاً من المدنيين في ٢٠ نيسان/أبريل. وأدت وساطة المبعوث الأميركي الخاص، فيليب حبيب، إلى تفادي وقوع مواجهة أكبر، بينما ظلت بطاريات الصواريخ سالمة، وحافظ السوريون على سيطرة هشة على زحلة.

«حرب المدفعية»

لقد حرصت م.ت.ف. على تجنب الانجرار إلى مواجهة، لكن إسرائيل سعت الآن لتعويض الحصيلة غير المرضية لاشتباكها مع سورية عن طريق تجديد الهجمات على مواقع الفدائيين في الجنوب اللبناني.[٧١] وعلاوة على ذلك، قام إيتان وشارون بحض بيغن، الذي كان يتمنى تحقيق نجاحات مثيرة قبل الانتخابات العامة، على تنفيذ تصعيد مسيطر عليه للصراع مع م.ت.ف.[٧٢] وسبق أن قال رئيس الأركان إن الغارات الإسرائيلية على لبنان تهدف إلى إجبار م.ت.ف. على إعادة تنظيم بنيتها العسكرية على أسس شبه نظامية، الأمر الذي يجعل تدميرها أسهل، وأثار ضجة إعلامية مقصودة بشأن حصول م.ت.ف. على ٦٠ دبابة ت ٣٤ في شباط/فبراير.[٧٣] وذكر رئيس الأركان أن المنظمة تعلمت الدروس من هجمات «جيش الدفاع الإسرائيلي»، وأنها تعمل على تحسين تكتيكاتها ووسائل اتصالاتها وقوتها النارية، ثم عاد إلى هذه المقولة في الربيع ليؤكد نشر بطارية صواريخ سام ٩ ليبية مضادة للطائرات في الجنوب اللبناني بإمرة ج.ش. ـ ق.ع. وصادق مجلس الوزراء الإسرائيلي على تنفيذ سلسلة من الضربات الجوية ضد مواقع الفدائيين في نهاية أيار/مايو، تم في أثنائها تدمير منصة إطلاق صواريخ

سام ٩، وقتل أربعة ليبيين (بين مَنْ قتلوا).[٧٤] وفي ٣ حزيران/يونيو توقفت الغارات، لكن بعد ذلك بخمسة أيام نفذ سلاح الجو عملية مثيرة بتدميره المفاعل النووي في بغداد. وركب بيغن موجة الإعجاب الشعبي ليكسب الانتخابات العامة.

تمتع لبنان بهدنة دامت خمسة أسابيع، لكن سلاح الجو الإسرائيلي شن غارات كثيفة على مواقع م.ت.ف. في حبوش وعلى جسر زبيدة القريب منها في ١٠ تموز/يوليو. وقصفت المدفعية قضاء النبطية بكامله في اليوم التالي، وأتبعت ذلك بالمزيد من الغارات الجوية على الدامور والناعمة ودير الزهراني في ١٢ تموز/يوليو. وأُتبع يوم من القصف المدفعي مرة أُخرى بغارات جوية على بعاصير وزفتا في ١٤ تموز/يوليو. ودافع إيتان عن هذا التصرف الإسرائيلي بالقول إن «[الفدائيين] في لبنان في حالة انتظام... وكل هذا المسار خطر جداً، لأننا إذا مكناهم من الاستمرار فيه، قد تكون النتائج خطرة جداً في المستقبل.»[٧٥] وترك تلهفه الواضح على تصعيد الصراع تأثيره في عرفات، الذي حافظ على الحذر الذي أبداه في أثناء مواجهتي نيسان/أبريل وأيار/مايو خوفاً من إمداد إسرائيل بذريعة لغزو الجنوب اللبناني. لكن في اليوم الخامس، اتصل القائد العسكري لـ ج.د.ت.ف.، ممدوح نوفل، بخليل الوزير وسعد صايل من دون علم عرفات لأخذ موافقتهما على رد أقوى.[٧٦] وخلال الأيام العشرة التالية صبت المدفعية الفلسطينية كماً متواصلاً من القذائف والصواريخ على المستعمرات الإسرائيلية الشمالية.

دعا مجلس الأمن إلى وقف فوري لإطلاق النار في ١٤ تموز/يوليو، لكن المدفعية الإسرائيلية قصفت ٤٦ قرية ومدينة في الجنوب اللبناني بعد ذلك بيومين، فقتلت ١٥ مدنياً وجرحت ٥٣ آخرين. كما دمر سلاح الجو الإسرائيلي خمسة جسور على نهري الليطاني والزهراني، «والهدف هو عزل [الفدائيين] عن مصادر إمداداتهم.»[٧٧] كان تدفق المياه منخفضاً في هذا الوقت من السنة، لذا طلب القادة الميدانيون من قيادة م.ت.ف. خفض المنسوب أكثر بإغلاق بوابات سد القرعون في سهل البقاع.[٧٨] وشيّد مهندسو م.ت.ف. عبّارات بدائية فوق المخاضات الرئيسية لاستئناف حركة المرور، وأصلحوا بسرعة الخراب الذي خلفته غارات جوية لاحقة.[٧٩] واستمر، في هذه الأثناء، قصف المستعمرات الإسرائيلية، حيث قتل ثلاثة مدنيين إسرائيليين وجرح ٢٠ آخرون في نهاريا، الأمر الذي أطلق عملية نزوح جماعي عن المنطقة الحدودية.

بعد أن فشل الإسرائيليون في تدمير المدفعية الفلسطينية أو في إسكاتها، أجاز مجلس الوزراء الإسرائيلي القيام بضربة جوية لمقر قيادة م.ت.ف. في بيروت في ١٧ تموز/يوليو. وتمت إصابة غرفة العمليات المركزية ومكتب عرفات ومقر قيادة

ج.د.ت.ف.، وهو ما أدى إلى مقتل ١٥٠ مدنياً وجرح ٦٠٠ آخرين، إضافة إلى ١٢٦ إصابة في صفوف المدنيين في أنحاء أُخرى من البلد. غير أن المصادر الإسرائيلية قدرت أن ٣٠ شخصاً، على الأكثر، من عناصر م.ت.ف. قتلوا، وأنه لم يكن بينهم أي مسؤول أو ضابط رفيع الرتبة.[٨٠] وأصرّ المتحدثون الرسميون الإسرائيليون على القول إن الإصابات في صفوف المدنيين في بيروت لم تكن متعمدة، لكن افتتاحية إحدى الصحف الرئيسية أسفت على أن «الإيذاء المتعمد للمدنيين» أصبح «سياسة رسمية».[٨١] وقدّر مراقبو الأمم المتحدة أن الجنوب اللبناني قصف بـ ٢٠٠٠ قذيفة وقنبلة يوم ١٩ تموز/يوليو وحده؛ وكان بين الأهداف مصفاة نفط الزهراني، بينما هاجمت القوات الإسرائيلية الخاصة مواقع فدائية نائية في وادي مصيلح في ٢٠ تموز/يوليو، وقامت بمحاولة فاشلة ضد محطة كهرباء الجية بعد ذلك بثلاثة أيام. ولم تغير م.ت.ف. تكتيكها، فواصلت قصف المستعمرات الإسرائيلية. وما شجعها على ذلك بصورة خاصة عجز سلاح الجو الإسرائيلي عن تحديد مواقع مدفعيتها؛ فلم يُدمَّر إلاّ مدفع واحد في أثناء العمليات، بينما تم تدمير عدد قليل من المدافع في مخازن الأسلحة التي نجح الإسرائيليون في إصابتها.[٨٢]

كشفت المعلومات التي وصلت في هذه الآونة إلى م.ت.ف. أن إسرائيل وضعت لواءين مدرعين في حالة استنفار، كما كانت تجهز سفينتي إنزال في ميناء حيفا للتحرك، الأمر الذي دل على إمكان حدوث عمليات برية وبرمائية كبيرة وشيكة.[٨٣] وتوقعت القيادة الفلسطينية هجوماً إسرائيلياً بهدف عزل الجنوب عن بقية أنحاء لبنان، وخصوصاً بعد أن دمر سلاح الجو الإسرائيلي الجسور العشرة الأصلية على نهري الليطاني والحاصباني.[٨٤] واقترب موعد وقف إطلاق النار، لكن م.ت.ف. قامت بعرض للقوة، من منطلق التحدي، إذ أمرت أطقم مدفعيتها بإطلاق ٣٠٠ صاروخ وقذيفة على إسرائيل. ومع حلول الهدنة في ٢٤ تموز/يوليو، كان مقاتلو م.ت.ف. قد أطلقوا ١٢٣٠ قذيفة وصاروخاً على ٣٥ مستعمرة إسرائيلية وعلى سبعة معسكرات للجيش، الأمر الذي تسبب بنزوح ٤٠,٠٠٠ مدني. ولم يبق في كريات شمونه إلاّ عدد يتراوح بين ٣٠٠٠ و٤٠٠٠ نسمة من مجموع سكانها البالغ ١٧,٠٠٠ نسمة مع انتهاء العمليات العسكرية.[٨٥] وسقط للإسرائيليين ٦ قتلى و٥٩ جريحاً، أي نسبة متدنية قياساً بعدد الإصابات الفلسطينية واللبنانية والتي بلغت ٢٥٦٧، وكانت ٩٥٪ منها في صفوف المدنيين، لكن التجربة على الجانب الإسرائيلي لم يسبق لها مثيل.[٨٦]

مرة أُخرى، أدى المبعوث الأميركي، فيليب حبيب، الدور المركزي في

تأمين وقف إطلاق النار، معتمداً على توسط المملكة العربية السعودية مع م.ت.ف. وفاتح قائد قوات الطوارئ الدولية في لبنان، وليام كلاهان، م.ت.ف. مباشرة، فقد قام بجولات مكوكية بين مقرها في بيروت ومكاتب الحكومة الإسرائيلية في القدس للتوصل إلى ما كان فعلاً أول اتفاق متفاوض في شأنه بين العدوين. وأصرت م.ت.ف. على أن الهدنة تنطبق على الجنوب اللبناني فقط، وأنها حرة في العمل على جبهات أُخرى أو داخل الأراضي المحتلة. وكمجرد استدراك لفكرة لم تخطر لها سابقاً، طالبت أيضاً بتعهد إسرائيلي بتجميد الاعتداءات الجوية على أنحاء لبنان كافة.(٨٧) ويبدو أن التهجير الذي أحدثته مدفعية م.ت.ف. في شمال إسرائيل ردّ بيغن وأعضاء حكومته إلى صوابهم فقبلوا بهذه الشروط. وأمّا التهديد الوحيد للهدنة فجاء من جانب ج.ش. ـ ق.ع.، التي حضرت اجتماع م.ت.ف. الذي وافق على وقف إطلاق النار، لكنها أرسلت راجمتي صواريخ متعددتي الفوهات من طراز ب.م. ٢١ عبر الخطوط السورية لقصف إسرائيل بعد ساعات قليلة. وأطلق مقاتلو ج.ش. ـ ق.ع. ستة صواريخ، لكن مقاتلي فتح أجبروهم على مغادرة المنطقة، وأقاموا حاجز تفتيش قرب مشغرة لمنعهم من العودة في اليوم التالي. وأطلقت ج.ش. ـ ق.ع. عدة قذائف مدفعية عيار ١٣٠ ملم من موقع قرب الخطوط السورية، لكنها التزمت وقف إطلاق النار في النهاية.(٨٨)

للمرة الثانية في ثلاثة أشهر، لم تكن الحكومة الإسرائيلية راضية عن حصيلة نشاطها العسكري في لبنان. فقد وعدت السكان في الشمال بأنهم لن يكونوا عرضة للقصف الفلسطيني، إلاّ إن «جيش الدفاع الإسرائيلي» أثبت عجزه عن إجبار م.ت.ف. على وقف القصف المدفعي على الرغم من نقله المعركة إلى بيروت. ولم تكن م.ت.ف. الآن حرة في الحصول على أسلحة جديدة وفي تحصين مواقعها في الجنوب اللبناني من دون الخوف من هجوم إسرائيلي فقط، بل إنها كسبت أيضاً «اعترافاً غير مباشر بها من الولايات المتحدة وإسرائيل.»(٨٩) وربما لم يكن ليختلف مجلس الوزراء الإسرائيلي مع تقويم سعد صايل، الذي تباهى بأن الفدائيين أظهروا للمجتمع الدولي أنهم لم يعودوا قوة عسكرية يمكن تجاهلها، وأن م.ت.ف. نالت احتراماً عالمياً على استعدادها للتفاوض في شأن وقف إطلاق النار، وعلى قدرتها على المحافظة عليه.(٩٠)

وتحول عدم الارتياح الإسرائيلي إلى هلع بعد مرور أسبوعين على انتهاء «حرب المدفعية»، عندما انتهز ولي العهد السعودي، الأمير فهد بن عبد العزيز، إجراء مقابلة صحافية معه في ٧ آب/أغسطس، ليعرض خطة سلام من ثماني نقاط. ودعت خطته إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧، وإلى

إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وإلى الاعتراف بحق جميع دول المنطقة (تشمل إسرائيل ضمنياً) في العيش بسلام.[٩١] وكان فهد قد توسط بين الولايات المتحدة وم.ت.ف. لتأمين وقف إطلاق النار في لبنان مؤخراً، ولذا فإن نشر خطته للسلام أوحى بأن إسرائيل قد تواجه قريباً محادثات سلام تشارك فيها م.ت.ف. ومما زاد في قلق إسرائيل معرفتها بأن م.ت.ف. أحيت الحوار غير الرسمي وغير المباشر مع الإدارة الأميركية في بداية آب/أغسطس ـ فطوال الأشهر التسعة التالية أدى مواطن أميركي شاب يدعى جون مروز دور المرسال بين عرفات ووزير الخارجية ألكسندر هيغ بمعرفة الرئيس ريغن.[٩٢] كذلك أوحى القرار السوفياتي، الصادر في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، بالاعتراف بـ م.ت.ف. رسمياً ممثلاً شرعياً وحيداً للفلسطينيين، وبمنح مكتبها في موسكو حصانة دبلوماسية كاملة ـ وهي خطوة لا سابق لها في علاقات السوفيات بالقوى السياسية التي تقل عن مصاف الدول ـ بأن القوى العظمى ربما تعدّ لإحياء عملية السلام.

أثار اغتيال الرئيس المصري السادات في ٦ تشرين الأول/أكتوبر شكوكاً عميقة في شأن مستقبل محادثات الحكم الذاتي الفلسطيني الجارية بين مصر وإسرائيل، لكن إحياء هذه المحادثات كان ممكناً لو أظهرت م.ت.ف. أي استعداد للانضمام إلى عملية السلام. ورأت حكومة الليكود في ذلك خطراً على هدفها النهائي بضم الأراضي المحتلة إلى إسرائيل، وكثفت حملتها لإضعاف نفوذ م.ت.ف. هناك. وكانت السلطات العسكرية قد حرّمت لجنة التوجيه الوطني في نيسان/أبريل، ومنعت، في آب/أغسطس، استلام الأموال من صندوق دعم الصمود الأردني ـ الفلسطيني المشترك، وخفضت كمية النقود التي يمكن للقادمين الفلسطينيين إدخالها إلى الأراضي المحتلة إلى ١٠٠٠ دولار لكل قادم. وتمت إعادة تشكيل روابط القرى في الضفة الغربية في محاولة لإيجاد قيادة محلية بديلة، بينما تم التشديد على ادعاء إسرائيل ملكيتها للأرض بواسطة إعادة تجميع المستعمرات اليهودية الـ ٨٩ التي تم بناؤها في الأراضي المحتلة حتى ذلك التاريخ في عشرة مجالس إقليمية. لكن م.ت.ف. ظلت تشكل خطراً دبلوماسياً كامناً من قاعدتها في لبنان. وتم الاستنتاج، بحسب تعبير أكاديمي إسرائيلي، أن على إسرائيل «إمّا أن تسعى لتسوية مع م.ت.ف.، وإمّا أن تستخدم كل قوتها لتوجيه ضربة قاصمة إلى م.ت.ف. ... ولو نحت م.ت.ف. (سياسياً) ونبذت العمل العسكري والإرهاب بالتدريج، فإنها ستزيد في الخطر السياسي (من وجهة النظر الإسرائيلية) لقيام دولة فلسطينية. **وكي تفلت من هذا الفخ... تستطيع إسرائيل أن تفعل شيئاً واحداً ـ أن تشن حرباً.**»[٩٣]

خرجت م.ت.ف. باستنتاجات واسعة أيضاً من «حرب المدفعية»، أحدها أن في قدرة العوامل الخارجية كبح جماح التصرف الإسرائيلي في لبنان. ومن الأمثلة لهذا توسط الولايات المتحدة في أثناء «أزمة الصواريخ» في نيسان/أبريل، وتأييدها للدعوات الصادرة عن مجلس الأمن إلى وقف إطلاق النار في تموز/يوليو، وتجميدها تسليم طائرات ف ١٦ لإسرائيل. وتوصلت م.ت.ف. إلى الافتراض ضمنياً أن وجود «اليونيفيل» أعاق وقوع هجمات برية واسعة النطاق من قِبَل «جيش الدفاع الإسرائيلي»، وأن هذا الأمر سيتكرر مستقبلاً.[٩٤] لكن أكثر ما لفت انتباه القيادة الفلسطينية هو نجاحها في إرباك الحياة اليومية في شمال إسرائيل. وجادل مدير غرفة العمليات المركزية صايل في أنه على عكس الحروب السابقة «إن المواطن الإسرائيلي شعر بمعاناة الحرب، وشعر ماذا يعني النزوح، وشعر ماذا يعني الالتجاء والجلوس في ملاجىء لمدة طويلة.»[٩٥] واعتبر أن إسرائيل لم توقف إطلاق النار بسبب الضغط الدولي، وإنما بسبب الإصابات و«الأضرار المادية والاقتصادية... [مثل] خسارة موسم السياحة» التي لحقت بها. وجادل صايل في أن م.ت.ف. أوجدت هوة بين السكان الإسرائيليين في الشمال وبين الحكومة بشأن سياستها الحربية.[٩٦] وكان عضو اللجنة المركزية لفتح محمود عباس، الذي كرّس الكثير من الجهد، منذ منتصف السبعينات، لدراسة المجتمع الإسرائيلي ولإجراء حوار سري مع الحمائم الإسرائيليين، مقتنعاً بأن بيغن لم يأمر بوقف الغارات على لبنان إلاّ عندما قصفت مدفعية م.ت.ف. نهاريا، لأن معظم سكانها من اليهود الأشكناز.[٩٧]

كمن مفتاح نجاح م.ت.ف. الأخير في قدرتها المكتشفة حديثاً التي فسرها صايل بقوله: «كنا نجمع نيراناً كثيفة على أهداف معينة.» ففي الماضي، كان العدد القليل من المدافع ومن راجمات الصواريخ التي تمتلكها قادراً فقط على إطلاق «رمايات خفيفة ليست لها أية كثافة، لذلك لم تعط نتائج ملموسة وسريعة.»[٩٨] لكن م.ت.ف. لم تستنتج من ذلك أنها قادرة على إجبار إسرائيل على الجلوس إلى طاولة المفاوضات بواسطة هجوم مدفعي صاعق على الشمال. وإنما استنتجت أن الأسلحة الثقيلة توفر رادعاً ذا صدقية ضد الهجمات الإسرائيلية على مواقعها وعلى تجمعاتها المدنية في لبنان. وعبّر الأمين العام لـ ج.ش. ـ ق.ع. جبريل عن نظرة شائعة عندما صرح «أن اقتناءنا للأسلحة الثقيلة... [القصد منه] أن نُفهم العدو أنه لن يستطيع الاستمرار في تدمير هذه القرى [اللبنانية] وترويع سكانها بينما

مستعمراته ومستوطنوه يعيشون في أمان وهدوء. لقد أردنا أن نفهم العدو أن باستطاعتنا أن نوقع في صفوف مستوطنيه خسائر كبيرة كما يوقع في صفوف مواطنينا، وأنه كما أن مواطنينا يضطرون للنوم في الملاجىء فإن مستوطنيه يضطرون للنوم في الملاجىء.»[٩٩]

وأمّا سبب احتلال الردع الآن مكاناً مركزياً في تفكير القيادة الفلسطينية، فهو استنتاجها أن إسرائيل مصممة على شن هجوم رئيسي على لبنان. وكان هذا مبرراً تماماً. فبيغن كان يرغب في القضاء على م.ت.ف. قضاء كاملاً، ولقيت رغبته هذه دعماً قوياً من أريئيل شارون (الذي أصبح وزيراً للدفاع في أوائل آب/أغسطس)، ومن وزير الخارجية يتسحاق شمير، ورفائيل إيتان، وموشيه أرينز السفير الإسرائيلي لدى واشنطن. ومنذ أيار/مايو كان إيتان يعتقد أن الحرب مع م.ت.ف. ستكون حتمية مع نهاية السنة، وتسلم شارون زمام التخطيط الفعلي لهذه الحتمية.[١٠٠] وحددت الدروس التي تعلماها من «حرب المدفعية» توجههما. إذ لم تفشل الغارة الجوية على مقر قيادة م.ت.ف. في بيروت في تحقيق هدفها الاستراتيجي فقط، بل أدى استخدام القوة الهائلة لنيران الطائرات والمدفعية والمردود الهزيل الذي نجم عنها إلى إضعاف الردع الإسرائيلي إلى درجة كبيرة. إذ لا يمكن هزيمة م.ت.ف. من دون هجوم بري رئيسي.[١٠١] وفي الفترة التالية، أشرف شارون على تحضير خطط الغزو المتعددة ـ التي لقبت بـ «الصنوبرات الصغيرة» و«الصنوبرات المتوسطة» و«الصنوبرات الكبيرة» ـ وقدم خطوطها العريضة إلى بيغن والوزراء الآخرين في ٢٠ أيلول/سبتمبر، كما حاول ناشطاً تأمين موافقة المسؤولين الأميركيين.[١٠٢] وأسرّ لضباط أركان الجيش بأن «تدمير الإرهابيين» يعني بالضرورة العمل داخل بيروت، لكنه كتم الأمر بخبث عن مجلس الوزراء.[١٠٣] بعد ذلك، قام إيتان بإثارة الذعر من تسلح م.ت.ف. أمام لجنة الأمن والشؤون الخارجية التابعة للكنيست في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، بينما نشر الإعلام العسكري الغربي سيناريوهات غير رسمية للغزو.

كانت المؤشرات واضحة للعيان، وبلغ قلق عرفات حداً دفعه إلى وضع قوات م.ت.ف. في حالة استنفار في أواخر أيلول/سبتمبر.[١٠٤] وأعطيت الأولوية الآن للحصول على ردع موثوق به ضد الهجوم الإسرائيلي. فطلب صايل في أثناء زيارة قام بها لموسكو، في تشرين الثاني/نوفمبر، صواريخ أرض ـ أرض من طراز فروغ ٧، وصواريخ سام ٦ مضادة للطائرات، وصواريخ مضادة للسفن للدفاع الساحلي.[١٠٥] واعتقدت م.ت.ف. أن قدرتها على «إيقاع نحو ٥٠٠ إصابة في مدينة إسرائيلية» بواسطة صواريخ فروغ ٧ ـ التي كان مداها يتيح ضرب حيفا وصفد

وطبرية ـ إضافة إلى القدرة الدفاعية التي توفرها صواريخ سام ٦ الموجهة بالرادار قد تردعا تكرار غارات تموز/يوليو الجوية على بيروت.[١٠٦] لكن الاتحاد السوفياتي رفض تزويد هذه الأسلحة، وأظهر تردده حتى في تقديم مدافع تقليدية. ووعد الرئيس الليبي معمر القذافي بتوفير صواريخ فروغ ٧، وجهزت م.ت.ف. ناقلة لنقلها إلى مخبأ بعد وصولها لبنان، لكن شيئاً لم ينجم عن هذا الوعد.[١٠٧]

لم يثبط ذلك همة عرفات والوزير وصايل، فقاموا بزيارة ١٤ دولة عربية وغير عربية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ طلباً للمساعدة العسكرية. وتمت زيادة حجم الدورات التدريبية التي تقدمها دول الكتلة السوفياتية للعسكريين التابعين لـ م.ت.ف.، في مجالات الدروع والهندسة والخدمات الفنية، ولقادة الكتائب وضباط الأركان. وحصلت م.ت.ف. على أسلحة مشاة من تصميم سوفياتي شملت صواريخ سام ٧ مضادة للطائرات وصواريخ ساغر مضادة للدبابات من مصادر متنوعة، وذُكر أنها عقدت اتفاقاً مع الاتحاد السوفياتي على شراء أسلحة بقيمة ٥٠ مليون دولار في شباط/فبراير ١٩٨٢. كذلك حصلت م.ت.ف. على أربعة نظم مضادة للطائرات ذاتية الحركة طراز ز.س.يو. ٢٣ ـ ٤ من جمهورية ألمانيا الديمقراطية في أيلول/سبتمبر ١٩٨١، وطلبت ستة نظم أُخرى في نيسان/أبريل ١٩٨٢، مع أن أطقمها لم يتدربوا على استخدام رادارات التعقب الخاصة بها. ثم تسلمت فتح بضع عربات استطلاع طراز ب.ر.د.م. ٢ وناقلات جند مصفحة طراز ب.ت.ر. ٦٠ في خريف سنة ١٩٨١، ربما من ليبيا، التي قدمت عدداً من مدافع هاوتزر عيار ١٢٢ ملم ومدافع ميدان عيار ١٣٠ ملم. كما تسلمت فتح ستة مدافع قديمة مضادة للطائرات عيار ١٠٠ ملم من اليمن الجنوبي في آذار/مارس ١٩٨٢، وقامت بوصلها برادار يتحكم في إطلاق النار للدفاع الساحلي. وقدمت كوريا الشمالية ١٢ راجمة صواريخ ذات ٣٠ فوهة طراز ب.م. ٢١ معدلة، وعدداً من راجمات الصواريخ المقطورة ذات ١٢ فوهة عيار ١٠٧ ملم (دفعت ليبيا ثمنها). وزودت الصين فتح ٢٤ مدفع هاون عيار ١٢٠ ملم و١٦٠ ملم، ومدافع مضادة للطائرات عيار ٣٧ ملم و٥٧ ملم، وكميات كثيرة من أسلحة المشاة والذخيرة ومعدات قتالية أُخرى.[١٠٨]

نشرت التنظيمات الفدائية المتعددة هذه الترسانة المتنامية في ثماني كتائب مدفعية وكتيبتي صواريخ، عدا البطاريات المستقلة. وكان لدى فتح الآن ما لا يقل عن ١٠٠ دبابة قديمة طراز ت ٣٤ نظمتها في ثلاث كتائب مدرعة وفي فوج مدرع ملحق بـ ج.ت.ف.، بينما تسلمت ج.ش. ـ ق.ع. ١٢ دبابة طراز ت ٥٤/٥٥ من ليبيا الأمر الذي ضاعف عدد الدبابات التي كانت قد تسلمتها سنة ١٩٨٠.

وأعيد توزيع المدافع القديمة على كتائب وألوية المشاة وعلى المقار القيادية لتشكيل وحدات إسناد ناري إضافية. كذلك تم تشكيل مفارز مضادة للطائرات ومضادة للدبابات ومفارز هاون في كل مستوى من المستويات العسكرية. وبحلول ربيع سنة ١٩٨٢، كانت كتيبة في فتح مؤلفة من ١٥٠ عنصراً تتسلح بـ ٢٤ قطعة سلاح متوسط وثقيل هي: ثلاثة رشاشات عيار ١٤,٥/١٢,٧ ملم؛ سبعة مدافع مضادة للطائرات عيار ٥٧/٣٧/٢٣ ملم؛ أربعة مدافع عديمة الارتداد مضادة للدبابات عيار ٧٥ ملم؛ مدفعان عيار ٨٥/٧٦ ملم؛ ثلاثة مدافع هاون عيار ٨١ ملم؛ ثلاثة مدافع هاون ثقيل عيار ١٦٠/١٢٠ ملم؛ راجمتا صواريخ متعددة الفوهات عيار ١٠٧ ملم و١٢٢ ملم.[١٠٩]

كان تشغيل ترسانة كهذه يفوق قدرة كتائب الفدائيين غير المكتملة عددياً، لكن الحاجة الإضافية إلى خدمات الإسناد أغرقتها تماماً. فكان لكل لواء في فتح ولكل تنظيم منضو تحت لواء م.ت.ف. «ورشه» الخاصة لإصلاح الآليات، وأقسامه الميكانيكية والكهربائية الخاصة، وأقسامه للنقل، ومستودعات خاصة به للذخيرة والوقود وزيوت السيارات والآليات وقطع الغيار. وكان لكل منها أيضاً شرطته العسكرية وقواته الاحتياط وإسناده الناري ومفارز الدفاع الجوي، علاوة على خدمات الاتصالات والخدمات الطبية. وبينما ازداد طول وثقل «الذيل» تراجعت «الأسنان» عدداً وحراكاً. وتفاخر صايل في صيف سنة ١٩٨١ بأن البنية التحتية العسكرية شبه النظامية وشبه الفدائية لـ م.ت.ف. شكلت هدفاً صعباً، وتمتعت بالمرونة في وجه الهجمات على طرق إمدادها ومواقع قيادتها، لكن الحقيقة كانت تختلف عن ذلك.[١١٠] وكانت المفارقة أنه في الوقت الذي أدى سوء الإدارة وهبوط المعنويات إلى معدلات هجرة عالية بين عسكريي م.ت.ف.، فإن المنظمة حاولت سد النقص بالاعتماد على التعاقد الوظيفي وعلى غير الفلسطينيين. فوقّعت فتح وج.ش. ـ ق.ع. عقوداً قصيرة الأجل مع اللاجئين الفلسطينيين من سورية، واستخدم معظم التنظيمات عمالاً آسيويين (باكستانيين وبنغلادشيين وفطانة تايلنديين) في أعمال التشييد العسكرية وفي وحدات القتال الخلفية.[١١١] وكان هذا علاوة على المتطوعين العرب (السوريين والعراقيين والمصريين والليبيين والتونسيين) الذين شكلوا ما يقرب من نصف قوة ج.ش. ـ ق.ع.، وجزءاً كبيراً من عناصر كتيبة الناصرة التابعة لـ ج.د.ت.ف.، بينما استقطبت فتح مئات اليمنيين وعشرات الأتراك.[١١٢]

أعادت م.ت.ف. تنشيط برنامجها التعبوي في خريف سنة ١٩٨١ أساساً للتعويض عن النقص في عدد العسكريين الفلسطينيين. وتم استدعاء دفعة جديدة من

الطلاب الجامعيين لأداء الخدمة العسكرية، بينما أُمر جميع الموظفين المدنيين (في لبنان والخارج) بالخضوع للتدريب العسكري. ووجهت م.ت.ف. أيضاً نداء إلى المقيمين بليبيا للتطوع لفترة قصيرة، لكن النتائج كانت مخيبة للآمال. فقد كان الطلاب في هذه الآونة، في معظمهم، سبق أن خدموا لفترة واحدة، ولم يكن من الجائز أن يفقدوا عاماً دراسياً آخر. وعادت آخر دفعة منهم إلى جامعاتها في آذار/ مارس ١٩٨٢، الأمر الذي ترك فراغاً ملموساً في عدد المقاتلين. وللتعويض عن ذلك، أمرت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. باستدعاء جزء من «احتياطها الاستراتيجي» ـ اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ـ في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١. وكانت ج.ش.ت.ف. أيدت قراراً سابقاً بإعلان التعبئة في نيسان/ أبريل، لكنها احتجت على الاستدعاء الأخير، بينما حاولت ج.د.ت.ف. بطريقة انتهازية توجيه ما أمكن من المجندين إلى صفوفها.[١١٣] وفي أية حال، لم يلق استدعاء الاحتياط ترحيباً شعبياً وكان التجاوب معه ضعيفاً جداً، وكانت آخر دفعة من المجندين قد عادت إلى بيوتها أو إلى مدارسها بحلول آذار/ مارس ١٩٨٢.

الضغوط السياسية ودوامة العنف

لم يشكل خطر وقوع غزو إسرائيلي الضغط الوحيد الذي تتعرض له م.ت.ف. فقد استثار نشر خطة فهد، في آب/ أغسطس ١٩٨١، المعارضة الفلسطينية، التي استشاطت غضباً، عندما اعتبر عرفات المبادرة، التي ساهم بحصافة في صوغها، خطوة إيجابية وأساساً مهماً للمفاوضات. وأثارت المادة السابعة غضباً خاصاً لأنها اعترفت ضمنياً بإسرائيل، وبالتالي أضعفت حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى قراهم ومدنهم التي فقدوها سنة ١٩٤٨. ووصفت ج.ش.ت.ف. المبادرة بأنها «خيانية»، وكان الأمين العام لـ ج.د.ت.ف.، حواتمه، يتحدث نيابة عن اليسار عندما اتهم خطة فهد بـ «أنها دعوة لالتحاق جميع الدول العربية بمصر الساداتية بدون السادات على قاعدة الحلول الأميركية واشتراطات الاعتراف والتطبيع الإسرائيلي.»[١١٤] وفي رأي حواتمه كان من المؤسف بالقدر نفسه أنه كان هناك دور لـ «بعض الأصوات الفلسطينية اليمينية والرجعية في الترويج لمبادرة فهد»، وشاركه في الرأي عدة أعضاء من اللجنة المركزية لفتح، بينهم صلاح خلف ونمر صالح.[١١٥] ورد عرفات عليهم، محقاً على العموم، بقوله إن المعارضة سبق أن وافقت على مبادئ شبيهة بوجه عام تضمنتها مبادرة بريجنيف في أوائل العام.[١١٦] لكنه كان مضطراً إلى التنصل من

خطة فهد، الأمر الذي كلفه استياء المملكة العربية السعودية منه. فقد أيد المندوب السعودي في لجنة المتابعة العربية في لبنان، في أوائل أيلول/سبتمبر، فرض الحظر على استيراد السلاح من قِبَل أي فريق غير الحكومة اللبنانية، الأمر الذي أثار قلق م.ت.ف.[117]

كذلك كانت م.ت.ف. تتعرض للضغط بغية التخلي عن سيطرتها على الجنوب اللبناني. وفي تموز/يوليو ١٩٨١، صرح خلف أن م.ت.ف. لن ترخي قبضتها لحكومة لا تستطيع «السيطرة على مدينة جونية وميناءها وكافة المرافق العامة في [المنطقة] الشرقية.» وقال إن انتشار الجيش في الجنوب لن يحدث إلاّ بعد قيام «حكم وطني، لا يطعننا من الخلف. ويكون الجيش اللبناني ممثلاً لروح هذا الحكم وللتوازن فيه.»[118] وبلّغ عرفات المجلس العسكري الأعلى لفتح أن م.ت.ف. رفضت تسليم قلعة الشقيف أو الجسور التي تربط وسط لبنان بالجنوب.[119] وفتشت م.ت.ف.، في هذه الأثناء، عن سبل لإرضاء السكان المحليين، فاشترت محصول التبغ كله لتعوض الفلاحين عن خسارة أسواقهم في أثناء «حرب المدفعية»، ووزعت ١٨ مليون ليرة أُخرى على العائلات التي تأذت جسدياً أو مادياً.[120] كذلك شنت حملة داخلية على «التجاوزات»، وبوجه خاص على بيع الأسلحة خلسة من قِبَل العسكريين وأمناء المخازن. ولم يكن لهذه الحملة تأثير يذكر، الأمر الذي دفع رئيس «لجنة القضاء الثوري الفلسطيني» التابعة لـ م.ت.ف . إلى القول، في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، بما أن العقوبة المفروضة على أعضاء قوات الثورة الفلسطينية الذين يرتكبون جرائم هي غير رادعة، يجب «تشديد العقوبة بالنسبة للعسكريين، وذلك برفع الحد الأقصى للعقوبات المنصوص عليها في القانون.»[121]

شكلت حملة التخريب والاغتيال في المناطق الخاضعة لسيطرة م.ت.ف. تهديداً لا يقل خطورة عن غيره. فقد قُتل السفير الفرنسي في كمين قرب الخط الأخضر في بيروت في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١، لكن الأسوأ كان التفجير الهائل الذي دمّر السفارة العراقية، وأدى إلى مقتل السفير و٢٦ شخصاً آخر، علاوة على إصابة ١٠٠ شخص بجروح في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وبالإضافة إلى ذلك، كانت م.ت.ف. هدفاً لعدد متزايد من الهجمات. فقد أوقع انفجار سيارة في منطقة الفكهاني ٢٥٠ إصابة في ١ تشرين الأول/أكتوبر، بينهم ٨٠ امرأة حاصرتهن النار التي انتشرت في أرجاء مشغل للخياطة تابع لـ م.ت.ف. وبعد ذلك بأسبوعين، قُتل عضو اللجنة المركزية لفتح، ماجد أبو شرار، في انفجار وقع في غرفته في الفندق في أثناء زيارة لروما. وافتُرض أن الموساد الإسرائيلي كان مسؤولاً عن هذه

العمليات، لكن «جبهة تحرير لبنان من الغرباء»، غير المعروفة سابقاً، ادعت مسؤوليتها عن عدة تفجيرات في بيروت في الأسبوعين الأخيرين من أيلول/ سبتمبر، والتي رفعت عدد القتلى في هذه الفترة إلى ٨٢ شخصاً. وعندما أدى انفجار إلى مقتل ٢٠ مدنياً بالقرب من مقر قيادة فتح في الجنوب، في إحدى ضواحي صيدا، نقلت م.ت.ف. مكاتبها من المنطقة ودفعت ١٢ مليون ليرة للترميم وتعويض السكان المحليين.[١٢٢] وفي بيروت، قتل مسلحون مجهولون رمياً بالرصاص أمين سر ج.ت.ع.، المؤرخ الفلسطيني عبد الوهاب الكيالي، في ٦ كانون الأول/ ديسمبر. ولم تستطع م.ت.ف. الاعتماد على الحركة الوطنية اللبنانية في وقف مد الاستياء اللبناني المتنامي، فقد كانت الحركة الوطنية اللبنانية في حالة تدهور مستمر منذ اغتيال كمال جنبلاط سنة ١٩٧٧، وأصبحت «في حال اختناق» بحلول سنة ١٩٨١.[١٢٣]

اشتدت حملة التفجيرات مع نهاية سنة ١٩٨١، إذ وقع ١٨ انفجاراً في كانون الأول/ ديسمبر وحده. وكانت م.ت.ف. دشنت إجراءات أمنية جديدة سنة ١٩٨٠ لمحاربة موجة السيارات المفخخة، واستقدمت، في نهاية سنة ١٩٨١، عدداً من كلاب الشرطة المدربة من جمهورية ألمانيا الديمقراطية للمساعدة على اكتشاف المتفجرات. وعادة، كانت م.ت.ف. حذرة من اتهام أي جهات غير إسرائيل، لكنها ألقت اللوم صراحة على «المكتب الثاني» اللبناني، وعلى حزب الكتائب، في انفجار السيارة المفخخة الذي وقع في ١ تشرين الأول/ أكتوبر. وكانت ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. أقل حذراً إذ اتهمتا «المكتب الثاني» بتنظيم معظم عمليات التفجير في هذه الفترة، إضافة إلى سلسلة من الهجمات السابقة التي وقعت منذ تموز/ يوليو ١٩٧٩.[١٢٤] وجادلت ج.ش.ت.ف. في أن «المكتب الثاني» كان يرغب في تحريض السكان في المناطق الخاضعة لسلطة م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية على المطالبة بعودة الجيش اللبناني.[١٢٥] كما اتهمت المكتب الثاني بإثارة بعض الاشتباكات، على الأقل، مع حركة أمل الشيعية، ومنها المعارك الدموية مع الحزب الشيوعي اللبناني التي خلفت ما لا يقل عن ٢٠ قتيلاً في الضواحي الجنوبية لبيروت في منتصف آب/ أغسطس ١٩٨١.[١٢٦] ومما زاد في تعقيد المشكلة الجولات المتكررة من القتال العنيف في طرابلس بين عناصر الميليشيا السنية المتعاطفة مع فتح، وبين منافسيهم من الطائفة العلوية المرتبطين بسورية. وبلغت الحصيلة ٢٢ قتيلاً في آب/ أغسطس، و١٤ قتيلاً و٨٦ جريحاً في كانون الأول/ ديسمبر، عدا ١٠ قتلى و٦٠ جريحاً بانفجار سيارة مفخخة في المدينة في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر. وأظهرت إحصاءات الشرطة اللبنانية أن الهجمات

الإسرائيلية والاشتباكات الداخلية والسيارات المفخخة تسببت بمقتل ٢١٠٠ شخص حتى نهاية السنة.(١٢٧)

أدى ازدياد سفك الدماء إلى تكثيف الإحساس بقرب وقوع الحرب. واعتبرت سورية رسمياً أن تصويت الكنيست الإسرائيلي، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، على تطبيق القانون الإسرائيلي فيما يتعلق بهضبة الجولان يعتبر إلغاء للهدنة وإعلاناً للحرب.(١٢٨) وزاد أريئيل شارون في عمق المخاوف السورية، في منتصف كانون الأول/ديسمبر، بتشديده على التحالف الأميركي - الإسرائيلي ضد الاتحاد السوفياتي وحلفائه العرب «الراديكاليين». وأعاد تعريف «المجال المتعلق بالمصالح الاستراتيجية الإسرائيلية» بحيث لا يشمل دول المواجهة العربية وطوق الدول العربية «الخارجية» الأبعد فقط، بل يشمل أيضاً «بلاداً، مثل تركيا وإيران وباكستان ومناطق، مثل الخليج الفارسي وإفريقيا، وخصوصاً دول شمال إفريقيا ووسطها.»(١٢٩) ونظراً إلى تخوف سورية، على ما يبدو، من استخدام الولايات المتحدة حق النقض ضد قرار للأمم المتحدة يدين القرار الإسرائيلي بمد الولاية القانونية على الجولان، ومن إعادة صوغ شارون للعقيدة الاستراتيجية الإسرائيلية، فإنها قدمت عرضاً صريحاً للسلام في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ يقوم على إنهاء حالة الحرب العربية مع إسرائيل في مقابل انسحابها الكامل من الأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية تحت سلطة م.ت.ف.(١٣٠) وفي هذا الوقت، لم يبق على الموعد النهائي لإعادة سيناء إلى مصر إلاّ ثلاثة أشهر. فقامت إسرائيل برفض العرض السوري على الفور.

وكان شارون وجه في معرض إعلانه العقيدة الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، انتقاداً لاذعاً إلى م.ت.ف. بصفتها «خطراً كامناً على وجود إسرائيل ذاته... [و] إطاراً للمنظمات الإرهابية العاملة ضد إسرائيل في داخل أراضيها، أو في أرجاء العالم كافة.»(١٣١) وزاد هذا الكلام الطنان في قلق م.ت.ف.، وجعلها تتخذ سلسلة إجراءات بهدف إظهار عزمها على مقاومة أي هجوم، وبالتالي ردع إسرائيل عن القيام به أصلاً.(١٣٢) وتم تكثيف الدورات التدريبية، وتغطية حفلات التخريج إعلامياً على نطاق واسع، كما تمت تغطية زيارات عرفات لمراكز التجنيد ولقواعد الفدائيين في الجنوب اللبناني. وتنبهت إسرائيل بصورة خاصة، بحسب ما كان مقصوداً لها أن تتنبه، إلى ثلاث مناورات كبرى نفذتها قوات فتح في الشهرين الأخيرين من سنة ١٩٨١.(١٣٣) وفي إحدى هذه المناورات، نفذت وحدات الدبابات والمدفعية والمشاة في قوات الكرامة التابعة لفتح هجوماً على مستعمرة إسرائيلية صُوْرِيّة. كما استغل عرفات ذكرى انطلاقة

الكفاح المسلح الفلسطيني سنة ١٩٦٥ لتنظيم عرض عسكري حاشد أمام مقر قيادة م.ت.ف. في بيروت في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢، عرض فيه كل أنواع المعدات الحربية التي تمتلكها م.ت.ف.

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، علمت قيادة م.ت.ف. أن «جيش الدفاع الإسرائيلي» أعدّ خططاً تفصيلية للغزو. كما علمت أن قائد القوات اللبنانية، بشير الجميل، ينوي ترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية التي ستجرى في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، وخشيت عواقب طموحه. واقترح عرفات وخليل الوزير إقامة حوار سري معه أملاً باستباق وقوع صدام، لكن المعارضة داخل حزب الكتائب هزمت اقتراحهما.(١٣٤) واشتد قلق م.ت.ف.، في أوائل شباط/فبراير، عندما وصل إليها خبر زيارة سرّية قام بها شارون لجونية، إذ اجتمع بالجميّل وزعماء موارنة آخرين. ودلت المعلومات المتوفرة لديها على أن خطة الغزو بحثت في ذلك الاجتماع، وأنه تم تصور أن تلتقي وحدات «جيش الدفاع الإسرائيلي» المتقدمة شمالاً على الطريق الساحلية مع القوات المارونية التي تلتف حول بيروت عند الدامور، على بعد ١٥ كلم جنوبي العاصمة.(١٣٥) وأضاف شارون أن الجيش قد ينقل عملياته إلى بيروت، إذا شاركت القوات اللبنانية في المعركة، وإذا كانت مستعدة لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل لاحقاً.(١٣٦)

بذلت م.ت.ف. الآن محاولة أُخرى لضمان حياد الموارنة. فقابل صلاح خلف أمين الجميّل، بينما قابل رئيس الاستخبارات العسكرية الفلسطينية، عطا الله عطا الله، أخاه الأصغر بشير، في ثلاث مناسبات في أوائل شباط/فبراير. ولم تكن م.ت.ف. مستعدة لتقديم التنازلات التي طلبها الأخوان الجميّل فانهار الحوار. وأخذ عرفات يتحدث الآن بصورة متزايدة عن «خطة الأكورديون» التي سيقوم بموجبها «جيش الدفاع الإسرائيلي» والقوات اللبنانية «بعصر» م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية وقوات الردع العربية في بيروت. وأكد بيغن هذه المخاوف العامة بتحذيره علناً، في ٢٢ شباط/فبراير، من عملية إسرائيلية في الجنوب اللبناني.(١٣٧) وترافق هذا مع أحاديث مبالغ فيها عن عدد مقاتلي م.ت.ف.، الذين قدرهم وزير الخارجية يتسحاق شمير بـ ٢٠,٠٠٠ رجل، وعن ترسانتها التي ادعى شارون أنها تضم ٣٠٠٠ مدفع و٢٠٠ راجمة صواريخ.(١٣٨) وكان هذا محض خيال، لكن م.ت.ف. شعرت بالقلق حين كرر وزير الخارجية الأميركي، ألكسندر هيغ، هذه التقديرات الإسرائيلية في ٢ آذار/مارس.(١٣٩) ونشرت وسائل الإعلام الغربية، في هذه الأثناء، تفصيلات صحيحة إلى درجة كبيرة عن خطط الغزو الإسرائيلي، وسط تقارير عن أن حلول الطقس السيئ كان السبب الوحيد الذي حال دون تنفيذها في

أواخر شباط/فبراير.[١٤٠] وأنكر شمير هذه التقارير فوراً، لكن موشيه أرينز، السفير الإسرائيلي لدى واشنطن، أكد صحتها مجدداً.[١٤١]

التنبؤ والاستعداد والتخطيط

ضاهى الجدل الفلسطيني في شأن أهداف ونطاق الهجوم الإسرائيلي المقبل تخطيط «جيش الدفاع الإسرائيلي» لهذا الهجوم بعد تموز/يوليو ١٩٨١. وفي الواقع، تناول أحمد جبريل هذه المسألة يوم انتهاء «حرب المدفعية». وكان أحد الاحتمالات أن يحتل «جيش الدفاع الإسرائيلي» منطقة النبطية لإبعاد المدفعية الفلسطينية عن الحدود، بينما يقوم بعمليات إنزال برمائي للاستيلاء على جيب صور.[١٤٢] لكن جبريل اعتبر عملية بهذا الاتساع غير ممكنة، لأن أسلحة م.ت.ف. قادرة على إلحاق إصابات بصفوف العسكريين لا تتحملها إسرائيل، وعلى ضرب المستعمرات الشمالية. كما أن إسرائيل ستمتنع من احتلال النبطية، فكيف بسهل البقاع، كي تتجنب المواجهة مع الجيش السوري.[١٤٣] وركز سعد صايل في حديث له بعد أسابيع قليلة على احتمالين: هجوم بري إسرائيلي عبر ثغرة مرجعيون، وإنزالات في نقاط متعددة على الساحل.[١٤٤] كما كان مقتنعاً بأن «جيش الدفاع الإسرائيلي» سيقوم بعمليات إنزال برمائي شمالاً حتى الدامور، التي كانت هدفاً لاستطلاع بالنيران في وقت سابق من السنة.

انتشرت القناعة بأن إسرائيل كانت تخطط لهجوم رئيسي على نطاق واسع في أوائل سنة ١٩٨٢. وتوصلت اللجنتان المركزيتان لكل من ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. إلى الاستنتاج نفسه، في اجتماعين منفصلين عقدا في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير.[١٤٥] وتوقعت كلتاهما هجوماً لبنانياً يترافق مع الهجوم الإسرائيلي، سواء شنته القوات اللبنانية المارونية أو الجيش. بل كان حواتمه تنبأ قبل عدة فقال: «سنشهد عمليات حربية عدوانية [إسرائيلية] متعددة الأشكال تجمع بين الغزو وحروب الاستنزاف، وإنزال القوات المعادية خلف خطوطنا الدفاعية. كما أن احتمالات اندفاع القوات الانعزالية وراء خطة إسرائيل ـ أميركا المتوقعة وتفجير حرب أهلية [لبنانية] من جديد، احتمالات أيضاً قائمة.»[١٤٦] وعبّر مؤتمر ج.ش.ت.ف.، الذي عقد في نيسان/أبريل ١٩٨١، عن قلق خاص إزاء قيام الشرطة اللبنانية بتعزيز قوتها إلى مستوى ٢٠,٠٠٠ شرطي والجيش إلى مستوى ٤٠,٠٠٠ جندي. وذهبت الجبهة، في أوائل سنة ١٩٨٢، إلى حد التنبؤ بأن الجيش اللبناني (لا «جيش الدفاع الإسرائيلي») هو الذي سيكون القوة الرئيسية التي تهاجم

م.ت.ف.[١٤٧] كما تنبأت بأن الهجوم سيكون على نطاق أوسع من غزو آذار/مارس ١٩٧٨، وأضافت أن م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية وسورية ستكون جميعاً مستهدفة.[١٤٨]

تركز الجدل منذ هذه اللحظة فصاعداً على مدى اتساع رقعة الغزو المتوقع، مع أنه ظل هناك بعض الشك لدى القاعدتين العسكرية والتنظيمية في حدوثه أصلاً. واقتنع كثيرون بأن عرفات هو كالراعي الذي يصيح: «ذئب، ذئب» أكثر من اللازم، وذلك بعد أن وضع عرفات قوات م.ت.ف. في حالة تأهب تام في نهاية شباط/فبراير من دون أن يقع الهجوم المتوقع. مع ذلك فإن التحضيرات الإسرائيلية كانت تزداد وضوحاً يوماً بعد يوم، ومن الأمثلة المبكرة لها التمرين التطبيقي الذي نفذه «جيش الدفاع الإسرائيلي» والدفاع المدني وفرقة الإطفاء في عكا ونهاريا ومعلوت في ٤ آذار/مارس. وتمرن الجنود الإسرائيليون على القتال في الأراضي الجبلية في الجنوب اللبناني بعد ذلك بخمسة أيام، ونفذوا تمريناً ليلياً في هضبة الجولان في ١٧ آذار/مارس تحت أنظار أريئيل شارون ورفائيل إيتان.

كان عرفات الأبعد نظراً بين أعضاء قيادة م.ت.ف.، إذ توقع إنزالات إسرائيلية «شمالي الدامور وعند الدامور وجنوبي الدامور».[١٤٩] ولم يكن متأكداً من أن «جيش الدفاع الإسرائيلي» سيقوم بالاندفاع إلى هذه المسافة براً، لكنه حذر من إمكان وصوله إلى خلدة عند المداخل الجنوبية لبيروت حيث يلتقي في حركة كماشة مع القوات اللبنانية.[١٥٠] إلاّ إنه إلى ذلك الحين لم يتنبأ بهجوم مباشر على بيروت. وكما أقرّ بعد الحرب، فهو لم يتوقع وصول «جيش الدفاع الإسرائيلي» إلى «تخوم [مطار] بيروت، التي يفترض أنها بحماية قوات الردع العربية. إذن لم أتوقع بيروت غير أنني توقعت وصول الاجتياح حتى خلدة.»[١٥١] وكان الافتراض الأكثر شيوعاً في أوساط م.ت.ف. أن الهجوم سيقتصر على الجنوب. فعلى سبيل المثال كانت «لجنة تقدير الموقف» التي أُلفت لهذا الغرض واثقة بأن الزحف الإسرائيلي لن يتخطى «أكتاف صيدا [التلال الواقعة إلى شرقها] أو صيدا ذاتها، وحتماً لن يصل إلى بيروت أو خلدة.»[١٥٢]

كان التفاؤل يرجع جزئياً إلى الاعتقاد أن الضغط الدولي ووجود «اليونيفيل» سيكبحان جماح إسرائيل. وقد تبنى خليل الوزير هذه الرؤية بعد انتهاء «حرب المدفعية» في تموز/يوليو ١٩٨١، إذ جادل في أن احتلال إسرائيل للجنوب اللبناني بكامله «ستكون له مضامين خطرة ويتطلب أوضاعاً سياسية على العدو أن يعد لها مسبقاً»، بينما أضاف جبريل أن وجود «اليونيفيل» يحد من خيارات إسرائيل.[١٥٣] وشرح نائب مدير غرفة العمليات المركزية بالوكالة، سعيد مراغة، فيما بعد أننا في

م.ت.ف. تحديداً: «قدّرنا ـ خطأً ـ أن وجود قوات الطوارئ الدولية بمحور جسر القعقعية، سيمنع العدو من جعله محوراً رئيسياً.»[١٥٤] وجادل صايل، على العكس، في أن «اليونيفيل» لن تسد طريق هجوم حازم ولن تردعه.[١٥٥] وأضاف أن إسرائيل قد تهاجم إذا حصلت على موافقة أميركية، وهو أمر بذل شارون جهداً كبيراً للحصول عليه في ربيع سنة ١٩٨٢.[١٥٦] وحتى ج.ش.ت.ف. والتنظيمات اليسارية الأُخرى، مع كل خطابها المعادي للولايات المتحدة، لم يكن لديه «الإدراك الكافي... للاتجاهات الجديدة في السياسة الأميركية» كما اعترفت لاحقاً.[١٥٧] فقد قادتها الثقة الزائدة بالدعم السوفياتي والسوري إلى «المبالغة في تقدير القوى الذاتية للمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية.»[١٥٨] ونتيجة لذلك كان حواتمه بين الذين اعتقدوا أن «جيش الدفاع الإسرائيلي» لن يصل حتى إلى صيدا، فكيف إلى بيروت.[١٥٩] وذكر تقرير لاحق صدر عن ج.ش.ت.ف. يكشف أن «القيادة المشتركة الفلسطينية ـ اللبنانية لم تأخذ هذه المعلومات على محمل الجد [أي عن 'اجتياح الجنوب والجبل ومحاصرة بيروت']، فقد كانت توقعاتها تتركز حول... أن الاجتياح إذا ما حدث، فإنه سوف لا يتجاوز حدود منطقة الزهراني، وإذا ما تجاوز الزهراني، فإنه سيصل إلى مدينة صيدا، وأنه سيكون أمراً مستبعداً تجاوز قوات العدو الصهيوني لهذه المدينة.»[١٦٠] وفي واقع الأمر، كان عدد من مستشاري عرفات متأكداً عشية الغزو من أن إسرائيل لن تغزو إطلاقاً.[١٦١]

ومن حسن حظ م.ت.ف. أن «الثلاثي» العسكري القيادي، المؤلف من عرفات والوزير وصايل، كان مقتنعاً بعكس ذلك. فكان أقل ما توقعوه هو تكرار محاولة قطع رأس م.ت.ف. من خلال ضرب مقارها القيادية في العاصمة، بينما يجري التقدم عبر عدة محاور وتنفيذ تكتيكات «قفزة الضفدع»، لتحويل الدفاعات الفلسطينية في الجنوب وعلى الساحل اللبناني إلى جيوب معزولة. واستعداداً لهذا، أمر عرفات ببناء مواقع قيادة بديلة في بيروت الغربية، غير عابئ باحتجاجات مستشاريه الذين لم يصدقوا تكهناته.[١٦٢] وربطت شبكة هاتف ميدانية وشبكة اتصالات لاسلكية واسعة غرف العمليات تحت الأرض بعضها ببعض ـ وقد أعطيت الأرقام الرمزية ٣ و٤ و٥ و٣٥ و٦١ ـ وكذلك المراكز الإدارية والإمدادية والقتالية في أنحاء منطقة بيروت كافة.[١٦٣] وكانت غرف العمليات على اتصال لاسلكي مباشر بقيادات الألوية وبقيادات المناطق في أنحاء لبنان، وفي استطاعتها الاتصال مباشرة بالوحدات المقاتلة. وازدادت وتيرة تغيير رموز الاتصالات من أجل تعزيز الأمن. وتم تعليق الهوائيات على مسافة من مواقع القيادة لتجنب تحديد مكانها

بواسطة معدات التعقب الإسرائيلية.[١٦٤] وتم توزيع أجهزة لاسلكي يدوية على صعيد السريّة، وحتى على الزمر المقاتلة، بينما جرى أيضاً تخزين أعداد كثيرة من الأجهزة الاحتياطية وقطع الغيار والبطاريات.[١٦٥]

لقد كان التوقع أن تقاتل قيادات المناطق والألوية بصورة مستقلة فترة طويلة، إمّا بسبب تمكن «جيش الدفاع الإسرائيلي» من عزلها، وإمّا لأن الطرق قد تغلق بالنيران، وإمّا أن تعج بالنازحين.[١٦٦] وخزن كل من القيادات والألوية الأسلحة والذخيرة والوقود والطعام والدواء، وقام بدوره بإمداد الكتائب التابعة له بأسلحة احتياطية وذخيرة ووقود تم توزيعها في مخازن صغيرة تفادياً لضرورة التنقل تحت وابل النيران.[١٦٧] وجهزت مخازن كبيرة في بيروت ـ تكفي لستة أشهر من الحصار، بحسب ما قال عرفات.[١٦٨] ووضع مخزون كبير من الطعام والمعدات غير القتالية في المدينة الرياضية المهجورة، بينما وضعت الذخيرة في حاويات معدنية ودفنت بعيداً عن المناطق السكنية.[١٦٩] كما حفرت م.ت.ف. آباراً مائية أرتوازية في بيروت وفي مدن الجنوب.[١٧٠] وتم بناء شبكة من الخنادق المغطاة حول قلعة الشقيف الاستراتيجية، وحفرت مهاجع بالأسمنت المسلح على سفوح التلال لحماية المدفعية؛ وقد وضعت ج.ش. ـ ق.ع. قوتها المقاتلة بكاملها في قواعد تحت الأرض تحتوي عنابر للنوم ومطابخ وحمامات مكسوة بالآجر، ومجهزة بالتلفاز. وجرى بناء الخنادق والسواتر الترابية بمحيط مخيمات اللاجئين وبمحيط المعسكرات في منطقة بيروت، بهدف عرقلة القصف الإسرائيلي والهجوم المحتمل من جانب الجيش اللبناني.[١٧١] وتم بناء طبقتين تحت الأرض في مستشفى جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في مخيم البص للاجئين قرب صور، لكن أكثر المشاريع طموحاً كان البدء بحفر ثلاثة أنفاق موازية لانتقال الناس والذخيرة والآليات العسكرية بين مخيمي عين الحلوة والمية ومية للاجئين قرب صيدا.[١٧٢]

كثفت م.ت.ف. في هذه الأثناء تخطيطها. وعقد عرفات اجتماعات متكررة لقيادة القوات المشتركة لـ م.ت.ف.، والحركة الوطنية اللبنانية، والمجلس العسكري الأعلى لـ م.ت.ف.، والمجلس العسكري الموسع لفتح، وترأس في المتوسط أربعة اجتماعات شهرياً، بدءاً بكانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، وسبعة اجتماعات في شباط/فبراير ١٩٨٢. كما زار قيادات الألوية والكتائب وقواعد الفدائيين ومعسكرات التدريب في كل القطاعات ـ ونشرت صورة استعراضية له مع حامية قلعة الشقيف ـ وتفقد التحصينات ومراكز المدفعية والخطط القتالية. وعقد قادة الألوية والكتائب جلسات تخطيطية إضافية، وصدرت التعليمات لكل كتيبة بتحضير خطط تكتيكية وشبكات رماية. وفي نهاية أيار/مايو، أصدرت قوات

الفصائل التابعة لفتح «أمر العمليات رقم ٤»، وأصدر ج.ت.ف. «أمر العمليات رقم ٥».[173] وتضمن هذان الأمران وصفاً بأوضاع الطرق وتضاريس المنطقة، وإحداثيات الرماية، وحددا مهمات قتالية لكل كتيبة وسريّة وفصيلة دبابات، وبطاريات المدفعية. كما حظيت الطرق الممكنة لتقدم المدرعات باهتمام خاص، وأُخذ احتمال الإنزالات البحرية لعزل صور وصيدا بعين الاعتبار. وكان على المدفعية توفير نيران متشابكة، وعلى القيادات المحلية الاحتفاظ بوحدات احتياط. لكن أوامر العمليات لم تنص على التنسيق بين فتح وج.ت.ف. والقوات الفلسطينية الأخرى. وقد أُمرت الوحدات في المدن الرئيسية بالمحافظة على مواقعها في أثناء انسحاب القوات الأمامية بالتدريج إلى الخلف، لكن التشديد كان على مهمات ثابتة؛ ولم يتم وضع خطط طوارئ بديلة في حال حدوث اختراق إسرائيلي.

كانت عيوب التخطيط الأكثر وضوحاً في القطاع الشرقي. فقد جمع قائد قوات الكرامة غازي عطا الله آمري كتائبه وسراياه في منتصف أيار/مايو، وبلّغهم أن الجيش الإسرائيلي سيحاول الوصول إلى طريق بيروت ـ دمشق الدولية. ولم يتمكن الضباط من الاتفاق على أفضل السبل للدفاع عن القطاع، وكانت النتيجة أن القوات لم يقم إلاّ بإعداد ثماني حفر للآليات على طريق حاصبيا.[174] وصدرت الأوامر إلى قوات الكرامة واليرموك، في هذه الأثناء، بالاقتراب من الخطوط السورية في سهل البقاع حماية لها. وفي المنطقة الساحلية، تم نشر ثلاث كتائب دبابات تابعة لفتح بين الزهراني وأطراف الدامور، بينما وفرت قوة تعادل أربع كتائب مدفعية وكتيبتي صواريخ، الإسناد الناري للقطاع الغربي بكامله. وتسلمت الوحدات الأمامية مدافع هاون عيار ١٦٠ ملم وراجمات صواريخ متعددة الفوهات عيار ١٠٧ ملم وصلت حديثاً لزيادة قوتها النارية. وتم تركيز مفارز مضادة للطائرات لحراسة الساحل من بيروت إلى الرميلة، وأصر عرفات على نصب مدافع في تلال مفتوحة لمنع عمليات الإنزال في خلدة.[175] وصدر الأمر إلى القوة ١٧ بتوسعة انتشارها في محاذاة شاطئ بيروت، وجرى تعزيز حاميتها قرب المطار الدولي وقرب ثكنات الجيش اللبناني في الأوزاعي كإجراء احتياطي إضافي.[176]

العد التنازلي للحرب

اعتباراً من آذار/مارس كان الغزو الإسرائيلي مسألة وقت ليس إلاّ. فقد حفر «جيش الدفاع الإسرائيلي» مرابض مدفعية جديدة في الجنوب اللبناني، نقل إليها

مدافع ذاتية الحركة وأجهزة رادار وصواريخ مضادة للطائرات. وشق طرقات في جبل الشيخ تلتف حول العرقوب، وأحضر جسوراً متحركة إلى قطاع مرجعيون في أوائل أيار/مايو. وسعى المسؤولون الإسرائيليون، في هذه الأثناء، لتغيير شروط اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في تموز/يوليو ١٩٨١. وبحسب شارون وإيتان، إن أي هجوم على أهداف إسرائيلية أو يهودية في أي مكان، وليس فقط عبر الحدود اللبنانية، يشكل انتهاكاً للاتفاق، وسيتم التعامل معه كسبب كاف للحرب.[١٧٧] ولم يضف مجلس الوزراء الإسرائيلي الصفة الرسمية إلى هذا التفسير، لكن المتحدثين باسم الولايات المتحدة كرروه في أكثر من مناسبة في آذار/مارس.[١٧٨] ولم تُسدِ م.ت.ف. هذه الخدمة إلى الإسرائيليين بارتكابها أية انتهاكات واضحة، الأمر الذي دفع إيتان إلى التصريح، بلهجة يائسة بعض الشيء، بأن قيام المتظاهرين في الأراضي المحتلة بإلقاء الحجارة يعتبر انتهاكاً لوقف إطلاق النار.[١٧٩] وفي مقابل هذا، حمّلت «اليونيفيل» بصورة واضحة إسرائيل مسؤولية ١٩٣ انتهاكاً لوقف إطلاق النار في الجنوب اللبناني في الفترة بين تموز/يوليو ١٩٨١ وآذار/مارس ١٩٨٢.[١٨٠]

بذلت م.ت.ف. جهوداً مضنية لتجنب إعطاء أي ذريعة تبرر الغزو. وكشف عرفات عن مدى القلق الفلسطيني، في ١١ نيسان/أبريل، عندما تكهن بأن الهجوم سيبدأ خلال ٤٨ ساعة.[١٨١] ولم يقع الهجوم، لكن إسرائيل ردت على مصرع أحد جنود دورية تابعة لها في الجنوب اللبناني، في ٢١ نيسان/أبريل، بغارات جوية على مدفعية م.ت.ف. قرب الدوحة والسعديات ومزبود وصيدا، فقتلت ١٧ شخصاً وجرحت ٢٠، نصفهم من المدنيين. وانتقم عناصر مدفعية م.ت.ف. بإطلاق بضعة صواريخ على شمال إسرائيل، لكنهم صوبوا هذه الصواريخ إلى أماكن خالية من السكان بناء على تعليمات عرفات. وهرع الوزير وصايل إلى دمشق للتشاور مع نظرائهما السوريين، وتبعهم عرفات، في ٢٨ نيسان/أبريل، حيث وقّع اتفاق «تنسيق استراتيجي» مع الرئيس الأسد.[١٨٢] وأعطى مصرع جندي إسرائيلي آخر كان يقوم بأعمال الدورية في لبنان الذريعة لشن المزيد من الغارات على قواعد الفدائيين قرب الزهراني وصيدا والدلهمية في ٩ أيار/مايو، كانت حصيلتها ١٢ قتيلاً و٢٠ جريحاً، معظمهم أيضاً من المدنيين. وفضل عرفات عدم الرد، لكنه خضع لضغط زملائه وسمح بإطلاق ١٥٠ صاروخاً على مناطق غير آهلة في شمال إسرائيل.

دفعت الطبيعة الاستفزازية للغارات الجوية أعضاء المجالس البلدية والسكان في شمال إسرائيل وأعضاء المعارضة في الكنيست، ومنهم زعيم حزب العمل

شمعون بيرس، إلى توجيه اللوم إلى الحكومة على تصعيد لا ضرورة له. وحضوها على التزام وقف إطلاق النار، مشيرين إلى أنه لم تطلق أية صواريخ فلسطينية من لبنان منذ تموز/يوليو ١٩٨١.[١٨٣] واعترض بعض المحللين الإسرائيليين على أن سلوك الحكومة أضعف قوة الردع الإسرائيلية، بينما شكك آخرون في ادعاء شارون وبيغن أن أي حادث يكون لـ م.ت.ف. ضلع فيه يشكل انتهاكاً للهدنة في الجنوب اللبناني.[١٨٤] وجادل نائب زعيم حزب العمل يتسحاق رابين، في معرض تعليقه على عملية نفذتها زمرة من فتح في وادي الأردن في ٢٩ كانون الثاني/يناير، في أن هذه الهجمات لا تعطي ذريعة كافية للقيام بعمل انتقامي في لبنان.[١٨٥] وفي أية حال، لم يتلق «جيش الدفاع الإسرائيلي» تعليمات بالرد على القصف الانتقامي الذي نفذته م.ت.ف.، وربما أخطأت م.ت.ف. في قراءة مغزى هذا التحفظ من جانب إسرائيل بأنه دليل على عدم رغبة إسرائيل في تعريض نفسها لنقد دولي أو في المخاطرة بتجدد قصف المدنيين في الشمال.[١٨٦] وكما لاحظت ج.ش.ت.ف.، فيما بعد، كان هناك تقليل «من مدى شراسة العدو الصهيوني... ومن درجة إصراره على إنهاء وجود الثورة الفلسطينية في لبنان واستعداده لدفع الثمن اللازم لذلك. فقد كانت تتردد في الأوساط الفلسطينية مقولات عن عدم استعداد العدو لتحمل خسائر بشرية كبيرة في صفوف قواته وأنه يتردد في خوض حروب طويلة الأمد نسبياً.»[١٨٧]

علاوة على ذلك، كانت م.ت.ف. مشدودة إلى المواجهة القوية في الأراضي المحتلة منذ بدء تطبيق سياسة «القبضة الحديدية» التي أعلنها بيغن في حزيران/يونيو ١٩٨١، والتي رافقها فرض قيود جديدة على الجامعات والصحف، وزيادة في حظر التجول وفي الحظر التجاري، وازدياد اللجوء إلى الضرب، وقمع للأنشطة والأعمال الأدبية والفنية المعبّرة عن الهوية والثقافة الوطنيتين الفلسطينيتين.[١٨٨] والأمر الأكثر أهمية كان القرار الإسرائيلي بإنشاء إدارة مدنية منفصلة ملحقة بالحكم العسكري في الضفة الغربية في أيلول/سبتمبر (وفي غزة في كانون الأول/ديسمبر)، كان يقصد منها جزئياً استباق المحادثات عن الحكم الذاتي مع مصر من خلال تنفيذ التفسير الإسرائيلي لاتفاق كامب ديفيد من جانب واحد. وما هو أخطر، أن هذا القرار أعطى الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة منذ سنة ١٩٦٧ المكانة نفسها التي يحتلها القانون الأردني والقانون المصري، الأمر الذي يعكس الأهداف المقصودة المتمثلة في ربط الأراضي المحتلة ربطاً دائماً بإسرائيل، وفي عرقلة تقرير المصير للفلسطينيين، وفي تسهيل الاستيطان اليهودي، وفي نهاية المطاف الضم.[١٨٩] وتسبب تدشين الإدارة المدنية، في تشرين الثاني/نوفمبر،

باحتجاجات واسعة النطاق، لكن الاضطرابات اشتدت بعد نشر مرسوم عسكري في آذار/مارس ١٩٨٢ يحظر «لجنة التوجيه الوطني»، ووصلت إلى ذروتها في الأسابيع القليلة التالية، إذ قُتل ٢٨ متظاهراً فلسطينياً وجرح ٥٠٠ واعتقل ١٠٠٠. وأعلن في هذا الوقت مسؤول الإدارة المدنية الجديد مناحم ميلسون أن الانتخابات البلدية المقررة في نيسان/أبريل تأجلت مرة أُخرى «إلى حين إزالة نفوذ م.ت.ف.»[١٩٠] وأجازت إسرائيل في ٢٨ نيسان/أبريل، أي قبل يوم واحد من إعادة شبه جزيرة سيناء إلى السيطرة المصرية، بناء ست مستعمرات جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكأنها أرادت بذلك إظهار عزمها على عدم التنازل عنهما.

في هذه الأثناء، استمر تدهور الوضع الأمني في المناطق الواقعة تحت سيطرة م.ت.ف. في لبنان. فأدت الاشتباكات بين حركة أمل والحزب الشيوعي اللبناني، في بداية سنة ١٩٨٢، إلى سقوط ١٢ قتيلاً و٤٠ جريحاً، لكن معارك أسوأ اندلعت بين حركة أمل وائتلاف لليسار الفلسطيني واللبناني في بيروت، في ٢٥ كانون الثاني/يناير، ما لبثت أن امتدت إلى بعلبك وإلى ست قرى في منطقة صور خلال الأيام القليلة التالية. وبلغت حصيلة الإصابات في الجنوب، يوم ٣٠ كانون الثاني/يناير وحده، ٢٥ قتيلاً و٣٠ جريحاً، كما اندلع المزيد من الاشتباكات في منطقة النبطية بعد ذلك بأسبوع. وتم تثبيت جزء أساسي من مقاتلي فتح للمحافظة على السلام في القرى الشيعية، وعُززت حامية الأوزاعي سراً للاحتراس من قيام حركة أمل بخنق بيروت الغربية.[١٩١] وإزاء غضب السكان المحليين، انسحب ضباط فتح الذين كانوا يتوسطون بين حركة أمل واليسار في القرى الواقعة في منطقة قوات الطوارئ الدولية.[١٩٢] وما كادت هذه الاشتباكات تتوقف حتى اندلع القتال بين فتح ومنظمة الصاعقة في بيروت في ١ شباط/فبراير مخلفاً ١٩ إصابة. ووقعت مواجهات مماثلة بين الميليشيا المؤيدة لفتح وتلك المؤيدة لسورية في طرابلس في وقت لاحق من الشهر، خلفت ٢١ قتيلاً و٧٠ جريحاً. وكان عضو اللجنة المركزية لفتح نمر صالح قد أيد علناً حملة الحكومة السورية للقضاء على جماعة الإخوان المسلمين، لكن بدا واضحاً أن السلطات السورية تشك في أن قيادة الاتجاه السائد تؤوي المطلوبين الفارين منهم في شمال لبنان.[١٩٣] ونتيجة الضغط السوري والداخلي، توجه عرفات على رأس وفد رفيع المستوى من فتح إلى دمشق لعقد معاهدة استراتيجية، لكن اليسار الفلسطيني اتهمه، فيما بعد، بالحرص على أن تولد المعاهدة ميتة.[١٩٤]

كانت م.ت.ف. تتعرض للضرب من كل جانب. فقد انتقدت الحركة الوطنية اللبنانية فتح لاتخاذها موقفاً محايداً من نزاعها مع حركة أمل، ولدعمها الميليشيات

الإسلامية في طرابلس. ولم يسمح الحزب التقدمي الاشتراكي، الذي كان من أوفى حلفاء م.ت.ف. في الماضي، لها بنشر وحدات مقاتلة، أو بإقامة نقاط اتصال في منطقة الشوف الاستراتيجية.[195] وعلاوة على ذلك، بات الزعماء السنّة «التقليديون» يشاركون في انتقاد م.ت.ف. علناً، وضغطوا عليها في بعض المناسبات لنقل مرابض المدفعية ومستودعات الذخيرة بعيداً عن المناطق السكنية. وقام الشيخ محمد مهدي شمس الدين، رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، بخطوة لا سابقة لها عندما وجه كلاماً قاسياً إلى م.ت.ف. من محطة التلفزة اللبنانية الحكومية في منتصف نيسان/أبريل، في إثر ستة أيام من القتال المرير بين حركة أمل وخصومها نجم عنه سقوط ٩٤ قتيلاً و٢٤٣ جريحاً في بيروت والجنوب.[196] وازداد قلق المسلمين بعد قيام مسلحين مجهولين بإطلاق النار على رجل دين سني في بيروت في ١٦ نيسان/أبريل، وبعد زرع قنبلة قرب مسكن مفتي السني وحليف م.ت.ف. القديم، حسن خالد، في ٥ أيار/مايو. وتزامن هذا مع اشتباكات أُخرى بين جناحي حزب البعث المتنافسين، وبين المسلحين من أنصار فتح وأنصار سورية في طرابلس، قتل خلالها ٤٥ شخصاً وجرح ٩٨. وبهذا كان الانضباط الداخلي قد زال تماماً تقريباً، وانقسم تحالف م.ت.ف. مع الحركة الوطنية اللبنانية على نفسه إلى درجة لم يسبق لها مثيل.[197]

أصبح العنف الداخلي مستوطناً، لكن أجهزة الاستخبارات المعادية كانت أيضاً منغمسة فيه بصورة نشيطة. واكتُشفت سيارة مفخخة في مخيم عين الحلوة للاجئين في ١٣ آذار/مارس، وتم تفكيك عبوة بداخلها تزن ٢٠٠ كيلوغرام من المتفجرات عليها كتابات عبرية. وعادت «جبهة تحرير لبنان من الغرباء» إلى الظهور على مسرح الأحداث في ٢١ أيار/مايو لتدعي مسؤوليتها عن ثلاثة انفجارات، قتلت ١٠ أشخاص وجرحت ٢٥ في بيروت الغربية. واشتبه في قيام ميليشيا ناصرية بإلقاء متفجرة على السفارة الفرنسية في ٢٤ أيار/مايو، بينما رفع تفجير سيارة مفخخة في مكان آخر من العاصمة حصيلة إصابات هذا اليوم إلى ٣٠ قتيلاً وما يزيد على ٣٦ جريحاً. وافتعل ضابط أمن من فتح، يعمل أيضاً لحساب الاستخبارات الإسرائيلية، اشتباكات عنيفة مع التنظيم الشعبي الناصري، وهو الحليف الوفي لـ م.ت.ف. في صيدا. وسارعت م.ت.ف. إلى تقديم ٢٠ مليون ليرة تعويضاً عن الأضرار التي لحقت بالمراكز التجارية، وسحبت عناصرها من المدينة، لكن لم يعد في الإمكان إزالة الأذى الذي أصاب العلاقات على الصعيد المحلي. ولم تخسر م.ت.ف. قلوب الكثيرين من اللبنانيين وعقولهم فحسب، بل لم تتمكن أيضاً من التمركز في المعاقل الرئيسية المشرفة على الطريق الرئيسية التي سيستعملها أي غزو إسرائيلي مرتقب.

حرب لبنان

التوقعات المضللة

مع نهاية أيار/مايو ١٩٨٢، توفر لدى منظمة التحرير الفلسطينية صورة دقيقة جداً لخطط الحرب الإسرائيلية، وذلك جزئياً بفضل المعلومات التي وصلت إليها من مصادر دبلوماسية واستخباراتية متنوعة، منها السوفياتية والفرنسية والأميركية والمصرية. حتى أن م.ت.ف. حصلت على سرد تفصيلي لخطط الأركان العامة الإسرائيلية، بحسب زعم خليل الوزير فيما بعد، ولم تنقصها سوى المواعيد المحددة لبدء العمليات.(١) وتوقعت م.ت.ف. في تلك الآونة أحد احتمالين. الأول أن تمر هجمات مدرعة عبر النبطية وصور لتلتقي بعمليات الإنزال البرمائية في القاسمية أو الزهراني، مع عمليات تضليلية للقوات المنقولة بالطوافات أو بحراً عند نقاط أُخرى، وإمكان الاندفاع نحو حاصبيا.(٢) وتصور هذا الاحتمال أيضاً إمكان التفاف القوات الإسرائيلية حول صيدا للالتقاء بإنزال كبير عند مصب نهر الأولي شمالاً، ومن ثم الاندفاع نحو جيب ساحلي آخر عند الدامور. وعلى ما يبدو، اعتبرت م.ت.ف. الخيار الأخير قليل الإمكان، وبالتالي أعدت لثلاثة خطوط دفاعية إلى الجنوب والشرق من صيدا، لكنها لم تعزز دفاعات مصب الأولي والطريق الساحلية شمالاً.(٣) أمّا الاحتمال الثاني فقام على تصور اندفاع «جيش الدفاع الإسرائيلي» إلى خلدة، وقيامه في موازاة ذلك بإبعاد الوحدات السورية في سهل البقاع إلى خط يقع إلى شمال طريق بيروت ـ دمشق الدولية.(٤) واستنتجت م.ت.ف. أن القوات الإسرائيلية ستتوقف في كلا الحالتين إلى الجنوب من صيدا في غضون خمسة أيام، وعندها تفرض القوى العظمى وقفاً لإطلاق النار، وتستأنف عملية السلام بمشاركة سورية وم.ت.ف.(٥) وكان هذا التصور يعبّر عن خطأ فادح في قراءة الأهداف الإسرائيلية والأميركية، لكن باستثناء هذا الخطأ توقعت م.ت.ف. بدقة خطط «جيش الدفاع الإسرائيلي» المسماة «الصنوبرات الصغيرة»، و«الصنوبرات المتوسطة»، و«الصنوبرات الكبيرة» ـ وكان من المفارقات اللافتة أن مجلس الوزراء الإسرائيلي نفسه لم يكن اطلع على تلك الخطط.(٦)

واقتنعت م.ت.ف.، بفعل الإرهاق والتفكير القائم على الأمنيات، بأن القوات الإسرائيلية لن تصل إلى بيروت، حتى في أسوأ الاحتمالات. وكانت ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. تصران على أن العاصمة ليست هدفاً، على الرغم من توقعهما «عملية كبيرة».(٧) ولهذا السبب عارضت ج.ش.ت.ف. وغيرها من التنظيمات قرار م.ت.ف.، في أوائل أيار/مايو، بتجنيد الفلسطينيين الذكور الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٦ و٣٩ عاماً، متهمة عرفات بالمبالغة في حديثه عن خطر الغزو.(٨) وعززت التطمينات الواردة من دمشق والعواصم الأخرى الاعتقاد أن الهجوم لن يتعدى الزهراني، فكيف بصيدا، الأمر الذي دفع ج.ش.ت.ف. إلى الشكوى فيما بعد أن القيادة العسكرية السورية لم تكن قادرة على تخطي «التفكير التقليدي».(٩) وفي الواقع، عندما قدم خليل الوزير وسعد صايل تفصيلات خطط إسرائيلية أوسع كثيراً لوزير الدفاع السوري، مصطفى طلاس، ورئيس الأركان، حكمت الشهابي، في نهاية أيار/مايو، اعتبر المسؤولان هذه المعلومات مجرد «أمر رتيب».(١٠) ورفض طلاس والشهابي مطالب م.ت.ف. بنشر المزيد من وحدات المضادة للدبابات والمضادة للطائرات حول بيروت وعلى جبال الشوف، بل قاما بسحب بعض وحدات الدفاع الجوي والدروع من العاصمة في الأسبوع التالي.(١١) وبحسب تأكيد الوزير، تم سحب ١٠٧ عسكريين كانوا متمركزين في مخيمات اللاجئين منذ سنة ١٩٧٤ ويشغلون صواريخ سام ٧ المضادة للطائرات.(١٢)

حتى «الثالوث» القيادي في م.ت.ف. أصبح، في هذا الوقت، متبلداً تجاه خطر الغزو الوشيك بفعل سيل المعلومات التفصيلية، ونام مطمئناً إلى أن «جيش الدفاع الإسرائيلي» لن يصل إلى بيروت. وثابر «الثالوث» على استعداداته العسكرية، وألحق «أشبالاً» تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٦ عاماً بكتيبة زيد بن حارثة في نهاية أيار/مايو، وعرض، في ٤ حزيران/يونيو، تفريغ الأبناء الذين تطوعوا للخدمة في وحدات آبائهم، لكن الغزو الآن كان على بعد ساعات فقط.(١٣) وفي هذه المرحلة نُظر إلى وقوع هجوم إسرائيلي على القوات السورية في سهل البقاع كأمر ممكن، إلاّ إن القيادة الفلسطينية افترضت أن الحامية السورية على جبال الشوف ستتمكن، على الأقل، من الصمود، الأمر الذي يجعل تقدم «جيش الدفاع الإسرائيلي» على الطريق الساحلية نحو بيروت عملية محفوفة بالمخاطر، وبالتالي قليلة الإمكان.(١٤) وعكس عرفات عدم الوضوح هذا بسفره إلى المملكة العربية السعودية فوراً عقب تعرض بيروت لغارات جوية كثيفة في ٤ حزيران/يونيو. وكان السبب في الزيارة ظاهرياً البدء بوساطة جديدة لإنهاء الحرب بين إيران والعراق، لكن السبب الحقيقي كان الإفادة من العلاقة السعودية ـ الأميركية لمعرفة المدى

الكامل الذي سيتخذه الهجوم الإسرائيلي المقبل.(١٥) وأكد المسؤولون السعوديون لعرفات أن «جيش الدفاع الإسرائيلي» سيتوقف على بعد ٤٠ كلم من الحدود ـ أي عند صيدا أو قبلها ـ ولم يدرك خطأ تقديرهم إلاّ بعد عودته إلى بيروت. وحتى في تلك اللحظة، لم يدرك عرفات أن العاصمة اللبنانية نفسها كانت الهدف النهائي للغزو.

الغزو الإسرائيلي

في ٣ حزيران/يونيو، أطلق مسلحون ينتمون إلى جماعة أبو نضال المنشقة النار على السفير الإسرائيلي في لندن، شلومو أرغوف، وأصابوه بجروح.(١٦) وأثبتت الشرطة البريطانية بسرعة مسؤولية الاستخبارات العراقية عن العملية، لا م.ت.ف.، لكن الحكومة الإسرائيلية وجدت في الهجوم الذريعة التي كانت تبحث عنها لغزو لبنان.(١٧) وكان وزير الدفاع الإسرائيلي، أريئيل شارون، أطلع وزير الخارجية الأميركي، ألكسندر هيغ، مؤخراً على الخطط الإسرائيلية، وأكد أن إسرائيل أخذت «الضوء الأخضر» بالتصرف بحسب ما تراه ملائماً.(١٨) وأطلق سلاح الجو الإسرائيلي إشارة إلى بدء الغزو بشنه غارات عنيفة على بيروت الغربية وعلى منطقة النبطية بعد ظهر ٤ حزيران/يونيو، وأتبع ذلك في اليوم التالي غارات على شريط عرضه ٤٠ كلم يمتد من صور إلى الناعمة إلى الجنوب من العاصمة.

كان من المفترض ألاّ يشكل بدء الهجوم الإسرائيلي أي مفاجأة لـ م.ت.ف. بعد إطلاق النار على أرغوف، إلاّ إن ردة فعلها الأولى أظهرت بعض الارتباك على الرغم من دقة المعلومات التي وصلت إليها، ومن دقة تكهناتها الخاصة. وأمرت غرفة عملياتها المركزية الوحدات كلها بأن تكون في حالة «اليقظة الكاملة في خلال الساعات القادمة لأن هناك قراراً إسرائيلياً ـ أميركياً بعملية عسكرية محدودة أو موسعة والاستعداد لمواجهة كافة الاحتمالات.»(١٩) لكن حذرها هذا تناقض مع إصدارها التعليمات إلى رجال المدفعية في م.ت.ف. بإطلاق ما يزيد على ١٠٠٠ صاروخ وقذيفة على ٢٠ مستعمرة وبلدة في شمال إسرائيل في ٤ ـ ٥ حزيران/يونيو، بحسب لائحة أهداف معدة سابقاً.(٢٠) وحتى في ذلك الحين، عندما بدأ الهجوم البري في الساعة ١١ من صباح ٦ حزيران/يونيو، اعتقد عناصر المواقع المتقدمة التابعة لـ م.ت.ف. في منطقة صور أن العربات المدرعة التي شاهدوها تعبر نقاط تفتيش «اليونيفيل» تخص هذه القوات؛ وأبرق آمر القطاع عزمي الصغيّر، بعد فترة، إلى غرفة العمليات المركزية في بيروت معبّراً عن دهشته لقيام «جيش

الدفاع الإسرائيلي» بالهجوم عبر منطقة «اليونيفيل» وطالباً التعليمات بشأن كيفية التصرف.[٢١] ولم يكن هو الوحيد المقتنع بالافتراض الساذج أن قوات «اليونيفيل» قد تعوق التقدم الإسرائيلي؛ فقد اتهم عرفات لاحقاً هذه القوات بـ «التواطؤ» مع «جيش الدفاع الإسرائيلي».[٢٢] وفي أية حال، فإن رئيس م.ت.ف.، الذي عاد إلى بيروت في الساعات الأولى من يوم ٦ حزيران/يونيو، قبل على الفور بالنداء الذي وجهه مجلس الأمن لوقف إطلاق النار. وبلّغ قوات م.ت.ف. أننا «نلتزم به بدقة شريطة التزام الطرف الآخر.»[٢٣] ورتب عرفات موعداً للقاء قائد قوات «اليونيفيل»، وليام كلاهان، لتأكيد وقف إطلاق النار، بينما أصدرت غرفة العمليات المركزية تعليماتها إلى جميع الوحدات بإظهار أقصى درجات ضبط النفس.[٢٤]

لكن حذر م.ت.ف. لم يجدِ. فقد دخلت وحدات إسرائيلية إضافية منطقة عمل «اليونيفيل» وتفرعت في اتجاه بنت جبيل وجويا وقانا، وبدأت في الساعة الثالثة بعد الظهر قوات أُخرى الهجوم على قطاع النبطية وعلى القطاع الشرقي. وزجّ «جيش الدفاع الإسرائيلي» في عملية الغزو ما بين ٧٥,٠٠٠ و٧٨,٠٠٠ رجل، و١٢٤٠ دبابة و١٥٢٠ ناقلة جند مدرعة.[٢٥] وكان مجموع العسكريين المتفرغين التابعين لـ م.ت.ف. ١٥,٠٠٠ رجل، إلاّ إن الموجودين منهم في الجنوب كانوا ٦٠٠٠ رجل فقط، ولا يتجاوز عدد الجنود النظاميين منهم ٤٥٠٠ في أحسن الحالات. وكان رجال م.ت.ف. في الجنوب مسلحين بنحو ٦٠ دبابة، الكثير منها غير قادر على الحركة، وبين ١٠٠ و٢٠٠ قطعة مدفعية موزعة ضمن مجموعات صغيرة.[٢٦] وكان للفارق في القوى المتواجهة أثره، إذ تداعت دفاعات م.ت.ف.، أو تراجعت إلى جيوب معزولة في معظم المناطق. وسقطت بلدة النبطية بعد الظهر، وتبعتها قلعة الشقيف الشهيرة في المساء، وأمرت غرفة العمليات المركزية عند الساعة التاسعة ليلاً بانسحاب عام من القطاع. وسقطت صور ومخيم البص للاجئين في اليوم التالي؛ بينما صمد مخيم البرج الشمالي للاجئين ثلاثة أيام ومخيم الرشيدية أسبوعاً، لكن «جيش الدفاع الإسرائيلي» كان وصل إلى بيروت في هذه الأثناء. وكان لإصابة أغلبية أفراد قيادة م.ت.ف. العسكرية في النبطية بجروح نتيجة القصف المدفعي صباح ٦ حزيران/يونيو، وما رافقه من شائعة عن مقتل عزمي الصغيّر في صور وانقطاع الاتصال اللاسلكي بالكثير من الوحدات المقاتلة، أثر ملموس في معنويات المدافعين.

وكانت المرحلة الثانية من الغزو الإسرائيلي قطعت شوطاً مهماً حتى قبل سقوط صور. فقد قامت القوات الخاصة البحرية بإنزال عند مصب نهر الأولي بعيد

الساعة العاشرة من ليل ٦ حزيران/يونيو، وتبعها ما يقدر بلواء مظليين ودبابات على دفعتين رئيسيتين بين منتصف الليل والساعة ٢:٣٠ من بعد ظهر اليوم التالي.[٢٧] ولم تكن م.ت.ف. تعلم بأن عملية برمائية كانت في قيد التنفيذ إلى أن أعلنت دورية تابعة لها عند الساعة ١١ ليلاً أن سيارتي جيب تابعتين لها وقعتا في كمين إسرائيلي على الطريق الساحلية. ولم يصدق آمر قوات القسطل ذلك التقرير وطلب دورية أُخرى، لكن المدرعات الإسرائيلية كانت أتمت إنزالها في هذه الأثناء أيضاً.[٢٨] وحتى في ذلك الحين، لم يتم إرسال تعزيزات أو ضباط كبار إلى المنطقة، الأمر الذي دفع عرفات غاضباً إلى إرسال مفرزة من القوة ١٧ من بيروت لتحري الوضع. أخيراً، صرح أحد الضباط أنه شاهد «محاولة إنزال» عند الساعة ٣:٤٥ فجراً، إلاّ إن آمر قوات القسطل، «الحاج» إسماعيل جبر، لم يأمر بشن هجوم مضاد شامل ضد رأس الجسر البحري إلاّ عند الساعة ١١ من صباح ٧ حزيران/يونيو، لكن وحدات إسرائيلية أُخرى كانت تقترب من المدينة براً من جهة الجنوب في هذا الوقت.[٢٩] وأخلى الحاج إسماعيل مقر قيادته وانتقل إلى ضاحية عبرا، وتوقف قليلاً للإشراف على محاولة يائسة لاستعادة تل شرحبيل الاستراتيجي إلى الشمال الشرقي من المدينة، قبل أن يفرّ إلى الصالحية، ومن ثم إلى الشوف بصحبة كمال الشيخ، آمر كتيبة شهداء أيلول التابعة لفتح، ومصطفى سعد، زعيم التنظيم الشعبي الناصري، وضباط آخرين.[٣٠]

وبقي في صيدا كل من ضابط عمليات قوات القسطل، عبد العزيز أبو فضة، والقائد العسكري لـ ج.ش.ت.ف.، فؤاد عبد الكريم (أبو أحمد)، ورئيس أركان ج.د.ت.ف. أبو محمود الدوله، لكن في ذلك الحين كان المئات من الفدائيين ورجال الميليشيا المنسحبين من منطقتي النبطية وصور يتدفقون على المدينة ويزيدون في حالة الارتباك العامة. وصدرت الأوامر إلى وحدات كثيرة بالتراجع حفاظاً عليها، لكن مشهد المدرعات والمدافع المقطورة وهي تعبر الشوارع منسحبة كان له تأثير مدمر في المعنويات، وأثار في نفوس البعض صور الهزيمة العربية في حزيران/يونيو ١٩٦٧.[٣١] مع ذلك، فقد تم صد هجوم إسرائيلي على مخيم عين الحلوة للاجئين بعد الظهر، شارك فيه لواء مدرع وكتيبة مشاة مؤللة مدعومان من خمس كتائب مدفعية.[٣٢] وفي النهاية، تمكن «جيش الدفاع الإسرائيلي» من دفع طوابير مدرعة حول صيدا ووسطها في ٩ حزيران/يونيو (واستولى على مخيم المية ومية الصغير للاجئين في أثناء هذه العملية)، لكنه عانى تأخيراً حاسماً في اندفاعه نحو بيروت. فاجتمع الآلاف من المدنيين في منطقة اعتبرها الإسرائيليون «منطقة آمنة» على الساحل، حيث قام مخبرون مقنّعون بمساعدة «جيش الدفاع

الإسرائيلي» بالتعرف على رجال م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية. وصمدت البلدة القديمة في صيدا ثلاثة أيام أُخرى؛ ووقع أبو فضة في الأسر، بينما اختبأ عبد الكريم والدوله عدة أيام، ومن ثم تسللا إلى خارج المدينة مع جموع النازحين. ولم يسقط آخر جيب مقاوم في مخيم عين الحلوة حتى ١٤ حزيران/يونيو بعد تعرضه لنيران متواصلة في الأيام الثلاثة الأخيرة، بما فيها قصفه بالنابالم.(٣٣)

وكانت القوات الإسرائيلية باشرت تقدمها شمالاً نحو بيروت بعد ظهر ٧ حزيران/يونيو، ووصلت إلى بلدة السعديات في المساء. وتمكنت المدرعات الإسرائيلية من شق طريقها عبر جسر الدامور في الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم التالي، لكن معركة صيدا كانت لا تزال تعوق وصول آليات حربية ضرورية جداً للمشاة. ثم وقع ما لا يخطر على بال. فقد شن «جيش الدفاع الإسرائيلي» هجوماً مباشراً على المواقع السورية في جبل الريحان بعد ظهر ٨ حزيران/يونيو، الأمر الذي تسبب بانسحاب سوري عاجل من منطقة جزين ومن معظم أنحاء الشوف. وكان آمر قوات الكرامة التابعة لفتح، غازي عطا الله، هجر موقعه في القطاع الشرقي، في ٦ حزيران/يونيو، مدعياً ضرورة التشاور مع قيادة م.ت.ف. في بيروت، فترك وحداته «تتصرف بحسب ما تراه ملائماً»، لكنه عاد فظهر في شتورة، في ٨ حزيران/يونيو، وأصدر أمره بالتراجع إلى خلف الخطوط السورية.(٣٤) وسحب، في هذه الأثناء، آمر قوات اليرموك، ياسين سعادة، لواءه إلى بعلبك في القسم الشمالي من سهل البقاع، بناء على تعليمات من غرفة العمليات المركزية في م.ت.ف. واستخدمت في هذه اللحظة الولايات المتحدة حق النقض ضد مشروع قرار لمجلس الأمن يجدد الدعوة إلى انسحاب إسرائيلي فوري، ويهدد بفرض عقوبات على إسرائيل في حال امتناعها من تنفيذ القرار. ودمّر سلاح الجو الإسرائيلي في اليوم التالي بطاريات سام ٦ السورية في سهل البقاع، وأسقط عشرات المقاتلات السورية، الأمر الذي سمح لثلاث فرق إسرائيلية بالتقدم بسرعة نحو طريق بيروت ـ دمشق الدولية.

كذلك أتاح سقوط الشوف على نحو مماثل لـ «جيش الدفاع الإسرائيلي» استكمال الدائرة حول صيدا ومواجهة الدامور من الجبال الواقعة شرقيها في ٩ حزيران/يونيو. وبلّغت القيادة العسكرية المحلية مقر قيادة م.ت.ف.، في ٨ حزيران/يونيو، أنها تتعرض لقصف مدفعي إسرائيلي من الشرق، الأمر الذي دلّ على اختراق إسرائيلي للشوف، لكن القيادة أهملت هذا التبليغ في البداية.(٣٥) وما لبث خليل الوزير أن هرع إلى بلدة المختارة لإقناع زعماء الدروز بالسماح

لـ م.ت.ف. بنشر قوات لإعاقة التقدم الإسرائيلي في الشوف، إلاّ إنه فشل في ذلك؛ وأبرق إلى غرفة العمليات المركزية مؤكداً التقدم الإسرائيلي، ومحذراً من حركة «كماشة» محورها الدامور.[٣٦] وفي الدامور، واجه نحو ٤٠٠ فدائي و٣٣٠ عنصر ميليشيا مسلحين بخليط متنافر من دبابات ت ٣٤، ومن المدافع العادية والصاروخية، ومن صواريخ سام ٧ المضادة للطائرات، فرقتين إسرائيليتين.[٣٧] وأزاح «جيش الدفاع الإسرائيلي» بسهولة هذه الدفاعات أو تجاوزها بالسير على الطريق الساحلية الجديدة في ٩ حزيران/يونيو، لكن مقاتلي م.ت.ف. الشاردين واصلوا الاشتباك مع القوات الإسرائيلية ليومين آخرين، وقتلوا في أحد الكمائن نائب رئيس أركان الجيش، يكوتيئيل آدم، وعدداً من كبار ضباط الأركان. وتوقف الجيش عند بلدة الناعمة مساء ٩ حزيران/يونيو بعد أن فقدت وحدته المتقدمة أربع آليات في كمين أعده مقاتلو م.ت.ف. وعناصر ميليشيا حركة أمل والمغاوير السوريون، وبعد أن تم صد محاولتي إنزال بحري عند الدوحة وخلدة.[٣٨] (واستولى «جيش الدفاع الإسرائيلي»، في هذه الأثناء، على مخازن أسلحة تابعة لـ ج.ش. ـ ق.ع. في دير الناعمة وهي في حالة سليمة).

تباطأت قيادة م.ت.ف. في استيعاب مدلولات التقدم الإسرائيلي السريع لحين وصول «جيش الدفاع الإسرائيلي» إلى الدامور. وأصيب سعد صايل في البداية بشيء من الاضطراب عند تلقيه نبأ وجود الجيش إلى الشمال من مصب الأولي، إذ قال: «كقيادة عسكرية كنا مرتبين أمورنا على أساس ثلاثة خطوط دفاعية آخر خط دفاع لنا كنا نعتبره 'منطقة عربصاليم'، والعدو الآن دمر الخطوط الثلاثة... كل الاحتمالات أصبحت واردة.»[٣٩] واعترف القائد العسكري لـ ج.د.ت.ف.، ممدوح نوفل، لاحقاً بأن المجلس العسكري الأعلى لـ م.ت.ف. لم يعتبر بيروت هدفاً إلاّ «في حوالي اليوم الرابع للهجوم، وتحديداً بعد أن تجاوز العدو بإنزالاته وتقدمه على الأرض منطقة صيدا ـ جسر الأولي.»[٤٠] ومع اتضاح خطورة الموقف، طلبت م.ت.ف. من الأردن إرسال قوات بدر التابعة لـ ج.ت.ف. إلى لبنان؛ وتم نشر كتيبة منها في بيروت وكتيبة أُخرى بين قبر شمون وكفر متى في ٩ حزيران/يونيو. كما أرسلت غرفة العمليات المركزية ضابطاً من ج.ت.ف.، هو عبد الله صيام، ومعه ٣٠ مقاتلاً لتعزيز الدفاع عن خلدة، الذي تكوّن في ذلك الحين من ثلاث سرايا دبابات وقوات خاصة سورية ومن بضع عشرات من عناصر الميليشيا الفلسطينيين واللبنانيين.

استطاعت هذه القوة المختلطة صد الهجمات الإسرائيلية المتكررة على قطاع الدوحة في ١٠ حزيران/يونيو. وأقنع الموفد الأميركي فيليب حبيب، في هذه

الأثناء، سورية وإسرائيل بالقبول بوقف لإطلاق النار يبدأ ظهر اليوم التالي. ولم يجر ضم م.ت.ف. رسمياً إلى هذا الاتفاق، ورفضت إسرائيل اقتراح حبيب بتطبيق الهدنة على مخيم عين الحلوة وعلى غيره من جيوب المقاومة، واستأنفت محاصرتها بوابل من النيران الكثيفة.(٤١) وأصدر وزير الدفاع الإسرائيلي، أريئيل شارون، جرياً على عادته، أوامره إلى الجيش بأن يسابق الزمن بشن هجوم ليلي عبى الدوحة، وبأن يتجاهل وقف إطلاق النار في غرب لبنان تجاهلاً تاماً، متذرعاً بانتهاكات وهمية ارتكبتها م.ت.ف. فاستولى الجيش على مفترق الطرق الجبلية الاستراتيجي في قبر شمون عند الساعة ٦:٣٠ مساء من يوم ١١ حزيران/يونيو عقب انسحاب الحامية السورية، على الرغم من أن القيادة السورية لم تعلم بهذه الخسارة إلا ظهر اليوم التالي.(٤٢) وواصل «جيش الدفاع الإسرائيلي» جداله في أن وقف إطلاق النار لا يشمل م.ت.ف.، وقام بتوسعة موطئ قدمه في الجبال المطلة على بيروت في ١٢ حزيران/يونيو، واستولى على مثلث خلدة فترة وجيزة قبل أن يتراجع تحت وطأة هجوم مضاد صاعق شنته القوة الفضفاضة التي يقودها عبد الله صيام. واضطرت إسرائيل، في هذا الوقت، إلى القبول بوقف لإطلاق النار نتيجة الضغط الأميركي، لكنها ما لبثت أن خرقته في ١٣ حزيران/يونيو ووصلت إلى قرية بعبدا، حيث التقت أخيراً ميليشيا القوات اللبنانية المارونية.

كان عرفات حذر مراراً من خطة «الأكورديون» التي ستطبق على بيروت، إلاّ أن الاتصال الإسرائيلي ـ الماروني أفقد القيادة الفلسطينية توازنها. وكما اعترف رئيس م.ت.ف. لاحقاً بـ «أن الأمر قد أشكل عليّ عندما أطبق الحصار علينا من جبل. لم أكن أتصور سقوط الجبل واحتلاله بهذه السرعة.»(٤٣) وأنهت م.ت.ف. اليوم السابق وهي لا تدرك الحجم الكامل للمكاسب الإسرائيلية في الجبل المطلة على بيروت، ويبدو أنها كانت تعتقد أن وقف إطلاق النار سينقذها من وضع يزداد يأساً يوماً بعد يوم، لكن «جيش الدفاع الإسرائيلي» امتنع من استثمار فوزه ليشن هجوماً فورياً على العاصمة، وبالتالي فاتته هذه الفرصة السانحة. وقام بدلاً من ذلك بتشديد قبضته حول بيروت باحتلاله بلدات سبناي والجمهور والشويفات من دون مقاومة، بعد أن سحب قائد اللواء ٨٥ السوري وحداته وقوات ج.ت.ف. الحليفة إلى داخل العاصمة كي يتجنب تطويقها.(٤٤) كما جرى دفع الوحدات السورية إلى الخلف حتى الجمهور شرقاً على طريق بيروت ـ دمشق الدولية، في ١٤ حزيران/يونيو، الأمر الذي سمح للجيش الإسرائيلي بالانتشار في اليوم التالي على «الخط الأخضر» الذي يقسم بيروت.

لم يبدأ «جيش الدفاع الإسرائيلي» ضغطه المباشر على بيروت إلاّ في هذه

اللحظة. إذ إن هجماته المتكررة التي شنها لواءان مدرعان على مثلث خلدة لم تنجح في إرجاع المدافعين إلى الخلف أكثر من بضع مئات من الأمتار منذ ١٣ حزيران/يونيو. وظل عبد الله صيام على رأس حفنة من المدافعين يدعمهم ٢٥٠ فدائياً من كتيبة رأس العين التابعة لفتح ومن القوة ١٧، بالإضافة إلى الدعم الناري الفعال من جانب المدفعية الفلسطينية والسورية. وارتضى الفدائيون تحمّل إصابات جسيمة من خلال تصميمهم على الاحتفاظ بالمثلث، إذ خسروا ١٣ قتيلاً و١٨ جريحاً في هجوم مضاد في ١٣ حزيران/يونيو، كما تكبدوا ٢٦ قتيلاً و٢٥ جريحاً في هجوم مضاد آخر في اليوم التالي. وجاءت هذه الخسارة عقب هجوم على خلدة استمر يوماً كاملاً شنته كتيبتان إسرائيليتان بدعم جوي ومدفعي وبحري انتهى بسقوط خط الدفاع عن مثلث خلدة. وقتل صيام في المعركة الأخيرة، بعد أن صمد ستة أيام أتاحت لـ م.ت.ف. تهيئة بيروت لمقاومة عملية اقتحام رئيسية. وثبت أن هذا الصمود لا يقدّر بثمن، بعد أن شن «جيش الدفاع الإسرائيلي» هجمات متكررة على المدرجين الجنوبي والشرقي لمطار بيروت الدولي بين ١٥ و١٧ حزيران/يونيو. وقامت القوات الخاصة السورية المسلّحة بصواريخ ساغر الموجهة المضادة للدبابات، إضافة إلى سرية دبابات سورية، بدعم وحدات فتح التي فقدت ٢٥ مقاتلاً وأُصيب ٣٠ آخرون بجروح من القوة التي كانت تسد الطريق الساحلية في ١٥ حزيران/يونيو. أخيراً، تمكن سلاح المدرعات الإسرائيلي من احتلال الـ ٥٠٠ متر التي تفصله عن المدرج الشرقي، في ١٧ حزيران/يونيو، لكنه أوقف زحفه بعد أن صُدت محاولة إنزال بحري قام بها خلف خطوط م.ت.ف. في منطقة الأوزاعي.

وأقنعت معركة المدارج م.ت.ف. بأن «جيش الدفاع الإسرائيلي» كان عازماً على شن هجوم شامل على بيروت انطلاقاً من المطار.[٤٥] لكن شارون لم يكن مهيأً لإصدار أوامره بشن هذا الهجوم، إذ فضل طرد ما تبقى من الوحدات السورية من مرتفعات عاليه المطلة على العاصمة. وكان التقاء القوات الإسرائيلية بالقوات المارونية حول بيروت أثار صخب مجلس الوزراء الإسرائيلي ودفع المبعوث الأميركي، حبيب، إلى العودة إلى المنطقة. ونظراً إلى تحديد موعد لاجتماع رئيس الحكومة، بيغن، بالرئيس الأميركي ريغن، في ٢١ حزيران/يونيو، حدّت إسرائيل كثيراً عملياتها الحربية في لبنان، ولم تسمح لشارون ورئيس الأركان، رفائيل إيتان، باستخدام سلاح الجو إلاّ بعد حصولهما على تفويض من مجلس الوزراء. لكن شارون ضاق بالقيود ذرعاً، فأصدر أمراً سرّياً بهجوم زاحف على بلدة بحمدون الجبلية الكبيرة في ٢٠ حزيران/يونيو. واستغرق «جيش الدفاع الإسرائيلي» أربعة

يه للوصول إلى هدفه، كان الجيش السوري في أثنائها قد انسحب من مرتفعات عنيه مخلفاً وراءه بعض عناصر تابعة لكتيبة قوات خاصة ولقوات م.ت.ف. في بحمدون.[٤٦] وجرت معركة مريرة فجر ٢٤ حزيران/يونيو، مكنت «جيش الدفاع الإسرائيلي» من السيطرة على بحمدون عند المساء بعد أن سقط له ٢٩ قتيلاً و١٤١ جريحاً خلال يومين من القتال. وكان لهذا النجاح ثمنه السياسي أيضاً: فقد طالب مجلس الوزراء الإسرائيلي بسيطرة أكبر على العمليات العسكرية، وظهرت تصدعات في الإجماع الوطني بعد أن أدركت المعارضة الإسرائيلية والرأي العام أن الجيش تجاوز كثيراً أهدافه المعلنة وأصبح يفرض، في هذا الوقت، حصاراً طويل الأمد على بيروت. أمّا الضربة الأخرى، فكانت عزل أقرب حلفاء شارون الأميركيين، وزير الخارجية، ألكسندر هيغ، عن منصبه لأسباب تتعلق جزئياً بطريقة معالجته الحرب في لبنان.

معركة بيروت

وقعت الحكومة الإسرائيلية بين فكي ترددها في فرض حصار طويل الأمد على بيروت، وبين عدم استعدادها لإفراج كرب م.ت.ف. بسحب «جيش الدفاع الإسرائيلي» إلى الخط الذي أعلنته هدفاً لهجومها عند بدء الحرب، أي ٤٠ كلم بعيداً عن الحدود. ولم يكن لـ م.ت.ف.، من جانبها، أي خيار في هذه المسألة. إذ كانت أصيبت بصدمة قوية في ٩ حزيران/يونيو، عندما أدركت أن الغزو يستهدف بيروت. وسعت إسرائيل لاستغلال هذه الصدمة في اليوم التالي من خلال إلقاء وريقات من الجو تحث السكان المدنيين والعسكريين الفلسطينيين والسوريين على حد سواء على الهروب من المدينة. ومن حسن حظ م.ت.ف. أن غرفة عملياتها المركزية استعادت رباطة جأشها بسرعة كافية لوضع خطة دفاعية مرتجلة مساء اليوم نفسه. فقامت بتقسيم بيروت الغربية وضواحيها الجنوبية إلى سبعة قطاعات، وعيّنت لكل قطاع قيادته المستقلة ونواة من الوحدات المقاتلة النظامية، بالإضافة إلى شبكات اتصال، ومخازن أسلحة وذخيرة، ومراكز توزيع الطعام، ومراكز طبية.[٤٧] وكان الجزء الأعظم من العسكريين ينتمي إلى فتح وإلى ج.ت.ف. (بجناحيه الموالي لـ م.ت.ف. والموالي لسورية)، لكن قوام المقاتلين في بعض الأحياء كان أساساً من الحركة الوطنية اللبنانية ومن حركة أمل. وكانت التنظيمات جميعها ممثلة في المجلس العسكري الأعلى لـ م.ت.ف.، باستثناء اللواء السوري وقوات حطين والقادسية التابعة لـ ج.ت.ف.؛ وصدرت الأوامر من

دمشق إلى الجنود السوريين بالبقاء في ثكناتهم حتى نهاية الحرب، لكن وحدات ج.ت.ف. احتلت المواقع الأمامية تحت القيادة الفعلية لـ م.ت.ف. وحصل الجنود السوريون ووحدات ج.ت.ف. على جميع حاجاتهم من الطعام والوقود والتجهيزات القتالية والرواتب من م.ت.ف. طوال مدة الحصار.

تألّفت قوة الدفاع التابعة لـ م.ت.ف. من ٨٠٠٠ رجل مسلح تقريباً، إلاّ إن القوة القتالية كانت ترتكز على نواة من ٣٥٠٠ جندي نظامي وعنصر ميليشيا مدربين. وتألّف تسليح هذه القوة من ٢٤ دبابة ت ٣٤ و١٠٠ مدفع عديم الارتداد ومنصات إطلاق الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات، ومن تشكيلة من مدافع الهاون المتوسطة والثقيلة ومدفعية الميدان ومدافع الهاوتزر، ومن راجمات الصواريخ من جميع الحجوم (بما في ذلك نحو ١٢ راجمة طراز ب.م. ٢١) تراوح مجموعها ما بين ١٥٠ و٢٠٠. ووفر الدفاع الجوي البدائي بضع مئات من المدافع المضادة للطائرات، وأربع عربات طراز ز.س. يو. ٢٣ ـ ٤، وحفنة من قاذفات صواريخ سام ٧. وابتداء من مساء ٩ حزيران/يونيو، أقام مهندسو م.ت.ف. وكثيرون من المتطوعين سواتر ترابية إضافية، وحفروا الخنادق، وزرعوا حقول الألغام، وقد أتاح لهم صمود المقاومة في خلدة الوقت لإقامة سواتر إضافية ولحفر الخنادق في المنطقة المكشوفة الواقعة بين المطار والأحياء السكنية المجاورة، بعد اتضاح أن هجوماً رئيسياً سيسلك هذه الطريق. وأقامت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، في هذه الأثناء، مراكز إسعافات أولية ومستشفيات ميدانية في مختلف المناطق، بينما تولت أجهزة مدنية أُخرى تنظيم عملية توزيع الطعام والماء والخدمات الأُخرى على الآلاف من النازحين الذين تدفقوا على بيروت الغربية من الضواحي ومن الدامور ومن مناطق أُخرى خارج العاصمة.

وهكذا وصلت الاستعدادات العسكرية إلى مستوى معقول، وتحسنت الروح المعنوية للمدنيين بصورة واضحة، لكن المشكلة التي واجهت م.ت.ف. تمثلت في تردد الدول العربية في بذل جهود جادة لرفع الحصار الإسرائيلي. فلم تكن سورية مستعدة لاستئناف القتال عقب الخسائر المؤلمة التي تعرضت لها في فترة ٨ ـ ١١ حزيران/يونيو، وتجاهلت بإصرار تذكير م.ت.ف. لها علناً أكثر من مرة باتفاقهما الأخير بشأن التنسيق الاستراتيجي. وشعرت سورية بأنها قدمت أكثر مما قدمه أي عضو آخر من أعضاء جبهة الصمود والتصدي العربية في مجال تنفيذ التزامها الدفاع الجماعي؛ وأرسلت ليبيا كتيبة دفاع جوي لمساعدة القوات السورية في سهل البقاع، بينما أرسل اليمن الشمالي واليمن الجنوبي مئات المتطوعين لمساعدة م.ت.ف. وبعد أن رفضت سورية عرضاً من الجزائر بإرسال المزيد من

القوات، قدمت الأخيرة طلباً عاجلاً لشراء أسلحة سوفياتية بقيمة ٢٠ مليون دولار لإرسالها إلى م.ت.ف.[٤٨] وقامت المملكة العربية السعودية، في هذه الأثناء، وتبعتها مصر (التي سعت للخروج من عزلتها)، بالتوسط مع الولايات المتحدة، إلاّ أن جامعة الدول العربية أثبتت عجزها عن حشد تأييد كافٍ لعقد اجتماع قمة طارئ، ولم يجتمع وزراء الخارجية العرب إلاّ في ٢٩ تموز/يوليو، أي بعد مرور ثمانية أسابيع على بدء الحرب.

وشكّل الضغط الذي تعرضت له م.ت.ف. من قبل جميع الأحزاب السياسية اللبنانية والزعماء اللبنانيين للانسحاب من بيروت مشكلة لا تقل خطورة عن الموقف الرسمي العربي. فقد طلبت إسرائيل علناً، في ١٣ حزيران/يونيو، من م.ت.ف. إلقاء سلاحها ومغادرة العاصمة تحت الحراسة إلى سهل البقاع، وانضمت الحركة الوطنية اللبنانية، باستثناء تنظيم أو تنظيمين، مثل حركة «المرابطون» الناصرية، إلى الزعماء المسلمين التقليديين في العمل لإقناع عرفات بالنظر في هذا الخيار. وانضم زعيم الحركة الوطنية اللبنانية، وليد جنبلاط، وزعيم حركة أمل، نبيه بري، إلى «هيئة الإنقاذ الوطني» الذي ألّفه الرئيس الياس سركيس في ١٤ حزيران/يونيو، في خطوة تهدف إلى تسهيل التفاوض بشأن انسحاب على أساس الشروط الإسرائيلية.[٤٩]

ولا يعني هذا أن وجهات نظر الفلسطينيين كانت مجمعة على معارضة الانسحاب. إذ رأى البعض أن «لا بديل من سحب قوات م.ت.ف. من بيروت»، لكنه كان يأمل بالحد الأدنى من «التعويض السياسي»، أي إجراء حوار أميركي ـ فلسطيني رسمي وضمانات تتعلق بالوجود الفلسطيني المتبقي في لبنان، مدنياً وعسكرياً.[٥٠] وكان الذين يفكرون بهذه الطريقة هم أحمد جبريل ومحمد زيدان (أبو العباس) وسمير غوشة ـ الأمناء العامون لثلاثة من تنظيمات الرفض وهي على التوالي: ج.ش. ـ ق.ع. وجبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني ـ وعضوا اللجنة المركزية لفتح هاني الحسن وهايل عبد الحميد.[٥١] ويبدو أن عدة زعماء منهم جبريل، أقروا بإرسال رئيس استخبارات فتح العسكرية عطا الله عطا الله إلى بيروت الشرقية، في ١٣ حزيران/يونيو، وهو يحمل عرضاً بالتفاوض مع وزير الدفاع الإسرائيلي، شارون، على الرغم من أن المحاولة باءت بالفشل.[٥٢] إلاّ إن صلاح خلف ونمر صالح عارضا زملاءهما، كما فعل جورج حبش ونايف حواتمه. فقد أدركوا أن الانسحاب أمر حتمي، لكنهم اعتقدوا أن م.ت.ف. تستطيع الاعتماد على خبرتها بحرب المدن وعلى وفرة المؤن والذخائر لديها لتصليب موقفها والتفاوض في شأن شروط أفضل. مع ذلك، فقد برز في

الأسبوع التالي إجماع على مسألتين هما: التزام الانسحاب من بيروت من حيث المبدأ، ورفض مطلق للشروط التي تطالب بها إسرائيل بدعم من الولايات المتحدة.[٥٣]

واجهت م.ت.ف. تحدياً مزدوجاً تمثل في كيفية استكشاف الخيارات الدبلوماسية المتعددة والتفاوض في شأن شروط الانسحاب وهي تتعرض للقصف من جهة، وبطريقة لا تضعف معنويات الناس بصورة عامة ولا الدافع إلى القتال في أوساط العسكريين من جهة أُخرى. واتضح هذا عندما تسربت أنباء عن أن عضو اللجنة المركزية لفتح، هاني الحسن، عقد محادثات سرية في بيروت الشرقية مع المبعوث الفرنسي، فرنسيس غوتمان، بين ١٥ و١٧ حزيران/يونيو للبحث في الشروط الإسرائيلية.[٥٤] وأشارت التسريبات الصحافية إلى أن الحسن قبل بالمطلب الإسرائيلي بنزع سلاح م.ت.ف. الأمر الذي اضطر وسائل إعلام م.ت.ف. إلى القيام بحملة لحد الأضرار الناجمة عن هذه التسريبات، كما دفع عرفات إلى أن يُقْسِم، في ١٧ حزيران/يونيو، بتحويل بيروت إلى «ستالينغراد العرب». وفي هذه الأثناء، زادت إسرائيل في ضغطها العسكري: فقد قتل ٧٣ مدنياً بصاروخ موجه أطلقه زورق حربي إسرائيلي على مبنى سكني في ١٥ حزيران/يونيو، كما أصيب مستشفيا عكا وغزة، التابعان لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، إصابات مباشرة بقذائف مدفعية في الأيام التالية. ورفع الاستخدام الواسع لقذائف المدفعية المتفجرة جواً وللقذائف الفوسفورية معدل وفيات الجرحى إلى نسبة ٣٠٪ ـ ٥٠٪، أي ضعف المستويات المعتادة في الحرب.[٥٥] وزاد عملاء الاستخبارات الإسرائيلية في حمّام الدم بتفجير سلسلة من السيارات المفخخة، قتلت أول سيارة منها ٦٠ نازحاً في ٢٤ حزيران/يونيو.

وعلى العكس من المقاصد الإسرائيلية من الهجوم الضاري، فقد أدى إلى تصليب عزيمة م.ت.ف. إذ إن القادة الميدانيين رفعوا المعنويات بإرسال رجالهم عبر خطوط القتال للإغارة على مواقع «جيش الدفاع الإسرائيلي»، ونفذت غرفة العمليات المركزية عدة جولات من القصف المدفعي المضاد لإثبات جرأة م.ت.ف. وللإشارة إلى وفرة الذخيرة.[٥٦] وفي بعض المناسبات، كان الضباط الذين يشتبهون في ظهور أعراض الضعف السياسي على قيادة م.ت.ف.، أو في أنها تتفاوض على أساس الشروط الإسرائيلية، يخرقون الهدنة ويتعمدون دفع إسرائيل إلى القيام برد انتقامي.[٥٧] وعزز عاملان إضافيان الثقة بالنفس لدى م.ت.ف. كان العامل الأول الجهد الدبلوماسي الفرنسي الذي تجسد في ١٩ حزيران/يونيو في شكل مقترح رسمي جمع بين الانسحاب الإسرائيلي الكامل من

لبنان وإعادة التفاوض في شأن الوجود الفلسطيني بين م.ت.ف. والحكومة اللبنانية، وبين انسحاب م.ت.ف. في مقابل إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.[٥٨] وبعد خمسة أيام، عرضت فرنسا على مجلس الأمن مشروع قرار يدعو إلى «فض اشتباك أولي للقوات (وهو مطلب رئيسي لـ م.ت.ف.) يقوم على تراجع الجيش الإسرائيلي مسافة ١٠ كلم بعيداً عن بيروت وانسحاب قوات م.ت.ف. إلى مخيمات اللاجئين، مع انتشار مراقبي الأمم المتحدة وقوات مسلحة لبنانية، وربما قوة عسكرية تابعة للأمم المتحدة، بين الطرفين.»[٥٩] وحصل مشروع القرار على تأييد ١٤ عضواً من أعضاء مجلس الأمن، لكن الولايات المتحدة استخدمت حق النقض ضده؛ وتبنى هيغ المطلب الإسرائيلي، بتجريد م.ت.ف. من السلاح، كمطلب أميركي، وأعاد التشديد عليه في رسالة أخيرة وجهها إلى فرنسا في ٢٥ حزيران/يونيو، وهو اليوم الذي تم فيه إقصاؤه عن منصبه.

أمّا العامل الثاني الذي شجع م.ت.ف.، فكان تصلب العزيمة اللبنانية في أواخر حزيران/يونيو. وحدث هذا جزئياً كردة فعل على الإصابات الجسيمة التي أوقعها القصف الإسرائيلي في صفوف المدنيين، لكنه كان أيضاً انعكاساً للذعر الذي شعرت به الحركة الوطنية اللبنانية وأحسه الزعماء المسلمون التقليديون عندما سمح «جيش الدفاع الإسرائيلي» لميليشيا القوات اللبنانية بدخول مرتفعات عاليه بعد استيلائه على بحمدون. وقام الموارنة بحملة من القتل والخطف والنهب ضد السكان المحليين مماثلة لأعمال جيش لبنان الجنوبي المدعوم من إسرائيل في الجنوب اللبناني. وأغضب العجز التام الذي أبداه الرئيس سركيس وليد جنبلاط ونبيه بري وغيرهما من الشخصيات البارزة، فاستقالوا من «هيئة الإنقاذ الوطني» احتجاجاً، في ٢٥ حزيران/يونيو. وبحلول هذا التاريخ، كان «جيش الدفاع الإسرائيلي» قد أوقع، بحسب إحصاءات الشرطة اللبنانية، ١٠,١١٢ قتيلاً و١٩,٠٠٠ جريح، بلغت نسبة المدنيين بينهم ٨٤٪. وأعلن «جيش الدفاع الإسرائيلي» سقوط ٢٦٩ قتيلاً وإصابة ١٢٥٥ من جنوده بجروح حتى ذلك التاريخ.[٦٠]

شجعت هذه التطورات عرفات على المضي في مبادرته الدبلوماسية، فقام، في ٢ تموز/يوليو، بتقديم رسالة خطية إلى رئيس الحكومة اللبنانية، شفيق الوزان، تلتزم فيها م.ت.ف. مبدأ الانسحاب من بيروت. وكان رئيس م.ت.ف. قد ضمن بدهاء موافقة القيادة الفلسطينية كلها على هذه الوثيقة بالإجماع قبل تقديمها للوزان، الذي نقلها إلى المبعوث الأميركي حبيب. وأعطى وزير الخارجية الأميركي الجديد، جورج شولتز، حبيب تعليماته بالرد إيجابياً على مبادرة عرفات، وذلك بتقديمه

مقترحاً أميركياً جديداً يتألف من نقطتين رئيسيتين: الأولى، على م.ت.ف. إعادة التجمع داخل مخيمات اللاجئين في بيروت بينما يتراجع «جيش الدفاع الإسرائيلي» إلى الخلف مسافة تكفي لرفع الحصار؛ الثانية، في إمكان م.ت.ف. الاحتفاظ بمكتب سياسي وبما مجموعه ٢٠٠٠ عسكري كحد أقصى في العاصمة بقيادة الجيش اللبناني، إلى حين انسحاب جميع القوات الإسرائيلية والسورية من البلد.[٦١] ونقل السفير الأميركي لدى إسرائيل، ساموئيل لويس، هذه الشروط إلى بيغن في ٣ تموز/يوليو، كما عرض عليه إرسال جنود أميركيين كجزء من قوة متعددة الجنسيات لحفظ السلام حول بيروت. ورفض مجلس الوزراء الإسرائيلي المقترح بسخط رفضاً مباشراً، وما لبثت الولايات المتحدة أن تخلت عنه أيضاً بعد فترة، لكن هذه الواقعة أكدت وجهة نظر قيادة م.ت.ف. في أن مقاومتها عسكرياً عززت موقفها التفاوضي.

أقلقت هذه المبادلات الدبلوماسية شارون وإيتان، اللذين خشيا أن تحول دون إلحاق هزيمة كاملة بـ م.ت.ف. وأن تعوق تأليف حكومة لبنانية صديقة لإسرائيل. وبناء على إلحاحهما كان مجلس الوزراء الإسرائيلي سبق أن طرح ما اعتبره خطة سلام، في ٢٧ حزيران/يونيو، تقوم على المطالبة بمغادرة جميع العسكريين التابعين لـ م.ت.ف. لبنان على الفور، من دون أي تعهد بسحب «جيش الدفاع الإسرائيلي» من البلد. وألقت الطائرات الإسرائيلية وريقات فوق بيروت تحذر من أن إسرائيل لم تستخدم بعد كامل قوتها، وتحث المواطنين على النجاة بأنفسهم. وأدى انفجار سيارة مفخخة في اليوم نفسه إلى وقوع ٢٣ إصابة بين المدنيين، بينما اندلعت مناوشات حول بيروت، فبدت هذه الأحداث أنها جاءت لتأكيد رسالة إسرائيل التحذيرية. وقامت المقاتلات الإسرائيلية بشن غارات وهمية فوق العاصمة وخرقت جدار الصوت، وفي الليل أحياناً، زيادة في الضغط. وكان شارون وإيتان قد أُرغما على إلغاء الأمر الذي أصدراه بشن هجوم أرضي، في ٢٠ حزيران/يونيو، بعد أن واجها اعتراضات شديدة من قادة الوحدات، لكنهما أخذا، في هذا الوقت يعدان العدة لهجوم رئيسي.[٦٢] فقد ازدادت حركة الطيران وتحركات القوات الاستعراضية في ٢ تموز/يوليو، وحثت الإذاعة الإسرائيلية المدافعين المحاصرين على الفرار. وحلت وحدات «جيش الدفاع الإسرائيلي» محل القوات المارونية عند «الخط الأخضر»، ومنعت دخول الطعام والوقود إلى بيروت الغربية في اليوم التالي، ثم عمدت إلى قطع التيار الكهربائي والمياه طوال الـ ٤٨ ساعة التالية.

كان لمقترح السلام الأميركي تأثير في مجرى الأحداث. فبعد ساعة من تسليمه إلى إسرائيل، عند الساعة ١١ ليلاً في ٣ تموز/يوليو، أطلقت المدفعية

الإسرائيلية وابلاً كثيفاً من النيران. وبوجود ٥٠٠ دبابة إسرائيلية تقريباً في منطقة بيروت الكبرى، كان في استطاعة «جيش الدفاع الإسرائيلي» تسليط نحو ٨٠٠ مدفع على منطقة مساحتها ٤٨ كلم٢ تقريباً، بالإضافة إلى القوة النارية التي يوفرها سلاحا الجو والبحر. وبدأ عناصر تابعون للفرق الثلاث المتمركزة من الدامور إلى بحمدون هجوماً برياً بعد منتصف الليل بقليل، ركّز على مدارج المطار التي كانت في يد ٣٠٠ مقاتلاً من فتح يقفون عند خط الدفاع الأول و٣٠٠ مقاتل عند خط الدفاع الثاني.(٦٣) (وكانت فصائل الدبابات والصواريخ المضادة للدبابات السورية التي هي القسم الكبير منها قد سحبت أخيراً في ١٨ حزيران/يونيو). وخشية وقوع هجوم بالأسلحة الكيماوية، وزعت م.ت.ف. أقنعة الغاز وترياقاً مضاداً للسم على حاميتها في المطار في وقت سابق من اليوم نفسه. وعلى الرغم من قوة نيران القوات الإسرائيلية الهائلة، فإنها ردت على أعقابها عن المدرج المكشوف مراراً بفعل القصف الموجه جيداً الذي نفذته مدفعية م.ت.ف. وتولى هذا القصف كتيبة المدفعية السادسة التابعة لفتح والمتمركزة على جبل الكنيسة إلى الشرق، والتي أطلقت ما مجموعه ٦٠٠٠ قذيفة و٩٠٠ صاروخ في أثناء حصار بيروت، وكتيبة المدفعية الثانية التي اندفعت من سهل البقاع إلى الجبال الغربية في ٤ تموز/يوليو، لتوفير الإسناد الإضافي.(٦٤) وأعجب خليل الوزير بتأثير النيران المركزة في تشتيت الوحدات الإسرائيلية التي تحاول التجمع للقيام بالهجوم، إلى درجة إصداره تعميمات، في ٥ تموز/يوليو، إلى جميع بطاريات م.ت.ف. باعتماد هذا الأسلوب.(٦٥)

أمّا «جيش الدفاع الإسرائيلي»، شعوراً منه بالإحباط، فرد، في ٦ تموز/يوليو، بعاصفة من القصف المدفعي شملت القطاع الجنوبي بكامله، كما شملت قلب بيروت الغربية، لأول مرة، حيث أصيبت الثكنات السورية والسفارة السوفياتية. وفشلت محاولة جديدة للاستيلاء على المطار عند الساعة السادسة مساء، بعد معركة استمرت ثلاث ساعات، وعززت م.ت.ف. دفاعها في اليوم التالي بـ ١٢٠ مقاتلاً إضافياً و٤٥ سلاحاً مضاداً للدبابات وخمس دبابات ت ٣٤. وشكّل مبنى الركاب في المطار ومكب نفايات العاصمة الرئيسي (على الطريق الساحلية) أرض المعركة طوال الأيام الخمسة التالية، والتي تم في أثنائها أيضاً صد محاولة إنزال بحري خلف خطوط م.ت.ف.، في ٧ تموز/يوليو. أخيراً، بعد أن سجل قصف مدفعي فلسطيني مفاجئ إصابات مباشرة في مستودع ذخيرة إسرائيلي ومركز نقليات وسرية مشاة في ١١ تموز/يوليو، إذ قتل ثلاثة جنود وجرح ٢٨، قام الجيش على عجل بسحب معظم وحداته من خط الجبهة الأمامي المكشوف. واضطر إيتان، الذي

تسبب عن غير قصد بالقصف المدفعي الكثيف بتباهيه قبل ساعات معدودة بأنه «لم يبق لدى م.ت.ف. سوى مدفع واحد في بيروت»، إلى القبول بوقف إطلاق النار السادس لحينه. وأظهر استطلاع للرأي العام في إسرائيل أن ثلثي الإسرائيليين يعارضان الهجوم على بيروت، فقد بلغت حصيلة القتلى في المدينة ٢٦٨٣ شخصاً.[٦٦]

الجمود الحذر

أتاح وقف إطلاق النار الجديد إحياء الجهود الدبلوماسية. وكان الهم الأساسي للولايات المتحدة ضمان إجلاء قوات م.ت.ف. عن بيروت، وبالتالي ركزت اتصالاتها على إيجاد دول عربية مستعدة لاستقبال تلك القوات. وأصرّت م.ت.ف.، من جانبها، على ضمانات أمنية كافية للمدنيين الفلسطينيين الذين سيبقون في بيروت، وقدمت مقترحاً جديداً إلى الولايات المتحدة بواسطة الوزان في ١١ تموز/يوليو. وعبّرت فرنسا ومصر عن مخاوف م.ت.ف. نفسها، فتبنتا مقترحات مشابهة في مشروع قرار مشترك قدمتاه إلى مجلس الأمن. لكن عندما اجتمع وزير الخارجية السوري، عبد الحليم خدام، ونظيره السعودي سعود الفيصل بالرئيس الأميركي، ريغن، ووزير خارجيته، شولتز، في الفترة ١٦ ـ ١٩ تموز/يوليو، لم ينجحا في البحث في خطة م.ت.ف. معهما، ناهيك بدعم هذه الخطة. وفي الواقع، بلّغ خدام قبل سفره إلى واشنطن موفد م.ت.ف. أن سورية ترفض المقترح الفرنسي الأخير، وأنها ستطلب من الاتحاد السوفياتي استخدام حق النقض ضده في مجلس الأمن.[٦٧] وركزت الاتصالات السورية بالمسؤولين الأميركيين، طوال هذه الفترة، على الجوانب الفنّية لجلاء م.ت.ف. عن بيروت. وفي مواجهة هذا المأزق، ناشدت م.ت.ف. الرئيس السوري، الأسد، العون. وكما كشف صلاح خلف لاحقاً، قام هو ونمر صالح بكتابة رسالة إلى الأسد نيابة عن جميع التنظيمات الفدائية، في ٢١ تموز/يوليو، لكن الحرب انتهت من دون أن يتلقيا رداً عليها.[٦٨] وأراد نمر صالح، بسبب خيبة أمله بأحد الحليفين، أن يصدر بياناً علنياً ينتقد فيه الحليف الآخر، الاتحاد السوفياتي، لعدم تحركه، إلاّ إنه عدل عن ذلك نتيجة الجهود التي بُذلت.[٦٩] ولمّح عرفات الغاضب علناً في نهاية الشهر إلى أن بعض الدول العربية أعطى إسرائيل «الضوء الأخضر» لتغزو لبنان، واشتكت م.ت.ف. بعد ذلك أن مؤتمر القمة العربي لم يعقد على الرغم من تحقيق نصاب لمصلحة عقده.[٧٠]

وفُسّر الموقف السوري جزئياً بأن القيادة السورية كانت تحاول تجنب مواجهة أوسع مع «جيش الدفاع الإسرائيلي»، وهكذا سعت لنهاية مبكرة للحرب في لبنان. واتضحت وجهة نظرها من خلال رفضها السماح لشحنات الأسلحة بالوصول إلى قوات م.ت.ف. في سهل البقاع. واشتملت هذه الشحنات على الهبة الحديثة من الجزائر، وضمت أيضاً، بحسب ما أفاد خليل الوزير، ٥٠٠٠ طن من العتاد الحربي من الصين والاتحاد السوفياتي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية والمجر وتشيكوسلوفاكيا والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن الشمالي واليمن الجنوبي.[٧١] وكان بين العتاد الذي أعيق بهذه الطريقة ٢٥٠٠ قاذف صواريخ مضادة للدبابات طراز أر.بي.جي. ٧، هذا بالإضافة إلى مخازن أسلحة فتح في سورية التي صادرتها السلطات. وأوردت لائحة سرية، أعدها مسؤول مخازن فتح في دمشق، فقدان الأسلحة التالية: ١٠٥٠ مسدساً؛ ١١,٨١٠ بنادق آلية ورشاشات خفيفة؛ ٧٨ رشاشاً ومدافع خفيفة مضادة للطائرات؛ ١٨ مدفع هاون عيار ١٦٠ ملم؛ ٨٠٠ قاذف صواريخ مضادة للدبابات طراز أر.بي.جي. ٧ ومعها ١٧,٦٦٠ صاروخاً؛ ستة مدافع عديمة الارتداد؛ ست منصات إطلاق صواريخ مضادة للدبابات طراز ساغر ومعها ٢٠٠ صاروخ؛ ٨٠ قاذف صواريخ مضادة للطائرات طراز سام ٧ ومعها ٥٠٠ صاروخ؛ ٥٥٠ صاروخاً مدفعياً؛ ٥٢١٦ لغماً أرضياً؛ ٣٧,٣٩٩ قنبلة يدوية؛ ٦,٨٤٢,٢٧٨ طلقة بندقية ورشاش؛ ٢٩,٥٤١ قذيفة مدفع وهاون.[٧٢]

طالت القيود السورية قوات م.ت.ف. في سهل البقاع، والتي كانت تتألف من ٢٠٠٠ عسكري نظامي ولديها ٣٠ مدفع ميدان ثقيلاً. ووصل إلى سهل البقاع، في حزيران/يونيو، نحو ٣٠٠٠ متطوع فلسطيني من الدول العربية وعدة مئات من اليمن الشمالي واليمن الجنوبي، غير أن قادة م.ت.ف. العسكريين اشتكوا جراء قلة التدريب والانضباط بينهم.[٧٣] وسمح الجيش السوري لكتائب المدفعية التابعة لفتح بقصف المدافع الإسرائيلية المحيطة ببيروت، لكنه لم يشجع على شن أية هجمات فدائية من المنطقة الواقعة تحت سيطرته. ولم يكن قائدا قوات الكرامة وقوات اليرموك التابعة لفتح متحمسين للقتال في أية حال، لكن بقايا قوات القسطل التي أعادت تجميع نفسها قرب شتورة نفذت حملة عسكرية نشيطة. وتولى خليل الوزير وسعد صايل تنسيق العمليات الفدائية من بيروت، مستخدمين أجهزة الإرسال والرسل المدنيين للاتصال بالفدائيين الذين ظلوا مختبئين خلف الخطوط الإسرائيلية. وقدّر «جيش الدفاع الإسرائيلي» عدد هؤلاء بـ ١٠٠٠ فدائي، في ٤ تموز/يوليو، كان بينهم ما لا يقل عن ثلاثة قادة كتائب من فتح في منطقة صور.

وأفادت البرقيات التي كانت تصل إلى قيادة م.ت.ف. العسكرية عن وقوع

ما بين ثلاث وخمس هجمات فدائية كل ليلة منذ بداية تموز/يوليو، وتعرض «جيش الدفاع الإسرائيلي» في هذا الشهر لما لا يقل عن ٦٩ إصابة في صفوفه نتيجة هذه الهجمات. وكان الجيش يعتقل يومياً بين ٣٠ و٦٠ شخصاً في المدن الرئيسية ومخيمات اللاجئين في الجنوب بمساعدة مخبرين وجيش لبنان الجنوبي، الأمر الذي رفع عدد السجناء في معسكر الاعتقال عند بلدة أنصار إلى ٩٠٠٠ شخص. وكي تردع إسرائيل هذه الهجمات، أعلنت أنها ستعتبرها انتهاكاً لوقف إطلاق النار، وصرحت في عدة مناسبات أنها تحمّل الجيش السوري مسؤولية إلزام قوات م.ت.ف. الموجودة في منطقة سيطرته بوقف إطلاق النار. ودفعت هذه التصريحات القيادة العسكرية السورية إلى منع أي نشاط فدائي انطلاقاً من سهل البقاع اعتباراً من ١٧ تموز/يوليو.(٧٤) ولأسباب غامضة لم تبلّغ القيادة الفلسطينية في البقاع غرفة العمليات المركزية في بيروت قرار المنع إلاّ بعد مرور أربعة أيام، لكن عرفات أبرق على الفور رداً مرمزاً متحدياً كان نصه: «رحلات الذئاب يجب أن تستمر.»(٧٥)

غير أن م.ت.ف. كانت حريصة بالقدر نفسه على تحسين دفاعاتها في بيروت. فنظمت غرفة العمليات المركزية تدريب مئات المتطوعين، وألّفت كتيبة مدفعية جديدة ضباطها من المقاتلين المجربين من الجنوب وسلحتها بمدافع من مخازنها. وقامت بجمع كل بطاريات المدفعية في قطاعين متكاملين؛ وكان في قدرة غرفة العمليات المركزية تجاوز آمري القطاعين عند الضرورة وتوجيه كل موقع مدفعية، من مجموع ١٥٠ ـ ٢٠٠ موقع، مباشرة بواسطة شبكة اتصالات مشتركة. وفي هذه الأثناء، كانت دوريات الفدائيين تقوم برحلات متكررة عبر الخطوط الإسرائيلية والمارونية لإدخال قاذفات أر.بي.جي. ٧ المضادة للدبابات وغيرها من الأسلحة الضرورية، بينما جلبت وحدة فتح البحرية الصغيرة ذخائر بالقوارب من طرابلس. وثبت أن أفضل المصادر للعتاد الحربي هو تجار الأسلحة المحليين وميليشيا القوات اللبنانية: إذ إن عملاء م.ت.ف. رشوا الحراس الموارنة (والجنود الإسرائيليين) القائمين على نقاط التفتيش عند «الخط الأخضر» ليسمحوا بمرور سيارات محملة بالطعام والوقود والدواء ـ وأحياناً بالأسلحة ـ إلى بيروت الغربية.

وبالقدر نفسه من الأهمية كان الجهد المبذول للحفاظ على معنويات المواطنين عامة، وعلى الأوضاع المعيشية في بيروت الغربية. ولم يخفف «جيش الدفاع الإسرائيلي» حصاره سوى في مناسبتين فقط للسماح بدخول شحنات إغاثة دولية، لكن التهريب ضمن توفر اللحم الطازج والخضروات الطازجة في معظم الأيام. وأعاد الجيش إمداد المدينة بقدر محدود من المياه والكهرباء، في ٢٠

تموز/يوليو، نتيجة ضغط الولايات المتحدة، لكنه قطعهما مرة أُخرى بعد خمسة أيام. وردت أجهزة م.ت.ف. والإدارات الحكومية اللبنانية بتأمين كميات منتظمة من الوقود للمستشفيات المحلية ولمراكز الاتصالات؛ كما حفرت الفرق التابعة لها آباراً أرتوازية جديدة، وطافت الأحياء السكنية وهي تحمل مولدات كهربائية متنقلة لضخ مياه الخدمة إلى المنازل. وحرص عرفات في هذه الأثناء على زيارة المستشفيات ودور الأيتام، وغالباً ما تناول إفطار رمضان مع عائلات النازحين الفلسطينيين واللبنانيين. كما قام بزيارات متعددة لوحدات المقاتلين جرى تسليط الضوء الإعلامي عليها بصورة قوية، بينما كانت الصحف المحلية تنشر يومياً صوراً له وهو يملأ أكياس الرمل أو يراقب العدو من مواقع متقدمة. وعززت وسائل إعلام م.ت.ف. وقع هذه الأحداث من خلال بث برامج إذاعية طوال اليوم وإصدار صحيفة يومية جديدة وعدة مجلات أسبوعية.

استئناف معركة بيروت

كان شارون يدرك تماماً أن م.ت.ف. منهمكة في تعزيز موقعها، فألح على مجلس الوزراء الإسرائيلي في إصدار تفويض بشن هجوم نهائي شامل على بيروت. ومن دون أن ينتظر جواب المجلس، أصدر تعليماته إلى قيادة أركان «جيش الدفاع الإسرائيلي» بإعداد الخطط القتالية.[٧٦] وكان شارون يتطلع إلى ما هو أبعد من الهزيمة المتوقعة لـ م.ت.ف.، إذ حدد المهمة المركزية للهجوم بأنها «التدمير لمخيمات اللاجئين في لبنان والترحيل الجماعي لـ ٢٠٠,٠٠٠ فلسطيني عن ذلك البلد»، بحسب دراسة إسرائيلية تاريخية نقدية للحرب صدرت لاحقاً.[٧٧] وتأخر تصريح مجلس الوزراء بالهجوم، لكن «جيش الدفاع الإسرائيلي» نقل لواءين آخرين و١٣٠ دبابة إلى بيروت، في ١٣ تموز/يوليو، وواصل ضغطه بشن غارات جوية وهمية؛ بينما أوقع انفجار سيارة مفخخة في المدينة ٣٢ إصابة في اليوم نفسه، وفتعلت القوات الإسرائيلية يومياً اشتباكات بالأسلحة النارية بدءاً بـ ١٨ تموز/يوليو.

وعلى الرغم من انقسام مجلس الوزراء بشأن مسألة شن هجوم أرضي رئيسي، فإن شارون أقنع زملاءه بالسماح لسلاح الجو «بأن يقصف طوال أسبوع... فالجزء الجنوبي [من بيروت] يجب أن يدمر وأن يساوى بالأرض.»[٧٨] وباشر الجيش، متذرعاً بما ادعى أنه انتهاكات فلسطينية وسورية لوقف إطلاق النار، في اليوم التالي، شن غارات جوية كثيفة وضربات مدفعية عنيفة أوقعت ١٨٢ إصابة في بيروت وفي بلدات متعددة في سهل البقاع. وفقد الإسرائيليون طائرة مقاتلة في أثناء

الهجوم ودمروا ثلاث عربات سام ٨ سورية مضادة للطائرات في سهل البقاع، في ٢٤ تموز/يوليو، الأمر الذي تسبب باشتباكات بالدبابات والمدفعية طوال اليوم مع السوريين. وتركز القصف، في هذا الوقت، بالكامل على بيروت الغربية، واستهدف، في ٢٧ تموز/يوليو، لأول مرة وسط المدينة بصورة منتظمة، الأمر الذي أوقع ١٢٠ قتيلاً و٢٣٢ جريحاً. وارتفعت الحصيلة في اليوم التالي بسقوط ٢٠٣ قتلى و٢٩٧ جريحاً، معظمهم أيضاً من المدنيين. وحصل المبعوث الأميركي، حبيب، على مهلة ٢٤ ساعة، لكن القصف استؤنف في ٢٩ تموز/يوليو بعد ساعات فقط من إقرار مجلس الأمن مقترح سلام فرنسياً ـ مصرياً يربط حصار بيروت بإيجاد حل للقضية الفلسطينية. ولم تستخدم الولايات المتحدة هذه المرة حق النقض ضد القرار، إلاّ إن شارون تجاهل وقف إطلاق النار الذي رتبه حبيب مساء ٣٠ تموز/يوليو وأمر باستئناف القصف بعد ذلك بساعات قليلة. وكان مجلس وزراء الخارجية التابع لجامعة الدول العربية مجتمعاً في اليوم نفسه، غير أنه انفضّ من دون أن يتخذ قرارات حاسمة، بعد أن رفض اقتراحاً جزائرياً باستدعاء السفراء العرب من واشنطن. وتركت بيروت عملياً عرضة لجولة أُخرى من العنف الشديد. وقد أشارت افتتاحية نشرة «فتح»، في ٣١ تموز/يوليو، إلى أنه أصبح لدى م.ت.ف.، بعد أن يئست من نجدة عربية، نية القبول بشروط الانسحاب «لكي نتجنب مأساة أندلسية جديدة» تهدد الأمة العربية.(٧٩)

وكانت هيئة أركان «جيش الدفاع الإسرائيلي» طلبت مهلة عشرة أيام من القصف التمهيدي قبل أن تقتحم بيروت، ومع حلول فجر ١ آب/أغسطس أتمت استعدادها. وكانت هذه مفارقة لأن م.ت.ف. كانت وافقت في نهاية تموز/يوليو على ورقة عمل تستند إلى مقترحات حبيب، بما في ذلك جدول زمني للانسحاب من بيروت. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان وزراء الخارجية العرب اجتمعوا في جدة، في ٢٩ تموز/يوليو، لمناقشة طرق وسبل استضافة عناصر م.ت.ف. الذين سيتم إجلاؤهم عن بيروت. وفي واقع الأمر، ربما دفع اقتراب الولايات المتحدة وم.ت.ف. من التوصل إلى اتفاق بشارون إلى إصدار أوامره بالاندفاع فجأة في اتجاه الأوزاعي في وقت مبكر من صباح ٢٩ تموز/يوليو، لكن احتمال فشل هذا الاندفاع كان أقنع هيئة أركان الجيش بعدم تنفيذ الهجوم المخطط له. إلاّ إنه عندما بدأ الهجوم أخيراً، سبقه قصف مدفعي كثيف قبل طلوع الفجر، وبحلول الساعة الخامسة بعد الظهر تمكن «جيش الدفاع الإسرائيلي» من السيطرة على منطقة المطار بكاملها وعلى جزء من منطقة الأوزاعي. وأعلنت م.ت.ف. سقوط ٣٠ قتيلاً و٥٠ جريحاً لها في المعركة، بينما أعلنت الشرطة اللبنانية أن مجموع الإصابات في

المدينة كان ٢٣٨ قتيلاً و٤٨٠ جريحاً.

وتبع ذلك هدوء حذر، بينما كان الجيش يعد لهجوم جديد على شكل فكي كماشة. فاستأنف قصفه المدفعي عند الساعة ١١ مساء ٣ آب/أغسطس، وبعد ذلك بخمس ساعات تقدمت نحو بيروت قوة تعادل ثلاثة ألوية على أربعة محاور رئيسية. وانهار خط الدفاع عن الأوزاعي بعد الساعة الخامسة صباحاً بقليل، لكن خليل الوزير هرع إلى منطقة الجناح المجاورة لاستنهاض القوات، متنقلاً من مبنى إلى آخر تحت وابل من القذائف. ثم وصل إلى الجانب الآخر من المدينة، حيث انضم إلى جنود ج.ت.ف. المتمركزين في ميدان سباق الخيل الذي تشتهر به المدينة. وتمكن ج.ت.ف. هنا، كما في منطقة المرفأ، من اتقاء القصف الإسرائيلي (إذ كانت خسائره في الحرب كلها ٢٨ قتيلاً و٥٩ جريحاً فقط)، ومن صد الهجمات المتزعة طوال اليوم. وحقق «جيش الدفاع الإسرائيلي» مكاسب أكبر في المنطقة المكشوفة المحيطة بالمطار، لكنه ما لبث أن توقف عند أول خط من المباني الممتد من الجناح إلى بئر حسن فالغزار وانتهاءً في برج البراجنة. وأعلن سقوط ١٩ قتيلاً و٦٤ جريحاً في صفوفه، بينما بلغت الحصيلة في الجانب الآخر ٣٠٠ قتيل و٦٧٠ جريحاً، شكل العسكريون أقل من عشرهم.

ولم يعد هناك بعد ذلك أي تقدم للقوات على الأرض، مع أن شارون أمر بشن المزيد من الهجمات في قطاعي الجناح والمتحف بين ٦ و١٢ آب/أغسطس. ووصل القصف الجوي والمدفعي حداً من الشدة لم يسبق له مثيل بعد أن حاول الجيش تدمير أسلحة ج.ت.ف. المضادة للطائرات ومدفعيتها. وتم إسكات هذه الأسلحة، لكن استخدام الخدع والأهداف الوهمية وتكتيك إطلاق النار فجأة وفي الوقت نفسه من كل الأسلحة المتوفرة، أربك الطيارين وقلل الخسائر.[80] (ادعى نائب قائد سلاح المدفعية، واصف عريقات، فيما بعد، أن قطاعه لم يخسر إلاّ مدفعاً واحداً في أثناء الحصار، وأن خسائره الإجمالية في الأرواح كانت فقط ٢٪ من حجم قواته.[81] وخسرت كتيبتا المدفعية التابعتان لفتح في سهل البقاع أيضاً مدفعاً واحداً في أثناء العمليات الحربية، بينما خسرت ج.ش.ت.ف. ثلاث راجمات طراز ب.م. ٢١ وأربع راجمات صواريخ متعددة الفوهات عيار ١٠٧ ملم طوال الحرب.[82] ونجت أيضاً معظم أطقم المدافع المضادة للطائرات مع أسلحتها في بيروت، بما في ذلك ثلاث عربات طراز ز.س.يو. ٢٣ ـ ٤ من مجموع أربع). وضاعف «جيش الدفاع الإسرائيلي» جهوده الهادفة إلى اغتيال زعماء م.ت.ف.، مستعيناً بعملاء داخل المدينة لتوجيه ضرباته الجوية إلى أماكن محددة.[83] وفي ٥ آب/أغسطس، أصيبت غرفة العمليات المركزية بعد أن

أخلاها العاملون فيها بساعات قليلة، بينما دمرت ضربة أُخرى في اليوم التالي مبنى سكنياً استخدمته قيادة م.ت.ف. مقراً لها فترة وجيزة في بداية الحرب، ونجم عن هذه الضربة مقتل نحو ٢٠٠ لاجئ فلسطيني. وعند وصول عرفات إلى مكان الحادث انفجرت سيارة مفخخة كانت تُركت هناك، لكنه لم يُصب بأذى. ولاحقاً اعترف عملاء جيش لبنان الجنوبي تم اعتقالهم بأنهم زرعوا ثلاث قنابل أُخرى أوقعت عشرات الإصابات بين النازحين اللبنانيين في منطقة وادي أبو جميل بناء على تعليمات إسرائيلية.

ومما يزيد في وقع مأساة هذه المجزرة أن مفاوضي م.ت.ف. والحكومة اللبنانية كانوا أعدوا مسودة اتفاقية الجلاء عن بيروت في ٣ آب/أغسطس، وأن الولايات المتحدة وافقت على تلك المسودة في اليوم التالي. ورد ريغن بقوة غير معتادة على الهجوم الذي شنته إسرائيل في ٤ آب/أغسطس، إذ ضغط عليها للتخلي عن جميع المواقع التي كسبتها في ذلك اليوم، ولمراعاة وقف إطلاق النار طوال الأسبوعين التاليين. غير أن «جيش الدفاع الإسرائيلي» استمر في هجومه الضاري، حتى بعد الاتفاق على جميع التفصيلات الفنية الخاصة بجلاء م.ت.ف. ووصول قوة حفظ السلام المتعددة الجنسيات، فأوقع ٢٥٦ إصابة في بيروت بين ٩ و١١ آب/أغسطس. وصادق مجلس الوزراء الإسرائيلي أخيراً على اتفاقية الجلاء صباح ١٢ آب/أغسطس، لكن المدينة تعرضت لـ ٢٢٠ طلعة جوية ولعشرات الآلاف من القذائف حتى الساعة الخامسة مساء، تسببت بمقتل نحو ٣٠٠ شخص.(٨٤) وظل شارون يفضل شن هجوم شامل على بيروت، وكان سيجهض عملية الجلاء لو استطاع من أجل «القبض على مقاتلي م.ت.ف.» بحسب تعبير حبيب المقتضب.(٨٥) إلاّ إن أمل شارون خاب. فقد وصل ضباط من القوة متعددة الجنسيات إلى بيروت للتحضير لجلاء م.ت.ف. ولانسحاب إسرائيل. وواصل الجيش محاولته للتقدم على محور الجناح، وأرسل وحدات مدرعة عبر قلب المنطقة المارونية إلى شمال لبنان، وقام بتدبير تفجير ٥ سيارات مفخخة بين ١٨ و٢٠ آب/أغسطس، لكن وقف إطلاق النار ظل صامداً.

من الجلاء إلى المذبحة

كان السلوك الإسرائيلي ينذر بالسوء، لكن جلاء م.ت.ف. سار من دون أية عراقيل. فوصلت كتيبتان واحدة فرنسية وأُخرى أميركية في الوقت الملائم لضمان أمن مرفأ بيروت من أجل رحيل ٤٠٠ فدائي فلسطيني إلى قبرص في ٢١ آب/

أغسطس. واصطف عشرات الآلاف من السكان على الطرق وتزاحموا في المرفأ لوداع عاطفي لما مجموعه ١٤,٣٩٨ مقاتلاً من م.ت.ف. وج.ت.ف. ومن الجنود السوريين وهم يغادرون المدينة بحراً أو براً طوال ١١ يوماً متتالياً. وتوزع المقاتلون على ثماني دول عربية كانت عرضت استضافتهم هي: سورية والعراق والأردن والجزائر وتونس والسودان واليمن الشمالي واليمن الجنوبي. وبسبب وجود شكوك لدى اللجنة المركزية لفتح في شأن نيات سورية، قررت ألاّ يتجمع مقاتلوها في سورية، وأبحر خليل الوزير إلى اللاذقية، وتبعه سعد صايل على متن السفينة الأخيرة في ١ أيلول/سبتمبر، لكن عرفات تعمد القيام بخطوة متعالية باختياره الإبحار إلى العاصمة اليونانية أثينا بدلاً من أية عاصمة عربية.(٨٦) وكانت م.ت.ف. وهبت الحركة الوطنية اللبنانية الكثير من الأسلحة الثقيلة، وفي ٣ أيلول/سبتمبر، قام ممثلها الرسمي في بيروت، شفيق الحوت، بتسليم ما تبقى من مخازن الأسلحة إلى الجيش اللبناني.

وبينما كانت عملية الإجلاء مستمرة، انتخب مجلس النواب اللبناني، في ٢٣ آب/أغسطس، قائد القوات اللبنانية، بشير الجميّل، رئيساً للجمهورية بدلاً من الياس سركيس. وبدا أن مخطط شارون الكبير لإعادة تشكيل النظام اللبناني يلقى نجاحاً. غير أن ريغن قام فجأة بتوجيه تحد غير متوقع للسياسة الإسرائيلية بإعلانه مقترحاً جديداً لحل القضية الفلسطينية في ٢ أيلول/سبتمبر. واستند مشروع ريغن، كما عرف لاحقاً، إلى محادثات الحكم الذاتي المصرية ـ الإسرائيلية وإلى «الخيار الأردني» المفضل لدى حزب العمل الإسرائيلي، ليقترح إقامة حكم ذاتي على جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة يقود إلى كيان يرتبط مستقبلاً بالأردن. واستبعدت المبادرة الاستقلال بوضوح، الأمر الذي أثار الشكوك في أن هدف الولايات المتحدة الحقيقي من طرح هذه المبادرة هو استباق مقترح يدعو إلى قيام دولة فلسطينية كانت تعده فرنسا لتقديمه إلى الأمم المتحدة. وانتقد خليل الوزير وفاروق القدومي وخالد الحسن رفض ريغن لمشاركة م.ت.ف. في محادثات السلام ورفضه للدولة الفلسطينية، لكنهم على الرغم من ذلك وصفوا مبادرته بحذر بأنها تحوي «بعض العناصر الإيجابية». وعلى العكس من موقفهم هذا، عبّر مجلس الوزراء الإسرائيلي فوراً عن إدانته للمقترح الأميركي، مثلما فعل معظم قوى المعارضة الفلسطينية.(٨٧)

ورفضت إسرائيل، في هذا الوقت، ما بدا أنه رد على مبادرة ريغن، وهو الانسحاب من بيروت. ووضع رفائيل إيتان شرطاً مسبقاً جديداً تمثل في مطالبته بإجلاء ميليشيا «المرابطون» الناصرية، التي تتكون من مواطنين لبنانيين، عن

العاصمة. كما رفض «جيش الدفاع الإسرائيلي» طلباً بوضع المطار تحت سيطرة الحكومة اللبنانية، وهدد بدخول العاصمة ما لم تنسحب ميليشيا الحركة الوطنية اللبنانية من منطقة الجناح.[٨٨] واحتل الجنود الإسرائيليون منطقة بئر حسن، في ٣ أيلول/سبتمبر، ولم يتراجعوا إلى مواقعهم الأصلية إلاّ بعد أربعة أيام نتيجة الضغط الأميركي. وكان الطيران الحربي الإسرائيلي استأنف نشاطه، إذ قام بإسقاط طائرة ميغ ٢٥ سورية في ٣١ آب/أغسطس، ثم عمد إلى تدمير ٤ عربات سام ٩ مضادة للطائرات في سهل البقاع بين ٩ و١٢ أيلول/سبتمبر، وأوقع ٤٠ إصابة بين المدنيين في غارات شنها على سبع قرى وبلدات لبنانية في اليوم التالي. وأثار الرئيس المنتخب، بشير الجميّل، أيضاً غيظ إسرائيل بتبليغ مبعوث خاص في ٢٣ آب/أغسطس أن لبنان لن يتحالف علناً مع إسرائيل.[٨٩] وكرر موقفه هذا عند اجتماعه ببيغن وشارون في حيفا بعد ذلك بأسبوع، وأبدى مقاومة إزاء ضغطهما عليه لإعادة قائد جيش لبنان الجنوبي، سعد حداد، إلى منصبه في الجيش اللبناني، من دون أن يمر ولو شكلياً على الأقل باستدعاء أمام محكمة عسكرية لتعامله مع «العدو» الإسرائيلي.

وعلى الرغم من هذه التوترات المتنوعة، فإن الولايات المتحدة سحبت فجأة مفرزة حفظ السلام التابعة لها من بيروت، في ١٠ أيلول/سبتمبر، من دون أي تبليغ سابق، ومن دون تقديم أي تفسير لخطوتها إلى شركائها الإيطاليين والبريطانيين والفرنسيين، الذين حذوا حذوها على مضض في ١٤ أيلول/سبتمبر. وفي ذلك اليوم دمرت قنبلة كبيرة مقر قيادة حزب الكتائب في بيروت الشرقية، حيث قتل الجميّل وسقط ٨٥ من أعضاء الحزب بين قتيل وجريح. وألقي القبض على عضو في الحزب السوري القومي الاجتماعي المؤيد لسورية ووجهت إليه تهمة الاغتيال، لكن قيادتي حزب الكتائب والقوات اللبنانية امتنعتا من توجيه اتهامات علنية لسورية. واجتمع مجلس النواب على عجل وقام بانتخاب أمين الجميّل ليحل محل شقيقه الأصغر سناً رئيساً للجمهورية. ودخل «جيش الدفاع الإسرائيلي» بيروت فجر ١٥ أيلول/سبتمبر، معلناً أنه يرغب في حماية المدنيين الفلسطينيين من انتقام المسلحين الموارنة. لكن ناطقين رسميين إسرائيليين في فترة لاحقة من اليوم نفسه غيروا التبرير الرسمي الذي قدموه سابقاً لدخول الجيش إلى بيروت، ليصبح المبرر عزمهم على إخراج «٢٠٠٠ إرهابي» ظلوا في بيروت بعد جلاء م.ت.ف. عنها. وقاوم بعض رجال ميليشيا الحركة الوطنية اللبنانية «جيش الدفاع الإسرائيلي» في أثناء دخوله، لكن الأخير سيطر تماماً على بيروت خلال ٤٨ ساعة بعد أن سقط له ثلاثة قتلى و٨٨ جريحاً وبعد أن قتل ٤٨ لبنانياً. وكان الجيش اللبناني

سيطر عملياً على مخيم برج البراجنة للاجئين في ٩ أيلول/سبتمبر، فقام باعتقال ٢٣٠ من سكان المخيم، بينما لم يدخل مخيمي شاتيلا وصبرا اللذين طوقهما «جيش الدفاع الإسرائيلي» من جميع الجهات.

قدّر للاحتلال الإسرائيلي لبيروت الغربية أن يكون قصير الأمد، لكنه انتهى بسبب عملية عنف كبرى أخيرة. فقد اجتمع في ١٥ و١٦ أيلول/سبتمبر، رفائيل إيتان وأمير دروري، قائد الجبهة الشمالية في «جيش الدفاع الإسرائيلي»، بمسؤول استخبارات القوات اللبنانية، إيلي حبيقة، وضباط موارنة آخرين وقرروا دخول ميليشيا القوات اللبنانية مخيمي صبرا وشاتيلا كي تقتل أو تعتقل مقاتلي م.ت.ف. الذين ظلوا هناك. وقام «جيش الدفاع الإسرائيلي» بنقل عدة مئات من رجال الميليشيا إلى شاتيلا، صباح ١٦ أيلول/سبتمبر، وأمدهم بالاتصالات اللاسلكية والذخيرة والوجبات الغذائية والإنارة ليلاً طوال الـ ٤٨ ساعة التالية، بينما كان أفراد القوات اللبنانية ينفذون مذبحة منتظمة لكل ما هو حي من بشر وحيوانات وجدوه في طريقهم. ووقع معظم عمليات القتل على الطريق الرئيسية في شاتيلا على مرأى من المواقع الإسرائيلية المطلة فوق التل المشرف على المخيم. وقامت الحواجز الإسرائيلية في صبرا برد اللاجئين المرعوبين الذين حاولوا الفرار من المجزرة على أعقابهم، بينما تم سوق مئات المعتقلين إلى المدينة الرياضية المجاورة، حيث قام المسلحون الموارنة، بحضور الضباط الإسرائيليين، بأخذ الشبان لإعدامهم بعيداً عن الآخرين.[٩٠]

وكان شارون وإيتان ودروري ورئيس الاستخبارات العسكرية يهوشوع ساغي يعلمون جميعاً بما يجري مع حلول مساء ١٧ أيلول/سبتمبر، بحسب الإفادات التي أدلوا بها لاحقاً، لكنهم سمحوا باستمرار المجزرة مدة ١٢ ساعة أُخرى. وسمح في هذه الأثناء بدخول بين ٢٠٠ و٣٠٠ عنصر ميليشيا آخرين إلى شاتيلا، وقدم «جيش الدفاع الإسرائيلي» الجرافات أيضاً التي استخدمتها القوات اللبنانية على عجل لحفر قبور جماعية. وصدر الأمر أخيراً إلى الميليشيا عند الساعة ٨ من صبح يوم ١٨ أيلول/سبتمبر بالخروج من شاتيلا، بعد أن قتلت ما لا يقل عن ٧٠٠ لاجئ بحسب التقديرات الإسرائيلية. وصرح المدعي العام العسكري اللبناني فيما بعد أنه تم العثور على ٣٢٨ جثة وأن ٩٩١ شخصاً لا يزالون مفقودين، إلاّ أن جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني أعلنت مقتل ١٥٠٠ شخص، بينما أكدت بعثة دولية مستقلة في وقت لاحق أن العدد النهائي للقتلى هو ٢٧٥٠.[٩١]

وفي تل أبيب، تظاهر بين ٣٥٠,٠٠٠ و٤٠٠,٠٠٠ شخص مطالبين بإجراء تحقيق رسمي، وأخيراً قام بيغن المتردد بتأليف لجنة تحقيق بعد مرور عشرة أيام

على المذبحة. وأعلنت اللجنة، التي ترأسها كبير القضاة يتسحاق كاهان، عد
تحمل إسرائيل أية مسؤولية مباشرة عما حدث، لكنها اعترفت بمسؤوليتها غ
المباشرة. ووجهت اللجنة انتقادات شديدة إلى إيتان، وخطأت بيغن وشمير لبقائه
مكتوفي الأيدي إزاء ما يجري في بيروت، وأوصت بنقل دروري وساغي وقائ
اللواء عاموس يارون من مناصبهم. واحتفظت اللجنة بأكثر نتائجها إدانة لشارون
فقد اعتبرته مسؤولاً شخصياً عما جرى وأوصت صراحة بتقديم استقالته أو بطرده م
الحكومة، مع أن هذه النصيحة تم تجاهلها بعناد.(٩٢) وسارعت القوة متعد
الجنسيات في العودة إلى بيروت، إلاّ إن «جيش الدفاع الإسرائيلي» أخّر انسحا
حتى ٢٧ أيلول/سبتمبر. واستمر، في هذه الفترة، في البحث عن مقاتل
م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية، واحتل السفارة السوفياتية وعدة سفارا
أُخرى، وصادر محتويات مكاتب م.ت.ف. (بما في ذلك المكتبة العلمية التابع
لمركز الأبحاث)، واستولى على ملفات بعض المصارف. وسقط لـ «جيش الدفا
الإسرائيلي» في الفترة نفسها ٦ قتلى و٤٢ جريحاً في هجمات كر وفر. وانسحب
في ٢٩ أيلول/سبتمبر، من بيروت الشرقية ومن مواقعه في المطار إلى خار
الحدود البلدية للعاصمة وللضواحي الجنوبية، وبقي هناك طوال العام التالي.

جرد حساب

لم تكن الحرب اللبنانية قد انتهت بأي شكل من الأشكال، غير أن حرب
الصيف بين إسرائيل وم.ت.ف. انتهت. وأظهرت إحصاءات الشرطة اللبنانية سقوط
ما مجموعه ١٧,٨٢٥ قتيلاً و٣٠,٢٠٣ جرحى، مع أنه ربما تكون حصيلة القتلى
مضخمة نتيجة عدم التأكد من صحة تقدير الإصابات في الجنوب اللبناني خلا
الأسبوع الأول من الغزو.(٩٣) وتعاملت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني م
٥٦٧٥ حالة وفاة ومع ٢٩,٥٠٦ جرحى في بيروت وحدها لتاريخ ١٥ آب/
أغسطس، وكان ٨٣,٨٪ منهم من المدنيين.(٩٤) واستقبلت المستشفيات الخاص
في العاصمة عدداً آخر من المصابين، فمثلاً كانت حصة أكبر ثلاثة مستشفيات ١٥
قتيلاً و٢٢٠٠ جريح لتاريخ ٩ تموز/يوليو. ولم يصدر الجيش السوري كشف
بخسائره، لكنها قدرت بـ ١٢٠٠ قتيل و٣٠٠٠ جريح، و٣٠٠ دبابة و١٤٠ ناقلة جن
مدرعة و٨٠ مدفع ميدان، و٧٦ طائرة مقاتلة و٦ طوافات.(٩٥) وصرحت
م.ت.ف. بمقتل ٥٦٠ عسكرياً متفرغاً، وربما يكون عدد مماثل تقريباً من عناص
الميليشيا الفلسطينيين واللبنانيين قد قتل. وعلى الرغم من فداحة هذه الخسائر فإنه

تقل كثيراً عن ادعاء إيتان أن «جيش الدفاع الإسرائيلي» قتل ٢٠٠٠ عضو في م.ت.ف. في الأسبوعين الأولين من الحرب، كما تقل عن ادعاء دروري لاحقاً مقتل ٣٠٠٠ من أعضاء م.ت.ف.(٩٦) وأعلن «جيش الدفاع الإسرائيلي»، في المقابل، مقتل ٣٦٨ من جنوده وجرح ٢٣٨٣ آخرين على جميع الجبهات، عدا ٥٠ جندياً قتلوا نتيجة حوادث وقعت في أثناء المعارك.(٩٧)

كذلك كانت تكاليف الحرب المادية باهظة. فقدر عمال الإغاثة الإسرائيليون أن مدينة صور تعرضت لأضرار في المباني بقيمة ٧٥ مليون دولار، وأعدوا قائمة بـ ٣١٠ مساكن تهدمت وبـ ١٥٥٠ مسكناً لحقت بها أضرار.(٩٨) وأوردت الإذاعة الإسرائيلية نتائج مسح رسمي قدر قيمة الأضرار والدمار الذي لحق بـ ٧٥٠٠ منزل في صيدا بـ ١٠٠ مليون دولار.(٩٩) وكانت هذه التقديرات أولية، ولم يتم وضع تقديرات مقارنة لبيروت. وأعطت الأونروا إحصاءات أكثر دقة للأضرار التي لحقت بمخيمات اللاجئين: فمن ١٦٪ ـ ٢٠٪ من منازل مخيم البص إلى ١٠٠٪ من منازل عين الحلوة، بينما أعلنت «اللجنة الشعبية» لمخيم شاتيلا أن ٢٠٪ من المنازل دمرت تدميراً كاملاً و٧٠٪ أصيبت بأضرار.(١٠٠) وادعى مسؤولون إسرائيليون أن القوات الإسرائيلية استولت على معدات حربية تخص م.ت.ف. قيمتها مليار دولار، بينها ٢٤٣ عربة عسكرية و٣٠٠ مدفع وراجمة صواريخ. وفي الواقع، كان جزء كبير من هذه الأسلحة أسلحة سورية، بينما أشارت التقديرات الأقرب إلى الواقع إلى الاستيلاء من مخلفات م.ت.ف. على ٣٨ دبابة ت ٣٤ وأسلحة خفيفة تكفي لتسليح خمسة ألوية مشاة.(١٠١) وتضمنت خسائر سورية ٨٤ طائرة مقاتلة وطوافة و٢١ عربة سام ٦ وسام ٨، وبين ٤٠٠ و٨٠٠ عربة مدرعة. واعترف «جيش الدفاع الإسرائيلي» بخسارة ٤ طائرات مقاتلة وطوافة، بينما قدرت مصادر حكومية أميركية خسائره في المدرعات بـ ١٥٠ دبابة و١٧٥ ناقلة جند.(١٠٢) وإجمالاً، تحملت إسرائيل ٢ مليار دولار تكاليف مباشرة للحرب و١,٥ مليار دولار تكاليف غير مباشرة، بحسب ما ذكره وزير الاقتصاد جاد يعقوبي.(١٠٣)

وكان يفترض في م.ت.ف. أن تقوم بإجراء عملية إعادة تقويم دقيقة لأدائها السياسي والتنظيمي والعسكري في الأعوام السابقة، إن لم يكن بدافع التكاليف البشرية والمادية التي تكبدتها فبدافع الضربة الجسيمة التي تلقتها الدولة الفلسطينية في المنفى. وكان صمودها في بيروت قد ضمن لها دعماً شعبياً عريضاً بين الفلسطينيين أينما كانوا، وبدت الأوضاع ملائمة لتطبيق مبدأ المحاسبة الداخلية وتنفيذ إصلاحات تنظيمية ولتحقيق الوحدة الوطنية. وكان هذا على الأقل ما يتوقعه كثيرون من أعضاء م.ت.ف. الذين طلبوا تفسيراً للانسحاب المتسرع والتحقيق مع

القادة الذين اتهموا بالتخلي عن وحداتهم. وكان سعد صايل وعدد من الأعضاء الآخرين في المجلس العسكري الأعلى الذين أبحروا معه على متن آخر سفينة غادرت بيروت يتبنون وجهة النظر هذه، واتفقوا فيما بينهم على البدء بتحقيق تفصيلي في مجريات الأحداث خلال الحرب في كل وحدة عسكرية. ووضعوا استبانة بهذا الشأن، إلاّ إن اغتيال صايل في سهل البقاع، في ٢٧ أيلول/سبتمبر، وضع حداً لهذا التحقيق على ما يبدو.[١٠٤]

وتعرض عرفات مجدداً فيما بعد لضغوط من داخل فتح لإصدار أمره بإجراء تحقيق كامل بشأن كيفية إدارة الحرب في لبنان، فقام في النهاية بتأليف لجنة تحقيق برئاسة مدير دائرة القضاء الثوري، محمد الروسان، ورئيس الاستخبارات، عطا الله عطا الله. وقامت هذه اللجنة بإجراء مقابلات مع أكثر من ١٠٠ ضابط، بمن فيهم قائد قوات القسطل، «الحاج» إسماعيل جبر، وقائد قوات الكرامة، غازي عطا الله، لكنها اختتمت عملها من دون أن تصدر تقريراً نهائياً. وقام عرفات عقب ذلك بحفظ السجلات التي حصلت عليها اللجنة وحظر تماماً الاطلاع عليها، ولم تقم فتح بأي تحليل آخر للحرب. ومن الناحية العملية، ظهر التعليق النقدي ـ الذاتي الوحيد بعد عام في مقال لم يعرف كاتبه نشرته مجلة «فلسطين المحتلة»، اعترف فيه بأن الأداء الفلسطيني في الحرب أظهر «نواقص واضحة»، لكنه أصر حتى عندئذ على أن الأمور «كانت جميعاً خارج إرادة القيادة.»[١٠٥]

وأجرت تنظيمات فدائية أُخرى تحقيقات داخلية ـ فمثلاً، اتخذت ج.د.ت.ف. إجراء عقابياً بحق رئيس أركانها ـ لكنها لم تبحث جدياً في الاستراتيجيا والتنظيم العسكريين اللذين كانا معتمدين قبل الحرب. وكان انتقادها موجهاً، في الأساس، إلى الفشل في التنبؤ بالحجم الكامل للغزو أو إلى تقصيرات عملانية محددة. واعترفت ج.ش.ت.ف.، مثلاً، بأنها قللت إمكان شن حرب شاملة على م.ت.ف.، وبأنها تجاهلت إمكان شن هجوم إسرائيلي رئيسي «حتى عندما بدأت الطائرات الصهيونية في الإغارة على مدينة بيروت وغيرها من مواقع القوات المشتركة في الجنوب صبيحة يوم ٤ حزيران [يونيو].»[١٠٦] وتابعت القول إنه في جميع الحالات «استنتاجنا لم يصل إلى حدود أن العدو سيصل بيروت ويحاصرها... أن يصل العدو إلى بيروت فلم يكن هذا وارداً بصراحة في ذهننا ولا في ذهن القوى الأُخرى.»[١٠٧] وتباكت ج.ش.ت.ف. أيضاً على غياب الوحدة العسكرية وغياب خطة موحدة، وكشفت عن أنها توقعت قيام «جيش الدفاع الإسرائيلي» بتطهير كل قطاع بانتظام قبل أن يتقدم أكثر، وهذا ما تجنب فعله بصورة واضحة. أمّا الافتراض الآخر المغلوط فيه، فكان يرى أن الجيش اللبناني،

لا إسرائيل، هو الذي سيكون «الأداة الرئيسية» للهجوم على م.ت.ف.[108]

كذلك اعترف القائد العسكري لـ ج.د.ت.ف.، ممدوح نوفل، بأن جبهته لم تتوقع جدياً وصول «جيش الدفاع الإسرائيلي» إلى بيروت، علماً بأن تقريرها الرسمي بشأن الحرب لم يكن بهذا الوضوح.[109] حتى إنها كرست اهتماماً أقل من ج.ش.ت.ف. في مطبوعاتها الرسمية لإعادة تقويم افتراضاتها الأساسية فيما يتعلق بالاستراتيجيا والتنظيم العسكريين، لكنها انتقدت علناً «الهوة بين التقديرات والإجراءات الميدانية» التي ظهرت في أثناء الحرب.[110] وقدم نوفل مرة أُخرى أكثر التعليقات تفصيلاً، مع أنه سلط أيضاً معظم انتقاده العلني على المسائل العملانية. ففي رأيه، مثلاً، كان الفشل في الاستعداد للحالات الطارئة نتيجة «الخلل الفاحش في تقدير الموقف من قبل القيادات المعنية في تلك المنطقة [الجنوب] وضعف تماسك هذه القيادات وضعف تفاعلها مع قاعدتها المقاتلة وجمهورها المحيط.»[111] وأضاف عضو اللجنة المركزية، سهيل الناطور، بصورة عامة أن م.ت.ف. وحلفاءها اللبنانيين دخلوا الحرب دون «المستوى المناسب لتوحيد قواتهم وقدراتهم.»[112]

وإذا تميز النقد الفلسطيني المحدود الذي تم تداوله في المجالس الخاصة أو علناً بشيء، فقد تميز بغياب أي خلافات جادة أو اتهامات متبادلة بين التنظيمات الفدائية فيما يتعلق بالمسؤولية عن الحصيلة العامة للحرب. وكان الإجماع في أقوى صوره على قرار الجلاء عن بيروت. وكان هذا موضوعاً متفجراً في طياته، لكن حتى ج.ش.ت.ف. عبّرت عن قناعتها بأن «قيادة الثورة الفلسطينية في الوقت الذي قادت فيه عملية التصدي والمواجهة العسكرية بشجاعة وبطولة، فإنها خاضت عملية المفاوضات بكفاءة، وأن التكتيك الذي اتبعته خلال هذه العملية كان بشكل عام تكتيكاً صائباً.»[113] ومثّل الجلاء «أفضل الشروط الممكنة على ضوء الوقائع والمعطيات السياسية والعسكرية والجماهير المحلية والعربية والدولية.»[114]

لكن ج.ش.ت.ف. كانت واضحة وصريحة بشأن العواقب الاستراتيجية للحرب. فقد اعترفت بإلحاق «ضربة قاسية بالثورة الفلسطينية ووجودها الأساسي والفاعل على الساحة اللبنانية.» وربما تكون م.ت.ف. حققت انتصاراً سياسياً ومعنوياً في ضوء التفوق العسكري الإسرائيلي الهائل، وقد يجد أعداؤها المتعددون من الصعوبة بمكان القضاء على الثورة قضاء كاملاً، لكن الفلسطينيين أصبحوا يواجهون في هذا الوقت تحديات جديدة كبرى. وليس أقل هذه التحديات إدارة الكفاح المسلح في الأراضي المحتلة، والحفاظ على القوات الفدائية التي ما زالت متمركزة في شرق لبنان وشماله، وتخفيف التهجير الذي عانى جراءه مئات الآلاف

من المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين. وأشارت ج.ش.ت.ف. أيضاً إلى الضرر الذي لحق بالحركة الوطنية اللبنانية، وبمعنويات الجيش السوري، وبتماسك جبهة الصمود والتصدي العربية وبسمعة الاتحاد السوفياتي وسمعة سلاحه.(١١٥) ورددت ج.د.ت.ف. الكثير مما تضمنه هذا المنظور الاستراتيجي، إلاّ إنها شددت على نتائج إيجابية معينة. فلم تتعرض إسرائيل لتصدعات خطرة في إجماعها الوطني في أثناء خوض جيشها الحرب أول مرة في تاريخها فقط، بل عجزت أيضاً عن تدمير م.ت.ف. وقواتها المسلحة. وفي الواقع، فإن «الحرب طرحت منظمة التحرير من جديد وبقوة ـ أكثر من أي وقت مضى ـ كطرف أساسي ومهم لا يمكن بدونه التوصل إلى حل لأزمة الشرق الأوسط.»(١١٦)

ربما لم يكن ليختلف عرفات وفتح مع التقويم العام الذي قدمته ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف.، لكن كان هناك تباين واضح بشأن مدلولات هذا التقويم بالنسبة إلى التوجه المستقبلي. فقد اعتبرت ج.ش.ت.ف.، في هذا الوقت، أن أكبر خطر يواجه م.ت.ف. هو «محاولات الأنظمة الرجعية العربية احتواء المقاومة الفلسطينية وتدجينها سياسياً، وجرها إلى مستنقع التسوية السياسية التصفوية خطوة وراء خطوة بما يتفق وتحقيق أهداف ومخططات الحلف الإمبريالي [كذا] ـ الصهيوني ـ الرجعي.»(١١٧) واتخذت ج.د.ت.ف. موقفاً وسطياً أكثر حذراً، فحذرت من «نتائج عدمية» و«الجملة الثورية اللفظية» للرافضين، وأكدت أهمية المحافظة على المكاسب «التي تم إنجازها بالدماء والعرق والدموع ودرب الألم والنهوض على امتداد ١٨ عاماً من الكفاح المسلح والمتعدد الأشكال وعذابات ٣٤ عاماً من التشرد واقتسام الأرض والشعب بين العدو الإسرائيلي والدول العربية.»(١١٨) أمّا قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف.، من جانبها، فرأت وجود فرصة لإعادة إطلاق استراتيجيتها الدبلوماسية، وهي خيار كان له أن يحدث عما قريب استقطاباً غير مسبوق في السياسة الفلسطينية.

الجزء الرابع

تربيع الدائرة :
من الدولة إلى الحكم الذاتي
١٩٨٣ - ١٩٩٣

على العكس من الحروب العربية ـ الإسرائيلية السابقة، لم يتجاوز الوقع الاستراتيجي للغزو الإسرائيلي للبنان في صيف سنة ١٩٨٢ حدود المتحاربين الأساسيين. لكن تأثيره في منظمة التحرير الفلسطينية كان كبيراً جداً، إذ إنها فقدت القاعدة الجغرافية التي قامت عليها دولتها في المنفى، وخسرت مقار قيادتها والقسم الأعظم من بنيتها التحتية العسكرية. ووفرت الضربة التي وجهها الغزو إلى نظام السيطرة السياسية الأبوي الجديد الذي أداره عرفات، وإلى مصالح ونفوذ النخبة المتبقرطة، الفرصة أمام الجماعات التي تدعمها سورية كي تقوم بانشقاق كبير داخل فتح. وكي تخرج القوات الموالية لرئيس م.ت.ف. من لبنان مع نهاية سنة ١٩٨٣. وبالقدر نفسه من الأهمية، أزال فقدان القاعدة الجغرافية عموداً رئيسياً ترتكز عليه الاستراتيجيا الدبلوماسية لقيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. وسعت هذه القيادة لتعويض خسارتها بتأليف تحالف دبلوماسي مع الأردن، وبإجراء مصالحة محدودة مع مصر. لكن المعضلة التي واجهتها كانت خسارة الأعمدة الأُخرى التي ترتكز عليها، وعلى رأسها الدعم العربي والدعم السوفياتي.

بالنسبة إلى الدعم العربي، حوّلت الحرب الإيرانية ـ العراقية الطاحنة الاهتمام العربي بعيداً عن المسألة الفلسطينية واستنزفت قدراً كبيراً من الموارد المالية. وقدمت مشيخات الخليج للعراق ما لا يقل عن نصف اعتماداته الخارجية (على شكل قروض ومنح) في أثناء الحرب، وتقلصت مواردها أكثر نتيجة تدهور عائدات النفط بالأسعار الحقيقية في أوائل الثمانينات. وأدى هذا إلى خفض المساعدة التي تتلقاها م.ت.ف.، وحدّ من فرص العمل للعمالة الفلسطينية الوافدة إلى دول الخليج (وخصوصاً تلك القادمة من الأراضي المحتلة). وقد مزقت الحرب العراقية ـ الإيرانية والنزاع العراقي ـ السوري وحدة الصف العربي إلى درجة أنه لم يكن من الممكن عقد مؤتمر قمة عربي كامل إلاّ بعد مضي خمسة أعوام على مؤتمر فاس في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢.[١] وهيمن هذان الموضوعان تماماً على جدول أعمال مؤتمر القمة عندما عقد في عمان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، وبالتالي لم يتم التطرق إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي وإلى الفلسطينيين إلاّ بصورة عابرة، الأمر الذي كدّر سورية وم.ت.ف. كثيراً. وشعرت م.ت.ف. ببعض الرضا نتيجة عودة

مصر رسمياً إلى الحضن العربي في مؤتمر القمة، لكن بعد انتهاء حرب الخليج الأولى في آب/أغسطس ١٩٨٨ استؤنف النزاع بين العراق وسورية بوتيرة حادة.

ومن الأمور البالغة الأهمية بالنسبة إلى م.ت.ف. التحول الذي طرأ على السياسة الخارجية السوفياتية في الثمانينات. فقد انعكس استياء السوفيات من توجيه م.ت.ف. استراتيجيتها الدبلوماسية في اتجاه الولايات المتحدة (من خلال حكومتي الأردن ومصر) على شكل خفض كبير في مستوى الاتصالات خلال عهدي يوري أندروبوف وقسطنطين تشرنينكو القصيري الأمد، علماً بأنهما تواليا على الحكم تباعاً بعد وفاة ليونيد بريجنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢. وأدى تسلم ميخائيل غورباتشيف الحكم، في آذار/مارس ١٩٨٥، إلى تحسن العلاقات بـ م.ت.ف.، لكن عودة العلاقات إلى طبيعتها تأخرت حتى نيسان/أبريل ١٩٨٧ بعد أن تصالح عرفات مع التنظيمات الفلسطينية المعارضة الرئيسية. إلاّ إن تطبيق «التفكير الجديد» لغورباتشيف، في هذه الأثناء، كان يحدث تغيراً جوهرياً في الموقف السوفياتي من الصراع العربي - الإسرائيلي، ومن مبادرات السلام الأميركية. وقللت التطورات العالمية في هذا الوقت تأثير تأييد أوروبا الغربية والعالم الثالث لحقوق الفلسطينيين إلى حد كبير. فطوّق الاستقطاب الدولي الذي أحدثته الحرب الباردة، في أوائل الثمانينات، الميل الأوروبي إلى الافتراق عن سياسة الولايات المتحدة الشرق الأوسطية، بينما أدى تراجع التنافس الأميركي - السوفياتي في كسب تأييد العالم الثالث في النصف الثاني من الثمانينات إلى تهميش الدول النامية، التي كانت منهمكة أساساً في التغلب على أزمة الديون التي أحاقت بها، وفي الحصول على رؤوس أموال غربية جديدة.

ومن سخريات القدر أن تراجع اهتمام الولايات المتحدة بعملية السلام في الشرق الأوسط تسبب بمضاعفة تخبط الدبلوماسية الفلسطينية. وأعطى نشر مشروع ريغن، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، الأمل موقتاً بحدوث تقدم في مخاطبة الهموم الفلسطينية، لكنه ثبت أن الدافع الأساسي وراء إعلان هذا المشروع هو الرغبة في استباق مبادرة فرنسية أكثر طموحاً، ولم يظهر وزير الخارجية الجديد، جورج شولتز، أية حماسة لمتابعته. وكان اهتمام شولتز منصبّاً على إرساء معاهدة سلام بين لبنان وإسرائيل، وتوجت جهوده بتوقيع «اتفاق سحب قوات» وقّع في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣. لكن تجاهله التام لمصالح السوريين ولنفوذهم أدى إلى تحطيم هذا الاتفاق. فقد عوّض الاتحاد السوفياتي خسائر سورية في المعدات تعويضاً كاملاً بعد حزيران/يونيو ١٩٨٢، بل أعلى القدرة العسكرية السورية من خلال إمدادها بصواريخ باليستيكية تكتية من طراز س.س. ٢١، وبصواريخ بعيدة المدى مضادة

لمقاتلات من طراز س.أ. ٥، وبدبابات ت ٧٢، وبإعارتها نحو ٥٠٠٠ عامل تشغيل ومدرب عسكري. وشنت الميليشيات التابعة للمعارضة اللبنانية المدعومة من سورية، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، هجوماً ناجحاً ضد خصومها الموارنة وضد وحدات الجيش الموالية للرئيس أمين الجميّل في الجبال المطلة على بيروت. وتمكن انتحاريون تابعون لحزب الله، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، من نسف مقر مشاة البحرية الأميركية في بيروت، حيث قتلوا ٢٣٠ منهم، إضافة إلى قتل ٥٨ مظلياً فرنسياً في مقرهم في الوقت عينه. وتم إسقاط أربع طائرات حربية أميركية في أثناء غارات شنتها على المواقع السورية في لبنان في ٤ و٥ كانون الأول/ديسمبر. أخيراً، أتاح تفكك الجيش اللبناني المجال للمعارضة للسيطرة على بيروت الغربية في شباط/فبراير ١٩٨٤: فانسحبت القوات متعددة الجنسيات، بينما قامت حكومة «الوحدة» الجديدة فوراً بإلغاء اتفاق ١٧ أيار/مايو الموقّع مع إسرائيل. واعتبر شولتز إلغاء الاتفاق إهانة شخصية له، الأمر الذي دفعه إلى رد مشاكس تمثل في عدم إيلاء أي اهتمام بعملية السلام في الشرق الأوسط طوال الفترة المتبقية من ولايته والبالغة ستة أعوام.

كانت استراتيجيا م.ت.ف. ترمي إلى تحقيق هدفين هما: إدراج مسألة إقامة الدولة الفلسطينية في جدول الأعمال السياسي، وضمان مشاركتها في المفاوضات المتعلقة بحقوق الفلسطينيين. ونظراً إلى عدم امتلاكها أية وسائل أُخرى لإقناع الولايات المتحدة بالموافقة على هذين الهدفين، سعت م.ت.ف. للالتفاف على المعارضة الأميركية بتنسيق جهودها الدبلوماسية رسمياً مع الجهود الأردنية اعتباراً من سنة ١٩٨٣. وكان الأردن، من جانبه، متخوفاً من تجدد التصريحات الصادرة عن وزراء إسرائيليين سنة ١٩٨٢ وفحواها أن «الأردن هو فلسطين». كما صرح الوزير أريئيل شارون في آب/أغسطس ١٩٨٤ أن الضفة الشرقية لنهر الأردن ملك لإسرائيل وسيستوطنها اليهود يوماً ما.[٢] وكانت إعادة تنشيط عملية السلام بعد سنة ١٩٩٢، عبر إشراك الولايات المتحدة، أمراً ضرورياً لاستباق هذه التهديدات، لكن الأردن لم يكن لديه خيار دبلوماسي مجد من دون م.ت.ف. وعلاوة على هذا، كانت م.ت.ف. المستضعفة أسهل انقياداً وراء دور أردني مركزي. إلاّ إن الموقف المتشدد للحكومة الإسرائيلية، في حد ذاته، كان يتعرض للضغط. فقد أرخت التكاليف البشرية والمادية التي تكبدتها إسرائيل نتيجة غزوها لبنان، واستمرار احتلالها للقسم الأعظم منه بثقلها، نظراً إلى مقتل ٦٠٠ عسكري حتى نهاية سنة ١٩٨٤، وإلى ارتفاع نسبة التضخم السنوية إلى ٤٥٠٪ تقريباً. فاستقال مناحم بيغن في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، واضطر خلفه يتسحاق شمير إلى التنازل عن رئاسة

الحكومة لزعيم حزب العمل شمعون بيرس مدة عامين، بعد انتخابات نيابية أدت إلى مجلس من دون أكثرية في تموز/يوليو ١٩٨٤، وبالتالي إلى تأليف حكومة ائتلافية.

تم تمتين التحالف بين م.ت.ف. والأردن في شباط/فبراير ١٩٨٥، مع التوصل إلى اتفاق على استراتيجيا دبلوماسية مشتركة ترمي إلى تلبية الشروط الأميركية المتعلقة بمشاركة الفلسطينيين في عملية السلام. وزاد هذا التطور في عمق الانقسام بين قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. وتنظيمات المعارضة الرئيسية إلى درجة لم يسبق لها مثيل، وأدى إلى تنفير الاتحاد السوفياتي مجدداً. كما حرّك هجوماً مدعوماً من سورية شنته الميليشيا الشيعية التابعة لحركة أمل ضد مخيمات الفلسطينيين في بيروت والجنوب اللبناني، حيث كانت فتح تعيد بناء وجودها العسكري بثبات. ووقع الهجوم وسط تصعيد في العمليات الإرهابية وتواتر الغارات الانتقامية الإسرائيلية في أواخر سنة ١٩٨٥. ولم يكن العنف الحادث قادراً على صرف دبلوماسية م.ت.ف. عن مسارها، لكن عدم استعداد قيادتها للقبول بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ من دون شروط، وللتنازل عن دورها المباشر في المفاوضات، أديا إلى انهيار الاتفاق مع الأردن في شباط/فبراير ١٩٨٦. وقام الملك حسين بإصلاح علاقاته بسورية، واعتذر علناً عن الدعم الأردني السابق لحركة الإخوان المسلمين المحظورة، وذهب أبعد من ذلك عبر إغلاقه مكاتب م.ت.ف. في المملكة، وإقامة «تقاسم وظيفي» للسلطة مع إسرائيل في الأراضي المحتلة. وأضحت م.ت.ف. في حالة تخبط تامة بعد أن تم تجاهل وجودها تجاهلاً تاماً تقريباً في مؤتمر قمة عمان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧.

عند هذا المنعطف تفجرت الانتفاضة الجماهيرية في الأراضي المحتلة قاذفة بـ م.ت.ف.، التي سارعت إلى تأكيد سيطرتها على التوجه السياسي للانتفاضة، مرة أُخرى إلى المسرح الدولي. وانتشرت الانتفاضة بسرعة في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وقضت على المهمة السلمية الفاترة التي اضطلع بها شولتز في أوائل سنة ١٩٨٨، والتي تجاهلت م.ت.ف. مرة أُخرى. وبعد أن واجه الملك حسين انهياراً موازياً في النفوذ الأردني في الأراضي المحتلة، اتخذ، في ٣١ تموز/يوليو، خطوة مثيرة أيضاً تمثلت في قطع الروابط الإدارية للمملكة بالضفة الغربية، والتي استمرت منذ ٤٠ عاماً. وكان التحدي كبيراً، لكن عرفات أمسك بزمام المبادرة السياسية: إذ قبل المجلس الوطني الفلسطيني، في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، ضمنياً بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وبحق إسرائيل في الوجود ـ تحت غطاء القبول بقرارات الأمم المتحدة جميعها المتعلقة بالنزاع الفلسطيني، والموافقة على

قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧ (قرار الجمعية العامة ١٨١) الذي نص على إقامة دولة عربية وأُخرى يهودية في فلسطين وأعلن رفضه لكل أشكال الإرهاب (مع التشديد على مشروعية الكفاح المسلح). ولم يكن كل ذلك كافياً للحصول على اعتراف الولايات المتحدة، لكن شولتز وافق، بعد أسابيع قليلة، على بدء حوار رسمي، بعد أن لبّى عرفات الشروط الأميركية تلبية كاملة. أخيراً، بدا أن م.ت.ف. حصلت على الانفتاح الذي سعت له منذ فترة طويلة.

لكن الآمال الفلسطينية كانت في غير موضعها. فقد أفرزت الانتخابات العامة في إسرائيل مجلساً نيابياً آخر من دون أغلبية، وحكومة ائتلافية برئاسة «الصقر» يتسحاق شمير، وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر. وبذل وزير الخارجية الأميركي الجديد، جيمس بيكر، جهده لإعادة إطلاق عملية السلام أوائل سنة ١٩٨٩، لكنه، بعد أن قوبل بإصرار شمير على استبعاد م.ت.ف.، وعلى اقتصار المفاوضات الأولية على اختيار محاورين فلسطينيين بدلاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، ركز جهوده الدبلوماسية اللاحقة على المقترحات التي قدمتها إسرائيل في نيسان/أبريل وأيار/مايو. وراوح الحوار الأميركي ـ الفلسطيني مكانه، وحتى الاتحاد السوفياتي، الذي كان ينادي بمؤتمر دولي للسلام، وبتسوية شاملة، حث م.ت.ف. على إظهار المرونة تجاه مقترحات «التجسير» الأميركية. وباتت الانتفاضة تفقد زخمها الجماهيري في هذا الوقت، بينما أخذ الإسلاميون يتحدون زعامة الوطنيين العلمانيين التابعين لـ م.ت.ف. وتمثل غياب الدعم العربي الفعال، الدبلوماسي والمادي على حد سواء، على الرغم من تكرار التعهدات بالمساعدة المالية من حزيران/يونيو ١٩٨٨ فصاعداً، بالأهمية نفسها.

كانت الخلافات السياسية تمزق الدول العربية، المستنزفة اقتصادياً. واندلعت ثورات الخبز ما بين سنة ١٩٨٤ وسنة ١٩٨٩ في تونس ومصر والسودان والأردن والجزائر والمغرب رداً على برامج الاستقرار المالي وإعادة الهيكلة الاقتصادية، بينما أجرت دول أُخرى، مثل سورية وحتى العراق، عمليات خصخصة وانفتاح اقتصادي محدودة. واستمرت الحرب الأهلية في السودان، وبدأت في الصومال، كما قام الجيش العراقي بحملة عسكرية وحشية ضد الأكراد، وأعاد توطينهم بالقوة سنة ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩، وكذلك انفجر النزاع السوري ـ العراقي بدموية كبيرة على الساحة اللبنانية سنة ١٩٨٩. وشجعت الضغوط الاقتصادية، إضافة إلى التراجع السوفياتي على الصعيد الدولي، على الانكفاء السياسي قطرياً، وعلى إعادة صوغ العلاقات الإقليمية. وكانت مشيخات الخليج قد ألّفت «مجلس التعاون الخليجي» في شباط/فبراير ١٩٨١ كوسيلة لحماية نفسها في وجه جيرانها العراقيين والإيرانيين الأقوياء،

وقامت منذ ذلك الحين بخفض مستمر فيما يتعلق بالتزاماتها المالية تجاه الدول العربية غير النفطية. وبعد ثمانية أعوام بالضبط، أسست دول شمال إفريقيا الخمس «اتحاد المغرب العربي» ـ وذلك لحماية نفسها من تأثير قيام «الاتحاد الأوروبي» سنة ١٩٩٢ في التجارة والمساعدات الخارجية والهجرة ـ بينما أنشأت مصر واليمن الشمالي والأردن والعراق «مجلس التعاون العربي». وكان يتوقع الكثير من القوة الاستراتيجية والإمكانات الاقتصادية للمجموعة الأخيرة، لكن إنشاءها كشف، مثلما كشف في حال المجموعات الأُخرى، عن حالة من عدم اليقين بشأن مضامين التغيرات الخارجية والشعور بالحصار داخلياً.

كان العراق الغني بالنفط أكثر الدول العربية عرضة للمخاطر. فقد كانت تكلفة حربه ضد إيران تقدر بـ ٢٠٠ مليار دولار، خسائر مادية واقتصادية، بالإضافة إلى ديون خارجية بلغت ٩٠ مليار دولار، علاوة على فاتورة إعادة إعمار باهظة، ومشكلة البطالة الخطرة في صفوف المسرحين من الجيش البالغ تعداده مليون رجل. وأوحى عدم تحرك المجتمع الدولي لوقف حرب رئيسية دارت رحاها في أغنى منطقة منتجة للنفط، إضافة إلى تسامحه في الحملة الضارية ضد الأكراد سنة ١٩٨٨، للعراق بأن يده مطلقة في التحرك ضد الدول الغنية بالنفط المجاورة إلى الجنوب في سبيل تخفيف أزمته المالية. وألقى الرئيس صدام حسين، في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٠ خطاباً حذّر فيه من الخضوع لإملاءات القوة العظمى الوحيدة المتبقية، أي الولايات المتحدة، ودعا إلى عمل حاسم لاستباق هيمنتها. وأدى اكتشاف قيام العراق ببذل الجهود للحصول على أسلحة غير تقليدية إلى تبادله تهديدات شديدة اللهجة مع إسرائيل والولايات المتحدة في الشهرين التاليين. وهيأ حسين، في أيار/مايو، المسرح لتصعيد رئيسي باتهامه الكويت والإمارات العربية المتحدة بتجاوز حصتيهما من الإنتاج النفطي وبخفض أسعار النفط، معتبراً ذلك «نوعاً من أنواع الحرب ضد العراق.» وطالب الكويت والمملكة العربية السعودية بإعفاء العراق من سداد القروض التي قدمتاها له في الحرب والبالغة ٣٠ ـ ٤٠ مليار دولار، كما طالب الكويت بإعادة حقل الرميلة النفطي له وبدفع ٢,٤ مليار دولار تعويضاً عن النفط الذي استخرجته من هذا الحقل، إضافة إلى مطالبتها بالتنازل عن الجزر التي تتحكم في الممر المائي المؤدي من ميناء أم قصر العراقي إلى الخليج. وعلى الرغم من مسعى الوسطاء العرب لنزع فتيل الأزمة، فإن الجيش العراقي قام باحتلال الكويت في ٢ آب/أغسطس.

وعلى عكس التوقعات العراقية، كانت ردة فعل المجتمع الدولي شديدة على احتلاله الكويت. فقد حشد ائتلاف بقيادة الولايات المتحدة نحو ٥٠٠,٠٠٠ جندي

في المملكة العربية السعودية، وتمكن من إخراج الجيش العراقي من الكويت بعد ستة أسابيع من القصف الجوي، وأربعة أيام من الهجوم البري انتهت في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١. ولم تتمكن جامعة الدول العربية، منذ البداية، من التوصل إلى أي حل دبلوماسي للأزمة، وأصابها الشلل نتيجة الانقسامات المريرة بين أعضائها. ودفعت م.ت.ف.، بصورة خاصة، ثمناً باهظاً لوقوفها إلى جانب العراق. إذ لم يمر أسبوع على انتهاء الحرب العراقية ـ الكويتية حتى أطلق بيكر مبادرة سلمية جديدة برعاية أميركية ـ سوفياتية مشتركة ارتكزت على مسارين اثنين: تضمّن الأول محادثات ثنائية منفصلة بين إسرائيل من ناحية، وسورية ولبنان ووفد أردني ـ فلسطيني مشترك من ناحية أُخرى، وتضمن الثاني محادثات متعددة الأطراف يشارك الأفرقاء أنفسهم فيها، إلى جانب دول عربية ودول شرق أوسطية غير عربية، وأفرقاء من خارج منطقة الشرق الأوسط، بهدف معالجة أمور ذات أهمية بالنسبة إلى الجميع. وحُرمت م.ت.ف. أي دور مباشر في المحادثات، التي قصد من ورائها التوصل إلى حكم ذاتي فلسطيني في الأراضي المحتلة فترة خمسة أعوام تليها مفاوضات إضافية لتقرير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس النهائي.

وبسبب عدم وجود خيارات أُخرى لدى م.ت.ف. قبلت بهذه الشروط على مضض. لكنها عملت، في العامين التاليين، على عرقلة أي تقدم حقيقي في المحادثات من قِبَل أعضاء الوفد الفلسطيني، الذي كانت اختارته من مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد نجحت الاستراتيجيا، إذ إنها دفعت حكومة يتسحاق رابين، الذي تسلم رئاسة الحكومة الإسرائيلية في حزيران/يونيو ١٩٩٢، أخيراً، إلى اتخاذ سياسة معاكسة لسياسة الحكومة السابقة، والتوصل إلى اتفاقية مع م.ت.ف. في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وفي هذه الاتفاقية قبلت م.ت.ف. بصيغة الحكم الذاتي الفلسطيني لا تختلف كثيراً عن المقترحات التي عرضت في سياق محادثات الحكم الذاتي بين مصر وإسرائيل في الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢. وانتهت مرحلة من التاريخ الفلسطيني، كانت بدأت سنة ١٩٤٨، بتبادل الاعتراف بين إسرائيل وم.ت.ف. في سنة ١٩٩٣، لكن تحديد شروط وطبيعة الدولة الفلسطينية المستقلة، إذا كان مقدراً لها أن تقوم في نهاية المطاف، تُرك أمره للمستقبل.

اقتحام دولة المنفى من الداخل

فرصة أم تهديد؟

كان اهتمام قيادة الاتجاه السائد في منظمة التحرير الفلسطينية بإعادة تقويم الأداء السابق مباشرة عقب مغادرة بيروت، أقل من اهتمامها بالحصول على ما اعتبرته استحقاقات سياسية اكتسبتها بفضل نجاتها. ولم يكن هذا توقعاً من دون مبرر. فقد قام الرؤساء والملوك العرب، الذين اجتمعوا لعقد مؤتمر قمة في مدينة فاس المغربية في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، باستقبال عرفات في المطار في خطوة لا سابقة لها. وأظهر نشر مشروع ريغن، قبل ذلك بخمسة أيام، أن الإدارة الأميركية استنتجت أن الاستقرار الدائم في المنطقة يستدعي حلاً للقضية الفلسطينية، وأملت م.ت.ف. والدول العربية بأن تغتنم هذه الفرصة. فعبّر عرفات عن هذا الهدف بتبنّيه موقفاً إيجابياً نسبياً، وإنْ كان متسماً بالحذر، بالنسبة إلى الخطة معلناً «إننا لا نرفض المقترحات الأميركية، كما أننا لا ننتقدها، لكننا نقوم بدراستها.»[١] وتبنت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. موقفاً مشابهاً في بيان صدر في ختام الاجتماع الأول بعد الجلاء عن لبنان في ٥ أيلول/سبتمبر، إذ تجنبت فيه الانتقاد الصريح لمشروع ريغن ووعدت أنها ستواصل دراسته.[٢]

كما أظهر رد م.ت.ف. الحذر على مشروع ريغن التضاؤل الكبير في قدرتها على المقايضة. ورأت وجهة النظر العامة أن «لبنان كان رهينة بأيدينا نفاوض عليه، والآن فقدنا هذه الورقة.»[٣] وبالتالي، خفضت م.ت.ف. معارضتها العلنية لمشروع ريغن، وعملت بدلاً من ذلك على تأمين الدعم العربي لاقتراح مضاد يلخص أهدافها الدبلوماسية الرئيسية ويشير إلى الشروط التي يمكن أن تقبل بها في المقابل. وقدّم «إعلان فاس لمبادئ التسوية في الشرق الأوسط»، المتضمن ثماني نقاط، بادرة تجاه الموقف الأميركي من خلال اقتراح بوضع الضفة الغربية وقطاع غزة بإشراف هيئة الأمم المتحدة فترة موقتة تصل إلى «عدة أشهر»، يتم بعدها إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس (الشرقية).[٤] كان هذا متوقعاً، لكن الفقرة المهمة وردت في البند السابع، الذي نص على أن «يضع مجلس الأمن الدولي

ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.» وبيّن عرفات أن هذه الصيغة تجعل السلام مشروطاً بإقامة دولة فلسطينية، إلاّ إن ما يفهم ضمنياً، في المقابل، هو استعداد م.ت.ف. للاعتراف بإسرائيل ومفاوضتها وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢.[٥]

غير أن التأييد العربي لإعلان فاس لم يكن بالإجماع. فالرئيس الليبي القذافي، الذي قاطع المجلس كلياً، شجب الإعلان بصورة مطلقة. أمّا الرئيس السوري الأسد، فلم يرغب في الظهور بمظهر المعارض وصوّت لمصلحته، وإنْ كان ذلك على مضض بات ظاهراً للعيان بصورة مقلقة في الأسابيع التالية. ولم تكن معارضته بسبب الاستعداد الضمني للاعتراف بإسرائيل ـ فسورية عرضت رسمياً الاعتراف في مقابل الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ وقيام دولة فلسطينية ـ وإنما كان بسبب التخلي عن ورقة دبلوماسية مهمة قبل بدء المفاوضات.[٦] وأثارت محاولة عرفات لإبقاء خيار الحوار مع الولايات المتحدة مفتوحاً شكوكاً خاصة، وحفزت وزير الإعلام السوري، أحمد إسكندر، على التصريح بحدة بأن حكومته تتعامل مع م.ت.ف. كمنظمة لا مع رئيسها.[٧] ودعا الأسد، وكأنه يهدف إلى تأكيد هذه النقطة، عدداً من القادة المعارضين الذين كانوا حضروا مؤتمر القمة كأعضاء في وفد م.ت.ف. إلى العودة إلى سورية على طائرته الخاصة. وكان بينهم عضو اللجنة المركزية في فتح نمر صالح، الذي وقّع بياناً مشتركاً مع ممثلَي ج.ش.ت.ف. وج.ش. ـ ق.ع.، أحمد اليماني وطلال ناجي، دانوا فيه البند السابع بشدة.[٨] وسرعان ما حذا حذوهم كل من منظمة الصاعقة وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، علماً بأن عرفات كان تمكن مع ذلك من الحصول على مصادقة المجلس المركزي لـ م.ت.ف. على إعلان فاس.[٩]

وكان من موضوعات الخلاف الأُخرى، إعادة إحياء الحوار مع الأردن والإشارة إلى الاتحاد الكونفدرالي الأردني ـ الفلسطيني المرتقب، وهو ما سارعت سورية إلى وصفه «انتهاكاً واضحاً لقرارات القمم العربية»، في إشارة ضمنية إلى الاعتراف العربي، سنة ١٩٧٤، بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للفلسطينيين.[١٠] وكان الملك حسين أوفد رئيس البلاط الملكي، أحمد اللوزي، ووزير الخارجية، مروان القاسم، لمقابلة عرفات في أثينا مباشرة بعد وصوله من بيروت، وذلك لعرض تجديد التنسيق الدبلوماسي. وأيّد الملك مشروع ريغن في ١٤ أيلول/سبتمبر، وصرح عقب ذلك بعدة أيام أن الحوار مع م.ت.ف. يجب أن يستأنف بهدف «وضع شكل اتحاد كونفدرالي بين الكيان الفلسطيني والكيان الأردني.»[١١] كما توقع تأليف وفد فلسطيني ـ أردني مشترك إلى محادثات السلام الآتية.[١٢]

وكان الهدف من هذه المقترحات تطويق الاعتراضات الإسرائيلية والأميركية على اشتراك م.ت.ف. المباشر في المفاوضات وعلى عودة الضفة الغربية وقطاع غزة إلى السيطرة العربية.

بحث عرفات والملك حسين في هذه المقترحات في عمان يومي ٩ و١٠ تشرين الأول/أكتوبر، ووافقا على تأليف لجنة مشتركة لإعداد استراتيجيا دبلوماسية.[١٣] ونبّهت إسرائيل الأردن إلى عدم السماح لـ م.ت.ف. بإقامة قواعد للفدائيين في المملكة، واعتبرت التحالف الأردني ـ الفلسطيني «تهديداً مباشراً لإسرائيل».[١٤] كذلك، واجه عرفات نقداً لاذعاً من المعارضة الفلسطينية، التي رفضت أن تفوض إلى الحكومة الأردنية القيام بالمفاوضات نيابة عن م.ت.ف. ورداً على ذلك، أصرّ عرفات على أن م.ت.ف. ستبقى مستقلة في جميع المراحل، وأنه لا بد من تأسيس دولة فلسطينية قبل إقامة الاتحاد الكونفدرالي.[١٥] وكرّر خليل الوزير وفاروق القدومي ما قاله عرفات، بينما امتدحت المجلة الرسمية «فلسطين الثورة» الأردن لسعيه في سبيل التنسيق على أسس «التحالف المتكافئ، لا من موقع الرغبة في الاحتواء.»[١٦] وفي الحقيقة، لم يكن عرفات قد عمد إلى إقصاء نفسه عن فكرة الاتحاد الكونفدرالي بمثل هذا الوضوح في أثناء محادثاته في عمان، حتى إن خطة السلام ذات النقاط الأربع التي قدمها، اقترحت التفاوض في شأن الاتحاد الأردني ـ الفلسطيني، لكنه لم يجعل الاستقلال الفلسطيني شرطاً مسبقاً واضحاً.[١٧] ووافق المجلس الثوري لفتح على مرونته الدبلوماسية، كما يبدو، إذ إنه أقرّ مبدأ الكونفدرالية مع الأردن خلال اجتماع في تونس في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر.[١٨]

وسعت قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف.، لتطوير مبادرتها الدبلوماسية، من أجل تحسين العلاقات بمصر، التي كانت قدّمت الدعم الفعال في الأمم المتحدة في أثناء حصار بيروت. واجتمع كبار المسؤولين في باريس في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، في خضم تقارير نشرتها الصحافة المصرية تذكر أن م.ت.ف. على استعداد للاعتراف بإسرائيل.[١٩] وقابل عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. أحمد صدقي الدجاني وزير الخارجية المصري، بطرس بطرس غالي، في القاهرة بعد ذلك بأربعة أيام. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر قام وفد من م.ت.ف. بزيارة القاهرة بصورة علنية أول مرة منذ خمسة أعوام. لكن أياً من الطرفين لم يكن مستعداً لتغيير سياسته. وعبّر خليل الوزير، الذي برّر الاتصالات العلنية بالقول إنها كانت تهدف جزئياً إلى تنظيم شؤون أفراد ج.ت.ف. المقيمين بمصر، عن خيبة أمله بنتائج الحوار السياسي عقب ذلك ببضعة أيام.[٢٠]

وفي هذا الوقت، كانت سورية تتصدر موقفاً معارضاً لاتجاه عرفات السياسي بصورة مكشوفة. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، انتقد وزير إعلامها المقترحات التي كان قدمها رئيس م.ت.ف. تواً في عمان، وشكك في مشروعية حقه في التفاوض من دون موافقة اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وكرر وزير الإعلام أن سورية تركز «على علاقتنا بـ م.ت.ف. وليس بالسيد عرفات»، بينما وجهت وسائل الإعلام الحكومية السورية حملة متواصلة ضد الاتحاد الكونفدرالي الأردني ـ الفلسطيني المقترح.(٢١) واتخذت المعارضة الفلسطينية موقفاً مماثلاً، إذ رأت ج.ش.ت.ف. أن الاقتراح يهدف إلى «تصفية منظمة التحرير والقضية الفلسطينية... [و] نسف الوحدة داخل منظمة التحرير وخلق توتر بين المنظمة وسورية.»(٢٢) وعارضت ج.د.ت.ف. أيضاً ما اعتبرته محاولة «لإعادة إحياء مشروع المملكة [العربية] المتحدة [السنة ١٩٧٢] تحت اسم جديد وبدعم من زعماء السعودية»، بينما حذرت ج.ش. ـ ق.ع. قادة م.ت.ف. من أن منح الأردن تفويض التحدث نيابة عنها سيكون «تنازلاً فاضحاً عن شرعية تمثيل المنظمة.»(٢٣) وأقرّ الوزير بتنامي التوتر مع سورية، لكنه أكدّ أن ذلك نتيجة التحريف في نقل المعلومات من قِبَل الاستخبارات السورية بقدر ما يتعلق بإصرار م.ت.ف. على متابعة الحوار مع الأردن.(٢٤) وعدّلت ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. وجبهة التحرير الفلسطينية مواقفها، وكذلك فعل رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، خالد الفاهوم، عندما أنكرت ما ورد في تقرير إذاعي سوري بأنها انضمت إلى منظمة الصاعقة وج.ش. ـ ق.ع. في إصدار بيان توافق فيه على تهجم وزير الإعلام السوري على زيارة عرفات للأردن.(٢٥)

إلاّ إن انطلاق الحوار بين م.ت.ف. ومصر أدى إلى تصليب المواقف. وتكلم نائب الأمين العام لـ ج.ش. ـ ق.ع.، طلال ناجي، باسم المعارضة بأكملها، حين وصف المصالحة مع القاهرة بأنها تهديد مباشر للوحدة الوطنية الفلسطينية.(٢٦) وكشف بيان صادر عن المجلس المركزي لـ م.ت.ف. عقب اجتماعه في دمشق في ٢٥ ـ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر عن واقع التضارب السياسي. فمن ناحية، شدّد البيان على أهمية إحياء العلاقات المصرية ـ العربية، وإن كان ذلك «بعيداً عن [اتفاق] كامب ديفيد»، وامتنع من رفض مشروع ريغن بصورة قاطعة، على الرغم من شكواه أنه لا يلبي «الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.» وفي المقابل، لم يتمكن عرفات من تأمين الموافقة الرسمية على إعلان فاس. وكان مجبراً كذلك على السماح للمعارضة بدور أكبر في تحديد الموقف تجاه قضايا الخلاف الأُخرى، التي تقرر

أن تناقشها هيئة جديدة موقتة تتكون من اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. والأمناء العامين لكل التنظيمات الفدائية.[٢٧] وأظهر عدم ذكر سورية أو جبهة الصمود والتصدي العربية في بيان المجلس المركزي الختامي عمق الخلافات السياسية؛ وتجاهلت وسائل الإعلام السورية بالمثل وجود عرفات في دمشق.

وعلى الرغم من الهدنة السياسية، فإن منظمة الصاعقة وج.ش. ـ ق.ع. وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني ندّدت بعرفات لعقده جولة أُخرى من المحادثات مع الملك حسين في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وصرّحت مصادر خاصة في دمشق أن هناك مساعي تجري الآن لإنشاء م.ت.ف. «بديلة».[٢٨] ومما دل على أن هذه ليس مجرد شائعات لا أساس لها، القرار السوري بالسماح لجماعة أبو نضال بإقامة مقر لها في دمشق بالإضافة إلى مكاتبها في بغداد. وردّ عضو اللجنة المركزية في فتح، صلاح خلف، على حملة وسائل الإعلام بالإعراب عن استياء م.ت.ف. من التصرف السوري في أثناء محاصرة بيروت قائلاً: «كنا نأمل في أن تتدخل سورية بشكل أكثر جدية في لبنان. إلاّ إن شيئاً من ذلك لم يحدث.»[٢٩] ولم يكتمل التمزق بعد في أية حال. فقد عارضت ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. بصورة علنية التهديدات الموجهة إلى مكانة م.ت.ف.، وأبقتا بحذر على أغلبية كبار قادتهما في ليبيا واليمنين خوفاً من تعرضهم لضغوط سورية.[٣٠] وعلاوة على ذلك، أقصت ج.د.ت.ف. نفسها عن المعارضة الفلسطينية، إذ اعتبرت أن إعلان فاس «سلاح بيد القوى الوطنية.»[٣١] مع ذلك فإن المعارضة ـ باستثناء الحليفين الأكثر قرباً من سورية، وهما منظمة الصاعقة وج.ش. ـ ق.ع. ـ حضرت المناقشات مع فتح واللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. والتي عقدت في عدن في الفترة ٣ ـ ٥ كانون الأول/ديسمبر.

وعلى الرغم من قلة الاتفاق على مشروع ريغن والعلاقات بمصر، فإن حوار م.ت.ف. الداخلي أدى إلى إجماع غير معلن على أنه لا يمكن إقامة اتحاد كونفدرالي مع الأردن ما لم تقم أولاً دولة فلسطينية مستقلة.[٣٢] واتسع هذا الرأي ليشمل أوساطاً في فتح، برز منها صلاح خلف كأعلى صوت معارض لاتحاد أردني ـ فلسطيني من أي نوع وفي أية مرحلة.[٣٣] مع ذلك فقد استمر الحوار، وانتقل كل من خليل الوزير وهاني الحسن للإقامة بعمان في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، والمدهش أن الأمين العام المساعد لـ ج.د.ت.ف.، ياسر عبد ربه، لحق بهما. ولتخفيف حدة التوتر مع سورية، قابل فاروق القدومي وزير الخارجية عبد الحليم خدام في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، ثم ترأس وفداً من فتح اجتمع بالأمين العام المساعد لحزب البعث في أواخر الشهر. واتضح عدم جدوى هذه

المبادرات من خلال ازدياد الدعم السوري الصريح لعضو اللجنة المركزية في فتح، نمر صالح، الذي كان أبدى معارضته لزيارات عرفات السابقة لعمان.[٣٤] وقد سُمح لأنصار صالح بتعليق ملصقات تندد بعرفات في شوارع دمشق في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، كما ظهر عدة مرات على شاشات التلفزة الحكومية بصحبة الرئيس الأسد وغيره من كبار المسؤولين.[٣٥] وانضم صالح إلى منظمة الصاعقة وج.ش. ـ ق.ع. في التهجم إعلامياً على اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية في أواسط كانون الأول/ديسمبر، موضحاً تماثل آرائه بصورة كاملة مع الموقف السوري.[٣٦]

أخيراً، اخترقت قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. «الخط الأحمر» السوري عندما نشرت اتفاقية مؤلفة من أربع نقاط مع الأردن في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر.[٣٧] وأكد النص إعلان فاس كقاعدة للتسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، لكنه أثار أكبر ضجة عندما كشف عن أن الأردن وم.ت.ف. اختارا تنسيقاً «عضوياً» إلى حد تأليف وفد موحد إلى المفاوضات المتوقعة.[٣٨] وكان هذا يعني بالضرورة أن عرفات صمم على الاشتراك في عملية السلام بإشراف الولايات المتحدة، وعزز هذا الاستنتاج عرضه وساطة م.ت.ف. من أجل إعادة العلاقات العربية بمصر، وهي نفسها وسيط مهم للاتصال بالولايات المتحدة.[٣٩] أمّا رسالة عرفات المعتادة في ذكرى «انطلاقة الثورة» في بداية العام الجديد، فزادت الطين بلة. إذ إنه مجّد العلاقات الأخوية التي تربط بين عرب اليمنين والمغرب والسودان والأردن وفلسطين ومصر والعراق مستخدماً الاستعارات الأدبية، لكن لم يخفَ على أحد أنه لم يشر قط إلى سورية وليبيا والدول الخليجية الغنية بالنفط. ولم يستثن عرفات سورية عندما اتهم الدول العربية بافتقارها إلى الإرادة السياسية لمحاربة إسرائيل، وقصر مديحه فيما يتعلق بالمدافعين عن بيروت بصورة جلية على «المقاومة الفلسطينية، والقوى الوطنية اللبنانية، ومعها من حوصر من قوات الردع العربية [السورية].»[٤٠]

كذلك حادت م.ت.ف. عن درب السياسة السورية في لبنان، عندما باشرت حكومة أمين الجميّل محادثات مع إسرائيل بشأن ترتيبات أمنية ومعاهدة صلح. ولم تشجب فتح هذه المحادثات، على عكس المعارضة الفلسطينية، والسبب في ذلك جزئياً رغبتها في الحفاظ على حوار مع السلطات اللبنانية. وكانت الأخيرة أبعدت ٣٠٠ فلسطيني واعتقلت نحو ٦٠٠ مع نهاية سنة ١٩٨٢، لكن عرفات والوزير وخلف تغاضوا عن هذا الأمر عندما عرضوا في مناسبات متعددة، خلال الجزء الأخير من السنة، إجلاء قوات م.ت.ف. المتبقية لتسريع الانسحاب الإسرائيلي من البلد.[٤١] وكانوا يرغبون في إبقاء وجود عسكري رمزي والاحتفاظ بحق القيام

بالنشاط السياسي، إلاّ إنهم حثوا على «استخدام انسحاب القوات الفلسطينية كورقة في يده [أي الرئيس أمين الجميل] خلال المفاوضات مع إسرائيل.»(٤٢) وعلى النقيض من ذلك نظرت سورية إلى الجميّل بعين العداء العميق.

وأجرت اللجنة المركزية لفتح محاولة فاترة في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ لإصلاح العلاقات، وذلك بالدعوة إلى صلات أوثق بسورية وبانتقاد مشروع ريغن.(٤٣) ولم يؤت هذا ثماره، وأقر الوزير الآن بصورة واضحة بوجود «تفسيرات مختلفة بين السوريين والفلسطينيين للعمل السياسي لمنظمة التحرير.»(٤٤) وزار الملك حسين بعد ذلك واشنطن، وأجرى محادثات مع عرفات في منتصف كانون الثاني/يناير لدراسة مقترح أميركي جديد، مفاده أن في إمكان م.ت.ف. أن توافق على الأعضاء الفلسطينيين لوفد مشترك مع الأردن إلاّ إنه لا يحق لها ترشيح مسؤوليها، وأن المفاوضات مع إسرائيل ستستند إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢. وفي المقابل، ستضغط الولايات المتحدة على إسرائيل لإيقاف النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة.(٤٥) أمّا عرفات، الذي كان زار موسكو تواً لكسب تأييد الرئيس السوفياتي الجديد، يوري أندروبوف، لعقد مؤتمر دولي للسلام، فرفض العرض الأميركي، غير أن استعداده لدراسته مع الملك حسين أقلق سورية والمعارضة الفلسطينية.

نحو الانقسام الحتمي

لقد أثارت سياسة م.ت.ف. أيضاً غضب القذافي، الذي دعا قادة ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. ومنظمة الصاعقة وج.ش. - ق.ع. وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني إلى تمضية أسبوع في طرابلس يبحثون خلاله في مستقبل م.ت.ف. خلف أبواب مغلقة. وترأس الاجتماعات الشخص الثاني في القيادة الليبية، عبد السلام جلود، الذي وجه النقاش نحو هدف مركزي هو إطاحة عرفات، لكن ليس من الداخل، وإنما بإقامة منظمة بديلة موازية.(٤٦) وذكر أن ليبيا ستقدم المساعدة المالية والعسكرية والسياسية، وأنها تضع الكتيبتين الموجودتين في شرق لبنان بإمرة غرفة عمليات مشتركة. ودعا جلود أيضاً إلى تصعيد الهجمات الفدائية داخل إسرائيل وفي الأراضي المحتلة، وإلى القيام «بعمليات خاصة» ضد الأهداف الإسرائيلية والأميركية في الخارج. ولم تكن ج.ش.ت.ف. ولا ج.د.ت.ف. راغبتين في القضاء على م.ت.ف.، فشددتا على ضرورة «حماية الوحدة الوطنية الفلسطينية، بل وتعزيزها في إطار منظمة التحرير.»(٤٧)

ومع ذلك فقد وقّعتا بياناً مشتركاً في ١٦ كانون الثاني/يناير يرفض مشروع ريغن وإعلان فاس والدبلوماسية المشتركة مع الأردن وأي تخفيف لمقاطعة مصر. واختتم الموقعون باللاءات الثلاث التي أعلنها مؤتمر القمة العربي المنعقد في آب/أغسطس ١٩٦٧: لا سلام ولا اعتراف ولا مفاوضات مع إسرائيل.(٤٨) وكان هذا مخالفاً لبرنامج ج.د.ت.ف. وللدعوة التي أطلقها مؤخراً حواتمه نفسه إلى «الاعتراف المتبادل بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني»، لكنه برر دعمه للبيان المشترك لاحقاً بالتشديد على ضرورة استباق المخطط الليبي لتمزيق م.ت.ف.(٤٩)

أظهرت سورية الآن تصلباً في موقفها السياسي، إذ ألغت موافقتها على إعلان فاس في ٢١ كانون الثاني/يناير.(٥٠) وضاعفت مشاوراتها مع المعارضة الفلسطينية لتشمل المعارضين في فتح نمر صالح وسميح أبو كويك وموسى العمله وسعيد مراغة. وجاء هذا قبل اجتماع المجلس الثوري لفتح في عدن خلال الفترة ٢٥ ـ ٢٧ كانون الثاني/يناير، حيث قرأ مراغة مذكرة عدّد فيها قائمة طويلة من المظالم السياسية، وطالب بإصلاحات داخلية جذرية. واتهم اللجنة المركزية لفتح بإهمال القاعدة التنظيمية والعسكرية منذ الجلاء عن بيروت، وبالفشل في إعادة قوات م.ت.ف. من منافيها إلى شرق لبنان. كما عاب عليها إهمالها الإجراءات السليمة، بما في ذلك ضرورة عقد الاجتماعات بصورة منتظمة واتخاذ القرارات بالموافقة الجماعية. وانتقد مراغة بمرارة تصوير معركة بيروت وكأن م.ت.ف. قاتلت بمفردها، مبيناً أن هذه وجهة نظر انهزامية تروجها القيادة على أمل إقناع جمهورها بوقف الكفاح المسلح، وبالقبول بأي حل دبلوماسي «يعرض عليها، قبل ضياع الفرصة.»(٥١) وقد وجه بعض أشد انتقاداته إلى إعلان فاس، الذي اعتبر أنه ينذر بإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل، وكذلك بإزالة مبرر وجود م.ت.ف. نفسها. فالاعتراف بإسرائيل، أو إجراء حوار مع إسرائيليين مهما يكن اتجاههم السياسي، أو إعطاء الأردن حق التفاوض نيابة عن م.ت.ف.، أو القبول بمشروع ريغن أساساً للتفاوض، أو تخفيف مقاطعة مصر، كلها أمور تنتهك ميثاق تأسيس م.ت.ف. والبرنامج السياسي لفتح. وحث مراغة فتح على معارضة المحادثات الإسرائيلية ـ اللبنانية، وعلى شجب «الأنظمة العربية الرجعية» باعتبارها حليفة للإمبريالية، وفي المقابل حثها على توثيق التحالف مع سورية وجبهة الصمود والتصدي والكتلة السوفياتية. واختتم بالدعوة إلى مؤتمر طارئ يعقد خلال مهلة زمنية لا تتعدى الأسبوعين.

كان أعضاء المعارضة الفلسطينية الأكثر تشدداً، الذين تدعمهم سورية، ساهموا سراً في كتابة المذكرة، التي ساعدت وسائل الإعلام السورية على نشرها في أثناء

اجتماع المجلس الثوري في عدن.[٥٢] وكانت قيادة فتح تعي أنها تواجه حملة مدبرة، الأمر الذي حمل صلاح خلف على إعلان أن الدورة الوشيكة للمجلس الوطني الفلسطيني ستعقد في الجزائر بدلاً من دمشق، وذلك لتجنب «تدخلات الحكومات العربية.[٥٣] وكثفت سورية وليبيا اتصالاتهما بالمعارضة، التي كان الجناح اليساري في فتح يحثها على مقاطعة المجلس كلياً كوسيلة لإجبار اللجنة المركزية على القبول بطلبها لعقد مؤتمر عام. ورفض شركاؤه في المعارضة ذلك، لكنهم في ٨ شباط/فبراير ساهموا في كتابة برنامج سياسي بديل لتقديمه إلى المجلس الوطني الفلسطيني. وكرر النص الموقف المتشدد تجاه مجموعة الموضوعات المعهودة، ووقّعه كل من ج.ش.ت.ف. وج.ش. ـ ق.ع. ومنظمة الصاعقة وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني و«التيار الوطني الديمقراطي»، وهو الاسم الجديد الذي بدأ يستخدمه منشقو فتح.[٥٤] أمّا ج.د.ت.ف. وجبهة التحرير الفلسطينية، فوقفتا جانباً، وكذلك فعل الحزب الشيوعي الفلسطيني.

كانت اللجنة المركزية لفتح مطلعة على هذه الاتصالات، وردت عليها بتجميد عضوية صالح وأبو كويك. كما أسقط صالح من وفد فتح إلى المجلس الوطني. وعانى منشقو فتح ضربة أُخرى عندما فشلت المعارضة الفلسطينية في التمسك بالبرنامج السياسي العام الذي أعدّوه معاً. وترددت ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. في تقويض الوحدة الوطنية، وخصوصاً أن هناك عدداً من النقاط المشتركة مع فتح، منها الالتزام الرسمي بإقامة الدولة الفلسطينية، حتى لو كان ذلك فقط على جزء من فلسطين الانتدابية، وكذلك مبدأ الاتحاد الكونفدرالي مع الأردن، على الرغم من التأرجح المستمر لـ ج.ش.ت.ف. وحتى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني خالد الفاهوم، المؤيد لسورية عادة، شدّد في كلمته الافتتاحية على أن م.ت.ف. لا ترغب في «تدمير أي دولة في المنطقة»، وأكد أنها تسعى فقط لإقامة دولتها الخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة.[٥٥] وكان بيان المجلس الختامي الصادر في ٢١ شباط/فبراير معتدلاً نسبياً، إذ تبنى إعلان فاس على الرغم من رفضه مشروع ريغن أساساً ملائماً للسلام. وأصر المجلس على أنه لا يمكن استئناف العلاقات بمصر إلاّ إذا ألغت اتفاق كامب ديفيد، لكنه لم يدن اتصالات عرفات السابقة. وحث المجلس أيضاً على إقامة تحالف أوثق بسورية، إلاّ إنه قدم تأييده الرسمي لمبدأ الاتحاد الكونفدرالي مع الأردن، وإن كان لا يمكن تطبيقه إلاّ بعد الاستقلال الفلسطيني.[٥٦]

منح المجلس الوطني الفلسطيني بذلك عرفات هامشاً كافياً لتبرير المزيد من المرونة الدبلوماسية، الأمر الذي أثار حفيظة مناوئيه الفلسطينيين والعرب. وازداد

غضبهم عندما دعا إلى حوار مباشر مع الولايات المتحدة في أوائل آذار/مارس، وهو ما حدا سورية على تحذير «الذين يستعدون لإعلان انضمامهم إلى معسكر ريغن... أن سورية ستسعى بكل الوسائل الممكنة لمنع هذا الانهيار.»[٥٧] ولم يثن هذا التحذير عرفات، الذي بدأ جولة جديدة من المحادثات مع الملك حسين في ٣١ آذار/مارس، وجمع أعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ومسؤولين كبار آخرين لعقد اجتماعهم الأول في عمان منذ سنة ١٩٧٠. وكانت النتيجة مسودة اتفاق على تأليف وفد أردني ـ فلسطيني مشترك، من دون أعضاء رسميين من م.ت.ف.، وذلك للتفاوض على أساس إعلان فاس وقرار مجلس الأمن ٢٤٢ و«مبادئ مبادرة ريغن».[٥٨] لكن عرفات تجاوز بذلك حدود الممكن. فرفضت اللجنة المركزية لفتح مسودة الاتفاق عندما قُدمت للمناقشة في اجتماع عاصف في الكويت في ٨ نيسان/أبريل. وأصر خلف علناً على «أن من المستحيل أن يفوض إلى أي شخص التحدث أو التفاوض باسم منظمة التحرير الفلسطينية»، بينما اعتبر المنشقون بسعادة أنهم أوقفوا توقيع الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني.[٥٩]

إزاء تعرض عرفات لهذه النكسة، ألغى عودته المقررة إلى عمان. وأعربت فتح في بيان رسمي عن أملها باستمرار الحوار. غير أن الحكومة الأردنية عبّرت عن امتعاضها بإعلان نهاية المحادثات. وتركت الأمور مستاءة في يد م.ت.ف. والشعب الفلسطيني لينقذ نفسه وأرضه، لكنها أنذرت بأن الأردن سيتخذ الخطوات الضرورية لحماية نفسه من عواقب استمرار احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن برنامج الاستيطان المتسارع والضغط الاقتصادي المنتظم على الشعب الفلسطيني لحمله على مغادرة أرضه.[٦٠] وكشفت إسرائيل في هذه اللحظة، كأنها تؤكد صحة الإنذار الأردني، عن خطة لزيادة عدد المستوطنين في الأراضي المحتلة من ٣٠,٠٠٠ إلى ٥٠,٠٠٠ خلال ١٨ شهراً.[٦١] وتسلمت م.ت.ف. إنذاراً من نوع آخر في ١٠ نيسان/أبريل، عندما قام مسلحون تابعون لجماعة أبو نضال، التي بدأت تتلقى تعليماتها الآن من فرع استخبارات سلاح الجو السوري، باغتيال عصام السرطاوي، عضو المجلس الوطني الفلسطيني وشخصية رئيسية في الحوار مع الحمائم الإسرائيليين، خلال حضوره مؤتمراً للاشتراكية الدولية في البرتغال.

أثلج توقف محادثات م.ت.ف. مع الأردن صدر المعارضة، إلاّ إن الجناح اليساري في فتح كان في هذا الوقت يعد العدة للقيام بتمرد مكشوف. فقد توصل إلى هذا القرار عقب فشل محاولته للتأثير في المجلس الوطني الفلسطيني لاتخاذ الإجراءات الجذرية اللازمة لتقويم ما اعتبره انحرافاً في مسار الثورة. وصرح مراغة

فيما بعد، مسترجعاً هذه الفترة، أنه «أمام خيبة الأمل تلك، لم يبق أمامنا غير الانتفاضة باعتبارها حلاً أوحداً لا حل غيره!»[٦٢] أمّا متى بدأ التخطيط للتمرد بالضبط فأمر غير واضح، لكن قراراً ثابتاً اتخذ في الأسبوع الأول من نيسان/أبريل، إن لم يكن قبل ذلك.[٦٣] وكانت نتيجة بيان، يعزى إلى عضو اللجنة المركزية خلف في ٢٢ نيسان/أبريل، ويكشف أن م.ت.ف. لم تعد تصر على إلغاء اتفاق كامب ديفيد قبل استئناف العلاقات مع مصر، تعزيز تصميم المعارضة على التحرك بسرعة وبقوة.

اعتمد منشقو فتح في تخطيطهم للتمرد على الشعور الواسع الانتشار في صفوف القاعدة التنظيمية والعسكرية بالإحباط والمرارة. وكان أفراد فتح الذين تم إجلاؤهم إلى سورية أكثر المتضررين، لأن السلطات السورية أجبرتهم غالباً على البقاء في معسكراتهم. هذا التقييد، الذي لم يطبق بشدة على تنظيمات المعارضة، تناقض تماماً مع التعهد الصريح الذي أعلنه الرئيس الأسد في نهاية آب/أغسطس ١٩٨٢ بمنح م.ت.ف. «الحرية الكاملة» في البلد.[٦٤] وعلى الرغم من السماح للكوادر الذين تركت عائلاتهم لبنان لتنضم إليهم بإيجاد سكن في دمشق أو في المدن الأُخرى، فإنهم لم يتمكنوا من دفع الإيجارات في حالات كثيرة، وهو ما اضطرهم إلى الانتقال إلى شقق مكتظة مع الأقارب أو مع أُسر أُخرى. وقد زادت مذبحة مخيم شاتيلا في بيروت والمعاملة القاسية للفلسطينيين في مختلف مناطق لبنان، في أثر الصدمة في من تم إجلاؤهم، إذ خلفوا وراءهم أصدقاء وأقارب، الأمر الذي أشعل نقاشاً حاداً بشأن الحكمة من الانسحاب من بيروت ومن القبول بالضمانات الأميركية بالنسبة إلى سلامة المدنيين الباقين هناك. وتفاقم الاستياء من القيادة عندما جددت م.ت.ف. مبادرتها الدبلوماسية في مؤتمر فاس، ونظرت في مشروع ريغن.

وبات كثيرون من كوادر فتح يضغطون الآن من أجل الإصلاح. وشملت إحدى المجموعات البارزة رئيسي لجنتي غزة ونابلس في القطاع الغربي، صبحي أبو كرش وإحسان سمارة، ومسؤول الإعلام الخارجي في م.ت.ف. محمود اللبدي، والضباط أبو منير وأبو نضال إسماعيل وأبو معن، والكوادر المدنيين أبو طالب حسن وأبو ماجد وماجد فانوس وأبو سعيد طراوية. وفي مذكرة داخلية تعرض سياسة فتح منذ سنة ١٩٦٧، اشتكوا «التخريب الذي أحدثته سياسة الاستناد إلى دعم الأنظمة [العربية] في البنية الداخلية للحركة (أي فتح)»، وانتقدوا التركيز الضيق على الهموم الفلسطينية، وإهمال البعد العربي في النضال، وعدم التقدم في اتجاه الوحدة الوطنية. وفي رأيهم افتقر العمل في الضفة الغربية إلى الجدية، كما

أنه كان يعاني نقصاً في الميزانيات.[٦٥] وهاجمت المذكرة الشلل الذي أصاب التنظيم المدني وانتشار «مرض البيروقراطية»؛ وكانت النتيجة «ظاهرة عشائرية وتغلغل أبناء المنطقة الواحدة... تفشي ظاهرة البرجزة بشكل مخيف لدى شريحة من قيادة وكادر الحركة... تحت سمع وبصر القيادة.» وكان جذر الكثير من العيوب هو «طغيان الفردية في اتخاذ القرارات على مختلف المستويات التنظيمية والأصعدة السياسية والعسكرية والمالية وقد أدى ذلك إلى تهميش دور الأطر التنظيمية.»[٦٦]

وصدر انتقاد أكثر حدة عن اثنين من الكوادر اليساريين القوميين، هما نزيه أبو نضال وعبد الهادي النشاش، اتهما فيه قيادة الاتجاه السائد بالإشراف المتعمد على الاضمحلال المتواصل لقوات فتح منذ سنة ١٩٧١. وكانت النتيجة مع نهاية السبعينات فراغاً خطراً «ومن أجل تعويض هذا الفراغ الخطير الناتج عن انسحاب المقاتلين الفلسطينيين بدأ البحث عمن يملأ هذا الفراغ بمتعاقدين من هنا وهناك كان من أبرزهم البنغلادشيون... فالمقاتل الفلسطيني في ظل عملية الطرد الداخلية يتوجه إلى برلين والخليج أو يرتد للأعمال الإدارية البسيطة في المكاتب، كحارس وسائق ومرافق. ومتعاقد من بنغلادش يحل مكانه في جنوب لبنان.» وسار هذا جنباً إلى جنب مع الانحطاط الخلقي والفساد اللذين انتشرا في صفوف القاعدة التنظيمية والعسكرية. وفي الحقيقة، «لم يعد الأمر في الآونة الأخيرة يقتصر على أسماء أشخاص فقط بل تعدى الأمر ذلك إلى أجهزة بكاملها يمارس أعضاؤها وبحماية كاملة ما يشاؤون من المفاسد والسرقات والتهريب والمتاجرة وفرض الخوات وكان هؤلاء جميعاً يلقون الدعم والحماية من القيادات العليا المتنفذة في الثورة بل إن الكثيرين منهم كانوا المساعدين المباشرين لهذه القيادات.»[٦٧]

وفي الحقيقة، كانت قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. تتحمل اللوم فعلاً إلى حد كبير، وهي التي ساهمت في تفاقم وضعها الذاتي. فقد واصل عرفات نزاعه الصامت مع الأسد، إذ عقد اجتماعات اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. واللجنة المركزية لفتح في تونس أو غيرها من العواصم العربية بدلاً من دمشق، وتجنب الاتصال بالمسؤولين السوريين خلال زياراته القليلة لسورية لترؤس المجلس المركزي لـ م.ت.ف. أو المجلس الثوري لفتح. وكرس خليل الوزير معظم وقته للإشراف على الأراضي المحتلة من عمان. وكانت القيادة بالإضافة إلى ذلك مكبلة بالتزامها عدم العودة إلى لبنان وفقاً لشروط اتفاقية الجلاء، وهكذا عانت قوات م.ت.ف. في سهل البقاع الإهمال الشديد. وعاد سعد صايل لاستئناف قيادته بعد مذبحة شاتيلا، لكن اغتياله في ٢٧ أيلول/سبتمبر، ترك مقاتلي م.ت.ف. من دون قيادة وفي حالة معنوية سيئة.[٦٨] وخلفه أحمد عفانة مديراً لغرفة العمليات

المركزية، وهو ضابط قليل الكلام يفتقر إلى شخصية صايل وسلطته، وكان يمضي معظم وقته في دمشق.

واعتمدت القيادة الميدانية في شرق لبنان الآن على قادة قوات الكرامة واليرموك والقسطل التابعة لفتح الذين ساءت سمعتهم في حرب ١٩٨٢، والذين عملوا نواباً لعفانة. ومما زاد في إضعاف هذه القيادة فقدان الكثيرين من الضباط ذوي الرتب المتوسطة، وتمزق وحدات كثيرة خلال الحرب: فكتيبة شهداء أيلول أعادت تجميع ٤٨ رجلاً فقط، أمّا كتيبة بيت المقدس فلم يبق إلاّ ٤٠٪ من عديدها، وحتى كتيبة الجرمق، التي استعادت روحها المعنوية بفضل الإسراع إلى تنظيم صفوفها ومهاجمة القوات الإسرائيلية، فتدنى تعدادها إلى ٩٠ رجلاً فحسب.[٦٩] ومما زاد في مشكلة استنزاف المقاتلين، سلسلة القرارات بنقل ضباط وأفراد متخصصين (مثل المدربين، وضباط التموين والإمداد، والفنيين) إلى معسكرات م.ت.ف. في الدول العربية الأُخرى. واعتبر الجناح اليساري هذا الأمر محاولة متعمدة لبعثرة القوات المسلحة ولتمهيد الطريق للمفاوضات مع إسرائيل؛ وأصر في وقت لاحق على أن اللجنة المركزية قررت في ١٤ أيلول/سبتمبر إعادة تجميع جميع وحدات م.ت.ف. في الأردن ومصر والعراق، واتهم القيادة بالتهديد بوقف دفع رواتب الفدائيين الذين عادوا إلى سورية أو إلى لبنان من دون إذن.[٧٠]

إن الشعور بعدم الأمان بين العسكريين كان عاملاً أساسياً في التمرد الذي كان على وشك الانفجار في فتح. وكما علق أحد المراقبين النقديين فيما بعد، نما هذا الشعور لأن «النخب البيروقراطية العسكرية وشبه العسكرية... كانت في ذلك الوقت تتعرض للتفتت بعد أن خسرت، نتيجة للغزو الإسرائيلي، معظم قواعدها ومقراتها العسكرية في جنوب لبنان،وهذا ما كان وفر لها الجانب الضروري من الشرعية لتبرير امتيازاتها ودورها السياسي.»[٧١] وكان لسورية أسباب إضافية خاصة بها لمساندة تمرد في هذه المرحلة، ليس أقلها قرار م.ت.ف.، في بداية سنة ١٩٨٣، بتغيير سلوكها وإعادة العسكريين إلى لبنان. وأقلق القيادة السورية توقع أن تعيد م.ت.ف. بناء ملاذ مستقل هناك، وخصوصاً أن إسرائيل اعتبرت هذه القيادة مسؤولة عن العدد المتزايد من الهجمات الفدائية على وحدات «جيش الدفاع الإسرائيلي» في لبنان. وربما كانت خطوة م.ت.ف. تهدف جزئياً، في الحقيقة، إلى ممارسة ضغط على الحكومة اللبنانية، لكن المعارضة الفلسطينية كشفت عمّا تفضله هي وذلك بالمطالبة باستدعاء قوات م.ت.ف. من مختلف البلاد العربية إلى سورية، حيث يفترض أنها ستتمكن من وضع قيود فعالة على قيادة الاتجاه السائد.[٧٢] وفي لبنان، أمر الجيش السوري مقاتلي فتح في جبال المتن

بالتوقف عن العمليات ضد إسرائيل وبتسليم أسلحتهم، ومنعت السيارات التي تحمل المواد الغذائية والمعدات القتالية من الوصول إلى قواعدهم عندما رفضوا الإذعان للأمر.[٧٣]

الانشقاق في فتح

كانت الأوضاع مؤاتية لقيام التمرد في ربيع سنة ١٩٨٣. وكان المعارضون الرئيسيون في فتح قد قاموا بالاتصالات لإقناع القاعدة التنظيمية والعسكرية في سورية وسهل البقاع من دون كلل أو ملل منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، عارضين المساعدة على حل المشكلات المعيشية كإيجاد المأوى أو دفع الإيجارات. وكان من السهل، كما فعل مراغة في مذكرته إلى المجلس الثوري، الإسهاب في ذكر «التسيب والانفلاش والضياع» التي آلمت الوحدات الفدائية «والخوف من المستقبل وطغيان التخاذل واللامبالاة وتفشي الانهزامية والبحث عن حلول فردية.»[٧٤] وعلى الرغم من كون صالح وأبو كويك شخصيتين مهمتين، فإن مراغة والعمله وضباط الجيش الأردني السابقين الذين تجمعوا حولهما هم الذين ألّفوا النواة الحقيقية للثورة. وكان مراغة أقام في وقت معين في آذار/مارس أو نيسان/أبريل ١٩٨٣ مقراً رئيسياً غير رسمي له في الحمّارة في سهل البقاع، عمل منه على تنسيق الاتصالات بالضباط المتعاطفين في الوحدات المتعددة.[٧٥] وكان بينهم محمد بدر رئيس شعبة التدريب في فتح، الذي استقبل المناصرين في معسكر تدريب عين السّودة. وفي هذه الأثناء أعطى الجيش السوري تعليماته لنقاط التفتيش في سهل البقاع وعلى الحدود بتسهيل حركة الأفراد الذين يحملون تصاريح موقعة من مراغة.[٧٦]

في موازاة ذلك عزز المعارضون أحلافهم السياسية. وتفاخر صالح بكبرياء بأنه أمضى نحو ١٨ ساعة من المباحثات مع الرئيس الأسد في الأسابيع الأخيرة، تتوجت باجتماع عقد في بداية أيار/مايو وتحدثت عنه وسائل الإعلام بإسهاب، واعتبر نفسه الحليف الفلسطيني الرئيسي لسورية.[٧٧] أمّا الأمين العام السابق لحزب العمل الاشتراكي العربي (المتلاشي)، هاشم علي محسن، الذي كنى نفسه بالمنظِّر المنشق والمؤرخ لمسيرة التمرد، فأصر لاحقاً على أنه لم يحدث سوى «تطابق» في الآراء مع سورية، لكنه اعترف بأن حواراً جرى معها لبعض الوقت، وأن «لولا الموقف السوري لتردد قادة الانتفاضة عن تفجيرها.»[٧٨] وفي هذه الفترة أيضاً (التاريخ غير واضح بالتحديد)، رافق أحمد جبريل قادة المعارضين في

زيارة سرية لليبيا، حيث حصلوا على تعهد بمساعدة شهرية قدرها ٥ ملايين دولار.[٧٩] وفي أوائل أيار/مايو، اتفق صالح وأبو كويك ومراغة والعمله سراً مع الأمناء العامين والقادة العسكريين لـ ج.ش. ـ ق.ع. وجبهة النضال الشعبي ومنظمة الصاعقة على «تصحيح مسار الثورة».[٨٠] وأنشأوا مقر قيادة مشتركة وثلاثة قطاعات عسكرية في لبنان، يقود كلاً منها ضابط معارض من فتح وممثلون من التنظيمات الأخرى. ولم تشارك جماعة أبو نضال في تلك القيادة، لكنها قامت بالتنسيق على حدة مع معارضي فتح.[٨١]

وصلت تفصيلات الاجتماع السري بكاملها إلى عرفات، الذي توجه فوراً إلى دمشق لعقد اجتماع المجلس العسكري الأعلى ومواجهة المتآمرين. وفي ٧ أيار/مايو، عيَّن غازي عطا الله و«الحاج» إسماعيل جبر قائدين لقوات م.ت.ف. في سهل البقاع وشمال لبنان، كما أمر بنقل ٤٠ ضابطاً معارضاً، بمن فيهم مراغة والعمله، إلى المقر الرئيسي لـ م.ت.ف. في تونس وإلى معسكرات في الدول العربية الأخرى. وفزع الائتلاف المضاد لعرفات فأطلق حركته.[٨٢] وفي ٨ أيار/مايو، أوصلت الاستخبارات العسكرية السورية ٦٠ طناً من الأسلحة ـ كانت صودرت سابقاً من مستودعات م.ت.ف. في أثناء حرب ١٩٨٢ ـ إلى ضباط فتح المعارضين عند نقطة عبور المصنع على الحدود السورية ـ اللبنانية.[٨٣] وفي ٩ أيار/مايو، استولى مراغة واثنان من الضباط المسرحين على مقري قيادة الكتيبتين الأولى والثانية التابعتين لقوات اليرموك، وأعلنوا بدء «حركة تصحيحية» في فتح. وأعلن صالح وأبو كويك والعمله تأييدهم من دمشق، وتبعهم بدر في الأيام القليلة التالية، ونائب قائد قوات الكرامة زياد الصغيّر، وقائد المدفعية واصف عريقات، وقائد الكتيبة محمود عيسى، وغيرهم من كبار الضباط.

ووضح المنشقون دوافعهم وعدّدوا مطالبهم في بيان نشر في ١٣ أيار/مايو. فاتهموا قيادة م.ت.ف. بإصدار أوامر بنقل «الوطنيين الفلسطينيين الملتزمين بالثورة والتحرير»، وذلك «تمهيداً للانسحاب من لبنان وبالتالي إزالة العراقيل التي حالت دون التمكن من التوقيع على الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني الذي صيغ على أرضية مشروع ريغن.» وقد أغاظ المنشقين أن تشمل التعيينات، في نظرهم، «المنحرفين والمهزومين والمطلوبين للمحاكمة»، بل أكثر من ذلك «من كانوا عنواناً للاقتتال الفلسطيني»، ليتم وضعهم في مراكز قيادية لقوات م.ت.ف. في لبنان. وهذا، بالإضافة إلى أن «إقصاء... خيرة الضباط والكوادر» مثّل «انقلاباً عسكرياً وتنظيمياً داخل حركة فتح.» ووفقاً لوجهة نظر المنشقين، فإن هذه الإجراءات كشفت تصميم قيادة م.ت.ف. على تسهيل «التسوية الأميركية» و«تمزيق متعمد لوحدة 'فتح'...

انسجاماً مع المخطط الرامي إلى تصفية 'فتح' وقواتها.» ودعا بيان المنشقين إلى إلغاء أمر النقل، وإلى تسريح غازي عطا الله وغيره من القادة المقصرين الذي يجب تقديمهم إلى محكمة ثورية. وأصر على استبقاء قوات م.ت.ف. في لبنان وتعميق الصلات بالدول العربية الوطنية وبالاتحاد السوفياتي، ورفض مشروع ريغن وإعلان فاس، والاتحاد الكونفدرالي مع الأردن.(٨٤)

وكانت ردة الفعل الأولى لقيادة الاتجاه السائد مضطربة. إذ أصدر خليل الوزير مذكرة داخلية إلى جميع وحدات فتح في ١٠ أيار/مايو تكلم فيها بصورة غامضة عن محاولة لتدمير «وحدة حركتنا وثورتنا»، وأنذر بأن فتح «لن تسكت عن اتخاذ كل الخطوات التي تحفظ وحدة وقوة حركتنا وثورتنا.»(٨٥) وعقد الوزير وأحمد عفانة بعد ذلك اجتماعاً للمجلس العسكري الموسع، وتم تأليف وفد من ضباط «محايدين» للتفاوض مع المنشقين. ووصل عرفات إلى دمشق خلال تلك الفترة وانضم إلى الوزير وعفانة للقيام بجولة على قواعد فتح في سهل البقاع، في أول زيارة للبنان منذ الجلاء عن بيروت. ورداً على هذه الزيارة، نشر المنشقون بيانهم السياسي الأول، معلنين تمردهم لوسائل الإعلام. وأظهر اجتماع اللجنة المركزية لفتح في هذه الآونة وجهات نظر متباينة؛ إذ أعرب صلاح خلف وفاروق القدومي عن تفهمهما للمطالبة بإصلاحات داخلية وتبنيا بصورة عامة خطاً سياسياً أكثر تشدداً، وحثا زملاءهما على إجراء حوار هادئ مع المنشقين.

ولعل عرفات لم يكن يقدّر مدى التمرد، أو أنه لم يكن مستعداً لاعتباره أكثر من نتيجة لتحريض خارجي. ولم تذكر مذكرة صادرة عن مكتبه في دمشق في ١٥ أيار/مايو إلاّ إنه «حدث داخل قوات اليرموك سوء فهم»، وأكدت أن «بضع عشرات» من الفدائيين فقط لا يزالون متورطين في هذا الأمر.(٨٦) وقد صب عرفات جام غضبه على «تدخلات أحمد جبريل... حيث دفع بقوة من عنده ومعها قوة أُخرى مقدارها حوالي ٤٠ شخصاً مع أسلحة وذخيرة من مجموعة أبو نضال التي تحتمي بقواعد أحمد جبريل في البقاع.» ولمّح عرفات إلى اشتراك السوريين والليبيين، وذلك بتوجيه اللوم لا إلى جبريل وحده، بل كذلك إلى «من يقف خلفه». وفي الوقت نفسه، دعا رئيس م.ت.ف. إلى إجراء «حوار هادئ» لحل الخلافات داخل وحدات فتح. وبعد ثلاثة أيام أعلن أن «حوالي ثلاثين عنصراً، قد انساقوا وراء العقيد أبو موسى [مراغة]»، مبيناً أن التمرد ليس قائماً إلاّ في روايات وسائل الإعلام.(٨٧) وحاولت المذكرة أيضاً أن تشوه سمعة الضباط المتمردين بالتشديد على أنهم كانوا عوقبوا في السابق على «قضايا أخلاقية» وأن بينهم ضابطين تم طردهما من فتح في وقت سابق لتعاملهما بتجارة الحشيشة.

وعلى الرغم من هذه التصريحات اللامبالية والمتضاربة أحياناً، فإن قيادة فتح فوضت إلى وفد من الضباط الذين يحظون بالاحترام الواسع التوسط لدى المتمردين. وكان ردهم على هذه الوساطة في ١٩ أيار/مايو طرح المزيد من الطلبات، بما في ذلك عودة جميع قوات م.ت.ف. إلى لبنان، وتأليف لجنة خاصة للإشراف على أموال فتح وذلك لوقف «عمليات الإفساد والتخريب المبرمجة، في جسم الحركة، عن طريق المال، والتحقيق مع الذين أثروا على حساب الثورة والشهداء.» وكان مطلب آخر يتمثل في عقد مؤتمر عام طارئ لحل الأزمة الداخلية.[٨٨] وأصدرت اللجنة المركزية ردها في ٢٠ أيار/مايو، فوافقت على عقد المؤتمر في موعد لا يتجاوز أول حزيران/يونيو في عدن عاصمة اليمن الجنوبي. كما وافقت على إعادة تنظيم شكلية للقيادة العسكرية في لبنان وسورية من خلال وضعها في «جبهة» واحدة برئاسة عفانة، الأمر الذي يلغي عملياً المنصبين اللذين يتولاهما غازي عطا الله و«الحاج» إسماعيل جبر. كذلك أوقفت قراراً بنقل الضباط المعارضين إلى معسكرات م.ت.ف. في الدول العربية الأخرى؛ أمّا المتمردون الرئيسيون فسيرتبطون بعرفات مباشرة بصفته قائداً عاماً، على أن يمتنعوا في الوقت نفسه من القيام بأي اتصال بقوات فتح.[٨٩]

وفشلت هذه الإجراءات في إرضاء المنشقين، الذين اعتبروها دلالة على التفاف اللجنة المركزية حول عرفات والوزير. وربما كانت سورية هي التي شجعت المنشقين على اتخاذ موقف أكثر صلابة، إذ إنها كانت تسارع إلى حشد المعارضة للاتفاق اللبناني - الإسرائيلي الموقّع في ١٧ أيار/مايو. وكان إعلان القذافي دعمه المعنوي والمالي للتمرد في ٢٢ أيار/مايو عاملاً آخر، مع أن ذلك بدا أنه يؤكد الاتهام الذي أطلقه عرفات فيما يتعلق بالتحريض الليبي.[٩٠] واتهم رئيس م.ت.ف. ليبيا بإرسال أسلحة و٦ ملايين دولار مساعدة مالية للمنشقين عن طريق ج.ش. - ق.ع.، وهو اتهام أنكره جميع الأفرقاء المعنيين، إلاّ إنه ثبتت صحته فيما بعد.[٩١] وكان خلف والقدومي وهايل عبد الحميد قد اصطفوا حول عرفات في هذا الوقت، وبرهنوا على دعمهم له بالانضمام إليه في جولة لمدة خمسة أيام على قواعد فتح في لبنان في ٢١ أيار/مايو، وبتصويتهم لوقف الرواتب والمؤن عن الوحدات المتمردة.

ومرة أُخرى زاد المنشقون في شروطهم، مطالبين بحق تعيين نصف أعضاء المجلس الثوري ونصف المندوبين إلى المؤتمر العام. كما اشترطوا أن تكون اللجنة المركزية مقسمة بالتساوي بين الجانبين، بحيث يحل مراغة محل الوزير نائباً للقائد العام؛ وتبقى «قيادة الطوارئ» هذه كما هي إلى حين عقد المؤتمر.[٩٢]

هددت هذه الطلبات بتحويل فتح إلى ائتلاف من فريقين؛ وعرض عرفات بدلاً من ذلك إعادة صالح وأبو كويك إلى اللجنة المركزية ليشتركا في اختيار مجلس ثوري جديد. وعرض أيضاً مزيداً من التغييرات في التعيينات العسكرية، ووافق على وضع قواعد إجرائية واضحة للجنة المركزية وإخضاع الميزانية للموافقة الجماعية.[٩٣] ربما كانت صدقيته في تنفيذ هذه الأمور موضع شك، إلاّ إن المنشقين، وكذلك سورية، لم يكونوا ميالين إلى الحلول السلمية للأزمة. وأكد الأسد لعرفات حياد سورية خلال اجتماع في ٢٣ أيار/مايو، وهو الاجتماع الأول بينهما منذ نحو عام، لكن أفراد الاستخبارات السورية ساعدوا المنشقين على الاستيلاء على عدة مستودعات للذخيرة وورش وتجمعات لوسائل النقل في دمشق تابعة لفتح، بالإضافة إلى المكتب المالي لـ ج.ت.ف. بعد ذلك بخمسة أيام. وكرّر الأسد عدم تحيزه في ٣١ أيار/مايو، وأعلن أنه أوفد ثلاثة من كبار موظفي حزب البعث من أجل «المساعدة على رأب الصدع داخل فتح»، لكن هذا التصريح ناقضه تفاخر صالح «نحن ننسق مع السوريين على الأرض.» وتبجح صالح أيضاً بأنه «لولا تحركنا لكان عرفات مع هذا الوقت قد ذهب إلى واشنطن.»[٩٤] وفي لقاء مباشر، كما ذكر الوزير في وقت لاحق، أوضح عبد الحليم خدام أنه «إذا كنتم ترغبون في حل مشاكلكم فيجب أن تتقيدوا بسياساتنا، تصادقون أصدقاءنا وتعادون أعداءنا.»[٩٥]

وصل التمرد الآن إلى مرحلة حرجة. ففي ١ حزيران/يونيو، أعلن المعتمد السابق لإقليم فتح في لبنان، أبو أكرم، انضمامه إلى المنشقين «مع ١٠,٠٠٠ مناضل».[٩٦] ولم يكن هذا إلاّ كلاماً طناناً من مسؤول غير محبوب اقترنت سمعته بالفساد؛ إلاّ إن المئات من مناصري الجناح اليساري وقفوا ضد اللجنة المركزية، ومنهم أكثرية أعضاء ما يسمى بـ «الخط الفيتنامي»، لكن أفراداً أساسيين، مثل عبد الرحمن مرعي وبعض الجماعات الصغرى في داخل فتح كحزب العمال الشيوعي الفلسطيني، لم يحذوا حذوهم. أمّا جماعة أبو نضال، التي أقامت في هذه الآونة أول قواعد فدائية لها على الإطلاق في شرق لبنان، فمدت المنشقين بالدعم العسكري، غير أن هذا التقارب ربما كان سبباً في تنفير كثيرين ممن كان يمكن أن يؤيدوا التمرد.[٩٧] وحظي المنشقون بدعم علني من ج.ش. ـ ق.ع. وجبهة النضال الشعبي ومنظمة الصاعقة، لكنهم فشلوا في تحريك حركة تمرد أوسع في صفوف فتح.

ولم يكن في مصلحة المنشقين موقف الحياد الذي اتخذه التنظيمان المعارضان الرئيسيان، أي ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. فقد حض بيان مشترك لهما، في أوائل حزيران/يونيو، على «أن الإسراع في تطبيق الإصلاح الديمقراطي

داخل أطر ومؤسسات وهيئات منظمة التحرير الفلسطينية، وفي داخل قوات الثورة الفلسطينية، يستدعي تكريس الأسس الجبهوية والديمقراطية داخلها، ووضع حد لدور الفئات البيروقراطية المتبرجزة»، لكنهما جادلتا في الوقت نفسه في «أن هذا الإصلاح ينبغي أن يتم على أرضية الوحدة الوطنية والتمسك بها.. انطلاقاً من التمسك بالحوار الديمقراطي الداخلي.»[98] كذلك كانت جبهة الصمود والتصدي العربية منقسمة على نفسها؛ فبينما دان القذافي عرفات بقسوة وامتدح معارضيه في ٩ حزيران/يونيو، عارضت الجزائر واليمن الجنوبي الانقسام الرسمي وأرسلا وسطاء إلى دمشق. وعبّر الاتحاد السوفياتي عن معارضته للانشقاق في فتح واستيائه من التوتر في العلاقات السورية ـ الفلسطينية لخلف، الذي استقبل في موسكو في ١ حزيران/يونيو. وبدا أن التمرد بدأ يفقد زخمه. وأعطى عرفات كوادر فتح تعليماته، في مذكرة داخلية صادرة عنه في هذه الآونة، بأن يشددوا على دور الجيش السوري ومنظمة الصاعقة وج.ش. ـ ق.ع. عندما يشرحون أوضاع الأزمة للأعضاء أو لعامة الناس، وأن يتجاهلوا المنشقين كلياً.[99] وكان تأييد المنشقين بين الفلسطينيين ضعيفاً في أية حال؛ وفي ٤ حزيران/يونيو قامت مجموعة من النساء المحتجات من مخيم الجليل للاجئين في بعلبك بإرغام المنشقين على إزالة حاجز على الطريق العام عقب مناوشات أدت إلى عدد من الإصابات.

دفع المأزق المنشقين إلى التصعيد العسكري. وفي ١٨ ـ ١٩ حزيران/يونيو هاجموا وحدات «موالية» قرب تعنايل وتعلبايا بدعم من دبابات ج.ش. ـ ق.ع. إلاّ إنهم ردوا على أعقابهم. واحتلت القوات السورية معسكر تدريب فتح في حمورية قرب دمشق، كما هاجمت مواقع فتح في سهل البقاع بينما كان المجلس الثوري لفتح منعقداً في العاصمة السورية في ٢٠ حزيران/يونيو. واعترفت القيادة السورية بالهجوم، لكنها أصرت على أنه «تصرف فردي».[100] إلاّ إن المدرعات السورية جددت المعركة في ٢٢ حزيران/يونيو، مجبرة الفدائيين الموالين في مجدل عنجر على الانسحاب منها. ولم يعد من الممكن إخفاء التدخل السوري، على الرغم من تصريح للأسد في ٢٣ حزيران/يونيو كرر فيه حياده، وحث على إجراء حوار «أخوي ديمقراطي» داخل فتح.[101] وفي تلك الليلة قتل أحد حراس عرفات الشخصيين وجرح تسعة في كمين نصب له في شمال لبنان؛ لكن رئيس م.ت.ف. لم يكن ضمن القافلة، إذ كان بقي سراً في دمشق. وعاد يتهم سورية صراحة باستغلال التمرد لإخضاع م.ت.ف. وردت الحكومة السورية بطرده من البلد في ٢٤ حزيران/يونيو وبالإعلان أن الوزير، الذي كان في طرابلس، بات شخصاً غير مرغوب فيه. وهكذا أصبح الصدع مكتملاً.

أوضحت الإهانة العلنية لعرفات أن مجابهة أوسع مع سورية باتت وشيكة. وشكّل الاستقطاب الحادث مشكلة بالنسبة إلى ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. فقد كانتا متفقتين على ضرورة تمتين العلاقات بسورية ـ إذ خشي حبش في حال عدم تحقيق ذلك أن تصبح م.ت.ف. «ثورة لاجئة» ـ لكنهما ظلتا ملتزمتين بالقدر نفسه «بحوار ديمقراطي» داخل فتح وبعدم الاحتكام إلى السلاح لحل الخلافات الداخلية.[١٠٢] وكانت ج.ش.ت.ف. تكن العداء بصورة علنية لقادة فتح وتتهمهم إلى حد كبير بالمسؤولية عن هذه الأزمة، لكنها في الوقت نفسه اتفقت بقوة مع ج.د.ت.ف. على أهمية الحفاظ على «وحدة فتح على أساس الإصلاحات الديمقراطية»، وكذلك على سلامة مؤسسات م.ت.ف. واستقلاليتها.[١٠٣] وشكلت الجبهتان، كخطوة وقائية تهدف إلى حماية حيادهما وإلى الحفاظ على قدر معين من استقلالهما السياسي، قيادة سياسية وعسكرية مشتركة في ٢٦ حزيران/يونيو، واتفقتا عقب ذلك على توحيد منظماتهما «الجماهيرية والنقابات والمؤسسات الاجتماعية.»[١٠٤] وفي أثناء ذلك، استمرت ج.د.ت.ف. سراً في تهريب الذخيرة إلى قواعد فتح وفي مساعدة العناصر الموالين على المرور عبر نقاط التفتيش السورية.[١٠٥]

في المقابل، هاجم المنشقون بغضب كلتا الجبهتين. واتهم أحد منظريهم، وهو شيوعي سابق من غزة، الجبهتين بقسوة بأنهما تسعيان لزيادة «رصيدهما» لدى اليساريين، وبالتالي الحيلولة دون «استقطاب حركة المعارضة الأخيرة في فتح لجماهير اليسار الفلسطيني.»[١٠٦] واعتبر أنهما وقعتا في فوضى سياسية، مؤكداً أن «عدونا الرئيسي (أميركا)؛ وعدونا المباشر (إسرائيل)؛ وخصمنا الأول (عرفات).»[١٠٧] واستنكر هاشم علي محسن دعوة ج.د.ت.ف. إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة، وإلى اعتراف متبادل بين م.ت.ف. وإسرائيل، ثم هاجم رفاقه السابقين في ج.ش.ت.ف. واتهمها بمرارة بأنها «لم تبق سائرة بذيل اليمين الفلسطيني، فحسب، وإنما رسمت علامة استفهام كبرى حول مدى جدية معارضتها لنهج التسوية السياسية ومدى صدق التزامها بقضية تحرير فلسطين ورفضها للاعتراف بإسرائيل!»[١٠٨] وربما كان بالخطورة نفسها، القرار الليبي بقطع المساعدات المالية عن ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف.[١٠٩]

كانت الجبهتان محقتين في توقعهما للتصعيد العسكري. فقد هاجمت قوة مختلطة من فدائيي المنشقين وج.ش. ـ ق.ع. وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني ومنظمة الصاعقة الوحدات الموالية في الروضة وكفر زبد؛ وهو ما أسفر عن ٥٠ إصابة بين العسكريين والمدنيين في ٢٧ ـ ٢٨ حزيران/يونيو. واتهم عرفات سورية

من مقره في تونس بإعطاء جماعتي المنشقين وأبو نضال قسماً من آلاف أطنان الأسلحة والذخيرة التي صادرتها من فتح سنة ١٩٨٢.(١١٠) كما اتهم الجنود الليبيين بدعم الهجمات على الوحدات الموالية، بينما اشتركت القوات الخاصة السورية في القتال في ٢٩ حزيران/يونيو في محاولة لطرد أفراد فتح من بر الياس وسعدنايل. وقد قتل أو جرح نحو ٥٠ من الموالين في الأيام الثلاثة التالية عندما امتدت الصدامات إلى مزارع عبود وتعنايل وكفر زبد، إلاّ إن مواقع الطرفين لم تتبدل. وأدى الضغط العربي والسوفياتي إلى إيقاف القيادة السورية عملياتها في ٣ تموز/يوليو. وقابل وفد من اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وزير الخارجية خدام في دمشق، الذي أعلم الوفد بطريقة جافة أنه يجب أن توافق فتح على مطالب المنشقين قبل أن يصبح في الإمكان إجراء حوار مع سورية.(١١١)

أمّا من ناحية المنشقين فقد رفضوا استقبال عدة أعضاء من وفد م.ت.ف.، بينهم الأمين العام المساعد لـ ج.د.ت.ف. ياسر عبد ربه، لأنهم «قريبون جداً من عرفات.»(١١٢) وعرضت اللجنة المركزية لفتح غصن زيتون آخر في ٦ تموز/يوليو بإعلانها تعيينات جديدة للقيادة العسكرية، وتغييرات إدارية، وتأليف هيئات رقابية للإشراف على الميزانيات. واقترح عرفات بعد ثلاثة أيام أن تحل ج.ش.ت.ف. المأزق باختيار قائد عام لقوات فتح، وفي منتصف تموز/يوليو حدد مقترحات التسوية وأبدى استعداده لفصل القوات في سهل البقاع.(١١٣) وجاء رد خدام سلبياً، مكرراً أنه لا يمكن استئناف العلاقات إلاّ بعد حل الأزمة في فتح، الأمر الذي دعا عرفات إلى الإجابة باتهام سورية بمحاولة إقامة «منظمة تحرير فلسطينية بديلة.»(١١٤) ومع ذلك فقد أعفت اللجنة المركزية لفتح غازي عطا الله و«الحاج» إسماعيل جبر من منصبيهما، وألّفت قيادة جديدة من خمسة أعضاء، كبدرة حسن نية في ٢١ تموز/يوليو.

وبدا أن خطوة فتح الأخيرة أقلقت المنشقين وشركاءهم المتشددين، فنقضوا الهدنة التي كانت امتدت ثلاثة أسابيع بهجوم على مواقع الموالين في تعنايل وتعبايا في ٢٣ حزيران/يونيو. وساعدت مدرعات ج.ش. ـ ق.ع. والأطقم الليبية على نقل المعركة إلى الروضة وكفر زبد وجديتا بعد ذلك بخمسة أيام، حيث قتل رئيس «مكتب حركات التحرر» التابع لفتح، وأسر قائد اللواء نصر يوسف. وفقد المهاجمون ٦٤ أسيراً، لكن مراغة والعمله جددا الهجوم بعد جلب التعزيزات والمدفعية.(١١٥) أخيراً، تدخل الجيش السوري، فأجبر وحدات فتح على إخلاء كفر زبد وجديتا في ٣١ تموز/يوليو. وكان تجدد القتال مصحوباً بحملات إعلامية لاذعة متبادلة. إذ إن سورية اتهمت عرفات باستخدام أساليب «الدجل والإثارة

والابتزاز»، بينما وصف هو الصراع بأنه «قتال فلسطيني ـ سوري مدعم بمجموعة ليبية صغيرة، تستخدم بعض الرموز الفلسطينية.» ورأى «أن ما يجري هو مؤامرة لإخراج القوات الفلسطينية من البقاع وبعلبك، قبل أيلول [سبتمبر] ١٩٨٣. وهذا اتفاق مع [جورج] شولتز... ليحدث فيما بعد، حصار آخر لطرابلس، كما حدث في بيروت.»[١١٦] ولاحقاً، حدث هذا الحصار فعلاً، إلاّ إن سكوناً مفاجئاً خيم على المنطقة في ٣ آب/أغسطس.

الحرب الأهلية الفلسطينية

لقد كان سبب الهدنة غير الرسمية إعلان «جيش الدفاع الإسرائيلي» المفاجئ أنه ينوي الانسحاب من جبال الشوف في الأسابيع القليلة المقبلة. وبسرعة أطلق المجلس المركزي لـ م.ت.ف. وساطة جديدة، وطلب من عرفات أن يسعى في سبيل حوار مع سورية، التي يجب أن تقف معها م.ت.ف. «في الخندق المتقدم».[١١٧] وأعلنت فتح أنها ستوقف حملتها الدعائية ضد سورية.[١١٨] وتحول الاهتمام الآن نحو جبال المتن، حيث يتصارع عناصر الميليشيا الموارنة والدروز، وحيث بدأت وحدات من الجيش اللبناني الذي أعيد بناؤه تنقسم مجدداً وفقاً للانتماءات الطائفية. كما طردت القوات اللبنانية وجيش لبنان الجنوبي ٥٠٠٠ لاجئ فلسطيني من منطقة صيدا، التي بقيت تحت الاحتلال الإسرائيلي، خلال الأسابيع القليلة التالية.[١١٩] وتوسعت المعركة عندما خرج عناصر الميليشيا من حركة أمل والحركة الوطنية اللبنانية إلى شوارع بيروت في ٢٨ آب/أغسطس وتبادلوا إطلاق نيران القنص والمدفعية مع وحدة مشاة البحرية الأميركية في المطار. واستعاد الجيش اللبناني سيطرته على بيروت الغربية، لكن استكمال الانسحاب الإسرائيلي المفاجئ أطلق العنان لمعركة كبيرة من أجل الاستيلاء على سلسلة الجبال المطلة على العاصمة فجر ٤ أيلول/سبتمبر.

استقبلت المعارضة الفلسطينية اندلاع القتال في لبنان برضا واضح، واعتبرته انعكاساً لدرجة تحسين سورية لوضعها في ميزان القوى الإقليمي، وذلك غالباً بفضل المساعدة السوفياتية المستمرة طوال العام السابق. وعلى سبيل المثال، قال مراغة في نهاية أيار/مايو: «إن الولايات المتحدة تخطئ كثيراً عندما تعتقد أنها القوة الوحيدة الموجودة في الساحة. السوفيات موجودون أيضاً، ويبدو أن أموراً كثيرة تغيرت منذ الخريف الماضي حتى الآن. إننا أمام حقائق عسكرية جديدة، والتفرد الأميركي، كما نرى، بات أقل فاعلية بكثير.»[١٢٠] وأشار صالح الآن بحماسة

ـى «خليج البقاع» كقوس استراتيجي من التضامن يمتد من موسكو عبر سورية إلى القوات الفلسطينية في شرق لبنان، بينما ذكر حواتمه في آب/أغسطس «بحيازتنا هجوم سوفياتي مضاد وناجح أشكاله متعددة.»[١٢١] ووضعت المعارضة الفلسطينية قواتها على أهبة الاستعداد في ٣ أيلول/سبتمبر، وانضمت بسرعة إلى المعركة التي بدأت تدور رحاها حول بحمدون في اليوم التالي. وتكلم صالح الآن عن اندفاع نحو بيروت للتحالف السوفياتي ـ السوري ـ الفلسطيني، وظهرت سيارات المنشقين وقد كتب عليها الشعار المتفائل الجديد ـ «قوات العودة إلى بيروت.»[١٢٢]

وبشكل مماثل رأت قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. فرصة لها للعودة إلى بيروت، وأمرت كتيبة الجرمق الموالية بالتوجه فوراً إلى ساحة القتال. وفي تقدم الكتيبة السريع من قواعدها الأمامية في رأس المتن إلى عاليه، عزلت بحمدون ثم ساعدت الحزب التقدمي الاشتراكي ذا الأغلبية الدرزية على تطهير معظم تلال سوق الغرب. أمّا في بلدة سوق الغرب نفسها فكان الجيش اللبناني وميليشيا القوات اللبنانية لا يزالان ثابتين، فتركز القتال على البلدة طوال الأسابيع الثلاثة التالية. وزادت التعزيزات في عدد الموالين فأصبح ٣٠٠، وجمعت ج.د.ت.ف. وج.ش.ت.ف. عدداً مماثلاً؛ أمّا جماعة المنشقين وج.ش. ـ ق.ع. فحشدتا ٤٠٠ مقاتل، إذ استدعى المنشقون كتيبة إضافية من سورية، بينما أنزلت ج.ش. ـ ق.ع. مدافع ودبابات إلى الميدان.[١٢٣] وأقامت فتح وج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. غرفة عمليات مشتركة في عاليه، بينما ألّفت التنظيمات الأُخرى قيادتها المنفصلة الخاصة بها. وساعد الموالون في الاستيلاء على مفترق طرق قبر شمون في ٨ ـ ٩ أيلول/سبتمبر، وانضم إليهم عناصر ج.د.ت.ف. ليستكشفوا معاً في اتجاه بيروت، فوصلوا إلى المنحدرات الواقعة فوق خلدة حيث اصطدموا بالمفارز الأمامية للجيش. ووصل بعض الفدائيين حتى ـى مخيم برج البراجنة، بينما دخل مراغة والقائد العسكري لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، محمود حمدان، حي السلم في الضاحية الجنوبية فترة وجيزة.

أعاقت الطبيعة المتفسخة للائتلاف اللبناني ـ الفلسطيني، الذي انتظمت صفوفه حول سوق الغرب، تحقيق نصر حاسم على الجيش الذي نجح في الاحتفاظ بالبلدة. بل تمكن من توسيع مواقعه في ١٦ أيلول/سبتمبر، بعد أن أجبر الضغط السوري الحزب التقدمي الاشتراكي على إصدار أوامره إلى قوة فتح بالابتعاد، الأمر الذي خلف فجوة في الخط الأمامي. وكان في هذه الآونة أن ظهر عرفات فجأة في مدينة طرابلس الشمالية، قادماً من البحر على الرغم من إمكان افتضاح أمره من قبل الدوريات البحرية الإسرائيلية. وفي زيارته لمخيمي البداوي ونهر البارد صرّح

جهاراً أن م.ت.ف. «ثورة عملاقة، ولا يستطيع أن يحتويها أحد، ولا يستطيع أن يسيطر عليها أحد، وسنحافظ على قرارنا الوطني المستقل، ولسنا إقليميين، ونحن ندعم القرار الوطني اللبناني.»(١٢٤) وكان التحدي لسورية واضحاً، فردت في ٢٠ أيلول/سبتمبر بإصدار أمر إلى وحدات فتح بمغادرة مرتفعات المتن.(١٢٥) وكانت القيادة السورية قلقة في الوقت نفسه جراء تصاعد المناوشات بين وحداتها في المنطقة وبين الوحدتين الأميركية والفرنسية حول بيروت، فأجبرت شركاءها المحليين على القبول بوقف لإطلاق النار في ٢٦ أيلول/سبتمبر.

وتحركت القيادة السورية الآن لتنهي وجود الموالين في سهل البقاع بسرعة. وكانت وحداتها، بدعم من المنشقين، قد أبعدت سابقاً كتائب الكرمل، والمدفعية الأولى، والجليل، وقيادة قوات الكرامة في اتجاه طرابلس في الفترة ٢ ـ ٤ أيلول/سبتمبر، بينما اعتُقل عشرات الفدائيين وجنود ج.ت.ف. الموالين عند حواجز المنشقين على الطرق. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، أمرت القيادة السورية الباقين من قوات الموالين في سهل البقاع، ويبلغ عددهم نحو ١٢٠٠ عنصر بعد انسحاب قوات فتح من مرتفعات المتن، بالمغادرة إلى طرابلس. وبذلت عدة محاولات لتجريدهم من السلاح واحتجازهم، لكن القافلة المكونة من ١٠٠ سيارة وشاحنة تمكنت أخيراً من الإفلات من القوة السورية المرافقة عند منطقة الجباب الحمر ووصلت إلى غايتها في ٢٨ أيلول/سبتمبر بكامل أعتدتها وأسلحتها. وأمر السوريون التنظيمات الفدائية كلها بالانسحاب من مرتفعات المتن بعد ذلك بيومين، سامحة لها بإبقاء قوة رمزية قوامها ٢٠٠ رجل فقط.(١٢٦)

واتجه الاهتمام السوري الآن نحو طرابلس، حيث كان يتدفق بحراً سيل منتظم من الأفراد والأسلحة والسيارات والإمدادات الأُخرى لـ م.ت.ف. وانتبهت إسرائيل لهذا «الجسر البحري»، الذي كان يعمل إلى حد كبير عبر الميناء القبرصي ليماسول، فهاجم مغاويرها البحريون مواقع م.ت.ف. قرب طرابلس في ١٣ أيلول/سبتمبر، واعتقلوا بضع عشرات من الفلسطينيين على ظهر عدة سفن كانت متجهة إلى شمال لبنان. ورتب خليل الوزير، الذي كان قدم إلى طرابلس منذ حزيران/يونيو، وصول مزيد من أعضاء فتح براً من أنحاء أُخرى من لبنان، كما فرّغ عدداً من عناصر الميليشيا المحليين لتعزيز القوة الموالية.(١٢٧) وكان يدفع رواتب شهرية للمسؤولين المحليين التابعين لـ ج.ش. ـ ق.ع. وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني لتأمين حيادهم ويساعد الميليشيات اللبنانية الحليفة، مقترضاً من التجار اللبنانيين كلما نقصت الأموال.(١٢٨) وأنذر قدوم عرفات بمزيد من العنف، إذ أحكمت فتح سيطرتها حول طرابلس. وأسفرت

الصدمات مع ج.ش. ـ ق.ع. عن ٢٤ إصابة في ٢٧ أيلول/سبتمبر؛ وتم تأليف جناح معاد لسورية، بينما طرد أفراد ج.ش. ـ ق.ع. الباقون من المنطقة برمتها. وواجه أعضاء منظمة الصاعقة الخيار نفسه، وجرى تأليف جناح صغير ثان معاد لسورية، بينما أغلقت بالقوة مكاتب جبهة النضال الشعبي الفلسطيني. أمّا جبهة التحرير الفلسطينية فكانت في هذا الوقت انقسمت عملياً بين قادتها الرئيسيين الثلاثة. لكن فرعها في شمال لبنان اختار الوقوف مع عرفات.[١٢٩]

ورد المنشقون باحتلال مرافق فتح في سورية، وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر أعلنت الحكومة مصادرة جميع أملاك فتح وموجوداتها في البلد. وبعد أربعة أيام احتل المنشقون عدداً من مكاتب م.ت.ف. بينها وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، وذلك بمساعدة الاستخبارات السورية. وقد أثار هذا حفيظة الكتّاب اليساريين المعروفين والمتعاطفين مع التمرد، أمثال ناجي علوش ويحيى يخلف ورشاد أبو شاور، الذين عقدوا مؤتمراً صحافياً شجبوا فيه عملية الاستيلاء. ولم يؤثر ذلك في المنشقين، الذين استولوا على مكاتب فتح الخمسة المتبقية في دمشق في ١٠ ـ ١١ تشرين الأول/أكتوبر، الأمر الذي تسبب بمقتل أربعة من الموالين وجرح سبعة. وهددت الاستخبارات السورية أعضاء فتح بالإبعاد أو السجن إذا لم ينضموا إلى المنشقين. وفي هذا الوقت كان ما يقدر بـ ١٠٠٠ موالٍ قد وضعوا في السجون السورية.

حث التوتر المتزايد ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. على تحديد موقفهما المشترك في «برنامج الوحدة والإصلاح» صدر في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وجددت هذه الوثيقة نقدها للتسلط الفردي والهيمنة الفئوية (في إشارة ضمنية إلى عرفات وفتح)، وطالبت بالتحقيق في تقصيرات حرب ١٩٨٢، ودعت إلى الضبط السليم لأموال م.ت.ف.، وإلى اعتماد الجدارة والقدرة المهنية في التعيينات، وإلى الاستقلالية الحقيقية للاتحادات و«المنظمات الشعبية» الفلسطينية.[١٣٠] لكن دعوتهما لقيام إصلاح ديمقراطي داخلي ولحل سلمي لأزمة م.ت.ف. لم تحظ بتأثير كبير. ففي أثناء هذه الفترة، وصل إلى مشارف طرابلس لواءان سوريان، ولم يكن عرفات اتخذ الآن الخطوات اللازمة لإحكام سيطرة م.ت.ف. في المدينة رداً على هذا التحرك.[١٣١] ووقفت فتح موقف المتفرج عندما شنت حركة إسلامية سنّية، هي حركة التوحيد الإسلامية، هجوماً طوال يومين، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، على الحزب الشيوعي اللبناني المتعاطف مع سورية، مخلفة ٦٠ قتيلاً و١٣٠ جريحاً. وأعلن الشيوعيون بغضب أن سفك الدماء تم «على مسمع ومرأى من الأخ ياسر عرفات ومن قيادة منظمة فتح في طرابلس وبرعاية وتشجيع

منها.»[١٣٢]

وهكذا بلغت الأمور ذروتها. وتبينت النيات السورية بوضوح من خلال بيان صدر في دمشق عن رئيس أركان ج.ت.ف.، محمد طارق الخضرا، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، انتقد فيه عرفات وطالب باستبداله كرئيس لـ م.ت.ف.[١٣٣] وقلدت منظمة الصاعقة دعوة الخضرا، وتم القبض عقب ذلك بأيام قليلة على مسلحين تابعين لجماعة أبو نضال بينما كانوا يخططون لاغتيال عدد من مسؤولي م.ت.ف. في القاهرة.[١٣٤] وكشف صالح الآن عن أن المنشقين كانوا على تصال بصبري البنا زعيم الجماعة، وتدارسوا إمكان التعاون بعد القضاء المتوقع على عرفات.[١٣٥] وفي هذا الوقت، حثت السلطات الليبية أبناء الجالية لفلسطينية على احتلال مكاتب م.ت.ف. وتحويلها إلى «لجان شعبية». وبعد يومين، أي في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، باشرت قوة مشتركة من نحو ٤٠٠ من مقاتلي ج.ش. ـ ق.ع. والجنود الليبيين، تدعمهم المدفعية والدبابات، صدامات دامت خمسة أيام ضد مواقع الموالين حول مخيم نهر البارد.[١٣٦] وحشدت قوات المنشقين ما يصل إلى ٥٠٠ مقاتل، وكل من منظمة الصاعقة وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني نحو ١٠٠ ـ ٢٠٠ في أثناء هذه الفترة، كما وصل إلى المنطقة، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، قوات حطين التابعة لـ ج.ت.ف.[١٣٧] أمّا قوات أجنادين التابعة لـ ج.ت.ف. كذلك، والتي كان تم تأليفها باستدعاء جنود الاحتياط الفلسطينيين في سورية في أثناء حرب ١٩٨٢، فكانت منتشرة أصلاً بالقرب من طرابلس، الأمر الذي رفع قوة ج.ت.ف. إلى تسع كتائب ـ ست من المشاة واثنتين من سلاح الدبابات وواحدة من المدفعية ـ يبلغ عديدها ٤٠٠٠ رجل. وهكذا يكون مجموع ما أنزلته القوات المدعومة من سورية إلى الميدان ٩٠ دبابة من نوع ت ٥٤/٥٥، و٦٠ قطعة مدفعية ومدفعية صاروخية، ونحو ٥٠ مدفع هاون عيار ١٢٠/١٦٠ملم، بالإضافة إلى الأسلحة المعتادة من المدافع عديمة الارتداد ومدافع الهاون المتوسطة والرشاشات.

أمّا م.ت.ف. فحشدت، في هذه الآونة، ٤٠٠٠ مقاتل وعنصر ميليشيا في منطقة طرابلس، مسلحين بنحو اثني عشر مدفع هاون عيار ١٢٠ملم، وسبع قاذفات صواريخ متعددة الفوهات (بما فيها اثنتان من نوع ب.م. ٢١) ومدفعي ميدان عيار ١٢٢ملم. ووصل ٤٥ من المدفعيين التابعين لـ م.ت.ف. من قوات عين جالوت في مصر بسرعة فائقة، مصطحبين معهم راجمات للصواريخ من عيارات تصل إلى ٢٤٠ملم وكميات من الصواريخ. مع ذلك فإن السلاح الأقوى لدى م.ت.ف. كان حصولها على معلومات مفصلة عن مخططات القتال السورية. وجاء معظم هذه

المعنويات من المتعاطفين مع م.ت.ف. في ج.ت.ف. وفي المعارضة، الذين اتصلوا أيضاً برموز ذبذبات لاسلكية.[138] وقدمت إحدى الرسائل السرية تفصيلات الهجوم الافتتاحي المخطط له على جبل تربل الاستراتيجي الذي يشرف على المدينة، بينما حذرت رسالة أُخرى من هجوم وشيك على نهر البارد، مع تحديد الأعداد والمواقع الدقيقة للدبابات والمدفعية المهاجمة في القطاع.[139] وجاء أهم تسريب من قائد إحدى كتائب ج.ت.ف.، كان اشتهر بسبب قيادته الفعالة في أثناء حصار بيروت، إذ نقل الخطة السورية الرئيسية بكاملها إلى م.ت.ف. قبل ٢٠ ساعة على الأقل من موعد بدء الهجوم.[140] كذلك استغل خليل الوزير هذه الاتصالات كي ينظم عمليات انشقاق وارتداد جماعية بين جنود ج.ت.ف. عند بدء الهجوم.[141]

وبفضل الإشعار المسبق، قام عرفات بوضع القوات الموالية في حالة تأهب قصوى عند منتصف الليل في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وعند الفجر أطلقت المدافع الفلسطينية والسورية والليبية وابلاً من النيران طوال ٢٠ دقيقة على خط الجبهة بكامله من مخيم نهر البارد إلى البداوي.[142] وعقب ذلك، هاجم المشاة والدبابات مخيم نهر البارد وجبل تربل. وكان يدير المعركة القائد السوري في شمال لبنان، سليمان العبس، ورئيس الاستخبارات العسكرية السورية في لبنان، غازي كنعان، الذي ترأس غرفة عمليات مشتركة مع رئيس أركان ج.ت.ف.، الخضر، وقائد منظمة الصاعقة العسكري، صلاح المعاني، ومراغة، وجبريل، وقائد جبهة النضال الشعبي الفلسطيني العسكري، محمود حمدان.[143] وما كاد الهجوم يبدأ حتى واجه صعوبات فورية، إذ فر عشرات من جنود ج.ت.ف. وانضموا إلى م.ت.ف.؛ واستقدمت دبابات ج.ش. ـ ق.ع. وج.ت.ف. لمتابعة التقدم. ولكن الموالون تراجعوا في بعض القطاعات في المساء.[144] وتكرر نموذج القتال هذا طوال أسبوع أجبر الموالون في نهايته على التقهقر إلى طرابلس ومخيم البداوي، بعد أن انسحبوا من مخيم نهر البارد في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ليجنبوه مزيداً من الدمار.

وأظهرت طبيعة الأخذ والرد للقتال أنه لم يكن هناك حماسة لدى أي من الجانبين. إلا أن ادعاءات م.ت.ف. تدمير ٣٦ دبابة وما لا يقل عن ٢٨ سيارة عسكرية أُخرى أو الاستيلاء عليها تدل على أن المعركة كانت حامية الوطيس في بعض المناطق، لكن في المقابل تهاوت دفاعات الموالين بسهولة في مناطق أُخرى. وتبين أن الاستنزاف العسكري المستمر والاضطراب السياسي المتواصل منذ حزيران/يونيو ١٩٨٣ قد تركا أثراً شديداً؛ فمع نهاية معركة طرابلس في أواخر كانون

الأول/ديسمبر ١٩٨٣ لم يبق في كتيبة أبو يوسف النجار التابعة لفتح إلاّ تسعة فقط من أفرادها الأصليين، كما لم يبق في كتيبة بيت المقدس إلاّ عشرة.(١٤٥)

من ناحية أُخرى، ارتد ٢١٥ جندياً آخرين من ج.ت.ف. إلى م.ت.ف. في هذه الفترة، بينما أطلق عدد من رجال المدفعية والدبابات قنابل من دون فتيل، أو تعمدوا الإخفاق في إصابة أهدافهم، وتم إحالة ضابط واحد رفيع الرتبة على الأقل على المحكمة العسكرية لأنه رفض الأوامر بقصف مواقع الموالين.(١٤٦) وفيما بعد، كشفت إحصاءات رسمية لمنشقي فتح أنهم فقدوا ما مجموعه ١٠٦ قتلى خلال عام من بداية التمرد حتى أيار/مايو ١٩٨٤ ـ ولمّا كان هذا يشمل جميع الصدامات مع الموالين، بالإضافة إلى «حرب الجبل» في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، فإن خسائرهم حول طرابلس لا يمكن أن تكون جسيمة وهو ما يدل على عدم الحماسة لدى مقاتليهم.(١٤٧) وفي هذه الآونة، احتج متظاهرون فلسطينيون في مخيم اليرموك في دمشق على الهجوم على طرابلس، وتكبدوا عشرات الإصابات وعدداً كثيراً من الاعتقالات حين قامت قوات الأمن السورية باستعادة سيطرتها على الموقف. وعلى هذه الخلفية قامت كتيبة الجرمق التابعة لفتح، والتي كانت دافعت بعناد عن مفترق طرق الفوار الاستراتيجي طوال الأيام الخمسة الماضية، بهجوم خاطف حول البداوي في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، فأسرت ٦٠ من جنود ج.ت.ف. ودمرت ٧ عربات مدرعة، كما صدت عدداً من الهجمات المضادة.(١٤٨) أخيراً، قبلت القيادة السورية ـ الفلسطينية المشتركة بوقف إطلاق النار في المساء.

وكانت سورية واقعة أيضاً تحت الضغط المتزايد للدول العربية. ففي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، طلبت منها السعودية أن تعمل على إنهاء القتال، وعقب ذلك بيوم واحد ناشد الملك فهد الأسد ليعمل جاهداً في سبيل تحقيق هدنة، وأرسل مبعوثاً خاصاً إلى دمشق. وقام الرئيس مبارك بطلب مماثل وأعلن الأردن دعمه لـ م.ت.ف. في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، بينما صوت مجلس الأمة الكويتي على وقف المعونة المالية السنوية البالغة ٢٦٥ مليون دولار عن سورية. كما وصل إلى دمشق وزراء خارجية كل من الكويت والمملكة العربية السعودية واليمن الشمالي وتونس والجزائر، كذلك وصل وفدان رسميان من مجلس التعاون الخليجي والاتحاد السوفياتي. وقد حثت الجمعيات المحلية في طرابلس كلا الطرفين على إنقاذ المدينة، وأرسلت وفداً لإقناع الأسد بعقد هدنة دائمة. غير أن قائد حركة التوحيد، الشيخ سعيد شعبان، شجع م.ت.ف. الآن على البقاء في المدينة المدة التي ترغب فيها. وعملت م.ت.ف. جاهدة على دعم دفاعاتها بتأليف وحدات قتالية جديدة بسرعة ـ منها قوة احتياط مؤلفة من ٣٢٠ جندياً من المنشقين عن

ج.ت.ف.، و«وحدة خاصة» تضم مقاتلين من القطاع الغربي لفتح، ووحدة أُخرى مكونة من المرافقين الشخصيين لقادة م.ت.ف.، وبشراء حياد أعداء محتملين، أي الشيوعيين والعلويين.[١٤٩]

استمرت الهدنة حتى فجر ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما أشار وابل من نيران المدفعية الكثيفة إلى بدء هجوم جديد على مخيم البداوي وحي القبة المجاور في طرابلس. وهرع الوزير إلى المخيم لتجميع المدافعين، وفي المساء كان المهاجمون قد ردوا إلى حيث كانوا عند بدء الهجوم، بعد أن تركوا ٥١ أسيراً، وكما ذكرت م.ت.ف. ١٤ دبابة.[١٥٠] وخلال النهار أصابت قذيفة أطلقتها م.ت.ف. مقر القيادة الفلسطينية ـ السورية المشتركة فقتلت قائداً عسكرياً في منظمة الصاعقة، وجرحت رئيس غرفة العمليات المشتركة وقائد كتيبة مدرعة. وكان القائد العسكري لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، محمود حمدان، قد سحب مقاتليه متراجعاً إلى سهل البقاع في وقت سابق، كما أصبحت منظمة الصاعقة الآن خارج الميدان. وعززت ج.ش. ـ ق.ع. وكذلك المنشقون وحدات ج.ت.ف. المستنزفة، ليستأنفوا الهجوم على القبة والبداوي عند الفجر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وكانت معركة المخيم سجالاً بين الفريقين مدة ثلاثة أيام قادت خلالها كتيبة الجرمق خمس هجمات مضادة، لكن الموالين تخلوا عنه أخيراً مساء ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وساهمت القوات الخاصة السورية في معركة البداوي، وساندت مزيداً من الهجمات على طرابلس طوال الأيام الثلاثة التالية؛ وأصابت القذائف السورية خلال تلك الفترة ثلاث سفن في الميناء، وقطعت المياه والكهرباء عن المدينة. إلاّ إن الموالين لم يتخلوا عن مزيد من الأرض، وأعلنت القيادة السورية ـ الفلسطينية وقفاً لإطلاق النار في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

وجاء قبول سورية بوقف إطلاق النار عقب أسبوع من تجديد المملكة العربية السعودية الوساطة. ودعت الاتفاقية إلى وقف غير محدود لإطلاق النار، وإخلاء طرابلس من جميع القوات الفلسطينية، والمبادرة إلى حوار سلمي بين مختلف الفصائل الفدائية. وقبل عرفات فوراً بهذه الشروط، لكن جبريل طالب بتقديم رئيس م.ت.ف. لـ «محكمة ثورية» بتهمة «الانحراف السياسي والأخلاقي». غير أن الروح المعنوية لدى قوات المعارضة كانت منخفضة. فكانت القيادة السورية ـ الفلسطينية تتلقى الطلبات من وحداتها بصورة منتظمة بالإعفاء، بينما شعر رئيس أركان ج.ت.ف.، الخضرا، بضرورة تحذير الضباط في أثناء اجتماع للأركان في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر من أن التلكؤ سيقابل بعقاب شديد.[١٥١] وكانت سورية مصممة على ألاّ يفلت عرفات، وسبق أن نقلت كتيبتين من قوات القادسية التابعة

لـ ج.ت.ف. من جبهة الجولان إلى شمال لبنان في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر.[١٥٢] واستعدت المعارضة الآن للتحريض على استئناف القتال، ويفترض أن ذلك جاء وفقاً لتعليمات سورية. وطبقاً لما قاله الخضرا، الذي أطلع ضباطه على هذا الأمر في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، فإن المعارضة ستعلن أن عرفات قام بتجنيد ٣٠٠ من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين من الأردن وستطالب بتسليمهم.[١٥٣] وفي طبيعة الحال، لن تكون م.ت.ف. قادرة على الاستجابة لهذا الطلب، الأمر الذي يوفر مبرراً لشن هجوم نهائي على طرابلس.

لكن الخطط السورية خرجت فجأة عن مسارها، وذلك بسبب إعلان تبادل واسع للأسرى بين م.ت.ف. وإسرائيل في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وكانت م.ت.ف. تفاوضت في شأن إطلاق ٥٩٠٠ أسير لبناني وفلسطيني من معسكر أنصار في الجنوب اللبناني، في مقابل إعادة ستة من الجنود الإسرائيليين أسرتهم فتح في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢. وكان هذا انقلاباً دعائياً في مصلحة عرفات، وهو ما دفع القيادة السورية إلى تأجيل، ومن ثم إلغاء، هجومها المخطط له، والذي كان من المفترض أن يبدأ عند منتصف الليل في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وتبع ذلك مفاوضات مطولة بشأن جلاء م.ت.ف. عن طرابلس، التي تعرض ميناؤها خلال الهجوم لنيران مدفعية متقطعة. وكذلك قصفت سفن حربية إسرائيلية مواقع م.ت.ف.، بعد أن قتلت قنبلة في القدس أربعة من الركاب المدنيين وجرحت ٤٦ آخرين على متن حافلة في ٦ كانون الأول/ديسمبر، كما تعرضت مواقع م.ت.ف. لنيران البحرية والطوافات خمس مرات أُخرى بين ٩ و١٨ كانون الأول/ديسمبر. وكان من الأمور المشجعة لـ م.ت.ف. علمها بتأثير المواجهة مع سورية في جمهورها العام: فمثلاً، أظهرت استطلاعات الرأي في الأراضي المحتلة أن نسبة التأييد لعرفات تصل بصورة ثابتة إلى ٩٢٪ ـ ٩٤٪ منذ حزيران/يونيو حتى كانون الأول/ديسمبر.[١٥٤]

أخيراً، وافقت م.ت.ف. على الجلاء عن طرابلس، بعد الحصول على تطمينات أميركية بحمايتها من هجوم إسرائيلي، وعلى عرض بمرافقة حراسة بحرية فرنسية. لقد أظهرت الاتفاقية نجاحاً إضافياً لعرفات، الذي كان استغل اتصالاته الدبلوماسية في أثناء معركة طرابلس لرفع تكاليف الهجوم بالنسبة إلى سورية وزيادة حرجها. وغادر جرحى م.ت.ف. بحراً في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، بينما جرى تبادل ١٦٦ من الموالين الذين أسروا طوال الأشهر السبعة الماضية في مقابل ٤٢ سورياً ومعارضاً أسروا في المعركة الأخيرة. وقد جرى الإجلاء الرئيسي في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر عندما أبحر ٤٧٠٠ شخص ـ بمن فيهم المنشقون عن

ج.ت.ف. و٢٥٠ امرأة وطفلاً ـ بحماية الأمم المتحدة في اتجاه معسكرات م.ت.ف. في الجزائر والسودان واليمنين. ووزعت فتح، قبل مغادرتها، مخزونها من الأسلحة والفائض من أموالها على الميليشيات اللبنانية المتنوعة، شملت حركة التوحيد الإسلامية وحركة أمل وحزب الله. وكلف الصراع ٤٣٨ قتيلاً و٢١٠٠ جريح وفقاً لتقديرات الشرطة اللبنانية والمستشفيات المحلية، وعادت الحياة بالتدريج إلى وضعها الطبيعي في طرابلس ومخيمات اللاجئين المدمرة. وفي هذه اللحظة جرت حادثة سياسية مثيرة أخيرة. إذ إن عرفات غادر سفينته عندما عبرت قناة السويس، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، لفترة قصيرة ليعقد اجتماعاً مباغتاً مع الرئيس المصري مبارك في القاهرة. فالحرب الأهلية الفلسطينية انتهت، لكن العاصفة التي تلت تصرف رئيس م.ت.ف. هذا دلت على أن النزاع الداخلي لم ينته.

صراع في الداخل والخارج

الانقسام على الذات

أظهرت زيارة عرفات المباغتة للقاهرة أن خسارة القاعدة الإقليمية في لبنان دفعت قيادة الاتجاه السائد الفلسطينية إلى القيام بخطوات مثيرة للجدل في متابعة استراتيجيتها الدبلوماسية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أظهرت إلى أي مدى قوّى عرفات موقعه داخل كل من فتح وم.ت.ف. ومما أثبت هاتين النتيجتين السهولة التي احتوى بها استياء زملائه في اللجنة المركزية لفتح. ولم يصدق كثيرون تصريحاته بأن أصول اللياقة اقتضت زيارة مجاملة لمبارك، لكن بياناً رسمياً في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ بيّن فقط أن اللجنة المركزية لا علاقة لها بهذه الزيارة التي وصفتها بأنها «مبادرة شخصية».[١] وانفضّت اجتماعات اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عقب ذلك بأربعة أيام من دون إصدار تعقيب رسمي، ناهيك بإدانة لهذا الأمر، على الرغم من محاولات ممثلي ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. أحمد اليماني وياسر عبد ربه والعضو «المستقل» عربي عواد، الذين كانوا سافروا إلى تونس خصيصاً لحضور الاجتماع.

وشجع هذا الموقف عرفات على تجديد مساعيه لتأمين اشتراك م.ت.ف. في عملية السلام. وبلغ قلق رئيس الحكومة الإسرائيلية، يتسحاق شمير، حداً دفعه في ١٨ كانون الثاني/يناير إلى تكرار رفضه لقيام محادثات مع م.ت.ف. سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة.[٢] وثابر رئيس م.ت.ف. طوال الأشهر القليلة التالية على محاولاته، حتى إنه، في ٢٤ نيسان/أبريل، أعاد تأكيده علانية رغبته في التفاوض مع إسرائيل وجهاً لوجه في مؤتمر سلام دولي، بالإضافة إلى إجراء استفتاء عام بإشراف الأمم المتحدة لتقرير مستقبل الأراضي المحتلة.[٣] وبعد أسبوع اقترح تبادل الاعتراف بين إسرائيل وم.ت.ف. وإجراء محادثات سلام برعاية الأمم المتحدة، غير أن مجلس الوزراء الإسرائيلي رفض اقتراحاته كلياً في ٥ أيار/مايو. وفي الحقيقة، ربما لم يتوقع عرفات أن يكون الرد إيجابياً، كما أنه من الممكن أن يكون قام بمفاتحاته هذه بغية كسب الوقت كجزء من استراتيجيا سياسية

عمة تشمل إنهاء الحرب الإيرانية ـ العراقية، وإعادة مصر إلى الحظيرة العربية، وإشراك المغرب بصورة أكثر فعالية في شؤون المشرق العربي.(٤)

مع ذلك، وعلى الرغم من أن قيادة الاتجاه السائد لم تعد ترهب انتقاماً سورياً، كما أظهرت عروضها الدبلوماسية المتكررة على إسرائيل، فإنه لم يكن في قدرتها أن تهمل كلياً الحاجة إلى إضفاء شرعية داخلية على اتجاهها السياسي. إذ إنه لم يكن في إمكانها أن تظهر نفسها مشاركاً ذا صدقية في عملية السلام إلاّ إذا استطاعت أن تثبت شرعية المكانة التمثيلية لـ م.ت.ف. وتمثلت الوسيلة الملائمة للقيام بذلك في عقد اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني، فسعت جادة في سبيل ذلك لمصالحة المعارضة الفلسطينية. وفشلت بعثة برئاسة «وزير خارجية» م.ت.ف. فاروق القدومي، في أواسط شباط/فبراير، في تحقيق ذلك، لكن مسؤولي ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. وجبهة التحرير الفلسطينية والحزب الشيوعي الفلسطيني حادوا عن بقية تنظيمات المعارضة المدعومة من سورية وألّفوا «التحالف الديمقراطي» في ٢٧ آذار/مارس. ورفض بيانهم التأسيسي التحاور مع مصر، وعارض التمثيل الأردني للفلسطينيين، ونادى بتحالف أوثق مع سورية والاتحاد السوفياتي، إلاّ إنه على الرغم من هذا التشدد، فإن صدور إعلان سوري ـ سوفياتي مشترك بدعم الوحدة الوطنية الفلسطينية في ١٤ آذار/مارس، وكذلك مباركة اليمن الجنوبي والجزائر، دفع التحالف الديمقراطي إلى عرض الحوار على فتح.(٥)

ابتدأ الحوار في ١٨ نيسان/أبريل وانتهى بعد أربع جولات من المحادثات في الجزائر وعدن باتفاق تم توقيعه في ١٣ تموز/يوليو بحضور مندوبين بارزين من الحزب الاشتراكي اليمني وجبهة التحرير الوطني الجزائرية. وقد دان اتفاق عدن ـ الجزائر، كما أطلق عليه، زيارة عرفات للقاهرة وتعهد بإيقاف الاتصالات بمصر، وعارض تأليف وفد أردني ـ فلسطيني مشترك، ورفض خطة ريغن و«الخيار الأردني» الذي قدمه حزب العمل الإسرائيلي، ودعا إلى تحسين العلاقات بسورية.(٦) ومن الناحية الداخلية جدد الموقعون التزامهم الوحدة الوطنية والحوار الديمقراطي، ووعدوا بزيادة سلطات المجلس المركزي لـ م.ت.ف. ومن شأن ذلك أن يوفر سيطرة أكبر على اللجنة التنفيذية، التي ستشكل بدورها سكرتاريا لمراقبة المسيرة اليومية للإدارة السياسية، والهدف المتضمن في كلتا الحالتين هو حد قدرة فتح وعرفات على احتكار شؤون م.ت.ف. واتخاذ قرارات من طرف واحد.(٧) ووافقت فتح أيضاً على الاعتراف بالحزب الشيوعي الفلسطيني عضواً رسمياً في المجلس الوطني الفلسطيني، وعلى تخصيص مقاعد للحزب الشيوعي الفلسطيني

وجبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني في اللجنة التنفيذية أول مرة.

كانت ردة فعل المعارضة المدعومة من سورية غاضبة لاتفاق عدن ـ الجزائر. وكان القدومي قد زار دمشق في بداية تموز/يوليو من أجل إجراء محادثات مع الأسد، لكن رفض الرئيس السوري التعامل مع عرفات، بالإضافة إلى إصرار فتح على وقف المساندة السورية للمنشقين، جعل إمكان التفاهم مستحيلاً.[٨] كما فشلت محاولات التحالف الديمقراطي التي سارت في خط مواز في إقناع تنظيمات المعارضة الأُخرى بإجراء حوار معها. وفي ٩ تموز/يوليو، أنشأ المنشقون عن فتح، الذين كانوا اتخذوا حديثاً اسم فتح ـ القيادة الموقتة، ومنظمة الصاعقة وج.ش.ـ ق.ع. وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، «التحالف الوطني» كمنافس للتحالف الديمقراطي.[٩] (أمّا الحزب الشيوعي الفلسطيني ـ القيادة الموقتة، وهو جماعة صغيرة انشقت بقيادة عربي عواد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢، فأيد التحالف الوطني لكنه لم ينضم إليه). وانتقد الائتلاف الجديد التحالف الديمقراطي بشدة لإجرائه حواراً مع «لجنة عرفات المركزية»، ورفض اتفاق عدن ـ الجزائر فور نشره.[١٠] ومما أغضب التحالف الوطني، بصورة خاصة، موافقة التحالف الديمقراطي على عقد المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ أيلول/سبتمبر، معتبراً أن فتح لم تتنازل بعد عن مواقفها فيما يتعلق بالخلافات القائمة.

لقد أصبحت الآن مساعي م.ت.ف. لعقد المجلس الوطني الفلسطيني بؤرة المنازعات. ووصفها التحالف الوطني في أواخر آب/أغسطس بأنها محاولة متعمدة لتقسيم م.ت.ف.، بينما رأى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، خالد الفاهوم، الذي يقيم بدمشق، أنه يجب ألاّ يعقد المجلس حتى يتم التفاهم بين التنظيمات الفلسطينية كافة.[١١] وحذّر من أنه إذا ما أُهملت المعارضة، فإنها من الممكن أن تنشئ منظمة تحرير فلسطينية أُخرى تعترف بها عدة دول عربية.[١٢] وأظهر الأسد اهتمامه بالأمر بالسفر إلى الجزائر في ٢٧ آب/أغسطس، من أجل مساندة رئيس الجمهورية الجزائرية، الشاذلي بن جديد، لتأجيل عقد المجلس الوطني الفلسطيني. وفي هذه الآونة انفصلت ج.ش.ت.ف. عن التحالف الديمقراطي، وهي التي كانت أكثر التنظيمات تردداً في إصلاح العلاقات مع عرفات؛ وقد اشترطت لحضور المجلس الوطني «استكمال الحوار الوطني» وضمان الموافقة الإجماعية على اتفاق عدن ـ الجزائر من قبل الجزائر واليمن الجنوبي وما هو أهم من ذلك، سورية.[١٣]

والواضح أن هذه الشروط كانت مستحيلة. وفشلت وساطة رئيس اليمن

الجنوبي، علي ناصر محمد، في أواسط أيلول/سبتمبر، في تغيير رأي الأسد أو التحالف الوطني، إلاّ إن اليمن الجنوبي والجزائر أخبرا م.ت.ف. أنهما لن يستضيفا المجلس الوطني الفلسطيني إلى أن يكون هناك رضا متبادل.(١٤) وفي موجة تذمر شديد من هذا الموقف أعلن صلاح خلف، عضو اللجنة المركزية في فتح، أن م.ت.ف. طلبت من الحكومة اليونانية السماح لها بعقد الاجتماع على متن سفينة ركاب مستأجرة في المياه الإقليمية اليونانية.(١٥) وكانت هذه حركة مسرحية، لأن بغداد وعمان عرضتا أن تستضيفا الاجتماع؛ وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر اختارت فتح العاصمة الأردنية لوثوقها بإمكان ضمان حضور النصاب القانوني، أي ثلثي أعضاء المجلس.(١٦) وشجب التحالف الوطني صراحة هذا القرار وأعلن مقاطعته للاجتماع؛ واتهمت ج.ش.ت.ف. فتح بتأليفها مجلساً من «لون واحد» وينقصه النصاب القانوني، وانضمت إلى مقاطعة المعارضة.(١٧) ومن دون أن يثني ذلك اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عن رأيها قررت رسمياً في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر الدعوة إلى عقد المجلس، وعندما رفض الفاهوم القيام بذلك أرسل عرفات الدعوات إلى الأعضاء بصفته رئيساً للجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.

وافتتح المجلس الوطني الفلسطيني أعماله في عمان، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، بحضور ٢٥٧ من مجموع المنتدبين المعتمدين البالغ ٣٧٤. وأمنت فتح اكتمال النصاب باستبدال الموالين بالأعضاء السابقين في وفدها الرسمي الذين انضموا إلى المنشقين. وكررت العملية نفسها بالنسبة إلى ممثلي المنظمات الشعبية التابعة لفتح، بغض النظر عما إذا كان الممثلون الأصليون انتخبوا عن طريق مؤتمرات اتحاداتهم أو لا. أمّا جبهة التحرير الفلسطينية، التي انقسمت فعلاً إلى ثلاث فئات، فقد مثلها الجناح الذي يرئسه محمد عباس زيدان وعلي إسحق، بينما بقي عبد الفتاح غانم وطلعت يعقوب في دمشق. وخصصت مقاعد منظمة الصاعقة وج.ش. ـ ق.ع. بصورة مماثلة لكوادر انشقت في أثناء معركة طرابلس، بينما احتفظت ج.ت.ع.، التي ساندت عرفات بإخلاص متواصل، بحصتها المعتادة. مع ذلك فإن لجوء قيادة الاتجاه السائد إلى طرق مشكوك في شرعيتها لا يعني أنها افتقرت إلى الدعم الواسع، ولا أن المجلس الوطني قد عرض نفسه لخطر عدم اكتمال النصاب القانوني. إذ أوصت ج.د.ت.ف. بهدوء مندوبيها المقيمين بعمان بأن يكونوا مستعدين للانضمام إلى المجلس الوطني إذا كان ذلك ضرورياً لضمان اكتمال النصاب، على الرغم من اشتراكها في المقاطعة الرسمية بضغط سوري وسوفياتي.(١٨) بالإضافة إلى ذلك، فقد كانت المتابعة الشعبية كثيفة، إذ نقل التلفاز الأردني المداولات إلى المشاهدين في الأراضي المحتلة وفي سورية على

الهواء مباشرة.

وسيطر الخلاف مع سورية على معظم خطاب فتح الرسمي إلى المجلس الوطني، الذي ألقاه خلف. فأعاد الاتهام القديم بأن سورية تسعى للسيطرة على الحركة الفلسطينية منذ سنة ١٩٧٦، وكرر لومها على ترك «جيش الدفاع الإسرائيلي» يحاصر بيروت طوال صيف سنة ١٩٨٢. وأصر على أنها سلبت م.ت.ف. عقب ذلك انتصارها في بيروت بتوظيف «قتلة فلسطينيين» للقيام بالتمرد في فتح وبالهجوم على طرابلس سنة ١٩٨٣.[١٩] واعتبر أنه يمكن في النهاية تلخيص النزاع بأن «سورية في حكم هذا النظام ليست مع الدولة الفلسطينية المستقلة وهذه حقيقة الخلاف، ليست مع م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً لقرار مستقل.»[٢٠] وبيّن خلف عقب ذلك اتجاه دبلوماسية م.ت.ف. بالدعوة بقوة إلى إعادة العلاقات بمصر على الرغم من تمسكها بمعاهدة السلام مع إسرائيل. وأردف شارحاً «أن سبع سنوات من شتيمة كامب ديفيد لم تؤخر ولم تقدم. كيف نستطيع أن نصيغ علاقة مع مصر من موقع رفض كامب ديفيد... لا بد أن نعمل هذه العلاقة، لا بد أن تأخذ مصر حجمها.»[٢١]

وأكدت الإشارة إلى مصر تصميم قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. على متابعة استراتيجيا دبلوماسية مستقلة، غير أن علاقة خاصة بالأردن كانت أساسية لضمان استمرار هذه الاستراتيجيا. ووقف الملك حسين بثبات إلى جانب «منظمة تحرير فلسطينية شرعية حرة» في أثناء أزمتها الداخلية، على الرغم من سلسلة هجمات نفذتها جماعة أبو نضال وأدت إلى قتل أو جرح ستة دبلوماسيين أردنيين في الخارج منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، وسعى الآن لإقناع المجلس الوطني الفلسطيني بالحاجة إلى اتخاذ مسار جديد.[٢٢] وفي خطاب يتصف بالدقة والصراحة طوال ٣٥ دقيقة، حث الملك حسين أعضاء المجلس على تبني قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بالإضافة إلى مبدأ «الأرض في مقابل السلام» قاعدةً للمفاوضات المباشرة التي ستعقد في مؤتمر دولي للسلام تحضره م.ت.ف. على قدم المساواة مع الأطراف الأُخرى. وتحاشى الملك ذكر الوفد المشترك أو الاتحاد الكونفدرالي المستقبلي، لكنه ذكر أن «الموقف الدولي بصورة عامة يشعر بإمكان استعادة الأراضي المحتلة من خلال صيغة أردنية ـ فلسطينية.» وأضاف أنه إذا ما قرر المجلس على الرغم من ذلك «السير على انفراد» من دون الأردن، «فإننا نقول لكم 'على بركة الله ونحن معكم'، فالقرار في نهاية الأمر لكم.»[٢٣]

وكانت الحصيلة أن اختتم المجلس الوطني اجتماعاته في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر بدعوة عامة إلى «محاورة وتنسيق» مستمرين مع الأردن، وجدد دعمه لإقامة

اتحاد كونفدرالي في النهاية بين دولة فلسطينية مستقلة والمملكة.[٢٤] كما أقر استراتيجيا دبلوماسية تعتمد على «جميع قرارات هيئة الأمم المتعلقة بالمسألة الفلسطينية»، لكنه امتنع من ذكر القبول بالقرار ٢٤٢ تحديداً. وامتدح المجلس كذلك الدعم المصري لـ م.ت.ف. في أثناء أزمتها الداخلية سنة ١٩٨٣، وخول اللجنة التنفيذية دراسة الحاجات الإدارية والقانونية للفلسطينيين المقيمين بمصر مع السلطات المختصة. وكان من أكثر الأمور بروزاً التفويض إلى القيادة تطوير العلاقة الثنائية، على أن يكون ذلك رهناً بإعادة التأكيد المصري أن م.ت.ف. هي الممثل الوحيد للفلسطينيين، وباستمرار رفض م.ت.ف. لاتفاق كامب ديفيد.[٢٥] وكان هذا نصراً كبيراً لعرفات، الذي فاز بحرية التصرف الدبلوماسي التي كان يسعى لها.

أمّا قادة التحالف الوطني، الذين استخدموا وسائل الإعلام الرسمية السورية لشن هجمات شديدة على قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. طوال الأسبوع السابق، فشجبوا قرارات المجلس بعنف معهود.[٢٦] وبانحراف واضح عن خط التحالف الديمقراطي أكد حبش أن عرفات كان مصمماً على المضي في «طريق التحالف مع نظام كامب ديفيد والنظام الأردني وفي نفس الوقت معاداة سورية. وهذا دليل آخر يريد عرفات من خلاله أن يقول لأميركا إنه معها ويريد أن يسير في طريقها... ياسر عرفات في الممارسة العملية انحاز لحلف حسني مبارك ـ الملك حسين ـ صدام حسين وهذا الحلف لا يمكن أن ينجز لنا شيئاً وطنياً.»[٢٧] وتجدد العنف بعد ذلك: إذ كان يُعتقد أن جماعة أبو نضال، التي اتهمت عرفات ورئيسي الشؤون الأمنية في م.ت.ف. وفتح، خلف وهايل عبد الحميد، بالعمل لمصلحة وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية وجهاز الموساد الإسرائيلي، كانت مسؤولة عن هجوم فاشل على دبلوماسي أردني في أثينا وعن اغتيال ثان في بوخارست في الشهرين الأخيرين من السنة، تلبية لتعليمات سورية على ما يبدو.[٢٨] كما اشتبه في أن هذه الجماعة قتلت في عمان، في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، عضو اللجنة التنفيذية في م.ت.ف. فهد القواسمة، مع أن تحقيقاً لـ م.ت.ف. فيما بعد أظهر أن المسؤول عن ذلك هو القائد المنشق موسى العمله.[٢٩] وأصر خليل الوزير على أن الأوامر في كلتا الحالتين صدرت عن الرئيس الأسد.[٣٠]

كان لموت القواسمة تأثير ضئيل في سياسة م.ت.ف.، ففي رسالته للعام الجديد في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، ذكر عرفات من دون تحفظ أن مصر «تستحق منا عملاً جدياً ومسؤولاً يمكّنها من استعادة دورها العربي التاريخي.»[٣١] ورد الأسد بغضب بعد أربعة أيام أن «أخطر الأمور التي تواجه القضية الفلسطينية

والشعب الفلسطيني هي المخطط الذي يتم إعداده تحت شعار استقلالية القرار الفلسطيني.»[٣٢] وعلى هذه الخلفية، أعلن عرفات والملك حسين، في ١١ شباط/فبراير، أنهما صاغا مسودة بيان بالمبادئ اللازمة لإقامة سلام مع إسرائيل. ودعا اتفاق عمان، كما كان يُعرف، إلى انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي المحتلة في مقابل «السلام، كما ورد في قرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الأمن.» أمّا اشتمال هذا السلام على إسرائيل فقد بان بوضوح بالتشديد على أن المفاوضات تضم «كل أطراف النزاع». وكان من العبارات اللافتة للنظر أن «الفلسطينيين سيمارسون حقهم غير القابل للتصرف في تقرير مصيرهم عندما يصبح الأردنيون والفلسطينيون قادرين على فعل هذا ضمن سياق إقامة الاتحاد الكونفدرالي المقترح لدولتي الأردن وفلسطين العربيتين.» ولا يقتصر هذا على ربط قيام الدولة الفلسطينية باتحاد كونفدرالي مع الأردن فحسب، بل التزمت م.ت.ف. أيضاً تشكيل «المشاركة الأردنية ـ الفلسطينية [بالمفاوضات] على قدم المساواة ضمن وفد مشترك.»[٣٣]

لقد أطلق اتفاق عمان عاصفة حقيقية من الاحتجاجات. فشجبت ج.ش.ت.ف. «اليمين المنحرف» في م.ت.ف. على «نهجه التدميري والتقسيمي»، بينما وصفت سورية الاتفاق بين الأردن وم.ت.ف. بأنه «خيانة».[٣٤] وأعلن المنشقون وجماعة أبو نضال أنهم في صدد إنشاء قيادة مشتركة تهدف إلى إفشال الاتفاق وإطاحة عرفات.[٣٥] وحتى ج.د.ت.ف.، التي وجهت كثيراً من الطعن العلني، في أثناء انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، إلى الملك حسين، دانت الاتفاق واعتبرته صوغاً جديداً لمقترحات الولايات المتحدة الأميركية.[٣٦] كما شارك في الهجوم فاروق القدومي، عضو اللجنة المركزية في فتح، رافضاً بشدة قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وخطة ريغن واتفاق كامب ديفيد.[٣٧] أمّا خلف فكان أكثر حذراً، إذ ارتأى أن اتفاق عمان ينسجم مع مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، إلاّ إنه أضاف أن الاتفاق لا يصادق على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ كما لا يخول الأردن حق التفاوض نيابة عن م.ت.ف.[٣٨] لكن يبدو أن كليهما، كبقية أعضاء اللجنة المركزية، لم يطلع إلاّ على المسودة التي اقترحها عرفات بشكل أولي على الملك حسين لا على النص النهائي.[٣٩]

وبضغط من اللجنة التنفيذية في م.ت.ف. واللجنة المركزية في فتح معاً، حاول عرفات، من دون حماسة، تعديل الاتفاق خلال الأسبوع التالي. ولم يكن الملك طيعاً، وأقرت اللجنة التنفيذية الاتفاق أخيراً في ١٩ شباط/فبراير، مع الإصرار المستمر على أنها لا تزال ترفض القرار ٢٤٢ وخطة ريغن والتفويض إلى

الأردن تمثيل الفلسطينيين.[٤٠] ولتهدئة المعارضة المستمرة عملت م.ت.ف. على تسريب نصها الخاص عن اتفاق عمان؛ وكان فيه تشويه لعدة عبارات من مواد الاتفاق النهائي، الأمر الذي حدا الملك على نشر النص الرسمي في ٢٣ شباط/ فبراير. وأثبت الملك حسين أسوأ ظنون المعارضة الفلسطينية عندما أوضح أنه وفقاً لتفسيراته، يعتبر أن الإشارة إلى قرارات مجلس الأمن تعني القرار ٢٤٢ الذي اعتبره «القاسم المشترك لجميع المبادرات المقدمة لحل القضية الفلسطينية.»[٤١]

لقد أنذرت مصادقة م.ت.ف. على اتفاق عمان بالانقسام النهائي في الصفوف الفلسطينية. فـ ج.د.ت.ف. والحزب الشيوعي الفلسطيني اللذان عقدا الآمال على إمكان تسوية الخلافات مع قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف.، رفضا الآن الاتفاق كلياً.[٤٢] ووصفه القذافي بالاتفاق الخياني، لكن ما قام به الرئيس المصري مبارك هو زيادة النار اشتعالاً وذلك باقتراح البدء الفوري بإجراء مفاوضات ثنائية مباشرة بين الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك وإسرائيل، من دون انتظار تأليف وفد عربي موحد للقيام بالمحادثات الشاملة.[٤٣] ورفضت م.ت.ف. الاقتراح المصري وسارعت إلى تأكيد التزامها الحضور العربي الجماعي في مؤتمر السلام الدولي.[٤٤] وأعربت الجزائر عن استيائها برفض استضافة اجتماع المجلس المركزي لـ م.ت.ف.، وانضمت إلى ليبيا واليمن الجنوبي وسورية في الدعوة إلى عقد اجتماع لجبهة الصمود والتصدي.

وتسلمت سورية الآن قيادة عملية تنظيم المعارضة الفلسطينية، وكرر جبريل وحبش دعوتها إلى قيام جبهة عريضة ضد عرفات.[٤٥] ومما زاد في تعقيد الأمور هو البيانات الصادرة عن الملك حسين ووزير الخارجية الأردني، طاهر المصري، في النصف الثاني من آذار/مارس، والتي تؤكد موافقة عرفات على أن يكون قرار مجلس الأمن ٢٤٢ أساساً لمحادثات السلام.[٤٦] وفي ٢٥ آذار/ مارس، أعلنت ج.ش.ت.ف. وج.ش. ـ ق.ع. ومنظمة الصاعقة وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية قيام تحالف جديد باسم جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني. قدمت الجبهة نفسها على أنها حامي م.ت.ف. والوحدة الوطنية، لكن هدفها الرئيسي كان «قيادة م.ت.ف. والإطاحة بعرفات.»[٤٧] ورئسها الفاهوم، الذي كان لا يزال يعتبر نفسه رئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني؛ فالمعارضة لم تعتبر الاجتماع في عمان دورة شرعية ورفضت الاعتراف بالرئيس الجديد الذي تم انتخابه، وهو الشيخ عبد الحميد السايح.

عكست دورة المجلس الوطني الفلسطيني، المنعقدة في تشرين الثاني/نوفمبر، النقلة في الساحة الفلسطينية من السياسات المتخذة بالإجماع إلى تلك المتخذة

بالأغلبية، لكن اتفاق عمان أظهر صعوبة تحديد الأغلبية الاعتبارية، ناهيك بتوفير استمرارية هذه الأغلبية، في داخل حركة موزعة في مناف مشتتة وعرضة لضغوط متضاربة من مختلف الدول العربية المضيفة. إن ظهور بنية منافسة، مثل جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني التي يمكن أن تتحدى المكانة التمثيلية في م.ت.ف.، هدد قيادة المنظمة، التي تهيمن عليها فتح، وخصوصاً أن الاستقطاب السياسي الفلسطيني حرمها الآن إمكان الادعاء أنها تتكلم باسم قوى المعارضة الرئيسية. وانحاز الآن الرئيس المشارك لجبهة التحرير الفلسطينية، طلعت يعقوب، الذي كان يتبنى موقفاً معتدلاً في نزاع م.ت.ف. الداخلي، إلى الجناح التابع لعبد الفتاح غانم المتشدد بغية الانضمام إلى جبهة الإنقاذ. ولعل الأمر الأهم هو القرار الذي اتخذته ج.ش.ت.ف. بالتخلي عن التحالف الديمقراطي في سبيل تسلم مركز قيادي في جبهة الإنقاذ المدعومة من سورية. وعكس هذا إيمانها الراسخ بأن لسورية دوراً كبيراً تقوم به كركن أساسي في أية جبهة عربية ضد إسرائيل، كما أوضح جزئياً الاعتقاد الذي صرح به حبش، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، أن عرفات كان ينفذ عن وعي مخططاً هدفه «تطويق سورية وإرباكها... طالما بقيت ترفض السير في المشروع الأميركي.»(٤٨) وأصدر العضوان الباقيان في التحالف الديمقراطي، وهما ج.د.ت.ف. والحزب الشيوعي الفلسطيني، بياناً مشتركاً شجبا فيه اتفاق عمان في نهاية آذار/مارس، لكن جبهة الإنقاذ نبذتهما لرفضهما الإفراط في معارضتهما لقيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف.(٤٩)

حرب المخيمات

لم يكن التحالف مع الأردن والمصالحة مع مصر من وجهة النظر السورية هما التهديدان الوحيدان اللذان جلبتهما م.ت.ف. للمصالح الاستراتيجية السورية في أوائل سنة ١٩٨٥. ذلك بأن الأهم من كليهما كان الوجود المتنامي لفتح في لبنان. وكانت فتح أعادت بناء قدرتها العسكرية السرية بصورة مستمرة طوال العام الفائت. وجاءت الفرصة التي أتاحت ذلك مع انهيار الحكومة اللبنانية في شباط/ فبراير ١٩٨٤ عقب انتفاضة تحالف حركة أمل وميليشيات الحركة الوطنية اللبنانية. وتبع هذا انسحاب قوات حفظ السلام متعددة الجنسيات وتأليف حكومة انتقالية في ٥ آذار/مارس. وكان أول عمل لهذه الحكومة إلغاء اتفاق سحب القوات المعقود بين لبنان وإسرائيل في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، عيّن الرئيس أمين الجميّل رشيد كرامي ليرئس حكومة وحدة وطنية، تسلم فيها كل من رئيس

حركة أمل، نبيه بري، ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، وليد جنبلاط حقيبة وزارية. وحقق تغيير الحكومة انفراجاً كبيراً في أوساط اللاجئين الفلسطينيين. إذ إنه عقب مناوشات سابقة مع الميليشيات اللبنانية في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، دخل الجيش اللبناني مخيمي صبرا وشاتيلا واعتقل ٥٠٠ فلسطيني غير آبه لاعتراضات قوات حفظ السلام الإيطالية.(٥٠) كما سجلت الأونروا خطف أو قتل ٢٨ آخرين من قبل مسلحين مجهولين خلال شهرين حتى شباط/فبراير ١٩٨٤، بينما تعرضت بيوت الفلسطينيين ودكاكينهم للتفجير بالديناميت في ٢٦ حادثة.

استغل عدد من قادة فتح المخضرمين تغيير الحكومة في لبنان للعودة بطريقة غير مشروعة. فأقاموا «بيوتاً آمنة» وشبكات اتصالات ومخازن أسلحة في بيروت وطرابلس وأعادوا إحياء فروع التنظيم المحلي؛ فادعت فتح، مثلاً، وجود ١٠٠٠ عضو في سهل البقاع وحده.(٥١) غير أنها حاولت في البداية أن تتجنب مخيمات اللاجئين، حيث فرضت المعارضة والاستخبارات السورية مراقبة كثيفة لاصطياد «العرفاتيين».(٥٢) وعلى العكس من ذلك، قدم الحزب التقدمي الاشتراكي وج.د.ت.ف. مساعدات خفية عن طريق توفير تصاريح المرور العسكرية والمساعدة في تهريب أفراد فتح وأسلحتها عبر نقاط التفتيش التابعة لسورية أو لحركة أمل، بينما عمل عناصر الميليشيات السنية غالباً، كحركة التوحيد الإسلامية في طرابلس والتنظيم الشعبي الناصري والجماعة الإسلامية في صيدا، على تقديم المأوى وتأمين الاتصالات.(٥٣) وفي الحقيقة، ضمت ج.د.ت.ف. المئات من الموالين لفتح إلى صفوفها منذ سنة ١٩٨٣ كوسيلة ضمنية لتمكينهم من البقاء في لبنان أو سورية من دون التعرض لضبط السوريين أو المنشقين.(٥٤) حتى إن بعض المنشقين من فتح كانوا على استعداد لأن يغضوا الطرف عندما بدأ زملاؤهم السابقون من الموالين يصلون إلى مخيمات اللاجئين.(٥٥) وفي منتصف السنة كانت فتح قد رتبت تدفقاً منتظماً للأفراد والأموال إلى لبنان، الأمر الذي سمح لها بإقامة جدول رسمي للرواتب ولتوسيع أنشطة التجنيد وشراء الأسلحة والمؤن.

ونتيجة هذه العملية، استأنفت فتح دورها في الحملة الفدائية ضد «جيش الدفاع الإسرائيلي» في لبنان. ولم تكن الوحيدة في هذا الميدان: ف ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. تعاونتا بصورة نشيطة مع الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان وحزب العمل الاشتراكي العربي، وعمل الجميع معاً تحت اسم جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، بينما قامت حركة أمل وحزب الله الناشئ بدور بارز متزايد مع عدد كثير من المجموعات الصغيرة ذات التبعيات العقائدية المتنوعة.(٥٦) وارتفع عدد الهجمات الفدائية من ١٥ في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ إلى ٦٤ في أيار/

مايو ١٩٨٣، ثم هبط خلال حرب الجبل في أيلول/سبتمبر، لكنه عاد وازداد ثانية إلى معدل ٧٥ ـ ٨٠ شهرياً في صيف سنة ١٩٨٤. ولم يكن هنالك تأثير كبير للدوريات الإسرائيلية المتزايدة في البحر أو للضربات الجوية على القواعد الفدائية المشتبه فيها في ١٤ مناسبة سنة ١٩٨٤، أو لاغتيال منسق عسكري كبير لفتح في كمين نصبه المنشقون قرب طرابلس في تموز/يوليو. وقد أدت إعادة بناء الشبكات السرية لفتح في مخيمات اللاجئين وحولها في الجنوب إلى ارتفاع سريع واضح المعالم في الأنشطة العسكرية ابتداء من أيلول/سبتمبر؛ فزعمت فتح خسارة ٦٠ مقاتلاً في هجمات ضد الإسرائيليين في شباط/فبراير ١٩٨٥.[٥٧] أما «جيش الدفاع الإسرائيلي»، فكانت خسارته ٢٨ قتيلاً و٢٧٥ جريحاً في ٩٠٠ هجوم تقريباً خلال سنة ١٩٨٤، وهو ما يرفع مجموع عدد القتلى منذ حزيران/يونيو ١٩٨٢ إلى ما يزيد قليلاً على ٦٠٠.[٥٨] وكانت التكاليف الكلية لتورط إسرائيل العسكري الحربي في لبنان قد بلغت ٤,٥ مليارات دولار في ربيع سنة ١٩٨٤، بينما كانت تتراوح مصروفات الإبقاء على احتلالها من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ مليون دولار سنوياً.[٥٩]

وخفض «جيش الدفاع الإسرائيلي» عدد قواته في لبنان بالتدريج من ٣٠,٠٠٠ سنة ١٩٨٣ إلى ١٠,٠٠٠ في نهاية سنة ١٩٨٤. وفي ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٥ انسحب من صيدا، الأمر الذي سبب تصعيداً كبيراً في هجمات الفدائيين التي وصلت إلى ١٦٠ في شباط/فبراير وإلى ٢٠٠ في آذار/مارس. وانسحب «جيش الدفاع الإسرائيلي» عقب ذلك من معظم منطقة النبطية في ١١ نيسان/أبريل، حين أطلق ٧٥٠ أسيراً من معتقل أنصار ونقل الباقي، وعددهم ١١٠٠، إلى إسرائيل. ثم أخلى منطقة صور وجبل الباروك ومنطقة جزين في ٢٩ نيسان/أبريل، وانسحب من سهل البقاع إلى حاصبيا في بداية حزيران/يونيو. وفي إثر ذلك، قُتل نحو ٦٠ من المشتبه في تعاونهم مع العدو، بينما انهار «الحرس الوطني» الذي تسلحه إسرائيل، كما خسر جيش لبنان الجنوبي ١٠٠٠ مرتد عن الخدمة في صفوفه.[٦٠] وأُخرجت القوات المارونية اللبنانية من صيدا أيضاً، لكنها تجمعت ثانية لمهاجمة مخيم المية ومية للاجئين في ٢٩ آذار/مارس، وقتلت ٤٠ مدنياً. وكانت فتح أرسلت ٢٠ ضابطاً إلى مخيم عين الحلوة في أوائل الشهر، كما نقلت بحراً ٤٥٠ فدائياً آخرين من معسكراتها في الجزائر واليمن في الفترة ٢٩ ـ ٣١ آذار/مارس.[٦١] ونجم عن القصف المدفعي الماروني ١١٠ إصابات بين اللاجئين، كما تسبب بفرار ٣٠,٠٠٠ آخرين. لكن الفدائيين قاموا بهجوم معاكس في ٣١ آذار/مارس، واحتلوا بسرعة التلال المشرفة على المخيم بمساعدة كتيبة من الجيش اللبناني ثارت ضد قيادتها. وأدى انسحاب «جيش الدفاع الإسرائيلي» من النبطية إلى

تجدد الصدامات، وفي ٢٠ نيسان/أبريل تمكن هجوم لبناني ـ فلسطيني مشترك من إخراج القوات اللبنانية من عشرات القرى في منطقتي إقليم التفاح والنبطية.

أدت استعادة فتح لأنشطتها في منطقة صيدا، والتي جاءت مباشرة بعد عقد اتفاق عمان وتأليف جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني، إلى إثارة قلق شديد لدى سورية. وفي نهاية نيسان/أبريل، اتهمت فتح عرفات بكل صراحة بأنه يحاول «تفجير الوضع الأمني» في لبنان، وارتأت أنه (مع قادة مصر والأردن وعُمان والعراق) كان واحداً «من الأدوات المهترئة» التي تعتمدها الولايات المتحدة من أجل «تسويق الحلول المنفردة.»(٦٢) وتفاقم غضب سورية عندما قامت م.ت.ف. والأردن بمبادرة دبلوماسية جديدة في ٨ أيار/مايو، وذلك عندما قام عرفات والملك حسين، كل على حدة، بزيارة عواصم البلاد دائمة العضوية في مجلس الأمن لكسب التأييد لاتفاق عمان. أمّا جبهة الإنقاذ، التي لم تقم إلاّ بالنزر القليل منذ تأسيسها، فاجتمعت ثانية استجابة لإلحاح سوري وخصصت بتباه مهمات متنوعة لأعضائها.(٦٣) وهاجم عبد الحليم خدام «الانحراف اليميني» لعرفات، الذي يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، وصرح أن «اتفاقية عرفات والحسين» ستنهار تماماً كما انهار اتفاق سحب القوات اللبنانية ـ الإسرائيلية من قبل.(٦٤)

كذلك كانت حركة أمل منزعجة خشية أن تكون عودة فتح إلى الجنوب اللبناني سبباً في إطالة فترة احتلال إسرائيل للمناطق اللبنانية والخاصة بالشيعة في أغلبيتها، أو استئناف غاراتها الانتقامية. ولعل من الحقائق المؤيدة لهذا الأمر موت ٢٠ من مقاتلي فتح في البحر واعتقال ثمانية آخرين كانوا في طريقهم لمهاجمة أهداف عسكرية في تل أبيب في ٢٢ نيسان/أبريل، بالإضافة إلى موت خمسة من الفدائيين بعيداً في البحر قبالة ساحل صور في ٨ أيار/مايو. كما كان من الأمور المقلقة بالقدر نفسه إمكان إحياء التحالف التقليدي بين فتح والميليشيات السنية في صيدا وبيروت، وذلك لأسباب ليس أقلها تهديد الوحدة الهشة للدولة اللبنانية التي كانت حركة أمل تراهن على تحقيق مكاسب كثيرة للطائفة الشيعية عن طريقها. وكما بيّن القائد العسكري في حركة أمل عاكف حيدر في وقت لاحق، فإن الشيعة الآن كانوا الضحايا الرئيسيين «للتصادم بين منطق الدولة [اللبنانية] ومنطق الثورة [الفلسطينية].»(٦٥) وأكد مسؤولون آخرون أنه «عقب الانسحاب غير المشروط للقوات الإسرائيلية المحتلة، سوف لا يكون هناك نشاطات فدائية، سواء أكانت لبنانية أم فلسطينية، إلاّ إذا كانت جزءاً من استراتيجيا عربية شاملة.»(٦٦) وأظهرت حركة أمل إصرارها بشن هجوم طوال يومين (بالاشتراك مع الحزب التقدمي الاشتراكي) في بيروت الغربية على حركة «المرابطون» الناصرية، وهي ميليشيا ذات

قيادة سنية ومتحالفة مع فتح منذ عهد بعيد، فقتلت العشرات ودفعت بالمئات إلى الاختباء في الفترة ١٧ ـ ١٩ نيسان/ أبريل. ولـمّا كانت حكومة كرامي غير قادرة على منع العنف قدمت استقالتها. وفي هذا الوقت، كان يعتقد أن حركة أمل قادرة على إنزال ٨٠٠٠ ـ ١٠,٠٠٠ من عناصر الميليشيا المتفرغين إلى الميدان، وأن في إمكانها أيضاً رفع هذا العدد إلى ٢٠,٠٠٠ عند التعبئة التامة، كما مارست نفوذاً كبيراً على اللواء السادس في الجيش.

كانت حركة أمل قد وافقت أصلاً على السماح للفدائيين الفلسطينيين بدخول مخيمات اللاجئين وفق تصاريح قصيرة المدى عقب انتفاضة شباط/ فبراير ١٩٨٤. لكنها غيرت رأيها كلياً بعد انتصارها في بيروت. فأقامت الآن نقاط تفتيش حول مخيمات اللاجئين في بيروت وصور، ومنعت بصورة خاصة الزائرين القادمين من صيدا. لكن بعملها هذا أقصت عنها حليفها السابق الحزب التقدمي الاشتراكي، الذي اشتم لدى حركة أمل محاولة للسيطرة التامة على العاصمة. أخيراً، وعقب اشتباك بين عناصر الميليشيا المحليين، قامت حركة أمل بهجوم واسع استخدمت فيه المشاة والمدفعية على مخيمي صبرا وشاتيلا قرابة منتصف الليل في ١٩ أيار/ مايو، متذرعة باستفزازات «المقاتلين العرفاتيين».[٦٧] وقد تفوق المهاجمون، المقدرون بنحو ٢٠٠٠ على المدافعين في صبرا وشاتيلا المقدرين بـ ٢٥٠ ـ ٣٠٠، بالإضافة إلى نحو ٥٠٠ ـ ٦٠٠ في مخيم برج البراجنة القريب، في العدد وفي كثافة النيران، لكن مقاتلي المخيمين قاموا بهجوم معاكس قوي بقيادة ضباط سريين من فتح. وعقدت هدنتان في اليوم التالي لم يتم التزامهما، إذ تدخل اللواء السادس ودبابات الجيش لمساعدة حركة أمل، التي شنت هجمات «الموجات البشرية» المتتالية ووسعت المعركة إلى برج البراجنة. وقد كررت حركة أمل وعودها بحسم المعركة في المساء واستعادة السيطرة على المخيمات، لكنها بدلاً من ذلك أُجبرت على الخروج من منطقتي الفاكهاني وطريق الجديدة المجاورة، حيث انتزعت الميليشيا اللبنانية السنية فجأة السيطرة عليهما.[٦٨]

وواجهت حركة أمل نكسة أُخرى غير متوقعة عندما تدخلت مدفعية جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني وج.د.ت.ف. الموجودة في مرتفعات عاليه في ٢٢ أيار/مايو، فأمطرت مواقع حركة أمل بوابل من ٥٠٠ قذيفة مدفعية وصاروخية، واستهدفت عقب ذلك بيومين الضواحي الجنوبية الشيعية. وجاء في التقارير أن الحزب التقدمي الاشتراكي هرّب ١٥٠ من مقاتلي فتح إلى برج البراجنة في الأيام القليلة التالية، بينما نقل الضباط المنشقون عن فتح تعزيزات وذخائر إلى الموالين، وإن كان هذا من دون علم قيادتهم.[٦٩] وساعد الفلسطينيين كذلك سنّة

متعاطفون معهم في الجيش اللبناني، وبعض أعضاء من حركة أمل كانوا ينتمون سابقاً إلى فتح.[٧٠] وقام خلال ذلك أعضاء سريون من فتح مع حلفاء لبنانيين بحرب عصابات مدنية، فشنوا ٨٥ هجوماً على أهداف لحركة أمل والجيش في بيروت حتى ٣ حزيران/يونيو. ونتيجة الشعور بالإحباط قتل عناصر ميليشيا أمل عشرات المدنيين الفلسطينيين انتقاماً، كما اعتقلوا ٢٠٠٠ في مناطق أُخرى من العاصمة في الفترة نفسها، الأمر الذي دفع نحو ١٥,٠٠٠ آخرين على الأقل إلى اللجوء إلى مناطق واقعة تحت سيطرة الحزب التقدمي الاشتراكي أو إلى مدن رئيسية أُخرى.[٧١] وكانت حركة أمل واللواء السادس تكبدا حتى ذلك الوقت ١٧٠ قتيلاً و٤٣٠ جريحاً في أقل تقدير.[٧٢] لكن تفوقهما العسكري أتاح لهما إجبار المدافعين على الارتداد إلى داخل شاتيلا في ٢٦ أيار/مايو. ولم يكن هناك تنازل عن مزيد من الأرض، إلاّ إن المخيمات تعرضت لحصار تام شمل الطعام والوقود والأدوية. وأدى نقص معدات الجراحة والمضادات الحيوية إلى ارتفاع في نسبة الوفيات، حتى إن ٤٧ جريحاً من مجموع ٢٦٧ في مخيم شاتيلا وحده لاقوا حتفهم متأثرين بجروحهم في منتصف حزيران/يونيو.[٧٣]

وجاء تدخل المعارضة الفلسطينية في المعركة صدمة قاسية لسورية. فأصدرت أوامرها إلى جبهة الإنقاذ وج.د.ت.ف. بوقف القصف المدفعي واعترضت سبيل تعزيزاتهما وتجديد تموينهما القتالي، وطلبت قوائم كاملة بالأفراد وبياناً مفصلاً بالأسلحة والذخيرة، كما أوقفت نشر المجلات الأسبوعية الخاصة بـ ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف وج.ش. ـ ق.ع.[٧٤] وقد أخذ حبش بالعبرة فغادر سورية في نهاية أيار/مايو، الأمر الذي دفع السلطات إلى فرض حظر على سفر القادة الفلسطينيين الآخرين. كما اعتقلت ٥٠٠ لاجئ خلال خمسة أيام من الاحتجاجات في مخيم اليرموك ـ وتحدثت تقارير غير مؤكدة عن مقتل ٣٠ فلسطينياً واحتجاز ١٨٠٠ في سائر المناطق السورية ـ[٧٥] بينما قتل عشرة لاجئين في اضطرابات مشابهة في مخيم نهر البارد في ٢٦ أيار/مايو. وحتى ج.ش. ـ ق.ع. لم تُستثن من مثل هذه الإجراءات، فقد ألقي القبض على عدة مقاتلين منها عقب مجابهتهم لحركة أمل وللقوات السورية في مخيم ويفل (الجليل) في بعلبك. وتعرضت ج.ش. ـ ق.ع. أيضاً لخسارة سياسية من نوع آخر: فقد عقدت صفقة مع إسرائيل على تبادل الأسرى في ٢٠ أيار/مايو، إذ أعادت ثلاثة جنود إسرائيليين كانت أسرتهم سنة ١٩٨٢ في مقابل إطلاق ١١٥٠ فلسطينياً من السجون الإسرائيلية، سمح لنحو ٦٠٠ منهم بالعودة إلى بيوتهم في الأراضي المحتلة. لكن حرب المخيمات ألقت بظلالها على أهمية هذه الحادثة. ونظراً إلى شكوك القيادة

السورية في إخلاص الفلسطينيين عمدت عقب ذلك إلى سحب لواء حطين من لبنان وأمرت لواء بدر بالعودة إلى الأردن، وكلاهما تابع لـ ج.ت.ف.[٧٦] وكان قائد حركة أمل، نبيه بري، صريحاً في استيائه من دور أعضاء جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني، وخاطبهم باستهزاء قائلاً: «لقد قدمتم البرهان الواضح [على] أنكم تلاميذ أبو عمار [عرفات] النجباء واستطعتم، في فترة قصيرة جداً، أن تجعلوا لكم في قلوب اللبنانيين، كل اللبنانيين، ذات المعزة التي يكنونها لأبو عمار.»[٧٧]

وفي غضون ذلك وقعت حركة أمل وسورية تحت ضغوط سياسية. فقد صوّت مجلس الأمن بالإجماع على هدنة في ١ حزيران/يونيو أتاحت إخلاء ٧٩ جريحاً و٤٠ جثة من برج البراجنة ودفن ٤٠ قتيلاً في شاتيلا، لكن حركة أمل استأنفت تدميرها المنتظم لحي الداعوق وحي الحرش في صبرا وشاتيلا في اليوم التالي، مثيرة موجة من الاحتجاجات من قادة السنّة السياسيين والدينيين، واشتكى وزير الدفاع، عادل عسيران، أنه لم يأذن باشتراك اللواء السادس في الحصار.[٧٨] ولانت الحركة قليلاً وسمحت بدفن ٨٣ قتيلاً آخر من شاتيلا، لكن مسلحين شيعة ردوا على اجتماع لمجلس وزراء الخارجية التابع لجامعة الدول العربية بالاستيلاء على طائرة ركاب أردنية، وفجروها على أرض مطار بيروت في ٩ حزيران/يونيو. كما عملت مجموعة أُخرى من حركة أمل على اختطاف طائرة تابعة لشركة خطوط عبر العالم الأميركية (TWA) إلى بيروت وطلب بري، الذي كان يتفاوض نيابة عنهم، بإطلاق ٧٦٦ أسيراً لبنانياً من السجون الإسرائيلية.[٧٩] واستغلت حركة أمل الالتهاء بهذه الأمور لمهاجمة مخيم مار الياس الصغير الكائن في بيروت في ٩ حزيران/يونيو، وللقيام بهجمات كثيفة من «الموجات البشرية» على شاتيلا عقب ذلك بستة أيام، يساندها الجيش اللبناني بدباباته ومدفعيته وكتيبة الأسد التابعة للجناح الموالي لسورية في حزب البعث؛ أمّا جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني، فرفضت الأوامر السورية وتابعت قصفها بالمدفعية، وهو ما دفع حركة أمل المنهكة إلى الموافقة أخيراً على وقف دائم لإطلاق النار في ١٧ حزيران/يونيو.[٨٠]

لقد أودت حرب المخيمات بحياة ٦٣٨ شخصاً في مخيمات اللاجئين وتسببت بإصابة ٢٥٠٠ آخرين، ٨٠٪ منهم مدنيين.[٨١] أمّا الفلسطينيون المختطفون في أمكنة أُخرى من بيروت والذين قتلوا فيما بعد، فبلغوا أكثر من ١٠٠؛ وقد استمر اكتشاف قبور جماعية حتى نهاية تموز/يوليو.[٨٢] أمّا خسائر المدنيين في الضواحي الشيعية فغير معروفة، إلاّ إن حركة أمل تكبدت ما يصل إلى ٦٠٠ قتيل وأكثر من ١٠٠٠ جريح، وبلغت إصابات الجيش ٣٠٠ ـ ٤٠٠.[٨٣] وكشفت م.ت.ف.، فيما بعد، أنها صرفت أو وزعت ٣٧ مليون دولار من أجل إصلاح

الأضرار في المخيمات.[٨٤] ولعل من الأمور المهمة التي أفرزتها حرب المخيمات تأثيرها في العلاقات بين سورية والمعارضة الفلسطينية. فقد تم اختبار صعب للتحالف، كما اختبر فعلاً إخلاص الفلسطينيين العاملين في لبنان الذين لم يكونوا راغبين في تلبية التعليمات من قادتهم في دمشق بالتزام الحياد في النزاع. وحض هذا على محاولة سورية جادة لإعادة مختلف حلفائها إلى سيطرتها، بدءاً بجبهة الإنقاذ التي أصدرت بياناً بعد مقابلة الرئيس الأسد في ٢٥ حزيران/يونيو تعيد فيه تشديدها على التحالف.[٨٥] كذلك، وقعت ج.د.ت.ف. تحت ضغط مكثف، فضغط حواتمه مع أعضاء المكتب السياسي، كقيس السامرائي، على القيادة الميدانية بغية فصل الأفراد المنتمين إلى فتح عن صفوفها، وإبعاد نفسها عن فتح عسكرياً وسياسياً.[٨٦]

واتخذت سورية إجراءات أُخرى خلال الصيف لاحتواء تهديد فتح الظاهر. وأدت الصدامات المتفرقة بين الجنود السوريين وحلفائهم من الميليشيات اللبنانية وبين حركة التوحيد الإسلامية إلى إصابة ٣٦٠ حتى منتصف أيلول/سبتمبر، بينما وقع التنظيم الشعبي الناصري تحت ضغط لمصادرة شحنة أسلحة لفتح في ٢٠ تموز/يوليو. وبعد أربعة أيام ذكر خدام أن سورية مصرة على مجابهة الخط الذي يتبعه عرفات، وتنوي اتخاذ إجراءات قمعية، براً وبحراً، لتمنعه من تكرار تهريب الأسلحة لموالين له في مخيمات صيدا والجنوب.[٨٧] واتفقت الآن حركة أمل وجبهة الإنقاذ والتنظيم الشعبي الناصري وتجمع من الأحزاب الموالية لسورية في لبنان، على تأليف لجنة أمن مشتركة تعمل بمساعدة مراقبين سوريين على تعقب «عملاء إسرائيل وأعضاء خط عرفات الاستسلامي» وتسد الطريق أمام وصول الأسلحة إلى مخيمات اللاجئين.[٨٨] وبعد يومين، أطلق منشقو فتح النار، بناء على أوامر من موسى العمله، على قائد كتيبة من الموالين وثلاثة من مساعديه قرب صيدا فأردوهم؛ هذا بالإضافة إلى قتل ثلاثة موالين آخرين في الأسابيع الخمسة التالية.[٨٩] وجاء هذا عقب اغتيال الاستخبارات السورية واحداً من الأعضاء النشيطين السابقين في فتح وجميع أفراد أسرته في بيروت في أواسط تموز/يوليو، وذلك رداً على دوره في جمع عدد من رجال الدين السنة والشيعة من ذوي التفكير المستقل بالإضافة إلى بعض المفكرين الإسلاميين في هيئة مشتركة.

وقد أثرت الحملة السورية المستمرة ضد فتح بصورة حتمية في مخيمات اللاجئين في بيروت، التي بقيت تحت حصار جزئي؛ وكانت حركة أمل مهتمة بصورة خاصة بمنع دخول مواد البناء.[٩٠] وفي تموز/يوليو منح الجيش السوري حركة أمل ٤٦ دبابة من نوع ت ٥٤، التي أعلنت أن ٥٠٠ من عناصر الميليشيا

أتموا التدرب على قتال الدروع، كما قدم للوحدات الحليفة من الجيش اللبناني ٣٢ دبابة أُخرى من النوع نفسه.[٩١] وحدث بعض المناوشات القصيرة في برج البراجنة والبرج الشمالي في ٢٢ تموز/يوليو، وأعلنت حركة أمل عقب ذلك أنها ألقت القبض على مدنيين فلسطينيين ولبنانيين في منطقة صور متهمين بتهريب الأسلحة إلى فتح وحزب الله.[٩٢] واستُهدف برج البراجنة ثانية في أواسط آب/أغسطس، كما تعرض لهجوم طوال أسبوع في أواسط أيلول/سبتمبر كانت نتيجته ٥٣ قتيلاً، بما في ذلك ١٩ لاجئاً قتلهم عناصر ميليشيا أمل انتقاماً في حادثة واحدة، و٢٥٠ جريحاً. وكان وصول مراقبي الجيش السوري في اليوم التالي إشارة إلى الحضور السوري العلني أول مرة منذ صيف سنة ١٩٨٢.

منظمة التحرير الفلسطينية
في مهب الريح

لقد تبع العنف الذي جرى حول برج البراجنة سلسلة من الأحداث المثيرة، بدءاً بمقتل ثلاثة من الإسرائيليين على متن يخت في قبرص، في ٢٥ أيلول/سبتمبر على يد أفراد من القوة ١٧ التابعة لفتح، التي ادعت أن الضحايا من عملاء الموساد الذين كانوا يتجسسون على «الجسر البحري» الذي تقيمه م.ت.ف. إلى لبنان. وردت إسرائيل بقصف مقر م.ت.ف. بالقرب من تونس العاصمة جواً في ١ تشرين الأول/أكتوبر، الأمر الذي أدى إلى مقتل ٧٣ فلسطينياً وتونسياً. واستنكر مجلس الأمن الهجوم، لكن م.ت.ف. فقدت أي مكسب سياسي بعد ذلك بستة أيام عندما اختطف مسلحون من جبهة التحرير الفلسطينية سفينة الركاب الإيطالية «أكيلي لاورو» وهي في طريقها إلى تل أبيب. وقد استسلم الخاطفون أخيراً للشرطة المصرية في الإسكندرية بعد قتل سائح يهودي أميركي مقعد، ووُضعوا على طائرة متجهة إلى تونس بصحبة زعيم الجبهة زيدان. إلاّ إن طائرة مقاتلة أميركية أجبرت طائرة الخطوط المصرية على الهبوط في قاعدة جوية أميركية في صقلية، حيث احتجز زيدان ورفاقه؛ لكنه عقب احتجاجات مصرية وإيطالية شديدة، أطلق زيدان بينما أودع الخاطفون سجناً إيطالياً وتمت محاكمتهم فيما بعد.

لقد سددت عملية الاختطاف صفعة دبلوماسية موجعة لـ م.ت.ف.، ليس أقل آثارها أهمية الضرر الذي ألحقته بالعلاقة مع الأردن. فقد كانت المملكة واقعة تحت ضغط من إسرائيل، التي وجهت إليها اللوم على منحها خليل الوزير قاعدة لتنظيم عملية تصعيد للمقاومة المسلحة في الأراضي المحتلة. فقد كان الوزير

يشرف على نحو ٣٠ «بيتاً آمناً» في عمان يتدرب فيها أعضاء الشبكات السرية ويتلقون تعليماتهم، كما كان يقوم بترتيب تدريب آخرين في معسكر فتح في الأردن الذي كان تحت السيطرة الاسمية لقوات بدر التابعة لـ م.ت.ف. وتم تنفيذ ٣٤٩ هجوماً في الأراضي المحتلة سنة ١٩٨٤، قتل من جرائها خمسة إسرائيليين وجرح ١٠٨، لكن المعدل الشهري تضاعف خلال سنة ١٩٨٥. وذكرت التقارير أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بيرس، استعان بالقنوات الدبلوماسية الأميركية لتطلب إخراج قادة م.ت.ف. من الأردن في نهاية آب/أغسطس، بينما طالب نائب رئيس الأركان دان شومرون بذلك علناً.[٩٣] ووصل التوتر بين م.ت.ف. والأردن، في أواخر أيلول/سبتمبر، حداً جعل عضو اللجنة المركزية لفتح، خلف، يتهم الاستخبارات الأردنية علناً بغرس بذور الشقاق عمداً بين الجانبين.[٩٤]

وكان من أهم ما يتصل بفتور العلاقات مع الأردن العجز المستمر لقيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. عن تهدئة أجواء المعارضة السوفياتية والعربية والفلسطينية، ورفضها العنيد للقبول بشروط الولايات المتحدة من أجل قيام حوار رسمي. ودفعت حادثة السفينة أكيلي لاورو الأمور إلى الذروة، الأمر الذي حض الملك حسين على أن يذكر بوضوح أن هناك ما يستدعي إعادة تقويم العلاقات مع م.ت.ف.[٩٥] وواجهت م.ت.ف.، التي علّقت بقلق عضوية زيدان في اللجنة التنفيذية، نكسة أُخرى عندما رفضت الحكومة البريطانية استقبال عضوين آخرين من اللجنة كان مقرراً وصولهما إلى لندن في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر في زيارة تم الإعداد لها مسبقاً. وعملاً بنصيحة الرئيس المصري مبارك، سعى عرفات لإصلاح الأضرار التي أحاقت بالموقف الدبلوماسي لـ م.ت.ف. بإصدار بيان رسمي، في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، دان فيه جميع أشكال الإرهاب ووعد باتخاذ إجراءات تأديبية ضد أعضاء م.ت.ف. الذين ينتهكون هذا الالتزام، بينما تمسك ضمنياً بشرعية الأعمال العسكرية داخل إسرائيل والأراضي المحتلة. وجاء بيان القاهرة، كما كان يسمى، ناقصاً ومتأخراً. وأظهر الملك حسين إشارات إلى تقارب جديد مع سورية عن طريق الاعتذار علانية عن المساعدة السرية التي كان الأردن قد قدمها للإخوان المسلمين في الماضي، وبتعيين زيد الرفاعي، المعروف بمناداته إلى إقامة علاقات وثيقة بسورية، رئيساً للحكومة. وأكد الرفاعي هذا التحالف بسرعة عن طريق إصدار بيان مشترك مع نائب رئيس الجمهورية السوري، عبد الحليم خدام، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، يعارض قيام محادثات سلام منفصلة أو ثنائية مع إسرائيل.

ولم يغب الإلغاء الضمني لاتفاق عمان عن إدراك م.ت.ف.، التي زاد في إرباكها موجة جديدة من الهجمات قامت بها جماعة أبو نضال. فقد مات نحو ٦٠

مسافراً عندما فجرت طائرة ركاب مصرية، كانت خطفت إلى مالطة، في أثناء محاولة لإنقاذها من قبل رجال المغاوير المصريين في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بينما قتل ١٦ شخصاً آخرين وجرح ١١٨ عندما أطلق مسلحون النار عشوائياً على المسافرين في مطاري روما وفيينا في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر.(٩٦) كما أعلنت جماعة أبو نضال مسؤوليتها عن اغتيال اثنين من قياديي فتح في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، والقيام في ٢ كانون الأول/ديسمبر بالقضاء على عزيز شحادة، وهو محام في الضفة الغربية كان يناصر منذ زمن التعايش بين دولة فلسطينية وإسرائيل. ولم يكن في استطاعة م.ت.ف. فقدان العلاقة الخاصة مع الأردن، وأمضى عرفات معظم كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ في محادثات مع الملك حسين والمسؤولين الأردنيين. لكن الملك لم يعد مقتنعاً. ذلك بأنه أقام في أواخر الشهر علاقات مع بيرس من خلال مساعي المبعوث الأميركي الخاص ريتشارد مورفي، ثم توصل إلى اتفاق غير رسمي مع رئيس الحكومة الإسرائيلية في أثناء اجتماع سري في لندن في أواسط شباط/فبراير.(٩٧)

وأصبح الصدع رسمياً عندما أعلن الملك، في أثناء إلقائه لخطاب سياسي مهم، وقف التعاون الدبلوماسي والسياسي مع م.ت.ف.، وذكر ضمن أسباب كثيرة لاتخاذ هذه الخطوة رفض م.ت.ف. الاستجابة للشروط الأميركية للحوار والمشاركة في عملية السلام، مع أن عرفات، وعدداً من قادة م.ت.ف. البارزين، كما أوضح، كانوا تعهدوا سراً بالقبول بهذه الشروط.(٩٨) وتعرض الأردن في غضون ذلك لضغوط تأديبية من الكونغرس الأميركي، الذي أوقف بيع الأسلحة للمملكة في وقت كانت في أمس حاجة إليها. وقد دحضت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. رواية الملك حسين لسير الأحداث في بيان رسمي صدر من تونس في ٧ آذار/مارس، إلاّ إنها كانت متحفظة نسبياً، وكررت اهتمامها بتحقيق تسوية سلمية استناداً إلى اتفاق عمان. كما اتهمت الملك بتعتيم دور «الرفض الأميركي» في إبطال اتفاق عمان، ونشرت المسودات التي كانت أعدتها والتي تثبت قبولها بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ لتبرهن على صدق نياتها.(٩٩)

وقاومت قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. ضغوطاً داخلية كثيفة لإلغاء اتفاق عمان، لكن انزعاجها كان واضحاً من الحملة الأردنية لحشد الدعم في الأراضي المحتلة، إذ شجبت الصحافة الفلسطينية المحلية خطاب الملك بصورة لم يسبق لها مثيل. أمّا الحكومة الأردنية، وفي محاولة لاستعادة نفوذها المتهاوي، فقد وافقت سراً على تعيين الإدارة المدنية الإسرائيلية ظافر المصري رئيساً لبلدية نابلس، وهو شاب ابن عائلة محلية ثرية حسن السمعة. وقبل المصري بالمنصب بعد أن حصل

على دعم خليل الوزير، الذي كانت له صلات سرية به، لكن ج.ش.ت.ف. اغتالته في ٣ آذار/مارس.[100] وخرج ٥٠,٠٠٠ فلسطيني في جنازته التي تحولت إلى تظاهرة ضخمة لمساندة م.ت.ف.، الأمر الذي أغاظ السلطات الأردنية. وثابرت الحكومة على مسعاها وحصلت على موافقة برلمانية في ٢٧ آذار/مارس على قانون انتخابات جديد يرفع عدد النواب من ٦٠ إلى ١٤٢، مقسمين بالتساوي بين الضفتين الشرقية والغربية.[101] وفي الوقت نفسه، عاقبت صحافيي الضفة الغربية الذين عارضوا خطاب الملك في ١٩ شباط/فبراير، وذلك بمنعهم من الدخول إلى الأردن، كما أوقفت المعونة الحكومية ورواتب الموظفين المدنيين عن الأراضي المحتلة في منتصف نيسان/أبريل.[102]

واتخذت الحكومة الأردنية خطوة أُخرى بإغلاق مكاتب فتح في عمان في بداية نيسان/أبريل، لكن الأكثر خطورة كان دعمها لانقسام جديد في صفوف فتح. ففي ٨ نيسان/أبريل، أعلن رئيس الاستخبارات العسكرية، عطا الله عطا الله، قيام «حركة تصحيحية لمحاربة الفساد والانحراف السياسي» في قيادة م.ت.ف. وكان هذا أمراً يتسم بالتناقض، نظراً إلى سمعته السيئة. لكنه ادعى تأييد ٨٠٠ من الكوادر والضباط ـ بينهم قائد القوة ١٤ (الوحدة الجوية) حسين عويضة، وقائد الكتيبة كمال الشيخ، ولحق بهما فيما بعد قائد قوات الكرامة السابق غازي عطا الله ـ «وعدد كبير» من الفدائيين. وعقد عطا الله عطا الله في وقت لاحق مؤتمراً حضره ٤١٠ من مسانديه، الذين انتخبوه رئيساً موقتاً لـ م.ت.ف. بدلاً من عرفات. ولم يكن هذا إلاّ محض أوهام، غير أن حضور قائد قوات بدر نعيم الخطيب الاجتماع، وهو كان يخضع كلياً للولاية العسكرية الأردنية، يشير إلى ارتباط السلطات الأردنية المباشر بهذه الحركة. وكان التساهل الرسمي واضحاً عندما سمح لعطا الله بالاستيلاء على مكاتب عرفات في ٢٢ نيسان/أبريل، وكذلك بإبعاد سبعة من الضباط الموالين الذين رفضوا الانضمام إليه.

أحجمت م.ت.ف. بحذر عن مهاجمة الحكومة الأردنية لدعمها عطا الله، غير أن مشكلة جديدة برزت عندما اقتحم الجيش الأردني وأفراد الأمن حرم جامعة اليرموك لمنع إضراب رمزي ليوم واحد في ١٥ أيار/مايو، وقتلوا عدداً من الطلاب يتراوح بين ثلاثة وخمسة وثلاثين وفقاً للتقديرات. واتهم الملك حسين م.ت.ف. بتصعيد المناوشات، وهو أمر أنكرته بشدة. أخيراً بلغت الأمور أوجها في ١٩ حزيران/يونيو عندما نشر المجلس الثوري لفتح بياناً متأخراً يعترض فيه على قانون الانتخابات الأردني الجديد الذي صدر في ٢٧ آذار/مارس. وردت الحكومة الأردنية بإغلاق بقية مكاتب فتح وبتوجيه تعليمات إلى الوزير بمغادرة المملكة في

٧ تموز/يوليو. وتلقت م.ت.ف. صفعة مفاجئة من اتجاه آخر في ٢١ تموز/ يوليو، عندما خرج الحسن ملك المغرب عن صف المقاطعة العربية الرسمية لإسرائيل واستقبل بيرس في فاس. وساءت العلاقات بصورة كبيرة عندما نظّم لبيب هواري، وهو الذي كان يتولى منصبين في وقت واحد: مسؤول عن جهاز «أمن الرئيس» لـ م.ت.ف.، ومسؤول عن جهاز أمن المندوبين (أي أمن سفراء وممثلي م.ت.ف. في الخارج)، محاولة لتهريب متفجرات إلى المغرب قد تكون من أجل القيام بهجوم انتقامي. وكانت هذه مقدمة لأزمة ثانية بدأت عندما طلبت السلطات التونسية نقل هواري من تونس، ولمّا رفض عرفات تلبية ذلك عادت فطالبت بنقل جميع العسكريين التابعين لـ م.ت.ف. خارج البلد. وحوّل رئيس م.ت.ف. مركز القيادة إلى بغداد وصنعاء وأظهر استياءه بتجنب زيارة تونس في جميع المناسبات في الأشهر التالية، إلاّ فيما ندر.

وفي غضون ذلك، باشر الأردن حملة كبيرة لاستعادة مكانته السياسية في الأراضي المحتلة. وكان قد بدّل طاهر كنعان بصفته وزير «الوطن المحتل» في نهاية نيسان/أبريل لعدم تمكنه من إيقاف خسارة الدعم الفلسطيني. وفي ٣١ آب/ أغسطس، أعلنت المملكة تنفيذ خطة تنمية طموحة في الأراضي المحتلة بتكلفة قدرها خمسة مليارات دولار، معطلة صندوق الصمود المشترك مع م.ت.ف. كلياً.[١٠٣] وفي نهاية أيلول/سبتمبر، قدمت الحكومة الأردنية أيضاً مساعدة رسمية إلى بلدية غزة لأول مرة، وأصدرت قراراً بأنه يحق الآن حتى للاجئي غزة في المملكة الحصول على جوازات سفر أردنية عادية صالحة لثلاث سنوات، بدلاً من وثائق السفر السابقة الصالحة لسنة واحدة. وكان وزير الدفاع الإسرائيلي، يتسحاق رابين، دعا في آذار/مارس إلى إقامة «مظلة» إسرائيلية ـ أردنية لإدارة الشؤون المدنية في الأراضي المحتلة، وتجسدت الآن هذه الدعوة عندما سمح لبنك عمان ـ القاهرة بإعادة فتح فرعه في نابلس، واستؤنف دفع الرواتب إلى الموظفين المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، وعُيّن ثلاثة من رؤساء البلديات بموافقة مشتركة في مدن متعددة.[١٠٤] وكان من السمات الإضافية الدالة على نشوء تقاسم وظيفي أردني ـ إسرائيلي مشترك السماح لمؤيدي عطا الله عطا الله بالتعبئة في الضفة الغربية، ولممثله «الخاص» بعقد مؤتمر صحافي رسمي في القدس الشرقية في كانون الأول/ديسمبر.[١٠٥]

وفي خريف سنة ١٩٨٦، كانت م.ت.ف. قد وصلت إلى الحضيض. فالتصدع مع الأردن أزال الركيزة الأساسية لاستراتيجيتها الدبلوماسية وحرمها الكسب السياسي الرئيسي الذي كانت استخلصته من الجلاء عن بيروت في صيف سنة ١٩٨٢. وبعد فقدان قاعدتها الإقليمية في لبنان، فإن الهجوم الجوي الإسرائيلي على المقر الرئيسي لعرفات في تونس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ والخلاف مع الحكومة التونسية في صيف سنة ١٩٨٦ أديا إلى تفاقم عزلة قيادة م.ت.ف. وإلى ضبيعتها الجوالة. واعتمد صراعها من أجل البقاء الآن، إلى حد كبير، على الاستخدام المتعمد لحرب المخيمات في لبنان لتحقيق مكسب سياسي. فمن الناحية الداخلية، كان الغرض تعبئة العواطف الوطنية وإعادة بناء الإجماع على شرعية قيادة الاتجاه السائد، ومن الناحية الخارجية، كان الغرض إعادة تنشيط الاهتمام العربي والدولي بالشؤون الفلسطينية وتأكيد مكانة م.ت.ف. طرفاً إقليمياً مهماً.

لقد كانت إعادة بناء القاعدة العسكرية في لبنان، في أفضل اعتباراتها، هدفاً ثانوياً بالنسبة إلى قيادة م.ت.ف. إلى أن اندلعت حرب المخيمات في أيار/مايو ١٩٨٥. ووفرت المواجهة وسيلة لتقويض «السلام السوري» في البلد، ومن ثم لمقاومة التهديدات السورية لدبلوماسية م.ت.ف. في الأماكن الأخرى، لكنها على الرغم من ذلك بقيت مسألة جانبية كانت مفيدة بصورة أساسية في قيمتها كمصدر للإزعاج. وانعكس هذا في تواضع الجهود التي بذلتها م.ت.ف. لدعم المخيمات حول صيدا وبيروت، ولإعادة تموينها، إذ نقلت ١٥٠ فدائياً فقط إلى منطقة العاصمة في الأشهر التسعة الأولى بعد حرب المخيمات. إلاّ إن الصورة تغيرت بشكل أساسي بعد تعليق الملك حسين اتفاق عمان في شباط/فبراير ١٩٨٦. وفي الأشهر التالية أشرف عرفات على توسيع جوهري لأنشطة م.ت.ف. في لبنان، وأفضل إشارة إلى ذلك هو استئناف البث الإذاعي من محطة سرية بالقرب من مخيم عين الحلوة في أواخر آذار/مارس.

وقد جاءت عملية بناء م.ت.ف. على خلفية من العنف المتجدد في لبنان. وكانت الشرارة الأولى الاتفاق الثلاثي المدعوم من سورية في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، والذي صادق القادة الثلاثة لحركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية فيه على تقسيم متساو لمقاعد البرلمان بين المسيحيين والمسلمين، وعلى منح سورية منزلة خاصة في مجال الأمن اللبناني. وثار الرئيس أمين الجميّل وقائد القوات اللبنانية، سمير جعجع، على التخلي عن الامتيازات المارونية؛ فطردا

نائب قائد القوات، إيلي حبيقة، من بيروت الشرقية في أواسط كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، وقُتل ٣٥٠ ـ ٥٠٠ من مؤيديه في هذه العملية، وعززا الروابط العسكرية السرية بإسرائيل.[١٠٦] وحدثت سلسلة من التفجيرات الانتقامية للسيارات المفخخة نجم عنها أكثر من ٣٠٠ إصابة في المناطق المارونية حتى أوائل نيسان/ أبريل. وزادت إسرائيل في قلق سورية عندما أجبرت طائرة ليبية على تغيير مسارها والهبوط في إحدى قواعدها الجوية في ٣ شباط/ فبراير، اعتقاداً منها أن يكون على متن الطائرة صبري البنا (أبو نضال) وغيره من قادة المعارضة الفلسطينية؛ ولعل محاولة جماعة أبو نضال زرع قنبلة على طائرة لشركة «إل عال»، من طراز بوينغ ٧٤٧، مقلعة من لندن في ١٧ نيسان/أبريل، كانت رداً على هذه العملية، وهو ما أدى إلى إضعاف العلاقات الأوروبية مع سورية وإلى تعزيز عزلتها.

وكان لا بد من أن تشعر سورية بالقلق عندما أدت أنشطة فتح البحرية المتزايدة إلى شن غارات جوية إسرائيلية على مخيم المية ومية في ٢٧ آذار/ مارس، وعلى مخيم عين الحلوة في ٧ نيسان/أبريل، وإلى التهديد بإثارة مزيد من التدخل الإسرائيلي. وأعلنت حركة أمل الآن أن جميع الأنشطة العسكرية في الجنوب يجب أن يتم من خلال غرفة عمليات خاصة تحت سيطرتها، وسط معلومات نشرتها صحف إسرائيلية عن اتصالات بين حركة أمل وإسرائيل ورددها صلاح خلف لمنع هجمات مقاتلي م.ت.ف. وحزب الله.[١٠٧] وكانت حركة أمل قبل ذلك قد هاجمت مخيم شاتيلا بصورة متكررة في ٢٨ ـ ٣٠ آذار/مارس، وأوقعت اللوم في هذه الصدامات على عرفات الذي اتهمته بالسعي لـ «خلق إشكالات في المخيمات... بقصد إحراج دمشق بالنسبة لموقعها على الساحة اللبنانية.»[١٠٨] لكن جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني كذّبت هذا الأمر، وارتأت ج.ش.ت.ف. أن جماعات من داخل حركة أمل هي التي حرضت على القتال لتعزيز وضعها قبل المؤتمر العام الذي كانت الحركة على وشك عقده.[١٠٩] ومهما تكن الحقيقة، فقد قامت حركة أمل بهجمات متفرقة على برج البراجنة في الفترة ٥ ـ ١٠ نيسان/أبريل رفعت الحصيلة الإجمالية إلى ٤٦ قتيلاً ونحو ٢٠٠ جريح. ولم تحقق أية مكاسب، غير أن الاستخبارات السورية سجلت نجاحاً ملموساً عندما تمكنت، بناء على أخبارية من قائد منشقي فتح في بيروت إبراهيم حماد (أبو فادي)، من القبض على سميح نصر وأبو الفتح وهما الضابطان المواليان لفتح اللذان كانا يقودان الدفاع في شاتيلا وبرج البراجنة، وذلك عند حواجز تفتيش لحركة أمل خلال الأسبوعين التاليين.

كانت حرب المخيمات مدعاة لتوترات قاسية داخل حركة أمل، وأيضاً في

علاقاتها بالميليشيات اللبنانية الأُخرى، وكذلك بالنسبة إلى العلاقات بين سورية وحلفائها في الشرق الأوسط. وتبين هذا في مؤتمر حركة أمل الذي عقد في منتصف نيسان/أبريل، عندما واجه نبيه بري تحدياً من عضو المكتب السياسي حسن هاشم الذي كان، بحسب رواية التقارير، يكن مشاعر الود لفتح ويعارض حرب المخيمات.(١١٠) وتمكن بري من السيطرة على المؤتمر وحذر من أن «تنامي الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان، يشكل خطراً بالنسبة لنا، فهو يجر إلى حرب ثانية مع إسرائيل، كما أن من شأنه أن يزعزع الاستقرار الأمني والسياسي في لبنان.»(١١١) إلاّ إن استئناف التراشق المتفرق بالأسلحة النارية في محيط مخيمات اللاجئين، في ١٩ أيار/مايو، تطور إلى صدامات واسعة الانتشار في بيروت الغربية، في ١ حزيران/يونيو، بين حركة أمل من ناحية وبين الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة السادس من شباط ذات الأغلبية السنّية من ناحية أُخرى، خلفت ٣٠ قتيلاً و٧٠ جريحاً في الأيام الثلاثة التالية. وأصاب سورية قلق مماثل إزاء محاولات التوسط النشيطة التي بذلتها كل من إيران والجزائر؛ وكي تستبق سورية التدخل الخارجي ضغطت على حركة أمل وجبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني لإقامة غرفة عمليات مشتركة، في ٥ حزيران/يونيو، وتوقيع اتفاقية أمن جديدة عقب ذلك بتسعة أيام.(١١٢)

وسعياً لتحقيق مكسب سياسي، نشر عرفات اقتراحاً رسمياً، في ١٧ حزيران/يونيو، بتأليف قوة سلام عربية أو دولية لحماية مخيمات اللاجئين في لبنان.(١١٣) ورد خدام على هذا التحدي، في ٢٠ حزيران/يونيو، باقتراح نشر ٢٠٠٠ مقاتل من جبهة الإنقاذ في المخيمات. وبشعور ملؤه الخوف حذر نبيه بري من أن أفراد جبهة الإنقاذ «سيعلنون ولاءهم إلى جانب عرفات قبل أن يصلوا إلى مشارف المخيمات»، وأمر بقصف برج البراجنة استباقاً في اليوم التالي.(١١٤) وكان الرد السوري سريعاً بصورة مماثلة. فأطلقت المدفعية الفلسطينية المتمركزة على مرتفعات عاليه وابلاً من النيران على الضواحي الجنوبية من بيروت، مجبرة حركة أمل على وقف إطلاق النار بعد خمس ساعات من بدئها. وبسبب هذه الخيبة صبت حركة أمل جام غضبها على منطقة صور حيث طردت ٢٥٠ أُسرة فلسطينية من مخيم جل البحر في ٢٧ حزيران/يونيو، لكنها انسحبت عندما انتشر ١٥٠ من عناصر القوات الخاصة السورية و١٠٠٠ جندي من الجيش اللبناني في محيط مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة في ٢ تموز/يوليو. وفي تلك الآونة، بلغت إصابات الفلسطينيين، منذ ١٩ أيار/مايو، ٩٦ قتيلاً و٥٢٤ جريحاً، بينما خسرت حركة أمل واللواء السادس ١٥٠ ـ ٢٠٠ قتيل و٧٠٠ ـ ١٠٠٠ جريح.(١١٥)

ومكن التخفيف البسيط من حدة الحصار ضابطين من فتح، هما علي أبو طوق وسلطان أبو العينين، من أن يتسللا إلى شاتيلا وبرج البراجنة لقيادة الدفاع فيهما. وكان أبو طوق قد قاد إعادة بناء التنظيم السري لفتح في بيروت الغربية منذ سنة ١٩٨٤. أمّا في هذه الفترة، فقد اعتمد على العلاقات التي طورها خلال أعوام طويلة من العمل العسكري في العاصمة وفي المناطق الشيعية في الجنوب، قبل سنة ١٩٨٢، لإقامة شبكات مساندة جديدة تمتد حتى إلى داخل حركة أمل.[١١٦] وفي البداية، كانت الدفاعات في شاتيلا قد تم دعمها عن طريق وسائل مبتكرة محلياً، كأكياس الرمل التي تخاط من البطانيات، وكالقاذفات المصنوعة من الإطارات الداخلية لعجلات السيارات، والتي كانت تستخدم لقذف القنابل اليدوية. أمّا الآن وبعد تسلم مساعدات إضافية، وخصوصاً من الحزب التقدمي الاشتراكي وحزب الله، فقد حصل المدافعون على نحو ١٠٠,٠٠٠ كيس رمل، ومضخات لمياه الآبار الأرتوازية التي قاموا الآن بحفرها، وأجهزة فاكس من أجل الاتصال بمقر القيادة في تونس، كما خزنوا كميات من الأغذية والوقود، وجهزوا المستشفيات الميدانية التي كان يشرف عليها كل من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ومتطوعين أجانب في شاتيلا وبرج البراجنة.[١١٧] وانضمت التنظيمات الفدائية الأُخرى إلى القيادة الموحدة التي ترئسها فتح في كل مخيم، وساعدت في توسيع الأنفاق تحت مخيم شاتيلا حتى أصبحت قادرة على حماية جميع السكان. وأثار منشقو فتح عدداً من الحوادث مع الموالين واتهمتهم م.ت.ف. بتسريب معلومات عن أعمال التحصين إلى الاستخبارات السورية وحركة أمل، أمّا فيما عدا ذلك فقبلوا بسلطة القيادات الموحدة من دون أن ينضموا إليها.[١١٨]

حسنت هذه الإجراءات أوضاع المخيمات، مع تصاعد العنف في بقية أنحاء البلد. ويعتقد أن التنافس المستمر بين سورية والقوات اللبنانية كان مسؤولاً عن انفجار ست سيارات مفخخة تركت ٧٢٠ إصابة مدنية في شطري العاصمة بين ٢٨ تموز/يوليو و١٤ آب/أغسطس، بينما انتهت محاولة حبيقة للهجوم على بيروت الشرقية بفشل ذريع وبمقتل ٦٢ وجرح ٢٠٠ آخرين. وأغارت الطائرات الإسرائيلية تسع مرات على قواعد الفلسطينيين خلال الصيف، بينما قصف الفدائيون المستعمرات الشمالية بالصواريخ ست مرات وتكبدوا خسارة ثلاث مجموعات بحرية في الفترة نفسها. وحافظت فتح على تدفق التعزيزات إلى لبنان في أثناء ذلك، فوصل إلى صيدا بحراً نحو ٣٥٠٠ فدائي بين نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر، على الرغم من الاعتراضات الإسرائيلية في البحر واغتيال القائد البحري لفتح، مأمون مريش، في أثينا في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر.[١١٩] ووصل عدد الموالين

في صيدا في ذلك الوقت إلى ٦٠٠٠ ـ ٧٠٠٠، عدا الميليشيا المحلية والتنظيم المدني، بالإضافة إلى ١٠٠٠ آخرين في مخيمات بيروت.

شجعت الزيادة المستمرة في قوة فتح في لبنان عرفات على أن يأمر بتصعيد عسكري انتقائي في منطقة بيروت خلال الصيف. وكان غرضه ذا شقين: إثارة ردات فعل عنيفة من حركة أمل، ومن ثم تصوير المآزق التي يعاني جراءها الفلسطينيون بشكل مثير للرأي العام العالمي، وإظهار قدرته على إضعاف صدقية السلام السوري، وهو ما يجبر القيادة السورية على حد حملتها ضد م.ت.ف. ومن الوسائل التي استخدمها عرفات لتحقيق هذه الغاية إصدار تعليمات إلى معاونه شبيب هواري بتنظيم هجمات على عملاء الاستخبارات السورية في بيروت. بل وصل الأمر بعرفات أن وجه بعض الموالين في المخيم، الذين كان على اتصال بهم بواسطة الهاتف أو اللاسلكي، إلى خرق وقف إطلاق النار مع حركة أمل بصورة متعمدة.[١٢٠] واحتج أبو طوق بقوة على ذلك، وهو الذي عمل بإصرار على ضمان التقيد بوقف إطلاق النار والقيام بحوار هادئ مع المسؤولين في حركة أمل، وكذلك فعل قادة آخرون من فتح. ورد رئيس م.ت.ف. بإضعاف سلطة مرؤوسيه المحتجين عن طريق تحويل جدول الرواتب إلى ضباط آخرين، إلى أن أجبرتهم المعركة مع حركة أمل على القبول بأوامره. وكان هناك ثمن لا بد من دفعه: فمن ناحية اشتكى أحد قادة فتح في منطقة صيدا أن أجنحة فتح المتنافسة في مخيمات اللاجئين كان بعضها دائماً يحترس من بعض، وحذر من أنه نتيجة ذلك فإن الوضع في منطقة صيدا سيئ للغاية ورصيدنا الجماهيري دون الصفر. هناك استياء جماهيري وندم على رجوع قوات الثورة، إذا بقيت الأمور هكذا ستنقلب على رؤوسنا وستخرج القوات والجميع طرد[اً] من قبل أهالي المخيم.[١٢١] ومهما يكن من أمر، فإن استطلاعاً للرأي أجري في الأراضي المحتلة ـ وهي التي تتسم بالأهمية السياسية الأساسية ـ أظهر فعالية السياسة العامة لعرفات: إذ وصلت نسبة شعبيته إلى ٧٤٪ ـ على الرغم من الانقسامات التي أثارها اتفاق عمان وعلى الرغم من معارضة ج.د.ت.ف. والحزب الشيوعي الفلسطيني وج.ش.ت.ف. ـ في مقابل ١٪ لسعيد مراغة (أبو موسى).[١٢٢]

تزامن تأزم النزاع مع سورية مع المأزق الذي أصاب م.ت.ف. نتيجة الخلاف مع تونس ونقل مقر قيادتها إلى بغداد. وربما بغرض إحراج المنظمة أكثر، قامت جماعة أبو نضال باختطاف طائرة تابعة لشركة الخطوط الجوية «بان أميركان» إلى كراتشي في ٥ أيلول/سبتمبر؛ وتم القبض على أربعة إرهابيين بعد قتل ٢١ مسافراً وجرح ١٠٠ في عملية إطلاق نار مع رجال المغاوير الباكستانيين. وفي

هجوم آخر في اليوم التالي تم القبض على إرهابيين اثنين آخرين بعد قتل ٢٢ يهودياً من المصلين في كنيس بمدينة إستنبول التركية. وصرفت هذه الأحداث انتباه العالم عن الحصار الذي ضربته حركة أمل لمنع وصول المواد الغذائية إلى نحو ٢٠,٠٠٠ لاجئ في مخيم الرشيدية في ٨ أيلول/سبتمبر. وفي هذا الوقت، نقص عدد مقاتلي حركة أمل بسبب خسائرها في القتال وارتداد عدد من الموالين لها، ليصبح نحو ٤٠٠٠ ـ ٦٠٠٠ نظامي و٦٠٠٠ ـ ٨٠٠٠ من عناصر الميليشيا، وانخفض عدد أفراد اللواء السادس إلى ٢٥٠٠ رجل، مع احتفاظهما بنحو ٧٠ دبابة كمجموع.[١٢٣] وكان تردد بعض القادة المحليين، كمحمود الفقيه في النبطية، في إشراك رجاله في القتال أو السماح بنشر وحدات لحركة أمل من مناطق أُخرى، قيداً إضافياً.[١٢٤] وأحجمت حركة أمل عن شن هجمات كبيرة، إلاّ إن المناوشات المتقطعة والعنف المستمر على الفلسطينيين المدنيين أجبرا ١٧,٢٧٠ لاجئاً من مجموع ٤٠,٠٠٠ مسجلين لدى الأونروا في منطقة صور على المغادرة في نهاية تشرين الأول/أكتوبر.[١٢٥]

وأشار هجوم كبير لحركة أمل على الرشيدية، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، إلى البداية الجدية لجولة ثالثة من حرب المخيمات. وعلى أمل تخفيف الضغط، استولت قوة مشتركة من فتح وج.د.ت.ف. قوامها ٨٠٠ مقاتل على سبع من الضواحي والقرى في محيط عين الحلوة في الأربع والعشرين ساعة التالية، مهددة خطوط المواصلات بين الجنوب وبيروت. وأعقب ذلك فترة جمود، إلاّ إن هجوماً مركزاً لحركة أمل على برج البراجنة، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، حض المدفعية الفلسطينية المتمركزة فوق بيروت على التدخل، خلافاً للأوامر السورية مرة أُخرى. وبدأ التموين الغذائي وغيره من المواد الأساسية ينضب في الرشيدية وبرج البراجنة، الأمر الذي حث قادة التنظيمات الفدائية الموجودة في عين الحلوة على فتح جبهة كبيرة جديدة بغية إجبار حركة أمل على رفع حصارها. واشتد تصميمهم عندما احتلت حركة أمل بلدة مغدوشة، التي كانت تركت على الحياد باتفاق عام، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، لتشكل تهديداً مباشراً لعين الحلوة. وبعد ذلك بثلاثة أيام استولت فتح وج.د.ت.ف. على معظم مغدوشة وعلى قرية زغدرية المجاورة في هجوم مفاجئ، بثمن زهيد هو مقتل ثلاثة فقط وجرح سبعة.[١٢٦]

هدد الاستيلاء على مغدوشة المنطقة الواقعة إلى الجنوب من صيدا بأسرها، فسارعت حركة أمل إلى هجوم معاكس في اليوم نفسه. وتراجعت الحامية الفلسطينية إلى الوراء تحت ضغط هجمات الأمواج البشرية المتعددة، لكن وصول إمدادات عسكرية مكنها من استعادة أغلبية الأرض التي انسحبت منها في نهاية اليوم بعد قتال

مرير. ومن الأمور اللافتة أن التهديد المفاجئ الذي شكلته حركة أمل حفز القائد المحلي لكتيبة ج.ش.ت.ف. على إشراك وحدته في المعركة، غير ممتثل لأوامر قدته في دمشق، وهو ما عرضه فيما بعد للعقاب.(١٢٧) كذلك خالف محمود حمدان (أبو عدوي)، وهو القائد العسكري لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، أوامر قدته فدفع بسرية من الفدائيين إلى المعركة (وتعرض فيما بعد للإقامة الجبرية في منزله في دمشق)، وعقب ذلك تبعتهما المفارز الصغيرة التابعة لـ ج.ش. ـ ق.ع. وجبهة التحرير الفلسطينية والحزب الشيوعي الفلسطيني وحزب العمال الشيوعي الفلسطيني، وكذلك جماعة أبو نضال والجماعة الإسلامية.(١٢٨) ولم يرفض الانضمام إلى الهجوم إلاّ منشقّو فتح، الأمر الذي أزعج قادتهم المحليين. ورفع وصول القائد العسكري لـ ج.د.ت.ف.، ممدوح نوفل، في هذه الآونة إلى عين الحلوة من منزلة الجبهة، مرة جديدة، وهو ما أثار خوف المكتب السياسي في دمشق من أن تتعرض الجبهة لعقاب سوري.

وثأرت حركة أمل لنكساتها بإحراق مئات البيوت في مخيمي أبو الأسود وجميجم قرب صور وإخراج ٧٠٠٠ من السكان في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وكذلك بطرد مئات الفلسطينيين من منطقتي الفاكهاني وبئر حسن في بيروت. كما عملت على تكثيف ضغطها العسكري على شاتيلا، لكن تمرداً في إحدى وحدات لواء السادس أجبرها على التوقف.(١٢٩) وتلا ذلك ارتداد ١٣٥ من الجنود، في ٢ كانون الأول/ديسمبر، وعدد مماثل آخر في اليوم التالي، ممن ذكرت فتح بافتخار أنهم «التحقوا بقوات الثورة».(١٣٠) ومهما تكن حقيقة ادعاءات فتح، فقد أظهرت هذه الأحداث الإجهادات التي سببتها حرب المخيمات. وعبّر مسؤول من الحزب التقدمي الاشتراكي لم تكشف هويته عن الاعتقاد العام حين اتهم حركة أمل بمحاولة لتغيير الخريطة الاجتماعية والطائفية للبنان بحمل الفلسطينيين من بيروت وصيدا وصور على «الانتقال إلى الشمال... وإحلال فريق من شيعة بعلبك والجنوب محلهم في مخيمات الضاحية الغربية [أي مناطق العاصمة].»(١٣١) وانتقد وليد جنبلاط في العلن احتلال الفلسطينيين لمغدوشة بشدة، أمّا في السر فإن الحزب التقدمي الاشتراكي مدّ فتح وج.د.ت.ف. بالمأوى، والانتقال الآمن، والأسلحة، والذخيرة.(١٣٢)

أصبحت مغدوشة عقدة يصعب حلها. إذ إن محاولة لإحلال قوة فاصلة من أفراد حزب الله محل الحامية الفلسطينية باءت بالفشل في ٩ كانون الأول/ديسمبر، عندما شنت حركة أمل هجوماً مفاجئاً للاستيلاء على البلدة. وبضغوط مكثفة من سورية سحبت تنظيمات جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني مقاتليها في ١٤ كانون

الأول/ديسمبر. لكن فتح صرحت الآن أنها لن تنسحب قبل أن توافق حركة أمل على وقف عام لإطلاق النار، وترفع حصارها عن المخيمات، وتسمح لطرف محايد (كحزب الله أو الحزب التقدمي الاشتراكي أو التنظيم الشعبي الناصري أو الجماعة الإسلامية) بنشر مقاتليها كقوة عازلة في مغدوشة.(١٣٣) ورأى كل من أبو طوق وأبو العينين من بيروت أن استمرار الاحتلال الفلسطيني لمغدوشة ليس من شأنه إلاّ إذكاء غضب الشيعة وزيادة معاناة اللاجئين في المخيمات، غير أن القادة في عين الحلوة وقادة م.ت.ف. في تونس لم يكونوا ميالين إلى التنازل عن البلدة التي كلفتهم حياة ١٠٠ ـ ١٢٠ مقاتلاً بالإضافة إلى ٣٥٠ جريحاً.(١٣٤) وبصورة مماثلة تجاهلت ج.د.ت.ف. في لبنان توسلات المكتب السياسي في دمشق بالانسحاب، وهو ما عرض أعضاءها لحظر السفر كعقاب من السلطات السورية.(١٣٥)

وأغضب عناد م.ت.ف. سورية، التي اعتبرت: «نحن المستهدفون بهذه الحرب... لقد فجرت هذه الحرب بينما تشن علينا حملة عالمية هائلة بقيادة واشنطن.»(١٣٦) كذلك لامت سورية المعارضة الفلسطينية على أنها كانت، وفقاً للقول الفرنسي المأثور، «ملكي أكثر من الملك»، إذ سمحت لنفسها بالانجرار وراء عرفات إلى المجابهة مع حركة أمل. وأُرسل جنود القوات الخاصة السورية سراً إلى بيروت للمساعدة في هجمات حركة أمل على شاتيلا.(١٣٧) ولم يكن لهذا الإجراء تأثير كبير، لأن مواقع حركة أمل في بيروت الغربية كانت نفسها عرضة لهجمات فدائية من قبل أعضاء سريين لفتح ومن ميليشيات سنية عدة مرات يومياً. وحتى الحزب الشيوعي اللبناني، الذي كان يتهم عرفات مراراً بإشعال فتيل حرب المخيمات في الماضي، أخذ ينتقد الآن حركة أمل علانية ويتهمها بقمع المقاومة ضد الجيش الإسرائيلي في الجنوب.(١٣٨) وأشارت إيران أيضاً إلى استيائها من الميليشيات الشيعية، فأرسلت مندوبَين اثنين للانضمام إلى اللاجئين المحاصرين في الرشيدية، حيث كانت المجاعة تدق الأبواب. وكان الدور الآن للرئيس الليبي القذافي، الذي حاد عن الموقف السوري منددا بحركة أمل في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر، ثم أعاد فتح مكتب م.ت.ف. في طرابلس عقب ذلك بأسبوع. وكانت ج.د.ت.ف. والحزب الشيوعي الفلسطيني استأنفا سابقاً الحوار السياسي مع فتح، بينما اتبعت ج.ش.ت.ف. وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية المبادرة السياسية لفتح ضمنياً في المخيمات، الأمر الذي استفز نبيه بري للقول باستياء ظاهر إنه لم يعد في قدرته التمييز بين جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني وبين فتح، وأضاف أن التفاوض مع عرفات ربما يكون السبيل الوحيد

النزاع.[139]

لكن لم تكن المفاوضات بين أمل وم.ت.ف. لتتحقق. فقد استمر حصار المخيمات الطاحن. ولم تكن القضية موضوع الصراع، في نظر سورية، هي حرب المخيمات، وإنما «وجود عرفات والمنظمة في لبنان.»[140] وبدأ اللاجئون في الرشيدية وبرج البراجنة يأكلون الأعشاب والجرذان ويبحثون عن الطعام في مكبات النفايات في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧، على الرغم من وصول شاحنة مؤن إلى المخيم الثاني بحماية مندوبين إيرانيين وعناصر من حزب الله. وقام حزب الله بتهريب شحنة ثانية من الأطعمة إلى برج البراجنة في ١٣ شباط/فبراير، لكن اللاجئين الذين فقدوا الأمل حصلوا الآن على فتوى من رجال الدين المسلمين في بيروت الغربية تحل لهم أكل القطط والكلاب. وكانت الأوضاع أفضل في مخيم شاتيلا على الرغم من سوء التغذية المنتشر بصورة واسعة، إلاّ إن المدافعين عنه تعرضوا لضربة مؤلمة عندما اغتال منشقو فتح، أبو طوق في ٢٧ كانون الثاني/ يناير، عملاً بأوامر موسى العمله.[141] وعقب ذلك بثلاثة أيام سلمت م.ت.ف. مغدوشة إلى التنظيم الشعبي الناصري وحزب الله، اللذين انسحبا بدورهما متيحين للحركة أمل استعادة البلدة. وفي ١٣ شباط/فبراير، اقترحت سورية انسحاب حركة أمل وجميع القوات الفلسطينية إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، وكذلك رفع الحصار عن المخيمات؛ مع ذلك قام فجأة الحزب التقدمي الاشتراكي والمرابطون الناصريون والحزب الشيوعي اللبناني، التي قاتلت معاً، بهجوم خاطف في ١٥ شباط/فبراير أدى، طوال الأيام الثلاثة التالية، إلى طرد حركة أمل من معظم بيروت الغربية وعزل الضواحي الجنوبية.

تدخل الأسد الذي شعر بأن «ما يحدث في بيروت يشكل تهديداً لسورية وللأمنها». فقد أصدر أوامره إلى الحزب التقدمي الاشتراكي بوقف تقدمه من الجنوب وأعلن نيته نشر قوات لحفظ السلام في بيروت.[142] ورأى رئيس الاستخبارات العسكرية السورية في لبنان، غازي كنعان، أن «المؤامرة يديرها ياسر عرفات... بهدف تهديد المكتسبات القومية في لبنان، وسوف نواجه هذه المؤامرة وأدواتها أياً كانوا.»[143] وفي ٢١ شباط/فبراير، انتشر ٧٠٠٠ جندي سوري في بيروت الغربية، وأغلقوا ٧٠ مكتباً لمختلف الميليشيات ومنعوا مقاتليها من حمل السلاح علانية. رحبت جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني وحركة أمل بالتحرك السوري - أمّا في إسرائيل فذكر بيرس (الذي كان وزيراً للخارجية في هذه الآونة) ورئيس الأركان موشيه ليفي بحذر أن «انتشار الآلاف من القوات السورية في بيروت لا يشكل تهديداً لإسرائيل في مرحلته الراهنة، وعليها [أي إسرائيل] أن تنتظر،

وترى، وتتابع، سير الأحداث.»[١٤٤] وكان «جيش الدفاع الإسرائيلي» أكثر اهتماماً بالبناء العسكري الفلسطيني، بعد أن اكتشف مؤخراً أن رئيس الجمهورية، الجميّل، وقائد القوات اللبنانية، جعجع، سمحا لمئات من فدائيي م.ت.ف. بالوصول إلى لبنان بحراً عن طريق ميناء جونية في مقابل مبالغ مالية كبيرة؛ فكثفت البحرية الإسرائيلية دورياتها وألقت القبض على ٥٠ فدائياً مشتبهاً فيهم في أوائل شباط/ فبراير.[١٤٥]

وردت م.ت.ف.، من جانبها، على نشر القوات السورية في بيروت بأن حمّلت سورية المسؤولية عن رفع الحصار عن المخيمات. أمّا سورية، فكانت لها أولويات أُخرى. ففي أوائل آذار/مارس، انتشرت القوات السورية واللبنانية عند مصب نهر الأولي، مغلقة طرق التموين الفلسطينية بين صيدا ومنطقة سيطرة الحزب التقدمي الاشتراكي. وكان قائد الاستخبارات العسكرية السورية في لبنان، غازي كنعان، حاسماً بالقول إن حصار المخيمات سيستمر «إلى أن تتم تسوية مشكلة المخيمات السياسية، وإلى أن يتمكن الأخوة في جبهة الإنقاذ من طرد رجال عرفات، الذين سنقوم بتصفية حساباتنا معهم.»[١٤٦] غير أن التمسك بهذا الموقف لم يكن ممكناً، فانتشرت القوات السورية في محيط شاتيلا وبرج البراجنة في ٧ نيسان/أبريل وسمحت بدخول قدر ضئيل من الطعام والمواد الطبية إلى المخيمين، بعد ١٦٣ يوماً من حصار يكاد يكون تاماً. وهكذا انتهت جولة جديدة من حرب المخيمات. وبلغت حصيلة الموتى في المخيمات ٤٥٢ والجرحى ٨٦١ والمفقودين ١٤٠، بينما تشرد ٣٢,٠٠٠ لاجئ من مجموع ١٤٤,٠٠٠ مسجلين لدى الأونروا.[١٤٧] وكان نصف عدد المصابين الإجمالي هذه المرة من العسكريين: ففي شاتيلا حيث كانت نسبتهم هي الأعلى، قتل ٩٨ مدافعاً مسلحاً كما أصيب ٤٤٢ بجروح، من حامية قوامها ٩٠٠ ـ ١٢٠٠.[١٤٨]

المنشقون أمام لحظة الحقيقة

كانت محنة مخيمات اللاجئين لا تزال بعيدة عن نهايتها، لكن التدخل السوري أكد فشل حركة أمل وتفكك مختلف التحالفات التي ألّفتها سورية بين حلفائها اللبنانيين وتنظيمات المعارضة الفلسطينية. وكان الصراع أتاح لـ م.ت.ف. إصلاح ذات البين مع الجزائر واليمن الجنوبي والاتحاد السوفياتي؛ أمّا الحكومة الأردنية فبادرت إلى مصالحة محدودة، فشجبت حرب المخيمات، وتغاضت عن محاولة لاغتيال عطا الله عطا الله وعن ارتداد عدد من مؤيديه إلى م.ت.ف. في

كانون الثاني/يناير، ودعت خليل الوزير إلى زيارة عمان في منتصف شباط/فبراير. أمّا ج.د.ت.ف. (التي كانت فسخت ارتباطها «بالقيادة المشتركة» مع ج.ش.ت.ف. في ربيع سنة ١٩٨٦) والحزب الشيوعي الفلسطيني وج.ش.ت.ف.، فأجرت في هذه الفترة محادثات مطولة مع فتح التي وعدت بإلغاء اتفاق عمان والتقليل من اهتمامها بالحوار مع مصر.[١٤٩] وكان هذا كافياً لإقناع هذه التنظيمات بحضور «دورة الوحدة الوطنية» للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في نهاية نيسان/أبريل. ورفض كل من ج.ش. ـ ق.ع. ومنظمة الصاعقة والمنشقين عن فتح عروضاً سياسية مماثلة من فتح وقاطعوا المجلس، لكن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني أعلنت انسحابها من جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني، علماً بأنها امتنعت من حضور المجلس في آخر لحظة بسبب الضغط السوري. كذلك، انفصل طلعت يعقوب، قائد أحد أجنحة جبهة التحرير الفلسطينية، عن عبد الفتاح غانم الذي بقي في دمشق، ليلحق بالجناح الذي يرئسه زيدان ويحضر اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني.

وهكذا باتت المعارضة الفلسطينية منقسمة على نفسها بشكل لا يمكن إصلاحه. فأعضاؤها الرئيسيون كانوا واجهوا خياراً صعباً طوال العامين السابقين. فالقبول بالحرب التي تساندها سورية ضد مخيمات اللاجئين كان أمراً بغيضاً من الناحية الخلقية وانتحاراً من الناحية السياسية لدى الجماهير الفلسطينية العريضة، أمّا الانحراف عن النهج السوري ومواجهة الهجوم فيضفي الصدقية على موقف عرفات المعارض للموقف السوري، وبالتالي على استراتيجيته الدبلوماسية الأوسع. وكان رئيس م.ت.ف. يفهم هذه الورطة بصورة كاملة، وواصل حرب المخيمات أو حتى زاد في إشعالها أحياناً (كما حدث في مغدوشة) وفي ذهنه هدف واحد عزم عليه، هو دفع المعارضة عن الأرض الوسيطة التي التمست فيها السلامة السياسية. ولم يساعد موقف المعارضة في ذلك متابعة سورية لأهدافها الخاصة من دون هوادة أو رحمة، بل في أغلب الأحيان بشراسة، الأمر الذي أثار الهواجس بشأن طبيعة تحالفها المفترض مع المعارضة الفلسطينية. وكانت التنظيمات الرئيسية في المعارضة قد شجعتها التنازلات السياسية التي وافقت فتح على تنفيذها (الإلغاء الرسمي لاتفاق عمان، المعطل أصلاً، وتقليص الاتصالات بمصر)، وكذلك تحسين علاقات م.ت.ف. مع الاتحاد السوفياتي ومع حلفاء سورية العرب، فاستعدت لتحمل الاستياء السوري والعودة إلى الحظيرة من خلال حضور اجتماعات «دورة الوحدة» للمجلس الوطني الفلسطيني في نهاية نيسان/أبريل. وأوضحت «المعارضة الموالية»، إذ صارت الآن فعلاً معارضة تكن الولاء لـ م.ت.ف. بقيادتها المعهودة، تفضيلها

للعمل ضمن البناء الدولاني لـ م.ت.ف.، بينما وجدت التنظيمات التي قاطعت المجلس أنها أبعدت إبعاداً تاماً إلى هامش المسرح السياسي الوطني نتيجة ذلك.

أظهر الانحدار الملحوظ في مكانة المنشقين عن فتح مختلف التغيرات الدينامية هذه بشكل بالغ الوضوح. فقد كانت حركتهم تفتقر إلى التماسك منذ البداية. إذ كان يسيطر على نواتها انقلابيون عسكريون كانوا يخفون وطنيتهم المحلية الضيقة وطموحاتهم الشخصية بالغطاء العقائدي وبالبرنامج التنظيمي البديل اللذين أمدتهم بهما مجموعة منفصلة من الكوادر المدنية اليسارية. إلاّ إن دوافع الأغلبية العظمى من قاعدة الأعضاء والمقاتلين الذين انضموا إلى التمرد أصلاً كانت متنوعة: رغبة ساذجة في العودة إلى «جذور» فتح عند البعض؛ غضب لدى الآخرين من ترك العائلات في بيروت والجنوب بعد جلاء م.ت.ف. سنة ١٩٨٢ بالنسبة إلى الفلسطينيين المقيمين بلبنان، أو تهديد من قبل المنشقين والاستخبارات السورية بالنسبة إلى أولئك الذين تعيش أُسرهم في سورية أو في مناطق تخضع للسيطرة السورية؛ رغبة صادقة في إصلاح داخلي لدى عدد كثير جداً. وكان هذا ينطبق بصورة خاصة على الكثيرين من الضباط والإداريين الذين لم يكونوا أعضاء في الشبكات العسكرية السرية التي يشرف عليها العمله أو الجماعات الماركسية السرية قبل وقوع حركة التمرد في أيار/مايو ١٩٨٣، والذين لم يشاركوا المتمردين إلاّ بعد أن جوبهوا بالأمر الواقع أو بعد أن وقعوا تحت الحصار في سهل البقاع في الأشهر التالية. وكان هناك كثيرون من الضباط، منهم قادة الألوية المنشقون، عمر أبو ليلى ومحمد جهاد وواصف عريقات، ممن كانوا غير سعيدين بالعنف الداخلي وقلقين بقدر مماثل إزاء التحالف مع سورية، فرفضوا إرسال وحدات للمشاركة في الهجوم على معاقل الموالين في طرابلس سنة ١٩٨٣.

وبرهن رحيل عرفات عن طرابلس في نهاية العام على أنه كان نصراً وهمياً. وكما صرح محسن إبراهيم فيما بعد، وهو الأمين العام لمنظمة العمل الشيوعي وأحد كبار المؤتمنين اللبنانيين على خبايا الحركة الفلسطينية، فإن المعركة في الحقيقة أنذرت بالخروج من شمال لبنان وكل المناطق اللبنانية لا القيادات والقوات الموالية لـ م.ت.ف. فحسب، بل أيضاً كل «المسلحين الفلسطينيين وقيادتهم.» وأضاف أنه يمكن أن يعلن المنشقون «عودة إلى بيروت» وشيكة، لكنهم لم يدركوا أنه لا يمكن أن يكون هناك عودة إلى الوجود الفلسطيني المسلح الواسع كما كان قبل سنة ١٩٨٢. ولم يكن حديثهم عن تحويل الاهتمام لمجابهة الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب اللبناني إلاّ محاولة فاشلة «لغسل الأيدي من شلال الدم الفلسطيني العزيز الذي سال» باسم «تجذير» سياسات م.ت.ف.، وتصحيح مسار

النضال، وتحقيق إصلاحات تنظيمية، غير أنهم في الحقيقة فشلوا تماماً عقب ذلك في مواجهة «جيش الدفاع الإسرائيلي». وذكر إبراهيم أن «الانشقاق وقع سريعاً في كل التجاوزات المسلكية التي كان يحمل راية الاحتجاج عليها ليتحول، كما كنا نتوقع له، مجرد صراع على القيادة يغرف أصحابه في بحثهم عن المؤيدين من المادة نفسها التي كانوا يتحدثون عن 'فسادها' و'أمراضها' و'طبيعتها الانتهازية'.»(١٥٠)

كان هذا الحكم قاسياً، لكنه مع قساوته لا يكاد يجاوز الحقيقة. وقد ستأصلت معركة طرابلس أي إحساس بين المنشقين بوجود هدف مشترك، وأظهرت افتقارهم إلى برنامج سياسي وعقائدي متماسك. كما أبرزت منافساتهم الداخلية، وخصوصاً بين عضو اللجنة المركزية السابق في فتح نمر صالح وبين موسى العمله. وكان صالح يعتبر نفسه الوارث الطبيعي لعرفات وقائد «جماعة السوفيات» السابقة في فتح، وسعى الآن لتثبيت مركزه بتعيين أتباعه في القيادة الإقليمية للمنشقين في لبنان، كما أقام جهاز أمن عسكري وهيئات جديدة أُخرى، واستغل سيطرته على المساعدة المالية الليبية ليغدق عطاءاته بسخاء. وبدا له أن الانتفاضة ضد حكومة الجميّل، في شباط/فبراير ١٩٨٤، توفر فرصة لتجديد قيام حركة فلسطينية في بيروت بقيادته، وزار المدينة عدة مرات في الأسابيع التالية ليؤلف تحالفاً مع حركة «المرابطون» الناصرية وغيرها من الميليشيات المحلية. وعندما ردت السلطات السورية على هذه التصرفات بتقييد دخول صالح إلى لبنان في آذار/ مارس، استغل العمله خيبة زميله فأقام مساراً موازياً للحصول على المساعدات المالية الليبية. كما راح يمد الاستخبارات السورية بالمعلومات عن «العرفاتيين» العائدين إلى لبنان.

وأقلق الهاجس المستمر لدى قيادة المنشقين بمقارعة عرفات الضباط الوسطيين، الذين أغاظهم كذلك رفض تلك القيادة، إذعاناً للرغبات السورية، السماح بحملة فدائية ضد القوات الإسرائيلية في لبنان. وخطط ثلاثة من قادة الألوية وعدد من الضباط الآخرين لـ «تدبير حركة تصحيحية» ثانية، هذه المرة ضد قيادة المنشقين. وكان هدفهم السيطرة على الوحدات المقاتلة في لبنان، ومناشدة صالح تسليم القيادة، وإعلان «العودة إلى الشرعية»، أي م.ت.ف. بقيادة عرفات.(١٥١) لكن الاستخبارات السورية حصلت على التفصيلات في بداية حزيران/يونيو، واستأصلت الثورة الوليدة في مهدها. وقضت محكمة عسكرية للمنشقين بالإعدام على زعماء الحركة مع وقف التنفيذ، ثم عادت وأفرجت عنهم بعد موجة من الاحتجاجات من داخل الصفوف ومن مخيمات اللاجئين؛ وعملت السلطات السورية

لاحقاً على ترحيلهم من البلد أو تشجيعهم على مغادرته، ووضعت صالح تحت الإقامة الجبرية في منزله (حيث بقي إلى أن توفي جراء نوبة قلبية في أيلول/ سبتمبر ١٩٩١).

لم يسترد المنشقون وضعهم السابق قط، إذ أنقص خروج جماعي عددهم على نحو خطر في الأشهر التالية. وادعوا، في ربيع سنة ١٩٨٤، أن لديهم على جدول الرواتب نحو ١٠,٠٠٠ ـ ١٥,٠٠٠ متفرغ، بينهم ٤٠٠٠ ـ ٥٠٠٠ مسلح، إلاّ إنه انفك عنهم ما يصل إلى ٢٠٠٠ عضو خلال الصيف وحده، وانضم كثيرون منهم إلى م.ت.ف. ثانية.[١٥٢] وكان النقص الخطر في المقاتلين: إذ لم يكن في أي من الألوية الخمسة للمنشقين أكثر من ٢٠٠ رجل في نهاية السنة. وكان مئات من المنشقين السابقين يتسلمون رواتب رمزية من صالح، الحبيس في بيته والذي اعتمد في ذلك على بقايا الأموال الليبية والمساعدات المكتومة من م.ت.ف.، أو كانوا يشتغلون في أعمال البناء وغيرها من المهن اليدوية. وانضم كثيرون منهم إلى تنظيمات فدائية أُخرى، بما في ذلك جماعة أبو نضال التي كانت تعمل سراً حتى هذه الفترة والتي كانت تنوي الآن إنشاء قواعد قتالية لها في شرق لبنان، وهو ما جعلها ترحب بالقادمين الجدد.

وخلال الفترة التالية تسلم العمله، الذي كان أخفى سابقاً سلطته الحقيقية، المسؤولية الرسمية عن الشؤون العسكرية في حركة المنشقين وجبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني، كما تولى قيادة القطاع الغربي. أمّا سعيد مراغة، فقد استبقى منصباً اسمياً، أمين سر القيادة الموقتة، إلاّ إن العمله شدد من قبضته بتعيين محمود عيسى ضابطاً أعلى للعمليات وزياد الصغيّر وأبو خالد شنار وأبو العبد البطاط لرئاسة أجهزة أمن واستخبارات متنوعة، وباختيار الصغيّر وشنار عضوين في القيادة الموقتة. أمّا الروابط الأساسية التي تجمعه معهم، فهي الخدمة السابقة في الجيش الأردني والأصل الواحد من قضاء الخليل، ولو أن العلاقات العشائرية والعائلية كان لها دورها أيضاً؛ فقد عيّن العمله أحد أقربائه، أبو نضال العمله، لرئاسة الشؤون المالية. وأعاد من جديد استخدام الرتب العسكرية الرسمية في جميع القطاعات، بما في ذلك الدوائر المدنية، واستخدم سلطته على التعيينات لمكافأة المخلصين أو معاقبة المستعصين. والعمله في سعيه للسيطرة أمر باحتجاز المدير المالي لـ م.ت.ف. في دمشق درويش الأبيض، الذي أُجبر على التصريح بأرقام الحسابات المصرفية وبالتوقيع على صكوك نقل ملكية عقارات فتح في البلد؛ ووفقاً للتقارير حصل المنشقون على ١٥ مليون دولار بهذه الطريقة لكن م.ت.ف. تمكنت من تخليص ٥٣ مليون دولار أُخرى.[١٥٣]

أقلق صعود العمله الكوادر المدنيين اليساريين الذين قدم انضمامهم إلى حركة التمرد في أيار/مايو ١٩٨٣ كثيراً من قاعدتها التنظيمية، وجاذبيتها العقائدية، وصدقيتها السياسية. وازداد تذمرهم بسبب سوء الإدارة المالية والغياب العام للمحاسبة والمساءلة، لكن من دون جدوى. ودفعت حرب المخيمات التوتر إلى أوجه، ووفرت للعمله الفرصة لتثبيت سلطته. فكان المنشقون في لبنان قد ألقوا تلقائياً بخلافاتهم مع الموالين جانباً، وحاربوا تحت قيادتهم الإجمالية للدفاع عن مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة في أيار/مايو ١٩٨٥، وتحدوا بحماسة تعليمات سورية وانضموا إلى المدفعية التي تضرب حركة أمل وضواحي بيروت الآهلة بالشيعة. ومع استئناف حرب المخيمات، في أيار/مايو ١٩٨٦، أمرت قيادة المنشقين ٣٣ من الضباط المقاتلين وكبار الكوادر (بمن فيهم رئيس القيادة الإقليمية) بالعودة إلى سورية.[١٥٤] ولضمان سيطرة داخلية أكبر والإذعان لطلبات سورية بالتزام الحياد في الصراع، عيَّن العمله الآن الشخص المقرب منه والمنظّر العقائدي البارز لحركته، الياس شوفاني، ليرئس القيادة الإقليمية. وشن شوفاني، وهو العضو في القيادة الموقتة المسؤول عن التعبئة والتنظيم، حملة قاسية ضد التساهل تجاه الموالين، إذ أصر على أن الترقيات ستكون فقط لأولئك الذين قاتلوا أتباع عرفات.[١٥٥]

وعلى هذه الخلفية شكل سميح أبو كويك (قدري) عضو القيادة تحدياً آخر للعمله. فقد اعتمد أبو كويك، مثل سلفه صالح، في مطالبته برئاسة حركة المنشقين على عضويته السابقة في اللجنة المركزية لفتح. وكانت له أيضاً صلات قديمة بصبري البنا (أبو نضال)، تعود إلى الأيام التي كانا فيها معاً في قيادة إقليم فتح في الأردن سنة ١٩٦٨، واستغل هذه الرابطة لاقتراح عملية دمج في ربيع سنة ١٩٨٦. أمّا العمله الذي كان قام سراً بالتنسيق مع جماعة أبو نضال واستلم مساعدات مالية منها، ربما منذ سنة ١٩٨٢، فقد وقف جانباً بحذر، لكنه وافق على عملية الدمج.[١٥٦] وعرضت ليبيا بحماسة أن تمول الحركة الموحدة ـ وتُعل ذلك لإنقاص مساهمتها المالية الإجمالية، التي هبطت من ٥ ـ ٦ ملايين دولار سنة ١٩٨٣ وفق التقارير إلى ٢,٧ مليون سنة ١٩٨٦ ـ وتم تأليف «لجنة قيادية» مشتركة يمثل فتح ـ القيادة الموقتة فيها مراغة وأبو كويك وأحمد الخطيب، كما يمثل فتح ـ المجلس الثوري عبد الرحمن عيسى (رئيس الاستخبارات) ومصطفى مراد (القائد العسكري). واستنتج أبو كويك باعتزاز أنه يستطيع الآن أن يتولى قيادة المنشقين، لكنه سرعان ما اكتشف أنه لم يكن له إلاّ قليل من الأتباع في الدوائر الأمنية والعسكرية البالغة الأهمية التي كانت موالية للعمله، أو بين

الكوادر المدنيين اليساريين الذين كانوا يترفعون عنه. وسارع أبو كويك في محاولة بائسة إلى حشد دعم كبار الضباط المخضرمين، أمثال محمد جهاد ومحمد بدر وواصف عريقات ويوسف كايد، لكنهم كانوا همشوا إلى حد كبير ولم يبق لهم من السلطة إلاّ الشيء القليل. وحسم تدخل الاستخبارات السورية الأمر، إذ إنها استولت على مكتب أبو كويك وسلمته إلى العمله. أمّا حلفاؤه العسكريون، فغادروا في آخر الأمر سورية إلى الأردن وتونس بعد ذلك بعدة أعوام.

كان إقصاء أبو كويك النهائي عن القيادة الموقتة قد أزال الادعاء المتبقي الوحيد بالانتساب الشرعي إلى اللجنة المركزية لفتح. وساعدت جماعة أبو نضال في سقوطه المفاجئ عن طريق دعوة معاونيه سراً إلى الارتداد عنه، واجتذبت مئات المنشقين الآخرين الذين خابت آمالهم إلى صفوفها (بمن فيهم قائد لواء). هذا التدفق، بالإضافة إلى الحصول على مساعدات ليبية باستمرار، مكّن جماعة أبو نضال من توسيع عددها بدءاً بنحو ٥٠٠ ـ ٨٠٠ عضو عامل، ومن إعادة تنظيم «مفوضية الجيش الشعبي» التابعة لها في لبنان إلى خمس قيادات إقليمية في نهاية السنة.[١٥٧] وأدى إنقاص المساعدة الليبية إلى تفاقم التنافس بين فتح ـ القيادة الموقتة وفتح ـ المجلس الثوري، وكان لهذا السبب جزئياً، وكذلك لإخماد الخلاف الداخلي، أن تعهدت قيادة المنشقين بمساعدة الجيش الليبي بمئات من الأعضاء للخدمة في نزاعه الحدودي مع تشاد. ولم يفلح هذا العمل في إيقاف التدهور: فسرحت قيادة المنشقين قوات سعد صايل سنة ١٩٨٥، وقامت بالعمل نفسه مع قوات الشقيف سنة ١٩٨٦، وفي نهاية السنة حاول العمله إخفاء ورطته بإعلان رغبته في القيام بثورة بعدد لا يتجاوز «ألف مقاتل».[١٥٨]

وعلى النقيض من ذلك كان صبري البنا (أبو نضال)، يأمل بأن يبزغ من الظلال ويحظى بالقبول بجماعة فتح ـ المجلس الثوري التابعة له كتنظيم فدائي حقيقي وكعضو في م.ت.ف. وكان هذا هو المنطق الذي يكمن وراء تأليف الجيش الشعبي سنة ١٩٨٥، وتأسيس المكاتب العامة والخدمات الاجتماعية في مخيمات اللاجئين في الجنوب اللبناني، وتقليص العلاقات مع سورية في نهاية سنة ١٩٨٦. وعلى ما يبدو، كان هناك في البداية بعض المعارضة داخل الجماعة للقبول بمنشقي فتح السابقين ـ وكان الناطق باسمها قد أعلن في آب/أغسطس ١٩٨٤ طرد جميع الأعضاء الذين انضموا إليها منذ بداية سنة ١٩٨٣ ـ إلاّ إنه تم التغلب على الأمر.[١٥٩] وكان يشرف على قيادة الجماعة لجنة مركزية اشتق منها مكتب سياسي (عرف بـ «القيادة اليومية»)، لكنها ادعت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ أنها استكملت إعادة بناء المجلس الثوري كهيئة تشريعية داخلية لها، وأجرت انتخابات

لاختيار هيئاتها الرئيسية (بما في ذلك الهيئة المركزية للإشراف التنظيمي)، وأنشأت دوائر ولجاناً جديدة لتوجيه الأنشطة التنظيمية والسياسية والجماهيرية المتنامية.(١٦٠)

وفي أوائل سنة ١٩٨٧، عقد البنا الواثق بنفسه محادثات مع خليل الوزير وصلاح خلف في الجزائر لمناقشة الانضمام إلى المجلس الوطني الفلسطيني، لكنهما لم يوافقا على شروطه وانتهت المحاولة بالفشل. وفي غمرة خيبة الأمل، أشرف البنا المصاب بالارتياب والشك الدائمين على التدمير الجماعي لـ «جيشه الشعبي» في نوبة من جنون سفك الدم بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر. ووفقاً لأقوال الكوادر ذوي الرتب الرفيعة الذين انشقوا عنه عقب ذلك، فإن القائدين جاسر الديسي وعايش بدران و٦٠٠ من الفدائيين الآخرين أعدموا ودفنوا في مراكز اعتقال بالقرب من صيدا باعتبار أنهم عملاء للعدو. ونجا ١٢٠ آخرين من الموت بانضمامهم إلى ج.ش.ت.ف.، لكن ١٥٦ ربما لاقوا حتفهم في نوبة ثانية من القتل الجماعي في معسكرات الجماعة في ليبيا، بينهم نائب الأمين العام مصطفى مراد، الذي شارك البنا نفسه في تعذيبه وقتله وفقاً للتقارير.(١٦١) وتحت تأثير صدمة اكتشاف مدى بشاعة المذبحة التي كان قد حوفظ على سريتها بمنتهى الحرص، انفصل الناطق الرسمي والمنظّر العقائدي عاطف أبو بكر، ورئيس الاستخبارات السابق عبد الرحمن عيسى في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، ليؤلفا «قيادة طوارئ» بمساعدة رئيس الأمن في م.ت.ف. صلاح خلف.(١٦٢)

سياسة التلاعب والتحكم

إن التدهور المفرط للمنشقين، وما يتعلق بهذا الأمر من رغبة البنا في الانضمام إلى م.ت.ف.، أظهرا مدى نجاح سياسة عرفات الاستفزازية خلال حرب المخيمات في لبنان، وخصوصاً في تحويل أزمة م.ت.ف. الداخلية إلى صراع وطني مع سورية في سبيل تحقيق استقلال الإرادة السياسية الفلسطينية وصنع القرار. وكانت قدرته على توجيه الصراع بهذا الشكل ناجمة، بصورة مماثلة، عن نجاحه في تحقيق السيطرة التامة داخل فتح وم.ت.ف.، والذي كان بدوره نتيجة عوامل خارجية وداخلية. ولعل الجلاء عن بيروت مثال حي لهذا الأمر، لأنه أدى إلى تفكيك مراكز قوى المنافسين (سواء أكانوا منافسين فعليين أم محتملين): من أجهزة الاستخبارات والأمن برئاسة صلاح خلف وهايل عبد الحميد، إلى التنظيم المدني الذي كان محمد غنيم مسؤولاً عاماً عنه. وكان لإخراج خليل الوزير من الأردن في تموز/يوليو ١٩٨٦، والخلاف مع تونس بعد ذلك بقليل أثر مماثل؛

فحد نقل المقر الرئيسي لـ م.ت.ف. نفوذ المسؤولين الذين بقوا في تونس، بينما وجد أولئك الذين يعملون من بغداد وصنعاء أنهم لا يمتلكون شبكات الاتصال ولا الأجهزة الإدارية التي طورها عرفات لتجاري تنقلاته الكثيرة من مكان إلى آخر.

غير أن عرفات اعتمد على عوامل كثيرة، وليس فقط على التدخل الخارجي، من أجل تركيز السلطة في يديه. فالمجلس الوطني الفلسطيني، الذي عقد في شباط/فبراير ١٩٨٣، كان كرر مطالبته القديمة بإقامة وحدة عسكرية ومالية، لكن هذه المرة انتهز رئيس م.ت.ف. الفرصة بصورة فعالة.[١٦٣] ففي البداية، وافق على توصية من اللجنة العسكرية في المجلس بدمج قوات الفدائيين وج.ت.ف. فيما سمي جيش التحرير الوطني الفلسطيني، وطبق القرار فوراً على فتح.[١٦٤] وكل ما فعله هذا الإجراء هو تثبيت الوضع القائم بالنسبة إلى فتح وج.ت.ف. الموالي، لكن التنظيمات الأُخرى أعطيت الفرصة أيضاً لنقل العبء المالي لأفرادها العسكريين إلى الصندوق القومي الفلسطيني التابع لـ م.ت.ف.؛ وبهذا تم ربطها ضمنياً بشكل أوثق إلى البنية الدولانية لـ م.ت.ف. الأمر الذي يعزز قبضة عرفات. وبقدر مماثل من الأهمية مكنه هذا الدمج الرسمي من وضع الدوائر المالية لفتح وج.ت.ف. تحت سيطرته المباشرة، ومن وضع العاملين في فتح على جداول رواتب م.ت.ف.، وبهذا تحررت أموال فتح الموضوعة في تصرفه لتنفق على أغراض أُخرى. وحتى تلك اللحظة عملت الاستقلالية المؤسساتية الرسمية والآليات التنظيمية والإجرائية (بما في ذلك إدارة التفتيش المنفصلة والتدقيق السنوي للحسابات) لدى الصندوق القومي الفلسطيني، بالإضافة إلى قوة شخصية المديرين، على تقييد الصرف الحر والعشوائي من أموال م.ت.ف. مع ذلك فإن عدم وجود معارضة جدية للدمج سنة ١٩٨٣ من قبل التنظيمات الفدائية أو داخل فتح، بالإضافة إلى تعيين مدير ليّن عقب ذلك في دورة المجلس سنة ١٩٨٤، هو جويد الغصين، أتاحا لعرفات إخضاع العاملين في الصندوق القومي الفلسطيني من خلال احتوائهم أو تخويفهم بصورة مماثلة لما اتبعه مع مسؤولي مالية فتح في أواخر السبعينات.

وبقيت أموال فتح وم.ت.ف. منفصلة إحداها عن الأُخرى، وذلك لأسباب ليس أقلها شأناً أن أعضاء اللجنة المركزية الآخرين في فتح كانت لهم بقايا سيطرة على الأولى، وبقي الصندوق القومي مستقلاً اسمياً بالنسبة إلى الثانية، غير أن عرفات استغل عملية الدمج العسكري لتحقيق إجراء ثالث. واقتضى هذا الإجراء أن يحول الصندوق الميزانية العسكرية، التي تمت زيادتها وفقاً للتوسع الأخير إلى ٧,٥ـ ٨ ملايين دولار شهرياً، إلى حساب خاص هو «حساب الرئيس لجيش التحرير

الوطني الفلسطيني»، التي تدفع منه مصروفات الجيش من دون رقابة أُخرى أو تدقيق مفصل من قبل الصندوق. وقبلت التنظيمات المعارضة بهذا التغيير الإداري، كما قبلت بغيره، في مقابل تنازلات لفظية في البرنامج السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني وتجديد حصصها المالية «الكوتا».[165] لكن ما لم تعرفه، أو اختارت أن تتجاهله، هو أن موظفي المالية كانوا يدفعون الآن إلى أفراد جيش التحرير الوطني الفلسطيني بالعملة المحلية التي يتم شراؤها وفقاً لأسعار السوق السوداء، وهو ما يترك فائضاً معدله نحو ٥ ملايين دولار في حساب الرئيس كل شهر.[166] وقدرت لجنة فرعية خاصة من اللجنة المركزية لفتح قامت بتحقيق سري داخلي في هذا الأمر في صيف سنة ١٩٩٣، أن نحو ٥٤٠ مليون دولار يمكن أن تكون أُدخلت في حساب الرئيس خلال الفترة الواقعة بين قرار الدمج وتاريخ التحقيق.

وأتاحت حرب المخيمات تصرفاً مماثلاً عقب ذلك ببضعة أعوام. ففي البداية تم تنشيط «لجنة لبنان»، التي أُلّفت أصلاً في المجلس الوطني الفلسطيني سنة ١٩٨٣، وتحويلها إلى قيادة عسكرية رمزية بإشراف عرفات المباشر. وبصورة مماثلة لهيئة الأركان العامة التي تفتقر إلى العاملين والأموال، والتي كان أفرادها يصرفون الساعات الطويلة بتكاسل في ضواحي تونس العاصمة، لم يكن للجنة لبنان أية سلطة في اتخاذ القرارات، لكن وجودها أتاح لعرفات الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية على فتح «حساب الرئيس للبنان»، وكان هو المتنفذ أيضاً في جميع مصروفاته. (وألّف عرفات في آب/أغسطس ١٩٨٩ لجنة اسمية أُخرى هي «لجنة لبنان»، كانت هذه المرة تابعة للجنة المركزية في فتح برئاسة عباس زكي، وبهذا العمل يكون احتوى وألهى زميلاً مزعجاً من زملائه الأدنى مرتبة).[167] ويضاف إلى هذه الأموال التي كانت تدخل حسابات الرئيس المساعدات السعودية الرسمية لـ م.ت.ف. ـ والتي تصل إلى «٣٠ مليون دولار كل بضعة أشهر» ـ بدءاً بسنة ١٩٨٣ على أقل تقدير.[168] وربما تكون الأموال التي دفعتها الدول العربية الأُخرى عوملت بالطريقة نفسها. وترافق هذا مع التركيز على نظام الرعاية النفعية؛ وبلغ درجة من الانتشار والاستفحال مع هذه الآونة حتى إن الغرض الأساسي منه لم يعد تأمين الموالاة السياسية في حد ذاتها، وإنما ضمان بقاء عرفات من خلال التجديد المستمر لاتكال القاعدة التنظيمية عليه. وبتوريط الجميع كمشاركين في النظام الأبوي الجديد، وبغرس الشك والإذعان والتسليم في أذهانهم، أصبح هذا النظام «فساداً مالياً موجهاً».[169]

وأكدت إعادة تنشيط لجنة لبنان تركيز السلطة في يد عرفات، وذلك بمنحه السيطرة المنفردة على إدارة حرب المخيمات، وبالتالي بصورة أشمل على الخلاف

مع سورية. ومن هنا يأتي تفسير أهمية معاونه لشؤون الأمن لبيب هواري، الذي خطط لسلسلة من التفجيرات على مواقع الجيش السوري في بيروت سنة ١٩٨٦، وحاول لاحقاً نقل الحملة إلى دمشق. وإذا ما أضيف إلى هذا الحاجة العامة إلى السرية في جميع المناطق التي تقع تحت السيطرة السورية أو الإسرائيلية أو اللبنانية المارونية أو الحكومية، فقد سمح الصراع بمزيد من عسكرة وتجزئة ما تبقى من التنظيم المدني لفتح في البلد، حيث كان عرفات يوجه بنفسه وسطاء في الحملة ضد سورية وفي أعمال إعادة تسليح المخيمات وتموينها. وكان يتم تنسيق هذه الاتصالات نيابة عنه في الغالب عن طريق مجموعة متبدلة من المعاونين الأمنيين والوسطاء، أو عن طريق القوة ١٧ التي كانت تتولى مختلف الأمور الأمنية والتنظيمية والعسكرية نيابة عن رئيس م.ت.ف. وكان من الأمثلة الجلية لذلك إزاحة هايل عبد الحميد، الذي سحبت منه بالتدريج مسؤوليته عن تعيين ضباط الأمن لمندوبي م.ت.ف. في الخارج (والمرافقين الأمنيين الشخصيين لقادة م.ت.ف.)، وألحقت بعد سنة ١٩٨٥ بمحمود الناطور قائد القوة ١٧. وكانت القوة متورطة مباشرة في عملية اغتيال رسام الكاريكاتور السياسي الفلسطيني ناجي العلي، الذي أثار سخط عرفات بسخريته اللاذعة، في لندن في تموز/يوليو ١٩٨٧.[(١٧٠)] وتوسعت القوة ١٧ بشكل أكبر عندما لجأ عرفات إلى نقل الضباط من معسكرات م.ت.ف. في الدول العربية الأُخرى عبر تونس في مهمات قصيرة، فكانوا يوضعون خلالها على جدول رواتب القوة ١٧ بحجة تسهيل الإدارة، ثم يحتفظ بهم هناك.[(١٧١)]

وكان لا بد من أن يحدث توسيع السلطة قدراً متنامياً من التفصيلات الإدارية، لكن القضية المهمة بالنسبة إلى عرفات لم تكن كيفية تنفيذها ومتابعتها، بل السيطرة عليها. ولتحقيق هذه الغاية مدّ مكاتبه في مختلف العواصم بأجهزة اتصالات حديثة، مستخدماً مقره الرئيسي في تونس مركزاً لاستلام الوثائق كلها وتحويلها، ومن ثم تخزينها. وتباهى عرفات بكبرياء بأنه قادر على استلام المراسلات عن طريق أجهزة الفاكس في أي مكان في العالم، وحتى في الطائرة، بفضل الاتصال عبر الأقمار الصناعية. مع ذلك فإن رفضه العنيد تفويض المسؤولية إلى غيره أدى إلى تراكم الأعمال الإدارية غير المنجزة، وإلى عدم الاهتمام بالقضايا التي لا تحظى بأولوية لديه. وفي مثل هذا الوضع فإن المركزية كانت تعني الشرذمة والبعثرة. فالقدرة على المحافظة على الاتصال الفردي المباشر، سواء بالصوت أو بالفاكس، بالضباط الميدانيين، في لبنان مثلاً، شجعت بعض المنافسة الضيقة والتسابق الحسود على الموارد، فيما سعى كل من الضباط لكسب انتباه الرئيس. كما عملت أيضاً على

إعاقة تحقيق قيادة ميدانية متكاملة: فعندما أُسست غرفة عمليات مشتركة مع التنظيمات الفدائية الأُخرى في عين الحلوة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، أصرّ ستة من قادة الكتائب وكبار المسؤولين على الحضور بالإضافة إلى ممثل عرفات الشخصي عصام اللوح، بينما لم يدع القائد المحلي للقوة ١٧، فرفض الاشتراك في الهجوم على مغدوشة كوسيلة لتسجيل احتجاجه.[١٧٢] وعمق عرفات شلل وشرذمة القيادة الميدانية بشكل أكبر في الشهر نفسه، عندما أمر بتأليف وحدة إضافية هي كتيبة الشهيد سعد صايل، وألحقها بجهاز أمن الرئيس الخاص به.[١٧٣] وبلغ الأمر أنه حتى في ذروة معركة مغدوشة، كان نائب الأمين العام لـ ج.د.ت.ف.، ياسر عبد ربه، والقائد العسكري، ممدوح نوفل، هما الوحيدان اللذان يتمكنان من التوسط بين «قبائل فتح».[١٧٤]

وكان الهاجس الذي استولى على تفكير عرفات لتحقيق السيطرة المطلقة يعود جزئياً إلى عقلية الحصار التي ألمّت بقيادة الاتجاه السائد في هذه الفترة. فالغارة الإسرائيلية على مقر م.ت.ف. في تونس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، وما تبعها من نكسة في الاستراتيجيا الدبلوماسية، بالإضافة إلى انهيار التحالف مع الأردن في شباط/فبراير ١٩٨٦، هي أمور كان لها تأثير بالغ. وكان عنف الخصام مع سورية عاملاً آخر؛ فادعت وسائل الإعلام الفلسطينية والمصرية أن السوريين دبروا مؤامرة لإطلاق النار على طائرة عرفات وإسقاطها في أواخر أيار/مايو.[١٧٥] وأصبح رئيس م.ت.ف. الآن في حالة ارتياب وشك متزايدة، وتحدث معاونوه عن تأرجح مزاجي شديد، وطبع سريع الغضب، وأحياناً تفهم ضعيف للحقائق. واتضح أكثر من ذي قبل ميله إلى السلوك التسلطي الفردي، وارتجاله السياسة، واتخاذه القرارات من دون دراسة أو تحضير.

مع ذلك فقد كان هناك انتظام في محاولة إضعاف خليل الوزير. وكان عرفات شدد «العصر» المالي على القطاع الغربي بصورة مستمرة منذ سنة ١٩٨٣، واستغل خسارة الوزير لقاعدته في عمان سنة ١٩٨٦ من أجل استمالة وسحب عدد من معاونيه، الذين أُلحقوا بشكل غير ثابت بالقوة ١٧. وسعى عرفات أيضاً لتقليص اتصالات الوزير العسكرية والدبلوماسية، ضاغطاً على كبار الضباط بعدم مصاحبته في زياراته للكتلة السوفياتية والبلاد الأُخرى التي كانت تمد م.ت.ف. بالسلاح والتدريب والمساعدات الأُخرى.[١٧٦] كذلك استخدم عرفات سيطرته المالية لتولي المجلة الأسبوعية «صوت البلاد» التي يرعاها الوزير، وبالتالي وطد علاقته، التي ستمتد إلى أجل طويل، بمحررها محمد رشيد (المعروف باسم خالد سلام). وعلى الرغم من ذلك فإن الوزير احتفظ بنفوذ كبير، وقام بدور رئيسي في إصلاح

العلاقات مع الجزائر وليبيا والكتلة السوفياتية، وفي جلب المعارضة «الموالية» ثانية إلى حظيرة م.ت.ف. في أوائل سنة ١٩٨٧. إلاّ إنه أجبر على الوقوف مشاهداً بأسى ومرارة عندما قلد المجلس الوطني الفلسطيني لجنة تنفيذية جديدة مناصبها في نيسان/أبريل، بعد أن أجهض عرفات محاولته للانضمام إليها.

وعلى العكس من الوزير، الذي كتم مشاعره إلاّ عن أقرب معاونيه، قدم خالد الحسن عضو اللجنة المركزية في فتح مثالاً نادراً للنقد العلني لعرفات في هذه الفترة. وجاء هذا في معرض تحليل موسع لخيارات م.ت.ف. نشر سنة ١٩٨٦، ذكر فيه أنه على الرغم من تخلي الدول العربية رسمياً عن الخيار العسكري ضد إسرائيل بتبنيها خطة سلام فاس في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، فإن م.ت.ف. ساهمت أيضاً في شللها السياسي. فقد أقصيت كلياً عن سورية والأردن ولبنان، وبرهنت علاقاتها بمصر على عدم الفعالية، ووصل النظام الإقليمي العربي إلى درجة من التجزئة لم يسبق لها مثيل، وكل ذلك في وقت كان التنسيق السياسي الأميركي ـ الإسرائيلي على أفضل ما يمكن. وكان الوضع يتطلب أن تعمل م.ت.ف. بصورة أساسية لضمان بقائها، وهو ما يتطلب، بدوره، المحافظة على بناها القائمة وتطويرها، لكن سلوكها في الحقيقة أظهر عدداً من العيوب الخطرة. وشملت هذه إهمالاً تاماً للعمل الجماعي والتخطيط للطوارئ، وردة فعل مبالغاً فيها تجاه الاختلاف في الرأي، والنزوع إلى الخلط بين علاقات الصداقة مع الأطراف الأُخرى وبين علاقات الاتكالية، وعدم الثقة بالمعلومات التي لا ترد عبر القنوات الخاصة بـ م.ت.ف.، بالإضافة إلى نفور عام من تحليل المعلومات وتفسيرها ومن ثم تحويلها إلى خطة عمل. وبالنسبة إلى الحسن، فإن جذور هذه العيوب تتمثل في «احتكار... وغطرسة... وشك... واتهام... وبالتالي فوضى وارتباك وجهل وفشل وهزائم، والمزيد المزيد من القمع والسجون والحجز على الأفكار والعقول.» ووفقاً لما جرت عليه العادة لم يذكر عرفات بالاسم، وربما يكون السبب في ذلك أنه اعتبر أن هذه العيوب، بالإضافة إلى «تهلكة شيخوخة القيادة»، يعاني جراءها قسم كبير من طبقة السياسيين الفلسطينيين. وسأل: «هل نملك عبقرية خاصة اسمها عبقرية الفشل؟»[١٧٧]

لكن الحقيقة ظلت أن عرفات حقق تركيزاً في السلطة لم يسبق له مثيل. وبرهن هذا على الميزات الخاصة التي تجنى عن طريق العمل على رأس بنيان دولاني، مهما تكن عيوبه ومظاهر الخلل الوظيفي فيه. كما كان أثبت عرفات فعالية الاستفادة من الدعوة الوطنية القطرية الفلسطينية، المدعومة بالإدارة السياسية الأبوية الجديدة، وهو نظام جسده الآن بشخصه أكثر من أي وقت مضى. ومع ذلك، فإن

ية إنجازات يمكن أن تكون حققتها م.ت.ف. من خلال النجاة من الانشقاق المدمر، والمجابهة الموجعة مع سورية وحركة أمل في لبنان، فإنها على الرغم من ذلك ظلت تفتقر إلى وسائل إنعاش استراتيجيتها الدبلوماسية والحصول على الحد الأدنى من أهدافها الوطنية الأساسية. وربما كانت لا تزال قادرة على ممارسة بعض الضغوط العسكرية على إسرائيل عبر تنفيذ هجمات فدائية أو غارات بحرية بين الحين والآخر، إلاّ إنه من الممكن أن يؤدي ذلك إلى تنفير الولايات المتحدة وتأكيد المعضلة الأساسية التي تواجه م.ت.ف.

ولم تكن هذه المعضلة الاستراتيجية لتحل عن طريق حرب المخيمات، التي ستنفذت إلى حد كبير جدواها السياسية في هذا الوقت. وبإشراف الاستخبارات السورية، منعت حركة أمل إدخال المواد الغذائية غير القابلة للتلف والمأكولات المعلبة والأدوية ومعدات الجراحة والوقود والبطاريات والآلات ومواد البناء إلى مخيمات اللاجئين المحاصرة، واستمر قناصوها في اصطياد فرائسهم من سكانها. وأصبحت المناوشات حدثاً يومياً حول عين الحلوة في أواسط آب/أغسطس، لكن التعزيزات التي أقامها «جيش الدفاع الإسرائيلي» وجيش لبنان الجنوبي في منطقة جزين اضطرت متزعمي النضال المحليين إلى التزام الهدنة.(١٧٨) وادعت م.ت.ف. نفسها أنها تمتلك الآن قوة قوامها ١٠,٠٠٠ مقاتل في منطقة صيدا، لكن حركة أمل كانت اكتفت بما نالها من خسائر.(١٧٩) وفي ٣٠ آب/أغسطس، اقترح نبيه بري فصلاً للقوات في جميع القطاعات، وإعادة بناء المخيمات، وفتح المدارس، كما عرض اشتراك «اللجان الشعبية» التي تهيمن عليها م.ت.ف. في المخيمات في المحادثات الأمنية مع حركة أمل والأحزاب اللبنانية اليسارية وقوة حفظ السلام السورية.(١٨٠) وأزعج هذا الأمر سورية، التي أثارت صدامات في اليوم التالي، ثم مرة أُخرى بعد مصادقة نبيه بري على اتفاقية تم التوصل إليها بين ممثليه ومندوبين من م.ت.ف. في ١١ أيلول/سبتمبر.(١٨١) إلاّ إن خسائر حركة أمل في حرب المخيمات والتحدي المتنامي من حزب الله جعلاها في وضع لا يمكن البقاء فيه، وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، عقد بري المحاصر من كل جانب محادثات في الجزائر مع الأمين العام لـ ج.د.ت.ف. نايف حواتمه، الذي نابه عرفات عنه لهذا الغرض.(١٨٢)

وهكذا أصبح لبنان مسرحاً جانبياً قليل الأهمية، الأمر الذي ترك م.ت.ف. في مواجهة مأزقها الدبلوماسي المستمر. وكان عرفات أصلح علاقاته بالحكومة التونسية، لكن مرتادي مقره الرئيسي، خلال صيف وخريف سنة ١٩٨٧، لم يلاحظوا النشاط الصاخب الذي كان سمة مميزة له مدة طويلة. وغاب الآن مسؤولو

م.ت.ف. والشخصيات الأجنبية والصحافيون الذين كانوا يسهرون الليل حتى ساعات الصباح الأولى في انتظار مقابلات مختصرة، أمّا الهاتف فقلما كان يسمع رنينه، واضمحلت رزم الأوراق التي كانت تنتظر الدراسة والتوقيع. ومع أن العلاقات بالاتحاد السوفياتي لانت، إلاّ إن الرئيس ميخائيل غورباتشيف كان يلوح بتغييرات جوهرية في سياسة السوفيات الشرق الأوسطية في موازاة متابعته لسياستي الانفتاح («غلاسنوست») والإصلاح («بيروسترويكا»). وبالإضافة إلى ذلك، فقد كانت الحرب الإيرانية ـ العراقية لا تزال تستأثر بالاهتمام وبالمساعدات العربية، وهو ما قوض أي أمل بانطلاقة جديدة لدبلوماسية م.ت.ف. واتضح بشكل صارخ مدى تهميش الشأن الفلسطيني في أثناء مؤتمر القمة العربي الذي عقد في عمان في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر. فبعد أن تعرض عرفات للإذلال بصورة متعمدة من الملك حسين، الذي أهمل استقباله في المطار وأغفل تماماً الإشارة إلى م.ت.ف. في خطابه الافتتاحي، لم يكن في استطاعة رئيس م.ت.ف. إقناع القادة العرب الآخرين بأكثر من ذكر اعتيادي لفلسطين في بيانهم الختامي. أمّا تعقيبه الشخصي بعد ذلك ـ «ما طلبته أخذته... وأنا مرتاح جداً إلى نتائج القمة العربية» ـ فكان رزيناً لكنه لم يكن مقنعاً.[١٨٣] وبقيت م.ت.ف. هائمة على وجهها إلى أن جاءها الخلاص فجأة في شكل غير متوقع، هو حادث سير في غزة في الثامن من كانون الأول/ديسمبر.

الانتفاضة أمل النجاة

المقدمات

في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، اصطدم جرار زراعي إسرائيلي بسيارتين تقلان عمالاً فلسطينيين من غزة فقتل أربعة منهم. تجمعت الحشود الغاضبة بعد انتشار النبأ وهي مقتنعة بأن الحادثة كانت قتلاً متعمداً، ثم قامت بمهاجمة المفارز والدوريات العسكرية الإسرائيلية. وكانت السنة قد حفلت بالكثير من التظاهرات والمواجهات، كان آخرها احتجاجاً على مقتل أربعة أعضاء من حركة الجهاد الإسلامي، التي لم تكن معروفة إلاّ على نطاق ضيق، في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. واهتزت الأراضي المحتلة ثانية في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر عندما عبر فدائي تابع لـ ج.ش. ـ ق.ع. الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية بطائرة شراعية ونزل وسط معسكر لـ «جيش الدفاع الإسرائيلي» قرب كريات شموناه، حيث قتل ستة جنود وجرح سبعة آخرين قبل أن يقتل. وسط هذا الجو انتشرت أعمال عنف أطلقتها حادثة الاصطدام بسرعة إلى أنحاء أُخرى من قطاع غزة ومن ثم إلى الضفة الغربية. وفي البداية أنكر منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي المحتلة، شموئيل غورين، أن ثورة شعبية بدأت، واصفاً التظاهرات بأنها «مجرد نقطة الذروة في إحدى الدورات المنتظمة من الاضطرابات.»[١] وتجاهل رئيس الحكومة الإسرائيلية، يتسحاق شمير، أيضاً تظاهرات الاحتجاج بعد أن طمأنه جنرالاته إلى أنها لم تكن «حتى بداية تمرد... [وإنما هي] تدافع للأحداث تركزت في مناطق متعددة وافتعلتها أقلية.»[٢]

لكن الانتفاضة لم تنكفئ أو تتضاءل في الأسابيع القليلة التالية، بل دخلت العام الجديد بقوة. وقدم الوقع التراكمي للتطورات الاقتصادية والاجتماعية خلال العقد السابق القوة الدافعة للانتفاضة. فبحلول سنة ١٩٨٧، كان ما مقداره ٥٢٪ من مساحة الضفة الغربية و٤٢٪ من مساحة قطاع غزة قد وقع تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة، بينما وصل عدد المستوطنين اليهود إلى ٦٧,٠٠٠ مستوطن، إضافة إلى عدد أكثر يقيم بالمستعمرات المحيطة بالقدس الشرقية.[٣] ويضاف إلى خطر

التعدي الإسرائيلي على أملاك الفلسطينيين الظاهر للعيان، تأثير السياسات الإسرائيلية المطبقة منذ سنة ١٩٦٧ في الاقتصاد المحلي: فقد انخفضت نسبة العمال الصناعيين من ١٥٪ من مجموع قوة العمل الفاعلة إلى ١٠,٤٪ بحلول سنة ١٩٨٦، وانخفضت نسبة العمال الزراعيين من ٣٤,٣٪ إلى ١٥,٩٪، ونسبة عمال البناء من ١١,٧٪ إلى ٧,٣٪، ونسبة العاملين في قطاع الخدمات من ٣٨,٦٪ إلى ٣٠,١٪.(٤) وامتص الاقتصاد الإسرائيلي ١٢٥,٠٠٠ عامل يومي فلسطيني (٤٠٪ من قوة العمل الفلسطينية)، لكن نصفهم فقط كان مسجلاً رسمياً لدى مكاتب العمل الإسرائيلية، بينما كان الجميع عرضة لتقلبات الاقتصاد الإسرائيلي.(٥) وخفض في هذه الأثناء هبوط العائدات النفطية انتقال العمالة من الأراضي المحتلة إلى الدول العربية المصدّرة للنفط من متوسط يبلغ ١٧,٩٠٠ عامل سنوياً في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨١ إلى ٤٩٠٠ عامل سنوياً منذ سنة ١٩٨٢ فصاعداً، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة البطالة، وإلى تراجع التحويلات من الفلسطينيين العاملين في تلك الدول والتي كانت بلغت ٥٥ مليون دولار سنة ١٩٧٨.(٦) ومع ذلك، عندما ازداد الضغط من أجل تخفيف القيود على النشاط التجاري الفلسطيني وعلى الاستثمار في أوائل سنة ١٩٨٥، أجاب وزير الدفاع يتسحاق رابين: «لن يكون هناك أية تنمية في الأراضي المحتلة بمبادرة من الحكومة الإسرائيلية، ولن تعطى أية تصاريح للتوسع في الزراعة أو الصناعة (هناك)، والتي قد تنافس دولة إسرائيل.»(٧)

كان لفرص العمل المحدودة وقع خاص على سكان تقل أعمار ٥٠٪ منهم تقريباً عن ١٥ عاماً وأعمار ٧٠٪ عن ٣٠ عاماً. وفاقم التوسع في التعليم العالي قوة الضغط. فقد وصل عدد الطلاب الجامعيين إلى ١٣,٥٠٠ في العام الدراسي ١٩٨٤/ ١٩٨٥ ـ بالإضافة إلى بضعة آلاف مسجلين في ١١ كلية مهنية وما بين ١٠,٠٠٠ و١٥,٠٠٠ طالب يدرسون في الخارج ـ لكن لم يتمكن سوى ٢٠٪ من مجموع ١٠٠٠ خريج جامعي ومن ١٠,٥٠٠ متخرج من المدارس سنوياً من إيجاد عمل.(٨) وكان هناك ارتباط وثيق بين أنماط العمل هذه والارتفاع البارز في المقاومة العلنية للاحتلال الإسرائيلي؛ فدلت عينة مؤلفة من ٥٠٠ فلسطيني مُدان بتهم أمنية على أن أعمار ٨٧٪ منهم أقل من ٣٠ عاماً، وأن ٨٢٪ منهم أكملوا التعليم الثانوي أو ما بعد الثانوي، وأن ٢٥٪ منهم طلاب.(٩) وارتفع عدد «الأعمال غير القانونية»، مثل إلقاء الحجارة والتظاهر من ٩٥٣ سنة ١٩٨٥ إلى ١٣٥٨ سنة ١٩٨٦، ثم إلى ٢٩٨٢ سنة ١٩٨٧، بينما ارتفع عدد الهجمات المسلحة من ٣٥١ هجوماً سنة ١٩٨٣ إلى ٨٧٠ سنة ١٩٨٦.(١٠) وبحلول سنة ١٩٨٥ يقدّر أن ٢٥٠,٠٠٠ فلسطيني كانوا خضعوا للتحقيق أو الاعتقال منذ سنة

١٩٦٧ ـ وتم توقيف ٤٠٪ من جميع الراشدين لليلة واحدة على الأقل ـ وصدرت أحكام بالسجن بحق ٤٣,٠٠٠ منهم في قطاع غزة وحده.[١١] وقتل في العامين التاليين ١٠٣ فلسطينيين وجرح ٦٦٨ واعتقل ١٢,٨٤٢ في مواجهات مع القوات الإسرائيلية، بينما أصدرت المحاكم العسكرية الإسرائيلية ٧٤٥٧ حكماً آخر بالسجن بسبب مخالفات أمنية. وباختصار، كانت أنماط الثورة ومهاراتها متوفرة مع بدء الانتفاضة.

ومع أن انتشار التعليم والبطالة كانا شرطين ضروريين لإشعال الحس الوطني المتزايد في الأراضي المحتلة، فإنهما لم يقررا سلفاً عضوية أو شكل القيادة السياسية والبنية التنظيمية أو التوجه العقائدي. فقد أزاح الحظر الإسرائيلي على «لجنة التوجيه الوطني»، في آذار/مارس ١٩٨٢، الهيئة الوحيدة القادرة على الادعاء أنها توفر قيادة للأراضي المحتلة برمتها، في حين ساهم رحيل م.ت.ف. القسري عن لبنان وأزمتها الداخلية في إضاعة التوجيه السياسي. وقامت م.ت.ف. في الفترة التالية بتعويم «شخصيات عامة» ـ أي وطنيين مرتبطين عن قريب أو بعيد بفتح وينتمون غالباً إلى عائلات من الطبقة الوسطى، وضمنهم بعض المنتمين إلى النخبة التقليدية ـ لا يرتكز نفوذها على مكانتها الاجتماعية وعلى ثروتها الاقتصادية وإنما على الدعم العلني الذي تلقاه من قيادة الاتجاه السائد في المنفى، والتي قامت بدورها باعتماد هؤلاء محاورين موثوقاً بهم ووسطاء بين إسرائيل والقناصل الأجانب في القدس.[١٢] لكن الفئة الأكثر أهمية كانت الشريحة الجديدة من الناشطين في المجال العام، أي الكوادر الكبيرة في التنظيمات الرئيسية الذين تقدموا الصفوف بصفتهم الواجهة الرسمية تقريباً لـ م.ت.ف. في الأراضي المحتلة. وكانت الأغلبية العظمى من هؤلاء تنتمي إلى الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، وغالباً ما كانوا يحملون شهادات جامعية، وبرزوا من خلال مؤسسات متعددة كانت تتلقى التمويل من م.ت.ف. منذ أواخر السبعينات، كالجامعات، والنقابات المهنية، والصحف، ومراكز البحث الأُخرى أو المكاتب الإعلامية، وخصوصاً تلك الموجودة في «مثلث» القدس (القدس وبيت حنينا ورام الله). ومرة أُخرى كان لفتح تمثيل قوي في هذه الأوساط، وكذلك لكل من الحزب الشيوعي الفلسطيني وج.د.ت.ف. وج.ش.ت.ف.

استفاد هؤلاء الناشطون أولاً بعد سنة ١٩٨٢ من الإهمال المفيد للحكم العسكري الإسرائيلي الذي أظهر استعداده للتسامح مع ـ وإن لم يشجع ـ بعض أشكال العمل السياسي اللاعنفي. وكان إدراك أهمية هذه الفرصة واضحاً، مثلاً، في نص داخلي كتبه نشطاء محليون من حركة فتح سنة ١٩٨٢ شددوا فيه على أن

«التنظيم السياسي لجماهير شعبنا في الداخل، هو الشرط الذي لا بد منه لبناء التنظيم السري، سواء السياسي أو العسكري، للثورة في الداخل... سيكون فعله في خلخلة 'أمن القاعدة' للآلة العسكرية الصهيونية.»[١٣] فبلغت ثقة النشطاء المحليين بأنفسهم سنة ١٩٨٣ إلى درجة أن الحزب الشيوعي الفلسطيني، الذي كان أقل التنظيمات عرضة لتضييق الخناق الإسرائيلي عليه، شعر بضرورة تذكير أعضائه بالحاجة إلى التشدد الأمني على الرغم من أن «نظرة سلطات الاحتلال لمنظماتنا قد تغيرت باتجاه أننا منظمات تمارس النشاط السياسي والجماهيري وليس لها 'صلة' بالنشاط العسكري.»[١٤] لكن ضربة قاسية وجهت إلى النشطاء العاملين في المؤسسات الاجتماعية والأهلية عندما أعاد رابين تطبيق سياسة «القبضة الحديدية» في آب/أغسطس ١٩٨٥. وحدث هذا عقب إطلاق ١١٥٠ سجيناً فلسطينياً، في أيار/مايو، في عملية تبادل مع ج.ش. ـ ق.ع. وبناء على هذه العملية، سمح لـ ٦٠٠ سجين محرر بالبقاء في منازلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما أثار احتجاجاً عنيفاً من جانب الحركة الاستيطانية اليهودية، ومن جانب الجناح اليميني في حكومة العمل ـ الليكود الائتلافية. وكانت سلسلة من الأوامر العسكرية الصادرة في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ أكدت سلطة الضباط الإسرائيليين في عزل مسؤولي نقابات العمال المنتخبين، ومنع المرشحين من خوض الانتخابات الداخلية، وإجبار الأساتذة الجامعيين على توقيع «قسم ولاء» يتعهدون بموجبه بالامتناع من ممارسة النشاط السياسي، ومنع التمويل الخارجي عن الجمعيات الخيرية أو مصادرته.[١٥] وفي ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ لجأ رابين، على نطاق واسع، ومن خلال تطبيق أنظمة الدفاع (الطوارئ) التي أصدرتها بريطانيا سنة ١٩٤٥ والتي أحيتها إسرائيل سنة ١٩٦٧، إلى الاعتقال الإداري، والإقامة الجبرية في البلدة، والصرف من العمل في القطاع العام، وإغلاق المكاتب والمرافق الأُخرى، والترحيل لحرمان المؤسسات المدعومة من م.ت.ف. من قيادييها. وتم إبعاد ٣٥ كادراً كان أبرزهم أكرم هنية وعبد العزيز شاهين (أبو علي) من حركة فتح، وعزمي الشعيبي وعلي أبو هلال من ج.د.ت.ف.

أصيبت الحركة الجماهيرية في الأراضي المحتلة بنكسة، لكنها لم تهزم في أية حال من الأحوال. ودفع اعتقال أو نفي كوادر الصف الأول في المؤسسات المدعومة من م.ت.ف. كوادر الصف الثاني إلى الطليعة، وأُعدوا لتحمل المسؤولية خلال فترات زمنية قصيرة نسبياً. كما أجبر القمع الإسرائيلي النقابات المهنية والعمالية والجمعيات العامة الأُخرى على اتباع أساليب تنظيمية أقل رسمية في طابعها، وهو تصرف أثبت أنه أكثر فاعلية في المدى البعيد في الإفلات من

القيود الإسرائيلية وفي تعبئة السكان.(١٦) وعلاوة على توفير درع واقٍ للتنظيمات السرية، كانت الفائدة الحيوية المضافة من وراء نشوء هذه البنى شبه القانونية اجتذابها «عشرات آلاف الشبان الذين كانوا سيترددون، لولاها، أمام واجب الالتحاق بالمنظمات السرية... [و] دمجها الجماعات الاجتماعية المهمشة التي تُركت، لأسباب طبقية، خارج الساحة السياسية.»(١٧) فكان أن توسعت «حركة الشبيبة» التابعة لفتح، و«جبهة العمل» التابعة لـ ج.ش.ت.ف.، و«الوحدة» التابعة لـ ج.د.ت.ف.، ولجان الإغاثة الزراعية والطبية المدعومة من الحزب الشيوعي الفلسطيني بصورة سريعة، واكتسبت خبرة ثمينة في هذه الفترة. وسرّع إطلاق مئات المناضلين المخضرمين من السجون الإسرائيلية سنة ١٩٨٥ هذه العملية، كما سرّعتها الاعتقالات واسعة النطاق في أوساط أعضاء المنظمات الجماهيرية؛ وكانت الأحكام بالسجن بتهمة الاشتراك في المواجهات غير المسلحة لا تزيد على ستة أشهر أو سنة واحدة على الأكثر، وهكذا أتاح السجن التدريب الجماعي للآلاف من نشطاء الشبان. وكان بين هؤلاء مؤلفو كراريس تدريب جديدة، حاولوا التعويض عن مواطن ضعف قيادتهم وضعف الضباط المسؤولين عنهم في المنفى، الذين كان هؤلاء المؤلفون ينتقدونهم بصوت خافت لكن بحزم.(١٨) وخرج أيضاً من صفوف هؤلاء نشطاء الانتفاضة، الذين انتشرت بفضلهم بين سكان الريف. وازداد تجاوب سكان الريف مع التعبئة السياسية بعد أن اقترب الخطر المتراكم على أراضي الفلسطينيين وعلى مصادرهم المائية، نتيجة تسارع حركة الاستيطان الإسرائيلي منذ سنة ١٩٧٧، من المستوى الحرج في منتصف الثمانينات. ولا يقل أهمية عن ذلك التأثير السلبي لانخفاض عدد العاملين في إسرائيل وفي الدول العربية الغنية بالنفط في مداخيل العائلات الريفية، وهو ما أدى إلى زيادة في النشاط السياسي في أوساطهم وسيلةً للتعويض عن حالة الاكتفاء الذاتي الجزئي وحالة الاتكال على السوق التي علقوا فيها.(١٩)

أمّا هذه النتائج التي أفرزتها «القبضة الحديدية» الإسرائيلية فقد اتضحت بعد سنة ١٩٨٦، عندما استبدل الأردن تحالفه مع م.ت.ف. بالتقاسم الوظيفي مع إسرائيل. فقامت الحكومة الأردنية بزيادة رواتب الموظفين الحكوميين وغيرهم من موظفي القطاع العام الذين كانوا مدرجين في جدول رواتبها قبل سنة ١٩٦٧، وبدأت دفع مخصصات شهرية إلى الموظفين الذين عينتهم الإدارة الإسرائيلية منذ ذلك الوقت.(٢٠) وكي تروّج الحكومة الأردنية وجهة نظرها، أيدت إصدار صحيفة «النهار» من القدس، وعاقبت أنصار م.ت.ف. بحجب وثائق السفر وبوقف الرخص التجارية عنهم، أو بحرمانهم من دخول المملكة. واستفادت روابط القرى

أيضاً من هذا الدفء الذي طرأ على العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية؛ إذ كان الأرد
سبق أن عارض بشدة تأليف هذه الروابط، ورأى فيها تهديداً للرعاية النفع
الاجتماعية ولنفوذه السياسي، وأصدر في آذار/مارس ١٩٨٢ قانوناً أقر معاقبة أعض
روابط القرى بمصادرة أملاكهم أو بالإعدام.[٢١] لكن السلطات الإسرائيلية ثبت
على موقفها وجعلت الروابط القناة الرئيسية التي يستطيع القرويون من خلال
الحصول على تصاريح زيارة لأقربائهم في الشتات، وكافأتها بإمدادها بالموار
لتطوير البنية التحتية المحلية والخدمات الأساسية.[٢٢] وتعززت السيط
الإسرائيلية أكثر بإيجاد فئات استفادت من التكامل الاقتصادي هي: طبقة مدينية م
المقاولين و«أولئك الذين يزودون إسرائيل باليد العاملة، والمقاولون الفرعيون
وتجار الجملة الذين يوزعون المنتوجات الإسرائيلية» وكذلك «طبقة من العما
البروليتاريين الجدد المكونة من فلاحين سابقين، ومن اللاجئين الذين يشكل العم
في القطاع اليهودي الإسرائيلي مورد دخلهم الوحيد (أو الرئيسي).»[٢٣]

كشفت التحديات الأردنية والإسرائيلية لـ م.ت.ف. أن الفلسطينيين ف
الأراضي المحتلة ما زالوا خاضعين لتجاذبات المراكز الدولانية المنافسة. وفي واق
الأمر، كانت م.ت.ف. أضعف الأطراف الثلاثة لأنها افتقرت إلى وسائل ممارس
السيطرة الاجتماعية المباشرة. غير أنها كانت تمتلك بعض الميزات، ليس أقلها شأ
قدرتها على تسخير الشعور الوطني الفلسطيني لمصلحتها. وأتاحت لها هذه القدر
توسعة نطاق قاعدتها الاجتماعية لتشمل قسماً كبيراً من الطبقة الوسطى المستقرة
وخصوصاً أولئك الذين شعروا بأن الحكومة الأردنية همشتهم اقتصادياً وسياسياً قب
سنة ١٩٦٧، أو نتيجة سياساتها تجاه الأراضي المحتلة منذ ذلك التاريخ. وح
فشل المملكة في الحصول على تمويل عربي أو دولي لخطة التنمية الطموحة الت
أطلقتها في آب/أغسطس ١٩٨٦ أكثر فأكثر قدرتها على منافسة جاذبية مناشد
م.ت.ف. للمشاعر الوطنية القطرية. وعلاوة على ذلك، ازداد حجم الطبق
الوسطى المحلية في الثمانينات بواسطة رجال الأعمال المبادرين الذين استغل
المنافذ الموجودة في نظام القيود الإسرائيلي المفروض على الأسواق وعلى العما
لاستثارة المشاعر الوطنية بنداء «اشترِ بضاعة فلسطينية».[٢٤] وبالمعيار ذاته
وجدت م.ت.ف. حلفاء لها حتى بين المستفيدين من التعامل التجاري م
إسرائيل، الذين كانوا أمّنوا منافذ لائقة لأنفسهم في مجال المقاولات وإنتاج موا
البناء وغيرها من الأعمال؛ وكان بين هؤلاء أشخاص تمت تسميتهم سنة ٩٨٦
لرئاسة بلديات الضفة الغربية، مثل ظافر المصري وغسّان الشكعة (نابلس) وجمي
الطريفي (البيرة) ومصطفى النتشة (الخليل).[٢٥] وأوجد نظام الدمج والتمي

المزدوج، داخل النظام الإسرائيلي الأشمل، «طبقة ـ إثنية فلسطينية» قامت م.ت.ف. بتعبئتها.(٢٦)

لكن الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى أو البورجوازية الصغيرة، على الرغم من صعوبة تعريفها وتحديد معالم تكوينها، كانت تؤلف الجمهور الأكبر المؤيد للوطنية القطرية الفلسطينية. فقد توسعت صفوفها مع انتشار التعليم الجامعي في الأراضي المحتلة ومع توفر الآلاف من المنح الدراسية في الجامعات الأجنبية والتي كانت توزع بواسطة م.ت.ف.، أو بواسطة التنظيمات الفدائية كل على حدة، أو بواسطة الحزب الشيوعي الفلسطيني. وكثفت السيطرة الاقتصادية الإسرائيلية والبطالة المتنامية النزوع الوطني القطري لدى هذه الطبقة، بينما عمل تأسيس أو تمويل المؤسسات والنقابات المهنية والعمالية وغيرها من الجمعيات الأهلية، من جانب م.ت.ف.، على ربط هذه الطبقة بمركز دولاني بديل قام بتوفير «الريع»، ومارس سيطرة شديدة على التعيينات وعلى السياسات العامة. كما استفادت عناصر من هذه الشريحة أيضاً من أموال دعم الصمود في الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٦، وخصوصاً من قروض الإسكان (٧٧ مليون دولار)، والمنح للمؤسسات التعليمية (١٢١ مليون دولار)، والمنافع الاجتماعية الأُخرى (٢٦ مليون دولار).(٢٧) أمّا كون الكثيرين من أبناء هذه الطبقة هم من أصول ريفية، فكان يعني أن أنماط الرعاية النفعية هذه وغيرها تغلغلت أيضاً إلى المستوى المحلي في القرى.(٢٨)

ولم يكن الجميع سعداء بهذه العلاقة مع م.ت.ف.، إمّا لمعارضتهم التوجه السياسي لقيادة الاتجاه السائد، وإمّا لأنهم كانوا يعملون على تعبئة القاعدة الاجتماعية العريضة بدلاً من احتوائها. ومن الأمثلة البارزة لهؤلاء أصحاب المهن الحرة الشبان، الذين كانوا في أحيان كثيرة تلقوا تعليمهم في الغرب وينتمون إلى عائلات الطبقة الوسطى التي تمتلك مصادر دخل مستقلة، والذين أسسوا لجان الإغاثة الزراعية والطبية المدعومة من الحزب الشيوعي الفلسطيني سنة ١٩٧٩ أو ما بعدها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد شجب الحزب الشيوعي الفلسطيني عادة نشر بيانات التأييد لـ م.ت.ف. في الصحافة المحلية (على شكل إعلانات مدفوعة الأجر)، أو إرسال رسائل مشابهة إلى اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية المشتركة في عمان (أي حتى سنة ١٩٨٦)، لأنه رأى فيها وسيلة فجة للحصول على المساعدة المالية، كما دان الحزب الإعلام العربي والأجنبي للمبالغة الشديدة في تصوير مدى تأييد الجماهير الشعبية في الأراضي المحتلة لعرفات.(٢٩)

وأدى منتقدو م.ت.ف.، على العموم، دوراً رئيسياً في مئات المنظمات التطوعية الخاصة وغير الحكومية التي كانت نشأت منذ سنة ١٩٦٧؛ وكان هدف

معظمها تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وامتدت إلى مجالات محو الأمية والمهارات النسائية والتعليم المبكر وغيرها.[٣٠] ونظراً إلى افتقار التنظيمات اليسارية إلى مصادر تمويل مضمونة مثل فتح، فإنها أثبتت كفاءتها بصورة خاصة في طرق أبواب المنظمات الدولية غير الحكومية وبرامج المساعدات الغربية - التي استخدمتها أيضاً مثل فتح لتوفير الريع وسط جماهيرها. ومن أسباب نجاحها هذا كفاءتها على الصعيد السياسي والفكري والمهني. ومن غير الواضح كم كانت حصة المنظمات الطوعية الخاصة وغير الحكومية التابعة لليسار من مجمل المساعدات الدولية التي تلقتها الأراضي المحتلة، لكن لا يمكن أن تكون حصتها صغيرة، إذ تراوح حجم تدفق المعونات الخارجية للإغاثة والتنمية ما بين ١٧٠ و٢٤٠ مليون دولار بحلول أوائل التسعينات.[٣١]

وبغض النظر عن مسألة البحث عن الريع، فإن تركيز المنظمات الطوعية الخاصة وغير الحكومية على التنمية كان يعكس برنامجاً جذرياً من حيث سعيها الواعي لتغيير أساليب العمل السياسي التقليدية، ويعكس أيضاً برنامجاً شعبياً من حيث سعيها لإشراك كل قطاعات السكان في أشكال من التنظيم السياسي تقوم على المشاركة.[٣٢] وكان هذا يتناقض بصورة حادة مع المقاربة الدولانية لقيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف.، التي نظرت إلى السكان المحليين، من خلال تشديدها المستمر على «الصمود»، كجمهور يجب احتواؤه عبر توفير الخدمات والمنافع العامة له. فلم تسعَ لتحقيق التعبئة الاجتماعية، بمعنى مساعدة الأُسر أو الجماعات الاجتماعية المحلية لتأمين السيطرة الجماعية على الموارد، ولا لتحويل العلاقات الاجتماعية، وإنما سعت لبناء إطار بديل (محل إسرائيل) لممارسة السلطة السياسية. وساعد توفر مصادر التمويل الخارجية قيادة م.ت.ف. على العمل بهذه الطريقة، وأبلغ دليل على ذلك هو تخصيص مبلغ ٤٦٣ مليون دولار من أموال دعم الصمود حتى نهاية سنة ١٩٨٦، وكان هذا التخصيص في ذروته يساوي ثلث مجموع التحويلات الخارجية للأراضي المحتلة (باستثناء إنفاق الأونروا).[٣٣] وساعد هذا على تفسير التسامح الذي أظهرته قيادة م.ت.ف.، التي تهيمن عليها فتح، إزاء تخصيص بعض أموال دعم الصمود لأنصار الأردن، على الرغم من اتهامات اليسار الفلسطيني لها بأنها بهذه الطريقة دخلت في تحالف غير وطني معادٍ. وأظهر هذا أيضاً أن البرامج السياسية للمراكز الدولانية المتنافسة قد تلتقي في لحظات معينة.

غير أن التمييز بين البرنامج الشعبي الجذري وبرنامج «الصمود» كان مصطنعاً إلى درجة كبيرة، وخصوصاً أن دعاة الاستراتيجيا الأولى لم يتمكنوا، مثلهم مثل م.ت.ف.، من تأسيس بنى اقتصادية واجتماعية وإدارية بديلة لتلك الواقعة تحت

لسيطرة الإسرائيلية. وكان التركيز على توليد الدخل والتمكين أيضاً وهماً وخداعاً لذات في أغلب الأحيان. فقد اعتمدت المنظمات الطوعية الخاصة وغير الحكومية لمتعددة، مثلها مثل الجمعيات الخيرية الأبوية التي سعت للحلول محلها، اعتماداً كلياً على التمويل الخارجي الذي تقدمه نظيراتها الغربية، والمؤسسات الدولية متعددة الأطراف، وعدد قليل من المصادر العربية والإسلامية والفلسطينية.[٣٤] وبالقدر نفسه من الأهمية، حرصت تنظيمات المعارضة الفلسطينية على التحكم سياسياً وإدارياً في إقطاعاتها المؤسساتية مع ترك اتخاذ القرار النهائي في يد قادتها في المنفى، فاستغلت هذه الهيئات أساساً لتجنيد أعضاء جدد. وبرزت المزاحمات لضمنية بعد أن استاء القائمون على المؤسسات الأهلية وغير الحكومية في قطاع غزة وفي جنوب الضفة الغربية وشمالها مما رأوا أنه تركيز لخبراء التنمية وللأموال لأجنبية في مثلث القدس.[٣٥] وربما لم يوظف اليسار الفلسطيني نمط الرعاية لنفعية بالطريقة أو بالحجم الذي وظفته فيه فتح، لكنه قام أيضاً بتوفير «الريع».

ومهما يكن مصدر الريع، فإن توفره كان مسألة حاسمة بالنسبة إلى المنافسة لسياسية التي دفعت «حرب المؤسسات» طوال أعوام حتى اندلاع الانتفاضة. وفي لنهاية، أثر التسييس الزائد في الأشكال الأُخرى من التنظيم الجماهيري، مع أن مضامينه الكاملة لم تتضح إلاّ بعد أن قطعت الانتفاضة شوطاً لا يستهان به. وقبل ذلك التاريخ بدت العواقب واضحة كل الوضوح في النقابات المهنية والعمالية، التي عانت انقساماً رئيسياً ثانياً في «الاتحاد العام لنقابات العمال» في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، وفي ازدياد العداء بين فتح وخصومها اليساريين في فترة الانقسام بشأن تحالف م.ت.ف. الدبلوماسي مع الأردن خلال ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥. أمّا الانعكاس لمختلف تماماً لسيادة الريع والنزوع الوطني القطري (بدلاً من متطلبات التعبئة لاجتماعية والتنمية الاقتصادية) على دفع التنافس الفصائلي فكان التشديد المستمر على الكفاح المسلح (على الرغم من إخفاقاته المتواصلة)، والإغفال العدائي لاستراتيجيات المقاومة اللاعنفية (التي دعا إليها بصوت عالٍ المواطن الأميركي ـ لفلسطيني مبارك عوض). وفي نهاية المطاف ثبت أن الاعتماد على الريع وعلى لأنماط الدولانية للمأسسة السياسية كان اعتماداً ضاراً، لكن الروح الشعبية للحركة لجماهيرية واستنادها إلى الشعور الوطني الفلسطيني أتاحا، في الأمد القصير، حدوث تعبئة سياسية واحتواء اجتماعي فعّالين. ووفر تصالح التنظيمات المنضوية تحت لواء م.ت.ف. وضم الحزب الشيوعي الفلسطيني رسمياً إلى صفوفها في نيسان/أبريل ١٩٨٧، عنصر القيادة الموحدة الإضافي والذي جاء في الوقت الملائم لمواجهة فرصة سياسية استثنائية وشيكة.

تأكد وقع خطوات المصالحة داخل م.ت.ف. عندما نجح نقابيون منتمون إلى التنظيمات الرئيسية في قطاع غزة في تحدي الحظر الإسرائيلي المفروض منذ سنة ١٩٧٩ على دخولهم مقار نقاباتهم، فعقدوا فيها انتخاباتهم في شباط/فبراير ونيسان/أبريل ١٩٨٧، وذلك أول مرة منذ تاريخ الحظر. وبلغ نمو الحركة الجماهيرية القاعدية وتصاعد الاحتجاجات المدنية سنة ١٩٨٧ حداً جعل مساعدي خليل الوزير في المنفى يفخرون عشية اندلاع الانتفاضة ـ ولهم ما يبرر ذلك ـ بأنهم قادرون على التحريض على التظاهر متى يشاؤون وفي أي مكان من الأراضي المحتلة.[٣٦] وكان هذا، بحسب ما أضافه كادر قيادي من فتح في الضفة الغربية، نتيجة دراسة دقيقة للانتفاضات القصيرة المحلية التي اندلعت في الأعوام السابقة، والتي أفضت إلى إعادة تأليف التنظيم السري بعيداً عن تشديده السابق على الخلايا المسلحة المنعزلة، والاتجاه بدلاً من ذلك نحو لجان الشبيبة و«العمل» التي تتولى النشاط الاجتماعي والجماهيري.[٣٧] وكانت القيادة المحلية تخطط فعلاً لتصعيد الاحتجاجات والمواجهات الجماهيرية ضد الاحتلال الإسرائيلي في بداية سنة ١٩٨٨، وقد اختارت هذا التوقيت ليتزامن مع ذكرى انطلاقة حركة فتح، وبالتالي كانت مستعدة (كما كان اليسار الفلسطيني والإسلاميون) لالتقاط الفرصة حين جاءت الشرارة التي أشعلت الانتفاضة عفوياً وقبل موعدها المتوقع بفترة قصيرة.

غير أن قيادة م.ت.ف. في المنفى، على الأقل، فوجئت مثلها مثل إسرائيل باندلاع الانتفاضة. ومكّنت المأسسة الدولانية م.ت.ف. من الاحتفاظ بجمهورها في مرحلة صعبة جداً، لكن لم تمكنها من تجاوز تلك الوظيفة الدفاعية إلى دور أكثر حيوية يقوم على تنظيم ثورة ذات قاعدة شعبية عريضة كالتي تفجرت الآن، مهما كانت توقعات الكوادر المحليين في الأراضي المحتلة أو التأويلات اللاحقة لمسؤوليهم في المنفى. وسبق لقيادة م.ت.ف. أن وصفت المواجهات بين المحتجين المحليين والقوات الإسرائيلية في الأشهر السابقة بأنها انتفاضة، فلم تلحظ فوراً التحول النوعي الذي حدث بعد ٩ كانون الأول/ديسمبر. وكان هذا التقصير مشتركاً بين جميع التنظيمات الفدائية الموجودة في المنفى. وخير مثال لذلك بيان أصدره المكتب السياسي لـ ج.ش.ت.ف. بعد ثلاثة أيام في الذكرى العشرين لتأسيسها، إذ حدد سبع مهمات في المرحلة المقبلة، لكنه لم يأتِ إلى ذكر الأراضي المحتلة أو الاحتجاجات الجماهيرية الجارية هناك.[٣٨]

وجاءت ردة فعل م.ت.ف. متأخرة أيضاً نتيجة بعض التردد، إن لم يكن

نتيجة تحفظها. فقد سارع الإعلام الأجنبي إلى التركيز على الدور الكبير للإسلاميين في الانتفاضة، وعلى إمكان ظهور قيادة فلسطينية محلية شابة غير تابعة لـ م.ت.ف. وشاع الرأي أن الانتفاضة حققت في أسابيع قليلة ما عجزت أعوام من الكفاح المسلح المكلف عن تحقيقه، وهو ما يعني ضمناً فشل قيادة م.ت.ف. في المنفى. وفي محاولة من عرفات للرد على هذه الآراء، ذهب إلى حد الادعاء أن م.ت.ف. كانت قررت سابقاً الرد على حصار مخيمات اللاجئين في لبنان بتظاهرات جماهيرية في الأراضي المحتلة.[39] وشددت رسالته المعتادة في العام الجديد على العلاقة العضوية التبادلية بين حرب المخيمات والانتفاضة، وأكدت وحدة «أطفال الآر.بي.جي. في لبنان» و«أطفال الحجارة» في الأراضي المحتلة.[40] ووصف الوزير الانتفاضة بأنها نتيجة تراكم نضالي طويل، ورددت وجهة النظر هذه التنظيمات الفدائية كافة.[41]

وعكس أكرم هنية، وهو مبعد ومساعد رئيسي للوزير، في مقال نشره في نهاية كانون الأول/ديسمبر، الإحساس بالتواصل مع الاحتجاجات الماضية، وفي الوقت ذاته الإدراك المتزايد أن الانتفاضة تمثل شيئاً مختلفاً جذرياً عنها. فكتب أن الانتفاضة «هي في الواقع أكبر بكثير من انتفاضة وأقل بقليل من ثورة شعبية شاملة... وتشكل فاصلاً بين مرحلة وأخرى، وهي الأهم والأشد فعالية وأثراً مقارنة بأهم انتفاضات شهدتها الأرض المحتلة خلال السنوات العشر الماضية وهي انتفاضة خريف ٨١ (ضد مشروع الإدارة المدنية...) وانتفاضة ربيع ٨٢ (في مواجهة إقالة سلطات الاحتلال للمجالس البلدية الوطنية قبيل غزو لبنان) وانتفاضة شتاء ٨٦ (التي اندلعت ضد محاولات إقامة قيادة بديلة لمنظمة التحرير في الأرض المحتلة).»[42]

وهكذا فإن المفاجأة الأولية لم تدم طويلاً. فانضم الكوادر المحليون عفوياً إلى الانتفاضة على الفور، وسعت التنظيمات الفدائية الرئيسية لمأسسة التمرد. وفي الواقع، كانت القوى الإسلامية أول من ظهر على مسرح الأحداث من خلال منشور وزعته، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، مجّدت فيه الانتفاضة، وتبعها الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي أصدر بيانات في قطاع غزة باسم «القوى الوطنية»، في ١٤ و١٨ كانون الأول/ديسمبر، بعد التشاور مع الممثلين المحليين للتنظيمات الفدائية ومع «لجنة الشخصيات العامة» التي يرئسها حيدر عبد الشافي.[43] وأصدرت حركة فتح من طرف واحد النداء التالي باسم «القوى الوطنية الفلسطينية» في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ (كتب نصه الصحافي عبد الله عوض، والمحرر الصحافي صلاح زحيكة، والقس عودة الرنتيسي، والمحاضر الجامعي سري نسيبة)،

وتبعتها ج.ش.ت.ف. بنداء مماثل بعد يومين (كتب نصه المهندس الكهربائي محمد اللبدي وصاحب مكتبة ناصر الجعبة). ونتيجة الجهود الرامية إلى إيجاد قيادة موحدة ألفت حركة فتح وج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. والحزب الشيوعي الفلسطيني «قيادة وطنية موحدة» موازية في قطاع غزة والضفة الغربية، قامت بإصدار النداء الأول ضمن سلسلة من النداءات العلنية في ١٦ كانون الثاني/يناير.[٤٤]

ويرجع الفضل في تأليف «القيادة الوطنية الموحدة» إلى مبادرة قام بها كوادر محليون هم: جمال زقوت ومحمد اللبدي من ج.د.ت.ف.، ومروان كفارنة من ج.ش.ت.ف.، ومروان المجوح وتيسير عاروري من الحزب الشيوعي الفلسطيني، وإيهاب الأشقر وسمير شحادة من حركة فتح، الذين استبدلوا لاحقاً بكوادر من خلفيات وتجربة مشابهة بعد تعرض قيادة تلو الأُخرى للانكشاف والاعتقال أو الإبعاد. وعلاوة على تأكيد الولاء لـ م.ت.ف.، حملت نداءات «القيادة الوطنية الموحدة» توجيهات سياسية، وقدمت إرشادات عملية بشأن سبل التنظيم والمقاومة. فحددت أيام الإضراب، وحضت على مقاطعة البضائع الإسرائيلية، ودعت إلى التكافل الاجتماعي. وبعد أن اكتسبت الانتفاضة زخماً ذاتياً، صاغت النداءات عناصر برنامج يهدف إلى فك ارتباط الأراضي المحتلة بإسرائيل اقتصادياً وإدارياً، على أمل غير معلن تمثل في تهيئة السكان في نهاية المطاف لعصيان مدني مفتوح.

وفي المنفى، انتهزت قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. الفرصة لإحياء رصيدها السياسي المتضائل حتى قبل أن تدرك ضرورة تأسيس بنى تنظيمية قادرة على إدامة الانتفاضة. وكانت الانتفاضة قد غيّرت المعالم السياسية إلى درجة جعلت مشاركة م.ت.ف. في محادثات السلام كجهة مستقلة تبدو فجأة إمكاناً واقعياً. وكانت ج.د.ت.ف. أكثر التنظيمات تفاؤلاً، إذ جادلت، في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، في أنه على الرغم من اعتقاد البعض أن الدولة الفلسطينية مجرد حلم، فقد أصبحت الآن إمكاناً ملموساً. وفي واقع الأمر، كانت م.ت.ف. قد صاغت، في أوائل سنة ١٩٨٨، المبادئ الرئيسية التي تهتدي بها استراتيجيتها الدبلوماسية للسنتين ونصف سنة المقبلين، في حين لم تكن هي أو إسرائيل قادرتين على التنبؤ بثقة بأن الانتفاضة ستستمر أكثر من بضعة أيام. وصرح عضو اللجنة المركزية لفتح محمود عباس، في أثناء زيارة قام بها للقاهرة في منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، أن م.ت.ف. ستسعى لعقد مؤتمر دولي للسلام، بينما أضاف نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، سليم الزعنون، أنها تأمل بإحياء التنسيق الرباعي مع مصر وسورية والأردن «على الشكل الذي تم في قمة الرباط عام ١٩٧٤.»[٤٥]

وأوضح عرفات استراتيجيا م.ت.ف. في رسالته في العام الجديد، فحدد ثلاثة أهداف: «العودة وتقرير المصير، وإقامة دولتنا الحرة المستقلة، وعاصمتها القدس.»[٤٦] أمّا الآلية المقترحة لتحقيق هذه الأهداف فكانت عقد مؤتمر دولي للسلام برعاية الأمم المتحدة تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وكل أطراف الصراع الإقليمي، بمن فيهم م.ت.ف. على قدم المساواة مع الأفرقاء الآخرين. وسترتكز المفاوضات على «أرضية الشرعية الدولية وقرارات القمم العربية، وخاصة قمة فاس سنة ١٩٨٢.» وكان عرفات صرح مؤخراً في مقابلة نشرتها المجلة الأسبوعية الرسمية «فلسطين الثورة»، أن م.ت.ف. تقبل بقرارات الأمم المتحدة جميعها، وضمنها لأول مرة وبصورة صريحة قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨؛ وكرر عرفات في بداية العام الجديد التزامه «كافة قرارات الشرعية الدولية»، لكن مراعاة للمعارضة الداخلية أصر على أن «الشرعية كل لا يتجزأ وليست قراراً أو قرارين [فقط].»[٤٧] وتبنى المجلس المركزي التابع لـ م.ت.ف. الدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام على أسس مماثلة في ٩ كانون الثاني/يناير، وكرر مطالبته السابقة بنشر قوات تابعة للأمم المتحدة لحماية المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.[٤٨]

وقادت محاولة الاستفادة من الانتفاضة قيادة م.ت.ف. إلى التفكير في تأليف حكومة في المنفى. وكانت هذه الفكرة بالنسبة إلى البعض، وبينهم الأمين العام لـ ج.ش.ت.ف. جورج حبش، غير ناضجة، وخصوصاً أنها تعني ضمناً الاستعداد للتفاوض المباشر مع إسرائيل، وبالتالي للاعتراف بها كياناً شرعياً.[٤٩] وكان الأمين العام لـ ج.د.ت.ف. نايف حواتمه يؤيد محادثات السلام، لكنه يعترض على تأليف حكومة في المنفى لأنها ستقسم صفوف الفلسطينيين. والأمر الأهم، في نظره، هو أن م.ت.ف. حصلت على اعتراف ١٣٠ دولة ويجب ألاّ ترهق نفسها بالمهمة الشاقة المتمثلة في تأمين اعتراف مماثل لحكومة المنفى.[٥٠] كما عارض الفكرة عضوا اللجنة المركزية لفتح صلاح خلف وخالد الحسن؛ فجادل خلف في أن حكومة المنفى تفترض استلام السلطة وإدارة شؤون الناس، وهو أمر لا تسمح به الأوضاع السياسية الراهنة.[٥١] وجادل محمود عباس بصورة معاكسة، إذ قال إن حكومة المنفى ستتمتع بهامش أوسع من م.ت.ف. للمناورة الدبلوماسية، «لأن هناك فرقاً كبيراً بين حديث الدولة، وحديث الثورة.»[٥٢] وأضافت افتتاحية في «فلسطين الثورة» أن حكومة المنفى ستلتف على الرفض الأميركي والإسرائيلي للتعامل مع م.ت.ف.، وستمكن الفلسطينيين من المشاركة الفعلية في مؤتمر دولي للسلام على قدم المساواة مع ممثلي الدول، لأن لحكومة

المنفى مكانة شبه الدولة.[٥٣]

وكان عرفات حذراً في العلن، لكنه لم يصرف النظر عن الفكرة، وخصوصاً أن بعض «الأصدقاء الأجانب» كان يحض م.ت.ف. على تأليف حكومة منفى.[٥٤] وقررت اللجنة المركزية لفتح، على ما يبدو، تأجيل مناقشة المسألة، لكن عرفات أشار إلى اهتمامه بها بقوله إنه يجب أن يكون للفلسطينيين حكومة منفى فعلاً، وأن م.ت.ف. ستستشير القوى العظمى والدول الصديقة بشأن هذه المسألة.[٥٥] وذهب أبعد من ذلك في منتصف كانون الثاني/يناير حين قال «إن أي ثورة تقترب من النصر، لا بد وأن تشكل حكومة مؤقتة؛ ونحن سنعلن عن هذه الحكومة في الوقت المناسب.»[٥٦] لكن ذلك الوقت لم يحن بعد. وعكس الزعنون الإجماع الذي تم التوصل إليه في نهاية الشهر بقوله: «إنه على الرغم من الانتفاضة، ونجاحها، واستمرارها، فإن الظروف لم تنضج، بعد، ولا نعتقد بأن إسرائيل ستسلم بهذه السهولة التي يتحدث عنها البعض؛ ونحن بحاجة إلى انتفاضة ثانية، وثالثة، ورابعة؛ ونحن بحاجة لأن تزيد عملياتنا داخل الأرض المحتلة؛ ونعتقد بأن حكومة المنفى تبقى فكرة قائمة، ولها مبرراتها، ولكن الوقت ليس مناسباً.»[٥٧] وأشبع الموضوع بحثاً في الوقت الحاضر ووضع على الرف، لكن النقاش الذي أحاط به كشف عن تقدير م.ت.ف. أن المشاركة الفلسطينية في عملية السلام وشيكة، وأن مكانتها الدولية بحاجة إلى ترقية.

ربما اعتقدت م.ت.ف. أن الانتفاضة أعادت تأكيد القضية الفلسطينية كجوهر الصراع العربي ـ الإسرائيلي، لكنها وجدت أنها لا تزال تواجه معارضة شديدة من الولايات المتحدة.[٥٨] وكانت قيادة الاتجاه السائد مقتنعة بأن اللوبي الإسرائيلي لا يقرر سياسة الولايات المتحدة الشرق الأوسطية، على عكس الاعتقاد السائد عربياً، وأن الإدارة الأميركية هي الطرف الأقوى في الواقع مقارنة بإسرائيل.[٥٩] وأصر عرفات على «أن النفوذ الإسرائيلي في أميركا ألعوبة أميركية للضحك على العرب»، وتبعاً لذلك وجّه جهوده نحو تأمين حوار رسمي مع الولايات المتحدة، بينما أولى اهتماماً أقل كثيراً لوقع خطاب م.ت.ف. وممارساتها على إسرائيل.[٦٠] وسرعان ما أُخضعت م.ت.ف. للاختبار. فقد أنهى وزير الخارجية الأميركي، جورج شولتز، في أوائل شباط/فبراير، أول مهمة في المنطقة، بين عدة مهمات مكوكية قام بها، في محاولة لإيجاد صيغة لإشراك الفلسطينيين في عملية السلام ترضي رئيس الحكومة الإسرائيلية، شمير، وحكومته الائتلافية. وتعرّض عرفات للهجوم من جانب اليسار الفلسطيني لإعطائه تعليمات لـ «شخصيتين عامتين» في الأراضي المحتلة ـ هما المحرر الصحافي من القدس الشرقية، حنا سنيورة،

والمحامي الغزاوي، فايز أبو رحمة ـ بلقاء شولتز، لكن رفض الوزير الأميركي الاجتماع بفلسطينيين من الشتات أثار غضب عرفات.[٦١] وعلقت مجلة «فلسطين الثورة» قائلة: إن «القرار الأميركي لن يكون قدراً للشعب الفلسطيني»، وحظر عرفات أي اجتماعات أُخرى من أجل إظهار سلطة م.ت.ف.[٦٢]

ونشأت حالة من الانقطاع، بينما تابع شولتز مهمته بلا جدوى. فاستنتجت قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. فيما بينها أن عليها ابتداع وسيلة ملائمة للقبول بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، ولقيت تأييداً متحمساً لاستنتاجها هذا في أثناء زيارت قام بها محمود عباس ومسؤولون آخرون من م.ت.ف. لموسكو والقاهرة.[٦٣] وتمثلت المشكلة في أن م.ت.ف. لم تكن اكتسبت بعد قوة كافية لتعزيز دبلوماسيتها، أو لإحداث تحول رئيسي في سياسة الولايات المتحدة. وكان الافتراض السائد أن الانتفاضة لن تستمر إلى الأبد، وتكرس اهتمام خليل الوزير، بصفة خاصة، لابتكار مبادرات جديدة قد تطيل أمدها من أسبوع إلى آخر.[٦٤] أما النتيجة الأُخرى للبحث عن استراتيجيا، فكانت اللجوء الغريزي إلى النشاط العسكري عبر الحدود العربية، بينما سعت التنظيمات الفدائية المتعددة لمساندة الانتفضة ولإظهار التزامها الوطني. فوصل إلى إسرائيل عدد من الرسائل الملغومة، وتبعها عشر هجمات بالصواريخ عبر الحدود اللبنانية في كانون الثاني/يناير وحده. وقام الفدائيون بـ ١٤ محاولة تسلل تحملوا خلالها ٣٧ إصابة وأوقعوا بالإسرائيليين ٣٠ إصابة، كانت آخرها محاولة لاختراق المفاعل النووي الإسرائيلي في ديمونة في ٧ آذار/مارس.

لكن النشاط الفدائي كان جهداً ثانوياً جداً، إذ كان التركيز الواضح ينصبّ على الأراضي المحتلة، المعروفة على نطاق واسع بأنها مجال اهتمام الوزير، الذي كان نمّى معرفة دقيقة تكاد تكون موسوعية بشأن الخريطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة (وحتى بشأن المجتمع الفلسطيني في إسرائيل)، بفضل ٢٠ عاماً تقريباً أمضاها مفوضاً للقطاع الغربي في حركة فتح، وتسعة أعوام رئيساً للجانب الفلسطيني في اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية المشتركة. واعتبرت الانتفاضة انتصاراً شخصياً له، وأثني عليه في جميع المحافل الفلسطينية والعربية كونه مهندسها. ورأى الوزير في الانتفاضة ظاهرة غامرة ذات طاقة كامنة هائلة، وخشي أن يجهضها عرفات بالسعي للحصول على مكسب دبلوماسي قبل الأوان. واتضح شكه في تحذيره الشديد في أواخر كانون الثاني/يناير من أنه يجب أن «لا يعلو صوت على صوت الانتفاضة، وعليه ينبغي التوقف عن أي حديث الآن حول حكومة المنفى»، وفي تحذيره من «استثمار سياسي مستعجل» في

منتصف نيسان/أبريل.[٦٥] وكان الوزير يرغب في تصعيد الانتفاضة، بل في نقلها إلى مواطني إسرائيل الفلسطينيين؛ وتوقع حدوث عصيان مسلح عام، وكان طموحه الشخصي أن يدخل الأراضي المحتلة لقيادة العصيان.[٦٦] وفي هذه الأثناء، أسرّ إلى مساعديه بتعابير لاذعة بأنه ينوي التعرض لعرفات وضبط سلوكه الفردي ومخالفاته المالية.

كان طموح الوزير عظيماً، والمهمة التي تواجهه رهيبة. فقد سعى لنسج جميع الوسائل الممكنة في استراتيجيا واحدة لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي بكل البراغماتية والطاقة التي لا تخبو، اللتين كانتا من صفاته المميزة. وقال إن الانتفاضة تتضمن ثلاثة أشكال من المواجهة: استعمال الجمهور العام «الوسائل الشعبية»، مثل قنابل «المولوتوف»، والمقلاع، والقذائف المعدنية المدببة؛ بناء جهاز عسكري متخصص يتألّف من «المجموعات الضاربة» ومن النشطاء الملتزمين استعداداً للعصيان العام المرتقب؛ هجمات عبر الحدود يقوم بها الفدائيون الموجودون في الملاذات العربية.[٦٧] وفي الوقت نفسه، كان الوزير مدركاً للتأثير الهائل الذي تركته المواجهات بين محتجين فلسطينيين عزّل والجنود الإسرائيليين في الرأي العام العالمي، وشدد مراراً على عدم لجوء نشطاء الانتفاضة إلى السلاح.[٦٨] وقرر أيضاً في شباط/فبراير وقف العمليات الفدائية، فسمح بآخر محاولة هجوم على ديمونة على مضض، لكنه توقع دوراً للوحدات المقاتلة الفلسطينية في «المرحلة الثانية من الانتفاضة» التي لم يحددها. لكن في جميع الأحوال، كان لا بد من أن يكون الارتقاء من الحجارة إلى البنادق تحولاً طبيعياً من داخل الانتفاضة.[٦٩] وسواء أكان في استطاعة استراتيجيا الوزير «البلانكية» أن تهزم في نهاية المطاف نظام السيطرة الإسرائيلي الشديد التنظيم والراسخ الجذور أم لا، فهذا أمر قابل للنقاش، لكنه أصبح، في أية حال، قضية جدلية بعد أن اغتال رجال الكوماندوس الإسرائيليون الوزير في تونس في ١٦ نيسان/أبريل.

فرض القرار

شكل اغتيال الوزير ضربة قاسية، لكن زخم الانتفاضة لم يتأثر. فكان طابعها الجماهيري الفريد يستند إلى عدد كثير من لجان الشبيبة والعمل المنظم على أساس الموقع الجغرافي ـ القرية ومخيم اللاجئين والحي في المدينة ـ أو على أساس الفئة الاجتماعية ـ النساء والطلاب والمهن أو الأعمال المتعددة. وقدرت المصادر الإسرائيلية عدد «النواة الصلبة» من النشطاء، الذين تألفت منهم «المجموعات

الضاربة» للانتفاضة، ما بين ١٠,٠٠٠ و٢٠,٠٠٠، بينما ادعى كادر قيادي من حركة الشبيبة التابعة لفتح أن هذه الحركة وحدها تضم ٤٠,٠٠٠ عضو.[٧٠] وقامت لجان جماهيرية أُخرى بتنظيم عمليات حراسة الأحياء السكنية، وتأمين الطعام والمستلزمات الأُخرى، وتنظيم حملات الحصاد وجمع التبرعات. وقامت الجمعيات الخيرية والنقابات المهنية والمنظمات الطوعية الخاصة وغير الحكومية بتنفيذ مشاريع تولّيد الدخل ولاستصلاح الأراضي، وبإنشاء صناعات منزلية لتعزيز الاقتصاد المحلي وللمساعدة على مقاطعة البضائع الإسرائيلية. وكانت تدعم هذا الجهد لجان متخصصة تقدم البرامج الطبية والزراعية المتطورة لسكان الريف. وكانت تلبية أصحاب الدكاكين والمحلات التجارية لدعوات الإضراب ظاهرة جديدة أُخرى، وكذلك كان المستوى الرفيع للمشاركة النسائية ولمشاركة الراشدين بصورة عامة. وكانت طبيعة «القيادة الوطنية الموحدة» في حد ذاتها عاملاً حاسماً؛ إذ كانت تتألف في معظمها من سجناء سابقين وطلاب ونقابيين، وأثبتت كفاءتها في تحديد أهداف عملية وفي تفويض الصلاحيات. وأتاحت لها بنيتها المرنة والمتكيفة واحتياطها البشري الكبير ـ الذي قدرته المصادر الإسرائيلية بنواة تبلغ ٤٠ كادراً كبيراً تحيط بهم مجموعة من ٥٠٠ ناشط من كوادر الصف الثاني ـ أن تنجو من المداهمات الأمنية المتكررة.[٧١]

لقد ضاعف «جيش الدفاع الإسرائيلي» عدد جنوده في الضفة الغربية (ثم ضاعفهم مرة أُخرى) ورفع عددهم إلى ثلاثة أضعاف في قطاع غزة، بينما سارع جهاز الاستخبارات العامة («الشاباك») إلى إعادة بناء شبكات مخبريه هناك. وتعهد رابين بسحق الانتفاضة بـ «القوة والجبروت والضرب»، وفرضت جملة من الإجراءات العقابية على السكان المدنيين.[٧٢] وكان إغلاق ٩٠٠ مدرسة أحد هذه الإجراءات، في حين منع حظر التجول المتكرر عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين من الذهاب إلى العمل في إسرائيل. وكذلك خفضت السلطات المبلغ النقدي الذي يمكن للمسافرين الوافدين إلى الأراضي المحتلة إدخاله من ٥٠٠٠ دولار إلى ١٠٠٠ دولار في محاولة منها لسد تدفق مساعدات م.ت.ف. وحُرمت البلدات والقرى المغالية في تمردها تصاريح السفر أو التجارة عقاباً جماعياً إضافياً لها؛ وأُصبح إصدار جميع الوثائق الرسمية، بما فيها بطاقات الهوية ورخص سياقة السيارات، مشروطاً بإثبات دفع الضرائب والغرامات العادية والجزاءات التي تفرضها المحاكم الأمنية. وبحسب ما جاء في تقرير لوزارة الخارجية الأميركية، كان هناك ٢٦٠٠ فلسطيني معتقلين إدارياً مع حلول أيلول/سبتمبر، واعتقل ما مجموعه ٤٠,٠٠٠ فلسطيني في الثمانية عشر شهراً الأولى من عمر الانتفاضة، وأبعد عدد

قليل منهم إلى الجنوب اللبناني.[٧٣] غير أن «جيش الدفاع الإسرائيلي» سجل وقوع ٢٣,٠٩٢ عملاً احتجاجياً غير مسلح أو حادث إلقاء حجارة، ووقوع ١٣٩٠ حادث إلقاء قنابل حارقة (مولوتوف)، و١٤٩ حادثاً استخدمت فيه السكاكين أو المتفجرات أو البنادق سنة ١٩٨٨؛ وأوردت مصادر الجيش لاحقاً أن الإحصاءات الرسمية تقلل عدد الحوادث المسجلة بنسبة الثلث.[٧٤]

مكّنت قوة الانتفاضة م.ت.ف. من تحسين موقعها إزاء سورية والأردن. وكانت علاقة م.ت.ف. بسورية قد شهدت بعض التحسن منذ إطلاق ١٥٠ معتقلاً سياسياً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، لكن نائب رئيس الجمهورية، عبد الحليم خدام، ظل مصراً على ضرورة إقرار م.ت.ف. بمسؤولية سورية عن الإدارة الشاملة للصراع مع إسرائيل.[٧٥] وهذا ما لم تكن قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. على استعداد لأن تفعله؛ وقدرت هذه القيادة أيضاً أن ما بين ٣٠٠٠ و٥٠٠٠ فلسطيني لا يزالون في السجون السورية. وفي أواسط آذار/مارس ١٩٨٨، فشل اجتماع بين خدام وعضوي لجنة فتح المركزية فاروق القدومي وخلف في حل هذه الإشكالات، لكن اغتيال الوزير وفر فرصة لإنهاء الخصام.[٧٦] فعندما زار وفد من م.ت.ف. الأسد ليطلب السماح بدفن القائد المقتول في دمشق، أكد لهم «سنبقى مع منظمة التحرير. ولم نفكر يوماً، ونحن في عز الخلاف، بإيجاد منظمة بديلة. نحن مع قرار الفلسطينيين في إيجاد دولتهم المستقلة.»[٧٧] وأضافت افتتاحية لصحيفة «تشرين» أن الزعماء السوريين في محادثاتهم الأخيرة مع شولتز أكدوا «أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ولا بديل من اشتراك المنظمة في أية مفاوضات.»[٧٨] وسار في جنازة الوزير ما بين ٥٠٠,٠٠٠ ومليون شخص، واستقبل الأسد عرفات في ٢٣ نيسان/أبريل، بعد أن رفض رئيس م.ت.ف. القدوم إلى دمشق ما لم يتأكد من إمكان اجتماعه بالرئيس السوري.[٧٩]

لكن التحسن في علاقات م.ت.ف. بسورية لم يدم طويلاً. وجاء التحدي الأول من جانب المنشقين عن فتح، الذين خشوا أن تتم التضحية بهم على مذبح المصالحة بين م.ت.ف. وسورية. وردوا بافتعال سلسلة من الملاسنات مع الموالين لـ م.ت.ف. في مخيم شاتيلا للاجئين في النصف الثاني من نيسان/أبريل، واشتكوا بعدها قائلين: «تعرضت حركتنا لحملة إعلامية معادية تستهدف النيل من مواقفها وقيادتها بنشر الإشاعات المضللة عنها، والافتراءات الكاذبة عليها.»[٨٠] وكان من الواضح أن عرفات بدوره قد تشجع بتصريح خدام، في بداية أيار/مايو، بأن مصير المنشقين «مسألة فلسطينية ـ فلسطينية، ولا دخل لسورية فيها.»[٨١]

فقام الموالون، في ٥ أيار/مايو، بطرد المنشقين بصورة كاملة تقريباً من مخيم شاتيلا، وحملوا في اليوم التالي ٣٠٠ من مجموع ٤٥٠ منشقاً في منطقة صيدا، بينهم آمر كتيبة مدفعية، على العودة إلى صفوف فتح، بينما انضم ١٠٠ منشق إلى تنظيمات فدائية أُخرى.[٨٢] وتزامن هذا مع اندلاع قتال عنيف بين حركة أمل وحزب الله الشيعيين في بيروت؛ واجتث حزب الله، بحلول ٢٥ أيار/مايو، حركة أمل المؤيدة لسورية من جميع ضواحي بيروت الجنوبية باستثناء واحدة، ليصل إلى أطراف مخيمات اللاجئين.

ولا بد من أن سورية شكّت في أن عرفات يعمل سراً على تهديد وضعها في بيروت، إذ تخلت فجأة عن حيادها السابق تجاه الصراع الداخلي في م.ت.ف. فقامت، في ٢٥ أيار/مايو، بإلغاء مسيرة في دمشق في ذكرى مرور ٤٠ يوماً على وفاة الوزير، ونشرت قوة فاصلة حول مخيمات بيروت.[٨٣] وسُمح للمنشقين بتعزيز قوتهم إلى ما بين ٤٠٠ و٦٠٠ مقاتل، قاموا بمهاجمة مخيم شاتيلا بدعم كثيف من المدفعية السورية في ٩ حزيران/يونيو.[٨٤] وأدى توسط الرئيس الليبي، معمر القذافي، وأحمد جبريل مع سعيد مراغة وموسى العمله إلى قرارين بوقف إطلاق النار، لكن المنشقين استأنفوا إطلاق النار في كلتا الحالتين، حتى وافق الموالون أخيراً، في ٢٨ حزيران/يونيو، على مغادرة مخيم شاتيلا إلى مخيم عين الحلوة قرب صيدا.[٨٥] وكان ٨٦ قتيلاً و١١٠ جرحى سقطوا للموالين منذ نهاية نيسان/أبريل، من مجموع ٢٥٠ ـ ٣٠٠ مقاتل عند بدء القتال.[٨٦] وتحول جهد المنشقين بعد ذلك إلى مخيم برج البراجنة، فغادر ما بين ٤٠٠ و٥٠٠ مقاتل من الموالين المخيم بعد أربعة أيام من القتال، وتمت في ٨ تموز/يوليو مرافقة ١٧٥ منهم إلى عين الحلوة، ليبلغ مجموع خسائر المعركة الأخيرة من حرب المخيمات ١٥١ قتيلاً و٥٩٤ جريحاً.

إلاّ إن انتصار المنشقين كان كاذباً، إذ فاقت عواقبه حجم المكاسب. فدانت «القيادة الوطنية الموحدة» «المارق المرتد 'أبو موسى' وزمرته»، وكان كل من ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية قد لامه وأتباعه، بصراحة، على سفك الدماء.[٨٧] وأضاف الأمين العام المساعد لـ ج.ش.ت.ف.، مصطفى الزبري «أن الطرف المنشق عن حركة فتح يتحمل المسؤولية الأساسية عما حدث، لأنه على امتداد السنوات السابقة وحتى عندما كنا في إطار جبهة الإنقاذ كان دائماً يحاول دفع الأمور باتجاه الاقتتال في الوقت الذي كنا نحذر وننبه من هذا النهج المدمِّر.»[٨٨] ووصف المنشقون بغيظ شديد التنظيمات الأُخرى بالانهزامية، وشجبوا ج.ش.ت.ف. بصورة خاصة

لأنها تبقرطت كثيراً وأثقلت نفسها برواتب المتفرغين إلى درجة تخلت معها عن روحها الثورية السابقة في سبيل مصالح مكتسبة.[٨٩] حتى إن ج.ش. ـ ق.ع. خذلتهم برفضها المشاركة في الهجوم، وأعلن مراغة بمرارة: «نحن الوحيدون الآن في الساحة الفلسطينية الذين نختلف مع عرفات ونعترض على برامجه السياسية... وأنا الوحيد الرافض للمؤتمر الدولي.»[٩٠]

وهكذا، كان عرفات استغل النزاع في لبنان مرة أُخرى لتسخير النزوع الوطني القطري الفلسطيني لخدمة أغراضه السياسية. ففي نهاية حزيران/يونيو، اتهمت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. سورية رسمياً بمساعدة المنشقين من البداية؛ وبعد ذلك بأسبوعين جزمت افتتاحية في مجلة «فلسطين الثورة» بتوقيع أحمد عبد الرحمن شخصياً ـ إشارة إلى موافقة عرفات المباشرة على محتواها ـ أن «الرئيس الأسد قضى عمره في محاربة الثورة الفلسطينية... إنها 'الخاوة' التي يدفعها كل فلسطيني يقيم على أرض عربية يحكمها رجل مثل الرئيس الأسد.»[٩١] وذكّرت الافتتاحية التالية الجيش السوري بسخرية بأن ما كان يقصفه هو «مخيمات فلسطين وليست مستوطنات صهيونية في الجولان أو فلسطين.»[٩٢] وتبع ذلك سلسلة من أعمال تفجير السيارات المفخخة ومحاولات الاغتيال ضد مسؤولي فتح وج.د.ت.ف. في منطقة صيدا، لكن الخصام بين م.ت.ف. وسورية أوقف فجأة في ٣١ تموز/يوليو عندما أعلن الملك حسين قطع الروابط الإدارية والمالية بين الأردن والضفة الغربية.

قدم القرار الأردني دليلاً قاطعاً على تأثير الانتفاضة في المكانة السياسية لـ م.ت.ف. فكان الأردن قد استجاب سريعاً مع اندلاع الانتفاضة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، ليعرض من ناحية استئناف الحوار مع م.ت.ف.، وليرعى من ناحية أُخرى تأسيس «مجلس فلسطيني ـ أردني» ليكون أداته السياسية في الأراضي المحتلة. ورفضت قيادة الاتجاه السائد الشروط الأردنية للحوار ـ أي القبول بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ كأساس للتفاوض مع إسرائيل، وتأليف وفد مشترك إلى محادثات السلام ـ لكنها حدت التهجم على الأردن في نداءات «القيادة الوطنية الموحدة» بعد شباط/فبراير ١٩٨٨.[٩٣] وحققت م.ت.ف. نجاحاً رئيسياً في حزيران/يونيو، عندما منحها مؤتمر القمة العربي في الجزائر السيطرة الحصرية على تدفق المساعدة المالية العربية للأراضي المحتلة ـ التي ذكرت م.ت.ف. أنها هبة تبلغ ١٢٨ مليون دولار تدفع فوراً، ومخصص شهري مقداره ٤٣ مليون دولار. وبذلت الحكومة الأردنية محاولة أخيرة، في تموز/يوليو، لحشد التأييد لنفسها في الضفة الغربية، غير أنها أشارت إلى فشلها بإلغائها خطة التنمية التي كانت وضعتها سنة ١٩٨٦ في وقت لاحق من الشهر نفسه. وصدر قرار الملك بقطع الروابط بعد

ذلك بأيام قليلة.

واقترنت فرحة م.ت.ف. بقرار الملك بإدراكها أن عليها الآن تحمل العبء المالي في الضفة الغربية الذي كان يتحمله الأردن سابقاً. وأكد بيان موزون صدر عن المجلس المركزي التابع لـ م.ت.ف. في ٣ آب/أغسطس أن م.ت.ف. ستتحمل «المسؤوليات الوطنية والقومية»، لكن الشك في نيات الملك الحقيقية كان عميقاً.[٩٤] وكانت افتتاحية كتبها أحمد عبد الرحمن في مجلة «فلسطين الثورة» في غاية الصراحة، إذ جاء فيها: «اعتقد الملك حسين أن قراراته بفك الارتباط ستضع على كاهل المنظمة أعباء لا تستطيع القيام بها، وتالياً، ستفرض هذه القرارات على المنظمة... حتى تعود إلى بيت الطاعة الأردني والدولي، وتقبل بكيان هزيل بلا سيادة، وتقبل بالوجود العسكري الإسرائيلي على نهر الأردن، وبالعلم الأردني فوق المسجد الأقصى، وبنظام إداري يذكرنا بـ 'الباندوستانات'»، وبالتالي يعني فك الارتباط «نهاية سعيدة للتحالف غير المقدس الذي جمع النظام الأردني والعدو الإسرائيلي.»[٩٥] وأصدر عرفات، في ٢٢ آب/أغسطس، قراراً ينص على دفع رواتب الموظفين الحكوميين الفلسطينيين في الضفة الغربية من مالية م.ت.ف. بينما ذكّرت «فلسطين الثورة» قراءها بـ «أن الملك حسين هو صاحب قرار أيلول الأسود في العام ١٩٧٠، حيث هاجم الثورة بحماية أميركية، وإسرائيلية، وتواطؤ مكشوف من الرئيس الأسد.»[٩٦]

لكن التحدي الحقيقي الذي واجه م.ت.ف. كان تحدياً سياسياً لا مالياً. فكان عليها، من أجل تأكيد أحقيتها في استلام الأراضي المحتلة، أن تبتدع صيغة تتيح لها التغلب على المعارضة الأميركية لمشاركتها في عملية السلام. وسبق أن اتهم عرفات الإدارة الأميركية، في آذار/مارس، بأنها تسعى لإقامة حكم مشترك وتقاسم وظيفي بين إسرائيل والأردن، وحمل عليها لأن هذا سيضع الفلسطينيين في مصاف نظام العبودية الذي كان سائداً في معازل جنوب إفريقيا «بانتوستان».[٩٧] وأضاف أن شولتز مذنب في موقفه الرافض. وقال إذا كانت معارضة الولايات المتحدة تتخذ شكل «لا، للدولة الفلسطينية المستقلة؛ ولا، لوفد فلسطيني مستقل؛ ولا، لمؤتمر دولي فعال. فماذا يريد شولتز أن يقدم؟» وختم عرفات بالقول بنبرة واثقة إنه إذا كانت الولايات المتحدة تريد حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي فعليها أن تطرق باب م.ت.ف.[٩٨] وأدى عدم إحراز أي تقدم في أثناء اجتماع بين شولتز والأستاذين الجامعيين من فلسطينيي الولايات المتحدة إدوارد سعيد وإبراهيم أبو لغد في ٢٦ آذار/مارس، إلى حظر غير رسمي فرضته م.ت.ف. على المزيد من الاتصالات. وتعمقت قناعتها بأن نضالها الحقيقي يجب أن يتوجه نحو الولايات

المتحدة: «إن 'إسرائيل' حكومة وجيشاً ومستوطنين ليس إلاّ مشروعاً أميركياً استعمارياً فريداً من نوعه.»[٩٩]

وخلف هذه الزمجرة كان عرفات ما زال يسعى لدفع م.ت.ف. بدهاء إلى موقف دبلوماسي يتلاءم مع الشروط الأميركية. واختبرت وثيقة كتبها مستشاره بسام أبو شريف، في تموز/يوليو، الأجواء باعترافها بقلق إسرائيل إزاء ضمان وجودها، وباقتراحها مفاوضات فلسطينية ـ إسرائيلية مباشرة ضمن الإطار الأوسع لمؤتمر سلام دولي. ودفعت المعارضة الداخلية رئيس م.ت.ف. إلى إبعاد نفسه عن المقترح، لكن افتتاحية «فلسطين الثورة» في ٣١ تموز/يوليو، بتوقيع أحمد عبد الرحمن، عكست تفكيره مرة أُخرى. فانتقد عبد الرحمن في هذه الافتتاحية أولئك الذين يعتبرون أن المطالبة بـ «الدولة المستقلة ليست أكثر من هدف متواضع جداً قياساً للمطالب الفلسطينية الكبرى، وهي التي يلخصها الشعار التاريخي القائل بتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، ومن رأس الناقورة إلى رفح.» وحدد أن «هدفنا المرحلي» هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة بقيادة م.ت.ف. وصرح عرفات عقب ذلك أن إعلان الدولة الفلسطينية أصبح الآن «مسألة وقت» فقط.[١٠٠]

وعلى الرغم من المفاجأة التي حملها القرار الأردني بقطع الروابط مع الضفة الغربية، فإن عرفات كان جاهزاً سياسياً للاستجابة. بل إن هذا القرار دعم مسعاه من خلال أحداث واقعية متزنة في أوساط المعارضة. فقد جرى نقاش مكثف خلف أبواب مغلقة في تونس في أثناء دراسة القيادة الفلسطينية تقارير من اللجنتين السياسية والقانونية في المجلس الوطني الفلسطيني تحلل تبعات الخطوة الأردنية وتعرض الخيارات الفلسطينية.[١٠١] وأظهر تصريح للأمين العام لـ ج.ش.ت.ف.، جورج حبش، في أوائل أيلول/سبتمبر، أنه تم التوصل إلى إجماع على أن تعلن م.ت.ف. قيام الدولة لتملأ الفراغ الذي خلفه فك الارتباط الأردني بالضفة الغربية ولاستباق قيام إسرائيل بضمها.[١٠٢] لكن المعارضة «الموالية» ظلت ترفض التفاوض المباشر مع إسرائيل، ودعت بدلاً من ذلك إلى وصاية الأمم المتحدة على الأراضي المحتلة حتى يتم التوصل إلى حل دائم في مؤتمر سلام دولي.[١٠٣] وعارضت ج.ش.ت.ف. تأليف حكومة في المنفى لهذا السبب، لكن ج.د.ت.ف. تبنت موقفاً أكثر براغماتية، فاتهمها منتقدوها بسخرية بأنها تسعى لتأمين مقعد في الحكومة المرتقبة.[١٠٤]

مرة أُخرى، أعطت مجلة «فلسطين الثورة» إشارة إلى سياسة الاتجاه السائد، إذ جاء في افتتاحيتها بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر: «في العام ١٩٤٨ عجزت القيادات

الفلسطينية عن بناء نفسها، وحماية قرارها من التواطؤ والخيانة العربية، وبالتالي حدث الوفاق الدولي عبر قرار التقسيم، ولم يتمكن الشعب الفلسطيني من الاستجابة لشروط الوفاق الدولي في حينه، أمّا في العام ١٩٨٨، فالوضع الفلسطيني، الوطني والسياسي والقيادي والوحدوي، أرقى مليون مرة. واليوم قرارنا مستقل، وهو في خدمة شعبنا، وعلينا أن نتخذ قرارنا بالاستقلال الوطني، في ضوء معرفتنا الناضجة بالمتغيرات الإقليمية والدولية.» ومع اتساع مساحة الإجماع في الشهر التالي، جادلت افتتاحية ٩ تشرين الأول/أكتوبر في أن «المثال الجزائري يتكرر في الضفة والقطاع، فالحياة مشلولة»، وأصرت قبل أسبوع على «أن اللحظة الراهنة هي اللحظة التاريخية المواتية... ويجب أن نمسك بهذه اللحظة التاريخية بكل قوة.»[١٠٥] وأصدر شولتز في هذه الأثناء تصريحاً بشأن السياسة الأميركية، أكد فيه مجدداً معارضة الولايات المتحدة لإقامة دولة فلسطينية ولضم إسرائيل للأراضي المحتلة، بينما اعترف بـ «الحقوق السياسية المشروعة» للفلسطينيين وقبل بمؤتمر سلام دولي «كوسيلة ملائمة للمفاوضات المباشرة.»[١٠٦] وظلت المسألة الوحيدة أمام م.ت.ف. الآن تحديد الموعد الأفضل لدعوة المجلس الوطني الفلسطيني إلى الانعقاد لإحداث الحد الأقصى من التأثير في سياسة الولايات المتحدة: فهل يكون قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية أم بعدها؟[١٠٧]

وفي النهاية تقرر بدء اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وبهدف التهديد حشدت سورية قوات المنشقين وقوات ج.ش. ـ ق.ع. إلى الشمال من صيدا، ووضعت وحدات ج.ت.ف. في لبنان في حالة استعداد للتحرك، لكن من دون جدوى.[١٠٨] فقد قرأ عرفات إعلان الاستقلال في ختام الدورة ١٩ للمجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وقوبل بوقوف الأعضاء وتصفيقهم تحية واستحساناً. واعترف البرنامج السياسي الجديد رسمياً بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وإن يكن بالترادف مع اشتراط الحقوق الفلسطينية كما دان الإرهاب. كان مغزى مصادقة المجلس الوطني الفلسطيني على قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ (قرار الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة ١٨١) إلزام م.ت.ف. عملياً بالتعايش، بين إسرائيل ودولة فلسطينية. ومنح المجلس الوطني الفلسطيني المجلس المركزي سلطة تأليف حكومة في المنفى في الوقت الملائم، كما منح اللجنة التنفيذية سلطة القيام بوظائف الحكومة إلى حين تأليف حكومة المنفى.[١٠٩] وحتى ج.ش.ت.ف. صوتت لمصلحة البرنامج، بعد فشل محاولتها حذف الفقرة التي تصادق على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ (٢٥٣ صوتاً مؤيداً في مقابل ٤٦ صوتاً معارضاً). وكان قرار

ج.ش.ت.ف. وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني وغيرهما من تنظيمات المعارضة التزام نتيجة التصويت بدلاً من الانسحاب لاحقاً من اللجنة التنفيذية أو من المجلس المركزي، كما كانت عادتها في السابق، إشارة مميزة إلى انتقال السياسة الفلسطينية نهائياً من نمط الإجماع إلى حكم الأكثرية.

هكذا حصل عرفات على التفويض الدبلوماسي الذي سعى له دائماً، لكن عقبة واحدة ظلت أمامه. فما زالت الولايات المتحدة تطلب تصريحاً أكثر وضوحاً من م.ت.ف. قبل الموافقة على إجراء حوار رسمي معها، ورفضت منح عرفات إذناً في دخول مدينة نيويورك لمخاطبة الجمعية العامة. ورداً على المنع الأميركي، قررت الجمعية العامة في خطوة لم يسبق لها مثيل معاودة الاجتماع في جنيف، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، للاستماع إلى عرفات؛ وفي عمليتي تصويت منفصلتين، رحب ١٥٠ عضواً بالنتائج التي توصل إليها المجلس الوطني الفلسطيني، وأعربوا عن تأييدهم لمشاركة م.ت.ف. في مؤتمر دولي للسلام، بينما اعترف ١٠٤ أعضاء بـ «إعلان قيام الدولة الفلسطينية» ووافقوا على تغيير لقب وفد م.ت.ف. المراقب إلى وفد «فلسطين». ولم تكن الولايات المتحدة راضية تماماً، لكن أخيراً وبعد توسط وزير الخارجية السويدي، سِفِن أندرسون، نطق رئيس م.ت.ف. بالكلمات المطلوبة في مؤتمر صحافي عقده في جنيف فقال: أنا أقبل بـ «حق جميع أطراف النزاع في الوجود في سلام وأمن، بما فيه الدولة الفلسطينية وإسرائيل وجيرانها، وفقاً للقرار ٢٤٢... فيما يتعلق بالإرهاب... نحن نرفض كلياً وبالمطلق جميع أنواع الإرهاب، بما فيه إرهاب الأفراد والجماعات والدولة.»[١١٠] وفي اليوم التالي، وافق شولتز على بدء الحوار الرسمي، وكان هذا آخر عمل له كوزير للخارجية في إدارة ريغن التي انتهت ولايتها في ذلك الوقت.

وبدا أن م.ت.ف. حققت بعد طول انتظار الاختراق السياسي الذي سعت له منذ أول محاولة تقرب لها من الولايات المتحدة في حزيران/يونيو ١٩٧٣. حتى إن انفجار طائرة تابعة لشركة «بان آم» طراز بوينغ ٧٤٧ في الجو فوق بلدة لوكربي الإسكتلندية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، ومصرع ٢٧٠ شخصاً من الركاب والسكان المحليين (والذي عزي على نطاق واسع إلى ج.ش. ـ ق.ع.)، عجز عن إعاقة دبلوماسية م.ت.ف. أو حرفها عن مسارها. واعترفت ٨٤ دولة اعترافاً كاملاً بدولة فلسطين الجديدة، وأعلن نحو ٢٠ دولة أُخرى اعترافها المشروط في الشهرين التاليين، وسجلت م.ت.ف.، في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، انتصاراً رمزياً آخر من خلال اكتسابها حق مخاطبة مجلس الأمن على قدم المساواة مع الدول الأعضاء. وأخذت تخطط الآن لرفع درجة اعتراف الاتحاد الأوروبي بها،

لكي تسلح نفسها بهذه الطريقة بوسيلة إضافية للضغط على الولايات المتحدة من أجل أن تؤدي دوراً أكثر نشاطاً في مجال التوسط مع إسرائيل.[١١١] غير أنه ما إن بدأت م.ت.ف. تنعم بالاحترام الجديد الذي حصلت عليه، حتى واجهت تحدياً جديداً خطراً لمشروعها الدولاني من داخل الساحة الفلسطينية.

الإسلام إلى المقدمة

لقد عجزت المعارضة الفلسطينية الوطنية العلمانية، بصورة واضحة، عن منع قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. من تحقيق غرضها السياسي. لكن هذه القيادة واجهت أيضاً مشكلة بنيوية عويصة. إذ إن الاعتماد المستمر لـ م.ت.ف.، التي تهيمن عليها فتح، على الأنماط الدُولانية من الاحتواء والإدماج السياسيين، في وضع كان يمارس فيه مركز دولاني منافس (إسرائيل) سيطرة اجتماعية واقتصادية وإدارية أكبر كثيراً، قد ترك حتماً قطاعات كبيرة من السكان في الأراضي المحتلة من دون أي قنوات للمشاركة السياسية. وكما حدث في أقطار عربية كثيرة، رافق فشل أحد النماذج الدولانية والعقيدة القومية الوطنية العلمانية المرتبطة به صعود نموذج آخر، هو الإسلام السياسي. فكان الإسلاميون الفلسطينيون يزدادون عدداً ونفوذاً منذ بداية الثمانينات، وأدوا دوراً بارزاً منذ بداية الانتفاضة، على الرغم من إنكار م.ت.ف. هذا الأمر بشدة.[١١٢] لكن لم يكن من الممكن التمسك بموقف الإنكار هذا، واعترفت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٨، ضمنياً بتأثير الإسلاميين من خلال استهلال بيان رسمي أول مرة بدعاء «بسم الله الرحمن الرحيم»، وبإيراد عدة آيات من القرآن الكريم.[١١٣] ومع حلول آب/أغسطس، كان الإسلاميون جاهزين لعرض قوتهم، ففعلوا ذلك من خلال الدعوة إلى إضراب عام في يوم غير الذي حددته «القيادة الوطنية الموحدة»، ولقيت دعوتهم هذه نجاحاً ملحوظاً.

مثّل الإسلاميين تنظيمان رئيسيان؛ أمّا الثالث، حزب التحرير الإسلامي، فظل في حالة خمود تام. كان التنظيم الأول، وهو الأصغر كثيراً، لكنه أول من واجه الاحتلال مواجهة مكشوفة، حركة الجهاد الإسلامي، وهي جماعة من مشارب متعددة. وكان أحد مؤسسيها فتحي الشقاقي، وهو لاجئ شاب من قطاع غزة نال شهادته الجامعية في الرياضيات وحاز دكتوراه في الصيدلة من الجامعات المصرية في السبعينات. ولد الشقاقي سنة ١٩٥٣ وتأثر في سن المراهقة بالمشاعر العامة المؤيدة لعبد الناصر، لكنه ما لبث أن تحول إلى جماعة الإخوان المسلمين بعد

الهزيمة العربية في حزيران/يونيو ١٩٦٧.(١١٤) وخاب أمل الشقاقي بالجماعة بعد ترددها في تنظيم مقاومة مسلحة للاحتلال الإسرائيلي، فترك صفوفها سنة ١٩٧٥. وقد تأثر تأثراً عميقاً بالثورة الإسلامية في إيران سنة ١٩٧٩، وهو ما حفزه على تأليف كتاب عن فكر آية الله الخميني. وعند رجوع الشقاقي إلى الفقه الشيعي للتعرف إلى الوصايا المتعلقة بالتمرد على الطغيان، والتي لم يجدها في التعاليم السنّية المتعارف عليها، اتبع عن وعي وإدراك مسار الجماعات الإسلامية المتشددة التي ظهرت في مصر في هذه الآونة.(١١٥) وتحالف سنة ١٩٨٠ مع عبد العزيز عودة، وهو لاجئ من مواليد سنة ١٩٤٨ وعضو سابق في جماعة الإخوان المسلمين، أصبح الآن واعظاً ومحاضراً في الجامعة الإسلامية في غزة وقاما بتأسيس حركة «الجهاد الإسلامي».(١١٦) وكان الشقاقي يكتب الشعر ويساهم في الصفحة الثقافية من صحيفة «الفجر» المدعومة من فتح، وذلك لنشر أفكاره، وهذا ما كان يفعله عودة بإصداره في وقت لاحق مجلة دورية سرية هي «الطلائع الإسلامية».(١١٧)

حقق الشقاقي وعودة تقدماً بطيئاً فحسب، لكن تمضيتهما فترات متفرقة في السجون الإسرائيلية في سنتي ١٩٨٣ و١٩٨٤ أتاحت لهما فرصة استقطاب أعضاء جدد. وكان أهم هؤلاء «الجماعة الإسلامية»، التي انبثقت من محاولة حفنة من ضباط ج.ت.ف. من غزة تعويض النقص في التنظيم السياسي والتوجيه العقائدي بين الفلسطينيين في سجن عسقلان من خلال اتباع التعاليم الدينية الإسلامية. وكان أميرهم جبر عمار اعتقل في أوائل السبعينات بعد انضمامه إلى الجناح الفدائي لـ ج.ت.ف.، أي قوات التحرير الشعبية. ومن أعضاء الجماعة الآخرين الكادر في ج.ش.ت.ف. محمد الجمل، والكادر في جبهة التحرير الفلسطينية مصباح الصوري، والكادران في ج.ش. ـ ق.ع. حافظ الدلقموني ويوسف العجوري.(١١٨) وقد تأثر هؤلاء، مثل مؤسسي الجهاد، تأثراً عميقاً بهزيمة ١٩٦٧، ورأوا فيها إشارة إلى وجوب «العودة إلى الله».(١١٩) واكتمل عقد الجماعة سنة ١٩٧٤، ودشن خمسون من أتباعها مرحلة جديدة في تاريخ حركة السجون الفلسطينية بتنظيمهم إضراباً عن الطعام سنة ١٩٧٦ لا سابق له من حيث قوته وطول مدته.(١٢٠) وعندئذ فقط اكتسب أعضاء الجماعة دوراً سياسياً مكشوفاً، وأطلق عليهم السجناء الآخرون لقب «المستقلين»، لأنهم تنصلوا من عضوية التنظيمات الوطنية، أو لقب «القسّاميين» نسبة إلى القائد المعروف لثورة ١٩٣٥ المسلحة. ومن الشخصيات القيادية الأخرى عبد الله أحمد حسن مهنا، وهو ضابط صغير في قوات التحرير الشعبية اعتقل سنة ١٩٧١، وأصبح من أنصار فتح سنة ١٩٧٧، وقاد بعدها تياراً

إسلامياً في سجن بئر السبع عرف أعضاؤه استخفافاً بلقب «المنفلشون» بسبب تنظيمهم المنفلش وعدم انضباطهم.[١٢١]

وجاء الدعم الرئيسي لحركة الجهاد الإسلامي سنة ١٩٨٥، عندما أُطلق عدد من كوادرها القيادية في عملية تبادل أسرى بين إسرائيل وج.ش. ـ ق.ع. وحصلت الحركة الآن على مرشد روحي هو الشيخ أسعد بيوض التميمي، الخطيب السابق في القدس والذي عاش في الأردن منذ سنة ١٩٧٠.[١٢٢] لكن التميمي عارض ما اعتبره تعلقاً بغيضاً من جانب شركائه الأصغر سناً بإيران.[١٢٣] وأيده في موقفه هذا من الأراضي المحتلة إبراهيم معمر، الذي ألّف جناحاً جديداً سماه «حركة الجهاد الإسلامي ـ بيت المقدس» سنة ١٩٨٦. وتوفي معمر وفاة طبيعية بعد ذلك بفترة قصيرة، لكن التميمي ظل قائد هذه الجماعة، وساعده في مهمته ابنه نادر الذي حاز دكتوراه في الفقه من جامعة الأزهر في القاهرة، وكان لديه طموحات لتولي القيادة العسكرية. وانضم مهنا لاحقاً إلى هذا الجناح، بينما أصبح جبر عمار نصيراً مقرباً. واستقطبت الجماعتان معظم أعضائهما من الفئة الاجتماعية نفسها ـ الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، وخصوصاً عائلات اللاجئين المعدمة ـ لكن مع فوارق ملموسة.[١٢٤] فمن ناحية، كان لحركة الجهاد نفوذها الواضح في قطاع غزة، وكان عدد من قادتها من الفلسطينيين الأشد فقراً الذين استفادوا من المنح الدراسية التي تقدمها الدول العربية لينالوا التعليم الجامعي الحديث؛ ومن ناحية أُخرى، تركز أتباع «بيت المقدس» الأصغر حجماً في الضفة الغربية أساساً، وكان التميمي الأب والابن خطيبين مهنة وتدريباً، بينما لم يتجاوز مهنا وعمار مرحلة التعليم الثانوي.

تركت هذه الفوارق الاجتماعية والتعليمية بصمتها على الخطاب السياسي للجماعتين، على الرغم من قلة الفوارق الأساسية بينهما في العقيدة الرسمية وفي الوسائل المعتمدة، أو في الأهداف النهائية. ويمكن القول إن حركة الجهاد كانت الأكثر ثقافة بما أن قادتها وأدبياتها كانا يرجعان بتوسع إلى مؤسِّسَي جماعة الإخوان المسلمين حسن البنا وسيد قطب.[١٢٥] غير أن الإشارات المتكررة إلى القسّام والخميني أظهرت كذلك الجاذبية القوية للوطنية القطرية الفلسطينية والأسس الفقهية الانتقائية لصيغة حركة الجهاد في الإسلام السياسي. واتضحت الجذور الوطنية لمؤسسيها أيضاً في إصرارهم على أن الجهاد بكل أشكاله، وخصوصاً شكله العسكري ضد إسرائيل، كان في آن واحد فرض عين على كل مسلم وشرطاً مسبقاً لعودة المجتمع إلى الإسلام.[١٢٦] وانتقدت حركة الجهاد جماعة الإخوان المسلمين لاختيارها «طريق الإيمان» من دون جهاد، كما انتقدت م.ت.ف.

لاختيارها «طريق الجهاد» من دون إيمان.[١٢٧] واعتمدت جماعة بيت المقدس، في المقابل، على كتابات التميمي (وعلى كتابات ابنه نادر إلى حد أقل) التي غالباً ما كانت غيبية.[١٢٨] وكان عنوان أحد هذه الكتب «دور علم الغيب في المعركة»، بينما عكس الكتاب الآخر «زوال إسرائيل حتمية قرآنية» النظرة الحتمية واللاتاريخية التي يحملها الإسلاميون عامة. وشددت الجماعتان على الطبيعة الجوهرية الثابتة للصراع مع اليهود، وعلى التأثير الخبيث لوجود إسرائيل في قلب العالم الإسلامي، وسعتا لتدميرها وإقامة دولة إسلامية مكانها.

وكانت القوة الإسلامية الرئيسية، أي حركة المقاومة الإسلامية، المعروفة اختصاراً باسم «حماس»، تتبنى هذه الأهداف أيضاً. وحماس هي فرع جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين وجزء من الحركة الأم التي تأسست في مصر سنة ١٩٢٨. وعلى غرار الفروع العربية المماثلة، استمد الفرع الفلسطيني تشجيعه من الهزيمة العربية المدوية سنة ١٩٦٧، إذ رأى فيها دليلاً على فشل الاشتراكية والقومية العلمانيتين. أمّا ممثل الحركة في غزة فكان الشيخ أحمد ياسين، وهو لاجئ من مواليد سنة ١٩٣٨ أصبح واعظاً بعد أن حال الفقر وتعرضه لحادث أقعده دون التحاقه بالجامعة؛ وبحسب ما يقال اعتبر ياسين الإذلال الذي تعرض له الجيش المصري انتقاماً لإعدام سيد قطب سنة ١٩٦٦.[١٢٩] وحذا أتباع جماعة الإخوان المسلمين حذوها في دعوتهم إلى الالتزام الصارم بتطبيق تعاليم الإسلام وشعائره، معتبرين أن التقوى والتنشئة الأسرية السليمة، والتعليم الذي لا تفسده القيم الغربية، والوعي الإسلامي هي جميعاً شروط لا بد منها لمقاومة إسرائيل.[١٣٠] وكانوا يصفون امتناعهم من النشاط السياسي بـ «الانعزال الشعوري» الذي يمكّن المسلم الصالح من العيش في وسط مجتمع «الجاهلية». لكن بعضهم كان تواقاً إلى أن يفعل أكثر من ذلك. فانضم عدد منهم (ربما بضع عشرات) إلى قواعد فتح في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠، وكان أبرزهم عبد الله عزام الذي أصبح، فيما بعد، أحد قادة المجاهدين العرب في أفغانستان حتى اغتياله هناك سنة ١٩٨٩.[١٣١] وحاول إسلاميون من الأراضي المحتلة غير منتمين إلى أي تنظيم، مثل الخطيب يعقوب قرش والخطيب محمد أبو طير، تنظيم مقاومة مسلحة في السبعينات بالتعاون مع فتح، التي كانت تحظى أيضاً بتعاطف مسؤولين كبار في المؤسسات الإسلامية، مثل الشيخ عكرمة صبري والشيخ سعد الدين العلمي.

تحاشت جماعة الإخوان المسلمين العمل العسكري تماماً في العقدين الأولين بعد سنة ١٩٦٧. بل نشطت من خلال «الجمعيات الإسلامية» المحلية في مدن وبلدات الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف التشجيع على التزام شعائر الإسلام،

وعملت على توسيع قاعدتها الاجتماعية بتأسيس المدارس الدينية، والمكتبات الإسلامية، ومراكز رعاية الأطفال، ومراكز التدريب المهني للشبان، والأندية الرياضية، التي عادة ما تكون ملحقة بالمساجد المحلية. وكان «المجمع الإسلامي» في غزة، وهو أهم الجمعيات، بدأ نشاطه سنة ١٩٧٣. وكان هذا التوقيت ذا مغزى، إذ إنه ارتبط بقمع حركة المقاومة بقيادة م.ت.ف. واعتقال الآلاف من النشطاء الشبان في الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٢، وهو ما ترك فراغاً ملأه «نبت شيطاني من العملاء والقوادين وتجار الحشيش» الذين حاربهم الإسلاميون بكل عزم.[١٣٢] كذلك ساعد وجود هيئات عامة مسجلة قانونياً جماعة الإخوان المسلمين على منافسة نفوذ المؤسسات الإسلامية الرسمية التي تسيطر عليها إسرائيل ـ كالأوقاف التي تسيطر على ١٠٪ من الموجودات الثابتة في قطاع غزة، والمحاكم الدينية ـ التي كان موظفوها يهتمون فقط بالمسائل الإدارية وغالباً ما مالوا إلى الطرق الصوفية، أو إلى حزب التحرير الإسلامي، أو حتى إلى التنظيمات الوطنية العلمانية.[١٣٣] وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدت جماعة الإخوان المسلمين دوراً نشيطاً في لجان الزكاة ولجان الإصلاح، واستطاع «المجمع الإسلامي» من خلال مختلف هذه السبل أن يتباهى بأن لديه ٢٠٠٠ عضو في نهاية السبعينات.[١٣٤]

كانت قيادة جماعة الإخوان المسلمين تقليدية في تركيبها، إذ ضمت رجال دين وتجاراً كباراً، لكن برامجها ومؤسساتها الاجتماعية كان يديرها أساساً أصحاب مهن حرة يعملون لحسابهم وأصغر سناً. ومن الأشخاص الذين شكلوا واجهة الحركة الصيدلي إبراهيم اليازوري، والأطباء عبد العزيز الرنتيسي ومحمود الزهار ومحمد صيام. وحدث تحول اجتماعي آخر نتيجة المنح الدراسية الكثيرة التي قدمتها الجامعات المصرية والسعودية (خصوصاً جامعتي الأزهر وأم القرى) بعد سنة ١٩٦٦، ونتيجة التوسع في التعليم الجامعي في الأراضي المحتلة، بما في ذلك تأسيس الجامعة الإسلامية في غزة سنة ١٩٧٨، وإنشاء كلية للفقه وللشريعة الإسلاميين في جامعة النجاح، وكليتين إسلاميتين في الخليل والقدس سنة ١٩٨٠. واستفاد من هذه الجامعات والكليات طلاب من «الفئات الشعبية» ذات الدخل المحدود الذين أعطاهم التعليم الجامعي أملاً جديداً بالارتقاء الاجتماعي والإنجاز الاقتصادي ـ وبلغ العدد النهائي للمسجلين في الجامعة الإسلامية وحدها ٥٠٠٠ طالب. لكن الأوضاع الاقتصادية السائدة فرضت عليهم حياة أُخرى، إذ أجبرت الكثيرين من خريجي الجامعات، وخصوصاً في قطاع غزة، على الانضمام إلى عشرات الآلاف من العمال المياومين الذين كانوا يتوجهون يومياً إلى العمل في

إسرائيل. وقاد إحباط طموحات هؤلاء الشباب بسهولة إلى الإسلام السياسي، وخصوصاً في أوساط صغار الموظفين في المدن واللاجئين والقرويين المقيمين بالمدن أيضاً، وأصبحت هذه الفئة تشكل نسبة كبيرة من عضوية جماعة الإخوان المسلمين ومن كوادرها المتوسطة.(١٣٥)

وأظهر التحدي الانتخابي المتنامي الذي شكله المرشحون الإسلاميون في اتحادات الطلبة التي تهيمن عليها م.ت.ف. في قطاع غزة والضفة الغربية أن جماعة الإخوان المسلمين برزت كقوة سياسية متميزة مع نهاية السبعينات. وتعزز هذا الصعود سنة ١٩٧٩ نتيجة القرار الإسرائيلي بالسماح بترخيص «المجمع الإسلامي» رسمياً، بدافع البحث عن بدائل لـ م.ت.ف. وكانت عضوية مجلس إدارة المجمع مطابقة عملياً لمجلس إدارة الفرع المحلي لجماعة الإخوان المسلمين، إذ ترأس المجمع مؤسسه ياسين إلى جانب عضوية اليازوري والرنتيسي والمدرسَين عبد الفتاح دخان ومحمد شمع والشيخ صلاح شحادة والمهندس عيسى النشار.(١٣٦) وأكد المجلس الآن مسؤوليته الرسمية عن عدد من المؤسسات المتنوعة، بما فيها الجامعة الإسلامية التي كانت تأسست قبل عام واحد بمساعدة م.ت.ف.، وكانت تمول من صندوق دعم الصمود. وحاولت م.ت.ف. استعادة السيطرة على الجامعة في ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦، فأوقف مجلس التعليم العالي، الذي تهيمن عليه حركة فتح، الدفعات للجامعة في عدة مناسبات في هذه الفترة. لكن المنظمة فشلت في مسعاها، ومن ثم قامت برعاية إنشاء فرع لجامعة الأزهر في غزة تأكيداً لحضورها بين الجمهور الإسلامي.(١٣٧)

لم يقدم تأسيس الجامعة الإسلامية بديلاً في الوقت الملائم من الجامعات المصرية، التي منع الطلاب الفلسطينيون من دخولها سنة ١٩٧٩، بسبب معارضة م.ت.ف. لاتفاق كامب ديفيد، فحسب، بل وفر أيضاً عملاً لـ ١٥٠ خريجاً، عدا الموظفين الإداريين والعاملين الآخرين. ووظفت الكليات الإسلامية وغيرها من المؤسسات العامة في الضفة الغربية، مثل مستشفى المقاصد الخيري في القدس، المئات من الأشخاص أيضاً، الأمر الذي عزز القاعدة الاجتماعية لجماعة الإخوان المسلمين. وامتدت الحركة في الأعوام اللاحقة ليصبح لها حضور في النقابات المهنية للأطباء والمهندسين والمحامين والمحاسبين، وبين موظفي الأونروا والموظفين في الإدارة المدنية التابعة للاحتلال الإسرائيلي. وأتاح توفر التمويل للحركة من مشيخات الخليج الغنية بالنفط (من مصادر حكومية ومن لجان الزكاة المحلية على حد سواء) في آن واحد درجة أكبر من الاستقلال عن م.ت.ف. والمضي في بناء الجوامع، التي ازداد عددها من ٤٠٠ إلى ٧٥٠ في الضفة

الغربية، ومن ٢٠٠ إلى ٦٠٠ في قطاع غزة، في الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧.[١٣٨] وتخرج في الجامعة الإسلامية وغيرها من الكليات العدد المطلوب من الخطباء إضافة إلى عدد من موظفي إدارة الأوقاف والمحاكم الشرعية وغيرها من الهيئات الإسلامية الرسمية. وأكدت جماعة الإخوان المسلمين، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، افتراقها عن م.ت.ف. من خلال مشاركتها في المؤتمر الذي عقده الأردن لمناقشة خطة التنمية التي وضعها للأراضي المحتلة، وبانضمامها إلى لجان التنمية الأردنية في الضفة الغربية.[١٣٩]

في البداية، رضيت السلطات الإسرائيلية بأن تترك التحدي الإسلامي لـ م.ت.ف. يكبر، وغضت الطرف عن الهجمات التي شنها المتشددون الإسلاميون على بعض أنصار م.ت.ف. المعروفين في أوائل الثمانينات.[١٤٠] وأحجمت جماعة الإخوان المسلمين بحذر عن المشاركة في الاحتجاجات المدنية ضد الاحتلال، مدعية أن تلك الاحتجاجات لن تؤدي إلاّ إلى تنفيس الغضب الشعبي، لكن موقفها هذا كان يتعرض للمزيد من التشكيك من قبل قاعدتها التنظيمية يوماً بعد يوم.[١٤١] وأسس الشيخ ياسين سراً سنة ١٩٨٢ أو سنة ١٩٨٣ «المجاهدون الفلسطينيون» كذراع عسكرية للجماعة، لكنه اعتقل سنة ١٩٨٤ لحيازته أسلحة بصورة غير قانونية.[١٤٢] ولم يترك هذا الحدث انطباعاً إيجابياً لدى ج.ش.ت.ف.، التي كانت على قناعة بأن الإسلاميين كانوا يخططون في الحقيقة لحملة تخريب ضد م.ت.ف. لا ضد إسرائيل.[١٤٣] ولم تغير الجماعة سياستها بعد إطلاق ياسين في عملية تبادل للسجناء سنة ١٩٨٥، لكنه قام في السنة التالية بتأسيس ذراع أمنية عرفت باسم «مجد». وأوكل إلى هذا الجهاز، الذي ترأسه رئيسان سابقان لمجلس الطلبة في الجامعة الإسلامية هما يحيى السنوار وخالد الهندي، مهمة معاقبة المخبرين ومروجي المخدرات وغيرهم من «المنحرفين»، وكشف الأساليب التي تستخدمها إسرائيل لإيقاع الأفراد في شراكها أمام الجمهور العام، وتنظيم الاتصالات وإصدار المطبوعات.[١٤٤] ووصلت الهجمات على محلات بيع المشروبات الروحية وعلى النساء اللواتي يرتدين ثياباً «غير محتشمة» أو المستحمات في البحر إلى ذروتها من خلال «هجمات بحمض الأسيد والطعن بالسكاكين وإلقاء القنابل الحارقة.»[١٤٥]

غير أن حركة الجهاد الإسلامي كانت أول من بادر إلى عمل عسكري ضد إسرائيل، إلى جانب جناح إسلامي صغير كان يبرز داخل فتح. وكان وراء هذا الجناح الإسلامي منير شفيق، المسيحي بالولادة والشيوعي السابق والمنظِّر ذو الميل «الماوي» في حركة فتح، والذي ترأس مركز التخطيط التابع لـ م.ت.ف. منذ سنة

١٩٧٤. وكان الشخصان القياديان في الجناح الإسلامي محمد بحيص وباسم التميمي كادرين كبيرين من كوادر القطاع الغربي التابع لحركة فتح أيضاً. وعمل هذان الرجلان صلة وصل بالقوى الإسلامية، وخصوصاً الجهاد الإسلامي، بدعم من خليل الوزير. واتخذ التحالف شكلاً عملياً من خلال هجوم مشترك بالقنابل اليدوية جرح ٧٠ جندياً إسرائيلياً في أثناء احتفال تخريج عند حائط المبكى في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦. وسعى جناح فتح لأن تكون له هويته الخاصة باسم «سرايا الجهاد الإسلامي» («سجا»)، لكن اغتيال جهاز الموساد الإسرائيلي لبحيص والتميمي في قبرص في شباط/فبراير ١٩٨٨، وجه إلى السرايا ضربة قاضية.[١٤٦] وأوردت «سجا» تقارير عن هجمات على أهداف إسرائيلية طوال سنة ١٩٩٠، وقدمت نفسها «إطاراً مفتوحاً لكل من يريد أن يقوم بعمل عسكري ضد العدو.»[١٤٧] وادعت وجود صلات لها بـ «الاتجاه الإسلامي المجاهد» و«جبهة فلسطين المسلمة» و«تجمع علماء فلسطين»، لكن هذه الجماعات لم تعمر طويلاً، مثلها مثل «الجبهة الإسلامية لتحرير فلسطين» والجماعات الأكثر غيبية، مثل «الصوفيين» و«السلفيين» و«التكفير والهجرة» و«التبليغ والدعوة».[١٤٨]

لم تغير جماعة الإخوان المسلمين اتجاهها جذرياً إلاّ مع بدء الانتفاضة. فقرر فرع الجماعة في قطاع غزة بسرعة دمج عضويته المدنية وذراعيه العسكرية والأمنية في تنظيم واحد جديد كي يؤدي دوراً نشيطاً في الانتفاضة، لكن «مكتب الإرشاد العام»، أي القيادة العليا للجماعة الموجودة في مصر، نقض قراره هذا. فكانت القيادة العليا تفضل تأسيس تنظيم «واجهة» منفصل، وبلّغت غزة هذا القرار في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، وهو اليوم الذي يعتبر يوم ولادة حركة حماس.[١٤٩] لكن الاختلاف استمر بين قادة الجماعة في غزة بشأن مكانة حماس. فقد خشي الحرس القديم أن يصبح لحماس كيانها الخاص وأن تجتذب مَنْ «لا يجيد تلاوة القرآن الكريم بالأحكام، ومَنْ يدخن السجائر، ومَنْ لم يقرأ رسائل حسن البنا.»[١٥٠] كما أن إلزام الجماعة بمقاومة إسرائيل علناً ستكون له عواقب وخيمة إذا انهارت الانتفاضة. وعلى الرغم من ذلك فإن الحل الوسط استمر، وتولى فرع الجماعة في الأردن مسؤولية توفير التوجيه السياسي والدعم المالي لنظيره في الأراضي المحتلة. وسمح لحماس بإعلان نفسها أنها «الساعد القوي لجماعة الإخوان المسلمين» في منتصف شباط/فبراير ١٩٨٨، ربما من أجل وقف انتقال أعضائها الشبان العطاش للصدام إلى التنظيمات الأُخرى.[١٥١]

وظل هناك بعض الارتباك في شأن هوية حماس ومكانتها، إلى أن نشرت ميثاقها التأسيسي في آب/أغسطس. وثبت هذا الميثاق حماس، كفرع لجماعة

لإخوان المسلمين، على أنها «تنظيم عالمي، وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث.» لذا فقد التزمت الجماعة لأنها «تمتاز بالفهم العميق، والتصور الدقيق والشمولية التامة لكل المفاهيم الإسلامية في شتى مجالات الحياة، في التصور والاعتقاد، في السياسة والاقتصاد، في التربية والاجتماع، في القضاء والحكم، في الدعوة والتعليم، في الفن والإعلام، في الغيب والشهادة وفي باقي مجالات الحياة.»[١٥٢] ولم يتم وصف تنظيم أو بنية حماس إلاّ لماماً، لكن كونها فرعاً رسمياً من فروع جماعة الإخوان المسلمين، أو على الأقل الجزء الفلسطيني المنحدر من الفرع الفلسطيني الأصلي الذي ظل واقفاً خلفها في الظلال، فيفترض أن يكون لها مجلس شورى ومرشد روحي، أي الشيخ ياسين. لكن لم يكن من الواضح ما إذا كان المجلس موجوداً في الأراضي المحتلة أو في الأردن.

ولم يكن الميثاق بالمستوى الذي يؤهله للإطراء كعمل صادر عن الورثة الفكريين للبنا وقطب. ويرجع السبب في هذا أساساً إلى أن واضعيه كانوا كوادر إسلاميين من قطاع غزة، فانعكست عزلتهم الجغرافية الطويلة وتعرضهم المحدود للعالم الخارجي (وحتى للضفة الغربية) في تحليلهم السياسي التبسيطي، وفي غياب المضمون الاجتماعي، وفي لجوئهم إلى التعميمات الواسعة، وإلى القولبة الفجة، وإلى النظريات التآمرية لتاريخ العالم ولسياسته.[١٥٣] وانعكس هذا كله في أقوى صوره في وصف اليهود، الذين أشار الميثاق ضمناً إلى أنهم «سيطروا على وسائل الإعلام العالمية [بالأموال]... وبالأموال فجّروا الثورات في مختلف بقاع العالم، لتحقيق مصالحهم وجني الثمار، فهم من وراء الثورة الفرنسية والثورة الشيوعية ومعظم ما سمعنا عن ثورات هنا وهناك، وبالأموال كوّنوا المنظمات السرية التي تنتشر في مختلف بقاع العالم، لهدم المجتمعات، وتحقيق مصالح الصهيونية، كالماسونية، ونوادي الروتاري، والليونز، وأبناء العهد وغير ذلك، وكلها منظمات تجسسية هدامة. وبالأموال تمكنوا من السيطرة على الدول الاستعمارية، ودفعوها إلى استعمار كثير من الأقطار... فهم من خلف الحرب العالمية الأولى... وأنشأوا عصبة الأمم ليحكموا العالم... وهم من خلف الحرب العالمية الثانية... وأوعزوا بتكوين هيئة الأمم ومجلس الأمن بدلاً من عصبة الأمم ولحكم العالم من خلال ذلك.»[١٥٤] وتابع الميثاق القول إنه عندما تشن حماس الحرب على إسرائيل، فإنها ببساطة تواصل المواجهة مع عدو خبيث، والتي بدأت بالحملات الصليبية.

على الرغم من لهجة الميثاق، فإنه كان مبهماً بشأن أهداف النضال ضد

إسرائيل ووسائله. فكانت حماس تسعى لإقامة «دولة الإسلام» فوق فلسطين كلها، وعارضت الدعوة إلى إقامة دولة ديمقراطية علمانية، التي رفعتها م.ت.ف. سنة ١٩٦٩؛ وربما، كما يسهل التكهن، لم تفصح عن شيء فيما يتعلق بالطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة الإسلامية المنشودة. وأبقى الميثاق على إمكان التعاون مع م.ت.ف.، التي تضم «الأب أو الأخ أو الصديق»، لكنه شدد على معارضة الإسلاميين لعملية السلام ولجميع الخطوات السياسية التي ستترك أي جزء من فلسطين في أيدي غير المسلمين.[١٥٥] غير أن سبل تدمير إسرائيل لم تكن واضحة. فذكر الميثاق فقط أن تحرير فلسطين، كأرض إسلامية، يشكل واجباً دينياً.[١٥٦] وأضاف أنه ليس هناك بديل من رفع راية الجهاد، وهي مهمة تتطلب «نشر الوعي الإسلامي في أوساط الجماهير محلياً وعربياً وإسلامياً.» ولم يتم ذكر الكفاح المسلح تحديداً، مع أن حماس حضت أتباعها على «بث روح الجهاد في الأمة ومنازلة الأعداء والالتحاق بصفوف المجاهدين.»[١٥٧]

لم يقدم الميثاق برنامجاً متماسكاً للعمل السياسي والعسكري ـ وإنما تم تجاوزه في نهاية المطاف، فعلياً إن لم يكن رسمياً، في كراريس لاحقة ألفها كوادر ذوو خبرة في الضفة الغربية أو الأردن وأظهرت قدراً أكبر من الثقافة والاطلاع السياسيين ـ لكن حماس أصبحت من دون أدنى شك قوة سياسية رئيسية يتبعها عدد كثير من الناشطين الصداميين، الذين أطلقت عليهم تسمية «السواعد الرامية». وكانت السلطات الإسرائيلية اعتقلت الرنتيسي وأبعدت الشيخ خليل القوقا في نيسان/أبريل، لكنها حافظت على ضبط النفس السابق الذي أبدته تجاه جماعة الإخوان المسلمين إلى أن بدأت حماس هجماتها المسلحة في آب/أغسطس. فاعتقلت أغلبية قادة الجماعة المعروفين في أيلول/سبتمبر. وفي أيار/مايو ١٩٨٩ اعتقلت الشيخ ياسين والقيادة البديلة بكاملها ونحو ٢٥٠ عضواً آخر عقب خطف جنديين إسرائيليين وقتلهما. كما تم ضرب قيادة حركة الجهاد الإسلامي في هذه الآونة، إذ أُبعد عودة والشقاقي ومهنا خلال سنة ١٩٨٨. وكانت هذه ضربات قاسية، لكن حماس أثبتت، بصورة خاصة، مهارتها في إعادة تنظيم عضويتها وتوسعة جمهورها في الوقت الذي كانت الانتفاضة بدأت تفقد طابعها الجماهيري. واتسم امتلاك حماس لشبكة تنظيمية يتعذر اختزالها في المساجد وفي المؤسسات الإسلامية الأُخرى ولعقيدة جاهزة في الإسلام بأهمية كبيرة، لكن ذلك لا يفسر تماماً قدرتها على اختراق القاعدة الاجتماعية للتنظيمات الوطنية العلمانية، وخصوصاً حركة فتح. ولا يقل أهمية عن ذلك، حالة الاختلال التي أصابت فتح والتي اتضحت أكثر كلما ركز عرفات قوته في المنفى ومد نظام سيطرته الأبوي الجديد إلى الأراضي المحتلة مباشرة.

تواجه نموذجان متناقضان للتنظيم السياسي الفلسطيني سنة ١٩٨٨ هما: نموذج النشاط القاعدي الطوعي والاستنهاض الاجتماعي والقيادة اللامركزية، والذي كان يجسد الخصائص الأساسية للانتفاضة في عامها الأول؛ والنموذج المناقض الذي يقوم على البقرطة والرعاية النفعية والمؤسسات المركزية التي مدت م.ت.ف. من خلالها سيطرتها الدولانية من المنفى. وبدا لبرهة قصيرة أن النموذج الأول يشكل تحدياً فعلياً، لكن انتصار النموذج الثاني ربما كان أمراً حتمياً. وكان عرفات على رأس العملية الدولانية، بل جسدها في شخصه في نيسان/أبريل ١٩٨٩ حين أمن تسميته من قبل اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ومجلسها المركزي رئيساً لدولة فلسطين المعلنة حديثاً.[١٥٨] وعلى الرغم من أن هذا المنصب كان اسمياً في الأساس، فقد مكن عرفات من أن يعلو فوق م.ت.ف. وحركة فتح على السواء عندما تطلب الوضع ذلك؛ وكان التهميش النسبي للهيئتين واضحاً، أولاً من حقيقة أن لا اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ولا اللجنة المركزية لفتح كانتا قادرتين على الاجتماع في غيابه، وثانياً من عدد المرات التي عقدتا فيه اجتماعاً مشتركاً بحضوره وبغض النظر عن توفر النصاب القانوني لكل منهما أو عدمه.

وعزز عرفات مركزه أكثر في المؤتمر العام الخامس لحركة فتح، الذي عقد في آب/أغسطس بحضور أكثر من ١٠٠٠ مندوب تم اختيارهم بالكامل تقريباً من الكوادر والعاملين المتفرغين. وبناء على إصراره، استحدث منصبان جديدان هما منصب القائد العام لفتح ومنصب رئيس اللجنة المركزية ـ وتم التصويت على هذين المنصبين بشكل منفصل عن انتخاب اللجنة المركزية الجديدة. وسجل لعرفات أنه اختير لشغل المنصبين بإجماع المندوبين الذين عبّروا عن ذلك بالوقوف تحية له، وبهذه الصورة غطى على القدومي الذي احتفظ بمنصب أمين سر اللجنة المركزية. كما صادق المندوبون على توسعة اللجنة المركزية والمجلس الثوري، وعلى إنشاء مكتب سياسي، بناء على إلحاحه أيضاً. وفي الواقع، لم يتم تأسيس المكتب السياسي، لكن توسعة اللجنة المركزية والمجلس الثوري أتاحت لعرفات استمالة واحتواء عدد كثير من قادة الصف الثاني ومن الكوادر المتوسطة، وإضعاف نفوذ من بقي في قيد الحياة من مؤسسي حركة فتح. ولم ينجح أي من مرشحيه، لكنه ظل متمالكاً نفسه وأخذ يقول مازحاً إنه يستطيع «ابتلاع» أي عدد من الخصوم.[١٥٩]

لم تكن ثقة عرفات بنفسه في غير محلها. فمن الأعضاء التسعة الجدد الذين انتخبوا للجنة المركزية، كان أحمد قريع (أبو علاء) الوحيد الذي احتفظ بنفوذ كبير

بفضل السيطرة الجزئية التي مارسها كمدير لمؤسسة «صامد» (ذراع الاستثمار الخارجي لـ م.ت.ف.) وكمدير عام للدائرة الاقتصادية في م.ت.ف.، وكواحد من ثلاثة أعضاء يؤلفون اللجنة المالية الفرعية التابعة لحركة فتح. وخدم سليم الزعنون والحكم بلعاوي والطيب عبد الرحيم سياسة عرفات بإخلاص بصفتهم نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني وسفيري م.ت.ف. لدى تونس والأردن على التوالي، بينما ظل اللواء نصر يوسف بصفته قائد جيش التحرير الوطني الفلسطيني خاضعاً لسلطة الرئيس الموازية بصفته القائد العام. أمّا الباقون من أعضاء اللجنة المركزية الجديدة، الذين يعتبرون من منتقدي عرفات بصورة عامة، فتم تأمين جانبهم بإعطائهم مناصب أقل شأناً: فأصبح عباس زكي رئيس المفوضية السياسية لجيش التحرير الوطني الفلسطيني، وظلت انتصار الوزير مسؤولة عن مؤسسة الشؤون الاجتماعية، ويحيى حبش مسؤولاً عن مكتب التعبئة الفكرية في فتح، وأصبح صبحي أبو كرش سفيراً لدى المملكة العربية السعودية، في حين عاد المنشق السابق محمد جهاد محبطاً إلى مكتبه في الدائرة السياسية. مع ذلك، فقد عزز عرفات مركزه لاحقاً بتأمين انتخاب نبيل شعث (رئيس اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني) وعبد الله الإفرنجي (سفير م.ت.ف. لدى ألمانيا الغربية) لعضوية اللجنة المركزية في آذار/مارس ١٩٩٠ (وضم فيما بعد رئيس تحرير مجلة «فلسطين الثورة» أحمد عبد الرحمن).[١٦٠]

ومن أعضاء اللجنة المركزية القدامى، واجه «وزير الخارجية» القدومي تخطياً لصلاحياته من جانب عرفات، الذي كان أنشأ قبل ذلك بعدة أعوام قسماً خاصاً لـ «مالية الأقاليم» كوسيلة لإضعاف سلطة منافسه على بعثات م.ت.ف. في الخارج، والذي قام الآن بتعيين عدد متزايد من الممثلين ومن ضباط الأمن في هذه البعثات. واحتفظ خلف بدوره من خلال إمداد أجهزة الاستخبارات الغربية بمعلومات عن الإرهاب الدولي، لكنه أحجم بحذر عن منازعة سلطة الرئيس بصورة مكشوفة.[١٦١] وحتى محمود عباس، الذي كان مسؤولاً عن مالية فتح حتى أوائل السبعينات وأصبح الآن العضو الثالث في اللجنة المالية الفرعية (إلى جانب عرفات)، اختلى بنفسه بحصافة في دائرة العلاقات القومية التابعة لـ م.ت.ف.، التي كان يرئسها. وانتخب المؤتمر أيضاً رؤساء اللجان الجديدة للرقابة المالية وللرقابة على العضوية والحماية، على الرغم من عدم وجود ما يدل على تحديد واجباتهم وامتيازاتهم.[١٦٢]

وليس هناك ما يدعو إلى الدهشة في أن السلطة التي تمتع بها عرفات الآن على بقية أجهزة وإدارات م.ت.ف. وحركة فتح باتت شبه مطلقة. فقد اعتمد

ضبط جيش التحرير الوطني الفلسطيني وجنوده المبعثرون في دول عربية متعددة، عتماداً كلياً على القائد العام في الحصول على رواتبهم، وخدماتهم اللوجستية و لإدارية، ومخصصات السفر، وحتى في حصولهم على جوازات سفر. وكان قادة لوحدات لا يستطيعون زيارة مقره في تونس من دون إذن مسبق ـ إذ كانت لسلطات التونسية تسمح بدخول أراضيها فقط لأولئك الذين تضع سفارة م.ت.ف. سماءهم على لوائح خاصة ـ لكن هيئة الأركان العامة لفتح والمجلس العسكري لـ م.ت.ف. كانا فقدا كل سلطة إدارية وعملانية ولم يقدرا على المساعدة. و زدادت حدة الاستياء بعد أن فرز عرفات عدداً من وحدات جيش التحرير الوطني لفلسطيني إلى العراق وليبيا (في مقابل مساعدة مالية وعسكرية كبيرة) خلال سنة ١٩٨٩، لكنه استغل هذه الفرصة لخفض عدد الأفراد ولتقليص النفقات عن طريق عرض التقاعد المبكر، أو التسريح الكامل مع دفع تعويض، أو الخدمة الاسمية في قوات الاحتياط بأجر مخفض. وعلّق الإعلام الغربي لاحقاً اهتماماً كبيراً على نتخاب الكثيرين من الضباط لمناصب رفيعة في أثناء مؤتمر فتح في آب/أغسطس، لكن في واقع الأمر تمثل الهم الأساسي للعسكريين القلقين في ضمان وظائفهم، ولم يكن لهم أي تأثير جماعي في اتجاهي فتح السياسي والتنظيمي.

كان عرفات منذ وقت طويل هو «الأول بين المتساوين»، وأصبح الآن عملياً زعيماً لا يمكن النيل منه. وكما أقر حبش وحواتمه والأمين العام المساعد للحزب الشيوعي الفلسطيني، سليمان النجاب، وخلف في ندوة مغلقة نشرت لاحقاً في مجلة «الهدف»، أن «أبو عمار [عرفات] كقائد سياسي لفتح وزعيم للمنظمة يمتلك من عناصر القوة ما يجعله قادراً على التفرد بالممارسة العملية.» وكان يتمتع بميزة خاصة لأن «فتح وهي كبرى التنظيمات الفلسطينية الفاعلة في الساحة، تتمتع بتأييد شعبي كبير سواء في الداخل أو في الخارج.» وبالإضافة إلى ذلك، فإن عرفات يملك «جهازاً مهماً من المستشارين الفلسطينيين... [و] تأييداً عربياً واسعاً، ومكانة خاصة لدى دول العالم، كما أن لديه جهازاً كبيراً من ممثلي منظمة التحرير في الخارج. هذا ناهيك عن التأييد الشعبي العارم الذي لا أحد باستطاعته تجاهله.» ولا تحتاج مضامين هذا الكلام إلى أي شرح. فعرفات أصبح الآن «مطمئناً إلى قوته وقدرته على العمل كما يريد.»[١٦٣]

غير أن الصدقية الدبلوماسية لـ م.ت.ف. استندت إلى مدخل رئيسي واحد هو الانتفاضة، التي سعى عرفات بجهد دؤوب للسيطرة عليها. فكانت أول خطوة له بعد اغتيال الوزير تأليف لجنة في فتح مسؤولة عن الأراضي المحتلة بإشرافه المباشر؛ وأصبح زكي لاحقاً أمين سر اللجنة، لكنها كانت من دون صلاحيات

ونادراً ما اجتمعت. وتعرض القطاع الغربي التابع لفتح للمزيد من التشتيت بعد أ
ألحق عرفات كوادره الكبار وأكثرية مساعدي الوزير السابقين بمكتبه أو نقلهم إل
«لجنة متابعة الانتفاضة» الموازية في م.ت.ف.، والتي ألفها الآن تحت سيطرته
أو نقلهم إلى وظائف مكتبية في دائرة شؤون الوطن المحتل التابعة لـ م.ت.ف
وأعيد نقل المهمات العسكرية والتنظيمية السابقة للقطاع الغربي بالتدريج إلى «القو
١٧». وأعلن قائد القوة ١٧ محمود الناطور (أبو الطيب)، في كانون الثاني/ يناي
١٩٨٩، إعادة تنظيم «القوات الضاربة» التابعة لفتح في «جيش شعبي»؛ وكان
الخرائط المعلقة في مقره في تونس منقطة بأعلام تمثل السرايا والكتائب والألو
والقيادات الميدانية في الضفة الغربية وقطاع غزة.(١٦٤) وكان هذا محض خيال
وتسبب اعتقال العشرات من أعضاء الجيش الجديد المتحمسين بزواله السريع.

وفي أية حال، اعتمد عرفات إلى حد كبير على شلة غير منظمة ودائم
التبدل تضم أعضاء من حاشيته الشخصية و«وسطاء» من الأراضي المحتلة. وكا
ينفق كميات كبيرة من الأموال نقداً بطريقة ارتجالية، ظاهرياً لدفع مخصصا
المتطوعين ولشراء الأسلحة، وواقعياً لضمان ولاء قاعدة فتح لشخصه. وأدى تدف
أموال دعم الصمود من م.ت.ف. ـ والتي ذكر كبار المسؤولين أنها بلغت مليو
دولار يومياً، وربما يكون المبلغ مبالغاً فيه ـ إلى ربط النشطاء والمؤسسات ف
الأراضي المحتلة أكثر بتونس.(١٦٥) واتهم خصوم عرفات بأن تلك الأموال مكنت
بعض الوسطاء «من بناء فيلات بأموال الصمود» (داخل الأراضي المحتل
وخارجها).(١٦٦) وواجه عرفات مقاومة، ليس أقلها من الكوادر الذين اعتبر
أنفسهم ورثة الوزير، لكن ظهور «كتائب أبو جهاد» وتشكيلات أُخرى أكد تشرذ
تنظيم فتح في الأراضي المحتلة فحسب. وزاد الوضع الاقتصادي الصعب ف
الطلب على المنافع القادمة من تونس، لكن انتشار شبكات الرعاية النفعية حوّ
الحركة السرية إلى كم متصدع لا بنية له ولا قيادة.

جاء تشرذم فتح لمصلحة هدف عرفات العام الرامي إلى منع ظهور قياد
بديلة ممكنة في الأراضي المحتلة قد تتعامل إسرائيل والولايات المتحدة معها
وعلى الرغم من أن هذا الخوف مبالغ فيه كثيراً، فإنه كان شائعاً بين قاد
م.ت.ف. في المنفى. وربما يكون نشر برنامج سياسي مؤلف من ١٤ نقطة أعد
ممثلو «المؤسسات الوطنية» الفلسطينية، الذين اجتمعوا في القدس الشرقية في ٤
كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، زاد في قلقهم هذا. وفي أية حال، أكدت م.ت.ف
فوراً سلطتها على «القيادة الوطنية الموحدة»؛ فوضع النداء الذي صدر بعد أربعة أيا
توقيع م.ت.ف. قبل توقيع «القيادة الوطنية الموحدة». وخالفت «القيادة الوطني

الموحدة» قيادة الاتجاه السائد في أكثر من مناسبة في الشهرين التاليين ـ إذ دعت إلى مقاطعة الوزير الأميركي شولتز في الوقت الذي كانت م.ت.ف. تريد الاتصال بالولايات المتحدة، ودعت أيضاً إلى استقالة أعضاء مجلس النواب الأردني من الضفة الغربية، ورؤساء البلديات ومجالس القرى المعينين تعييناً، والموظفين الفلسطينيين في الإدارة المدنية التي تديرها إسرائيل.(١٦٧) وردت م.ت.ف. على ذلك بمراجعة وتنقيح مسودات النداءات قبل صدورها، وعمدت في وقت لاحق إلى إملاء الديباجة السياسية بكاملها على «القيادة الوطنية الموحدة»، التي أصبحت توصف الآن بطريقة رتيبة بأنها مجرد «ذراع» م.ت.ف.(١٦٨)

وكان الحزب الشيوعي الفلسطيني أكثر التنظيمات انزعاجاً من هذه العلاقة، ولهذا السبب رفض الاندماج في جبهة وطنية مع شريكاته في «القيادة الوطنية الموحدة» خوفاً من وقوعه تحت سيطرة تونس الكاملة. وأبدى ممثلو ج.د.ت.ف. المحليون تعاطفاً شديداً مع موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني، لكن قادة ج.د.ت.ف. وج.ش.ت.ف. في المنفى أظهروا حرصاً مماثلاً لحرص قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. على ممارسة سيطرة سياسية شديدة على أتباعهم في الأراضي المحتلة، على الرغم من حديثهم الكثير الذي لا يتبعه عمل عن ضرورة التجاوب مع المطالبة بالديمقراطية وبانتقال السلطة إلى «القيادة الوطنية الموحدة». وبالطريقة نفسها، كانت مجلات «فلسطين الثورة» و«الحرية» و«الهدف» تنشر أيضاً صيغتها المعدلة من نداءات «القيادة الوطنية الموحدة»، وكانت في كل الحالات تنتقي مصطلحات تشير بوضوح إلى خضوع هذه القيادة لـ م.ت.ف.(١٦٩) وأذعنت ج.د.ت.ف. وج.ش.ت.ف. لتأليف «لجنة متابعة الانتفاضة» برئاسة عرفات كي تتولى مهمة توجيه «القيادة الوطنية الموحدة»، وكي تنسق الدعم السياسي والمالي للانتفاضة بصورة عامة. لكنه ثبت مرة أُخرى أن هذه اللجنة لا قوة لها، وأن رئيس م.ت.ف. كان يستخدمها لاستمالة أطراف أُخرى ولتهميشها في آن واحد. وكانت فائدتها الرئيسية مدّه بمبرر لتأسيس «حساب الرئيس الخاص بالانتفاضة» لدى الصندوق القومي الفلسطيني، لتلقي المساعدة المالية العربية المقررة للأراضي المحتلة. وكان هذا ثالث حساب من هذا النوع يفتحه عرفات حتى ذلك الوقت، وكان الإنفاق منه مثله مثل الإنفاق من الحسابين الآخرين بحسب اجتهاده الشخصي تماماً.

ومن المفارقات أن القمع الإسرائيلي للانتفاضة ساعد عرفات على تركيز السلطة في يديه. فأضعفت الاعتقالات المتواصلة «القيادة الوطنية الموحدة» مع حلول سنة ١٩٨٩، بعد أن حل محل الكوادر القدامى نشطاء أصغر سناً وأقل خبرة

سياسية وتنظيمية، وهذا بدوره جعل تلك القيادة أكثر انقياداً للأوامر التي تمل
عليها من المنفى. وتم بشكل متزايد تهميش الحركة الجماهيرية، بعد أن أفرد
م.ت.ف. دوراً سياسياً أكبر لـ «الشخصيات العامة» المؤيدة لها في الأراضي المحت
والتي قامت عملياً باستيعاب «القيادة الوطنية الموحدة». واتضحت النقلة في التو
من خلال التخلي عن محاولات لتنظيم العصيان المدني الشامل. وكانت «القيا
الوطنية الموحدة» تشجعت بفعل النجاح الأول لدعوتها إلى مقاطعة المنتوجا
الإسرائيلية واستقالة أفراد الشرطة الفلسطينيين وموظفي مصلحة الضرائب والجمار
وموظفي دائرة تسجيل السيارات والسائقين في الإدارة المدنية التي تديرها إسرائي
في ربيع سنة ١٩٨٨، إلى درجة كافية دفعتها إلى الإشارة إلى العصيان المدني ف
نداء أصدرته في ٣ تموز/يوليو، لكنها ما لبثت أن تراجعت عنه بعد هبوط الدخ
المحلي. ويرجع الهبوط إلى التأثير المشترك للإضراب التجاري، ولفرض حظ
التجول، ولفرض الإسرائيليين الغرامات المالية، ولخفض قيمة الدينار الأردني بنس
٥٠٪، وللقيود المفروضة على الاستيراد العربي من المحصول الزراعي الفلسطيني
وألقت المحاولات التي جرت سنة ١٩٨٩ لتنظيم مقاطعة عامة لبطاقات الهو
الممغنطة الجديدة التي أصدرتها السلطات الإسرائيلية، ولمقاطعة العمل ف
إسرائيل، بعبء لا يمكن تحمله على كاهل العائلات ذات الدخل المحدود
وبالتالي كان لا بد من التخلي عنها أيضاً.

كانت تأثيرات التشرذم وإضعاف القيادة واضحة في التجاوزات التي رافقت
الحملة ضد المتهمين بالتعاون مع إسرائيل. وقد تاب مئات المخبرين علناً خلا
سنة ١٩٨٨، وخصوصاً بعد انتشار الأخبار عن عملية شنق مخبر في قباطية في ٣
شباط/فبراير، لكن سرعان ما أعاد جهاز «الشاباك» بناء شبكاته من المخبرين
وازداد العنف ضد المخبرين المشتبه فيهم زيادة حادة في نيسان/أبريل ١٩٨٩، بع
أن كشفت الصحافة الإسرائيلية عن أن «جيش الدفاع الإسرائيلي» كان يستخد
وحدات سرية ضد النشطاء الفلسطينيين. وبات المخبرون المزعومون الذين قتلو
الآن، في أغلبيتهم، في واقع الأمر متهمين بالدعارة والاتجار بالمخدرات، أ
ضحايا الثأر الشخصي، وكان غالباً ما يمثّل بجثثهم. وكان أفراد «القوات الضاربة»
مثل «الفهود السود» التابعين لفتح و«النسور الحمر» التابعين لـ ج.ش.ت.ف
يهزأون علناً بتعليمات «القيادة الوطنية الموحدة» وبتعليمات لجان م.ت.ف. ف
تونس المتعلقة بضرورة تخفيف سلوكهم بحلول تموز/يوليو ١٩٨٩، مع أن حرك
حماس كانت أكثر التنظيمات التي ذاع سيطها في هذا المجال.[١٧٠] ولم يضف
عرفات صوته علناً إلى الأصوات المنادية بضبط النفس وبالتصرف بحسب الأصو

إلاّ في حزيران/يونيو ١٩٩١، ربما بسبب ضغط الرأي العام العالمي. وربما كان عرفات في سره يتقبل عدداً معيناً من الاغتيالات في هذه الأثناء ضمنياً كوسيلة لتأكيد هيمنة فتح ولتخويف خصومها، أو حتى للتنافس مع حماس التي عُقِد معها «اتفاق شرف» في ذلك الشهر.

وفي أية حال، شجعت إسرائيل على عسكرة الانتفاضة من خلال استخدامها الواسع للوحدات السرية في مجال القبض على نشطاء الانتفاضة أو قتلهم في أغلب الأحيان، والذي اقترن بقرارات متتابعة بشأن حظر حركة الشبيبة التابعة لفتح (إعلان حركة الشبيبة التابعة لفتح خارجة على القانون)، وبتخفيف القوانين الخاصة بإطلاق النار من قبل جنود «جيش الدفاع الإسرائيلي»، وبالسماح باستخدام الرصاص المطاطي الذي يفترض أنه غير قاتل على نطاق واسع (والذي قتل عشرات الفلسطينيين في الأشهر التالية). ومع تراجع الطابع الجماهيري للانتفاضة، بدأ شبان متطرفون يفرضون «ضرائب» ابتزازية على الدكاكين والمصالح التجارية، ويستبيحون لأنفسهم التحكم في القانون بمعدلات متزايدة. وكان الوضع في آب/أغسطس ١٩٩٠ في حالة من السوء شعرت معها «القيادة الوطنية الموحدة» بأنها مضطرة إلى توجيه نداء علني يندد بالاستجوابات وبعمليات التعذيب والاستيلاء غير القانوني على الأموال والأملاك، والتي ترتكبها المجموعات الأمنية، ويدعو النشطاء إلى عدم إخفاء وجوههم بالكوفيات إلاّ عند مواجهتهم الجنود الإسرائيليين.[١٧١] واستمر الصراع المرير مع السلطات الإسرائيلية، ولكن طوال السنة الماضية تعرضت الأحداث في الأراضي المحتلة باطراد للتعتيم بعد أن حاولت م.ت.ف. المحافظة على «مبادرتها للسلام» المتضائلة وسط تطورات دولية وإقليمية درامية.

الطريق إلى أوسلو

العودة إلى نقطة البدء

على الرغم من النفي الشديد من قِبَل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في المنفى ومن قِبَل الناشطين المحليين على حد سواء، فإن الانتفاضة وصلت إلى الطريق المسدود في ربيع سنة ١٩٨٩. وهذا ما حدث أيضاً لدبلوماسية م.ت.ف. ولم يتضح هذا الأمر على الفور، إذ إن عرفات كان يطور «هجوم السلام» الفلسطيني الذي أطلقه في المجلس الوطني الفلسطيني في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، وذلك من خلال جولة قام بها على الدول الإفريقية والآسيوية والاشتراكية في الأشهر التالية. لكن الحوار الرسمي مع الولايات المتحدة ظل متعثراً. فقد تناولت الجولة الأولى من المحادثات، في ٥ كانون الأول/ديسمبر، الأمور الإجرائية فقط، بينما رفض الجانب الأميركي في الجولة الثانية، التي لم تعقد حتى آذار/مارس ١٩٨٩، البحث في أي موضوع سوى وضع حد للإرهاب. وأنعش الرئيس جورج بوش ووزير الخارجية جيمس بيكر آمال م.ت.ف. في الأسابيع التالية بدعوتهما إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق الحقوق السياسية الفلسطينية، لكنهما ما لبثا أن أحبطاها باقتصارهما الحوار على مقترح لمحادثات السلام قدمه رئيس الحكومة الإسرائيلية، يتسحاق شمير، في نيسان/أبريل، وعلى مبادرة السلام الرسمية التي أصدرتها الحكومة الإسرائيلية في ١٤ أيار/مايو.

دعت المقترحات الإسرائيلية إلى تقسيم عملية السلام مع الفلسطينيين إلى مرحلتين رئيسيتين. ففي المرحلة الأولى تجرى انتخابات عامة في الأراضي المحتلة لاختيار ممثلين عن الفلسطينيين، الذين سيجتمعون بالمسؤولين الإسرائيليين للتفاوض في شأن فترة انتقالية من الحكم الذاتي. وفي المرحلة الثانية تجرى محادثات إضافية من أجل التوصل إلى تسوية دائمة للصراع. وكانت المقترحات تستبعد م.ت.ف. صراحة عن المرحلتين.[١] وكان عدد من «الشخصيات العامة» في الأراضي المحتلة المقربة من فتح ـ وهم أساساً فيصل الحسيني وزياد أبو زيّاد وسري نسيبة وجميل الطريفي (وانضم إليهم لاحقاً سعيد كنعان) ـ قد بحث في

موضوع الانتخابات مع مسؤولين إسرائيليين كبار في شباط/فبراير وآذار/مارس. إلاّ أن هؤلاء أوقفوا اتصالاتهم بعد أن رفضت م.ت.ف. رسمياً مقترح شمير في ٢٦ نيسان/أبريل.(٢) ورددت م.ت.ف. الآن قناعتها بأن نظيرها الحقيقي في المفاوضات هو الإدارة الأميركية لا الحكومة الإسرائيلية. وذكرت افتتاحية لمجلة «فلسطين الثورة» أن إسرائيل «ليست أكثر من قيادة ميدانية أمّا القيادة الاستراتيجية لهذه المعركة فهي القيادة الأميركية.» فالولايات المتحدة وحدها القادرة على إحضار إسرائيل إلى طاولة المفاوضات.(٣) وازداد غضب م.ت.ف. من تحركات الولايات المتحدة لسد الأبواب في وجه الطلبات التي قدمتها للانضمام إلى عدة منظمات تابعة للأمم المتحدة، كمنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الثقافة والعلوم والتربية؛ وحذر عرفات، في أيار/مايو، من أن تجميد العمل العسكري عرضة للخطر لأنه «للصبر حدود».(٤) ومهما تكن جدية التحذير، فقد أكد الموقف الأميركي في الأمم المتحدة لـ م.ت.ف. صحة اعتقادها أن الولايات المتحدة هي العقبة الرئيسية في وجه قيام دولة فلسطينية.(٥)

ولم ييسر مؤتمر فتح، الذي عقد في آب/أغسطس، الأمور بدعوته إلى تصعيد الكفاح المسلح ضد إسرائيل. ونالت هذه الدعوة ثناء ج.ش.ت.ف. وغيرها من التنظيمات، لكنها لقيت احتجاجاً علنياً من الإدارة الأميركية.(٦) وسارع عرفات، بعد عدة أيام، إلى نشر «البيان السياسي الختامي» بعد أن حُذفت منه العبارات الأكثر هجومية، بينما قال عضو اللجنة المركزية، صلاح خلف، إن الكفاح المسلح والإرهاب لا يمثلان ظاهرة واحدة.(٧) لكن ما سها عن البال في هذه الفورة من التصريحات والتصريحات المضادة هو حقيقة أن عرفات حصل على المصادقة غير المشروطة من مؤتمر فتح على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني السياسية، الأمر الذي عنى الموافقة بأثر رجعي على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ والاعتراف ضمنياً بوجود إسرائيل. وهكذا فإن انزعاج عرفات من الموقف الأميركي لم يكن استعراضياً فحسب، حتى لو كان تحذيره من أن الانتفاضة ستعتمد أساليب تصعيدية جديدة يفتقر إلى الإقناع.(٨) وفضلاً عن ذلك، دل قبول م.ت.ف. رسمياً، وإنْ بشروط، بمقترح حل وسط مؤلف من عشر نقاط أعلنه الرئيس المصري مبارك في ١٩ أيلول/سبتمبر، على اهتمام لم يفتر من جانبها بالحوار. وقدم بيكر مقترح «ردم الهوة» مؤلفاً من خمس نقاط، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، على أمل تخفيف معارضة م.ت.ف. للانتخابات في الأراضي المحتلة. وجدد مندوبو الولايات المتحدة وم.ت.ف. حوارهم للبحث في مقترح بيكر بعد أسبوعين من تقديمه، وبعد توقف الحوار لأكثر من شهرين. وقام وزير

الخارجية الأميركي بتعديل اقتراحه في تشرين الثاني/نوفمبر لتبديد قلق م.ت.ف.، لكن ردها النهائي، في ٦ كانون الأول/ديسمبر، ربط موافقتها بحصولها على دور مباشر في اختيار المفاوضين الفلسطينيين.

مضى العام في جو من عدم اليقين، لكن عرفات أصر بثقة في رسالته المعتادة في مطلع العام الجديد، والتي نشرها في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، على أن الدولة الفلسطينية كانت «على مرمى حجر» فقط. إلاّ إن هذه الثقة أحبطت فجأة بفعل القرار السوفياتي برفع ما تبقى من القيود على هجرة المواطنين اليهود إلى إسرائيل. وأثار تعهد شمير بتوطين القادمين الجدد، المتوقع ألاّ يقل عددهم عن مليون شخص، في الأراضي المحتلة قلق م.ت.ف. والأردن اللذين خشيا مصادرة الأراضي الفلسطينية على نطاق واسع، وحدوث موجة هجرة جديدة للاجئين من الأراضي المحتلة. وهكذا أخذت م.ت.ف. تستوعب عواقب نهاية الحرب الباردة، وهي التي لم تعلق حتى ذلك الحين على سقوط جدار برلين، وعلى التحولات المثيرة الجارية في أوروبا الشرقية. أمّا الاتحاد السوفياتي، وللتخفيف من وقع قراره بشأن المهاجرين اليهود، فقد رفع مكانة بعثة م.ت.ف. في موسكو إلى مرتبة السفارة، وعيَّن سفيراً مطلق الصلاحية لدى م.ت.ف. في تونس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠. وهيمنت مسألة الهجرة على العلاقات الفلسطينية ـ السوفياتية من هذه اللحظة فصاعداً، إذ ناقشت افتتاحية تلو الأُخرى في مجلة «فلسطين الثورة» مخاطر هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل. فمثلاً، أكدت افتتاحية ٤ شباط/فبراير أن هذا التدفق يهدد عملية السلام ويعزز سياسات شمير المتشددة. وتظاهر عرفات باللامبالاة إذ صرح قائلاً: «كنا نقاتل ٣,٥ مليون يهودي وبعد الهجرة سنقاتل ٤,٥ مليون يهودي»، لكن الإرباك كان بادياً بوضوح على م.ت.ف.[٩]

بعد ذلك نوقش «الخطر» اليهودي السوفياتي وسط تصاعد حاد في التوتر بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة والعراق من جهة أُخرى. وكانت م.ت.ف. قد وطدت علاقاتها بالعراق في الفترة السابقة، إذ أفصح عضو اللجنة المركزية، خليل الوزير، في مجالسه الخاصة عن أن القيادة العراقية أكدت له أن لديها ٥٤ فرقة في القوات البرية ستزج في المعركة ضد إسرائيل بعد انتهاء الحرب مع إيران. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، وصف عرفات العراق بأنه المدافع عن البوابة الشرقية للأمة العربية.[١٠] وكانت القيادة الفلسطينية معجبة كثيراً بالقدرة العسكرية والصناعية العراقية، وهللت لانتهاء الحرب مع إيران في تموز/يوليو لأن إسرائيل ستواجه الآن تحدياً رئيسياً جديداً.[١١] ونسق عرفات والرئيس العراقي صدام

حسين، خلال سنة ١٩٨٩، دعمهما لرئيس الحكومة اللبنانية المعيَّن، الجنرال ميشال عون، الذي قاد حملة عنيفة بهدف إخراج القوات السورية من لبنان. وعبّر رئيس م.ت.ف.، في كانون الأول/ديسمبر، عن عدم رضاه عن سير الحوار مع الولايات المتحدة من خلال كيله المديح لصاروخ عراقي باليستيكي جديد تم كشف النقاب عنه كـ «هدية للانتفاضة».[١٢] كذلك أدى العراق دوراً في إقناع عدد من دول العالم الثالث بالاعتراف بالدولة الفلسطينية عبر إمداده هذه الدول بالنفط والسلاح نيابة عن م.ت.ف.[١٣] كما أن م.ت.ف. قدمت المزيد من الثناء للعراق بعد الكشف عن محاولته للحصول على صواعق نووية والعمل على تجميع «مدفع عملاق» في نيسان/أبريل ١٩٩٠، فقالت: إن «الجنوح العربي نحو السلام في هذه المرة ينطلق من واقع الاقتدار، وليس من موقع العنف.»[١٤] وأيدت م.ت.ف.، أسوة بمعظم الدول العربية، الطلب العراقي بعقد مؤتمر قمة عربي استثنائي في بغداد للرد على الضغوط الأميركية.[١٥]

انتهزت م.ت.ف. فرصة عقد مؤتمر القمة (٢٨ ـ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠) كي تشكو بمرارة القصور في المساعدة المالية العربية. وكانت هذه اللازمة مألوفة، فقد لام عرفات بشدة رؤساء الدول العربية في اجتماع القمة السابق، الذي عقد في الدار البيضاء في أيار/مايو ١٩٨٩، على تقصيرهم في الوفاء بتعهداتهم التي قطعوها على أنفسهم في العام السابق.[١٦] وكشف رئيس الصندوق القومي الفلسطيني، جويد الغصين، في آذار/مارس ١٩٩٠، النقاب عن أن م.ت.ف. تلقت ما مجموعه ١,٧ مليار دولار منذ سنة ١٩٧٨، بالإضافة إلى ١٦٥ مليون دولار سنة ١٩٨٩. كما أنه لم يتم قط تنفيذ وعد حزيران/يونيو ١٩٨٨ بتقديم مبلغ ١٢٨ مليون دولار لدعم الانتفاضة، مع أن ليبيا قدمت هبات غير متصلة تراوح مجموعها ما بين ٢٨ و٣٥ مليون دولار؛ ودفع فقط كل من المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والإمارات العربية المتحدة الحصة المحددة له من المنحة الإضافية الشهرية التي قررت في الوقت نفسه، لكن حتى عندئذ لم تشكل المبالغ المدفوعة سوى ٣٠٪ من مجموع ٤٣ مليون دولار التي تم التعهد بدفعها. وختم الغصين كلامه قائلاً إن م.ت.ف. تواجه عجزاً شديداً في ضوء ميزانيتها السنوية البالغة ٢٠٠ مليون دولار وتخصيص مبلغ ٣٠٠ مليون دولار أُخرى للأراضي المحتلة.[١٧] وضاق عرفات بالوضع ذرعاً بعد أن تعمقت الأزمة المالية، فصرح بغضب، في أيار/مايو، أن المعونة العربية لـ م.ت.ف. بلغت ما مجموعه ٢,٦ مليار دولار، منذ تأسيسها سنة ١٩٦٤، بينما قدمت الدول العربية للمجاهدين الأفغان ١٩ مليار دولار خلال تسعة أعوام فقط.[١٨]

كذلك كانت عملية السلام في حالة خطر. فقد رفض شمير ومؤيدوه في مجلس الوزراء الإسرائيلي التصويت على خطة بيكر المعدلة في ١١ آذار/مارس، الأمر الذي دفع حزب العمل إلى الانسحاب من الائتلاف الحكومي والتعجيل في سقوط الحكومة بواسطة طرح حجب الثقة في الكنيست بعد ذلك بأربعة أيام. وضغطت م.ت.ف. على الولايات المتحدة لتوسيع أفق حوارها الرسمي معها في الفترة المقبلة، وهو ما عرّضها للإدانة من قِبَل المعارضة على «تنازلات مجانية»، لكن الولايات المتحدة لم تستجب.[١٩] وتلقت دبلوماسية م.ت.ف. انتكاسة أُخرى في ٣٠ أيار/مايو عندما تم أسر فدائيين تابعين لجبهة التحرير الفلسطينية بعد نزولهم إلى شاطئ جنوبي تل أبيب في عملية فاشلة رعتها الدولتان الحاضنتان للجبهة وهما العراق وليبيا. وطلبت الولايات المتحدة معاقبة الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية، محمد عباس زيدان، الذي كان استعاد مقعده في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. سنة ١٩٨٧، إلاّ إن عرفات كان واقعاً تحت ضغط شديد من أعضاء قاعدتيه التنظيمية والعسكرية الذين لم يروا فائدة من حوار دام ١٨ شهراً مع الولايات المتحدة، فاكتفى بتكرار القول إن م.ت.ف. لم تشارك في عملية جبهة التحرير الفلسطينية، وإنها لا تزال تعارض الهجمات على المدنيين.[٢٠] ولم يكن هذا التصريح كافياً بنظر الرئيس بوش، فعلّق الحوار في ٢٠ حزيران/يونيو. وتبع ذلك ورود أنباء عاجلة عن نجاح حزب الليكود في تأليف حكومة جديدة في إسرائيل بالتحالف مع الأحزاب القومية والدينية المتطرفة. واعتبرت م.ت.ف. أن تأليف ما سمته «وزارة حرب» في إسرائيل دفن خطة بيكر للسلام. وبالتالي، لم يكن هناك أي سبب يدعوها إلى تقديم تنازلات سياسية في سبيل إعادة الحوار مع الولايات المتحدة، وعكست افتتاحيات متتالية لمجلة «فلسطين الثورة» هذا الموقف من خلال التشديد على عدم قبول م.ت.ف. بـ «شروط تمس السيادة الفلسطينية.»[٢١]

وتحطم أي أمل بإحياء الحوار مع الولايات المتحدة عندما غزا الجيش العراقي الكويت في ٢ آب/أغسطس. وواجهت م.ت.ف. مأزقاً ذا أبعاد خطرة لم تواجهه سابقاً. فإدانة الغزو ستنجم عنها خسارة الدعم المالي والاستراتيجي العراقي، وستعرّض الفلسطينيين المقيمين بالإمارة، والبالغ عددهم ٣٠٠,٠٠٠ نسمة، للانتقام. وفي المقابل، كانت علاقات م.ت.ف. بمشيخات الخليج تتدهور منذ سنة ١٩٨٨. وكانت المنظمة غاضبة بصورة خاصة من إصرار الكويت على الالتفاف على الصندوق القومي الفلسطيني وتحويل المعونات المالية مباشرة إلى المؤسسات في الأراضي المحتلة، فاتهمتها بتمويل حركة حماس. واتهم عرفات، في حديث غير علني أمام اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي لـ م.ت.ف.،

«مشايخ النفط» بالفساد المفرط، مالياً وخلقياً، وبحرمان م.ت.ف. من الأموال.(٢٢) كما تأثرت م.ت.ف. عند صوغ موقفها العلني بمظاهر التأييد الفلسطيني القوي للعراق في الأراضي المحتلة والأردن.

حاولت م.ت.ف. الخروج من مأزقها بالدعوة إلى تسوية تعيد إلى الكويت سيادتها بعد حل النزاع مع العراق. وبذلت جهداً مضنياً في سبيل التوصل إلى «حل عربي» لأزمة الخليج في أثناء مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد في القاهرة في ١٠ آب/أغسطس، لكنها صوتت، في النهاية، ضد قرار يؤيد لجوء المملكة العربية السعودية إلى طلب المساعدة العسكرية الغربية. وما لم تستطع م.ت.ف. إخفاءه هو أن أياً من بياناتها أو افتتاحياتها لم يتضمن إدانة صريحة للغزو العراقي أو تأكيداً غير مشروط للحقوق الكويتية. وبدا أن اقتراح الرئيس صدام حسين، في ١٢ آب/أغسطس، بربط حل أزمة الخليج بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وبإنهاء الوجود السوري في لبنان، يوفر وسيلة لإنقاذ ماء الوجه. وما لبثت م.ت.ف. أن جعلت هذا «الربط» المبدأ المركزي لدبلوماسيتها، وتباهى عرفات أمام حاشيته بأنه أوحى بهذه الفكرة لصدام حسين.

يبدو أن ما دفع عرفات في النهاية إلى الوقوف بحزم خلف صدام حسين كانت الفكرة المغرية بأن مقامرته الجريئة قد تصيب، وفي هذه الحالة تعود بفائدة عظيمة على م.ت.ف. وتم التأكيد للزعماء الفلسطينيين الذين زاروا بغداد أن العراق قادر على مواجهة الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة، وأنه على استعداد لكل المستجدات العسكرية. كما أسرّ البعض بأن العراق يمسك بورقة رابحة هي «سلاح سحري»، في تلميح إلى قدرة نووية.(٢٣) وأوحت هذه العوامل مجتمعة بأنه من غير الممكن أن يخوض التحالف الدولي الحرب، الأمر الذي عزز آفاق الحل الدبلوماسي. واستناداً إلى هذه الحسابات، اقترح عرفات، في أوائل أيلول/سبتمبر، إمكان حل أزمة الخليج من خلال مفاوضات متزامنة بشأن جميع النزاعات في الشرق الأوسط، ومن خلال رفع العقوبات الدولية المفروضة على العراق، وانسحاب القوات الأميركية من الخليج، وإيجاد «حل عربي» تقوم فيه م.ت.ف. بدور الوسيط المحايد.(٢٤) ومهما تكن نيات عرفات، لم يكن ممكناً تأويل هذا الاقتراح سوى أنه دليل على انحياز م.ت.ف. نهائياً إلى جانب العراق. وكان هذا بالتأكيد ما استنتجته ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف.، إذ قامتا على أساسه بإعلان تأييدهما رسمياً لرئيس م.ت.ف.(٢٥)

وكانت م.ت.ف. حتى ذلك الحين تتحفظ في تصريحاتها الرسمية عن الأزمة. وتوقفت «فلسطين الثورة» عن الصدور مدة أسبوعين في آب/أغسطس، ربما

لتجنب ضرورة اتخاذ موقف واضح، وحتى ج.ش.ت.ف. أبدت أسفها على أن الخطوة العراقية أبعدت القضية الفلسطينية عن مركز الصدارة، لكنها دعت إلى التصدي للقوات الأميركية في الخليج.[٢٦] وتغيرت لهجة م.ت.ف. مع بداية أيلول/سبتمبر، إذ وصفت «فلسطين الثورة» الجنود الأميركيين بأنهم «صليبيون جدد»؛ ونشرت المجلة أيضاً نقاشاً مطولاً للعوامل الاقتصادية التي دفعت العراق إلى غزو الكويت، مؤيدة الادعاءات العراقية أن أزمته المالية جاءت نتيجة تدبير متعمد من القوى الخارجية.[٢٧] وتبنت م.ت.ف. وجميع التنظيمات الفدائية الرئيسية في الأسابيع التالية من دون أي تحفظ الحجة القائلة إن الغزو كان في الواقع عملاً دفاعياً استباقياً هدفه هزيمة المؤامرة التي دبرتها الولايات المتحدة ضد العراق. وأصرت «فلسطين الثورة» على أن الولايات المتحدة أصدرت تعليماتها إلى حلفائها العرب بقطع المساعدات عن العراق وعن م.ت.ف. منذ أواسط الثمانينات، وأنها شنت حملة إعلامية عدائية ضدهما منذ بداية التسعينات.[٢٨] ووافقت ج.ش.ت.ف. على ذلك، وقال عضو مكتبها السياسي عبد الرحيم ملوح إن العراق تحرك «لحماية نفسه من مؤامرة تشترك فيها دولة الكويت، وتصحيحاً لخطأ تاريخي»، أي تكوين الإمارة من خلال اقتطاع أرض عراقية.[٢٩]

عارض بعض الزعماء الفلسطينيين موقف م.ت.ف. وكان أكثر هؤلاء مجاهرة بالرأي عضوا اللجنة المركزية لفتح خالد وهاني الحسن، اللذان كانت لهما صلات وثيقة بمشيخات الخليج منذ زمن بعيد. وعبّر صلاح خلف أيضاً عن معارضته لكن بصورة غير علنية، بعد أن أدرك مدى الضرر الذي لحق بمكانة م.ت.ف. في الغرب، كما أنه لم يكن يثق بصدام حسين. غير أن أصواتهم ظلت منعزلة، إذ ألهبت الجرأة العراقية العواطف الفلسطينية. فصرح عرفات في أواخر كانون الأول/ديسمبر بقوله: «خيارنا الثوري أن أكون في هذا الخندق المواجه لإسرائيل والمواجه لأميركا.»[٣٠] وصرح الأمين العام المساعد لـ ج.ش.ت.ف.، مصطفى الزبري، بحماسة مماثلة أن «العراق [هو] العمق الاستراتيجي للقضية الفلسطينية والانتفاضة»، مضيفاً أن العراق حطم التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي وأعاد الخيار العسكري إلى العرب.[٣١] وقد ظهر مدى وهم هذه التصورات مع بدء التحالف الدولي بهجومه الجوي على العراق في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، وعقب الهزيمة المدوية للجيش العراقي وطرده من الكويت ما بين ٢٤ و٢٨ شباط/فبراير.

وكانت م.ت.ف. قد فقدت تأييد مشيخات الخليج ومصر، ووجدت نفسها في موقع المتفرج العاجز مع بدء الخروج القسري لعشرات الآلاف من الفلسطينيين من الكويت، إلاّ إنها ظلت تصر، طوال الوقت، على أن تأييد شعبها لها وصل

إلى الذروة.[٣٢] وفي محاولة منها لإصلاح الضرر الذي لحق بمكانتها، عرضت عقد محادثات مباشرة مع إسرائيل، ولو كان ذلك برعاية الأمم المتحدة وبحضور الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن.[٣٣] ومع أن هذا العرض صدر بعد مضي أسبوعين على تحرير الكويت، فإنه أخفى مدى صعوبة الموقف بالنسبة إلى م.ت.ف. ولم يعكس الموازين الفعلية. وتجاهلت الولايات المتحدة العرض، ومضت في خطتها الخاصة للسلام التي أعلنها بيكر في ٦ آذار/مارس. وتصورت هذه الخطة محادثات ثنائية منفصلة بين إسرائيل وكل من سورية ولبنان ووفد أردني ـ فلسطيني مشترك. ومراعاة لإصرار إسرائيل، كان يجب أن يتم اختيار المفاوضين الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، مع استبعاد سكان القدس والفلسطينيي الشتات ومسؤولي م.ت.ف. الرسميين. وكان هذا المسار سيركز فقط على ترتيبات موقتة لحكم ذاتي فلسطيني في الأراضي المحتلة يدوم خمسة أعوام، مع استبعاد القدس مرة أُخرى، على أن يصحبه تعهد بعقد المزيد من المحادثات بعد العامين الأولين لتقرير الوضع النهائي للأراضي ولسكانها.

وعلى غرار ما أوردت التكهنات، اعترضت م.ت.ف. من منطلق أن المقترح الأميركي لا يزيد في شيء على التفسير الإسرائيلي لمقترحات الحكم الذاتي التي وردت في اتفاق كامب ديفيد والتي سبق أن رفضتها قبل أعوام كثيرة، كما احتجت بطريقة خطابية أن «أميركا ليست قدر فلسطين.»[٣٤] ومع نهاية نيسان/أبريل، أكد المجلس المركزي لـ م.ت.ف. مجدداً التزامه البرنامج الذي تبناه المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، لكن عرفات تبنى موقفاً أكثر واقعية، إذ دعا إلى «شعارات وبرامج على قدر طاقتنا.»[٣٥] وفوض إلى فيصل الحسيني وحنان عشراوي وغيرهما من «الشخصيات العامة» في الأراضي المحتلة مناقشة موضوع التمثيل الفلسطيني مع بيكر في الأشهر التالية. وأنعشت محاولة الانقلاب الفاشلة في موسكو، في ٢١ آب/أغسطس، الآمال لفترة قصيرة بإحياء الاتحاد السوفياتي، وبتحسين الوضع التفاوضي الفلسطيني؛ وابتهج عرفات سراً بسقوط غورباتشيف، بينما عبّر فاروق القدومي وياسر عبد ربه وغيرهما من كبار المسؤولين علناً وبصورة عفوية عن مشاعرهم، غير أن هزيمة الانقلابيين عصمت قيادة م.ت.ف. من الزلل. واستمال القرار الذي اتخذته سورية بالانضمام إلى عملية السلام، في أوائل أيلول/سبتمبر، المشككين، أمثال القدومي. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، فوض المجلس الوطني الفلسطيني إلى اللجنة التنفيذية اتخاذ القرار النهائي بشأن شروط المشاركة الفلسطينية في المحادثات وطبيعتها.[٣٦] وكانت ج.ش.ت.ف. عبّرت، في وقت سابق، عن مشاعر المعارضة الفلسطينية بقولها:

«لا للمؤتمر الأميركي»، وبدعوتها إلى اتباع «تكتيك التشدد في زمن التراجع»، لكن من دون جدوى.[٣٧] وأكد المجلس المركزي التابع لـ م.ت.ف.، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أن وفداً فلسطينياً برئاسة حيدر عبد الشافي الطبيب في غزة، جرى تأليفه بحسب الشروط التي حددتها الولايات المتحدة وإسرائيل، سيحضر المؤتمر الافتتاحي في العاصمة الإسبانية مدريد بعد أحد عشر يوماً. وكما أوضح القدومي، كان على م.ت.ف. أن تنضم إلى عملية السلام أو تخرج من التاريخ.[٣٨]

المعارضة في أزمة

كانت قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. قد سعت منذ زمن بعيد للانضمام إلى عملية السلام، وإنْ يكن بشروط أفضل، إلاّ إن ما مكّنها جزئياً من اتخاذ القرار المصيري اختلال المعارضة الفلسطينية. وكان هذا الاختلال أوضح ما يكون بالنسبة إلى التنظيمات التي تدعمها سورية والتي لم يعد لها أتباع كثيرون خارج سورية، أو خارج المناطق اللبنانية الخاضعة للسيطرة السورية. ودان المنشقون عن فتح المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ لمبادلته «'دولة' مقابل وطن» ولقبوله بـ «الاستسلام تحت شعار 'الاستقلال'»، لكن دعواتهم المتكررة في الأسابيع التالية إلى تأليف م.ت.ف. منافسة ومجلس وطني بديل لم تؤت ثمارها.[٣٩] ومما زاد في مأزقهم صدور قرار ليبي في وقت سابق من العام بتجميد المساعدة المالية لمعظم تنظيمات الرفض، الأمر الذي دفع عدداً منها إلى الالتفات نحو إيران.[٤٠] وفي شباط/فبراير ١٩٨٩، حذف المنشقون عن فتح التزامهم شعار «التقدم الديمقراطي والاشتراكي» المطبوع على غلاف مجلتهم الأسبوعية «فتح»، وحضروا «المؤتمر الإسلامي الأول من أجل فلسطين» في طهران في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. ولم تهن محنتهم بعقد مؤتمر عام واستبدال «القيادة الموقتة» بلجنة مركزية في تشرين الثاني/نوفمبر. وبحلول أيار/مايو ١٩٩١، كانوا تخلوا عن الدعوة إلى إسقاط عرفات واستبدلوها بالدعوة إلى التضامن والوحدة والإصلاح الديمقراطي داخل م.ت.ف.[٤١]

ولم يكن حظ ج.ش. ـ ق.ع. أفضل كثيراً على الرغم من أن برنامج إذاعة «القدس» التابعة لها، والتي بدأت البث من جنوب سورية بعد تفجر الانتفاضة بوقت قصير، كسب لها جمهوراً من المستمعين في الأراضي المحتلة. واحتفظت الجبهة بقواعد فدائية في أنحاء متعددة من لبنان، لكن الشلل المفروض عليها

والانقسامات السياسية أديا إلى انشقاقها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. ووثقت ج.ش. - ق.ع. روابطها بإيران، وحضر أحمد جبريل، الذي أطلق لحيته، المؤتمر الإسلامي في طهران في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.(٤٢) وتعرض جناح جبهة التحرير الفلسطينية المدعوم من سورية لتدهور مماثل. فأعقبت وفاة طلعت يعقوب، نتيجة إصابته بنوبة قلبية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، استقالة عبد الفتاح غانم، الأمر الذي دفع الأعضاء الباقين إلى توقيع اتفاقية وحدة شكلية مع جناح محمد زيدان (أبو العباس) بعد ذلك بعام واحد، على الرغم من أنهم فشلوا أيضاً في حل جميع خلافاتهم.(٤٣) وعاد غانم إلى أحضان م.ت.ف. في دورة المجلس الوطني الفلسطيني في أيلول/سبتمبر ١٩٩١؛ وأدى الاستياء الداخلي، الممزوج برغبة قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. في إزالة العداء الأميركي لـ م.ت.ف.، إلى استبدال زيدان بعلي إسحق ممثلاً لجبهة التحرير الفلسطينية في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. كما سبق أن انسحبت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني من ائتلاف «جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني» سنة ١٩٨٨، وانضم أمينها العام سمير غوشة، في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، إلى اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. أول مرة؛ وانشقت احتجاجاً على ذلك مجموعة صغيرة بزعامة خالد عبد المجيد في دمشق، لكن لم يكن لانشقاقها تأثير يذكر.

كان تهميش التنظيمات التي تدعمها سورية أمراً حتمياً نظراً إلى عدم وجود أتباع لها في الأراضي المحتلة، لكن هذا الوضع لا يفسر الضائقة المتعمقة التي حلت بـ ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. منذ سنة ١٩٨٨. إذ إن كلاهما التف حول راية الوطنية القطرية الفلسطينية في أثناء حرب المخيمات في لبنان والانتفاضة في الأراضي المحتلة، غير أن هذه الأحداث الرئيسية أجبرتهما بالقدر نفسه على القبول بالاستراتيجيا الدبلوماسية التي تنتهجها قيادة التيار السائد في م.ت.ف.، وإنْ يكن بدرجات متباينة وبتردد متواصل في كلتا الحالتين. وضربت ج.ش.ت.ف. مثلاً للتوتر الحادث: فبعد أن شككت، في البداية، في قدرة م.ت.ف. على تحويل إعلان قيام الدولة الفلسطينية، الذي تم في المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، إلى حقيقة عملية، توصلت مع نهاية سنة ١٩٨٩ إلى اعتبار الإعلان «خطوة نوعية هامة» والدولة إمكاناً واقعياً.(٤٤) وأكد حبش، في هذه الأثناء، استعداد ج.ش.ت.ف. لحل النزاع الفلسطيني برمته في مؤتمر دولي للسلام.(٤٥) وفي لبنان، دفع هذا الغموض السياسي وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية أعداداً متزايدة من أعضاء التنظيمات، بمن فيهم الكثيرون من الكوادر المتوسطة، إلى الهجرة أو إلى طلب اللجوء في الخارج. وظلت إدامة الأجهزة

البيروقراطية العسكرية والمدنية عبئاً على موارد محدودة نسبياً، الأمر الذي أعطى سبباً إضافياً للبقاء بثبات داخل إطار م.ت.ف. لكن هذه المساومة الضمنية لم تكن مريحة، وأدت إلى تعميق التصدعات الداخلية القائمة.

عمقت الانتفاضة أزمة ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. من خلال تشكيكها في صحة العقائد العملية والبنى التنظيمية التي تطورت في إطار كفاح مسلح كان يقاد من المنفى في العقدين السابقين. وبسرعة التقطت قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف.، بحسها البراغماتي المعتاد، طاقة الانتفاضة الكامنة وحدودها في آن واحد. فالتمرد سيستمر إلى أن يضمن انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن لم يكن معقولاً أن يتوقع من سكان الأراضي المحتلة «أن يستمروا في إلقاء الحجارة حتى يخرج الإسرائيليون من حيفا وعكا.»[٤٦] وفي المقابل، لجأت ج.ش.ت.ف.، وإلى حد أقل ج.د.ت.ف.، إلى التوقعات المضخمة بشأن ما يمكن للانتفاضة أن تحققه؛ فقد كان هدفها ببساطة شديدة «إزالة الاحتلال من المناطق التي احتلها عام ١٩٦٧.» ودعت الجبهتان باستمرار إلى تصعيد الانتفاضة في الفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠، مع تجاهلهما الدؤوب لحالة الإحباط المتزايدة التي تعيشها الانتفاضة، من أجل إحراج م.ت.ف. ومقاومة دبلوماسيتها. لكن التغييرات الاستراتيجية الكاسحة التي أحدثها انهيار الشيوعية أبرزت استحالة الدفاع عن موقف الجبهتين هذا، كما دعمت الضغوط الداخلية من أجل الإصلاح.

واصلت ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. الاحتفال بالمناسبات الخاصة بالشيوعية، مثل الثورة البولشفية سنة ١٩١٧، وذكرى ميلاد قائدها لينين، والأعياد الوطنية لدول الكتلة السوفياتية، لكنهما بخلاف ذلك لم تلحظا علناً أفول نجم الحرب الباردة بالتدريج. أخيراً، عشية سقوط جدار برلين اعترف حبش فقط بعلامات التغيير، إذ قال: إن «البيروسترويكا والتفكير السياسي الجديد... إنما يدل على حيوية وجدلية نظريتنا الثورية وقدرة الاشتراكية على تجديد نفسها ومعالجة نواقصها ومشكلاتها.»[٤٧] ولم تستخلص ج.ش.ت.ف. أية استنتاجات عقائدية إضافية ولم تعبّر عن وجهة نظر سياسية إزاء التطورات التي جرت في أوروبا الشرقية في الأشهر التالية، باستثناء انتقاد الحكومات الجديدة على تسرعها في إعادة العلاقات الدبلوماسية بإسرائيل والتحسر على حقيقة أن «التطورات التي عاشتها أوروبا الشرقية [سرقت] الأضواء التي كانت مسلطة على الانتفاضة.»[٤٨] وكان اهتمام ج.ش.ت.ف. الأساسي ينحصر في تأثير تلك الأحداث في الصراع العربي ـ الإسرائيلي؛ فحذر حبش من أن «توازن المصالح» الذي دعا إليه غورباتشيف كثيراً لا معنى له إذا استمر الخصوم في الهيمنة على ميزان القوى، لأن هذا سيمنع حق

«تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.»[49] وفي نهاية سنة ١٩٩٠، اعترف حبش بأن «العالم الثالث [خسر] السند والنموذج الذي كان يستند إليه متمثلاً في الاتحاد السوفياتي»، وأكد أن «الولايات المتحدة تقف الآن على رأس هذه الأقطاب المتعددة [في النظام الدولي].»[50]

استمد اليسار الفلسطيني، الذي جُرد من الأسس العقائدية والاستراتيجية التي نادى بها أكثر من ٢٠ عاماً، عزاء وفيراً من صعود القوة العراقية. وأشار كراس أصدرته ج.ش.ت.ف.، سنة ١٩٨٩ بشأن العقيدة العسكرية، بإعجاب إلى أنه بينما كشفت إسرائيل عن ضعفها بانسحابها من لبنان بعد أن سقط لها «فقط» ٧٠٠ قتيل و٣٠٠٠ جريح وبعد إنفاق ٥ مليارات دولار، فإن في استطاعة العراق (وإيران) أن يتحمل مثل هذه الخسارة في شهر واحد من دون أن يضطر إلى وقف القتال.[51] وصرح حبش متفائلاً في نيسان/أبريل ١٩٩٠، في أثناء تبادل العراق التهديدات بالحرب مع إسرائيل، أن «مجمل الوضع الدولي في مصلحتنا»، بينما قال نائبه الزبري بحماسة إن العراق «عملاق»، وإن إحياء الجبهة الشرقية العربية (المتوقف على المصالحة بين العراق وسورية وم.ت.ف.) يمكن أن يعوض خسارة دعم أوروبا الشرقية.[52] ودفعت أزمة الخليج الأمور إلى الواجهة، فقام حبش وحواتمه بزيارة لعمان أول مرة منذ سنة ١٩٧١ وقابلا الملك حسين؛ ثم استقبلهما صدام حسين في بغداد، منهياً بذلك مقاطعة أُخرى دامت عشرة أعوام. وانتقدت ج.ش.ت.ف.، في تشرين الأول/أكتوبر، بصراحة الاتحاد السوفياتي لتأييده إجراءات مضادة للعراق بادرت إليها الولايات المتحدة (لكنها امتنعت بحكمة من أي تعليق سلبي على موقف مضيفيها السوريين المؤيد للتحالف الدولي). وكرر حبش، في كانون الأول/ديسمبر، القول إن العراق يشكل عنصراً رئيسياً في القوة العربية بفضل قوته المسلحة وامتلاكه للنفط.[53] وهددت ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. بعد بدء الحرب في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بـ «تشعيل الأرض لهيباً حارقاً تحت أقدام الغزاة المحتلين»، وصفقتا لضربات الصواريخ العراقية على إسرائيل.[54] ولم ينجم شيء عن هذه التهديدات. واعتُرف لاحقاً بأن عدة قوى، وضمنها الجبهة الشعبية، «قد تسرعت في طرح هذا الشعار ولم تكن مهيأة لتنفيذه أصلاً.»[55]

جعلت هزيمة العراق ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. تفكران مجدداً في مأزقهما. ولإخفاء هذا الوضع وعرقلة قبول م.ت.ف. بخطة السلام الأميركية، جددت الجبهتان دعوتهما إلى الإصلاح الداخلي في م.ت.ف.، التي تهيمن عليها فتح. وفي الواقع، كانت مجلة «الهدف» قد أطلقت هذه الحملة في كانون الثاني/

يناير ١٩٩٠ من خلال نشر تفصيلات ندوة مغلقة بين حبش وحواتمه والأمين العام للحزب الشيوعي الفلسطيني، سليمان النجاب، وعضو اللجنة المركزية لفتح، صلاح خلف. وأجمع هؤلاء على إدانة صريحة لـ «البيروقراطية والفساد والاستزلام» داخل م.ت.ف.، وهي مظاهر مرتبطة بقيادة عرفات التسلطية الفردية.(٥٦) وعادت هذه الأفكار إلى الظهور في ربيع سنة ١٩٩١ عندما دعا حواتمه إلى «إدخال الديمقراطية لتطوير وتعميق الوحدة الوطنية، وكذا إصلاح مالي واسع في المنظمة، حيث اتسعت البيروقراطية كثيراً وأصبحت باهظة التكاليف»، بينما سعى حبش لتحقيق نفوذ أكبر للمعارضة بتجديده مطلبه القديم بالتمثيل النسبي في المجلس الوطني الفلسطيني وفي أجهزة م.ت.ف. التنفيذية.(٥٧) وجاءت دعوته هذه عقب شكواه السابقة أن ٩٥٪ من رؤساء ما يزيد على ١٠٠ بعثة لـ م.ت.ف. في الخارج ينتمون إلى فتح، وهو ما يثبت أن «مؤسسات [م.ت.ف.] هي في الواقع مؤسسات فتح، مع [ديكور] من الفصائل الأُخرى.»(٥٨)

وكانت المفارقة أن ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. اتُهمتا بالعلل نفسها. ففي حالة ج.د.ت.ف.، سبق أن أثير غضب حواتمه سنة ١٩٩٠ جراء اعتراض الأمين العام المساعد ياسر عبد ربه مدعوماً بعضو المكتب السياسي صالح رأفت وبالقائد العسكري ممدوح نوفل وبأغلبية أعضاء اللجنة المركزية على «الميل نحو مركزة المكاتب والمقرات القيادية وضمان استقرار الأجهزة والمؤسسات المحيطة بها.» وكانت هذه الظاهرة نتيجة التحول البيروقراطي والتجييش العسكري واستمرار تدفق أموال النفط، وتفسّر الفشل في إعطاء النشاط السياسي والتنظيمي الأولوية في الأراضي المحتلة.(٥٩) وكان المنتقدون قد اصطفوا ضمناً مع قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. منذ سنة ١٩٨٣، وعزز عبد ربه مكانته عندما ترأس وفد م.ت.ف. في الحوار الرسمي مع الولايات المتحدة في الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠. وألهبت الانتفاضة نار التوتر بعد تأييد عبد ربه لكوادر في الأراضي المحتلة امتعضوا من قيادة حواتمه الفردية وطالبوا بأن يكون لهم رأي أكبر في رسم سياسة ج.د.ت.ف.(٦٠) وظهر الخلاف إلى العلن في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٠، وأدى طوال السنة التالية إلى انقسام نقابات العمال والمنظمات الطالبية والشبيبة واللجان النسائية المرتبطة بـ ج.د.ت.ف. في الضفة الغربية وقطاع غزة.(٦١) وفي محاولة من جناح حواتمه لتأكيد شرعيته قبل عقد المجلس الوطني الفلسطيني في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، ادعى أن عدد أعضاء الجناح يبلغ ٥٠,٠٠٠ وعدد أعضاء جناح عبد ربه ٣٥٠ عضواً فقط. وكان هذا الادعاء من نسيج الخيال في الحالة الأولى، ومبالغة في التقدير البخس في الحالة الثانية. واعترف المجلس الوطني الفلسطيني

في النهاية بحواتمه وارثاً لتركة ج.د.ت.ف.، لكنه منح أيضاً جناح عبد ربه مقعداً في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، والذي أطلق على نفسه اسم «الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني» (فدا) بعد أشهر قليلة.[٦٢]

ومثلما دلت تجربة ج.د.ت.ف. كان الضغط من أجل الإصلاح الداخلي يتأثر بالتطورات في الأراضي المحتلة. وكان الحزب الشيوعي الفلسطيني أقدر على تجاوز تحديات الانتفاضة ونهاية الحرب الباردة، أساساً لأن عضويته بكاملها تقريباً كانت متركزة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان الحزب ملتزماً بقوة مبدأ المركزية الديمقراطية اللينيني، لكنه في الوقت نفسه كان يتجاوب مع المبادرات المحلية ويتحسس الضغوط على صعيد القاعدة الشعبية. ومن أمثلة النجاح المبكر لهذه المقاربة قرار «الحزب الشيوعي لسنة ١٩٧٧» ـ أي ما تبقى من الكادر اللينيني الذي انفصل عن الحزب الشيوعي الأردني سنة ١٩٧١ ـ بالانضمام إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩.[٦٣] وإحساساً بالتغيرات الحادثة في موسكو، غيّر الحزب الشيوعي الفلسطيني اسمه إلى «حزب الشعب الفلسطيني»، وفي مؤتمر عقده في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، أسقط أي ذكر للينينية من برنامجه السياسي (بينما احتفظ بالماركسية) مستبقاً انحلال الاتحاد السوفياتي بشهرين.[٦٤]

في المقابل، ظلت ج.ش.ت.ف. في حالة تجاذب بين القناعات المتنافسة. فأعلنت بعناد، بعد أسابيع قليلة على غزو العراق للكويت، أن الانتفاضة ستستمر «حتى الاستقلال»، لكن عضو المكتب السياسي عبد الرحيم ملوح اعترف باتزان، في تموز/يوليو ١٩٩١، بأننا «حمّلنا الانتفاضة أكثر مما تتحمّل.»[٦٥] إلاّ إن ج.ش.ت.ف. كانت أقل استعداداً للاعتراف بضياع خيار الكفاح المسلح. فمثلاً، أصرت في كراسها عن عقيدتها العسكرية (طبعة سنة ١٩٨٩) على أن القوات الفلسطينية بلغت في لبنان مرحلة «بناء الجيش الشعبي الثوري بمؤسساته وأسلحته المتطورة وكادراته وخبراته الغنية»، على الرغم من المجازر ومن التفوق العسكري الإسرائيلي ومن عدم وجود قاعدة آمنة أو «قاعدة حمراء محررة».[٦٦] وردد القائد العسكري لـ ج.ش.ت.ف. فؤاد عبد الكريم في أواخر سنة ١٩٩١: أن «الكفاح المسلح خيارنا الثوري»، وشدد على أهمية نقل الفدائيين والأسلحة إلى الأراضي المحتلة، بينما انتقد الذين رأوا في الانتفاضة تمرداً سلمياً.[٦٧] وفي رأيه أن القوات الفلسطينية تفتقر حقاً إلى قاعدة عربية آمنة وتبدو عليها مظاهر «الكسل والعجز و[روح] الارتزاق»، لكن الكفاح المسلح والانتفاضة سيتواصلان معاً إلى أن تدرك كل الأمة العربية، «جماهير وحركات تحرير وأحزاباً وأنظمة»، أن إسرائيل لن تتنازل طوعاً عن بوصة من الأرض العربية المحتلة.[٦٨]

وتجلت معالم حالة الاختلال التي سادت ج.ش.ت.ف. عقب قرار م.ت.ف. بالموافقة على المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد للسلام. وكان هذا ظاهراً على نحو خاص في مواصلة محاولات التمسك بالالتزام الخطابي للكفاح المسلح والماركسية ـ اللينينية. وفي العلن، أظهرت ج.ش.ت.ف. لامبالاة تجاه تأثير قيام إسرائيل باعتقال ٤٦٠ من أعضائها في الأراضي المحتلة بين تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر ١٩٩١، بينهم ١٧٠ عضواً في الخلايا المسلحة في قطاع غزة، لكنها لم تعد قادرة على تنفيذ جهد عسكري له صدقية.(٦٩) وللتغلب على الوقائع المزعجة، صرح حبش، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أن الكفاح المسلح قد استبدل بصيغة جديدة هي «العنف الثوري الانتفاضي».(٧٠) وفي شباط/فبراير ١٩٩٣، تمسك التقرير السياسي للمؤتمر الخامس بالعمل العسكري بصفته «الشكل الرئيسي للنضال، باعتباره الرافعة والقوة الدافعة للأشكال النضالية الأُخرى»، إلاّ إن التقرير شدد، مرة أُخرى، على دور «النضال العنفي غير المسلح» للانتفاضة.(٧١) واكتفى فؤاد عبد الكريم بعد أشهر قليلة بالقول إن «الكفاح المسلح لا يزال يحتل دوره في العملية النضالية الفلسطينية»، مشيراً إلى أنه أعاد الهوية الوطنية وضمن اعترافاً دولياً بالحقوق الفلسطينية وبـ م.ت.ف.(٧٢)

وجرت محاولة خجولة مماثلة لمعالجة العواقب العقائدية لانتهاء الحرب الباردة. وظل حبش يصر، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، على أن «البيروسترويكا» السوفياتية تعني أيضاً «إعادة بعث وإحياء للمفهوم اللينيني للاشتراكية.»(٧٣) ونأت ج.ش.ت.ف. رسمياً عن رموز الحرس السوفياتي القديم عندما قاموا بمحاولتهم الانقلابية الفاشلة على غورباتشيف في آب/أغسطس ١٩٩١، لكنها باتت صريحة في انتقادها لسياسة «البيروسترويكا» بسبب «نتائجها المدمرة علينا، وعلى منطقتنا العربية»، وأشارت إلى «حنين شعبنا» إلى المسؤولين السوفيات من الطراز القديم.(٧٤) ودأبت الجبهة بإخلاص على تأكيد تعلقها بالاشتراكية حتى صيف سنة ١٩٩٢، على الرغم من «هزيمة اشتراكية الدولة» في الاتحاد السوفياتي.(٧٥) واحتوت الوثيقة العقائدية، الصادرة عن المؤتمر الخامس في شباط/فبراير ١٩٩٣، على بعض الاختلافات الجزئية الجديدة، فشددت على «المادية الجدلية التاريخية»، ولامت القائد السوفياتي الأسبق ستالين على الجزء الأعظم من التحول البيروقراطي ومن عبادة الفرد اللذين أفسدا الممارسة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي.(٧٦) كما ألقت اللوم في ميل الماركسيين العرب إلى الاعتماد بصورة مفرطة على توجيهات موسكو، على حقيقة أن مؤسسي معظم الأحزاب الشيوعية في الشرق الأوسط كانوا من الأقليات ـ مسيحيين وأرمن وأكراد

وبربر ويهود ـ وأنهم ظلوا نخبويين.(٧٧) لكن الماركسيين الفلسطينيين كانوا على خطأ أيضاً في نظر الجبهة. إذ إنهم أخذوا الكثير عن موسكو وعليهم العودة، وإنْ يكن للاسترشاد بها فقط، إلى الجذور الخلاقة للماركسية من أجل تجديد الاشتراكية، مع الاحتفاظ بالجوانب العملية من اللينينية المتعلقة بالتنظيم الحزبي، ومع التخلص من أفكارها الأُخرى التي «شاخت».(٧٨)

وكان تردد ج.ش.ت.ف. الواضح في إجراء مراجعة أكثر عمقاً لاستراتيجيتها الأساسية ولعقيدتها ولبنيتها التنظيمية ذا صلة مباشرة باستمرار قبضة حبش على الجبهة وبالهيمنة العامة للأعضاء المتفرغين في أجهزتها المدنية والعسكرية الموجودة في سورية ولبنان. ودل استبدال الزبري كممثل لـ ج.ش.ت.ف. في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ على إخلاء طرفه كي يتبوأ منصب الأمين العام. إذ كانت صحة حبش تتدهور، الأمر الذي ربما أدى إلى نقل مكان إقامته إلى عمان بعد عام، لكنه أصر على أنه ما زال على رأس القيادة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استغل حبش المؤتمر الخامس في شباط/فبراير ١٩٩٣ لاحتواء التحدي الضمني من الزبري، ولتشجيع الانتقاد القاسي لكبار المسؤولين الذين يمثلون ج.ش.ت.ف. في هيئات م.ت.ف. ـ وخصوصاً أعضاء المكتب السياسي، عبد الرحيم ملوح وتيسير قبعة وصلاح صلاح ومحمد المسلّمي (أبو نضال) ـ الذين تم تأنيبهم على تقديمهم تنازلات سياسية مزعومة وعلى عيشهم الرغد. وانعكس مزاج أعضاء المؤتمر في إعادة الاعتبار إلى وديع حداد الراحل، وهو العقل المدبر لعمليات اختطاف الطائرات في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧١، مع أن حبش بذل جهداً كبيراً لإفهام الحاضرين أن رد الاعتبار لا يدل على العودة إلى «العمليات الخارجية».(٧٩)

وأعيد انتخاب ملوح والزبري في أثناء المؤتمر، لكن صلاح رفض ترشيح نفسه وانضم إلى أحمد اليماني، المؤيد الوفي لحبش الذي كان اعتزل العضوية العاملة سنة ١٩٩١. وأدخلت الانتخابات الكثير من الوجوه الجديدة إلى المكتب السياسي واللجنة المركزية ـ ٤ أعضاء من مجموع ١١ عضواً في الهيئة الأولى وأكثر من نصف الأعضاء الـ ٤٠ في الهيئة الثانية ـ غير أن أغلبيتهم أتت من فرعي الجبهة في سورية ولبنان ـ اللذين كانا أرسلا ٣٠٢ من المندوبين من مجموع ٣٢٤ مندوباً حضروا المؤتمر فعلاً ـ وضمت الوجوه الجديدة عدداً مهماً من الضباط الموالين لعبد الكريم.(٨٠) وكان المؤتمر قرر أن تكون حصة مندوبي الأراضي المحتلة ٣٠٪ من مجموع المندوبين البالغ عددهم ٣٦٥ مندوباً، وذلك بحسب نص النظام الداخلي، إلاّ إنه لم يحضر فعلاً من الأراضي المحتلة إلى دمشق إلاّ

مندوبان اثنان فقط، فتم تجاهل النظام الداخلي. كذلك منع حبش توزيع مذكرة من كوادر ج.ش.ت.ف. في قطاع غزة، يحضون فيها على المرونة تجاه عملية السلام، وعلى إنهاء ارتباط الجبهة بائتلاف المعارضة المدعوم من سورية.[٨١] وفتحت هذه المذكرة، إضافة إلى عدم إعادة انتخاب المسلّمي وهو أصلاً من غزة، المجال أمام الشائعة بشأن إعادة تنشيط التنافس الجهوي داخل ج.ش.ت.ف. وهكذا انتصرت المركزية الديمقراطية، بمعنى أن القيادة في المنفى ضمنت أن «مركز القرار السياسي لم ينتقل إلى الداخل»، لكن ثمن ذلك كان انسحاب كوادر مخضرمين في قطاع غزة (بصورة خاصة)، وخسارة المزيد من النفوذ السياسي في الأراضي المحتلة.[٨٢]

اتضح مأزق ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. في استمرار عجزهما عن التأثير في سياسة م.ت.ف. فقد دعت ج.ش.ت.ف. إلى سحب الوفد الفلسطيني من محادثات السلام في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وعلقت عضويتها في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. احتجاجاً، بينما طلبت ج.د.ت.ف. تصحيح التمثيل الفلسطيني، وجددت في أيار/مايو دعوتها إلى تطبيق الديمقراطية وإلى اعتماد «القيادة الجماعية» في م.ت.ف.[٨٣] ثم تراجعت ج.ش.ت.ف.، في أيار/مايو، عن موقفها وسحبت مطالبتها بمقاطعة محادثات السلام، مكتفية بدلاً من ذلك بالدعوة إلى تحسين شروط المشاركة في تلك المحادثات.[٨٤] واعترفت ج.ش.ت.ف. في حزيران/يونيو بأن المعارضة فقدت تأثيرها، ومع حلول أيلول/سبتمبر انتهت الجبهتان إلى المطالبة بأن تجري المفاوضات مع إسرائيل على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢.[٨٥] وكان هذا تراجعاً مذلاً، فعمدت ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. من أجل إنقاذ نفوذهما إلى تأليف «هيئة قيادية مشتركة» في نهاية الشهر.[٨٦] كذلك قامتا بالانضمام إلى ائتلاف جديد للمعارضة يضم عشرة تنظيمات ومقره دمشق. وضم الائتلاف الأجنحة المنشقة عن جبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني والحزب الشيوعي الفلسطيني، وللعجب ممثلاً عن الهيئة العربية العليا التي اندثرت منذ فترة بعيدة، بالإضافة إلى المنشقين عن فتح وج.ش. - ق.ع. وحركتي الجهاد الإسلامي وحماس. وكان حضور حركة حماس أمراً ذا أهمية، لكنه أدى أيضاً إلى تنافس بينها وبين ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. اللتين اعترضتا على موقف حماس المتشدد من زي النساء، بين أمور أُخرى، وعارضتا مطالبتها بحصة تبلغ ٤٠٪ من مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني ومن الأصوات داخل ائتلاف المعارضة.[٨٧]

كان لدى حركة حماس ما يدعوها إلى فرض وجودها، إذ كان مركزها يتعزز منذ أيار/مايو ١٩٨٩، عندما تم اعتقال الشيخ أحمد ياسين و٢٥٠ ناشطاً آخر في الأراضي المحتلة. وقام السجناء طوال العام التالي بإجراء مراجعة شاملة لبنية حماس التنظيمية ولبرنامجها السياسي.(٨٨) واتخذ هؤلاء موقفاً نقدياً على نحو خاص من اعتماد حركة الإخوان المسلمين التقليدي على الأُسرة كوحدة أساسية، يتم تجميع الأعضاء فيها، بغض النظر عن وظيفتهم، لتلقي التثقيف الديني الشامل. وفي المقابل، عقد السجناء جلسات منفصلة كانت المسائل السياسية والأمنية محور النقاش فيها. وأجرت حماس بدافع منهم تحولاً كبيراً في بنيتها التنظيمية وفي بؤرة اهتمامها السياسي بحلول صيف سنة ١٩٩٠. كما ساهم في هذا التحول العدد المتزايد من الأعضاء الذين لم ينتموا سابقاً إلى حركة الإخوان المسلمين، وهو ظاهرة أقلقت الكثيرين من شخصياتها الأكبر سناً الذين حاولوا بكل عزم المحافظة على سيطرتهم. وخبرت حماس خلال الأعوام الثلاثة التالية تغييراً مهماً في تنظيمها وفي قيادتها، لا نتيجة الضغوط الداخلية فحسب، بل أيضاً بسبب الإجراءات الإسرائيلية المضادة، وبسبب تدفق متزايد للهبات الخاصة من الفلسطينيين في الخارج ومن المتعاطفين العرب في مشيخات الخليج. ومع نهاية سنة ١٩٩٣، كان لحماس أن تفخر بامتلاكها مكتباً سياسياً وجهازاً عسكرياً رسمياً، وجهازاً أمنياً، ومكتباً لشؤون الوطن المحتل، ومكتباً للتنظيم والتعبئة الجماهيرية، ومكتباً إعلامياً (مع متحدث رسمي مقره عمان).(٨٩) وتم إنجاز إعادة التنظيم هذه أساساً، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، حين قامت إسرائيل بنفي أكثر شخصيات حماس نفوذاً بعد الشيخ ياسين، وبينهم عبد العزيز الرنتيسي بصفة خاصة. فأدار هذه العملية موسى أبو مرزوق، وهو طبيب غير معروف من غزة كان قد عاد بعد إقامة بالولايات المتحدة لعدة أعوام، والذي ظل قادراً على الدخول إلى إسرائيل والخروج منها إلى حين إعلان رئاسته للمكتب السياسي بعد انتقاله إلى دمشق سنة ١٩٩٣. وأمدته سيطرته على معظم أموال حماس، وعلى التعيينات الداخلية، وعلى الاتصالات الأجنبية بقدر من النفوذ السياسي الشخصي داخل الحركة لا يختلف عن نفوذ عرفات داخل فتح وم.ت.ف.، وإنْ استخدم هذا النفوذ لغرض مختلف.(٩٠)

لكن هذه التطورات ظلت في غياهب المستقبل. ففي سنة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠، وعلى الرغم من صعود نشطاء شبان في حماس وما رافق ذلك من زيادة في نشاطها العسكري، فإن موقف الحركة السياسي ظل غامضاً. فقبل أيام من اعتقال

ياسين أيد هدف م.ت.ف. إقامة دولة فلسطينية، شرط ألاّ يستتبع ذلك التنازل عن «بقية أراضي وطني فلسطين.» غير أن هذا الموقف لم يكن أكثر من مجرد لغو. فقد وافق ياسين في خطابه على التفاوض مع إسرائيل «إذا ما أقرت بحقوقنا كاملة، واعترفت بحق الشعب الفلسطيني في العيش داخل وطنه حراً مستقلاً.»(٩١) ولم يخفَ أن ياسين امتنع من استبعاد إمكان الاعتراف بإسرائيل، إذا انسحبت من الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان أكثر وضوحاً عندما صرح بصورة لا لبس فيها: «لا أريد القضاء على إسرائيل. بل إننا سنتفاوض مع إسرائيل على أن يعيش الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج في فلسطين وعند ذلك تنتهي المشكلة.» وشدد ياسين على أن حماس لن تحل محل م.ت.ف. كمحاور، لكنه في الوقت نفسه اعتبر بوضوح أنها تمثل الفلسطينيين في الشتات لا الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. كما عاب على م.ت.ف. خطها الذي «لا يتبنى الإسلام فهماً ودستوراً.» إلاّ إنه نظر إلى المستقبل مطالباً «أريد دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، السلطة فيها لمن يفوز في الانتخابات.»(٩٢)

وعلى الرغم من اعتدال ياسين نسبياً، فإن التغييرات داخل حماس دفعت النشطاء الشبان إلى تحدي فتح بصورة متزايدة. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، اعتمد المتحدث غير الرسمي باسم حماس في غزة، محمود الزهار، نغمة تصالحية مؤكداً أن م.ت.ف. «تمثلنا جميعاً»، وقامت حماس بتعيين ممثل غير رسمي عنها في المجلس المركزي لـ م.ت.ف.(٩٣) لكن عندما فكرت م.ت.ف. في عقد اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني في الربيع، طلبت حماس نسبة ٤٠٪ ـ ٥٠٪ من المقاعد، وأصرت على إلغاء البرنامج السياسي الذي تم اعتماده في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨.(٩٤) أخيراً، دفعت المشاحنات بين نشطاء حماس ونشطاء فتح عرفات إلى المصادقة على نشر مقال مسهب عنيف ضد الإسلاميين في مجلة «فلسطين الثورة» في تموز/يوليو. واحتوى المقال على دحض ملآن بالعواطف للاتهامات السياسية التي وجهتها حماس إلى فتح، لكن السبب الحقيقي للغضب كان محاولة حماس البقاء خارج إطار م.ت.ف. وتصوير نفسها ممثلاً بديلاً منها لقسم كبير من الشعب الفلسطيني. وأصرت م.ت.ف. على أن مكانتها تنبع من دماء شهدائها، وأن التشكيك في ذلك «خروج على الشرع والمعتقد والدين والوطن والعروبة»، ويدعو إلى الفتنة. إذ إن م.ت.ف. ليست حزباً من أحزاب الدولة، وإنما هي الدولة نفسها: فالتنافس معها صنو للتنافس مع الوطن ويعادل الفرقة بين المؤمنين.(٩٥)

فرض الغزو العراقي للكويت هدنة بشأن الحرب الدعائية في أيلول/سبتمبر.

كما وضع حماس في مأزق. فقد كانت مشيخات الخليج مصدر التمويل الرئيسي لحماس طوال أعوام، لكن مشاعر الجمهور الفلسطيني كانت معادية بصورة عميقة للفساد المتصور وللثراء الفاحش والهدر من قِبَل «شيوخ النفط». ونشدت حماس السلامة بدعوتها، في ١٣ آب/أغسطس، إلى انسحاب القوات الأجنبية من الخليج، وإلى جلاء الجيش العراقي عن الكويت، وإلى حرية الكويتيين في اختيار مستقبلهم.[٩٦] وكوفئت حماس باستمرار الدعم المالي، على عكس م.ت.ف. التي عانت قطعاً تاماً للمساعدات عنها. واستأنفت حماس عرض عضلاتها السياسية بالدعوة إلى انتخابات عامة لاختيار مندوبين للمجلس الوطني الفلسطيني في ربيع سنة ١٩٩١، وشاركت في تشرين الأول/أكتوبر مع حركة الجهاد ومع جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني، أول مرة، في إصدار بيان يعارض قرار م.ت.ف. بإرسال وفد فلسطيني إلى مؤتمر مدريد للسلام.[٩٧] وعززت حماس في الأشهر التالية مكانتها من خلال تنفيذ هجمات مثيرة على الجنود والمدنيين الإسرائيليين، مستغلة غضب شعب يعاني جراء قيود أمنية واقتصادية شديدة. ومع فرض حماس وجودها اندلعت اشتباكات أيضاً بين أتباعها وأتباع فتح في منطقة طولكرم، في تموز/يوليو وآب/أغسطس، استخدمت فيها السكاكين والعصي؛ وتوصل الطرفان خارج الأراضي المحتلة إلى اتفاقيتي مصالحة في ١٩ و٣٠ أيلول/سبتمبر، لكن الناشطين المحليين ظلوا يتقاتلون بصورة متقطعة ثمانية أشهر أُخرى.

أنعش انتخاب زعيم حزب العمل يتسحاق رابين رئيساً لحكومة جديدة في إسرائيل، في حزيران/يونيو ١٩٩٢، آمال م.ت.ف. بتحقيق تقدم مهم في محادثات السلام. وبالمقياس ذاته، رفع انتخاب رابين درجة التوتر بين حماس وفتح، ما أدى إلى اشتباكات متكررة في قطاع غزة في حزيران/يونيو وتموز/يوليو. وابتداء من أيار/مايو أخذ عرفات يتهم بمرارة مشيخات الخليج وإيران بتمويل الإسلاميين، وادعى في تشرين الأول/أكتوبر أن السعودية وحدها قدمت ١٨ مليون دولار لحماس ودفعت ٤٠ مليون دولار لجماعة أبو نضال «خوة».[٩٨] وأصدر رئيس م.ت.ف. تعليماته مراراً إلى الوفد الفلسطيني في واشنطن بحض وزارة الخارجية الأميركية على الضغط على الحكومة السعودية لوقف تحويل تلك الأموال، لكن الأخيرة أصرت على أن تلك الأموال مجرد تبرعات خاصة. واستخدم عرفات القناة نفسها لطلب تجديد المساعدة السعودية لـ م.ت.ف. لكن من دون جدوى، مع أن السلطات السعودية استأنفت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ تحويل ضريبة «التحرير» التي تجبى من الفلسطينيين العاملين في المملكة، والتي تبلغ نحو ١٢ مليون دولار سنوياً.

أدى الإبعاد الجماعي لأكثر من ٤٠٠ إسلامي عن الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الجنوب اللبناني في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، عقب خطف جندي إسرائيلي وقتله، إلى زيادة التدهور في علاقات حماس بـ م.ت.ف. وتحركت الأخيرة بنشاط لتتفاوض في شأن إعادة الإسلاميين إلى وطنهم، وحصلت على موافقة إسرائيلية تسمح بعودتهم على مراحل على مدى عامين، غير أن حماس شككت علناً في حق م.ت.ف. في التحدث نيابة عن المبعدين. واتضح أن حماس تستخدم هذه القضية لتعزيز نفوذها السياسي وذلك عندما قام ممثلون كبار عنها من الأردن بعقد محادثات مع عرفات في الخرطوم، بحضور زعيم الجبهة الإسلامية الوطنية حسن الترابي. وكان عرفات تواقاً إلى إدخال حماس تحت مظلة م.ت.ف. من أجل تقوية ادعائه فيما يتعلق بمكانته التمثيلية، إلاّ إن الإسلاميين كرروا مطالبتهم ببرنامج سياسي متشدد وبالحصول على ٤٠٪ من مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني، فانهار الحوار وسط تبادل مرير للاتهامات والاتهامات المضادة.

ألقى عرفات غاضباً اللوم نتيجة الوصول إلى الطريق المسدود على أعضاء الحرس القديم في قيادة حركة الإخوان المسلمين في الأردن، والذين كان يعلم بأنهم يسيطرون تماماً على حماس. وصرح المتحدث باسم حماس في عمان، إبراهيم غوشة، أن الحركة تتمتع بتأييد ٤٥٪ من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة حتى قبل حدوث الإبعاد الجماعي، وأنه لا بد من إعادة تأليف المجلس الوطني الفلسطيني على هذا الأساس.[٩٩] واحتدت الطباع إلى درجة خطرة، في أواخر نيسان/أبريل، عندما اتهم غوشة وممثل حماس الرسمي في الأردن، نافذ نزال، المفاوضين الفلسطينيين في واشنطن ببيع «قضية المبعدين بحفنة من الدراهم»، وطالبا رسمياً باستقالة قيادة م.ت.ف.[١٠٠] وهدد عرفات، بغضب شديد، بـ «قطع كل يد تمتد إلى مسؤول في المنظمة أو عضو في الوفد المفاوض.»[١٠١] لكن آراء زعماء حركة الإخوان المسلمين في الأردن لم تكن تمثل تماماً آراء حماس في الأراضي المحتلة، وبالتالي تراجع غوشة عن تصريحاته في تموز/يوليو، مؤكداً أن م.ت.ف. هي «الإطار الوطني السياسي لجميع أبناء الشعب الفلسطيني»، وعارضاً تجديد الحوار.[١٠٢]

المشهد الأخير

انقطع أي تفكير لدى حماس في استئناف الحوار فجأة بعد الكشف، في نهاية آب/أغسطس، عن أن م.ت.ف. وإسرائيل كانتا تجريان مفاوضات سرية في

العاصمة النروجية أوسلو. ولم يكن هذا النبأ مفاجئاً بالنسبة إلى حماس وإلى بقية المعارضة الفلسطينية فحسب، بل أيضاً بالنسبة إلى الوفد الفلسطيني في واشنطن وإلى معظم أعضاء قيادة م.ت.ف. فبالإضافة إلى عرفات، لم يكن يعلم بالمحادثات سوى عضو اللجنة المركزية لفتح محمود عباس (أبو مازن)، وعضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبد ربه، والأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني (الحزب الشيوعي الفلسطيني سابقاً) بشير البرغوثي، وحفنة من زملائهم المقربين جداً. وكان يتولى المفاوضات كل من عضو اللجنة المركزية لفتح أحمد قريع (أبو علاء) والكادر الرفيع في حزب الشعب الفلسطيني حسن عصفور. وأعلنت المعارضة فوراً شجبها العنيف، بينما بدرت احتجاجات متفاوتة من اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. واللجنة المركزية لفتح، لكن القاعدتين التنظيمية والعسكرية تلقتا النبأ بتسليم بالأمر الواقع، بعد أن أرهقتهما سلسلة من الضغوط المنهكة التي تعرضتا لها منذ بداية سنة ١٩٩٠.

وكان المثال الأول لتلك الضغوط حالة الفوضى التي ألمّت بقوات فتح في لبنان. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، تمددت هذه القوات من مخيم عين الحلوة للاجئين إلى إقليم التفاح المجاور تحت ستار إنهاء القتال المرير بين حركة أمل وحزب الله، لكنها فقدت، في تموز/يوليو، نحو ١٥٠ مقاتلاً قتلوا بعد أن تدخلت ضد حزب الله.[١٠٣] ورافق هذا اشتباكات بين فتح وجماعة أبو نضال، إذ كانت فتح شجعت كوادر كباراً في التنظيم الأخير على الانشقاق وتأليف «المجلس الثوري ـ قيادة الطوارئ» في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، وطردت من تبقى من أتباع أبو نضال من مخيمي عين الحلوة والرشيدية بعد معارك سقط فيها ٩٠ قتيلاً و٢٨٠ جريحاً في حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر ١٩٩٠. كما انقلبت فتح على أحد رجالها، وهو الضابط المتمرد ذو الميول الإسلامية جمال سليمان، الذي اتهمته بتلقي الدعم من ج.ش. ـ ق.ع. ومن جماعة أبو نضال، وهزمته في بداية آب/أغسطس في معركة كلفت ٢٤ قتيلاً و١٥٠ جريحاً. وتفجر العنف مجدداً بعد ذلك بين القائد العسكري الموالي علاء الأفندي وبين أتباع آمر كتيبة في فتح هو أبو محمد زعرورة في شباط/فبراير ١٩٩١، وأعدم زعرورة مع ٢٠ من أنصاره بعد إجراء محاكمة ميدانية سريعة، وهو ما رفع عدد القتلى إلى ٣١ والجرحى إلى ٦٢. وجاء دور الجيش اللبناني للتحرك، فدفع بقوات فتح إلى داخل مخيمي المية ومية وعين الحلوة في قتال متقطع بين ١ و٤ تموز/يوليو، وأجبرها على تسليم أسلحتها الثقيلة في الأسبوعين التاليين. وفي تشرين الأول/أكتوبر، استولى ضابط من فتح هو منير المقدح و٣٠٠ من أنصاره على مكاتب الحركة في عين الحلوة احتجاجاً

على المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد للسلام، بينما اشتبك الموالون مع الإسلاميين في المخيم في منتصف كانون الأول/ ديسمبر.

وانعكس الاضطراب الذي شهدته فتح في لبنان في أماكن أُخرى. فقد تلقت فتح ضربة قوية قبل ساعات فقط من بدء حرب الخليج في ١٧ كانون الثاني/يناير، عندما اغتال مسلح ينتمي إلى جماعة أبو نضال مسؤولَي الأمن صلاح خلف وهايل عبد الحميد في تونس. كما قتل في الحادث نفسه مساعد خلف، فخري العمري، بينما توفي مساعد عرفات الشخصي، لبيب هواري، في حادث سيارة على طريق عمّان ـ بغداد في أيار/مايو. وقام عرفات، كعادته، بتجميع من تبقى من كوادر الأمن في لجنة كوسيلة مزدوجة، لمجاراة عضو اللجنة المركزية لفتح، الحكم بلعاوي، الذي تولى اسمياً مسؤولية حقيبة الأمن، ولوضع المزيد من مقاليد السلطة بين يديه (واستمر مساعد خلف السابق عاطف بسيسو في أداء دور مفيد كضابط ارتباط مع أجهزة الاستخبارات الغربية، لكن اغتياله في باريس في حزيران/يونيو ١٩٩٢، ربما على يد جهاز الموساد الإسرائيلي، ترك م.ت.ف. في حالة اعتماد شديد على خدمات الأمن التونسي). وعزز عرفات موقعه أيضاً بضم المنسق الرئيسي للوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن، نبيل شعث، وممثل م.ت.ف. في بون، عبد الله الإفرنجي، إلى اللجنة المركزية في هذه الفترة (وتبعهما بعد فترة مسؤول إعلام فتح أحمد عبد الرحمن). وعانت قوات فتح في المنفى جراء نزف موازٍ، إذ طلب مئات المقاتلين اللجوء السياسي في الدول السكاندينافية وغيرها من الدول الأوروبية سنة ١٩٩١، عوضاً عن القبول بالانتقال إلى معسكرات في جنوب ليبيا. ورعى عرفات، في هذه الأثناء، تأسيس هيئات عامة جديدة في الأراضي المحتلة، مثل «اللجان السياسية» التي أسسها سري نسيبة في نهاية السنة، على ما يبدو لمنع التنظيم السري من البروز مجدداً كمركز قوة مستقل، وللحد من نفوذ المرشحين المحتملين لتولي القيادة، وعلى رأسهم فيصل الحسيني.

عملياً، أضحت سلطة عرفات مطلقة مع نهاية سنة ١٩٩١، لكن ذبول الانتفاضة وتشظي قاعدتي فتح التنظيمية والعسكرية حرماه بالمقدار نفسه أدوات السياسة الفعالة.[١٠٤] وبحسب تقويمه للأمور، فإن تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية أصبح يعتمد الآن بصورة كاملة تقريباً على موقف الإدارة الأميركية. ورأى أن الولايات المتحدة عازمة على حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي من أجل تأمين استقرار إقليمي دائم، وأنها لن تحتمل أية معارضة من أطراف هذا الصراع المحليين. وفي أيلول/سبتمبر، زالت أية شكوك بشأن هذه النقطة أو بشأن قدرة الولايات المتحدة على ضمان خضوع إسرائيل، عندما هدد الرئيس بوش بحجب

الضمانات الأميركية للقروض الإسكانية لإسرائيل، بقيمة ١٠ مليارات دولار، كوسيلة لجعل رئيس الحكومة شمير يوافق على حضور مؤتمر مدريد للسلام. وفي الوقت نفسه، اقتنع عرفات بأن الولايات المتحدة تريد منه أن يدشن المشاركة الفلسطينية في عملية السلام فقط، ومن ثم أن يختفي عن مسرح الأحداث، وهكذا ينتهي دوره بأن «يكون ذكر النحل الذي يلقح مرة واحدة ثم يموت.»[١٠٥] وطبعاً، لم يكن عرفات مستعداً لفعل هذا قط.

لكن عرفات حسب أنه إذا كانت المشاركة الفلسطينية في عملية السلام مسألة حاسمة لنجاح سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فإن ذلك يوفر فرصة لانتزاع دور مباشر لـ م.ت.ف. ويبدو أن صحة هذه الرؤية أثبتها استعداد الولايات المتحدة للسماح لمسؤولين في م.ت.ف. بمرافقة الوفد الفلسطيني إلى واشنطن، ولاستئناف الاتصالات الرسمية شرط قيام م.ت.ف. بإعادة تأكيد مصادقتها على الشروط الأصلية للحوار. ويبدو أن عرفات رفض لهذا السبب اقتراحاً قدمه عضو اللجنة المركزية لفتح خالد الحسن بتأليف حكومة فلسطينية موقتة تتولى التفاوض مع إسرائيل وتعفي م.ت.ف. من ضرورة التخلي عن المبادئ التي قامت عليها، وهي عدم الاعتراف بإسرائيل وتحرير فلسطين بكاملها.[١٠٦] وكان نفوذ م.ت.ف. الدبلوماسي متواضعاً ولا يمكنها أن تتكل عليه أكثر مما يجب، إلاّ إن عرفات استخدم في العام التالي أساليب تسويفية وإجراءات محسوبة لعرقلة محادثات السلام بهدف إجبار الولايات المتحدة على التعامل معه مباشرة.

أمّا مَنْ تبقى من قادة الاتجاه السائد في م.ت.ف. فقد علقوا أهمية أكبر على مخاطبة إسرائيل مباشرة، وأعطوا وزناً أكبر لتقدم محادثات السلام الثنائية. وكان محمود عباس خير من يمثل وجهة النظر هذه، وهو الذي رأس «لجنة متابعة المفاوضات» التابعة لـ م.ت.ف.، لكن قريع وغيره من أعضاء اللجنة شاركوه في النظرة ذاتها أيضاً. وقد جادل هؤلاء في أن المرونة أمر حكيم، ولو في سبيل نيل رضا الولايات المتحدة، واعتبروا أن التسوية التي يتم التوصل إليها عبر مفاوضات مباشرة تتولاها م.ت.ف.، أو بطريقة غير مباشرة من خلال الوفد الفلسطيني في واشنطن، هي واحدة.[١٠٧] وكان رأيهم هذا مناقضاً لرأي عرفات، الذي أبدى استياءه في مجالسه الخاصة من الوسيلة التي تقرب بها الوفد إلى الإدارة الأميركية، وخشي أن يكون اعتراف كهذا نذيراً بأن تظهر من «الداخل» قيادة بديلة.[١٠٨] وكان يكرر على أسماع بقية أعضاء قيادة م.ت.ف. القول إن الأميركيين «يريدون إذلال ياسر عرفات وشطبه، وشطبه يعني شطب المنظمة وشطبكم جميعاً.»[١٠٩] وهكذا فإن استجابته هذه كانت دفاعية في جانب منها، وتكونت على نحو مميز

من تأكيد سيطرته المطلقة على مجرى المفاوضات؛ فكان يقوم شخصياً بالتدقيق في جميع النصوص وجميع التعليمات الصادرة إلى الوفد، ويمنع من اتخاذ أدنى خطوة سياسية أو إدارية من دون موافقته المسبقة، ويطلب من كبار مسؤولي م.ت.ف. وأعضاء الوفد في واشنطن أن يقدم كل منهم بمفرده تقريراً إليه. وساعدت عرقلة عرفات لمحادثات السلام على تهميش الوفد، وأبدى لاحقاً تعليقات لاذعة بشأن الوفد لزعماء م.ت.ف. الآخرين في تونس، وأطلق حملة «همس» ضده في أوساط قاعدة م.ت.ف. في المنفى وفي الأراضي المحتلة.

وعلى الرغم من إدراك عرفات أن الولايات المتحدة محاور رئيسي وليست وسيطاً، فإنه لم يكن ينفر من التعامل مباشرة مع إسرائيل. فقد نشط في إقامة عدة قنوات اتصال متوازية، وتوصل في نهاية سنة ١٩٩٢ إلى استنتاج أولي أن م.ت.ف. ستتولى المسؤولية الكاملة في النهاية عن الحكم الذاتي الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وتضبط الأمن فيها بواسطة وحدات ج.ت.ف. القادمة من المنفى. وآمن عرفات بأن حلاً كهذا غير ممكن التحقيق إلاّ عبر التفاوض السري، لذا كان رده إيجابياً عندما بلّغه عباس وقريع أن قناة خلفية فتحت بوساطة نروجية في كانون الأول/ديسمبر. ولم تحدث محادثات أوسلو اختراقاً حتى منتصف أيار/مايو ١٩٩٣، عندما أجاز رابين مشاركة إسرائيل فيها، علماً بأن هذه المحادثات كانت هيمنت على جدول أعمال م.ت.ف. منذ منتصف شباط/فبراير على أقل تقدير، أي عندما طرح الباحثان الجامعيان الإسرائيليان اللذان استهلا المحادثات، وهما يائير هيرشفيلد ورون بونديك، خيار «غزة أولاً»، ووضعا المسودة الأولى لإعلان مبادئ مشترك مع قريع وعصفور. وعرقل رئيس م.ت.ف. منذ تلك اللحظة فصاعداً محادثات السلام الرسمية في واشنطن بمزيد من الإصرار، الأمر الذي أزعج عباس وزملاءه الآخرين الذين كانوا يفضلون التقدم على المسارين، كما استغل اعتراضات الوفد المرتبك للإيحاء بأن لفيصل الحسيني وشخصيات بارزة أُخرى طموحات سياسية شخصية، وبأن الإدارة الأميركية تستخدمهم مثل «حصان طروادة» للحلول محل م.ت.ف.[١١٠]

وسواء أكان بمحض المصادفة أم عن عمد، رافق تقدم المحادثات السرّية في أوسلو أزمة مالية حادة في م.ت.ف.، والتي كانت تتفاقم بالتدريج منذ أزمة الخليج، عندما أجبر انقطاع المساعدات من العراق ومن مشيخات الخليج م.ت.ف. وحركة فتح على خفض رواتب أعضائهما المدنيين بنسبة تتراوح بين ٩٪ و١٢٪ والعسكريين بنسبة ٧٪ اعتباراً من أيلول/سبتمبر ١٩٩٠.[١١١] وأفيد بخفض ميزانية م.ت.ف. إلى النصف، الأمر الذي فرض تخفيضاً حاداً في ميزانيات

الدوائر وإغلاق الكثير من المنافذ الإعلامية المدعومة من م.ت.ف. في عدة دول. وأمر عرفات، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بتسريح ٥٠٠٠ من أعضاء فتح المتفرغين في لبنان ـ من مجموع تراوح بحسب التقديرات بين ١٠,٠٠٠ و٢١,٠٠٠ شخص ـ لتحقيق المزيد من خفض التكاليف.[١١٢] وبحلول هذا التاريخ، تعرضت المخصصات التي تصرفها مؤسسة الشؤون الاجتماعية التابعة لـ م.ت.ف. على أُسر القتلى أو الأسرى أو الجرحى في لبنان ـ والتي قدرت بـ ٢٨٠ مليون ليرة لبنانية شهرياً ـ يضاف إليها دفعات الرعاية الصحية والطعام والخدمات الأُخرى ـ قدرت بمليون دولار شهرياً ـ لخفض حاد ولإبطاء شديد في الصرف.[١١٣] كما انخفضت باستمرار المساعدة المخصصة للأراضي المحتلة ـ والتي كان الجزء الأعظم منها على الأرجح يرسل إلى الوسطاء السياسيين والتنظيميين بدلاً من تحويلها إلى مشاريع الرعاية الاجتماعية والمشاريع المولدة للدخل ـ من مبلغ يقدر بـ ٨ ملايين دينار أردني شهرياً إلى ٧٠٠,٠٠٠ دينار أردني شهرياً بحلول أواسط سنة ١٩٩٣.[١١٤]

هدد التدهور المالي النظام الأبوي الجديد للسيطرة الذي أقامه عرفات. وانعكس هذا في وجود استعداد جديد لدى بعض الشخصيات في الأراضي المحتلة لانتقاد فساد كبار مسؤولي م.ت.ف. وعدم خضوعهم للمحاسبة، وللضغط في سبيل إعطاء «الداخل» دوراً سياسياً أكبر.[١١٥] وسببت المعرفة أن عرفات يواصل القيام باستثمارات تجارية غير مدروسة، ويوزع مبالغ كبيرة من أجل الرعاية النفعية، بينما يحافظ على ميزانيات مرؤوسيه المقربين، استياء متزايداً في أوساط القاعدتين التنظيمية والعسكرية في المنفى. وجاء التعبير عن هذا الاستياء من خلال سلسلة من المذكرات الداخلية مجهولة المصدر تم تبادلها بواسطة الفاكس بين مكاتب م.ت.ف. وتم تسريبها إلى الصحافة العربية، وضمنها انتقاد مرير لسوء إدارة عرفات الفردية فيما يتعلق بالأموال والتعيينات التنظيمية، افترض على نطاق واسع أن كاتبه هو الكادر الكبير في القطاع الغربي عبد العزيز شاهين (أبو علي). أمّا الوثيقة التي لقيت شهرة أكبر فكانت المذكرة السياسية المطولة التي كتبها عضو اللجنة المركزية لفتح هاني الحسن في نيسان/أبريل، والتي اعترض فيها بقوة على إدارة دبلوماسية م.ت.ف. وشؤونها الداخلية.[١١٦] وحتى المجلس الثوري لحركة فتح دعا إلى الإصلاح المؤسسي.[١١٧]

انحسرت موجة النقد موقتاً عندما سقطت الطائرة التي تقل عرفات في الصحراء الليبية في ٧ نيسان/أبريل، لكن الاستياء تحول إلى ظاهرة عامة بعد عام بسبب خفض الرواتب وتأخير دفعها عدة أشهر أحياناً، وخفض المنافع الخاصة أو

قطعها بالكامل (بدلات السكن والتكاليف الطبية وأقساط المدارس والمواصلات)، وقطع مخصصات أُسر الشهداء والأسرى والمعاقين. وخفضت عوائد م.ت.ف. في ذلك الحين إلى ١٤٠ مليون دولار من مجموع ٣٢٠ مليون دولار سنة ١٩٩٠، بحسب رئيس الصندوق القومي الفلسطيني، جويد الغصين. وانخفض بحدة أيضاً تدفق الأموال إلى الأراضي المحتلة من ١٢٠ مليون دولار سنة ١٩٩٠ إلى ٤٥ مليون دولار سنة ١٩٩٢، بحسب التقارير الأميركية، أو من ٣٦٠ مليون دولار إلى ٨٤ مليون دولار بحسب أمين سر لجنة الانتفاضة.(١١٨) ولم يتسلم نحو ثلث المتفرغين في م.ت.ف.، بمن فيهم الكثيرون من المدرجين في جدول رواتب جيش التحرير الوطني الفلسطيني، أي مرتب بعد آذار/مارس ١٩٩٣. وأشيع أنه جرى شطب ١٠٠٠ عسكري من القوائم، بينما صدرت الأوامر إلى عدد آخر بالانتقال من تونس أو من مكاتب م.ت.ف. في الخارج إلى جنوب ليبيا حيث تحمل الجيش الليبي جميع نفقاته.

وانقطعت الأموال الآن عن دائرة الشؤون الاجتماعية التابعة لـ م.ت.ف. فراكمت عجزاً بلغ ٥٦ مليون دولار في غضون السنة التالية، وتأثر نتيجة ذلك ٧٤,٠٠٠ عائلة.(١١٩) وفي حزيران/يونيو أغلقت عيادات م.ت.ف. في الأردن، وهو ما أضر بنحو ٢٠,٠٠٠ مستفيد.(١٢٠) وفي هذه الأثناء، ساءت الأوضاع الاقتصادية في الأراضي المحتلة نتيجة مشكلات إضافية، فقد تسببت أزمة الخليج وحظر التجول في أثناء الحرب، في الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، بخسائر بقيمة ٦٠٠ مليون دولار من مجموع ناتج قومي إجمالي سنوي مقداره ١,٦ مليار دولار، وتسبب إغلاق الحدود مع إسرائيل في ربيع سنة ١٩٩٣، عقب تفجيرات قامت بها حركة حماس، بانخفاض حاد في نسبة العمالة، وبتعرض الدخل الفلسطيني لخسارة مقدارها ٢ مليون دولار يومياً. كما تأثرت الشرائح العريضة المستفيدة من تمويل م.ت.ف. تأثيراً مباشراً، مثل الجامعات الفلسطينية التي شهدت انخفاض المساعدة العربية لنفقاتها الجارية من ٢٢ ـ ٢٥ مليون دولار سنوياً إلى ما بين ١ و٢ مليون دولار، وتأخر دفع الرواتب، وتم إغلاق وسائل إعلامية، مثل صحيفة «الفجر» المؤيدة لفتح.(١٢١) وفي مثل هذه الأوضاع، أدى قرار بتسريح مجموعات فتح شبه العسكرية في الأراضي المحتلة إلى انتشار متزايد لعمليات فرض الخوة.

وباتت أوضاع القواعد التنظيمية والعسكرية والجماهيرية العريضة مأساوية، لكن نتيجتها كانت فقط زيادة الاتكال المالي على عرفات. وبالتالي، لم تكن النتيجة عصياناً مكشوفاً، وإنما لامبالاة وعدم اكتراث للقضايا السياسية. وانعكس هذا، مثلاً، في تمكن عرفات من تجميد لجنة الانتفاضة وإعادة تأليف القطاع الغربي

ـمتآكل في فتح، إذ همش دور رئيسه الاسمي عباس زكي، وجعل المسؤولين ـجدد الذين عيّنهم في هذا القطاع يتصلون به مباشرة. وقدم عجز زكي وحليفه ـجديد هاني الحسن عن حشد معارضة متواصلة لدبلوماسية م.ت.ف.، في أوساط ـشطي فتح في الأراضي المحتلة في الربيع، دليلاً إضافياً على تفكك التنظيم ـسري وعلى هيمنة رئيس م.ت.ف.[١٢٢] أمّا في الخارج، فقد اتسعت دائرة ـتذمر بين الأعضاء المتفرغين وتأكل نفوذ «وزير الخارجية» فاروق القدومي وكبار ـموظفين نتيجة إغلاق بعثات م.ت.ف. في بعض دول العالم الثالث وأوروبا ـشرقية، وخفض عدد موظفي المكاتب في دول أُخرى، وتعطيل مراكز الإعلام ـما فيها مجلة م.ت.ف. الأسبوعية «فلسطين الثورة»، ومركز الأبحاث التابع ـ م.ت.ف. في آب/أغسطس)، والجهود الرامية إلى بيع العقارات والاستثمارات ـتجارية في الخارج.[١٢٣]

برزت المعارضة داخل الأطر العليا للنخبة العسكرية والبيروقراطية في أثناء جلسات عاصفة للمجلس الثوري وللجنة المركزية في فتح ابتدأت في ١٩ حزيران/يونيو ودامت خمسة أيام. لكن ما وجهه الأعضاء الغاضبون في الهيئتين من نقد ـسي، وما أثاروه من مطالب رئيسية كانا يتعلقان بالفساد المالي وبسوء الإدارة وباستعادة الأسلوب الجماعي في اتخاذ القرارات، لا بالتوجه السياسي العام وبالمشاركة في عملية السلام. وسعياً وراء احتواء فورة الغضب هذه، وافق عرفات على تأليف لجان فرعية للتحقيق في الشؤون المالية والتنظيمية وفي شؤون الأفراد. وكانت الدورة الثانية من الاجتماعات التي بدأت في ٢٠ تموز/يوليو أقل حدة بصورة ملحوظة، وركزت على تقدم محادثات السلام في واشنطن.[١٢٤] وكشفت تحقيقات اللجنة المالية الفرعية عن وجود مخالفات ضخمة، لكن تجديد النقاش ـ خني لهذه المسألة تعطل بعد الكشف عن أن م.ت.ف. وإسرائيل وقّعتا بالأحرف الأولى اتفاقاً سرياً في أوسلو في ٢٠ آب/أغسطس.

نص اتفاق أوسلو على قيام م.ت.ف. بإنشاء سلطة حكم ذاتي في قطاع غزة وأريحا في المرحلة الأولى. أمّا في المرحلة الثانية فتمتد السلطة الفلسطينية إلى بقية المراكز السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية بالتزامن مع إجراء انتخابات عامة لتأليف مجلس حكم سيتم التفاوض في شأن طبيعته وصلاحياته فيما بعد. وتقرر أن تدوم هذه الترتيبات الانتقالية مدة خمسة أعوام بعد توصل الطرفين إلى اتفاق تفصيلي بشأن التطبيق. وستبدأ مفاوضات أُخرى بعد مضي العامين الأولين على الحكم الذاتي من أجل تقرير الوضع النهائي للقدس وللمستعمرات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ومصير اللاجئين الفلسطينيين وأمور أُخرى، كجزء من التسوية

الدائمة للصراع بشأن فلسطين. وكانت أوجه الشبه بين اتفاق أوسلو والمقترحات السابقة للحكم الذاتي الفلسطيني قوية، لكن الاختلافات الرئيسية تعلقت بالدو الرسمي لـ م.ت.ف.، وبمسؤوليتها عن الأمن الداخلي، وبدرجة الإدارة الذاتيه على الصعيد الاقتصادي.

أثار نشر اتفاق أوسلو ردة فعل معادية فورية. فقدم عضو اللجنة التنفيذي لـ م.ت.ف. محمود درويش استقالته، وعلق شفيق الحوت مشاركته في جلسات اللجنة احتجاجاً على الاتفاق، بينما دعا فيصل الحسيني في الأراضي المحتلة. لفترة قصيرة، إلى إقامة «حكومة إنقاذ وطني توقف الانهيار العام لشبكة المؤسسات الفلسطينية.»(١٢٥) وواجه عرفات مقاومة حامية في اجتماع اللجنة المركزية لفتح في الفترة ٣ ـ ٥ أيلول/سبتمبر، لكنه فاز في النهاية بمصادقة اللجنة على مضض على الاتفاق. وأقرت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. الاتفاق أيضاً بعد نقاش دا يومين في ٩ و١٠ أيلول/سبتمبر؛ وحصل عرفات على تسعة أصوات فقط لمصلحة الاتفاق، وهي تساوي نصف العدد الأصلي للجنة التنفيذية، إلاّ إن استقالة أو تغيّب خمسة معارضين للاتفاق أتاح له تحقيق ما يريد. وتبادلت الآن م.ت.ف. وإسرائيل رسائل الاعتراف. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر رعى الرئيس الأميركي بيل كلينتون، في حديقة البيت الأبيض، احتفالاً خاصاً لتوقيع عباس ووزير الخارجية الإسرائيلي، شمعون بيرس، «إعلان المبادئ» بحضور عرفات ورابين و٣٠٠٠ من الضيوف والشخصيات الدولية المدعوين. وتلا ذلك سبعة أشهر من المفاوضات في شأن كيفية تطبيق إعلان المبادئ، اجتمع بعدها عرفات ورابين في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ في العاصمة المصرية لتوقيع الاتفاقية الخاصة بقطاع غزة وأريحا، المعروفة أيضاً باسم «اتفاق القاهرة». ودخلت طلائع العسكريين التابعين لـ م.ت.ف. إلى غزة في ١٠ أيار/مايو وإلى أريحا بعد ذلك بثلاثة أيام، ووصل عرفات أيضاً إلى غزة في ١٢ تموز/يوليو كي يتولى شخصياً زعامة «السلطة الفلسطينية» الوليدة، وليبدأ مرحلة جديدة تماماً في البحث الفلسطيني عن الدولة.

غزة وأريحا أولاً ـ وأخيراً؟

ظلت مسألة المدى المتاح فعلاً للفلسطينيين للمضي في طريق إقامة دولة ذات سيادة موضوع جدال داخلي مرير، عدا كونها موضوع صراع مع إسرائيل. فما تضمنه إعلان المبادئ، في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، كان بعيداً كل البعد ليس فقط عن الهدف الأصلي لـ م.ت.ف.، أي «التحرير الكامل» لفلسطين الانتدابية،

بل أيضاً عن هدفها الأقل طموحاً بكثير وهو إقامة الدولة المستقلة كما تم تصورها في «إعلان الاستقلال» الصادر عنها في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨. وفي الواقع، رأى منتقدو م.ت.ف. أن قيادتها تخلت عن الحق في إقامة دولة مستقلة بإخفاقها في الحصول على موافقة إسرائيلية صريحة على إبقاء هذا الخيار مفتوحاً في نهاية الفترة الانتقالية.(١٢٦) وفي نظرهم كانت إسرائيل قد فرضت شروطها طوال المفاوضات، وحققت السيادة الفعلية، وأحكمت سيطرتها على الأراضي المحتلة. والأسوأ أنها فعلت ذلك في ظل القبول الفلسطيني، إذ قدمت م.ت.ف. علاوة على ذلك سلسلة من التنازلات من جانب واحد من دون أن تقابلها إسرائيل بأية مكافأة ذات معنى. فكشفت قيادة م.ت.ف. عن عدم كفاءتها، وحولت نفسها من حركة تحرير وطني إلى حكومة بلدية صغيرة في الأراضي المحتلة، وإلى أداة تنفيذ للسياسة الإسرائيلية مجردة من أية سلطات مستقلة حقيقية خاصة بها.(١٢٧) ولم يمثل إعلان المبادئ في نهاية المطاف، في نظر منتقديه، أكثر من وثيقة «فرساي فلسطينية»، أي أداة للاستسلام المذل ولإنكار الذات.

لم يكن الانتقاد الفلسطيني بلا مبرر. فقد واصل رابين معارضته لأي تعامل مباشر مع م.ت.ف. حتى منتصف سنة ١٩٩٣، ولم يوافق على اتفاق أوسلو في آب/أغسطس إلاّ بعد التوصل إلى استنتاج مفاده أن م.ت.ف. باتت منهكة تماماً وأنها أضحت سهلة الانقياد للشروط الإسرائيلية.(١٢٨) أمّا تفكيره بضرورة الاعتراف بـ م.ت.ف. وبـ «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني»، فيرجع إلى عدة عوامل ليس أقلها تأثير الانتفاضة. فقد استوعبت إسرائيل الدرس بأنها غير قادرة على تجاهل النزعة الوطنية القطرية الفلسطينية ولا على هزيمتها إلى ما لانهاية، وبأن «الخيار الأردني» لم يعد أيضاً قادراً على توفير الوسائل الصالحة لاحتواء ذلك النزوع. فلا يمكن لإسرائيل دمج الفلسطينيين دمجاً تاماً في نظامها السياسي والمدني من دون إضعاف الطابع اليهودي للدولة، كما أن الاستمرار في إخضاع الفلسطينيين لحكمها المباشر من دون منحهم حق المساواة سيؤدي إلى تأكّل طابعها الديمقراطي. فقد أقنعت الانتفاضة قادة الجيش والمسؤولين الأمنيين في إسرائيل، ومنذ عهد قريب رجال الأعمال أيضاً، بوجوب القيام بإعادة ترتيب جوهرية للعلاقات السياسية بالسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وأصبح السماح لهم بشكل ما من أشكال الصفة السياسية والقانونية المنفصلة أمراً لم يعد من الممكن تجنبه. وأدى نجاح م.ت.ف. في تحييد الزعماء المحليين، وكون إسرائيل تواجه تهديداً إسلامياً متزايداً، إلى التشديد على م.ت.ف. بصفتها الطرف المرشح الوحيد للحوار. وقد ضمنت إسرائيل لنفسها أفضل الشروط ضمن الأوضاع القائمة:

فحصلت على فترة انتقالية لخمسة أعوام يمكنها في أثنائها الاحتفاظ بالسيطرة الإجمالية (وإن لم تكن مباشرة) على الشؤون الفلسطينية، وتمكنت من تأجيل التفاوض في شأن القضايا الخلافية الأساسية، وجنت الثمار الدبلوماسية والاقتصادية لإنهاء حالة الحرب مع الدول العربية، حتى قبل أن تحل القضايا الخلافية الأساسية مع الفلسطينيين.

وكانت قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف.، أو من تبقى منها، من جانبها، تدرك جيداً حدود اتفاق أوسلو، لكنها رأت أن لا خيار أمامها إلاّ القبول به.(١٢٩) فقد ضعف وضعها كثيراً في عصر ما بعد الحرب الباردة وما بعد حرب الخليج، فتصالحت عن وعي تام مع إسرائيل وضمنت لنفسها موطئ قدم فوق التراب الفلسطيني قبل أن يتعرض وضعها الإقليمي والدولي للمزيد من الضعف والانحطاط. وأكدت الأزمة المالية والانهيار الإداري والتنظيمي والمعارضة السياسية التي شهدتها م.ت.ف. في العام السابق مدى هشاشة الموقف. ووصف عرفات وعباس وغيرهما من زعماء م.ت.ف. علناً إعلان المبادئ بأنه «سيئ»، إلاّ إنهم جادلوا في أنه يوفر مدخلاً إلى إقامة الدولة إذا أُحسن استغلاله. واستشهد منتقدو إعلان المبادئ بالخلل الشديد في ميزان القوى مع إسرائيل، وبالقيود البنيوية التي أدخلت على الحكم الذاتي الفلسطيني للتشكيك في صحة توقع الزعماء المؤيدين لإعلان المبادئ، لكن هؤلاء تمسكوا به بصدق ولو لسبب واحد هو أن الطموح الدولاني الذي يحمله في طياته كان حقيقياً. ومن هذا المنطلق، كان تصميم قيادة م.ت.ف. على تحقيق بعض الأهداف الجوهرية - أبرزها مطالبتها السياسية بجزء على الأقل من القدس الشرقية، وبالهيمنة الحصرية على الأرض الفلسطينية والسكان الفلسطينيين، وبالسيطرة على المعابر الحدودية، وبحريتها في إقامة العلاقات الخارجية - يتصف بالقدر نفسه من الجدية لأن تحقيق هذه الأهداف سيعزز شرعيتها ويعزز صدقية الدولة المستقلة التي ستقام في نهاية المطاف.

لكن العنصر الأساسي في إعلان المبادئ، بالنسبة إلى عرفات بصورة خاصة، أنه يشمل اعترافاً إسرائيلياً رسمياً بـ م.ت.ف. ويضمن نقل دولتها في المنفى إلى الأراضي المحتلة. فكان البقاء السياسي لـ م.ت.ف.، لا أي بند محدد في الاتفاق، هو الضمان الحقيقي لقيام دولة في نهاية الأمر. وهذا ما يفسر أيضاً الاستعداد لتقديم تنازلات إقليمية كبرى، سواء قيست بمساحة الأرض التي تركت في أيدي الإسرائيليين في أثناء الفترة الانتقالية، أو اقتضاها ضمناً التخلي عملياً عن فلسطينيي الشتات. وعلى سبيل المقارنة، توقفت محادثات واشنطن تحديداً لأن مطالبة م.ت.ف. بالتخلي عن المشاركة المباشرة في المفاوضات وإنكار صفتها

التمثيلية شكلا تحدياً لأسس سيطرتها السياسية، وبالتالي أصبحت المقايضة بالأمور الفعلية أمراً يصعب عليها تحمل تكلفته.

وحدد منتقدو عملية أوسلو الارتباط بين المحافظة على الذات وتقديم التنازلات تحديداً صحيحاً، لكنهم أخفقوا في فهم المدى الذي ساعد فيه حصول م.ت.ف. على القاعدة الإقليمية (الأرض) وتعزيز موقعها الدولي على المحافظة على طابعها الدولاني، بل حتى تعزيزه، في ظل الأوضاع الجديدة، مهما تكن القيود عليها. وهذا لا يعني القول إن م.ت.ف. حققت السيادة في الأراضي المحتلة ـ على الرغم من إصرار عرفات على أن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية، حتى لو طبق على مراحل، قد جعلها أراضي «محررة» بالكامل في نظر القانون الدولي، كما حدث عقب انسحاب فرنسا من لبنان وسورية ودول المغرب العربي، أو كما حدث عقب انسحاب بريطانيا من الهند ومصر ـ ولا أنها حملت الآن الخصائص الرئيسية الأُخرى لـ «الدولنة».[١٣٠] والأصح، تكراراً للأطروحة التي صيغت في مستهل هذا الكتاب، أن المسألة الجوهرية بقيت قدرة م.ت.ف. على إعادة إنتاج نفسها، وعلى التكيف وفق الأوضاع المحلية والممارسات السياسية والترتيبات المؤسسية المتمحورة حول ذاتها، وعلى إعادة تحديد علاقاتها السياسية بالمجتمع المحلي واحتوائه، وعلى توسعة وتنويع علاقاتها بالدول المهيمنة على النظامين الإقليمي والدولي.

لذلك، فإن تطبيق إعلان المبادئ أكد دينامية بناء الدولة بدلاً من أن يضعفها. وحدّ اتفاق القاهرة في أيار/مايو ١٩٩٤ والملاحق الاقتصادية والأمنية المرفقة به كثيراً من ولاية السلطة الفلسطينية الجديدة ومن صلاحياتها التنفيذية والوظيفية. مع ذلك فإن اندفاع هذه السلطة لتحقيق المركزة الإدارية والسيطرة الاجتماعية تعزز بفضل وراثتها جهازاً حكومياً قائماً، ودورها كوسيط لا غنى عنه فيما يتعلق بمعظم التعاملات التي تتم بين إسرائيل والسكان الفلسطينيين، وإمساكها بالمفاتيح الداخلية للتجارة والأمن. ومما سهل ورسخ هذه العملية على صعيد آخر هو توكيد مكانة فتح أنها «حزب السلطة»، والجهد النشيط المبذول لتفتيت مختلف جماعات المعارضة.

ومما ساعد على تمدد السلطة الفلسطينية عودة النخبة البيروقراطية إلى م.ت.ف. واستيعابها في أطر السلطة، علماً بأن هذه النخبة لم تبد اعتراضاً يذكر على إعلان المبادئ بعد توقيعه، علاوة على قيام أعضاء هذه النخبة بإعادة صوغ علاقاتهم السياسية على أساس العائلة ومسقط الرأس. وتمكنت السلطة من خلال تحويل الشخصيات السياسية المحلية والقادة الاجتماعيين إلى موظفين، ومن خلال

انتخاب مجلس تمثيلي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وتوسعة جدول رواتب «الحكومة» ليشمل ٧٥,٠٠٠ شخص بحلول سنة ١٩٩٧، وطبعاً من خلال استغلال الحس الوطني القطري، من استمالة أو مجاراة الجماعات الاجتماعية الأساسية، وليس أقلها المثقفون والطبقة الوسطى الحديثة. وأدت الأنماط الاجتماعية الناشئة دوراً حاسماً في مجال تعزيز سيطرة السلطة، كما أنها عكست، مرة أُخرى، طابع السلطة الدولاني. والأمر الجدير بالملاحظة هو الدمج المتسارع للسكان الريفيين في نطاق قاعدة السلطة الاجتماعية، الأمر المدفوع بقوة التوسع الهائل في أعداد الموظفين، وباتساع نطاق عمل الدوائر «الحكومية»، وبامتداد مرافقها وخدماتها المدنية، وبانتشار الأجهزة الأمنية في المناطق الريفية. وانعكس الاندماج الدولاني للسكان الريفيين في الخلفية الريفية للكثيرين من «العائدين» من نخبة م.ت.ف. البيروقراطية. وعلاوة على ذلك، استند هذا النمط إلى التأثير التراكمي لانتشار التعليم العالي ووظائف المهن الحرة في أوساط سكان القرى، وإلى تبدل التركيب الديموغرافي للمدن بعد أن قوبلت هجرة سكانها في أثناء الانتفاضة بتدفق القرويين الباحثين عن مراكز تجارية جديدة أو الوافدين يومياً من قراهم إلى أماكن عملهم وبالعكس.

عزز امتلاك السلطة الفلسطينية لقاعدة جغرافية وإدارية ومالية مميزة، وإن تكن محدودة، وقدرتها على إقامة بنى سياسية وتحالفات اجتماعية جديدة مستقرة نسبياً، مكانتها الدولية، وساعداها على تعبئة التأييد الدبلوماسي والحصول على معونة خارجية لميزانيتها واقتصادها. وأضفى التحكم في موارد إضافية سياسية ومادية كهذه المزيد من الشرعية على البنى التي سعت السلطة من خلالها لاحتواء الحياة السياسية المحلية وتوجيهها، وعزز استقلاليتها عن القوى المحلية. وللمفارقة، فإن خضوعها شكلياً لـ م.ت.ف. أدى إلى نتيجة مشابهة، لأن م.ت.ف. لم تحتفظ بشبكة علاقاتها السياسية والدبلوماسية الدولية الخاصة وظلت تمثل «فلسطين» رسمياً أمام الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات متعددة الأطراف والإقليمية فحسب، بل حافظت أيضاً على صفتها ممثلاً وحيداً لكل الفلسطينيين، بمن فيهم فلسطينيو الشتات الذين يمكن استخدام وزنهم المعنوي حيثما يكون ذلك ملائماً لموازنة النفوذ السياسي للمجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة. وعلى العكس من ذلك، فإنه بات في إمكان السلطة الفلسطينية أن تضيف سيطرتها الاجتماعية إلى استمرار م.ت.ف. في احتكار التمثيل وإلى شرعيتها الدولية الخاصة، في سبيل إحراز التفوق في تنافسها المستمر مع التنظيمات الفلسطينية الموجودة في المنفى، وضمنياً مع الأردن.

وثبتت هذه العمليات المتعددة استمرارية دينامية بناء الدولة في العمل السياسي

الفلسطيني، لكنها أظهرت أيضاً أن هذا العمل محكوم بالكثير من المفارقات الثنائية، ومنها مفارقتان قديمتا العهد ترتبط أولاهما بالتناقض المستمر بين طابع م.ت.ف. الدولاني وافتقادها للدولنة على الصعيد الداخلي، وترتبط ثانيتهما بالتناقض المستمر بين مكانتها القانونية شبه السيادية وواقعها المادي كلا ـ دولة على الصعيد الخارجي. ووسع إعلان المبادئ هذه المفارقات وأضاف مفارقات جديدة. فقد أصبحت م.ت.ف. الآن، وهي في زي السلطة الفلسطينية، خاضعة لإسرائيل ومتحدية لها في آن واحد، فهي لم تبلغ أهدافها الوطنية الأساسية ومع ذلك حققتها جزئياً. وللوصول إلى هذا الحد، كان عليها أن تقلب افتراضاً حملته فترة طويلة إلى عكسه، فاضطرت إلى عقد صفقة مع إسرائيل أولاً كي تفوز باعتراف الولايات المتحدة، بدلاً من عقد صفقة مع الولايات المتحدة أولاً لانتزاع اعتراف إسرائيل بها، وهو الافتراض الذي تصرفت على أساسه في العقدين السابقين. لكنها تطلعت فيما بعد ثانية إلى تدخل الولايات المتحدة دبلوماسياً لمصلحتها من أجل تأمين التنفيذ الكامل لاتفاقاتها مع إسرائيل. وعكس هذا مستوى معيناً من التغير الجوهري في الأوضاع، بحيث أمكن حمل المجتمع الدولي والقاعدة الاجتماعية الفلسطينية على حد سواء على دعم الأهداف الوطنية بفعالية أكبر، وذلك من خلال الوسائل السياسية.

وعلى صعيد آخر، أكدت إعادة توجيه استراتيجيا م.ت.ف. أن إسرائيل حلت محل الدول العربية المضيفة في توفير الإطار الرئيسي المنظم للعلاقات وللتطور السياسي والمؤسسي للحركة الوطنية الفلسطينية ككل، وليس فقط لسكان الأراضي المحتلة. وكشف هذا عن مفارقة جديدة: فمن ناحية، كان خضوع السلطة الفلسطينية لإسرائيل وضعفها البنيوي ـ أيضاً أمام إسرائيل أساساً، وبصورة ثانوية أمام الولايات المتحدة ثم الأردن وأخيراً مصر ـ يعنيان أن بناء الدولة الفلسطينية والوطنية القطرية الفلسطينية بقيا موضوع تنازع ويتوقفان على العوامل المحيطة؛ مع ذلك، فمن ناحية أُخرى وفرت إدامة وتعزيز المؤسسات السياسية والبنى الإدارية لـ م.ت.ف. أفضلية حاسمة في مسعاها للسيطرة الاجتماعية الحصرية على السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. ولهذا السبب فإن التنازع بين م.ت.ف. وإسرائيل بات سيدور من الآن فصاعداً على الإمساك بالمحددات الرئيسية للسياق الأساسي وهي: شروط التعامل مع الدول والاقتصادات الأُخرى، وخصائص الدولنة الفلسطينية (بما فيها ولايتها الحصرية على الأرض والسكان وفي مجال سن القواعد والقوانين)، وسبل الحد من الاختراق السياسي الخارجي، وربط الهوية الذاتية الوطنية ببنية دولانية واحدة تحديداً.

خاتمة

كان البدء بترتيبات الحكم الذاتي الموقت في غزة وأريحا في أيار/مايو ١٩٩٤، ووصول عرفات في تموز/يوليو للإمساك مباشرة بزمام السلطة الفلسطينية حديثة النشأة، إشارة إلى انتهاء مرحلة في التاريخ الفلسطيني الحديث بدأت بالاقتلاع والتشتت الجماعي سنة ١٩٤٨. وظل ممكناً لمعارضي اتفاقي أوسلو والقاهرة أن يجادلوا في أن الصراع الأساسي مع الصهيونية لم يحل ولم يتغير ما دامت عواقب النكبة لم تُمحَ تماماً، لكن تحول م.ت.ف. من حركة تحرر وطني في المنفى إلى جهاز حكومي فوق ترابها قدم إشارة إلى تحول في طبيعة وشكل العمل السياسي الفلسطيني عن الطريقة التي تطور بها في المرحلة السابقة. ولا يقصد من هذا القول أن العملية الدولانية لم تعد في صميم المشروع الوطني كما كانت سابقاً، ولا أن النظام السياسي الفلسطيني الذي تطور في المنفى لم يقم الآن بإعادة إنتاج نفسه في الأراضي المحتلة، وإنما القصد هو التأكيد أن خطاب التحرير الكامل واستراتيجيات وتكتيكات الكفاح المسلح والأدوات التنظيمية والأشكال المؤسسية المصاحبة تم استبدالها. ويمكن القول إن الاتفاقات التي عقدتها م.ت.ف. مع إسرائيل إنما هي نتيجة أزمة عميقة على صعيد القيادة والاستراتيجيا ونمط العمل السياسي، لكنها كانت من المنطلق نفسه إيذاناً بنهاية «عصر الفصائل» ـ أي التنظيمات الفدائية الموجودة في المنفى ـ وبداية عصر جديد جمع في مكان واحد، هو الأراضي المحتلة، مركز العمل السياسي الوطني والقاعدة الاجتماعية الأساسية والمؤسسات الدولانية.[1]

إذاً، ما هو الدور الذي أداه في التاريخ الفلسطيني الحديث الكفاح المسلح المتباهى به، وما هي العوامل التي حددت مساره وحصيلته؟ ويكتسب هذا السؤال أهمية خاصة، لأن «التحرير الكامل» كان ببساطة غير قابل للتحقيق في الظرف التاريخي الذي ظهرت فيه الحركة الوطنية الفلسطينية وباشرت نضالها بعد سنة ١٩٤٨. فقد التزمت الدول الغربية التزاماً راسخاً، وكذلك فعل الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه، بقاء إسرائيل بعد العذاب الذي ذاقه الشعب اليهودي في المحرقة. وعززت المنافسة بين القوتين الجبارتين، والتي صاغت النظام الدولي بعد سنة ١٩٤٥، التزام الغرب هذا. ولم تكن الدول العربية، المشغولة بالصراعات

العميقة فيما بينها، راغبة في تشكيل تهديد عسكري موحد لإسرائيل ولا قادرة عليه. وبالتالي لم تكن حرية العمل التي توفرت للفلسطينيين تقع في مجال الخيارات الاستراتيجية المتاحة، وإنما في الخيارات السياسية والعقائدية والتنظيمية التي وضعتهم في مسار معين من التطور الوطني لا في غيره. وكانت القيود البنيوية الخارجية دائماً فائقة الأهمية ـ في حين شكّل تطور الدولة والمجتمع العربيين بعد سنة ١٩٤٥ الإطار المقرر الرئيسي ـ لكن تعقيدات البيئة الإقليمية وتعدد لاعبيها وفرا للفلسطينيين مخارج وفرصاً جوهرية في اللحظات الحاسمة.

وفي هذا السياق، نجحت فتح، التنظيم الفدائي الرئيسي، نجاحاً كبيراً في استغلال الوطنية القطرية في تعبئة جمهورها الفلسطيني الأضيق، لكنها عجزت بوضوح عن أن تحشد بمفردها الموارد المادية المطلوبة للتغلب على إسرائيل. ولهذا السبب أصرّ التنظيمان الرئيسيان المنافسان لها، ج.ش.ت.ف. وإلى حد أقل ج.د.ت.ف.، على ربط النضال الفلسطيني بتيارات القومية العربية الأوسع وبالثورة الاجتماعية في الدول العربية، لكن هذين الاتجاهين تعرضا للتراجع بسبب التطورات في النظام الإقليمي والتغيرات في المجتمعات العربية واقتصاداتها بعد سنة ١٩٦٧. وساهم إدراك هذه القيود المحلية والإقليمية والدولية في إحداث تحول أساسي في الاستراتيجيا والأهداف التي حفزت عليها فتح وج.د.ت.ف. اعتباراً من أوائل السبعينات فصاعداً.

لكن هذا لم يكن يعني التخلي عن الارتباط العربي. فقد تطورت علاقة معقدة زج فيها وضع الحركة الفدائية على الأرض ـ أي امتلاكها لقواعد قتالية ولتجمعات فلسطينية كبيرة فوق الأرض العربية ـ هذه الحركة في نزاعات متكررة مع الدول المضيفة، بينما كان سعيها للحصول على المكانة القانونية ـ أي الاعتراف بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً للفلسطينيين ـ يعتمد على دعم تلك الدول ذاتها واعترافها بها. ودفع الفلسطينيون الثمن عندما تمت مصادرة دورهم الخاص في إعداد برنامجهم الوطني ـ من قِبَل جامعة الدول العربية خلال ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، والرئيس المصري جمال عبد الناصر وخصومه في الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٣، والرئيس العراقي صدام حسين سنة ١٩٩٠ ـ إلاّ إن الاعتراف بالمكانة التمثيلية للهيئات الفلسطينية ـ كما حدث مع حكومة عموم فلسطين سنة ١٩٤٨، ومع منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٤ (اعتُرف بها ممثلاً شرعياً وحيداً سنة ١٩٧٤)، ومع الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك إلى مؤتمر مدريد للسلام سنة ١٩٩١ ـ دل على تخلي الدول العربية عن التزاماتها السياسية والعسكرية تجاه الفلسطينيين.

وعلى الرغم من هذه التوترات الضمنية، فإن التنظيمات الفدائية التي تتألّف

منها م.ت.ف. كانت تصف الكفاح المسلح باستمرار خلال تطورها بأنه الوسيلة الرئيسية، لا بل الحصرية، لتحرير فلسطين. لكن جهدها العسكري لم يتجاوز قط مستوى محدداً من حيث الحجم والوقع، وأخفق بالتأكيد في أن يدنو من نموذجي التجربتين الصينية والفيتنامية في حرب العصابات وفي حرب الشعب اللذين طالما تمثلت بهما. ومهما تبلغ التضحيات الفردية للكوادر والمقاتلين، أو مهما تكن قوة إيمانهم بقضيتهم، فإن الحركة الفدائية ككل افتقرت إلى التصميم المتواصل على النهوض بممارسة الكفاح المسلح إلى المستوى الرفيع الذي احتله في عقيدتها الرسمية، وعلى تطوير تنظيمها بصورة تتلاءم مع هذه المهمة. وعلاوة على ذلك، أوضح الاستعمال المتكرر لمصطلح «انتفاضة» لوصف التحركات الجماهيرية عن قوة استمرارية الأشكال التقليدية من المشاركة غير المنظمة، مثل «الفزعة» القروية، على الرغم من التحول البيروقراطي الواسع الذي شهدته الحركة، وكشف عزوف القيادة عن دمج الجماهير المناصرة في بنى سياسية منظمة، وفي وحدات جغرافية وروابط وظيفية متقاطعة تمتلك قدرة حقيقية على إنتاج الموارد المادية والسيطرة عليها.

وتكشف حقيقة أن الحركة الفلسطينية تمكنت طوال هذه المدة من التوفيق بين مفارقات بارزة كهذه ـ بين الخطاب والواقع، وبين الشعارات والقدرات، وبين الخرافة الوطنية والمطلب الاجتماعي ـ من دون أن تتعرض لتغييرات جذرية في بنيتها أو في قيادتها، عن مدى نجاح الأخيرة في تحصين موقعها. بتحديد أكثر، يدل هذا على أن الأداء العسكري لم يكن يقاس بالمعايير التقليدية، ويقود إلى الاستنتاج أنه كان للكفاح المسلح وظائف رئيسية أُخرى. فقبل كل شيء، وفر الكفاح المسلح الفكرة والممارسة المركزيتين اللتين قام حولهما بناء الهوية الوطنية القطرية الفلسطينية، التي وضعت الأساس للبناء الدولاني من خلال الدفع بعملية تشكيل النخبة والعسكرة وإضفاء الشرعية السياسية.

تحديد السياق

حرم قيام دولة إسرائيل فوق القسم الأكبر من فلسطين الانتدابية سنة ١٩٤٨ سكانها العرب القاعدة الوطنية التي تلتقي عندها الأرض والاقتصاد والمجتمع. كما قضت النكبة، بصورة حاسمة، على أي أمل بنشوء دولة وطنية قطرية فلسطينية على نمط الكيانات التي تجذرت ونالت استقلالها في البلاد العربية المحيطة منذ نهاية الحكم الأوروبي المباشر. وأضعف ضياع الأرض وغيرها من وسائل الإنتاج الإحساس بالهوية في مجتمع يغلب عليه نمط الإنتاج الزراعي، كما نزع منه مصادر

الثروة الذاتية وإعادة الإنتاج الاقتصادي. وقد تضاعف وقع هذه الخسارة بفعل تشتت السكان وخضوعهم لسلطات عربية متباينة، وغالباً ما تكون متناحرة، في مختلف أماكن لجوئهم.

وبالقدر نفسه من الخطورة بالنسبة إلى المجتمع الفلسطيني، فإن تحطم النخبة القديمة المؤلفة من كبار ملاك الأرض والتجار وذوي المناصب سنة ١٩٤٨ صحبه الفرار المتسرع لقسم كبير من الطبقة الوسطى المقيمة بالمدن. وأزال رحيل الموظفين الحكوميين وأصحاب المهن الحرة والتجار وغيرهم من المتعلمين الفلسطينيين شرائح اجتماعية كانت تصعد السلّم الاجتماعي، وكانت، عادة، توفر بؤرة بديلة للقيادة والتنظيم الوطنيين. وبدلاً من ذلك، تفتتت الطبقة الوسطى وتهمشت عند منعطف حرج. وتجمع الفلسطينيون من أصول فلاحية وعمالية في مخيمات معدمة للاجئين في المناطق الريفية الفقيرة، أو على أطراف المدن العربية، بينما استغل أبناء الطبقة الوسطى رأس مالهم المنقول ومهاراتهم وصلاتهم العائلية للإقامة بالمدن أو خارج الدول المضيفة والعمل فيها. ولم يؤد القاسم المشترك، أي النكبة، إلى تساوي الوقع على المجتمع الفلسطيني، ولا إلى إزالة التدرج فيه بقدر ما أدى إلى تفكيك عراه.

لم يكن في استطاعة النشاط السياسي الوطني أن يعود إلى الظهور في ظل هذه الأوضاع. فكان غياب القاعدة الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية الواحدة يعني غياب الأساس الضروري لوجود «ساحة» سياسية مشتركة ذات أنماط متفق عليها للتنافس، ووسائل منظمة لاختيار جيل قيادي جديد. بالإضافة إلى أن اشتراك الفلسطينيين مع العرب الآخرين في اللغة والثقافة والديانة خفف أي ميل إلى إحياء برنامج فلسطيني متميز من برامج الحكومات والمجتمعات العربية المضيفة. وأوجدت تجربة النكبة خصوصية فلسطينية مميزة، لكن ليس بالضرورة هوية فلسطينية قطرية مميزة. كما سعى الفلسطينيون للخلاص الوطني بالانضمام إلى أحزاب المعارضة العربية، أو أملوا بوصول زعماء عرب جدد إلى الحكم يدفعون بجيوشهم إلى تدمير إسرائيل وتحرير فلسطين. وهذا ما يفسر من جهة ثبات قوة الدعوة إلى القومية العربية في أوساط الفلسطينيين في الخمسينات وأوائل الستينات، والتي انعكست قبل أي شيء في التأييد الواسع الانتشار لعبد الناصر.

من جهة أُخرى، كان هنالك الحساسية الشديدة جداً التي أبدتها الحكومات العربية نحو النشاط السياسي بين اللاجئين الفلسطينيين الذين أتوا إليها سنة ١٩٤٨. فقد كانت شرعية الحكام العرب لا تزال موضع شك في نظر مواطنيهم، الذين لم يكن تماهيهم مع الدول الإقليمية الجديدة والحدود التي أوجدتها القوى الاستعمارية

في العقود الأخيرة قد استقر أو ترسخ. وردت الحكومات المضيفة إمّا بعزل اللاجئين الفلسطينيين عن سكان البلاد بحوافز مادية وقانونية، وإمّا بالحيلولة دون نشوء منظمات اجتماعية وسياسية ذات طابع فلسطيني صريح. ولهذه الأسباب كلها كان النشاط السياسي الفلسطيني بعد سنة ١٩٤٨ غير مركز ويعمل على الصعيد القاعدي فحسب، وكثيراً ما توجه في البداية نحو الأحزاب العربية ذات البرامج القومية أو الاجتماعية أو الدينية الراديكالية.

واعتمدت إعادة ظهور السياسة الوطنية الفلسطينية المميزة، في الدرجة الأولى، على التطور الذي حققته الجوالي الفلسطينية المشتتة في إعادة بناء «مجالها السوسيولوجي»، أي إحياء شبكاتها الاجتماعية ونظمها القيمية والمعيارية ورموزها الثقافية. وقد كانت تلك عملية شاقة ومضنية، ولم يقترب المجتمع الفلسطيني من استعادة القدرة اللازمة لتوليد نشاطه السياسي العلني الخاص به، ولدعم حركة وطنية مستقلة سوى في أوائل الستينات. وليس مصادفة أن يكون الفلسطينيون بلغوا هذه المرحلة بعد وقت قصير من تحطم الأمل المعلق على القومية العربية بسبب انهيار الوحدة المصرية ـ السورية في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، وتجدد الحرب الباردة العربية. ودل فقدان الأمل بالسياسة العربية، في أوائل الستينات، على أن الحكومات المضيفة لم تدمج الفلسطينيين سياسياً بأي طريقة ذات مغزى. وبرز تراكم الضغط في ظهور العشرات من جماعات التحرير الصغيرة التي تبنت شعار الكفاح المسلح على طريقتها الخاصة في هذه الفترة. وبقصد تنفيس هذا التوجه واحتوائه، وافق رؤساء الدول العربية على تكوين م.ت.ف. سنة ١٩٦٤. إلاّ إن أحمد الشقيري، مؤسس م.ت.ف.، تجاوز صلاحياته إلى حد كبير وواجه القادة العرب بحقيقة قائمة هي إنشاء هيئة شبيهة بالدولة، لها دستور، وسلطة تنفيذية، ومجلس تشريعي، ودوائر «حكومية»، وجيش، وميزانية مدققة، ونظم داخلية. حتى إن م.ت.ف. فرضت ضرائب محدودة وتجنيداً إلزامياً على السكان الفلسطينيين في قطاع غزة بمساعدة السلطات المصرية، وطلبت تسهيلات مماثلة في الدول العربية الأخرى.

مع ذلك، لم تستطع م.ت.ف. أن تحقق توقعات جمهورها، وخصوصاً أن سلطتها السياسية وعملها العسكري كانا خاضعين بحزم للقيادة العربية. علاوة على ذلك، فإن الأردن كان أثر بقوة في اختيار المندوبين إلى مؤتمر تأسيس م.ت.ف.، الذي انتمى الكثيرون من شخصياته البارزة إلى الشريحة العليا من الطبقة الوسطى أو العائلات المعروفة، أو إلى شريحتي رجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة. والمهم كذلك أن م.ت.ف. وفرت «الدولة»، لكن بلا مؤسسات

للمساهمة الجماهيرية في السياسة الوطنية. لقد عانت قيادتها جراء المأزق نفسه الذي عاناه عبد الناصر، الذي افتقر إلى هيئة سياسية من أجل تعبئة الدعم الشعبي للسياسات الحكومية، بينما أساء الظن بالأحزاب السياسية. وقلّدت م.ت.ف. قرار عبد الناصر بتأليف حركة رسمية بقيادة الحكومة، إذ قامت بإنشاء «التنظيم الشعبي الفلسطيني» على غرار اتحاده القومي ثم الاتحاد الاشتراكي العربي الذي خلفه. وكان التنظيم الشعبي الفلسطيني محظوراً في أغلبية الدول العربية، ولم يسمح له بالعمل إلاّ في غزة؛ غير أن نقطة الضعف الأساسية أنه أنشئ من فوق، بقرار سلطوي. واعتاد الشقيري وزملاؤه الرئيسيون على القيادة الأبوية، لا على التنظيم القاعدي، وافتقروا إلى جاذبية عبد الناصر، لذلك لم ينعم التنظيم الشعبي الفلسطيني بحياة خاصة به. وفي النتيجة، فشلت م.ت.ف. في ناحيتين أساسيتين: فهي لم تأخذ المبادرة العسكرية ضد إسرائيل، ولم توفر لقاعدتها الجماهيرية القنوات للمشاركة السياسية.

تغير كل شيء في حزيران/يونيو ١٩٦٧. فالهزيمة المدوية التي أنزلتها إسرائيل بالدول العربية أضعفت هذه الدول مادياً وسياسياً في آن واحد، وجعلت من الصعب عليها أن تتحرك بقوة في وجه التنظيمات الفدائية الفلسطينية التي راحت تظهر على الساحة الآن. ولفت قرار حركة فتح والفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب وسواهما بالقيام بثورة مسلحة ضد «جيش الدفاع الإسرائيلي» في الضفة الغربية وقطاع غزة، اللذين احتلا مؤخراً، انتباه الجمهور العريض بصورة أوسع. وهكذا فإن صمود هذه التنظيمات في وجه قوة إسرائيلية متفوقة في معركة الكرامة في الأردن في آذار/مارس ١٩٦٨، أطلقها إلى الصدارة السياسية ومكنها من السيطرة على م.ت.ف. في العام التالي. لقد برهنت القيادة المؤسِّسة لـ م.ت.ف. على عجزها عن تجاوز حجم الهزيمة العربية، وبحلول سنة ١٩٦٩ كانت الحركة الفدائية قد ترسخت كطرف إقليمي قائم بذاته. ومكّنها تبني الكفاح المسلح والتنظيم الشعبي القاعدي من تعبئة الجمهور الفلسطيني، ثم أخيراً من تحويل «الإمكانات السياسية إلى عمل سياسي.»[٢]

إحياء فلسطين

ظلت الحركة الفدائية الفلسطينية قوة متواضعة من حيث القدرة القتالية والفعالية العسكرية حتى في عهد الذروة التي بلغتها في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠. والأهم من ذلك المساهمة التي قدمها الكفاح المسلح إلى التطور السياسي الفلسطيني. فقد

أدى الكفاح المسلح بصورة خاصة إلى أربع نتائج مترابطة. كانت النتيجة الأولى تأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية، التي كانت بدأت تأخذ شكلها مجدداً مع عملية إعادة البناء الاجتماعي في الخمسينات. وأصرت فتح بصورة خاصة، منذ نشوئها في ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩، على الربط بين الكفاح المسلح والهوية. وجادل خليل الوزير، مثلاً، في أن الدول العربية عملت بعد سنة ١٩٤٨ على «شطب فلسطين. طمس الهوية الفلسطينية. إلغاء الشخصية الفلسطينية. دمج وإذابة القرار الفلسطيني والإرادة الفلسطينية.»[٣] ولذا كان العمل العسكري عبارة عن إعادة تأكيد الوجود الفلسطيني والإرادة المستقلة، ودليلاً على الإصرار الفلسطيني على اتباع مسار مستقل. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان للعنف أثر فريد في مجتمع مجزأ ومقطع الأوصال هو «الحشد والتجميع».[٤]

ومثّل تفجير الكفاح المسلح سنة ١٩٦٥ «بدايات البحث عن الهوية الفلسطينية المطموسة والملحقة»، كما جاء على لسان الأمين العام لـ ج.د.ت.ف. نايف حواتمه. لكن الهزيمة العربية، في حزيران/يونيو ١٩٦٧، كانت العامل الذي بلور تلك الهوية إذ «أتيحت للمرة الأولى لشعب فلسطين منذ عام ٤٨ أن يعيش مرحلة انعطاف تاريخية في كفاحه ليلتقط قضيته بيده.»[٥] وأعطت الصورة واللغة البطوليتان الكفاح المسلح مضموناً جديداً فيما يتعلق بالمجتمع المتخيّل للفلسطينيين، الذين أخذوا الآن ينظرون إلى أنفسهم كشعب ثوري يشن كفاحاً فعلياً لتقرير مصيره، لا كمجموعة لاجئين عاجزين تنتظر الإحسان من دون حراك. وقدم الوزير تعريفاً ملائماً للكفاح المسلح عندما وصفه بأنه «عملية مركزية، شاملة، متعددة الجوانب، في محصلتها تتجسد أوجه وأنشطة الشعب الفلسطيني كافة، سواء كانت هذه الأوجه والنشاطات سياسية أو اجتماعية أو عسكرية أو ثقافية. على هذا النحو نفهم الكفاح المسلح. وعلى هذا النحو سرنا لإعادة بناء شعبنا وإبراز هويته الوطنية من أجل تحقيق أهدافه في العودة وتحرير الأرض. نفهمه كعملية متكاملة ذات أبعاد ثلاثة: تنظيم، إنتاج، قتال.»[٦]

وكانت النتيجة الثانية للكفاح المسلح بعد سنة ١٩٦٧ ترسيخ «الكيان» الفلسطيني. فقد أُنشئت م.ت.ف. سنة ١٩٦٤ لتكون الإطار الرسمي المعبّر عن الهوية الوطنية القطرية الفلسطينية، وحظيت بالاعتراف الرسمي من جانب الدول العربية. لكنها كانت مجردة من الإرادة السياسية المستقلة، وافتقرت إلى السيطرة الفعلية على قاعدة جغرافية أو سكانية محددة. وأحدثت الضربة التي وجهتها إسرائيل إلى الدول العربية، في حزيران/يونيو ١٩٦٧، صدوعاً سارعت التنظيمات الفدائية الفلسطينية إلى توسيعها. فأدى لجوؤها إلى الكفاح المسلح إلى الإبقاء على

فسحة مفتوحة، على حيّز من الحرية خارج سيطرة الحكومات العربية، استطاعت المؤسسات الفلسطينية القاعدية وشبه الحكومية أن تزدهر داخله. وقد انعكس ذلك في الاتفاقيات الرسمية التي عقدت مع حكومات الأردن ولبنان وسورية، والتي كرست حق الحركة الفدائية في الحفاظ على حضور مستقل ذاتياً على التراب الوطني لتلك الحكومات، وفي شن حملة عسكرية على إسرائيل من حدودها. وأدت الخصومات بين الدول العربية دوراً مهماً في إحداث هذه الفسحة المفتوحة، بالقدر نفسه الذي أتاحت المجال فيه لنشوء م.ت.ف. سنة ١٩٦٤. وبقدر ما أدى التشديد على «حكومة فدائية» موازية، ولو أنها في بدايتها الجنينية، إلى النيل من سيادة الدول المضيفة، فقد وضع الأساس للتفكير والتنظيم بمقاييس دولانية.

أعطى استيلاء الحركة الفدائية على م.ت.ف. سنة ١٩٦٩ الهوية الوطنية الفلسطينية تجسيداً مؤسسياً، وهو إنجاز اعتبره أحد المحللين الاستراتيجيين في م.ت.ف. «مطمح كل ثورات العالم والتاريخ.»[٧] ومن المنطلق ذاته، أتاح هذا الاستيلاء للقيادة الفدائية أن تتخذ لنفسها غطاء الاعتراف الدبلوماسي الذي سبق أن منح لـ م.ت.ف.، وأن تتحرك على مسرح إقليمي ودولي أوسع. وبيّنت الدعوة التي تلقاها ياسر عرفات لمخاطبة الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ مدى التقدم الذي حققه الفلسطينيون، مثلما بيّن ذلك افتتاح مكاتب تمثيلية لـ م.ت.ف. في عشرات العواصم في الأعوام اللاحقة. حتى إن عضو اللجنة المركزية لفتح، صلاح خلف، اعتبر أن أكثر إنجازات الحركة الفدائية أهمية بحلول سنة ١٩٧٩ كان أنها «أعادت القضية الفلسطينية إلى الشعب.... [و] لقد اكتسبنا 'الشرعية الدولية'.»[٨] لكن الوزير أوضح في المقابل أن «منطق الثورة هو الذي حملنا إلى منصة الأمم المتحدة [سنة] ١٩٧٤ وهو الذي فرضنا كمراقب يتمتع باعتراف أكثر من ١٢٠ دولة.»[٩]

أمّا النتيجة الثالثة للكفاح المسلح بالنسبة إلى عملية بناء الهوية الوطنية الفلسطينية فكانت إيجاد «ساحة» سياسية مشتركة. فحددت هذه الساحة الأهداف والاستراتيجيات التي يمكن تعبئة وتنظيم الجماهير الواسعة حولها، كما أوجدت القنوات التي يمكن أن تحدث عبرها المشاركة الجماهيرية في السياسة الوطنية. وكانت التنظيمات الفدائية هي الأحزاب السياسية ـ لكنها سميت «فصائل» بدلاً من «أحزاب» لأنها تمارس نشاطها في إطار عسكري (واستخدم تعبير «فصائل» في أثناء ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ للدلالة على عصابات الثوار) ـ وكان في استطاعة أعضائها أن يتنافسوا ويرتقوا في صفوفها وفقاً لأصول محددة ولمعايير غير رسمية في آن واحد. وما إن استولت الحركة الفدائية على م.ت.ف. حتى باتت المنظمة هي القيادة

الفلسطينية والهيئة المركزية لصنع القرار المعترف بها. ووفر برلمانها في المنفى، المجلس الوطني الفلسطيني، وسيلة إضافية لاحتواء قطاعات فلسطينية متنوعة، وفعلت ذلك أيضاً المنظمات الجماهيرية المنتسبة إليه (النقابات والاتحادات الشعبية). وكانت المشاركة في الكفاح المسلح هي المصدر الأساسي للشرعية، وهي التي ميزت القيادة الفدائية التي ظهرت بعد سنة ١٩٦٧ من الجيل المؤسس لـ م.ت.ف.

كان التمييز بين الأجيال القيادية أمراً رئيسياً. فكان مؤسسو م.ت.ف. قد نشطوا في العمل السياسي الوطني الفلسطيني قبل سنة ١٩٤٨، وكان الكثيرون منهم اختبروا العمل السياسي الحزبي أو شغلوا منصباً في الهيئة العربية العليا (شبه الحكومية)، أو في حكومة عموم فلسطين، أو في غيرها من الهيئات في فلسطين. وفي المقابل، كان النشطاء الذين أسسوا تنظيمات فدائية جديدة في الخمسينات والستينات وما لبثوا أن سيطروا على م.ت.ف. خلال ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ ـ يتصدرهم أمثال عرفات والوزير وجورج حبش ـ في أغلبيتهم في سن المراهقة أو في أوائل العشرينات من أعمارهم في أقصى حد، سنة ١٩٤٨. وانحدر هؤلاء، في معظمهم، من الشريحة الدنيا للطبقة الوسطى، واستفادوا من التوسع السريع للنظام التعليمي في البلاد العربية في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات، وتأثروا بالنماذج الدولانية الجديدة في التنظيم السياسي والتنمية الاقتصادية، والتي تبنتها الدول العربية المضيفة. وكانت قلة قليلة منهم في أحسن تقدير تتمتع بتدريب عسكري محترف، لكن هؤلاء استطاعوا ادعاء الشرعية السياسية لأنفسهم بناء على دورهم كقادة لحرب العصابات وللنضال الوطني ضد إسرائيل. والأمر الذي لا يقل أهمية عن ذلك حقيقة أن أغلبيتهم جاءت من المدن الصغيرة ومن البلدات التسويقية في فلسطين الانتدابية، كما كان حال الكثيرين من الأعضاء البارزين من الطبقة السياسية التي ظهرت بعد سنة ١٩٦٧، بينما جاءت نسبة كبيرة من العاملين المتفرغين الدائمين في م.ت.ف. من المناطق الريفية في الضفة الغربية. وباختصار، كان الجيل الذي سيطر على م.ت.ف. خلال ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩، ومن ثم شغل المناصب في دوائرها وأجهزتها المتعددة، مشابهاً إلى حد مثير للانتباه، من حيث أصوله الاجتماعية، للنخب «الجديدة» التي وصلت إلى السلطة في مصر وسورية والجزائر والعراق بين سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦٨.[١٠]

ازداد وجه الشبه مع الدول العربية بعد أن فسحت عملية توطيد بناء الهوية الوطنية الفلسطينية المجال لعملية شبيهة بعملية بناء الدولة، وهي العملية التي وصفت في هذا الكتاب بأنها مأسسة سياسية دولانية مطبوعة بطابع أبوي جديد. كانت هذه هي النتيجة الرابعة للكفاح المسلح، ولعلها الأكثر مركزية واستمرارية، ودلت على المدى الذي بلغه إحياء الهوية الوطنية وإعادة تأكيد المجتمع المتخيّل ومأسسة الهيئات التمثيلية. وكان ترسيخ أقدام النخبة الفلسطينية الجديدة أول عنصر في البناء الدولاني، إذ إن جهدها لتأكيد سيطرتها حدد شكل النظام السياسي الناشئ بالطريقة نفسها التي ساعد فيها السعي لاكتساب الشرعية وللسيطرة الداخلية على تشكيل الدول العربية القطرية الوطنية الحديثة الناشئة. وقد شجع واقع ارتكاز القيادة الفلسطينية في شرعيتها على دورها في الكفاح المسلح ضد إسرائيل على ظهور ميل نحو السياسة الشعبية والسيطرة السلطوية. وفي الواقع، كان هذان الميلان حتميين لأن الحركة الفدائية الفلسطينية كانت منهمكة في نزاع عسكري وكان عليها تشكيل تنظيمها وسياستها الداخليين تبعاً لذلك. واتضحت العلاقة بين تكوين النخبة والبناء الدولاني أيضاً من خلال انعكاس الانتقال من جيل قيادي إلى آخر خلال ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ في التغير الذي طرأ على عضوية المجلس الوطني الفلسطيني، وفي قرارات المجلس المتعلقة بضم واحتواء النقابات والاتحادات المهنية والمنظمات الشعبية، وبصدارة العمل الجماهيري، وفي الشكل التنافسي الجديد للتنظيم السياسي الذي قدمته الفصائل المسلحة.

اكتسبت النخبة الفلسطينية الجديدة معالم واضحة، وأصبح لها شخصياتها المعروفة، كما تميزت بالتحديد الاسمي على الأقل فيما يتعلق بالمناصب والمسؤوليات الرسمية. وكانت هذه النخبة محصورة لا يسهل الانضمام إليها، إذ كان الارتقاء داخل صفوفها قليلاً، وانضمام الأعضاء الجدد إليها من خارج التنظيمات الفدائية نادراً. ومالت عملية التحول البيروقراطي للحركة الفدائية منذ أواخر الستينات فصاعداً إلى توطيد وتثبيت عضوية النخبة المؤلفة من عناصر مدنية وعسكرية وشبه عسكرية. وتمكن عرفات، أحد صناع القرار الرئيسيين، من تعزيز موقعه مع مرور الزمن بدعم من الحلقة القيادية الداخلية في حركة فتح. كما تكونت طبقة سياسية، تألّفت من قادة مختلف التنظيمات الفدائية ومن بعض «المستقلين»، الذين افتقروا إلى أية سلطة في مجال صنع القرار، لكن مساهمتهم كانت ضرورية لتقرير التوجه السياسي ولإضفاء الشرعية عليه. أخيراً، كان هناك

النخبة الأوسع، المؤلفة من مسؤولي م.ت.ف. ذوي الرتب المتوسطة، ومن الكوادر الكبيرة في التنظيمات الفدائية، وأيضاً من أعضاء مستقلين حازوا مقاعد في هيئات م.ت.ف.، كالمجلس الوطني الفلسطيني. وفي جميع الأحوال أثبتت النخبة الفسطينية قدرتها اللافتة للنظر على البقاء، على الرغم من التناحرات الفئوية الشديدة والانقسامات السياسية العميقة.

أكد تكوين النخبة المبقرطة أهمية التطور السياسي الدولاني. وباستثناء النواة المؤسسة للتنظيمات الفدائية، كان تمثيل اللاجئين على الصعيدين المتوسط والأعلى من مسؤولي وموظفي م.ت.ف. المتفرغين في حده الأدنى. وينطبق هذا أكثر ما ينطبق على حركة فتح، وعلى م.ت.ف. أيضاً نتيجة علاقاتها العضوية الوثيقة بفتح. ولم يصل سوى عدد ضئيل جداً من لاجئي المخيمات إلى مرتبة تتيح لهم التحكم في موارد مهمة، أو ممارسة سلطة سياسية، وجاء أولئك الذين انضموا إلى القيادة الفدائية بلا استثناء من العائلات التي كانت تملك قدراً معيناً من الأرض والموجودات أو غيرها من أشكال الثروة وقدراً من التعليم (قبل نزوح سنة ١٩٤٨) جعلها في مصاف الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى وميزها من الفلاحين والعمال. وكانت أغلبية النخبة البيروقراطية في م.ت.ف. من «المواطنين»، أي فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة الذين بقيت عائلاتهم في مسقط رأسها واحتفظت بملكيتها للأرض أو موجودات أُخرى (ظلت تدر عليها دخلاً حتى بعد دخولها في علاقات السوق الجديدة). وفي الوقت نفسه، كانت خلفية هؤلاء الاجتماعية المشتركة برجوازية صغيرة لا طبقة وسطى متمكنة. وجاء الكثيرون منهم من بلدات التسويق الزراعي ومن القرى بدلاً من المدن. وأكدت غلبتهم في أجهزة م.ت.ف. وفتح أوجه الشبه مع التجربة العربية في بناء الدولة. واختلف الوضع بعض الشيء في ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. ـ من حيث أن كلا التنظيمين اضطر إلى تعويض الخسائر الكبيرة وعمليات الفرار التي تعرض لها في الصراع الأردني سنة ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ باللجوء إلى استقطاب العناصر بكثافة من مجتمعات اللاجئين في لبنان وسورية، ومن خلال ترقية هؤلاء الفلسطينيين بالتدريج إلى المراتب العليا ـ لكن التحول البيروقراطي الواسع في أجهزتهما المدنية والعسكرية وتحويل عناصرهما إلى متفرغين برواتب أكد الاتجاه العام نحو المأسسة السياسية الدولانية.

لقد شمل البناء الدولاني في الحالة الفلسطينية تأسيس خدمات شبه حكومية توفر العناية الطبية والخدمات الاجتماعية للجمهور العريض. وكان ذلك البناء واضحاً أيضاً في الإصرار المتشدد على الحصول من الحكومات العربية وغير العربية على الاعتراف بـ م.ت.ف. باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب

الفلسطيني. إن العلامة الأُخرى الدالة على أن نموذج الدولة هو الذي تجري مضاهاته، تكمن في الانتشار السريع للمكاتب التي تنافست التنظيمات الفدائية في إقامتها في كل مخيم وقرية وحي مديني ممكن، وهو أقرب ما استطاعت بلوغه لتحقيق الوجود الشامل للبيروقراطية الحكومية. كما كانت روحية الدولة واضحة في استعمال التعبئة الوطنية وسيلة لكسب الشرعية، لا أداة للتعبئة، ولا سيما بعد الهزيمة في الأردن خلال ١٩٧٠ ـ ١٩٧١. والمهم كذلك دور التنظيمات الفدائية، التي عملت كمرادف لأحزاب سياسية في تنافسها في الحصول على التأييد الجماهيري، وعلى نصيب من السلطة داخل م.ت.ف.، فعززت شرعية م.ت.ف. السياسية بهذه الطريقة وتوفرت لها وسيلة إضافية لتحقيق اندماج المجتمع الفلسطيني المبعثر واحتوائه وتكامله. وتم تحقيق الاندماج أيضاً من خلال تطوير شبكات التبعية داخل النخبة نفسها، في موازاة اتباع سياسة ريعية في العلاقة بالقاعدة الجماهيرية.

قدم استعداد معارضي قيادة الاتجاه السائد لمواصلة العمل ضمن إطار م.ت.ف. ـ على الرغم من وجود اختلافات أساسية بشأن السياسة المتبعة ـ دليلاً واضحاً على قوة الدافع الدولاني وعلى شموليته. وظهر دليل إضافي في استعدادهم للاستفادة من الريع، وفي امتناعهم في المقابل من استبدال التفريغ بتعبئة قاعدتهم الاجتماعية، وفي ميلهم نحو القيادة السلطوية وعدم تجاوبهم مع ضغوط قاعدتهم التنظيمية لإحداث التغييرات المطلوبة (والذي انعكس بصورة خاصة في إخضاع الأعضاء في الأراضي المحتلة للأجهزة المتفرغة والمبقرطة في المنفى)، وفي عدم خضوعهم عامة للمحاسبة سياسياً أو غير ذلك.

إذا كان ثمة «ترابط بين الشكل الإقليمي [الجغرافي] للدولة، وطبيعة النظام المؤسسي القائم داخل حدودها، وموقع النخبة الحاكمة في تراتبية السلطة»، فإن غياب القاعدة الجغرافية في الحالة الفلسطينية حفز على توسل مبالغ فيه تعويضاً عن ذلك إلى نمط أبوي جديد من أجل تأمين الإدارة السياسية والسيطرة الاجتماعية.[11] لكن هذا النمط كانت له عواقب متناقضة. فعلى صعيد معين، كان له تأثير اندماجي من خلال فتح باب العضوية التنظيمية أمام أوسع جمهور ممكن، ومن خلال ربطه التجمعات الفلسطينية المبعثرة ببنية سياسية مركزية، هي م.ت.ف.، لكنه حدّ على صعيد آخر فرص الحراك العمودي للأعضاء وإمكان وصول كل القوى الاجتماعية إلى المراتب العليا في التنظيم. غير أن هذا المزيج من عمليتي الضم والاستبعاد أكد، أكثر من أي شيء آخر، طبيعة م.ت.ف. كطرف دولاني، إذ أعطاها وسائل لـ «الاستيلاء» على جمهورها العام في موازاة تعزيز استقلالها البنيوي. لكن مضامين هذه الخصوصية لم تكن مفهومة للجميع. فاليسار الفلسطيني، مثلاً، أقرّ بالطبيعة

الدولانية لمؤسسات م.ت.ف.، وأدرك المزايا الخاصة التي منحتها إياها استقلالية هذه المؤسسات، لكنه ناقض من دون توان إقراره هذا حين جادل، استناداً إلى معايير طبقية فجة، أن السياسة الوطنية العليا تحدد من قِبَل «القسم الأعلى من البورجوازية الوطنية الفلسطينية وبحكم موقعها ضمن بورجوازيات الكويت والسعودية وإمارات الخليج والأردن، تتحالف مع البيروقراطية الكبيرة في أجهزة منظمة التحرير ومع البورجوازية الفلسطينية الكبيرة في الأراضي المحتلة التي تربطها بالأردن استثمارات مشتركة ومصالح اقتصادية أُخرى.»[١٢]

كذلك تأثرت الاستقلالية الدولانية بتشتت الفلسطينيين في عدة بلاد، وبافتقارهم إلى قاعدة اقتصادية مشتركة، الأمر الذي عنى أن م.ت.ف.، وهي ذاتها في حال ترحال وتنقل بسبب أوضاع عملها في المنفى العربي، تطورت على أساس علاقتها لا بمجتمع واحد موحد فحسب، بل أيضاً بعدة أجزاء مجتمعية أو «مجتمعات جزئية». وبالإضافة إلى ذلك، فإن كل جزء من هذه الأجزاء كان قد تشكل بفعل مزيج متميز، والذي كان البعد الدولاني لـ م.ت.ف. واحداً منها فقط، بل يمكن القول إنه العامل الأقل أهمية قياساً بالتشكيلات السياسية ـ الإدارية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في الدولة المضيفة (أو دولة الاحتلال، في حالة إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة). وهكذا، وعلى الرغم من أن اختيار السياسات والأدوات التنفيذية من قِبَل قيادة الاتجاه السائد كان محدداً مهماً من محددات التطور الدولاني لـ م.ت.ف.، فإن تفاعلها مع التجمعات الفلسطينية المبعثرة أدى إلى نتائج اجتماعية وسياسية وتنظيمية متعددة وفي كثير من الأحيان متباينة. وكانت النتائج متناقضة: فربما كانت م.ت.ف. في وضع أقوى لمقايضة الأجزاء المجتمعية المتفرقة ولمقاومة «اختراق» هذه الأجزاء لها في مستوى معين، لكن في مستوى آخر حرمها عدم قدرتها على ممارسة السيطرة الاجتماعية على القسم الأعظم من جمهورها موارد متاحة، وعمق اتكالها على الحكومات العربية المضيفة وعلى قوى خارجية أُخرى.

وبما أن م.ت.ف. كانت غير قادرة على تلبية الحاجات العملية اليومية لمعظم شعبها المشتت من حيث الدخل وحل النزاعات الاجتماعية وإلى ما هنالك، فإن جمهورها حافظ بحكم الاضطرار على «استراتيجيات البقاء» التي طورها لنفسه منذ سنة ١٩٤٨. فنظر إلى الكفاح المسلح كبعد إضافي من أبعاد طبقات هويته، لكنه لم يشارك فيه بصورة ثابتة أو شاملة. وعلى نحو مماثل، فمع أن الفلسطينيين أخذوا يعتبرون بصورة متزايدة أن م.ت.ف. هي التجسيد المؤسسي لهويتهم الوطنية، وخصوصاً بعد سنة ١٩٦٧، فإنهم كانوا عامة يديرون شؤون حياتهم

الاجتماعية وأنشطتهم الاقتصادية في إطار الحكومات ذات السيادة التي يتبعون سلطتها القضائية بحكم إقامتهم على أراضيها. كما أن تعقيد استراتيجياتهم للبقاء والتناقضات التي تحملها في طياتها ـ والتي وفرت أساس البقاء الشخصي في قيد الحياة من ناحية، بينما أتاحت للفرد أن يربط بين هويته الشخصية والأعمال التي يقوم بها لمصلحته الخاصة وبين هوية الجماعة والعمل الجماعي من ناحية أُخرى[١٣] ـ تساعد على تفسير عزوف القطاعات الأكثر استقراراً من المجتمع الفلسطيني وتأرجح مشاعرها بين الفينة والأُخرى، وخصوصاً لدى الشريحة العليا من الطبقة الوسطى والسكان الريفيين في الضفة الغربية، وفي الأردن كما أظهرت تجربة الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠. ولم يُدفع الفلسطينيون نحو اعتبار م.ت.ف. بمنزلة «دولة» خاصة بهم، إلاّ في الحالات التي قامت بها دولة ذات سيادة بتهميشهم وبإضعاف استراتيجياتهم للبقاء ـ سواء عن طريق وضعهم في «معازل» كما في لبنان، أو بالاعتداء على ركائزهم الاقتصادية كما في الأراضي المحتلة. وساهمت م.ت.ف. في هذا التحول نحوها من خلال توفيرها مجموعة متزايدة من الخدمات، ومن خلال تقديمها الرعاية النفعية و«الريع» لقطاعات متعددة من جمهورها، بعد أن حصلت على زيادة كبيرة في التمويل والمساعدة المادية من الدول العربية في النصف الثاني من السبعينات.

لكن الحقيقة التي لا مجال للهروب منها، هي أن البناء الدولاني الفلسطيني أساساً ظل مقيداً في غياب القاعدة الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية الواحدة. وهكذا كانت الوطنية القطرية الفلسطينية تتعرض للضعف والتصدع والتحدي كلما عجز نظام م.ت.ف. الدولاني عن العمل بفعالية، وحيثما اضطر الفلسطينيون إلى ربط استراتيجياتهم للبقاء بمراكز دولانية متنافسة. وتقدم المقارنة بتجربة «اليشوف» اليهودي درساً مفيداً في هذا الشأن. فلم تكن م.ت.ف. في موقع يسمح لها بمحاكاة تجربة «اليشوف» المبكرة (وخصوصاً موجة الهجرة الثانية في الفترة ١٩٠٤ ـ ١٩١٤)، التي أدى فيها تصميم الحركة الصهيونية على إحداث تحول في العمل العبري، وعلى تطبيق إجراءات تنظيمية تهدف إلى إعادة تشكيل سوق العمل القائمة، إلى وضع الأساس لتشكّل الهوية الوطنية والدولة الإسرائيليتين لاحقاً.[١٤] ولم تكن م.ت.ف. قادرة أيضاً على بسط سلطاتها عبر السيطرة على الأرض (على عكس دولة إسرائيل ما بعد سنة ١٩٤٨)، أو من خلال التدخل في آليات السوق أو الالتفاف عليها كلياً من أجل تغيير أنماط استخدام الملكية وتغيير أنواعها وأغراضها. وكانت النتيجة في الحالة الفلسطينية زيادة التشديد على الأشكال الأبوية الجديدة فيما يتعلق بالإدارة السياسية والسيطرة الاجتماعية. وربما تكون هذه

عززت مرونة م.ت.ف. التكتية في المجال الدبلوماسي، لكنها أعاقت تنمية المهارات التنظيمية والترتيبات السياسية والاقتصادية الجديدة من النوع الذي وضع «اليبشوف» بواسطته أسس الدولة الإسرائيلية في أثناء فترة الانتداب.[١٥] وعلى الرغم من ذلك، فقد كان هناك وجه شبه بارز بين التجربتين يتمثل في أن هيمنة الحركة العمالية الصهيونية داخل «اليبشوف» «لم تتأت من القيم أو من الطاقة التنظيمية وحدها فقط، بل أيضاً من الجمع الفعال بين مثالها الأعلى في بناء الدولة وبين قدرتها على مخاطبة مصالح أولئك الذين 'يبنون الدولة' ـ وخصوصاً تأمين العمل لهم.»[١٦] وبهذا المعنى الأخير، على الأقل، اتبعت م.ت.ف. مساراً سار عليه الكثيرون من قبلها.

وعلى الرغم من الشوائب التي تخللت عملية البناء الدولاني لدى م.ت.ف. ـ ومنها طبيعة نظامها الأبوي الجديد المغالية وذات المردود العكسي ـ فإنها أدت وظيفة جوهرية من خلال «أقلمتها» الوطنية القطرية الفلسطينية (أي ربطها بحدود جغرافية محددة)، ومن خلال وضعها بثبات داخل الإطار النظري لتشكل الدول في القرن العشرين، مع استبعاد المسارات السياسية أو النماذج العقائدية البديلة. وكان البناء الدولاني هو أيضاً العامل الحاسم الذي مكّن الطبقة السياسية الجديدة، التي ظهرت بعد سنة ١٩٦٧، من المحافظة على سطوتها لثلاثة عقود من الزمن تقريباً، على الرغم من الغياب العام للدينامية الداخلية المستمدة من الصراعات الاجتماعية والاقتصادية، وعلى الرغم من الأوضاع الخارجية غير المؤاتية إلى أقصى حد. لكن الأمر الأكثر إثارة للدهشة أنه على الرغم من أوضاع الفلسطينيين الفريدة من حيث الاقتلاع والتشتت الجماعي وافتقارهم إلى الدولة، فقد أظهروا، في النهاية، أنماطاً من تشكيل النخبة ومن سياساتها، ومن التنظيم الاحتوائي، ومن البيروقراطية الأبوية الجديدة، ومن الإدارة السياسية السلطوية وتركيز السلطة تماماً كالتي اتصفت بها تجربة بناء الدولة في البلاد العربية المجاورة.

عوامل مقررة

ثمة فارق إضافي بين الحالة الفلسطينية والحالات العربية هو أن م.ت.ف. سعت لتغيير الوضع القائم، وأنها كانت تخوض نضالاً مسلحاً ضد عدو متفوق عسكرياً يسيطر على كل الوطن المتنازع بشأنه. وكان السواد الأعظم من قوة م.ت.ف. القتالية، ومن عضويتها المدنية، ومن مؤسساتها «الحاكمة»، موجوداً في المنفى. كذلك كان في المنفى ما لا يقل عن نصف الشعب الفلسطيني، الأمر

الذي جعل م.ت.ف. مبعثرة جسدياً وعرضة باستمرار لأهواء الحكومات المضيفة ولتقلبات الصراعات العربية ـ العربية. ونشأت علاقة معقدة نظراً إلى سير عملية البناء الدولاني الفلسطيني على مسافة قريبة من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الناشئة لدى الدول العربية الوطنية الحديثة، وفي ظل تفاعل وثيق مع هذه النظم. وقررت هذه العوامل كلها طبيعة العمل السياسي الفلسطيني، مع الاستبعاد الفعلي للعوامل الاجتماعية والاقتصادية. ونتيجة ذلك تشوهت وبترت عملية البناء الدولاني الفلسطيني، وأصبحت عملية طيفية موجودة بالشكل أساساً ولا تكتسب مضموناً إلاّ بالقدر الذي تستطيع م.ت.ف. فيه إيجاد ملاذ آمن وإقامة «دولة ـ داخل ـ الدولة» في بلد عربي مضيف، كما حدث في الأردن ولبنان في فترات متعددة.

وبالتالي، تحدد تطور الكفاح المسلح الفلسطيني بثلاثة عوامل: الأول هو العلاقة المعقدة والمهمة كلياً بالمجتمعات العربية المضيفة، نظراً إلى أن القيادة والجسم الأساسي لـ م.ت.ف. كانا قائمين في المنفى. ودفعت الحاجة إلى إنشاء الملاذات الآمنة بالفدائيين الفلسطينيين إلى الاصطدام بالحكومات العربية المعنية، كما جرّت أعمالاً انتقامية إسرائيلية، الأمر الذي زاد في العبء على السكان المدنيين، وعلى الاقتصاد الوطني للدول المضيفة. وقد دفعت مقاومة بعض الأوساط الحكومية أو الشعبية لوجود هذه الملاذات بالفدائيين إلى السعي لتحقيق الحماية عبر تطوير قدراتهم العسكرية، متوسلين مساعدة الحلفاء الخارجيين ومنشئين تحالفات مع الأحزاب والقوى الاجتماعية المحلية. وأدى تدخلهم في السياسة المحلية حتماً إلى تفاقم التوترات الكامنة في المجتمع المضيف، وإلى إشعال الاقتتال الأهلي. ولم يكن ذلك أكثر وضوحاً في أي مكان منه في لبنان، حيث برزت م.ت.ف. قوة كبرى ووسيطاً رئيسياً، وأنشأت لها دولة في المنفى خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢. وكان لها تجربة مماثلة في الأردن في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠: ففي ذروة قوة الفدائيين في حزيران/يونيو ١٩٧٠ عرض الملك حسين على م.ت.ف. الفرصة لتأليف الحكومة، وحاولت بعد ذلك بثلاثة أشهر إسقاط الحكومة العسكرية وتنصيب «حكومة وطنية» مكانها.

في أية حال، كانت العلاقة بالأردن أكثر تعقيداً. وفي جوهرها كمن التنافس المتواصل في شأن من يمثل الفلسطينيين، وخصوصاً حملة الجنسية الأردنية الذين يقطنون في ضفتي نهر الأردن الشرقية والغربية. ثم إن المملكة ذات حدود أطول من حدود أية دولة عربية مع إسرائيل، وهي تسيطر على طرق الإمداد الرئيسية الموصلة إلى المناطق الفلسطينية التي احتلت سنة ١٩٦٧. وقد أدى فقدان هذه

القاعدة الرئيسية خلال ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ إلى إضعاف م.ت.ف. وزيادة اعتمادها على ملاذها الثانوي في لبنان. كما أدى ذلك إلى زيادة اتكال م.ت.ف. على سورية، التي مارست نفوذاً واسعاً في لبنان، وسيطرت على الحركة البرية لإمدادات الفدائيين وتعزيزاتهم، واعتبرت أن لها الحق في الزعامة العربية، وفي أن يكون لها رأي متميز في المسألة الفلسطينية. وفي الواقع، مارست سورية نفوذاً مباشراً أعظم من الذي مارسته أية دولة عربية على مسار الكفاح المسلح الفلسطيني وسياساته. ومن المؤكد أن العلاقة بسورية كانت أكثر علاقات م.ت.ف. العربية خلافية، علماً بأن معظم علاقاتها العربية مر بتقلبات شديدة. كما كان للعراق وللمملكة العربية السعودية دور بارز؛ إلاّ إن مصر كانت ذات أهمية مباشرة أكبر، إذ إن دعمها العسكري والدبلوماسي كان مطلب م.ت.ف.، كما أدى قرارها بعقد صلح منفرد مع إسرائيل إلى نقلة أساسية في التوازن الاستراتيجي الإقليمي.

كان العامل الرئيسي الثاني الذي يقرر تطور السياسة الفلسطينية هو الانقسام بين «الداخل» و«الخارج»، ولا سيما بعد أن وقع القسم الباقي من فلسطين الانتدابية تحت السيطرة الإسرائيلية في حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وأصبحت أغلبية سكان البلد برمتها الآن من اليهود، وحتى الضفة الغربية وقطاع غزة اللذان يقطن فيهما عرب كانا صغيرين بحيث لا يتيحان خوض حرب عصابات تقليدية، ولا إنشاء ملاذات أو مناطق محررة. فمن جهة أدى ذلك إلى اختزال العمل الفلسطيني العسكري، في الأراضي المحتلة وإسرائيل، إلى نمط إرهاب في المدن في الدرجة الأولى، وهو ما سهّل على الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن إغلاق الحدود والتعامل مع المقاومة بالأساليب البوليسية. كما أرغم ذلك، من جهة أُخرى، الحركة الفدائية على شن كفاحها المسلح من الملاذات في الأقطار العربية المجاورة، وعلى إقامة مؤسساتها السياسية وقيادتها الرئيسية في المنفى. ومع انتقال القيادة انتقل مركز الثقل في السياسة الوطنية الفلسطينية.

حيال العجز عن حل الانقسام بين الداخل والخارج، عرفت م.ت.ف. توتراً وعدم توازن متواصلين بين الجناحين انعكس في أنماط الكفاح المتناقضة التي تبناها كل جناح. وكان العمل العسكري الذي استخدمه الخارج وسيلة أساسية لتأكيد الهوية الفلسطينية المتميزة داخل الهوية العربية الواسعة، ولإبراز الكيان الفلسطيني بين منظومة الدول العربية وتحديده. كذلك كان الكفاح المسلح أشد الأساليب فعالية في تعبئة الشتات الفلسطيني المبعثر، وتمكينه من تقديم مساهمة ملموسة في تغيير ميزان القوى مع الحكومات العربية المضيفة ومع إسرائيل.[١٧] وكان الوجه الآخر للقضية أن م.ت.ف. تباطأت في الاهتمام الجدي بالتطورات الداخلية فيما

يتعلق بالمجتمع والسياسة في إسرائيل، وفي تقدير مضامين هذه التطورات بالنسبة إلى استراتيجيتها العسكرية والسياسية والدبلوماسية. وعلى نحو مماثل، نزعت إلى إهمال أو تقليل أهمية أساليب النضال غير المسلح الذي مارسه الفلسطينيون في الأراضي المحتلة. وعلى الرغم من أن م.ت.ف. علقت أهمية كبيرة على الدور السياسي للضفة الغربية وغزة وكرست جهوداً رئيسية للعمل الجماهيري والتنظيم الاجتماعي هناك منذ أواخر السبعينات، فإنها ظلت تخشى منافسة القادة المحليين لها، وعملت على إخضاعهم لاستراتيجيتها بصورة حازمة.

إن الخوف من ظهور قيادة منافسة ومن التحدي السياسي الذي قد تشكله قاعدة تنظيمية مستقلة يساعد أيضاً على تفسير فشل م.ت.ف. في تطوير «هيئات تراتبية موازية» في الأراضي المحتلة مثل تلك التي أقامها الثوار الفيتناميون في أثناء نضالهم ضد الفرنسيين، والتي كانت تتقاطع فيها الوحدات الجهوية (كالقرية والمقاطعة) مع الروابط والجمعيات المتعددة التي تقوم على الفئة الاجتماعية والوظيفة الاقتصادية.[١٨] وكانت المنظمات الجهوية أو الاجتماعية كهذه، عندما توجد في الحالة الفلسطينية، تنقسم على نفسها بحسب الانتماء السياسي والفئوي إلى درجة كبيرة، وفي أية حال تم استخدامها، في أغلب الأحيان، قنوات لتصريف الرعاية النفعية ولترسيخ نفوذ م.ت.ف. بدلاً من استخدامها وسائل للتعبئة الجماهيرية ولتوليد الموارد. وفضلت م.ت.ف. الاعتماد على الجاذبية التلقائية للوطنية القطرية من أجل تعبئة شعبها، مع أن طبيعة الاحتلال الإسرائيلي الغازية والشمولية في كل مجال كانت تتطلب فعالية تنظيمية أكبر. وكشف اندلاع الانتفاضة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ عن قوة التمرد المدني الذي يعمل ضمن قاعدته الاجتماعية الطبيعية وفوق أرضه، لكن بخلاف ذلك فشلت الانتفاضة في فرض أي تغييرات على نظام م.ت.ف. السياسي، وعلى أساليبها في العمل.

شكلت طبيعة وسياسة القيادة الفلسطينية العامل الحيوي الثالث الذي حدد تطور الكفاح المسلح. وكانت التجارب التكوينية الحاسمة بالنسبة إلى الجيل بأسره الذي سيطر على م.ت.ف.، في أوائل سنة ١٩٦٩، تتمثل في نكبة ١٩٤٨، التي عاشها أفراده مباشرة كمراهقين أو كشبّان في أوائل العشرينات من أعمارهم، وما تلاها من حياة تحت سلطة الدول العربية المتعددة. وجاء هؤلاء جميعاً، تقريباً، من مدن وقرى فلسطينية أصبحت جزءاً من دولة إسرائيل الجديدة. وأمّا المجموعة المهيمنة التي قامت لاحقاً بتأسيس حركة فتح وتولت قيادة م.ت.ف.، فقد نشأ أفرادها وتعلموا تحت الحكم المصري في قطاع غزة والقاهرة. وكان بعض زملائهم لاجئاً في سورية، لكن حتى في هذه الحالة بدأ هؤلاء، في أغلبيتهم، حياتهم

السياسية في صفوف حركة الإخوان المسلمين، ثم وجدوا عملاً في دول الخليج الغنية بالنفط. وعلى العكس منهم، جاء مؤسسو حركة القوميين العرب (لو أخذنا أهم منافس لحركة فتح)، ومعظم الكوادر الكبيرة في فرعها الفلسطيني، من الأردن (بما فيه الضفة الغربية)، وإلى حد أقل من سورية ولبنان. وكانت عقيدتهم عقيدة قومية رومانسية مع نغمة فاشية خافتة، كما كانت تجاربهم المبكرة مع السياسات الحزبية العاصفة التي شهدها المشرق العربي في الخمسينات.

وانعكس التباين في الخلفية بوضوح في المنظور السياسي. فقد كان مؤسسو فتح مأخوذين باستقلالية عملية صنع القرار الفلسطيني عن النفوذ العربي، وشددوا على وطنية قطرية فلسطينية ضيقة متعمدين استبعاد العقائد المعلنة الأُخرى (واستبعاد العرب غير الفلسطينيين عن عضوية فتح حتى سنة ١٩٧١). وسار هذا يداً بيد مع موقف محافظ تجاه الصراع الاجتماعي وريبة عميقة من الأحزاب السياسية، لكنه للمفارقة أفرز أيضاً خطاً براغماتياً قوياً فيما يتعلق بالسياسة العملية. بدايةً، لم يكن منافسو مؤسسي فتح الرئيسيون في ح.ق.ع.، أكثر جذرية من حيث برنامجهم الاجتماعي، لكنهم كانوا نشيطين في سياسات المعارضة في الأردن وسورية ولبنان في الخمسينات والستينات. فنظروا إلى الهوية الفلسطينية كجزء من الهوية العربية القومية الأوسع، وسعوا لاكتساب قوتهم ولتعزيز المصالح الفلسطينية بالعمل في سبيل وحدة الدول العربية. وكانت عقليتهم عقلية عقائدية رافقها التشديد على التنظيم الهيكلي وعلى الانضباط الحزبي. وفي الأعوام اللاحقة، انتقلت ج.ش.ت.ف.، التي خلفت ح.ق.ع.، عقائدياً من القومية العربية إلى الماركسية، لكنها لم تغير شيئاً في ذهنيتها السياسية وفي فلسفتها الأساسية. وأمّا فرعها اليساري، ج.د.ت.ف.، فقد افترق جذرياً وابتعد في اتجاه موقف براغماتي من المسألة الوطنية، لكنه أعلن إيمانه أيضاً بالتحالفات العربية (والدولية) الأوسع، لكن هذه المرة على أساس طبقي.

ظهرت التباينات بوضوح في مواقف الفلسطينيين من الدول العربية. وربما كان أكثرها وضوحاً حقيقة كون قادة حركة فتح الذين هيمنوا على م.ت.ف.، في معظمهم، غرباء عن السياسة والمجتمع في الأردن ولبنان حيث نشأت «الدولة ـ داخل ـ الدولة» الفلسطينية. ومال هؤلاء إلى موقف حذر ودفاعي في علاقاتهم بالحكومات المضيفة، وسعوا لتجنب الصدام بها، بينما واصلوا كفاحهم المسلح والبناء الدولاني والعمل الدبلوماسي. وكانت فتح دوماً تكنّ تقديراً خاصاً لمصر، ويرجع هذا جزئياً إلى كون مصر لم تقم بأية محاولة لإلحاق الهوية الفلسطينية، أو للحلول محل المكانة التمثيلية للفدائيين ول م.ت.ف. وسعت فتح بنشاط للحصول

على تأييد مصر لموازنة النفوذ السوري، ولتعزيز التضامن العربي، وللحصول على مكان في عملية السلام بعد سنة ١٩٧٤. أمّا التنظيمات اليسارية، وخصوصاً ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف.، فكانت لها تجربة مريرة مع السلطتين الأردنية واللبنانية، ودعت إلى إسقاطهما بالتحالف مع الأحزاب السياسية المحلية. بدايةً، نظرت هذه التنظيمات إلى عبد الناصر كـ «أخ كبير»، لكنها عارضت، فيما بعد، مصر السادات وأيدت الاستقطاب في منظومة الدول العربية بين «تقدميين» و«وطنيين» من جهة، وبين «محافظين» و«رجعيين» من جهة أُخرى. ووقف اليسار الفلسطيني بقوة إلى جانب المعسكر المؤيد للسوفيات، بينما اعتبرت فتح ضمناً الاتحاد السوفياتي مجرد حليف تكتي، وعملت في الخفاء على الحصول على اعتراف الولايات المتحدة بها.

لكن على الرغم من الفوارق القائمة داخل الجيل القيادي الفلسطيني الجديد الذي ظهر في أواخر الستينات، فإن القاسم المشترك الذي وفرته الوطنية القطرية أوجد مواقف متشابهة على العموم تجاه التنظيم ودور العقيدة ووظيفة المعرفة. ووضع هذا الأمر الحركة الفلسطينية في خانة منفصلة عن الكثير من حركات التحرر المعاصرة في العالم الثالث، ونجم، في حد ذاته، عن عدد من السمات المشتركة. وإحدى هذه السمات النقص العام في المعرفة بالثقافة والفكر السياسي الغربيين ـ على الرغم من اهتمام مؤسسي ح.ق.ع. بالأدب القومي الأوروبي ـ والنقص في المعرفة المباشرة بالمجتمع والسياسة الغربيين. ويتناقض هذا مع تجربة زعماء ثوريين، مثل هوشي منه في فيتنام وشو إن لاي في الصين، أو حتى الشخصيات الرئيسية في جبهة التحرير الوطني الجزائرية، والذين تركت معرفتهم بأساليب العمل والبنى التنظيمية للأحزاب الشيوعية والنقابات العمالية في فرنسا وغيرها أثراً في بناء حركاتهم الخاصة.[١٩] أمّا الأشخاص الذين تولوا قيادة م.ت.ف. سنة ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩، فكانوا يتمتعون بفهم كبير للسياسة الدولية ويحترمونها ـ على عكس أسلافهم في أوائل القرن الذين لم يجدوا أية ضرورة لمضاهاة معرفة الحركة الصهيونية الوثيقة بمراكز القوة الكونية في أوروبا إلى أن أجبرتهم ثورة حزب تركيا الفتاة سنة ١٩٠٨ على إعادة تقويم الحكم العثماني المديد ـ لكن مقاربتهم في إدارة العملية السياسية وفي تكوين السلطة كانت خطابية تقاس بالهيمنة الرمزية والولاء، لا براغماتية تقاس بالأدوات والأداء.

كانت هيمنة الروح الوطنية القطرية وقوة الطموحات الدولانية تعنيان أنه على الرغم من أن هذا الجيل، في أغلبيته، استفاد من التعليم الجامعي، وأن الكثيرين من أفراده اكتسبوا تجربتهم السياسية الأولى في الروابط الطالبية الفلسطينية، فإنهم

ـم يشكلوا قيادة طالبية على طريقة معاصريهم في الحركات العصابية الماركسية في أميركا اللاتينية (مثلاً). ومن ثم نلمس الدور الهامشي للعقيدة الاجتماعية، وغياب أي برنامج تغييري حقيقي وهادف. واستتبع هذا إعطاء التعلم مكانة متدنية بصورة ملحوظة ـ سواء بسبب المكانة المعرفية المتدنية للذاكرة، أو بسبب غلبة السياسة الوطنية «الخالصة» على إعادة البناء المستندة إلى المعرفة الاجتماعية ـ وأصبحت الانتقائية والارتجالية أجزاء ثابتة من الثقافة الفلسطينية السياسية والتنظيمية.[٢٠] ولم يصدر شيء مساو لكتاب ماو تسي تونغ «تقرير من تشونوو»، وفيه سجل تفصيلي فيما يتعلق بالاقتصاد والمجتمع والسياسة والثقافة، قام بجهد مضن في تجميعه في أثناء إقامته مدة عام بقرية صينية صغيرة، والذي وضع الأساس لتحول الاستراتيجيا الثورية الشيوعية من التركيز المديني في العشرينات إلى التركيز الريفي في الثلاثينات والأربعينات.[٢١] كما لم يكن هناك حملة تصحيحية جارفة كالتي نفذها الحزب الشيوعي الصيني في أوائل الأربعينات، في أي من مراحل النضال الفلسطيني. ووضعت عملية البناء الدولاني الكامنة في الحالة الفلسطينية التوطيد والسيطرة السياسيين في مصاف أعلى من التعبئة والتحول الاجتماعيين، في حين أضفت الوطنية القطرية الشرعية على التوجه الدولاني، على الرغم من بقاء الأهداف الأساسية في التحرير والاستقلال غير محققة.

السياسة والتنظيم الداخليان

إذاً، ظلت الوطنية القطرية الفلسطينية في جوهر البرامج والعقائد السياسية للتنظيمات الفدائية الرئيسية، ووفرت الرابط الجامع الذي حافظ على كينونة م.ت.ف. في مواجهة بيئة عربية معقدة، بل معادية في الكثير من الأحيان. وكان التحدي الرئيسي الذي يواجه قيادة م.ت.ف. هو الحفاظ على الوحدة الوطنية بين الفئات المتباينة والتجمعات السكانية المشتتة، بل أن تفعل ذلك في وجه تدخل دائم من هذه الدولة العربية أو تلك. فأدى هذا الأمر إلى رسم السياسات من خلال الإجماع واعتماد القاسم المشترك الأدنى، لا حكم الأكثرية، إذ كان يمكن أن تبحث المجموعة المغلوبة عن دعم خارجي، وأن تهدد زعم م.ت.ف. أنها الممثل الشرعي الوحيد لجميع الفلسطينيين. وأدت سياسة الإجماع هذه إلى منح أصغر مجموعة نفوذاً غير متكافئ فيما يتعلق بصنع القرار ما دام لها مقعد في هيئات م.ت.ف.، وبالتالي أعطى ذلك نفوذاً كبيراً للدول العربية الداعمة للمجموعات المؤيدة لها، مثل «الصاعقة» التي ترعاها سورية، وج.ت.ع. التي

يرعاها العراق. لذلك كان الحافز على تعميق الوحدة الوطنية من خلال عمليات التوحيد الاندماجي ضئيلاً، وخصوصاً أنه كان لكل تنظيم منضو في م.ت.ف. حق في نصيب من أموال المنظمة ومناصبها وفقاً لنظام حصص، «الكوتا»، المتفق عليه.

وفي الوقت نفسه، كان للتشديد على الخطاب الوطني في السياسة الفلسطينية، مقروناً بالاعتماد على الدول العربية من أجل الدعم المادي، وقع أساسي على المضمون الاجتماعي للنضال. وربما استخدم اليسار الفلسطيني التعابير والمصطلحات الماركسية ـ اللينينية، وتحدث بمعايير الصراع الطبقي بعد سنة ١٩٦٧، لكن في الواقع شملت برامجه اليسير فحسب من التحليل الاجتماعي والاقتصادي. وعلى غرار حالة قيادة الاتجاه السائد في م.ت.ف.، حالت هيمنة الخطاب الوطني والظهور السريع للخيار الدولاني، بتمويل من الدول العربية الغنية بالنفط، دون قيام مشروع تحويلي اجتماعي، وشجعا بدلاً من ذلك السياسة الريعية، حتى لدى اليسار. وكان ذلك واضحاً في غياب أي جهد منسق لإنشاء «اقتصاد فدائي» في الأردن في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠، أو في لبنان في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢؛ فإمّا كان ذلك الغياب نتيجة نقص الوعي فيما يتعلق بأهمية الحصول على الموارد من المجتمع، وإمّا نتيجة الاستعداد المفرط لاستبدال التعبئة الاجتماعية بالرعاية الدولانية وبعلاقات قائمة على الريع. ولم يكن لمحاولات الفدائيين مساعدة القرويين في موسم الحصاد أكثر من قيمة دعائية رمزية، في حين كانت المشاريع الاجتماعية في مخيمات اللاجئين موجهة نحو جذب الأعضاء والتضخيم التنظيمي، ونادراً ما سعت بصورة جدية لتوليد الدخل (أو لإيجاد قاعدة ضريبية). وحدث الأمر نفسه تقريباً في الأراضي المحتلة، حيث ثبت أن البرامج الاجتماعية ومشاريع توليد الدخل على الصعيد الشعبي القاعدي تعتمد اعتماداً كاملاً على الأموال المقدمة من الخارج، علاوة على هيمنة التعيينات السياسية عليها. وأمّا التعبئة الاجتماعية من قِبَل التنظيمات اليسارية، فقد عملت في النهاية على أساس الافتراضات الاحتوائية التي استرشدت بها سياسة فتح تجاه المنظمات الشعبية الأُخرى المرتبطة بـ م.ت.ف.

أدى تدفق المساعدات المالية الضخمة من الدول العربية، في أواخر السبعينات، إلى تعزيز الاتجاه نحو السياسة الريعية في م.ت.ف. وفي كل تنظيم منتسب إليها. ومع أنه كان للرعاية النفعية على نطاق واسع كهذا أثر توحيدي واندماجي تجاه جمهور مشتت، وساهمت في ربط الأراضي المحتلة بـ م.ت.ف.، فإنها في النهاية شوهت صوغ السياسة وحالت دون تحقيق الأهداف الوطنية. وقد كانت هذه الأنماط معهودة في عمليات بناء الدولة الأبوية الجديدة، لكنها نشأت

أيضاً عن أوضاع الوطنية القطرية الفلسطينية الخاصة. فقد أوقفت نكبة ١٩٤٨ تطور التنظيم الاجتماعي والسياسي؛ وكانت النتيجة المحافظة على قوة العلاقات الأصلية القائمة على العائلة والحمولة والجهة والانقسامات المدينية ـ الريفية، وإعاقة نشوء الأنماط السياسية الجديدة.[٢٢] وبالإضافة إلى ذلك، إذا حدث أي تغيير فقد تأثر بنماذج المأسسة السياسية وبناء الدولة في المجتمعات العربية المضيفة.

علاوة على ذلك، شجع الاقتلاع الجسدي وفقدان الهوية على الاهتمام المفرط بالبلاغة الإنشائية والرموز والخطاب، وأضعفا التنظيم الوظيفي أو البراغماتي (المبني على الأدوات والأداء). وبصورة خاصة، تجنبت حركة فتح البنية الثابتة أو «العقيدة العملية»، إيماناً منها بأن جوهر التنظيم هو «الحركة الدائمة».[٢٣] لقد كانت فتح حركة، لا حزباً، والحركة هي «العمل المستمر البعيد عن التنظيم الجامد فهي حركة شعب وليست حركة تنظيم [سياسي].»[٢٤] فاعتبرت فتح أن الوطنية القطرية الفلسطينية وفرت الإطار العريض الذي تجد كل الطبقات الاجتماعية وكل التيارات العقائدية لها موقعاً في داخله. وكان من الطبيعي أن يتبع ذلك إمكان إيجاد متسع للولاءات الجهوية أو الحمائلية أو العائلية، وكذلك للوجهاء والمخاتير وغيرهم ذوي المكانة الاجتماعية التقليدية في مخيمات اللاجئين وفي القرى والمدن في الأراضي المحتلة. وقد نشأ عن ذلك كله مثلث تقليدي من الزعماء السياسيين ومن البيروقراطيين ومن قادة المجتمع الذين ساوموا في النفوذ السياسي وتوسطوا فيه، وإن يكن بدرجات متباينة من قطاع اجتماعي ومن موقع جغرافي إلى آخر.

لم يكن لدى القيادة الفلسطينية أي دافع لتغيير سلوكها، وخصوصاً حين بدا أن القضية الوطنية الفلسطينية تضمن استمرار تدفق المتطوعين والأموال. ويبدو أن هذا كان الدرس المستفاد من معركة الكرامة في آذار/مارس ١٩٦٨، التي جلبت الآلاف من المتطوعين إلى صفوف التنظيمات الفدائية، وكذلك تدفق المساعدة المالية الضخمة من دول عربية متعددة خلال العقدين التاليين. وكانت إحدى نتائج هذا الفورية تعزيز القيادة الفردية وخفض القدرة على المحاسبة، من النواحي السياسية والعسكرية والمالية. وثبت أن الجيل الذي سيطر على م.ت.ف. في أوائل سنة ١٩٦٩ دائم إلى حد كبير، إذ لم يجر أي تغيير تقريباً في شخصياته الرئيسية خلال ربع قرن. وتمسك قادة مختلف التنظيمات الفدائية بعناد بمناصبهم، مع استثناءات قليلة فقط، وحتى في الصف الثاني لم تشمل التغييرات في الأساس غير التناوب داخل دائرة ضيقة جداً من الأفراد. لذا كان تقويم الأداء والتعلم من التجربة نادرَين أو سطحيين، وخصوصاً في حركة فتح وفي م.ت.ف. التي تسيطر عليها فتح. وحتى في الميدان العسكري، كان تكرار الجهود بين التنظيمات

الفدائية، والغيرة على الاستقلال التنظيمي، وغياب وحدانية معايير التدريب والتكتيكات، هي أمور لافتة للنظر. وتمثلت نتيجة أُخرى في تقويض قاعدتي التعبئة والتنظيم، إذ إن تكاثر الأجهزة شبه العسكرية وتضخم جداول الرواتب أضعفا الروح التطوعية وجعلا القاعدة الجماهيرية مبقرطة. وتحولت النقابات والاتحادات الفلسطينية والروابط الاجتماعية إلى امتدادات للجماعات السياسية بقيادة موظفي الأجهزة المتفرغين، اتباعاً للنمط الاحتوائي المعهود.

جسّد عرفات، أكثر من أي شخص آخر، هذا النظام. وقد قام عملياً، بشخصيته الفريدة في حجم طموحها وفي مدى تسويق ذاتها، باختطاف حركة فتح سنة ١٩٦٥ عبر توليه القيادة الميدانية لجناحها العسكري البسيط. وتغلب على التحديات التي واجهته في العامين التاليين بافتعاله المواجهات الحاسمة، وبزج نفسه في مهمات فاشلة انتهت به إلى السجون العربية، وأخيراً بدخوله الضفة الغربية لقيادة محاولة التمرد على الاحتلال الإسرائيلي بعد حزيران/يونيو ١٩٦٧. وكان تفضيله لتجنب المواجهات مع الحكومات العربية يوازيه توقه إلى أداء دور الوسيط لديها وبينها، على أمل إضعاف مضيفيه وحماية الحركة الفلسطينية من القمع. كذلك كان تمسكه الشديد بالاستقلالية عن السيطرة العربية مماثلاً لاستعداده لعقد صفقات مع الحكومات المتعددة ومنحها درجة من النفوذ، فيعطيها حصة بينما يحتفظ لنفسه بالسلطة النهائية لصنع القرار. وعندما يحاصر كان يرد بـ «الهروب إلى الأمام». ونجح عرفات، إلى حد بعيد، في الحفاظ على وحدة الحركة الفدائية الفلسطينية المتناحرة، وفي شق طريق صعب عبر مخاطر السياسة العربية.

وقد نجح عرفات بالتأكيد في المحافظة على سيطرته الشخصية، وفي حث م.ت.ف.، المترددة عادة، على القبول باستراتيجيا دبلوماسية بذل جهداً كبيراً لتطويرها. وكانت وسيلته الأولى استخدام موقع فتح المهيمن للاستيلاء على م.ت.ف. ولتأكيد م.ت.ف. الهيئة الفلسطينية المركزية لصنع القرار. وبعد أن استقر وضعه استخدم مركزه رئيساً لـ م.ت.ف. والقائد العام لإضعاف منافسيه المحتملين في فتح وتشتيتهم. وكان عرفات سبق أن باشر تنفيذ سياسة تقوم على إنشاء عدة أجهزة ودوائر موازية داخل فتح كوسيلة لتفتيت مراكز القوة المنافسة ولتعزيز سيطرته، ثم قام لاحقاً بعمل الشيء نفسه داخل م.ت.ف. ولم يختلف النمط الذي اتبعه عرفات حتى في تعامله مع القوات الفلسطينية، إذ لم ينزعج من ضعف تماسكها، ولم يعارض ظهور الإقطاعات فيها، ما دامت باقية تحت سيطرته النهائية. كذلك أنشأ عرفات عدة أجهزة أمنية مزدوجة من أجل إضعاف خصومه ومنافسيه ومكافأة الضباط الموالين له. وفي جميع الحالات، عمل عرفات بنهم

على تشديد قبضته على العسكريين والشؤون المالية والتعيينات التنظيمية الرفيعة.

أظهر عرفات ريباً عميقاً تجاه القاعدة الجماهيرية المنظمة، بل في واقع الأمر تجاه أي بنية أو مؤسسة قد تضعف سلطته أو تعوق سياسته. وعمل بنشاط على تهميش فروع تنظيم فتح المدني والاتحادات والنقابات والروابط الاجتماعية المرتبطة بـ م.ت.ف.، سواء عن طريق إجراء تنقلات في صفوف كوادرها الكبيرة، أو عن طريق دعم الأجنحة المتنافسة والسماح بنشوء هيئات موازية، أو عن طريق تعيين موظفين متفرغين لرئاسة تلك الهيئات. وكي يحافظ عرفات على مظهر الوحدة ويضمن سيطرته الإجمالية، لجأ تكراراً إلى إطلاق الشعارات الوطنية الشعبية، التي يمكن القول إن أكثرها تأثيراً وديمومة التمسك «بالقرار الفلسطيني المستقل»، وهو شعار استخدمه لمقاومة التدخل السياسي العربي، ولإحداث استقطاب في السياسة الفلسطينية الداخلية. ولم يختلف عرفات عن الكثيرين من الزعماء العرب لجهة رغبته في قيادة الجماهير من دون الاعتماد على الهيئات الوسيطة كالأحزاب السياسية أو المنظمات الجماهيرية المنظمة تنظيماً راقياً، والتي قد تعوق أو تعرقل تحركه. لكن النتيجة السلبية لهذا التوجه كانت ترك دائرة متنامية داخل الجمهور من دون قنوات تنظيمية راسخة تستطيع من خلالها المشاركة في العمل السياسي الوطني. وفي النهاية، ترك عدم التأطير والدمج هامشاً واسعاً لعمل القوى السياسية الأخرى، ولا سيما الإسلاميين. واتبع عرفات بمختلف المجالات مثال الزعماء العرب الآخرين، والنتائج والعواقب نفسها تقريباً. لكن الفارق الأساسي بينه وبينهم أنه لم يترأس دولة ذات سيادة أو يتحكم في اقتصاد وطني، وبالتالي فإن أسلوبه الأبوي الجديد في الإدارة وسياسته التلاعبية كانا معطلين، وحملا عوامل فشلهما.

الثورة وما بعدها

حدث التطور الرئيسي في النظام السياسي الفلسطيني بعد الطرد من الأردن خلال ١٩٧٠ ـ ١٩٧١. وكان الكفاح المسلح قد وصل إلى أوجه في العامين السابقين، على الأقل من حيث البلاغة الخطابية، بعد أن تبنت الحركة الوطنية في المنفى بكاملها بحماسة مصطلحات حرب العصابات وحرب الشعب. ورفضت عدة تنظيمات الانضمام إلى م.ت.ف.، التي تهيمن عليها فتح، معتبرة م.ت.ف. صنيعة مصالح الدول العربية ومصيدة بيروقراطية. ورأت أن الحركة الفدائية هي الأكثر أصالة في تمثيلها القاعدة الجماهيرية والروح النضالية القاعدية. لكن حتى في ذروة صعودها، كان عديد الفدائيين أقل من ١٠,٠٠٠ عنصر، وكانت هجماتهم

ضد إسرائيل بدأت تفقد فاعليتها. وبكلام أدق، اتضح تماماً أن الفدائيين لم يتمكنوا بوضوح من تفجير حرب أوسع نطاقاً، أو من تفجير الثورة الاجتماعية التي ستجتذب الملايين من الأشقاء العرب إلى موجة جارفة تخوض حرب الشعب ضد إسرائيل. إذ كانت الحكومات العربية قد استردت عافيتها منذ هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ المهينة، وأخذت تعمل بهمة ونشاط على إعادة بناء نظم السيطرة على السكان. وفي الوقت نفسه، عززت التغيرات الجارية في المجتمعات والاقتصادات المحلية الدولة القطرية العربية، وخفضت درجة تأثر النظم السياسية العربية بنداءات فلسطين والوحدة العربية.

لم يتضح قصور الكفاح المسلح الفلسطيني حتى نشوب الحرب الأهلية في الأردن في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠. وترد هزيمة الفدائيين، في كثير من أسبابها، إلى فشلهم السياسي والتنظيمي، غير أنها كشفت، أكثر من أي شيء آخر، حقيقة ميزان القوى في المنطقة، وأظهرت التباين بين مصالح الدول العربية وأي تحرك سياسي، فلسطيني أو غير فلسطيني، يشكل تحدياً جذرياً للوضع القائم. وكانت التنظيمات الفدائية اليسارية هي التي تبنت أكثر الشعارات والأهداف تطرفاً، ولذا كان من الطبيعي أن يُوجَّه إليها بصورة خاصة، نتيجة النزاع في الأردن، ضربة قاسية. ولم تتعاف ج.ش.ت.ف. من الضربة لعدة أعوام، بينما استجابت ج.د.ت.ف. عبر الانتقال إلى موقع قيادي في المعسكر الفلسطيني البراغماتي (المعتدل). فقد خمدت أسطورة الفدائيين، وضعفت التنظيمات الفدائية الباقية أو تلاشت، وضمنها امتدادات جناحي حزب البعث، السوري والعراقي. وتراجعت مرحلة الحماسة الثورية وانتقلت إلى فترة تقلب عقائدي وجزر تنظيمي شديدين لتتحول، في النهاية، إلى مرحلة يمكن وصفها، على أفضل وجه، بأنها مرحلة البناء الدولاني فيما بعد الثورة. لكن، كان لا يزال على الفلسطينيين أن يحصلوا على الحد الأدنى من أهدافهم في أرضهم، وهكذا ظلت النزعة الوطنية قوة فعالة تتطلب متابعة الكفاح المسلح. غير أن الطموح إلى بناء الدولة بات يسيطر بوضوح على جدول الأعمال السياسي، حتى لو ظل بائناً أن م.ت.ف. ينقصها معظم خصائص الدولة ذات السيادة.

كان للهزيمة في الأردن ثلاث نتائج مهمة: أولاً، خرجت فتح من النزاع بموقف القائد غير المنازع للحركة الوطنية الفلسطينية. وكان لها منذ ذلك التاريخ وما بعده القول الفصل في كل الشؤون السياسية والعسكرية، لا يقيدها سوى انقساماتها الداخلية وقدرة منافسيها على تشكيل التحالفات مع أطراف خارجية؛ ثانياً، استغلت فتح تراجع التنظيمات الفدائية اليسارية لتؤكد م.ت.ف. ميداناً مشتركاً للسياسة الفلسطينية وهيئة مركزية لصنع القرار، وهي عملية دفعها عرفات بقوة.

وأصبح هناك الآن مؤسسة وطنية واحدة، انصهرت فيها الهوية والكيان. وكان أفضل تعبير عن هذا الانصهار إعادة إصدار مجلة م.ت.ف. الأسبوعية الرسمية سنة ١٩٧٢، باسم «فلسطين الثورة»؛ وكانت فتح قد منحت نفسها حق تعريف معنى «الثورة» فأسبغت عليها مضموناً دولانياً واضحاً، الأمر الذي دفع الكثيرين على صعيد القاعدة إلى أن يحوّروا اسم المجلة إلى «فلسطين الدولة». أخيراً، اختفت على العموم الإشارات إلى حرب العصابات وحرب الشعب من التصريحات الفلسطينية الرسمية، على الرغم من الاستمرار في التزام الكفاح المسلح.

كشف غياب الصيغ الجديدة للعقيدة العسكرية عن مأزق استراتيجي، إن لم نقل عن اعتراف ضمني بأن الخطة الكبرى لتدمير إسرائيل وتحرير فلسطين بالقوة أمر مستحيل التحقيق. غير أن الكفاح المسلح لم يكن استنفد غرضه. فاستخدمت قيادة فتح الوسائل العسكرية لإيجاد متنفس ولتأكيد سيطرتها الداخلية عقب إخراجها من الأردن. فمن جهة، أقدمت على حملة استمرت عامين في ميدان الإرهاب الدولي لإخفاء مأزقها عن الأعداء الخارجيين ولاستعادة المبادرة الاستراتيجية. ومن جهة أخرى، في جهد منها لاحتواء الانشقاق الداخلي وإعادة بناء القوة العسكرية، أمرت بإعادة تنظيم القوات الفدائية على أسس شبه تقليدية وشرعت في حيازة الأسلحة الثقيلة. وثبت أن الجهد المبذول في هذين المجالين حقق النجاح، إذ مكّن م.ت.ف.، التي تسيطر عليها فتح، من استغلال الفرص السياسية الجديدة التي جاءت بها الحرب العربية ـ الإسرائيلية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣.

تميزت حرب تشرين الأول/أكتوبر بأنها نقطة تحول رئيسية في تطور الكفاح المسلح الفلسطيني. لقد قامت الدول العربية بالهجوم العسكري لكسر المأزق الدبلوماسي ولتحسين وضعها التفاوضي في تسوية سلمية مرتقبة مع إسرائيل. وأثبتت الحرب حدود القوة العسكرية والإرادة السياسية العربيتين، لكنها، في الوقت نفسه، دلت على إمكانات الاستراتيجيا التفاوضية المدعومة باستخدام القوة وبتوجيه التحالفات الإقليمية والدولية. وأسرع الجناح البراغماتي في قيادة م.ت.ف. إلى استغلال الفرصة لتحقيق أهداف أكثر تواضعاً من «التحرير الكامل» الذي ظهرت استحالة تحقيقه جلياً. ومثّل برنامج «السلطة الوطنية»، الذي وافق عليه المجلس الوطني الفلسطيني في حزيران/يونيو ١٩٧٤، قبولاً ضمنياً بتسوية تفاوضية تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية صغيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة وإلى الاعتراف بإسرائيل. وعزز هذه النقلة في الاستراتيجيا قيام الدول العربية وحركة عدم الانحياز، وغيرهما من تجمعات العالم الثالث، والكتلة السوفياتية، بالاعتراف ـ بصورة أو بأُخرى ـ بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً للفلسطينيين، كما ساهم في

ذلك دعوة عرفات إلى التحدث في الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤.

لقد نجح الكفاح المسلح في إعادة تشكيل الهوية الوطنية، وأضفى مضموناً على م.ت.ف. باعتبارها الكيان الممثل للفلسطينيين. ونتيجة ذلك تغيرت وظيفته، وأصبح العمل العسكري إحدى أدوات كثيرة للسياسة التي تخدم استراتيجيا دبلوماسية أكثر اتساعاً. فمن ناحية، صار القصد من الهجمات الانتحارية على إسرائيل من البحر أو عبر الحدود العربية، ومن العمليات التخريبية بواسطة خلايا سرية في الأراضي المحتلة، إثبات وجود م.ت.ف. فكان الغرض مزدوجاً: «إفساد» المبادرات السياسية التي استثنت الفلسطينيين، كالدبلوماسية المكوكية التي قام بها وزير الخارجية الأميركي، هنري كيسنجر، خلال ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥، وإقناع الولايات المتحدة وإسرائيل بضرورة إشراك م.ت.ف. في عملية السلام. ومن ناحية أُخرى، هدف تطوير القوات الفلسطينية في لبنان إلى حماية الكيان الدولاني من الهجوم، وإلى تعزيز صدقيتها السياسية، وتقوية استراتيجيتها الدبلوماسية. واتضح هذا بصورة خاصة بعد الحرب الأهلية اللبنانية خلال ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، بعد أن اكتمل شكل «الدولة ـ داخل ـ الدولة» الفلسطينية في المنفى. وبات لبنان القاعدة التي تتم منها مواصلة الضغط على إسرائيل، وأتاح في الوقت نفسه المجال لـ م.ت.ف. تقديم نفسها كطرف دولاني. وصار دور الكفاح المسلح الآن المحافظة على هذه المكانة وحماية العمليات الداخلية للبناء الدولاني الفلسطيني، حتى لو كان ذلك في المنفى.

لم يوافق الجميع على الاستراتيجيا الجديدة لـ م.ت.ف.، والتي تضمنت، في الواقع، عناصر متناقضة. فقد قاوم «الرافضون» الفلسطينيون، بقيادة ج.ش.ت.ف. وبدعم من العراق وليبيا، بعناد برنامج السلطة الوطنية للمجلس الوطني الفلسطيني لسنة ١٩٧٤ وأي مسار، دبلوماسي أو خلافه، يؤدي إلى الاعتراف بإسرائيل. أمّا ج.د.ت.ف.، التي تزعمت القبول بهذه الاستراتيجيا «المرحلية»، فعارضت محاولات فتح لإنشاء محور مع مصر والمملكة العربية السعودية «الرجعيتين»، ولمباشرة الحوار مع الولايات المتحدة. وكان رأيها، كآراء الآخرين في المعسكر البراغماتي، مثل الصاعقة المدعومة من سورية والشيوعيين الفلسطينيين، أن م.ت.ف. ينبغي لها ألاّ تفاوض إلاّ من موقع قوة يؤمنه لها التحالف الاستراتيجي مع الدول العربية «التقدمية» والكتلة السوفياتية. وبلغ عدم الثقة بعرفات وبفتح مستويات جديدة في إثر زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، وبدء المحادثات التي أدت إلى توقيع معاهدة

الصلح المصرية ـ الإسرائيلية في آذار/مارس ١٩٧٩. وأسفر ذلك عن نشوء ائتلاف، لا سابق له، من شتى التنظيمات الفلسطينية الأُخرى والعراق وليبيا وسورية، ومن الاتحاد السوفياتي ضمناً. وكان لكل من هذه الدول العربية أسبابها الخاصة في الاستياء من الدبلوماسية الفلسطينية المستقلة، وخصوصاً إذا استتبعت هذه الدبلوماسية وساطة مصرية وأميركية، وأدت إلى صفقة منفردة أُخرى مع إسرائيل. وكانت المعارضة الفلسطينية، من جهتها، في أوجها، فبالغت في تصور قوتها وفي تماسك تحالفاتها الإقليمية والدولية. فقد كانت قوية إلى حد كاف لتؤدي دور «المعطل» في إطار م.ت.ف.، لكنها كانت عاجزة بوضوح عن تقديم استراتيجيا تتباين بصورة أساسية عن استراتيجيا فتح، وعاجزة عن تطوير الكفاح المسلح ضد إسرائيل.

والمفارقة هنا أن م.ت.ف. بلغت أيضاً ذروتها التاريخية في هذه الفترة. فوضعها في لبنان كان مأموناً، على الرغم من التحديات الداخلية المتنامية، وكانت بنيتها العسكرية في الذروة. كما عزز التأييد السياسي الذي تمتعت به في الأراضي المحتلة، بالإضافة إلى النشاط العسكري المستمر لخلاياها السرية، ادعاءها أنها الممثل الفلسطيني المركزي. وأثبتت م.ت.ف. قدرتها العسكرية في أثناء مواجهتها القوات الإسرائيلية في الجنوب اللبناني في آذار/مارس ١٩٧٨ وتموز/يوليو ١٩٨١، وأبرزت إمكاناتها الدبلوماسية من خلال التفاوض في شأن وقف لإطلاق النار بواسطة الأمم المتحدة، وعبر الولايات المتحدة بصورة غير مباشرة. كذلك طورت علاقات عملية بعدة بلاد أوروبية في أواخر السبعينات، وكسبت الاعتراف بها رسمياً من الاتحاد الأوروبي كطرف أساسي في عملية السلام، في حزيران/يونيو ١٩٨٠. وكانت م.ت.ف. تلقت مساعدات مالية متزايدة من الدول العربية منذ مؤتمر قمة بغداد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، وهذا الأمر، بالإضافة إلى امتداد مؤسساتها السياسية إلى الأراضي المحتلة، وتوسع نشاطها الدبلوماسي عالمياً، هي أمور حولتها عملياً من مجرد «دولة ـ داخل ـ الدولة» في لبنان إلى دولة في المنفى واسعة الانتشار. وسعى عرفات بتصميم لاستغلال مكانة م.ت.ف. من أجل تحقيق اختراق دبلوماسي. إذ حاول منذ صيف سنة ١٩٧٧ الحصول على تأييد م.ت.ف. للقبول بقرار مجلس الأمن ٢٤٢، الذي يعني ضمناً القبول بإسرائيل، وحاول بعد ذلك أن يبقي خطوط اتصالاته بمصر مفتوحة. ولم يتمكن من حمل شركائه في م.ت.ف. على تغيير موقفهم فاضطر إلى التراجع، على الأقل علنياً، نتيجة ضغط المعارضة الفلسطينية والمعارضين في داخل فتح وحلفائه العرب في جبهة الصمود.

كانت الفرص والقيود متوازنة بدقة بالنسبة إلى م.ت.ف. في بداية

الثمانينات. فقد بلغت أقصى حدود طاقتها في الضغط العسكري على إسرائيل انطلاقاً من قاعدتها في لبنان، أو داخل الأراضي المحتلة. وفي المقابل، كانت تتعرض للهجوم المتزايد من إسرائيل واليمين الماروني اللبناني، بينما أخذت تنهار تحالفاتها السابقة مع ميليشيا حركة «أمل» الشيعية والحركة الوطنية اللبنانية وسورية. كذلك بلغت استراتيجيتها الدبلوماسية أقصى حدودها، وأخذت تراوح مكانها. وانعكس مأزقها في شيوع الأطروحة التي صاغها الباحث الفلسطيني نزيه قوره، الذي جادل أن التناقضات البنيوية تجعل قدر إسرائيل الزوال والدمار من داخلها.[٢٥] ورأت أطروحة ثانية أن إسرائيل تواجه قنبلة بشرية موقوتة، لأن الفوارق الكبيرة في معدلات الولادة ستحوّل في آخر الأمر المواطنين العرب في إسرائيل من أقلية إلى أكثرية تحل محل اليهود. وانعكست جاذبية هذا التفكير القدري والعلمي شكلاً في تبنيه من قبل عضو اللجنة المركزية لفتح خالد الحسن، الذي رأى أن «انتحار» إسرائيل إمكان جدي.[٢٦]

حتى لو كانت هذه السيناريوهات المتعلقة بزوال إسرائيل أكثر من مجرد أحلام، فإن زمن حدوثها يقع في المستقبل البعيد. وكان المأزق الذي يواجه م.ت.ف. في بداية الثمانينات حاداً. إذ إن كفاحها المسلح المحدود غير كاف لإرغام إسرائيل على الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، ومع ذلك لم تكن المنظمة مستعدة للقبول بالعرض المتضمن في اتفاق كامب ديفيد، في أن ينشأ حكم ذاتي فلسطيني لفترة انتقالية تعقبها مفاوضات لتسوية دائمة مع إسرائيل. وكان عرفات وزملاؤه المقربون لا يزالون يسعون بحذر للانضمام إلى عملية السلام بإشراف الولايات المتحدة، على أمل تحسين الشروط عند القبول بهم شركاء. لكن «الدولة ـ داخل ـ الدولة» الفلسطينية في لبنان كانت غير حصينة أمام الإجراءات الانتقامية من حلفائها الشاكّين، فلم تتخذ هذه الخطوة. وكانت الحكومة الإسرائيلية برئاسة مناحم بيغن سترفض، على الأرجح، متابعة محادثات الحكم الذاتي لو انضمت م.ت.ف. إليها، لكن قيادة فتح، في أية حال، كانت مهتمة أكثر بالتوصل إلى إقامة حوار مع الولايات المتحدة، اعتقاداً منها أنه سيتيح لها تغيير جدول المفاوضات ليشمل مناقشة موضوع الدولة الفلسطينية.[٢٧] وعلقت م.ت.ف. بين هذين الهدفين المتضاربين، لكنها على الرغم من ذلك اقتربت بحلول سنة ١٩٨٢ من تحقيق الاختراق. بل بلغ اقترابها من هدفها درجة جعلت الحكومة الإسرائيلية تقوم بغزو لبنان للحيلولة دون المفاوضات التي يمكن أن تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية في النهاية.[٢٨]

أسفر الغزو الإسرائيلي للبنان وإجلاء م.ت.ف. عن بيروت في صيف سنة ١٩٨٢، عن إنهاء فعلي للكفاح المسلح الفلسطيني، وقيّد بشدة عملية البناء الدولاني. وواصلت القيادة الفلسطينية تنظيم النشاط المسلح ضد إسرائيل انطلاقاً من مواقعها الجديدة في المنفى، وحافظت على مؤسساتها المدنية، وتابعت استراتيجيتها الدبلوماسية، غير أن العمل العسكري لم يعد يشكل المصدر الوحيد للهوية الوطنية، ولا الدينامية الأساسية الكامنة في البناء الدولاني. وكانت مشكلة م.ت.ف. أنها تفتقر إلى أدوات أُخرى لتنفيذ سياستها، وإلى وسائل أُخرى لبناء دولتها في قيد التكوين. فمن دون قاعدة جغرافية مستقلة ذاتياً، اختُزلت م.ت.ف. إلى بنية للإدارة السياسية من بعيد؛ وكان واضحاً أنها غير ملائمة لذلك. وما دام كان هنالك دولة في المنفى في لبنان، فإن القيادة كانت قادرة على أن تحول الطاقات في اتجاه التطوير العسكري والبيروقراطي، وأن تحتوي قطاعات جماهيرية متنوعة، إمّا بإنشاء مؤسسات ومراكز قوى جديدة، وإمّا بتوزيع الرعاية النفعية من هذا النوع أو ذاك. غير أن فقدان هذا التأثير الداعم تركها معتمدة إلى حد كبير على أداء البنى الإدارية والأجهزة شبه العسكرية والفروع المدنية والمؤسسات الاجتماعية المنتسبة إليها، التي لم تكن مشتتة جغرافياً فحسب، بل كانت أيضاً مشرذمة ومفتتة إلى محاور ومبقرطة إن لم نقل فاسدة، بكل صراحة، بفعل انتشار السياسة الريعية والرعاية النفعية.

وبمقدار ما كانت المشكلة تتعلق بالسياسة والتنظيم الداخليين، فإن المأزق البنيوي لـ م.ت.ف. جاء نتيجة مباشرة للجمع بين المبادئ الشعبية، والخطاب الوطني القطري، والنظام الأبوي الجديد. تلك هي الخصائص الدائمة للنضال الفلسطيني، من جهة لأن التنظيمات الفدائية الرئيسية لم تشرع في محاولة جادة لتحويل مجتمعها، ومن جهة أُخرى بسبب غلبة البناء الدولاني منذ المراحل الأولى، ضمناً في البداية، ثم صراحة بعد ذلك. قد يكون الطموح إلى بناء الدولة الوطنية القطرية فكرة حديثة بمقاييس تاريخية، لكن مع أن الحركات الوطنية «تعطي أعضاءها شعوراً بهويتهم في هذا العالم، [فهي] لا تمدهم بأدوات رشيدة للتحرك. وبالتالي تنزع الحركات الوطنية في اختيارها لأساليبها التنظيمية إلى الانتقائية أو إلى العهود السابقة. وعلى الرغم من أن هذه الأساليب التنظيمية تكفي، في أغلب الأحيان، لإنشاء تنظيم واستخدامه، فإنها لا تؤلف مجتمعة عقيدة عملية، كما هي حال الحركات الشيوعية. وقد أدى هذا، في الكثير من الحالات، إلى الضعف

التنظيمي الشديد وعدم الاستقرار السياسي.»[٢٩] وأمّا عضو اللجنة المركزية لفتح خالد الحسن، الذي وصف التفكك الفلسطيني بمرارة بأنه «عبقرية الفشل»، فقد شجب بشدة مقاومة العمل الجماعي والتخطيط للطوارئ، والنزوع إلى العلاقات الداخلية العدائية وإلى علاقات التبعية، وعدم الثقة بأية معلومات إلاّ من مصادر موالية، والعزوف عن إخضاع المعلومات للتحليل. ورأى أن الفلسطينيين كانوا يميلون إلى «احتكار.. احتكار.. وغطرسة.. وشك.. واتهام.. وبالتالي فوضى وارتباك وجهل وفشل وهزائم، والمزيد المزيد من القمع والسجون والحجز على الأفكار والعقول.»[٣٠]

ولئن كان هنالك رجل واحد هو القوة الرئيسية الدافعة وراء هذا النظام، فإنه عرفات، بلا جدال. إن ميله الجامح إلى السيطرة أدى دائماً إلى عدم الثقة بأية بنية تنظيمية أو مؤسسية، ثم تفتيتها إذا كان في إمكانها أن تتحدى قراراته، أو أن تعرقل توجهاته السياسية. وازدادت حدة هذا النمط عقب الانسحاب من بيروت. وكان الكثيرون من أفراد القيادة الفلسطينية وكبار المسؤولين قد هُمشوا بعد أن فقدوا مراكز قوتهم في لبنان، فعمل عرفات الآن على إضعاف بقية الزملاء والمنافسين المحتملين. وركز في يده السلطة الرسمية لعدد متزايد من الدوائر، حيث دمج الأقسام العسكرية والمالية في فتح وم.ت.ف.، وأوجد أجهزة مرادفة لتلك التي لم تكن تخضع لسيطرته (مثل القطاع الغربي التابع لخليل الوزير). ثم زاد في تفتيت البنى والقنوات التنظيمية، معتمداً بدلاً من ذلك على زيادة توزيع الرعاية النفعية من أجل المحافظة على سيطرته الشخصية.

غير أن أساليب السيطرة هذه لم تكن كافية لتأمين مقتضيات الإدارة السياسية. فكان عرفات لا يزال يحتاج إلى ربط جهاز م.ت.ف. والجمهور الفلسطيني الأوسع باستراتيجيته الدبلوماسية، وإلى تحييد المعارضة الفلسطينية التي كانت قاعدتها في دمشق منذ الانسحاب من بيروت. وفي هذا الإطار واصل خصومته التي لا هوادة فيها لسورية بين سنة ١٩٨٣ وسنة ١٩٨٧، تاركاً لكبار زملائه وللقاعدتين التنظيمية والعسكرية خياراً وحيداً هو تأييد «القرار الفلسطيني المستقل»، وبالتالي الرضوخ عملياً لتركيز السلطة والمناورات الدبلوماسية في يده. وكرر عرفات هذه المقاربة في أثناء حرب المخيمات في لبنان، إذ حرض على الصدام أو تصعيد النزاع بصورة متعمدة أحياناً كوسيلة لإحراج معارضيه الفلسطينيين وتشويه رصيدهم سياسياً، ولتأمين التعاطف الدولي مع م.ت.ف. ثم عزز مقاربته هذه باستخدام تدفق الأموال المستمر إلى المؤيدين السياسيين والشبكات السرية ووسائل الإعلام والمؤسسات الاجتماعية في الأراضي المحتلة، من أجل تقوية موقعه لدى الجمهور

هناك. غير أنه بقدر ما تجبّر الحاج أمين الحسيني في أثناء أعوام نفيه من فلسطين الانتدابية - إذ منع زملاءه في الهيئة العربية العليا من إعادة تأسيس الأحزاب السياسية، أو المؤسسات الاجتماعية، أو المنظمات العسكرية في فترة الأربعينات، ومنعهم من إجراء مفاوضات سياسية في شأن مستقبل البلد مع السلطات البريطانية في غيابه سنة ١٩٤٧، خوفاً من أن يهمّشوه وأن يحلوا محله - عمل عرفات أيضاً بصورة محمومة على منع ظهور قيادة محلية متميزة في الأراضي المحتلة، حتى لو كانت على ولاء لـ م.ت.ف.

جاءت عودة تنظيمات المعارضة الرئيسية إلى حضن م.ت.ف. في دورة الوحدة للمجلس الوطني الفلسطيني في نيسان/أبريل ١٩٨٧، لتعطي دليلاً ملموساً على نجاح عرفات في إعادة تأكيد قيادته فيما يتعلق بالحركة الفلسطينية ككل. إلاّ أنه كان لا يزال يفتقر إلى الوسيلة لبذل الضغط على إسرائيل، أو لفرض م.ت.ف. طرفاً في المفاوضات على أسس مقبولة فلسطينياً. وجاء اندلاع الانتفاضة في الأراضي المحتلة، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، إنقاذاً غير متوقع، إذ استغل عرفات الانتفاضة الشعبية من أجل إعادة بناء الأرصدة السياسية لـ م.ت.ف. وتأمين قبول شركائه الائتلافيين بحل سلمي يستند إلى تعايش الدولتين والاعتراف بإسرائيل. وعندما شعر الفلسطينيون بوجود فرصة حقيقية لتأمين مكان لأنفسهم في عملية السلام، أخذوا يضغطون أخيراً في سبيل الحصول على مكسب جغرافي محدود «كخيار سياسي لا كضرورة عقائدية.»[٣١] وقد كشفت الانتفاضة، أكثر من أي شيء آخر، عن قصور إدارة م.ت.ف. عامة، وعن عيوب أسلوب عرفات في القيادة خاصة. وكانت قدرة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة على الاستمرار في الانتفاضة بعد انطلاقتها العفوية تعود إلى الخبرة الواسعة بمجال النشاط السري المكتسب عبر الأعوام، وإلى بناء المنظمات الجماهيرية التي أنشأتها حركة فتح وج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. والشيوعيون ثم الإسلاميون في وقت لاحق. وكان خليل الوزير هو الشخص الأكثر مسؤولية عن هذه العملية في فتح، وربما في م.ت.ف. ككل، لكن عرفات كان خصص جهداً كبيراً في الثمانينات لإضعافه. وفعل ذلك عبر خفض ميزانيته، واستمالة كبار مساعديه، وإنشاء لجان قيادية موازية، وإبعاده عن مناصب م.ت.ف. الرسمية ووفودها.

عقب اغتيال الوزير على يد الكوماندوس الإسرائيلي في نيسان/أبريل ١٩٨٨، بقي عرفات وحده مسيطراً على علاقات فتح وم.ت.ف. بالأراضي المحتلة. كما كان الوزير قد استخدم سياسة الرعاية النفعية لتأمين ولاء فئات اجتماعية معينة لـ م.ت.ف.، كالمعلمين والعمال، لكنه فعل ذلك بصورة محدودة، وعادة كان

يعمد إلى توجيه الأموال إلى المؤسسات، أو الروابط المهنية، أو المنظمات غير الحكومية القائمة. كذلك كان هذا الأمر سائداً بين التنظيمات اليسارية، لكن على نطاق أضيق، ومع قدر أكبر من المحاسبة الداخلية. لكن عرفات عمد، على العكس من ذلك، إلى توزيع الأموال بحرية على الأفراد في جميع الأوساط والمناطق، وشجع على نشوء شبكة واسعة غير منسّقة من المستفيدين ذوي الصلة المباشرة به. ثم إن التنظيم السري الموحد نسبياً وحركة الشبيبة والهيئات شبه العلنية، التي كان الوزير بذل جهداً شاقاً في إنشائها في ظل الاحتلال الإسرائيلي، سرعان ما تفتتت إلى فئات وزمر متنافسة تحت وقع سياسة الرعاية النفعية لدى عرفات. كما تكاثرت المؤسسات المرادفة والمزدوجة واللجان المتعددة الموازية في أوساط المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، التي نشطت في مجالات العمل الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي في الأراضي المحتلة. وتعززت التأثيرات الضارة بفعل التحزبات الفئوية التي لا تهدأ بين التنظيمات الفدائية المتنافسة. ويساعدنا هذا الواقع على تفسير السبب في عدم انعكاس ثنائية الداخل ـ الخارج على الشكل التنظيمي، أي إنه لم يؤد إلى تأسيس منظمات سياسية تكون أغلبية أعضائها وجماهيرها في الأراضي المحتلة ـ وما الحزب الشيوعي الفلسطيني إلاّ استثناء محدود، بينما لم تمثل حركة حماس استثناء أهم إلاّ بعد أفول نجم عصر الفصائل الموجودة في المنفى.

لعل عرفات أثبت أنه سياسي بارع لا يعرف الكلل ولا التعب، قادر على إنشاء نظام للسيطرة السياسية، وعلى تشغيل الريع على نطاق واسع، لكن هذه الأنماط كشفت عجزه عن إنشاء مؤسسات الدولة. وسواء عند تسلمه قيادة م.ت.ف. سنة ١٩٦٩، أو الانتفاضة سنة ١٩٨٨، فإنه ورث بنى بناها آخرون. لكنه عمد إلى تجزئتها وإنشاء نظائر لها إلى درجة مذهلة، فأعاد تشكيلها وجعلها في خدمته. ويعطي اغتيال مسؤولي أمن فتح وم.ت.ف.، صلاح خلف وهايل عبد الحميد في كانون الثاني/يناير ١٩٩١، مثالاً لذلك، فقد ترك اغتيالهما عرفات وحده مسيطراً على أجهزتهما السابقة التي تفككت بعد أن أحال ما تبقى من وظائفها على ضباط تابعين له، وترك فقط هياكلها الفارغة في أيدي لجان لا حول لها ولا قوة. وربما كان وجود درجة من التنظيم الأبوي الجديد ومن السياسة الملازمة له أمراً لا يمكن تجنبه، بل حتى أمراً فعالاً في حركة وطنية مضطرة إلى العمل من المنفى، وإلى دمج شعب مشتت على نطاق واسع. وصح هذا الأمر أكثر فأكثر عندما كانت القاعدتان التنظيمية والعسكرية عرضة لتجاذبات متنافسة من قِبَل الحكومات العربية المتناحرة، أو لإغراء إمكانات العمل في اقتصادات هذه الدول.

غير أن السياسة الأبوية الجديدة مورست بصورة زائدة على الحد لدى الفلسطينيين، وأضرت جدياً بقدرة قيادة م.ت.ف. على تنفيذ السياسة التي رسمتها أو تحقيق الأهداف التي وضعتها، حتى لو كان تم صوغها بوضوح، أو حتى عندما لاح خطر كبير في الأفق.

وقد أبرزت حرب الخليج نقاط الضعف هذه بصورة مثيرة، إذ إنها وضعت حداً مفاجئاً للقتال التراجعي السياسي الطويل الذي خاضته م.ت.ف. من أجل الحفاظ على دورها كطرف إقليمي مستقل، وكمحاور دبلوماسي ذي صدقية منذ أن فقدت «دولتها ـ في ـ المنفى» في لبنان صيف سنة ١٩٨٢. وأدى الاستقطاب الجاري في السياسة العربية الإقليمية في فترة الثمانينات، والشلل الذي أصاب الاتحاد السوفياتي في الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥، وتطبيق «التفكير الجديد» الذي طرحه غورباتشيف على الصراع العربي ـ الإسرائيلي في الأعوام اللاحقة، والانحدار الموازي لحركة عدم الانحياز وللتجمعات المماثلة في العالم الثالث، إلى حرمان م.ت.ف. من الأركان الرئيسية لاستراتيجيتها الدبلوماسية. وقدمت الانتفاضة دفعة بالغة الأهمية سنة ١٩٨٨، لكن استمرار م.ت.ف. كقوة سياسية ذات صدقية مرده، في نهاية المطاف، إلى نجاحها في امتلاك الشرعية الوطنية ومهارتها في تحويل الانتفاضة لخدمة أغراضها. لكن المأسسة السياسية الدولانية، وتطبيق السياسة الأبوية الجديدة في الأراضي المحتلة، التي أصبحت تمثل القاعدة الاجتماعية الرئيسية لـ م.ت.ف.، ساهما بالقدر نفسه في تراجع قدرتها التنظيمية، وفي عجزها عن الاحتفاظ بالمبادرة الدبلوماسية خلال ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠.

لقد اتبعت م.ت.ف. مساراً مماثلاً في نمطه العريض لمسار بناء الدولة في البلاد العربية المجاورة، وتعرضت لأزمة بنيوية موازية في الثمانينات بعد خفض تدفق الأموال من الاقتصادات العربية الغنية بالنفط وتراجع الدعم الاستراتيجي من القوى الخارجية، وخصوصاً من الاتحاد السوفياتي. طبعاً، كان هناك فوارق أساسية بين م.ت.ف. والدول العربية المستقلة من حيث الخصائص والقدرات والموارد ـ والتي تعززت بفعل إخراج م.ت.ف. من بيروت سنة ١٩٨٢ ـ لكن وقوع بنية م.ت.ف. الدولانية تحت ضغط شديد في الوقت نفسه الذي وقعت حكومات الكثير من الدول العربية والأوروبية الشرقية تحت هذا الضغط في الأيام الأخيرة من الحرب الباردة لم يكن مصادفة قط. وعكس خضوع م.ت.ف. للشروط الأميركية والإسرائيلية من أجل اشتراك الفلسطينيين في محادثات السلام في الشرق الأوسط سنة ١٩٩١ هذا المأزق البنيوي، كما أكد زوال الكفاح المسلح. وكانت المفارقة أن تناحر القوتين العظميين حرم م.ت.ف. جني الثمار الدبلوماسية لاعتدالها

السياسي عندما كانت تحظى بأوضاع استراتيجية أفضل، لكن نهاية الحرب الباردة تركتها في حالة من الضعف لا تسمح لها برفض الشروط المرجعية لمؤتمر مدريد للسلام. وعلاوة على ذلك، لو لم تقم م.ت.ف. بانتهاز الفرصة المتاحة لما كانت ستختم مصيرها كمنظمة سياسية قابلة للحياة فحسب، بل لربما أخّرت المشروع الدولاني الفلسطيني لجيل أو أكثر أيضاً.

أظهرت سلسلة الأحداث التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وحرب الخليج مدى تأثر المسار الذي اتخذته الحركة الوطنية الفلسطينية منذ أواسط الستينات بشخصية عرفات الفريدة. وفي الوقت الذي عقد عرفات اتفاق أوسلو مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، يتسحاق رابين، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، كانت سيطرته السياسية شخصية إلى حد أصبحت فيه السياسة الفلسطينية خاضعة، كلياً تقريباً، لإحساسه بالتوقيت ولمزاجيته ولخياراته للأولويات وللأساليب. وكانت عاقبة أحكامه المغلوط فيها، مثل قراره بتصعيد الصراع في لبنان سنة ١٩٧٦، أو بتأييد العراق في أثناء حرب الخليج خلال ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، مضخمة على الحركة الوطنية الفلسطينية نتيجة هذا الربط العضوي بين القائد والقضية. وفي المقابل، إن إدراكه الغريزي لوجهة التغيير في الاتحاد السوفياتي وفي النظام الدولي دفع به إلى تقديم التنازلات التي جاءت في وقتها سنة ١٩٨٨ وسنة ١٩٩١، الأمر الذي ضمن لـ م.ت.ف. موقعاً مستمراً في السياسة الإقليمية، ودوراً في عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية. ولا نقصد بهذا إطلاقاً أن عرفات كان زعيماً مطلق الحرية ـ فقد أجبرته الانتفاضة، من خلال إعطائها إشارة إلى التحول في أساليب النضال الوطني وفي تنظيمه، على القبول بنقل مركز هذا النضال نهائياً إلى الداخل، وبالتالي الاعتراف بالانتقال الحاسم لمحور العمل السياسي من الشتات إلى الأراضي المحتلة، وهي حقيقة انعكست وتكرست بعمق في اتفاق أوسلو ـ بل نقصد التشديد على قدرته الدائمة على التكيف والاحتواء والسيطرة من خلال المأسسة السياسية الدولانية والإدارة البيروقراطية الأبوية الجديدة.

لقد نجح عرفات، لكنه نجح بطريقة ضخمت التكلفة المادية لشعبه في كل مرحلة تقريباً، إذ إن قبضته المتشددة على السلطة واعتماده على الإفساد حالا دون التخطيط العقلاني، وقلصا التعلم من التجربة وتراكم الخبرة إلى أدنى حد، وعطلا التنسيق بين الموارد. وأسفر ذلك عن تقليص النفع السياسي للتضحيات وللفرص الاستراتيجية، وبالتالي جعل كل منها تعود بمردودات متضائلة. ويحق التساؤل: هل كان يمكن تجنب مقدار سفك الدماء الذي وقع بعد بدء عملية كامب ديفيد في نهاية سنة ١٩٧٨، أو على الأقل بعد الغزو الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢؟ أخيراً،

قبلت م.ت.ف.، بقيادة عرفات، بحكم ذاتي محدود في الضفة الغربية وقطاع غزة في فترة كانت التغيرات الأساسية في الدول والمجتمعات في الشرق الأوسط تهدد بدفع القضية الفلسطينية إلى مؤخرة الاهتمامات المحلية والإقليمية والدولية. ربما لم يكن في إمكان الكفاح المسلح، على الأرجح، أن يحقق في أي وقت أكثر مما قدمه مسار كامب ديفيد سنة ١٩٧٨ من حكم ذاتي انتقالي. وكان من غير الممكن لتنظيم أفضل ولأسلوب آخر مختلف من السياسة والقيادة أن يغيرا الحصيلة النهائية بأية صورة أساسية، في ظل الظرف الموضوعي المتمثل في تضارب الأولويات العربية، والقوة الإسرائيلية، والتردد السوفياتي، وعداء الولايات المتحدة. في أية حال، فإن المكاسب الفلسطينية النهائية، على تواضعها، تحققت بتكلفة كبيرة للفلسطينيين ولمضيفيهم العرب. إن نجاح الفلسطينيين في النهاية في إقامة كيان حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة تحقق بفضل عرفات من ناحية، وعلى الرغم منه من ناحية أُخرى. لقد أوصل الكفاح المسلح الفلسطينيين إلى هذا الحد، غير أن مستقبل محاولتهم لبناء دولة ذات سيادة، في جو من القيود الخارجية الصارمة، يتوقف، في الدرجة الأولى، على نجاحهم في تطوير سياستهم الداخلية وديناميتهم التنظيمية.


المصادر

(١) Charles Tilly, «Reflections on the History of European State-Making,» in Charles Tilly, ed., *The Formation of National States in Western Europe* (Princeton, 1975), p. 70.

(٢) Joel Migdal, *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World* (Princeton, 1988), p. 19.

(٣) Theda Skocpol, «Bringing the State Back In: Strategies of Analysis in Current Research,» in Peter Evans, Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpol, eds., *Bringing the State Back In* (Cambridge, 1985), p. 21.

(٤) Gianfranco Poggi, *The State: Its Nature, Development and Prospects* (Cambridge, 1990), p. 20.

(٥) Adeed Dawisha and I. William Zartman, eds., *Beyond Coercion: The Durability of the Arab State* (London, 1988), pp. 8, 9.

(٦) بشأن هذا الموضوع، أنظر:

Theda Skocpol, *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia, and China* (Cambridge, 1979), p. 165.

(٧) John Waterbury, *Exposed to Innumerable Delusions: Public Enterprise and State Power in Egypt, India, Mexico, and Turkey* (Cambridge, 1993), p. 31.

(٨) Migdal, *Strong Societies and Weak States*, p. 19.

(٩) بشأن هذا الموضوع، أنظر:

Ian Lustick, *Unsettled States, Disputed Lands: Britain and Ireland, France and Algeria, Israel and the West Bank-Gaza* (Ithaca and London, 1993), p. 141.

(١٠) بشأن هذا الموضوع، أنظر:

Vivienne Shue, «State Power and Social Organization in China,» in Joel Migdal, Atul Kohli, and Vivienne Shue, eds., *State Power and Social Forces: Domination and Transformation in the Third World* (Cambridge, 1994), p. 70.

(١١) Migdal, *Strong Societies and Weak States*, p. 136.

(١٢) بالنسبة إلى مصر ما بعد سنة ١٩٥٢، أنظر:

Raymond Hinnebusch, *Egyptian Politics under Sadat: The Post-Populist Development of an Authoritarian-Modernizing State* (Cambridge, 1985), p. 2.

(١٣) بشأن الفكرة المقتبسة من تيموثي لوك، أنظر:

Alexander Murphy, «The Sovereign State System as Political-Territorial Ideal: Historical and Contemporary Considerations,» in Thomas J. Biersteker and Cynthia Weber, eds., *State Sovereignty as Social Construct* (Cambridge, 1996), p. 109.

(١٤) بالنسبة إلى أهمية الإطار الدولي، أنظر:

Theda Skocpol, *Social Revolutions in the Modern World* (Cambridge, 1994), p. 288.

(١٥) بالنسبة إلى الميزة الداخلية، أنظر: Skocpol, *States and Social Revolutions*, p. 31.

(١٦) فيما يتعلق بتطوير هذه الحجة، أنظر:

Robert Jackson, *Quasi-States: Sovereignty, International Relations and the Third World* (Cambridge, 1990).

(١٧) من الأمثلة الجيدة لوجهات النظر المتعارضة بشأن القومية الفلسطينية، أنظر:

Yehoshua Porath, *The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement 1918-1929* (London, 1974); idem, *The Palestinian Arab National Movement: From Riots to Rebellion, ii. 1929-1939* (London, 1977); Muhammad Muslih, *The Origins of Palestinian Nationalism* (New York, 1988).

(١٨) استناداً إلى:

Jan Blommaert, «Language and Nationalism: Comparing Flanders and Tanzania,» *Nations and Nationalism*, 2/ii. (July 1996), p. 237.

(١٩) بشأن مفهوميّ الحس الجماعي والإثنية، أنظر:

Denis-Constant Martin, «The Choices of Identity,» *Social Identities*, 1:1 (1995), pp. 10-11, 12-13; John Rex, «Ethnic Identity and the Nation State: The Political Sociology of Multi-Cultural Societies,» Ibid., p. 26.

ويجد التفسير القائل إن الحس الجماعي الكامن هو أساس الهوية الإثنية أو القومية المميزة صداه في الرأي الذي عبّر عنه خالد الحسن، وهو مسؤول كبير في م.ت.ف. ومفكر رئيسي في حركة فتح. ففي أثناء حديثه إلى جمهور من الفلسطينيين ـ الأميركيين والعرب ـ الأميركيين بشأن مفهوم الوطن والانتماء قال: «فالوطن ليس مجرد مال وبيت، وجبال وأشجار.. هذه كلها أشياء مادية تذكرنا بالوطن، الوطن شيء أكثر بكثير من هذا: لأنه شيء إنساني.. الوطن هو مواطنية وليس جنسية، كلمة جنسية كلمة عنصرية مأخوذة من التراث الأوروبي ولا علاقة لنا بها، فهي لغة تحصر الانتماء إلى الوطن في الانتماء إلى جنس بشري دون غيره.. أمّا الوطن بالنسبة لنا ولثقافتنا فهو مواطنية وهو علاقات مجتمعية.. ما معنى هذا الكلام؟ معناه أن الوطن ليس فقط ذلك المكان الذي يعيش فيه التجمع البشري الذي نطلق عليه وصف الشعب، أو الذي تتوفر فيه للفرد مقومات الحياة الفردية من مأكل ومشرب ومسكن، بل إنه أيضاً نتاج الحياة المجتمعية اليومية لهذا الشعب، وبما يشمل علاقة أفراده مع بعضهم البعض بشكل يومي وفق قوانين ومقاييس وقيم اجتماعية محددة.» أنظر نص الحديث في: «أحاديث ومقالات عن مسار التفاوض (الأميركي ـ الإسرائيلي ـ الفلسطيني) إلى اتفاق غزة ـ أريحا أولاً، فلسطينيات ٥» (عمان، أوراق سياسية رقم ١٨، ١٩٩٤)، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

(٢٠) Eric J. Hobsbawm, *Nations and Nationalism since 1780: Programme, Myth, Reality* (Cambridge, 1990), p. 46.

(٢١) أنا مدين بهذه الأفكار لإيلان بابِه.

(٢٢) Anthony Smith, *The Ethnic Origins of Nations* (Oxford, 1986; 1995 reprint), p. 166.

(٢٣) بشأن قائمة تضم عينة من عدة أنماط للقومية الإقليمية والقومية الإثنية، أنظر:

Anthony Smith, *National Identity* (London, 1991), pp. 82-83.

مقدمة

(١) Rashid Khalidi, «Palestinian Peasant Resistance to Zionism before World War I,» in Edward Said and Christopher Hitchens, eds., *Blaming the Victims: Spurious Scholarship and the Palestinian Question* (London, 1988), pp. 207-234.

(٢) Yehoshua Porath, *The Emergence of the Palestinian Arab National Movement, 1918-1929* (London, 1974), pp. 26-29.

(٣) Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949* (Cambridge, 1987), pp. 23-28; Nur Masalha, *Expulsion of the Palestinians: The Concept of «Transfer» in Zionist Political Thought, 1882-1948* (Washington, D. C., 1992).

(٤) بشأن حركة القسّام، أنظر: علي حسين خلف، «تجربة الشيخ عز الدين القسام» (عمان، ١٩٤٨)، ج١.

(٥) Zachary Lockman, *Comrades and Enemies: Arab and Jewish Workers in Palestine, 1906-1948* (Berkeley, 1996), p. 366.

(٦) Ted Swedenberg, «The Role of the Palestinian Peasantry in the Great Revolt (1936-1939),» in Edmund Burke, III, and Ira M. Lapidus, eds., *Islam, Politics, and Social Movements* (Berkeley, 1988), p. 336.

(٧) استندت هذه الأرقام إلى السجلات البريطانية الرسمية، وإلى: يوسف رجب الرضيعي، «ثورة ١٩٣٦ في فلسطين: دراسة عسكرية» (بيروت، ١٩٨٣)؛

Walid Khalidi, *From Haven to Conquest* (Beirut, 1971), pp. 848-849.

(٨) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨» (بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦)، ص ٤٠٠ ـ ٤٠٨. أمّا بالنسبة إلى الرقم ٤٠,٠٠٠ لاجئ فانظر:

Morris, *The Birth*, p. 57.

وبشأن العنف الداخلي، أنظر:

Porath, *Palestinian Arab National Movement*, pp. 251-258.

(٩) Simha Flapan, *The Birth of Israel: Myths and Realities* (New York, 1987), p. 32.

(١٠) بشأن الرواية الممتازة، أنظر:

Joseph Nevo, «The Arabs of Palestine 1947-48: Military and Political Activity,» *Middle Eastern Studies*, 23:1 (January 1987).

(١١) Michael Mazur, *Economic Growth and Development in Jordan* (London, 1979), pp. 8-9; Sara Roy, *The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development* (Washington, D. C., 1995), p. 79.

(١٢) UNRWA, *A Brief History, 1950-1982* (Vienna, n.d.).

(١٣) Ann Mosely Lesch, *Arab Politics in Palestine, 1917-1939: The Frustration of a Nationalist Movement* (Ithaca, New York, 1979), pp. 25-26.

(١٤) Ibid., pp. 35, 39.

(١٥) Administration Report 1920-1925, *Palestine and Transjordan Administrative Reports*, ii (Oxford, 1995), pp. 47-48. Cited in Yossi Nevo, «Arab Society and Leadership in Mandatory Palestine,» unpublished paper, p. 3.

(١٦) Deborah S. Bernstein, «Expanding the Split Labor Market Theory: Between and Within Sectors of the Split Labor Market of Mandatory Palestine,» *Comparative Studies in Society and History*, 38:2 (April 1996), p. 252.

(١٧) Roger Owen, *State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East* (London, 1992), p. 19.

(١٨) بشأن فكرة «السيطرة الاجتماعية» التي تشير إلى قوة الدول وقدرتها على ضمان امتثال السكان لسياساتها، أنظر:

Joel S. Migdal, *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World* (Princeton, 1988), pp. 22-23.

(١٩) Ibid., pp. 147-148, 155-156.

(٢٠) Ibid., p. 151.

(٢١) الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية»، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

(٢٢) Zvi Elpeleg, *The Grand Mufti Haj Amin al-Hussaini: Founder of the Palestinian National Movement* (London, 1993), pp. 9-10, 12-13.

(٢٣) بشأن مصطلحي «السياسيون الكبار» و«السياسيون الشبان»، أنظر:

Muhammad Muslih, *The Origins of Palestinian Nationalism* (New York, 1988).

(٢٤) Avi Shlaim, *Collusion across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine* (Oxford, 1988), p. 62.

(٢٥) Porath, *Palestinian Arab National Movement*, pp. 292-293.

(٢٦) بشأن هذه الفكرة، أنظر:

Migdal, *Strong Societies*, p. 33.

(٢٧) الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية»، ص ٢٥٣.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٠٢.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٤٧٠.

(٣٠) May Seikaly, *Haifa: Transformation of an Arab Society, 1918-1939* (London, 1995), p. 116.

(٣١) فيما يتعلق بدور الحافز الوطني، أنظر:

Issa Khalaf, *Politics in Palestine: Arab Factionalism and Social Disintegration, 1939-1948* (Albany, New York, 1991), pp. 59-60.

(٣٢) Lesch, *Arab Politics*, pp. 57, 63-64; Joel Migdal, «The Effects of Regime Policies on Social Cohesion and Fragmentation,» in Joel Migdal et al., *Palestinian Society and Politics* (Princeton, 1980), p. 35.

(٣٣) بشأن فكرة «وطنية ـ الدولة»، أنظر:

Eric J. Hobsbawm, *Nations and Nationalism since 1780: Programme, Myth, Reality*, 2nd ed. (Cambridge, 1990), p. 90.

(٣٤) تحدثت عن هذه النقطة لفترة ما بعد سنة ١٩٤٨:

Laurie A. Brand, *Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for State* (New York, 1988), p. 11.

(٣٥) مقتبس في:

Hobsbawm, *Nations and Nationalism*, p. 73.

(٣٦) الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية»، ص ٩٥.

(٣٧) Lesch, *Arab Politics*, pp. 120-121.

(٣٨) بالنسبة إلى وجهة نظر أكثر تقليدية، أنظر:

Adnan Abu-Ghazaleh, *Palestinian Arab Cultural Nationalism* (Brattleboro, Vt., 1991).

(٣٩) يعتمد التمييز على:

Hobsbawm, *Nations and Nationalism*, p. 93.

(٤٠) Migdal, *Strong Societies*, p. 173.

(٤١) Eric R. Wolf, *Peasant Wars of the Twentieth Century* (pbk. edn.; New York, 1973), pp. 211, 217.

(٤٢) Ibid., pp. 221-222.

(٤٣) إن القرار الذي اتخذه أنيس صايغ، مدير مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، سنة ١٩٦٦، والقاضي بإجراء أبحاث أكاديمية عن المجتمع والاقتصاد والسياسة في إسرائيل وعلاقاتها الدولية، وبنشر نتائج هذه الأبحاث للعموم يمثل تحدياً مباشراً للاتجاهات السائدة ويكسر حاجزاً نفسياً كبيراً. وكانت هذه أول مرة تتخذ فيها أية مؤسسة عربية قراراً من هذا القبيل.

(٤٤) بشأن هذه الفكرة، أنظر:

Owen, *State, Power and Politics*, p. 6.

(٤٥) Barry Rubin, *The Arab States and the Palestine Conflict* (Syracuse, New York, 1981), p. 236.

(٤٦) «Philosophy of the Revolution, 1952,» in E. S. Farag, ed., *Nasir Speaks: Basic Documents* (London, 1972), pp. 18, 49. Cited in Brand, *Palestinians in the Arab World*, p. 43.

(٤٧) Avi Shlaim, «Husni Za'im and the Plan to Resettle Palestinian Refugees in Syria,» *Journal of Palestine Studies*, 15:4 (60) (Summer 1986), p. 73.

(٤٨) Itamar Rabinovich, *The Road Not Taken: Early Arab-Israeli Negotiations* (New York, 1991), p. 21.

(٤٩) Shlaim, *Collusion*, pp. 484-487.

(٥٠) Michael Oren, «Secret Egypt-Israel Peace Initiatives Prior to the Suez Campaign,» *Middle Eastern Studies*, 26:3 (July 1990), pp. 351-370; Avi Shlaim, «The Lavon Affair,» *Middle East International*, 76 (October 1977), p. 12.

(٥١) بشأن اجتماع إده ـ وايزمن، أنظر:

Tabitha Petran, *The Struggle over Lebanon* (New York, 1987), p. 43.

فيما يتعلق بالاتفاق الماروني ـ الصهيوني، أنظر:

Rabinovich, *The Road Not Taken*, p. 43.

(٥٢) Shlaim, *Collusion*, pp. 33-34.

وفيما يتعلق بسنة ١٩٥١، أنظر:

Mary Wilson, *King Abdullah, Britain and the Making of Jordan* (Cambridge, 1987), p. 207.

(٥٣) Patrick Seale, *The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics (1945-1958)* (London, 1965), p. 73.

(٥٤) Shlaim, *Collusion*, p. 608.

(٥٥) بشأن نقد للأدبيات المتوفرة عن سياسة التوازنات في الشرق الأوسط، أنظر:

Laurie Brand, *Jordan's Inter-Arab Relations: The Political Economy of Alliance Making* (New York, 1994), ch. 1;

وفيما يتعلق بدور المدخلات المحلية، أنظر:

Michael N. Barnett and Jack S. Levy, «Domestic Sources of Alliances and Alignments: The Case of Egypt, 1962-73,» *International Organization*, 45:3 (Summer 1991), pp. 369-395; Michael Barnett, «High Politics is Low Politics: The Domestic and Systemic Sources of Israeli Security Policy, 1967-1977,» *World Politics*, 42:4 (July 1990), pp. 529-562.

(٥٦) الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية»، ص ٦١٢ ـ ٦١٣. الإشارة التاريخية المهمة إلى جيش الجهاد المقدس هي أن عدداً من قادته ـ ضمنهم عبد القادر الحسيني وحسن سلامة وعبد الرحيم محمود ـ تخرج في الأكاديمية العسكرية في بغداد سنة ١٩٤٠ بفضل العلاقات الخاصة للحاج أمين الحسيني بالحكومة العراقية. كما أن المفتي السابق عمل على تأمين التدريب لعدد من الفلسطينيين والعرب الآخرين في ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية، والذين خدم بعضهم لاحقاً في جيش الجهاد المقدس وفي جيش التحرير الوطني الجزائري. أنظر: مجلة «فلسطين»، الهيئة العربية العليا لفلسطين، السنة الخامسة، العدد ٤٨، ١/١/١٩٦٥، ص ٣٠.

(٥٧) Avi Shlaim, «The Rise and Fall of the All-Palestine Government in Gaza,» *Journal of Palestine Studies*, 20:1 (77) (Autumn 1990), p. 38.

(٥٨) Philip Mattar, *The Mufti of Jerusalem: al-Hajj Amin al-Husayni and the Palestinian National Movement* (New York, 1988), p. 130.

(٥٩) سميح شبيب، «حكومة عموم فلسطين: المقدمات والنتائج» (نيقوسيا، ١٩٨٨)، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٦٠) Ilan Pappé, *Britain and the Arab-Israeli Conflict, 1948-1951* (London, 1988), p. 83.

(٦١) Mattar, *The Mufti of Jerusalem*, p. 130.

(٦٢) شبيب، «حكومة عموم فلسطين»، ص ٤١ ـ ٤٦.

(٦٣) Shlaim, «Rise and Fall,» p. 42.

(٦٤) Wilson, *King Abdullah*, p. 180.

(٦٥) Shlaim, «Rise and Fall,» p. 40.

(٦٦) Ibid., pp. 48-49.

(٦٧) Peter Gubser, *Jordan: Crossroads of Middle Eastern Events* (London, 1983), pp. 85-86.

(٦٨) Shlaim, *Collusion*, p. 618.

(٦٩) Michael Cohen, *Palestine and the Great Powers, 1945-48* (Princeton, 1982), p. 113.

(٧٠) مقتبس في:

Anglo-American Report of April 1946;

كما جاء في:

Ibid., p. 105.

(٧١) Ibid., pp. 354-366.

(٧٢) Ibid., pp. 346-349.

(٧٣) Galia Golan, *Soviet Policies in the Middle East: From World War II to Gorbachev* (Cambridge, 1990), p. 35.

(٧٤) Ibid., p. 37.

(٧٥) Shlaim, *Collusion*, p. 611.

(٧٦) Paul Jabber, *Not by War Alone: Security and Arms Control in the Middle East* (Berkeley, 1981), p. 160.

(٧٧) مقتبس في:

Ernest Gellner, *Nations and Nationalism* (Ithaca, New York, 1983), p. 48.

(٧٨) تم تطوير الإطار في:

Brand, *Palestinians in the Arab World*, pp. 223-233.

(٧٩) Owen, *State, Power and Politics*, p. 4.

(٨٠) تم نقل هذا التصور عن:

Abdullah Laroui, *The Crisis of the Arab Intellectual: Traditionalism or Historicism?* (Berkeley, 1976), p. 38.

(٨١) تم نقل هذه الفكرة عن:

Margaret Weir and Theda Skocpol, «State Structure and the Possibilities for 'Keynesian' Responses to the Great Depression in Sweden, Britain, and the United States,» in Peter Evans, Dietrich Rueschmeyer, and Theda Skocpol, eds., *Bringing the State Back In* (Cambridge, 1985), p. 118.

(٨٢) مقتبس في:

Migdal, *Strong Societies*, p. 269.

أكدت براند أهمية الدافع والفرصة والموارد في:

Brand, *Palestinians in the Arab World*, p. 223.

الجزء الأول

(١) Yahya Sadowski, *Political Vegetables? Businessman and Bureaucrat in the Development of Egyptian Agriculture* (Washington, D.C., 1991), p. 55.

(٢) Jon Glassman, *Arms for the Arabs: The Soviet Union and War in the Middle East* (Baltimore and London, 1975).

(٣) Kenneth Love, *Suez: The Twice-Fought War* (New York, 1969), p. 313.

(٤) Ibid., p. 647.

(٥) John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes* (Princeton, 1983), pp. 70-71.

(٦) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq* (Princeton, 1978), p. 823.

(٧) Fawaz Gerges, «Lebanon,» in Yezid Sayigh and Avi Shlaim, eds., *The Cold War and The Middle East* (Oxford, 1997), p. 187.

(٨) Malcolm Kerr, *The Arab Cold War: Gamal Abd al-Nasir and His Rivals, 1958-1970* (New York, 1971), p. 14.

(٩) Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat*, p. 315.

(١٠) القرار الوزاري وارد في القرار ق‌ق/١٢/د١/، ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤، «مؤتمر القمة العربي الأول»، المجاميع، القاهرة، المادة ٢، الفقرة ١، ص ٢٧.

(١١) قدم المقدم مصطفى طلاس الشرح الأوفى لآراء سورية عن «حرب الشعب» في مقاله: «نشوء وتكوّن النظرية الشيوعية في حرب العصابات»، «دراسات عربية»، السنة الثالثة، العدد ٧، أيار/مايو ١٩٦٧، ص ٥٥ ـ ٧٠. كما تبنى حرب الشعب العسكريون السوريون الذين شاركوا في حرب الاستقلال الجزائرية، والذين تولوا مناصب مدنية رفيعة في سورية بعد شباط/فبراير ١٩٦٦ (الأتاسي، وزعيّن، ووزير الخارجية اللاحق ماخوس)، وأحمد سويداني الذي عاد من جولة دراسية في الصين وهو مفعم بالحماسة لحرب الشعب.

(١٢) Fawaz Gerges, *The Superpowers and the Middle East: Regional and International Politics, 1955-1967* (Boulder, Colo., 1994), pp. 205-208.

(١) بشأن دور كبار الموظفين والضباط، أنظر:

Ellen Kay Trimberger, *Revolution from Above: Military Bureaucrats and Development in Japan, Turkey, Egypt, and Peru* (New Brunswick, N.J., 1978), p. 5.

(٢) Avi Plascov, *The Palestinian Refugees in Jordan, 1948-1957* (London, 1981), p. 20.

(٣) Jacob Landau, *The Arabs in Israel: A Political Study* (Oxford, 1969), pp. 3-4; Morris, *Birth of the Palestinian Refugee Problem,* p. 253.

(٤) Walid Khalidi, ed., *All That Remains* (Washington, D.C., 1992), p. xx.

(٥) David Kretzmer, *The Legal Status of the Arabs in Israel* (Boulder, Colo., 1990), pp. 37, 55-56, 60, 66, 69. تم تعديل قانون تسجيل المقيمين في سنة ١٩٨٠.

(٦) Ibid., chaps. 6, 7.

(٧) Ibid., pp. 141, 145.

(٨) Landau, *The Arabs in Israel*, p. 5.

(٩) حبيب قهوجي، «القصة الكاملة لحركة الأرض»، «شؤون فلسطينية»، ١/٣/١٩٧١، ص ١١٦. وهو يؤرخ انطلاقة الجبهة العربية في تموز/يوليو ١٩٥٧ لا سنة ١٩٥٨. أنظر: المصدر نفسه، ص ١١٣.

(١٠) التصريحات الوزارية مقتبسة في: سهيل الناطور، «الوضع القانوني للفلسطينيين في لبنان»، مخطوطة غير منشورة، لا تاريخ، ص ٣.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(١٢) بشأن عدد التصاريح، أنظر:

Hani Faris, «Lebanon and the Palestinians: Brotherhood or Fratricide?» *Arab Studies Quarterly*, 3: 4 (Fall 1981), p. 356;

وبشأن مزيد من التفصيلات عن تصاريح العمل والإطار القانوني ـ الإداري، أنظر: هاني مندس، «العمل والعمال في المخيم الفلسطيني: بحث ميداني عن مخيم تل الزعتر» (بيروت، ١٩٧٤)، الفصل الخامس.

(١٣) Rosemary Sayigh, *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries* (London, 1979), p. 112.

(١٤) Rosemary Sayigh, *Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon* (London, 1994), pp. 24-25.

(١٥) Laurie Brand, «Palestinians in Syria: The Politics of Integration,» *Middle East Journal,* 42: 4 (Autumn 1988), p. 622.

(١٦) جابر سليمان، «الفلسطينيون في سوريا: بيانات وشهادات»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٢٠ (خريف ١٩٩٤)، ص ١٤٦.

(١٧) Sayigh, *Palestinians*, p. 111; Brand, «Palestinians in Syria,» p. 623.

(١٨) بشأن المنافسة بين العمال الفلسطينيين والسوريين والتحيزات الاجتماعية، أنظر: فيصل حوراني،

«دروب المنفى: الصعود إلى الصفر» (عمان، ١٩٩٦)، ص ٧٩ ـ ٨٠.

(١٩) Brand, *Palestinians in the Arab World,* pp. 44-45, 48-53.

(٢٠) Ibid., p. 50.

(٢١) Sayigh, *Palestinians,* pp. 112-113.

(٢٢) Brand, *Palestinians in the Arab World,* pp. 25-26.

(٢٣) Joel Migdal, «The Effects of Regime Policies,» in Joel Migdal et al., *Palestinian Society and Politics* (Princeton, 1980), p. 38.

(٢٤) بشأن الأنماط الاقتصادية والسياسية، أنظر:

Ibid., pp. 37, 39-40; Wilson, *King Abdullah,* pp. 192-194; Brand, *Palestinians in the Arab World,* p. 162;

جميل هلال، «الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي والاقتصادي (١٩٤٨ ـ ١٩٧٤)» (بيروت، ١٩٧٥)، ص ٧٨. وبشأن الجيش، أنظر:

P. J. Vatikiotis, *Politics and the Military in Jordan* (London, 1967), pp. 111, 135;

هلال، «الضفة الغربية»، ص ٥٨؛ عباس مراد، «الدور السياسي للجيش الأردني، ١٩٢١ ـ ١٩٧٣» (بيروت: مركز الأبحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٣)، ص ٧٤، ٨٥.

(٢٥) Khalaf, *Politics in Palestine,* p. 45.

(٢٦) Migdal, «Effects of Regime Policies,» pp. 36-37.

(٢٧) Vatikiotis, *Politics and the Military,* p. 53.

(٢٨) Migdal, «Effects of Regime Policies,» p. 36.

(٢٩) Moshe Ma'oz, *Palestinian Leadership on the West Bank: The Changing Role of the Mayors under Jordan and Israel* (London, 1984).

(٣٠) Wilson, *King Abdullah*, p. 193.

(٣١) هلال، «الضفة الغربية»، ص ٨٣؛

Migdal, «Effects of Regime Policies,» p. 40.

(٣٢) Brand, *Palestinians in the Arab World,* pp. 150, 153.

(٣٣) Sayigh, *Palestinians,* pp. 119, 128.

(٣٤) Migdal, «Effects of Regime Policies,» p. 38.

(٣٥) Plascov, *Palestinian Refugees,* p. 45.

(٣٦) Roy, *The Gaza Strip,* p. 90.

(٣٧) Ibid., pp. 90-91; Brand, *Palestinians in the Arab World,* pp. 49-50.

(٣٨) Jamil Hilal, «West Bank and Gaza Strip Social Formation under Jordanian and Egyptian Rule (1948-1967),» *Review of Middle East Studies,* 5 (1992), p. 52.

(٣٩) Sayigh, *Too Many Enemies*, p. 23;

أكد هنري إده، وزير سابق للأشغال العامة في لبنان، أن هذا الحرمان كان أحياناً سياسة حكومية متعمدة. أنظر: «السفير»، ٩ و١٠/٨/١٩٧٥.

(٤٠) Roy, *The Gaza Strip*, p. 91; Sayigh, *Too Many Enemies*, p. 43.

(٤١) Roy, *The Gaza Strip*, p. 80.

(٤٢) Brand, *Palestinians in the Arab World*, p. 49.

(٤٣) الناطور، «الوضع القانوني»، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٤٤) Petran, *The Struggle over Lebanon*, pp. 63-64.

(٤٥) شفيق الحوت، «عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية: أحاديث الذكريات، ١٩٦٤ ـ ١٩٨٤» (بيروت، ١٩٨٦)، ص ٥٢؛

Walid Kazziha, *Revolutionary Transformation in the Arab World: Habash and his Comrades from Nationalism to Marxism* (London, 1975), p. 31.

(٤٦) Sayigh, *Too Many Enemies*, p. 24.

(٤٧) مندس، «العمل والعمال»، ص ٢٠٦.

(٤٨) Faris, «Lebanon and the Palestinians,» p. 356.

جاءت المصادقة في القانون ٤٢ والقانون ٩٢٧، بحسب ما ورد في: الناطور، «الوضع القانوني»، ص ٧ ـ ٨.

(٤٩) مندس، «العمل والعمال»، ص ٢٤.

(٥٠) هنري إده في حوار إذاعي أعيد نشره في: «السفير»، ٩ و١٠/٨/١٩٧٥.

(٥١) Sayigh, *Too Many Enemies*, pp. 39-40.

(٥٢) بالنسبة إلى عدد العمال، أنظر: ماهر الشريف، «الشيوعية والمسألة القومية في فلسطين ١٩١٩ ـ ١٩٤٨: الوطني والطبقي في الثورة التحررية المناهضة للإمبريالية والصهيونية» (بيروت، ١٩٨١)، ص ١٠٥. وبشأن أحياء الصفيح وعدد القاطنين فيها، أنظر:

Hilal, «West Bank and Gaza Strip Social Formation,» p. 34; Lesch, *Arab Politics in Palestine*, p. 70.

(٥٣) Hilal, «West Bank and Gaza Strip Social Formation,» table, p. 56.

(٥٤) Fred C. Bruhns, «A Socio-Psychological Study of Arab Refugee Attitudes,» unpublished manuscript, October 1954, p. 31.

(٥٥) Shimon Shamir, «West Bank Refugees-Between Camp and Society,» in Migdal et al., *Palestinian Society*, pp. 149-151; Sayigh, *Palestinians*, pp. 125, 126-127.

(٥٦) Sayigh, *Palestinians*, p. 126.

(٥٧) بشأن التهجير القسري، أنظر:

Sayigh, *Too Many Enemies*, p. 37.

(٥٨) فيصل دراج، «نقد السلاح الفلسطيني» (بيروت، ١٩٩٤).

(٥٩) Karl Polanyi, *The Great Transformation* (1944; rev. edn., Boston, 1957), cited in Fred Block and Margaret R. Somers, «Beyond the Economistic Fallacy: The Holistic Social Science of Karl Polanyi,» in Theda Skocpol, ed., *Vision and Method in Historical Sociology* (Cambridge, 1984), p. 67.

(٦٠) Gellner, *Nations and Nationalism*, p. 46.

(٦١) Fred Bruhns, «A Study of Arab Refugee Attitudes,» *Middle East Journal*, 9 (1955), p. 133.

(٦٢) بشأن دور التعليم، أنظر:

Ibid., p. 85.

(٦٣) Plascov, *Palestinian Refugees*, pp. 16-26.

(٦٤) هذا ما أكدته الدراسة المسحية التي أجراها برونز، أنظر:

Bruhns, «A Socio-Psychological Study,» p. 30.

(٦٥) Plascov, *Palestinian Refugees*, p. 126.

(٦٦) Richard Mitchell, *The Society of the Muslim Brothers* (London, 1969), p. 264.

(٦٧) عوني العبيدي، «حزب التحرير الإسلامي: عرض تاريخي، دراسة عامة» (عمان، ١٩٩٥)، ص٦٠ ـ ٦١.

(٦٨) Amnon Cohen, *Political Parties in the West Bank under the Jordanian Regime, 1949-1967* (Ithaca, New York, 1982), pp. 163, 204, 206 - 208, 217; Plascov, *Palestinian Refugees*, pp. 135-136.

(٦٩) الشريف، «الشيوعية والمسألة القومية»، ص ١٠٩.

(٧٠) الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية»، ص ٤٩٦، ٥٠٣ ـ ٥٠٤.

(٧١) Cohen, *Political Parties*, pp. 55, 95, 162.

استناداً إلى ملفات الاستخبارات الأردنية التي استولت عليها إسرائيل في حرب ١٩٦٧.

(٧٢) زياد أبو عمرو، «أصول الحركات السياسية في قطاع غزة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧» (عكا، ١٩٨٧)، ص ٥٢، ١١٦؛

Ziad Abu-'Amr, *Islamic Fundamentalism in the West Bank and Gaza* (Bloomington, 1994), p. 8.

(٧٣) Cohen, *Political Parties*, pp. 22-23, 25, 95, 163-164.

(٧٤) Plascov, *Palestinian Refugees*, pp. 24-25.

(٧٥) بشأن الزعامات، أنظر:

Michael Johnson, *Class & Client in Beirut: The Sunni Muslim Community and the Lebanese State 1840-1985* (London, 1986), p. 94.

(٧٦) Hilal, «West Bank and Gaza Strip Social Formation,» table, p. 56.

(٧٧) Sayigh, *Palestinians*, p. 121.

(٧٨) استناداً إلى التجربة الأوروبية، أنظر:

Hobsbawm, *Nations and Nationalism*, p. 109.

(٧٩) بشأن تأكيد دور المثقفين، أنظر مثلاً:

Anthony D. Smith, *The Ethnic Origins of Nations* (Oxford, 1986), pp. 197-198, 207, 209.

(٨٠) حسام الخطيب، «الثورة الفلسطينية: إلى أين؟»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٤، أيلول/ سبتمبر ١٩٧١، ص ١٠ ـ ١١.

(٨١) مقتبس في:

Lockman, *Comrades and Enemies*, p. 13.

(٨٢) استناداً إلى:

Laroui, *Crisis of the Arab Intellectual*, pp. 161-166.

(٨٣) Ibid., pp. 35, 38.

(٨٤) فتح، «القضية الفلسطينية كمحور للقضية العربية»، محاضرة ألقاها فاروق القدومي عضو اللجنة المركزية للحركة (لا تاريخ)، ص ١٠ ـ ١١. أوردها بلال الحسن في: «الفهم الفلسطيني لهزيمة حزيران»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٣، تموز/يوليو ١٩٧١، ص ٨.

(٨٥) الخطيب، «الثورة الفلسطينية: إلى أين؟»، ص ٨. لم أقع على تحليل يضاهيه في المسح الذي قمت به للكتابة السياسية الفلسطينية الصادرة عبر ٤٥ عاماً.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٨، ١٤، ١٥.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٧، ٨، ٣٠.

(٨٨) Jean-François Bayart, «Republican Trajectories in Iran and Turkey: A Tocquevillian Reading,» in Ghassan Salamé, ed., *Democracy without Democrats? The Renewal of Politics in the Muslim World* (London, 1994), pp. 297-298.

(٨٩) بشأن تشديد حنا بطاطو على الأصول الاجتماعية وعلى الخلفية الريفية للنخب الجديدة في الدول العربية، أنظر:

Hanna Batatu, «The Egyptain, Syrian, and Iraqi Revolutions: Some Observations on their Underlying Causes and Social Character,» inaugural address (Washington, D.C., 1983).

الفصل الثاني

(١) علي محافظة، «العلاقات الأردنية ـ البريطانية» (بيروت، ١٩٧٣)، ص ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٢) عصام سخنيني، «ضم فلسطين الوسطى إلى الأردن»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٤٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، ص ٦٧ ـ ٦٨.

(٣) «الموسوعة الفلسطينية»، الجزء الأول، المجلد الثاني (دمشق، ١٩٨٤)، ص ١٢٦.

(٤) عبد الرزاق اليحيى وسمير الخطيب مساعدا التل (مقابلة) (ملاحظة: يوجد كشف بالمقابلات التي أجراها المؤلف ضمن لائحة المراجع).

(٥) خيرية قاسمية (تحرير)، «فلسطين في مذكرات القاوقجي، ١٩٣٦ ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٧٥)، ص ٢٨٠ ـ ٢٨٢.

(٦) Mitchell, *The Society of the Muslim Brothers*, p. 58.

(٧) Benny Morris, *Israel's Border Wars, 1949-1956* (Oxford, 1993), pp. 28, 49-50.

(٨) Ibid., p. 137.

(٩) Ibid., pp. 124, 130, 132, 166-167.

(١٠) S. A. el-Edroos, *The Hashemite Arab Army, 1908-1979: An Appreciation and Analysis of Military Operations* (Amman, 1980), p. 288.

(١١) John Glubb, *Soldier with the Arabs* (London, 1957), p. 306.

(١٢) بحسب السجلات التي استولت عليها إسرائيل سنة ١٩٦٧، أنظر:
Plascov, *Palestinian Refugees*, pp. 138-139.

(١٣) Jonathan Shimshoni, *Israel and Conventional Deterrence: Border Warfare from 1953 to 1970* (Ithaca, New York, 1988), table 2, p. 37.

(١٤) Morris, *Israel's Border Wars*, p. 139.

(١٥) el-Edroos, *The Hashemite Arab Army*, p. 293.

(١٦) Shimshoni, *Israel and Conventional Deterrence*, p. 50.

(١٧) Morris, *Israel's Border Wars*, pp. 178-179.

(١٨) أحمد سعد وعبد القادر ياسين، «الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ ـ ١٩٧٠» (القدس، ١٩٧٨)، ص ٦٩.

(١٩) Oren, «Secret Egypt-Israel Peace Initiatives,» p. 353.

(٢٠) عبد الله محيسن، كان في ذلك الحين ضابط صف ومسؤول التدريب (مقابلة).

(٢١) فايز الترك، أصبح فيما بعد قائد وحدة (مقابلة).

(٢٢) محيسن؛ عبد الله جلود أصبح ضابطاً فيما بعد؛ قصي العبادله أصبح فيما بعد نائب رئيس الانضباط العسكري في الحرس (مقابلة).

(٢٣) أعيدت طباعة الوثيقة العربية الأصلية في: إيهود يعري، «مصر والفدائيون، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦» (غفعات حفيفا، ١٩٧٥)، ص ٣٥ (بالعبرية).

(٢٤) عبد العظيم رمضان، «الإخوان المسلمون والتنظيم السري» (القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٣)، ص ٢٢٥؛
Mitchell, *The Society of the Muslim Brothers*, pp. 148-149, 162;
أبو عمرو، «أصول الحركات السياسية»، ص ٦٩؛ العبادله (مقابلة).

(٢٥) Morris, *Israel's Border Wars*, p. 90.

(٢٦) الترك ومنصور الشريف وعبد الرازق المجايدة وجلود ومحيسن، كانوا في ذلك الحين ضباطاً تحت التدريب في تلك الكتائب (مقابلة).

(٢٧) «حرب العدوان الثلاثي على مصر» (القاهرة، لا تاريخ [١٩٨٩])، ص ٢٠٤.

(٢٨) الشريف أصبح لاحقاً قائد لواء (مقابلة).

(٢٩) انطبقت هذه المشكلة على جميع وحدات حرس الحدود والحرس الوطني، أنظر: «حرب العدوان الثلاثي»، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(٣٠) Shimshoni, *Israel and Conventional Deterrence*, p. 82.

(٣١) يونس الكتري، «حلقة مفقودة من كفاح الشعب الفلسطيني: الكتيبة ١٤١ فدائيون» (القاهرة، ١٩٨٧)، ص ٢٧ ـ ٢٩. وقد صرح عبد الناصر أن قرار تشكيل كتيبة الفدائيين كان قراره منذ

البداية، وشدد على دور عناصرها الرادع في مقابلة مع مجلة «آخر ساعة»، ١٩٥٦/٥/٢٩. مقتبس في:

Avi Shlaim, «Egypt, and the Fedayeen, 1953-56,» *Middle East International*, 84 (June 1978), p. 24.

(٣٢) الكتري، «حلقة مفقودة»، ص ٢٧ ـ ٢٩.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٣٤) طلعت جلبي، ضابط مصري في كتيبة الفدائيين (مقابلة).

(٣٥) جلبي (مقابلة).

(٣٦) الكتري، «حلقة مفقودة»، ص ٣٧ ـ ٣٩؛ جلبي (مقابلة).

(٣٧) حسين أبو النمل، «حرب الفدائيين في قطاع غزة»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٦٢، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧، ص ١٨٣.

(٣٨) Moshe Dayan, *Diary of the Sinai Campaign 1956* (London, 1966), p. 18.

(٣٩) Morris, *Israel's Border Wars*, p. 281.

(٤٠) صبحي ياسين، «حرب العصابات في فلسطين» (القاهرة، ١٩٦٧)، ص ١٨٢.

(٤١) Shimshoni, *Israel and Conventional Deterrence*, tables 4 and 5, pp. 43, 119.

(٤٢) Morris, *Israel's Border Wars*, p. 403 n. 1.

(٤٣) Love, *Suez: The Twice-Fought War*, p. 551; E.L.M. Burns, *Between Arab and Israeli* (London, 1962), p. 183.

(٤٤) تم تأكيدها في:

Plascov, *Palestinian Refugees*, p. 88.

(٤٥) العبادله والترك وجلبي (مقابلة)؛

Plascov, *Palestinian Refugees*, p. 88.

(٤٦) Morris, *Israel's Border Wars*, p. 408.

(٤٧) طبقاً لمدير الأونروا، أنظر:

Love, *Suez*, p. 552; UN Document A/3212/ Add. I.; UNRWA, *Brief History*, p. 254.

(٤٨) محمد خالد الأزعر، «المقاومة في قطاع غزة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥» (القاهرة، ١٩٨٧)، ص ٥٥.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٥٤ ـ ٥٥؛ سليم الزعنون، قائد الجبهة (مقابلة).

(٥٠) جلبي ومحيسن (مقابلة).

(٥١) محمد العركة، ضابط فلسطيني في جهاز الأمن الداخلي اللبناني وعميل سري لمصر (مقابلة)؛ ياسين، «حرب العصابات»، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٥٢) العبادله ومحيسن والشريف (مقابلة).

(٥٣) ذكر رشاد أبو شاور إعادة التوطين في: «القدس العربي»، ١٩٩٥/١١/٢٧.

(٥٤) أبو رياض، فدائي سابق، وجلبي (مقابلة)؛

Love, *Suez*, p. 670;

خسرت الكتيبة ٣٠ قتيلاً في مهمات استطلاعية خلال الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧. أنظر: الكتري،

«حلقة مفقودة»، ص ١١١ ـ ١١٩.

(٥٥) الترك، أصبح فيما بعد قائد الشرطة (مقابلة).

(٥٦) الصفدي (مقابلة).

(٥٧) أبو محمد (مقابلة).

(٥٨) الصفدي (مقابلة).

(٥٩) الصفدي (مقابلة)، وشهادة مكتوبة للمغوار رفيق عساف، اطلع عليها المؤلف، ص ١٤ ـ ١٩.

(٦٠) الصفدي (مقابلة).

(٦١) العركة (مقابلة).

(٦٢) هاني الهندي، عضو مؤسس في حركة القوميين العرب؛ صلاح صلاح مسؤول فرع في تلك الحركة (مقابلة).

(٦٣) تحدث عن الصدام أبو محمد (مقابلة).

(٦٤) الصفدي (مقابلة).

(٦٥) Moshe Shemesh, *The Palestinian Entity, 1959-1974: Arab Politics and the PLO* (London, 1988), pp. 3-4.

(٦٦) Ibid., p. 13.

(٦٧) Ibid., pp. 8, 11, 13;

عيسى الشعيبي، «الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي ١٩٤٧ ـ ١٩٧٧» (بيروت، ١٩٧٩)، ص ٦٩.

(٦٨) Shemesh, *The Palestinian Entity,* p. 13;

الشعيبي، «الكيانية الفلسطينية»، ص ٧١.

(٦٩) كمال القدومي وفيصل الحسيني، طالبان فلسطينيان في الكلية الحربية (مقابلة)؛ مجلة «فلسطين»، الهيئة العربية العليا لفلسطين، السنة الخامسة، العدد ٤٨، ١/١/١٩٦٥، ص ٣١.

(٧٠) العدد أقل وفقاً لوجيه المدني، قائد ج.ت.ف.، في خطابه إلى القيادة العامة للجيش السوري، المرجع س/٢/٦٥/٩٢، ١٣ آذار/مارس ١٩٦٥. والعدد أكثر كما ورد في:

Shemesh, *The Palestinian Entity*, p. 13;

أمّا العدد الكلي للضباط المقلدين وغير المقلدين فهو ٢٥٠ كما ذكرت مجلة «فلسطين»، الهيئة العربية العليا لفلسطين، السنة الخامسة، العدد ٤٨، ١/١/١٩٦٥، ص ٣١.

(٧١) Shemesh, *The Palestinian Entity*, p. 13;

الشعيبي، «الكيانية الفلسطينية»، ص ٧١، ٢٦٥.

(٧٢) الشعيبي، «الكيانية الفلسطينية»، ص ٧١.

(٧٣) Shemesh, *The Palestinian Entity*, p. 7.

(٧٤) Ibid., pp. 6-7;

راجي صهيون وفؤاد ياسين مذيعان (مقابلة).

(٧٥) الترك والمجايدة والشريف ومحيسن (مقابلة).

(٧٦) أحمد حجو، قائد كتيبة (مقابلة). وشهادة مكتوبة لرفيق عساف، ص ١٤ ـ ١٩.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٧٨) الصفدي (مقابلة)؛

Tabitha Petran, *Syria* (London, 1972), p. 250.

(٧٩) خالد الجندي وفيصل حوراني وحسين حلاق، كوادر بعثية متقدمة؛ موفق ياسين كادر في حركة فتح ـ إقليم سورية (مقابلة).

(٨٠) العركة، رئيس «القسم الفلسطيني»؛ فتحي عبد الحميد، كادر بعثي فلسطيني (مقابلة).

(٨١) حجو، قائد كتيبة، ووليد سعد الدين، ضابط في الكتيبة (مقابلة).

الفصل الثالث

(١) مقتبس في: الشعيبي، «الكيانية الفلسطينية»، ص ٨٤. تحدث حبش عن ذكرياته في عدة مقابلات، وورد بعضها مثلاً في:

Kazziha, *Revolutionary Transformation*, p. 18.

(٢) باسل الكبيسي، «حركة القوميين العرب» (بيروت، ١٩٨٥)، ص ٦٦.

(٣) فؤاد مطر (تحرير)، «حكيم الثورة» (لندن، ١٩٨٤)، ص ٣؛ وانظر أيضاً: الكبيسي، «حركة القوميين العرب»، ص ٥٨ ـ ٧١.

(٤) فتحي عبد الحميد، مناضل فلسطيني مقيم بسورية (مقابلة).

(٥) الكبيسي، «حركة القوميين العرب»، ص ٦١ ـ ٦٢.

(٦) «لماذا. . منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟ (حركة القوميين العرب من الفاشية إلى الناصرية) (تحليل ونقد)» (بيروت، ١٩٧٠)، ص ١٦ ـ ١٧.

(٧) الكبيسي، «حركة القوميين العرب»، ص ٦٨ ـ ٧٠.

(٨) هاني الهندي (مقابلة).

(٩) الهندي (مقابلة).

(١٠) الكبيسي، «حركة القوميين العرب»، ص ٧٠ ـ ٧١.

(١١) Kazziha, *Revolutionary Transformation*, pp. 17, 19, 24.

(١٢) فيصل الخضرا، كان وقتئذ عضواً في ح.ق.ع. (مقابلة).

(١٣) الكبيسي، «حركة القوميين العرب»، ص ٨٩.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٨٧ ـ ٨٩.

(١٥) «لماذا. . منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟» ص ٣٨ ـ ٣٩.

(١٦) أنظر مثلاً: المصدر نفسه، ص ١٩.

(١٧) الخضرا؛ فيصل الحسيني كان حينئذ عضواً في ح.ق.ع. (مقابلة)؛

Kazziha, *Revolutionary Transformation*, p. 31.

(١٨) Ibid., p. 27.

(١٩) Ibid., p. 28.

(٢٠) الهندي (مقابلة). يحدد قزيها العدد بثمانية، أنظر:
Kazziha, *Revolutionary Transformation*, p. 44.

(٢١) منير الخطيب، عضو مؤسس للفرع؛ عزمي الخواجة كان حينئذ معلماً في رام الله؛ أحمد خليفة كان معلماً في مخيم النيرب (مقابلة).

(٢٢) منير الخطيب؛ قاسم عينا، كان وقتها عضواً في ح.ق.ع. في مخيم تل الزعتر (مقابلة).

(٢٣) الخضرا؛ أحمد ياغي، كادر سابق في ح.ق.ع. (مقابلة).

(٢٤) فايز قدورة، كان وقتها كادراً عسكرياً وضابط ارتباط في ح.ق.ع. (مقابلة). يقول هاني الهندي إن ح.ق.ع. كانت مسؤولة عن قرابة نصف عمليات التسلل المسلح على هذه الجبهة منذ سنة ١٩٥٢.

(٢٥) فؤاد عبد الكريم، عضو في ح.ق.ع. أصبح لاحقاً المسؤول العسكري لـ ج.ش.ت.ف. (مقابلة).

(٢٦) الكبيسي، «حركة القوميين العرب»، ص ١٢٩.

(٢٧) قدورة؛ صبحي التميمي، المساعد السابق لوديع حداد (مقابلة)؛
Kazziha, *Revolutionary Transformation*, p. 29; Cohen, *Political Parties*, pp. 96-97.

(٢٨) الكبيسي، «حركة القوميين العرب»، ص ١٠٠.

(٢٩) هاني الهندي؛ الخضرا؛ منير الخطيب؛ قدورة (مقابلة).

(٣٠) Kazziha, *Revolutionary Transformation*, p. 32;
الصفدي (مقابلة)؛ الكبيسي، «حركة القوميين العرب»، ص ١٠٠ ـ ١٠٤.

(٣١) الرقم مأخوذ من: «لماذا.. منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟»، ص ٢٤. وبشأن ح.ق.ع. في العراق، أنظر: Batatu, *The Old Social Classes*, ch. 44;
الكبيسي، «حركة القوميين العرب»، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٣٢) أكد الهندي عملية تهريب السلاح (مقابلة). لتأكيد العمليات التخريبية، أنظر:
Cohen, *Political Parties*, p. 97.

(٣٣) محمد نسيم، كان في ذلك الوقت ضابط الاستخبارات المصرية المسؤول عن الاتصالات بالجماعات الفلسطينية (مقابلة).

(٣٤) هاني الهندي (مقابلة).

(٣٥) نسيم (مقابلة).

(٣٦) الخضرا؛ حسين حلاق، وهو كادر كبير في حزب البعث وأمين سر حركة الوحدويين الاشتراكيين (مقابلة).

(٣٧) الرقم الأعلى أعطاه الخضرا؛ بلال الحسن الذي كان عندئذ عضو قيادة الإقليم (مقابلة).
ويعود تقدير عدد الأعضاء السوريين إلى سنة ١٩٦٠. أنظر: «لماذا.. منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟»، ص ٢٣.

(٣٨) يقول حبش إن ح.ق.ع. كانت أقامت اتصالاً بالقائد الأعلى للقوات المصرية المسلحة، عبد الحكيم عامر، لكن من المحتمل أن هذا الاتصال كان يتم فقط من خلال مكتب وزير الداخلية السوري، عبد الحميد السراج. أنظر: مطر (تحرير)، «حكيم الثورة»، ص ٧١، ٨٧.

(٣٩) نسيم (مقابلة).

(٤٠) يعطي الكبيسي تاريخاً بعد ذلك، لكن حبش يؤكد نهاية سنة ١٩٦١. أنظر: الكبيسي، «حركة القوميين العرب»، ص ١٠٥؛ مطر (تحرير)، «حكيم الثورة»، ص ٨٧.

(٤١) هاني الهندي (مقابلة).

(٤٢) قدورة؛ ياغي؛ سامي شرف (مقابلة).

(٤٣) Kazziha, *Revolutionary Transformation*, p. 42.

(٤٤) ينكر هاني الهندي هذا، لكن أعضاء آخرين في قيادة الإقليم في تلك الفترة يجدونه أمراً ممكناً. ويؤكد حلاق حضور الهندي بعض هذه الاجتماعات (مقابلة).

(٤٥) ياغي (مقابلة).

(٤٦) أنظر خلاصة هذه الأحداث في:

Kazziha, *Revolutionary Transformation*, pp. 40-41.

(٤٧) لمزيد من التفصيلات، أنظر:

Shemesh, *The Palestinian Entity*, pp. 5-6.

(٤٨) هاني الهندي (مقابلة).

(٤٩) هاني الهندي (مقابلة). وانظر حبش في: مطر (تحرير)، «حكيم الثورة»، ص ٦١. الأسماء مأخوذة من اليماني ومقتبسة في: الشعيبي، «الكيانية الفلسطينية»، ص ٨٦.

(٥٠) Shemesh, *The Palestinian Entity*, p. 3.

(٥١) Ibid.

(٥٢) مقتبس في: الشعيبي، «الكيانية الفلسطينية»، ص ٨٦. وكان الاجتماع على الأرجح بعبد الحكيم عامر لا بعبد الناصر. ويؤكد حبش أن علاقات ح.ق.ع. بعبد الناصر في هذه الفترة كانت تتم من خلال السراج وعامر. أنظر: مطر (تحرير)، «حكيم الثورة»، ص ٨٧.

(٥٣) Cohen, *Political Parties*, p. 137.

(٥٤) عبد الرحيم جابر، وياغي الذي حضر الدورة (مقابلة).

(٥٥) «الأهرام»، ٢٧/٦/١٩٦٢. مقتبس في:

Shemesh, *The Palestinian Entity*, p. 326 n. 15.

(٥٦) Kazziha, *Revolutionary Transformation*, p. 67.

(٥٧) أنظر مثلاً: «الحرية»، ٧/٣/١٩٦٠.

(٥٨) تحدث حبش عن الجدال وأكد معارضته في: مطر (تحرير)، «حكيم الثورة»، ص ٧٦ ـ ٧٧؛ وانظر أيضاً:

Kazziha, *Revolutionary Transformation*, p. 72.

(٥٩) «لماذا.. منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟»، ص ٥١.

(٦٠) هاني الهندي (مقابلة).

(٦١) أسعد عبد الرحمن، كادر في ح.ق.ع. حضر الاجتماع (مقابلة).

(٦٢) أنظر حبش في: مطر (تحرير)، «حكيم الثورة»، ص ١١٥ ـ ١١٦.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٨٩، ٩٢ ـ ٩٣.

(٦٤) «لماذا.. منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟»، ص ٥٣؛ صلاح صلاح الذي كان وقتها عضو قيادة إقليم سورية (مقابلة).

(٦٥) بشأن التفصيلات، أنظر: أبو عمرو، «أصول الحركات السياسية»، ص ٦٦ ـ ٦٧.

(٦٦) يحيى عاشور (حمدان) الذي كان عضواً في ذلك الحين (مقابلة).

(٦٧) Janet Wallach and John Wallach, *Arafat in the Eye of the Beholder* (Rocklin, Calif., 1992), p. 100.

(٦٨) لمزيد من التفصيلات، أنظر:

Brand, *Palestinians in the Arab World*, ch. 4;

أبو عمرو، «أصول الحركات السياسية»، الفصل الثالث.

(٦٩) مقابلة مع سلوى العمد نشرت بعد وفاته في «السفير»، ١٩٨٨/٤/٢٥.

(٧٠) عاشور (مقابلة).

(٧١) مقابلة في «السفير»، ١٩٨٨/٤/٢٥.

(٧٢) أبو عمرو، «أصول الحركات السياسية»، ص ٧٨.

(٧٣) مقابلة في «السفير»، ١٩٨٨/٤/٢٥.

(٧٤) «تقرير عن حركة فتح»، تقرير فرع الاستخبارات التابع لجيش التحرير الفلسطيني، لا تاريخ [أواخر سنة ١٩٦٨]، ص ١. وبشأن تغير الانتماء تحدث الحسيني وياسين (مقابلة).

(٧٥) خليل الوزير، «حركة فتح: النشوء، الارتقاء، التطور، الممثل الشرعي ـ البدايات ـ الجزء الأول» (لا مكان، ١٩٨٦)، ص ١٧. وأكد ذلك أحد قادة فتح الذي لم يذكر اسمه في مقابلة في: «الأسبوع العربي»، ١٩٦٨/١/٢٢. أعيد نشرها في «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨» (بيروت، ١٩٦٩)، ص ٢٦.

(٧٦) عاشور (مقابلة).

(٧٧) بشأن الإحصاءات، أنظر:

Shimshoni, *Israel and Conventional Deterrence*, table 4, p. 43.

(٧٨) الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ١٧.

(٧٩) محمد حمزة، «أبو جهاد: أسرار بداياته وأسباب اغتياله» (تونس، ١٩٨٩)، ص ١٦٥.

(٨٠) «فتح: الميلاد والمسيرة، حديث مع كمال عدوان»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٧، كانون الثاني/يناير ١٩٧٣، ص ٥٧.

(٨١) مقابلة مع سلوى العمد، «السفير»، ١٩٨٨/٤/٢٥.

(٨٢) Brand, *Palestinians*, p. 69.

(٨٣) محمود عباس (مقابلة).

(٨٤) صخر حبش، لاحقاً عضو اللجنة المركزية لحركة فتح (مقابلة).
(٨٥) الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ٢١ ـ ٢٢. التشديد مضاف من المؤلف.
(٨٦) بشأن التفصيلات، أنظر: عبد الله أبو عزة، «مع الحركة الإسلامية في الأقطار العربية» (الكويت، ١٩٩٢)، ص ٧١، ٧٣، مقتبس في: خالد الحروب، «حماس، الفكر والممارسة السياسية» (بيروت، ١٩٩٦)، ص ٢٤ ـ ٢٥.
(٨٧) الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ٢٤.
(٨٨) يقول الوزير إن التاريخ هو سنة ١٩٥٧، لكن عدة مصادر أُخرى ترى أنه سنة ١٩٥٨. أنظر مقابلة مع قائد لم يذكر اسمه في: «الأسبوع العربي»، ١٩٦٨/١/٢٢. وانظر أيضاً: «نبذة تاريخية عن الحركة» في: «فتح: الجلسات الحركية»، ١ ـ ١٢ (لا ناشر، لا تاريخ [كتبت المقالة أواخر سنة ١٩٦٧ أو أوائل سنة ١٩٦٨])، ص ١٥.
(٨٩) «هيكل البناء الثوري» في: فتح، «دروس وتجارب ثورية» (لا ناشر، لا تاريخ) [مجاميع أعيدت طباعتها]، ص ١١٣.
(٩٠) الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ٢٦، ٣٢؛ «تقرير عن حركة فتح»، ص ٢؛ قراءة لـ «فلسطيننا».
(٩١) بشأن الإشارة إلى الاحتلال النازي، أنظر مثلاً: حوري، «فلسطيننا»، العدد ٣١، ١٩٦٣/٥/١٥.
(٩٢) الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ٢٧.
(٩٣) المصدر نفسه، ص ٧٤ ـ ٧٦.
(٩٤) خالد الحسن (مقابلة).
(٩٥) موفق ياسين، عضو المجموعة (مقابلة).
(٩٦) حوراني، كان عضواً حينئذ (مقابلة).
(٩٧) هاني الحسن (مقابلة).
(٩٨) موفق ياسين (مقابلة).
(٩٩) هاني الحسن (مقابلة).
(١٠٠) هاني الحسن (مقابلة).
(١٠١) فتحي عبد الحميد (مقابلة).
(١٠٢) هاني الحسن وفؤاد ياسين (مقابلة).
(١٠٣) هاني الحسن (مقابلة).
(١٠٤) عاشور (مقابلة).
(١٠٥) طبقاً لأحد المؤسسين، حسن خليل حسين، في: «أبو إياد (صلاح خلف): صفحات مجهولة من حياته» (عمان، ١٩٩١)، ص ٥٤ ـ ٥٥. يورد المؤلف أسماء أعضاء آخرين من المجموعة، وأسماء أعضاء فتح الأوائل في غزة وفي أماكن أُخرى. أنظر: المصدر نفسه، ص ٦٧ ـ ٧٣.
(١٠٦) خالد الحسن (مقابلة).

(١٠٧) هاني الحسن (مقابلة).

(١٠٨) «المبادئ ـ الأهداف ـ الأسلوب»، أعيد نشره في: فتح، «دروس وتجارب ثورية» (لا ناشر، لا تاريخ)، ص ٦.

(١٠٩) مقتبس في كراس لاحق يلخص وجهة النظر السائدة في هذه الفترة تلخيصاً جيداً. أنظر: «الميلاد والمسيرة»، لا تاريخ [أوائل سنة ١٩٦٧] في: فتح، «دراسات ثورية» (لا ناشر، لا تاريخ)، ص ٣٧.

(١١٠) المصدر نفسه.

(١١١) افتتاحية في «فلسطيننا»، العدد ٣١، ١٥/٥/١٩٦٣.

(١١٢) أعيد نشره في: فتح، «دروس وتجارب ثورية» (لا ناشر، لا تاريخ)، ص ١٠٠ ـ ١٠١.

(١١٣) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(١١٤) المصدر نفسه، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

(١١٥) «نضالنا القطري»، في: فتح، «من منطلقات العمل الفدائي» (الكويت، لا تاريخ)، ص ٣٥.

(١١٦) البيان الصحفي الأول الذي وجهته حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» إلى الصحافة الأجنبية، كراس صدر في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨. أعيدت طباعته في «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨»، ص ٥٥.

(١١٧) الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ٤.

(١١٨) فتح، «هيكل البناء الثوري»، ص ١١٣.

(١١٩) «فلسطيننا»، ٢: ١١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠، ص ٣.

(١٢٠) بشأن مناقشة أكثر تفصيلاً، أنظر: الشعيبي، «الكيانية الفلسطينية»، ص ٥١ ـ ٥٨.

(١٢١) أعيد نشره في: الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ٦٦.

(١٢٢) «فلسطيننا»، ٢: ٩، تموز/يوليو ١٩٦٠.

(١٢٣) الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ٨.

(١٢٤) «نضالنا القطري»، ص ٣٥.

(١٢٥) «فتح تبدأ النقاش»، في: فتح، «من منطلقات العمل الفدائي»، ص ١٦.

(١٢٦) الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ٥٢ ـ ٥٣.

(١٢٧) المصدر نفسه، ص ٦١ ـ ٦٢.

(١٢٨) أنظر مقابلة مع قائد لم يذكر اسمه في: «الأسبوع العربي»، ٢٢/١/١٩٦٨؛ «ثورتنا والحزبية»، في: فتح، «الجلسات الحركية»، الجلسة ١٢، لا تاريخ (ربما كتبت المقالة قبل سنة ١٩٦٧)، ص ١٠٣.

(١٢٩) «نضالنا القطري»، ص ٤١.

(١٣٠) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(١٣١) أنظر مقابلة مع قائد لم يذكر اسمه في: «الأسبوع العربي»، ٢٢/١/١٩٦٨.

(١٣٢) «ثورتنا والحزبية»، ص ١٠٠.

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(١٣٤) أنظر مقابلة مع قائد لم يذكر اسمه في: «الأسبوع العربي»، ١٩٦٨/١/٢٢.

(١٣٥) أنظر الحوار في: فيصل حوراني، «الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤: دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية» (القدس، ١٩٨٠)، ص ١١٠ ـ ١١١.

(١٣٦) «الطلائع الثورية»، في: فتح، «الجلسات الحركية»، الجلسة ٧، ص ٦٢.

(١٣٧) فتح، «المذكرة المقدمة من القيادة العامة لقوات العاصفة إلى رئيس وأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة في دورته الثانية»، ٢٨ أيار/مايو ١٩٦٥، ص ٢٠.

(١٣٨) خالد الحسن (مقابلة).

(١٣٩) أنظر ترجمة مختصرة لفانون في: «الثورة والعنف طريق التحرير»، في: فتح، «دراسات وتجارب ثورية»، العدد ٣، لا ناشر، لا تاريخ.

(١٤٠) «الطلائع الثورية»، ص ٦١؛ «مذكرة»، ص ٢٢.

(١٤١) الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ٧١.

(١٤٢) أنظر مقابلة مع قائد لم يذكر اسمه في: «الأسبوع العربي»، ١٩٦٨/١/٢٢.

(١٤٣) حوراني؛ عبد الحميد؛ توفيق الصفدي، كان حينئذ كادراً بعثياً فلسطينياً متقدماً في لبنان.

(١٤٤) الشعيبي، «الكيانية الفلسطينية»، ص ٧٩ ـ ٨٠.

(١٤٥) الصفدي؛ نمر حماد، كان حينئذ كادراً بعثياً في لبنان (مقابلة). بشأن اليشرطي، أنظر: «جبهة التحرير العربية أو التجربة القومية في العمل الفدائي» (لا ناشر، لا تاريخ)، ص ٥.

(١٤٦) الشعيبي، «الكيانية الفلسطينية»، ص ٨١.

(١٤٧) حوراني؛ عبد الحميد؛ أحمد الشهابي، كان حينئذ كادراً بعثياً فلسطينياً متقدماً في سورية (مقابلة). وانظر أيضاً: محمود عباس، «أوراق سياسية: ما أشبه الأمس باليوم... ولكن؟»، الأجزاء ١ و٢، مخطوطة غير منشورة، لا تاريخ [نحو ١٩٨٥]، ص ١٤٣.

(١٤٨) حلاق (مقابلة).

(١٤٩) زكريا عبد الرحيم، كان وقتها كادراً في فتح وعلى معرفة بحوراني (مقابلة).

(١٥٠) حجو، وسعد الدين (مقابلة).

(١٥١) حوراني (مقابلة).

(١٥٢) الجندي، وحلاق (مقابلة).

(١٥٣) حجو (مقابلة).

(١٥٤) سمير الخطيب، الذي فاوض في شأن استئناف التدريب (مقابلة).

(١) في خطاب علني. أنظر النص في: «مجموعة خطب ناصر، ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤»، المجلد الرابع، ص ٥٠٥ ـ ٥٠٦.

(٢) الشعيبي، «الكيانية الفلسطينية»، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٦ ـ ٥٠.

(٥) القرار ق ق ١٥/د ١/ ، ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤، نشر في: جامعة الدولة العربية، «مؤتمر القمة العربي الأول»، مجموعة وثائق، الأمانة العامة (القاهرة)، لا تاريخ، المادة ٥، ص ٣٠.

(٦) محمود رياض، «مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط» (بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٥)، ص ٢٥.

(٧) خيرية قاسمية، «أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً» (الكويت، ١٩٨٧)، ص ٣٥ ـ ٣٦، ٦٨، ٧٠ ـ ٧١.

(٨) المصدر نفسه، ص ٧٢ ـ ٧٣.

(٩) أحمد الشقيري، «من القمة إلى الهزيمة» (بيروت، ١٩٧١)، ص ٥٠؛ الشعيبي، «الكيانية الفلسطينية»، ص ١٠١.

(١٠) الشعيبي، «الكيانية الفلسطينية»، ص ١٠٢.

(١١) نشر النص في: راشد حميد، «مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤» (بيروت، ١٩٧٥)، ص ٥٩.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(١٣) بشأن الدور الأردني، أنظر:
Shemesh, *The Palestinian Entity*, pp. 45-47.

(١٤) بشأن خطاب الشقيري الافتتاحي، وكذلك المادة ٢٤ من الميثاق الوطني الفلسطيني، أنظر: حميد، «مقررات»، ص ٥٠، ٥٩ ـ ٦٠.

(١٥) نص القرارات في: المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٦٦.

(١٦) المصدر نفسه، القانون الأساسي، المادة ٢، الفقرات ٧، ٨، ١٠، ص ٥٢.

(١٧) المصدر نفسه، القرارات العسكرية، ص ٤٢.

(١٨) المصدر نفسه، القرارات العامة، الفقرتان ١٣، ١٤، ص ٤٥.

(١٩) المصدر نفسه، الميثاق الوطني، المواد ١، ٢، ٥، ص ٤٨.

(٢٠) المصدر نفسه، الميثاق الوطني، المادة ١١، ص ٤٨.

(٢١) المصدر نفسه، الميثاق الوطني، المادتان ٩، ١٠، ص ٤٨.

(٢٢) منظمة التحرير الفلسطينية، «المؤتمر الفلسطيني الأول»، كراس، لا تاريخ [١٩٦٥]، ص ٢.

(٢٣) بشأن القائمة الكاملة للمندوبين، أنظر: حميد، «مقررات»، ص ٦٦ ـ ٧٢.

(٢٤) Plascov, *Palestinian Refugees*, p. 228.

(٢٥) تصريح رسمي لـ ح.ق.ع. في «الحرية»، ١٠/ ١٢/ ١٩٦٢.

(٢٦) «الحياة»، ٢٩/ ٣/ ١٩٦٤. مقتبس في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٤» (بيروت، لا تاريخ)، ص ٩٨.

(٢٧) «فلسطين»، السنة الرابعة، العدد ٣٩، ١/ ٥/ ١٩٦٤. مقتبس في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٤»، ص ٩٩.

(٢٨) «الهدف» (بيروت)، ٢٤/ ٥/ ١٩٦٤. مقتبس في: حميد، «مقررات»، ص ١١؛ Elpeleg, *Grand Mufti*, p. 142.

(٢٩) عبّر الحسيني عن مخاوفه، مثلاً، في نشرة الهيئة العربية العليا، «فلسطين»، السنة الرابعة، العدد ٤٠، ١/ ٦/ ١٩٦٤. مقتبس في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٤»، ص ١٠٠.

(٣٠) طبقاً لغسان كنفاني في «المحرر»، ٦/ ٥/ ١٩٦٤. مقتبس في: حوراني، «الفكر السياسي الفلسطيني»، ص ٩٢.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٩٢.

(٣٢) أنظر مثلاً تصريحات في «المحرر»، ١٦ و٢٥ ـ ٢٨/ ٣/ ١٩٦٤. مقتبس في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٤»، ص ٩٤، ٩٦.

(٣٣) «الحرية»، ١٥/ ٦/ ١٩٦٤.

(٣٤) المصدر نفسه، ٢٩/ ٦/ ١٩٦٤.

(٣٥) محمود عباس، «ثورة المستحيل: الكتابة المستحيلة»، أيار/مايو ١٩٩٠، ص ٩.

(٣٦) «فلسطيننا»، العدد ٣٦، نيسان/أبريل ١٩٦٤، ص ٥.

(٣٧) طبقاً لخالد الحسن في مقابلة أجراها معه فيصل حوراني ونشرت في: حوراني، «الفكر السياسي الفلسطيني»، ص ١٠١. وأكدها «تقرير عن حركة فتح»، ص ٤.

(٣٨) أُخذ رقم ٢٠ مندوباً من فتح في «تقرير عن حركة فتح»، ص ٤.

(٣٩) «هيكل البناء الثوري»، ص ١١٣.

(٤٠) حوراني، «الفكر السياسي الفلسطيني»، ص ١٠٢. واستناداً إلى مقابلات مع محمود عباس وخالد الحسن.

(٤١) «فلسطيننا» العدد ٣٦، نيسان/أبريل ١٩٦٤.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٥.

(٤٣) محمود عباس، مقتبس في: حوراني، «الفكر السياسي الفلسطيني»، ص ١٠٢.

(٤٤) خالد الحسن (مقابلة).

(٤٥) الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ٩٩.

(٤٦) حسام الخطيب، «في التجربة الثورية الفلسطينية» (لا ناشر، ١٩٧٢)، ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

(٤٧) الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ٩٩.

(٤٨) خالد الحسن (مقابلة).

(٤٩) النص في: الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ١٠١ ـ ١٠٤.

(٥٠) «تقرير عن حركة فتح»، ص ٤. وأكده هاني الحسن (مقابلة).

(٥١) الزعنون (مقابلة).

(٥٢) «الميلاد والمسيرة»، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٥٣) حمزة، «أبو جهاد»، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(٥٤) «تقرير عن حركة فتح»، ص ٢.

(٥٥) الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ٤٧.

(٥٦) حمزة، «أبو جهاد»، ص ٢٣٢؛ تقرير استخبارات جيش التحرير الفلسطيني، «ملحق تقرير لبنان: معلومات عن حركة تحرير فلسطين (فتح)»، كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، ص ١.

(٥٧) الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ٣٧.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٤٠ ـ ٤١.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(٦٠) عباس، «أوراق سياسية»، ج١، ص ١٤٩؛ الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ٨٤ ـ ٨٥.

(٦١) بيان رسمي في ٥ آذار/مارس ١٩٦٤. أنظر النص في: «البعث والقضية الفلسطينية: بيانات ومواقف، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٥» (بيروت، ١٩٧٥)، ص ١٨٤.

(٦٢) النص في: الشعيبي، «الكيانية الفلسطينية»، ص ٢٥٧ ـ ٢٦٤.

(٦٣) «البعث»، ٧/٩/١٩٦٤. مقتبس في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٤»، ص ١٠٨.

(٦٤) محمد حسنين هيكل، «سنوات الغليان» (القاهرة، ١٩٨٨)، ص ٧٦٧.

(٦٥) Shemesh, *The Palestinian Entity*, p. 60.

(٦٦) الشقيري، «من القمة إلى الهزيمة»، ص ١٥٢.

(٦٧) رواها حلاق (مقابلة).

(٦٨) محمود عباس، والجندي (مقابلة).

(٦٩) شريف الحسيني وغازي الحسيني اللذان عملا في مكتب المفتي في تلك الفترة (مقابلة).

(٧٠) العركة (مقابلة)؛ «جبهة التحرير العربية: لماذا... وما هي؟»، ص ٥.

(٧١) عبد الرحيم (مقابلة).

(٧٢) أكد ذلك عدد من كوادر فتح في لبنان، بينهم لمعي قمبرجي وسمير أبو غزالة (مقابلة).

(٧٣) عبد الرحيم (مقابلة).

(٧٤) محمد غنيم (مقابلة).

(٧٥) عبد الحميد القدسي (مقابلة).

(٧٦) سليم الزعنون (مقابلة).

(٧٧) فيصل حوراني، «قراءة لمقالة جريس ومرض الطفولة اليميني»، «الحرية»، ١٦/٦/١٩٨٥، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٧٨) الجندي (مقابلة).

(٧٩) «تقرير عن حركة فتح»، ص ٢.

(٨٠) غازي الحسيني (مقابلة).

(٨١) «فلسطيننا»، العدد ٣٨، تموز/يوليو ١٩٦٤.

(٨٢) محمود عباس (مقابلة)؛ عباس، «ثورة المستحيل»، ص ٩.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٨٤) خالد الحسن (مقابلة).

(٨٥) الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ٨٠ ـ ٨١.

(٨٦) حلاق، الذي لجأ إلى الجزائر في هذه الفترة (مقابلة).

(٨٧) خالد الحسن، ومحمود عباس (مقابلة).

(٨٨) الوزير؛ خالد الحسن؛ الزعنون؛ حبش (مقابلة).

(٨٩) عباس، «ثورة المستحيل»، ص ١٢، والملاحق، ص ٥؛ الزعنون (مقابلة).

(٩٠) غنيم (مقابلة).

(٩١) «فلسطيننا»، العدد ٤٠، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤.

(٩٢) حوراني؛ أبو محمد، من سكان الحدود وقد جنده عرفات؛ العركة الذي كان في ذلك الوقت رئيس وحدة الأمن الفلسطيني الداخلي العاملة لمصلحة الاستخبارات السورية (مقابلة).

(٩٣) أكدته عدة مصادر، بما في ذلك غنيم (مقابلة)؛ «ملحق تقرير لبنان»، ص ٥ ـ ٦.

(٩٤) غنيم؛ عبد الحميد القدسي، كادر أساسي (مقابلة).

(٩٥) ضمت لائحة داخلية أسماء ٥٠ عضواً في فتح سنة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥. ونشرها أحمد كلش في: «فلسطين الثورة»، ٦/٦/١٩٩٣. مقتبس في:

Fateh, *Revolution Until Victory* (n.p., n.d. [1969]), p.4.

(٩٦) «هيكل البناء الثوري»، ص ١١٠ ـ ١١٢.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ١١٤.

(٩٨) محمود عباس، والزعنون (مقابلة)؛ «حوار حول القضايا الأساسية للثورة» (الكويت، لا تاريخ) (مقابلة مع صلاح خلف نشرت في «الطليعة»، القاهرة، أواخر سنة ١٩٦٩)، ص ٤.

(٩٩) الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ٨٨.

(١٠٠) بحسب أحد أعضاء م.ت.ف. الذي كفل عرفات وأخرجه من مخفر الشرطة (مقابلة).

(١٠١) عدة أشخاص تمت مقابلتهم، ومنهم، مثلاً، أسامة شنار قائد جناح في ح.ق.ع. في ذلك الحين (مقابلة).

(١٠٢) مقتبس في:

Cohen, *Political Parties*, p. 139.

(١٠٣) Kazziha, *Revolutionary Transformation*, p. 83.

(١٠٤) أعطى هذه الأرقام صلاح صلاح والخضرا وبلال الحسن الذين كانوا حينئذ أعضاء قيادة إقليم سورية في ح.ق.ع.؛ منير الخطيب، كان حينئذ مسؤول الجناح الفلسطيني في سورية (تموز/يوليو ١٩٩١)؛ مصطفى الزبري الذي أصبح لاحقاً معتمد إقليم الأردن؛ شنار وصالح رأفت كادران من الضفة الغربية في ذلك الحين؛ ياغي وأبو سهيل كادران من غزة حينئذ؛ أحمد خليفة، كان حينئذ عضو قيادة العمل الفلسطيني (مقابلة). أمّا رقم الضفة الغربية فقد أُخذ من:

Cohen, *Political Parties*, p. 95.

(١٠٥) ياغي (مقابلة).

(١٠٦) منير الخطيب (مقابلة).

(١٠٧) خليفة، قام بنقل قرارات المؤتمر إلى قيادة إقليم الأردن (مقابلة).

(١٠٨) عزمي الخواجة، كان عضو قيادة إقليم الأردن في ذلك الحين (مقابلة).

(١٠٩) غازي الخليلي، كان مسؤول جناح في الضفة الغربية حينئذ (مقابلة).

(١١٠) مطر (تحرير)، «حكيم الثورة»، ص ٩٣.

(١١١) صبحي التميمي؛ الخواجة؛ ياغي (مقابلة).

(١١٢) ياغي، وفيصل الحسيني (مقابلة).

(١١٣) قدورة؛ عبد الرحيم جابر؛ الخليلي؛ أسعد عبد الرحمن (مقابلة).

(١١٤) شنار؛ الخليلي؛ ممدوح نوفل كادر في ح.ق.ع. حينئذ (مقابلة).

(١١٥) الخواجة؛ بلال الحسن؛ خليفة؛ عبد الله حمودة (مندوب) (مقابلة).

(١١٦) الخواجة؛ بلال الحسن؛ خليفة (مقابلة).

(١١٧) الخواجة؛ بلال الحسن؛ خليفة؛ عبد الكريم (مقابلة).

(١١٨) التميمي (مقابلة).

(١١٩) «الهدف»، ١/١١/١٩٦٩.

(١٢٠) الخضرا (مقابلة).

الفصل الخامس

(١) نص التصريح الأصلي.

(٢) ملاحظة مدونة من عبد الناصر وتقويم هيكل في: هيكل، «سنوات الغليان»، ص ٧٦٩، والوثيقة رقم ٥٣، الملحق، ص ٩٥٠.

(٣) Riad el-Rayyes and Dunia Nahas, *Guerrillas for Palestine* (London, 1976), p. 31; Shemesh, *The Palestinian Entity*, p. 59.

(٤) عبد الفتاح غانم، أصبح لاحقاً الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية (مقابلة).

(٥) العبادله (مقابلة).

(٦) الشقيري، «من القمة إلى الهزيمة»، ص ١٥٥. وبشأن أمين الحافظ، أنظر: هيكل، «سنوات الغليان»، ص ٧٦٧.

(٧) Shemesh, *The Palestinian Entity*, p. 60.

(٨) [م.ت.ف./ج.ت.ف.]، «المذكرة العسكرية المقدمة إلى مؤتمر الملوك والرؤساء العرب» [أيلول/سبتمبر ١٩٦٤]، ص ١ ـ ٤.

(٩) مذكرة (تتضمن اقتراحاً) إلى الأمين العام، مكتب الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، جامعة الدول العربية، من اللواء علي علي عامر، القيادة العربية الموحدة لجيوش الدول العربية، مكتب القائد العام، ملف ١٤٢، ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤، ص ١ ـ ٢.

(١٠) فقرة مقتبسة من القرار ق ق ٢١/د ٢/، ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤، «مؤتمر القمة العربي الثاني»، المادة ٤، ص ٣٦. وتم تأكيد هذه الافتراضات في المذكرة الموجهة إلى رؤساء أركان جيوش مصر والعراق وسورية من القائد العام للقيادة العربية الموحدة علي علي عامر، فرع التنظيم والتعبئة، القيادة العربية الموحدة، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤، العدد ١٠٤/ ٦٤/١٦/١٢١٦؛ [م.ت.ف./ج.ت.ف.]، «التقرير العام المقدم إلى اللجنة التنفيذية عن المدة ٢٤ آب/أغسطس ١٩٦٤ ـ ٢٢ أيار/مايو ١٩٦٥»، اللجنة العسكرية الفلسطينية، ص ٣.

(١١) القرار ق ق ٢١/د ٢/، ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤، «مؤتمر القمة العربي الثاني»، المادة ٤، الفقرات ٥ و٦ و٧، ص ٣٧.

(١٢) رسالة إلى قادة جيوش مصر والعراق وسورية من علي علي عامر، فرع التنظيم والتعبئة، القيادة العربية الموحدة، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤، العدد ١٠٤/٦٤/١٦/١٢١٦.

(١٣) [م.ت.ف./ج.ت.ف.]، «مشروع الخطة العسكرية لتشكيل جيش التحرير الفلسطيني»، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤، الملحق أ.

(١٤) «المذكرة العسكرية التابعة لـ م.ت.ف.»، ص ٢.

(١٥) مذكرة إلى الأمين العام، مكتب الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، جامعة الدول العربية، من اللواء علي علي عامر، القيادة العربية الموحدة لجيوش الدول العربية، مكتب القائد العام، ملف ١٤٢، ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤، ص ٤.

(١٦) القرار ق ق ٢١/د ٢/، ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤، «مؤتمر القمة العربي الثاني»، المادة ٤، الفقرات ٣ و٤، ص ٣٧.

(١٧) [م.ت.ف./ج.ت.ف.]، «تقرير عن المباحثات مع الجمهورية العربية المتحدة»، اللجنة العسكرية التابعة لـ م.ت.ف.، لا تاريخ [آخر أيار/مايو ١٩٦٥]، ص ١.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١ ـ ٢.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣.

(٢٠) الشقيري، «من القمة إلى الهزيمة»، ص ١٥٠.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

(٢٢) «تقرير عن المباحثات مع الجمهورية العربية المتحدة»، ص ٣.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) الشقيري، «من القمة إلى الهزيمة»، ص ١٥١.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٥٢.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) «تقرير عن المباحثات مع الجمهورية العربية المتحدة»، ص ٣.

(٢٩) العبادله (مقابلة).

(٣٠) تعليمات بشأن التنظيم، فرع التنظيم والتعبئة، رئاسة الأركان المصرية، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٥، المرجع: التنظيم /٤/عام/١؛ «التقرير العام المقدم إلى اللجنة التنفيذية عن المدة ٢٤ آب/

أغسطس ١٩٦٤ ـ ٢٢ أيار/مايو ١٩٦٥»، ص ٤.

(٣١) [م.ت.ف./ج.ت.ف.]، «قانون التجنيد الإجباري»، الملحق رقم ١٣.

(٣٢) «تقرير نجاح المرحلة الأولى من إنشاء ج.ت.ف. عن الفترة من ٢٤ آب/أغسطس ١٩٦٤ إلى ١٥ آب/أغسطس ١٩٦٥»، ص ١.

(٣٣) رسالة من المدني إلى الشقيري، المرجع د/١/ ٢١٤، بتاريخ ١١ أيار/مايو ١٩٦٥.

(٣٤) «تقرير عن المباحثات مع الجمهورية العربية المتحدة»، ص ٧.

(٣٥) «تقرير نجاح المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من خطة إنشاء ج.ت.ف. عن الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥ إلى ١ أيار/مايو ١٩٦٦»، قدمه المدني إلى اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف، ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٦٦، المرجع ١٦/س/٦٦/ ٤٨١، القسم ١، المادة ٢، ص ١. بشأن مستوى الإنجاز، المادة ١، الفقرة هـ. ١، ص ٢.

(٣٦) المصدر نفسه، المادة ٢، الفقرة ب. ٣. ز، ص ٨؛ «تقرير مرفوع من قيادة ج.ت.ف. إلى القيادة الموحدة لجيوش الدول العربية عن الفترة من ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤ إلى ١ حزيران/يونيو ١٩٦٥، المادة ٣، الفقرة د. ٦، ص ٤. بشأن التقارير السابقة راجع منصور الشريف (مقابلة).

(٣٧) منصور الشريف، لاحقاً قائد لواء (مقابلة).

(٣٨) الجداول في: «تقرير مرفوع من قيادة ج.ت.ف. إلى القيادة الموحدة»، المادة ١، الفقرتان أ وب، ص ٢.

(٣٩) كان هذا بالتأكيد تفسير المدني. «تقرير نجاح المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من خطة إنشاء ج.ت.ف. عن الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥ إلى ١ آذار/مارس ١٩٦٦»، القسم ١، المادة ٩ أ، ص ٤.

(٤٠) «التقرير العام المقدم إلى اللجنة التنفيذية عن المدة ٢٤ آب/أغسطس ١٩٦٤ ـ ٢٢ أيار/مايو ١٩٦٥»، القسم الثالث، المادة ٢، الفقرة أ. ١، ص ٦.

(٤١) طلب عشرة ضباط مذكور في المصدر نفسه، المادة ٢، الفقرة أ. ٦، ص ٢. بشأن تعيين الجابي، الترك (مقابلة).

(٤٢) [م.ت.ف./ج.ت.ف.]، «تقرير نجاح المرحلة الأولى من إنشاء ج.ت.ف. عن الفترة من ٢٤ آب/أغسطس ١٩٦٤ إلى ١٥ آب/أغسطس ١٩٦٥»، المادة ١٠، الفقرة ب، ص ٨.

(٤٣) تقرير صحافي لبناني مستند إلى رواية داخلية بشأن نقاشات القمة.

(٤٤) «تقرير نجاح المرحلة (١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥ إلى ١ آذار/مارس ١٩٦٦)»، القسم ١، المادة ١٠، الفقرتان ب وج، ص ٥.

(٤٥) راجي صهيون، مؤسس البرنامج ومديره؛ فؤاد ياسين، مذيع (مقابلة)؛ قاسمية، «أحمد الشقيري»، ص ٨٠؛

Shemesh, *The Palestinian Entity*, p. 60.

كلف البرنامج الإذاعي ٤٠٪ من ميزانية م.ت.ف. لسنة ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧، طبقاً لشكوى تم تدوينها في قرارات اللجنة المالية للمجلس الوطني الفلسطيني للعام ١٩٦٨. أنظر: حميد،

«مقررات»، ص ١١٨ ـ ١١٩.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٤٧) [م.ت.ف./ج.ت.ف.]، «محضر المباحثات مع الجمهورية العربية السورية والتوقيع على العقد رقم ٢/س بتاريخ ٥ أيار/مايو ١٩٦٥»، ملحق رقم ٨؛ [م.ت.ف./ج.ت.ف.]، «العقد رقم ٤/س المبرم مع الجمهورية العربية السورية بتاريخ ١٦ أيار/مايو ١٩٦٥»، ملحق رقم ٩.

(٤٨) القانون رقم ١٨ الذي أصدره حافظ الأسد بتاريخ ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦.

(٤٩) [م.ت.ف./ج.ت.ف.]، «محضر مباحثات اللجنة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية مع الجمهورية العربية السورية للفترة من ٢٣ آذار/مارس ١٩٦٥ إلى ٢٩ آذار/مارس ١٩٦٥»، ملحق رقم ٦، ص ٢.

(٥٠) سمير الخطيب (مقابلة).

(٥١) عبد الرزاق اليحيى وسمير الخطيب يساريان من خريجي «دورة سنة ١٩٤٨»؛ العبادله (مقابلة)؛ وانظر أيضاً: حمد الموعد، «العمل الشيوعي الفلسطيني في سوريا» (دمشق، ١٩٩٥)، ص ٢٠.

(٥٢) رسالة من المدني إلى القيادة السورية، مرجع س/٢/٦٥/٩٢، بتاريخ ١٣ آذار/مارس ١٩٦٥.

(٥٣) «البعث»، ٢٧/٥/١٩٦٤، مقتبس في: حميد، «مقررات»، ص ١٢.

(٥٤) «تقرير نجاح المرحلة (٢٤ آب/أغسطس ١٩٦٤ إلى ١٥ آب/أغسطس ١٩٦٥)»، ص ٩.

(٥٥) «محضر مباحثات اللجنة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية مع الجمهورية العربية السورية بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤»، ص ٥. وهذا الرقم يمثل ٧٥٪ من كامل القوة التأسيسية.

(٥٦) «محضر المباحثات مع الجمهورية العراقية»، ملحق رقم ١٠.

(٥٧) «تقرير عام (٢٤ آب/أغسطس ١٩٦٤ إلى ٢٢ أيار/مايو ١٩٦٥)»، ص ١٠؛ «الأنوار»، ١٢/٢/١٩٦٥. مقتبس في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥»، ص ٨٤.

(٥٨) الشعيبي، «الكيانية الفلسطينية»، ص ٧١.

(٥٩) «تقرير نجاح المرحلة (٢٤ آب/أغسطس ١٩٦٤ إلى ١٥ آب/أغسطس ١٩٦٥)»، ص ٤.

(٦٠) العبادله؛ شقورة؛ الشريف؛ الترك؛ رمزي بدران، ضابط نقل من سورية؛ كمال القدومي، ضابط نقل من العراق (مقابلة).

(٦١) شقورة (مقابلة).

(٦٢) مراسلات بين القيادة العربية الموحدة وج.ت.ف. في أوائل سنة ١٩٦٧. أنظر مثلاً: رسالة إلى المدني، قائد جيش التحرير الفلسطيني، مرجع ش م/٦٠٧/٥/٦، ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧؛ رسالة من المدني إلى الشقيري، مرجع م هـ/١٣/٢/، ١٨ آذار/مارس ١٩٦٧.

(٦٣) «تقرير نجاح المرحلة (٢٤ آب/أغسطس ١٩٦٤ إلى ١٥ آب/أغسطس ١٩٦٥)»، ص ٧؛ رسالة من المدني إلى الشقيري، مرجع ق ع/٩/١/١٣١، ٢١ شباط/فبراير ١٩٦٧.

(٦٤) Shemesh, *The Palestinian Entity*, p. 70.

(٦٥) إبراهيم الدخاخنة، كان حينئذ ضابط استخبارات مصرية في غزة (مقابلة)؛
Shemesh, *The Palestinian Entity*, p. 59;

«هيكل البناء الثوري»، ص١١٣.

(٦٦) النص في: الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ١٦٢.

(٦٧) «بيان التوقيت»، في: فتح، «من منطلقات العمل الفدائي»، ص ٢٦.

(٦٨) الاقتباس الأول من «فتح تبدأ النقاش»، في: فتح، «من منطلقات العمل الفدائي»، ص ١٦؛ والاقتباس الثاني من «بيان التوقيت»، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٦٩) «بيان التوقيت»، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٧٠) وقد تفاخرت حركة فتح بأن هذا ما فعله مؤسسوها سنة ١٩٥٥ عندما أدت عملياتهم إلى عمليات إسرائيلية انتقامية دفعت مصر إلى عقد أول صفقة سلاح سوفياتي. أنظر: «فتح: الميلاد والمسيرة، حديث مع كمال عدوان»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٧، كانون الثاني/يناير ١٩٧٣، ص ٥٧.

(٧١) أنظر مثلاً: «فلسطيننا»، العدد ١٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠. بشأن المسألة النووية، أنظر مثلاً: العدد ١٥، آذار/مارس ١٩٦١، ص ٦؛ العدد ٣٢، آب/أغسطس ١٩٦٣، ص ١٦.

(٧٢) «فتح تبدأ النقاش»، ص ١٤ ـ ١٥، ١٦.

(٧٣) «تحرير الأقطار المحتلة وأسلوب الكفاح ضد الاستعمار المباشر»، في: فتح، «من منطلقات العمل الفدائي»، ص ٨٥.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ١١٤.

(٧٥) «بيان إلى الصحفيين»، في: فتح، «من منطلقات العمل الفدائي»، ص ٥٣.

(٧٦) خليل الوزير، أحد مؤسسي فتح (مقابلة).

(٧٧) «حركتنا، فتح»، وثيقة تأسيسية أعيد نشرها في: الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ٦٥.

(٧٨) خالد الحسن (مقابلة). صاغ هذه الفكرة لاحقاً من خلال ثلاث خصوصيات للقضية الفلسطينية في «عبقرية الفشل»، أوراق سياسية رقم ١٠ (عمان، ١٩٨٧)، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٧٩) الفقرة مقتبسة من مذكرة فتح إلى الدورة الثانية للمجلس الوطني الفلسطيني، نهاية أيار/مايو ١٩٦٥. النص في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥»، ص ١١٤.

(٨٠) Abu Iyad (Salah Khalaf) with Eric Rouleau, *My Home, My Land: A Narrative of the Palestinian Struggle* (New York, 1981), p. 43.

(٨١) فتح، «حوار حول القضايا الأساسية للثورة»، نص مقابلة مع مسؤول في فتح لم يكشف عن اسمه في «الطليعة» نشرت سنة ١٩٦٨ (الكويت، لا تاريخ)، ص ٧٢.

(٨٢) الوزير كما نقل عنه حمزة في: «أبو جهاد»، ص ١٦٦.

(٨٣) «نضالنا القطري»، في: فتح، «من منطلقات العمل الفدائي»، ص ٤١.

(٨٤) محمود عباس؛ الوزير؛ خالد الحسن (مقابلة).

(٨٥) Wolf, *Peasant Wars*, p. 269.

(٨٦) العبادله (مقابلة).

(٨٧) خالد الحسن (مقابلة).

(٨٨) «تحرير الأقطار المحتلة»، في: فتح، «من منطلقات العمل الفدائي»، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٨٩) «بيان إلى الصحفيين» في: فتح، «من منطلقات العمل الفدائي»، ص ٥٥.

(٩٠) الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ٩٩.

(٩١) أنظر النص في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥»، ص ١٤ ـ ١٥. الاقتباس من المصدر نفسه، ص ١١٤.

(٩٢) المصدر نفسه؛ حوراني، «الفكر السياسي الفلسطيني»، ص ١٠٨، ١١٣.

(٩٣) الزعنون (مقابلة).

(٩٤) نسيم (مقابلة). بشأن دور ح.ق.ع. أنظر: تقرير من حبش إلى عبد الناصر، مقتبس في: هيكل، «سنوات الغليان»، ص ٧٦٨.

(٩٥) «كيف تتفجر الثورة الشعبية المسلحة»، في: فتح، «دروس وتجارب ثورية»، ص ١٧٨.

(٩٦) «الجلسة السابعة: لماذا أنا فتح ـ البرنامج الثاني، الطلائع الثورية»، في: «الجلسات الحركية» ١ ـ ١٢، ص ٥٨.

(٩٧) «كيف تتفجر الثورة الشعبية المسلحة»، ص ١٧٨.

(٩٨) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥»، ص ١١٢.

(٩٩) «كيف تتفجر الثورة الشعبية المسلحة»، ص ١٧٦ ـ ١٧٧.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ١٧٦؛ «بيان إلى الصحفيين»، ص ٥٩.

(١٠١) نسيم (مقابلة).

(١٠٢) من نص في: الخطيب، «في التجربة الثورية الفلسطينية»، ص ١٦٨.

(١٠٣) بشأن تجنيد الأعضاء، غنيم والقدسي (مقابلة)؛ «ملحق تقرير لبنان»، ص ٩.

(١٠٤) الزعنون (مقابلة).

(١٠٥) محمود عباس وهاني الحسن وخليل الوزير (مقابلة).

(١٠٦) «ملحق تقرير لبنان»، ص ٥.

(١٠٧) عبد الحميد، ومختار صبري بعباع (مقابلة).

(١٠٨) أكدته عدة كوادر من فتح، مثلاً عبد الرحيم (مقابلة).

(١٠٩) الجندي والعركة (مقابلة).

(١١٠) حلاق وعبد الحميد (مقابلة).

(١١١) الجندي (مقابلة).

(١١٢) عبد الرحيم (مقابلة).

(١١٣) أحمد دحبور، كان حينئذ بعثياً فلسطينياً (مقابلة).

(١١٤) عبد الحميد (مقابلة).

(١١٥) Shemesh, *The Palestinian Entity*, p. 65.

(١١٦) مقتبس في: الشقيري، «من القمة إلى الهزيمة»، ص ١٥٧.

(١١٧) «نشرة داخلية سرية حول سياسة الحزب الفلسطينية ومؤتمرات القمة»، العدد ٤/٨، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥، ص ٩.

(١١٨) المصدر نفسه.

(١١٩) العركة (مقابلة).

(١٢٠) حوراني (مقابلة).

(١٢١) أحمد الشهابي، كان الكادر الأول في الفرع الفلسطيني. وأكد ذلك الجندي (مقابلة).

(١٢٢) حوراني (مقابلة).

(١٢٣) الزعنون، ومختار صبري بعباع، الذي كان المبعوث (مقابلة)؛ والتفصيلات الأُخرى بشأن يوسف عرابي من عدة مقابلات أُخرى.

(١٢٤) داود إبراهيم، «صلاح خلف: المعلم المحارب» (القدس، لا تاريخ [١٩٩١])، ص ٢٩.

(١٢٥) عباس، «ثورة المستحيل»، الملاحق، ص ٦.

(١٢٦) ولد جبريل سنة ١٩٣٧ في قرية يازور (قرب يافا). وأمه تنحدر من عائلة سورية ثرية، الأمر الذي مكن عائلة جبريل من مغادرة البلد على متن طائرة من مطار اللد إلى بيروت سنة ١٩٤٨. وقد ساعدت روابط جبريل الأُسرية، والتي شملت لاحقاً صلات عن طريق الزواج بضابطين كبيرين أحدهما سوري والآخر فلسطيني، في دعم مركزه. بشأن التفصيلات، أنظر: مقابلة مع جبريل في مجلة «الوسط»، ١٩٩٥/٤/١٠.

(١٢٧) علي إسحق؛ أبو هيثم؛ أبو أحمد حلب؛ عمر أبو راشد، كانوا عندئذ كوادر في جبهة التحرير الفلسطينية (مقابلة).

(١٢٨) إسحق، وأبو راشد (مقابلة).

(١٢٩) هاني الحسن (مقابلة).

(١٣٠) الجندي (مقابلة).

(١٣١) بعباع، المبعوث (مقابلة).

(١٣٢) حمزة، «أبو جهاد»، ص ٢٧٤.

(١٣٣) عباس، «ثورة المستحيل»، ص ١٦.

(١٣٤) نزيه أبو نضال، «تاريخية الأزمة في فتح من التأسيس إلى الانتفاضة» (لا ناشر، ١٩٨٤)، ص ٤٢ ـ ٤٤.

(١٣٥) بعباع (مقابلة).

(١٣٦) أكد أبو إياد حقيقة أن اجتماعاً «سياسياً» قد جرى. أنظر:
Abu Iyad with Rouleau, *My Home*, p. 46.

(١٣٧) سمير صبري، كان وقتها كادراً عسكرياً في فتح (مقابلة).

(١٣٨) أبو محمود الدوله، كان وقتها يتدرب في فتح (مقابلة).

(١٣٩) صبري (مقابلة).

(١٤٠) الجندي (مقابلة).

(١٤١) Abu Iyad with Rouleau, *My Home*, p. 47;
عباس، «ثورة المستحيل»، ص ١٨.

(١٤٢) محمود عباس (مقابلة).

(١٤٣) هاني الحسن (مقابلة).

(١٤٤) عبد الرحيم (مقابلة).

(١٤٥) لمعي قمبرجي، كان وقتها كادراً في القاهرة (مقابلة).

(١٤٦) صبحي ياسين من قرية شفا عمرو في شمال فلسطين. وكان فدائياً مع الشيخ الأسطوري عز الدين القسام سنة ١٩٣٥. وحارب كضابط في جيش الإنقاذ العربي سنة ١٩٤٨، وفي منتصف الخمسينات قاد مجموعة صغيرة من المتسللين في الأردن (باسم خالد بن الوليد) مرتبطة بالاستخبارات العسكرية المصرية، قبل أن يلجأ إلى سورية. وكونه ناصرياً متشدداً فقد اتهم بالمشاركة في المحاولة الانقلابية التي وقعت في دمشق في ١٨ تموز/يوليو ١٩٦٣، وتم نفيه إلى القاهرة بعد أن أمضى فترة في السجن. وفي الفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٤ قام بتأسيس «منظمة طلائع الفداء» وتمكن من تجنيد عدد محدود من الطلاب والموظفين في مصر. واندمج في حركة فتح سنة ١٩٦٨، لكنه اغتيل بعد ذلك بأشهر في أوضاع دلت على وجود خلاف أو تنافس مع أحد قادة فتح. وقد استمدت هذه المعلومات من مصادر عدة، بينها يحيى حبش، الذي كان عضو قيادة إقليم الأردن في حركة فتح، وفؤاد ياسين، الذي كان عضواً قيادياً في منظمة الطلائع في منتصف الستينات (وهو لا يمت بصلة قرابة إلى صبحي ياسين)، وأحمد صرصور الذي كان ضابطاً في ج.ت.ف. في ذلك الحين (مقابلة).

(١٤٧) الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ٧٩؛
Shemesh, *The Palestinian Entity*, p. 79.

(١٤٨) توفيق الصفدي (مقابلة).

(١٤٩) عبد الرحيم، وقمبرجي الذي تولى قيادة فرع لبنان سنة ١٩٦٧ (مقابلة).

(١٥٠) نسيم (مقابلة).

(١٥١) قمبرجي، وعبد الرحيم (مقابلة).

(١٥٢) عبد القادر ياسين، «أزمة فتح: جذورها، أبعادها، مستقبلها» (دمشق، ١٩٨٥)، ص ٣٤.

(١٥٣) أمين هويدي، وزير الدفاع المصري ورئيس جهاز الاستخبارات بعد حزيران/يونيو ١٩٦٧؛ الدخاخنة (مقابلة).

(١٥٤) Abu Iyad with Rouleau, *My Home*, pp. 47-48.

(١٥٥) خليفة (مقابلة).

(١٥٦) مطر (تحرير)، «حكيم الثورة»، ص ٧٢، ٩٣ ـ ٩٤.

(١٥٧) المصدر نفسه، ص ١١٦.

(١٥٨) الزبري، وياغي (مقابلة).

(١٥٩) مثلاً، عبد الله العجرمي (مقابلة).

(١٦٠) بشأن التفصيلات، أنظر: أبو عمرو، «أصول الحركات السياسية»، ص ١٣٨ ـ ١٤٢.

(١٦١) خليفة (مقابلة).

(١٦٢) بلال الحسن (مقابلة).

(١٦٣) بلال الحسن، وخليفة (مقابلة).

(١٦٤) مطر (تحرير)، «حكيم الثورة»، ص ٩٥.

(١٦٥) بلال الحسن (مقابلة)؛ هيكل، «سنوات الغليان»، ص ٧٦٩.

(١٦٦) ج.ش.ت.ف.، «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، المؤتمر الوطني الرابع، نيسان/أبريل ١٩٨١، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

(١٦٧) منير الخطيب، كان حينئذ مسؤول جناح في ح.ق.ع. في سورية؛ أسعد عبد الرحمن، كان حينئذ عضو لجنة العمل العسكري الفلسطيني؛ عبد الكريم (مقابلة).

(١٦٨) الخواجة، كان حينئذ عضو لجنة العمل العسكري الفلسطيني؛ صلاح (مقابلة).

(١٦٩) «هل هناك بديل لطريق عبد الناصر؟»، «الحرية»، ١٩٦٥/٦/٢١، ص ٥.

(١٧٠) الزبري (مقابلة).

(١٧١) من الواضح أن هذه الدراسة لا تستند إلى مصادر أولية أو إلى تجربة مباشرة. فالمادة الوحيدة المتوفرة لدى ح.ق.ع. بشأن الصين مثلاً، كانت نسخة عن «الكتاب الأحمر»، وكتابات لماو تسي تونغ، كان القيادي الطالبي تيسير قبعة قد حصل عليها في أثناء زيارة رسمية للصين في منتصف الستينات. طبقاً لأحمد اليماني، كادر متقدم في ح.ق.ع.، ولاحقاً مسؤول في ج.ش.ت.ف. (مقابلة).

(١٧٢) صلاح (مقابلة).

(١٧٣) الحسن؛ فيصل الخضرا، مسؤول فرع ح.ق.ع. في الكويت حينئذ؛ منير الخطيب (مقابلة).

(١٧٤) محمد حسنين هيكل، «١٩٦٧ الانفجار: حرب الثلاثين سنة» (القاهرة، ١٩٩٠)، ص ٢١٢.

(١٧٥) تقرير صحافي لبناني يستند إلى رواية داخلية بشأن نقاشات القمة.

(١٧٦) «فلسطين»، العدد ١٧، ملحق «المحرر» رقم ٥٩٠، ١٩٦٥/٦/١٧.

(١٧٧) «تقرير نجاح المرحلة (٢٤ آب/أغسطس ١٩٦٤ إلى ١٥ آب/أغسطس ١٩٦٥)»، ص ٨.

(١٧٨) «تقرير نجاح المرحلة (١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥ إلى ١ آذار/مارس ١٩٦٦)»، ص ٥ ـ ٦.

(١٧٩) «اتفاقية بشأن تشكيل وتسليح وحدات جيش التحرير الفلسطيني»، مرجع ٣٧٦٤/٤٢٩٦، ٢٢ آذار/مارس ١٩٦٦.

(١٨٠) مرسوم أصدره الشقيري، لا مرجع، ١٣ شباط/فبراير ١٩٦٧، ومشيراً إلى قراره السابق بتاريخ ١ آذار/مارس ١٩٦٦.

(١٨١) رسالة من الأسد إلى المدني، مرجع ٦٦/١/٤٠٣، ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٦.

(١٨٢) اليحيى، وسمير الخطيب (مقابلة).

(١٨٣) نص مشروع القانون في: «فلسطين»، العدد ٢٠، ملحق «المحرر» رقم ٦٢٦، ١٩٦٥/٧/٢٩.

(١٨٤) نص قانون المنظمة الشعبية الفلسطينية الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في: «فلسطين»، العدد ١٧، ملحق «المحرر»، العدد ٥٩٠، ١٩٦٥/٦/١٧.

(١٨٥) Shemesh, *The Palestinian Entity*, p. 82.

(١٨٦) «فلسطين»، ١٩٦٦/٥/٥.

(١٨٧) مذكرة خاصة، لا تاريخ، لا مرجع، ص ٢ ـ ٣.

(١٨٨) المصدر نفسه، ص ٣.

(١٨٩) «محاولة حادة لتوحيد أداة الثورة»، «الحرية»، ١٩٦٦/٢/٢١، ص ١٠ ـ ١١.

(١٩٠) «الأحرار»، ١٩٦٦/٤/٢. مقتبس في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦»، ص ١٢٥.

(١٩١) «فلسطين»، ١٩٦٦/٥/٥.

(١٩٢) «الأحرار»، ١٩٦٦/٥/٢٨. مقتبس في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦»، ص ١٢٧.

(١٩٣) أنظر نص خطاب أُلقي أمام المجلس الوطني الفلسطيني في أيار/مايو ١٩٦٦ في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦»، ص ١٩٣ ـ ٢٠٦.

(١٩٤) بشأن التفصيلات أنظر: الحوت، «عشرون عاماً».

(١٩٥) سهيل الناطور، كان حينئذ كادراً في جبهة تحرير فلسطين ـ طريق العودة؛ قاسم عينا كان حينئذ عضو اللجنة الشعبية في مخيم تل الزعتر (مقابلة).

(١٩٦) بحيص، كان حينئذ كادراً في جبهة تحرير فلسطين في الأردن ومصر؛ سميح شبيب، كان كادراً في جبهة التحرير الفلسطينية في سورية؛ أبو راشد، كان كادراً في جبهة التحرير الفلسطينية في سورية (مقابلة).

(١٩٧) نشر البيان في مجلة «كل شيء» (بيروت)، ١٩٦٨/٨/٢١. مقتبس في: «اليوميات الفلسطينية» (بيروت ١٩٦٩)، المجلد ١٤، ص ٢٢٠.

(١٩٨) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦»، ص ٨٩.

(١٩٩) مطر (تحرير)، «حكيم الثورة»، ص ٩٧ ـ ٩٩، ١٠٣ ـ ١٠٥.

(٢٠٠) أنظر اتهامات ح.ق.ع.، مثلاً، في: «الحرية»، ١٩٦٦/٧/١٨. والكادران هما خليفة ومنير الخطيب (مقابلة).

(٢٠١) مطر (تحرير)، «حكيم الثورة»، ص ٩٧ ـ ٩٩، ١٠٣ ـ ١٠٥.

(٢٠٢) أبو سهيل، كان حينئذ كادراً متقدماً في غزة (مقابلة).

(٢٠٣) الحكم دروزة، كان عضو الأمانة العامة لـ ح.ق.ع.، ومسؤول اللجنة الفكرية فيها (مقابلة).

(٢٠٤) الكبيسي، «حركة القوميين العرب»، ص ١٠٩ ـ ١١١.

(٢٠٥) «الحرية»، ١٩٦٦/٢/٢١.

(٢٠٦) المصدر نفسه، ١٩٦٦/٢/١٣، ص ١٦.

(٢٠٧) النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦»، ص ٢٢٣ ـ ٢٣٣.

(٢٠٨) «الأهرام الاقتصادي»، ١٩٦٦/٦/١٥. مقتبس في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦»، ص ٨٨ ـ ٨٩. بشأن مؤتمر ح.ق.ع.، الخطيب (مقابلة).

(٢٠٩) تقرير «خاص وسري جداً» من المدني إلى الشقيري، من دون تاريخ والأرجح نهاية كانون

الثاني/يناير أو شباط/فبراير ١٩٦٦، ص ٤.

(٢١٠) اليحيى، والعبادله (مقابلة).

(٢١١) صبحي التميمي (مقابلة).

(٢١٢) اليحيى (مقابلة).

(٢١٣) الترك (مقابلة).

(٢١٤) صبحي التميمي (مقابلة).

(٢١٥) عبد الرحيم جابر، كان حينئذ كادراً في أبطال العودة؛ ممدوح نوفل، كان حينئذ مسؤول خلية في ح.ق.ع. (مقابلة).

(٢١٦) نوفل (مقابلة).

(٢١٧) جابر، قائد دورية (مقابلة).

(٢١٨) صبحي التميمي (مقابلة).

(٢١٩) شنار (مقابلة).

(٢٢٠) أضاف أنه عند النظر إلى الماضي يرى أن ذلك الحذر كان موقفاً مغلوطاً فيه. أنظر: مطر (تحرير)، «حكيم الثورة»، ص ٨٥ ـ ٨٦.

(٢٢١) «الحرية»، ٣١/١٠/١٩٦٦.

(٢٢٢) أنظر مثلاً: «الحرية»، ٢٣/١/١٩٦٧.

(٢٢٣) «الأهرام»، ٣٠/١١/١٩٦٦. مقتبس في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦»، ص ٩١.

(٢٢٤) «الحرية»، ٢١/١١/١٩٦٦.

(٢٢٥) الترك (مقابلة).

(٢٢٦) شقورة (مقابلة).

(٢٢٧) الحوت، «عشرون عاماً»، ص ٩٨ ـ ١٠٣.

(٢٢٨) «الحرية»، ٣١/٢/١٩٦٧.

(٢٢٩) أمر من الشقيري إلى المدني، لا مرجع، ١٣ شباط/فبراير ١٩٦٧.

(٢٣٠) أعطى أبو إياد الرقم الأدنى في:

Abu Iyad with Rouleau, *My Home*, p. 83.

والرقم الأعلى أعطاه غنيم (مقابلة). والنسبة المئوية من كفاح، الذي كان كادراً في الأردن في ذلك الحين (مقابلة).

(٢٣١) Gunther Rothenberg, *The Anatomy of the Israeli Army* (London, 1979), p. 132.

(٢٣٢) «الحرية»، ٥/١٢/١٩٦٦ و٩/١/١٩٦٧.

(٢٣٣) المصدر نفسه، ٥/١٢/١٩٦٦ و١٣/٢/١٩٦٧. الاقتباس من التاريخ الأخير.

(٢٣٤) مقال أعده قسم الشؤون العربية بعنوان: «قضايا المرحلة الفلسطينية الراهنة: حديث عن العمل الفدائي.. واقعه ونتائجه»، المصدر نفسه، ٣٠/١/١٩٦٧.

(٢٣٥) المصدر نفسه، ٣٠/١/١٩٦٧، ص ١١.

(٢٣٦) المصدر نفسه، ١٣/٢/١٩٦٧، ص ١٦.

(٢٣٧) المصدر نفسه، ١٥/٥/١٩٦٧، ص ٩ ـ ١٠ و٢٩/٥/١٩٦٧، ص ٩ ـ ١٣.

(٢٣٨) المصدر نفسه، ١٥/٥/١٩٦٧، ص ١٠ ـ ١١.

(٢٣٩) «المحرر»، ١٦/٥/١٩٦٧.

(٢٤٠) «مؤتمر المقاومة الشعبية المنعقد بالقيادة العامة لجيش التحرير الفسطيني ٢٢ شباط/فبراير ١٩٦٧»، الفقرات ١:أ، ب، ج، ص ١.

(٢٤١) رسالة من المدني إلى الشقيري، ٤ شباط/فبراير ١٩٦٧، ق ع/٩/١/٢٠٩، المادة ٣، ص ٣؛ رسالة من الشقيري إلى عبد الناصر، غير مؤرخة لكنها أرسلت مباشرة بعد ٤ شباط/فبراير ١٩٦٧، الفقرة ٢، ص ٣. وقد أكد صحتها منصور الشريف، ومحمود أبو مرزوق الذي كان حينئذ قائد سرية مدفعية في ج.ت.ف.، وأحمد صرصور الذي كان حينئذ قائد سرية مدرعة (مقابلة).

(٢٤٢) الشريف، وأبو مرزوق، وصرصور (مقابلة).

(٢٤٣) «اتفاقية بشأن تشكيل وتسليح وحدات جيش التحرير الفلسطيني»، الجداول، ص ٢.

(٢٤٤) أنظر مثلاً: رسالة من المدني إلى الشقيري، المرجع ق ع/٩/١/٣٣٠/، ٣ أيار/مايو ١٩٦٧.

(٢٤٥) قاسمية، «أحمد الشقيري»، ص ٩٥.

(٢٤٦) بالنسبة إلى ادعاء حركة فتح أنظر: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧»، ص ١٢٤، الحاشية ٢.

(٢٤٧) أنظر: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧»، ص ٢٧٠.

الجزء الثاني

(١) Kerr, *The Arab Cold War*, p. 139.

(٢) R.D. McLaurin, Don Peretz, and Lewis Snider, *Middle East Foreign Policy: Issues and Processes* (New York, 1982), p. 4.

(٣) يظهر تطابق وجهات النظر المصرية والأردنية في محاضر محادثات عبد الناصر وحسين في القاهرة بتاريخ ٣١ آب/أغسطس ١٩٦٩. أنظر النص في: عبد المجيد فريد (تحرير)، «من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية» (بيروت، ١٩٧٩)، ص ١٧٦ ـ ١٧٨.

(٤) مقابلة في «الأهرام»، ٢١/١/١٩٦٨. مقتبس في:
Yaacov Bar-Siman-Tov, *The Israeli-Egyptian War of Attrition, 1969-1970: A Case-Study of Limited Local War* (New York, 1980), p. 44.

(٥) Saadia Touval, *The Peace Brokers: Mediators in the Arab-Israeli Conflict, 1948-1979* (Princeton, 1982), p. 138.

(٦) William Quandt, *Decade of Decisions: American Policy Towards the Arab-Israeli Conflict,*

1967-1976 (Berkeley, 1977), pp. 66-67.

(٧) Ibid., pp. 77-78.

(٨) Touval, *The Peace Brokers*, p. 152; Bar-Siman-Tov, *The Israeli-Egyptian War*, p. 46.

(٩) Bar-Siman-Tov, *The Israeli-Egyptian War*, pp. 120-125.

(١٠) Ibid., table 6. 1, p. 160.

(١١) Niklaos Van Dam, *The Struggle for Power in Syria* (London, 1967), p. 84.

(١٢) Ibid., pp. 84-87; Patrick Seale, *Asad: The Struggle for the Middle East* (Berkeley, 1979; 1990 edn.), pp. 148-151.

(١٣) مقتبس في البيان الصحفي الأول الذي وجهته حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» إلى الصحافة الأجنبية، كراس صدر في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨. أنظر: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨»، ص٥٤ ـ ٥٦.

(١٤) Batatu, *The Old Social Classes*, pp. 1088, 1093-1094, 1096-1097.

(١٥) Van Dam, *The Struggle for Power in Syria*, pp. 88-89, 101; Seale, *Asad: The Struggle for the Middle East*, pp. 157-159, 163-164, 173, 175-176.

(١٦) Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat*, pp. 331-332, 337-338, 350-353; Alvin Rubinstein, *Red Star on the Nile: The Soviet-Egyptian Influence Relationship since the June War* (Princeton, 1977), pp. 131-132, 145-146.

(١٧) نشرت المقالات في ٢٦ شباط/فبراير و٥ آذار/مارس ١٩٧١. مقتبس في:

Rubinstein, *Red Star on the Nile*, pp. 140-141.

(١٨) Touval, *The Peace Brokers*, p. 200.

(١٩) Quandt, *Decade of Decisions*, pp. 99, 108, 114-115, 131.

(٢٠) A.F.K Organski, *The $36 Billion Bargain: Strategy and Politics in U.S. Assistance to Israel* (New York, 1990), table 6.3, p. 142.

(٢١) Quandt, *Decade of Decisions*, pp. 78, 149.

(٢٢) Ibid., pp. 130-131 n. 1.

(٢٣) Ibid., p. 151.

(٢٤) Michael N. Barnett, *Confronting the Costs of War: Military Power, State and Society in Egypt and Israel* (Princeton, 1992), p. 117.

(٢٥) Ibid., pp. 117-118.

ربما شملت الاعتبارات الأُخرى الضغوط المعادية للسوفيات في أوساط القوات المسلحة المصرية، وتخمين السادات أن طرد السوفيات قد يطغى على تذمر الشعب من الوضع الاقتصادي ويعزز وضعه داخلياً. أنظر:

Rubinstein, *Red Star on the Nile*, pp. 195-196.

(٢٦) Ibid., pp. 120-121, 129, 156, 158-160.

(١) خالد الحسن (مقابلة).

(٢) «الثورة الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي»، في: فتح، «دراسات ثورية» (لا مكان، لا تاريخ)، ص ٨٥.

(٣) عباس، «ثورة المستحيل»، الملاحق، ص ١٤؛
Shemesh, *The Palestinian Entity*, p. 288.

(٤) فتح، «التجربة الصينية، التجربة الفيتنامية، التجربة الكوبية» (الكويت، لا تاريخ)، ص ٤٧ ـ ٥٠.

(٥) بشأن وجهات نظر عدائية، أنظر: أبو نضال، «تاريخية الأزمة في فتح»، ص ٤٥؛ وانظر أيضاً حديثاً لأحد قادة العاصفة لمجلة «المجاهد» (الجزائر)، ١٧/١٢/١٩٦٧. النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧»، ص ١٠١٢.

(٦) خالد الحسن؛ هاني الحسن؛ حبش؛ عبد العزيز شاهين (مقابلة).

(٧) غنيم (مقابلة).

(٨) شاهين، والقدسي (مقابلة).

(٩) *Middle East Record 1967*, p. 319;
«الأهرام» (القاهرة)، ٤/٧/١٩٦٧، مقتبس في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧»، ص ١٢٩.

(١٠) هاني الحسن؛ غنيم؛ محمود عباس؛ شاهين (مقابلة).

(١١) خالد الحسن (مقابلة).

(١٢) حبش (مقابلة).

(١٣) بشأن التفصيلات، أنظر: الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ١٠٦ ـ ١١٠.

(١٤) هاني الحسن (مقابلة).

(١٥) عباس، «ثورة المستحيل»، ص ٢٠.

(١٦) محمود عباس؛ شاهين؛ صبري، كادر عسكري (مقابلة).

(١٧) Fateh, *Revolution Until Victory*, p. 4.

(١٨) حوراني، «قراءة لمقالة جريس»، «الحرية»، ١٦/٦/١٩٨٥؛ عباس (مقابلة).

(١٩) الوزير (مقابلة).

(٢٠) شاهين (مقابلة).

(٢١) عباس، «ثورة المستحيل»، الملاحق، ص ٧، أكده بعباع (مقابلة).

(٢٢) محمود عباس (مقابلة). وفعلاً حمَّلت إسرائيل سورية مسؤولية الهجمات الفدائية. أنظر مثلاً: تصريح حاييم هيرتسوغ، الحاكم العسكري للضفة الغربية، في:
Arab Report & Record, 16-30 September 1967.

(٢٣) عباس، «ثورة المستحيل»، ص ٢٢، ١٦٧ ـ ١٦٩؛

Abu Iyad with Rouleau, *My Home*, p. 99.

(٢٤) خالد الحسن (مقابلة).

(٢٥) «عدو قوي ولكنه ليس أسطورياً»، ص ٢٩.

(٢٦) الخطيب، «في التجربة الثورية الفلسطينية»، ص ٢٥.

(٢٧) «الجلسة الثانية عشرة: ثورتنا والحزبية»، في: فتح، «الجلسات الحركية»، ١ ـ ١٢، ص ١٠٢.

(٢٨) الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ١٠٦ ـ ١١٠؛ «الجلسة العاشرة: كفاحنا المسلح وجدواه ـ وكيف يجب أن نفهم مسيرته»، في: فتح، «الجلسات الحركية»، ١ ـ ١٢، ص ٩١.

(٢٩) عبد الرحيم، مؤسس الاستخبارات العسكرية لفتح (مقابلة).

(٣٠) «حوار حول القضايا الأساسية»، ص ٣٩.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٣٢) صبري (مقابلة).

(٣٣) مطر (تحرير)، «حكيم الثورة»، ص ١١٦.

(٣٤) «الحرية»، ١٩/٦/١٩٦٧.

(٣٥) خليفة (مقابلة).

(٣٦) خليفة؛ الخواجة؛ الخليلي؛ حمودة (مقابلة).

(٣٧) بلال الحسن (مقابلة).

(٣٨) أسعد عبد الرحمن (مقابلة).

(٣٩) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، «الجبهة... وقضية الانشقاق» (بيروت، ١٩٧٠)، ص ٥٥.

(٤٠) حركة القوميين العرب، «بعد العدوان الاستعماري الصهيوني: الثورة العربية أمام معركة المصير»، تقرير سياسي صادر عن الجلسة الموسعة للجنة (القومية) التنفيذية لحركة القوميين العرب في نهاية تموز/يوليو ١٩٦٧، ص ١٤.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٤٢) الإدراك أن العدو الرئيسي في الصراع مع إسرائيل هو في الحقيقة الولايات المتحدة أمر عبّر عنه ببلاغة عشية اندلاع الحرب العفيف الأخضر، وهو يساري تونسي، فقد قال: «العائق الأساسي في وجه تحرير فلسطين ليس إسرائيل بل حاميتها الولايات المتحدة الأميركية وأسطولها السادس»، في: «منظورات الحرب الفيتنامية»، «دراسات عربية»، السنة الثالثة، العدد ٧، أيار/مايو ١٩٦٧، ص ٥٢.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٧، ٨ ـ ٩، مثلاً.

(٤٤) رأفت (مقابلة).

(٤٥) مصطفى الزبري، «هزيمة حزيران وانطلاق المقاومة» (بيروت، ١٩٧٠)، ص ٦٨. تم تأكيدها في عدة مقابلات.

(٤٦) ج.ش.ت.ف.، «الفكر العسكري للجبهة الشعبية: حديث للهدف من أبو همام» (بيروت، لا تاريخ [١٩٧٠])، ص ٧ ـ ٨.

(٤٧) الزبري، «هزيمة حزيران»، ص ٦٩.

(٤٨) ج.ش.ت.ف.، «الفكر العسكري للجبهة»، ص ٧ ـ ٨.

(٤٩) الاقتباس الأول في: حركة القوميين العرب، «بعد العدوان الاستعماري الصهيوني: الثورة العربية أمام معركة المصير»، ص ٣٠. والاقتباس الثاني من ياغي (مقابلة).

(٥٠) مقتبس في: «الجبهة... وقضية الانشقاق»، ص ١١.

(٥١) خليفة (مقابلة).

(٥٢) مقتبس في: «الجبهة... وقضية الانشقاق»، ص ١٢.

(٥٣) «بعد العدوان الاستعماري الصهيوني»، ص ٢٥.

(٥٤) الخواجة؛ ياسر عبد ربه؛ منير الخطيب (مقابلة). دعت اللجنة التنفيذية لـ ح.ق.ع. جميع أعضائها للذهاب إلى الأردن، طبقاً لـ «الجبهة.... وقضية الانشقاق»، ص ٦٧.

(٥٥) عبد ربه (مقابلة).

(٥٦) عبد ربه، ونبيل عبد الرحمن الذي كان عضواً في ح.ق.ع. في ذلك الوقت (مقابلة).

(٥٧) خليفة وفيصل الحسيني والعجرمي (مقابلة).

(٥٨) منير الخطيب (مقابلة).

(٥٩) جابر (مقابلة)؛ أبو أحمد فؤاد، «الهدف»، العدد ٨٩٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ (عدد خاص بالذكرى العشرين)، ص ٩٤.

(٦٠) صلاح (مقابلة)؛ بيان تأسيس ج.ش.ت.ف.، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧.

(٦١) مصطلح استخدم في «دروس وتجارب ثورية» (لا ناشر، لا تاريخ)، ص ٩؛ هاني الحسن، «وقفة عند الذكرى الرابعة لمعركة الكرامة»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٨، نيسان/أبريل ١٩٧٢، ص ٤٢.

(٦٢) *Arab Report & Record*, 1-15 August 1967; «اليوميات الفلسطينية»، ١٩٦٧/٨/٨، المجلد السادس.

(٦٣) «حوار حول القضايا الأساسية»، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٦٤) هاني الحسن؛ عباس، أحد متدربي فتح (مقابلة).

(٦٥) حديث لأحد قادة العاصفة لمجلة «المجاهد»، ١٩٦٧/١٢/١٧. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧»، ص ١٠١٢. الرقم المعطى لعدد خريجي التدريب العسكري في الهامة ورد في «الجلسة الثانية: نبذة تاريخية عن الحركة»، في «الجلسات الحركية»، ١ ـ ١٢، ص ١٧.

(٦٦) الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ٨٢.

(٦٧) محمد بحيص، كان حينئذ أحد كوادر فتح في منطقة الخليل؛ جابر، فدائي مطارد تابع لـ ح.ق.ع. (مقابلة).

(٦٨) شاهين، وصبري (مقابلة).

(٦٩) أرقام السكان من مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، مقتبس في:

Arab Report & Record, 16-30 September 1967; Meron Benvenisti, *«The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies* (Washington, D.C., 1984), table 1, p. 2.

(٧٠) صبري (مقابلة).

(٧١) بحيص (مقابلة).

(٧٢) وثيقة في حيازة صالح عبد الجواد، جامعة بير زيت.

(٧٣) دايان، مقتبس في: «اليوميات الفلسطينية»، ١٦/٢/١٩٦٨، المجلد السابع.

(٧٤) *Arab Report & Record*, no. 4, 16-29 June 1967, p. 55.

(٧٥) الأزعر، «المقاومة في قطاع غزة»، ص ٧٥.

(٧٦) فيصل الحسيني، كان ضابط ارتباط ج.ت.ف. مع الجبهة (مقابلة).

(٧٧) سمير غوشة، لاحقاً الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني (مقابلة).

(٧٨) غوشة وفيصل الحسيني وشاهين (مقابلة).

(٧٩) الحسيني، وشاهين (مقابلة). وانظر أيضاً: بيان جبهة تحرير فلسطين ـ طريق العودة في: «كل شيء»، ٢١/٨/١٩٧١. مقتبس في: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد الرابع عشر، ص ٢٢٠.

(٨٠) شنار وخليفة ويحيى حبش وموسى فواز وأبو ماهر، كانوا حينئذ أعضاء في ح.ق.ع. وانضموا إلى حركة فتح سنة ١٩٦٧ (مقابلة).

(٨١) خليفة؛ الخواجة، كان مسؤول فرع رام الله في ذلك الوقت (مقابلة).

(٨٢) شنار، ورأفت (مقابلة).

(٨٣) ج.ش.ت.ف.، «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ١١٧؛ الخواجة (مقابلة).

(٨٤) «استراتيجية العمل الثوري الفلسطيني كما تفهمها القيادة الفلسطينية لحركة القوميين العرب»، آب/أغسطس ١٩٦٧؛ «معالم استراتيجية العمل الفلسطيني والوضع التنظيمي في المجال الفلسطيني»، آب/أغسطس ١٩٦٧؛ «استراتيجية العمل الثوري الفلسطيني»، قرارات قيادة الإقليم الفلسطيني في الخارج، أيلول/سبتمبر ١٩٦٧.

(٨٥) خليفة؛ العجرمي؛ ياغي (مقابلة).

(٨٦) إسحق؛ أبو راشد؛ أبو الهيثم؛ أبو أحمد حلب؛ شبيب (مقابلة).

(٨٧) *Jerusalem Post*, 27 September 1967;

أبو راشد (مقابلة). في التفاتة تاريخية تثير الفضول، عُرفت بعثة جبهة التحرير الفلسطينية بـ «مجموعة المغاربة» لأن الكثيرين من أعضائها كانوا من ذرية نحو ١٠٠٠ جزائري أو أكثر ممن تبعوا مفتي تلمسان إلى سورية سنة ١٩١١ تجنباً لتجنيدهم في الجيش الاستعماري الفرنسي.

(٨٨) «الأنوار»، ١٤/١٠/١٩٦٧. مقتبس في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧»، ص ١٥٣.

(٨٩) الخواجة (مقابلة).

(٩٠) أنظر مثلاً: بلال الحسن، «٤ مهمات عاجلة أمام العمل الفلسطيني»، «الحرية»، ٢٣/١٠/١٩٦٧، ص ٤ ـ ٥.

(٩١) «الحرية»، ٩/١٠/١٩٦٧، ص ٦.

(٩٢) أبو محمود الدوله، كان كادراً في ح.ق.ع. عندئذ (مقابلة).

(٩٣) الخليلي (مقابلة).

(٩٤) العجرمي (مقابلة).

(٩٥) العجرمي (مقابلة).

(٩٦) خليفة (مقابلة).

(٩٧) خليفة (مقابلة).

(٩٨) الخواجة، وأسعد عبد الرحمن (مقابلة).

(٩٩) بيان ج.ش.ت.ف. في: «الحرية»، ١١/١٢/١٩٦٧. لم تعترف الجبهة بفشل عملية اللد إلاّ بعد أعوام كثيرة حين صدر كتاب «موضوعات في حرب الشعب»، ١٩٨٩، ص ٩٦.

(١٠٠) هاني الهندي (مقابلة).

(١٠١) رأفت (مقابلة).

(١٠٢) «عشر سنين على إعادة تشكيل الحزب الشيوعي الفلسطيني ١٩٧٧/١٩٨٧» (القدس، ١٩٨٧)، ص ٤٧.

(١٠٣) سليمان النجاب (مقابلة).

(١٠٤) «عشر سنين»، ص ٤٦؛ تيسير عاروري، كادر شيوعي (مقابلة).

(١٠٥) *Jerusalem Post*, 12 and 16 June; 11 July; 22 August 1967.

(١٠٦) النجاب (مقابلة).

(١٠٧) نعيم الأشهب، «في سبيل التغلب على الأزمة في حركة التحرير الفلسطينية» (لا مكان، ١٩٧٢)، ص ١٨ ـ ١٩.

(١٠٨) النجاب (مقابلة).

(١٠٩) عاروري (مقابلة).

(١١٠) سمير عبد الله، كادر شيوعي (مقابلة).

(١١١) نص التصريح.

(١١٢) عاروري، والنجاب (مقابلة).

(١١٣) «عشر سنين»، ص ٤٤.

(١١٤) مقتبس في:

Middle East Record, 3 (1967), p. 310.

(١١٥) عبد القادر ياسين، «تجربة الجبهة الوطنية في قطاع غزة» (بيروت، ١٩٨٠)، ص ٢١ ـ ٢٢، ٢٩؛ الأزعر، «المقاومة في قطاع غزة»؛ الحسيني (مقابلة).

(١١٦) ياسين، «تجربة الجبهة الوطنية»، ص ٣٣، ١٢١ ـ ١٢٣.

(١١٧) «المقاومة»، ١٧/١١/١٩٦٧. بشأن العمليات القتالية، أنظر: الكادر الشيوعي حسن عصفور (مقابلة)؛ ماهر الشريف، «في الفكر الشيوعي: الشيوعيون وقضايا النضال الوطني الراهن» (دمشق، ١٩٨٨)، ص ١٢٧.

(١١٨) محضر اجتماع بين قيادة ج.ت.ف. والحاكم العام المصري لقطاع غزة عبد المنعم حسني،

٢٢ شباط/فبراير ١٩٦٧، ص ١، ٤.

(١١٩) «أمر تحذيري» من القيادة المصرية العليا إلى المدني، المرجع ق ع/٣٥/٣٤٩/ ، ٢٣ أيار/ مايو ١٩٦٧.

(١٢٠) الترك؛ شقورة؛ بدران؛ محمد تمراز، كان حينئذ طالباً في الكلية الحربية (مقابلة).

(١٢١) سمير الخطيب قائد قوات حطين (مقابلة).

(١٢٢) بدران (مقابلة).

(١٢٣) العبادله، قائد قوات الاحتياط في مدينة غزة؛ منصور الشريف ضابط عمليات الكتيبة (مقابلة).

(١٢٤) الشريف؛ عبد الله جلود، كان ضابطاً مسؤولاً عن العمليات (مقابلة).

(١٢٥) الدخاخنة (مقابلة).

(١٢٦) اعتُمد في عدِد الشهداء على لوحة تذكارية في المعسكر الرئيسي لـ ج.ت.ف. قرب القاهرة سجلت أسماء الشهداء عليها، وقد عاينها المؤلف.

(١٢٧) اليحيى، كان حينئذ نائب رئيس الأركان؛ سمير الخطيب (مقابلة).

(١٢٨) قاسمية، «أحمد الشقيري»، ص ٩٧ ـ ٩٨؛ اليحيى (مقابلة).

(١٢٩) شموئيل غافيتش، القائد الإسرائيلي للجبهة الجنوبية. أنظر: «هآرتس»، ٣٠/٤/١٩٦٨. غير أن أرقام ج.ت.ف. أظهرت وجود ٢٤ ضابطاً و٢٠٠ ـ ٣٠٠ جندي معتقلين في عتليت في آذار/ مارس ١٩٦٨.

(١٣٠) أبو مرزوق (مقابلة).

(١٣١) «دافار»، ٢٥/٨/١٩٦٧.

(١٣٢) صرصور (مقابلة).

(١٣٣) المجايدة وحسن أبو لبدة، كانا قائدي كتيبة في ذلك الحين (مقابلة)؛ جدول تأسيس الكتيبة.

(١٣٤) المجايدة (مقابلة).

(١٣٥) تعليمات من فوزي، المرجع ٤٠٣/١٤٥٢٤/ ، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧؛ الشريف، لاحقاً قائد لواء (مقابلة).

(١٣٦) التميمي (مقابلة).

(١٣٧) العبادله (مقابلة).

(١٣٨) اليحيى، وسمير الخطيب (مقابلة)؛ عباس، «ثورة المستحيل»، ص ١٧٨.

(١٣٩) الترك، وشقورة (مقابلة).

(١٤٠) فيصل الحسيني، أستاذ مدرب؛ الناطور، كان حينئذ عضو جبهة تحرير فلسطين ـ طريق العودة ومساعداً للشاعر (مقابلة).

(١٤١) اليحيى، والمجايدة (مقابلة).

(١٤٢) الترك (مقابلة).

(١٤٣) «المحرر»، ١٤/١٠/١٩٦٧.

(١٤٤) «الحوادث»، ١٣/١٠/١٩٦٧. مقتبس في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧»، ص ٨١٤.

(١٤٥) «اليوميات الفلسطينية»، ١٦/١١/١٩٦٧، المجلد السادس.

(١٤٦) صرصور (مقابلة).

(١٤٧) «الجمهورية» (بغداد)، ٨/١٢/١٩٦٧. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧»، ص ٩٨٥.

(١٤٨) «اليوميات الفلسطينية»، ٢٤/١١/١٩٦٧، المجلد السادس.

(١٤٩) «الرأي العام» (الكويت)، ٨/١٢/١٩٦٧. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧»، ص ٩٨٦.

(١٥٠) «اليوميات الفلسطينية»، ١١ و١٣/١٢/١٩٦٧، المجلد السادس.

(١٥١) النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧»، ص ٩٨٩.

(١٥٢) نص بيان اللجنة التنفيذية في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧»، ص ١٠٠٩. وانظر أيضاً: «المحرر»، ١٩ و٢٠/١٢/١٩٦٧.

(١٥٣) مصطلح استخدم في بيان فتح. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨»، ص ٥٦.

(١٥٤) أنظر مثالاً للمبالغة في: «المجاهد»، ١٧/١٢/١٩٦٧. وانظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧»، ص ١٠١٢. الأرقام الإسرائيلية من وزير الدفاع موشيه دايان في:
Jewish Observer, 28 February 1968.

(١٥٥) الأرقام طبقاً لدايان والمدير العام لوزارة الدفاع موشيه كاشتي. أنظر:
Jewish Observer, 8 December 1967, and 28 February 1968;
فتح، «كفاحنا المسلح بين النظرية والتطبيق»، حزيران/يونيو ١٩٧٠، ص ١٧.

(١٥٦) *Jerusalem Post*, 14 January 1968.

(١٥٧) القائد العسكري لـ ج.ش.ت.ف. أبو همام في: «الفكر العسكري للجبهة الشعبية»، ص ٨.

(١٥٨) «الكادحون والثورة الفلسطينية»، خطابان لجورج حبش في أيار/مايو ١٩٧٠ (بيروت، لا تاريخ [١٩٧٠])، ص ٣١.

(١٥٩) الزبري، «هزيمة حزيران»، ص ٦٨ ـ ٦٩.

(١٦٠) ج.ش.ت.ف.، «العمل الفدائي... بعد عام من الهزيمة»، «الحرية»، ٣/٦/١٩٦٨، ص ٤ ـ ٥.

(١٦١) «اليوميات الفلسطينية»، ٩/٩/١٩٦٧، المجلد السادس.

(١٦٢) بحث مجلس الوزراء الإسرائيلي لبرهة قصيرة في «خيار فلسطيني» ـ يقضي بمنح سكان الضفة الغربية الحكم الذاتي أو حتى الاستقلال بعد ضم مناطق واسعة من الضفة إلى إسرائيل ـ وأجرى اتصالات بهذا الشأن مع عدد قليل من الشخصيات المحلية في ربيع سنة ١٩٦٨. أنظر:
Reuven Pedatzur, «Coming Back Full Circle: The Palestinian Option in 1967,» *Middle East Journal*, 49: 2 (Spring 1995), pp. 276-278.

(١٦٣) الاقتباس الأول في: محسن إبراهيم، «قضايا نظرية وسياسية بعد الحرب» (بيروت، ١٩٨٤)، ص ٢٥٧. والاقتباس الثاني في: نايف حواتمه، «العمل بعد حرب تشرين لدحر الحل الاستسلامي التصفوي وانتزاع حق تقرير المصير» (ج.د.ت.ف.، ١٩٧٤)، ص ٣٧ ـ ٣٨.

الفصل السابع

(١) بشأن هذه الفكرة، أنظر:

Lee Kendall Metcalf, «Outbidding to Radical Nationalists: Minority Policy in Estonia, 1988-1993,» *Nations and Nationalism*, 2/ii (July 1996), pp. 228-229.

(٢) البيان الصحفي الأول الذي وجهته حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» إلى الصحافة الأجنبية في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨. النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨»، ص ٥٥.

(٣) «الجلسة السابعة: لماذا أنا فتح ـ البرنامج الثاني، الطلائع الثورية»، في «الجلسات الحركية»، ١ ـ ١٢ [نهاية ١٩٦٧ أو أوائل ١٩٦٨]، ص ٦٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦١.

(٥) البيان الصحفي الأول الذي وجهته حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» إلى الصحافة الأجنبية في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨. النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨»، ص ٥٥ ـ ٥٦.

(٦) الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ١٠٦.

(٧) نشرت القرارات في كراس من دون عنوان. النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨»، ص ٢٠ ـ ٢٢.

(٨) كان هذا رأي حبش، طبقاً للخليلي (مقابلة). التصريح في: «اليوميات الفلسطينية»، ٢٠/١/١٩٦٨، المجلد السابع.

(٩) فوزي (مقابلة).

(١٠) هويدي (مقابلة).

(١١) هيكل، «١٩٦٧ الانفجار»، ص ٩٣٧.

(١٢) الدخاخنة (مقابلة).

(١٣) الكتري، «حلقة مفقودة»، ص ٥٩ ـ ٦٠.

(١٤) الدخاخنة وصرصور (مقابلة)؛ الكتري، «حلقة مفقودة»، ص ٩٦. استشهد ٥٠ من فدائيي الكتيبة في صفوف فتح في الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧١. أنظر: المصدر نفسه، ص ١١١ ـ ١١٩.

(١٥) محمود عباس (مقابلة).

(١٦) «الأهرام»، ١٩/١/١٩٦٨.

(١٧) *The Daily Star* (Beirut), 24 January 1968.

نقلاً عن:

Arab Report & Record, no. 3, 1-15 February, 1968, p. 43.

(١٨) «النهار»، ٤/١/١٩٦٨.

(١٩) البيان الصحفي الأول الذي وجهته حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» إلى الصحافة الأجنبية في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨. النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨»، ص ٥٦.

(٢٠) وكالة الأنباء الأردنية «بترا»، ١٩٦٧/٩/٥. نقلاً عن:
Arab Report & Record, 1-15 September 1967.

(٢١) بيان بتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧»، ص ٧٩٧.

(٢٢) عاشور، كان حينئذ آمر قواعد فتح في غور الأردن؛ أبو محمود الدوله، كان حينئذ آمر قواعد ح.ق.ع. في الغور؛ أبو سهيل، كان حينئذ آمر قطاع ج.ش.ت.ف. (مقابلة). الرقم فيما يتعلق بقوة ج.ش.ت.ف. من الزبري، الذي كان حينئذ عضو قيادة الجبهة الشعبية (مقابلة).

(٢٣) «الحرية»، ١٩٦٨/٢/١٢.

(٢٤) «الدستور» (عمان)، ١٩٦٨/٢/١٧. مقتبس في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨»، ص ١١٥.

(٢٥) «النهار»، ١٩٦٨/٢/١٨.

(٢٦) عبد ربه (مقابلة). وأُكدت صحة هذا الكلام في: ج.ش.ت.ف.، «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ١٣١.

(٢٧) رواية حركة فتح في: فتح، «أربع معارك كبيرة لقوات العاصفة» (عمان، ١٩٦٩)؛ هاني الحسن، «وقفة عند الذكرى الرابعة»؛ منير شفيق، «معركة الكرامة»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٩، آذار/مارس ١٩٧٣.

(٢٨) محمد بشير، وكان حينئذ رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الأردنية (مقابلة)؛ سعد صايل، «شهادة العميد سعد صايل»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٨، نيسان/أبريل ١٩٧٢، ص ٢٠٩.

(٢٩) الحسن، «وقفة عند الذكرى الرابعة»، ص ٥٦.

(٣٠) بيان فتح في: «الثورة الفلسطينية»، العدد ٤؛ «حصاد العاصفة» العدد ١٣، عدد خاص بالذكرى، ١٩٦٩/٣/٢١.

(٣١) «شهادة عبد الإله الأثير، قائد القاعدة المتقدمة الأولى بين الكرامة والنهر»، و«شهادة المقاتل ناصر جهاد»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٨، نيسان/أبريل ١٩٧٢، ص ٢٠٣، ٢٠٥.

(٣٢) T.N. Dupuy, *Elusive Victory: The Arab-Israeli Wars, 1947-1974* (London, 1978), pp. 351-352.

(٣٣) Ibid., p. 354.

يرد لدى Dupuy أن هناك خسائر إسرائيلية أكثر مما أعلن.

(٣٤) Ibid.

وأورد تقدير أردني آخر سقوط ١٢٨ جريحاً وتدمير ١٨ دبابة وإعطاب ٨ دبابات. أنظر: صايل، «شهادة»، ص ٢١٠. الرواية الأردنية شبه الرسمية على لسان معن أبو نوار في: «معركة الكرامة» (عمان، ١٩٦٨).

(٣٥) الحسن، «وقفة عند الذكرى الرابعة»، ص ٥٧. ادعت إسرائيل أنها أخذت ١٢٨ أسيراً، لكن ٨١

من هؤلاء كانوا فلاحين أردنيين أُطلقوا لاحقاً. أنظر: «النهار»، ٢٠/٥/١٩٦٨.

(٣٦) اتخذت وزارة الدفاع الأردنية وجهة نظر سلبية تجاه الفدائيين، مثلاً، في نشرة خاصة بعنوان «العمل الفدائي في الأردن» (عمان، ١٩٧٠).

(٣٧) عباس، «ثورة المستحيل»، ص ٤٠؛

Abu Iyad with Rouleau, *My Home*, p. 63.

(٣٨) عبد المجيد فريد، كان حينئذ السكرتير الخاص لعبد الناصر (مقابلة).

(٣٩) Mohamed Heikal, *The Road to Ramadan* (London, 1975), p. 64.

(٤٠) Ibid., p. 64; Abu Iyad with Rouleau, *My Home*, pp. 62-63.

(٤١) فوزي، وهويدي (مقابلة).

(٤٢) سامي شرف (مقابلة). يؤكد هيكل في كتاب صدر لاحقاً أنه استقبل عضو اللجنة المركزية لفتح، خالد الحسن، في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٦٧. وأنه قام بعد ذلك بتقديم عرفات وخلف والقدومي إلى عبد الناصر في تشرين الأول/أكتوبر في أثناء زيارة ثانية لهم لمصر. وهذه الرواية غير ممكنة لأن عرفات كان في الضفة الغربية، علاوة على أنها تتناقض مع رواية سابقة لهيكل. أنظر: محمد حسنين هيكل، «سلام الأوهام: أوسلو، ما قبلها وما بعدها، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل»، ج٣ (القاهرة، ١٩٩٦)، ص ١٧.

(٤٣) هويدي؛ فريد؛ أمين غفوري، كان حينئذ مساعداً شخصياً لعبد الناصر (مقابلة).

(٤٤) الدخاخنة؛ أبو سهيل؛ ياغي (مقابلة).

(٤٥) أبو عزام، ضابط استخبارات؛ أبو مهدي ضابط بحري؛ يوسف طاهر؛ الدخاخنة (مقابلة).

(٤٦) نزار عمار، كان حينئذ ضابط استخبارات (مقابلة).

(٤٧) أبو لبدة، وتمراز (مقابلة).

(٤٨) منصور الشريف (مقابلة).

(٤٩) المجايدة؛ سامي شرف؛ نسيم، الذي أسس الخدمة الخاصة (مقابلة).

(٥٠) الدخاخنة؛ طارق شرف، كان ضابط عمليات الفرقة؛ جلود؛ تمراز (مقابلة).

(٥١) عمر؛ أبو ماهر، كان مدرباً في فتح حينئذ (مقابلة).

(٥٢) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨»، ص ١٠٩، ١١٢.

(٥٣) أبو عذاب، كان حينئذ آمر معسكر تدريب ج.ش.ت.ف. (مقابلة).

(٥٤) أحمد عبد الكريم، كان آمر قاعدة في فتح؛ طارق علي، كان مسؤول معسكر تدريب في ج.ش.ت.ف. (مقابلة).

(٥٥) تقدير عدد المقاتلين يستند إلى مقابلات كثيرة. كذلك أكده موشيه دايان وزير الدفاع حينئذ في:

Jewish Observer, 5 July, 1968;

مقتبس في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨»، ص ٦٣٠.

(٥٦) نصر يوسف، كان حينئذ آمر القطاع الأوسط (مقابلة).

(٥٧) يوسف (مقابلة).

(٥٨) محجوب عمر، كان حينئذ مفوضاً سياسياً في الجنوب (مقابلة).

(٥٩) يوسف، كان حينئذ كادراً عسكرياً في الجنوب؛ عمر؛ رمزي، وموسى الشيخ اللذان كانا مدربين عسكريين في الجنوب؛ يحيى حبش، كان حينئذ عضو قيادة إقليم فتح (مقابلة). لمزيد من التفصيلات، أنظر: محجوب عمر، «أيلول في جنوب الأردن»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٧١، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧.

(٦٠) «العمل الفدائي في الأردن»، ص ١١، ١٣، ١٨؛ ياغي، كان حينئذ مسؤول الإمداد والتموين في ج.ش.ت.ف. في الجنوب؛ أبو ماهر، كان حينئذ آمر قاعدة تابعة لـ ج.ش.ت.ف. في الجنوب؛ حجو، كان حينئذ قائداً عسكرياً في الصاعقة؛ صرصور، كان آمر قاعدة تابعة لقوات التحرير الشعبية في الجنوب ومسؤول معسكر التدريب؛ أبو مرزوق، كان قائد قطاع قوات التحرير الشعبية في الشمال؛ صائب العاجز، كان قائد سرية في قوات التحرير الشعبية (مقابلة).

(٦١) أبو مرزوق (مقابلة).

(٦٢) الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ٨٢؛ الوزير، وغنيم (مقابلة).

(٦٣) الوزير (مقابلة).

(٦٤) حسن الشبل، كان حينئذ قائد سرية (مقابلة).

(٦٥) يوسف طاهر، ضابط مدفعية؛ أحمد مفرج، قائد الشرطة العسكرية فيما بعد؛ خليل الجمل، كان عنصراً في الشرطة العسكرية (مقابلة).

(٦٦) نصر جبر، كان رئيس اللجنة (مقابلة)؛ مقابلة مع عدنان سمارة (لاحقاً رئيس اللجنة) في: «فلسطين الثورة»، ١٠/١٠/١٩٨٧.

(٦٧) الشكوى، مثلاً، في: جبهة التحرير العربية، «جبهة التحرير العربية أو التجربة القومية في العمل الفدائي»، ص ٢٠.

(٦٨) الشريف؛ شقورة؛ صرصور؛ أبو مرزوق؛ القدومي (مقابلة).

(٦٩) حبش، واضع البرنامج (مقابلة).

(٧٠) أبو زيد هديب وعمر أبو ليلى وأدهم، كانوا متدربين في ذلك الحين (مقابلة).

(٧١) عبد الكريم، خريج الدورة (مقابلة).

(٧٢) محمد بشير، كان حينئذ رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الأردنية؛ معن أبو نوار، كان حينئذ رئيس شعبة التوجيه المعنوي في الجيش؛ ضابطان أردنيان كبيران طلبا عدم ذكر اسميهما (مقابلة).

(٧٣) «المحرر»، ١٤ و١٦/١٠/١٩٦٨.

(٧٤) حكم على دبلان بالسجن مدة ١٥ عاماً لتهديده الأمن الوطني وتوفي في السجن سنة ١٩٧٢.

(٧٥) بيان نشر في: فتح، «الكتاب السنوي لعام ١٩٦٨» (عمان، ١٩٦٩)، ص ١٦١ ـ ١٦٣. وتحدث الخطيب، رئيس الدائرة العسكرية في م.ت.ف. في ذلك الحين، عن ارتباطات دبلان (مقابلة).

(٧٦) «الحرية»، ٩/١٢/١٩٦٨.

(٧٧) عثمان أبو غربية، كان حينئذ كادراً في مديرية التعبئة والتوجيه التابعة لفتح (مقابلة).

(٧٨) يحيى حبش، كان حينئذ عضو إقليم فتح في الأردن وتولى مهمة القائد العسكري المحلي في

أثناء الاشتباكات (مقابلة). وأكد ناجي علوش عدم وجود ميليشيا قبل وقوع الاشتباكات. أنظر: «حركة التحرير الوطني الفلسطيني والعمل الجماهيري»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣، ص ١٦.

(٧٩) حوراني، كان حينئذ عضواً بارزاً في شعبة فلسطين في حزب البعث (مقابلة). وبشأن صراع جديد ـ الأسد سنة ١٩٦٨، أنظر:

Van Dam, *The Struggle for Power in Syria*, pp. 87-88.

(٨٠) أحمد الشهابي، كان حينئذ ممثل الصاعقة في المجلس الوطني الفلسطيني (مقابلة)؛ سامي عطاري، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عن الصاعقة، تمت مقابلته ضمن «أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٧، آذار/مارس ١٩٧٢، ص ٣٥.

(٨١) حوراني وحلاق (مقابلة).

(٨٢) أبو نضال، كان حينئذ ضابطاً تحت الترفيع في ج.ت.ف. (مقابلة).

(٨٣) حجو، كان حينئذ القائد العسكري للصاعقة (مقابلة).

(٨٤) يوسف الشرقاوي، لاحقاً آمر كتيبة في الصاعقة (مقابلة).

(٨٥) «الحرية»، ١٦/٩/١٩٦٨.

(٨٦) نص مشروع الخطة، «مقترح لتوحيد الكفاح المسلح»، محفوظات مكتب م.ت.ف. في عمان، الرقم المتسلسل ٣٣٩، لا مرجع، لا تاريخ.

(٨٧) النص في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨»، ص ٧٢.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٨٩) بشأن البيان، أنظر: المصدر نفسه، ص ٧٢. وتحدث اليحيى عن الإقامة الجبرية (مقابلة).

(٩٠) الخطيب، وصرصور (مقابلة).

(٩١) تعميم أصدره حمودة، ١٩ آب/أغسطس ١٩٦٨؛ الإحالة من المدني، المرجع ٢٢/د ع/٢، ١٩ آب/أغسطس ١٩٦٨؛ «الحرية»، ٢٦/٨/١٩٦٨؛ «النهار»، ٥ و١٥/٨/١٩٦٨.

(٩٢) الترك؛ شقورة؛ أبو مرزوق؛ صرصور؛ العاجز وغيرهم (مقابلة).

(٩٣) نقلت ج.ش.ت.ف. المنع السوري إلى العلن. أنظر: «الحرية»، ١٥/٧/١٩٦٨؛ ١٢/٨/١٩٦٨؛ ١٦/٩/١٩٦٨.

(٩٤) هديب؛ أبو ليلى؛ صبري، أحد كوادر استخبارات فتح حينئذ (مقابلة).

(٩٥) علاء حسني، كان حينئذ آمر سرية (مقابلة).

(٩٦) هديب؛ أبو ليلى؛ حسني؛ أدهم (مقابلة).

(٩٧) أبو مهدي (مقابلة).

(٩٨) أعيد نشر نص الأنظمة في: «العمل الفدائي في الأردن»، ص ٢٢٦ ـ ٢٣١.

(٩٩) وهيب رمضان، كان حينئذ متدرباً؛ قاسم عينا (مقابلة).

(١٠٠) سمير أبو غزالة، كادر مسؤول عن تنظيم فتح بعد حزيران/يونيو ١٩٦٧؛ غازي الحسيني (مقابلة).

(١٠١) جبهة التحرير العربية، «العمل الفدائي وتحديات الوضع اللبناني»، ١٩٧٢، ص ١٤، ١٩.

(١٠٢) محسن إبراهيم، «الحرب وتجربة الحركة الوطنية اللبنانية» (بيروت، ١٩٨٣)، ص ٣٢٢ ـ ٣٢٣؛ حسام الخطيب، «حدود مقفلة وجسور مفتوحة (واقع الساحة الفلسطينية)»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٢١، أيار/مايو ١٩٧٣، ص ٥٥.

(١٠٣) أبو غزالة؛ قمبرجي؛ جيهان الحلو، كانت حينئذ مسؤولة قطاع المرأة؛ عمار (مقابلة).

(١٠٤) أبو غزالة؛ جيهان الحلو، كانت حينئذ كادراً نسائياً بارزاً (مقابلة).

(١٠٥) «كفاحنا المسلح بين النظرية والتطبيق»، ص ٢٨.

(١٠٦) عبد الفتاح الجيوسي، أحد هؤلاء الكوادر (مقابلة).

(١٠٧) فريد، كان عنصر مدفعية حينئذ (مقابلة).

(١٠٨) هشام هواري، كان حينئذ أحد ضباط فتح في الجنوب (مقابلة).

(١٠٩) Sayigh, *Palestinians*, pp. 156-158.

(١١٠) فواز طرابلسي، عضو مؤسس لحركة لبنان الاشتراكي (مقابلة).

(١١١) الجيوسي وهواري ويوسف طاهر وفريد كانوا فدائيين في المنطقة (مقابلة).

(١١٢) علي مروة وهاني كادران لبنانيان في فتح (مقابلة)؛ «النهار»، ٢٢/٤/١٩٦٩.

(١١٣) كشف عن ذلك وزير الداخلية كمال جنبلاط في نيسان/أبريل ١٩٧٠. أنظر نص التصريح في: *Arab Political Documents 1970*, Document 124, p. 214.

(١١٤) «النهار»، ٩/٥/١٩٦٩.

(١١٥) كشف عرفات عن وجود اتفاق عسكري. أنظر: «النهار»، ٢٩/١٠/١٩٦٩. وأكد ذلك إميل البستاني في مذكراته التي نشرت على حلقات في «السفير»، ١٥/٣/١٩٩٧.

(١١٦) حجو، المسؤول العسكري للصاعقة حينئذ؛ الزبري، مسؤول ج.ش.ت.ف. العسكري حينئذ؛ طارق علي، مسؤول ج.ش.ت.ف. العسكري في لبنان؛ إسحق، عضو القيادة العسكرية لـ ج.ش. ـ ق.ع. حينئذ؛ القدومي، ضابط قوات التحرير الشعبية في لبنان حينئذ؛ نوفل، عضو القيادة العسكرية لـ ج.ش.د.ت.ف. (مقابلة).

(١١٧) «النهار»، ٥/٩/١٩٦٩.

(١١٨) فريد (مقابلة).

(١١٩) كان بين السجناء الأمير الكويتي فهد الجابر الصباح، الذي أُبعد إلى سورية لكنه عاد فانضم إلى قوة فتح في العرقوب، وظل هناك حتى تموز/يوليو ١٩٧٠. وقد قتل في الساعات الأولى من يوم ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ في أثناء دفاعه عن القصر الأميري في مواجهة الغزو العراقي للكويت.

(١٢٠) Sayigh, *Palestinians*, pp. 160-163.

(١٢١) «النهار»، ٢٣/١٠/١٩٦٩.

(١٢٢) المصدر نفسه، ٢٤ و٢٦/١٠/١٩٦٩.

(١٢٣) المصدر نفسه، ٢٦/١٠/١٩٦٩.

(١٢٤) بشأن نص الاتفاق أنظر:

Walid Khalidi, *Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East* (Cambridge, Mass., 1979), appendix I, pp. 185-187.

(١٢٥) «النهار»، ١٤/١٠/١٩٦٩.

(١٢٦) كريم بقرادوني، «لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج» (بيروت، لا تاريخ [١٩٩١])، ص ١٢٧. واتهم سامي الخطيب، رئيس المكتب الثاني، البستاني بعد ذلك بعدة أعوام بأنه وقّع الاتفاق خلافاً لأوامر شارل حلو. أنظر: «الوسط»، ٢/١/١٩٩٥.

(١٢٧) يحيى عاشور، كان حينئذ معتمد إقليم فتح في لبنان (مقابلة).

(١٢٨) صرصور، ضابط من ج.ت.ف. في قواعد قوات التحرير الشعبية في لبنان (مقابلة).

(١٢٩) نوفل؛ فواز طرابلسي، عضو مؤسس لحركة لبنان الاشتراكي (مقابلة).

(١٣٠) الجمل (مقابلة).

(١٣١) هواري (مقابلة).

(١٣٢) يوسف صايغ، كان حينئذ عضو اللجنة التنفيذية الذي بادر البستاني إلى مفاتحته بالأمر (مقابلة).

(١٣٣) حسن أبو بكر، كان آمر سرية حينئذ (مقابلة).

(١٣٤) الجيوسي؛ ضرغام، كان كادراً في جهاز الاستخبارات حينئذ؛ أبو مهدي (مقابلة).

(١٣٥) وتحدث علي، المسؤول العسكري لـ ج.ش.ت.ف. في الجنوب حينئذ، عن المجموعات الأصغر؛ أبو عذاب، كادر عسكري متقدم في ج.ش.ت.ف.؛ نوفل؛ صرصور؛ القدومي (مقابلة).

(١٣٦) «النهار» ١٩/٣/١٩٧٠؛ ٢٠/٥/١٩٧٠.

الفصل الثامن

(١) شحادة يوسف، «الواقع الفلسطيني والحركة النقابية» (بيروت، ١٩٧٣)، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٢) من سخرية القدر أن الكوفية الفلاحية الأصلية السائدة في الثلاثينات من هذا القرن كانت بيضاء تماماً، ولم تُعرف الكوفية المرقطة باللونين الأبيض والأسود سوى في الخمسينات عندما أدخلها إلى فلسطين القائد البريطاني للفيلق العربي الأردني جون غلوب (باشا) بهدف تمييز جنوده الفلسطينيين من شرق الأردنيين. أنظر:

Ted Swedenberg, *The 1936-1939 Rebellion and the Palestinian National Past* (Minneapolis, 1995), p. 35.

(٣) *Palestinian Popular Culture Faced with Zionist Attempts at Arrogation* (n.p., 1976), p. 6;

ولتحليل أحدث للفن السياسي الفلسطيني، أنظر:

Yann Le Troquer and Inés Nammari, «Reflets d'une imagerie palestinienne,» *Annuaire de l'Afrique du Nord,* 32 (1993), pp. 193-214.

(٤) مقابلات مع قادة فتح وج.ش.ت.ف. في ملحق «النهار»، ١٩٦٨/١٠/٦.
(٥) «التقرير السياسي التنظيمي المالي»، ص ٢٢١.
(٦) «فتح تبدأ النقاش»، ص ١٦.
(٧) «الجلسة الثامنة: لماذا أنا فتح؟ ـ البرنامج الثالث: حرب التحرير الشعبية»، في: «الجلسات الحركية»، ١ ـ ١٢، ص ٦٨ ـ ٧١.
(٨) «المقاتل الثوري»، ١٩٦٩/٦/١٥، ص ٦ ـ ٨.
(٩) أنظر مثلاً: «لماذا أنا فتح؟ ـ البرنامج الثالث»، ص ٧٤ ـ ٧٥؛ «الجلسة الرابعة: كفاحنا المسلح وجدواه وكيف يجب أن نفهم مسيرته»، في: «الجلسات الحركية»، ١ ـ ١٢، ص ٨٨.
(١٠) «الحرية»، ١٩٦٨/٧/٢٢.
(١١) Fateh, *Political and Armed Struggle* (Amman, 1969);
ج.ش.ت.ف.، «الاستراتيجية العسكرية لـ ج.ش.ت.ف.» في: «الهدف»، ١٩٧٠/١١/٢٨؛ ٥ و ١٢ و١٩٧٠/١٢/١٩.
(١٢) «الميلاد والمسيرة»، ص ٤٤.
(١٣) هاني الحسن، «وقفة عند الذكرى الرابعة»، ص ٥١ ـ ٥٢. بشأن مثال لتفكير فتح العسكري، أنظر: «كفاحنا المسلح بين النظرية والتطبيق» (عمان، ١٩٧٠).
(١٤) «المقاتل الثوري»، ١٩٦٩/٦/١٥، ص ٤، ٦ ـ ٨.
(١٥) «حركة المقاومة الفلسطينية في واقعها الراهن: دراسة نقدية»، قدم لها نايف حواتمه (بيروت، ١٩٦٩)، ص ١٧ ـ ١٨. وبشأن نقد أشمل عن هذا الموضوع أنظر: الياس مرقص، «نقد الفكر المقاوم» (بيروت، ١٩٧١).
(١٦) *Political and Armed Struggle*, p. 31;
«الجلسة الثامنة: لماذا أنا فتح؟ ـ البرنامج الثالث: حرب التحرير الشعبية»، ص ٦٨ ـ ٧١.
(١٧) «الجلسة الرابعة: كفاحنا المسلح»، ص ٨٨.
(١٨) المصدر نفسه، ص ٨٩.
(١٩) أنظر مقابلة مع قائد من فتح لم يذكر اسمه في: «الأسبوع العربي»، ١٩٦٨/١/٢٢. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨»، ص ٢٨.
(٢٠) «تحرير الأقطار المحتلة»، ص ٢٣ ـ ٢٤.
(٢١) هاني الحسن، «فتح بين النظرية والتطبيق: (١) الإطار النظري»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٧، آذار/مارس ١٩٧٢، ص ٢٠.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٢.
(٢٣) فتح، «التجربة الصينية، التجربة الفيتنامية، التجربة الكوبية»، ص ٤٧ ـ ٥٠.
(٢٤) أنظر كلام القدومي في: صادق جلال العظم، «دراسة نقدية لفكر المقاومة الفلسطينية» (بيروت، ١٩٧٣)، ص٣ ـ ٣٤. وانظر كلام عرفات في: طلال سلمان، «مع فتح والفدائيين»، ص٥٣ ـ ٥٤.
(٢٥) فتح، «من منطلقات العمل الفدائي»، ص ٦١ ـ ٦٢؛ هاني الحسن، «فتح بين النظرية والتطبيق»، ص ٢٠.

(٢٦) ناجي علوش، «هل الثورة الفلسطينية حركة قومية عربية؟»، في: «الثورة الفلسطينية: أبعادها وقضاياها» (بيروت، ١٩٧٠)، ص ٣٧ ـ ٥٣ وخصوصاً ص ٤٢.

(٢٧) منير شفيق، «الثورة الفلسطينية بين النقد والتحطيم» (بيروت، ١٩٧٣)، ص ٤٧ ـ ٤٨.

(٢٨) مقابلة مع خلف في:

Jeune Afrique, 19 octobre 1971;

منير شفيق، «حول التناقض والممارسة في الثورة الفلسطينية» (بيروت، ١٩٧١).

(٢٩) وفقاً للقائد العسكري أبو همام، أنظر: «المقاومة عسكرياً» (بيروت، ١٩٧١)، ص ١٤.

(٣٠) «الحرية»، ١٩٦٨/١٠/٢١.

(٣١) فؤاد عبد الكريم، لاحقاً القائد العسكري لـ ج.ش.ت.ف. (مقابلة). تم تطوير مصطلح القاعدة الآمنة في:

A Strategy for the Liberation of Palestine (n.p., 1969), pp. 75-77.

(٣٢) «المقاومة الفلسطينية والأوضاع العربية»، مذكرة قدمت إلى المجلس الوطني الفلسطيني السادس المنعقد في القاهرة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩، ص ٦١. أنظر أيضاً: «الأنوار»، ١٥/٢/ ١٩٧٠؛ «الأحد»، ١٩٦٩/٧/٢٧. ونقلت الصحيفتان عن:

Middle East Record 1969, pp. 275-276.

(٣٣) «الحرية»، ١٩٦٨/٩/٢.

(٣٤) أبو همام، «المقاومة عسكرياً»، ص ٣٥.

(٣٥) جورج حبش في «الأحد»، ١٩٦٩/١٠/١٩. نقلاً عن:

Middle East Record 1969, p. 269.

(٣٦) المصدر نفسه؛ أبو همام، «المقاومة عسكرياً»، ص ٢٨.

(٣٧) «الفكر العسكري لـ ج.ش.ت.ف.: حديث للهدف من أبو همام» (بيروت، لا تاريخ [١٩٧٠])، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٣٨) *Political and Armed Struggle*, p. 34.

(٣٩) «حوار حول القضايا الأساسية»، ص ٧٤ ـ ٧٥.

(٤٠) هاني الحسن، «فتح بين النظرية والتطبيق»، ص ٢٠.

(٤١) هاني الحسن، «وقفة عند الذكرى الرابعة»، ص ٤٤؛ هاني الحسن، «القاعدة الآمنة أو الاستشهاد»، «الثورة الفلسطينية»، العدد ٢٥، نيسان/أبريل ١٩٧٠، ص ١٩ (مقتبس في: العظم، «دراسة نقدية»، ص ٨٢ ـ ٨٣).

(٤٢) *Military Strategy of the PFLP*, pp. 72-74.

(٤٣) «عمان المساء» (عمان)، ١٩٦٩/٦/٩. نقلاً عن:

Middle East Record 1969, p. 276.

(٤٤) الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، «حركة المقاومة الفلسطينية»، ص ١٨. تكرر النقد نفسه لاحقاً في أدبيات ج.ش.د.ت.ف. أنظر مثلاً: «التقرير النظري والسياسي والتنظيمي» (بيروت، ١٩٨١)، ص ٤٦٧.

(٤٥) Edward Luttwak and Dan Horowitz, *The Israeli Army* (London, 1975), pp. 309-310.

(٤٦) الاقتباس الأول في:

Ze'ev Schiff, «Lebanon: Motivations and Interests in Israel's Policy,» *Middle East Journal*, 38: 2 (Spring 1984), p. 221;

الاقتباس الثاني في:

Moshe Dayan, *Jerusalem Post*, 12 May 1970.

(٤٧) أبو سهيل، وأبو عذاب (مقابلة)؛ قدَّر جابر، وهو قائد فدائي آخر من ج.ش.ت.ف.، أن دوريتين فقط من كل ٣٠ دورية كانت ترسل من الأردن إلى غزة كانتا تصلان إلى هناك فعلاً (مقابلة).

(٤٨) *Jerusalem Post*, 28 November 1968;

«دافار»، ١٩٦٩/١١/٢٦.

(٤٩) بشأن مصادر إسرائيلية رسمية، أنظر:

Arab Report & Record, 1-15 January 1971.

(٥٠) تمت الإشارة إلى تأثير الدفاعات الحدودية الإسرائيلية في مقابلات كثيرة. أنظر: «الفكر العسكري لـ ج.ش.ت.ف.»، ص ١٠؛ «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ١٣٣.

(٥١) «الفكر العسكري لـ ج.ش.ت.ف.»، ص ٤٤.

(٥٢) موسى الشيخ (مقابلة).

(٥٣) في ٣ ـ ٤ أيار/مايو ١٩٧٠. أنظر:

Middle East Record 1969-1970, p. 188.

(٥٤) «حوار حول القضايا الأساسية»، ص ٣٤.

(٥٥) *Arab Report & Record 1968*.

(٥٦) غازي خورشيد (تحرير)، «دليل حركة المقاومة الفلسطينية» (بيروت، ١٩٧١)، ص ٢١٠ ـ ٢١١.

(٥٧) «الكادحون والثورة الفلسطينية»، خطابان لجورج حبش في أيار/مايو ١٩٧٠ (بيروت، لا تاريخ [١٩٧٠])، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(٥٨) ذكرت ذلك، بالإضافة إلى جهات أُخرى، ج.ت.ع. في: «جبهة التحرير العربية أو التجربة القومية في العمل الفدائي»، ص ٢٠.

(٥٩) عبد الفتاح غانم، مؤسس مجموعة كتائب العودة (مقابلة).

(٦٠) «الحرية»، ١٩٦٩/٥/١٦.

(٦١) سمير الخطيب، كان حينئذ أمين سر مجلس قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني (مقابلة).

(٦٢) نوفل (مقابلة).

(٦٣) «كفاحنا المسلح بين النظرية والتطبيق»، ص ٣١.

(٦٤) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٩»، ص ٧٩.

(٦٥) «حوار حول القضايا الأساسية»، ص ١٩.

(٦٦) صايغ، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. للفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٤، ومؤسس مركز التخطيط، في إشارته إلى كمال عدوان الذي أصبح فيما بعد عضواً في اللجنة المركزية لحركة فتح (مقابلة).

(٦٧) صايغ، مقتبساً كلام عضو اللجنة المركزية لحركة فتح فاروق القدومي (مقابلة).

(٦٨) اكتشف الوثيقة يونس الكتري، الذي أصبح لاحقاً أمين سر اللجنة ووصل إلى عمان في نيسان/ أبريل ١٩٧١ (مقابلة).

(٦٩) «حوار حول القضايا الأساسية»، ص ١٨ ـ ١٩، ٢١ ـ ٢٣.

(٧٠) مقابلات في «أخبار اليوم»، ١٩٦٩/٧/٢٦. وكانت فتح أول من ذكر فكرة الحرب المتنقلة في أوائل سنة ١٩٦٨. أنظر: «الجلسة الثامنة: لماذا أنا فتح؟ ـ البرنامج الثالث: حرب التحرير الشعبية»، ص ٧٢.

(٧١) «حوار حول القضايا الأساسية»، ص ٢١ ـ ٢٣.

(٧٢) الخطيب، «في التجربة الثورية الفلسطينية»، ص ٨٥.

(٧٣) «المقاومة الفلسطينية والأوضاع العربية»، ص ٧.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٧٥) «حركة المقاومة الفلسطينية في واقعها الراهن»، ص ٥١؛ «اليوم»، ١٩٦٩/١١/٧، مقتبس في: *Middle East Record 1969*, p. 276.

(٧٦) بشأن النقد، أنظر: «الفكر العسكري لـ ج.ش.ت.ف.» ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٧٧) «المقاومة ومعضلاتها» (بيروت، لا تاريخ [١٩٧٠])، ص ١٣.

(٧٨) «الفكر العسكري لـ ج.ش.ت.ف.»، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٧٩) المصدر نفسه.

(٨٠) «المقاومة ومعضلاتها»، ص ١٥.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٨٢) «الحياة»، ١٩٧٠/١/٣.

(٨٣) الزبري (مقابلة)؛ ج.ش.ت.ف.، «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ١١٤ ـ ١١٥.

(٨٤) «كفاحنا المسلح بين النظرية والتطبيق»، في: «دراسات عسكرية» (عمان، ١٩٧٠)، ص ١٨.

(٨٥) مقتبس في: أبو همام، «المقاومة عسكرياً»، ص ٤٠.

(٨٦) أبو صلاح، كان كادراً رفيعاً في المفوضية (مقابلة).

(٨٧) الخواجة، كان حينئذ عضواً بارزاً في اللجنة؛ ياغي، كان حينئذ عضواً في المفوضية (مقابلة).

(٨٨) رأفت (مقابلة).

(٨٩) شنار، كان حينئذ كادراً يسارياً (مقابلة).

(٩٠) عبد ربه. وتحدث نوفل، الذي كان حينئذ كادراً عسكرياً رفيعاً من كوادر اليسار، عن مخازن الأسلحة (مقابلة).

(٩١) نوفل (مقابلة).

(٩٢) ج.ش.ت.ف.، «مهمات المرحلة الجديدة»، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(٩٣) صبحي أبو كرش، كان حينئذ كادراً كبيراً في القطاع الغربي التابع لفتح (مقابلة).

(٩٤) شنار (مقابلة).

(٩٥) عمر؛ الجيوسي، من كوادر فتح في ذلك الحين؛ جابر، كان حينئذ «فدائياً مطارداً»؛ الدوله (مقابلة).

(٩٦) أبو زيد، وأبو ماهر، وعزيز، كانوا سابقاً «فدائيين مطاردين»؛ منصور، كادر من القطاع الغربي (مقابلة).

(٩٧) بحيص (مقابلة).

(٩٨) عمر (مقابلة).

(٩٩) «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ١٢٣.

(١٠٠) المصدر نفسه.

(١٠١) حبيب قهوجي، «العرب في إسرائيل بعد عدوان ١٩٦٧»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٤، أيلول/سبتمبر ١٩٧١، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

(١٠٢) *Arab Report & Record 1970*; Elie Rekhess, «Israeli Arabs and the Arabs of the West Bank and Gaza: Political Affinity and National Solidarity,» *Asian and African Studies,* 23: 2 and 3 (November 1989), pp. 125-127.

(١٠٣) «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(١٠٤) وردت الأرقام الإسرائيلية في:

Middle East Record 1968, table 1, p. 352; *Middle East Record 1969-1970,* tables 1 and 2, pp. 221, 223;

وبشأن حصة قوات التحرير الشعبية أنظر: الأزعر، «المقاومة في قطاع غزة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥» (القاهرة، ١٩٨٧)، ص ١٤٢.

(١٠٥) أمنون كابليوك، «عال همشمار»، ١١/١٢/١٩٧٠. مقتبس في: علي زين العابدين الحسيني، «ملامح من التجربة النضالية الفلسطينية: حرب العصابات في مدن ومخيمات قطاع غزة»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٣٥، تموز/يوليو ١٩٧٤، ص ٦٨.

(١٠٦) «المقاومة ومعضلاتها»، ص ٤.

(١٠٧) ياغي (مقابلة).

(١٠٨) انتقدت ج.ش.ت.ف. فيما بعد الهجمات على المدنيين. أنظر: «موضوعات في حرب الشعب»، الجزء ٢، لا تاريخ [تقريباً ١٩٨٩]، ص ١٣٤.

(١٠٩) *Arab Report & Record 1970.*

(١١٠) الأخطاء الفلسطينية ملخصة في: الحسيني، «ملامح من التجربة الفلسطينية»، ص ٧١ ـ ٧٢. وانتقدت ج.ش.ت.ف. الثقة الزائدة بالنفس عند الفدائيين في: «موضوعات في حرب الشعب»، ص ١٣٤. اعتبر الزبري، وكان حينئذ عضو المكتب السياسي ومسؤول الشؤون العسكرية، أنه كان يجب تقنين المجهود العسكري لتجنب استثارة ردة فعل مبالغ فيها من جانب إسرائيل (مقابلة).

(١١١) خليفة، كان حينئذ قائداً ميدانياً (مقابلة).

(١١٢) عمر، كان كادراً من القطاع الغربي التابع لفتح (مقابلة).

(١١٣) «الجلسة العاشرة: كفاحنا المسلح وجدواه وكيف يجب أن نفهم مسيرته»، في: «الجلسات الحركية»، ١ ـ ١٢، ص ٩٠.

(١١٤) مقابلة في «الأسبوع العربي»، ١٩٦٨/١/٢٢. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨»، ص ٣٠.

(١١٥) بحيص، وعمر (مقابلة).

(١١٦) قائد من ج.ش.ت.ف. نقلت تصريحه مجلة «آخر ساعة»، ١٩٦٨/٤/١٧. مقتبس في:
Middle East Record 1968, p. 412.

(١١٧) تم حساب الأرقام من التصريحات الإسرائيلية الرسمية وأعيد نشرها في:
Middle East Record 1968; Middle East Record 1969-1970.

(١١٨) مقابلة مع مسؤول من فتح في: «روز اليوسف»، ١٩٧٠/٢/٩. مقتبس في:
Middle East Record 1969-1970, p. 250.

(١١٩) تصريحات متعددة مقتبسة في:
Middle East Record 1969-1970, p. 250.

(١٢٠) «الفكر العسكري لـ ج.ش.ت.ف.»، ص ٤٩.

(١٢١) مقابلة مع قائد لم يذكر اسمه في: «الأسبوع العربي»، ١٩٦٨/١/٢٢. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨»، ص ٣٠.

(١٢٢) كراس نشر في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨»، ص ٥٦.

(١٢٣) «تحرير الأقطار المحتلة وأسلوب الكفاح ضد الاستعمار المباشر»، في: فتح، «من منطلقات العمل الفدائي»، ص ٨٤ ـ ٨٥.

(١٢٤) «حوار حول القضايا الأساسية»، ص ٨٥.

(١٢٥) «فتح: الميلاد والمسيرة، حديث مع كمال عدوان»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٧، كانون الثاني/يناير ١٩٧٣، ص ٥٦.

(١٢٦) «الميلاد والمسيرة»، ص ٣٩.

(١٢٧) «الحرية»، ١٩٦٩/٩/٨.

(١٢٨) «الفكر العسكري لـ ج.ش.ت.ف.»، ص ٤٦، ٤٨.

(١٢٩) «الاستراتيجية العسكرية لـ ج.ش.ت.ف.»، ص ٩٠ ـ ٩٢.

(١٣٠) «الفكر العسكري لـ ج.ش.ت.ف.»، ص ٤٩.

(١٣١) «الحرية»، ١٩٦٨/٧/٢٩.

(١٣٢) ح.ق.ع.، «بعد العدوان الاستعماري الصهيوني»، ص ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣١.

(١٣٣) «الهدف»، ١٩٦٩/٩/٦.

(١٣٤) ج.ش.ت.ف.، «الجبهة الشعبية والعمليات الخارجية، مناقشات» (بيروت، لا تاريخ)، ص ١٢، ٢٩.

(١٣٥) «الفكر العسكري لـ ج.ش.ت.ف»، ص ٤٦؛ أبو همام، «المقاومة عسكرياً»، ص ٤٦.

(١٣٦) مقابلة في «النهار»، ١٩٦٩/٢/٢٥.

(١٣٧) «الفكر العسكري لـ ج.ش.ت.ف.»، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(١٣٨) مقابلة في «النهار»، ١٩٦٩/٢/٢٥.

(١٣٩) من تصريح في «الهدف»، ١٩٦٩/٩/١٣.

(١٤٠) *The Times*, 29 September 1970;

مقتبس في:

Middle East Record 1969-1970, p. 268.

(١٤١) مصطلح استخدمه محمد شديد، أنظر: «العنف الثوري الفلسطيني كعامل في السياسة الشرق أوسطية للولايات المتحدة»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٩٢/٩٣، تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ١٩٧٩، ص ١٩٢.

(١٤٢) «الثورة»، ١٩٦٨/١٢/٢٩. مقتبس في:

Middle East Record 1968, p. 418.

(١٤٣) حواتمه في «الأنوار»، ١٩٦٩/٩/٤. مقتبس في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩»، ص ١٠٨.

(١٤٤) *Jerusalem Post*, 19 March 1969.

(١٤٥) وردت الإحصاءات في:

Fateh, *Revolution Until Victory*, p. 22.

(١٤٦) «الفكر العسكري لـ ج.ش.ت.ف.»، ص ١٠.

(١٤٧) «الكادحون والثورة الفلسطينية»، ص ٣٢.

(١٤٨) «البديل الثوري لمشروع الدولة الفلسطينية التصفوي»، ج.ش.ت.ف.، دائرة الإعلام المركزي، ١٩٧٤، ص ٤٨.

الفصل التاسع

(١) مقابلة مع مسؤول من فتح لم يذكر اسمه في: «الأسبوع العربي»، ١٩٦٨/١/٢٢. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨»، ص ٣١.

(٢) مقتبس في: طلال سلمان، «مع فتح والفدائيين» (بيروت، ١٩٦٩)، ص ٧٣ ـ ٧٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٤) ناجي علوش، «حول استراتيجية الثورة العربية»، «دراسات عربية»، السنة الثالثة، العدد ٧، أيار/مايو ١٩٦٧، ص ٤.

(٥) علوش، «هل الثورة الفلسطينية حركة قومية عربية»؟، ص ٥٢ ـ ٥٣.

(٦) أعيد نشرها في: الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ٦٥.

(٧) فتح، «التجربة الصينية، التجربة الفيتنامية، التجربة الكوبية»، ص ٤٧ ـ ٥٠.

(٨) «حوار حول القضايا الأساسية»، ص ٩.

(٩) يوسف صايغ، «استراتيجية العمل لتحرير فلسطين» (بيروت، ١٩٦٨)، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(١٠) «حوار حول القضايا الأساسية»، ص ٩.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٠.

(١٢) خالد الحسن (مقابلة)؛ حسين، «أبو إياد (صلاح خلف): صفحات مجهولة من حياته»، ص ١٥٥.

(١٣) «قوانين حرب الشعب» في: «دراسات ثورية»، لا تاريخ [١٩٦٩]، ص ١٦٩.

(١٤) هاني الحسن، «فتح بين النظرية والتطبيق»، ص ٩.

(١٥) «الحرية»، ٨/٤/١٩٦٨.

(١٦) تم توضيح هذا التفكير على أفضل وجه في تصريح علني في شباط/فبراير ١٩٦٩. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩»، ص ٣٦ ـ ٤٧.

(١٧) مقابلة في «المجلس»، خريف سنة ١٩٩٥.

(١٨) «المحاورة» مصطلح يصف «تفاعلاً مستمراً بين المعاني التي تحمل كل منها القدرة على تكييف الأُخرى». نقلاً عن:

Linda Layne, *Home and Homeland: The Dialogies of Tribal and National Identities in Jordan* (Princeton, 1994), p. 9;

ويقتبس المؤلف مصطلحاً استخدمه M. Bakhtin وفسره محرر كتابه Michael Holquist.

(١٩) أفكار مأخوذة من:

Franz Schurmann, *Ideology and Organization in Communist China* (Los Angeles, 1968), pp. 22-23;

وهو يعرّف «العقيدة العملية» بأنها مجموعة أفكار تطرح لتقدم أدوات عقلانية للعمل.

(٢٠) هذا التعريف لـ «التقليدية» مأخوذ من:

Joseph Massad, «Conceiving the Masculine: Gender and Palestinian Nationalism,» *Middle East Journal*, 49: 3 (Summer 1995), p. 468.

(٢١) ناجي علوش، «حركة التحرير الوطني الفلسطيني والعمل الجماهيري»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٧، كانون الثاني/يناير ١٩٧٣، ص ١٥.

(٢٢) بالإضافة إلى مقابلات كثيرة أنظر: عثمان أبو غربية، «التنظيم بين النظرية والتطبيق في تجربتنا»، ١٩٨٤، ص ٧٢ ـ ٧٤.

(٢٣) حبش؛ أبو الرائد، كان حينئذ مسؤول شعبة عمان (مقابلة).

(٢٤) أبو غربية، «التنظيم»، ص ٢١٨.

(٢٥) شفيق، «حول التناقض والممارسة»، ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٢٦) أنظر مثلاً: صلاح خلف، «أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني»،

«شؤون فلسطينية»، العدد ٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، ص ٣٥.

(٢٧) Abu Iyad with Rouleau, *My Home*, pp. 60-61.

(٢٨) قمبرجي، كان حينئذ عضو لجنة إقليم مصر (مقابلة). وكان معتمد الإقليم، هايل عبد الحميد في الخارج، وتولى هاني الحسن القيادة موقتاً (مقابلة).

(٢٩) أبو نضال، «تاريخية الأزمة في فتح»، ص ٤٥.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٣١) حبش (مقابلة)؛ ناجي علوش، الذي كتب لاحقاً في: «الحرية»، ٤/ ٥/ ١٩٧١.

(٣٢) علوش، «حركة التحرير الوطني الفلسطيني والعمل الجماهيري»، ص ١٦.

(٣٣) حبش، مسؤول الميليشيا بعد تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨؛ أبو الرائد مسؤول شعبة عمان في ذلك الحين (مقابلة). وأشار ناجي علوش أيضاً إلى النقص في تسليح الميليشيا، أنظر: «الحرية»، ٤/ ٥/ ١٩٧١.

(٣٤) مثلاً في الشمال، مع القائد الفدائي معاذ العابد. وفقاً ليحيى يخلف عضو قيادة شعبة محلية في ذلك الحين (مقابلة).

(٣٥) غنيم، مسؤول الإدارة العسكرية في القيادة العامة حينئذ (مقابلة).

(٣٦) محجوب عمر (مقابلة).

(٣٧) «فتح تبدأ النقاش»، ص ١١.

(٣٨) غازي الحسيني، مساعد سابق للمفتي (مقابلة).

(٣٩) فتح، «الثورة الفلسطينية»، العدد ١٢، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨.

(٤٠) صخر (يحيى حبش)، «قواعد المسلكية الثورية»، لا تاريخ، ص ٢٤.

(٤١) بشأن التفصيل، أنظر: يوسف عبد الحق، «مؤسسة أسر الشهداء: الحماية الاجتماعية للنضال الفلسطيني»، «صامد الاقتصادي»، السنة الثانية عشرة، العدد ٧٩، كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٩٠.

(٤٢) بشأن تواريخ موجزة لهذه المؤسسات، أنظر: فتحي عرفات، «الصحة والحرب والصمود» (القاهرة، ١٩٨٩)؛ عبد العزيز اللبدي، «الهلال الأحمر الفلسطيني» (عمان، ١٩٨٨).

(٤٣) *Middle East Record 1969-1970*, p. 253.

(٤٤) حبش، واضع البرنامج والمسؤول عنه (مقابلة)؛
Middle East Record 1969-1970, pp. 251-252;
لمزيد من التفصيل، أنظر: علوش، «حركة التحرير الوطني الفلسطيني والعمل الجماهيري»، ص ١٧ ـ ١٨.

(٤٥) حبش (مقابلة).

(٤٦) صبري وعبد الكريم كانا ضابطي استخبارات في ذلك الحين؛ عبد الرحيم (مقابلة).

(٤٧) غنيم (مقابلة).

(٤٨) عمار (مقابلة).

(٤٩) عمار؛ غازي الحسيني، ضابط استخبارات حينئذ (مقابلة).

(٥٠) غازي الحسيني، من الأشخاص المقربين من المفتي سابقاً، وضابط في استخبارات فتح لاحقاً تولى إجراء التحقيق (مقابلة)؛ خلف في: «حوار حول القضايا الأساسية»، ص ١١.

(٥١) يقدم لنا سجل الإخوان المسلمين لـ «شهداء»، في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠، عينة مفيدة عن تنوع أصولهم. محمد عبد القادر أبو فارس، «شهداء فلسطين» (عمان، ١٩٩٠)، ص ٣٧٦ ـ ٣٨٦. وبشأن غياب أعضاء حزب التحرير الإسلامي، أنظر: العبيدي، «حزب التحرير الإسلامي»، ص ٦٥.

(٥٢) بشأن التفصيلات، أنظر: عبد الله أبو عزة، «مع الحركة الإسلامية في الأقطار العربية» (الكويت، ١٩٩١)، ص ١٢٣ ـ ١٦٥. مقتبس في: خالد الحروب، «حماس، الفكر والممارسة السياسية» (بيروت، ١٩٩٦)، ص ٣٠.

(٥٣) عبد الله عزام، «حماس: حركة المقاومة الإسلامية، الجذور التاريخية والميثاق» (القيوين، ١٩٨٩)، ص ٧١؛ «السبيل»، العدد ١٠، ص ٨.

(٥٤) يحيى يخلف، كان حينئذ عضواً يسارياً في قيادة شعبة الشمال (مقابلة).

(٥٥) غازي الحسيني، وحبش (مقابلة)؛ العبيدي، «حزب التحرير الإسلامي»، ص ٦٥.

(٥٦) أبو نضال، «تاريخية الأزمة في فتح»، ص ٤٥.

(٥٧) غنيم (مقابلة).

(٥٨) عثمان أبو غربية، كان حينئذ كادراً بارزاً في فتح؛ أبو الرائد (مقابلة).

(٥٩) علوش؛ عودة؛ أبو الرائد (مقابلة).

(٦٠) حبش (مقابلة).

(٦١) استمر حبش في إنكار أي دور لعدة أعوام لاحقة. أنظر: مقابلة في «الوسط»، ١٩٩٥/١١/٦.

(٦٢) إسحق، كادر بارز في جبهة التحرير الفلسطينية عندئذ؛ شنار، مسؤول قطاع في ح.ق.ع. حينئذ (مقابلة).

(٦٣) عبد ربه، عضو قيادة ج.ش.ت.ف. حينئذ؛ الدوله، قائد قطاع في ح.ق.ع. حينئذ؛ أبو راشد، كادر في جبهة التحرير الفلسطينية حينئذ (مقابلة).

(٦٤) الدوله (مقابلة).

(٦٥) رأفت، وشنار (مقابلة).

(٦٦) حمودة، كادر بارز في ح.ق.ع. حينئذ (مقابلة).

(٦٧) عبد ربه (مقابلة).

(٦٨) هاني الهندي (مقابلة).

(٦٩) عبد ربه؛ الخواجه؛ حمودة (مقابلة).

(٧٠) غازي الخليلي، كان كادراً بارزاً في ح.ق.ع. وجرى إعداد الوثيقة في بيته (مقابلة).

(٧١) «التقرير السياسي الأساسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، آب/أغسطس ١٩٦٨.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٧٣) «الحرية»، ١٩٦٨/١٠/٢٨.

(٧٤) تقدير حجم القوة من مصطفى الزبري، عضو القيادة العسكرية لـ ج.ش.ت.ف. حينئذ؛ علي

إسحق، عضو القيادة العسكرية لـ ج.ش. ـ ق.ع. حينئذ (مقابلة).

(٧٥) الزبري؛ الخواجة، كادر بارز في الأردن حينئذ؛ عبد ربه (مقابلة). وقد ردد التهمة نفسها فيما بعد معارضو جبريل من داخل تنظيمه. أنظر: ج.ش. ـ ق.ع.، «مذكرة داخلية»، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، ص ٢.

(٧٦) ياغي، ضابط كبير في جنوب الأردن حينئذ؛ عبد ربه (مقابلة).

(٧٧) حمودة (مقابلة).

(٧٨) «الحرية»، ١١/١١/١٩٦٨؛ قدورة (مقابلة).

(٧٩) عبد ربه (مقابلة).

(٨٠) «الحرية»، ١٧/٢/١٩٦٩.

(٨١) نوفل (مقابلة).

(٨٢) نوفل؛ شنار؛ ياغي (مقابلة).

(٨٣) فواز طرابلسي، عضو مؤسس (مقابلة).

(٨٤) الخليلي (مقابلة).

(٨٥) نوفل؛ شنار؛ الدوله (مقابلة).

(٨٦) «الموسوعة الفلسطينية»، المجلد الثاني، ص ١١ ـ ١٢؛ أحمد سعد وعبد القادر ياسين، «الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ ـ ١٩٧٠» (القدس، ١٩٧٨)، ص ١١٢.

(٨٧) سمير الخطيب؛ عبد الرحمن جبارة، عضو المكتب السياسي حينئذ؛ أحمد ذكرة (مقابلة).

(٨٨) خليل هندي، عضو المكتب السياسي للمنظمة الشعبية لتحرير فلسطين حينئذ (مقابلة).

(٨٩) ذكرة (مقابلة).

(٩٠) خليل هندي (مقابلة).

(٩١) «الحرية»، ١٦/٥/١٩٦٩.

(٩٢) «المقاومة الفلسطينية والأوضاع العربية»، ص ٣٠.

(٩٣) «حول العفوية والنظرية في العمل الفدائي الفلسطيني»، ص ٩١، ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٩٤) «المقاومة الفلسطينية والأوضاع العربية»، ص ١١، ١٥، ١٧، ٣٠، ٣٣.

(٩٥) «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ١٥ ـ ١٦.

(٩٦) «الجبهة... وقضية الانشقاق»، ص ٦٧، ٨٥.

(٩٧) حمودة، وعلي (مقابلة).

(٩٨) حمودة، كان عضو اللجنة المركزية ومسؤول المكتب في ذلك الحين (مقابلة). أكد القائد العسكري لـ ج.ش.ت.ف.، أبو همام، هذا الاتجاه بصورة عامة، من دون أن يذكر أي مجموعة بالاسم في: «وقفة نقدية أمام المقاومة قبل أحداث أيلول وخلالها وبعدها»، في: «المقاومة الفلسطينية: الواقع والتوقعات»، ص ١٥٠.

(٩٩) نبيل عبد الرحمن، كان مفوضاً سياسياً محكوماً عليه بالإعدام (مقابلة).

(١٠٠) «لماذا.. منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟»، ص ١٥٦ ـ ١٩٢.

(١٠١) Kazziha, *Revolutionary Transformation*, p. 100.

(١٠٢) «الحرية»، ١٠/٢/١٩٦٩؛ «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ٧٩.

(١٠٣) نزيه حمزة، مسؤول الشعبة اللبنانية، في حوار بعنوان: «تقييم دور الحركات الوطنية العربية في دعم حركة المقاومة الفلسطينية»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٧، آذار/مارس ١٩٧٢، ص ٩٦. الإشارة إلى شعبة السعودية في «الهدف»، ٣/٥/١٩٨٠.

(١٠٤) «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ٨٥.

(١٠٥) وفقاً لكادر سابق في ج.ش.ت.ف. وعضو أول خلية لبنانية في حزب العمل الاشتراكي العربي (مقابلة).

(١٠٦) «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ١٧.

(١٠٧) «الاستراتيجية السياسية والتنظيمية»، لجنة الإعلام المركزي، ١٩٨٣ (الطبعة الرابعة)، ص ٢٥ ـ ٣٠.

(١٠٨) تحدث الخواجة وأم عذاب، التي كانت فدائية في ذلك الحين، عن وضع النساء (مقابلة). وهناك مقابلات كثيرة بشأن الحرس الأحمر منها مقابلة مع حمودة.

(١٠٩) غازي خورشيد، «المقاومة الفلسطينية والعمل الاجتماعي»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٦، كانون الثاني/يناير ١٩٧٢، ص ١١٧.

(١١٠) «نحو التحول إلى تنظيم بروليتاري ثوري»، دائرة الإعلام، نيسان/أبريل ١٩٧٠، ص ٣٧.

(١١١) ذكرها، مثلاً، منير شفيق، «معركة أيلول عسكرياً».

(١١٢) بشأن الخطة التآمرية، هاني الهندي (مقابلة)؛

Arab Report & Record, October, 1969;

«الدستور»، ٢٣/١١/١٩٦٩، و١٤/٣/١٩٧٠، و٢٥/١/١٩٧١؛ «الحوادث»، ٧/١١/١٩٦٩. مقتبس في: عباس مراد، «الدور السياسي للجيش الأردني، ١٩٢١ ـ ١٩٧٣» (بيروت، ١٩٧٣)، ص ١٢٨.

(١١٣) «الأنوار»، ٤/٩/١٩٦٩. مقتبس في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩»، ص ١٠٨.

(١١٤) مقابلة مع جورج حبش في «النهار»، ١٦/١٢/١٩٦٩.

(١١٥) الخليلي، كادر في ج.ش.ت.ف. قام بترتيب الاتصال بالقذافي (مقابلة).

(١١٦) «الأهرام»، ١٤/١٢/١٩٦٩. مقتبس في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩»، ص ٧٦.

(١١٧) سلمان، «مع فتح والفدائيين»، ص ٦.

(١١٨) «الهدف»، ٢٦/٧/١٩٦٩.

(١١٩) «الفكر العسكري للجبهة الشعبية»، ص ٥٠ ـ ٥١.

(١٢٠) حمودة (مقابلة).

(١٢١) مطر (تحرير)، «حكيم الثورة»، ص ١٠٨ ـ ١١٠.

(١٢٢) علي؛ نسيم؛ هويدي؛ الدخاخنة (مقابلة).

(١٢٣) سلمان، «مع فتح والفدائيين»، ص ٤١.

(١٢٤) علي (مقابلة).

(١٢٥) الدوله (مقابلة).

(١٢٦) ياغي (مقابلة).

(١٢٧) تم التعبير عن دعم الفدائيين الشيوعيين في عدة أعداد من «الحرية»، في خريف سنة ١٩٦٨ وسنة ١٩٦٩. وتحدث نوفل وعبد الكريم عن المساعدة العسكرية السرية (مقابلة).

(١٢٨) «جبهة التحرير العربية»، ص ١٠.

(١٢٩) وفقاً لمؤسس حزب البعث ميشيل عفلق. مقتبس في:
Shemesh, *The Palestinian Entity*, p. 123.

(١٣٠) عبد الوهاب الكيالي، «أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٧، آذار/مارس ١٩٧٢، ص ٤٦.

(١٣١) أبو خالد، لاحقاً القائد العسكري لجبهة التحرير العربية (مقابلة). وفقاً لأحد المصادر، شكّل الفلسطينيون ٣٠٪ من أعضاء ج.ت.ع.، واللبنانيون ٣٥٪ والعراقيون ٣٠٪، والبقية من السوريين ومن جنسيات أُخرى. أنظر: Shemesh, *The Palestinian Entity*, p. 123.

(١٣٢) ماجد الخطيب، لاحقاً آمر كتيبة في ج.ت.ع. وعضو مجلسها العسكري (مقابلة).

(١٣٣) «الأنوار»، ١٤/٨/١٩٦٩. مقتبس في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩»، ص ١٢١.

(١٣٤) الوزير (مقابلة)؛ الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ٨٥.

(١٣٥) الكيالي، «النضال الفلسطيني: دروس وعبر» (بيروت، ١٩٧٢)، ص ٣٢.

(١٣٦) العمله، كان آمر معسكر في ذلك الحين (مقابلة).

(١٣٧) العمله، والوزير (مقابلة).

(١٣٨) بشأن نقد موسع من جانب منظّر بارز في ج.ت.ع.، أنظر: طارق أحمد، «الدولة الفلسطينية بين الخطأ التكتيكي والتفريط الاستراتيجي»، بتاريخ شباط/فبراير ١٩٧٠، وأعيدت طباعته في: طارق أحمد، «دولة بعض فلسطين: مناقشة نقدية لشعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية» (بيروت، ١٩٧٣).

(١٣٩) ذكرة (مقابلة).

(١٤٠) محمود حمدان (أبو عدوي)، لاحقاً القائد العسكري لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني (مقابلة).

(١٤١) تألّفت الأنظمة من ٨ نقاط و١٥ مادة. أنظر: ج.ش.د.ت.ف.، «المقاومة الفلسطينية والأوضاع العربية».

(١٤٢) «كيف تتفجر الثورة الشعبية المسلحة»، ص ١٦٣.

(١٤٣) «الكادحون والثورة الفلسطينية»، ص ٣٢.

(١٤٤) «التقرير السياسي الأساسي». أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨»، ص ٦٦٢.

(١٤٥) المصدر نفسه، ص ٦٦٤؛ «الحرية»، ١٩٦٩/٨/٢٥.

(١٤٦) «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨»، ص ٦٦٧.

(١٤٧) «الميلاد والمسيرة»، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(١٤٨) «حوار حول القضايا الأساسية»، ص ١٧.

(١٤٩) اليحيى، وسمير الخطيب (مقابلة).

(١٥٠) «حوار حول القضايا الأساسية»، ص ١٧.

(١٥١) بيان الهيئة العاملة لتحرير فلسطين، ٢٨ آب/أغسطس ١٩٦٩. مقتبس في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩»، ص ١٢٥.

(١٥٢) «حوار حول القضايا الأساسية»، ص ٧.

(١٥٣) خالد الحسن (مقابلة).

(١٥٤) «اليوميات الفلسطينية»، ١٩٧٢/١/٣، المجلد ١٥، ص ٩.

(١٥٥) حميد، «مقررات»، ص ٩٧.

(١٥٦) المصدر نفسه، «قرارات حول التنظيم الشعبي»، الفقرات ١ ـ ٥، ص ١١٦ ـ ١١٧.

(١٥٧) شحادة يوسف، «الواقع الفلسطيني والحركة النقابية» (بيروت، ١٩٧٣)، ص ٨٥، ٨٨ ـ ٨٩.

(١٥٨) المصدر نفسه، ص ٩٤، والملحق رقم ١، الجدولان ١ و٢. يستخدم المؤلف إحصاءات سنة ١٩٦٠ بالنسبة إلى سورية، لكنه يقدر أن رقم ٢٠,٠٠٠ عضو يمثل أقل من ربع المجموع بحلول فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧١.

(١٥٩) مندس، «العمل والعمال»، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠.

(١٦٠) موسى شحادة، «ملاحظات حول تجربة الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٦، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، ص ١٥٩ ـ ١٦٠.

(١٦١) حميد، «مقررات»، ص ٢٣٤.

(١٦٢) «الأهرام»، ١٩٦٩/٢/٦. مقتبس في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩»، ص ٨٠.

(١٦٣) «الصياد»، ١٩٦٩/٢/١٢. مقتبس في:
Middle East Record 1969-1970, p. 332.

(١٦٤) «أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني»، الجزء ٢، «شؤون فلسطينية»، العدد ٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، ص ٤١؛ «الصياد» ١٩٦٩/٢/١٢. مقتبس في:
Middle East Record 1969-1970, p. 332.

(١٦٥) حميد، «مقررات»، ص ١٢٠.

(١٦٦) «صوت فلسطين»، تموز/يوليو ١٩٦٩.

(١٦٧) «النهار»، ١٩٦٩/٦/٤.

(١٦٨) المصدر نفسه.

(١٦٩) جمال أبو زايد؛ بدران؛ الترك؛ شقورة؛ صرصور؛ العاجز وآخرون (مقابلة).

(١٧٠) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩»، ص ٧٠ ـ ٧١.

(١٧١) *The Daily Star*, 30 December 1969;
مقتبس في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩»، ص ٧٩.

الفصل العاشر

(١) بشأن اقتباسات عن قادة فتح، أنظر:
Le Monde, 12 novembre 1970;
هاني الهندي؛ إسحق (مقابلة)؛ الكيالي، «النضال الفلسطيني»، ص ٣٩؛ ج.ت.ف.، «المقاومة الفلسطينية والدروس المستفادة من الظروف التي مرت بها»، قسم التثقيف والتوعية، شعبة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي، دمشق، ١٩٧١، ص ١٢ ـ ١٣. وبشأن ذكر المقاومة وانتقادها، أنظر: «فتح في خدمة الشعب»، مكتب التعبئة والتنظيم، العدد ١٠١، ص ١٠؛ مقتبس في: العظم، «دراسة نقدية»، ص ٢٠٩.

(٢) اعترف جميع الفصائل بهذا الأمر لاحقاً. الوزير؛ خالد الحسن؛ حبش؛ علوش؛ غنيم؛ نوفل؛ فؤاد عبد الكريم؛ هاني الهندي؛ الزبري؛ ياغي؛ إسحق؛ إسحق الخطيب الذي أصبح لاحقاً كادراً فدائياً شيوعياً (مقابلة). وانظر أيضاً التقرير الشفهي الذي قدمه أمين سر اللجنة التنفيذية إبراهيم بكر في شباط/فبراير ١٩٧١، مقتبس في: بلال الحسن، «المقاومة الفلسطينية»، شهريات، «شؤون فلسطينية»، العدد ٢، أيار/مايو ١٩٧١، ص ١٤٧.

(٣) «عشر سنين على إعادة تشكيل الحزب الشيوعي الفلسطيني»، ص ٤٨.

(٤) محمد بشير رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية في ذلك الحين؛ معن أبو نوار، مسؤول شعبة التوجيه المعنوي في الجيش (مقابلة).

(٥) ناجي علوش، «نحو استراتيجية جديدة للثورة الفلسطينية»، «دراسات عربية»، العدد ٤، شباط/فبراير ١٩٧١، ص ١٠.

(٦) «العمل الفدائي في الأردن»، ص ٣٤.

(٧) «كيف تتفجر الثورة الشعبية المسلحة»، ص ١٦٥.

(٨) تصريح في: «الحرية»، ١٩٦٩/٢/١٧. وأكد هويدي النداء إلى عبد الناصر (مقابلة).

(٩) علوش، «نحو استراتيجية جديدة للثورة الفلسطينية»، ص ١١ ـ ١٢.

(١٠) عباس مراد، «الدور السياسي للجيش الأردني، ١٩٢١ ـ ١٩٧٣» (بيروت، ١٩٧٣)، ص ١٢٤.

(١١) يذكر خليل هندي روايتين تفصيليتين للحادثة في: «التعبئة الأردنية ضد المقاومة الفلسطينية قبل هجمة سبتمبر ١٩٧٠»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٤، أيلول/سبتمبر ١٩٧١.

(١٢) «الأقصى» و«الجندي» تم الاطلاع عليهما ضمن مجموعة خاصة.

(١٣) معن أبو نوار في مقابلة صحافية أعادت نشرها «الحرية»، ١٩٧١/٢/٢٢.

(١٤) «الهدف»، ١٩٧٠/٥/٢.

(١٥) شهادة ثلاثة من أعضاء الشعبة الخاصة، بمن فيهم ضابط كبير، أدلوا بها لاستخبارات فتح. أنظر النص في: نبيل شعث وخليل هندي وفؤاد بوارشي وموسى شحادة (تحرير)، «المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني» (بيروت، ١٩٧١)، ص ٤٧٢ ـ ٤٧٨.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) Abu Iyad with Rouleau, *My Home*, pp. 75-76.

(١٩) في مقابلة أجرتها معه مجلة:

Jeune Afrique, 19 octobre 1971;

أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١»، ص ٨٠٩.

(٢٠) «الهدف»، ٩/٥/١٩٧٠.

(٢١) «المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني»، ص ١٣٩.

(٢٢) مقتبس في: بلال الحسن، «أحداث أيلول ومسؤولية النظام الأردني»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١، آذار/مارس ١٩٧١، ص ٤٩.

(٢٣) التفصيلات والأرقام من مقابلة مع مسؤول المقاومة الشعبية، في: «النهار»، ١٢/٢/١٩٧٠.

(٢٤) أبو نوار (مقابلة).

(٢٥) النص في: «الوثائق الأردنية ١٩٧٠» (عمان، ١٩٧١)، ص ٣١ ـ ٣٣.

(٢٦) «المقاومة الفلسطينية والأوضاع العربية»، ص ١٤ ـ ١٥.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٢٨) «الحرية»، ٢٣/٢/١٩٧٠.

(٢٩) مذكرة داخلية من مكتب التنظيم المركزي للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، ١٥ شباط/فبراير ١٩٧٠. مقتبسة في: الحسن، «أحداث أيلول»، ص ٤٢.

(٣٠) «الحرية»، ٣٠ آذار/مارس ١٩٧٠.

(٣١) «الشرارة»، العدد ٦، نيسان/أبريل ١٩٧٠.

(٣٢) «الكادحون والثورة الفلسطينية»، ص ١٤، ١٧.

(٣٣) «هزيمة حزيران وانطلاق المقاومة»، ص ١٧.

(٣٤) «الهدف»، ١٤ و٢١/٣/١٩٧٠.

(٣٥) «الكادحون والثورة الفلسطينية»، ص ٤٢ ـ ٤٤.

(٣٦) «الهدف»، ١٤ و٢١/٣/١٩٧٠.

(٣٧) عودة؛ علوش؛ أبو الرائد (مقابلة)؛ أبو ثائر، «صحافة فتح والثورة»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٧، كانون الثاني/يناير ١٩٧٣، ص ٧١.

(٣٨) عوض خليل، «مسار اليسار الفلسطيني من الماركسية إلى البيريسترويكا»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٢١٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، ص ٣٠.

(٣٩) «وثيقة خاصة»، مقتبسة في: خورشيد، «دليل حركة المقاومة الفلسطينية»، ص ٨٧.

(٤٠) ممثل الصاعقة في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. سامي العطاري في مقابلة مع «شؤون فلسطينية»،

العدد ٧، آذار/مارس ١٩٧٢، ص ٣٤.

(٤١) النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨»، ص ٥٦٦.

(٤٢) «قضايا السلم والاشتراكية»، العدد ١٠/١١، ١٩٦٨.

(٤٣) الحزب الشيوعي الأردني، «الحزب الشيوعي الأردني في النضال من أجل صد العدوان الإمبريالي ـ الإسرائيلي وتصفيته»، تقرير المكتب السياسي الذي أقرته بالإجماع اللجنة المركزية للحزب في اجتماعها في أواخر آب/أغسطس سنة ١٩٦٨، ص ١٩.

(٤٤) الشريف، «في الفكر الشيوعي»، ص ١١٢.

(٤٥) إسحق الخطيب؛ سمير عبد الله، كان كادراً شيوعياً حينئذ (مقابلة).

(٤٦) «عشر سنين على إعادة تشكيل»، ص ٥١.

(٤٧) تم تأكيد تاريخ القرار في مطبوعة الحزب الشيوعي الأردني. أنظر: «الجذور الاقتصادية للانتهازية اليمينية»، شباط/فبراير ١٩٧١، ص ١٨. وذكرت المطبوعة نفسها أن «الجناح اليميني» وافق على القرار في ذلك الحين، ووافق أيضاً على استخدام «قنابل المولوتوف الحارقة» ضد الجنود الإسرائيليين في الضفة الغربية.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(٤٩) إسحق الخطيب، وعاروري (مقابلة). تم تأكيد ذلك في تقرير الحزب الشيوعي الأردني، «التقرير السياسي للكونفرنس الحزبي»، نيسان/أبريل ١٩٧٠، ص ٩.

(٥٠) إسحق الخطيب (مقابلة).

(٥١) «عشر سنين على إعادة تشكيل»، ص ٥٥.

(٥٢) النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠»، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

(٥٣) حسن عصفور، كان كادراً شيوعياً حينئذ (مقابلة).

(٥٤) «تقرير الحزب الشيوعي الأردني»، آذار/مارس ١٩٧١، ص ٥.

(٥٥) الاقتباس الأول في:

V. Kondrashov, in *Isvestya,* 8 May 1966;

والاقتباس الثاني في: مذكرة سوفياتية إلى إسرائيل، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦. أنظر الاقتباسين في:

Yodfat and Arnon-Ohanna, *PLO Strategy and Tactics,* p. 85.

(٥٦) عرفات في حديث إلى وكالة أنباء «سانا»، ١٣/٤/١٩٧٠.

(٥٧) *Komsomol'skaya Pravda,* 12 April 1970.

(٥٨) بشأن النقد الفلسطيني لموقف الأحزاب الشيوعية العربية من قضية فلسطين منذ سنة ١٩٤٨، أنظر: ناجي علوش، «الشيوعيون العرب وحركة التحرر الوطني»، «دراسات عربية»، السنة الثالثة، العدد ١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦.

(٥٩) الحزب الشيوعي اللبناني، «نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه»، الجزء الأول (بيروت، ١٩٧١)، ص ٤٣؛ الحزب الشيوعي اللبناني، «الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة» (بيروت، ١٩٧٢)، ص ٣٤٢.

(٦٠) «قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري» (بيروت، ١٩٧٢)، ص ٨٤.

(٦١) عاروري، وآمر فصيل الأنصار الذي طلب عدم ذكر اسمه (مقابلة).

(٦٢) إسحق الخطيب (مقابلة).

(٦٣) آمر فصيل الأنصار (مقابلة).

(٦٤) عاروري (مقابلة). انتقد جناح السلفيتي الشعار بشدة في وقت لاحق. أنظر: «عشر سنين على إعادة تشكيل»، ص ٤٨.

(٦٥) رسالة التكليف من الملك إلى نائب قائد الجيش اللواء محمد خليل عبد الدايم، مقتبسة في: الحسن، «أحداث أيلول»، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٦٦) النص في: «الوثائق الأردنية ١٩٧٠»، ص ٤٤.

(٦٧) «الكادحون والثورة الفلسطينية»، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٦٩) النص الكامل في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠»، ص ٣٠٠ ـ ٣٠١.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٣٠١.

(٧١) «لماذا تشترك الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في المجلس الوطني الفلسطيني السابع وبشكل رمزي؟»، بيان صادر في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٠، ص ١٠.

(٧٢) أكرم الصفدي (مقابلة).

(٧٣) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠»، ص ٨؛ «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٢، ص ٣٣.

(٧٤) مقابلة مع عرفات في: «الحياة»، ٣٠ و٣١/١٢/١٩٨٩. أكدت هذه الرواية مصادر فلسطينية وأردنية.

(٧٥) Abu Iyad with Rouleau, *My Home*, p. 80.

(٧٦) من غير الواضح ما إذا تم استشارة اليسار أم لا، لكن ج.ش.د.ت.ف.، على الأقل، أكدت لاحقاً معارضتها لتأليف «حكومة وطنية»، لأن هذا سيعني التصالح بين السلطتين في البلد. أنظر: ج.ش.د.ت.ف.، «تقرير المكتب السياسي»، الذي تم تقديمه إلى المؤتمر التأسيسي المنعقد في ٢١ آب/أغسطس ١٩٧٠، ص ٢١ (مقتبس في: بلال الحسن، «أحداث أيلول»، ص ٤٢).

(٧٧) «المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني»، ص ٩٢.

(٧٨) النص في: «الوثائق الأردنية ١٩٧٠»، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٧٩) استعرنا فكرة «السيادة المتعددة» من:

Timothy Wickham-Crowley, *Guerrillas and Revolutionaries in Latin America: A Comparative Study of Insurgents and Regimes since 1956* (Princeton, 1992), p. 185.

(٨٠) بشأن أمثلة لتصريحات الصاعقة، أنظر: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١١، ص ٥٤٦، ٥٥١.

(٨١) أنظر مثلاً: «فتح»، ١ و٢/٧/١٩٧٠.

(٨٢) تصرفت ج.ش.ت.ف. بناء على أوامر حبش، بحسب التميمي الذي كان حينئذ مساعداً لحبش (مقابلة).

(٨٣) «الأهرام»، ١٩٧٠/٨/١٧.

(٨٤) الصفدي (مقابلة).

(٨٥) ناطق باسم فتح في: «اليوميات الفلسطينية»، ١٩٧٠/٨/٦، المجلد ١٢؛
Donald Browne, «The Voices of Palestine: A Broadcasting House Divided,» *Middle East Journal,* 29: 2 (Spring 1975), pp. 140-141.

(٨٦) ناجي علوش، «نحو ثورة فلسطينية جديدة» (بيروت، ١٩٧٢)، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٨٧) «فتح: الميلاد والمسيرة، حديث مع كمال عدوان»، ص ٥٢. للاطلاع على وجهة نظر مماثلة أنظر رأي عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. إبراهيم بكر في: بلال الحسن، «المقاومة الفلسطينية»، شهريات، «شؤون فلسطينية»، العدد ٢، أيار/مايو ١٩٧١، ص ١٤٧.

(٨٨) عباس مراد، كان حينئذ ضابطاً أردنياً وعضواً سرياً في فتح (مقابلة).

(٨٩) ضابط استخبارات من فتح؛ صخر حبش المسؤول عن الاتصالات السياسية في الجيش (مقابلة).

(٩٠) ضابط استخبارات من فتح؛ سعيد مراغة (مقابلة). ظلّ مراغة على إصراره بعد أعوام كثيرة على أن الانقلاب كان سينجح في حال تنفيذه.

(٩١) ضابط استخبارات من فتح (مقابلة).

(٩٢) نوفل، كان حينئذ نائب قائد قوات ج.ش.د.ت.ف. في الشمال (مقابلة).

(٩٣) ياغي، مسؤول الإدارة العسكرية لـ ج.ش.ت.ف. حينئذ، والذي تمت الاجتماعات في بيته (مقابلة).

(٩٤) الصفدي، والخواجة (مقابلة).

(٩٥) حمودة (مقابلة).

(٩٦) مراد، «الدور السياسي للجيش الأردني»، ص ١٣٥.

(٩٧) النص في: «الوثائق الأردنية ١٩٧٠»، ص ١٤٣.

(٩٨) خليل هندي، كان عضو المكتب السياسي عندئذ (مقابلة).

(٩٩) نايف حواتمه، «العمل بعد حرب تشرين لدحر الحل الاستسلامي التصفوي وانتزاع حق تقرير المصير (ج.ش.د.ت.ف.، ١٩٧٤)، ص ٣٩.

(١٠٠) عبد ربه، الأمين العام المساعد لـ ج.ش.د.ت.ف. في ذلك الحين؛ خليل هندي، عضو المكتب السياسي حينئذ (مقابلة).

(١٠١) «تقرير المكتب السياسي» المقدم إلى المؤتمر، الفصل ١، ص ٢١. مقتبس في: الحسن، «أحداث أيلول»، ص ٤٢.

(١٠٢) عبد ربه؛ نوفل؛ بلال الحسن عضو المكتب السياسي حينئذ، هاني الهندي (مقابلة).

(١٠٣) عبد ربه (مقابلة).

(١٠٤) مذكرة رسمية مقتبسة في: «المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني»، ص ١٠٤.

(١٠٥) مقابلة في «النهار»، ١٩٧٠/٩/٦.

(١٠٦) «الكادحون والثورة الفلسطينية»، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(١٠٧) «الهدف»، ١٩٧٠/٨/١.

(١٠٨) المصدر نفسه.

(١٠٩) المصدر نفسه، ٨/٨/١٩٧٠.

(١١٠) الأرقام من ياغي (مقابلة). ويعطي الصفدي تقديراً أقل وهو ٥٠٠ فدائي، وكان حينئذ عضو القيادة العسكرية لـ ج.ش.ت.ف. (مقابلة).

(١١١) فؤاد عبد الكريم، قائد قطاع حينئذ (مقابلة).

(١١٢) أكده، مثلاً: الخواجة؛ حمودة؛ علي (مقابلة).

(١١٣) «الهدف»، ٥/٩/١٩٧٠.

(١١٤) «هآرتس»، ١٤/٩/١٩٧٠.

(١١٥) «الهدف»، ١٩/٩/١٩٧٠.

(١١٦) المصدر نفسه، ١٠/١٠/١٩٧٠.

(١١٧) المصدر نفسه، ١٩/٩/١٩٧٠.

(١١٨) المصدر نفسه، ١٢/٩/١٩٧٠.

(١١٩) الخواجة (مقابلة).

(١٢٠) التميمي (مقابلة).

(١٢١) علي (مقابلة).

(١٢٢) الخواجة (مقابلة).

(١٢٣) اليحيى، الذي فاوض في شأن إطلاق الركاب المحتجزين لدى ج.ش.ت.ف.؛ حمودة مسؤول شعبة ج.ش.ت.ف. في مخيم البقعة حينئذ؛ نبيل عبد الرحمن، آمر قاعدة فدائية تابعة لـ ج.ش.ت.ف. (مقابلة).

(١٢٤) محلل كبير في الاستخبارات الأردنية في ذلك الحين (مقابلة).

(١٢٥) «فتح: الميلاد والمسيرة، حديث مع كمال عدوان»، ص ٥٢.

(١٢٦) مسؤول إعلامي في فتح منير شفيق في: «المأزق العربي الفلسطيني ومشروع روجرز»، ندوة نشرت في: «دراسات عربية»، العدد ١٢، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، ص ١٢٧.

(١٢٧) مقابلة في: «شؤون فلسطينية»، العدد ٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، ص ٣٥.

(١٢٨) أحمد جبريل، «أزمة حركة المقاومة: نقد ذاتي»، محاضرة ألقيت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢، ج.ش. - ق.ع.، ص ١٢.

(١٢٩) ج.ت.ف.، «المقاومة الفلسطينية والدروس المستفادة»، ص ١٩ - ٢٠.

(١٣٠) *Jeune Afrique*, 19 octobre 1971;

أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١»، ص ٨٠٧، ٨٠٨.

(١٣١) الوزير (مقابلة).

(١٣٢) اقتبسه عضو سابق في اللجنة المركزية لحركة فتح، وعضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وعضو المجلس الوطني الفلسطيني حسام الخطيب في: «الثورة الفلسطينية: إلى أين؟»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٤، أيلول/سبتمبر ١٩٧١، ص ١٧.

(١٣٣) مثلاً، أمام ج.ش.د.ت.ف.؛ هندي (مقابلة).

(١٣٤) «فتح: الميلاد والمسيرة، حديث مع كمال عدوان»، ص ٥٢.

(١٣٥) محجوب عمر، كادر كبير حضر الحادثة المشار إليها (مقابلة).

(١٣٦) يوسف صايغ، كان عندئذ عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. (مقابلة).

(١٣٧) كان ذلك واضحاً من تصريحات عرفات العلنية. أنظر: صادق العظم، «دراسة نقدية لفكر المقاومة الفلسطينية» (بيروت، ١٩٧٣)، ص ٦٢، ٦٥؛ أبو همام، «وقفة نقدية أمام المقاومة قبل أحداث أيلول وخلالها وبعدها»، في: «المقاومة الفلسطينية: الواقع والتوقعات»، ص ١٥١ ـ ١٥٢.

(١٣٨) «النهار»، ٣ و٤/٩/١٩٧٠.

(١٣٩) قام الأردن بنشر الرسالة العراقية. أنظر: المصدر نفسه، ٣/٩/١٩٧٠.

(١٤٠) «الشرارة»، ١/٩/١٩٧٠.

(١٤١) تم إثبات ذلك في محضر الاجتماع. أنظر النص في: عبد المجيد فريد (تحرير)، «من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية» (بيروت، ١٩٧٩)، ص ٢٥٠ ـ ٢٥١.

(١٤٢) «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٢، ص ٣١٧.

(١٤٣) محلل كبير سابق في جهاز الاستخبارات الأردنية (مقابلة).

(١٤٤) نشر الخبر أول مرة في: «الشرارة»، ٨/٩/١٩٧٠.

(١٤٥) ذكرت مصادر فلسطينية في ذلك الوقت أن الضابطين، كاسب الصفوق وغاصب عطا الله، كانا بين قادة الحلقة. أنظر: المصدر نفسه، ٨/٩/١٩٧٠.

(١٤٦) حميد، «مقررات المجلس الوطني الفلسطيني»، ص ١٧١.

(١٤٧) الخطيب، «في التجربة الثورية الفلسطينية»، ص ١٠١.

(١٤٨) نايف حواتمه في مقابلة مع «شؤون فلسطينية»، العدد ٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، ص ٥٣.

(١٤٩) «فتح»، ١١/٩/١٩٧٠.

(١٥٠) وفيق رمضان، «حرب الأخوة»، تقرير خاص لـ «النهار»، ملف سلسلة العالم العربي، العدد ٥٧، بيروت، ١٩٧١، ص ٢٦.

(١٥١) نصوص الاستقالات والتعيينات في: «الجريدة الرسمية»، ١٥/٩/١٩٧٠؛ «الوثائق الأردنية ١٩٧٠»، ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

(١٥٢) نوفل (مقابلة).

(١٥٣) محجوب عمر، كادر كبير عايش الأحداث (مقابلة).

(١) بشير (مقابلة).

(٢) el-Edroos, *The Hashemite Arab Army*, pp. 450-451.

(٣) Ibid.;

بشير (مقابلة).

(٤) النص في: «العمل الفدائي في الأردن»، ص ١٣٤ ـ ١٤٧.

(٥) العمله، كان عضواً في تلك اللجنة؛ حبش، كان حينئذ عضو قيادة إقليم فتح (مقابلة).

(٦) أنظر مثلاً نصوص الخطط التي أعيد نشرها في: «العمل الفدائي في الأردن»، ص ٢١٤ ـ ٢١٦، ٢١٧ ـ ٢٢٥. وأكد عودة صحتها (مقابلة).

(٧) ج.ش.ت.ف.، «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ١٣٩.

(٨) الدوله (مقابلة).

(٩) ج.ش.د.ت.ف.، «حملة أيلول: دروس ونتائج» (الأردن، لا تاريخ [أوائل ١٩٧١])، ص ١٨ المصدر ١.

(١٠) أكد صحة ذلك، مثلاً، الوزير وفؤاد عبد الكريم ونوفل (مقابلة).

(١١) منير شفيق، «معركة أيلول عسكرياً».

(١٢) الخطيب، «في التجربة الثورية الفلسطينية»، ص ٩٤، ٩٦ ـ ٩٧.

(١٣) أنظر الجزء المتعلق بالأردن في:

The Military Balance 1970 (London, 1971).

(١٤) الأرقام الرسمية وردت في:

el-Edroos, *The Hashemite Arab Army*, pp. 449-450;

والتقدير الأدنى في:

Ibid., p. 658;

بشير (مقابلة).

(١٥) تستند الأرقام إلى مقابلات كثيرة، مثلاً، الوزير وعودة والعمله ونصر يوسف وأبو الرائد وعمر والزبري وفؤاد عبد الكريم وياغي والصفدي ونوفل والدوله وإسحق وأبو خالد وسمير الخطيب واليحيى وشقورة وإسحق الخطيب والقدومي وصرصور وأبو مرزوق وتمراز (مقابلة). وانظر أيضاً: «العمل الفدائي في الأردن»، ص ١١، ١٣، ١٨؛

Black September (Beirut: PLO Research Centre, 1971), p. 59.

(١٦) *Black September*, p. 59;

يبدو أن هذه الأرقام صحيحة بصورة عامة.

(١٧) الوزير، ونوفل (مقابلة).

(١٨) صرح عرفات، فيما بعد، أن عدد الفدائيين التابعين لـ م.ت.ف. في الأردن كان ١٥٠٠ فدائي إضافة إلى ٤٠٠٠ عنصر ميليشيا. أنظر: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٥، ص ١٥.

(١٩) نوفل (مقابلة).

(٢٠) يخلف؛ نوفل؛ مروان بكير، كان حينئذ مفوضاً سياسياً في ج.ش.ت.ف. في القطاع الشمالي (مقابلة).

(٢١) أكد ذلك منير شفيق في: «الثورة الفلسطينية بين النقد والتحطيم» (بيروت، ١٩٧٣)، ص ١٥٧.

(٢٢) Abu Iyad with Rouleau, *My Home*, p. 85; Patrick Seale, *Abu Nidal: A Gun for Hire* (London, 1992), p. 78.

(٢٣) القدومي، كان ضابط ارتباط في ذلك الحين (مقابلة).

(٢٤) مراد، كان ضابطاً في الجيش الأردني وعضواً سرياً في حركة فتح حينئذ (مقابلة).

(٢٥) حمودة، ضابط ارتباط ج.ش.ت.ف. مع العراقيين (مقابلة).

(٢٦) الوزير، وبشير (مقابلة).

(٢٧) نوفل (مقابلة). بشأن البيانات التفصيلية عن القوات السورية، أنظر: «العمل الفدائي في الأردن»، ص ٩٨؛

el-Edroos, *The Hashemite Arab Army*, p. 453-456;

تقرير داخلي للجيش الأردني نشرته مجلة «الهدف»، ١٨/٩/١٩٧١؛ وأكد صحة هذه البيانات جنرال سابق في الجيش السوري (مقابلة).

(٢٨) لقد أُصيبت عدة آليات في مواجهة محدودة بين الوحدات السورية والعراقية. وشهد مراد تلك المواجهة (مقابلة).

(٢٩) البيان الرسمي مقتبس في: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٢، ص ٤١٧.

(٣٠) Abu Iyad with Rouleau, *My Home*, p. 85.

(٣١) محمود عباس، «أوراق سياسية: ما أشبه الأمس باليوم... ولكن؟»، مخطوطة غير منشورة، ص ١٠٧.

(٣٢) بشأن التفصيلات، أنظر:

Efraim Karsh and Inari Rautsi, *Saddam Hussein: A Political Biography* (London, 1991), pp. 47-50, 59-60.

وبعد عدة أعوام اعترف صدام حسين بأنه عارض التدخل في الأردن لتجنب إراقة الدماء بين الإخوة العرب («السياسة»، ١٧/١/١٩٨١). وقد ورد اعترافه هذا في:

Karsh and Rautsi, *Saddam Hussein*, p. 60;

واتهم الرئيس السوداني جعفر النميري، في مذكراته، التكريتي بتلقي رشوة أردنية كبيرة، أنظر: «الحياة»، ٢٥ ـ ٢٩/٤/١٩٩١.

(٣٣) تم تأكيد مشاركة ج.ت.ف. في: «صوت فلسطين»، العدد ٣٣، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠.

(٣٤) Henry Kissinger, *The White House Years* (London, 1979), pp. 619, 628.

(٣٥) كان جبريل أحد الذين وجهوا هذا النداء، وفقاً لضابط في ج.ش. ـ ق.ع. تسلم الرسالة، وطلب عدم ذكر اسمه (مقابلة).

(٣٦) منصور الشريف، آمر لواء (مقابلة).

(٣٧) الوزير، والعمله (مقابلة).

(٣٨) «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٢، ص ٣٩١.

(٣٩) النص في: «الوثائق الأردنية ١٩٧٠»، ص ٢١٣، ٢١٥ ـ ٢١٦.

(٤٠) بشأن رواية خلف، أنظر:

Abu Iyad with Rouleau, *My Home*, pp. 85-88.

(٤١) الشريف؛ هديب؛ علي (مقابلة).

(٤٢) «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٢، ص ٤١٠.

(٤٣) النصوص في: «الوثائق الأردنية ١٩٧٠»، ص ٢٥٧ ـ ٢٦٠؛ «الوثائق العربية ١٩٧٠»، ص ٦٥٧ ـ ٦٥٩.

(٤٤) الرقم الأدنى أعطاه حابس المجالي في: «اليوميات الفلسطينية»، ١٩٧٠/٩/٢٦، المجلد ١٢، ص ٤٠٩؛ وقد تحدث بعض المصادر الإسرائيلية عن مصرع ٢٠,٠٠٠ شخص. أنظر: المصدر نفسه، ص ٤٠٩. وأعطى عرفات تقديراً معقولاً إذ تحدث عن مصرع ٣٤٠٠ شخص وجرح ١٠,٨٠٠ آخرين. أنظر: «فتح»، ١٩٧١/٣/٢٤.

(٤٥) el-Edroos, *The Hashemite Arab Army*, p. 459;

بشأن تصريح عرفات، أنظر «اليوميات الفلسطينية»، ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٢، المجلد ١٥، ص ٩؛ ومقابلات كثيرة، مثلاً مع بشير ومحمد جهاد ومراد ومازن حجازي وجميعهم ضباط سابقون؛ محجوب عمر من كوادر فتح، وكان مسؤولاً عن نقل الجنود الفارين إلى سورية (مقابلة).

(٤٦) استناداً إلى ملفات دائرة الشؤون الاجتماعية التابعة لـ م.ت.ف. التي اطلع عليها المؤلف. وقال عرفات إن مجموع القتلى ٩١٠، لكنه ادعى أن ٨٦٠ منهم من حركة فتح. أنظر: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٢، ص ٦٨٤. وأعطى صلاح خلف رقماً معقولاً أكثر وهو ٧٠٠ ـ ٨٠٠ إصابة في صفوف فتح بمن فيهم الذين أصيبوا بجروح خطرة. أنظر: المصدر نفسه، ص ٦٨٤. وصرح ج.ت.ف. أن «مئات الشهداء» سقطوا في صفوفه. أنظر: «صوت فلسطين»، العدد ٣٣، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، ص ٣٧. وتدل سجلات ج.ت.ف. بشأن خسائره في حروب أُخرى وعدد الإصابات المسجلة في أرشيفه على أن خسائره في معارك أيلول/سبتمبر كانت أقل كثيراً مما صرح به. كما صرح ممثل الصاعقة في اللجنة التنفيذية، سامي عطاري، أن الصاعقة فقدت ٩٣ عنصراً، لكنه لم يوضح إذا كانت هذه الخسارة قد وقعت في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ فقط. أنظر: «أحاديث مع قادة المقاومة»، ص ٣٥. وأوردت ج.ش.ت.ف. سقوط ٥٠ من عناصرها، وهذا أقل من الرقم المسجل لدى دائرة الشؤون الاجتماعية في م.ت.ف. أنظر: «سجل الخالدين»، الجزء الأول، سجل الشهداء ١٩٦٤ ـ ١٩٧٠ (بيروت، لا تاريخ).

(٤٧) يعتمد الرقم الأدنى على سجل دائرة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية، وهو سجل لا يتضمن كل الشهداء. وقد اطلع عليه المؤلف. والرقم الأعلى من بيان لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني أعيد نشره في: «المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني»، ص ٥٠٢. وربما تضمن هذا البيان الإصابات في صفوف العسكريين الفلسطينيين.

(٤٨) أعطى الملك حسين وجنرال أردني عدداً يتراوح ما بين ١٦,٠٠٠ و٢٠,٠٠٠ معتقل، بينما تحدث الأدغم عن ٢٥,٠٠٠ معتقل. أنظر: المصدر نفسه، ص ٢٤٠؛ «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٢، ص ٤٠٣، ٦٤٢.

(٤٩) الخطيب، «في التجربة الثورية الفلسطينية»، ص ٩٨؛ «فتح»، ١٩٧١/٣/٢٤.

(٥٠) بشأن انقطاع الدعم العربي، أنظر: «التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني ١٩٧٠» (عمان، ١٩٧١)، ص ٣، ٢٧.

(٥١) نص رسالة التعيين في: «الجريدة الرسمية ١٩٧٠»، ص ١٤١١ ـ ١٤١٢.

(٥٢) النص في: «الوثائق العربية ١٩٧٠»، ص ٦٥٧ ـ ٦٥٨.

(٥٣) صرح صلاح خلف أن م.ت.ف. كانت سعيدة بالاتفاق، لكنه أضاف أن رئيس الحكومة، وصفي التل، بلّغه فيما بعد أن الملك لم ينو قط التزام الاتفاق. أنظر: أبو إياد مع رولو، «فلسطيني بلا هوية» (الكويت، لا تاريخ)، ص ١٥٠.

(٥٤) نص المؤتمر الصحافي في: «الوثائق العربية ١٩٧٠»، ص ٧٠٦ ـ ٧٠٩.

(٥٥) منيب المصري، كان وزيراً في ذلك الوقت (مقابلة).

(٥٦) «الهدف»، ١٩٧٠/١٠/١٠.

(٥٧) المصدر نفسه، ١٩٧٠/١٠/٢٤.

(٥٨) اليحيى (مقابلة).

(٥٩) مقابلة في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ مقتبسة في: العظم، «دراسة نقدية»، ص ١٥٦.

(٦٠) مقابلة في «الأهرام»، ١٩٧١/٢/١. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١»، ص ١١٠.

(٦١) مقابلة في «النهار»، ١٩٧١/١/١٦.

(٦٢) أبو أحمد فؤاد (فؤاد عبد الكريم)، «تجربة الكفاح المسلح الفلسطيني منذ العشرينات إلى الثورة الفلسطينية المعاصرة»، «الطريق»، العدد ٥، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، ص ٤٦.

(٦٣) ج.ش.د.ت.ف.، «حملة أيلول»، ص ١٨ المصدر ١.

(٦٤) بشأن غياب قادة ج.ت.ع.، أنظر: الكيالي، «أحاديث مع قادة المقاومة»، ص ٤٧.

(٦٥) الكيالي، «النضال الفلسطيني»، ص ٣٣، ٣٧.

(٦٦) ج.ش.ت.ف.، «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ١٣٩.

(٦٧) «ملخص الرؤية السياسية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في مرحلة ما بعد أيلول»، لا تاريخ [تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ١٩٧١]. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١»، ص ٧٧٤ ـ ٧٧٥.

(٦٨) مسؤول في ج.ش. ـ ق.ع. لم يكشف عن اسمه في مقابلة مع «إلى الأمام»، العدد ٣٦٧، ١٩٧١/٩/١٧.

(٦٩) مقابلة بعنوان: «الثورة الفلسطينية ومشاكلها»، «دراسات عربية»، العدد ٤، شباط/فبراير ١٩٧١، ص ٤.

(٧٠) «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ١٣٩.

(٧١) ج.ش.ت.ف.، «مهمات المرحلة الجديدة»، التقرير السياسي للمؤتمر الوطني الثالث، آذار/مارس ١٩٧٢، ص ٥١؛ ج.ش.د.ت.ف.، «حملة أيلول»، ص ٢٨.

(٧٢) «مهمات المرحلة الجديدة»، ص ١٣٦.

(٧٣) الزبري، وفؤاد عبد الكريم (مقابلة).

(٧٤) «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ١٣٩.

(٧٥) ج.ش.ت.ف.، «مهمات المرحلة الجديدة»، ص ٥٠.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٧٧) ج.ش.د.ت.ف.، «حملة أيلول»، ص ٦.

(٧٨) أحمد جبريل، «أزمة حركة المقاومة: نقد ذاتي»، محاضرة ألقيت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢، ج.ش. ـ ق.ع.، ١٩٧٢، ص ١٢.

(٧٩) مقابلة في: «إلى الأمام»، العدد ٣٦٧، ١٧/٩/١٩٧١.

(٨٠) مسؤول من ج.ش. ـ ق.ع. لم يكشف عن اسمه في مقابلة مع «إلى الأمام»، العدد ٣٦٧، ١٧/٩/١٩٧١؛ ج.ش. ـ ق.ع.، «البرنامج السياسي»، الذي أقره المؤتمر العام الرابع، ٢٠ ـ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٧٣، ص ٣٠.

(٨١) مقابلة في «روز اليوسف»، العدد ٢٢٧٣، ٣/١/١٩٧٢. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢»، ص ٢.

(٨٢) مقابلة في «الأهرام»، ١/٢/١٩٧١؛ أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١»، ص ١١٠.

(٨٣) *Le Monde*, 12 novembre 1970;

مقتبس في:

Middle East Record 1969-1970, p. 338.

(٨٤) «الثورة الفلسطينية ومشاكلها»، ص ٣.

(٨٥) بلال الحسن، «المقاومة الفلسطينية»، شهريات، «شؤون فلسطينية»، العدد ٢، أيار/مايو ١٩٧١، ص ١٤٧.

(٨٦) «النهار»، ١٧/١/١٩٧١.

(٨٧) «الميلاد والمسيرة: حديث مع كمال عدوان»، ص ٥٣.

(٨٨) «الهدف»، ١٧/١٠/١٩٧٠. كذلك التميمي، المساعد الذي رافق حبش في سفره (مقابلة).

(٨٩) مقابلة في «الهدف»، ٣١/١٠/١٩٧٠.

(٩٠) المصدر نفسه، ١٧/١٠/١٩٧٠.

(٩١) المصدر نفسه، ٢٦/١٢/١٩٧٠؛ «الوحدة الوطنية الفلسطينية»، لا تاريخ [تقريباً سنة ١٩٧٣].

(٩٢) الخواجة؛ حمودة؛ ياغي؛ صبحي التميمي؛ علي؛ بكير؛ الناطور (مقابلة).

(٩٣) الناطور (مقابلة).

(٩٤) تبنت ج.ش.ت.ف. هذا الموقف رسمياً في مؤتمرها العام الثالث في آذار/مارس ١٩٧٢.

(٩٥) «الهدف»، ١٨/٣/١٩٧٢.

(٩٦) الأرقام من ياغي (مقابلة).

(٩٧) بكير (مقابلة).

(٩٨) الخواجة (مقابلة).

(٩٩) الخواجة، وحمودة (مقابلة).

(١٠٠) ج.ش.د.ت.ف.، «حملة أيلول»، ص ١٠، ٢٨.

(١٠١) الدوله، آمر الفدائيين الذين أرسلوا إلى سورية (مقابلة).

(١٠٢) سعد وياسين، «الحركة الوطنية الفلسطينية»، ص ١١٤؛ «عشر سنين على إعادة تشكيل».

(١٠٣) «عشر سنين على إعادة تشكيل»، ص ٥٨.

(١٠٤) إسحق الخطيب، وآمر قطاع شيوعي (مقابلة).

(١٠٥) الحزب الشيوعي الأردني، «نحو جبهة وطنية معادية للاحتلال: مشروع برنامج»، حزيران/يونيو ١٩٧١، ص ٣.

(١٠٦) الخطيب، «الثورة الفلسطينية: إلى أين؟»، ص ٨.

(١٠٧) مقابلة في: «شؤون فلسطينية»، العدد ٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، ص ٣٨.

(١٠٨) بلال الحسن، «المقاومة الفلسطينية»، شهريات، «شؤون فلسطينية»، العدد ١، آذار/مارس ١٩٧١، ص ١٥٤.

(١٠٩) «النهار»، ٢٠/٢/١٩٧١.

(١١٠) كتاب التعيين في: «الجريدة الرسمية ١٩٧٠»، عمان، ص ١٥٤٠ ـ ١٥٤٢.

(١١١) بيان القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧١. «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٣، ص ٣٢٢.

(١١٢) بلال الحسن، «المقاومة الفلسطينية»، شهريات، «شؤون فلسطينية»، العدد ١، آذار/مارس ١٩٧١، ص ١٥٨؛ «الهدف»، ٢٤/١٠/١٩٧٠.

(١١٣) el-Edroos, *The Hashemite Arab Army*, pp. 460, 471;

ج.ش.د.ت.ف.، «حملة أيلول»، ص ٥٩؛ عرفات في مقابلة في: «فتح»، ٢٤/٣/١٩٧١؛ «الحرية»، ٢٠/٩/١٩٧١.

(١١٤) el-Edroos, *The Hashemite Arab Army*, pp. 460-461;

غازي الخليلي، «قبل الخروج من الأردن»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٥٨، حزيران/يونيو ١٩٧٦، ص ٥٣ ـ ٥٦.

(١١٥) ناجي علوش، «وقفة بعد معركة أيلول مباشرة»، أعيد نشره في: «نحو ثورة فلسطينية جديدة»، ص ١٥.

(١١٦) ناجي علوش، «الثورة الفلسطينية أمام التحديات الكبرى»، «دراسات عربية»، السنة السابعة، العدد ٣، كانون الثاني/يناير ١٩٧١.

(١١٧) «الأمر بتنظيم الجيش الشعبي»، أمر وزارة الدفاع رقم ١ لعام ١٩٧٠، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، «الجريدة الرسمية»، العدد ٢٢٧٢، ٢/١٢/١٩٧٠، ص ١٦٦٦.

(١١٨) «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٢، ص ٦٦٤.

(١١٩) أكد بشير حدوث المحاكمات العسكرية (مقابلة).

(١٢٠) النص في: «الوثائق العربية ١٩٧٠»، ص ٧٧٧.

(١٢١) شفيق، «الثورة الفلسطينية بين النقد والتحطيم»، ص ١٣.

(١٢٢) الخواجة؛ حمودة؛ صبحي التميمي (مقابلة).

(١٢٣) «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ١٤١.

(١٢٤) قدّم صلاح خلف، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، لاحقاً نقداً صريحاً للعمل الفدائي في الأردن في: «أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(١٢٥) «الهدف»، ٢٦/١٢/١٩٧٠.

(١٢٦) النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١»، ص ٦٣ ـ ٦٤.

(١٢٧) علوش، «نحو استراتيجية جديدة للثورة الفلسطينية»، ص ١٥.

(١٢٨) «النهار»، ١٧/١/١٩٧١.

(١٢٩) «الهدف»، ١٦/١/١٩٧١.

(١٣٠) مقابلة في «النهار»، ١٧/١/١٩٧١.

(١٣١) فؤاد عبد الكريم (مقابلة).

(١٣٢) حافظت ج.ش.ت.ف. على رؤيتها عدة أعوام. أنظر: «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ١٤١.

(١٣٣) el-Edroos, *The Hashemite Arab Army*, pp. 460-461.

(١٣٤) يخلف (مقابلة).

(١٣٥) إذاعة فتح من دمشق، مقتبس في: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٣، ص ٣٣٢.

(١٣٦) النص في: «الوثائق العربية ١٩٧١»، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٢.

(١٣٧) التصريحات في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١»، ص ٢٦٥، ٢٦٧ ـ ٢٦٨.

(١٣٨) عودة (مقابلة). أنظر مثالاً للاحتجاجات في: ناجي علوش، «الحرية»، ٤/٥/١٩٧١.

(١٣٩) التصريحات على لسان الأدغم والتقرير النهائي الذي وضعته اللجنة في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١»، ص ٢٧٣، ٢٨٧ ـ ٢٨٩، ٢٩١ ـ ٢٩٣، ٢٩٥.

(١٤٠) فيما يتعلق بتصريحات حكومية بشأن مخازن الأسلحة أنظر: المصدر نفسه، ص ٢٩٤.

(١٤١) التل، مقابلة في «النهار»، ٦/٦/١٩٧١.

(١٤٢) «الهدف»، ٣/٧/١٩٧١.

(١٤٣) «الحرية»، ١٢/٧/١٩٧١.

(١٤٤) el-Edroos, *The Hashemite Arab Army*, p. 462;

أنظر: البيانات العسكرية الفلسطينية في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١»، ص ٦٠٦ ـ

٦٠٧، ٦١٠ ـ ٦١١؛ محمد كتمتو، «المقاومة الفلسطينية ومعركة الأحراش» (بيروت، ١٩٧٣)، ص ٣٦.

(١٤٥) el-Edroos, *The Hashemite Arab Army*, p. 462.

(١٤٦) بيان م.ت.ف. في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٤، ص ١١٢ ـ ١١٣؛ «فتح»، ١٨/٨/١٩٧١؛ بشير، ولواء أردني طلب عدم ذكر اسمه؛ رأفت، كان قائد قوات ج.ش.د.ت.ف. في عجلون حينئذ (مقابلة).

(١٤٧) الإحصاءات التفصيلية من دائرة الشؤون الاجتماعية التابعة لـ م.ت.ف.، اطلع عليها المؤلف؛ مصادر رسمية فلسطينية في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٤، ص ٨٤، ١١٨؛ تصريح صحافي للتل في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١»، ص ٦١٨ ـ ٦٢٢؛ أبو إياد مع رولو، «فلسطيني بلا هوية»، ص ١٥٥.

(١٤٨) «الوثائق العربية ١٩٧١»، ص ٤٩٥ ـ ٤٩٦.

(١٤٩) أبو إياد مع رولو، «فلسطيني بلا هوية»، ص ١٥٥.

(١٥٠) «الحرية»، ١٢/٧/١٩٧١؛ الشريف؛ هديب؛ حمادة فراعنة، فدائي من ج.ش. ـ ق.ع. في سورية حينئذ (مقابلة).

(١٥١) خليل الوزير، «تعميم داخلي» (عمان، ربيع ١٩٨٤)، ص ٤ ـ ٥؛ رواية شاهد عيان، حمودة (مقابلة).

(١٥٢) الناطق باسم الجيش الأردني، مقتبس في: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٤، ص ٩٨.

(١٥٣) بلال الحسن، «المقاومة الفلسطينية»، شهريات، «شؤون فلسطينية»، العدد ٤، أيلول/سبتمبر ١٩٧١، ص ١٦٨.

(١٥٤) أعلنت فتح أول سلسلة من الهجمات في آب/أغسطس. أنظر: «فتح»، ٢٥/٨/١٩٧١.

(١٥٥) «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٤، ص ٢٩١، ٢٩٥.

(١٥٦) حمادة فراعنة، كادر في ج.ش.د.ت.ف. في الأردن حينئذ؛ عبد الفتاح غانم، كادر في ج.ش. ـ ق.ع. مسؤول شعبة الأردن حينئذ (مقابلة).

(١٥٧) «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٤، ص ٣٢، ١٣٧؛ بلال الحسن، «المقاومة الفلسطينية»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، ص ٢٠١.

(١٥٨) خلف في مقابلة في:

Jeune Afrique, 19 octobre 1971.

(١٥٩) «الدستور»، ١٣/٩/١٩٧٠. مقتبس في: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٤، ص ٣١٩.

(١٦٠) «الحياة»، ١٠/٩/١٩٧٠. مقتبس في: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٤، ص ٣٠٣.

(١٦١) نقل أمين سر منظمة الصاعقة زهير محسن موقف سورية إلى اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، خبر نشر في «بيروت»، ١٨/٩/١٩٧١. مقتبس في: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٤، ص ٣٤٤.

(١٦٢) مسؤول من فتح لم يكشف عن اسمه، «الحياة»، ١٠/٩/١٩٧٠.

(١٦٣) «الدستور»، ٣/ ١١/ ١٩٧١. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١». ص ٨٢٤ ـ ٨٢٥.

(١٦٤) موقف التل أكده أفراد عائلته، وأكده بشير أيضاً (مقابلة).

(١٦٥) خالد الحسن في مقابلة في:

Alan Hart, *Arafat: Terrorist or Peacemaker?* (London, 1984), pp. 339, 340, 346;

وأكد ذلك فيصل حوراني، الذي رافق الحسن إلى القاهرة وتم إعلامه بالمحادثات السرية التي تجري (مقابلة).

(١٦٦) نص التصريح الأردني في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١»، ص ٩١٠.

الفصل الثاني عشر

(١) الهيثم الأيوبي، «المقاومة الفلسطينية في الدفاع الديناميكي المرن»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٩، آذار/ مارس ١٩٧٣، ص ٢٨.

(٢) مرقص، «المقاومة الفلسطينية»، ص ٢٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٢٥

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٦، ١٢٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٢١.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٧) العظم، «دراسة نقدية لفكر المقاومة الفلسطينية» (بيروت، ١٩٧٣)، ص ٨٩ ـ ٩٣ مثلاً.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٩٩.

(٩) المصدر نفسه، الفصل الأول، ص ١٤٤، ١٧١.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٨١ ـ ١٨٢ مثلاً.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٨٦.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢١٣، ٢١٤، ٢٢٠.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٣، ٢٥٥؛ العظم، «دراسات يسارية حول القضية الفلسطينية» (بيروت، ١٩٧٠)، ص ١٥١ ـ ١٥٢.

(١٤) الخطيب، «في التجربة الثورية الفلسطينية»، ص ١١٦ ـ ١١٨.

(١٥) الخطيب، «الثورة الفلسطينية: إلى أين؟»، ص ٧، ٨، ٣٠.

(١٦) مقتبس في مقابلة مع عرفات في «الأنوار»، ١/ ١/ ١٩٧١. وقد عبّر صلاح خلف عن مشاعر مماثلة في مقابلة مع مجلة:

Jeune Afrique, 20 octobre 1970;

مقتبسة في:

(*Middle East Record 1969-1970*, p. 340);

أنظر مقابلة القدومي في: «الثورة الفلسطينية ومشاكلها»، ص ٢.

(١٧) ج.ش.ت.ف.، «مهمات المرحلة الجديدة»، ص ٨٠؛ ج.ت.ع.، «جبهة التحرير العربية»، ص ١٦.

(١٨) وكالة أنباء «وفا»، ١٩٧٢/٧/٤. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢»، ص ٣٣٠.

(١٩) ناجي علوش، «بين تقديس العلنية وتقديس السرية»، في: «حول الخط الاستراتيجي العام لحركتنا ولثورتنا» (بيروت، ١٩٧٤)، ص ٨٨.

(٢٠) خلف، «أحاديث مع قادة المقاومة»، ص ٣٠.

(٢١) الخطيب، «حدود مقفلة وجسور مفتوحة»، ص ٥١.

(٢٢) علوش، «نحو استراتيجية جديدة»، ص ١٤٥.

(٢٣) خطاب علني أعيد نشره في: «على الفور»، وكالة الأنباء العراقية، العدد ٨٣٠، ١٢/٢٨/ ١٩٧٠. مقتبس في: العظم، «دراسة نقدية»، ص ٦٢، ٦٥.

(٢٤) مقابلة القدومي في: «الثورة الفلسطينية ومشاكلها»، ص ٤.

(٢٥) مقابلة في «روز اليوسف»، ١٩٧١/٨/١٦. مقتبسة في: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٤، ص ٢٠٤.

(٢٦) «ثورتنا في عامها الثامن»، «المسيرة»، العدد ١، كانون الثاني/يناير ١٩٧٢، ص ٨. مقتبس في: العظم، «دراسة نقدية»، ص ٣٥.

(٢٧) نص حديث خاص مع فدائيي فتح أعيد نشره في: «المحرر»، ١٩٧٢/١/٢٠. مقتبس في: العظم، «دراسة نقدية»، ص ٦٩ ـ ٧٠.

(٢٨) شفيق، «الثورة الفلسطينية بين النقد والتحطيم»، ص ١٢. أبدى ناجي علوش رأياً مماثلاً في افتتاحية في: «الثورة الفلسطينية»، العدد ٣١، ١٩٧١/١/١.

(٢٩) «ثورتنا في عامها الثامن»، ص ٩.

(٣٠) خلف، «أحاديث مع قادة المقاومة»، ص ٣٠.

(٣١) شفيق،«الثورة الفلسطينية بين النقد والتحطيم»، ص ٤٤.

(٣٢) مقابلة في:

Jeune Afrique, 19 octobre 1971.

(٣٣) مقابلة في: «أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٤، أيلول/سبتمبر ١٩٧١، ص ٢٨١.

(٣٤) صبحي أبو كرش، كادر كبير من فتح مسؤول عن تنظيم فتح في غزة (مقابلة).

(٣٥) وزير الشرطة شلومو هليل ووزير الدفاع موشيه دايان،

Arab Report & Record 1970, 1971.

(٣٦) «معاريف»، ١٩٧١/٥/١٣؛ دايان ومصادر رسمية أُخرى، في:

Middle East Record 1969-1970, p. 363; *Financial Times*, 26 January 1972;

مقتبس في:

Arab Report & Record 1972.

(٣٧) *Middle East Record 1969-1970*, p. 225; *Arab Report & Record 1971*;
«عال همشمار»، ٣٠/٧/١٩٧١.

(٣٨) بيان ج.ش.ت.ف. في: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٣، ص ٦١٨. وانظر أيضاً مقابلة حبش في: «أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني»، «شؤون فلسطينية» العدد ٤، أيلول/سبتمبر ١٩٧١، ص ٢٩٨.

(٣٩) «معاريف»، ١/٤/١٩٧١.

(٤٠) استناداً إلى تقرير للأمم المتحدة مقتبس في:
Arab Report & Record 1972;
ونشرت الأرقام الرسمية الإسرائيلية في صحيفة «دافار»، ٦/٩/١٩٧١؛ وفي صحيفة «هآرتس»، ٢١/١٠/١٩٧١.

(٤١) «اليوميات الفلسطينية»، ٨/٢/١٩٧٢، المجلد ١٥، ص ١٤٣.

(٤٢) مقابلة في «الديار»، ٢٣ ـ ٢٩/٩/١٩٧٤. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤»، ص ٣٤٢.

(٤٣) تصريح صحافي مقتبس في: «اليوميات الفلسطينية»، ٥/٧/١٩٧١، المجلد ١٤، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٤٤) «الحرية»، ١٢/٧/١٩٧١؛ «النهار»، ٣/١١/١٩٧١.

(٤٥) تصريح صحافي مقتبس في: «اليوميات الفلسطينية»، ٥/٧/١٩٧١، المجلد ١٤، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٤٦) مقابلة مع عطاري، «أحاديث مع قادة المقاومة»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٧، آذار/مارس ١٩٧٢، ص ٣٤.

(٤٧) الوزير؛ أدهم، آمر سرية لفتح في سورية حينئذ (مقابلة). وانظر أيضاً: مذكرة داخلية كتبها خليل الوزير، لا عنوان، لا تاريخ [أوائل سنة ١٩٨٤]، ص ٦.

(٤٨) تصريح صحافي مقتبس في: «اليوميات الفلسطينية»، ٥/٧/١٩٧١، المجلد ١٤، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٤٩) فيصل حوراني، كادر حزبي متقدم حضر المؤتمر (مقابلة).

(٥٠) «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٤، ص ٤٥٠.

(٥١) «الحرية»، ١٢/٧/١٩٧١.

(٥٢) «اليوم»، ٦/٧/١٩٧١. مقتبس في: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٤، ص ٢٨.

(٥٣) حميد، «مقررات»، ص ١٨٧.

(٥٤) شقورة، لاحقاً قائد قوات القادسية؛ منصور الشريف، قائد قوات عين جالوت في ذلك الحين (مقابلة)؛ «الحياة»، ٢٤/٨/١٩٧١ (مقتبس في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١»، ص ٢٣ ـ ٢٤).

(٥٥) رسالة من حداد أعيد نشرها في «الهدف»، ٤/٩/١٩٧١.

(٥٦) رسالة من حنفي أعيد نشرها في المصدر نفسه.

(٥٧) تصريح ج.ت.ف. في: «النهار»، ٢٥/٩/١٩٧١. وانظر أيضاً نتائج التحقيق في: «حصاد

العاصفة»، نشرة فتح، العدد ١٢، ٢٥/٩/١٩٧١.

(٥٨) «النهار»، ١٨/٩/١٩٧١.

(٥٩) خلف، «أحاديث مع قادة المقاومة»، ص ٤٠ ـ ٤٢؛ مذكرة داخلية من الوزير، لا عنوان، لا تاريخ [أوائل سنة ١٩٨٤]، ص ٥ ـ ٦.

(٦٠) مذكرة داخلية، ص ٥؛ «حصاد العاصفة»، العدد ٢٢، ٧/١٠/١٩٧١؛ غنيم (مقابلة)؛ «بيروت»، ١/١/١٩٧٢ (مقتبس في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٥، ص ١٦).

(٦١) نص التصريح في: «الطلائع»، ١١/١٠/١٩٧١.

(٦٢) «صوت فلسطين»، العدد ٧ (٤٣)، تموز/يوليو ١٩٧١. وتحدث اليحيى عن موقف عرفات (مقابلة)؛ «بيروت»، ١٣/١٠/١٩٧١ (مقتبس في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٤، ص ٤٢٧).

(٦٣) نشرت القائمة في «بيروت»، ١٣/١٠/١٩٧١. مقتبسة في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٤، ص ٤٢٧.

(٦٤) «صوت فلسطين»، كانون الثاني/يناير ١٩٧٢.

(٦٥) المصدر نفسه، شباط/فبراير ١٩٧٢.

(٦٦) بشير (مقابلة)؛

Shemesh, *The Palestinian Entity*, p. 147.

(٦٧) بشير (مقابلة).

(٦٨) أمر أصدره البديري، المرجع ١٧٩٠/١٠/٨٨، ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٢. أرشيف ج.ت.ف.

(٦٩) أمر أصدره البديري، المرجع ٥٠٠٦/١، ٧ آذار/مارس ١٩٧٢. أرشيف ج.ت.ف. قوة الكتيبة نقلاً عن شقورة؛ وليد سعد الدين، كان حينئذ ضابط عمليات الكتيبة؛ القدومي، كان آمر سرية (مقابلة).

(٧٠) أبو مرزوق، نائب آمر القسم حينئذ (مقابلة).

(٧١) العاجز، النائب الثاني لآمر القسم حينئذ (مقابلة).

(٧٢) ورد في تحقيق، لاحقاً، أن عناصر قوات التحرير الشعبية في غزة لم يقبضوا رواتبهم منذ خمسة أشهر. أنظر: تقرير اللجنة إلى المجلس الوطني الفلسطيني. مقتبس في: «النهار»، ٢٤/١/١٩٧٣. وتم التعتيم على حقيقة المسألة لأن فتح أصدرت تعليمات إلى دائرة الشؤون الاجتماعية التابعة لـ م.ت.ف. بتعليق المخصصات الشهرية لأُسر قوات التحرير الشعبية وسيلةً لمقاومة البديري، الأمر الذي أثار استياء ج.ت.ف. أنظر: «المحرر»، ٢٢/٥/١٩٧٢؛ «صوت فلسطين»، ملحق خاص، حزيران/يونيو ١٩٧٢. وعُيِّن الخطيب لاحقاً لرئيس شعبة التوجيه المعنوي لـ ج.ت.ف.، بإمرة البديري.

(٧٣) أبو مرزوق (مقابلة).

(٧٤) أمر أصدره البديري، المرجع ٢١٦٥٣/١٠، ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢. أرشيف ج.ت.ف.

(٧٥) خالد الحسن، «فلسطينيات ـ ٣» (عمان، ١٩٨٨)، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٧٦) الزبري (مقابلة)؛ أحمد جبريل، «أزمة حركة المقاومة: نقد ذاتي»، محاضرة ألقيت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢، ج.ش. ـ ق.ع.، ١٩٧٢.

(٧٧) تحدث مسؤول من فتح لم يكشف عن اسمه عن قابلية السقوط، والأرجح أنه أبو إياد، في مقابلة مع «الحياة»، ١٠/٩/١٩٧١. مقتبسة في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٤، ص ٢٠٤.

(٧٨) «حصاد العاصفة»، ٣/١٢/١٩٧١؛ أحمد جبريل في مقابلة في «إلى الأمام»، ٢٤/٧/١٩٨١. لم تكن فتح سعيدة بقدوم المتطوعين الليبيين، وأبقت المتطوعين، في معظمهم، في دمشق حتى تعبوا وعادوا إلى بلدهم.

(٧٩) أبو عذاب وياغي وعلي (مقابلة).

(٨٠) أشير إلى ذلك ضمنياً في تصريح ج.ت.ع.، «الكفاح» (بيروت)، ٣/١/١٩٧١. مقتبس في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٣، ص ١١٣.

(٨١) نوفل؛ الدوله؛ عبد الفتاح غانم؛ إسحق، كانوا حينئذ أعضاء في القيادة العسكرية لـ ج.ش. ـ ق.ع.؛ علي، القائد العسكري لـ ج.ش.ت.ف. في الجنوب اللبناني حينئذ؛ فؤاد عبد الكريم، عضو القيادة العسكرية لـ ج.ش.ت.ف. حينئذ؛ أبو عذاب، مسؤول التدريب في ج.ش.ت.ف. حينئذ (مقابلة).

(٨٢) Rex Brynen, *Sanctuary and Survival: The PLO in Lebanon* (Boulder, Colo., 1990), p. 64 n. 27.

(٨٣) Bard O'Neill, *Armed Struggle in Palestine: A Political-Military Analysis* (Boulder, Colo., 1978), pp. 83-84; Edgar O'Ballance, *Arab Guerilla Power* (London, 1974), p. 111.

أكد ذلك دايان، مقتبس في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢»، ص ٧٦.

(٨٤) «فتح»، ١/٣/١٩٧٢؛

O'Ballance, *Arab Guerilla Power*, p. 207.

(٨٥) مقابلة أحمد جبريل في: «الحوادث»، ٢٤/٣/١٩٧٢. مقتبسة في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٥، ص ٣٢٦. الروايات الفلسطينية مصدرها أحمد جبريل، «العرقوب بين إغارتين» (لا ناشر، ١٩٧٢)؛ فتح، «حرب الأيام الأربعة: المقاتل الفلسطيني من الكرامة.... إلى العرقوب» (بيروت، ١٩٧٢)؛ منير شفيق، «معركة العرقوب عسكرياً»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٩، أيار/مايو ١٩٧٢، ص ٧٠ ـ ٧٧.

(٨٦) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢»، ص ٧٤ ـ ٧٥؛ «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٥، ٢١ ـ ٢٤/٦/١٩٧٢.

(٨٧) علوش، «نحو استراتيجية جديدة للثورة الفلسطينية»، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

(٨٨) مقابلات في «أحاديث مع قادة المقاومة»، ص ٢٦؛

Jeune Afrique, no. 563, 19 octobre 1971;

أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١»، ص ٨٠٧.

(٨٩) عبد القادر ياسين، «أزمة فتح: جذورها، أبعادها، مستقبلها» (دمشق، ١٩٨٥)، ص ٣٣.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٩١) حبش، وغازي الحسيني (مقابلة).

(٩٢) عمّار (مقابلة).

(٩٣) مقابلة في:

Jeune Afrique, no. 563, 19 octobre 1971;

أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١»، ص ٨٠٩.

(٩٤) «فتح»، ١٩٧١/٨/٢٥.

(٩٥) مقابلة في:

Jeune Afrique, no. 563, 19 octobre 1971;

أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١»، ص ٨٠٧.

(٩٦) محجوب عمر هو الذي قدم الاقتراح (مقابلة).

(٩٧) سليم الزعنون (مقابلة).

(٩٨) خالد الحسن، «عبقرية الفشل»، ص ١٥٨.

(٩٩) الخطيب، «الثورة الفلسطينية: إلى أين؟»، ص ٢٦.

(١٠٠) «الحوادث»، ١٩٧١/٩/١٧. أنظر النص في: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٤، ص ٣٣٨.

(١٠١) المناقشة لمصلحة التدخل قدمها ناجي علوش في: «فتح»، ١٩٧١/٩/١.

(١٠٢) أنظر مثلاً: ناجي علوش، «وقفة بعد معركة أيلول مباشرة»، في: «نحو ثورة فلسطينية جديدة»، ص ١٦ ـ ١٧.

(١٠٣) أبو حاتم، «الأزمة والحل: حول الأزمة الداخلية في حركة فتح» (لا مكان، لا تاريخ [١٩٨٣])، ص ١٧.

(١٠٤) مراد، الذي عقدت عدة اجتماعات في بيته (مقابلة).

(١٠٥) «الدستور»، ١٩٧٠/٩/١٣. مقتبس في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٤، ص ٣٢٠.

(١٠٦) حبش، أمين سر المؤتمر (مقابلة).

(١٠٧) أكد قائد من فتح لم يكشف عن اسمه استبعاد غير الفلسطينيين عن عضوية فتح قبل سنة ١٩٧١ في مقابلة في «الأسبوع العربي»، ١٩٦٨/١/٢٢. أعيد نشرها في «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨»، ص ٣٠.

(١٠٨) محمد جهاد، نائب آمر لواء حينئذ؛ مراد، الضابط الإداري للواء ومسؤول الاستخبارات الأول حينئذ؛ مازن حجازي، ضابط إداري في ذلك الحين؛ محجوب عمر، كادر من فتح كان مسؤولاً عن إجلاء الفارين من الجيش الأردني عن عمان (مقابلة). ذكر عرفات أن عدد الجنود الفارين هو ٤٥٠٠ جندي، في نيسان/أبريل ١٩٧١. أنظر: «فتح»، السنة الثالثة، العدد ١ ١٩٧١/٣/٢٣ وانظر أيضاً: مراد، «الدور السياسي للجيش الأردني»، ص ١٣٠؛

el-Edroos, *The Hashemite Arab Army*, p. 459.

(١٠٩) جهاد؛ حجازي؛ أبو خالد هاشم، آمر كتيبة دفاع جوي حينئذ؛ أبو الشيخ وسميح نصر وأبو زيتون، كانوا آمري سرايا حينئذ (مقابلة).

(١١٠) أسامة العلي، آمر القوة ١٤ في ذلك الحين؛ فايز زيدان، آمر القوة ١٤ لاحقاً (مقابلة)؛ «هآرتس»، ١٩٧٢/٣/٩؛ بلال الحسن، «المقاومة الفلسطينية»، شهريات، «شؤون فلسطينية»، العدد ٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، ص ٢٠١.

(١١١) محمد العمله، ضابط العمليات المركزية في فتح حينئذ (مقابلة).

(١١٢) نوفل (مقابلة).

(١١٣) منصور الشريف؛ عبد الله جلود، ضابط في مجموعة أبو هاني حينئذ (مقابلة).

(١١٤) محمد جهاد؛ أبو الشيخ، آمر الوحدة الخاصة لاحقاً (مقابلة).

(١١٥) مراد، المفوض السياسي الأول حينئذ (مقابلة).

(١١٦) مراد، ونصر (مقابلة).

(١١٧) نشرة إذاعية في ١٩٧٣/١/١٥. أنظر:

Arab Report & Record 1973.

(١١٨) حبش (مقابلة). صرحت مصادر أردنية أن ٣٠٠ منفي عادوا في الأسبوع الأول للعفو في أيار/مايو ١٩٧٢. أنظر: «الدستور»، ١١ و١٩٧٢/٥/١٩. مقتبس في «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢»، ص ١٥٠.

(١١٩) مقابلة في «الأهرام»، ١٩٧١/٧/٧. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١»، ص ٥٧٥.

(١٢٠) تحدث برهان جرار، نائب آمر قطاع الجولان في ذلك الحين، عن المؤامرات (مقابلة).

(١٢١) منير شفيق، «شهداء ومسيرة: أبو حسن، حمدي، وإخوانهما» (لا مكان، ١٩٩٤)، ص ٥٠.

(١٢٢) الوزير (مقابلة).

(١٢٣) الجمل (مقابلة).

(١٢٤) حبش، وحجازي (مقابلة).

(١٢٥) نزيه أبو نضال، «تاريخية الأزمة في فتح»، ص ٤٩؛ هديب وحسن أبو بكر وأبو ليلى وأدهم والجمل، كانوا آمري سرايا وآمري فصائل عندئذ (مقابلة).

(١٢٦) الوزير (مقابلة).

(١٢٧) أبو نضال، «تاريخية الأزمة في فتح»، ص ٤٩.

(١٢٨) أدهم، آمر فصيل في القطاع ٣٠٢ حينئذ (مقابلة)؛ أبو نضال، «تاريخية الأزمة في فتح»، ص ٥١. لمزيد من التفصيلات، أنظر: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢»، ص ٣٦؛

Arab Report & Record, 14 October 1972.

(١٢٩) الوزير؛ نوفل، القائد العسكري لـ ج.ش.د.ت.ف. حينئذ؛ وأكد ذلك أدهم (مقابلة). أنظر أيضاً: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢»، ص ٣٦؛ «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٦، ص ٣٨٢؛ «النهار»، ١٩٧٢/١٠/١٥.

(١٣٠) أبو نضال، «تاريخية الأزمة في فتح»، ص ٥٩.

(١٣١) المصدر نفسه، ص ٦٠. تصريح في: «كل شيء»، ٢١/٨/١٩٧١. مقتبس في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٤، ص ٢٢٠.

(١٣٢) عاشور؛ عبد المحسن، كادر مدني كبير في فتح حينئذ؛ الجمل، كان ضابط صف في الشرطة العسكرية (مقابلة).

(١٣٣) عبد المحسن (مقابلة).

(١٣٤) سمير أبو غزالة، نائب معتمد الإقليم حينئذ (مقابلة)؛ «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢»، ص ٣٥؛ «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٥، ص ٥٧٧، ٥٧٩.

(١٣٥) أبو غزالة (مقابلة).

(١٣٦) كان أفراد تنظيمي جسر الباشا وضبية مهددين بالاعتقال سنة ١٩٧٤، مثلاً. عزيز حليمة، كادر في أمن فتح حينئذ (مقابلة).

(١٣٧) بشأن لقب حمودة، محمود عباس (مقابلة).

(١٣٨) علي؛ الناطور، الذي ترأس التنظيم الطالبي في ذلك الحين؛ عبد الرحمن (مقابلة).

(١٣٩) هاني الهندي، وياغي (مقابلة).

(١٤٠) «ملخص الرؤية السياسية» في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١»، ص ٧٧٤.

(١٤١) المصدر نفسه، ص ٧٧٦.

(١٤٢) المصدر نفسه.

(١٤٣) هاني الهندي (مقابلة)؛ «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١»، ص ٦٥.

(١٤٤) مقابلة في: «أحاديث مع قادة المقاومة»، ص ٢٩٨.

(١٤٥) علي، وبكير (مقابلة).

(١٤٦) أكد ذلك «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ٢١٣.

(١٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(١٤٨) تصريح في «المقاومة»، العدد ١١٢، ٩/٣/١٩٧٢.

(١٤٩) المصدر نفسه. وانظر أيضاً نص التصريح في: «النهار»، ١١/٣/١٩٧٢.

(١٥٠) مساعد سابق لحداد (مقابلة).

(١٥١) الناطور (مقابلة).

(١٥٢) أوردت مصادر إسرائيلية أن عملية اختطاف طائرة في شباط/فبراير ١٩٧٢، بناء على أوامر وديع حداد، تم التخطيط لها وتنفيذها بالتعاون مع عناصر من الاستخبارات المصرية من أنصار الناصريين الذين سجنهم السادات. أنظر:

Jewish Chronicle, 3 March 1972;

مقتبس في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٥، ص ٢٣٤.

(١٥٣) صبحي التميمي، كان مساعداً لحداد ومقرباً منه (مقابلة).

(١٥٤) علي، والناطور، وكثيرون من فدائيي ج.ش.ت.ف. وتلاميذ من الكوادر (مقابلة).

(١٥٥) تصريحات القيادة اليسارية والقيادة العسكرية في «المقاومة»، العدد ١١١، ٨/٣/١٩٧٢. أكدها الخواجة مثلاً (مقابلة).

(١٥٦) عضو في اللجنة المركزية لحزب العمل الاشتراكي العربي (مقابلة).

(١٥٧) كما اعترفت بذلك ج.ش.ت.ف. لاحقاً. أنظر: «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ٨٣ ـ ٨٤.

(١٥٨) تصريح في ١٤/٣/١٩٧٢ في:
Arab Report & Record 1972.

(١٥٩) علي، وحمودة الذي قابل فرحان وأبو علي في دمشق (مقابلة).

(١٦٠) أصدرت ج.ش.ت.ف. وثيقة تثبت أن فتح كانت تقدم إمدادات إلى ١٥٠ فدائياً يسارياً؛ أعيد نشرها في «الهدف»، ٢٥/٣/١٩٧٢.

(١٦١) علي؛ عبد الرحمن؛ ومساعد سابق لخلف قام بدور الوسيط بين الطرفين (مقابلة).

(١٦٢) أنظر مثلاً: «المحرر»، ٩/٣/١٩٧٢.

(١٦٣) بلال الحسن، وخليل هندي (مقابلة).

(١٦٤) نوفل؛ جميل هلال، لاحقاً مسؤول الإعلام في ج.ش.د.ت.ف. (مقابلة).

(١٦٥) فواز طرابلسي، عضو مؤسس لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان ونائب أمينها العام؛ نوفل (مقابلة).

(١٦٦) رياض الدادا، عضو اللجنة المركزية لمنظمة العمل الشيوعي حينئذ؛ ربحي وأدهم ونظير ورمضان ومروان الكيالي، كانوا أعضاء في منظمة العمل الشيوعي، انضموا لاحقاً إلى حركة فتح. وأكد ذلك طرابلسي أيضاً (مقابلة).

(١٦٧) علي (مقابلة).

(١٦٨) «اليوميات الفلسطينية»، ٢١/٥/١٩٧٣، المجلد ١٧، ص ٤٤٣.

(١٦٩) الناطور، كادر في الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين أصبح عضواً في اللجنة المركزية لـ ج.د.ت.ف.؛ علي، المسؤول العسكري للجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين انضم إلى جبهة النضال الشعبي الفلسطيني ومن ثم إلى ج.ش. ـ ق.ع. (مقابلة).

(١٧٠) «حول المؤتمر الوطني الثالث»، بيان أصدره جورج حبش في ١٤ آذار/مارس ١٩٧٢، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(١٧١) «الموضوعات السياسية»، ص ٢٣.

(١٧٢) الهيثم الأيوبي، «النشاط العسكري لمنظمات المقاومة والعمليات الإسرائيلية المضادة»، في: «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١»، ص ٦٥.

(١٧٣) «الهدف»، ٢٣/١٠/١٩٧١. وبشأن العرض السوفياتي، أنظر: «الأسبوع العربي»، ١١/١١/١٩٧١ (مقتبس في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٤، ص ٤٥٨).

(١٧٤) «ملخص الرؤية السياسية»، ص ٧٧٣.

(١٧٥) حبش في خطابه في ١٤ آذار/مارس ١٩٧٢. أنظر النص في: «الهدف»، ١٨/٣/١٩٧٢؛ «الموضوعات السياسية»، ص ١٨.

(١٧٦) هاني الهندي (مقابلة).

(١٧٧) هاني الهندي (مقابلة).

(١٧٨) «المحرر»، ٢٥/٢/١٩٧٢.

(١٧٩) «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(١٨٠) المصدر نفسه، ص ٣٥ ـ ٣٦؛ «الهدف»، ١٨/٣/١٩٧٢.

(١٨١) «حول المؤتمر الوطني الثالث».

(١٨٢) «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ٢٣.

(١٨٣) صبحي التميمي (مقابلة).

(١٨٤) «مهمات المرحلة الجديدة»، التقرير السياسي للمؤتمر الوطني الثالث، آذار/مارس ١٩٧٢، ص ١٥، ١٨.

(١٨٥) المصدر نفسه، ص ٧٩.

(١٨٦) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(١٨٧) «الموضوعات السياسية»، ص ٦١.

(١٨٨) «مهمات المرحلة الجديدة»، ص ١١١.

(١٨٩) «ملخص الرؤية السياسية»، ص ٧٧٧.

(١٩٠) «التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع نيسان/أبريل ١٩٨١» (بيروت، ١٩٨١)، ص ٢٧٢.

(١٩١) «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ٣٠.

(١٩٢) «ملخص الرؤية السياسية»، ص ٧٧٦.

(١٩٣) عمّار، وزميل مقرب من سلامة (مقابلة)؛

Abu Iyad with Rouleau, *My Home*, pp. 160, 182; Alan Hart, *Arafat: Terrorist or Peacemaker?* (London, 1984), pp. 337-338; Rayyes and Nahas, *Guerrillas for Palestine*, pp. 58-63.

(١٩٤) أنظر مثلاً: «حوار مع قادة فتح»، في: شعث وآخرون، «المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني»، ص ٣٢٢؛ «ملخص الرؤية السياسية»، ص ٧٧٧.

(١٩٥) «فتح»، ٢٦/١/١٩٧٢.

(١٩٦) مقابلة في «روز اليوسف»، ١٦/٨/١٩٧١. مقتبسة في: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٤، ص ٢٠٤.

(١٩٧) تم تأكيد حدوث الاجتماعات في:

Yossi Melman and Dan Raviv, *Behind the Uprising: Israelis, Jordanians and Palestinians* (New York, 1989), p. 120.

(١٩٨) حميد، «مقررات المجلس الوطني الفلسطيني»، ص ٢٠٨ ـ ٢١٣.

(١٩٩) أبو إياد مع رولو، «فلسطيني بلا هوية»، ص ١٥٥.

(٢٠٠) كوادر كثيرون من فتح، بمن فيهم كفاح، وعدنان أبو الهيجا، ونائب مسؤول مكتب شؤون الأردن (مقابلة).

(٢٠١) كان حينئذ نائب مسؤول مكتب شؤون الأردن (مقابلة).

(٢٠٢) أنظر مثلاً: تصريحات في «الأنوار»، ٢٠/٥/١٩٧٢. مقتبسة في:

Arab Report & Record 1972;

«اليوميات الفلسطينية»، ٦/١/١٩٧٢، المجلد ١٥، ص ٢٨.

(٢٠٣) بشأن وصف للدفاعات الحدودية، أنظر: خالد الهجوج، «مشاركة اللواء ٤٠ في حرب ١٩٧٣»، تقرير رسمي مرفوع إلى مجلس دفاع جامعة الدول العربية، ١٩٧٣، ص ٢.

(٢٠٤) كان حينئذ كادراً في جهاز الأمن.

(٢٠٥) مقابلة خلف في: «الوحدة»، ١/٦/١٩٧٢. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢»، ص ٢٧٣ [التشديد إضافة من المؤلف].

(٢٠٦) «فتح»، العدد ٣٣٨، ١٧/٥/١٩٧٢.

(٢٠٧) مقابلة في «الوحدة»، ١/٦/١٩٧٢؛ مؤتمر صحافي، وكالة أنباء «وفا»، ١٣/٦/١٩٧٢. أنظر النصين في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢»، ص ٢٧٣، ٣٠٤.

(٢٠٨) وكالة أنباء «وفا»، ١٣/٦/١٩٧٢. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢»، ص ٣٠٦.

(٢٠٩) مقتبس في:

Hart, *Arafat*, p. 347.

(٢١٠) مقابلة في:

Jeune Afrique, no. 563, 19 octobre 1971;

أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١»، ص ٨١٠.

(٢١١) مقابلة في «الوحدة»، ١/٦/١٩٧٢. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢»، ص ٢٧٣.

(٢١٢) خالد الحسن مقابلة في «الوحدة»، ١/٦/١٩٧٢. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢»، ص ٢٧٣.

(٢١٣) مقابلة مع وكالة أنباء «وفا»، ١٥/١٠/١٩٧٢. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢»، ص ٤٤٥.

(٢١٤) O'Ballance, *Arab Guerilla Power*, p. 221.

(٢١٥) بشأن تأكيد رغبة م.ت.ف. في قمع الجناح الإرهابي، أنظر: محمد شديد، «العنف الثوري الفلسطيني كعامل في السياسة الشرق أوسطية للولايات المتحدة»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٩٢/٩٣، تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ١٩٧٩، ص ٢٠٤.

(٢١٦) وقد ساعد في هذا المجال ضابط استخبارات مصري سابق يدعى محمد نجيب جويفل. وكان جويفل في وقت ما عضواً في جمعية الإخوان المسلمين وتم تجريده من جنسيته سنة ١٩٥٤. وما لبث أن أعيد له اعتباره وأعيد إلى مركزه، لكنه انضم إلى فتح في أوائل السبعينات بعد أن عارض بشدة سياسات الرئيس الجديد أنور السادات.

(٢١٧) محجوب عمر، «رؤيا المستقبل»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٧، كانون الثاني/يناير ١٩٧٣، ص ٦١.

(٢١٨) التعبير لخالد الحسن، مقتبس في:

Hart, *Arafat*, p. 349.

(٢١٩) أحد المساعدين (مقابلة).

(٢٢٠) مقابلة في «النهار»، ١/٢/١٩٧٣. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣»، ص ٤٥.

(٢٢١) بشأن تنصل فتح، أنظر: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٧، ص ٥٥، ٦١ ـ ٦٢. وبشأن تفصيلات خطة فتح، أنظر:

Abu Iyad with Rouleau, *My Home*, pp. 99-101; Hart, *Arafat*, pp. 357-360;

أحمد عبد الكريم، عضو في الفريق حينئذ (مقابلة). وكان قائد الفريق محمد عودة (أبو داود)، وهو ضابط استخبارات سابق وقائد للميليشيا في الأردن في الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧١.

(٢٢٢) تقارير فتح مقتبسة في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٧، ص ١١٩. وربما كانت التطهيرات ردة فعل على المؤامرة الانقلابية التي كانت ليبيا وراءها، وحاول تنفيذها الضابطان رافع الهنداوي ومحمود الخليلي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢.

(٢٢٣) في حديثه إلى وزراء الدفاع العرب في القاهرة. وكالة أنباء «وفا»، ٢٨/١/١٩٧٣. أنظر النص في: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٧، ص ٧٣.

(٢٢٤) Abu Iyad with Rouleau, *My Home*, p. 102.

(٢٢٥) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣»، ص ٥٥؛ «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٧، ص ١٤١.

(٢٢٦) عمر، كان مساعداً لعدوان في ذلك الوقت؛ كادر من ج.ش.ت.ف. (مقابلة)؛ أنطوان شلحت، «سر الحقيبتين الضائعتين؟»، «فلسطين الثورة» (نيقوسيا)، العدد ٥٥٣، ١٣/٤/١٩٨٥، ص ٢٦ ـ ٢٧؛ «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣»، ص ٥٥.

(٢٢٧) ياسين، «أزمة فتح»، ص ٣٧.

(٢٢٨) «الهدف»، ٤/٨/١٩٧٣.

(٢٢٩) المصدر نفسه، ١٨/٨/١٩٧٣.

(٢٣٠) راديو إسرائيل مقتبساً في «اليوميات الفلسطينية»، ٢/١/١٩٧٢، المجلد ١٥، و٨/١/١٩٧٣، المجلد ١٧. أنظر قائمة بالهجمات في: ملاحق المصدر نفسه، المجلدين ١٥ و١٦.

(٢٣١) «الحياة»، ١٠/٨/١٩٧٢ (مقتبس في «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢»، ص ١٦٣)؛

Jerusalem Post, 19 January 1973; *L'Orient-le Jour*, 23 janvier 1973;

(أنظر النص في: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٧، ص ٤٨، ٦١).

(٢٣٢) بلال الحسن، «المقاومة الفلسطينية»، شهريات، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢، ص ٢١٧؛ «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٦، ص ٢١٩.

(٢٣٣) قدر تقرير للسفارة الأميركية عدد الفدائيين بـ ٦٠٠٠ فدائي. أنظر:

Washington Post, 13 September 1972;

أنظر النص في: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٦، ص ٢٠٧.

(٢٣٤) «النهار»، ٢٢/٩/١٩٧٢؛ عباس مراد، «النشاط العسكري الفلسطيني»، في: أسعد عبد الرحمن (تحرير)، «الحرب العربية ـ الإسرائيلية الرابعة: وقائع وتفاعلات» (بيروت، ١٩٧٤)، ص ١٣٩ المصدر ٤.

(٢٣٥) وكالة أنباء «وفا»، ٧/١/١٩٧٣. أنظر النص في: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٧، ص ١٦.

(٢٣٦) «النهار»، ١ و١٧/٢/١٩٧٣.

(٢٣٧) المصدر نفسه، ٢٧/٢/١٩٧٣.

(٢٣٨) «العمل»، ١٦/٣/١٩٧٣.

(٢٣٩) الزعيم الماروني ريمون إده، «السفير»، ١٤/٢/١٩٧٦، ٢١/٧/١٩٧٦؛ خلف في «النهار»، ٦/٩/١٩٧٦.

(٢٤٠) المصدران أنفسهما، ١٣/٤/١٩٧٣؛ «المحرر»، ١٣/٤/١٩٧٣.

(٢٤١) «الحوادث»، ١٥/٦/١٩٧٣.

(٢٤٢) «إلى الأمام»، ٢٧/٤/١٩٧٣.

(٢٤٣) «النهار»، ٢٨ و٢٩/٤/١٩٧٣؛ «المحرر»، ٢٩/٤/١٩٧٣.

(٢٤٤) خالد الحسن، «الأزمة اللبنانية: محاولة للفهم»، أوراق سياسية ٨ (عمان، ١٩٨٦)، ص ٩، ٤٠.

(٢٤٥) «الحياة»، ٣/٥/١٩٧٣؛ «النهار»، ٥/٥/١٩٧٣. أكد ذلك كريم بقرادوني في: «لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج» (بيروت، لا تاريخ [١٩٩١])، ص ١٣١.

(٢٤٦) «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٧، ص ٣٧٣.

(٢٤٧) وكالة أنباء «وفا»، ٣/٥/١٩٧٣.

(٢٤٨) «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٧، ص ٣٧٤.

(٢٤٩) النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣»، ص ١٤٤.

(٢٥٠) «الجمهورية» (بغداد)، ٤/٥/١٩٧٣.

(٢٥١) «البعث»، ٣/٥/١٩٧٣ (مقتبس في: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٧، ص ٣٧٩).

وتصريح رسمي سوري في ٨ أيار/مايو. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣»، ص ١٥٥ ـ ١٥٦.

(٢٥٢) مقابلة عرفات في:

Tempo, 14 May 1973;

(مقتبسة في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٧، ص ٤١٩)؛ الهيثم الأيوبي، «تقرير عسكري»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٢٢، حزيران/يونيو ١٩٧٣، ص ٢٨٠ ـ ٢٨١؛ الحسن، «الأزمة اللبنانية»، ص ٤٠.

(٢٥٣) أنظر مثلاً: إذاعة فتح من بغداد في ٥ أيار/مايو، مقتبس في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٧، ص ٣٨٧.

(٢٥٤) أنظر مثلاً: رسائل من الرئيس الجزائري هواري بومدين والرئيس اليمني الجنوبي سالم ربيع علي إلى عرفات في ٢ و٥ أيار/مايو، وتصريح مجلس قيادة الثورة العراقي في ٣ أيار/مايو. مقتبسة في: «فلسطين الثورة»، ٢/٥/١٩٧٣؛ وكالة أنباء «وفا»، ٥/٥/١٩٧٣؛ «الجمهورية» (بغداد)، ٤/٥/١٩٧٣.

(٢٥٥) «فلسطين الثورة»، ١٣/٥/١٩٧٣.

(٢٥٦) وكالة أنباء «وفا»، ٥/٥/١٩٧٣.

(٢٥٧) بحسب الضابط اللبناني المتمرد أحمد المعماري. أنظر: «المحرر»، ١٩/٢/١٩٧٦؛ «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٧، ص ٤١٧.

(٢٥٨) «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٧، ص ٣٩٩.

(٢٥٩) المصدر نفسه، المجلد ١٧، ص ٤٠٢؛ عصام الصالح، «أحداث أيار في لبنان»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٢٢، حزيران/يونيو ١٩٧٣، ص ٢٧١.

(٢٦٠) تصريح سوري. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣»، ص ١٥٥ ـ ١٥٦؛ «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٧، ص ٣٧٩، ٤٠٥.

(٢٦١) «النهار»، ١١/٥/١٩٧٣.

(٢٦٢) «العمل»، ١٢/٥/١٩٧٣.

(٢٦٣) «فلسطين الثورة»، ١٧/٥/١٩٧٣.

(٢٦٤) المصدر نفسه، ١٣/٥/١٩٧٣.

(٢٦٥) «العمل»، ١٣/٥/١٩٧٣.

(٢٦٦) «النهار»، ١٠/٥/١٩٧٣، ٤/٦/١٩٧٣.

(٢٦٧) الصالح، «أحداث أيار»، ص ٢٧٥.

(٢٦٨) «فلسطين الثورة»، ١٤/٥/١٩٧٣.

(٢٦٩) «الأخبار»، ٢/٦/١٩٧٣؛ «فلسطين الثورة»، ١٣/٥/١٩٧٣.

(٢٧٠) «فلسطين الثورة»، ١٣/٥/١٩٧٣.

(٢٧١) «المقاومة»، ١٤/٥/١٩٧٣.

(٢٧٢) وكالة أنباء «وفا»، ١٠/ ٥/ ١٩٧٣.

(٢٧٣) «فلسطين الثورة»، ١٤/ ٥/ ١٩٧٣.

(٢٧٤) المصدر نفسه، ١٣/ ٥/ ١٩٧٣.

(٢٧٥) المصدر نفسه.

(٢٧٦) «المقاومة»، ١٥/ ٥/ ١٩٧٣.

(٢٧٧) «فلسطين الثورة»، ١٧/ ٥/ ١٩٧٣.

(٢٧٨) نص الملحق في:

Le livre blanc libanais: documents diplomatiques, 1975-76 (Beyrouth, 1976), 200 ff.

(٢٧٩) سمي بروتوكول ملكارت نسبة إلى الفندق الذي عقدت فيه المحادثات.

(٢٨٠) «فلسطين الثورة»، ٢٨/ ٥/ ١٩٧٣.

(٢٨١) «الطلائع»، ٢٨/ ٥/ ١٩٧٣.

(٢٨٢) بقرادوني، «لعنة وطن»، ص ١٣٥.

(٢٨٣) أبو غزالة، كان في ذلك الحين نائب معتمد إقليم فتح في لبنان؛ ناجي علوش، كادر من فتح كان مسؤولاً عن العلاقات مع أحزاب المعارضة اللبنانية؛ عباس مراد، ضابط من فتح كان مسؤولاً عن تدريب اللبنانيين؛ طرابلسي، كان حينئذ الأمين العام المساعد لمنظمة العمل الشيوعي؛ نزيه، عضو اللجنة المركزية لحزب العمل الاشتراكي العربي (مقابلة).

الجزء الثالث

(١) T. N. Dupuy, *Elusive Victory: The Arab-Israeli Wars, 1947-1974* (London, 1978), tables E and F, p. 609.

(٢) Kissinger, *Years of Upheaval*, p. 196; Quandt, *Decade of Decisions*, pp. 209-210.

(٣) Organski, *The $36 Billion Bargain*, table 6.3, p. 142.

(٤) «الأهرام»، ١١/ ١١/ ١٩٧٣. أعيد نشره في:

Journal of Palestine Studies, 3:2(10) (Winter 1974), p. 214.

(٥) Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat*, pp. 128, 130, 398, 416;

وبشأن الهيئة العربية للتصنيع، أنظر:

Yezid Sayigh, *Arab Military Industry: Capability, Performance and Impact* (London, 1992), p. 50.

(٦) Quandt, *Decade of Decisions*, pp. 256-257, 261.

(٧) الاقتباس الأول في:

Kissinger, *Years of Upheaval*, p. 625;

والاقتباس الثاني في:

Quandt, *Decade of Decisions*, p. 278.

(٨) «هآرتس»، ١٨/٢/١٩٧٥؛ «معاريف»، ٢٠/٢/١٩٧٥.

(٩) ذُكرت الأهداف الأردنية في وثيقة رسمية مقتبسة في:

Madiha Madfai, *Jordan, the United States and the Middle East Peace Process 1974-1991* (Cambridge, 1993), p. 39.

(١٠) «البعث»، ٣/٨/١٩٧٥؛ الأمين العام لمنظمة الصاعقة زهير محسن، «الطلائع»، ٢٤/٦/١٩٧٥.

(١١) Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat*, p. 417.

(١٢) Ibid., pp. 403-404.

(١٣) أنظر مثلاً: تصريحاً لحسن عجاج، نائب الأمين القطري للتنظيم الفلسطيني الموحد لحزب البعث، وعضو الدائرة السياسية لمنظمة الصاعقة في «إلى الأمام»، ٤ ـ ١١/٧/١٩٨٠.

(١٤) Cheryl Rubenberg, *Israel and the American National Interest: A Critical Examination* (Urbana, 1986), p. 167.

(١٥) «معاريف»، ١٨/١٢/١٩٨١. أعيد نشرها في:

Journal of Palestine Studies, 11:3 (43) (Spring 1982), pp. 167-170.

الفصل الثالث عشر

(١) «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٧، ص ٤١٣.

(٢) أمر أصدره البديري، المرجع ٢٥٢٠٨/١٠، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢. أرشيف ج.ت.ف.

(٣) نسيبة، آمر الكتيبة في «النهار»، ٢٧/١٢/١٩٧٢؛ العاجز؛ القدومي؛ تمراز (مقابلة).

(٤) «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٧، ص ٢٣.

(٥) «الأهرام»، ١٠/١/١٩٧٣. أنظر النص في: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ١٧، ص ٢٨، ٢٣.

(٦) جلود (مقابلة).

(٧) «صوت فلسطين»، العدد ١٣، تموز/يوليو ١٩٧٣، ص ٨.

(٨) محمود عباس، «ما أشبه الأمس باليوم... ولكن؟» مخطوطة غير منشورة، لا تاريخ، ص ٩١؛ Abu Iyad with Rouleau, *My Home*, pp. 121-122.

(٩) عباس، «ثورة المستحيل»، ص ٣٧.

(١٠) نضال وضرغام، ضابطا صف في حينه تم إرسالهما إلى مصر (مقابلة).

(١١) تحدث عن الانتشار كل من: نصر، آمر سرية حينئذ؛ مراد ضابط الارتباط مع السوريين في ذلك الحين؛ وعن الإمداد بالأسلحة تحدث أبو مهادي، مسؤول الإمداد في فتح حينئذ (مقابلة)؛ أنظر أيضاً: عباس، «ثورة المستحيل»، ص ٤٤.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(١٣) تم تجميع هذه الأرقام من «شهداء الصاعقة في حرب تشرين» ([دمشق]، ١٩٧٦)، ومن ص ٢٤؛ أسعد عبد الرحمن (تحرير)، «الحرب العربية ـ الإسرائيلية الرابعة: وقائع وتفاعلات» (بيروت، ١٩٧٤)، ص ١٥٧.

(١٤) المجايدة، ضابط العمليات حينئذ (مقابلة).

(١٥) المجايدة (مقابلة).
(١٦) منصور الشريف، قائد اللواء حينئذ (مقابلة).
(١٧) الشريف؛ حسن أبو لبدة، آمر كتيبة حينئذ (مقابلة).
(١٨) عبد الرحمن (تحرير)، «الحرب العربية ـ الإسرائيلية الرابعة»، ص ١٦٣؛ الشريف والمجايدة وأبو لبدة (مقابلة). أكدت ذلك أيضاً اللوحة التذكارية لـ ج.ت.ف. في ثكناته في القاهرة.
(١٩) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣»، ص ٤٨.
(٢٠) بدران، آمر كتيبة حينئذ (مقابلة).
(٢١) مقابلات كثيرة؛ عبد العزيز أبو فضة، «قلعة الشقيف: قلعة الصمود» (بيروت، ١٩٨٢)، ص ٨٠.
(٢٢) نص التصريح في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣»، ص ٣٣٩.
(٢٣) «النشاط الفدائي حسب اعترافات الناطق الإسرائيلي»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٢٧، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣، ص ٢٠٠، وقائمة بيانات ج.ت.ف.، ص ٢٠١ ـ ٢٢٤.
(٢٤) تم حساب عدد الإصابات من تصريحات رسمية مقتبسة في المصدر نفسه.
(٢٥) «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣»، ص ١٦٤.
(٢٦) وفقاً لصلاح خلف، «أفكار واضحة أمام مرحلة غامضة»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٢٩، كانون الثاني/يناير ١٩٧٤، ص ٨. وأمين سر المجلس الثوري لحركة فتح ماجد أبو شرار في ندوة «قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة»، المصدر نفسه، العدد ١١٨، أيلول/سبتمبر ١٩٨١، ص ٧٠؛ عبد الرحمن (تحرير)، «الحرب العربية ـ الإسرائيلية الرابعة»، ص ١٥٩.
(٢٧) Heikal, *Road to Ramadan*, pp. 221, 226; مقابلة مع صلاح خلف في: «البلاغ» (بيروت)، ٢٩/٧/١٩٧٤ (مقتبسة في «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤»، ص ٢٧٥). أنظر نص بيان م.ت.ف. في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣»، ص ٣٣٥.
(٢٨) بحيص (مقابلة)؛ عبد الرحمن (تحرير)، «الحرب العربية ـ الإسرائيلية الرابعة»، ص ١٦٠.
(٢٩) نص القرارات السرية للقمة العربية في: «النهار»، ٤/١٢/١٩٧٣.
(٣٠) أنظر مثلاً، «الأهرام»، ٢/١١/١٩٧٣. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣»، ص ٤١٧ ـ ٤١٨.
(٣١) Quandt, *Decade of Decisions*, p. 160.
(٣٢) Kissinger, *Years of Upheaval*, pp. 626-627.
(٣٣) زهير محسن، في ندوة «المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٣٠، شباط/فبراير ١٩٧٤، ص ١١.
(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٤.
(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٥.
(٣٦) المصدر نفسه، ص ٤٥.
(٣٧) المصدر نفسه.
(٣٨) «الأنوار»، ٥/١١/١٩٧٣. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣»، ص ٤٢٣.

(٣٩) خالد الحسن، «عبقرية الفشل» (عمان، ١٩٨٧)، ص ١٢٨ ـ ١٢٩، ١٤٤.

(٤٠) «إلى الأمام»، ٩/١١/١٩٧٣.

(٤١) المصدر نفسه، ١/٢/١٩٧٤.

(٤٢) «الهدف»، ١٠ و١٧/١١/١٩٧٣، ٨/١٢/١٩٧٣. وانظر أيضاً: «مهمات المرحلة الجديدة»؛ «التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع ـ نيسان/أبريل ١٩٨١»، ص ٢٧٠.

(٤٣) «البرنامج السياسي»، المعدل والمقر من اللجنة المركزية، ١٩٧٥، ص ٢٧.

(٤٤) بيان اللجنة المركزية لـ ج.ش.د.ت.ف. في: «الحرية»، ١٢/١١/١٩٧٣.

(٤٥) نايف حواتمه، «العمل بعد حرب تشرين لدحر الحل الاستسلامي التصفوي وانتزاع حق تقرير المصير»، ج.د.ت.ف.، ١٩٧٤، ص ٤٥.

(٤٦) «الحرية»، ١٧/١٢/١٩٧٣.

(٤٧) خلف، «أفكار واضحة أمام مرحلة غامضة»، ص ٥.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) وكالة أنباء «وفا»، الملحق، ٨/١/١٩٧٤. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤»، ص ٥.

(٥١) خلف، «أفكار واضحة أمام مرحلة غامضة»، ص ٦.

(٥٢) خطاب تم نشره في: جورج حبش، «النهج الثوري في مواجهة التحديات» (بيروت، ١٩٧٤)، ص ١٤.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ١٦، ٤١.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ١٤.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٧، ٢٦، ٣٢، ٤١.

(٥٧) حواتمه، «العمل بعد حرب تشرين»، ص ٢٦.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) «الحرية»، ١٧/١٢/١٩٧٣.

(٦٠) المصدر نفسه، ١١/٢/١٩٧٤.

(٦١) «المحرر»، ٥/١١/١٩٧٣.

(٦٢) المصدر نفسه، ٢٥/١٢/١٩٧٣.

(٦٣) المصدر نفسه، ٥/١١/١٩٧٣.

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) «الأخبار» (بيروت)، ١٢/١/١٩٧٤. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤»، ص ١٩ ـ ٢١.

(٦٦) وكالة أنباء «وفا»، الملحق، ٨/١/١٩٧٤. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤»، ص ٦.

(٦٧) «الحرية»، ١٥/٤/١٩٧٤.

(٦٨) «فلسطين الثورة»، ٢٩/١/١٩٧٤.

(٦٩) أعيد نشر الخطاب في المصدر نفسه، ٢٧/٢/١٩٧٤. التشديد مضاف.

(٧٠) «إلى الأمام»، ١٢/٧/١٩٧٤.

(٧١) مقابلة جبريل في: «السفير»، ٣/٢/١٩٧٦؛ «إلى الأمام»، ٥/٣/١٩٧٦.

(٧٢) علي (مقابلة).

(٧٣) سميح شبيب، كان حينئذ مسؤولاً في إعلام ج.ش. ـ ق.ع.؛ فراعنة، كان حينئذ فدائياً مع الجبهة في الجنوب اللبناني (مقابلة).

(٧٤) غانم (مقابلة).

(٧٥) برنامج نشر في «إلى الأمام»، ١٧ و٢٤ و٣١/٥/١٩٧٤ و٧/٦/١٩٧٤.

(٧٦) أكد القذافي تمويلهم قبل هذا التاريخ، «النهار»، ١٨/١١/١٩٧١. وتم تأكيد الإفلاس سنة ١٩٧٣ في تعميم داخلي لـ ج.ش. ـ ق.ع. في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦.

(٧٧) شبيب، كان حينئذ كادراً متقدماً في ج.ش. ـ ق.ع. في سورية (مقابلة).

(٧٨) غانم (مقابلة).

(٧٩) النص في: «فلسطين الثورة»، ١٢/٦/١٩٧٤.

(٨٠) «إلى الأمام»، ١٢/٧/١٩٧٤.

(٨١) تعميم داخلي، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، ص ١٠.

(٨٢) نزيه أبو نضال وعبد الهادي النشاش، «البرنامج الفلسطيني بين نهجي التحرير والتسوية: دراسة في الميثاق ومقررات المجالس الوطنية» (لا ناشر، لا تاريخ [١٩٨٣ ـ ١٩٨٤])، ص ١٠٧.

(٨٣) نوفل (مقابلة).

(٨٤) «السفير»، ١٩/٥/١٩٧٤.

(٨٥) نوفل (مقابلة)؛ الوصايا السياسية للفدائيين الانتحاريين في «الحرية»، ٣/٦/١٩٧٤.

(٨٦) «الحرية»، ٤/٣/١٩٧٤؛ أبو محمود الدوله، كان قائد القوات حينئذ (مقابلة).

(٨٧) نوفل (مقابلة).

(٨٨) نوفل (مقابلة).

(٨٩) نوفل (مقابلة).

(٩٠) خلف، «أفكار واضحة أمام مرحلة غامضة»، ص ١٠.

(٩١) مقابلة في «المحرر»، ٥/١١/١٩٧٣.

(٩٢) الوزير، «حركة فتح: النشوء»، ص ٨٣.

(٩٣) كمال عدوان في حديث له قبل اغتياله ببضعة أشهر، في: «الميلاد والمسيرة»، ص ٥٢.

(٩٤) النص في: «فلسطين الثورة»، ١٢/٦/١٩٧٤.

(٩٥) «الشعب» (الجزائر)، ٢٤/٨/١٩٧٤. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤»، ص ٣١٠.

(٩٦) وكالة أنباء «وفا»، ٢١/٩/١٩٧٤. التشديد مضاف.

(٩٧) خالد الحسن، «قراءة نقدية لثلاث مبادرات: مبادرة بريجنيف، مبادرة الأمير فهد، مبادرة ريغان» (عمان، ١٩٨٦)، ص ٤١ ـ ٤٣.

(٩٨) «الحرية»، ١٨/١١/١٩٧٤.

(٩٩) «الهدف»، ٢٨/٩/١٩٧٤.

(١٠٠) كان المبعوث الجنرال المتقاعد فرنون والترز. أنظر:

Andrew Gowers and Tony Walker, *Behind the Myth: Yasser Arafat and the Palestinian Revolution* (London, 1991), pp. 141-143.

(١٠١) الاقتباس الأول من مقابلة في:

Time, 11 November 1974;

مقتبسة في:

(Gowers and Walker, *Behind the Myth*, p. 213);

والاقتباس الثاني من خطاب أمام الجمعية العامة في: «شؤون فلسطينية»، العدد ٤٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، ص ٨.

(١٠٢) «الهدف»، ٢٨/٩/١٩٧٤؛ ٥/١٠/١٩٧٤.

(١٠٣) محمود حمدان، القائد العسكري لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني حينئذ؛ ماجد الخطيب، آمر كتيبة في ج.ت.ع. حينئذ (مقابلة)؛ «الهدف»، ١٣/٨/١٩٧٤.

(١٠٤) «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ٣٤ ـ ٣٥؛ «الهدف»، ١٤/١٢/١٩٧٤.

(١٠٥) «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ٨٢ ـ ٨٣.

(١٠٦) أكد حبش مسألة التمويل الليبي في: «أزمة الثورة الفلسطينية: الجذور والحلول» (بيروت، ١٩٨٥)، ص ٣٢.

(١٠٧) «الهدف»، ٢/١١/١٩٧٤.

(١٠٨) المصدر نفسه.

(١٠٩) الخطيب، «حدود مقفلة وجسور مفتوحة»، ص ٦٤.

(١١٠) زهير محسن، «النضال الوطني الفلسطيني في مواجهة التحديات الجديدة»، ص ٤٦.

(١١١) حميد، «مقررات»، ص ١٠٦ ـ ١٠٧، ١١٧.

(١١٢) المصدر نفسه، ص ١٨٨ ـ ١٨٩. وبشأن انخفاض تسجيل الفلسطينيين في الجامعات العربية، أنظر: المصدر نفسه، الفقرة ٢٠، ص ٢٣٥.

(١١٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

(١١٤) المصدر نفسه، ص ٢٢٩ والفقرة ١٣، ص ٢٣٠.

(١١٥) الحزب الشيوعي الأردني، «المهام المطروحة أمام الحزب الشيوعي الأردني في المرحلة الراهنة»، كما قدّمت إلى المكتب السياسي ونوقشت وأقرت بالإجماع من قبل اللجنة المركزية، أواخر أيار/مايو ١٩٧٤، ص ٢٧.

(١١٦) الشريف، «في الفكر الشيوعي»، ص ١٢٨.

(١١٧) سليمان النجاب، المسؤول المطارد لفرع الحزب الشيوعي الأردني حينئذ (مقابلة).

(١١٨) إسحق الخطيب، كان عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني المسؤول عن التنظيم المسلح (مقابلة).

(١١٩) «نحو جبهة وطنية معادية للاحتلال: مشروع برنامج»، قدمه المكتب السياسي إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني، أواخر حزيران/يونيو ١٩٧١، ص ٣ ـ ٤.

(١٢٠) النجاب (مقابلة).

(١٢١) غسان الخطيب، كان حينئذ كادراً في الحزب الشيوعي الأردني تم سجنه مدة أربعة أعوام (مقابلة).

(١٢٢) إيلان هاليفي، ناشط إسرائيلي تدخل في تأمين تصريح بالإقامة للبرغوثي (مقابلة)؛ Sahliyeh, *In Search of Leadership*, p. 91.

(١٢٣) وفقاً لمجموعة منشقة. «وثائق الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري»، المؤتمر التأسيسي، أيلول/سبتمبر ١٩٨٧، ص ٦٩.

(١٢٤) «نص رسالة كتلة بشير البرغوثي: مناقشة مسألة الكفاح المسلح رداً» (لا تاريخ [تقريباً ١٩٨٢])، ص ٦٤ ـ ٦٥، ٦٦، ٦٨.

(١٢٥) الشريف، «في الفكر الشيوعي»، ص ١٢٩ ـ ١٣٠؛ الخطيب (مقابلة).

(١٢٦) رأفت، كان حينئذ عضو المكتب السياسي لـ ج.د.ت.ف. المسؤول عن الأراضي المحتلة (مقابلة).

(١٢٧) الخواجة، كان حينئذ كادراً في ج.ش.ت.ف. مسؤولاً عن الأراضي المحتلة (مقابلة)؛ «الهدف»، ٩/٣/١٩٧٣.

(١٢٨) مصطفى الزبري (مقابلة).

(١٢٩) «الهدف»، ٢ و٢٣/١١/١٩٧٤.

(١٣٠) «مهمات المرحلة الجديدة»، ص ٤٣ ـ ٤٥.

(١٣١) شارك في النقد عدة كوادر، منهم مثلاً رأفت والخواجة (مقابلة).

(١٣٢) أسامة شنار، عضو اللجنة القيادية لـ ج.د.ت.ف. حينئذ (مقابلة).

(١٣٣) رأفت (مقابلة).

(١٣٤) «الحرية»، ٥/٨/١٩٧٤.

(١٣٥) تصريح لممدوح نوفل في «السفير»، ٥/٩/١٩٧٤.

(١٣٦) «الحرية»، ١٤/٤/١٩٧٥.

(١٣٧) الوزير (مقابلة).

(١٣٨) أكد ذلك عدة كوادر من القطاع الغربي لفتح، منهم صخر حبش وغازي الحسيني وبحيص ومحمود العالول وعمر (مقابلة).

(١٣٩) تستند هذه النسبة الإحصائية إلى البيانات العسكرية الرسمية لفصائل المقاومة والتي أعيد نشرها في مجلاتها وفي أعداد متتالية من «اليوميات الفلسطينية».

(١٤٠) غازي الحسيني (مقابلة).

(١٤١) بحيص ومنصور من كوادر القطاع الغربي حينئذ؛ عزيز وعدنان جابر وأبو زيد وباسل وأبو ماهر، كانوا فدائيين مطاردين حينئذ (مقابلة).

(١٤٢) مجموعة الخليل كانت بقيادة باجس أبو عطوان، ذائع الصيت، الذي اغتاله عميل مزدوج في حزيران/يونيو ١٩٧٤، بينما ظل شريكه علي الربعي طليقاً حتى لحظة اعتقاله سنة ١٩٨٥.

(١٤٣) «الحرية»، ٤ و٢٥/٤/١٩٧٥.

(١٤٤) أبو ماهر (مقابلة).

(١٤٥) منصور وعزيز وأبو زيد وباسل وأبو ماهر (مقابلة)؛ ج.ش.ت.ف.، «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ١١٦ ـ ١١٧.

(١٤٦) عمّار، كان كادراً كبيراً في الاستخبارات (مقابلة).

(١٤٧) جلود، كان حينئذ آمر سرية في مجموعة أبو هاني (مقابلة).

(١٤٨) ماهر، كان حينئذ نائب آمر الكتيبة؛ ضرغام، آمر فصيل حينئذ (مقابلة).

(١٤٩) خطاب جماهيري أعيد نشره في «الحرية»، ١٥/٤/١٩٧٤.

(١٥٠) منير شفيق، كان عندئذ مدير مركز التخطيط ومن أبرز المعارضين (مقابلة).

(١٥١) ناجي علوش، «حربنا مع دولة الاحتلال الصهيوني: الأهداف والخصائص والآفاق»، «دراسات عربية»، السنة العاشرة، العدد ٤، شباط/فبراير، ١٩٧٤، ص ٤٠ ـ ٤١؛ ناجي علوش، «من معركة حزيران إلى معركة تشرين»، «دراسات عربية»، السنة العاشرة، العدد ٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، ص ١٥٥.

(١٥٢) أبو نضال، «تاريخية الأزمة في فتح»، ص ٥٤.

(١٥٣) من الأمثلة النادرة للتفكير السياسي لميخائيل في هذه الفترة، أنظر: «الثورة الفلسطينية والثورة العالمية»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٧، كانون الثاني/يناير ١٩٧٣، ص ٣٠ ـ ٣٦.

(١٥٤) أبو نضال والنشاش، «البرنامج الفلسطيني»، ص ١٠٧.

(١٥٥) علوش، «من معركة حزيران»، ص ٥، ١٣٧ ـ ١٣٩.

(١٥٦) كان التأثير الماوي واضحاً في كتابات شفيق وأخيه جورج مع جرادات: منير شفيق، «حول الوحدة الوطنية الفلسطينية» (لا ناشر، ١٩٧٦)؛ منير شفيق، «دروس من تجربة الشهداء الخمسة» (لا ناشر، لا تاريخ [١٩٧٧])؛ سعد وأبو خالد، «أفكار ثورية في ممارسة القتال» (بيروت، ١٩٧٨). يشير شفيق بنفسه بصورة موجزة إلى السياسات اليسارية لهذه الفترة في: «شهداء ومسيرة»، ص ٤١.

(١٥٧) تظهر معارضة التوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل بوضوح مثلاً في: منير شفيق، «المؤامرة الإمبريالية الأميركية من القرار ٢٤٢ إلى القرار ٣٤٠»، «دراسات عربية»، السنة العاشرة، العدد ٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، ص ٢٨ ـ ٤١.

(١٥٨) منير شفيق، «بين استراتيجية التحرير الكامل واستراتيجية الحل السياسي» (بيروت، ١٩٧٣)، ص ٥٩، ٨١.

(١٥٩) سمير صبري، آمر الوحدة حينئذ (مقابلة).

(١٦٠) فتح، «انعزاليو بغداد! الحوار... نعم، اللاحوار.. نعم أيضاً»، دائرة التعبئة والتنظيم، التعميم رقم ٣٤، لا تاريخ [تقريباً ١٩٧٩].

(١٦١) محمود عباس، «شهادة أبو الهول» (لا ناشر، لا تاريخ [١٩٩١ ـ ١٩٩٢])، ص ١٠. أبدت ج.ش.ت.ف. شكوكها في شأن قرار فتح بإعدام عبد الغفور، في: «الهدف»، ٢/١١/١٩٧٤.

(١٦٢) من الأدلة على إمكان الارتداد نشر بيان قيل إنه صادر عن «الضباط الأحرار في فتح»، أنظر: «الهدف»، ١٢/١٠/١٩٧٤.

(١٦٣) أمين سر منظمة الصاعقة زهير محسن، «الديار»، ٢٣ ـ ٢٩/٩/١٩٧٤. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤»، ص ٣٤١.

(١٦٤) بشأن نص البيان المشترك، أنظر: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤»، ص ٢٥٥.

(١٦٥) بشأن التفصيلات، أنظر:

Abu Iyad with Rouleau, *My Home*, pp. 144-147.

(١٦٦) وفقاً لكوادر من استخبارات فتح وم.ت.ف. ومن مساعدين لخلف في ذلك الحين (مقابلة).

(١٦٧) تم حساب هذه النسبة المئوية من تسجيل كامل لكل الحوادث، أنظر: فيصل سلمان وآخرون (تحرير)، «لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥، الاعتداءات الإسرائيلية: يوميات ـ وثائق ـ مواقف» (بيروت، ١٩٨٦)؛ «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤»، ص ٥٧ ـ ٥٩؛ «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥»، ص ٦٤ ـ ٦٦.

(١٦٨) توفيق الصفدي، كان عندئذ مسؤولاً في فتح ورئيس اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين في لبنان، «النهار»، ١٨/٤/١٩٧٤.

(١٦٩) «معاريف»، ١٠/٦/١٩٧٥. مقتبس في: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٢١.

(١٧٠) الوزير، وسعيد مراغة (مقابلة).

(١٧١) رون بن ـ يشاي، «يديعوت أحرونوت»، ٧ و١٠/١٠/١٩٩٤.

(١٧٢) «الهدف»، ١٥/٣/١٩٧٥. ظهر تعليق ج.ش.ت.ف. قبل صدور الإعلان.

(١٧٣) «السفير»، ٤/١/١٩٧٥.

الفصل الرابع عشر

(١) «الحرية»، ٦/١/١٩٧٥.

(٢) المصدر نفسه، ٨/٧/١٩٧٤.

(٣) «اليوم»، ٤/٩/١٩٧٤ (مقتبس في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٢٠، ص ٢٩٠)؛ فضل كعوش وعزيز، مهندسان كانا على علاقة بالمشروع (مقابلة).

(٤) الوزير (مقابلة).

(٥) صدر البيان في ١٩ أيار/مايو. «المحرر»، ٢٨/٥/١٩٧٣.

(٦) بقرادوني، «لعنة وطن»، ص ١٣٥.

(٧) «العمل»، ٢٩/٩/١٩٧٣.

(٨) «النهار»، ٢٨/٩/١٩٧٤.

(٩) وكالة أنباء «وفا»، ١٥/٤/١٩٧٤.

(١٠) «النهار»، ٢٢/١٢/١٩٧٤.

(١١) مذكرة رقم ٣/٤٠٤ س، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤. أكد صحتها قائد منطقة بيروت في الجيش اللبناني عزيز الأحدب، أنظر: «السفير»، ١٦/٦/١٩٧٦.

(١٢) أمين سر منظمة الصاعقة محسن في مقابلة في «الديار»، ٢٣ ـ ٢٩/٩/١٩٧٤. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤»، ص ٣٤٢.

(١٣) «الحرية»، ٢١/١٢/١٩٧٤، ٦/١/١٩٧٥.

(١٤) المصدر نفسه، ٣/٢/١٩٧٥.

(١٥) «النهار»، ١٥/٤/١٩٧٥.

(١٦) نص القرارات في: «السفير»، ١٦/٤/١٩٧٥.

(١٧) بشأن فكرة «موازنة القوة»، أنظر:

I. William Zartman and Maureen Berman, *The Practical Negotiator* (New Haven, 1982), p. 57.

(١٨) وكالة أنباء «وفا»، ٩/٦/١٩٧٥؛ الحسن، «الأزمة اللبنانية»، ص ٨٤ ـ ٨٥. وبشأن المساعدة الإسرائيلية والأميركية السرية، أنظر:

Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, *Israel's Lebanon War* (New York, 1984), p. 12.

(١٩) «الطلائع»، ٢٤/٦/١٩٧٥.

(٢٠) وكالة أنباء «وفا»، ٧ و١٢/٦/١٩٧٥.

(٢١) بشأن فكرة دبلوماسية الإكراه أو الإجبار، أنظر:

Alexander George and William Simons, eds., *The Limits of Coercive Diplomacy* (Boulder, Colo., 1994).

(٢٢) الحسن، «الأزمة اللبنانية»، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٢٤) وفقاً لرئيس الحكومة رشيد الصلح في تصريح لاحق. أنظر: «السفير»، ٧/٣/١٩٧٦.

(٢٥) اعترفت ج.ش.ت.ف. بأنها أساءت فهم الحركة الوطنية اللبنانية. أنظر: «التقرير السياسي»، ١٩٨١، ص ٢٧١.

(٢٦) «النهار»، ١٦/٥/١٩٧٥.

(٢٧) «العمل»، ٢١/٥/١٩٧٣.

(٢٨) «النهار»، ٢٠ ـ ٢٢/٥/١٩٧٥.

(٢٩) «الثورة»، ٢١/٥/١٩٧٥؛ «اليوميات الفلسطينية»، ٢٢/٥/١٩٧٥، المجلد ٢١.

(٣٠) قدم العرض خليل الوزير، بحسب محجوب عمر، وهو كادر كبير شارك في المفاوضات (مقابلة).

(٣١) «النهار»، ٢٥/٥/١٩٧٥.

(٣٢) المصدر نفسه، ٢٦/٥/١٩٧٥.

(٣٣) المصدر نفسه، ٢/٦/١٩٧٥.

(٣٤) المصدر نفسه، ٣/٦/١٩٧٥؛ وكالة أنباء «وفا»، ٥/٦/١٩٧٥.

(٣٥) بيان لجبهة الرفض في: «الهدف»، ٢٦/٤/١٩٧٥.

(٣٦) وكالة أنباء «وفا»، ١٢/٦/١٩٧٥.

(٣٧) المصدر نفسه، ٩/٦/١٩٧٥.

(٣٨) «اليوميات الفلسطينية»، ٥/٦/١٩٧٥، المجلد ٢١.

(٣٩) «النهار»، ٢٧/٦/١٩٧٥.

(٤٠) «فلسطين الثورة»، ٢٩/٦/١٩٧٥.

(٤١) وكالة أنباء «وفا»، ٩/٧/١٩٧٥. أنكرت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني وج.ش. ـ ق.ع. التهم في البداية، لكن بياناً صادراً عن جبهة الرفض في ٢٢ تموز/يوليو اعترف بدورهما. أنظر: «السفير»، ٢٣/٧/١٩٧٥.

(٤٢) «البعث»، ٢٠/٤/١٩٧٥؛ مقابلة مع محسن في «الطلائع»، ٢٤/٦/١٩٧٥.

(٤٣) إحصاء الإصابات من جمعية العمال السوريين في لبنان. وكالة أنباء «وفا»، ١/٦/١٩٧٥.

(٤٤) نوفل، والدوله (مقابلة).

(٤٥) في حديث إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست مقتبس في:

Yair Evron, *War and Intervention in Lebanon: The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue* (London, 1987), p. 42;

بشأن التناقض القائم في صلب السياسة السورية، أنظر:

Reuven Avi-Ran, *The Syrian Involvement in Lebanon since 1975* (Boulder, Colo., 1991), p. 20.

(٤٦) مصادر عسكرية إسرائيلية اقتبست عنها وكالات الأنباء. أنظر: «اليوميات الفلسطينية»، ٢٣/٦/١٩٧٥، المجلد ٢١. التفصيلات الإضافية من شرقاوي، آمر المدفعية في منظمة الصاعقة حينئذ (مقابلة).

(٤٧) «الطلائع»، ١٥/٧/١٩٧٥.

(٤٨) «البعث»، ٣/٨/١٩٧٥.

(٤٩) النص في:

Documents of the Lebanese National Movement, 1975-1981 (n.p., n.d.), pp. 7-23.

(٥٠) نص الاتفاقية السرية الأميركية ـ الإسرائيلية في:

International Herald Tribune, 11 September 1975;

وتم تأكيده في:

Quandt, *Decade of Decisions*, p. 275.

(٥١) الاقتراح السوري في «البعث»، ١٥/٩/١٩٧٥. مقتبس في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٢٢، ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠.

(٥٢) أنظر مثلاً تصريح عرفات في: وكالة أنباء «وفا»، ٦/١٠/١٩٧٥.

(٥٣) مقتبس في: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٢٢، ص ٣١٧.

(٥٤) «البعث»، ٦/١٠/١٩٧٥. مقتبس في: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٢٢، ص ٣٤٧.

(٥٥) تم تسريب محضر الاجتماع لصحيفة «النهار»، ٢٦/٩/١٩٧٥.

(٥٦) «المحرر»، ٢٧/٩/١٩٧٥.

(٥٧) مذكرة رسمية من م.ت.ف. إلى لجنة الحوار الوطني. أنظر النص في: «فلسطين الثورة»، ١٩/١٠/١٩٧٥.

(٥٨) «النهار»، ١٥/١٠/١٩٧٥.

(٥٩) مسؤول الدائرة العسكرية في م.ت.ف. محسن، «المحرر»، ١٥/٩/١٩٧٥.

(٦٠) مقابلات كثيرة تشمل محمد عودة، قائد الميليشيا في بيروت الغربية حينئذ؛ علاء حسني، لاحقاً قائد الميليشيا في كل لبنان؛ عمار، ضابط ميليشيا عندئذ؛ معين الطاهر، نائب آمر كتيبة ميليشيا في ذلك الحين (مقابلة).

(٦١) برقية من قيادة فتح في شمال لبنان إلى مقر قيادة م.ت.ف. في بيروت، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، أرشيف الرئيس عرفات.

(٦٢) رسالة من مدير غرفة العمليات المركزية في م.ت.ف. سعد صايل، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، أرشيف الرئيس عرفات.

(٦٣) «السفير»، ٢١/٩/١٩٧٥. عبّر حراس الأرز عن مشاعر مماثلة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر.

(٦٤) «النهار»، ٣٠/١٠/١٩٧٥.

(٦٥) بحسب بقرادوني عضو المكتب السياسي إلذي شارك في المحادثات («لعنة وطن»، ص ١٤٣).

(٦٦) «السفير»، ٥/١٢/١٩٧٥.

(٦٧) رأي السوريين في التصعيد أعلنه محسن. أنظر: «السفير»، ١/١١/١٩٧٥.

(٦٨) «الجمهورية» (القاهرة)، ٢٦/١١/١٩٧٥ (مقتبس في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٢٢، ص ٥٤٤)؛ نفت منظمة الصاعقة ذلك في «النهار»، ٢٨/١١/١٩٧٥.

(٦٩) «السياسة»، ٧/١٢/١٩٧٦. مقتبس في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٢٢، ص ٥٨١ ـ ٥٨٢.

(٧٠) أنظر مثلاً مقابلة حواتمه وتصريح ج.ش.ت.ف. في: المصدر نفسه، ٧ و٩/١٢/١٩٧٦. مقتبس في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٢٢، ص ٥٨١، ٥٨٩.

(٧١) «الطلائع»، ٤/١١/١٩٧٥.

(٧٢) بقرادوني، «لعنة وطن»، ص ١٤٤ ـ ١٤٦.

(٧٣) النص في: «الوثائق العربية ١٩٧٥»، ص ٧٣٨.

(٧٤) اعترف بذلك خلف، وكالة أنباء «وفا»، ٦/٢/١٩٧٦. كان معروفاً عن زهير محسن ولعه

بالسجاد الإيراني، وبالتالي اكتسب اللقب الازدرائي زهير «العجمي». وصدرت انتقادات أُخرى للنهب عن ناجي علوش في: «حول الحرب في لبنان»، «دراسات عربية»، السنة الثانية عشرة، العدد ٥، آذار/مارس ١٩٧٦، ص ٥٢.

الفصل الخامس عشر

(١) «السفير»، ٥/١/١٩٧٦.

(٢) «النهار»، ١/١/١٩٧٦.

(٣) تم تسريب المقررات إلى الصحافة المحلية بعد ذلك بأيام قليلة. أنظر: «بيروت»، ٧/١/١٩٧٦.

(٤) نايف حواتمه الأمين العام لـ ج.د.ت.ف. في مقابلة مع:
Le Monde, 24 janvier 1976.

(٥) التفصيلات من أدهم، نائب آمر قوات فتح في تل الزعتر حينئذ؛ عبد المحسن، مسؤول تنظيم فتح المدني في تل الزعتر حينئذ؛ هديب، المسؤول العسكري لفتح في النبعة؛ فخري، مسؤول القوة الخاصة لفتح في الكرنتينا ـ المسلخ؛ محمود حمدان، القائد العسكري لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني (مقابلة).

(٦) أدهم (مقابلة).

(٧) أوامر من عرفات أرسلت برقياً إلى قيادة بيروت الشمالية، الساعة ١٥:٤٥، بتاريخ ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧. أرشيف الرئيس.

(٨) منصور الشريف (مقابلة)؛ برقيات من عرفات إلى مكتب فتح في القاهرة، الساعة ٢٣:٣٠، بتاريخ ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦. أرشيف الرئيس.

(٩) برقية من عرفات إلى قيادة قوات اليرموك، الساعة ٢٠:٠٠، بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦. أرشيف الرئيس.

(١٠) إدوارد وهاني، كادران في فتح من الضبية؛ عثمان، مسؤول الكفاح المسلح في الضبية (مقابلة).

(١١) النص في: «الوثائق العربية ١٩٧٦»، ص ٥٥.

(١٢) تقرير وكالة الصحافة الفرنسية المقتبس في «السفير»، ١٨/١/١٩٧٦.

(١٣) صرح ناطق باسم السكان لاحقاً أن الخسائر الإجمالية بلغت ٥٠٠ قتيل. أنظر: المصدر نفسه، ٢/٢/١٩٧٦.

(١٤) «السفير»، ٢٤/١/١٩٧٦. أكد ذلك مأمون مريش، الضابط المفاوض باسم فتح عندئذ (مقابلة).

(١٥) كان أعلى تقدير لعدد القتلى هو ٥٠٠ قتيل، بينما بلغ متوسط معظم التقديرات ١٥٠ قتيلاً، يستند هذا إلى مصادر مارونية مقتبسة في:
Jonathan Randal, *The Tragedy of Lebanon: Christian Warlords, Israeli Adventurers and American Bunglers* (London, 1983), p. 90.

(١٦) تحدت إحدى وحدات فتح التهديدات بإجراء محاكمة عسكرية ميدانية لأفرادها، وانسحبت من الدامور بعد أن رفض القائد مراغة إصدار أوامر ملزمة بوقف قتل الأسرى بمن فيهم النساء والأطفال. أنظر: شفيق، «شهداء ومسيرة»، ص ١١٣.

(١٧) خطاب الأسد في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٧٦،

BBC Summary of World Broadcasts, ME/5266, 22 July 1976;

مقتبس في:

Patrick Seale, *Asad: The Struggle for the Middle East* (Berkeley, 1988), p. 275.

(١٨) مثلاً، من قِبَل «الرهبانيات المارونية»، «السفير»، ١٥/١/١٩٧٦. ردد الأمر لاحقاً الزعيم الكتائبي الجميّل، «العمل»، ٧/٢/١٩٧٦.

(١٩) شمعون، «السفير»، ٢٣/١٢/١٩٧٥. أكد ذلك شقورة، آمر لواء في ج.ت.ف. حينئذ (مقابلة).

(٢٠) «العمل»، ٨/١/١٩٧٦.

(٢١) تصريح لأمين سر منظمة الصاعقة زهير محسن، «النهار»، ١٧/١/١٩٧٥.

(٢٢) شقورة؛ جمال أبو زايد، ضابط عمليات اللواء حينئذ؛ العاجز، آمر كتيبة حينئذ (مقابلة).

(٢٣) بدران، رئيس شعبة الإدارة والتنظيم في ج.ت.ف. حينئذ؛ أحمد أبو علبة، آمر سرية حينئذ (مقابلة).

(٢٤) أبو علبة (مقابلة).

(٢٥) بدران، قام بإعداد التقرير الرسمي بشأن الهجوم (مقابلة).

(٢٦) «النهار»، ٢٥/١/١٩٧٦.

(٢٧) النص في: «الوثائق العربية ١٩٧٦»، ص ٩٠ ـ ٩٢.

(٢٨) أنطوان خويري (تحرير)، «الحرب في لبنان»، الجزء الأول (١٩٧٦؛ جونية، ١٩٧٧)، ص ٥٧٤.

(٢٩) «السفير»، ٣٠/١٢/١٩٧٥، ١/١/١٩٧٦.

(٣٠) رسالة من عرفات إلى القذافي، ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦. أرشيف الرئيس.

(٣١) ألقت منظمة الصاعقة اللوم على عناصر غير منضبطة وحملتها مسؤولية شن الهجوم، وكالة أنباء «وفا»، ١/٢/١٩٧٦. صدرت الأوامر في الواقع عن محسن وفقاً لأبو مرزوق، آمر قوات ج.ت.ف. الخاصة في بيروت (مقابلة).

(٣٢) أبو مرزوق (مقابلة).

(٣٣) «السفير»، ١٦/٢/١٩٧٦.

(٣٤) المصدر نفسه، ٢٤/٢/١٩٧٦.

(٣٥) المصدر نفسه، ٢٢/٢/١٩٧٦.

(٣٦) «المحرر»، ١/٣/١٩٧٦.

(٣٧) «الطلائع»، ١/٣/١٩٧٦.

(٣٨) بشأن انتشار ج.ت.ف.، أنظر: «معاريف»، ١٧/٢/١٩٧٦؛ «النهار»، ١٩/٢/١٩٧٦؛ وليد سعد الدين، آمر كتيبة في ج.ت.ف. حينئذ؛ لُبَّد وتمراز وجلود، آمرو سرايا في ج.ت.ف. حينئذ (مقابلة)؛ طلاس مقتبساً في «الحياة»، ٢٨/٢/١٩٧٦.

(٣٩) التقدير من وزير الدفاع الإسرائيلي، شمعون بيرس. أنظر: «معاريف»، ١١/٣/١٩٧٥.
(٤٠) شقورة (مقابلة).
(٤١) Abu Iyad with Rouleau, *My Home*, p. 183.
لام أمين سر منظمة الصاعقة محسن لاحقاً أبو إياد شخصياً على تنظيم الانقلاب («السفير»، ٦/٦/١٩٧٦). كذلك ادعى أحمد جبريل، الأمين العام لـ ج.ش. - ق.ع.، أن فتح رصدت ٢٥ مليون دولار لتأمين الدعم للأحدب (في: «الواقع الراهن والخروج من المأزق»، سلسلة مقابلات مع أحمد جبريل (لا ناشر، ١٩٧٧)، ص ٣٥).
(٤٢) نصوص البيانات المتتابعة من الأحدب في: «الوثائق العربية ١٩٧٦»، ص ١٣٠ - ١٣٣. وأمّا روايته الخاصة للأحداث فنجدها في: عزيز الأحدب، «البلاغ رقم واحد» (القاهرة، ١٩٧٧).
(٤٣) بشأن إده، أنظر: خويري (تحرير)، «الحرب في لبنان»، ص ٣٢٧. وانظر أيضاً قوائم أسماء أنصار إده في المصدر نفسه، ص ٣٠٦ - ٣٠٧، ٣١٩ - ٣٢٠، ٣٤٣.
(٤٤) برقية في الساعة ١٣:٣٠، ١٢ آذار/مارس ١٩٧٦. أرشيف الرئيس.
(٤٥) برقية في الساعة ١٦:٢٠، ١٢ آذار/مارس ١٩٧٦. أرشيف الرئيس.
(٤٦) المصدر نفسه.
(٤٧) وكالة أنباء «وفا»، ١٤/٣/١٩٧٦.
(٤٨) «فلسطين الثورة»، ١٤/٣/١٩٧٦.
(٤٩) أحمد دراز، آمر سرية في ج.ت.ف. حينئذ (مقابلة).
(٥٠) تمراز، ضابط ارتباط حينئذ؛ جلود (مقابلة).
(٥١) R. D. McLaurin and Paul Jureidini, *Military Operations in Urban Terrain (MOUT)* (Belmont, Va., 1981), pp. 1-2;
استمر عناصر جيش لبنان العربي والمجموعات المارونية المتمردة في استلام مرتباتهم من وزارة الدفاع. أنظر مثلاً: تصريح أحمد الخطيب، «السفير»، ١٥/٩/١٩٧٦.
(٥٢) جبريل، «الواقع الراهن»، ص ٢٩.
(٥٣) تصريح رسمي في «السفير»، ١٧/٣/١٩٧٦.
(٥٤) «النهار»، ١٧/٣/١٩٧٦.
(٥٥) شرقاوي (مقابلة).
(٥٦) جبريل، «الواقع الراهن»، ص ٢٨.
(٥٧) أبو أحمد حلب وأبو الهيثم، كانا كادرين عسكريين ومنظمين كبيرين في ج.ش. - ق.ع. حينئذ (مقابلة).
(٥٨) «السفير»، ٨/٥/١٩٧٦. كرر جبريل الرقم نفسه في مقابلة مع مجلة «الوسط»، ٣/٤/١٩٩٥.
(٥٩) محجوب عمر، مستشار في مركز التخطيط التابع لـ م.ت.ف. حينئذ، ومساعد مقرب من عرفات (مقابلة).
(٦٠) «البعث»، ٢٤/٣/١٩٧٦.

(٦١) «النهار»، ٢٥/٣/١٩٧٦.

(٦٢) الوزير (مقابلة).

(٦٣) وفقاً للأسد في خطابه بتاريخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٧٦، إذ لمّح بوضوح إلى جنبلاط من دون أن يسميه. أنظر النص في: خويري (تحرير)، «الحرب في لبنان»، ص ٥٧٤. وقد حضر خلف الاجتماع أيضاً ووصفه في:

Abu Iyad with Rouleau, *My Home*, p. 184.

(٦٤) «النهار»، ٢٢/٣/١٩٧٦؛ «الهدف»، ٢٧/٣/١٩٧٦.

(٦٥) نوفل (مقابلة).

(٦٦) «فلسطين الثورة»، ١١/٤/١٩٧٦.

(٦٧) «النهار»، ٣٠/٣/١٩٧٦. تم التعبير عن معارضة سورية في: «البعث»، ٣١/٣/١٩٧٦.

(٦٨) *Monday Morning*, 12 April 1976.

(٦٩) «فلسطين الثورة»، ٣١/٣/١٩٧٦.

(٧٠) نص مؤتمره الصحافي في: خويري (تحرير)، «الحرب في لبنان» ص ٤٨١.

(٧١) وفقاً للأسد في خطابه بتاريخ ٢٠ تموز/يوليو ١٩٧٦،

BBC Summary of World Broadcasts, ME/5266, 22 July 1976;

مقتبس في: Seale, *Asad*, p. 275.

(٧٢) الوزير (مقابلة).

(٧٣) قصفت المدفعية السورية أيضاً السفن التي حاولت دخول ميناء طرابلس. برقية من قيادة القوات المشتركة في شمال لبنان إلى مقر قيادة م.ت.ف.، لم تذكر ساعة الإرسال، ٦ نيسان/أبريل ١٩٧٦. أرشيف الرئيس.

(٧٤) بشأن الاتصالات الأميركية، أنظر: زئيف شيف، «هآرتس»، ١٨/٤/١٩٧٦. وانظر أيضاً رواية تفصيلية في: «النشرة» (نيقوسيا)، ٢:٧٦ (٧/٤/١٩٨٦)، ص ٢٢؛ موشيه زاك، «رسالة من صيدا»، «معاريف»، ١٩/٦/١٩٨٦.

(٧٥) Evron, *War and Intervention in Lebanon*, p. 46.

(٧٦) USADOS,

إلى وزير الخارجية من براون (سري)، بيروت ٢٨٦٨، ١/٤/١٩٧٦. اطلع المؤلف على الرسالة بفضل فواز طرابلسي.

(٧٧) USADOS,

إلى وزير الخارجية من براون (سرّي)، بيروت ٢٩٣٦، ٤ نيسان/أبريل ١٩٧٦. اطلع المؤلف على الرسالة بفضل فواز طرابلسي.

(٧٨) «القبس» (الكويت)، ١٣/٤/١٩٧٦. مقتبس في: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٢٣، ص ٣٣٣.

(٧٩) *Monday Morning*, 12 April 1976.

(٨٠) Evron, *War and Intervention in Lebanon*, p. 46.

(٨١) «معاريف»، ١٤/٤/١٩٧٦. وبشأن نقل الشروط، أنظر:

.mar Rabinovich, «The Lebanese Crisis,» in *Middle East Contemporary Survey*, vol. 1980-1981 (London, 1982), p. 172;

وبشأن أفضل وصف للخطوط الحمر، أنظر:

Evron, *War and Intervention in Lebanon*, pp. 46-47.

(٨٢) تقرير وكالة الصحافة الفرنسية مقتبس في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٢٣، ص ٣٤١.

(٨٣) خويري (تحرير)، «الحرب في لبنان»، ص ٥٧٤.

(٨٤) برقية من ٧٠ [الوزير] إلى ٩٩ [عرفات]، الساعة ١١:٣٠، ١٢ نيسان/أبريل ١٩٧٦؛ برقية إل مقر قيادة م.ت.ف.، ١٣ نيسان/أبريل ١٩٧٦. أرشيف الرئيس.

(٨٥) «النهار»، ١٣/٤/١٩٧٦.

(٨٦) تبنى هذا الرأي بعض المحللين الإسرائيليين. أنظر مثلاً: زئيف شيف، «هآرتس»، ١٨/٤/١٩٧٦. مقتبس في: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٢٣، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

(٨٧) *Monday Morning*, 12 April 1976.

(٨٨) «تشرين»، ١٦/٤/١٩٧٦. مقتبس في:

vi-Ran, *Syrian Involvement in Lebanon*, p. 33-34; Abu Iyad with Rouleau, *My Home*, p. 185.

(٨٩) وفقاً لشمعون، مقتبس في:

Randal, *Lebanon: Christian Warlords*, pp. 177-178.

(٩٠) Schiff and Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, ch. 1.

(٩١) «السفير»، ١٦/٤/١٩٧٦.

(٩٢) ورد وصف موثوق به لوجهة نظره في: بقرادوني، «لعنة وطن»، ص ٢٤.

(٩٣) «النهار»، ١٥/٤/١٩٧٦.

(٩٤) *Monday Morning*, 3 May 1976.

(٩٥) حبش في «النهار»، ٣/٥/١٩٧٦؛ حاوي في «السفير»، ٤/٥/١٩٧٦.

(٩٦) برقيات بتاريخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٧٦ و٧ أيار/مايو ١٩٧٦. أرشيف الرئيس.

(٩٧) عمّار هو الذي قام بترتيب اللقاء ورافق سركيس إلى مقر قيادة عرفات (مقابلة).

(٩٨) برقية بتاريخ ٨ أيار/مايو ١٩٧٦. أرشيف الرئيس.

(٩٩) وكالة أنباء «وفا»، ٢٧/٤/١٩٧٦، ٢/٥/١٩٧٦.

(١٠٠) «فلسطين الثورة»، ٤/٥/١٩٧٦.

(١٠١) «السفير»، ٤/٥/١٩٧٦.

(١٠٢) «الأهرام»، ٢/٥/١٩٧٦. مقتبس في: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٢٣، ص ٤٠٠.

(١٠٣) المصدر نفسه.

(١٠٤) «السفير»، ١٣/٥/١٩٧٦.

(١٠٥) أبو مرزوق، آمر قوات ج.ت.ف. الخاصة في بيروت حينئذ (مقابلة).

(١٠٦) وكالة أنباء «وفا»، ١٣/٥/١٩٧٦. أورد أمن فتح وصول ٥٣ شاحنة عسكرية سورية وأربع راجمات صواريخ متعددة الفوهات ومدافع هاون عيار ١٢٠ ملم إلى خلدة. برقية إلى مقر قيادة م.ت.ف.، ٩ أيار/مايو ١٩٧٦. أرشيف الرئيس. وأكد شرقاوي حدوث القصف (مقابلة).

(١٠٧) وكالة أنباء «وفا»، ١٣/٥/١٩٧٦؛ «النهار»، ١٤/٥/١٩٧٦.

(١٠٨) «النهار»، ١٢/٤/١٩٧٦ و١٢/٥/١٩٧٦؛ برقية إلى مقر قيادة م.ت.ف. في ١٢ أيار/مايو ١٩٧٦. أرشيف الرئيس.

(١٠٩) «السفير»، ١٣/٥/١٩٧٦.

(١١٠) المصدر نفسه.

(١١١) وكالة أنباء «وفا»، ١٣/٥/١٩٧٦.

(١١٢) «الأهرام»، ١٧/٥/١٩٧٦. مقتبس في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٢٣، ص ٤٧٠.

(١١٣) «النهار»، ١٢/٥/١٩٧٦.

(١١٤) عن وكالات أنباء مقتبسة في: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٢٣، ص ٤٥٢.

(١١٥) Evron, *War and Intervention in Lebanon*, p. 51.

(١١٦) «المحرر»، ١٨/٥/١٩٧٦.

(١١٧) محمود عباس (مقابلة).

(١١٨) وكالة أنباء «وفا»، ٢٣/٥/١٩٧٦.

(١١٩) تم نشر الوثائق التي تتضمن الأوامر في: «الأخبار»، ٢٧/٥/١٩٧٦.

(١٢٠) بيان ج.ش.ت.ف. في: «المحرر»، ٢٦/٥/١٩٧٦.

(١٢١) أكد زاك لاحقاً موقف الملك في: «رسالة من صيدا»، «معاريف»، ١٩/٦/١٩٨٦.

(١٢٢) «النهار»، ٣١/٥/١٩٧٦.

(١٢٣) في مقابلة مع:

Newsweek, 26 May 1976;

مقتبسة في: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٢٣، ص ٥٢٢.

(١٢٤) «الهدف»، ٢٩/٥/١٩٧٦. دعمت ج.ش.ت.ف. رسالتها المتشددة حين أعلنت مسؤوليتها عن عملية تفجير في مطار اللد في إسرائيل أدت إلى مقتل شخصين وجرح سبعة آخرين في ٢٥ أيار/مايو («السفير»، ٢٦/٥/١٩٧٦).

(١٢٥) «فلسطين الثورة»، ٣١/٥/١٩٧٦.

(١٢٦) وكالة أنباء «وفا»، ٣١/٥/١٩٧٦.

(١٢٧) «النهار»، ٣٠/٥/١٩٧٦.

(١٢٨) تصريح رسمي بثّ من إذاعة دمشق، ١/٦/١٩٧٦. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٦»، ص ٣٤٠.

(١) تصريحان لخلف والقدومي، وكالة أنباء «وفا»، ١/٦/١٩٧٦.

(٢) «الحرية»، ٨/٦/١٩٧٦؛ «النهار»، ٢/٦/١٩٧٦؛ وكالة أنباء «وفا»، ١/٦/١٩٧٦.

(٣) «النهار»، ١٦/٥/١٩٧٦.

(٤) بيان الجبهة اللبنانية في: المصدر نفسه، ٦/٦/١٩٧٦.

(٥) «السفير»، ٦/٦/١٩٧٦.

(٦) «هآرتس»، ٣/٦/١٩٧٦.

(٧) تم الإيحاء بهذا النوع من التفكير في خطاب الأسد في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٧٦،
BBC Summary of World Broadcasts, ME/5266, 22 July 1976;
مقتبس في:
Seale, *Asad*, p. 275.

(٨) مقابلة في:
Newsweek, 26 May 1976.

(٩) أكد تفصيلات الخطة المسؤول العسكري لمنظمة الصاعقة في لبنان، حنا بطحيش. أنظر: «السفير»، ٢٦/٦/١٩٧٦. كما أكدها أبو مرزوق وشرقاوي (مقابلة).

(١٠) تم الإيحاء بهذا النوع من التفكير في خطاب الأسد في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٧٦،
BBC Summary of World Broadcasts, ME/5266, 22 July 1976;
مقتبس في: Seale, *Asad*, p. 275.

(١١) أبو مرزوق؛ محمد السعدي، آمر كتيبة في ج.ت.ف. عندئذ (مقابلة).

(١٢) أنظر التقارير وقوائم الأسماء في: «الهدف»، ١٥/٣/١٩٧٥ و٩/٨/١٩٧٥؛ السعدي، وروحي (مقابلة).

(١٣) تم تبادل الأسرى لاحقاً بعدد من رجال م.ت.ف. المعتقلين في سورية. وعزل عرفات البديري من منصبه، على الرغم من أن القيادة السورية وقيادة ج.ت.ف. لم تعترفا بقراره.

(١٤) تقرير لوكالة الصحافة الفرنسية، مقتبس في: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٢٣، ص ٥٦٨.

(١٥) «السفير»، ٩/٦/١٩٧٦.

(١٦) بشأن الاتصالات السرية، رسالة إلى مقر قيادة م.ت.ف. تتحدث عن المفاتحة من قِبَل آمر كتيبة ج.ت.ف.، ١٣ أيار/مايو ١٩٧٦. أرشيف الرئيس. وتحدث أبو علبة عن تهريب الأسلحة (مقابلة).

(١٧) «السفير»، ١٠/٦/١٩٧٦.

(١٨) «الوثائق العربية ١٩٧٦»، ص ٣٨٩.

(١٩) أكد ذلك الوزير وماجد الخطيب وكثيرون من كوادر فتح بينهم هاني ولمعي ورضوان (مقابلة).

(٢٠) «فلسطين الثورة»، ١٥/٦/١٩٧٦.

(٢١) أبو علبة؛ وليد سعد الدين آمر كتيبة حينئذ؛ لبد، آمر سرية حينئذ (مقابلة).

(٢٢) «النهار»، ١٩٧٦/٦/٢٠.

(٢٣) المصدر نفسه، ١٩٧٦/٧/٢١.

(٢٤) مقابلة مع خلف في:

Libération, 16 juin 1976;

مقتبسة في: «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٢٣، ص ٥٩٢.

(٢٥) «الحرية»، ١٩٧٦/٦/٨. وبشأن الإمدادات تحدث نوفل (مقابلة).

(٢٦) حبش في «السفير»، ١٩٧٦/٧/٢. اعتبر هذا أيضاً فرصة لتخليص م.ت.ف. من «المستقلين» غير المنتسبين إلى فصائل.

(٢٧) بحسب خلف الذي حقق في الحادث، أنظر:

Abu Iyad with Rouleau, *My Home*, p. 189.

وقال خلف إن القتلة ربما تعاونوا مع العراق.

(٢٨) لم يكن جابر مشاركاً في العملية في البداية، بحسب زملائه السابقين، لكن وديع حداد أقنعه في اللحظة الأخيرة بالاشتراك بصفته الشخصية. صبحي التميمي، ومساعد سابق لحداد (مقابلة).

(٢٩) برقية من قيادة م.ت.ف. إلى غرفة العمليات المركزية، ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٧٦. أرشيف الرئيس.

(٣٠) أدهم، نائب آمر قوات فتح في المخيم حينئذ؛ عبد المحسن، مسؤول تنظيم فتح في المخيم حينئذ (مقابلة). وكان هناك أيضاً عدد قليل من الجنود السوريين المتمركزين في المخيم منذ سنة ١٩٧٤ لتوفير الدفاع الجوي.

(٣١) المعلومات عن عدد الملاجئ وطاقتها الاستيعابية مأخوذة من عزيز وكعوش، اللذين كانا مهندسين في م.ت.ف. حينئذ (مقابلة).

(٣٢) بشأن التفصيلات العامة، أنظر:

McLaurin and Jureidini, *Military Operations in Urban Terrain (MOUT)*, pp. 14, 15, 16;

«السفير»، ١٩٧٦/٦/٢٣. بشأن تقدير عدد القذائف، أنظر: أحمد الزعتر (تحرير)، «تل الزعتر: الرمز والأسطورة» (بيروت: إعلام ج.ش.ت.ف.، لا تاريخ)، ص ٦٤.

(٣٣) أدهم (مقابلة).

(٣٤) تقرير من مجاهد سمعان إلى غرفة العمليات المركزية التابعة لـ م.ت.ف.، ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٧٦. أرشيف الرئيس.

(٣٥) أعدّ الخطة أحمد عفانة، قائد القوات المشتركة في عاليه، ١ تموز/يوليو ١٩٧٦. أرشيف الرئيس؛ المعلومات عن النتيجة من محمد علي، آمر القوة (مقابلة).

(٣٦) ضرغام، آمر فصيل في فتح حينئذ (مقابلة).

(٣٧) غيفارا، آمر فصيل في فتح حينئذ (مقابلة).

(٣٨) تأكدت مخاوف صايل في تقرير أصدرته لجنة الهدنة العربية في ١٥ تموز/يوليو، ذكرت فيه أن معركة شكّا كانت السبب في إلغاء اجتماع صوفر. أنظر: «النهار»، ١٩٧٦/٧/١٦.

(٣٩) تم إرسال نعيم، آمر كتيبة نسور العرقوب التابعة لفتح، ونائبه أبو الوفا سراً عن طريق البحر ومعهما مسؤول تنظيم فتح في لبنان حنا ميخائيل (أبو عمر) ليحلوا محل حسن ونائبه، لكنهم لم يصلوا قط. وأورد تقرير أمني صادر عن م.ت.ف. أن قاربهم رسا خطأً في شكّا حيث أسرتهم الميليشيات المارونية، لكن مصيرهم لم يعرف بصورة قاطعة. أنظر: برقية من قيادة فتح في الشمال إلى مقر قيادة م.ت.ف.، ٢٩ تموز/يوليو ١٩٧٦. أرشيف الرئيس.

(٤٠) أبو ليلى؛ أبو مهادي؛ الشبل (مقابلة).

(٤١) قاسم عينا (مقابلة).

(٤٢) وكالة أنباء «وفا»، ١٩٧٦/٨/٨.

(٤٣) بشأن بيان لحزب الكتائب ومقابلة مع مسؤول من م.ت.ف. لم يكشف عن اسمه، أنظر: «السفير»، ١٩٧٦/٧/٢٠. وانظر أيضاً مقابلة الجميّل في: «النهار»، ١٩٧٦/٧/٢٠.

(٤٤) إذاعة دمشق مقتبسة في «النهار»، ١٩٧٦/٧/٢٠.

(٤٥) «السفير»، ١٩٧٦/٦/١٥؛ «فلسطين الثورة»، ١٩٧٦/٦/١٩؛ وكالة أنباء «وفا»، ١٩٧٦/٧/٦. زعمت مصادر فلسطينية أن قوات الأمن السورية فرّقت بعنف عدة تظاهرات احتجاج.

(٤٦) أكد الأسد ذلك في مقابلة مع «الحوادث»، ١٩٧٦/١٠/١.

(٤٧) «النهار»، ١٩٧٦/٧/٢١.

(٤٨) بشأن التفصيلات، أنظر: المصدر نفسه، ١٩٧٦/٧/٢٤؛ «السفير»، ١٩٧٦/٧/٢٨.

(٤٩) «السفير»، ١٩٧٦/٧/٣٠.

(٥٠) المصدر نفسه، ١٩٧٦/٧/٣١ و١٩٧٦/٨/٢؛ «النهار»، ١٩٧٦/٨/٢.

(٥١) بشأن تقرير لجنة الهدنة العربية الصادر في ١٥ تموز/يوليو، أنظر: المصدران أنفسهما، ١٦/٧/ ١٩٧٦. وانظر أيضاً مقابلة فرنجية في: مجلة «الصياد»، ١٩٧٦/٩/١ (مقتبسة في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٢٤، ص ٢١٧).

(٥٢) عدد الإصابات استناداً إلى اتصالات القوات المارونية لاسلكياً، والتي التقطها جهاز التنصت في اتصالات فتح اللاسلكية. رافع الخالدي، ضابط هذه الشعبة حينئذ (مقابلة).

(٥٣) «الوطن» (الكويت)، ١٩٧٦/٧/٣١. مقتبس في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٢٤، ص ٩٦ ـ ٩٧.

(٥٤) كما أكد جنبلاط، مثلاً، أهمية رسالة بريجنيف. أنظر: «السفير»، ١٩٧٦/٧/٢٠.

(٥٥) وكالة أنباء «وفا»، ١٩٧٦/٨/٢.

(٥٦) «فلسطين الثورة»، ١٩٧٦/٨/٣.

(٥٧) هديب، قائد القوات المشتركة في النبعة حينئذ (مقابلة).

(٥٨) مؤتمر صحافي لأبو زيد هديب، في «السفير»، ١٩٧٦/٩/١.

(٥٩) نشرت الصحف اللبنانية صوراً لدبابات كانت إسرائيل سلمتها للميليشيات المارونية في أثناء قصف المخيم. أنظر مثلاً: «الحرية»، ١٩٧٦/٨/١٦. وأكد المبعوث الأميركي الخاص، دين براون، إمدادهم بالأسلحة من إسرائيل بعد ذلك بأسبوع. أنظر: «السفير»، ١٩٧٦/٨/٢٣.

(٦٠) «النهار»، ١٩٧٦/٨/٤.

(٦١) «فلسطين الثورة»، ١٩٧٦/٨/١٠.

(٦٢) وهو غير بلال الحسن الكادر السابق في ج.د.ت.ف. والكاتب الفلسطيني.

(٦٣) واصف عريقات، «المدفعية الفلسطينية»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١١٥، حزيران/يونيو ١٩٨١، ص ٣٥.

(٦٤) تم تأكيد حدوث الاتفاق في:

Abu Iyad with Rouleau, *My Home*, p. 192.

(٦٥) أبو وليد، سائق جرافة تابع للكتائب حينئذ (مقابلة).

(٦٦) الحصيلة الإجمالية للقتلى من شريف، ممثل دائرة الشؤون الاجتماعية التابعة لـ م.ت.ف. في لبنان (مقابلة). أمّا عدد الإصابات بين العسكريين فمأخوذ من أدهم (مقابلة)، ومن تصريحات مختلف الفصائل الفلسطينية، ومن أحمد الزعتر، «تل الزعتر: الرمز والأسطورة». تم إسكان الناجين في بيوت الدامور المهجورة في الأسابيع القليلة اللاحقة، على الرغم من عدم رضا بعض الكوادر عن ذلك لأنهم رأوا فيه عملاً موازياً لإسكان المهاجرين اليهود مكان الفلسطينيين الذين هُجروا من بيوتهم سنة ١٩٤٨. شفيق (مقابلة)؛ «الحرية»، ١٩٧٦/٨/٣٠؛ أمين سر ج.ت.ع.، عبد الرحيم أحمد، «الثائر العربي»، العدد ١٨، ١٩٧٧/٥/٢٠.

(٦٧) وكالة أنباء «وفا»، ١٩٧٦/٨/١٦.

(٦٨) «الحرية»، ١٩٧٦/٨/١٦، يؤكد هذا الاتهام يوسف طاهر، ضابط الارتباط الذي تم استقباله في مقر قيادة القوات المارونية (مقابلة).

(٦٩) «النهار»، ١٩٧٦/٨/١٩.

(٧٠) الموقف السوري في «السفير»، ١٢ و١٩٧٦/٨/١٧. بشأن ردة فعل الحركة الوطنية اللبنانية، أنظر: وكالة أنباء «وفا»، ١٩٧٦/٨/٢١. تم إعلان تشكيل الجيش الشعبي في ١٠ آب/أغسطس.

(٧١) «السفير»، ١٩٧٦/٨/١٩.

(٧٢) أنظر مثلاً: ج.د.ت.ف. في «الحرية»، ١٩٧٦/٨/١٦.

(٧٣) وكالة أنباء «وفا»، ١٩٧٦/٨/٣٠؛ «النهار»، ١٩٧٦/٩/٢؛ «فلسطين الثورة»، ١٩٧٦/٩/١.

(٧٤) طلب من أجل قوات ج.ت.ف. بناء على أمر من عرفات، ٢ آب/أغسطس، ١٩٧٦. أرشيف الرئيس. بشأن الطلاب المتطوعين تحدث صخر بسيسو، رئيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين والمسؤول عن التعبئة الطالبية (مقابلة). أمّا تقدير القوة العراقية فمن ماجد الخطيب، آمر كتيبة تابعة لـ ج.ت.ع. حينئذ؛ منصور الشريف، قائد قوات عين جالوت المسؤول عن «الجسر» البحري من مصر حينئذ (مقابلة)؛

Dawisha, *Syria and the Lebanese Crisis*, p. 152;

بشأن الاتفاق مع العراق، أنظر مقابلة مع هاني الحسن في:

Monday Morning, 14-20 August 1978.

(٧٥) بشأن النشاط البحري الإسرائيلي، أنظر: وكالة أنباء «وفا» ١٩٧٦/٨/١٤؛

Abu Iyad with Rouleau, *My Home*, p. 193;

تقرير بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ (أرشيف الرئيس). في حادثة لافتة أوقفت سفينة حربية

إسرائيلية يختاً على متنه كمال جنبلاط وقائد ج.ت.ف. الموالي لعرفات عبد الرازق المجايدة، لكنها سمحت لليخت بمتابعة سفره إلى مصر من دون أن تعتليه، وفقاً لدراز الذي كان على متن اليخت (مقابلة).

(٧٦) أبو جعفر، عضو اللجنة العلمية لفتح حينئذ؛ كعوش (مقابلة).

(٧٧) أنظر مثلاً، تعليمات لتجنيد ١٠٠٠ متطوع لبناني في برقية من عرفات إلى غازي عطا الله، قائد القوات المشتركة في الشمال، ٢٨ آب/أغسطس ١٩٧٦. أرشيف الرئيس.

(٧٨) «السفير»، ١٩٧٦/٨/٢٢. برقية من عرفات إلى قيادة فتح في شمال لبنان حددت الفئة العمرية للمجموعة المطلوبة بـ ١٨ ـ ٢٥ سنة، بتاريخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٧٦. أرشيف الرئيس.

(٧٩) «الهدف»، ١٩٧٦/١٠/٢٣.

(٨٠) «الحرية، ١٩٧٦/٨/٢٣؛ أبو ياسر والشمعة، لاحقاً قائدا كتيبة (مقابلة). وبشأن التجنيد، أنظر: وكالة أنباء «وفا»، ٢١، ٢٧، ١٩٧٦/٨/٣٠؛ ١، ١٩٧٦/٩/٢.

(٨١) تعليمات من عرفات، ٢٩، ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٦. أرشيف الرئيس.

(٨٢) «الحرية»، ١٩٧٦/٩/٦.

(٨٣) الدوله، رئيس أركان ج.د.ت.ف. حينئذ؛ الناطور، مسؤول الإدارة العسكرية في الجبهة حينئذ؛ نوفل، قائد قوات الجبهة حينئذ (مقابلة).

(٨٤) «السفير»، ١٩٧٦/٨/٣٠. تصريح الجميّل في «النهار»، ١٩٧٦/٩/١.

(٨٥) مجلة «الصياد»، ١٩٧٦/٩/١، مقتبس في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٢٤، ص ٢١٧.

(٨٦) بيان الجبهة اللبنانية في «النهار»، ١٩٧٦/٩/٩.

(٨٧) «السفير»، ١٩٧٦/٧/٢٧.

(٨٨) أنظر مثلاً خطاب الصدر في ١١ آب/أغسطس في: المصدر نفسه، ١٩٧٦/٨/١٢.

(٨٩) أذيع في ٥ آب/أغسطس، مقتبس في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٢٤، ص ١١٥.

(٩٠) «الحرية»، ١٩٧٦/٦/٨، ١٩٧٦/٨/٩.

(٩١) «السفير»، ١٩٧٦/٨/١٥.

(٩٢) المصدر نفسه، ١٩٧٦/٨/٧.

(٩٣) *Monday Morning*, 13 September 1976.

(٩٤) «السفير»، ١٩٧٦/٩/١٥.

(٩٥) «النهار»، ١٩٧٦/٩/١٤.

(٩٦) «الحرية»، ١٩٧٦/٦/٨، ١٩٧٦/٨/٩؛ نايف حواتمه وياسر عبد ربه، «ضد الغزو السوري: كل الطاقات إلى جبهات القتال حتى سحق المؤامرة» (منشورات ج.د.ت.ف.، ١٩٧٦)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٩٧) «السفير»، ٢٧، ١٩٧٦/٨/٢٨.

(٩٨) «النهار»، ١٩٧٦/٩/٨.

(٩٩) المصدر نفسه، ٦، ١٩٧٦/٩/٨.

(١٠٠) تم نقل الاستنتاج السوري عبر رسالة من قائد سلاح الجو ناجي جميل إلى سركيس. أعيد نشرها في: كريم بقرادوني، «السلام المفقود: عهد الياس سركيس ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢» (بيروت، ١٩٨٤)، ص ٤٨.

(١٠١) «النهار»، ١٩٧٦/٩/٤.

(١٠٢) المصدر نفسه، ١٩٧٦/٩/٥. تم لاحقاً إطلاق الرهائن من دون أذى.

(١٠٣) وكالة أنباء «وفا»، ١٩٧٦/٩/٦.

(١٠٤) بقرادوني، «السلام المفقود»، ص ٥٠.

(١٠٥) «النهار، ١٩٧٦/٩/٢٤. نقل الاقتراح السوري من خلال عضوي اللجنة المركزية لحركة فتح عباس وغنيم. عباس (مقابلة).

(١٠٦) عدد الإصابات من «السفير»، ١٩٧٦/١٠/٣؛ والعدّ الجزئي للجثث في «النهار»، ١٩٧٦/١١/٢٤. وقتل رجال الميليشيا الموارنة أيضاً ٣٧ قروياً درزياً عزّلاً في صاليما قبل أن يأمرهم الجيش السوري بمغادرة القرية. أنظر: «السفير»، ١٩٧٦/١٠/٤.

(١٠٧) ادعى ذلك الوزير والحزب التقدمي الاشتراكي، «السفير»، ١٩٧٦/٩/٣٠. وادعت ج.د.ت.ف. مصرع ٥٥٠ جندياً سورياً. أنظر: «الحرية»، ١٩٧٦/١٠/١١.

(١٠٨) معين الطاهر، آمر كتيبة حينئذ (مقابلة).

(١٠٩) عمر (مقابلة).

(١١٠) «الهدف»، ١٩٧٦/١٠/٢؛ «المحرر»، ١٩٧٦/١٠/١٠.

(١١١) «السفير»، ١٩٧٦/٩/٦.

(١١٢) بقرادوني، «السلام المفقود»، ص ٥١.

(١١٣) «النهار»، ٨، ١٩٧٦/١٠/١٢؛ وكالة أنباء «وفا»، ١٩٧٦/١٠/١٠.

(١١٤) وكالة أنباء «وفا»، ١٩٧٦/١٠/١٠.

(١١٥) «الهدف»، ١٩٧٦/١٠/١٦.

(١١٦) «النهار»، ١٩٧٦/١٠/١٢.

(١١٧) كان هذا، على الأقل، التفسير الذي قدمه حزب الكتائب في الرسالة المرسلة من الجميّل إلى سركيس في منتصف أيلول/سبتمبر. أنظر: بقرادوني، «السلام المفقود»، ص ٤٨.

(١١٨) بحسب قيادة القوات المشتركة. أنظر: «بيروت»، ١٩٧٦/٨/١٣؛ وكالة أنباء «وفا»، ١٩٧٦/٨/٢٠، ١٩٧٦/٩/٨.

(١١٩) عمّار وكريم، آمرا فصيل في فتح حينئذ شاهدا حوادث كهذه (مقابلة).

(١٢٠) معين الطاهر وعبد المعطي السبعاوي، آمرا كتيبة في فتح حينئذ (مقابلة).

(١٢١) نص البيان والقرارات والملاحق في: «الوثائق العربية ١٩٧٦»، ص ٧٤١ ـ ٧٤٤.

(١٢٢) حلّ اليمن الجنوبي محل ليبيا التي سحبت عرضها بإرسال قوات بسبب أزمة في علاقاتها بمصر.

(١٢٣) «الهدف»، ١٩٧٦/١٠/١٦.

(١٢٤) المصدر نفسه (ص ١٥).

(١٢٥) أرقام رسمية أطلع صلاح خلف، عضو اللجنة المركزية لفتح، المؤلف عليها. كذلك تم حساب الأرقام من أعداد الإصابات التي نشرتها مختلف الفصائل في مجلاتها وسجلات شهدائها وغيرها من المطبوعات، وكذلك من المقابلات الشخصية والتقارير الصحافية.

(١٢٦) بحسب خطابات لاحقة لقائد القوات اللبنانية بشير الجميل. ومن غير الواضح إذا كان هذا الرقم يتضمن خسائر الجيش اللبناني. أنظر:

Richard Gabriel, *Operation Peace for Galilee: The Israeli-PLO War in Lebanon* (New York, 1984), p. 45;

وأمّا تقدير المؤلف فيستند إلى مصادر أمنية.

(١٢٧) الأرقام اقتبسها رشيد الخالدي في:

«The Palestinians in Lebanon: Social Repercussions of Israel's Invasion,» *Middle East Journal*, 38:2 (Spring 1984), p. 257.

الفصل السابع عشر

(١) تقرير من مركز التخطيط التابع لـ م.ت.ف. إلى عرفات، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦. أرشيف الرئيس.

(٢) «الحرية»، ١٨/١٠/١٩٧٦. تباهى حداد بعد ذلك بوقت قصير بأن عدد قواته ارتفع إلى ٦٨٠ جندياً نظامياً و٨٠٠ عنصر ميليشيا، «النهار»، ١٠/١١/١٩٧٦.

(٣) أنظر مثلاً: *Jerusalem Post*, 20 October 1976.

(٤) أصدر القائد سعيد مراغة من فتح على عجل أوامره بشن هجوم مباشر، فبلغت خسائره ١٤ قتيلاً و٣٠ جريحاً. وقتل ٤٤ قروياً آخرين، بينهم ١٤ كانوا عزّلاً، ومن الواضح أن بعضهم قتل بعد وقوعه في الأسر. وقالت إذاعة الكتائب إن ما يزيد على ٤٠٠ من السكان البالغ عددهم ١٥٠٠ نسمة قد قتلوا، لكن خوري القرية والزعيم الماروني ريمون إده أنكرا ذلك تماماً. وكان إده زار العيشية في تشرين الأول/أكتوبر. أنظر: «السفير»، ٢٣، ٢٤/١٠/١٩٧٦.

(٥) «النهار»، ١٧/١١/١٩٧٦.

(٦) وكالة الصحافة الفرنسية للأنباء، مقتبس في «اليوميات الفلسطينية»، ٢٨/١٠/١٩٧٦، المجلد ٢٤، ص ٤٥٣.

(٧) أنظر مثلاً: افتتاحيات إذاعة صوت فلسطين؛ وكالة أنباء «وفا»، ٢٩/١١/١٩٧٦.

(٨) وكالة أنباء «وفا»، ٤/١١/١٩٧٦.

(٩) ج.ش. ـ ق.ع.، مذكرة داخلية، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، ص ٥.

(١٠) «الواقع الراهن»، ص ٤٠.

(١١) «الطلائع»، ٩/١١/١٩٧٦.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) برقيات وصلت إلى مقر قيادة م.ت.ف. في ١٥ و١٦ و١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦. أرشيف الرئيس.

(١٤) أبو أحمد حلب وأبو الهيثم، كادران كبيران في ج.ش. ـ ق.ع. حينئذ (مقابلة). بشأن معارضة التدخل السوري، أنظر مثلاً تصريحاً لزيدان في «السفير»، ٣/٦/١٩٧٦.

(١٥) «النهار»، ٩/١٠/١٩٧٦.

(١٦) المصدر نفسه، ٢١/١١/١٩٧٦.

(١٧) المصدر نفسه، ٢٠، ٢٤/١١/١٩٧٦.

(١٨) شرقاوي (مقابلة)؛ «النهار»، ١٥، ١٧/١١/١٩٧٦.

(١٩) تقرير م.ت.ف.، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦. أرشيف الرئيس.

(٢٠) رسالة من قيادة م.ت.ف. في الشمال إلى مقر القيادة، ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦. أرشيف الرئيس.

(٢١) مقابلة في: *Monday Morning*, 12 December 1976.

(٢٢) أنظر مثلاً: برقيات إلى مقر قيادة م.ت.ف.، ٢٨، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦. أرشيف الرئيس.

(٢٣) وكالة أنباء «وفا»، ٤/١١/١٩٧٦؛ رسالة من عرفات إلى الرئيس المصري أنور السادات، ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦. أرشيف الرئيس.

(٢٤) *Monday Morning*, 12 December 1976.

(٢٥) Ibid., 6 December 1976.

(٢٦) برقيات إلى مقر قيادة م.ت.ف.، ١٥، ١٧، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦. أرشيف الرئيس.

(٢٧) تم اعتقال الخطيب مدة عامين في السجن المخصص للضباط السوريين في دمشق، ربما جزءاً من اتفاق مسبق مع رئيس الاستخبارات العسكرية السورية.

(٢٨) منصور الشريف، قائد قوات عين جالوت حينئذ؛ المجايدة، آمر القوات المرسلة من لواء عين جالوت؛ أبو مرزوق، آمر القوات المرسلة من لواء القادسية؛ شقورة، مسيّر أمور ج.ت.ف. في لبنان (مقابلة).

(٢٩) اعتبرت إسرائيل نشر القوات انتهاكاً للخطوط الحمر التي رسمتها، وأمرت قوات حداد بالاستيلاء على قرية العديسة الحدودية في اليوم نفسه كخطوة رادعة. واستعادت فتح القرية في اليوم التالي، غير أن قوات الردع العربية انسحبت بعد ذلك ببرهة قصيرة في اتجاه صيدا.

(٣٠) مقابلة في «الأهرام»، ٢٨/١/١٩٧٧. مقتبسة في «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧»، ص ٣٠.

(٣١) *Le Monde*, 19-20 janvier 1977; مقتبس في: *Arab Report & Record*, 1-15 January 1977.

(٣٢) بشأن مجموعة من التصريحات المارونية، أنظر: م.ت.ف.، جهاز الأمن الثوري الموحد، قسم

الإعلام، «الحملة ضد الشعب الفلسطيني في تصريحات وإعلام الجبهة اللبنانية بعد مؤتمري الرياض والقاهرة»، لا تاريخ [١٩٧٧].

(٣٣) *L'Orient-le Jour*, 23 janvier 1977.

(٣٤) *Arab Report & Record*, no. 1, 1-15 January 1977.

(٣٥) «الأسبوع العربي»، العدد ٩٠٥، ٥/١/١٩٧٧. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧»، ص ٥.

(٣٦) مقابلة في:

Time, 24 January 1977.

(٣٧) «الوطن» (الكويت)، ١٩/٢/١٩٧٦. مقتبس في «اليوميات الفلسطينية»، المجلد ٢٣، ص ١٤٨ ـ ١٤٩.

(٣٨) *L'Orient-le Jour*, 11 janvier 1977;

مقتبس في:

Arab Report & Record, no. 1, 1-15 January 1977.

(٣٩) تصريح أردني في:

L'Orient-le Jour, 4 fevrier 1977;

مقتبس في:

Arab Report & Record, no. 3, 1-14 February 1977.

(٤٠) مقابلة في «الأهرام»، ٢٨/١/١٩٧٧.

(٤١) مقتبس في:

Arab Report & Record, no. 4, 15-28 February 1977.

(٤٢) *Egyptian Gazette*, 18 February 1977.

(٤٣) مقابلة في «الأهرام»، ٢٦/٢/١٩٧٧.

(٤٤) «الثورة مستمرة»، العدد ٤، ٢٨/١/١٩٧٧.

(٤٥) مقابلة في:

Stern, 15 February 1977;

مقتبسة في:

Arab Report & Record, no. 4, 15-28 February 1977.

(٤٦) كان الفريق تابعاً على الأرجح لقسم العمليات الخاصة الذي يرئسه وديع حداد، الذي جعل من بغداد مقره الآن، وعمل بالتنسيق مع الاستخبارات العراقية، بينما أبقى على اتصاله السري بحبش.

(٤٧) بشأن تقديم المساعدة للرافضين تحدث محمود عباس (مقابلة). كما تم إصدار بطاقات فتح العسكرية لأعضاء ج.ت.ع. وج.ش.ت.ف. لتمكينهم من المرور على حواجز التفتيش السورية.

(٤٨) وكالة أنباء «وفا»، مقتبس في:

Arab Report & Record, no. 3, 1-14 February 1977.

(٤٩) وبشأن الخطة السورية والدور السعودي تحدث بحيص، ومسؤول أمني كبير في فتح (مقابلة). وبشأن دور الولايات المتحدة وأطراف أُخرى (لم يتم تسميتها)، أنظر:

Richard B. Parker, «Kawkaba and the South Lebanon Imbroglio: A Personal Recollection, 1977-1978,» *Middle East Journal*, 50:4 (Autumn 1996), p. 547.

وكان ريتشارد باركر سفير الولايات المتحدة لدى لبنان في ذلك الحين.

(٥٠) بيان فتح في:

Arab Report & Record, 1-14 February 1977;

ونشر تقرير بشأن الإجراءات السورية في «القبس»، ١٨/٢/١٩٧٧؛

Washington Post, 21 February 1977;

مقتبس في:

Arab Report & Record, no. 4, 15-28 February 1977.

(٥١) أكد ذلك مثلاً أبو مرزوق وأبو زايد (مقابلة)؛

Arab Report & Record, no. 4, 15-28 February 1977.

(٥٢) ادعى العراق لاحقاً أن منظمة حزيران الأسود هي التي نفذت الهجمات، وتعتبر هذه المنظمة تابعة لأبو نضال. أنظر:

Arab Report & Record, no. 19, 1-31 October 1977.

(٥٣) William Quandt, *Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967* (Washington, D.C., 1993), p. 260.

(٥٤) نص المذكرة في: «الثورة مستمرة»، العدد ٩، آذار/مارس ١٩٧٧.

(٥٥) مقتبس في:

Arab Report & Record, no. 7, 1-15 April 1977.

(٥٦) Ibid.

(٥٧) تعتمد الأرقام على مقابلات كثيرة مع ضباط فدائيين. وتؤكد صحة التقديرات الإسرائيلية المعلنة في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٧٧. أنظر مثلاً، إذاعة إسرائيل في ٢٢/٢/١٩٧٧، ١/٣/١٩٧٧. مقتبسة في:

Arab Report & Record, no. 4, 15-28 February, no. 5, 1-15 March 1977.

(٥٨) *New York Times*, 20 January 1977;

مقتبس في:

Arab Report & Record, 16-31 January 1977.

(٥٩) *Arab Report & Record*, no. 7, 1-15 April 1977.

(٦٠) Ibid., no. 8, 16-30 April 1977.

(٦١) *L'Orient-le Jour*, 13 mai 1977.

(٦٢) «المحرر»، ١٢/٧/١٩٧٧.

(٦٣) أنظر تقارير عقب اجتماع الأسد ـ عرفات في ٢٠ حزيران/يونيو في:

Arab Report & Record, no. 12, 16-30 June 1977.

(٦٤) «اللواء» (عمان)، ١٩٧٧/٦/٢١، مقتبس في:

Arab Report & Record, no. 12, 16-30 June 1977.

(٦٥) استمر أبو سائد في العمل مع الاستخبارات السورية في لبنان إلى حين مقتله في كمين يُعتقد أن فتح نصبته له.

(٦٦) *L'Orient-le Jour*, 28 juillet 1977;

مقتبس في:

Arab Report & Record, no. 14, 15-31 July 1977, no. 15, 1-15 August 1977.

(٦٧) «النهار»، ١٩٧٧/٧/٣١، ١٩٧٧/٨/١١.

(٦٨) أصدرت سورية الآلاف من جوازات السفر لبعض فصائل المقاومة، ومنها فتح، حتى سنة ١٩٧٦. أمّا في الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٣ فلم تصدر سوى جوازات سفر دبلوماسية لكبار مسؤولي م.ت.ف. ولأعضاء اللجنة التنفيذية في م.ت.ف.؛ اليحيى، المدير العام للدائرة السياسية في م.ت.ف. حينئذ، ومقرها دمشق (مقابلة).

(٦٩) مقابلة في «النهار العربي والدولي»، العدد ١٤، ١٩٧٧/٨/٦. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧»، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٧٠) «الحملة ضد الشعب الفلسطيني في تصريحات وإعلام الجبهة اللبنانية بعد مؤتمري الرياض والقاهرة».

(٧١) *Time*, 14 August 1977;

مقتبس في:

Arab Report & Record, no. 15, 1-15 August 1977.

(٧٢) *Arab Report & Record*, no. 9, 1-15 May 1977.

(٧٣) أعيد نشر النص في:

William Quandt, *Camp David: Peacemaking and Politics* (Washington, D.C., 1986), p. 73.

(٧٤) Ibid., p. 85.

(٧٥) *Arab Report & Record*, no. 15, 1-15 August 1977.

(٧٦) مقترح بُلِّغ إلى وزير الخارجية المصري، إسماعيل فهمي، بحسب «السياسة»، ١٩٧٧/٨/١٧. مقتبس في:

Arab Report & Record, no. 16, 16-31 August 1977.

(٧٧) *Arab Report & Record*, no. 15, 1-15 August, 1977.

(٧٨) Quandt, *Camp David*, pp. 86, 89.

(٧٩) أكد أمين سر منظمة الصاعقة محسن تبادل المقترحات. أنظر:

Arab Report & Record, no. 16, 16-31 August 1977.

(٨٠) Ibid., no. 12, 16-30 June 1977.

(٨١) *New York Times*, 26 August 1977;

مقتبس في:

Arab Report & Record, no. 16, 16-31 August 1977.

(٨٢) حديث لمحسن في «الجماهير» (دمشق)، ٥/٩/١٩٧٧؛ «الطلائع»، ٩/٩/١٩٧٧.

(٨٣) اقتبسته وكالة أنباء «رويترز». وورد في:

Arab Report & Record, no. 5, 1-15 March 1977;

وبشأن الاستيطان، أنظر: «معاريف»، ١/٩/١٩٧٧.

(٨٤) Quandt, *Camp David*, p. 102.

(٨٥) *Arab Report & Record*, no. 18, 16-30 September 1977.

(٨٦) اتفقت القاهرة وواشنطن على تقويمهما للتصرف الإسرائيلي، أنظر:

Quandt, *Camp David*, pp. 93, 99.

(٨٧) «النهار»، ٢٢/٩/١٩٧٧.

(٨٨) معين الطاهر، آمر كتيبة في فتح حينئذ (مقابلة).

(٨٩) بشأن وصف لدور الولايات المتحدة، أنظر:

Quandt, *Camp David*, pp. 103-104.

(٩٠) بشأن الرسائل السوفياتية، أنظر: «النهار»، ١٨/٨/١٩٧٧.

(٩١) نص المقابلة محفوظ في ملفات خاصة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت، وأعيد نشره في «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧»، ص ٣١١.

(٩٢) مقابلة في «الأسبوع العربي»، ٢٦/٩/١٩٧٧. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧»، ص ٣١٦.

(٩٣) افترض بصورة عامة أن الشخص المقترح هو إدوارد سعيد، أستاذ الأدب الإنكليزي المقارن في جامعة كولومبيا، نيويورك. أنظر: مقابلة جبريل في «إلى الأمام»، ١ ـ ٨/٩/١٩٧٨.

(٩٤) عمر، نائب مدير المركز حينئذ (مقابلة).

(٩٥) وكالة أنباء «وفا»، ١٧/١١/١٩٧٧. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧»، ص ٤٣٤.

(٩٦) *Arab Report & Record*, no. 20, 1-30 November 1977.

الفصل الثامن عشر

(١) مثلاً، في لقائه مع ممثلي الاتحاد العام لطلبة فلسطين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧. وكان المؤلف حاضراً هذا الاجتماع.

(٢) النص في: «البعث»، ٦/١٢/١٩٧٧. وأعيد نشره في «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧»، ص ٥٣٦ ـ ٥٣٧.

(٣) نص الاقتراح في: «السفير»، ١/٢/١٩٧٨.

(٤) النص في: وكالة أنباء «وفا»، ٥/١٢/١٩٧٧.

(٥) «السفير»، ١٩٧٧/١٢/٢٦.

(٦) «الجمهورية» (القاهرة)، ١٩٧٨/١/٣. مقتبس في:

Arab Report & Record, no. 1, 1-15 January 1978.

(٧) وكالة أنباء «وفا»، ملحق خاص، ١٩٧٨/١/٢٢.

(٨) الوزير (مقابلة)؛ مقابلة الوزير في «شؤون فلسطينية»، العدد ٧٧، نيسان/أبريل ١٩٧٨، ص ٢٧.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(١٠) تقدير حجم القوات الإسرائيلية مصدره مدير غرفة العمليات المركزية في م.ت.ف. سعد صايل في مقابلة مع الياس خوري بعنوان: «حرب الجنوب»، المصدر نفسه، ص ١٣. أمّا حجم قوات م.ت.ف. فقد تم حسابه بناء على معلومات متوفرة عن كتائب وتنظيمات متعددة في مقابلات كثيرة. ويقدر أحد المصادر وجود أقل من ١٠٠٠ فدائي في المنطقة. أنظر: أحمد كلش، «لم تتوقف الحرب في اليوم السابع» (بيروت، ١٩٧٨)، ص ٣٩.

(١١) رئيس الأركان الإسرائيلي، موردخاي غور، مقتبس في: «السفير»، ١٩٧٨/٣/١٦.

(١٢) عبّر الوزير وصايل عن وجهة نظر م.ت.ف. في مقابلتين منفصلتين نشرتا في «شؤون فلسطينية»، العدد ٧٧، نيسان/أبريل ١٩٧٨، ص ١٣، ٢٨. وعرض المحلل العسكري الإسرائيلي، زئيف شيف، الأهداف الإسرائيلية في «هآرتس»، ١٩٧٩/٣/١٤.

(١٣) تقرير المحاسب العام الإسرائيلي، والذي نشر جزء منه في: *Jerusalem Post*, 10 May 1979.

(١٤) زئيف شيف، «هآرتس»، ١٩٧٩/٣/١٤.

(١٥) نشرت الخسائر الإسرائيلية في «السفير»، ١٩٧٨/٤/١، وفي تقرير المحاسب العام الإسرائيلي. وادعت م.ت.ف. أن ما لا يقل عن ٧٧ عسكرياً إسرائيلياً قتلوا، بينما ادعى عرفات أن إسرائيل فقدت ١٢٠٠ عسكري ما بين قتيل وجريح. أنظر قائمة بإعلانات النعي الإسرائيلية في: كلش، «لم تتوقف الحرب»، ص ١٧٥ ـ ١٧٩. وانظر أيضاً: مقابلة عرفات في «الأسبوع العربي»، ١٩٧٨/١١/٢٧. العدد الرسمي للقتلى العسكريين الفلسطينيين نشرته وكالة أنباء «وفا»، ١٩٧٨/٣/٢٠، وادعت إسرائيل أنها قتلت ما بين ٢٥٠ و٤٠٠ فدائي، لكن اللائحة بأسماء الجثث التي قدمتها إلى منظمة الصليب الأحمر الدولية تضمنت ٦٥ اسماً فقط، كانت أسماء بعضهم منقولة عن بطاقات هوية لفدائيين تمكنوا من الخروج سالمين من المعركة. تمراز، ضابط ارتباط م.ت.ف. مع قوات الطوارئ الدولية «يونيفيل» حينئذ (مقابلة). وعلى الأرجح أن خسائر الفدائيين الحقيقية أقل مما ذكره الإسرائيليون، ومن ضمن الشهداء ٣٥ مقاتلاً من فتح. معين الطاهر، آمر كتيبة في ذلك الحين (مقابلة).

(١٦) أسماء الضحايا الـ ٧٥ مدونة في سجل مجلس النواب الأميركي، وأعيد نشرها في:

Journal of Palestine Studies, 9:3 (35) (Spring 1980), pp. 203-208.

(١٧) وزارة الإعلام اللبنانية، مقتبس في: ياسين سويد، «عملية الليطاني ١٩٧٨: نظرة استراتيجية» (بيروت، ١٩٩٢)، ص ٩٠.

(١٨) مقابلة صايل في: «شؤون فلسطينية»، العدد ٧٧، نيسان/أبريل ١٩٧٨، ص ١٤؛ مقابلة الوزير في المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(١٩) مقابلة صايل في: «شؤون فلسطينية»، العدد ٧٧، نيسان/أبريل ١٩٧٨، ص ١٤ ـ ١٦.

(٢٠) مقتبس في: «انعزاليو بغداد»، ص ١٠.

(٢١) Quandt, *Camp David*, p. 183.

(٢٢) مقابلة صلاح خلف في: «إلى الأمام»، ١٩ ـ ١٩٧٨/٥/٢٥.

(٢٣) بشأن الدور العراقي، تحدث ماجد الخطيب، آمر كتيبة في ج.ت.ع. حينئذ، ومقابلات مع عدد من كوادر ج.ت.ع. وفتح (مقابلة)؛ إذاعة إسرائيل، مقتبسة في:
Arab Report & Record, no. 6, 16-31 March 1978;
وفيما يتعلق بالأردن، أنظر: غانم زريقات، «التحرك الجماهيري في الأردن خلال حرب الجنوب»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٧٨، أيار/مايو ١٩٧٨؛ بالإضافة إلى مقابلات كثيرة.

(٢٤) حسن صالح، مفوض سياسي ونائب آمر الكلية العسكرية التابعة لفتح، والتي تولت تدريب المتطوعين (مقابلة).

(٢٥) المقابلة في: «الطلائع»، ١٩٧٨/٤/٢٥.

(٢٦) النص في: «النهار»، ١٩٧٨/٤/٢٨.

(٢٧) النص في: وكالة أنباء «وفا»، ١٩٧٨/٤/٢٥.

(٢٨) مقابلة صايل في: «شؤون فلسطينية»، نيسان/أبريل ١٩٧٨، ص ١٣.

(٢٩) المقابلة في: «الطلائع»، ١٩٧٨/٤/٢٥.

(٣٠) المقابلة في: «إلى الأمام»، ٧ ـ ١٩٧٨/٤/١٣.

(٣١) *New York Times*, 1 May 1978;
مقتبس في:
Arab Report & Record, no. 9, 1-15 May 1978.

(٣٢) ناجي علوش، «حوار حول قضايا الثورة العربية» (بيروت، ١٩٧٩)، ص ١١٦.

(٣٣) مقابلة أجراها هاشم علي محسن، «العقيد أبو موسى يتكلم: عن الحرب الخامسة وصمود بيروت» (دمشق، ١٩٨٤)، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٣٤) جورج حبش، «خطابات ومقالات، ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩» (سلسلة أوراق حمراء ٣٦، لا تاريخ [١٩٧٩])، ص ١٧٠.

(٣٥) البيان التأسيسي، ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٨.

(٣٦) «الهدف»، ١٩٧٨/٣/٢٢.

(٣٧) مقتبس في بلال الحسن، «المقاومة الفلسطينية»، شهريات، «شؤون فلسطينية»، العدد ٧٨، أيار/مايو ١٩٧٨، ص ١٦٤.

(٣٨) السعدي وتمراز كانا ضابطي ارتباط م.ت.ف. حينئذ (مقابلة).

(٣٩) *Jerusalem Post*, 31 March 1978.

(٤٠) بشأن وصف للأحداث كما يراها الرافضون، أنظر: هاشم علي محسن، «الانتفاضة: ثورة حتى النصر» (دمشق، ١٩٨٤)، ص ٤٣١ ـ ٤٣٢.

(٤١) ياسين، «أزمة فتح»، ص ٣٩.

(٤٢) بحسب رواية رفيق سابق لعلوش عرّف نفسه باسم أبو حازم، فقد انضم علوش إلى «الهيئة القيادية» لجماعة أبو نضال ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ وآذار/مارس ١٩٧٩. وحاول علوش في أواخر سنة ١٩٧٩ تأليف تنظيمه السياسي الخاص، حركة التحرر الشعبية العربية، وسمح له بافتتاح مكتب في بغداد في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، لكن محاولته باءت بالفشل. ويبدو أن علوش أبقى على علاقة ضعيفة بجماعة أبو نضال حتى سنة ١٩٨٤، عندما شنت مجلة أبو نضال في عددها النصف الشهري هجوماً مريراً عليه وعلى أعضاء آخرين دعتهم «الخلية الصليبية». وكان هذا الهجوم إشارة إلى حدوث انشقاق رسمي. أنظر المقالات في: «فلسطين الثورة» (المجلس الثوري)، ١/٩/١٩٨٤، ١/١٠/١٩٨٤، وسلسلة مقالات كتبها أبو حازم في المصدر نفسه، ١، ١٥/١١/١٩٨٤؛ ١، ١٥/١٢/١٩٨٤. وبشأن افتتاح مكتب لعلوش في بغداد، أنظر: «طريق الانتصار»، ٢١/١/١٩٨٠.

(٤٣) «إلى الأمام»، ١٩ ـ ٢٥/٥/١٩٧٨.

(٤٤) كفاح، كادر يساري كبير حينئذ (مقابلة).

(٤٥) تصريح لوزير الإعلام، أحمد إسكندر أحمد، مقتبس في:
Arab Report & Record, no. 10, 16-31 May 1978.

(٤٦) «إلى الأمام»، ٧ ـ ١٣/٤/١٩٧٨؛ ١ ـ ٨/٩/١٩٧٨.

(٤٧) علي (مقابلة).

(٤٨) علي؛ شبيب، كادر في جبهة التحرير الفلسطينية حينئذ، ومؤرخ رسمي (مقابلة).

(٤٩) ج.ش.ت.ف.، «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٥١) «خطابات ومقالات، ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩»، ص ٥٩، ٧٠.

(٥٢) «الثورة مستمرة»، ٧/١٢/١٩٧٧؛
Arab Report & Record, no. 10, 16-31 May 1978;
أوحى حبش بوجود صلة بعد ذلك بثمانية أشهر من خلال اعتباره عملية مطار أورلي نقطة تحول نحو الأسوأ في العلاقات مع قيادة م.ت.ف. أنظر: «خطابات ومقالات، ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩»، ص ١١٥.

(٥٣) «الحرية»، ٥/٦/١٩٧٨.

(٥٤) «إلى الأمام»، ١٦ ـ ٢٢/٦/١٩٧٨.

(٥٥) «الحرية»، ٥/٦/١٩٧٨.

(٥٦) «لتتحد القوى»، ص ٣٤.

(٥٧) «السفير»، ٢٥/٥/١٩٧٨.

(٥٨) «الثورة مستمرة»، ٢٧/٥/١٩٧٨.

(٥٩) بلال الحسن، «المقاومة الفلسطينية»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٨٠، تموز/يوليو ١٩٧٨، ص ١٥٤ ـ ١٥٥.

(٦٠) ياسين، «أزمة فتح»، ص ٣٩.

(٦١) عدة مقابلات، بينها مقابلة نوفل، عضو المكتب السياسي والقائد العسكري لـ ج.د.ت.ف.

(٦٢) محمد الروسان (تحرير)، «مجموعة التشريعات الجزائية لمنظمة التحرير الفلسطينية ١٩٧٩» (تونس، لا تاريخ [بعد ١٩٨٢])، ص ٩. حلّ تشريع م.ت.ف. الجزائي محل تشريع فتح الجزائي سنة ١٩٧٩.

(٦٣) «خطابات ومقالات»، ص ١١٥.

(٦٤) أنظر حديث حبش عقب اشتباكات أُخرى بعد ذلك بعدة أشهر في: المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٦٥) النص في: بلال الحسن، «المقاومة الفلسطينية»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٨١/ ٨٢، آب/ أغسطس ـ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، ص ٢٨١ ـ ٢٨٢.

(٦٦) «النهار العربي والدولي»، ١٥/ ٧/ ١٩٧٨. كان المسؤول الرسمي على الأرجح وزير الخارجية طارق عزيز.

(٦٧) وكالة أنباء «وفا»، ١٦/ ٧/ ١٩٧٨.

(٦٨) «انعزاليو بغداد»، ص ٢٠.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٤، ٢٦ ـ ٢٧.

(٧٠) بشأن انشقاق ج.ت.ع.، أنظر: ياسين، «أزمة فتح»، ص ٧٩ ـ ٨٠.

(٧١) ادعت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، التي كانت ضمن تنظيمات المعارضة المستهدفة، أن فتح حاولت إحداث انشقاق في صفوفها. وجاء الادعاء من أمينها العام سمير غوشة في: «الأزمة الراهنة للثورة الفلسطينية: الجذور والحلول» (لا تاريخ [تقريباً ١٩٨٣])، ص ٥٨.

(٧٢) بلال الحسن، «المقاومة الفلسطينية»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٨٠، تموز/يوليو ١٩٧٨، ص ١٥٣ ـ ١٥٤.

(٧٣) على سبيل المثال، تعليق لاحق لحواتمه في «الحرية»، ٢٠/ ١١/ ١٩٧٨.

(٧٤) «خطابات ومقالات»، ص ١١٦.

(٧٥) Quandt, *Camp David*, p. 254.

(٧٦) النص في: «البعث»، ٢٤/ ٩/ ١٩٧٨. وأعيد نشره في «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨»، ص ٤٥٢ ـ ٤٥٤.

(٧٧) جلود، آمر فريق فتح (مقابلة).

(٧٨) أنظر مثلاً: مقابلة حواتمه في «الحرية»، ٢٠/ ١١/ ١٩٧٨.

(٧٩) بشأن مذكرة احتجاج من جبهة الصمود إلى الرئيس العراقي البكر، أنظر: «السفير»، ٦/ ١١/ ١٩٧٨.

(٨٠) النص في: «البعث»، ٦/ ١١/ ١٩٧٨. وأعيد نشره في «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٨»، ص ٦٦٠ ـ ٦٦٢.

(٨١) ملخص القرار الرسمي للقمة العربية، اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، «تقرير الإنجازات، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٦» (عمان، ١٩٨٧)، الملحق ١، ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٨٢) Quandt, *Camp David*, p. 265.

(٨٣) وكالة أنباء «وفا»، ملحق خاص، ١٩٧٨/١٠/٢٤.

(٨٤) نص الأسئلة وإجابات الولايات المتحدة في:

Quandt, *Camp David*, Appendix H, pp. 388-396.

(٨٥) مقابلة القدومي في: وكالة أنباء «وفا»، ١٩٧٨/٣/٦. وانظر أيضاً: مقابلات خلف وحبش ومحسن في: «السفير»، ٨، ٩، ١٩٧٨/٣/١١.

(٨٦) «الحرية»، ١٩٧٨/٢/٢٧.

(٨٧) *Arab Report & Record*, no. 18, 16-30 September 1978.

(٨٨) «السفير»، ١٩٧٨/١٢/١٤.

(٨٩) المصدر نفسه.

(٩٠) Ma'oz, *Palestinian Leadership on the West Bank*, p. 149.

(٩١) «خطابات ومقالات»، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

(٩٢) النص في: «الحرية»، ١٩٧٨/١٢/١٨.

(٩٣) «الثائر العربي»، ١٩٧٨/١٢/١٥.

(٩٤) «السفير»، ١٩٧٨/١٢/١٥. وانظر أيضاً: الناطق الرسمي باسم ج.ش. ـ ق.ع. فضل شرورو في «إلى الأمام»، ١٩٧٨/١٢/١٥.

(٩٥) «الطلائع»، ١٩٧٨/١١/٢٨.

(٩٦) «السفير»، ١٩٧٨/١٢/١٥.

(٩٧) المصدر نفسه.

(٩٨) النص في: «النهار»، ١٩٧٨/١٢/١٨.

(٩٩) مقابلة مع حواتمه، «السفير»، ١٩٧٨/١٢/١٤؛ مقابلة مع حبش، «السفير»، ١٩٧٨/١٢/١٤.

(١٠٠) مقابلة حواتمه في المصدر نفسه.

(١٠١) «إلى الأمام»، ١ ـ ١٩٧٨/٩/٨.

(١٠٢) المصدر نفسه.

(١٠٣) بشأن نص مشروع برنامج الوحدة، أنظر: «السفير»، ١٩٧٨/١٠/٢٨.

(١٠٤) «الحرية»، ١٩٧٨/١١/٢٠.

(١٠٥) المصدر نفسه.

(١٠٦) «الطلائع»، ١٩٧٨/١٢/١٩.

(١٠٧) *Arab Report & Record*, no. 23, 1-15 December 1978.

(١٠٨) خطاب لحبش ألقاه في بغداد، ربما في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨. أنظر: «خطابات ومقالات»، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

(١١٠) كادر كبير في جبهة التحرير الفلسطينية (مقابلة).

(١١١) «الطلائع»، ١٩٧٨/١٢/٢٦.

(١١٢) عن سياسة ج.د.ت.ف. تجاه الاتحاد السوفياتي، عبد ربه (مقابلة).

(١١٣) نوفل (مقابلة).

(١١٤) *Arab Report & Record*, no. 22, 16-30 November 1978.

(١١٥) «مناقشة لتقرير التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية»، منشورات الهدف، العدد ١١ (دار الهدف، لا تاريخ [خريف ١٩٧٩])، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(١١٦) مقابلة في «الحرية»، ١٩٧٨/١١/٢٠.

(١١٧) المصدر نفسه، ١٩٧٩/١/١٥.

(١١٨) «الوضع الراهن ومهام الثورة وحركة التحرر والتقدم العربية»، تقرير سياسي صادر عن اجتماع اللجنة المركزية في منتصف تموز/يوليو ١٩٧٩، ص ٣٩.

(١١٩) «خطابات ومقالات»، ص ١١٢.

(١٢٠) المصدر نفسه.

(١٢١) المصدر نفسه، ص ١١٣.

(١٢٢) مقابلة في «النهار»، ١٩٧٩/١/١٦.

(١٢٣) عبد ربه، ونوفل (مقابلة).

(١٢٤) «أزمة م.ت.ف.: تحليل ونقد الجذور والحلول» (نيقوسيا، لا تاريخ [نهاية ١٩٨٣])، ص ٤٦.

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(١٢٦) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(١٢٧) «خطابات ومقالات»، ص ١٢٤.

(١٢٨) أعلن القدومي معارضته في مقابلة مع «القبس»، ١٩٧٨/١١/٢٩، مقتبسة في:
Arab Report & Record, no. 23, 1-15 December, 1978.

(١٢٩) مقتبس في:
Arab Report & Record, no. 6, 11 April, 1979.

(١٣٠) Ibid.

(١٣١) مقابلة في «المستقبل»، ١٩٧٩/٤/٢٢. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٩»، ص ٢٠٦.

(١٣٢) *Arab Report & Record*, no. 7, 25 April 1979.

(١٣٣) Ibid.

الفصل التاسع عشر

(١) نقاط طرحها رشيد الخالدي في:
«The Palestinians in Lebanon: Social Repercussions of Israel's Invasion,» *Middle East Journal*, 38:2 (Spring 1984), p. 257.

(٢) تم تركيب شبكة الهاتف بعد أحداث أيار/مايو ١٩٧٣، بواسطة القسم الفني في م.ت.ف.، بإشراف مسؤول الاتصالات في فتح أبو سائد، الذي تبين لاحقاً أنه يعمل لحساب الاستخبارات السورية.

(٣) مقابلة بعنوان: «عمل الثورة الفلسطينية العسكري وآفاق تطوره»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٠٥، آب/أغسطس ١٩٨٠، ص ٣٩.

(٤) مقابلة بعنوان: «خلقنا فجوة نفسية بين المواطن الإسرائيلي وقيادته»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١١٩، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، ص ١١٠، ١١٣.

(٥) «عمل الثورة الفلسطينية العسكري»، ص ٣٥.

(٦) «خلقنا فجوة نفسية»، ص ١١٦.

(٧) المصدر نفسه، ص ١١١، ١١٢.

(٨) المصدر نفسه. أشار الوزير أيضاً إلى الطبيعة المحدودة للبنية العسكرية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية. أنظر مقابلة في: «الحوادث»، ٢٩/٨/١٩٨٠. ورد النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨٠»، ص ٣٠٥.

(٩) «الواقع الراهن»، ص ٦٧؛ «إلى الأمام»، ٢٤ ـ ٣١/٧/١٩٨١.

(١٠) «إلى الأمام»، ٢٤ ـ ٣١/٧/١٩٨١.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) شقورة؛ المجايدة؛ تمراز (مقابلة).

(١٣) ج.ش.ت.ف.، «التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع» (بيروت، ١٩٨١)، ص ٤٥.

(١٤) الكتائب المعنية هي: عبد القادر الحسيني؛ الشهيد مراد؛ الناصرة؛ صلاح الدين؛ شهداء تل الزعتر؛ عز الدين القسام؛ ترشيحا؛ الأمن الوطني؛ المدفعية الأولى؛ المدفعية الثانية؛ الدفاع الجوي؛ وحدة الصواريخ.

(١٥) كتائب ج.ش.ت.ف. هي: غسان كنفاني؛ أبو الطيب الشرقي؛ أبو أمل؛ عبد الوهاب الطيب؛ غيفارا غزة؛ أبو كارم، بالإضافة إلى المدفعية والدفاع الجوي والصواريخ.

(١٦) مقابلة في «الحرية»، ٥/٦/١٩٨٣.

(١٧) أبو خالد، وماجد الخطيب (مقابلة). سُميت كتائب جبهة التحرير العربية كما يلي: كمال ناصر؛ جابر نبهان؛ أبو ذر الغفاري.

(١٨) بشأن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، أنظر مثلاً: «المنطلقات: النظرية والسياسية والتنظيمية»، كما عدلها وأقرها المؤتمر العام السادس المنعقد في الفترة ١٧ ـ ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٧٩، ص ١٠٥، ١٢٥؛ محمود حمدان (مقابلة).

(١٩) الوزير (مقابلة). أعلنت إسرائيل احتجازها باخرة تحمل ٢٧ دبابة مرسلة إلى م.ت.ف. في أواخر أيار/مايو ١٩٧٩، لكن يبدو أن تلك الدبابات كانت تعود إلى القوة اليمنية التابعة لقوات الردع العربية في لبنان فتم السماح لها بمتابعة طريقها لاحقاً. أكد شادي، وهو ضابط دروع في فتح حينئذ، استلام الدبابات اليمنية في هذه الفترة (مقابلة).

(٢٠) وفقاً لتفصيلات تدريب الضباط في كتيبة شهداء أيلول (المدرعة) التابعة لفتح، والتي أعيد نشرها في:

Raphael Israeli, ed., *PLO in Lebanon: Selected Documents* (London, 1983), p. 102.

(٢١) وفقاً لكمال الشيخ ومنجد، آمر ونائب آمر كتيبة شهداء أيلول حينئذ (مقابلة).

(٢٢) أبو حسن، عسكري من فتح ضمن طاقم الدبابات (مقابلة).

(٢٣) فايز زيدان، آمر الوحدة الجوية في فتح حينئذ؛ أبو عزام، ضابط في الخدمة الخاصة في فتح؛ نصر جبر، مسؤول اللجنة العلمية في فتح (مقابلة).

(٢٤) شقورة (مقابلة).

(٢٥) أذاع رئيس الأركان الإسرائيلي، رفائيل إيتان، وصول الدبابات من إذاعة إسرائيل. أنظر: «رصد الإذاعة الإسرائيلية»، ١٢ ـ ١٣/ ٢/ ١٩٨٠؛ ٣، ٤/ ٣/ ١٩٨١؛ وانظر أيضاً: مقابلة الوزير في «الحوادث»، ٢٩/ ٨/ ١٩٨٠.

(٢٦) مقابلة في المصدر نفسه.

(٢٧) «الوطن العربي»، ٣/ ٨/ ١٩٧٨؛ «الشرق الأوسط»، ١٣/ ٩/ ١٩٧٩. مقتبس في:

Eliezer Ben-Rafael, *Israel-Palestine: A Guerrilla Conflict in International Politics* (New York, 1987), p. 134.

(٢٨) «عمل الثورة الفلسطينية العسكري»، ص ٣٥.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٣١) زيدان (مقابلة)؛ وكالة أنباء «وفا»، ٣٠/ ١٠/ ١٩٧٦.

(٣٢) المعلومات بشأن شركة طيران أيرونيكا (Aeronica) مستمدة من ركس براينن (Rex Brynen).

(٣٣) زيدان (مقابلة).

(٣٤) يلخص أحد الكتّاب الأدبيات الكثيرة التي تصف الزعماء الأبويين الجدد بما يلي: «إنهم يقفون على قمة الهرم الاجتماعي، إذ يتولون توزيع الموارد والتنظيم الاجتماعي من خلال سلسلة من علاقات التفوق والخضوع.» ويعرّف بعد ذلك الأبوية الجديدة أنها نظام «يجمع ما بين البنى الاجتماعية غير الرسمية للأبوية والبنى الرسمية والقانونية للدولة أو، كما في حال الحركة الوطنية الفلسطينية، لشبه الدولة أو للشكل البدائي للدولة.» أنظر:

Rex Brynen, «The Neopatrimonial Dimension of Palestinian Politics,» *Journal of Palestine Studies*, 25:1 (Autumn 1995), pp. 24-25.

(٣٥) جميل هلال، «إشكالات التغيير في النظام الفلسطيني السياسي»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٥، صيف ١٩٩٣، ص ٢٥.

(٣٦) اختلفت تقديرات الاحتياط الإجمالي والدخل السنوي من جميع مصادر م.ت.ف. وفتح اختلافاً كبيراً، إذ تراوح تقدير الاحتياط من ١,٥ إلى ١٤ مليار دولار، وبلغ أعلى تقدير للدخل السنوي ٧ إلى ٨ مليارات دولار. أنظر:

Adam Zagorin, «Auditing the PLO,» in Augustus Norton and Martin Greenberg, eds., *The*

International Relations of the Palestine Liberation Organization (Carbondale and Edwardsville, 1989), pp. 196-197, 199;

وأكد العقيد سعيد مراغة (أبو موسى)، الذي قاد التمرد ضد عرفات في آب/أغسطس ١٩٨٣، أنه كان يتوفر لدى رئيس م.ت.ف. موجودات مصرفية بقيمة ١,٥ مليار دولار سنة ١٩٨٢. مقتبس في:

Ibid., p. 203;

ويبدو هذا التقدير الأقرب إلى الواقع.

(٣٧) أكد ذلك، مثلاً، مصطفى الخطيب، كادر سابق في فتح ومسؤول مالي في م.ت.ف. (مقابلة).

(٣٨) John Waterbury, «Corruption, Political Stability and Development: Comparative Evidence from Egypt and Morocco,» *Government and Opposition*, 11:4 (Autumn 1976), p. 432.

(٣٩) خالد الحسن، «لكي لا تكون القيادة استبداداً: من حصاد تجربتي» (عمان: لا ناشر، ١٩٩٥).

(٤٠) تمت الإشارة إلى خفض الميزانية في مذكرة احتجاج داخلية وقّعها مسؤولا لجنتي غزة ونابلس، صبحي أبو كرش وإحسان سمارة، سنة ١٩٨٣. تم نشر أجزاء من المذكرة لاحقاً في «النشرة»، السنة الثانية، العدد ٧٦، ٧/٤/١٩٨٦، ص ٤.

(٤١) نقاط طرحت في:

Clement Henry Moore, «Clientelist Ideology and Political Change: Fictitious Networks in Egypt and Tunisia,» in Ernest Gellner and John Waterbury, eds., *Patrons and Clients in Mediterranean Societies* (London, 1977), pp. 258-259, 261.

(٤٢) بشأن التنافس بين ساحات الرعاية النفعية، أنظر:

John Waterbury, «An Attempt to Put Patrons and Clients in their Place», in Ibid., p. 330.

(٤٣) أبو الطيب، «زلزال بيروت: القاطع الثالث» (عمان، ١٩٨٤)، ص ٣٨٥. أكد ذلك فضل كعوش، مهندس في م.ت.ف. (مقابلة).

(٤٤) نشرت قائمة بمكاتب م.ت.ف.، بما فيها المكاتب التي تحمل صفة دبلوماسية، في:

Kemal Kirisci, *The PLO and World Politics: A Study of the Mobilization of Support for the Palestinian Cause* (London, 1986), appendix IV and table A 4. 1, pp. 181-183.

(٤٥) اكتسبت ج.ش. ـ ق.ع. شهرة خاصة لتورطها في استعادة السيارات المسروقة والمتاجرة بها.

(٤٦) ج.د.ت.ف.، «التقرير النظري والسياسي والتنظيمي»، المؤتمر العام الثاني (بيروت، ١٩٨١)، ص ٢٧٨.

(٤٧) صلاح خلف (مقابلة).

(٤٨) الوزير (مقابلة).

(٤٩) علاء حسني، آمر ميليشيا فتح في لبنان حينئذ (مقابلة).

(٥٠) احتجت ج.د.ت.ف. بشدة على التعيينات. أنظر: «الحرية»، ١٥/١/١٩٧٩.

(٥١) TEAM, *Health Services for Palestinians in Lebanon*, presented to ECWA, January 1983.

(٥٢) دراسة أجراها سليم نصر، وهو عالم اجتماع لبناني شارك في دراسة عن القوى البشرية الفلسطينية في لبنان (مقابلة). وتوجد أرقام مماثلة في:

Salim Nasr, *MERIP Reports*, no. 162, January-February 1990, p. 5.

(٥٣) Khalidi, «Palestinians in Lebanon,» p. 257;

وحيد مطير، مدير مكتب عمان التابع للجمعية؛ أبو رامي، مساعده (مقابلة). وتم تغيير اسم الجمعية سنة ١٩٧٩.

(٥٤) خليل السواحري، «الفلسطينيون: التهجير القسري والرعاية الاجتماعية» (عمان، ١٩٨٦)، ص ٦٥ ـ ٦٦.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٦٨.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٥٧) بشأن الجدول، أنظر: فتحي عرفات، «الصحة والحرب والصمود» (القاهرة، ١٩٨٩)، ص ٢٦٤؛

Rashid Khalidi, *Under Siege: P.L.O. Decisionmaking during the 1982 War* (New York, 1986), p. 32;

كانت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني الجهة الوحيدة التي تقدم الخدمات الصحية في مصر، بينما كان لجيش التحرير الفلسطيني مستشفى في الأردن.

(٥٨) دراسة أجراها علي أبو طوق، ضابط الكتيبة الإداري حينئذ (مقابلة).

(٥٩) تعليق لعصام الخفاجي ضمن سلسلة مقالات بشأن الإصلاح في م.ت.ف. برعاية ج.ش.ت.ف.، في «الهدف»، ١/٧/١٩٩٠، ص ١٥.

الفصل العشرون

(١) «التقرير النظري والسياسي والتنظيمي» (بيروت، ١٩٨١)، ص ٢٥٥.

(٢) استخدم جهاز الشاباك سلطته الإدارية هذه، علاوة على أساليب الابتزاز والإيقاع التقليدية، لتجنيد المخبرين. وكان يتم في بعض الحالات إطلاق مبكر لفلسطينيين صدرت بحقهم أحكام جنائية بعد موافقتهم على التعاون مع الشاباك. أنظر:

The International Commission of Jurists, *The Civilian Judicial System in the West Bank and Gaza: Present and Future* (Geneva, 1994), p. 47.

(٣) Shmuel Sandler and Hillel Frisch, *Israel, the Palestinians, and the West Bank* (Lexington, Mass., 1984), p. 49; Joost Hilterman, *Behind the Intifada: Labour and Women's Movements in the Occupied Territories* (Princeton, 1991), pp. 19-20.

(٤) Sandler and Frisch, *Israel*, p. 56.

(٥) بشأن السوق المشتركة، أنظر:

Hilterman, *Behind the Intifada*, p. 30.

(٦) Sandler and Frisch, *Israel*, p. 66; Emile Sahliyeh, *In Search of Leadership: West Bank Politics since 1967* (Washington, D.C., 1988), pp. 26, 44.

(٧) Sandler and Frisch, *Israel*, pp. 47-48, 59.

(٨) الاقتباس الأول في:

Quandt, *Camp David*, p. 111;

الاقتباس الثاني في:

Arab Report & Record, no. 6, 11 April 1979.

(٩) Sahliyeh, *In Search of Leadership*, pp. 22-23, 46.

(١٠) Ibid., p. 43.

(١١) Ibid., pp. 28-30, 44.

(١٢) مصطلح «النخبة من حملة الشهادات» مأخوذ من:

Wolf, *Peasant Wars*, p. 24;

وبشأن نتائج الانتخابات، أنظر:

Sahliyeh, *In Search of Leadership*, p. 67.

(١٣) وقفت لميا راضي بقوة إلى جانب الرأي القائل إن عائلات النخبة التقليدية احتفظت، في الواقع، بالكثير من سيطرتها الاجتماعية والسياسية. أنظر:

Lamia Radi, «La famille comme mode de gestion et de controle du social chez les élites traditionelles palestiniennes,» unpublished manuscript, March 1996.

(١٤) Sandler and Frisch, *Israel*, p. 56.

(١٥) Sahliyeh, *In Search of Leadership*, p. 47.

(١٦) Sarah Graham-Brown, *Education, Repression and Liberation: Palestinians* (London, 1984), pp. 83-85.

(١٧) Ibid., table 1, pp. 84, 87.

(١٨) Hilterman, *Behind the Intifada*, p. 20; Sandler and Frisch, *Israel*, table 4-2, p. 54; Salim Tamari, «Building Other People's Homes: The Palestinian Peasant's Household and Work in Israel,» *Journal of Palestine Studies*, 11:1 (41) (Autumn 1981), table 3, p. 42.

(١٩) رقم التحويلات من سليم تماري، «الديناميات الاجتماعية وأيديولوجيات المقاومة في الضفة الغربية»، في: كميل منصور، «الشعب الفلسطيني في الداخل» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠)، ص ٢٥٦. إحصاءات الهجرة من مصادر إسرائيلية اقتبسها ماجد أبو شرار في ندوة بعنوان: «قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة»، ج٢، «شؤون فلسطينية»، العدد ١١٩، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، ص ٢٩، ٤٤ ـ ٤٥.

(٢٠) Graham-Brown, *Education, Repression and Liberation*, table 1, p. 84, 87.

(٢١) فكرة التمدن الريفي عن غير طريق الهجرة من سليم تماري.

(٢٢) Wolf, *Peasant Wars*, p. xiv.

(٢٣) مقتبس في: تماري، «الديناميات الاجتماعية»، ص ٢٥٤. وتم التوصل إلى استنتاجات مماثلة في:

Marisa Escribano and Nazmi el-Joubeh, «Migration and Change in a West Bank Village,» *Journal of Palestine Studies*, II:1 (41) (Autumn 1981), pp. 156-157, 160.

(٢٤) Tamari, «Building Other People's Homes,» p. 62.

(٢٥) بشأن تسارع عملية التحول إلى بروليتاريا، أنظر:

Ibid., p. 60;

وبشأن تفسخ الضمانات التقليدية، أنظر:

Glenn Robinson, «The Role of the Professional Middle Class in the Mobilization of Palestinian Society: The Medical and Agricultural Committees,» *International Journal of Middle East Studies*, 25:2 (May 1993), p. 301.

(٢٦) بشأن رؤية القيادات المحلية والنشطاء السياسيين، أنظر: تماري، «الديناميات الاجتماعية»، ص ٢٥٨.

(٢٧) ماجد أبو شرار وآخرون في ندوة «قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة»، ج٢، «شؤون فلسطينية»، العدد ١١٩، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، ص ٣٤.

(٢٨) Eliezer Ben-Rafael, *Israel-Palestine: A Guerrilla Conflict in International Politics* (New York, 1987), p. 112.

(٢٩) ج.د.ت.ف.، «الوضع الراهن ومهام الثورة وحركة التحرر والتقدم العربية»، التقرير السياسي الصادر عن اجتماع اللجنة المركزية في منتصف تموز/يوليو ١٩٧٩، ص ٥٠.

(٣٠) ياسر عبد ربه في ندوة «قضايا النضال الوطني»، ج١، ص ٣٢.

(٣١) شنار (مقابلة).

(٣٢) «التقرير النظري والسياسي والتنظيمي»، ص ٢٥٣.

(٣٣) الزبري في ندوة «قضايا النضال الوطني»، ج١، ص ٣٣.

(٣٤) «التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع»، ص ٣٠٥.

(٣٥) «موضوعات في حرب الشعب»، ج٢، لا تاريخ [تقريباً ١٩٨٩]، ص ١١٣.

(٣٦) زئيف شيف، «هآرتس»، ٩/٦/١٩٨٠. مقتبس في:

Ben-Rafael, *Israel- Palestine*, p. 71;

وأعطى وزير الداخلية الإسرائيلي في ذلك الحين، يوسف بورغ، رقماً أقل وهو ٦٧ خلية تم اكتشافها سنة ١٩٧٧ و٨٢ خلية اكتشفت في الأشهر الثمانية الأولى من سنة ١٩٧٨. مقتبس في:

Arab Report & Record, no. 17, 1-15 September 1978.

(٣٧) Ben-Rafael, *Israel-Palestine*, p. 71.

(٣٨) افتتاحية «فلسطين الثورة»، ٢٠/١/١٩٨٠.

(٣٩) بحيص، مسؤول لجنة التنظيم في ذلك الحين (مقابلة). ويوجد تفصيل الهيكل التنظيمي في وثيقة داخلية لفتح اطلع عليها المؤلف.

(٤٠) تعتمد التعليمات أو الملاحظات في هذا الجزء إلى حد كبير على الوزير وأبو كرش وبحيص وغازي الحسيني والجيوسي والعالول ومنصور وعمر وعباس وعدد آخر من مساعدي الوزير ومن الكوادر الآخرين (مقابلة).

(٤١) عباس، مسؤول لجنة المناطق حينئذ (مقابلة).

(٤٢) بحسب عدد من المساعدين ومن كوادر القطاع الغربي (مقابلة).

(٤٣) «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ١٢٤.

(٤٤) «التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع»، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

(٤٥) كان الاستثناء الوحيد الدعوة إلى إعادة تنشيط الجبهة الوطنية الفلسطينية (المصدر نفسه، ص ٢٨٧).

(٤٦) «البيان السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع»، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٩٤.

(٤٨) «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ١٢٤.

(٤٩) «التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع»، ص ٨٥.

(٥٠) «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ١٢٥.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٥٢) شنار، كادر كبير في ج.د.ت.ف. من مسؤولي التنظيم السري في ذلك الحين (مقابلة).

(٥٣) «التقرير النظري والسياسي والتنظيمي»، ص ٤٧٣ ـ ٤٨٣.

(٥٤) عبد ربه، «قضايا النضال الوطني»، ج١، ص ٤٩.

(٥٥) «التقرير النظري والسياسي والتنظيمي»، ص ٤٧٩.

(٥٦) رأفت، كادر كبير في ج.د.ت.ف. مسؤول عن التنظيم السري حينئذ (مقابلة).

(٥٧) حمادة فراعنة، كادر من ج.د.ت.ف. في الأردن حينئذ (مقابلة).

(٥٨) «قضايا النضال الوطني»، ج٢، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٥٩) ظهر أوضح تصريح بشأن الموقع الجغرافي للدولة في «التقرير النظري والسياسي والتنظيمي»، ص ٢٥٢.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٧.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٢٤٨.

(٦٢) يوجد تفصيل لآراء الشيوعيين بشأن كسب الأعضاء في أوساط العمال وبشأن النشاط النقابي في طبعات منقحة، مثلاً، في «تنظيم الحزام العمالي الصديق في الكتل العمالية»، سلسلة التثقيف الحزبي الداخلي، المناطق المحتلة، ١٩٨٣؛ «نقاباتنا العمالية كيف نبنيها؟ كيف نطور دورها؟» إعداد العامل، المناطق المحتلة، ١٩٨٣.

(٦٣) أنظر الأرقام في:

Sahliyeh, *In Search of Leadership*, p. 104;

أبو شرار وآخرون، «قضايا النضال الوطني»، ج٢، ص ٢٨. قدرت ج.د.ت.ف. نسبة الملتحقين بالنقابات بـ ٧٪ سنة ١٩٧٩. أنظر: «الوضع الراهن ومهام الثورة وحركة التحرر والتقدم العربية»، ص ٥٠.

(٦٤) Sahliyeh, *In Search of Leadership*, pp. 104-105.

(٦٥) «عشر سنين على إعادة تشكيل الحزب الشيوعي الفلسطيني ١٩٧٧/١٩٨٧» (القدس، ١٩٨٧)، ص ٦٠.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(٦٧) Sahliyeh, *In Search of Leadership*, p. 97.

(٦٨) «البيان التأسيسي والنظام الداخلي المؤقت للحزب الشيوعي الفلسطيني»، ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٢.

(٦٩) الشريف، «في الفكر الشيوعي»، ص ١٢٣.

(٧٠) «نص رسالة كتلة بشير البرغوثي: مناقشة مسألة الكفاح المسلح رداً»، لا تاريخ [تقريباً ١٩٨٢]، ص ٦٤ ـ ٦٥، ٦٦.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٧٢ ـ ٧٣.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٦٨؛ الحزب الشيوعي الفلسطيني، «البرنامج من أجل تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة ومن أجل تحقيق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني»، أعمال المؤتمر الأول، ١٩٨٣، ص ١٨.

(٧٣) «التقرير السياسي»، ص ٣٠٤.

(٧٤) فتح، «في استراتيجية العمل داخل الأرض المحتلة» (لا مكان: القطاع الغربي، لا تاريخ [١٩٨٢، قبل حزيران/يونيو])، ص ٦٢.

(٧٥) «الوضع الراهن»، ص ٣٩.

(٧٦) أبو شرار وآخرون، «قضايا النضال الوطني»، ج٢، ص ٢٩.

(٧٧) Hilterman, *Behind the Intifada*, p. 85.

(٧٨) Ibid., pp. 84-86.

(٧٩) أبو شرار وآخرون، «قضايا النضال الوطني»، ص ٣٦، ٤١. تم تأكيد صحة الأرقام من خلال الإحصاءات الرسمية في: «شؤون الأرض المحتلة» (عمان، ١٩٨٦)؛ أنظر الإحصاءات غير الرسمية في: «الضفة الغربية: حقائق وأرقام» (القدس، ١٩٨٥).

(٨٠) تم وصف المراحل في «دروس في المسيرة الثورية» (لا ناشر، لا تاريخ [تقريباً ١٩٨٣])، نص غير رسمي وضعه سجناء سابقون من فتح في الأراضي المحتلة.

(٨١) بشأن رؤية تفصيلية، أنظر: عبد الستار قاسم وآخرون، «التجربة الاعتقالية في المعتقلات الصهيونية» (بيروت، ١٩٨٦)؛ «دروس في المسيرة الثورية».

(٨٢) ج.ش.ت.ف.، «بيان سياسي»، ص ٨٤.

(٨٣) بشأن وصف تفصيلي للأوضاع، أنظر: مؤنس الرزاز (تحرير)، «شهادات: مهدي بسيسو عن تجربة المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٠٣، حزيران/يونيو ١٩٨٠، ص ١٢٩ ـ ١٣٩. وانظر وصفاً آخر في: «عال همشمار»، ٣٠/٥/١٩٨٠. النص في: *Journal of Palestine Studies*, 10:1 (37) (Autumn 1980), pp. 155-156.

(٨٤) Sahliyeh, *In Search of Leadership*, p. 70.

(٨٥) «التقرير النظري والسياسي والتنظيمي»، ص ٢٧٨.

(٨٦) Shaul Mishal, *The PLO under Arafat: Between Gun and Olive Branch* (New Haven, 1986), p. 127.

(٨٧) أوضح أبو شرار طريقة تفكير فتح في: «قضايا النضال الوطني»، ج١، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٨٨) الوزير؛ زهدي سعيد؛ الجيوسي؛ بعباع (مقابلة).

(٨٩) الجيوسي، رئيس الجانب الفلسطيني في اللجنة الفنية المشتركة (مقابلة).

(٩٠) أبو شرار وآخرون، «قضايا النضال الوطني»، ج١، ص ٧٦.

(٩١) Hilterman, *Behind the Intifada*, pp. 75, 80.

(٩٢) بسام الصالحي، «الزعامة السياسية والدينية في الأرض المحتلة» (القدس، ١٩٩٣)، ص ٦٦ ـ ٦٧.

(٩٣) بشأن استخدام أموال دعم الصمود، أنظر: الأمانة العامة للجنة المشتركة، «تقرير الإنجازات، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٦» (عمان، ١٩٨٧)؛ أبو شرار وآخرون، «قضايا النضال الوطني»، ج١، ص ٧٧؛ تماري، «الديناميات الاجتماعية»، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

(٩٤) Sahliyeh, *In Search of Leadership*, p. 122; Graham-Brown, *Education*, p. 87.

(٩٥) مقابلة في: «الحرية»، ٢٥/٢/١٩٨٠.

(٩٦) «التقرير النظري والسياسي والتنظيمي»، ص ٢٧٨.

(٩٧) «بيان سياسي»، ص ٨٣.

(٩٨) «الهدف»، ١٧/٤/١٩٧٦، ٢٣/١٠/١٩٧٦.

(٩٩) أبو شرار وآخرون، «قضايا النضال الوطني»، ج١، ص ٧٧.

(١٠٠) الجيوسي (مقابلة).

(١٠١) أبو شرار وآخرون، «قضايا النضال الوطني»، ج١، ص ٧٧.

(١٠٢) خطاب أعيد نشره في «فلسطين الثورة»، ١٥/٤/١٩٨١.

(١٠٣) زهدي سعيد، رئيس اللجنة الاقتصادية في فتح؛ الجيوسي، رئيس الجانب الفلسطيني في اللجنة الفنية لصندوق دعم الصمود الأردني ـ الفلسطيني المشترك (مقابلة).

(١٠٤) نص التقرير في: «الحرية»، ٣٠/٧/١٩٧٩. أكده عبد ربه (مقابلة).

(١٠٥) بشأن التفكير اليساري تجاه الجبهة الوطنية الفلسطينية، أنظر: ج.د.ت.ف.، «التقرير النظري والسياسي والتنظيمي»، ص ٣٦٣ ـ ٣٦٩.

(١٠٦) Sahliyeh, *In Search of Leadership*, pp. 77-81.

(١٠٧) أكدت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. رسمياً، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، أنها لم توافق على تأليف الجبهة الوطنية الفلسطينية، ووبخت عضوها عبد الجواد صالح على إعلانه تأليفها. أنظر: القرار رقم ٥٢٠/٧٩، سلم خطياً من أمين سر اللجنة التنفيذية محمد زهدي النشاشيبي، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، المرجع ٩٦٣/١٠٠/٣.

(١٠٨) Mishal, *PLO under Arafat*, pp. 143-145.

(١٠٩) «التقرير النظري والسياسي والتنظيمي»، ص ٣٦٢.

(١١٠) المصدر نفسه، ص ٣٥٩.

(١١١) النص في:

Journal of Palestine Studies, 9:2 (34) (Winter 1980), p. 170.

(١١٢) خطاب أعيد نشره في «الهدف»، ٥/ ٤/ ١٩٨٠.

(١١٣) مقابلة في:

Monday Morning, 25 February 1980.

(١١٤) بشأن اقتراح سابق للسادات، أنظر:

Quandt, *Camp David*, p. 297.

(١١٥) «فلسطين الثورة»، ٢٠/ ١/ ١٩٨٠.

(١١٦) مقابلة في «النهار»، ١٦/ ١/ ١٩٨٠.

(١١٧) مقابلة مع منير فاشه:

«Political Islam in the West Bank,» *MERIP Reports*, 12:2 (103) (February 1982), pp. 15-17.

(١١٨) Sandler and Frisch, *Israel*, pp. 152-153; Shehadeh, *Occupier's Law*, pp. 175-176;

عبد الجواد صالح (تحرير)، «الأوامر العسكرية الإسرائيلية» (عمان، ١٩٨٦)، ص ١٩.

(١١٩) Kretzmer, *Legal Status of the Arabs in Israel*, p. 140.

(١٢٠) «النهار»، ١٦/ ١/ ١٩٨٠.

(١٢١) «هآرتس»، ١٥/ ٤/ ١٩٨٠. أنظر النص في:

Journal of Palestine Studies, 10:1 (37) (Autumn 1980), p. 155.

(١٢٢) هاني الحسن في: «الوطن العربي»، ٢٠/ ٩/ ١٩٧٩؛ خالد الحسن في:

Le Monde, 10 mai 1983;

مقتبس في:

Middle East Contemporary Survey, 1979-80, vol. IV, p. 258.

(١٢٣) للاطلاع على مسح لآراء الجانبين، أنظر:

Middle East Contemporary Survey, 1979-80, vol. IV, pp. 234-236, 243-244.

(١٢٤) مقابلة في «الوطن العربي»، ١/ ١١/ ١٩٧٩. مقتبسة في:

Middle East Contemporary Survey, 1979-80, vol. IV, p. 235.

(١٢٥) مقابلة في «شؤون فلسطينية»، العدد ١٠٣، حزيران/ يونيو ١٩٨٠، ص ١٢.

(١٢٦) «البعث»، ٥/ ٨/ ١٩٧٩. مقتبس في:

Arab Report & Record, no. 15, 5 September 1979.

(١٢٧) «تشرين»، ٥/ ٨/ ١٩٧٩. مقتبس في:

Arab Report & Record, no. 15, 5 September 1979.

(١٢٨) مقتبس في:

Arab Report & Record, no. 14, 1 August 1979.

(١٢٩) نص البيان في: «الفجر الجديد» (طرابلس)، ١٦/ ٦/ ١٩٧٩. أعيد نشره في «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٩»، ص ٣٣٧.

(١٣٠) «فلسطين الثورة»، ١٢/ ١١/ ١٩٧٩.

(١٣١) *Middle East Contemporary Survey, 1979-80*, vol. IV, p. 246.

(١٣٢) فيصل حوراني، «المقاومة الفلسطينية»، شهريات، «شؤون فلسطينية»، العدد ٩٨، كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، ص ١٦٧ ـ ١٦٨؛ صابر موسى، «المقاومة الفلسطينية»، شهريات، «شؤون فلسطينية»، العدد ٩٩، شباط/فبراير ١٩٨٠، ص ١٥٧ ـ ١٦٠.

(١٣٣) *Middle East Contemporary Survey, 1979-80*, vol. IV, p. 639.

(١٣٤) وكالة أنباء «وفا»، ١٩٧٩/١٢/٩.

(١٣٥) «فلسطين الثورة»، ١٩٧٩/١٢/١٢.

(١٣٦) «إذاعة صوت فلسطين»، ١٩٧٩/١٢/١٢؛ ٣، ١٩٨٠/١/٨. مقتبس في:
Middle East Contemporary Survey, 1979-80, vol. IV, p. 247.

(١٣٧) زيدان (مقابلة).

(١٣٨) بيان مشترك صدر في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، «السفير»، ١٩٧٩/١٢/٣١.

(١٣٩) عبد ربه (مقابلة).

(١٤٠) نوفل (مقابلة).

(١٤١) الناطور، مسؤول الإدارة العسكرية في ج.د.ت.ف. حينئذ (مقابلة).

(١٤٢) محمود حمدان، القائد العسكري لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني حينئذ (مقابلة). أنظر جبريل في:
Arab Report & Record, no. 15, 5 September 1979;
بشأن تدريب طياري ج.ش.ت.ف.، أنظر: «الهدف»، ١٩٨٠/١٢/١٢.

(١٤٣) نوفل، وعبد ربه (مقابلة).

(١٤٤) بشير البرغوثي، «ضد كامب ديفيد» (القدس، ١٩٧٨)، ص ٢٤.

(١٤٥) نوفل (مقابلة).

(١٤٦) نوفل؛ الدوله؛ الناطور (مقابلة).

(١٤٧) نوفل؛ الدوله؛ الناطور (مقابلة).

(١٤٨) «النظام الداخلي»، كما أقره المؤتمر الثاني، أيار/مايو ١٩٨١، ص ٧٨. وتحدث الدوله عن تجنيد الطلاب (مقابلة).

(١٤٩) «التقرير النظري والسياسي والتنظيمي»، ص ٥٠٨ ـ ٥١٥.

(١٥٠) أنظر ملخصاً في: المصدر نفسه، ص ٤٧٣ ـ ٤٨٣.

(١٥١) المصدر نفسه، ص ٤٨١.

(١٥٢) المصدر نفسه، ص ٤٨٣.

(١٥٣) المصدر نفسه، ص ٤٧٤.

(١٥٤) نوفل؛ هاني حوراني، كادر كبير في تنظيم ج.د.ت.ف. في الأردن حينئذ (مقابلة).

(١٥٥) العميل كان محمد الغرمتي (أبو عريضة)، واستشهد نايف حواتمه بهذه الحوادث كأمثلة لهجمات فتح في: «أزمة منظمة التحرير الفلسطينية: تحليل ونقد الجذور والحلول» (نيقوسيا، لا تاريخ [نهاية ١٩٨٣])، ص ٥٠.

(١٥٦) «التقرير النظري والسياسي والتنظيمي»، ص ٤٧٤.

(١٥٧) مقتبس في «شؤون فلسطينية»، العدد ١١٩، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، ص ٤٩.

(١٥٨) المصدر نفسه، ص ٥٠٩.

(١٥٩) المصدر نفسه.

(١٦٠) تحدث عبد ربه عن رؤية ج.د.ت.ف. للعلاقة بالاتحاد السوفياتي (مقابلة).

(١٦١) حواتمه، «أزمة منظمة التحرير الفلسطينية»، ص ١١٧. ذكر خطأً أن التاريخ هو أوائل سنة ١٩٧٩.

(١٦٢) تصريح لحواتمه في: «الحرية»، ٦/١٠/١٩٨٠. تمت الإشارة إلى المحور في «التقرير النظري والسياسي والتنظيمي»، ص ٤٤٣.

(١٦٣) «الهدف»، ١٠/٥/١٩٨٠؛ «التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع»، ص ٤٩.

(١٦٤) «التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع»، ص ١٢١؛ «الهدف»، ٤/١٠/١٩٨٠.

(١٦٥) حبش، رسالة إذاعية نشرت في «الهدف»، ٢٠/١٢/١٩٨٠.

(١٦٦) حبش، «خطابات ومقالات»، ص ١٢٢.

(١٦٧) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(١٦٨) «الاستراتيجية السياسية والتنظيمية»، لجنة الإعلام المركزي، منشورات الهدف (دمشق، الطبعة الرابعة، ١٩٨٣)، ص ٢٤ ـ ٢٦. وهذه الطبعة عبارة عن إعادة نشر تقرير سابق تمت مناقشته في المؤتمر العام سنة ١٩٨١. أنظر الإشارة إلى الاتحاد السوفياتي، مثلاً، في: «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ٧٦.

(١٦٩) «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ٨٤ ـ ٨٥. في سنة ١٩٧٤، تم تأليف «لجنة تحضيرية»، تمثل جميع فروع حزب العمل الاشتراكي العربي، مهمتها إعداد ورقة عمل وبرنامج سياسي.

(١٧٠) عضو المكتب السياسي لـ ج.ش.ت.ف. مصطفى الزبري في «الهدف»، ١٨/٤/١٩٨١؛ حبش، المصدر نفسه، ١٦/٥/١٩٨١.

(١٧١) «مناقشة لتقرير التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية» (دار الهدف، لا تاريخ [خريف ١٩٧٩])، ص ٤٩ ـ ٥٠، ٥٥.

(١٧٢) جورج حبش، «مستجدات الوضع العربي ومتطلبات مواجهة الحلف الإمبريالي الصهيوني الرجعي» (دار الهدف، ١٩٨٠).

(١٧٣) «الهدف»، ١٠/٥/١٩٨٠.

(١٧٤) أكد نوفل حدوث التنسيق (مقابلة).

(١٧٥) «التقرير السياسي»، ص ٤٥.

(١٧٦) أبو سهيل، آمر كتيبة في ج.ش.ت.ف.، «الهدف»، ٣/٥/١٩٨٠.

(١٧٧) المصدر نفسه، ٥/٤/١٩٨٠.

(١٧٨) «النظام الداخلي»، دائرة الإعلام، ١٩٨١، ص ١٠ ـ ١١. للاطلاع على مناقشة تقليدية لحرب

الشعب مستندة إلى التجربتين الفيتنامية والصينية، أنظر مثلاً: «الاستراتيجية السياسية والتنظيمية»، ص ١٠٦ ـ ١١٢.

(١٧٩) «التقرير السياسي»، ١٩٨١، ص ٥٠٠ ـ ٥٠١.

(١٨٠) «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ٦١.

(١٨١) المصدر نفسه.

(١٨٢) «التقرير السياسي»؛ «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ٧٩؛ الزبري، «قضايا النضال الوطني»، ج٢، ص ٥٠.

(١٨٣) «التقرير السياسي»، ص ٥٠٦.

(١٨٤) «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠.

(١٨٥) حنا ناصر، لاحقاً رئيس الصندوق القومي الفلسطيني (مقابلة).

(١٨٦) «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ٢٢٦.

(١٨٧) المصدر نفسه، ص ٢٢٢.

(١٨٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(١٨٩) «الوطن»، ١٠/٧/١٩٧٩؛ «القبس»، ١٠/٧/١٩٧٩. مقتبس في:
Arab Report & Record, no. 14, 1 August 1979.

(١٩٠) «التقرير التنظيمي العسكري المالي»، ص ٢١٦، ٢٢٨، ٢٣٠.

(١٩١) «إلى الأمام»، ٢٦/١٠/١٩٧٩ ـ ٢/١١/١٩٧٩.

(١٩٢) سمير غوشة، الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني؛ شبيب، مؤرخ جبهة التحرير الفلسطينية (مقابلة).

(١٩٣) أبو أحمد حلب، مسؤول الإدارة العسكرية في جبهة التحرير الفلسطينية حينئذ؛ طارق علي (أبو اليسار)، القائد العسكري لهذه الجبهة في ذلك الحين (مقابلة).

(١٩٤) وكالة أنباء «وفا»، ١١/٢/١٩٨٠.

(١٩٥) المصدر نفسه، ٢٦/١/١٩٨٠. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨٠»، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(١٩٦) تم التعبير عن هذه الشكوك في: زياد عبد الفتاح، «المؤتمر الرابع لفتح»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٠٤، تموز/يوليو ١٩٨٠، ص ١٣٥.

(١٩٧) وكالة أنباء «وفا»، ١/٦/١٩٨٠.

(١٩٨) حضر المؤتمر ٥٣٠ مندوباً يمثلون فروع فتح في ٧٠ بلداً، وفقاً للوزير. مقابلة في «السفير»، ٥/٦/١٩٨٠.

(١٩٩) ناقش عبد الفتاح نقاطاً أُخرى ذات صلة بالنظام الداخلي في: «المؤتمر الرابع لفتح»، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٢٠٠) وكالة أنباء «وفا»، ١/٦/١٩٨٠. تم تكرار اتهامات المنشقين في: أبو نضال والنشاش، «البرنامج الفلسطيني»، ص ١٠٠.

(٢٠١) أنظر مثلاً: ج.ش.ت.ف.، «مشروع برنامج لتطبيق الوحدة الوطنية الفلسطينية»، ص ٢٩.
(٢٠٢) اشتكت ج.د.ت.ف. بمرارة جراء تدخل عرفات. أنظر مثلاً: «الحرية»، ١٩٧٩/١/١٥.
(٢٠٣) «التقرير النظري والسياسي والتنظيمي»، ص ٢٥٥.

الفصل الحادي والعشرون

(١) بحسب رئيس بلدية المدينة، «السفير»، ١٩٧٩/١/٢٠.
(٢) بشأن إحصاءات الأونروا، أنظر:
Arab Report & Record, no. 11, 20 June 1979.
(٣) «السفير»، ١٩٧٩/٨/٢٥.
(٤) بحسب محافظ الجنوب اللبناني، المصدر نفسه، ١٩٧٩/٩/٢٥.
(٥) «يديعوت أحرونوت»، ٢١، ١٩٧٩/٩/٣٠. مقتبس في: «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، ١٠:٩، الملحق، ص ٦٠٣.
(٦) «فلسطين الثورة»، ١٩٧٩/٦/١١. بشأن مبلغ التعويضات وفقاً لعرفات، أنظر: «النهار»، ١٢/٦/١٩٧٩.
(٧) مقابلة في «الأسبوع العربي»، ١٩٧٩/٩/١٧. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٩»، ص ٤٢٤.
(٨) المصدر نفسه.
(٩) *Middle East Contemporary Survey, 1979-80*, vol. IV, pp. 251-252.
(١٠) مقابلة في «الأسبوع العربي»، ١٩٧٩/٩/١٧. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٩»، ص ٤٢٤.
(١١) «السفير»، ١٩٧٩/١٠/٨.
(١٢) مقابلة في «الأسبوع العربي»، ١٩٧٩/٩/١٧. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٩»، ص ٤٢٤ ـ ٤٢٥.
(١٣) مقابلة في «عمل الثورة الفلسطينية العسكري»، ص ٤٢.
(١٤) «فلسطين الثورة»، ١٩٧٩/٩/٢٩.
(١٥) بشأن نص قرارات القمة، أنظر: «النهار»، ١٩٧٩/١١/٢٤.
(١٦) «الموقف»، ١٩٧٩/١١/٢٦. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٩»، ص ٤٨٩ ـ ٤٩٠.
(١٧) علي مروّة، كادر قيادي في تنظيم فتح المدني في المنطقة آنذاك (مقابلة).
(١٨) أنظر حبش وحواتمه، مثلاً، في: «الهدف»، ١٩٧٩/١٠/٢٧؛ «الحرية»، ١٩٧٩/١٠/٢٩.
(١٩) «الحرية» ١٩٧٩/١٠/٢٩.
(٢٠) حواتمه، «أزمة م.ت.ف.»، ص ٥٣؛ شمران، ومروّة (مقابلة). أصبح شمران فيما بعد وزير الدفاع الإيراني، وقتل نتيجة القصف المدفعي في أثناء الحرب مع العراق.

(٢١) النص في: «العمل»، ١٩٧٩/١٠/١٧. أعيد نشره في «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٩»، ص ٤٥٤.

(٢٢) النص في: «النهار»، ١٩٨٠/٢/٧.

(٢٣) وكالة أنباء «وفا»، ١٩٨٠/٢/٧.

(٢٤) «النهار»، ١٩٨٠/٢/٧.

(٢٥) النص في: «العمل»، ١٩٧٩/١٠/١٧. أعيد نشره في «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٩»، ص ٤٥٤.

(٢٦) جمال أبو زايد، ضابط عمليات قوات القادسية حينئذ (مقابلة).

(٢٧) النص في: «العمل، ١٩٨٠/٢/١٢. أعيد نشره في «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨٠»، ص ٦٢.

(٢٨) «النهار»، ١٩٨٠/١/٢٣.

(٢٩) *Monday Morning*, 25 February 1980;

«الشرق»، ١٩٨٠/٣/٤. مقتبس في:

Middle East Contemporary Survey, 1979-80, vol. IV, pp. 252-253.

(٣٠) «الحرية»، ١٩٨٠/٢/٢٥.

(٣١) «الهدف»، ١٩٨٠/٥/٣؛ ١٩٨٠/٥/١٠.

(٣٢) وكالة أنباء «وفا»، ١٩٧٨/١٠/٤. بشأن تصريح إضافي لخلف، أنظر: «النهار»، ١٩٧٨/١١/١٧.

(٣٣) النصوص في: «العمل»، ١٩٧٩/١٠/١٧؛ ١٩٨٠/٥/٢١. أعيد نشرها في «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٩»، ص ٤٥٤؛ «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨٠»، ص ١٧٢.

(٣٤) «الحوادث»، ١٩٨٠/٥/٩. أعيد نشرها في «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨٠»، ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

(٣٥) مروان الكيالي، نائب آمر كتيبة في فتح حينئذ (مقابلة).

(٣٦) «السفير»، ١٩٨٠/٦/٥.

(٣٧) مقابلة في: «عمل الثورة الفلسطينية العسكري»، ص ٤٢.

(٣٨) مقابلة مع يهوشوع ساغي، رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، بثتها إذاعة إسرائيل، وأعيد نشرها في «رصد الإذاعة الإسرائيلية»، ١٩٨٠/٨/٢١.

(٣٩) عبد الحميد سليم أبو الفتوح، «معركة الشقيف ـ أرنون»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، ص ١٦٤؛ عبد العزيز أبو فضة، «قلعة الشقيف: قلعة الصمود» (بيروت، ١٩٨٢)، ص ٦٩؛ علاء الأفندي، آمر كتيبة حينئذ؛ يوسف طاهر، آمر فصيل حينئذ (مقابلة).

(٤٠) ناطق باسم الجيش الإسرائيلي في حديث لإذاعة إسرائيل. «رصد الإذاعة الإسرائيلية»، ١٩٨٠/١٢/١٩.

(٤١) مقابلة مع صخر بسيسو، رئيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين، في «الهدف»، ١٩٨٠/١١/١٥؛ بسيسو (مقابلة).

(٤٢) «الهدف»، ٦/ ٩/ ١٩٨٠؛ «المقاتل الثوري»، العدد ٦، حزيران/ يونيو ١٩٨١، ص ١٨.
(٤٣) نعمان العويني، مسؤول رفيع في الاتحاد العام لطلبة فلسطين (مقابلة).
(٤٤) المجايدة، وشقورة (مقابلة).
(٤٥) «الحرية»، ٢٩/ ١٠/ ١٩٧٩.
(٤٦) المصدر نفسه، ٢٥/ ٢/ ١٩٨٠.
(٤٧) «السفير»، ١٣/ ٣/ ١٩٨١.
(٤٨) «البعث»، ١٣/ ١٠/ ١٩٧٩. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٩»، ص ٤٦٣.
(٤٩) «الطلائع»، ٢٧/ ٥/ ١٩٨٠.
(٥٠) أعيد نشر الخطاب في «البعث»، ١٦/ ٦/ ١٩٨٠. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨٠»، ص ٢٠٢.
(٥١) «البعث»، ٣٠/ ٥/ ١٩٨٠. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨٠»، ص ١٨٠.
(٥٢) «السفير»، ١٤/ ٦/ ١٩٨٠.
(٥٣) «الهدف»، ٥/ ٤/ ١٩٨٠.
(٥٤) وكالة أنباء «وفا»، ١٨/ ٦/ ١٩٨٠.
(٥٥) نص القرارات في «البعث»، ١٦/ ٤/ ١٩٨٠. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨٠»، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.
(٥٦) نشر صالح آراءه لاحقاً في: «نحن وأميركا» (بيروت، ١٩٨١). بشأن تصريح أبو شرار، أنظر: «الحرية»، ١٣/ ١٠/ ١٩٨٠.
(٥٧) حسن عجاج، «إلى الأمام»، ٤ ـ ١١/ ٧/ ١٩٨٠.
(٥٨) بشأن إعلان الانسحابات، أنظر: «إلى الأمام»، ٢١ ـ ٢٨/ ١١/ ١٩٨٠. وأُعلنت المقاطعة في بيان اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، وكالة أنباء «وفا»، ٢٥/ ١١/ ١٩٨٠.
(٥٩) «فلسطين الثورة»، ١٥/ ١/ ١٩٨١.
(٦٠) المصدر نفسه، ٢١/ ٤/ ١٩٨١.
(٦١) المصدر نفسه، ١٥/ ٤/ ١٩٨١.
(٦٢) بشأن تقويم فلسطيني لبرنامج حزب العمل، أنظر: أحمد خليفة، «البرنامج السياسي الجديد لحزب العمل محافظ، متخلف وتنقصه رؤيا جديدة»، «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، ١١:١، كانون الثاني/ يناير ١٩٨١، ص ٤ ـ ٩.
(٦٣) حواتمه، «أزمة م.ت.ف.»، ص ٤٧؛ ج.ش.ت.ف.، «مشروع برنامج لتطبيق الوحدة الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة»، تم تقديمه إلى المجلس الوطني الفلسطيني الخامس عشر، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، ص ٢٩، ٣٠.
(٦٤) «الهدف»، ١٦/ ٥/ ١٩٨١.
(٦٥) «إلى الأمام»، ١ ـ ٨/ ٥/ ١٩٨١.
(٦٦) «السفير»، ٧/ ٢/ ١٩٨١.
(٦٧) بشأن الأهداف الإسرائيلية، أنظر: تصريحات لرئيس الحكومة بيغن، ولرئيس الأركان إيتان،

ولمساعد وزير الدفاع موردخاي تزيبوري، في «رصد الإذاعة الإسرائيلية»، ١٥/٨/ ١٩٨٠؛ ١٧ ـ ١٨/ ١٠/ ١٩٨٠.

(٦٨) اشتبه في الموساد في محاولة اغتيال هاني الهندي، الذي شارك في توجيه العمليات الخارجية لـ ج.ش.ت.ف. في أواخر الستينات.

(٦٩) Schiff and Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, p. 29.

(٧٠) Ibid., p. 31.

(٧١) Yair Evron, *War and Intervention in Lebanon: The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue* (London, 1987), p. 98.

(٧٢) Schiff and Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, p. 29.

(٧٣) بشأن التحول في م.ت.ف. ووصول الدبابات، أنظر: حديث إلى الإذاعة الإسرائيلية، «رصد الإذاعة الإسرائيلية»، ١٥/٨/ ١٩٨٠؛ ١٧ ـ ١٨/ ١٠/ ١٩٨٠؛ ٣، ٤/ ٣/ ١٩٨١.

(٧٤) بشأن عدد القتلى الليبيين، أنظر: «المقاتل الثوري»، العدد ٦، حزيران/يونيو ١٩٨١، ص ٢٨.

(٧٥) «هآرتس»، ١٥/ ٧/ ١٩٨١. مقتبس في: «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، ١١: ٨، آب/ أغسطس ١٩٨١، ص ٥١٦.

(٧٦) نوفل (مقابلة).

(٧٧) إيتان، «دافار»، ١٧/ ٧/ ١٩٨١. مقتبس في: «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، ١١ :٨، آب/ أغسطس ١٩٨١، ص ٥١٦.

(٧٨) برقية إلى مكتب عرفات من آمر قوات الشقيف في ١٨ تموز/يوليو ١٩٨١. أرشيف الرئيس.

(٧٩) فضل كعوش، مهندس كبير في م.ت.ف. (مقابلة).

(٨٠) Schiff and Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, p. 36.

(٨١) يورام بيري، «دافار»، ٢٤/ ٧/ ١٩٨١. أنظر النص في:

Journal of Palestine Studies, 11:1 (41) (Autumn 1981), p. 204.

(٨٢) الأرقام عن القصف المدفعي من زئيف شيف، «هآرتس»، ٢٧/ ٧/ ١٩٨١. أنظر النص في: «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، ١١ :٨، آب/أغسطس ١٩٨١. بشأن كيفية توزيع القصف الفلسطيني، أنظر: «موضوعات الحرب الفلسطينية ـ الإسرائيلية 'الحرب السادسة'»، «المعركة»، ١:١ (شباط/فبراير ١٩٨٢)، ص ٩٥. المعلومات بشأن خسائر م.ت.ف. في المدفعية من واصف عريقات وأبو زيتون وحسن الشبل وأبو الشيخ، الذين كانوا آمري كتائب مدفعية أو صاروخية، ومن نوفل (مقابلة). ووردت خسارة مدفع واحد عيار ١٣٠ ملم في برقية من الكتيبة الثالثة إلى مكتب عرفات في ١٧ تموز/يوليو ١٩٨١. أرشيف الرئيس.

(٨٣) تم استلام المعلومات في ٢١ تموز/يوليو. وجرى حفظها في أرشيف عرفات في ٢٨ تموز/ يوليو ١٩٨١. أرشيف الرئيس.

(٨٤) مقابلة مع الوزير في:

Monday Morning, 27 July 1981.

(٨٥) «هآرتس»، ٢٤/ ٧/ ١٩٨١. مقتبس في: أحمد شاهين، «وقائع الحرب»، «شؤون فلسطينية»،

العدد ١١٩، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، ص ١٥٥.

(٨٦) عدد الإصابات الإسرائيلية من:

Schiff and Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, p. 36.

قدرت المصادر المصرية عدد الإصابات الإسرائيلية بـ ٣٠٠ إصابة. مقتبس في: يزيد خلف، «قراءة عسكرية في حرب تموز»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١١٩، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، ص ٩٨. قدّر صايل خسائر الإسرائيليين بـ ١٥٠٠ إصابة، في مقابل ٢٥٦٧ إصابة في لبنان. أنظر المقابلة في: المصدر نفسه، ص ١١٢.

(٨٧) الوزير (مقابلة). أنظر مقابلة الوزير في:

Monday Morning, 27 July 1981.

(٨٨) برقيات من قيادة لواء اليرموك إلى مكتب عرفات، الساعة ١٧:٣٠ و٢٠:٠٠، ٢٤ تموز/يوليو ١٩٨١، وبرقية غير مؤرخة (٢٥ تموز/يوليو ١٩٨١). أرشيف الرئيس.

(٨٩) Avner Yaniv, *Dilemmas of Security: Politics, Strategy, and the Israeli Experience in Lebanon* (Oxford, 1987), p. 89.

(٩٠) مقابلة مع صايل، «خلقنا فجوة نفسية»، ص ١١٩.

(٩١) «الرياض» (الرياض)، ٨/٨/١٩٨١. أنظر النص في «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨١»، ص ٣٥٧.

(٩٢) بشأن الحوار، أنظر:

Andrew Gowers and Tony Walker, *Behind the Myth: Arafat* (London, 1990), pp. 252-254.

(٩٣) Yaniv, *Dilemmas of Security*, p. 89.

(٩٤) أكد صايل وجهة النظر هذه مع أنه لا يتفق معها. أنظر: «خلقنا فجوة نفسية»، ص ١١٤.

(٩٥) المصدر نفسه، ص ١١٢. وتبنى الوزير الرأي نفسه (مقابلة).

(٩٦) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٩٧) عباس، «ثورة المستحيل»، ص ٧٤.

(٩٨) مقابلة مع صايل، «خلقنا فجوة نفسية»، ص ١١٣.

(٩٩) «إلى الأمام»، ٢٤/٧/١٩٨١.

(١٠٠) Schiff and Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, p. 35.

(١٠١) نقطة أثارها الكثيرون من المسؤولين الإسرائيليين. أنظر مثلاً، يتسحاق رابين، «دافار»، ٢٠/٧/١٩٨١. مقتبس في: «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، ١١:٨، آب/أغسطس ١٩٨١، ص ٥١٧.

(١٠٢) Yehoshafat Harkabi, *Israel's Fateful Decisions* (London, 1988), p. 104.

(١٠٣) Schiff and Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, pp. 42-43;

ويختلف هركابي مع الذين يؤكدون أن بيغن لم يكن على اطلاع كامل بمخططات شارون. أنظر:

Israel's Fateful Decisions, p. 104.

(١٠٤) سلوى العمد (تحرير)، «ياسر عرفات يتحدث عن الحرب»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٣٦ ـ ١٣٧، آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ١٩٨٣، ص ١٩.

(١٠٥) *Strategy Weekly*, February 1982.

(١٠٦) الوزير (مقابلة).

(١٠٧) أبو الطيب، «زلزال بيروت»، ص ٧٤؛ الوزير (مقابلة).

(١٠٨) عريقات؛ أبو زيتون؛ تمراز؛ فنونة، الشبل؛ أبو الشيخ (مقابلة).

(١٠٩) المثل مأخوذ من كتيبة الجرمق. الطاهر والكيالي وجهاد وصلاح، كانوا على التوالي: آمر كتيبة، ونائب آمر كتيبة، وآمر سرية، وآمر فصيل إسناد ناري (مقابلة).

(١١٠) مقابلة مع صايل، «خلقنا فجوة نفسية»، ص ١١٠ ـ ١١١.

(١١١) أعيد نشر ثلاث وثائق تتعلق بالآسيويين في وحدات فتح في:
Raphael Israeli, ed., *PLO in Lebanon: Selected Documents* (London, 1983), pp. 182-184.

(١١٢) بحسب فضل شرورو، الناطق باسم ج.ش. ـ ق.ع. في: «إلى الأمام»، ١٩ ـ ٢٦/٦/١٩٨١؛ ج.د.ت.ف.، «المقاتل الثوري»، العدد ١١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، ص ٢١؛ وكثيرون من ضباط فتح، مثل هديب ويوسف طاهر ومحمد بكداش ومحمد حمزة (مقابلة).

(١١٣) الوزير (مقابلة).

(١١٤) وجهة نظر ج.ش.ت.ف. في: «تقرير اللجنة المركزية العامة»، دورة شباط/فبراير ١٩٨٢، ص ١٩؛ حواتمه مقتبساً في «الحرية»، ٩/١١/١٩٨١.

(١١٥) «السفير»، ٩/١١/١٩٨١؛ «الحرية»، ٩/١١/١٩٨١.

(١١٦) بشأن نقد فتح الموسع للاتجاهات اليسارية، أنظر: خالد الحسن، «قراءة نقدية لثلاث مبادرات»، ص ١٧ ـ ٢٠، ٣٣ ـ ٣٤.

(١١٧) نص القرار في: «النهار»، ٥/٩/١٩٨١.

(١١٨) «الحوادث»، ٢٤/٧/١٩٨١. أنظر النص في «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨١»، ص ٣٠٤.

(١١٩) محضر اجتماع، أعيد نشره في:
Israeli, ed., *PLO in Lebanon*, p. 176.

(١٢٠) *Middle East Contemporary Survey, 1981-82*, vol. VI, p. 326.

(١٢١) مذكرة من رئيس اللجنة أبو الحكم إلى عرفات، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، المرجع ١٥ ق/٢/، أعيد نشرها في ملحق غير مرقم في: محمد توفيق الروسان، «مجموعة التشريعات الجزائية لمنظمة التحرير الفلسطينية ١٩٧٩» (تونس، الطبعة الثانية، لا تاريخ)، ص ٣٢٦ ـ ٣٢٧.

(١٢٢) كعوش (مقابلة).

(١٢٣) بحسب تعبير الأمين العام لمنظمة العمل الشيوعي محسن إبراهيم. أنظر: «الحرب وتجربة الحركة الوطنية اللبنانية» (بيروت، ١٩٨٣)، ص ٩٣.

(١٢٤) ج.ش.ت.ف.، «تقرير اللجنة المركزية العامة»، دورة شباط/فبراير ١٩٨٢، ص ٥٥. وبشأن حوادث سابقة، أنظر: «الحرية»، ٩/٧/١٩٧٩؛ ج.ش.ت.ف.، «التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع نيسان ١٩٨١» (بيروت، ١٩٨١)، ص ١٦٧؛ ج.ش.ت.ف.، «البيان السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع» (١٩٨١)، ص ١٩٣.

(١٢٥) «المقاتل الثوري»، العدد ٤٧، كانون الثاني/يناير ١٩٨٢، ص ١١.

(١٢٦) «تقرير اللجنة المركزية العامة»، ص ٥٥.

(١٢٧) *New York Times*, 2 January 1982.

(١٢٨) بيان رسمي في «الثورة»، ١٥/١٢/١٩٨١. أنظر النص في:

Journal of Palestine Studies, 11:3 (43) (Spring 1982), p. 199.

(١٢٩) النص في: «معاريف»، ١٨/١٢/١٩٨١. أعيد نشره في:

Journal of Palestine Studies, 11:3 (43) (Spring 1982), pp. 167-170.

(١٣٠) وزير الإعلام السوري أحمد إسكندر أحمد في مقابلة مع:

Monday Morning, 31 January 1982.

(١٣١) النص في: «معاريف»، ١٨/١٢/١٩٨١. أعيد نشره في:

Journal of Palestine Studies, 11:3 (43) (Spring 1982), pp. 167-170.

(١٣٢) Yaniv, *Dilemmas of Security*, p. 107.

(١٣٣) *International Herald Tribune*, 16 November 1981; Schiff and Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, p. 83;

إذاعة إسرائيل، ٧/٢/١٩٨٢ (مقتبس في «رصد الإذاعة الإسرائيلية»، ٨/٢/١٩٨٢).

(١٣٤) نيات الجميل ومقاربة م.ت.ف. أكدهما بقرادوني في: «لعنة وطن»، ص ٤٠ ـ ٤١، ١٤٩.

(١٣٥) Schiff and Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, p. 87.

(١٣٦) بقرادوني، «لعنة وطن»، ص ٤٠. حدد المؤلف تاريخ الزيارة في كانون الثاني/يناير.

(١٣٧) «رصد الإذاعة الإسرائيلية»، ٢٣/٢/١٩٨٢.

(١٣٨) شمير، «رصد الإذاعة الإسرائيلية»، ١٦/٣/١٩٨٢؛ شارون، المصدر نفسه، ٢٠/٢/١٩٨٢.

(١٣٩) «السفير»، ٣/٣/١٩٨٢.

(١٤٠) أنظر مثلاً:

Financial Times, 11 February 1982.

(١٤١) «رصد الإذاعة الإسرائيلية»، ٢٨/٢/١٩٨٢.

(١٤٢) «إلى الأمام»، ٢٤/٧/١٩٨١.

(١٤٣) المصدر نفسه.

(١٤٤) مقابلة مع صايل، «خلقنا فجوة نفسية»، ص ١١٤.

(١٤٥) ج.د.ت.ف.، «نحو مجابهة شاملة للهجوم الأمريكي الصهيوني على الوطن العربي وإحباط مشروع الحكم الذاتي»، التقرير السياسي للجنة المركزية، كانون الثاني/يناير ١٩٨٢، ص ٤٧؛

ج.ش.ت.ف.، «تقرير اللجنة المركزية العامة»، ص ٥٢ ـ ٥٣.

(١٤٦) «الحرية»، ٢٣/٢/١٩٨١.

(١٤٧) «التقرير السياسي الصادر عن اللجنة المركزية في دورتها الرابعة حول حرب لبنان»، دائرة الإعلام المركزي، آذار/مارس ١٩٨٣، ص ١٨؛ «البيان السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع»، ص ١٩٠.

(١٤٨) «تقرير اللجنة المركزية العامة»، دورة شباط/فبراير ١٩٨٢، ص ٥٢.

(١٤٩) مقابلة مع العمد، «ياسر عرفات يتحدث»، ص ٢٢.

(١٥٠) مقابلة في مجلة «فكر» (باريس)، حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ١٩٨٤، ص ١٤.

(١٥١) مقابلة مع العمد، «ياسر عرفات يتحدث»، ص ٢٢.

(١٥٢) حمزة، أحد كبار مساعدي الوزير حينئذ (مقابلة).

(١٥٣) *Monday Morning*, 27 July 1981;
«إلى الأمام»، ٢٤/٧/١٩٨١.

(١٥٤) مقابلة أجراها محسن، «العقيد أبو موسى يتكلم» (دمشق، ١٩٨٤)، ص ٤٨.

(١٥٥) مقابلة مع صايل، «خلقنا فجوة نفسية»، ص ١١٤. نجد وجهة نظر مماثلة في: يزيد خلف، «قراءة عسكرية في حرب تموز»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١١٩، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، ص ١٠٧.

(١٥٦) مقابلة مع صايل، «خلقنا فجوة نفسية»، ص ١١٤. وبشأن اتصالات شارون مع هيغ أنظر:
Schiff and Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, pp. 72-77.

(١٥٧) «التقرير السياسي الصادر عن اللجنة المركزية في دورتها الرابعة حول حرب لبنان»، ص ١٧ ـ ١٨.

(١٥٨) المصدر نفسه، ص ١٨.

(١٥٩) محمود حمدان (مقابلة).

(١٦٠) «التقرير السياسي الصادر عن اللجنة المركزية في دورتها الرابعة حول حرب لبنان»، ص ١٧. أكد حبش فيما بعد أن ج.ش.ت.ف. نفسها لم تكن تتوقع امتداد الغزو أبعد من الجنوب، وذلك في مقابلة مع مجلة «الوسط»، ٦/١١/١٩٩٥.

(١٦١) مكرم يونس، الذي زوّد عرفات تحليلاً لوسائل الإعلام وللبيانات الإسرائيلية (مقابلة).

(١٦٢) مقابلة مع العمد، «ياسر عرفات يتحدث»، ص ٢٠.

(١٦٣) مقابلة مع صايل، «خلقنا فجوة نفسية»، ص ١١٦؛ محسن، «العميد أبو موسى يتكلم»، ص ٧٤.

(١٦٤) Khalidi, *Under Siege*, p. 70.

(١٦٥) رافع الخالدي، مسؤول الاتصالات في القطاع الغربي في فتح حينئذ (مقابلة).

(١٦٦) بحسب الخطة التي رسمها نوفل، القائد العسكري لـ ج.د.ت.ف.، مقتبسة في:

Schiff and Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, p. 85.

(١٦٧) «العقيد أبو موسى يتكلم»، ص ٣٩. وعدد من آمري السرايا والفصائل بمن فيهم أبو ليلى ومعين الطاهر وأبو بكر (مقابلة).

(١٦٨) تأكيد عرفات في مقابلة في «فكر»، حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ١٩٨٤، ص ١٨.

(١٦٩) أبو الطيب، «زلزال بيروت»، ص ٥٤.

(١٧٠) كعوش وعزيز مهندسان في م.ت.ف.؛ فيصل وساري مهندسان مستقلان.

(١٧١) أبو الطيب، «زلزال بيروت»، ص ٥٤.

(١٧٢) كعوش (مقابلة).

(١٧٣) أصدر الأمرين الحاج إسماعيل جبر وفخري شقورة على التوالي. وأعيد نشرهما في: Israeli, ed., *PLO in Lebanon*, pp. 215-221.

(١٧٤) أبو بكر (مقابلة).

(١٧٥) تنبأ عرفات بذلك، مثلاً، أمام مهرجان في بيروت. أنظر: «السفير»، ١٦/٣/١٩٨٢.

(١٧٦) أبو الطيب، «زلزال بيروت»، ص ٣٨٥؛ كعوش (مقابلة).

(١٧٧) أنظر مثلاً: تصريحات في أيار/مايو، «رصد الإذاعة الإسرائيلية»، ٨، ١٢/٥/١٩٨٢.

(١٧٨) أنظر مثلاً: الناطق باسم وزارة الخارجية دين فيشر، «السفير»، ٤، ٢٠/٣/١٩٨٢.

(١٧٩) «رصد الإذاعة الإسرائيلية»، ١١/٤/١٩٨٢.

(١٨٠) القائد كالاهان، «السفير»، ٢١/٣/١٩٨٢.

(١٨١) *New York Times*, 12 April 1982.

(١٨٢) النص في: سميح شبيب، «منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية ـ دول الطوق، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧» (نيقوسيا، ١٩٨٨)، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

(١٨٣) مقابلات وتقارير بشأن جلسات الكنيست نقلتها إذاعة إسرائيل. أنظر مثلاً: «رصد الإذاعة الإسرائيلية»، ٢٨/٤/١٩٨٢، ١١/٥/١٩٨٢.

(١٨٤) تحدث رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق، أهرون ياريف، عن الردع. ومن المنتقدين الآخرين سكان الشمال ومحللين سياسيين شاركوا في الحوارات الإذاعية، مثلاً في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٢ و١٢ أيار/مايو ١٩٨٢. أنظر: المصدر نفسه، ٢٥/٤/١٩٨٢، ١٢، ١٣/٥/١٩٨٢.

(١٨٥) المصدر نفسه، ٤/٢/١٩٨٢.

(١٨٦) ظهر التقويم في: يزيد خلف، «المقاومة الفلسطينية عسكرياً»، شهريات، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٢٧، حزيران/يونيو ١٩٨٢، ص ١٩٠.

(١٨٧) «التقرير السياسي الصادر عن اللجنة المركزية في دورتها الرابعة حول حرب لبنان»، ص ١٨.

(١٨٨) Geoffrey Aronson, *Creating Facts: Israel, Palestinians and the West Bank* (Washington, D.C., 1987), pp. 215-218.

(١٨٩) Ibid., pp. 253-254; Shehadeh, *Occupier's Law*, pp. 70, 72;

صالح، «الأوامر العسكرية الإسرائيلية»، ص ١٨.

(١٩٠) *Washington Post*, 27 March 1982.

(١٩١) معين الطاهر ويوسف طاهر وضرغام وأبو عوض، آمرو كتائب أو سرايا في فتح حينئذ (مقابلة).

(١٩٢) مروة (مقابلة).

(١٩٣) تصريح صالح في: «فلسطين الثورة»، ٢٦/٢/١٩٨٢.

(١٩٤) أنظر مثلاً: حبش، «أزمة الثورة الفلسطينية: الجذور والحلول» (بيروت، ١٩٨٥)، ص ١٥.

(١٩٥) مقابلة مع العمد، «ياسر عرفات يتحدث»، ص ٢٢.

(١٩٦) Khalidi, *Under Siege*, p. 19.

(١٩٧) ج.ش.ت.ف.، «المقاتل الثوري»، العدد ٤٧، كانون الثاني/يناير ١٩٨٢، ص ١١.

الفصل الثاني والعشرون

(١) الوزير (مقابلة).

(٢) محسن، «العقيد أبو موسى يتكلم»، ص ٣٨؛ حمزة، عضو لجنة التحقيق التي ألفتها فتح بعد الحرب (مقابلة).

(٣) بشأن خطوط الدفاع، أنظر: جورج حبش، «حول حرب لبنان ونتائجها»، دائرة الإعلام المركزي، آذار/مارس ١٩٨٣، ص ٢٥؛ وانظر أيضاً مقابلة مع عضو المكتب السياسي في ج.ش.ت.ف. عبد الرحيم ملوح في: «الحرية»، ٥/٦/١٩٨٣.

(٤) محسن، «العقيد أبو موسى يتكلم»، ص ٣٨.

(٥) حمل هذا التقويم مسؤول الاستخبارات العسكرية في فتح عطا الله عطا الله. أنظر الوثيقة في:
Israeli, ed., *PLO in Lebanon*, p. 227;
وقد ترجم المحرر تاريخ هذه الوثيقة على أنه ٢٨ أيار/مايو ١٩٨١، والواقع أنها كتبت بعد ذلك بسنة.

(٦) لم يكشف النقاب عن وجود ثلاث صيغ لخطة الجيش، بدلاً من صيغتين فقط، إلاّ سنة ١٩٩٤ عندما قام قائد الجبهة الشمالية أمير دروري بالكشف عن ذلك في مقابلة أجراها معه أليكس فيشمان في صحيفة «معاريف»، ١/٧/١٩٩٤. مقتبسة في:
Israel Shahak, «New Revelations on the 1982 Invasion of Lebanon,» *Middle East International*, no. 485, 7 October 1994.

(٧) مقابلة ملوح في «الحرية»، ٥/٦/١٩٨٣؛ ج.ش.ت.ف.، «التقرير العسكري»، ص ١٧؛ المسؤول العسكري لـ ج.د.ت.ف. نوفل في مقابلة أجرتها معه سلوى العمد، «شهادة ممدوح نوفل عن الحرب»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٣٥، شباط/فبراير ١٩٨٣، ص ٢٩.

(٨) الوزير (مقابلة).

(٩) ج.ش.ت.ف.، «التقرير السياسي الصادر عن اللجنة المركزية في دورتها الرابعة حول حرب

لبنان»، ص ١٧، ٣٧؛ نوفل (مقابلة). بشأن الاعتقاد السوري، أنظر: عرفات في مقابلة في مجلة «فكر»، العدد ٢، حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ١٩٨٤، ص ١٤.

(١٠) الوزير (مقابلة).

(١١) الوزير (مقابلة).

(١٢) الوزير (مقابلة).

(١٣) منجد، نائب آمر كتيبة حينئذ (مقابلة)؛ وثيقة أعيد نشرها في:

Israeli, ed., *PLO in Lebanon*, p. 225.

(١٤) مقابلة عرفات مع العمد، «ياسر عرفات يتحدث»، ص ٢٠؛ مقابلة في مجلة «فكر»، العدد ٢، حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ١٩٨٤، ص ١٤؛ يزيد خلف، «آفاق الحرب الفلسطينية ـ الإسرائيلية القادمة»، مخطوطة لم تنشر تم تقديمها إلى «شؤون فلسطينية»، نيسان/أبريل ١٩٨٢.

(١٥) تحدث نوفل عن التطمينات السعودية (مقابلة)؛ نائب رئيس أركان م.ت.ف. مراغة في: محسن، «العقيد أبو موسى يتكلم»، ص ٣٥ ـ ٣٦، ٦٠.

(١٦) اعترف جناح أبو نضال لاحقاً بمسؤوليته. أنظر: «فلسطين الثورة» (بغداد)، ١٥/٨/١٩٨٤.

(١٧) *The Guardian*, 7 March 1983.

(١٨) Schiff and Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, pp. 72-77.

(١٩) برقية من غرفة العمليات المركزية في م.ت.ف. إلى جميع الوحدات، لا تاريخ، لكن مكانها في الملف يدل على أنها أرسلت مساء ٥ أو صباح ٦ حزيران/يونيو ١٩٨٢. أرشيف الرئيس.

(٢٠) الشبل (مقابلة)؛ برقية من كتيبة المدفعية الأولى إلى مقر قيادة عرفات، الساعة ١٣:٣٠، ٥ حزيران/يونيو ١٩٨٢. أرشيف الرئيس.

(٢١) بشأن المواقع الأمامية، أنظر: شهادة في «أشبال الـ آر.بي.جي.، حكايات البطولة»، «صوت البلاد»، السنة الثالثة، العدد ٩٢، ٤/٦/١٩٨٦، ص ١١. وبشأن رسالة الصغير، أنظر مراغة في: محسن، «العقيد أبو موسى يتكلم»، ص ٦١.

(٢٢) «ياسر عرفات يتحدث»، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٢٣) رسالة من عرفات إلى جميع الوحدات، صباح ٦ حزيران/يونيو ١٩٨٢. أرشيف الرئيس.

(٢٤) حمزة (مقابلة). ذكر عرفات بعض تفصيلات الاجتماع بكالاهان في: «ياسر عرفات يتحدث»، ص ٢٢.

(٢٥) Gabriel, *Operation Peace for Galilee*, p. 81.

(٢٦) قدر «جيش الدفاع الإسرائيلي» عدد مقاتلي م.ت.ف. بـ ١٥,٠٠٠ مقاتل وذلك بحسب الناطق باسمه، أنظر:

«Operation Peace for Galilee,» *IDF Spokesman* (Tel Aviv), 21 June 1982, p. 26;

وانظر أيضاً:

Mordechai Gichon «The Campaign,» *IDF Journal*, 1:2 (December 1982), p. 12;

وورد تقدير أدنى لعدد المقاتلين الفلسطينيين بستة آلاف في:

Jerusalem Post International, 7 June 1982;

وورد رقم مضخم مقداره ٣٠,٠٠٠ مقاتل في:

Martin Van Creveld, «The War: A Questioning Look; *Jerusalem Post International,* 12 December 1982;

«فلسطين المحتلة» (نيقوسيا)، عدد خاص عن حرب ١٩٨٢، ص ٤٩. ذكر خليل الوزير أن مجموع الفدائيين بين متفرغين ومتطوعين هو ٤٥,٠٠٠، لكن عرفات قدر عدد المقاتلين النظاميين بـ ١٤,٠٠٠ في مقابلة مع العمد، «ياسر عرفات يتحدث»، ص ٢٦. وقدر مراغة أن مجموع العسكريين الفلسطينيين يتراوح ما بين ٣٠,٠٠٠ و٣٥,٠٠٠ من جميع الرتب والفئات (مقابلة).

(٢٧) Gabriel, *Operation Peace for Galilee*, pp. 87-89; Mike Eldar, «The Amphibious Assault at Sidon,» *IDF Journal*, 3:3 (1983), pp. 47-51.

(٢٨) ادعى أحد قادة الكتائب في فتح أن ج.ت.ف. أنكر بداية حدوث أي إنزال. كمال الشيخ (مقابلة).

(٢٩) حسين الهيبي، في برقية إلى مكتب عرفات الساعة ٣:٤٥، ٧ حزيران/يونيو ١٩٨٢.

(٣٠) برر جبر تصرفه في رسالة إلى عرفات في ٨ حزيران/يونيو، بقوله إن القوات الإسرائيلية عزلته وعزلت قيادته عن المدينة بعد معركة تلة شرحبيل، وأن استمرار التقدم الإسرائيلي أجبره على الانسحاب بعيداً عن صيدا. رسالة من جبر إلى عرفات، ٨ حزيران/يونيو ١٩٨٢. أرشيف الرئيس.

(٣١) خليل الجمل، ضابط ميليشيا حينئذ؛ نظمي الحزوري، كادر رفيع في تنظيم فتح المدني في مخيم عين الحلوة (مقابلة).

(٣٢) Schiff and Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, p. 142.

(٣٣) Ibid., p. 149;

كانت المواقع الصامدة تعود في معظمها إلى جماعة إسلامية محلية.

(٣٤) أبو بكر، ضابط عمليات الكتيبة حينئذ (مقابلة).

(٣٥) أدهم، قائد قوات م.ت.ف. في الدامور حينئذ (مقابلة).

(٣٦) برقية من الوزير إلى غرفة العمليات المركزية في م.ت.ف.، ٨ حزيران/يونيو ١٩٨٢. أرشيف الرئيس.

(٣٧) بشأن حجم القوات الإسرائيلية، أنظر:

Schiff and Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, p. 148.

(٣٨) قصة الكمين في:

Jerusalem Post, 20 August 1982.

(٣٩) كما يتذكر ملوح في «الحرية»، ١٩٨٣/٦/٥.

(٤٠) «شهادة ممدوح نوفل»، ص ٢٩.

(٤١) Schiff and Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, p. 146.

(٤٢) حمزة، ضابط ارتباط فتح مع الجيش السوري في المنطقة حينئذ (مقابلة).

(٤٣) «ياسر عرفات يتحدث»، ص ٢٣؛ «فكر»، العدد ٢، حزيران/يونيو - تموز/يوليو ١٩٨٤، ص ١٤.

(٤٤) مصطفى طلاس (تحرير)، «الغزو الإسرائيلي للبنان» (دمشق، ١٩٨٣)، ص ٢٥٢.

(٤٥) برقية من عرفات، ١٦ حزيران/يونيو ١٩٨٢. أرشيف الرئيس.

(٤٦) محمد حمزة، «حرب الاستنزاف» (عمان، ١٩٨٥)، ص ٥٥.

(٤٧) أبو الطيب، «زلزال بيروت»، ص ١٥٤ - ١٥٧؛ مراغة في «العقيد أبو موسى يتكلم»، ص ٧٢ - ٧٤، ٨٠ - ٨٢؛ مقابلة نوفل، «شهادة ممدوح نوفل»، ص ٣٠.

(٤٨) بشأن العرض الجزائري والرفض السوري، أنظر: عباس، «أوراق سياسية»، ج٢، ص ٢٦٠. وأكد طلب الأسلحة وزير الخارجية الجزائري، أحمد طالب الإبراهيمي، في:

Middle East Economic Digest, 21 January 1983.

(٤٩) Khalidi, *Under Siege*, p. 114.

(٥٠) Ibid., pp. 110, 113.

(٥١) Ibid., p. 111.

(٥٢) نوفل، «مغدوشة»، ص ١٦١ - ١٦٢.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١١٨. كان بين المقترحات التي قدمها حبيب اقتراح بانسحاب م.ت.ف. تحت أعلام بعثة الصليب الأحمر الدولية. أنظر: جورج حبش، «حول حرب لبنان ونتائجها»، دائرة الإعلام المركزية في ج.ش.ت.ف.، آذار/مارس ١٩٨٣، ص ٤٠.

(٥٤) بشأن التفصيلات، أنظر: المصدر نفسه، ١١٨.

(٥٥) *Journal of Palestine Studies*, 11:4 and 12:1 (double issue), (44/45) (Summer/Fall 1982); p. 144.

وبشأن استخدام هذه الذخائر، أنظر:

Gabriel, *Operation Peace for Galilee*, p. 151.

(٥٦) مراغة، في مقابلة مع سلوى العمد، «العقيد أبو موسى: ليت العرب، كل العرب، أعطوا نصف ما أعطته بيروت»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٣٤، كانون الثاني/يناير ١٩٨٣، ص ٦٣؛ مراغة في محسن، «العقيد أبو موسى يتكلم»، ص ١١٤ - ١١٥.

(٥٧) أبو عدوي (مقابلة).

(٥٨) Khalidi, *Under Siege*, p. 120.

(٥٩) Ibid.

(٦٠) بشأن نسبة الإصابات في صفوف المدنيين، أنظر:

Washington Post, 2 December 1982.

(٦١) Schiff and Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, p. 208.

(٦٢) بحسب ضابطي مظلات إسرائيليين حضرا الاجتماع الذي أصدر فيه شارون أمره الأصلي (مقابلة).

(٦٣) بشأن القوة الإسرائيلية، أنظر:

Schiff and Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, p. 221.

(٦٤) بشأن كتيبة المدفعية السادسة، أبو الشيخ، آمر الكتيبة حينئذ (مقابلة). بشأن كتيبة المدفعية الثانية، برقية من قائد قوات م.ت.ف. في سهل البقاع أحمد عفانة، موجهة إلى آمر الكتيبة أبو زيتون، الساعة ٢٠:٠٠، ٤ تموز/يوليو ١٩٨٢. أرشيف الرئيس.

(٦٥) رسالة من الوزير إلى وحدات م.ت.ف.، ٥ تموز/يوليو ١٩٨٢. أرشيف الرئيس.

(٦٦) *Journal of Palestine Studies*, 44/45 (Summer/Fall 1982), p. 166.

(٦٧) Khalidi, *Under Siege*, p. 151.

(٦٨) خلف، «السفير»، ١٩٨٣/٥/٣١.

(٦٩) نايف حواتمه، «أزمة م.ت.ف.: تحليل ونقد الجذور والحلول» (نيقوسيا، لا تاريخ [نهاية ١٩٨٣])، ص ٨٧ ـ ٨٨.

(٧٠) «فتح» (بيروت)، العدد ٥٠، ١٩٨٢/٧/٣١، والعدد ٦٠، ١٩٨٢/٨/١٠.

(٧١) الوزير (مقابلة).

(٧٢) وثيقة أعيد نشرها في: حمزة، «حرب الاستنزاف»، ص ٦٠.

(٧٣) وصل عدة مئات من أفراد الحرس الثوري الإيراني إلى بعلبك في ١١ حزيران/يونيو، لكنهم ظلوا تحت السيطرة الإيرانية، وكانوا يتسلمون تموينهم من الجيش السوري، لا من م.ت.ف.

(٧٤) برقية من قائد قوات الكرامة غازي عطا الله إلى عرفات، ٢١ تموز/يوليو ١٩٨٢. أرشيف الرئيس.

(٧٥) برقية من عرفات إلى غازي عطا الله، ٢١ تموز/يوليو ١٩٨٢. أرشيف الرئيس.

(٧٦) Schiff and Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, pp. 211-213, 214.

(٧٧) Ibid., p. 211.

(٧٨) Ibid.

(٧٩) حواتمه، «أزمة منظمة التحرير الفلسطينية»، ص ٨٦.

(٨٠) شرح مراغة التكتيك الذي تم اتباعه في: محسن، «العقيد أبو موسى يتكلم»، ص ١٦٨.

(٨١) عريقات (مقابلة).

(٨٢) أبو الشيخ، وفؤاد عبد الكريم (مقابلة).

(٨٣) قال صلاح خلف إن م.ت.ف. ألقت القبض على سبعة عملاء، وأن القنابل الإسرائيلية قتلت عشرة آخرين من مجموع ٢٤ عميلاً كانوا ينشطون في بيروت. مقتبس في:
Khalidi, *Under Siege*, p. 94.

(٨٤) Schiff and Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, p. 223;
كان تعليق بيغن على الإصاباتَ بين المدنيين في هذه الفترة، «يجب أن يعاقبوا». كما جاء في:
Israel Home Service, 12 August 1982;
مقتبس في:
BBC Summary of World Broadcasts, 14 August 1982.

(٨٥) في مقابلة أجراها معه رشيد الخالدي في:

Khalidi, *Under Siege*, p. 172.

(٨٦) عباس، «أوراق سياسية»، ج٢، ص ٨٢.

(٨٧) *Washington Post*, 3 September 1982;

«السفير»، ٣/٩/١٩٨٢.

(٨٨) *Washington Post*, 7 September 1982.

(٨٩) Schiff and Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, p. 223.

(٩٠) بشأن تأكيد قيام الضباط الإسرائيليين باستجواب الفلسطينيين في المدينة الرياضية (ولم يؤكد ما ذكر عن دور الموارنة لاحقاً)، أنظر:

Ibid., p. 276.

(٩١) *New York Times*, 1 October 1982; *Israel in Lebanon: The Report of the International Commission to enquire into reported violations of International Law by Israel during its Invasion of the Lebanon* (London, 1983), p. 176.

(٩٢) تقرير بشأن ما حدث في مخيمات اللاجئين في بيروت، لجنة كاهان. وقد أعيد نشره كنشرة منفصلة في:

Jerusalem Post, 1983.

(٩٣) «النهار»، ١/٩/١٩٨٢.

(٩٤) فتحي عرفات، «الصحة والحرب والصمود»، الجداول، ص ٢٥١.

(٩٥) Seale, *Asad*, p. 394.

(٩٦) إيتان مقتبساً في:

Michael Jansen, *The Battle of Beirut* (London, 1982), p. 25:

ومقابلة دروري في «هآرتس»، الملحق الأسبوعي، ٣/٦/١٩٨٣.

(٩٧) تم ذكر الحوادث التي وقعت في أثناء القتال في:

Newsview (Tel Aviv), 4:32, p. 16; Schiff and Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, p. 120.

(٩٨) مقتبس في:

David Shipler, *New York Times*, 20 June 1982.

(٩٩) مقتبس في:

Jansen, *The Battle of Beirut*, p. 18.

(١٠٠) الأونروا، مكتب المفوض العام، «ورقة توضيحية» *(Explanatory Note)*، بيروت، ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢؛

Zakaria al-Shaikh, «Sabra and Shatila 1982: Resisting the Massacre,» *Journal of Palestine Studies*, 14:1 (53) (Fall 1984), p. 58.

(١٠١) Amnon Sella, «The USSR and the War in Lebanon: Mid-1982,» *RUSI Journal*, 128:2 (June 1983), pp. 37-38.

(١٠٢) Anthony Cordesman, «The Sixth Arab-Israeli Conflict,» *Armed Forces Journal Interna-*

tional, August 1982, p. 29; W.S. Carus, «The Bekaa Valley Campaign,» *Washington Quarterly*, Autumn 1982, p. 38;

تقرير لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، مقتبس في: «الخليج»، ٢٢ تموز/يوليو ١٩٨٣؛
US Assistance to the State of Israel (Washington, D.C., 1983).

(١٠٣) مقابلة في «دافار»، ٩/٦/١٩٨٥.

(١٠٤) «شهادة ممدوح نوفل»، ص ٩؛ أبو عدوي (مقابلة).

(١٠٥) «الحرب الفلسطينية ـ الإسرائيلية»، «فلسطين المحتلة»، صيف ١٩٨٣، ص ٤٩.

(١٠٦) «حول الحرب الأخيرة في لبنان»، تقرير اللجنة المركزية، دائرة الإعلام المركزية، آذار/مارس ١٩٨٣، ص ٦٩.

(١٠٧) مقابلة ملوح في «الحرية»، ٥/٦/١٩٨٣، ص ٢٩.

(١٠٨) «تقرير اللجنة المركزية»، ص ٦٧، ١٨.

(١٠٩) «شهادة ممدوح نوفل»، ص ٢٩.

(١١٠) «الحرية»، ١٢/٦/١٩٨٣.

(١١١) المصدر نفسه.

(١١٢) «هل كان بإمكان تنازلات فلسطينية منع الغزو الإسرائيلي للبنان؟»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٣٦ ـ ١٣٧، آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ١٩٨٣، ص ٤٠.

(١١٣) «تقرير اللجنة المركزية»، ص ٢٠ ـ ٢١.

(١١٤) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(١١٥) المصدر نفسه، ص ٨٠ ـ ٨٣، ٩١.

(١١٦) نايف حواتمه، «مهمات الثورة بعد غزو لبنان ومعركة بيروت البطلة»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٣٥، شباط/فبراير ١٩٨٣، ص ١٥ ـ ١٧.

(١١٧) «تقرير اللجنة المركزية»، ص ٨٤ ـ ٨٥.

(١١٨) حواتمه، «مهمات الثورة»، ص ٢١.

الجزء الرابع

(١) وقد عُقد مؤتمر قمة عربي طارئ في الدار البيضاء سنة ١٩٨٥.

(٢) «معاريف»، ٢٧/٨/١٩٨٤. وقد شرح الملك حسين المخاوف الأردنية في خطاب بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٦. بشأن مقتطفات من الخطاب، أنظر:
Journal of Palestine Studies, 15:4 (Summer 1986), p. 210.

الفصل الثالث والعشرون

(١) «السفير»، ٤/٩/١٩٨٢.

(٢) المصدر نفسه، ٦/٩/١٩٨٢.

(٣) شفيق، «شهداء ومسيرة»، ص ٢٣.

(٤) النص في: «فلسطين الثورة»، ٢/١٠/١٩٨٢.

(٥) «السفير»، ١٣/٩/١٩٨٢.

(٦) جاء العرض في تصريح لوزير الإعلام أحمد إسكندر في:
Washington Post, 12 October 1982.

(٧) «النهار»، ٨/٩/١٩٨٢.

(٨) «السفير»، ٩/٩/١٩٨٢.

(٩) النص في: «فلسطين الثورة»، ٢/١٠/١٩٨٢.

(١٠) «النهار»، ٨/٩/١٩٨٢.

(١١) «السفير»، ٢١/٩/١٩٨٢.

(١٢) المصدر نفسه، ٢٦/٩/١٩٨٢.

(١٣) «فلسطين الثورة»، ١٦/١٠/١٩٨٢.

(١٤) «السفير»، ١٣/١٠/١٩٨٢.

(١٥) المصدر نفسه، ٥/١٠/١٩٨٢؛ «النهار»، ١٩/١٠/١٩٨٢.

(١٦) «فلسطين الثورة»، ١٦/١٠/١٩٨٢؛ «السفير»، ١٨/١٠/١٩٨٢.

(١٧) بحسب خلاصة خطة أدلى بها الناطق باسم م.ت.ف. محمود اللبدي. أنظر:
Washington Post, 12 October 1982.

(١٨) «السفير»، ١٠/١١/١٩٨٢.

(١٩) «الأهرام»، ٨/١١/١٩٨٢.

(٢٠) «السفير»، ٢٤/١١/١٩٨٢.

(٢١) «النهار» ١٢/١٠/١٩٨٢؛ «السفير»، ١٢/١٠/١٩٨٢.

(٢٢) «الثورة مستمرة»، ١٦/١٠/١٩٨٢.

(٢٣) «السفير»، ١٧/١٠/١٩٨٢.

(٢٤) المصدر نفسه، ١٦، ٢١/١٠/١٩٨٢.

(٢٥) «فلسطين الثورة»، ٢٣/١٠/١٩٨٢.

(٢٦) «النهار»، ١٦/١١/١٩٨٢.

(٢٧) النص في: «الشرق الأوسط»، ٢٧/١١/١٩٨٢.

(٢٨) «النهار»، ٣/١٢/١٩٨٢.

(٢٩) «السفير»، ٤/١٢/١٩٨٢.

(٣٠) «الشرق الأوسط»، ٦/١٢/١٩٨٢.

(٣١) بيان اللجنة المركزية لـ ج.د.ت.ف.، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢.

(٣٢) تصريحات لعرفات وحبش وحواتمه في «نداء الوطن»، ١١/١٢/١٩٨٢؛ «السفير»، ٦، ١٦/١٢/١٩٨٢.

(٣٣) على سبيل المثال، تصريح في «السفير»، ٤/ ١٢/ ١٩٨٢.

(٣٤) المصدر نفسه، ١٢/ ١٠/ ١٩٨٢.

(٣٥) بشأن الملصقات، أنظر: «النهار»، ٢٤/ ١١/ ١٩٨٢.

(٣٦) «السفير»، ١٧/ ١٢/ ١٩٨٢.

(٣٧) تصريح في «الموقف العربي»، ٦/ ١٢/ ١٩٨٢.

(٣٨) النص في: «السفير»، ٢٧/ ١٢/ ١٩٨٢.

(٣٩) المصدر نفسه، ٣٠/ ١٢/ ١٩٨٢.

(٤٠) أعيد نشر النص في: «شؤون فلسطينية»، العدد ١٣٤، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣، الاقتباسات من ص ٨.

(٤١) بشأن معاملة اللبنانيين للفلسطينيين، أنظر:

Journal of Palestine Studies, 12:2 (46) (Winter 1983), p. 108; *Middle East International*, no. 190, 23 December 1983;

وبشأن بيانات م.ت.ف. أنظر مثلاً: «النهار»، ١٣/ ١١/ ١٩٨٢؛ «السفير»، ٤، ٢٤/ ١٢/ ١٩٨٢.

(٤٢) تصريح خلف في: «السفير»، ٤/ ١/ ١٩٨٣.

(٤٣) المصدر نفسه، ٨/ ١/ ١٩٨٣.

(٤٤) «النهار»، ٤/ ١/ ١٩٨٣.

(٤٥) «النهار العربي والدولي»، ١٧/ ١/ ١٩٨٣.

(٤٦) جميل هلال، عضو اللجنة المركزية لـ ج.د.ت.ف. الذي حضر المباحثات (مقابلة).

(٤٧) حواتمه، «مهمات الثورة»، ص ٢١.

(٤٨) النص في: «النهار»، ١٨/ ١/ ١٩٨٣.

(٤٩) هلال (مقابلة).

(٥٠) «وكالة الأنباء الكويتية»، مقتبس في:

FBIS, 21 January 1983.

(٥١) النص الكامل في: محسن، «العقيد أبو موسى يتكلم»، ص ١٩٩ ـ ٢١٣. أعيد نشر مقاطع كبيرة من المذكرة في «السفير»، ٢٥، ٢٦/ ٦/ ١٩٨٣. ونشرت ترجمتها أيضاً في:

Journal of Palestine Studies, 13:1 (49) (Fall 1983).

(٥٢) سميح شبيب، «منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية ـ دول الطوق، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧» (نيقوسيا، ١٩٨٨)، ص ١٩. وتحدث عن دور جماعات المعارضة في التخطيط محمود حمدان (مقابلة).

(٥٣) «السفير»، ١١/ ٢/ ١٩٨٣.

(٥٤) محسن، «العقيد أبو موسى يتكلم»، ص ٢١٤ ـ ٢١٦.

(٥٥) *Middle East Economic Digest*, 18 February 1983.

(٥٦) النص في: «شؤون فلسطينية»، العدد ١٣٦ ـ ١٣٧، آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ١٩٨٣،

ص ١٤١ ـ ١٤٧.

(٥٧) «تشرين»، ٢٠/٣/١٩٨٣.

(٥٨) تصريح أردني، «السفير»، ١١/٤/١٩٨٣. أكده حبش، المصدر نفسه، ٩/٩/١٩٨٣.

(٥٩) خلف في «النهار»، ٨/٤/١٩٨٣. عبّر عن وجهة نظر المنشقين، مثلاً، صالح في «الكفاح العربي»، ٣٠/٥/١٩٨٣.

(٦٠) «الرأي» (عمان)، ١١/٤/١٩٨٣.

(٦١) بشأن تصريح صادر عن مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، أنظر:

New York Times, 13 April 1983.

(٦٢) محسن، «العقيد أبو موسى يتكلم»، ص ٢١٦.

(٦٣) ذكره حليف وثيق الصلة بمنشقي فتح. أنظر: هاشم علي محسن، «الانتفاضة: ثورة حتى النصر» (دمشق، ١٩٨٣)، ص ٦٤.

(٦٤) مقابلة في:

Stern, 31 August 1982.

(٦٥) أعيد نشر فقرات من النص في «النشرة»، السنة ٢، العدد ٧٦، ٧/٤/١٩٨٦، ص ١٤.

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) أبو نضال والنشاش، «البرنامج الفلسطيني»، ص ١٥٢، ١٥٦ ـ ١٥٧.

(٦٨) ألّفت حركتا فتح وأمل والجيش السوري لجنة تحقيق خلصت إلى أن أعضاء محليين من حركة أمل هم الذين نصبوا الكمين. ولم يعرف من أصدر الأمر بذلك، لكن فتح أكدت بصورة مستقلة أن الجنود السوريين منعوا مرافقي صايل من الانطلاق به سريعاً، وبالتالي أعاقوا نقله إلى المستشفى أربع ساعات، كان نزف في أثنائها حتى الموت. صالح، ممثل فتح في اللجنة (مقابلة).

(٦٩) الشيخ؛ معين الطاهر؛ أبو ليلى؛ أبو بكر؛ يوسف طاهر (مقابلة). شنت كتيبة الجرمق ٥٠ هجوماً فدائياً حتى أيلول/سبتمبر ١٩٨٣. سجل عمليات الكتيبة.

(٧٠) بحسب المنشور الذي أصدره المنشقون. أنظر: «التعميم»، رقم ٥، ١/٦/١٩٨٣. أعيد نشره في: محسن، «الانتفاضة»، ص ١٢٨ ـ ١٣٦.

(٧١) هلال، «إشكالات التغيير»، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٧٢) مطلب رفعه، مثلاً، مراغة في «النهار»، ١٨/١/١٩٨٣؛ بيان المعارضة الصادر في ليبيا، أنظر النص في: «النهار»، ١٨/١/١٩٨٣؛ حواتمه، «مهمات الثورة»، ص ٢٢.

(٧٣) خليل النبتيتي، كان حينئذ آمراً لإحدى قواعد فتح (مقابلة).

(٧٤) محسن، «العقيد أبو موسى يتكلم»، ص ٢٠٠.

(٧٥) نبيل عبد الرحمن، كان حينئذ آمر كتيبة للمنشقين (مقابلة).

(٧٦) خليل الجمل، قائد إقليم لبنان للمنشقين (سنة ١٩٨٤) (مقابلة).

(٧٧) نبيل عبد الرحمن؛ الجمل؛ أبو ليلى، كان عندئذ آمر لواء للمنشقين؛ كفاح، آمر قطاع للمنشقين حينئذ (مقابلة).

(٧٨) محسن، «الانتفاضة»، ص ١٥٣.
(٧٩) مقابلة جبريل في «الوسط»، ١٩٩٦/٤/٢٤.
(٨٠) محمود حمدان (مقابلة).
(٨١) أكد ذلك صالح في وقت لاحق (مقابلة).
(٨٢) تم الإقرار بتأثير القرار في التوقيت الذي حدده المنشقون في «التعميم»، رقم ٦، ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٨٣. أعيد نشر مقتطفات منه في: ياسين، «أزمة فتح»، ص ٤٥، ٤٧.
(٨٣) *The Times*, 27 May 1983;
أكد عبد الرحمن مصدر السلاح (مقابلة).
(٨٤) «التعميم»، رقم ١، ٩ أيار/مايو ١٩٨٣. أعيد نشره في: محسن، «الانتفاضة»، ص ٨٨ ـ ٩٥.
(٨٥) أعيد نشره في: محسن، «الانتفاضة»، ص ٥٩.
(٨٦) صدرت في دمشق في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٣. النص في: أرشيف الرئيس؛ أعيد نشره أيضاً في: المصدر نفسه، ص ٦٧ ـ ٦٩.
(٨٧) النص في: أرشيف الرئيس. أعيد نشره أيضاً في: المصدر نفسه، ص ٧٥.
(٨٨) المصدر نفسه، ص ١٠٩ ـ ١١٠.
(٨٩) المصدر نفسه، ص ٧٣ ـ ٧٥.
(٩٠) *Journal of Palestine Studies*, 12:4 (48) (Summer 1983), p. 148.
(٩١) على سبيل المثال، أكد ذلك محمود حمدان، المنسق العام لقوات المعارضة سنة ١٩٨٣؛ الجمل (مقابلة).
(٩٢) معين الطاهر والكيالي، كانا وسيطين عسكريين عندئذ (مقابلة)؛ نائب الأمين العام لـ ج.د.ت.ف. عبد ربه الذي توسط في النزاع، «السفير»، ١٩٨٣/٦/٢٦؛ ياسين، «أزمة فتح»، ص ٦٤.
(٩٣) معين الطاهر، والكيالي (مقابلة)؛ عبد ربه، «السفير»، ١٩٨٣/٦/٢٦.
(٩٤) مقابلة صالح في: «الكفاح العربي»، ١٩٨٣/٥/٣٠. كلام الأسد مقتبس في «السفير»، ١٩٨٣/٦/١.
(٩٥) مقابلة أعيد نشرها بعنوان:
«Khalil al-Wazir (Abu Jihad): The 17th Palestine National Council,» *Journal of Palestine Studies*, 14:2 (54) (Winter 1985), p. 8.
(٩٦) «السفير»، ١٩٨٣/٦/٢.
(٩٧) محسن، «الانتفاضة»، ص ١٦٥.
(٩٨) «الهدف»، ١٩٨٣/٦/٦.
(٩٩) برقية من عرفات إلى كل فروع فتح، لا تاريخ. أرشيف الرئيس.
(١٠٠) مذكرة صادرة عن مكتب عرفات في ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٨٣. أرشيف الرئيس.
(١٠١) «وكالة الأنباء السورية»، ١٩٨٣/٦/٢٣. مقتبس في: سميح شبيب، «العلاقات الرسمية الفلسطينية ـ السورية: ١٩٨٢/٢/٢٧ إلى ١٩٨٧/٤/٢٦»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٨١،

نيسان/أبريل ١٩٨٨، ص ٨٠.

(١٠٢) مقابلة حبش مع إذاعة مونت كارلو، مقتبسة في:

Emile Sahliyeh, *The PLO after the Lebanon War* (Boulder, Colo., 1986), p. 107;

بشأن التحالف مع سورية (والاتحاد السوفياتي) أنظر: «الحرية»، ٢٢/٢/١٩٨٣؛ ج.ش.ت.ف.، «وضوح الرؤية»، تقرير اللجنة المركزية، ٣ شباط/فبراير ١٩٨٣.

(١٠٣) نائب الأمين العام لـ ج.ش.ت.ف.، مصطفى الزبري، مقابلة في «السفير»، ٢٦/٦/١٩٨٣.

(١٠٤) النص في: المصدر نفسه، ٢٧/٦/١٩٨٣.

(١٠٥) نوفل؛ أكده الطاهر (مقابلة).

(١٠٦) ياسين، «أزمة فتح»، ص ٩٨.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(١٠٨) محسن، «الانتفاضة»، ص ١٦١، ١٦٣.

(١٠٩) أكده حبش، «أزمة الثورة الفلسطينية»، ص ٣٢؛ هلال (مقابلة).

(١١٠) برقية من عرفات إلى جميع فروع فتح، وقيادات الأقاليم، والوحدات العسكرية، ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٨٣. أرشيف الرئيس.

(١١١) «النهار»، ٤/٧/١٩٨٣.

(١١٢) المصدر نفسه.

(١١٣) «الأنباء»، ١٨/٧/١٩٨٣. مقتبس في: شبيب، «منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها»، ص ٢٤.

(١١٤) «السفير»، ١٧/٧/١٩٨٣؛ «الأنباء»، ١٩/٧/١٩٨٣ (مقتبس في: شبيب، «منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها»، ص ٢٤).

(١١٥) الجمل (مقابلة).

(١١٦) تصريح سوري في «النهار»، ١/٨/١٩٨٣؛ تصريح عرفات في «الشرق الأوسط»، ٢/٨/١٩٨٣.

(١١٧) «الشرق الأوسط»، ٧/٨/١٩٨٣.

(١١٨) «الوطن» (الكويت)، ٨/٨/١٩٨٣. مقتبس في: شبيب، «منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها»، ص ٢٦.

(١١٩) *Middle East International*, 9 March 1984.

(١٢٠) مقابلة مراغة في: «الكفاح العربي»، ٣٠/٥/١٩٨٣.

(١٢١) في حديث أمام المجلس المركزي لـ م.ت.ف. أنظر: حواتمه، «أزمة منظمة التحرير الفلسطينية»، ص ٥٤.

(١٢٢) نبيل عبد الرحمن؛ الجمل (مقابلة).

(١٢٣) ج.ش.ت.ف.، «المقاتل الثوري»، العدد ١١٠، تموز/يوليو ١٩٩٢، ص ٢٢؛ معين الطاهر؛ الكيالي؛ نوفل؛ محمود حمدان؛ آمر لواء المنشقين عريقات؛ أبو ليلى؛ عبد الرحمن؛ الجمل (مقابلة).

(١٢٤) «فلسطين الثورة»، ٢٤/٩/١٩٨٣.

(١٢٥) معين الطاهر (مقابلة).

(١٢٦) نبيل عبد الرحمن (مقابلة).

(١٢٧) طراد وصالح ونظير ورمضان ومصباح ومعين، كانوا عندئذ من كوادر فتح المدنيين في لبنان (مقابلة).

(١٢٨) أنظر مثلاً: عدة برقيات من الوزير إلى عرفات، ٢٧ تموز/يوليو؛ ٩، ٢٨ آب/أغسطس؛ ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣. أرشيف الرئيس.

(١٢٩) علي، كان عندئذ المسؤول العسكري لجبهة التحرير الفلسطينية في شمال لبنان (مقابلة).

(١٣٠) القيادة المشتركة ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف.، «برنامج الوحدة والإصلاح»، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، ص ١٢، ١٨ ـ ١٩، ٢٠.

(١٣١) بشأن وصول القوات السورية، أنظر: «الأنباء»، ٨/١٠/١٩٨٣. مقتبس في: شبيب، «منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها»، ص ٢٩؛ «النهار»، ٨/١٠/١٩٨٣.

(١٣٢) بيان الحزب الشيوعي اللبناني. أعيد نشره في «السفير»، ١٦/١٠/١٩٨٣.

(١٣٣) المصدر نفسه، ٢٣/١٠/١٩٨٣.

(١٣٤) بيان الصاعقة في:

Washington Post, 19 October 1983;

ورد اعتقال المسلحين في «السفير»، ٢٣/١٠/١٩٨٣.

(١٣٥) «السفير»، ٢٣/١٠/١٩٨٣.

(١٣٦) مذكرة داخلية من أمن فتح، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣. أرشيف الرئيس.

(١٣٧) تقدير قوة المنشقين مأخوذ عن قادة الألوية، أبو ليلى ومحمد جهاد وعريقات، وعن قائدي كتيبتين، نبيل عبد الرحمن والجمل. تقدير قوة جبهة النضال الشعبي الفلسطيني مأخوذ عن محمود حمدان، وقوة الصاعقة عن ضابط ركن في ذلك الحين (مقابلة).

(١٣٨) مذكرة داخلية، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣. أرشيف الرئيس.

(١٣٩) رسالة تم استلامها في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣. أرشيف الرئيس.

(١٤٠) كان حينئذ ضابط ركن في منظمة الصاعقة؛ علي، كان عندئذ مسؤول القوات الموالية وعضو المجلس العسكري الأعلى لـ م.ت.ف. (مقابلة).

(١٤١) برقية بلا تاريخ من الوزير إلى عرفات بشأن اتصالاته. أرشيف الرئيس.

(١٤٢) أكد المشاركة السورية والليبية أبو زايد، الذي كان عندئذ قائد قوات القادسية التابعة لجيش التحرير الفلسطيني؛ محمود حمدان؛ ضابط ركن في الصاعقة حينئذ (مقابلة).

(١٤٣) وردت الأسماء في برقية من أمن فتح، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣. أرشيف الرئيس. أكدها محمود حمدان؛ ضابط ركن في الصاعقة حينئذ (مقابلة).

(١٤٤) ادّعت م.ت.ف. أن ثلاث كتائب سورية مدرعة أُحضرت في ذلك اليوم. برقية من عرفات، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣. أرشيف الرئيس.

(١٤٥) يوسف طاهر، وضرغام (مقابلة).

(١٤٦) تم ذكر حالات الفرار في برقيات متوالية إلى عرفات من الوحدات الميدانية، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣. أرشيف الرئيس. بشأن القصف المدفعي، أبو زايد؛ ضابط ركن في الصاعقة حينئذ (مقابلة). بلّغ ضابط مدفعية من ج.ت.ف. قيادة م.ت.ف. أن وحدته ووحدات أُخرى لن تقصف القوات الموالية. رسالة سرية تم استلامها في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣. أرشيف الرئيس.

(١٤٧) «فتح» (دمشق)، عدد خاص في ذكرى الانتفاضة، ٩ أيار/مايو ١٩٨٤.

(١٤٨) برقية من نائب آمر كتيبة مروان الكيالي إلى قيادة الأركان، الساعة ٦:٤٠، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣. أرشيف الرئيس.

(١٤٩) بشأن الاتصالات اللبنانية، نظير (مقابلة).

(١٥٠) برقية من الوزير إلى عرفات، الساعة ١٣:٠٠، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣. أرشيف الرئيس.

(١٥١) تقرير جهاز أمن فتح في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣. أرشيف الرئيس.

(١٥٢) أبو زايد، كان عندئذ قائد قوات القادسية (مقابلة).

(١٥٣) تقرير جهاز أمن فتح، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣. أرشيف الرئيس.

(١٥٤) مقتبس في:
Jerusalem Post, 1 July and 2 December 1983.

الفصل الرابع والعشرون

(١) *Washington Post*, 4 January 1984.

(٢) *New York Times*, 19 January 1984.

(٣) *Journal of Palestine Studies*, 13:4 (52) (Summer 1984), p. 238.

(٤) العناصر الأساسية لسياسة عرفات وردت في مقابلة أجراها معه طاهر عبد الحكيم، «لقاء فكري وسياسي مع: ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية»، مجلة «فكر»، العدد ٢، حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ١٩٨٤، ص ٢١.

(٥) النص في: المصدر نفسه، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

(٦) النص في: «الحرية»، ١٥/٧/١٩٨٤.

(٧) المصدر نفسه؛ «فلسطين الثورة»، ٣/١١/١٩٨٤.

(٨) بحسب تقرير القدومي إلى المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، «التقرير السياسي للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٤٠ ـ ١٤١، تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، ص ١٤٩.

(٩) النص في: «صوت المقاومة»، العدد ٤، تموز/يوليو ١٩٨٤. أعيد نشره في:
Journal of Palestine Studies, 14:1 (53) (Autumn 1984), p. 205.

(١٠) «الهدف»، ٢٢/ ٧/ ١٩٨٤.

(١١) «السفير»، ٢٦/ ٨/ ١٩٨٤.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) «الهدف»، ٢٤/ ٨/ ١٩٨٤.

(١٤) أكد الوزير وخلف الرفض اليمني الجنوبي والجزائري في «الشرق الأوسط»، ٩/ ١١/ ١٩٨٤؛ «فلسطين الثورة»، ١٧/ ١١/ ١٩٨٤.

(١٥) «كل العرب»، ١١/ ٩/ ١٩٨٤. مقتبس في: «شؤون فلسطينية»، العدد ١٤٢ ـ ١٤٣، كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٨٤، ص ١٣٢.

(١٦) وكالة أنباء «وفا»، ١/ ١٠/ ١٩٨٤؛ «فلسطين الثورة»، ١٣/ ١٠/ ١٩٨٤.

(١٧) «الهدف»، ٢٩/ ١٠/ ١٩٨٤.

(١٨) عبد ربه؛ نوفل؛ عزمي الشعيبي، عضو المجلس الوطني الفلسطيني حينئذ (مقابلة). أكد ذلك أيضاً ممدوح نوفل في: «مغدوشة: قبل أن تفقدها الذاكرة»، مخطوطة غير منشورة، لا تاريخ [تقريباً ١٩٩٢]، ص ٧٥ ـ ٧٦، ١٠٩.

(١٩) النص في: «شؤون فلسطينية»، العدد ١٤٠ ـ ١٤١، تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤، ص ١٧٥.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

(٢٢) الاقتباس من «السفير»، ١٧/ ١/ ١٩٨٤.

(٢٣) بشأن مقتطفات من الترجمة الأردنية الرسمية لخطاب الملك، أنظر:
Journal of Palestine Studies, 14:2 (54) (Winter 1985), pp. 253-257.

(٢٤) بشأن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، أنظر: «شؤون فلسطينية»، العدد ١٤٠ ـ ١٤١، تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤، ص ١٦٧.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) أنظر مثلاً بيان التحالف الوطني في: «نشرة فتح»، ٣/ ١٢/ ١٩٨٤، تصدر هذه النشرة عن حركة فتح الانتفاضة. وانظر أيضاً تصريحات على لسان مراغة، وزعيم جناح جبهة التحرير الفلسطينية، عبد الفتاح غانم، والأمين العام للحزب الشيوعي الفلسطيني ـ القيادة الموقتة، عربي عواد، ومنظمة الصاعقة في: «النهار»، ٣/ ١٢/ ١٩٨٤؛ «الطلائع» ٤/ ١٢/ ١٩٨٤؛ «السفير»، ٥/ ١٢/ ١٩٨٤.

(٢٧) «الهدف»، ٣/ ١٢/ ١٩٨٤.

(٢٨) Patrick Seale, *Abu Nidal: A Gun for Hire* (London, 1992), p. 127;
وردت الاتهامات في صحيفة جناح أبو نضال «فلسطين الثورة»، ١/ ١٠/ ١٩٨٤؛ ٥/ ١٢/ ١٩٨٤.

(٢٩) عبد الرزاق اليحيى، عضو اللجنة التنفيذية الذي ترأس تحقيق م.ت.ف. (مقابلة).

(٣٠) «العمل»، ١/ ١/ ١٩٨٥. مقتبس في «شؤون فلسطينية»، العدد ١٤٢ ـ ١٤٣ كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٨٤، ص ١٤١. والاقتباس من «النهار»، ٣١/ ١٢/ ١٩٨٤.

(٣١) بشأن نص رسالة السنة الجديدة، أنظر: «شؤون فلسطينية»، العدد ١٤٢ ـ ١٤٣، كانون الثاني/ يناير ـ شباط/فبراير ١٩٨٥، ص ١٠.

(٣٢) خطاب في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الإقليمي لحزب البعث. أعيد نشر مقتطفات منه في:
Journal of Palestine Studies, 14:3 (55) (Spring 1985), p. 203.

(٣٣) النص الأردني الرسمي في:
Ibid., p. 206.

(٣٤) ج.ش.ت.ف. مقتبسة في «النهار»، ١٣/ ٢/ ١٩٨٥. وتم طرح الموقف السوري في: «تشرين»، ١٣/ ٢/ ١٩٨٥. مقتبس في:
Journal of Palestine Studies, 14:3 (55) (Spring 1985), p. 157.

(٣٥) «وكالة الصحافة الفرنسية»، ١٦/ ٢/ ١٩٨٥. مقتبس في «شؤون فلسطينية»، العدد ١٤٤ ـ ١٤٥، آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ١٩٨٥، ص ١١٨.

(٣٦) نشرت ج.د.ت.ف. نقداً سابقاً في «الحرية»، ٢/ ١٢/ ١٩٨٤. وجاء التعليق اللاحق على لسان الأمين العام المساعد، ياسر عبد ربه، في تصريح لصحيفة «الوطن»، ١٤/ ٢/ ١٩٨٥.

(٣٧) «السفير»، ١٦/ ٢/ ١٩٨٥.

(٣٨) «الشرق الأوسط»، ١٤/ ٢/ ١٩٨٥.

(٣٩) اقترح خالد الحسن عدة صيغ في: «الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني للتحرك المشترك» (عمان، ١٩٨٥).

(٤٠) «فلسطين الثورة»، ٢٢/ ٢/ ١٩٨٥. الترجمة الإنكليزية في:
Journal of Palestine Studies, 14:3 (55) (Spring 1985), pp. 206-207.

(٤١) مقابلة متلفزة مع شبكة «ABC» الأميركية. أنظر النص الرسمي في:
Journal of Palestine Studies, 14:3 (55) (Spring 1985), p. 207.

(٤٢) أنظر مثلاً: «السفير»، ٢٠/ ٢/ ١٩٨٥؛ «الحرية»، ٢٤/ ٢/ ١٩٨٥.

(٤٣) «السفير»، ٢٥/ ٢/ ١٩٨٥. أنظر تصريح القذافي في مجلة «فتح» (دمشق)، ١١/ ٣/ ١٩٨٥.

(٤٤) وكالة أنباء «وفا»، ٢٨/ ٢/ ١٩٨٥.

(٤٥) «البعث»، ٢٧/ ٢/ ١٩٨٥؛ «وكالة الأنباء الكويتية»، ٢٦/ ٢/ ١٩٨٥؛ «تشرين» ٨/ ٣/ ١٩٨٥. مقتبس في: «شؤون فلسطينية»، العدد ١٤٤ ـ ١٤٥، آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ١٩٨٥، ص ١٢١.

(٤٦) أنظر مثلاً: «القبس»، ١٨، ١٩/ ٣/ ١٩٨٥؛ «النهار»، ٢٢/ ٣/ ١٩٨٥؛ «الشرق الأوسط»، ٢٧/ ٣/ ١٩٨٥. مقتبس في: «شؤون فلسطينية»، العدد ١٤٦ ـ ١٤٧ أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٥، ص ١٣٧.

(٤٧) أعيد نشر البيان التأسيسي في: عبد الهادي النشاش، «الأزمة الراهنة للثورة الفلسطينية: جذورها وآفاق حلها» (دمشق، ١٩٨٥)، ص ١٦٨ ـ ١٧٢.

(٤٨) الاقتباسات من «التقرير السياسي الصادر عن اللجنة المركزية في دورتها الرابعة حول حرب لبنان»، ص ٨٢، ٣٧. اقتباس من حبش في «الهدف»، ٣/ ١٢/ ١٩٨٤.

(٤٩) بيان التحالف الديمقراطي في «الحرية»، ٣١/٣/١٩٨٥.

(٥٠) تقرير مراسل:

«No Respite for the People of Chatila,» *Middle East International*, 27 January 1984.

(٥١) طراد، كادر قيادي من فتح في سهل البقاع (مقابلة).

(٥٢) الكيالي، ضابط كبير من فتح في طرابلس؛ علي أبو طوق، ضابط كبير من فتح في بيروت؛ نظير ورمضان ومصباح كوادر مدنية (مقابلة).

(٥٣) نوفل؛ الكيالي؛ أبو طوق؛ سميح نصر، مسؤول فتح العسكري في شاتيلا في ذلك الحين؛ أبو الفتح، مسؤول فتح العسكري في برج البراجنة (مقابلة).

(٥٤) نوفل (مقابلة).

(٥٥) الجمل، قائد عسكري منشق عن فتح حينئذ (مقابلة).

(٥٦) للاطلاع على قائمة بوحدات فتح والمجموعات اللبنانية المشاركة في عمليات المقاومة، أنظر: حمزة، «حرب الاستنزاف»، الفصل الخامس.

(٥٧) الوزير (مقابلة).

(٥٨) *Jerusalem Post*, 20 December 1984.

(٥٩) التكلفة الإجمالية ذكرها رئيس اللجنة الاقتصادية في الكنيست. أمّا التكلفة السنوية فمن وزير الدفاع الإسرائيلي، يتسحاق رابين. مقتبس في:

Journal of Palestine Studies, 13:4 (52) (Summer 1984), pp. 232, 244.

(٦٠) بشأن جيش لبنان الجنوبي، أنظر:

Los Angeles Times, 16 February 1985;

مقتبس في:

Journal of Palestine Studies, 14:3 (55) (Spring 1985), p. 240.

(٦١) «الوطن»، ١١/٣/١٩٨٥؛

United Press, 31 March 1985.

(٦٢) «تشرين»، ٢٨/٤/١٩٨٥؛ «الثورة»، ٢٨/٤/١٩٨٥. مقتبس في: «شؤون فلسطينية»، العدد ١٤٦ ـ ١٤٧، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٥، ص ١٣٨.

(٦٣) «القبس»، ٨/٥/١٩٨٥. مقتبس في: «شؤون فلسطينية»، العدد ١٤٦ ـ ١٤٧، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٥، ص ١٣٨. أكد جبريل الدور السوري في «النهار»، ٨/٥/١٩٨٥.

(٦٤) «النهار»، ١٠/٥/١٩٨٥.

(٦٥) عاكف حيدر (مقابلة).

(٦٦) علي الحسيني في مقابلة أجرتها معه هيئة الإذاعة البريطانية بتوقيت ١٤:١٥، في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥.

(٦٧) «السفير»، ٢١/٥/١٩٨٥؛ «وكالة الصحافة الفرنسية»، ٢٢/٥/١٩٨٥ (مقتبس في «شؤون فلسطينية»، العدد ١٤٨ ـ ١٤٩ تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ١٩٨٥، ص ٩٣).

(٦٨) «السفير»، ٢١، ٢٢/٥/١٩٨٥.

(٦٩) برقية من قيادة فتح في برج البراجنة إلى مقر قيادة م.ت.ف. في تونس، لا تاريخ (أرشيف الرئيس)؛ الجمل (مقابلة)؛ «العمل»، ٢٨/ ٥/ ١٩٨٥.

(٧٠) بشأن دور قائد الكتيبة السنّي، أنظر: «العمل»، ٢٩/ ٥/ ١٩٨٥. دور أعضاء فتح السابقين في حركة أمل أكده أبو طوق، ومنصور، مسؤول شعبة سابق في أمل (مقابلة).

(٧١) بشأن عدد الأسرى، أنظر: تصريح مسؤول من أمل في «السفير»، ٣٠/ ٥/ ١٩٨٥. وبشأن عدد اللاجئين، أنظر: تصريح الأونروا في «النهار»، ٦/ ٦/ ١٩٨٥.

(٧٢) «السفير»، ٢٨/ ٥/ ١٩٨٥؛ «العمل»، ٦/ ٦/ ١٩٨٥.

(٧٣) محمود الخطيب، طبيب المخيم حينئذ (مقابلة).

(٧٤) نوفل؛ حمدان؛ الجمل؛ نبيل عبد الرحمن؛ أبو عذاب، المسؤول العسكري لقوات ج.ش.ت.ف. في عاليه (مقابلة)؛ نوفل، «مغدوشة»، ص ٤ ـ ٥؛ برقية من مسؤول فتح العسكري في لبنان إلى ياسر عرفات، ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٥ (أرشيف الرئيس)؛ تقرير جهاز أمن فتح، لا تاريخ (تقريباً آخر أيار/مايو ١٩٨٥) (أرشيف الرئيس).

(٧٥) «القبس»، ١٤/ ٦/ ١٩٨٥؛ وكالة أنباء «وفا»، ١٢/ ٦/ ١٩٨٥.

(٧٦) أبو زايد (مقابلة).

(٧٧) «السفير»، ٢٦/ ٥/ ١٩٨٥؛ إذاعة لبنان الرسمية (مقتبس في: «شؤون فلسطينية»، العدد ١٤٨ ـ ١٤٩، تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ١٩٨٥، ص ٩٥).

(٧٨) أنظر مثلاً تصريحات لرئيس الحكومة السابق، تقي الدين الصلح، ومفتي جبل لبنان السنّي محمد علي الجوزو، ومفتي لبنان السني حسن خالد في: «النهار»، ٤/ ٦/ ١٩٨٥.

(٧٩) ينتمي الخاطفون إلى «مجموعة عباس التابعة لقوات الشهيد محمد سعد» المرتبطة بحركة أمل، لكنهم ربما نفذوا العملية بالتعاون مع حزب الله ومع «أمل الإسلامية» المنشقة. أنظر: «التقرير»، ١٠:١ (١٥ ـ ٣٠ تموز/يوليو ١٩٨٥).

(٨٠) تقرير جهاز أمن فتح، لا تاريخ (تقريباً آخر أيار/مايو ١٩٨٥) أرشيف الرئيس. وبشأن تصريح ج.د.ت.ف.، أنظر: «النهار»، ١٧/ ٦/ ١٩٨٥.

(٨١) «الدستور»، ١٢/ ٨/ ١٩٨٥.

(٨٢) «وكالة الصحافة الفرنسية»، ٢٨/ ٧/ ١٩٨٥ (مقتبس في «شؤون فلسطينية»، العدد ١٥٠ ـ ١٥١، أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، ص ١١٤)؛ مقابلة مع مسؤول من المعارضة في إذاعة الكويت (مقتبسة في تقرير جهاز الرصد الإذاعي التابع لفتح، ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٥، أرشيف الرئيس).

(٨٣) تعتمد التقديرات على تعميمات داخلية لحركة أمل؛ وعلى تقارير مقتبسة في: «القبس»، ١٣/ ٦/ ١٩٨٥. أكد الأرقام زعيم حركة أمل نبيه بري في «النهار»، ٢٤/ ٦/ ١٩٨٦.

(٨٤) رئيس الصندوق القومي الفلسطيني جويد الغصين في مقابلة مع «فلسطين الثورة»، العدد ٥٩٦، ١/ ٣/ ١٩٨٦.

(٨٥) «التقرير»، ١١:١ (١ ـ ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٥).

(٨٦) نوفل، «مغدوشة»، ص ٧.

(٨٧) اقتبسها زعيم حزب لبناني حضر الاجتماع، أنظر: «النهار»، ٢٥/٧/١٩٨٥.

(٨٨) المصدر نفسه، ٢٦/٧/١٩٨٧.

(٨٩) المصدر نفسه، ٦/٨/١٩٨٥؛ الجمل (مقابلة).

(٩٠) Swee Chai Ang, *From Beirut to Jerusalem* (London, 1989), p. 185.

(٩١) «التقرير»، ١٢:١ (١٥ ـ ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٥).

(٩٢) «النهار»، ٣١/٨/١٩٨٥، ٥/٩/١٩٨٥؛ «القبس»، ٣١/٨/١٩٨٥.

(٩٣) «هآرتس»، ١/٩/١٩٨٥؛ «دافار»، ٢١/٨/١٩٨٥؛ «عال همشمار»، ١٥/٩/١٩٨٥.

(٩٤) «السفير»، ٢٣/٩/١٩٨٥.

(٩٥) «الرأي» (الكويت)، ٢٥/١٠/١٩٨٥.

(٩٦) النص في:

Journal of Palestine Studies, 15:2 (58) (Winter 1986), pp. 214-216.

(٩٧) «الأهرام»، ١٨/٢/١٩٨٦.

(٩٨) بشأن نص خطاب الملك، أنظر:

Journal of Palestine Studies, 15:4 (60) (Summer 1986), pp. 206-232.

(٩٩) بشأن نص المقترحات الأولية، أنظر:

Ibid., pp. 241-243;

طبع مكتب فتح في الكويت بيان اللجنة التنفيذية في كراس منفصل.

(١٠٠) أعلن جناح أبو نضال زوراً مسؤوليته عن الاغتيال. وكرر الادعاء نائب أبو نضال سليم عبد الرحيم، أنظر: «فلسطين الثورة» (دمشق)، ١/١/١٩٨٧. وبشأن تأييد الوزير للاغتيال، أنظر مثلاً: بسام الصالحي، «الزعامة السياسية والدينية في الأرض المحتلة» (القدس، ١٩٩٣)، ص ٦٧.

(١٠١) بشأن التفصيلات، أنظر:

Journal of Palestine Studies, 15:4 (60) (Summer 1986), pp. 177-178.

(١٠٢) *Jerusalem Post*, 14 and 18 April 1986.

(١٠٣) بشأن تفصيلات الخطة ومناقشة نقدية لها، أنظر: جميل هلال، «الخطة الأردنية الخمسية 'لتنمية الضفة والقطاع'»، «الأردن الجديد»، السنة الثالثة، العدد ٨ ـ ٩، خريف ـ شتاء ١٩٨٦، ص ٨٥ ـ ٩٥.

(١٠٤) تصريح رابين في: «هآرتس»، ١٣/٣/١٩٨٦.

(١٠٥) «هآرتس»، ١٥/١٢/١٩٨٦؛ «عال همشمار»، ٢٢/١٢/١٩٨٦.

(١٠٦) «التقرير»، ٢:٢ (١ ـ ١٥ آذار/مارس ١٩٨٦).

(١٠٧) للاطلاع على مثل للجدل الإسرائيلي في شأن التعاون مع حركة أمل، أنظر: «هآرتس»، ٢/٤/١٩٨٦. وبيانات حركة أمل عن العمليات العسكرية في الجنوب اللبناني في: «السفير»،

٣، ١٩٨٦/٤/٢٢. ادعى صلاح خلف، عضو اللجنة المركزية لفتح، وجود اتفاق سري بين حركة أمل وإسرائيل، أنظر: المصدر نفسه، ١٩٨٦/٤/٥.

(١٠٨) نائب رئيس حركة أمل، عاكف حيدر، في «السفير»، ١٩٨٦/٤/٩.

(١٠٩) عضو المكتب السياسي في ج.ش.ت.ف. صلاح صلاح في «السفير»، ١٩٨٦/٤/٤؛ أحمد شاهين، «حرب ضد المخيمات وقمة عربية معلقة»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٥٨ ـ ١٥٩، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٦، ص ١٣٨.

(١١٠) «التقرير»، ٢:٥ (١٥ ـ ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٦)، ص ١ ـ ٤. بشأن الخلافات الداخلية، أنظر:

Marius Deeb, «Shia Movements in Lebanon: Their Formation, Ideology, Social Basis, and Links with Syria and Iran,» *Third World Quarterly*, 10:2 (April 1988), p. 689.

(١١١) «الأفق»، ١٩٨٦/٦/١٢.

(١١٢) «النهار»، ٦، ١٩٨٦/٦/١٥.

(١١٣) «فلسطين الثورة»، ١٩٨٦/٦/٢٨.

(١١٤) كما نقل في وكالة أنباء «وفا»، ١٩٨٦/٦/٢٥.

(١١٥) بحسب بري، فقدت حركة أمل وحدها ٨٠٠ ـ ٨٥٠ قتيلاً و٢٥٠٠ ـ ٣٠٠٠ جريح منذ أيار/مايو ١٩٨٥، أنظر: «النهار»، ١٩٨٦/٦/٢٤.

(١١٦) أعلنت حركة أمل، مثلاً، اعتقال ٤٠ من أعضائها شكلوا إحدى تلك الشبكات في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧، أنظر: «التقرير»، ٢٤:٢ (١ ـ ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٧).

(١١٧) بشأن أكياس الرمل، أنظر: تقرير لجنة لبنان، ١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٧ (أرشيف الرئيس). وبشأن أفضل وصف للأوضاع وللاستعدادات الطبية أورده الأطباء، أنظر:

Chris Giannou, *Besieged: A Doctor's Story of Life and Death in Beirut* (London, 1991); Pauline Cutting, *Children of the Siege* (London, 1987); Swee Chai Ang, *From Beirut to Jerusalem* (London, 1989).

(١١٨) تقرير لجنة لبنان، ١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٧. أرشيف الرئيس.

(١١٩) بشأن التقديرات، أنظر:

New York Times, 30 October 1986; *Washington Post*, 30 October 1986.

ويعتقد أحد الباحثين أن مريش اغتيل في عملية مشتركة لجناح أبو نضال والموساد، أنظر:

Seale, *Abu Nidal*, p. 213.

(١٢٠) أبو طوق؛ منصور، الذي كان وسيطاً محلياً بين الطرفين حينئذ (مقابلة).

(١٢١) رسالة إلى عرفات مؤرخة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ (لم تتضح السنة، لكن وضع الرسالة في الملف يدل على أنها سنة ١٩٨٦). أرشيف الرئيس.

(١٢٢) جرى تحليل نتائج الاستطلاع في:

Daoud Kuttab, «Opinions of the Occupied,» *Middle East International*, no. 283, 12 September 1986.

(١٢٣) «التقرير»، ٢:٢١/٢٢ (١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧).
(١٢٤) المصدر نفسه، ٢:٢٤ (١ ـ ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٧).
(١٢٥) إحصاءات اللاجئين من «النهار العربي والدولي»، العدد ٤٩٣، ١٢ ـ ١٩/١٠/١٩٨٦؛ بيان ج.د.ت.ف. في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، أعيد نشره في «اليوم السابع»، ١٢/١/١٩٨٧؛

Journal of Palestine Studies, 16:4 (63) (Spring 1987), pp. 223-230.

(١٢٦) برقية من قيادة فتح في صيدا إلى مقر قيادة م.ت.ف. في تونس، الساعة ١٥:٠٠، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦. أرشيف الرئيس.
(١٢٧) تقرير لجنة لبنان التابعة لِ م.ت.ف.، ١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٧. أرشيف الرئيس.
(١٢٨) حمدان، ونوفل (مقابلة).
(١٢٩) بحسب علي أبو طوق، في برقية إلى مقر قيادة م.ت.ف. في تونس، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦. أرشيف الرئيس.
(١٣٠) برقية من قيادة فتح في بيروت إلى مقر قيادة م.ت.ف. في تونس، ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦. أرشيف الرئيس.
(١٣١) مقتبس في: «النهار العربي والدولي»، العدد ٥٠٠، ١ ـ ٧/١٢/١٩٨٦.
(١٣٢) نوفل، «مغدوشة»، ص ٨.
(١٣٣) برقية من قيادة فتح في صيدا إلى مقر قيادة م.ت.ف. في تونس، الساعة ١٢:٠٠، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦. أرشيف الرئيس.
(١٣٤) ورد عدد الإصابات في تقرير لجنة لبنان التابعة لِ م.ت.ف.، ١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٧ (أرشيف الرئيس)؛ نوفل، «مغدوشة»، ص ٢٥. ويذكر نوفل أن ج.د.ت.ف. فقدت آمر كتيبة، وآمر سرية، وأربعة آمري فصائل في يوم واحد (ص ٥٠).
(١٣٥) نوفل، «مغدوشة»، ص ٢٨.
(١٣٦) مقتبس في: افتتاحية «السفير»، ١٣/١٢/١٩٨٦.
(١٣٧) استعاد المدافعون جثمان نقيب سوري في ١٣ كانون الأول/ديسمبر. برقية من علي أبو طوق إلى مقر قيادة م.ت.ف. في تونس الساعة ١١:٣٠، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦. أرشيف الرئيس.
(١٣٨) تصريح الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني، جورج حاوي، في «السفير»، ١٥/١٢/١٩٨٦.
(١٣٩) في مقابلة مع صحيفة «الرأي»، ٢٦/١٢/١٩٨٦.
(١٤٠) خدام، في حديث إلى وفد من المعارضة المصرية. مقتبس في: «فلسطين الثورة»، العدد ٦٣٥، ٣/١/١٩٨٧.
(١٤١) مسؤولية المنشقين أكدها طبيب المخيم كريس يانو (Chris Giannou)، وأبو عوض، المسؤول العسكري لفتح في شاتيلا (مقابلة). كما أكدتها الاعترافات التي أدلى بها العضوان من حركة المنشقين، اللذان زرعا القنبلة، بعد أن أسرتهما حركة فتح. نشرت الاعترافات في «النشرة»،

العدد ١١٠، السنة ٤، ١٩٨٨/٦/٢٧.

(١٤٢) مقابلة في «المجلة»، العدد ٣٦٩، ٤ ـ ١٩٨٧/٣/١٠.

(١٤٣) «الشرق الأوسط»، ١٩٨٧/٢/١٩.

(١٤٤) «الأهرام»، ١٩٨٧/٢/٢٤.

(١٤٥) بشأن تأكيد التعاون بين م.ت.ف. والموارنة، أنظر: كريم بقرادوني، «لعنة وطن»، ص ١٦١.

(١٤٦) مقتبس في: «فلسطين الثورة»، العدد ٦٤٣، ١٩٨٧/٣/٧.

(١٤٧) *UNRWA's Emergency Operations in Lebanon*, annex 1, p. 37.

(١٤٨) تقرير لجنة لبنان التابعة لِ م.ت.ف.، ١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٧. أرشيف الرئيس. وبحسب محمود الفقيه، المسؤول العسكري لحركة أمل في النبطية، سقط لحركة أمل ١٤٠٠ قتيل خلال السنتين المنتهيتين في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨. في مقابلة له مع «النهار العربي والدولي»، ١٩٨٨/٩/٢٦ إلى ١٩٨٨/١٠/٢.

(١٤٩) كشفت «الهدف»، عن إنهاء وحدة ج.ش.ت.ف. وج.د.ت.ف. في ١٩٨٦/٦/٩.

(١٥٠) محسن إبراهيم، «قضايا نظرية وسياسية بعد الحرب» (بيروت، ١٩٨٤)، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٤.

(١٥١) أبو ليلى (مقابلة).

(١٥٢) مراغة؛ نبيل عبد الرحمن؛ عريقات؛ محمد جهاد؛ أبو ليلى؛ الجمل (مقابلة).

(١٥٣) «التقرير»، آذار/مارس ١٩٨٥.

(١٥٤) نبيل عبد الرحمن (مقابلة).

(١٥٥) شوفاني من أبناء الأقلية العربية في إسرائيل سابقاً وخريج الجامعة العبرية في القدس. انضم إلى فتح سنة ١٩٦٧. وتحدث عن تعيينه ورأيه في الموالين لعرفات، الجمل (مقابلة).

(١٥٦) كان المبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دولار بحسب
Seale, *Abu Nidal*, p. 134.

(١٥٧) Ibid., pp. 143, 196.

(١٥٨) الجمل، مسؤول القطاع الغربي لدى المنشقين حينئذ (مقابلة).

(١٥٩) نشر القرار في «فلسطين الثورة» التي تصدر عن جناح أبو نضال، ١٩٨٤/٨/١٥.

(١٦٠) بحسب أمين السر المساعد الجديد للجنة المركزية للجماعة، سليم أحمد عبد الرحيم. وأجرت المقابلة معه في الأساس مجلة «الكفاح العربي»، وأعيد نشرها في «فلسطين الثورة»، التي تصدر عن الجماعة، في ١٩٨٧/١/١.

(١٦١) بحسب بيان أصدره معارضو البنا، «الحياة»، ١٩٨٩/١٢/١٦.

(١٦٢) بشأن التفصيلات، أنظر:
Seale, *Abu Nidal*, pp. 302-307.

(١٦٣) من بيان المجلس الوطني الفلسطيني، وسهى ماجد، «المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً»، شهريات، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٣٦ ـ ١٣٧، آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ١٩٨٣، ص ١٤٢، ١١٥.

(١٦٤) ماجد، «المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً»، ص ١١٥.

(١٦٥) حنا ناصر، رئيس الصندوق القومي الفلسطيني حينئذ (مقابلة).

(١٦٦) صبحي أبو كرش، بناء على تحقيق داخلي أجرته اللجنة المركزية لحركة فتح سنة ١٩٩٣ (مقابلة).

(١٦٧) تم ذكر تأليف اللجنة في «الحياة»، ١٩٨٩/٨/٢١.

(١٦٨) ناصر (مقابلة).

(١٦٩) التمييز بين الأبوية والفساد المتعمد مأخوذ عن:

John Waterbury, «Endemic and Planned Corruption in a Monarchical Regime,» *World Politics*, 25:4 (July 1993), p. 555.

(١٧٠) كان الموساد متورطاً أيضاً بصورة غير مباشرة، أنظر:

Seale, *Abu Nidal*, p. 5.

(١٧١) أنا مدين بهذه المعلومة لركس براينن (Rex Brynen).

(١٧٢) فاكس من ضابط القوة ١٧ المسؤول إلى رؤسائه في تونس بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦؛ تقرير لجنة لبنان التابعة لِ م.ت.ف.، ١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٧ (أرشيف الرئيس)؛ نوفل، «مغدوشة»، ص ١٩٤، ١٩٧.

(١٧٣) أمر مؤرخ في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦. أرشيف الرئيس.

(١٧٤) نوفل، «مغدوشة»، ص ١٩١.

(١٧٥) «الأهرام»، ١٩٨٦/٥/٢٧.

(١٧٦) شقورة (مقابلة).

(١٧٧) خالد الحسن، «عبقرية الفشل»، ص ٧، ١٤٥، ١٤٨ ـ ١٤٩، ١٥٥، ١٥٧.

(١٧٨) بدا أن التوتر الداخلي في فتح يشكل خطراً أكبر نتيجة إصابة ممثل عرفات في صيدا، عصام اللوح، في ١٢ آب/أغسطس، وقتل مسؤول القوة ١٧ راسم الغول بعد ذلك بعشرة أيام، وإدخال ٥٠ فدائياً إلى المستشفى بعد أن شربوا قهوة مسمومة في ٢٣ أيلول/سبتمبر.

(١٧٩) حجم قوات فتح من «النهار العربي والدولي»، ٤ ـ ١٩٨٨/٧/١٠؛ «التقرير»، ٥:٢٢ (١٥ ـ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠)؛ الوزير (مقابلة).

(١٨٠) «فلسطين الثورة»، ١٩٨٧/٩/١٢.

(١٨١) «الحرية»، ١٩٨٧/٩/٢٠.

(١٨٢) «الحوادث»، ١٩٨٧/١١/١٣.

(١٨٣) مقابلة في «اليوم السابع»، ١٩٨٧/١٢/٧.

الفصل الخامس والعشرون

(١) غورين (Goren) مقتبساً في: «معاريف»، ١٩٨٧/١٢/١٣؛

Jerusalem Post, 30 December 1987;

مقتبس في:

Elie Rekhess, «The West Bank and Gaza Strip,» *Middle East Contemporary Survey*, vol. XI (1987), p. 266.

(٢) *Jerusalem Post*, 14 December 1987;

مقتبس في:

Rekhess, «The West Bank and Gaza Strip,» p. 266.

(٣) Yezid Sayigh, «Structure of Occupation: The Economic, Social and Security Impact of Israeli Controls on the West Bank and Gaza Strip,» *Arab Affairs*, 1:9 (Summer 1989), p. 43;

عدد المستوطنين من «هآرتس»، ١٨/١١/١٩٨٨، مقتبس في:

Hillel Frisch, «The West Bank and Gaza Strip: The Intifada from Spontaneous Disturbances to Organized Disobedience,» *Middle East Contemporary Survey*, vol. XII (1988), p. 301.

(٤) نافذ عليان، «الاقتصاد الفلسطيني بين التبعية والاستقلال»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٨٨، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، ص ٣٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ٥١؛ فايز سارة، «البنية الاجتماعية للانتفاضة الفلسطينية»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٨٩، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، ص ٤.

(٦) عبد الفتاح أبو شُكر، «الهجرة الخارجية للعمالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: حجمها.. خصائصها.. دوافعها»، «صامد الاقتصادي»، السنة الحادية عشرة، العدد ٧٥، كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٨٩، ص ٦٥.

(٧) مقتبس في:

Jerusalem Post, 15 February 1985; Mohammed Shadid, «Israeli Policy towards Economic Development in the West Bank and Gaza,» in George Abed, ed., *The Palestinian Economy: Studies in Development under Prolonged Occupation* (London, 1988), p. 134.

(٨) بشأن إحصاءات الخريجين ومعدلات العمالة، أنظر: السواحري، «الفلسطينيون: التهجير القسري والرعاية الاجتماعية»، سلسلة صامد الاقتصادي رقم ١١ (عمان، دار الكرمل، ١٩٨٦)، ص ٣٤.

(٩) Ben-Rafael, *Israel-Palestine*, p. 109 and exhibit 6.2, p. 110.

(١٠) الإحصاءات الفلسطينية جمعت في: عبد الفتاح الجيوسي (تحرير)، «فلسطين المحتلة، ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧: الصمود والتحدي» (عمان، ١٩٨٨) الفصل الأول؛ واستشهد بها خليل الوزير في «السفير»، ١٦/١١/١٩٨٧.

(١١) الأرقام الرسمية أصدرتها وزارة شؤون الوطن المحتل الأردنية، «شؤون الأرض المحتلة» (عمان، ١٩٨٦)؛ جمعية الدراسات العربية، «الضفة الغربية: حقائق وأرقام» (القدس، ١٩٨٥)؛

Aronson, *Creating Facts*, p. 23.

(١٢) علي الجرباوي، «الانتفاضة والقيادة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة» (بيروت، ١٩٨٩)، ص ٢٧ ـ ٢٨، ٣٠.

(١٣) «في استراتيجية العمل داخل الأرض المحتلة»، القطاع الغربي في فتح، لا ناشر، لا تاريخ [قبل حزيران/يونيو ١٩٨٢]، ص ٦٢.

(١٤) الحزب الشيوعي الفلسطيني، «بالعمل المنظم، باليقظة، وبالصمود نحمي أمن منظماتنا»، «تعزيز الأمن»، العدد ١، المناطق المحتلة، ١٩٨٣، ص ١٨.

(١٥) صالح، «الأوامر العسكرية الإسرائيلية»، ج١، ص ١٦ ـ ١٨.

(١٦) Hilterman, *Behind the Intifada*, p. 118.

(١٧) Salim Tamari, «The Palestinian Movement in Transition: Historical Reversals and the Uprising,» in Rex Brynen, ed., *Echoes of the Intifada: Regional Repercussions of the Palestinian-Israeli Conflict* (Boulder Colo.: Westview, 1991), p. 21.

(١٨) أنظر مثلاً، دليل عمل وضعه نشطاء من فتح لم تذكر أسماؤهم، «فن المواجهة»، الكتيب رقم ١ (لا مكان، منشورات الانتماء، ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤)، ص ٥٤ ـ ٥٩.

(١٩) بشأن بحث في العلاقة بين النشاط السياسي من ناحية، ودرجة الاكتفاء الذاتي أو الاندماج في السوق من ناحية أُخرى، أنظر:

Peter van Sivers, «Rural Uprisings as Political Movements in Colonial Algeria, 1851-1914,» in Burke and Lapidus, eds., *Islam, Politics, and Social Movements*, p. 46.

(٢٠) الجرباوي، «الانتفاضة والقيادة السياسية»، ص ٩٦.

(٢١) Sandler and Frisch, *Israel*, pp. 152-153.

(٢٢) Ibid.

(٢٣) Tamari, «The Palestinian Movement in Transition,» p. 17.

(٢٤) Ibid.;

الصالحي، «الزعامة السياسية والدينية»، ص ٦٦.

(٢٥) الصالحي، «الزعامة السياسية والدينية»، ص ٦٦ ـ ٦٧، ١٠٥.

(٢٦) المصطلح مأخوذ من:

Meron Benvenisti, *The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies* (Washington D.C., 1984), p. 12.

(٢٧) الأمانة العامة للجنة المشتركة، «تقرير الإنجازات»، الجداول ٢ و٨ و١٤، ص ٦١، ٦٨، ٧٦.

(٢٨) Majdi al-Malki, «Clans et partis politiques dans trois villages palestiniennes,» *Revue d'études palestiniennes*, 52 (1994).

(٢٩) الحزب الشيوعي الفلسطيني، «الوضع الفلسطيني الراهن ومهمات الحركة الوطنية الفلسطينية»، التقرير السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، ص ٨٦ ـ ٨٧.

(٣٠) للاطلاع على نظرة شاملة بشأن هذا الموضوع، أنظر:

Khalil Nakhleh, *Indigenous Organizations in Palestine: Towards a Purposeful Societal Development* (Jerusalem, 1991).

(٣١) Denis J. Sullivan, «NGOs in Palestine: Agents of Development and Foundation of Civil Society,» *Journal of Palestine Studies*, 25:3 (99) (Spring 1996), p. 96.

(٣٢) Tamari, «The Palestinian Movement in Transition,» p. 21.

(٣٣) نشرت المخصصات الإجمالية في: «تقرير الإنجازات»، الأمانة العامة للجنة المشتركة، الجدول ١٩ والملخص، ص ٨١، ١٢٠. النسبة مأخوذة من:

Tamari, «The Palestinian Movement in Transition,» p. 19.

(٣٤) بشأن مناقشة المصادر الخارجية، أنظر:

Khalil Nakhleh, «Non-Governmental Organizations and Palestine: The Politics of Money,» *Journal of Refugee Studies*, 2:1 (1989), pp. 113-124;

وقد أشار الصالحي أيضاً إلى أهمية المصادر الخارجية في: «الزعامة السياسية والدينية»، ص ٧٨، ٨٧.

(٣٥) Sara Roy, «Gaza: New Dynamics of Civic Disintegration,» *Journal of Palestine Studies*, 22:4 (88) (Summer 1993), p. 27.

(٣٦) حسان (مقابلة).

(٣٧) بحسب عبد الجليل المطور، كبير ممثلي فتح في القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، في: «مبعدون يتحدثون لـ (شؤون فلسطينية) عن الانتفاضة، واستمراريتها وإنجازاتها»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٩٩، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، ص ١٠٤. وتوفر لنا المقابلات التي أجريت مع ستة كوادر من فتح من الضفة الغربية وقطاع غزة قامت إسرائيل بإبعادهم في الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ الكثير من المعرفة بشأن تنظيم الانتفاضة وتطورها. كما نجد تحليلاً مفيداً في: ربعي المدهون، «الانتفاضة الفلسطينية: الهيكل التنظيمي وأساليب العمل» (نيقوسيا، ١٩٨٨).

(٣٨) أعيد نشره في: «فلسطين الثورة»، ١٧/ ١٢/ ١٩٨٧.

(٣٩) «المصدر نفسه»، ١٤/ ١/ ١٩٨٨.

(٤٠) المصدر نفسه، ٧/ ١/ ١٩٨٨.

(٤١) مقابلة الوزير في: «السفير»، ٢٧/ ١/ ١٩٨٨.

(٤٢) «اليوم السابع»، ٢٨/ ١٢/ ١٩٨٧.

(٤٣) أول بيان للجهاد الإسلامي صدر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، تم اقتباسه (وأعيد نشره) في:

Jean-François Legrain (with Pierre Chenard), *Les voix de soulèvement palestinien* (Le Caire, 1991), p. 14;

وفيما يتعلق بالحزب الشيوعي الفلسطيني، أنظر: الصالحي، «الزعامة السياسية والدينية»، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

(٤٤) Legrain, *Les voix de soulèvement*, pp. 17-18;

حمل أول نداء وجهته القيادة الوطنية الموحدة رقم ٣، باعتبار أن نداء فتح حمل الرقم ١ ونداء ج.د.ت.ف. حمل الرقم ٢.

(٤٥) عباس مقتبساً في «اليوم السابع»، ٢١/١٢/١٩٨٧. الزعنون مقتبساً في «الشرق الأوسط»، ٢/١/١٩٨٨ (استشهد به أحمد شاهين في: «المقاومة الفلسطينية ـ عربياً»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٧٨، كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، ص ١٠٦).

(٤٦) «فلسطين الثورة»، ٧/١/١٩٨٨.

(٤٧) مقابلة في «فلسطين الثورة»، ١٧/١٢/١٩٨٧.

(٤٨) «شؤون فلسطينية»، العدد ١٧٨، كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، ص ١٤١ ـ ١٤٤.

(٤٩) «الهدف»، ٤/١/١٩٨٨.

(٥٠) مقابلة في «المجاهد»، ٦/١/١٩٨٨. مقتبسة في: سميح شبيب، «المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً»، شهريات، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٧٩، شباط/فبراير ١٩٨٨، ص ٩٩.

(٥١) في مقابلة مع «الحوادث»، ١٥/١/١٩٨٨. مقتبسة في المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٥٢) في مقابلة مع «التضامن»، ٢٢/١/١٩٨٨. مقتبسة في المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٥٣) حسن البطل، «فلسطين الثورة»، ٧، ١٤/١/١٩٨٨.

(٥٤) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح فاروق القدومي في المصدر نفسه، ٧/١/١٩٨٨.

(٥٥) قرار فتح بحسب الزعنون في مقابلة مع «الشرق الأوسط»، ٢/١/١٩٨٨؛ مقابلة مع عرفات في «القبس»، ٥/١/١٩٨٨. وقد استشهد شاهين بكلتا المقابلتين في «المقاومة الفلسطينية»، ص ١١٢. وانظر أيضاً: «فلسطين الثورة»، ٧/١/١٩٨٨.

(٥٦) «اليوم السابع»، ١٨/١/١٩٨٨.

(٥٧) في مقابلة مع «التضامن»، ٣٠/١/١٩٨٨. مقتبسة في: أحمد شاهين، «المقاومة الفلسطينية ـ عربياً»، شهريات، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٨٠، آذار/مارس ١٩٨٨، ص ١٠١.

(٥٨) بشأن وجهة نظر م.ت.ف. التي عبّر عنها الوزير، أنظر: «الأفق»، ١٤/١/١٩٨٨. مقتبسة في: شبيب، «المقاومة الفلسطينية»، ص ٩٨.

(٥٩) «فلسطين الثورة»، ١٢/١١/١٩٨٧.

(٦٠) المصدر نفسه، ١٧/١٢/١٩٨٧.

(٦١) بشأن مثال للنقد اليساري، أنظر تصريح مصطفى الزبري في: «الهدف»، ٧/٢/١٩٨٨.

(٦٢) افتتاحية في «فلسطين الثورة»، ٨/٢/١٩٨٨.

(٦٣) عباس، «طريق أوسلو»، ص ٤٠ ـ ٤١.

(٦٤) حمزة (مقابلة).

(٦٥) الاقتباس الأول من مقابلة في «السفير»، ٢٧/١/١٩٨٨. والاقتباس الثاني من مقابلة في «الأنباء» (الكويت)، ١٧/٤/١٩٨٨. أنظر النص في: «أبو جهاد: أحاديث عن الانتفاضة» (تونس، لا تاريخ [١٩٨٩])، ص ١١٣.

(٦٦) بشأن التصعيد، أنظر مثلاً: «حول الانتفاضة الثورية لشعبنا في فلسطين»، تقرير قدم إلى المجلس المركزي الفلسطيني المنعقد في بغداد في الفترة ٩ ـ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨. بشأن الأهداف طويلة الأمد، حمزة ومعين الطاهر والجيوسي وحسان (مقابلة).

(٦٧) مقابلة في «الأنباء»، ١٧/٤/١٩٨٨. أنظر النص في: «أبو جهاد: أحاديث عن الانتفاضة»،

ص ١١٩ ـ ١٢١.

٦٨) حديث أعيد نشره في: «أبو جهاد: أحاديث عن الانتفاضة»، ص ٨٦؛ مقابلة في «الأنباء»، ١٧/٤/١٩٨٨؛ «أبو جهاد: أحاديث عن الانتفاضة»، ص ١١٩.

٦٩) عبّر الوزير عن هذا التصاعد، مثلاً، في: «فلسطين الثورة»، ٢٤/١٢/١٩٨٧.

٧٠) الرقم الأول من:

Meir Litvak, «The West Bank and the Gaza Strip,» *Middle East Contemporary Survey*, vol. XIII (1989), p. 236;

ورقم فتح من المبعد لؤي عبدو في مقابلة مع «فلسطين الثورة»، ١١/١٢/١٩٨٨.

٧١) Litvak, «West Bank and the Gaza Strip,» p. 231.

٧٢) *Jerusalem Post*, 26 January 1988:

بشأن دراسة تحليلية للإجراءات الإسرائيلية المضادة خلال العام الأول من الانتفاضة، أنظر:

Aryeh Shalev, *The Intifada: Causes and Effects* (Boulder, Colo., 1991), ch. 4.

٧٣) تم اقتباس التقرير الأميركي في:

Frisch, «West Bank and the Gaza Strip,» p. 296:

أمّا الرقم الخاص بالاعتقالات فقد ورد في:

Litvak, «The West Bank and the Gaza Strip,» p. 236.

٧٤) الإحصاءات الرسمية الواردة هنا مأخوذة من:

Uzi Rabi and Joshua Teitelbaum, «Armed Operations,» *Middle East Contemporary Survey*, vol. XII (1988), table 1, p. 132;

أمّا اعتراف الجيش بتقديمه تقارير تقلل الحجم الفعلي للحوادث فقد اقتبسته وسائل الإعلام الإسرائيلية وورد في:

Litvak, «The West Bank and the Gaza Strip,» p. 235.

٧٥) بشأن المعتقلين، أنظر: «الشرق الأوسط»، ٣/١٢/١٩٨٧. وانظر أيضاً: خدام في حوار مع علي بلوط، «القبس»، ٢٩/١٢/١٩٨٧ (ورد في: شاهين، «المقاومة الفلسطينية»، ص ١٠٦).

٧٦) التقدير الأدنى لعدد المعتقلين من مستشار م.ت.ف. بسام أبو شريف، «النهار»، ٩/٥/١٩٨٨؛ افتتاحية «فلسطين الثورة»، ١٧/٧/١٩٨٨. أعطى عرفات لاحقاً رقم ٤٠٠٠ أسير، بينما قال زيد وهبة، وهو أعلى مسؤول مدني لحركة فتح في لبنان، إن عدد المعتقلين ٥٠٠٠. أنظر: «الحياة»، ٢٩/٩/١٩٨٩؛ «القبس»، ٢٠ ـ ٢١/١/١٩٩٠.

٧٧) «السفير»، ٢٧/٤/١٩٨٨.

٧٨) المصدر نفسه، ٢٥/٤/١٩٨٨.

٧٩) عن الجنازة، أنظر: «الشرق الأوسط»، ٢٠/٥/١٩٨٨؛ «فتح» (المعارضة)، ١٦/٤/١٩٨٨ (صدر العدد في وقت متأخر عن تاريخ النشر)؛ «فلسطين الثورة»، ١/٥/١٩٨٨؛ افتتاحية في المصدر نفسه، ١٧/٧/١٩٨٨.

٨٠) بيان صدر في ٤ أيار/مايو ١٩٨٨ وأعيد نشره في «فتح»، ١٤/٥/١٩٨٨.

٨١) «اليوم السابع»، ٢/٥/١٩٨٨.

(٨٢) «السفير»، ٥/٥/١٩٨٨؛ «النهار»، ٥/٥/١٩٨٨؛ «النهار العربي والدولي»، ٢٢/٥/١٩٨٨. أكد مراغة عملية الطرد، أنظر: «فتح»، ٢٢/٧/١٩٨٨.

(٨٣) «الشرق الأوسط»، ٢٠/٥/١٩٨٨؛ «فتح» (المعارضة)، ١٦/٤/١٩٨٨ (صدر العدد في وقت متأخر عن تاريخ النشر)؛ «فلسطين الثورة»، ١/٥/١٩٨٨؛ افتتاحية في المصدر نفسه، ١٧/٧/١٩٨٨.

(٨٤) بشأن الدور السوري، أنظر: «النهار العربي والدولي»، ١٣/٦/١٩٨٨؛ «فلسطين الثورة»، ٣، ٢٤/٧/١٩٨٨.

(٨٥) بيان ليبي عن المحادثات التي أجراها القذافي، «النهار»، ٢٥/٦/١٩٨٨.

(٨٦) يوسف الشرقاوي، آمر المخيم التابع لفتح (مقابلة).

(٨٧) نداء القيادة الوطنية الموحدة رقم ٢١. أنظر نص البيان في: «شؤون فلسطينية»، العدد ١٨٤، تموز/يوليو ١٩٨٨، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

(٨٨) مقابلة في «الهدف»، ٥/٦/١٩٨٨.

(٨٩) «فتح»، ١٤/٥/١٩٨٨؛ ٢٥/٦/١٩٨٨؛ ٩، ٢٢/٧/١٩٨٨.

(٩٠) مقابلة في «المستقبل»، ٩/٧/١٩٨٨.

(٩١) بيان م.ت.ف. في «فلسطين الثورة»، ٣/٧/١٩٨٨؛ افتتاحية في المصدر نفسه، ١٧/٧/١٩٨٨.

(٩٢) المصدر نفسه، ٢٤/٧/١٩٨٨.

(٩٣) مسؤولون أردنيون في حديث مع علي بلوط، «القبس»، ٢٩/١٢/١٩٨٧. مقتبس في: شاهين، «المقاومة الفلسطينية»، ص ١٠٥.

(٩٤) النص في: «فلسطين الثورة»، ٧/٨/١٩٨٨.

(٩٥) المصدر نفسه، ٢١/٨/١٩٨٨.

(٩٦) المصدر نفسه، ٤/٩/١٩٨٨.

(٩٧) المصدر نفسه، ١٧/٣/١٩٨٨.

(٩٨) مقابلة في «الدستور»، ٢١/٣/١٩٨٨. مقتبسة في: شاهين، «المقاومة الفلسطينية»، ص ١١٤.

(٩٩) افتتاحية في «فلسطين الثورة»، ٢٩/٥/١٩٨٨.

(١٠٠) المصدر نفسه، ١٤/٨/١٩٨٨.

(١٠١) المصدر نفسه، ٢٨/٨/١٩٨٨.

(١٠٢) مقتبس في: «الانتفاضة»، نشرة داخلية لحركة فتح الانتفاضة (المنشقون)، العدد ٥، السنة الأولى، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، ص ١٠.

(١٠٣) «الهدف»، ١١/٩/١٩٨٨؛ «الحرية»، ١١/٩/١٩٨٨.

(١٠٤) «الهدف»، ١١/٩/١٩٨٨؛ «الحرية»، ١١، ١٨/٩/١٩٨٨؛ «السفير»، ١٣/٩/١٩٨٨.

(١٠٥) مقتبس في: «فلسطين الثورة»، ٩/١٠/١٩٨٨؛ ٢/١٠/١٩٨٨.

(١٠٦) بيان مقتبس في:

Middle East Contemporary Survey, vol. XIII (1989), p. 92.

(١٠٧) عباس، «طريق أوسلو»، ص ٤٣.

(١٠٨) «فلسطين الثورة»، ٦/١١/١٩٨٨.

(١٠٩) المصدر نفسه، ٢٠/١١/١٩٨٨.

(١١٠) بشأن نص البيان الذي ألقاه عرفات في المؤتمر الصحافي، أنظر: «شؤون فلسطينية»، العدد ١٩٠، كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، ص ١٤١ ـ ١٤٢.

(١١١) أحمد عبد الحق، «أوروبا وترويض إسرائيل»، «فلسطين الثورة»، ٢٢/١/١٩٨٩.

(١١٢) جاء الإنكار على لسان عرفات، مثلاً، في «فلسطين الثورة»، ٢٢/١/١٩٨٨.

(١١٣) النص في: «فلسطين الثورة»، ٣١/٣/١٩٨٨.

(١١٤) Ziad Abu-'Amr, *Islamic Fundamentalism in the West Bank and Gaza* (Bloomington, 1994), p. 94.

(١١٥) Ibid.

(١١٦) ثبت في نهاية المطاف أن الشقاقي هو الرجل القوي، إذ يقال إنه تم طرد عودة من حركة الجهاد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. أنظر: «القدس العربي»، ١٩/٩/١٩٩٤.

(١١٧) «الحياة»، ٨/٧/١٩٩٤.

(١١٨) بحسب مهنا في مقابلة مع «النفير»، ٧/٥/١٩٩٠؛
Abu-'Amr, *Islamic Fundamentalism*, p. 94;
الصالحي، «الزعامة السياسية والدينية»، ص ٢١٤.

(١١٩) تعبير استعمل في «الجهاد»، العدد ٢ ـ ٣، آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، ص ٢٨.

(١٢٠) تاريخ التأسيس من مهنا، في مقابلة مع «فتح»، ١٤/١/١٩٨٩. وبشأن الإضراب، أنظر: الصالحي، «الزعامة السياسية والدينية»، ص ٢١٥.

(١٢١) الصالحي، «الزعامة السياسية والدينية»، ص ٢١٦.

(١٢٢) أورد بعض الروايات أن التميمي كان واعظاً في المسجد الأقصى وأن إسرائيل قامت بنفيه، لكن لغرين أنكر ذلك بشدة، أنظر:
Legrain, *Les voix de soulèvement*, p. 13 n. 8.

(١٢٣) مهنا في مقابلة مع «النفير»، ٧/٥/١٩٩٠.

(١٢٤) بشأن اختيار الأعضاء من الفقراء، أنظر: الجرباوي، «الانتفاضة والقيادة السياسية»، ص ٥٠.

(١٢٥) ربما كان لدور عضوين سابقين في حزب التحرير الإسلامي ـ صالح سرية ومحمد سالم الرحال ـ في تأسيس حركة الجهاد المصرية تأثير فكري أيضاً يظهر من خلال التشديد على العنف، وعلى العداء الشديد للحكومات العربية، وعلى الدعوة إلى إحياء الخلافة الإسلامية. أنظر: إياد البرغوثي، «الحركة الإسلامية الفلسطينية والنظام العالمي الجديد» (القدس، ١٩٩٢)، ص ٣٨.

(١٢٦) Legrain, *Les voix de soulèvement*, p. 13.

(١٢٧) Abu-'Amr, *Islamic Fundamentalism*, p. 103.

(١٢٨) أنظر ملخصاً في: «الجهاد»، العدد ٢ ـ ٣، آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، ص ٢٧ ـ ٢٩.

(١٢٩) قول لياسين اقتبسه ممثل عن الشيوعيين التقاه في ذلك الوقت. واقتبسه من دون ذكر اسمه عبد القادر ياسين في: «حماس: حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين» (القاهرة، ١٩٩٠)، ص ٢٦.

(١٣٠) كما يتضح من ميثاق حماس، مثلاً في المادتين ١٥ و١٦. أنظر النص في: المصدر نفسه، ص ٨٣ ـ ١١٣.

(١٣١) بيان حماس في: «السبيل»، العدد ١٠، ٣٠/١١/١٩٨٩.

(١٣٢) كتيب لحماس بعنوان: «أحمد ياسين الظاهرة المعجزة وأسطورة التاريخ»، مقتبس في: الصالحي، «الزعامة السياسية والدينية»، ص ١٨٦.

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ١٩١ ـ ١٩٢.

(١٣٤) «حماس خلفيات النشأ وآفاق المسيرة»، مقتبس في: الصالحي، «الزعامة السياسية والدينية»، ص ١٩٤. ربما يكون كتاب عاطف عدوان، «الشيخ أحمد ياسين: حياته وجهاده» (غزة، ١٩٩١)، أكثر المصادر تفصيلاً بشأن تنظيم الإخوان وأنشطتهم الاجتماعية، وبشأن مؤسس حماس وزعيمها أحمد ياسين.

(١٣٥) «حماس خلفيات النشأ وآفاق المسيرة»، ص ١٩٤ ـ ١٩٥، ٢٠٣؛
Legrain, *Les voix de soulèvement*, p. 13 n. 8; Mohammed Shadid, «The Muslim Brotherhood Movement in the West Bank and Gaza,» *Third World Quarterly*, vol. 10: no. 2 (April 1988), p. 666.

(١٣٦) محمد بن يوسف، «حماس: حدث عابر أم بديل دائم؟» مقتبس في:
Legrain, *Les voix de soulèvement*, p. 15.

(١٣٧) أنظر مقابلة مع رئيس الجامعة بالوكالة في: «النهار» (القدس)، ١٣/٧/١٩٩٢. مقتبسة في: الصالحي، «الزعامة السياسية والدينية»، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(١٣٨) زياد أبو عمرو، «أصول الحركات السياسية في قطاع غزة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧» (عكا، ١٩٨٧)، ص ٣٦.

(١٣٩) Shadid, «Muslim Brotherhood,» p. 676;
كان مسؤولوها في عمان ما زالوا يجهرون بتأييدهم لإعادة العلاقات الرسمية بين الضفتين الشرقية والغربية حتى أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، على الرغم من أن هذا التوجه لا يمثل رأي أعضاء حماس في الأراضي المحتلة. تصريح الناطق الرسمي زياد أبو غنيمة، «القدس»، ٢٢/١١/١٩٨٩.

(١٤٠) بشأن التفصيلات، أنظر: ياسين، «حماس»، ص ٣١.

(١٤١) بشأن الاحتجاجات المدنية، أنظر: عبد الله السعافين، «الهيكلية التنظيمية والفكرية لحركة حماس»، «الحياة»، ٢٧/١١/١٩٩٤.

(١٤٢) بشأن الذراع العسكرية، أنظر: يوسف، «حماس: حدث عابر»، في:
Legrain, *Les voix de soulèvement*, p. 16.

(١٤٣) «الهدف»، ٢/٤/١٩٨٤.

(١٤٤) يوسف، «حماس: حدث عابر»، في:

Legrain, *Les voix de soulèvement*, p. 16.; Litvak, «The West Bank and the Gaza Strip,» p. 237;

إياد البرغوثي، «الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة» (القدس، ١٩٩٠)، ص ٧٦.

(١٤٥) Elie Rekhess, «The West Bank and the Gaza Strip,» *Middle East Contemporary Survey*, vol. X (1986), p. 221.

(١٤٦) استنكر قائد الجناح فيما بعد التقارير الصحافية التي ربطت جناحه بحركة فتح، أنظر: «السبيل»، العدد ١٠، ١٩٨٩/١١/٣٠، ص ١٠؛ العدد ١٤، نيسان/أبريل ١٩٩٠، ص ٩. لكن مقالات نشرت لاحقاً في «السبيل»، أكدت أن بحيص والتميمي كانا بين مؤسسي «سرايا الجهاد الإسلامي»، العدد ١٢، ١٩٩٠/١/٣١، ص ٦، والعدد ٢١، شباط/فبراير ١٩٩١، ص ٦ ـ ٧. بشأن تأكيد ذلك وتفصيلات أُخرى، أنظر: شفيق، «شهداء ومسيرة»، ص ٣١. ومن المطبوعات الأُخرى التي تكشف عن عقيدة الجناح نص كُتِب أصلاً سنة ١٩٨٤ وأُعيد نشره بعد وفاة بحيص على أنه من تأليف محمد بحيص (أبو حسن) ومحمد باسم سلطان (حمدي) بعنوان: «أسئلة عن الإسلام والماركسية من وراء القضبان» (بيروت، ١٩٩٠).

(١٤٧) «السبيل»، العدد ٢١، شباط/فبراير ١٩٩١، ص ٧.

(١٤٨) جماعات دينية ورد ذكرها في عدة أعداد من «السبيل» وأيضاً في:

Shadid, «Muslim Brotherhood,» p. 677;

وكانت الجبهة الإسلامية لتحرير فلسطين بزعامة الشيخ ناصر العنقاوي أعلنت مسؤوليتها عن عدد من الهجمات بين سنة ١٩٨٦ وآب/أغسطس ١٩٩٠، أنظر: «القدس العربي»، ١٩٩١/٩/٢٦.

(١٤٩) يوسف، «حماس: حدث عابر»، في:

Legrain, *Les voix de soulèvement*, p. 15;

وكان بيانان سابقان صدرا سنة ١٩٨٧ قد حملا اسم حركة المقاومة الإسلامية، لكن هذا الاسم لم يكن لينطبق على أي تنظيم موجود فعلاً.

(١٥٠) السعافين، «الهيكلية التنظيمية والفكرية».

(١٥١) أنظر نص البيان الصادر في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٨ في:

Legrain, *Les voix de soulèvement*, p. 50 (Arabic section).

(١٥٢) المادة الثانية في: ياسين، «حماس»، ص ٨٨.

(١٥٣) بشأن زيادة النضوج في كتابات حماس اللاحقة، أنظر: خالد الحروب، «حماس، الفكر والممارسة السياسية» (بيروت، ١٩٩٦)، ص ٢٧٦.

(١٥٤) المادة ٢٢ في: ياسين، «حماس»، ص ١٠١.

(١٥٥) المادة ٢٧ في: المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(١٥٦) المادتان ١٤ و١٥ في: المصدر نفسه، ص ٩٦.

(١٥٧) المادة ١٥ في: المصدر نفسه.

(١٥٨) «فلسطين الثورة»، ١٩٨٩/٤/٩.

(١٥٩) ملاحظة شخصية. توجد قائمة بالمرشحين الذين فازوا بعضوية المجلس المركزي، وبتوزيع الحقائب في اللجنة المركزية في: «التقرير»، ٥:١٩ (١ ـ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩).

(١٦٠) «الصخرة»، ١٩/٣/١٩٩٠. فشل شعث والإفرنجي في الحصول على عدد الأصوات اللازم في أثناء المؤتمر العام، لكن المجلس الثوري قام بتعيينهما بفضل تفويض سابق من المؤتمر العام يسمح له باختيار حتى ثلاثة أعضاء إضافيين للجنة المركزية.

(١٦١) أول من لمّح إلى دور خلف كانت منظمة الصاعقة في «الطلائع»، ٧/١/١٩٨٦، ص ١٢.

(١٦٢) بشأن عملية الانتخاب، أنظر: «الحياة»، ١٣/٨/١٩٨٩.

(١٦٣) أحمد برقاوي، «قراءة في ندوة 'الهدف' السياسية»، «الهدف»، ٢٨/١/١٩٩٠.

(١٦٤) «فلسطين الثورة»، ١٥/١/١٩٨٩؛ ٢٢/١/١٩٨٩.

(١٦٥) Litvak, «The West Bank and the Gaza Strip,» p. 254.

(١٦٦) عضو المكتب السياسي لـ ج.ش.ت.ف. عمر قطيش في «فلسطين الثورة»، ٥/١١/١٩٨٩؛ عضو المكتب السياسي لـ ج.ش.ت.ف. عبد الرحيم ملوح في «الهدف»، ١٥/٧/١٩٩٠.

(١٦٧) Legrain, *Les voix de soulèvement*, pp. 19-20;

الصالحي، «الزعامة السياسية والدينية»، ص ١٣٥؛ الجرباوي، «الانتفاضة والقيادة السياسية»، ص ٩٩.

(١٦٨) أنظر، مثلاً، بيان اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، في: «فلسطين الثورة»، ٧/٥/١٩٨٩.

(١٦٩) Legrain, *Les voix de soulèvement*, p. 20.

(١٧٠) على سبيل المثال، نداء عام وجهته القيادة الوطنية الموحدة أعيد نشره في «الحرية»، ٣٠/٧/١٩٨٩.

(١٧١) نداء صدر في ١ آب/أغسطس. أنظر النص في: «فلسطين الثورة»، ١٢/٨/١٩٩٠.

الفصل السادس والعشرون

(١) نصوص المقترحات في:
Middle East Contemporary Survey, vol. XIII (1989), pp. 93-96.

(٢) اعترضت قوى المعارضة الفلسطينية فوراً على اقتراح إجراء الانتخابات. وكما شرح الأمين العام المساعد لـ ج.ش.ت.ف.، الزبري، تشمل الانتخابات في الأراضي المحتلة مليون فلسطيني فقط، وتستبعد الملايين الخمسة (كذا) الآخرين من فلسطينيي الشتات. «الهدف»، ٢٢/٤/١٩٩٠.

(٣) المصدر نفسه، ٧/٥/١٩٨٩.

(٤) «فلسطين الثورة»، ٢٨/٥/١٩٨٩.

(٥) المصدر نفسه، ٢٣/٧/١٩٨٩.

(٦) «الهدف»، ٢٠/٨/١٩٨٩.

(٧) نصوص وثائق فتح في «فلسطين الثورة»، ١٣/٨/١٩٨٩؛ ٣/٩/١٩٨٩. تصريح خلف في

«الحياة»، ١٩٨٩/٨/٢٣.

(٨) *International Herald Tribune*, 21 August 1989.

(٩) اقتباس عن عرفات في «فلسطين الثورة»، ١٩٩٠/٢/٤. بشأن الإشارة إلى تراجع المصالح السوفياتية، أنظر: افتتاحية «فلسطين الثورة»، ١٩٩٠/٥/٢٠.

(١٠) الوزير (مقابلة)؛ اقتباس عن عرفات في المصدر نفسه، ١٩٨٨/١/٧.

(١١) المصدر نفسه، ١٩٨٨/٧/٢٤.

(١٢) المصدر نفسه، ١٩٨٩/١٢/١٧.

(١٣) رجل أعمال مقرب من عرفات (مقابلة).

(١٤) «فلسطين الثورة»، ١٩٩٠/٤/٨.

(١٥) المصدر نفسه، ١٩٩٠/٤/٢٢.

(١٦) المصدر نفسه، ١٩٨٩/٥/٢٨.

(١٧) المصدر نفسه، ١٩٩٠/٣/٤.

(١٨) المصدر نفسه، ١٩٩٠/٥/٢٠؛ ١٩٩٠/٦/٣.

(١٩) حبش في «الهدف»، ١٩٩٠/٤/٨.

(٢٠) «فلسطين الثورة»، ١٠، ١٩٩٠/٦/١٧. لكن خالد الحسن اعترض على العملية. أنظر: مقابلة في «الحياة»، ١٩٩٠/٦/٤.

(٢١) «فلسطين الثورة»، ١٩٩٠/٦/٢٤.

(٢٢) مقتبس مثلاً، في «الهدف»، ١٩٩٠/١٠/٢١.

(٢٣) حبش (مقابلة).

(٢٤) «فلسطين الثورة»، ١٩٩٠/٩/٩.

(٢٥) المصدر نفسه، ١٩٩٠/٩/١٦.

(٢٦) افتتاحية «الهدف»، ١٩٩٠/٨/١٢.

(٢٧) أنظر مقال محمد سليمان، مدير التحرير، «فلسطين الثورة»، ١٩٩٠/٩/٢.

(٢٨) المصدر نفسه، ١٩٩٠/٩/٢٣.

(٢٩) «الهدف»، ١٩٩٠/٩/٣٠.

(٣٠) «فلسطين الثورة»، ١٩٩٠/١٢/٢٣.

(٣١) «الهدف»، ١٩٩٠/٩/٩.

(٣٢) «فلسطين الثورة»، ١٩٩١/٣/٢٤.

(٣٣) مقابلة مع عرفات في «الحياة»، ١٩٩١/٣/١٩.

(٣٤) «فلسطين الثورة»، ١٩٩١/٣/٣١؛ ١٩٩١/٤/٢١.

(٣٥) بيان المجلس المركزي في المصدر نفسه، ١٩٩١/٤/٢٨. عرفات في رسالته الشهرية إلى الانتفاضة، أنظر النص في المصدر نفسه، ١٩٩١/٥/١٩.

(٣٦) نص بيان المجلس في «فلسطين الثورة»، ١٩٩١/١٠/٢٧.

(٣٧) «الهدف»، ١، ١٩٩١/٩/١٥.

(٣٨) في مقابلة مع «الهدف»، ١٢/١/١٩٩٢.

(٣٩) «فتح»، ٢٦/١١/١٩٨٨؛ «السفير»، ١٦، ١٩/١٢/١٩٨٨.

(٤٠) Joshua Teitelbaum, «The Palestinian Liberation Organization,» *Middle East Contemporary Survey*, vol. XIII (1989), p. 221.

(٤١) «الحياة»، ٨/١١/١٩٨٩؛ «فتح»، ٦/٤/١٩٩١؛ ٤، ١٨/٥/١٩٩١.

(٤٢) انفصل جناح إسلامي عن ج.ش. ـ ق.ع. في نيسان/أبريل ١٩٩٤. «القدس العربي»، ٢٨/٤/١٩٩٤.

(٤٣) بشأن بعض التفصيلات، أنظر: «الرسالة التنظيمية»، العدد ٢، اللجنة المركزية لجبهة التحرير الفلسطينية، ١٩٩٠، ص ٤ ـ ٥؛ طارق علي، كتاب استقالته من اللجنة المركزية، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨.

(٤٤) تصريح لحبش في أوائل سنة ١٩٨٩، مقتبس في: «فلسطين لنا»، ١٨/١١/١٩٨٩؛ تصريح ثان في «الحياة»، ١٦/١٢/١٩٨٩؛ «الهدف»، ١٤/١/١٩٩٠.

(٤٥) مؤتمر صحافي لحبش مقتبس في: «الهدف»، ٢٠/١١/١٩٨٨.

(٤٦) عباس، «طريق أوسلو»، ص ٤٠.

(٤٧) مقال لحبش في: «الهدف»، ٥/١١/١٩٨٩.

(٤٨) المصدر نفسه، ١١/٢/١٩٩٠؛ عضو المكتب السياسي عبد الرحيم ملوح في المصدر نفسه، ١١/٣/١٩٩٠. تضمن مقال ملوح تعليقاً على العواقب أكثر توسعاً بقليل من مقال حبش، لكن في سياق انتقاد حزب الشعب الفلسطيني.

(٤٩) حبش في المصدر نفسه، ٥/١١/١٩٨٩؛ ملوح في «صوت الوطن»، ٧/٣/١٩٩٠.

(٥٠) مقابلة في «الهدف»، ٢٣/١٢/١٩٩٠.

(٥١) ج.ش.ت.ف.، «موضوعات في حرب الشعب»، ج٢، لا تاريخ [تقريباً ١٩٨٩]، ص ١٣.

(٥٢) «الهدف»، ٨، ٢٢/٤/١٩٩٠.

(٥٣) مقابلة في المصدر نفسه، ٢٣/١٢/١٩٩٠.

(٥٤) أنظر انتقاد الاتحاد السوفياتي في افتتاحية المصدر نفسه، ٧/١٠/١٩٩٠. وبشأن أمثلة للتصريحات الخاصة بالحرب، أنظر: «الحرية»، ٢٧/١/١٩٩١؛ «الهدف»، ٢٠/١/١٩٩١؛ ١٧/٢/١٩٩١.

(٥٥) المسؤول العسكري عبد الكريم في مقابلة مع «المقاتل الثوري»، العدد ١٠٦ ـ ١٠٧، تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، ص ١٦.

(٥٦) تقرير بشأن الحوار في «الهدف»، ٢٨/١/١٩٩٠.

(٥٧) الأمر الغريب أنه مقتبس في «فلسطين الثورة»، ٧/٤/١٩٩١.

(٥٨) مقابلة في «الهدف»، ٢٣/١٢/١٩٩٠.

(٥٩) «قضايا التجديد الديمقراطي: الوثائق السياسية والتنظيمية المقدمة إلى اجتماع اللجنة المركزية، ١٥ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس ١٩٩٠» (لا ناشر، لا تاريخ [١٩٩١])، ص ٩٩.

(٦٠) «الحياة»، ٨/٣/١٩٩٠؛ «اليوم السابع»، ١٩/٣/١٩٩٠؛ «الحرية»، ١٨/٣/١٩٩٠؛ عبد ربه؛

نوفل؛ عزمي الشعيبي؛ زهيرة كمال؛ هلال (مقابلة).

(٦١) «الحياة»، ١٩٩٠/٨/٢٤.

(٦٢) المصدر نفسه، ١٩٩١/٨/١٧؛ «الهدف»، ١٩٩١/٩/٢٩.

(٦٣) «الوطن»، مقتبس في: «فلسطين الثورة»، ١٩٨٩/١٠/١.

(٦٤) حزب الشعب الفلسطيني، «النظام الداخلي والبرنامج»، الصادر في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.

(٦٥) «الهدف»، ١٩٩٠/٩/٢؛ ١٩٩١/٧/٢١.

(٦٦) «موضوعات في حرب الشعب»، ج٢، ص ١٨.

(٦٧) مقال عبد الكريم في «الهدف»، ١٩٩١/١٢/٢٢.

(٦٨) الاقتباس الأول من المصدر نفسه، والاقتباس الثاني من مقابلة مع عبد الكريم في «المقاتل الثوري»، العدد ١٠٦ ـ ١٠٧، تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، ص ١٥.

(٦٩) بشأن الاعتقالات، أنظر: «القدس العربي»، ٢٨ ـ ١٩٩١/٩/٢٩؛ الاستجابات من حبش (مقابلة)؛ مقابلة عبد الكريم في «المقاتل الثوري»، العدد ١٠٦ ـ ١٠٧، تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، ص ١٧.

(٧٠) «الحياة»، ١٩٩٢/١٠/١٨.

(٧١) «الوثيقة السياسية للمؤتمر العام الخامس» في ماهر الدسوقي (تحرير)، «المؤتمر الخامس» (القدس، ١٩٩٣)، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(٧٢) ندوة أعدها وحررها عبد القادر ياسين وسميح شبيب وماجد كيالي، «الكفاح المسلح الفلسطيني: التجربة والمحددات»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٢٤٤ ـ ٢٤٥، تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ١٩٩٣، ص ٩٥.

(٧٣) مقال عبد الكريم في «الهدف»، ١٩٨٩/١١/٥.

(٧٤) المصدر نفسه، ١٩٩١/٨/٢٥.

(٧٥) المصدر نفسه، ١٩٩٢/٨/٩.

(٧٦) بشأن الوثيقة العقائدية، أنظر: الدسوقي (تحرير)، «المؤتمر الخامس»، ص ١٨٠، ١٨٣.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ١٨٧، ١٨٨.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ١٨٩، ٢٠٣. أشار عبد الرحيم ملوح إلى التشديد على التوجيه بدلاً من التشديد على العقيدة الرسمية في مقابلة مع «القدس العربي»، ١٩٩٣/٢/٢٤.

(٧٩) فسر حبش ذكر حداد بأنه مجرد التفاتة إلى قائد بارز، في مقابلة مع «الحياة»، ١٩٩٣/٣/١٩.

(٨٠) تقرير في «القدس العربي»، ١٩٩٣/٢/٢٤.

(٨١) المصدر نفسه؛ «السفير»، ١٩٩٣/٢/٢٣.

(٨٢) الاقتباس من مقابلة عبد الرحيم ملوح في «القدس العربي»، ١٩٩٣/٢/٢٤. عن الانسحابات تحدث مروان كفارنة وراجي صوراني (مقابلة).

(٨٣) «الهدف»، ١٩٩٢/١/١٦؛ «الحرية»، ١٩٩٢/٢/٢؛ ١٩٩٢/٥/١٧.

(٨٤) «فلسطين الثورة»، ١٧/ ٥/ ١٩٩٢.

(٨٥) «الهدف»، ٢٨/ ٦/ ١٩٩٢.

(٨٦) المصدر نفسه، ٢٧/ ٩/ ١٩٩٢.

(٨٧) بشأن الحوار مع حماس والاختلاف في شأن ملابس النساء، أنظر: «الهدف»، ١٨/ ٨/ ١٩٩١؛ مقابلة الزبري في «القدس العربي»، ٧ ـ ٨/ ٩/ ١٩٩١. وبشأن حصة حماس من مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني ومن عدد الأصوات الانتخابية، أنظر: «الهدف»، ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٠، ٢٢/ ٩/ ١٩٩١؛ «الحياة»، ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٣. وكانت ج.د.ت.ف. الأكثر عداء لحماس، وقد عبّرت عن ذلك منذ نشرت حماس ميثاقها في آب/ أغسطس ١٩٨٨. أنظر: مهند عبد الحميد، «حركة 'حماس' في الأرض المحتلة: من 'الجهاد' المؤجل إلى التخريب المنظم»، «الحرية»، العدد ٢٧٨، ١٨ ـ ٢٤/ ٩/ ١٩٨٨، ص ٦ ـ ٩.

(٨٨) السعافين، «الهيكلية التنظيمية والفكرية».

(٨٩) «حركة المقاومة الإسلامية (حماس): مذكرة تعريفية»، أعيد نشر النص في: خالد الحروب، «حماس، الفكر والممارسة السياسية» (بيروت، ١٩٩٦)، ص ٣١٦.

(٩٠) بشأن أبو مرزوق تحدث محللان سياسيان إسلاميان (مقابلة).

(٩١) مقابلة في «النهار» (القدس)، ٣٠/ ٤/ ١٩٨٩. أعيد نشر النص في: «الشعب»، ١/ ١٢/ ١٩٩٢.

(٩٢) المصدر نفسه، ومقابلة من السجن في «الحياة»، ١٨/ ٩/ ١٩٨٩.

(٩٣) مقتبس في «فلسطين الثورة»، ٢٨/ ١/ ١٩٩٠.

(٩٤) «الحياة»، ٩/ ٤/ ١٩٩٠.

(٩٥) النص في ملحق خاص في «فلسطين الثورة»، ٨/ ٧/ ١٩٩٠.

(٩٦) النص في «السبيل»، عدد خاص، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠، ص ١٣.

(٩٧) «الحياة»، ٢/ ٥/ ١٩٩١؛ ١١/ ١٠/ ١٩٩١.

(٩٨) المصدر نفسه، ٢٤/ ٩/ ١٩٩٢؛ «فلسطين الثورة»، ١١/ ١٠/ ١٩٩٢. لمزيد من التفصيلات بشأن الشؤون المالية لجناح أبو نضال، أنظر:
Seale, *Abu Nidal*, pp. 203-205.

(٩٩) مقابلة عرفات في «الحياة»، ١٢/ ١/ ١٩٩٣؛ مقابلة غوشة في «القدس العربي»، ١٣/ ١/ ١٩٩٣.

(١٠٠) «الحياة»، ٢٥/ ٤/ ١٩٩٣.

(١٠١) المصدر نفسه.

(١٠٢) «القدس العربي»، ١٣/ ٧/ ١٩٩٣.

(١٠٣) يزيد صايغ، «المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٢٠٣، شباط/ فبراير ١٩٩٠، ص ١٢٢ ـ ١٢٣؛ العدد ٢١٠، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠، ص ١٣٣ ـ ١٣٤. عن الإصابات تحدث طارق علي (مقابلة).

(١٠٤) يستند الكثير من التعليقات في هذا الجزء إلى ملاحظات المؤلف بصفته مستشاراً للوفد في واشنطن، وفي تاريخ لاحق بصفته مفاوضاً في طابا والقاهرة في الفترة ١٩٩١ ـ ١٩٩٤؛ وإلى اجتماعات أو مناقشات شخصية في أوقات متعددة من الفترة نفسها مع عرفات، ومع أعضاء

«لجنة متابعة المفاوضات» (جماعياً وفردياً)، ومع أعضاء الوفود في واشنطن وطابا والقاهرة، وإلى محاضر الاجتماعات مع المسؤولين الأميركيين، وإلى المراسلات الرسمية أو الداخلية.

(١٠٥) مقتبس في: ممدوح نوفل، «قصة اتفاق أوسلو» (عمان، ١٩٩٥)، ص ٣٢.

(١٠٦) خالد الحسن، «فلسطينيات (٥) أحاديث ومقالات»، ص ١١٥.

(١٠٧) نوفل، «قصة اتفاق أوسلو»، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ٤٧، ٦٣ ـ ٦٤.

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(١١٠) المصدر نفسه، ص ٦٣.

(١١١) «الحياة»، ٦/١١/١٩٩٠.

(١١٢) التقدير الأدنى من المصدر نفسه، ٢٠/١٢/١٩٩١. والتقدير الأعلى من طارق علي، عضو المجلس العسكري الأعلى لـ م.ت.ف. وعضو لجنة لبنان (مقابلة).

(١١٣) الإحصاءات في: «الانسحاب الاقتصادي الفلسطيني من منطقة صيدا يزيد الركود والشلل، وينعكس على الاستثمار»، «الحياة»، ٨/٩/١٩٩١.

(١١٤) «منظمة التحرير تغلق عياداتها وتجمد رواتب موظفيها في الأردن»، في المصدر نفسه، ٧/٦/١٩٩٣. الدينار الأردني = ١,٥ دولار.

(١١٥) هناك أمثلة مقتبسة في:

Meir Litvak, «The Palestine Liberation Organization,» *Middle East Contemporary Survey*, vol. XVI (1992), p. 265.

(١١٦) نشرت في: «الحياة»، ٢٩/٤/١٩٩٢؛ ٢/٥/١٩٩٢.

(١١٧) تصريح مقتبس في: «فلسطين الثورة»، ٥/٤/١٩٩٢.

(١١٨) *US News and World Report*, 18 April 1993; «القدس العربي»، ٢٣/٨/١٩٩٣.

(١١٩) بحسب مديرة الدائرة انتصار الوزير، أنظر: «الحياة»، ٢٠/٢/١٩٩٤. وأضافت الوزير وغيرها من مسؤولي الدائرة، بمن فيهم الاقتصادي سمير حليله، أن ٥٠,٠٠٠ أُسرة فقدت أحد أفرادها وأن ٤٢,٠٠٠ أُسرة تم إسكانها في الأراضي المحتلة. أنظر: «الأزمة المالية لمنظمة التحرير غيّرت حياة الآلاف من الفلسطينيين»، المصدر نفسه، ١٧/٨/١٩٩٣.

(١٢٠) «منظمة التحرير تغلق عياداتها»، «الحياة»، ٧/٦/١٩٩٣.

(١٢١) بشأن الجامعات، أنظر: «الأزمة المالية لمنظمة التحرير غيّرت حياة الآلاف من الفلسطينيين»، المصدر نفسه، ١٧/٨/١٩٩٣. وبشأن وسائل الإعلام، أنظر: «الأزمة المالية لمنظمة التحرير الفلسطينية تضرب صحافة الأرض المحتلة»، المصدر نفسه، ٢٦/٦/١٩٩٣.

(١٢٢) نجد مثلاً لوجهة نظر زكي في: «الإصلاح ومحاربة الفساد»، في: «ما نراه في فتح: لقاءات وحوارات مع عباس زكي»، أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ص ٨٩ ـ ٩٣.

(١٢٣) «تقليص عدد موظفي السفارات الفلسطينية يطرح تساؤلات... ويثير خواطر»، «الحياة»، ٨/

١٩٩٣/٨؛ «تخفيض عدد العاملين في سفارات ومكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج»، «القدس العربي»، ١٩٩٣/٨/٢٥؛ «منظمة التحرير تبيع ممتلكاتها لمعالجة أزمتها المالية»، المصدر نفسه، ١٩٩٣/٨/٢٣.

(١٢٤) بشأن جولتي الاجتماعات، أنظر: «الحياة»، ١٩٩٣/٦/٢٣؛ ١٩٩٣/٧/٢٠.

(١٢٥) مقتبس في:

Meir Litvak, «The Palestine Liberation Organization,» *Middle East Contemporary Survey*, vol. XVII (1993), p. 168.

(١٢٦) حيدر عبد الشافي، الرئيس السابق للجانب الفلسطيني في الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك إلى محادثات السلام الثنائية في واشنطن. أجرى معه المقابلة شريف الموسى في:

Journal of Palestine Studies, 23:1 (89) (Autumn 1993), p. 17.

(١٢٧) أنظر مثلاً: إدوارد سعيد في مقابلة أجراها معه معين رباني:

«Symbols versus Substance: A Year After the Declaration of Principles,» *Journal of Palestine Studies*, 24:2 (94) (Winter 1995), p. 61; idem, «The Lost Liberation,» *The Guardian*, 9 September 1993.

(١٢٨) أكد ذلك:

Avi Shlaim, «The Olso Accord,» *Journal of Palestine Studies*, 23:3 (91) (Spring 1994), p. 32.

(١٢٩) أنظر مثلاً: فاروق القدومي في مقابلة أجراها معه زهير قصيباتي في «الحياة»، ١٩٩٣/١١/٤.

(١٣٠) عرفات في مقابلة مع «الحياة»، ١٩٩٤/١/١٩.

خاتمة

(١) الاقتباس من حسن البطل، أنظر: افتتاحية «فلسطين الثورة»، ١٩٩٢/٥/٣١.

(٢) مقتبس في:

Augustus Norton, *Amal and the Shi'a: Struggle for the Soul of Lebanon* (Austin, Tex., 1987), pp. 34-35.

(٣) أجرى المقابلة معه أحمد سيف، «خليل الوزير يقيّم مختلف مراحل النضال الفلسطيني»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٥٢ ـ ١٥٣، تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، ص ١٧.

(٤) Wolf, *Peasant Wars*, p. 273.

(٥) نايف حواتمه، «العمل بعد حرب تشرين لدحر الحل الاستسلامي التصفوي وانتزاع حق تقرير المصير» (ج.د.ت.ف.، ١٩٧٤)، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٦) «خليل الوزير يقيم»، ص ١٤.

(٧) محجوب عمر، «حرب رمضان الفلسطينية: الموقع والنتائج»، شؤون فلسطينية»، العدد ١١٩، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، ص ٧٨ ـ ٧٩.

(٨) في مقابلة مع «الحوادث»، ١٩٧٩/٥/١٨. أنظر النص في «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٩»، ص ٢٦٨.

(٩) في مقابلة مع «اليوم السابع» (باريس)، ١/٢/١٩٨٨.

(١٠) تتضح أوجه الشبه في:

Hanna Batatu, «The Egyptian, Syrian, and Iraqi Revolutions: Some Observations on their Underlying Causes and Social Character,» (Washington, D.C., 1983).

(١١) مقتبس في:

Ian S. Lustick, *Unsettled States, Disputed Lands: Britain and Ireland, France and Algeria, Israel and the West Bank-Gaza* (New York, Ithaca, 1993), p. 441.

(١٢) جاء اعتراف صريح بالطابع الدولاني لمؤسسات م.ت.ف. مثلاً، من قبل الأمين العام المساعد للحزب الشيوعي الفلسطيني، سليمان النجاب، في «الهدف»، ٢٨/١/١٩٩٠. الاقتباس من تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، «الوضع الفلسطيني الراهن»، ص ٥٦ ـ ٥٧. تم تبني وجهات نظر مماثلة، مثلاً، في تقرير الحزب الشيوعي الفلسطيني ـ القيادة الموقتة، «أزمة الثورة الفلسطينية: أسبابها وطرق معالجتها»، أيار/مايو ١٩٨٤، ص ١٥ ـ ١٧؛ غوشة، «الأزمة الراهنة للثورة الفلسطينية»، ص ١٢.

(١٣) Migdal, *Strong Societies and Weak States*, p. 27.

(١٤) هذه هي المناقشة التي طرحت في:

Gershon Shafir, *Land, Labor and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882-1914* (Berkeley, 1996).

(١٥) Barnett, *Confronting the Costs of War*, p. 67.

(١٦) Shafir, *Land, Labor and the Origins*, pp. 4-5.

(١٧) بشأن البحث في هذه الأفكار، أنظر: يزيد صايغ، «موقع الكفاح المسلح والانتفاضة في إطار النضال الوطني الفلسطيني»، «شؤون عربية»، العدد ٦٧، أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

(١٨) Wolf, *Peasant Wars*, pp. 188-189.

(١٩) Dunn, *Modern Revolutions*, p. 145.

(٢٠) بشأن مكانة الذاكرة، بالإشارة إلى الهند، أنظر:

Bhikhu Parekh, «Ethnocentricity of the Nationalist Discourse,» *Nations and Nationalism*, 1/i (March 1995), p. 40.

(٢١) Mao Zedong, *Report from Xunwu,* translated & introduced by Roger R. Thompson (Stanford, Calif., 1990).

(٢٢) Donna Divine, «The Dialectics of Palestinian Politics,» in Migdal et al., *Palestinian Society and Politics* (Princeton, 1980), pp. 214, 225.

(٢٣) مصطلح «الحركة الدائمة» استخدمه خليل الوزير، أنظر: «فلسطين الثورة»، ١٢/١٢/١٩٩٣.

(٢٤) أحد قادة فتح في مقابلة مع «الأسبوع العربي»، ٢٢/١/١٩٦٨. أنظر النص في: «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨»، ص ٢٩.

(٢٥) نزيه قوره، «المشروع الصهيوني في مواجهة أزمته الداخلية» (دمشق، ١٩٧٧).

(٢٦) الحسن، «عبقرية الفشل»، ص ١٥١.

(٢٧) ورد هذا التقويم لموقف بيغن المحتمل في:

Quandt, *Camp David*, p. 323.

(٢٨) بشأن تقويم التفكير الإسرائيلي، أنظر:

Yaniv, *Dilemmas of Security*, p. 89.

(٢٩) Schurman, *Ideology and Organization in Communist China*, p. 23.

(٣٠) الحسن، «عبقرية الفشل»، ص ١٤٨ ـ ١٤٩.

(٣١) James Mayall, *Nationalism and International Society* (Cambridge, 1990), p. 59.

المراجع

تم تنظيم المراجع بحسب الأقسام المدونة أدناه. فرُتِّبت المراجع الواردة في القسم الوثائقي حتى نهاية قسم «مقابلات منشورة (غير صحافية) مع مسؤولين فلسطينيين» تبعاً لتاريخ النشر. أمّا بقية الأقسام فنظمت على أساس ألفبائي تبعاً لاسم المؤلف أو المنظمة.

فتح (حركة التحرير الوطني الفلسطيني)

المواد التي لم تُسجل أدناه هي: بيانات القيادة العامة لقوات العاصفة؛ خطابات ياسر عرفات ورسائله السنوية؛ كراريس التدريب وما شابهها؛ دراسات تتعلق بالقوات المسلحة والأحزاب السياسية والمجتمع في إسرائيل. وقد رتبت المراجع بحسب التسلسل التاريخي لنشرها.

- فتح. «المذكرة المرفوعة من القيادة العامة لقوات العاصفة إلى رئيس وأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة في دورته الثانية». ٢٨ أيار/مايو ١٩٦٥.
- ـــــــ. «الثورة الفلسطينية: قضاياها وأبعادها». الكويت: دار القبس، لا تاريخ.
- ـــــــ. «عدو قوي ولكنه ليس أسطورياً». الكويت: دار القبس، إعادة نشر لحساب فتح، لا تاريخ.
- ـــــــ. «دراسات عن العدو». الكويت: دار القبس، إعادة نشر لحساب فتح، لا تاريخ.
- ـــــــ. «الثورة والعنف طريق التحرير». «دراسات وتجارب ثورية»، العدد ٣، لا ناشر، لا تاريخ.
- ـــــــ. «دراسات وتجارب ثورية». لا ناشر، لا تاريخ. مجموعة نصوص هي:
  - «أهداف ومبادئ وشعارات الثورة الفلسطينية».
  - «كيف تنفجر الثورة المسلحة، وكيف فجرت (فتح) الثورة الفلسطينية».
  - «تحرير الأقطار المحتلة وأسلوب الكفاح المسلح ضد الاستعمار المباشر».
- ـــــــ. «دراسات ثورية». لا ناشر، لا تاريخ. أعادت طباعتها منشورات الثورة، مجموعة نصوص هي:
  - «بيان حركتنا» [١٩٥٩].
  - «هيكل البناء الثوري» [١٩٥٩].
  - «الميلاد والمسيرة» [أوائل ١٩٦٧].
  - «الثورة الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي».
  - «الثورة الفلسطينية والثورة القومية الديمقراطية العربية».
  - «الثورة الفلسطينية والثورة العالمية».

● «الثورة واستراتيجية التحالف».
● «العمل السياسي بين الجماهير».
● «قوانين حرب الشعب».
● «حتى تكون ثائراً ممتازاً».

ـ ـــــ. «دروس وتجارب ثورية». لا ناشر، لا تاريخ. مجموعة نصوص هي:

● «المبادئ ـ الأهداف ـ الأسلوب».
● «كيف نطبق المبادئ الأساسية العشرة في التنظيم».
● «حول العضوية والقواعد الأساسية في التنظيم».
● «هيكل البناء الثوري».
● «المنهج في العمل الثوري».
● «كيف تتفجر الثورة الشعبية المسلحة».

ـ ـــــ. «الجلسات الحركية» ١ ـ ١٢. لا ناشر، لا تاريخ [أوائل ١٩٦٨]. مجموعة نصوص هي:

● «معنى العضوية ومستلزماتها ومفهوم الجلسة الحركية ومستلزماتها».
● «نبذة تاريخية عن الحركة».
● «بيان حركتنا».
● «مبادئ وأهداف وشعارات الحركة».
● «حقوق وواجبات العضو الأساسية».
● «لماذا أنا فتح ـ البرنامج الأول».
● «لماذا أنا فتح ـ البرنامج الثاني».
● «لماذا أنا فتح ـ البرنامج الثالث».
● «لماذا أنا فتح ـ البرنامج الرابع».
● «كفاحنا المسلح وجدواه ـ وكيف يجب أن نفهم مسيرته».
● «ثورتنا والمضمون الاجتماعي».
● «ثورتنا والحزبية».

ـ ـــــ. «القواعد العشر الأساسية في التنظيم». لا مكان: منشورات الثورة، لا تاريخ.

ـ ـــــ. «حوار حول القضايا الأساسية للثورة». الكويت: القبس لحساب فتح، لا تاريخ. مقابلة مع صلاح خلف، نشرت في مجلة «الطليعة»، القاهرة، أواخر ١٩٦٩.

ـ ـــــ. «من منطلقات العمل الفدائي: تحرير الأقطار المحتلة». الكويت: دار القبس، أعيدت طباعته لحساب فتح، لا تاريخ [١٩٦٥]. مجموعة نصوص هي:

● «فتح تبدأ النقاش».

● «بيان التوقيت».
● «نضالنا القطري».
● «بيان إلى الصحفيين».
● «ثورتنا المسلحة والمضمون الاجتماعي».
● «تحرير الأقطار المحتلة وأسلوب الكفاح ضد الاستعمار المباشر» [أوائل ١٩٦٧].

ـ ــــــ. «معنى الاستشهاد في حركة فتح». مركز الإعلام، لا تاريخ [١٩٦٨ أو ١٩٦٩].

ـ ــــــ. «فتح في خدمة الشعب». مكتب التعبئة والتنظيم، لا تاريخ [١٩٦٩].

ـ ــــــ. «التجربة الصينية، التجربة الفيتنامية، التجربة الكوبية». الكويت: دار القبس لحساب فتح، لا تاريخ.

ـ ــــــ. «دراسات عسكرية». ١٩٦٩.

– Fateh. *Political and Armed Struggle*. Amman: Fateh Information Office, 1969.

– ——. *Revolution Until Victory*. n.p., n.d. [1969].

ـ ــــــ. «أربع معارك كبيرة لقوات العاصفة». عمان: لا ناشر، ١٩٦٩.

ـ ــــــ. «الكتاب السنوي ١٩٦٨». عمان: فتح، ١٩٦٩.

ـ ــــــ. «الكتاب السنوي لحركة فتح، ١٩٦٩». عمان: فتح، ١٩٧٠.

ـ ــــــ. «اليقظة الثورية: المناضل الأسير والمسلك الثوري». مكتب الإعلام والتنظيم، لا تاريخ [١٩٧٠ تقريباً].

ـ ــــــ. «عش النسور: قصة معركة العرقوب في ١٢ و١٣ أيار ١٩٧٠». فتح.

ـ ــــــ. «كفاحنا المسلح بين النظرية والتطبيق». الإعلام المركزي، حزيران/يونيو ١٩٧٠.

ـ ــــــ. «قواعد المسلكية الثورية». لا ناشر، لا تاريخ. أعادت طباعته منشورات الثورة.

ـ ــــــ. «من أجل مسيرة فتحوية ظافرة». دراسات ثورية ٤. مكتب التعبئة والتنظيم، ١٩٧٢.

ـ ــــــ. «حرب الأيام الأربعة: المقاتل الفلسطيني من الكرامة. . . . إلى العرقوب». الإعلام المركزي، ١٩٧٢.

ـ ــــــ. «متطلبات وقواعد العمل لتحقيق الاستراتيجية السياسية العامة لحركة التحرير الوطني الفلسطيني 'فتح' من خلال التنظيم». لا تاريخ [١٩٧٤ أو بعدها].

ـ ــــــ، اللجنة التحضيرية للمؤتمر الحركي العام الرابع. «التحليل السياسي الشهري». دراسات ثورية ٢، ج ١ (من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ إلى آذار/مارس ١٩٧٥).

ـ الوزير، خليل. «الكرامة الجديدة». كرّاس، نيسان/أبريل ١٩٧٧.

ـ فتح. «انعزاليو بغداد! الحوار. . . نعم، اللاحوار. . . نعم أيضاً». دائرة التعبئة والتوجيه، تعميم رقم ٣٤، لا تاريخ [تموز/يوليو ١٩٧٨].

- ـــــــ. «مذكرة من حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) إلى الحكومة العراقية»، رداً على تصريح لمسؤول حكومي عراقي وناطق باسم حزب البعث إلى «النهار العربي والدولي»، ١٩٧٨.
- ـــــــ. «في استراتيجية العمل داخل الأرض المحتلة». القطاع الغربي في حركة فتح. لا ناشر، لا تاريخ [١٩٨٢، قبل حزيران/يونيو].
- ـــــــ. «دروس في المسيرة الثورية» (نص غير رسمي كتبه سجناء سابقون في الأراضي المحتلة). لا ناشر، لا تاريخ [١٩٨٣].
- ـــــــ. «فن المواجهة». كراس رقم ١. لا مكان: منشورات الانتماء، ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤.
- أبو غربية، عثمان. «التنظيم بين النظرية والتطبيق في تجربتنا». لا ناشر، لا تاريخ [١٩٨٤].

حركة القوميين العرب (ح.ق.ع.)

يتضمن هذا الجزء مجلة «العروة الوثقى». وقد رتبت المراجع بحسب التسلسل التاريخي لنشرها.

- «العروة الوثقى». المجلة الشهرية للحركة في الجامعة الأميركية في بيروت، الأعداد خلال الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٢.
- زريق، قسطنطين. «معنى النكبة». بيروت: لا ناشر، ١٩٥٦. كتب النص الأصلي سنة ١٩٤٨.
- الهندي، هاني والحكم دروزة. «إسرائيل: فكرة، حركة، دولة». بيروت: دار الفجر الجديد، ١٩٥٨.
- ح.ق.ع. «العراق وأعداء الوحدة». لبنان: لا ناشر، ١٩٥٩.
- ـــــــ. «الوحدة: ثورة... ومسؤولية». لا مكان: منشورات حركة القوميين العرب، ١٩٥٩.
- دروزة، الحكم وحامد الجبوري. «مع القومية العربية». بيروت: دار الفجر الجديد، الطبعة الرابعة، ١٩٦٠.
- ـــــــ. «الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية». لا مكان، ١٩٦١.
- إبراهيم، محسن. «في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي». لا مكان: منشورات حركة القوميين العرب، لا تاريخ [على الأرجح خلال ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣].
- ـــــــ. «مناقشات حول نظرية العمل العربي الثوري». بيروت: دار الفجر الجديد،

.١٩٦٣

- ح.ق.ع. «بعد العدوان الاستعماري الصهيوني: الثورة العربية أمام معركة المصير». تقرير سياسي صادر عن الدورة الموسعة للجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب في نهاية تموز/ يوليو ١٩٦٧.
- ـــــــ. «استراتيجية العمل الثوري الفلسطيني كما تفهمها القيادة الفلسطينية لحركة القوميين العرب». آب/أغسطس ١٩٦٧.
- ـــــــ. «معالم استراتيجية العمل الفلسطيني والوضع التنظيمي في المجال الفلسطيني». آب/أغسطس ١٩٦٧.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (ج.ش.ت.ف.)

لا تتضمن قائمة المراجع أدناه مواد التثقيف الحزبي، أو خطابات جورج حبش التي أعيد نشرها كوثائق رسمية منفصلة.

- ج.ش.ت.ف. «البيان السياسي». بيان تأسيسي صدر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧.
- ـــــــ. «التقرير السياسي الأساسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين». آب/أغسطس ١٩٦٨.
- ـــــــ. «التقرير السياسي والتنظيمي والعسكري للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين». شباط/ فبراير ١٩٦٩.
- ـــــــ. «الاستراتيجية العسكرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، ١٩٦٩.
- PFLP. *A Strategy for the Liberation of Palestine*. Amman: PFLP Information Department, 1969.
- ـــــــ. «الجبهة الشعبية والعمليات الخارجية: مناقشات». بيروت، لا تاريخ.
- ـــــــ. «لماذا؟ ضربات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ضد المؤسسات الإسرائيلية والصهيونية والإمبريالية في الخارج». لا تاريخ [نهاية ١٩٦٩ تقريباً].
- ـــــــ. «المقاومة ومعضلاتها». بيروت: الهدف، لا تاريخ [١٩٧٠].
- ـــــــ. «على طريق الثورة الفلسطينية». بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠. مجموعة نصوص هي:
  - «الاستراتيجية السياسية للجبهة الشعبية».
  - «الاستراتيجية التنظيمية للجبهة الشعبية».
  - «نحو التحول إلى تنظيم بروليتاري ثوري».
  - «الجبهة الشعبية والوحدة الوطنية الفلسطينية».
  - «الثورة والعمال».

● «بيان سياسي للجبهة بمناسبة مرور ثلاث سنوات على هزيمة حزيران».
ـ ـــــ. «نحو التحول إلى تنظيم بروليتاري ثوري». دائرة الإعلام، نيسان/أبريل ١٩٧٠.
ـ ـــــ. «لماذا تشترك الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في المجلس الوطني الفلسطيني السابع وبشكل رمزي؟». بيان صادر في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٠.
ـ ـــــ. «الكادحون والثورة الفلسطينية». خطابان لجورج حبش في أيار/مايو ١٩٧٠. بيروت: كتب الهدف ٣، لا تاريخ [١٩٧٠].
ـ الزبري، مصطفى. «هزيمة حزيران وانطلاق المقاومة». بيروت، كتب الهدف ٤، لا تاريخ [حزيران/يونيو ١٩٧٠].
ـ حبش، جورج. «الثورة والعمال». عمان: دائرة الإعلام المركزي، ١٩٧٠.
ـ ج.ش.ت.ف. «مشاريع لتنظيم نشاط المقاومة الفلسطينية في لبنان». مقدم إلى اللجنة السياسية المركزية للفلسطينيين في لبنان. لا ناشر، تموز/يوليو ١٩٧٠.
ـ ـــــ. «رد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على مؤامرة الاستسلام». لا ناشر، تموز/ يوليو ١٩٧٠.
ـ ـــــ. «الفكر العسكري للجبهة الشعبية: حديث للهدف من أبو همام». بيروت، لا تاريخ [١٩٧٠].
ـ ـــــ. «الجبهة... وقضية الانشقاق». بيروت: لجنة الإعلام المركزية لـ ج.ش.ت.ف.، ١٩٧٠.
– PFLP. *Military Strategy of the PFLP*. Beirut: PFLP Information Department, 1970.
– ——. *Palestine: Towards A Democratic Solution*. Beirut: PFLP Information Department, 1970.
ـ ـــــ. «رحلة الاستسلام من قرار مجلس الأمن إلى مشروع روجرز». ١٩٧٠.
ـ ـــــ. «الثورة وقضية تحرر المرأة». لا مكان: دائرة الإعلام التابعة لـ ج.ش.ت.ف.، ١٩٧٠.
ـ ـــــ. «دراسة حول ملخص الرؤية السياسية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في مرحلة ما بعد أيلول (سبتمبر)». مقتطفات أعيد نشرها في «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١»، ص ٧٧٢ ـ ٧٧٩.
ـ ـــــ. «مشروع برنامج التنظيم الطلابي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين». نيسان/أبريل ١٩٧١.
– PFLP. *Hands off the Militia!*. Beirut: PFLP Information Department, 1971.
ـ ـــــ. «مهمات المرحلة الجديدة». التقرير السياسي للمؤتمر الوطني الثالث. آذار/مارس

.١٩٧٢

ـ ـــــ. «حول المؤتمر الوطني الثالث». بيان صادر عن جورج حبش في ١٤ آذار/مارس ١٩٧٢.

ـ ـــــ. «الوحدة الوطنية الفلسطينية». لا تاريخ [تقريباً سنة ١٩٧٣].

ـ أبو شريف، بسام. «نعم للقتال... لا... للتسوية الاستسلامية». لا ناشر، لا تاريخ [١٩٧٣ ـ ١٩٧٤].

ـ حبش، جورج. «النهج الثوري في مواجهة الأحداث». بيروت: مكتب الإعلام المركزي التابع لـ ج.ش.ت.ف.، ١٩٧٤.

ـ ـــــ. «النهج الثوري في مواجهة التحديات». بيروت: لجنة الإعلام المركزية التابعة لـ ج.ش.ت.ف.، نيسان/أبريل ١٩٧٤.

ـ ج.ش.ت.ف. «البديل الثوري لمشروع الدولة الفلسطينية التصفوي». بيروت: دائرة الإعلام المركزي التابعة للجبهة، ١٩٧٤.

ـ ـــــ. «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تعلن انسحابها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية». ١٩٧٤.

ـ ـــــ. «سجل الخالدين». الجزء الأول ـ سجل الشهداء في الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٧٠. بيروت: الإعلام المركزي للجبهة، لا تاريخ.

ـ ـــــ. «سجل الخالدين». الجزء الثاني ـ سجل الشهداء في الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٤. بيروت: الإعلام المركزي للجبهة، لا تاريخ.

ـ الزعتر، أحمد (تحرير). «تل الزعتر: الرمز والأسطورة». بيروت: اللجنة السياسية الإعلامية المركزية، لا تاريخ [نهاية ١٩٧٦ أو ١٩٧٧ تقريباً].

ـ ج.ش.ت.ف. «ثورة مستمرة لإقامة المجتمع الديمقراطي في فلسطين». الذكرى العاشرة لانطلاقة الجبهة. [بيروت]: دائرة الإعلام المركزي، ١٩٧٧.

ـ ـــــ. «عشر سنوات من النضال: تقييم للوضع الراهن وآفاقه». تقرير داخلي للمكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧. أعيد نشره في سلسلة الأوراق الحمراء، رقم ٢٧. القدس، ١٩٨٠.

ـ حبش، جورج. «خطابات ومقالات ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩». سلسلة الأوراق الحمراء، رقم ٣٦. لا ناشر، لا تاريخ [١٩٧٩].

ـ ج.ش.ت.ف. «مناقشة لتقرير التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية». منشورات الهدف، رقم ١١، دار الهدف، لا تاريخ [خريف ١٩٧٩].

ـ ـــــ. «العلاقة مع النظام الأردني إلى أين؟». دار الهدف، ١٩٧٩.

ـ حبش، جورج. «مستجدات الوضع العربي ومتطلبات مواجهة الحلف الإمبريالي الصهيوني

الرجعي». دار الهدف، نيسان/أبريل ١٩٨٠.
- ج.ش.ت.ف. «مشروع برنامج لتطبيق الوحدة الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة». قُدِّم إلى المجلس الوطني الفلسطيني الخامس عشر في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠.
- ــــــ. «برنامج التدريب العسكري». بيروت: ج.ش.ت.ف.، ١٩٨١.
- ــــــ. «البيان السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع». بيروت: ج.ش.ت.ف.، نيسان/أبريل ١٩٨١.
- ــــــ. «النظام الداخلي». دائرة الإعلام، ١٩٨١.
- ــــــ. «التقرير التنظيمي العسكري المالي». المؤتمر الوطني الرابع. نيسان/أبريل ١٩٨١.
- ــــــ. «التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع ـ نيسان ١٩٨١». بيروت: ج.ش.ت.ف.، الطبعة الأولى، ١٩٨١.
- ــــــ. «تقرير اللجنة المركزية العامة». دورة شباط/فبراير ١٩٨٢.
- ــــــ. «وضوح الرؤية». تقرير اللجنة المركزية. ٣ شباط/فبراير ١٩٨٣.
- ــــــ. «التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع ـ نيسان ١٩٨١». الطبعة الثانية، تموز/يوليو ١٩٨٣.
- ــــــ. «حول الحرب الأخيرة في لبنان». تقرير اللجنة المركزية. دائرة الإعلام المركزي، آذار/مارس ١٩٨٣.
- حبش، جورج. «حول حرب لبنان ونتائجها». دائرة الإعلام المركزي، آذار/مارس ١٩٨٣.
- ج.ش.ت.ف. «التقرير السياسي الصادر عن اللجنة المركزية في دورتها الرابعة حول حرب لبنان». دائرة الإعلام المركزي، آذار/مارس ١٩٨٣.
- ــــــ. «الاستراتيجية السياسية والتنظيمية». دائرة الإعلام المركزي. دمشق: منشورات الهدف، الطبعة الرابعة، ١٩٨٣.
- ــــــ (مع ج.د.ت.ف.). «برنامج الوحدة والإصلاح»، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣.
- ــــــ. «حول خروقات اليمين الفلسطيني لاتفاق عدن ـ الجزائر». الإعلام المركزي، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤.
- حبش، جورج. «أزمة الثورة الفلسطينية: الجذور والحلول». بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٥.
- ج.ش.ت.ف. «موضوعات في حرب الشعب». ج٢، لا تاريخ [١٩٨٩ تقريباً].
- الدسوقي، ماهر (تحرير). «المؤتمر الخامس». القدس: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣.

- ج.ش.ت.ف. «مشروع وثائق المؤتمر الوطني السادس (الوثيقة المنهجية الفكرية، نحو رؤية سياسية ـ تنظيمية جديدة للمرحلة، وثيقة النظام الداخلي)». اللجنة المركزية العامة، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين/الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (ج.ش.د.ت.ف./ج.د.ت.ف.)

لا تتضمن القائمة أدناه مواد التثقيف الحزبي.

- ج.د.ت.ف. «حركة المقاومة الفلسطينية في واقعها الراهن: دراسة نقدية». قدّم لها نايف حواتمه. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩.
- ــــــ. «حول العفوية والنظرية في العمل الفدائي الفلسطيني». ١٩٦٩.
- ــــــ. «المقاومة الفلسطينية والأوضاع العربية». مذكرة قدمت للمجلس الوطني السادس المنعقد في القاهرة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩.
- ــــــ. «حملة أيلول: دروس ونتائج». الأردن: ج.ش.د.ت.ف.، لا تاريخ [تقريباً ١٩٧١].
- ــــــ. «الموضوعات السياسية، صادرة عن المجلس الوطني العام الأول، 'الكونفرنس'، تشرين الأول ١٩٧١». الطبعة الداخلية الثالثة، ١٩٧٢.
- ــــــ. «النظام الداخلي». ١٩٧٢.
- ــــــ. «صقور التحرير والثورة الفلسطينية: يوم فلسطين في بيسان». لجنة الإعلام المركزية، ١٩٧٥.
- حواتمه، نايف. «العمل بعد حرب تشرين لدحر الحل الاستسلامي التصفوي وانتزاع حق تقرير المصير». ج.د.ت.ف.، ١٩٧٤.
- ج.د.ت.ف. «البرنامج السياسي». النص المعدل والمقر من اللجنة المركزية في الربع الأخير من سنة ١٩٧٥.
- حواتمه، نايف وياسر عبد ربه. «ضد الغزو السوري: كل الطاقات إلى جبهة القتال حتى سحق المؤامرة». منشورات ج.د.ت.ف.، ١٩٧٦.
- ــــــ. «الثورة وحق تقرير المصير والدولة المستقلة». بيروت: ج.د.ت.ف.، لا تاريخ [١٩٧٧].
- DFLP. *The Palestinian Revolution: The Right to Self-Determination and the Palestinian State,* DFLP Department of International Relations, n.d. [1977].
- ج.د.ت.ف. «من أجل إنجاح حملة التصدي والصمود». الإعلام المركزي، ١ كانون

الأول/ ديسمبر ١٩٧٧.
- ـــــــ. «لتتحد القوى الوطنية والتقدمية الفلسطينية والعربية لدحر العدوان وهزيمة الثالوث الإمبريالي ـ الصهيوني ـ العربي الرجعي». التقرير الصادر عن الدورة السابعة للجنة المركزية الثانية، النصف الثاني من تموز/ يوليو ١٩٧٨.
- ـــــــ. «الوضع السياسي الراهن ومهماتنا». تقرير سياسي صادر عن اللجنة المركزية، أواخر تموز/ يوليو ١٩٧٨.
- ـــــــ. «الوضع الراهن ومهام الثورة وحركة التحرر والتقدم العربية». تقرير سياسي صادر عن اللجنة المركزية، منتصف تموز/ يوليو ١٩٧٩.
- ـــــــ. «الأوضاع الراهنة ومهمات الثورة الفلسطينية وحركة التحرر العربية». تقرير سياسي صادر عن الدورة التاسعة للجنة المركزية، تموز/ يوليو ١٩٨٠.
- ـــــــ. «البرنامج السياسي»، كما أقره المؤتمر الوطني الثاني، أيار/ مايو ١٩٨١، لجنة الإعلام المركزية والعلاقات الدولية التابعة للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
- ـــــــ. «النظام الداخلي»، كما أقره المؤتمر الوطني الثاني، أيار/ مايو ١٩٨١.
- ـــــــ. «التقرير النظري والسياسي والتنظيمي». بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١.
- حواتمه، نايف. «ما العمل بعد قمة عرب عمان؟». كانون الثاني/ يناير ١٩٨١.
- ج.د.ت.ف. «نحو مجابهة شاملة للهجوم الأميركي ـ الصهيوني على الوطن العربي وإحباط مشروع الحكم الذاتي». تقرير سياسي للجنة المركزية، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢.
- حواتمه، نايف. «قضايا الثورة الفلسطينية والمرحلة الجديدة بعد الغزو الإسرائيلي للبنان ومعركة بيروت». منشورات ج.د.ت.ف.، نيسان/ أبريل ١٩٨٣.
- ج.د.ت.ف. (مع ج.ش.ت.ف.). «برنامج الوحدة والإصلاح». ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣.
- ـــــــ. «أزمة منظمة التحرير الفلسطينية: تحليل ونقد الجذور والحلول». نيقوسيا: منشورات THA، لا تاريخ [نهاية ١٩٨٣].
- ـــــــ. «القوات المسلحة الثورية: اللائحة الداخلية». لا مكان: ج.د.ت.ف.، ١٩٨٦.
- ـــــــ. تقرير بلا عنوان قدمته الأقلية إلى اجتماع اللجنة المركزية في نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨ [أعده ياسر عبد ربه وممدوح نوفل وصالح رأفت وعدد من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية].
- ـــــــ. «بلاغ صادر عن أعمال اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين». أوائل آذار/ مارس ١٩٩٠ [يمثل جناح ياسر عبد ربه].
- ـــــــ. «حول نتائج أعمال الدورة الكاملة للجنة المركزية». تعميم إلى كل مؤسساتنا الحزبية، ١٠ آذار/ مارس ١٩٩٠ [صادر عن المكتب السياسي ويمثل جناح نايف حواتمه].

- ــــــ. «تعميم داخلي حول نتائج دورة اللجنة المركزية لحزبنا». منتصف آذار/مارس ١٩٩٠ [صادر عن المكتب السياسي المنتخب من اللجنة المركزية، ويمثل جناح ياسر عبد ربه].
- عبد ربه، ياسر. رسالة إلى الأمين العام نايف حواتمه، ١٧ آذار/مارس ١٩٩٠ [أعيدت طباعتها كتعميم داخلي محدود التوزيع].
- نوفل، ممدوح. رسالة إلى رفيق غير مسمّى [الأرجح إلى نايف حواتمه]، ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ [أعيدت طباعتها كتعميم داخلي محدود التوزيع].
- ــــــ. «مراجعة وتقييم لدور المكتب السياسي في تنفيذ قرارات اللجنة المركزية خلال ثلاثة أشهر». ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠.
- ج.د.ت.ف. «قضايا التجديد الديمقراطي: الوثائق السياسية والتنظيمية المقدمة إلى اجتماع اللجنة المركزية، ١٥ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس ١٩٩٠». لا ناشر، لا تاريخ [١٩٩١].

التحالف الديمقراطي (١٩٨٣ ـ ١٩٨٤)

- التحالف الديمقراطي. «برنامج الوحدة والإصلاح الديمقراطي في منظمة التحرير الفلسطينية». القيادة المشتركة للجبهتين، ١٩٨٣.
- ــــــ. «النص الكامل لوثائق اتفاق عدن ـ الجزائر بين التحالف الديمقراطي واللجنة المركزية لحركة فتح». لا تاريخ [١٩٨٤].
- ــــــ. «رد التحالف الديمقراطي على بيان التحالف الوطني حول: اتفاق عدن ـ الجزائر». ١٩٨٤.
- حواتمه، نايف وجورج حبش. «القيادة المشتركة: ضمانة وحدة منظمة التحرير وخطها الوطني». منشورات القيادة المشتركة للجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، تموز/يوليو ١٩٨٤.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة (ج.ش. ـ ق.ع.)

- ج.ش. ـ ق.ع. «بيان سياسي حول طرد شباب الثأر (حركة القوميين العرب)». كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨ [حُدد تاريخه خطأً على أنه كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧].
- جبريل، أحمد. «العرقوب بين إغارتين». ج.ش. ـ ق.ع.، ١٩٧٢.
- ــــــ. «أزمة حركة المقاومة: نقد ذاتي». محاضرة ألقيت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢، ج.ش. ـ ق.ع.، ١٩٧٢.
- ــــــ. «البرنامج السياسي»، الذي أقره المؤتمر العام الرابع، ٢٠ ـ ٢٧ آب/أغسطس

.١٩٧٣
- ــــــ. «الدويلة الفلسطينية: بين القبول والرفض». الإعلام المركزي، ١٩٧٥.
- ــــــ. «أحمد جبريل عن الرفض والقبول». بيروت: إعلام ج.ش. ـ ق.ع.، ١٩٧٧.
- ــــــ. «الواقع الراهن والخروج من المأزق». سلسلة مقابلات مع أحمد جبريل. ١٩٧٧.
- ج.ش. ـ ق.ع. «أسس العمل التنظيمي». دائرة التنظيم المركزي، قسم التمهيد والدراسات التنظيمية. لا مكان [بيروت]، ١٩٧٩.
- شرورو، فضل. «دعوة لتنشيط الذاكرة، دعوة للتمسك بالمنطلقات». لا ناشر، لا تاريخ [١٩٨٤ ـ ١٩٨٥].

جبهة التحرير الفلسطينية

- جبهة التحرير الفلسطينية. «كيف نفهم الخلافات داخل الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة». تعميم داخلي، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦.
- ــــــ. «التقرير السياسي والبرنامج السياسي». وثائق المؤتمر الوطني العام السادس من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩.
- ــــــ. «حول الواقع الراهن ومهماتنا المرحلية». لا تاريخ [أواسط ١٩٨٠].

جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

- جبهة النضال الشعبي الفلسطيني. «التسوية من خلال مؤتمر جنيف وقرار ٢٤٢». دائرة الثقافة والإعلام المركزي، ١٩٧٤.
- ــــــ. «المنطلقات النظرية والسياسية والتنظيمية». كما عدلها وأقرها المؤتمر العام السادس المنعقد خلال الفترة ١٧ ـ ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٧٩.
- ــــــ. «التبعية الثقافية والإعلامية ودورها في تمرير مشروعات التسوية». ١٩٧٩.
- PPSF. *The Theoretical, Political and Organizational Tenets*. Central Information Committee, n.d. [1979].
- ــــــ. «التقرير السياسي». صادر عن المؤتمر العام السادس المنعقد خلال الفترة ١٧ ـ ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٧٩. دائرة الثقافة والإعلام المركزي، ١٩٧٩.
- ــــــ. «المنطلقات: النظرية والسياسية والتنظيمية». كما عدلها وأقرها المؤتمر العام السادس (١٧ ـ ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٧٩). دائرة الثقافة والإعلام المركزي، الطبعة الثانية، ١٩٨٠.
- ــــــ. «التقرير السياسي والتنظيمي». صادر عن المؤتمر العام السابع المنعقد خلال الفترة ١٠ ـ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢.

ـ ــــــ. «النظام الداخلي». كما عدله وأقره المؤتمر العام السابع المنعقد خلال الفترة ١٠ ـ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢.
ـ ــــــ. «التقرير السياسي الصادر من اللجنة المركزية في دورة انعقادها الرابعة». دائرة الثقافة والإعلام المركزي، نيسان/أبريل ١٩٨٣.
ـ غوشة، سمير. «الأزمة الراهنة للثورة الفلسطينية: الجذور والحلول». لا تاريخ [١٩٨٣ تقريباً].
ـ جبهة النضال الشعبي الفلسطيني. «التقرير السياسي». الصادر عن المؤتمر العام الثامن. ١٩٨٨.

جبهة التحرير العربية (ج.ت.ع.)

ـ ج.ت.ع. «البيان السياسي». لا ناشر، لا تاريخ (١٩٦٩، بيان إعلان تأسيس ج.ت.ع.).
ـ ــــــ. «العمل الفدائي وتحديات الوضع اللبناني». ١٩٧٢.
ـ «البعث والقضية الفلسطينية: بيانات ومواقف، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٥». بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥.
ـ ج.ت.ع. «جبهة التحرير العربية لماذا... وما هي؟». بيروت: منشورات الثائر العربي، الطبعة الثانية، ١٩٧٦.
ـ ــــــ. «جبهة التحرير العربية أو التجربة القومية في العمل الفدائي». لا ناشر، لا تاريخ.
ـ ــــــ. «حول الوحدة الوطنية الفلسطينية». بيروت: منشورات الثائر العربي، ١٩٧٦.

منظمة الصاعقة (طلائع حرب التحرير الشعبية) وحزب البعث

ـ حزب البعث. «نشرة داخلية سرّية حول سياسة الحزب الفلسطينية ومؤتمرات القمة». العدد ٨/٤، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥.
ـ ــــــ. «مقررات المؤتمر القومي التاسع». عقد في النصف الثاني من أيلول/سبتمبر ١٩٦٦.
ـ الصاعقة. «نحو فهم علمي وثوري لماهية الثورة في الأرض المحتلة السياسية والطبقية على الصعيدين القومي والأممي». لا ناشر، لا تاريخ [ربما ١٩٧٠].
ـ محسن، زهير. «النضال الوطني الفلسطيني في مواجهة التحديات الجديدة». مكتب الإعلام، ١٩٧٤.
ـ الصاعقة. «شهداء الصاعقة في حرب تشرين». [دمشق]: منشورات الطلائع، دائرة الإعلام، ١٩٧٦.

لا تتضمن القائمة أدناه الوثائق الصادرة عن م.ت.ف. أو المجلس الوطني الفلسطيني التي وردت في المصادر نقلاً عن كتب ومجلات. ولا تتضمن وثائق ج.ت.ف. الواردة هنا المراسلات والمذكرات الداخلية.

- «المؤتمر الفلسطيني الأول». كراس، لا تاريخ [١٩٦٥].
- مجموعة نصوص (أعيد نشرها في تونس بعد سنة ١٩٨٢)، هي:
  - «الميثاق الوطني الفلسطيني».
  - «النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية».
  - «اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الفلسطيني».
- «المذكرة العسكرية المقدمة إلى مؤتمر الملوك والرؤساء العرب». وثيقة مسجلة تحت رقم ٣ [أيلول/سبتمبر ١٩٦٤].
- «مشروع القيادة العربية الموحدة العسكري المقدم إلى مؤتمر القمة العربي الثاني على ضوء المشروع العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية». مكتب القائد الأعلى للقيادة العربية الموحدة، المرجع ١٤٢، ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤، مسجل كملحق رقم ٢.
- «مشروع الخطة العسكرية لتشكيل جيش التحرير الفلسطيني». اللجنة العسكرية ـ م.ت.ف.، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤.
- «محضر مباحثات اللجنة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية مع الجمهورية العربية السورية بتاريخ ٦/١٢/٦٤». مسجل كملحق رقم ٥.
- «قانون التجنيد الإجباري». مسجل كملحق رقم ١٣.
- «محضر مباحثات اللجنة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية مع الجمهورية العربية السورية الفترة من ٢٢/٣/٦٥ ـ ٢٩/٣/١٩٦٥». مسجل كملحق رقم ٦.
- «تقرير عن المباحثات مع الجمهورية العربية المتحدة». مسجل كملحق رقم ٤ [أوائل أيار/مايو ١٩٦٥ تقريباً].
- «محضر المباحثات مع الجمهورية العربية السورية، والتوقيع على العقد رقم ٢/س بتاريخ ٥/٥/٦٥». مسجل كملحق رقم ٨.
- «العقد رقم ٤/س المبرم مع الجمهورية العربية السورية بتاريخ ١٦/٥/٦٥». مسجل كملحق رقم ٩.
- «تقرير مرفوع من قيادة جيش التحرير الفلسطيني إلى اللجنة التنفيذية عن المدة ٢٤/٨/٦٤ ـ ٢٢/٥/٦٥».
- «التقرير العام المقدم إلى اللجنة التنفيذية عن المدة ٢٤/٨/٦٤ ـ ٢٢/٥/٦٥».

- «تقرير نجاح المرحلة الأولى من إنشاء جيش التحرير الفلسطيني عن الفترة من ٢٤/٨/١٩٦٤ إلى ١٥/٨/١٩٦٥».
- «ملحق تقرير لبنان: معلومات عن حركة تحرير فلسطين (فتح)». كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥.
- «تقرير مرفوع من قيادة جيش التحرير الفلسطيني إلى القيادة الموحدة العربية لجيوش الدول العربية عن الفترة من ١٨/٩/١٩٦٤ إلى ١/٦/١٩٦٥».
- «الخطة النهائية لإنشاء جيش التحرير الفلسطيني» [مجموعة وثائق مختلفة متبادلة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤]. مسجلة كملحق رقم ٣.
- «محضر المباحثات مع الجمهورية العراقية» [شباط/فبراير ١٩٦٥]. مسجل كملحق رقم ١٠.
- «العقد رقم ١/س مع الجمهورية العربية السورية بتاريخ ٢٩/٣/١٩٦٥».
- «محضر المباحثات مع دولة الكويت» [آذار/مارس ١٩٦٥]. مسجل كملحق رقم ١١.
- «تقرير عن المباحثات مع المملكة الأردنية الهاشمية» [آذار/مارس ١٩٦٥]. مسجل كملحق رقم ١٢.
- «مشروع خطة لتشكيل وحدات جيش التحرير الفلسطيني في المرحلة الثانية (عام ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧) في أراضي الجمهورية العربية السورية». ج.ت.ف. مكتب الإدارة العسكرية، فرع التنظيم والإدارة، رقم ٧٥٩/و/١، ٧ آب/أغسطس ١٩٦٥.
- «تقرير نجاح المرحلة الأولى والثانية، ١/٩/١٩٦٥ ـ ١/٣/١٩٦٦، إلى القيادة العامة لجيوش الدول العربية».
- «تقرير نجاح المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من خطة إنشاء جيش التحرير الفلسطيني عن الفترة من ١/٩/٦٥ إلى ١/٥/١٩٦٦ مرفوع إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية».
- «اتفاقية بشأن تشكيل وتسليح وحدات جيش التحرير الفلسطيني، ٢٢/٣/٦٦». مكتب رئيس أركان حرب القوات المسلحة [ج.ع.م.] المرجع ٤٢٩٦/٣٧٦٤.
- «نظام الموظفين الأساسي». المرجع ج هـ/١٩ ـ ٢٣٨١، ٢٣ آب/أغسطس ١٩٦٦.
- «المؤتمر المنعقد في منظمة التحرير الفلسطينية، ١٨/٢/١٩٦٧» [محاضر].
- «مؤتمر المقاومة الشعبية المنعقد بالقيادة العامة لجيش التحرير الفلسطيني ٢٢/٢/١٩٦٧» [محاضر].
- *Concerning the Democratic State in Palestine*. Beirut: Department of Information and National Guidance, n.d.

– Kadi, Leila. *Basic Political Documents of the Armed Resistance Movement.* Beirut: PLO Research Centre, 1969.

ـ ج.ت.ف. «المقاومة الفلسطينية والدروس المستفادة من الظروف التي مرت بها». قسم التثقيف والتوعية، فرع الشؤون العامة والتوجيه المعنوي. دمشق [شباط/فبراير] ١٩٧١.

ـ «الكفاح المسلح عام ١٩٧٤: تصاعد وترابط مع النضال السياسي» [بيروت]: الإعلام الموحد ـ م.ت.ف.، لا تاريخ.

ـ حميد، راشد. «مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤». بيروت: مركز الأبحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٧٥.

– *Palestinian Popular Culture Faced with Zionist Attempts at Arrogation.* n.p.: PLO Department of Information and National Guidance, Studies and Publications Section, September 1976.

ـ جهاز الأمن الثوري الموحد، قسم الإعلام. «الحملة ضد الشعب الفلسطيني في تشريعات وإعلام الجبهة اللبنانية بعد مؤتمري الرياض والقاهرة». لا تاريخ [١٩٧٧].

ـ الروسان، محمد توفيق. «مجموعة التشريعات الجزائية لمنظمة التحرير الفلسطينية ١٩٧٩». تونس: دار النشر للمغرب العربي، الطبعة الثانية، لا تاريخ [بعد ١٩٨٢].

ـ «محضر لقاء عدن في الفترة ما بين ٢٢/يونيو/١٩٨٤م إلى ٢٧/يونيو/١٩٨٤م». أصدره مكتب م.ت.ف. في عدن.

ـ «بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية». أعاد نشره مكتب إعلام فتح في الكويت، آذار/مارس ١٩٨٦.

ـ «البيان السياسي». م.ت.ف.، المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة (دورة الانتفاضة). الجزائر، ١٢ ـ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨.

ـ «إعلان الاستقلال». م.ت.ف.، المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة (دورة الانتفاضة). الجزائر، ١٢ ـ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨.

ـ نص مشروع الخطة، «مقترح لتوحيد الكفاح المسلح». محفوظات مكتب م.ت.ف. في عمان، الرقم المتسلسل ٣٣٩، لا مرجع، لا تاريخ.

الجبهة الوطنية الفلسطينية

يتعلق هذا الجزء بالجبهة الوطنية الفلسطينية التي أُلفت سنة ١٩٧٣ وبالجبهة الوطنية الفلسطينية الموسّعة التي أُلفت سنة ١٩٧٤. كما تم الرجوع إلى نشرات وبيانات متفرقة للجبهة الوطنية الفلسطينية، لم ترد هنا، وإلى بيانات لجنة التوجيه الوطني للفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠.

- الجبهة الوطنية الفلسطينية. «برنامج الجبهة الوطنية الفلسطينية في الأرض المحتلة». آب/أغسطس ١٩٧٣.
- ـــــ. «مؤشرات على الطريق». كانون الثاني/يناير ١٩٧٤.
- ـــــ. «معالم على الطريق». شباط/فبراير ١٩٧٥.

الشيوعيون الفلسطينيون

يتضمن هذا الجزء وثائق الحزب الشيوعي الأردني ذات الصلة بموضوعنا، ولا يتضمن المنشورات الصادرة بمناسبة ذكرى تأسيس الحزب أو التي تبحث في الموضوعات التاريخية والاجتماعية والسياسية التي لا تتصل مباشرة بالنضال الفلسطيني المعاصر.

- الحزب الشيوعي الأردني. «البرنامج المرحلي للحزب الشيوعي الأردني». آب/أغسطس ١٩٦٧.
- ـــــ. «الحزب الشيوعي الأردني في النضال من أجل صد العدوان الإمبريالي - الإسرائيلي وتصفيته». تقرير المكتب السياسي، الذي أقرته اللجنة المركزية للحزب بالإجماع في اجتماعها في أواخر آب/أغسطس ١٩٦٨.
- ـــــ. «التقرير السياسي للكونفرنس الحزبي». نيسان/أبريل ١٩٧٠.
- ـــــ. «الجذور الاقتصادية للانتهازية اليمينية». شباط/فبراير ١٩٧١.
- ـــــ. «تقرير الحزب الشيوعي الأردني». آذار/مارس ١٩٧١.
- ـــــ. «مشروع جبهة وطنية موحدة». حزيران/يونيو ١٩٧١.
- ـــــ. «نحو جبهة وطنية معادية للاحتلال: مشروع برنامج». قدمه المكتب السياسي إلى اللجنة المركزية للحزب في أواخر حزيران/يونيو ١٩٧١.
- ـــــ. «حول القضية الفلسطينية والحركة الصهيونية ومواقف الزمرة المنشقة منها». الطبعة الثانية، آب/أغسطس ١٩٧١.
- الأشهب، نعيم. «في سبيل التغلب على الأزمة في حركة التحرير الفلسطينية». لا مكان: منشورات الحزب الشيوعي الأردني، ١٩٧٢.
- الحزب الشيوعي الأردني. «التقرير السياسي». أقرته بالإجماع اللجنة المركزية للحزب في اجتماعها في أوائل أيار/مايو ١٩٧٣.
- ـــــ. «المهام المطروحة أمام الحزب الشيوعي الأردني في المرحلة الراهنة». كما عرضها وناقشها المكتب السياسي وتم إقرارها بالإجماع من اللجنة المركزية في أواخر أيار/مايو ١٩٧٤.
- ـــــ. «في الذكرى الأولى لوفاة فؤاد نصار: الرجل... والقضية». الثقافة للشعب رقم ٢. القدس: دار صلاح الدين، ١٩٧٧.

- الحزب الشيوعي الأردني والتنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية. «مذكرة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني واللجنة القيادية للتنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية إلى أعضاء الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني». ١٩٧٧.
- الحزب الشيوعي الأردني. «تقرير اللجنة المركزية المقدم إلى أعضاء الكونفرنس الثالث». تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ١٩٧٧.
- البرغوثي، بشير. «ضد كامب ديفيد». القدس: دار صلاح الدين، ١٩٧٨.
- الحزب الشيوعي الأردني. «بعض قضايا واتجاهات الوضع السياسي الراهن في المنطقة». نص التقرير المقدم من المكتب السياسي للحزب إلى اللجنة المركزية التي أقرته بالإجماع في اجتماعها الموسع في منتصف كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨.
- ــــــ. «تقرير سياسي». صادر عن اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني المنعقد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨.
- التنظيم الشيوعي الفلسطيني. «التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية». ملخص التقرير السياسي الصادر عن الدورة الموسعة للجنة القيادية في الضفة الغربية. لا ناشر، ١٩٧٩.
- الحزب الشيوعي الأردني. «تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني». شباط/ فبراير ١٩٨٠.
- ــــــ. «مناقشة لمذكرة الأمين الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني، المقدمة إلى اجتماع اللجنة المركزية، المنعقد في ١٠ آب ١٩٨١، بصدد مسألة الإعلان عن الحزب الشيوعي الفلسطيني».
- الحزب الشيوعي الفلسطيني. «رسالة داخلية ضد حملة المغالطات ـ توضيحات لسياسة الحزب الشيوعي». لا تاريخ [ربما ١٩٨٢].
- «نص رسالة كتلة بشير البرغوثي: مناقشة مسألة الكفاح المسلح رداً». لا تاريخ [١٩٨٢ تقريباً].
- الحزب الشيوعي الفلسطيني. «البيان التأسيسي والنظام الداخلي المؤقت للحزب الشيوعي الفلسطيني». ١٠ شباط/ فبراير ١٩٨٢.
- ــــــ. «نص الرسالة الداخلية التي أصدرتها كتلة بشير البرغوثي في تموز ١٩٨٢». كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣.
- ــــــ. «البرنامج من أجل تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة ومن أجل تحقيق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني». أعمال المؤتمر الأول، ١٩٨٣.
- ــــــ. «تنظيم الحزام العمالي الصديق في الكتل العمالية». سلسلة التثقيف الحزبي الداخلي. المناطق المحتلة، ١٩٨٣.

- ـــــ. «نقاباتنا العمالية كيف نبنيها؟ كيف نطور دورها؟». إعداد العامل. المناطق المحتلة، ١٩٨٣.
- ـــــ. «حول توسيع وتطوير عمل القاعدة». البناء الداخلي. المناطق المحتلة، ١٩٨٣.
- ـــــ. «ملاحظات حول البناء القاعدي ودور الهيئات الوسيطة». البناء الداخلي. المناطق المحتلة، ١٩٨٣.
- ـــــ. «بالعمل المنظم، باليقظة، وبالصمود نحمي أمن منظماتنا». «تعزيز الأمن»، العدد ١. المناطق المحتلة، ١٩٨٣.
- ـــــ. «تعليق على أفكار وسلوك المجموعة 'اليسارية' المنسحبة». «الحياة الجديدة»، لا تاريخ [آذار/مارس ١٩٨٤].
- ـــــ. «حول شعار تنحية ياسر عرفات». «الحياة الجديدة»، لا تاريخ [أوائل ١٩٨٤].
- ـــــ. «الحزب الشيوعي الفلسطيني». لا تاريخ [أوائل ١٩٨٤].
- الحزب الشيوعي الفلسطيني ـ القيادة الموقتة. «أزمة الثورة الفلسطينية: أسبابها وطرق معالجتها». أيار/مايو ١٩٨٤.
- البرغوثي، بشير. «الوضع السياسي الراهن ومهام القوى الوطنية الفلسطينية في المناطق المحتلة». إعادة نشر لمقابلة في مجلة «الكاتب». منشورات الحزب الشيوعي الفلسطيني، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤.
- الحزب الشيوعي الفلسطيني. «الوضع السياسي الراهن ومهام القوى الوطنية الفلسطينية في المناطق المحتلة». التقرير السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني. كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤.
- ـــــ. «الوضع الفلسطيني الراهن ومهمات الحركة الوطنية الفلسطينية». التقرير السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني. كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤.
- الحزب الشيوعي الفلسطيني ـ القيادة الموقتة. «رد على البرنامج السياسي لزمرة بشير البرغوثي». شباط/فبراير ١٩٨٥.
- «عشر سنين على إعادة تشكيل الحزب الشيوعي الفلسطيني ١٩٧٧/١٩٨٧». القدس، ١٩٨٧.
- الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري. «وثائق الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري». المؤتمر التأسيسي. أيلول/سبتمبر ١٩٨٧.
- الحزب الشيوعي الفلسطيني. «في سبيل العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة». نيقوسيا: مؤسسة نصار، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨.
- بشير البرغوثي. «البرنامج السياسي أولاً: مقالات ومقابلات». نيقوسيا: مؤسسة نصار، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨.

- حزب الشعب الفلسطيني. «النظام الداخلي والبرنامج: من أجل تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة وتأمين الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة». يتضمن بيان المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي الفلسطيني. أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.

الجماعات الإسلامية

- حماس. «حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين: الجذور التاريخية والميثاق». أم القيوين، الإمارات العربية المتحدة: دار الهدى، ١٩٨٩.
- «الإسلام وفلسطين: المشروع الإسلامي المعاصر في فلسطين». لا مكان: دار الإسراء، لا تاريخ.
- «مسيرة الجهاد الإسلامي في فلسطين». بيروت: دار المقدس، ١٩٨٩.

المنظمات العربية

الشيوعيون العرب

- الحزب الشيوعي اللبناني. «نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه». الجزء الأول. بيروت: مطبعة أمل لحساب الحزب الشيوعي اللبناني، ١٩٧١.
- ــــــ. «الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة». بيروت: مطبعة أمل لحساب الحزب الشيوعي اللبناني، ١٩٧٢.
- الحزب الشيوعي السوري. «قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري». بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٢.

منظمة الاشتراكيين اللبنانيين

- منظمة الاشتراكيين اللبنانيين. «لماذا.. منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟ (حركة القوميين العرب من الفاشية إلى الناصرية) 'تحليل ونقد'» (المقدمة بقلم محسن إبراهيم). بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.

حزب الشعب الديمقراطي الأردني

- حوراني، هاني. «نداء إلى جميع مناضلي الحزب». ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٩٠ [متحالف مع جناح ياسر عبد ربه في ج.د.ت.ف.].

- «مؤتمر القمة العربي الأول». مجموعة وثائق، الأمانة العامة (القاهرة)، لا تاريخ.
- «مؤتمر القمة العربي الثاني». مجموعة وثائق، الأمانة العامة (القاهرة)، لا تاريخ.
- «مؤتمر القمة العربي الثالث». مجموعة وثائق، الأمانة العامة (القاهرة)، لا تاريخ.

مقابلات منشورة (غير صحافية) مع مسؤولين فلسطينيين

- «المأزق العربي الفلسطيني ومشروع روجرز». «دراسات عربية»، السنة السادسة، العدد ١٢، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ [نص ندوة حوارية].
- فاروق القدومي. «الثورة الفلسطينية ومشاكلها». «دراسات عربية»، السنة السابعة، العدد ٤، شباط/فبراير ١٩٧١.
- جورج حبش (ج.ش.ت.ف.). «أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني». «شؤون فلسطينية»، العدد ٤، أيلول/سبتمبر ١٩٧١.
- خالد الحسن (فتح). «أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني». «شؤون فلسطينية»، العدد ٤، أيلول/سبتمبر ١٩٧١.
- نايف حواتمه (ج.ش.د.ت.ف). «أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني». «شؤون فلسطينية»، العدد ٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١.
- صلاح خلف (فتح). «أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني». «شؤون فلسطينية»، العدد ٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١.
- سامي عطاري (الصاعقة). «أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني». «شؤون فلسطينية»، العدد ٧، آذار/مارس ١٩٧٢.
- عبد الوهاب الكيالي (ج.ت.ع.). «أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني». «شؤون فلسطينية»، العدد ٧، آذار/مارس ١٩٧٢.
- «تقييم دور الحركات الوطنية العربية في دعم حركة المقاومة الفلسطينية». «شؤون فلسطينية»، العدد ٧، آذار/مارس ١٩٧٢.
- سعد صايل. «شهادة العميد سعد صايل». أجرى المقابلة هادي أبو أسوان. «شؤون فلسطينية»، العدد ٨، نيسان/أبريل ١٩٧٢.
- «شهادات من معركة الكرامة». مقابلات أجراها هادي أبو أسوان. «شؤون فلسطينية»، العدد ٨، نيسان/أبريل ١٩٧٢.
- كمال عدوان (فتح). «فتح: الميلاد والمسيرة، حديث مع كمال عدوان». «شؤون فلسطينية»، العدد ١٧، كانون الثاني/يناير ١٩٧٣.

ـ «المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة». «شؤون فلسطينية»، العدد ٣٠، شباط/ فبراير ١٩٧٤. محضر ندوة حوار بين أبو إياد وزهير محسن وجورج حبش ونايف حواتمه وشفيق الحوت.
ـ خليل الوزير. «الكرامة الجديدة». «شؤون فلسطينية»، العدد ٧٧، نيسان/أبريل ١٩٧٨.
ـ ياسر عرفات. «ثورتنا كلمة سر الأمة». «شؤون فلسطينية»، العدد ٨٦، كانون الثاني/يناير ١٩٧٩.
ـ ———. «ياسر عرفات يتحدث، نظرة شمولية إلى الصراع». «شؤون فلسطينية»، العدد ٩٨، كانون الثاني/يناير ١٩٨٠.
ـ نايف حواتمه. «ما هو المطلوب لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية؟». «شؤون فلسطينية»، العدد ١٠٣، حزيران/يونيو ١٩٨٠.
ـ سعد صايل. «عمل الثورة الفلسطينية العسكري وآفاق تطوره». «شؤون فلسطينية»، العدد ١٠٥، آب/أغسطس ١٩٨٠.
ـ ———. «خلقنا فجوة نفسية بين المواطن الإسرائيلي وقيادته». «شؤون فلسطينية»، العدد ١١٩، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١.
ـ أبو شرار، ماجد وآخرون. «ندوة: قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة». بيروت: مركز الأبحاث ـ م.ت.ف.، تموز/يوليو ١٩٨١. نشرت في «شؤون فلسطينية»، العددان ١١٨ و١١٩، أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١.
ـ سعيد مراغة. «العقيد أبو موسى: ليت العرب، كل العرب، أعطوا نصف ما أعطته بيروت». إعداد سلوى العمد. «شؤون فلسطينية»، العدد ١٣٤، كانون الثاني/يناير ١٩٨٣.
ـ ممدوح نوفل. «شهادة ممدوح نوفل عن الحرب». إعداد سلوى العمد. «شؤون فلسطينية»، العدد ١٣٥، شباط/فبراير ١٩٨٣.
ـ ياسر عرفات. «ياسر عرفات يتحدث عن الحرب». إعداد سلوى العمد. «شؤون فلسطينية»، العدد ١٣٦ ـ ١٣٧، آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ١٩٨٣.
ـ ———. «لقاء فكري وسياسي مع: ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية». أجرى المقابلة طاهر عبد الحكيم. مجلة «فكر»، العدد ٢، حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ١٩٨٤.
– Khalil al-Wazir. «Khalil al-Wazir (Abu Jihad): The 17th Palestine National Council.» *Journal of Palestine Studies*, 14:2 (54) (Winter 1985).
ـ خليل الوزير. «خليل الوزير يقيّم مختلف مراحل النضال الفلسطيني». أجرى المقابلة أحمد سيف. «شؤون فلسطينية»، العدد ١٥٢ ـ ١٥٣، تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥.

– Faruq al-Qaddumi. «Faruq al-Qaddumi: Assessing the Eighteenth PNC.» *Journal of Palestine Studies*, 17:2 (66) (Winter 1988).
ـ «مبعدون يتحدثون لـ 'شؤون فلسطينية' عن الانتفاضة، استمراريتها وإنجازاتها». «شؤون فلسطينية»، العدد ١٩٩، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩.
ـ «الكفاح المسلح الفلسطيني: التجربة والمحددات». إعداد وتحرير: عبد القادر ياسين وسميح شبيب وماجد كيالي. «شؤون فلسطينية»، العدد ٢٤٤ ـ ٢٤٥، تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ١٩٩٣.

ثانياً: مراجع أولية أُخرى

منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.)

ـ أرشيف جيش التحرير الفلسطيني، القيادة العامة في القاهرة، ١٩٦٤ ـ ١٩٧٣.
ـ الأرشيف العسكري لرئيس م.ت.ف.، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٨.
ـ ديوان الموظفين لـ ج.ت.ف. البيانات الإحصائية عن الشهداء والمعاقين حتى نهاية سنة ١٩٩٠.
ـ سجل العمليات الفدائية لكتيبة الجرمق (فتح)، ١٩٨٣.
ـ سجل غرفة العمليات المركزية/ م.ت.ف.، ١٩٨٢.
ـ مؤسسة الشؤون الاجتماعية/م.ت.ف. مكتب عمان. توزيع عينة إحصائية لجرحى الانتفاضة وشهدائها حتى ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.
ـ ـــــــ. توزيع عينة إحصائية للشهداء بحسب سبب الوفاة والسنة والحالة الاجتماعية والمهنة ومكان الإقامة والسن والتعليم ومكان الولادة والجنسية (غير مؤرخ، حتى ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠).
ـ ـــــــ. توزيع عينة إحصائية للمعتقلين بحسب مدة الحكم والسن والمهنة والتعليم والحالة الاجتماعية ومكان الإقامة حتى ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.
ـ ـــــــ. سجل الشهداء حتى آذار/مارس ١٩٩٠.
ـ ـــــــ. سجل لعينة من المعتقلين حتى ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.

شهادات شخصية غير منشورة

ـ عباس، محمود (أبو مازن). «أوراق سياسية: ما أشبه الأمس باليوم... ولكن؟». ج١، ج٢، لا تاريخ [١٩٨٥ تقريباً].

ـ ــــــ. «ثورة المستحيل: الكتابة المستحيلة». أيار/مايو ١٩٩٠.
ـ ــــــ. «أبو الهول... جيل الصحوة». لا تاريخ [١٩٩١ تقريباً].
ـ علي، طارق (أبو اليسار). رسالة استقالة من اللجنة المركزية لجبهة التحرير الفلسطينية، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨.
ـ مفكرة رفيق عساف، عنصر في كتيبة الاستطلاع ٦٨ الفلسطينية. لا تاريخ، كتبت ما بين تموز/يوليو ١٩٦٣ واستشهاده في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦.
ـ نوفل، ممدوح. «مغدوشة: قبل أن تفقدها الذاكرة» [١٩٩٢ تقريباً].
ـ ــــــ. مخطوطة بلا عنوان بشأن العلاقات الفلسطينية ـ السوفياتية. ١٩٩٣.
ـ الوزير، خليل. مذكرة داخلية بلا عنوان. لا تاريخ [أوائل ١٩٨٤].

ثالثاً: وثائق منوّعة

بالعربية

ـ أبو نوار، معن. «معركة الكرامة». عمان: لا ناشر [الجيش الأردني]، ١٩٧٠.
ـ الأمانة العامة للجنة المشتركة. «تقرير الإنجازات، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٦». عمان: اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، ١٩٨٧.
ـ «التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني ١٩٧٠». عمان، ١٩٧١.
ـ «حرب العدوان الثلاثي على مصر». القاهرة: الأهرام لحساب وزارة الدفاع، لا تاريخ [١٩٨٩].
ـ «حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤ [مترجم من العبرية إلى العربية].
ـ «الدستور المؤقت لفلسطين». أعلنه جمال عبد الناصر ونشر في صحيفة «الأهرام»، ١٠ آذار/مارس ١٩٦٣.
ـ «شؤون الأرض المحتلة». عمان: وزارة الوطن المحتل، قسم البحوث، ١٩٨٦.
ـ صالح، عبد الجواد (تحرير). «الأوامر العسكرية الإسرائيلية». الأقسام ١ ـ ٤. عمان: لا ناشر، ١٩٨٦.
ـ فريد، عبد المجيد (تحرير). «من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية... ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠». بيروت: مؤسسة الدراسات العربية، ١٩٧٩.
ـ «مجموعة خطب ناصر، ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤»، المجلد ٤.
ـ الهجوج، (اللواء) خالد. «مشاركة اللواء ٤٠ في حرب ١٩٧٣». تقرير رسمي لمجلس

الدفاع التابع لجامعة الدول العربية. ١٩٧٣.
ـ وزارة الدفاع الأردنية. «العمل الفدائي في الأردن». عمان: لا ناشر، ١٩٧٠.

بالإنكليزية

- ‘Abdul-Nasir, Jamal. «Philosophy of the Revolution, 1952.» in E.S. Farag, ed., *Nasir Speaks: Basic Documents*. London, 1972.
- *Agreement on Gaza Strip and Jericho Area*. Cairo, 4 May 1994, published by the Israel Information Center, Ministry of Foreign Affairs.
- *Declaration of Principles*. Oslo accord, signed 13 September 1993, published by the Israel Information Center, Ministry of Foreign Affairs.
- *Documents of the Lebanese National Movement, 1975-1981*. n.p., n.d.
- *Israel in Lebanon: The Report of the International Commission to Enquire into Reported Violations of International Law by Israel during its Invasion of the Lebanon*. London: Ithaca Press, 1983.
- *Report on Events in the Refugee Camps in Beirut*. Kahan Commission. Reproduced by *Jerusalem Post*, 1983.
- TEAM. *Health Services for Palestinians in Lebanon*. Presented to ECWA, January 1983.
- *The Six Days' War*. Tel Aviv: Israeli Ministry of Defence, 1967.
- UNRWA. *UNRWA's Emergency Operations in Lebanon: 1986-1987*. UNRWA, 1987.
- ——. *A Brief History, 1950-1982*. Vienna: UNRWA, n.d.
- —— Commissioner-General Office. *Explanatory Note*. Beirut, 28 September 1982.
- *US Assistance to the State of Israel*. Washington, D.C.: US General Accounting Office, 1983.
- USADOS. For Secretary from Brown (secret). Beirut 2868, 1 April 1976 [Document viewed by author thanks to Fawwaz Trabulsi].
- ——. For Secretary from Brown (secret). Beirut 2936, 4 April 1976 [Document viewed by author thanks to Fawwaz Trabulsi].

رابعاً: قائمة الدوريات

الدوريات الفلسطينية

عندما لا يذكر مكان وتواريخ النشر فهذا يعني أنها لم تحدد على الدورية المعنية، كما أن تواريخ النشر تدل على الأعداد التي تم الرجوع إليها ولا تدل بالضرورة على عمر الدورية.

- «الأرض المحتلة: وقائع وأحداث». فتح (مكتب الأرض المحتلة)، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠.
- «الأشبال». فتح، ١٩٨١، ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧.
- «الثورة (طريقنا إلى الحرية)». فتح.
- «الثورة الفلسطينية». فتح.
- «حصاد العاصفة». فتح.
- «الدراسات». فتح، تقرير شهري يصدره مكتب الأرض المحتلة، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢.
- «دراسات ثورية». فتح، القيادة العامة لقوات العاصفة (جناح أبو نضال، فتح ـ المجلس الثوري). سلسلة غير منتظمة تحوي تحليلات سياسية داخلية شهرية ومقابلات وخطباً علنية للقادة، ١٩٧٥.
- «الصخرة». فتح (الكويت)، ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠.
- «صوت البلاد». أنصار فتح.
- «صوت العاصفة». فتح، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢.
- «العاصفة». فتح، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦.
- «فتح». فتح، إصدارات منوعة (بما فيها «فتح ـ العاصفة»، ١٩٦٩ ـ ١٩٧١). آخر الإصدارات ١٩٨٤ ـ ١٩٩٤.
- «فتح». فتح (مكتب الأرض المحتلة)، ١٩٨١ ـ ١٩٨٢.
- «فتح ـ ديمومة الثورة». فتح، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢.
- «فلسطين المحتلة». فتح (مكتب الأرض المحتلة)، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣.
- «المعركة» (فتح). الأعداد ١ ـ ٢، ١٩٨١ ـ ١٩٨٢.
- «نداء الحياة ـ فلسطيننا». فتح، ١٩٥٩ ـ ١٩٦٤.

- «التعميم». فتح ـ القيادة الموقتة (المنشقون)، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤.
- «العاصفة». فتح ـ القيادة الموقتة.
- «فتح». فتح ـ القيادة الموقتة (المنشقون)، ١٩٨٤ ـ ١٩٩١.
- «فتح». فتح ـ القيادة الموقتة (المنشقون)، نشرة داخلية، ١٩٨٨.
- «المصير». فتح/ م.ت.ف. «الحركة التصحيحية» (بقيادة عطا الله عطا الله)، ١٩٨٦.

ـ «الثورة مستمرة». ج.ش.ت.ف.، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨.
ـ «الرفاق». ج.ش.ت.ف.، فرع المناطق المحتلة. تصدر بين الحين والآخر، ١٩٧٨.
ـ «الصمود». جبهة الرفض، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠.
ـ «لنا فلسطين». ج.ش.ت.ف. (لبنان)، ١٩٨٧ ـ ١٩٨٩.
ـ «المقاتل الثوري». ج.ش.ت.ف.، شباط/فبراير ١٩٧٨ ـ ١٩٩٢.
ـ «الهدف». ج.ش.ت.ف.، ١٩٦٩ ـ ١٩٩٢.

ـ «التصدي». ج.د.ت.ف.، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠.
ـ «الحرية». حركة القوميين العرب ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩؛ ج.ش.د.ت.ف./ ج.د.ت.ف.، ١٩٦٩ ـ ١٩٩٤.
ـ «راية الشعب». ج.د.ت.ف.، ١٩٧٧ ـ ١٩٨٥.
ـ «الشرارة». ج.ش.د.ت.ف.، ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠.
ـ «طريق المناضل». ج.د.ت.ف.
ـ «طريق الوطن». ج.د.ت.ف. (لبنان)، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢.
ـ «الفجر الجديد». ج.د.ت.ف. (لبنان)، ١٩٧٩ ـ ١٩٨١.
ـ «المقاتل الثوري». ج.د.ت.ف.، ١٩٧٧ ـ ١٩٨١.

ـ «الجماهير». الصاعقة، ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠.
ـ «الطلائع». الصاعقة، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧.

ـ «إلى الأمام». ج.ش. ـ ق.ع.، ١٩٧٢ ـ ١٩٩٤.
ـ «المسيرة». ج.ش. ـ ق.ع.

ـ «الخالصة». جبهة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١.
ـ «طريق الثورة». جبهة التحرير الفلسطينية، (لبنان)، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣.
ـ «الغد». جبهة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩.

ـ «المناضل الثوري»/ «طريق النضال»/ «صوت النضال». جبهة النضال الشعبي الفلسطيني.
ـ «نضال الشعب». جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، ١٩٧٤ ـ ١٩٩٠.

ـ «الثائر العربي». ج.ت.ع.، ١٩٦٩ ـ ١٩٨٩.

ـ «شؤون فلسطينية». بيروت ونيقوسيا: مركز الأبحاث ـ م.ت.ف. مجلة شهرية، ١٩٧١ ـ ١٩٩٣.

ـ «الصداقة». م.ت.ف.، مجلة شهرية تصدرها اللجان الفلسطينية للصداقة مع الشعوب، ١٩٨٧ ـ ١٩٨٩.
ـ «صدى المعركة». م.ت.ف.، صيف ١٩٨٢.
ـ «صوت فلسطين». ج.ت.ف. (دمشق)، ١٩٦٨ ـ ١٩٩٤.
ـ «فتح». م.ت.ف. (يومية)، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢.
ـ «فلسطين الثورة». م.ت.ف.، ١٩٧٢ ـ ١٩٩٤.
ـ «الكرامة». ج.ت.ف. (الأردن)، ١٩٩١ ـ ١٩٩٤.
ـ «المجلة العسكرية الفلسطينية». م.ت.ف.، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠.
ـ «المجلس». م.ت.ف. (مجلة فصلية ـ المجلس الوطني الفلسطيني)، ١٩٩٤ ـ [illegible]
ـ «المعركة». م.ت.ف. (يومية)، صيف ١٩٨٢.
ـ «وطني». جيش التحرير الوطني الفلسطيني. مجلة شهرية، ١٩٧٩، ١٩٨٣ ـ ١٩٩٠.

ـ «دراسات ثورية». فتح ـ المجلس الثوري (جناح أبو نضال).
ـ «فلسطين الثورة». فتح ـ المجلس الثوري (جناح أبو نضال). بغداد، ١٩٧٤ ـ [illegible] دمشق، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧. لم يذكر مكان صدورها، ١٩٨٧ ـ ١٩٩١.

ـ «المقاومة». اللجنة السياسية للثورة الفلسطينية، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥.

ـ «الانطلاقة». حركة التحرير الشعبي العربي، ١٩٨٠ ـ ١٩٩٢.

ـ «الطليعة». الحزب الشيوعي الفلسطيني.
ـ «المقاومة الشعبية». الحزب الشيوعي الفلسطيني ـ القيادة الموقتة، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧.
ـ «الوطن». الحزب الشيوعي الفلسطيني.

ـ «راية الوحدة». حزب العمال الشيوعي الفلسطيني (لبنان)، ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠.
ـ «طريق الانتصار». حزب العمال الشيوعي الفلسطيني. ١٩٧٨ ـ ١٩٩١.

ـ «الجهاد». الجهاد الإسلامي ـ بيت المقدس، ١٩٩٠.
ـ «السبيل». إسلامية مستقلة (سجا)، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢.
ـ «صوت الأقصى». حماس، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠.
ـ «فلسطين المسلمة». ١٩٨٠ ـ ١٩٩١.
ـ «المجاهد». الجهاد الإسلامي، ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢.
ـ «النفير». الجهاد الإسلامي ـ بيت المقدس، ١٩٩٠.

ـ «فلسطين». الهيئة العربية العليا لفلسطين، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥.
ـ «فلسطين». ملحق صحيفة «المحرر» (بيروت) نصف شهرية. صدرت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤ واستمرت حتى آب/أغسطس ١٩٦٦.

دوريات أُخرى

صحف يومية

ـ «الأنوار». بيروت.
ـ «الحياة». لندن.
ـ «السفير». بيروت.
ـ «القدس العربي». لندن.
ـ «المحرر». بيروت.
ـ «النهار». بيروت.

مجلات (أسبوعية أو شهرية)

ـ الوسط. أسبوعية، لندن.
ـ *IDF Journal*. Tel Aviv.
ـ *IDF Spokesman*. Tel Aviv.
ـ *Jerusalem Post*. Weekly, international edition. Jerusalem.

مواد وثائقية وترجمات

ـ «التقرير». لندن، ١٩٨٥ ـ ١٩٩١.
ـ «التقرير العسكري». نيقوسيا: مطبعة المنار، نشرات شهرية للسنوات ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠.
ـ «رصد الإذاعة الإسرائيلية» (ترجمات عربية). بيروت: مركز الأبحاث ـ م.ت.ف.، نشرات يومية للسنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٨٢.
ـ «الملف». نيقوسيا: مطبعة المنار، ترجمات عبرية، نشرات شهرية للسنوات ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠.
ـ «النشرة». نيقوسيا. أعداد مختلفة، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦.
ـ «النشرة الاستراتيجية». لندن، ١٩٧٨ ـ ١٩٩٠.
ـ «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، من الصحافة

العبرية، طبعات أسبوعية وشهرية للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٨٢، ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨.
- *Arab Report & Record.* Weekly editions, 1967-1979.

مجلات علمية

- «الأردن الجديد». فصلية، نيقوسيا.
- «دراسات عربية». شهرية، بيروت.
- «شؤون عربية». فصلية، القاهرة وتونس.
- «الفكر الديمقراطي». فصلية، نيقوسيا.
- *Journal of Palestine Studies.* Quarterly, Beirut and Washington.
- *Middle East Journal.* Washington D.C.

خامساً: المجموعات الوثائقية والكتب السنوية

لم نسجل في هذا الجزء الفصول والمقالات أو التقارير التي تظهر كأبواب ثابتة في المجلات المدونة أدناه.

بالعربية

- «الأرض المحتلة: وقائع وأحداث». عمان: مكتب فتح للأرض المحتلة، نشرات شهرية للسنوات ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠.
- «الجريدة الرسمية». عمان: وزارة العدل، أعداد مختلفة ١٩٥٧ ـ ١٩٧٣.
- الجيوسي، عبد الفتاح (تحرير). «فلسطين المحتلة، ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧: الصمود والتحدي». عمان: دار الكرمل، ١٩٨٨.
- «الحرب في لبنان». أربعة أجزاء، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦. جمعها أنطوان خويري. جونية: مطبعة باولوس، ١٩٧٧.
- سلمان، فيصل وآخرون (تحرير). «لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥، الاعتداءات الإسرائيلية: يوميات ـ وثائق ـ مواقف». بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٨٦.
- «الضفة الغربية: حقائق وأرقام». القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٥.
- «الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، طبعات سنوية للسنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٧٦.
- «الموسوعة الفلسطينية». الجزء الأول، المجلدات ١ ـ ٤. دمشق: هيئة الموسوعة

الفلسطينية، ١٩٨٤.
- «الموسوعة الفلسطينية». الجزء الثاني، المجلدات ١ ـ ٦. ميلانو ستامبا: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٩٠.
- «الوثائق الأردنية». عمان: وزارة الإعلام، إصدارات سنوية للسنوات ١٩٦٧، ١٩٧٠، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣.
- «الوثائق العربية». بيروت: الجامعة الأميركية في بيروت، إصدارات سنوية للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠.
- «الوثائق الفلسطينية العربية». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. إصدارات سنوية للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٨١.
- «الوقائع اليومية لمسيرة المقاومة الوطنية اللبنانية: العمليات. الانتفاضات. سجل الشهداء (أيلول ١٩٨٢ ـ أيلول ١٩٨٥)». بيروت: المجلس الثقافي للبنان الجنوبي. لا تاريخ.
- «يوميات الحرب اللبنانية». بيروت: مركز التخطيط ـ م.ت.ف.، ج١ ـ ٢، شباط/فبراير ١٩٧٥ إلى تموز/يوليو ١٩٧٦، صدرت سنة ١٩٧٧.
- «اليوميات الفلسطينية». بيروت: مركز الأبحاث ـ م.ت.ف. إصدارات كل ستة أشهر للسنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٧٦.
- «اليوميات اللبنانية». بيروت: الفهرست، يوسف ديب (تحرير)، ١٩٨٥، ١٩٨٦.

ـ بالإنكليزية

- *Middle East Contemporary Survey*. Tel Aviv: Dayan Center, annual editions, 1976-1993.
- *The Middle East Military Balance*. Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, annual editions.
- *Middle East Record*. Tel Aviv: annual and biannual editions for years 1966-1971.
- *The Military Balance*. London: Institute for Strategic Studies, annual editions.

سادساً: المذكرات والشهادات الأُخرى والتحليلات السياسية للمشاركين

يشمل هذا الجزء كتابات الناشطين حالياً أو سابقاً التي تتناول تحديداً ذكرياتهم ومساهماتهم في الحوارات السياسية. ولا يتضمن في هذا الجزء الكتابات التي تقدم تحليلات اجتماعية أو معالجات تاريخية للمؤلفين أنفسهم، وإنما أشير إليها في المراجع الثانوية.

بالعربية

كتب

- إبراهيم، داود. «صلاح خلف: المعلم المحارب». القدس: وكالة أبو عرفة، لا تاريخ [١٩٩١].
- إبراهيم، محسن. «الحرب وتجربة الحركة الوطنية اللبنانية». بيروت: بيروت المساء، ١٩٨٣.
- ــــــ. «آفاق العمل الوطني». بيروت: بيروت المساء، ١٩٨٤.
- ــــــ. «قضايا نظرية وسياسية بعد الحرب». بيروت: بيروت المساء، ١٩٨٤.
- «أبو جهاد: أحاديث عن الانتفاضة». تونس: الإعلام الموحد ـ م.ت.ف.، لا تاريخ [١٩٨٩].
- أبو حاتم. «الأزمة والحل: حول الأزمة الداخلية في حركة فتح». لا مكان: فتح، لا تاريخ [١٩٨٣].
- أبو الطيب [محمود الناطور]. «زلزال بيروت: القاطع الثالث». عمان: لا ناشر، ١٩٨٤.
- أبو فضة، عبد العزيز. «قلعة الشقيف: قلعة الصمود». بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، ١٩٨٢.
- أبو نضال، نزيه. «تاريخية الأزمة في فتح من التأسيس إلى الانتفاضة». لا ناشر، ١٩٨٤.
- أبو نضال، نزيه وعبد الهادي النشاش. «البرنامج الفلسطيني بين نهجي التحرير والتسوية: دراسة في الميثاق ومقررات المجالس الوطنية». لا ناشر، لا تاريخ [١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ تقريباً].
- أبو همام. «المقاومة عسكرياً». دار الطليعة، ١٩٧١.
- ــــــ. «وقفة نقدية أمام المقاومة قبل أحداث أيلول وخلالها وبعدها» في: «المقاومة الفلسطينية: الواقع والتوقعات». بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١.

ـ الأحدب، عزيز. «البلاغ رقم واحد». القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧.
ـ أحمد، طارق. «دولة بعض فلسطين: مناقشة نقدية لشعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية». بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣.
ـ بحيص، محمد (أبو حسن) ومحمد باسم سلطان (حمدي). «أسئلة عن الإسلام والماركسية من وراء القضبان». بيروت: دار الفكر الإسلامي، ١٩٩٠.
ـ بقرادوني، كريم. «السلام المفقود: عهد الياس سركيس ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢». بيروت: منشورات عبر الشرق، ١٩٨٤.
ـ ــــــ. «لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج». بيروت: منشورات عبر الشرق، لا تاريخ [١٩٩١].
ـ الحسن، خالد. «الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني للتحرك المشترك». عمان: دار الجليل، ١٩٨٥.
ـ ــــــ. «قراءة نقدية لثلاث مبادرات: مبادرة بريجنيف، مبادرة الأمير فهد، مبادرة ريغان». سلسلة صامد الاقتصادي ١٦، أوراق سياسية رقم ٣. عمان: دار الكرمل لحساب صامد، ١٩٨٦.
ـ ــــــ. «الأزمة اللبنانية: محاولة للفهم». سلسلة صامد الاقتصادي ٣١. عمان: دار الكرمل لحساب صامد، ١٩٨٦.
ـ ــــــ. «عبقرية الفشل». أوراق سياسية رقم ١٠. عمان: دار الكرمل لحساب صامد، ١٩٨٧.
ـ ــــــ. «فلسطينيات ـ ٣». أوراق سياسية رقم ١١. عمان: دار الكرمل لحساب صامد، ١٩٨٨.
ـ ــــــ. «الانتفاضة الفلسطينية: الثورة الشعبية متى؟ لماذا؟ وإلى أين؟». سلسلة صامد الاقتصادي، أوراق سياسية رقم ١٢. لا ناشر، لا تاريخ [١٩٨٨].
ـ ــــــ. «فلسطينيات (٥): أحاديث ومقالات عن مسار التفاوض (الأميركي ـ الإسرائيلي ـ الفلسطيني) إلى اتفاق غزة ـ أريحا أولاً». أوراق سياسية رقم ١٨. عمان: دار الشروق، ١٩٩٤.
ـ ــــــ. «لكي لا تكون القيادة استبداداً ـ من حصاد تجربتي». عمان: لا ناشر، ١٩٩٥.
ـ الحسيني، غازي وفارس المنصوري. «أساليب التحقيق الإسرائيلي». بيروت: مركز الأبحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٧٥.
ـ الحوت، شفيق. «عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية: أحاديث الذكريات، ١٩٦٤ ـ ١٩٨٤». بيروت: دار الاستقلال، ١٩٨٦.
ـ ــــــ. «لكي نحرث في الأرض: أحاديث مستقبلية». بيروت: دار الاستقلال، ١٩٨٦.

- حوراني، فيصل. «دروب المنفى: الصعود إلى الصفر». عمان: دار سندباد، ١٩٩٦.
- الخطيب، حسام. «في التجربة الثورية الفلسطينية». لا ناشر، ١٩٧٢.
- الرزاز، منيف. «السبيل إلى تحرير فلسطين». بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.
- ـــــ. «أحاديث في العمل الفدائي». بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣.
- رياض، محمود. «مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط». بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥.
- زكي، عباس. «ما نراه في فتح: لقاءات وحوارات مع عباس زكي». لا مكان: منشورات الأرض المحتلة، أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.
- سعد (جرادات) وأبو خالد (جورج شفيق عسل). «أفكار ثورية في ممارسة القتال». بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧.
- شفيق، منير. «حول كتابات الشهيد كمال عدوان». بيروت: منشورات الاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين، لا تاريخ.
- ـــــ. «حول التناقض والممارسة في الثورة الفلسطينية». بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١.
- ـــــ. «بين استراتيجية التحرير الكامل واستراتيجية الحل السياسي». بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣.
- ـــــ. «الثورة الفلسطينية بين النقد والتحطيم». بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣.
- ـــــ. «بعض القوانين العسكرية في الثورة الفلسطينية». لا مكان [بيروت]، ١٩٧٦.
- ـــــ. «حول الوحدة الوطنية الفلسطينية». لا ناشر، ١٩٧٦.
- ـــــ. «معركة أيلول عسكرياً» في: «المقاومة الفلسطينية: الواقع والتوقعات». بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١.
- ـــــ. «دروس من تجربة الشهداء الخمسة». لا ناشر، لا تاريخ [١٩٧٧].
- ـــــ. «شهداء ومسيرة: أبو حسن وحمدي وإخوانهما». لا مكان: مؤسسة الوفاء، ١٩٩٤.
- الشقيري، أحمد. «من القمة إلى الهزيمة». بيروت: دار العودة، ١٩٧١.
- صالح، نمر. «نحن وأميركا». بيروت: دار سبارتكوس، ١٩٨١.
- صايغ، يوسف. «استراتيجية العمل لتحرير فلسطين». بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨.
- ـــــ. «فلسطين بين التحرير والتسوية». الكويت: نادي الاستقلال، ١٩٧٣.
- صخر (يحيى حبش). «النقد والنقد الذاتي». بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤.
- ـــــ. «قواعد المسلكية الثورية». لا مكان: طبعة مطابع الثورة، لا تاريخ.
- عباس، محمود. «شهادة [الشهيد] أبو الهول». لا ناشر، لا تاريخ [١٩٩١ ـ ١٩٩٢].

ـ ــــــ. «طريق أوسلو، موقّع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات». بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤.
ـ عرفات، فتحي. «الصحة والحرب والصمود». القاهرة: المركز المصري العربي لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، ١٩٨٩.
ـ عزام، عبد الله. «حماس: حركة المقاومة الإسلامية، الجذور التاريخية والميثاق». أم القيوين، الإمارات العربية المتحدة: دار الهدى، ١٩٨٩.
ـ علوش، ناجي. «الثورة الفلسطينية: أبعادها وقضاياها». بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.
ـ ــــــ. «نحو ثورة فلسطينية جديدة». بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢.
ـ ــــــ. «حول الخط الاستراتيجي العام لحركتنا ولثورتنا». بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤.
ـ ــــــ. «حول الحرب الأهلية في لبنان». سلسلة الثقافة الشعبية رقم ٣، لا ناشر، ١٩٧٦.
ـ ــــــ. «حوار حول قضايا الثورة العربية». بيروت: لا ناشر [طباعة دار الهدف]، ١٩٧٩.
ـ فوزي، محمد. «حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧/ ١٩٧٠». بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٣.
ـ قوره، نزيه. «المشروع الصهيوني في مواجهة أزمته الداخلية». دمشق، ١٩٧٧.
ـ كشلي، محمد. «الأزمة اللبنانية والوجود الفلسطيني». القدس: دار صلاح الدين، ١٩٧٦.
ـ اللبدي، عبد العزيز. «الهلال الأحمر الفلسطيني». عمان: سنابل، ١٩٨٨.
ـ محسن، هاشم علي. «الانتفاضة ثورة حتى النصر». دمشق: دار الجليل، ١٩٨٣.
ـ ــــــ. «العقيد أبو موسى يتكلم: عن الحرب الخامسة وصمود بيروت». دمشق: دار الجليل، ١٩٨٤.
ـ مطر، فؤاد (تحرير). «حكيم الثورة». لندن: هايلايت للنشر، ١٩٨٤.
ـ نظمي، رؤوف (محجوب عمر). «الأشرفية: قصة مستشفى الأشرفية خلال أحداث أيلول في عمان». بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١.
ـ نوفل، ممدوح. «قصة اتفاق أوسلو». عمان: الأهلية، ١٩٩٥.
ـ هيكل، محمد حسنين. «سنوات الغليان». القاهرة: الأهرام، ١٩٨٨.
ـ ــــــ. «١٩٦٧ الانفجار: حرب الثلاثين سنة». القاهرة: الأهرام، ١٩٩٠.
ـ ــــــ. «سلام الأوهام: أوسلو ـ ما قبلها وما بعدها». القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٦.
ـ الوزير، خليل. «حركة فتح: النشوء، الارتقاء، التطور، الممثل الشرعي ـ البدايات ١». لا مكان: مركز البحث والتعبئة، ١٩٨٦.
ـ ــــــ. «حول الانتفاضة الثورية لشعبنا في فلسطين». خطاب موجه إلى المجلس المركزي لـ م.ت.ف. المنعقد في بغداد، ٩ ـ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨.

ـ ياسين، عبد القادر. «حزب شيوعي ظهره إلى الحائط: شهادة تاريخية عن الحركة الشيوعية في قطاع غزة، ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧». بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٨.
ـ اليماني، أحمد. «جمعية العمال العربية الفلسطينية بحيفا». بيروت: دار كنعان للدراسات والنشر، ١٩٩٣.

ـ مقالات

ـ أبو أحمد فؤاد. «تجربة الكفاح المسلح الفلسطيني منذ العشرينات إلى الثورة الفلسطينية المعاصرة». «الطريق»، العدد ٥، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦.
ـ أبو أسوان، هادي (إعداد). «شهادات من معركة الكرامة: شهادة أبو العز آمر القطاع الجنوبي؛ شهادة عبد الإله الأثير قائد القاعدة المتقدمة الأولى بين الكرامة والنهر؛ شهادة المقاتل ناصر جهاد؛ شهادة العميد سعد صايل». «شؤون فلسطينية»، العدد ٨، نيسان/أبريل ١٩٧٢.
ـ الأخضر، العفيف. «منظورات الحرب الفيتنامية». «دراسات عربية»، السنة الثالثة، العدد ٧، أيار/مايو ١٩٦٧.
ـ الحسن، هاني. «فتح بين النظرية والتطبيق: (١) الإطار النظري». «شؤون فلسطينية»، العدد ٧، آذار/مارس ١٩٧٢.
ـ ــــــ. «وقفة عند الذكرى الرابعة لمعركة الكرامة». «شؤون فلسطينية»، العدد ٨، نيسان/أبريل ١٩٧٢.
ـ ــــــ. «وقفة عند الذكرى الخامسة عشرة لانطلاقة الثورة الفلسطينية». «شؤون فلسطينية»، العدد ٩٨، كانون الثاني/يناير ١٩٨٠.
ـ حواتمه، نايف. «مهمات الثورة بعد غزو لبنان ومعركة بيروت البطلة». «شؤون فلسطينية»، العدد ١٣٥، شباط/فبراير ١٩٨٣.
ـ خلف، صلاح. «أفكار واضحة أمام مرحلة غامضة». «شؤون فلسطينية»، العدد ٢٩، كانون الثاني/يناير ١٩٧٤.
ـ الخليلي، غازي. «معتقل الجفر الصحراوي: صورة حية للصمود وإصرار على متابعة النضال». «شؤون فلسطينية»، العدد ٣٢، نيسان/أبريل ١٩٧٤.
ـ ــــــ. «دروس مستفادة من تجربة المقاومة في الأردن». «شؤون فلسطينية»، العدد ٥٥، آذار/مارس ١٩٧٦.
ـ ــــــ. «قبل الخروج من الأردن». «شؤون فلسطينية»، العدد ٥٨، حزيران/يونيو ١٩٧٦.
ـ السلفيتي، فهمي. «قضايا السلم والاشتراكية»، العدد ١٠/١١، ١٩٦٨.
ـ شفيق، منير. نقد لكتاب «المقاومة الفلسطينية والوضع الراهن». «دراسات عربية»، السنة

السابعة، العدد ١١، أيلول/سبتمبر ١٩٧١.
ـ ـــــ. «معركة العرقوب عسكرياً». «شؤون فلسطينية»، العدد ٩، أيار/مايو ١٩٧٢.
ـ ـــــ. «مناقشة مع الحزب الشيوعي الأردني». «شؤون فلسطينية»، العدد ١٣، أيلول/سبتمبر ١٩٧٢.
ـ ـــــ. «ملحق: تقرير عن معركة القطاع الأوسط». «شؤون فلسطينية»، العدد ١٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢.
ـ ـــــ. «معركة الكرامة». «شؤون فلسطينية»، العدد ١٩، آذار/مارس ١٩٧٣.
ـ ـــــ. «المؤامرة الإمبريالية الأميركية من القرار ٢٤٢ إلى القرار ٣٤٠». «دراسات عربية»، السنة العاشرة، العدد ٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣.
ـ ـــــ. «حول كتابات الشهيد كمال عدوان». «شؤون فلسطينية»، العدد ٣٢، نيسان/أبريل ١٩٧٤.
ـ ـــــ. «مناقشة آراء في تقييم الثورة الفلسطينية». «شؤون فلسطينية»، العدد ٤٤، نيسان/أبريل ١٩٧٥.
ـ طلاس، مصطفى. «نشوء وتكوّن النظرية الشيوعية في حرب العصابات». «دراسات عربية»، السنة الثالثة، العدد ٧، أيار/مايو ١٩٦٧.
ـ عبد الفتاح، زياد. «المؤتمر الرابع لحركة فتح». «شؤون فلسطينية»، العدد ١٠٤، تموز/يوليو ١٩٨٠.
ـ عريقات، واصف. «المدفعية الفلسطينية». «شؤون فلسطينية»، العدد ١١٥، حزيران/يونيو ١٩٨١.
ـ ـــــ. «المدفعية في الحصار، المدفعية الفلسطينية.. وحصار تل الزعتر». «المعركة»، العدد ٢، كانون الثاني/يناير ١٩٨٢.
ـ علوش، ناجي. «الشيوعيون العرب وحركة التحرر الوطني». «دراسات عربية»، السنة الثالثة، العدد ١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦.
ـ ـــــ. «حول استراتيجية الثورة العربية». «دراسات عربية»، السنة الثالثة، العدد ٧، أيار/مايو ١٩٦٧.
ـ ـــــ. «نحو استراتيجية جديدة للثورة الفلسطينية». «دراسات عربية»، السنة السابعة، العدد ٤، شباط/فبراير ١٩٧١.
ـ ـــــ. «الأحزاب الشيوعية العربية والقضية الفلسطينية بعد عدوان ١٩٦٧». «شؤون فلسطينية»، العدد ٤، أيلول/سبتمبر ١٩٧١.
ـ ـــــ. «حركة التحرير الوطني الفلسطيني والعمل الجماهيري». «شؤون فلسطينية»، العدد ١٧، كانون الثاني/يناير ١٩٧٣.

- ـــــ. «من معركة حزيران إلى معركة تشرين». «دراسات عربية»، السنة العاشرة، العدد ٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣.
- ـــــ. «حربنا مع دولة الاحتلال الصهيوني: الأهداف والخصائص والآفاق». «دراسات عربية»، السنة العاشرة، العدد ٤، شباط/فبراير ١٩٧٤.
- ـــــ. «حول الحرب في لبنان». «دراسات عربية»، السنة الثانية عشرة، العدد ٥، آذار/مارس ١٩٧٦.
- علوش، ناجي ووليد نويهض. «رأيان في كتاب 'دراسة نقدية لفكر المقاومة الفلسطينية': هل هو نقد لفكر المقاومة حقاً؟». «شؤون فلسطينية»، العدد ٢١، أيار/مايو ١٩٧٣.
- ميخائيل، حنا (أبو عمر). «الثورة الفلسطينية والثورة العالمية». «شؤون فلسطينية»، العدد ١٧، كانون الثاني/يناير ١٩٧٣.
- الناطور، سهيل. «هل كان بإمكان تنازلات فلسطينية منع الغزو الإسرائيلي للبنان؟». «شؤون فلسطينية»، العدد ١٣٦ - ١٣٧، آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٨٣.

بالإنكليزية

كتب

- 'Abdul-Nasir, Gamal. *Nasir Speaks: Basic Documents.* London: Morsett Press, 1972.
- Abu Iyad, with Eric Rouleau. *My Home, My land: A Narrative of the Palestinian Struggle*. New York: Times Books, 1981.
- Ang, Swee Chai. *From Beirut to Jerusalem.* London: Grafton, 1989.
- Cutting, Pauline. *Children of the Siege.* London: Pan, 1987.
- Giannou, Chris. *Besieged: A Doctor's Story of Life and Death in Beirut.* London: Bloomsbury, 1991.
- Zedong, Mao. *Report from Xunwu*, translated and introduced by Roger R. Thompson. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1990.

مقالات

- al-Shaikh, Zakaria. «Sabra and Shatila 1982: Resisting the Massacre.» *Journal of Palestine Studies*, 14:1(53) (Fall 1984).

سابعاً: مقابلات المؤلف مع المشاركين

المقابلات

تشمل القائمة أدناه انتقاء واسعاً مما يزيد على ٤٠٠ مقابلة أجراها المؤلف. وهي لا تحوي كل الأسماء الواردة في الحواشي.

وقد تم إيراد المقابلات بحسب الترتيب الأبجدي، فهي تبدأ باسم الشخص الذي تمت مقابلته، والمعلومات الشخصية الأساسية ذات الصلة بموضوعنا، ثم مكان وتاريخ المقابلة (لم يذكر مكان المقابلة في بعض الحالات). والأسماء التي بين أقواس هي أسماء «حركية». أمّا اسم الشهرة فبحرف أسود.

- «**أبو أحمد حلب**». عضو المكتب السياسي التابع لجبهة التحرير الفلسطينية والمسؤول السابق للإدارة العسكرية فيها. تمت مقابلته في تونس في أيلول/سبتمبر ١٩٩١.
- «حسن **أبو بكر**». قائد كتيبة نسور العرقوب التابعة لفتح سنة ١٩٨٢. تمت مقابلته في عمان في أيار/مايو ١٩٨٥.
- «**أبو خالد**». المسؤول العسكري لـ ج.ت.ع.، وممثلها في المجلس العسكري الأعلى التابع لـ م.ت.ف. تمت مقابلته في تونس في حزيران/يونيو ١٩٨٨.
- «**أبو رائد**». كادر متقدم في جناح علوش، وكادر متقدم سابق في فتح. تمت مقابلته في عمان في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩١.
- عمر **أبو راشد**. قائد سابق للجناح المنشق عن ج.ش. ـ ق.ع.، وكادر عسكري سابق في هذه الجبهة، وأسير في إسرائيل. تمت مقابلته في تونس في ٥ و١٥ آب/أغسطس، وفي الجزائر في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١.
- جمال **أبو زايد**. عميد في ج.ت.ف.، ورئيس أركان قوات القادسية سنة ١٩٧٦، وقائد القوات الخاصة في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢، وقائد كتيبة حتى سنة ١٩٨٥. تمت مقابلته في تونس في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠.
- «**أبو زيتون**». قائد كتيبة مدفعية في فتح، ولاحقاً قائد كتيبة مدفعية في فتح الانتفاضة. تمت مقابلته في بيروت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١.
- «**أبو سهيل**». ممثل ج.ش.ت.ف. في المجلس العسكري الأعلى التابع لـ م.ت.ف.، وسابقاً قائد كتيبة في ج.ش.ت.ف. تمت مقابلته في تونس في ١٤ حزيران/يونيو ١٩٨٨.
- «**أبو الشيخ**». قائد سابق للوحدات الخاصة في فتح، ثم قائد كتيبة مدفعية، ثم عضو في القيادة العسكرية لفتح. تمت مقابلته في عمان في أيار/مايو ١٩٨٥.

- «**أبو صلاح**». مسؤول لجنة الجليل في القطاع الغربي التابع لفتح حتى سنة ١٩٨٢. تمت مقابلته في تونس في ٥ آب/أغسطس ١٩٨٩.
- علي **أبو طوق**. ضابط عمليات في كتيبة الجرمق التابعة لفتح، ولاحقاً قائد قوة الدفاع عن مخيم شاتيلا في الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧. تمت مقابلته نيابة عن المؤلف في آب/أغسطس ١٩٨٦. اغتيل سنة ١٩٨٧.
- «**أبو عذاب**». ممثل ج.ش.ت.ف. في المجلس العسكري الأعلى التابع لـ م.ت.ف. وسابقاً مسؤول فرع التدريب في الجبهة. تمت مقابلته في تونس في ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٨٨ وفي ١٤ حزيران/يونيو ١٩٨٩.
- «**أبو عزام**». كادر متقدم في القطاع الغربي التابع لفتح، تمت مقابلته في تونس في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٨٨.
- يوسف **أبو عفيفة**. مسؤول لجنة تنظيم المئة في القطاع الغربي التابع لفتح. تمت مقابلته في تونس في آب/أغسطس ١٩٨٩.
- أحمد **أبو علبة**. عقيد في ج.ت.ف.، وقائد لواء حطين سنة ١٩٧٦، وضابط عمليات حتى سنة ١٩٨٣. تمت مقابلته في تونس في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٩.
- «**أبو عوض**». قائد سرية في كتيبة أبو يوسف النجار التابعة لفتح حتى سنة ١٩٨٢، وقائد سرية في قوة الدفاع عن مخيم شاتيلا سنة ١٩٨٧. تمت مقابلته في تونس في ١ تموز/يوليو ١٩٨٨.
- عثمان **أبو غربية**. عضو متقدم في مكتب التعبئة التابع لفتح. تمت مقابلته في تونس في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٠.
- سمير **أبو غزالة** (الحاج طلال). سفير م.ت.ف. لدى قبرص، عضو سابق في قيادة فتح في لبنان ومسؤول التنظيم المدني التابع لفتح حتى سنة ١٩٨٢. تمت مقابلته في نيقوسيا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.
- صبحي **أبو كرش** (أبو المنذر). مسؤول لجنة غزة في القطاع الغربي التابع لفتح، وعضو اللجنة المركزية منذ سنة ١٩٨٩. تمت مقابلته في الجزائر في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٧. توفي نتيجة إصابته بالسرطان سنة ١٩٩٣.
- حسن **أبو لبدة**. عميد في ج.ت.ف.، وقائد كتيبة في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٧. تمت مقابلته في بغداد في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨.
- «**عمر أبو ليلى**». قائد كتيبة الجليل التابعة لفتح سنة ١٩٨٢، وقائد كتيبة الكرامة التابعة لفتح الانتفاضة في الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤. تمت مقابلته في عمان في أيار/مايو ١٩٨٥، وفي تونس في آب/أغسطس ١٩٨٩.
- «**أبو ماهر**». فدائي في «الدوريات المطاردة» ومدرب عسكري في فتح. تمت مقابلته في

الكويت في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٠.

- محمود **أبو مرزوق**. عميد في ج.ت.ف. قائد القوات الموالية في ج.ت.ف. في لبنان في الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٢، وعضو المجلس العسكري الأعلى التابع لـ م.ت.ف. تمت مقابلته في القاهرة في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.
- «**أبو مهادي**». ضابط في القوات البحرية التابعة لفتح. تمت مقابلته في تونس في آب/أغسطس ١٩٨٩.
- معن **أبو نوار**. رئيس شعبة التعبئة والتوجيه المعنوي في الجيش الأردني في الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠. تمت مقابلته في أوكسفورد في أيلول/سبتمبر ١٩٩١.
- «**أبو الهيثم**». عضو المكتب السياسي التابع لجبهة التحرير الفلسطينية وممثلها في المجلس العسكري الأعلى التابع لـ م.ت.ف. تمت مقابلته في تونس في أيلول/سبتمبر ١٩٩١.
- «**أبو ياسر**». قائد كتيبة رأس العين التابعة لفتح حتى سنة ١٩٨٢، وعضو القيادة العسكرية. تمت مقابلته في تونس في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٨٨.
- علي **إسحق**. ممثل جبهة التحرير الفلسطينية في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. تمت مقابلته في تونس في شباط/فبراير ١٩٨٩، وفي عمان في حزيران/يونيو ١٩٩٣.
- مروان **بكير**. مفوض سياسي لـ ج.ش.ت.ف. سنة ١٩٧٠، والمسؤول السياسي الرئيسي للجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين في الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣، وكادر متقدم في جبهة التحرير الفلسطينية. تمت مقابلته في عمان في ١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٣.
- محمد **بحيص** (أبو حسن قاسم). مسؤول لجنة التنظيم ٧٧ في القطاع الغربي التابع لفتح. تمت مقابلته في عمان في أيار/مايو ١٩٨٥. واغتيل سنة ١٩٨٨.
- عدنان **البخيت**. أكاديمي أردني رفيع، تولى تحليل ملفات الاستخبارات بعد الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧١. تمت مقابلته في ٦ آذار/مارس ١٩٩٠.
- رمزي **بدران**. عميد في ج.ت.ف.، وعضو رئاسة الأركان في الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧، وقائد الكتيبة ٤٢٢ التابعة لقوات القادسية في الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧١، ومسؤول قوات التحرير الشعبية التابعة لـ ج.ت.ف. في لبنان في الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦، ومسؤول التنظيم والإدارة في ج.ت.ف. خلال ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ حتى سنة ١٩٨٣. تمت مقابلته في تونس في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٠.
- صخر **بسيسو**. مسؤول كبير في الدائرة السياسية في م.ت.ف.، ورئيس سابق للاتحاد العام لطلبة فلسطين، ومسؤول سابق في أمن فتح وم.ت.ف. تمت مقابلته في تونس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.
- محمد **بشير**. قائد الاستخبارات العسكرية الأردنية في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧١. تمت

مقابلته في عمان في ٦ آذار/مارس ١٩٩٠.

- مختار صبري **بعباع** (أبو فراس). كادر كبير في فتح في منتصف الستينات. تمت مقابلته في عمان في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩١.
- فايز **الترك**. لواء في ج.ت.ف.، ورئيس الاستخبارات العسكرية فيه بالوكالة في الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨، وقائد قوات التحرير الشعبية التابعة للجيش سنة ١٩٦٩. تمت مقابلته في القاهرة في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣.
- محمد **تمراز**. قائد كتيبة سابق في ج.ت.ف. تمت مقابلته في ١ أيار/مايو ١٩٨٩.
- باسم **التميمي** (حمدي). نائب رئيس لجنة التنظيم ٧٧ في القطاع الغربي التابع لفتح. تمت مقابلته في عمان في أيار/مايو ١٩٨٥. اغتيل سنة ١٩٨٨.
- صبحي **التميمي**. كادر كبير سابق في لجنة العمل العسكري التابعة لـ ح.ق.ع.، وعضو مؤسس وممثل لجماعة أبطال العودة الفدائية، ومساعد بارز لقيادة ج.ش.ت.ف. حتى سنة ١٩٧٢. تمت مقابلته في القاهرة في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٩٢.
- عبد الرحيم **جابر**. مقاتل في ح.ق.ع./ أبطال العودة حتى سنة ١٩٦٧، وعضو «الدوريات المطاردة» في ج.ش.ت.ف. بعد سنة ١٩٦٧. تمت مقابلته في الجزائر في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٨٧.
- عبد الرحمن **جبارة**. مؤسس وعضو المكتب السياسي التابع للمنظمة الشعبية لتحرير فلسطين. تمت مقابلته في عمان في حزيران/يونيو ١٩٩٢.
- نصر **جبر**. نائب رئيس اللجنة العلمية في فتح. تمت مقابلته في تونس في ٤ و٥ آب/أغسطس ١٩٨٩.
- برهان **جرار**. نائب قائد كتيبة الجولان التابعة لفتح سنة ١٩٧١، ولاحقاً مسؤول الدفاع البحري في الجنوب اللبناني، والملحق العسكري لـ م.ت.ف. في الجزائر، وعضو جهاز أمن الرئيس سنة ١٩٨٠. قام بمقابلته عدنان عودة نيابة عن المؤلف في تموز/يوليو ١٩٩٦.
- سمير **جريس**. عضو لجنة الجليل في القطاع الغربي التابع لفتح في السبعينات. تمت مقابلته في تونس في ٥ آب/أغسطس ١٩٨٩.
- طلعت **جلبي** (أبو سليمان). لواء في الجيش المصري، وضابط سابق في الكتيبة ١٤١ (الفدائيون). تمت مقابلته في القاهرة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ وفي أيار/مايو ١٩٩٤.
- عبد الله **جلود** (أبو داود). ضابط سابق في ج.ت.ف. (قوات عين جالوت) وضابط في فتح. تمت مقابلته في بغداد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧.
- «خليل **الجمل**». قائد الميليشيا الطالبية في فتح حتى سنة ١٩٨٢، وقائد كتيبة في فتح

الانتفاضة سنة ١٩٨٣، ونائب معتمد في لبنان في الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦. تمت مقابلته في تونس في ٢١ و٢٢ آذار/مارس ١٩٩٢.

ـ خالد **الجندي**. مسؤول كبير في حزب البعث ورئيس اتحاد عمال سورية ومسؤول الميليشيا في الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧. تمت مقابلته في تونس في ١٨ و١٩ آذار/مارس ١٩٩٢.

ـ «**جهاد**». قائد سرية في كتيبة الجرمق التابعة لفتح حتى سنة ١٩٨٢. تمت مقابلته في الكويت في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧.

ـ محمد **جهاد**. قائد كتيبة في فتح حتى سنة ١٩٨٢، وقائد كتيبة في فتح الانتفاضة في الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤. تمت مقابلته في تونس في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٩.

ـ عبد الفتاح **الجيوسي**. كادر متقدم في القطاع الغربي التابع لفتح، ومساعد خليل الوزير، ورئيس المكتب الفني في اللجنة الفلسطينية ـ الأردنية المشتركة. تمت مقابلته في عمان في نيسان/أبريل ١٩٨٤ وفي أيار/مايو ١٩٨٥.

ـ «**الحاج** نقولا». القائد العسكري لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني في لبنان حتى سنة ١٩٩٠ تقريباً. تمت مقابلته في تونس في ١ شباط/فبراير ١٩٩٠. توفي نتيجة المرض خلال ١٩٩١ ـ ١٩٩٢.

ـ يحيى **حبش** «صخر» . عضو اللجنة المركزية التابعة لفتح. تمت مقابلته في تونس في ١١ و١٢ و١٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ وفي ٣ شباط/فبراير ١٩٩٠، وفي ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٣.

ـ مازن **حجازي**. ضابط سابق في الجيش الأردني، ثم ضابط في فتح (قوات اليرموك) وضابط مناوب في غرفة العمليات المركزية التابعة لـ م.ت.ف. تمت مقابلته في تونس في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٩.

ـ أحمد **حجو**. قائد كتيبة الاستطلاع الفلسطينية ٦٨ (الجيش السوري) سنة ١٩٦٣، والقائد العسكري الميداني لمنظمة الصاعقة في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠، والقائد العسكري لـ ج.ت.ع. في الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٢. تمت مقابلته في الجزائر في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٢.

ـ نظمي **حزوري**. مسؤول فتح الطالبي في مخيم عين الحلوة. تمت مقابلته في تونس في ٤ آب/أغسطس ١٩٨٩.

ـ **حسان**. مساعد خليل الوزير. تمت مقابلته في بغداد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، وفي عمان في آذار/مارس ١٩٩٠.

ـ بلال **الحسن**. عضو المكتب السياسي التابع لـ ج.ش.د.ت.ف. حتى سنة ١٩٧١. تمت مقابلته في تونس في آب/أغسطس ١٩٩١.

- خالد **الحسن** «أبو السعيد». عضو اللجنة المركزية التابعة لفتح في الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٩٤. تمت مقابلته في تونس في ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٧ وفي ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩١، وفي واشنطن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. توفي نتيجة مرض في القلب سنة ١٩٩٤.
- هاني **الحسن**. عضو اللجنة المركزية التابعة لفتح منذ سنة ١٩٨٠. تمت مقابلته في تونس في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٣.
- علاء **حسني**. قائد سرية في كتيبة الجولان التابعة لفتح، وقائد الميليشيا في لبنان حتى سنة ١٩٨٢. تمت مقابلته في عمان في أيار/مايو ١٩٨٥.
- شريف **الحسيني**. عضو سابق في اللجنة العسكرية التابعة لـ ح.ق.ع. ومساعد وديع حداد في ج.ش.ت.ف. تمت مقابلته في الجزائر في أيلول/سبتمبر ١٩٩١.
- غازي **الحسيني**. كادر متقدم في القطاع الغربي التابع لفتح وعضو المجلس الثوري للحركة. تمت مقابلته في تونس في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٩، وفي الجزائر في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١.
- فيصل **الحسيني**. عضو اللجنة المركزية التابعة لفتح، كادر سابق في ح.ق.ع. وملازم أول في ج.ت.ف. في الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧. تمت مقابلته في ستوكهولم في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٩، وفي موسكو في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.
- حسين **حلاق**. كادر كبير سابق في حزب البعث حتى سنة ١٩٦١، وعضو مؤسس لحزب الوحدويين العرب حتى سنة ١٩٦٣. تمت مقابلته في لندن في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٧، وفي ٢١ و٢٤ أيار/مايو ١٩٨٨، وفي ١١ أيلول/سبتمبر و١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وفي ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.
- جيهان **الحلو**. كادر متقدم سابق في فتح، وعضو قيادي في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. تمت مقابلتها في لندن في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.
- عزيز **حليمة**. ضابط في أمن فتح في لبنان حتى سنة ١٩٨٢. تمت مقابلته في أوكسفورد سنة ١٩٩٦.
- نمر **حماد**. ممثل م.ت.ف. في روما، وكادر سابق في حزب البعث في لبنان في الستينات. تمت مقابلته في روما في آب/أغسطس ١٩٩٢.
- محمود **حمدان** (أبو عدوي). القائد العسكري لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني في النصف الثاني من الثمانينات وعضو المجلس العسكري الأعلى التابع لـ م.ت.ف. تمت مقابلته في تونس في آب/أغسطس ١٩٩١.
- «محمد **حمزة**». مساعد خليل الوزير. تمت مقابلته في الجزائر في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٨٧، وفي تونس في آب/أغسطس ١٩٨٧ وفي ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٨٨ وفي أيلول/

سبتمبر ١٩٩٣.

- عبد الله **حمودة**. عضو اللجنة المركزية التابعة لـ ج.ش.ت.ف. حتى سنة ١٩٧١. تمت مقابلته في عمان في حزيران/يونيو ١٩٩٢.
- شفيق **الحوت**. عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وممثلها في لبنان حتى سنة ١٩٩٣. تمت مقابلته في نيويورك في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨.
- فيصل **حوراني**. كادر متقدم سابق في حزب البعث. تمت مقابلته في نيقوسيا في أيار/مايو ١٩٨٦، وفي الجزائر في ٢٥ و٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، وفي نيقوسيا في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.
- هاني **حوراني**. كادر قيادي في ج.د.ت.ف. في الأردن حتى أواخر الثمانينات. تمت مقابلته في لندن في آذار/مارس ١٩٩٦.
- رافع **الخالدي**. مسؤول فرع الاتصالات في فتح. تمت مقابلته في تونس في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٨٨.
- فيصل **الخضرا**. كادر كبير سابق في ح.ق.ع. فرع سورية وفرع فلسطين. تمت مقابلته في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٩١.
- أحمد **الخطيب**. عضو سابق في اللجنة التنفيذية التابعة لـ ح.ق.ع. ورئيس فرع الحركة في الكويت. تمت مقابلته في لندن في ٣١ تموز/يوليو ١٩٩١.
- إسحق **الخطيب**. عضو اللجنة المركزية التابعة للحزب الشيوعي الأردني، ورئيس منظمة الأنصار في الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٢. تمت مقابلته في ١١ حزيران/يونيو ١٩٩٣.
- سمير **الخطيب**. خريج «دورة سنة ١٩٤٨»، قائد قوات حطين في الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨، وقائد جهاز الكفاح المسلح الفلسطيني في الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧١، ومدير الدائرة العسكرية في م.ت.ف. منذ سنة ١٩٦٨. تمت مقابلته في عمان في ٨ آذار/مارس ١٩٩٠ وفي ٢٨ و٣٠ أيار/مايو ١٩٩١.
- غسان **الخطيب**. كادر في الحزب الشيوعي الأردني، سجن سنة ١٩٧٤ بتهمة الإعداد لمقاومة مسلحة. عضو اللجنة المركزية التابعة للحزب الشيوعي الفلسطيني، وعضو الوفد الفلسطيني إلى محادثات السلام في واشنطن العاصمة (١٩٩١ ـ ١٩٩٣). تمت مقابلته في حزيران/يونيو ١٩٩٢.
- ماجد **الخطيب**. القائد العسكري لـ ج.ت.ع. تمت مقابلته في تونس في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٨.
- محمود **الخطيب**. طبيب جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في شاتيلا سنة ١٩٨٥. قابلته روز ماري صايغ سنة ١٩٨٥.
- مصطفى **الخطيب**. كادر في فتح ومسؤول مالي في م.ت.ف. حتى سنة ١٩٩٣. تمت

مقابلته في أيار/مايو ١٩٩٦.

- منير **الخطيب**. كادر كبير سابق في ح.ق.ع. تمت مقابلته في ٤ و١١ تموز/يوليو ١٩٩١.
- أحمد **خليفة**. عضو سابق في قيادة الفرع الفلسطيني في ح.ق.ع. في الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٦، وكادر قيادي في ج.ش.ت.ف. في الضفة الغربية، وأسير في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٠. تمت مقابلته في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٠، وفي ١٦ و١٧ حزيران/يونيو ١٩٩١ وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١.
- غازي **الخليلي**. كادر كبير سابق في ج.ش.ت.ف. تمت مقابلته في ١٥ حزيران/يونيو ١٩٩٣.
- عزمي **الخواجة**. عضو سابق في المكتب السياسي التابع لـ ج.ش.ت.ف.، ومسؤول تنظيم الجبهة في الأراضي المحتلة. تمت مقابلته مرتين في عمان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.
- أحمد صدقي **الدجاني**. عضو اللجنة التنفيذية في م.ت.ف.، وعضو سابق في جبهة تحرير فلسطين في الستينات. تمت مقابلته في القاهرة في حزيران/يونيو ١٩٩٢.
- أحمد **دحبور**. كادر في دائرة الإعلام التابعة لـ ج.ت.ف. أوائل السبعينات. تمت مقابلته في الجزائر في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١.
- إبراهيم **الدخاخنة** (سامي). ضابط الاستخبارات المصرية في غزة حتى سنة ١٩٦٧، وضابط الارتباط مع م.ت.ف. في عمان حتى سنة ١٩٧٠. تمت مقابلته في القاهرة في نيسان/أبريل ١٩٩٢ وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.
- أحمد **دراز**. ضابط في قوات عين جالوت في ج.ت.ف. تمت مقابلته في القاهرة في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٩.
- الحكم **دروزة**. مفكر مسؤول في ح.ق.ع. تمت مقابلته في تونس في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠.
- «أبو محمود» **الدوله**. رئيس أركان ج.د.ت.ف. حتى سنة ١٩٨٢. تمت مقابلته في عمان في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩١.
- صالح **رأفت**. كادر في ح.ق.ع. حتى سنة ١٩٦٧، ثم كادر في لجنة المناطق المحتلة التابعة لـ ج.ش.ت.ف. سنة ١٩٦٨، وعضو اللجنة المركزية لـ ج.د.ت.ف. ثم عضو مكتبها السياسي منذ سنة ١٩٦٩. تمت مقابلته في عمان في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٠.
- محمد **رجب**. قائد سرية في ج.ت.ف. (قوات عين جالوت) حتى سنة ١٩٨٢. تمت مقابلته في تونس في ٩ آب/أغسطس ١٩٨٩.
- مصطفى **الزبري** (أبو علي). مسؤول فرع ح.ق.ع. في الأردن في الفترة ١٩٦٦ -

١٩٦٧، والقائد العسكري لـ ج.ش.ت.ف. حتى سنة ١٩٧٠، وعضو المكتب السياسي وممثل الجبهة في اللجنة التنفيذية التابعة لـ م.ت.ف. حتى سنة ١٩٩١. تمت مقابلته في تونس في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٧.

- سليم **الزعنون** (أبو الأديب). عضو اللجنة المركزية التابعة لفتح، ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني. تمت مقابلته في تونس في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١.
- أحمد **زكرة**. القائد العسكري وعضو المكتب السياسي التابع للمنظمة الشعبية لتحرير فلسطين في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠، وكادر في فرع التعبئة والتوجيه المعنوي في ج.ت.ف. في أوائل السبعينات. تمت مقابلته في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وفي ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.
- جمال **زيدان** (منجد). نائب قائد كتيبة شهداء أيلول المدرعة التابعة لفتح. تمت مقابلته في تونس في ٥ آب/أغسطس ١٩٨٩.
- فايز **زيدان**. قائد القوة ١٤ الجوية في فتح. تمت مقابلته في بغداد في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨.
- وليد **سعد الدين**. ضابط مدفعية في ج.ت.ف.، وقائد الكتيبة ١٢ في قوات حطين في الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩، وممثل الصاعقة في المجلس الوطني الفلسطيني سنة ١٩٨٤. تمت مقابلته في تونس في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٣.
- محمد **السعدي**. قائد كتيبة في ج.ت.ف. سنة ١٩٧٦، وضابط ارتباط م.ت.ف. مع اليونيفيل سنة ١٩٧٨. تمت مقابلته في بيروت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١.
- **شادي**. قائد سرية في كتيبة شهداء أيلول المدرعة التابعة لفتح. تمت مقابلته في تونس في ٥ آب/أغسطس ١٩٨٩.
- عبد العزيز **شاهين** (أبو علي). عضو المجلس الثوري لفتح، وكادر متقدم من كوادر فتح في السجون الإسرائيلية في الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٥. تمت مقابلته في عمان في أيار/مايو ١٩٨٥، وفي تونس في ٧ تموز/يوليو ١٩٩٠، وفي القاهرة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.
- حسن **الشبل**. قائد وحدة الصواريخ في فتح حتى سنة ١٩٨٢. تمت مقابلته في الجزائر في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٨٧.
- سميح **شبيب**. كادر متقدم في جبهة التحرير الفلسطينية ومؤرخ. تمت مقابلته في ١٣ و٢١ آب/أغسطس ١٩٩١.
- سامي **شرف**. مدير سابق لمكتب الرئيس المصري جمال عبد الناصر ومنسق الشؤون الأمنية. تمت مقابلته في القاهرة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩١ وفي ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٢ وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

- طارق **شرف**. ضابط سابق في الجيش المصري. تمت مقابلته في جنيف في أيار/مايو ١٩٩٣.
- يوسف **شرقاوي**. قائد قوات فتح في مخيم شاتيلا في الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨، وسابقاً قائد كتيبة في منظمة الصاعقة (حتى سنة ١٩٧٦). تمت مقابلته في تونس في ٥ آب/أغسطس ١٩٨٩.
- «**شريف**». ضابط استخبارات في فتح. تمت مقابلته في بغداد في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨.
- منصور **الشريف**. لواء في ج.ت.ف. وقائد قوات عين جالوت في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني. تمت مقابلته في القاهرة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٩.
- عزمي **الشعيبي**. عضو سابق في مجلس بلدية البيرة (١٩٧٦)، وعضو اللجنة المركزية التابعة لـ ج.د.ت.ف. ومندوبها في المجلس الوطني الفلسطيني. تمت مقابلته في رام الله في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.
- منير **شفيق** (أبو فادي). كادر في الحزب الشيوعي الأردني حتى سنة ١٩٦٧، ومسؤول في فتح في عمان حتى سنة ١٩٧٠، ورئيس تحرير مجلة «فلسطين الثورة» التابعة لـ م.ت.ف. حتى سنة ١٩٧٣، ثم مدير مركز التخطيط في م.ت.ف. تمت مقابلته في تونس في آب/أغسطس ١٩٨٧.
- خليل **الشقاقي**. شقيق مؤسس وقائد حركة الجهاد الإسلامي فتحي الشقاقي. تمت مقابلته في عمان في حزيران/يونيو ١٩٩٦.
- فخري **شقورة**. مدير مكتب الرئيس أحمد الشقيري العسكري في الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧، وقائد الكتيبة ٤٢١ التابعة لقوات القادسية سنة ١٩٦٨، وقائد لواء في الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦، ومنسق قوات ج.ت.ف. الموالية في لبنان في الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٢، ورئيس الاستخبارات العسكرية في الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٩٣. تمت مقابلته في الجزائر في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٧، وفي تونس في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩١، وفي القاهرة في نيسان/أبريل ١٩٩٢.
- «**الشمعة**». قائد كتيبة صقور التل التابعة لفتح. تمت مقابلته في تونس في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٩.
- أسامة **شنار**. مسؤول سابق عن تنظيم ج.د.ت.ف. في الأراضي المحتلة، وعضو اللجنة المركزية. تمت مقابلته في عمان في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٠.
- أحمد **الشهابي** (أبو ظافر). عضو سابق في قيادة منظمة الصاعقة، وممثلها في المجلس الوطني الفلسطيني. تمت مقابلته في الجزائر في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

- فيصل «**كمال**» **الشيخ**. قائد كتيبة شهداء أيلول المدرعة التابعة لفتح حتى سنة ١٩٨٢، ثم قائد كتيبة في فتح الانتفاضة. تمت مقابلته في الجزائر في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٧.
- موسى **الشيخ**. ضابط صف سابق في ج.ت.ف. ومدرب عسكري في فتح. تمت مقابلته في عمان في أيار/مايو ١٩٨٥.
- حسن **صالح**. ضابط سياسي رفيع في فتح، ونائب قائد الأكاديمية العسكرية سنة ١٩٧٦. تمت مقابلته في تونس في آب/أغسطس ١٩٨٧.
- يوسف **صايغ**. عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٤، ورئيس الصندوق القومي الفلسطيني في الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٤، ومؤسس ومدير مركز التخطيط في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧١. تمت مقابلته في عمان في نيسان/أبريل ١٩٨٤ وفي أوكسفورد في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧.
- سمير **صبري**. ضابط استخبارات عسكرية في فتح. تمت مقابلته في تونس في ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٨٨.
- أحمد **صرصور**. عميد في ج.ت.ف. تمت مقابلته في القاهرة في نيسان/أبريل ١٩٩٢.
- أكرم **الصفدي**. مؤسس وقائد كتيبة الاستطلاع الفلسطينية ٦٨ في الجيش السوري حتى سنة ١٩٥٩. تمت مقابلته في القاهرة في ٣ و٤ حزيران/يونيو ١٩٩١.
- توفيق **الصفدي**. مدير دائرة شؤون العائدين في م.ت.ف.، وكادر متقدم في حزب البعث في لبنان في الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٦، ورئيس اللجنة السياسية العليا لشؤون الفلسطينيين في لبنان في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢. تمت مقابلته في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩١. توفي نتيجة أزمة قلبية.
- صلاح **صلاح**. كادر سابق في ح.ق.ع.، ثم عضو اللجنة المركزية والمكتب السياسي التابعين لـ ج.ش.ت.ف. تمت مقابلته في تونس في ١ شباط/فبراير ١٩٩٠.
- راجي **صهيون**. المدير السابق للإذاعة الفلسطينية سنة ١٩٤٨ ولإذاعة م.ت.ف. سنة ١٩٦٥. تمت مقابلته في واشنطن العاصمة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.
- راجي **صوراني**. أحد كوادر ج.ش.ت.ف. في غزة. تمت مقابلته في غزة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.
- «**ضرغام**». قائد سرية في القوة ١٧ التابعة لفتح، وضابط سابق في كتيبة أبو يوسف النجار. تمت مقابلته في الجزائر في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٧، وفي تونس في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٠.
- معين **الطاهر**. قائد كتيبة الجرمق التابعة لفتح حتى سنة ١٩٨٢. تمت مقابلته في الجزائر في ٢٤ و٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٧.
- يوسف **طاهر**. ضابط كبير في ميليشيا فتح، وسابقاً قائد سرية في الكتيبة المركزية،

وعضو وحدة الصواريخ الثقيلة. تمت مقابلته في تونس في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٩.

- فواز **طرابلسي**. نائب الأمين العام لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان. تمت مقابلته في أوكسفورد في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ وفي ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.
- صائب **العاجز**. عميد في ج.ت.ف. تمت مقابلته في تونس في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠.
- تيسير **عاروري**. عضو اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي الفلسطيني. تمت مقابلته في وشنطن العاصمة في ١ آذار/مارس ١٩٩٢.
- يحيى **عاشور** (حمدان). أمين سر المجلس الثوري التابع لفتح، ومعتمد فتح في لبنان في الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢، ومسؤول كبير في دائرة التعبئة والتنظيم فيها. تمت مقابلته في تونس في آب/أغسطس ١٩٩١.
- محمود **العالول**. نائب رئيس لجنة نابلس في القطاع الغربي التابع لفتح. تمت مقابلته في تونس في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٨٨.
- عبد الله **عامر** (أدهم). مسؤول فتح في الدامور سنة ١٩٨٢، وسابقاً نائب القائد العسكري لمخيم تل الزعتر في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦. تمت مقابلته في عمان في أيار/مايو ١٩٨٥.
- قصي **العبادله**. عقيد احتياط في ج.ت.ف. ورئيس الدائرة العسكرية في م.ت.ف. في الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨. تمت مقابلته في حلوان في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.
- «**عباس**». رئيس لجنة المناطق في القطاع الغربي التابع لفتح. تمت مقابلته في تونس في ٤ آب/أغسطس ١٩٨٩.
- محمود **عباس** (أبو مازن). عضو اللجنة المركزية لفتح. تمت مقابلته في تونس في آذار/مارس ١٩٩٢.
- فتحي **عبد الحميد**. كادر متقدم سابق في حزب البعث في فترة الخمسينات إلى أوائل الستينات. تمت مقابلته في تونس في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٢.
- أديب (ياسر) **عبد ربه** (أبو بشار). الأمين العام للحركة الديمقراطية الفلسطينية (فدا)، والأمين العام المساعد لـ ج.د.ت.ف. حتى سنة ١٩٩٠. تمت مقابلته في موسكو في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وفي تونس في آذار/مارس ١٩٩٢ وفي ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٣.
- أحمد **عبد الرحمن**. عضو اللجنة المركزية لفتح. شغل سابقاً منصب مسؤول إعلام فتح ورئيس تحرير «فلسطين الثورة». تمت مقابلته في رام الله في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.
- أسعد **عبد الرحمن**. كادر رفيع سابق في ح.ق.ع.، وكادر في ج.ش.ت.ف. حتى سنة ١٩٧٠. تمت مقابلته في عمان في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١.

- نبيل **عبد الرحمن** (أبو سارة). كادر في ح.ق.ع. حتى سنة ١٩٦٧، ومفوض سياسي في ج.ش.ت.ف. حتى سنة ١٩٧٢، وكادر في الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين حتى سنة ١٩٧٣، ثم ضابط ميليشيا في فتح حتى سنة ١٩٨٣، وقائد كتيبة منشق حتى سنة ١٩٨٦. تمت مقابلته في تونس في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، وفي نيقوسيا في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.
- زكريا **عبد الرحيم** (أبو يحيى). مسؤول رفيع في الدائرة السياسية التابعة لـ م.ت.ف.، وسابقاً المسؤول التنظيمي الرئيسي لفتح في لبنان حتى سنة ١٩٦٦، وكادر مؤسس للاستخبارات العسكرية لفتح سنة ١٩٦٨، وأول سفير لـ م.ت.ف. لدى قبرص سنة ١٩٧٥. تمت مقابلته في تونس في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩١.
- أحمد **عبد الكريم** (بن بلّة). ضابط فدائي في فتح حتى سنة ١٩٧١، وأحد كوادر منظمة أيلول الأسود سنة ١٩٧٣. تمت مقابلته في الجزائر في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٧.
- فؤاد **عبد الكريم** (أبو أحمد فؤاد). كادر في ح.ق.ع. حتى سنة ١٩٦٧، ثم قائد قطاع في ج.ش.ت.ف. حتى سنة ١٩٧٠، ثم القائد العسكري وعضو المكتب السياسي للجبهة. تمت مقابلته في الجزائر في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٧.
- سمير **عبد الله**. كادر متقدم في الحزب الشيوعي الفلسطيني. تمت مقابلته في عمان في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٩٢.
- عبد الحي **عبد الواحد**. قائد قوات عين جالوت في ج.ت.ف. حتى سنة ١٩٩٤. تمت مقابلته في غزة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.
- عبد الله **العجرمي** (أبو أنور). ضابط في ج.ت.ف.، والقائد العسكري لـ ج.ش.ت.ف. في الضفة الغربية سنة ١٩٦٧، وأسير في إسرائيل حتى سنة ١٩٨٥. تمت مقابلته في تونس في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩١.
- محمد **العركة**. مسؤول وحدة أمن داخلي سورية حتى سنة ١٩٦٦. تمت مقابلته في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٢.
- واصف **عريقات**. قائد كتيبة مدفعية في فتح، ثم قائد كتيبة في فتح الانتفاضة في الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤. تمت مقابلته في عمان في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١.
- «**عزيز**». مهندس في فتح في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦. تمت مقابلته في الكويت في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٨.
- حسن **عصفور**. كادر متقدم في الحزب الشيوعي الأردني ولاحقاً في الحزب الشيوعي الفلسطيني. تمت مقابلته في تونس في آذار/مارس ١٩٩٢.
- باسل **عقل**. مدير سابق للدائرة السياسية التابعة لـ م.ت.ف.، ومندوب م.ت.ف. في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. تمت مقابلته في لندن في ٣١ تموز/يوليو ١٩٩١.

ـ ناجي **علوش** (أبو إبراهيم). كادر سابق في حزب البعث في أوائل الستينات، ومسؤول التنظيم المدني (الميليشيا) التابع لفتح في الأردن سنة ١٩٧٠ وفي بيروت الغربية في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، ورئيس جماعة منشقة منذ سنة ١٩٧٨. تمت مقابلته في عمان في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩١.

ـ أسامة **علي**. أول قائد للقوة ١٤ الجوية التابعة لفتح. تمت مقابلته في تونس في ٤ آب/أغسطس ١٩٨٩.

ـ طارق **علي** (أبو اليسار). كادر متقدم في ج.ش.ت.ف. سنة ١٩٦٩، وقائد عسكري في لبنان في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧١، وضابط سياسي رئيسي وعضو المكتب السياسي التابع للجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين سنة ١٩٧٢، وعضو المكتب السياسي التابع لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني سنة ١٩٧٣، وقائد عسكري في الجنوب اللبناني وعضو اللجنة المركزية التابعة لجبهة التحرير الفلسطينية حتى سنة ١٩٨٢. تمت مقابلته في تونس في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩١.

ـ «نزار **عمّار**». كادر متقدم في دائرة العلاقات القومية في م.ت.ف.، وكادر أمني متقدم سابق في فتح وفي م.ت.ف. تمت مقابلته في الجزائر في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، وفي القاهرة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، وفي تونس في ١٨ و١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣.

ـ «محجوب **عمر**». مستشار في مركز التخطيط في م.ت.ف. سابقاً. تمت مقابلته في الجزائر في نيسان/أبريل ١٩٨٧، وفي القاهرة في ١٤ و٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وأيار/مايو ١٩٩١.

ـ محمد **العمله** (أبو خالد). مسؤول معسكر التدريب التابع لفتح في العراق في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩، وعضو الدائرة العسكرية التابعة لـ م.ت.ف. تمت مقابلته في عمان في ٨ آذار/مارس ١٩٩٠.

ـ محمد **عودة** (أبو داود). قائد ميليشيا فتح في الأردن سنة ١٩٧٠، ومسؤول كبير في منظمة أيلول الأسود سنة ١٩٧٣، وقائد عسكري للمنطقة الغربية من بيروت في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦. تمت مقابلته في الجزائر في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٧.

ـ قاسم **عينا**. كادر في ح.ق.ع. في تل الزعتر حتى سنة ١٩٦٧، ثم كادر في فتح في المخيم نفسه، ولاحقاً مدير مؤسسة بيت أطفال الصمود لرعاية أبناء الشهداء في م.ت.ف. تمت مقابلته في نيقوسيا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

ـ عبد الفتاح **غانم**. نائب الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية. عضو مكتب سياسي سابق في ج.ش. ـ ق.ع. في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦. تمت مقابلته في الجزائر في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

- أمين **غفوري**. ضابط مصري سابق في مكتب عبد الناصر. تمت مقابلته في لندن في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٠.
- محمد **غنيم** (أبو ماهر). عضو اللجنة المركزية لفتح ومعتمد فرع التعبئة والتنظيم، وكان سابقاً عضو القيادة العامة ومسؤول فتح في الأردن حتى سنة ١٩٦٧. تمت مقابلته في تونس في آذار/ مارس ١٩٩٢.
- سمير **غوشة**. الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني. تمت مقابلته في تونس في ١ شباط/ فبراير ١٩٩٠.
- حمادة **فراعنة**. كادر عسكري سابق في ج.ش. ـ ق.ع. تمت مقابلته في عمان في ٨ آذار/ مارس ١٩٩٠.
- **فريد**. قائد سرية في الكتيبة المركزية التابعة لفتح، ثم ضابط ميليشيا. تمت مقابلته في تونس في ٥ آب/ أغسطس ١٩٨٩.
- عبد المجيد **فريد**. سكرتير عبد الناصر في الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠. تمت مقابلته في لندن في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٠.
- محمد **فوزي**. رئيس أركان الجيش المصري حتى سنة ١٩٦٧، وقائد الجيش المصري حتى سنة ١٩٧٠. تمت مقابلته في بغداد في ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨ وفي القاهرة في حزيران/ يونيو ١٩٩١.
- تيسير **قبعة**. عضو المكتب السياسي لـ ج.ش.ت.ف. حتى سنة ١٩٩٣. تمت مقابلته في تونس في ١٤ آب/ أغسطس ١٩٩١.
- عبد الحميد **القدسي**. كادر متقدم لفتح في الأردن قبل سنة ١٩٦٧. تمت مقابلته في عمان في حزيران/ يونيو ١٩٩٢.
- فايز **قدورة**. ضابط الارتباط السابق لـ ح.ق.ع. في القاهرة في الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧، وفي دمشق في الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨، ومساعد وديع حداد حتى سنة ١٩٧١. تمت مقابلته في عمان في ٣١ أيار/ مايو ١٩٩١.
- فاروق **القدومي** (أبو اللطف). عضو اللجنة المركزية لفتح. تمت مقابلته في تونس في آب/ أغسطس ١٩٨٧.
- كمال **القدومي**. قائد سرية في ج.ت.ف. (قوات القادسية). تمت مقابلته في بغداد في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧.
- لمعي **قمبرجي**. كادر متقدم لفتح في القاهرة ثم في لبنان في الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢. تمت مقابلته في القاهرة في ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٢.
- يونس **الكتري**. أول موظف رسمي في م.ت.ف.، ولاحقاً سكرتير اللجنة التنفيذية. تمت مقابلته في القاهرة في نيسان/ أبريل ١٩٩٢.

- فضل **كعوش**. مهندس كبير في فتح. تمت مقابلته في تونس في ٥ آب/أغسطس ١٩٨٩.
- «**كفاح**». عضو سابق في مكتب شؤون الأردن التابع لفتح، ولاحقاً كادر منشق عن فتح. تمت مقابلته في الجزائر في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١.
- مروان **كفارنة**. كادر في ج.ش.ت.ف. ومؤسس لجنة القيادة الوطنية الموحدة في غزة عند بدء الانتفاضة. تمت مقابلته في غزة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.
- **كمال** (أبو رامي). مسؤول في دائرة الشؤون الاجتماعية في م.ت.ف. مكتب عمان. تمت مقابلته في عمان في ٧ آذار/مارس ١٩٩٠.
- زهيرة **كمال**. عضو اللجنة المركزية التابعة للحركة الديمقراطية الفلسطينية (فدا)، وسابقاً عضو اللجنة المركزية التابعة لـ ج.د.ت.ف. ومسؤولة المنظمة النسائية التابعة للجبهة في الأراضي المحتلة. تمت مقابلتها في واشنطن في نيسان/أبريل ١٩٩٢.
- مروان **الكيالي**. نائب قائد كتيبة الجرمق التابعة لفتح. تمت مقابلته في تونس في شباط/فبراير ١٩٨٤. اغتيل سنة ١٩٨٨.
- هيثم **كيلاني**. جنرال سابق في الجيش السوري ودبلوماسي سابق. تمت مقابلته في تونس في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٩.
- أحمد **لبّد**. قائد سرية في ج.ت.ف. (مضادة للطائرات). تمت مقابلته في تونس في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٩.
- «**صقر مجاهد**». قائد سرية في فتح. تمت مقابلته في تونس في ٦ آب/أغسطس ١٩٨٩.
- عبد الرازق **المجايدة**. قائد كتيبة في قوات عين جالوت في الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣، وضابط عمليات في الكتيبة في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦، وقائد وحدات الكتيبة في لبنان في الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٢، وعضو المجلس العسكري الأعلى التابع لـ م.ت.ف.، ونائب قائد الشرطة الفلسطينية في غزة (منذ سنة ١٩٩٤). تمت مقابلته في تونس في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩١.
- عبد الله **محيسن**. ضابط في حرس الحدود الفلسطيني في الفترة ١٩٥٣ ـ ١٩٦٣، وضابط في ج.ت.ف. منذ سنة ١٩٦٤ (قوات عين جالوت). تمت مقابلته في القاهرة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.
- عباس **مراد**. ضابط في الجيش الأردني، ثم ضابط في فتح حتى سنة ١٩٧٤ (قوات اليرموك). تمت مقابلته في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠.
- علي **مروة**. كادر لبناني كبير في فتح (القطاع الأوسط الحدودي). تمت مقابلته في تونس في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٩.
- مأمون **مريش**. مسؤول العمليات البحرية في القطاع الغربي التابع لفتح. اغتاله الموساد

الإسرائيلي في أثينا سنة ١٩٨٥. تمت مقابلته في تونس في شباط/فبراير ١٩٨٤.

- طلعت **مسلّم**. جنرال في الجيش المصري. تمت مقابلته في القاهرة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨.
- منيب **المصري**. وزير إعادة التعمير الأردني في حكومة وصفي التل في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧١. تمت مقابلته في لندن في آذار/مارس ١٩٨٧.
- وحيد **مطير**. مدير مؤسسة الشؤون الاجتماعية في م.ت.ف. ـ مكتب عمان. تمت مقابلته في تونس في ٤ آب/أغسطس ١٩٨٩، وفي عمان في ١١ آذار/مارس ١٩٩٠.
- نبيل **معروف** (عبد المحسن). ممثل م.ت.ف. في منظمة المؤتمر الإسلامي، وسابقاً مسؤول فتح في مخيم تل الزعتر حتى سنة ١٩٧٦. تمت مقابلته في نيقوسيا في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.
- فل **مكنا**. طبيبة في الهلال الأحمر الفلسطيني في لبنان. تمت مقابلتها في أوكسفورد في ٧ آذار/مارس ١٩٨٧.
- «**منصور**». كادر متقدم في القطاع الغربي التابع لفتح. تمت مقابلته في تونس في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٩.
- حنا **ناصر**. مدير الصندوق القومي الفلسطيني في الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤. تمت مقابلته في بير زيت في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.
- سهيل **الناطور**. عضو المكتب السياسي التابع لـ ج.د.ت.ف. وعضو جبهة تحرير فلسطين ـ طريق العودة في الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧، ومسؤول التوجيه السياسي في القيادة العسكرية التابعة لـ ج.ش.ت.ف. في الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢، وكادر متقدم في الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين في الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣، ومسؤول الإدارة العسكرية في ج.د.ت.ف. في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩. تمت مقابلته في نيقوسيا في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.
- خليل **النبتيتي**. ضابط فدائي في فتح. تمت مقابلته في الجزائر في نيسان/أبريل ١٩٨٧.
- سليمان **النجاب**. مسؤول الحزب الشيوعي الأردني في الضفة الغربية حتى سنة ١٩٧٤، ونائب الأمين العام للحزب الشيوعي الفلسطيني، وممثل الحزب في اللجنة التنفيذية في م.ت.ف. منذ سنة ١٩٨٧. تمت مقابلته في تونس في ١٣ حزيران/يونيو ١٩٨٨.
- «نزيه». عضو اللجنة المركزية التابعة لحزب العمل الاشتراكي العربي. تمت مقابلته في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.
- محمد **نسيم**. ضابط استخبارات عامة مصري في بيروت وضابط ارتباط مع الجماعات الفلسطينية في الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٥، ومؤسس «الشعبة الخاصة». تمت مقابلته في القاهرة في ١٧ حزيران/يونيو ١٩٩٢.

ـ سميح **نصر**. نائب قائد كلية فتح العسكرية سابقاً، وقائد مخيم شاتيلا سنة ١٩٨٥. تمت مقابلته في تونس في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٢.

ـ ممدوح **نوفل**. القائد العسكري لـ ج.د.ت.ف. وعضو المكتب السياسي (حتى سنة ١٩٩٠). عضو المكتب السياسي التابع للحركة الديمقراطية الفلسطينية (فدا)، وعضو اللجنة العسكرية العليا لـ م.ت.ف. وعضو لجنة لبنان، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني. تمت مقابلته في الجزائر في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٧، وفي تونس في ١١ و١٢ شباط/فبراير ١٩٨٩، وفي ١٧ آب/أغسطس ١٩٩١ وفي ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٢، وفي أوكسفورد في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

ـ «أبو خالد» **هاشم**. قائد كتيبة الدفاع الجوي في فتح، تمت مقابلته في الجزائر في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٨٧.

ـ إيلان **هاليفي**. ممثل م.ت.ف. في الاشتراكية الدولية. تمت مقابلته في واشنطن العاصمة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

ـ «أبو زيد» **هديب**. ضابط كبير في ميليشيا فتح، وقائد سرية سابق في كتيبة الجولان، وقائد عسكري لمنطقة النبعة في بيروت في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦. تمت مقابلته في عمان في أيار/مايو ١٩٨٥.

ـ جميل **هلال**. الناطق الرسمي باسم ج.د.ت.ف. وعضو اللجنة المركزية حتى سنة ١٩٩٠. تمت مقابلته في أوكسفورد في نيسان/أبريل ١٩٩٤.

ـ خليل **هندي**. عضو المكتب السياسي التابع للمنظمة الشعبية لتحرير فلسطين في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩، وعضو المكتب السياسي التابع لـ ج.د.ت.ف. في الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧١. تمت مقابلته في أوكسفورد في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١.

ـ هاني **الهندي**. أحد مؤسسي ح.ق.ع. وعضو قيادة ج.ش.ت.ف. ومسؤول العمليات الخارجية حتى سنة ١٩٧١. تمت مقابلته في الكويت في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٠.

ـ إسماعيل **هنية**. كادر متقدم في حماس. تمت مقابلته في غزة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

ـ أكرم **هنية**. كادر متقدم من كوادر فتح في الضفة الغربية في منتصف الثمانينات. تمت مقابلته في رام الله في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

ـ هشام **الهواري**. ضابط كبير في ميليشيا فتح، وسابقاً قائد سرية في الكتيبة المركزية. تمت مقابلته في تونس في ٤ آب/أغسطس ١٩٨٩.

ـ أمين **هويدي**. وزير الدفاع المصري ورئيس جهاز الاستخبارات العامة في الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧١. تمت مقابلته في القاهرة في حزيران/يونيو ١٩٩١.

ـ خليل **الوزير** (أبو جهاد). عضو مؤسس لفتح، وعضو اللجنة المركزية وعضو القيادة

العسكرية التابعتين لفتح، ومعتمد «القطاع الغربي». تمت مقابلته في عمان في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٤، وفي الجزائر في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٨٧، وفي تونس في آب/أغسطس ١٩٨٧، وفي بغداد في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧. اغتيل سنة ١٩٨٨.

- فؤاد **ياسين**. سفير م.ت.ف. لدى تركيا، مؤسس إذاعة م.ت.ف. سنة ١٩٦٨. تمت مقابلته في إستنبول في ١٢ حزيران/يونيو ١٩٩٢.
- موفق **ياسين**. عضو دائرة العلاقات القومية التابعة لـ م.ت.ف.، وسابقاً كادر في حزب البعث حتى سنة ١٩٦٥، ثم كادر في فتح. تمت مقابلته في تونس في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣.
- أحمد **ياغي**. كادر في ح.ق.ع. ومساعد وديع حداد. تمت مقابلته في ١٣ حزيران/يونيو ١٩٨٨.
- كريس **يانو**. جراح في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ورئيس الفريق الطبي في مخيم شاتيلا في أثناء حرب المخيمات في منتصف الثمانينات. تمت مقابلته في نيويورك في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨.
- عبد الرزاق **اليحيى**. لواء في ج.ت.ف.، وقائد قوات حطين في الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨، والقائد العام لـ ج.ت.ف. في الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧١، ومدير الدائرة السياسية في م.ت.ف. في الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٦، وعضو اللجنة التنفيذية التابعة لـ م.ت.ف. في الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٩١. تمت مقابلته في تونس في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٩، وفي عمان في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩١، وفي القاهرة في ١١ و١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وفي ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.
- أحمد **اليماني** (أبو ماهر). كادر في ح.ق.ع. وعضو لجنة العمل العسكري، وعضو اللجنة المركزية التابعة لـ ج.ش.ت.ف. ثم عضو مكتبها السياسي المسؤول عن الشؤون المالية. تمت مقابلته في بيروت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.
- نصر **يوسف**. قائد القطاع الأوسط في الأردن التابع لفتح في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧١، وعضو اللجنة المركزية منذ سنة ١٩٨٩. تمت مقابلته في الجزائر في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٧ وفي غزة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.
- مكرم **يونس**. مستشار عرفات في الشؤون الإسرائيلية. تمت مقابلته في تونس في آب/أغسطس ١٩٨٧.

الأحاديث غير الموجهة أو غير المدونة رسمياً

- عبد الرحيم **أحمد**. أمين سر ج.ت.ع. ١٩٧٩. توفي لأسباب طبيعية.

ـ الحاج إسماعيل **جبر**. قائد قوات القسطل. أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

ـ عبد الكريم **حمد** (أبو عدنان). الجزائر، أيلول/سبتمبر ١٩٩١. توفي لأسباب طبيعية.

ـ عاكف **حيدر**. عضو المكتب السياسي لحركة أمل والقائد العسكري في منتصف الثمانينات. ربيع سنة ١٩٨٨.

ـ أحمد **الخطيب**. قائد سابق لجيش لبنان العربي المنشق عن الجيش اللبناني. خريف سنة ١٩٧٨.

ـ صلاح **خلف** (أبو إياد). عضو اللجنة المركزية لفتح ورئيس جهاز الأمن الموحد في م.ت.ف. اغتيل سنة ١٩٩١.

ـ ياسر **عرفات**. مناسبات كثيرة.

ـ سامي **عطاري**. أمين السر المساعد لمنظمة الصاعقة. ١٩٧٩.

ـ أبو العبد **العكلوك**. مسؤول كبير في مكتب التعبئة والتنظيم في فتح. ١٩٨٩. توفي لأسباب طبيعية.

ـ جمال **منصور**. كادر إسلامي (حماس). نابلس، ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

ـ طلال **ناجي**. الأمين العام المساعد لـ ج.ش. ـ ق.ع. ١٩٧٩.

ـ محمود **الناطور**. قائد القوة ١٧ التابعة لفتح. حزيران/يونيو ١٩٨٨.

ثامناً: المراجع الثانوية

بالعربية

كتب

ـ أبو عمرو، زياد. «أصول الحركات السياسية في قطاع غزة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧». عكا: دار الأسوار، ١٩٨٧.

ـ ـــــ. «الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة». عكا: دار الأسوار، ١٩٨٩.

ـ أبو فارس، محمد عبد القادر. «شهداء فلسطين». عمان: دار الفرقان، ١٩٩٠.

ـ الأزعر، محمد خالد. «المقاومة في قطاع غزة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥». القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٧.

ـ ـــــ. «المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة». بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ١٩٩١.

ـ الأشقر، رياض. «الأداة العسكرية الإسرائيلية والحرب الإسرائيلية ـ العربية المقبلة». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١.

ـ أنصار جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية. «سنتان من الاحتلال... سنتان من المقاومة». بيروت: لا ناشر، ١٩٨٤.
ـ البرغوثي، إياد. «الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة». القدس: مركز الزهراء، ١٩٩٠.
ـ ــــــ. «الحركة الإسلامية الفلسطينية والنظام العالمي الجديد». القدس: باسيا (Passia)، ١٩٩٢.
ـ جبر، مروة. «جامعة الدول العربية وقضية فلسطين (١٩٤٥ ـ ١٩٦٥)». نيقوسيا: الأبحاث للنشر لحساب مركز الأبحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٨٩.
ـ الجرباوي، علي. «الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة». بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٩.
ـ الجعفري، وليد. «المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١.
ـ جلول، فيصل. «وادي الدموع: المقاومة الوطنية والاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان». عمان: دار الكرمل لحساب صامد، ١٩٨٦.
ـ الجنيدي، سليم (تحرير). «معتقل أنصار وصراع الإرادات». عمان: دار الجليل، ١٩٨٤.
ـ حجازي، حسين ومحمد العلي. «الحرب على المخيمات: من الوقائع إلى الدلالات». نيقوسيا: دار بيسان لحساب م.ت.ف.، ١٩٨٧.
ـ الحروب، خالد. «حماس، الفكر والممارسة السياسية». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.
ـ حسين، حسن خليل. «أبو إياد (صلاح خلف): صفحات مجهولة من حياته». عمان: مطبعة الدستور، ١٩٩١.
ـ حمزة، محمد. «حرب الاستنزاف». عمان: دار الجليل، ١٩٨٥.
ـ ــــــ. «أبو جهاد: أسرار بداياته وأسباب اغتياله». تونس: المؤسسة العربية للناشرين المتحدين، ١٩٨٩.
ـ الحوت، بيان نويهض. «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦.
ـ حوراني، فيصل. «الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤: دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية». القدس: وكالة أبو عرفة، ١٩٨٠.
ـ خلف، علي حسين. «تجربة الشيخ عز الدين القسام». الجزء الأول. عمان، ١٩٨٤.
ـ خورشيد، غازي (تحرير). «دليل حركة المقاومة الفلسطينية». بيروت: مركز الأبحاث ـ

م.ت.ف.، ١٩٧١.
ـ دراج، فيصل. «نقد السلاح الفلسطيني». بيروت: دار الجديد، ١٩٩٤.
ـ الرضيعي، يوسف رجب. «ثورة ١٩٣٦ في فلسطين: دراسة عسكرية». بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٣.
ـ رمضان، عبد العظيم. «الإخوان المسلمون والتنظيم السري». القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٩٣.
ـ سعد، أحمد وعبد القادر ياسين. «الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٠». القدس: دار صلاح الدين، ١٩٧٨.
ـ السعدي، غازي (تحرير). «أهداف لم تتحقق، مواقف إسرائيلية». عمان: دار الجليل، ١٩٨٤.
ـ ــــــ (تحرير). «الأسرى اليهود وصفقات المبادلة». عمان: دار الجليل، ١٩٨٥.
ـ سلمان، طلال. «مع فتح والفدائيين». بيروت: دار العودة، ١٩٦٩.
ـ السواحري، خليل (تحرير). «أحاديث الغزاة: شهادة من الحرب الفلسطينية ـ الإسرائيلية الثالثة». الكويت: دار كاظمة، ١٩٨٣.
ـ ــــــ. «أطفال الـ آر بي جي». عمان: دار الكرمل، ١٩٨٣.
ـ ــــــ. «الفلسطينيون: التهجير القسري والرعاية الاجتماعية». سلسلة صامد الاقتصادي رقم ١١. عمان: دار الكرمل، ١٩٨٦.
ـ سويد، محمود (تحرير). «يوميات الحرب الإسرائيلية في لبنان، حزيران ـ كانون الأول ١٩٨٢». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥.
ـ سويد، محمود ورضى سلمان (تحرير). «الاحتلال والمواجهة ـ ١٩٨٣: من صعود المقاومة الوطنية إلى اتفاق أيار». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥.
ـ سويد، ياسين. «عملية الليطاني ١٩٧٨: نظرة استراتيجية». بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحث والتوثيق، ١٩٩٢.
ـ الشاعر، محمد. «الحرب الفدائية في فلسطين». بيروت: مركز الأبحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٦٧.
ـ شبيب، سميح. «حكومة عموم فلسطين: المقدمات والنتائج». نيقوسيا: دار الشرق، ١٩٨٨.
ـ ــــــ. «منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية ـ دول الطوق، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧». نيقوسيا: دار الشرق، ١٩٨٨.
ـ شحادة، يوسف. «الواقع الفلسطيني والحركة النقابية». بيروت: مركز الأبحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٧٣.

- شرارة، وضاح. «حروب الاستتباع: لبنان الحرب الأهلية الدائمة». بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩.
- الشريف، كامل. «الإخوان المسلمون في حرب فلسطين». القاهرة، لا تاريخ.
- الشريف، ماهر. «الشيوعية والمسألة القومية في فلسطين ١٩١٩ ـ ١٩٤٨: الوطني والطبقي في الثورة التحررية المناهضة للإمبريالية والصهيونية». بيروت: مركز الأبحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٨١.
- ــــــ. «في الفكر الشيوعي: الشيوعيون وقضايا النضال الوطني الراهن». دمشق، نيقوسيا، براغ: مركز البحوث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٨٨.
- ــــــ. «البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨ ـ ١٩٩٣». نيقوسيا: ف.ك.أ (FKA) للطباعة لحساب مركز البحوث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٥.
- شعث، نبيل وخليل هندي وفؤاد بوارشي وموسى شحادة (تحرير). «المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني». بيروت: مركز الأبحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٧١.
- الشعيبي، عيسى. «الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي ١٩٤٧ ـ ١٩٧٧». بيروت: مركز الأبحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٧٩.
- صالح، صالح عبد الجواد. «البيانات الإسرائيلية المزورة: دراسة خاصة حول الحرب النفسية ضد الانتفاضة». القدس: مركز القدس للدراسات التنموية، ١٩٩١.
- الصالحي، بسام. «الزعامة السياسية والدينية في الأرض المحتلة». القدس: دار القدس للطباعة والتوزيع، ١٩٩٣.
- صايغ، يزيد. «الأردن والفلسطينيون». لندن: رياض الريس للنشر، ١٩٨٧.
- ــــــ. «رفض الهزيمة: بداية العمل المسلح في الضفة والقطاع ـ ١٩٦٧». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٢.
- صبري، عبد الرحمن. «آثار الإنفاق العسكري في إسرائيل على مسار النمو الاقتصادي في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠». كتاب الفكر الاستراتيجي العربي رقم ٣. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٣.
- طلاس، مصطفى (تحرير). «الغزو الإسرائيلي للبنان». دمشق: دار تشرين، ١٩٨٣.
- عبد الحق، بدر وغازي السعدي (تحرير). «حرب الجليل: الحرب الفلسطينية ـ الإسرائيلية الخامسة، تموز ١٩٨١». بيروت وعمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ودار الجليل، ١٩٨١.
- ــــــ (تحرير). «شهادات ميدانية لضباط وجنود العدو». عمان: دار الجليل، ١٩٨٢.
- عبد الحميد، عيسى. «ست سنوات من سياسة الجسور المفتوحة». بيروت: مركز

الأبحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٧٣.
ـ عبد الرحمن، أسعد (تحرير). «الحرب العربية ـ الإسرائيلية الرابعة: وقائع وتفاعلات». بيروت: مركز الأبحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٤.
ـ ـــــ (تحرير). «منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها». نيقوسيا: مركز الأبحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٨٧.
ـ العبيدي، عوني جدوع. «حزب التحرير الإسلامي: عرض تاريخي، دراسة عامة». عمان: دار اللواء، ١٩٩٥.
ـ عدوان، عاطف. «الشيخ أحمد ياسين: حياته وجهاده». غزة: الجامعة الإسلامية، ١٩٩١.
ـ العظم، صادق. «دراسات يسارية حول القضية الفلسطينية». بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.
ـ ـــــ. «دراسة نقدية لفكر المقاومة الفلسطينية». بيروت: دار العودة، ١٩٧٣.
ـ عمر، محجوب. «الناس والحصار: بيروت ١٩٨٢». القاهرة: العربي، ١٩٨٢.
ـ قاسم، عبد الستار وآخرون. «التجربة الاعتقالية في المعتقلات الصهيونية». بيروت: دار الأمة لحساب جامعة النجاح [نابلس]، ١٩٨٦.
ـ قاسمية، خيرية (تحرير). «فلسطين في مذكرات القاوقجي، ١٩٣٦ ـ ١٩٤٨». بيروت: مركز الأبحاث ـ م.ت.ف. ودار القدس، ج٢، ١٩٧٥.
ـ ـــــ. «أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً». الكويت: لجنة تخليد ذكرى المناضل أحمد الشقيري، توزيع المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧.
ـ قوره، نزيه. «المشروع الصهيوني في مواجهة أزمته الداخلية». دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، لا تاريخ [١٩٧٧].
ـ الكبيسي، باسل. «حركة القوميين العرب». بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الرابعة، ١٩٨٥.
ـ الكتري، يونس. «حلقة مفقودة من كفاح الشعب الفلسطيني: الكتيبة ١٤١ فدائيون». القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٧.
ـ كتمتو، محمد. «المقاومة الفلسطينية ومعركة الأحراش». بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣.
ـ كلش، أحمد. «لم تتوقف الحرب في اليوم السابع». بيروت: دار القدس، ١٩٧٨.
ـ الكيالي، عبد الوهاب. «النضال الفلسطيني: دروس وعبر». بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢.
ـ اللامي، جمعة. «قضية ثورة». نيقوسيا: مطبعة بابل، ١٩٨٦.
ـ محافظة، علي. «العلاقات الأردنية ـ البريطانية». بيروت: دار النهار، ١٩٧٣.

ـ محمود، معين. «الفلسطينيون في لبنان (الواقع الاجتماعي)». بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٣.
ـ المدهون، ربعي. «الانتفاضة الفلسطينية: الهيكل التنظيمي وأساليب العمل». نيقوسيا: دار الشرق، ١٩٨٨.
ـ مراد، عباس. «الدور السياسي للجيش الأردني، ١٩٢١ ـ ١٩٧٣». بيروت: مركز الأبحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٧٣.
ـ مرقص، الياس. «عفوية النظرية في العمل الفدائي». بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٠.
ـ ـــــ. «المقاومة الفلسطينية والموقف الراهن». بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧١.
ـ ـــــ. «نقد الفكر المقاوم». بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧١.
ـ مطر، جميل وعلي الدين هلال. «النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية». بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩.
ـ مندس، هاني. «العمل والعمال في المخيم الفلسطيني: بحث ميداني عن مخيم تل الزعتر». بيروت: مركز الأبحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٧٤.
ـ منصور، كميل (تحرير). «الشعب الفلسطيني في الداخل». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠.
ـ الموعد، حمد. «العمل الشيوعي الفلسطيني في سورية». دمشق: دار الطليعة الجديدة ودار كنعان للدراسات والنشر، ١٩٩٥.
ـ ناصر، درويش. «عملية الدبّويا كما يرويها منفذوها». عمان: دار الجليل، ١٩٨٣.
ـ الناطور، سهيل. «الوضع القانوني للفلسطينيين في لبنان». مخطوطة غير منشورة، لا تاريخ.
ـ ـــــ. «أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان». لا مكان: دار التقدم العربي، ١٩٩٣.
ـ النشاش، عبد الهادي. «الأزمة الراهنة للثورة الفلسطينية: جذورها وآفاق حلها». دمشق: دار النعيم الواعي، ١٩٨٥.
ـ هلال، جميل. «الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي والاقتصادي (١٩٤٨ ـ ١٩٧٤)». بيروت: مركز الأبحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٧٥.
ـ ياسين، صبحي. «حرب العصابات في فلسطين». القاهرة: دار الكاتب، ١٩٦٧.
ـ ياسين، عبد القادر. «تجربة الجبهة الوطنية في قطاع غزة». بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠.
ـ ـــــ. «أزمة فتح: جذورها، أبعادها، مستقبلها». دمشق: الجرمق، ١٩٨٥.
ـ ـــــ. «حماس: حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين». القاهرة: سينا، ١٩٩٠.
ـ يونس، فاضل. «عودة الأشبال: رواية عملية دلال المغربي». عمان: دار ابن رشد،

١٩٨٦.

مقالات

لم يتم تسجيل التقارير أو الأبواب الثابتة في المنشورات الدورية.

- أبو ثائر. «صحافة فتح والثورة». «شؤون فلسطينية»، العدد ١٧، كانون الثاني/يناير ١٩٧٣.
- أبو خطاب، سمير. «أساليب المقاومة الشعبية الفلسطينية في الانتفاضة». «صامد الاقتصادي»، السنة الحادية عشرة، العدد ٧٥، كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٨٩.
- أبو شُكر، عبد الفتاح. «الهجرة الخارجية للعمالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: حجمها.. خصائصها.. دوافعها». «صامد الاقتصادي»، السنة الحادية عشرة، العدد ٧٥، كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٨٩.
- أبو الفتوح، عبد الحميد سالم. «معركة شقيف ـ أرنون». «شؤون فلسطينية»، العدد ١٠٧، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠.
- أبو النمل، حسين. «حرب الفدائيين في قطاع غزة». «شؤون فلسطينية»، العدد ٦٢، كانون الثاني/يناير ١٩٧٧.
- الأيوبي، الهيثم. «المقاومة الفلسطينية في الدفاع الديناميكي المرن». «شؤون فلسطينية»، العدد ١٩، آذار/مارس ١٩٧٣.
- بدر، وليد. «حول سياسة.. وتجربة الإنتاج الحربي في الثورة الفلسطينية». «المعركة»، السنة الأولى، العدد ١.
- بركات، خليل. «الوضع العسكري في جنوب لبنان». «شؤون فلسطينية»، العدد ٦٥، نيسان/أبريل ١٩٧٧.
- «تقرير عن معركة غزة في حزيران ١٩٦٧». «شؤون فلسطينية»، العدد ٢٢، حزيران/يونيو ١٩٧٣.
- تماري، سليم. «الديناميات الاجتماعية وأيديولوجيات المقاومة في الضفة الغربية»، في: كميل منصور (تحرير). «الشعب الفلسطيني في الداخل». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠.
- الحسن، بلال. «أحداث أيلول ومسؤولية النظام الأردني». «شؤون فلسطينية»، العدد ١، آذار/مارس ١٩٧١.
- ــــــ. «الفهم الفلسطيني لهزيمة حزيران». «شؤون فلسطينية»، العدد ٣، تموز/يوليو

١٩٧١.
- الحسيني، علي زين العابدين. «ملامح من التجربة النضالية الفلسطينية: حرب العصابات في مدن ومخيمات قطاع غزة»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٣٥، تموز/يوليو ١٩٧٤.
- الخطيب، حسام. «الثورة الفلسطينية: إلى أين؟». «شؤون فلسطينية»، العدد ٤، أيلول/سبتمبر ١٩٧١.
- ـــــ. «حدود مقفلة وجسور مفتوحة: (واقع الساحة الفلسطينية)». «شؤون فلسطينية»، العدد ٢١، أيار/مايو ١٩٧٣.
- خلف، يزيد. «قراءة عسكرية في حرب تموز». «شؤون فلسطينية»، العدد ١١٩، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١.
- ـــــ. «آفاق الحرب الفلسطينية - الإسرائيلية القادمة». مخطوطة غير منشورة قدمت إلى «شؤون فلسطينية»، في نيسان/أبريل ١٩٨٢.
- خليل، عوض. «مسار اليسار الفلسطيني من الماركسية إلى البيريسترويكا». «شؤون فلسطينية»، العدد ٢١٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠.
- خورشيد، غازي. «المقاومة الفلسطينية والعمل الاجتماعي». «شؤون فلسطينية»، العدد ٦، كانون الثاني/يناير ١٩٧٢.
- زريقات، غانم. «التحرك الجماهيري في الأردن خلال حرب الجنوب». «شؤون فلسطينية»، العدد ٧٨، أيار/مايو ١٩٧٨.
- سارة، فايز. «البنية الاجتماعية للانتفاضة الفلسطينية». «شؤون فلسطينية»، العدد ١٨٩، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨.
- سخنيني، عصام. «نشرة الثأر: قراءة في مقدمات الفكر المقاوم». «شؤون فلسطينية»، العدد ٢١، أيار/مايو ١٩٧٣.
- ـــــ. «الثورة الفلسطينية في الحرب الرابعة: توظيف الخبرات واجتياز العقبات». «شؤون فلسطينية»، العدد ٣٨، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤.
- ـــــ. «ضم فلسطين الوسطى إلى شرقي الأردن ١٩٤٨ - ١٩٥٠». «شؤون فلسطينية»، العدد ٤٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤.
- ـــــ. «الكيان الفلسطيني، ١٩٦٤ - ١٩٧٤». «شؤون فلسطينية»، العدد ٤١ - ٤٢، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٧٥.
- سرحان، باسم. «الأطفال الفلسطينيون: جيل التحرير». «شؤون فلسطينية»، العدد ١، آذار/مارس ١٩٧١.
- ـــــ. «شهداء الثورة الفلسطينية». «شؤون فلسطينية»، العدد ٩، أيار/مايو ١٩٧٢.
- ـــــ. «دراسة حول الاتجاهات السياسية لدى بعض وحدات الميليشيا الفلسطينية».

«شؤون فلسطينية»، العدد ١٢، آب/أغسطس ١٩٧٢.
ـ سليمان، جابر. «الفلسطينيون في سوريا: بيانات وشهادات». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٢٠، خريف ١٩٩٤.
ـ شاهين، أحمد. «وقائع الحرب»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١١٩، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١.
ـ شبيب، سميح. «العلاقات الرسمية الفلسطينية ـ السورية: ١٩٨٢/٢/٢٧ إلى ٢٦/٤/١٩٨٧». «شؤون فلسطينية»، العدد ١٨١، نيسان/أبريل ١٩٨٨.
ـ شحادة، موسى. «ملاحظات حول تجربة الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين». «شؤون فلسطينية»، العدد ١٦، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢.
ـ شديد، محمد. «العنف الثوري الفلسطيني كعامل في السياسة الشرق أوسطية للولايات المتحدة». «شؤون فلسطينية»، العدد ٩٢ ـ ٩٣، تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ١٩٧٩.
ـ صايغ، يزيد. «المقاومة العسكرية للاحتلال الإسرائيلي في لبنان منذ حرب ١٩٨٢». «التقرير العسكري»، العدد ٧، آب/أغسطس ١٩٨٥.
ـ ــــــ. «التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة». «الموسوعة الفلسطينية»، ١٩٩٠، ج٢، المجلد ٥، ص ٣٥٥ ـ ٤٧٤.
ـ ــــــ. «موقع الكفاح المسلح والانتفاضة في إطار النضال الوطني الفلسطيني». «شؤون عربية»، العدد ٦٧، أيلول/سبتمبر ١٩٩١.
ـ صايغ، يوسف. «'استنزاف' إسرائيل نتيجة الصراع العسكري». «شؤون فلسطينية»، العدد ٤، أيلول/سبتمبر ١٩٧١.
ـ عبد الحق، يوسف. «مؤسسة أسر الشهداء: الحماية الاجتماعية للنضال الفلسطيني». «صامد الاقتصادي»، السنة الثانية عشرة، العدد ٧٩، كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٩٠.
ـ عزمي، محمود. «خبرات معارك 'رفح ـ غزة' في حرب ١٩٦٧». «شؤون فلسطينية»، العدد ٢٢، حزيران/يونيو ١٩٧٣.
ـ عليان، نافذ. «الاقتصاد الفلسطيني بين التبعية والاستقلال». «شؤون فلسطينية»، العدد ١٨٨، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨.
ـ عمر، محجوب. «رؤيا المستقبل». «شؤون فلسطينية»، العدد ١٧، كانون الثاني/يناير ١٩٧٣.
ـ ــــــ. «أيلول في جنوب الأردن». «شؤون فلسطينية»، العدد ٧١، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧.
ـ ــــــ. «حرب رمضان الفلسطينية: الموقع والنتائج». «شؤون فلسطينية»، العدد ١١٩،

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١.
- قهوجي، حبيب. «القصة الكاملة لحركة الأرض». «شؤون فلسطينية»، العدد ١، آذار/مارس ١٩٧١.
- ـــــ. «العرب في إسرائيل بعد عدوان ١٩٦٧». «شؤون فلسطينية»، العدد ٤، أيلول/سبتمبر ١٩٧١.
- «موضوعات الحرب الفلسطينية ـ الإسرائيلية (الحرب السادسة)». «المعركة»، السنة الأولى، العدد ١.
- هلال، جميل. «الخطة الأردنية الخمسية (لتنمية الضفة والقطاع)». «الأردن الجديد»، السنة الثالثة، العدد ٨ ـ ٩، خريف ـ شتاء ١٩٨٦.
- ـــــ. «إشكالات التغيير في النظام الفلسطيني السياسي». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٥، صيف ١٩٩٣.
- هندي، خليل. «التعبئة الأردنية ضد المقاومة الفلسطينية قبل هجمة سبتمبر ١٩٧٠». «شؤون فلسطينية»، العدد ٤، أيلول/سبتمبر ١٩٧١.

بالعبرية

كتب

- آفي ـ ران، رؤوفين. «ملحيمت ليفانون ـ مسماخيم فميكوروت عرفييم: ها ـ ديرخ لملحيمت (شلوم ها ـ غليل)» («حرب لبنان، وثائق ومصادر عربية: الطريق إلى حرب (سلامة الجليل)»). سلسلة مركاز كوفيد. تل أبيب: معرخوت (وزارة الدفاع)، ١٩٨٧.
- كيرتز، عنات ومسكيت بورغين ودافيد طال. «تيرور إسلامي فييسرائيل: حزب الله، جهاد إسلامي فلسطيني، حماس» («الإرهاب الإسلامي وإسرائيل: حزب الله، الجهاد الإسلامي الفلسطيني، حماس». تل أبيب: بيبيروس لمركز جافي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٣.
- مئير، شموئيل. «ملحيمت ليفانون ـ مباط مِ 1987» («حرب لبنان ـ نظرة من ١٩٨٧»). تل أبيب: مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، لا تاريخ [١٩٨٨].
- يعري، إيهود. «متسرايم فهافدائين، 1953 ـ 1956» («مصر والفدائيون، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦»). غفعات حفيفا: مركز الدراسات العربية والأفرو ـ آسيوية، ١٩٧٥.

بالإنكليزية

كتب

- Abed, George, ed. *The Palestinian Economy: Studies in Development under Prolonged Occupation.* London: Routledge, 1988.
- Abu-'Amr, Ziad. *Islamic Fundamentalism in the West Bank and Gaza.* Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press, 1994.
- Abu-Ghazaleh, Adnan. *Palestinian Arab Cultural Nationalism.* Brattleboro, Vt.: Amana Books, 1991.
- Ahmad, Hisham. *From Religious Salvation to Political Transformation: The Rise of Hamas in Palestinian Society.* Jerusalem: PASSIA, 1994.
- Amos, John. *The Palestinian Resistance: Organization of a Nationalist Movement.* New York: Pergamon Press, 1980.
- Aronson, Geoffrey. *Creating Facts: Israel, Palestinians and the West Bank.* Washington D.C.: Institute for Palestine Studies, 1987.
- Asmar, Fawzi. *To be an Arab in Israel.* London: Frances Pinter, 1975.
- Avi-Ran, Reuven. *The Syrian Involvement in Lebanon since 1975.* Boulder Colo.: Westview, 1991.
- Barnett, Michael N. *Confronting the Costs of War: Military Power, State, and Society in Egypt and Israel.* Princeton: Princeton University Press, 1992.
- Bar-Siman-Tov, Yaacov. *The Israeli-Egyptian War of Attrition, 1969-1970: A Case-Study of Limited Local War.* New York: Columbia University Press, 1980.
- Batatu, Hanna. *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq.* Princeton: Princeton University Press, 1978.
- Ben-Rafael, Eliezer. *Israel-Palestine: A Guerrilla Conflict in International Politics.* New York: Greenwood Press, 1987.
- Benvenisti, Meron. *The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies.* Washington, D.C.: American Enterprise Institute, 1984.
- Biersteker, Thomas J., and Cynthia Weber, eds. *State Sovereignty as Social Construct.* Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

- *Black September*. Beirut: PLO Research Centre, 1971.
- Brand, Laurie A. *Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for State*. New York: Columbia University Press, 1988.
- ——. *Jordan's Inter-Arab Relations: The Political Economy of Alliance Making*. New York: Columbia University Press, 1994.
- Bruhns, Fred C. «A Socio-Psychological Study of Arab Refugee Attitudes.» Unpublished manuscript, October 1954.
- Brynen, Rex. *Sanctuary and Survival: The PLO in Lebanon*. Boulder, Colo. and San Fransisco: Westview Press, 1990.
- ——, ed. *Echoes of the Intifada: Regional Repercussions of the Palestinian-Israeli Conflict*. Boulder, Colo.: Westview, 1991.
- Burns, E.L.M. *Between Arab and Israeli*. London: George Harrap & Co., 1962.
- Chaliand, Gerard. *The Palestinian Resistance*. London: Penguin Books, 1972.
- Charters, David. *The British Army and Jewish Insurgency in Palestine, 1945-47*. New York: St Martin's Press, 1989.
- Cobban, Helena. *The Palestinian Liberation Organisation: People, Power and Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1983.
- Cohen, Amnon. *Political Parties in the West Bank under the Jordanian Regime, 1949-1967*. Ithaca, New York and London: Cornell University Press, 1982.
- Cohen, Michael. *Palestine and the Great Powers, 1945-48*. Princeton: Princeton University Press, 1982.
- Dawisha, Adeed. *Syria and the Lebanese Crisis*. London: Macmillan, 1980.
- —— and William Zartman, eds. *Beyond Coercion: The Durability of the Arab State*. London: Routledge, 1988.
- Dayan, David. *Strike First*. New York: Pitman, 1967.
- Dayan, Moshe. *Diary of the Sinai Campaign 1956*. London: Wiedenfeld & Nicolson, 1966.
- ——. *Breakthrough: A Personal Account of the Egypt-Israel Negotiations*. New York: Alfred Knopf, 1981.
- Dubar, Claude and Salim Nasr. *Les classes sociales au Liban*. Paris: Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1976.

- Dunn, John. *Modern Revolution, an Introduction to the Analysis of a Political Phenomenon*. Cambridge: Cambridge University Press, 1972.
- Dupuy, T.N. *Elusive Victory: The Arab-Israeli Wars, 1947-1974*. London: MacDonald & Jane's, 1978.
- —— and Paul Martell. *Flawed Victory: The Arab-Israeli Conflict and the 1982 War in Lebanon*. Fairfax, Va.: HERO Books, 1986.
- el-Edroos, S.A. *The Hashemite Arab Army, 1908-1979: An Appreciation and Analysis of Military Operations*. Amman: Amman Publishing House, 1980.
- Elpeleg, Zvi. *The Grand Mufti Haj Amin al-Hussaini: Founder of the Palestinian National Movement*. London: Frank Cass, 1993.
- Evans, Peter, Dietrich Rueschmeyer and Theda Skocpol, eds. *Bringing the State Back In*. Cambridge: Cambridge University Press, 1985.
- Evron Yair. *War and Intervention in Lebanon: The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue*. London: Croom Helm, 1987.
- Flapan, Simha. *The Birth of Israel: Myths and Realities*. New York: Pantheon Books, 1987.
- Freedman, Robert. *Soviet Policy toward the Middle East since 1970*. New York: Praeger, 1975.
- Gabriel, Richard. *Operation Peace for Galilee: The Israeli-PLO War in Lebanon*. New York: Hill & Wang, 1984.
- George, Alexander and William Simons, eds. *The Limits of Coercive Diplomacy*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1994.
- Gerges, Fawaz. *The Superpowers and the Middle East: Regional and International Politics, 1955-1967*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1994.
- Ghabra, Shafeeq. *Palestinians in Kuwait: The Family and the Politics of Survival*. Boulder, Colo. and London: Westview Press, 1987.
- Glassman, Jon. *Arms for the Arabs: The Soviet Union and War in the Middle East*. Baltimore and London: Johns Hopkins University Press, 1975.
- Glubb, John. *Soldier with the Arabs*. London: Hodder & Stoughton, 1957.
- Golan, Galia. *The Soviet Union and the Palestine Liberation Organization: An Uneasy Alliance*. New York: Praeger, 1980.

- ——. *Soviet Policies in the Middle East: From World War II to Gorbachev*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.
- Gowers, Andrew and Tony Walker. *Behind the Myth: Arafat*. London: Corgi, 1991.
- Graham-Brown, Sarah. *Education, Repression and Liberation: Palestinians*. London: World University Service, 1984.
- Gresh, Alain. *The PLO: The Struggle Within, towards an Independent Palestinian State*. London: Zed Books, 1985.
- Gubser, Peter. *Jordan: Crossroads of Middle Eastern Events*. London: Croom Helm, 1983.
- Haley, P.E. and L.W. Snider. *Lebanon in Crisis*. Syracuse: Syracuse University Press, 1979.
- Harkabi, Yehoshofat. *Fedayeen Action and Arab Strategy*. Adelphi Papers no. 53. London: Institute for Strategic Studies, 1968.
- ——. *Arab Strategies and Israel's Response*. New York: Free Press, 1977.
- ——. *Israel's Fateful Decisions*. London: I.B. Tauris, 1988.
- Hart, Alan. *Arafat: Terrorist or Peacemaker?*. London: Sidgwick & Jackson, 1984.
- Heikal, Mohamed. *The Road to Ramadan*. London: Collins, 1975.
- Hilterman, Joost. *Behind the Intifada: Labour and Women's Movements in the Occupied Territories*. Princeton: Princeton University Press, 1991.
- Hinnebusch, Raymond. *Egyptian Politics under Sadat: The Post-Populist Development of an Authoritarian-Modernizing State*. Cambridge: Cambridge University Press, 1985.
- Hobsbawm, Eric J. *Nations and Nationalism since 1780: Programme, Myth, Reality,* 2nd edn. Cambridge: Canto, 1990.
- Hudson, Michael. *Arab Politics: The Search for Legitimacy*. New Haven and London: Yale University Press, 1977.
- Hunter, F. Robert. *The Palestinian Uprising: A War by Other Means*. London and New York: I.B. Tauris, 1991.
- International Commission of Jurists. *The Civilian Judicial System in the West*

Bank and Gaza: Present and Future. Geneva: Centre for the Independence of Judges and Lawyers, June 1994.

- Israeli, Raphael, ed. *PLO in Lebanon: Selected Documents.* London: Weidenfeld & Nicolson, 1983.
- Jabber, Paul. *Not by War Alone: Security and Arms Control in the Middle East.* Berkeley: University of California Press, 1981.
- Jackson, Robert. *Quasi-States: Sovereignty, International Relations and the Third World.* Cambridge: Cambridge University Press, 1990.
- Jansen, Michael. *The Battle of Beirut.* London: Zed Press, 1983.
- Jiryis, Sabri. *The Arabs in Israel.* New York: Monthly Review Press, 1976.
- Johnson, Michael. *Class & Client in Beirut: The Sunni Muslim Community and the Lebanese State 1840-1985.* London: Ithaca Press, 1986.
- Karsh, Efraim and Inari Rautsi. *Saddam Hussein: A Political Biography.* London: Futura, 1991.
- Kazziha, Walid. *Revolutionary Transformation in the Arab World: Habash and his Comrades from Nationalism to Marxism.* London: Charles Knight, 1975.
- Kerr, Malcolm. *The Arab Cold War: Gamal Abd al-Nasir and His Rivals, 1958-1970.* New York: Oxford University Press, 1971; 3rd edn., 1978 reprint.
- Khalaf, Issa. *Politics in Palestine: Arab Factionalism and Social Disintegration, 1939-1948.* Albany: State University of New York Press, 1991.
- Khalidi, Rashid. *Under Siege: P.L.O. Decisionmaking during the 1982 War.* New York: Columbia University Press, 1986.
- Khalidi, Walid. *From Haven to Conquest.* Beirut: Institute for Palestine Studies, 1971.
- ——. *Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East.* Cambridge, Mass.: Harvard Center for International Affairs, 1979.
- ——, ed. *All That Remains.* Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 1992.
- Kirisci, Kemal. *The PLO and World Politics: A Study of the Mobilization of Support for the Palestinian Cause.* London: Frances Pinter, 1986.
- Kissinger, Henry. *The White House Years.* London: Weidenfeld & Nicolson and

Michael Joseph, 1979.

- ——. *Years of Upheaval*. London: Weidenfeld & Nicolson and Michael Joseph, 1981.
- Kretzmer, David. *The Legal Status of the Arabs in Israel*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1990.
- Landau, Jacob. *The Arabs in Israel: A Political Study*. Oxford: Oxford University Press, 1969.
- Laroui, Abdullah. *The Crisis of the Arab Intellectual: Traditionalism or Historicism?*. Berkeley: University of California Press, 1976.
- Layne, Linda. *Home and Homeland: The Dialogies of Tribal and National Identities in Jordan*. Princeton: Princeton University Press, 1994.
- Legrain, Jean-François (with Pierre Chenard). *Les voix de soulèvement palestinien*. Le Caire: CEDEJ, 1991 (in French and Arabic).
- Lenczowski, George, ed. *Political Elites in the Middle East*. Washington, D.C.: American Enterprise Institute, 1975.
- Lesch, Ann Mosely. *Arab Politics in Palestine, 1917-1939: The Frustration of a Nationalist Movement*. Ithaca, New York: Cornell University Press, 1979.
- Lockman, Zachary. *Comrades and Enemies: Arab and Jewish Workers in Palestine, 1906-1948*. Berkeley: University of California Press, 1996.
- Louis, Roger and Robert Stookey, eds. *The End of the Palestine Mandate*. Austin: Texas University Press, 1986.
- Love, Kennett. *Suez: The Twice-Fought War*. New York: McGraw-Hill, 1969.
- Lustick, Ian S. *Unsettled States, Disputed Lands: Britain and Ireland, France and Algeria, Israel and the West Bank-Gaza*. Ithaca, New York: Cornell University Press, 1993.
- Luttwak Edward and Dan Horowitz. *The Israeli Army*. London: Allen Lane, 1975.
- McLaurin, R.D. and Paul Jureidini. *Military Operations in Urban Terrain (MOUT)*. Belmont, Va: Abbot Associates, 1981.
- ——, Don Peretz and Lewis Snider. *Middle East Foreign Policy: Issues and Processes*. New York: Praeger, 1982.

- Madfai, Madiha. *Jordan, the United States and the Middle East Peace Process 1974-1991*. Cambridge: Cambridge University Press, 1993.
- Ma'oz, Moshe. *Palestinian Leadership on the West Bank: The Changing Role of the Mayors under Jordan and Israel*. London: Frank Cass, 1984.
- Masalha, Nur. *Expulsion of the Palestinians: The Concept of «Transfer» in Zionist Political Thought, 1882-1948*. Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 1992.
- Mattar, Philip. *The Mufti of Jerusalem: al-Hajj Amin al-Husayni and the Palestinian National Movement*. New York: Columbia University Press, 1988.
- Mayall, James. *Nationalism and International Society*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.
- Mazur, Michael. *Economic Growth and Development in Jordan*. London: Croom Helm, 1979.
- Melman, Yossi and Dan Raviv. *Behind the Uprising: Israelis, Jordanians and Palestinians*. London: Greenwood, 1989.
- Merari, Ariel and Shlomo Elad. *The International Dimension of Palestinian Terrorism*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1986.
- Migdal, Joel S. *Peasants, Politics, and Revolution: Pressures towards Political and Social Change in the Third World*. Princeton: Princeton University Press, 1974.
- ——. *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World*. Princeton: Princeton University Press, 1974.
- ——, Atul Kohli and Vivienne Shue, eds. *State Power and Social Forces: Domination and Transformation in the Third World*. Cambridge: Cambridge University Press, 1994.
- —— et al. *Palestinian Society and Politics*. Princeton: Princeton University Press, 1980.
- Mishal, Shaul. *The PLO under Arafat: Between Gun and Olive Branch*. New Haven and London: Yale University Press, 1986.
- —— and Reuben Aharoni. *Speaking Stones: Communiques from the Intifada Underground*. Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1994.

- Mitchell, Richard. *The Society of the Muslim Brothers*. London: Oxford University Press, 1969.
- Morris, Benny. *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949*. Cambridge: Cambridge University Press, 1987.
- ——. *1948 and After: Israel and the Palestinians*. Oxford: Clarendon Press, 1990.
- ——. *Israel's Border Wars, 1949-1956*. Oxford: Clarendon Press, 1993.
- Musallam, Sami. *The Palestine Liberation Organization*. Brattleboro, Vt.: Amana Books, 1988.
- Muslih, Muhammad. *The Origins of Palestinian Nationalism*. New York: Columbia University Press, 1988.
- Nakhleh, Khalil. *Indigenous Organizations in Palestine: Towards a Purposeful Societal Development*. Jerusalem: Arab Thought Forum, 1991.
- Norton, Augustus. *Amal and the Shi'a: Struggle for the Soul of Lebanon*. Austin: University of Texas Press, 1987.
- —— and Martin Greenberg, eds. *The International Relations of the Palestine Liberation Organization*. Carbondale and Edwardsville: Southern Illinois University Press, 1989.
- O'Ballance, Edgar. *The Third Arab-Israeli War*. London: Faber and Faber, 1972.
- ——. *Arab Guerrilla Power, 1967-1972*. London: Faber and Faber, 1974.
- ——. *No Victor, No Vanquished*. San Rafael, Calif.: Presidio Press, 1978.
- O'Brien, William. *Law and Morality in Israel's War with the PLO*. New York and London: Routledge, 1991.
- O'Neill, Bard. *Revolutionary Warfare in the Middle East*. Presidio, Calif.: Paladin Press, 1974.
- ——. *Armed Struggle in Palestine: A Political-Military Analysis*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1978.
- Organski, A.F.K. *The $36 Billion Bargain: Strategy and Politics in U.S. Assistance to Israel*. New York: Columbia University Press, 1990.
- Owen, Roger. *State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle*

East. London: Routledge, 1992.

- Pappe, Ilan. *Britain and the Arab-Israeli Conflict, 1948-1951*. London, Macmillan, 1988.
- Peteet, Julie M. *Gender in Crisis: Women and the Palestinian Resistance Movement*. New York: Columbia University Press, 1991.
- Petran, Tabitha. *Syria*. London: Frank Cass, 1972.
- ——. *The Struggle over Lebanon*. New York: Monthly Review Press, 1987.
- Plascov, Avi. *The Palestinian Refugees in Jordan 1948-1957*. London: Frank Cass, 1981.
- Poggi, Gianfranco. *The State: Its Nature, Development and Prospects*. Cambridge: Polity Press, 1990.
- Porath, Yehoshua. *The Emergence of the Palestinian Arab National Movement, 1918-1929*. London: Frank Cass, 1974.
- ——. *The Palestinian Arab National Movement: From Riots to Rebellion, ii. 1929-1939*. London: Frank Cass, 1977.
- Quandt, William. *Decade of Decisions: American Policy towards the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976*. Berkeley: California University Press, 1977.
- ——. *Camp David: Peacemaking and Politics*. Washington, D.C.: Brookings Institution, 1986.
- ——. *Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967*. Washington, D.C.: Brookings Institution, 1993.
- ——, Fuad Jabber and Ann Mosley Lesch. *The Politics of Palestinian Nationalism*. Berkeley: University of California Press, 1973.
- Qubain, Fahim. *Crisis in Lebanon*. Washington, D.C.: Middle East Institute, 1961.
- Rabinovich, Itamar. *The War for Lebanon, 1970-1983*. Ithaca and London: Cornell University Press, 1984.
- ——. *The Road Not Taken: Early Arab-Israeli Negotiations*. New York: Oxford University Press, 1991.
- Randal, Jonathan. *The Tragedy of Lebanon: Christian Warlords, Israeli Adventurers and American Bunglers*. London: Chatto & Windus-The Hogarth

Press, 1983.
- el-Rayyes Riad and Dunia Nahas. *Guerrillas for Palestine*. London: Croom Helm, 1976.
- Rothenberg, Gunther. *The Anatomy of the Israeli Army*. London: Batsford, 1979.
- Roy, Sarah. *The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development*. Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 1995.
- Rubenberg, Cheryl. *The Palestine Liberation Organisation: Its Institutional Infrastructure*. Belmont, Mass.: Institute for Arab Studies, 1983.
- ——. *Israel and the American National Interest: A Critical Examination*. Urbana and Chicago: University of Illinois Press, 1986.
- Rubin, Barry. *The Arab States and the Palestine Conflict*. Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1981.
- ——. *Revolution Until Victory? The Politics and History of the PLO*. Cambridge, Mass. and London: Harvard University Press, 1994.
- Rubinstein, Alvin. *Red Star on the Nile: The Soviet-Egyptian Influence Relationship since the June War*. Princeton: Princeton University Press, 1977.
- Sadowski, Yahya. *Political Vegetables? Businessman and Bureaucrat in the Development of Egyptian Agriculture*. Washington, D.C.: Brookings Institution, 1991.
- Sahliyeh, Emile. *The PLO after the Lebanon War*. Boulder, Colo. and London: Westview Press, 1986.
- ——. *In Search of Leadership: West Bank Politics since 1967*. Washington, D.C.: Brookings Institution, 1988.
- Said, Edward. *The Question of Palestine*. New York: Times Books, 1979.
- —— and Christopher Hitchens, eds. *Blaming the Victims: Spurious Scholarship and the Palestinian Question*. London and New York: Verso, 1988.
- —— and Ibrahim Abu-Lughod et al. *A Profile of the Palestinian People*. Chicago: Palestine Human Rights Campaign, 1983.
- Sanbar, Elias. *Palestine 1948: l'Expulsion*. Paris: Institut d'etudes palestiniennes, 1984.

- Sandler, Shmuel and Hillel Frisch. *Israel, the Palestinians, and the West Bank.* Lexington Mass.: Lexington Books, 1984.
- Sayigh, Rosemary. *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries.* London: Zed Books, 1979.
- ——. *Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon.* London: Zed Books, 1994.
- Sayigh, Yezid. *Arab Military Industry: Capability, Performance and Impact.* London: Brassey's, 1992.
- Schiff, Ze'ev. *Intifada: The Palestinian Uprising-Israel's Third Front.* New York: Simon and Schuster, 1989.
- —— and Raphael Rothstein. *Fedayeen: The Story of the Palestinian Guerrillas.* London: Vallentine, Mitchell, 1972.
- —— and Ehud Ya'ari. *Israel's Lebanon War.* New York: Simon and Schuster, 1984.
- Schurmann, Franz. *Ideology and Organization in Communist China.* 2nd enlarged edn. Los Angeles: University of California Press, 1968.
- Seale, Patrick. *The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics (1945-1958).* London: Oxford University Press, 1965.
- ——. *Asad: The Struggle for the Middle East.* Berkeley and Los Angeles: California University Press, 1988; 1990 edn.
- ——. *Abu Nidal: A Gun for Hire.* London: Hutchinson, 1992.
- Seikaly, May. *Haifa: Transformation of an Arab Society, 1918-1939.* London: I. B. Tauris, 1995.
- Shafir, Gershon. *Land, Labor and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882-1914.* Berkeley: University of California Press, 1996.
- Shalev, Aryeh. *The West Bank: Line of Defense.* New York: Praeger for JCSS, 1985.
- ——. *The Intifada: Causes and Effects.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1991.
- Sharabi, Hisham. *Palestine Guerrillas: Their Credibility and Effectiveness.* Beirut: Institute for Palestine Studies, 1970.
- Shehadeh, Raja. *Occupier's Law: Israel and the West Bank*, revised edn.

Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 1988.

- Shemesh, Moshe. *The Palestinian Entity, 1959-1974: Arab Politics and the PLO*. London: Frank Cass, 1988.
- Shimshoni, Jonathan. *Israel and Conventional Deterrence: Border Warfare from 1953 to 1970*. Ithaca, New York and London: Cornell University Press, 1988.
- Shlaim, Avi. *Collusion across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine*. Oxford: Oxford University Press, 1988.
- Skocpol, Theda. *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia, and China*. Cambridge: Cambridge University Press, 1979.
- ——. *Social Revolutions in the Modern World*. Cambridge: Cambridge University Press, 1994.
- Smith, Anthony. *The Ethnic Origins of Nations*. Oxford: Blackwell, 1986; 1995 reprint.
- ——. *National Identity*. London: Penguin, 1991.
- Swedenberg, Ted. *The 1936-1939 Rebellion and the Palestinian National Past*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1995.
- Tilly, Charles, ed. *The Formation of National States in Western Europe*. Princeton: Princeton University Press, 1975.
- ——. *Coercion, Capital, and European States, AD 990-1992*. revised edn. Oxford: Blackwell, 1992.
- Touval, Saadia. *The Peace Brokers: Mediators in the Arab-Israeli Conflict, 1948-1979*. Princeton: Princeton University Press, 1982.
- Trabulsi, Fawwaz. «Identitées et solidarités croisées dans les conflits du Liban contemporain». Thèse de Doctorat en Histoire (Connaissance du Tiers-Monde), Université de Paris, 8 decembre 1993.
- Trimberger, Ellen Kay. *Revolution from Above: Military Bureaucrats and Development in Japan, Turkey, Egypt, and Peru*. New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1978.
- Van Dam, Niklaos. *The Struggle for Power in Syria*. London: Croom Helm, 1980.
- Vatikiotis, P. J. *Politics and the Military in Jordan*. London: Frank Cass, 1967.

- Wallach, Janet and John Wallach. *Arafat in the Eye of the Beholder*. Rocklin, Calif.: Prima Press, 1992.
- Waterbury, John. *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes*. Princeton: Princeton University Press, 1983.
- ——. *Exposed to Innumerable Delusions: Public Enterprise and State Power in Egypt, India, Mexico, and Turkey*. Cambridge: Cambridge University Press, 1993.
- Whetten, Lawrence. *The Canal War: Four Powers Conflict in the Middle East*. Cambridge, Mass.: Massachusetts Institute of Technology, 1974.
- Wickham-Crowley, Timothy. *Guerrillas and Revolutionaries in Latin America: A Comparative Study of Insurgents and Regimes since 1956*. Princeton: Princeton University Press, 1992.
- Wolf, Eric R. *Peasant Wars of the Twentieth Century*. New York: Harper Row, 1969; pbk. edn., New York: Harper Collins, 1973.
- Yaniv, Avner. *Dilemmas of Security: Politics, Strategy, and the Israeli Experience in Lebanon*. Oxford: Oxford University Press, 1987.
- Yermiya, Dov. *My War Diary: Israel in Lebanon*. London: Pluto Press, 1983.
- Yodfat, Aryeh and Yuval Arnon-Ohanna. *PLO Strategy and Tactics*. New York: St Martin's Press, 1981.
- Yorke, Valerie. *Domestic Politics and Regional Security: Jordan, Syria and Israel*. London: Gower for IISS, 1988.
- Zartman, I. William and Maureen Berman. *The Practical Negotiator*. New Haven and London: Yale University Press, 1982.
- Zubaida, Sami. *Islam, the People and the State: Political Ideas and Movements in the Middle East*. London: I. B. Tauris, 1993.

مقالات وفصول

التقارير الفردية أو الأقسام الثابتة من المطبوعات الدورية غير مدرجة هنا.

- Abu Khalil, Asad. «Internal Contradictions in the PFLP: Decision-Making and Policy Determination.» *Middle East Journal*, 41: 3 (Summer 1987).

- Barkai, Haim. «Reflections on the Economic Cost of the Lebanon War.» *Jerusalem Quarterly*, no. 37, 1986.
- Barnett, Michael. «High Politics is Low Politics: The Domestic and Systemic Sources of Israeli Security Policy, 1967-1977.» *World Politics*, 42: 4 (July 1990), pp. 529-562.
- —— and Jack S. Levy. «Domestic Sources of Alliances and Alignments: The Case of Egypt, 1962-73.» *International Organization*, 45: 3 (Summer 1991), pp. 369-395.
- Batatu, Hanna. «The Egyptian, Syrian, and Iraqi Revolutions: Some Observations on their Underlying Causes and Social Character.» inaugural address, Washington, D.C., Georgetown University, 1983.
- Bayart, Jean-François. «Republican Trajectories in Iran and Turkey: A Tocquevillian Reading.» in Ghassan Salamé, ed., *Democracy without Democrats? The Renewal of Politics in the Muslim World.* London: I. B. Tauris, 1994.
- Bernstein, Deborah S. «Expanding the Split Labor Market Theory: Between and Within Sectors of the Split Labor Market of Mandatory Palestine.» *Comparative Studies in Society and History*, 38: 2 (April 1996).
- Block, Fred and Margaret R. Somers. «Beyond the Economistic Fallacy: The Holistic Social Science of Karl Polanyi.» in Theda Skocpol, ed., *Vision and Method in Historical Sociology*. Cambridge, 1984.
- Blommaert, Jan. «Language and Nationalism: Comparing Flanders and Tanzania.» *Nations and Nationalism*, 2/ii (July 1996).
- Brand, Laurie. «Palestinians in Syria: The Politics of Integration.» *Middle East Journal*, 42: 4 (Autumn 1988).
- Browne, Donald. «The Voices of Palestine: A Broadcasting House Divided.» *Middle East Journal*, 29: 2 (Spring 1975).
- Bruhns, Fred. «A Study of Arab Refugee Attitudes.» *Middle East Journal*, 9 (1955).
- Brynen, Rex. «The Neopatrimonial Dimension of Palestinian Politics.» *Journal of Palestine Studies*, 25: 1 (Autumn 1995).
- Carus, W. S. «The Bekaa Valley Campaign.» *Washington Quarterly* (Autumn

1982).

- Cordesman, Anthony. «The Sixth Arab-Israeli Conflict.» *Armed Forces Journal International* (August 1982).
- Dawn, C. Ernest. «The Origins of Arab Nationalism.» in Rashid Khalidi, Lisa Anderson, Muhammad Muslih and Reeva Simon, eds., *The Origins of Arab Nationalism.* New York, 1991.
- Deeb, Marius. «Shia Movements in Lebanon: Their Formation, Ideology, Social Basis, and Links with Syria and Iran.» *Third World Quarterly*, 10: 2 (April 1988).
- Divine, Donna. «The Dialectics of Palestinian Politics.» in Joel Migdal et al., *Palestinian Society and Politics*. Princeton: Princeton University Press, 1980.
- Eaton, Joseph. «Gadna: Israel's Youth Corps.» *Middle East Journal*, 23: 4 (Autumn 1969).
- Eldar, Mike. «The Amphibious Assault at Sidon.» *IDF Journal*, 3: 3 (1983).
- Escribano, Marisa and Nazmi el-Joubeh. «Migration and Change in a West Bank Village.» *Journal of Palestine Studies*, 11: 1 (41) (Autumn 1981).
- Faris, Hani. «Lebanon and the Palestinians: Brotherhood or Fratricide?» *Arab Studies Quarterly*, 3: 4 (Fall 1981).
- Gabriel, Judith. «The Economic Side of the Intifada.» *Journal of Palestine Studies*, 18: 1 (Autumn 1988).
- Heymont, Irving. «The Israeli Nahal Program.» *Middle East Journal*, 21: 3 (Summer 1967).
- Hilal, Jamil. «West Bank and Gaza Strip Social Formation under Jordanian and Egyptian Rule (1948-1967).» *Review of Middle East Studies*, 5 (1992).
- Khalidi, Ahmad. «The War of Attrition.» *Journal of Palestine Studies*, 3: 1 (Autumn 1973).
- Khalidi, Rashid. «The Palestinians in Lebanon: Social Repercussions of Israel's Invasion.» *Middle East Journal*, 38: 2 (Spring 1984).
- ——. «The PLO Dilemma: PLO Policy after Lebanon.» *Journal of Palestine Studies*, 15: 1 (57) (Autumn 1985).
- ——. «Palestinian Peasant Resistance to Zionism before World War I.» in

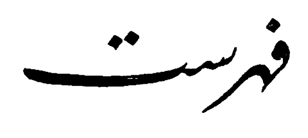
Edward Said and Christopher Hitchens, eds., *Blaming the Victims: Spurious Scholarship and the Palestinian Question*. London and New York: Verso, 1988.

- Khalidi, Walid. «The Arab Perspective.» in Roger Louis and Robert Stookey, eds., *The End of the Palestine Mandate*. Austin: Texas University Press, 1986.
- ——. «At a Critical Juncture: The United States and the Palestinian People.» *CCAS Reports*. Washington, D.C.: Center for Contemporary Arab Studies at Georgetown University, 1989.
- Le Troquer, Yann and Inés Nammari. «Reflets d'une imagerie palestinienne.» *Annuaire de l'Afrique du Nord*, 32 (1993).
- al-Malki, Majdi. «Clans et partis politiques dans trois villages palestinienes.» *Revue d'études palestiniennes*, 52 (Eté 1994).
- Martin, Constant. «The Choices of Identity.» *Social Identities*, 1: 1 (1995).
- Massad, Joseph. «Conceiving the Masculine: Gender and Palestinian Nationalism.» *Middle East Journal*, 49: 3 (Summer 1995).
- Metcalf, Lee Kendall. «Outbidding to Radical Nationalists: Minority Policy in Estonia, 1988-1993.» *Nations and Nationalism*, 2/ii (July 1996).
- Migdal, Joel. «The Effects of Regime Policies.» in Joel Migdal et al., *Palestinian Society and Politics*. Princeton: Princeton University Press, 1980.
- Morris, Benny. «Yosef Weitz and the Transfer Committees, 1948-1949.» *Middle Eastern Studies*, 22: 4 (October 1986).
- Murphy, Alexander. «The Sovereign State System as Political-Territorial Ideal: Historical and Contemporary Considerations.» in Thomas J. Biersteker and Cynthia Weber, eds., *State Sovereignty as Social Construct*. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.
- Nevo, Joseph. «The Arabs of Palestine 1947-48: Military and Political Activity.» *Middle Eastern Studies*, 23: 1 (January 1987).
- ——. «Arab Society and Leadership in Mandatory Palestine.» unpublished paper presented to Middle Eastern Studies Association conference, December 1995.
- Omar, Mahjoub. «Vingt ans de lutte armée.» *Revue d'études palestiniennes*, 14 (Hiver 1985).

- Oren, Michael. «Secret Egypt-Israel Peace Initiatives Prior to the Suez Campaign.» *Middle Eastern Studies*, 26: 3 (July 1990).
- Parekh, Bhikhu. «Ethnocentricity of the Nationalist Discourse.» *Nations and Nationalism*, 1: Part 1 (March 1995).
- Pedatzur, Reuven. «Coming Back Full Circle: The Palestinian Option in 1967.» *Middle East Journal*, 49: 2 (Spring 1995).
- Penrose, Jan. «Essential Constructions? The 'Cultural Bases' of Nationalist Movements.» *Nations and Nationalism*, 1: Part 3 (November 1995).
- Radi, Lamia. «La famille comme mode de gestion et de controle du social chez les élites traditionelles palestiniennes.» unpublished essay, March 1996.
- Rekhess, Elie. «Israeli Arabs and the Arabs of the West Bank and Gaza: Political Affinity and National Solidarity.» *Asian and African Studies*, 23: 2 and 3 (November 1989).
- Rex, John. «Ethnic Identity and the Nation State: The Political Sociology of Multi-Cultural Societies.» *Social Identities*, 1: 1 (1995).
- Robinson, Glen. «The Role of the Professional Middle Class in the Mobilization of Palestinian Society: The Medical and Agricultural Committees.» *International Journal of Middle East Studies*, 25: 2 (May 1993).
- Sayigh, Rosemary. «The Third Siege of Bourj Barajneh Camp: A Woman's Testimony.» *Race & Class*, 29: 1 (Summer 1987).
- Sayigh, Yezid. «Palestinian Military Performance in the 1982 War.» *Journal of Palestine Studies*, 12: 4 (48) (Summer 1983).
- ——. «Israel's Military Performance in Lebanon, June 1982.» *Journal of Palestine Studies*, 13: 1 (49) (Fall 1983).
- ——. «Palestinian Armed Struggle: Means and Ends.» *Journal of Palestine Studies*, 16: 1 (61) (Autumn 1986).
- ——. «Struggle Within, Struggle Without: The Transformation of PLO Politics since 1982.» *International Affairs*, 65: 2 (April 1989).
- ——. «The Intifadah Continues: Legacy, Dynamics and Challenges.» *Third World Quarterly*, 11: 3 (July 1989).
- ——. «Structure of Occupation: The Economic, Social and Security Impact of

Israeli Controls on the West Bank and Gaza Strip.» *Arab Affairs*, 1: 9 (Summer 1989).
- ——. «Reconstructing the Paradox: The Arab Nationalist Movement, Armed Struggle, and Palestine, 1951-1966.» *Middle East Journal*, 45: 4 (Autumn 1991).
- Schiff, Ze'ev. «Lebanon: Motivations and Interests in Israel's Policy.» *Middle East Journal*, 38: 2 (Spring 1984).
- Sella, Amnon. «The USSR and the War in Lebanon: Mid-1982.» *RUSI Journal*, 128: 2 (June 1983).
- Shadid, Mohammed. «The Muslim Brotherhood Movement in the West Bank and Gaza.» *Third World Quarterly*, 10: 2 (April 1988).
- Sheehan, Edward R. F. «Step by Step in the Middle East.» *Foreign Policy*, 22 (Spring 1976).
- Shlaim, Avi. «The Lavon Affair.» *Middle East International*, 76 (October 1977).
- ——. «Egypt, and the Fedayeen, 1953-56.» *Middle East International*, 84 (June 1978).
- ——. «Husni Za'im and the Plan to Resettle Palestinian Refugees in Syria.» *Journal of Palestine Studies*, 15: 4 (60) (Summer 1986).
- ——. «The Rise and Fall of the All-Palestine Government in Gaza.» *Journal of Palestine Studies*, 20: 1 (77) (Autumn 1990).
- Shue, Vivienne. «State Power and Social Organization in China.» in Joel Migdal, Atul Kohli and Vivienne Shue, eds., *State Power and Social Forces: Domination and Transformation in the Third World*. Cambridge: Cambridge University Press, 1994.
- Skocpol, Theda. «Bringing the State Back In: Strategies of Analysis in Current Research.» in Peter Evans, Dietrich Rueschemeyer and Theda Skocpol. eds., *Bringing the State Back In*. Cambridge: Cambridge University Press, 1985.
- Sullivan, Denis J. «NGOs in Palestine: Agents of Development and Foundation of Civil Society.» *Journal of Palestine Studies*, 25: 3 (99) (Spring 1996).
- Swedenberg, Ted. «The Role of the Palestinian Peasantry in the Great Revolt (1936-1939).» in Edmund Burke, III and Ira M. Lapidus, eds., *Islam, Politics, and Social Movements*. Berkeley: University of California Press, 1988.

- Tilly, Charles. «Reflections on the History of European State-making.» in Charles Tilly, ed., *The Formation of National States in Western Europe.* Princeton: Princeton University Press, 1975.
- van Sivers, Peter. «Rural Uprisings as Political Movements in Colonial Algeria, 1851-1914.» in Edmund Burke, III and Ira M. Lapidus, eds., *Islam, Politics, and Social Movements.* Berkeley: University of California Press, 1988.
- Waterbury, John. «Corruption, Political Stability and Development: Comparative Evidence from Egypt and Morocco.» *Government and Opposition*, 11: 4 (Autumn 1976).



(أ)

(ب)

(ت)

(ح)

(خ)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ظ)

(ع)

(غ)

(ف)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(ي)